

## الجزء الثالث

من موهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجره مقدمة  
بافضل لفقيه زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة  
الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي  
في مذهب الامام الشافعي تقى الله  
به وجميع الامة بجاه سيد الائمة  
صلى الله عليه وسلم  
وآله وصحبه  
آمين

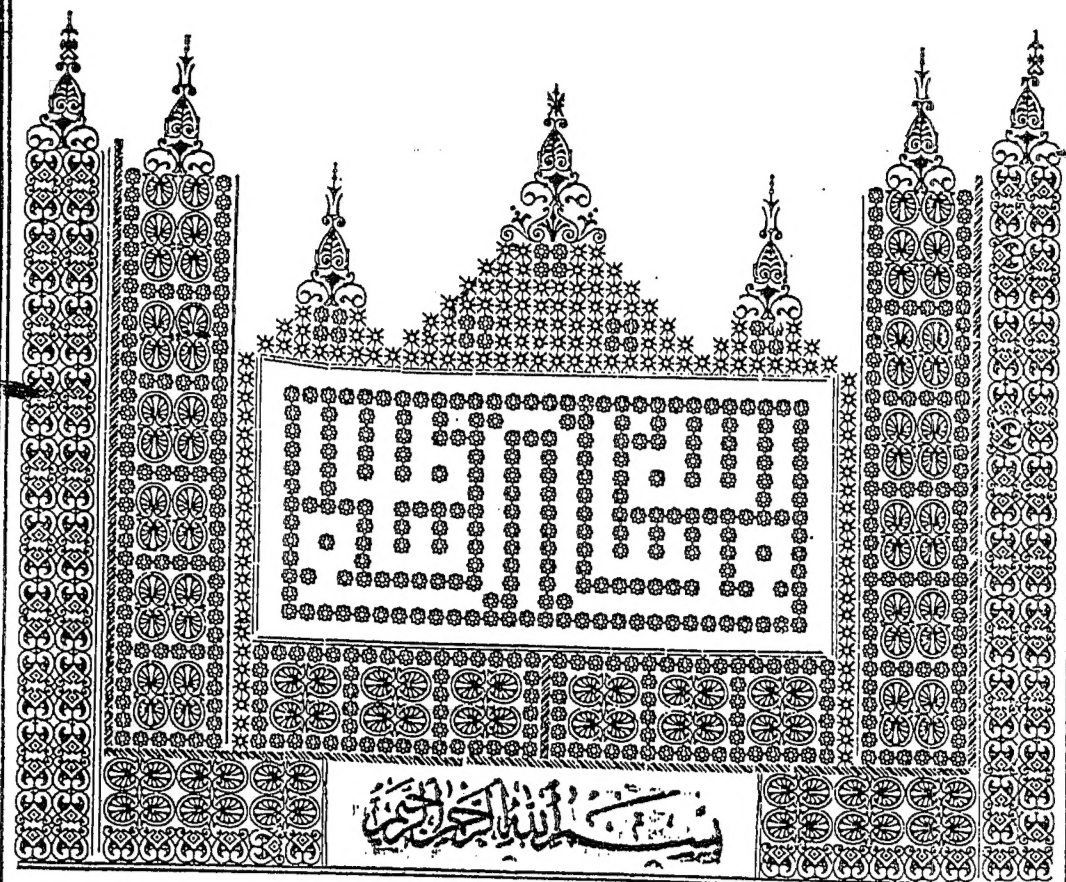
ولاجل تمام النفع المعين رغبة فيما عند الله الكريم وضعنا بالهامش مع الشرح المذكور  
الحاشية الكبرى المسماة بالمواهب المدنية على شرح المقدمة الجضرية أيضا للعلامة  
الشيخ محمد بن سليمان الكردي الشافعي رحمه الله وأنا له من فيض فضله رضاه آمين  
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا الشرح بين جدولين للتمييز بينه وبين المواهب المدنية فليعلم

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم حضرة المحترم محمد افندي ابن عبد الله افندي الصيرفي ﴾

﴿ طبع ﴾

بالمطبعة العامة الشرفية بمصر المحمية

سنة ١٣٢٦ هجرية



الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

### ﴿ فصل في صلاة الجماعة ﴾

﴿ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها ﴾

﴿ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها ﴾

أى فى بيان ما يتعلق بالصلاة من حيث الجماعة \* وشرعت بالمدينة لاجتماعهم كشد مكد صلى الله عليه وسلم مدة مقامه ثلاث عشرة سنة يصلى بغير جماعة لان الصلابة رضى الله عنهم كانوا مقهورين يصطلون فى بيوتهم فلما هاجر الى المدينة أقام الجماعة وناظب عليها وانه قد الاجتماع كذا قالوا واستشكل ذلك بصلاته صلى الله عليه وسلم والصلابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل و بصلاته صلى الله عليه وسلم مع على وخديجة رضى الله عنهم وكذا بما فى الصحيح فى خبر استماع الجن انه صلى الله عليه وسلم يصلى باصحابه بنخللة وقد ذكر النوى فى شرح مسلم بأنهم مشروعة من أول النبوة فاجاب بعضهم بأن المراد ان اظهار الجماعة مشروع بالمدينة وكذا المواظبة عليها فليتمم (قوله وأحكامها) أى الجماعة من شروطها وسننها ومكرها ومفسداتها وحقيقة الجماعة هنا الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم ولو واحدا اذا قلها فى غير الجمعة امام ومأموم الحديث الاثنان فما فوقهما جماعة رواد ابن ماجه ولا يقال المشهور من المذهب ان أقل الجمع ثلاثة كما قال السيوطى فى الكوكب الساطع

وفى أقل الجمع مذهبان \* أقواهما ثلاثة لا اثنان

لانا نقول الحكم هنا على الاثنى بالجماعة أمر شرعى مأخذه التوقيف وأقل الجمع ثلاثة بحث لغوى مأخذه اللسان قال بعض المحققين وهذا فيما صدقات لفظ الجمع ولفظ الجماعة كرجال ورجلين لافى لفظ جمع



## الجزء الثالث

من موهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجر مقدمة  
بافضل لفقهاء زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة

الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي

في مذهب الإمام الشافعي نفعنا الله

به وجميع الأئمة بجاه سيد الأئمة

صلى الله عليه وسلم

وآله وصحبه

آمين

ولاجل تمام النفع العميم رغبة فيما عند الله الكريم وضعنا بالهامش مع الشرح المذكور  
الحاشية الكبرى المسماة بالمواهب المدنية على شرح المقدمة الحضرية أيضا للعلامة  
الشيخ محمد بن سليمان الكردي الشافعي رحمه الله وأنا له من فيض فضله رضاه آمين  
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا الشرح بين جداول التمييز بينه وبين المواهب المدنية فليعلم

﴿ حقوق الطبع محفوظة للالتزم حضرة المحترم محمد افندي ابن عبد الله افندي الصيرفي ﴾

﴿ طبع ﴾

بالمطبعة العامرة الشرفية بمصر المحمية

سنة ١٣٢٦ هجرية

الجزء الثالث  
١٣٦١



الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

### \* فصل في صلاة الجماعة \*

ب  
مقالة  
\* فصل في صلاة الجماعة وأحكامها \*

\* فصل في صلاة الجماعة وأحكامها \*

أى فى بيان ما يتعلق بالصلاة من حيث الجماعة \* وشرعت بالمدينة لاجتماعكم كثر صلى الله عليه وسلم مدة مقامه ثلاث عشرة سنة يصلى بغير جماعة لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا مقهورين يصلون فى بيوتهم فلما هاجر الى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها وانعقد الاجماع كذا قالوا واستشكل ذلك بصلاته صلى الله عليه وسلم والصحابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل وبصلاته صلى الله عليه وسلم مع على وخديجة رضى الله عنهم وكذا بما فى الصحيح فى خبر استماع الجن انه صلى الله عليه وسلم يصلى باصحابه بنخلة وقد ذكر النووي فى شرح مسلم بأنها مشروعة من أول النبوة فاجاب بعضهم بأن المراد ان اظهار الجماعة مشروع بالمدينة وكذا المواظبة عليها فليتمل (قوله وأحكامها) أى الجماعة من شروطها وسننها ومكرها ومسقطاتها وحقيقة الجماعة هنا الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم ولو واحدا اذا قلها فى غير الجمعة امام ومأموم لحديث الاثنان فافوقهما جماعة رواه ابن ماجه ولا يقال المشهور من المذهب أن أقل الجمع ثلاثة كما قال السيوطى فى الكوكب الساطع

وفى أقل الجمع مذهبان \* أقواهما ثلاثة لا اثنان

لانا نقول الحكم هنا على الاثنى بالجماعة أمر شرعى مأخذه التوقيف وأقل الجمع ثلاثة بحث لغوى مأخذه اللسان قال بعض المحققين وهذا فيما صدقات لفظ الجمع ولفظ الجماعة كرجال ورجلين لافى لفظ جمع

أى ج م ع فانه يطلق على اثنين حقيقة لان مدلوله ضم شئ الى شئ ولا لفظ الجماعة فان أقله ثلاثة  
فلينأمل (قوله والاصل فيها) أى فى مشروعية الجماعة (قوله الكتاب) وهو قوله تعالى وإذا  
كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية وجه الدلالة منها أن الله تعالى أمر بالجماعة فى هذه الآية مع أنه فى  
الخوف فى الامن من باب أولى قال العلامة المناوى وحكمة مشروعتها قيام نظام الالف بين المصلين ولذا  
شرعت فى المساجد فى المحال ليحصل التعاهد باللقاء فى أوقات الصلاة بين الجيران ولانه قد يعلم الجاهل من  
العالم ما يجمله من أحكامها ولان مراتب الناس متفاوتة فى العبادة فتعود بركة الكامل على الناقص فتكمل  
صلاة الجميع فافهم (قوله والسنة) أى الحديث النبوى (قوله كخبر الصحيحين) أى البخارى  
ومسلم وأشار بالكاف الى كثرة الأدلة فى ذلك اذ منها حديث عن أنس من مشى الى صلاة مكتوبة  
فى الجماعة فهى كحجة ومن مشى الى صلاة تطوع فهى كعمرة نافلة ومنها حديث الترمذى عنه أيضا  
من صلى أربعين يوما فى جماعة يدرك التكملة الاولى كتب له براءة من النار وبراعة من النفاق  
ومنها غير ذلك (قوله صلاة الجماعة) أى فرضا كانت الصلاة أو نفلا لكان فيها شرع فيه الجماعة  
كالعبد (قوله أفضل من صلاة الفرد) بفتح الفاء وتشديد الذال المعجمة أى المنفرد والجمع فلو  
كفلس وفلوس ويؤخذ من التعبير بأفعل التفضيل أن الانفراد جائز اذ لو كان مجتعا لكان المنفرد  
أثما والا أنهم لا أجر له فلا فضيلة له مع أنه أثبت لها فى الحديث فضيلة ولذا جرى جماعة على أنها سنة  
مؤكدة منهم الرافعى وصاحب الحاوى ونظم الزبد حيث قال

تسن فى مكتوبة لاجعه \* وفى التراوىح وفى الزمر معه

لكن المعتمد أنهم افترض كفاية كما سيأتى مع دليله (قوله بسبع وعشرين درجة) أى صلاة كما ورد  
مبينات فى بعض الروايات وسر السبع والعشرين كما أفاده السراج البلقينى أن الجماعة ثلاثة والخمسة عشرة  
أمثالها فقد حصل لكل واحد عشر فالجملة ثلاثون لكل واحد رأس مائة واحد يبق تسعة تضرب  
فى ثلاثة بسبع وعشرين وربنا جل وعلا يعطى كل انسان مائة الجماعة فصارت لكل واحد سبعة وعشرون  
وزاد فى كرمه فأعطى لاثنتين مائة على الثلاثة ولذا قال فى هداية الأذكياء

لا تترك جماعة قد فضلت \* بالسبع والعشرين من فضل علا

ولم تعلم ان تكن متساهلا \* فى مثل هذا الرمح أخسراجها

(قوله وفى رواية البخارى) أى عن أبى سعيد وأما الرواية الاولى فعن ابن عمر وبه يعلم ان الاولى  
للبخارى بزيادة اللام فتأمل (قوله بخمس وعشرين) وهذه رواية الجماعة فقد ذكر المحدثون ان ابن  
عمر انفرد بذلك لكن زيادة الثقة مقبولة كما هو مقرر فى محله ولذا احتاج الى الجمع بينهما (قوله ولا  
منافاة) أى بين الروايتين من حيث المعنى (قوله لان القليل لا يبنى الكثير) أى الاخبار بالقليل  
لا يبنى الاخبار بالكثير وهذا على القول بعدم اعتبار مفهوم العدد لكن قد قال به جماعة وحكى عن  
الشافعى كفى الاصول (قوله أو انه) أى النبى صلى الله عليه وسلم وهذا تأويل ثان (قوله أخبر أولا  
بالقليل) أى وهو الخمس والعشرون (قوله ثم أعلم) بالبناء للفعول أى أعلمه الله تعالى (قوله بالكثير  
فاخبر به) أى بالكثير الذى هو سبع وعشرون درجة قال بعضهم ورد أى هذا التأويل بأنه يحتاج  
الى تاريخ وبان دخول النسخ فى الفضائل مختلف فيه لكن اذا فرغنا على الدخول تعيين تقديم الخمس على  
السبع لان الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص تأمل (قوله أو ان ذلك) أى اختلاف الروايتين  
فى العدد (قوله يختلف باختلاف أحوال المصلين) أى كالخشوع والبعد من المسجد مثلا

والاصل فيها الكتاب  
والسنة كخبر الصحيحين  
صلاة الجماعة أفضل من  
صلاة الفرد بسبع وعشرين  
درجة وفى رواية  
البخارى بخمس وعشرين  
ولامنافاة لان القليل  
لا يبنى الكثير وأنه أخبر  
أولا بالقليل ثم أعلم بالكثير  
فاخبر به وأن ذلك يختلف  
باختلاف أحوال المصلين

(قوله الكتاب) أى فى قوله  
تعالى وإذا كنت فيهم  
فأقمت لهم الصلاة الآية  
لانه اذا أمر بها فى الخوف  
فى الامن من أولى (قوله بسبع  
وعشرين درجة) هذه بمعنى  
الصلاة على الاظهر كما ورد  
مبينا فى بعض الروايات  
فى مسلم فى رواية تعدل  
خمس وعشرين من صلاة  
الفرد وفى أخرى وصلاة  
مع الامام أفضل من خمس  
وعشرين صلاة يصلها  
وحده ولا جد نحوه وزاد  
كلها مثل صلاته وهو  
محمول على اختلاف أحوال  
المصلين قال البهيسى فى  
شرح صحيح البخارى  
من نحو خشوع وقيل  
السبع على بعيد الدار  
والخمس على قريبه

الجوزى خاض قوم في تعيين الاسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال الحافظ ابن حجر وقد تعجبوا وهدبها فاولها اجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة والتكبير اليها في أول الوقت والمشي الى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داغيا وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة وانتظار الجماعة وضلة الملائكة عليه وشهادتهم له واجابة الاقامة والسلامة من الشيطان حين يفر عند

والصلاة (الجماعة) في الجمعة فرض عين كلياتي (وفي المكتوبة غيرها المؤداة للحرار الرجال المقيمين) ولو يبادية توطنوها

الاقامة والوقوف منتظرا احرام الامام وادراك تكبيرة الامام معه وتسوية الصفوف وسد فرجها وجواب الامام عند قوله سمع الله لمن حمده والامن من السهو غالبا وتنبية الامام اذا سها وحصول الخشوع والسلامة مما يلهي غالبا وتحسين الهيئة غالبا واحتفاف الملائكة به والتدرب على تجويد القرآن وتعلم الاركان والابغاض واطهار شعار الاسلام وازغام الشيطان بالاجتماع على العبادة

(قوله والصلاة) أى فيحمل السبع على الجهرية والخس على السرية وقد خاض قوم من العلماء في تعيين الاسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال الحافظ في فتح الباري وقد هذبها وتقمحها وحذفت ما لا يختص بصلاة الجماعة فاولها اجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة والتكبير اليها في أول الوقت والمشي الى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داغيا وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة وانتظار الجماعة وضلة الملائكة عليه وشهادتهم له واجابة الاقامة والسلامة من الشيطان حين يفر عند جواب الامام عند قوله سمع الله لمن حمده والامن من السهو غالبا وتنبية الامام اذا سها وحصول الخشوع والسلامة مما يلهي غالبا وتحسين الهيئة غالبا واحتفاف الملائكة به والتدرب على تجويد القرآن وتعلم الاركان والابغاض واطهار شعار الاسلام وازغام الشيطان بالاجتماع على العبادة ونشاط المتكاسل والسلامة من صفة النفاق ومن اساءة الظن به أنه ترك الصلاة ونية رد السلام على الامام والانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة الكامل على الناقص وقيام نظام الالفه بين الجيران وحصول تعاهدتهم في اوقات الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب وبقى أمران يختصان بالجهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يرجح أن رواية السبع تختص بالجهرية وهذا قد ذكر في المجموع في باب الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى في اثنين له ذلك لكن درجات الأولى أكمل لكن ينافيه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة فان كانوا أكثر فعلى عدد من صلى في المسجد فقال رجل وان كانوا عشرة آلاف قال نعم وهذا موقوف لكن في حكم المرفوع فلي تأمل (قوله الجماعة في الجمعة فرض عين) أى في الركعة الاولى منها وأما في الثانية فهل هي فرض كفاية أو سنة يظهر الثاني فليحذر نقله الجبل عن الشوبري (قوله كلياتي) أى كما يعلم مما يأتي في بابها (قوله وفي المكتوبة غيرها) أى والجماعة في الصلاة المكتوبة بغير الجمعة من الصلوات الخمس فهو معطوف على في الجمعة وتعبيرها بالمكتوبة أولى من تعبیر المنهاج بالفرائض لشمولها المذكورة وليس مراد كلياتي (قوله المؤداة) أى في الركعة الاولى منها ويستثنى من المؤداة الصلاة التي وجبت لحرمه الوقت مع وجوب عاداتها فالجماعة سنة فيها ويستثنى أيضا صلاة شدة الخوف وظهر المندوبين يوم الجمعة لان الشعار يظهر باقامة الجمعة فلا حاجة الى ظهور شعار آخر بغيرها أى من شأن الشعار أن يظهر بذلك حتى لو توقف ظهوره على جماعة الظهر لم تكن واجبة أفاده الشمس الشوبري انتهى شرفاوى فلي تأمل (قوله للحرار) اللام بمعنى على كافي قوله تعالى ويخرون للاذقان أى عليها (قوله الرجال) أى البالغين على الاوجه وعليه فيفرق بين هذا وسقوط فرض صلاة الجنائز بالصبي بأن القصدهم الدعاء وهو منه أقرب للاجابة وبينه وسقوط الجهاد بأن المقصود به اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاء وهم الصبيان كفى وكان أبلغ في الدلالة على الاعلاء وبينه وسقوط فرض احياء الكعبة على ما فيه بأن القصدهم حضو رجوع المسلمين في تلك المواضع حتى تنقضي عنهم وصحة اهمالها وهذا حاصل بالنواقصين أيضا وهنا اظهار الشعار الاية وهو يستدعي كمال القائمين به انتهى من التحفة بنقص وزيادة فلي تأمل (قوله المقيمين ولو يبادية توطنوها) أى بخلاف المسافرين فلا تجب الجماعة عليهم وهذا ما جزم به في التحقيق لكن نقل السبكي وغيره عن نص الام أنها تجب عليهم أيضا وهو مشكل اذ لا خلاف ان المسافرين لو أقاموا ليلة يومين أو ثلاثة لم يتوجه عليهم فرض الجمعة ومتى كان السفر عذرا في ترك الجمعة لزم أن يكون عذرا في ترك الجماعة وأشار في التحفة الى الجواب عنه بقوله

وظاهر

والاعتماد على الطاعة ونشاط المتكاسل والسلامة من صفة النفاق ومن اساءة الظن به



وقيام نظام الالفه بين  
الحيران وحصول  
تعاهد في أوقات الصلاة  
فهذه خمس وعشرون  
خصلة وردت في كل منها  
أمر أو ترغيب وبقي أمران  
يختصان بالجهرية وهما  
الانصات عند قراءة  
الامام والاستماع لها  
والتأمين عند تأمينه  
ليوافق تأمين الملائكة  
وبهذا ترجح ان رواية  
السبع تختص بالجهرية  
زاد أبو داود وابن حبان  
في رواية من صلى في صلاة

المستورين الذين ليسوا  
معذورين بشئ مما يأتي  
(فرض كفاية) فاذا قام بها  
البعض (بحيث يظهر  
الشعار) في محل اقامتها بأن  
تقام في القرية الصغيرة  
بمحل وفي الكبيرة والبلد  
بمحل بحيث يمكن قاصدها  
أن يدركها

فاتم ركوعها وسجودها  
بلغت خمسين صلاة وروى  
ابن أبي شيبة عن ابن عباس  
قال فضل صلاة الجماعة  
على صلاة المنفرد خمس  
وعشرون درجة فان كانوا  
أكثر فعلى عدد من  
في المسجد فقال رجل  
وان كانوا عشرة آلاف  
فقال نعم وهذا موقوف له  
حكم الرفع (قوله القرية  
الصغيرة) قال في التحفة  
أي التي فيها نحو ثلاثين

وظاهر النص يقتضي لوجوبها عليهم محمول على نحو عاص بسفره انتهى فلي تأمل (قوله المستورين)  
أي بغير المنزل كطين لماسيأتى في الاعذار (قوله الذين ليسوا معذورين بشئ مما يأتي) أي في فصل  
الاعذار بخلة القيود في المتن والشرح سبعة وسياق محترز الجميع قريبا (قوله فرض كفاية) خبر  
والجماعة المقدرة فيما مر وهذا هو الاصح وقيل انها فرض عين عند اجتماع القيود السابقة للخبر المنفق  
عليه لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فصلى بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من  
حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار وأجابوا عنه بأن هذا الحديث وارد  
في قوم منافقين يتخفون عن الصلاة ولا يصلون أصلا فالتحريق انما هو لترك الصلاة بالكلية لا الجماعة  
بدليل أول الحديث وهو أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها  
لا أتوها ولو حبوا ولقد هممت الخ وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم يتحرقونهم فان قلت لولم  
يجز تحريقهم لما هم به قلنا لعله هم قبل تحريم المثلة فلي تأمل (قوله فاذا قام بها البعض) أي الكافي  
في ظهور الشعار وهذا تفريع على كون الجماعة فرض كفاية لانه عبارة عن كل مهم يقصد حصوله من  
المكلف من غير نظر بالذات إلى فاعله قال السيوطي في الكوكب الساطع  
فرض الكفاية مهم يقصد \* ونظر عن فاعل مجرد

نخرج فرض العين فانه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكن فيه بقاء  
غيره به عنه قال الشيخ الشرقاوي وقد يعرض لها التعيين كسائر فروض الكفايات كان لم يوجد زيادة  
على من تقوم به من امام ومأموم فتكون حينئذ فرض عين عليهما وكذا راكعا وعلم انه اذا اقتدى به أدرك  
ركعة في الوقت لان صلى منفردا ويؤخذ من ذلك تحريها فيما اذا رأى الامام في جلوس الشاهد الاخير  
وعلم انه لو اقتدى به فيه لم يدرك ركعة في الوقت وان صلى منفردا أدركها فلي تأمل (قوله بحيث يظهر  
الشعار) أي في كل مؤداة من الخس من ذكر أو الأحرار الخ والشعار بفتح أوله وكسره لغة العلامة  
كما في التحفة والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الايمان وهي الصلاة بظهور أجل صفاتها الظاهرة  
وهي الجماعة وقال العلامة الحنفى الشعار جمع شعيرة وهي العلامة كفتح أبواب المساجد واجتماع  
الناس فيها وضابط ظهور الشعار ان لا تشرق الجماعة على طالها ولا يمتدحى أي لا يستحي كبير ولا صغير من  
دخول محالها تأمل (قوله في محل اقامتها) أي الجماعة يحتمل أن يريد به خطة أبنية أو طان المجتمعين  
نظير ما يأتي في الجمعة قياسا عليها بجامع اتخاذها في الاعذار المسقط لكل منهما فلا يكفي اقامة الجماعة  
من محل خارج عن ذلك وان يريد ما هو أعظم من ذلك وهذا ظاهر ما مر من وجوبها على المقيمين ببادية  
وعلى هذا يشترط كونها بمحل أو محال منسوبة للبلد عرفا بحيث يعد أن أهل تلك البلدة أظهروا شعار الجماعة  
فيها وكذا يقال في أهل الخيام اياعاب (قوله بأن تقام) أي الجماعة تمثيل لظهور الشعار (قوله في  
القرية الصغيرة في محل) أي واحد فلا يشترط تعدد اقامتها في الحصول المقصود بدونه وضبط الشيخ أبو حامد  
القرية الصغيرة بأن يكون فيها نحو ثلاثين رجلا والظاهر انه تقرى بل لوضبط ذلك بالعرف لكان أقرب  
إلى المعنى نهاية (قوله وفي الكبيرة والبلد) أي وبأن تقام فيها فهو عطف على في القرية (قوله بمحال)  
أي متعددة ومحال بتشديد اللام مفتوحة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجمع فاصله محال  
كمساجد (قوله بحيث يمكن قاصدها أن يدركها) أي الجماعة وقاصدها بالنصب متفعول يمكن  
وأن يدركها في تأويل مصدر فاعله هذا هو الصواب في مثل هذا التركيب للقاعدة المقررة  
اذا شبه عليك الفاعل من المفعول فرد الاسم إلى الضمير فارجع إلى ضمير المتكلم المرفوع  
فهو الفاعل وارجع إلى ضميره المنصوب فهو المفعول قال ابن هشام تقول أمكن المسافر  
السفر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر ومن ذلك أعجب الكفار بنباته  
رجلا انتهى وفي النهاية الظاهر انه تقرى بل لوضبط بالعرف لكان أقرب إلى المعنى الخ



(قوله وان ظهر بها الشعار) أطلق في الإمداد والاياعاب أيضا عدم الاكتفاء بها في البيوت وقال في التحفة عقبه وقيل يكفي وينبغي حمله على ما إذا  
 فتح أبوابها بحيث صارت لا يحتمش  
 كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء بأقامتها في الاسواق

تأمل (قوله من غير كثير تعب) أي تعب كثير فهو من إضافة الصفة للوصف ولا يشترط أقامتها في كل محلة خلافا  
 لجمع وظاهر تمثيلهم للصغيرة بما فيها نحو ثلاثين والكبيرة بما يأتي في الجمعة ان المدار في الصغير والكبير  
 على قلة الجماعة وكثرتهم لا على اتساع الخطه وضيقها وقد يستشكل بأن المدار على ظهور الشعار وعدمه  
 وبأقامتها بمحل واحد من القرية المفروضة لا يظهر الشعار وقد يوجه الاول بأن سبب المشقة انما ينشأ  
 من تفرق مساكنهم فلم ينظر لمشقتهم وإنما كفي بمحل واحد في حقهم وان كانت قريتهم بقدر بلد كبير خطه  
 ويوجه أيضا بتمكنهم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجه لا يشق كان يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن  
 في محلهم فليتأمل (قوله فلا ثم على أحد) جواب فإذا أقام بها البعض الخ ولا تشترط أقامتها بجمهورهم بل تسقط  
 بطائفة قليلة لحصول الفرض بها لان المدار على ظهور الشعار فلا ثم على المتخلفين ولو قل عدد سكان القرية  
 بحيث لو أظهر الجماعة لم يظهر بهم شعار قال الامام لم تزل مهم وسكت عليه الامام النووي في الروضة لكن  
 عقبه بقوله هذا كلامه واختار في المجموع لزوم وهو الوجه أفاده في التحفة (قوله والا) أي بأن لم يقم بها  
 أحد أصلاً أو أقامها لكن لم يظهر الشعار كما يدل عليه تصويروهم تأمل (قوله كان أقاموها) أي الجماعة (قوله  
 في الاسواق أو البيوت) أي وفي المحلات الخارجة عن السور (قوله وان ظهر بها) أي بأقامتها في نحو  
 الاسواق (قوله الشعار) هذا بخلاف ما في التحفة حيث قال فيها مانصه ولا يكفي فعلها في البيوت وقيل يكفي  
 وينبغي حمله على ما إذا فتحت أبوابها بحيث صارت لا يحتمش كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي  
 يتجه الاكتفاء بأقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والأفلا ان لاكثر الناس مروا تأبي دخول بيوت  
 الناس والاسواق انتهى ومثله في النهاية الآن يحمل كلامه هنا على ما ذاب في الاحتشام مع ظهور  
 الشعار بذلك ثم رأيت الكردي قال بعد نقل كلام التحفة وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح في  
 هذا الكتاب فليتأمل (قوله أو في غيرها) أي أو أقاموها في غير الاسواق والبيوت كالمساجد والربط  
 (قوله ولم يظهر) أي الشعار (قوله ثم الكل) أي لعدم سقوط الفرض بذلك (قوله وقوتلوا)  
 أي الممتنعون والمقاتلون لهم الامام أو نائبه دون آحاد الناس لاظهار هذه الشهيرة العظيمة كسائر فروض  
 الكفايات وعلى القول انها سنة لا يقاتلون عليها في الاصح واستظهر في التحفة انه لا يجوز للامام أو نائبه أن  
 يفعأهم بالقتال بمجرد الترك كما يوحى إليه قوله امتنعوا بل لابد من أمرهم فيمتنعوا من غير تأويل مما يأتي  
 في ترك الصلاة نفسها ووجه الإيماء فيما تقرر أن تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلية مأمنه الاشتقاق فيفيد ان  
 القتال لا ممتنعهم تأمل (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل ليكون الجماعة فرض كفاية والحديث  
 رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (قوله مامن ثلاثة) من زائدة وثلاثة مبتدأ (قوله في قرية)  
 صفة أي كائون في قرية قال في كفاية المتحفظ القرية كل مكان اتصلت به الابنية واتخذ قرارا وقع على المدن  
 وغيرها والجمع قرى على غير قياس قال بعضهم لان كل ما كان على فعلة من المعتل فبابه أن يجمع على فعال  
 بالكسر مثل طيبة وطباء وركوة وركاء والنسبة الهاقروى وقرى بفتح الاولين (قوله ولا بدو) بفتح الباء  
 وسكون الدال قال في القاموس البدو والبادية والباداة والبداءة خلاف الحضر وتبدي أقام بها والنسبة  
 بدوى بالكسر والفتح وبدوى نادرة وبداء القوم بداء خرجوا الى البادية انتهى ملخصا (قوله لا تقام فيهم  
 الصلاة) صفة ثانية (قوله أي جماعة كما أفادته رواية أخرى) أي بلفظ لا تقام فيهم الجماعة كردي (قوله الا  
 استعوز عليهم الشيطان) تمام الحديث فعليك بالجماعة فائما يأكل الذئب من الغنم القاصية (قوله أي غلب)

ان كانت كذلك والأفلا  
 لان أكثر الناس لهم  
 مروا تأبي دخول  
 بيوت الناس والاسواق  
 انتهى ونحوه في النهاية  
 للجمال الرملى وعلى هذا  
 التفصيل يحمل كلام  
 الشارح في هذا الكتاب  
 وفي الإمداد والاياعاب  
 وفي التحفة والشعار بفتح

من غير كثير تعب فلا ثم على  
 أحد والا كان أقاموها  
 في الاسواق أو البيوت  
 وان ظهر بها الشعار أو في  
 غيرها ولم يظهر ثم الكل  
 وقوتلوا الماصح من قوله  
 صلى الله عليه وسلم مامن  
 ثلاثة في قرية ولا بدو لا  
 تقام فيهم الصلاة أي جماعة  
 كما أفادته رواية أخرى الا  
 استعوز عليهم الشيطان  
 أي غلب

أوله وكسره لغة العلامة  
 والمراد به هنا كما هو ظاهر  
 ظهور أجل علامات الايمان  
 وهي الصلاة تظهر بها جل  
 صفاتها الظاهرة وهي  
 الجماعة انتهى (قوله وفي  
 غيرها) أي الاسواق أو  
 البيوت وان كانت في  
 المساجد قوتلوا أي قاتل

تفسير

الممتنعين الامام أو نائبه بناء على الراجح أنها فرض  
 كفاية كسائر فروض الكفايات قال في التحفة ولا يجوز أن يفعأهم بالقتال بمجرد الترك كما يوحى إليه قوله امتنعوا بل حتى يأمرهم فيمتنعوا  
 من غير تأويل أخذ بما يأتي فيمن ترك الصلاة نفسها (قوله رواية أخرى) أي بلفظ لا تقام فيهم الجماعة

(قوله المنذورة) قال في التحفة والكلام في منذورة لآسن الجماعة فيها قبل والا كالعيد فهي ٧ تسن فيها بالنذر وفيها لم يندب الجماعة فيها

والا وجبت الجماعة فيها بالنذر انتهى ابن قاسم في حواشي المنهج لوندرا الجماعة حيث تسن انعقاد النذر ولا يقال لا ينعقد لانه يلزم تكليف غيره وهو من يحصل الجماعة معه لانه لا التفات لذلك لان معنى النذر التزام الجماعة اذا أمكنه فان لم يتيسر من يصلي معه سقطت عنه

وخرج بالمكتوبة المنذورة وصلاة الجنائز والنوافل وبالمسوداة المقضية وبالاحرار من فيهم رقي وبالرجال النساء والخنائ وبالمقيمين المسافرين وبالمستورين العراة وبغير المعذورين المعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكر

ويجوز انعقاد نذر الجماعة في الفرض حيث لم يتوقف الشعار عليه وان كانت فرض كفاية وهو على كل واحد لعدم تعيينها عليه اذا قام بها غيره كذا تحرر بالبحث مع مر فلا يرجع انتهى (قوله والنوافل) فليست الجماعة فيها فرض كفاية بل هي مسنونة في بعضها وغير مسنونة في بعضها (قوله وبالرجال النساء الخ) أي والصبيان فقد رجح في التحفة عدم الاكتفاء هنا بالصبيان بخلاف صلاة الجنائز واحياء الكعبة (قوله المسافرين)

تفسير لاستحواذ قال في المصباح واستحوذ عليه الشيطان غلبه أو استماله إلى ما يريد منه وفي القاموس استولى وقال بعضهم الاستحواذ البعد عن رحمة الله وذلك لا يكون على ترك السنة انتهى ولعله تفسير مراد ثم رأيت في الجبرمي عن البرماوى ما نصه كان وجه الدلالة على فرض الكفاية من هذا الحديث ان استحواذ الشيطان أي غلبته يلزم منه البعد عن الرحمة في الحديث الوعيد على ترك الجماعة لان استحواذ الشيطان لا يكون الا على ترك واجب فدل على انها فرض كفاية لا عين لقوله لا تقام فيهم ولم يقل يقيمون كما أفاده حل فليتأمل (قوله وخرج بالمكتوبة) هذا شروع في محترزات القيود السابقة (قوله المنذورة) أي فلا تشرع فيها الجماعة لاختصاصها بأشعار المكتوبة كالإذان فبناء محلي لهذا على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع وأجائزه غلطوه فيه والكلام في منذورة لآسن الجماعة فيها والا كالعيد فهي تسن فيها بالنذر وفيها لم يندب الجماعة فيها والا وجبت الجماعة فيها بالنذر انتهى تحفه ولا يقال لا ينعقد نذر هالان الناذر يحتاج أن يكف غيره أن يصلي معه لتحصيل الجماعة فيخرج عن نذره لا نأقول لا التفات لذلك لان معنى النذر هنا التزام الجماعة أن أمكنه فان لم يتيسر من يصلي معه سقطت عنه فليتأمل (قوله وصلاة الجنائز) أي فلا تكون الجماعة فيها فرض كفاية بل سنة فقط بخلاف الصلاة نفسها فانها فرض كفاية كما سيأتي (قوله والنوافل) أي فليست الجماعة فيها فرض كفاية بل هي مسنونة في بعضها وغير مسنونة في بعضها كما يعلم مما يأتي ومضى صلاة النفل (قوله وبالمسوداة) أي وخرج بالمسوداة وهو عطف على المكتوبة (قوله المقضية) أي فلا تجب الجماعة فيها وإن اتفقت مقضية المأموم والامام نعم تسن فيه كما سيأتي آنفا (قوله وبالاحرار من فيهم رقي) أي وخرج بالاحرار من فيهم رقي فلا تجب عليهم الجماعة قال في التحفة وإن تمحض الارقاء في بلد وعييب تردد شارح في هذا مع قوله من الارقاء لا يتوجه اليهم فرض الجماعة انتهى وكأنه أراد به الاذرعى فانه قال هل يتوجه فرض الجماعة اذا تمحضوا في قرية أو نحوها لم أرفيه نصا وبطرقه احتمالا وانظروا المنع (قوله وبالرجال) أي وخرج بهم (قوله النساء والخنائ) أي فلا تكون الجماعة فرض كفاية في حق النساء ولا يأتى كذا استحبابها لمن كتب كده الرجال لمزيتهم عليهم قال الله تعالى وللرجال عليهن درجة ولان الجماعة لا تتأدى غالبا بالانحروج الى المساجد وقد تكون فيه مشقة عليهم ومفسدة لهم وقيس بين الخنائ (قوله وبالمقيمين) أي وخرج بهم (قوله المسافرين) أي فلا تجب الجماعة عليهم قال ع ش وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سفر نزهة وسيأتي عن الزيادة في الاعذار ان بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرفقة قال والتوقف ظاهر أخذنا ما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس الغرض صحيح انتهى ومر عن التحفة أنه حل النص الذي ظاهره وجوبها عليهم على نحو عاص بسفره فدخل فيه نحو المسافر للنزهة فليتأمل (قوله وبالمستورين) أي وخرج بهم (قوله العراة) أي فليست الجماعة فرضا عليهم ومثله المستورون بما لا يليق كطين كما مروى يأتي والعراة بضم العين وتخفيف الراء جمع عار كغزاة جمع غاز قال ابن مالك \* في محلول ذوا طراد فعله \*

(قوله وبغير المعذورين) أي وخرج بغير المعذورين (قوله المعذورون) أي بشئ مما يأتي كالطمر (قوله فليست) أي الجماعة (قوله فرض كفاية في جميع ما ذكر) أي في المحترزات السبع من قوله وخرج بالمكتوبة المنذورة الى هنا قال العلامة الزياى ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ وقد أفتى الشهاب الرملى بعدم حصول الشعار بالمسافرين وانه لا يسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين لانهم ليسوا من أهل الفرض وقضية العلة أن العراة والعبيد والصبيان كذلك بقى الكلام في الجن قال ع ش والسياق يشعر بأن الكلام في الآدميين لانهم الذين يوصفون بالحرية والرق

قال في التحفة وظاهر النص يقتضى لوجوبها عليهم محمول على نحو عاص بسفره (قوله المعذورون) أي بشئ من أعذار الجماعة

والذين يحكم لهم بالبلوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يذكي إقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم الشعار ويوجه  
 بأن المقصود من الجماعة حث أهل البلد على التعارف بإقامتها وبحث بعضهم عن أحوال بعض بالاجتماع في  
 أوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبيها ومن عرف أن المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة سيما  
 من ليس عنده كمال عقل وقد يؤيد هذا عدم الاكتفاء بإقامة المسافرين مع أنهم من أمثال أهل محلهم من كل  
 وجه فاحفظه وارفض ما عداه انتهى فلي تأمل (قوله بل هي) أي الجماعة (قوله سنة فيما عدا المندورة  
 والرواتب) أي من المقضية وصلاته الجنابة والارقاء والنساء والخناث والمساكين ولو قصر أو المعدورين  
 وأما المرأة فقال في الاسني هي والانفراد في حقهم سواء عند النوى على تفصيل مربيته في شروط الصلاة  
 انتهى وسيأتي اتفاق عبارته (قوله ولا تتركه) أي الجماعة (قوله فيهما) أي في المندورة والرواتب وكذا  
 بقية النوافل والتي لا تسن الجماعة فيها أو صلاحها جماعة لم تتركه بل تقل عن بعضهم حصول فضيلة الجماعة فيها قال  
 خبثه يكون نظير عبادة الصبي حيث يثاب عليها مع عدم طلبها منه انتهى وهو بعيد مع عدم سنها  
 والفرق لا ينع فلي تأمل (قوله ومحل نديها) أي الجماعة وهذا تقييد لما أطلقه من سن الجماعة فيما عدا المندورة  
 والرواتب الشامل للمقضية (قوله في المقضية) أي سواء الفرائض والنوافل التي تسن الجماعة فيها (قوله ان  
 اتفق فيها الإمام والمأموم) أي لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين  
 فاتهم في الوادي قال شيخنا رحمه الله والمراد باتفاق ذلك اتفاق شخصه لا كظهور وعصر أو عصر وعشاء  
 لأنهم مختلفان شخصا وان اتفقا عدا انتهى ومثله في عشرين وزادوا من يومين (قوله والا) أي  
 وان لم يتفق الإمام والمأموم في مقضيتهم كما كالمظهر مع العصر ونحوه وكالمغرب مع الصبح وغيره (قوله  
 كرهت) أي الجماعة وقيل خلاف السنة فقط لا مكرهه (قوله كالاداء خلف القضاء) أي وان اتفقتا  
 في ذلك وهذا تنظير في الكراهة (قوله وعكسه) أي القضاء خلف الاداء فانه مكره أيضا على ما اقتضاه  
 كلامه وقيل خلاف الاولى فقط بل بالغ بعض المتأخرين فقال بحصول فضل الجماعة في ذلك وهو  
 مشكل لان الجماعة غير مسنونة وما لا يطلب لاثواب فيه وأما جزم الشارح هنا بالكراهة فضعيف لما  
 سيأتي عن التحفة ان الخلاف في صحة المؤدى خلف القاضي ضعيف جدا فلي تأمل (قوله وتسني)  
 أي الجماعة (قوله للمرأة ان كانوا عيما) أي كلهم وعباء بضم العين وسكون الميم جمع أعصى قال ابن مالك  
 \* فعل لنحو أجز وجرا \*

(قوله أوفى ظلمة) أي أولم يكونوا عيما ولكن كانوا في ظلمة شديدة وعبارة الاسني مع المتن والعمران كانوا  
 عيما أوفى ظلمة أوفى ضوء لكن أمامهم مكندس استحب لهم الجماعة لادراك فضيلتها قال الاذري وكان ينبغي  
 أن يقال شرع لهم الجماعة والظاهر أن ذكر الاستعجاب صادر من يرى الجماعة سنة أما من يراها فرضا  
 فقياسه توجه الفرض عليهم والابان كانوا بصرا بحيث يتأتى نظر بعضهم بعضا فهي أي الجماعة في حقهم  
 وانفرادهم سواء لان في الجماعة ادراك فضيلتها وفوات سنة الموقف وفي الانفراد ادراك فضيلة الموقف  
 وفوات فضيلة الجماعة فاستوى بخلاف الرافي في قوله انها مستحبة أيضا انتهى فلي تأمل (قوله  
 والجماعة في التراويح سنة للاتباع) أي كما في صلاة النفل أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي  
 فصلوها معه وانما تأخر عنها النبي صلى الله عليه وسلم خشية أن تفرض عليهم وان عمر رضي الله عنه  
 جمع الناس على قيام رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة كما رواه البيهقي  
 (قوله وفي التور في رمضان) أي والجماعة في وتر رمضان (قوله سواء أفعلم) أي التور (قوله بعدها) أي  
 التراويح وهو الاولى لما مر من حديث اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا أم قبلها (قوله أم لم تفعل هي) أي  
 التراويح (قوله بالكلية) أي لا بعد التور ولا قبله وتسني الجماعة أيضا في العيدين والكسوفين والاستسقاء كما  
 سيأتي في مواضعها ولذا قال في الهجة

بل هي سنة فيما عدا المندورة  
 والرواتب ولا تتركه فيهما  
 ومحل نديها في المقضية  
 ان اتفق فيها الإمام والمأموم  
 والا كرهت كالاداء خلف  
 القضاء وعكسه وتسني  
 للمرأة ان كانوا عيما أوفى  
 ظلمة (و) الجماعة (في  
 التراويح) سنة للاتباع (و) في  
 (التور) في رمضان سواء  
 أفعلم (بعدها) أم لم تفعل  
 هي بالكلية

(قوله ان اتفق فيها الإمام  
 والمأموم) عبارة العباب  
 بل تسن لامع مقضية  
 تخالفها ولا مع مؤداة  
 انتهت (قوله والا كرهت)  
 في التحفة ونحوه النهاية  
 الخلاف في هذا الاقتداء  
 ضعيف جدا فلم يقتض  
 تقويت فضيلة الجماعة  
 وان كان الانفراد أفضل  
 (قوله أوفى ظلمة) قال في  
 التحفة والافهى لهم مباحة



(قوله في الصبح يوم الجمعة) أفضل منه الجماعة في الجمعة ثم صبحها (قوله لحديث فيه) هو ما من صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة في جماعة وما أحسب من يشهد هاهناكم إلا مغفور الله ربه الطبراني وصححه ٩ عبد الحق (قوله لأنها) أي الجماعة فيها أي في صلاة الصبح أشق منها أي من الجماعة وفي شرح العباب روى مسلم خير من صلى العشاء في جماعة فكانما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكانما قام الليل كله وظاهره أن صلاهما جماعة كان كمن قام ليلة ونصف

سنة الجماعة التي في \* فرائض والعبد والكسوف وطلب الغيث خلاف الجمعة \* وفي التراويح وفي الترمذي

لكن قولها في فرائض جرى على طريقة الرافعي والحاوي كما مر (قوله سنة) خبر والجماعة المقدر (قوله لنقل الخلف له) أي ما ذكر من الجماعة له (قوله عن السلف) أي من كان في القرون الثلاثة في الحديث عليهم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ وفيه أيضاً أحجى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم هذا وعلم مما تقرر أن الجماعة يعترها أحكام ستة فرض العين كما في الجمعة وفرض الكفاية وهو في المكتوبة على الأصح وسنة كما في هذه النوازل ومباحة كما في صلاة العرأة البصراء ولم يكن في ظلمة ومكر وهمة كما في المقضيتين المختلفتين وحرام وذلك فيما أثار أي الإمام في جلوس التشهد الأخير لما مر عن الشرقاوي فليتامل (قوله وآ كذا الجماعة) بعد الهمزة أصله أ كذبكون الهمزة الثانية أفعل تفضيل قلبت ألفاً عملاً بقول ابن مالك في الخلاصة ومما أبدل ثاني الهمزة من \* كلمة أن يسكن كآثر واثمن

(قوله الجماعة في الصبح يوم الجمعة) أي بعدها في الجمعة لأنها فرض عين اتفاقاً فهي أفضلها على الإطلاق (قوله لحديث فيه) أي في أفضلية الجماعة في صبح الجمعة وهو ما من صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة وما أحسب من يشهد هاهناكم إلا مغفور الله ربه الطبراني وصححه عبد الحق (قوله ثم سائر الأيام) أي ثم جماعة صبح بقية الأيام (قوله لأنها) أي الجماعة (قوله فيه) أي الصبح (قوله أشق منها في بقية الصلوات) أي كالعشاء والظهر قال في الأيعاب روى مسلم خبر من صلى العشاء في جماعة فكانما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكانما قام الليل كله وظاهره أن من صلاهما جماعة كان كمن قام ليلة ونصف أو أن صلاة الصبح في جماعة كقيام ليلة كاملة وعليه نص الشافعي رضي الله عنه وما يفهم من بعض الأحاديث أن الصبح بنصف ليلة أجيب بمثل ما مر في السبع والعشرين والخمس والعشرين في الجماعة (قوله ثم في العشاء) ظاهره استواء عشاء الجمعة وغيرها قال سم ولا يبعد أن يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غيرها تأمل (قوله لأنها فيه) أي الجماعة في العشاء (قوله أشق منها في العصر) أي لكونها في الليل وقت الاستراحة (قوله ثم في العصر) أي عصر الجمعة ثم عصر غيرها على ما مر آتفاً عن سم (قوله لأنها الصلاة الوسطى) أي على الأصح من ستة أقوال فيها الخبر يشغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ولأنها توسطت بين صلاتين نهاريتين وصلاتين ليليتين (قوله وبما تقرر) أي من أفضلية جماعة الصبح ثم العشاء ثم العصر (قوله علم أن ملحظ التفضيل) أي في الجماعة (قوله المشقة) أي فكل ما كانت مشقة أكثر كانت جماعة أفضل (قوله لاتفاضل الصلوات) أي والالكانت جماعة العصر أفضل حتى من العشاء والصبح لأنها الصلاة الوسطى كما تقرر قال في التحفة وبظهر تقديم الظهر على المغرب أفضلية وجماعة كروى زاد في النهاية لأنها اختصت من بين سائر الصلوات ببذل وهو الجماعة أي بصلاة تفعل في وقتها وبالابراء (قوله والجماعة للرجال) المراد بهم الذكور وإن لم يكونوا بالغين فقد قال الشافعي والأصحاب ويؤمر الصبي بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها خلاف ما مر في توجه فرض الكفاية عليهم فأنهم البالغون (قوله في المساجد أفضل منها في غيرها) أي كالبيوت والربط والزوايا (قوله للأخبار المشهورة) دليل لأفضلية الجماعة في المساجد روى الشيخان خبر صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل منها في بيته لأن المسجد مشتمل على الشرف والطمهارة واطهار الشعار وكثرة الجماعة وفي التنزيل إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة الآية

(سنة) لنقل الخلف له عن السلف (وآ كذا الجماعة) الجماعة (في الصبح) يوم الجمعة لحديث فيه ثم سائر الأيام لأنها أشق منها في بقية الصلوات (ثم) في (العشاء) لأنها أشق منها في العصر (ثم) في (العصر) لأنها الصلاة الوسطى وبما تقرر علم أن ملحظ التفضيل المشقة لاتفاضل الصلوات (والجماعة للرجال) المساجد أفضل منها في غيرها للأخبار المشهورة

ليلة ورجحه في شرح العباب وأجاب عما يفهم من بعض الأحاديث أن الصبح بنصف ليلة بعدة أجوبة منها نحو ما سبق في السبع والعشرين والخمس والعشرين في الجماعة (قوله لاتفاضل الصلوات)

\* ٢ - ترمذي - لث \* والالكانت جماعة العصر أفضل حتى من العشاء والصبح لأنها الصلاة الوسطى قال في التحفة ويظهر تقديم الظهر على المغرب أفضلية وجماعة (قوله منها) أي المساجد لحديث ويؤتمن خير لمن

(قوله في فضل المشي إليها) أي المساجد كحديث بشر المشائين إلى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة أو كما قال وكحديث من توضع في بيته فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد فهو زائر الله تعالى وحق على المزمور أن يكرم الزائر واه الطبراني وكحديث إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان رواه الترمذي وحسنه وكحديث لأصلاة ليل المساجد إلا في المسجد رواه الدارقطني وفي الصحيحين من حديث طويل فيه وإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه وتصل عليه الملائكة ما دام في مجلسه الذي يصلي فيه اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يؤذ غيره بحديث وغير ذلك (قوله أما النساء والخنائ) مقابل قول المصنف للرجال (قوله في بيوتهم) بضم الباء وكسر هاء وبها قرئ في السبع قال الشاطبي وكسريوت والبيوت يضم عن \* حتى جلة وجهها على الأصل أقبلا

فاشار بالعين والحاء والجيم في عن جلة إلى حفص وأبي عمرو وورش فأنهم قرؤا بضم الباء فتعين للباقيين القراءة بالكسر والضم هو الأصل وأما الكسر فله جانية الباء استثقالا لضم الباء بعد ضمة وهي لغة معروفة (قوله أفضل لمن) أي من المساجد للخبر الصحيح لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهم خير لمن رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين قال في التحفة فان قلت إذا كانت خير لمن فما وجه النهي عن منعهن المستلزم لذلك الخبر قلت أما النهي فهو للتنزيه كما بصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه جلة على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتهيات إذا كن مبتذلات والمعنى انهن وإن أريد بهن ذلك ونهي عن منعهن لأن في المسجد لمن خيرا فيبيوتهم مع ذلك خير لمن لانهما بعد عن التهمة التي قد تحصل من الخروج لاسيما ان اشتهيت أو تزيت ومن ثم كره له ما حضور جماعة المسجد ان كانت تشتهى ولو ثياب رثة أو لا تشتهى وبها شئ من الزينة والطيب وللإمام أو نائبه منعهن حينئذ كما أن له منع من أكل ذابح كربه من دخول المسجد ويحرم عليهن من غير إذن ولي أو حليل أو سيدا وهما في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها وللاذن لها في الخروج حكمه ومثلها في ذلك الخنثى وببحث الحاق الامرد الجليل بها في ذلك أيضا وفي عمومها نظر انتهى بالحرف فليتم (قوله الا اذا كانت الجماعة في البيت الخ) استثناء من أفضلية الجماعة في المسجد وسيأتي ان هذا ضعيف (قوله أكثر منهن في المسجد) أي فالجماعة في البيت أفضل منهن في المسجد (قوله على ما قاله القاضي أبو الطيب) هو الامام الجليل طاهر بن عبد الله الطبري كان أحد أئمة المذهب وشيوخه المشاهير له مؤلفات منها شرح مختصر المنزني والمجرد وشرح فروع ابن الحداد والتعليق عشر مجلدات وغير ذلك ومن تلاميذه الشيخ أبو اسحق الشيرازي رحمه الله تعالى صاحب المذهب والتبعية والخطيب البغدادي الحافظ المشهور (قوله وما ليه) أي إلى ما قاله القاضي أبو الطيب (قوله الاذرى والزركشى) أي حيث قالارحهما الله تعالى واللفظ الاول وظاهر النص يوصي اليه وتمضده القاعدة المشهورة ان المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها الخ وسيأتي الجواب عنه (قوله لكن الوجه ما اقتضاه كلام الشيخين) أي الامام الرافعي والامام النووي ورحمهما الله تعالى (قوله وغيرهما) أي كابن المقرئ في الروض (قوله وصرح به الماوردي) أي صاحب الحاوي الكبير والاحكام السلطانية (قوله من أنها) أي الجماعة (قوله في المسجد أفضل) أي من الجماعة الكثيرة في البيت (قوله وان قلت) أي الجماعة في المسجد فأولى إذا كثرت أو تساوت مع الجماعة في البيت قال الشيخ سلطان المزاخي ولا ينافى بالقاعدة المشهورة وهي ان الفضيلة المتعلقة بآداب العبادة وهي هنا كثرة الجماعة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها لان محالها ما تشاركها الاخرى في ذلك وهنا أصل الجماعة ووجد في الموضوعين وامتازت هذه بالمسجد انتهى ومقصوده بهذا الجواب عما مر عن الاذرى فتأمل (قوله لان مصلحة طلبها) أي الجماعة

في فضل المشي إليها أما النساء والخنائ فيبيوتهم أفضل لمن (الا اذا كانت الجماعة في البيت أكثر) منها في المسجد على ما قاله القاضي أبو الطيب وما ليه الاذرى والزركشى لكن الوجه ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وصرح به الماوردي من أنها في المسجد أفضل وان قلت لان مصلحة طلبها (قوله وان قلت) عندنا في الامداد والنهاية وغيرهما



(قوله فيه) أي في المسجد (قوله تر بو على مصلحة وجودها في البيت) أي تر بو عليها ويؤيده حديث  
أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة قال في التحفة وبجث الاسنوى والاذري أن ذهابه إلى المسجد لو فوّتها  
على أهل بيته كان أقامتها معهم أفضل قيل وفيه نظر انتهى وكان وجهه أن فيه إثارة بقرينة مع  
امكان تحصيلها لهم بأن يميدها معهم ويرد بأن الفرض قوتها لو ذهب للمسجد وأنه لا يتعطل بغيته وذلك  
لا يثار فيه لأن حصولها لهم بسببه ربما عادل فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور  
من الصف فلي تأمل (قوله والكلام) أي الخلاف المذكور بين القاضي أبي الطيب والماوردي (قوله  
في غير المساجد الثلاث) أي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى (قوله أما هي فقليل الجماعة)  
أي الجماعة القليلة فهو من إضافة الصفة للموصوف وكذا في إضافة كثيرها (قوله فيها) أي في المساجد  
الثلاثة (قوله أفضل من كثيرها خارجها) أي لاختصاصها بالمضاعفة الكثيرة كما سيأتي بسطها في باب  
الاعتكاف (قوله باتفاق القاضي) أي أبي الطيب ومتابعيه (قوله والماوردي) أي والشيخين وغيرهم (قوله  
وقول المتولي) مبتدأ أخبره ضعيف (قوله الانفراد فيها) أي في المساجد الثلاثة يعني في أحدها (قوله  
أفضل من الجماعة خارجها) أي غيرها سواء المسجد وغيره قال سم في حواشي الهجة قياس أنها في المسجد  
الحرام منفردا أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة أفضل منها في المسجد الأقصى  
قال ع ش وقد يتوقف في أفضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في المسجد الأقصى لأن  
الجماعة في المسجد الأقصى بسبع وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الأقصى فالجماعة تر بو في الأقصى  
بخمسة وعشرين على مسجد المدينة الآن يقال أن الصلوات التي وضعت بها الصلوات بغير المساجد  
الثلاثة فلي تأمل فإن فيه بعض شيء (قوله ضعيف) أي فاعتمد أن الجماعة خارجها أفضل من  
الانفراد فيها لما مر من القاعدة المشهورة التي ذكرها الأذري هذا معتمد الشارح وخالفه الرملي  
فاعتمد قول المتولي وأجاب عن القاعدة بأنها أغلبية قال على أن المساجد الثلاثة اختصت بخصائص  
دون سائر المساجد فلا يقاس عليها تأمل (قوله وما كثرت جماعته من المساجد وغيرها) أي من  
البيوت وغيرها بأن كان الجمع بأحد المسجدين أكثر من الآخر أو كان الجمع بأحد الأماكن  
التي غير المساجد أكثر من الآخر والافقد تقدم أن ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير  
المساجد على الخلاف السابق فقوله من المساجد وغيرها أي المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير  
المسجد وأما المسجد مع غير فقد تقدم الكلام عليه أفاده الحلبي تأمل (قوله أفضل مما قلت جماعته)  
أي من المساجد وغيرها بالمعنى المذكور وتقدم في الأذان أن الإمام أكثر نوابا من المأموم قال  
ع ش وحينئذ لو تعارض كونه أماما مع جمع قليل ومأموم مع جمع كثير فهل تستوى الفضيلتان ونحو  
كثرة فضل الإمامة فيصلي أماما أو لا فيصلي مأموما فيه نظر والأقرب الأول لما في الإمامة من تحصيل  
الجماعة لغيره بخلاف المأموم فإن الجماعة حاصلة بغيره فالقدوة عائدة عليه وحده فلي تأمل (قوله  
للخبر الصحيح) دليل لأفضلية الجماعة الكثيرة على الجماعة القليلة والحديث رواه ابن حبان وغيره  
وصححه وصدر الحديث صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى  
من صلاته مع الرجل وما كان الخ (قوله وما كان أكثر) مبتدأ (قوله فهو أحب إلى الله تعالى)  
أي أكثر نوابا عنده خبر المبتدأ ودخلت الفاء فيه لتضمنه معنى الشرط وهذا الحديث عام  
مخصوص بالحديث السابق قال الزركشي لو تعارض فضيلة سماع القرآن مع الاثام مع قلة الجماعة  
وعده سماعه مع كثرتها فالظاهر تفضيل الأول قال الرملي الأوجه أن مراعاة كثرة الجماعة مقدمة  
على سماع القرآن انتهى (قوله إلا إذا كان الخ) استثناء من عموم أفضلية الجماعة الكثيرة

فيه تر بو على مصلحة  
وجودها في البيت والكلام  
في غير المساجد الثلاثة أما  
هي فقليل الجماعة فيها  
أفضل من كثيرها خارجها  
باتفاق القاضي والماوردي  
وقول المتولي الانفراد فيها  
أفضل من الجماعة خارجها  
ضعيف (وما كثرت  
جماعته من المساجد  
وغیرها) (أفضل) مما قلت  
جماعته للخبر الصحيح  
وما كان أكثر فهو أحب  
إلى الله تعالى (إذا كان)

(قوله ضعيف) اعتمده  
مر خلافا للشارح

(قوله أو مبتدعا) أي لا تكفره ببدعته (قوله كعزلي) قال السعد التفتازاني في شرحه على عقائد النسخي المعتزلة أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة في باب العقائد وذلك أن رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل من مجلس الحسن البصري يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ١٢ ولا كافر ويثبت المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن قد اعتزل عنا فسموا المعتزلة

(قوله امامها أي الجماعة الكثيرة حنفيا وغيره) أي كالمالك (قوله من لا يعتقد وجوب بعض الأركان والشروط) أي كاليسلمة والطائفة في مواضعها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد والسلام (قوله وان علم منه) أي علم المأموم من امامه المذكور (قوله الاثنيان بها) أي الأركان والشروط التي لا يعتقد وجوبها وعلم من هذه الغاية أن الاقتداء بالخالف يصح إذا لم يعلم المأموم ترك امامه لذلك الركن المختلف فيه وعبرة الأسنى فإن لم يعلمه ترك واجبا صح الاقتداء به ولو شك في أنه ترك الواجبات أم لا لأنه ان علم أنه أتى بها فذلك والا فالظاهر اثنيان بها محافظة على الكمال عنده وخر وجا من الخلاف ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب وانما ضرفي الامام الموافق لعلم المأموم والامام يطلعا عندهما تأمل (قوله لانه) أي الامام تحليل للغاية (قوله مع ذلك) أي الاثنيان بالأركان والشروط المختلف فيها (قوله لا يعتقد وجوب بعض الأركان) الأولى وجوبها بالاضمار أي فاعتقاده هذا يؤدي الى كراهة الاقتداء به لانه لو كان موافقا لضرر كما تقرر تأمل (قوله أو فاسقا) أي أو كان امام الجماعة الكثيرة فاسقا بارتكابه كبيرة أو اصراره على صغيرة ولم تغلب طاعاته معاصيه دون امام الجماعة القليلة (قوله أو متهم به) أي بالفسق هذا ما في الأنوار كما نقله في النهاية وأقره قال في التحفة ولو بمجرد التهمة أي التي فيها نوع قوة كما هو واضح (قوله أو مبتدعا) أي متهم بالبدعة كما في فتح الجواد والمراد البدعة التي لا يكفر بها قال البحرى فإن كفر بها كمنكر البعث والحشر للأجسام وعلم الله تعالى بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به (قوله كعزلي الخ) أمثلة للبتدع قال السعد التفتازاني المعتزلة أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة في باب العقائد وذلك أن رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن قد اعتزل عنا فسموا المعتزلة وهم سموا أنفسهم أصحاب العدل والنوحيد لقولهم بوجوب انابة المطيع وعقاب العاصي على الله تعالى ونفى الصفات القديمة عنه ما أطال به (قوله ومجسم) أي الذين يقولون أن الله تعالى جسم ولكن لم يصرح بأنه كجسم الخلق والا كفر قطعا (قوله وجوهري) لم أره في غيره ولعله وجهي منسوب الى جهنم بن صفوان رأس الجهمية من الجبرية الخالصة فليحذر (قوله وقدرى) هو لقب المعتزلي في المواقف للعضد ويلقبون أي المعتزلة بالقدرية لاسنادهم أفعال العباد الى قدرتهم قالوا ان من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى أولى باسم القدرة من الخ قال الامام هذا نحو به من هؤلاء الجهلة ومباهته وتواقع فان أهل الحق يفوضون أمورهم الى الله سبحانه وتعالى ويضيفون القدرة والأفعال الى الله تعالى وهؤلاء الجهلة يضيفونه الى أنفسهم ومذمعي الشيء لنفسه ومضيفه اليها أولى بأن ينسب اليه ممن يعتقد له غيره وينفيه عن نفسه وفي الحديث القدرة تجوس هذه الامة رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط الشيخين شبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت الجحوس فصرفت الجبر الى يزدان والشر الى أهرمن ولا خفاء في اختصاص هذا الحديث بالقدرة هذا كلام الامام وهناك أوجه أخرى وجه التشبيه (قوله ورافضي وشيعي وزيدى) هم متقاربون وأصلهم الشيعة فانهم كما في المواقف اثنتان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضا أصولهم ثلاث فرق غلات وزيدية وامامية وفي بعض المواضع الرافضي منسوب الى الرافضة من الشيعة بالعوازيد بن علي زين العابدين ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كانوا زيرى جدي فتركوه ورفضوه والرافضي كل جند

وهم سموا أنفسهم أصحاب العدل والنوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله ونفى الصفات القديمة عنه إلى آخر ما أطال به السعد فراجع منه ان امامها أي الجماعة الكثيرة (حنفيا) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الأركان والشروط وان علم منه الاثنيان بها لانه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الأركان (أو فاسقا) أو متهم بالفسق (أو مبتدعا) كعزلي ومجسم وجوهري وقدرى ورافضي وشيعي وزيدى

أردته (قوله ومجسم) أي الذين يقولون بأنه تعالى جسم (قوله وقدرى) هو لقب المعتزلي فقدر أيت في المواقف مانصه ويلقبون أي المعتزلة بالقدرية لاسنادهم أفعال العباد الى قدرتهم قالوا ان من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى أولى باسم القدرة من الخ قال الامام هذا نحو به من هؤلاء الجهلة ومباهته وتواقع فان أهل الحق يفوضون أمورهم الى الله سبحانه وتعالى ويضيفون القدرة والأفعال الى الله تعالى وهؤلاء الجهلة يضيفونه الى أنفسهم ومذمعي الشيء لنفسه ومضيفه اليها أولى بأن ينسب اليه ممن يعتقد له غيره وينفيه عن نفسه وفي الحديث القدرة تجوس هذه الامة رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط الشيخين شبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت الجحوس فصرفت الجبر الى يزدان والشر الى أهرمن ولا خفاء في اختصاص هذا الحديث بالقدرة هذا كلام الامام وهناك أوجه أخرى وجه التشبيه (قوله ورافضي وشيعي وزيدى) هم متقاربون وأصلهم الشيعة فانهم كما في المواقف اثنتان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضا أصولهم ثلاث فرق غلات وزيدية وامامية وفي بعض المواضع الرافضي منسوب الى الرافضة من الشيعة بالعوازيد بن علي زين العابدين ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كانوا زيرى جدي فتركوه ورفضوه والرافضي كل جند

تركوا

أيضا قال في المواقف الشيعة اثنتان وعشرون فرقة يكفر بعضهم

بعضا أصولهم ثلاث فرق غلات وزيدية وامامية أما الغلات فثمانية عشر ثم قال وأما الزيدية فشلاث فرق الجار ودينية الخ والزيدية منسوبون الى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين

تركوا قائدهم والرافضة فرقة منهم (قوله أو كان يتعطل عن الجماعة القليلة) أشار بتقدير كان إلى أن يتعطل معطوفة على خير كان السابقة واسم كان هنا ضمير الحال والشان (قوله بغيبته عنه) الأولى التأنيث لرجوعه إلى الجماعة الآن بقدر أي عن محلها تأمل (قوله مسجد قريب منه) أي من وطن طالب الجماعة قال الحلبي حيث كان الجمع الكثير بمسجد فان كان بغير مسجد وخشي تعطل غير المسجد فكذلك كما علم من تقسيمه السابق فاقصار على المسجد ليس لأخراج غيره كما قد يتوهم فليتأمل (قوله أو بعيد عنه) أي فلا فرق بين القريب والبعيد لان اعتناء الشارع بأحياء المساجد بالجماعات أكثر منه بكثرة الجوع خلافا لما يوهمه تقييد المصنف كالمنهاج وغيره بالقرب واعتمده الزركشي وقد أطلق في المنهج عنه قال في شرحه واطلاق للمسجد أولى من تقييد الأصل كغيره بالقرب بالقرى بذا البعيد مثله فيما يظهر كما يدل له تعليلهم السابق لا يقال ليس مثله لان بالقرب حق الجوار ولكونه مدعوا منه لانا نقول معارض بأن البعيد مدعوم منه أيضا وكثرة الأجر فيه بكثرة الخطا الدال عليها الأخبار كغير مسلم أعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم اليها عشى انتهى ومثله في التحفة (قوله لكون جماعته) أي المسجد المذكور (قوله لا يحضرون الا ان حضر) أي أو لكونه امامه قال الشيخ ابن قاسم اذا كان عليه الإمامة في مسجد فلم يحضر أحد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه شيئين في هذا المسجد الصلاة والإمامة فاذا فات أحدهما لم يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس لان المقصود منه التعليم ولا يتصور منه التعليم بدون متعلم فعليه أمر فقط قال عرش ليس المراد بالوجوب الاثم بالترك من حيث هو ترك للإمامة والتدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم فافهم (قوله أو كان محل الجماعة الكثيرة) أي سواء المسجد وغيره وهو عطف على قول المتن كان امامها الخ (قوله بنى من شبهة) أي ومحل الجماعة القليلة بنى من مال متيقن الحل (قوله أو شك في ملك بانيه) أي محل الجماعة الكثيرة (قوله لبقعة) أي أرضه وعبارة النهاية لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظالم عليه فالسالم من ذلك أولى (قوله أو كان امامه) أي محل الجماعة الكثيرة فلو قال امامها لكان أولى (قوله سريع القراءة) أي ومثلها الحركة (قوله والمأموم بطيئها) أي فالأولى أن يصلي خلف الامام البطيء وان كانت جماعته قليلة (قوله بحيث لا يدرك معه) أي الامام السريع (قوله الفاتحة) أي بكاملها لا عن سبق وكذا لو كان امام الجمع القليل يادري الوقت المحبوب فان الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في المجموع قال عرش يؤخذ منه أن الكلام فيما اذا كان الثاني يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة أي بخلاف ما اذا لم يؤخرها عنه (قوله أو يطيل) أي أو كان امام الجمع الكثير يطيل الصلاة بالقراءة وغيره فهو عطف على سريع القراءة (قوله طويلا ممتلا) من الملل وهو السآمة والضجير قال في المصباح ملته وملته منه مللا من باب تعب ومللة سئمت وضجرت والفاعل ملول ويتعدى بالهمزة فيقال أملاته الشيء (قوله والمأموم لا يطيقه) أي بخلاف ما اذا أطاقه ولم يعمل قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء تخفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويلا بالنسبة لعادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك لان رغبة الصحابة رضي الله عنهم تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا فافهم (قوله أو يزول به) أي بالتطويل المذكور (قوله خشوعه) أي المأموم أو كماله بل أفتى الغزالي بأنه اذا كان لو صلى منفردا خشع أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام لكن سأتى آنفا رده (قوله فالجماعة القليلة) جواب اذا في كلام المصنف السابق (قوله في كل هذه المسائل) أي المذكورة في المتن والشرح (قوله وماشاهها) أي شارك هذه المسائل في صفة من صفاتها (قوله مما فيه توفر مصلحة) أي كما لها بيان لماشاهها (قوله أو زيادتها) أي المصلحة (قوله مع الجمع القليل دون الكثير) أي كما لو كان امام الجمع

(أو) كان (يتعطل عن الجماعة) القليلة بغيبته عند (مسجد قريب) منه أو بعيد عنه لكون جماعته لا يحضرون الا ان حضر أو كان محل الجماعة الكثيرة بنى من شبهة أو شك في ملك بانيه لبقعته أو كان امامه سريع القراءة والمأموم بطيئها بحيث لا يدرك معه الفاتحة أو يطيل طولاً ممتلاً والمأموم لا يطيقه أو يزول به خشوعه (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وماشاهها فيه توفر مصلحة أو زيادتها مع الجمع القليل دون الكثير

القليل أفضل من أمام الجمع الكثير لفقه أو قراءة أو نحوهما بما يأتي في صفة الأئمة (قوله أفضل) أي من الجماعة الكثيرة التي انتفت تلك المصلحة فيها فان تساوى المسجدان في الجماعة قدم ما يسمع نداءه ولا فالأقرب مسافة لحرمة الجوار ثم انتفت فيه الشبهة عن مال بانيه أو واقفه ثم يتخير نعم ان يسمع النداء مرتباً قال الأذري فينبغي أن يكون ذهابه إلى الأول أفضل لان مؤذنه دعاه أولاً (قوله لمافيه) أي المذكور من الجماعة مع الجمع القليل (قوله من المصلحة المقصودة للشارع) وهي مقصودة في الجماعة الكثيرة في تلك المسائل مع استواء كل في الجماعة بخلاف ما لو تمارض الخشوع بالجماعة والجماعة بالخشوع فان الجماعة أولى لأطباقهم أن فرض الكفاية أفضل من السنة وأيضاً فالحلاف في كونها فرض عين وكونها شرطاً للصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع وإيضاحه ان الجماعة جرى فيها خلاف على ثلاثة أقوال قيل سنة وقيل فرض كفاية وهو الأصح وقيل فرض عين وعلى القول الأخير هي شرط في صحة الصلاة وقيل لا والخشوع جرى فيه الخلاف على ثلاثة أقوال أيضاً قيل سنة وهو الأرجح كما مر وقيل ركن وقيل شرط وإذا كان الأمر كما رأيت فوجه تقديم الجماعة على الخشوع ظاهر لكون الأصح فيها أنها فرض كفاية والأصح فيه أنه سنة ولكون ركنية الجماعة وشرطية أقوى منه في شرطية الخشوع وأما افتاء الغزالي المار آنفاً فقد قال الزركشي كالأذري المختار بل الصواب خلافه وأطالافيه لما تقرّر ولأن شعار الاسلام قائم بالجماعة أكثر من الخشوع لانه قاصر فلتكن مراعاتها أحق ولو فتح ذلك لتركها الناس واحتجوا الاسما جهلة المتصوفة بأنهم لا يحصل لهم معها خشوع فسقط فوجب سده هذا الباب عنهم بالكلية ويؤيد أن افتاء الغزالي الآخر متأخراً عن ذلك الافتاء فيمن لازم الرابضة في الخلوة حتى صارت طاعته تتفرق عليه بالاجتماع بأنه رجل مفروق وراذم يحصل له في الجماعة من الفوائد أعظم من خشوعه الخ فتدبره (قوله بل الصلاة وراء المبتدع) أي مقتدياً به (قوله والذين قبله) أي الفاسق والمخالف الذي لا يعتد وجوب بعض الأركان أو الشروط (قوله مكر وهمة) أي مفوتة لفضيلة الجماعة لما مر في مكر وهمة الصلاة ان كل مكر وهمة من حيث الجماعة مفوت لفضيلتها وسيأتي عن الأذري انه بحث حرمة الاقتداء بالمبتدع على عالم شهير لانه سبب لاغواء العوام ببدعته وأقره الشارح (قوله لجرى بان قول يطلانها) أي الصلاة خلف من ذكره مطلقاً وهو وجه قال به أبو اسحق الأسفرائني ونقله الشيخ أبو محمد عن أكثر أصحابنا وأما أبو اسحق المروزي فهو قائل بأن صلاته منفردة أفضل لكن في مسئلة الحنفى ومثلها البقية بل أولى (قوله أما إذا لم يحضر بحضورها) أي طالب الجماعة ذلك المسجد وهذا مقابل لما اقتضاه قوله سابقاً لكون جماعة لا يحضرون إلا ان حضر فانه يقتضى أنه ان حضر حضر وأقلنا أمل (قوله أحد) أي من الجماعة (قوله فتعطيله) أي المسجد القريب أو البعيد عنه (قوله والذهاب لمسجد الجماعة) أي ليصلى معهم (قوله أولى اتفاقاً) أي من الصلاة منفردة في هذا المسجد المتعطل اذا لا يقاوم فضيلة الاحياء له فضيلة الجماعة لكن نظر قوله هنا اتفاقاً مع قوله في التحفة بل بحث شارح ان الانفراد بالمتعطل أفضل لكن الأوجه خلافه انتهى فليراجع وليحذر (قوله فان لم يجد) الخ هذا مفرع على محذوف تقديره ما ذكر في المسائل المستنبات من أفضلية الجماعة القليلة على الجماعة الكثيرة ان وجدها فان لم يجد إلى آخره (قوله الاجماعه امامها مبتدع ونحوه من يكره الاقتداء به) أي كالفاسق والمخالف في المذهب والاعلاف وغيرهم من مروياتي وأواخر الفصول (قوله فهي أي الجماعة معهم) أي هؤلاء الذين يكره الاقتداء بهم (قوله أفضل من الانفراد) أي وتحصل له فضيلة الجماعة كما في النهاية قال العلامة الرشيدى وفيه مع كراهة الاقتداء بهم المصريح بها في ما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة الاخلفهم وقفة ظاهرة والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسيأتي في كلامه أن الكراهة اذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة فليتأمل

(قوله)

(أفضل) لمافيه من المصلحة المقصودة للشارع بل الصلاة وراء المبتدع والذين قبله مكر وهمة لجرى بان قول يطلانها أما إذا لم يحضر بحضورها أحد فتعطيله والذهاب لمسجد الجماعة أولى اتفاقاً (فان لم يجد الاجماعه امامها مبتدع ونحوه) من يكره الاقتداء به (فهى) أي الجماعة معهم (أفضل من الانفراد)



الرمل ان الصلاة خلف  
المخالف والفاسق ونحوهما  
أفضل من الانفراد  
وتحصل له فضيلة الجماعة  
بها (قوله وتذكر الجماعة)  
أي في غير الجمعة أما هي  
فلاتذكر الأبركة كما  
سأيت في بابها ويبحث في  
التحفة أن من غير الجمعة  
مدرك ما بعد ركوعها

على ما زعمه جمع  
متأخرون والمعتمدانها  
خلف من ذكر مكرهه  
مطلقا (وتذكر الجماعة)  
أي جميع فضلها بأدراك  
جزء من الصلاة مع الامام  
من أولها أو أثنائها بان  
بطلت صلاة الامام عقب  
اقتدائه أو فارق به فذر أو  
من آخرها وان لم يجلس  
معه (مالم يسلم) أي ينطق  
بالميم من عليكم فاذا أتم  
تحريمه قبل النطق بها صح  
اقتدائه وأدرك الفضيلة  
لأدراكه ركنا معه

الثاني فيحصل له الجماعة  
في ظهره لانه أدرك بعضها  
في جماعة (قوله قبل  
النطق بها) وعند الجبال  
الرمل مالم يشرع الامام  
في التسليمة الاولى وفي  
الامداد الاوجه كما رجحه  
الاسنوي وقال انه مصرح  
به أنه لو تحرم بعد  
ان شرع الامام في السلام  
ثم فرغ قبل نطقه بالميم من  
عليكم أدرك الفضيلة

وصح اقتدائه خلافا ليزرعة ومن تبعه الخ

(قوله على ما زعمه جمع متأخرون) أي منهم السبكي والكمال الدميري والكمال ابن أبي شريف واعتد به  
الرمل (قوله والمعتمدانها) أي الجماعة (قوله خلف من ذكر) أي المبتدع ونحوه (قوله مكره مطلقا)  
أي سواء وجد غيره أم لا وهذا ما اعتمده الشارح في كتبه وعبارة التحفة ولو تعدت الاخلف من يكره  
الاقتداء به لم تنف الكراهة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطيل السقوط فرضها حينئذ وبما تقرر علم  
ضعف اختيار السبكي ومن تبعه ان الصلاة خلف هؤلاء ومنهم المخالف أفضل من الانفراد فان قلت فواجه  
الكراهة التي ذكرتها في المخالف قلت ما يعلم مما يأتي في مبحث الموقف ان كل ما وقع الاختلاف في الابطال  
به من حيث الجماعة يقتضي الكراهة من تلك الحبيشة تأمل (قوله وتذكر الجماعة) اعلم ان الاقسام الناشئة  
من القدوة أربعة ادراك فضيلة الجماعة وادراك الجمعة وادراك فضيلة التحريم وادراك الركعة ولكل  
أحكام تخصه كما سيأتي (قوله أي جميع فضلها) أي نواها المخصوص الذي هو السبع والعشرون أو الخمس  
والعشرون لكن في الكم لا في الكيف كما يفيد قوله الاتي لكنها الخ (قوله بأدراك جزء من الصلاة) أي  
غير الجمعة ومنه فيما يظهر مدرك ما بعد ركوعها الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره لانه أدرك بعضها  
في جماعة أما الجمعة فلان أدرك الأبركة كما يأتي قاله في التحفة وتبع في تقييد ذلك بغير الجمعة الزركشي وغيره  
قال السيد البصري ولا حاجة اليه لان ادراك الجماعة لا يتوقف على ركعة بل يحصل بأدراك الجزء المذكور  
حتى في الجمعة بقريته ما بحثه وهو متعين وأما ما ذكره في الجمعة فشرط من شروط الجمعة فلي تأمل انتهى  
وأجيب بانه لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصورة لفوات الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة  
كما قاله الشارح والحاصل ان مراده بغير الجمعة لان أدرك بماد كرم من الاقتداء به قبيل السلام لان فضيلة  
الجماعة لا تحصل له مرة واحدة وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته أولا تأمل (قوله مع الامام) متعلق  
بأدراك (قوله من أولها أو أثنائها) أي صلاة الامام بدل من الصلاة (قوله بان بطلت صلاة الامام) أي بنحو  
حدث (قوله عقب اقتدائه) أي المأموم بالامام (قوله أو فارق بعذر) أي أو فارق المأموم الامام عقب  
اقتدائه لكن بعذر اذا المفارقة بغير عذر مفضلة لفضيلة الجماعة (قوله أو من آخرها) عطف على من أولها  
(قوله وان لم يجلس معه) أي مع الامام بان سلم عقب تحريم المأموم قال ع ش ويحرم عليه الجلوس لانه  
كان للتابعة وقد فانت بسلام الامام فان جلس عامدا عالما ببطلت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل  
ويجب عليه القيام فور اذا علم وسجد للسهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده تأمل (قوله مالم يسلم) أي  
الامام هذا هو الصحيح ومقابل يقول انها لا تدرك الا بأدراك الركعة (قوله أي ينطق بالميم من عليكم)  
هذا ما اعتمده الشارح في كتبه قال في التحفة لانه لم يخرج الابه على ما مر فيه أو اخر سجود السهو وعند الرمل  
مالم يشرع في السلام (قوله فاذا أتم تحريمه) أي المأموم (قوله قبل النطق بها) أي قبل نطق الامام بالميم من  
عليكم من التسليمة الاولى (قوله صح اقتدائه وأدرك الفضيلة) أي السبعة والعشرين قاله في المغني لو لم  
يدرك فضلها بذلك لمنع من الاقتداء لانه يكون حينئذ زيادة بلا فائدة أما اذا سلم مع تحريمه بان انتهى تحريم  
المأموم مع انتهاء سلام الامام فلا تحصل له الجماعة بل تنعقد صلاته فرادى كما يؤخذ من كلام الاسنوي (قوله  
لأدراكه) أي المأموم (قوله ركنا معه) أي مع الامام وهذا تعليل لصحة الاقتداء وادراك الفضيلة معا  
قال القليوبي وانما أدرك الفضيلة في هذه الصورة من أول صلاته لانسحاب الجماعة عليها وهذا فارق  
الامام اذا نوى الامامة في أثناء صلاته حيث لا تنعطف الجماعة على ما مضى وفارقت نية الصوم قبل الزوال  
لانه لا يتبع بعض والمراد بالركن في كلامه جنس الركن والافه ويدرك ركنين النية والتكسيرة



ويحتمل ان النية لما كانت مقارنة للتكبير عدما ركنا فليتم (قوله لكنها) أى الفضيلة وهذا استدراك على ما اقتضاه عموم قوله وأدرك الفضيلة أنه في الكم والكيف (قوله دون ثواب من أدركها) أى الجماعة في الكيف (قوله من أولها إلى آخرها) أى الصلاة ودون فضيلة من سبقه بالافتداء وان لم يدركها من أولها فلأنه ما يدرك فضيلتها المخصوصة وهى السبع والعشرون لاجزا من ذلك يقابل الجزء الذى أدركه فقط لانه ما من شئ من أجزاء الصلاة الا وتلك الفضيلة المخصوصة منقسمة عليه ولذا كان ثواب من ذكر دون ثواب من أدركها في جميع الصلاة وهذا معنى قولهم ومعنى ادراكها بذلك انه يكتب له أصل ثوابها وأما كماله فائتمار يحصل بادرأك جميعها مع الامام وسيأتى في ساعات المبكر الى الجمعة نظير هذا تأمل (قوله ويسن لجماعة حضروا) أى الى موضع الجماعة (قوله والامام قد فرغ من الركوع الاخير) أى سواء كان في الاعتدال أو فيما بعده قال في المغنى بل الافضل للشخص اذا سبق ببعض الصلاة في الجماعة ورجا جماعة أخرى يدرك معها الصلاة جميعها في الوقت الأخير ليدركها بتمامها معها وهذا اذا اقتصر على صلاة واحدة والا فلا فضل ان يصلبها مع هؤلاء ثم يعيدها مع آخرين تأمل (قوله ان يصبروا الى ان يسلم) أى الامام (قوله ثم يحرموا) أى يقيموا جماعة بعده ليحصل لهم كمال فضيلتها تامة قال في التحفة والنهاية ويظهر ان محله ما لم يفت بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين ولا ينافيه في منفرد رجاء الجماعة لوضوح الفرق بينهما أى وهو انه فيما نحن فيه أدرك الجماعة في الصلاتين غايته انما في الثانية أكل وأفتى بعضهم بانه لو قصد هافلم يدركها كتب له أجرها الحديث أبى داود يسناد حسن من نوضا فاحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها أو حضرها لا ينقص من أجرهم شئ قالوا وهو ظاهر دليل لا نقل انتهى بایضاح (قوله وتسن المحافظة على ادراك تكبيرة الامام) أى الاعتناء والمواظبة عليه قال الشرقاوى ولو تعارض في حقه الصف الاول وتكبير الاحرام مع الامام قدم الصف الاول أو الصف الاول وآخر ركعة مع الامام قدم آخر ركعة عند الزيادة والصف الاول عند الرمى الكبير (قوله لما فيه) أى في المحافظة على ادراك التكبيرة (قوله من الفضل العظيم) أى في الحديث من صلى لله أر بعين يوم في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتب له براءة ثمان براءة من النار و براءة من النفاق وهذا الحديث كما قاله الترمذى منقطع الا أنه في الفضائل فينساخ فيه وسيأتى الامر به في حديث البزار (قوله وتذكر فضيلة تكبيرة الاحرام) أى وهى فضيلة غير فضيلة الجماعة السبع والعشرين كما دل عليه الحديث (قوله بحضور تحرم الامام) أى حضور المأموم تحرم الامام فاضافة الحضور للتحريم من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله واتباعه) أى المأموم (قوله للامام فيها) أى في تكبيرة الاحرام (قوله فورا) أى بان يكبر المأموم عقب تحريم الامام هذا هو المتمدن لخبر انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبر والخ رواه الشيخان والغاء التعقيب وقيل تدرك بادرأك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل بادرأك الركوع الاول لان حكمه حكم قيامه ومحل هذين الوجهين فيمن لم يحضرا احرام الامام والابان حضره وأخره فاتته عليهما أيضا وان أدرك ركعة كما حكاها في زيادة الروضة عن البسيط وأقره أفاده في النهاية (قوله لخبر البزار) أى وأبى يعلى من حديث أبى هريرة وأبى الدرداء رضى الله عنهما مرفوعا ومقتضى صنيعه هنا أن هذا الحديث دليل لما ذكره المصنف من ادراك فضيلة التكبيرة بحضور تحريم الامام واتباعه فورا وليس كذلك اذ دلالة في الحديث على ذلك وانما هو دليل لسن المحافظة عليها فلو قدمه على المتن وزاد الواو عطف على لما فيه الخ لكان أولى فليتم تأمل (قوله لكل شئ صفوة) بفتح الصاد وكسرها وحكى الضم أيضا أى خالصه قال في المصباح و صفا صفا من باب قعد ووصفا اذا خلص من الكدر فهو صاف (قوله و صفوة الصلاة) أى خالصها (قوله التكبيرة الاولى) أى باعتبار ان الانعقاد يتوقف عليها كما يتوقف على

لكنها دون ثواب من أدركها من أولها الى آخرها ويسن لجماعة حضروا والامام قد فرغ من الركوع الاخير ان يصبروا الى ان يسلم ثم يحرموا وتسن المحافظة على ادراك تحريم الامام لما فيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تكبيرة الاحرام بحضور تحريم الامام واتباعه للامام فيها (فورا) لخبر البزار لكل شئ صفوة و صفوة الصلاة التكبيرة الاولى

(قوله دون ثواب من أدركها الخ) في التحفة والنهاية معنى ادراكها بذلك انه يكتب له أصل ثوابها وأما كماله فائتمار يحصل بادرأك جميعها مع الامام ومن غمة قالوا لو أمكن ادراك بعض جماعة ورجا جماعة أخرى فالأفضل انتظارها ليحصل كمال فضيلتها تامة ويظهر أن محله ما لم يفت بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين ولا ينافيه ما مر في منفرد رجاء الجماعة لوضوح الفرق بينهما وأفتى بعضهم بانه لو قصد هافلم يدركها كتب له أجرها الحديث فيه وهو ظاهر دليل لا نقل انتهى والعبارة للتحفة

النيسة فاعطيت حكمها من اختيارها على سائر الاركان باعتبار انه اذا شاك فيها لم تنعقد ع ش وفي رواية الطبراني عن ابن عباس لكل شيء انفة وانفة الصلاة التكبيرة الاولى قال في القاموس وانفة الصلاة ابتداءؤها وأولها ورويت في الحديث مضمومة والصواب الفتح (قوله حافظوا عليها) أي واطبوا على التكبيرة الاولى بان تكبروا عقيب تكبير الامام وفي هذا الحديث من البديع التأسيس والتفريع وهو ان يعهد المتكلم قاعدة كلية لما يقصده ثم يرتب عليها المقصود اخترعه الحافظ السيوطي وسماه بما ذكره في عقود الجمان

وقد وجدت مقصداً بديعاً \* سميته التأسيس والتفريعاً  
قاعدة كلية يعهد بها \* يبنى عليها شعبة يقصدها  
مثاله لكل دين خلق \* وخلق ذا الدين الحياء الموق

وذكر في شرحه أمثلة كثيرة من الحديث منها لكل نبي حوارى وحوارى الزبير رواه الشيخان عن أنس لكل شيء قلب وقلب القرآن يس رواه الترمذي لكل نبي خاصة وان خاصتي أبو بكر وعمر رواه الترمذي أيضاً لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات قول لاله الا الله رواه الطبراني لكل شيء قامة وقامة المسجد لا والله وبلى والله رواه أبو يعلى لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن رواه الحاكم لكل شيء عماد وعماده هذا الدين الفقه رواه أبو نعيم لكل شيء معدن ومعدن التقوى قلوب العارفين رواه الطبراني (قوله نعم بعد الخ) هذا استدراك على مفهوم المتن تقديره فان لم يحضر ذلك أو تراخى عنه فاتته الفضيلة نعم الخ (قوله في وسوسة خفيفة) المراد ما لا يطول به زمان عرفا حتى لو أدت وسوسته الى فوات القيام أو معظمه فاتته فضيلة التحريم قال في التحفة واستشكل بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعليين ويرد بانها حينئذ لا تكون الاظاهرة فلا تنافي بينهما وفرق باشيء غير ذلك فيها نظر انتهى منها فرق البلقيني بغلبة الوسوسة في تكبيرة الاحرام وندورها في غيرها ومنها فرق بعضهم بان المخالفة في الافعال أشد منها في الاقوال وفرق أيضاً بان هذا قد ينسب الى نقصير حيث علم من نفسه الوسوسة ولم يقتد بمن بطل الصلاة أو لم يتقدم هو اماماً ويصلى بالناس والنظر في هذين ظاهر وأما فرق البلقيني نخفى فليأمل (قوله ولا يسر الاسراع لخوف فوت التحريم) أي مع الامام وفي قوة الاستدراك على قوله وتسن المحافظة على ادراك تحريم الامام (قوله بل يندب تركه) أي الاسراع ويعشى على هيئته كما لو آمن فوتها لخبر اذا أقيمت الصلاة فلانها تسعون وأنوها تسعون وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا رواه الشيخان قال ع ش ومن فضل الله تعالى حيث قصصا مثال أمر الشارع بالتأني ان يشبهه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها (قوله وان خافه) أي فوت التحريم والاوى حلف هذا لانه مكرر تأمل (قوله وكذا ان خاف فوت الجماعة) أي لا يسر الاسراع اليها هذا في غير الجمعة أما فيها فيجب الاسراع لتحصيل الركعة الثانية ان رجاها والا فيحصل الاحرام قبل السلام وكذا لو خاف فوت الوقت في غير الجمعة قال الاذرى ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الا به ولو لم يسر لتعطلت أسرع أيضاً (قوله على المعتقد) أي خلافا للرافعي ومن وافقه وعبرة الاسنى أما لو خاف الجماعة فقضية كلام الرافعي وغیره انه يسرع وبه صرح الفارقى بحثا وتبعه ابن أبي عصرون والمنقول خلافه فقد صرح به أصحاب الشامل والثقة والبحر ونقله في المجموع عن الأصحاب (قوله ويستحب للامام والمنفرد انتظار الخ) أي بشرط تسعة ذكر معظمها ان يكون الانتظار في الركوع أو التشهد الاخير وان لا يخشى فوت الوقت وان يكون الذي ينتظره داخل محل الصلاة وأن يكون لله تعالى وان لا يبلغ فيه وان لا يميز بين الداخلين وان يظن اقتداء الداخل به وان يظن انه يرى ادراك الركعة بالركوع

حافظوا عليها نعم بعد في  
وسوسة خفيفة ولا يسر  
الاسراع لخوف فوت  
التحريم بل يندب تركه وان  
خافه وكذا ان خاف فوت  
الجماعة على المعتقد  
(ويستحب) للامام  
والمنفرد (انتظار)

(قوله على المعتقد) قال في  
الامداد وهذا في غير  
الجمعة أما فيها فيجب  
الاسراع لتحصيل الركعة  
الثانية ان رجاها والا  
فتحصل الاحرام قبل  
السلام زاد مر في النهاية  
ما اذا ضاق الوقت وخشى  
فواته الا به قال الاذرى  
ولو امتد الوقت وكانت  
لا تقوم الا به ولو لم يسر  
لتعطلت أسرع أيضاً

وان يظن انه يأتي بالاحرام على الوجه المطلوب فان احتل شرط منها لم يستحب الانتظار بل مكره وعلى تفصيل سيأتي وهذا كله في الامام ويتخلف بعضها في المنفرد كما يعلم مما يأتي فليتب ( قوله الداخل محل الصلاة ) أي المتلبس بالدخول والشارع فيه بمحل الصلاة وان اتسع اذا كان مسجدا أو بناء فان كان فضاء فلا بد أن يقرب من الصيف الآخر عرفا فان تعددت الصفوف شيخنا رحمه الله ( قوله يريد الاقتداء به ) أي بحسب ظنه بأن عرف من عادته ذلك فان لم يرد الاقتداء به بالمعنى المذكور لم يسن له انتظاره ( قوله في الركوع ) أي الذي تدرك به الركعة ( قوله غير الثاني من صلاة الكسوف ) أي اذا كان المأموم يصلي الكسوف بركوعين والاسن انتظاره كذا قرره بعضهم وسيأتي عن الشوبري ما يوافق ( قوله وفي التشهد الأخير ) أي التشهد الواقع آخر الصلاة وان لم يكن له تشهد أول كصلاة الصبح ( قوله من صلاة تشرع فيها الجماعة ) أي كالمكتوبة والسنن التي تسن فيها الجماعة كالعدين بخلاف نحو الرواتب ( قوله وان لم يكن المأمومون محصورين ) أي لان الانتظار مشروط بعدم التطويل فلا يلحقهم الضرر ( قوله وبسن ذلك ) أي الانتظار الداخل ( قوله للمنفرد مطلقا ) أي سواء طول فيه أم لا وعبرة التحفة أمام منفرد أحسن بداخل يريد الاقتداء به فينتظره ولو مع نحو تطويل اذ ليس ثم من يتضرر به ويؤخذ منه أن امام الراضين بشروطهم المذكورة كذلك وهو متجه نعم لا بد هنا أن يسوى بينهم في الانتظار أيضا قال سم لا يبعد أن ينتظر أيضا غير الداخل ولو مع نحو تطويل لتحصيل الجماعة فليأمل ( قوله وللإمام ) أي وبسن ذلك الانتظار للإمام ( قوله بشرط أن لا يطول الانتظار ) أي أن لا يبالغ فيه وضابط المبالغة فيه كما نقله الرافعي عن الإمام وأقره أن يطول تطويلا ولو زرع على جميع الصلاة يظهر أثره فيه شرح المنهج وسيأتي في الشرح مثله ( قوله ولا يميز بين الداخلين ) أي وبشرط أن لا يميز بينهم بانتظار بعضهم لصداقة أو شرف أو سيادة أو نحو ذلك دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد إليهم واستماله قلوبهم قال شيخنا رحمه الله ومعنى كونه لله تعالى أن لا يكون له غرض في الانتظار الادراك الجماعة أو الفضيلة ( قوله للإعانة ) تعليل لسن الانتظار واستدلال في التحفة والتهامة بخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان ينتظر مادام يسمع وقع نعل وكأنه هنالم يستدل به لعدم التصريح بكونه في الركوع أو التشهد الأخير بل ظاهره العموم تأمل ( قوله على ادراك الركعة في الأولى ) أي في صورة الانتظار في الركوع وفيه إعانة على خير ويؤخذ من هذا التعليل أنه اذا أحرم المأموم لا يرفع الإمام من الركوع حتى يطمئن المأموم فيه لان الركعة لا تدرك الا اذا كان كذلك ويؤخذ منه أيضا أنه لو تخلف الموافق لاتمام الفاتحة سن انتظاره في السجدة الثانية لك لا تنفوته الركعة تأمل ( قوله وعلى ادراك فضل الجماعة في الثانية ) أي وللإعانة على ادراك فضلها السبع والعشرين في صورة الانتظار في التشهد الأخير قال في حواشي الروض وان كانت صلاة الداخل غير مغنية عن القضاء تأمل ( قوله ولو كان الداخل يعتاد البطء الخ ) هذا في قوة الاستدراك على المتن فلو أبدل الواو بنعم أو لكن لكان أظهر وعبرة الاسنى واستثنى من ذلك ثلاث صور الأولى اذا كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع فلا ينتظره زجراله الثانية أن يخشى خروج الوقت بالانتظار الثالثة أن يكون الداخل ممن لا يعتد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بادراك ما ذكرنا لا فائدة في الانتظار ( قوله وتأخير الاحرام الى الركوع ) الواو بمعنى أو أي أول يعتد البطء أي في المشي ولكن يعتاد تأخير الاحرام الى الركوع شيخنا رحمه الله تعالى ( قوله لم ينتظره ) يعني لم يسن انتظاره ( قوله زجراله ) تعليل لعدم الانتظار قال ع ش وينبغي أنه لو لم يفد ذلك معه لا ينتظره أيضا لئلا يكون سببا لها من غيره ( قوله وكذا ) أي لا ينتظر ولعل وجه الاثبات بكذا اختلاف الحكم مع ما قبله كما سيأتي عن التحفة ( قوله ان خشي بالانتظار خروج الوقت ) أي فيحرم في الجمعة وكذا في غيرها ان كان شرع وقد بقي ما لا يسعها لامتناع المدح حينئذ كما مر عن التحفة والتهامة قال الشوبري وفيه نظر لان الغرض أن خشية خروج

(الداخل) محل الصلاة  
مريدا الاقتداء به (في  
الركوع) غير الثاني من  
صلاة الكسوف (و) في  
(التشهد الأخير) من  
صلاة تشرع فيها الجماعة  
وان لم يكن المأمومون  
محصورين وبسن ذلك  
للمنفرد مطلقا وللإمام  
(بشرط أن لا يطول  
الانتظار ولا يميز بين  
الداخلين) للإعانة على  
ادراك الركعة في الأولى  
وعلى ادراك فضل الجماعة  
في الثانية ولو كان الداخل  
يعتاد البطء وتأخير  
الاحرام الى الركوع لم  
ينتظره زجراله وكذا ان  
خشي من الانتظار خروج  
الوقت

(قوله لمحل الصلاة) بخلافه  
خارج محل الصلاة كما  
سيأتي في كلامه (قوله  
على ادراك الركعة في الأولى)  
قال في الامداد منه يؤخذ  
أنه لو تخلف الموافق لاتمام  
الفاتحة سن انتظاره في  
السجدة الثانية لك لا تنفوته  
الركعة

الوقت سبب الانتظار فالوقت يسع بدونه تأمل الآن يقال خشى خروج الوقت عما كان يمكنه إيقاعه فيما أدركه فيه أو خروج الوقت الادائي (قوله أو كان الداخل) أي وكذا لا ينتظر أن كان الداخل فهو عطف على أن خشى الخ (قوله لا يعتد أدراك الركعة) أي كالخفي (قوله أو الجماعة) أي فضيلتها كالمالكي انتهى اطفئجي (قوله بما ذكر) أي بادراك الركوع في الركعة وأدراك التشهد في الفضيلة كما قررته شيخنا انتهى بجبري (قوله أو أراد جماعة مكرهة) أي وكذا لا ينتظر أن أراد جماعة مكرهة قال في الامداد كقضية خلف مؤداة وكان أراد الاقتداء به وهو منفرد بغير عذر لانه لا يثاب على هذه الجماعة فلا فائدة في الانتظار نقله الكردى (قوله اذلا فائدة في الانتظار) تعليل لعدم الانتظار في الصور المذكورة فيما بعد كذا لكنه غير ظاهر في الصورة الاولى ولذا عللها في التحفة بما مر من امتناع المد (قوله حينئذ) أي حين اذا اعتد الداخل ما ذكر أو أراد جماعة مكرهة قال سم ينبغي أن يضم الى ذلك أيضا ما لو احس بداخل في التشهد الاخير وقد علم انه تقام جماعة بعده بناء على ان الافضل وهو المعتمد التأخير للاقتداء بهم قال ع ش ومحل ذلك حيث علم الامام من المأموم انه لو لم يدرك الصلاة انتظر الجماعة التي تقام بعده انتهى ويزاد أيضا كما قال الحلبي ان الداخل لو انتظره الامام لاحرم من الركوع كما يفعله كثير من الجهلة (قوله ويكره أن ينتظر) لا يخفى ان الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل لامام المحصورين كما علم مما سبق قاله سم وبالاولى المنفرد (قوله في غيرهما) أي الركوع والتشهد الاخير من قيام وغيره (قوله لفقد المعنى السابق) أي وهو الاعانة على ادراك الركعة في الاولى وعلى ادراك فضل الجماعة في الثانية قال في التحفة وببحث الركني سن انتظار بطيء القراءة أو التهضة فيه نظر والذي يتبعه انه ان ترتب على انتظارهما ادراك سن بشرطه والا فلا ومثله في النهاية (قوله وكذا عند فقد شرط مما ذكر) أي يكره الانتظار كما صرح به في الروض والمنهج قال في شرحه أخذنا من قول الروضة قلت المذهب انه يستحب انتظاره في الركوع والتشهد الاخير بالشروط المذكورة ويكره في غيرهما المأخوذ من طريقة ذكرها في قبل وبدأها في المجموع وهي ان في الانتظار قولين أحدهما عند الاكثر يستحب وقيل يكره لامن الطريقة النافية للكره المثبتة للاستحباب وعدمه فلا يقال اذا فقدت الشروط كان الانتظار مباحا كما فهمه بعضهم انتهى وفيه أبحاث ومناقشات بينها أرباب الحواشي وذكر بعضهم ان في الانتظار أربعة طرق عند وجود الشروط طريقة قائمة بالاستحباب وعدمه وطريقة قائمة بالكره وعدمه وطريقة قائمة بالاباحة وطريقة قائمة بالبطلان وعدمه فالطريقة القائمة بالاستحباب عند وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها مكرها والطريقة أو مباحا والطريقة القائمة بالاباحة عند وجود الشروط يكون عند عدمها مكرها وبالاولى أو حراما والطريقة القائمة بالكره عند وجود الشروط يكون عند عدمها مبطلا بالاولى ويلزمه الحرمة قال البجيري والاخيرة غريبة جدا (قوله بأن أحس به الخ) تصوير لفقد الشرط المذكور والضمير المستتر للصلى الامام أو المنفرد والمجروح ولمن يريد الاقتداء المعلوم بما مر وأحس بالهمزة هي اللغة المشهورة قال تعالى هل تحس منهم من أحد وفي لغة غريبة بالهمزة لكن هذا اذا كان بمعنى أدرك كما هنا فلا بد قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه الآية فانه بمعنى الاستئصال في القتل كما في المصباح قال البيضاوي أي تقتلونهم من حسه اذا أبطل حسه فافهم (قوله خارج محل الصلاة) أي قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لانه الى الآن لم يثبت له حق وبه يندفع استشكله بأن العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد ودخل بعينه مع سعة قلاؤه في التحفة والنهاية والمستشكل هو المحب الطبري حيث قال غلبه ما قالوه التطويل لكنه منتقض بالخارج الخ ثم قال والوجه مراعاة هذا

أو كان الداخل لا يعتد  
ادراك الركعة أو الجماعة  
بما ذكر أو أراد جماعة  
مكرهة اذلا فائدة في  
الانتظار حينئذ ويكره أن  
ينتظر في غيرهما لفقد المعنى  
السابق وكذا عند فقد شرط  
مما ذكر بأن أحس به  
خارج محل الصلاة

(قوله مكرهة) كقضية  
خلف مؤداة وكان أراد  
الاقتداء به وهو منفرد لغير  
عذر لانه لا يثاب على هذه  
الجماعة فلا فائدة في  
الانتظار امداد



التفصيل انتهى وقد علمت رده ( قوله أوداخله ) أى محل الصلاة ( قوله ولم يكن فى الركوع والتشهد الأخير ) هذا مكرر مع المتن فالأولى حذفه إلا أن يقال ذكره ثانياً تنبيهاً للاقسام فلي تأمل ( قوله أو كان فيهما ) أى فى الركوع والتشهد الأخير ( قوله وأخش فيه ) أى ولو كان أخش فى الانتظار أى بالغ فيه ( قوله بأن يطول تطويلاً ) تصور للاخش فى الانتظار ( قوله لو وزع على جميع أجزاء الصلاة ) ( قوله ) أظهر له أثر محسوس فى كل ركن ( أى من قيام وركوع وسجود وغيرها ) ( قوله على حياله ) أى انفراده قال فى الصباح قت حياله بكسر الحاء أى قبالة وفعلت كل شئ على حياله أى بانفراده ولا حيل ولا قوة إلا بالله لغة فى الواو قال فى النهاية ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدى إلى المبالغة ولكن يؤدى إليها مع ضميمته إلى الأول كان مكررها بلا شك فإله الامام وسواء كان دخول الآخر فى الركوع الذى انتظر فيه الأول أو فى ركوع آخر وقياسه أن الآخر إذا دخل فى التشهد كان حكمه كذلك وعلة ذلك الاضرار بالحاضرين قال ويؤخذ منه أنه لو أحس المنفرد بدخول يريد الاقتداء به سن له انتظاره وإن طال لعدم الضرر انتهى وتقدم عن التحفة ما يوافق ( قوله أوميز بين الداخلين ) أى بانتظار بعضهم دون بعض ( قوله ولو للامامة أو علم أودين ) يصح قراءته بفتح الدال وكسر هاء ع ش والكسر أنسب تأمل ( قوله أومشيخة أو استمالة ) أى طلب إمالة قلوبهم إليه ( قوله أو نحو ذلك ) أى كصداقة وسيادة وأبوة وشرف فيكره الانتظار فى هذه الحالة ولولاه تعالى قال الحلبي وانظر ما صورة الانتظار لله مع التمييز لانه متى ميز لم يكن الانتظار لله وذ كرفى الروضة أن الانتظار لغير الله هو التمييز فليحروا ويمكن أن يصور بأن أصل الانتظار لله لكنه انتظر زيداً مثلاً لخصاله الجميلة ولم ينتظر عمر الفقد تلك الخصال فيه فالانتظار لله وحده مع التمييز ألا ترى أنه إذا كان يتصدق لله تعالى ويعطى زيداً لكونه فقيراً ولم يعط عمر لكونه غنياً فقد وجد هنا التمييز مع كون التصديق لله تعالى كذا حقيقة العشم ماوى ( قوله أوسوى بينهم ) أى بين الداخلين ( قوله لكن لم يقصد بانتظارهم وجه الله تعالى ) أى فيكره الانتظار حينئذ لما فيه من الضرر كذا قيل وفيه أن الانتظار لغير الله والله بالنسبة للحاضرين على حد سواء فكيف يتضررون فيما إذا كان الانتظار لغير الله ولا يتضررون إذا كان فيه مع أنهم لا يعرفون قصده ووجه بعضهم بأن الامام يطول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فيتضررون أى فى الواقع بخلافه عند وجود الشروط فيعود لهم الثواب من فعل الامام ما ينسب فى حقه فيبارك فى حقه وأجاب بعضهم بأن المأمومين يتضررون لو اطعموا على قصده فلي تأمل ( قوله نعم إن كان الانتظار للتودد حرم ) أى على ما قاله الفورانى صاحب الابانة قال سم نقل عن الشارح لكن ينبغي حمله على تودد لمرض دنيوى انتهى لكن ظاهر كلام غيره الكراهة مطلقاً فى النهاية الإشارة إلى تضعيفه وفى الكفاية أن قصده بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن يميز بين داخل ودخل لم يصح قولاً واحداً لكن اعترضه ابن العماد بأنه سبق قلم من لم يستحب إلى لم يصح لانه حكى بعد قوانين فى البطلان ( قوله وقبل يكفر ) أى لانه يصير حينئذ كالعابد لوداده لا لله تعالى انتهى كرى ولم أر ذكراً هذا القيل فى غير هذا الكتاب فليراجع فان الامر فيه عظيم ( قوله ولا ينتظر فى الركوع الثانى من صلاة الكسوف ) أى فيما إذا صلاها بركوعين فى ركعة كما هو الافضل وكان المأموم يصلها كذلك والإسن انتظاره كذا قرره بعضهم وعبارة الشورى لمن يريد صلاة الكسوف أيضاً ما غير فيسن انتظاره فى الركوع الثانى من الثانية لانه يحصل به ركعة تأمل ( قوله لان الركعة لا تحصل ) أى لا ندرك ( قوله بادراكه ) أى الركوع الثانى المذكور لانه فى حكم الاعتدال ويكره للامام التطويل للكثير الجماعة بمن يلحقه لاضرار الحاضرين وللمخالفة حديث اذا صلى أحدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم وهذا الحاجة رواه الشيخان

ولتقصير

أوداخله ولم يكن فى الركوع أو التشهد الأخير أو كان وفيهما أخش فيه بأن يطول تطويلاً ولو وزع على الصلاة أظهر له أثر محسوس فى كل ركن على حياله أوميز بين الداخلين ولو للامامة أو علم أودين أو مشيخة أو استمالة أو غير ذلك أوسوى بينهم لكن لم يقصد بانتظارهم وجه الله تعالى نعم إن كان الانتظار للتودد حرم وقبل يكفر ( ولا ينتظر فى الركوع الثانى من ) صلاة ( الكسوف ) لان الركعة لا تحصل بادراكه

( قوله أظهر له أثر محسوس الخ ) فى النهاية للجمال الرضى ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدى إلى المبالغة ولكن يؤدى إليها مع ضميمته إلى الأول كان مكررها بلا شك قاله الامام انتهى وفى التحفة ما نصه كره أيضاً عند الامام ( قوله وقبل يكفر ) أى لانه يصير حينئذ كالعابد لوداده لا لله تعالى



(قوله إعادة الفرض) أي باثني عشر شرطاً أحدها أن تكون فرضاً تطلب فيه الجماعة فخرجت المندورة أو نفلاً كذلك ثانیها أن تكون الصلاة التي يريد أعادتها مؤداة فلا تعاد المقضية ثانیها أن تكون المعادة مؤداة بأن يدرك ركعة منها في الوقت إلا العيد ففي بابه من التحفة لو شهدوا برؤية الهلال وقد بقي من وقت العيد ما يسع ركعة منها سن فعلها المنفرد ومن تيسر حضوره معه ثم مع الناس انتهى قال الجلال الرملي في النهاية لعلمه مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذا العيد غير متذكر في اليوم والدليل فسوخ فيه بذلك انتهى قال العلامة ابن قاسم وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى أو جماعة لقوانها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر انتهى وعليه يكون العيد مستثنى من الشرط الثاني أيضاً يلزم من وجود الشرط الثالث وجود الثاني ولا عكس رابعها أن لا تكون صلاة خوف قال في التحفة أو شدته على الأوجه لأنه احتمال المبطل فيها الحاجة فلا تكرار خامسها أن لا تكون وتر على ما نقله الشوبري في حواشي شرح المنهج عن مر الحديث لا وتران في ليلة قال وهو خاص فيقدم على عموم الإعادة قال الشوبري بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة الوتر فليتنامل انتهى وجزم القليوبي بعدم أعادته في حواشي المحلى وكذلك الحلبي في حواشي شرح المنهج والموجود في كل كتب الجبال الرملي النهاية وشرحي البهجة ونظم الزبدان النفل الذي تسن فيه الجماعة تندب أعادته وهذا يدخل الوتر في رمضان وصرح به في التحفة نعم يمكن تخصيص كلام الجبال الرملي بأن المراد النفل الذي تسن فيه الجماعة أبداً فيخرج الوتر كما فعل الحلبي حيث ٢١ قال من نفل تسن فيه الجماعة أي

دائماً وأبداً يخرج الوتر انتهى وعلى كلام ابن حجر وظاهر إطلاق الجبال الرملي في كتبه يسقط هذا الشرط من العدد سادسها أن تكون الجماعة الثانية غير الأولى

(ويسن) ولو في وقت الكراهة (إعادة الفرض) أي المكتوبة ولو جمعة

ولتقصير المتأخرين بعدم المبادرة واعتراض إطلاقهم الكراهة بأن في أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الأولى ليدركها الناس قال جمع منهم الأذري فالتخارداً لئلا نلا كراهة في ذلك قال في التحفة والذي دل عليه كلامهم ندب تطويلها على الثانية لاجتماع قصد بل لكون النشاط فيها أكثر والوسوسة أقل ومن صرح بأن من حكمه في الإمام أن يدركها قاصداً الجماعة مراده أن هذا من فوائدها ألا يقصد تطويلها لذلك وقول الراوي كى يدركها الناس تعبير عما فهمه لا عن أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالحق ما قالوه أي من تطويل الأولى على الثانية وأنه لا منافاة فالكره هنا في تطويل زائد على هيأت الصلاة ومعلوم أن تطويل الأولى على الثانية من هيأتها ناهية (قوله ويسن) أي للأصلي (قوله ولو في وقت الكراهة) أي لأن المعادة صاحبة الوقت (قوله إعادة الفرض) أي بشرط ثمانية نظمها بعضهم بقوله ثمان شروط للمعادة قد أتت \* فصحة الأولى نية الفرض أولاً وينسوي إمامه إعادة مرة \* ومكتوبة ثم القيام فخصلاً جماعة فيها جميعاً ووقتها \* ولو ركعة فيه فكان متأملاً ونفي انفراد الشخص عن صف جنسه \* فقد زاده بعض المشايخ فانتقلا قال في التحفة قيل المراد أي بالإعادة هنا معناها اللغوي لا الأصولي أي بناء على أنها عندهم ما فعل الخل في الأولى من فقد ركن أو شرط أما إذا قلنا أنها ما فعل لخل أو عذر كالثواب فيصح إرادتها معناه الأصولي أذهو حينئذ فعلها ثانياً لثواب تأمل (قوله أي المكتوبة) تفسير للفرض فخرج المندورة على ما سيأتي (قوله ولو جمعة) أي بأن يسافر لبلدة أخرى فيعيدها معهم أو أن يكون في بلدة يجوز فيها تعدد الجمعة قال

واحدة فقط الأصل إلا استسقاء فطلب أعادتها أكثر من مرة أن لم يسبقوا إلى أن يسبقهم الله من فضله وقد يقال إن تعبيرهم فيها بالإعادة صوري والأفكل مرة مستقلة بنفسها تطلب لذاتها ناسمها أن يكون العيد من يجوز تنفله لا نحو فاقد الطهورين وبعبارة الامداد والنهاية ومحل سن الإعادة لمن لو اقتصر على الأولى أجزأته فلو تيمم لنحو بر دلم تسن له الإعادة انتهت عبارتهما جازها أن يعتد المعاد معه جواز الإعادة حادى عشرها أن توقع المعادة جماعة وقد ينتق اشتراطه كما إذا وقع في حجة الأولى خلاف ثانی عشرها أن تكون الجماعة في المعادة مما يدرك بها فضيلة الجماعة وهذا الشرط يشتمل على شروط كثيرة كما سيعلم مما سيأتي هذا ما ظهر للفقير في ضبط ذلك ومما ينسب لشيخنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب الطنطاوى قوله شرط المعادة أن تكون جماعة \* في وقتها والشخص أهل تنقل

مع حجة الأولى وقصد فريضة \* تنوى بها صفة المعاد الأول فضل الجماعة سادس وغيره \* قيل ونفلاً مثل فرض فاجعل كالعيد لا نحو الكسوف فلا تعد \* وجنازة لو كررت لم تهمل ومع المعادة أن بعد بعدية \* تقبل ولا وتران صح فعول ومبني رأيت الخلق بين أئمة \* في حجة الأولى أعد بتجمل لو كنت فرداً بعد وقت أدائها \* فاتبع فقها في صلاته تعدل (قوله ولو جمعة) تنصو راعادتها بأن يسافر لبلدة أخرى فيعيدها معهم أو جاز تعددها في بلدة بشرطه الآتي في الجمعة قال في شرح العباب قال الزركشى وينبغي تقييده بما إذا أدرك معه ركعة حتى تحسب له جمعة والأفوض نظر لان الصلاة لا تقع له جمعة حينئذ نعم لو صلى معدو والظاهر ثم أدرك الجمعة سنت له كما صرح به الإتحاب ولو أدرك معدو رين يصلون الظاهر فهل تسن له الإعادة معهم فيه نظر انتهى وأشار بقوله كما

ذكره الاصحاب الى رد قول الاذرى لم ارفيه شيئا يشبه انه لا تسن له اعادتها والا قرب من الاعادة ايضا في مسألة الثالثة بل هي داخلية في كلامهم اذا الصورة انه صلى الظهر لعذر ثم وجد معذورا ينصلونها أو ماتت نظيره في الاولى فينبى على أنه هل تسن اعادة الجمعة طهرا أو عكسه في غير المعذور السابق والوجه أنها لا تسن ٢٢ بل لا تجوز انتهى كلام شرح العباب (قوله على صورته) أما اذا نوى حقيقة

الفرض قسطل صلاته لتلاعبه تحفة ونهاية قال الحلبي والظاهر أنه لا يجب عليه أن يلاحظ ذلك في نيته بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والابطال لتلاعبه ويجب فيها القيام ويجرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الأصلية بنميم واحد (قوله ممن يكره الاقتداء به) ولا تصح الاعادة خلف الفاسق أو المبتدع أو معتقد سنية بعض الفروض (قوله

(بنية الفرض) أى كونها على صورته والافهى نافلة كياناً (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (أو مع جماعة) غير مكروهة

غير مكروهة) خرج المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطر وقوله امام راتب بغير اذنه وكذا عند الشارح اذا صلى منفردا عن الصف أو بعد صفه عن الذى امامه أكثر من ثلاثة أذرع لغير عذر أو لم يساو الصف الذى يصلى فيه أو ارتفع على امامه أو انخفض عنه لغير حاجة أو

الركشى وينبى تقييده بما اذا أدرك معه ركعة حتى تحسب له جماعة والا فوضع نظرا لان صلاته لا تقع له جماعة حينئذ نعم لو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة سنت له كما صرح به الاصحاب ولو أدرك معذورا ينصلونها الظهر فهل تسن له الاعادة معهم فيه نظرا قال في الابواب والا قرب من الاعادة ايضا في مسألة الثالثة بل هي داخلية في كلامهم اذا الصورة انه صلى الظهر لعذر ثم وجد معذورا ينصلونها أو ماتت نظيره في الاولى فينبى على أنه تسن اعادة الجمعة طهرا أو عكسه في غير المعذور السابق والوجه أنها لا تسن بل لا تجوز انتهى أى لان الاعادة انما تدب لتحصيل كمال في فريضة الوقت يقينا ان صلى منفردا وطننا ورجا ان صلاها جماعة ولو بجماعة أكمل ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وقته فاعادتها طهرا لا ترجع بكامل على الجمعة التى هي فرض وقته أصلا فالمالم يكن في اعادتها طهرا كمال يرجع لفرض الوقت امتنعت اعادتها طهرا لانه عبث والعمادات يقتصر فيها على محل وورودها أو ما هو في معناه من كل وجه ع ش (قوله بنية الفرض) أى وتكون الاعادة بنية الفرض لانه انما أعاد لينال ثواب الجماعة في فرضه وانما يناله ان نوى الفرض ولان حقيقة الاعادة ایجاد الشيء ثانيا بصفته الاولى وهذا مع اشتراطهم في الوضوء المجرد أنه لا بد من نية مجزئة في الوضوء الاول نتيجة ما في المتن كالمحتاج دون ما اعتمد في الرخصة والجموع أنه يكتفى بنية الظهر مثلا على أنه اعترض أيضا بأنه اختيار للامام وليس وجهافضلا عن كونه معتمدا (قوله أى كونها) أى المعادة (قوله على صورته) أى الفرض لا حقيقة حتى لا تكون نقلا مبتدأ أو ما هو فرض على المكاف في الجملة لا عليه هو قال الحلبي الظاهر أنه لا يجب عليه أن يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والابطال صلاته لتلاعبه انتهى وسيأتى ما يفيد (قوله والافهى نافلة) أى وان لم نقل كونها على صورة الفرض بل نقول هي فرض حقيقة فلا يصح اذهى نافلة (قوله كياناً) أى كما يعلم من قول المتن وفرضه الاولى (قوله مع منفرد) متعلق باعادة الخ سواء كان مأموماً أو اماماً وببحث جمع اشتراط نية الامامة في اعادة الامام لانه اذا لم ينو هاتكون صلاة فرادى وهي لا تنعقد كما تقرر السبب كان في صلاته الاولى لجريان الخلاف في بطلانها (قوله يرى جواز الاعادة) أى أو نذها والالم تنعقد لانه لا فائدة تعود عليه قاله في التحفة وهلا كنى عودها على التأمر والمتمية جوازها بل نذها خلف من لا يعتد بدجوازها لحصول الجماعة للتأمر وان لم يعتد بها الامام سم فليتأمل (قوله ولم يكن ممن يكره الاقتداء به) أى فلا تصح الاعادة خلف الفاسق والمبتدع ومعتقد سنية بعض الاركان وقال الاذرى ويحسن أن يقال ان كانت الكراهة لنفسه وبدعته لم يعتد بها معه والا أعادها ووجه ظاهر ثم تردد في رأى منفردا صلى مع قرب قيام الجماعة هل يصلى معه وان لم يعتدوا وان عذروا ينتظر اقامتها انتهى كلامه قال في التحفة والوجه أنه لا فرق بين الفسق والبدعة وغيرهما أى فلا يعتد معهم لان العلة وهي حرمان الفضيلة موجودة في الكل اذ كل مكر وه من حيث الجماعة يمنع فضلها وان كانت الصلاة جماعة صورة يسقط بها فرض الكفاية بل ويكتفى بها في الجمعة مع أنها شرط فيها والوجه فيما تردد فيه أنه حيث لم يكن المسجد مطروقا وله امام راتب لم يأذن لا يصلى معه مطلقا لكراهة اقامة الجماعة فيه بغير اذن امامه والاصلى معه فليتأمل (قوله أو مع جماعة غير مكروهة) خرج المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطر وقوله امام راتب بغير اذنه وكذا لما مر أن ملحظ ندب الاعادة رجاء الثواب مطلقا فان قلت لم اشتراطوا هذا ذلك واكتفوا في الجمعة بصورة الجماعة وان كرهت مع كونها شرطا لصحة كل منهما قلت بفرق بأن الفرض هنا قد وقع فلم يكن للاتيان بالثاني مسوغ الارجاع الثواب والا كان كالعبث ثم الفرض منوط بحدته بوقوعه في جماعة فوسع

للناس

كان الصف الذى امامه يسع واقفا وغير ذلك من مكر وهات

الجماعة المقوتة لفضلها فتنى قارنت تحرم المعادة لم تنعقد عند الشارح ولا يضطررها عنده في أثناء الصلاة حتى انه صرح في التحفة أنه لو أحرم بها خلف الامام ثم نوى المفارقة بغير عذر صحت وأما الجمال الرمى فعنده لا بد من وقوعها جميعها في جماعة كما صرح بذلك في فتاوى به وغيرها

ونقله عنه الزبائدي وغيره وقال الحلبي الجماعة في المعادة بمنزلة الطهارة انتهى وقال القليوبي تبطل الصلاة بتأخر احرام مأموم عن احرام امام معيدا وتأخر سلام معيد عن سلام امامه ولو لم تأخر تشهد واجب أو لا رادة سجود السهو أو لتدارك نحو ركن فانه انتهى ( قوله لمن صلى جماعة ) أي من حيث ان اطلاق الحديث يقتضي انه لا فرق بين

٢٣

هذا مراده لو رد عليه أنه ليس في الحديث التصريح بالجماعة وهو حديث يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانصرف اذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليامعه

( وان كان قد صلاها معها ) أي مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها علم مثلاً لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بأنه اذا أتى مسجد جماعة يصليامعهم وعلاه بأنهم تكون له نافلة

قال علي بن أبي حمزة فيهما ترعد فرائضهما قال ما منعكما أن تصليامعنا فقالا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحلتنا قال فلا تغعلا اذا صلينا في رحلتكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة قال الشارح في الامداد

للناس فيها بالاكتفاء بصورتها اذ لو كلفوا بجماعة فيها ثواب لشق ذلك عليهم تدبر ( قوله وان كان قد صلاها ) أي الاولى ( قوله معها ) أي مع جماعة وهذا هو الاصح ومقابلته يقتصره على الانفراد في الاولى نظرا الى أن المصلي في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلامعنى للاعادة بخلاف المنفرد ورد بمنع ذلك ومن أدلته البينة في ذلك صلاة معاذ بن جبل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعلها اماما يقومه أخرجه الشيخان ( قوله وان كانت ) أي جماعة الاولى ( قوله أكثر من الثانية ) أي فلا فرق بين كون الاولى أقل أو كونها أكثر لما سياتى ( قوله أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ) عطف على مدخول الغاية ( قوله ككون امامها ) أي الاولى ( قوله أعلم ) أي من امام الثانية ( قوله مثلا ) أي كافتقار أو روع مما سياتى قال الأذري ولا يخفى انه انما تستحب الاعادة حيث لا يعارضها ما هو أهم منها اما اذا كان كذلك فقد تحرم الاعادة وقد تركه وقد تكون لتفويت الأهم فمن المحرم بالحج لو اشتغل بالاعادة لفاتته عرفه وكذا من عرض له انقاذ رقيق مثلا أو كان عبدا أو أجيرا أو الاعادة تشغله عما وجب عليه من الخدمة أو العمل الفوري وامثلة الضر بين الأخيرين كثيرة لا تحفى والضابط أهم ما ترى رجحت مصلحة الاشتغال بغير الاعادة على مصلحة تركها أفضل وقتنا يكون واجبا كما سبق انتهى ملخصا ( قوله لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم الخ ) هذا دليل لاصل مشروعية الاعادة والحديث رواه الترمذي عن يزيد بن الاسود رضى الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانصرف اذا هو برجلين في آخرى القوم لم يصليامعه فقال علي بن أبي حمزة فيهما ترعد فرائضهما فقال ما منعكما ان تصليامعنا فقالا يا رسول الله انا كنا صلينا في رحلتنا قال فلا تغعلا اذا صلينا في رحلتكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة قال الترمذي حديث حسن صحيح ( قوله لمن صلى جماعة ) فيه انه ليس في الحديث التصريح بالجماعة وأجيب بأن تركه صلى الله عليه وسلم الاستفصال هل صلينا في جماعة أم لا مع اطلاق قوله اذا صلينا الخ يدل على انه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية أو لا قال في الكوكب الساطع وان تركه للاستفصال \* يجعل كالعموم في المقال

تأمل ( قوله بأنه اذا أتى مسجد جماعة ) أي محلاتقام فيه الجماعة وان لم يكن مسجدا ع ش ( قوله يصليامعهم ) أي بعد تلك الصلاة مع الجماعة ( قوله وعلاه ) أي علل النبي صلى الله عليه وسلم الامر المذكور ( قوله بأنهم ) أي الصلاة التي أعادها مع الجماعة ( قوله تكون له نافلة ) انما أفرد الضمائر نظرا للفظ والافالذى في الحديث رجلان كما مر فان قلت كيف يتأتى القول الاتى المقابل للاصح بأن الفرض الثانية أو كلاهما مع التصريح في الحديث بكونها نافلة أجيب بأنه ليس المراد بالنافلة ما قابل الفرض بل مطلق المطلوب فيصدق بالواجب قال البرماوى ومن فوائد الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر قال في التحفة وخبر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل الا الفجر والعصر أعل بالوقف ورد بأن ثقة وصله ويحاجب بأن المصرح بالجواز في الوقتين أصبح منه وهو الخبر الاول والخبر

بعد ابراده هذا الحديث مختصر ادل تركه الاستفصال هل صلينا في جماعة أو لا مع اطلاق قوله اذا صلينا ما على انه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص من الاولى والثانية بفضل أو لا انتهى ومثله نهاية الجلال الرملي وفي التحفة وصليته ما يصدق بالانفراد والجماعة انتهى وكلامه في هذا الكتاب يؤهم أنه صرح في الحديث بالصلاة جماعة بل وان الذى وقعت له القصه رجل واحد اكن افظ من يشمل الواحد وغيره ويكون افراد ضمير بأنه أتى بوله باعتبار افظ من فلا يرد عليه الامن حيث انه يؤهم الافراد

(قوله رجل) هو أبو بكر كافي سنن البيهقي لكن قوله بعد صلواته العصر هو كذلك في التحفة والامداد وفتح الجواد والفتاوى للشارح  
 وشيخ الاسلام زكريا في شرح الروض والاسنى والجمال الرملى في نهايته وغيرهم لكن الذى رأيت في تخرىج أحاديث الرافعى للحافظ ابن  
 حجر انها الظهور وكذلك رأيت في المتنقى ٣٤ في الاحكام لابن تيمية الحنبلى نقلا عن رواية الامام أحمد وقد

عزا في شرح الروض  
 تخرج هذا الحديث  
 للترمذى قال وحسنه ولم  
 يتعرض لمخرجه الشارح  
 ولا الجمال الرملى بل قال  
 صحيح كراهة نعم في فتاويه  
 أنه حسن الترمذى وفي  
 التحفة نقلا عن سنن  
 البيهقي أن الرجل المبهم  
 هو أبو بكر كما قدمته آنفا

الاخر الخ أى الا على ما فيه (قوله ومن قوله) عطف على من أمره فالضمير للنبي صلى الله عليه وسلم  
 وهذا الحديث رواه الترمذى أيضا عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه (قوله وقد جاء بعد صلاة العصر  
 رجل) أى بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العصر وفيه تصريح في عموم الحكم أوقات الكراهة أيضا  
 ومانع من تخصيص الحكم بغير أوقات الكراهة لاتفاقهم على أنه لا يصح استثناء المورد من العموم والمورد  
 هنا صلاة العصر هذا لكن الذى ذكره الحافظ في تخرىج الرافعى أنها الظهور وليس في سنن الترمذى تعيين  
 لا الظهور ولا العصر فليراجع (قوله من يتصدق على هذا) الخ مقول القول ومن اسم استفهام فالفعل  
 مرفوع (قوله فيصلى معه) منصوب بأن مضمره وجوبه باجواب الاستفهام كافي قوله فهل لنا من شفاء  
 فيشفعوا الناقل ابن مالك

وبعد فاجواب نفى او طلب \* محضين أن وسترها جتم نصب  
 والمراد بالطلب ما يشمل الامر والهمى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى الا أن التقييد  
 بالمحضية لا يتأتى في الجميع بل في الثلاثة الاولى خاصة فافهم (قوله فصلى معه رجل) أى سيدنا أبو بكر رضى  
 الله عنه كافي سنن البيهقي تحفة (قوله ومن ثم) أى من أجل هذا الحديث الثانى (قوله بسن لمن لم يصل مع  
 الجائى لعذر أو غيره) أى لم يرد الصلاة معه سواء كان لعذر أم لا خلافا لمن قيده بالعذر (قوله ان يشفع الى  
 من يصلى معه) أى مع الجائى ليحصل له فضل الجماعة قيل وفي هذا الحديث دلالة أن المسجد المطروق  
 لا تتركه فيه جماعة بعد جماعة وفيه نظرا إذا الجماعة الثانية فيه بأذن الامام وهو النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومحل الكراهة اذا لم يأذن الامام صريحا أو مافى معناه كان سكت وعلم رضاه تأمل (قوله ولا احتمال اشتغال  
 الثانية) هذا معطوف على لما صح الخ دليل لقول المتن وان كان صلاها الخ (قوله على فضيلة) أى زائدة  
 على الاولى باطنا (قوله وان كانت الاولى أكمل منها) أى من الثانية (قوله ظاهرا) أى في الظاهر بسبب  
 كثرة الجماعة مثلا قال الاسنوى في المهمات وتصويرهم مشعر بأن الاعادة انما تستحب اذا حضر في  
 الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والالزم استغراق ذلك للوقت انتهى ورد بان ماذ كره من اللزوم  
 ممنوع وعلى تقدير تسليمه انما يأتى اذا قلنا ان الاعادة لا تقيد بمرة واحدة والراجح تقييدها بما خلافا لبعضهم  
 وتصويرهم خرج مخرج الغالب فيؤخذ بابطالاقهم الشامل لما اذا لم يحضر الجماعة الاولى بعينهم وسيأتى  
 ما يوضحه فليتأمل (قوله وانما تنس الاعادة مرة) أى كما أشار اليه الامام وقوة كلام الاصحاب ترشد اليه بل  
 نص عليه الشافعى رضى الله عنه حيث قال في مختصر المنزى ويصلى الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل  
 صلاة فقوله قد صلى مرة لا بد أن يكون له فائدة والا كان لغوا والشافعى من اعلام أئمة اللغة الذين  
 يؤخذ بلغاتهم فلا يقع منه هذا التقييد وهو قوله مرة الا لفائدة هي تقييد بدب الاعادة بالمرة الواحدة حتى  
 لو صلى مرتين لم يندب له الثالثة فصح لنا ان التقييد بالمرة هو المنقول المنصوص عليه وبهذا كله بردهما  
 قاله جمع من المتأخرين انه يجوز الاعادة أكثر من مرة بل بالغ واحد منهم فقال ردا على الزركشى  
 وما ذكره من التقييد بمرة ليس بعتمد فانه لم يوجد في كلام أحد من المتقدمين ولم يعتمده

ومن قوله وقد جاء بعد  
 صلاة العصر من يتصدق  
 على هذا فيصلى معه فصلى  
 معه رجل ومن ثم يسن  
 لمن لم يصل مع الجائى لعذر  
 أو غيره ان يشفع الى من  
 يصلى معه ولا احتمال اشتغال  
 الثانية على فضيلة وان  
 كانت الاولى أكمل منها  
 ظاهرا وانما تنس الاعادة مرة

وكذلك هو في فتاويه  
 فدارتقل الفقهاء على  
 تخرىج الترمذى  
 وتحسينه والذى رأيت  
 في جامع الترمذى ليس  
 فيه ذكر ظهر ولا عصر  
 ولفظه في باب ما جاء في  
 الجماعة في مسجد قد  
 صلى فيه مرة بعد ان ذكر  
 السند عن أبى سعيد

أحد

قال جاء رجل وقد صلى رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال أيكم يتجر على هذا فقام رجل وصلى معه وفي الباب عن أبى أمامة وأبى موسى والحكم بن عمار قال أبو عيسى  
 وحديث أبى سعيد حديث حسن انتهى ما أردت نقله من الترمذى بحرفه قال ابن الاثير في النهاية الرواية انما هي بالتجر من الاجر والهمزة  
 لا تدغم في التاء وان صح فيكون من التجارة لا الاجر كانه بصلاة معه حصل لنفسه تجارة أى مكسبا انتهى



أحد من المتأخرين سوى الأذري والمعتد استجاب الاعادة مطلقاً من غير تقييد بجملة أو مرات انتهى كلامه فقوله لم يوجد مردود بوجوده في كلام الإمام وظهور النص فيه وقوله لم يعتمد الخ ممنوع فإن أحدا منهم لم يعلم أنه ذكره وردته وكفى باعتماد الأذري له على أن الفقيه ابن الرقعة حكى عن الأصحاب ما يصرح بما ذكر من التقييد بجملة بل قال الإمام أن الاعادة أكثر من مرة لم ينقل عن السلف أي فلو كانت الاعادة أكثر من مرة لبادروا إليها ونقل البناء ذلك هذا وقد بسط الشارح رحمه الله على هذه المسئلة في الفتاوى بأكثر من ورقة كاملة فانظرها ان شئت (قوله وفرضه) أي المعيد في صورتين (قوله الأولى) أي الصلاة الأولى هذا هو القول الجديد وفي القديم ونص عليه في الاملاء أيضاً أن الفرض أحدهما بحيث يثبت الله ما شاء منهما وقيل الفرض في حق المنفرد الثانية وقيل أكلهما وقيل الفرض كلاهما والأولى مسقطه للخرج لمانعة من وقوع الثانية فرضاً كصلاة الجنائز لو صلاها جاع مثلاً سقط الخرج عن الباقيين فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضاً وكذلك فرض الكفایات كلها الجملة الأقوال خمسة (قوله للخبر السابق) أي فاتها نافله وتسقوط الطلب بالأولى ولا ينافي سقوطه وجود القضاء في غير المغنية عنه لأنه بأمر جديد (قوله فلو تد كر خلا) تفریع على كون فرضه الأولى (قوله فيها) أي خلا كائناً في الأولى فهو نعت لخللا لا ظرف تد كر كما هو ظاهر (قوله لم تكفه الثانية) أي فيجب صلاة أيضاً قال في النهاية نعم لونسى أنه صلى الأولى فصلاهما مع جماعة فبان فساد الأولى أجزأه الثانية لأنه نوى الفرض حقيقة بخلافه ثم (قوله وان نوى بها) أي بالثانية (قوله الفرض) أي تعرض في نيته الفرضية فبالأولى إذا نوى الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرضية على مختار الإمام السابق (قوله على المعتد) أي عند الأكثرين وكما نقله الإمام النووي في رأس المسائل عن القاضي أبي الطيب وقال الغزالي تجزئه الثانية وتبعه ابن العماد وشيخ الإسلام في شرح المنهج غافلين عن بنائه له على رأيه أن الفرض أحدهما كذا قيل قال في التحفة وفيه نظر بل الوجه البطلان على القوانين أما على الثاني فواضح لأنه ضررها عن ذلك بنية غير الفرض وكذا على الأولى لأنه ينوى به غير حقيقة وتأيد الأجزاء بغسل الجمعة في الوضوء للتثليث وإقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين ليس في محلله لأن ما هنا في فعل مسنأف كان غسال الجمعة في وضوء التجديد وقد قالوا بعدم أجزأه لأن نيته لم تتوجه لرفع الحدث أصلاً فهذا هو نظير مسئلتنا وأما غسلها للتثليث فأمراً أجزأه لأن نيته اقتضت أن لا تكون ثانية وثالثة إلا بعد تمام الأولى ولا جلسة استراحة إلا بعد جلوس بين السجدين فنيته متضمنة حساب هذين وأمانيته في الأولى هنا فلم يتعرض لفعل الثانية بوجه وجوده ولا عدماً فأثر فيها ما قارنها ما منع وقوعها فرضاً كما قرر فتأمل (قوله لمامر) أي في شرح قول المصنف بنية الفرض (قوله أن معنى نيته) أي المعيد (قوله الفرض) أي بناء على الأصح من وجوب نية الفرضية كما مر (قوله أي صورته لاحقيقته) أي كما يفيد كلام السبكي عن استحكال الإمام لذلك بأنه كيف ينوى الفرضية مع القطع بأن الثانية ليست فرضاً قال بل الوجه أنه ينوى الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرضية ويكون ظهره نقلاً كظهر الصبي ورجحه في الروضة لكن الأرجح المعتد ما في المنهاج والمحذور تبعاً لا أكثرين أنه ينوى بها الفرض وأجاب السبكي عن تعليل الأولى بأن المراد أنه ينوى إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نقلاً مبتدأ أي نقلاً يسمى ظهراً مثلاً لو فرض وجوده لاعادتها ويؤيده قولهم من لحق الإمام في الجمعة بعد ركوعه في الثانية ينوى الجمعة لا الظهر على الأصح مع قولهم بأنه يصلي الظهر وأجاب العلامة الرازي بأنه ينوى ما هو فرض على المكف لا الفرض عليه تأمل (قوله اذ لنوى) أي في المعادة (قوله حقيقته) أي الفرض الأصلية (قوله لم يصح) أي ما لم يكن جاهلاً ولا فينبغي أن تقع له نقلاً مطلقاً كذا في الإيعاب (قوله لتلاعبه) تعليل لعدم الصحة ومرة إذا أطلق نية الفرضية في المعادة لم يضر وإن لم يلاحظ كونها فرضاً على المكف في الصورة تأمل (قوله واذا نوى صورته) أي الفرض لاحقيقته من تنية العلة الأولى (قوله لم يجزه عن فرضه) أي على مقابل الأصح كما أفاده ما مر قريبا قال في الإيعاب وقضية ما مر من وجوب القيام ونية الفرضية

وفرضه الأولى) للخبر السابق فلو تد كر خلا فيها لم تكفه الثانية وان نوى بها الفرض على المعتد لما مر أن معنى نيته الفرض أي صورته لاحقيقته اذ لنوى حقيقته لم يصح لتلاعبه واذا نوى صورته لم يجزه عن فرضه

(قوله وان نوى بها الفرض) أما إذا قلنا بما اعتمده النووي في الروضة والمجموع من أنه يكفيه نية الظهر مثلاً من غير تعرض للفرضية لعدم الصحة حينئذ يكون من باب أولى لأن نية لغرضية شرط في الفروض واعتمد الخطيب الشريفي في اقتناعه وغيره عد وجوب النية الفرضية في المعادة ونقله في شرح التنبيه عن شيخه الشهاب الرملي لكن الذي اعتمده ابن الشهاب الرملي في نهايته وغيرها وجوب نية الفرضية وفي التحفة والنهاية وغيرهما أنه لونسى أنه صلى الأولى فصلي مع جماعة ثم بان فساد الأولى أجزأه الثانية لحزمه بنيتها حينئذ (قوله لم يصح) قال في الإيعاب ما لم يكن جاهلاً فينبغي أن تقع له نقلاً مطلقاً

(قوله ولا الجنابة) قد سبق فيما قدمته أنها إذا أعيدت صحت ووقعت نفلا فالشارح في شرح العباب وهذا يشكك على جميع ما مر أنه حيث انتفى طلب الاعادة فلا انعقاد إلا أن يفرق بأن هذه خارجة عن سنن الصلوات فلا يقاس عليها إلا أن قصد بها حصول الرحمة بالدعاء لم يأت وهذا حاصل بزيادة في أعادتها صحت ٢٦ تحصيلها مصلحة تعود على الميت الخ (قوله بخلاف ما تنس فيه الجماعة) منه يفهم

أن مراده بالمنذورة التي لا تنس فيها الجماعة قال الحلبي بخلاف ما لو نذر صلاة العيد فتعادل سن الجماعة فيها قبل النذر انتهى وهو ظاهر قال في الإيعاب ويدخل فيما ينس فيه الجماعة التراويح ووتر رمضان كما علم مما مر عن الرويات فيه ويجب أيضا توقف الأذرى في التراويح إذا (ولا ينسب أن يعيد) المنذورة ولا (الجنابة) إذ لا ينفلج بها بخلاف ما تنس فيه الجماعة من النوافل فإنه تنس أعادته كالقصر فصل في أعياد الجمعة والجماعة (أعياد الجمعة والجماعة) المرخصة لتركها

أن المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر وفيه نظر بل الذي يظهر جوازها وإن قلنا بذلك لأن قصدتها حكمية الصورة وأما جواز النحر وجوه حكم من أحكام النقل لا تعلق له بتلك الحكمية فكان على أصله ويؤيده قول الشيخ أبي على ونحوه بجواز فعل المعادة مع الأولى بتيمم واحد هذا كلامه في الإيعاب لكنه في التحفة جزم بحرمة القطع قال لأنهم أثبتوا لها أحكام القرض لكونها على صورته ولا ينافيه جواز جمعها مع الأصلية بتيمم واحد ويفرق بأن النظر هنا لحثية القرض وتم لصورته لما تقرز أنها على صورة لأصلية فروعها ما يتعلق بالصورة وهي النية والقيام وعدم النحر وج ونحوه لا طلاقا تأمله وكذا جزم في النهاية بذلك (قوله ولا ينسب أن يعيد المنذورة) هذا بيان لمفهوم قوله القرض بمعناه السابق لأن المراد به المكثورة على الأعيان فخرجت المنذورة لعدم طلب الجماعة فيها قال سم تشمل نحو عيديد منذورة والمتجه سن أعادتها لأنها مسنونة بدون نذر لها فلا ينبغي تغيير الحكم بنذرهما انتهى وربما يفيد قول الشارح الآتي بخلاف الخ تأمل (قوله ولا الجنابة) أي ولا ينسب أن يعيد صلاة الجنابة قال في التحفة نعم لو أعادها صحت ووقعت نفلا كما في المجموع وكان وجهه خروجهما عن نظائرها أن الاعادة إذا لم تطلب لا تنعقد التوسعة في حصول نفع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره (قوله لا ينفلج بها) أي بالمنذورة وصلاة الجنابة كذا علموا به قال بعضهم معناه في صلاة الجنابة أي لا يؤتى بها على جهل التنفل ابتداء من غير ميت تأمل وسيأتي بسط ذلك في محله (قوله بخلاف ما تنس فيه الجماعة من النوافل) أي ككسوف كما نص عليه قال الأذرى وقضية إطلاقه أي النص أنه لا فرق بين أن يكون أدراكه أي أدراك الإمام الذي يعيد معه قبل التجلي أو لا ولعله أراد الأول والأفوه امتتاح صلاة كسوف بعد التجلي أي وهذا لا يجوز وشمل ذلك التراويح ووتر رمضان قال سم وعليه خبر لا ويران في إنباله محله في غير ذلك وقال الرملي لا تعاد لهذا الحديث أذهو خاص فيقدم على عموم خبر الاعادة انتهى (قوله فإنه تنس أعادته) أي ما تنس فيه الجماعة من النوافل (قوله كالقصر) أي قياسا عليه وخرج بذلك ما لا تنس فيه الجماعة كالراتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا تنس الاعادة وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقادها أيضا نعم يحتمل سن أعادة الراتب بعدية مراعاة للقول أن القرض أحدهما يحتسب الله ما شاء منهما فيكون ما فعله بعد الأولى وأما قبل الثانية فلا يكون بعدية لها فوجه الاعادة احتمال كون الأولى وقعت نفلا مطلقا فلمها قبل دخول وقتها فأفاده ع ش على النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في أعياد الجمعة والجماعة

جمع عذر بضم العين وهو ما عام أو خاص قال العلامة العناني العموم والخصوص بالنسبة للأشخاص لا للزمنة فالعام هو الذي لا يختص بواحد دون آخر كالطمر والخاص بخلافه كالجوع إذا قد يجوع شخص ويشبع غيره (قوله أعياد الجمعة والجماعة) ذكر الجماعة هنا استطرادا أو الإقفاها نذكر في بابها فقيه إشارة إلى أن كل عذر للجماعة عذر للجمعة غالبا (قوله المرخصة لتركها) فيه إشارة إلى أن في كلام المصنف مضافا محذوفا والتقدير عذر ترك الجمعة الخ فلا رخصة في تركها إلا بعذر من هذه الأعياد والآتية والرخصة بضم الراء وسكون الخاء ويجوز ضمها لفظة التيسير والتسهيل واصطلاحا قيل الانتقال من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي وفيه تسامح لأن الرخصة من أقسام الحكم والانتقال ليس حكما بل

قد رت بعشرين ركعة ووجه بعضهم توقفه عما فيه غفلة عن مدارك كلامهم هنا فأحذره وقوله لا تحسن أعادة الوتر عقبها سواء أوتر جماعة أم منفردا فيه وقفة كيف وهو خلاف المنقول عن الرويات كما علمت وكأنه نظر إلى النهي عن وترين في ليلة ولما أطلق نذرهما فيما ينس فيه جماعة الشامل لذلك

أن يمنع أن هذا من المنهي عنه لأنه لا يسمى وترين على الإطلاق انتهى كلام شريح السبب بتقديم في الشروط أنه في التحفة جزم بأعادته وتقديم أيضا لما للرملي في ذلك فراجع

### فصل في أعياد الجمعة والجماعة

هي الحكم المنتقل اليه السهل لعذر كما يصرح به قول السيوطي في كوكبه

وحكمنا الشرعي ان يغيرا \* الى سهولة لامر عذرا

مع قيام سبب الاصل في سم \* برخصة كما كل ميت وسم

وعرفه غيره بأنه الحكم الثابت على خلاف الدليل الاصلى وهذا أولى فنأمله ( قوله حتى تنتفى الكراهة حيث سنت ) أى الجماعة وهو ما رجحه لرافعى ( قوله والاثم ) أى ويتنفي الاثم ( قوله حيث وجبت ) أى على الكفاية وهو ما رجحه النووي وكذا على القول بأنهم افترض عين ولكن لم ينل ثوابها على ماسياتى وهذا الذى قاله الشارح مأخوذاً من قول المجموع ومعنى كثرها اعذارا سقوط الاثم على قول الفرض والكراهة على قول السنة لاحصول فضلها قال فى الاسنى وبواقفه جواب الجهو رعن خبر مسلم سألت أعمى النبى صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فى الصلاة بيبته لكونه لا قائل له فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء فقال نعم قال فأجب بأنه سأل هل له رخصة فى الصلاة بيبته منفردا نأخذته بفضيلة من صلى جماعة فقبل لا وهذا كما قاله السبكي وغيره ظاهر فيما اذا لم يكن يلازمها والا فيحصل له فضلها الخبير البخارى اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقيما وقد نقل فى الكفاية عن تلخيص الر وبانى وأقره حصوله اذا كان ناوليا الجماعة لولا العذر ونقله فى البحر عن القفال وجزم به الماوردى والقاضى مجلى وغيره قال الزركشى والحق أن مع العذر المسوغ يحصل له فضيلة أصل الجماعة لا المضاعفة وينبغي خل كلام النووي على المضاعفة وكلام غيره على أصل الجماعة ولا يبقى خلاف وحمل بعضهم كلام المجموع على متعاطى السبب كما كل يصل وثوم وكون خبزه فى النور وكلام هؤلاء على غيره كطمر ومرض وجعل حصولها له كحصولها لمن حضرها لا من كل وجه بل فى أصلها الثلاثة فيه خبر الامعى فليتأمل ( قوله المطر والتلج والبرد الخ ) قضية صنعه حيث أتى بجملة معرفة الطرفين وهي تقييد الحصر أنه ذ كر كل اعذارها وليس كذلك بل بقى لها اعذار أخرى لم يذكرها وقد وقع نظير هذا الصنيع فى سنن الوضوء والصلاة لكن الشارح ثم قدر قوله كثيرة فيها كذا فى لوصنع هنا كذلك لكان أولى وتقدم لنا الجواب بأن الحصر نسبي فراجع ( قوله ليلا ونهارا ) راجع للثلاثة ( قوله ان بل كل منها ثوبه ) قيد لكون ذلك عذرا وهذا معنى قول غيره ويشترط حصول مشقة بالخروج مع المطر قال الشو برى ولو كان بله لبعده منزله لاشدته على الاوجه ولو كان عنده ما يمنع بله كلبا لم ينتف به كونه عذرا فيما يظهر لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه انتهى وأصله فى الایعاب ( قوله أو كان نحو البرد كبارا يؤذى ) أى بخلاف ما لم يؤذ فيه إشارة الى أن المدار على التأذى والمشقة لا البلى ( قوله ولم يجد كناية شى فيه ) أى كجناح يخرج من الخائط قال فى المصباح كنته اكنه من باب قتل ستره فى كنه بالكسر وهو الستره وأما اذا وجد ذلك فلا عذر ( قوله لا اتباع ) رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه عن ابن أبى الميخ عن أبيه قال كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية فاصابنا مطر لم يبل أسفل نعالنا فننادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا فى رحالكم وفى مسلم عن جابر نحوه كذا استدلو به قال ع ش فى الاستدلال به شى لما تقدم من أن الجماعة لا تجب على المسافر بن اكنهات سن فلعل الاستدلال به على كونه عذرا فى الجملة فليتأمل ( قوله والمرض الذى يشق معه الحضور ) عطاف على المطر وذلك لا اتباع رواه الشيخان وللحرج وقد قال تعالى ما جعل عليكم فى الدين من حرج ( قوله كسفته مع المطر ) أى السابقة فربما وأدى مراتبها أن تشغله عن الخشوع أى أصله لا كماله كما هو ظاهر فى الصلاة نقله الكردي عن الایعاب ( قوله وان لم يبلغ حد يسقط القيام فى الفرض ) أى لان أمر الجماعة أخف من القيام وهذه الغاية ذكرها غيره أيضا قال ع ش تقدم فى كلامه ان ما أذهب الخشوع مسقط لوجوب القيام الآن يقال ما ذكره هناك محمول على مشقة قوية لا يحصل معها شى من الخشوع أصلا وما هنا محمول على ما يذهب كمال الخشوع فانه لا يسقط الجماعة انتهى وفى القليوبى مثله لكن ينافيه ما سبق عن الایعاب فليراجع ( قوله قياسا عليه ) أى على المطر وفيه أنه لا حاجة للقياس بعد وجود النص كما مر آنفا وقد

حتى تنتفى المكرادة  
حيث سنت والاثم حيث  
وجبت ( المطر ) والتلج  
والبرد ليلا ونهارا ( ان  
بل ) كل منها ( ثوبه ) أو  
كان نحو البرد كبارا يؤذى  
( ولم يجد كناية ) يشى فيه  
للا اتباع ( والمرض الذى  
يشق ) معه الحضور  
( كسفته ) مع المطر وان لم  
يلغ حد يسقط القيام فى  
الفرض قياسا عليه

( قوله ان بل الخ ) قال فى  
شرح العباب ولو كان عنده  
ما يمنع بله كلبا لم ينتف به  
كونه عذرا فيما يظهر لان  
المشقة مع ذلك موجودة  
ويحتمل خلافه ( قوله  
كسفته مع المطر ) قال فى  
شرح العباب وأدى مراتبها  
ان تشغله عن الخشوع أى  
أصله لا كماله كما هو ظاهر  
فى الصلاة انتهى ( قوله  
عليه ) أى المطر

بخلاف الخفيف كصداع يسير وحي خفيفة فليس بعذر (وقوله يرض من لا متعهده) ولو غير قريب ونحوه بان لا يكون له متعهد أصلاً أو يكون لكنه مشغول بشراء الادوية ونحوها لان دفع الضرر عن الآدمي من المهمات (أو اشراق القريب على الموت) وان لم يأنس به (أو كونه يأنس به) وان كان له متعهد فيهما (ومثله) أي القريب (الزوجة والصهر) وهو كل قريب لها (والمملوك والصدوق) وكذا على الأوجه (الاستاذ) أي المعلم (والمعتق والعتيق) لتضرره أو شغل قلبه السالب للخشوع بغيبته عنه (ومن الأعداء الخوف على معصوم من نفسه أو عرضه أو ماله) أو نحو مال غيره الذي يلزمه الدفع عنه

(قوله وتعرض الخ) قال في شرح العباب تعرضه هو أن يطعمه ويسقيه ويتعاطى ما يحتاجه انتهى (قوله من لا متعهده) أي أوله متعهد لكن تعلق قلبه به وان لم يشرف على الموت نقله في الإيعاب عن الجواهر وحله على تعلق شديد عنه من الخشوع (قوله لها) أي الزوجة (قوله الذي يلزمه الدفع عنه) أي بان كان ذا

اقتصر في التحفة على قوله للإتباع واه البخاري فليتامس (قوله بخلاف الخفيف) أي المرض الخفيف وهذا محترز قول المصنف الذي يشق معه الحضور (قوله كصداع يسير وحي خفيفة) أي ووجع ضرس خفيف (قوله فليس بعذر) أي لانه لا يسمى مرضاً نهائياً (قوله وتعرض من لا متعهده) هو أن يطعمه ويسقيه ويتعاطى ما يحتاجه وكذلك له متعهد لكن تعلق قلبه به وان لم يشرف على الموت كما نقله في الإيعاب عن القمولى وحله على تعلق شديد عنه من الخشوع (قوله ولو غير قريب ونحوه) أي من يأتي قبره فيأفشم ذلك أجنبياً (قوله بان لا يكون) أي لذلك المرض ولو أجنبياً (قوله متعهد أصلاً) أي لا يضيع حيث خاف عليه ضرراً (قوله أو يكون) أي المتعهد (قوله لكنه مشغول بشراء الادوية) أي فيكون كمن لا متعهده أصلاً (قوله ونحوها) أي كالطعام والشراب أو الكفن وحفر القبر اذا كان منزولاً به (قوله لان دفع الضرر عن الآدمي من المهمات) تعليل لكون تعرض المرض من الاعتذار زاد في الاسنى ولا حاجة للجمع بين التضرر والضياح وبه يتجه ما مر عن القمولى تأمل (قوله واشراق القريب على الموت) أي بان كان محتضراً وظاهر ذلك ولو كان غير محترم كزان محصن وقارح طريق كما نقل عن فتاوى الرمل فليراجع (قوله وان لم يأنس به) بفتح النون وكسرها من بابي علم وضرب (قوله أو كونه يأنس به) أي أو لم يشرف القريب على الموت لكن يأنس بحضوره بخلاف مريض له متعهد ولم يكن نحو قريب أو كان ولم يكن محتضراً ولم يأنس به أفاده شيخ الاسلام (قوله وان كان له) أي للقريب المريض (قوله متعهد فيهما) أي في الضرورتين الإشراف على الموت والآنس به روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه ترك الجمعة وحضر عند قريبه سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرة بالجنة لما أخبر أن الموت نزل به (قوله ومثله أي القريب) أي المشرف على الموت في كونه عذراً في الضرورتين قال الزركشي والظاهر أن المراد بالقريب مطلق القرابات (قوله الزوجة والصهر) بكسر الصاد وسكون الهاء (قوله وهو كل قريب لها) أي للزوجة خاصة كما يفيد قول الخليل الصهر أهل بيت المرأة وقال ابن السكيت كل من كان من قبل الزوج من أبيه وأخيه أو عمه فهم الأحماء ومن كان من قبل المرأة فهم الأختان ويجمع الصنفين الأصهار تأمل (قوله والمملوك والصدوق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو المصدق بين الصداقة مشتق من الصدق في الود والنصح والجمع أصدقاء (قوله وكذا على الأوجه) أي وفاقاً للحب الطبري في الأول وللأسنوي في الأخيرين (قوله الاستاذ أي المعلم) أي للمعلم وأصل معنى الاستاذ الماهر بالشئ وهي كلمة أعجمية لان السين والذال لا يجتمعان في كلمة عربية وهمزته مضمومة أفاده في المصباح ووجه ذلك بان له على التاميد حق فاهو أشرف من أب النسب ولذا قال بعضهم

فذل كربي الروح والروح جوهر \* وهذا مربي الجسم والجسم كالصديق (قوله والمعتق والعتيق) أما الأول فلانه المخلص له من ذل الرق وأما الثاني فلان مولى القوم منهم (قوله لتضرره) أي بغيبته عن المريض ولتألمه نحو قريبه أي المحتضر فالتألم قائم بالقريب الذي حضر عند المحتضر لا المحتضر لانه لا يتأذى بغيبته أحد عنه لعدم تميزه في تلك الحالة هكذا قال بعضهم وصمم عليه قال ع ش وقد يمنع بانه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يهك من النطق عما يريد فليتامس (قوله أو شغل قلبه السالب للخشوع) مقتضى صنيعه ان هذا تعليل آخر بخلاف صنيعه في التحفة حيث قال لانه يشق عليه فراقه فيتشوش خشوعه تأمل (قوله بغيبته عنه) أي المريض والباء متعلق بكل من التضرر وشغل قلبه (قوله ومن الاعتذار) أي المبرخصة لترك الجمعة والجماعة وانما أعاد هذا لئلا يتوهم عطف والخوف على الزوجة (قوله الخوف على معصوم) خرج به نفس مرتد وحرابي وزان محصن ونار كصلاة وأمواله وتعبيره بذلك أعم من تعبیر بعضهم وخوف ظالم لان الظالم ليس بقيد اذا الخوف على نحو الخوف في التنوير عذراً أيضاً كما سيأتي (قوله من نفسه أو عرضه أو ماله) أي أو عضوه ولو منفعة وكذا اختصاص كإسائه تظهره في التحفة (قوله أو نحو مال غيره) أي من النفس والعرض وغيرهما مأمراً (قوله الذي يلزمه الدفع عنه) أي بان كان ذا روح أو كان بيده



كوديمة عنده والأفلا يلزمه الداع وهذا القيد الذي ذكره مثله في شرح الارشاد قال في حواشيه تبعت فيه بعضهم والذي استوجهته في شرح المنهاج أنه لا فرق ويؤيده ما مر في التيسير في الخوف على محترم ولو غيره وان لم يلزمه الدفع عنه تأمل (قوله ومن ذلك) أي من الاعتذار أيضا (قوله خشية ضياع متمول) أي تلفه وعبرة البرماوى ومن العذر فوات عذر نذر بتأخير وفوات عمك مباح كصيد وفوات ربح متوقعه واكل طير لئلا يزرع وتلف خبز في تنور ونحو ذلك فليتأمل (قوله كخبزه في التنور) أي وطبيخه في القدر على النار والتنور بالفتح وتشديد النون المضمومة لكانون الذي يخبزه قال في المصباح وافقت فيه لغة العرب والعجم والجمع تناير وقال أبو حاتم ليس بعربي صحيح انتهى وما في المصباح هو الصواب الموافق لمذهب الشافعي والاكثرين لوجوده في القرآن وليس فيه عندهم معرب غير العلم قال السيوطي في كوكبه

اللفظ اذا استعملته العرب \* من ماله لا عندهم معرب

وليس في القرآن عند الاكثر \* كالشافعي وابن جرير الطبري

اذ لو كان فيه لاشتمل على غير عربي فلا يكون كله عربيا وقد قال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقل انه فيه كاستبرق فارسية للدياج الغليظ وقسطاس رومية للميزان ومشكاة هندية للكوة التي لا تنفذ وأجيب بان هذه الالفاظ ونحوها أي كالتنورات في لغة العرب ولغة غيرهم كالصابون ولا خلاف في وقوع العلم الاعجمي في القرآن كإبراهيم واسماعيل وفيه كلام طويل في الأصول (قوله ولا تمتعه غيره بخلفه) أي من نحو زوجته وان علم حال وضعه انه لا ينضج الا بعد فوت الجمعة أو الجماعة قال الزكشي هذا اذا لم تقصد بذلك اسقاط الجماعة والافليس بعذر ولو وقع ذلك يوم الجمعة حرم عليه كالسفر يومها اذا قصد اسقاطها ولم تمكنه في طريقه وكالتحية اذا دخل المسجد بقصد هاتفي وقت الكراهة قال الشارح ومع ذلك لو خشى تلفه سقطت عنه كما هو ظاهر للهي عن اضاعة المال وسيأتي أن هذا يجري في تعاطي الاشياء المسقطه للجمعة فليتأمل فان فيه شيئا (قوله وخوف ملازمة غريمه) أي ومن الاعتذار خوف ملازمة الخ ومثلها خوف حبسه قال في المغنى والغريم مأخوذ من الغرام وهو لدوام قال تعالى ان عذابها كان غراما فاطلقوه هنا لدوام الطلب ويطلق لغة على المدين والدائن وهو المراد هنا (قوله الذي له عليه دين) نعمت للغريم ومثل الغريم وكيله كفى التحفة (قوله وهو معسر) أي والحال أن الشخص المدين الذي تطلب منه الجماعة والجمعة معسر فالجملة حالية ولا يصح رجوع الضمير للغريم كما لا يخفى (قوله عنه) أي عن أداء ما عليه من الدين (قوله وقد تعسر عليه) أي على المدين (قوله اثبات اعساره) أي بالبيينة أو بالخلاف فالاول فيما اذا عرف له مال والثاني فيما اذا لم يعرف له ذلك فانه لا يكف البيينة حينئذ على ما سيأتي (قوله بخلاف الموسر بما عليه) أي من الدين وهو محتمل قول المتن وهو معسر (قوله والمعسر القادر على الاتيان) أي اثبات اعساره لئلا يلزم بالقضاء ولا يحبس وهذا محتمل زقوله ويتعسر الخ (قوله بيينة أو بين) أي فانه حينئذ لا يعذر قال البرماوى نعم لو كان لا يقدر على ذلك الابعوض يأخذه الحما كم منه فهو في معنى العاجز عن الاثبات قال في المغنى ولو كان الحما كم لا يسمع البيينة الابعدها لحيس فوجودها كعدمها هذا اذا لم يقبل قوله في الاعسار أما اذا قبل كان لزمه الدين لا في مقابلة مال كصداق الزوجة فانه لا يعذر وكذا اذا ادعى الاعسار وعدم المدعي باعساره وطلب يمينه على عدم علمه فرد عليه اليمين فالتجته أنه لا يكون عذرا فليتأمل (قوله لتقصيره) أي حيث قدر على الاثبات ولم يثبت فهو تعليل لعدم عذره الذي أفاده قوله بخلاف الخ (قوله ورجاء عفو ذي عقوبة عليه) أي ومن الاعتذار رجاء عفو الخ أي اذا تغيب ولم يحضر الجماعة والجمعة أي ما يعنى من ميا سكر فيه غضب المستحق وكانت العقوبة بما يقبل العفو عنها كما لم يما يأتي والتقييد بأما وقع في كلام الشيخين قال الاذرى لم أره الا في كلامهما والشافعي والاصحاب أطلقوا ويظهر الضبط بأنه ما دام رجوا العفو ويجوز له التغيب فان يثب أو غلب على ظنه عدم العفو حرم التغيب انتهى قال في المغنى وهذا هو الظاهر ولذلك ترك ابن المقرئ هذا التقييد تأمل (قوله كفود في نفس

وهو ظاهر (قوله كخبزه في التنور الخ) قال في شرح الارشاد والعبارة للفتح وان علم حال وضعه أنه لا ينضج الا بعد فوت الجمعة والجماعة مالم يقصد به اسقاطهما والالم يسقطا واثم في الجملة وكذا كل عذر تعاطاه بقصد ذلك انتهى زاد في التحفة والنهاية ومع ذلك لو خشى تلفه سقطت عنه كما هو ظاهر

ومن ذلك خشية ضياع متمول كخبزه في التنور ولا تمتعه غيره بخلفه (و) خوف (ملازمة غريمه) الذي له عليه دين (وهو معسر) عنه وقد تعسر عليه اثبات اعساره بخلاف الموسر بما عليه والمعسر القادر على الاتيان بيينة أو بين لتقصيره (ورجاء عفو) ذي (عقوبة عليه) كفود في نفس

للهي عن اضاعة المال وفي شرح العباب نقلا عن الزكشي يجري هذا في تعاطي الاشياء المسقطه للجمعة كفعل نوبه الذي لا يحسد غيره وفي التحفة ونحوه على نحو خبزه خوفا عدم اثبات بذره أو ضعفه أو كل جرأله ثم قال ويظهر في تحصيل عمك مال أنه عذر ان احتاج حالا والأفلا انتهى (قوله

بيينة) قال في النهاية ولو كان الحما كم لا يسمع البيينة الابعدها لحيس فهي كعدمها كخبزه الزكشي انتهى ونحوه في التحفة أو بين أي ان كان مما

كان الحاكم يسمع ذلك والافكال عدم (قوله أو لله تعالى) أي لان للامام العفو عن التعزير اذا كان لله تعالى (قوله وان كان كبيرة الخ) أشار بهذا الى الجواب عن استشكل الامام ووجه الاستشكل ان موجب القنود كبيرة والتخفيف بنا فيه واجب الامام نفسه بأن العفو مندوب والغية طريقه قال الاذرى والاشكال

أو طرف مجانا أو على مال وحسد قذف وتعزير لا دمي أوله تعالى لان مسوجب ذلك وان كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب اليه والتغيب اماما لا يقبل العفو عنه كحد الزنا والسرقة فلا يندبر بالخوف منه اذ يبلغ الامام وثبت عنده

أقوى انتهى وكان وجهه كيف يترك الواجب لاجل مستنون وأيضاً العفو غير محقق بالغية فكيف يترك واجب محقق لاجل مندوب متوهم (قوله وثبت عنده) في شري الارشاد والنهاية للجمال الرملى يحرم التغيب حينئذ لعدم فائده انتهى وهذا يفيد وجوب اتيان الامام ليقم عليه الحد ورايت في شرح الروضة ما يحالف فيه حيث قال في شرح قول الروض ومن ارتكب حدا لله أو كان زنا فلا فضل ان يستر على نفسه فان ثبت فأتى الستر وأتى الامام مانصه ندباً فيما

أو طرف (أي عضو كاليد والرجلين وغيرهما) (قوله مجانا أو على مال) أي حال كون العفو مجانا بلا مال أو عليه فهو حال من العفو قال في التيسير والمستحق جائز ان يقيه \* بالعفو مجانا كذلك بالذية

(قوله وحده قذف) عطف على قود أي فانه يسقط بالعفو ولو على مال لكن لا يثبت المال على القاذف كما هو مقر في محله (قوله وتعزير لا دمي أوله تعالى) عطف أيضاً على قود أي فانه يجوز للامام العفو عن التعزير اذا كان لله تعالى اذ رأى المصلحة فيه والتعزير لفساد من أسماء الاضداد لانه يطلق على التفتيح والتعظيم وعلى التأديب وعلى أشد الضرب وعلى ضرب دون الحد كذا في القاموس قال في التحفة والظاهر أن هذا الاخير غلط لان هذا اوضع شرعى لا لغوى لانه لم يعرف الامن جهة الشرع فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصليه والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمى ضرب مادون الحد تعزيراً فاشار الى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعى فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى اللغوى فيها بزيادة وهذه حقيقة مهمة تغفل لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثير او كنه يتعين التفتيش له الخ ما في التحفة وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة وبخاف الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلاف باختلاف الاشخاص فتعزير ذوى الهيئات أخف من تعزير نحو السوق ويسوى في الحدود والثاني تجوز الشفاعة فيه بل تستحب والثالث التالف به مضمون خلافاً للامام أبي حنيفة ومالك رضى الله عنهم وتفصيل ذلك في باب (قوله لان موجب ذاك) أي العفو به فهو تمليل لكون التغيب عنها رجاء العفو من اعداء الجماعة والجماعة (قوله وان كان كبيرة) أي بعضها كبيرة كالقتل (قوله لكن العفو عنه) أي المذكور من العقوبة (قوله مندوب اليه) أي وهو سنة مؤكدة وبغير مال أفضل وذلك للآيات والا حادى منها خبر البهقي وغيره ما رفع اليه صلى الله عليه وسلم قصاص قط الأمر فيه بالعفو بل في مسلم انه رفع اليه قاتل أخى القاتل أعف عنه فابى فقال اذهب به فمعاولى قال ان قتله فهو في النار أي لمخالفته الامر لان هذا الاباء فيه اشعاراً بالاخلال بمن يداخره صلى الله عليه وسلم أو بنفاق ذلك الاخ فان قلت فكيف أقره على محرم قلت المحرم الاباء ولم يقره عليه وأما القود اذا صدم عليه فهو واجب فالخيشة مختلفة تحفة فلي تأمل (قوله والتغيب طريقه) أي العفو ولذا قيد بكونه يرجو ذلك وهذا جواب للامام عن استشكله ما ذكره وذلك انه استشكل جواز التغيب لمن عليه قصاص فان موجب كبره والتخفيف بنا فيه فاجاب بأن العفو مندوب اليه والتغيب طريقه قال الاذرى والاشكال أقوى أي من الجواب لان القود حق آدمي والخروج منه واجب فو رابا التوبة وهي متوقعة على تسليم نفسه لولى القتل ففيه ترك واجب وهو التوبة لتحصيل مندوب وهو العفو لكن يؤيد الجواب ما قالوه في الغصب من جواز تأخير الرد للشهاد وما نقله الشيخان عن الارشاد للامام أن القل الموجب للقود تصح التوبة منه قبل تسليم القاتل نفسه بالندم في حق الله تعالى وكان منه للقصاص عن مستحقة معصية متجددة لا تقدر في التوبة فتقتضى توبة منها فتمأله بلطف (قوله اماما لا يقبل العفو عنه) أي من العقوبات وهذا مقابل المحذوف كما قرره فيما مر من قولى وكانت العقوبة بما يقبل العفو (قوله كحد الزنا والسرقة) تمثيل لما لا يقبل العفو ودخل تحت الكاف حد شرب الخمر وقطع الطريق على تفصيل فيه (قوله فلا يندبر فيه) أي فيما لا يقبل العفو (قوله بالخوف منه) أي فيحرم التغيب ويأثم بترك الجماعة والجماعة (قوله اذ يبلغ الامام وثبت عنده) أي بالبينه لانه لا يرجو العفو عن ذلك وان لم يبلغ الامام فذكر بعضهم انه يكون تغيبه عن الشهود عذر للتأخير فعمه قال نعم يفيد تصوير ذلك بما اذا علم الشهود فلولم يعلموا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرجئهم فان رجئت كرههم عذروا ظاهر ما تقرر ان الحدود ولا تسقط بالتوبة وهو كذلك ففي التحفة مع المتن ولا تسقط

يظهر الخ وصرح الشيخان تقي الدين في الارشاد ان القتل الموجب للقتل لا يوجب التوبة منه قبل تسليم القتال نفسه ليقص منه فاذا دم صحت توبته في حق الله تعالى وكان منعه القصاص عن مستحقه معصية متجددة لا تقدر في التوبة بل تقتضي توبة منها وفي الامداد والنهاية وغيرهما التقيب عن الشهود حتى لا يرفعوا امره الى الامام (قوله كل خارج من الجوف) قال في شرح العباب والامداد تقي الدين لا يرضى بكم الناصور وروسل نحو المذبي ودم القروح وغلبة النقي ويؤيده قول ابن عبد السلام ينبغي أن تؤخر الصلاة بكل مشوش يؤخر به الحاكم الحاكم الخ (قوله مع سعة الوقت) قال في الامداد والنهاية أما اذا خشي بتخلفه ٣١ لما ذكر فوت الوقت ولم يخش من

كم حدثه ونحوه ضررا كما يخش الاذرى وغيره وهو ظاهر فانه يصلى وجوبا مع مدافعة ذلك ولا كراهة لحركة الوقت انتهى زاد في الامداد وحيث ان أمكنته الجماعة لم يكن الحقن عذرا في تركها ولا يكلف تقديم تفرغ نفسه

(ومدافعة الحدث) البول أو الريح أو الغائط وكذا مدافعة كل خارج من الجوف وكل مشوش للخشوع وانما يكون ذلك عذرا (مع سعة الوقت) كما في مكروهات الصلاة ومراعاة لو خشي من كتم ذلك ضررا ففرغ نفسه منه وان خشي خروج الوقت (وفقد لبس لائق) به

على الوقت (قوله ضررا) ضبطه في التحفة بجميع التيمم (قوله وفقد لبس الخ) في الامداد والنهاية ويظهر أيضا أن العجز عن ركوب لمن لا يليق به المشي كالعجز عن لباس لائق انتهى والعبارة للامداد وكذلك في شرح العباب وزاد فيه ويؤخذ

سائر الحدود المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر بها أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولو في قاطع الطريق في الاظهر لانه صلى الله عليه وسلم حدث من ظهرت توبته وأطال جمع في الانتصار لمقابله بالآيات والاحاديث الدالة على أن التوبة ترفع الذنوب من أصلها نعم تارك الصلاة يسقط حده بها عليهما والخلاف في الظاهر أما فيما بينه وبين الله تعالى فثبت توبته سقط بها سائر الحدود وقطعا ومن حدث في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الاستمرار عليه ان لم يتب انتهى ملخصا (قوله ومدافعة الحدث) أي ومن الاعذار مدافعة الحدث الذي لم يمكنه تفرغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة والافلا يكون عذرا قال في شرح المنهج كراهة الصلاة حينئذ فاذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى انتهى (قوله البول أو الريح أو الغائط) بدل من الحدث فيدأ بتفرغ نفسه فان أدرك والافلا لوم عليه (قوله وكذا) أي من الاعذار أيضا (قوله مدافعة كل خارج من الجوف) أي كدم الناصور وسلس نحو المذبي ودم القروح وغلبة النقي (قوله وكل مشوش للخشوع) بالرفع عطف على مدافعة أي فكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذر هنا ومن ثم عذب بعضهم أي ابن عبد السلام من الاعذار كل وصف كرهه معه القضاء كشدة الغضب والحاصل انه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى كذا في التحفة قال الرشدي لا ينبغي ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع مثلا لانه يقدم الاكل ثم يصلى والصورة أن الوقت باق فلا يحدو وفي التأخير بهذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت الجماعة فإين الاولوية بل المساواة انتهى وقد يجاب بأن المراد الجماعة من حيث هي بقطع النظر عن الصلاة التي فعلت هي فيه أولى في عدم الصلاة في الحالة المذكورة لان أمر الجماعة أخف لكونها فرض كفاية وهي تستدعي زمنا أكثر من زمن الصلاة انفرادا غالبا فليتأمل (قوله وانما يكون ذلك) أي ما ذكر من مدافعة الحدث وكل خارج من الجوف وكل مشوش للخشوع (قوله عذرا) أي في ترك الجمعة والجماعة (قوله مع سعة الوقت) أي بحيث لو قدم ذلك أدرك الصلاة كاملة في الوقت والابان خشي بتخلفه لما ذكر فوت الوقت صلى وجوبا بمدافعة لذلك ولا كراهة لحركة اخراج الصلاة عن الوقت ولا تسقط الجماعة حيث أمكنت في هذه الحالة كما يؤخذ من اطلاقهم تأمل (قوله كما في مكروهات الصلاة) أي حيث قال هناك ويندب أو يجزى بفرغ نفسه من ذلك وان فاتت الجماعة ان وسع الوقت ذلك والاوجب الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر لحركة الوقت انتهى (قوله ومرا) أي في المكروهات (قوله أنه لو خشي من كتم ذلك) أي الحدث ونحوه (قوله ضررا) أي بأن خشي منه مبيح نعيم كما في التحفة (قوله فرغ نفسه منه) بتشديد الراء من التفرغ (قوله وان خشي خروج الوقت) أي فيقدم ذلك حينئذ على الصلاة والجماعة بالاولى ولو طرأ ذلك في أثناء الصلاة حرم عليه قطعها ان كانت فرضا الا اذا اشتد الحال وخاف ضررا يبيح التيمم أيضا فله القطع بل قد يجزى بأفاده الرمى (قوله وفقد لبس) أي ومن الاعذار فقد لبس الخ وهو بكسر اللام بمعنى الملبوس وفي نسخة لباس وهو ظاهر (قوله لائق به) أي بحيث تختل مروءة بخروجه بدونه قال الشارح ويظهر أن العجز عن ركوب لمن لا يليق به المشي كالعجز عن لباس لائق ويؤخذ من ذلك انه لو كان بمحل الجماعة من لائق به محالته أو من كان عذرا وهو محتمل ويؤيده ما يأتي في الوليمة أنه عذر مانع

من ذلك انه لو كان بمحل الجماعة من لا يليق به محالته أو من كان عذرا وهو محتمل ويؤيده ما يأتي في الوليمة أنه عذر مانع من وجوب الاجابة فيها أو محتمل انه غير عذر هنا مطلقا ويفرق بينه وبين فقد اللباس اللائق بأن فقدته يخل بالمروءة بخلاف محالته من ذكره بينه وبين الوليمة بأن العادة اطردت في المسجد وغيره من محال الجماعات باجتماع الاعلى والاسفل والصدى والعدو ومن غير تأثير فلا نظر للتأذى حينئذ بخلافه

كتأذيه بالوحد كانت عذرا  
فيما يظهر وكلامهم يحمل  
على غير هذه الصورة  
انتهى زاذ في فتح الجواد  
يؤيده قولهم السموم وهو  
الريح الحارة عذرا ليل  
ونهارا انتهى (قوله  
بحضرة مأكول الخ) قال  
جماعة من المتأخرين  
شدة أحدهما كافية وان لم  
يحضر ذلك قال في النهاية

وان وجد سائر عورته أو بدنه  
الاراسه مثلا لان عليه مشقة  
في خروجه كذلك بخلاف  
ما اذا وجد ما اعتاد الخروج  
معه اذ لا مشقة (وغلبة  
النوم) والنعاس مشقة  
الانتظار حينئذ (وشدة  
الريح بالليل) أو بعد  
الصباح الى طلوع الشمس  
للمشقة ويؤخذ من تقييده  
بالليل انه ليس عذرا في  
ترك الجمعة (وشدة الجوع  
والعطش) بحضرة مأكول  
أو مشروب يشاقه

والتحفة وغيرهما والعبارة  
لها الذي يتجه جل ساقاله  
أولئك على ما اذا اختل  
أصل خشوعه لشدة  
جوعه أو عطشه الى أن  
قالوا جل كلام الاصحاب  
على ما اذا لم يختل خشوعه  
الابحضره ذلك أو قرب  
حضوره (قوله أو مشروب)  
قال ابن مطير ومنه  
القهوة لبعض الناس من  
يتشوش خشوعه بتركها

يتأذى بحضوره كان عذرا وهو محتمل ويؤيده ما في الوليمة انه عذرا مانع من وجوب الاجابة فيها ويحتمل  
انه غير عذرا هنا مطلقا ويفرق بينه وبين فقد اللباس للاتق بأن فقدته يخل بالمروءة بخلاف مجالسة من ذكر  
وبينه وبين الوليمة بأن العادة اطردت في المسجد وغيره من محال الجماعات باجتماع الاعلى والاسفل  
والصديق والعدو من غير تأثر فلا نظر للتأذى حينئذ بخلافه ثم قال الكردى وهذا الاحتمال أوجه  
من الاول (قوله وان وجد سائر عورته أو بدنه الاراسه مثلا) فتعبر المصنف بما ذكره أولى  
من تعبيره بجمع العري لانه يؤهم انه لا يعذر من وجد سائر العورة مطلقا مع انه يعذر ان لم يعتد  
ذلك تأمل (قوله لان عليه مشقة) تعليل لكون فقد اللباس المذكور عذرا في ترك  
الجماعة والجمعة (قوله في خروجه كذلك) أي بغير لباس لا تقى به كذا علمه في المجموع (قوله  
بخلاف ما اذا اعتاد الخروج معه) أي مع اللباس الغير اللائق (قوله اذ لا مشقة) أي فلا يكون  
فقد اللائق عذرا اذ لا مشقة به وعبارة المغنى بعد نقل التعليل المذكور عن المجموع ويؤخذ منه  
ان من اعتاد الخروج مع سائر العورة فقط انه لا يكون معذورا عند فقد الزائد عليه وهو كذلك وان  
من وجد ما لا يلبق به كالقباء للفقير كالمعدوم قال في المهمات وبه صرح بعضهم انتهى (قوله وغلبة  
النوم أو النعاس) أي ومن الاعتذار غلبة النوم بأن يعجز عن دفعه عند انظاره للجماعة أو عزيمته على  
الذهاب اليها (قوله لمشقة الانتظار حينئذ) أي حين الغلبة (قوله وشدة الريح بالليل) أي ومن  
الاعتذار شدة الريح في الليل وقضيته انه لا فرق بين أن تكون باردة أم لا ويعبر في المذهب بالباردة وجع  
المأوردى بينهما قال في المهمات وانما طهران الريح الشديدة وحدها عذر بالليل وانما يعبر من غير  
بالباردة لكونه الغالب وقد صرح باختياره الطبري في شرح التنبيه فقال المختار ان كلاما من الظلمة والبرد  
والريح الشديدة عذر بالليل واستظهره في المغنى (قوله أو بعد الصبح الى طلوع الشمس) الاولى  
حذف بعد عبارة المغنى وخروج بذلك الريح الخفيفة والشديدة نهارا نعم المتجه كما قاله الاسنوى ان وقت  
الصباح كالليل لان المشقة فيه أشد منها في الليل انتهى (قوله لا مشقة) تعليل لكون الريح الشديدة  
عذرا وي الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما انه أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال الأصلوا في  
الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ذات مطر وبرد الأصلوا في  
الرحال وفي رواية الشافعي كان يأمر مناديه في الليلة الممطرة واللييلة الباردة ذات الريح أن يقول الأصلوا  
في رحالك (قوله ويؤخذ من تقييده) أي المصنف رحمه الله (قوله بالليل انه) أي الريح وذكره  
اعنى الهواء قال في المصباح والريح مؤنثة على الاكثر فيقال هي الريح وقد تذكر على معنى الهواء فيقال  
هو الريح وهب الريح نقله أبو زيد وقال ابن الانباري الريح مؤنثة لعلامتها فيها وكذلك سائر أسمائها  
الا اعصار فانه مذكر (قوله ليس عذرا في ترك الجمعة) أي وقد صرح بتخصيصها بالجماعة صاحب

الهبجة فقال  
قال في شرح الارشاد نعم لو تأذى بالشديدة نهارا كتأذيه بالوحد كانت عذرا فيما يظهر وكلامهم يحمل  
على غير هذه الصورة ويؤيده قولهم السموم عذرا ليل أو نهارا انتهى وبه يظهر ما قاله بعضهم ينبغي أن  
يكون ضابط الشدة في الريح والظلمة حصول التأذى بهما وان يعتبر في الريح الباردة أيضا (قوله وشدة  
الجوع والعطش) أي ومن الاعتذار شدتهما قال ع ش ومن ذلك ما لو تأقت نفسه للجماع بحيث  
يذهب خشوعه لو صلى بدونه (قوله بحضرة مأكول أو مشروب) أي بشرط أن يكون حلالا فلو كان  
حراما حرم عليه تناوله ومحملة اذا كان يتربح حلالا فلو لم يتربح كان كالمضطر ع ش (قوله يشاقه)  
أي المأكول أو المشروب وكانه احتار به عن طعام لم تشتت نفسه اليه وان كان به شدة الجوع كان يكون  
نفسه تنفر منه قال في المهمات الظاهر الاكتفاء بالتوقان وان لم يكن به جوع ولا عطش فان كثيرا من  
الفواكه والمشارب اللذيذة تنوق النفس اليها عند حضورها بالجوع ولا عطش وزده شيخ الاسلام بانه



(قوله ولا يشبع) خالف في ذلك النووي في شروح مسلم والمهذب والوسيط فصوب اكمال ٣٣ حاجته من الاكل قال وما تأوله بعض

أصحابنا على انه يأكل لقما  
لكسر سورة الجوع فليس  
بصحيح انتهى قال الشارح  
في الامداد والجمال  
الرملي في النهاية والعبارة  
لها تصويب المصنف الشيع  
وان كان ظاهرا من حيث  
المعنى الا أن الاحباب على  
خلافه نعم يمكن حمل كلامهم  
على ما اذا وثق من نفسه  
بعدم التطلع بعدأكل ما  
ذكر وكلامه على خلافه  
وبدل له قولهم نكرو الصلاة

وقد اتسع الوقت للخبر  
الصحيح لاصلاة بحضرة  
طعام وقرىب الحضور  
كالخاضر وحينئذ يكسر  
شبهونه فقط ولا يشبع  
ويأتى على المشروب  
كاللبن (و) شدة (البرد)  
ليلا أو نهارا (و) شدة  
(الوحل) بفتح الحاء ليلا  
أو نهارا

في كل حالة تنافي خشوعه  
انتهى وفي شرح العباب  
ان هذا الجمع هو الحق  
(قوله يفتح الحاء) في شرح  
المنهج على المشهور وفي  
التحفة ويجوز اسكانها وفي  
الامداد والنهاية والاعباب  
اسكانها لغة رديئة وكلامه  
يفيد ان غير الشديد  
لا يكون عذرا واعتمده  
في النهاية وظاهر التحفة  
اعتماده أيضا حيث أقر  
المنهاج عليه وان قال بعد  
وحذف في التحقيق

بعد مفارقة التوقان اذا التوقان الى الشيء الاشتياق اليه لا الشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها  
لا تسمى توقانا وانما تسمى توقانا اذا كان بها بل بشدة ما انتهى وظاهرة بل صريحة ان الاشتياق والشوق متغايران  
وجه بان زيادة البناء قد تدل على زيادة المعنى لكن في المختار ما نصبه الشوق والاشتياق نزاع النفس  
الى الشيء انتهى الا أن يقال ان النزاع مقول بالتشكيك فهو اذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه اذا عبر عنه  
بالشوق وعليه فالتسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا المراد منها تأمل (قوله وقد اتسع الوقت) أي بخلاف  
ما اذا ضاق فان ذلك لا يكون عذرا على تفصيل مرقريا وقد قال في فتح الجواد ما نصه وما اقتضاه صنيعه  
ان الجماعة لا تسقط اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما لا تتفاء كراهة الصلاة معه حينئذ المسقط للجماعة  
ويجوز التقييد بسعته في أكثر الاعذار تأمل (قوله للخبر الصحيح) دليل لكون شدة الجوع والعطش  
عذرا والحديث رواه مسلم (قوله لاصلاة) أي كاملة (قوله بحضرة طعام) خبر لا وتمامه ولا وهو  
يدفعه الاخيثن ففيه دليل لما مر من مدافعة نحو الحديث لا يقال الحديث انما يدل على كراهة الصلاة حينئذ  
سواء جماعة أو فردا لا نقول مر عن التحفة انه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى ويمكن أن نقول أيضا  
انه أثبت المدعى بما هو أعم منه ومثله شائع ذائع هذا وفي قوله ولا وهو الخ اشكال من جهة النحو وهو ان  
الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر في محله الا ان يجعل جملة وهو يدفعه الاخيثن حالا  
ويقدر الخبر كاملة والتقدير لاصلاة كاملة حال مدافعة الاخيثن تأمل (قوله وقرىب الحضور) أي  
من الماء كؤل والمشر وب مبتدأ خبره (قوله كالحاضر) أي فيكون عذرا بخلاف ما اذا لم يتيسر  
حضوره عن قرب فانه لا يكون كالحاضر وان كان يشترق اليه وعلى ذلك يجعل قول جمع متأخرين  
منهم ابن الرفعة تبع لابن بونس لا يشترط حضور الطعام أي لكنه قريب والاختلاف الاخبار الصحيحة  
كخبر اذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابذوا بالعشاء وكخبر لاصلاة بحضرة طعام حيث قيد بالحضور لانه  
يوجب زيادة الشوق وهذه الزيادة يمكن أن يكون الشارع اعتبرها في تقديم الطعام على الصلاة فلا ينبغي أن  
يلحق بها ما لا يساويها للقاعدة الاصولية ان النص اذا اشتمل على وصف يمكن ان يعتبر لم يبلغ ومخالف  
لنصوص الشافعي والاحباب انتهى قال في التحفة والذي يتجه حل ما قاله أولئك أي الجمع على ما اذا  
اختلف أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لانه حينئذ كمدافعة الحدث بل هو أولى من المطر ونحوه مما  
مر لان مشقة هذا أشد ولا نهائلا زمه في الصلاة بخلاف تلك وحل كلام الاحباب على ما اذا لم يتخلل خشوعه  
الابحضة ذلك أو قرب حضوره فلي تأمل (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كانت شدة الجوع والعطش  
بقيد السابق عذرا فهو راجع لاصل المسئلة (قوله يكسر شبهونه فقط) يعني يتخلف عن الجماعة ويبدأ  
بأكل لقيمات تكسر حدة جوعه فقط (قوله ولا يشبع) أي على المعتمد الذي عليه الجمهور خلافا لالامام  
النووي في شرح مسلم وغيره فصوب بأكل حاجته من الاكل قال وما تأوله بعض أصحابنا على انه يأكل لقيمات  
تكسر سورة الجوع فليس بصحيح انتهى وهذا وان كان ظاهرا من حيث المعنى لكن الاحباب  
على خلافه الا أن يحمل كلامهم على ما اذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعدأكل ما ذكر وكلام النووي على خلافه  
فنبشع الشبع الشرعي ويؤيده قولهم نكرو الصلاة في كل حالة تنافي الخشوع أفاده الشارح قال وهو الحق  
تأمل (قوله ويأتى على المشر وب كاللبن) أي لكونه مما يثوي عليه مرة واحدة قال ابن مطير ومنه القهوة أي  
والشاهي لبعض الناس أي بل غالبهم في هذه الا زمان ممن يشوش خشوعه بتركها انتهى وهو ظاهر (قوله  
وشدة البرد ليلا أو نهارا) أي ومن الاعذار شدة البرد بخلاف الخفيف منه قال الاذرى لاختفاء ان البلاد  
المفرطة البرد أو الحر لا تخلو منها غالبا فلا يكون عذرا في حقهم الا ما خرج عما ألقوه اماما لا يمنعهم  
التصرف فلا انتهى ولم يرتضه الشارح والرملي كما سيأتي (قوله وشدة الوحل) أي ومن الاعذار شدة الوحل  
(قوله بفتح الحاء) أي واسكانها لغة رديئة وهو الطين الرقيق ترطم فيه الدواب وجمع الاول أو حال  
كسبب واسباب والثاني وحول كفلس وفلوس (قوله ليلا أو نهارا) أي فهو عذرا في الجماعة والجمعة معا

٥ - تر م سى - ت \* والمجموع التقييد بالشديد واعتمده الاذرى انتهى واعتمده شيخ الاسلام في المنهج والخطيب الشريبي

بخلق الخفيف من ذلك والشديد هو الذي لا يؤمن معه التلويث كما حزم به في الكفاية لكن ترك في  
المجموع والتحقيق التقييد بالشدة فقطضاه انه لا فرق بينه وبين الخفيف قال الاذرى وهو الصحيح  
والاجاديت دالة عليه قال السيد البصرى نعم المعنى بشهد للتقييد فانه اذا فرض انه لا زلق فيه ولا تلويث  
فلا مشقة في الذهاب معه الى الجماعة فلي تأمل (قوله كالمطر) أى قياسا عليه بل أشق منه فهو تعليل لكون  
الوحد عذرا قال في الابعاب قضية اطلاقهم انه عذر ولو بالنسبة لمن عنده دابة يعتاد زكروها في أشغاله وهو  
متجه لانه وان خاطر بنفسه للدنيا لا يكف ذلك لمنافيه من المشقة والخطر بزلق الدابة الذي يغلب في الوحد  
انتهى ثم ضابط الشديد  
من الوحد كما في التحفة  
والنهاية ما لا يؤمن معه  
التلويث زاد في التحفة  
والزلق زاد في النهاية كما  
صرح به جماعة وحزم  
كالمطر وكثرة وقوع البرد  
والثلج على الارض بحيث  
يشق المشى عليهما كشقته  
في الوحد (وشدة الحر)  
حال كونه (ظهرا) أى  
وقته وان وجد ظل لا يمشى  
فيه للمشقة (وسفر الرفقة)  
لمريد سفر مباح وان  
قصر ولو سفر نزهة لمشقة  
تلحقه كاستيحاشه  
وان أمن على نفسه أو ماله  
(وأكل منين)

به في الكفاية وان لم يكن  
الوحد متفاحشا كما قال  
الامام وفي شرح العباب  
للشارح في هذا الضابط  
نظر ظاهر بل الوجه ضابطها  
بأن يغلب منه التلويث  
أو يشق معه المشى مشقة  
لا تحتمل عادة (قوله  
ظهرا) اعتمده في التحفة  
وشرحي الارشاد والذي  
اعتمده الجلال الرملى في  
النهاية وشرحي البهجة ونظم  
الزبد عدم التقييد فهو  
عده عذرا مطلقا (قوله ولو سفر نزهة) لال رؤية بلاد اعياب

بجانب ما هنا فاكنتي فيه بالشدة ولو مع الظل لانها حينئذ كالشدة في زمن البرد في قطر البرد  
وقد تقر رأيها مسقطا لما هنا دون ما هناك وليس ملحظه الاماذا كونه فتأمل له فانه نفيس مهم وبه يتضح  
افتراق ما هنا وما هناك انتهى حواشى فتح الجواد بنقص يسير (قوله للمشقة) تعليل لكون شدة الحر عذرا  
قال في النهاية ولا فرق بين أن يكون مألوفا في ذلك المحل أولى خلافا للاذرى أى كما مر اذا المدار على ما يحصل  
به التأذى والمشقة فثبت وجد كان عذرا والافلا ومثله في التحفة (قوله وسفر الرفقة) أى ومن الاعذار  
سفر الرفقة (قوله لمريد سفر مباح) أى لمن تأهب له مع رفقة ترحل ويخاف من التخلف بالجماعة على  
نفسه أو ماله أو يستوحش فقط كما يدل عليه التعليل الا ترى (قوله وان قصر) أى السفر قال في حواشى  
فتح الجواد وينبغي ضبطه بميل المالم يحصل الوحشة بدونه (قوله ولو سفر نزهة) أى خلافا للزبادى حيث  
استظهر كونه غير عذر قال في الابعاب لال رؤية بلاد (قوله لمشقة تلحقه باستيحاشه) أى الشخص الذى  
تطلب منه الجماعة المريد للسفر فهو تعليل لكون سفر الرفقة عذرا (قوله وان أمن على نفسه وماله) أى  
فلا شترط الخوف عليهم ما بل متى وجد الوحشة بذلك كان عذرا (قوله وأكل منين) أى ومن الاعذار  
أكل شئ منين قال في القاموس المتن ضد الفوح نتن ككرم وضرب نباته أى وتونة وكفرح وفرحوا وابتن  
فهو منين كحدث ومنين بكسرتين وضمتين للاتباع على القلة في الاخيرة وكقنديل انتهى بزيادة (قوله

كَيْسَلِ أَوْ ثَوْمٍ أَوْ كَرَاثٍ وَكَذَا

خَلَّ فِي حَقِّ مَنْ يَتَجَشَّأُ مِنْهُ  
(نَبِيٌّ) بِكُسْرِ النُّونِ وَبِالْمَدِّ  
وَالْهَمْزَةِ أَوْ مَطْبُوحٍ بِسِقِي  
لَهُ رِيحٌ يُؤْذِي لِلْمَصِاحِ مِنْ  
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مَنْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ ثَوْمًا  
أَوْ كَرَانًا فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسْجِدَ  
وَلْيَقْعِدْ فِي بَيْتِهِ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ  
تَتَأَذَّى مِنْ مَائِتَائِدَى مِنْهُ بَنُو  
آدَمَ قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ مَا أَرَاهُ يَعْنِي الْإِنِيشَ  
زَادَ الطَّبْرَانِيُّ أَوْ خَلًّا وَمِثْلُ  
ذَلِكَ كُلُّ مَنْ يَبْدُنُهُ أَوْ ثَوْبهُ  
رِيحٌ خَبِيثٌ وَإِنْ عَذَرَ

(قَوْلُهُ يُؤْذِي) فِي التَّحْفَةِ وَأَنْ

قُلَّ عَلَى الْإِوْجِ خِلَافًا لِمَنْ  
قَالَ يَغْتَفِرُ رِيحُهُ لِقُلْتِهِ الْخُ  
وَفِي الْإِمْدَادِ وَالنَّهْيَةِ وَقَوْلُ  
الرَّافِعِيِّ يَحْتَمِلُ الرِّيحُ الْبَاقِي  
بَعْدَ الطَّبَخِ مَحْمُولٌ عَلَى رِيحٍ  
يَسِيرُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ أَذًى زَادَ  
فِي الْإِمْدَادِ أَلْبَنَةَ وَاعْتَمَدَ  
الرَّمْلِيُّ كَرَاهَةَ أَكْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ  
مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ عَنْ أَفْعَاءِ وَالِدِهِ  
وَحُزْمِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَفِي التَّحْفَةِ  
فِي الْإِطْلَاقِ كَرَاهَةُ أَكْلِهَا إِذَا  
نَظَرَ وَلَوْ قِيدَتْ بِمَا إِذَا  
أَكَلَهُ وَفِي عَزْمِهِ الْاجْتِمَاعُ  
بِالنَّاسِ أَوْ دَخُولِ الْمَسْجِدِ لَمْ  
يَعْدَ (قَوْلُهُ رِيحٌ خَبِيثٌ) زَادَ  
فِي الْإِمْدَادِ كَالْقَصَائِينِ وَفِي  
النَّهْيَةِ وَدَمٌ فَصْدَقًا لِأَمِنْ  
دَاوِيٍّ جَرَحَهُ بِنَحْوِ ثَوْمٍ  
وَفِي شَرْحِ الْعِبَابِ لِلشَّارِحِ  
قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي السَّيْرِ فِي  
الْأَمْرِ بِنَحْوِ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهُ يُلْزَمُ  
الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مَنَعُ الْإِبْرَصِ  
وَالْإِجْدَامِ مِنْ مَخَالِطَةِ النَّاسِ

كَيْسَلِ أَوْ ثَوْمٍ أَوْ كَرَاثٍ) أَمْثَلُهُ لِلْمَنْتَنِ قَالَ ع ش وَمِنْهُ الدَّخَانُ الْمَشْهُورُ الْآنَ جَعَلَ اللَّهُ عَاقِبَتَهُ كَأَنَّهُ  
مَا كَانَ (قَوْلُهُ وَكَذَا خَلَّ) فَصْلٌ بِكَذَا لِاجْتِلَالِ النُّقْيِدِ وَلَكُونُهُ مَذْكَورًا فِي حَدِيثٍ آخَرَ كَمَا سَأَلَنِي (قَوْلُهُ فِي  
حَقِّ مَنْ يَتَجَشَّأُ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الْفَجْلِ لَا مُطْلَقًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ بِعَالِ الْقَاضِي وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَكْرَاهِهِ  
لَرِيحِهِ الْإِجْتِنَادُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَصَلِ الْمَارِقَالِ فِي الْمَصْبَاحِ تَجَشَّأَ الْإِنْسَانُ تَجَشَّأُوا وَالْأَسْمَاءُ الْجَشَاءُ وَزَانَ غَرَابُ  
أَيُّ وَجْشَاءُ كَهَمْزَةٍ وَهُوَ صَوْتُ مَعْرِجٍ يَحْصُلُ مِنَ الْقَمْعِ عِنْدَ حَصُولِ الشَّبَعِ أَنْتَهَى بِزِيَادَةِ (قَوْلُهُ فِي) ع  
بِالْجَرْنِ عَتِ الْمَنْتَنِ (قَوْلُهُ بِكُسْرِ النُّونِ وَبِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ) وَزَانَ جَمْلٌ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ شَأْنُهُ أَنْ يَعَاجَلَ بِطَبَخِ أَوْشَى وَلَمْ  
يَنْضِجْ فَيَقَالَ لَحْمٌ فِي عَوَالِدِ الْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ غَيْرُ مَشْهُورٍ رَأْسُ تَعْمَلُهُ فِي الزَّيْلِ بِحَدِيثٍ قَالَ ع ش وَأَكَلَ كُلُّ ذِي الرِّجْلِ الْكِرْبَةَ  
فِي ع ش الْخُ وَنَاءَ اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ بِأَنْ مِنْ بَابِ بَاعٍ إِذَا كَانَ غَيْرُ نَضِجٍ وَتَعَدَّى بِالْهَمْزِ فَيَقَالُ إِنَاءُهُ صَاحِبُهُ إِذَا لَمْ يَنْضِجْ  
مَصْبَاحُ زِيَادَةِ (قَوْلُهُ أَوْ مَطْبُوحٍ بِسِقِي لَهُ رِيحٌ يُؤْذِي) أَيُّ وَإِنْ قُلَّ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْغَالِبِ  
وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ يَحْتَمِلُ الرِّيحُ الْبَاقِي بَعْدَ الطَّبَخِ مَحْمُولٌ عَلَى رِيحٍ يَسِيرُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ أَذًى نَهْيَةً وَمِثْلُهُ فِي التَّحْفَةِ  
(قَوْلُهُ لِمَصْحُوحٍ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخُ) دَلِيلٌ لَكُنْ أَوْ كُلُّ الْمَنْتَنِ مِنَ الْأَعْدَادِ وَالْحَدِيثِ رَوَاهُ  
الشَّيْخَانِ (قَوْلُهُ مَنْ أَكَلَ بَصَلًا أَوْ ثَوْمًا أَوْ كَرَانًا) الْأَوَّلُ بِفَتْحَتَيْنِ وَاحِدَةٍ مَابِصَلَةٍ كَقَصْبٍ وَقَصْبَةٍ وَالثَّانِي بِضَمِّ  
الثَّامَةِ وَيُقَالُ الْقَوْمُ بِالْفَاءِ وَالثَّالِثُ بَو زَيْنِ رَمَانٍ وَكُتَانٍ وَكُلُّهَا مَعْرُوفَةٌ (قَوْلُهُ فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسْجِدَ) وَلْيَقْعِدْ فِي  
بَيْتِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا لَكُلِّهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مِنَ الْجَوْعِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ الْأَسْنَوِيُّ مَقْتَضَى  
الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ دَخُولِ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا كَرِيمًا وَبَعْدَ وَبَعْدَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ قَالَ الدِّمِيرِيُّ وَجْهَةٌ الْجَمْعُ وَرَحْدٌ كُلُّهُ فَاثِي  
أَنْجَاحِي مِنْ لَا تَنْجَاحِي سَمِ (قَوْلُهُ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِنْ مَائِتَائِدَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ) قَدْ بَقِيَ قَضِيٌّ أَنْ الْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ  
الْكَاتِبِينَ لِأَنَّهُمْ لَا يَبْقَارُ فَانْهَى بَقِيَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مَوْجُودُونَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ أَيْضًا خِلَافَ وَجْهِهِ التَّقْيِيدُ بِالْمَسْجِدِ  
وَقَدْ يَجِبُ أَنْ الْمَنْعُ مِنْ غَيْرِ الْمَسْجِدِ تَضْيِيقٌ لَا يَحْتَمِلُ وَمِنْ مَحَلِّ الْأَوْتُوجِدِ الْمَلَائِكَةَ فِيهِ وَأَيْضًا يُمْكِنُ  
الْمَلَائِكَةُ الْبَعْدُ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ فَانْهَى بِمَحْبُورٍ مَلَا زَمَتُهُ نَعْمَ مَوْضِعُ الْجَمَاعَةِ تَخَارُجُ الْمَسْجِدِ  
يَنْبَغِي أَنْ حَكَمَهُ حَكْمُ الْمَسْجِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ قَالَ ع ش أَوْ شَرَفَ الْمَلَائِكَةُ الْمَسْجِدَ عَلَى غَيْرِهِمْ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي  
حَكْمَةِ الْبَصْقِ عَلَى الْبَسَارِ فِي ذَلِكَ تَعْظِيمُ مَلِكِ الْيَمِينِ لِكِتَابَتِهِ الْحَسَنَاتِ (قَوْلُهُ قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)  
هُوَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ عِنْدَ إِطْلَاقِ جَابِرٍ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (قَوْلُهُ مَا أَرَاهُ  
يَعْنِي الْإِنِيشَ) بِضَمِّ هَمْزَةٍ أَرَاهُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرَفِيهِ جَابِرٌ وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ فِيهِ وَالْمُسْتَرَفِيهِ يَعْنِي لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَفِي قَوْلِهِ الْإِنِيشَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَصَلِ وَالثُّومِ وَالْكَرَاثِ أَيُّ مَا أَطْنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَبِّهِمَا  
ذَكَرَ الْإِنِيشَ لَا الْمَطْبُوحَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ رِيحٌ مُؤَدِّبُ شَهَادَةِ التَّعْلِيلِ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ زَادَ الطَّبْرَانِيُّ) أَيُّ فِي رَوَايَتِهِ  
وَهُوَ الْإِمَامُ الْخَافِظُ الْمُتَقَنُّ أَبُو الْقَاسِمِ سَلِيمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيُّ بِطَاءٍ وَبَاءٍ مَوْحِدَةً مَفْتُوحَتَيْنِ وَبَنُونَ بَعْدَ  
الْآلِفِ نِسْبَةً إِلَى طَبْرِ يَتَبَالَرْدُنَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعَاجِمُ الثَّلَاثَةُ الْمَعَاجِمُ الصَّغِيرُ وَالْمَعَاجِمُ الْأَوْسَطُ وَالْمَعَاجِمُ الْكَبِيرُ  
الْمَشْتَمِلُ عَلَى سِتِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ وَهُوَ ثِنْتَا عَشَرَ مَجْلَدًا قَالَ ابْنُ دَحْيَةَ هُوَ أَكْبَرُ مَسَانِيدِ الدُّنْيَا (قَوْلُهُ أَوْ خَلًّا)  
بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَوْنُ الْجِيمِ وَهِيَ الْبَقْلَةُ الْمَعْرُوفَةُ قَالَ بَعْضُ الثَّقَاتِ مَنْ أَكَلَ الْفَجْلَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ  
مَرَّةً اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ الطَّاهِرِ فِي نَفْسٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ رِيحٌ وَلَا يَتَجَشَّأُ مِنْهُ وَقَدْ جَرَّبَ وَمَنْ أَكَلَ كُلَّ عَرْوَقِهِ  
مُسْتَدْتَابًا طَرَفَهَا لَا يَتَجَشَّأُ مِنْهُ أَيْضًا مِنَ الْبَحِيرِ مِ (قَوْلُهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَيُّ أَوْ كُلُّ الْمَنْتَنِ فِي كَوْنِهِ مَعْدُونًا فِي  
تَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعَةِ قَالَ سَمِ وَقَضِيَّةٌ سَقُوطُهَا عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي الرِّيحِ أَيُّ بِإِقْصَادِ الْأَسْقَاطِ وَإِنْ لَمْ تَعْطَلْ  
الْجَمْعَةُ كَانَ كَانَ تَعَامُ الْعِدَدُ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَحْسُنُ الْخُطْبَةَ غَيْرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ كُلُّ مَنْ يَبْدُنُهُ أَوْ ثَوْبهُ  
رِيحٌ خَبِيثٌ) أَيُّ يَحِثُّ يُؤْذِي غَيْرُهُ قَالَ فِي حَوَاشِي الرُّوضِ قَدْ اسْتَحْسَنَ تَعْبِيرُ ابْنِ أَبِي عَصْرٍ وَفِي  
التَّنْبِيهِ يَقُولُهُ أَوْ خَافَ تَأَذَّى الْجَمَاعَةُ بِرَأْسِهِ فَانْهَى بِشَمْلِ الْبَخْرِ وَالصَّغْنَانِ وَالْجَرَاحَاتِ الْمُنْتَنَةِ وَمَنْ دَاوَى  
جَرَحَهُ بِثُومٍ وَنَحْوِهِ (قَوْلُهُ وَإِنْ عَذَرَ) أَشَارَ بِأَنْ إِلَى خِلَافٍ فِيهِ فِي الْمَغْنَى صَرَّحَ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ بِأَنْ  
الْمَعْدُونِ بِأَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِلتَّداوِي يَعْذَرُ فِي الْحَضُورِ وَإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ

كذبي بخراوصنان مستحكم  
 وحرفة حبشية وكذا نحو  
 المجذوم والابرص ومن  
 ثم قال العلماء انهما ينعان  
 من المسجد وصلاة الجمعة  
 واختلاطهما وانما يكون  
 أكل ما مر عذرا (أن لم  
 يمكنه) أي يسهل عليه  
 (أزالته) بغسل أو معالجة  
 فان سهلت لم يكن عذرا  
 وان كان أكله بعذر ومحل  
 ذلك مالم يأكله بقصد  
 اسقاط الجمعة والازمه ازالته  
 ما أمكن ولا تسقط عنه  
 ويكره لمن أكله لا لعذر  
 دخول المسجد وان كان  
 خاليا ما بقي ريحه والحضور  
 عند الناس ولو في غير  
 المسجد قال القاضي حسين  
 لان ذلك من عموم المصلحة  
 العائدة عليهم انتهى ومن  
 الاحاديث المذكورة في  
 شرح الباب خبر أحمد  
 لا تدعوا النظر الى المجذوم  
 واذ كتموه فليكن بينكم  
 وبينه قيد ريح انتهى وفي  
 التحفة ينفق عليهم من  
 بيت المال أي قياسا سيرا  
 فيما يظهر انتهى  
 (قوله لا لعذر) في التحفة  
 وشرحي الارشاد نحوه وفي  
 نهاية الجال الرمي الاوجه  
 كما يقتضيه اطلاقهم عدم  
 الفرق بين المعذور وغيره  
 لوجود المعنى وهو التأذي  
 وكذلك الحاي وغيره (قوله  
 والحضور عند الناس)  
 ولو كان أكله لعذر كما في  
 التحفة وشرحي الارشاد  
 فلهذا تخالف التي قبلها  
 عند الشارح

المعذور وغيره والمعنى وهو التأذي بدل عليه وهو الظاهر تأمل (قوله كذبي بخرا) بفتح الباء والحاء قال  
 في المصباح بخرا الفم بخرا من باب تعب أنتنت رائحته فالذ كرا بخرا والاني بخرا والجمع بخرا بضم الباء  
 وسكون الخاء (قوله وصنان مستحكم) بضم الصاد كما ضبط في القاموس بالقلم وهو ذفر الابط ومن ذلك  
 أيضا القصاب وأرباب الحرف الخبيثة (قوله وكذا نحو المجذوم والابرص) أي وفاقا لابن العماد والزر كشي  
 حيث قال والمتجه انه يعذر بهما أي الجذام والبرص لان التأذي بهما أشد منه بأكل الثوم وخلافه لما توقيف  
 فيه الاسنوي (قوله ومن ثم) أي من أجل كون المجذوم والابرص معذورين في ترك الجماعة والجمعة  
 (قوله قال العلماء) أي كما نقله القاضي عياض المالكي عنهم (قوله انهما ينعان من المسجد) أي من دخول  
 المسجد (قوله وصلاة الجمعة واختلاطهما بالناس) أي في أي موضع قال في الايعاب قضية ما يأتي في  
 السير انه يلزم الامام أو نائبه منه ما من مخالطتهما بالناس لان ذلك من عموم المصلحة العائدة عليهم وفي  
 حديث في مسند أحمد لا تدعوا النظر الى المجذوم واذ كتموه فليكن بينكم وبينه قيد ريح قال في التحفة  
 الجذام والبرص بعد بيان المعاشر كثيرا كما جزم به في الام في موضع وحكاة عن الأطباء والمجربين في موضع  
 آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه خبر لا عدوى لانه نفي لاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله تعالى فوقعه  
 بفعله تعالى ومن ثم صح خبر فر من المجذوم فرار كل من الاسد وأكل صلى الله عليه وسلم معه تارة وتارة لم  
 يصاحبه بيانا للسعة الامر على الامة من الفرار والتوكل تأمل (قوله وانما يكون أكل ما مر) أي المتن هذا  
 دخول على المتن (قوله عذرا) أي في ترك الجماعة والجمعة (قوله ان لم يمكنه) أي الشخص الذي تطلب منه  
 الجماعة والجمعة (قوله أي سهل عليه ازالته) أي المتن فالمراد بعدم الامكان عدم السهولة (قوله فان  
 سهلت) أي ازالته من غير مشقة فيها (قوله لم يكن عذرا) أي فينبذ الحضور ان قلنا ان الجماعة سنة  
 أو يجب ان قلنا انما فرض ويزيل ذلك الرجم (قوله وان كان أكله بعذر) أي كفقدهما بآتيهم به أو توفان  
 نفسه اليه (قوله ومحل ذلك) أي كون أكل المتن عذرا (قوله مالم يأكله بقصد اسقاط الجمعة) أي أو الجماعة  
 (قوله والا) أي بأن أكله بقصد اسقاط الجمعة (قوله لانه لم يقصد اسقاط الجمعة) أي فعلم مما تقر  
 أن شرط اسقاط الجمعة والجمعة ان لا يقصد بأكله الاسقاط وان تعسر ازالته كما روي في الايعاب أن من  
 أكله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة قال سيم وينبغي حرمة هذا أيضا اذا توقفت الجماعة  
 المجزئة عليه وقضية تعبيره بالقصد انه لم يقصد الاسقاط لم يأنم وتسقط عنه وان تعمد أكله وعلم أن الناس  
 يتضررون به تأمل (قوله ويكره لمن أكله) أي المتن (قوله لا لعذر دخول المسجد وان كان خاليا  
 ما بقي ريحه) أي بخلاف ما اذا كان معذورا في أكله فانه لا يكره دخوله المسجد قال في فتح الجواد أي  
 الخالي فيما يظهر فان قلت تأذي الملائكة حاصل فلم يراعوه قلت لسنا على يقين من تأذيمهم من أكله  
 لعذر اذ قضية عذره ستر ربحه عنهم انتهى وهذا معتمد الشارح وخالفه الرمي فقال بعضهم الفرق بين  
 المعذور وغيره (قوله والحضور عند الناس) عطف على دخول المسجد أي ويكره لمن أكله الحضور الخ  
 (قوله ولو في غير المسجد) أي كجالس الذكر والموم قال في النهاية وهل يكره أكله خارج المسجد أم لا  
 أفنى الوالد رحمه الله تعالى بكرهه كما جزم به في الانوار بل جعله أصلا مقيسا عليه حيث قال وكره له يعني  
 النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكراث وان كان مطبوخا كما كره لنا نائيا انتهى وظاهره  
 أنه منقول المذهب اذ عاده غالبيا في غير ذلك عزوه الى قائله وان اعتمده انتهى قال في التحفة بعد حكاية  
 الكراهة بقبيل في اطلاق كراهة أكله لنا نظر ولو قيدت بما اذا أكله وفي عزمه الاجتماع أو دخول  
 المسجد لم يبعد فليتأمل (قوله قال القاضي حسين) هو الامام القاضي أبو علي الحسين بن محمد المر وزي كان  
 يلقب حبرا لامة أخذ الفقه عن الامام أبي بكر عبد الله بن أحمد القفال الصغير المر وزي شيخ المراوزة  
 وهو من أنجب تلاميذه له من المؤلفات شرح فروغ ابن الحداد وشرح تلخيص ابن القاص والفتاوى قال  
 الاسنوي للقاضي حسين تعليقان يمتاز كل واحد منهما على الآخر بزوائد كثيرة وله تلاميذ كثيرون من



أجلهم محي السنة بغوى صاحب التهذيب والعلامة أبو نصر عبد السيد بن محمد بن الصباغ صاحب الشامل الكبير قال الامام النووي اعلم أنه متى أطلق في كتب متأخري الخراسانيين كالتبعية والتهذيب وكتب الغزالي ونحوها فالمراد القاضي حسين هذا ومتى أطلق القاضي في كتب متوسطي العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المروزي ومتى أطلق في كتب الاصول لأصحابها فالمراد القاضي أبو بكر الباقلاني فافهم (قوله ومن الاعذار) أي المرخصة لترك الجماعة والجمعة بالمعنى السابق أول الفصل (قوله تقطير الماء من سقوف الاسواق) ظاهره سوا عماء المطر وغيره وبعبارة بعضهم ولو تقطرا المطر من سقوف الاسواق كان عذرا في الجمعة والجماعات لان الغالب فيه النجاسة كما في الكفاية عن القاضي حسين انتهى لكن الواجهة العموم نظرا للتعليل (قوله التي في طريقه الى الجماعة) والى الجمعة وانظروا كان له طريقان أحدهما ليس فيه ذلك هل يتعين سلوكه ولا تسقط عنه الجمعة الظاهر نعم بل ولو كان أبعد ما لم يشق عليه ذلك فليتأمل (قوله وان لم يسئل ثوبه) أي بخلاف نحو المطر السابق فإنه مقيد بكونه يسئل الثوب كما مر (قوله لان الغالب فيه) أي في الماء المتقاطر من سقوف الاسواق (قوله النجاسة والقذارة أي ففي ذلك من المشقة ما لا يخفى اذا المدا في العذر المشقة والتأذي كما مر (قوله وقال غيره) أي غير القاضي منهم ابن المقرئ في الروض (قوله ومنها) أي من الاعذار المرخصة لترك الجمعة والجماعة (قوله الزلزلة) بفتح الزاين وسكون اللام الاولى وهي تحرك الارض قال في المصباح وتزلزلت الارض تحركت واضطربت وزلزلا بال كسر والفتح الاسم قال في المغني لمشقة الحركة فيها (قوله والسموم) أي ومن الاعذار السموم للمشقة (قوله وهي) أي السموم بفتح السين المهمة بوزن رسول وكذا الحرور (قوله ربح حارة) قيل تأنيث المبتدأ الرعاية الخبر انتهى وفيه نظر لما تقدم عن المصباح ان جميع أسماء الرياح مؤنثة الا اعصارا فإنه مذكر (قوله ليلا أو نهارا) أي فلا فرق في كون الزلزلة والسموم عذرا بين جماعة الصلاة الليلية والتهاربة وفيه تصريح بأن الربح الحارة بالنهار تسمى بالسموم وهو المشهور في اللغة وقال أبو عبيدة أخبرنا ربيعة على أن الحرور بالنهار والسموم بالليل (قوله والبحث عن ضالة يرجوها) أي ومن الاعذار البحث أي التفتيش عن ضالة يرجوها أي بخلاف ما إذا لم يرجها فلا فائدة في البحث عنها (قوله والسعي في استرداد مغصوب) أي ومن الاعذار السعي في استرداد مغصوب له أو لغيره كما في الاسنى قال فتعبيره بذلك أولى من تخصيص أصله وهو الرخصة ذلك بغصب ماله (قوله والسمن المفرط) أي ومن الاعذار السمن المفرط كما ذكر ابن حبان في الانواع والتقسيم وروى فيه خبر او السمن بكسر السين وفتح الميم بوزن غناب وهو كثرة اللحم والشحم في الجسد وأما السمن الذي يعمل من اللبن فهو بفتح السين وسكون الميم فافهم (قوله والهلم المانع من الخشوع) أي ومن الاعذار الهلم الخ قال في المصباح الهلم الحزن وأهمني أقلقتني وى ابن السني عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصابه هم أو حزن فليدع هذه الكلمات يقول أنا عبدك ابن عبدك ابن أمك في قبضتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن نور صدري و ربيع قلبي و جلا حزني و ذهاب همي فقال رجل من القوم يا رسول الله ان المغبون لمن غبن هؤلاء الكلمات فقال أجل فقولوهن وعاموهن فإنه من قالهن التماس ما فيهن أذهب الله تعالى حزنه وأطال فرحه (قوله واشتغال بتجهيز ميت) أي ومن الاعذار الاشتغال بتجهيز ميت اذا خيف منه التغيير قال ع ش حيث لم يقم غيره مقامه انتهى وفيه توقف لاسم اذا كان نحو قريش شر واني (قوله ووجود من يؤذيه) أي من الاعذار وجود من يؤذي هذا الشخص الذي تطلب منه الجماعة والجمعة ولو بنحو شتم مالم يمكن دفعه من غير مشقة كما في الامداد والنهاية (قوله في طريقه) أي ولا طريق سواه كما في الايعاب وبه يعلم اتجاه ما قرره سابقا في تقطير الماء من سقوف الاسواق (قوله أو المسجد) هذا قد يخالف ما مر من الاحتمال

(و) من الاعذار (تقطير)

الماء (سقوف الاسواق)

التي في طريقه الى الجماعة

وان لم يسئل ثوبه لان

الغالب فيه النجاسة أي

والقذارة وقال غيره (و) منها

(الزلزلة) والسموم وهي

ربح حارة ليلا أو نهارا

والبحث عن ضالة يرجوها

والسعي في استرداد

مغصوب والسمن المفرط

والهلم المانع من الخشوع

والاشتغال بتجهيز ميت

ووجود من يؤذيه في

طريقه أو المسجد

(قوله في طريقه) أي ولا

طريق سواه ايعاب (قوله

من يؤذيه الخ) قال في

الامداد والنهاية ولو بنحو

شتم مالم يكن دفعه من غير

مشقة في الصلاة الليلية

في المغرب والعشاء تحفة

(قوله وقوع فتنة) في الامداد والنهاية لفظ جماله وهو أمر دو قياسه ان يحشى هو افتتاناً بمن هو كذلك وفي الامداد وكون الاعمى لا يجد قائداً وان أحسن المشى على العصا وفي التحفة والنهاية ولو بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة قالوا لا أثر لحسانه المشى بالعصا اذ قد تحدث وهذه تقع فيها وفي الامداد ٣٨ والنهاية ونحوه النسيان والا كراهوا الاشتغال بالمسابقة أو المناضلة كما أشار إليه الاذرى

الثاني الذي نقلته عن الایعاب واستوجهه الكردى الا أن يحمل ذلك على الاذى الخفيف وما هنا على الاذى الشديد فليأتل (قوله وزفاف زوجته اليه) أى ومن الاعذار زفاف زوجة من تطلب منه الجماعة اليه (قوله في الصلاة الليلية) أى وهي المغرب والعشاء كما نقله الكردى عن التحفة بخلاف الصلاة النهارية فلا يكون ذلك عذراً ثم ماذا كر أن الزفاف من الاعذار هو ما عليه الشيخان وعبارة الاسنى مع المتن فرع لا يتخلف بسبب حق الزفاف عن الخروج للجماعات ولسائر أعمال البر كمادة المرضى وتشجيع الجنائز مدة الزفاف الا لئلا فيتخلف وجوب تقديم الواجب قال الاذرى وهذه طريقة شاذة لبعض العراقيين وقضية نصوص الشافعى وكلام القاضى والبعوى وغيرهما أن الليل كالتهارى في استحباب الخروج لذلك ومن صرح به من المرازمة الجوينى في تبصرته والغزالى في خلاصته نعم العادة جارية بزيادة اقامة في مدة الزفاف على أيام القسم فیراعى ذلك وأما لى الى القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج لذلك وعدمه بأن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلاً فان خص ليلة بعضهم من الخروج الى ذلك أتم انتهى بالحرف ومع ذلك المعتمد عند المتأخرين ما قاله الشيخان ولذا جزم به الشارح هنا جزم المذهب (قوله وتطويل الإمام على المشروع) أى من الاعذار تطويل الإمام نحو القراءة على المشروع وعينه لما في قصة معاذ المشهور وقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم للناس فليخفف الخ قال الامام النووي تفلسا عن الشافعى والاصحاب بأن يخفف القراءة والاذكار بحيث لا يقتصر على الاقل ولا يستوفى الا كل المستحب للمنفرد من طوال المفصل وأوسطه واذكار الركوع والسجود (قوله وتركه سنة مقصودة) أى ومن الاعذار ترك الإمام سنة مقصودة من سنن الصلاة والمؤكدة كاذكار نحو الركوع والتشهد الاول والدعاء بعد التشهد الاخير وغير ذلك (قوله وكونه سريع القراءة) أى ومن الاعذار كونه سريع القراءة (قوله والمأموم بطيئاً) أى والحال أن المأموم بطىء القراءة بحيث لا يدرك مع الإمام القائحة بكما لا عن سبق واحتراز هذا القيد مالم كان المأموم سريع القراءة مثل الإمام فان ذلك لا يكون عذراً فهذا العذر خاص بالبطىء (قوله أو بمن يكره الاقتداء به) أى أو كان الإمام ممن يكره الاقتداء به كالمخالف في المذهب الذى لا يعمد وجوب بعض الاركان أو الشروط قال ع ش تقدم أن الجماعة خلف من يكره الاقتداء به أفضل من الانفراد أى على معتمد الرملى لا الشارح وعليه فينبغى أن لا يكون ذلك عذراً ورده الشروانى بأن الكراهة تكفى في سقوط الطلب ومعلوم أن محل ذلك حيث لم يكن هناك غيره أما اذا تعددت الجماعة في المسجد وبعض امامها ممن ليس كذلك كما في المسجد الحرام والمسجد النبوى فلا يكون ذلك عذراً تأمل (قوله وكونه) أى الشخص الذى تطلب منه الجماعة هذا هو المتعين في مرجع هذا الضمير فليأتل (قوله يحشى وقوع فتنة له أو به) أى في المسجد أو في طريقه اليه ولم يجد سواه وعبارة النهاية وكونه يحشى الافتتان به لقرط جماله وهو أمر دو قياسه أن يحشى هو افتتاناً بمن هو كذلك ومن الاعذار أيضاً الاشتغال بالمسابقة والمناضلة وكون الاعمى لا يجد قائداً بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فلا أثر لحسانه المشى بالعصا اذ قد تحدث وهذه تقع فيها أو غيرها مما يتضرر بالتعثر به كالثقال في طريقه يمشى بها أو فادته في التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ فصل في شروط القدوة ﴾

والزركشى ثم هذه الاعذار تمنع الانتم أو الكراهة ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون حصولها ان قصدوا لولا العذر والسبكى حصولها لمن كان يلزمها لتبصر البغارى الصريح فيه وأوجه منها حصولها لمن جمع الامرين الملازمة وقصدوا لولا العذر

وزفاف زوجته اليه في الصلاة الليلية وتطويل الإمام على المشروع وتركه سنة مقصودة وكونه سريع القراءة والمأموم بطيئاً أو ممن يكره الاقتداء به وكونه يحشى وقوع فتنة له أو به (فصل في شروط القدوة)

والاحاديث بمجموعها لا تدل على حصولها في غير هذين وقد يجاب بأن الحاصل له حينئذ أجر يحاكى لأجر الملازم الفاعل لها وهذا غير أجر خصوص الجماعة فلا فرق في الحقيقة بين المجموع وغيره فتأمل

بتثليث

ثم هي انما تمنع ذلك فيمن لم تتأت له اقامة الجماعة في بيته والالم يسقط الطلب عنه لكراهة الانفراد له وان حصل الشعار بغية ما انتهى تحفة وذكر نحوها النهاية الامن قولها وأوجه منها الى قولها ثم هو انما تمنع

### ﴿ فصل في شروط القدوة ﴾

فليس في النهاية والله أعلم

بتثليث القاف والضم أكثر ثم الكسر اسم من اقتدى به إذا فعل مثل فعله تأسيساً وفلان قدوة أي يقتدى به  
قال ابن فارس ويقال إن القدوة الأصل الذي يتشعب منه الفروع وبه يعلم وجه تعبيره بها إذا المراد هنا  
بيان شروط الإمام كما ترجم به بعضهم تأمل (قوله شروط صحة القدوة) أي في الإمام وجعله الشرط  
التي ذكرها في هذا الفصل خمسة على ما عده باعثن وسيأتي في الفصل الذي بعده هذا الفصل سبعة  
شروط فجعله الشرط اثنا عشر لكن ماذا كرهنا معتبر في الإمام وما سيأتي معتبر في المأموم قال سم قد  
يتعين أن يكون الإنسان اماماً ولا يجوز أن يكون مأموماً كالصم الأعشى الذي لا يمكنه العلم بالانتقالات غيره  
فانه يصح أن يكون اماماً ولا يصح أن يكون مأموماً (قوله أن لا يعلم المقتدى) بكسر الدال أي المأموم  
وهذا تفسير للضمير المستتر في يعلم (قوله بطلان صلاة امامه) أي وكذا لا تصح الصلاة خلف كافر ولو  
مخفياً كفره إذا لم يعتد بصلاته ولا يحكم بإسلامه بها وإن كانت بدار الحرب ما لم تسمع منه الشهادتان فإن  
سمعتا منه وليس بعيسى حكم بإسلامه بهما وإذا لم يحكم بإسلامه فعليه التعزير كما نص عليه الشافعي في  
الأم والمختصر والاصحاب لا فساد صلاة من خلفه أو استهزائه قال الزركشي وهو محمول على ما إذا لم يقصد  
بها الإسلام كما قاله في الاستقضاء أي فإن قصده لم يعزروا وهو ظاهر أن نطق بالشهادتين بعد أو منعه منه  
مانع شرعي انتهى إسنه (قوله بمحدث أو غيره كنجاسة) أي فلا تصح الصلاة خلف من علمه المأموم  
ارتكب مبطلات الصلاة في اعتقادهما كحدث مما انتفعا على بطلان الصلاة به ككشف عورة  
وأما المختلف فسيأتي (قوله لانه) أي الإمام (قوله حينئذ) أي حين إذ بطلت صلاته بما ذكر (قوله  
ليس في صلاة) أي لعدم شرط محتمل (قوله فكيف يقتدى به) أي لا يصح ذلك لعدم صحة الارتباط  
بالباطل مع التقصير ولتلاعبه بذلك قال في حواشي الروض من صحت صلاته صحة مغنية عن القضاء صح  
الاقتداء به لا يقتدى ومن لا فلا وعبرة فتح الجواد وأعلم أن الإمام تطلب منه صفات بعضها سنية  
وبعضها واجب فمن الواجب أن تصح صلاته عند المأموم وتقنيه عن القضاء ويصلح للتحمل والالم  
يصح الاقتداء به (قوله وأن لا يعتد) أي المقتدى (قوله بطلانها) هذا إذا دخل في الشرط الأول  
(قوله أي بطلان صلاة امامه) أي كان يظنه ظناً غلباً مستنداً للاجتهاد في نحو الطهارة قاله في التحفة  
وكان التقييد بالغالب ليكون اعتقاده لكن لا يبعد الاكتفاء بأصل الظن المستند للاجتهاد بل الوجه أن يراد  
بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فإن الاجتهاد المذكور غالباً وكثيراً انما يحصل أصل الظن  
وخرج بقوله مستند للاجتهاد الظن الذي لا مستند له من الاجتهاد كظن منشؤه غلبة النجاسة مثلاً المعارضة  
بأصل الطهارة كأن توضع امامه من ماء قليل يغلب ولو غلب الكلب من مثله فلا أثر ولا التفات لهذا الظن  
استصحبنا بالأصل الطهارة سم بإيضاح (قوله كجهندين مختلفا في القبلة) أي اختلف اجتهادهما فيها  
(قوله فصلي كل) من المجتهدين المختلفين (قوله لجهة غير التي صلى إليها الآخر) ذكر الجهة مجرد تمثيل  
في التحفة والنهاية ولو مع التيامن والتياسر وان اتحدت الجهة (قوله أو في اناءين من الماء) أي أو اختلفا  
في اناءين طاهر ونجس (قوله أو ثوبين) أي أو اختلفا في ثوبين (قوله طاهر ونجس) أي وأدى  
اجتهاد أحدهما إلى غير ما أدى إليه اجتهاد الآخر في المسئلتين (قوله فتوضأ كل في الثانية) أي في الصورة  
الثانية وهي صورة الاختلاف في الاناءين من الماء (قوله باناء منهما) أي من الاناءين (قوله ولبس كل  
في الثالثة) عطف على فتوضأ أي ولبس كل واحد من المجتهدين المختلفين في الصورة الثالثة  
(قوله ثوباً منهما) أي من الثوبين (قوله لا اعتقاد كل بطلان صلاة صاحبه) تمليل لمخدوف  
مفرع على الأمثلة المذكورة تقديره فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر في كل من المسائل الثلاث  
تأمل (قوله بحسب ما أداه إليه اجتهاده) أي كل ولذا لو تعدد الطاهر من آنية مثلاً مع تعدد المجتهدين  
وظن كل منهم طهارة اناءه فقط صح اقتداء بعضهم ببعض ما لم يتعين اناء امام لنجاسة فلو اشتبه خمسة من  
الاناء فيهم نجس على خمسة واجتهادوا فظن كل طهارة اناءه فتوضأ به وأم بالباقي في صلاة من الخمس

(شروط صحة القدوة أن  
لا يعلم المقتدى) (بطلان  
صلاة امامه بمحدث أو غيره)  
كنجاسة لانه حينئذ ليس  
في صلاة فكيف يقتدى به  
(وأن لا يعتد بطلانها)  
أي بطلان صلاة امامه  
(كجهندين مختلفا في  
القبلة) (فصلي كل لجهة غير  
التي صلى إليها الآخر) (أو)  
في (اناءين) من الماء (أو)  
في (ثوبين) طاهر ونجس  
فتوضأ كل في الثانية باناء  
منهما ولبس كل في الثالثة  
ثوباً منهما لا اعتقاد كل  
بطلان صلاة صاحبه  
بحسب ما أداه إليه اجتهاده

(قوله وان لا يعتد بالآخر)  
ليس المراد من الاعتقاد  
ما اصطاح عليه الأصوليون  
وهو الجازم المطابق  
للدليل بل المراد به ما يشمل  
الظن المستند للاجتهاد  
بدليل ما مثل به (قوله  
اختلفا في القبلة) ولو  
بالتيامن والتياسر وان  
اتحدت الجهة تحفة ونهاية

(قوله ما لم يكن أميرا) في التحفة لا يضر اخلاله بواجبان كان ذا ولاية خوفا من الفتنة فيقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه وكانهم انما لم يوجبوا عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك والا فهو يحصل لدفع الفتنة والصحة صلاة الشافعي يقينا ويشكل على ذلك ما يأتي انه لا تصح الجمعة المسبوقه وان كان

٤٠

أعاد ما أتى فيه آخر اقلوا بتدوَابا بالصبح أعادوا العشاء الامامها فيعيد المغرب لتعين اثني اماميهما للنجاسة في حق المؤمنين فهم ماعنى عدم بقاء احتمال وجودها في حق المبني والضابط ان كلا يعيد ما أتى فيه آخر ولو كان في الخمسة نجسان بحث خلف كل اثنين فقط أو ثلاثة خلف واحد فقط قال في التحفة يؤخذ مما تقر من لزوم الإعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الامام فعل المغرب لما تقر من تعين النجاسة في كل فان قلت انما يتعين بالفعل لهما الا قبلهما قلت ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلهما لا غير كما هو صريح كلامهم ولو سمع صوت حدث أو شمه بين خمسة وتناكر وهو أم كل في صلاة فكاذ كرفي الاواني فليتأمل (قوله وكحني أو غيره) عطف على مجتهدين هذا تمثيل لما يعتد الاعتقاد الجازم لدليل ناشئ عن الاجتهاد في الفروع (قوله اقتدى به شافعي) الجملة نعمت لحني (قوله وقد علمه ترك فرضا) أي ركننا من أركان الصلاة عندنا لا عنده (قوله كالسملية) أي أو الفاشحة أو بعضها (قوله ما لم يكن أميرا) أي ذا ولاية كالامام الاعظم أو نائبه فتصح صلاة الشافعي خلفه ولا يضر اخلال الامير بواجب عالما كان أو عاميا ولا يفارقه خوف الفتنة كما نقله الشيخان عن الاودني والحملي واستحسنه قال في التحفة فيقتدى به ولا إعادة عليه وكانهم انما لم يوجبوا عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك والا فهو يحصل لدفع الفتنة والصحة صلاة الشافعي يقينا ويشكل على ذلك ما يأتي انه لا تصح الجمعة المسبوقه وان كان السلطان معها الصادق بكونه امامها اذ قياس ما هنا صحة اقتدائهم به خوفا من الفتنة بل هي ثم أشد وبجواب عهده ايقاع غير الجمعة مع اختلال بعض شر وطها العذر ولم يعهد ذلك في الجمعة بعد تقدم جمعة أخرى فان اضطرر والصلوة معه نو واركتين نافلة انتهى وتغافل ذلك عن الاكثرين عدم الصحة واعتمده الرمي والخطيب وشيخ الاسلام (قوله أو الظمانينة) أي ولو في نحو الاعتدال وهذا عطف على السملية (قوله أو أخل بشرط) أي أو علمه أخل بشرط من شر وطها عندنا لا عنده فهو عطف على ترك ركننا (قوله كأن لمس زوجته ولم يتوضأ) تمثيل للاخلال بشرط والزوجة مثال وخرج بقوله ولم يتوضأ عما اذا توضأ في المعنى ولو حافظ المخالف في الفروع كحني على واجبات الطهارة والصلوة عند الشافعي صح اقتدائه به ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب وانما ضرا الامام الموافق لعلم المأموم بطلانها عند ما تأمل (قوله فلا يصح اقتداء الشافعي به) أي بالحني وغيره تقر بع على المتن (قوله حينئذ) أي حين اذ علمه المأموم ترك فرضا أو أخل بشرط (قوله اعتبارا باعتقاد المأموم) تعليل لعدم الصحة ولا يشك على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقتها عند سجوده لص ولا قوله لم نؤي مسافرا شافعي وحني اقامة أربعة أيام بوضع انقطع بوصولهما مسافر الشافعي فقط وجازله الاقتداء بالحني مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة وايضا فالبطل هنا وفيما لو سجد لص أو تنح عن ادعاءه اغتفاره نظيره في اعتقاد الشافعي لو وقع من نحو جاهل والحني مثله فلا ينافي اعتقاد كل جواز ما قدمه عليه فاغتفر له قياسا بخلاف الصلاة مع نحو المس فانه يستوى فيه الجاهل وغيره نهاية (قوله لانه يعتد) أي المأموم تعليل للتعليل (قوله انه ليس في صلاة) أي ان الامام ليس في صلاة بسبب الاخلال بالشرط عند المأموم (قوله بخلاف ما اذا علمه اقتصد) أي فانه يصح اقتداء الشافعي بالحني المقتصد وهذا كالذي قبله هو الاصح ومقابلته عكس ذلك يعني الصحة في المس دون

الفتنة بل هي غمة أشد ويجاب بانه عهد ايقاع غير الجمعة مع اختلال بعض شر وطها العذر ولم يعهد ذلك في الجمعة بعد تقدم أخرى فاذا اضطرر الى الصلاة معه نو واركتين نافلة انتهى واعتمده ايضا في شرح الارشاد قال في الايعاب وكره

(وكحني) أو غيره اقتدى به شافعي وقد (علمه ترك فرضا) كالسملية ما لم يكن أميرا أو الظمانينة أو أخل بشرط كان لمس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به حينئذ اعتبارا باعتقاد المأموم لانه يعتد انه ليس في صلاة بخلاف ما اذا علمه اقتصد

السملية في ذلك ترك الظمانينة في نحو الاعتدال أخذ من كلام ابن الرفعة الذي استظهر الزركشي بعد تنظيره فيه يجوز الفرق بين القول والفعل بان الفعل أخش ويرد بأن العلة تقتضي أن لا فرق وان كان أخش ثم ذكر كلاما حاصله أنه يمتنع الاقتداء به اذا رآه مس فرجه واعتمده الجاهل

الاقتصاد

الرمي عدم الاعتقاد مطلقا (قوله اقتصد) قال في فتح الجواد قيده جمع بما اذا نسيه الحني لجزمه بالنية حينئذ والا فهو متلاعب حتى عند الشافعي انتهى زاذ في الامداد وهو محتمل وان أوجب عنه في بشري الكرم واعتمده الجاهل الرمي وأتباعه قال في التحفة ويرد بأن هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما عال به مقابل الاصح الى آخر ما قاله في التحفة وأجاب في النهاية عن رد ابن حجر فراجع منه ان أردت



الاقتصاد اعتبارا باعتقاد الامام لانه يرى انه متلاعب في الفصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف  
 المس ورجحه كثير ون من المتقدمين والمتأخرين منهم القفال والقاضي مجلى بل ألف تأليفامستقلا في  
 خصوصه ومنهم الاسنوى (قوله لانه رأى) أى اعتقد المأموم (قوله صحة صلاته) أى الامام  
 المقتصد (قوله وان اعتقد هو) أى الامام المذکور (قوله بطلانها) أى الصلاة نعم صورة ذلك  
 أن ينسب الامام كونه مقتصدا لتكوين نيته جازمة في اعتقاده بخلافه ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا  
 لعلمنا بأنه لم يجزم بالنية كذا صورته صاحب الخواطر الشريعة وتبعه جمع واعتبدوه وزده الشارح  
 في التحفة بما نصه ان هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما علل به مقابل الاصح عدم صحتها خلف  
 المقتصد من اعتبار نية الامام لانه متلاعب فلا تقع منه صحيحة فلم يتصور جزم المأموم بالنية فالخلاف  
 انما هو عند علمه حال النية بفصده فان قلت فواجهه صحة الاقتداء به حينئذ هو متلاعب عندنا  
 كما تقرر قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع اذا غاية أمره انه حال النية عالم بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزمه  
 عنده لا عندنا وأيضا فالمدار هنا على وجود صلاة صحيحة عندنا والالم يصح الاقتداء بمخالف مطلقا  
 لانه معتقد لعدم وجوبه بعض الاركان وهذا مبطل عندنا فاقتضت الحاجة للجماعة  
 اغتفار اعتقاده مبطلا واثباته بمبطل عنده وان تعمده والحاصل أن الشأن المبطل فيها خفي فلم يعتدوا  
 به الا ترى انه يصح الاقتداء بمخالف مع العلم بكونه يعتد في الاعتدال مثلا السنة وذلك مبطل عندنا  
 اتفاقا لانه اعتقد بفرض معين فلا فكذا يصح في مسئلة الفصد مطلقا لانهم رأوا الى قول الاصح ان  
 الامام يرى الصحة وأعرضوا عن مقابله انه متلاعب الصريح في علمه بالفصد والالم يكن متلاعبا  
 وسر ذلك ما تقرر ان النيات لا يطاع عليها فلم ينظروا اليها هذا فان قلت يؤيد المقابل المذکور ما هو  
 معلوم ان من قلد تقليدا صحيحا كانت صلاته صحيحة حتى عند مخالفه قلت معنى كونها صحيحة  
 عند المخالف انما يترى فاعلمنا عن المطالبة بها ونحو ذلك لاننا ربط صلاتنا بها لان هذا تخلفه مفسدة  
 أخرى هي اعتقادنا انه غير جازم بالنية بالنسبة اليها فعنه الربط لذلك لا لا اعتقادنا بطلان صلاته بالنسبة  
 لا اعتقاده فصلاة المخالف مع نحو المس من حيث ربطنا بها غير صالحة لذلك ومن حيث ابرأها لذمة فاعلمنا  
 صالحة لظاهرها فبهما وأما باطنا فكل من صلاتنا وصلاته يحتمل الصحة وغيره لان الحق ان المصيب في  
 الفروع واحد لكن على كل مقلد أن يعتد ببناء على انه يجب تقليد الارجح عنده ان ما قاله  
 مقلده أقرب الى موافقة ما في نفس الامر مما قاله غيره مع احتمال مصادفة قول غيره لما فيه مقتضاه  
 (قوله وبخلاف ما اذا لم يعلم) أى المأموم عطف على بخلاف ما اذا علمه افتصده وهو محترز قول المتن  
 وقد علمه ترك فرضا (قوله انه ارتكب) المصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها مفعول بعلم المتني أى  
 لم يعلم ارتكابه (قوله ما يخل بصلاته) أى الامام من ترك الركن أو الشرط فانه يصح الاقتداء به  
 ولو أخبره بعد ترك شيء من الواجبات لم يؤثر الحكم لمضى صلاته على الصحة ويفرق بينه وبين ما يأتى  
 فيما لو ترك تكبير الاحرام حيث وجبت الاعادة على المأموم بأن التحريم من شأنه جهر الامام به فينسب المأموم  
 لنوع من التقصير في عدم العلم بالانسان به من الامام ولو كان بعيدا بخلاف غيره من الواجبات  
 ويؤيد هذا الفرق أن الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا سرا لا تجب على المأموم  
 اعادة الصلاة اذا علم بعد بحال الامام مع تبين تقدم احرامه على احرام الامام وعللوا هذا بعشقة الاطلاع  
 على حاله وعدم وجوب تأمل حاله في بقية الصلاة أفاده ع ش فليتأمل (قوله أو شك فيه) أى  
 وبخلاف ما اذا شك المأموم هل امامه المخالف هذا يرتكب ما يخل بالصلاة عند المأموم أولا فانه  
 لا يؤثر في صحة الاقتداء به ويؤخذ منه بالاوى ما لو شك في الامام الموافق لانه اذا لم يضر الشك في المخالف  
 الذى لا يعتد وجوب بعض الواجبات في الموافق أولى في ذلك ما اذا شك الامام ويؤيده ما ذكره في اسرار  
 الامام أنه لا اعادة على المأموم على ما سأتى فليتأمل (قوله لان الظاهر انه) أى الامام المخالف وهذا تعليل

لانه رأى صحة صلاته وان  
 اعتقد هو بطلانها  
 وبخلاف ما اذا لم يعلم انه  
 ارتكب ما يخل بصلاته أو  
 شك فيه لان الظاهر انه

لعدم التأثير بالشك فما ذكر ( قوله براعى الخلاف ) أى فنحن نحسن الظن به في توقيه الخلاف ( قوله )  
ويأتى بالاكمل عنده ( أى عند المخالف قيل يعترض على هذا التعليل انه قد لا يكون المتروك عنده  
من الكمال ولا يمن يطلب الخروج من الخلاف فيه فلا يكون الظاهر الاثبات بذلك ويمكن أن يجاب باحتمال  
انه أتى به احتياطاً وان لم يطلب عنده توقي الخلاف ولا يضربنا عدم اعتقاده الوجوب لانه انما يؤثر اذا لم يكن  
مذهبا للتعقيد والالم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الاثبات فليتامل ( قوله وأن لا يعتد بالمأموم ) الخ هذا هو  
الشرط الثانى ( قوله وجوب قضائها ) أى الصلاة ( قوله على الامام ) أى وان جهل المأموم انه تلزم  
الاعادة فاذا بان بعد الصلاة وجب القضاء كذا نقل عن الرملى لكن في الجبرمى عن ع ش مانصه محله  
اذا علم بحاله حال الاقتداء أو قبله ثم نسي فان لم يعلم مطلقاً أو لا بعد الصلاة فلا اعادة لان هذا الامام محدث  
وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة أى فيكون اقتداء صحيحاً فليراجع ( قوله كقيم تيمم  
لفقد ماء بمحل يغلب فيه وجوده ) تمثيل لمن وجب عليه القضاء ومعلوم أن الإقامة ليست بقيد فالسافر  
مثله اذا العبرة في القضاء وعدمه بغلبة وجود الماء وعدمها في ذلك المحل أى محل التيمم عند الشارح أو محل  
الصلاة عند الرملى كما مر بيانه وكالتيمم للبرد ( قوله ومحدث صلى مع حديثه ) عطف على مقيم فهو  
تمثيل أيضاً لمن وجب عليه القضاء ( قوله لا كراه ) أى على الصلاة مع الحدث فانه يجب عليه القضاء  
فيها ( قوله أوفقد الطهورين ) أى أوفقد الطهورين الماء والتراب فانه يصلى على حسب حاله لحركة  
الوقت ولا يصح الاقتداء به ( قوله ومتحيرة ) أى ومتحيرة فهو عطف على مقيم وهى المستحاضة غير  
المميزة المناسبة للعادة قدرها وقتاً وهذه هى المتحيرة المطلقة وحكمها وجوب الاحتياط عليها فيلزمها ما يلزم  
الطاهرة في العبادة ويجرم عليها ما يجرم على الحائض الا القراءة في الصلاة قال في المبهجة  
ومن تحيرت بحائض بأن \* لم تذكر العادة قدراً وزمن

بل كل مكتوب باتها تصلى \* مع نفلها واغتسلت لكل

ولا يجوز أن تكون اماماً لوجوب القضاء عليها على تفصيل ذكره في بابها بخلاف المستحاضة غير  
المتحيرة ( قوله وان كان المأموم مثله ) أى مثل الامام في وجوب الاعادة ( قوله لعدم الاعتداد بصلاته )  
أى الامام هذا تعليل لمحمدوف تقديره فلا يصح الاقتداء به من ذكر لعدم الخ ( قوله من حيث وجوب  
قضائها ) أى صلاة الامام والا فهى تسقط الطلب الآن ( قوله في كانت كالفاسدة ) أى بترك  
الركن أو بالاخلال بالشرط فيما مر فان قيل لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمر وبن العاص  
بالاعادة حيث صلى بالتيمم للبرد أجيب بأن عدم الامر لا يقتضى عدم وجوب القضاء لانه على التراخي وتأخير  
البيان لوقت الحاجة جائز ولجواز انهم كانوا عالمين بوجوب الاعادة على من اقتدى به من تلزمه الاعادة  
واقترادهم بسمر وانما هو لعدم علمهم حال الاقتداء ولا احتمال انهم قضوا كذا قالوا فليتامل ( قوله  
وان صحت ) أى صلاة من ذكر ( قوله لحركة الوقت ) أى لالاغناء عن القضاء كما تقرر ( قوله  
أما من لا قضاء عليه ) مقابل لمحمدوف تقديره ما قررته آنفاً في التعليل ( قوله كوشوم خشى من  
ازالة وشبهه مبيح تيمم ) أى كتلف عضو او منفعة ( قوله وان تعدى به ) أى بالوشم كان فعله  
وهو مكلف وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة في شروط الصلاة مستوفى ( قوله فيصح الاقتداء  
به ) أى بمن لا قضاء عليه كالتيمم الذى لا اعادة عليه لانه قد أتى ببطلان طهارته ببطل مغن عن  
الاعادة وما سح الخ فيصح اقتداء المتوضى الغاسل لرجليه وكذا يصح اقتداء القائم بنحو القاعد ولو  
موميأ في البخارى عن عائشة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض مؤنه قاعداً وأبو بكر والناس  
قياماً قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت والاحد وتوفي صلى الله عليه وسلم ضجى يوم الاثنين فكان ناسخاً  
لحديث واذا صلى جالساً فصاروا جالساً أجمعين قال في التحفة وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب القعود  
وجوب القيام برذبان القيام هو الاصل وانما وجب القعود لما تبعه الامام حين اذ نسخ ذلك زال اعتبار المتابعة

براعى الخلاف ويأتى  
بالاكمل عنده ( وأن  
لا يعتد بالمأموم ) وجوب  
قضائها على الامام ( كقيم  
تيمم ) لفقد ماء بمحل يغلب  
فيه وجوده ومحدث صلى  
مع حديثه لا كراه أوفقد  
الطهورين ومتحيرة وان  
كان المأموم مثله لعدم  
الاعتداد بصلاته  
من حيث وجوب قضائها  
فكانت كالفاسدة وان  
صحت لحركة الوقت أما من  
لا قضاء عليه كوشوم خشى  
من ازالة وشبهه مبيح تيمم  
وان كان تعدى به فيصح  
الاقتداء به

( قوله كوشوم ) تقدم  
الكلام على ذلك مستوفى  
في شروط الصلاة فراجع  
منها

القبلة والثوب والاواني  
قال في النهاية ومعلوم أن  
اجتهاده بسبب قرآن  
تدل على غرضه لا بالنسبة  
للنية الخ وخرج بمقتد  
ما اذا انقطعت القدوة  
كان سلم الامام فقام  
مسبق فاقتهى به آخر  
أو مسبقون فاقتهى  
بعضهم ببعض فتصح في

(وأن لا يكون) الامام  
(مأموماً) لأنه تابع  
فكيف يكون متبوعاً  
(و) أن (لا) يكون  
(مشكوكاً فيه) أى في  
كونه اماماً أو مأموماً  
فتجوز المقتدى في  
امامه أنه مأموم كان وجد  
رجلين يصليان وتردد  
في أيهما الامام لم يصح  
اقتداؤه بواحد منهما وان  
ظنه الامام ولو باجتهاد على  
الوجه اذ لا يميز هنا عند  
استوائهما الا لنية ولا  
اطلاع عليها (و) أن  
لا يكون (أمياً) ولو في  
سرية وان لم يعلم بحاله

غير الجمعة أمأهى فلا مطلقاً  
عند الجلال الرملي وفي  
الثانية عند الشارح أمأى  
الاولين فتصح عنده لكن  
يكراه الاقتداء بالمسبق  
المذكور (قوله ولو في  
سرية) أشار به الى الخلاف  
فيها فان الشافعي في القديم  
يصح الاقتداء بالامى في  
السرية بناء على ان المأموم

فلزم وجوب القيام لانه الاصل تأمل (قوله وأن لا يكون الامام مأموماً) هذا هو الشرط الثالث فلا يصح  
الاقتداء بالمقتدى حال قدوته وخرج به ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبق فاقتهى به  
آخر أو مسبقون فاقتهى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة في الثانية على المعتمد لكن مع الكراهة  
أما في الجمعة فلا تصح لان فيها انشاء الجمعة بعد أخرى تأمل (قوله لانه تابع) تعليل لعدم صحة  
الاقتداء بالمأموم وهو مجمع عليه كما في التحفة (قوله فكيف يكون متبوعاً) أى لا يجتمع وصف التابعية  
والمتبوعية لكون المأموم تابعاً لغيره بل حقيقة سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وأن يتحمل هو سهوه وغيره  
فلا يجتمعان وأما خبر الصحيحين ان الناس اقتدوا بأبي بكر رضى الله عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
فحمل على انهم مقتدون به صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بسمعهم التكبير كما في الصحيحين أيضاً وقد  
روى البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر رضى الله عنه قال النووي  
ان صح هذا كان مرتين كما أجاب به الشافعي والاصحاب (قوله وأن لا يكون مشكوكاً فيه) هذا داخل  
في الشرط الثالث (قوله في كونه اماماً أو مأموماً) أى هل هو امام أو مأموم قال في النهاية وان اعتقد  
كل من اثنين انه امام صح صلواتهما لعدم مقتضى بطلانها أو انه مأموم فلا وكذا لو شك في انه امام  
أو مأموم ولو بعد السلام كما في المجموع لشكه في انه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن  
الاخر صحت للظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن  
والشك قال ابن الرفعة والبطلان بمجرد الشك مبنى على طريقة العراقيين أما على طريقة  
المرائزة ففيه التفصيل في الشك في النية وتقدم في صفة الصلاة انه اذا طال التردد  
أو مضى ركن ضرر والا فلا وهذا هو المعتمد بزيادة (قوله فتجوز المقتدى) تفريع على اشتراط عدم  
كون الامام غير مشكوك فيه وجوز بتشديد الواو من التجويز وهو شامل للظن والشك والتوهم (قوله  
في امامه أنه مأموم) الجار والمجرر متعلق بجوز والمصدر المنسلك من ان ومعمولها في محل نصب مفعوله  
(قوله كان وجد رجلين يصليان) أى جماعة (قوله وتردد) أى المقتدى أى يريد الاقتداء (قوله في أيهما  
الامام) أى أيهما هو الامام فانه مبنى على الضم لكونه مضافاً وحذف صدر صلتته وهو ضمير عملاً بعموم  
قول الخلاصة أى كما وأعربت ما لم تصف \* وصدر وصلها ضمير ان حذف

وبجوز الجرح رعا على مذهب الخليل ويونس وعمل بقولهما بعضهم اعرب مطلقاً (قوله لم يصح اقتداؤه)  
جواب متى جوز (قوله بواحد منها) أى من الرجلين المذكورين ابتداءً ودواماً كما يفيد قول التحفة  
ولو بعد السلام وان بان اماماً قال سم أى ان طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله وان ظنه  
الامام ولو بالاجتهاد على الوجه) أى خلاف الزركشى حيث قال كذا أطلقوه وينبغي أن يكون محله اذا  
هجم فان اجتهد في أيهما واقتدى بمن غلب على ظنه انه الامام فينبغي أن يصح كما يصلى بالاجتهاد في القبلة  
والثوب والاواني انتهى واعتمده في النهاية (قوله اذ لا يميز هنا عند استوائهما) أى الرجلين المذكورين  
(قوله الا لنية ولا اطلاع عليها) أى لان شرط الاجتهاد ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار  
المأمومية على النية لا غير وهي لا يطلع عليها هذا كلامه في التحفة ورده الرملي في النهاية بما نصه ومعلوم  
أن اجتهاده بسبب قرآن تدل له على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان الاجتهاد  
الخ فليتأمل (قوله وان لا يكون أمياً) هذا هو الشرط الرابع (قوله ولو في سرية وان لم يعلم بحاله) أشار بلو  
وان الى خلاف فيهما قال المحلى والقديم يصح اقتداؤه به في السرية لقراءة المأموم فيها فيتحمل الامام عنه  
أى في الجهرية في القديم وفي ثالث مخرج يصح اقتداؤه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم  
فيهما في الجديد واستدل فائله أيضاً الى القياس على اقتداء القائم بالقاعد والموحى وفرق بان الاركان  
الفعلية لا يدخلها التحمل وبعموم البلوى في العجز عن القيام بان العجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة  
في الجميع قال في الروضة وهذه الاقوال جارية سواء أعلم المأموم كونه الامام أمياً أم لا وقيل هي اذا لم يعلم

لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل الامام عنه القراءة فيها وهو القول القديم أيضاً

كونه أميا فان علم لم يصح قطعا انتهى بزيادة فتأمل ( قوله وهو أى الامى ) بضم الهمزة وهو فى اللغة  
 الذى لا يحسن الكتابة - فقيل نسبة الى الام لان الكتابة مكتسبة فهو على ما ولدته أمه من الجهل بالكتابة  
 وقيل نسبة الى أمة العرب لانه كان أكثرهم أميين - ثم استعمله الفقهاء مجازا فى قولهم هو من لا يحسن الخ  
 ثم صار حقيقة عرفية فيه فليتأمل ( قوله من لا يحسن ولو حرفا ) فى تقدير الشارح لفظة لتغيير لاعراب المتن  
 لان حرفا فى المتن مفعول يحسن المنى وبالتقدير المذكور صار خبر الكان المحذوفة الا ان يقال انه حل  
 معنى لاحل اعراب على انه سهل ان التغيير فيه لا يظهر اذ هو منصوب على كل حال تأمل ( قوله من الفاتحة )  
 أى بخلاف غيرها فيصح اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد أو السلام من لا يحسنها ما توجه ان  
 هذه لا مدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر لعجزه عنها كذا بحث ورد بان غير مستقيم لما تقدم من أن الاخلال  
 ببعض الشدات فى التشهد محل أيضا فلا تصح صلاته فضلا عن امامته والذى استظهره بعض المحققين  
 أن الاخلال بالتكبير من الامام يقتضى عدم صحة الاقتداء به مطلقا والتشهد لا يضرب فى صحة الاقتداء  
 حيث لم يعلمه قبل الاقتداء لانه سرى شأنه ان يخفى وان علمه بعد الصلاة لم يلزمه الاعادة أو فى اثباتها  
 انتظره الى أن يسلم فان اعاده على الصواب فذاك والاسجد للسهو اذ صلاته قد تمت فلا تنأتى نسبة  
 المفارقة بخلاف الفاتحة اذ لم تتدارك قبل الركوع فانه ينوى المفارقة فليتأمل ( قوله بان يعجز عنه )  
 أى عن الحرف ويعجز بكسر الجيم أفصح من فتحها وماضيه بعكس ذلك كذا قالوا وفيه كلام فى  
 اللغة بل نقل عن ابن الاعرابى انه لا يقال عجز الانسان بالكسر الا اذا كبرت عجزته فافهم ( قوله  
 بالكلية ) أى وان لم يكن مقصرا فى ترك التعلم قبل ولا يمنع الاقتداء الا عند وصوله لذلك الحرف  
 المعجوز عنه لا قبله وفيه نظر بل الوجه الذى لا يتجوز غيره وهو ظاهر كلامهم كما قاله سم عدم الانعقاد  
 مطلقا لان الاخلال هو نقصه بالامية كالاتى وذلك موجود قبل ذلك فليتأمل ( قوله أو عن اخراجه من  
 مخرجه ) أى أو لم يعجز عن الحرف بالكلية لكن يعجز عن اخراجه من مخرجه فهو عطف على عنه بالكلية  
 ( قوله أو عن أصل تشديد منها ) أى أو يعجز عن أصل تشديد من الفاتحة قال فى النهاية ولو أحسن أصل  
 التشديد وتعدرت عليه المبالغة تحت القدوة به مع الكراهة كفى الكفاية عن القاضى ( قوله لرخاوة لسانه )  
 أى للين لسانه قال فى المصباح الرخو بالكسر اللين السهل ورخى ورخوم من بابى تعب وقرب رخاوة بالفتح  
 اذا لان ( قوله فلا يصح الاقتداء به حينئذ ) أى حين اذ كان أميا وان كان قبل وصوله للحرف المعجوز  
 عنه كما مر آنفا ولو علم أميته ثم غاب غيبة يمكن التعلم فيها فهل يصح الاقتداء به أو لا الذى استقر به سم عدم  
 الصحة لان الاصل بقاء الامية ولا يشكل عليه قولهم بصحة الاقتداء بمن علم حديثه ثم فارقته مدة يمكن فيها  
 طهره لان الظاهر من حال المصلى انه تطهر بعد حديثه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الامى ذلك فان  
 الامية علة مزمنة والاصل دوامها فليتأمل ( قوله لانه لا يصلح لتحمل القراءة ) تعليل لعدم صحة الاقتداء  
 بالامى ( قوله والامام انما هو بصدد ذلك ) أى لتحمل القراءة عن المأموم وهذا من تنمة التعليل قال فى  
 المصباح الصدد بفتح حين القرب وداره بصدد المسجد أى قبالة وتصديت بالامرت فرغته والاصل  
 تصدبت فابدل للتخفيف هذا ومن الامى الارت وهو من بدغم ببدال فى غير موضع الادغام بخلافه بلا  
 ابدال كتشديد كاف مالمك والالتخ وهو من يبدل حرفا بآخر فلا يصح الاقتداء به مانع لا تضر لثغة بسيرة  
 بان لم تمنع أصل مخرجه وان كان غير صاف كفى التحفة ونقل الشيخ عميرة عن أبى غانم انتهى ابن  
 سريج الى هذه المسئلة وكانت لثغته بسيرة وفى مثلها فقلت هل تصح امامتى فقال نعم وامامتى أيضا ( قوله لا  
 اذا اقتدى به مثله ) استثناء من اشتراط كون الامام غير امى ( قوله فى كونه أميا أيضا ) أى فى كون المأموم  
 أميا كالامام ( قوله فى ذلك الحرف بعينه ) أى المعجوز عنه قال سم لو استويا فى الاخلال بحرف معين  
 وزاد أحدهما بالاخلال بشئ آخر فينبغى صحة اقتداءذى الزيادة دون العكس فليتأمل وهو ظاهر ( قوله  
 بان اتفق الامام والمأموم ) الخ تصوير لثلية فى ذلك ( قوله فى احسان ما عداه ) أى الحرف المعجوز عنه

( وهو ) أى الامى ( من  
 لا يحسن ) ولو ( حرفا من  
 الفاتحة ) بان يعجز عنه  
 بالكلية أو عن اخراجه من  
 مخرجه أو عن أصل تشديد  
 منها لرخاوة لسانه فلا يصح  
 الاقتداء به حينئذ لانه  
 لا يصح لتحمل القراءة  
 والامام انما هو بصدد  
 ذلك ( الا اذا اقتدى به  
 مثله ) فى كونه أميا أيضا  
 فى ذلك الحرف بعينه بان  
 اتفق الامام والمأموم فى  
 احسان ما عداه

( قوله بان يعجز ) بكسر  
 الجيم أفصح من فتحها  
 وماضيه بعكس ذلك اعاب  
 ( قوله مثله ) أى فيصح  
 ولو فى الجملة قال فى  
 الامداد كان اتفق أربعون  
 أميا فى المعجوز عنه  
 فتصح امامة أحدهم بل  
 تلزمهم الجمعة حينئذ



(قوله لا يقتدى بمن يصلي بالذکر) قال في التحفة وحافظ نصف الفاتحة الاول بحافظ نصفها الثاني مثلاً كقارئ مع أمي (قوله وتكره القدوة لمن الخ) هكذا رأته في بعض نسخ هذا الشرح وكذلك رأته في الامداد له والذي رأته ٤٥ في أكثر النسخ وتكره القدوة بمن

بالباء بدل اللام مع ذكر به بعد ذلك فهو تكرر محض وعلى نسخ اللام فالمراد أنه يكره له أن يجعل نفسه قدوة لغيره بأن يجعل نفسه اماماً أو اما لاقتداء به فهو مذکور في قوله وبه وعبرة التحفة وتكره القدوة بالتمتع إلى أن قال ومن ثمة كرهت له الامامة الخ ولو عبر الشارح هنا بالامامة بدل القدوة

وأخلاه لاستواءهما وان كان أحدهما يبطله غيباً مثلاً والآخر يبطله لا ما بخلاف ما إذا أحسن أحدهما حرفاً لم يحسنه الآخر فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر كن يصلي سبع آيات من غير الفاتحة لا يقتدى بمن يصلي بالذکر ولو عجز امامه في الاثناء فارق وجوباً فان لم يعلم حتى فرغ أعاد للندرة حدوث الخرس دون الحدث وتكره القدوة لمن يكرر حرفاً من حروف الفاتحة وبه كلام من لا يغير المعنى فان غيره ولو بابدال أو قراءة شاذة

كما صنع في التحفة لكان أوضح وعبرة فتح الجواد في الاصح ويكره اماماً لاحقاً لا يغير المعنى والاقتداء به انتهى (قوله من حروف الفاتحة) ليس بقيد فلو حذفه

بالكسرة أو في الاخراج من مخزجه أو في التشديد (قوله وأخلاه) أي وانفقاً فيما أخلاه من ذلك بالنسبة لذلك قال سم ينبغي أن يؤخذ من ذلك حجة اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان يضم تاء أنعمت والآخر يكسرهما للاتفاق في المعجوز عنه فلي تأمل (قوله لاستواءهما) أي الامام والمأموم وهذا تعليل لمحذوف مفرع على الاستثناء المذكور تقديره فيصح الاقتداء حينئذ لاستواءهما نقصاً كالمرأتين ولا يشكّل بمنع اقتداء فاقداً الطهورين ونحوه بمثله لوجوب القضاء بخلافه ثم تأمل (قوله وان كان أحدهما) أي الامام والمأموم المتفقين في الامية (قوله يبطله غيباً) أي كان قرأ غيباً المغضوب (قوله والآخر يبطله لا ما) أي كان قرأ غيباً المغضوب لان العبرة في الاتفاق والاختلاف بالحرف المعجوز عنه قال الشيخ عميرة ومثله أي في الصحة فيما يظهر لو كان يسقط الأخير والآخر يبطله قال ع ش قد يفرق بينهما بأنهما وان اتفقا في المعجوز عنه لكن الثاني بالبطل قراءة كل واحد منهما لم يأت له بديل ومن ثم لو أسقطت بطلت صلواته لتزايده منزلة الحرف الأصلي فلي تأمل (قوله بخلاف ما إذا أحسن أحدهما) محترز قوله في ذلك الحرف بعينه (قوله حرفاً لم يحسنه الآخر) أي كان أحسن الامام راء والمأموم سبباً وان اتفقا في البطل قيل يؤخذ منه عدم حجة اقتداء آخرس بآخرس لجواز أن يحسن أحدهما ما لم يحسنه الآخر لو كانا ناطقين انتهى ولا يخفى بعد هذا التوجيه ولذا جزم في التحفة بالصحة (قوله فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر) أي لا يخلو في الحرف المعجوز عنه ومثل ذلك أن يخالف الراء بالغيب السنين مثلاً والارت بالآخر لان كلا لا يصح التحمل عن الآخر (قوله كن يصلي بسبع آيات من غير الفاتحة لا يقتدى بمن يصلي بالذکر) أي لا يصح اقتداء به فهو كالقارئ مع الأمي وكذا لا يصح اقتداء قارئ أول الفاتحة دون آخرها بقارئ آخرها دون أولها وان كثر الآخر ولا عكسه ولا اقتداء قارئ أولها وآخرها بقارئ وسطها ولا عكسه لما تقرّر ان كلا لا يصح التحمل عن الآخر (قوله ولو عجز امامه في الاثناء) أي في أثناء الصلاة عن القراءة لخرس (قوله فارق وجوباً) أي بخلاف عجز الامام عن القيام لصحة اقتداء القام بالقاعد ولا كذلك القارئ بالآخرس قاله البغوي (قوله فان لم يعلم) أي المأموم بحدوث الخرس في امامه (قوله حتى فرغ) أي من الصلاة (قوله أعاد) أي أعاد المأموم صلواته (قوله لندرة حدوث الخرس) تعليل لوجوب الاعادة (قوله دون الحدث) أي فانه لم يندر طر وه فلم يجب على المأموم الاعادة الا بعد الفراغ من الصلاة قال ويصح اقتداءه بمن يجوز كونه أمياً الا إذا لم يجهر في جهرة فيلزمه مفارقتها فان استمر جهلاً حتى سلم لم يمتنع الاعادة لم يبين أنه قارئ وقال سم الوجه اذا لم يعلم حدث الامام عدم لزومه المفارقة ثم قارناً والالزمت الاعادة كما جري عليه في شرح العباب (قوله ويكره القدوة لمن يكرر حرفاً) كالتأنيء والقافاء والواواء وغيرهم وستأتي هذه المسئلة في فصل السنن (قوله من حروف الفاتحة) ليس بقيد فلو حذفه لكان أخصر وأعم وأولى فقد قال الاسنوي وكذا سائر الحروف للتطويل الخ وسيأتي في هذا الشرح كذلك تأمل (قوله وبه) أي وتكره القدوة بمن يكرر حرفاً فهو عطف على من والمراد من الاول ان يجعل نفسه اماماً لغيره فالخامس ان اماماً من ذكره كرهه والالتزام به كذلك هذا معنى كلامه وأما ما يوجد في نسخ من ابدال اللام بالباء مع وجوده به بعده فلم يظهر له وجه بل هو تكرر محض فلي تأمل (قوله كلام من لا يغير المعنى) أي كضم هاء لله فانه تكرر القدوة به ولا تبطل الصلاة لان مدلول اللفظ قال في المعنى وان كان تعاطيه مع التعمد وضم صاد صراط وهمزة اهدنا ونحوه كاللحن الذي لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لحننا (قوله فان غيره) أي فان لحن لحننا غير المعنى كأنعمت بضم التاء أو كسرهما (قوله ولو بابدال) أي كان قرأ المستقين بالنون بدل الميم (قوله أو قراءة شاذة) عطف على ابدال وتقديم أن القراءة الشاذة لا تجوز قراءتها وأنما على مرجح النوى ما وراء السبعة وعند البغوي ما وراء العشرة وهو الذي اعتمده السبكي وغيره

لكان أخصر وأعم وأولى فقد صرحوا في المتن كتن المحرر واما في شرحه والواواء وهو من يكرر الواو وكذا سائر الحروف انتهى وفي نهاية الجبال الرملی وشرح المحرر للزبادي ولا فرق بين أن يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها ولا فاء فيها انتهى (قوله لا يغير المعنى) كفتح دال نعيم وكسر بائها ونونها ابقاء المعنى وان أتم بتعمد ذلك تحفة زائدة في النهاية ضم صاد صراط وهمزة اهدنا ونحوه قال وان لم تسمه النحاة لحننا

(قوله زيادة أو نقص) تقدم هذا في كلامه في صفة الصلاة وقد ثبت ما فيه وان الذي اعتمدته في التحفة ان الزيادة والنقص لا يضران الا ان غير المعنى بان ابطاله من أصله أو استحال الى معنى آخر فراجع ما سبق ان أردته وقوله أو تغيير معنى هذا لا يحتاج اليه كما هو واضح للعلم به من قوله فان غيره بل هو تكرار محض وان عبر بذلك في الامداد ايضا ثم كلامه يوهم كما تراه أنه يشترط مع الابدال تغيير المعنى وليس مرادا كما هو صريح كلامهم وقد سبق في كلامه ان الامي من لا يحسن ولو حرقا من الفاتحة وشرحه الشارح بأن يعجز عنه بالكلية أو عن اخرجته من مخرجه وقد عبر الشارح في التحفة بقوله فان لحن لحننا غير معنى ولو في غير الفاتحة وكاللعن هنا الابدال لكنه لا يشترط فيه تغيير المعنى انتهى وهو في غاية الوضوح ولينه ٤٦

ولذا قال السيوطي في الكوكب الساطع واجمعوا أن الشواذ لم يبح \* قراءة بها ولكن الاصح كخبر في الاحتجاج بجزي \* وأنما التي وراء العشر

(قوله فيها زيادة أو نقص) أي مع تغيير المعنى كما هو فرض المسئلة هنا والافلا بطلان كما صرح به في التحفة حيث قال أطلقوا البطلان بالشاذة اذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصانه ويتعين جملة كما أشار اليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما اذا تغير المعنى وأنه لو نطق بحرف أجنب لم يبطال مطلقا الخ وعلى هذا نحو فاقطعوا أيمانهم ما لا يبطل وان زاد حرفا على أيديهم ما لم يغير المعنى فليأتأمل (قوله أو تغيير معنى) الاولى حذفه لانه معلوم من قوله فان غيره قد كرر هذا مكر رعى أنه لو أبطل أو جمع لا فادما قررته آنفا و زيادة في الايضاح وأما قول الكردى ثم كلامه يوهم أنه يشترط مع الابدال تغيير المعنى وليس مرادا كما هو صريح كلامهم الخ ولا يرد على الشارح أصلا لان الكلام هنا في القراءة الشاذة لا في مطلق الابدال بل الابدال في القراءة الشاذة لا يبطل الا اذا غير المعنى فلا تبطل الصلاة بقراءة أنا أنطيناك بالنون على ما مر فليأتأمل وليراجع (قوله فان كان) أي اللحن المتغير للمعنى (قوله في الفاتحة أو بدلها) أي من السبع الآيات غيرها (قوله وعجز عن النطق به) أي بالحرف (قوله الا كذلك) أي لحننا غير المعنى ومثل العجز ما اذا لم يحض زمن امكان تعلمه من حين اسلامه فيمن طرأ اسلامه زمن التمييز وخرج بذلك ما اذا أمكنه التعلم ولم يعلم فان صلاته لا تصح بذلك فضلا عن امامته نعم ان ضيق الوقت صلى لحرمة وأعاد ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكلمة فان تعمد ها ولو من مثل هذا مبطل فان تعلم وجرى على ذلك لسانه فان تظن للصواب قبل سلامه أعاده ولم تبطل صلاته ويعود له ولو بعد السلام حيث لم يطل الفصل ولم يتلبس بمناف وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي واعتمده (قوله فكأى) أي في تفصيله السابق وهو أنه لا يصح اقتداء القارئ به ويصح اقتداء مثله به وتصح صلاته لنفسه ولا اعاده عليه قال ع ش لوسهل همزة أنعمت أتم ولا تبطل صلاته بها لانه تغيير صفة بخلاف ما لو أسقطها فانه مبطل لاسقاطه حرفا من الفاتحة والتسهيل قرئ بنظيره في قوله تعالى ولو شاء الله لاعتكهم بتسهيل همزة اعتكهم غاية أن الصلاة مكرهة في تسهيل همزة أنعمت فليأتأمل (قوله أو في غيرها) أي أو كان اللحن المتغير للمعنى في غير الفاتحة وبدلها فهو عطف على في الفاتحة الخ (قوله صحت صلاته) أي اللحن المذكور (قوله والقذوة به) أي قدوة غيره به لان ترك السورة جائز قال الامام ولو قيل ليس لهذا اللحن قراءة غير الفاتحة مما يلحق فيه لم يكن بعيدا لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة وقواه السبكي قال ومقتضاه البطلان في العاجز والمعاجز انتهى اسنى (قوله ان عجز) أي عن التعلم (قوله أو جهل) أي التحريم وعذر به (قوله أو نسي) أي انه لحن أو في صلاته لان الكلام ليسير بهذا الشرط مغتفرا لا يبطلها والحاصل أن

صلاته تبطل بذلك فضلا عن امامته لانه ليس بقرآن فان ضاق الوقت صلى لحرمة قال في التحفة ويظهر انه لا يأتي بتلك الكلمة لانها غير قرآن قطعا فلم توقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعمد ها ولو من مثل هذا مبطل وأعاد فيها زيادة أو نقص أو تغيير معنى فان كان في الفاتحة أو بدلها وعجز عن النطق به الا كذلك فكأى أو في غيرها صحت صلاته والقذوة به ان عجز أو جهل أو نسي

لتقصيره انتهى فان تعلم وجرى ذلك على لسانه فان تظن للصواب قبل سلامه أعاده ولم تبطل صلاته كذا اقتده بقبل السلام في النهاية كالتحفة قال فيها وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي ويفرق بينه وبين ما يأتي

صلاته

في الامي بان هذا بعسر الاطلاع على حاله قبل الاقتداء به واختار

قول الامام ليس لهذا اللحن لحننا غير المعنى قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان متعلق بقوله اقتضاه قول الامام وقوله مطلقا أي قادر ان كان أو عاجزا والظاهر أنه يعود له ولو بعد السلام حيث لم يطل الفصل ولم يتلبس بمناف والاستأنف (قوله فكأى) ومثله ما اذا لم يحض زمن امكان تعلمه من حين اسلامه فيمن طرأ اسلامه ومن التمييز من غيره لان الاركان والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغير تحفة والامي قد سبق حكمه أنه لا يصح اقتداء القارئ به ويصح اقتداء مثله به وتصح صلاته لنفسه ايضا ولا اعاده عليه (قوله أو جهل) أي وعذره تحفة ونهاية (قوله أو نسي) انه لحن أو في صلاة تحفة زادت في النهاية لان الكلام ليسير بهذا الشرط مغتفرا لا يبطلها هذا حكم من لم يحسن الفاتحة أما غير ها فقال الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية وبجس الاذرى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو تشهد أو السلام بالرربة بمن لا يحسنها بها وجهه ان هذه لا تدخل لتجهل الامام فيها فلم ينظر لعجز عنها انتهى كلامهما

صلاته لا تبطل بالتغير في غير الفاتحة أو بدلها إلا إذا قدر وعلم وتعمد لانه حيث كلام أجني وشرط ابطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها فانه ركن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان فتبطل بشرط عدم التدارك قبل السلام لا لكونه لحنًا ومراعاة حيث بطلت هنا يبطل الاقتداء به للعالم بحاله والفرق بينه وبين الاخي حيث يبطل اقتداء الجاهل به كما مر أن هذا يعسر الاطلاع على حاله قبل الاقتداء به لكون الفرض هنا أنه قادر فلا يعلم منه أنه غير عالم بما مر تأمل (قوله وان لا يقتدى الرجل) الخ وهذا هو الشرط الخامس (قوله أي الذكر) نية به على أن المراد بالرجل مقابل المرأة فيشمل الصبي فلو عبر به لكان أولى (قوله بالمرأة) أي الاثني إذا مراد هنا مقابل الذكر لا البالغة فقط (قوله أو الخنثى المشكل) عطف على المرأة أي وان لا يقتدى الرجل بالخنثى المشكل (قوله ولا الخنثى بالمرأة أو خنثى) أي ولا يقتدى الخنثى بالمرأة ولا بخنثى وهذه أربع صور كلها باطلة قال بعضهم وضابطها أن يكون الامام أنقص من المأموم ولو احتجلا (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) الخ استدلال على الشرط المسد كوروكذا عبر الشارح وفيه ما سياتي والحديث رواه البخاري عن أبي بكر رضي الله عنه لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا بنيت كسرى قال لن يفلح قوم الخ فهو وارد في الولاية والامارة لا في امامة الصلاة وبفرض شموله لها فليس فيه تصريح بالشروط فلي تأمل (قوله لن يفلح قوم) بضم الياء وسكون الفاء وكسر اللام من أفلح الرباعي. قال في المصباح الفلاح الفوز وأفلح الرجل بالالف فاز وظفر (قوله ولو أمرهم امرأة) أي في أمر من أمورهم ولو ابتشيد اللام المفتوحة من التولية وأصله وليوا بالياء المضمومة متحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا قالت في ساكنان فخذت الياء تأمل (قوله وروى ابن ماجه) هو الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن زيد القزويني ومجاها بتخفيف الجيم وبعض المغاربة يشددونها وسكون الميم وقفا ووصلا لقب لوالده لا لقب جده ولا اسم أمه على الصحيح قال الرافي سمعت والدي رحمه الله تعالى يقول عرض السنن لابن ماجه على أبي زرعة رحمه الله فاستحسنه وقال لم يخطئ الا في ثلاثة أحاديث وهو امام مقبول بالاتفاق توفي سنة ٢٧٠ رحمه الله ونفعنا به (قوله لا تؤمن المرأة رجلا) وهذه قطعة من حديث طويل قال الكردى في الكبرى وفي سنده عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جلعان العدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف ورواه عبد الله بن حبيب في الواضحة وعبد الملك منهم بسيرة الاحاديث وتخليط الاسانيد انتهى ولعله أحد الثلاثة التي خطأها أبو زرعة ولم يستدل بهذا الحديث في التحفة بل قال اجماعا في الرجل بالمرأة الامن شذ كالزنى ولا احتمال أنوثة الامام وذكورة المأموم في خنثى وذكورة المأموم في خنثى بالمرأة وأنوثة الامام في رجل بخنثى انتهى بحروفه (قوله بخلاف اقتداء المرأة بالمرأة وبالخنثى وبالرجل) هذه ثلاث صور (قوله واقتداء الخنثى أو الرجل بالرجل) هاتان صورتان فهذه خمس صور قال بعضهم وضابطها أن يكون الامام مساويا للمأموم يقينا أو أزيد ويخلص مع الاربع السابقة تسع صور خمسة صحيحة وهي قدوة رجل برجل خنثى برجل امرأة برجل امرأة بخنثى امرأة بخنثى امرأة بمرأة أو رجلا بخنثى رجل بخنثى رجل بمرأة بخنثى خنثى بمرأة قال في التحفة ويكره اقتداء رجل بخنثى انصحت ذكوره وخنثى انصحت أنوثته بالمرأة ومحله ان انصحت كقوله للشك انتهى (قوله فيصح) أي الاقتداء في هذه الصور الخمس كما تقرر (قوله اذلا محذور) تعليل للصحة ويصح الاقتداء بالملك لان ليس أنثى وان كان لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة وان لم يعلم أنه تطهر بأحد الطهورين اكتفاء بالطهارة الاصلية وبالجن ان تحققت ذكوره وكان على صورة الأدمي كما قاله القموني وانما اشترط تحقق الذكورة في الجنى دون الملك لاشتمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك تأمل (قوله ولو صلى انسان خلفه) أي خلف آخر أي فالانسان واقع للمأموم وآخر للامام وهذا راجع لجميع الشروط الخمسة السابقة (قوله

بخنثى امرأة بمرأة أو أربعة باطلة وهي رجل بخنثى رجل بمرأة خنثى بمرأة خنثى بخنثى (قوله أي الذكر) نية به على أن المراد بالرجل مقابل المرأة فيشمل الصبي والمراد بالمرأة مقابل الرجل فتشمل الصبية وعدم الصحة في الرجل بالمرأة اجماع الامن شذ كالزنى فلو احتج به كما صنع لكان

(وان لا يقتدى الرجل) أي الذكر (بالمرأة) أو الخنثى المشكل ولا الخنثى بالمرأة أو خنثى لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن المرأة رجلا بخلاف اقتداء المرأة بالمرأة وبالخنثى وبالرجل واقتداء الخنثى أو الرجل بالرجل فيصح اذلا محذور (ولو صلى) انسان (خلفه) أي خلف آخر

أوضح لان الحديث الاول على فرض شموله امامة الصلاة ليس فيه أنه شرط للصحة والثاني رواه ابن ماجه من حديث جابر أثناء حديث طويل أوله يا أيها الناس توبوا إلى ربكم قبل أن غر توافي سنده عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جلعان العدوي اتهمه

وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف ورواه عبد الملك بن حبيب في الواضحة وعبد الملك منهم بسيرة



( قوله وهو يظنه أهلا ) فأخرج به ما إذا ظن به خلا فلا تصح وان تبين أن لا خلل كما سيأتي في كلامه وفي التحفة يصح الاقتداء به جهول الاسلام ما لم يبين خلافه ولو بقوله لأن اقدامه على الصلاة دليل ظاهر على اسلامه ( قوله كان بان كفرة ) ولو بقوله لقبول اخباره عن فعل نفسه ما لم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول بعد الفراغ لم أكن أسأمت حقيقة أو ارتددت لكفره بذلك فلا يقبل خبره حينئذ ( قوله أو بزندقه ) نبه به على أنه لا فرق بين مظهر الكفر ومخفيه كما هو مرجح النووي خلافا للرافعي في صحة الاقتداء اذا تبين

٤٨

نبه به على أنه لا فرق بين مظهر

وهو يظنه أهلا لامامته ) أي وهو المستوفى للشرائط السابقة قال الكردى خرج به ما إذا ظن به خلا فلا تصح وان تبين أن لا خلل كما سيأتي في كلامه ( قوله ثم تبين في أنشاء الصلاة ) أي صلاة المأموم ( قوله أو بعدها ) أي بعد الصلاة ( قوله أنه لا يصح الاقتداء به ) أي هذا الامام الذي اقتدى به ( قوله لما منع يمكن ادراكه بالبحث عنه ) أي بخلاف المانع الذي لا يمكن ادراكه بذلك والمراد بالامكان وعدمه السهولة وعدمها كما يعلم مما يأتي ( قوله كان بان كفرة ) أي الامام ولو بقوله لقبول قوله في الكفر على ما نص عليه قيل ولو لانه كان الاقرب لعدم قبوله الابداسلامه انتهى قال في التحفة وفيه نظر بل الاقرب قبوله ما لم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول له بعد الفراغ لم يكن أسأمت حقيقة أو ارتددت لكفره بذلك فلا يقبل خبره بخلافه في غير ذلك لقبول خبره عن فعل نفسه ( قوله ولو بارنداد أو زندقه ) أي فلا فرق بين مظهر الكفر ومخفيه لأن شأن الكفر أن يظهر وهذا ما صححه النووي خلافا للهاوي والرافعي في صحة الاقتداء اذا تبين مخفيا لكفره اذ الزنديق من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وهذا ما فسره الفقهاء وقيل من لا ينتحل ديناً أي لا يتمسك به قال في الايعاب ولا يخالف فان هذا يخفى حاله ويظهر الاسلام غالباً فهو بالنظر له اذ زنديق وبالنظر لعقيدته لا ينتحل ديناً وسبقه اليه الجورجى حيث قال لان التدين بالدين هو توافق الظاهر والباطن على العقيدة والذي خالف ظاهره باطنه في ذلك غير متدين بدين فالاختلاف لفظي لا معنوي فليتأمل ( قوله أو جنونه أو كونه امرأة ) أي ولو خفى ( قوله أو مأموماً أو أمياً ) أي أو تاركاً لتكبير الاحرام أو للفتحة في الجهرية أو قادر على القيام أو قادر على السيرة وكان يصلي عارياً أو من فعود أو ساجداً على نحو كهما يتحرك بحركته فهذه احذى عشرة صور تجب فيها الاعادة كما سيأتي فضايط المسئلة أن كل ما لا يصح فيه الاقتداء عند العلم أو الجهل تجب فيه الاعادة عند التبين وان كل ما يصح فيه الاقتداء عند الجهل دون العلم لا تجب فيه الاعادة وكل ما يوجب الاعادة اذا طرأ في الائناء أوجب الاستئناف ولا يجوز معه الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما لا يوجب الاعادة مما يمنع الاعادة ابتداء عند العلم اذا طرأ في الائناء يوجب الاستئناف ويجوز معه الاستمرار مع نية المفارقة من اجل فافهم ( قوله أعادها ) أي المأموم صلاته ان كان بعد الفراغ منها واستأنفها ان كان قبله كما تقرر ( قوله لتقصيره ) أي المأموم تعليل للاعادة ( قوله بترك البحث ) أي التفتيش ( قوله عما من شأنه أن يطلع عليه ) أي وان كان الظاهر من حال المصلي أن يكون مسلماً لان علامات الكفر لا تخفى كالزنا والغيار والمرأة تمتاز بالصوت والهيئة وغيرهما ولا تشار أمر الخفى والمجنون غالباً قال القليوبي في هذا التعليق نظر مع ما مر أنه لا يجب البحث عن حال الامام الآن يقال الامور التي قل أن تخفى على أحد ينسب تاركها الى التقصير في عدم البحث عنها أو يقال هذا تعليل من يوجب البحث جرى على لسان غيره وليس مقصوداً عنده فليراجع ( قوله وتجب الاعادة أيضاً ) أي كما تجب الاعادة على من ظن امامه أهلاً لامامته ثم تبين خلافه ( قوله على من ظن امامه خلافاً لما ذكر )

مخفيا لكفره اذ الزنديق من لا يخفى الكفر كما فسره الرافعي هنا وتبعه في الروضة وكذا ذكره في كتاب الفرائض وكذا في غيرهما أيضاً وجرى عليه شيخ الاسلام

وهو يظنه أهلاً لامامته ( ثم تبين ) في أنشاء الصلاة أو بعدها أنه لا يصح الاقتداء به لما منع يمكن ادراكه بالبحث عنه كان بان ( كفرة ) ولو بارنداد أو بزندقه ( أو جنونه أو كونه امرأة أو مأموماً أو أمياً أعادها ) لتقصيره بترك البحث عما من شأنه أن يطلع عليه وتجب الاعادة أيضاً على من ظن امامه خلافاً لما ذكر

ذكر في شرحي البهجة والكفاية وفسره في اللعان بمن لا ينتحل ديناً قال في شرح العباب ولا يخالف فان هذا يخفى حاله ويظهر الاسلام غالباً فهو بالنظر له اذ زنديق وبالنظر لعقيدته لا ينتحل

ديناً وسبقه اليه الجورجى قال لان التدين هو توافق الظاهر والباطن على العقيدة والذي خالف ظاهره باطنه في ذلك غير متدين بدين فالاختلاف لفظي لا معنوي انتهى ( قوله أو أمياً ) أي أو لم يكبر للاحرام تحفة ونهاية زاد فيها لو بان امامه قادر على القيام وخالف في الامداد فاعتمد عدم الاعادة ( قوله على من ظن الخ ) منه ظنه خفى فافتدى به وان بان انه رجل بخلاف ما لو ظنه رجلاً ثم بان خفى بعد الصلاة ثم اتضح



بالذكورة فلا إعادة للجزم بالنية ذكره في التحفة وقوله بعد الصلاة خرج به ما إذا بان في أثناءها خنثيته قال في النهاية فالأقرب وجوب استئنافها انتهى وقاس العلامة ابن قاسم العبادي على مسألة الخنثى المذكورة ٤٩ ما لو اقتدى خنثى بأبني اعتقد هار جلا

ثم بانت أنوثة الخنثى قال في شرحه على أبي شجاع عندي صحة الصلاة لجزمه بالنية مع تبين أن المأموم ممن يصح اقتدائه بالمرأة انتهى وفي التحفة ترجيح عدم الصحة قال لأن للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصور وان جزم بالنية (قوله إلا أن بان أمامه الخ)

ونحوه فبان أن لا خلل به لعدم صحة القدوة في الظاهر للتردد عندها (إلا أن بان) أمامه (محدثا أو جنبا) أو حائضا لا تنفء تقصير المأموم (أو عليه نجاسة خفية أو ظاهرة) في ثوبه أو بدنه على ما صححه في التحقيق واعتداه الأسنوي لكن المعتقد أن الخنثى وهو ما يكون يباطن الثوب

أو أنه كبر لا تحرم ولم ينو أو كبر الإمام ثانيا بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم أو تبين أنه كان قادرا على ستر عورته (قوله أو بدنه) أي ملاقبهما (قوله يباطن الكف) اعلم أنهم قد اختلفوا بناء على تخالف الظاهرة والخفية في الحكم في ضابطهما فقبل الظاهر هي العينية والخفية هي

أي كالكفر والانوثه والمأمومية والامية (قوله ونحوه) أي كالحنونة (قوله فبان أن لا خلل به) أي بالامام فلما اقتدى رجل بخنثى في ظنه فبان رجلا أو خنثى بامرأة ويعلم بحالها بل ظهر رجلا فبان أنثى أو خنثى بخنثى فبان رجلين أو امرأتين أو بان المأموم امرأة وجبت الاعادة في الجميع وخرج بظن ذلك ما لو كان خنثى في الواقع بان كان اشتباه حاله موجودا حينئذ لكن ظنه رجلا ثم بان خنثى بعد الصلاة ثم اتضح بالذكورة فلا تلزمه إعادة الجزم بالنية فليتأمل (قوله لعدم صحة القدوة في الظاهر) تعليل لوجوب الاعادة (قوله للتردد فيها) أي في القدوة في انتهاؤه هذا تعليل للتعليل قال في النهاية والأوجه أن التردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في لدوام أو لا لدوام لكن في الابتداء يضر مطلقا وفي الانتهاء طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر ولا فلو كتب ع ش على قوله في النية مانصه أي في نفس النية كان ترددي في ذكورة امامه بان علمه خنثى وتردد في أنه ذكر في نفس الامر أو أنثى وأما التردد في النية على وجه أنه هل يبقى في الصلاة أو يخرج منها فيضر مطلقا (قوله إلا أن بان أمامه محدثا) استثناء من وجوب الاعادة لكنها استثناء منقطع على كلام المصنف وأما على ما قرره الشارح فيما مر هو استثناء متصل ثم رأيت في بعض نسخ المتن أن بان الخ بحدف الهمزة وهي أولى ومحدثا كما أفاده بعض المحققين منصوب على التمييز محمول عن الفاعل والتقدير بان من جهة كونه محدثا أي بان حديثه قال ولا يصح كونه مفعولا به لأن بان لازم لا ينصب المفعول به ولا كونه حالا لأنه قيد للعامل وأنه بمعنى في حال وهو غير متجه هذا إذ لا يصح أن يكون المعنى بان في حال كونه محدثا وإنما المعنى بان أنه محدث ولا يصح كونه خبرا على أن بان من اخوات كان لا تنافي محصورة ولم يعد أحد منها بان انتهى بالمعنى فليتأمل (قوله أو جنبا أو حائضا) أي أو أنه كبر لا يحرام ولم ينو وكبر الإمام ثانيا بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم أو تبين أنه كان قادرا على ستر العورة قاله الكردى (قوله لا تنفء تقصير المأموم) تعليل لمحدوف مفرع على الاستثناء المذكور تقديره فلا إعادة عليه لا تنفء الخ قال في الأسنوي ولما روى أبو داود وغيره من رواية أبي بكره وقال البيهقي رواه ثقات أنه صلى الله عليه وسلم أحرم وأحرم الناس خلفه ثم ذكر أنه جنب فأشار إليهم كما أنتم ثم خرج واغتسل ورجع ورأسه يقطر ولم يأمر بالاعادة ولا ينافيه خبر الصحيحين من رواية أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم لم يذكر أنه جنب قبل أن يحرم لانهما قضيتان قال في المجموع قال والخبران صحيحان انتهى (قوله أو عليه نجاسة) أي أو بان على امامه نجاسة وظاهره ولو لمغلظة (قوله خفية أو ظاهرة) سيأتي ضابطهما (قوله في ثوبه أو بدنه) أي أو ملاقبهما (قوله على ما صححه في التحقيق) أي ما تقر من التسوية بين النجاسة الخفية والظاهرة بناء على ما صححه الامام النووي رحمه الله في التحقيق حيث قال ولو بان على الامام نجاسة فكم يحدث وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان (قوله واعتمده الأسنوي) أي حيث قال انه الصحيح المشهور رأى لان الظاهرة من جنس الخفية وبه قطع المتولى والبعوى وغيرهما (قوله لكن المعتقد) أي الذي اقتضاه كلام المتأخر والمحرر وجرى عليه الروايات وغيره وقال في المجموع انه أقوى وجل فيه وفي تصحيح كلام التنبيه عليه (قوله ان الخنثى) أي النجس الخنثى يعني إذا بان على امامه نجس خنثى (قوله وهو ما يكون يباطن الثوب) جملة معترضة ببيان لضابط النجس الخنثى وقد اختلفوا فيه فقال الروايات الخفية ما تكون يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره وعليه جرى الشارح هنا وقبل الظاهرة النجاسة العينية والخفية النجاسة الحكيمة وعليه جرى

الحكيمة التي لا تدرك بطعم أولون أوريج وهذا نقله القليوبي عن شيخه الزيادي والرملي قال وعند الطيلاوي والسنباطي وغيرهما هي التي لو تأملها المأموم بفرضه فوق ملبوس الامام ومع القرب من لم يرها قال وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا انتهى وقيل الخفية ما تكون يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره وعليه جرى الشارح في هذا الكتاب وعلى هذا فلو

كانت بظاهر الثوب ولم يرها المأموم لبعده أو اشتغال بالصلاة أو ظلمة أو عى أو حائل بينه وبين الإمام أو كانت في نحو عمامة الإمام ولم يرها المأموم لصلاته جالساً العجز ولو قام لآها فإنه في جميع هذه الصور تلزمه الاعادة لصدق ذلك بكونها في ظاهر الثوب بل يشمل ذلك ما لو كانت حكمية وهى في ظاهر الثوب لان القائلين بهذا لم يقيدوه بالنسبة ولم يعتمدوا ذلك على اطلاقه والذي اعتمده الشارح والحال الرمى والزىادي وغيرهم لزوم الاعادة في مسئلة البعد ومثلها الحائل والاشتغال بالصلاة وكذلك المصلى جالساً ولو قام لآها واعتمد الروايات في الاخيرة عدم الاعادة قال لان فرضه الجلوس فلا تنفر بطمته قال الاذرى في القوت وقضية الفرق بين المقتدى والاعى والبصير وهو خلاف ما ذكره هذا انتهى كلام الاذرى قال في النهاية وهو كما قال فالاولى الضبط بما في الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلى قائماً وجالساً انتهى وكذلك التحفة وعبارتها والوجه من ضبط الظاهرة ان تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها فلا فرق بين من يصلى امامه قائماً أو جالساً ولو قام رآها المأموم انتهى وقول الاذرى السابق قضية الفرق أى لو تأملنا بما قاله الروايات للزم من ان الاعى لا تجب عليه الاعادة وان كان ثمة حائل أو كان بعيداً عن الإمام لان ذلك فرض ولا تقصير منه كالمصلى جالساً ولو قام لآه وهم لم يقولوا بالفرق بينهما فلزم الاعى الاعادة حيث تلزم البصير قال ابن حجر في التحفة وقضية أى عدم الفرق الذى ذكره الاذرى أن الاعى يفصل فيه بين أن يكون بفرض زوال عماه بحيث لو تأملها رآها أو لا وفيه نظر بل الذى يتجه فيه أنه لا يلزمه اعادة لعدم تقصيره بوجه فلم ينظر للحشية المذكورة فيه أى في قوله بفرض زوال عماه بحيث لو تأملها رآها فتلخص أن الشارح يخالف الروايات في مسئلة المصلى جالساً ولو قام لآه ووافق قضية قوله المذكور من الفرق بين الاعى والبصير ويقول بان الاعى لا يعيد مطلقاً بخلاف البصير في بعض صورته وبه على

ذلك الشارح في التحفة بقوله فان قلت فوجه الرد على الروايات حيث نأى حين اذ قلت بقضية كلامه لا اعادة معه لم يسر الاطلاع عليه بخلاف الظاهر

من الفرق بين الاعى والبصير قلت وجهه كما أفاده كلامهم أن المراد هنا على ما فيه تقصير وعدمه

الزىادي وقال في الانوار الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها والخفية بخلافها وهذا الذى اعتمده في التحفة وستأتى عبارتها (قوله لا اعادة معه) أى الخفى خبران يعنى لا يجب على المأموم الاعادة فيما اذا بان امامه ذانجاسة خفية (قوله لم يسر الاطلاع عليه) أى على النجس الخفى فلا تقصير من المأموم اذا لمارة عليها (قوله بخلاف الظاهر) أى وهو ما يكون بظاهر الثوب فانه تجب على المأموم الاعادة اذا بان امامه ذانجاسة ظاهرة لعدم عسر الاطلاع عليها فانه مقصر بعدم علمه بها قال في التحفة والوجه في ضبط الظاهرة أن يكون بحيث لو تأملها المأموم رآها أى والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلى امامه قائماً وجالساً ولو قام لآها المأموم وفرق الروايات بين من لم يرها لبعده أو اشتغاله بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعمامة ويمكنه رؤيتها اذا قام فجلس عجزاً فلم يمكنه رؤيتها فلا يعيد لعدم وعده بالزمه الفرق بين البصير والاعى أى وهم لم يفرقوا وقضية أن الاعى يفصل فيه بين ان يكون بفرض زوال عماه بحيث لو تأملها رآها وأن لا وفيه

بوجود تلك الحشية بوجد التقصير نظير ما مر في نجس يتحرك بحركته بأن المدار على الحركة بالقوة بخلاف السجود على متحرك بحركته لفحش النجاسة وهو هنا نجاسة فكان الحاقها بالاولى أولى انتهى ومراد بقوله تلك الحشية أى المذكورة في قول الروايات بحيث لو قام المصلى جالساً لعذر لآها فان المراد الرؤية بالقوة أو الفعل والرؤية بالقوة موجودة في المصلى جالساً وأراد بقوله فان قلت الخ الفرار من ان يورده عليه أنت لم تقل بقول الروايات فكيف تقول بما يقتضيه قوله فاجاب بان كلامهم يفيد أن المراد في وجوب الاعادة على ما فيه تقصير وما قاله الروايات فيه تقصير من حيث انه لو قام لآه فهو راء بالقوة وما اقتضاه كلامه في الاعى من عدم وجوب اعادته هو مفاد كلامهم من حيث انه لا تقصير منه اذا تمكنه الرؤية بالقوة ولا بالفعل فانا أخذت في ذلك بعفهوم كلامهم لا بقضية كلام الروايات فلا يرد على ذلك وأما الحال الرمى فإنه أقر الاذرى على اعتراضه على الروايات فيكون مقتضى كلامه أنه لا فرق بين الاعى والبصير فهو اذا اختلف في ذلك للشارح ووجه كون ضبط الانوار أولى مما قبله اقتضاه وجوب الاعادة في المسائل التى تجب فيها الاعادة المتقدم ذكرها لانه فيها لو تأملها المأموم لآها بالقوة أو بالفعل ومنه أيضاً لم يخرج النجس الحكيمى الذى بظاهر الثوب فانه لو تأملها المأموم لم يره لا بالقوة ولا بالفعل قال الشارح في شرح العباب ووضح أن التفصيل انما هو في الخبث العيني بخلاف الحكيمى انه لا يرى فلا تقصير فيه مطلقاً وفيه أيضاً مثل الاعى فيما يظهر ما لو كان في ظلمة شديدة لمنعها أهلية التأمل ثم قال والتخريق في سائر العورة كالخبث فيما ذكر من التفصيل فيما يظهر انتهى ما أردت نقله عن شرح العباب وفي نهاية الجبال الرمى وأخذوا الدرجه الله تعالى من الفرق بين النجاسة الخفية والظاهرة قياساً أنه لو سجد الإمام على كفه الذى يتحرك بحركته لزم المأموم الاعادة ان كانت بحيث لو تأمل امامه أبصر ذلك والا فلا تلزمه انتهى كلام النهاية ثم هل المراد بتأمل امامه تأمله من امامه كما قررنا البعيد قريباً والحائل بزواله والقاعد بفرض قيامه وكذا الاعى بفرض زوال عماه عند صاحب النهاية أو يفرق

بأن ما ذكر وهو يتصور وجوده من المأموم بخلافه في تقديمه على امامه فانه مبطل للصلاة فلا يقدر بتقديمه بل يتأمله من خلفه مع زوال الحائل والبعث وغيرهما الذي رأيتہ نقله عن الشيخ عبد الرؤف يؤيد الثاني وهو قوله ظاهر كلامهم أن المراد بالظاهر ما هو خارج الثوب لا ما هو من جهة القبلة انتهى ثم ما قدمته في مسألة الروياني ليس في كلامه ما يصرح بأن الذي صلى جالساً هو الامام أو المأموم وظاهر عبارته أنه المأموم فانه قال ولو كان بعمامة يمكن رؤيته اذا قام لكنه صلى جالساً لعجزه فلم يمكن رؤيته فلا إعادة انتهى ما أردت نقله منه فان ضمير بعمامة يعود الى الامام كما هو ظاهر يفيد ان المصلي وضمير يمكنه يعود الى المأموم فيكون كذلك ضمير اذا قام وضمير صلى جالساً والذي فهمه الشارح في شرح الارشاد ظاهره يفيد ان المصلي جالساً هو الامام

٥١

ضبط الانوار السابق أنه لو كان بعمامة ويمكنه رؤيته لو قام قضى وان صلى الامام جالساً العذر لكن صرح الروياني

ومحل هذا وما قبله في غير الجمعة وقيل ان زاد الامام على الاربعين والابطال لبطلان صلاة الامام فلم يتم العدد والصلاة خلف المحدث وذى الخبث الخفى جماعة يترتب عليها سائر أحكامها الانحوا لحقوق السهو وتحمله وادراك الركعة بالر كوع (أو) بان امامه (فأما بركعة زائدة) وقد ظنه في ركعة أصلية فقام معه جاهلاً زيادتها وأتى بأركانها كلها فلا قضاء عليه

بخلافه انتهت (قوله الانحوا لحقوق السهو) فلا يلحق المأموم سهواً بالامام اذا سها بما يجزى بالسهو ولعله أراد

نظر بل الذي يتجه فيه انه لا تلزمه إعادة لعدم تقصيره بوجه فلم ينظر للحشية المذكورة فيه فان قلت فلو وجه الرد على الروياني حينئذ قلت وجهه ما أفاده كلامهم أن المدار هنا على ما فيه تقصير وعدمه وبوجود تلك الحشية يوجد التقصير نظير ما مر في نجس يتحرك بحركته ان المدار على الحركة بالقوة بخلافه في السجود على متحرك بحركته لفحش النجاسة وما هنا نجاسة فكان الحاقها بأولى فلي تأمل (قوله ومحل هذا) أى عدم الإعادة تبين النجاسة في الامام مطلقاً على ما في التحقيق أو في الخفية فقط على المعتمد (قوله وما قبله) أى تبين كون الامام محدثاً أو جنباً (قوله في غير الجمعة) أى من المكتوبات مطلقاً (قوله وفيها) أى في الجمعة أيضاً (قوله ان زاد الامام على الاربعين) أى الذين تنعقد بهم الجمعة ولا أثر لحديثه لانه لا يمنع الجماعة ولا نيل فضلها (قوله والا) أى وان لم يكن زائداً على الاربعين (قوله بطلت) أى لم تنعقد الجمعة به (قوله لبطلان صلاة الامام فلم يتم العدد) أى الاربعين نعم لو بان حدث الاربعين محض الجمعة ولتطهرت بعماله وان لم يكن الامام زائداً على الاربعين لانه لم يكلف العلم بطهارتهم وانما اغتفر في حقه فوات العدد هنادون ما مر في حديث الامام لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاته جمعة قبل أن يحرم موافاوان كان هذا خبرورياً بخلاف ما لو بان فيهم عبد أو امرأة فانها لا تصح لسهولة الاطلاع على حاله وسيأتى بسطه في موضعه (قوله والصلاة خلف المحدث) أى سواء كان محدثاً أصغر أو أكبر (قوله وذى الخبث الخفى) أى على المعتمد السابق أى أو الظاهر على ما في التحقيق لان فرض المسئلة أنه لم يعلم بها أو الالم تصح الصلاة خلفه قولاً واحداً (قوله جماعة) أى صحبة خبر والصلاة (قوله يترتب عليها سائر أحكامها) أى كثواها المخصوص وسقوط الانتم عنه وغيرهما (قوله الانحوا لحقوق السهو) أى فلا يلحق المأموم سهوه اذا سها بما يجزى بالسهو ولعله أراد بنحو السهو وتعذر ترك شيء من الأبعاض فانه ملحق بسهو الترك كركى (قوله وتحمله) أى تحمل الامام من المأموم فانه اذا سها لا يتحمله امامه المحدث كما مر في سجود السهو لعدم وجود الاقتداء حقيقة قال في فتح الجواد والحاصل ان صلاته جماعة من حيث الثواب نظر لعدم تقصيره لامن حيث نحو التحمل لان هذا الخطر لا بد فيه من مطابقة باطن الامر ظاهره (قوله وادراك الركعة بالر كوع) أى فيما اذالم يدرك المأموم قراءة الفاتحة خلف الامام المحدث لسبق أو زحمة أو نسيان فلا يكون مندركا بادراك ركوعه للركعة لما مر آ نفا من فتح الجواد تأمل (قوله أو بان امامه قائماً) عطف على بان امامه محدثاً وفي نصب قائماً ما مر في نصب محدثاً فلا تغفل (قوله بركعة زائدة) أى كالثالثة في الثنائية ورابعة في الثلاثية وخامسة في الرباعية (قوله وقد ظنه في ركعة أصلية) أى وأما لو علم انها زائدة فلا يصح اقتدائه به على المعتمد كما لو علم حديثه (قوله فقام معه) أى قام المأموم مع الامام (قوله جاهلاً زيادتها) أى الركعة قال الكردى يغنى عنه قوله سابقاً ظنه في ركعة أصلية اذ لو كان عالماً زيادتها لم يظن انها أصلية (قوله وأتى بأركانها كلها) أى أتى المأموم بأركان الركعة التي قام اليها مع امامه القائم زائدة (قوله فلا قضاء عليه) أى لا إعادة على المأموم في

بنحو السهو وتعذر ترك شيء من أبعاضها فانه ملحق بسهو الترك (قوله وتحمله) أى السهو عن المأموم فلا يتحمله عنه بل يطلب من المأموم سجود السهو لعدم وجود الاقتداء حقيقة ويمكن عود ضمير تحمله للامام المذكور أو لا فيكون أعظم من تحمل السهو حيث لا يشمله تحمل الفاتحة عن المسبوق والسو رة في الجهرية أو في المسبوق لكن فيه تكرار مع ماسياًنى (قوله وادراك الركعة بالر كوع) أى اذالم يدرك المأموم قراءة الفاتحة خلف الامام بل أدرك الركوع فلا يكون المأموم مندركا للركعة لان الامام ليس في صلاة حتى يتحمل الفاتحة عن المسبوق (قوله وقد ظنه في ركعة أصلية) قال الشارح في شرح العباب وقد علم انها زائدة لم يصح اقتدائه به على المعتمد كما علم حديثه انتهى (قوله جاهلاً زيادتها) يغنى عنه قوله سابقاً ظنه في ركعة أصلية كما هو ظاهر

ذی الحدث والنجس  
(قوله لم تحسبه الركعة)  
هذا بالنسبة لذی الحدث  
والنجس فيه تكرر مع قوله  
أنفا وأدراك الركعة  
بالركوع الآن يقال في  
هذا زيادة أنه لا يدرك  
الركعة بأدراك بعض  
الفاتحة وحينئذ فيفهم

لحسان هذه الركعة  
لعدم تقصيره بسبب  
خفاء الحال عليه ولولم  
يدرك المقتدى بذی  
حدث أو خبث أو أتى  
بركعة زائدة الفاتحة  
بكلها لم تحسبه الركعة  
(ولو) علم المأموم حدث  
إمامه أو خبثه أو قيامه  
لزيادة ثم (نسي حدث  
إمامه) أو خبثه أو قيامه  
لزائدة فاقته ولم يحتمل  
وقوع طهارة عنه (ثم  
تذكر أعاد) استصحب بالحكم  
العلم ولا نظر لنسيانه لان  
فيه نوع تقصير منه

### فصل

فيما يعتبر بعد توفر الشروط  
السابقة (يشترط لصحة  
الجماعة) بعد توفر الصفات  
المعتبرة في الإمام (سبعة  
شروط

عدم الإدراك بالركوع  
وحده من باب أولى  
والأمر في هذا قريب  
(قوله ولم يحتمل وقوع  
طهارة) قال في شرح الروض  
بأن لم يفترقا انتهى وضمير

هذه الصورة (قوله لحسان هذه الركعة) أي للمأموم ولوفى الجمعة فيضيف اليها أخرى (قوله لعدم  
تقصيره) أي المأموم (قوله بسبب خفاء الحال عليه) يعني بسبب عدم القرينة التي يستدل بها على الزيادة حال  
وجودها لاسيما وقد قام في نفسه ما يحيل الزيادة وهو رطبه أنه في ركعة أصلية ومع هذا الظن لا يتصور  
وجود قرينة على الزيادة والالم يظن أنه في أصلية فاتضح بهذا تعليلهم لصحة القدوة هنا بعدم التقصير منه  
لخفاء الحال ولعدم صحته في ترك التحريم بأنهم لا يخفى فنسب إلى تقصير لان في هذا قرائن يستدل بها على  
الترك ولم يرق في نفس المأموم ما يحيل المبطل فكان مقصرا في الجملة فلزمه الإعادة كما عرف تأمله (قوله ولولم  
يدرك المقتدى) أي المأموم (قوله بذی حدث) أي أصغرا أو أكبر (قوله أو خبث) أي خفي على المعتمد  
بل والظاهر على ما في التحقيق (قوله أو أتى بركعة زائدة) كذا في نسخ أي بصيغة الماضي وفي تطبيق  
العطف على ما قبله فلا حاجة لاختي ولعل الصواب أن بصيغة اسم الفاعل وحينئذ فهو معطوف على ذی  
حدث أي بات بركعة الخ فلينأمل وإيراجع (قوله الفاتحة) بالنصب مفعول بذرك المنفي (قوله بكلها)  
أي جميعها في القيام (قوله لم تحسبه الركعة) أي لعدم أهلية الإمام لتحمل القيام والفاتحة قال الكردي  
هذا بالنسبة لذی الحدث والنجس فيه تكرر مع قوله سابقة وأدراك الركعة بالركوع الآن يقال في هذا  
زيادة أنه لا يدرك الركعة بأدراك بعض الفاتحة وحينئذ فيفهم عدم الإدراك وحده من باب أولى والأمر  
في مثل هذا قريب (قوله ولولم يعلم المأموم) أي قبل الاقتداء وهذا في قوة الاستدراك على قوله قبل لان  
بأن محدثا الخ ولذا عبر في الروض بقوله إلا أن علمه ونسي الخ (قوله حدث إمامه أو خبثه أو قيامه لزيادة)  
أي كونه محدثا أو ذا خبث أو قائما للزيادة (قوله ثم نسي حدث إمامه أو خبثه أو قيامه لزائدة) أي قبل اقتدائه  
أيضا (قوله فاقته) أي الإمام المحدث وذی النجس والقائم للزيادة (قوله ولم يحتمل وقوع طهارة  
عنه) أي الحدث أو النجس بأن لم يفترقا كما في الاسنى قال القليوبي وهو قيد لا بد منه يخرج ما لو تفرقا من  
يمكن فيه طهر الإمام فلا إعادة نظرا للظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة المهره حيث لم يحكم بطهارة فها وان  
لم يحكم بنجاسة ما ولغت فيه كذا قالوه والوجه أنهم ما ساء فتأملته انتهى وسيأتي عن ع ش ما يوافقه  
(قوله ثم نذكره) أي تذكر المأموم ماذا كرم حدث الإمام أو خبثه أو قيامه لزائدة (قوله أعاد) أي  
المأموم صلاته (قوله استصحب بالحكم العلم) أي بنحو الحدث وذلك الحكم هو عدم صحة الاقتداء فوجب  
عليه الإعادة (قوله ولا نظر لنسيانه) أي طر ونسيانه بعد العلم بذلك (قوله لان فيه نوع تقصير منه) أي  
من المأموم ولذا لو احتمل وقوع الطهارة من الإمام لوجب على المأموم المذكور الإعادة كما مر عن  
القليوبي قال ع ش ونقل عن الزبائدي أنه أفترق بوجوب الإعادة في هذه أيضا قال إذا عبرة بالظن  
البين خطؤه انتهى ولا يخفى ما فيه لانه لو نظر إلى مثله لزم وجوب الإعادة بتبين الحدث مطلقا والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة

أي بعد اعتبار صفات الإمام المتقدمة فلا ينافي أن تلك شروط أيضا لصحة الجماعة وقد ذكر المصنف في  
هذا لفصل نذب التخلف عن الإمام والوقوف عن عيینه وغيرهما وكراهة الارتفاع عليه وغيره ولذا ترجم  
الشيخ بأعشن هنا بقوله في باقي شروط الاقتداء وبعض آدابهم ومكر وهاته (قوله يشترط لصحة الجماعة)  
أي المستلزمة لصحة الصلاة شيئا راجحه الله (قوله بعد توفر الصفات المعتبرة في الإمام) أي الخمسة السابقة  
في الفصل قبل هذا وهي كون صلاته صحيحة عند المأموم وكونه غير مقة تدو كونه لا تلزمه الإعادة وكونه  
غير أعمى إذا كان المأموم قارئاً وكونه غير أنقص من المأموم ولو احتمل هذه خمسة تنضم للسبعة الآتية فالجملة  
اثنا عشر تأمل (قوله سبعة شروط) هي عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان والعلم بانتقالات الإمام

عنه يعود إلى الحدث أو النجس وإفرده لان العطف بأو فصل فيما يعتبر بعد توفر الصفات المعتبرة في الإمام واجتماعهما



واجتماعهما بكان واحدوية الاقتداء وتوافق نظم صلاتهما والموافقة في سبب تفحش المخالفة فيها والتبعية  
بأن يتأخر احرام المأموم عن احرام امامه وقد نظمها ابن عبد السلام بقوله رحمه الله تعالى

وسبعة شروط الاقتداء \* نية قدوة بلا متراء  
كذا اجتماعهما في الموقف \* مع المساواة أو التخلّف  
وعلم المأموم بالانتقال \* توافق النظمين في الافعال  
توافق الامام في السنتان \* كان يخلفه تفاحش بين  
تتابع الامام فيما فعلا \* تأخر المأموم عنه أولا

( قوله الاول ) أي الشرط الاول من السبعة ( قوله أن لا يتقدم المأموم على امامه ) أي يقينا فلا يضرب  
الشك في التقدم فالمشترط نفيه هنا التقدم المتيقن أما المشكوك فيه فلا يشترط نفيه كما سيأتي قال العلامة  
البرماي والمراد بالتقدم كونه متقدما على الامام سواء كان بفعل نفسه أو بفعل الامام كان تأخر عن  
المأموم أو لا بفعله كما كدوران سرير أو سفينة ونقل عن افتاء الرملي في الثانية قطع القدوة لا البطلان  
فليراجع ( قوله في الموقف ) يعني المكان لا بقيد الوقوف فشمك مكان القعود والاضطجاع والاستلقاء  
والركوع والسجود فالنقيض للموقف للغالب باعتبار أن أكثر أحوال المصلي أو بأشرف أحواله وهو الوقوف  
ومع ذلك لو عبر بالمكان لكان أولى فليتأمل ( قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ) دلائل

لاشترط عدم التقدم على الامام وعبارة الاسنى لأنه لم ينقل عن أحد من المتقدمين بالنبي صلى الله عليه  
وسلم والخلفاء الراشدين ونحو الصحيحين إنما الخ فهو مجمع عليه ( قوله إنما جعل الامام ليؤتم به )  
أي ليقبض به في أفعال الصلاة ومكانها بأن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن ابتداء فعل الامام ويتأخر  
مكانه عن مكان الامام وهذا الحديث قطعة من حديث طويل وهو أعم الأدلة في هذا الباب  
( قوله والائتمام الاتباع ) هذا بيان لوجه الاستدلال بهذا الحديث ( قوله والمتقدم غير تابع ) أي فلا يجوز  
تقدم المأموم في مكانه بل تبطل صلاته به وأما المساواة فمكرهة كما سيأتي ( قوله ولو شك في تقدمه عليه )  
أي تقدم المأموم على امامه وهذا محترز قيد ملحوظ فيما مر كإقراره ( قوله لم يؤثر ) أي في صحة القدوة كما  
نص عليه في الام واستشكل بما لو صلى وشك هل يتقدم على امامه في التكبير أم لا حيث لا تصح في هذه  
الصورة وأجاب الزركشي في قواعده بقوله لعل الفرق أن الصحة في الموقف أكثر وقوعا فأنما تصح في  
صورتين وتبطل في واحدة فتصح مع التأخر والمساواة وتبطل مع التقدم خاصة والصحة مع التكبير أقل  
وقوعا فأنما تبطل بالمقارنة والتقدم وتصح في صورة واحدة وهي التأخر فليتأمل ( قوله سواء جاء ) أي  
المأموم ( قوله من خلفه أو امامه ) أي فلا فرق بينهما ما خلا للقاضي في قوله ان جاء من خلف الامام صحت  
لان الاصل عدم تقدمه أو من قدومه لم تصح لان الاصل بقاء تقدمه انتهى قال في المغنى والاول هو  
المعتمد الذي قطع به المحققون وان قال ابن الرفعة ان الثاني أوجه ( قوله لان الاصل عدم المبطّل ) أي  
فقدم على أصل التقدم فهو تعليل لعدم التأثير بالشك مع تعميمه أيضا ثم ظاهر ذلك وان كان الشك حال  
النية قال سم ووجهه بأنه كما لو شك عند النية في انتقاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي أن لا يكون  
الشك حال النية مغفرا فلا تنعقد حينئذ للتردد في المبطّل والتردد يؤثر فيها وعرضه على شيخنا الطيلاوي  
فارتضاه قال ع ش والا قرب الاول لانه لو كان تجرد الشك في النية ما منع الامتناع القدوة لمن  
تيقن الطهارة وشك في الحدث كما أن الاصل بقاء الطهارة ولا نظر لاحتمال المخالف للاصل فليتأمل  
( قوله والعبرة في التقدم ) أي والتأخر والمساواة الآتية ( قوله بعقبه ) أي المأموم على عقب الامام ( قوله  
التي اعتمد عليها ) أي على العقب وفي التحفة الذي اعتمد عليه بالتركيز ولعل ما هنا أصوب فقد  
صرح في المصباح بأن العقب مؤنثة قيل لولم يعتمد على شيء من رجليه بل جعل تحت ابطيه  
خشبين أو تعلق بجبل فالظاهر أن الاعتبار في الاولى بالجانب وفي الثانية بالتركيب لانه في الاعتماد

الاول ( أن لا يتقدم المأموم  
على امامه ) في الموقف لما  
صح من قوله صلى الله عليه  
وسلم إنما جعل الامام ليؤتم  
به والائتمام الاتباع والمتقدم  
غير تابع ولو شك في تقدمه  
عليه لم يؤثر سواء جاء  
من خلفه أو امامه  
لان الاصل عدم المبطّل  
والعبرة في التقدم ( بعقبه )  
التي اعتمد عليها

قوله سواء الخ) هذا أطبق  
عليه المتأخر ون إشارة  
الى الرد على القاضي حسين  
في قوله ان جاء من خلفه  
صحت صلاته وان جاء من  
أمامه لم تصح عملا بالاصل  
فيهما وقال ابن الرفعة هذا  
أوجه انتهى ووجهه  
أن اليقين لا يرفع اليقين  
وفي مسألة المجيء من  
أمامه هو متيقن التقدم  
على امامه فيستصحب  
الى أن يتيقن التخلّف وفي  
صورة مجيئه من خلفه  
بالعكس فيستصحب حكم  
التخلّف ما لم يتحقق التقدم  
وقد علمت أن المعتمد  
خلافه ( قوله بعقبه ) أي  
على عقب الامام

(قوله أو لجنبه الخ) قال في التحفة جميعه وهو ما نحت الكتف الى الخاصرة فيما يظهر انتهى وليس قوله جميعه موجودا في شرح الروض  
 لشيخ الاسلام ولا المغني والنهاية ولا في شرح الارشاد للشارح وقال العلامة ابن قاسم قوله بالجنب أي جميعه ان كان المراد انه لا بد  
 من التأخير يجزى من الجنب في جميع طوله المذكور فواضح وانه لا بد من التأخير بجميع عرض الجنب فشكل اذا لمخالفة مع التأخير  
 ببعضه ففعل المراد الاول وقد يتجه انه يضرب التقدم ببعض عرض الجنب كالتقدم ببعض العقب ان قلنا انه يضرب والا فيحتمل الفرق ثم رأيت  
 كلام الشارح السابق انتهى ومراده بكلام الشارح السابق ما ذكره في التحفة قبل هذا من ضرب التقدم ببعض نحو الجنب لكونه فيه مخالفة  
 فاحشة وفي التحفة وفي الاستفتاء بالعقب ان اعتمد عليه أيضا والا فآخر ما اعتمد عليه فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى قال هنا يحتمل ان العبرة  
 برأسه ويحتمل غير ذلك وما ذكره أوفى لكلامهم كما هو ظاهر واعتمد المغني والنهاية والتجريد باعتبار الرأس قال ابن قاسم قوله العبرة  
 برأسه شامل للمستلقي معترضان جعل رأسه بجهة يمين الامام أو يساره أو امتدى في جهة اليمين أو اليسار انتهى وقال الحلبي لا فرق بين أن يكون  
 ممتدا أو معترضا وهذا واضح ان كان الامام ٥٤ هو المستلقي وأما لو كان الامام قائما والمأموم مستلقيا فيعذر اعتبار رأسه انتهى والحاصل انه

لوقام أحدهما أو قعد أو  
 اضطجع أو استلقى وعكس  
 الا تحرف فيه صور تبلغ  
 ستا وثلاثين ذكرها الاسنوي  
 في الغارز وحسرها  
 الشارح بما فيها من تقد

من رجليه أو أحدهما  
 وهو مؤخر القدم مما يلي  
 الارض هذا ان صلى قائما  
 (أو بالتيه ان صلى قاعدا)  
 وان كان راكبا

ورد في شرح العباب  
 وحاصل ما بحثه الشارح  
 أن العز في المستلقي منها  
 بالعقب وفي غيره بما ذكر  
 فيه وقول التحفة وما ذكره  
 أوفى بكلامهم قال السيد  
 عمر البصري في حاشية  
 التحفة بل الأوفى بكلامهم

لهذا الشخص كالجنب للضبط جمع الخ قال ابن العباد أخطأ في الصورتين جميعا فان الصلاة تبطل في هذه  
 الحالة كما أوجهوه في صفة الصلاة لانه لا يعد قائما بل محولا قال في الجواهر وكذا الوجه له شخصان  
 بمنكبيه وأوقفاه على الارض وصلى منته صلبا تصح صلاته انتهى كلام ابن العباد قال بعض المحققين  
 الامر كما قال لكن يحمل الاول على ما ذاتعين وقوفه على الخشبين أو تدليه بحبل طريقا لفعل الصلاة انتهى  
 وسأني ما يوافقه فليتأمل (قوله من رجليه أو أحدهما) أي وان اعتمد على المتأخرة أيضا كما هو قياس  
 نظائره فلو اعتمد عليه وقدم الاخرى على رجل الامام لم يضرب قال الشيخ غير فلو تقدم ببعض العقب ففيه  
 خلاف حكاة في الكفاية عن القاضي حسين وعللوا الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فاشبهت المخالفة اليسيرة  
 انتهى وهو الذي اعتمدوه (قوله وهو) أي العقب وذكر مراعاة للخبر وهذا بناء على انها مؤنثة  
 والافلا تأويل فيه (قوله مؤخر القدم مما يلي الارض) أي ما يصيب الارض من مؤخر القدم وهذا  
 ما نقله القاضي عن الاصمعي وقال ثابت ما فضل من مؤخر القدم عن الساق (قوله هذا) أي الاعتبار  
 بالعقب (قوله ان صلى قائما) أي كل من الامام والمأموم وكان معتمدا على ذلك كما أشار اليه مامر  
 والضابط فيه أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء انحدا في  
 القيام أو غيره أو اختلفا وقد انتهى الاسنوي في الغارز صورته الى ست وثلاثين صورة وبيانها انهما اما  
 أن يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين  
 تحت ابطيهما فلهذه ستة أحوال فتضرب أحوال الامام في أحوال المأموم تبلغ ثمانين وأحكامها لا تخفى  
 على المتأمل لكن هذه القسمة عقلية لان المصلوب لا يكون اماما لوجوب الاعادة عليه فتدبر (قوله  
 أو بالتيه ان صلى قاعدا) أي سواء كان يصلي من قعود ليجز أو كالتقعود في حالة نحو التشهد ومعلوم  
 ان محمل ذلك ان اعتمد عليها فان كان الاعتماد على الاصابع فينبغي اعتبارها دون الاوليين  
 كما سأني عن التحفة (قوله وان كان راكبا) هذا هو المعتمد وما قيل ان الأقرب فيه  
 الاعتبار بما اعتبر به في المسابقة ليس بصحيح اذ لا يلزم من تقدم احدي الدابتين على الاخرى

اعتبار الرأس حيث اعتمد عليه كما هو الغالب لانه آخر ما اعتمد عليه مما يلي المأموم فهو على وزان العقب  
 من القوائم بخلاف العقب في المستلقي فانها على وزان الاصابع من الرجل فتدبر انتهى والمعتمد على خشبتين تحت ابطيهما بان لم يبق  
 لرجليه اعتماد على الارض ولم يمكنه غير ذلك بحث الشارح في التحفة اعتبار الخشبين وكذلك في النهاية أما اذا أمكنه اعتماد على قدميه  
 فلا تصح صلاته وفي التحفة يتردد النظر في المصلوب اقتدى بغيره لانه لا اعتماد له على شيء الا ان يقال اعتماده في الحقيقة على منكبيه لانها  
 الحاملان له فليعتبر وكان هذا هو ملحظ الاسنوي في اعتبارهما فيمن تعلق بحبل ورده ييطان صلاته انما هو من حيشة أخرى هي ان  
 هذه الهيئة بوجوب اختيارها عدم انعقاد الصلاة انتهى ومنه يعلم ان ما في شرحي الارشاد للشارح من الرد على الاسنوي محمول على حالة الاختيار  
 وفي المغني وفي المصلوب بالكتف وفي المقطوعة رجلاه ما اعتمد عليه وقال بعض المتأخرين الاعتبار بالكتف انتهى وفي النهاية ولو تعلق  
 بحبل وتعين طريقا أيضا اعتبر منكبه فيما يظهر انتهى والذي يظهر للفقير ان محمل هذا ان كان مربوطا في كتفيه أما لو كان في عنقه مثلا  
 فينبغي أن يكون الاعتبار به لان اعتماده حيثئذ عليه وان لم أره في كلامهم اذ قولهم العبرة بما اعتمد عليه شامل لهذا ثم رأيت القليوبي صرح بان  
 العبرة في المعلق به انتهى وهو ظاهر يتعين اعتماده قال في التحفة ولم أرهم كلاما في الساجد ويظهر اعتبار اصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضا

والا فآخر ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين جملة على ما ذكرته انتهى وأراد بقوله ثم رأيت الخ الخطيب في  
المغنى قال الرمي في النهاية وبعد فيه غير ان اطلاقهم يخالفه انتهى قال العلامة ابن قاسم أي ٥٥ ولا يعد خلاف ذلك وانه يقتصر التقدم بأصابع

قدميه حال السجود وان  
اعتمد عليهما وان المعتبر  
العقب بأن يكون بحيث  
لو وضع على الارض لم يتقدم  
على عقب الامام وان كان  
مرتفعا بالفعل انتهى مر  
وقال القليوبي العبري في  
السجود بالركبتين لمن  
اعتمد عليهما وفي المغنى

(أو يجنبه ان صلى مضطجعا)  
أو برأسه ان كان مستلقيا  
فتي تقدم في غير صلاة شدة  
الخوف في جزء من صلاته  
بشيء مما ذكر لم تصح صلاته لما  
مروا فهم تعبيره بالعقب أنه  
لا أثر للأصابع تقدمت أو  
تأخرت لان تقدم العقب  
يستلزم تقدم المنكب بخلاف  
تقدم غيره نعم لو تأخر  
وتقدمت رؤس أصابعه  
على عقب الامام فان اعتمد  
على العقب صح

يشمل ذلك الركب وهو  
الظاهر قال وما قيل من  
ان الاقرب فيه الاعتبار بما  
اعتبر وابنه في المسابقة بعيد  
اذ لا يلزم من تقدم أحد  
الدائتين على الاخرى تقدم  
راكبها على ركب الاخرى  
انتهى (قوله فتى تقدم الخ)  
قال الشارح في شرح  
العقاب نعم بحث بعضهم  
ان الجاهل يغتفر له التقدم  
لانه عذر بأعظم من هذا

تقدم ركبها على ركب الاخرى (قوله أو يجنبه ان صلى مضطجعا) أي بجميع الجنب وهو ما تحت  
عظم الكتف الى الخاصرة كذا في التحفة قال سم ان كان المراد انه لا بد من التأخير بجزء من الجنب في  
جميع طوله المذكور فواضح أو انه لا بد من التأخير بجميع عرض الجنب فشكل اذ لا مخالفة مع التأخير  
ببعضه فلعل المراد الاول وقد يتجه انه يضرب التقدم ببعض عرض الجنب كالتقدم ببعض العقب ان قلنا انه  
يضرب والا فيحتمل الفرق ثم رأيت كلامه السابق انتهى أي في التحفة من ضرر التقدم ببعض نحو  
الجنب لكونه فيه مخالفة فاحشة فليراجع (قوله أو برأسه ان كان مستلقيا) هذا أحد احتمالين  
للأذرى اعتمده الرمي والخطيب وقال في التحفة ما نصه وفي الاستلقاء بالعقب ان اعتمد عليه أيضا  
والا فآخر ما اعتمد عليه فيما يظهر ثم رأيت الأذرى قال هنا يحتمل ان العبرة برأسه ويحتمل غير ذلك وما  
ذكرته أوفق لكلامهم كما هو واضح سواء في كل مما ذكر اتحادا قيا مائلا أو لا فليأمل (قوله فتى تقدم)  
مفترع على اشتراط عدم تقدم المأموم على الامام (قوله في غير صلاة شدة الخوف) أي وفاقا لابن أبي  
عصرون حيث قال الجماعة أي في شدة الخوف أفضل وان تقدم بعضهم على بعض قال في النهاية وهو  
المعتمد وان خالفه الجمهور (قوله في جزء من صلاته) أي عالما عابدا في الاعياب بحث بعضهم ان  
الجاهل يغتفر له التقدم لانه عذر بأعظم من هذا وانما يتجه في معذور بل بعد محله أو قرب اسلامه وعليه  
فالناسي مثله تأمل (قوله بشي مما ذكر) أي من العقب في القائم والايه في القاعد والجنب في  
المضطجع والرأس في المستلق على ما مر في الاخير (قوله لم تصح صلاته) أي المأموم جواب فتى  
تقدم وتعبر به به أولى من تعبيره بيبطلت لانه قاصر على ما اذا وقع ذلك في الانشاء أما الابتداء فلا تنعقد  
وتعبر به شامل له ما وان أمكن الجواب عن الثاني بأن تسمية ما في الابتداء بطلانا تغليب على انه معلوم  
بالاولى فليأمل (قوله لما مر) أي من حديث انما جعل الامام ليؤتم به الخ وعلل أيضا بالقياس للسان  
على الزمان وبأن ذلك أخش من المخالفة في الافعال قال ابن العماد المراد المخالفة في الافعال التي لا يفعلها  
الامام كالخلف للشهد الاول والتقدم بسجدة تلاوة ولم يسجد لها الامام والتخلف عنها عند سجود الامام  
والجماع بينهم ما عدم فعل الامام له في الموضوعين لان الامام لم يفعل هذه الاشياء ولم يتقدم قال العلامة الحفناوي  
وجه الاخشية انه لم يعهد تقدم المأموم على الامام في غير شدة الخوف بخلاف مخالفة في الافعال فانه عهده في  
أعذار كثيرة يباح له التخلف فيها فليأمل (قوله وأفهم تعبيره) أي المصنف رحمه الله تعبيره (قوله بالعقب) أي  
دون الاصابع (قوله انه لا أثر للأصابع تقدمت أو تأخرت) يعني لا أثر لتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه  
بخلاف عكسه ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه ان تصور ركبا مر عن ابن الرفعة (قوله لان تقدم  
العقب) الخ تعليل لعدم تأثير تقدم الاصابع (قوله يستلزم تقدم المنكب) أي فيفحش فيه المخالفة  
(قوله بخلاف تقدم غيره) أي فانه لا يستلزم تقدم المنكب فلا يؤثر لعدم فحش المخالفة فيه قال سم  
قد يقتضي انه يضرب تقدم المنكب وان لم يتقدم العقب بأن انحني يسيرا الى جهة الامام بحيث  
صار منكبه مقدما قال الشرواني وقد يمنع الاقتضاء المذكور بان معنى التعليل المذكور ان تقدم  
العقب يستلزم تقدم المنكب فيظهر فحش التقدم بجميع البدن أو معظمه بخلاف تقدم الاصابع فقط فلا يستلزم  
ذلك فلا يظهر فحش التقدم ومثل التقدم بالاصابع التقدم بالمنكب فقط في عدم ظهور المخالفة فليأمل (قوله)  
نعم لو تأخر) أي عقب المأموم وهذا استدراك على ما اقتضاه عموم قوله لا أثر للأصابع الخ (قوله وتقدمت  
رؤس أصابعه) أي المأموم (قوله على عقب الامام) أي فيما لو صلى قائما كما هو ظاهر والافية بمرامر (قوله)  
فان اعتمد على العقب صح) أي اقتداء المأموم في الحالة المذكورة لعدم تقدمه على الامام حيث

وانما يتجه في معذور بل بعد محله أو قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله انتهى ونقله الشو برى في حواشي المنهج والهاثني في حواشي التحفة وأقراه  
(قوله فان اعتمد على العقب) في التحفة محل ما ذكر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة القاعد  
اعتبر ما اعتمد عليه على الوجه انتهى وكذلك النهاية لانه قال بدل على الوجه فيما يظهر وعبارة الامام ادب عقب لما اعتمد عليه من

رجليه أو أحدهما على الأوجه انتهى فلو اعتمد على إحدى رجليه وقدم الأخرى على رجل الإمام لم يضر وإذا اعتمد على ماضر عند الشارح كما في تحفته وغيرهما ولم يضر عند صاحبى المعنى والنهاية وغيرهما تبعاً للبعوى وهو قياس ما اعتمد به الشارح في التحفة في التقدم ببعض العقب المعتمد على الجميع إلا أن يفرق (قوله ولم يحصل له شيء من فضل الجماعة) في النهاية مكرهه تفوت فضيلة الجماعة وإن كانت صورتهما متساويتا في الجملة وغيرهما حتى يسقط فرضها فلا تنافي وإن ظنه بعضهم ويجزى ذلك في كل مكرهه من حيث الجماعة المطلوبة انتهى كلام النهاية وجيعه موجود في التحفة مع زيادة ومما فيها مقوطة لفضيلة الجماعة فيما سوى في لا مطلقاً ثم قال المراد بالفضيلة الفائتة هنا فيما إذا ساواه في بعض السبعة والعشرين في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوفيه يحصل له السبع والعشرون لكنهما متفاوتة قال وكذا يقال في كل مكرهه هنا ما يمكن تبعضه انتهى قال العلامة السيد عمر البصري في حواشي التحفة قوله في ذلك الجزء أن أراد فوات فضيلة السبعة والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي فوته أى فوات فضيلة قواضح وإن كان المراد مطلقاً فحل تأمل لأن المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لا شتماً على فضائل عديده تخلو عن أصالة ٥٦

(قوله أو على رأس الأصابع) أى أو اعتمد على رأس الأصابع (قوله فلا) أى فلا يصح الاقتداء في هذه الحالة لأنه متقدم على إمامه فيما اعتمد عليه ومثل العقب في هذا التفصيل غيره في التحفة ومحل ما ذكر في العقب وما بعده أن اعتمد عليه فإن اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة القاعد اعتبر ما اعتمد عليه على الأوجه قال ولم أر لهم كلاماً في الساجد ويظهر اعتبار أصابع قدميه أن اعتمد عليها أيضاً والآخر ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين حجة على ما ذكرته تأمل (قوله فإن ساواه) أى المأموم الإمام (قوله بالعقب) أى ونحوها مما مر (قوله كرهه) أى كما في المجموع والتحقيق وإن استبعد السبكي ولا يضر ذلك اتفاقاً قاله ابن الرفعة لعدم خش الخيانة (قوله ولم يحصل له) أى للمأموم (قوله شيء من فضل الجماعة) أى فيما سوى فيه لا مطلقاً وإن اعتبر بصورتها في الجماعة وغيرهما حتى يسقط فرضها ويتحمل الإمام عن المأموم القراءة والسهو وبلحقة سهو إمامه ويضر التقدم عليه بركنين فعليين وغير ذلك وكذا يقال في كل مكرهه ومن حيث الجماعة كخيانة السنن الآتية في هذا الفصل والذين بعده المطلوبة من حيث الجماعة وأما الفضيلة الفائتة هنا فقد تبين في التحفة أن المراد بها فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوفيه تحصل له السبع والعشرون وكذا يقال في كل مكرهه هنا أمكن تبعضه وإيضاحه أن الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً وكذا السجود وغيره فإذا ساوى في الركوع مثلاً دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهى السبع والعشرون التي تتعين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص غيره فليتأمل (قوله ويندب للمأموم الذكرو ولو صبياً) خرج به الاتي والختمى كما سيأتى (قوله اقتدى وحده) خرج به ما لو كان معه آخر فأنهم ما اصطفا أن خلف الإمام كما يأتى في المتن (قوله بمصل مستور) أى إمام خرج بالمستور العارى فيحاذيه المأموم كما سيأتى أيضاً (قوله تخلفه عنه) أى تأخر المأموم عن الإمام (قوله قليلاً) أى بان تأخر أصابع المأموم عن عقب إمامه قليلاً عرفاً في الإيعاب المراد بالقليل أن يخرج عن المحاذة

أتى بها محض تحكم لم يرد به نص من الشارع فعمل الأقرب والله أعلم توجيه كلام المجموع وغيره مما أشرت إليه فتوته فضيلتها بالنسبة لما فوته لا مطلقاً

أو على رأس الأصابع فلا (فإن ساواه) بالعقب (كرهه) ولم يحصل له شيء من فضل الجماعة (ويندب) للمأموم الذكرو ولو صبياً اقتدى وحده بمصل مستور (تخلفه عنه قليلاً)

ثم رأيت ابن قاسم قال في حاشيته على شرح المنهج قوله وكرهه للمأموم انفراد ومع انفراد وكراهته لا فتوته فضيلة الجماعة

خلافاً للحلى ووفقاً للطبلاوى والبرلى نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والرمل وافق المحلى انتهى بدليل ورأيت في فتح الجواد قوله والأوجه اختصاص الفوات بما حجبته الكراهة فقط وإن القائت أصل الثواب انتهى فبر عليه ما يرد على التحفة أن لم يؤول انتهى كلام السيد عمر وهو في غاية القوة كما يعلم مما قدمته في وجه تفضيل الجماعة على الانفراد من ذلك سماع الإمام والتأمين لفاتحته ومساواة الصف وغير ذلك وكل واحدة مستقلة بنفسها فلا تنزول فضيلة ما أتى به من ذلك بزوال ما لم يأت به ورأيت في فتاوى السيد عمر المذكور أن ارتكاب مكرهه من حيث الجماعة يفوت أصل ثوابها عند جماعة كثيرة من المتأخرين تبعاً للجلال المحلى وكما له عند آخرين منهم الطبلاوى والبرلى كما نقله الشهاب ابن قاسم عنهم في حاشيته على شرح المنهج ولعله الأقرب إن شاء الله تعالى انتهى (قوله مستور) خرج به العارى وسيأتى في كلامه وقوفهم صفواً واحداً حيث كانوا بصراً في ضوء وفي شرح العباب سن له تحاذيه (قوله قليلاً) قال في التحفة بان تأخر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر لانه الأدب انتهى ووقع له في شرح الارشاد ما يخالف ذلك حيث قال فيها بان لا يزيد ما يتبعها على ثلاثة أذرع أخذاً مما يأتى ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى والاحتمال الثاني هو المعتمد ويكون ما في التحفة بياناً للعرف ووقع في النهاية أنه قال قليلاً لانه فيما يظهر ثم قال ولا يزيد على ثلاثة أذرع انتهى وقد علمت أن التحقيق



أنه لا يصلها وقد نبه على ذلك الشارح في شرح العباب فقال فيه المراد بالقليل هنا أن يخرج من المحاذاة بدليل ما يأتي إن الثاني يحرم عن يساره ثم تقدم أو يتأخران إلى ثلاثة أذرع ونحوها خلافاً لمن توهمه لأن ذلك انما هو في الصف خلفه ولو كان هذا مثله لم يحتج إلى تقدمه ولا إلى تأخرهما انتهى والامر كما قال (قوله عن يمينه) رأيت في شرح البخاري ٥٧

الامام فحوله الامام الى يمينه لم تفسد صلاتهما منه مانصه وقال أحمد من وقف عن يسار الامام بطلت صلاته لانه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بن عباس على ذلك انتهى (قوله يندب للامام الخ) قال في

بدليل ما يأتي إن الثاني يحرم عن يساره ثم تقدم الامام أو يتأخران لا ثلاثة أذرع ونحوها خلافاً لمن توهمه لأن ذلك انما هو في الصف خلفه ولو كان مثله لم يحتج إلى تقدم ولا تأخرهما فليتما (قوله اظهر الرتبة الامام) أي على رتبة المأموم واستعمال الادب مع الامام ولا يصير بهذا التخلف منفرداً عن الصف حتى لا يجوز فضيلة الجماعة (قوله ويقف الذكر المذكور) أي المقتدى وحده يحصل مستور وفي التعبير بالوقوف هنا وفيما يأتي الغالب أيضاً كما مر (قوله كما ذكر) أي مختلفاً عن الامام قليلاً (قوله عن يمينه) أي الامام (قوله لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما) دليل لسن الوقوف عن يمين الامام والحديث رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال بت عند خاتمي ميمونة رضي الله عنها فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسه فقامني عن يمينه الخ (قوله انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم) أي مقتدياً به وكان يصلي نفلًا لا تطلب فيه الجماعة ففيه دليل للجواز أفاده مع ش (قوله فأخذ برأسه) أي وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأس ابن عباس ثم أخذ بذنبيه اليمنى بقلها (قوله فقامه عن يمينه) أي أداره عن يمينه تنبيهاً على ما هو السنة من وقوف المأموم الواحد عن يمين الامام فان وقف عن يساره حوله الامام ندباً باخذ أذنه وفتلها ان أمكن وقد قيل ان المعلم اذا فتل اذن المتعلم كان أذكي لفهمه قال الربيع ركب الشافعي رضي الله عنه يوماً فلفصقت بسرجه فجعل يفتل أذني فاعظمت ذلك حتى وجدته عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم فعله به فعلمت ان الامام الشافعي لا يفعل شيئاً الا عن أصل (قوله وبه) أي بهذا الحديث (قوله يعلم انه يندب للامام) أي وكذا المأموم كما سيأتي عن النهاية (قوله اذا فعل أحد المأمومين) أي المقتدين به بالفعل ليخرج مريد القدوة وينبغي ان مثل ذلك ارشاد مريد القدوة كما لو أراد الداخل الوقوف على يسار الامام وأمكنه ارشاده للوقوف على يمينه أو رآه يسرع في المشي فيشير اليه بمشي بالتأني ع ش وهو ظاهر (قوله خلاف السنة) أي مما يتعلق بالجماعة أو غيرها (قوله أن يرشده اليها) أن وما بعدهما في تأويل مصدر زائد فاعل يندب أي ارشاد المأموم إلى السنة (قوله بيده أو غيرها) أي كالإشارة بالعين مع اجتناب الافعال الكثيرة كما هو ظاهر (قوله ان وثق منه بالامتنال) أي والا فلا يندب قال في النهاية ولا يبعد ان يكون المأموم في ذلك مثله أي مثل الامام في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل في المجموع والتحقيق انه لو وقف عن يساره أو خلفه ندب التحول إلى اليمين والافليح حوله الامام لحديث ابن عباس ومقتضى عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاصه به أي الجاهل فليتما مل (قوله أما اذا لم يقف عن يمينه) أي الامام وهذا مقابل لقوله ويقف الذكر عن يمينه (قوله أو تأخر كثيراً) أي أو وقف عن يمينه لكن تأخر عن الامام تأخراً كثيراً ان زاد على ثلاثة أذرع وهذا مقابل قوله تخلف عنه قليلاً (قوله فانه يكره له) أي للمأموم (قوله ذلك) أي الوقوف عن غير اليمين والتأخر عنه كثيراً في القسطلاني وقال أحمد من وقف عن يسار الامام بطلت صلاته لانه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بن عباس على ذلك (قوله ويفوته) أي المأموم بسبب الوقوف عن يسار الامام أو التأخر كثيراً (قوله فضل الجماعة) أي من حيث ذلك المندوب الذي فوته لا مطلقاً لان المضاعفة في الجماعة لا شتم لها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفذ وهكذا يقال في مثل ذلك فليتما مل (قوله فان جاء آخر) أي ذكر آخر بعد اقتداء من ذكر أو لا بالامام (قوله فعن يساره) بفتح الياء أفصح من كسرهما خلافاً لمن عكس

اظهار الرتبة الامام (ويقف الذكر) المذكور كما ذكر (عن يمينه) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فأخذ برأسه فقامه عن يمينه وبه يعلم انه يندب للامام اذا فعل أحد المأمومين خلاف السنة ان يرشده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنال أما اذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثيراً فانه يكره له ذلك ويفوته فضل الجماعة (فان جاء آخر فعن يساره)

النهاية ولا يبعد ان يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ثم قال بل في المجموع والتحقيق انه لو وقف على يساره أو خلفه ندب التحول إلى اليمين

والافليح حوله الامام إلى آخر ما قاله وجميعه مذكور في الامداد للشارح بنحوه (قوله كثيراً) قد علمت مما سبق أنقاع المراد على المعتمد ما يزيد على تأخر أصابعه عن عقب إمامه ولا تغفل عما سبق في كلام السيد عمر من المراد من فوات فضيلة الجماعة (قوله فعن يساره) في شرح العباب يكره الوقوف خلفه كما صرح به المتولي وغيره ونقله النووي وأقره نعم ان لم ير على اليسار ما يسعه سن له ان يحرم خلفه ثم تأخر اليه الاول انتهى ونحوه في التحفة والنهاية وغيرهما

في المصباح اليمين واليسار مفتوحان والعامية تكسرهما فالفتح أجود والكسر رديء (قوله أي الامام يقف) أي هذا الجائي آخر أو أشار بتقدير يقف إلى متعلق الخبر والمجرور (قوله ويكره وقوفه) أي الجائي آخر (قوله عن عمن المأموم) أي الاول وكذا يكره وقوفه خلف الامام كما صرح به المتولى وغيره ونقله النووي وأقره قال في الايعاب نعم ان لم ير على اليسار ما يسعه سن له أن يحرم خلقه ثم يتأخر إليه الاول انتهى ونحوه في التحفة وغيرها (قوله ويقفونه) أي بالوقوف عن عمن المأموم الاول (قوله فضيل الجماعة) أي من حيث ذلك المنسوب الذي فوته لا مطلقا نظير ما قال في النهاية نعم ان عقب تحريم الثاني تقدم الامام أو تأخرهما بنا لافضلتهما (قوله ثم بعد احرامه) أي الجائي آخر الا قبله كما سيأتي (قوله يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة له ما بعد تقدم الامام وان دام على موقفه ما من غير ان ينضم أحدهما إلى الآخر وكذا لو تأخر أو لا بعده لطلبه هنا منهما ابتداء فلا يخالف ما سيأتي انتهى برماوى قليتا مل (قوله أو يتأخران) أي المأمومان عن الامام قال العزبى مع انضمامهما وكذا ينضم ان لو تقدم الامام انتهى قال البجربى ويدل له قوله في الحديث الآتي فأخذ بأيدى بنا خلقه الخ انتهى ولعله للافضل فلا يخالف ما مر عن البرماوى (قوله حالة القيام) ظرف للتقدم أو التأخر والمراد قيام القراءة أو الاعتدال (قوله لا غيره) أي كالقعود والسجود إذ لا يتأخر في التقديم والتأخر فيها إلا بعمل كثير غالبا وظاهره ولو الركون وهو ما جزم به البلقيني لكن جزم في التحفة ما بحثه شيخه في الاسنى وفتح الوهاب ان الركون كالقيام وكذلك اعتمده الرملى والخطيب زاد الاسنى ويؤخذ من كلامه كغيره أن ذلك لا ينسب للعاجزين عن القيام الخ (قوله وهو أي تأخرهما) أي المأمومين (قوله حيث أمكن كل من التقدم والتأخر) تقييد للافضلية والمراد بالامكان هنا السهولة (قوله أفضل) أي من تقدم الامام لماسيأتي قريبا (قوله فان لم يمكن إلا أحدهما) أي التقدم والتأخر وذلك لضيق المكان من أحد الجانبين أو نحوه كما لو كان بحيث لو تقدم الامام على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يصحج عليه الناس ع ش وبه يعلم أن المراد بعدم الامكان عدم السهولة (قوله فعل) أي الممكن منها لتعنيه لاداء السنة فان لم يفعل التقدم أو التأخر من أمكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوته ما عافيه نظر والاقرب الاول ع ش (قوله وأصل ذلك) أي سن وقوف الجائي آخر اعراضا عن يسار الامام ثم تأخر المأمومين بل وسن وقوف الاول عن اليمين الا أنه قدم دليله الخاص بذلك (قوله خبر مسلم) أي في صحيحه (قوله عن جابر رضى الله عنه) أي جابر بن عبد الله الانصارى رضى الله عنهما (قوله فب عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أول الحديث قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره الخ (قوله فأدارني عن يمينه) أي فأخذ يدي حتى أدارني عن يمينه (قوله ثم جاء جبار بن صخر) هو أبو عبد الله جبار بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة وآخره راء ابن صخر بن أمية الانصارى الصبحاى شهد العقبة ويدرأوا أحدا والمشهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان يبعثه خارصا إلى خيبر توفي بالمدينة سنة ٣٠ رضى الله عنه برماوى (قوله فأقامه عن يساره) الذي في غيره فقام عن يساره وهو الذي في نسختنا من صحيح مسلم كما سيأتي فليراجع (قوله فأخذ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بأيدى بنا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلقه) هذا الحديث قطعة من حديث طويل ذكره مسلم رحمه الله في آخر صحيحه قبل حديث الهجرة وذلك نحو ورقة كاملة ولنورد هنا بعضه قال جابر رضى الله عنه سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان عشية ودونا ماء من مياه العرب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل يتقدمنا فيمدر الحوض فيشرب ويسقينا قال جابر فقامت فقلت هذا رجل يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي رجل مع جابر فقام جبار بن صخر فانطلقنا إلى البئر فزعنا في الحوض سرجلا أو سرجلين ثم مدرناه ثم نزعنا فيه حتى أفهقناه فكان أول طالع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أأذانان قلنا نعم يا رسول الله فاسرع ناقته فشربت فشقق لها فثجبت

أي الامام يقف ويكره وقوفه عن عمن المأموم ويقفونه بفضل الجماعة (ثم) بعد احرامه (يتقدم الامام أو يتأخران) حالة القيام لا غيره (وهو) أي تأخرهما حيث أمكن كل من التقدم والتأخر (أفضل) فان لم يمكن إلا أحدهما فعل وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضى الله عنه فب عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدارني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فأقامه عن يساره فأخذ بأيدى بنا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلقه

(قوله لا غيره) ظاهره ولو الركون واعتمده في شرحى الارشاد وشيخ الاسلام زكريا في شرح البهجة وكذلك الجبال الرملى في شرح البهجة أيضا وأطلق في شرح نظم الزبد أنه يكون في القيام وكذلك الخطيب في الاقتناع لكن الذي في نهايته والخطيب في المعنى وشرح التنبية وأقره الشارح في التحفة أن الركون ملحق بالقيام أما غيرهما ولو انشهد الأخير فلا يسن فيه ذلك فعلم أنه لا ينسب للعاجزين عن القيام كما في شرح الروض والبهجة والمعنى وفتح الجواد

التشهد كما هو ظاهر انتهى  
كلام شرح العباب وكأنه  
فهم أن المراد بالابتداء  
ابتداء الصلاة وليس بالزام  
أذ يمكن أن يكون المراد  
ابتداء دخولهما في الصلاة  
كانا معا ليخرج به تقدم  
دخول أحدهما على  
الآخر في الصلاة المتقدم  
في المسئلة السابقة ( قوله

ولكون الامام متبوعا لم  
يلق به الانتقال من مكانه  
أما اذا تأخر من على اليمين  
قبل احرام الثاني أو لم  
يتأخر أو تأخر في غير  
القيام فيكره ويقوت به  
فضل الجماعة ( ولو حضر )  
ابتداء معا أو مرتبا ( ذكر ان )  
ولو بالغوا صبيا ( صصفا  
خلفه وكذا ) اذا حضرت  
( المرأة ) وحدها ( أو  
النسوة ) وحدهن فانها  
تقوم أو يقمن خلفه لاعت  
يمينه ولا عن يساره  
للاتباع

أو يقمن خلفه ( أو ذكران  
وامرأة أو خنثى فهما  
خلفه وهي أو الخنثى  
خلفهما أو ذكر وخنثى  
وأثنى وقف الذكر عن  
يمينه والخنثى خلفهما  
والأثنى خلف الخنثى كما  
في التحفة وغيرها قال في  
شرح العباب في قوله  
والخنثى خلفهما مانصه

فبالت ثم عدل بها فانما خاتم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخوض فتوضأ منه ثم قمت فتوضأت من  
متوضئ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب جبار بن صخر يقتضي حاجته فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليصلي وكانت على بردة ذهبية ان أخالف بين طرفيها فلم تبلغ لي وكان لها ذباب فندكسها ثم خالفت بين  
طرفيها ثم تواقصت عليهما ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي فادارني  
حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فتوضأ ثم جاء فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدينا جميعا فدفننا خلفه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرميني وأنا لأشعر  
ثم فطنت به فقال هكذا بيده يعني شد وسطك فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا جابر قل لبني  
يا رسول الله قال اذا كان واسعا خالف بين طرفيه واذا كان ضيقا فاشد على حقوك الخ وفي الحديث  
فوائد انظر شرح النووي رحمه الله ( قوله ولكون الامام متبوعا ) علة مقدمة للميل الخ والجملة معطوفة  
على جملة والاصل في ذلك الخ وهي تعليل لافضلية تأخر المأمومين ( قوله لم يلحق به الانتقال من مكانه ) أي  
واللافتي انتقال المأموم وهو الافضل ( قوله أما اذا تأخر من على اليمين ) أي عمن الامام ( قوله قبل احرام  
الثاني ) الذي على اليسار وهذا مقابل قوله بعد احرامه ( قوله أولم يتأخر ) أي المأمومان مع مكانه بالمعنى  
السابق ومع عدم تقدم الامام وهذا مقابل قوله يتقدم الامام أو يتأخران ( قوله أو تأخر في غير القيام )  
هذا مقابل قوله حالة القيام لا غيره وذلك كالسجود والجلوس قال في النهاية ولو كان تشهدا آخر فلا ينس  
فيه ذلك وان أوههم كلام الروضة خلافه لانه لا يتأتى الابعمل كثيرا أو يشق غالبا فليتأمل ( قوله فيكره )  
جواب أما ( قوله ويقوت به فضل الجماعة ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باعتقار ذلك  
في حق الجاهل وان بعد عهده بالاسلام وكان مخالطا للعلماء وأنه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيد الان  
هذا مما يخفى ولا يخالف هذا ما تقدم عن الایعاب في التقدم على الامام من أنه لا يضرب في حق الجاهل حيث  
عذر عرش وهو وجيه جدا فليتأمل ( قوله ولو حضر ابتداء معا أو مرتبا ذكران ) هذا مقابل لندب  
وقوف ذكر عن اليمين اذا فرض أنه حضر وحده كما قيد ذلك بقوله فيما سبق اقتضى وحده تأمل  
( قوله ولو بالغوا صبيا ) الغاية للتعميم فالذكران أعم من أن يكونا بالغين أو صبيين أو بالغاً وصبياً  
قال العلامة البرماوي والأولى كون البالغ في جهة اليمين ( قوله صفا خلفه ) أي الامام بحيث يكون  
محاذيا لبدنه وقال المحلى أي قاما صفا انتهى وهذا الحل منه يقتضي أن يقر أقول المصنف صفا بفتح الصاد  
مبني للفاعل وهو جائز كبناؤه للفعول فان صف يستعمل لازما ومتعديا فيقال صففت القوم فاصطفوا  
وصفوا ع ش ( قوله وكذا اذا حضرت المرأة وحدها ) أي ولو محرماً أو زوجة ( قوله أو النسوة  
وحدهن ) بكسر النون أفصح من ضمها وهي والنساء اسمان لجماعة ناث الاناسي الواحدة امرأة من غير  
لفظ الجمع قاله في المصباح ( قوله فانها تقوم أو يقمن خلفه ) أي الامام بحيث لا يزد ما بينهما على ثلاثة  
أذرع قال الكردي أو ذكران وامرأة وخنثى فهما خلفه وهي أو الخنثى خلفهما أو ذكر وخنثى وأثنى وقف  
الذكر عن يمين الامام والخنثى خلفهما والأثنى خلف الخنثى وحينئذ يحصل لكل فضيلة الصف الاول لجنسه  
( قوله لاعت يمينه ولا عن يساره ) أي الامام وهذا راجع لصورة الذكرين وما بعدهما فلو وقفا  
عن يمينه أو يساره أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره أو أحدهما خلفه والاخر بجانبه  
أو خلف الاول كرهه كافي المجموع عن الشافعي انتهى أسنى ومثله يقال في المرأة والنسوة بل  
أولى ( قوله لاتباع ) دليل لهما أما الرجلان فلحديث جابر السابق وأما الرجل والصبي والمرأة  
فلما في الصحيحين عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى في بيت أم سليم قال وصففت انا واليتيم وراءه

بحيث يسامتا ثم قال وفارق وقوفه خلفهما هنا وقوفه خلف الرجل فيما قبله بأنه لو وقف هنا خلفه لتصور رابصو رة منفردين مع احتمال  
ذكر ورته فتفوت السنة في موقف الرجلين فكان وقوفه كذلك مراعاة للامرين



بخلاف المرأة خلف الرجل لتعنيه موقفا لها لاحتمال الى آخر ما في شرح العباب وحيد أي حين وقوف كل كما ذكره يحصل لكل فضيلة  
 الصف الاول بجنسه حلي (قوله ان كل صفهم) أما إذا لم يكمل فيكمل بالصبيان كما في التحفة والنهاية وغيرهما زاد فيها أما إذا كان تاما لم يكن  
 فيه لوسعهم فالوجه تأخيرهم عنهم كما اقتضاه إطلاق الاصحاب خلافا

بحيث لو دخل الصبيان معهم

٦٥

للأذرى الخوظاها إطلاقه  
 أنه لا فرق في رجال بين  
 الاحرار والارقاء وهو  
 كذلك كما في التحفة وغيرها  
 قال ابن قاسم لو اجتمع  
 الاحرار والارقاء ولم

ويقف (نابا) إذا تعددت  
 أصناف المأمومين (قوله  
 الرجال) صفا (ثم) بعد  
 الرجال ان كمل صفهم  
 (الصبيان) صفاتنا وان  
 تميزوا عن البالغين بعلم  
 ونحو هذا (ان لم يسبقوا)  
 أي الصبيان (الى الصف  
 الاول فان سبقوا) اليه  
 (فهم أحق به) من  
 الرجال فلا ينحدون عنه  
 لهم لانهم من الجنس  
 بخلاف الخنثى والنساء ثم  
 بعد الصبيان وان لم يكمل  
 صفهم الخنثى (ثم بعدهم  
 وان لم يكمل صفهم النساء)  
 للخبر الصحيح أي ليني  
 منكم

يسعهم صف واحد  
 فيتجه تقديم الاحرار  
 لانهم أشرف نعم لو كان  
 الارقاء أفضل بنحو علم  
 أو صلاح فيه نظر ولو  
 حضر وقبل الاحرام فهل  
 يؤخرون للاحرار فيه

والعجوز من ورائنا فصلي لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف (قوله ويقف ندبا) أي فيكره  
 مخالفته كما سيأتي (قوله فيما إذا تعددت أصناف المأمومين) أي بأن كثر وأوكان من كل جنس جماعة (قوله  
 خلفه الرجال صفا) أي ولو أرقاء كما هو ظاهر نعم لو اجتمع الرجال الاحرار والارقاء ولم يسعهم صف واحد  
 فيتجه تقديم الاحرار لانهم أشرف ولكن اذا حضر الارقاء أولا فلا يؤخرون كما هو واضح (قوله ثم بعد  
 الرجال) أي البالغين (قوله ان كل صفهم) أي أما إذا لم يكمل فيكمل بالصبيان لانهم من الجنس ويقفون  
 على أي صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بالبالغين ولكن المعتمد ان المراد أن يكون هناك  
 فرجة بالفعل بخلاف ما لو كان صف الرجال كاملا بصورة الأنا لودخل بينهم الصبيان فانهم لم يدخلوا بل  
 صفوا خلف البالغين فأفاده البر ماوى فليتام (قوله وان غيروا) أي الصبيان (قوله عن البالغين بعلم ونحوه)  
 أي كوزع وأشار بان الى خلاف فيه قال الدارمي في الاستيفاء كما راعا تقدم الرجال على الصبيان اذا كانوا  
 أفضل أو تساوا فان كان الصبيان أفضل قدموا قال الولي العراقي وعندى ان هذا وجه لا قيد في المسئلة  
 فالراجح ما أطلقه الجمهور قال في التحفة ويرد النظر في الفساق والصبيان وظاهر تعبيرهم بالرجال تقدم  
 الفساق (قوله هذا) أي كون الصبيان مؤخرين عن الرجال (قوله ان لم يسبقوا أي الصبيان) أي بأن  
 جاؤا مع الرجال فحل ما ذكر اذا حضر الجميع دفعة واحدة (قوله الى الصف الاول) أي أو الثاني مثلا  
 (قوله فان سبقوا) أي الصبيان (قوله اليه) أي الى الصف الاول ونحوه (قوله فهم أحق من الرجال) أي  
 على الصحيح نقله ابن لرفعة في الكفاية عن القاضي حسين وغيره وأقره (قوله فلا ينحدون عنه) أي لا يؤخر  
 الصبيان عن الصف الاول (قوله لهم) أي للرجال الا لا يحقن وان كان حضور الرجال قبل احرام الصبيان  
 (قوله لانهم من الجنس) أي من جنس الرجال لتعليل لعدم التنحية ومحل ذلك كما قاله ع ش مالم يخف من  
 تقدمهم فنته على من خلفهم والأخر وان دبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة (قوله بخلاف الخنثى  
 والنساء) أي فانهم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بأفعال قليلة وفي كلام بعضهم أن كلامهم مفروض فيما اذا  
 كان قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا انتهى قال ع ش والاقرب الاول (قوله ثم بعد الصبيان  
 وان لم يكمل صفهم الخنثى) أي لاحتمال ذكورهم وأنوثتهم فلذا جعلوا بين الذكور والنساء (قوله ثم  
 بعدهم) أي الخنثى (قوله وان لم يكمل صفهم) أي لما رأنا نقال ع ش ويقفون صفوا واحدا كصفوف  
 الرجال (قوله النساء) كذا أطلقوا قال العلامة رشيدى ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهن قليل  
 بتقديم البالغات كما قيل به في الرجال وهن كانت غير البالغات منهن محل قوله صلى الله عليه وسلم في الثالثة  
 ثم الذين يلونهم اذ لم يكن في عصره عنده خنثى بدليل أن أحكامهم غالباً مستنبطة ولو كانوا موجودين ثم  
 اذ ذاك لنص على أحكامهم فان قلت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهو متف  
 في النساء قلت ينقض ذلك ان الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس منظمة للفتنة  
 فليتام ومثل هذا البحث يجري في الخنثى (قوله للخبر الصحيح) دليل للترتيب المذكور في الوقوف خلف  
 الامام والحديث رواه مسلم عن ابن مسعود مر فوعا باللفظ الذي ذكره الشارح هنا وقبله رواية عن أبي مسعود  
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبتا في الصلاة أي قبلها ويقول استووا ولا تختلفوا  
 فتختلف قلوبكم ويليني منكم أولو الاحلام والتهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال أبو مسعود فانتهم  
 اليوم أشد اختلافا (قوله ليليني منكم) يكسر اللامين وفتح الياءين وتشديد النون أمانون التوكيد الثقيلة مع

حذف

نظرا انتهى والظاهر انهم لا يؤخرون لان الصبيان المؤخرين عن الرجال الارقاء  
 لا يؤخرون للاحرار فكيف بالارقاء المقدمين على الصبيان وعجيب توقف الشيخ في ذلك (قوله وان تميزوا الخ) أي خلافا للدارمي ومن  
 تبعه كما في التحفة والنهاية (قوله ليليني) بكسر اللام وهي لام الامر وفتح الياء بعد اللام وتشديد النون وهي امانون التوكيد الثقيلة مع حذف  
 النون نون الوقاية لتوالي الامثال أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فيها ما مبنى على فتح آخره وهو الياء التي بعد لام الاتصال



نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المدغم في نون الوقاية به والفعل ان اتصل به أحد نوني التوكيد بنى على الفتح ومجمله الجزم بلام الامر وفي رواية أخرى يلينى بحذف الياء التي بعد اللام وتخفيف النون ووجه حذف الياء ان الفعل معتل الآخر بالياء دخل عليه الجازم وهو لام الامر فحذف آخره وهو الياء والنون نون الوقاية وليس على هذه الرواية في الفعل نون توكيد قال الشارح في شرح العباب وأخطار رواية ولغة من ادعى نالته اسكان الياء وتخفيف النون انتهى قال الحلبي وفيه نظر لان ثبات حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جائز في السعة عند بعضهم مة صور على الضرورة عند الجمهور انتهى وفي حواشي الشويري ٦١ على المنهج ما نصه قال الطيبي من حق

هذه اللفظة ان تحذف منها الياء لانه على صيغة الامر وقد وجد باثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث والظاهر أنه غلط عقود الزبرجد انتهى وأولوا بمعنى أصحاب والاحلام جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها يعني الاحلام أي وقته وهو البلوغ أو جمع حلم بكسر الحاء بمعنى الثاني

أولوا الاحلام والنهي والبالغون العاقلون ثم الذين يلونهم ثلاثا

ويلزمه العقل والنهي أي بضم النون وفتح الهاء جمع نهيته بالضم أي كعقوبة وهو العقل قاله النووي في شرح مسلم وفيه أيضا النهي العقول وأولوا الاحلام العقلاء وقيل البالغون فعلى الاول اللفظان بمعنى ولاختلاف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيذا وعلى الثاني معناه البالغون العقلاء انتهى

حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل في ما مبني على الفتح في محل جزم بلام الامر وفي رواية يلينى بحذف الياء التي بعد اللام الثانية وتخفيف النون ووجهه ظاهر لان الفعل معتل الآخر بالياء دخل عليه الجازم الذي هو اللام فحذف آخره وهو الياء والنون نون الوقاية لان نون التوكيد وهذه الرواية هي التي في أصل سماعنا من صحيح مسلم قال في العباب وأخطار رواية ولغة من ادعى نالته اسكان الياء وتخفيف النون أي يلينى ونظيره الحلبي بأن اثبات حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جائزة في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور انتهى وأقره الذكر دعي والجل ورده البجيرمي بأنه لا ينبغي حل كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم على ذلك القول الشاذ عند الجمهور والمخالف للقياس والسماع عندهم فصيح نسبة الخطأ لمن ادعى الثالثة تأمل (قوله) أولوا الاحلام والنهي (أولوا) بمعنى أصحاب من الملاحظات بجمع المذكر السالم لانه لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الذنوشي والاحلام جمع حلم بضمتين وهو الاحلام قال تعالى وإذا بلغ الاطفال منك الحلم والنهي بالضم جمع نهيته وهي العقل وقال أبو علي ويجوز أن يكون مصدرا كالمهدي ومعناه الثبات والحبس (قوله) أي البالغون العاقلون تفسير لا ولي الاحلام والنهي على ما مر وقيل أولوا الاحلام العقلاء وعليه يكون اللفظان بمعنى واحد لكن لما اختلف في اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيذا قال البجيرمي وقول بعضهم الاحلام جمع حلم بالكسر وهو الفرق في الامر والثاني فيه غير مناسب هنا لأن يقال يلزم منه البلوغ فيكون أطلق المزموم وأراد اللازم تأمل (قوله) ثم الذين يلونهم (أي الذين يقرءون منهم في هذا الوصف في هذا الحديث تقديم الأفضل فالأفضل الى الامام لانه أولى بالاكرام ولانه يحتاج الامام الى الاستخلاف فيكون هو ولانه يتفطن لتنبيه الامام على السهو ولما لا يتفطن له غيره وايضا بطواصفة الصلاة ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس وليقتدي بأفعالهم من وراءهم ولا يختص هذا التقديم بالصلاة بل السنة أن يقدم أهل الفضل في كل مجمع الى الامام وكبير المجلس كجلاس العلم والقضاء والذكر والمشورة ومواقف القتال وامامة الصلاة والتدريس والافتاء وسماع الحديث ونحوها ويكون الناس فيها على مراتبهم في العلم والدين والعقل والشرف والسن والكفاءة في ذلك الباب والاحاديث الصحيحة متعاضدة على ذلك شرح مسلم للامام النووي رحمه الله تعالى ونفعنا به (قوله) ثلاثا أي بعد المرة الاولى واحدة أعنى قوله يلينى منك أولوا الاحلام ثم يقول ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم مع هذه هذاهو المراد لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنائي كما مر عن الرشيدى وبوافقه الرواية عن أبي مسعود وقال العلامة الحنفى انه شامل للخنائي ونص عليه لمعلمه بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا راجعا لقوله ثم الذين يلونهم أي قالها ثلاثا غير الاولى قال وكان حق التعبير في الثالثة التي المراد منها النساء أن يقال ثم اللاتي يلينهم واما عبر بالذين وبواجع الذكور لما كثره للمرة الثانية الواقعة على الصبيان فليست تأمل

وفي رياض الصالحين للنووي ما نصه النهي العقول وأولوا الاحلام هم البالغون وقيل أهل الحلم والفضل انتهى كلام رياض الصالحين ومنه نقلت (قوله) ثلاثا هكذا لفظ رواية مسلم قال فيها ثلاثا وفي رواية في مسلم قبل رواية ثلاثا ما نصه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ذكرها مكررة مرتين قال النووي في شرح مسلم معنى الذين يلونهم الذين يقرءون منهم في هذا الوصف ثم قال في هذا الحديث تقديم الأفضل فالأفضل الى الامام لانه أولى بالاكرام ولانه يحتاج الامام الى استخلاف فيكون هو أولى ولانه يتفطن لتنبيه الامام

على السهو لا يفتن له غيره الى آخر ما قاله ( قوله وسطهن ) اعلم ان المفهوم من كلامهم ان امامة النساء يندب لها مساواة المؤنثات بها  
وعبرة من الارشاد وامامتهن تتوسط كعراة وفي التحفة بعد ان ذكر امامة النساء تكون وسطهن قال وامام عراة فيهم بصيرا ولا طاعة كذلك  
والا تقدم عليهم وكذلك النهاية وقد ذكر في شرح قول المنهاج ويندب تخلقه قليلا قبل هذا امامته قد تنس المساواة كما يأتي في العراة انتهى  
وفي حاشية التحفة لها في اذا لم ٦٢ رجل عراة لا يتقدم عليهم كامامة النساء الخ وكتب لها في على قول التحفة السابق

( قوله ومتى خولف الترتيب المذكور ) أي من تقديم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء كان يتقدم  
الصبيان على الرجال مع حضورهم دفعة أو الخنثى عليهم مطلقا ( قوله كره ) أي مع صحة الصلاة بذلك لانه  
ليس بشرط لها ( قوله وكذلك مندوب يتعلق بالموقف ) أي كالانفراد عن الصف والاستعلاء على الامام  
وعكسه ( قوله فانه يكره مخالفته ) أي المندوب المذكور ( قوله وتفاوت به ) أي بالمخالفة ( قوله فضيلة  
الجماعة ) أي المختصة بتلك السنة بل اثنى الشهاب الرملي فيما اذا وقف صف قبل امام ما امامه بعدم فوات  
الفضيلة بالموقف المذكور وفي ابن عبد الحق ما يوافقه حيث قال لانفوت فضيلة الجماعة بذلك وان  
فانت فضيلة الصف وكذا وافقه جمع من المتأخرين قال ع ش وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم  
مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة موقوفة للفضيلة فليتأمل ( قوله كما قدمته في كثير  
من ذلك ) أي فانه قد ذكر ذلك في هذا الفصل أربع مرات في مسألة المساواة والموقف عن اليمين  
واليسار ومسألة التأخر قبل الاحرام ( قوله ويقاس به ) أي بما ذكرهنا ( قوله ما يأتي ) أي من السنن  
التي ذكرت في هذا الفصل أو الفصل الآتي فانه يكره مخالفتها وتفوت الفضيلة على تفصيل سيأتي ان  
شاء الله تعالى ( قوله وتقف ندبا امامهن ) انشأه قال الرازي لانه قياسي كما أن رجلة تأنيث رجل وقال  
القنوي بل المقيس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صفة مصدر أطلقت على الفاعل  
فاستوى المذكور والمؤنث فيها وعليه فاتي بالتاء لا يلوهم ان امامهن المذكور كذلك انتهى تحفة وكان وجه  
عدم الاكتفاء بتاء تقف في رفع الإيهام ان النقط كثيرا ما تسقط ويتساهل فيها بخلاف الحرف بصرى  
( قوله أي النساء ) تفسير للضمير المضاف اليه ( قوله وسطهن ) المراد أن لا يتقدم عليهن وليس المراد استواء  
من على يمينها ويسارها وفي العمد خلافا لما توهمه بعض ضعفاء الطلبة وقر الرملي انها تقدم يسرا بحيث  
تتأخر عن وهذا لا ينافي انها وسطهن فان لم يحضر الامراة فقط وقفت عن يمينها اخذا مما تقدم في الذكر  
ع ش ( قوله لانه ) أي وقوف امامة النساء وسطهن ( قوله أسترها ) أي للمرأة وقد فعل كذلك عائشة  
وأما سامة رضي الله عنهما رواه البيهقي باسناد صحيح قيل وكان ذلك يعلم من النبي صلى الله عليه وسلم أو أمره  
وفي الشيخ عميرة نقلا عن الكفاية وروى ان صفوان بن سليم قال من السنة اذا أمت المرأة النساء ان تقف  
وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه وذلك ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قوله ويقف  
امام العراة البصراء ) أي كون المأمومين عراة ليس بغير بل مثلهم المستورون ومن بعضهم مستور  
وبعضهم عار كما هو ظاهر ( قوله غير المستور ) أي اما اذا كان الامام مستورا فانه يتقدم عليهم كامام غيرهم  
والجماعة في العراة البصراء بحيث يتأتى نظر بعضهم بعضا والانفراد سواء لان في الجماعة ادراك فضيلتها  
وفوات فضيلة سنة الموقف وفي الانفراد ادراك فضيلة الموقف وفوات فضيلة الجماعة فاستويا وقال  
الرافعي انها سنة لهم أيضا ( قوله وسطهم ) أي المأمومين اذا كانوا بحيث يتأتى نظر بعضهم الى بعض كما  
يفيده التعليل الآتي ( قوله بسكون السين ) أي هنا وفي وسطهن البار وذلك يكون ظرافا اذ هو  
بفتحها اسم على المشهور نحو ضربت وسطه لكن قال الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرافا نحو قعدت

كذلك مانصه أي مثل  
امامة النساء في الوقوف  
في الوسط بدون تقدم الخ  
وعبرة شرح المنهاج  
وكالمرأة عراة بصراء  
في ضحوة انتهت والمفهوم  
من كلامهم ان امامة  
النساء لو تقدمت على

ومتى خولف الترتيب  
المذكور كره وكذا كل  
مندوب يتعلق بالموقف  
فانه يكره مخالفته وتفوت به  
فضيلة الجماعة كما قدمته  
في كثير من ذلك ويقاس  
به ما يأتي ( وتقف ) ندبا  
( امامهن ) أي النساء  
( وسطهن ) لانه أسترها  
( و ) يقف ( امام العراة )  
البصراء ( غير المستور  
وسطهم ) بسكون السين

المؤنثات بها كره وفاتهن  
نواب الجماعة لكن رأيت  
في حواشي المنهاج للشويزي  
مانصه مع تقدم ممتاز به  
عنهن انتهى فخره  
( قوله غير المستور ) اما  
اذا كان الامام مستورا  
فانه يتقدم عليهم كغيرهم  
قال الخطيب في شرح  
التهنيه وان كانوا بصراء

وسط

بحيث يتأتى نظر بعضهم بعضا فالجماعة في حقهم وانفرادهم سواء كما تقدم فان صلوا جماعة في هذه الحالة

وقف الامام وسطهم انتهى ( قوله بسكون السين ) ذكر وان كل موضع ذكر فيه وسط ان صلح فيه بين فهو بالتسكين كما هنا وان لم يصلح  
فيه ذلك كجلست وسط الدار فهو بالفتح قال الازهرى وقد أجاز وفي المفتوح الاسكان ولم يجز وفي الساكن الفتح كذا في المغنى وغيره

لكن في التحفة مانعه السين هنا سكون لا غير في قول وفي آخر السكون أفصح من الفتح ككل ما هو بمعنى بين بخلاف وسط الدار مثلا  
فلا أفصح فتحه ويجوز ساكنه والاول طرف وهذا اسم انتهى (قوله ان أمكن) قال في الامداد اما اذا ضاق المكان عن وقوفهم صفا واحدا  
فيعدون الصفوف بلا كراهة ويقف الامام وسط الصف الاول بلا كراهة الخ ٦٣ قال في النهاية مع غض البصر قال واذا

اجتمع القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهما التسكين والتحريل لكن  
السكون أحسن في الطرف والتحريل أحسن في الاسم واما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهم ما ويجعلونهم  
طرفين إلا أن تعلبا قال يقال وسطا بالسكون في المتفرق الإجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريل فيما  
لا تفرق أجزاءه نحو وسط رأس رشيدى (قوله ويقفون) أى المأمومون العراة البصراء على مامر  
(قوله صفا واحدا ان أمكن) أى اما اذا لم يمكن ذلك بان ضاق المكان عن وقوفهم صفا واحدا فيقف  
دون الصفوف بلا كراهة ويقف الامام وسط الصف الاول بلا كراهة قال جمع مع غض البصر (قوله  
لثلاثين نظر بعضهم الى عورة بعض) تعليل لوقوفهم صفا واحدا (قوله فان كانوا) أى العراة (قوله  
عميا أو في ظلمة) أى أو نحوها كالبعد ونحوه من موانع الرؤية وكذلك الضوء لكن امامهم مكتمس (قوله  
تقدم امامهم) أى استجبا با كغيرهم واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة فلا يصلي معهم لافى  
صف ولا فى صفين بل يتنحى ويجلس خلفهم ويستدبرن القبلة حتى يصلى الرجال وكذا عكسه فيجلس  
خلفهن الرجال مستدبرن القبلة حتى يصليهن حتى يصليهن فى الاسنى وكل ذلك مستحب لا تبطل مخالفة الصلاة  
فان أمكن ان تتوارى كل طائفة بمكان آخر حتى تصلى الطائفة الاخرى فهو أفضل ذكره فى المجموع (قوله  
وبكره للمأموم) أى ابتداء ودواما كفى الحالى وتفتت به فضيلة الجماعة بالمعنى السابق وقيل ان الفأنت  
فضيلة الصف فقط لا فضيلة الجماعة (قوله وقوفه منفردا عن الصف) أى من جنسه اما اذا اختلفا  
كأمرأة ولانساء أو حتى ولا خنائى فلا كراهة بل يندب الانفراد كما علم مامر (قوله اذا وجد فيه سبعة)  
تقييد للكرامة دل عليه قول المتن فان لم يجد الخ (قوله لما صح من النهى عنه) أى عن الانفراد عن  
الصف وهو مامر واه البخارى عن أبى بكره رضى الله عنه أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع  
قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد أى زادك حرصا  
على ادراك الجماعة أو الركعة ولا تعد للانفراد عن الصف أو لا تعد للتأخر حتى يفوتك أول الجماعة وفى رواية  
أبى داود وصحها ابن حبان فركع دون الصف ثم مشى اليه ويؤخذ منه عدم لزوم الاعداد لعدم أمره بها  
(قوله وأمر المنفرد بالاعداد) مبتدأ خبره قوله محمول الخ ومقصوده بهذا الجواب عما قيل ان الانفراد عن  
الصف موجب لاعداد الصلاة كما فى حديث الترمذى (قوله فى خبر الترمذى) أى عن وانصت بن معبد  
رضى الله عنه ان رجلا صلى خلف الصف وحده فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد الصلاة قال وفى  
الباب عن على بن شيبان وابن عباس (قوله الذى حسنه) أى حيث قال وحديث وابصة حديث حسن  
(قوله محمول على النسيب) أى لا على الوجوب جمعا بين الدليلين (قوله على أن الشافعى رضى الله عنه  
ضعفه) أى هذا الحديث فلم يعارض الحديث الاول وتبع الشارح هنا فى هذا التعبير شيئا وعبارة التحفة  
ودل على عدم البطلان عدم أمره صلى الله عليه وسلم لفعله بالاعداد فامر به فى رواية للنسيب على ان  
تحسين الترمذى لهذا وتصحيح ابن حبان له معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب والبيهقى انه ضعيف  
ولهذا قال الشافعى رضى الله عنه أى فى القديم لو ثبت قلت به الخ وبه يعلم ان نسبة التضعيف للشافعى من  
حيث ما أفاده قوله لو ثبت الخ لانه مصرح به فليتامر (قوله فان لم يجد سعة فى الصف) أى أو فرجة فيه  
كما فى الروضة وأصلها والسعة بفتح السين على الافصح وبه قرأ السبعة فى قوله تعالى ولم يؤت سعة من المال  
وحكى عن بعض التابعين أنه قرأها بكسر ها وكذا حكى عن الصغاني ولذا قال العلامة الدنوشرى

وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهما التسكين والتحريل لكن  
السكون أحسن في الطرف والتحريل أحسن في الاسم واما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهم ما ويجعلونهم  
طرفين إلا أن تعلبا قال يقال وسطا بالسكون في المتفرق الإجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريل فيما  
لا تفرق أجزاءه نحو وسط رأس رشيدى (قوله ويقفون) أى المأمومون العراة البصراء على مامر  
(قوله صفا واحدا ان أمكن) أى اما اذا لم يمكن ذلك بان ضاق المكان عن وقوفهم صفا واحدا فيقف  
دون الصفوف بلا كراهة ويقف الامام وسط الصف الاول بلا كراهة قال جمع مع غض البصر (قوله  
لثلاثين نظر بعضهم الى عورة بعض) تعليل لوقوفهم صفا واحدا (قوله فان كانوا) أى العراة (قوله  
عميا أو في ظلمة) أى أو نحوها كالبعد ونحوه من موانع الرؤية وكذلك الضوء لكن امامهم مكتمس (قوله  
تقدم امامهم) أى استجبا با كغيرهم واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة فلا يصلي معهم لافى  
صف ولا فى صفين بل يتنحى ويجلس خلفهم ويستدبرن القبلة حتى يصلى الرجال وكذا عكسه فيجلس  
خلفهن الرجال مستدبرن القبلة حتى يصليهن حتى يصليهن فى الاسنى وكل ذلك مستحب لا تبطل مخالفة الصلاة  
فان أمكن ان تتوارى كل طائفة بمكان آخر حتى تصلى الطائفة الاخرى فهو أفضل ذكره فى المجموع (قوله  
وبكره للمأموم) أى ابتداء ودواما كفى الحالى وتفتت به فضيلة الجماعة بالمعنى السابق وقيل ان الفأنت  
فضيلة الصف فقط لا فضيلة الجماعة (قوله وقوفه منفردا عن الصف) أى من جنسه اما اذا اختلفا  
كأمرأة ولانساء أو حتى ولا خنائى فلا كراهة بل يندب الانفراد كما علم مامر (قوله اذا وجد فيه سبعة)  
تقييد للكرامة دل عليه قول المتن فان لم يجد الخ (قوله لما صح من النهى عنه) أى عن الانفراد عن  
الصف وهو مامر واه البخارى عن أبى بكره رضى الله عنه أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع  
قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد أى زادك حرصا  
على ادراك الجماعة أو الركعة ولا تعد للانفراد عن الصف أو لا تعد للتأخر حتى يفوتك أول الجماعة وفى رواية  
أبى داود وصحها ابن حبان فركع دون الصف ثم مشى اليه ويؤخذ منه عدم لزوم الاعداد لعدم أمره بها  
(قوله وأمر المنفرد بالاعداد) مبتدأ خبره قوله محمول الخ ومقصوده بهذا الجواب عما قيل ان الانفراد عن  
الصف موجب لاعداد الصلاة كما فى حديث الترمذى (قوله فى خبر الترمذى) أى عن وانصت بن معبد  
رضى الله عنه ان رجلا صلى خلف الصف وحده فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد الصلاة قال وفى  
الباب عن على بن شيبان وابن عباس (قوله الذى حسنه) أى حيث قال وحديث وابصة حديث حسن  
(قوله محمول على النسيب) أى لا على الوجوب جمعا بين الدليلين (قوله على أن الشافعى رضى الله عنه  
ضعفه) أى هذا الحديث فلم يعارض الحديث الاول وتبع الشارح هنا فى هذا التعبير شيئا وعبارة التحفة  
ودل على عدم البطلان عدم أمره صلى الله عليه وسلم لفعله بالاعداد فامر به فى رواية للنسيب على ان  
تحسين الترمذى لهذا وتصحيح ابن حبان له معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب والبيهقى انه ضعيف  
ولهذا قال الشافعى رضى الله عنه أى فى القديم لو ثبت قلت به الخ وبه يعلم ان نسبة التضعيف للشافعى من  
حيث ما أفاده قوله لو ثبت الخ لانه مصرح به فليتامر (قوله فان لم يجد سعة فى الصف) أى أو فرجة فيه  
كما فى الروضة وأصلها والسعة بفتح السين على الافصح وبه قرأ السبعة فى قوله تعالى ولم يؤت سعة من المال  
وحكى عن بعض التابعين أنه قرأها بكسر ها وكذا حكى عن الصغاني ولذا قال العلامة الدنوشرى

ويقفون صفا واحدا  
ان أمكن ان لا ينظر  
بعضهم الى عورة بعض  
وان كانوا عراة أو فى ظلمة  
تقدم امامهم (وبكره)  
للمأموم (وقوفه منفردا  
عن الصف) اذا وجد  
فيه سعة لما صح من النهى  
عنه وأمر المنفرد بالاعداد  
فى خبر الترمذى الذى  
حسنته محمول على النسيب  
على أن الشافعى رضى الله  
عنه ضعفه (فان لم يجد  
سعة فى الصف)

حتى تصلى الطائفة  
الاخرى فهو أفضل ذكره  
فى المجموع الخ (قوله  
لما صح من النهى عنه)  
قال القسطلانى فى شرح  
الصحيح ذهب الى  
التحريم أحمد واسحاق  
وابن خزيمة من الشافعية  
اصححه أمره صلى الله عليه

وسلم من صلى كذلك بالاعداد وزاد ابن خزيمة فى رواية له لاصلاة لمنفرد خلف الصف انتهى ملخصا (قوله على أن الشافعى  
الخ) لعلمه مأخوذ من مفهوم قول الشافعى لو ثبت قلت به فانه يفيد انه لم يثبت عنده والا فالمرء فى كتب الفقهاء ان المضعف له البهق وان  
ابن عبد البر قال انه مضطرب

(قوله مع الامام) أي اقتدى به قال في شرح الارشاد خلف الصف انتهى (قوله خروجا من الخلاف) أي من خلاف من منع  
اعتقاد الصلاة منفردا خلف الصف قال الشوبري وهو ابن المنذر والحيدري وابن خزيمة انتهى وتقدم القول بالتحريم عن أحمد  
(قوله في ضمانه) قال في النهاية ٦٤ لوجرة طاناً حريته فتمين كونه رقية تدخل في ضمانه وقال العلامة ابن قاسم قد يؤخذ من

تعليله المذكور أنه لو أمكنه  
جره بحيث لا يدخل في  
ضمانه استحب كان يحسنه  
في تأخر بدون قبض بشيء  
من أجزائه وهو متجه  
(قوله أكثر من اثنين) في  
التحفة حرمة جر أحدهما  
إذا كانا اثنين وفيها أيضا  
ونحوها النهاية وكذا المغني  
تبع الشيخ الاسلام وهنا

(أحرم مع الامام) ثم جر  
ندبا في القيام (واحدا) من  
الصف اليه يصطف معه  
خروجا من الخلاف ومحله  
أن جوزه أنه يوافقه والافلا  
جر بل يمنع لحوف الفتنة  
وأن يكون حرا لا يدخل  
غيره في ضمانه وأن يكون  
الصف أكثر من اثنين  
لأنه يصير الآخر منفردا  
(وينسب أن يساعده  
المجرو) لينال فضل  
المعاونة على البر والتقوى

وسعة بالفتح في الاوزان \* والكسر محكي عن الصغاني  
والفرق بين الفرجة والسعة كما نقل عن هامش الروضة من خط الامام النووي رجه الله أن الفرجة خلاف  
ظاهر والسعة أن لا يكون خلاء ويكون لودخل بينهما وسعة انتهى فتغير المصنف بالسعة أولى من  
اقتصار غيره على الفرجة اذ يفهم من السعة الفرجة ولا عكس (قوله أحرم مع الامام) يعني اقتدى به خالف  
الصف (قوله ثم جردنا في اقيام واحد من الصف اليه) أي إلى محله لا قبل الاحرام فيحرم كما سيأتي  
(قوله ليصطف معه) يحتمل أن الضمير المستر للجار والبار زللجرو ويحتمل العكس ويصطف أصله  
يصطف قلب التاء طاء للقاعدة المشهورة أن تاء الافتعال بعد حرف الاطباق تقلب طاء (قوله خروجا من  
الخلاف) أي من خلاف من قال من العلماء لا تصح صلاته منفردا خلف الصف منهم كما قاله الشوبري وابن  
المنذر والحيدري وابن خزيمة وفي سنن الترمذي ذكر جماعة من السلف قالوا بالاعادة منهم أحمد واسحق  
وجماد بن أبي سليمان وكيع وفي خبر ضعيف يعمل به في الفضائل أم المصلي فلا دخل في الصف أو  
جرت رحلا من الصف فيصل إلى معك أعد صلاتك رواه البيهقي (قوله ومحله) أي نديب الجر فهو تقييده  
ذكره الزركشي وغيره واعتدوه (قوله أن جوزه أنه) أي المجرو (قوله يوافقه) أي الجار بأن يعلم من  
المجرو بقرائن أحواله أنه يطيعه (قوله والا) أي وإن لم يجوزه أنه يوافقه (قوله فلا جربل يمنع لحوف  
الفتنة) وهل بقي عليه كراهة الانفراد أم لا حرر قال في التحفة ويؤخذ من فرضهم ذلك فيمن لم يجد فرجة  
حرمة على من وجدها التفويت بالفضيلة على الغير من غير عذر انتهى أي حيث لم ينظر رضاه وعلم بالحرمة  
(قوله وإن يكون حرا) عطف على أن جوزه أنه يوافقه والضمير المستر للمجرو (قوله لئلا يدخل غيره) أي  
وهو القن (قوله في ضمانه) أي بالاستيلاء عليه حتى لوجرة طاناً حريته فتمين كونه رقية تدخل في ضمانه وقضية  
ذلك أنه لا يسن جر القن مطلقا قال سم لكن يؤخذ من تعليله أنه لوجره بحيث لا يدخل في ضمانه استحب  
كان بمسكه في تأخر بدون قبض شيء من أجزائه وهو متجه (قوله وإن يكون الصف أكثر من اثنين)  
عطف أيضا على أن جوزه أنه يوافقه فهذه ثلاثة وتقدم أنه إنما يجز بعد الاحرام فالجمله أربعة وهي شروط  
الحركون الجر بعد الاحرام ونحوه بموافقة المجرو وله وكون المجرو حرا وكون الصف أكثر من اثنين  
وقد نظمها بعضهم بقوله

لقد سن جر الحرام من صف عدة \* يرى الوفاق فاعلم في قيام قد أحرم  
بنقل حركة الهمزة إلى الدال (قوله لئلا يصير الآخر منفردا) تعليل المحذوف مفرع على قوله وأن يكون  
الصف الخ وعبارة التحفة فيحرم جر أحدهما إليه لأنه يصير الآخر منفردا بفعل أحديته يعود نفعه إليه وضمره  
على غيره وهنا إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام خرق وله أن وسعه ما كان جرهما إليه زاد في النهاية  
والخرق أفضل من الجر حيث أمكن كل منهما انتهى وجوز جرهما إليه يصدق بما إذا أدى ذلك إلى  
بعدهم عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع قال السيد البصري وهو محل تأمل الآن يقال يتعين على الامام  
التخلف حينئذ (قوله وينسب أن يساعده المجرو) أي يعاونه المجرو وبالتخلف إلى الجار بغير عمل  
كثير كما هو ظاهر (قوله لينال فضل المعاونة على البر والتقوى) تعليل لنسب المساعدة قال في الاسنى  
وفي مراسيل أبي داود أن جاء فلم يجد أحدا فليختلج اليه رجلا من الصف فليقيم معه فما أعظم أجر المختلج

إذا أمكنه الخرق ليصطف  
مع الامام خرق وله أن  
وسعه ما كان جرهما إليه  
انتهى زاد في الامداد  
فالخرق في الاولى أفضل  
من الجر زاد في فتح الجواد  
أن سهل انتهى وإذا  
خرق واصطف مع الامام  
قال الحلبي ينبغي أن لا تقوت

قال

فضيلة الصف الاول على من خاف الامام لأنه لا تصير منهم وذكر القليوبي أن للثلاثة فضيلة

الصف الاول لعذرهم وذكر الحلبي أيضا أن كلام شرح المنهج يفيد أنه لا يخرق ليصطف الا فيما إذا كان خلفه اثنان قال وقر رشيخنا الزبدي  
أنه لا يقيده الخرق ليصطف مع الامام بالصورة المذكورة بل ولو وجد خلف الامام أكثر من اثنين وفيه نظر لا يخفى انتهى كلام الحلبي



وهذا الذي نقله عن الزياي هو الذي يفيد كلام الجلال الرملي في فتاويه فقد رأيت فيها ما حكم المأموم يمكنه الوقوف في صف وراء الأعمام فوقف عن يمينه تاركاً للصف أي حصل له فضيلة الجماعة فاجاب بنعم وفيها أيضاً المسبوقون إذا أحرزوا مقام الصف الأول السابقين إلى ان قال السائل وهل يحصل للسابقين فضيلة الصف الأول الخ أجاب لا يحرم ذلك ولا تفوت به على الأولين فضيلة الصف الأول لعدم تقصيرهم وأما الذين تقدموا على الصف الأول فقال القليوبي بكرة لهم وقيل يحرم قال وليس لهم فضيلة الصف الأول ولا فضيلة الجماعة أيضاً على الوجه الوجهي لمخالفتهم المطلوب من حيث الجماعة خلافاً لما أفاده نعم ان قصر الصف الأول كبعده عن الامام باكثر من ثلاثة أذرع فالتقدم حينئذ هو الصف الأول كما هو ظاهر انتهى وظاهره أن المتأخرين لا يحصل لهم فضيلة ٦٥ الصف الأول والذي في فتاوى الجلال

الرملي أنها لا تفوتهم قال وان فاتهم فضيلة القرب من الامام انتهى وفي فتاويه أيضاً انه اذا اصطاف مع الامام لا يكره له مساواته ولا تفوته بها فضيلة الجماعة قال بل هي أولى في حقه من الانفراد انتهى (قوله ما فات عليه

وذلك يعادل فضيلة ما فات عليه من الصف ويحرم الجرح قبل الاحرام لانه يصير الجرح ورمقاً أما اذا وجد سعة في صف من الصفوف وان زاد ما بينه وبين صفها على ثلاثة صفوف

الخ) كذلك عبر في شرحي الارشاد والجمال الرملي في النهاية والزياي في شرح المحرر وغيرهم وظاهره فوات فضيلة الصف الذي تأخر عنه وبعبارة القليوبي ويحصل له بالأعانة أجر كاجر صفه أو أكثر وقيل تبقى فضيلة

قال سم لوجه لاهذا الحكم لم يبعد ان يسن لمن علم بجهله من أهل الصف التأخر اليه قال ع ش ومفهومه عدم سنته مع العلم ويوجه بانه الذي فوت على نفسه فليست أم (قوله وذلك) أي فضل المعاونة الخ (قوله) يعادل فضيلة ما فات عليه) أي على الجرح و (قوله من الصف) أي الأول مثلاً وظاهره فوات فضيلة الصف الذي تأخر الجرح ورمقه لئلا يكتسب فيه في التحفة صريح بعدمه حيث قال لان فيه اعانة على برمع حصول ثواب صفه له لانه لم يخرج منه الا العذر انتهى وفي الفتاوى أوضح منه ونصها ليس هو من الايثار بالقرب لانه أمر بمطاعته لجاره فلم يترك قرينة ايشار الغير بها بل امثالاً لا الما للشارع فلا كراهة بل فيه فضيلة الصف ولم تفته وان قلنا بفوات ثواب الجماعة لمن تركها بعذر لانه لم يؤثر بتركها وانما رخص له فيه بخلافه هنا وعلى التزل فينبغي أن ثواب مطاعته أعلى من ثواب الصف لان فيها انفعاً متعدداً بخلافه (قوله ويحرم الجرح قبل الاحرام) أي كما ذكره ابن الرفعة في الكفاية والفارقي في فوائد المذهب وسبقهما إليه البر وباني في الحلية وقال ابن يونس انه الاصح قال في التحفة وان نوزع فيه بل في أصل كون الجذب بعد الاحرام بانه اذا أحرز منفرداً لا يتعد صلته عند المخالفين وفيه نظر فان الفرض انه لم يجد فرجة في الصف فلا تقصير منه يقتضي بطلان صلته عندهم (قوله لانه) أي الجرح قبل الاحرام (قوله يصير الجرح ورمقاً) أي في زمن من الأزمنة وهو قبل احرام الجار فيه اضراراً بالجرح ورمقاً وتأيد الحرمة المذكورة بما تأتي من حرمة از القدم الشهيد كذا قيل ويرد بان الفرق بينهما ظاهر وهو ان هذا مأذون فيه شرعاً في الجلة ولذا اعتمد الرملي الكراهة وحل عدم الجواز في كلام ابن الرفعة على الجواز المستوي الطرفين فليست أم (قوله أما اذا وجد سعة في صف من الصفوف) مقابل قول المتن فان لم يجد سعة (قوله وان زاد ما بينه) أي الشخص (قوله وبين صفها) أي السعة التي في الصف (قوله على ثلاثة صفوف) أي فلا يتقيد بصف أو صفين وأشار بان الى مخالفة الاسنوي فانه قال في المهمات ليس الامر كما أطلقوه بل صورة المسئلة ان يكون التخطي للفرجة بصف أو صفين فان انتهى الى ثلاثة فصاعداً فالمنع باق كذا رأيت مصرحاً به في التهذيب لابي على الزجاجة بضم الزاي والتعليق لابي حامد والفروقي لابي محمد والمحرر لسليم وقيد بذلك في المذهب والتخفة والحلية وغيرهم ونص عليه الشافعي هذا كلام المهمات وقد اعترضه المحققون بان ما ذكره من التقيد بصف أو صفين وهم حصل من التباس مسئلة بمسئلة أخرى فان من نقل عنهم انما فرضوا المسئلة في التخطي يوم الجمعة والتخطي هو المشي بين القاعدين والكلام هنا في خرق الصفوف وهم قيام وقد صرح المتولي بكونهما مسلتين متغايرتين وبعبارة النص الذي نقله صريحة في ذلك وهي وان كان دون مدخل رجل زحاماً وأمامه فرجة وكان يتخطى الى الفرجة براحلة أو اثنين رجوت ان يسعه التخطي فان كثر كرهت له انتهى والفرق بين المسلتين ان سدا الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له وللقوم باتمام صلاتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في أحاديث

٩ - رمسى - لث صفه انتهت وبذلك صرح في التحفة حيث قال لان فيه اعانة على برمع حصول ثواب صفه له لانه لم يخرج منه الا العذر انتهى (قوله ويحرم الخ) كذلك التحفة وغيرها وأقر الخطيب في المغني ابن الرفعة على عدم جواز ذلك واعتمد الجلال الرملي في النهاية الكراهة ورأيت في فتاويه أنه سئل عن قول ابن حجر بالحرمة يقال في الجواب المعتمد الكراهة قال وكلام ابن حجر ضعيف انتهت وغيرها (قوله وان زاد الخ) أشار به الى الرد على الاسنوي في تقييده التخطي بصف أو صفين كما نبهوا على ذلك ومنهم الشارح في كتبه وبعبارة النهاية للجمال الرملي فان التيسر عليه مسئلة أخرى فان فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في التخطي يوم الجمعة والتخطي هو المشي بين القاعدين وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قائمون وقد صرح المتولي بأنهما مسلتان والفرق بينهما ان سدا الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له وللقوم باتمام صلاتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطي فان الامام يسن له عدم احرامه حتى يسوي بين صفوفهم نعم ان كان تأخرهم عن سدا الفرجة لعذر كوقت الحرق في المسجد الحرام لم يكره لعدم التقصير انتهت

( قوله والمراد بها ) أى بالسعة بفتح السين قال فى شرح العباب وهى ان لا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعه أى من غير مشقة  
 تحصل لاحدهم كما هو ظاهر قال والفرجة ٦٦ بضم أوله وفتح هاء هو كما وجد بخط النووى على حاشية الروضة خلاء ظاهر

انتهى كلام شرح العباب  
 وحينئذ فيعرف حكم  
 الفرجة من السعة بطريق  
 الاول ( قوله ولو كان  
 عن عيين الامام الخ ) عبارة  
 شرح العباب تقى لا عن  
 الأذرى وأقره قالوا ولو  
 كان الداخل واحدا

فالسنة ان يخترق الصفوف  
 الى أن يدخلها والمراد بها  
 أن يكون بحيث لو دخل  
 بينهم لوسعه من غير مشقة  
 تحصل لاحدهم ولو كان  
 عن عيين الامام محل يسعه  
 لم يخترق بل يقف فيه  
 ( الشرط الثانى ) لصحة  
 الجماعة أن يعلم بانتقالات  
 امامه ( أو يظنها ليتمكن  
 من متابعتها ويحصل ذلك  
 برؤية ) للامام أو لبعض  
 المأمومين ( أو سماع )  
 نحو أو عي ومن فى ظلمة  
 نحو صوت ( ولو من مبلغ )  
 بشرط كونه عدل رواية  
 لأن غيره

وأمكنه ان يقف على عيين  
 الامام وحده لم يخترق الصف  
 وسكتوا عما لو كانا اثنين  
 وأمكن ان يقف كل واحد  
 من جانب والظاهر أنها  
 كالواحد انتهى ( قوله من  
 مبلغ ) وان لم يكن مصليا  
 كما فى المغنى والظاهر وشرح  
 العباب قال فى المغنى وان  
 كان كلام الشيخ أبى محمد

كثيرة بخلاف ترك التخطى فان الامام يستحب له أن لا يحرم حتى يسوى بين الصفوف فليستأمل ( قوله  
 فالسنة ان يخترق الصفوف ) جواب أما اذا وجد الخ ( قوله الى أن يدخلها ) أى السعة لتقصيرهم بتركها  
 لكره الصلاة لكل من تأخر عن صفها أو به يعلم ضعف ما قبل من عدم فوات الفضيلة هنا على المتأخرين  
 نعم ان كان تأخرهم لعذر كوقت الحر الشديد والبرد كذلك ونحو المطر بالمسجد الحرام فلا كراهة ولا  
 تقصير كما هو ظاهر نعم يتردد النظر فى هذه الصورة هل يتعين عليهم أقرب محل الى الامام لان المسو ولا يسقط  
 بالمسور أو لا يتعين لان الاتصال المطلوب لما فاته فلا فوت بين بقية الأماكن والأقرب الاول فيطالب كل  
 من حضر أو يحضر بعد الوقوف فى أقرب محل من الامام حال من نحو الجهر ( قوله والمراد بها ) أى بالسعة  
 هنا ( قوله ان يكون بحيث لو دخل بينهم ) أى المصطفين ( قوله لوسعه ) أى الداخل وليس المراد بذلك  
 خصوص الفرجة التى هى الخلاء الظاهر فلا فرق بين الفرجة والسعة فى ذلك قال فى التحفة كما فى المجموع  
 واقتضاء ظاهر التحقيق خلافة غير مراد وان وجه بأنه لا تقصير منهم فى السعة بخلاف الفرجة لان تسوية  
 الصفوف بأن لا يكون فى كل منها فرجة ولا سعة متأكدة النذب هنا فيكره تركها ( قوله من غير مشقة  
 تحصل منهم ) أى من المصطفين وكذا نفسه قال فى النهاية ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف فى أثناء الصلاة  
 فقتضى تعليلهم بالتقصير عدم الخرق اليها ويحتمل غير ما انتهى والمعتمد الاول كما قاله ع ش وصورة  
 ذلك كما فى سم على المنهج أن يعلم عرف وضها قال أمالو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت  
 فالظاهر أنه يخترق ليصلها اذا لاصل عدم سبدها سيما اذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم ( قوله  
 ولو كان عن عيين الامام محل يسعه ) أى الداخل وكان صورته أنه أى من امام الصفوف وكان هناك فرجة  
 أو سعة خلف الاول مثلا فلا يخترق الصفوف المقدمة لعدم التقصير منهم وانما التقصير من الصفوف المتأخرة  
 بعدم سبدها أفاده الرشيدى ( قوله لم يخترق ) أى الى أن يصل الى فرجة فى الصف الثانى مثلا ومعلوم أن  
 محله حيث لم يجد طريقا يذهب منه بلا خرق الصفوف ع ش ( قوله بل يقف فيه ) أى فى عيين الامام  
 وينبغى فى هذه الصورة أنه لا تفوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير قال الأذرى ولو دخل  
 رجل وقد كملت صفوف النساء و فى صفوف الرجال فرجة فهل له خرق صفوفهن التى لاسعة فيها أم لا لما  
 فيه من مزاجتهن وغيرها ولا تقصير منهن ويحتمل الجواز لما فى وقوفه خلفهن من الكراهة والوقوع فى  
 الخلاف ويحتمل أن يغتفر له ذلك فى صف أو صفين وهذا أحسن هذا كلامه قال فى العباب والوجه أن  
 لا يخرق مطلقا لعدم تقصيرهن ونحو حاشية المغسدة ومن هنا يعلم منه أنه لا خلاف فى صحة صلاته حينئذ فليستأمل  
 ( قوله الشرط الثانى ) أى من الشروط السبعة ( قوله لصحة الجماعة ) أى المستلزمة لصحة الصلاة ( قوله  
 ان يعلم ) أى المأموم ( قوله بانتقالات الامام ) أى لا فور ابل قبل أن يشرع فى الركن الثالث فالمراد قبل  
 سبقه بمبطل كركنين فليدين كما فى القليوبى ( قوله أو يظنها ) أى الانتقالات فالمراد بالعلم ما يشمل الظن  
 بدليل قول المصنف ولو من مبلغ ( قوله ليتمكن من متابعتها ) أى الامام لتعليل لاشتراط علم المأموم بانتقالات  
 الامام ( قوله ويحصل ذلك ) أى العلم بالمعنى الشامل للظن ( قوله برؤية للامام ) أى من امامه أو عن عيينه  
 أو عن يساره ( قوله أو لبعض المأمومين ) أى سواء كانوا فى الصف أم لا فتعبيره أولى من تعبيره بغيره ينبغى  
 الصف ( قوله أو سماع نحو أو عي ومن فى ظلمة ) أى كن كان فى مكان بعيد ( قوله نحو صوت ) انظر  
 ما المراد بنحو الصوت ويحتمل تحريك مكانه كالسرير ( قوله ولو من مبلغ ) أى وان لم يكن المبلغ مصليا  
 خلافا لما اقتضاه كلام الشيخ أبى محمد فى الفرق من اشتراط كونه مصليا نعم هو أولى خر وجا من الخلاف  
 ( قوله بشرط كونه ) أى المبلغ ( قوله عدل رواية ) أى كما صرح به ابن الاستاذ فى شرح الوسيط والشيخ  
 أبو محمد فى الفرق وغيرهما ( قوله لان غيره ) أى غير عدل الرواية من الفاسق ونحو الصبى فهو وتعليل

لا اشتراط

فى الفرق يقتضى اشتراط كونه مصليا انتهى قال الهاتفى فى حاشية التحفة ما قاله الشيخ  
 أبو محمد والمختار الصحيح عند الحنفية فالاولى كونه مصليا رعاية للخلاف ( قوله عدل رواية ) قال فى التحفة نعم مرقبول اخبار الفاسق عن

لاشترط كون المبلغ ثقة ( قوله لا يجوز الاعتماد عليه ) أي بالنسبة لمن لم يعتد صدقه في التحفة نعم مرقبول اخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول في نظيره هنا في الامام الا ان يفرق بأن ذلك اخبار عن فعل نفسه صريحاً بخلاف هذا و يأتي جواز اعتماده ان وقع في قلبه صدقه فيأتي نظيره هنا وأما قول المجموع أي في باب الاذان يكفي اخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب فضعيف وإن نقله عن الجمهور واعتد به غير واحد أي كالاسنوي فعليه لا يشترط كون المبلغ ثقة ( قوله ويكفي الاعمي الاصم ) أي في الاعتماد على انتقالات الامام ( قوله مس ثقة بجانبه ) أي بخلاف غير الثقة على ما تقرر رأفاً ولو ذهب المبلغ في أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أي ان لم يرج عوده أو انتصاب مبالغ آخر قبل مضي ما يسع ركنتين فعليين في ظنه لانهما اللذان ينظر الآخر أو التقدم بهما ولو لم يكن ثقة وجهل المأموم أفعال الامام الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيعيد لتعد المتابعة حيث بخلاف ما اذا ظن ذلك ثم عرض له ما منعه عن العلم بالانتقالات فان صلاته تصح ومن ثم لو ذهب المبلغ ورجى عوده فاتفق عدم عوده ولم يعلم بانتقالات الامام الابدركين لا تبطل صلاته كما يحتمل ع ش فليتأمل ( قوله الشرط الثالث ) أي من الشروط السبعة لصحة الجماعة ( قوله ان يجتمع أي الامام والمأموم ) أي ان يجتمعهما مكان واحد والمراد بوحده عدم البعد وعدم الحائل على التفصيل فيصدق بما اذا كان بين الصف الأخير والامام فرائخ كثيرة في المسجد ( قوله في موقف ) الاولى ان يقول في مكان كما مر التنبيه عليه ( قوله اذن من مقاصد الاقتداء ) تعليل لاشتراط اجتماعهما في المكان وأشار من التبعية الى أن لها مقاصد أخر كما مر ( قوله اجتماع جمع في مكان ) أي ليظهر الشعار والتوابع والتغاضد اذ لو اكتفى بالعلم بالانتقالات فقط كما قاله عطاء لبطال السعي المأمور به والدعاء الى الجماعة وكان كل أحد يصلي في سوقه أو بيته بصلاة الامام في المسجد اذا علم بانتقالاته مغنى فليتأمل ( قوله كما عهد عليه الجماعة ) الكاف للتعليل وما واقعة على الاجتماع وعهد بمعنى علم فكانه قال لاجل الاجتماع الذي علم عليه الجماعة أي علم وقوعها أي مصحوبة به في العصر الخالية تأمل جل ( قوله في العصر الخالية ) أي في الدهور الماضية قال في القاموس والعصر مثلثة وضممتين الجمع أعصار وعصور وأعصر وعصر أي بضميتين كما ضبط بالقلم وهذا الأخير هو المتعين هنا بدليل وصفه بالخالية تأمل ( قوله ومبنى العبادات على رعاية الاتباع ) أي لا ابتداء فليس لنا أحداث صفة لم توجد في عهده عليه الصلاة والسلام لا بدليل كالقياس على ما ثبت عنه ع ش قال اللقاني وكل هدى للنبي قدر جمع \* فما أبيع افعول ودع ما لم يبع

وتابع الصالح من سلفا \* وجانب البدعة من خلفا ( قوله ثم هما ) أي الامام والمأموم وهذا بيان لاحوال اجتماعهما وهي أربعة أحوال اجمالاً حسبما ذكره الشارح وهي بالتفصيل سبعة كما سيأتي ايضاحه ( قوله اما ان يكونا بمسجد ) هذه الحالة الاولى وحكمها صحة الاقتداء مطلقاً بعدت المسافة وحالت أبنية أم لا على ما أتى تفصيله ( قوله أو غيره من فضاء أو بناء ) أي أو يكونا في غير المسجد وهذه الحالة الثانية وتحتها أربع صور بيانها أنها اما ان يكونا في فضاء أو في بناء أو يكون الامام في بناء والمأموم في فضاء أو بالعكس وحكمها واحدة وهي صحة الاقتداء حيث بشرط قرب المسافة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً وعدم الحائل ( قوله أو يكون أحدهما بمسجد والاخر بغيره ) أي بأن يكون الامام في مسجد والمأموم خارجه هذه الحالة الثالثة وبأن يكون المأموم في المسجد والامام خارجه وهذه الحالة الرابعة وحكمها صحة الاقتداء بشرط قرب المسافة وعدم الحائل لكن المسافة هنا معتبرة من طرف المسجد الذي يلي من هو خارجه في الصورة الاولى ومن طرفه الذي يلي الامام في الثانية وقد أشار بعضهم الى هذه الاحوال وشرطها بقوله والشرط في الامام والمأموم \* الاجتماع فاحفظن مفهومي وان يكونا في محل الموقف \* مجتمعين يا أخى فاعرف وان يكن بمسجد فاطلاقاً \* ولا تقيد بشرط مطلقاً وان يكن كل بغير المسجد \* أوفيه شخص منهما فقيد

الزيادة في شرح المحرر فعلى هذا لا بد ان يكون الامام عبدلاً مقبول الرواية كالمبلغ انتهى وفي التحفة أيضاً و يأتي جواز اعتماده ان وقع في قلبه صدقه فيأتي نظيره هنا وأما قول المجموع يكفي اخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب فضعيف وان نقله عن الجمهور واعتد به

لا يجوز الاعتماد عليه ويكفي الاعمي الاصم مس ثقة بجانبه ( الشرط الثالث ان يجتمعا ) أي الامام والمأموم في موقف اذن من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية ومبنى العبادات على رعاية الاتباع ثم هما اما ان يكونا بمسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو ان يكون أحدهما بمسجد والاخر بغيره

غير واحد فعليه لا يشترط كون نحو المبلغ ثقة انتهى وضعف ما في المجموع في النهاية أيضاً وفي التحفة ونحوه النهاية لو ذهب المبلغ في أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أي ما لم يرج عوده قبل مضي ما يسع ركنتين في ظنه فيما يظهر ( قوله في العصر الخالية ) أي في الأزمان الماضية



(قوله غير مسمرة) قال السيد عمر في فتاويه الفرق بين التسمير والاعلاق في القدوة أن التسمير أن يضرب مسمار على باب المقصورة والاعلاق منع المرور بقفل أو نحوه فالتسمير يخرج الموقفين عن كونها مكانا واحدا وهو مدار حجة القدوة بخلاف الاعلاق انتهى ومنه انقلت وفي شرح المحرر للزبادي ولو مغلقة بالضبة كما ذكره المصنف أي الرافعي وقال القليوبي ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح عالم تسمير انتهى وقوله غير مسمرة أي أبواب المساجد ٦٨

لأنهم قد سبق فيها قوله وان كانت مغلقة غير مسمرة فلو ما دلها لزم التكرار وقوله من غير تسمير صريح في أن الابنية المتنافذة في المسجد الواحد يضرب فيها التسمير وهذا هو ما يفيد كلام الشارح في كتبه الإيعاب والامداد

فان كانا (في مسجد) أو مساجد تنافذت أبوابها وان كانت مغلقة غير مسمرة أو انفرد كل مسجد بامام ومؤذن وجماعة صح الاقتداء (وان بعدت المسافة) كان زادت على ثلاثمائة ذراع فاكثرت (وحالت الابنية) النافذة أو اختلفت كثير وسطح ومنازة داخلين فيه

ومختصره وصرح باعتقاده الجلال الرملي في كتبه أيضا والخطيب الشربيني وغيرهم لكنه قال في التحفة بخلاف ما إذا سمرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره أنه لا فرق وجرى عليه شيخنا في فتاويه فقال في مسجد سددت مقصورته وبقى نصفين لم ينفذ أحدهما إلى

بشرط قرب وانتفاء الحائل \* فاعلم تكن بالعلم خير فاضل  
وذر عن حد القرب حيث يعتبر \* هنالك من مثين تحب

(قوله فان كانا) أي الامام والمأموم وهذا شروع فيما يتعلق بالشروط المبذورة من الأحوال التي ذكرت آنفا فالقاء تفرعية (قوله في مسجد) أي خالص المسجدية في الإيعاب ليس مثل المسجد هنا ما وقف بعضه مسجدًا شائعًا على الأوجه كما أفهمه تعليلهم إلا أني بأنه كله مني للصلاة (قوله أو مساجد تنافذت أبوابها) أي التي تنفذ أبواب بعضها إلى بعض فهي كمسجد في الحكم إلا أني (قوله وان كانت مغلقة) أي الأبواب وان ضاع مفتاح الغلق لا يمكن فتحه بدونه ومن الغلق القفل فلا يضرب أيضا (قوله غير مسمرة) أي فالتسمير هنا ينبغي أن يكون ما عاقله في التحفة والفرق بين التسمير والاعلاق في القدوة أن التسمير أن يضرب مسمار على باب المقصورة والاعلاق منع المرور بقفل ونحوه فالتسمير يخرج الموقفين عن كونهم مكانا واحدا وهو مدار حجة القدوة بخلاف الاعلاق قاله السيد عمر البصري (قوله أو انفرد كل مسجد) أي من المساجد المتنافذة الأبواب (قوله بامام ومؤذن وجماعة) أي فلا يضرب حجة الاقتداء بخلاف غير المتنافذة الأبواب أو المسمرة قال ع ش ظاهره سواء كان ذلك في الابتداء أو الانتهاء وينبغي عدم الضرر فيما لو سمرت في الانتهاء أخذًا بما يأتي فيما لو بين الامام والمأموم حائل أنه لا يضرب وعلاه بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فليتأمل (قوله صح الاقتداء) أي اجماعا كما في التحفة وهذا جواب فان كانا في مسجد (قوله وان بعدت المسافة) أي بين الامام والمأموم والمسافة بفتح الميم أصلها مفعلة من السوف قال في المصباح ساف الرجل يسوفه سوفان باب قال اشتبه ويقال ان المسافة من هذا وذلك ان الدليل يسوف تراب الموضع الذي ضل فيه فان استأف رائحة الأبوال أو الأبعاد علم انه على جادة الطريق والافلا والجمع مسافات فانهم (قوله كان زادت) أي المسافة بينهما (قوله على ثلثمائة ذراع فاكثرت) لعل الانسب وان كثرت ليكون مبالغة في الزيادة فتأمل (قوله وحالت الابنية النافذة) أي النافذة أبوابها يمكن الاستطراراق منها قال سم الوجه ان المراد بالنفوذ هو الذي يسهل معه الاستطراراق عادة فلو حال جدار في اثنتائه كوة كبيرة يمكن الصعود اليها والتزول منها إلى الجانب الآخر لكنه بمسقة أو كان السطح نافذا إلى المسجد على وجه لا يمكن الاستطراراق منه إلى المسجد إلا بمسقة شديدة كوثبة شديدة وتدل بحبل ونحو ذلك فالوجه أن ذلك يضرب نعم لو وقف في عرض جدار المسجد بحيث لا يمكنه النزول منه إلى المسجد إلا بنحو التذلل بحبل ولا حائل بينه وبين عرصه المسجد إلا الهواء فينتجه صحة اقتدائه حينئذ وأمكن الاستطراراق عادة أعماش بشرط حال حائل وعلى هذا فلو كان السطح مفتوحا من جهة صحن المسجد مثلا ولا يمكن الاستطراراق إلى المسجد فوقف المأموم على طرف فتحة السطح بحيث صار لا حائل بينه وبين المسجد إلا مجرد الهواء لم تبعده الصحة فليتأمل (قوله أو اختلفت) أي الابنية التي في المسجد (قوله كثر وسطح ومنازة) أي بابها في المسجد أو في رحبته كما في التحفة قال ع ش قضيته إن مجرد بابها فيه كاف في عدها من المسجد وان لم يدخل في وقفيته وخرجت عن بناءه فلو كان بوسطه بيت لا باب له إليه وانما ينزل إليه كفي ان كان النزول إليه معتادا بأن كان له من السطح ما يبتعد المرو ومنه إليه بخلاف نحو التسلق منه إليه فليتأمل (قوله داخلين فيه) أي في المسجد وداخلين بصيغة الجمع نعت للثلاثة ولعل الأولى داخلات والمراد بدخولها فيه

الآخر أنه يصح اقتداء في أحدهما عن في الآخر لأنه يعد مسجدًا واحدا قبل السدو بعده انتهى ولك أن تقول ان فتح لكل من شمول النصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من أحدهما إلى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ عرفا ولا عليه يحمل كلام الشيخ انتهى كلام التحفة قال الزبادي في شرح المحرر بعد نقله كلام التحفة مانصه الذي دل عليه كلام الشيخين أن التسمير ضار مطلقا إذا لم يكن الاستطراراق العادي انتهى وقال السيد عمر البصري في حاشية التحفة الحق ان افتناء شيخ الاسلام أعماش يتضح على طريقة الأسوي والبلقيني من عدم اعتبار تنافذ ابنية المسجد أعماش على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشي عليه شيخ الاسلام في عامة كتبه فلا يتضح انتهى (قوله داخلين)



بلفظ الجمع أي الثلاثة ثم يحتمل أن يكون المراد بدخولهما في المسجدية لهما لأنها إذا لم تدخل فيه يكون لذلك حكم البناء والمسجد فيشترط القرب وعدم الحائل أيضا مع ما يشترط في المسجد ويدل لذلك قول ابن قاسم عند قول التحفة فلو كان بوسطه أي المسجد بناء لا باب له إليه وإنما ينزل إليه من سطحه كني الخ مانصه (قوله فلو كان بوسطه بيت) أي ثابت المسجدية والأفهام بناء ومسجد وسيأتي حكمهما انتهى وقول التحفة وإنما ينزل إليه من سطحه قال ابن قاسم أي نزولا معتادا بأن كان له من السطح ما يعتاد المرور منه إليه بخلاف نحو التعلق منه إليه ثم قال وقوله من سطحه أي الذي بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه إليه على العادة انتهى فعلم من هذا أنه لا بد في المسجد وسطه من إمكان الاستطراق عادة ثم من سطحه إلى البيت الذي في وسطه من إمكان ذلك أما إذا اتخذ في المسجد حجرة بلا باب وسد منافذها بالبناء أو سردابا وسد رأسه بالطين وصلى فيه فإنه لا تصح ٦٩ القدوة كما هو مقتضى كلام الشيخين

لأنه لا يعد الجامع لهما حينئذ مسجد واحد أي عرفا كما في المجموع والشرح الصغير قال الشارح في شرح العباب

(و) ان (أغلق الباب) المنصوب على كل مما ذكر غلقا مجردا من غير تسمير لأنه كله مبني للصلاة فالجتمعون فيه يجتمعون لأقامة الجماعة مؤدون لشعارها فلم يؤثر اختلاف الابنية (بشرط إمكان المرور) من كل منهما إلى الآخر لأنها حينئذ كالبناء الواحد بخلاف ما إذا كان في بناء لا ينفذ كان سمر بابه

فقول الزركشي كالأذرى وابن العماد فيه نظر من حيث ان الاتصال غير معتبر في المسجد هو التحقيق بالنظر إلى آخر ما أطال به في ذلك ورأيت في فتاوى

شمول المسجدية لهما والأفهام بناء ومسجد فيشترط القرب وعدم الحائل مع ما يشترط في المسجد كما سيأتي قال الكردى ويحتمل أن يكون المراد دخول منافذها في المسجد كما مر عن التحفة (قوله وان أغلق الباب المنصوب على كل مما ذكر) أي الابنية المتنافذة ولا يعود على قوله سابقا أو مساجد تنافذت الخ لأنه قد أتى ثم عمل هذه الغاية فيلزم حينئذ التكرار فليتأمل (قوله غلقا مجردا من غير تسمير) أي بخلاف ما إذا سمرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره أنه لا فرق وجزي عليه شيء خفي فتاوى به فقال في مسجد سدت مقصورته وبقي نصفين لم ينفذ أحدهما إلى الآخر لأنه يعد مسجد واحد قبل السد وبعده انتهى ولك أن تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من أحدهما إلى الآخر فالواجب ان كلا مستقل حينئذ عرفا والأفلاو عليه يحمل كلام الشيخ وسيأتي فيما إذا حال بين جانبي المسجد نحو طريق ما يؤيد ما ذكرته فتأمل انتهى تحفة قال السيد عمر الحق ان افتاء شيخ الاسلام أعميا توضح على طريقة الاسنوى والبلقيني من عدم اعتبار تنافذ ابنية المسجد ما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشى عليه شيخ الاسلام في عامة كتبه فلا يوضح فليتأمل (قوله لأنه كله) أي المسجد وهذا تعليل لصحة الاقتداء في المسجد مع وجود ما ذكر من الابنية والاغلاق (قوله مبني للصلاة) أي بخلاف غير المسجد ولو كان جزأ مشاعا كما مر عن الأيعاب (قوله فالجتمعون فيه) أي في المسجد ولو مع وجود الابنية السابقة وهذا من تنمة التعليل (قوله يجتمعون لأقامة الجماعة) أي يعدون مجتمعين لها عرفا ولو كانوا متباعدين (قوله مؤدون لشعارها) أي علامات الجماعة الواجبة أظهارها كما مر (قوله فلم يؤثر اختلاف الابنية) مفرغ على التعليل المذكور والمراد عدم التأثير في صحة الاقتداء كما هو فرض الكلام هنا وان كان في بعض صورها مكرهة كما سيأتي (قوله بشرط إمكان المرور) أي الابنية (قوله إلى الآخر) أي مرورا عاديًا من المنفذ من غير نحو وثبة وان كان مع ازورار وانعطاف بحيث يصير ظهروه للقبلة كما في الحلبي والبحيري وغيرهما ويؤخذ من ذلك ان سلام الأتار المعتادة الآن للنزول منها لا صلاح البشر وما فيها لا يكتفى بها لأنه لا يمكن الاستطراق منها إلا لمن له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس فتنبه له عش (قوله لأنها) أي الابنية المتنافذة (قوله حينئذ) أي حين إذا أمكن المرور من كل إلى الآخر (قوله كالبناء الواحد) أي في العرف (قوله بخلاف ما إذا كان في بناء لا ينفذ) أي وان كان الاستطراق ممكنا من فرجة من أعلاه فيما يظهر لان المدار الاستطراق العادي قاله في النهاية (قوله كان سمر بابه) أي البناء الغير النافذ قال في المغني واعلم ان التسمير للأبواب بخروجها عن الاجتماع فإذا لم تنافذ

الجمال الرملي انه سئل عن قول ابن حجر في شرحه على المنهاج وذكر كلام التحفة السابق فاجاب الرملي بأنه ضعيف والمعتمد خلافه انتهى ولعل محل تضعيفه اذا لم يحمله على ما حمله عليه ابن قاسم والأفهام حينئذ مما يمكن الاستطراق العادي منه إلى المسجد فلا وجه لتضعيفه فخره ويحتمل أن يكون المراد دخول منافذ البشر المذكورة في المسجد وعبرة التحفة ومنازته التي بابها فيه أو في رحبته انتهى وعبرة الزيادة في شرح المحرر ومن المسجد منارته التي بابها فيه أو في رحبته انتهت وعبرة الهاتفي في حواشي التحفة قوله ومنازته معطوف على جسده أي ومن المسجد منارته التي تنفذ أبوابها إلى المسجد أو إلى سطحه أو إلى رحبته وان أغلقت الأبواب غير مسمرة فلا بد أن يكون لسطح المسجد باب من المسجد وإنما اشترط تنافذ أبوابها إلى ما ذكر لان المنارة حينئذ تصير بمنزلة بشر ووسطه ومنارة داخله في المسجد وكله مبني للصلاة الخ ورأيت هذا في كلام غيرهما أيضا (قوله إمكان المرور) أي العادي قال القليوبي في حواشي المحلى يمكن الاستطراق منها عادة بل نحو وثبة فأحسنته (قوله بخلاف ما إذا كان الخ) قال في الامداد والنهاية والعبرة لها وان كان الاستطراق ممكنا من فرجة من أعلاه فيما يظهر

لان المدارس على الاستطراق العادي انتهت (قوله ليس له مرقى منه) أي من المسجد قال القليوبي فان سميرت ولو في الأثناء ضرر كزوال مرقى دكة  
أوسط ليس لهما غيره انتهى وعبارة الحلبي في حواشي المنهج وكذا السطح الذي لا مرقى له من المسجد بأن أزيل سلمه ومن هذا يعلم بطلان  
صلاة من يصلي بدكة المؤذنين وقد رفع ما يتوصل به منها إلى المسجد انتهى (قوله وان كان له الخ) قال في شرح العباب وان أطال البلقيني في رده  
وان المذهب باتفاق أهل الطريقين الصحة مطلقا في المساجد المتنافذة وأنه لا يشترط سوى العلم بصلاة الإمام الخ (قوله  
سبقا) عبر صاحب العباب بقوله فان أحدثا قال الشارح في شرحه الأولى أحدثا لان العطف باوانتهى مع ان الشارح نفسه عبر في كتبه التحفة  
وشرح الارشاد وهذا الشرح بقوله ٧٠ سبقا وكذا في كلام غيره فيرد ما أورده على صاحب العباب نعم رأيت في بعض نسخ

أبوابها إليه ولم يكن التنافذ على العادة فلا يعد الجامع مهما جاء معا واحدا وان خالف في ذلك البلقيني أي فقال  
انه ليس بعمد (قوله وكسطحه) أي المسجد (قوله الذي لا مرقى له) أي للسطح (قوله منه) أي من المسجد  
ولو كان له مرقى من المسجد وزال في أثناء الصلاة ضرر كما قاله القليوبي انتهى شيخنا رحمه الله لكن مرعن ع ش  
ما يخالفه وعلمه بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء قال البجيرمي وكذا سلم الدكة لا يضر اذا أزيل  
ابتداء على المعتمد (قوله وان كان له) أي للسطح (قوله مرقى من خارجه) أي المسجد قال في الايعاب  
وان أطال البلقيني في رده وان المذهب باتفاق أهل الطريقين الصحة مطلقا في المساجد المتنافذة  
وانه لا يشترط سوى العلم بصلاة الإمام (قوله أحوال بين جانبيه) أي المسجد عبارة التحفة و يشترط أن  
لا يحول بين جانبي المسجد أو بينه وبين رجبته أو بين المساجد نهر أو طريق بأن سبقا وجوده أو وجودها  
اذ لا بعدان مجتمعين حينئذ في محل واحد فيكونان كالمسجد وغيره وسيأتي (قوله أو بين المساجد  
المذكورة) أي التي تنافذت أبوابها (قوله نهر أو طريق قديم) أي لا طارئ (قوله بأن سبقا) أي النهر  
والطريق وفي بعض النسخ سبقي بالافراد وهو أولى لان العطف بأ وكما نبه عليه في الايعاب لكن الامر  
فيه قريب في التنزيل ان يكن غنيا أو فقيرا فأنه أولى بهما وهو تفسير لقوله قديم (قوله وجوده) أي المسجد  
مفعول سبقا (قوله أو وجودها) أي المساجد المتنافذة الابواب وذلك بأن حفر البشر أو أحدث الطريق  
قبل حدوث المسجد أو المساجد المذكورة والطارئ بخلافه قال الكردي لان المسجدية حينئذ أي حين  
سبق النهر والطريق لا تعطف عليهما فيقيان على حالهما فيكون كل منهما فاصلا فلا يكون لذلك حكم  
المسجد الواحد أو المساجد بخلاف نحو الطريق فهو باق على مسجدية فلا يكون فاصلا ويبحث سم ان  
مقارنة ذلك كسبقة فيكون كمالو كان أحدهما في المسجد والآخر في غيره فليأمل (قوله فلا تصح  
القدوة) تقرير على قوله بخلاف ما اذا كان لا ينفذ وقوله أحوال بين جانبيه الخ (قوله حينئذ) أي حين  
عدم النفوذ وحيلولة نحو النهر قال في حواشي الروض فلو اتخذ فيه أي في المسجد حجرة وسد منافذها  
بالبناء ولم يجعل له بابا واتخذ سردابا وسد بابها بالطين وصلى داخله لم تصح القدوة (قوله مع بعد المسافة)  
أي بين الامام والمأموم أكثر من ثلاثمائة ذراع (قوله أو الحيلولة الآتية) أي فلا يكونان كالمسجد  
وغيره اذ لا بعدان مجتمعين حينئذ يجعل واحد وسيأتي حكمه (قوله كما لو وقف) أي المأموم تنظير لعدم  
صح القدوة (قوله من وراء شبك بجدار المسجد) أي فانه يضر كما هو المنقول في الرافعي أخذ من شرطه  
كالروضة والمجموع وغيرهما المتنافذية المسجد لان ذلك غير نافذ (قوله وقول الاسنوي لا يضر) أي  
الوقوف وراء الشباك الذي بجدار المسجد (قوله سهو) أي عن المنقول المذكور كما قاله الحصني وعبارة  
التحفة وبحث الاسنوي ان هذا في غير شبك بجدار المسجد والامدارس التي بجوار المساجد الثلاثة

هذا الشرح سبق بالافراد  
والامر في هذا قريب قال  
تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا  
فأنه أولى بهما وقوله بأن  
سبقا تفسير لقوله قديم  
والمراد أن يسبق النهر أو  
وكسطحه الذي لا مرقى له  
منه وان كان له مرقى من  
خارجه أحوال بين جانبيه  
أو بين المساجد المذكورة  
نهر أو طريق قديم بأن  
سبقا وجوده أو وجودها  
فلا تصح القدوة حينئذ مع  
بعد المسافة أو الحيلولة  
الآتية كما لو وقف من  
وراء شبك بجدار المسجد  
وقول الاسنوي لا يضر  
سهو

الطريق وجود المسجد  
أو المساجد وذلك لان  
المسجدية لا تعطف عليهما  
فيقيان على حكمهما  
الاصلي فيكون كل من  
النهر والطريق حينئذ  
فاصلا فلا يكون لذلك حكم  
المسجد الواحد أو المساجد

المتنافذة وأما في نحو الطريق الحادث فهو باق على مسجدية فلا يكون فاصلا وعبارة النهاية  
للجمال الرملى لو حال بين المسجدين أو المساجد أو المسجد نهر طارئ بأن حفر بعد حدوثهما لم يخرجهما عن كونها كمسجد واحد وكان النهر فيما  
ذكر الطريق انتهت وقال العلامة ابن قاسم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع بأن سبقا وجود المسجد أو قارناه فيما يظهر كمالو كان  
أحدهما في المسجد والآخر في غيره انتهى (قوله كما لو وقف الخ) هذا هو المعتمد في ذلك وقد أفرد الكلام عليه السيد السهمودي بالتأليف  
وأطال في يانه وفي فتاوى السيد عمر البصري كلام طويل فيه حاصله انه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضعفه فيصلي بالشباك يملك التي بجوار  
المسجد الحرام وكذلك مسجد المدينة وغيره والمسجد في ذلك ما سبق من التفصيل فان وقف أحدهما بالمسجد والآخر في رجبته لم يشترط  
لا العلم بانتقالات الامام ونفوذ أحدهما إلى الآخر على التفصيل السابق من كونه لا يضر العلق ويضر التسمير على ما سبق من الخلاف

بحث

(قوله والمراد بها هنا) اختلف فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فقال الاول هي ما كان خارجا عن محجر اعليه لاجله وقال ابن الصلاح هو صحن المسجد وطال النزاع بينهم ما وصنف كل منهما تصنيفا والصواب ما قاله ابن عبد السلام (قوله هنا) أي في القدوة وخرج به ما ذكره في احياء الموات من اطلاقها على الحرم قال السيد السهمودي ينبغي حل ماسيأتي من ذلك في احياء الموات على أن المراد من رحاب المسجد فيه حريمه فانها قد تطلق عليه بخلاف ما كان أخص من الحرم وهو المراد بما هنا وبما في الاعتكاف (قوله وان جهل أمرها) أطبق على اعتماد كثير من المتأخرين منهم شيخ الاسلام زكريا الخطيب والشارح والرملي وبعبارة شرح العباب وان لم ندر أوقف مسجد أم لا كما قاله جمع متأخرون عملا بالظاهر ان لها حكم متبوعها ثم ذكر الخلاف في ذلك ثم قال عقبه نقلا عن الاسنوي وأقره وليس من محل الخلاف ما علم وقفيته مسجد اولاما كان شارعا فحجر عليه صيانة للمسجد لكونه أحاط به بنيان من جانبيه ٧١ كحبة باب الجامع الأزهر التي

بين الطبرسية والابتغاوية  
فإن الاولى مسجد قطما  
والثانية ليست بمسجد  
قطما ثم قال بعد كلام قرر  
ويؤيده تصحيح النووي  
وان نظريته الاذري  
كون الموضع الذي يباب  
الساعات بجامع دمشق

وكالمسجد في ذلك رحبته  
والمراد بها هنا ما كان  
خارجا عن محجر اعليه لاجله  
وان جهل أمرها أو كان  
ينها وبينه طريق

من جلوس الباعة والنساء  
وأهل الذمة به من غير تكبير  
وبول الدواب به يدل على  
انه لا أثر للجهل بحاله وانه  
لا فرق بين أن تدل قرينة  
أو عرف على جعله  
مسجدا أو لا بل بمجرد  
التحويط عليه كاف انتهى  
ما أردت نقله منه (قوله  
أو كان بينها وبينه طريق)

بحت صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد فيه والحيولة فيه لا تضر رده جمع وان انتصر له آخرون بأن شرط الابنية في المسجد تنافذ أبوابها على ما مر فغاية جدار المسجد أن يكون كبناء فيه فالصواب انه لا بد من وجود باب أو خوخة فيه يستطرق منه اليه من غير أن يزور في غير المسجد ويظهر أن المدار على الاستطراق العادي انتهى ومع ذلك كما قاله السيد عمر البصري يجوز تقليده فيصلي في الشبايل التي بجوار المسجد الحرام ومسجد المدينة وغيرهما وقد ألف في ذلك السيد السهمودي تأليفا سماه كشف التجليات والحجاب عن القدوة في الشباك والرحاب وأطال فيه في بيان (قوله وكالمسجد في ذلك) أي فيما سبق من التفصيل (قوله رحبته) أي المسجد فان وقف أحدهما بالمسجد والاخر برحبته لم يشترط الا لعلم بان نقالات الامام ونفوذ أخذهما الى الآخر على التفصيل من كونه لا يضر الغلق ويضر التسمير على ما فيه (قوله والمراد بها) أي بالرحبة قيل يسكون الحاء والجمع رحاب مثل قصعة وقصناع وقيل بفتحها وهو الأكثر والجمع زحج ورحدات مثل قصبة وقصب وقصبات (قوله هنا) أي في مبحث القدوة وكذا في الاعتكاف بخلاف ما في احياء الموات فانها قد تطلق على الحرم ولذا قال السيد السهمودي ينبغي حل ماسيأتي من ذلك في احياء الموات على أن المراد من رحاب المسجد فيه حريمه فانها قد تطلق عليه بخلاف ما كان أخص من الحرم وهو المراد بما هنا وبما في الاعتكاف (قوله ما كان خارجا) أي المكان الذي كان خارج المسجد قال الجوهرى يحتمل خارج باب الاصلي فيدخل في ذلك ما في أكثر المساجد من الفضاء المتروك المحوط لاجل المسجد ويحتمل خارج بابها والظاهر الاول بل صرح به جمع متأخرون (قوله محجر اعليه) أي على ذلك المكان (قوله لاجله) أي لاجل المسجد هذا ما قاله العز ابن عبد السلام وخالفه ابن الصلاح فقال رحبة المسجد هي صحن المسجد وطال النزاع بينهما حتى ألف كل منهما تأليفا في ذلك قال الامام النووي الصحيح قول ابن عبد السلام وهو الموافق لكلام الاصحاب ومحل الخلاف فيما شاهدناه ولم ندر حاله فان علمنا انه وقف مسجد فلا إشكال فيه وان كان شارعا فحجر اعليه صيانة له لكونه أحاط به بنيان من جانبيه (قوله وان جهل أمرها) أي الرحبة فلم ندر أوقف مسجد أم لا كما قاله جمع متأخرون عملا بالظاهر لان لها حكم متبوعها خلافا لمن توقف في ذلك وان كانت منتهكة غير محترمة كما اقتضاه كلام الشيخين (قوله أو كان بينها) أي الرحمة (قوله وبينه) أي المسجد (قوله طريق) أي لا فرق أن يكون بينهما طريق أم لا كما أطلقوه وقال ابن كج فان انفصلت فكمسجد آخر واستحسنه الرافعي في الشرح الصغير وهو قياس ما تقر في حيولة النهر القديم بين جانبي المسجد وحيولة

ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين الطريق الحادث والقديم وقال النووي في الروضة لم يفرقوا بين أن يكون بينهما طريق أم لا وقال ابن كج ان انفصلت فكمسجد آخر واستحسنه في الشرح الصغير وهو قياس ما سبق في حيولته بين نحو المسجدين قال الزركشي وقول المجموع المذهب الاول فقد نص الشافعي والاصحاب على صحة الاعتكاف فيها وانما النزاع في انه اذا كان بينهما وبين المسجد طريق يكونان كمسجد واحد أم لا ولا شبهة لا كما قال ابن كج وعليه يحمل اطلاق غيره وسكت على هذا شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض وقال الشارح في شرح العباب بعد ان ذكر الخلاف في ذلك يتعين حله على الاول على طريق حادث وكلام ابن كج على طريق قديم ليوافق ما مر من ان القديم يفصل بين اجزاء المسجد الواحد دون الحادث وبذلك يجمع بين الكلامين ثم رأيت الاذري أشار لذلك انتهى ما أردت نقله منه وعلى ذلك جرى في التعهة وغيرها وظاهر كلام الجمال الرملي في فتاوى به يخالفه فانه سئل عن رحبة المسجد ما هي وهل يشترط اتصالها وهل رحبة الجامع الأزهر منه أم لا فاجاب الرحبة هي التي حجر عليها لاجله وهي منه ما لم يكن من الشارع وحجر عليها كحبة الجامع الأزهر التي



أطلق أن الرحبة كالمسجد  
(قوله مصلحته) قال في شرح  
العباب كانصباب الماء  
وطرخ القمامات فيه  
فليس له حكمه فيأمر ولا في  
غيره قال الزركشي ويلزم  
الواقف تميز الرحبة من  
الحريم بعلامة لتعطى حكم  
المسجد انتهى وأقر الزركشي  
على ذلك شيخ الاسلام  
زكريا بن الاسني والجمال

لا حريمه وهو المحل المتصل  
به المهيأ لمصلحته فليس له  
حكمه في شيء (فان كانا)  
أي الامام والمأموم (في غير  
مسجد) كفضاء اشترط  
أن لا يكون بينهما وبين كل  
صفين أكثر من ثلاثة  
ذراع بذراع الأدمي  
المعتدل وهو شبران  
(تقريباً فلا يضر زيادة  
ثلاثة أذرع) ونحوها  
وما قار بها كافي المجموع  
وغیره فتقييد البغوى  
التابع له المصنف بثلاثة  
ضعيف

الرملى في النهاية والخطيب  
في المغنى وغيرهم (قوله  
كفضاء) أشار بالتمثيل به  
الى عدم الانحصار فيه وهو  
كذلك اذ مثله البيت الواسع  
وكذلك السفينتان كما سيأتى  
في كلامه (قوله ضعيف)  
كذلك الامدادان بصير  
قول المجموع ونحوها  
وما قار بها الامعنى له وقد

الطريق بين المسجدين قال الزركشي وقول المجموع المذهب الاول فقد نص الشافعي والاصحاب على  
صحة الاعتكاف فيها لا حجة فيه اذ لا نزاع في صحة الاعتكاف فيها وانما النزاع في أنه اذا كان بينهما وبين  
المسجد طريق يكونان كسجد واحد أم لا والاشبه ما قاله ابن كنج وعليه يحمل اطلاق غيره هذا كلامه قال في  
الاياب يتعين جملة أى الاول على طريق حادث وكلام ابن كنج على طريق قديم ليوافق ما مر من أن التقديم  
يفصل بين أجزاء المسجد الواحد دون الحادث وبذلك يجمع بين الكلامين ثم رأيت الاذرى أشار لذلك  
فلينأمل (قوله لا حريمه) أى المسجد وهو عطف على رحبته (قوله وهو) أى حريم المسجد (قوله المحل  
المتصل به المهيأ لمصلحته) أى المسجد كانصباب الماء وطرخ القمامات قال في المصباح وحريم الشيء ما حوله  
من حقوقه ومرافقه سمي بذلك لانه يحرم على غير مالكه أن يستبد بالانتفاع به (قوله فليس له) أى لحريم  
المسجد (قوله حكمه في شيء) أى محامر ولا في غيره قال الزركشي ويلزم الواقف تميز الرحبة من الحريم  
بعلامة لتعطى حكم المسجد انتهى كصحة اقتداء من فيها بامام المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة  
(قوله فان كان أى الامام والمأموم في غير مسجد) هذا مقابل قوله سابقان كانا في مسجد (قوله كفضاء)  
أى مكان واسع كصحراء أو بيت كذلك وكما وقف أحدهما بسطح والاخر بسطح وان حال بينهما  
شارع ونحوه حيث أمكن المرور ومن أحد السطحين الى الآخر على العادة كما استقر به سم (قوله اشترط)  
أى في صحة الاقتداء (قوله أن لا يكون بينهما) أى بين الامام ومن خلفه أو يجنبه الايمن أو الايسر (قوله  
وبين كل صفين) أى من صفوف الجماعة سواء الاول وغيره قال في الاسنى أو شخصين من خلفه  
أو بجانبه (قوله أكثر من ثلاثمائة ذراع) قيل لكن لا يصح احرام واحد من صف ليس بينه وبين من قبله  
أكثر من تلك المسافة الا بعد احرام واحد من الصف الذى قبله ورد بأن المدار على العلم باحرام الامام فكل  
من علم به صح وان تقدم على احرام جميع الصفوف التى بينه وبين الامام لان التأخر فى الاحرام لم يشترطوه  
الا في صورة الرابطة الاتية وما هنا ليس منها فليأمل (قوله بذراع الأدمي المعتدل) أى لا بذراع  
النجار ولا بغير المعتدل (قوله وهو شبران) أى وهو أربعة وعشرون أصبعاً وأما ذراع النجار فذراع  
وثلاث بذراع الأدمي كالم (قوله تقريباً) هذا هو الصحيح اذ لا ضابط له لا شرعاً ولا لغة وقيل تحديداً وغلطه  
المأوردى قال الامام وكيف يطمع الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علالة (قوله فلا  
يضر زيادة ثلاثة أذرع) تقريب على تقريباً والاولى ثلاث أذرع لان تأنيث الذراع أفصح واستشكل بأنهم على  
التقريب فى الثقلين لم يغتفروا الانقص رطلين فالفرق مع أن الزيادة هنا كالتقص ثم وأجيب بالفرق بينهما  
وهو ان المنروحات لا يضابق فيها بما يضابق في الموزونات اذا لوزن أضبط من الذرع فضايقوا ثم أكثر  
مما هنا لانه الايق ويؤيده قولهم فى الربا يغتفر قليل تراب فى المكلمين دون الموزونين وعلوه بذلك فاختلف  
العرف فى البابين لاجل ذلك لا ينكر فى ثم فرقوا وهما نظر لذلك على أن الملحظ مختلف اذ هو ثم تأثر  
الماء بالواقع فيه وعدمه وهما عدا أهل العرف لهما مجتمعين أو غير مجتمعين فلا جامع بين المسئلتين أفاده  
الشارح رحمه الله فتأمل فانه دقيق مهم (قوله ونحوها وما قار بها) أى الثلاثة لان هذه الزيادة غير متفاحشة  
والمراد بنحو الثلاثة ما فوقها الى الستة لان نحو الشيء مثله وبقار بها مادون الثلاث فالمطف متغاير وجملة  
بعضهم على انه من عطف التفسير والمراد الثلاثة فادونها لكن سيأتى ما يرده (قوله كافي المجموع  
وغیره) راجع لنحوها وما قار بها (قوله فتقييد البغوى) أى فى تهذيبه وهو الامام محي السنة أبو محمد  
الحسين بن مسعود البغوى بفتح جتين نسبة الى بلدة بين مرو وهرات يقال له بغ وبغشور وشذوذاً كان بحرانى  
العلوم الشرعية ألف فى التفسير معالم التنزيل وفى الحديث المصاييح والجمع بين الصحيحين وشرح  
السنة وفى الفقه شرح المختصر والفتاوى والتهذيب المذكو رسمى به لانه مهذب من تعليق شيخه القاضى  
حسين وهو من كتب أصحابنا المشهورة وكان ديناً على طريقة السلف توفى سنة ٥١٠ رحمه الله تعالى  
ونفعنا به (قوله التابع له المصنف) نعمت سبى للبغوى (قوله بثلاثة) متعلق بتقييد (قوله ضعيف)

أقر المجموع على ذلك فى التحفة والنهاية وغيرهما قال الشارح فى شرح العباب قول الانوار  
يجزى الاربعة ضعيف لان ما مر عن المجموع يشمله ابل وأكثر منها يؤيده قول السنجى لو زاد خطوات جازا انتهى كلام شرح العباب أى



فانخطوات جمع خطوة وأقل الجمع ثلاثة والثلاث الخطوات بأربع أذرع ونصف فظاهره يفيد اغتفارها وقد ذكرنا في مبطلات الصلاة أنه يعذر في يسير الكلام قال الشارح ثمة من هذا الكتاب وكذلك التحفة كالكامنين والثلاث انتهى زاد الزيادة في الكبرية نقلا عن أبي حامد ونحوها قال القليوبي في حواشي المحلى قوله ويصدق أي الكلام اليسير عما في الشرح وهو خمس كلمات فأقل لأن نحو الشيء لا يساويه ويصدق بغيره وهو الأكثر من ذلك فقتضى ما في الشرح البطلان بالسته ومقتضى ما في غيره عدم البطلان بأكثر منها والعمد خلافاً وهو عدم البطلان بالسته ودونها والبطلان بما زاد عليها إلى آخر ما قدمته في مبطلات الصلاة وفي الصوم من التحفة أنهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات أو أربع انتهى فلا يعد جريان ما هناك هنا بجامع التعبير في ٧٣ كلاماً موضعين بثلاث ونحوها لكن

الذي عبر به شيخ الإسلام في كتبه يفيد عدم الاغتفار فيما زاد على ثلاثة أذرع وعبارة شرح المنهج له فلا يضرب زيادة ثلاثة أذرع كما في المذهب وغيره ومثلها عبارة الخطيب في شرح التبيين وكذلك الجبال الرومي في غير واحد من كتبه وهذا التقييد مأخوذ من العرف وعلم من كلام المصنف أنه لا يضرب بلوغ ما بين الإمام والآخر فراسخ (و) اشتراط القرب حيث لم يجتمعهما مسجد نعم لو كانا في فضاءين أو فلكين مكشوفين أو مسقفين والحاصل أنني وقفت على هذا في كلام كثير من أئمتنا وعبارة القليوبي في حواشي المحلى قوله ونحوها مما هو دونها كما صرح به الاستنوي وغيره فتضرب الزيادة على الثلاث مطلقاً انتهت ويؤيد ما قاله عبارة النهاية فانه بعد أن ذكر

خبر فتنيد البغوي الخ قال في الإيعاب قول الأنوار يضرب الأربعة ضعف لان ما مر عن المجموع يشملها بل وأكثر منها ويؤيده قول السنجي لو زاد خطوات جازا انتهى ووجه التأييد أن الخطوات جمع خطوة وأقل الجمع ثلاث والثلاث بأربع أذرع ونصف فأفاد الكلام اغتفارها وقد اعتمدنا في التحفة والنهاية ما في المجموع وخالفهما أكثر المحشين فاعتمدوا التقييد والله أعلم (قوله وهذا التقييد) أي بالثلاثة على ما في المتن أو الثلاثة ونحوها وما قال بها على ما في الشرح (قوله مأخوذ من العرف) أي عرف الناس العام فأنهم يعدونه ما في ذلك مجتمعين دون ما زاد عليه وقيل بالعرف الخاص وهو ما بين المصنفين في صلاة الخوف أو سهام العرب لا يجاوز ذلك والمعمد الأول لأن مقتضاه أنه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واحد واجتمعا في ذلك حنث قال ع ش ولعله غير مراد وأن العرف في الإيمان غيره هنا بدليل أنه لو حلف لا يدخل عليه فاجتمع به في مسجد أو نحوه كاتقهرة والوليمة والحمام لم يحنث فليتام (قوله وعلم من كلام المصنف) رحمه الله حيث قال أنفاو بين كل صفتين (قوله أنه لا يضرب بلوغ ما بين الإمام والآخر فراسخ) أي فلو وقف خلف الإمام شخصان أو صفان مستترين وراءه أو عن يمينه أو عن يساره اعتبرت المسافة المذكورة أو الصف الأخير والصف الأول فإن تعددت الأشخاص أو الصفوف اعتبرت المسافة بين كل شخصين أو صفين وإن بلغ ما بين الأخير والإمام فراسخ لكن بشرط كما قاله في الكافي أن يطول الإمام الركوع ونحوه بحيث يمكن أن يتابعه من ياتيه به والا فلا تصح القدوة لمن لا تمكنه المتابعة وسواء فيما ذكر القضاء المملوك والوقوف والموت ولل بعض أي الذي ملكه وبعضه وقف وبعضه موات فينتظم من ذلك مسائل ثلاث في الخالص وثلاثة في المبعوض بأن تأخذ واحداً مشتركاً مع ما بعده وقيل بشرط في المملوك الاتصال كالابنية ولا فرق في ذلك بين المسقف والمخروط وغيره تأمل (قوله واشتراط القرب) مبتدأ خبره جملة يعي مالو كانا الخ وهذه النسخة هي الصواب الموافقة للإمام وأما ما في غالب النسخ من حذف الألف بعد الراء على صورة الفعل فلعله من تحريف النساخ لعدم ظهور المعنى فيه فليتام (قوله حيث لم يجتمعهما) أي الإمام والمأموم أو بعض الصفوف والإمام والصفوف (قوله مسجد) أي غير ما وقف بعضه مسجداً شائعاً كما مر عن الإيعاب (قوله يعي مالو كانا) أي الإمام والمأموم وكذلك الصفوف على ما مر (قوله في فضاءين) تنبيه فضاء يفتح الفاء والممد وهو المكان الواسع يقال فضاء المكان فضاءه من باب قعد إذا اتسع فهو فضاء (قوله أو فلكين) تنبيه فلك يضم الفاء وسكون اللام وهي السفينة قال في القاموس ويندكر وهو للواحد والجمع أو الفلك التي هي جمع تكسير للفلك التي هي واحد وجمع وأمثاله لأن فعلاً ولا يشتركان في الشيء الواحد كالعرب والعرب ولما جاز أن يجمع فعل على فعل كاسد وأسد جاز أن يجمع فعل على فعل أيضاً فهم (قوله مكشوفين أو مسقفين) راجع للفضاءين والفلكين معاً لا على التوزيع كما يدل له قول الجبل والجبري مما نصه ومن هذا يعلم أن المراد بالفضاء أن لا يكون بين الإمام والمأموم بناء وهذا يشمل مالو كانا في مكان واسع محوط بينان أو في مكان واسع مسقف على عمد من غير

١٠ - ترمي - لث

فيها ثلاثة ونحوها وما قال بها أو كانهم اغتفروا الثلاث هنا الخ فقوله أو اغتفروا في ذلك مجتمعين انتهت (قوله واشتراط القرب الخ) هكذا رأيت في عدة نسخ من هذا الشرح ولعله واشتراط القرب الخ فيكون مبتدأ أو جملة يعي الخبر ثم رأيت في الامداد عبر بالاشتراط وفي مختصره عبر بالاكتفاء وهو ظاهر ولعل ما هنا من تحريف النساخ (قوله أو فلكين) قال في شرحي الارشاد أي سفينتين (قوله أو مسقفين) اشتراط القرب في المسقفين لانا إذا اشترطنا في الفضاء وفي المكشوفين في المسقفين من باب أولي والكلام من حيث القرب فالكل في اشتراطه على السواء فلا ينافي هذا أن المسقفين أو أحدهما يشترط فيهما زيادة على ما في المكشوفين قال

في التخصة في شرح قول المنهاج لا يضرب النهر المحجوج الى سباحة مانصه كمالو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر انتهى قال في المغنى والنهاية فان كانتا مسقفتين أو أحدهما فقط ٧٤ فكأقضاء أحدهما بالآخر في بيتين فيشترط مع قرب المسافة وعدم الحائل

نحو يوط بناء أو في مكان مسقف كبيت واسع تأمل (قوله أو بناءين) عطف على فضاءين (قوله كصحن) بفتح الصاد وسكون الحاء قال في المصباح صحن الدار وسطها والجمع أصحن مثل فلس وأفلس انتهى قال شيخنا رحمه الله ولعله هو المشي بالمجلس عند أهل الحرمين (قوله وصفة) بضم الصاد وتشديد الباء والجمع صفف كغرفة وغرف قال شيخنا رحمه الله وهي غير الصحن وتكون امامه أو عن يمينه أو شماله (قوله سواء في ذلك) أي الصحن والصفة (قوله المدرسة والباط) الأول موضع الدرس والثاني المحل الذي يبنى للفقهاء قال في المصباح مولدو يجمع في القياس ربط بضمين وورباطات (قوله وغيرهما) أي كالحلوى (قوله فالشروط في الكل) أي الفضاءين والفلكيين والبناءين وكذا المنعص كما مر وهذا تفرع على قوله يع الخ (قوله القرب على المعتمد) أي الذي صححه النووي وغيره خلافا للحاوي كالرافعي وعبارة المنهاج فان كانا في بناءين كصحن أو صفة أو بيت فظهر يقان أصحهما ان كان بناء المأموم عينا أو شمالا وجب اتصال صنف من أحدهما البناءين بالآخر ولا تضرب فرجة لا تسع واقفا في الاصح وان كان خلف بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصنفين أكثر من ثلاثة أذرع والطريق الثاني لا يشترط الا القرب كالفضاء ان لم يكن جال أو حال باب نافذ فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية فهو جهان أو جدار بطات باتفاق الطريقين قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم انتهى بالحرف (قوله بشرط أن يكون بينهما) أي الامام والمأموم وكل صنفين (قوله جدار أو باب مغلق) أي فلا تصح القدوة اذا كان بينهما ذلك لان الجدار معدل للفصل بين الاماكن وفي معناه الباب المغلق لكن ابتداء فان طرأ غلقه في اثناء الصلاة بغير فعله وعلم باتقالات الامام لم يضرب بأعشن (قوله أو مردود) أي أو باب مردود وان لم تغلق صفة الرؤية وان لم يمنع الاستطراق ومثله الستر (قوله أو شبك) بضم الشين وتشديد الباء بوزن زار وهو معروف والجمع شبائك (قوله لمنع الاستطراق وان لم يمنع المشاهدة) تعليل لاشتراط عدم الشباك بينهما قال في فتح الجواد والحق به الشيخ أبو محمد الخوخة أي الصغيرة التي لا يتطرق منها عادة كما هو ظاهر والدارمي مالو كان سطح يرى الامام منه وبينهما حائط المسجد وكانه نظرا الى عدم إمكان المرور عادة حيثئذ الى الامام من جهته وهو متجه ومن ثم قال القمولى لوصلى الامام بصحن المسجد والمأموم بسطح داره واشترط إمكان الاستطراق بينهما ولا تكفي المشاهدة (قوله وصفة المدارس) الخ بضم الصاد جمع صفة كما مر وهو مبتدأ أخبره الجملة الشرطية لآنية (قوله الشرقية أو الغربية) بالرفع نعت للصفة (قوله اذا كان الواقف فيها) أي في الصنف (قوله لا يرى الامام ولا من خلفه) أي من المأمومين (قوله لا تصح قدوته به) كما بحثه السبكي حيث قال الظاهر امتناع القدوة فيها على ما صححه الشيخان من الطريقين لا متناع الرؤية دون المرور وانما يجزى اختلافا لهما اذا حصل إمكان الرؤية والمرور جميعا فلا تصح القدوة فيها على الصحيح الابان اتصال الصنفين من الصحن بها ولم أر في ذلك تصريحاً انتهى قال في حواشي الروض وقضية كلامه الا كنفاء عند إمكان الرؤية بالمرور ولو بانعطاف من جهة الامام وهو ظاهر انتهى (قوله وعند إمكان المرور) الظرف متعلق بلا يضرب الا في وهذا من تنمة الكلام على الصنف المذكورة (قوله والرؤية) عطف على المرور وفي بعض النسخ أو الرؤية بأوبدل الواو والاولى أولى لان فقد أحدهما مضرب في صحة القدوة وانما يأتي بأوفى جانب لعدم كما عبر في شرح المنهاج بقوله عدم حائل يمنع مرورا أو رؤية فليست تأمل (قوله لا يضرب انعطافا وزوار) هو من عطف التفسير أو المرادف أو الاخص قاله القليوبي (قوله في جهة الامام) أي بحيث لو ذهب اليه

وجود الواقف بالمنفذ ان كان بينهما منفذ والسفينة المشتملة على بيوت كالدار التي فيها بيوت والسرادات بالصحناء وسط الدار (قوله لمنع الخ) أي الشباك وفي الامداد نقل ابن الرفعة أو بناءين كصحنين وصفة سواء في ذلك المدرسة والباط وغيرهما فالشروط في الكل القرب على المعتمد بشرط أن لا يكون بينهما جدار أو باب مغلق أو مردود أو شبك لمنع الاستطراق وان لم يمنع المشاهدة وصفة المدارس الشرقية أو الغربية اذا كان الواقف فيها لا يرى الامام ولا من خلفه ولا تصح قدوته به وعند إمكان المرور والرؤية لا يضرب انعطافا وزوار في جهة الامام

ان الستر المرخي كالمباب المردود انتهى وهذا ظاهر لمنع الرؤية كالسباب المردود (قوله وعند إمكان المرور أو الرؤية) هكذا في النسخ التي عندي من الشرح التفسير بأو ولعلها من تحريف النسخ اذ فقد أحدهما ضار

فالأولى التعبير بالواو وانما يؤتى بها في جانب لعدم كما عبر في شرح المنهاج بقوله عدم حائل يمنع مرورا أو رؤية الخ وهو ظاهر (قوله انعطافا وزوار) قال القليوبي في حواشي المحلى هو من عطف التفسير أو المرادف أو الاخص انتهى وفي القاموس ازور عدل وانحرف وانعطاف انتهى وفيه أيضا عدل عن الطريق مال واحرورف مال وعدل كانه حرف انتهى وفيه أيضا انتهى وانتهى انعطاف (قوله في جهة الامام) سيأتي ضابطه في كانه

من مصلاه لا يجعل القبلة خلف ظهره فقد قال سم الظاهر الجواز وان كان لو أراد المرو الى الامام صارت القبلة عن يمينه أو يساره لان المضرب لم يضره (قوله ويضرب في غيرها) أي في غير جهة الامام بأن جعل القبلة خلف ظهره لومر إليه فقول الزركشي لو أمكن المرو ولكن بانعطاف كالمصلى ببيوت المدارس التي بيمين الأيوان أو يساره مع فتح الباب فالوجه القطع بالبطان كالجدار وصحوا بطلان الخارج من المسجد المسامت لجداره وان كان قريبا من الباب أذا لم يتصل به الصف لحيولة الجدار بينه وبين الامام من غير اتصال الصف محله اذا لم تمكن الرؤية بقربته ما استشهد به وقد نص الشافعي رضي الله عنه على صحة الصلاة على جبل أبي قبيس بصلاة الامام بالمسجد الحرام ومعلوم أنه انما يمكن المرو اليه بالانعطاف انتهى حواشي الروض (قوله ولا يضرب) أي في جهة الاقتداء (قوله نخل الشارع) أي بين الشخصين أو الصنفين سواء كان الشارع مطر وقام لا (قوله والنهر الكبير) بان أخرج الى سباحة أي عوم كذا في تهذيب النووي. فالصحيح وفي شرح الفصيح لا يزحشرى السباحة الجري فوق الماء بغير انغماس والعموم الجري فيه مع الانغماس قال بعضهم وعليه فلا يفسر أحدهما بالاخر تأمل (قوله وان لم يمكن عبوره) أي النهر الكبير وأشار بان الى خلاف فيه في النهج لا يضرب الشارع المطروق والنهر المحوج الى سباحة على الصحيح قال في النهاية والمغني والثاني يضر ذلك وأما الشارع فقد تكرر فيه الزجة فيعسر الاطلاع على أحوال الامام وأما النهر فقياسا على حيولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر والحيولة المذكورين أما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر ممدود على حافته فيغير مضربا تأمل (قوله والنار ونحوها) أي كالغبار المتراكم (قوله ولا نخل البحر) أي لا يضرب في جهة الاقتداء نخل البحر (قوله بين سفيتين) أي مكشوفتين أو مسقفتين قال ع ش ومعلوم أنه لا بد من عدم زيادة المسافة على ثلاثمائة ذراع (قوله لان هذه) أي الشارع والنهر الكبير والنار ونحوها والبحر فهو تعليل لعدم الضرر (قوله لا تعدل للحيولة) أي عند الفقهاء (قوله فلا يسمى واحدا منها) أي من المذكورات والفاء بمعنى لام التعليل فكانه قال لانه لا يسمى الخ (قوله حائلا عرفا) أي في عرف الناس العام وهذا الذي قرره يندفع ما قد يتوهم ان في كلامه اتحاد الفرع والمفرع منه ودعوى ان المذكورات معدودة في الحائل المانع من صحة اعتبار العرف الخاص وهو لا نظر اليه اذا عارضه العرف العام قال في الاسنى ولو صلى فوق سطح مسجد وامامه فوق سطح بيت أو مسجد آخر منفصل مع قرب المسافة وليس بينهما حائل فقد يقال بعدم الصحة لاختلاف الابنية وعدم الاتصال لان الهواء لا قرار له والاقرب الصحة كماله وقفا في بناء على الارض وحال بينهما شارع أو غير انتهى قال في فتح الجواد ولا ينافيه ما مر عن القمولى لانهم ما هذا كالا الذين في الفضاء بخلاف ما تم لم يكون الامام بصحن المسجد فلي تأمل (قوله وحيث كان بين البنائين) الخ هذا مرتبط بمحدوف مفهوم من قول المصنف وان لا يكون بينهما جدار الخ مع ملاحظة قول الشارع سابقا وبنائين الخ والتقدير فان كان بين البنائين جدار ونحوه مما يمنع المرو والرؤية لم تصح القدوة وحيث كان الخ فلي تأمل (قوله سواء كان أحدهما) أي البنائين (قوله مسجدا) أي والاخر غير مسجد من المدارس والاربطة وغيرهما وأما المساجد المتنافذة فقد مر الكلام عليها (قوله أم لا) أي أم لا يكن أحدهما مسجدا بل كل منهما غير مسجد فالمسجد ومن غيره بأقسامه السابقة والآتية سواء كان خلف المسجد أو امامه أو عن يمينه أو يساره كالصنفين فيشترط القرب وعدم مانع الرؤية أو المرو ووقوف واحد حذاء المنفذ قال في الهجة

ومن مسجد ومن غير المسجد \* والفلك والفلك وان لم يشدد

به بشرط الكشف كالصنفين \* قلت المستعفاة كالدارين

(قوله منفذ) اسم كان مؤخر أو الخبر الظرف المذكور والمنفذ بفتح الفاء وكسرهما موضع النفوذ والجمع منافذ (قوله يمكن الاستطراق منه) أي من المنفذ استطارا قاعا ديارا من غير استدبار القبلة (قوله ولا يمنع المشاهدة) أي للامام أو لمن معه فلو وقف المأموم خلف جدار المسجد واقتدى بالامام الذي في المسجد لم يصح ولو كان قريبا من الباب وامامه شيئا في جدار يرى الامام منه لم يختلف الحكم

ويضرب في غيرها) ولا يضرب نخل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن عبوره والنار ونحوها (و) لا نخل البحر بين سفيتين لان هذه لا تعدل للحيولة فلا يسمى واحدا منها حائلا عرفا وحيث كان بين البنائين سواء كان أحدهما مسجدا أم لا منفذ يمكن الاستطراق منه ولا يمنع المشاهدة

في قوله بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن القبلة بحيث يبق ظهره اليها والارض تلتحق الانعطاف حينئذ من جهة الامام انتهت عبارته الا تيسر في هذا الشرح وهذا الضابط المذكور في التحفة والنهاية وغيرهما قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة خرج به ما لو كان بحيث يبق يمينه أو يساره اليها انتهى وفي شرحه على مختصر ابن شجاع أثناء كلامه الظاهر الجواز وان كان لو أراد المرو الى الامام صارت القبلة عن يمينه أو يساره لان الظاهر ان ذلك غير مضرب للمضرب لومر استدبارها لومر الخ وعبرة القليوبي ولا يضرب نحو تيامن أو تياسر انتهى وعبرة الحلبى بخلاف ما اذا كانت عن يمينه أو يساره فانه لا يضرب



( قوله في مقابل المنفذ ) قال الحلبي أي يقف قبالة المنفذ بيناء المأموم ولا بد أن يكون هذا الواقف يصلي الى الامام من غير أن يراه وانعطاف  
 أي بحيث لا يستدبر القبلة بأن تكون خاف ظهرا بخلاف ما إذا كانت على يمينه أو يساره فانه لا يضرب انتهى وقول الحلبي أيضا قوله أو وقوف  
 واحد حذاء المنفذ أي في المسجد ان كان الامام يشير المسجد أو في خارج المسجد ان كان الامام بالمسجد الخ وهذا الذي ذكره الحلبي كلامهم  
 يشمر به في شرح الروض أي مقابله يشاهد الامام أو من معه الخ فلو كان الرابطة في بناء الامام مع الامام فكيف يشترط فيه أن يرى  
 من مع الامام وعبارة الخطيب في شرح التنبيه بشرط أن يقف بجذائه واحد من المأمومين يشاهد الامام أو من معه في بنائه انتهى فقوله أو  
 من معه في بنائه يرشد الى أن الرابطة ليس معه في بنائه وعبارة شرح العباب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ ان يكون يرى الامام أو واحدا  
 من معه في بنائه انتهى وفي شرح الارشاد والعبارة للفتح ان واقف واحد من المأمومين حذاء المنفذ حتى يرى الامام أو بعض من معه في بنائه  
 فينبغي تصحيح صلاة من بالمكان الاخير تبعا لهذا المشاهد فاندفع بظواهر هذه العبارات وتصرح بالحلي تردد السيد عمر البصري في حواشي  
 التحفة في ذلك لكن رأيت في متاوى الجمال الرمي ما يفيد جواز وقوف الرابطة بالمسجد فانه سئل هل يشترط أن تكون الرابطة داخل المسجد  
 فأجاب لا يشترط أن يقف داخل المسجد انتهى وعلى كل فلا بد أن يرى المقتدي في البناء الآخر ذلك الرابطة وعبارة التحفة براه المقتدي ويمكنه  
 الكلام في المراد من وقوف الرابطة حذاء المنفذ أو مقابله هل المراد منه أن يكون المنفذ

٧٦

الذهاب اليه كما ذكرناه انتهى بقى

بخلاف ما لو وقف تجاه باب المسجد فان اقتداءه صحيح ويكون رابطة لغيره كما سياتي سم ( قوله  
 تحت قدوة أحدهما بالآخر ) أي قدوة من في أحد البناءين عن في البناء الآخر ( قوله لكن ان وقف أحد  
 المأمومين ) أي سواء كان واحدا أو أكثر وعليه فلو قصد الارتباط بالجميع قال سم فهل يمنع كالامام مال  
 الرمي للنع ويظهر خلافا فيمكن انتفاء التقديم الا في بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد  
 الا هو كني مراعاته انتهى وهو وجه جدا ( قوله في مقابلة المنفذ ) أي في المسجد ان كان الامام في غير  
 المسجد أو في خارج المسجد ان كان الامام بالمسجد ولا بد أن يكون هذا الواقف يصل الى الامام من غير  
 أن يراه وانعطاف كما في الكردي وغيره ( قوله حتى يرى ) أي الواقف في حذاء المنفذ ( قوله الامام أو من معه  
 في بنائه ) أي الامام وقضيته أنه لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره ولا أحدا من معه لا يكفي وهو كذلك في  
 الابعاب ولا يكفي هنا سماع صوت المبلغ قال العلامة الحنفى ومقتضاه اشتراط كون الرابطة بصيرا وانما اذا  
 كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام أو أحد من معه في مكانه لم يصح فليتنبه ( قوله وهذا ) أي الواقف  
 في مقابل المنفذ ( قوله في حق من في المكان الآخر كالامام ) أي لا من كل وجه فلا يجب على من خلفه أو  
 بجانبه نية الرابطة به ولو سمع قنوته مثلا لا يؤمن عليه لان العبرة في ذلك بالامام الاصلى ( قوله لانهم ) أي من  
 في المكان الآخر وجميع مراعاة لمعنى من ( قوله تبعية له ) أي الواقف في مقابل المنفذ ( قوله في المشاهدة ) أي  
 للامام الاصلى ولا يضرب الحيلولة بينه وبينهم وكذا ان كانوا لا يصلون الى الامام الا بازور أو وانعطاف  
 على ما قاله بعضهم وبوجه بان الامام الاصلى غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون  
 البعض فيكون من جملة البعض الذي ألغى اعتبار اشتراط الوصول اليه من غير أن يراه فليتامل

أمامه أو عن يمينه أو يساره  
 أو لافرق ظاهر التحفة  
 والنهاية وغيرهما الثالث  
 لانهم ذكروا أولا الطريقة

تحت قدوة أحدهما  
 بالآخر لكن ان وقف  
 أحد المأمومين في مقابل  
 المنفذ حتى يرى الامام أو  
 من معه في بنائه وهذا في  
 حق من في المكان الآخر  
 كالامام لانهم تبسح له في  
 المشاهدة

المرجوحة وانه لو كان بناء  
 المأموم عينا للامام أو شاملا  
 فكذا وان كان خلف بناء  
 الامام فكذا ثم قالوا والطريق  
 الثاني لا يشترط الا القرب

( قوله ) في سائر الاحوال السابقة بان لا يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ثم قالوا هذا  
 ان لم يكن حائل أو حال باب نافذ وقف مقابله واحدا أو أكثر الخ وظاهر كلام غير واحد في هذا محل كلامهم فيما اذا كان المنفذ امام الواقف  
 وعبارة الحلبي في حواشي المنهج قوله حذاء أي مقابل الامام أو بعض صف من خلفه أي مقابله لا يمنة ولا يسرة الى آخره ويمكن أن يكون  
 مراده بقوله أي مقابله الخ بعض الصف من خلفه لكن يؤيد الاول كلام العلامة ابن قاسم في شرح أبي شعاع وعبارته أراد أي المصنف بخارج  
 المسجد ما تأخر عنه ثم قال فلو صلى في المسجد عن يمينه أو يساره بصلاة الامام فيه قريبا منه كما تقدم ولا حائل هناك كما ذكر بان كان للمسجد  
 يمينه أو يساره باب مفتوح وقف عنده بحيث يرى منه الامام أو بعض المأمومين فالظاهر جواز ذلك وان كان لو أراد المرو الى الامام  
 سارته الى عن يمينه أو يساره لان الظاهر ان ذلك غير مضرب بل المضرب وم استدبارها هو المراد انتهى انظر كيف جعل مسألة المنفذ الذي عن  
 يمينه أو يساره من بحثه لكن قد علمت أن كلامهم ظاهر في ذلك فهو منقول لهم ونما يؤيده قولهم ويمكن الذهاب اليه مع الاستقبال من غير  
 ازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره الى القبلة فانه لو كان مقابل المنفذ خلفه لتأتى وصوله اليه من غير أن يصير القبلة عن يمينه أو يساره كما لا يخفى



(قوله فيضرتقدمهم عليه الخ) قال في التحفة دون التقديم في الأفعال لأنه ليس بامام حقيقة ومن ثمة أنجبه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجال انتهى قال سم وقياس كونه امرأة كما اختاره الشارح جواز كونه أمياً ومن يلزمه القضاء بكمية فتيمم انتهى وخالف الجلال الرملي فاعتقده أنه يضر التقديم بالأفعال كالامام وعدم جواز كونه امرأة لغير النساء وفي فتاويه ولاختي قال ابن قاسم وعلى هذا يمكن أن يكتفى بالاممي ومن يلزمه القضاء لأنه غير امام حقيقة لكن قياسه من اشتراط الذكورة ونحوها عدم الاكتفاء بما ولو لم يسمع فنوت الرابطة لجهره به على خلاف السنة فظاهر من أنه لا يؤمن بل يقنن لنفسه لأنه ليس بامام له حقيقة انتهى وذكر ابن قاسم أيضاً لو تعارض متابعة الامام والرابطة بان اختلف فعلاهما تقدم ما وتأخر فهل من يراعى الامام أو الرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام دل على عدم ضرر التقديم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقديم على الامام وهو لا يصح أو يراعيهما رالا اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه انتهى وفي الامداد وكان القياس اشتراط عدم التقديم في الأفعال أيضاً لكن يلزم عليه مخالفة الامام الاصل في الأفعال فيما لو كان بطيء القراءة مثلاً فتختلف لها وذلك مبطل انتهى وكذلك قال ابن قاسم العبادي في شرح أبي شعاع فإنه بعد أن نقل عن ابن المقرئ أنه لا يتقدم في الأفعال قال وفيه نظر لأنه ليس اماماً حقيقة ولأنه قد تعذر متابعتهم ما بان يختلف فعلهما بحيث ان تابع أحدهما لزم مخالفة الآخر على وجه مبطل وإيجاب متابعتهم ما لم يحصل تعارض فتجب متابعة الامام أو فتجب المفارقة غير موجه انتهى فهو موافق للشارح وقال ابن قاسم لو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام مال م رالى المنع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا يتقدم ما عليه الخ بعد قوله واحداً أو أكثر على ٧٧ امتناع تقديمهم فيما ذكر على الأكثر

(قوله فيضرتقدمهم) أي من في المكان الآخر تفرع على التشبيه المذكور (قوله عليه) أي على الواقف في مقابل المنفذ (قوله في الموقف والاحرام) أي دون التقديم بالأفعال لأنه ليس بامام حقيقة ومن ثم أنجبه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجال وكان القياس اشتراط عدم التقديم في الأفعال أيضاً لكن يلزم عليه مخالفة الامام الاصل في الأفعال فيما لو كان بطيء القراءة مثلاً فتختلف لها وذلك مبطل وإيجاب متابعتهم ما لم يحصل تعارض فتجب متابعة الامام أو فتجب المفارقة غير موجه ولا يضر زوال هذه الرابطة أثناء الصلاة فيقومها خلف الامام ان علموا بانتقاله لأنه لا يفتقر في الدوام لا يفتقر في الابتداء كرد الباب أثناءها حيث لا تقصير والاضكان رد الباب أو أزال الرابطة بفسخه ضرراً وأما قضاء البغوى فيما لو رده ربح بأنه ان أمكنه فتحه حال فتحه ودوام على المتابعة والافارقة فمحتمل على ما إذا لم يعلم هو وحده انتقالات الامام بعد رد الباب وعدم احكام فتحه لا بعد تقصير أو بناء الحائل بغير أمره كرد الريح وبأمره كرده هو فيما تقرر فليتامل (قوله وإذا وقف أحدهما أي الامام والمأموم) الخ أشار بهذا الى شرط زائد على ما مر بخصوص ذلك الشرط بصورة وهي ما لو كان أحدهما في علو والاخر في سفلى فيشترط في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة على التسلمائة شرط آخر وهو ان يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا هو المراد بقول محاذاة أحدهما الآخر الخ فعنى المحاذاة أن يكون الاسفل بحيث لو مشى جهة الاعلى اتى رأسه في قدميه مثلاً وليس المراد ان يكون الاعلى بحيث لو سقط سقط على الاسفل والمعتقد عدم اشتراط هذا الشرط كما سيأتى في الشرح (قوله في سفلى والاخر في علو)

والظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يكتفى بانتفاء التقديم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لأنه لو لم يوجد الا هو كفى مراعاته ولو وجد عدم التقديم فيضرتقدمهم عليه في الموقف والاحرام (وإذا وقف أحدهما) أي الامام والمأموم (في سفلى والاخر في علو)

المذكور اتفاقاً بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط بمجرد وجوده وعدم التقديم عليه ولو وقع الغفلة عن مراعاة

ذلك ولو لم يعلم بوجوده لكن اعتقد عدم التقديم عليه فهل تنعقد الصلاة أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جازماً بالثبوت لان وجوده يشترط للصحة فيه نظر والثاني متقاس ولو توى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر ومال الى أنه يؤثر ويظهر في خلافه الخ ولا يضر زوال الرابطة في أثناء الصلاة كما في المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما فيقومها خلف الامام ان علموا بانتقاله ولا رد الريح باب المنفذ في أثناء الصلاة ولا بناء حائل بين الامام والمأموم حيث لا تقصير والا كان رد الباب أو أزال الرابطة أو أمر ببناء الجدار ضرراً كما اعتقده الشارح في شرح الارشاد والجمال الرملي في النهاية وقول البغوى فيما لو رده ربح بأنه ان أمكنه حال فتحه وفتحته دام على المتابعة والافارقة محتمل كما ذكره الشارح والجمال الرملي وغيرهما على ما إذا لم يعلم بانتقالات الامام بعد رد الباب وعدم احكام فتحه لا بعد تقصير (قوله في علو) قال في شرح العباب بعد كلام قرره وبما تقرر علم أن المراد بالعلو الذي وقع فيه الخلاف البناء ونحوه خلافاً لزرعة المال الجليل الذي يمكن صعوده فداخل في القضاء لان الارض فيها عال ومستوفى لمعتبر فيه القرب على الطريقين فالصلاة على الصفا والمروة أو جبل أبي قبيس بصلاة الامام في المسجد الحرام صحيحة وان كان أعلى منه كما صرح به الجويني والعمراني وغيرهما ونص عليه الشافعي انتهى من شرح العباب بمروجه

يحدوا لو كان قائما أو معتدلا القائمة لحاذي كفي أو طويلا لحاذي ولو كان معتدلا لم يحاذي بكف (قوله وهذا ضعيف) أي اشتراط المحاذاة المتأخرين أما على طريقة العراقيين فالشرط بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا قال في المغني وينبغي أن تعتبر مسافة القرب من رأس السافل إلى قدم العالي والكلام في غير المجدد أما المسجد فيصح فيه ذلك مطلقا لما تقدم من صحة الاقتداء به وإن بعدت المسافة وحالت الابنية كان وقف أحدهما بمنارته ٧٨ والاخر يشرفيه ووقع في التحفة ما يقتضي أن الفضاء كالمسجد في ذلك ففيه نظر ظاهر وعبارتها أما على

بضم السين والعين وكسرهما مع سكون الفاء واللام فهما كصحن الدار وصفته المرتفعة والمراد بالعلو الذي وقع فيه الخلاف البناء ونحوه خلافا لابي زرعة أما الجبل الذي يمكن صعوده فدخل في الفضاء فالمعتبر فيه القرب فقط باتفاق الطرفين (قوله اشترط محاذاة أحدهما الآخر) أي مع ما مر من الشروط حتى لو وقف الصحن متصلا به كما قاله الرافعي (قوله في غير المسجد) أي لما مر من صحة الاقتداء به وإن بعدت المسافة وحالت الابنية كان وقف أحدهما في منارته والاخر يشرفيه ففتح الجواد (قوله والاكمام) بكسر الهمزة ووجه استثنائه أن الأرض فيها انخفاض ومستوفى للشرط القرب فقط كما مر (قوله أن يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى) أي وليس بينهما فرجة تسع واقفاً صلي بجنبه ولا أكثر من ثلاثة أذرع إن صلي خلفه ومرأفاً المراد من هذه المحاذاة أنه لو مشى جهة الأعلى أي مع فرض اعتدال قائمته أصاب رأسه قدميه الخ وقد أشار إلى ذلك ابن الوردي بقوله

ضاق شخص وثلاث أذرع \* من خلف هذا أو يحاذي الارتفاع ونازل عنه ببعض البسدين \* قلت افرض اعتدال من لم يكن

تأمل (قوله والا) أي وإن لم يحاذ رأس الأسفل قدم الأعلى بالمعنى المذكور (قوله لم بعدا مجتمعين) أي في مكان واحد فلا تصح القدوة حينئذ (قوله ويعتبر غير المعتدل) أي بالطول والقصر (قوله بالمعتدل) أي لحاذي ولو كان معتدلا لم يحاذي بكف قال في التحفة بعد نقله عن أبي زرعة وقد يستشكل بأنه إذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فيما رأى الصورة الأولى فهذه أي الثانية التي بالفعل أولى لأن يقال المدا في هذه الطريقة على القرب العرفي وهو لا يوجد إلا بالمحاذاة مع الاعتدال لا مع الطول ونظيره أن من جاوز سمعه العادة لا يعتبر سماعه لنداء الجمعة بغير بلده فلا يلزمه بتقدير أنه لو اعتدل لم يسمع وإن من وصلت راحته لركبته أطولها ولو اعتدل لم يصلها لم يكف انتهى أي في الركوع قال السيد عمر البصري ولك أن تقول الاشكال أقوى والجواب لا يخفى ما فيه والفرق بينه وبين مسألة الجمعة أن الملاحظ فيها كون البلد التي لا تقام فيها الجمعة قرية من بلد الجمعة حتى تلحق بها فمعين الضبط بسماع المعتدل اذ هو الغالب واعتباره أولى من النادر ومسألة الركوع وجود حقيقة التي هي الانحناء وهي مفقودة في الصورة المذكورة انتهى انحصاراً فليتأمل (قوله وهذا) أي اشتراط المحاذاة في المسألة المذكورة التي في المتن (قوله ضعيف) أي لأنه ينبغي بين البناء بحيث لا يكون بينهما فرجة تسع واقفاً صلي بجنبه لا يلزم من اتصال المناكب بعضها أذرع فالعبرة عندهم بالاتصال ولا يأتي على طريقة العراقيين التي رجحها النووي وهي أن الشرط مطلقا

الثانية المعتدلة فلا يشترط الا القرب نعم إن كانا بمسجد أو فضاء صريح مطلقا باتفاقهما انتهت فأما في المسجد فالامر كذلك وأما في الفضاء فالمراد بقوله اشترط محاذاة أحدهما الآخر) في غير المسجد والا كام بأن يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى والام بعدا مجتمعين ويعتبر غير المعتدل بالمعتدل وهذا ضعيف

طلقا أي سواء حاذي أسفل الأعلى أم لا هكذا بجملة كلامه بل ينبغي يكون مراده ما ذكر لفضاء هو ما في المسجد مثلا يكون في الامثلة يسع وكون البعد في المسجد شئ قد مما سبق على أن النهاية في استثناءه فقط أوضح وأولى مع التحفة لما فيها أم وكأنه أخذ

الارشاد لكن كلام الارشاد لا يرد عليه وعبارته أو لم يحاذ الأسفل غير مسجد أو كام انتهت

قرب

خرج المسجد والا كام من اشتراط المحاذاة وهو صحيح ونقل الشارح في شرحه حمل نهي الشافعي متأخرين أجروا ما ذكره المصنف على الطرفين منهم إنباء الرفعة والتقيب والقمولي والسبكي والجبل والبناء في المسجد ومن جرى أن ذلك على الطريقة الضعيفة أبو زرعة والجبال المحلى سلام زكريا والشارح والجبال الرمل وغيرهم

منع النهاية - البلقيني في تربيته إلا أنه استثنى السهل والجبل - بعض مختصري الروضة و شيخ الإسلام

مطلقا - الأسفل - يصح حمل - أي يكون - في الفضاء - أيضا للثلا - توزيع وكون - لا يضر في المسجد - علم مما سبق -

من منع التهمة - من الإيقاع وكأنه - كلاً في الارشاد - الأعلى في غير مسجد أو كام انتهت فأخرج المسجد - بالمنع على وجوه منها بعد المسافة لجمع متأخريين

( قوله والمعتمد أن ذلك ليس بشرط ) بل الشرط عدم الحيولة وأن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع تقريرا كما علمته مما سبق قال في شرح العباب والوجه أن المسافة فيما بين العالي والسافل معتبرة من العلوى السفلى مع ما بينهما لا مع فرض العالي سافلا وعكسه لضرورة إلى ذلك انتهى وقال القليوبي في حواشي المحلى ذكر العلامة ابن قاسم أن الارتفاع يعتبر في المسافة ٧٩ ممتدا وهو قياس ما قاله الشيخ

عبرة في قرية على قلة جبل يسمعون نداء الجمعة وقد خالفه شيخنا الزياتي وغيره كشيخنا الرملي في ذلك واعتبروا زواله وفرض القرية على محاذة محلها من الأرض وقياس ذلك عدم اعتبار قدر مسافة الارتفاع هنا

خلافا لجمع متأخرين والمعتمد أن ذلك ليس شرطا ( ولو كان الامام في المسجد والمأموم خارجا فالثلاثة ) الذراع ( محسوبة من آخر المسجد ) لا من آخر مصل فيه لانه مبنى للصلاة فلا يدخل منه شيء في الحد الفاصل وفي عكس صورة المصنف تعتبر المسافة من صدره ( نعم ان صلى المأموم في علوداره بصلاة الامام في المسجد قال الشافعي ) رضي الله عنه ( لم تصح ) صلاته أي سواء كانا متحاذيين أم لا

فراجع ذلك وحرره انتهى وسبق عن المغني للخطيب ما يؤيد كلام شرح العباب فراجعه في فتاوى الجبال الرملية هنا هل تعتبر المسافة بالفعل أو بالقوة حتى اذا كان على جبل ولو فرضناه في

قرب المسافة وقد نقلت بما يعاير المنهاج هذا وقولهم المراوزة أي علماءهم جمع مروزي نسبة إلى مروزي وألحق الزاوي علمه اشدوا وهي إحدى مدن خراسان الكبار ينساب زوهراته وبلخ و مروهي أعظمها ولذا عبر أصحابنا بآثاره بالخراسانيين ونارة بالمراوزة والمراد به وإذا أطلق مر والشاهجاني ومعناه روح الملك فالثناء الملك وجان الروح الآن العجم تقدم المضاف اليه على المضاف وأما مرو والرو فلا تستعمل الا مقيدة والنسبة اليها مروزي وبنيهم ماسنة أيام قبل أول من جمع بين الطريقين أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي لأنه أخذ هذا الفقه عن شيخه ما أبي بكر عبد الله بن أحمد القفال الصغير المروزي وأبي حامد أحمد بن محمد الاسفرائيني شيخ العراقيين والله أعلم ( قوله خلافا لجمع متأخرين ) أي منهم ابناء الرفعة والنقيب والمقرى والقمولي والبلقيني في التدريب فأجروا أن ذلك على الطريقين لأنهم استثنوا الجبل ونحوه وهو المراد بالا كام في المتن ( قوله والمعتمد ) أي الجارى على طريقة العراقيين التي دل عليها كلام الروضة وأصلها والمجموع قال في الاسنى وقد نه عليه العراقي في تحريره وكذا الاذرى فقال وقضية الاطلاق بأن البناءين كالفضاء بينهم الصحة وان لم تكن محاذة على طريقة العراقيين وبه يشتر كلام الشافعي وغيره ( قوله أن ذلك ) أي محاذة أحدهما الآخر بالمعنى السابق ( قوله ليس بشرط ) أي في صحة القدوة بل الشرط عدم الحيولة وان لا يكون بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع تقريرا كما علم مما مر قال في العباب والوجه أن المسافة فيما بين العالي والسافل معتبرة من العلوى السفلى مع ما بينهما لا مع فرض العالي سافلا وعكسه لانه لاضرورة إلى ذلك انتهى ونقل عن بعضهم أن الارتفاع يعتبر في المسافة عمدة فليراجع والكلام في غير المسجد كما مر فلا تغفل ( قوله ولو كان الامام في المسجد ) هذه الحالة الثالثة من أحوال الاجتماع الاربعه السابقة ( قوله والمأموم خارجا ) أي من نحو شارع وموات وغيرهما بل وحر يم المسجد لما مر أنه ليس له حكم المسجد في شيء بخلاف رتبته ( قوله فالثلاثة الذراع ) أي الذي يعتبر عدم الزيادة عنها فيما بينهما منقريرا ( قوله محسوبة من آخر المسجد ) أي من طرفه الذي يلي من هو خارجا وممران الرحبة مثل المسجد فلا تغفل ( قوله لا من آخر مصل فيه ) أي لا تحسب المسافة المذكورة بين المأموم الخارج من المسجد وبين آخر الصفوف التي في المسجد ولا بين الامام الذي فيه ثلاثا بل من دخول بعض المسجد في المسافة وعرضه بهذه العبارة الرد على الضعيف الذي حكاه في المنهاج حيث قال وقيل من آخر صف فيه قال في المغني لانه للتبوع بان كان فيه الامام في موقفه قال الدارمي ومحل الخلاف اذا لم يخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه فالمعتبر صف خارج المسجد قطعا ( قوله لانه ) أي المسجد كله وهذا تعليل للحسان المذكور ( قوله مبنى للصلاة ) أي فكله شيء واحد ( قوله فلا يدخل منه ) أي من المسجد وهذا من تنمة التعليل ( قوله في الحد الفاصل ) أي بين الامام والمأموم يعني المسافة المذكورة ( قوله وفي عكس صورة المصنف ) أي وهو ما لو كان المأموم في المسجد والامام خارجا مما مر ( قوله يعتبر المسافة ) أي الثلاثة ( قوله من صدره ) أي طرفه الذي يلي الامام وان كان المأموم في طرفه الآخر والكل مشروط بعدم الحيولة كما مر وبأن ( قوله نعم ان صلى المأموم ) الخ استدلوا على ما تضمنه قوله ولو كان الامام في المسجد والمأموم الخ من صحة الاقتداء مطلقا فاستدرك المصنف هذه الصورة فحكم بعدم صحتها لكون سيعلم من كلام الشارح أنه ضعيف والمعتمد الصحة بالشروط الآتية تدبر ( قوله في علوداره ) أي المأموم سطحا أو غيره ( قوله بصلاة الامام في المسجد ) أي ارتباط صلاته بصلاة الامام الذي في المسجد ( قوله قال الشافعي رضي الله عنه لم تصح صلاته ) جواب لو صلى الخ ومثل هذا يسمى جوابا تلقينيا ( قوله سواء كانا متحاذيين أم لا )

انخفاض فلا يضرم لأجابه بقوله تعتبر المسافة بالفعل أو بالقوة انتهى ( قوله من آخر المسجد ) أي طرفه الذي يلي من هو خارجا جهة تحفة ومحل الخلاف اذا لم يخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعا ومن المسجد رتبته كما تقدم ( قوله من صدره ) أي طرفه الذي يلي الامام ( قوله لم تصح صلاته ) سيعلم مما سيأتى في كلامه أن المعتمد الصحة بالشروط الآتية



من ثلاثمائة ذراع تقريباً  
(قوله أو حالت أبينة) أى  
تمنع المسرور أو الرؤية  
كشباك أو باب مردود  
(قوله استطرأ عاديًا) تقدم  
عن ابن قاسم أن يكون له

ويوافقه نصه فيمن صلى  
بأبي قبيس بصلاة الامام  
في المسجد الحرام على المنع  
وصوبه الاسنوي لكن  
المعتمد نصه الا تحرف في أبي  
قيس على الصحة وان  
كان أعلى منه والنص  
الاول في السطح وأبي  
قيس محمول على ما اذا لم  
يمكن المسرور للامام الا  
بانعطاف من غير جهة  
الامام أو على ما اذا بعدت  
المسافة أو حالت أبينة هناك  
منعت الرؤية فعلم أنه يعتبر  
في الاستطراق أن يكون  
استطرأ عاديًا وأن يكون  
من جهة الامام وأن لا يكون  
هناك ازورار وانعطاف  
بأن يكون بحيث لو ذهب  
الى الامام من مصلاه  
لا يلفت عن القبلة بحيث  
يبقى ظهره إليها

ما يعتاد المروءة اليه  
على القاعدة بخلاف نحو  
التسليق وسبق عن القليوبي  
يمكن الاستطراق منها  
عادة بلانحو وثبة فاحشة  
انتهى وذكر القليوبي  
في مبطلات الصلاة ان  
الوثبة الفاحشة هي التي

أى بالمعنى السابق اذا المحاذاة عند القائل بها انما تعتبر في غير مسجد كما مروى في غير مرتفع من الارض لان ذلك  
قرار بل في نحو سطح كما مروى انما تصح لعدم الاتصال لان الهواء لا قرار له والمعتمد نصه الا تحرف الخ  
باعشن فليتامل (قوله ويوافقه) أى ما ذكره المصنف عن الشافعي رضى الله عنه من عدم الصحة (قوله  
نصه) أى الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله فيمن صلى بأبي قبيس) جبل معروف بمكة (قوله بصلاة الامام  
في المسجد الحرام) أى رابطا صلاته بصلاة الامام الخ (قوله على المنع) متعلق بنصه فلا تصح قدوته (قوله  
وصوبه الاسنوي) أى صاحب المهمات وكان المصنف تبعه في ذلك (قوله لكن المعتمد) أى الذى عليه  
الجمهور (قوله نصه الا تحرف في أبي قبيس على الصحة) أى فللامام الشافعي رضى الله عنه في مسألة  
اقتداء من على جبل أبي قبيس بالامام الذى في المسجد الحرام نصان نص بعدم الصحة ونص بالصحة وهو  
المعتمد والاول حمله الاصحاب على ماسيات في الشرح وغبارة الاسني فالصلاة على الصفا والمروة  
أو جبل أبي قبيس بصلاة الامام بالمسجد الحرام صحيحة وان كان أعلى منه صرح بذلك الجويني والعمراني  
وغيرهما ونص عليه الشافعي الخ (قوله وان كان) أى المأموم (قوله أعلى منه) أى من الامام لما مر  
أن الجبل الذى يمكن صعوده كالفضاء لان الارض فيها عال ومستوى فالمعتبر فيه قرب المسافة وامكان  
المروءة الى الامام من غير استدبار للقبلة على ما مر بيانه (قوله والنص الاول) مبتدأ خبره محمول (قوله في  
السطح) أى النص القائل بعدم الصحة في مسألة اقتداء من في السطح ومن في أبي قبيس  
بالامام الذى في المسجد (قوله محمول على ما اذا لم يمكن المروءة الى الامام) أى المروءة المأموم الى جهة  
الامام (قوله الانعطاف من غير جهة الامام) أى بأن يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه  
جعل ظهره الى القبلة بخلاف التيامن والتياسر فانه لا يضرك كما مروى بأبي (قوله أو على ما اذا بعدت المسافة)  
أى أو محمول على ما اذا بعدت المسافة بين آخر المسجد والمأموم أكثر من ثلاثمائة ذراع تقريباً (قوله  
أو حالت أبينة هناك منعت الرؤية) أى رؤية المأموم للامام أول من معه أو من في المنفذ والحاصل ما أفاده  
السيد عمر البصري انه يعتبر في صحة الاقتداء لمن بأبي قبيس بامام المسجد الحرام قرب المسافة وعدم  
الازورار والانعطاف بالمعنى الذى في الشرح ويعتبر ايضا في الصحة وقوف شخص بمحذا المنفذ الى  
المسجد بحيث يراه المقتدى بأبي قبيس وظاهر أن محل اعتباره اذا لم ير الامام أو بعض من معه من  
المقتدين الذين في المسجد فليتامل (قوله فعلم) أى مما تقر في محل النص (قوله انه يعتبر في  
الاستطراق) أى المروءة الى الامام أى امكانه (قوله أن يكون استطرأ عاديًا) أى بأن لا يكون  
بنحو وثبة شديدة أو استلقاء وأخذ بعضهم من هذا أن الاستطراق في السفن من المرتفع منها  
كالاسطحة الى المنخفض لا يمنع قدوته من بأحد هما بالآخر لانه يصل الى الامام بالاستطراق العادي  
اذا العادة في كل شئ يحسبه أما السفن الكبار فلا هم يفعلون في ذلك سامعا أو اما الصغار فالثبة فيها الطيفة  
لا تمنع كونها استطرأ عاديًا فتأمل مع ما مر عن ع ش (قوله وأن يكون من جهة الامام وأن  
لا يكون) الخ لعلمه من عطف التفسير بدليل تصويره الا ترى فتأمل بلطف (قوله هناك ازورار  
وانعطاف) تقدم عن القليوبي انه من عطف التفسير أو المرادف أو الاخص (قوله بأن يكون) الخ تصوير  
لعدم الازورار والانعطاف (قوله بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه) أى المأموم (قوله لا يلفت عن  
القبلة) أى عن جهة القبلة بخلاف التيامن والتياسر كما سيأتى عن سم وع ش (قوله بحيث يبقى ظهره  
إليها) أى يصير ظهره الى جهة القبلة قال سم شمل ما لو احتاج في ذهابه الى الامام أن يمشى القهقري مسافة  
ثم ينعرج وهذا قد يؤخذ منه أن مسألة الاسنوي التي حكم الحصني عليه بالسهو فيها شرطها أن يكون بحيث  
لو أراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج الى استدبار القبلة ولا يضرك احتياجه الى التيامن والتياسر  
فليتامل فيه جدا قال ع ش ويؤخذ من قوله ولا يضرك الخ أنه لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير  
استدبار القبلة لكن يحتاج فيه الى انحراف كان احتاج في مروءة لتعددية جدار قصير كالعتبة لم يضرك

ذلك

يخرج بها عن حد القيام أو ما هذا معناه قال القليوبي في حواشي المحلى وأن يكون من  
جهة الامام زاد في شرح الارشاد صرح به أبو محمد الجويني وفي شرح العباب قال الشيخ أبو محمد اذا وقف الامام على السهل والمأموم على الجبل



فان كان الجبل يمكن صعوده صح اقتدأوه به اذا كان مكان الارتقاء في الجهة التي فيها الامام وان كان بخلاف ذلك كان الحكم بخلافه لان الجبل حينئذ بمنزلة السور المنيف يقف عليه المقتدى والامام على القرار انتهى وما ذكره في السور يؤخذ منه صحة ما قدمته من ان العبارة بسهولة الاستطراق لا بامكانه على بعد و يؤيده قول الزركشي السابق ولو كان المرور ممكنا لكان بانعطاف فالوجه القطع بالبطلان والا صحت الصلاة في كل محل يمكنه التوصل اليه من موضع آخر بانعطاف وتسور جدار ونحوهما وقد صححوا بطلان صلاة الخارج من المسجد المسامت لجداره وان كان قريبا منه لحيلولة الجدار بينه وبين الامام وسبقه ابن العباد الى ٨١ نحو ذلك انتهى ما أردت نقله من الایعاب

(قوله أو سطح) ان كانا على سطحين بينهما شارع مثلا فلا يصح الا اذا كان لكل منهما درج مثلان المنخفض بحيث يمكن استطراق كل منهما الى الآخر من غير استدبار القبلة وهذا المراد بقولهم ازورار وانعطاف انتهى وفي حواشي المنهج للعلي لو وقف بسطح بينه والامام بسطح المسجد

والاضر لتحقيق الانعطاف حينئذ من غير جهة الامام وانه لافرق في ذلك بين المصلي على نحو جبل أو سطح (ويكره) في المسجد وغيره

وبينهما هواء فعن الزجاجة الصحة وهو الاصح أي مع امكان التوصل له عادة قاله شيخنا الخ لكن الذي اعتمدته الشارح في شرح العباب في مسألة السطحين عدم اشتراط امكان الاستطراق العادي وعبارته ولو صلى فوق سطح مسجد وامامه فوق سطح بيته أو مسجد

ذلك لانه لم يصدق عليه أنه استدبر القبلة (قوله والا) أي وان كان لو ذهب الى الامام يلتفت عن القبلة بحيث الخ (قوله ضر) أي في صحة الاقتداء (قوله لتحقيق الانعطاف حينئذ) أي حين اذا التفت عن القبلة الخ (قوله من غير جهة الامام) أي مع انه لا بد أن يكون امكان الاستطراق من جهته كما تقرر (قوله وانه) أي وعلم انه الخ فهو عطف على قوله انه يعتبر الخ (قوله لافرق في ذلك) أي في اعتبار الاستطراق العادي وكونه من جهة الامام وعدم ازورار على مامر (قوله بين المصلي على نحو جبل) أي فقد قال الشيخ أبو محمد اذا وقف الامام على السهل والمأموم على الجبل فان كان الجبل يمكن صعوده صح اقتدأوه به اذا كان مكان الارتقاء في الجهة التي فيها الامام وان كان بخلاف ذلك كان الحكم بخلافه لان الجبل حينئذ بمنزلة السور المنيف يقف عليه المقتدى والامام على القرار قال في الایعاب وما ذكره في السور يؤخذ منه صحة ما قدمته من ان العبارة بسهولة الاستطراق لا بامكانه على بعد و يؤيده قول الزركشي ولو كان المرور ممكنا لكان بانعطاف فالوجه القطع بالبطلان والا صحت الصلاة في كل محل يمكنه التوصل اليه من موضع آخر بانعطاف وتسور جدار ونحوهما الخ (قوله أو سطح) أي مع من في الارض أو صحن المسجد مثلا وأما لو صلى أحدهما في سطح بيته والاخر في سطح المسجد وقد تقار باوليس بينهما حائل فللزركشي كابن العماد فيه احتمالان عدم الصحة لاختلاف الابنية في عدم الاتصال لان الهواء لا قرار له فالوجه المحتمل الصحة اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع كمالو وقفا على بناء على الارض وحال بينهما ممر أو شارع قال في الایعاب وكان مالم يستحضر في ذلك نقلا فقد صرح في الثاني في التتمة واعتمده ابن الرفعة فقال ولو كانا على سطحين فالشارع كالنهر عريضا كان أولا ولا ينافيه مامر عن القمولى لان السطح وصحن المسجد ثم كبناءين فاشترط امكان الاستطراق أي العادي بخلاف السطحين ههنا فان الواقفين عليهما كهما في الصحراء وبينهما ممر وقد تقرر انه لا يضر انتهى كلام الایعاب وبه يعلم ضعف ما جزم به بعضهم من عدم الصحة الا اذا كان لكل من السطحين درج مثلا فليتبأمل (قوله ويكره في المسجد وغيره) أي كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وجزم به القمولى في الجواهر حيث قال ولا فرق بين المسجد وغيره ويدخل فيه ما اذا كان أحدهما في المسجد والاخر في سطحه وأولى ههنا بالكرهية خروجا من خلاف الامام مالك في عدم الصحة انتهى قال في التحفة ومن ثم أي النص أطلقه الشيخان كالاحتياط ولم ينظر الى نصه الاخر بخلافه لان الملحظ ان رابطة الاتباع تقتضي استواء الموقف وهذا جار في المسجد وغيره وعند ظهور تكبر من المرتفع وعدمه خلافا لمن نظر لذلك وعبارة الایعاب وأما استثناء بعض المتأخرين للمسجد زاعما ان ذلك في الام فليس في محله وعبارة الامام لا يشهد له ولنظما والاختيار أن يكون مساويا للناس ولو كان أرفع منه أو أخفض منه لم تفسد صلاته ولا صلاحه م ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد بصلاة الامام في المسجد اذا كان يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه فقد رأيت بعض المؤذنين يصلي على ظهر المسجد الحرام وما علمت ان أحدا من أهل العلم

آخر متصل به مع قرب المسافة وليس بينهما حائل قال الزركشي كابن العماد فقد يقال ١١ - ترمسى - لث

بعدم الصحة لاختلاف الابنية وعدم الاتصال لان الهواء لا قرار له ويحتمل الصحة اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع كمالو وقفا على بناء على الارض وحال بينهما ممر أو شارع انتهى وكان مالم يستحضر في ذلك نقلا فقد صرح بالثاني في التتمة واعتمده ابن الرفعة فقال ولو كانا على سطحين فالشارع كالنهر عريضا كان أولا ولا ينافيه مامر عن القمولى لان السطح وصحن المسجد ثم كبناءين فاشترط امكان الاستطراق أي

والعادي بخلاف السطحين هنا فان الواقفين عليهما كهما في الصحراء وبينهما ممر وقد تقرر أنه لا يضر انتهى كلام شرح العباب بحج روفه وأراد بقوله مر عن القمولى ما ذكر قبل ٨٢ هذا بأكثر من نصف صفحة بقوله تقلا عن القمولى لو صلى الامام في محن المسجد

والأمام بسطح داره فعلى الطريقين لابد من إمكان الاستطراق بينهما ولا تكفى المشاهدة وهذا هو المعتمد في مسألة السطح والصحن وقال في شرح العباب بعد كلام قررته ثم رأيت بعضهم أشار إلى هذا الضابط الذي ذكرته فقال في مامر ومن الصحة في أبي قيس يعتبر ما كان الطروقي من

(ارتفاع أحدهما) أى الامام أو المأموم (على الآخر) انتهى عن ارتفاع الامام وقياسا عليه في ارتفاع المأموم هذا ان كان الارتفاع (لغير حاجة) والا كتعليم المأموم كيفية الصلاة أو تبليغ تكبير الامام فلا يكره بل يشدب (الشرط الرابع نية نحو القدوة أو الجماعة) أو الائتمام

غير انعطاف كوقوفه فيما يحاذى باب المسجد مثلا مع استقامة الطريق وقد صرح به في الخادم انتهى فانقلبه في الابعاب (قوله ارتفاع) أى ان أمكن وقوفهما مستومغنى وتحفة ونهاية وفي فتاوى الجلال الرملى اذا ضاق

عاب عليه ذلك وان كنت قد علمت ان بعضهم أحب ذلك لهم لو أنهم ذهبوا الى المسجد ثم أيد ذلك بفعل أبي هريرة فتأمل له تحده انما استدلل على عدم بطلان الصلاة بالارتفاع لا على ان نفي الكراهة في مثل هذا المقام نفي للحكمة لا للكراهة لانه ذكرها عقب قوله لم تفسد صلاته ولا صلاحهم ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه استدلالا على الصحة مع الارتفاع على أن الشافعي نصا آخر صرح بخافي أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الخطبة انتهى بالحرف نقله ع ش (قوله ارتفاع أحدهما) أى اذا أمكن وقوفهما مستوم وظاهر أن المدار على ارتفاع يظهر حسا وان قل فان لم يجد الامام موضع لم يكره الارتفاع وفي الكفاية عن القاضي أنه اذا كان لابد من ارتفاع أحدهما فليكن الامام واعتبر بأن محل النهى الا ترى في الحديث فليكن المأموم لانه مقيس وأجيب بأن علة النهى من مخالفة الادب مع المتنوع أنهم في المقيس فكان اشارة الامام بالعلو أولى أفاده في التحفة (قوله أى الامام أو المأموم على الآخر) أى على المأموم أو الامام وعبارة المهاج يكره ارتفاع المأموم على امامه وعكسه قال الشيخ الفيلوي ضمير عكسه عائدا لارتفاع الامام فهو انخفاضه عن المأموم والمعنى أنه يكره لكل مأموم أن يكون موقفه مرتفعا عن موقف الامام أو منخفضا عنه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الامام وحده أو انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لانه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للامام حيث لا عذر على أن يظهر كلام المصنف أى النووي أن العكس راجع لارتفاع المأموم فنسب الكراهة اليه بدليل الاستثناء بهذه بقوله كتعليم إلا أن يؤول بأنه مستثنى من ارتفاع الامام المفهوم من انخفاض وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فتأمل انتهى (قوله للنهي) دليل الكراهة (قوله عن ارتفاع الامام) أى على المأموم والحديث رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين أن حديثه رضى الله عنه أم الناس على دكان في المدائن فأخذ ابن مسعود رضى الله عنه بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين جذبتنى (قوله وقياسا عليه) أى على ارتفاع الامام عن المأموم (قوله في ارتفاع المأموم) أى على الامام وهو قياس أولوى كما مر ما يفيد اختصاص الامام بالنهي لعدم حكم العكس بالاولى تأمل (قوله هذا) أى كراهة الارتفاع على الآخر (قوله ان كان الارتفاع لغير حاجة) أى تتعلق بالصلاة فان لم تتعلق بها ولم يجد الامام موضعاً لايحى قال ع ش بقى ما لو تعارض عليه مكرهان كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الاول أو الثانى فيه نظر والا قرب الثانى لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورته والتفاحر والتعاطف بخلاف عدم تساوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة فقط لا غير فلي تأمل (قوله والا) أى بأن كان الارتفاع لحاجة تتعلق بالصلاة (قوله كتعليم المأموم كيفية الصلاة) راجع لحاجة الامام الى الارتفاع (قوله أو تبليغ تكبير الامام) أى يتوقف عليه اسماع المأمومين كما في التحفة والنهاية وهذا راجع لحاجة المأموم قال ع ش يؤخذ من ذلك أن ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الذكاة في غالب المساجد وقت الصلاة مكره ومفوت لفصل الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك الا في بعض المساجد يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر انتهى (قوله فلا يكره بل يندب) أى الارتفاع قال السيد عر البصرى يظهر أن محلها في غير الجمعة أما فيها فيجب نعم يتردد النظر فيما لو كان الذي لا يسمع صوتا ولا يرى أحدا من المقتدين زائدا على الأربعين فهل يجب التبليغ لتصحيح صلاته أولا يجب لان الإنسان لا يخاطب بتصحيح صلاة الغير محل تأمل (قوله الشرط الرابع) أى من الشرط السبعة (قوله بنية نحو القدوة) أى لان التبعية عمل فافتقرت الى نية اذ ليس للراء الامانوى ونقل عن الامام أن معنى القدوة بط الصلاة بصلاة الغير (قوله أو الجماعة أو الائتمام)

أى

الصف الاول عن الاستواء يكون الصف الثانى الخالى

عن الارتفاع أولى من الصف الاول مع الارتفاع وفي التحفة والنهاية وظاهر أن المدار على ارتفاع يظهر حسا وان قل ثم رأيت عن الشيخ أبى حامد ان قوله الارتفاع لا يؤثر وينبغي جملة على مذكرته انتهى والعبارة للتحفة (قوله أو الجماعة) ويصح للاسمينيتها أيضا فيكون

معناها في حقه غير معناها في حق المأموم ( قوله بالامام الحاضر ) ذكر في شرح العباب في اشتراط ذلك خلافاً لما لا يعتمد منه الاكتفاء كنية  
الاثم أو الاقتداء أو الجماعة فقط وان لم يستحضر الاقتداء بالامام أصلاً وهو كذلك في شرح الارشاد والنهاية والتحفة وعبارة أثناء كلامه وبه  
يعلم أن قول جمع لا تكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لابد أن يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف الخ واعتمد الخطيب في المغني ما قاله الجمع  
المذكور حيث قال ولا يكفي كما قاله الاذري اطلاق نية الاقتداء من غير اضافة ٨٣ الى الامام انتهى ( قوله في فعل ) قال

في التحفة كان هوى للركوع  
تابعاً له وان لم يطمئن ( قوله  
أو سلام ) معطوف على  
فعل أي بأن وقف سلامه  
على سلام غيره من غير نية  
قدوة ( قوله بطلت صلاته )  
وفي شرح الارشاد للشارح  
بحث عذر جاهل لم يقصر  
وناس بالمابعة بلانية

بالامام الحاضر أو بمن في  
الحراب أو نحو ذلك ( فلو  
تابع ) في فعل أو سلام  
بلانية أو مع الشك فيها  
بطلت صلاته ( ان طال )  
عزماً ( انتظاره ) له ليتبعه  
في ذلك الركن لانه وقف  
صلاته على صلاة غيره  
بلا رابط بينهما

وكذلك في شرح العباب  
قال فيه في شرح قول  
العباب ولا اثر للشك بعد  
السلام الا في الجمعة ما نصه  
ويخرج بالشك علمه بعد  
السلام أنه لم ينو القدوة  
فتجب الاعادة على ما نقل  
عن فتاوى البغوي وفيه  
نظر لان شرط ابطال  
المابعة من نية التعمد وهو  
مفقود في هذه هنا لانه

أي أو كونه مأموماً أو مؤتمناً أو مقتدياً ولا يضر كون الجماعة تصلح للامام أيضاً لان اللفظ المطلق ينزل على  
المعهود الشرعي فهي من الامام غيرها من المأموم فنزلت في كل ما يليق به ويكفي مجرد تقدم أحدهما في  
الصرف الى الامامة وتأخر الآخر في الصرف الى المأمومية قال سم فان أحراراً معا ونوى كل الجماعة ففيه  
نظر ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغو بينهما الجماعة نعم ان تعمداً كل مقارنات الآخر مع العلم بهما فلا يبعد  
البطلان ويحتمل عدم انعقادها مطلقاً أخذاً من قوله الآتي فان قارنه في التحريم بطلت ويفرق على الاول  
بأن نية الجماعة لم تتعين تأمل ( قوله بالامام الحاضر أو بمن في الحراب أو نحو ذلك ) أي كالجماعة معه فلا  
يكفي اطلاق نية نحو الاقتداء من غير اضافة الى الامام على ما قاله جمع منهم الاذري في القوت لكن ضعفه  
الشارح وزعمى وغيرهما لما يقرر أن اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي الخ قال في التحفة والامامات  
اشكال الرافعي المذكور في الجماعة والجواب عنه بما تقرر فان قلت مران القرائن الخارجية لا عمل لها في  
النيات قلت النية هنا وقعت تابعة لانها غير شرط للانعقاد ولا لها محصله لصفة تابعة فاغتفر فيها ما لم يغتفر  
في غيرها ( قوله فلو تابع في فعل الخ ) تفرع على اشتراط نية نحو القدوة وذلك كان هوى للركوع متابعاً  
لغيره وان لم يطمئن كما هو ظاهر تحفته ( قوله أو سلام ) معطوف على فعل أي بأن وقف سلامه على سلام غيره  
من غير نية قدوة كرده ( قوله بلانية ) متعلق بتابع ( قوله أو مع الشك فيها ) أي في نية القدوة  
وظاهره ان المراد ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب في أبواب الفقه وهذا بخلاف المقارنة لاحرام  
الامام فانه اذا ظن عدمه لم يضر اذ لم يتبين خلافه ويفرق بأن الشك هنا في نية الاقتداء والنية بضررها  
الاحتمال وهناك في المقارنة وتر كها شرط الصحة النية فيسأح فيها ويكتفي بالظن فليراجع وليحذر  
سم ( قوله بطلت صلاته ) جواب لو تابع الخ وهل البطلان بمنزلة عار في العالم بالمنع والجاهل أم مختص بالعالم  
قال الاذري في الغنية لم أرفه شيئاً وهو محتمل والا قرب أنه يعذر الجاهل وهو الذي اعتمده الشارح في شرح  
الارشاد وقال في التوسط ان الاشبه بعدم الفرق فيضرب مطلقاً قال في النهاية وهو الاوجه وعليه فلو ترك نية  
الاقتداء أو قصدان لا يتابع الامام لفرض ما فسها عن ذلك فانتظره على أنه مقتد به فيضرب ذلك تأمل ( قوله  
ان طال عرفاً انتظاره ) أي المتابع المذكور ( قوله له ) أي الامام ثم يحتمل تفسير العرف المذكور بما  
فالوه في انتظار الامام للدخول من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر له أمر محسوس ويحتمل  
أن ما هنا أضيق واستقر به سم قال ويوجه بان المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطاً بصلاته بصلاته الامام  
وهو يحصل بما دون ذلك واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة انتهى وسيأتي ما فيه ( قوله ليتبعه في ذلك  
الركن ) بمعنى أنه لا يخالفه فيه اذ هذا الذي يتجه الفرق بين طول الانتظار وعدمه ولو انتظره للركوع  
والاعتدال والسجود مثلاً وهو قليل في كل واحد منها كثير باعتبار الجملة فهو من الكثير على ما استظهره سم  
لكن الذي اعتمده شيخه الطيلاوي أنه قليل وعليه فالفرق بينه وبين ما مر في تعدد الداخلين أن المدار ثم  
على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلاف ما هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل  
بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثر مجموعها لان المجموع لما لم يجتمع في محل واحد لم يظهر به الربط  
فليتأمل ( قوله لانه وقف صلاته بصلاته غيره ) تعليل للبطلان ( قوله بلا رابط بينهما ) أي بين أحد الصلاتين

انما تابيه يظن أنه نوى الاقتداء به فاذا بان له بعد السلام أنه لم ينو لم يعد ذلك على صلاته بالابطال لفقد المبتطل الذي هو التعمد حال المتابعة كما  
تقرر انتهى كلام شرح العباب بمر وفه واعتمد الجلال الرملي تبعاً للتوسط الاذري عدم عذر الجاهل وظاهره أن الناس مثله وصرح به  
القليوبي ( قوله ان طال ) قال القليوبي لو انتظر في ركن يسيراً ولو جمع كان كثير لم يضر عند شيخنا الطيلاوي وخالفه العلامة ابن قاسم انتهى

فهو متلاعب في ذلك وزعم ان وقفه على فعله هونية الافتداء مردود (قوله والتقييد) أي تقييد البطلان  
 مبتدأ خبره قوله هو الواجهة (قوله في مسألة الشك) أي في نية القدوة (قوله بالطول والمتابعة) أي أما  
 الطول فظاهر وأما المتابعة فلان قوله أو مع الشك معطوف على بلانية وهو معجول لقوله تابع فيفيد أنه  
 معمول له أيضا تأمل (قوله هو الواجهة) أي في اقتضاه قول العزيز وغيره ان الشك هنا كهو في أصل  
 النية من البطلان بانتظار طويل وان لم يتابع ويستبر مع المتابعة غير مراد بدليل قول الشيخين انه في  
 حال شك كالمنفرد ومن ثم أثر شكه في الجمعة ان طال زمنه وان لم يتابع أو مضى معه ركن لان الجماعة فيها شرط  
 فهو كالشك في أصل النية ويؤخذ منه أنه يؤثر الشك فيها بعد السلام فيستثنى من اطلاقهم أنه هنا بعده لا يؤثر  
 لانه لا ينافي الاعتقاد تحفة (قوله خلافا لجمع) أي منهم السنوي والركشي وغيرهما جعلوه كالشك في  
 أصل النية فابطلوا الصلاة بالطويل وان يتابع وبالسبب حيث تابع أخذوا ما اقتضاه قول العزيز  
 المذكور وقد علمت ما فيه وهذا الذي اعتمدته هنا اعتمدته غيره أيضا (قوله وانما أبطال الشك في أصل  
 النية الخ) هذا الشارة للرد لهؤلاء الجمع وحاصل الفرق بين المسئلين بأن الشك ثم أقوى لان الشك ليس  
 في صلاة فأثره لم يؤثر هنا ومن ثم لو عرض ذلك في الجمعة أبطأها حيث طال زمنه لان نية الجماعة شرط فيها  
 فكان الشك فيها كهو في أصل النية تأمل (قوله مع الانتظار الكثير وان لم يتابع) ما تضمنه هذه الغاية  
 والسبب مع المتابعة هو محط الخلاف كما في الجمل حيث قال وحكم الشك فيها انه اذا فعل معه ركن أو مضى  
 زمن بسع ركن وان لم يفعل تبطل الصلاة والمراد بالشك في قوله مع الانتظار الكثير هو الذي تقدم في المتن  
 ومحل المخالفة قوله وان لم يتابع أي مقتضى القول الثاني تبطل بالانتظار الطويل مطلقا وقوله بالسبب  
 مع المتابعة تأمل (قوله وبالسبب مع المتابعة) المراد بالسبب فيه هو ما لا يسع ركنًا تأمل جمل (قوله لان  
 الشك في أصلها) أي النية لتعليل للأبطال بذلك (قوله ليس في صلاة) أي لان الأصل عدم النية (قوله  
 بخلافه هنا) أي الشك في نية القدوة (قوله فان غايته) أي الشك هنا (قوله انه كالمنفرد) أي والمنفرد  
 لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلا متابعة شرواني (قوله فلا بد من مبطل وهو المتابعة مع الانتظار  
 الكثير) أي بخلاف السبب فإنه معتبر لقلته وعليه لو ركع مثلاً مع الإمام ثم شك في نية الافتداء ولم يكن قرأ  
 الفاتحة وجب عليه العود للفاتحة لانه كالمنفرد كما تقرر فيلوند كرا النية بعد العود كفاه ذلك الركوع ان كان  
 اطمأن ولا يكفيه الرفع للصارف فيجب عليه العود والطمأنينة ان لم يكن اطمأن وله فيما اذا لم يتدكر أن  
 ينوي الاقتداء به ويتبعه قائما كان أو قاعدا بل لوند كرا ذلك بجوزية الاقتداء اقتضالا ن تكرار نية  
 الاقتداء غير مبطل ولا يقتضي دخولا في الجماعة ولا خروجا منها كما أفنى به الشارح رحمه الله قال ويفرق  
 بين هذا وما قالوه فيما لو كبر للإحرام تكبيرات ونوى بكل الافتتاح بأن نية الافتتاح تقتضي قطع ما هو فيه  
 اذ لا يكون افتتاحا الا اذا لم يستقر شيء ففهوم الافتتاح ينافي ما هو فيه فابطله بخلاف نية الاقتداء فأنها  
 لا تقتضي بطلان الاقتداء السابق لانها إما ان تكون مؤكدة لا ولي فهي تزيدها قوة لا منافية لها وإما  
 أن تكون غير مؤكدة فتكون تحصيليا للحاصل وهو محال فيلغو فهي على كل تقدير لا تقتضي قطع  
 الاولى لان نية الجماعة تقبل التأكيذ بخلاف نية الافتتاح فأنها لا تقبله لان كل نية من نيات الافتتاح  
 مناقضة للآخرى لان واحدة تقتضي الدخول وأخرى تقتضي الخروج فتعذر حملها على التأكيذ  
 فلذا قالوا بدخل بالاولى وبخرج بالاشفاق وأمانية الجماعة فلا تناقض الجماعة السابقة بل توافقها  
 فكانت مؤكدة لها أو لغوا على الاحتمالين السابقين والله أعلم (قوله ولو عرض ذلك) أي الشك  
 في نية القدوة والاولى بناء هذا على ما قبله كان يقول ومن ثم لو عرض ذلك كما صنع في التحفة  
 ويرشد اليه تعليله الاتي (قوله في الجمعة أبطأها حيث طال زمنه) أي الشك أو مضى معه ركن

والتقييد في مسألة الشك  
 بالطول والمتابعة هو  
 الواجهة خلافا لجمع وانما  
 أبطال الشك في أصل النية  
 مع الانتظار الكثير وان لم  
 يتابع وبالسبب مع المتابعة  
 لان الشك في أصلها ليس  
 في صلاة بخلافه هنا فان  
 غايته انه كالمنفرد فلا بد من  
 مبطل وهو المتابعة مع  
 الانتظار الكثير ولو عرض  
 ذلك الشك في الجمعة  
 أبطأها حيث طال زمنه

(قوله خلافا لجمع) منهم  
 السنوي والأذري  
 والركشي وغيرهم جعلوه  
 كالشك في أصل النية  
 فابطلوا الصلاة بالطويل  
 وان لم يتابعهم بالسبب  
 حيث تابع أخذوا من قول  
 العزيز والتحقيق  
 وغيرهما كشك في أصل  
 النية وما اعتمدته الشارح  
 اعتمدته المغني والنهاية  
 وكذلك هو في التحفة  
 وغيرها (قوله أبطأها  
 حيث طال زمنه) قال في  
 التحفة وان لم يتابع أو  
 مضى معه ركن الخ



(قوله لان نية الجماعة شرط فيها) أى فى صحة الجمعة قال سم ولو عرض الشك بعد السلام من الجمعة كما فى العباب واعتقده الرملى لانه يرجع للشك فى النية المعتبرة وقياسه هنا المعادة بجماع اشتراط الجماعة فى كل منهما فليتأمل انتهى وتقدم عن التحفة مثله (قوله فالشك فيها) أى فى نية القدوة فى الجمعة (قوله كالشك فى أصل النية) أى فى طال زمنه أو مضى قبل انجلائه ركن بأن قارنه من ابتدائه الى تمامه أبطلها النادرة مثل ذلك فى الاولى ولتقصيره بترك التذكرة فى الثانية وان كان جاهلاً وبعض الركن القولى كيكلمه ان طال زمن الشك أو لم يعد ما قرأه فيه وقراءة السورة كقراءة الفاتحة ان قرأها بغيرها أو قدر بعضها ان طال والحاصل أنها تبطل بأحد ثلاثة أشياء بعض ركن مطلقاً وطول وان لم يتم معه ركن أو لم يعد ما قرأه فى حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمت ركن فتأمل (قوله وأفهم كلام المصنف الخ) حاصل قيود البطلان فيما مر ثلاثة الانتظار والطول والمتابعة وقد ذكر الشارح هنا مفاهيمها ومر عقب المتن قوله ليتبعه فى ذلك الركن وإفاده بعضهم أنه قيد أيضاً ولم يذكر مفهومه قال وهو ما لو انتظره كثير الاجل غير المتابعة كدفع لوم الناس لانها به بالرغبة عن الجماعة فاذا انتظر الامام كثير الدفع هذه الرتبة فانه لا يضر فليتأمل وليراجع (قوله انه لو تابعه اتفاقاً) هذا محترز الانتظار (قوله أو بعد انتظار يسير) وهذا محترز الطول (قوله أو انتظره كثيراً بالمتابعة) وهذا محترز المتابعة (قوله لم تبطل) أى صلاته فى هذه الصور الثلاثة المفهومة من كلام المصنف رحمه الله (قوله لانه فى الاولى) أى فى الصورة الاولى وهى المتابعة الاتفاقية (قوله لا يسمى متابعة) أى شرعاً وعرفاً فالمراد بالمتابعة فهم أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار كثيره والحاصل كما أفاده بعضهم ان كان الاثنان بالفعل لاجل فعل آخر ضرراً ولا لاجله يضر اتفاقاً فهم فليتأمل (قوله وفى الثانية) أى وفى الصورة الثانية وهى المتابعة بعد الانتظار اليسير (قوله يغتفر لقلته) أى الانتظار قال ع ش قد يقال انه وثق صلاته على صلاة غيره من غير رابط ويمكن أن يجاب بأن الانتظار لا يظهر معه الربط تأمل (قوله وفى الثالثة) أى وفى الصورة الثالثة وهى الانتظار كثيراً بالمتابعة (قوله لم يشقق الانتظار لفائدته وهى المتابعة فالى النظر اليه) أى الانتظار عن الأبطال ولو تدكر بعد السلام انه لم ينو الاقتداء وجبت الاعادة على ما نقل عن فتاوى البغوى قال فى الإعياب وفيه نظر لان شرط ابطال المتابعة من غير نية التعمد وهو مفقود فى هذه هنا لأنه انما تابعه يظن انه نوى الاقتداء به فاذا بان له بعد السلام أنه لم ينو لم يعد ذلك على صلته بالأبطال لفقد المبدأ الذى هو التعمد بحال المتابعة كما تقرر تأمل (قوله وانه) أى وأفهم كلام المصنف رحمه الله حيث أطلق نية القدوة أو الجماعة ولم يتعرض لتعيين الامام فهو عطف على قوله انه لو تابعه الخ (قوله لا يجب تعيين الامام) أى باسمه كزيد أو وصفه كالخاضر أو الإشارة اليه بل بكفى نية الاقتداء ولو بقوله عند التباسه نوى الاقتداء بالامام منهم لان مقصوده غير مختلف قال الامام بل الاولى عدم تعيينه لانه ربما عينه فبان خلافه فتبطل قال سم نعم لو كان هنالك امامان لجماعتين لم تكف هذه النية لانها لا تميز واحداً منهما ومتابعة أحدهما دون الآخر تحكم وينبغى اشتراط امكان المتابعة الواجبة لكل من احتمال أنه الامام قال ع ش ثم ان ظهر له قرينة تعيين الامام فذلك والا لاحظهما فلا يتقدم على واحد منهما ولكنه يقع ركوعه بعدهما فلو تعارضتا بقيت نية المفارقة (قوله بل لوعينه) أى بقلبه بأن لاحظ اسم الامام كزيد أو وصفه كالخاضر من حيث انه زيد ولم يلاحظ شخصه (قوله واخطأ) أى بأن ظهر أنه غير زيد بل عمر ومثلاً أو بان ان زيداً مأموم أو غير مصل (قوله بطلت صلته) أى ان وقع ذلك فى الاثناء والام تنعقد وان لم يتابع على المنقول وقول الاسنوى بطلانها بمجرد الاقتداء غير مستقيم بل تصح صلته منفرداً

لان نية الجماعة شرط فيها  
فالشك فيها كالشك فى  
أصل النية وأفهم كلام  
المصنف انه لو تابعه اتفاقاً  
أو بعد انتظار يسير أو  
انتظره كثيراً بالمتابعة لم  
تبطل لانه فى الاولى لا يسمى  
متابعة وفى الثانية يغتفر  
لقلته وفى الثالثة لم يشقق  
الانتظار لفائدته وهى  
المتابعة فالى النظر اليه  
وانه لا يجب تعيين الامام  
بل لوعينه واخطأ بطلت  
صلاته

(قوله لان نية الجماعة الخ)  
قضية العلة ان المعادة فى  
ذلك كاجتماع فيكون الشك  
فى نية القدوة كالشك فى  
أصل النية (قوله وانه  
لا يجب الخ) أى وأفهم  
كلام المصنف حيث أطلق  
نية القدوة أو الجماعة ولم  
يتعرض لتعيين الامام أنه  
لا يجب تعيينه باسمه كزيد  
أو وصفه كالخاضر أو  
الإشارة اليه بل تكفى نية  
الاقتداء ولو بان يقول لنحو  
التباس الامام بغيره نوى  
القدوة بالامام منهم قال  
الامام بل الاولى عدم تعيينه  
(قوله بطلت صلته) أى  
ان وقع ذلك فى الاثناء  
والام تنعقد وان لم يتابع  
على المنقول تحفة

(قوله الا ان يشير اليه) قال في شرح المنهج فان عين باشارة اليه كهذا معتقدا انه يزيد او الحاضر صحت لان الخطأ لم يقع في عين الشخص لعدم تأتبه فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه انتهى وفي التحفة خرج بعينه باسمه الخ ما لو علق بقلبه القدوة بشخص سواء أعين به عن ذلك بمن في المحراب أم يزيد هذا أو الحاضر أم عكسه أم بهذا الحاضر وهو يظنه أو يعتقد يزيد اذ بان عمرا فيصح على المنقول الى ان قال يستوى زيد هذا وهذا في ان وجد الربط بالشخص صح والا فلا انتهى قال الحلبي والحاصل انه اذا علق القدوة بالشخص لا يضر الغلط في الاسم وان لم ٨٦ يعلقها بالشخص ضرا الغلط في الاسم ومعلوم انه مع الاشارة يكون الاقتداء بالشخص انتهى

لانه لا امام له ثم ان تابعه المتابعة المطلوبة بطلت مردود بان فساد النية مفسد للصلاة كما لو اقتدى بمن شاك في انه مأموم قال في التحفة او مانع من الاعتقاد كما يأتي فيمن قارنه في التحريم ووجه فساد هار بطه اجماع لم يزود الاقتداء به كفي عبارة أي وهو عمر وأو بمن ليس في صلاة كفي أخرى أي مطلقا وفي صلاة لا تصلح الربط بها وهو يزيد فالمراد بالربط في الاولى الصوري وفي الثانية المنوي تأمل (قوله الا ان يشير اليه) أي الى الامام فلا تنطل سواء أعين فيه عن ذلك بمن في المحراب أم يزيد هذا أو الحاضر أم عكسه أم بهذا أم بالحاضر وهو يظنه أو يعتقد يزيد اذ بان عمرا فيصح على المنقول المرجح في الروضة والمجموع وغيرهما وان أطال جمع في رده وقرق ابن الاستاذ بانه ثم تصوري في ذهنه معينا اسمه يزيد ووطن أو اعتقدا انه الامام فظهر انه غيره فلم تصح للعتين المذكورتين المعلوم به ما انه لم يحزم بأمامة ذلك الغير وهنا حزم في كل تلك الصور بأمامة من علق اقتداءه بشخصه وقصده بعينه لكنه أخطأ في الحكم عليه باعتقاد أو ظنا بان اسمه يزيد وهو أعني الخطأ في ذلك لا يؤثر لانه وقع في أمر تابع لانه قصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأتبه حيث شذ فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه (قوله لانه يجب التعرض له في الجملة) تعليل للبطلان وأشار بقوله في الجملة الى قاعدة ما يضر الغلط فيه وما لا يضر في سياق تحريره واستبعد الامام في النهاية تصوري زيدا الاقتداء بزيدا من غير ربط بمن في المحراب مع العلم بعين من سركع بركوعه ويسجد بسجوده قال ابن المقرئ وقول الامام هو الحق فان التعيين وعده انما يكون عند التعدد فاما امام حاضر في المحراب بركع المأموم بركوعه ويسجد بسجوده فلا تصور ان ينوي الاقتداء بزيدا ولا يعتقدا انه هذا الذي في المحراب هذا كما استحيل وقد ظهر لي فيها تصوير ولم أر أحدا منهم أتى به وهو ان ذلك يتصور فيما اذا ترك الامام سنته ووقف وسط الصف أو اصطف امام ومأموم أو كانوا عراة أو نساء فتوسط الامام وصل على هم واستشك كل على المأموم فله ان يصلي خلف الامام الحاضر ولا يلزمه تعيينه فان عين شخصاً منهم وصل خلفه نظرت فان شك هل هو امام أو مأموم لم تصح وان اعتقده الامام نظرت فان كان كذلك صحت وان بان الامام غيره بطلت الخ ما أطال (قوله بخلاف ما لو عين الامام المأموم) أي كان نوى الامامة يزيد (قوله فأخطأ) أي كان بان عراة مثلا (قوله فانه لا يضر) أي في غير الجمعة اما في غير الخطأ في تعيين تابعه قال سم وهنا أمران الاول ان ما أفاد هذا الكلام من انه لو أصاب في تعيين تابعه لم يضر هل شرطه ان يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها حتى لو عين عشرة فقط ضربه نظر ولا يبعد اشتراط ذلك لان شرط صحة جمعة ان تكون بالعدد المعتبر فيها فاذا قصد الامامة بدونها فاق هذا الشرط والثاني انه لو عين جمعا يزيد على العدد المعتبر وأخطأ في تعيين قدر ما زاد على العدد المعتبر فهل يضر ذلك أولا فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر لانه يكفي التعرض لما ينوقف عليه صحة جمعة فليستأمل (قوله مطلقا) أي سواء أشار اليه أم لا لان الخطأ في النية هنا لا يزيد على تركها وهو جائز له كما سيأتي (قوله لانه لا يجب التعرض له) أي للمأموم على الامام (قوله جملة ولا تفصيلا) هذا اشارة الى قسم آخر

(قوله لانه يجب التعرض له في الجملة) أشار بها الى قاعدة ما يضر الغلط فيه وما لا يضر وأقسامها ثلاثة \* مما لا يجب التعرض له جملة ولا تفصيلا كنية الاستباحة في التيمم لا يجب التعرض فيها للحدث لاجله ولا تفصيلا بل يكفي استباحة الصلاة مثلا وكتعين مكان الصلاة فلا

الا ان يشير اليه لانه يجب التعرض له في الجملة بخلاف ما لو عين الامام المأموم فأخطأ فانه لا يضر مطلقا لانه لا يجب التعرض له جملة ولا تفصيلا

يجب التعرض له جملة ولا تفصيلا وكتعين زمان الصوم كقوله نويت صوم غد يوم الثلاثاء سنة أربع ومن هذا القسم اذا عين الامام من يصلي خلفه فهذا القسم لا يضر الغلط فيه ولو قال استباحة فرض الصلاة من حدث النوم غلطا وتبين ان الذي عليه

من

حدث البول لا يضر ذلك وكذا البقية فلو تبين ان غدا يوم الثلاثاء سنة خمس لم يضر أو عين الامام يزيد اذ بان الذي خلفه عمر ولم يضر \* القسم الثاني ما يجب التعرض له جملة أي أصل نيته وتفصيلا أي التعيين فيه كالخطأ من المصوم الى الصلاة فانه يجب عليه في المصوم نية أصل الصوم وتعيينه كرمضان وكذلك الصلاة يجب أصل نيته وتعيينها من ظهر أو عصر مثلا فالغلط في هذا مضر مبطل \* الثالث ما يجب التعرض له جملة ولا تفصيلا كنية الاقتداء بزيدا اذ بان عمرا فان أصل نية نحو الاقتداء لا بد منها والا فلو ربط صلته بصلاة غيره من غير نية اقتداء بطلت على التفصيل في ذلك ولا يجب عليه التفصيل بكونه يزيد أو عمرا وهذا القسم يضر الغلط فيه

بكونه عن الحاضر أو الغائب لا يجب وكذلك نية الاعتكاف عن الكفارة واجب وتعيين الكفارة ليس بواجب فلو عين وأخطأ لم يحجز الى غير ذلك من الامثلة فخذ ما أنتك وكن من الشكرين ( قوله وان الامام لا تلزمه الخ ) أى وأقسم كلام المصنف حيث تعرض لنية القدوة

وان الامام لا تلزمه نية الامامة وهو كذلك بل تسن له والام تحصيل فضيلة الجماعة ومحله في غير الجمعة أما فيما تلتزمه نية الامامة مقتربة بالحرمة ( الشرط الخامس توافق نظم صلاتيهما ) أى الامام والمأموم بان يتفقا

ولم يتعرض لذكر نية الامامة انها لا تلزم الامام ( قوله فتلزمه نية الامامة ) أى حين نوى الجمعة مطلقا أو نوى غيرها وهو ممن تلزمه الجمعة أما اذا نوى غير الجمعة وهو ممن لا تلزمه الجمعة فلا تلزمه نية الامامة حينئذ ومثل الجمعة المعادة فتلزمه فيها نية الامامة قال فى التحفة فتكون حينئذ كالجمعة قال الجلال الرملى فى النهاية ومثلها فى ذلك

من القاعدة اذا قسمها كما فى الكبرى ثلاثة \* الاول ما يجب التعرض له جلة وتفصيلا أى أصل نية والتعين فيه كالصوم والصلاة فانه يجب عليه فى الصوم نية أصل الصوم وتعيينه كرمضان وكذلك الصلاة يجب أصل نيتها وتعيينها من ظهر أو عصر فالغلط فى هذا مضر مبطل \* والثانى ما يجب التعرض له جلة لا تفصيلا كالافتداء فان أصل نية لابد منه ولا يجب تفصيل المقتدى به بكونه زيدا أو عمرا أو كذا فانه لو تركى عن ماله الغائب فبان تالفالم يحجزه عن الحاضر إذا أصل النية لابد منها لكان التعيين بكونها عن الحاضر أو الغائب غير واجب فهذا القسم بضر الغلط فيه كالاول \* والقسم الثالث ما لا يجب التعرض له لاجلة ولا تفصيلا كتعيين الامام للمأموم ونية الاستباحة فى التيمم وتعيين زمان الصوم وهذا القسم لا يضر الغلط فيه فتأمل ( قوله وان الامام الخ ) أى وافهم كلام المصنف رحمه الله فهو عطف أيضا على قوله سابقا لانه لو تابعه الخ ( قوله لا تلزمه نية الامامة ) أى حيث تعرض لنية القدوة ولم يتعرض لذكر نية الامامة ووجه الافهام السكوت فى مقام البيان ( قوله وهو كذلك ) أى لا يجب نية الامامة أو الجماعة لصحة الافتداء من الامام وان اقتدى به النساء فعن أنس رضى الله عنه أنت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فوقف خلفه ثم جاء آخر حتى صرنا رهطا كثيرا فلما أحس بنا أوجز فى صلاته ثم قال انما فعلت هذا لكم رواه مسلم ولان أفعاله غير مرتبطة بغيره بخلاف أفعال المأموم فانه اذا لم ير بطها بصلاة امامه كان موقفا صلاته على صلاة من ليس امامه تأمل ( قوله بل نسن له ) أى نية الامامة للامام خروجا من خلاف أجد فانه يوجبها وهو وجه عندنا وليخو زفضل الجماعة وقتها عند التحريم وانما اعتد بها عنده مع انه لم يدخل فى الصلاة فضلا عن كونه اماما لانه سببها ما وقد صرح بالصحة عند التحريم الشيخ أبو محمد فى التبصرة قال فى التحفة وما قبل انها لا تصح معه لانه حينئذ غير امام قال الاذرى غريب ويطلبه وجوبها على الامام فى الجمعة عند التحريم ( قوله والا ) أى وان لم ينو الامام الامامة ( قوله لم تحصل له فضيلة الجماعة ) أى ولو لقدم عامه بالمقتدين وحازوها وقال القاضى فممن صلى منفردا فاقتدى به جمع ولم يعلم منهم نال فضل الجماعة لانهم نالوها بسببه نعم على الاول لو نواها فى البناء حازها من حينئذ ولا تعطف على ما قبلها وفارق ما لو نوى صوم نفل قبل الزوال حيث أثبت على الصوم من أول النهار بان صومه لا يمكن أن يتبعه صوما غيره بخلاف الصلاة فانه يمكن تتبعها جماعة وغيرها والفرق بين الامام والمأموم اذا نوى الاقتداء فى أثناء صلاته فانه يكره ولا فضيلة له أن الاقتداء بالغير مظنة لمخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الامام فى نظم صلاته ويترك ما هو عليه بخلاف الامام فانه مستقل بحري فى صلاته على نظمها وأما اقتداء المأموم فى تشهد الامام مثل لافان صلاته كلها جماعة وينال فضلها كله لأن استصحاب النية على ما بعدهما معهود بخلاف انعطافها على ما قبلها فتأمل ذلك كله فانه مهم وأى مهم ( قوله ومحله ) أى عدم وجوب نية الامامة على الامام ( قوله فى غير الجمعة ) أى وغير المعادة والجمعة بالمطر أى الثانية وكذا المنذورة جماعة عند بعضهم وسيأتى ما فيه ( قوله أما فيها ) أى الجمعة رما لحق بها ميامر ( قوله فتلزمه نية الامامة ) أى حيث نوى الجمعة مطلقا أو نوى غيرها ممن تلزمه الجمعة فلا تنعقد صلاته أما اذا نوى غير الجمعة وهو ممن لا تلزمه الجمعة فلا تلزمه نية الامامة حينئذ ومثل الجمعة المعادة فتلزمه فيها نية الامامة قيل والمنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهى كالجمعة أيضا قال فى الابواب وانما يتجه ان قلنا لا يكفي للندرج حصول صورة الجماعة ( قوله مقتربة بالتحريم ) حال من النية وذلك لعدم استقلال الامام فيها فلو تركها بطلت جمعة كما تقرر ( قوله الشرط الخامس ) أى من الشروط السبعة ( قوله توافق نظم صلاتيهما أى الامام والمأموم ) المراد بالنظم الصورة والهيئة الخارجية أى توافق صورة وهيئة صلاتيهما ( قوله بان يتفقا ) أى الامام والمأموم بمعنى صلاتيهما فهو

المنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهى كالجمعة أيضا انتهى قال الشارح فى شرح العباب وانما يتجه ان قلنا لا يكفي للندرج حصول صورة الجماعة ثم قال ولو حلف لا يؤم فام من غير الامامة لم يحث على ما ذكره القفال وفيه وقفة لان مدار الايمان على العرف غالباً وأهله يعدونه مع عدم نية الامامة اماما انتهى



(قوله أو فرض آخر) أي غير المكتوبة كندورة أو فرض كفاية كجنازة فلا يصح واحد من الثلاث المذكورة في كلامه مع كسوف ولا مع جنازة ومحل عدم الصحة ٨٨ اذ لم يصل الكسوف كسنة الصبح والاصح الاقتداء مطلقا بكافي التحفة والنهاية

وغيرها وهو ظاهر (قوله من الركعة الثانية) زاد في التحفة آخر تكبيرات الجنازة قال ومثلها ما بعد السجود فيما قاله البلقيني انتهى أي في سجدة تلاوة وشكر وخالفه النهاية فقال الأوجه

في الأفعال الظاهرة وأن اختلاف عدد (فان اختلف) نظم صلاتيها (ككتوبة) أو فرض آخر أو نفل (وكسوف) أو ككتوبة أو فرض آخر (أو نفل) و (جنازة لم تصح القدوة) ممن يصلي غير الجنازة بمصلتها وغير الكسوف بمصلته وعكسها التعذر المتابعة ومن ثم يصح الاقتداء بمصلي الكسوف في القيام الثاني من الركعة الثانية لا يمكن المتابعة حينئذ وإنما يصح الاقتداء بمصلي الجنازة أو الكسوف ويفارق عند الأفعال المخالفة

استمرار المنع في الجنازة وسجدة تلاوة وشكر إلى تمام السلام إذ موضوع الأول على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الأخيرتين فلاهما ملحقان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة (قوله في

تصوير لتوافق النظم وخرج به اختلافه وهو أن تشمل أحد الصلاتين على كيفية غير مألوفة لو تعمدت في غيرها أبطلته فتأمل (قوله في الأفعال الظاهرة) خرج بالأفعال الأقوال كافتداء من لا يحسن الفاتحة مثلا بمن يحسنها وبالظاهرة الباطنة كالنية ع ش (قوله وان اختلفا عددا) أي أوتية فتوافق النظمين بصدق بثلاث صور اختلفا مع عدد فقط ونية فقط وعددا معا ولا يعلم من كلامه نصير بها وتلويحا فليتأمل (قوله فان اختلف نظم صلاتيها) أي الامام والمأموم تفريع على اشتراط التوافق في النظم وذلك بأن اختلفا في الأفعال الظاهرة بالمعنى الذي قررته أعلاه على ما فيه (قوله ككتوبة الخ) مثال لاختلاف النظمين (قوله أو فرض آخر) أي غير المكتوبة كالمندورة أو فرض كفاية كجنازة (قوله أو نفل) أي من الراتب وغيرها (قوله وكسوف) أي الشمس والقمر ومحل عدم الصحة اذ لم يصل على هيئة سنة الصبح والاصح الاقتداء كردى (قوله أو ككتوبة أو فرض آخر أو نفل وجنازة) مثال آخر لاختلاف نظم الصلاتين قال الحلبي ومنه اقتداء من في سجود السهو ومن في سجود التلاوة أي والشكر لأن فيه اقتداء من في صلاة من ليس فيها وسيأتي ما يوافق (قوله لم تصح القدوة) أي لم تنعقد النية من ابتداء الصلاة لأن عدم الصحة إنما كان عند الركوع مثلا ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الامام لها أو يحلها وان بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنازة خلافا للربابى ومن تبعه وسيأتي وجهه (قوله ممن يصلي غير الجنازة) أي من المكتوبة وغيرها (قوله بمصلتها) أي بامام يصلي على الجنازة (قوله وغير الكسوف) عطف على غير الجنازة (قوله بمصلته) أي الكسوف (قوله وعكسها) أي لا تصح قدوة من يصلي الجنازة بمصلي غيرهما ولا مصلي الكسوف على غير مصلته وكذا سجدة التلاوة والشكر كما سيأتي قيل والأوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدة التلاوة والشكر إلى تمام السلام إذ موضوع الأول على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الأخيرتين فلاهما ملحقان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة تأمل (قوله لتعذر المتابعة) أي مع اختلاف النظم وهو تعليل لعدم الصحة ولو وجد مصلها وشك أهوى التشهد أو القيام لعجزه فهل له أن يقتدى به أو لا وكذلك لو رآه في وقت الكسوف وشك في أنه كسوف أو غيره قال الزركشى وابن العماد المتبعين لعدم الصحة لأن المأموم لا يعلم بعد الإحرام هل واجبه الجلوس أو القيام نعم إن ترجح عنده أحد الاحتمالين جاز له الاقتداء قال في الإيعاب فديشك عليه ما مر من أنه لا يصح اقتدائه عن جواز كونه مأموما وإن ظن أنه امام الآن يفرق بأن التجوز ثم اقتضى قيام المانع حال الاقتداء وهذا لما منع حينئذ فليتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل تعليل عدم الصحة بتعذر المتابعة (قوله يصح الاقتداء بمصلي الكسوف في القيام الثاني من الركعة الثانية) أي كما يحثه ابن الرفعة في الكفاية والربيعي والاسنوى وغيرهما وقضيته أدراك الركعة بذلك قيل هو المعتمد لكن صرح كلامهم أن القيام الثاني وركوعه كالتابع للأول وركوعه الآن يقال ذلك خاص بمن يصلي الكسوف خلف الكسوف قال الكردى ولم أر شيئا من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه بما يفيد عدم أدراك الركعة به وهو الذي يظهر للفقير (قوله لا يمكن المتابعة حينئذ) أي حين إذا كان القيام الثاني من الركعة الثانية بخلافه قبله (قوله وإنما يصح الاقتداء الخ) أي من أول الصلاة أي لا تنعقد النية مطلقا وهذا إشارة لرد ما يحثه الاسنوى كما سيأتي نقل كلامه (قوله بمصلي الجنازة والكسوف) أي فيما إذا صلاها على الوجه الأكمل كما هو الكلام (قوله ويفارق عند الأفعال المخالفة) أي عند الانتهاء إليها وعبرة المعنى نقلا عن الاسنوى ومنع الاقتداء من يصلي جنازة أو كسوف ومشكلا بل ينبغي أن يصح لأن الاقتداء به في القيام لمخالفة فيه ثم إذا انتهى إلى الأفعال المخالفة فإن فارق استمرار الصحة والابطال كن صلى في ثوب ترى عورته منه اذ ركع بل أولى فينبغي حل كلامهم على ما ذكرناه انتهى كلام الاسنوى

(قوله

القيام الثاني الخ) كذلك الروعن وأقره الاسنوى وكذلك التحفة والنهاية وغير ذلك قال الزيادة في حاشيته على المنهج قال ابن الرفعة في الكفاية الذي يظهر صحة الاقتداء في الركوع الثاني من الركعة الثانية انتهى كما هو



قضية تعليل الشارح وقضية حصول الركعة وهو المعتمد انتهى وقوله في الركوع الثاني داخل في قولهم في القيام الثاني لاسيما مع عبارة من عبر بقوله فابعدته وأما ادراك الركعة به فينبغي أن يرجع لانهم صرحوا بأنه لا ندرك به ركعة الكسوف وعللوا ذلك والعبارة لشرح الر وض لشيخ الاسلام بأن القيام الثاني وركوعه كالتابع للاول وركوعه فلا يدركها الا بادراكه له في الركوع الاول كما في سائر الصلوات انتهى وفي التحفة لان ما بعد الركوع الاول في حكم الاعتدال الخ وهذا يدل على عدم ادراك الركوع به الا أن يقال ذلك خاص بمن يصلي الكسوف خلف الكسوف ثم رأيت في نهاية الجلال الرمل في فصل زوال القدوة التصريح ٨٩ بادراك الركعة في ذلك ورأيت

أيضا في كلام غير واحد من اتباعه وأما الشارح فلم أقف له على شيء في ذلك وقوة كلامه تعطى أنه لا ندرك بذلك الركعة والله أعلم (قوله ومثلهما) أي مثل الكسوف

لان ربط احدي الصلاتين بالآخرى مع تنافيهما مبطل ومثلهما سجدة التلاوة والشكر وان صح أحدهما خلف الآخرى ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح وعند تطويل ما يبطل تطويله كالاعتدال ينتظره في الركن الذي بعده (ويصح) مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة

والجنازة سجدة التلاوة والشكر فلا يصح واحد منهما مع شيء مما سبق (قوله خلف صلاة التسبيح) كذلك التحفة والنهاية ويصح الفرض خلف صلاة العيد والاستسقاء

(قوله لان ربط احدي الصلاتين) متعلق بلم يصح الخ (قوله بالآخرى) متعلق بالربط (قوله مع تنافيهما) أي الصلاتين باختلاف نظمهما (قوله مبطل) خبران والحاصل أنه لما تمعذر الربط بخالف النظمين منع انعقاد هال ربطه بصلاته بخلافه لما في الماهية فكان هذا المقصد ضارا وليس كسئلة من ترى عورته اذ اذرع لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته فافتراقا وكذا الاقتداء في ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة لا تقضاء بخالف النظم كما في التحفة فليتأمل (قوله ومثلهما) أي مثل صلاة الكسوف والجنازة (قوله سجدة التلاوة والشكر) أي فلا يصح واحد منهما مع شيء مما سلف كما قاله البلقيني فاذا اعتبرتهما مع ما مر كانت الصور أكثر من عشرين ثم رأيت بعض المحققين قال والحاصل أن الصور التي لا يصح فيها الاقتداء ستة وعشرون وهي مكتوبة ونافلة خلف جنازة وكسوف وسجدة التلاوة والشكر وبالعكس أي الاربعة خلفهما فهذه ستة عشر والجنازة خلف الكسوف وسجدة التلاوة والشكر وبالعكس فهذه ستة والكسوف خلف سجدة التلاوة والشكر وبالعكس فهذه أربعة فتمت الصور ما ذكر فليتأمل (قوله وان صح أحدهما خلف الآخرى) أي لتوافق نظمهما فيصح اقتداء من في سجود التلاوة بمن في سجود الشكر وبالعكس وكذا الاقتداء به بعد الرفع من السجود لا تقضاء بخالف النظم تأمل (قوله ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح) أي اقتداء مصلي الفرض خلف مصلي صلاة التسبيح وكذا خلف صلاة العيد والاستسقاء كما شمله قول المصنف الآتي قال في فتح الجواد ويسن أن لا يوافقه في تكبير الزوائد أو تركه (قوله وعند تطويل ما يبطل تطويله) أي وهو الركن القصير (قوله كالاعتدال) أي والجلوس بين السجدين وكذا جلوس الاستراحة (قوله ينتظره) أي ينتظر المأموم الامام (قوله في الركن الذي بعده) أي وهو السجود الاول عند تطويل الاعتدال والثاني عند تطويل الجلوس بين السجدين والقيام عند تطويل جلسة الاستراحة قال في التحفة وبه يعلم أنه لو اقتدى شافعي بمثله فقرأ أمامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة مثلاً أنه لا يتبعه بل ينتظره ساجداً وبه صرح القاضي واقتضاه كلام البغوي واستوضحه الزركشي وأما ما اقتضاه كلام الفقهاء أن له انتظاره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك فبعد وان مال اليه شيخنا بخبره بين الامرين وذلك لان تطويل القصير مبطل والسبق بالانتقال للركن غير مبطل فروعاً في ذلك لخطورة مع عدم محوج للتطويل تأمل (قوله ويصح الخ) قيل تعبير غير بالجواز أولى من تعبير المصنف بالصحة لاستلزامه لها بخلاف العكس ويجاب بأنه انما عدل عن التعبير به وان لزمه الصحة اليه لان الكلام في الاشتراط وعدمه مع إتمام الجواز لا بأحتم السنة فليتأمل (قوله مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة) وهذا يخالف كلامه في التحفة فانه قال فيها والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خير وجامن الخلاف وقضيته انه لا فضيلة للجماعة نظير ما مر في فضل الموقف ورد بقولهم الآتي الانتظار أفضل اذ لو كانت مكروهة لم يقولوا ذلك ونقل الأذري أن الانتظار مجتمع أو مكره وضعيف على أن الخلاف في هذا الاقتداء

١٢ - ترمسى - لث - وعكسه ويسن أن لا يوافقه في تكبيرهما الزائد أو تركه انتهى فتح الجواد (قوله المفوتة لفضيلة الجماعة) في التحفة للشارح الانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خير وجامن الخلاف ثم ذكر أن الخلاف هذا في الاقتداء بضعيف جداً فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الآن الانفراد أفضل الى آخر ما قاله وجرى على عدم فوات فضيلة الجماعة بذلك الجلال الرمل وغيره وقد جرى الشارح في كتبه على أن كل مطلوب من حيث الجماعة يكره تركه وتفوت به فضيلة الجماعة ولم أقف له على موضع خالف فيه تلك القاعدة غير هذا ومنه تعلم أن ما جرى عليه في هذا الكتاب ضعيف وان كان أقعد

ضعيف جدا فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد افضل انتهى وبه يعلم ان ما هنا ضعيف وان  
 خلاف الاولى غير خلاف الفضل وذلك لان خلاف الاولى باصطلاح الاصوليين صار اسما للمنهى عنه لكن  
 ينهى غير خاص فهو المعبر عنه بالكراهة الخلفية واما الثاني فعنه انه لا منهى فيه بل فيه فضل الا ان خلافه افضل  
 منه واما خلاف الاولى وخلاف السنة فالفرق بينهما ان خلاف الاولى من اقسام المنهى عنه كما تقرر  
 وخلاف السنة لا منهى فيه أصلا فهو مساو لخلاف الفضل فتأمل فانه مهم وأى مهم ( قوله الظهر خلف  
 مصلى العصر ) الخ هذه الانواع متداخلة ان لم يحمل الكلام على ما لا بداخل فيه فافهم ( قوله وخلف  
 مصلى المغرب ) أى وخلف مصلى الصبح والمقتدى حينئذ كالسبوق يتم صلاته بسلام امامه ولا تضر  
 متابعة الامام في القنوت في الصبح والجلوس الاخير في المغرب وله فراقه بالنية اذا اشتغل الامام بهما  
 مراعاة لنظم صلاة نفسه أى المأموم فان قيل كيف يجوز للمأموم متابعة الامام في القنوت مع انه ليس مشروعا  
 للمأموم فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به \* أجيب بأن ذلك اغتفر له لاجل المتابعة \* فان قيل قد مر انه  
 اذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعته بل يسجد وينظره أو يفارقه فهل هنا كذلك \* أجيب  
 بأن تطويل الاعتدال هنا يراد المأموم في الجملة وهناك لا يراد المأموم أصلا والمتابعة افضل من المفارقة كما  
 في التحفة وغيرها وان كانت فراقا بعد غير مفوت لفضيلة الجماعة كما قاله جيع متأخرون وأجر واذلك في  
 كل مفارقة خير بينها وبين الانتظار وقضية فضيلة المتابعة ندب الاتيان بدكر القنوت وبدكر التشهد  
 وهو قريب لقولهم ان الصلاة لا سكوت فيها الا ما استثنى وما هنا ليس منه فلي تأمل ( قوله وعكسه ) أى  
 يصح العصر خلف الظهر والمغرب خلف الظهر مثلاً وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام في الاظهر  
 المقطوع به كعكسه مجامع الاتفاق في النظم والثاني لا يجوز لانه يحتاج الى الخروج عن صلاة الامام قبل  
 فراغه ومحل الخلاف اذ لم يسبقه الامام بقدر الزيادة فان سبقه بها انتفى كما يؤخذ من التعليل ( قوله لا تحاد  
 النظم ) أى نظم الصلاتين تعليل للصحة في الصورتين ( قوله وان اختلف عدد اونيّة ) أى لعدم فحش  
 المخالفة منهما وقد مر أن فحش المخالفة انما يضر في الظاهرة والنية فعل قلبى ويتصور اقتداء مصلى الطويلة  
 بمصلى القصيرة مع كونهما مؤداتين كما اذا جع المغرب مع العشاء جع تأخير وصلى واحد خلفه العشاء مع  
 صلاته المغرب أو جع العشاء جع تقديم فصلاه خلف مصلى المغرب تأمل ( قوله والقضاء خلف مصلى  
 الاداء ) أى ويصح القضاء خلف الخ قال القليوبى وهذا مفاد شرط اتفاق نظم الصلاتين وهذا صاحبه الكراهة  
 ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة فيما يطلب فيه أصالة الخ وموافقه ( قوله وعكسه ) أى الاداء خلف مصلى  
 القضاء ( قوله والفرض خلف مصلى النقل ) أى ويصح الفرض خلف الخ قال فى السنن واحتج الشافعى  
 رضى الله عنه بخبر جابر وقال انه ثابت كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى  
 قومه فيصليها بهم هى له تطوع ولهم مكتوبة وهو فى الصحيحين بدون هى الخ ( قوله وعكسه ) أى مصلى  
 النقل خلف مصلى الفرض ( قوله لاتفاق النظم فى الجميع ) أى من قوله الظهر خلف العصر الخ وعلم  
 مما تقرر من خبر معاذ المار حصول فضيلة الجماعة خاف مع عدم الفريضة صبحا كانت أو غيرها واما  
 قولهم يسن للفترض ان لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف الامام أبى حنيفة فحمله فى النقل المتمحض  
 أما الصلاة المماثلة فلا بل يسن له الاقتداء بحصول الفضيلة فيها على أنه قد اختلف فى فرضيتها كما مر فراجع  
 ( قوله وحيث كانت صلاة الامام أطول ) أى من صلاة المأموم كالصبح خلف الظهر ( قوله تخير المأموم  
 عند تمام صلاته ) هذا ظاهر بالنسبة للصبح لابلان النسبة للمغرب خلف الظهر مثلاً لانه فى المغرب يجب عليه  
 مفارقه عند قيام الامام للرابعة ليشهد كما سيأتى فى كلامه فهو لم يتم صلاته حين المفارقة فكان الظاهر أن  
 يقول عند تمام ما توافق فيه إلا أن يقال بأن معنى كلامه عند قرب تمام صلاته وذلك بأن فرغ مما يوافق  
 الامام فيه بأن فرغ من السجود الثانى من الركعة الثانية بالنسبة للمغرب وفرغ من التشهد والصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة للصبح فلي تأمل ( قوله بين أن يسلم ) أى بعد نية المفارقة لان صلاته

(الظهر خلف مصلى  
 العصر) خلف مصلى  
 المغرب) وعكسه لاتحاد  
 النظم وان اختلفا عددا  
 ونية ( والقضاء خلف  
 مصلى الاداء وعكسه  
 والفرض خلف النقل  
 ) وعكسه ) لاتفاق  
 النظم فى الجميع وحيث  
 كانت صلاة الامام أطول  
 تخير المأموم عند تمام صلاته  
 بين أن يسلم

( قوله والفرض خلف  
 مصلى النقل ) محل سن  
 عدم الاقتداء فى هذه فى  
 غير المعادة كما فى النهاية  
 والمغنى ونقله عن افتاء شيخه  
 الشهاب الرملى وهو واضح

(قوله وهو أفضل) أي الانتظار في الجلوس ليسلم مع الإمام أفضل من سلامه قبل الإمام بنية المفارقة ولا بد منها وإن أوجهم كلامه خلافه  
وعبرة التحفة والنهاية فارق بالنية وسلم انتهى قال في التحفة وعند الانتظار يشهد كما قاله الإمام ثم يطيل لدعاء الخوف  
النهاية وإذا انتظره

قد تمت وهذه المفارقة فراق بعذر فلا يفتقر الفضيلة كما ر (قوله وأن ينتظره) أي الإمام ليسلم معه حينئذ  
يتم تشهده إن شرع فيه قبل إمامه والأفتى به من أصله كما قال الإمام زاد في التحفة ثم يطيل الدعاء على الأوجه  
من تردد فيه للادري \* فإن قلت تشهده قبله بنية ما يأتي أن في تقديمه عليه بركن قولي قولاً بعدم الاعتدال به  
قلت الظاهر أن محل ذلك في متابع الإمام لانه الذي يظهر فيه المخالفة إما متخلف عنه قصداً فلا يتأتى فيه  
ذلك لقول الأذلة مخالفة حينئذ انتهى (قوله وهو) أي انتظار الإمام (قوله أفضل) أي من طلاقه ثم السلام  
وذلك ليحوز أداء السلام مع الجماعة لكن أفضلية الانتظار مقيدة بما إذا لم يخش خروج الوقت قبل تحلله  
والأفعدم الانتظار أفضل ولم تجز نية المفارقة لجواز المدة في الصلاة كما مر تأمل (قوله ومحل حل انتظاره)  
أي الإمام ليسلم معه (قوله حيث لم يفعل) أي المأموم (قوله تشهد لم يفعله الإمام) أي كما صورنا ذلك بصلاة  
الصبح خلف الظهر والالم محل ذلك بل بحج نية المفارقة قال القليوبي والضابط أن يقال يجب على المأموم  
نية المفارقة الآن فرغت صلواته في محل يطلب للإمام فيه التشهد وشهد بالفعل نعم لانتظار في السجدة  
الآخرة كما لو اقتدى به فيها وكذا لو اقتدى به في التشهد انتهى وسيأتي ما يوافقه (قوله فلو ضاع إلى المغرب)  
الخ فربيع على مفهوم قوله حيث لم يفعل تشهد الخ (قوله خلف مصلى العشاء) أي أو نحوها من ظهر أو عصر  
(قوله امتنع الانتظار) أي فلا يجوز للمأموم أن ينتظر الإمام إذا قام للرابعة على الأصح في التحقيق وغيره لانه  
يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام بخلافه فيما سبأ في الصبح بالظهر فانه وافقه فيه ثم استدامه (قوله وان  
جلس الإمام للاستراحة في الثالثة) أي لما تقر من أنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام قال في التحفة  
في فحش التخلف حينئذ فبطل صلواته إن علم وتعمد ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا جلوسه للتشهد من غير  
تشهد في الصبح بالظهر لان جلسة الاستراحة تطويلها مبطل فما استدامه غير ما فعله الإمام بكل وجه فلم  
ينتظر لفعل الإمام ولان جلوسه من غير تشهد كذا جلوس لانه تابع له فلم يعتد به بدونه وعلم من هذا بالاولى انه  
لو ترك إمامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقه لان المخالفة لفحش فليس التعبير بالجلوس والتشهد جرياً على  
الغالب بل فائده ما يبان عدم فحش المخالفة عند وجودهما باستمراره فيما كان فيه الإمام انتهى فتأمل  
(قوله أو الصبح خلف الظهر) أي أو مصلى المأموم الصبح خلف مصلى الظهر فهو عطف على مصلى المغرب  
خلف مصلى العشاء (قوله جاز الانتظار) أي بل هو الأفضل كما مر لكن بقيد الآتي (قوله ان جلس  
الإمام للتشهد الاول وتشهد) أي بالفعل بخلاف مجرد الجلوس كما مرو بالاولى اذا ترك الجلوس والتشهد  
معاً كما يأتي (قوله لانه) أي المأموم في انتظاره (قوله حينئذ) أي حين اذ جلس الإمام للتشهد وتشهد  
بالفعل (قوله يكون مستصحباً للإمام) أي فلا تفحش المخالفة ومراً أنه في حال الانتظار يشهد  
ويطول الدعاء بعده قال ع ش ولا يكره تشهد فلولم يحفظ الادعاء قصيراً كره لان الصلاة لا سكوت  
فيها وإنما لا يكره التشهد خروجا من خلاف من أبطل بتكرير الركن القولي تأمل (قوله فان لم  
يجاس) أي أصلاً (قوله أجلس ولم يشهد) أي ولم يأت بالتشهد قال الحلبي أو وتشهد س هو أول  
يتم التشهد (قوله لزم المأموم المفارقة) أي بالنية وليس له أن ينتظر الإمام حينئذ فان قيل هو في  
الثانية والثالثة لم يحدث جلوس تشهد لم يفعله إمامه بل فعله أجيب بأن جلوسه كذا جلوس أما  
في الثانية فواضح وأما في الثالثة فلانه غير مشروع حلبي (قوله لا يحدث تشهدا) أي جلوس  
تشهد فهو على تقدير مضاف ليوافق ما مر عن التحفة (قوله لم يفعله الإمام) أي بخلافه في تلك الصورة  
وعبرة الشيخين لانه أحدث تشهدا وعبرة ابن المقرئ أحدث جلوساً والمراد من العبارتين ما تقر  
بأن يقال مرادهما أحدث تشهداً مع جلوسه ومراده أحدث جلوساً تشهد به يرد ما قرره في الاسنى  
مما نصه وعديل أي ابن المقرئ عن تعبير الأصل بالتشهد إلى تعبير بالجلوس تنبيهاً على ما دل الكلام فيه

أطال الدعاء بعد تشهده  
فيما يظهر انتهى وإذا فارق  
وسلم يكون فراقه بعذر فلا  
كرهية فيه ولا تفوت به  
فضيلة الجماعة (قوله ومحل  
حل انتظاره) زاد في التحفة  
ان لم يخش خروج الوقت  
وأن ينتظر وهو أفضل  
ومحل حل انتظاره حيث  
لم يفعل تشهد لم يفعله  
الإمام فلو صلى المغرب  
خلف مصلى العشاء امتنع  
الانتظار وان جلس الإمام  
للاستراحة في الثالثة أو  
الصبح خلف الظهر جاز  
الانتظار ان جلس الإمام  
للتشهد الاول وتشهد لانه  
حينئذ يكون مستصحباً  
للتشهد الإمام فان لم يجلس  
أو جلس ولم يشهد لزم  
المأموم المفارقة لئلا  
يحدث تشهد لم يفعله  
الإمام

قبل تحلله انتهى زاد  
الشارح في التحفة قبل  
قول المصنف وما أدركه  
المسبوق وان شاء انتظره  
مانصه هو ظاهر ان شرع  
وقد بقي من الوقت ما يسعها  
والا جاز وان خرج  
الوقت لانه مد وهو جائز  
(قوله وان جلس الإمام  
للاستراحة الى المتن)  
اعتمده في التحفة والنهاية

وغيرهما خلافاً للشيخ الاسلام في شرح لروض قال وبصح اقتداء من في التشهد أي الآخير بالقائم ولا يجوز له متابعته بل ينتظره الى أن يسلم  
معه وهو أفضل وله مفارقه وهو فراق بعذر ولا ينظر هنا الى أنه أحدث جلوساً لم يفعله الإمام لان الحدوث واحدانه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا

من ان المضرا تمامها هو المخالفة في الافعال ويؤخذ منه انه لو جلس امامه للاستراحة في هذه أو للتشهد في تلك ولم يشهد لا يلزمه مفارقتها ويؤخذ من تعبير الاصل عكسه والاول أقرب ويؤخذ من التعبيرين معا أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزومه المفارقة ويحتمل عدم لزومها تنزيلا لمحل جلوسه وتشهده من زامهما ويكون التعبير به مجازيا على الغالب انتهى كلام الاسنى وقد علمت جواب هذا الاخير أيضا من قول التحفة بل فائدتهم ما بين الخ فتأمل (قوله الشرط السادس) أي من شروط القدوة السبعة (قوله الموافقة للامام في السنن) الخ أي أما الفروض فان ترك الامام فرضا لم يتابعه في الترك لانه ان تعمله فصلاته باطلة والافعله غير معتد به بل يتغير بين أن يفارقه ويتم لنفسه وبين أن ينتظره الى أن تنتظم صلاته فيتبعه المأموم في المنتظم لكن بشرط أن لا يفرض الانتظار الى تطويل ركن قصير كما به عليه جمع وهو وجيه جدا فقد ذكر البغوي عن القاضي ان المأموم لو اعتدل مع الامام فشرع الامام في قراءة الفاتحة انه لا ينتظره في الاعتدال لانه ركن قصير وينظره في السجود لانه ركن طويل فليتبين (قوله فاحشة المخالفة) أي فعلا أو تركا فالشرط أن يوافق المأموم الامام في فعل أو ترك سنن تفحش مخالفة المأموم له فان فعلها الامام وافقه فيه وان تركها وافقه فيه على تفصيل سيأتي (قوله يعني تفحش المخالفة فيها) أي مخالفة المأموم للامام في السنن من جهة الفعل أو الترك بخلاف ما اذا لم تفحش المخالفة فيها فلا يشترط موافقه والذي تلخص من هذا الشرط انه لا يطرده الا في سجدة التلاوة اذ هي التي تجب الموافقة فيها فعلا أو تركا وأما القنوت فلا تجب الموافقة فيه أصلا ولا فعلا ولا تركا بل للمأموم أن يتركه وينظر الامام في السجود وله أن يتخلف له اذ تركه الامام على التفصيل الآتي وأما التشهد الاول فتجب الموافقة له تركا فقط بمعنى أن الامام اذا تركه لم يترك المأموم تركه على ما يأتي أيضا وأما اذا فعله الامام فلا يلزم المأموم فعله بل له أن يتركه وينظر الامام في القيام على ما يأتي أيضا (قوله فلو ترك الامام سجدة التلاوة) هذا مفرع على الشرط المذكور وتفصيل له (قوله وسجدتها المأموم) أي لقراءة امامه وبالأولى قراءة غيره من نفسه أو غيره (قوله أو عكسه بأن سجدتها الامام) أي لقراءة نفسه كما هو ظاهر (قوله وتركها المأموم) أي وان لم يسمع قراءة امامه ولذا قال بعضهم من سجد امامه في السرية من قيام سجد معه فعليه سجد للتلاوة فان سجد ثانيا لم يتابعه بل يقوم نعم لو علم والامام في السجود وهوها ورفع معه ولا يسجد كما مر (قوله أو ترك الامام التشهد الاول) أي من الثلاثة أو الرابعة (قوله وتشهده المأموم) أي أني المأموم بالتشهد الاول والمراد ان الامام ترك جميع التشهد اما اذا ترك بعضه فقط فللمأموم أن يتخلف لاتمامه كما سيذكره فتبينه (قوله بطلت صلاته) أي المأموم في الصور الثلاث (قوله ان علم وتعمد) تقييد للبطالان بخلاف الجاهل والناسي فلا يبطل صلاتهما للعذر ومر عن الاعراب أنه قال وان لم يكن قريب عهد بالاسلام أي لانه مما يخفى على العوام (قوله وان لحقه على القرب) غايته في البطلان أي تبطل بفعله له وان لحق امامه على القرب وهي للرد على من يقول لا تبطل حينئذ شيخنا رحمه الله (قوله بعدوله) أي المأموم لتعليل البطلان في الصور الثلاث (قوله عن فرض المتابعة الى سنة) أي بحسب الاصل والافهوى لا يجوز فعلها فضلا عن سنيتها تأمل (قوله ويخالف ذلك) أي ما ذكر من الامور الثلاثة حيث اطلت الصلاة بعبده السابق (قوله سجود السهو) أي فيما اذا صدر من الامام ما يقتضي السجود لا من نفسه حيث يجوز للمأموم سجوده بعد سلام امامه لا قبله ان تركه بل يسن له فعله لطرق الخلل فيه لصلاته من صلاة امامه (قوله والتسليم الثانية) أي فيما اذا تركها امامه فانه يطلب للمأموم تسليمها وعبارته في سنن السلام وبسن تسليم ثانية وان تركها امامه (قوله لانها) أي سجود السهو والتسليم الثانية متعلق بيخالف (قوله يفعلان بعد فراغ الامام) يعني بعد انقطاع القدوة بالسلام لا قبله بخلاف ما في مسئلتنا فانه يفعل في أثناء القدوة (قوله اما غير فاحشة المخالفة) مقابل للسنن (قوله كجلسة الاستراحة) تمثيل لسنة غير فاحشة المخالفة (قوله فلا يضر الاتيان بها) أي بجلسة الاستراحة من الامام أو المأموم مع ترك الاخر منها لما بل الظاهر سننها للمأموم اذا تركها الامام ثم رأيتي قد كتبت فيما مر مانصه ولا يضر تخلف المأموم لاجلها لانه يسير بل اتيانها بها

(الشرط السادس الموافقة)  
للإمام (في سنة فاحشة  
المخالفة) يعني تفحش  
المخالفة (فلو ترك الإمام  
سجدة التلاوة وسجدتها  
المأموم أو عكسه) بأن  
سجدتها الإمام وتركها  
المأموم (أو ترك  
الإمام التشهد الأول  
وتشهده المأموم بطلت)  
صلاته ان علم وتعمد وان  
لحقه على القرب بعدوله  
عن فرض المتابعة الى سنة  
وبخالف ذلك سجود  
السهو والتسليم الثانية  
لانها يفعلان بعد فراغ  
الإمام اما غير فاحشة  
المخالفة كجلسة الاستراحة  
فلا يضر الاتيان بها

انتهى والعبارة للتحفة (قوله)  
وبخالف ذلك سجود السهو  
الخ) أي فيجوز للامام  
سجوده بعد سلام الامام  
ان تركه الامام بل يسن له  
فعله وكذلك اذا ترك  
الامام التسليم الثانية فان  
المأموم يسلمها (قوله فلا  
يضر الاتيان بها) أي من  
الامام أو المأموم مع  
ترك الاخر منهما لما



(قوله في السجدة الاولى) سبق في سجود السهو ان أدرك الامام في السجدة الاولى ثب له التخلف للقنوت وان لم هو المأموم للسجود الا بعد جلوس الامام بين السجدين كره المأموم التخلف للقنوت وان هو في الامام للسجدة الثانية قبل هو المأموم للاولى بطلت صلاة المأموم (قوله وفارق التشهد الاول) أي حيث قلنا بطلان صلاة المأموم بالتخلف له وان أدرك الامام في القيام وأما ذكر كره المأموم وفعله الامام ففيه تفصيل هو انه ان قام المأموم مع عدم بلزومه العود للمتابعة الامام وان قام ساهيا لزمه العود للمتابعة وفي شرح الارشاد للشارح والعبارة لفتح الجواد وبعض المأموم بفحش مخالفة وقعت بينه وبين الامام في سنة كسجدة تلاوة فعلها الامام وتركها المأموم وتركها عامدا عالما بالتعريض وتشهد أول فعله الامام وتركه المأموم على تفصيل مزفيه أو تركه الامام وفعله المأموم عامدا عالما وان لحق على القرب خلافا لبعضهم بعدوله عن فرض المتابعة الى سنة انتهت (قوله بأنه) أي المأموم لم يحدث الخ لان الامام ٩٣ كان وقف مع المأموم للاعتدال غايته أن

المأموم طول الاعتدال بالقنوت (قوله لو أني الامام ببعض التشهد الخ) كذلك صرح الشارح المسئلة في شرح الارشاد وعبارة التحفة نعم لا يضر تخلفه الاتمامه بغيره الاتي ومثله النهاية وأراد

ومثله القنوت لمن أدرك الامام في السجدة الاولى وفارق التشهد الاول بأنه لم يحدث غير ما فعله الامام ما كان فيه ومن ثم لو أني الامام ببعض التشهد وقام عنه جاز للمأموم اكمله لانه حينئذ مستصحب

بالقييد الاتي هو أن لا يتخلف بركنين فعليين متواليين بأن فرغ الامام منه ما هو وفيما قبله ما قال لتقصيره هذا الجلوس الغير المطلوب وقول كثيرين ان التخلف لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق للعذر ممنوع كقول

حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن النقيب وغيره وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الاول فليراجع (قوله ومثله) أي جلسة الاستراحة في عدم فحش المخالفة بالتخلف (قوله القنوت) ظاهره ولو قنوت النازلة وهو غير بعيد فليحذر (قوله لمن أدرك الامام في السجدة الاولى) أي فلا يضر التخلف للاتيان به قال شيخنا رحمه الله قد تقدم أنه ان علم انه يدرك الامام فيها سن له التخلف للاتيان به وان علم انه لا يتم قنوته الا بعد جلوس الامام بين السجدين كره له التخلف وان علم انه لا يتمه الا بعد هويبه للسجدة الثانية حرم عليه التخلف فان تخلف لذلك ولم هو للاولى الا بعد هوي الامام للسجدة الثانية بطلت صلاته تأمل (قوله وفارق) أي القنوت حيث لا يضر اتيان المأموم به على التفصيل المار آنفا عن شيخنا رحمه الله (قوله التشهد الاول) أي حيث قلنا بطلان صلاة المأموم بالتخلف له وان أدرك الامام في القيام وأما اذا تركه المأموم ففيه تفصيل سيأتي قريبا (قوله بأنه) أي المأموم في مسئلة القنوت وهو متعلق بفارق (قوله لم يحدث غير ما فعله الامام) أي وهو الاعتدال (قوله وانما طول) أي المأموم (قوله ما كان فيه) أي الركن الذي كان الامام فيه فلم يفحش المخالفة بسبب هذا التطويل الا اذا لم يدركه في الجلوس بين السجدين فخاصص للفرق أن الامام كان واقفا مع المأموم للاعتدال وغايته ان المأموم طول الاعتدال بالقنوت تأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الفرق (قوله لو أني الامام ببعض التشهد) أي الاول (قوله وقام عنه) أي عن اتمامه (قوله جاز للمأموم اكمله) أي التشهد لكن بشرط أن لا يتخلف بركنين فعليين متواليين بأن فرغ الامام منه ما هو وفيما قبله ما عند الشارح وشيخه خلافا للرملی حيث قال وقول جماعة ان تخلفه لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق أي المعذور وهو الواجب وما ذهب اليه جمع من انه كما سبق ممنوع قال ع ش فتعقر له ثلاثة أركان طويلة (قوله لانه) أي المأموم في اكمله للتشهد (قوله حينئذ) أي حين اذ أني الامام ببعض التشهد (قوله مستصحب) أي مستديم لما كان عليه الامام قال في فتح العين وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان جلس امامه للاستراحة ولان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام واللم يجز وأبطل صلاة العالم العامد ما لم ينو مفارقه وهو فارق بعذر فيكون أولى واذا لم يفرض المأموم منه جاز له التخلف لاتمامه بل ندب ان علم انه يدرك الفاتحة بكملها قبل ركوع الامام لا التخلف لاتمام سورة بل يكره اذ لم يلحق الامام في الركوع انتهى وما ذكره أولا قال شيخنا رحمه الله خالف في ذلك الرملی والخطيب فقالا ان تخلف الامام للجلسة الاستراحة لا يبيح للمأموم التخلف للتشهد الاول انتهى ومثله في الكردي زادي الكبرى وعلا لذلك بان جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا

بعضهم انه كسبق ثم رأيت شيخنا وغيره صرحوا بما ذكرناه الخ وأما في النهاية فان الرملی قال فيها وقول جماعة ان تخلفه لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق هو الوجه الخ فقوله السابق بقيد الاتي لاحتياج الية لا قيدي كلامه الا ان أراد على قول المخالف وأفهم ما ذكر أن تخلف الامام للجلسة الاستراحة لا يبيح للمأموم التشهد وبه صرح المغني والنهاية وقال في التحفة لو جلس الامام ثمة أي في مسئلة التشهد للاستراحة لم يضر التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق أي وهو الفرق المذكور في قوله في الشرح وفارق التشهد الاول الخ قال ومقتضى ما قدمته آنفا لا يضر انتهى وأراد به ما قدمه في قوله فلو صلى المغرب خلف العشاء الخ لكن قال بعد هذا في التحفة في مسئلة اتمام التشهد ما نصه بخلاف نحو جلسة الاستراحة انتهى وعلا لذلك في المغني والنهاية بأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها انتهى وكانها ما ذكر

هذا التعليل ليعرفه بين التخلف للقنوت والتشهد والافسئلة جلسة الاستراحة هي نظير مسألة القنوت دون مسألة انحام التشهد وان كان الاعتدال ركنا دون جلسة الاستراحة (قوله والابطالت صلاته) تقدم في سجود السهو وان محل البطلان ان تدكر قبل انتصاب الامام والافلا عود فراجع ما تقدم من التفصيل في المسئلة (قوله ابتداءه) أي المأموم بكل من الاقوال والافعال (قوله ومتقدما) أي ابتداء المأموم فهو معطوف على قوله متأخرا وقوله ٩٤ عن فراغه أي الامام من كل منها وفي التحفة والنهاية وأكمل من هذا ان يتأخر

ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة المنتقل اليه انتهى وقضيته ان المطلوب من المأموم لا يخرج عن

القنوت (وان تشهد الامام وقام المأموم) سهو الزمسه السود والابطالت صلاته أو عمدا (لم تبطل) صلاته بعمده لانه انتقل الى فرض آخر وهو القيام (ويندب له العود) خروجا من خلاف من أوجبه (الشرط السابع المتابعة) للامام كما سيعلم من كلامه وأما المتابعة المندوبة فهي أن يجري على أثره في الافعال والاقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما متأخرا عن ابتداء الامام ومتقدما على فراغه منه

عبارة بوجودها وكانها ذكر هذا التعليل ليعرفه بين التخلف للقنوت والتشهد والافسئلة جلسة الاستراحة هي نظير مسألة القنوت دون مسألة انحام التشهد وان كان الاعتدال ركنا دون جلسة الاستراحة فليتأمل (قوله كالقنوت) أي في انه مستصحب لما كان عليه الامام فالكاف للتظهير (قوله وان تشهد الامام) الخ هذا مقابل قوله أو ترك الامام التشهد الاول وتشهده المأموم (قوله وقام المأموم سهوا) أي انتصب حال كونه ساهيا (قوله لزومه العود) أي المتابعة امامه في التشهد اذ لا يعتد بفعل الساهي بسبب عدم قصده ومعلوم أن محل لزوم العود ان تدكر قبل انتصاب الامام والافلا عود ولكن لا يحسب ما قرأ قبل قيام امامه تأمل (قوله والا) أي وان لم يعد الى التشهد لذلك (قوله بطلت صلاته) أي ان علم وتعمد ومثل ذلك ما اذا تخلف الامام للقنوت وسجد المأموم سهوا أو جهلا فيجوز هذا التفصيل على المعتمد (قوله أو عمدا) أي أو قام المأموم عن التشهد الاول عمدا فهو عطف على سهوا (قوله لم تبطل) صلاته بعمده أي العود اليه (قوله لانه) أي المأموم المتعمد لترك التشهد مع الامام (قوله انتقل) أي من فرض المتابعة (قوله الى فرض آخر وهو القيام) أي فكما أن المتابعة فرض كذلك القيام مع انه قصده أصحيا بانتقاله من واجب مثله فاعتد بفعله وخير بينهما وان كان العود أفضل كما سيأتي للمحظ آخر بخلاف الساهي لوقوع فعله من غير رؤية فكانه لم يفعل شيئا تأمل (قوله ويندب له) أي للمأموم القائم عن التشهد الاول عامدا (قوله العود) أي الى التشهد الاول المتابعة امامه وهذا ما رجحه في التحقيق وغيره وهو المعتمد خلافا لظاهر المنهاج من وجوبه ولما صرح به الامام من حرمة حينئذ (قوله خروجا من خلاف من أوجبه) أي العود لتعليل لندب العود ولعل وجه تقديمه مراعاة هذا على القول بالحرمة ان خلاف الاول أقوى من الثاني وان المتابعة كدما ذكره صاحب القيل الثاني من التلبس بالفرض ولذا سقط بها القيام والقراءة عن المسبوق فليراجع (قوله الشرط السابع) أي من شروط صحة القدوة وهو آخرها (قوله المتابعة للامام) المفاعلة هنا ليست مرادة فلوعبر بالتبعية لكان أولى ثم هي تكون في المسكان والتحرر والافعال وكل واجب والمندوب أما الاول فمر أن الواجب أن لا يتقدم على امامه ولا يتأخر عنه في غير المسجد بأكثر من ثلاثمائة ذراع على التفصيل والمندوب أن يخرج عن محاذاته بثلاثة فإدونها وأما الثاني والثالث فسيأتيان قريبا (قوله كما سيعلم من كلامه) أي المصنف رحمه الله (قوله وأما المتابعة المندوبة) مقابل لما تضمنه قوله الشرط السابع المتابعة اذ الشرطية تستلزم الوجوب والحاصل أن المتابعة قسمان متابعة على سبيل الوجوب وهو الذي ذكره المتن ومتابعة على سبيل الندب وهو ما ذكره الشارح (قوله فهو أن يجري) أي المأموم (قوله على أثره) أي الامام (قوله في الافعال والاقوال) أي جميعا فلا يقارنه منهما فاضلا عن التقدم (قوله بحيث يكون ابتداءه) أي المأموم وهذا تصوبر للجزيان على أن الامام (قوله بكل منهما) أي الاقوال والافعال (قوله متأخرا) خبر يكون (قوله عن ابتداء الامام) أي بكل من الاقوال والافعال (قوله ومتقدما) أي ابتداء المأموم فهو معطوف على قوله متأخرا (قوله على فراغه منه) أي فراغ الامام من كل منهما قال في التحفة والنهاية وأكمل من هذا ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع أفعال الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة المنتقل اليه قال ابن قاسم قضيته انه يطلب

الاعتدال مثلا حتى يتلبس الامام بالسجود وقال العلامة ابن قاسم وقد وثق فيه انتهى ونقله الهاتني في حاشية التحفة وأقره وأقول

لا توقف فيه فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة ما يفيد فقدرى البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم ان البراء بن عازب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده لم يكن أحدا منا ظفروه حتى يقع النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجود بعده وفي بعض الروايات حتى يضع جبهته على الارض وفي صحيح البخارى في باب رفع البصر الى الامام في الصلاة أنهم كانوا اذا صلوا

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه الشريف من الركوع قاموا قياما حتى برؤنه هكذا الرواية بآيات النون ولا يذروا الأصلي حتى برؤنه وقد سجد وفي صحيح مسلم عن البراء فاذا رفع رأسه من الركوع

الارض ثم يتبعه وفي مسلم عن عمرو بن حريث وكان لا يحنى رجل منها ظهرا حتى يستتم ساجدا فهذه الاحاديث كما ترى تفيد ما قاله نعم رأيت في شرح مسلم للنووي استثناء ما اذا علم من حاله أنه لو أخر إلى هذا الحد لرفع الإمام من السجود قبل سجوده وهو ظاهر ولعله وجه توقف سم ونقل الشارح في شرح العباب عن الزركشي أنه ينبغي شروعه عقب ابتداء الإمام والا كره ساجدا قلنا الزائد على أقل الركن غير واجب قال في العباب ويرده قول الأحياء ينبغي أن لا يهوى للسجود الا اذا وصلت جهة الإمام الى المسجد هكذا كان اقتداء الصحابة به صلى الله عليه وسلم ولا يهوى للركوع حتى يستوى الإمام راكعا وعليه يحمل كلام الشيخين انتهى ملخصا (قوله ويشترط الخ) هذا الشرط فيما اذا نوى المأموم الاقتداء مع تحريمه أما لو نواه في أثناء صلاته فلا يشترط تأخير احرامه بل يصح تقديمه على تحريم الإمام الذي اقتدى به في الأثناء قاله الحلبي وهو ظاهر

وبشترط تيقن تأخير تكبيره للأحرام عن جميع تكبيرة إمامه (فان قارنه في التحريم) أو في بعضه أو شك فيه أو بعده هل قارنه فيه أولا وطال زمن الشك أو اعتقد تأخير تحريمه فإن تقدمه (بطلت) صلاته يعني لم تنعقد

شروعه عقب ابتداء الإمام والا كره ساجدا قلنا الزائد على أقل الركن غير واجب انتهى قال ويرد بحشه قول الأحياء ينبغي أن لا يهوى للسجود الا اذا وصلت جهة الإمام الى المسجد هكذا كان اقتداء الصحابة به صلى الله عليه وسلم ولا يهوى للركوع حتى يستوى الإمام راكعا وعليه يحمل

من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال مثلا حتى يتلبس الإمام بالسجود وقد يتوقف فيه قال الكردي لا توقف فيه في الصحيحين وغيرهما عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن أحد منا ظهرا حتى يقع النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم نفع سجودا بعده وفي رواية حتى يضع جبهته على الارض وفي البخاري أنهم كانوا اذا صلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه الشريف من الركوع قاموا قياما حتى برؤنه سجد وفي مسلم فاذا رفع رأسه من الركوع لم نزل قياما حتى نراه وضع جبهته في الارض ثم يتبعه وفيه أيضا وكان لا يحنى رجل منا ظهرا حتى يستتم ساجدا فهذه الاحاديث كما ترى تفيد ما قاله نعم في شرح مسلم استثناء ما اذا علم من حاله أنه لو أخر إلى هذا الحد لرفع الإمام من السجود قبل سجوده وهو ظاهر ولعله وجه توقف سم ونقل الشارح في شرح العباب عن الزركشي أنه ينبغي شروعه عقب ابتداء الإمام والا كره ساجدا قلنا الزائد على أقل الركن غير واجب قال في العباب ويرده قول الأحياء ينبغي أن لا يهوى للسجود الا اذا وصلت جهة الإمام الى المسجد هكذا كان اقتداء الصحابة به صلى الله عليه وسلم ولا يهوى للركوع حتى يستوى الإمام راكعا وعليه يحمل كلام الشيخين انتهى ملخصا (قوله ويشترط الخ) هذا الشرط فيما اذا نوى المأموم الاقتداء مع تحريمه أما لو نواه في أثناء صلاته فلا يشترط تأخير احرامه بل يصح تقديمه على تحريم الإمام الذي اقتدى به في الأثناء قاله الحلبي وهو ظاهر (قوله تيقن تأخير تكبيره) أي المأموم فيه ويفهم منه أنه لا يكفي هنا الظن ويوجه بأن الانعقاد محتاط فيه ما لا يخطأ في غيره ولكن لا يحنى ما فيه من الحرج خصوصاً حين كان بعيدا عن الإمام ثم رأيت ما سيأتي خلاف ذلك (قوله للأحرام) أي بخلاف غيره من بقية الأركان القولية والفعلية (قوله عن جميع تكبيرة إمامه) متعلق بتأخير (قوله فان قارنه) أي المأموم الإمام وهذا مفرع على اشتراط المتابعة بالنظر للتميز وأما بالنظر للشرح فمفرع على قوله ويشترط تيقن تأخير الخ (قوله في التحريم أو بعضه) أي ولو حرق فامنه (قوله أو شك فيه) أي في أثناء التكبير وهو عطف على فان قارنه (قوله أو بعده) أي بعد التكبير ظاهره ولو بعد السلام وهو كذلك على ما بحشه سم حيث قال وعلم مما قررناه أنه لو شك بعد السلام في مقارنته في الأحرام للمأموم ضرر لأنه شك في النية المعتبرة وهو الذي يظهر فليتأمل انتهى لكن في عرش بعد تكبيرة الأحرام وقبل الفراغ من الصلاة أما لو عرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر فلا يضر مطلقا كالشك في أصل النية انتهى فليراجع (قوله هل قارنه) أي الإمام (قوله فيه) أي في جميع التحريم أو في بعضه (قوله أولا) أي أولم يقارنه في ذلك (قوله وطال زمن الشك) أي بأن يسعركنا وأما اذا زال الشك سرعيا فصح الصلاة به قال سم والمراد بالشك هنا التردد في الاستواء كما يفهم من قوله أو اعتقد تأخر الخ وفي الخادم مانصه وعلم منه أنه لو لم يتبين خلافه صح وهو كذلك لأن باب الاقتداء يعتبر فيه غلبة الظن كالمطهارة واعلم أن هذه المسئلة أحد المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك انتهى وتعليقه يقتضي أنه لو ظن أنه نوى الاقتداء كفي فقولهم أو شك في نية الاقتداء انعقدت فرادى بحمل على المستوى الطرفين فليحذر (قوله أو اعتقد تأخر احرامه) أي المأموم عن احرام الإمام وهو عطف أيضا على فان قارنه (قوله فان خلافه) أي بخلاف ما إذا لم يبين فانه لا يضر كما في النجفة حيث قال ولو ظن أو اعتقد تأخر جميع تكبيرته صح ما لم يبين خلافه وافتاء البغوي بأنه لو كبر فبان أن إمامه لم يكبر انعقدت له منفردا ضعيف وان اعتمده شارح والذي صرح به غيره أنها لا تنعقد وان اعتقد تقدم تحريم الإمام وهو الذي دل عليه نص البويطي وكلام الروضة (قوله بطلت صلاته) أي المأموم وهذا جواب فان قارنه الخ (قوله يعني لا تنعقد) فسر به لأن

كلام الشيخين الى آخر ما قاله في شرح العباب (قوله وطال زمن الشك) خرج به ما اذا زال شكه في ذلك عن قرب فانه لا يضر كالشك في أصل النية (قوله يعني لم تنعقد) هذا ان نوى الاقتداء مع تحريمه كما هو ظاهر

( قوله عامدا عالما بالتحريم ) قالوا في المفتى والتحفة والنهاية بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير أنه لا يتبدل به ما فان لم يعد للاتبان به ما مع امامه لسهوه أو جهله أتى بعد سلامه بركعة والأعادها انتهى والعبارة للنهاية قال العلامة ابن قاسم أي في قوله لسهوه أو جهله إشارة إلى أنه يجب العود إلى الامام ٩٦ عند زوال السهو والجهل وهو قريب ويوجه الخ وقال الشهاب البراسي لو

الفرض أنه نوى الاقتداء مع تحريمه قال القليوبي نعم لو كبر عقب تكبيرة امامه ثم كبر امامه نأيا خفيته لشكه في تكبيره مثلا ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين المعتمد ( قوله للخبر الصحيح ) دليل للبطالان فيما ذكر والحديث رواه مسلم وأوله لا تبادر والامام اذا كبر الخ ( قوله اذا كبر فكبروا ) بتشديد الباء فهما من التكبير وفي الصحيحين انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا والخ ووجه الاستدلال منه ظاهر لان الغاء للترتيب ( قوله ولانه نوى الاقتداء بغير مصل ) تعليل للبطالان يعني ان الاقتداء في حال تكبير الامام اقتداء بمن ليس في صلاة اذ لا يتبين دخوله فيها الا بتام التكبير ( قوله اذ يتبين بتام تكبيرة الاحرام ) تعليل للتعليل ( قوله الدخول في الصلاة من أولها ) أي التكبيرة بخلافه قبل تمامها فانه مشكوك في كونه في الصلاة قال سم وقد علم من تحقق البطلان هنا مجرد الشك مع طول الفصل أن الشك هنا كالشك في أصل النية بخلاف ما تقدم في الشك في نية الاقتداء وقال الشارح هناك هو الوجه فتحصل من ذلك كله أن الشك في المقارنة ان طال زمنه أبطل والا فلا وفي نية الاقتداء ان حصل معه متابعة في فعل مع انتظار كثير ضرر والا فلا والفرق بينهما أن الشك في المقارنة يرجع للشك في أصل النية لانه يشترط في صحته أن لا يقارن تكبيرة الامام فاذا شك في المقارنة فقد شك في حصول نيته على الوجه المعتمد به أولا وذلك يضر اذا طال زمن الشك وأما الشك في نية الاقتداء فلا يرجع الى الشك في أصل النية بل في أمر زائد عليها مع الاتيان بهما على الوجه المعتمد به فيها والشك في ذلك الامر الزائد لا يزيد على تركه ولا يضر كما ان فعله لا يضر فلهذا توقف البطلان على المتابعة في فعل الانتظار الكثير نعم الشك في نية الاقتداء يبطل في الجملة ان طال زمنه لانه يرجع للشك في النية لان شرط نيتها نية الاقتداء لا اله الا الله فلو ادى فليتأمل ذلك كما فانه نفيس مهم ( قوله وكذا تبطل صلاة المأموم ) أي بعد انعقادها أولا فالبطالان هنا بعينه الحقيقي بخلافه فيما مر فانه بمعنى عدم الانعقاد كما فسره الشارح ( قوله ان تقدم ) أي المأموم عليه ( قوله عليه أي على امامه عامدا عالما بالتحريم ) أي بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا بالحرمة فانه لا يضر غير أنه لا يعتد به بالركنين فان لم يعد للاتيان بهما مع امامه لسهوه أو جهله أتى بعد سلام الامام بركعة والأعادها أي الصلاة ( قوله ركنين فعلمين ) أي متواليين كما في التحفة والنهاية قال البجيرمي ليخرج مما مثل به العراقيون ( قوله ولو غير طوبلين ) أي بأن كان أحدهما طوبلا والآخر قصيرا قال بعضهم في هذا وفي المتخالف الا في إمكان توالي فعلين طوبلين أو قصيرين فليتنظر قال الاطفيحي أما توالي فعلين طوبلين فيمكن كالسجدة الثانية والقيام كان سجدة المأموم السجدة الثانية وقام والامام في الجلوس بين السجدة بين أو السجدة الثانية والتشهد الاخير لان السبق والتخلف لا فرق بين كونه في ابتداء الصلاة أو في أثنائها وأما توالي طوبل وقصير فممكن كثير وأما توالي قصيرين فغير ممكن فليتأمل ( قوله بأن يركع المأموم الخ ) تصويروا للتقدم على الامام بالركنين وهو الذي رجحه في اليعباب وشرحي الارشاد وذكر في التحفة تصويروا ولم يرجح واحدا منهما وعبارة تصويره التقدمة بهما أن يركع ويتبدل ثم يهوي للسجود مثل الامام قائم أو ان يركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجدة فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال انتهى ورجح الرمي وغيره التصويروا الاول منهما ( قوله فلما أراد امامه ان يركع رفع ) أي المأموم ( قوله فلما أراد ان يرفع ) أي الامام من ركوعه ( قوله سجدة ) أي المأموم فلم يجتمع في الركوع ولا في الاعتدال ( قوله فمجرد سجوده ) أي المأموم ( قوله تبطل صلاته ) هذا مما مثله العراقيون فهو مخالف لما يأتي في المتخالف فيجوز ان يستوي بأن يقدر مثل ذلك هنا أو بالعكس وان يجتمع هذا بالتقدم لفتحته وهو الاولى وان قال جمع منهم الطبري الاظهر التسوية للفرق

علم الحال بعد ذلك فظاهره وجوب عوده إلى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهوا فانه مخير كما سيأتي ( قوله ولو غير طوبلين ) أي بأن يكون أحدهما طوبلا والآخر قصيرا لعدم وجود قصيرين متوالين ( قوله بأن يركع المأموم الخ )

للخبر الصحيح اذا كبر فكبروا ولانه نوى الاقتداء بغير مصل اذ يتبين بتام تكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة من أولها ( وكذا ) تبطل صلاة المأموم ( ان تقدم عليه ) أي على امامه عامدا عالما بالتحريم ( بركنين فعلمين ) ولو غير طوبلين بأن يركع المأموم فلما أراد امامه ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجدة فمجرد سجوده تبطل صلاته

اقتصر على هذا في هذا الكتاب وقال في شرح الارشاد هو الوجه وكذلك في شرح اليعباب ثم أبدته ثم قال هو ظاهر كلام الشيخين ثم قال نعم قال الطبري الاظهر التسوية ورجحه الصفوي انتهى وقال في أصل الرخصة لا يخفى بيان

السبق بركنين من قياس ما ذكرناه في المتخالف ولكن مثله العراقيون بأن يركع إلى آخره ما ذكره الشارح هنا نحوه وقال شيخ الاسلام في الاسنى فيما مثله العراقيون هو الاولى لانه أخفش وأورد الشارح في التحفة كلام الرايين ولم يرجح منهما شيئا ورجح شيخ الاسلام في شرح المنهج والمفتى والنهاية وغيرهم قياس التقدم على المتخالف



(قوله فعليين) خرج مما قوليان فلا يضر التأخر بهما وكذلك التقديم الاتكبية الاحرام كما سبق ومثل ذلك ما لو كان أحدهما قوليا والآخر فعليا ومثله صاحب الانوار بالفاتحة والركوع (قوله وان كان للقيام أقرب) كذلك في شرح الارشاد له والذي في التحفة ونحوها النهاية بأن ابتداء الامام الهوى للسجود يعني زال عن حد القيام فيما يظهر والابان كان أقرب الى

٩٧

الآن في القيام فلا يضر بل قولهم هوى للسجود يفهم ذلك زاد في التحفة فقولي في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه الى السجود أرا كمل الركوع انتهى كلام التحفة فيجوز

الذي ذكره الشارح (قوله وفارق) أي تصور التقديم المبطل بما ذكر (قوله مما يأتي في التخلف) أي من اعتبار التخلف بهما ركنين فعليين بأن يفرغ الإمام منهما والمأموم فيما قبلهما (قوله بأن التقديم) أي تقدم المأموم على الإمام والباء متعاقب بفارق (قوله أخش) أي من التخلف عنه (قوله فابطل السبق ولو على التعاقب) أي بخلاف التخلف لما كان أخف لم يبطل الابتسام ركنين (قوله لأنهم لم يجتهدوا في الركوع ولا في الاعتدال) في هذا التعديل شيء ولو جعله تصويرا للتعاقب كان يقول بأن لم يجتهدوا الخ لكان أظهر تأمل ويؤيد هذا الفرق الذي ذكره ان تقدم المأموم على الإمام بركن فعلي كان ركع ورفع المأموم قائم حرام بخلاف تخلفه عنه فإنه لا يجرم وأيضا التخلف له أعذار كثيرة بخلاف التقديم فان له عذرين فقط وهما النسيان والجهل (قوله أو تأخر عنه) وكذا تبطل صلاة المأموم ان تأخر عن الإمام (قوله بهما أي ركنين فعليين) خرج القوليان وما اذا كان أحدهما قوليا والآخر فعليا فلا يضر التأخر بهما وكذا التقديم الاتكبية الاحرام والسلام (قوله تأمين) أي بخلاف التأخر عن الإمام بركن وبعد ركن فلا تبطل صلاته لما مر من الفرق بينه وبين التقديم (قوله ولو غير طويلين) نغايير ما مر في التقديم (قوله كان ركع الإمام واعتدل وهوى للسجود) تمثيل للتأخر عن الإمام بالركنين قال في المصباح هوى هوى من باب ظرب هو يا بضم الهاء وفتحها وهوى سقط من أعلى الى أسفل أي نزل (قوله وان كان الى القيام أقرب) كذلك في شرح الارشاد وهو مخالف لما في التحفة فانه قال ما نصه بأن ابتداء الامام الهوى للسجود يعني زال عن حد القيام والابان كان أقرب للقيام من أقل الركوع فهو الى الآن في القيام فلا يضر بل قولهم هوى للسجود يفهم ذلك فقولي في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه الى السجود أو أكل الركوع قال الكردى فيجوز كلامه هنا على ذلك انتهى وهو لا يزيل الاشكال في عبارة الكتاب من أصله لانه اذا كان أقرب من أقل الركوع يصدق عليه كل من العبارتين المذكورتين وبالجملة لو قال هنا ولم يكن الى القيام أقرب لكان أوفق وأظهر فليتأمل (قوله والمأموم قائم) أي والحال ان المأموم في قيام القراءة (قوله أو سجدا الإمام السجدة الثانية وقام وقروا وهوى للركوع) تمثيل آخر للتأخر عن الإمام بالركنين لانه في الاول تخلف عنه بركنين أحدهما طويل وهو القيام والآخر قصير وهو الاعتدال بخلافه هنا فانه بالركنين الطويلين وهما السجدة الثانية والقيام ثم ما تقرران مجرد الهوى في الصورتين كاف في ذلك هو الراجح كما في التحفة وقيل يعتبر ملازمة الإمام ركنا ثالثا وهو السجود في الاولى والركوع في الثانية تأمل (قوله والمأموم جالس بين السجدين) أي والحال ان المأموم في هذه الصورة جالس بينهما بخلاف ما اذا كان في السجدة الثانية (قوله هذا) أي بطلان صلاة المأموم (قوله ان كان لغير عذر) أي وان كان لعذر فلا بطلان وهذا التقييد راجع لكل من السبق والتخلف فالعذر في السبق ان يكون ناسيا أو جاهلا وفي تخلفه ذلك أرغبه مما يأتي في قوله وان تخلف المأموم لعذر كبطء قراءة وجهذا يدفع ما قد يقال اذا كان هذا القيد راجعا لكل من السبق والتخلف فهلا سقط الشارح قوله السابق عامدا عالما وحاصل الدفع أن العذر في التخلف كل من الجهل والنسيان بخلافه في السبق لا يكون الا واحدا منهما تأمل (قوله مما يأتي) أي من الاعذار الالائية قريبا (قوله كان تخلف) أي المأموم عن الإمام وهذا تمثيل للتخلف لغير عذر (قوله لا يكال سنة كالسورة) أي والاشتغال بتكبير العيدين وقد ذكره الإمام وكذا التخلف لقراءة الفاتحة وقد تعدد تركها حتى ركع الإمام كما في التحفة قال ومثله ما لو تخلف جلسة الاستراحة ولا تمام التشهد الاول الذي أتى به الإمام اذا قام امامه وهو في أثناءه

وفارق مما يأتي في التخلف بأن التقديم أخش فابطل السبق بالركنين ولو على التماثل لأنهم لم يجتهدوا في الركوع ولا في الاعتدال (أو تأخر عنه بهما) أي بركنين فعليين تأمين ولو غير طويلين كان ركع الإمام واعتدل وهوى للسجود وان كان الى القيام أقرب أو أكل الركوع قال الكردى فيجوز كلامه هنا على ذلك انتهى وهو لا يزيل الاشكال في عبارة الكتاب من أصله لانه اذا كان أقرب من أقل الركوع يصدق عليه كل من العبارتين المذكورتين وبالجملة لو قال هنا ولم يكن الى القيام أقرب لكان أوفق وأظهر فليتأمل (قوله والمأموم قائم) أي والحال ان المأموم في قيام القراءة (قوله أو سجدا الإمام السجدة الثانية وقام وقروا وهوى للركوع) تمثيل آخر للتأخر عن الإمام بالركنين لانه في الاول تخلف عنه بركنين أحدهما طويل وهو القيام والآخر قصير وهو الاعتدال بخلافه هنا فانه بالركنين الطويلين وهما السجدة الثانية والقيام ثم ما تقرران مجرد الهوى في الصورتين كاف في ذلك هو الراجح كما في التحفة وقيل يعتبر ملازمة الإمام ركنا ثالثا وهو السجود في الاولى والركوع في الثانية تأمل (قوله والمأموم جالس بين السجدين) أي والحال ان المأموم في هذه الصورة جالس بينهما بخلاف ما اذا كان في السجدة الثانية (قوله هذا) أي بطلان صلاة المأموم (قوله ان كان لغير عذر) أي وان كان لعذر فلا بطلان وهذا التقييد راجع لكل من السبق والتخلف فالعذر في السبق ان يكون ناسيا أو جاهلا وفي تخلفه ذلك أرغبه مما يأتي في قوله وان تخلف المأموم لعذر كبطء قراءة وجهذا يدفع ما قد يقال اذا كان هذا القيد راجعا لكل من السبق والتخلف فهلا سقط الشارح قوله السابق عامدا عالما وحاصل الدفع أن العذر في التخلف كل من الجهل والنسيان بخلافه في السبق لا يكون الا واحدا منهما تأمل (قوله مما يأتي) أي من الاعذار الالائية قريبا (قوله كان تخلف) أي المأموم عن الإمام وهذا تمثيل للتخلف لغير عذر (قوله لا يكال سنة كالسورة) أي والاشتغال بتكبير العيدين وقد ذكره الإمام وكذا التخلف لقراءة الفاتحة وقد تعدد تركها حتى ركع الإمام كما في التحفة قال ومثله ما لو تخلف جلسة الاستراحة ولا تمام التشهد الاول الذي أتى به الإمام اذا قام امامه وهو في أثناءه

١٣ - نرمسي - اث

وان تخلف المأموم بعذر كبطء قراءة الخ وقوله كان تخلف لا يكال سنة مثال للتخلف لغير عذر لان متابعة الإمام واجبة فلا يعذر تاركها لاجل سنة وسبق ان مثل السورة في ذلك الشاهد الاول اذا تخلف المأموم لاعماله وان الجلال الرملي خالف في ذلك فراجع

(قوله من أفعال الصلاة) خرجت الأقوال كما تقدم فانه لا يجب المتابعة فيها إلا تكبيرة الاحرام وقوله لكن يكره الخ قال في شرح العباب ان حصلت بقصد داما اذا

لتقصيره بهذا الجلس الغير المطلوب منه وقول كثير من ان تخلفه لانعام التشهد مطلوب فيكون كالماوافق المعذور منوع كقول بعضهم انه كالسبوق ثم رأيت شيخنا وغيره صرحوا بما ذكرته ومرتافى تخلفه للقنوت ماوافق هذا على ان ذلك مستديم لواجب هو الاعتدال فلم يتخلف لفعلى مسنون بخلاف هذا انتهى (قوله وان قارنه) أي المأموم الامام (قوله في غير التحريم) أي أما هو فتضرر المقارنة فيه اذا نوى الاقتداء مع تحريمه ولو بالشك فيها وكذا ينعقد صلاته حتى يتأخر جميع تكبيرته عن جميع تكبيرة الامام كما مر (قوله من أفعال الصلاة) أي كما يدل عليه السياق وعليه فعدم ضرر المقارنة في الأقوال معلوم بالاولى لانها أخف أو أقوالها أيضا كدل عليه حذف المعمول المفيد للمعوم تأمل (قوله لم يضر) أي ولم يأنم جواب فان قارنه وذلك لان نظام القدوة مع ذلك قال ع ش ومثل ذلك في عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة في الأفعال لان القصد الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها لا أثر لها أخذنا بما قالوه فيما لو عزم على الاتيان بالمبطل من انه لا أثر له قبل الشروع فيه (قوله ولو قارنه في السلام) هذا هو المعتمد في المجموع قال في الإيعاب ومثله فيما يظهر ما قارن قيام المسبوق بهم عليكم من سلام امامه الاول (قوله لكن يكره ذلك) أي المقارنة للامام في الأفعال والأقوال غير التحريم ومحل الكراهة كما في الإيعاب ان حصلت المقارنة بقصد دوا فلا وهل الجاهل بكرهاتها كمن لم يقصد دوا العذر كلامهم في غير هذا المحل لانه مثله (قوله وتفاوته) أي المأموم (قوله به) أي بما ذكر من المقارنة (قوله فضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط في تفاوته سبعة وعشر ون جزأ فيما قارنه فيه فاذا قارنه في الركوع مثلاً فاته سبعة وعشر وركوعاً لان صلاة الجماعة تفصل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة أي صلاة أو ذلك لان المكروه لا ثواب فيه مع ان صلاته جماعة اذا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها واما ثواب الصلاة فلا يفوت بارتكاب مكر وه فقد صرحوا بأنه اذا أصلى في مقصود ان المحققين على حصول الثواب فالمكروه أولى وان عوقب من جهة الغضب بتقديمه اقرب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه وان القول بأنه لا يثاب عليها عقوبة تقرر بمرادع عن ايقاعها في المقصود فلا خلاف في المعنى وبه يعلم ان الكراهة اذا كانت لمرحاج لا تمنع حصول الثواب فليتأمل (قوله أو تقدم) أي المأموم (قوله عليه) أي على الامام (قوله بركن فله) أي وكذا في غير التحريم كما مر وغير السلام فالسابق به مبطل للصلاة قال في التحفة أي بالميم آخر الاولى وعبرة غاية البيان وتقدمه بالسلام يبطل الا ان ينوى المفارقة ففيه الخلاف فيمن نواها وما وقع لابن الرفعة ومن تبعه من أنه لا يبطل خلاف المنقول (قوله أو تأخر عنه به) أي تأخر المأموم عن الامام بركن فعلى قصير أو طويل بأن فرغ الامام منه سواء أوصل للركن الذي بعده أم كان فيما بينهما أو المأموم فيما قبلهما (قوله لم يضر) أي في صحة القدوة في الاصح وان علم وتعمدوا فهم قوله فرغ انه متى أدركه قبل فراغه منه لم يبطل قطعاً قال في التحفة فان قلت علم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطله حتى سجد الامام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر حينئذ بشكل عليه ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل قلت الفرق ان جدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة أيضاً كانت كالغسل الاجنبى فتمحش المخالفة به بخلاف ادامة بعض أجزاء الصلاة فانه لا يفحش الا ان تمدد انتهى وكان حاصل هذا الفرق أن سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامة مستقلة بدليل انها تفعل خارج الصلاة أيضاً بان القيام لما لم يفش سجود التلاوة لرجوعهما اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كماله في الجملة فتمحش المخالفة ولم تبطل بذلك تأمل (قوله لعدم فحش المخالفة)

بكرهاتها كن لا يقصد دوا له ذوقايس كلامهم من غير هذا المحل انه مثله انتهى وقوله وتفاوته به فضيلة الجماعة يعني فيما قارن فيه كما صرحوا به (قوله أو تقدم عليه بركن الخ) أي غير التحريم كما سبق وغير السلام أما السلام فالسابق به مبطل للصلاة كما صرح به الشارح في كتبه وغيره قال في

(وان قارنه في غير التحريم) من أفعال الصلاة لم يضر وان قارنه في السلام لكن يكره ذلك وتفاوته به فضيلة الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلى أو تأخر عنه به لم يضر) لعدم فحش المخالفة

التحفة أي بالميم من آخر الاولى وعبرة الجمال الرملى في شرح نظم الزبد وتقدمه بالسلام مبطل الا ان ينوى المفارقة ففيه الخلاف فيمن نواها وما وقع لابن الرفعة ومن تبعه من أنه لا يبطل خلاف المنقول انتهى وعبرة الجمال الرملى في شرحه على رسالة والده في شروط المأموم والامام الذي سماه غاية المرام بشرح شروط المأموم والامام

(قوله رأس حمار) ذكر الشارح في فهرست مشايخه مانصه ومنه نقلت ان بعض الأئمة تردد مرة مديدة على شيخه في بيته ليسمع منه فكان دائماً بينه وبين الطلبة ستر منيع لا يستطيع أحد منهم رؤيته شيء من بدن الشيخ فتخلف عن أصحابه مرة لحاجة فلما رأى الشيخ المحل خالياً قال له قد لازمتني هذه المدة الطويلة ولم يقع بصرك علي فهل ترى أن أكشف لك الستر لتراني قال نعم فرأى ذلك الامر الموهول وهو أن الوجه والصورة كلها كالحمار في جميع صفاته وكيفياته ثم بين له سبب ذلك أنه كان كلما مر على قوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذي يتقدم على الامام أن يحول الله وجهه وجه حمار أو صورته صورة حمار أسد بعد ذلك حقيقة واعتقد أنه لا يتغير قط ثم سبقت الامام فحول لوقته فلزمت هذه الستارة والاسماع من ورثها وهذا ينهك على القاعدة المقررة عند المحققين أن كل

٩٩

تعليل لعدم الضرر بالتقدم والتأخر بركن وفي الحديث لا تبادرني بالر كوع ولا بالسجود فلهما أسبقكم به اذ اركعت تذكروني به اذ اركعت رواه ابن حبان وصححه ومثل التقدم بركن كما في ع ش التقدم بركنين غير متوالين كان ركع ورفع قبل ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى لحقه الامام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما تأمل (قوله ويحرم تقدمه عليه) أي تقدم المأموم على الامام (قوله بركن فعلى تام) سيأتي محترز التقييد بالتام وهذه الحرمة عند في الزاجر انها من الكبائر قال وهو صريح ما في الاحاديث وبه جزم بعض المتأخرين ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة تنزيه فان سبقه بركن كان ركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد أن يحول الحديث على هذه الحالة ويكون هذه المعصية كبيرة انتهى ملخصاً (قوله كان ركع ورفع) أي المأموم وهذا تمثيل للتقدم على الامام (قوله والامام قائم) أي والحال أن الامام قائم (قوله للخبر الصحيح) دليل للحرمة والحديث رواه الشيخان وغيرهما (قوله أما يخشى) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف استفتاح وفي رواية (قوله الذي يرفع رأسه) أي المأموم الذي الخولف البخاري أما يخشى أحدكم أو أما يخشى أحدكم اذ رفع رأسه الخ (قوله قبل الامام) أي قبل رفعه من السجود وفي أبي داود الذي رفع رأسه والامام ساجد ويلتحق به الركوع لكونه في معناه ونص على السجود المنطوق به لمزيد مزينة فيه لان المصلي أقرب ما يكون فيه من ربه ولانه غاية الخضوع المطلوب كذا قرر في الفتح وتعبه صاحب العمدة بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية أبي داود لان الحكم فيها سواء ولو كان الحكم مقصوراً على الرفع من السجود لكان لدعوى التخصيص وجه وتخصيص السجدة بالذكر في رواية أبي داود من باب سراييل تقيم الحمر ولم يمسك الامر لان السجود أعظم فلي تأمل (قوله أن يحول الله رأسه) أي الرفع قبل الامام أي أن يجعل الله رأسه التي جنب بالرفع (قوله رأس حمار) أي حقيقة بأن يحس رأسه على صورة رأس حمار ويبقى بدنه بدن انسان زاد البخاري أو يجعل الله صورته صورة حمار أي حقيقة أيضاً في الحديث دليل على جواز وقوع المسخ أعادنا الله منه والمسوخ لا يكون الامن شدة الغضب قال الله تعالى قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضبه عليه وجعل منهم القردة والخنازير وقيل ان ذلك مجاز عن البلادة والحق اذ من رفع رأسه قبل الامام صار رأسه مثل رأس الحمار في معنى البلادة والحق وهذا هو المقصود من الحديث دون الشكل الذي هو قالب المعنى اذ من غاية الحق أن يجمع بين الاقتداء وبين التقدم فانهما

العقل بأن لم يلزم عليه محال عقلي ولا عبثاً بالمحال المعادى ولم يصح عنه الشرع حديث آخر يعارضه تعين جملة على ظاهرة واعتقاده ولم ينفع تأويله لانه لا حاجة اليه فاخرج ما هو كذلك عن ظاهره الى مؤوله تصرف

(ويحرم تقدمه عليه بركن فعلى) تام كان ركع ورفع والامام قائم للخبر الصحيح أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار

في السنة بما يأذن فيه المتفضل بها فر بما عوقب أتم العقاب أو حرم التوفيق والاحتساب نسأل الله السلامة من ذلك وأمثاله ما ذكره الشارح ومن هنا يعلم التنظير في كلام الغزالي نفعا الله به فقد رأيت في الاحياء مانصه ومنه نقلت قوله عليه السلام أما يخشى

الذي يرفع رأسه قبل الامام حقيقة أن يحول الله رأسه رأس حمار وذلك من حيث الصورة فقط لم يكن ولا يكون ولكن من حيث المعنى هو كائن اذ رأس الحمار لم يكن للونه وشكله بل لخاصيته وهي البلادة والحق ومن رفع رأسه قبل الامام فقد صار رأسه رأس حمار في معنى البلادة والحق وهو المقصود دون الشكل الذي هو قالب المعنى اذ من غاية الحق أن يجمع بين الاقتداء والتقدم فانهما متناقضان وانما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر اما بدليل عقلي أو شرعي أما العقلي بأن يكون جملة على الظاهر غير ممكن كقوله عليه السلام قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن اذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيها أصابع الى أن قال وأما المدرك بالشرع فهو أن يكون اجراً أو د على الظاهر ممكناً ولكن يرى أنه أريد به غير الظاهر الى آخر ما أطال به في الاحياء



متناقضان ورد بالوعيد بأمر مستحيل وهذه الصفة حاصلة في فاعل ذلك على أن هذا الأمر قد وقع بالفعل فقد ذكر الشارح في بعض مؤلفاته أن بعض الأئمة تردد مدة مديدة على شيخه في بيته ليسمع منه فكان دائماً بينه وبين الطلبة ستر منيع لا يستطيع أحد منهم رؤيته شيء من بدن الشيخ فتخلف عن أصحابه مرة لحاجة فلما رأى الشيخ المحل خالياً قال له قد لا زمتني هذه المدة الطويلة ولم يقع بصرك على فهل ترى أن أكشف لك السترتراي قال نعم فرأى ذلك الأمر الموهول وهو أن الوجه والصورة كلها كالخمار في جميع صفاته وكفياته ثم بين له سبب ذلك أنه كان كل مرة على هذا الحديث استبعد ذلك حقيقة واعتقد أنه لا يتغير فقط ثم سبقت الإمام فقول لوقته فلا زمت هذه السترة والاسماع من وراءها قال الشارح وهذا ينهل على القاعدة المقررة عند المحققين أن كل ما ورد في الكتاب والسنة وجوز به العقل بان لم يلزم عليه محال عقلي ولا عبرة بالعادي ولم يمتنع عند الشرع حديث آخر يعارضه تعين جله على ظاهره واعتقاده ولم ينفع تأويله لانه لا حاجة اليه فأخرج ما هو كذلك عن ظاهره الى مؤوله تصرف في السنة بما يذن به المتفضل بها فربما عوقب أتم العقاب أو حرم التوفيق والاحتساب نسأل الله السلامة من ذلك وأمثاله انتهى (قوله أما ما لم يتم) أي الركن الذي يتقدم به وهذا مقابل قوله سابقاً تام (قوله كان ركع) أي المأموم (قوله قبله) أي الإمام (قوله ولم يعتدل) أي بل استمر في ركوعه ولو بالتطويل فيه (قوله فيكره) أي ولا ينجز هذا هو المفهوم من كتب الشارح وغيره هذا أيضاً والذي في المغني والتهذيب أنه يؤخذ من الحديث أي السابق في كلام الشارح أن السبق ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ انتهى وأما مجرد رفع الرأس من الركن كالركوع من غير وصول للركن الذي بعده فمكره أي حتى عند الرمي ومثل رفع الرأس الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول الى السجود (قوله ويسن له) أي للمأموم الذي يتقدم على الإمام بركن عمداً (قوله العود) أي الى الركن الذي فيه الإمام هذا هو المعتمد في هذه المسئلة خلاف بينه المحلى حيث قال إذا ركع المأموم قبل الإمام ولم تبطل صلاته في العدة يستحب له العود الى القيام ليركع مع الإمام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطع به المغني والإمام لا يجوز له العود فان عاد بطلت صلاته لانه زاد ركناً وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود الخ و به يعلم أن القول بالسنة أوسط الأقوال (قوله ليوافقه) أي الإمام في ذلك الركن لتعليل لسن العود وعبارة التهذيب جبر المسافاته (قوله) فان سها بالركوع قبله (هذا محترز قيد ملحوظ فيما قبله كما قرنته (قوله تخير بين العود والدوام) أي في ذلك الركن الذي هو فيه لانه يستمر متقدماً على الإمام جاري على صلاة نفسه كما هو ظاهر قال المحلى وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاه في الروضة كأصلها في باب سجود السهو وانتهى وبحت القليوبي كون العود هنا أولى لاجل الخروج من الخلاف وقد يتوقف فيه وجود الخلاف في الحرمة أيضاً كما تقر رففيه وقوع في خلاف آخر اللهم الا ان كان القائل بالحرمة لا يقول بالبطان اذا عاد فليهرثم اذا عاد في صورتين فهل يحسب له الاول أو الثاني فيه نظراً والذي استقر به عيش حسبان الاول ان اطمأن فيه والا فالثاني قال وينبغي على كون المحسوب الاول أنه لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضر لانه لمحض المتابعة ثم لو لم يتفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل فهل ركع ان كان الإمام في الاعتدال لوجوبه عليه بفعل الإمام اولاً لانه لمحض المتابعة وقد فانت فاشبهه ما لو لم يتفق له سجود التلاوة مع الإمام حتى قام فيه نظر يحتمل الاول للاستقرار عليه بفعل الإمام بل لان رفعه من الركوع لم يكن بقصد الاعتدال بل لمتابعة الإمام فاشبهه ما لو رفع فزعاً من شيء بعد الطمأنينة في الركوع ويحتمل الثاني وهو الاقرب فيسجد مع الإمام تأمل (قوله ويكره التأخير بركن) أي فعلى حيث لا عذر وذلك للخلاف في بطلان

أما إذا لم يتم كان ركع قبله ولم يعتدل فيكره ويسن له العود ليوافقه فان سها بالركوع قبله تخير بين العود والدوام ويكره التأخير بركن

(قوله أما إذا لم يتم الخ) هذا هو المفهوم من كتب الشارح وغيره هذا أيضاً والذي في المغني والتهذيب أنه يؤخذ من الحديث أي السابق في كلام الشارح أن السبق ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ انتهى يعني شيخ الاسلام زكريا (قوله ويسن له العود الخ) كذلك التحفة والتهذيب قال في الامداد وقيل يحرم وجزم به في الانوار انتهى



(قوله وقبل أن يركع هو) أي المأموم أي قبل أن يوجد منه أقل الركوع وان هوى بكافي ١٠١ التحفة وغيرهما فيقرأ فاتحة ويكسر

تحفاته لقراءتها بخلفا بعدد ركوعه قوله بعد ركوعه أي الإمام أن المأموم لو ركع قبل الإمام ثم شك في ركوعه في قراءة الفاتحة أنه يلزمه العود لقراءتها قال في التحفة ويوجه بأن ركوعه هنا يسر أو يجوز له تركه والعود للإمام فكان بمنزلة شكه قبل أن يركع بالكلية انتهى أما لو شك بعد ركوعه وركوع إمامه

(وان تخلف) المأموم (بعد ركبة قراءة) واجبة (بلا وسوسة) بل معجز لسانه ونحوه (واشتغال) المأموم (الموافق بدعاء الافتتاح) والتعوذ عن الفاتحة حتى يركع الإمام أو قارب الركوع (أو) كان (ركع إمامه) فشك (بعد ركوعه وقبل أن يركع هو) (في الفاتحة) هل قراها أم لا

فلا يعود إليها بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام تداركا لما فاتته كما سبق قال شيخ الإسلام زكريا قال الزركشي فلو شك في قيام الثانية أنه كان قد قراها حسبت له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو إماما فشك في ركوعه في قراءة فحضر ثم شك في قيام الثانية أي مثلاً أنه كان قد قراها في

الصلاة بذلك حينئذ (قوله وان تخلف المأموم بعد ركوعه) هذا مقابل قول المصنف أو تأخر عنه به ما بعد ركوعه (قوله كبطء قراءة) الختميل للمعذر وأشار بالكاف إلى عدم انحصار الاعتذار فيما ذكره أذهى كثيرة أنها بعضهم إلى اثني عشر ونظمها بقوله رحمه الله

مسائل الشخص الذي قد اغتفر \* ثلاث أركان له اثنا عشر أولها البطء في قراءته \* ومثله الناسي لها لفظة كذا من امكته أو سورة \* منتظر في ركعة جهرية فلم يكن إمامه ساكت \* ولا يقرأ لتلك السورة أو نام عن تشهد أوله \* ممكن مقصده ثم انتبه رأى الإمام راكعا ومثله \* من تخلف لأن يتبعه كذا إذا لكونه مصليا \* نسي أول كونه مقتديا أو شك في اتيانه بالفاتحة \* بعد الركوع للإمام ليس له أو شغل الموافق افتتاح أو \* تعوذ عن القراءة ولو لم ينكذ في حقه قد ندبا \* لظنه أن لا يستقيم الواجب عليه من فاتحة الكتاب \* فلا تكن لما ذكرته بآتي كذا إذا في كونه مسبوقا أو \* موافقا قد شك هذا ما روي أو كان تكبير الاحرام اختلطا \* عليه فاحفظن ما قد ضبطا

وتفصيل ذلك مبسوط في المطولات (قوله واجبة) أي وهي الفاتحة أو بدلهما (قوله بلا وسوسة) أي ظاهرة طال زمنها عرفا كذا في النهاية قال الرشيدي لأحاجة إليه إذا تخلف لها إلى تمام ركعتين يستلزم ذلك فيه عليه الشهاب ابن حجر أي في التحفة حيث قال فيها ولم تقيد الوسوسة هنا بالظاهرة وإن قيدت بها في ادراك فضيلة التحريم لتأتي التفصيل ثم لا هنا إذا تخلف لها إلى تمام ركعتين يستلزم ظهورها تأمل (قوله واشتغال المأموم الموافق) عطف على بطء قراءة فهو من أمثلة العذر وخرج بالموافق وهو الذي أدرك قدر الفاتحة المسبوق وهو الذي لم يدرك ذلك على ما سيأتي نحريره (قوله بدعاء الافتتاح والتعوذ) أي وانتظار سكتة الإمام وظاهر كلامهم هنا عذرهم وإن لم يندب له دعاء الافتتاح مثلا بأن ظن أنه لا يدرك الركوع لو اشتغل به وحينئذ يشك كل بما في نحو تارك الفاتحة متعمدا إلا أن يفرق بأن له هنا نوع شبهة لاشتغاله بسورة بخلافه في تارك الفاتحة وأيضا فالتخلف لا تمام التشهد أخش منه هنا وبما يأتي في المسبوق أن سبب عدم عذره كونه اشتغل بالسنة عن الفرض إلا أن يفرق بأن المسبوق يتحمل عنه الإمام فاحتيط له بأن لا يكون صرف شيئا غير الفرض والموافق لا يتحمل عنه فعذر للتخلف لا كمال الفاتحة وإن قصر بصره بعض الزمن لغيرها لأن نقصه به باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل من كلامهم أننا بالنسبة للعذر وعدمه ندير الأمر على الواقع وبالنسبة للندب الاتيان بنحو التعوذ للمسبوق ندير الأمر على ظنه تحفة (قوله عن الفاتحة) متعلق بالاشتغال (قوله حتى يركع الإمام أو قارب الركوع) أي ولم يتم المأموم الفاتحة وحينئذ يتخلف لا تمامها إلى تمام أركان طويلا وعلم مما مر أن المراد به الانتقال عن الركن إلى الذي بعده لا الاتيان بالواجب منه وأنه لا فرق بين أن يتلبس بغيره أم لا وهو الأصح خلافا لما قيل من اعتبار ملاسبة الإمام ركنا آخر (قوله أو كان ركع إمامه) عطف على كبطء قراءة فهو من أمثلة العذر أيضا (قوله فشك) أي المأموم (قوله بعد ركوعه) أي الإمام (قوله وقبل أن يركع هو) أي المأموم أي قبل أن يوجد منه أقل الركوع وهو أن هوى له وان كان أقرب إليه أما لو شك بعد ركوعه وركوع إمامه فلا يتخلف بل يأتي بركعة بعد سلام الإمام (قوله في الفاتحة) أي في قراءتها (قوله هل قراها أم لا) أي حينئذ

الأولى فان صلاته تبطل إذا اعتدأ بفعله مع الشك انتهى ما نقله شيخ الإسلام في الاسنى فان عاد بطلت صلاته ان علم وتعمد كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال العلامة ابن قاسم والالم تبطل ولا

يدرك هذه الركعة وان قرأها بعد عودته كما هو ظاهر انتهى هذا في المأموم كما عرفت أما الإمام أو المصلي منفرد الوعاء أو شك في ذلك في ركوعه وجب عليه العود إلى القيام للقراءة لكن إذا عاد الإمام وعلم المأموم أنه رجع للقراءة قال الهاتفي في حواشي التحفة قال العلامة الشوبري الذي يظهر أنه لا يلزمه الرجوع معه بل إن شاء رجع معه وإن شاء انتظره رآه كعادته الإمام رجعوه بصير المأموم بمنزلة ما لو رجع قبله وهو لو رجع قبله انظر إلى يلزمه العود إليه بل يتخير أن رجع قبله سهواً ويستحب العود إن رجع قبله عمدًا وما هنا شبهة بما لو رجع قبله سهواً كما لا يخفى وإن لم يعلم المأموم أنه رجع للقراءة بل ظن أنه اعتدل فانتصب معه معتدلاً انتهى وقال العلامة الشيخ على الشبرايمسقى نقل بعض الفضلاء عن الرملي ما نصه إمامه اعتدل من الركوع وشك في قراءة الفاتحة في القيام فيلزمه الرجوع إلى القيام بقصده لأجل قراءة الفاتحة لأن الأصل عدم قراءتها وما حكم المأمومين الذين تلبسوا بالاعتدال مع الإمام فهل ينتظر ونه في الاعتدال وينتظر تطويله للضرورة ولا يركعون معه إذا رجع بعد القراءة أو يحكم عليهم بأنهم في القيام حتى يلزمهم أن يركعوا معه إذا ركع ثانياً لأجل المتابعة أم يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضربهم سبقهم بركنين لأجل الضرورة قال شيخنا الرملي بالأول أولاً ثم رجع عنه ثانياً واعتمد أنهم ينتظر ونه في السجود وجوباً وينتظر سبقهم بركنين للضرورة ١٠٢ وهذا هو الأصح أي كما مر لأن ركن طویل انتهى هذا إذا كان الشك من الإمام فقط

يقرأ فاتحته ويكون تخلفه لها تخلفاً باعترافهم قوله بعد ركوعه أي الإمام أن المأموم لو رجع قبل الإمام ثم شك في ركوعه في قراءة الفاتحة أنه يلزمه العود لقراءتها وجهه كما في التحفة أن ركوعه هنا يسر أو يجوز تركه والعود للإمام فكان بمنزلة شكه قبل أن يركع بالكلية تأمل (قوله ومثلها بدها) أي الفاتحة من السبع آيات والأذكار ففيه التفصيل المسند كور وكل ذلك في المأموم كما رأيت أما الإمام والمنفرد لو علم أو شك أنه قرأها لم لا يجب عليه العود إلى قراءتها وإن لم يعد بطلت إلا أن تذكر في صورة الشك عن قرب كما مر ولو شك الإمام والمأموم معا وجب على الإمام العود وكذا على المأموم أن يعلم بشك الإمام والألم يجوز له العود سبعه كما قاله القليوبي وقال بعضهم لا يعود المأموم مطلقاً بل ينتظر الإمام فيما هو فيه إن كان ركنًا طويلاً ولاوافيما بعده تأمل (قوله أو أنه تركها) عطف على فشك أي أو رجع أمامه فتدكر المأموم بعد ركوع الإمام وقبل ركوعه هو ترك الفاتحة قال الزركشي فلو أنه ترك في قيام الثانية أنه قد قرأها حسبت له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفرداً أو إماماً فشك في ركوعه في القراءة فضى ثم تدكر في قيام الثانية أي مثلاً أنه كان قد قرأها في الأولى فإن صلواته تبطل إذا اعتدأ بفعله مع الشك أسنى (قوله أو كان أسرع الإمام) عطف على كبطء قراءة أيضاً (قوله قراءته) أي للفاتحة والسورة أو السورة فقط في جهرية (قوله وركع) أي الإمام (قوله قبل أن يتم المأموم قراءته) أي لو اشتغل بأنما هما الاعتدال الإمام وسجد قبله (قوله وإن لم يكن) أي المأموم (قوله بطيء القراءة) أي خلقة وأشار به إلى أن الإسراع في كلام المصنف رحمه الله هو القراءة المعتدلة أما الإسراع الحقيقي فيكون المأموم فيه ما قرأه ولو بطيء القراءة ويجب عليه الركوع مع الإمام فان لم يركع بطلت صلواته نعم إن كان اشتغل بسنة فقياس ما قبله أن يتخلف لقراءة قدر ما فاتته من زمن الفاتحة بقدر ما أتى به وهو حينئذ معدوم قليوبى فليتأمل (قوله عذري في التخلف عن الإمام) جواب وإن تخلف بعد الخ هذا هو الصحيح وقيل يتبع الإمام لتعذر الموافقة

أما لو رجع الإمام والمأموم ثم شك أي كل منهما في قراءة الفاتحة من نفسه قال العلامة الشوبري رجع الإمام دون المأموم ومثلها بدها (أو أنه تركها أو) كان (أسرع الإمام قراءته) وركع قبل أن يتم المأموم فاتحته وإن لم يكن بطيء القراءة (عذري) في التخلف عن الإمام

لكن محل عدم رجوع المأموم معه ما لم يعلم المأموم أن الإمام شك فإن علم عاد لأن ركوع الإمام حينئذ كذا ركوع ونقل بعضهم عن العلامة القليوبي نقلاً عن الزيادي أنه لا يعود المأموم مطلقاً بل ينتظر

وتمسك الإمام فيما هو فيه إن كان ركنًا طويلاً ولاوافيما بعده انتهى وقد عرفت أن الأصح ما قاله الزيادي انتهى ما نقله الهاتفي وعبارة القليوبي في حواشي المحلى وأما الإمام والمنفرد فيجب عليه العود إلى قراءتها مطلقاً وإن لم يعود بطلت صلواته إلا أن تذكر في الشك عن قرب ولو شك الإمام والمأموم معا وجب على الإمام العود وكذا على المأموم أن يعلم بشك الإمام والألم يجوز له العود معه وقال شيخنا لا يعود المأموم مطلقاً وينتظر الإمام فيما هو فيه إن كان ركنًا طويلاً ولاوافيما بعده فليراجع انتهى والأوجه الأول لأنه مع وجود الشك من مائتين كان لا ركوع فلزمهما الوجوب العود إلى القيام فوراً وهما لو شكوا قبل الركوع لزمهما التخلف للقراءة كما يظهر للغير قال في التحفة ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا وكان في التخلف له غش مخالفة كما يعلم من المثل الآتية فيوافق الإمام ويأتي بدله بركعة بعد سلام إمامه ونحوه في النهاية قال في المغنى وضابط ذلك أنه إن تيقن فوت محل المتروءك لتلبسه مع الإمام بركن لم يعد له والاعاد انتهى قال في التحفة فعلم أنه لو قام إمامه فقط فشك هل سجد معه سجد ثم قال ومثله لو شك بعد رفع إمامه من الركوع في أنه ركع معه أو لا فركع لذلك ثم قال بخلاف ما لو قام إمامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود إليه لفحش المخالفة مع تيقن التلبس بركن بعده وهو القيام ومثله لو شك وهو ساجد معه هل ركع معه أو لا فلا يركع لذلك وظاهر ذلك أنه

لوشك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في القيام لانه لم يتلبس الى الآن بركن بعده ولو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر بجماع انه تلبس في كل بركن أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقيناً مع خش المخالفة بالعود الى أن قال وهذا أقرب ثم قال ومثله النهاية وتجه في جلوس التشهد الأول انه كجلوس التشهد الأخير لانه على صورته نظير ما مرّ أنفاً انتهى (قوله بخلاف تخلفه لمندوب) محتز قوله أولاً لقراءة واجبة وهو قد علم من قوله أولاً كان تخلف لا كمال سنة (قوله أولوسوسة) قال في التحفة وينبغي في وسوسة صارت كالخليفة ١٠٣ بحيث يقطع كل من رآه بأنه لا يمكنه

تركها أن يأتي فيه ما في بطي  
الحركة (قوله بأن كان يردد  
الكلمات) عبارة النهاية أما  
التخلف لوسوسة ظاهرة  
فلا يسيط عنه شيء منها  
كتعمد تركها فله التخلف  
لاتمامها الى أن يقرب  
امامه من فراغ الركن  
الثاني فتعين عليه مفارقتها  
لاتمام قراءة ما بقي عليه  
لعذره بوجوب ذلك عليه  
بخلاف تخلفه لمندوب  
كقراءة السورة أولوسوسة  
بأن كان يردد الكلمات  
من غير موجب سواء كانت  
ظاهرة أو خفية

وتسقط البقية للعذر فاشبه المسبوق وعلى هذا لو تخلف كان متخلفاً بقصر عذر (قوله لاتمام قراءة ما بقي عليه) أي على المأموم الموافق من الفاتحة وليس كالمسبوق لانه أدرك محلها أو مر في النظم أن من الاعتذار النوم متمكناً في تشهده الأول فلم ينتبه الا بالامام راعى ونظر فيه الشارح في التحفة بأنه لم يدرك من القيام ما يسع الفاتحة وليس كن انتظار سكتة الامام والساهي عن الفاتحة قال فالواجب انه كن تخلف لرجعة أو بطء حركة أي فيكون مسبوقاً في الصورة المفروضة في ركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة وقد أتى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركنة الثانية فحس للتشهد طائناً أن الامام يتشهد فاذا هوى الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجد راعياً بأنه بركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أي مع عدم ادراكه القيام وبه برد افتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مثلاً ثم ذكر فلم يقم عن سجدة الا بالامام راعى ركع معه كالمسبوق ففرقه بين هاتين صريح فيما ذكرته من الفرق بين من يدرك قيام الامام وبين من لا يدركه فليتأمل (قوله لعذره بوجوب ذلك) أي اتمام ما بقي عليه من الفاتحة (قوله عليه) أي المأموم المتخلف في الصورة المذكورة وفي هذا التعليل شبه المصادرة فلو قال لوجوب ذلك عليه لكان أولى وأظهر فليتأمل (قوله بخلاف تخلفه) أي المأموم عن الامام (قوله لمندوب كسورة) محتز قوله أولاً لقراءة واجبة وهذا قد علم من قوله سابقاً كان تخلف لا كمال سنة الا انه اعاده هنا تيممًا لمحتز القيود ومثّل السورة التخلف لجلسة الاستراحة وكذا اتعام التشهد الأول كما مر عن التحفة وخالفه الرملي فيه وفيما مر في مسئلة النوم في التشهد الأول ومسئلة سماع التكبير من سجدة الركعة الثانية وقد أشار بعضهم الى هذا الخلاف بقوله

وانخلف في أواخر المسائل \* محقق فلا تكن بغافل

وحاصل الخلاف أن الشارح اعتمد في الأخير بن انه فيه ما مسبوق فيلزمه ان يقرأ من الفاتحة ما يمكن وان الرملي اعتمد انه موافق يغفر له ثلاثة أركان طويلة وان الشارح في الأول اعتمده انه كالموافق المتخلف لعذر عذر واعتمد الرملي انه كالموافق المتخلف لعذر فيغفر له ما يأتي قال شيخنا رحمه الله وزيد مسئلة رابعة فيها الخلاف وهي ما لو نسي كونه مقتدياً وهو في السجود مثلاً ثم تذكر فلم يقم من سجدة الا بالامام راعى أو قارب ان بركع فعند الشارح انه كسبوق وعند الرملي انه كوافق ومسئلة خامسة وهي ما لو شك هل أدرك ما يسع الفاتحة أم لا جري في الرجعة على انه يلزمه الاحتياط فيتخلف لاتمامها ولا يدرك الركعة الا ان أدركه في الركوع كالمسبوق وجري الرملي انه كالموافق فيجري على ترتيب صلاة نفسه ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (قوله أولوسوسة) عطف على لمندوب وهذا محتز قول المصنف لوسوسة (قوله بأن كان) أي المأموم تصوير لوسوسة (قوله يردد الكلمات من غير موجب) أي لذلك التردد به يفرق بينها وبين الشك فهي تقيد بما لم يكن لو كان كيف يكون ثم يحكم بكونه كائناً أو ما الشك فهو انما يكون بعلامة أوجبت التردد في ذلك (قوله سواء كانت ظاهرة أو خفية)

ان بقي منها شيء عليه لاتمامه  
لبطلان صلاته بشروع  
الامام فيما بعده والوجه  
عدم الفرق بين استمرار  
الوسوسة بعد ركوع امامه  
أو تركه لها بعده اذ تنويت  
أكملها قبل ركوع امامه  
نشأ من تقصيره بترديه  
الكلمات من غير بطء  
خلق في لسانه وسواء في  
ذلك من تقصيره في العلم

أو من شكه في تمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع امامه رفع ذلك التقصير خلافاً لبعضهم حيث بحث الفرق فيما ذكر وجعل محل ما تقرر عند استمرارها بعد ركوع امامه فان تركها بعده اغفر له التخلف لا كما لما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة اذ لا تقصير منه الا ان انتهى ونحوه في التحفة (قوله سواء كانت ظاهرة) الخ قيد به في النهاية وقال في الامداد لا يحتاج هذا الى تقييد الوسوسة بالظاهرة لان تأخره بسببها الى تمام ركعتين يستلزم ظهورها انتهى ونحوه في التحفة وعليه فيكون تقييد النهاية بما صفة كاشفة وخرج بقول الامداد هنا ما سبق في ادراك فضيلة التحريم فانها مقيدة في كلامهم

أي فلا فرق بينهما ما خلا ما قلنا من قيدها هنا بالظاهرة لما مر عن التحفة أن التخلف لها إلى تمام ركعتين يستلزم ظهورها فلا حاجة للتقييد به قال وينبغي في وسوسة صارت كالحليقة بحيث يقطع كل من رآه بأنه لا يمكنه تركها أن يأتي فيه ما في بطي الحركة انتهى قال شيخنا رحمه الله ما ذكره في بطي الحركة ولا بد من تقدير مضاف في كلامه نظير ما ذكره وفيه وذلك أن بطي الحركة لا يتخلف لاتمام الفاتحة وانما يتخلف لاتمام ما عليه من الأفعال يغتفر له ثلاثة أركان طويلة وأما ذو الوسوسة فيتخلف لاتمام الفاتحة ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة فهو يأتي فيه نظير ما ذكره وفي بطي الحركة في طلق التخلف والاعتذار المذكور ولا يأتي فيه عنه انتهى تأمل (قوله بأنه متى كان) أي تخلفه عن الإمام في صورتي التخلف للمندوب والوسوسة (قوله بنام ركعتين فعليين) أي متوالين أخذاً بما مر عن ع ش أن التقدم بركعتين غير متوالين كالقصر بركن وان كانت مسئلتنا في التأخر فلي تأمل (قوله بطلت صلاته لعدم عذره) أي المتخلف للمندوب والوسوسة وعلم من التقييد بالتمام أن التخلف إلى قرب فراغ الإمام من الركن الثاني حينئذ يلزمه لبطلان صلاته بشر وعه فيما بعده نية المفارقة أن بقي عليه شيء منها لا كماله وبحيث أن يحمل اغتفر قرب الفراغ من الركعتين فقط للوسوسة إذا استمرت الوسوسة بعد ركوع الإمام فإن تركها بعده اغتفر التخلف لا كمالها ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة لأنه لا تقصير منه إلا أن قال في التحفة وفيه نظر بل الوجه أنه لا فرق لأن تفويت كمالها قبل ركوع الإمام نشأ من تقصير ترديد الكلمات من غير بقاء خلق في لسانه سواء أنشأ ذلك من تقصير في التعلم أو من شك في تمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير تأمل (قوله وحيث عذر) أي المأموم وهذا راجع للتمسك ودخول عليه (قوله التخلف) أي عن الإمام لاتمام قراءة ما بقي عليه (قوله كما في الصورة التي ذكرناها) أي وغيرهما هو في معناها قال شيخنا رحمه الله غير بطي الحركة وذلك لما علمت أنه لا يلزمه التخلف لاتمام الفاتحة بل هو كالزحوم عن السجود يتخلف لاتمام ما عليه من الأفعال ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة فإذا أتى بما عليه ووجد الإمام راكعاً سقطت عنه الفاتحة لأنه في حكم المسبوق (قوله فأنما يتخلف إلى تمام ثلاثة أركان طويلة) أي ولا يجوز التخلف عن الإمام بأكثر من ذلك قال في النهاية والمراد بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السبق بثلاثة والإمام في الرابع كان تخلف بالركوع والسجودتين والإمام في القيام فهذه ثلاثة أركان طويلة فلو كان السبق بأربعة أركان وكان الإمام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجودتين والقيام والإمام حينئذ في الركوع بطلت صلاته قاله البلقيني أي بأن تخلف للقراءة فلم يكملها حتى قام الإمام عن السجود ولم يقصد موافقته في القيام حتى ركب فقد تحقق سبقه بأربعة أركان وقضية هذا أنه لو لم يقصد متابعتها فيما هو فيه عقب القيام لا يضر ع ش فلي تأمل (قوله وهي) أي الأركان الطويلة (قوله المقصودة بنفسها) أي لذاتها أخذاً من صلاته صلى الله عليه وسلم بعسافان فإنه جعلهم صفين وصلى بهم جميعاً فلما سجد سجد معه صف سجدت به وحرس صف آخر فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم والذين سجدوا معه سجد من حرس أولاً ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولاً وحرس الآخرون فلما جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم بهم وكذا قال في البيهقي

صلاة عسافان بأن يصلي \* امامنا أو نائب بالكل  
ثم إذا في الركعة الأولى سجد \* تحرس فرقة عليها معتمد  
وبالفراغ من سجود لابس \* امامهم تسجد تلك الحارسه  
والحققت به على الامكان \* وحين سجد الامام ثاني  
بحرسهم من كان حارساً في \* أوله أو غيرهم من صف  
أوضعه ثم إذا ما فرغاً \* سجود تسجد حراس الوغي

ولحققت

فإنه متى كان بتمام ركعتين فعليين بطلت صلاته لعدم عذره وحيث عذر بالتخلف كما في الصورة التي ذكرناها فأنما يتخلف (إلى) تمام (ثلاثة أركان طويلة) وهي المقصودة بنفسها

(قوله كما في الصورة التي ذكرناها) أي وغيرهما هو في معناها فن ذلك كما في نهاية الجلال الرملي ونقله عن افتاء والده لونا في تشهده الأول متبكتاً ثم اتبعه فوجد امامه راكعاً ومن ذلك كما استوجه في النهاية أيضاً ما إذا سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للشهادة طائناً أن الإمام يشهد فإذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظن أنه لقيامها فقام فوجد راكعاً ومن ذلك عند الرملي أيضاً لو نسي كونه مقبلاً وهو في سجود مثلثاً ذكر فلم يقدم عن سجدة إلا والإمام راكعاً واعتد الشارح في التحفة أنه في الصور الثلاث كالمسبوق وبركع مع الإمام وتسقط عنه القراءة



ولحققت تشهد الامام \* وسلم الامام بالاقوام

(قوله فلا يبعد منها) أي من الثلاثة (قوله القصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين) أي لانها وان قصد الكن لا ذاتها بل لغيرها كما مر في سجود السهو فلا ينافي ما في الشرح الصغير والتحقق ان الركن القصير مقصود ولا يبعد من التخلف بالاكثر المذكور ان ينتهي الامام الى الرابع أو ما هو على صورته كما تقرر (قوله فيسبح) أي المأموم وهذا مرتب على محذوف تقديره نيم القراءة وجوباً ويسبح الخ (قوله على ترتيب نظم صلاة نفسه) هل يلزم حينئذ ان يقتصر على أقل واجب الاركان أو له فعل مندوباً فيها ينظر والذي استقر به في الايعاب الثاني (قوله حيث فرغ) أي المأموم من قراءة ما لزمه قراءته (قوله قبل قيام الامام من السجدة الثانية) أي أو مع فراغه منها بان ابتدأ في الرفع اعتباراً ببقية الركعة مخي (قوله وجلوسه بعدها) أي السجدة الثانية غير جلسة الاستراحة في التحفة في قام من السجود مثلاً فرغ المأموم من فاحتة قبل تلبس الامام بالقيام وان تقدم جلسة الاستراحة أو بالجلوس ولو للتشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فيها ويفرق بان تلك قصيرة تطولها فاعتبرت بخلاف التشهد الاول سعى على ترتيب نفسه الخ تأمل (قوله فان زاد التخلف على ذلك) أي على ثلاثة أركان طويلة والمراد به ان يزيد على الثلاثة ببعض الرابع لاتباعه أما لو سبقه بالثلاثة وبجميع الرابع فلا يتبعه فيها هو فيه بل تبطل صلاته وأما من عبر باعتقار الاربعة فرأدها ما يشمل القرلى كان بركعة الامام في الثانية والمأموم في اعتدال الاولى فيلزمه موافقته في الركوع فإنه خامس ان اعتبرت القراءة ورابع ان لم تعتبر وقد صرح بذلك ابن رسلان في نظم الزبد حيث قال وأربع غمت من الطوال \* للعذر والافعال كالاقوال

قال في غاية البيان يعني ان القول كالفتحة معدود من الاربعة بان يسبقه الامام بالفتحة والركوع والسجدين فيجب عليه متابعتها امامه بعدها فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه قال في فتح الجواد فلا خلاف في المعنى لكن صميمهم اولى (قوله بان لم يفرغ) أي المأموم من قراءته ما لزمه وهذا تصور للزيادة (قوله الا والامام منتصب للقيام) أي متلبس بالقيام بان وصل الى محل تجزئ فيه القراءة أو ما قبل ذلك فيجري على صلاة نفسه وان شرع الامام في القيام مادام لم يصل الى ذلك (قوله أو جالس للتشهد) أي ولو الاول كما مر عن التحفة خلافاً في الفتاوى قال في الايعاب فلا عبرة بشروعه في الانتصاب للقيام أو الجلوس بل لا بد ان يستقر في أحدهما اذا صدق عليه انه سبق بالاكثر لا حينئذ لان ما قبله مقدمة للركن لانه قال الشوري لا يقال يشكل عليه اعتبار الهوى للسجود فيما لو تخلف بغير عذر في محل القراءة لانا نقول لما لم يفتفر ثم الركن القصير لعدم العذر فلا يفتفر فيه وسيلة التطويل فليتأمل (قوله نوى المفارقة ان شاء) هذا هو الاصح كافي المنهاج وقيل يلزمه نية المفارقة لتعذر الموافقة (قوله وجري على ترتيب صلاة نفسه) والظاهر انه فراق بعذر فلا تنفونه فضيلة الفضيلة وهل هو أفضل أو المتابعة الاتية الاقرب الاول لما تقرر من الخلاف فليراجع (قوله أو وافقه) أي أو وافق المأموم الامام وهل يشترط ان يقصد الموافقة أو يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه أي لا يعزم على الاتيان ببقية الفتحة والمشي على نظم صلاة نفسه أو لا يشترط شيء من ذلك الذي يظهر الثالث فلا يشترط قصد الموافقة ولا عدم قصد البقاء على نظم صلاته بل يكفي وجود التبعية بالفعل بان يستقر معه ولا عشي على نظم بل لو قصد بعد تلبس الامام بالقيام المشي على نظم صلاته ينبغي ان لا تبطل صلاته بمجرد هذا القصد لان مجرد قصد البطل لا يبطل كما لو قصد ان يخطو ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاته قبل الشروع فيها سم فليتأمل (قوله فيما هو فيه) أي من قيام

فلا يبعد منها القصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين على ترتيب نظم صلاة نفسه حيث فرغ قبل قيام الامام من السجدة الثانية وجلوسه بعدها (فان زاد) التخلف على ذلك بان لم يفرغ الا والامام منتصب للقيام أو جالس للتشهد (نوى المفارقة) ان شاء وجري على ترتيب صلاة نفسه (أو وافقه) فيما هو فيه

(قوله على ترتيب نظم صلاة نفسه) قال الشارح في شرح العباب هل يلزمه حينئذ ان يقتصر على أقل واجب الاركان أو له فعل مندوباً بها يتروى النظر فيه والثاني أقرب ثم قال في الايعاب ثم رأيت ما ذكره الشيخان عن الامام في مسألة الزحام وهو صريح في انه يقتصر على الواجبات قال لعنه يدرك الامام وله احتمال انه يأتي بالسنة مع الاقتصاد

وقد علمت مما قررته ان هذا الاحتمال أقرب انتهى ما أردت نقله من الإيعاب (قوله للتشهد) ولو الأول كما في التحفة ونقل عن الرمي أيضا (قوله بان يترك قراءته الخ) ظاهر هذا كقولهم وافق الإمام انه يترك فاتحته ويستأنف فاتحة أخرى وكلام التحفة قد يشعر بأنه يستقر في قراءتها حيث قال واذا تبعه فركع وهو الى الآن لم يتم الفاتحة بخلاف لا كما لها ما لم يسبق بالاكثر انتهى فقوله الى الآن فيه اشعار بما ذكرته وقال العلامة ابن قاسم في حاشية التحفة أقول اذا قعد أي الإمام وهو أي المأموم في القيام فقع معه كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الأخرى فهل يبنى على ما قرره من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز البناء لا تقطاع قراءته بمفارقة ذلك القيام الى قيام أخرى من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء ١٠٦ الفاتحة كان تابع امامه فيها لركوعه بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه وأما

مسئلة ما لو قام أي الإمام وهو في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها قيامه فتأمل انتهى وعبرة الحلبي في حواشي المنهج فاذا كان قائما وافقه في القيام

بان يترك قراءته ويتبع الإمام في القيام أو التشهد (وأي ركعة) بدل هذه الركعة التي فاتته (بعد سلامه) أي بعد سلام الإمام كالمسبوق ولا يجوز له بلانية المفارقة الجري على ترتيب صلاة نفسه فان فعل عامدا عالما بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة

وان كان جالسا جالس معه وحينئذ لا عبرة بما قرأه فان هوى ليجلس فقام الإمام فينبغي ان يقال ان وصل الى حله لا يسمى فيه قائما لم يعتد بما قرأه والاعتد بذلك لان ما فعله من

أوجلس قال في التحفة والنهاية واذا تبعه وهو الى الآن لم يتم الفاتحة بخلاف لا كما لها ما لم يسبق بالاكثر أيضا انتهى قال الرشيد يفتي انه في الركعة الثانية يباح له التخلف بثلاث طويلة فيكون في الثانية معذورا كما عذر في الأولى (قوله بان يترك قراءته) أي المأموم تصويرا للواقعة (قوله ويتبع الإمام في القيام أو التشهد) ظاهره انه يترك فاتحته ويستأنف فاتحة أخرى لكن ما مر عن التحفة والنهاية ظاهر أو صريح بأنه يستمر في قراءتها وما الى ع ش والى ما في الكتاب الشيخ الكردي وفي القليوبي مانصه وهل يتبدل لها قراءة أو يكتب بقراءته الأولى عنها اعتمد شيخنا الثاني إذا لم يجلس وعليه لو فرغ مما لمزمه قبل الركوع ركع معه وفي شرح شيخنا ترجيح الأول وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقي مما لمزمه ويشرع في قراءة جديدة للثانية ويأتي فيها ما وقع له في الأولى وهكذا وعلى الثاني أيضا لو لم يفرغ مما لمزمه الا في الرابعة تبعه فيها ويفترق في كل ركعة ثلاثة أركان لانه بموافقة الإمام في أول القيام تجدد له حكم مستقل ومن لم يقصد موافقته بل وان قصد مخالفته انتهى بالحرف فليتأمل (قوله وأني بركعة بدل هذه الركعة التي فاتته) أي المأموم بسبب موافقة الإمام فيما هو فيه وعبرة بفتح الجواد وان أدركه بعد الركوع وقبل السلام تابعه فيها وفيه وفاتته هذه الركعة دون التي أتى بها على ترتيب نفسه أو بعد السلام فانت الجمعة أذ شرط حصولها ادراك ركعة تامة قبل سلام الإمام تأمل (قوله بعد سلامه أي بعد سلام الإمام كالمسبوق) أي الاتي بيانه قريبا وبه يعلم ان مراد من غير بالقضاء في الصورة المذكورة الاستدراك لها ولذا قال في الهجة قلت القضاء في هذه استدراكها \* بقوته اذا الإمام سلمها وصار كالمسبوق فليكن تبع \* له في ثابته ركع

(قوله ولا يجوز له) أي المأموم في الصورة المذكورة هذا هو الاصح قال الحلبي وقبل راعي نظام صلاة نفسه ويجري على أن الإمام وهو معذور (قوله بلانية المفارقة) أي بخلاف ما اذا نواها لما تقرر انه مخير بينها وبين الموافقة (قوله الجري على ترتيب صلاة نفسه) أي لما فيه من المخالفة الفاحشة كما سيأتي آنفا (قوله فان فعل) أي الجري عليه (قوله عامدا عالما) أي بخلاف الناسي والجاهل (قوله بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة) أي لان الفرض ان المنخلف قد زاد على ثلاثة أركان والحاصل أنه متى خاف ما أمر به من موافقته في الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ذكر ذلك ولم ينو المفارقة بطلت صلاته الا اذا كان جاهلا أو ناسيا بوجوب المتابعة فانه يلغو ما أتى به على ترتيب نفسه ولا تبطل صلاته وهذا معنى قول الهجة وان يخالف جاهلا فيجمل \* كالمسبوق عالما فبطل

(قوله) الهوى لا يبنى ذلك انتهى عبارة الحلبي بحرف وفيها وقال القليوبي في حواشي الحلبي قوله والاصح (قوله) يتبعه فيما هو فيه وهو قيام الثانية وهل يتبدل لها قراءة أو يكتب بقراءته الأولى عنها اعتمد شيخنا الثاني إذا لم يجلس وعليه لو فرغ مما لمزمه قبل الركوع ركع معه وفي شرح شيخنا ترجيح الأول وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقي مما لمزمه ويشرع في قراءة جديدة للثانية يأتي فيها ما وقع له في الأولى وهكذا وعلى الثاني أيضا لو لم يفرغ مما لمزمه الا في الرابعة تبعه فيها ويفترق في كل ركعة ثلاثة أركان لانه بموافقة الإمام في أول القيام تجدد له حكم مستقل وان لم يقصد موافقته بل وان قصد مخالفته انتهى (قوله فان فعل عالما عالما بطلت صلاته) قال في شرحي الارشاد وان خالفه جهلا منه بوجوب المتابعة لغا ما يأتي به على ترتيب نفسه فلا يعتد له بتلك الركعة كالمسبوق انه يلغو ما خالف به ساهيا ويعذر انتهى ما أردت نقله منها والعبرة بفتح الجواد

(قوله قدر الفاتحة) بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا لقراءة نفسه ١٠٧ على الاوجه تحفة ونحوه التامة واعتمده ايضا في

شروحه على الارشاد  
والعباب قال في التحفة  
وقول شارح هو أي الموافق  
من أحرم مع الامام غيره  
صحيح فان أحكام الموافق  
والمسبوق تأتي في كل  
الركعات الى آخر ما قاله  
ونحوه في نهاية الجبال  
الرملي وعبر في شرحي البهجة  
بقوله المسبوق من لم يدرك

(قوله هذا كله) أي ما ذكر من التفصيل الذي تضمنه قول المصنف فان تخلف بعد الركن (قوله في الموافق) أي محله في المأموم الموافق لان في المسبوق تفاصيل أخرى يأتي قرىباياتها وان كان في بعضها اتحادا كما يعلم من تأمل ما مروى يأتي (قوله وهو) أي الموافق (قوله من أدرك مع الامام قدر الفاتحة) أي زمنا يسع قدر الفاتحة قال في الفتاوى قولهم يسع الفاتحة ينبغي أن يكون فيمن لم يمتعه قراءة الفاتحة أو بدلتها من قرآن أو ذكر أو وقوف بقدرها فلور كع الامام في فاتحة موافق بحري على نظام صلاة نفسه فعند وصوله لا يالك تعبد مثل قام الامام حينئذ ينبغي أن يعتبر لكونه موافقا أو مسبقا بالنسبة الى هذا القيام الثاني انتساعه لقراءة ما بقي وعدمه لا لقراءة جميع الفاتحة لان الواجب عليه حينئذ بعضها لا كلها تأمل (قوله سواء الركنة الاولى وغيرها) أي من الثانية فما بعدها هذا هو المعتمد في التحفة وغيرها وقال جماعة منهم ابن شعبة ان الموافق من أحرم مع الامام والمسبوق بخلافه وبأنه يلزم عليه أن من لم يحرم مع الامام مسبوق وان أدرك قدر الفاتحة واضمه فافهمه التزام ذلك في غاية البعد والمنافاة لكلامهم وأنه لا يتصور ركننا مسبوق في غير الركنة الاولى وقد صرحوا بخلافه نعم يمكن الجواب عن هذا الثاني بأن التعبير بالاحرام مع الامام جرى على الغالب وحينئذ فالموافق في غير الركنة الاولى من أدرك الركنة من أولها فان قلت هل يمكن رد الثاني الى الاول قلت نعم انما عبروا بالاحرام مع الامام ومثله أدراك الركنة من أولها لئلا يفرق الغالب حينئذ أن يكون أدرك زمنا يسع الفاتحة لا للاحتراز عما لو أحرم بعده وأدرك زمنا يسع سورة البقرة مثلا اذ لا يظن من له أدنى مسكة ان هذا غير موافق جزما وعلى الاول فالمراد بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا لقراءة المأموم لان الاول أضبط ولما يلزم على الثاني من أنه لو كان الامام بطيئا وأمكن المأموم قراءة الفاتحة فأكثر بالنسبة الى قراءة نفسه أو الزمان المعتدل دون قراءة الامام انه يكون مسبقا وليس كذلك كما مر نظيره ولما يلزم على الثالث من أن البطيء اذا لم يشغل بغير الفاتحة يكون داعيا مسبقا ومفهوما لكلامهم خلافا فليتأمل (قوله وأما المسبوق) مقابل في الموافق (قوله وهو من لم يدرك مع الامام من الركنة الاولى وغيرها) أي كما هو المعتمد السابق اذا المسبوق ضد الموافق (قوله قدر ايسع الفاتحة) أي بالنسبة للقراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا لقراءة نفسه كما تقرر ونسبه القليوبي أن من أدرك الامام في أول القيام يقال له موافق وان لم يدرك قدر زمن الفاتحة وان من أدرك ذلك الزمان يقال له ايضا موافق وان لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فهما ويتحصل من ذلك أربعة أحوال وسأبي حكمها تأمل (قوله اذا ركن الامام) أي شرع الامام في الركوع (قوله وهو) أي المسبوق (قوله باقي في فاتحته) أي في أثناء قراءتها (قوله الى الآن لم يكملها) أي الفاتحة والا أن ظرف للوقت الحاضر الذي هو فيه ولزم دخول الالف واللام وليس ذلك للتعريف لانه تميزا مشتركات وليس لذلك ما يشركه في معناه ولذا ألفه في بعضهم بقوله

مولاي قد أبدبت أحجية \* تخالها درر في السلك من ظوميه

ما كلمة قدروها وهي حاصلة \* في اللفظ موجودة في النطق مفهومة

✽ وأجاب الشيخ أحمد الدمي بطي رحمه الله بقوله ✽

الآن راسدي يأتي الجواب فلا \* تعجل خالك في الاذهان معلومه

فالا أن قد بينت لدى تضمنها \* لآل ولكنها في اللفظ مرقومه

(قوله فان كان) أي المسبوق (قوله اشتغل قبلها) أي قبل القراءة (قوله بسنة) أي وهو عالم بأن واجبه الفاتحة قال السيد البصري وهل يكتفى بكونه عالم بذلك وان كان ناسيا حينئذ الحكم أو لا بد من كونه ذا كراهة حينئذ محصل تأمل والقلب الى الثاني أميل فليراجع (قوله كدعاء الافتتاح والتمنؤ) لعل الكاف استقصائية اذ لا سنة قبل الفاتحة الا ههنا تأمل (قوله أوسكت أو سمع قراءة الامام أو غيره) أي كان أبطأ في القراءة على خلاف عادته بغير عنذر قال القاضي أما اذا جهل أن واجبه الفاتحة فهو بتخلفه لما لزمه

محل قراءة الفاتحة من قيام  
الامام انتهى زاد الحلبي  
الفاتحة المعتدلة بالنسبة  
لنفسه ولا لقراءة امامه فيما  
يظهر سواء كان احرامه  
عقب احرام امامه أو عقب  
قيامه من ركنة أم لا وقول  
بعضهم هو من أحرم مع  
الامام فقد يرد بأن أحكام

الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات الى آخر ما قاله وعبر الزبادي في شرح المحرر بعبارة النهاية وقال كالتامة قول بعض الشراح هو من أحرم مع الامام غير صحيح الى آخر ما قاله ونقل العلامة ابن قاسم عن الجبال الرملي أن من أحرم مع الامام موافق ايضا عبارة القليوبي



أدرك ذلك الزمن يقال له أيضاً موافق وإن لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فيه ما انتهت (قوله بقدر حروف السنة الخ) زاد في التحفة والنهاية في ظن قال في شرح الارشاد الصغير فيجب أن يعيد أو يحطأ انتهى زادي شرح العباد والامداد بأن يقرأ ما يغلب على ظنه أنه قدره انتهى (قوله) وبقدر زمن السكوت الخ

(قرأ) وجوباً من الفاتحة (بقدرها) أي بقدر حروف السنة التي اشتغل بها وبقدر زمن السكوت الذي اشتغل به لنقصه بعد أوله عن الفرض إليها إذا السنة للمسبوق أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فإن ركع ولم يقرأ قدر ما فونه بطلت صلاته إن علم وتعمد

قال في شرح الارشاد والعبارة للإمداد والظاهر في مسئلة السكوت أنه يصرف قدر الزمن الذي سكته أو استمع به إلى قراءة الفاتحة أو بعضها ولو شئت أنه مسبوق أو موافق قال في التحفة لزومه الاحتياط فيتخلف لتمام الفاتحة ولا يدرك الركعة وبه أفنى شيخ الاسلام بعد أن أفنى بخلافه مرتين

متخلف بعد ذلك سم قضية هذا أنه كبطيء القراءة مع أنه فرضه في المسبوق وهو لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام انتهى أقول بمحتمل أن يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصوصاً بقوله أن المسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام فيكون محله في العالم بأن واجبه القراءة ويحتمل وهو الأقرب واقتصر عليه ع ش أن مراد القاضي أن صلاته لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكر فيكون محله بطلانها وهي الإمام للسجود إذا لم يفارق في غير هذه الصورة لكن نفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفاً بعد أن يعطى حكم المعذور من كل وجه ولا اشكال في ذلك وإن أشار سم إلى اشكاله بما ذكره رشيدى فليتأمل (قوله) قرأ أو جوباً من الفاتحة بقدرها أي سواء أعلم أنه يدرك الإمام قبل سجوده أم لا على الوجه بل وإن ظن أنه لا يدركه فيه كما مال إليه الطيلاوي لأنه قد يدركه على خلافه خلافاً لما قاله الفارقي أن صورة تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده ولا يلتزم به قطعاً ولا يقرأ أو ذكر مثله الروياني في حليته والغزالي في أحيائه (قوله) أي بقدر حروف السنة التي اشتغل بها أي في ظنه كما هو ظاهر قال الرملي وينبغي أن يكون المراد أنه يجب أن يقرأ قدر ما يسعه الزمن الذي فوته من نحو الافتتاح بالقراءة ولا يجب أن يقرأ بعدد حروف ما قرأ في ذلك الزمن من نحو الافتتاح ولعل المتجه أن يقال الواجب أن يقرأ بقدر حروف ما كان يقرأ في ذلك الزمن بقراءة نفسه لأن هذا واجبه فليتأمل سم (قوله) وبقدر زمن السكوت الذي اشتغل به عطف على بقدر السنة الخ فلو قال زمن سكوته لكان أخصر وأولى وعبرة شرعي الارشاد والظاهر في مسئلة السكوت أنه يصرف الزمن الذي سكته أو استمع به إلى قراءة الفاتحة أو بعضها (قوله لنقصه) أي المسبوق وهذا تعليل لوجوب قراءة القدر المذكور (قوله) بعد أوله عن الفرض أي وهو قراءة الفاتحة ما أمكن (قوله إليها) أي إلى السنة التي هي الافتتاح والتعود واستماع قراءة الإمام وبالأولى السكوت قال الأذري وقضية التعليل بتقصيره بما ذكره أنه إذا ظن أدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح والتودد فركع الإمام على خلاف العادة بأن قرأ الفاتحة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها ركع وإن لم يكن قرأ من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق قال في الاسنى وهذا المقتضى هو المتمد لبقاء محل القراءة ولا نسلم أن تقصيره بما ذكره منف في ذلك أو لا عبرة بالنظر إلى ابن خنونه قال سم وعليه فإن كان أدرك مع إمامه زمن ما يسع الفاتحة فهو كبطيء القراءة ولا يفقر بقدر ما فونه (قوله إذا السنة للمسبوق) تعليل للتعليل (قوله أن لا يشتغل) أي بعد تحريمه (قوله) بسنة غير الفاتحة أي إذا لم يظن أدراكها وعبرة التحفة مع المنهاج ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم أي لا يسر له الاشتغال بها بل بالفاتحة لأنها الأهم وسرع فيها لا يدركها إلا منقطعاً إن أريد بالمسبوق من مر باعتبار ظنه ومتصل إن أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشتغل بها مطلقاً والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام واثنا عشر في التفصيل المذكور وحينئذ فالعبر بالمأموم أولى وبه يعلم أن الأولى أبدال غير بيل تأمل (قوله) فإن ركع ولم يقرأ قدر ما فونه أي بالاشتغال بالسنة ونحو السكوت فهو مفرع على المتن (قوله) بطلت صلاته أي على الأصح وذلك لأن المسئلة فيها خلاف على ثلاثة أوجه الأول التفصيل بين من لم يشتغل بالسنة فالواجب عليه ترك القراءة لبقية الفاتحة بل ركع مع الإمام ويدرك الركعة بشرطه الآتي ومن اشتغل بها فالواجب عليه أن يقرأ الفاتحة بقدر تلك السنة التي اشتغل بها هذا هو الأصح الذي حزم به المصنف والوجه الثاني أنه يوافق الإمام مطلقاً ويسقط باقي الحديث إذا ركع فاركعوا واختاره الأذري ووجه جماعة والوجه الثالث أنه يتخلف ويتم الفاتحة مطلقاً لأنه أدرك القيام الذي هو محلها فإن ركع مع الإمام على هذا والشق الثاني من التفصيل بطلت صلاته وهذا الذي ذكره الشارح والكلام على بقية الأوجه في المطولات (قوله) إن علم وتعمد (قوله) قيدان للبطلان (قوله)

والا

واعتمد الجبال الرملي والخطيب في المغني أنه يكون كالموافق فيجوز على

ترتيب صلاة نفسه ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة وبه أفنى الشهاب الرملي وظاهر كلام الإمداد للشارح بميل إليه



(قوله والافركمة) أي ان ركع مع الامام قبل أن يقرأ قدر ما لم يركعها أو جهلا فلا تبطل صلاته لكن لا يعتد بركعته تلك فيأتي بها بعد سلام  
الامام وعبارة التحفة والالم يعتد بما فعله (قوله في الاعتدال) ليس بقيد بل اذ لم يطمئن قبل أن يرفع الامام رأسه عن أقل الركوع فأنته الركعة  
(قوله على اضطراب طويل الخ) عبارة التحفة وعن المعظم بركع وتسقط عنه البقية واختير بل ركع جمع متأخر ون وأطالوا في الاستدلال  
له وان كلام الشيخين يقتضيه انتهت ومال الشارح في الامداد الى ما قاله الاكثر وانه قال في شرح قول الارشاد فان اشتغل بسنة قرأ  
قدرها وعذر مانصه كما قاله الشيخان كالبغوي لا لزومه بالقراءة وقال القاضي والمتولى لا يعتد بركعته بالاعتدال المذكور قال القاضي الا ان  
جهل أن فرضه الاشتغال بالتحفة فانه معذور وبه يعلم أن الكلام في العالم فقطضية الاول أنه لا تفوته الركعة وان لم يدرك الامام في الركوع  
فيصير حكمه حكم الموافق وقضية الثاني أنها تفوته ان لم يدركه فيه واختلاف المتأخرون ١٠٩ في ذلك اختلافا كثيرا بينه في بشري

الركع مع بيان أن الأقرب  
للقول الأول وان عليه  
الركعة المتأخرين وان  
تأويل كلام البغوي بأن  
مراده بكونه معذورا أنه  
لا ركعة ولا يطلان بتخلفه

والافركمة (ثم) اذا اشتغل  
بقراءة قدر ما فوته (ان)  
أدركه (أدركه) أي الامام  
(في الركوع أدرك الركعة)  
كغيره (والا) يدركه فيه  
بأن لم يطمئن قبل ارتفاع  
الامام عن أقله فان فرغ  
والامام في الاعتدال  
(فاته) الركعة على اضطراب  
طويل فيه بين المتأخرين

قطعه الا انه كتبني القراءة  
يحتاج لسند في صرفه عن  
ظاهره المخالف ذلك أن  
كلامه في تعليقه بردها  
التأويل ولا نظر لتقصيره  
السابق لان وجوب  
التخلف عليه قطع النظر

والا) أي بأن كان ناسيا أو جاهلا (قوله فركعته) يعني فلا تبطل صلاته لكن لا يعتد بركعته تلك فيأتي بركعة بعد  
سلام الامام قال في التحفة ولو شك أهو مسبوق أو موافق لزمه الاحتياط فيتخلف لتمام الفاتحة ولا يدرك  
الركعة على الاوجه من تناقض فيه للمتأخرين لانه تعارض في حقه أصلا عدم ادراكها وعدم تحمل  
الامام عنه فالزمناء اتمامها رعاية للثاني وفاته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية للاول احتياط فمما انتهى  
ومقتضى قوله في تخلف الخ انه يسعى على ترتيب صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة الخ وذلك أن  
تقول قد يؤدى حينئذ الى بطلان صلاته كونه مسبوقا بأن هو في امامه للسجدة قبل اتمامها على أن فيما  
سلكه امام أنه الاحوط مطلقا وليس كذلك لا احتمال أن يكون موافقا في نفس الامر فالركعة زائدة  
و بالجمله فلا يمكن إيقاع هذه الصلاة متفقا على صحتها ما لم ينو المفارقة ولو قيل بتعينها كان مذهبا متجها لسلامته  
من الخلل بكل تقدير بخلاف بقية الآراء أفاده السيد عمر البصري فليتا مل (قوله ثم اذا اشتغل) أي المسبوق  
المذكور (قوله بقراءة قدر ما فوته) أي باشتغاله عن الفاتحة بالسنة أو السكوت (قوله وأدركه) أي  
ما وجب عليه قراءته (قوله وأدركه أي الامام في الركوع) أي مع الطمأنينة فيه وكان الامام أهلا لتحمل  
(قوله أدرك الركعة كغيره) أي من لم يشتغل بنحو السنة على ما سياتي تفصيله (قوله والا يدركه) أي  
الامام (قوله فيه) أي في الركوع (قوله بأن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقله) أي الركوع وهذا  
تصور لعدم الادراك قال القليوبي فليس كتبني القراءة على المتمدل ان فرغ والامام في الركوع ركع  
وأدرك الركعة أو في الاعتدال هو مع السجود ولا يركع والا لم يتابعه ونج عليه نية المفارقة عينا قيل  
هو في الامام للسجود لا قبل ذلك وان علم انه لم يفرغ قبله فان لم ينوها بطلت صلاته بشروع الامام في الهوى  
للسجود انتهى وسياق في الشرح مثله (قوله فان فرغ والامام في الاعتدال) ليس بقيد بل اذ لم يطمئن  
قبل أن يرفع الامام رأسه عن أقل الركوع فاته الركعة كركي (قوله فاته الركعة) جواب والايلا نظر للثاني  
وجواب فان فرغ الخ بالنظر للشرح وذلك بناء على أنه متخلف بغير عذر ومن غير بعده فعبارة مؤولة  
قاله في التحفة أي بأن المراد بعده عدم الكراهة وعدم البطلان بتخلفه أقل من ركعتين قطعا بخلاف غيره  
فان تخلف بركن قبل مبطل وقيل مكر وهو ليس المراد به أنه يعذر في سائر الاحوال حتى انه لو تخلف عن الامام  
بثلاثة أركان طويلة سعى خلفه ولم تبطل صلاته والحاصل من قال بعده أراد ما ذكره من قال بعده أراد أنه  
لا يغتفر له ثلاثة أركان طويلة شيخنا رحمه الله (قوله على اضطراب طويل فيه) أي في فوات الركعة في الصورة  
المذكورة (قوله بين المتأخرين) أي ببعضهم جرى على ما ذكره من الفوات وبعضهم جرى على

عنه بالنسبة لادراك الركعة وان اقتضى وجوب التخلف لتدراكه ما فوته ومن ثمة علل الشيخان وجوب التخلف عليه بكونه مقصرا مع كونهما  
سمياه كالبغوي معذورا وعلى الثاني ما لم يدركه الا في هويته الى آخر ما ذكره هنا وقال في فتح الجواد الأقرب للقول الاول وعليه أكثر  
المتأخرين لكن اعتمد جمع محققون الثاني الى آخر ما قاله وذكري التحفة الثاني في شرح الارشاد ولا نهم ذكر ما سبق عنها بقوله وعن المعظم  
الخ ثم قال وعلى الاول وذكري ما ذكره في هذا الكتاب ثم قال ثم رأيت شيخنا أطلق نقلا عن التحقيق واعتمده أنه يلزمه متابعتها في الهوى  
حينئذ ويمكن توجيهه ثم قال فعليه ان صح لا تتركه مفارقة انتهى لكن ذكر في التحفة في المنقول عن الاكثرين أنه بركع  
وتسقط عنه البقية كما سبق ذلك وذكري شرح الارشاد فيه أنه يكون كما موافق كما سبق وفي فتح الجواد في تخلف ويدرك الركعة ما لم يسبق  
بأكثر من ثلاثة أركان انتهى ويؤيده ما في شرح العباب كما نقله عنه الهاتفي في حاشية التحفة وعبارتها ذكر الشارح في شرح العباب فيق  
اشتغل بالافتتاح والتعود فركع الامام قبل اتمامه الفاتحة سواء كان ظن أن ما أدركه من الزمن يسع ما اشتغل به أم لا اذا تخلف بعده

ركوع الامام ليأتي بما الزمناه به من قراءته من الفاتحة بقدر ما شئتغل به نزاعا كبيرا طويلا في أنه حينئذ كبطي القرعة أولا وأطنب في تأييده أنه كبطي القرعة على خلاف ما مشى عليه هنا انتهت وقد تلخص أن الشارح مال في هذا الكتاب الى التفصيل الذي ذكره وان تبرأ منه بقوله على اضطراب طويل واعتمده الخطيب والجال الرمي وغيرهما وقال في النهاية بعد ذكر التوجيه الذي تقدمت الإشارة اليه في كلام التحفة لكلام شيخ الاسلام ذكر ما ناصه انه بحسب ما فهمه من كلامه أي التحقيق والافصاح صريحة في تقريره على المرجوح انتهى وجعل الخطيب والرمي ما نقله في التحفة عن المعظم وما مال اليه في شرح الارشاد مقابل الاصح في كلام المنهاج وكلامه في التحفة كما تردد بين التفصيل المذكور هنا وبين الركوع مع الامام سقوط بقية الفاتحة عنه وبين ما نقله عن شيخه ذكر ما يمكن من كلامه الى الاول ايضا وفي شرح الارشاد مال الشارح الى أنه يكون متخلفا بعد الركوع على ترتيب نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وسبب الاضطراب الطويل بين المتأخرين في هذه المسئلة أن الشيخين نقلوا الوجه الثلاثة المتقدم ذكرها في المسئلة ثم فرعا على الضعيفين وتركوا التقرير على الاصح هكذا صنعوا في كتبهما ومن صرح بأن الشيخين لم يفرعا على الاصح السراج البلقيني وولده الجلال والركشي في الخادم وغيرهم ومنهم من ظن أن بعض التقرير على المعتمد فوقع في خلل منهم ابن الملقن في العجالة وابن العماد وشيخ الاسلام وغيرهم واختلاف الامة في التقرير على الثالث فذكر الركشي بعد أن ذكر اجمال الرافي التقرير على المعتمد ما نصه يمكن أن يقال ان الرافي لم يمهل التقرير على الوجه الثالث لان قوله فان قلنا عليه اتمام الفاتحة فتختلف ليقرا متخلفا بالعذر يشمل الوجه الثاني والثالث فيما اذا اشتغل بالافتتاح عن قراءته وكذا قوله في شرح المهذب ان قلنا عليه تمام ١١٠ الفاتحة فتختلف ليقرا كان متخلفا بعد ركبي خلف الامام على نظم صلاة نفسه الخ وصرح

أنه معذور كبطي القراءة قال في التحفة وعن المعظم ركع وتسقط عنه البقية واختير بل رجحه جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه انتهى وسبب هذا الاضطراب الطويل بينهم أن الشيخين نقلوا الوجه الثلاثة السابقة ثم فرعا على الضعيفين ولم يفرعا على الاصح في كتبهما كذا قاله جمع منهم البلقيني وولده والركشي ومنهم من ظن أن بعض التقرير على الاصح فوقع في خلل كابن الملقن في العجالة وابن العماد قال الاذري في القوت بعد ذكر معتمده المنهاج والثاني يتم الفاتحة في الحالين لا دراكه محلها وعزى الى ظاهر نص الام والثالث يسقط ما بقي ويركع معه في الحالين قال السبكي وهو قضية نص الاملا وهو المذهب وكذا قاله المتولي وغيره ورجحه جماعة وهو المختار ولم يذكر المعظم غيره وما قبله وأشار الشيخ أبو محمد في التبصرة الى بناءها على قول الزحام والتفصيل قول أبي زيد وأتباعه من المراوزة وردة الفارقي وغيره انتهى قال الكردي في الكبرى فلعل الشارح أراد بقوله عن المعظم الخ وجوده في كلام المعظم وان لم يرجحوه كما هو في كلام الاذري والحامل على هذا التأويل أمور منها أنه لم ينسبه للمعظم غير الشارح ومنها أنه لم يذكره الا في التحفة ومنها أن المذكور في كلام غيره نسبتة للجماعة فقط ومنها أن الشارح نفسه قد صرح في شرح الارشاد أن الاكثرين على أنه يكون كالموافق المعذور فكيف يكون الاكثرون على شيء ويكونون على مقابله هذا مما لا يعقل فأين القائلون بما قال به في هذا الكتاب ومنها

بذلك البغوي في تقريره على الثالث فقال في تعليقه ولو أنه قسرا بعض دعاء الاستفتاح فانه يقرأ بعد ما ركع الامام من الفاتحة يقرأ ما قسرا من دعاء الاستفتاح فان أتم الفاتحة والاركان سواء كان عالما بأن ليس له الاشتغال بدعاء الاستفتاح أو كان جاهلا وحيث قلنا انه يشتغل بالقراءة فانه لا يتابع بل يشتغل بالقراءة ما لم يسبقه

بثلاثة أركان ويكون كالمعذور وسأني بيانه انتهى وهو نص أنه لا يقبل التأويل فقول التحفة من غير بعدد فعبارة مؤولة وكذلك النهاية حيث قال ومن غير بعدد فيه نظر لانه ملزوم بالقراءة كما أشار بذلك الشارح بمعنى المحلى بتعين جملة على غير البغوي وقد ذكر الشارح نفسه في الامداد بأن تأويل كلام البغوي بأن مراده بكونه معذورا أنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه قطعا لانه كبطي القراءة يحتاج لسند في صرفه عن ظاهره المخالف لذلك مع أن كلامه في تعليقه برده هذا التأويل انتهى وقال في المغني قال الشيخان كالبغوي هو معذور لا لزومه بالقراءة انتهى وقد عرفت أنه مؤول قال في المغني اللهم الآن يريد أنه كبطي القراءة فانه لا تفوته الركعة اذا لم يدرك الامام في الركوع انتهى فقد سلم كما ترى انه كبطي القراءة ومن جرى عليه الطائوس في تعليقه على الحادوي ونقله عنه القزويني في شرحه على الحادوي وأقره وتبعه ابن المقرئ وغيره من علماء اليمن ومشى عليه الزمعي في التقييه ونقله عن العجلي وغيره وفي مختصر التقييه المسمى بنسخار الفقيه للحكمي حكاية مذهب أبي زيد في كون المسبوق اذا خاف فوت الركوع واشتغل بالاستفتاح فقد قصر فيأتي من الفاتحة بقدر ذلك ثم قال وحيث أمرناه بالقراءة وترك المتابعة فان خالف بطلت صلاته وان اشتغل بالقراءة فان أدرك الامام في الركوع فذاك وان لم يدركه فهو معذور بتخلفه عن الامام وحكمه أنه يمشی خلف الامام ما لم يسبقه بثلاثة أركان مقصودة وقال العجلي وغيره يمشی خلف الامام ولو سبقه بأركان الى آخر ما أطال به ونقله الشرف المناوي عن ظاهر كلام الشيخين كما أوضحه في حاشيته على شرح البيهقي لشيخه العراقي وهذا هو الذي رجحه الشارح في شرح الارشاد وما مال اليه السيد السهمودي وغيره وقد جرى امام الحرمين في النهاية على تقرير مع آخر للاصح بخلاف ما سبق وبعبارة النهاية لامام الحرمين تقريره على الاصح وان كان مقصرا فليقرأ

من الفاتحة بقدر تقصيره فان رفع الامام رأسه من الركوع فالتفريع لا أن كالتفريع على ما إذا أمرناه بالركوع فخالف ما أمرناه وقرأ حتى فاته الركوع وقد مضى بيان ذلك انتهى قاله الزركشي يعني فلا تحسب له الركعة ولا تبطل صلاته في الاصح انتهى وجرى عليه الغزالي في الوسيط وعبارته بعد أن ذكر الوجهين السابقين مانصه والثالث ان اشتغل بدعاء الاستفتاح قلبه تدارك والا فليركع فان قلنا بتدارك رفع الامام رأسه من الركوع قبل ركوعه فقد فاته هذه الركعة وتبطل صلاته على أحد الوجهين وهو بعيد انتهى ثم اختلفوا فالذي فهمه السيد السهري أنه على قول الامام الغزالي ومثلهما المتولي والقاضي حسين ليس بمعدور ولا مدرك للركعة وهو الذي جرى عليه الخطيب في المغني والشارح في هذا الكتاب والجمال الرملي وغيرهم حين ألزموه بالمفارقة والابطال صلاته بهوى الامام الى السجود لان ذلك مقتضى كونه غير معدور ومع لزوم تدارك قدر الاستفتاح من الفاتحة وكان هذا وجه ما أخذهم وسئل ما فيه وقال الشيخ أبو محرمة المرجح أنه ثابت بقدر ما لم يسبق بركعتين وعليه فاذا اعتدل وجب عليه الهوى معه وصرح الامام في النهاية بأنه اذا رفع رأسه من الركوع يجب عليه متابعتها قال وقد ضبط الشيخ زكريا والسيد السهري في هذا وتنازعا فيه ولم يبقا على الصواب والمسئلة صرح بها الامام في النهاية ونقلها عن أبي زيد على الوجه الذي قرأناه الى آخر ما قاله لكن السيد السهري قد ذكر بعد ما قدمنا عنه ما يفيد ما قاله أبو محرمة في رسالته مواهب الكريم الفتح ومن جملة ما قاله أثناء كلامه له تبين أنه على طريقة الامام لا ينفسح له في التخلف بثلاثة أركان مقصودة للاتبان بما عليه بل هو كالتخلف بغير عذر من كل وجه وهو مقتضى قول الامام وان رفع الامام رأسه من الركوع فالتفريع الا أن كالتفريع على ما إذا أمرناه بالركوع فخالف ما أمرناه وقرأ فان من جملة التفريع المذكور ١١١٨ أنه يتابع الامام في هويته للسجود فان لم يتابعه بطلت صلاته

أن كلامه في التحفة يشير اليه لانه لو كان مراده أن المعظم رجوعه لم يقل بعد ذلك اعتمد جمع والله أعلم (قوله) وحينئذ أي حين اذ فاته الركعة (قوله) وافقه وجوبا في الاعتدال وما بعده ولا يركع أي ما لم ينو المفارقة والافله الركوع كما هو واضح (قوله) لانه لا يحسب له أي فلا فائدة في ركوعه فهو تعميل لئلا يركع (قوله) فان ركع عامدا عالما بطلت صلاته (قوله) مقتضى اطلاقهم أن ذلك لا يبطل من الجاهل وان كان غير معدور وكلامهم في موطن كثيرة قاض بالتقصير فليتأمل قاله السيد عمر وقد يقال ان ما هنا مما يخفى على بعض العلماء فضلا عن الجهلاء شرواني (قوله) ويأتي بركة بعد سلام امامه أي بدل هذه الركعة الفائتة (قوله) لانه لم يدرك الاولى معه أي مع الامام تعليل للاتبان بركة (قوله) وان لم يفرغ أي المسبوق المذكور وهذا قسم قوله السابق فان فرغ والامام في الاعتدال فليخص من كلامه أن المسبوق الذي اشتغل به في دعاء الافتتاح له أربعة أحوال لانه اما أن يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءة قدره واما أن يتخلف لها فان ركع مع امامه بطلت صلاته كما مر وان تخلف لها فاما أن يدرك امامه بعد الفراغ منها في الركوع أو في الاعتدال واما أن لا يفرغ منه وأراد الهوى للسجود فيكون في التخلف ثلاث صور تأمل (قوله) بان أراد أي الامام (قوله) الهوى منه أي من الاعتدال (قوله) الى السجود الاول ع ش (قوله) وهو الى الآن لم يكمل أي المسبوق المذكور (قوله) قراءة ماله أي من الفاتحة بقدر الذي اشتغل به من السنة (قوله) فقد تعارض معه أي في حقه كما عبر به في التحفة وهذا جواب وان لم يفرغ (قوله) واجبان أي مبطلان لصلاته بترك كل منهما بشرطه ولم ينو المفارقة (قوله) متابعة الامام أي لما يقرر أن المعتمد انه متخلف بغير عذر (قوله) وقراءة ماله أي وقراءة ماله لان

(و) حينئذ (واقفه) وجوبا في الاعتدال وما بعده ولا يركع لانه لا يحسب له فان ركع عامدا عالما بطلت صلاته (ويأتي بركة) بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى معه وان لم يفرغ والامام في الاعتدال بان أراد الهوى منه الى السجود وهو الى الآن لم يكمل قراءة ماله فقد تعارض معه واجبان متابعة الامام وقراءة ماله اذا كان عامدا عالما كما هو قاعدة المتخلف بغير عذر

الى آخر ما قاله وكان أباحرمة لم يقف على الرسالة المذكورة والامام يقل ما قاله في السهري وهذا أقوى جدا بناء على فوات الركعة لان الزامه بالقراءة لاحتمال امكان ادراكها بعد أن رفع الامام رأسه وفاته الركعة فاي فائدة في ايجاب قراءة عليه غير محسوبة له مع ترك متابعة الامام أو بطلان صلاته وقد قال الشيخان اذا أدركه في التشهد الاخير لزمه متابعتها في الجالس ولا يلزمه ان يشهد معه قطعا قال في المجموع في تعليل ذلك لان متابعة الامام لا يجب في الافعال وكذلك في الاقوال المحسوبة بالأمم ولا يجب في الاقوال التي لا تحسب له لانه لا يبطل تركها بصورة المتابعة بخلاف الافعال انتهى كلام مجموع النووي ولو كان الركن القولي اذالم يكن محسوبا بالأمم لا يجب عليه الاتيان به مع قيام المتابعة فلان لا يجب في مسئلتنا من باب أولى وأما على القول بعدم فوات الركعة فوجب القراءة طاهر ثم الكلام في العالم ما اذا جهل أن واجبه الفاتحة في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يتخلفه لانه متخلف لعذر والحاصل أن المسئلة طويلة الذيل ولا يسعني كتابة أكثر مما كتبت وقد مر فيها عدة تأليف وأشبع الكلام عليها السيد السهري في رسالته مواهب الكريم الفتح في المسبوق المشتغل بدعاء الاستفتاح رحمه الله وشكره بآمين وأما ما سبق نقله في كلام التحفة عن المعظم فقال في المغني والنهاية اختاره الاذري كما عاينته قال ابن شعبة في شرحه الكبير على المنهاج مانصه والذي رأيته في كلام الاذري في شرحه على المنهاج المسمى بقوت المحتاج بعد



ذكر معتد المنهاج مانصه والثاني يتم الفاتحة في الحالين لادراك محلها وعزى الى ظاهر نص الامام والثالث يسقط ما بقى وبركع معه في الحالين  
قال السبكي وهو قضية نص الاملاء وهو المذهب وكذا قاله المتولى وغيره ورجحه جماعة وهو المختار ولم يذكر المعظم غيره وأشار الشيخ أبو  
محمد في التبصرة الى بنائها على قول الزحام ١١٢ والتفصيل قول أبي زيد واتباعه من المرازمة ورده الفارقي وغيره انتهى وعبارة ابن شهاب قال

الاذري ورجحه جماعة وهو المختار ولم يذكر المعظم غيره وما بعده انتهت أي في كلام ابن شهاب الذي هو قوله في كلام الاذري فكلما التعبيرين صحيح فتنبه له فلعن الشارح

ولا مرجح لاحدهما فيلزمه فيما يظهر أن ينوي المفارقة ليكمل الفاتحة ويجري على ترتيب صلاة نفسه وتكون مفارقتها بعذر فيما يظهر أيضا وإن قصر بارتكاب سبب وجوبها وهو اشتغاله بالسنة عن الفرض (وإن لم يشتغل) المسبوق بعد إحرامه (بسنة) ولا يغيرها بل بالفاتحة وركع امامه (قطع القراءة وركع معه) ليدرك الركعة ويتحمل الامام عنه بقية الفاتحة أو كلها إن لم يدرك الا في الركوع فإن لم يركع معه فاتته الركعة

أراد بقوله عن المعظم الخ أي وجوده في كلام المعظم وإن لم يرجحوا كما هو في كلام الاذري والحاصل على هذا التأويل أني لم أقف على من ينسبه للمعظم غير الشارح والثاني أن الشارح لم يذكره في غير

الفرض أنه قد شرع فيها (قوله ولا مرجح لاحدهما) أي الواجبين ولا مخلص له منهما الا نية المفارقة قال سم ومعلوم أنه إذا نواها وجب عليه اتمام الفاتحة فلو أراد بعد هان مجددا لاقتداء به فهل إذا جدد يتابعه ويسقط قراءة ما كان وجبت قراءته أولا فيه نظروا لعل الوجه الثاني فليراجع (قوله فيلزمه فيما يظهر أن ينوي المفارقة) أي حذر من بطلان صلاته عند عدمها بكل من تقدرى التخلف والسجود مع الامام ويشهد لما يحتمل من لزوم نية المفارقة ما مر فحينئذ ترك الفاتحة وفي بطلان الوسوسة قال في التحفة ثم رأيت شيخنا أطلق نقلا عن التحقيق واعتدله أنه يلزمه متابعتها في الهوى حينئذ ويمكن توجيهه بأنه يلزمه المتابعة قبل المعارضة استصحاب وجوبها وسقط موجب تصديره من التخلف لقراءة قدر ما لحقه فغلب واجب المتابعة فعليه ان صح لا يلزمه نية المفارقة انتهى وفي قوله ان صح إشارة الى أن ما نقله الشيخ وهم لأن كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على القول الضعيف أنه يلزم المسبوق إذا ركع الامام أن يركع معه مطلقا وإن كان قد اشتغل بغير الفاتحة تأمل (قوله ليكمل الفاتحة) أي جميعها لا خصوص القدر الذي فوته بقراءة غير هالان القدوة قد انقطعت حينئذ (قوله ويجري على ترتيب صلاة نفسه) أي ان لم يرد تجديد القدوة بالامام والافيجو زله أن يقتدى به أيضا كما هو ظاهر (قوله وتكون مفارقتها) أي للامام في الصورة المذكورة (قوله بعذر فيما يظهر أيضا) أي فلا تفوته فضيلة الجماعة (قوله وإن قصر بارتكاب سبب وجوبها) أي نية المفارقة وهو غاية لكون هذه المفارقة بعذر (قوله وهو) أي سبب وجوبها (قوله اشتغاله بالسنة عن الفرض) أي كما مر أنه لا يشتغل الا بالفاتحة ولعل وجه كون ذلك فراقا بعذر أنه قد بذل جهده في إزالة هذه التقصير بقراءة ما يلزمه الى أن أدى الى تعارض الواجبين المتعارضين السابقين اللذين لا يمكنه التخلص منهما الا بهذه المفارقة فكما أنها تزيل أثر هذا التقصير بالكلية فكانه غير مقصود ولم تنفقه فضيلة الجماعة والله أعلم (قوله وإن لم يشتغل المسبوق بعد إحرامه) أي عقب تحريره فلو عبر به لكان أولى (قوله بسنة) هذا مقابل قوله سابقا فإن اشتغل بسنة الخ (قوله ولا يغيرها) أي كالسكوت (قوله بالفاتحة) أي بل اشتغل بالفاتحة عقب الاحرام (قوله وركع امامه) أي في أثناء فاتحة المسبوق (قوله قطع القراءة وركع) أي وإن كان بطي القراءة فلا يلزمه غير ما أدركه هنا بخلاف ما مر في الموافق من أنه يتم الفاتحة ويسعى خلفه الخ لأن ما هنار خصه فانساه رعايته حاله لا غير بخلاف الموافق نجفه بزيادة (قوله ليدرك الركعة) أي فهو يركع معه أو قبل قيامه عن أقل الركوع مدرك الركعة بشرطه الا في المتابعة المذكورة في الركوع واجبة لاجل تحصيل الركعة وإن كان لا يأنتم بتركها لما يأتي أن التخلف مكرره تأمل (قوله ويتحمل الامام عنه) أي المسبوق الذي لم يشتغل بالسنة وغيرها (قوله بقية الفاتحة) أي فيما إذا أدرك الامام قبل الركوع (قوله أو كلها) أي الفاتحة (قوله إن لم يدرك الامام لافي الركوع) أي ركوع الامام قال في التحفة والنهاية أو ركع عقب تحريره (قوله فإن لم يركع معه) أي كان تخلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لاتمامها وفاقته الركوع مع الامام وأدركه في الاعتدال (قوله فاتته الركعة) أي لعدم متابعتها في معظمها وإن كان تخلفه بلا عذر فيكون مكررها قال في الهجة

أما الذي يسبق فالحمد قطع \* وإن أعماه ومعه ما ركع لم يدرك الركعة لكن يجري \* كذا يخلف بغير عذر

التحفة وثالثا أن المذكور في كلام غيره نسبه لجماعة فقط وإن الاذري اختاره تبعاً لهم وراعاة قد علمت كلام الاذري نفسه ولو وليس فيه إلا أنه لم يذكر المعظم غيره وما قبله كما علمته وخامسا أن الشارح نفسه قد صرح في شرح الارشاد أن الأكثرين على أنه يكون كالموافق المذكور فكيف يكون الأكثرين على شيء ثم يكونون على مقابله هذا مما لا يتعقل وأيضا فإن القائلين بما قال به في هذا الكتاب وقد علمت أن كثيرا قائلون به وسادسا أن كلامه في التحفة يشير الى أنه لو كان مراده أن المعظم اعتمدوه لم يقل بعد ذلك اعتمدوه جمع فلمراد بما في التحفة أن المعظم ذكره وذلك وإن الاذري اختاره تبعاً لجماعة هكذا ظهر هذا والله أعلم



ولو ركع الامام قبل فاتحة المسبوق فكما لو ركع فيها كما مر (قوله بل وبطلت صلاته) أى المسبوق (قوله ان تخلف) ليكمل الفاتحة أى فيما اذا أدركه قبل الركوع أو ليقرأها فيما أدركه في الركوع (قوله الى أن شرع الامام في الهوى الى السجود) أى لانه تخلف عن الامام بركنين تأخير عنه غير عذر ومعلوم أن محل البطلان ان لم ينو المفارقة قال شيخ الاسلام رحمه الله لو وقف عمداً بقراءة حتى ركع الامام جازله التخلّف مالم يكن التخلّف بركنين فنوجب المفارقة وبطلت انتهى قال ابن قاسم وهو الذي لا يحبس عنه والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في بيان ادراك المسبوق الركعة

مر أن المسبوق هو الذي لم يدرك مع الامام من الركعة الاولى أو غيرهما قدر اربع الفاتحة بالقراءة المعتدلة وقرأ بضاعتين التحفة أنه لو شك أنه مسبوق أو موافق يلزمه الاحتياط فيتخلف لأتمام الفاتحة ولا يدرك الركعة لكن قال الفتاوى والذي ظهر فيه أن يقال انه تمارض معه واجبان وأصلان لأن الأصل أنه لم يدرك زمانا سبع الفاتحة وقضيته وجوب متابعة الامام وعدم جواز التخلّف لانماهما لم يتحقق أنه مسبوق والأصل أيضاً أن المأموم مخاطب بالفاتحة وان الامام لا يتحملها عنه حتى يتحقق أنه مسبوق وقضيته وجوب التخلّف لا كمال الفاتحة وعدم جواز المتابعة واذا تمارض أصلان واجبان ولا مرجح لاحدهما أو كلن مرجح أحدهما ضعيفاً أو أمكن الفأوهما والعمل بغيرهما واجب كما هو ظاهر من كلامهم في مواضع كثيرة وحيث أن الذي يتجمل أن يجب عليه نية المفارقة وتكون مفارقة بعدد فلا نفوت عليه فضيلة الجماعة وذلك لانه ان جعل نفسه مسبوقاً فلا بالأصل الاول نفوت وجوب تكميل الفاتحة نظراً للأصل الثاني أو موافقاً نظراً للأصل الثاني نفوت وجوب المتابعة نظراً للأصل الاول ولا يخرج عن ذلك إلا بما قلناه فان قلت استقاط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق وادراكه الركعة رخصة فلا يصحار اليه الا بيقين فلم يجعله موافقاً قلت واغتفار تخلف الموافق بأكثر من ركنين رخصة فلا يصحار اليه الا بيقين انتهى ومر عن السيد النجاشي ما يوافق (قوله ومن أدرك الامام المتطهر) من اسم موصول مبتدأ أو أدرك صلته والخبر قوله (أى أدرك الركعة والامام بالنصب مفعول أدرك) (قوله را كما) حال من الامام أو من ضمير المتطهر (قوله ركوعاً محسوباً له) أى للامام بأن كان غير زائد وغير الثاني في الكسوف كما سيأتى في المتن (قوله أو قرى بيا من الركوع) أى أو أدرك الامام المتطهر حال كونه قرى بيا من الركوع فهو عطف على قول المتن را كما (قوله بحيث لا يمكنه) أى المأموم تصويراً لادراك الامام قرى بيا من الركوع (قوله قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه) أى بحيث لا يبلغ ما أدركه من قيام الامام قدر فاتحة متوسطة وهذا ضابط المسبوق ومن أدرك ذلك هو الموافق كركدى (قوله وتيقن أنه اطمان معه) أى مع الامام وذلك برؤيته اياه في البصير أو وضع يده على نحو ظهره في الاعبى أو سماعته تسبيح الامام في الركوع ولا يكفي في ذلك الظن ولا سماع صوت المبلغ على ما سيأتى وكذا كل موضع نحمل الامام فيه عن المأموم شيئاً من الفاتحة أما الموافق الذي قرأ الفاتحة كلها فانه يدرك الركعة بمجرد الركوع وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع كما يؤخذ من قوله أدرك الامام را كما (قوله في الركوع قبل ارتفاعه) أى الامام قال القليوبي وكان احرامه أى المسبوق في القيام بيقيناً وقصد به التحريم فقط قال ولا ينس للامام انتظاره الا اذا علم أنه عالم بالشرط انتهى وسيأتى ايضاحه (قوله عن أقل الركوع) أى بأن يلتقي هو وامامه في حد أقل الركوع حتى لو كان هوى الهوى والامام في الارتفاع وقد بلغ في ركوعه حد الأقل قبل أن يرتفع الامام عنه كان مدركال ركعة وان لم يلتقي فيه فلا كذا في البجيرمى على الاقناع فليأتمل (قوله السابق بيانه) أى في باب صفة الصلاة (قوله أدرك الركعة) أى ما فاتته من قيامها وقراءتها وان قصر بتأخير تحريره لاعداد حتى ركع خلافاً لما حكاه ابن الرفعة عن بعض شيوخ المذهب أنه اذا قصر في التكبير حتى ركع الامام لا يكون مدركال ركعة قيل لأنواعها لانه انما يثاب على فعله وغاية هذا أن الامام يحمل عنه لعذره لكن نقل في المحلى في باب الصوم ادراك ثوابها ايضاً ولو حمل الاول على المقصر والثاني على

بل وبطلت صلاته ان  
تخلف الى أن شرع الامام  
في الهوى الى السجود  
فصل في بيان  
ادراك المسبوق الركعة  
(ومن أدرك الامام المتطهر  
را كما) ركوعاً محسوباً له  
أو قرى بيا من الركوع بحيث  
لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعها  
قبل ركوعه (و) تيقن أنه  
(اطمان معه) في الركوع  
(قبل ارتفاعه) عن أقل  
الركوع السابق بيانه  
(أدرك الركعة)

(قوله الى أن شرع امامه  
في الهوى) أى لتخلّفه  
بركنين بغير عذر

فصل في بيان ادراك  
المسبوق الركعة

(قوله محسوباً له) أى بأن  
يكون متطوفاً في ركعة أصلياً  
وذلك الركوع هو الاول  
من ركعتي صلاة الخسوف  
كما سيأتى محسباً في ذلك في  
كلامه (قوله أو قرى بيا من  
ذلك الخ) أى أو أدرك  
الامام المتطهر قرى بيا من  
الركوع المحسوب له  
بحيث لا يبلغ ما أدركه من  
القيام قدر فاتحة متوسطة  
وهذا ضابط المسبوق ومن  
أدرك ذلك فهو الموافق

(قوله ومن ثم الخ) أي من أجل صحة الحديث بادر الكعبة بالركوع لم يسن إلى الخروج من خلاف من منع ذلك لأن من شرط مراعاة الخلاف أن لا يخالف سنة صحيحة وأيضاً من شرطه أنه لا يقع في خلاف آخر وهذا لو راعاه لزم مخالفة مذهب الشافعي وغيره لزيادة ركوع في الصلاة وهي مبطله للصلاة ومن شرطه أيضاً أن لا يضعف مدركه جداً قال في الامداد وقضية كلام الشيخين أن هذا خلاف ضعيف فلا يسن الخروج منه لمخالفة لصريح الحديث السابق ولضعف مدركه وقضية كلام جمع متأخرين أنه قوي وأنه يندب الخروج منه انتهى زاد في شرح العباب وعليه فينبغي لمن أدرك الإمام راكعاً أن يؤخر أحراره إلى أن يعتدل لأنه إذا أحرم ركع معه فإن قلنا ابن خزيمة وأبو بكر كعبة خمسة غيره هذه وقعت في خلاف الشافعي وغيره لعدم زيادة ركعة عندهم وإن قلنا هم وحسب ما وقع في خلاف ابن خزيمة ولا فرق في ذلك بين الركعة الأخيرة وغيرها على الوجه لأن رعاية الخروج من البطلان أولى من رعاية جماعة متفق عليها نعم إن ضاق الوقت أو كان في ثمانية الجمعة أحرم وركع معه أي وجوباً بالان مصلحة ١١٤ تحصيل الاداء والجمعة أولى من الخروج من الخلاف وبدل له ما يأتي عن الاسنوي

غيره لكان أقرب قال في النهاية وظاهر كلامه أنه لا فرق في ادراكها بذلك بين أن يتم الإمام الركعة وينتهي معه أولاً كأن أحدث في اعتداله وهو كذلك (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لأدراك الركعة بادر الكعبة بالركوع الإمام (قوله من أدرك الركعة من الصلاة) أي صلاة الإمام (قوله قبل أن يقيم الإمام صلبه) يضم الصاد وسكون اللام ويجوز ضمها اتباعاً لقال في القاموس عظم من لذن الكامل أي مقدم أعلى انظر مما يلي العنق إلى العجب كالصالب والجبع أصليب وأصلاب (قوله فقد أدركها) أي الصلاة جماعة رواه الدارقطني وصححه ابن حبان في كتابه المسمى وصف الصلاة بالسنة قال في التحفة ولو ضاق الوقت وأدركه ركعة بادر الكعبة بالركوع معهما من يتحمل معه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر قال السيد عمر البصري كان وجهه لتصير صلاته أداء لا قضاء ويظهر أنه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع جميع الصلاة في الوقت وجب أيضاً لئلا يؤدي تركه إلى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت انتهى ونظر فيه الشرواني بأن كلام التحفة والنهاية في غير هذا الموضع كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسليمه ينبغي تقييده بما إذا شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والا فلا يجب ذلك لأن المدح يثبت جائزاً انتهى بالمعنى (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل صحة الحديث بادر الكعبة بالركوع مع الإمام (قوله لم يسن الخروج من خلاف من منع الخ) أي وهو الإمام أبو بكر بن خزيمة على ما حكاه عنه أبو عاصم العبادي والمتولى في التمه ولكن ذكر البلقيني في فتاويه أن ذلك النقل غير صحيح وإن ابن خزيمة لم يخالف الجمهور في هذه المسئلة وإنما هو أبو بكر أحمد بن إسحاق الضبي فانه قد صنف في ذلك مصنفاً وروى ذلك عن أبي هريرة وجماعته من التابعين والله أعلم (قوله منع أدراك الركعة بذلك) أي بادر الكعبة بالركوع الإمام لأن من شرط مراعاة الخلاف أن لا يخالف سنة صحيحة وإن لا يقع في خلاف آخر وهذا لو راعاه لزم مخالفة مذهب الشافعي وغيره ركوعاً في الصلاة وهي مبطله للصلاة وإن لا يضعف مدركه جداً وهذا كذلك على ما اقتضاه كلام الشيخين لكن قضية كلام جمع غيرهما أنه قوي يندب الخروج منه قال في الإيعاب وعليه فينبغي لمن أدرك الإمام راكعاً أن يؤخر أحراره إلى أن يعتدل لأنه إذا أحرم وركع معهما فإن قلنا ابن خزيمة وأبو بكر كعبة خمسة غيره هذه وقعت في خلاف الشافعي وغيره لعدم زيادة ركعة عندهم وإن قلنا هم وحسب ما وقع في خلاف ابن خزيمة ولا فرق في ذلك بين الركعة الأخيرة وغيرها لأن رعاية الخروج من البطلان أولى من رعاية جماعة متفق عليها نعم إن ضاق الوقت أو كان في ثمانية الجمعة أحرم وركع معه أي وجوباً بالان مصلحة تحصيل الاداء والجمعة أولى من الخروج من الخلاف قال وقيل شرط ادراكها أن لا يقصر المأموم وقيل شرطه أن يكون الإمام بالغاً وهل براعيان فيقال بمثل ما ذكرته قبلهما فيما إذا قصر أو كان الإمام صبياً أو لا يسن الخروج من خلافهما الذي يظهر مراعاة الشرح وروى الحاكم

وقيل شرط ادراكها أن لا يقصر المأموم وقيل شرطه أن يكون الإمام بالغاً وهل براعيان فيقال بمثل ما ذكرته قبلهما فيما إذا قصر أو كان الإمام صبياً أو لا يسن الخروج من

لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها ومن ثم لم يسن الخروج من خلاف من منع أدراك الركعة بذلك

خلافهما الذي يظهر مراعاة الاول لقوة مدركه بخلاف الثاني لمخالفته للمعوم الحديث انتهى وما نسبته في الإيعاب لابن خزيمة نقله الرافعي في الشرح عن النهاية أن أبا عاصم العبادي حكاه عنه ثم قال الرافعي في الشرح وروى الحاكم

أبو عبد الله في تاريخ نسابه ومثله عن أبي بكر الضبي انتهى ما أردت نقله من العزيز للرافعي ورأيت في فتاوى السراج البلقيني بعد أن نقل ذلك عن التمه عن حكاية أبي عاصم عن ابن خزيمة ما تقدم ثم قال البلقيني وعندي أن هذا الذي حكاه في التمه عن ابن خزيمة لا يصح عنه فان الذي ذكره ابن خزيمة في صحيحه خلاف هذا وهو قوله باب أدراك المأموم الإمام ساجداً والامر بالاقتداء به في السجود وأن لا يعتد به إذا لم يدرك للسجدة إنما يكون بادر الكعبة بالركوع قبلها وذكر كلام ابن خزيمة المناقض لما نقل عنه ثم ذكر كلام البيهقي وغيره وأطال ثم قال وإنما سقت ذلك كله ليظهر أن ابن خزيمة مع ذكر هذه الامور لا يخالفها بشيء لا يثبت قال ولعل أبا عاصم وجد ذلك منقولاً عن أبي بكر فظن أنه ابن خزيمة وإنما هو أبو بكر أحمد بن إسحاق الضبي فكل منهما كنيته أبو بكر والضبي خلف ابن خزيمة في الفتوى بضع عشر سنة وقد صنف الضبي في ذلك مصنفاً وروى ذلك عن أبي هريرة وجماعته من التابعين انتهى

الاول

(قوله وهو محدث) بخلاف ما إذا حدث الإمام في اعتداله فيدرك الركعة كما في المغني والنهاية بل في شرح الارشاد والعباب أنه إذا حدث الإمام بعد أن اطمان معه المأموم يكون مدركال للركعة ورجح في شرح العباب الصحة ١١٥

الثانية نوى مفارقتها  
واقتدى بأخر قدر كع  
وتسقط عنه الفاتحة (قوله  
سهوا) قال القليوبي في  
حواشي المحلى وكذا عمدا  
ولم يعلم بعمده (قوله بلوغ  
راحته ركبته) أي وهو

(وان أدركه) وهو محدث  
أو متنجس أو (في ركوع)  
غير محسوب له نحو (زائد)  
قام إليه سهوا أو في أصلي ولم  
يطمئن معه فيه أو اطمان  
بعد ارتفاع الإمام عن  
أقل الركوع وهو بلوغ  
راحته ركبته أو تردد هل  
اطمان قبل وصول  
الإمام لحدة أقل الركوع  
سواء أغلب على ظنه شيء  
أم لا (أو) أدركه (في)  
الركوع (الثاني من)  
صلاة (الكسوفين) لم  
يدركها أي الركعة لعدم  
أهلية نحو المحدث لتحمل  
القيام والقراءة لأن الحكم  
بإدراك ما قبل الركوع  
بالركوع رخصة فلا  
بصار إليها لا يبين

معتدل الخلقة (قوله ما قبل  
الركوع) أي من القيام  
والقراءة (قوله لا يبين)  
هو كذلك في كلام غيره  
أيضا وأنت خير بأن اليقين  
أنما يحصل بمشاهدة الإمام  
أو بأخبار مصوم أو  
عدد النواثر فعلى هذا إذا لم  
يوجد شيء من ذلك يكون

الاول لقوة مدركه بخلاف الثاني لمخالفته لعموم الحديث انتهى وفيما نسبته لابن خزيمة فامرأ نفا فلا تغفل (قوله  
وان أدركه) أي المأموم الاقام (قوله وهو محدث أو متنجس) أي والخال ان الإمام محدث أو متنجس  
بنجس لا يعني عنه وهذا محترز قوله المتطهر قال في التحفة عنده أي الركوع فلا يضطر وحده بعد ادراك  
المأموم له معه (قوله أو في ركوع غير محسوب له) أي للإمام عطف على محدث أو أدرك الإمام وهو في ركوع  
غير محسوب له (قوله نحو زائد قام إليه سهوا) أي وكذا عمدا ولم يعلم بعمده لأن علم بحديثه أو سهوه ونسي فلا  
يجزئه بل تزيده الإعادة لتقصيره قال في فتح الجواد ومن نسي ركعة قبل هذه فأيها لا أوسى تسبيح الركوع  
فعاد إليه بعد اعتداله طائعا جوازا فان المأموم لا يدركها الخ ولعله المراد بالتحوها (قوله أو في أصلي ولم يطمئن  
معه فيه) أي أو وجد الإمام في ركوع أصلي ولكن لم يطمئن المسبوق معه أصلا فيه (قوله أو اطمان بعد  
ارتفاع الإمام عن أقل الركوع) أي بخلاف ما لو كان الإمام أي بأكل الركوع أو زاد في الانحناء ثم  
اقتدى به المأموم فشرع الإمام في الركوع والمأموم في الهوى واطمان يقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل  
الركوع فانه يدرك به الركعة كما صرح به الزبائدي (قوله وهو) أي أقل الركوع (قوله بلوغ راحته  
ركبته) أي بحيث تنال راحته معتدل الخلقة ركبته لو أراد وضعهما عليه ما معلوم أن هذا أقل ركوع القائم  
وأما القاعدة أقل ركوعه ان ينحني حتى يكون محاذيا بجنبته ما قد اقدم ركبته كما مر في موضعه (قوله أو تردد)  
أي المسبوق (قوله هل اطمان قبل وصول الإمام) أي المتطهر (قوله لحدة أقل الركوع) أي أم بعد وصوله  
إليه وهذا كما قاله سم في المسبوق المقتدى ابتداء وأما إذا قرأ المنفرد الفاتحة ثم اقتدى بمن في الركوع ثم  
شك في ادراك الحد الاجزاء فلا يضطر لأنه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان بمنزلة الموافق فيدرك الركعة وان لم  
يطمئن قبل ارتفاع الإمام أو شك وفاقا لم (قوله سواء أغلب على ظنه شيء أم لا) هذا هو المعتمد وسباني  
ما فيه قال ع ش وبق ما لو أدرك الإمام في الركوع واطمان معه يقينا ثم لرفع الإمام من الركوع شرع  
في قراءة الفاتحة فشكل المأموم في حال امامه هل هو سواء أو عامدا أو جاهل هل يحسبه ركوعه الاول معه  
أم لا فيه نظر والاقرب عدم الحسبان للعللة الآتية فتقدير ان الإمام لم يقرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول لا يكون  
ركوعه الاول معتدبا فلا يصلح لتحمل عن المأموم لأن ركوعه هذا كالركوع الزائد وحيث كان كذلك  
فيجب عليه العود الى محل القراءة لأن الشك في حال امامه يؤدي الى الشك في انتقاله عن القيام الذي كان  
فيه والاصل عدمه ويحتمل ان ينتظره في السجود لان الظاهر والغالب في ركوع الإمام أن يكون بعد  
القراءة المعتد بها يأتي بركعة بعد سلام الإمام وان كان مع الإمام وقرأ الفاتحة وركع معه فينبغي الاعتداد  
بركعته لانه ان كان الإمام قرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول اعتد بركعة المأموم الاول وحسبته له الركعة  
وان لم يكن قرأ الفاتحة وعاد معه المأموم فعوده في محله ويعتد بقراءته وركوعه فيحكم له بإدراك الركعة  
أما بركوعه الاول أو الثاني فليتامل (قوله أو أدركه) أي المسبوق الا تمام (قوله في الركوع الثاني من صلاة  
الكسوفين) أي من الركعة الاولى والثانية اذا كان المأموم موافقا للإمام في صلاته لما مر من عدم صحة نحو  
المكتوبة بمصلي الكسوف في الركعة الاولى مطلقا ع ش (قوله لم يدركها أي الركعة) أي في الصور  
المدكورة من قوله وان أدركه وهو محدث لان هذا جوابه (قوله لعدم أهلية نحو المحدث) أي والمتنجس  
ومن في ركعة زائدة (قوله لتحمل القراءة والقيام) أي لكون الاولين ليسا في صلاة حقيقة والثالث  
كذلك ولان الركوع بدون الطمأنينة لا يعتد به فانفأوها كانتفائه (قوله ولان الحكم بإدراك ما قبل  
الركوع) أي من القيام والقراءة وهذا تعليل لصورة الشك (قوله بالركوع) أي مع الإمام متعلق  
بالادراك (قوله رخصة) خبران (قوله فلا يصار إليها لا يبين) أي لا بالشك فلا نظر لكون  
الاصل بقاء الإمام في الركوع كذا غلله الرافعي ويؤخذ منه أنه لا يكفي بغلبة الظن ولذا قال  
فيما مر سواء أغلب على ظنه شيء أم لا قال الزركشي وفيه نظر فانا لا نشترط في صحة الاقتداء اليقين بل يكفي

مدركال للركعة وان أطل في ركوعه وغلب على ظنه الادراك وهذا مما يؤيد ما سبق عن شرح العباب أن الاولى له أن يتأخر باحرامه الى  
ما بعد الركوع وقال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة وغيرهاته لا عن بحث مر أنه يكفي الاعتقاد بالخازم وعبرة القليوبي في حواشي المحلى



ومثله أي اليقين ظن لا ترد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أغنى واعتمد شيخنا الرمي انتهى قال الشارح في الامداد بعد نقله التعليل المذكور في كلامه هذا ما نصه يؤخذ منه أنه لا يكتفي بغلبة الظن وهو من جهة خلاف الزكشي تبعاً للفارقي ثم رأيت الأذرعى اعتمد الأول وضعف كلام الفارقي انتهى وعبارة النهاية وان نظرية الزكشي لأن هذا رخصة الخ قال المحقق المنلا إبراهيم الكوراني وفيه نظر فاتهم لما صرحوا بوجوب الطلب للماء على المسافر الذي لا يتيقن فقد الماء قالوا فإن لم يجد بعد الطلب تيمم فلو مكث موضعه فلا يصح وجوب الطلب للماء ثانياً وثالثاً ما بطل وهذا نص صريح بجواز التيمم عند حصول الفقد بغلبة الظن بعد الطلب اذ لو تيقن الفقد ارتفع الطلب ثانياً كما هو مصرح به ومعلوم أن التيمم رخصة فلو كان المراد بتحقيق سببها تيقن السبب لما جاز التيمم عند تحقق الفقد بغلبة الظن بعد الطلب لكن اللازم باطل بدليل وجوب الطلب ثانياً وثالثاً فكذلك المزموم فظهر أن المراد بتحقيق سبب الرخصة تحققه بغلبة الظن ومن هنا قال الزكشي وقول الرافعي لا يصار إليه الا عند تيقن ١١٦

وغلبة الظن كما في طهارة الامام وقد قال الفارقي اذا كان المأموم بحيث لا يرى فالمعتبر أن يغلب على ظنه ادراك الامام في القدر المجزئ انتهى قال الكوراني ويزيده تأييداً عموم قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والزام من لا يرى الامام بتيقن الادراك فيه حرج كبير والحرج متف في الدين وانتفاؤه هنا يحصل بالقول بأن المعتبر بغلبة الظن قال الكردى في الكبرى ومما يؤيد ما قاله تصريحهم بجواز نية القصر خلف من ظن مسافراً وان لم يدرك أنه نوى القصر أو الاتمام حيث تبين أنه مسافر قاصر مع أن القصر رخصة كادراك الركعة بالر كوع نعم يمكن الفرق بأن نظير مسألة الركوع في القاصر أن لا يظهر حال الامام بعد دهل كان قاصراً أو لا وفي هذه الحالة يلزم الاتمام وانما يقصر اذا تبين أن الامام قاصر وفي مسألة الركوع اذا تيقن في أثناء الصلاة أنه أدرك الركوع يكون مدركال للركعة إلا أن يقال قصر الامام أو اخباره بأنه نوى القصر لا يفيد اليقين بل غايته أنه الظن ومع هذا اكتفيت به ويمكن أن يجاب بأن اخباره في مثل هذا ينزل منزلة اليقين لأن ما نواه لا يعلم الا منه بخلاف ادراك الركوع فإنه يمكن مشاهدته أو اخبار التواتر به فافتراقا والحاصل أن المنقول في المذهب عدم الاكتفاء بغلبة الظن والمختار مدركال الاكتفاء بذلك والافقدي يلزم منه أن المقتضى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدركال للركعة مطلقاً ومما يؤيد قولهم في صلاة المسافر والعبارة لهذا الكتاب ولوشك في طول سفره واجتهاد فان ظهر له أنه القدر المعتبر برخص والافلا انتهى ومن المعلوم أن الاجتهاد لا يفيد الا الظن فهذا تصريح منهم بجواز الرخصة بالظن والله أعلم (قوله لان الركوع وقيامه) عطف أيضاً على لعدم أهلية نحو الحديث الخ وهو تعليل لعدم الادراك في مسألة الكسوف (قوله من كل ركعة من صلاة الكسوفين) أي من الركعة الاولى أو الثانية (قوله تابع للركوع الاول وقيامه) أي منه ما قال البجيرمي وصورة ذلك أنه صلى كسوفاً خلف من يصلي الكسوف بر كوعين وقيامين أما اذا صلى مكتوبة خلف من يصلي كسوفاً وأدركه في الركوع الثاني من الركعة الثانية فإنه يدرك الركعة وان لم يقرأ المأموم الفاتحة ويصح الاقتداء وهذا هو المعتد انتهى أي عند الرمي كما سيأتي عن الكردى (قوله فهو) أي كل من الركوع الثاني وقيامه (قوله في حكم الاعتدال) أي فلا يدرك الركعة الا بادره كنه في الركوع الاول كما في سائر الصلوات وهذا يدل على عدم الادراك به إلا أن يقال هو خاص بمن يصلي الكسوف خلف الكسوف بالهيئة المخصوصة ثم رأيت الرمي صرح بأدراكها في ذلك وأما الشارح فلم أقف له على شيء في ذلك وقوة كلامه تعطى أنه لا يدرك بذلك الركعة أفاده الكردى عبارة النهاية نعم ان اقتدى به فيه غير مصلحاً أدرك الركعة لانه أدرك معه ركوعاً محسوباً

ونحوها وقال الفارقي اذا كان المأموم بحيث لا يرى الامام فالمعتبر أن يغلب على ظنه أنه أدرك الامام في القدر المجزئ انتهى وهذا في نص المسئلة ما نقلناه من مسألة التيمم يؤيده ويزيده تأييداً عموم قوله تعالى وما جعل عليكم ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة الكسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال

في الدين من حرج والزام من لا يرى الامام بتيقن الادراك فيه حرج كبير والحرج متف في الدين وانتفاؤه هنا يحصل بالقول بأن المعتبر بغلبة الظن انتهى قوله ومما يؤيد ما قاله تصريحهم بجواز نية القصر خلف من ظنه

مسافر وان لم يدرك أنه نوى القصر أو الاتمام حيث تبين أنه مسافر قاصر مع أن القصر رخصة كادراك الركعة بالر كوع نعم يمكن الفرق بأن نظير مسألة الركوع في القاصر أن لا يظهر حال الامام بعد دهل كان قاصراً أو لا وفي هذه الحالة يلزم الاتمام وانما يقصر اذا تبين أن الامام كان قاصراً وفي مسألة الركوع اذا تيقن في أثناء الصلاة أنه أدرك الركوع يكون مدركال للركعة إلا أن يقال قصر الامام أو اخباره بأنه نوى القصر لا يفيد اليقين بل غايته أنه الظن ومع هذا اكتفيت به ويمكن أن يجاب بأن اخباره في مثل هذا ينزل منزلة اليقين لان ما نواه لا يعلم الا منه بخلاف ادراك الركوع مع الامام فإنه يمكن مشاهدته أو اخبار عدد التواتر به فافتراقا والحاصل أن المنقول في المذهب عدم الاكتفاء بغلبة الظن والمختار مدركال الاكتفاء بذلك والافقدي يلزم منه أن المقتضى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدركال للركعة مطلقاً ومما يؤيد قولهم في صلاة المسافر والعبارة لهذا الكتاب ولوشك في طول سفره واجتهاد فان ظهر له أنه القدر المعتبر برخص والافلا انتهى ومن المعلوم أن الاجتهاد لا يفيد الا الظن فهذا تصريح منهم بجواز الرخصة بالظن (قوله تابع للركوع الاول) سبق عن النهاية أن من اقتضى بغير



قال الرشيدى أو مصليها كسنة الظهر فيما يظهر (قوله ولذا) أى لاجل كون القيام الثانى فى حكم  
 الاعتدال (قوله سن فيه سمع الله من جده بنالك الحمد) أى كفى الروضة وأصلها زادنى المجموع جدا  
 طيبا الخ قال الكردى ولو كان قياما مستقلا لطلب فى الرفع اليه التكبير بقبية القيامات (قوله ولو قرأ  
 الفاتحة أدرك الركعة) يعنى ان المأموم لو أتى بالفاتحة مع الإمام الذى لم يحسب ركوعه بالركعة بأن أدرك  
 معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة (قوله وان كان الإمام محدثا أو فى ركعة زائدة) أى لان الإمام لم  
 يتحمل عنه شيئا قال ابن العماد ولو أدرك الإمام الحنفى وشك هل قرأ الفاتحة أو غيرها فان كان من عادته  
 أنه يقرأ الفاتحة أو الغالب من أحواله قراعتها كان مدركا للركعة والأفلا وقد تقدم نظير ذلك وقال غيره ولو  
 اقتدى به فقرأ غير الفاتحة وركع وجب على المأموم مفارقتها (قوله مالم يعلم بحديثه أو بسهوه) أى الإمام  
 (قوله وان نسي بعد) أى بعد علمه بحديث الإمام أو سهوه (قوله كما مر) أى قبيل فصل فيما يعتبر  
 بعد توفر الشروط السابقة عبارته ثم ولو علم المأموم حدث امامه أو خبئه أو قيامه لزيادة ثم نسي حدث امامه  
 أو خبئه أو قيامه لزيادة فاقضى به ولم يحتمل وقوع طهارة عنه ثم ذكره أعاد استصحاب الحكم العلم ولا نظر  
 لنسيانه لان فيه نوع تقصير منه انتهت (قوله وحيث أتى الشاك) أى الشامل للظان على ما مران غلبة  
 الظن لا تفيد هنا (قوله فى الطمأنينة المذكورة) أى فى الطمأنينة مع الإمام فى ركوعه (قوله بركعة  
 بعد سلام الإمام) أى بدلا عن الركعة التى يشك فيها (قوله سجد السهو) أى كما استظهره فى المجموع  
 وعلمه بأنه شاك بعد سلام امامه فى عدد ركعاته فلا يتحمل عنه قال السيد عمر البصرى يؤخذ من التعليق  
 أن محله ان استمرار الشك الى ما بعد سلام الإمام وقال سم يؤخذ منه أنه لا سجد فيما لو اقتدى بمصلى  
 المغرب يصلى العشاء فى ركوع الإمام وشك فى أدراك الاجزاء لانه وان أتى هذه لكن ثلثته بدرها مع  
 الإمام كما هو ظاهر فليأتمل (قوله وشرط صحة صلاة المسبوق السد كور) أى الذى أدرك امامه  
 فى الركوع (قوله أن يكبر للأحرام) أى وجوبه با كغير قائم فان وقع بعضه فى غير القيام لم تنعقد فرضا  
 قطعا ولا نفلا على الاصح وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين العالم والجاهل لكن قال ع ش الاقرب  
 انعقادها نقل من الجاهل لعذره ولانه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وأيضاً فالمتنقل يجوز أن  
 يحرم من جلوس وما هنا بلغ منه انتهى ثم رأيت فى فتح الجواد ما يصرح به (قوله ثم للهوى) أى ثم  
 يكبر تكبيرة أخرى للهوى من القيام الى الركوع ندبالان الركوع محسوب له فندب له التكبير قال فى التحفة  
 ومثله أى المسبوق هنا وفيما يأتى من يدسجدة تلاوة خارج الصلاة لانه تعارض فى حقه قرينتا الافتتاح  
 والهوى لاختلافهما قال وحينئذ لا يحتاج لنية أحرام بالاولى اذ لا تعارض ويظهر ان محله ان يحرم عند  
 التحريم على أنه يكبر للركوع أيضا أما لو كبر للتحريم غافلا عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبر له فلا نفيد هذه  
 التكبيرة الثانية شيئا بل يأتى فى الاولى التفصيل الا ترى قال السيد البصرى يتردد النظر فيما لو عزم عند التحريم  
 على الاتيان بتكبيرتين ثم أتى بواحدة من غير قصد تحريم ثم أعرض عن الثانى هل تصح الصلاة الظاهر نعم  
 انتهى وقد يفهمه قول التحفة أما لو كبر للتحريم الخ فليأتمل (قوله فان اقتصر) أى المسبوق المذكور وكذا  
 من يدسجدة تلاوة خارج الصلاة (قوله على تكبيرة) أى واحدة (قوله اشترط ان ينوى بها) أى بالتكبيرة  
 الواحدة (قوله الأحرام) أى فقط ولا يضر ترك تكبيرة الهوى لانها سنة (قوله وان يتمها) أى التكبيرة على  
 أن ينوى (قوله قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع) أى والالم تنعقد الا للجاهل فتتعد نفلا مطلقا قاله فى  
 شرح الارشاد (قوله فان نوى بها) أى بالتكبيرة الواحدة (قوله للهوى) أى فقط لا مع التحريم (قوله  
 أو مع التحريم) أى نوى بالتكبيرة للهوى والتحريم (قوله أو أطلق) أى فلم ينو بها التحريم ولا للهوى  
 وكذا لو شك أن نوى بها التحريم وحده أو لا اذا الظاهر فى هذا البطلان أيضا فالخاصة ان فى ذلك ثمان  
 صور الاولى أن يأتى بتكبيرتين واحدة للأحرام وأخرى للانتقال الثانية أن يكبر واحدة وينوى بها  
 التحريم فقط فيصح فى هاتين والست الباقية أن يقتصر على تكبيرة ينوى بها الركوع فقط أو ينوى بها

ولذا سن فيه سمع الله من  
 جده بنالك الحمد ولو قرأ  
 الفاتحة أدرك الركعة وان  
 كان الإمام محدثا أو فى زائدة  
 مالم يعلم بحديثه أو بسهوه  
 وان نسي بعد كما مر وحيث  
 أتى الشاك فى الطمأنينة  
 المذكورة بركعة بعد سلام  
 الإمام سجد للسهو وشرط  
 صحة صلاة المسبوق المذكور  
 أن يكبر للأحرام ثم للهوى  
 فان اقتصر على تكبيرة  
 اشترط أن ينوى بها الأحرام  
 وأن يتمها قبل أن يصير  
 أقرب الى أقل الركوع فان  
 نوى بها للهوى أو مسح  
 التحريم أو أطلق

الكسوف فى ثمانية  
 الكسوف يدرك بذلك  
 الركعة فحسب ما ذكره  
 الشارح عند الرمل فى  
 الكسوف بالكسوف  
 (قوله سمع الله من جده)  
 أى كالا اعتدال ولو كان  
 قياما مستقلا لطلب فى  
 الرفع اليه التكبير بقبية  
 القيامات (قوله سجد  
 السهو) أى لاحتمال  
 زيادتها بعد سلام الإمام فلا  
 يتحملها عنه الإمام

الحمد لله رب العالمين

الاحرام مع الركوع أو بنوى أحدهما بهما أو لم ينو شيئاً أصلاً أو يشك أنوى بها التحريم وحده أولاً أو يتم تكبيرة الاحرام وهو إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا تنعقد في جميع ذلك تأمل (قوله لم تنعقد صلاته) أي أما في الصورة الأولى فلم يعلم التحريم. وأما في الثانية فلا يشرك بين فرض وسنة مقصودة فاشبهه بنية انظره وسنته وما قيل أنها تنعقد في هذه نفلاً مطلقاً كما لو أخرج خمسة دراهم مثلاً ونوى بها الفرض والتطوع فانه يقع له تطوعاً مردود بالفرق بأن النية ثم يغتفر فيها ما لا يغتفر هنا وبأن النفل ثم لا يحتاج لنية فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهذا لا تنعقد الابنية فأنه اقترانها بنفسه وهو التشريك المذكور ولذا قال بعضهم إن القياس المذكور ليس له جامع معتبر وبيان أن تكبير التحريم ركن في الفرض والنفل معاً ويشترط فيه فقد صار في منه حالة التشريك بل لا ريب بخلاف مسئلة الصدقة فإن قصد التطوع مانع من اعتبار نية الفرضية لا يضري كونها تطوعاً لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في قصد النافلة لا نقول قصد النافلة هنا معناه قصد التكبير لا انتقال إلى الركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة نفلاً مطلقاً قطعاً بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وإن حجبته الفرضية. وأما في الثالثة فلان قرينة الافتتاح تصرفها إليه وتقرينة الهوى تصرفها إليه فتعارضتا واحتيج لقصد صارف وهو نية التحريم فقط وبشكل عليه ما مر أنه لو عجز عن القراءة فأنى بالافتتاح أو التعوذ لا بقصد بدلية ولا بغيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ومجاوب منع أن وجودها صارف ثم إن عجزه اقتضى أن لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهما مقدمتان للقراءة وهي مقصودة فإذا أنويها لا بقصد انصرف للواجب وأما استشكل بعضهم بأن قصد الركن غير شرط فردد بأن محله عند عدم الصارف وهنا قد وجد صارف كما قررر وأما الثلاثة فوجهها ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* فصل في صفات الأئمة المستحجة \*

أي أما الصفات المستحقة فقد تقدمت في فصل شروط القدوة والأئمة جمع أمام فاصلها أئمة بوزن أمثلة أدغمت الميم في الميم بعد نقل حركتها إلى المهمزة فن القراء من بقي المهمزة محقة على الأصل ومنهم من يسهلها على القياس بين بين ومنهم من أدخل ألفا بين المهمزة الأولى والثانية وبعض النحويين يبدل المهمزة الثانية بياء محضة ولذا قال الشاطبي رحمه الله وأئمة بالخلف قد مدوحده \* وسهل سماً وصفاً وفي النحو أبداً فضمير مدوحده لشام عن ابن عامر المذكور قبل هذا البيت فانه قرأ بخلاف عنه بالمدين المهمزين كما لفظ في البيت وأشار بسماً إلى نافع وابن كثير وأبي عمرو فاقسم قرأ بتسهيل المهمزة الثانية بين بين من غير مد والباقيون قرأوا بتحقيق المهمزين من غير مد كما حذو وجهي هشام وأما بالياء المحضة فليس في طريق الشاطبية نعم يقرأ بها من طريق الطيبة حيث قال فيها أئمة سهل أو بديل حط غنى \* حرم ومد لاج بالخلف ثباتاً سهلاً والاصحاب بالقصص \* في الثامن والسجدة مع المدح

وعليه فيكون في أئمة خمسة أوجه التسهيل والبذل والمدح التسهيل والمدح التحقيق والتحقيق من غير مد فافهم (قوله أحق الناس بالامامة) أي في غير صلاة الجنائز أماً فيها فالأحق القريب على المعتدلان المقصود منها الدعاء للبيت ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتألمه وانكسار قلبه وسيأتي أن شاء الله تعالى بذلك (قوله الوالي) أي ولو فاسقاً أو جائراً تقدم ما تقدم كما سيأتي (قوله في محل ولايته) أي بخلافه في غير محل ولايته فلا يكون الوالي أحق من غيره (قوله الأعلى فالأعلى) أشار به إلى أنه يرعى في الولاية إذا اجتمعوا تفاوتت الدرجة فيقدم الامام الأعظم ثم يليه بتفاوت القرب إليه كوزيره فوالي إقليم فوالي بلد فوالي محلة منها رعاية لمنصب الولاية انتهى

والندب أن يقدم أو يقدم من \* من ولي الأعلى فالأعلى ثم من \* رتب فالساكن بالحسنى على غير معيار البيت منه مثلاً \* وسيد غير مكاتب فلو \* لم يحضر الوالي ومن له تلو

لم تنعقد صلاته  
\* فصل في صفات  
الأئمة المستحجة (أحق  
الناس بالامامة الوالي)  
في محل ولايته الأعلى فالأعلى  
وان اختص غيره بسائر  
الصفات الآتية

\* فصل في صفات الأئمة  
المستحجة \*

(قوله الأعلى فالأعلى) قال  
في شرح العباب أشار به  
إلى أنه يرعى في الصلاة إذا  
اجتمعوا تفاوتت الدرجة  
فيقدم الامام الأعظم ثم من  
يليه بتفاوت القرب إليه  
كوزيره فوالي إقليم فوالي  
بلد فوالي محلة منها  
رعاية لمنصب الولاية انتهى

ففاضل بالفقه والقرآن \* فورع فالسنن في الايمان  
فنسبة وهي التي تأت في \* أنكحة فلبس نظيف  
فحسن صوت فجمال سابغ \* كالعدل والحرو شخص بالغ  
على سواهم وان اختصوا بغيره \* مروسو مبصر يندى عني

للمخبر الصحيح لا يؤمن  
الرجل الرجل في سلطانه  
ومحل ذلك في غير من  
ولاه الامام الاعظم أو نائبه  
أما من ولاه أحدهما في  
مسجد فهو أولى من  
والى البلد وقاضيه وفيمن  
تضمنت ولايته الامامة  
عرفاً أو نصاً بخلاف نحو  
ولاة الحروب والشرطة  
فلاحق لهم في الامامة  
وحيث كان الوالى أحق  
(فيتقدم) بنفسه (أو يقدم  
غيره) لأن الحق له فينب  
فيه من شاء (ولو) أقيمت  
الصلاة (في ملك غيره)  
وقد رضى المالك باقامتها  
في ملكه

(قوله في سلطانه) قال  
الشووي في رياض الصالحين  
المراد بسلطانه محل ولايته  
والموضع الذي يختص به  
انتهى (قوله من ولاه)  
أي امامة المسجد قال في  
التحفة بل يظهر تقدمه  
على من عدا الامام  
الاعظم من الولاة انتهى  
وكذلك النهاية لكن عبر  
فيها بقوله بل الوجه  
تقدمه على من سوى الخ  
(قوله الشرطة) بضم الشين  
وفتح الراء أعوان الامير

(قوله للمخبر الصحيح) دليل لاحقية الوالى على غيره في الامامة ولعموم سلطنته مع ان تقدم غيره بحضرته  
بغير اذنه لا يلاقى بيدل الطاعة وتقدم ان ابن عمر كان يصلى خلف الحجاج اسنى (قوله لا يؤمن الرجل الرجل  
في سلطانه) المراد به محل ولايته والموضع الذي يختص به والحديث رواه مسلم من حديث أبى مسعود  
البدرى وعامة ولا يتعدى بيته على تكريمه قال الشوبرى هي بفتح التاء وكسر الراء الفرائش ونحوه مما  
يسقط لصاحب المنزل ويختص به كذا في تعليق السيوطى على مسلم وقبل ما اتخذته لنفسه من الفرائش وقبل  
الطعام ويحتمل أن يكون المراد بهما انتهى (قوله ومحل ذلك) أي كون الوالى أحق من غيره (قوله  
في غير من ولاه الامام الاعظم أو نائبه) أي للامامة في مسجد مثلاً (قوله أما من ولاه أحدهما) أي  
الامام الاعظم أو نائبه قال سم شامل لقاضى البلد قال الشروانى فيقدم من ولاه قاضى البلد عليه لأن القاضى  
مجرد وسيلة فالمولى حقيقة منية وهو الامام الاعظم خلافاً لما يأتى عن الرشيدى (قوله في مسجد) أي ولاه  
امامة في مسجد أو جامع (قوله فهو أولى) أي أحق بالامامة في ذلك المسجد والجامع (قوله من والى البلد  
وقاضيه) زاد في التحفة بل يظهر تقدمه على من عدا الامام الاعظم من الولاة قال الرشيدى المراد بنائب  
الامام الاعظم وزيره قال أما من ولاه قاضى البلد فلا شك في تقدم القاضى عليه لأنه مولى له وعلى قياس هذا  
ينبغى أن يكون قول التحفة بل يظهر الخ مفر وضافين ولا نفس الامام تأمل انتهى كلام الرشيدى ببعض  
نقص قال الشروانى فيه تأمل والاوجه جله على اطلاقه كما مر عن سم (قوله وفيمن تضمنت ولايته الامامة)  
أي ومحل ذلك أيضاً فيمن تضمنت الخ فهو عطف على في غير من ولاه الامام الاعظم (قوله عرفاً أو نصاً) أي  
فلا يشترط في أحقية الوالى على غيره في الامامة التنصيص عليها بل يكفي تضمن ولايته لها عرفاً على ما شئت في  
الامام الراتب (قوله بخلاف نحو ولاة الحروب) أي امراء الاجناد (قوله والشرطة) بضم الشين وسكون  
الراء قال في المصباح وزان غرفه وفتح الراء مثال رطبة لغة قبلية وصاحب الشرطة يعنى الحاكم والشرطة  
بالسكون والفتح أيضاً والجمع شرط مثل رطب والشرط على لفظ الجمع أعوان السلطان لأنهم جعلوا لانفسهم  
علامات يعرفون بها الاعداء الواحد شرطة مثل غرف جمع غرفة وإذا نسب إلى هذا قيل شرطى رداً إلى  
واحدة تأمل (قوله فلاحق لهم) أي ولاة الحروب والشرطة (قوله في الامامة) أي لانهم اعما يولون على  
أمر مخصوصة فلم تشمل الامامة عرفاً ولا يعلم ان محمل ذلك أن لم ينص عليها (قوله وحيث كان الوالى  
أحق بالامامة من غيره) قال العلامة البرماوى وقع السؤال عن الامام الاعظم إذا أراد الاذان هل يقدم على  
المؤذن الراتب الوجه أن يقدم عليه إذا لفرق بينهما أي الاذان والامامة وأما عدم اذانه صلى الله عليه  
وسلم فلا عذر كما يشوه على ان عدم اذانه لا ينافى انه أحق به إذا أراد وأما مخالفة بعضهم بأن الامامة أعظم  
رتبة فينافى ان الاذان أعظم مع ان أعظمية الرتبة لا تقتضى فرافيقهم ما فليتأمل (قوله فيتقدم بنفسه) أي  
حيث كان مستوفى الشروط الامامة السابقة كما هو ظاهر (قوله أو يقدم غيره) أي بأن يأذن له في الامامة  
ولو كان ذلك الغير مفضولاً (قوله لأن الحق له) أي للوالى تعليل لتقدم الغير (قوله فينب من شاء) أي  
لكن من كان أهلاً للامامة قال ع ش فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك  
لأنه قد يتعلق غرضه بواحد مخصوص فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرضه بواحد منهم بل أراد الصلاة  
وانهم يقدمون من شاءوا فلا حرمة انتهى ومعلوم ان الاولى استثنائه (قوله ولو أقيمت الصلاة في ملك  
غيره) أي الوالى غايته في استحقاقه التقدم والتقديم (قوله وقد رضى المالك باقامتها في ملكه) أي بخلاف ما إذا

لم يرض بها والتعبير بأقامة الصلاة هو ما عبر به الامام وغيره ونقله في المجموع عن الاصحاب فتعبير الرخصة  
 بأقامة الجماعة يحمل على اقامة الصلاة اذا اعتبار ذلك بالاجل طرقة لا اوردى على وجه آخر حيث قال وليس  
 لهم أن يجتمعوا الا باذن المالك فان اذن لاحد منهم فهو أحق والاصلوا فرادى ومن ثم قال في التحفة الاذان في  
 الصلاة في ملكه وان لم يأذن في الجماعة بخلاف ما اذا لم يكن فيه هم وال لا تقام الجماعة في ملكه لئلا يلزم تقدم  
 غيره بغير اذنه وهو ممنوع وظاهر أن محل الاول ان لم يزد من الجماعة والا احتيج لاذنه فيها (قوله لان تقدم  
 المالك وغيره بمضرنه) أي الوالي بعد اذن المالك في اقامة الصلاة في ملكه فهو تعليل للغاية (قوله من غير  
 استئذانه) أي بخلافه بعد الاستئذان وقد اذن (قوله لا يليق ببذل الطاعة له) بالذال المعجمة قال في المصباح  
 بذله بذلا من باب قتل سمح به وأعطاه وبذله أباحه عن طيب نفس (قوله والاحق بعد الوالي) أي في الامامة  
 تقدم ما وتقدم (قوله فيما اذا اقيمت الصلاة في مملوك الرقبة أو المنفعة) احتراز عما اذا اقيمت في مسجد مطروق  
 أو أرض موات أو نحوهما من الامكنة المباحة (قوله الساكن يعني المستحق لتلك المنفعة) في هذا التفسير  
 قصور فانه لا يشمل المستعير والعبد الذي أسكنه سيده في ملكه فانهما لا يستحقان المنفعة مع كونهما أولى وقد  
 عبر النووي في المنهاج بقوله ومستحق المنفعة بملك ونحوه وفسره الشارح في التحفة بقوله يعني من جازله  
 الانتفاع بمحل كما أشارت اليه عبارة أصله انتهى فلو فسرناها كذلك أو بساكن الموضع بحق لكان أولى  
 فليتأمل (قوله بملك أو اعادة أو اجارة أو وقف أو وصية أو نحوها) أي كاذن سيد العبد والاصح تقديم المكرى  
 على المكرى لانه مالك للمنفعة والثاني يقدم المكرى لانه مالك للرقبة ومالك الرقبة أولى من مالك المنفعة ومقتضى  
 التعليل كما قاله الاسنوي جريان الخلاف في الموصى له بالمنفعة مع مالك الرقبة وان المستأجر اذا أجر لغيره  
 لا يقدم بل خلاف معنى ومثل ذلك مقررنحو الناظر على المقرر بكسر الراء (قوله فيثبت) أي حين اذ كان  
 الساكن أحق بعد الوالي (قوله بتقدم بنفسه) أي اماما فيما سكت به بحق فيؤمهم ان كان أهلا ولو نحو فاسق على  
 ما اقتضاه اطلاقهم بناء على ما هو المتبادر ان المراد بالاهل من تصح امامته وان رُهبته قاله في التحفة (قوله أو  
 يقدم غيره) أي ان لم يرد ان يتقدم بنفسه وكذا ان لم يكن أهلا وعبارة المغنى مع المتن فان لم يكن أهلا لامامة  
 الحاضر بن كرامة وخنى لرجال أول لم يكن أهلا لصلاة ككافر فله التقديم استعجابا كما في شرح مسلم لمن يكون  
 أهلا لانه محل سلطانه هذا اذا كان صحيح العبارة والابان كان صبيًا أو مجنونًا ونحو ذلك وليه فان اذن لهم  
 جمعوا والاصلوا فرادى انتهى وسيأتي هنا ما يفيد (قوله لما مر في الوالي) أي من ان الحق له فينبى من شاء  
 فهو تعليل للتقديم (قوله وخبر أبي داود لا يؤمن الرجل الرجل في بيته) أي ولا في سلطانه ولا يجلس على تكرمه  
 الا باذنه هذا تمام الحديث فلفظ في بيته زائد عما في خبر مسلم السابق وزيادة الثقة مقبولة (قوله والحاصل  
 ان مقدم المقدم هنا) بفتح الدال المشددة فيه ما على اسمها ما مفعول أي الشخص الذي قدمه من قدمه  
 الشارع في الامامة (قوله وفي جميع ما يأتي) أي من أحقيته باعتبار المكان لا باعتبار الصفات كالامام الراتب  
 والسيد والمكان لا كالأفقه والافرقا وعبارة الاسنى ومن قدمه المقدم بالمكان وكان يصلح للامامة فهو أولى  
 من غيره لان الحق فيه اخص بالتقدم والتقديم أما المقدم بغير المكان كالأفقه والافرقا فلا يقدم مقدمه (قوله  
 كالمقدم) خبران والدال مفتوحة مشددة أيضا أي مثله في انه أحق من غيره وان كان هنا أفضل منه قال ع ش  
 وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منهم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وان كان  
 مفضولا لعدم الاذن فيه نظروا لعل الثاني أظهر لان اذنه لواحد منهم تضمن اسقاط حقه كان الأفضل أولا فلو  
 تقدم غيره لم يحرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على ما مر فنبه له (قوله وان كان من قدمه) أي المقدم الثاني  
 (قوله غير أهل للامامة) أي فلا يشترط أن يكون أهلا لها لانه لم يباشرها بل الشرط أن يكون أهلا للاذن على  
 ما سيأتي (قوله كالمراة المستحقة لمنفعة محل اقيمت الجماعة فيه) أي والكافر كذلك قال البجيرمي اعترض بان  
 الكافر والمرأة لا يقال لهما مقدمان لان المقدم من يسوغ له الصلاة بالقول وأوجب بأن هذين يقال لهما

لان تقدم المالك وغيره  
 بمضرنه من غير استئذانه  
 لا يليق ببذل الطاعة له  
 (و) الاحق بعد الوالي فيما  
 اذا اقيمت الصلاة في مملوك  
 الرقبة أو المنفعة (الساكن)  
 يعني المستحق لتلك المنفعة  
 (بملك أو اعادة أو اجارة أو  
 وقف أو وصية أو نحوها)  
 فيثبت (بتقدم) بنفسه أو  
 يقدم أيضا) لما مر في الوالي  
 وخبر أبي داود لا يؤمن  
 الرجل الرجل في بيته  
 والحاصل ان مقدم المقدم  
 هنا وفي جميع ما يأتي  
 كالمقدم وان كان من قدمه  
 غير أهل للامامة كالمراة  
 المستحقة لمنفعة محل  
 اقيمت الجماعة فيه



مقدمان على فرض زوال المانع كما قاله الشمس الحنفى (قوله والشريكان) أى اللذان يستحقان للنفعة وأولى  
 منهما اللذان يباح لهما الانتفاع بالمحل المأمور بآتى (قوله يعتبران) خبر والشريكان فلا يكتفى أحدهما  
 (قوله ولا يتقدم) أى أحدهما بنفسه (قوله أو يقدم أحدهما) أى الغير (قوله الا باذن الآخر) أى  
 فى التقديم والتقديم فان لم يأذن أحدهما للآخر صلى كل منفردا قال ع ش ولا دخل للقرعة هنا اذ لا تأثير  
 لها فى ملك الغير (قوله أو وكيله) أى اذن وكيل الاخر فيه ما وعيارة الاسنى مع المتن ولا بد من اذن  
 الشريكين لغيرهما فى تقدمه ومن اذن أحدهما لصاحبه فى ذلك وعيارة الاصل أى الرخصة ولو حضر  
 الشريكان أو أحدهما والمستعير من الآخر فلا يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا أحدهما الا باذن الآخر والحاضر  
 منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع وعلم من عبارة الاصل ان المستعير من من الشريكين  
 كالشريكين فان حضر الاربعة كفى اذن الشريكين انتهى (قوله ولا حق لولى المحجور) أى يحجون أو ضبا  
 أو نحوهما (قوله فى التقديم) أى للغير (قوله ولا التقدم) أى بنفسه هذا ما استوجهت فى فتح الحواش  
 قال وانه حيث جاز اقامة الجماعة فى ملك المولى بأن حضر وافية لحاجة أو مصلحة قدم بالصفات الآتية  
 انتهى وكذا اعتمد جمع من أرباب الحواشى لكن فى التحفة والنهاية ما يصرح بخلافه حيث قالوا واللفظ  
 للتحفة أما المحجور وعليه اذا دخلوا بيته لمصلحة وكان زمنها بقدر زمن الجماعة فان اذن وليه لواحد تقدم  
 والاصلوا فرادى قاله الماوردى والصيمرى ونظريه القمولى وكأنه لم يح أن هذا ليس حقا ما ليا حتى ينوب  
 الولي عنه فيه وهو ممنوع لان سببه الملك فهو من توابع حقوقه وللولي دخل فيها فليتامل (قوله والسالكين  
 أولى كما تقرر) أى فى المتن وانما ذكره الشارح هنا لاجل الدخول على الاستثناء قال سم وليس للحاضر من  
 فى ملك انسان ان يجمعوا الا باذنه ان كان حاضرا اذ لا يجوز لاحد التقدم عليه بغير اذنه أو علم رضاه وأما اذا  
 لم يكن حاضرا وقد اذن لهم فى الصلاة فى ملكه من غير نص على الجماعة فلا وجه لامتناع الجماعة حيث لا  
 ان زاد من اذنه على زمن الانفراد انتهى ومرعن التحفة ما يوافقه (قوله الا فى مسائل) استثناء من أولوية  
 الساكن كما علمت (قوله منها) أى من المسائل (قوله ان المعير أحق بالتقديم والتقديم) أى فى الامامة  
 فيما يعير (قوله من المستعير) هذا هو الاصح كما فى المنهاج قال فى التحفة واختار السيدكى تقديم المستعير  
 لشمول فى بيته المار فى الخبر له والارزى تقديم المؤجر أيضا وموجب عنه بأن الاضافة للملك أو الاختصاص  
 وكلاهما متحقق فى ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المعير لانه غير مالك لها قال سم هذا لا يدل على  
 الخروج لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الخشاب بين الاختصاص والاستحقاق  
 والملك فى معانى اللام بأن ما يصلح له التملك معه اللام معه لأم الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن  
 أضيف اليه ما ليس بملوك له اللام معه لأم الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك ان أراد الشارح  
 بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان الاضافة لا تنحصر فى الملك والاختصاص بهذا المعنى وان أراد لا  
 يشمل الاستحقاق فهو متحقق فى المستعير فتأمل (قوله لانه مالك للمنفعة) تعليل لاحقية المعير على  
 المستعير فى ذلك وهذا أفيد من قول غيره مالك الرقبة والمنفعة لشمول ما هنا المستعير من المستأجر ومن الموصى  
 له بالمنفعة ومن الموقوف عليه فهم مقدمون على المستعير منهم وان لم يملكوا الرقبة تأمل (قوله وللرجوع فيها)  
 أى ومالك للرجوع فى العارية (قوله متى شاء) أى فهو قادر على منع المستعير ولو كانت عارية مقيدة بوقت قبل  
 انتهائه قال فى نهاية التدریب وجائز توقيفها الى أجل \* كذا الرجوع قبل ان يقضى الاجل  
 قال فى الايعاب لو أعار المستعير وجوزنا له العلم بالرضا وحضر فالذى يظهر ان المستعير الاول أولى لان  
 الثانى فرعه ويحتمل استؤاؤهما لانه كالمكيل عن المالك فى الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استؤاؤهما  
 يظهر انتهى ونظريه ع ش بأنه ان كانت اعارته للثانى باذن من المالك انعزل المستعير الاول  
 باعارة الثانى فيسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع فى الاعارة لم يصح رجوعه وان كانت باذن فى  
 أصل الاعارة بدون تعيين كان كما لو أعاره بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه أن المستعير الاول أحق أى لانه  
 متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو اذن له فى الاعارة بلا تعيين لاحد فلا وجه للتسوية  
 بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق للاول فليتامل (قوله ومنها) أى من المسائل (قوله ان السيد

والشريكان يعتبران  
 ولا يتقدم أو يقدم أحدهما  
 الا باذن الآخر أو وكيله  
 ولا حق لولى المحجور فى  
 التقديم ولا التقدم  
 والسالكين أولى كما تقرر  
 (الا) فى مسائل منها  
 (ان المعير أحق) بالتقديم  
 والتقديم (من المستعير)  
 لانه مالك للمنفعة وللرجوع  
 فيها متى شاء (و) منها أن  
 السيد

(قوله ولا حق لولى المحجور  
 الخ) لعل محل هذا  
 اذا دخلوا بيته لا لمصلحته  
 أو كان زمن المصلحة دون  
 زمن الجماعة والا قدم الولي  
 واحد منهم وعيارة النهاية  
 ونحوها عبارة التحفة أما  
 المحجور عليه عند دخولهم  
 منزله لمصلحته وكان زمنها  
 بقدر زمن الجماعة فالمرجع  
 لاذن وليه فان اذن لواحد  
 تقدم والاصلوا فرادى  
 انتهى زاد فى التحفة قاله  
 الماوردى والصيمرى  
 ونظريه القمولى وكأنه لم يح  
 ان هذا ليس حقا ما ليا حتى  
 ينوب الولي عنه فيه وهو  
 ممنوع لان سببه الملك فهو  
 من توابع حقوقه وللولي  
 دخل فيها انتهى

(قوله لانه المالك) أى للساكن والمسكن ١٢٢ حيث كان ملكه فان كان ملك غيره فالسيد هو المستعير في الحقيقة فانه أحق يؤخذ منه بالاولى انه لا

يقدم على قته المبعوض فيما ملكه ببعضه الحر تحفة ونهاية (قوله بما يأتى) أى سائر الصفات الآتية في التحفة (قوله الراتب) هو من ولاء الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به أخذاً مما رأى عن الماوردى المقتضى عدم الصحة لان الحرمة فيه من

حق (بما ذكر) (من عبده) أى قته (الذى ليس بمكاتب) لانه المالك بخلاف المكاتب كتابة صحيحة فانه أحق من السيد لانه مستقل بالتصرف (والامام الراتب) بمحل الجماعة (أحق من الوالى) وان اختص الغير بما يأتى (فيتقدم أو يقدم) من تصح امامته وان كان هناك أفضل منه للخبر السابق ولولم يحضر الراتب سن الارسال اليه ليحضر أو فان خيف فوت أول الوقت ولافتنه ولا تأذ لو تقدم غيره سن لواحد ان يؤم بالقوم

حيث التولية أو كان بشرط الواقف انتهى وقوله بما عزير يده قوله قال الماوردى ويحرم على الامام نصب الفاسق اماما للصلاوات لانه مأمور بمراعاة المصالح وليس منها أن يوقع الناس في صلاة مكرهه انتهى قال ويؤخذ منه حرمة نصب كل من ثراه الاقتداء به وناظر المسجد ونائب الامام كهو في تحريم ذلك كما هو ظاهر انتهى كلام التحفة وقوله من حيث التولية هذا ذكره في وجه كون

أحق بما ذكر) أى بالتقدم والتقدم (قوله من عبده أى قته) أى الساكن بملك السيد باذنه وهو واضح لانهم مملكه أو بغير ملكه كما قال الاسنوى انه المتوجه وان أذن له في التجارة أو ملكه للسكن لر جوع فائدة سكنى العبد الى السيد (قوله الذى ليس بمكاتب) أى كتابة فاسدة فكالقن لعدم استقلاله (قوله لانه المالك) أى السيد هو المالك للعبد والمسكن فهو تعليل للاحقية المذكورة (قوله بخلاف المكاتب كتابة صحيحة) أى وهى التى استوفت أركانها وشروطها فان اختلف ركن منها فاطلة وهى ملغاة الا في تعليق معتبر واما الكتابة الفاسدة فهى التى اختلفت بكتابة بعض أو فساد شرط أو عوض أو أجل ولكل من الثلاثة أحكام تخصه فراجعهما من بابها (قوله فانه أحق من السيد) أى بالتقدم والتقديم فيما استحق منفعة ولو بنحو اجارة واغارة من غير السيد بدليل كلامه السابق فلا يقدم سيده عليه لانه أجنى عنه ويؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على قته المبعوض فيما ملكه ببعضه الحر قاله في التحفة ظاهره وان كان بينهما مامياً أو وقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقبة والمنفعة ع ش فليتأمل (قوله لانه مستقل بالتصرف) أى في نفسه وماله في غير التبرع قال في نهاية التدریب وحيث صارت مع مولاه في \* كسب ومال مطلق التصرف مالم يكن في نفسه تبرع \* أو خطر فذال منه يمنع

(قوله والامام الراتب) مبتدأ خبره أحق الخ وهو من ولاء الناظر أو كان بشرط الواقف كذا في النهاية وقضيته ان ما يقع كثير من اتفاق أهل محلة على امام يصلى بهم من غير نصب الناظر انه لاحق له في ذلك فيقدم عليه لكن في الأعياب ما يخالفه ونصه في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعاً لما وردى ما حاصله يحصل وظيفة امام غير الجامع من مساجد المحال والعشائر والأسواق بنصب الامام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لما برضا جماعة بان يتقدم بغير اذن الامام ويؤم بهم فاذا عرف به ورضيت جماعة المحل بامامته فليس لغيره التقدم عليه الا باذنه ويحصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذى في الشارع بتولية الامام أو نائبه فقط لانها من الامور العظام فاختصت بنظره فان فقد في رضيه أهل البلد أى أكثرهم كما هو ظاهر تأمل (قوله بمحل الجماعة) أى حضراً أو حضر قبل فوت أول الوقت قاله في فتح الجواد (قوله أحق من غير الوالى) أى كما صرح به في الروضة وغيره قال العلامة البرماوى وهذا في مسجد غير مطروقى بأن لا يصلى فيه كل وقت الا جماعة واحدة ثم يقفل والا فالراتب كغيره ولو بحضرته فلا تكره جماعة غيره لأمعه ولا قبله ولا بعده انتهى وسأبني في الفصل بعد هذا بسطه (قوله وان اختص الغير بما يأتى) أى من الصفات الفاضلة كالفقه والقراءة ونحوهما والراتب غير موصوف بها قال بعضهم ولو فاسقاً (قوله فيتقدم) أى بنفسه اماماً بهم ان كان أهلاً (قوله أو يقدم من تصح امامته) أى يندب له التقديم لمن تصح امامته كما مر (قوله وان كان هناك أفضل منه) أى من الامام الراتب أو من قدمه قال في فتح الجواد وفي كون الراتب مثلاً مخاطباً ندباً بتقديم من شاء حتى غير الافقه مثلاً عليه كما أفهمه المتن وغيره وفقه طاهرة ويتجه انه مع تسليم ندب التقديم له لا يحصل سنته الا ان قدم من حق الاحق والام يشب على التقديم وان كان مقدمه مقدماً على غير الفاضل (قوله للخبر السابق) أى قرب الفصل وهو لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وتقدم ان المراد بسلطانه محل ولايته والموضع الذى يختص به فيدل على احقية الامام الراتب من غيره (قوله ولولم يحضر الراتب) أى لمحل الجماعة كان أبطأ في الحضور اليه (قوله سن الارسال اليه ليحضر) أى بنفسه فيصلى بهم (قوله أو يأذن) أى لاحدهم ليؤم بهم ومرانه لو قال لجمع ليتقدم واحد منكم يقدم أفضلهم بالصفات ولا يحرم تقدم غيره والاولى كما قاله ع ش عدم التقدم حيث علم ان هناك أفضل منه وليس له الاذن لهذا الافضل بل عليه الامتناع فقط لانه لم يأذن له في الاذن لغيره فليتأمل (قوله فان خيف فوت أول الوقت) أى وقت الفضيلة أو وقت الاختيار (قوله ولافتنه ولا تأذ لو تقدم غيره) أى بخلاف ما اذا خيفت الفتنة أو تأذ بتقديم غيره فأنهم يصلون فرادى ويسن لهم ان يعيدوا الصلاة مع الراتب ان حضر آخر الوقت جبراً لحاظه ومحصلاً لاثواب الجماعة قال في الاسنى ولا ينافي ذلك قول المجموع اذا خافوا الفتنة انتظروه فان خافوا فوت الوقت كاه صلوأ جماعة لان ما هنا فيما اذا خافوا فوت أول الوقت وأرادوا فضيلته وما في المجموع فيما اذا خافوا فوت كله ولم يردوا ذلك انتهى (قوله سن لواحد ان يؤم بالقوم) أى ليحوز وافضيلة أول الوقت وكونه الاحب أولى كما سأتى (قوله

ولو

ونائب الامام كهو في تحريم ذلك كما هو ظاهر انتهى كلام التحفة وقوله من حيث التولية هذا ذكره في وجه كون

بأن يكون ثنائهم عليه بالجميل اكثر انتهى من المجموع ١٢٣

الحرمه في كلام الماورى تقتضى عدم صحة التولية لان الحرمه من حيث التولية لا لامر خارج وقولها أو كان بشرط الواقف معطوف على قولها  
من ولاه الناظر وعبارة النهاية وهو من ولاه الناظر أو كان بشرط الواقف انتهت ١٢٣ وظاهر إطلاقها يفيد انه راتب وان كره

الاقتداء به وعبر الزيادة  
في شرح المحرر بعبارة  
التحفة السابقة ونقل  
الحلى في حواشى المنهج  
ان ناظر المسجد كالامام  
قال وقد يقال هو من جملة  
تواب الامام والظاهر انه  
حيث حرمت التولية لم  
نصح انتهى (قوله)

ولو ضاق الوقت أو  
كان المسجد مطروقا  
جمعوا مطلقا (ثم) ان لم  
يكن هناك أولى باعتبار  
المكان كان كانوا بموات  
أو مسجد ولا امام له راتب  
أوله امام وأسقط حقه  
وجعله للأولى (قدم)  
باعتبار الصفة (الافقه)  
باحكام الصلاة على من  
بعده لاحتياج الصلاة الى  
مزيد الفقه بل مزيدا أكثر  
من نحو القراءة (ثم) ان  
استوى اثنان في الفقه  
وأحدهما أقرأ قديم  
(الأقرأ) أى الاحفظ لأن  
الصلاة أشد احتياجا اليه  
من الأورع

باحكام الصلاة) نبه به على  
ان المراد بالافقه هنا الافقه  
بمغلفات الصلاة قال في  
النهاية وان لم يحفظ من  
القرآن الا الفاتحة انتهى  
ونحوها النهاية (قوله أى  
الاحفظ) كذلك الامداد  
ومختصره قال فيه لا أكثرهم

ولو ضاق الوقت) أى عن الصلاة (قوله أركان المسجد مطروقا) أى بان يصلى فيه جماعة بعد أخرى ولم يقتصر  
على واحدة (قوله جمعوا مطلقا) أى وان خافوا فتنة بل يلزمهم حيث توقف الشارع عليه قاله في فتح الجواد  
وسياق فى الفصل الذى على الاثر فى هذه المسئلة ما هو أبسط مما هنا فانظره (قوله ثم ان لم يكن هناك) أى فى  
محل الجماعة (قوله أولى باعتبار المكان) أى بل كان هناك أولى باعتبار الصفات فقط (قوله كان كانوا بموات)  
هو الارض التى لم تعمّر أصلا أو عمرت جاهلية ولا هى حريم لمعمور ولا يشترط فى نفي العبارة التحقق بل يكفى  
عدم تحققها بان لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر وممر وجدروا ناراً وتادون نحوها قاله فى الاسنى  
(قوله أو مسجد ولا امام له راتب) أى أو كانوا فى غير موات بل فى مسجد ولكن ليس له امام راتب وأما اذا كان  
له راتب فقد مر حكمه انه مقدم على غيره وان كان غير موصوف بالصفات الآتية والغیر موصوف بها (قوله  
أوله امام وأسقط حقه) أى فى الامامة سواء كان له ذرأ ولا (قوله وجعله للأولى) أى الاحق فى الامامة  
باعتبار الصفات أولم يجعله بل فوض أمرها اليهم كما مر عن ع ش (قوله قدم باعتبار الصفة) اقتصر  
هنا على التقديم لان من باتى لاحقه فى التقديم قاله فى فتح الجواد (قوله الافقه بأحكام الصلاة) نبه به على أن  
المراد بالافقه هنا الافقه بمغلفات الصلاة وان لم يحفظ غير الفاتحة كفى التحفة والنهاية وغيرهما (قوله على  
من بعده) متعلق بقدم أى فهو مقدم حتى على الاقر غير الافقه وان حفظ جميع القرآن هذا هو الاصح والثانى  
هماسواء لتقابل الفضيلتين والثالث ان الاقرأ أولى من الافقه ونقله فى المجموع عن ابن المنذر خبر مسلم اذا  
كانوا ثلاثة فليؤمهم واحد منهم وأحقهم بالامامة أقرؤهم وسياق الجواب عنه قال ع ش وظاهر ذلك ولو  
عارى وغيره مستور أو ينبغى خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العارى فليتا مل (قوله لاحتياج الصلاة  
الى مزيد الفقه) تعليل لتقديم الافقه على غيره (قوله بل مزيد) أى الاحتياج الى الفقه (قوله أى أكثر من  
نحو القراءة) أى كالورع لكن الواجب من القرآن فى الصلاة محصور والحوادث فيها لا تنحصر بل فى  
كل جزء من أجزائها محتاج الى الفقه قال فى التحفة ولا نه صلى الله عليه وسلم قدم أبابكر على من هم أقرأ منه  
لخبر البخارى لم يجمع القرآن فى حياته صلى الله عليه وسلم الأربعة أنصار خزرجيون زيد بن ثابت وأبى بن  
كعب ومعاذ بن جبل وأبوزيد رضى الله عنهم وخبر أحقهم بالامامة أقرؤهم محمول على عرفهم الغالب ان  
الأقرأ أفقه لأنهم كانوا يضمون للحفظ معرفة فقه الآتية وعلموهم هاتين يتسلىون فى فقهه وحرر غير فقيه كفى  
المجموع وينبغى حمله على قن أفقه وحرر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيدة بخلاف مقابلة باصـ  
الفقه فهو أولى منه التوقف صحة الصلاة عليه دونها ثم رأيت السبكي أشار لذلك تأمل (قوله ثم ان استوى اثنان  
فى الفقه) أى فى الاحكام المتعلقة بالصلاة (قوله وأحدهما أقرأ) أى من الاخر وفى هذا الصنيع إشارة  
الى الجواب على ما استدركه الامام النووى على الجواب السابق حيث قال لكن فى قوله صلى الله عليه وسلم  
فان كانوا فى القراءة سواء فعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرأ مطلقا انتهى وأيضاً فى الجواب انه قد  
علم ان المراد بالأقرأ فى الخبر الافقه فى القرآن فاذا استوى وفى القرآن فقد استوى وفى فقهه فاذا زاد أحدهم  
بفقه السنة فهو أحق فلا دلالة فى الخبر على تقديم الاقرأ مطلقا بل على تقديم لافقه فى القرآن على من  
دونه ولا نزاع فيه فتأمل (قوله قدم الاقرأ) أى على الأورع ومن بعده (قوله أى الاحفظ) أى لا الأكثر  
تلاوة خلافا لمن وهم فيه نعم لا اعتبار للقراءة المشتملة على الحن مطلقا لكن الاقتداء باللاحن والمجيد للقراءة من  
حيث تصحيح أدائها ومخارج خروجها ومعرفة لحظها الخفى أولى من الاحفظ الذى لا يحسن ذلك على الأوجه  
كذا فى شرح الارشاد وقال فى التحفة والأوجه ان المراد الاصح قراءة فان استوى باقى ذلك فلا أكثر قراءة الخ  
وحمل فى الايجاب هذا على الاول قال والأفعوم غير مراد (قوله لان الصلاة أشد احتياجا اليه) أى الى الاقرأ  
(قوله من الأورع) أى من احتياجا اليه لان القراءة تتعلق بالركن بخلاف الورع قال فى التحفة وبحث  
الاسنوى ان التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك أى الاصح قراءة وترد فى قراءة مشتملة على الحن لا يغير

تلاوة وفى الامداد الا لا أكثر قراءة خلافا لمن وهم فيه كالشارح انتهى وفى النهاية الأوجه ان مراده بالأقرأ الاصح قراءة انتهى  
وعبر شيخ الاسلام فى شرح المنهج والخطيب الشربيني فى شرح التنبيه بالاكثر قراءة ولعل تعبير النهاية أحسن ما مرأته فى التحفة عبر



بذلك أيضا قال فان استوي في ذلك فلا أكثر قراءة وبحث الاسنوي ان التمييز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد في قراءة مشتملة على  
لحن لا يغير المعنى ويتجه انه لا يثبتهما انتهى زاد في شرح العباب لكرهه الاقتداء باللاحن مطلقا كما مر وان المجيد للقراءة من حيث  
تصحيح أدائها ومخارج حر وفها ومعرفة ١٢٤ لحنها الخ في أولى من الاحتفظ الذي لا يحسن ذلك كما استحسنه الإذري وغيره

لان ذلك من اللحن الخفي وعلى هذا يحمل قول الكفاية عن بعضهم واختاره السبكي المراد بالاقراء الاصح قراءة والإفهموه غير مراد (قوله) ومن لازمه الخ) فسر الورع بالاول في المجموع والتحقيق وفسره في أصل الروضة بالشأن وأشار الشارح بقوله ومن لازمه الخ الى انه لا يخالف وان

(ثم) ان استويافقه وقراءة قدم (الورع) أي الأكثر ورعا وهو اجتناب الشبهات خوفا من الله تعالى ومن لازمه حسن السيرة والعفة (ثم) ان استويافقه وقراءة وورع قدم (من سبق بالهجرة)

الثاني من لازم الاول قال القليوبي والمراد بالعفة ترك ما فيه شبهة ويجوز السيرة الذكربين الناس بالخبر والصلاح انتهى قال في التحفة وبحث أيضا تقديم الازهد على الورع لانه أعلى منه اذا زهد تجنب فضائل الحلال انتهى قال في النهاية وهو ظاهر قال في التحفة ونحوه النهاية ولونميز المفصول

المعنى ويتجه انه لا عبرة بها انتهى فلا يقدم صاحبها على غيره لما تقر من كراهة الصلاة خلف اللحن قال ع ش بنى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكامله مثلاً ويصحح آيات قليلة كما و آخر السور اطردت عاده بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصحح بهما من يقدم منهما فيه نظر واطلاقهم قد يقتضي تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصلي به لم يبعد انتهى فليتأمل (قوله ثم ان استويا) أي اثنان (قوله فقها وقراءة) أي من جهة الفقه والقراءة فهما منصوبان على التمييز (قوله قدم الورع) أي هو بعد الاقراء وهو المنقول عن الجمهور قال السيد عمر البصري في النفس شئ من تقديم الاقراء على الورع الذي يقرأ قراءة صحيحة وان كان ذلك أصح قراءة أو أكثر قرأنا انتهى وكأنه جنح الى مقابل الاصح في مسألة الافقه مع الورع فان فيها خلافا كما في المنهاج قال في المغني والثاني يقدم الورع على الافقه اذ مقصود الصلاة الخشوع ورجاء اجابة الدعاء والورع أقرب قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وفي الحديث ملاك الدين الورع وامام يخاف من حدوده في الصلاة فامرنادر فلا يفوت المحقق للتوهم انتهى واذا كان مع افقه كذلك فع الاقراء من باب أولى ثم رأيت الجوهري قال لو كان اللحن لحن لا يغير المعنى والبالا يكره الاقتداء به لانهما تنجبر بنيل خيبر من القرب والقبول المظنون بل الاقتداء به أفضل مالم يتعمد اللحن المغير للمعنى هذا ما اعتقده واختاره وان كان ظاهر المذهب خلافه انتهى (قوله أي الأكثر ورعا) تفسير للورع (قوله وهو) أي الورع بفتح حين (قوله اجتناب الشبهات خوفا من الله تعالى) هذا ما فسره في التحقيق والمجموع وبذلك ما رواه الطبراني في المعجم الكبير عن واثله بن الاسقع انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الورع قال الذي يقف عند الشبهات وفسر في أصل الروضة بانه زيادة على السيرة من حسن السيرة والعفة وقد أشار الشارح الى الجمع بينهما بقوله ومن لازمه الخ فلا يخالف بينهما وقيل الورع ملازمة الاعمال الجلييلة (قوله ومن لازمه) أي الورع (قوله حسن السيرة والعفة) والمراد بالعفة ترك ما فيه شبهة وبحسن السيرة الذكربين الناس بالخبر والصلاح وأعلى الورع الزهد وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال وقيل بعد الدنيا والاعراض عنها وقيل ترك راحة الدنيا طلبا لراحة الآخرة وقيل ان يخلو قلب الانسان بما خلت منه يده قال القليوبي وفيه بحث دقيق وقيل مراتب ولعلها من أقسام الورع فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصح التمييز بأفضل التفضيل حيث قال فيما مر أي الأكثر ورعا فيقدم به على غيره لانه ليس بعده مرتبة أعلى منه انتهى وسيأتي ما يوافقه (قوله ثم ان استويا) أي اثنان (قوله فقها وقراءة وورعا) لم يذكر وا الزهد في المرجحات واعتباره ظاهرا حتى اذا اشتركا في الورع وامتازا أحدهما بالزهد قدمناه قال في المهمات وهو ظاهر اذ بعض الافراد للشئ قد يفضل باقية نعم عبارة توهم ان الزهد قسم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه والخاص ان الورع مقول بالتشكيك كالعلة أي يشك الناظر في الفردين المتفاوتين بأشدية أو نحوها أحقيتهما واحدة فيكونان من المتواطئ أو مختلفة فيكونان من المشترك ولذا قال ابن التمامي لاحقية التشكيك لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فهو مشترك والافهم ومتواطئ لكن رده العلامة القرافي بان كلا من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك أو بامور خارجة عنه كالكورة والاثوثة والعلم والجهل فهو المتواطئ والكلام متسوط في موضعه قال في التحفة ولونميز المفصول من هؤلاء الثلاثة يبلوغ أو تمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (قوله قدم من سبق بالهجرة) هي لغة الترك وشرعا مفارقة دار الكفر الى دار الاسلام خوف الفتنة وحقيقة مفارقة ما يكرهه الله تعالى لحديث البخاري المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر

من هؤلاء الثلاثة يبلوغ أو تمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى انتهى من أو من الفاضل الصبي أو المسافر القاصر أو الفاسق أو ولد زنا مع انه ذكر في التحفة في شرح قول المصنف والكامل بالصبي ما نصه نعم البالغ ولو مفصولا أو قنأ أولى منه للخلاف في صحة الاقتداء به ومن نمة كرهه كافي البويطي وعبارة نعم البالغ أولى من الصبي وان كان الصبي أقرأ أو أفقه لصحة الاقتداء به بالاجماع بخلاف الصبي ولهذا انص في البويطي على كراهة الاقتداء به فراجع ما هنا وما هناك وتأمله وسيأتي هذا في كلامه



أيضا (قوله أو إلى دار الإسلام) قال الشوبري في حواشي شرح المنهاج هل المراد من يحتاج إلى الهجرة بخلاف من لم يحتاج لها كما نقيم ابتداء  
 بدار الإسلام أو أعم حرر وقوله من يحتاج إلى الهجرة هذا هو الذي يتجه تأمل انتهى واعتمده الحلبي قال فلا يقدم من هاجر إلى المدينة  
 على من نشأ بها ولا من هاجر إلى دار الإسلام على من نشأ بها قال وهل يقدم من هاجر إليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر إلى دار الإسلام  
 انتهى وما ذكره أولا يؤيده تقييد شرح العباب الهجرة بكونها من دار الحرب وعبارته ثم بعد ذلك بحثه الشرح الجوزي وهو ظاهر يقدم  
 الأسبق هجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام لشرفه بالسبق إلى ذلك انتهى وما ذكره ثانياً سيأتي الكلام على الأثر في عبارة العباب (قوله  
 هو أو أحد آبائه) يعني بالنسبة إلى آبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه إلى دار الإسلام كما في التمهيد والنهاية قال الهاتفي في  
 حاشية التمهيد الهجرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما وقعت للصحابه وقد انقطعت ١٢٥ الآن أو الهجرة من دار الحرب

إلى دار الإسلام بهـ النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 وحكمها باقي ويبقى إلى  
 يوم القيامة قال في شرح  
 العباب وقياس ما مر كما  
 قاله شيخنا من تقديم من  
 أسلم بنفسه على من أسلم

إلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم أو إلى دار الإسلام  
 بهـ و كان السابق (هو  
 أو أحد آبائه) لخبر مسلم  
 ووجه الالهجرة هنا هو  
 المتقدم (ثم) بقدم من ذكر  
 يقدم الأسبق لخبر مسلم  
 أيضا والمراد به (من سبق  
 إسلامه)

تبعاً لتقديم من هاجر  
 بنفسه على من هاجر  
 أحد آبائه وان تأخرت  
 هجرته وظاهر تقديم  
 من هاجر أحد أصوله  
 إليه صلى الله عليه وسلم

من هجر ما بهي الله تعالى عنه (قوله إلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي من أي بلدة كانت وكانت أول الإسلام  
 أما من مكة إلى الحبشة وهي الهجرة الأولى أو منها ومن غيرها إلى المدينة وهذه قد انقطعت الآن (قوله أو  
 إلى دار الإسلام) أي من دار الكفر قال في فتح المبين ووجوبها باقي وخبر لا هجرة بعد الفتح المراد به  
 لا هجرة بعد فتح مكة منها لأنها صارت دار الإسلام نهى والمراد من تقديم من سبق بالهجرة إذا طلب كل منهما  
 بها قال الحلبي فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر إلى دار الإسلام على من نشأ بها تأمل  
 (قوله سواء) كان السابق هو أو أحد آبائه) يعني بالنسبة إلى آبائه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه إلى  
 دار الإسلام وقياس ما يأتي في الإسلام تقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحد آبائه وان تأخرت هجرته  
 وظاهر تقديم من هاجر أحد أصوله إليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد أصوله إلى دار الإسلام لا على  
 من هاجر بنفسه إليها وهل يدخل في الأصول هنا انتهى ومن أدلى بها كابي الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق  
 بأن المدار ثم على شرف يظهر عادة التفاخر به وهناك على أدنى شرف وان لم يكن كذلك انتهى من الكردى (قوله  
 لخبر مسلم) أي عن أبي مسعود الانصاري مرفوعاً بلفظ يوم القوم أقرؤهم فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم  
 بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنن وفي رواية سماع الخ أي  
 أسلاماً (قوله ووجه الالهجرة هنا) أي قبل الاسن في الرتبة (قوله هو المتمد) أي الذي في التحقيق والمجموع  
 للخبر المذكور خلافاً لما جرى عليه في الروض وفاقاً لما اشهر به أصله من تأخير الهجرة عن السن والنسب وأما  
 خبر مالك بن الحويرث الآتي فانه انما كان خطابه ولرفقته وكانوا متساوين نسباً وهجرة وإسلاماً وظاهره  
 انهم كانوا متساوين أيضاً في الفقه والقراءة لأنهم هاجروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقاموا عنده عشرين  
 ليلة فالظاهر تساويهم في الخصال الاسن فلذا قدمه تأمل (قوله ثم بعد من ذكر) أي الاقفة والاقراء والاورع  
 والاسبق في الهجرة بأن استوي باقي الفقه الخ ولكن أحدهما أسبق في الإسلام (قوله يقدم الاسن) أي على  
 النسب ومن بعده هذا هو القول الجديد وأما التقديم فبقدم النسب على الاسن وعلله الرافي بأنه شرف  
 بفضيلة اكتسبتها الآباء والمعنى أن الشرف الحاصل لهذا التماسى إليه بسبب فضيلة اكتسبتها آباؤه واستدل له  
 من الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن رواه مسلم يعني الإمامة العظمى وقيس  
 عليها الضغري وعلى نسب قريش غيرها تأمل (قوله لخبر مسلم أيضاً) دليل لتقديم الاسن وقد مر لفظ الحديث  
 قريشاً في الرواية الأولى وفي الصحيحين عن مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم ولان فضيلة الاسن في ذاته  
 والانسب في آبائه وفضيلة الذات أولى (قوله والمراد به) أي بالاسن هنا (قوله من سبق إسلامه) أي من بعض

على من هاجر أحد أصوله إلى دار الإسلام لا على من هاجر بنفسه إليها أخذنا مما مر نقاوه هل يدخل في الأصول هنا انتهى ومن  
 أدلى بها كابي الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بأن المدار ثم على شرف يظهر عادة التفاخر به وهناك على أدنى شرف وان لم يكن كذلك لخبر  
 مسلم يوم القوم أقرؤهم وهم الكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم سنن وفي رواية له فاقدمهم سماعاً  
 بدل سنن قال النووي في رياض الصالحين أي إسلاماً انتهى ولا يؤمن الرجل في سلطانه وفي رواية في بيته ولا سلطانه ولا يقف في بيته على  
 تكبره الا بذنه انتهى وظاهره تقديم الاقراء على الاقفة وأجاب عن الشافعي بأن المصدر الأول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يوجب قارئ  
 الا وهو فقيه قال النووي لكن قوله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقراء مطلقاً انتهى قال شيخ الإسلام في  
 شرح الروض وبجواب بأنه قد علم أن المراد في الخبر الاقفة في القرآن فاذا استووا في القراءة فقد استووا في الفقه فاذا زاد أحدهم بفقته السنة فهو  
 أحق فلا دلالة في الخبر على تقديم الاقراء مطلقاً بل على تقديم الاقراء الاقفة في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه انتهى وقوله على تكبره قال  
 السيوطي في تعليقه على مسلم بفتح التاء وكسر الراء الفراء ويحويه مما ييسر له اصحاب المنزل ويختص به انتهى (قوله هنا) أي بين الاسن

والاورع هو المعتمد الذي في التحقيق ١٢٦ واختاره في المجموع وأشهر كلام أصل الروضة بتأخير الهجرة عن السن والنسب وجرى

عليه في الارشاد وغيره (قوله على المسلم بالتبعية) وان تأخر اسلامه لان فضله في ذاته نهاية وكذلك التحفة الاقوله وان تأخر اسلامه قال في النهاية قال ابن الرفعة وهو ظاهر ان كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا لما بعده فيظهر تقديم التابع انتهى زاد في التحفة لانه أقدم

كشأن أسلم أسلم على شيخ أسلم اليوم فان أسلم ما أقدم الاكبر سنا ويقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية (ثم) بعد من ذكر يقدم (النسب) بما يعتبر في الكفاية فيقدم الهاشمي ثم المطالي ثم بقرية قریش ثم بقرية العرب ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره (ثم) بعد من ذكر يقدم (حسن الذكرا) لانه أهيب عن بقية العرب والقلوب إليه أميل (ثم) بعده (تظليل الثوب

اسلاما حينئذ وخبر ليؤمكم أكبركم كان لجمع متقاربين في الفقه كافي مسلم وفي رواية في العلم وفي الامداد لا فرق بين أن يكون اسلامه بعد بلوغ من أسلم تبعا أو قبله قال وهو متجه وان خالف فيه ابن الرفعة وجزم به في فتح الجواد فقال وان كان اسلامه ذلك بعد بلوغ هذا (قوله بقرية قریش)

عليه في الاسلام زمن أكثر من زمن الآخر فيه فالعبرة بالاسن في الاسلام لا بكون السن الا ان استويا في الاسلام فبراعى كبار السن كما سيأتي قريبا (قوله كشأن أسلم أسلم على شيخ أسلم اليوم) أي فيقدم الشاب على الشيخ في هذا المثال لرواية مسلم السابقة فاقد منهم سنا (قوله فان أسلم ما) أي الشيخ والشاب واستويا في الصفات كما هو ظاهر (قوله يقدم الاكبر سنا) أي الشيخ في المثال كما يحتمل المحب الطبري وجزم به ابن المقرئ في الروض لعدم خبرهما بن الحويرث السابق في الصحيحين والرواية السابقة في مسلم (قوله ويقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية) أي لاحدا بويه وان تأخر اسلامه لانه اكتسب الفضل لنفسه كذا قاله المغوي قال ابن الرفعة وهو ظاهر اذا كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا، أما بعده فيظهر تقديم التابع ولو قيل بتساويهما حينئذ لم يعد (قوله ثم بعد من ذكر) أي الافقه والاقراء والاورع والاسبق في الهجرة والاسن بأن استويا في ذلك (قوله يقدم النسب بما يعتبر في الكفاية) أي فيقدم الانسب على غيره ولو في المعجم (قوله فيقدم الهاشمي ثم المطالي) صريح في الترتيب بينهما وغيره بالواو وهو الموافق لما في الكفاية ولكن الاوجه ما في الشرح لان الكلام هنا في تقديم أحدهما على الآخر ولا شك أن الهاشمي أشرف من المطالي وثم في مكافأة أحدهما للآخر وعلى التزل فيمكن أن يحمل الهاشمي على أولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما في باب الكفاية من التحفة نعم أولاد فاطمة رضي الله عنها منهم لا يكافئهم غيرهم من بقرية بنى هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاية وغيرها كما صرحوا به وبه رد على من قال انهم اكفاء لهم كما أطلقه الاصحاب فليتنا مل (قوله ثم بقرية قریش) ولو بني نوفل وعبد شمس وفي الحديث الأئمة من قریش وهو وارد في الإمامة العظمى وقس بها الصغرى وفيه أيضا قدموا قریشا ولا تقدموها وفي رواية ولا تملوها وفي أخرى ولا تملوها أي لا تملوا عليها بمعنى لا تجعلوها في المقام الأدنى وقریش اسم لفهر بن مالك الذي هو الجد الحادي عشر من أجداده صلى الله عليه وسلم وقال الاكثر هو النضر بن كنانة الذي هو الثالث عشر منهم والاصح الاول ولذا قال العراقي أما قریش فالاصح فهر \* جاعها والاكثر النضر

وعلى الاول فن لم يلده فهر فليس بقرشي وان ولده النضر فوقع الوفاق على أن بني فهر قرشيون وعلى أن بني كنانة الذين لم يلدهم النضر ليسوا بقرشيين ووقع الخلاف في بني النضر وبنى مالك (قوله ثم بقرية العرب) أي ولوم كنانة وكانهم انما لم يقدموا بني كنانة مع ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اضطفي من العرب كنانة الحديث لان العرب لا يعدون لهم نغرا متميزا على غيرهم لكن قال في التحفة في غير هذا الموضع قدم الكنانة في الإمامة على غيره بخلافه في الكفاية فليراجع (قوله ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره) أي على ابن غيره قال في شرح المنهوج وبعاقرة علم ان المنسب الى من هاجر مقدم على المنسب الى قریش مثلا قال الحلبي وعلى قياسه يكون المنسب لمن يقدم مقدما على المنسب لمن يؤخر فابن الافقه مقدم على ابن الاقراء وابن الاقراء مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت أن الشهاب البرلسي اعترضه بأن هذا يخالف لانفاق الشيخين على تقديم قریش على غيرهما وأقول مراد الشيخين تقديم قریش على غيرهما من العرب والمعجم لا على الافقه ومن بعده من المراتب التي ذكرها فليتنا مل (قوله ثم بعد من ذكر) أي النسب ومن قبله بأن استويا في الصفات المذكورة قال الاسنوي قبيل هذا بتلخيص أن المرجحات ستة الفقه والقراءة والورع والهجرة والسن والنسب فان استويا فسيأتي وان اختلف أحدهما بأحد هاهنا مع الاستواء في الباقي قدم وان تعارضت ففيه ما سبق انتهى وسيأتي زيادة عليه وتوضيح له (قوله حسن الذكرا) أي بين الناس بأن يكون ثناؤهم عليه بالجليل وبأن لم يسم من لم تعلم منه عداوته بنقص بسقط العدالة فيدخل فيه من لم يعلم حاله أو وصف بخارم المروءة أو بمذموم شرعي وان لم يسقط العدالة تأمل (قوله لانه أهيب عن بقية) أي كنظيف الثوب والبدن وأهيب أفعل تفضيل من الهيبة وهو الاحلال (قوله والقلوب إليه أميل) أي من بعده فيكون أفضى الى كثرة الجماعة وتواضعهم وخشوعهم (قوله ثم بعده نظيف الثوب) أي عن الاوساخ

قال في التحفة والنهاية المنسب للاقدم هجرة مقدم على المنسب لقریش مثلا (قوله حسن الذكرا) زاد في الايجاب بين الناس وظاهر بأن يكون ثناؤهم عليه بالجليل أكثر انتهى من التحفة وبأن لم يسم أي من لم تعلم عداوته بنقص بسقط العدالة فيما يظهر (قوله ثم بعده الخ) في

الثوب ولم يذكر ذلك في غير  
التحفة وكذا من بمصطفى  
الآن الوقوف على  
كلامه من المتأخرين  
فراجعه (قوله آخذنا  
لاسنه) الاخذ اسم فاعل  
حال وهو مبتدأ ثان

(ثم بعده) نظيف البدن  
وطيب الصنعة (عن  
الاساخ لذلك) (ثم بعده  
حسن الصوت ثم حسن  
الصورة) أي الوجه لذلك  
أيضا وهذا الذي ذكره  
آخذنا أكثره من الروضة  
ولبعنه من التحقيق هو  
المعتمد لان المدار كما أشعر  
به تعليلهم على ما هو أفضى  
الى اسمالة القلوب وكل  
واحد من ذكر أفضى الى  
ذلك مما بعده كما لا يخفى  
وحينئذ فالاولى بعد  
الاستواء في النسب وما  
قبله الاحسن ذكرنا  
فالاظف ثوبا فبدا فمصنعة  
فالاحسن صوتا فوجها  
(فان استويا) في جميع  
ما ذكر (و) تشاحوا  
(أفرع) بينهم بقاطعا  
للزراع (والعدل) ولوقنا

والمعتمد خبره وعبارة  
التحقيق فان استوى الفقه  
والقراءة والورع قدمت  
الهجرة ثم السن ثم النسب  
الى أن قال فان استويا قدم  
بحسن الذكر ثم بنظافة  
الثوب والبدن وطيب  
الصنعة وحسن الصوت

وظاهر كلامهم انه لا يعتبر لون الثوب وهو يحتمل لكن بحث الاذرعى تقديم ذى الثوب الأبيض على ذى  
الاسود مثلا وهو وجه جدا (قوله ثم بعده نظيف البدن وطيب الصنعة) أى الكسب فيقدم الزراع والتاجر  
على غيرهما قال سم ولو تعارضت هذه الثلاثة أى المذكورة في المتن فينبغي تقديم الانظف ثوبا لان الثوب  
أكثر مشاهدة من البدن فالقلوب الى صاحبه أميل ثم الانظف بدنا لان البدن مشاهد حال الصلاة فالقلوب  
أميل الى صاحبه من الانظف صنعة انتهى وفي شرح الارشاد ما يوافق (قوله عن الاساخ) جمع  
وسخ وهو ما يعلو الثوب وغيره من قلة التعهد (قوله لذلك) أى لانهم أهيب والقلوب اليهم أميل (قوله ثم  
بعده حسن الصوت) أى ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه اطلاقه الا ان تعليله فاصر الا ان يقال في الجملة  
كسماعه لنحو التكبير فليتامل (قوله ثم حسن الصورة أى الوجه) عرفت في شرح المذهب بحسن الهيئة قال  
ع ش الهيئة الخالة التي يكون الشخص عليها من الثأنى والوقار قال في شرح الروض والظاهر ان مراده  
بحسن الهيئة حسن الوجه ليوافق ما في التحقيق انتهى فعلى هذا المراد به الهيئة قول الامرالى ان حسن  
الصورة هو حسن الوجه وهو الذى يفسره الشارح كما رأيت لكن قال بعض المتأخرين المراد بحسن الصورة  
سلامة الاعضاء من الآفات كالشلل والعرج وهو أعم فليتامل (قوله لذلك أيضا) أى لميل القلوب الى  
الاقتداء بكل من حسن الصوت سيما في الصلاة الجهرية وحسن الصورة (قوله وهذا الذى ذكره) أى  
الترتيب الذى ذكره المصنف بقوله ثم ثم (قوله آخذنا أكثره) حال من الضمير فى ذكره الراجح للمصنف  
رحم الله كما قررته (قوله من الروضة) أى كاصلاها تنقل عن المتولى وجزم به فى الشرح الصغير فانه يقدم  
بالنظافة ثم بحسن الصوت ثم بحسن الصورة (قوله ولبعنه) أى وآخذنا البعض فهو عطف لا أكثره (قوله  
من التحقيق) أى فانه قال فان استويا قدم بحسن الذكر ثم بنظافة الثوب والبدن وطيب الصنعة وحسن  
الصوت ثم الوجه انتهى وبما سقته من العبارتين علم وجه قول الشارح لا أكثره ولبعنه فتأمل (قوله هو  
المعتمد) أى خلافا لما اقتضاه قول المنهاج فان استويا بنظافة الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة  
ونحوها انتهى فلا يعلم به الترتيب لان العطف بالواو لا يقتضيه (قوله لان المدار) تعليل لاعتماد الترتيب  
الذى ذكره المصنف رحمه الله (قوله كما أشعر به تعليلهم) أى الاحجاب بالتقديم هنا (قوله على ما هو أفضى  
الى اسمالة القلوب) خبر ان المدار (قوله وكل واحد من ذكر) أى حسن الذكر ثم نظيف الثوب الخ  
(قوله أفضى الى ذلك مما بعده كما لا يخفى) أى حسن الذكر أفضى الى اسمالة القلوب وكثرة الجمع من نظيف  
الثوب وهو أفضى اليه من نظيف البدن وهكذا (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان المدار هنا على ما هو أفضى  
الخ (قوله فالاولى) أى الاحق بالقدم وهو مبتدأ خبره قوله الا فى الاحسن ذكرنا (قوله بعد الاستواء في  
النسب وما قبله) أى الى الفقه قال الشيخ سلطان المزاخى والحاصل ان الصفات اربعة عشر الا فقه ثم  
الاقرآن ثم الازهد ثم الاورع ثم الاقدم هجرة ثم الاسن ثم الانسب ثم الاحسن ذكرنا ثم الانظف ثوبا فوجها فبدا  
فمصنعة ثم الاحسن صوتا فصوره انتهى زاد بعضهم ثم المتزوج ثم الاحسن زوجه (قوله الاحسن ذكرنا  
فالاظف ثوبا فبدا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيد ورجل على ما هو مستتر قاله السيد عمر البصرى ومثله  
يقال فى الثوب (قوله فصنعة فالاحسن صوتا فوجها) فى التحفة ذكر نظافة الوجه قبل فبدا ثم ذكر  
الصورة هنا قال سم تميز عن فوجها السابق انتهى قيل ولا يخفى بعده ورد بعد العلم بالعد فيه لان النظافة  
والاحسنية غير متلازمين فليتامل (قوله فان استويا) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان اختلفوا فان الخ (قوله  
في جميع ما ذكر) أى من الصفات الاربعة عشر السابقة فى المتن مع زيادة الزهد على ما مر عن الاسنوى  
والزوجه على ما زاده بعضهم آنفا (قوله وتشاحوا) بتشديد الحاء المهملة المضمومة من الشح وهو البخل قال  
فى القاموس والمشاحة الضنة وتشاح على الامر لا يريد ان يفوت ما والقوم فى الامر شح بعضهم على بعض  
خوف فوته (قوله أفرع بينهم قطعا للزراع) أى حيث اجتمعوا فى محل مباح وكانوا مشتركين فى الامر لما مر  
من أنهم لو كانوا مشتركين فى المملوك وتنازعوا لا يقرع بينهم بل يصلى كل منهم منفردا فاده ع ش (قوله  
والعدل ولوقنا) أى أو امرأة فالمراد به عدل الرواية قال العلامة البرماوى وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصبر  
ثم الوجه ثم قال وامام المسجد وساكن البيت ولو باجارة أو اعارة أو أسكنه سيده يقدمان على كل أصحاب الاسباب ولهما تقديم من شاء أى



على صغيرة أو هو من غلبت طاعته على معاصيه وزاد غيره ولم يكن مبتدعا يفسق بيده وما مؤنا عند غضبه وتحفظا على الرواة ولذا قال بعضهم

والعدل من لم يرتكب كبيرة \* ولم يكن ملازما صغيرة  
ولم يكن ذابدا عسى به أنسب \* للفسق مأمون الذي إذا غضب  
وتركه الرذائل المسببة \* بمثله حرصا على المروءة

(قوله أولى بالتقديم والتقديم) أى فى الامامة (قوله من الفاسق) ومحل كون العدل أولى من الفاسق ما لم يكن الفاسق واليا أو سائدا بحق أو أمارا تابوا لافهم مقدم على غيره كما مر ويأتى ما يفيد (قوله وان كان الفاسق حرا أو أوفقه أو أقرأ) أى أو موصوفا بجميع ماذ كرم من الصفات التى تتصور فيه كظافة الثوب (قوله لكرهه الاقتداء به) أى بالفاسق قال الماوردى لا يجوز لأحد من أولياء الامور ان ينصب اماما فاسقا للصلاة وان صحنا الصلاة خلف الفاسق لان امامته مكرهة والوالى مأثور بمراعاة المصلحة وليس من المصلحة ان يوقع الناس فى صلاة مكرهة قال الشافعى رضى الله عنه ومنزلة والى من الرعية بمنزلة والى من مال النبي قال فى التحفة ويؤخذ منه حرمة نصب كل من كره الاقتداء به وناظر المسجد ونائب الامام كهو فى تحريم ذلك كما هو ظاهر (قوله لانه) أى الفاسق تعليل للتعليل (قوله قد يقصر فى الواجبات) أى فلا وثوق به فى المحافظة على الشروط والاركان وفى خبرنا كما هو غير ان سرهم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم بما بينكم وبين ربكم أى الواسطة بينكم وبين ربكم وذلك لانه سبب فى حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهو متفاوت بتفاوت احوال الائمة (قوله وكذلك البائع ولو قنأ أولى من الصبي) أى المميز وهو المراد بالعقل فى قول الزيد يؤم عبدا وصبي يعقل \* وفاسق لكن سواهم افضل

(قوله وان كان الصبي حرا أو أوفقه أو أقرأ) ظاهره انه لو كان الصبي فقيها دون البالغ لم يكن أولى من الصبي لكن فى الامدادان البالغ العدل أولى من الصبي العدل وان زاد بالفقه ونحوه كدى فليتأمل (قوله لكرهه الاقتداء به) أى بالصبي المميز لتعليل لاولوية البالغ على الصبي وفى هذا تصريح بالكرهه وهو المنصوص فى البويطى قال العلامة ابن قاسم قد توقف الكراهة بوقوعه فى عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعده انكاره عليه الصلاة والسلام الا ان يدعى ان محل الكراهة اذا وجد صالح للامامة غيره ويحمل ماورد انه لم يوجد صالح واجاب ع ش بما نصه الا ان يقال وجه الكراهة ان خروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا فى عهده صلى الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف فليتأمل (قوله وللخلاف فى حجة امامته) أى الصبي فى الرافعي الاقتداء بالصبي المميز صحيح خلافا لابي حنيفة ومالك وأحمد رضى الله عنهم حيث قالوا لا يصح الاقتداء به فى الفرض واختلفت الروايات عنهم فى النقل انتهى ويدل لنا ما رواه الشيخان ان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع ولذا قال السيد عمر البصرى لك ان تقول لا يراعى الخلاف مع مخالفة السنة الصحيحة الآن يقال ليست صريحة فى المديح لاحتمال عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وفيل عمر والمذكور اجتهاد لبعض الصحابة وان كان بعيدا من سياق الحديث انتهى ومر آتفاعن ع ش جواب آخر (قوله والحرا أولى من العبد لانه أكل) أى ولان ابن خبران من أصحابنا قال بكرهه الاقتداء بالعبد والظاهر ان البعض أولى من كامل الرق وان من زادت حرية من البعضين أولى من نقصت منه قاله فى المغنى (قوله ويستوى العبد الفقيه أو القارئ مثلا) أى أو الأورع أو الاسن أو نحوهما مما مر من الصفات (قوله والحرا غير الفقيه أو القارئ) أى مثلا أيضا ومعلوم ان المراد بغير القارئ هنا الذى لا يكون أصح قراءة لا الامى السابق فى الشروط لعدم صحة الاقتداء به على انه يصح ارادته هنا أيضا ولكن يصور بما اذا اتحد فى الامية فليتأمل (قوله لا يجيز نقص الرق) تعليل للاستواء (قوله بما انضم اليه من صفات الكمال) أى من الفقه والقراءة وغيرهما بل اختار السبكي اولوية العبد

(أولى) بالتقديم والتقديم  
(من الفاسق وان كان)  
الفاسق حرا أو (أفقه أو)  
أقرأ) لكرهه الاقتداء به  
لانه قد يقصر فى الواجبات  
(و) كذلك (البائع) ولو  
قنا (أولى من الصبي وان  
كان) حرا أو (أفقه أو أقرأ)  
لكرهه الاقتداء به  
وللخلاف فى صحة امامته  
(والحرا أولى من العبد)  
لانه أكل (ويستوى  
العبد الفقيه) أو القارئ  
مثلا (والحرا غير الفقيه)  
أو القارئ لا يجيز نقص  
الرق بما انضم اليه من  
صفة الكمال

ثم ذكر تقديم المستأجر  
والمعسر والمكاتب والسيد  
ثم قال ويقدم السلطان  
والاعلى فالاعلى من  
الولاة والقضاة على امام  
المسجد والمالك وغيرهما  
انتهى (قوله أو أفقه)  
ظاهره انه لو كان الصبي  
فقيها دون البالغ لم يكن  
أولى من الصبي لكن فى  
الامدادان البالغ العدل  
أولى من الصبي العدل  
وان زاد بالفقه ونحوه  
(قوله وللخلاف فى حجة  
امامته) قال الرافعي فى  
الشرح الكبير مانصه  
الاقتداء بالصبي المميز  
صحيح خلافا لابي حنيفة  
ومالك وأحمد حيث قالوا  
لا يصح الاقتداء فى الفرض  
واختلفت الرواية عنهم فى  
النقل انتهى ومنه  
تقلت ونحوه فى الشرح  
الصغير له أيضا



أن يكون المسافر السلطان  
أو نائبه فهو أولى كما قاله  
في المجموع انتهى ونقله  
الحلي عن شيخه وأقره  
وجه التعليل المذكور  
أن المؤمنين إذا كان بعضهم  
مقيما وبعضهم مسافرا  
واقتدوا بقاصر اختلفوا

الفقيه على الحر غير الفقيه وحمل الاستواء الذي في المجموع على قن أفقه وحر فقيه لان زيادة الحرية بزيادة  
الفقه لا بعد فيها بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها التوقف بحجة الصلاة عليه دونها في تأمل (قوله وانما  
كان الحر أولى في صلاة الجنائز مطلقا) أي سواء كان فقيها أو لا وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو لم قالوا  
بالاستواء هنا مع أنهم قدموا في صلاة الجنائز الحر ولو كان العبد أفقه منه قال في المراجعة

ثم الاسن العدل والحر على \* أفقه منه والرقيق فضلا

(قوله لان القصد بها) أي بصلاة الجنائز لتعليل لا لوليبة الحر على العبد مطلقا (قوله الدعاء والشفاعة) أي  
ولذا ورد في دعائها الطويل وقد حثناك راغبين اليك شفعاء له الخ (قوله وهو جميعا) أي الحر بالدعاء  
والشفاعة (قوله أليق) أي من الرقيق بهما وجهان إما بارتبة عظيمة وعلا في الترجمة بأن دعاء الحر أقرب  
للإجابة قال السيد عمر البصري قد يقال ان ثبت فيه بقل فواضح والإفعل تأمّل (قوله والمقيم والمتم) أي  
المصلي صلاة نامة ولو مسافرا (قوله أولى من المسافرين الذي يقصر) أي بخلاف المسافر الذي لا يقصر قال الشيخ  
الخطيب الأمان يكون المسافر السلطان أو نائبه فهو أولى كما قاله في المجموع (قوله لانه إذا أم) أي المتم لتعليل  
لا لوليبة امامته (قوله أنما كلهم) أي المأمومون لما سيأتى انه متى اقتدى بهم ولو في جزء من صلاته وجب  
عليه الاتمام (قوله فلا يختلفون) أي المأمومون بين متم وقاصر (قوله واذا أم القاصر اختلفوا) أي المأمومون  
في صلاتهم وجه التعليل المذكور ان المؤمنين إذا كان بعضهم مقيما وبعضهم مسافرا واقتدوا بقاصر اختلفوا  
فالمسافر يجوز له القصر بل يندب بشرطه والمقيم يلزمه الاتمام فيختلف المؤمنون حينئذ قصر واتماما وأما إذا  
كان الامام متما فيلزم المؤمنين الاتمام وان كانوا مسافرين فيفتقون حينئذ على الاتمام ومن التعليل يؤخذ ان  
محل ذلك حيث كان بعض المتقدمين مقيمين أما إذا كان الكل مسافرا من فامسافر أولى بالامامة لان القصر  
لهم أفضل بشرطه وهو يتوقف على عدم اقتدائهم بهم في جزء من صلاتهم وهذا وان لم أقف على من نبه عليه  
لكنه واضح فتنبه له انتهى كردى (قوله وولد الحلال أولى من ولد الزنا) أي بالامامة (قوله ومن لا يعرف  
له أب) أي مجهول النسب كاللقيط فهو من عطف العام على الخاص لان ولد الزنا لا يعرف له أب ينسب اليه  
شرعا وكذا اولاد الملاعنة (قوله وان كان أفقه أو اقرا) أي أو اسن أو نحوهما (قوله لان امامته) أي كل من ولد  
الزنا ومن لا يعرف له أب وهو تعليل لا لوليبة ولد الحلال بالامامة منها (قوله خلاف الاولى) وهذا هو المعتمد  
وبه جزم شيخ الاسلام في تحريره وتبعه ناطمه حيث قال

ومن بها يخالف الاولى فقط \* كابن الزنا والمنتفى والملتقط

قال الرملى وأطابق جماعة كراهة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهي مصورة بكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم  
يساوه المأموم فان ساواه أو وجده قد أجزم واقتدى به فلا بأس انتهى وفي هذا التفصيل بحث بأن من كره  
الاقتداء به لافرق بين أن يقتدى به من هو مثله أو غيره ولا بين الابتداء والانهاء أفاده الشرفاوى (قوله للحقوق  
العار به) لتعليل لكون امامته ولد الزنا ومن لا يعرف له أب خلاف الاولى وحكم الاقتداء به من حكم امامتها  
فيه أو في الكراهة عند القائلين بها (قوله ولو تعارضت هذه الصفات) أي العبدالة والبلوغ والصبا والحرية  
والرق كان يكون البالغ فاسقا والصبي عدلا أو الرقيق بالغا والحر صبيبا وهكذا (قوله فان الذى يظهر ان العدل  
أولى من الفاسق مطلقا) أي سواء كان صبيبا أو رقيقا لمسا من الفاسق قد يقصر في الواجبات فحذوره أعظم  
(قوله وان العدل البالغ أولى من الصبي العدل) أي وان كان البالغ رقيقا والصبي حرا (قوله وان زاد) أي  
الصبي العدل (قوله بنحو الفقه) أي أو القراءة أو الورع أو نحوهما من الصفات المرجحة (قوله وان الحر  
العدل أولى من الرقيق العدل) أي وان كان الرقيق أحسن صورة أو صوتا مثلا (قوله مالم يزد بما ذكر) يعنى  
مالم يكن الرقيق أفقه (قوله والمبعض أولى من كامل الرق) مرعن المغنى ان من زادت حرية من المبعضين

وانما كان الحر أولى في  
صلاة الجنائز مطلقا لان  
اقتصد بها الدعاء والشفاعة  
وهو بهما أليق (والمقيم  
والمتم) (أولى من المسافرين)  
الذى يقصر لانه إذا أم أعوا  
كلهم فلا يختلفون واذا  
أم القاصر اختلفوا (وولد  
الحلال أولى من ولد الزنا)  
ومن لا يعرف له أب وان  
كان أفقه أو اقرا لان امامته  
خلاف الاولى للحقوق  
العار به ولو تعارضت هذه  
الصفات فالذى يظهر ان  
العدل أولى من الفاسق  
مطلقا وان البالغ العدل  
أولى من الصبي العدل  
وان زاد بنحو الفقه وان  
الحر العدل أولى من  
الرقيق العدل مالم يزد بما  
ذكر والمبعض أولى من  
كامل الرق

فالمسافر يجوز له القصر  
حينئذ بل يندب بشرطه  
والمقيم يلزمه الاتمام فيختلف  
المؤمنون حينئذ قصر  
واتماما وأما اذا كان  
الامام متما يلزم المأمومين  
الاتمام وان كانوا مسافرين  
فيفتقون حينئذ على الاتمام

\* ١٧ - - ترمسى - لث \* ومن التعليل يؤخذ ان محل ذلك حيث كان بعض المتقدمين مقيما أما اذا كان الكل مسافرا من  
فالمسافر أولى بالامامة لان القصر لهم أفضل بشرطه وهو يتوقف على عدم اقتدائهم بهم في جزء من صلاتهم وهذا وان لم أقف على من نبه

أولى ممن نقصت منه قال في فتح الجواد وبأني جميع ما مر في اثنين أرادنا امامة النساء (قوله وقد علم مما مر)  
 أي أوائل الفصل (قوله ان الوالي) أي في محل ولايته مع كونها متضمنة للإمامة (قوله يقدم وان كان فيه  
 جميع هذه النقائص) أي من الفسق وكونه ولد زنا ومثل الوالي في ذلك الامام الراتب والساكن كما مر  
 الإشارة اليه وبعبارة الجمل ومحل كون العدل أولى من الفاسق اذ لم يكن واليا ولا فاهو مقدم ومالم يكن ساكنا  
 بحق والافهو مقدم وأشار لهذا القيد بمفهوم قوله وان اختص بصفات أي ككونه اقرا أو أروع أو غير ذلك  
 خرج به ما لو اختص بمكان ومن جلته الوالي ومحل أيضا مالم يكن اماما راتبيا ولا فاهو مقدم أيضا هكذا يستفاد  
 من تقرير شيخنا انتهى بنقص (قوله والاعني مثل البصير) أي في الامامة هذا هو المنصوص عليه في الام  
 وقيل الاعني أولى مراعاة للمعنى الاول الآتي وقيل البصير أولى مراعاة للمعنى الثاني الآتي أيضا قال الشيخ عميرة  
 ورجحه النووي في مختصر التهذيب معللا بأن التخرج عن النجاسة شرط والخشوع سنة فالجيب مفسد  
 بخلاف ترك الخشوع (قوله حيث استويا) أي الاعني والبصير (قوله في الصفات السابقة) أي من الفقه  
 والقراءة والورع وغيرها والا فالمقدم من ترجح بصفة منها (قوله لان في كل) أي من الاعني والبصير لتعليل  
 للتميز (قوله مزية ليست في الآخر) أي فقد تعارضت فضيلتاها ما قال الاذري هذا اذا كان الاعني لا يتدل  
 اما اذا ابتدأ أي ترك الصيانة عن المستقدرات كان ليس ثياب البدلة كان البصير أولى وتبعه ابن المقرئ في  
 الروض على ذلك قال في الاسنى نقله ابن كج بصيغة قيل عن النص ولا حاجة اليه بل ذكره يوم خلاف المراد  
 لانه معلوم مما مر في نظافة الثوب والبدن ولا يختص ذلك بتبديل الاعني بل بتبديل البصير كان الاعني أولى منه  
 قال الماوردي واما الحر الاعني أفضل من امامة العبد البصير انتهى (قوله لان الاعني) الخ لتعليل للتعليل  
 (قوله لا ينظر الى ما يشغله) بفتح الياء والغين قال في القاموس شغله كمنه شغلا وضم وأشغله لغة جيدة أو  
 قليلة أو رديئة (قوله فهو أخشع) أي أكثر خشوعا من البصير لانه ربما نظر الى ما يشغله (قوله والبصير ينظر  
 الى الخبث) عطف على الاعني لا ينظر الخ (قوله فهو أحفظ) أي أكثر تحفظا (قوله لتجنبه) أي الخبث ومثل  
 الاعني فيما ذكر من الاستواء السميع مع الاصم والفعل مع الخصى والمجبوب والاب مع ولده والقروى مع  
 البدوي كذا في النهاية لكن مرفوعا من أسما معا انه يقدم الاسق سنا وهذا قد ينفي ما ذكره في مسئلة الاب مع  
 ولده فليتأمل قال الاسنوي رجل يجوز كونه اماما لا مأموما وهو الاعني الاصم يصح أن يكون اماما لاستقلاله  
 بأفعاله لا مأموما اذ لا طريق له الى العلم بانتقالات الامام الا ان كان بحجبه ثقة يعرفها انتهى ومر ما يوافقه  
 ولذا الغزالي سيوطي في ذلك بقوله

الاخبروني عن صلاة امرئ أنت \* بحار بسيط دونها ووجيز

تصح اذا صلى اماما ومفردا \* وان كان مأموما فليس يجوز

والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة \*

أي وبعض المسكر وهات المتعلقة بها لان المصنف سيد كراهنا امامة الفاسق والافاق وغيرهما ويمكن  
 ادخالهما فيما ترجمه به بأن المراد تصريحهما ومفهوما اذ يفهم من كراهة امامة الفاسق سن امامة غير الفاسق  
 وهكذا القياس فليتأمل (قوله يستحب لمريد الجماعة) ظاهره استواء الامام والمأموم في ذلك وهو كذلك  
 فن غير مريد القدوة أراد به مجرد التصوير لان المأمومين هم الذين يبادرون بالقيام عند شروع المقيم  
 تأمل (قوله غير المقيم) أي أما هو فيسن له القيام قبل شروعه في الاقامة ليقيم وهو قائم وسواء المقيم هو المؤذن  
 قيل أم غيره (قوله أن لا يقوم) أي لا يسن له القيام ان كان جالسا وجلس ان كان مضطجعا وبوجه ان

أراد

وقد علم مما مر ان الوالي  
 يقدم وان كان فيه جميع  
 هذه النقائص (والاعني  
 مثل البصير) حيث استويا  
 في الصفات السابقة لان  
 في كل مزية ليست في الآخر  
 لان الاعني لا ينظر الى  
 ما يشغله فهو أخشع  
 والبصير ينظر الى الخبث  
 فهو أحفظ لتجنبه  
 \* فصل في بعض السنن  
 المتعلقة بالجماعة \*  
 (يستحب) لمريد الجماعة  
 غير المقيم (أن لا يقوم

عليه لكنه واضح فتنبه له  
 (قوله مثل البصير) قال في  
 الامداد والنهاية ومثله فيما  
 ذكر السميع مع الاصم  
 والفعل مع الخصى  
 والمجبوب والاب مع ولده  
 والقروى مع البدوي  
 انتهى \* فصل في بعض  
 السنن المتعلقة بالجماعة \*  
 غير المقيم (قوله غير  
 المقيم) أي أما هو فيسن له  
 القيام قبل شروع في  
 الاقامة ليقيم وهو قائم

(قوله ولا يصلي) أما إذا تمكن في صلاة فإن كانت فرضاً فائتوا بحبائمه لان تلك

١٣١

الجماعة غير مشروعة فيه مالم يحش

فوت الحاضرة والاوجب  
قلبهانقل الى ركعتين ان  
أمكنه بعدهما ادراك  
الحاضرة والاوجب القطع  
وان كان في تلك الحاضرة  
وقام لثانها أو صبحا أتمها  
ندبان لم يحش فوت الجماعة  
وان لم يقم لثانها قبلها نفلا  
ويقتصر على ركعتين مالم  
يحش فوت الجماعة ولو

الابعد فراغ الإقامة  
ان كان يقدر على القيام  
بسرعة بحيث يدرك  
فضيلة تكبيرة الاحرام  
والاقام قبل ذلك بحيث  
يدركها ومن دخل في حال  
الإقامة أو قد قربت  
بحيث لو صلى التحية فانه  
فضل التكبيرة مع الامام  
استمر قائما ولا يجلس  
ولا يصلي (و) يستحب  
(تسوية الصفوف والامر  
بذلك) لكل أحد (و) هو  
(من الامام) بنفسه  
أو مأذونه (أكد) للاتباع

صلاههما والاعتماد  
قطعهما لم يحش فسوق  
الجماعة للوقت ان قطع  
أوقلب والاحرم أن يكون  
كانت نفلا أتمها ندبان نوى  
عدد او الاقتصار على  
ركعتين الا ان خاف لو  
أتمها فوت الجماعة بغير  
يسلم الامام فيقطعه  
يغلب على ظنه وجو

أراد أن يصلي على الحالة التي هو عليها من القيام والقعود وغيرهما ولذا قال ابن الرفعة في الكفاية ولعل المراد  
بالقيام التوجه ليشمل المصلي قاعدا أو مضطجعا ومنه قوله تعالى وقوموا لله قانتين (قوله لا بعد فراغ  
الإقامة) أي جميعها لانه وقت الدخول في الصلاة وهو قبله مشغول بالاجابة ولا ينافيه الخبر الصحيح اذا  
أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت لانه صلى الله عليه وسلم كان يخرج عقب الإقامة أي لافي  
أثنائها قال سم مجوز ان يراد به اذا أخذ في أقامتها فيكون المقصود الهسي عن القيام قبل فراغها تأمل (قوله  
ان كان يقدر على القيام بسرعة) تقييد لاستحباب عدم القيام الى فراغ الإقامة (قوله بحيث يدرك فضيلة  
تكبيرة الاحرام) تصويبا للقدرة على القيام بسرعة (قوله والا) أي وان لم يقدر على ذلك بالسرعة (قوله قام  
قبل ذلك) أي قبل الفراغ من الإقامة فلو كان بطيئاً لم يحش لو أخر الى فراغها فاتته فضيلة التحريم  
مع الامام قام في وقت يعلم به ادراكه للتحريم ومثل ذلك مالمو كان المأموم بعيدا وأراد الصلاة في الصف  
الاول مثلاً وكان بحيث لو أخر قيامه الى فراغها وذهب الى الموضع الذي يصلي فيه فاتته فضيلة التحريم فانه  
يقوم قبلها كذلك (قوله بحيث يدركها) أي تكبيرة الاحرام مع الامام لما من عظيم فضلها فالاعتناء بها  
أهم (قوله ومن دخل في حال الإقامة) هذا مرتبط بالمتن وأتى الشارح بهذا الكلام لان المتن قد يفهم أن  
الداخل في حال الإقامة يجلس أولا ليقوم اليها وليس كذلك على الاصح في المجموع وان قال بذلك الشيخ  
أبو حامد (قوله أو وقد قربت) أي أو دخل لافي حال الإقامة ولكن قربت فهو عطف على في حال الإقامة  
(قوله بحيث لو صلى التحية) أي لو اشتغل بها (قوله فانه فضل التكبيرة مع الامام) فهذا هو ضبط قربان  
الإقامة (قوله استمر قائما ولا يجلس ولا يصلي) أي لكرهه الجلوس من غير صلاة والنفل حينئذ في  
الحديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة رواه مسلم فيكره ان أراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه  
هذا ان لم يكن في صلاة فان كان فيها ففيه تفصيل فان كانت فائتة فرض وجب الاعتمام بالمحش فوت  
الحاضرة والاوجب قلبهانقل الى ركعتين ان أمكنه بعدهما ادراك الحاضرة والاوجب القطع وان كان  
في تلك الحاضرة وكان صبحا أو قام لثانها غيرهما أتمها ندبان لم يحش فوت الجماعة وان لم يقم لثانها قبلها نفلا  
ولكن يقتصر على ركعتين مالم يحش فوت الجماعة الحاضرة لو صلاهما والاندب له قطعها مالم يحش فوت  
الوقت ان قطع أو قلب والاحرم وان كانت نفلا أتمها ندبان نوى عدد او الاقتصار على ركعتين الا ان خاف  
لو أتمها فوت الجماعة بأن يسلم الامام فيقطعه مالم يغلب على ظنه وجود جماعة أخرى تأمل (قوله ويستحب  
تسوية الصفوف) أي استحبابا بمؤ كذا الخبر المتفق عليه عن أنس مرفوعا وهو وصف وفكم فان تسوية  
الصف من إقامة الصلاة وقد أخذ بظاهرها من حزم فأوجب التسوية لان الإقامة واجبة وكل شيء من  
الواجب واجب ومنع بأن حسن الشيء زيادة على تمامه ولا يضره رواية من تمام الصلاة لان تمام الشيء  
عرفا أمرنا على حقيقته كذا قرر به بعض الفضلاء فليتأمل (قوله والامر بذلك) أي بتسوية الصفوف  
كان يقال استووا رحمكم الله أو سووا صفوكم (قوله لكل أحد) أي سواء الامام وغيره حتى لم يرد الصلاة  
وعبارة الاسنى ويسن لكل من حضران بأمر بذلك من يرى منه خلافا في تسوية الصف فانه من الامر  
بالمعروف والتعاون على البر والتقوى (قوله وهو) أي الامر بذلك (قوله من الامام بنفسه أو مأذونه)  
أي قياما واحدا يأمرهم بتسويتها ويطوف عليهم أو ينادي فيهم ويسن للامام أن يلقفت يميناً وشمالاً لانه يبلغ  
في الاعلام (قوله أكد) أي من غيره (قوله للاتباع) دليل للاستحباب والامر بمعافاة الصالحين حين اعتدوا  
في صفوفكم وراسوا فاني أراكم من ورائي قال أنس راو به فلقد رأيت أحداً يالصق منكبه بمنكب صاحبه

جماعة أخرى (قوله للاتباع) روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان

يسوي صفوفنا حتى كأنما يسويهم القديح أي جمع قدح بالكسر السمع

- والإندب له - خاف لو  
- فوات فوت - الجماعة بأن  
- لم يقطع - فيقطعه مالم  
- أو إن - ظنه وجود  
- إن نوى - وسلم كان  
- اقتصر على - بالكسر السمع



وقد مة بقدمه وفي مسلم كان يسوي صفوفنا كأنما يسوي القداح أي الدهام (قوله مع الوعيد على تركها)  
 أي التسوية في الصحيح التسوية صفوفكم أوليخالفن الله بين قلوبكم وفي رواية بين وجوهكم وفي رواية  
 أجد أوليظمن الوجوه وفي رواية لمسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يسوي صفوفنا حتى كأنما يسوي بها القداح حتى رأى أينا علقنا عنه ثم خرج يومًا فقام حتى كاد يكبر فمرأى  
 رجلاً باديًا صدره من الصف فقال عباد الله التسوية صفوفكم أوليخالفن الله بين وجوهكم قال الامام  
 النووي قيل معناه يشبهها ويجعلها عن صورها لقوله صلى الله عليه وسلم يجعل الله تعالى صورته  
 صورة جبار وقيل بغير صفاته أو الاظهر والله أعلم بأن معناه يقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب  
 كما يقال تغير وجه فلان على أي ظهر لي من وجهه كراهة تلي وتغير قلبه على لان مخالفتهم في الصفوف مخالفة  
 في طواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن (قوله والمراد بها) أي التسوية الصفوف (قوله  
 اتمام الاول فالاول وسد الفرج) بضم الفاء وفتح الراء جمع فرجة ومرأى الخلاء الظاهر بخلاف السعة  
 (قوله ونحاذي القائمين فيها) أي في الصفوف أو في الفرج ومثل القائمين الجالسون (قوله بحيث لا يتقدم  
 صدر واحد) الخ تصوري للتحاذي (قوله ولا شيء منه) أي ولا يتقدم جزء من بدنه (قوله على من بحببه)  
 أي فيتحاذون بالمناكب ويتضامون بالكعب روى مسلم من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال  
 خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم يا أيها الصفوف  
 الاول وبتر اصون في الصف أي يتلاصقون فيه حتى لا يكون بينهم فرجة من رصصت البسيان برصام  
 باب قتل ضمنت بعضه الى بعض وتراص القوم في الصف (قوله ولا يشترع في الصف الثاني) أي بحيث  
 لا يشترع الخ تغط على لا يتقدم (قوله حتى يتم الاول) أي وإذا شرعوا في الثاني ينبغي أن يكون وقوفهم  
 على هيئة الوقوف خلف الامام فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون محاذي اليمين الامام  
 فإذا حضر آخر وقف عن يسار الامام بحيث يكون خلف من يلي الامام مع ش تأمل (قوله ولا يقف في  
 صف) أي الثالث والرابع وهكذا وهكذا أعطف أيضا على لا يتقدم (قوله حتى يتم ما قبله) أي الثاني والثالث  
 وهكذا ويسن أن لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة أذرع (قوله فان خولف في شيء من  
 ذلك) أي اتمام الاول فالاول وسد الفرج والتحاذي بين القائمين وكذا الزيادة فيما بينهم على ثلاثة أذرع  
 (قوله كره) أي وفاته فضيلة الجماعة عند الشارع وعند الشهاب الرملي كل مكره من حيث الجماعة  
 مفوت لفضيلتها الاتسوية الصفوف كذا في باعشن (قوله أخذنا من الخبر الصحيح) أي الذي رواه أبو  
 داود وغيره من حديث ابن عمر مرفوعا وأول الحديث أقيموا الصفوف وخاذوا المناكب وسددوا الخلل  
 ولينوا بأيدي اخوانكم ولا تدرأوا فرجات للشيطان ومن الخ (قوله ومن وصل صفا) أي من صفوف  
 الصلاة بأن كان فيه فرجة فسدتها أو نقصان قائم (قوله وصله الله) أي زادي برة وأدخله في رحمته  
 (قوله ومن قطع صفا) أي بأن وجد فرجة فتركها وصير صفا آخر وان يبعد بين الصفوف بغير صلاة أو يمنع  
 الداخل من الدخول في الفرجات مثلا (قوله قطعه الله) أي عن كمال برة وأحسنه وهذا في غير الجنازة  
 لانه يطلب فيها كثرة الصفوف وان لم يتم الاول والثاني قاله الحفني وسيأتي تحريره في موضعه (قوله  
 وأفضل الصفوف الاول) أي لما في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لو يعلم ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا الحديث أي لو علموا فضيلة  
 ذلك وعظم قدره وعظيم جزائه ثم لم يجدوا طريقا يصححونه به وجأوا اليه دفعة واحدة وضاق عنهم ثم لم

مع الوعيد على تركها  
 والمراد بها اتمام الاول  
 فالاول وسد الفرج  
 وتحاذي القائمين فيها  
 بحيث لا يتقدم صدر واحد  
 ولا شيء منه على من هو  
 بحببه ولا يشترع في الصف  
 الثاني حتى يتم الاول ولا  
 يقف في صف حتى يتم  
 ما قبله فان خولف في شيء  
 من ذلك كره أخذنا من  
 الخبر الصحيح ومن  
 وصل صفا وصله الله  
 ومن قطع صفا قطعه الله  
 (وأفضل الصفوف الاول)  
 الحديث الا حين رأى  
 رجلاً باديًا صدره من  
 الصف (قوله كره) أي مع  
 فوات ثواب الجماعة عند  
 الشارع (قوله مع الوعيد الخ)  
 روى الشيخان التسوية  
 صفوفكم أوليخالفن الله  
 بين وجوهكم قال في شرح  
 العباب أي قلوبكم حتى  
 تفتتر رغبتها عن الاجتماع  
 كما يدل له خبر مسلم ولا  
 يختلفوا فيختلف قلوبكم  
 الى أن قال في شرح العباب  
 والمراد به ظاهره من تغير  
 الصور بمنسوخ أو غيره وفي  
 رواية لمسلم أنه قال ما



يسمح بعضهم لبعض به لاقتراعه عليه (قوله وهو) أي الصف الأول (قوله الذي يليه) أي الصف الذي يليه (قوله وان تخلله منبراً ونحوه) أي كعمود أو مقصورة في شرح مسلم أعلم أن الصف الأول الممدوح الذي وردت الأحاديث بفضله والحث عليه هو الصف الذي يلي الإمام سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً وسواء تخلله مقصورة ونحوها أم لا هذا هو الصحيح الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وصرح به المحققون وقال طائفة من العلماء الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها فان تخلل الذي يلي الإمام شيء فليس بأول بل الأول ما لا يتخلله شيء وان تأخر وقيل الصف الأول عبارة عن محي الإنسان إلى المسجد أولاً وان صلى في صف متأخر فهذا ان القولان غلط صريح وانما ذكره ومثله لانه على بطلانه لا يلتزم به والله أعلم انتهى كلام النووي رحمه الله (قوله فالأول) يعني الثاني (قوله وهو الذي يليه) أي الأول في سنن النسائي عن العزيب بن سارية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الصف الأول ثلاثاً وعلى الثاني واحدة أي يدعوهم بالرحمة ويستغفر لهم ثلاث مرات كما فعل بالمحلقين والمقصرون والظاهر أنه دعا لهم أعم من أن يكون بلفظ الصلاة أو غيره ويحتمل خصوص لفظ الصلاة أيضاً والله أعلم شرحه (قوله وهكذا) أي الثالث والرابع والخامس الخ في الحديث أتوا الصف الأول ثم الذي يليه وان كان نقص فليكن في الصف المؤخر (قوله واذا استدبروا في مكة) أي في المسجد الحرام حول الكعبة المعظمة وبسن أن يقف الإمام خلف المقام أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء الراشدين بعده وأن يستدبروا حول الكعبة المكرمة ندباً كما فعله ابن الزبير رضي الله عنهم ما وجدوا عليه وبوجهه بأن فيه إظهار التمييز وتفضيلها وتوسيع بين الكل في توجيههم إليها لا حائل وبه يتجده إطلاقهم ذلك الشامل لكثرة الجماعة وقلتهم خلافاً للزركشي فقيده ندب الاستدارة بكثرة الناس وضيق المسجد كأيام الموسم ولا يضر كون المأموم أقرب إلى الكعبة من غير جهة الإمام على الأصح قال في البرجعة

\* وسنة أن يقف الإمام \* خلفاً من المقام والاقسام

قد استداروا ولو البعض ر حج \* في القرب لافي جهة الإمام صح

(قوله فالصف الأول) أي الذي فيه الفضيلة المخصوصة (قوله في غير جهة الإمام) أي أما الذي في جهته فلا كلام فيه (قوله ما اتصل بالصف الذي وراء الإمام) أي الذي لا واسطة بينهم أي الذي قدماه صف آخر بينه وبين الإمام (قوله لا ما قرب من الكعبة على الأوجه) أي من غير اتصال بين وراء الإمام وعبارة التحفة وهو أي الصف الأول بالمسجد الحرام من بحاشية المطاف فن أمامهم ولم يكن أقرب إلى الكعبة من الإمام في غير جهته لما مردون من يلهم وفي النهاية والصف الأول صادق على المستدبر حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام وعلى من في غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الإمام قال الرشيدى قول الرملى حيث لم يفصل الخ قيد في المستدبر حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام أي بأن كان خلف الإمام صف إمام هذا غير مستدبر فالصف الأول هو هذا الغير المستدبر الذي يلي الإمام ويكون المستدبر صفاً ثانياً ليكن ينبغي أن يكون محياله في جهة الإمام أما في غير جهته فينبغي أن يكون هذا المستدبر صفاً ثانياً إذا قرب من الكعبة ولم يكن أمامه غيره ولا تصح أن تكون هذه الخشية قيداً في قوله وعلى غير من في غير جهته وان كان متبادراً من العبارة لعدم تأنيبه فليتأمل (قوله وفضلية الأول فالأول) أي الثاني فالثالث فهكذا ظاهر إطلاقهم

وهو الذي يلي الإمام وان  
تخلله منبراً ونحوه (فالأول)  
وهو الذي يليه وهكذا  
واذا استدبروا في مكة  
فالصف الأول في غير  
جهة الإمام ما اتصل  
بالصف الذي وراء الإمام  
لا ما قرب من الكعبة  
على الأوجه وأفضلية  
الأول فالأول

(قوله وراء الإمام)  
في التحفة من بحاشية  
المطاف فن أمامهم  
ولم يكن أقرب إلى الكعبة  
من الإمام في غير جهته  
وفي النهاية للجبال الرملى  
الصف الأول صادق على  
المستدبر حول الكعبة  
المتصل بما وراء الإمام  
وعلى من في غير جهته  
وهو أقرب إلى الكعبة  
من حيث لم يفصل بينه  
وبين الإمام صف انتهى

وان أختص غير الاول مثلاً من بقية الصفوف بفضيلة في المكان كأن كان بأحد المساجد الثلاث والصف  
 الاول في غيره او كما لو كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره وهو كذلك وان استظهر  
 بعضهم خلافه فيهما (قوله تكون للرجال والصبيان) أي مطلقاً ولو كانوا أرقاء وفسقة (قوله وان  
 كان ثم غيرهم) أي الخنثى والنساء (قوله وللخنثى الخلف) أي ليس هناك رجال ولا صبيان  
 (قوله أو مع النساء) أي الخنثى مع النساء (قوله وللنساء الخلف) أي وليس هناك رجال ولا صبيان  
 ولا خنثى (قوله بخلاف النساء مع الذكور أو الخنثى) أي ولو كانوا محارم لها أو أزواجها أو عبيدها  
 (قوله فالأفضل لمن التأخر) أي عن صفوف الذكور والخنثى لأن ذلك أليق واستترهن (قوله وكذا  
 الخنثى مع الذكور) أي الأفضل للخنثى التأخر عن الذكور لا احتمال أنوثتها (قوله كما علم مما مر) أي  
 في مبحث موقف المأموم مع الامام وعبارته ثم مع المتن ويقف ندباً فيما اذا تعددت أصناف المأمومين خلفه  
 الرجال صفاتهم بعد الرجال ان كمن صفهم للصبيان صفاتاً نياً وان تميزوا عن البالغين بعلم ونحوه هذا ان لم  
 يسبقوا أي الصبيان الى الصف الاول فان سبقوا اليه فهم أحق به من الرجال فلا ينعجون عنه لهم لانهم من  
 الجنس بخلاف الخنثى والنساء ثم بعد الصبيان وان لم يكمل صفهم الخنثى ثم بعدهم وان لم يكمل صفهم  
 النساء الخ (قوله وأصل ذلك) أي التفرقة بين الرجال والنساء في أفضلية الصفوف (قوله خبر مسلم)  
 أي وأصحاب السنن الاربعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً والطبراني في المعجم الكبير من حديث أبي أمامة  
 وابن عباس كذلك (قوله خبر صفوف الرجال) أي في الصلاة أي أكثرها أجراً (قوله أولها) أي  
 الصفوف لا اختصاصه بكمال الاوصاف كالاضبط عن الامام والتحفظ من المرور بين يديه والمبادرة  
 لحوز الصف الاول والفتح على الامام (وشرها) أي صفوف الرجال أي أقلها ثواباً (قوله آخرها)  
 أي لفوات ما مر (قوله وخبر صفوف النساء) أي أكثرها ثواباً (قوله أي مع غيرهن) أي مع الرجال  
 والخنثى أي لا مطلقاً كما سيأتي عن الامام النووي (قوله آخرها) أي لبعده عن الرجال وان لم يكن فيهم  
 رجل غير الامام سواء كن انثى فقط أو خنثى فقط أو البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء فالأخير من  
 الخنثى أفضلهم والآخر من النساء أفضلهن ع ش فليتا مل (قوله وشرها) أي صفوف النساء أي  
 أقلها ثواباً (قوله أولها) أي لما فيه من القرب من الرجال وعبرة الامام النووي رحمه الله في شرح هذا  
 الحديث أما صفوف الرجال فهي على عمومها نخيرها أولها وأبداً وشرها آخرها وأبداً أما صفوف النساء  
 فالمراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال أي والخنثى وأما اذا صلن متميزات لامع الرجال  
 فهن كالرجال خبر صفوفهن أولها وشرها آخرها والمراد بشرا صفوفهن في الرجال والنساء أقلها ثواباً  
 وفضلاً وأبعداهن من مطلوب الشرع وخيرها بمكانه وانما أفضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال  
 لبعدهن من مخالطة الرجال ورؤيتهم وتعلق القلب بهم عند رؤيتهم حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك  
 وذم أول صفوفهن لعكس ذلك والله أعلم (قوله وسن) أي لكل أحد (قوله تجري عين الامام) أي لانها  
 أشرف ولذا تراحت الناس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم حتى قيل له تعطلت المسيرة فقال من عمر مسيرة  
 المسجد كتب الله له كفلين من الاجر رواه ابن ماجه بسند ضعيف وروى الطبراني عن ابن عباس  
 من عمر جانب المسجد الايسر لقلة أهله فله أجران قال في التحفة وأفضل كل صف بعينه أي وان كان  
 من اليسار يسمع الامام ويرى أفعاله دون من باليمين على المعتمد وقول جمع من بالشان أو اليسار يسمع  
 الامام ويرى أفعاله أفضل من الاول أو اليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة  
 بمكانهم سرد وبأن في الاول واليمين من صلاة الله وملائكته على أهلها كما صح ما يفوق سماع القراءة

وغيرها

تكون (للرجال) والصبيان  
 وان كان ثم غيرهم وللخنثى  
 الخلف أو مع النساء  
 وللنساء الخلف بخلاف  
 النساء مع الذكور أو  
 الخنثى فالأفضل لمن  
 التأخر وكذا الخنثى مع  
 الذكور كما علم مما مر  
 وأصل ذلك خبر مسلم خير  
 صفوف الرجال أولها  
 وشرها آخرها وخبر  
 صفوف النساء أي مع  
 غيرهن آخرها وشرها  
 أولها وسن تجري عين  
 الامام

(قوله يمين الامام) في  
 التحفة والنهاية وان كان  
 من اليسار يسمع صوت  
 الامام ويرى أفعاله الى  
 آخر ما أطال به والعبارة  
 للنهاية قال العلامة ابن  
 قاسم لعله بالنسبة الى يساره  
 لا الى من خلف الامام ثم  
 قال وعبرة العباد وشرحه  
 والوقوف بقرب الامام  
 في صف أفضل من البعد  
 عنه وعن يمين الامام وان  
 بعده أفضل من الوقوف  
 عن يساره وان قرب منه  
 ومحاذاته بأن يتوسطوه  
 ويكتفوه من جانبيه أفضل  
 انتهى باختصار الأدلة  
 انتهى

وغيرها وكذلك في الاول من توفير الخشوع ما ليس في الثاني لاستغفالهم عن امامتهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره ايضا فنافيه يتعلق بذات العبادة ايضا وقد رجحوا الصف الاول على من بالرخصة الكريمة وان قلنا بالاصح ان المضاعفة تختص بمسجده صلى الله عليه وسلم ( قوله ويكره امامة الفاسق ) أي مع حجتهم او قد ذكرنا أن الناس في امامة الصلاة منحصرين في ثمانية أنواع لانه اما أن تصح امامته أولا والثاني امام مطلقا ومع العلم أو اللدونه أو الامثلة أو الاثني ببعض الصلوات والاول امام مع الكراهة أو خلاف الاول أو لا وأمثلتها متفرقة في هذا الكتاب وقد جمعها شيخ الاسلام في متن التجرير فقال الاثمة ثمانية أنواع من لا تصح امامته بحال وهو الكافر وغير المميز والمأموم والمشكوك في مأموميته والاممي ومن لحنه يحيل المعنى في الفاتحة ان أمكنها العلم ومن لا تصح امامته مع العلم بحاله وهو المحدث ومن عليه نجاسة غير معفوعة عنها ومن لحنه يحيل المعنى وكان عالما بالصواب وتعمد اللحن مطلقا وسبق لسانه اليه ولم يعد القراءة على الصواب في الفاتحة أو أمكنه التعلم وعلم التحريم وتعمد في غيرها. ومن لا تصح امامته اللدونه وهو الخنثى ومن لا تصح امامته الامثلة وهو الاثني والاممي ان لم يمكنه التعلم كارت والتع من لحنه يحيل المعنى في الفاتحة ويعجز عن التعلم ومن لا تصح امامته في صلاة ونصح في أخرى وهو المسافر والعبد والمبعض والصبي والمحدث ومن عليه نجاسة وجهه حاله ما فلا تصح امامتهم في الجمعة ان تم العدد بهم ونصح في غيرها وفيها ان تم العدد بدوهم ومن تكبره امامته وهو الفاسق والمتدع ان لم يكفر ببدعته وغيرهما ومن امامته خلاف الاول وهو ولد الزنا وولد الملاغنة ومن لا يعرف له أب والعبد والمبعض ومن تختار امامته وهو من سلم بما ذكر قال الشرف العمري يطى

( وتكره امامة الفاسق )  
والاقتداء به حيث لم يحش  
قننه وان لم يوجد أحد  
سواه على الوجه للخلاف  
في صحة الاقتداء به لعدم  
امانته

( قوله أحد سواه على  
الوجه ) قال في الامداد  
خلافا لا لاذري ولا نظير  
لدوام ترك الجماعة له لو  
فرض لان من اعذارها  
كون امامها يكره الاقتداء  
به انتهى

الى ثمان قسموا الامامة \* من لا تصح منهم امامته  
ومن يصح منهم واذ يحول \* أحوالهم وعند علم تبطل  
ومن يؤم دونه فيقبل \* لا غير ذلك وهو خنثى مشكل  
ومن يؤم مثله فقط ولا \* يؤم أصلا من عليه قدعلا  
وتصح منهم الامامة \* لافي صلاة الجمعة المقامة  
ومن تصح منه لكن تكبره \* لنفسه ولو لبعدة له  
ومن ياتخالف الاول فقط \* كابن الزنا والمثني والمثقف  
ثامنها وهو الامام المرتضى \* لها دواما من خلا عما مضى

( قوله الاقتداء به ) أي ويكره الاقتداء بالفاسق وانما يصح للمؤمن الاقتداء بن عمر بالحجاج وكفى به فاسقا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل أمة بتجبيثاتهم وأجئنا به أي بالحجاج لغلبناهم وفي خبر ضعيف صلوا خلف كل بر وفاجر وعلى كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر واه الدارقطني وابن خبان والبيهقي وروى أبو نعيم في الحلية حديث صلوا على من قال لا اله الا الله وصلوا خلف من قال لا اله الا الله وهو ضعيف أيضا لكن يعضدهما ما مر عن ابن عمر في تاريخ البخاري عن عبد الكريم الدكاء قال أدركت عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمهم يصلون خلف أئمة الجور ( قوله حيث لم يحش قننه بتركه ) أي الاقتداء بالفاسق والأفلا كراهة وعلى هذا يحمل ما فعله الصحابة رضي الله عنهم ( قوله وان لم يوجد سواه ) غايته في الكراهة قال في الامداد ولا نظير لدوام ترك الجماعة له لو فرض لان من اعذارها كون امامها يكره الاقتداء به ( قوله على الوجه ) أي خلافا لا لاذري وابن العمداد حيث قال محل الكراهة ان وجد هناك غيره صالح للإمامة فان لم يكن أو تميز بالفقهاء فهو أولى ولا كراهة انتهى واعتمده جمع غيرهم ( قوله للخلاف في صحة الاقتداء به ) أي بالفاسق تعليل للكراهة ( قوله لعدم امامته ) أي فقد يقصر في الواجبات وقد مر قريبا

(و) أمامة (الاقلف)  
والاقتداء به (وهو الذي لم  
يختن) سواء ما قبل البلوغ  
وما بعده فانه قد لا يحافظ  
على ما يشترط لصحة صلاته  
فضلا عن امامته وهو  
غسل جميع ما يصل اليه  
البول مما تحت قلفته  
لانها كانت واجبة  
الازالة كان ماتحتها في  
حكم الظاهر

(قوله سواء ما قبل البلوغ  
الخ) عبر الشارح في شرح  
الارشاد بقوله ولو قبل  
البلوغ زاد في الامداد على  
الوجه وفي التحفة والنهاية  
ولو بالغاً فاما ما في شرح  
الارشاد فهو ظاهر وهو  
الاشارة الى مخالفة ابن  
الصباغ وعبارة شرح  
التبعية للخطيب الشريفي  
قال ابن الصباغ تكره  
امامة الاقلف بعد البلوغ  
لا قبله انتهت وأقره على  
ذلك وفي كتاب غاية المرام  
بشرح شروط المأموم  
والامام للجمال الرملي  
ما نصه ويكره الاقتداء  
بالاقلف بعد البلوغ لا قبله  
قاله الاستوى انتهى وأقره  
وكان وجهه أنه قبل  
البلوغ لم تجب عليه ازالتهما  
وانما المخاطب بذلك وليه  
ولا تنصير منه في عدم  
الازالة بخلافه بعد البلوغ  
واما ما في التحفة والنهاية  
فلم يظهر لي وجهه الا أن  
يقال انهما أشارا بذلك الى  
أن كماله البلوغ فلا يجبر  
في نقص ترك القلفة فخره

خذيث ان مكرم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم فيما بينكم وبينكم وفي حديث آخر أنتمكم وفودكم  
الى الله تعالى فان أردتم أن تتركوا صلاتكم فقد موارخياركم وفي لفظ شفعاءكم قال في الاحياء وأما الامانة  
فهى الطهارة باطناً عن الفسق والكبائر والاصرار عن الصغائر فالترشح للامامة ينبغي أن يختار زعن  
ذلك بجهده فانه كالوفد والشفيع للقوم فينبغي أن يكون خيرا للقوم وكذا الطهارة ظاهراً عن الحدث والخبث  
الخ (قوله و) أمامة (الاقلف) أى تكراه امامته فهو عطف على امامة الفاسق (قوله والاقتداء به) أى الائتنام  
بالاقلف مع الصحة فيها كما هو ظاهر ومعلوم أن محل الصحة اذا ظهر ماتحت قلفته والا فلا هذا هو المعتمد  
خلافاً للقاضى شريح في روضة الحكم فانه قال بصحة عبادته مع وجود بولته تحتها ولذا قال ابن العماد  
في نظم المعفوات

واقلف جوز القاضى شريح له \* عبادة راما مع بول قلفته  
وقال قدوتنا كره لما حبست \* من بولته قلفته من نص روضة  
جواب قفالتا ان لا صلاة له \* فلا امامة فليعضى بصحته

(قوله وهو) أى الاقلف (قوله الذى لم يختن) فهو اسم فاعل قال في المصباح وقلف قلفاً من باب تعب اذا لم يختن  
ويقال اذا عظم قلفته فهو اقلف والمرأة قلفاء مثل أحر وجراء وقلفها القالف قلفاً من باب تعب أيضاً قطعها  
(قوله سواء ما قبل البلوغ وما بعده) أى فلا فرق بينهما فى الكراهة هنا خلافاً لابن الصباغ حيث قال تكره  
بعد البلوغ لا قبله وأقره الرملي والخطيب في بعض كتبهما وبوجه مع ما فيه بأنه قبله لم يجب عليه ازالة قلفته  
وانما المخاطب وليه فلا تنصير منه بخلافه بعد البلوغ وفي التحفة والنهاية ولو بالغاً قال الكردى ولم يظهر لي  
وجهه الا أن يقال أشار بذلك الى أن كمال البلوغ لا يجبر نقص ترك القلفة فليأمل (قوله لانه) أى الاقلف  
تعليل للكرهية (قوله قد لا يحافظ على ما يشترط لصحة صلاته فضلاً عن امامته) أى وبه يعلم انما أطلقته في  
هذا الكتاب ويؤيده ما مر من شريح مع أنه جوز عبادته ولو لمع وجود بولته تحت قلفته (قوله وهو) أى  
ما يشترط لصحة صلاته (قوله غسل جميع ما يصل اليه البول) أى فلا تصح صلاته وكذا طوافه الا بذلك (قوله  
ماتحت قلفته) بضم القاف وسكون اللام ونقطة جها وهي ما يقطعها الختان من ذكر الغلام ويقال غرلة  
معجمة مضمومة وراسا كنه وجعها قلف كغرف وقصب وقلفات (قوله لانه) أى القلفة (قوله لما  
كانت واجبة الازالة) أى ولذا ألوازالها انسان لم يضمنها (قوله كان ماتحتها فى حكم الظاهر) أى فيجب  
غسل باطنها من النجاسة وكذا الخيانة ولو انحس فيها منى فاغسل ثم خرج ما انحس فيها بعد الغسل لم يجب  
عليه إعادة الغسل ثم ما تقر من وجوب ازالة القلفة فحله في الذكركر المحقق وكذا الخفى على ما قاله ابن المسلم  
في أحكام الخنثى نظر التعليل المذكور ولذا قال ابن العماد فى المعفوات

وابن المسلم قد أدته علته \* فى مشكل فرأى الحجاب خنته

قال الشهاب الرملي فى شرحه والمعتمد ما صححه النووي وغيره من أنه يحرم ختانه سواء كان قبل البلوغ  
أو بعده لان الحرج لا يجوز ولا يخفى أن ازالته ما انحس تحصل بنفسه بالماء فلا يشك على قول القفال  
الراجح عدم وجوب ختان المشكل ولا تأخير وجوبه فى حق الصبي الى البلوغ ولا عدم اجرائهم خلاف  
ابلاج الحشفة بجائل فى التحليل بايلاج الاقلف حشفته داخل القلفة لما مر من أن ماتحتها فى حكم الظاهر لانه  
ظاهر حقيقة اذا خفاء أن القلفة جزء منه بخلاف الخرقه ونحوها انتهى وتقرر الإشكال الذى نقاه أن مقتضى  
عدم وجوبه صحة صلاته بدون الختن مع أن القفال قال بعدم الصحة وحاصل الجواب أن الصحة تنأتى  
بغسل ماتحت القلفة فينبذ حصول الجميع بين قوله بعدم الصحة والقول بعدم وجوب الختن ويكون  
عدم الصحة مقرر وضاف فيما ذكر لم يغسل ماتحتها على أن هذا فيما إذا أمكن فسدحها والا فلا يجب  
الغسل كما أنه لا يجب الختان وتصح صلاته لان ماتحت قلفته فى هذه الحالة من قبيل الباطن فلا يحكم  
بنجاسته لان زوال قلفته غير مستحق وغير واجب فينبذ ماتحتها كالبول فى قصبته لانه كرتصح الصلاة



(قوله لم يكفر ببدعته) قال في فتح الجواد كالمائل بخلق القرآن قال ونص الشافعي على كفره مؤول انتهى قال النووي في الروضة من زيادته على الشرح وقد تأول الامام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن على كفران النعمة لا كفر بالخر وج من الملة وجلهم على هذا التأويل ما ذكرته من اجراء احكام المسلمين عليهم والله أعلم انتهى ومنها نقلت (قوله بل أولى) قال في التحفة لان اعتقاده لا يفارقه انتهى زاد ١٣٧ في الامداد بخلاف الفاسق والمبتدع

كما في فتح الجواد من يعتقد ما أجمع عليه أهل السنة على خلافه وهم من خلف الامام أبو الحسن الاشعري وأبو منصور الباتريدي وأتباعهما والخلاف بينهما في مسائل قليلة لا يؤثر على أنه عند التحقيق لفظي أوقرب

وامامة المبتدع الذي لم يكفر ببدعته والاقتداء به وان لم يوجد غيره كالفاسق بل أولى وبحث الاذري حرمه الاقتداء به على عالم شهير لانه سبب لاغواء العوام ببدعته أما من يكفر ببدعته كمنكر علم الله بالجزئيات وبالعدوم والبعث والحشر للاجساد وكذا المحسم على تناقض فيه والقائل بالجهة على

قول نقل عن الاثمة الاربعة منه في أكثرها أو كلها انتهى (قوله وبحث الاذري) أقره في فتح الجواد أيضا قال في الامداد وهو ظاهر (قوله بالجزئيات) هو من ثبت لله تعالى العلم بالكميات فقط وينفي العلم بالجزئيات (قوله وبالعدوم) أي منكر علم الله بالعدوم (قوله للاجساد) أي كما تقوله

معه أفاده في غاية المراد فليتأمل (قوله وامامة المبتدع) أي وتكره امامة المبتدع فهو عطف أيضا على امامة الفاسق (قوله الذي لم يكفر ببدعته) أي كالمعتزلي القائل بخلق القرآن أو عدم الرؤية والقدرى وهو من ينسب أفعال العباد إلى قدرتهم والجهمي أي القائل بذهب جهنم بن صفوان الترمذي وهو انه لا قدرة للعبد بالكلية والمرجح أي القائل بالارجاء وهو انه لا يضر مع الإيمان معصية والرافضي أي القائل بأن عليا كرم الله وجهه أسر إليه النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة وأنه أولى من غيره وان لم يسلمها اليه فهو كافر شراوى (قوله والاقتداء به) أي ويكره الاقتداء أي الاتهام بالمبتدع (قوله وان لم يوجد غيره) أي على المعتمد الذي اعتمد الشارح رحمه الله في كتبه (قوله كالفاسق بل أولى) أي من الفاسق الملازمة اعتقاده في الصلاة اذا المبتدع من يعتقد ما أجمع عليه أهل السنة على خلافه وهم من خلف الامام أبو الحسن الاشعري وأبو منصور الباتريدي وأتباعهما والخلاف بينهما في مسائل قليلة لا يؤثر على أنه عند التحقيق لفظي أوقرب منه في أكثرها أو كلها كما هو مبسوط في محله (قوله وبحث الاذري حرمه الاقتداء به) أي بالمبتدع الذي لم يكفر ببدعته مع صحته (قوله على عالم شهير) أي بحيث يكون اقتداء به سببا لا اعتقاد غيره من العوام صحة اعتقاد ذلك المبتدع (قوله لانه) أي اقتداء العالم الشهير به (قوله سبب لاغواء العوام ببدعته) أي لاضلالهم بها قال في الصباح غوى غيما من باب ضرب اسمك في الجهل وهو خلاف الرشد والاسم الغواية وغوى أيضا غاب وضل وأغوا بالالف أضله انتهى ملخصا (قوله أما من يكفر ببدعته) مقابل قوله سابقا الذي لم يكفر ببدعته (قوله كمنكر علم الله بالجزئيات) غشيل للمبتدع الذي يكفر ببدعته أي باعتقاده انه عالم بالكميات فقط دون الجزئيات كجزئيات الانسان والرمل مثلا (قوله وبالعدوم) أي ومنكر علم الله بالعدومات (قوله والبعث والحشر للاجساد) أي ومنكر البعث والحشر لها وكذا القائل بقديم العالم وهذه الثلاثة أصل كفر الفلاسفة وقد نظمها بعض العلماء بقوله

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا \* اذ أنكروها وهي قطام ميثه

علم بجزئي حدوث عوالم \* حشر لا جساد وكانت ميثه

وهو باطل بل علمه تعالى عام للكميات والجزئيات ولو غير متناهية واستحالة علم ما لا نهاية له انما ثبتت في حق الحوادث والكلام عليه مبسوط في موضعه (قوله وكذا المحسم) أي القائل بأن الله تعالى جسم (قوله على تناقض فيه) أي والمعتمد عدم كفره وكذا القائل بالجهة وما في المجموع والتحقيق وغيرهما من كفره بحمل ان قيل باعتقاده على من يزعم انه جسم كلاجسام أو يعتقد الحق ببعض لواحق الجسم له تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا والحاصل ان مدعى الجسمية أو الجهة ان زعم واحدا من هذه كفر والا فلا لأن الاصح ان لازم المذهب ليس بذهب وظاهره وان كان لازما بينا وهو كذلك لجواز ان لا يعتقد اللازم وان كان بينا ومعنى قولهم ليس بذهب انه لا يحكم به بمجرد لزومه فان اعتقده فهو مذهبه و يترتب عليه حكمه اللائق ومقتضى ما تقر ان الجسمية غير متفية عنه تعالى بالايجاع والالتكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مما ذكره وان مجرد اثبات الجسمية في نفسه ليس محذورا وقد يوجه هذا بأنه قد يعتقد انه جسم لا كلاجسام فليتأمل (قوله والقائل بالجهة) أي وكذا القائل بأن الله في جهة (قوله على قول نقل عن الاثمة الاربعة) أي نقله القرافي كما رقبيل باب الجماعة قال السنوسي لم يقل بالجهة

\* ١٨ - ترسي - لث \* الفلاسفة \* فائدة \* قال الحلبي في حاشية المنهج مانصه في منهاج الحلبي لم يوجد من زمن آدم الى عيسى كتاب ولا نبى يخبر قومه بان لهم معاد احتج في التوراة اذا اتصفه حتم لم يجد للمعاد فيها ذكر أو أول من رمز بذكر المعاد عيسى لكن الروحاني انتهى فراجع (قوله على تناقض فيه) قدمت الكلام عليه قبيل باب الجماعة فراجع منه ان أردته (قوله والقائل بالجهة الخ) المعتمد فيه عدم التكفير \* فائدة \* قال السنوسي في شرحه على عقيدته الكبرى مانصه لم يقل بالجهة الا طائفتان من المبتدعة وهم الكرامية والحشوية وعينوا من

الاطباثقتان من المبتدعة وهم الكرامية والحشوية وعينوا من الجهات جهة فوق ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك فقام من زعم انه محاسن للعرش تعالى عن ذلك ومنهم من زعم انه مبين له ثم اختلف هؤلاء فقام من زعم انه مبين بمسافة متناهية ومنهم من زعم انه مبين بمسافة غير متناهية والحشوية جعلت الاستواء في الآية على ظاهره وامتنعت من التأويل انتهى (قوله فلا يصح الاقتداء به) أي بالمبتدع الذي يكفر ببدعته انفاقا وهذا جواب ما يخلاف نحو المجسم فانه يصح الاقتداء به لما تقر ران الاصح عدم كفره قال النووي انه الصواب فقد قال الشافعي رضي الله عنه أقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطابي لا هم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ولم يزل السلف والخلق على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم واجراء أحكام المسلمين عليهم وقد تأول الامام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن على كفران النعمة لا كفر الخروج من الملة وجلهم على هذا التأويل ما ذكرته من اجراء أحكام المسلمين عليهم والله أعلم وقال ابن القشيري في المرشد من كان من أهل القبلة واتحل شيئا من البدعة كالمجسمة والقدرية وغيرهم يكفر للاصحاب فيه طريقتان وكلام الاشعري يشعرهم ما وان ظهر مذهبه ترك الكفر وهو اختيار القاضي فن قال قولاً أجمع المسلمون على تكفير قائله كفرناه والا فلا تدبر (قوله كسائر الكفار) أي من المشركين واليهود والنصارى وغيرهم فانه لا يصح الاقتداء بهم (قوله وامامة التمام) أي وتكره امامة التمام وهذا مساو لعبارة الروضة والمحرر وعبر في الروض بقوله وتكره أي الصلاة خلف التمام الخ وكل صحيح كما قاله في الاسي اذ كما تكره امامته يكره الاقتداء به تأمل (قوله وهو) أي التمام (قوله الذي يكره التمام) أي الشخص الذي يكره التأويل يرددها ثم التمييز بالتمام وقع في عبارة غير واحد من الفقهاء ويقرب منه قول البيهقي ويكره اقتداء فردا وفئة \* بمن به تمتع أو فافاه

والذي في الصصح وغيره وهو القياس التأويل اذ عبر به في المنهج وقال في شرحه انه أولى من تعبير المنهج بالتمام قال الشيخ الحفني لكن ذكر بعض اللغويين ان من يكره التأويل يقال له تتمام أيضا وعليه فلا أولوية نعم ما ذكره اخبر انتهى فليتأمل (قوله والفاء) أي وتكره امامة الفاء وكذا الاقتداء به كما تقرر وكذا يقال فيما يأتي (قوله وهو) أي الفاء (قوله من يكره الفاء) أي يرددها قال في القاموس الفاء كفدندو بلبال مردد الفاء ومكره وفيه فافاه (قوله والواو) أي يرددها (قوله وغيرهم من يكره شيئا من الحروف) أي فانه تكره امامته والاقتداء به ولا فرق بين أن يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها كما أفهمه كلام المصنف اذ لفاء فيها (قوله للزيادة ولتطويل القراءة بالتكرير) أي للحذف (قوله ولنفرة الطباع من سماع كلامهم) أي هؤلاء المكررين للحروف هذا كاللذين قبله تعليل للكرهية ومرعن الشافعي رضي الله عنه انه قال الاختيار في الامام أن يكون فصيح اللسان حسن البيان مرتلا للقرآن (قوله وصحت امامتهم) أي والاقتداء بهم قال سم هل ولو عجزوا بناء على ان المكرر حرف قرآني لا كلام أجنبي أو لا يفصل بين كثرة المكرر وعدمها فليحذر رقال ع ش والا قرب انه لا فرق بين العمد وغيره لما علل به من ان المكرر حرف قرآني كثرا وقل انتهى وسيأتي وظاهره انه كلما كثرت كرهه كان أشد كراهة (قوله لعذرهم) مع أنهم لا ينقصون شيئا بل يزيدون زيادة هم معذورون فيها قال الحلبي ومقتضاه أنهم لو تعمدوا ذلك ضرر وليس كذلك لان زيادة الحرف لا تضر ومن ثم صحت صلاة من شدد الخفف وان تعمد وفيه زيادة حرف الآن يفرق بأن في التشديد زيادة حرف غير متميز بخلافه هنا والمعتد علم الفرق فقولهم لعذر كما قاله القليوبي ليس قيدا لغتير المعذور وكذلك لما تقرر أن الحرف المكرر حرف قرآني تأمل (قوله ويكره أيضا) أي كما تكره امامة نحو التأناء (قوله امامة من ياحن الخ) أي من الاحن بالسكون على الاصح وهو الخطأ في الاعراب وبابه قطع وبالفتح الفطنة كما في الصصح وغيره ونقل عن القاموس انه بالتحريك والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطأ في الاعراب

فلا يصح الاقتداء به كسائر الكفار (و) امامة التمام وهو الذي يكره التأويل والفاء وهو من يكره الفاء (والواو) وهو من يكره الواو وغيرهم من يكره شيئا من الحروف للزيادة ولتطويل القراءة بالتكرير ولنفرة الطباع عن سماع كلامهم وصحت امامتهم لعذرهم ويكره أيضا امامة من ياحن

الجهات جهة فرق ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك فقام من زعم انه محاسن للعرش تعالى عن ذلك ومنهم من زعم انه مبين له ثم اختلف هؤلاء فقام من زعم انه مبين بمسافة متناهية ومنهم من زعم انه مبين بمسافة غير متناهية والحشوية جعلت الاستواء في الآية على ظاهره وامتنعت من التأويل انتهى ما أردت نقله منه (قوله لعذرهم) أي مع اتیانهم بأصل الحروف وقضية هذا التعليل ان المعتد لا تصح امامته ونقل العلامة ابن قاسم عن الجلال الرملي ان الظاهر انه غير مراد لان غاية الامر انه كرر الحرف القرآني وذلك لا يبطل انتهى

(قوله بما لا يغير المعنى) كفتح دال تعبد وكسر بائها ونونها البقاء المعنى وإن أتم بتعمد ذلك (قوله مذموم فيه شرعا) قال العناني في حاشيته على شرح تحرير شيخ الإسلام نقل عن شرح تنقيح الباب لشيخ الإسلام ذكر ما نصه ١٣٩ قال في شرح الأصل قال النووي كغيره

والمراد هنا الأعم وغيره اللحن الخطأ والخروج عن طريق العرب في استعمال الالفاظ (قوله بما لا يغير المعنى) أي وإن كان عالما عاديا وإن حرم عليه في الفاتحة وغيرها والحاصل أن اللحن حرام على العامد العالم القادر مطلقا وإن ما لا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقُدوة به مطلقا لكن مع الكراهة كما تقرر وأما ما يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضر فيه مما إذا كان عامدا عالما قادرا وأما في غير الفاتحة فإن قدر وأمكنه التعلم ضرفهم ما ولا فساد كما لا يمتنع قلوبهم ومراعاة الكلام عليه (قوله والموسوس) أي وتكره امامة الموسوس بفتح الواو ين وهو الذي أصابه داء الوسوسة سواء كانت في الشر وط أو في الأركان وعليه فالصلاة خلف غيره أفضل وإن كانت أقل جماعة قبل ويجب على الناظر عزله لأن الوسوسة بعده محرمة وقد عزل النبي صلى الله عليه وسلم أمما بصق في المسجد عن الإمامة انتهى قال في الفتاوى وفي الوجوب نظر والحديث إنما يدل على الجواز لا الوجوب على أن الأوجه أنه لا يجوز عزله حيث صحت صلاته ولم يضر بالمأمومين بإبطال أو تطويل (قوله ومن كرهه أكثر من نصف القوم) أي وتكره امامة من كرهه أكثر من نصف القوم وان نصبه له الإمام الأعظم لخبر ابن ماجه باسناد حسن ثلاثة لانه لا ترفع صلاتهم فوق رؤسهم شبرا رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان متصارمان والاكثر في حكم الكل لا الاقلية منهم به فلا يكره وهذه الكراهة للترتيب كما صرح به جمع من المحققين منهم ابن الرفعة والقول وغيرهما (قوله المذموم فيه شرعا) أي كوال ظالم وتغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها ولا يجتز عن النجاسة أو يعمو هيأت الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر الفسقة أو يخوهم أما إذا كرهه دون الأكثر أو الأكثر لا لامر مذموم شرعا فلا تكره له الإمامة واستشكل ذلك بأنه إذا كانت الكراهة لامر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الأكثر وغيرهم وأجيب بأن صورة المسئلة أن يختلفوا في أنه بصفة أم لا فيعتبر قول الأكثر لأنه من باب الرأية نعم إن كانت الكراهة بمعنى يفسق به كزنا أو شرب خمر كرهه الإمامة وكرهه لغيره الاقتداء به ولا معنى للفرق بين الأكثر وغيره إلا أن يخشى من الترك فتنة أو ضرر فلا يكره له الاقتداء وعليه يحمل اقتداء السلف بالحجاج وأمثاله ويكره أن يولي الإمام الأعظم رجلا يكرهه أكثرهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والتمية انتهى من الاسنى (قوله وكذا تكره الجماعة أي اقامتها) في كلام المصنف مضاف لمخذوف (قوله في مسجد له امام راتب) أي وهو من ولاية الناظر ولو ما مولا به صحيحه بأن لم يكره الاقتداء به أخذ امام عن الماوردي المقتضى عدم الصحة من حيث القولية أو كان بشرط الواقف قاله في التحفة وهذا قيد أول للكراهة (قوله قبله أو بعده) أي الإمام الراتب وهذه الظروف متعلقة بقول المصنف تكره (قوله وهو أي المسجد غير مطروق) جملة حالية مقيدة للكراهة فهو قيد ثان لها (قوله ولم يأذن في ذلك) أي في اقامة الجماعة في ذلك المسجد وهذا قيد ثالث (قوله لانه يورث الطعن فيه) أي القدر في الإمام الراتب والتعيب فيه قال في المصباح وطعنت فيه بالقول وطعنت عليه من باب قتل ونفع قد حبت وعبت طعنا وطعنا وهو طاعن وطعام في أعراض الناس (قوله وتفرق الناس عنه) أي ويورث تفرق الناس عن ذلك الإمام وعدم اجتماعهم فيه وعبارة بعض المتقدمين لانه ربما اعتقد انه قصد الكيد والافساد (قوله بخلاف ما ذالم يكن له) أي للمسجد وهذا محترز قول المصنف له امام راتب الذي هو القيد الأول للكراهة (قوله أو أذن امامه الراتب) وهذا محترز ولم يأذن في ذلك الذي هو القيد الثالث (قوله لان الحق له) أي للإمام الراتب وهذا تعليل لاعتبار اذنه (قوله أو كان المسجد مطروقا) أي بأن صليت الجماعة فيه مرة بعد أخرى وهذا محترز قول المصنف وهو غير مطروق الذي هو القيد الثاني (قوله لا تنفع ما ذكر) تعليل لمخذوف مفرع على قوله بخلاف ما ذالم يكن الخ والتقدير فلا تكره اقامة

يكره للانسان أن يؤم قوما وأكثرهم يكرهونه المذموم شرعا كوال ظالم وكن تغلب على امامته للصلاة ولا يستحقها ولا يجتز عن النجاسة أو يعمو هيأت الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسوق أو يخوهم أو شبه ذلك سواء نصبه الإمام

بما لا يغير المعنى والموسوس ومن كرهه أكثر من نصف القوم المذموم فيه شرعا (وكذا تكره الجماعة) أي اقامتها (في مسجد له) أي امام راتب (قبله أو بعده) أي المسجد (غير مطروق) ولم يأذن في ذلك لانه يورث الطعن فيه وتفرق الناس عنه بخلاف ما ذالم يكن له أو اذن امامه الراتب لان الحق له أو كان المسجد مطروقا لا تنفع ما ذكر

أو لا قال وأما المأمومون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة وراءه وهل الكراهة للترتيب كما صرح به ابن الرفعة والمتولي بخلاف ما ذالم كرهه كلهم فانها للترتيب كما نقله في الروضة وأصلها في الشهادات عن صاحب العدة انتهى وفي فتح الجواد

للإشار ومن كرهه أكثر من نصف القوم لنقص شرعي غير ما مر من نحو فسق كنعاطي معيشة مذمومة ومعاشرة فاسقة لا اقتداء به ولا أن كرهه دون الأكثر ولو الصالحاء والعلماء أو الأكثر لا لنقص شرعي ولا حضور جماعة يكرهونه وإمامة محمى في بلد عربي بخلاف الأولى انتهى زاد في الامداد ولد الزنا وإمامهم في نسبه فإمامهم ما خلاف الأولى (قوله قبله الخ) متعلق بقوله تكره



الجماعة في هذه الصور الثلاث لانتهاء ما ذكر أي ليراث الطعن في الامام وتفرق الناس عنه أما في الأولى  
فظاهر وأما في الثانية فقد أسقط الراتب حقه كما يشير إليه قوله آنفاً وأما في الثالثة فلما علمه ثانياً تأمل (قوله)  
لان العادة في المطروق أن لا يقتصر فيه على جماعة واحدة (أي فلا يؤدي وقوع الجماعة الثانية إلى ما ذكر  
فوجه عدم كراهة ذلك في المطروق انتفاء السبب الذي كرهه لاجله وهو كونه يورث قد حان في الامام وطعننا وما  
يقوى ذلك عند كون المسجد غير مطروق بخلاف المطروق فان الناس يكثر ورودهم عليه فلا يتخيل في  
تعدد الجماعات قدح في الامام نعم ان ألف ذلك من متعدي به بحيث يقطع من قرائن أحواله انما قصد بذلك  
مضادة الامام والطعن فيه فلا يبعد فيه حينئذ القول بالكراهة وان تخيل من كلامهم خلافة لانهم انما قيدوا  
بذلك في المسجد غير المطروق وقد نقل جمع من المحققين عن النص واعتمدوا على محل كراهة اقامة  
الجماعة بعده في غير المطروق ما اذا كانوا يعادونه لانه يؤدي إلى العداوة والاختلاف فيقوت مقصود الجماعة  
انتهى فيؤخذ من تعليلهم المذكور الكراهة بما ذكر الكراهة في مسئلتنا أيضاً وان كانت هذه مفروضة  
في غير المطروق ومسلتنا مفروضة في المطروق اذ كثيراً ما يذكر كون تعارض العلل والمعلل وبأخذون  
بقضية العلل تارة والمعلل أخرى بحسب المبرك والعجل هنا بقضية العلل أولى لان الشارع له من بداعتنا  
بالمحافظة على وقوع الالف وعدم التنافر واطهار العداوة بين المسلمين فأداه في الفتاوى فتأمل (قوله ويكره  
ذلك) أي اقامة الجماعة (قوله في غير المطروق) أي بخلاف المطروق فان الذي دلت عليه عبارة الروضة  
بل صرح به وأقرها الآخرون ان المسجد المطروق لا تكرر الجماعة فيه قبل الامام ولا بعد بل قال ابن  
الرفعة وغيره لا خلاف في عدم كراهة الجماعة الثانية وحزم شيخنا في شرح الروض بأن اقامة الجماعة معه  
كذلك ولي مدة طويلة أنطلب له ضرب بحمان كلامهم فلم أجده اعماً غايه ما يستدل به عموم اطلائهم ان  
المطروق بخلاف غيره لكنه لم يسلم من بحث قاله في الفتاوى (قوله بغير اذنه كما تقرر) أي بخلافه باذنه لما  
مر أن الحق له (قوله اذا غاب الراتب أول الوقت) أو كان نائماً فيه مثلاً (قوله وخشى بالبناء للفعول)  
فهو بضم الخاء المعجمة وكسر الشين وان كانت في الأصل كذلك إلا أن بقدر زوال الكسرة الأصلية ثم أي  
بالكسرة لقول ابن مالك

قوله الفعل اضممن والمتصل \* بالآخر كسرى في معنى كوصل

(قوله فوات فضيلة أول الوقت) نائب فاعل خشي وظاهره بل صريحه وان لم يخش فوات وقت الاختيار  
(قوله ولم يخش فتنه) بالبناء للفعول فتنه بالرفع هو النائب عن الفاعل (قوله ولا يتأذى الراتب) أي بأن  
علم ذلك من عادته (قوله لو تقدم غيره) أي لو أم غيره في ذلك المسجد (قوله فيسن حينئذ) أي حين اذا غاب  
الراتب بقبوله المارة (قوله لو اجد) أي من أولئك الحاضرين (قوله وكونه الاحب للامام أولى) أي من  
غيره والأولى أيضاً كما هو ظاهر احقهم بالامامة من الافة فلاقرأ الخ (قوله ان يؤم بالقوم) نائب فاعل  
يسن وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم ذهب ليصلي بين بني عمرو بن عوف فقدم الناس أياً بكر رضى الله  
عنه وحضر النبي صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة ولم يتكلم متفق عليه من رواية سهل بن سعد الساعدي  
وعن المغيرة بن شعبه من حديثه الطويل في غزوة تبوك أنهم قدموا عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه  
فصلى لهم فادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين فصلى مع الناس الركعة الأخيرة فلما  
سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتم صلاته فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم  
صلاته أقبل عليهم ثم قال أحسنتم أو قال أصبتم بعبادتهم أن صلوا الصلاة لوقها رواه مسلم (قوله فان خشي  
فتنة أو تأذله) أي للامام الراتب لو تقدم غيره وهذا محترزاً لقوله ولم يخش فتنه ولا يتأذى الراتب الخ (قوله)  
صلوا فرادى ويسن لهم الاعادة معاً) أي ان حضر تطييباً لخطأه وتحصيلاً لفضيلة الجماعة ومر عن الاسني  
أن هذا لا ينافي قول المجموع اذا خافوا الفتنة انتظر وهو ان طال الانتظار وخافوا فوات الوقت كله صلوا  
جماعة لئلا يهتلكوا على فوات أول الوقت مع أنهم يريدون فضيلته وما في المجموع على خوف فوات كله مع

لان العادة في المطروق  
أن لا يقتصر فيه على جماعة  
واحدة ويكره ذلك في غير  
المطروق بغير اذنه كما تقرر  
(الاذا غاب الراتب أول  
الوقت وخشى) بالبناء  
للفعول (فوات فضيلة أول  
الوقت ولم يخش فتنه) ولا  
يتأذى الراتب لو تقدم غيره  
فيسن حينئذ لو اجد وكونه  
الاحب للامام أولى أن يؤم  
بالقوم فان خشي فتنه أو  
تأذله صلوا فرادى ويسن  
لهم الاعادة معاً



انهم لا يريدون ذلك فليتأمل (قوله فان لم يبق من الوقت الا ما يسع تلك الصلاة) هذا محترز لمخذوف كما يعلم مما تقرراً نقلاً (قوله جمعوا وان خافوا الفتنة) كذا في فتح الجواد وزاد كما نقلته فيما قبل بلزمتهم حيث توقف الشعار عليه لكن نقل الكردي عن التحفة والنهاية ان محل ذلك حيث لا فتنة والاصلوا فرادى مطلقاً فليحروا ويراجع (قوله هذا كله) أي التفصيل (قوله في غير المطروق كما تقرراً) أي في المتن والشرح (قوله أما المطروق فلا بأس) أي لا حرمة ولا كراهة (قوله أن يصلوا أول الوقت جماعة) أي للتعليل السابق أن المادة الخ لنع لو خشي من ذلك وقوع فتنة كره على ما مر عن الفتاوى بل قد ينهي الأمر إلى الحرمة بحسب نفاذ تلك الفتنة وعدمه ووفق بين الفتنة التي هي نحو الضرب ومجرد تشاحن ويقاطع أفاد في الفتاوى أيضاً فليتأمل (قوله ويندب أن يجهر الإمام بالتكبير) أي للأجرام والانتقالات مع المدة لهذه إلى أن يبلغ إلى الركن المنتقل إليه وان جلس للاستراحة للأجل جزء من صلاته عن الذكر ويكون المدة على لام الحلافة لكن لا يزيد على مقدار سبع ألفات وذلك بمقدار أربع عشرة حركة وأما تكبير التحريم فالسنة أن لا يمدد زيادة على المدة الطبيعي الأصلي لثلاثين ولغة تندر (قوله وبقوله سمع الله لمن حمده) أي لا يندب عن التكبير ويقصد به كالأذى قبله الذكر وحده أو مع التبليغ والابتطال صلاته على ما مر في شروط الصلاة (قوله السلام) أي الأول والثاني (قوله للاتباع) أي في الجميع فإنه ورد في أحاديث كثيرة جهره صلى الله عليه وسلم بذلك في الصلاة الجهرية والسرية (قوله فان كبر المسجد) أي بحيث لا يسمع من في آخريات المسجد صوت الإمام وكذا الوالتيسر على المأمومين صوته كما في صلاة التراويح في المسجد الحرام (قوله من مبلغ يجهر بذلك) أي بالتكبير والتسبيح والسلام وان تعدد المبلغون بحسب الحاجة وان لم يجز فيكره لأن السنة للمأموم الأسرار بذلك (قوله ووافق أي الإمام المسبوق) عطف على يجهر (قوله فالاذكار والاقوال) لعله عطف تفسير قال ع ش هذا فيخرج رفع اليدين عند قيام الإمام من التشهد الأول حيث لم يكن أولاً للمأموم ويظهر الآن أنه يأتي به متابعة لإمامه ونقل عن الشارح في شرح الإرشاد أنه يأتي به وان لم يأت به الإمام فليراجع (قوله الواجبة والمندوبة) أي كالشهادة والدعاء والتحميد والتسبيح قال في المعنى والظاهر أنه يوافق كمال التشهد (قوله أن يندب له ذلك) أي الموافقة في الأذى كآرهناءوا الأصح وقيل يجب موافقته في التشهد الأخير لانه بالأحرار لزمه اتباعه قال في التحفة وغلط وقيل يجب في القنوت والتشهد الأول (قوله وان لم يحسب له) أي المتابعة للإمام وأشار بان إلى خلاف أيضاً في المعنى والثاني لا يستحب ذلك لانه غير محسوب له قال في التحفة واعتراض يندب الموافقة في التشهد بآن فيه تكرر ركن قولي وفي إبطاله خلاف ويرد بشذوذه أو منع حرمانه فمئلاً لانه لصورة المتابعة وبه يتجه موافقته في الصلاة حتى على الأقل ولو في تشهد المأموم الأول ولا نظر لعدم يندبها فيه ما تقرراً أن ملحظ الموافقة رعاية المتابعة لأجل المأموم انتهى على أن الاعتراض المذكور غير وارد هنا إذ لا يلزم التكرار المذكور مع اختلاف محل التشهد وما يأتي به بعد فليتأمل (قوله ومن ذلك) أي ما يندب للمسبوق موافقة إمامه (قوله أنه يكبر معه) أي مع الإمام (قوله فيما يتابعه فيه) أي من الأركان وعبرة بأعشن ومن ذلك أنه يكبر لما يحسب له وان لم ينتقل معه إليه كركوع وسجود تلاوة وحده فيها ما لم ينتقل معه فيه وان لم يحسب له فإذا الخ وسيأتي ما فيه (قوله فلو أدركه) أي المسبوق الإمام تقر بع على يكبر معه فيما يتابعه (قوله في الاعتدال كبر للهوى) أي إلى السجود ولا يقول سمع الله من حمده وعبرة بشرح المنهج ولو أدركه في اعتداله فيما بعده وافقه فيه وفي ذكره أي في ذكر ما أدركه فيه من نحو تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء في ذكر انتقاله عنه من تكبير لا في ذكر انتقاله إليه (قوله ولما بعده) أي للهوى (قوله من سائر الانتقالات) أي من السجود إلى الجلوس ثم إلى السجود وهكذا (قوله وفي نحو السجود) أي أدرك المسبوق الإمام في نحو السجود الأول أو الثاني فهو عطف على في الاعتدال والمراد بنحو السجود الجلوس بينهما والتشهد الأول أو الثاني من كل ما لا يحسب له (قوله لم يكبر للهوى إليه) أي إلى نحو السجود وأفهم

فان لم يبق من الوقت الا ما يسع تلك الصلاة جمعوا وان خافوا الفتنة هذا كله في غير المطروق كما تقرراً أما المطروق فلا بأس أن يصلوا أول الوقت جماعة (ويندب أن يجهر الإمام بالتكبير) ويقوله سمع الله لمن حمده والسلام للاتباع فان كبر المسجد من مبلغ يجهر بذلك (ويوافق أي الإمام المسبوق في الأذى كآر) والاقوال الواجبة والمندوبة أي يندب له ذلك وان لم يحسب له ومن ذلك أنه يكبر معه فيما يتابعه فيه فلو أدركه في الاعتدال كبر للهوى وما بعده من سائر الانتقالات أو في نحو السجود لم يكبر للهوى إليه

(قوله وان خافوا الفتنة) مخالف لما مر وعبارتها ان أرادوا فضل أول الوقت أم غيره وان لم يزدوا ذلك لم يزد غيره الا ان خافوا فوات الوقت كله ومحل ذلك حيث لا فتنة والاصلوا فرادى مطلقاً انتهت ونحوها عبارة النهاية (قوله أن يجهر الإمام الخ) أي بقصد الذكرو حده أو مع الأعلام أو ما لو قصد الأعلام وحده أو أطلق فان صلاته تبطل بذلك ومثله في هذا التفصيل المبلغ والتسبيح اذا نابه شي في صلاته والرد على الإمام في غاظه وغير ذلك

قوله اليه الى ما قدمه انه يكبر معه من السجود أو غيره موافقة له وخرج بذلك ما لو أدركه في سجدة التلاوة قال  
الاذري فالذي ينقدح انه يكبر للتابعة فانها محسوبة له قال وأما سجدة التلاوة في التكبير لهما أخذ من  
الخلاف في أنه يعيدها آخر صلاته أم لا ان قلنا لا يكبر والا فلا هذا كلامه واعتمده في المغني لكن قيسه بما اذا  
كان سمع قراءة آية السجدة وقال في التحفة والنهاية وفي كون التلاوة محسوبة له نظر ظاهر اذ من الواضح  
أنه انما يفعلها للتابعة فحينئذ الذي يتجه انه لا يكبر للانتقال اليها قال سمع فان قيل يمكن حمل كلام الاذري  
بالنسبة لسجدة التلاوة على ما اذا سمع قراءة آية السجدة قبل الاقتداء به ثم اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ  
محسوبة له قلت زعم حسبنا ما له حينئذ ممنوع اذ لا يسن للمصلي سجودا لم يسمع قراءة تعقبه في الدخول في الصلاة  
ولو من اقتدى به فهذا السجود لا يكون للتابعة انتهى وبه يعلم ما مر عن المغني فليتأمل (قوله لانه)  
أي المسبوق لتعليل لعدم التكبير للهوى الى السجود (قوله لم يتابعه فيه) أي في الهوى الى السجود (قوله)  
ولا هو) أي السجود (قوله محسوب له) أي للمسبوق وبعضهم ارجع الضميرين الى مجرور بنى وهو  
لهوى لكن صنيع المغني صريح فيما قررته حيث قال لان ذلك غير محسوب له ولا موافقة للامام في الانتقال  
اليه قيل يؤخذ من التعليل انه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض  
التابعة وفي هذا الاخذ نظر لا يخفى اذ لا توجد حينئذ حقيقة السجود فلا يصدق على ذلك انه متابع للامام  
في السجود فالذي يظهر انه يشترط شروط ما أدركه فيه من الطمأنينة والتعامل في السجود فان تركها عالما  
عامدا بطلت صلاته فليتأمل (قوله وخرج بذلك) أي الاقوال (قوله الافعال) أي كالركوع والسجود  
وغيرهما (قوله فيجب عليه) أي على المسبوق (قوله موافقة) أي الامام ما لم يسلم عقب احرام المسبوق والا  
فلا يلزمه القعود بل لا يجوز له لا تقضاء المتابعة الموحدة للموافقة فيما لم يحسب له فيصير جلوسه زيادة في الصلاة  
وهي مبطله واذا أخرج ولم يسلم الامام ولم يجلس عامدا عالما بل استمر قائما الى أن سلم الامام بطلت صلاته لما فيه  
من المخالفة الفاحشة نعم يظهر انه يقتصر هذا التخلف بقدر جلسة الاستراحة أخذ ما يأتى ويؤيد ذلك انهم لم  
بعدوا مخالفة الامام بها فيما لو تركها وفعلا المأموم مخالفة فاحشة فكذلك يقال بنظره هنا ولو بدله ايضا ما صرحوا به  
انه لو جلس بعد الهوى من الاعتدال جلسة يسيرة لم يضر مع أن الموضع ليس موضع جلوس فاداه في الفتاوى  
فليتأمل (قوله فيما أدركه معه منها) أي من الافعال (قوله وان لم يحسب له) أي للمسبوق لو أدركه في جلسة  
الاستراحة لم يجب عليه موافقة فيها لعدم خش المخالفة عليه ويجب عليه المتابعة حتى تبطل صلاته بتخلفه  
عنه بركنين فيما لو اقتدى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كان قام من سجدة الثانية والمأموم  
في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد الثانية لانها للتابعة وقد فانت وكذا لو كان بطي الحركة فلم يصل الى قرب  
السجود الا وقد بلغ الامام من السجدة ثانيا عشر (قوله واذا قام) أي أراد المسبوق القيام (قوله بعد سلام  
الامام لياتي بما عليه) أي على المسبوق في بقية الركعات وافهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام الامام فان تعمد به  
بلاية مفارقة البطل والمراد هنا كما علم مما مر في سجود السهو ومفارقة حمد القعود لا يقال ينبغي البطلان بمجرد  
الاخذ في النهوض لانه شروع في البطل كما لو قصد ثلاث خطوات فان مجرد الشروع في الاولى مبطل  
لامكان الفرق بأن ما هنا مقصود باعتبار الاصل بخلاف ذلك وان سهوا أو جهلا لم يعتد بجميع ما فعله حتى  
يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الاتيان بالجلوس الواجب وبه فارق  
من قام عن امامه في التشهد الاول عامدا فانه يعتد بقراءة قبل قيام الامام لانه لا يلزمه العود له فليتأمل  
(قوله فان كان جلوسه) أي المسبوق مع الامام (قوله في محل تشهد) أي لو كان منفردا (قوله كالاول  
من الرباعية أو الثلاثية) أي كالتشهد الاول منها فهو تصوير للتشهد وبعبارة غيره كان أدركه في ثالث رباعية  
أو ثنائية ثلاثية انتهى وهي أوضح (قوله قام) أي المسبوق يعني انتقل ليشمل المصلي غير قائم كصلى من  
نحو جلوس في التعبير بقام من عموم الجواز أو هو للغالب (قوله مكبرا ندبا) حال من فاعل قام وذلك لانه يكبره  
المنفرد وغيره بخلاف (قوله ولا يلزمه القيام فورا) أي بل يجوز له المكث في الجلوس هنا قال في التحفة

لانه لم يتابعه فيه ولا هو  
محسوب له وخرج بذلك  
الافعال فيجب عليه موافقة  
فيما أدركه معه منها وان  
لم يحسب له واذا قام بعد  
سلام الامام لياتي بما عليه  
فان كان جلوسه في محل  
تشهد كالاول من الرباعية  
أو الثلاثية قام مكبرا ندبا ولا  
يلزمه القيام فورا

(قوله قام مكبرا) يعني انتقل  
لشمل المصلي غير قائم  
(قوله فورا) المحل بالفورية  
هنا ما يزيد على الجلوس بين  
السجدةتين وهو الزيادة  
على الوارد بينهما بقدر أقل  
التشهد هذا عند الشارح  
وعند الجلال الرملى ان  
يجلس بعد تسليمي الامام  
قدرا زائدا على طمأنينة  
الصلاة بطلت صلاته

وان طال أى لكنه مكروه كما مر (قوله وان لم يكن) أى جلوس المسبوق عطف على فان كان الخ (قوله محل تشهد) أى لو انفر دكان أدركه فى ثانية أو رابعة أو ثالثة ثلاثية (قوله قام فوراً وجوباً) أى فان لم يقم أى ينقل اليه فوراً بطلت صلاته ان عمد وتعمد والالم تبطل لكن يسجد للسهو قال فى التحفة ويظهر ان المحل بالفورية هنا هو ما يزيد على قدر جلسة الاستراحة وقد مر ان تطو يلها المبطل يقدر بما يقدر به تطو يل الجلوس بين السجدين وذلك لان قدرها عدوه تطو يلا غير فاحش وكذا يقال فى كل محل قالوا فيه يجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً فاضبط الفورية بتعين بما ذكرته ثم رأيت فى المجموع صرح بذلك وعبارتها وان لم يكن فى اشتغال المأموم بها تخلف فاحش بأن ترك الامام جلسة الاستراحة أى به المأموم قال أنحنابنا لان المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا الزاد قدرها فى قدر موضعه لم تبطل صلاته انتهت فتأمل قوله زاد قدرها فى غير موضعه فانه صريح فى ان كل ما وجب الفور فى الانتقال عنه الى غيره فينتخلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضر لانه الا ان زاد قدر جلسة الاستراحة فى غير محله وقد علمت انهم يصرون بأن زيادة قدرها لا يضر انتهى كلام التحفة بالخرف (قوله بلا تكبير ندباً) أى لانه ليس محل تكبير وليس فيه موافقة الامام هذا هو الاصح ومقابله أنه يكبر ثلاثاً لئلا ينقل عن ذكر قال فى التحفة ومران الافضل للمسبوق أن لا يقوم الا بعد تسليمى الامام ويجوز بعد الاولى قال ع ش قضيته أنه لا يجوز معها به صرح فى شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الاولى فان قام قبل تمامها عمد بطلت صلاته وظاهره ولو عامياً وينبغى خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من أنه لو قام قبل سلام امامه سهواً أو جهلاً لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله في جلوس وجوباً ثم يقوم فتأمل (قوله وما أدركه مع الامام) أى ما أدركه المسبوق معه مما يعتد به لا كاعتدال وما بعده فانه لحض المتابعة فلا يكون من محل الخلاف فى شئ (قوله فهو أول صلاته) أى المسبوق خلافاً للامام أى حنيفة والامام مالك رضى الله عنهما (قوله وما أتى به بعده آخرها) أى آخر صلاة المسبوق وهذا تصريح بما علم أيضاً وذلك للخبر المتفق عليه عن أبى قتادة قال بينما نحن نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سمع جليلة الرجال فامام صلى قال ما شأنكم قالوا استمعنا لى الصلاة قال فلا تفعلوا اذا أتيتكم الى الصلاة فعليكم بالسكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا أى فاتموا ما أدركتم مع الامام فيفهم منه ان الذى أدركه مع الامام أول صلاتهم لان التمام لا يكون الا لا تخبر لانه يقع على شئ تقدم أوله وعكس الامام أبو حنيفة رضى الله عنه قال ما أدرك مع الامام فهو آخرها الحديث مسلم صل ما أدركت واقض ما سبقك وهذا يدل على سبق الآخر وأجاب اثبتنا بان ذلك محمول على معنى القضاء الغوى وهو مطلق الفعل لانه مجاز مشهور كقوله فاذا قضيت مناسككم وقوله فاذا قضيت الصلاة أى الجمعة وهى لا تقضى فلا يمكن حل القضاء على الحقيقة الشرعية لانه عبارة عن فعل الصلاة خارج وقتها وهو مستحيل هنا فتعين ما ذكره هذا وفيه مناقشة أما أولاً لا يقال حل فاتموا على ظاهره وتأويل واقض ما سبقك ليس أولى من العكس وأما ثانياً فقد يقال أيضاً وهو ان حملناه على المعنى الغوى فلفظ ما سبقك يدل على ما مر منه وأما ثالثاً فقد تنع دالة الاستحالة المذكورة على التعيين لجواز أن للقضاء معنى آخر كوقوع الشئ فى غير محله وان كان فى وقته قال الشيخ على الاجهورى والحديثان محققان وقد أخذ كل من الامامين بحديث والى الآخر ومالك رضى الله عنه جمع بينهما فقال يكون بانبا فى الافعال قاضياً فى الاقوال وهو أحسن الوجوه لان اعمال الحديثين خير من اسقاط أحدهما فليتأمل (قوله فيقرأ فيه) أى فيما أتى المسبوق به بعد الامام (قوله السورة ندباً) أى المطلوبة فى تلك الصلاة لانه صار منفرداً مع عدم تقصيره ونقل عن شرح العباب أنه يكرر السورة مرتين فى ثالثة المغرب فان قلت كيف قلتم باستحباب قراءتها فى ذلك حينئذ مع قولكم أنه يسن تركها فيهما فالجواب اننا نقول يسن تركها بل نقول لا يسن فعلها ولفرق كبير بينهما ما به فارق نظيره أيضاً من صلاة العيد من أنه لا يكبر فى الثانية سبعاً بل خمساً كما سأتى فليتأمل (قوله ان لم يكن قرأها) أى السورة (قوله فى أوليه) أى المسبوق والا فلا يقرأها فى ذلك وعبارة الحلبي حيث لم يتمكن من قراءتها فى الاوليين مع الامام ولم يقرأها معه ولا فيما

وان لم يكن محل تشهد قام فوراً وجوباً بلا تكبير ندباً وما أدركه مع الامام فهو أول صلاته وما أتى به بعده آخرها فيقرأ فيه السورة ندباً ان لم يكن قرأها فى أوليه

(قوله وجوباً) فان لم ينقل فوراً بطلت صلاته ان علم وتعمد والا فلا تبطل ويسجد للسهو



إذا سقطت عنه لسقوط متبوعها أي وهو الفاتحة لكونه مسبوقا انتهى ومرفى سنن الصلاة أوضح منه  
(قوله ولا يجهر بقراءته في الأخيرتين) أي إذا كانت رباعية وأما إذا كانت ثلاثية فيجهر في الأولى منهما  
كما هو ظاهر قال الحلبي فإن قيل هل أفضى الجهر أيضا وما الفرق بينهما قلت فرق بينهما بأن السورة سنة  
مستقلة والجهر صفة تابعة أي فمن ثم أمر بالأول دون الثاني تأمل (قوله ولو أدركه) أي المنيبوق الامام (قوله  
في ثمانية الصبح أو العيد) أي الفطر والاضحى (قوله قنت معه) أي مع الإمام هذا راجع للصبح (قوله  
وكبر معه خمساً) أي لاسبعا وهذا راجع للعيد (قوله وقنت في ثانيته) أي أعاد القنوت في ثانية نفسه لأنها  
محل القنوت الأصلي وما فعله أولاً لمحض المتابعة لفعل امامه فقط (قوله وكبر فيها) أي في ثانية نفسه في صورة  
العيد (قوله خمساً لاسبعا) أي لما في التكبير سبعا من ترك سنة أخرى وبه فارق ندب قراءة الجمعة مع المنافقين  
في الثانية إذا ترها في الأولى كما مروى يأتي في بابها ولو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام وأراد أن يتم صلاته  
تشهد في ثانيته ندباً لأنها محل تشهد الأول وتشهده مع الإمام في أولى نفسه لمحض المتابعة وهذا إجماع منا  
ومن المخالف وهو حجة لنا على أن ما يدركه أول صلاته تأمل \* (تمت) \* إذا خرج الإمام من صلاته بحديث  
ونحوه انقطعت القدوة به والرابطة فان لم يخرج وقطعها المأموم بأن نوى المفارقة جاز مع الكراهة  
المفوتة للفضيلة حيث لا عذر لان ما لا يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية الا في الجهاد  
وصلاة الجنازة والنسك ويعذر في المفارقة بما يذره في الجماعة ويترك الإمام سنة مقصودة كالقنوت  
والتشهد الأول وكذا السورة قال في التحفة إذا الذي يظهر في ضبط المقصودة أنها ما يجبر بسجود السهو  
أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظيم فضلها وقد تحب المفارقة كان عرض مبطل لصلاة  
إمامه وقد علمه فيلزمه نيته فوراً والابطال وان لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ووجهه بأن المتابعة الصورية  
موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته وحينئذ فلو استدبر الإمام أو تأخر عن المأموم اتجه عدم  
وجوبها زال الصورة والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* باب كيفية صلاة المسافر \*

إضافة الكيفية إلى الصلاة وهي إلى المسافر على معنى للام والمراد بالمسافر المتلبس بالسفر وهذا قطع مسافة  
مخصوصة وجمعه أسفار ويسمى قطعها سفر لأنه يسفر عن أخلاق الرجال أي يكشفها بينها وقيل لأسفار  
الرجال بنفسه عن البيوت والعمران ولأنه قطعة من العذاب أي جزء منه قال الحافظ والمراد بالعذاب الألم  
الناسي عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف سئل الإمام أول جلوسه في الدرس مقام  
أبيه لم كان السفر قطعة من العذاب فأجاب ارتجالاً لان فيه فراق الأحباب وأشد وافي

فراقك كنت أخشى فافترقنا \* فما فارقك بعدك لأبالي

حياتي والتناسي والتسلي \* محال في محال في محال

ترى هل تكتب الأيام سطرًا \* وصال في وصال في وصال

(قوله قصر أو جمعاً) منصوب بان على التمييز المحول عن المضاف أي من حيث القصر والجمع لامن حيث  
الأركان والشروط اذهى فيها كصلاة الحضر قال في التيسير

وحكمها حكم الصلاة في الحضر \* لكن هنا قصر وجمع معتبر

(قوله ويتبعه) أي الجمع بالسفر (قوله جمع المقيم بالمطر) أي كما سيأتي أو آخر الفصل الثالث ونبه  
الشارح بهذا الكلام إلى دفع اعتراض الجمال الأسنوي على مثل صنيع المصنف في الترجمة بأنها  
ناقصة عما في الباب فاجابه الشارح بأن جمع المقيم تابع لجمع المسافر قال السيد البصري قد يقال انه لا يرفع  
الاشكال لان ما أفاده انما يصلح للتبعية المصححة لاصل ذلك كما ذكر في هذا الباب ولذا قال في التحفة  
على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه انتهى اذهو محسن فيها وما على المحسنين من سبيل تأمل

(قوله)

ولا يجهر بقراءته في  
الأخيرتين ولو أدركه في ثانية  
الصبح أو العيد قنت معه  
وكبر معه خمساً وقنت في  
ثانيته وكبر فيها خمساً لاسبعا  
\* باب \*  
كيفية (صلاة المسافر)  
قصر أو جمعاً ويتبعه جمع  
المقيم بالمطر

(قوله ولا يجهر بقراءته  
في الأخيرتين) ولو أدرك  
ركعة من أخيرتي المغرب  
تشهد في ثانيته اذهى محل  
تشهده الأول وتشهده مع  
الإمام في أولى نفسه لمحض  
المتابعة ولو أدركه في رباعية  
مثلاً فان أمكنه فيهما قراءة  
السورة معه قرأ أو لا  
قرأهما في أخيرتي نفسه  
تداركا لهما العذر ولا يجهر  
فيهما لان الجهر صفة  
لا تقتضي

(باب كيفية صلاة المسافر)  
قصر أو جمعاً ويتبعه جمع  
المقيم بالمطر

(قوله قصر أو جمعاً) أي من  
حيث القصر والجمع وأما  
من حيث الأركان  
والشروط فصلاة السفر  
كالحضر في ذلك  
(قوله ويتبعه جمع المقيم)



أشار به إلى دفع اعتراض الأسنوي بأن الترجمة ناقصة عما في الباب اذ يخرج عنها الجمع بالمطر على أن المعيب النقص عما في الترجمة لا الزيادة عليها (قوله جائزا) نبه به على أنه ليس المراد بالمباح المعروف عند الأصوليين وهو مستوى الطرفين بل المراد به الجائز فيشمل الواجب والمندوب والمباح والمكروه اذ الكل منها جائز (قوله كسفر واحد أو الاثنين) نال في شرح الباب مثل له جمع متأخرون بسفر المنفرد والتجارة وفي اطلاقه انظر أما الاول في المجموع انما يكره الانفراد في سفر لمن استأنس بالناس فيخاف عليه من

١٤٥

الضرر بسبب الشياطين وغيرهم وأما الصالحون فانهم استأنسوا بالله واستوحشوا من الناس في كثير من أوقاتهم فلا ضرر عليهم في الوحدة بل مصاحبتهم وراحتهم فيها قال وأما الثاني فالذي يظهر جملة على من سافر لتجارة بقصد جمع المال والزيادة

(يجوز للمسافر سفر طويلا مباحا) يعني جائزا وان كره كسفر الواحد أو الاثنين (قصر الظهر والعصر والعشاء ركعتين) دون الصبح والمغرب

فيه على أمثاله ونحو ذلك من القصود الفاسدة التي لم تنته إلى محرم بخلاف من قصده تحصيل قوت عياله أو ما يفعل به برا ونحو ذلك من القصود الصحيحة فليس بمكروه بل طاعة كما هو ظاهر بل يجب ان تعين طريقا لكفاية عياله انتهى قال الحلبي في حواشي شرح المنهج وفيه أن بعضهم

(قوله يجوز للمسافر سفر طويلا) أشهر التعبير بالجواز إلى أن الاتمام له أفضل وهو كذلك كما سيأتي التصريح به مع ما يستثنى منه قال الجلال الأسنوي في الغارز انما جازى فيه قصر الصلاة وصورة تذاذ النوى المسافر تأخير الظهر مثلا إلى وقت العصر ليجتمعها معها وقصد أيضا قصر الصلاة فانه يجوز له تأخير الاحرام بها إلى أن يفي من وقت العصر مقدار يسع أربع ركعات بوقع فيه الظهر والعصر مقصورتين فإذا انتهى إلى هذا المقدار وجب عليه قصر الظهر بلا شك اذ لو أتمها لا يخرج العصر عن وقتها مع امكان فعلها فيه واذا قصر الظهر وأراد اتمام العصر فالتجبه منه أيضا لانه يؤدي إلى اخراج بعضها والصحيح منه والمسئلة لم أرها مسطورة وقد تقدم في باب المسح على الخفين من كلام ابن الرفعة في نظير لما يقوى ذلك ويأتي ما ذكرناه في العشاء أيضا اذا أخر المغرب ليجتمعها ولو أزهقه حدث وعلم أو غلب على ظنه أنه ان أتم أحدث وان قصر أدرك الصلاة فالتجبه وجوب القصر أيضا (قوله مباحا) أي في ظن المسافر كن أرسل بكتاب لا يعلم فيه معصية كما هو ظاهر ولكن خرج لجهة معينة تبعا لشخص لا يعلم سفره (قوله يعني جائزا وان كره) نبه به على التفسير على أنه ليس المراد بالمباح هنا ما هو المعروف عند الأصوليين وهو مستوى الطرفين بل المراد به مطلقا الجائز المقابل للحرمان فيشمل الواجب الذي يشمل النسل بشروطه والمندوب كزيارة النبي صلى الله عليه وسلم والمكروه كما مثله وكسفر التجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على مثاله والمباح في غير ذلك (قوله كسفر الواحد أو الاثنين) تمثيل للمكروه لاسيما في الليل نظير أحد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن ركب الفلاة وخذه أي ان ظن ضرر رايه حقه وقال الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكره أيضا اثنان فقط لكن الكراهة هنا أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما سار راكب ليل وخذه وخص راكب والليل لانهما مظنة الخوف وهو فيهما أكثر فثقلهما الماشي والنهار وبحث في التحفة فيمن أنس بالله بحيث صار يأمن بالوحدة كانس غيره بالرفقة عديم الكراهة كما لو دعت للانفراد حاجة قال والبعده عن الرفقة حيث لا يلحقه غوهم كالوحدة كما هو ظاهر (قوله قصر الظهر والعصر والعشاء) بدأ به لانه أهم من الجمع حيث ان القصر متفق عليه بين الاثمة بخلاف الجمع اذ بعضهم يقول بالجمع للسفر وبعضهم الجمع للنسل فقط والاصل في القصر مع ما يأتي من الاخبار قوله تعالى في سورة النساء واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا وان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا روى مسلم أن يعلى بن أمية قال لعمر رضي الله عنه انما قال الله تعالى ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته (قوله ركعتين ركعتين) أي فلا يجوز القصر إلى ثلاثة ثلاثة ولا إلى ركعة ركعة (قوله دون الصبح والمغرب) أي اجبا نعم حكى العبادي عن محمد بن نصر المروزي جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة وكأنهم في حكاية الاجماع لم يعتبروا هذا الخلاف لشدة هذه فان قلت في صحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة فالجواب أنهم حملوه على أنه يصليها فيه مع الامام وينفرد بالآخرى قال في النهاية اذا صبح لو قصرت لم تكن شفعاً وخرجت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها إلى ركعتين لانها لا تكون الا في ركعة تلحق بها بذلك عن باقي الصلوات قال في التحفة وعم ابن عباس

١٩ - ترمسى - لث \*

ذكر أنه قد يقع جملة فلا يجد من يعاونه وفيه أن هذا لا يطرد وانما المطرد هو الوحشة وشدة الخوف انتهى قال الزبيدي في شرح المحرر والبعده عن الرفقة بحيث لا يلحقه غوهم كالوحدة كما هو ظاهر انتهى وذكر الزبيدي أن الكراهة في الاثنين أخف يعني منها في الواحد وسبقه إليه كل من التحفة والنهاية وذكر أنه لو دعت للانفراد حاجة لا كراهة وحمل حديث لعن راكب الفلاة وحده على ما اذا ظن ضرر رايه حقه (قوله قصر الظهر الخ) قال ابن قاسم في شرح مختصر أبي شجاع لا يبعد قصر المعادة عند قصد الفعل الاول اذ ليست نفلا محضا انتهى وجرى على ذلك الزبيدي في حواشي المنهج والحلي والقلوبي وغيرهم

(قوله والمنذورة) كأن نذر أن يصلي أربع ركعات وقوله والنافلة أي كان نوى أربع ركعات سنة الظهر القبلية (قوله لانه لم يرد) أي وأما خبر مسلم ان الصلاة فرضت في الخوف ١٤٦ ركعة فمحمول على أنه يصليها فيه مع الامام وينفرد بأخرى قال في التحفة وعم ابن

عباس ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها العموم الحديث المذكور انتهى (قوله ولو بان سافر الخ) قال العلامة ابن قاسم هل صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو محجور بقاء ركعة من

والمنذورة والنافلة لانه لم يرد (أداء) ولو بان سافر وقدي من الوقت قدر ركعة (و) كذا (قضاء) عجا في سفر قصر يقينا وقضى فيه أو في سفر قصر آخر (لا فائنة الحضر) لانها زمتها تامة (و) (لا) (المشكوك) فيها (أنها فائنة سفر أو حضر) لان الاصل الاتمام

الوقت بعد السفر محجوز لقصرها وان أخرجهما عن الوقت كلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي الاول وفيه نظر ظاهر فليتأمل انتهى وكان الذي في نهاية الجبال الرملي موافقا لما نقله ابن قاسم عن مر

ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها العموم الحديث المذكور تأمل (قوله والمنذورة والنافلة) أي فأنهما لا يجوز قصرهما قيل انظر أي نافلة قابلة للقصر احتز عنها انتهى قال ع ش لوجه لهذا التردد فان سنة العصر مثلا أربع ولو أراد صلاة ركعتين قصر الأربع اليها لم يكف بل ان أحرم ركعتين سنة العصر من غير تعرض للقصر ولا جمع محتا وكان تابع سنة العصر وان أحرم على أهم ما قصر للاربع بحيث أنهما يحجزان عن الأربع ويسقط عنه طلب ما زاد لم يعد دينيته بل الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به شرعا تأمل (قوله لانه لم يرد) تعليل لعدم القصر في هذه الأربع أعني الصبح والمغرب والمنذورة والنافلة قال سم الظاهر أنه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قوله شرط القصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو أصالة ولهذا يجوز للصبي القصر مع أنها غير مكتوبة في حقه وذلك لانه قيل ان الفرض احدهما ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست نقلا محضا حتى يمنع القصر وله اعادة تمامه ان صلاها مقصورة ولو صلاها تامة ينبغي مقصورة انتهى وذلك لان الاتمام هو الاصل والاعادة فعل الشيء ثانيا يصفته الاولى وكان مقتضاه ان يقصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان هو الاصل جاز اعادة تمامه وينبغي أن يحل ذلك اذ لم يعدها لحال في الاولى أو أخر وجا من الخلاف والاجاز له قصر الثانية وانما ما حيث كان يقول به المخالف تأمل (قوله إداء) أي يقينا كما يأتي (قوله ولو بان سافر وقدي من الوقت قدر ركعة) أي بان شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك في الوقت قدر ركعة كذا صورته في المعنى قال والافتك كون مقصيه حضر فلا تقصر وهذا ظاهر لمن تأمله وان لم يذكره أحد فبما علمت وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري فقبله واستحسنه (قوله وكذا قضاء عما فات في سفر قصر يقينا) فصله الشارح بكذا الاشارة للخلاف فيه وبعبارة المنهاج مع المعنى ولو قضى فائنة الطويل المباح فالظاهر قصره في السفر الذي هو كذلك وان كان غير سفر الفائنة دون الحضر نظرا الى وجود السبب والثاني يقصر فيها لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء والثالث يتم فيها لانها صلا ردت الى ركعتين فاذا فاتت أي بالاربع كالجمعة والاربع ان قضاها في ذلك السفر قصر والا فلا (قوله وقضى فيه أو في سفر قصر آخر) أي وان تخلت بينهما فامة طويلة لوجود سبب القصر في قضاها كما دأبوا به فارق قضاء الجمعة جمعة لا يتفاء سبب كونهما جمعة وهو الوقت بخلاف ما اذا قضى في الحضر فلا يجوز قصره على الاظهر كما تقرر ولذا قال في الهجاء

رخص قصر أربع فرض خلا في وقت الحضور الذي شئت ولا

نقل أجاز قصر فوت السفر \* في حضر وهو خلاف الاظهر

اذ قوله قاصد سير يشمر \* بأنه في حضر لا يقصر

(قوله لا فائنة الحضر) أي فلا تقضى مقصورة في السفر ومثل الحضر في جميع ما يأتي سفر لا يجوز فيه القصر (قوله لاها) أي فائنة الحضر تعليل لعدم قضاء فائنة الحضر مقصورة وفي التحفة اجتماع الامن شذو ولاها الخ (قوله لانه تامة) أي فلم يحجز نقصها ويقارن ذلك فائنة الصحة حيث تقضى في المرض فعمودا بأنه حالة الضرورة بخلاف السفر ولهذا يقع لطر والمريض ولا يقصر بعد الشروع في الصلاة في الحضر بطر والسفر وبأن المرض ليس كذلك فلو كفناه التأخير ليصلي فائنا بما اخترتمه المنية بخلاف السفر فان قيل لو أفطر في الحضر وقضاه في السفر جاز له الفطر فهلا كان هنامثله قلنا الفرق أن القصر لا يضمن بالقضاء بخلاف الفطر تأمل (قوله ولا المشكوك فيها) أي ولو برجحنا قاله القليوبي (قوله انها فائنة سفر أو حضر) أي فلا تقضى في السفر مقصورة (قوله لان الاصل الاتمام) أي فيجب عليه الاحتياط بالرجوع الى الاصل من

لزموها

وعبارتها وعلم من هذه العبارة أنه ان فعل في السفر ركعة فأكثر قصرها والا فلا انتهت لكن خرج في هامش المنحة

النسخة التي عندي من النهاية عقب ما سبق ما نصه والاوجه خلافة ونبه الكاتب أنه من خطأ مؤلفه الجبال الرملي والتصليح الذي وقع في

النسخة التي وقعت لها في من النهاية فيها ومقتضى كلامهم خلافه انتهت وأما الخطيب الشربيني فانه جرى في المتن على الاول وبين ما أخذ ذلك من كلام النووي ثم قال هذا ظاهر لمن تأمله وان لم يذكروه أحد فيها علمت قال وقيد ١٤٧ عرضت ذلك على شيخنا ناصر الدين

الطبلأوى قبله واستحسنه انتهى وفي حواشي المنهج للزيادى له قصرها بشرط أن يشرع فيها حتى تكون مؤداة والا كانت فائتة حضر هذا ما منحرف في الدرس وقد رجع الشيخ عن هذا واستقر الامر على الاطلاق فتكون فائتة سفر مطلقا انتهى ووقع للقلوبى أن شيخه الزياى

وخرج بالطويل القصير وبالجائز الحرام بأن يقصد محلا للفعل محرم وهذا هو العاصى بالسفر بخلاف من عرضت له معصية وهو مسافر فارتكبها وهذا هو العاصى في السفر فلا يقصر ذوال السفر القصير اذا لامشقة عليه ولا العاصى بسفره لان السفر سبب الرخصة فلا تناط بالمعصية

تبع في هذا والشيخه الرملى وهو مخالف كما علمت لما نقله عنه ابن قاسم غرضه (قوله الحرام) أى وان قصد معه نحوه زيارة قال ابن قاسم لانه لم يخرج عن كونه عاصيا بسفره انتهى قال في النهاية والظاهر أن الباقي ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان

لزمها ذمته تامة (قوله وخرج بالطويل) أى بالسفر الطويل (قوله القصير) أى أو المشكوك في طوله فلا يجوز فيه القصر ولو في الخوف لما سأتى في بيان السفر الطويل ولا فرق في امتناع القصر في الخوف بين الصباح وغيرها كما مر بما فيه (قوله وبالجائز) أى وخرج بالسفر الجائز الذى فسره بقول المتن مساحا (قوله الحرام) أى السفر الحرام وان قصد معه نحوه زيارة لانه لم يخرج عن كونه عاصيا بسفره قال في الامداد ولو هرب الصبي من وليه فهل يترخص لانه لا حرمة عليه لعدم تكليفه فسره غير معصية أو لالان هذا السفر من جنس سفر المعصية وان لم يأت المسافر للنظر فيه مجال قال سم والاوجه الثاني لان هذا السفر في نفسه ممنوع منه شرعا وان لم يأت (قوله بأن يقصد محلا للفعل محرم) تمثيل للسفر الحرام وذلك كما تقي وناشئة وقاطع طريق ومسافر بلا إذن أصلا يجب استئذانه فيه ومسافر عليه دين حال وان قل وهو قادر على وفائه من غير إذن دائنه أو ظنه ورضاه وظاهره وان بعد عن محله رب الدين وتعذر عليه العود أو التوكيل في الوفاء وهو كذلك فليتنبه له (قوله وهذا) أى الذى يقصد محلا للفعل محرم (قوله هو العاصى بالسفر) أى يسمى به ولو أنشأ سفر مباحا ثم قلبه معصية يقال له عاص بالسفر في السفر (قوله بخلاف من عرضت له معصية) أى كشرب الخمر والزنا (قوله فارتكبها) أى المعصية في أثناء سفره فانه يقصر مطلقا (قوله وهذا) أى الذى تعرض له المعصية في أثناء سفره ومرتكبها فيه (قوله هو العاصى في السفر) أى يسمى به وحكمه بخلاف للعاصى بالسفر والحاصل أن المسافر العاصى على ثلاثة أقسام عاص بالسفر كان سافر لقطع الطريق مثلا وعاص في السفر كمن زنى وهو قاصد الحج مثلا وعاص بالسفر في السفر كان أنشأ طاعة ثم قلبه معصية فالثاني له القصر مطلقا والاول والثالث لا يقصران قبل التوبة فان تاب قصر الثالث مطلقا والاول ان بقى من سفره مرحلتان تنزىلا لمحل توبته منزلة ابتداء سفره ولو شرك بين معصية وغيرها كان سافر للتجارة وقطع الطريق فلا يقصر تغليبا للمانع وهو المعصية انتهى بحجج على الاتفاق (قوله فلا يقصر ذوال السفر القصير) تفرغ على قوله وخرج بالطويل القصير (قوله اذا لامشقة عليه) تعليل لعدم جواز القصر لذى السفر القصير ولو كان لمقصده طريقان طويل وقصير فسلط الطويل لغرض ديني أو دنيوي ولو مع قصد باحة القصر كسهولة أو أمن قصر لو جود الشرط وهو السفر الطويل المباح وشمل ذلك ما لو كان الغرض تنزهها وهو إزالة الكدورة النفسية برؤية مسنح حسن يشغلها عنها فان قيل كيف يقصر اذا كان الغرض التزهة مع قولهم انه اذا سافر لمجرد رؤية البلاد انه لا يقصر كما سأتى قريبا أجيب بأن التزهة هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة لكنه سلك أبعاد الطريقين للتزهة فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فانه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتزهة هنا وكان التزهة هو الحامل عليه كان كمجرد رؤية البلاد في تلك كذا فى الاسنى وحاصل كلامه التساوى بينهما وفيه نظر بل الوجه أن يفرق بينهما بأن التزهة غرض صحيح يقصد في العادة للتداوى ونحوه كإزالة العفونات النفسية واعتدال المزاج وغير ذلك بخلاف مجرد رؤية البلاد اذا خلا عن ذلك كان قصد السفر لبلد كذا ينظر بناءها اذا أو هل هي صغيرة أو كبيرة ونحو ذلك فانه بالعبث أشبه فمن جاز الاول القصر لصحة غرضه بخلاف الثاني وان كان له مقصد معلوم فساد غرضه لان فيه اتعاب نفسه ودابته من غير فائدة قاله فى الفتاوى فليأمل (قوله ولا العاصى بسفره) أى ولا يقصر العاصى بسفره فهو تفرغ على وبالجائز الحرام وكذا لا يقصر العاصى بسفره في سفره كما تقرر (قوله لان السفر سبب الرخصة) أى التى هى القصر هنا فشرعية الترخص في السفر للإعانة والعاصى لا يعان (قوله فلا تناط بالمعصية) أى لا تعلق الرخصة بها من النوط وهو التعلق قال الشاعر

لم يلحظه الاثم انتهى وتردد في ذلك الشارح في الامداد فقال للنظر فيه مجال (قوله فلا تناط الخ) قال الشوبرى في حواشى المنهج أى تعلق كفاي قول الشاعر بلادها نيطت على تمائمى \* وأول أرض مس جلدى تراها انتهى وفي نهاية الجمال الرملى معنى قولهم الرخص لاتناط بالمعاصى ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شئ فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا



(قوله سائر رخص السفر) قال الخطيب في المنى والشارح في الامداد والعبارة الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثا والجمع والمتعلقة بالقصر ترك الجمعة وكل الميتة وليس مختصا بالسفر والتنفل على الرحلة والتميم واسقاط الفرض به ولا يختص هذا بالسفر أيضا وما لو سافر المودع ولم يجد من يأتي ذا الوديعة أي المالك ولا وكيله ولا الحام ولا الامين فله أخذها معه وما لو استصحب معه إحدى زوجته بقرعة فلا قضاء عليه وقول المهمات ان هذا مختص بالطويل سهو قاله الزركشي انتهى كلامهما زاد في الامداد وما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلم في أثناءها قصر في البقية انتهى وفي شرح العباب زيادة جواز تأخير تعريف لقطة وحدها بسفره الى مقصده وان بعد بخلاف من وحدها بصحراء مقيم بها يعرفها في أقرب بلد اليه وليس الحرير للحكمة ثم قال واعترض عدل الأولى أي وهي مسألة الوديع بان المجوز ١٤٨ للنقل فيها الحاجة الحاملة على السفر لاهو بلا حاجة اذ لا ضرورة للنقل حينئذ ومن

بلاد بها يطب على غامى \* وأول أرض من حلدى زارها  
قال الحلال السيوطي معنى قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء  
فطر في ذلك الشيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا ويظهر الفرق بين  
المعصية بالسفر والمعصية في السفر فالعبد الايق والناشرة والمسافر للكس ونحوه عاص بالسفر والسفر نفسه  
معصية والرخصة منوطة به أي معقولة ومرتب عليه ترتيب المسبب على السبب فلا يباح لها الرخص ومن سافر  
سفر ارباحا فشرى الخمر في سفره فهو عاص فيه أي مرتكب المعصية في السفر المباح فنفس السفر ليس بمعصية  
ولا اثم فيه فتباح فيه الرخصة لانها منوطة بالسفر وهو مباح ولهذا جاز المسح على الخف المقصوب بخلاف  
المحرم لان الرخصة منوطة باللبس وهو المحرم بمعصية لذاته أي لا يكون له لبس الا لاسنة لاء على حق الفير ولهذا  
لو ترك اللبس لم يزل المعصية بخلاف المحرم انتهى فاحفظه فانه مهم (قوله ومن ثم) أي من أجل ان السفر  
سبب الرخصة الخ (قوله امتنع) أي على المعاصي بالسفر (قوله سائر رخص السفر) أي الطويل  
والقصر قال في الامداد الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثا  
والجمع والمتعلقة بالقصر ترك الجمعة وكل الميتة وليس مختصا بالسفر والتنفل على الرحلة والتميم واسقاط  
الفرض به ولا يختص هذا بالسفر أيضا وما لو سافر المودع ولم يجد من يأتي ذا الوديعة أي المالك ولا وكيله ولا  
الامين فله أخذها معه وما لو استصحب معه إحدى زوجته بقرعة فلا قضاء عليه وقول المهمات ان هذا  
مختص بالطويل سهو كما قاله الزركشي وما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلم في أثناءها قصر في البقية انتهى  
واعترض عدل مسألة الوديع بان المجوز للنقل فيها الحاجة الحاملة على السفر لاهو بلا حاجة اذ لا ضرورة  
حينئذ ومن ثم لو احتاج لنقلها في البلد جاز ومسألة الزوجة بان سقوط القضاء انما هو لعدم الظلم لا للرخصة  
والاجاز القضاء بغير اذن المستصحب اذ رخصة السفر ما يجوز فعله وتركه وزيد على ذلك جواز تأخير  
تعريف لقطة وحدها بسفره الى مقصده وان بعد بخلاف ما لو وجدها بصحراء مقيم بها فانه يعرفها في أقرب  
بلد اليه واعترض بأنهم وان وجدت في السفر لا تتعلق به والاجاز لقيم السفر بها والتعريف حيث شاء وليس  
كذلك فليتأمل (قوله حتى أكل الميتة عند الاضطراب) أي بخلاف المقيم فانه يجوز له عنده أكلها ولو عاصيا  
كافي الرخصة والفرق ان الإقامة نفسها ليست بمعصية لانها كف وأعمال الفعل الذي يوقعه في الإقامة  
معصية والسفر في نفسه معصية وفرق القفال بأن أكلها في السفر سببه سفر وهو معصية فكان كالجرح

ثمة لو احتاج لنقلها في البلد  
جاز والثانية أي وهي  
مسألة الزوجة بان سقوط  
القضاء انما هو لعدم الظلم  
لا للرخصة والاجاز  
القضاء بغير اذن  
المستصحب اذ رخصة  
السفر ما يجوز فعله وتركه  
والثالثة وهي اللقطة بأنها  
وان وجدت في السفر  
لا تتعلق به والاجاز لقيم

ومن ثم امتنع سائر رخص  
السفر حتى أكل الميتة  
عند الاضطراب

السفر بها والتعريف  
حيث شاء والمراد برخص  
السفر ما لا تنفل عنه  
والرابعة أي وهي لبس  
الحرير بأن المراد  
الرخص العامة لكل  
مسافر لا يعرض لحاجة  
بعض المسافرين والالورد  
نحو سفر ابن السبيل  
اذ يسيح له أخذ الزكاة

وجواز تبسط الغانم قبل وصول دار السلام  
وعدم كراهة الحديث بعد العشاء للمسافر والتزود من الميتة وسقوط الجماعة وجواز النفر الاول من منى وانزاع الولد من الام عند  
سفر النقلة وسقوط نفقة المسافرة لحاجتها عن الزوج وتأخير الاخذ بالشفعة انتهى (قوله حتى أكل الميتة الخ) فان لم يتب ومات كان  
عاصيا بترك التوبة وبقتله نفسه قال الشارح في الايعاب والامداد والعبارة له وقيد الاذرى تقلا عن ابن الصلاح جعل أكلها من رخص  
السفر بما اذا كان الاضطراب قد نشأ منه في حق من كان بحيث لو أقام لم يضطر وقد صرح الشيخان بأن المقيم أكلها ولو عاصيا والفرق  
كافي المجموع عن القفال وأقره ان أكلها في السفر سببه سفر وهو معصية بخلاف الإقامة وقضيته ان أكلها ان كان سببه الإقامة وهي



معصية كاقامة العبد المأمور بالسفر لا يجوز بخلاف ما إذا كان سببه اعواز الحلال وإن كانت الاقامة معصية وهذا الوجه مما اقتضاه كلامهم من الجواز مطلقا لأن كلها رخصة من حيث هو بحيث عصى بالاقامة التي هي سببه امتنع كسائر الرخص وكان تركهم هذا التفصيل للعلم به من قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصي انتهى كلامهم ما زاد في الايعاب ولا ينافي ذلك قولهم للمقيم مسح الخف وإن عصى فالاقامة ثمة ليست سببا لجواز المسح بخلافهما كما نقرر الخ (قوله بالتوبة) في التحفة والتهابة وما لا يشترط للترخص طوله كما كل الميتة يستبيحها من حين التوبة مطلقا وقيد في التحفة والتهابة التوبة بالصحيحة ثم قال وخرج بصحيحة ما لو عصى بسفره ١٤٩ يوم الجمعة ثم تاب فإنه لا يترخص

من حين توبته بل حتى تقوت الجمعة انتهى زاد في التهابة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع (قوله ومنه) أي من سفر المعصية من يسافر لمجرد رؤية البلاد قال في الايعاب وقول المحلى ظاهر كلام الاحباب ان ذلك مباح مردود تقلا ودليلا وكيف وهم

لتمكنه من دفع الهلاك بالتوبة ومنه من يسافر لمجرد رؤية البلاد ومن يتعب نفسه أودابته بالرخص بلاغرض شرعي

في سفر المعصية لم يجز له التيمم لذلك الجرح مع أن الجرح الحاضر يجوز له التيمم قال في الايعاب وقصيته ان كلها ان كان سببه الاقامة وهي معصية كاقامة العبد المأمور بالسفر لا يجوز بخلاف ما إذا كان سببه اعواز الحلال وإن كانت الاقامة معصية وهذا الوجه مما اقتضاه من الجواز مطلقا لأن كلها رخصة من حيث هو حيث عصى بالاقامة التي هي سببه امتنع كسائر الرخص وكان تركهم هذا التفصيل للعلم به من قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصي ولا ينافي ذلك قولهم للمقيم مسح الخف وإن عصى بالاقامة لأن الاقامة ثمة ليست سببا لجواز المسح بخلافهما كما نقرر فليتام (قوله لتمكنه من دفع الهلاك بالتوبة) تعليل لعدم جواز كل الميتة للعاصي بالسفر المضطر قال في الاسنى فان لم يثبت ومات كان عاصيا بتركه التوبة يتو بقوله نفسه قال ابن الصلاح وإنما يجعل أكلها من رخص السفر حيث ينشأ الاضطرار منه في حق من كان بحيث لو قام لم يضطر تقله عنه الاذرى واقره (قوله ومنه) أي من العاصي بالسفر (قوله من يسافر لمجرد رؤية البلاد) أي كما تقله الشيخان وأقره فقول المحلى ظاهر كلام الاحباب ان ذلك مباح ردوه بأنهم جازمون بتجريمه أنما مافي الاحياء من ايها الجواز فجمهور على من قصد بسفره تهذيب نفسه وخروجها عن مألوفا أو مزيد الاعتبار برؤية البلاد المختلفة أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة في تحقيق السلوك الذي امتاز وابه على غيرهم ولا شك ان هذه اغراض صحيحة أفاده في الايعاب فليتبناه (قوله ومن يتعب نفسه أودابته بالرخص) بفتح الراء وسكون الكاف وهو تحريك الرجل قال في المصباح ركض الرجل ركضا من باب قتل ضرب برجله ويتعدى الى مفعول فيقال ركضت الفرس اذا ضربته ليعدو ويستعمل لازما فيقال ركضت الفرس (قوله بلاغرض) قيد لاتعاب النفس أو الدابة وكذا لرؤية البلاد على ما في الكردي وقد يقال يعني عنه قول الشارح مجرد فلو كان ذلك لغرض ترخص بقصر وغيره (قوله شرعي) ليس هذا القيد في غير هذا الشرح فلو أنشأ سفره مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص له في الاصحح من جعله كما لو أنشأ هذه النية والثاني يترخص اكتفاء بكونه مباحا في ابتدائه فان تاب ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب اللقطة وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظرا لاوله وآخره وما في شرح المنهج مما يؤولهم خلافه مؤول ولو أنشأ عاصيا به ثم تاب توبة صحيحة فأنشأ السفر من حين التوبة فان كان بين محلها ومقصد مرحلتان قصر والا فلا وفارق ما مر بتقصيره بانشائه عاصيا فلا يناسبه التخفيف وما لا يشترط للترخص طول السفر كما كل الميتة يستبيحها من حين التوبة مطلقا في مرحلتان أم لا وخرج يقولنا صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب فإنه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تقوت الجمعة بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه ومن وقت فواتها ابتداء سفره كما في المجموع ولو نوى الكافر أو الصبي

جازمون بتجريمه كما مر عن جمع منهم محتجين بالحديث نعم كلام الاحياء في ذلك موهم فلا تغتر به على انه يمكن حمله على من قصد بسفره تهذيب نفسه وخروجها عن مألوفا أو مزيد الاعتبار برؤية البلاد المختلفة أو نحو ذلك من المقاصد

الصحيحة في تحقيق السلوك الذي امتاز وابه على غيرهم ولا شك ان هذه اغراض صحيحة الى أن قال في شرح العباب وكذلك المسافرون للسؤال الا ان جاز وقصدوا محلا بعينه بينهم وبينه مرحلتان انتهى ما أردت نقله منه وقال العلامة ابن قاسم الوجه تقييد كون المسافرة لمجرد رؤية البلاد معصية بما إذا تعبت نفسه أودابته بالرخص لانه لا يرد على الهام المقيد بذلك كما علم مما تقدم انتهى (قوله بلاغرض) قيد لرؤية البلاد ولا تعاب نفسه أودابته بالرخص كما علم مما قدمته وقوله شرعي ليس هذا القيد في التحفة وفي التهابة والامداد ولا في شرح المنهج

ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدين أن يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلاثمائة وستون درجة الخ (قوله ذهابا) أي فقط تحديد على المعتد لكن يكتفي فيها الظن كما سيأتي في كلامه (قوله الانتقال) قال في المغني والنهاية أي الحيوانات المثقلة بالاجمال الخ قال الحلبي وظاهره أنه لا فرق بين الابل وغيرها والمشهور على السنة المشايخ أن المراد بسير الابل انتهى وقال

(و) السفر الطويل يومان أو ليلتان أو يوم ويلة (معتدلان) أي مسيرهما ذهابا مع المعتاد من النزول والاستراحة والاكل ونحوها وذلك مرحلتان (سيرا انتقال) وديب الاقدام وهي بالبرد أربعة وبالفراسخ ستة عشر وبالاميال

الشهاب القليوبي قوله الحيوانات الابل انتهى ورأيت نقلا عن كتاب الذريعة مانصه وهي الابل المحملة لان خطوة البعير أوسع انتهى (قوله وديب الاقدام) في انقاموس دب يدب ذباوديبا مشى على هيته (قوله وبالاميال) أي الهاشمية نسبة لبني هاشم أي العباسيين منهم لانهم قدروها في زمن

سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كما في زوائد الروضة خلافا للبقوى في فتاويه من قصر الصبي دون من أسلم (قوله والسفر الطويل) أي الجور للقصر ونحوه من الرخص المختصة به (قوله يومان أو ليلتان أو يوم ويلة) أولية ويوم (قوله معتدلان) قديلا لاولى والثانية لالثالثة والرابعة كما يأتي (قوله أي مسيرهما) أشار به الى تقدير مضاف في المتن قال في النهاية وهما مسير يومين من غير ليلة على الاعتدال أوليتين بلا يوم كذلك أو يوم ويلة انتهى و وصف اليومين والليلتين بالاعتدال وأطلق في اليوم لانه أراد يوم ويلة متصلين وبعبارة التحفة أو يوم بليته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام الاسنوي ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدين أن يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلاثمائة وستون درجة الخ (قوله ذهابا) أي فقط غير الاياب فلو قصد مكانا على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه فلا قصر له ذهابا ولا ايابا وان نالته مشقة مرحلتين متواليتين لما روى الشافعي رضي الله عنه بسند صحيح عن ابن عباس أنه سئل أتقصر الصلاة الى عرفة فقال لا ولكن الى عسقلان والى جذرة والى الطائف فقدره بالذهاب وحده ولان ذلك لا يسمى طويلا والغالب في الرخص الاتباع أسنى (قوله مع المعتاد من النزول والاستراحة والاكل ونحوها) أي كالصلاة ومثلهما ذلك كلها قال الشافعي وقدرها أي المسافة بعشرين مائة وعشرين ساعة ونصف ونوقش بأن مقدار الاكل والشرب غير معلوم فقد يزيد وينقص وقد يقال المعتد العادة الغالبة في ذلك وهي معلومة تأمل (قوله وذلك) أي السفر الطويل (قوله مرحلتان) تشبيه مرحلة وهي المسافة التي يقطعها في نحو يوم والجمع مراحل (قوله بسير الانتقال) أي مع المعتاد من النزول الخ أي الحيوانات المثقلة بالاجمال كما في المغني وظاهره أنه لا فرق بين الابل وغيرها لكن الشائع عن المشايخ سير الابل بل نقل الشوري عن الذريعة في باب الاثنين أنها الابل المحملة قال لان خطوه أوسع حينئذ قال في المختار النقل واحد الانتقال كحمل وأحال ومنه قولهم اعطه ثقله أي وزنه وفي المصباح النقل المتاع والجمع انتقال مثل سبب وأسباب قال بعضهم ومنه تعلم أن في الكلام نحو زالا ان المراد بالانتقال الابل الحاملة للانتقال أي للاخمال وكانت العلاقة المجاورة فسميت الابل باسم أحمالها التي على ظهورها تأمل (قوله وديب الاقدام) أي مشيها على هيئتها وسيرها سير البنا (قوله وهي) أي المسافة الطويلة (قوله بالبرد أربعة) أي أربعة برد بضمين جمع برده وهو في الاصل الرسول ثم استعمل في المسافة التي يقطعها وهي اثنا عشر ميلا فقد كان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويقطران في أربعة برد علقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم والتعليق عندهم حذف أول السند ولوا الى آخره قال العراقي

وان يكن أول الاسناد حذف مع صيغة الجمع فتعليق اعرف

وقد ذكر وأن المعلق التي في البخاري اذا كان بصيغة الجمع كقال وكان في حكم الصحيح على أن السبق أسند ذلك عن ابن عمر بسند صحيح ولا يعرف لها مخالف فهو من قبيل الإجماع السكوني وأيضاً فثل ذلك انما يفعل عن توقيف ولا مدخل للاجتهاد فيه بل جاء ذلك في حديث صحيحين خزيمة من رواية ابن عباس كما ذكره القاضي أبو الطيب (قوله وبالفراسخ) عطف على البرد جمع فرسخ من الفرسخة وهي السعة كما في المصباح (قوله ستة عشر) أي لان كل برده أربعة فراسخ (قوله وبالاميال) عطف أيضاً على البرد والمراد بالاميال هنا الهاشمية نسبة الى بني هاشم العباسيين منهم لانهم قدروها في خلافهم بغير تقدير بني أمية لها في خلافهم فنقصت بنوهاشم فجعلت كل خمسة أميال أموية ستة أميال فسافة القصر بالاموية أربعون ميلا وليست منسوبة الى بني هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم كما وقع للرافعي كذا قاله جمع واعترضه البلقيني بأن ما ذكره الرافعي ليس بغلط بل غلط من غلطه وأخطأ بخطه فالرافعي أخذه من

خلافهم بعد تقدير بني أمية لها في خلافهم فنقصت بنوهاشم في قدر الاميال فجعلت كل خمسة

البحر وهو الظاهر فقدرى عن ابن عباس أنها ثمانية وأربعون ميلا وعقد بيده قدرها ولم يدرك خلافة  
أحد من بني هاشم غير علي بن أبي طالب وولده الحسن والاميرال كانت قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذا البرد من حواشي الروض فلي تأمل ( قوله ثمانية وأربعون ميلا ) هذا هو الشائع ونص عليه الشافعي  
رضي الله عنه ونص أيضا على أنها ستة وأربعون وعلى أنها أربعون ولا منافاة فانه أراد بالاول الجمع وبالثاني  
غير الاول والاخر وبالثالث الاميال الاموية اسنى ( قوله والميل ستة آلاف ذراع ) كما قالوه هنا  
واعترض بأن الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة هو الموافق لما ذكره في تحديد  
ما بين مكة ومنى وهي ومزدلفة وهي وعرفة ومكة والتنعيم والمدينة وقبا بالاميال انتهى ويرد بأن الظاهر  
أنهم في تلك المسافات قلدوا المحدثين لها من غير اختبار هالبعدها عن ديارهم على أن بعض المحدثين اختلفوا  
في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينه في حاشية الايضاح وحينئذ فلا يعارض ذلك ما حدوده هنا  
واختبروه لاسيا ومثل قول ابن عباس وابن عمر وغيرهما أن كلا من جدة والطائف وعسفان على  
مرحلتين من مكة صريح فيما ذكره ههنا نعم قديما عن ذكر الطائف قولهم في قرن انه على مرحلتين أيضا  
مع كونه أقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يجاب بأن المراد بالطائف هو ما قرب اليه في مثل  
قرن انتهى تحفة فلي تأمل ( قوله والذراع ) أي ذراع اليد المعتدلة كما هو المراد عند الاطلاق في كلامهم  
( قوله أربعة وعشرون أصبعاً ) أي معترضات قال ابن عبد البر وقد حذر بعضهم هذا الذراع بذراع  
الحديد المستعمل الآن بمصر والحجاز في هذه الاعصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن  
( قوله والاصبع ست شعيرات ) جمع شعيرة واحدة الشعيرات المعروفة ( قوله معتدلات معترضات )  
أي في عرض الاصبع مضمومة بعضها الى بعض ( قوله الشعيرة ست شعيرات ) بفتحين جمع شعيرة  
( قوله من شعر البرذون ) أي البغل كما قاله بعضهم وقال غيره البرذون بكسر الباء واعجم الذا للفرس  
الذي أبواه أعجبيان ولم يذكر الشارح رحمه الله قدر الميل بالخطوة وهي أربعة آلاف خطوة وهي ثلاثة  
أقدام بقدم الأدمي فمسافة القصر بالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا والذراع مائتا ألف وثمانية  
وثمانون ألفا والاصابع ستة آلاف ألف وستة مائة ألف واثنا عشر ألفا والشعيرات أحد وأربعون  
ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا وسبعون ألفا والشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف  
ألف واثنا وثلاثون ألفا تأمل ( قوله والمسافة في البحر ) أي مسافة القصر في سفر البحر ( قوله كالبر )  
أي فيعتبر بما مر من أنهما مرحلتان الخ ( قوله ولو قطعها ) أي المسافة المثلثة كورة ( قوله فيه أوفى البرقي  
لحظة ) أي لشدة الهواء أو لكون مركوبه جوادا كالباوير البحرية والبرية وكذلك كان وليا تطوى له  
الأرض ( قوله ترخص ) أي يجوز له الترخص بقصر ونحوه لا يقال هذا مشكل لأنه رتب الترخص على  
قطع المسافة بعد قطعها لا يتصور ترخص بقصر وغيره لانه قد صار مقيما فكيف يتصور ترخصه في الأنا  
يقول لا نسلم أن عبارته تقتضي تأخر الترخص عن قطع المسافة إذ لا يجب تغير زمان الشرط مع زمن جزائه  
بل يجوز اتحادهما فالمعنى أنه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جاز له الترخص في تلك الساعة ولو سلم فلا  
نسلم أنه بعد قطع المسافة لا يتصور ترخص لتصوره في عوده وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة أفاده سم  
وعبارة الزبادى قلنا لا يلزم من وصول المقصود انتهاء الرخصة لكونه نوى فيه إقامة لا تقطع السفر أو أن المراد  
باللحظة القطعة من الزمن التي تسع الترخص قال ع ش والجواب الاول أظهر لأن الثاني يقتضي أن القصر  
بعد قطع المسافة لا يتأتى ترخص ومع ذلك فهو صحيح لانه بتقدير أنه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم  
يصل الى مقصده في زمن قليل فلو اعتبرنا قطع المسافة بالفعل في يومين لزم أنه بهذه الإقامة يتبين قصر سفره  
فتبطل صلاته لكن لا نقول بذلك لحكمنا بأن السفر طویل ولا ننظر لقطعه في الزمن من السفر انتهى تأمل

ثمانية وأربعون  
ميلا والميل ستة آلاف  
ذراع والذراع أربعة  
وعشرون أصبعاً والاصبع  
ست شعيرات معتدلات  
معترضات والشعيرة ست  
شعيرات من شعر البرذون  
والمسافة في البحر كالبر ولو  
قطعها فيه أوفى البرقي لحظة  
ترخص

أميال أموية ستة  
أميال فساقت بالأميال  
الأموية أربعون ميلا  
( قوله من شعر البرذون )  
أي الفرس الذي  
أبواه أعجبيان فساقت  
القصر بالأقدام خمسمائة  
ألف وستة وسبعون ألفا  
وبالذراع مائتا ألف  
وثمانية وثمانون ألفا  
وبالاصابع ستة آلاف  
ألف وسبع مائة ألف واثنا  
عشر ألفا والشعيرات  
أحد وأربعون ألف ألف  
وأربعمائة ألف واثنا  
وسبعون ألفا والشعيرات  
مائتا ألف ألف وثمانية  
وأربعون ألف ألف  
واثنا وثلاثون ألفا



ثلاث مراحل وهذا أطلق عليه أئمتنا الشافعية لكن رأيت في الاعلام القطبي الحنفى بعد أن ذكر أن بين حجة ومكة مرحلتين وما يتعلق بذلك مانصه وما رأيت من علمائنا من صرح بجواز القصر فيها بل رأيت من أدركت من مشايخ الحنفية يكملون الصلاة فيها وأما أنا فارى القصر لأن مدة مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل تقطع كل مرحلة في أكثر من

ولوشك في طول سفره اجتهد فان ظهر له أنه القدر المعتبر ترخص والا فلا ( والاعمال ) للصلاة في مرحلتين أو أكثر ( أفضل ) من القصر ( الا في ثلاث مراحل ) فالقصر أفضل خروجاً من قول أبي حنيفة رضي الله عنه بوجوب الانعام في الاول والقصر في الثاني

نصف النهار من أقصر الأيام بسير الاثقال وهاتان المرحلتان يكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فازيد الى آخر ما قاله فهذا يدل على أن الثلاث عندهم لا تبلغ مرحلتين عندنا لكن المسئلة عندهم خلافية وكان أئمتنا لاحظوا غير ما لاحظ القطبي وقد رأيت في شرح جمع البحرين وملتي النيرين

( قوله ولو شك في طول سفره ) أى هل سفره طويل أم قصير ( قوله اجتهد ) لك أولاً ان تسأل عن صورة الشك فانه ان كان في الابتداء لم يجز له القصر اذا لم يمتد رباط قصده معلوم المسافة والجواب تصوره بما لو سافر وقطع أكثر المسافة وغلب على ظنه ان المسافة التي قطعهها مسافة القصر فانه لا يجوز له القصر بالاجتهاد في الانتهاء لان اعتاده هنا على ما قطع به من المسافة فيجوز كما يجتهد في أوقات الصلاة لا ورا إذا علمت هذا فيجب حل نص الشافعي على ما إذا سافر في الموضع الذي يقصده مسافة القصر أم لا فليس له ان يقصر ابتداءً أما لو سافر وقطع أكثر المسافة وغلب على ظنه أنه قطعها في الموضع وعليه محمل كلام الإجماع ولا تعارض ولا اختلاف فظهر بذلك ضعف حل النووي النص على المتحيز انتهى نقله في حواشي الروض عن الخادم ( قوله فان ظهر له ) أى للشك في طول سفره وقصره ( قوله أنه القدر المعتبر ) أى كونه مرحلتين ( قوله ترخص ) أى يقصر وغيره من سائر رخص السفر وفيه أن الرخص لا يصار إليها الا بيقين وأجيب بأن هذا من المواضع التي أقاموا فيها الظن مقام اليقين تأمل ( قوله والا ) أى وان لم يظهر له أنه القدر المعتبر بأن ظهر أنه القدر الغير المعتبر أو لم يظهر له شيء ( قوله فلا ) أى فلا ترخص بقصر ولا غيره وعلى هذا يحمل اطلاق الشافعي عدم القصر أفاده في الاسنى ومر عن الزركشي ما فيه وعلم مما تقر بأن المسافة هنا تحدد بل يمكن فيه الظن الثاني عن قرينة قوية وعبرة المغنى وهي تحديد لا تقرب لشبوت التقدير بالأميال عن الصحابة ولان القصر على خلاف الأصل فيحتمل فيه بتحقيق تقدير المسافة ولو طناً بخلاف تقدير القلتين ومسافة الامام والمأموم كما مرّت الإشارة اليه في كتاب الطهارة لان تقدير الأميال ثابت عن الصحابة بخلاف تقدير القلتين لا يوقف فيه لان تقديرهما بالارطال وكذا مسافة الامام والمأموم لان التقدير فيها بالاذرع فلذا كان الاصح فيها التثريب انتهى وقيل واستظهره الاذرعى تقريبات فلا يضر نقص ميل وهو منتهى مد البصر وميلين على ما نقل عن ابن بونس وابن الرفعة ( قوله والاعمال للصلاة ) مبتدأ خبره أفضل قال في النهاية ولا يكره القصر لكنه خلاف الاولى وما نقل عن الماوردى عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى ( قوله في مرحلتين أو أكثر ) أى ولم يكن ثلاث مراحل لما سألني في الاستثناء ( قوله أفضل من القصر ) أى لان الانعام هو الاصل والاكثر علواً واقل ان الانعام أفضل مطلقاً لكنه خلاف المشهور بل المشهور وهو التفصيل الذي ذكره ( قوله الا في ثلاث مراحل ) استثناء من أفضلية الانعام على القصر وهذا التعبير أولى من تصريحه بقوله الا إذا بلغ سفره ثلاث مراحل لا يهاجمه أنه اذا لم يقطعها الا يكون القصر أفضل وان أول بكان مدة ذلك وان لم يقطعها بالفعل تأمل ( قوله فالقصر أفضل ) أى من الانعام فترفع على الاستثناء قال الشيخ عميرة حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كذا استدلل به الاسنوي وفيه نظر ( قوله خروجاً من قول أبي حنيفة رضي الله عنه ) تعليل للافضلية وفي الاسنى للاتباع رواه الشيخان وخروجاً من خلاف من أوجهه كآبي حنيفة رضي الله عنه ويخالف الصوم في السفر وان منعه أهل الظاهر لان محقق العلماء لا يقيمون لمذهبهم وناقاله الإمام ولقاء شغل الذمة اذا أظفر انتهى وما قاله الإمام في حق أهل الظاهر حله التاج السبكي على ابن خزم وأمثاله وأما اذا دفعها الله أن يقول امام الحرمين أو غيره ان خلافه لا يعتبر فلقد كان جلال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة بأقوال الصحابة والتابعين وتابعهم والقدره على الاستنباط ما يعظم وقعه وقد دونت كتبه وكثرت اتباعه وذكره الشيخ أبو اسحاق الشيرازي من الأئمة المتبوعين في الفروع وقد كان مشهوراً في زمن الشيخ وبعده بكثير لاسيما في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق وفي بلاد المغرب انتهى فافهم ( قوله بوجوب الانعام في الاول ) أى في المرحلتين فاكتر ما لم يبلغ ثلاث مراحل ( قوله والقصر في الثاني )



يوسف انه قال مدة السفر يومان وأكثر الثالث نحو أن يبلغ مقصده في اليوم الثالث بعد الزوال وهذه رواية عن أبي حنيفة أيضا وقال بعض مشايخنا يعتبر السفر في أقصر أيام السنة وقد ركب بعض المشايخ بالفراسخ وقالوا ان كان بينه وبين مقصده خمسة عشر فرسخا

١٥٣

يساح له الى آخر ما قاله  
(قوله مطلقا) أي سواء  
كان سفره ثلاث مراحل  
أو لا وأما خلاف  
أحمد مع أن أبي حنيفة  
يوجب عليه القصر  
لاعتضاده قول أحمد  
بالاصل الذي هو الاتمام  
(قوله لظن فاسد تخيله) قال

يعم الاولى للملاح وهو من له  
دخل في تسيير السفينة اذا  
كان معه أهله فيها ولم  
يزل مسافرا بلا وطن  
الاتمام مطلقا لان أحمد  
رضي الله عنه يوجب عليه  
(و) (الامن) يقتدى به أو  
(و) جدي نفسه كراهة  
القصر (لارغبة عن السنة  
لانه كفر بل لا يثارة الاصل  
وهو الاتمام فالاولى له  
القصر بل يكره تركه وكالقصر  
في ذلك كل رخصة  
وكالكراهة لذلك الشاك في  
جوازه أي لظن فاسد تخيله

الشارح في شرح العباب  
والكلام فيمن له شبهة في  
الكراهة وان ضمنت  
جدا كالنظر لظاهر  
القرآن في اشتراط الخوف  
أولى ان خبر الواحد  
لا يجب العمل به أمام من  
كرهه رغبة عن السنة مع  
علمه بها فهو كافر كما يأتي

أي وجوب القصر في الثاني وهو ما اذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا ما أطبق عليه أئمتنا في الحكاية عن  
الامام أبي حنيفة لكن في الاعلام للقطبي الحنفى بعد أن ذكر ان بين حدة ومكة مرحلتين وما يتعلق بذلك مانعه  
وماريت من علمائنا من صرح بحول القصر فيها بل رأيت من أدركه من مشايخ الحنفية يكملون الصلاة فيها  
وأما أنا فإرى لزوم القصر فيها لان مدة مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل بقطع كل مرحلة في أكثر من نصف  
الهار من أقصر الأيام وهاتان المرحلتان تكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فازيد الخ فهذا يدل على ان  
الثلاث عندهم لا تبلغ مرحلتين عندنا لكن المسئلة خلافه عندهم وكان أئمتنا لا يخطئوا غير ما لا يخطئ القطبي  
في شرح ملتقى البحر من كتب الحنفية والمراد بالأيام في الكتاب النهار دون الليالي وروي عن أبي  
يوسف انه قال مدة السفر يومان وأكثر الثالث نحو أن يبلغ مقصده في اليوم الثالث بعد الزوال وهذه رواية  
عن أبي حنيفة أيضا وقال بعض مشايخنا يعتبر السفر في أقصر أيام السنة وقد ركب بعض المشايخ بالفراسخ  
قالوا ان كان بينه وبين مقصده خمسة عشر فرسخا يساح له الخ وبه يعلم ان أئمتنا نقلوا عنهم بناء على بعض  
عقوال عندهم أفاده الكردى (قوله نعم الاولى للملاح الخ) هذا استدراك على فضيلة القصر فيما اذا كان  
الزور ثلاث مراحل فأكثر (قوله وهو) أي الملاح (قوله من له دخل في تسيير السفينة) بحيث يحتمل  
أن يرمى في البحر اذا اشتعل عنها وممراته سعى بالملاح من الملاحه لاصلاح شأن السفينة وقيل انه وصف للرجل  
يرعى به المسير لها ملاسته أو انه مأخوذ من معالجة الماء بالملاح باجراء السفينة وان رئيسهم يسمى بالربان  
(قوله اذا كان معه أهله فيها) أي في السفينة قال ع ش أي ان كان له أهل وأولاد فان لم يكن له شيء منها  
كان كمن له ذلك وهم معه فيكون اتمامه أفضل انتهى ولذا قال بعضهم معه أهله ليس قيدا (قوله ولم  
لم يزل مسافرا بلا وطن) أي والاولى لمن لم يزل الخ فهو عطف على الملاح قيل وكذا اذا قدم من السفر الطويل  
وبقي بينه وبين مقصده دون ثلاثة فان الاتمام أفضل قال الجلال الاسنوى وهذا خطأ مخالف لكلام الاصحاب  
ولعله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه انه لما خرج الى حجة الوداع لم يزل بقصر  
حتى رجع الى المدينة وكذا غلظه الاذرى (قوله الاتمام) خبر الاولى للملاح الخ (قوله مطلقا) أي سواء  
أ كان سفره ثلاث مراحل أو لا (قوله لان أحمد رضي الله عنه يوجب) أي الاتمام لتعليل لاوليته مطلقا (قوله  
عليها) أي الملاح ومن لم يزل مسافرا قال في التحفة وقدم أي خلاف أحمد على خلاف أبي حنيفة رضي الله  
عنهما لا اعتضاده بالاصل ومثل ذلك كل قصر اختلف في جوازه كالموقع في ثمانية عشر يوما فالفضل الاتمام  
لذلك (قوله والامن يقتدى به) عطف على الا في ثلاث مراحل أي فالفضل له القصر ثلاثين على غيره  
ولانه ربما كذا يظهر الرخصة وتعليقها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو جدي نفسه كراهة  
القصر) أي والامن وجدي نفسه كراهة القصر (قوله لارغبة عن السنة) يعني لا كراهة لسنة صلى  
الله عليه وسلم (قوله لانه كفر) محله ان كانت كراهته من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم كما مر عن  
ع ش (قوله بل لا يثارة الاصل وهو الاتمام) أي لانه يكاد يكون رغبة عن السنة (قوله فالاولى له) أي  
لمن وجد في نفسه كراهة القصر بالمعنى المذكور (قوله القصر) أي ويستمر ذلك الى أن يزول الكراهة  
قاله في الاسنى (قوله بل يكره تركه) أي القصر (قوله وكالقصر في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله  
كل رخصة) أي كالجمع والمسح على الخفين والاستنجاء بالحجر كما مر من حديث ان الله يحب أن تؤتى  
رخصه الخ وفي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما من جاءته رخصة فرغب عنها كلف يوم القيامة أن  
يحمل ثقلين اثنين حتى يقضى بين الناس (قوله وكالكراهة لذلك) أي انجو القصر (قوله الشاك في جوازه  
أي لظن فاسد تخيله) أي والكلام فيمن له شبهة في الكراهة وان ضمنت جدا كالنظر لظاهر القرآن

٢٠ - ترسمي - اث

يؤدي اليها أو يشبهها صورة قال القاضي ومن تركه معتقدا أنه ليس بسنة فقد كفر لانه خالف النص والاجماع انتهى وسيأتي ان شرط كفر  
انكار المجامع عليه وان كان منصوحا أن يكون معلوما من الدين بالضرورة والظاهر ان القصر ليس كذلك وفي الحاوي الراغب عن السنة اما



التبعية وأقره لكن قد علمت أنه محمول على ما ذابقي منه بقايا وعليه يحمل كلام شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله أو تعدد) أي فلا بد من مجاوزة جميع الاسوار عند التعدد (قوله أو كان ظهره ملصقا به) كذلك في شرح

الارشاد والريادي في حاشية المنهج

أي يجوز له الترخص اذا خرج عن السور وان ألصق ظهره بالسور فلا يجب انفصاله عن السور وفي شرح العباب أثناء كلام له مجرد مجاوزة السور أو العمران وان ألصق ظهره بهما بعد مسافرا الى آخر ما في شرح العباب (قوله أو كان وراءه عمارة) أي ملاصقة للسور عرفا حتى يأتي خلاف للرافعي

أو تعدد أو كان ظهره ملصقا به أو كان وراءه عمارة أو احتسب على خراب ومزارع لان ما كان خارجه لا يعد من البلد بخلاف ما اذا كان داخله ولو من الخراب والمزارع ومثله الخندق ومحصل ذلك ان اختص بالأبنان جميع بلدين أو قريتين

والأفلاحيب مجاوزته حتى عند الرافعي (قوله ومثله الخندق) أي فيجوز فيه تفصيل السور وفي التحفة وان لم يكن فيه ماء على الوجه ويظهر أنه لا عبرة به مع وجود السور وألحق الأذري به قرية أنشئت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والا فأنسب اليها منسبه

الكلامان على هاتين الحالتين قاله في النهاية وقد يقال ان كان المنهزم بقية فوائده السور أو بعضها فالوجه اعتباره والا فالوجه ان حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتأمل (قوله أو تعدد) أي فلا بد من مجاوزة جميع الاسوار عند التعدد هذا ما قاله الامام وغيره لكن قال بعضهم وانما قاله ان أتى الدم أخذ من كلام البغوي وأقره الزركشي من أنه لو كان البلد ذا محلتين كبيرتين مجموعهما سور واحد وبينهما سور داخل البلد كما مدينة المنورة قصر عند مجاوزة محله وان كان داخل البلد تأمل (قوله أو كان ظهره ملصقا به) أي بالسور فيجوز الترخص اذا خرج عن السور وان ألصق ظهره به فلا يجب انفصاله عنه كربي (قوله أو كان وراءه عمارة) أي كدور ملاصقة له عرفا فلا يشترط مجاوزته هذا هو الاصح عند النووي خلافا للرافعي فقال بالاشتراط لانها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه لكن زبدان دعوى التبعية لا تفيد هنا لان المدار فيه على محل الإقامة ذاق الاتباع على ان التبعية هنا متنوعة ويؤيده قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلدان يدبر مكانه من هو خارج السور لانه نقل للزكاة تأمل (قوله أو احتسب) أي وراء السور (قوله على خراب ومزارع) أي أو مقارفتك في مفارقة السور فقط ولا يشترط مفارقة هذه الامور (قوله لان ما كان خارجه) أي السور هذا لتعليل لاشتراط مجاوزة السور فقط دون غيره مما مر (قوله لا يعد من البلد) أي عرفا ألا ترى أنه يقال فلان خارج البلد اذا كان خارج السور وأما اطلاق الشيخين في الصوم مفارقة العمران حيث قالوا اذا نوى ليلائم سافر فله الفطران فاروق العمران قبل الفجر والأفلا في محمول على ما اذا سافر من بلد لا سور لها ليوافق ما هنا وهذا هو المعتمد وقيل ويحتمل بقاؤه على اطلاقه ويفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة يسدل بخلافه هنا ورده في التحفة بأنه يأتي بالقضاء وكفى به بدلا فان ريد في الوقت فالركعتان هناك لم يأت لهما يسدل فيه أيضا فاستويا انتهى قال سم قد يناقش بأن الركعتين المفعولتين بدل عن مجموع الأربع الأصلية (قوله بخلاف ما كان داخله) أي السور (قوله ولو من الخراب والمزارع) أي فاهم ما معدودان من البلد اذا كانا داخله (قوله ومثله) أي مثل السور (قوله الخندق) بوزن جعفر حفر حول البلد معرب كنده وخندقه حفرة أي فيجوز فيه تفصيل السور وان لم يكن فيه لكن لا عبرة به مع وجود السور وكما استظهره في التحفة قال وألحق الأذري به قرية أنشئت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والافانسب اليها منسبه عرفا ويلحق بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليها بالتراب ونحوه انتهى قال ع ش لارادة حفظها من الماء مثلا أما ما جرت به العادة من القاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لكنه يعد من مرافقها كما في سم عن الرمي فليتأمل (قوله ومثل ذلك) أي اشتراط مجاوزة السور أو الخندق (قوله ان اختص) أي كل منهما بما سافر منه من بلد أو قرية فهو قيد لما في المتن والشرح معا ومثل ذلك القنطرة فلا بد من مجاوزتها كما صرح به الشيخ سلطان وهي كما في البحر رمي عمارة عن بناء يوضع فوق حائطي البوابة ويخرج عنها ويجعل فوقهما بناء يوصل أحدهما بالآخر (قوله والا) أي وان لم يكن ذلك مختصا بما سافر منه (قوله بان جمع) أي السور أو الخندق تصور لعدم الاختصاص (قوله بلدين أو قريتين) أي أو أكثر منهما ما بالاولى قال البحر رمي في عطف القرية على البلدة إشارة الى تغايرهما لان القرية الابنية المجتمعة القليلة عرفا والبلدة الابنية المجتمعة الكثيرة والاولى ما ذكره في الجملة ان المصير ما كان فيها كما شرعي وشرطي وسوق والبلد ما خلعت عن بعض ذلك والقرية ما خلعت عن الجميع

عرفا ويلحق بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليها بالتراب ونحوه انتهى وجميعه مذكور في نهاية الجمال الرمي (قوله ان اختص) أي كل من السور والخندق بما سافر منه



(قوله لم يشترط مجاوزته) أي السور قال في النهاية ولومع التقارب وعبر في الامداد بقوله بأن جمع بلدين أو قريتين متقاربتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل منهما حكمه وقال الحلبي قوله كقري متفاصلة ولومع التقارب ولو متصلة فلا يشترط مجاوزة السور وإنما يشترط مجاوزة القرى انتهى وعبارة السيوطي في مختصر الرضة ومن خطه نقلت ولو كانت قريتان ليس بينهما انفصال وجب مجاوزتهما جميعاً فإن كان انفصال فجاوز قريته كني ولو كانت في غاية القرب ولو جمع سور قري متصلة أو بلدين لم يشترط مجاوزته أي السور انتهت وإنما يشترط مجاوزة القريتين أو البلدين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه فتنبه له (قوله بل لكل حكمه) هذا حيث لم يتصل والاشترط

١٥٦

(قوله لم يشترط مجاوزته) أي السور الجامع بينهما وانحدر كذلك ولومع التقارب بل ولومع الاتصال وعبارة السيوطي ولو كانت قريتان ليس بينهما انفصال وجب مجاوزتهما جميعاً فإن كان انفصال فجاوز قريته كني ولو كانت في غاية القرب ولو جمع سور قري متصلة أو بلدين لم يشترط مجاوزته أي السور انتهى وإنما يشترط مجاوزة القريتين أو البلدين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه كذا (قوله بل لكل) أي من البلدين أو القريتين (قوله حكمه) أي حيث لم يتصلاً والاشترط مجاوزتهما معاً كما مر آنفاً ويأتي في الشرح بخلاف السور المحيط بهما لا يشترط مجاوزته مطلقاً كما تقررت أملاً (قوله وأوله) أي السفر الطويل هذا والقصر فيما لم ينتقل على الدابة أو ماشياً نظير ما تقررت في الشرح (قوله فيما لا سوره) أي بأن لم يكن له سور أصلاً في صوب مقصده ولا في غيره أو في صوب سفره وكذا لو كان له سور غير مختص بهما تقرر من التقييد بالاختصاص كقري متفاصلة جمعها سور فاشترط مجاوزة العمران بالنسبة لقريته التي سافر منها بالنسبة للمجموع (قوله الخروج عن العمران) بضم العين وسكون الميم قال شيخنا وظاهر هذا وما قبله في السور أنه مجاوزته ما له القصر وإن أقام خارجه لا ينتظر غيره لكن إذا قصد الإقامة فيه مدة قطع السفر انقطع فوصله إلى محل النزول وله الترخص قبله إلا أن كان قصده الجود ولو لم يجر إليه من ينتظره فلا يقصر حتى يفارقه وفيما عدا ما ذكره القصر وإن خالف العلامة الحلبي في بعضه حيث قال إن من قصد قبل مفارقة السور مثلاً أن يقيم خارجه إقامة تقطع السفر لا ينتظر رفقة كما يقع الاحتجاج في أقامتهم بالبركة امتنع عليهم القصر قبل البركة وفيها واهم إذا سافر والآن جاز القصر لمن قصد مرحلتين لادونهما نقله الجمل عن البرماوي (قوله وان تخلله خراب) أي ليس به أصول أبنية فخا به ذلك أولى فالخراب المتخلل بين العمران وإن صار أرضاً محضة لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته قال في الإيعاب كأن كان أحدهما في وسط البلد فاصلا بين جانبيه فيشترط فيمن أنشأ السفر من أحدهما مفارقة العمران من الجانب الآخر بخلاف (قوله أو مبدان) بفتح الميم ويكسر قال في المصباح ماد مبدان باب باع ومبدان بفتح الباء وبحرك والمبدان بفتح الميم وسكون الياء من ذلك التحريك جوانبه عند السباق والجمع مبدان مثل شيطان وشياطين (قوله ليفارق محل الإقامة) تعليل لاشتراط الخروج من العمران قال في التحفة ومنه المقابر المتصلة به ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما يحتمل الإذري ويثبت ما ليس في شرح العباب وإن كلام صاحب المعتمد أي أبي نصر البندنجي والسبكي مصرح بخلافه والفرق بينهما هنا وفي الجملة الآية واضحة انتهى وهو أن المصنف اعتبر البساتين وإن كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الأولى ولذا اعتمد العلامة الحفني خلافاً لما عتمد بحيث الإذري وفرق بأن البساتين لا تدعو الحاجة إليها إلا نادراً بخلاف مرافق القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فإن الحاجة المؤكدة بل الضرورة داعية إليها لأن أهل القرية لا يستغنون عنها فاشترط مجاوزتها فليتأمل (قوله وأفهم كلامه) أي المصنف رحمه الله حيث قال الخروج

مجاوزتهما كما علم مما قدمته آنفاً وسيصرح به الشارح فيما سيأتي قريباً نعم السور المحيط بهما لا يلزمه مجاوزته (قوله وان تخلله خراب الخ) قال في شرح العباب كان كان أحدهما في وسط البلد فاصلا بين جانبيه فيشترط فيمن أنشأ السفر من أحدهما مفارقة العمران من الجانب

لم يشترط مجاوزته بل لكل حكمه (و) أوله فيما لا سوره له الخروج (من العمران) وان تخلله خراب أو مبدان أو ميدان ليفارق محل الإقامة وأفهم كلامه

الآخر بخلاف انتهى (قوله وأفهم كلامه) أي المصنف حيث قال الخروج من العمران فإنه يصدق عليه الخروج من العمران مع عدم الخروج من الخراب الذي وراءه وفيه في التحفة بأن يتخذوه مزارع أو مخرجاً به بالتجويط

على العامر أو تذهب أصول أبنية قال والاشترط مجاوزته وكذلك النهاية للجمال الرملي قال فيها ولا ينافيه من

ما في المجموع من اشتراط مجاوزته لا محمول على غير ما قلنا انتهى قال العلامة ابن قاسم يخرج أي بقوله أو هجر وه بالتجويط ما لو هجر وه هجر عدم التردد عليه ويؤيده قول شرح العباب بخلاف ما إذا لم يتخذوه مزارع ولا هجر وه بما ذكر فلا بد من مجاوزته وإن لم يكن مسكوناً على المعتمد لأنه صالح فهو من العمران انتهى لكن قضيته أنه إذا لم يصلح للسكنى ولا ذهب أصول أبنية لا يعتبر وفيه نظر انتهى قال في التحفة ومنه أي من العمران المقابر المتصلة به ومطرح الرماد وملعب الصبيان على ما يحتمل الإذري ويثبت ما ليس في شرح العباب وإن كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه والفرق بينهما هنا وفي الجملة الآية واضحة انتهى كلام التحفة وأطال الكلام على ذلك في شرح العباب وحاصله



ضعف كلام الاذري وأن المعتمد عدم اشتراط ذلك فزاجعه منه ان أردته (قوله تسكن في بعض فصول السنة الخ) اعتمده في الهبة والمغنى وهو ظاهر التحفة وغيرها أيضا خلافا للروضة في اشتراطها مجاوزتها (قوله المتصلتان) قال في شرح العباب ولو بعد ان كانتا منفصلتين كما أشار اليه صاحب التقریب (قوله ولو يسيرا) قال في شرح العباب نقلا عن المجموع ١٥٧ قال صاحب الحاوي حتى لو كان

بينهما ذراع لم تشتط مجاوزة الاخرى بل يقصر بمفارقة قرية انتهى كلام المجموع وهو ظاهر في ترجيح كلام الماوردي لكن ينبغي حمله على ما يأتي وضبط الامام الاتصال بأن يكون مثل ما يقع بين محلتين متواليتين في بلد والا فهما منفصلتان

من العمران فانه يصدق على الخروج من العمران مع عدم الخروج من الخراب الذي وراءه كقوله انه لا يشترط مجاوزة الخراب الذي وراءه أي العمران ان اتخذ مزارع أو هجر وبالتحويط على العاشر لا بمجرد ترك التردد اليه أو ذهبت أصول ابنته أي الاساسات والاشترط مجاوزته قال الجويني ولوسوروا على العاشر سوروا على الخراب سورافلا بد من مجاوزة السورين قال ع ش وقد يتوقف فيه ويقال الاقرب عدم اشتراط مجاوزة الثاني اذ لا عبرة مع وجود التحويط على العاشر فليتلأمل (قوله ولا المزارع والبساتين) أي ولا يشترط مجاوزتهما فهو عطف على الخراب (قوله المتصلة بالبلد) أما المنفصلة عنها فلا يشترط مجاوزتهما اتفاقا (قوله وان كانت محبوبة) أي وغير المحبوبة المفهومة بالاولى (قوله او كان فيها) أي المزارع والبساتين (قوله دور تسكن في بعض فصول السنة) أي كايام الحر مثلا (قوله وهو) أي عدم اشتراط المجاوزة (قوله المعتمد فيهما) أي في الصورتين أعني صورة الخراب وصورة المزارع والبساتين مع الغائبين في الصورة الثانية فان الخلاف ثابت في الجميع فقبل يشترط مجاوزة الخراب الذي وراءه لانه معدود من البلد وكذا البساتين وهو قول الامام دون المزارع عندده وقال الفرالي يشترط مجاوزة المحبوبة وفي الروضة يشترط مجاوزة المسكونة في بعض أيام السنة قال في الاسنى نقلا عن المجموع وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتهما لان ذلك لا يجعلهما من البلد قال في المهمات وبه الفتوى (قوله والقريتان المتصلتان) أي ولو بعد ان كانتا منفصلتين كما أشار اليه صاحب التقریب ابواب أي القاسم بين القتال الكبير والشاخي والتقریب كتاب له شرح على مختصر المنزى جليل المقيد وهو الذي قال في حقه الامام النووي من كان عنده هذا الكتاب استغنى به عن غيره أو كما قال (قوله كالتقريية) أي فيشترط مجاوزتهما معا وان اختلفتا سيما ما لم يكن بينهما سور كما هو ظاهر والاشترط مجاوزة السور فقط ولعل المراد بهما ما يشمل القرية والبلدة قال سم والحاصل من مسئله القرية ان اتصال بنيانها ما لم يكن بينهما سور يشترط مجاوزتهما وان اتصل البنيان تأمل (قوله فان انفصلتا) أي القريتان محترز المتصلتان (قوله ولو يسيرا) أي حتى لو كان بينهما ذراع لم يشترط مجاوزة الاخرى بل يقصر بمفارقة قرية كذا نقله الامام النووي عن الماوردي قال في الابواب وهو ظاهر في ترجيحه لكن ينبغي حمله على ما يأتي وضبط الامام الاتصال بأن يكون مثل ما يقع بين محلتين متواليتين في بلد والا فهما منفصلتان واعتراض بأنه لا ينضبط وبأن الاولى الضبط والعرف وهو ظاهر ولعل مراد صاحب الوافي بأن تكون احدهما بحيث تستعبر من الاخرى نحو القرية بال والنار ثم رأيت الاذري استحسّن الضبط بالعرف واستشكل كلام الماوردي انتهى وهو الذي اعتمده في التحفة وكذا الرملي في النهاية (قوله فليكن) أي من القريتين المنفصلتين (قوله حكمها) أي فيكون مجاوزة احدهما أي قرية المسافر فقط خلافا لابن سريج فاشترط مجاوزة المتقاربتين (قوله ويعتبر في سفر البحر) أي في حق أهل البلد المجاوز للبحر لا غيرهم ممن يأتي اليهم بقصد زول السفينة فلا يتوقف قصرهم على بلاد السفينة لاهم يقصرون بمجاوزة عمران بلادهم أو سورهم ع ش وهو حلي (قوله المتصل ساحله بالبلد) أي بعمرانه حقيقة على ما يقتضيه ظاهر عبارة البغوي وصاحب الحاوي فني انفصل الساحل عنها ولو يسيرا قصر بمجرد مجاوزة السور أو العمران لكن الذي يتجه الضبط هنا مثل ما تقرّر قريبا وخرج باتصال الساحل بالبلد ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بمجرد مفارقة العمران اتفاقا قال في القاموس والساحل ريف البحر وشاطئه مقلوب لان الماء سجده أي قهره وكان القياس مسحولا أو مغناه ذو ساحل من الماء اذا ارتفع المد ثم جزر فخرق ما عليه قال سم وانظر

الضبط بالعرف في التحفة والنهاية قال فيهما قول الماوردي جرى على الغالب والمعول عليه العرف انتهى (قوله المتصل ساحله بالبلد) قال في شرح العباب أي حقيقة على ما يقتضيه ظاهر عبارة البغوي وصاحب الكافي فني انفصل الساحل عنها ولو يسيرا قصر بمجرد مجاوزة السور أو العمران لكن الذي يتجه الضبط هنا مثل ما تقرّر قريبا انتهى وذكر أيضا في شرح العباب ما نصه خرج بانفعال الساحل بالبلد أي بعمرانه ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بمجرد مفارقة العمران انتهى

(قوله فيما لا سور له) فبذلك أيضا في التحفة وهو احتمال لشيخ الاسلام في شرح الروض وأيده أيضا وقال الخطيب هو وجه وعبارته في شرح التنبيه بعد أن ذكر كلام البغوي مانصه لكن في المجموع إذا صار خارج البلد ترخص وإن كان ظهره ملصقا بالسور و آخر العمران كالسور فيجتمعا أن يقال سير البحر بخلاف سير البر ويمنع أن آخر العمران كالسور ويحمل كلام البغوي على ما لا سور له وهذا الوجه لأن به يجمع بين الكلامين ويؤيده كما قال شيخنا شيخ الاسلام زكريا أنه لو اتصلت قرية لا سور لها بأخرى كذلك كانتا قرية بخلاف اتصال قرية لها سور بأخرى انتهى وعلى هذا فالساحل الذي له سور العبرة فيه بمجاورة سور له والذي فيه عمران من غير سور العبرة فيه بحرى السفينة أو الزورق وبحرى الجمال الرملى وكذلك الشارح في شروحه على الارشاد والعباب على الاحتمال الاول وهو أنه لا فرق في ذلك بين السور والعمران لكنه ذهب في الايعاب على ١٥٨ ان فيه ما فيه وعبارته سير البحر بخلاف سير البر وكأنه لان العرف لا يعد المسافر فيه مسافرا ولو من بلد لها

سور لا يعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فانه بمجرد مجاوزة السور أو العمران وإن ألتصق ظهره بما بعده مسافرا وفيه ما فيه وعليه فلا ينافي ما تقر من انه لا فرق الخروج منها (مخرج ركوب السفينة) وجريها أو جري الزورق اليها قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهر قول المصنف (فما لا سور له) انه خاص بما لا سور له وهو متجه (و) اوله

فما لم يرد ساحله أى هنا ولعله طرفه الاخير من جهة البر وهو الشط (قوله الخرج منها) أى من البلد وهذا ثابت فاعل يعتبر (قوله مع ركوب السفينة وجريها) هذا في السواحل التي اتصلت السفينة فيها بالبلد (قوله أو جرى الزورق اليها) أى الى السفينة وهذا يكون في السواحل التي لا تصل السفينة اليها لقلة عمق البحر فيها فيذهب الى السفينة بالزورق وحينئذ فإذا جرى الزورق اليها كان ذلك أول سفره أى آخر مرة والاقتضايات تذهب وتعود فلا ترخص (قوله قاله البغوي) أى ما ذكر من اشتراط ركوبه وجريها أو جري الزورق اليها (قوله وأقره ابن الرفعة وغيره) أى لكن في المجموع إذا صار خارج البلد ترخص وإن كان ظهره ملصقا بالسور و آخر العمران كالسور فيجتمعا أن يقال سير البحر بخلاف سير البر ويمنع أن آخر العمران كالسور ويحمل كلام البغوي على ما لا سور له وهذا الوجه لأن به يجمع بين الكلامين ويؤيده كما قاله شيخنا شيخ الاسلام زكريا أنه لو اتصلت قرية لا سور لها بأخرى كذلك كانتا قرية بخلاف اتصال قرية لها سور بأخرى نقله الكردي عن شرح التنبيه للخطيب (قوله وظاهر قول المصنف فيما لا سور له) أى من البلد أو القرية التي بساحل البحر (قوله انه) أى ما تقر من اشتراط ركوب السفينة الخ وهذا خبر وظاهر (قوله خاص بما لا سور له) أى بخلاف ما له سور فالعبرة فيه بمجاورة سور فقط قال في الايعاب سير البحر بخلاف سير البر وكأنه لان العرف لا يعد المسافر فيه مسافرا ولو من بلد لها سور لا يعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فانه بمجرد مجاوزة السور أو العمران وإن ألتصق ظهره بما بعده مسافرا وفيه ما فيه وعليه فلا ينافي ما تقر من انه لا فرق هنا بين بلد لها سور وما لا سور لها ففرقهم بينها في انه لو اتصلت قرية لا سور لها بأخرى كذلك كانت كالقرية كما مر بخلاف اتصال قرية لها سور بأخرى لان السور بين البلدين بعدهما غير مجتمعتين عرفا بخلاف ما إذا لم يكن بينهما سور أما في مسئلتنا فالعرف قاض بما ذكره البغوي سواء كان للبلد سور أم لا انتهى (قوله وهو متجه) أى وقال للشيخ الخطيب كما مر وخلافا للرملى فانه قال لو سافر من بلدة لها سور وأراد السفر في البحر لم يترخص بمفارقة السور بل حتى تسير السفينة ومثل السور فيما لا سور لها ما قام مقامه فلا بد من مجاوزة ذلك وجرى السفينة أو الزورق ولا يكتفى بأحدهما وهذا معنى أن سير البحر بخلاف سير البر قال سمى بقى ان الرملى رحمه الله قال ان جرت السفينة في طول البلد لا يعد مسافرا حتى يجاوزها وهذا ما قاله بحسب ما ظهر له ولعل المراد أنها سارت على محاذة المقدار الذي كانت واقفة فيه بحيث لو كان ابتداء في محل السير احتيج في السفر الى جريها عنه بخلاف ما إذا بدأت عن الشط وسارت في جهة طول البلد فليتامس (قوله وأوله) أى السفر الطويل

هنا بين بلد لها سور وما لا سور لها ففرقهم بينهما في انه لو اتصلت قرية لا سور لها بأخرى كذلك كانتا قرية كما مر بخلاف اتصال قرية لها سور بأخرى لان السور بين البلدين بعدهما غير

مجتبوعين عرفا بخلاف ما إذا لم يكن بينهما سور أما في مسئلتنا فالعرف قاض بما ذكره البغوي سواء كان للبلد سور أم لا انتهى كلام شرح العباب بحر وفه وقال م في النهاية هذا هو المعتمد ثم قال ويحتمل أن كلام البغوي محمول على ما لا سور له انتهى هكذا نقله الهاتفي عن النهاية والذي في نسختي منها وعلم مما تقر أن كلام البغوي محمول على ما لا سور له انتهى وهي عبارته في شرحه أعنى الجمال الرملى عن البهجة فلهذا رجعت بعد ذلك عن هذا في حاشية التحفة للهاتفي مانصه قوله أى الذي لا سور له قال الفاضل المجشى وكذا في السور انتهى ثم ذكر الهاتفي عبارة النهاية كما سبق عن الهاتفي وعبر الزيادة في شرح المحرر بما نقله الهاتفي عن النهاية (قوله اليها) أى الى السفينة وهذا يكون في الساحل التي لا تصل السفينة اليه لقلة عمق البحر فيها فيذهب اليها بالزورق فإذا جرى الزورق الى السفينة كان جريها اليها أول سفره قال الزيادة في حواشي المنهج أى آخر مرة والا ما دامت تذهب وتعود فلا ترخص وحمل ما تقدمه مالم يجر السفينة محاذية للبلد كان سافر من بولاق الى جهة الصعيد فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما مر في البر بأن العرف لا يعد مسافرا

والقصير

الابدل الى ان ياتي ما نقله الز يادى وعبارة الحليمى اى آخر مرة فامن بالسفينة ان يترخص وان كانت واقفة انتهت (قوله الخيام) قال الخطيب  
الشريفي وغيره والعبارة لشرح المخزوم للز يادى الخيمة بيت من اربعة اعواد تنصب وتسقف بشئ من نبات الارض وجمعها خيم يحذف الهاء  
كتمرة ونحوه وجمع الخيمة على خيام ككباب وكلاب فالخيام جمع الجمع واما المتخذ  
١٥٩ من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر

ولا يقال لها خيمة بل خباء  
وقد يتجاوزون فيه فيطلقونه  
عليه انتهت (قوله وان  
تفرقت) هذا التعبير مخالف  
لما أطلقوا عليه من التعبير  
بأن الخلة بيوت مجتمعة أو  
متفرقة وتبهمهم الشارح  
على التعبير به في التحفة  
وفتح الجواد نعم عبر في  
الامداد بما عبر به هنا  
ولعل هذا أصل الخلة وما  
أطلقوا عليه ليراد منها هنا

ليساكن الخيام (مجاورة  
الخلة) بكسر الخاء وهى  
بيوت مجتمعة وان تفرقت  
ولا بد أيضا من مفارقة  
مرافقها كعاطن الابل  
ومطر ح الرماد

(قوله ولا بد أيضا الخ)  
هذا التعبير يفيد ان المرافق  
لا تدخل في معنى الخلة  
وكذلك صيغته في التحفة  
والامداد ولكن تعليله  
هنا ومثله الامداد يفيد  
دخول المرافق في الخلة  
وصرح به في التحفة والتهابة  
بعد ما سبق فقالا وقد  
يشمل اسم الخلة جميع  
ما ذكر فلا ترد عليه الخ  
هذه كلها وان اتسمت  
معسودة من مواضع  
اقامتهم وفي فتح الجواد

والقصر يظهر ما مر (قوله لساكن الخيام) اى كالأعراب قال جمع الخيمة بيت من اربعة اعواد تنصب  
وتسقف بشئ من نبات الارض وجمعها خيم يحذف الهاء كتمرة ونحوه وجمع الخيمة على خيام ككباب وكلاب  
فالخيام جمع الجمع واما المتخذة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون  
فيطلقونه على غيره انتهى وفي المصباح عن ابن الاعرابى كذلك لكن صنيع القاموس يقتضى أن ذلك  
حقيقى حيث قال الخيمة اكمة فوق ابانين وكل بيت مستدير أو ثلاثة اعواد أو اربعة يلقى عليها التمام ويستظل  
بها فى الحر أو كل بيت يبنى من عيبدان الشجر الجمع خيمات وخيام وخيم وخيمه بالفتح وكعب الخ فقول  
كل بيت مستدير يقتضى أنه معنى لغوى وهو شامل للمتخذ من ثياب الخ الا أن الشارح فى التعرير يزمه على أن  
صاحب القاموس غلط فيه وله نظائر ولعل هذا منها وقد نقلت فى اعذار الجماعة عبارة التحفة فى ذلك  
فانظرها هناك (قوله مجاوزة الخلة) اى فقط كذا فى التحفة والتهابة وغيرهما قيل ان أرادوا بقولهم فقط  
عدم مجاوزة حلة أخرى لانها كالقري فيما تقدم فهو صحيح وان أرادوا عدم مجاوزة مطر ح الرماد ولمع  
الصبيان ومرتكض الخيل وان لم يكن شئ من ذلك فهو ضعيف انتهى وأجيب بأن معناه أنه يكتفى بمجاورة  
الخلة ولا يشترط مجاوزة ما ذكره بعده من العرض ونحوه وبصور ذلك بما اذا اتسعت المذ كورات جدا  
فصح قولهم فقط ولذا قال فى البيهجة

وبعد حلة وعرض الوادى \* لا الطول والاهباط والاصعاد  
قلت فان كان اتساعها فرط \* فغير قدر العرف ليس بشرط

وسبأنى فى الشرح التصريح بذلك فليتأمل (قوله بكسر الخاء) اى المهمة وتشديد اللام بدون ميم فى أوله  
هذه عبارة الشيخين وغيرهما وعبر ابن المقرئ فى الروض بالحلة بجمع فى أوله وفسره شارحه بمنزلة القوم قال  
وكلاهما صحيح اذ معناهما فى الحقيقة واحد (قوله وهى) اى الخلة (قوله بيوت مجتمعة) هذا هو المراد هنا  
وأما فى اللغة فاسم للقوم النازلين قال فى المصباح والخلة بالكسر القوم النازلون وتطابق الخلة على البيوت  
مجاز تسمية للمحل باسم الحال وهى مائة بيت فما فوقها والجمع حلال بالكسر وحلل أيضا مثل سدره وسدر  
وقال فى القاموس الخلة بالكسر القوم النزل وهى حلة الحبل وجماعة بيوت النياس أو مائة بيت والجمع  
والجمع حلال تأمل (قوله وان تفرقت) اى البيوت قال فى الكبرى هذا التعبير مخالف لما أطلقوا عليه من  
التعبير بأن الخلة بيوت مجتمعة أو متفرقة وتبهمهم الشارح على التعبير به فى التحفة وفتح الجواد نعم عبر فى  
الامداد بما عبر به هنا ولعل هذا أصل الخلة وما أطلقوا عليه ليراد منها هنا انتهى ويحتمل على بعد أن  
الضمير راجع للخيام السابق للخلة ثم رأيت عبارة الر وض صريحة فيه وهى وفارق خيام الحى ومرافقهم  
ومعاطن ابلهم وان تفرقت الخيام ان اتحدت الخلة الخ (قوله ولا بد أيضا) اى كاشتراط مجاوزة الخلة (قوله  
من مفارقتها) اى المسافر من الخيام (قوله مرافقها) هذا يفيد ان المرافق لا تدخل فى معنى الخلة لكن  
التعليل الا ترى يفيد الدخول فيه بل فى التحفة التصريح به حيث قال ويشترط مجاوزة مرافقها كطر ح الرماد  
الى أن قال وقد يشمل اسم الخلة جميع هذه فلا ترد عليه الخ وعبارة شرح المنهج ويدخل فى مجاوزتها عرفا  
مجاورة مرافقها منها تأمل (قوله كمعاطن الابل) تمثيل للمرافق والمعاطن جمع معطن بكسر الطاء قال فى  
المصباح المعطن للابل المناخ والمبرك ولا يكون الاحول الماء والجمع أعطان مثل سبب وأسباب والمعطن  
وزان مجلس مثله الى أن قال والمراد بالمعاطن فى كلام الفقهاء المبارك (قوله ومطر ح الرماد) اى موضع

و يدخل فى مجاوزتها عرفا مجاوزة مرافقها الخ وعبارة القليوبى اسم للحى النازل أو منزله ومنه المرافق المذ كور (قوله كمعاطن الابل) فى  
جاشية التحفة لانه انى جمع معطن بكسر الطاء على وزن مجلس وفى المصباح المعطن للابل المناخ والمبرك ولا يكون الاحول الماء والجمع  
أعطان مثل سبب وأسباب والمعطن وزان مجلس مثله انتهى



(قوله والنادى) فى القاموس النادى والندوى والمنتدى مجلس القوم ثم أروا المجلس ماداموا مجتمعين فيه وما يندوهم النادى ما يسميهم انتهى (قوله لا يختصان) وفى حاشية الهاتفي عبارة شرح العباب ويظهر جرح بأن ذلك أى التقييد فى نحو مطرح الرماذ أيضا وكان وجه التخصيص أن الغالب فى هذين الاشتراك فاحتيج لتقييدهما بما ذكر بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك انتهى ما نقله الفاضل المحشى ثم قال قوله وكذا ماء وحطب اختصاصه انظر لو انحصر لآى الماء والحطب عن أى عن الحلة وعن بقية مرافقها انتهى أقول الظاهر أنه لا يشترط مجاوزة ما إذا انحصر لآى عن بقية مرافقها لآى أما كنهم ما غير معدودة من مواضع أقامتهم حينئذ والمدار مجاوزة ما هو معدود من مواضع أقامتهم انتهى كلام الهاتفي وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لصار عددهما من المرافق لا فائدة فيه إذ غيرهما من المرافق لا بد من مجاوزة حيث كانا داخلين فى غيرهما من المرافق يكون ١٦٠ وجوب المجاوزة لغير لهما فعددهما من المرافق يفيد وجوب مجاوزة ما نعلم أن بعدا

عن غيرهما من المرافق بعدا يقطع نسبتهما إلى غيرهما من المرافق لم يبعد ما قاله حينئذ ويحتمل خلافه ولعل هذا هو محل تردد العلامة ابن قاسم لتعارض إطلاق دخولهما فى الحلة

وملعب الصبيان والنادى ونحوها كالماء والمحتطب إلا أن ينسبها بحديث لا يختصان بالنازلين لأن ذلك كله من جهة موضع الإقامة فاعتبرت بمفارقة اتحاد الحلة باستعاره ما يستمر ون فيه واستعارة بعضهم من بعض والافكار يتبين فيهما

حيث اختصاهما مع التصريح منهم بأنه لا بد من مجاوزة الحلة قال القليوبي وإن اتسمت كالبلد وعبارة التحفة بعد ذكر المرافق لأن هذه كلها وإن اتسمت مع عدمه من مواضع أقامتهم وعدم عددها

طرحه كالمقامة (قوله وملعب الصبيان) أى محل لعبهم (قوله والنادى) أى مجتمع القوم قال فى المصباح ند القوم ندوا من باب قتل اجتماعوا ومنه النادى وهو مجتمع مجلس القوم ومتحدثهم (قوله ونحوها) أى المذكورات (قوله كالماء والحطب) أى المختصان بها كما فى التحفة والنهاية قال ع ش ظاهره وأن بعد أوله قيل باشتراط نسبتهما إليها عرفا لم يكن بعيدا (قوله إلا أن ينسب) أى الماء والمحتطب (قوله بحيث لا يختصان بالنازلين) أى فلا يشترط مجاوزة ما قال فى الأعباب ويظهر جرح بأن هذا التقييد فى نحو مطرح الرماذ أيضا وكان وجه التخصيص أن الغالب فى هذين الاشتراك فاحتيج لتقييدهما بما ذكر بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك تأمل (قوله لأن ذلك) أى من المعادن ومطرح الرماذ الخ فهو تعليل لا اشتراط مفارقة ذلك فلوقال لأنها بالتأنيث وارجاع الضمير إلى المرافق لكان أخصر تأمل (قوله من جهة مواضع الإقامة) أى فى الخيام (قوله فاعتبرت مفارقتها) أى المذكور من المرافق وقضية اعتبار ما ذكر هنا من عدم التعرض له فى القرية أنه لا يشترط مجاوزة ما هو كذلك على المعتمد خلافا لمن استظهر الاشتراط فيها أيضا وذلك أن للقرية ضابطا وهو مفارقة العمران أو السور أو الخندق بخلاف الحلة ثم ما تقر من الاستعارة مجاوزة الحلة والمرافق إن كانت بمسوة وقال فى التحفة فإن كانت بواد وسافر فى عرضه وهى بجميع العرض أو بر بوة أو وحدة اشترطت مجاوزة العرض ومحل الهبوط ومحل الصعودان اعتدلت هذه الثلاثة فإن أفرطت سميتها أو كانت ببعض العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقها أى التى ينسب اليه عرفا كما هو ظاهر ويفرق بينها وبين الحلة فى المستوى بأنه لا يميز بينهما بخلاف هنا (قوله اتحاد الحلة الخ) هذا مرتبط بقوله وهى بيوت مجتمعة الخ (قوله باتحاد ما يسمون فيه) أى بحيث يجتمع أهلها فى ناد واحد للسمير أى الحديث ليلا فى القاموس السمير محرركة الابل وحديثه وظل القمر والذهب كالسمير والسمير مجلس السمار والسمير المسامر والسكيت صاحب السمير ولا أقوله ماسمير السمير (قوله واستعارة بعضهم من بعض) أى وباستعارة الخ فهو عطف على مدخول البناء قال فى النهاية ولو نزل بمحل من بادية وحده اشترط مفارقتها وما ينسب اليه عرفا فيما يظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم أن رحله كالحلة فيما ذكر انتهى ولعله أراد بالبعض شيعة فى شرح المنهج فإنه قال فيه وظاهره أن ساكن غير الابنية والخيام كنزل بطريق خال عنهم رحله كالحلة فيما تقر أى وكان المراد بما ينسب اليه نحوه مطرح الرماذ وملعب الصبيان (قوله والا) أى وإن لم تتحد الحلة بأن لم يتحد ما يسمون فيه ولم يستمر بعضهم من بعض (قوله فكأن القرية بين فيهما) أى فليس كل حكمه فلو كان لكل حلة مرافق خاصة بها فكأن القرية بين فى اعتبار كل واحدة بما لها على حديثها كالقرية السابقة قال الشيخ الشرقاوى والحاصل أن المسافر من العمران مبدأ سفره مجاوزة سور ومختص ببلده صوب مقصده

حينئذ من مواضع أقامتهم لبدءها وفى التحفة والنهاية والعبارة للتحفة بعد ما سبق فى كلام الشارح فإن مانصه هذا إن كانت أى الحلة بمسوة فإن كانت بواد وسافر بعرضه وهى البيوت بجميع العرض أو بر بوة أو وحدة اشترطت مجاوزة العرض ومحل الهبوط ومحل الصعودان اعتدلت هذه الثلاثة فإن أفرطت سميتها أو كانت أى البيوت ببعض العرض ومحل الهبوط ومحل الصعودا كتنفى بمجاوزة الحلة ومرافقها أى التى تنسب اليه عرفا كما هو ظاهر زاد فى التحفة ويفرق بينهما وبين الحلة فى المستوى بأنه لا يميز بينهما بخلاف هنا انتهى وفى شرح الإرشاد للشارح والمراد بالمعتدل من ذلك ما يدرى عرفا من منزله أو حلة هو منها الخ وقال العلامة ابن قاسم فى قول التحفة اشترطت مجاوزة العرض مانصه هل نشترط مع مجاوزة



العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطه لم يخالف هذه مافي المستوى فتشكل التفرقة بينهما وان لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان العرض انها عمت العرض فيكني الضبط بمجاوزة الحال مر الى ذلك الا ان تصور المسئلة بما لا يعد حيلة واحدة فلا بد من مجاوزة العرض ان عمته ولا يجب مجاوزة ما زاد عليه وان عمته ايضا ١٦١

مافي المستوى لانه مفروض فيا بعد حيلة واحدة وعلى هذا فلو عدما عدم العرض أو خرج عنه حيلة واحدة ساوى مافي المستوى الا ان هذا لا يناسب فرق الشارح ثم رأيت في شرح العباب استدلالا على شيء قررته مانصه ثم رأيت في المجموع ما ذكرته وهو أنه لا فرق في اعتباره مجاوزة عرض الوادي والهوى والمحبوط والصعود

(ويتهى سفره) المجوز لترخصه بالقصر وغيره (بوصوله) عامر مما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر

بين المنفرد في خيمة ومن في جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام فاما يترخص اذا فارق الخيام كلها ولو متفرقة اذا كانت حيلة واحدة انتهى فافهم ان أهل الخيام التي هي حيلة لا بد من مجاوزتها ولو افرطت سعتها وان هبط أو نزل أو جاوزه العرض وانه يكتفي بها وان قصرت عن العرض والمهبط والمصعد وان محمل مامر

فان لم يوجد كذلك فجاوزة لنصدق فان لم يوجد خندق فجاوزة القنطرة فان لم يوجد حشد شيء من ذلك فجاوزة العمران والمسافر من الخيام مبدأ مجاوزة تلك الخيام ومرافقها ومجاوزة عرض الوادي ان سافر في عرضه ومهبط ان كان في ربه ومهبط ان كان في هذه ان اعتدلت الثلاثة والمسافر من محمل العمران به ولا خيام مبدأ أسفرو مجاوزة رحله ومرافقه هذا كله في سفر البر وسفر البحر تأمل (قوله) وينتهي سفره) لما فرغ من بيان المحل الذي اذا وصل اليه يصير مسافرا شرع في بيان المحل الذي اذا وصل اليه ينقطع سفره قال العلامة الكردى رحمه الله ظهر للفقير في ضبط أطراف هذه المسئلة ان تقول ان السفر ينقطع بعد استحجام شروطه بأحد خمسة أشياء \* الاول بوصوله الى مبدأ أسفرو من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما أن يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيدته في التحفة بالمستقل ولم يقيد به ذلك في النهاية وغيرها الثانية أن يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فينقطع بذلك أيضا لكن بشرط قصد اقامة مطلقة أو أربعة كوامل \* الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع الى ماسافر منه وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دون مسافة القصر زيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة \* الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن يكون مستقلا ما كثر الثانية الى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط وهو نية الإقامة فيما نوى الرجوع اليه فان سافر من محل ينشئه فسفر جديد وان ترد في الرجوع كالجزم به \* الرابع انقطاعه بنية اقامة المدة السابقة بموضع غير الذي سافر اليه وفيه مسئلتان احدهما أن ينشئ الإقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فينقطع سفره بوصوله اليه بشرط أن يكون مستقلا الثانية ينشئ بموضع عند أو بعد وصوله اليه فينقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كثر عند النية \* الخامس انقطاعه بالإقامة دون غيرها وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه بنية اقامة أربعة أيام كوامل غير يومى الدخول والخروج ثانيهما انقطاعه بإقامة ثمانية عشر سجحا وذلك فيما اذا توقع قضاء وطوره قبل مضي أربعة أيام كوامل ثم توقع ذلك قبل مضيه وهكذا الى أن مضت المدة المذكورة فتلخص أن انقضاء السفر هو أحد من الخمسة المذكورة وفي واحد مسئلتان فهى عشر مسائل وكل من مسئلتين يزيد أو لاهما بشرط واحد وهذا المأقف على من ضبطه كذلك والله أعلم (قوله) المجوز لترخصه بالقصر وغيره) أى كالجمع والمسح على الخف ثلاثا وغيرهما مما مر (قوله بوصوله) أى الشخص فهو من إضافة المصدر الى الفاعل (قوله مامر) مفعوله (قوله) مما يشترط مجاوزته) بيان لما مر وذلك السور أو العمران والحيلة مع ما يتعلق بها (قوله في ابتداء السفر) أى فلا بد من الوصول الى نفس السور ومشلا أو ماتعير الروض وينتهي سفره ببلوغه مبدأ أسفرو فقال محشبه هذه العبارة غير مستقيمة لان مبدأ أسفرو يجوز فيه القصر في الابتداء لانه أول سفره فهو ببلوغه في الرجوع مسافرا لا مقبلا لانه فيماله سور خارج السور بشيء يسير فلا يكفي الانتهاء ببلوغه بل ببلوغ نفس السور بأن لا يبقى بينه وبينه شيء فالعبارة الصحيحة أن يقال ينتهى سفره بمجاوزته مبدأ أسفرو وهى مجاوزة المبدأ الذى حققناه آنفا بأن بلغ نفس السور وقس عليه ما لا سور له ما قلته ظاهر وانما بسطت فيه القول لانه خفى على بعض الفقهاء والله سبحانه أعلم وعبارة الروضة صحيحة فانه قال ان يعود الى الموضع الذى شرطنا مفارقه في انشاء السفر انتهى والذى شرطنا مفارقه هو السور أو العمران وليس هو مبدأ أسفرو وانما مبدأ أسفرو وراءه وعبارة الاضنوى وهى عبارة المنهاج صحيحة فانه قال ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء وقد صدرت النسخة ينتهى بمجاوزته مبدأ أسفرو فلتصر النسخ هكذا

٢١ - ترمسى - اث في الثلاثة في غير ذى الخيام التي هي حيلة واحدة انتهى كلام شرح العباب لكن انظر قوله بين المنفرد في خيمة مع قوله في شرح الروض ومحمل اعتبار مفارقة عرضة فيما اذا اعتدل اذا كانت البيوت في جميع عرضة فان كانت في بعضها فيأبى انفارقتها نقله ابن الصباغ عن أصحابنا انتهى اللهم الا أن تصور مسألة الانفراد في خيمة بما اذا عمت عرضة وان كان في غاية البعد انتهى وفي التحفة والنهاية والعبارة للنهاية ولو نزل بمحل من بادية وحده اشترط مفارقه ما ينسب اليه عرفا فيما يظهر وهو محل ما حبشه بعضوهم ان رحله كالحلة (قوله)

(قوله وان لم يدخله) أي ما يشترط مجاوزته فيترخص الى وصوله لذلك قال في النهاية لا يقال القياس عدم انتهاء سفره إلا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافرا لا يجز وجه منه لا نأقول المنقول الاول والفرق أن الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر وتحقيقه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانه قطع بمجرد وصوله وان لم يدخل انتهى فتأمل بلطفه لأنظن التناقض مع ما مر من حاشية الروض (قوله وذلك) أي الوصول الى ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر (قوله كان يصل سور وطنه ان كان سورا) أي سواء البلد أو القرية قال في القاموس الوطن محركة ويسكن منزل الإقامة والجمع أوطان ووطن به بطن وأوطن أقام وأوطنه ووطنه واستوطنه اتخذ وطنه (قوله أو عمرانه أي عمران وطنه) عطف على سور وطنه (قوله ان كان وطنه غير مسور) أي ولم يكن هناك خندق ولا قنطرة لما مر عن الشراوى وكذا بوصوله الى مرافق الحلة قال ع ش وقياس ما مر في سفر البحران من بالسفينة يترخص الى ارسائها بالساحل وان لم يكن لها زورق والى مفارقة الزورق لها آخر ان كان لها زورق حيث أتى محل إقامته في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله فينقطع ترخصه بمحاذاته أول عمران ببلده على ما مر عن سم عن الرمي فتأمل (قوله وان لم ينو الإقامة به) أي بالوطن وان كان مارا به في سفر كان خرج منه ثم رجع من بعيد فأصله المروور به من غير إقامة لا ببلده مقصده ولا ببلده فيها أهل وعشيرة لم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوصوله اليهما بخلاف ما إذا نوى الإقامة بهما ينقطع سفره بذلك (قوله وينتهي) أي سفره المجوز للترخص (قوله أيضا) أي كما ينتهي بوصوله الى سور وطنه أو عمرانه الخ (قوله بنية الرجوع والتردد فيه) أي هل يرجع أولا وان قل تردده كما في ع ش (قوله من مستقل) خرج به غيره فلا أثر لنيته ولا تردده كما سيأتي (قوله ما كث) أي لاسائر الجهة مقصده لان نية الإقامة مع السير لا تؤثر فنية الرجوع فيه كذلك (قوله ولو لم يصلح لا إقامة كالمفازة) بفتح الميم قال في المصباح والمفازة الموضع المهلك مأخوذ من فوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فاز اذا نجح وسلم سميت به تفاؤلا بالسلامة (قوله قبل وصوله الى مسافة القصر) ظرف متعلق بمحذوف حال من النية (قوله الى وطنه) أو الى غيره لكن للإقامة فيه (قوله سواء أقصد مع ذلك) أي الرجوع الى الوطن (قوله ترك السفر) أي بالكلية أو قصد السفر بعد مدة طويلة (قوله أو أخذ شيء منه) أي من الوطن والحاصل انه اذا رجع من سفره الى وطنه انتهى مطلقا أي سواء نوى به الإقامة به أولا كان له فيه حاجة أم لا (قوله فلا يترخص في إقامته) لان النية التي استفادها الترخص قد انقطعت وانقطع سفره فلا يقصر مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وأما أفهمه كلام الحاوي الصغير ومن تبعه انه يقصر فهو غير معقول عليه لانه خلاف المنقول ولا يقصر ما قصره أوجبه قبل هذه النية وان قصر المسافة قبلها أفاده في المعنى (قوله ولا رجوعه) أي ولا يترخص في رجوعه من ذلك الموضع (قوله الى أن يفارق وطنه) متعلق بلا يترخص يعني فان سار لمقصده الاول أو غيره ولو لم يأت خرج منه بسفر جديد فلا يترخص الا عند قصده مرحلتين وفارق محله نظير ما يأتي (قوله تغليباً للوطن) تعليل لعدم الترخص في ذلك قال في الاسنى وحكى فيه في أصل الرخصة وجهان شاذان أنه يترخص الى أن يصله أي الوطن قال البلقيني وليس شاذ بل هو مذهب الشافعي المنصوص عليه صريحاً في البوطي وغيره وعليه العراقيون والاول انما هو طريقة القفال وأتباعه وهو خلاف المذهب المعتمد وكذا قال غيره منهم الاذري فقال ليس شاذ بل هو المذهب الصحيح والاول انما ذكره بعض المراوزة كالامام والغزالي والبعوي انتهى ومع ذلك الذي اعتمد المتأخرون الاول (قوله وخرج به) أي بالوطن وهذا بيان لمحتزات القيود السابقة في المتن والشرح (قوله وان كان له) أي لهذا المسافر (قوله أهل وعشيرة) من عطف التفسير لقول القاموس أهل الرجل عشيرته وذو واقرباءه الجمع أهلون وأهل وأهال وأهلات ويحرك وفي موضع آخر عشيرة الرجل بنو أبيه الاذنون أو قبيلته الجمع عشائر وفي المصباح ويطلق الأهل على الزوجة والأهل أهل البيت والأصل القرابة والعشيرة القبيلة والعشيرة الزوج والعشيرة المرأة أيضاً والعشيرة المعاشر (قوله فيترخص) أي يقصر وغيره (قوله وان دخله) أي لم ينو الإقامة كما سيأتي في كلامه (قوله كسائر المنازل)

ان لم يدخله وذلك بأن  
صل (سور وطنه) ان  
ان مسورا (أو عمرانه)  
أي عمران وطنه (ان كان)  
وطنه (غير مسور) وان لم  
ينو الإقامة به (و) ينتهي  
أيضا (بنية الرجوع)  
بالتردد فيه من مستقل  
ما كث ولو لم يصلح  
لإقامة كالمفازة قبل وصوله  
مسافة القصر (الى وطنه)  
سواء قصد مع ذلك ترك  
السفر أو أخذ شيء منه فلا  
يترخص في إقامته ولا  
رجوعه الى أن يفارق  
وطنه تغليباً للوطن وخرج  
به غيره وان كان له فيه  
أهل أو عشيرة فيترخص  
وان دخله كسائر المنازل

وان لم يدخله وانما توقف  
ابتداء السفر على الخروج  
منه لان أصل الإقامة انما  
ينقطع بتحقيق السفر وهو  
توقف على الخروج والسفر  
على خلاف الأصل فانه قطع  
بمجرد الوصول وان  
لم يدخل (قوله فيه) أي في  
الرجوع وسبباً لمحتزات  
القيود المذكورة في  
كلامه (قوله وخرج به)  
أي بوطنه غيره أي فيترخص  
ما لو بنو الإقامة كما سيأتي  
في كلامه

(قوله ضالا عن الطريق) أي فانه يترخص ما لم يصل وطنه فيمتنع حينئذ ترخصه (قوله فلا أثر لثبته) قال العلامة ابن قاسم لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ما كثر وهو قادر على المخالفة وصدم على المخالفة أثرت (قوله بوصول ١٦٣ موضع الخ) ظهر للفقير في ضبط أطراف

هذه المسئلة ان تقول ان السفر ينقطع بعد استجماع شروطه بأحد خمسة أشياء الاول بوضوله إلى مبدأ سفره من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما أن يرجع من مسافة القصر إلى وطنه وقيد في التحفة بالمستقل ولم

وبنية الرجوع ما لو رجع إليه ضالا عن الطريق وبالمستقل من هونحت حجر غيره وقهره كالزوجة والعبد فلا أثر لثبته وبالمأثث السائر فلا أثر لثبته حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به ويقوم به لأن فعله وهو السير يخالف نيته فالتفت مادام فعله موجودا وقبل وصوله ما ذكر ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعيد لحاجة فيترخص إلى أن ينتهي سفره (و) ينتهي أيضا (بوصول موضع

يقينه بذلك في النهاية وغيرها الثانية ان يرجع من مسافة القصر إلى غير وطنه فينقطع بذلك أيضا لكن بشرط قصد إقامة مطلق أو أربعة أيام كواحد \* الثاني انقطاع بمجرد شروعه في الرجوع إلى ما سافر منه وفيه مسئلتان احدهما الرجوع إلى

أي لا تنفك الوطن فكانت بكية المنازل التي ينزلها المسافر ون (قوله وبنية الرجوع) أي وخرج بنية الرجوع المذكورة في المتن فهو عطف على قوله به (قوله ما لو رجع إليه) أي إلى الوطن (قوله ضالا عن الطريق) أي فانه يترخص ما لم يصل وطنه فيمتنع حينئذ ترخصه وكردى (قوله وبالمستقل) أي وخرج بالمستقل المذكور في الشرح فهو عطف أيضا على به (قوله من هونحت حجر غيره) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي منعه (قوله وقهره) عطف تفسير (قوله كالزوجة والعبد) مثلالان هونحت حجر غيره الذي هو غير المستقل فانه ما تحت حجر الزوج والسيد وكالجد فانه تحت حجر الامير قال في التحفة وكذا جميع الجيش لانهم تحت بد الامير وقهره اذله اجبارهم لانهم كالاجراء تحت بد المستأجر وبه يعلم أن أجيرا العين تابع لمستأجرهم كالزوجة مع زوجها قال سم وكذا الصبي مع وليه (قوله فلا أثر لثبته) أي هؤلاء في قطع السفر وكذا في ترددهم في ذلك قال سم نعم لو شرع أي غير المستقل في الرجوع بأن سار راجعا والمحل قريب لا يبعد الانقطاع وان كان بعيدا فيمتنع الانقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ بالسفر وفي الكردى نقل عنه لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ما كثر وهو قادر على المخالفة وصدم عليها أثر فليست بمثل (قوله وبالمأثث) أي وخرج بالمأثث المذكور في الشرح فهو عطف على به أيضا (قوله السائر) أي إلى جهة مقصده كما يستفاد من التحفة والنهاية ومفهومه أنه إذا نوى الرجوع وهو سائر لفير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه أيضا وسيأتي ما فيه (قوله فلا أثر لثبته) أي السائر للرجوع (قوله حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به) أي سواء كان وطنه أو غيره (قوله ويقوم به) أي بذلك لكن هذا بالنسبة لغير الوطن فقط ولو نوى في سفره ذو السفر الطويل الرجوع وذو السفر القصير الزيادة في المسافة بحيث تحصل به مسافة القصر لثبته لهما الترخيص حتى يكون من حيث نوى إلى مقصدهما مسافة القصر ويقار قما كانهما لا ينقطع سفرهما بالنية ويصير بالماقارفة مسافر من سفر واحد فلا يترخص الاول قبل المفارقة فإذا في الاسنى ومما يوافق (قوله لان فعله) أي السائر لتعليل لعدم تأثير نيته في قطع السفر (قوله وهو السير) جملة معترضة (قوله يخالف نيته) خبر ان (قوله فالتفت) أي النية (قوله مادام فعله موجودا) هذا هو المعتمد كما نقله الامام النووي عن البندنجي وغيره خلافا لما ذكره البغوى في تهذيبه أنه يصير مقيما بذلك وعمله بأن الاصل الإقامة فيعود إليها بمجرد النية ويؤخذ من التعليل الذي ذكره الشارح أنه لو تردد هل يقيم أولا حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر بالاولى (قوله وقبل وصوله) أي وخرج بقبل وصول المسافر المستقل إلى كثر فهو عطف على به أيضا (قوله ما ذكر) أي مسافة القصر (قوله ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعيد لحاجة) أي كما خذ زاد مثلا قال السيد عمر البصري يتردد النظر فيما لو سافر إلى محل بينه وبينه مسافة قصر ولكن وطنه في أثناء الطريق بحيث تكون المسافة بينه وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقا أو يفضل بين أن يقصد المرو إلى وطنه وأن لا يقصده ولعل الثاني أقرب وعليه فيظهر أنه يستمر يترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر بعد ذلك إذا شرع في السير ان كان بمقدار مسافة ترخص والا فلا انتهى لكن قول الشارح السابق فلا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى أن يفارق وطنه تغليا كالصريح انه لا يسوغ له الترخيص مطلقا فليتم (قوله فيترخص) أي بقصر وغيره (قوله إلى أن ينتهي سفره) أي بوضوله إلى الوطن أو المحل الذي يريد الإقامة فيه أربعة أيام صحيح كما سيأتي بخلاف الوطن لان له قوة لا توجد في غيره (قوله وينتهي أيضا) أي كما ينتهي السفر بوضوله نحو السور ونية الرجوع إلى الوطن (قوله بوصول موضع) أي غير وطنه سواء فيه أهله أولا لانه لا تلازم بين الإقامة والتوطن ثم محل انتهاء السفر وانقضائه في هذه المسئلة إذا شرع في الإقامة التي نواها وهي المطلقة في الاولى والاربعة فافوق في الثانية بخلاف ما لو نوى الإقامة المذكورة

وطنه من دون مسافة القصر الثانية إلى غير وطنه من دون مسافة القصر زيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة \* الثالث بمجرد نية الرجوع ولم يرجع وفيه مسئلتان احدهما إلى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن يكون مستقلا ما كثر الثانية إلى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة فيما نوى الرجوع إليه فان سافر من موضع نيته فسفر جديد وتردد في الرجوع كالجزء به \* الرابع انقطاعه بنية إقامة المدة

فإن قيل إن قوله لا يترخص ما لم يصل وطنه فيمتنع حينئذ ترخصه كذا في المتن وهو عطف على قوله به (قوله ما لو رجع إليه) أي إلى الوطن (قوله ضالا عن الطريق) أي فانه يترخص ما لم يصل وطنه فيمتنع حينئذ ترخصه وكردى (قوله وبالمستقل) أي وخرج بالمستقل المذكور في الشرح فهو عطف أيضا على به (قوله من هونحت حجر غيره) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي منعه (قوله وقهره) عطف تفسير (قوله كالزوجة والعبد) مثلالان هونحت حجر غيره الذي هو غير المستقل فانه ما تحت حجر الزوج والسيد وكالجد فانه تحت حجر الامير قال في التحفة وكذا جميع الجيش لانهم تحت بد الامير وقهره اذله اجبارهم لانهم كالاجراء تحت بد المستأجر وبه يعلم أن أجيرا العين تابع لمستأجرهم كالزوجة مع زوجها قال سم وكذا الصبي مع وليه (قوله فلا أثر لثبته) أي هؤلاء في قطع السفر وكذا في ترددهم في ذلك قال سم نعم لو شرع أي غير المستقل في الرجوع بأن سار راجعا والمحل قريب لا يبعد الانقطاع وان كان بعيدا فيمتنع الانقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ بالسفر وفي الكردى نقل عنه لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ما كثر وهو قادر على المخالفة وصدم عليها أثر فليست بمثل (قوله وبالمأثث) أي وخرج بالمأثث المذكور في الشرح فهو عطف على به أيضا (قوله السائر) أي إلى جهة مقصده كما يستفاد من التحفة والنهاية ومفهومه أنه إذا نوى الرجوع وهو سائر لفير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه أيضا وسيأتي ما فيه (قوله فلا أثر لثبته) أي السائر للرجوع (قوله حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به) أي سواء كان وطنه أو غيره (قوله ويقوم به) أي بذلك لكن هذا بالنسبة لغير الوطن فقط ولو نوى في سفره ذو السفر الطويل الرجوع وذو السفر القصير الزيادة في المسافة بحيث تحصل به مسافة القصر لثبته لهما الترخيص حتى يكون من حيث نوى إلى مقصدهما مسافة القصر ويقار قما كانهما لا ينقطع سفرهما بالنية ويصير بالماقارفة مسافر من سفر واحد فلا يترخص الاول قبل المفارقة فإذا في الاسنى ومما يوافق (قوله لان فعله) أي السائر لتعليل لعدم تأثير نيته في قطع السفر (قوله وهو السير) جملة معترضة (قوله يخالف نيته) خبر ان (قوله فالتفت) أي النية (قوله مادام فعله موجودا) هذا هو المعتمد كما نقله الامام النووي عن البندنجي وغيره خلافا لما ذكره البغوى في تهذيبه أنه يصير مقيما بذلك وعمله بأن الاصل الإقامة فيعود إليها بمجرد النية ويؤخذ من التعليل الذي ذكره الشارح أنه لو تردد هل يقيم أولا حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر بالاولى (قوله وقبل وصوله) أي وخرج بقبل وصول المسافر المستقل إلى كثر فهو عطف على به أيضا (قوله ما ذكر) أي مسافة القصر (قوله ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعيد لحاجة) أي كما خذ زاد مثلا قال السيد عمر البصري يتردد النظر فيما لو سافر إلى محل بينه وبينه مسافة قصر ولكن وطنه في أثناء الطريق بحيث تكون المسافة بينه وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقا أو يفضل بين أن يقصد المرو إلى وطنه وأن لا يقصده ولعل الثاني أقرب وعليه فيظهر أنه يستمر يترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر بعد ذلك إذا شرع في السير ان كان بمقدار مسافة ترخص والا فلا انتهى لكن قول الشارح السابق فلا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى أن يفارق وطنه تغليا كالصريح انه لا يسوغ له الترخيص مطلقا فليتم (قوله فيترخص) أي بقصر وغيره (قوله إلى أن ينتهي سفره) أي بوضوله إلى الوطن أو المحل الذي يريد الإقامة فيه أربعة أيام صحيح كما سيأتي بخلاف الوطن لان له قوة لا توجد في غيره (قوله وينتهي أيضا) أي كما ينتهي السفر بوضوله نحو السور ونية الرجوع إلى الوطن (قوله بوصول موضع) أي غير وطنه سواء فيه أهله أولا لانه لا تلازم بين الإقامة والتوطن ثم محل انتهاء السفر وانقضائه في هذه المسئلة إذا شرع في الإقامة التي نواها وهي المطلقة في الاولى والاربعة فافوق في الثانية بخلاف ما لو نوى الإقامة المذكورة



اليه بشرط أن يكون مستقلا  
الثانية ينهها بموضع عند أو  
بعد وصوله اليه فيقطع  
زيادة شرط وهو كونه  
ما كذا حال النية بالخامس  
انقطاعه بالإقامة دون  
غيرها وفيه مسئلتان  
احدهما انقطاعه بنية إقامة  
أربعة أيام كوامل غير

نوى (المستقل) الإقامة فيه  
مطلقا من غير تقييد بمن  
وان لم يصلح للإقامة (أو)  
نوى أن يقيم فيه (أربعة  
أيام) بلياليها (صححة) أي  
غير يومى الدخول  
والخروج لان في الاول  
الحط وفي الثاني الرحيل  
وهما من أشغال السفر  
(أو) أن يقيم (الحاجة  
لا تنقضي الا في المدة  
المذكورة) لانه صلى الله  
عليه وسلم رخص للمهاجرين  
في إقامة الثلاثة بين أظهر  
الكفار وكانت الإقامة  
عندهم محرمة

يومى الدخول والخروج  
ثانيهما انقطاعه بإقامة  
ثمانية عشر يوما صحاحا  
وذلك فيما اذا وقع قضاء  
حاجته قبل مضي أربعة  
أيام كوامل ثم توقع ذلك  
قبل مضىها وهكذا الى أن  
مضت المدة المذكورة  
فتلخص انقضاء السفر  
بواحد من الخمسة المذكورة  
وفي كل واحد منها مسئلتان  
فهي عشر مسائل وكل  
ثانية من مسئلتين تزيد

ولم يشرع فيها بل كان ينه ويمنع عرض فلا ينهى بمجرد الوصول اليه كما سيأتى ما يوضحه  
(قوله نوى المستقل) أي وهو المسافر الذي لم يكن في حجر غيره وقهره أما غير المستقل كزوجة  
وقن فلا أثر لنيته المخالفة لنية متبوعه كما مر (قوله الإقامة فيه) أي في ذلك الموضع سواء كان له فيه حاجة أولا  
وسواء كان وقت النية ما كذا أو سائرا فأفاده بالجبرمى (قوله مطلقا من غير تقييد بمن) أي لا قليل ولا  
كثير (قوله وان لم يصلح للإقامة) أي كالمغارة عملانية وان لم يمكنه التخلف عن القافلة عادة ثم اتفقت له  
الإقامة فذلك والا فيكون مسافرا سافرا جديدا عاجزا ما نوى الإقامة به عشا (قوله أو نوى أن يقيم)  
أي المستقل (قوله فيه) أي في موضع عينه كذا قيدوه قال سم مفهومه انه لو نوى الإقامة في أثناء سفره  
من غير تعيين محل لم ينقطع سفره الا ان مكث بمحل قاصدا الإقامة فيه فليراجع الكلام فيما اذا قصد ذلك  
بعد انقضاء سفره والا في انقطاع سفره نظر (قوله أربعة أيام بلياليها) أي فاليوم تابعة للأيام فلو دخل في أثناء  
ليلة لغا اليوم قبلها وبقيا (قوله صححة أي غير يومى الدخول والخروج) أي فلا يحسب من الأربعة يوم  
أوليلة أو يوم وأليلة أو ليلة وبوم دخوله وخروجه وبحسب الليلة التي تلي يوم الدخول وكذا اليوم الذي  
يلي ليلة الدخول وأما قول الدار كى أي بفتح الراء لو دخل ليلا لم يحسب اليوم الذي يليها فضعيف كما قالاه في  
التحفة والنهاية (قوله لان في الاول الحط وفي الثاني الرحيل) تعليل لاستثناء يومى الدخول والخروج فالمراد  
بالاول يوم الدخول وبالثاني يوم الخروج (قوله وهما من أشغال السفر) أي المقتضى للترخص وهذا  
من تمة التعليل فالضمير راجع للحط والرحيل واعتراض عدم حسبان يومى الدخول والخروج بما  
ذكره في باب مسح الخف من حسبان يوم الحدث ويوم التزج فاذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلا  
حسب باقي النهار من المدة ولا يمل بل يتعدا من الغد ولذا قيل بحسبان ما هنا قياسا عليه وأجبت بالفرق  
بينهما لان المسافر لا يستوعب النهار بالسير وانما يسير في بعضه وهو يومى الدخول والخروج سائر في  
بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة وعلى القول بأنهما يحسبان انما يحسبان بالتلفيق لا يومان  
كما لان فلو دخل يوم السبت ليخرج زوال الاربعاء أتم أو قبله قصر فان دخل ليلا بقية الليلة على المعتمد  
وبحسب الغد ومقامه في هذه الحالة دون ما يقيمه لو دخله نهارا وذلك لانها ليلة دخوله فحكمها حكم يوم  
يومه هذا واختار السبكي مذهب الامام أحمد رضى الله عنه ان الرخصة لا تتعلق بعدد الأيام بل بعدد  
الصلوات فيترخص باحدى وعشرين صلاة مكتوبة لانه المحقق من فعله صلى الله عليه وسلم حين نزل  
بالابطاح وعلى الصحيح يمكنه أن يصلي ثلاثا وعشرين صلاة تأمل (قوله وان يقيم فيه) أي أو نوى أن يقيم  
في موضع وان لم يصلح للإقامة أيضا (قوله الحاجة لا تنقضي الا في المدة المذكورة) أي الاربعه الأيام  
الصحيحة وما زاد عليها كان يعلم أن حاجته لا تنجز الا في خمسة أقام فان سفره ينهى بمجرد وصوله في ذلك  
لانه مطمئن بعيد عن هيئة المسافرين وان كان قد يضطر للارتحال بخلاف التوقع الا في (قوله لانه صلى  
الله عليه وسلم) دليل لما أفهمه المتن من ان السفر لا ينهى بإقامة مادون الاربعه وعبارة التحفة بقول  
المنهاج ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوصوله أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر  
انقطع سفره بالنية أو مادون الاربعه لم يؤثر أو أقامها بالنية انقطع سفره بنامها أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر  
وأصل ذلك أنه أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت السنة أن إقامة مادون الاربعه  
لا تؤثر فانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه تأمل (قوله رخص  
للمهاجرين في إقامة الثلاثة بين أظهر الكفار) أي حيث قال يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا وذلك في  
عمرة القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسينه ان الكفار لما منعه صلى الله عليه وسلم من دخول مكة  
في عمرة الحديبية سنة ست اصطلاحوا معه على أن يدخلها العام القابل سنة سبع ويقيم فيها ثلاثة  
أيام فقط وفي البخارى فيما دخلها في العام المقبل ومضت الايام الثلاثة أو اعلموا فقالوا لصاحبك فليرحل  
فقد مضى الاجل فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم فارتحل (قوله وكانت الإقامة عندهم)  
أي الكفار في مكة (قوله محرمة) أي لان القصة كانت قبل الفتح كما تقرر وأتى بهذا الية على أن الثلاثة ليست

اقامة لانها محرمة عليهم فالاستدلال بمجموع الخبرين (قوله والترخيص فيها) أي في الثلاثة وهذا بيان لكيفية  
 الاستدلال من الحديث المذكور (قوله يدل على بقاء حكم السفر) أنظر من أين هذه الدلالة فان غاية ما في  
 الخبر يجوز الإقامة لهم ثلاثة أيام بعد ان كانت محرمة عليهم وهذا لا يقتضي بقاء حكم السفر الا ان يقال ان معنى  
 الحديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه مترخصا برخص السفر فليستأمل (قوله فيها) أي في الثلاثة بخلاف  
 الاربعة وروى مالك في الوطاب بسند صحيح أن عمر رضي الله عنه يمنع أهل الذمة في الحجاز ثم أذن للتاجر  
 منهم أن يقيم ثلاثة أيام وأما ما في الصحيحين عن أنس من قوله خرج جناب النبي صلى الله عليه وسلم فقصر  
 حتى أتى مكة فاقبناه عشرة فلم يزل يقصر حتى رجعنا فاجابوا عنه بأنهم لم يقيموا بها عشرة لانه صلى الله  
 عليه وسلم قدم مكة لاربع خلون من ذي الحجة فاقام بها غير يومى الدخول والخروج الى منى ثم بات بمنى  
 ثم سار الى عرفات ورجع فبات بمزدلفة ثم سار الى منى ففضى نسكه ثم الى مكة ثم رجع الى منى فاقام بها  
 ثلاثا يقصر ثم نفر منها عند الزوال الى ثالث أيام التشریق فبزل بالمحصب وطاف في البيت للوداع ثم رحل  
 من مكة قبل صلاة الصبح فلم يبق مكانا واحدا تأمل (قوله وفي معناها) أي الثلاثة في الحديث  
 (قوله ما فوقها ودون الاربعة) أي غير يومى الدخول والخروج واستشكل هذا بأنه غير معقول لعدم  
 تصوره في الحجاز وذلك أنه ان دخل في أثناء يوم الاحد مثلا وخرج في يوم الخميس ولو في آخره صدق  
 عليه أنه أقام ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج وان خرج يوم الجمعة صدق عليه أنه أقام أربعة أيام كواحد  
 وأجيب بأنه يتصور بالنسبة كان ينوي أربعة أيام الأشياء غير يومى الدخول والخروج فلا ينهي سفره  
 بذلك بل يترخص حينئذ وأجيب أيضا بأن يوم الخميس في المثال زائد على الثلاث لان يوم الخروج يومها  
 لا هي وعلم من الجواب الاول ان الشخص لو نوى إقامة ثلاثة أيام على الثلاث ولو كان دون الاربعة لم يصرف مقبلا  
 وهو الذي صرحوا به لكن يخالفه قول الغزالي كامما اذا نوى زيادة على الثلاث صار مقبلا وأجاب الرافعي  
 رحمه الله بأنه يخالف في الصورة فقط ولا مخالفة في الحقيقة لان الجمهور احوالوا زيادة الاربعة غير يومى  
 الدخول والخروج وهما لم يحتملوا زيادة على الثلاث غير يومى الدخول والخروج وفرض الزيادة على  
 الثلاثة بحيث لا تبلغ الاربعة ويكون غير يومى الدخول والخروج مما لا يمكن وبه تعلم ان قولهم تقتصر الزيادة  
 على الثلاث اذا كانت دون الاربعة معناه الزيادة عن يومى الدخول والخروج كما قررناه نقلا فليستأمل (قوله  
 وألحق باقامتها) أي الاربعة (قوله نية اقامتها) أي فينقطع سفره بها من مستقل بمجرد وصول الموضع الذي  
 نوى الإقامة فيه وشمل قولهم بوصولها لو خرج ناويا مرحلتين ثم نوى بعد مفارقة العمران مثلا أن يقيم  
 أربعة أيام بمكان ليس بمسافة القصر فله الترخيص بقصر وغيره ما لم يصله لانه قد سبب الرخصة في حقه فلم  
 ينقطع الا بوصول ما غير اليه فاذا وصله امتنع عليه الترخيص وعليه فاذا فارق ينظر لما بقي فان بقي مقدار  
 مسافة القصر برخص والا فلا ينقطع حكم السفر بالاقامة نعم ان قارن وصوله ما غير اليه الاعراض عن  
 الإقامة وقصد الاستمرار على السفر استمر حكم السفر قال في النخبة يقع لكثير من الحاجاج انهم يدخلون مكة  
 قبل الوقوف بنحو يوم ناوين الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فاكثروا فله ينقطع سفرهم بمجرد  
 وصولهم لمكة نظر النسبة الإقامة بها ولو في الاثناء أو يستمر سفرهم الى عودتهم اليها من منى لانه من جملة  
 مقصدهم فلم يؤثر بينهم الإقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم  
 من منى ووصولهم مكة للنظر فيه محال وكلامهم محتمل والثاني أقرب انتهى ووافقه الرملي في النهاية (قوله  
 وان كان) أي المسافر بموضع من بلد وغيره (قوله نوى الإقامة) خبر كان وحينئذ فالاولى زيادة الواو قبل قول  
 المتن بتوقع الا (قوله لحاجة كرجع لمن حبس لاجله في البحر) أي لا تنتظر خروج ربح لراكب السفينة  
 وخروج الرفقة اليه اذا كان عزمه على السفر معهم والا فوجه بخلاف ما اذا أراد انهم ان لم يخرجوا رجع  
 فلا قصر له لعدم جزمه بالسفر ثم اذا جاءت الرفقة فيحتمل أنه يقصر بمجرد مجيئهم وان لم يفارق موضعه لان  
 أصل سفره حصل بمجاورة بلده لكنه متردد فيه وبمجيء الرفقة انشأ التردد ويحتمل وهو الاقرب عند  
 القصر لانه بعد مفارقة محله لانه محكوم باقامته مادام بمحلته المذكورة ولو فارق مكانه ثم رده الرجح اليه فاقام فيه  
 استأنف المدة لان اقامته فيه إقامة جديدة فلا تنضم الى الاولى بل تعتبر مدتها وحدها كما ذكره في المجموع

والترخيص فيها يدل على  
 بقاء حكم السفر فيها وفي  
 معناها ما فوقها ودون  
 الاربعة وألحق باقامتها  
 اقامتها (وان كان) نوى  
 الإقامة لحاجة كرجع لمن  
 حبس لاجله في البحر

قال في التحفة وغيرها  
 وقول الداركي أي بفتح  
 الراء لو دخل ليلا لم يحسب  
 اليوم الذي يليها ضعيف  
 (قوله كرجع الخ) قال في  
 الامداد فان فارق مكانه  
 ثم رده الرجح اليه استأنف  
 المدة كما في المجموع لان  
 هذه الإقامة جديدة قال في  
 النخبة والنهاية وخروج  
 الرفقة لمن يريد السفر  
 معهم ان خرجوا والا  
 فوجه انتهى قال العلامة  
 ابن قاسم بخلاف ما اذا أراد  
 انهم اذا لم يخرجوا رجع فلا  
 قصر له انتهى وعبارة  
 الامداد للشارح في المجموع  
 لو خرجوا واقاموا بمحل  
 ينتظرون رفقته فان نوا  
 انهم ان اتوا سافروا أجمعين  
 والارجعوا لم يقصر والعلم  
 جزمهم بالسفر أو ان لم  
 يأتوا سافروا وقصروا  
 لجزمهم انتهى

(قوله يتوقع قضاءها) أي الحاجة ونيتة أن يرحل إذا حصلت حاجته المذكورة (قوله كل وقت) مراده مدة لا تقطع الشهر كيوم أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة (قوله أي مضي أربع أيام صحاح) تفسير مراد لكل وقت كقوله فالأولى الاثنيان يعني بدل أي كما صنع كذلك في التحفة قال سم هذا يفيد أنه إذا جاوز حصول الحاجة قبل مضي الأربع و تأخر حصولها عن ذلك جاز له القصر (قوله ترخص بالقصر وغيره) أي لأن المنقول المعتمد أن له سائر رخص السفر وأما قول الاستوى ويحتمل اختصاص ذلك بالقصر لأنهم إذا منعوه فيما زاد على الثمانية عشر لعدم وروده مع أن أصله قد ورد بالمنع فيما لم يرد بالكلية بطريق الأولى وهذا أقوى انتهى فتدبروه بأنه مخالف للمنقول والقياس أما المنقول فقد قال الشافعي رضي الله عنه ومن قدم مصر أو هو مسافر فانه يسعه من الفطر به ما لم يجمع مقام أربع أيام وقال أيضا فإن كان مسافرا قد جمع مقام أربع فقل المقيم وإن لم يجمع مقام أربع فلا حرج في ترك الجمعة وقال الصبيري كل من له القصر فله أن يفطر في أيام شهر رمضان وصرح بغوى بأنه لا يفطر إلا من جاز له أن يترخص فجعل القصر والترخص متلازمين وفي كلام المتولي والفقهاء وغيرهما ما يؤيد به فالصواب أنه يباح له سائر الرخص كما حرم به الشارح لأن السفر منسحب عليه وأما القياس والذي يتضح بطريق قياس النظر على النظر أنه كما يجوز له القصر بجوز له الجمع والفطر وسائر الرخص كترك الجمعة وغيره وأما استثناء بعضهم من سقوط الفرض بالتيمة وصلاته النافلة لغير القبلة فردود بأنه غير محتاج إليه لأن المدا في الأولى غلبة الماء وفقدته والأمر في الثانية منوط بالسفر وهو مفقود هنا فهو خارج من غير احتياج إلى الاستثناء فليتبأمل (قوله سواء المقاتل والتاجر وغيرهما) أي كالمتفق أي مريد الفقه كان يأتي بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسائل معينة مثلاً وإذا ما رجع إلى وطنه ولا يؤثر بين المقاتل وغيره بأن القتال أثر في تغيير صفة الصلاة لأن القتال ليس هو المرخص وإنما المرخص السفر فالمقاتل وغيره على حد سواء فليتبأمل (قوله إلى ثمانية عشر يوماً) هذا هو الأصح وقيل أربعة فقط لأن الترخص إذا امتنع بنية أقامتها فإفقاها تها أولى لأن الفعل أبلغ من النية وفي قول أبا وحكى الإجماع عليه لأن الظاهر أنه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم في الحديث الأولى على ثمانية لدام القصر وقيل هذا الخلاف وهو الرائد على الأربع المذكورة خاص بالمقاتل لافي التأخير ونحوه فلا يقصران في الرائد عليهما قطعا إذا لواردا كما كان في القتال والمقاتل للترخص ومرا الجواب عنه بل المرخص أنما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء (قوله غير يومي الدخول والخروج) أي فالمراد بالثمانية عشر الكاملة لا بحسب منها يوم ما دخوله وخروجه (قوله للاتباع) دليل لجواز الترخص إلى ثمانية عشر يوماً فإن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن بقصر الصلاة واه أبو داود عن عمران بن حصين والترمذي وحسنه ولا نظير لابن جلدان أحدر وأنه وان ضعفه الجمهور ولأن له شواهد بحججه كما قاله الحافظ ابن حجر فهو حسن لغیره لادانته وروى خمسة عشر وسبعة عشر وتسعة عشر وعشرين رواه أبو داود وغيره إلا تسعة عشر فالبخاري عن ابن عباس قال البهقي وهي أصح الروايات ولذا اختارها ابن الصلاح والتميمي وقد جمع الإمام وغيره بين الروايات ما عدا روايتي خمسة عشر وعشرين بأن راوى تسعة عشر عدل يومى الدخول والخروج وراوى سبعة عشر لم يعد هما وراوى ثمانية عشر عدل هما فقط وأما رواية خمسة عشر ضعيفة وأما رواية عشرين وإن كانت صحيحة فشاذة كما قاله الحافظ المذكور أيضا لكن هذا الجمع مشكل على قولهم بقصر ثمانية عشر غير يومي الدخول والخروج قال في الاسنى وقد يجمع بينهما ما عدا روايتي خمسة عشر وسبعة عشر بأن راوى العشرين عدل يومين وراوى ثمانية عشر لم يعد هما وراوى تسعة عشر عدل هما ويزول الإشكال وهو جمع حسن ويمكن الجواب عن رواية خمسة عشر بتقدير جمعها وسبعة عشر بأن الراوى نقل بعض المدة التي ترخص فيها صلى الله عليه وسلم ولم يذكر زيادة وذكر البعض لا ينافي أكثر منه لاحتمال أنه لم يحفظ الا تلك المدة وغيره حفظ الزائد ويجاب عما يقال لم قدم الشافعي رواية ثمانية عشر على تسعة عشر مع أنها أصح ويجاب أيضا بأن خبر عمران لم يضطرب عليه وأما ابن عباس ففيه تسعة عشر وسبعة عشر هذا ملخص ما قررنا في هذا المجل \* وههنا إشكال آخر به عليه الشارح في حواشي الجواد وهو أنه كيف ينسب لابن عباس أنه مرة حسب اليومين وفي مرة ألغاهما وإلى غير ما نه

(يتوقع قضاءها كل وقت)  
أي قبل مضي أربعة أيام  
صحاح (ترخص) بالقصر  
وغيره سواء المقاتل والتاجر  
وغيرهما إلى تمام ثمانية  
عشر يوماً غير يومي  
الدخول والخروج للاتباع



(قوله لان سفره معصية الخ) كذلك في شرح الارشاد له لكنه محمول على بعض افراده كما صرح ١٦٧ به كل من التحفة والنهاية وعبارة

النهاية لا تنفاه علمه بطوله  
اولا فيكون عابثا لا يليق به  
الترخص وسيعلم مما يأتي  
حرمة ذلك في بعض افراده  
وهو محمل ذكر بعضهم  
حرمة وما أوهمه كلام  
بعضهم من حرمة مطلقا  
ممنوع ويؤيده قولهم  
الا في لو قصد مرحلتين  
اولا قصر فهما انتهى  
وقولهما كالتحفة مما يأتي  
أراد به قولهما في شرح قول  
المصنف لا يترخص

(ولا يجوز الترخص بالقصر  
وغيره الا ان قصد مكانا  
معينا فلا يقصر هاتم) وهو  
من لا يدري أين يتوجه  
وان طال تردده لان سفره  
معصية اذا تعاب النفس  
بالسفر لغرض حرام  
(و) لا يقصر (طالب غريم  
أو أبق لا يعرف موضعه)  
ومتى وجده رجع  
وان طال سفره كالهائم  
اذ شرط القصر أن يعزم  
على قطع مسافة القصر

العاصي بسفره كما بقى  
وناشئة مانعه ومن سفر  
المعصية أن يتعب نفسه  
ودابته بالرخص من غير  
غرض انتهى وقولهما لو  
قصد مرحلتين الخ يعني  
خجواز القصر فهما دليل  
على أنه ليس بسفره  
معصية يسائر أنواعه لان سفر  
المعصية يمنع الترخص مطلقا  
وان قصد امرا حلالا وقدر  
العلامتين قاسم العبادي في

التي أحدهما وهل مثل هذا الالغاء تارة والالغاء أخرى يمكن نسبه للصحابي بطريق الجزم مع انه بصدد  
حكاية لحاله صلى الله عليه وسلم الواقع منه وأيضا خبسان اليومين وقع فيه الخلاف حتى ان من قال ثمانية عشر  
يكون عددهما أو أحد هما ومن قال عشر بن يكون عددهما أو غير ذلك مما سلكوه وكل ذلك مشكل بين  
الاشكال من حيث نسبة الصحابي الى هذا الالغاء والخبسان لهما أو لأحد هما فتأمل ذلك حق تأمله ليظهر  
لك ما نحن محاولوه ويقع للاصحاب أيضا أنهم يعبرون فيقولون في وجه الجمع ان راوي كذا في الكسور راوي  
كذا جبر الكسور فكيف هذا الالغاء وهذا الجبر من انسان يريد ان يوصل للناس حاله صلى الله عليه وسلم  
بطريق المطابقة المستلزمة لامتناع الجبر والالغاء كليهما فتدبر (قوله ولا يجوز الترخص بالقصر وغيره)  
كالقصر في رمضان وترك الجمع لما مر انه كلما جاز فيه القصر جاز غيره أيضا من سائر رخص السفر وبالعكس  
(قوله الا ان قصد مكانا معينا أي معلوما فلو عبر به لكان أولى لانه لا يدخل فيه من علم انه لا يجد مطلوبه  
دون مرحلتين فانه يقصر كما سيأتي في قوله فان علم انه لا يجد الخ مع انه لم يقصد مكانا معينا لكنه قاصد لمكان  
معلوم من حيث المسافة لا يقال ان المعين يصدق بالمعين من حيث المسافة فلا فرق بين التعبيرين لانا نقول ان  
التعبير بالمعين يفهم منه المعين بالشخص لا بالمسافة وبينهما فرق (قوله فلا يقصر هاتم) اسم فاعل من هام على  
وجهه من باب باع وهيمانا أيضا فتحتين ذهب من العشق (قوله وهو) أي الهائم (قوله من لا يدري أين  
يتوجه) أي سواء أسلك طريقا أو لا يسمى أيضا ركب التعاسيف أي الطرق المائلة التي تضل سالكيها من  
تعسف مال أو عسفه تعسيفا تعب ومن ثم قال أبو الفتح العجلى هما عبارة عن شيء واحد لكن خالفه العلامة  
الدميري فقال الهائم هو الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه وان سلك طريقا معلوما كاورا كعب التعاسيف  
لا يسلك طريقا فهما مشتركان في أنهم لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا في أن كراهته انتهى وفي المصباح  
ما يوافقه ويدل له جمع الغزالي بينهما اذا عطف يقتضي المغايرة وعليه فينبغي ما عجم وخصوص مطلق  
يجتمعان فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما ينفر دالهائم فيمن لم يقصد محلا وسلك طريقا يمكن أن  
يجعل بينهما عجم من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر ركب التعاسيف بمن لم يسلك طريقا وان قصد محلا والهائم  
بمن لم يدري أين يتوجه سلك طريقا ولا يجتمعان فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفر دالهائم فيمن سلك  
طريقا ولم يقصد محلا معلوما ركب التعاسيف فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما فليتأمل (قوله  
وان طال تردده) أي الهائم وبلغ مسافة القصر لا تنفاه علمه بطوله أول السفر فيكون لا يليق به الترخص وعلم  
بما مر حرمة الترخص في بعض افراده وهو محمل ذكر بعضهم حرمة وما أوهمه كلام بعضهم من حرمة  
مطلقا ممنوع ويؤيده قولهم الا في لو قصد مرحلتين أو لا قصر فهما (قوله لان سفره معصية) تعليل لعدم  
جواز القصر للهائم لكن كون سفره معصية محمول على بعض افراده كما تقرر وذلك البعض هو ما اذا تععب  
نفسه أو دابته بالرخص من غير غرض ومما يدل عليه قول سم الهائم اذا قصر مرحلتين بدون تعاب نفسه  
أو دابته بلا غرض له وقع فله القصر الخ جواز القصر دليل على أنه ليس بسفر معصية في هذه الصورة والالامتنع  
الترخص مطلقا (قوله اذا تعاب النفس) أو دابته بالرخص تعليل للتعليل (قوله بالسفر لغرض حرام) أما  
من ساق بقصد الاحتجاج بعالم أو صالح فلا يحرم ذلك عليه وان صدق عليه انه هائم لانه يقصد محلا معلوما قاله  
السيد البصري (قوله ولا يقصر طالب غريم وأبق) عطف على فلا يقصر هائم المرفوع على ولا يجوز الترخص  
الخ والمراد بالغريم هنا المدين فالطالب هو الدائن وأنحو وكيله (قوله لا يعرف) أي الطالب (قوله موضعه)  
أي الغريم أو الأبق وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله متى وجده رجع) يعني سفره بنية انه يرجع متى  
وجد مطلوبه بمن الغريم أو الأبق (قوله وان طال سفره) أي الطالب غاية لعدم جواز القصر له (قوله  
كالهائم) أي فانه لا يقصر وان بلغ مسافة القصر (قوله اذ شرط القصر) أي من شرطه وهذا تعليل لعدم جواز  
القصر للطالب المذکور وأما الهائم فقد علمنا سابقا بأن سفره معصية على ما فيه (قوله ان يعزم على قطع  
مسافة القصر) أي أول سفره واحترز به عن الدوام فلا يشترط فيه حتى لو نوى مسافة قصر بأن قصد سير  
مرحلتين ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير بجوار زنه مسافر النوى انه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه  
ولو جعل قريب أربعة أيام فانه يترخص الى وجود غرضه أو دخوله المحل لانه قد سبب الرخصة حينئذ في

شرحه على أبي شجاع بقوله والهائم اذا قصد مرحلتين بدون تعاب نفسه أو دابته بلا غرض له وقع فله القصر فهما خلافا لبعضهم انتهى

زكريا والذي اعتمده الخطيب في المغني وغيره والجمال الرملي في نهاية وقال أفاده والذي قال ابن قاسم هو الوجه واعتمد الزبيري وغيره انه له القصر فيما زاد عليها الى ان ينقطع سفره قال ابن قاسم ولا يضر انه ليس له مقصد معلوم لان اعتبار معلومية المقصد انما هو ليعلم طول السفر فاذا علم انه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طوله فاذا شرع فيه انعقد وجاز الترخص الى فان علم انه لا يجده قبل مرحلتين أو قصد الهائم سفرهما قصر فيهما لا فيما زاد عليهما اذ ليس له بعدهما مقصد معلوم (ولا يقصر قبل قطع مسافة القصر (زوجة وعبد لا يعرفان المقصد)

انقطاعه وكذا يقال في مسألة الهائم اذا قصد مرحلتين أو أكثر الخ (قوله سفرهما) قال في فتح الجواد أي لغرض صحيح حتى لا ينافي ما تقرر فيه انتهى ومثله عبارة الزبيري في حواشي المنهج (قوله لا يعرفان المقصد) قال في التحفة والنهاية والوجه أن رؤية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد مفارقتها لمحل كعلم مقصده بخلاف اعداده عدة كثيرة

حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل مفارقة ما ذكرناه واستشكل هذا بان قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح الى معصية منه أيضا فيما لو نوى إقامة يبلد قريب وأجيب بأن نقله الى المعصية منافي للترخص مرة واحدة وما هنا ليس كذلك (قوله فان علم) أي علم الطالب هذا مفهوما قول المتن لم يعرف موضعه (قوله انه لا يجده) أي مطلوبه من الغريم أو لا يبق (قوله قبل مرحلتين) أي فقصد هـ في أول سفره (قوله أو قصد الهائم سفرهما) أي المرحلتين (قوله قصر فيهما) أي فقط قال ع ش انه انما يقصر اذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض ما لو خرج خوفا من ظالم قال وفي كون هذا هائما نظرا لانه متى كان له غرض صحيح للسفر لا يقال له هائم وأجاب غيره بأنه يقال له هائم انتهى امكن معه بضاعة يعلم انها الاتباع الابعاد سير مرحلتين ولا يعلم محل بيعها فليتأمل (قوله لا فيما زاد عليها) أي فلا يقصر في الزائد على المرحلتين هذا ما اعتمده الشارح في كتبه كشيخه وان أوهم كلاما الى وضعة خلافه كما نبه عليه الزركشي وان اعتمده جميع (قوله اذ ليس له بعدهما مقصد معلوم) تعليل لعدم القصر لمن ذكر بعد المرحلتين قال في التحفة وظاهرهما مثال فلو علم انه لا يجده قبل عشر مراحل قصر في العشر فقط وقول أصله أي وهو المحرر ويشترط ان يكون قاصدا القطعة أي الطويل في الابتداء يشمل هذا والهائم اذا قصد سفر مرحلتين أو أكثر في قصر فيما قصد لا فيما زاد عليه انتهى ومعلوم ان جواز القصر حيث لم يحصل تعاب نفسه أو دابته بلا غرض تعابا له وقع والافلا لانه حينئذ عاص بسفره كما مر تأمل (قوله ولا يقصر) أي لا يترخص بقصر ولا غيره (قوله قبل قطع مسافة القصر) أي بخلافه بعده كما سيأتي (قوله زوجة وعبد) أي تابعا للزوج والسيد وكذا الجندي التابع للامير والاسير التابع للكافر فلو نوى التابعون مسافة القصر دون متبوعهم أو جهلوا حاله قصر الجندي دون الزوجة والعبد والاسير لانه ليس تحت يد الامير وقهره بخلافهم وبه يعلم أن الكلام هنا في جندي متطوع بالسفر مع أمير الجيش فهو مالك أمره في الجيلة أي باعتبار تطوعه بالسفر مفوضا أمره اليه وليس تحت قهره باعتبار ان له مفارقتة وليس للامير اجباره على السفر معه فلا تنافي بين قولهم مالك أمره والتعليل بأنه ليس تحت قهره خلافا لمن وهم فيه اما جندي مشتب في الديوان فلا أثر لنيته وكذا جميع الجيش قال في حواشي الر وض صورة المسئلة هنا في اذا كان الجيش تحت أمر الامير وطاعته فانه يكون حكمه حكم العبد لان الجيش اذا تبعه الامام وأمر عليه أميراً واجب طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعة سيده وصورة المسئلة في الجندي ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجرا ومؤمرا عليه لانه اذا خالف أمر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلا أو يقال الكلام في مسئلتنا فيما اذا نوى جميع الجيش فنتبهم كالعدم لانهم لا يمكنهم التخلف عن الامير والكلام في المسئلة الاولى في الجندي الواحد لان مفارقتة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته فليتأمل (قوله لا يعرفان المقصد) أي اما اذا عرفا مقصد متبوعهما وأنه على مرحلتين فيقصران وان امتنع على متبوعهما القصر لعصيان مثلا بالسفر اذا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد بسفره ما قصد المتبوع به ولا تقصد معاونة المتبوع على المعصية قال في التحفة والوجه ان رؤية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد مفارقتها لمحل كعلم مقصده بخلاف اعداده عدة كثيرة لا تكون الا للسفر طويلا عادة فيما يظهر خلافا لا ذرعي لان هذا لا يوجب تبين سفر طويلا لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمفارقة قريبة زمانا طويلا انتهى ومثله في النهاية قال سم وقد يقال جوزوا الاجتهاد في الطويل اذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقرينة كثرة الزائد فينبغي جواز اعتماد ذلك كسائر القرائن الا أن يقال لما لم يكونوا مستقلين لم يعتبر مثل ذلك في حقهم قال ع ش وقد يقال ما وجه به من عدم

الاستقلال

لا تكون الا للسفر طويلا عادة فيما يظهر خلافا لا ذرعي لان هذا لا يوجب

تبين سفر طويلا لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمفارقة قريبة زمانا طويلا قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة الوجه ما قاله الا ذرعي

حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر انتهى وفي التحفة وغيرها  
أيضا أما اذا عرف مقصد متبوعه وأنه على مرحلتين فيقصر وان امتنع على متبوعه القصر فياظهر من كلامهم نعم من نوى منهم الحرب ان وجد  
فرصة أو الرجوع ان زال مانعه لم يترخص الابدعهما على الاوجه الخ قال ابن قاسم ١٦٩ أي ان نوى الحرب في الابتداء فياظهر

فلو علموا ان سفره  
يلفهما ثم بعد شروعهما في  
السفر معهم نووا ذلك لم  
يؤثر فياظهر كما لو قصد  
بعد الشروع في السفر  
الاقامة بمحل قريب  
اقامة مؤثرة فانه يترخص  
اليه تأمل انتهى (قوله  
فانهما يقصران الخ) فلو نوى  
مسافة القصر وجهلا حال  
متبوعهما لم يقصر ومثلها

الابدع مرحلتين للزوج أو  
السيد لا تنفاه شرط الترخص  
وهو تحقق السفر الطويل  
بمخلاف ما اذا  
جاوزاها فانهما يقصران  
وان لم يقصر المتبوع لتبين  
طول سفره  
فصل في بقية شروط  
القصر ونحوه  
(وشروط القصر ونحوه  
غير ما مر أربعة

أجبر العين مع مستأجره  
وأما الجندی فان كان  
متطوعا بالسفر مع أمير  
الجيش فهو مالك أمر  
نفسه فالعبارة بنيت وأما  
المثبت في الديوان هو أو  
جميعهم فلا أثر لذينهم بنيت  
عليه في التحفة وغيرها  
فصل في بقية شروط  
القصر ونحوه  
أي من أجمع فيشترط فيه

الاستقلال لا دخل له في العلم بالمسافة وقد أطلق جواز الاجتهاد في معرفة طول السفر في الابتداء  
فشم المقتل وغيره انتهى فالوجه ما قاله الاذري حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ  
من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا فليتأمل (قوله الابدع مرحلتين للزوج والسيد)  
في صورتى الزوجة والعبد والامير والكافر في صورتى الجندی والاسير قال ع ش والمبعض  
اذالم يكن بينه وبين سيده مهابة كالعبد وان كان في نوبته كالحرب وفي نوبته سيده كالعبد وعليه فلو  
سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينتهي أن يقال ان أمكنه الرجوع وجب عليه  
وان لم يمكنه أقام في محله ان أمكن وان لم يمكنه واحد منهما سافر وترخص لعديم عصيانه بالسفر  
قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها العدة الى المحل الذي  
سافرت منه أو الاقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهما أتمت السفر وانقضت عدها فيه  
(قوله لا تنفاه شرط الترخص) تعليل لعدم قصرهما قبل بلوغهما مرحلتين (قوله وهو) أي شرط  
الترخص (قوله تحقق السفر الطويل) يعني علمه أول سفره بتحقيق طول سفره (قوله بخلاف ما اذا  
جاوزاها) أي جاوز الزوجة والعبد مرحلتين وهذا محترز قوله قبل قطع مسافة القصر وقوله الابدع مرحلتين  
والمال واحد تأمل (قوله فانهما يقصران) أي الزوجة والعبد وكذا الجندی والاسير يعني يترخصون بقصر  
وغيره كما مر غير مرة ووجه جواز ترخصهم حينئذ مع عدم جزمهم كونهم تابعين لمن هو جازم قال في المغنى  
متى فات من له القصر بعد المرحلتين صلاة فيمأقصر في السفر لانها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك قولهم  
تقصر فائتة السفر في السفر نية على ذلك شيخى أي الشهاب الرملی (قوله وان لم يقصر المتبوع) أي  
الذي هو الزوج أو السيد وكذا الامير وهذه غاية لجواز القصر لهم بعد مجاوزة المرحلتين (قوله لتبين طول  
سفره) أي المتبوع فهو تعليل لجواز قصر التابع في الصورة المذكورة ولا ينافي ذلك ما مر من أن طالب  
الفرج أو نحوه اذا لم يعرف مكانه لا يقصر وان طال سفره لان المسافة هنا معلومة في الجلة اذا المتبوع يعلمها  
بخلافها ثم ولو علم الاسير ان سفره طويل ونوى الحرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين ويقصر بعدها  
ولا أثر للنية بقطعه مسافة القصر ومثل الاسير الزوجة والقفن في التحفة نعم من نوى منهم الحرب ان وجد  
فرصة أو الرجوع ان زال مانعه لم يترخص الابدعهما على الاوجه لانه حينئذ وجد سبب ترخصه يقينا فلم  
يؤثر فيه قطعه قبل وجوده بخلافه قبلها لم يوجد ولا تحقق نية متبوعه فأثرت نيته للقطع لضعف السبب  
حينئذ وبهذا أتضح الفرق بين ما هنا وما مر في غير المستقل من عدم تأثير نيته المخالفة لنية متبوعه لأن  
هناك نيتين متعارضتين فتعين تقويم مقتضى نية المتبوع لانها أقوى وهنائية التابع وفعل المتبوع  
فلا تعارض وعند عدمه ينظر لقوة السبب وضعفه انتهى ببعض تصرف والله سبحانه وتعالى أعلم

#### فصل في بقية شروط القصر ونحوه

أي من أجمع فيشترط فيه العلم بجوازه كما سيصرح به ونيتة لكن في الاولى في جمع التقديم ودوام السفر الى  
الشروع في الثانية وفي التأخير الى تمامها وهذا المقرر علم انه لم يدخل في نحو الا الشرط الاول وأما  
بقية شروط أجمع فستأتى في فصله كرى (قوله وشروط القصر ونحوه) أي وهو أجمع كما مر نقلا (قوله  
غير ما مر أربعة) أي والذي مر ثلاثة وهي كون السفر طويلا وغير سفر معصية وان يقصد مكانا معلوما  
فتكون الجملة سبعة وقد عدها الجمهور ثمانية لانهم جعلوا التمرع من نية القصر في الدوام

٢٢ - نرمسى - لث العلم بجوازه كما سيصرح به الشارح وتشترط نيته لكن في الاولى فقط ولو في أنائها في جمع التقديم  
خاصة ويشترط دوام السفر الى الشروع في الثانية وفي التأخير الى تمامها ومنه تعلم انه لم يدخل في قوله ونحوه الا الشرط الاول ولهذا لم يتعرض  
الشارح للجمع في غيره وبقية شروط أجمع ستأتى في فصله (قوله غير ما مر) الذي مر كون السفر طويلا وكونه غير سفر معصية وأن يقصد مكانا



معلوما فتكون شروط القصر سبعة وعدها الجهور ثمانية فعملوا التحرز عن منافي نية القصر في الدوام شرطاً ونية القصر عند الاحرام شرطاً آخر وعليه جرى الشارح في التحفة وغيرها وجعلها ما هنا شرطاً واحداً فالخلاف لفظي (قوله لم يصح) قال في شرح العباب ويعلم من عدم انعقاد صلاته انه بعيداً عما تصورته ١٧٠ وبه صرح في المجموع فانتقل عن الشامل من وجوب الاتمام ضعيف قال في

شرطاً مستقلاً وكون نية القصر عند الاحرام شرطاً آخر وعليه جرى في التحفة وغيرها وأما هنا فجعلها شرطاً واحداً وحينئذ فالخلاف لفظي فليتأمل (قوله الاول) أي من الشروط الاربعة (قوله العلم بجوازه) أي القصر كالجوع وهذا الشرط ذكره في الروضة وغيرها ولم يذكره في المنهاج قال المحقق المحلى وكان تركه لبعده أن يقصر من لم يعلم بجوازه (قوله فلو قصر أوجع) أي الشخص يفريح على اشتراط العلم بالجواز (قوله جاهلاً بجوازه) أي القصر يعني لم يعلم بجوازه للمسافر كان قصر لمجرد ان الناس يقصرون (قوله لم يصح) أي قصره أي لم تصح صلاته كما عبر به في التحفة وغيرها ويعلم من عدم انعقاد صلاته انه بعيداً عما تصورته أي اذا علم بجوازه وبه صرح في المجموع فانتقل عن الشامل من وجوب الاتمام ضعيف قال في الام وان أتم جاهلاً بجواز القصر صح اتمامه قال الشيخ أبو محمد قال مشايخنا وأتم جاهلاً بجواز الاتمام بطلت صلاته قال والفرق ان الجهل عادي في الاولى الى القصد وقد مضى في أعمال الصلاة على الاصل فصحت وأما الثانية ففيها العمل بزيادة في الاصل مع اعتقاد الزيادة وهو مبطل اياب (قوله لتلاعبه) تعليل لعدم الصحة قال في الاسنى وكذا الوطن ان الظاهر مثلاً ركعتان فنواها ركعتين (قوله والثاني) أي من الشروط الاربعة (قوله أن لا يقتدى في جزء من صلاته) أي ولو دون تكبيرة الاحرام كما مرقبيل فصل مواقيت الصلاة مع الفرق بين ما هنا وجوب الصلاة على من أدرك من الوقت قدر التحريم بأن المدا في وجوب الصلاة على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وما دون التكبيرة ليس كذلك والمدا في وجوب الاتمام على مجرد الربط وهو حاصل بدون ذلك فراجعاً فانه محرم هناك (قوله بتم) أي بمن يصلي صلاة تامة ولو في نفسها كما سيأتي (قوله ولو مسافر أمثله) أي ولو كان الامام المتم مسافراً كما مقتدى به قال العلامة الحفي والخاصل انه متى علم المأموم بأن امامه مقيم أو مسافر متم ونوى القصر خلفه لم تنعقد صلاته سواء كان المأموم مسافراً أو مقبلاً لتلاعبه في هذه الصور الاربعة بخلاف ما اذا كانا مسافرين والامام متم وقد جهل المقتدى حال الامام فنوى القصر صحته قدوته ولغت نيته وأتم لعدم تلاعبه مع كونهم ما من أهل القصر تأمل (قوله وان ظنه مسافراً) أي فانه يلزم المأموم الاتمام بخلاف ما اذا ظنه مسافراً ولكنه شك هل نوى القصر أم لا فاقضى به ناوياً القصر في ان انه قاصر فله القصر خلافاً لما توقف فيه بعضهم قال في الايباب نعم ان قامت قرينة على عدم قصره لكونه حنفياً قبل ثلاث مراحل فالذي يتجه انه يلزم الاتمام وان بان امامه قاصر لتقليده محيز القصر زاد في النهاية ويتجه كما قاله الاسنوي أن يلحق به ما اذا أخبره الامام قبل احرامه بأن عزمه الاتمام قال ع ش فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلاته تنعقد تامة لظنه اتمام امامه (قوله أو أحدث) أي الامام وكذا المأموم وهذا معطوف على مدخول الغاية الاولى (قوله عقب اقتدائه) أي للمأموم بالامام المتم فلو لم الاتمام مقتدياً ففسدت بعد ذلك صلاته أو صلاة امامه أو بان محدثاً أو ذنباً نجاسة خفية لما مران الصلاة خلف كل صحيحة وجاعة أتم المأموم لانها صلاة لزمه اتمامها فلم يحجزه قصرها كفاية الحضر وخرج بالفساد ما لو بان عدم انعقادها لغير الحدث والخبث الخفي فله قصرها قال الاذري والضابط في ذلك ان كل موضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الاتمام وحيث لا يصح الشروع فيه لا يكون ملتزماً للاتمام بذلك انتهى ولو استخلف الامام القاصر لنحو رعا من المتم من المقتدين أو غيرهم أتم المقتدون به وان لم ينووا الاقتداء لانهم مقتدون به حكماً بمجرد الاستخلاف ومن ثم لحقهم سهوه

الام وان أتم جاهلاً بجواز القصر صح اتمامه قال الشيخ أبو محمد قال مشايخنا وأتم جاهلاً بجواز الاتمام بطلت صلاته قال والفرق ان الجهل عادي في الاولى الى القصد وقد مضى في أعمال الصلاة على الاصل فصحت وأما الثانية ففيها العمل بزيادة في الاصل مع اعتقاد الزيادة

الاول (العلم بجوازه) فلو قصر أوجع جاهلاً بجواز ذلك لم يصح لتلاعبه (و) الثاني (أن لا يقتدى في جزء من صلاته) بتم ولو مسافر أمثله وان ظنه مسافراً أو أحدث عقب اقتدائه وهو مبطل انتهى كلام شرح العباب (قوله في جزء من صلاته) ولو دون تكبيرة الاحرام كان أدركه في آخر صلاته (قوله وان ظنه مسافراً) أما اذا ظنه مسافراً ولكنه شك هل نوى القصر أو لا فاقضى به ناوياً القصر في ان انه قاصر فله القصر خلافاً لما توقف فيه بعضهم قال في الايباب نعم ان قامت قرينة على عدم قصره لكونه حنفياً قبل ثلاث مراحل فالذي يتجه انه يلزم الاتمام وان بان امامه قاصر لتقليده محيز القصر زاد في النهاية ويتجه كما قاله الاسنوي أن يلحق به ما اذا أخبره الامام قبل احرامه بأن عزمه الاتمام قال ع ش فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلاته تنعقد تامة لظنه اتمام امامه (قوله أو أحدث) أي الامام وكذا المأموم وهذا معطوف على مدخول الغاية الاولى (قوله عقب اقتدائه) أي للمأموم بالامام المتم فلو لم الاتمام مقتدياً ففسدت بعد ذلك صلاته أو صلاة امامه أو بان محدثاً أو ذنباً نجاسة خفية لما مران الصلاة خلف كل صحيحة وجاعة أتم المأموم لانها صلاة لزمه اتمامها فلم يحجزه قصرها كفاية الحضر وخرج بالفساد ما لو بان عدم انعقادها لغير الحدث والخبث الخفي فله قصرها قال الاذري والضابط في ذلك ان كل موضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الاتمام وحيث لا يصح الشروع فيه لا يكون ملتزماً للاتمام بذلك انتهى ولو استخلف الامام القاصر لنحو رعا من المتم من المقتدين أو غيرهم أتم المقتدون به وان لم ينووا الاقتداء لانهم مقتدون به حكماً بمجرد الاستخلاف ومن ثم لحقهم سهوه

ويحمل

حال المسافر فاندفع ما لاذري هنا من التوقف

قال في شرح العباب نعم ان قامت قرينة على عدم قصره ككونه حنفياً قبل ثلاث مراحل فالذي يتجه انه يلزم الاتمام وان بان امامه قاصر لتقليده محيز القصر زاد الجاهل الرمي في النهاية ويتجه كما قاله الاسنوي أن يلحق به ما اذا أخبره الامام قبل احرامه بأنه عزم على الاتمام انتهى (قوله أو أحدث) أي الامام أو المأموم قال في المنهاج أو بان امامه محدثاً قال في التحفة والنهاية ومنه الجنب أو ذنباً نجاسة خفية كما هو ظاهر ان الصلاة خلف كل صحيحة وجاعة ثم قال لو بان عدم انعقادها لغير الحدث أو الخبث الخفي فله قصرها انتهى أي المعادة

فستد صلته لزمه كما  
في المجموع الاتمام ولو  
فقد الطهر بن فشرع بنية  
الاتمام فيها ثم قدر على  
الطهارة قال المتولى وغيره  
قصر لأن فعله ليس بحقيقة  
صلاة قال الأذري ولعل  
ما قالوه بناء على أنها ليست  
صلاة شرعية بل تشبهها  
والمذهب خلافه انتهى  
والأوجه الأول إلى آخر  
ما في النهاية وقال الخطيب

كان اقتدى بمصلي الظهر  
مثلا به في جزء من الصبح  
أو الجمعة أو المغرب أو النافلة  
لأنها تامة في نفسها (ولا  
بمشكوك السفر) لأنه لم  
يجز حينئذ بنية القصر  
والجزم بها شرط كما يأتي  
وصح عن ابن عباس رضي  
الله عنهما أنه سئل ما بال  
المسافر يصلي ركعتين إذا  
انفرد وأربعاً إذا أتم بمقيم  
فقال تلك السنة

في المغني ما قاله الأذري هو  
الظاهر وهذا الوجه من  
كلام الرمي ثم رأيت الشارح  
أقر الأذري في الإمداد  
وقال في فتح الجسد وأدهو  
المعتمد وكذا يقال فيمن  
يصلي بتبعية مع لزوم  
الاعادة بنية الاتمام ثم  
أعادها فجزى فيها خلاف  
الرمي والخطيب والشارح  
(قوله بنية القصر) قال في  
التحفة أو ما في معناه  
كصلاة السفر أو الظهر

مثلا ركعتين وإن لم ينوترخصا

ويحمل سهوهم نعم أن نوى إفراقه حين أحسوا بأول رغائه مثلاً قبل تمام استخلافه قصره أو كما لو لم يستخلفه  
هو ولا المأمومون أو المستخلف ولو عاد الإمام واقتدى بالخليفة المذكور لزمه الاتمام لاقتدائه بعم في جزء من  
صلاته (قوله كان اقتدى بمصلي الظهر مثلاً) أي أو العصر أو العشاء (قوله به) أي بالتميم (قوله في  
جزء من الصبح أو الجمعة أو المغرب أو النافلة) أي بهذه الأمثلة لدفع ما يقال إن المقتدى بمن في هذه الصلوات  
له القصر لتوافق الصلاتين وعبارة المغني فإن قيل تعبيره بعم يخرج الظهر خلف مقيم يصلي الجمعة أو خلف من  
يصلي الصبح مع أنه يلزمه الاتمام كما مر ولا يقال له متم أجيب بأنه لا مانع من أن يقال له متم فإنه قد أتى بصلاة  
تامة ويؤيد ذلك تعبير الحاروي الصغير بقوله ولو اقتدى بعم ولو في صبح وجمعة فذكر مع لفظ الاتمام الصبح  
والجمعة اللتين لا قصر فيهما ولو لا قال في البهجة

ولو جرى اقتداؤه في صبح \* أو جمعة هذا على الأصح

وهذا يندفع ما أورده الأسنوي وغيره من أنه إذا اقتدى بالمقيم في نافلة كمصلي عيد وراتية فإنه يتم كما اقتضاه  
كلامهم وتعبير الأسنوي بالمقيم مثال إذا المقتدى بمسافر في نافلة كذلك (قوله لأنها تامة في نفسها) أي ولا  
يقال لها مقصورة فيمن عمر رضي الله عنه قال الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم  
وقد خاب من افتري رواه أحمد وغيره قال في النهاية والأوجه جواز قصر معادة صلاتها أو لا مقصورة وفعلها  
ثانياً إماماً أو مأموماً بقصر وانما اعتبر في الأولى كونها مقصورة لأن الإعادة فعل الشيء ثانياً بصحته الأولى  
لا يقال على هذا أنجزا عاداتها تامة لأننا نقول لما كان التمام هو الأصل ولا يتوقف وجوبه على نيته لم يمنع  
لأنه رجوع للأصل ولولزم الإمام الاتمام بعد إخراج المأموم نفسه لم يجب عليه الاتمام لأنه ليس بإمام له في تلك  
الحالة إذ متم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفقدان الاتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك على المصنف  
أنه يزيده من غش (قوله ولا بمشكوك السفر) أي وإن لا يقتدى في جزء من صلته بمن شك في  
سفره فلو اقتدى بمن ظنه مسافراً فنوى القصر الظاهر من حال المسافر أنه ينوي به فبان مقياً فقط أو بمن جهل  
سفره بأن شك فيه أو لم يعلم من حاله شيئاً فنوى القصر أتم وإن بان مسافراً أقصر القصر بغيره بشر وعه متردداً فيما  
يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالباً وخرج بمقياً ما لو بان مقيماً محمداً فإن بانت الإقامة أو لا وجب الاتمام  
أو الحدث أولاً أو باناً معاً فلا يجب الاتمام إذا قدمه لحدته وفي الظاهر ظنه مسافراً (قوله لأنه) أي المأموم  
(قوله لم يجز حينئذ) أي حين إذا اقتدى بمشكوك السفر فهو تعلق لا شرط لعدم الاقتداء به فقط (قوله  
بنية القصر والجزم بها شرط كما يأتي) أي قرباً في تصوير الشرط الثالث قال في التحفة لو اقتدى بمن ظن سفره  
ثم أحدث الإمام وظن مع عرض حديثه أنه نوى القصر ثم بان مقيماً أتم لأن ظنه بنية القصر عند عرض  
حديثه منع النظر إلى كون الصلاة خلف المحدث جماعة أم لا وبحت القدوة بأن اقتدى بمن ظنه مسافراً ولم  
يظن ذلك فبان مقيماً فإنه يتم وإن علم حديثه أولاً وانما بحت الجمعة مع تبين حديث إمامها الرائد على الأربعين  
اكتفاء بصورة الجماعة بل حقيقتها القبولهم أن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكن ذلك في إدراك  
المسبوق الركعة خلف المحدث لأن تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما للاسنوي هنا (قوله  
وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما) دليل لا شرط لعدم الاقتداء بالتميم الذي هو أصل الشرط المذكور  
والحديث رواه الإمام أحمد بسند صحيح (قوله أنه سئل ما بال المسافر) أي ما حال المسافر لأن البال يطلى على  
معان منها الحال (قوله يصلي ركعتين إذا انفرد) أي إذا صلى منفرداً وفي صحيح مسلم عن موسى بن سلمة قال  
سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة ولم أصل مع الإمام فقال ركعتين سنة أبي القاسم صلى الله عليه  
وسلم نقله الشيخ عميرة (قوله وأربعاً إذا أتم بمقيم) أي وما باله يصلي أربع ركعات إذا اقتدى بعم (قوله فقال)  
أي ابن عباس رضي الله عنهما جواباً عن هذا السؤال وأجاب بالحكم لأنه الأهم وإن قيل أنه لا يكفي عن الحكمة  
إذا كان حقه أن يقال لأنه التزم الاتمام بربطها بالمقيم مثلاً (قوله تلك السنة) أي الطريقة النبوية لا يقال

هذا قول صحابي وهو كفعله لا يحتاج بهما لانا نقول ان ذلك في حكم المرفوع فكان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قاله لان المقرر عندهم ان قول الصحابي السنة كذا او من السنة في حكم المرفوع وكذا قوله امرنا او نهينا قال الحافظ العراقي في الفقيه

قول الصحابي من السنة او نهينا امرنا حكمه الرفع ولو

بعد النبي قاله بأعصر \* على الصحيح وهو قول الاكثر

(قوله والثالث) أي من الشروط الاربعة (قوله ان ينوي القصر) أي أو ما في معناه في الاقناع ومثل نية القصر ما لو نوى الظهر مثلاً ركعتين وان لم ينو ركعاً كما قاله الامام وما لو قال أودى صلاة السفر كما قاله المتولي وفي التحفة وغيرهما مثله (قوله في الاحرام أي عنده) أي فيشترط وجود نية في الاحرام كسائر النيات حكماً وخلافاً كما قاله الاسنوي بخلاف نية الاقتداء لانه لا بدع في طرقات الجماعة على الانفراد كعكسه اذ لا أصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طرعه على الاتمام لانه الاصل كما سيأتي فلم ينو فيه بأن نوى الاتمام أو أطلق أتم لانه المنوي في الاولى والاصل في الثانية (قوله بأن يقرنها بيقينا) تصوير لنية القصر في الاحرام فالضمير المؤنث لنية المفهومة من ينوي والمذكر للاحرام ويقرن بضم الراء وكسر هاء من بابي نصر وضرب واستفيد من هذا التصویر انه لا بد ان تقترن هذه النية بجميع التكبير كنية الفرضية ويفيده أيضاً قوله كاصل النية قال البجيرمي على الاقناع المعتمد أنه يكتفي اقتران نية القصر من التكبير انتهى ولعله جري على الاكتفاء بالمقارنة العرفية كما ينجز يرفع في أركان الصلاة (قوله ويستديم الجزم بها) أي بنية القصر عطف على يقرنها فهو من تمة التصویر على نية القصر لكن يقطع النظر عن كونها في الاحرام (قوله بأن لا يأتي الخ) تصوير لاستدامة الجزم بها (قوله بما ينافيها) أي نية القصر والمراد بالنافي هنا ما يشمل الشك فيها والتردد في القصر والشك في حال الامام وقيامه هو لثالثة كما يدل له تفريغه لا تأتي تأمل (قوله الى السلام) متعلق بالاثبات المنفي وأشار به هذا التصویر الى أن الشرط التحريز عن منافيتها فقط لانه يشترط دوام الاستحضار لها بل الانفكاك عما يخالف الجزم كنية الاتمام والتردد فيه خلافاً لما يوهبه بعض عبارات ولذا قال في الهبة

ونية جازمة للقاصر \* من أول الصلاة حتى الآخر

قلت كذا مفهومة والاصوب \* ان دوام ذكرها لا يجب

وانما الشرط انفكاك عما \* خالف في كل الصلاة الجزماً

(قوله لان الاصل الاتمام) لتعليل لاصل اشتراط نية القصر (قوله فاحتيج في الحر وج منه) أي من الاصل الذي هو الاتمام (قوله الى قصد جازم) أي مخرج عن ذلك الاصل وبهذا التعايل فارق الاتمام فانه لا يلزم نية كما تقرر (قوله فان لم يجزم بها) أي بنية القصر عند التكبير فهو مفرع على التصویر المذكور وحينئذ فالانساب ان يقول فان لم يقرنها به (قوله أو عرض ما ينافيها) عطف على لم يجزم بها فلو احرم قاصر خلف من علمه أو ظنه قاصر اقام الامام لثالثة فشك المأموم في قيامه هل هو متم أو ساه لزمه الاتمام وان بان أنه ساه كما لو شك في نية نفسه وفارق ما لو شك في نية امامه ابتداء حيث لا يلزمه الاتمام كما مر بأن النية لا يطلع عليها ولا اشارة تشعر بالانعام وهنا القيام مشعر به أفاده في الاسنى (قوله كان تردد) أي بعد احرامه فهو متمثل لعروض المنافي (قوله هل يقطعها) أي نية القصر أم لا (قوله أو شك) أي بعد احرامه فهو متمثل لعروض المنافي أيضاً (قوله هل نوى القصر) أي عند احرامه (قوله أم لا) أم لم يقطعها في المثال الاول أم لم ينو القصر في المثال الثاني فهو راجع لهما كما قررته آنفاً (قوله أتم) أي صلاته وجوباً وهذا جواب فان لم يجزم أو عرض الخ (قوله لانه وان تد كرحالا) أي أنه نوى القصر فانه لا يفيد جواز القصر (قوله لانه الاصل) لتعليل لوجوب الاتمام وبعبارة التحفة للتردد في الاولى ولان الاصل في الثانية عدم النية وتد كرها عن قرب

(و) الثالث (ان ينوي القصر في الاحرام) أي عنده بأن يقرنها بيقينا ويستديم الجزم بها بأن يأتي بما ينافيها الى السلام لان الاصل الاتمام فاحتيج في الحر وج منه الى قصد جازم فان لم يجزم بها أو عرض ما ينافيها كان تردد هل يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا أتم وان تد كرحالا لانه الاصل

(قوله أو شك هل نوى القصر) قال النووي في المنهاج أو قام امامه لثالثة فشك هل هو مقيم أو ساه أتم انتهى قال في التحفة وان بان أنه ساه أتم قال لو أوجب امامه القصر ككني بعد ثلاث مراحل لم يلزمه اتمام جلال قيامه على السهو انتهى قال في شرح المحرر بل يتخير بين أن يخرج نفسه من متابعتها ويسجد للسهو ويسلم لتوجه السجود عليه بقيام الامام ساهياً وبين أن ينتظره حتى يعود انتهى أي ويسجد أيضاً قال في الامداد ولو نوى الاتمام لم يجز له ان يأتي به في سهوه لانه غير محسوب له



لا يفيد هنا المضى جزء من صلواته على الاتمام لان صلواته منعقدة وبه فارق الخ وهي أظهر مما هنا لان الفرق المذكور لا يظهر من مجرد كون الاتمام هو الاصل ( قوله وبه ) أى بالتعليل يكون الاتمام هو الاصل على ما فيه ( قوله فارق الشك في أصل النية اذا تدكر حالا ) أى فانه لا يؤثر كمر في شروط الصلاة ومقصوده بهذا الكلام الجواب عما يقال قد مر أنه لو شك في أصل النية وتدكر عن قرب لم يضر فهل هنا كذلك وايضا الجواب أن الشك في أصل النية كعدمها فزمانه غير محسوب من الصلاة لكنه عني عن القليل لمشقة الاحتراز عنه وهنا الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان قد نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤديا للجزء من الصلاة على التمام لعدم النية فلزمه الاتمام وبهذا التقرير يعلم أن الفرق بينهما لا يتضح بمجرد كون الاصل الاتمام كما أشارت اليه آتفا قال في فتح الجواد ولو شك في أصل النية التي من جلها نية القصر ثم زال عن قرب فهل يلزمه الاتمام لانه يصديق عليه أنه شك في أصل القصر أولا لانه وقع في ضمن الشك في أصل النية المغتفر كل محتمل والاول أقرب فليتأمل ( قوله نعم لا يضر تعليقها ) أى نية القصر وهذا استدراك على قوله فان لم يجزم بها الخ ( قوله بنية امامه ) أى للقصر وعدمه ثم ان بان قصر الامام قصر المأموم والا يتم فلو خرج امامه من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جاز للمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه الامام لزمه الاتمام على المعتمد احتياطا و قيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام ( قوله بان ظن سفره ولم يعلم قصره ) أى الامام يعني شك في نية الامام القصر ( قوله فقال ) أى قولنا فليسا معلقا نية على نية امامه ( قوله ان قصر قصرت ) أى تبعته في قصره ( قوله والا ) أى وان لم يقصر الامام ( قوله أتممت ) أى تبعته في الاتمام ( قوله لان الظاهر من حال المسافر القصر ) هذا لا يناسب ذكره هنا لانهم انما علموا به جواز القصر للمأموم مع جزمه بنية القصر فالاولى الاقتصار على التعليل الثاني وعبارة التحفة مع المتن ولو علمه أو ظنه بل كثيرا ما يرادون بالعلم ما يشمل الظن مسافرا أو شك أى تردد في نية القصر لكونه مجزما هو بنية القصر قصر اذا بان قاصرا لانه الظاهر من حاله ولا تقصير ولو شك فيها أى نية امامه فقال معلقا عليها في نيته ان قصر قصرت والا يقصر أتممت قصر في الاصح ان قصر لانه صرح بما في نفس الامر من تعلق الحكم بصلاة امامه وان جزم فلا يضره ذلك الخ اذا علمت هذا علمت ما في كلامه هنا ( قوله وانما لم يضر التعليق ) أى في صحة النية مع أن الشرط فيها الجزم ( قوله لان الحكم معلق بصلاة امامه ) أى وعملا بالقاعدة أن محل اختلال النية بالتعليق ما لم يكن تصرفا يقتضى الحال والا فلا وهنا هو مضمحل لانه انما يقصر اذا قصر الامام والا يتم وجوبه فليتأمل ( قوله وان جزم ) أى جزم المأموم القصر وهو تعليلهم له بقولهم لان الحكم معلق الخ ويجب العمل بقول الامام في نية الاتمام قال في التحفة ولو فاسقا أخذنا من قولهم يقبل اخباره عن فعل نفسه انتهى أى لانه اخبار عما لا يعلم الامن جهته فهو مقبول الآن يتعلق به شهادة كروية الهلال ( قوله والرابع ) أى وهو آخر الشروط ( قوله ان يدوم سفره ) أى القاصر ( قوله من أول الصلاة الى آخرها ) أى ولا يتحقق ذلك الا بالاثبات بما يم من عليكم ع ش ( قوله فان انتهت به ) أى بالمصلى القاصر تقرير على اشتراط دوام السفر في جميع الصلاة الا أن الانسب أن يقول فان انتهى سفره فيها ثم جعل انتهاء السفينة مثالا له تأمل ( قوله سفينة الى محل اقامته ) أى سواء كان وطنه أو غيره من المواضع التي انتهى سفره بالوصول اليها ( قوله أو سارت به منها ) أى محل اقامته فالاولى منه بالتدكير ولعله لتأويله بالبلدة واستشكل تصوير هذه بأنه ان نوى القصر لم تنفقد لتلاعبه أو لزمه الاتمام لتغليب الحضر بل لغوت شرط القصر وهو نية عند الاحرام وأجيب بأنه نوى القصر جاهلا بأن من شرطه سير السفينة فانه يصح حينئذ يؤيده قول الامام لو نوى القصر معتقدا أنه مسافر فبان مقيما سحت صلواته ولزمه الاتمام ولا أعرف فيه خلافا وأجيب أيضا بأن مرادهم ما إذا أطلق في نيته فلم ينو القصر ولا الاتمام فيلزمه الاتمام لمعتين فقد نية القصر عند الاحرام وتغليب الحضر والتعليل بالمعتين جاز على الاصح عند الجمهور وقد يستدل بهذا الجواب في نظيره من مسح الخلف على

وبه فارق الشك في أصل النية اذا تدكر حالا نعم لا يضر تعليقها بنية امامه بأن ظن سفره ولم يعلم قصره فقال ان قصر قصرت والا أتممت لان الظاهر من حال المسافر القصر وانما لم يضر التعليق لان الحكم معلق بصلاة امامه وان جزم ( و ) الرابع ( أن يدوم سفره من أول الصلاة الى آخرها ) فان انتهت به سفينة الى محل اقامته أو سارت به منها

( قوله أو سارت به منها ) صورته كما في شرح العباب أنه ينوى القصر جاهلا بأن من شرطه سير السفينة اذ لو نواه عالما كان متلعبا ويؤيد الصحة مع الجهل قول الامام لو نوى القصر معتقدا أنه مسافر فبان مقيما سحت صلواته ولزمه الاتمام ولا أعرف فيه خلافا وان يطلق في نيته فلم ينو قصره ولا اتماما فيلزمه الاتمام لمعتين فقد نية القصر عند الاحرام وتغليب الحضر قاله في المجموع دافعا استشكل ذكرهم لها الى آخر ما قاله في شرح العباب من الاستشكال ودفعه

والغرب لله في تسميتها  
عشاء انتهى قال الحلبي في  
حاشيته فيه تصريح بأنه يكره  
أن يقال العشاءين تغليباً  
وفيه أن هذا الإطلاق  
بالتبعية لا بالاستقلال انتهى  
وقال الشوبري في حاشيته  
على المنهج وفي قوله لله في

أونوى الإقامة أو شك هل  
نواها أو هل هذه البلدة التي  
انتهى إليها بلده أو لا  
وهو في أثناء الصلاة في  
الجميع أم زال الرخصة  
أو الشك في زواله

### ﴿فصل﴾

في الجمع بالسفر والمطر  
(يجوز) في السفر الذي  
يجوز فيه الفطر (الجمع  
بين العصرين) أي الظهر  
والعصر وغلبت لسرفها  
لأنها الوسطى (و) بين  
(العشاءين) أي المغرب  
والعشاء وغلبت لأنها أفضل  
وعبر غيره بالمغربين كأنه  
توهم أن في هذه تسمية  
المغرب عشاء وهو مكره  
وليس كذلك

مانعه أي في الجملة فلا يرد  
ما في الانوار تأمل وكتب  
أيضا في الانوار وغيره أن  
التغليب وغيره ليس مكرها  
فجعل الكراهة إذا سماها  
عشاء من غير تغليب وحيث  
يشكل ماذا كرهه الشارح  
على أنه غلب العشاء  
على المغرب في باب

أنه مسح مسح مقم خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه مسح مسح مسافر مع موافقته لنا على ما هنا  
والله أعلم (قوله أونوى الإقامة) أي القاطعة للترخص كاربعة أيام صحاح أو أطلق (قوله أو شك هل نواها)  
أي الإقامة أم لم ينوها (قوله أو هل هذه البلدة التي انتهى إليها) أي أو هل بلغها أم لا (قوله وهو  
في أثناء الصلاة في الجميع) أي جميع الصور من انتهاء السفينة وسيرها ونية الإقامة بصورتها (قوله أم) أي  
وجوباً أو إن لم ينوه إذا انعم مندرج في نية القصر فكانه نوى القصر ما لم يمرض موجب الانعام شو برى  
(قوله زال سبب الرخصة) أي في الصورة الأولى والثالثة (قوله أو الشك في زواله) أي للشك في  
زوال سبب الرخصة في الأخيرين وتغليباً للحضر في الثانية - كالأولى والثالثة قال في حواشي الروض  
لأنها عبادة يختلف حكمها بالحضر والسفر وقد اجتمع فيها أقسام حكم الحضر كمن سافر في رمضان بعد  
الفجر وكما لو قدم وهو صائم فانه يلزمه انعامه والفرق بينه وبين المتيمم يرى الماء في أثناءها أن المتيمم لزمه  
الدخول فيها بالتيمم والقصر رخصة لم يجب فإذا زال سببها انقطعت وأيضاً لو سجد استعمل الماء بطل  
سماحه وهنا ينبغي والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿فصل في الجمع بالسفر﴾

أي بين الصلاتين سواء كانتا متينين أو مقصورتين أو أحدهما نامة والأخرى مقصورة (قوله والمطر)  
أي والجمع بالمطر ونحوه مما سياتي (قوله ويجوز) أي يباح وقد يطلب فعله أو تركه وجوباً أو نهيماً كما  
يعلم مما مر في القصر قليلاً وسيأتي هنا بعض ذلك (قوله في السفر الذي يجوز فيه القصر) أي وهو السفر  
الطويل المباح بتفصيله السابق وفي قول قديم يجوز الجمع في السفر القصير قياساً على التغفل على الراحلة  
(قوله الجمع بين العصرين) أي في وقت أيهما شاء كما سياتي قال في الإيعاب ولا جمع على الوجه من تردد  
في الخادم فيما لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربعاً وقت العصر في يوم واحد ثم سافر قبل دخول  
وقته ما فلا يجوز له الجمع بأن يصلي ثمان ركعات في وقت الظهر أو العصر فالتدريج يسلك به مسلك  
الشرع في العزائم دون الرخص والالحاق القصر انتهى فلي تأمل (قوله أي الظهر والعصر) أي والجمعة  
كالظهر في جمع التقديم كان يقيم بيلد الجمعة أقامة لا تمنع الترخص فله أن يصلي الجمعة ثم العصر عقبها وأما  
جمع التأخير فيمنع لاستحالة تأخير الجمعة (قوله وغلبت) أي العصر على الظهر في التثنية والتغليب جعل  
أحد المتصاحبين أو المتشابهين موافقاً للآخر في الاسم ثم أو ردت التثنية عليه ما وقصد إليه ما جميعاً فإن ثم  
اختلف فيه هل هو مشي حقيقة نظراً إلى أنه بعد التغليب صار متغياً للفظ أو ملحق به نظراً إلى الأصل  
وليس له فاعلده يرجع إليها على المختار خلافاً لابن الحاجب في المال حيث شرط تغليب الأدنى على الأعلى  
وعكس الطيبي وكل منتهى بامثلة كثيرة ولذا قال السيوطي في عقود الجنان  
قلت ومن بشرط أن يغلب الأدنى أو الأعلى فلا تصوباً

(قوله لسرفها) أي العصر (قوله لأنها الوسطى) أي على المعتمد كما مر (قوله وبين العشاءين) أي ويجوز  
الجمع بينهما (قوله أي المغرب والعشاء) نقل به عن أصحابنا أن مذهب مالك أنه يجوز الجمع في السفر القصير  
أيضاً وأنه خاص بالعشاءين بخلاف القول القديم السابق فانه في العصرين أيضاً (قوله وغلبت) أي العشاء  
في التثنية ولم يقل المغربين مع أنها أخف (قوله لأنها أفضل) أي من المغرب والظهر (قوله وغير غيره)  
أي غير المصنف وهو شيخ الاسلام رحمه الله في المنهج وإنما أجمعه الشارح تأديباً معه لأنه سيرده (قوله  
بالمغربين) أي بدل العشاءين قال في شرحه وغلب المغرب لله في تسميتها عشاء (قوله كأنه توهم أن  
في هذا) أي التعبير بالعشاءين تغليباً للمغرب (قوله تسمية المغرب عشاء) أي فتحاش منه الشيخ  
مع أن له سلفاً وهو ابن المقرئ في إرشاده قال في فتح الجواد لئلا يتوهم أن فيه تسميتها عشاء زاد في الامداد  
وان لم يكن فيه ذلك كما قدمته (قوله وهو مكره) أي كما مر أوائل باب الصلاة (قوله وليس كذلك) أي على

المتعمد  
ضفة الصلاة في مسح القراءة انتهى وقال القليوبي ما في الانوار هو المعتمد وغيره في الارشاد  
بالمغربين قال الشارح في فتح الجواد غلب المغرب لئلا يتوهم أن فيه تسميتها عشاء انتهى زاد في الامداد وان لم يكن فيه ذلك كما قدمته

تأخير الاستحالة تأخير الجمعة

عن وقتها (قوله وكل من

لم يسقط الحج) هو من عطف

العام على الخاص اذن من

أفراده فاقد الطهورين

كما لا يخفى وجرى على

هذا في شرح الارشاد وفي

حاشية الايضاح وأقره

شيخ الاسلام في شرح

الروض والخطيب الشيرازي

وابن علان وقال في النهاية

محصل وقفة اذا الشرط ظن

فلا اعتراض على المصنف

(تقدما وتأخرا) ويكون

كل أداء لان وقتيهما صار

\* كالوقت الواحد نعم يمتنع

التقديم للتحيرة وفقد

الطهورين وكل من لم

تسقط صلاته لان شرطه كما

يأتي وقوع الاولى معتدا

بها وما يجب اعادته لا اعتداد

به لانها انما فعلت لحرمة

الوقت أما الصبح مع

غيرها

صحة الاولى وهو موجود

هنا انتهى وفي التحفة فيه

نظر ظاهر لان الاولى مع

ذلك صحيحة فلا مانع انتهى

قال العلامة ابن قاسم في

حواشي التحفة هو الوجه

مر ثم قال لان المتحيرة

انما استثبت لعدم تحقق

صحة صلاتها وهذه الملحقات

تحققنا الصحة فيها ولا يضر

لزوم القضاء انتهى واقتصر

على المتحيرة شيخ الاسلام

في شرح منهجه والجمال

الرملي في شرحه على البيهقي ونظم الزيد

المعتمد في الانوار وغيره أن التغليب ليس مكررها فحل الكراهة اذا سماها عشاء من غير تغليب (قوله فلا  
اعتراض على المصنف) أي كغيره من غير وبالعاين على سبيل التغليب منهم ابن رسلان في نظم  
الزبد حيث قال وجاز أن يجمع بين العصرين \* في وقت احدي ذين كالعشاءين

(قوله تقديم) مفعول مطلق أي جمع تقديم في وقت الاولى وبه يندفع ما قد يتوهم من قوله تقديم بأنه  
صادق بأول الوقت ووسطه وآخره بل وبما قبل دخول الوقت بالمرتبة وظاهر ذلك أنه لا بد من فعل  
الصلاتين لتأهيا في الوقت ادراك ركعة من الثانية فيه لكن نقل عن الروياني انه يكفي ادراك ركعة بل  
ودونها فيه قال ع ش ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر  
وان أقام بعده فلما اكتفى بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكفي بذلك في الوقت فليتم (قوله وتأخرا)  
أي جمع تأخير في وقت الثانية ثم قوله تقديم وتأخير ارجع للعصرين والعشاءين معاً وهذا معنى  
قول البيهقي وجمعه العصرين في وقتيهما \* مرخص كالحكم في تلوهما

(قوله ويكون كل) أي من المجموعتين في وقت الاخرى (قوله أداء) أي فالعصر المجموعة في الظهر  
تقديم والعشاء المجموعة في المغرب كذلك أداء بالعكس (قوله لان وقتيهما) أي الصلاتين المجموعتين  
(قوله صار) كالوقت الواحد) أشار بالكافي الى أنها للسوا واحد حقيقة ثم ان أراد الجمع ولم يراع خلاف  
المانع منه فان كان سائر في أحد الوقتين نازلاً في الآخر فالجمع في وقت النزول أفضل للتابع ولانه  
الارفق وان كان سائر فيهما أو نازلاً فيهما فالتقديم أفضل كما بحثه في التحفة واليه أشار في المنهج وهو  
المعتمد خلافاً للجمع لان فيه المبادرة الى براءة الذمة هذا فان قيل قوله ان جمع التقديم أو التأخير قد يكون  
أفضل لمشكل بانه لا تفاضل بين الجائزين وأجيب بأن الجمع وان كان جائزاً لا مندوباً لكن التفاضل  
بين نوعيه ليس من حيث ذات الجمع الجائز حتى رد ما ذكر بل من حيث ما اقترن بأحدهما من الكمال  
الذي عاده على الصلاة الواجبة بكمال خلاصه الجمع الاخر على أن افراد المباح وان كان مفضلاً لا يقبل  
التفضيل لتفاوت افرادها كما هو ظاهر (قوله نعم يمتنع التقديم للتحيرة) استدرأ على المتن وخرج بالتقديم  
التأخير والفرق بينهما كما قال ع ش أنه يشترط في التقديم ظن صحة الاولى وهو منتف في المتحيرة بخلاف  
التأخير فانه لا يشترط ظنه ذلك بخلاف وان كان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال  
أن تقع في الطهر لو فعلتها في وقتها (قوله وفقد الطهورين) أي ويمتنع جمع التقديم لفقد الطهورين الماء  
والتراب (قوله وكل من لم تسقط صلاته) من ذكر العام بعد الخاص اذا فقد الطهورين من أفرادها وهذا

الذي حزم به هنا كذلك في غير التحفة أيضاً أما فيها فقال وفيه نظر ظاهر لان الاولى مع ذلك صحيحة فلا  
مانع والرملي في النهاية توقف فيه وقال اذا الشرط ظن صحة الاولى وهو موجود ولذا اعتمد الشيخ الباجوري  
عدم الامتناع حيث قال ويزاد أيضاً صحة الاولى يقيناً وظناً ولو مع لزوم الاعادة فيجمع فاقد الطهورين  
والمتمم ولو عمل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد لوجود الشرط كما قاله الرملي وابن حجر خلافاً للزركشي  
وان اعتمده ابن قاسم في بعض كتاباته واستغفر به الشبرايملي (قوله لان شرطه) أي جمع التقديم تطيل  
للاستدراك المذكور (قوله كما يأتي) أي قريبا في مبحث الشرط الاول من قوله لم ولو قدم الاولى وبأن  
فسادها فسدت الثانية (قوله وقوع الاولى معتداً) أي صحيحة يقيناً وظناً وهو منتف في المتحيرة بخلاف  
الجمع في وقت الثانية (قوله وما يجب اعادته) أي من الصلوات (قوله لا اعتداده) أي فانتفى به شرط الجمع  
وقد ينازع في ذلك بأن المتحيرة انما امتنع جمع التقديم في حقها لفقد شرطه وهو ظن صحة الاولى وأما فاقد  
الطهورين ونحوه فصلاتهم صحيحة مسقط للطلب وأما وجوب القضاء في حقهم فبأمر جديد وقد يجاب  
بأنها وان أسقطت الطلب ففعلها لما كان لحرمة الوقت نزل فعلها منزلة العدم وهو يفتي بشرط الجمع فليتم (قوله  
(قوله لانها) أي الصلوات الواجبة الاعادة (قوله انما فعلت لحرمة الوقت) أي في جمع التقديم تقديم لها على  
وقتها بالضرورة بخلاف التأخير فان فيه توقع زوال المانع تأمل (قوله أما الصبح مع غيرها) أي من العشاء



بين المغرب والعشاء ليلة عيد النحر وإلى جوازه مطلقا ذهب كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأشهب المالكي وقال غيره من المالكية يختص بمن يجدي في السير بعذر وبه قال الليث بن سعد وقيل

والعصر مع المغرب فلا جمع فيهما لأنه لم يرد بخلاف ما ذكره فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل الزوال آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زالت قبل ارتحاله صلاهما ثم ركب وأنه كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء أي في وقت العشاء (وتركه) أي الجمع (أفضل) لارعاية لخلاف من منعه لأنه عارض السنة الصحيحة الدالة على الجواز كما تقرر بل لان فيه

يختص بالسائر دون النازل وهو قول ابن حبيب من المالكية وقيل يختص به له عذر وحكي عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم (قوله بل لان فيه إخلاء أحد الوقتين) اقتصر على هذا التعليل في الامداد وصرح بما ذكره شافعي

والظهر وهذا مقابل قول المتن العصرين والعشاءين (قوله والعصر مع المغرب فلا جمع فيهما) أي فيجتمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر ويمتنع الجمع أيضا في الحضر وفي سفر قصير ولو مكيا وفي سفر معصية (قوله لأنه لم يرد) تعليل لعدم الجمع في الصور الثلاثة أعنى الصبح مع غيرها بقسمها والعصر مع المغرب ولا دخل هنا للقياس لأنه من باب الرخص (قوله بخلاف ما ذكره) أي العصرين والعشاءين (قوله فقد صح) أنه صلى الله عليه وسلم أي كإقرار وأه الشيخان من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زابت قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب انتهى وبه تعلم أن ما ذكره الشارح رواية بالمعنى (قوله كان ارتحل قبل الزوال) الارتحال افتعال من الرحيل قال في المصباح رحل عن البلد رحلا ويتعدى بالتضعيف يقال رحلته وترحلت عن القوم وارتحلت والرحلة بالكسر والضم لغة اسم من الارتحال (قوله آخر الظهر) أي لم يصلها في وقتها المعهود في الحضر (قوله إلى وقت العصر فنزل) أي عن مركبه (قوله فجمع بينهما) يعني صلى كلا من الظهر والعصر فيه لأنه جمع بينهما باحرام واحد كما هو ظاهر (قوله فإن زالت) أي الشمس (قوله قبل ارتحاله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله صلاهما) أي الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم (قوله ثم ركب) بهذا الحديث دليل لكل من جنى التقديم والتأخير في العصرين (قوله وأنه) أي وصح أنه صلى الله عليه وسلم فهو عطف على أنه الأول وهذا رواه الشيخان أيضا لكن عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله كان إذا جده السير) أي أعجبه السير كما في رواية أخرى قال في القاموس الجذب بالكسر الإجهاد والعجلة وقد حذو بحذو من بابي ضرب ونصر وأحمد (قوله جمع بين المغرب والعشاء) أي صلاهما مجعوعتين (قوله أي في وقت العشاء) أي كما يدل عليه السياق وهو أن ابن عمر كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جده الخ يروي أبو داود عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ثوبك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما ما حسنه الترمذي وهو حديث محفوظ كما قاله البيهقي وهناك روايات أخرى وغالبها صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين وبه يسلط التأويل بأن المراد بالجمع تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها قال في شرح مسلم والرواية الأخرى أوضح دلالة وهي إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ثم يجمع بينهما ما يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق (قوله وتركه أي الجمع أفضل) أي من الجمع كما أشعر به تعبيرهم كالمصنف يجوز كذا قالوا قال الشو برى فيه تأمل فإن التعبير بالجواز لا إشعار فيه بأفضلية ترك الجمع عليه وأجاب العلامة الحفني بأن هذا يفهم من عرف الخطاب لا من جوهر اللفظ لأنه إذا قيل يجوز ذلك يفهم منه في العرف أن تركه أولى والذوق شاهد صدق (قوله لارعاية لخلاف من منعه) أي وهو الإمام أبو حنيفة وصاحبه والحسن والنخعي وكذا المزني من أنتمنا رضي الله عنهم الأربعة في جمع بين الظهر والعصر تقديم يومها للحاج وبمزدلفة بين المغرب والعشاء تأخير أو ذهب إلى جوازه مطلقا كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأشهب المالكي وقال غيره من المالكية يختص بمن يجدي في السير بعذر وبه قال الليث بن سعد وقيل يختص بالسائر دون النازل وهو قول ابن حبيب من المالكية وقيل يختص بمن له عذر وحكي عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم (قوله بل لان فيه إخلاء أحد الوقتين) اقتصر على هذا التعليل في الامداد وصرح بما ذكره شافعي

على ما مر من الجواز والافضلية وذكري في شرح العباب بعضا من تلك الاحاديث وقال بعد ذلك ثم رأيت الامام أشار لما قدمته أن هذا الخلاف من باب السنة الصحيحة الصريحة الصريحة فلا ينبغي مراعاته وذكري في شرح العباب بعض احاديث تفيد عدم جواز الجمع وأجاب عنها إلى آخر ما قاله لكنه قال في فتح الجواد للخلاف ولأن فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته انتهى فعلى الخلاف كما ترى واقتصر اعلني في التحفة والنهاية فقال والعبارة للتحفة خروجا من خلاف من منعه وقد يشكل بقولهم الخلاف اذا خالف سنة صحيحة ١٧٧ لا يراعى الا أن يقال ان تأويلهم

له نوع تماسك في جمع التأخير وطعنهم في محتها في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالاصل فروعي انتهى والتأويل هو أن المراد الجمع الصوري بأن آخر الاولى

اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته وبه فارق ندب القصر فيما لا يمان وجد في نفسه كراهة الجمع أو شك في جوازه أو كان ممن يقتدى به ففسن له الجمع نظير ما مر في القصر (أو) كان (بصلي منفردا ولو ترك الجمع) وفي جماعة لوجع فالأفضل الجمع أيضا لاشتماله على فضيلة لم يشتمل عليها ترك الجمع ومثل الجماعة في ذلك سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة فبقي اقترنت صلاته في الجمع بكامل ولو ترك الجمع فأت ذلك الكمال كان الجمع أفضل

إلى آخر وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك احاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما ذكرت شيئا منها في غير هذا المحل ثم ان أراد الجمع ولم يراع خلاف المانع منه

أي في الجمع سواء التقديم والتأخير (قوله اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته) اقتصر على هذا التعليل في الامداد وعلى فتح الجواد بهذا وبما مر من رعاية الخلاف التي نقاهها من مآ في التحفة التعليل بمقتضى راعليه حيث قال وأشار بجواز إلى أن الأفضل ترك الجمع خروجا من خلاف من منعه وقد يشكل بقولهم الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا يراعى الا أن يقال ان تأويلهم لها نوع تماسك في جمع التأخير وطعنهم في محتها في جمع التقديم مع اعتضادهم بالاصل فروعي انتهى ومثله في النهاية والتأويل هو الجمع الصوري بأن آخر الاولى إلى آخر وقتها وصلى الثانية أول وقتها فكل منهما في وقته المخصوص لكن قد مر أن بعض الروايات لا يقبل هذا التأويل والله أعلم (قوله وبه) أي بهذا التعليل الذي هو اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته (قوله فارق ندب القصر فيما مر) أي قبيل فصل فيما يندقق به السنة من أن القصر أفضل اذا كان السفر ثلاث مراحل فأكثر في غير الملاح ومحوه خروجا من الخلاف فيما (قوله الايمان وجد في نفسه كراهة الجمع) استثناء من افضلية ترك الجمع ولم يكن رغبة عن السنة بل لا يثارة الاصل (قوله أو شك في جوازه) أي الجمع لظن تخيله أو نظرا إلى أن خبر الواحد لا يعمل به مثلاف مؤمر قهر النفس (قوله أو كان ممن يقتدى به) أي لئلا يشق على غيره ولأنه يتأكد اظهارة للرخصة وتعليمها (قوله فيفسن له) أي لكل من الواجد في نفسه كراهة الجمع والشاك في جوازه بالمعنى المار والمقتدى به (قوله الجمع نظير ما مر في القصر) أي وغيره من بقية الرخص كالمسح على الخفين والاستنجاء والفطر في السفر وغيرها كما هو مبين في مواضعه (قوله أو كان يصلي منفردا ولو ترك الجمع) أي أو من كان يصلي الخ فهو عطف على وحده الخ (قوله وفي جماعة لوجع) أي وبصلي في جماعة لو صلى الجمع كان لم يحد في أحد الوقتين من يصلي معه (قوله فالأفضل الجمع أيضا) أي كفضلية الجمع على هؤلاء الثلاثة (قوله لاشتماله) أي الجمع لتعليل للافضلية (قوله على فضيلة لم يشتمل عليها ترك الجمع) أي وهي الجمع هنا (قوله ومثل الجماعة في ذلك) أي في كونها سببا لافضلية الجمع اذا اشتمل عليها (قوله سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة) أي كوجود سيرة وخلوع عن حادثة الدائم كما في التحفة والنهاية وغيرهما بل قياس ما مر في القصر أنه اذا كان لو جمع خلا عن حادثة الدائم في وضوءه وصلاته وجب الجمع الا أن يفرق بين ما هنا وما هناك بأنه انما وجب القصر ثم للاتفاق على جوازه سيما اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبته الحنفية فنظر إلى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هذا الا في عرفه ومزدلفة في النسك كما سيأتي وهذا أولى من فرق سم بلزوم اخراج احدي الصلاتين عن وقتها فلم يجب ووجه الاولوية أنه قد يمنع أن في التأخير اخراج الصلاة عن وقتها لان العذر ضيق وقت الصلاتين واحدا على أن ما ذكره لا يشمل جمع التقديم الا أن يقال أراد بالاخراج فعلها في غير وقتها فأفاده عس لكن الاوفق بما صنعه الشارح أنقاهما فرفقه سم فليتلأمل (قوله فبقي اقترنت صلاته في الجمع) أي سواء التقديم والتأخير (قوله بكمال) أي من الكمالات المتعلقة بالصلاة (قوله ولو ترك الجمع) أي في احدي الوقتين (قوله فأت ذلك الكمال) جواب لو (قوله كان الجمع أفضل) أي من تركه وهذا جواب فبقي اقترنت الخ وذلك كمن خاف فوت عرفة أو عدم ادراك العدو ولا يستنقذ أسير قال في التحفة والنهاية بل قد يجب في هذين انتهى قال سم في ذكره إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه أنه ان تعين طريقا في ادراك ما ذكره وجب والا كان أقرب إلى ادراكه ندب والحاصل أنه اذا توقف ادراك الوقوف مثلا على الجمع بين الصلاتين

٢٣ - ترمسى - لث

فان كان سائرا في أحد الوقتين نازلا في الآخر فالجمع في وقت النزول أفضل وان كان سائرا فيهما أو نازلا فيهما فالذي بحثه في التحفة أن جمع التقديم أفضل وقال ان شيخه ذكر ما أشار اليه ونقل عن السباطي أيضا والذي بحثه في المغني والنهاية أن جمع التأخير أفضل وبحث الشارح في الامسداد التخيير بينهما قال لا تنفاه المرجح والكلام حيث لم يقرن أحدا الجمعين بكمال خلا عنه الا آخر والا فراعته أولى (قوله سائر الفضائل) في التحفة والنهاية كخلوع عن جريان

حدث ساس وعري وانفراد وكادراك عرفة أو أسير بل قد يجب في هذين انتهى والعبارة للتحفة زاد في شرح العباب ما لو خشى من التأخير لفوات كعبه المنزل أو خوف نحو عدو فالجمع تقديم أفضل والضابط في ذلك ما سجد كره الشارح (قوله ان كان يصليهم ما الخ) هذا شرط للتأخير مزدلفة فان خشى ذلك طلب منه الجمع تأخير اقبل وصول مزدلفة وعبارة النووي في الايضاح المناسب الكبير ثم ان الجمهور من أصحابنا طلقوا القول بتأخير الصلاتين الى المزدلفة وقال جماعة يؤخرهما لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء وهو ثلث الليل على القول الاصح وعلى قول نصف الليل فان خاف لم يؤخر بل ١٧٨ يجمع بالناس في الطريق انتهى وهذا الذي نقله عن جماعة هو الذي جرى عليه في

وجوب وهذا لا يخالف ما صححه النووي رحمه الله أنه اذا توقف ادراك الوقوف على ترك الصلاة ولو تعددت تركها لان ذلك فيما اذا لم يدركه الا بتركها بالكلية وما هنا يدركه مع فعل الصلاة اذا كانت مجموعة لا اذا صليت كل صلاة في وقتها تأمل (قوله والا فضل للمسافر الحاج الخ) هذا من المستثنيات من افضلية ترك الجمع وأشار بقوله للمسافر الى ان هذين الجمعين للحاج للسفر لا للنسك وهو الذي صححه النووي في عامة كتبه وهو المعتمد عند المتأخرين خلافا لما في الايضاح أن سببه النسك على ما في بعض نسخه وهو نسخة الولي العراقي ولذا اعترضه لكن الذي في نسخة الشارح نصها ثم قيل انه يستوي في هذا الجمع المقيم والمسافر وأنه يجمع بسبب النسك والاصح أنه بسبب السفر فيختص بالمسافر مسافر طويلا وهو مرحلتان ولا يقصر الا من كان مسافرا طويلا بلا خللا وإذا كان الامام مسافرا قصر واذا سلم قال بأهل مكة من سفره قصر أتوا فان قوم سفر الخ وعليه فلا يخالف ما في غيره فليتبني (قوله جمع العصر من تقديم بمسجد مرة) بفتح النون وكسر الميم على الاصح والذي في التحفة وغيرهما هنا معرفة والذي ذكره في الحج في مسجد ابراهيم عليه الصلاة والسلام فقه مخالفة كما لا يخفى اللهم الا أن يقال المقصود هنا ذكر سن الجمع فقط في هذا اليوم للحاج بشرطه لكن يعكره قوله المار والا فضل فلما قبله ليس لم يرد فيه شيء فلي تأمل (قوله وجمع العشاءين تأخير اجمزدلفة) أي والا فضل للمسافر الحاج جمع الخ فهو عطف على جمع العصر من الخ (قوله ان كان يصليهما) أي العشاءين وهذا تنبيه للتأخير الى مزدلفة فقط (قوله قبل مضي وقت الاختيار) أي فان خشى مضيه صلاهما تأخيرا قبل وصوله مزدلفة وعبارة الايضاح ثم ان الجمهور من أصحابنا أطلقوا القول بتأخير الصلاتين الى المزدلفة وقال جماعة يؤخرهما لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء وهو ثلث الليل على القول الاصح وعلى قول نصف الليل فان خاف لم يؤخر بل يجمع بالناس في الطريق انتهى وهذا الذي نقله عن الجماعة هو المعتمد الذي مشى عليه في المجموع كما قاله الشارح في الحاشية (قوله للاتباع فيها) أي في الجمع بين العصرين تقديم في مرة وبين العشاءين تأخير اجمزدلفة والحديث رواه الشيخان وغيرهما وسأني في موضعه بيانه ثم ما علل به هنا كذلك في النهاية والمغني وغيره التحفة بقوله نعم الجمع بعرفة ومزدلفة يجمع عليه فسن قال الكردي في الكبرى وهذا أولى من الاول اذا لاتباع ثابت في غيرهما أيضا كما علم مما قدمته ومع ذلك راعوا خلاف المانع وأما في هذين فلا قائل بالمنع بل أبو حنيفة القائل بعدم صحة الجمع في غير هذين الموضوعين قائل بوجوده فيهما ولو صلى المغرب في الطريق لم يجزه عنده وعليه اعادتهما لم يطبع الفجر وقال المالكية يندب الجمع بينهما وظاهره أنه لو صلاهما قبل اتيانها لهما أجزاء ومن هذا الخلاف يعلم كراهة ترك الجمع في هذين الموضوعين وعلل الشارح لذلك في الامداد بأن الجمع أوفق له في الدعاء في الاول وفي السير في الثاني ومعلوم أن التعاليل الثلاثة موجودة في ذلك لكن خير الامور أوسطها والحق في الامداد هذين اذا نفر من منى فان السنة أن يرمي عقب الزوال ثم يسير الى مكة فيصلي بالمحصب الظهر والعصر جمعا وفيه أن القائل بالمنع في غير عرفة ومزدلفة

للمجموع وهو المعتمد عند متأخرى أئمتنا (قوله تباع) كذلك علل الخطيب في المغني والجمال الرملي في نهاية وغيره في التحفة بقوله نعم الجمع بعرفة ومزدلفة يجمع عليه فسن انتهى وهذا أولى من الاول اذا لاتباع ثابت في غيرها أيضا كما علم مما

والا فضل للمسافر الحاج جمع العصر من تقديم بمسجد مرة وجمع العشاءين تأخير اجمزدلفة ان كان يصليهما ماضي وقت الاختيار للعشاء للاتباع فيها

قدمته ومع ذلك راعوا خلاف المانع وأما في هذين فلا قائل بالمنع بل أبو حنيفة القائل بعدم صحة الجمع في غير هذين الموضوعين قائل بوجوده فيهما ولو صلى المغرب في الطريق لم يجزه عنده وعليه اعادتهما لم يطبع الفجر وقال المالكية

يندب الجمع بينهما وظاهره أنه لو صلاهما قبل اتيانها لهما أجزاء ومن هذا الخلاف يعلم كراهة ترك الجمع في هذين الموضوعين وعلل الشارح لذلك في الامداد بأن الجمع أوفق له في الدعاء في الاول وفي السير في الثاني انتهى ومعلوم أن التعاليل الثلاثة موجودة في ذلك لكن خير الامور أوسطها والحق في الامداد هذين اذا نفر من منى فان السنة أن يرمي عقب الزوال ثم يسير الى مكة فيصلي بالمحصب الظهر والعصر جمعا وفيه أن القائل بالمنع في غير عرفة ومزدلفة يجمع عليه فسن انتهى وهذا الذي نقله عن الجماعة هو المعتمد الذي مشى عليه في المجموع كما قاله الشارح في الحاشية (قوله للاتباع فيها) أي في الجمع بين العصرين تقديم في مرة وبين العشاءين تأخير اجمزدلفة والحديث رواه الشيخان وغيرهما وسأني في موضعه بيانه ثم ما علل به هنا كذلك في النهاية والمغني وغيره التحفة بقوله نعم الجمع بعرفة ومزدلفة يجمع عليه فسن قال الكردي في الكبرى وهذا أولى من الاول اذا لاتباع ثابت في غيرهما أيضا كما علم مما قدمته ومع ذلك راعوا خلاف المانع وأما في هذين فلا قائل بالمنع بل أبو حنيفة القائل بعدم صحة الجمع في غير هذين الموضوعين قائل بوجوده فيهما ولو صلى المغرب في الطريق لم يجزه عنده وعليه اعادتهما لم يطبع الفجر وقال المالكية يندب الجمع بينهما وظاهره أنه لو صلاهما قبل اتيانها لهما أجزاء ومن هذا الخلاف يعلم كراهة ترك الجمع في هذين الموضوعين وعلل الشارح لذلك في الامداد بأن الجمع أوفق له في الدعاء في الاول وفي السير في الثاني انتهى ومعلوم أن التعاليل الثلاثة موجودة في ذلك لكن خير الامور أوسطها والحق في الامداد هذين اذا نفر من منى فان السنة أن يرمي عقب الزوال ثم يسير الى مكة فيصلي بالمحصب الظهر والعصر جمعا وفيه أن القائل بالمنع في غير عرفة ومزدلفة يجمع عليه فسن انتهى وهذا الذي نقله عن الجماعة هو المعتمد الذي مشى عليه في المجموع كما قاله الشارح في الحاشية (قوله للاتباع فيها) أي في الجمع بين العصرين تقديم في مرة وبين العشاءين تأخير اجمزدلفة والحديث رواه الشيخان وغيرهما وسأني في موضعه بيانه ثم ما علل به هنا كذلك في النهاية والمغني وغيره التحفة بقوله نعم الجمع بعرفة ومزدلفة يجمع عليه فسن قال الكردي في الكبرى وهذا أولى من الاول اذا لاتباع ثابت في غيرهما أيضا كما علم مما قدمته ومع ذلك راعوا خلاف المانع وأما في هذين فلا قائل بالمنع بل أبو حنيفة القائل بعدم صحة الجمع في غير هذين الموضوعين قائل بوجوده فيهما ولو صلى المغرب في الطريق لم يجزه عنده وعليه اعادتهما لم يطبع الفجر وقال المالكية



(قوله وفي ذلك صور كثيرة) أي فيما يسن فيه الجمع صور كثيرة سبق جملة منها (قوله ١٧٩ فسدت الثانية) أي لم تقع عن فرضه بل تقع

ومردفة يمنع الجمع بالمحصب ولهذا لم يذكر ذلك جهوا وأثبتنا انتهى ملخصا فليتأمل (قوله وفي ذلك صور كثيرة) أي فيما يسن فيه الجمع صور كثيرة غير الذي ذكره في هذا الشرح وقد مر جملة منها وذلك للقاعدة التي ذكرها هنا بقوله ففي اقترنت الخ (قوله وشروط جمع التقديم) أي بالسفر والمطر لكن فيما عدا الشرط الرابع (قوله أربعة) نظمها صاحب الهجة بقوله

\* وشروطه ينته في الأول \* وهكذا الترتيب والولاءه

وأن يدوم العذر حتى كبرا \* للثان لأن كان عذر مطرا

ويزاد خامس وهو ظن صحة الأولى المتخرج المتخيرة فإن الأولى لها ليست مظنونة الصحة لاحتمال أهمافي الحضي وبه يظهر الفرق بين جمع التقديم والتأخير منها وهو أن ظن صحة الأولى شرط في جمع التقديم دون التأخير ويزاد سادس وهو بقاء وقت الأولى يقينا فإن خرج الوقت في أثناء الثانية أو شك في خروجه بطل الجمع والصلاة على ما يحته الملقني واعتمده جمع لكن اعتمده آخر ون خلافه قال الباجوري فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى الأبعد الركعة لأن لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون أداء قطعاً كقوله الروياني (قوله الأول) أي من الشروط الأربعة (قوله البداءة بالأولى) أي قبل الثانية وهو المعبر عنه في الهجة والأرصاد والمنهج بالترتيب (قوله للاتباع) أي فانه صلى الله عليه وسلم إذا صلى الجمع قدم الأولى على الثانية كما مر وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي متفق عليه فهو دليل على اشتراط الترتيب (قوله ولأن الثانية تابعة) أي للأولى فالوقت لها وهذا تعليل ثان لاشتراط الترتيب (قوله فلا تتقدم على متبوعها) أي فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح ولكن له أعادتها بعد الظهر إن أراد الجمع وكذا الوضوء في الصلاة قبل المغرب والمراد لم يصح فرضاً ولا نقلاً لأن كان عامداً لما بان كان ناسياً أو جاهلاً أو وقعت نفلاً لمطلقاً لم يكن عليه فائتة من نوعها والواقعة عنها (قوله ولو قدم الأولى) أي على الثانية (قوله وبأن فسادها) أي الأولى بفوات ركن أو شرط (قوله فسدت الثانية) أي لم تقع عن فرضه لقوات الشرط الذي هو البداءة بالأولى أما وقوعها نفلاً مطلقاً فلا ريب فيه لعذرهم كما لو أحرم بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت ومحلها أخذاً مما رحيب لم يكن عليه فرض مثله والواقع عنه ومحل وقوعه نفلاً أيضاً حيث استمر جهله إلى الفراغ والابطلت (قوله والثاني) أي من الشروط الأربعة (قوله نية الجمع فيها) أي في الصلاة الأولى فلا يكتفي بتقديم النية عليها اتفاقاً (قوله ولو مع السلام منها) أي من الأولى وأشار بلو إلى خلاف فيه وهو قول الشافعي فيسن نيته مع التحريم خروجاً من هذا القول ومن خلاف الحنابلة أيضاً قال في النهاية ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في سفينة فسارت فنوى الجمع فإن لم تشتط النية مع التحريم أي وهو الظهر صرح لوجود السفر والافلا قاله في المجموع نقلاً عن المتولى ومقاله بعض المتأخرين من أنه يفرق بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بأن السفر باختياره فنزل اختياره له في ذلك منزله بخلاف المطر حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع هنا ردياً بأن المعتمد ما ذكره المتولى ويفرق بين السفر والمطر بأن المطر أضعف للخلاف فيه ولأن فيه طريفاً باشتراط نية الجمع في الأحرام لأن استدامة المطر في أثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن محلاً للنية فاذا لفرق في المسافر بين أن يكون السفر باختياره أولاً كما أفاده الوالدرجة الله تعالى وقد يحتمل القول بأن السفر باختياره على أنه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا يراد تأمل (قوله أو بعد نية الترك) أي للجمع (قوله بأن نواه) أي الجمع أولاً (قوله ثم نوى تركه) أي الجمع قبل السلام (قوله ثم نواه) أي الجمع مع السلام فانه يجوز ذلك لأن الجمع ضم الثانية للأولى ففي لم تنقرغ الأولى قوت ذلك الضم باق إذ وقت الضم هو السلام فاذا حجت نيته في غير وقت الضم وهو حال الأحرام ففي وقته وهو وقت السلام أو ما قار به من باب أولى تأمل (قوله تميز التقديم المشروع) أي الذي هو الجمع وهذا تعليل لأصل اشتراط النية هنا (قوله عن التقديم سهواً أو عبثاً) أي فهذا التمييز هو الغرض في إيجاب النية قال في حواشي الروض ولأنه

له نفلاً مطلقاً كما في المغني والتحفة والتهابة وغيرها ووجه عدم وقوعها لفرضات الشرط من البداءة بالأولى (قوله ولو مع السلام) أشار بلو إلى خلاف في ذلك وهو قول الشافعي فيسن نيته مع التحريم خروجاً من هذا القول ومن خلاف الحنابلة أيضاً ولو أحرم

وفي ذلك صور كثيرة (وشروط) جمع (التقديم أربعة) الأول (البداءة بالأولى) للاتباع ولأن الثانية تابعة فلا تقدم على متبوعها ولو قدم الأولى وبأن فسادها فسدت الثانية (و) الثاني (نية الجمع) فيها (ولو مع السلام) منها أو بعد نية الترك بأن نواه ثم نوى تركه ثم نواه تميز التقديم المشروع عن التقديم سهواً أو عبثاً

بالصلاة في الحضر ثم سارت سفينته في أثناءها جاز له نية الجمع وإن لم يكن السفر باختياره خلافاً لشيخ الإسلام في اشتراطه اختيار السفر (قوله أو بعد نية الترك) بأن نوى تركه بعد التحلل من الأولى ولو في أثناء الثانية ثم نواه (اعتمد الشارح في التحفة وغيرها عدم الأجزاء لأن وقت النية

انقضت قال والألزم اجزاء نية الجمع بعد الأولى وخالفه في المغني والنهاية فيما إذا لم يطل الفصل قال العلامة ابن قدامة في حواشي التحفة لو نوى

الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم أراد جازان لم يطل الفصل فيما يظهر لان النية وجدت في الاولى فلا تؤثر فيها نية الترك بعد السلام  
ولامانع من الجمع حينئذ الاطول الفصل ١٨٠ كسائر صور طول الفصل فليتامل انتهى ولو ارتد بعد الاولى واسلم فوراً رجع

لما لم يجز تأخير الاولى الا بالنية مع صحها في وقت الثانية فاشتراطها في تقديم الثانية مع أنها لا تصح في وقت  
الاولى أولى تأمل (قوله وفارق القصر) أي حيث اشترطت نيته عند التحريم اتفاقاً بخلاف الجمع فإن  
الاظهر جواز نيته في الائتاء بل ومع السلام كما تقرر (قوله بأنه يلزم من تأخير نيته عن الاحرام) أي القصر  
(قوله تأدي جز على التمام) أي وبعده يستحيل القصر وبهذا الفرق يرد القياس بالقصر قال في التحفة  
ولو نوى تركه أي الجمع بعد التحلل مع وجود نيته معه أو قبله ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فوراً لم يجز كما  
ينتهى في شرح العباب ومنه ان وقت النية انقضى فلم يعد العود اليها شيئاً والارم اجزاءها بعد التحلل الاولى وبه  
يفرق بين هذا والردة اذا قطع فيها ضمني وهما صريح وبغته في الضمني ما لا يفتقر في الصريح انتهى فان  
قيل ماذا كره من عدم الجواز بخالف ما نقل عن الدارمي انه لو نوى الجمع أول الاولى ثم نوى تركه ثم قصد  
فعله ففيه القولان في نية الجمع في أثناءه انتهى فيؤخذ من هذا الجواز في الصورة المذكورة أجيب بأن  
هذا لا يخلو منوع لان محل النية فيما نقل عن الدارمي باق الى الفراغ من الصلاة فرفض النية في أثناءها ينزل  
الاولى منزلة لعدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الاولى فانه قد يقال  
رفض النية بعد الفراغ ابطال النية الاولى وتعدرت نيته لفوات محلها فليتامل (قوله والثالث) أي من الشروط  
الاربعة (قوله الموالاة بينهما) أي بين الاولى والثانية (قوله في الفعل) أي بأن لا يطول بينهما فصل عرفان  
طال الفصل بينهما ولو بعد ركعتين وانما وسهوه وجب تأخير الثانية الى وقتها والى رابطة الجمع قال سم  
لوشك هل طال الفصل أو لا ينبغي امتناع الجمع ما لم يتدكر عن قرب (قوله للاتباع في الجمع بنمرة) دليل  
لاشترط الموالاة والحديث رواه الشيخان عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لما جمع بين الصلاتين بنمرة والى بينهما ما ترك الرواتب واقام الصلاة بينهما قال في الاسنى ولو لا اشتراط  
الاولا لما ترك الرواتب وقد يمنع بأنه تركها لكونها سنة لا شرطاً فليتامل (قوله وقياساً عليه) أي على الجمع  
بنمرة (قوله في غير ذلك) أي من بقية جمع التقديم قال في حواشي الروض ولان الجمع يكون بالمقارنة  
أو بالمتابعة والمقارنة متعذرة فتعين المتابعة (قوله ولان الجمع بمجهلها) أي الصلاتين وهذا عطف على  
للائتباع فهو دليل ثان لا اشتراط الموالاة (قوله كصلاة واحدة فوجب الموالاة) أي بينهما (قوله كركعات  
الصلاة) أي فانها لا يجوز فصلها كما مروان الثانية تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه فلو جمع ثم علم ترك  
ركن من الاولى بطلتا وبعدهما جامعا ان شاء عند اتساع الوقت أو من الثانية فان لم يطل الفصل تدارك  
ومضت الصلاتان على الصحة والافطالة ولا جمع بطول الفصل ولو جهل بأن لم يدرك ركعتين بطلتا من  
الاولى أو من الثانية أعادها لا احتمال انه من الاولى وامتنع الجمع تقديمها لا احتمال انه من الاولى فيطول  
الفصل بها وبالاولى المعادة بعد ما جمعها تأخير الجائز كما في شرح المنهج وغيره وان كان ظاهر عبارة  
المنهاج وغيره خلافه اذ لا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك ان يصير كأنه لم يفعل واحدة منهما ما لانه  
على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة  
في نفس الامر لا أنه تلزمه اعادتها والمعاداة يلزمه تأخيرها الى الثانية لتصل معها في وقتها وكونه على هذا  
الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال لا يقال مقتضى ذلك جواز جمع التقديم  
لما ذكرنا وايضا فكم كمال روى فساد الثانية حتى امتنع جمع التقديم يسعي مراعاته حتى يمنع جمع التأخير لانا  
نقول انما راعينا ذلك الاحتمال بالنسبة لجمع التقديم لاننا لم نراعه لو وقعت الثانية فاسدة على أحد التقدير  
فكان الاسوأ امتناعها في غير وقتها وأما الاولى فصحيحة على سائر التقدير كما تقرر ولا يضر على التقدير  
الثالث ضمه الى الثانية صورة فرض آخر احتياطاً للبراءة ذمته فتأمل اذ يتأمل له يتضح الفرق بين الحالتين

الشارح في شرح العباب  
ان له الجمع (قوله وفارق  
القصر) أي حيث اشترطت  
نيته عند التحريم بخلاف  
الجمع (قوله تأدي جز على  
التمام) أي وبعده يستحيل  
القصر (قوله الموالاة  
بينهما) منه يعلم أنه لا يجوز  
الفصل بينهما براتبة ولا  
غيرها فيصلي السنة القلبية  
ثم الفرضين ثم بعدية  
الاولى ثم قبلية الثانية ثم

وفارق القصر بأنه يلزم من  
تأخير نيته عن الاحرام  
تأدي جز على التمام  
(و) الثالث (الموالاة بينهما)  
في الفعل الاتباع في الجمع  
بنمرة وقياساً عليه في غير  
ذلك ولان الجمع بمجهلها  
كصلاة واحدة فوجب  
الموالاة كركعات الصلاة

بعديها ان كانت العشاء  
ويجوز غير ذلك نعم لا يجوز  
تقديم راتبة الثانية في جمع  
التقديم ولا تقديم بعدية  
الاولى مطلقاً ولو جمعها  
ثم علم بعد فراغها أو أثناء  
الثانية وقد طال الفصل  
بين سلام الاولى والتدكير  
فيهما ترك ركن من الاولى  
بطلتا الاولى بترك الركن  
وتعدرت التدارك بطول  
الفصل والثانية لبطول  
شرطها من صحة الاولى

لكنه اتفق له نقلاً أو علمه ترك الركن من الثانية فان لم يطل الفصل  
تداركه وصحتا وادأ طال الفصل فباطلة لتعدرت التدارك بطول الفصل ولا جمع فيعيد وقتها أو جهل هل الترك من الاولى أو الثانية فلا جمع  
تقديمها بل يعيدها لوقتها مارعاية لاسوا التقدير فيجعل الترك من الاولى تلزمه باعادتها ما يجعل الترك من الثانية تمنعه من جمع التقديم

الطويل صلاوة ركعتين  
ولو بأخف مجزئ وهذا  
ضابط الطويل ومادونه  
قصير (قوله قبل الاحرام  
بها) أي الثانية أما اذا قام  
في أثنائها أو بعد فراغها  
فلا يؤثر في صحة جمعه وبقى  
من شروط الجمع العلم بمجوازه  
كما ذكره في الفصل الذي  
قبل هذا والخامس عدم  
دخول وقت الثانية  
قبل فراغها جزم به  
القليوبي وقال الخالي في  
حواشي المنهج ترك شرطاً

ولا يضر الفصل بزمان سير  
عرفا ولو بغير شغل بخلاف  
الطويل عرفا ولو بعنذر  
كسهو وانما عمومته صلاة

ركعتين (و) الرابع (دوام  
السفر) من حين الاحرام  
بالاولى (الى) تمام (الاحرام  
بالتامة) فالاقامة قبل  
الاحرام بها مبطله للجمع  
لروال العذر ولا يشترط في  
جميع التأخير شيء من  
الثلاثة الاول

آخر لجمع التقديم  
وهو ان يستمر وقت  
الاولى الى تمام الثانية بأن  
لا يدخل وقت الثانية قبل  
تمامها والابطل ما أتى به  
منها وبطل الجمع كما قاله  
السراج البلقيني وأقره  
شيخنا ورد ولده عليه ليس  
في محله انتهى كلام الحلبي  
ومراد به قوله ولده يعني  
ولد البلقيني وهو الخلال  
البلقيني ولم يرتضه الشارح

(قوله ولا يضرب الفصل بزمان سير عرفا) أي ولذا يجوز للتييم الجمع على الصحيح ولا يضرب الفصل بينهما بالتييم وبالطلب الخفيف كما لا يضرب الفصل بينهما بالاقامة بجامع ان كلا فصل بسير لمصاحبة الصلاة (قوله ولو بغير شغل) أي ولو بنحو جنون وكذا ردة أو تردد في أنه نوى الجمع في الأولى اذا ذكرها على قرب على الأوجه فيهما وإنما أثرت الردة في نية الصوم قبل الفجر على الراجح لأنها لعدم اتصالها بالنوى ضعيفة فأثرت فيها الردة بخلافها هنا ولا يجب هنا إعادة النية بعد ما امر و يفرق بينها هنا وأثناء الوضوء بأن وقت النية ثم باقي كما يشهد له جواز تفريق النية على الأعضاء بخلافه هنا وأيضا فإنه لم يتم توقف عليه صحة ما قبلها فاحتاج ما بعده بالنية جديدة وهما لا تتوقف على فعل الثانية فلم يحتج نية أخرى ثمجة (قوله بخلاف الطويل عرفا) أي فالطول والقصر هنا بالعرف اذا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فرجع اليه فيه كالجزء والقبض (قوله ولو بعد ركسه هو وانغماء) أي فيجب تأخير الثانية الى وقتها لقوات بشرط الجمع (قوله ومنه) أي من الفصل الطويل (قوله صلاة ركعتين) أي ولو بأخف ممكن وهذا ضابط الطويل وما دونه قصير فلا يجوز فعل الراتب بينهما بل اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها وتوسيطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها التي بعده هاوله وتوسطها ان جمع تأخيرها وقدم الظهر وأخر عنها سنة العصر وله توسيطها أو تقديمها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتها وله توسيط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وقدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها وقدم العشاء وهذا امر اذ صاحب الوجه بقوله

وستنی ظہر وعصر قدما \* علیہما وسنة تلویحہما  
آخر قلت ذاعلی تفصیل \* زکوة خوف من التطویل

ومما سوى ذلك مجموع وعلى ما مران للمغرب والعشاء سنة مقدمة فلا يخفى الحكم مما تقدم وفي جمعي الظاهر والعصر والضابط لذلك أن يقال لا يجوز تقديم بعدية الاولى مطلقا ولا سنة الثانية على الاولى ان جمع تقديمهما ولا الفصل بينهما بشئ مطلقا ان جمع تقديمهما معا ذلك جائز تأمل (قوله والرابع) أي وهو آخر الشرط الاربعة (قوله دوام السفر) أي الجواز للترخص (قوله من حين الاحرام بالاولى) (عند اقتضى اشتراط وجود السفر عند الاحرام بالاولى وهو قول ضعيف والمعتمد عدم اشتراط معذره حتى لو أحرمتها في الإقامة ووجد عند الاحرام بالثانية كفي كما مر بخلاف المطر فإنه لا بد من وجوده عند الاحرام بها كما سيأتي والفرق أن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر ويفرق أيضا ان شأن السفر ان يكون باختياره فهو محقق عند بخلاف المطر فإنه ليس باختياره فاحتط فيه بتحقيق العذر فلو قال بدل من حين نية الجمع في الاولى الخ لكان جازيا على المعتمد فليتأمل (قوله الى تمام الاحرام بالثانية) أي وهو الفراغ من الرأى من أكبر وهذا معنى قول غيره الى عقد الثانية (قوله فالإقامة قبل الاحرام بها) أي بالثانية أو قبل تمامه وذلك بأن صلى الاولى بنية جمع التقديم فنوى الإقامة ووصلت سفينة دار إقامته أو شئ في صبرونه مقيما قبل تمام الاحرام بالثانية (قوله مبطل للجمع) أي والصلاة الاولى صحيحة كما هو ظاهر (قوله لزوال العذر) أي وهو السفر وحينئذ يتعين تأخير الثانية الى وقتها وأما الإقامة في أثناء الثانية أو بعد فراغها فلا يؤثر في صحة الجمع على الأصح في الاول وعلى الصحيح في الثاني قال في التحفة اكفاء باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن البطلان بعد الانعقاد وانما منعت الإقامة أثناءها القصير لانها تنافيه بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر وأيضا فان وجوب الاتمام لا يبطل ما مضى من صلاته وإذا تقرر هذا في أثناءها فبعد فراغها أولى ومن ثم كان الخلاف فيه أضعف انتهى بزيادة (قوله ولا يشترط في جمع التأخير شئ من الثلاثة الاولى) أي الترتيب ونية الجمع في الاولى والموالة بينهما هذا هو الصحيح أما عدم الترتيب فان الوقت للثانية فلا يجعل تابعة وأما عدم الموالة فلان الاولى بخروج وقتها الاصل الى قد أشبهت الغائبة بدليل عدم الاذان لها وان لم

بل قال في رد الجلال هو ظاهر وقد سبق اليه الروياني الى آخر ما أطال به الشارح من شروط جع التقديم تبين صحة الاولى كما علم مما سبق



تكن فائنة حقيقة ولانه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمنزلة ثم أناخ كل انسان بعينه في منزله ثم أقيمت  
العشاء فصلاها ر واه الشيخان وأما عدم نية الجمع هنا فلتقدمها في وقت الاولى فاكفي بها بخلاف جمع  
التقديم (قوله لكنها) أي الثلاثة المذكورة (قوله سنة فيه) أي في جمع التأخير خروجها من الخلاف  
وأما ما وقع في المحرم من الجزم بوجوب نية الجمع في الصلاة وتبعه في الحاوي الصغير فقد قال الامام النووي  
في الدقائق لم يقل به أحد بل في المسئلة وجهان الصحيح ان الثلاث سنة والثاني انها كلها واجبة ولذا  
قال في الهبة

وان يؤخرها اشترطنا النية \* وقت صلاة هي اولية

مادام يسبق قدر ركعة وفي \* اوله قلت وذافي الاضعف

(قوله وانما يشترط في جمع التأخير شيان) أي مع ما مر من العلم بجوازه (قوله الاول شرط لجواز التأخير)  
أي الى وقت الثانية (قوله وكون الاولى أداء) أي وشرط لكون الاولى نية (قوله وهو) أي  
الشرط الاول (قوله نيته) أي الجمع فالضمير له لا للتأخير ويؤخذ من اضافة النية لضمير الجمع اشتراط نية  
ايقاعها في وقت الثانية بأن يقول في نيته نويت تأخير الاولى لأفعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان  
لغو بل لنوى التأخير فقط عصي وصارت قضاء لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع لا يقال قد  
تقدم انه يكفي في القصر نية صلاة الظهر ركعتين وان لم ينوتر خصا ومطلق الركعتين صادق بالركعتين  
لا على وجه القصر فلم يكن هنا مثله لانا نقول يفرق بينهما بأن وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون  
الا قصر اذ صادق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحدا ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فانه بصدق بالتأخير  
مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بالمراد وغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين فتأمل (قوله  
قبل خروج وقت الاولى) أي يجب ان ينوي قبل خروج وقت الاولى لان التأخير قد يكون معصية  
كالتأخير لغير الجمع وقد يكون مباحا كالتأخير له فلا بد من نية تميز بينهما ولو قدم النية على الوقت كما لو  
نوى في أول السفر أنه يجمع كل يوم لم تكفه على أشبه احتماليين ذكرهما الروايات عن والده لان الوقت لا يصلح  
للجمع وأما قياس الاحتمال الآخر على صحة نية الصوم قبل الفجر فغير صحيح لخروجها عن القياس فلا  
يجوز قياس غيرها عليها فليتأمل (قوله ويجزئ بالنسبة الى الاداء) أي نسبة الاولى اداء وتقبل عن  
الاحياء انه لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعص وكان جامعا لانه منذور وأقره بعضهم في عدم  
العصيان لافي عدم بطلان الجمع لفقد النية قال ع ش قد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول  
وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو باقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها  
ممتنع الابنية ولم توجد وتساو له لاني لا يجوز اخراجها عن وقتها فليتأمل (قوله تأخير النية الى زمن ولو  
كان بقدر ركعة) أي فاذا نوى في وقت الاولى تأخيرها الى وقت الثانية وكان الباقي من وقت الاولى  
ما يسع ركعة أو أكثر ولكن لا يسع جميعها تكون الاولى اداء لكنه آثم بتأخير النية الى أن يبقى من الوقت  
زمن لا يسع جميع الاولى هذا هو المعتمد اذا لا يلزم من صحة الجمع عدم العصيان وان خالف فيه بعضهم  
فقال يشترط لكونها اداء أيضا ان يسبق من وقت الاولى ما يسع جميعها أيضا (قوله وأما الجواز)  
أي جواز تأخير النية وهذا مقابل بالنسبة الى الاداء (قوله فشرطه أن ينوي) أي نية  
الجمع تأخير النية التأخير فقط كما مر (قوله وقد بقي من وقت الاولى ما يسعها) أي الصلاة

لجواز التأخير) أي فاذا فقد  
حرم عليه التأخير وكانت  
الاولى قضاء ولا بد من نية  
ايقاعها في وقت الثانية  
فلونوى التأخير لا غير  
عصى وصارت قضاء كما  
في التحفة والنهاية  
وغيرهما (قوله بالنسبة  
للاداء الخ) أي فاذا نوى في  
وقت الاولى تأخيرها الى  
وقت الثانية وكان الباقي  
من وقت الاولى ما يسع  
ركعة أو أكثر ولكن

لكنها سنة فيه (و) انما  
(يشترط في) جمع  
(التأخير) شيان الاول  
شرط لجواز التأخير وكون  
الاولى اداء وهو (نيت قبل  
خروج وقت الاولى)  
ويجزئ بالنسبة الى الاداء  
تأخير النية الى زمن (و) لو  
كان (بقدر ركعة) وأما  
الجواز فشرطه أن ينوي  
وقد بقي من وقت الاولى  
ما يسعها

لا يسع جميعها تكون  
الاولى اداء لكنه آثم  
بالتأخير لنيته الى أن بقي  
من وقت الاولى زمن  
لا يسعها جميعها ووافق  
الجمال الرملي على تأنيبه  
بالتأخير لذلك وخالف  
في كونها اداء فعنده  
شرط الاداء أن يبقى من  
وقت الاولى ما يسعها

جميعها كما أنه شرط لعدم الاثم عنده كالشارح

(قوله وعلى الاول) أي وهو بالنسبة للاداء والثاني وهو بالنسبة لعدم الاثم والذي في الروضة للنووي وأصلها وهو الشرح الكبير على وجه  
الغزالي للرافعي عن الاصحاب مانصه ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الاولى فيه لوقعت اداء انتهى ومعلوم انه اذا صلاها  
في وقتها وقد أدرك منها ركعة قبل خروج وقتها تكون اداء والذي في المجموع وهو شرح المذهب للنووي عن الاصحاب وتشتط هذه النية  
في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وعلى هذا جرى النووي أيضا في شرح  
مسلم ونص صحيح التنبيه وحزم بالاول البارزي وغيره وصححه ابن الرفعة وغيره واعتمده الشارح في كتبه تبعاً لشيخه شيخ الاسلام  
زكريا واعتمد الثاني الاذري وغيره وجرى عليه الخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهما ورحل الشارح كلام المجموع على انه شرط  
لعدم عصيانته اذ يشترط لذلك ان يسعها جميعها لكن يعكز على ما جرى عليه الشارح قول المجموع عصي وصارت قضاء اذ ظاهر ذلك وان  
أدرك من الوقت قدر ركعة لكن اوله الشارح في شرح العباب فقال المراد بالضيق فيه بالنسبة للعصيان ان لا يبقى قدر الصلاة كلها  
وبالنسبة للقضاء ان لا يبقى قدر ركعة جلال لكل على ما يناسبه قال ثم رأيت البلقيني وأبازرعة وغيرهما أشاروا الى ما جمعت به بما صلاها انه اذا  
أخر النية الى ان بقي قدر ركعة ثم نوى لا يفتقر الجمع لكنه يائمه ونازع بعضهم في تأييمه بما لا يصح انتهى ورحل الجمال الرملي تبعاً للجمال  
المحلي كلام الروضة على ان مراده بالاداء فيها الاداء الحقيقي بان يؤتي بجميع الصلاة قبل ١٨٣ خروج وقتها بخلاف الاثنيان بركعة

منها في الوقت والساق  
بعده فتسميته اداء بنبعية  
ما بعد الوقت لما فيه كما  
تقدم في كتاب الصلاة قال  
وقد علم مما تقرر ان كلام  
الروضة محمول على كلام

أولاً كثرة اداء وعصى وان  
كانت اداء وعلى الاول  
تحمل عبارة الروضة  
وأصلها وعلى الثاني تحمل  
عبارة المجموع وغيره

المجموع خلافاً لبعضهم  
اذ كل من التعبيرين  
منقول عن الاصحاب  
فالمراد بهما واحد والمعول  
عليه في الجمع بينهما ما أفاده  
الشارح يعني المحلي الى

الاولى بتامها (قوله أو أكثرها) أي مما يسعها (قوله والا) أي وان لم ينو أصلاً أو نوى وقد بقي  
من وقت الاول ما يسعها (قوله عصي) أي لان التأخير انما جاز عن أول الوقت بشرط العزم على الفعل  
فكان انتفاء العزم كانتفاء الفعل وكوجوده كوجوده قال سم صريح هذا التعليل انه لو نوى وقد بقي  
ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم من أول الوقت والحاصل اذا دخل وقت الظهر مثلاً فان نوى التأخير  
للجمع مطلقاً وكذا ان فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا ان عزم على أحد الامرين من الفعل قبل  
خروج الوقت أو نية التأخير فيه للجمع فان لم يفعل ولا عزم الى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع اندفع  
عنه اسم الإخراج عن وقت الاداء وائتم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت فليتأمل (قوله وان كانت  
اداء) أي لما تقرر من انه لا يلزم من الاداء عدم العصيان (قوله وعلى الاول) أي الاجزاء بالنسبة الى الاداء  
(قوله تحمل عبارة الروضة) أي للامام النووي رحمه الله تعالى (قوله وأصلها) أي وهو الشرح الكبير  
للإمام الرافعي رحمه الله ونص عبارتها نقلها عن الاصحاب ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت  
الاولى فيه لوقعت اداء انتهى ومعلوم انه لو صلاها في وقتها وقد أدرك منها ركعة قبل خروج وقتها  
تكون اداء (قوله وعلى الثاني) أي الجواز أي عدم الاثم (قوله تحمل عبارة المجموع) أي شرح المذهب  
للإمام النووي أيضاً وعبارته عن الاصحاب وتشتط هذه النية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها  
أو أكثر فان ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء (قوله وغيره) أي كشرح مسلم ونص صحيح  
التنبيه فان فيها مثل ما في المجموع ولا يكر على هذا الحل قوله عصي وصارت قضاء فان ظاهره وان أدرك

آخر ما في نهاية الجمال الرملي وقال في آخره كذا أفادني والدرجته الله تعالى ولوترك نية الجمع لنحو سهو كانت الاولى قضاء ولا اثم بحته  
الشارح وارتضاء الجمال الرملي خلافاً لما في احياء الغزالي من انه يكون جامعاً قال في شرح العباب ويتجه ان الجاهل كالسأهي لان هذا  
مما يخفى انتهى بعض شرح الخطاوي يعني الصغير وهو الطائوسي وفرق بين جمع التقديم حيث اكتفى فيه بدوام السفر الى عقد الثانية  
واشترط دوامه هنا الى فراغها بان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر فاكتفى في الجمع بوجوده عند عقد الثانية وأما وقت العصر  
فتجوز فيه الظهر بعد السفر وبغيره فلا تنصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد فيها ما والاجاز ان ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه ان  
ينصرف والى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الاصل قال الشارح في شرح العباب عقبه وبما تقرر علم ان ما ذكره هو قضية اطلاقهم  
هنا ووجه وان ما ذكره يعني السبكي والاسنوي هو قضية تعليلهم هنا المخصص للاطلاق لكن ما ذكره أوجه من حيث المعنى الظاهر الذي

على المنهاج والارشاد وقال  
العنائى في حاشية شرح  
التحريم ما نصه قال  
الشيخ عميرة وظهر لى في  
توجيه اطلاق الاصحاب  
ودفع مقالة السبكي معنى  
آخر وهو الحق ان شاء الله  
تمالى وهو ان تقول انما  
اكتفى في جمع التقديم  
باستمرار العذر الى عقد  
الثانية بخلاف جمع  
التأخير ولو قدم العصر

فلاتنافى بين العبارات  
خلافاً لظنه (و) الثاني  
شرط لكون الاولى اداء  
وهو (دوام السفر الى  
تمامها) أى الثانية  
(والا) يدم الى ذلك بان  
أقام ولو فى أثناءها (صارت)  
الاولى وهى (الظهر) أو  
المغرب (قضاء) لانهما تابعة  
لثانية فى الاداء للعذر وقد  
زال قبل تمامها وقضيته

مثلاً لا نأولم نكتف بذلك  
فى جمع التقديم لادى  
الى بطلان الثانية  
فاكتفينا فيها بمقارنة  
أولها عن الابطال بعد  
انقضاء حال العذر ولا  
كذلك جمع التأخير فانا  
اذالم نكتف بذلك لا يلزم  
عليه ابطالها بل ابطال  
صفة الاداء اذ لا يلزم من

من الوقت قدر ركعة لان المراد بالضيق فيه كما فى الايعاب بالنسبة للعصيان ان لا يبق قدر الصلاة كلها  
وبالنسبة للقضاء ان لا يبق قدر ركعة جلالاً لكل على ما يناسبه ثم قال رأيت البلقينى وأباز رعة وغيرهما أشاروا  
الى ما جعلت به بما حاصله انه اذا أخر النية الى ان يبق قدر ركعة ثم نوى لا يفوت الجمع لكنه يأثم ونزع بعضهم  
فى تأنيبه بما لا يصح انتهى (قوله فلاتنافى بين العبارات) أى الواقعة فى كتب الامام النووى المذكورة  
وعبارة التحفة وما ذكرته من ان شرط عدم العصيان وجود النية وقد بى ما يتبع الصلاة وشرط الاداء  
وجودها وقد بى قدر ركعة هو المعتمد به يجمع بين ما وقع للصنف من التناقض فى ذلك انتهى (قوله  
خلافاً لظنه) أى التنافى بينهما ولم يجمع بينهما كما ذكر بل جزم بما فى أحداهما من جزم بما فى الروضة البارزى  
وغيره ومن صححه ابن الرفعة ومن رجح ما فى المجموع الاسنوى والاذرى وذ كرى فى الاسنى ان الاول هو  
المناسب لما مر من جواز قصر صلاة من سافر وقد بى من الوقت ما يسع ركعة ولا يضر فيه تحريم تأخيرها بحيث  
خرج جزء منها عن وقتها قال ويمكن حل كلام الروضة عليه بان يقال معنى ما سبها أى يسعها اداء فان قلت  
بل كلامها يحول على كلامه ويكون مرادها الاداء الحقيقى وهو الاتيان بجميع الصلاة فى وقتها الا اداء  
المجازى الحاصل بتبعية ما بعد الوقت لما فيه قلت ينافيه قوله لانها صارت قضاء انتهى فالحاصل كلامه انه  
اعتمد ما فى الروضة وحل كلام المجموع عليه وذلك حاصل كلام الشارح فى كتبه وأما الشيخ الرملى  
والخطيب فاعتمد ما فى المجموع وحل كلام الروضة عليه قال فى النهاية والفرق بينه وبين جواز القصر  
لمن سافر وقد بى من الوقت ما يسع ركعة واضح فان المعتبر ثم كونه مؤداة والمعتبر هنا تأخير هذا التأخير عن  
التأخير تعدى ولا يحصل الاوقد بى من الوقت ما يسع الح فليتامل (قوله والثانى) أى من شرطى جمع التأخير  
(قوله شرط لكون الاولى اداء) أى لكونها تسمى بالمؤداة (قوله وهو) أى الشرط الثانى (قوله دوام السفر  
الى تمامها أى الثانية) أى وهو يتم التسليمه الاولى منها فلو أقام بعد فراغها لم يؤثر بالاتفاق كجمع التقديم  
بل أولى لتام الرخصة فى وقت الثانية قال بعض المحققين وانما اكتبى فى جمع التقديم باستمرار العذر الى  
عقد الثانية بخلاف جمع التأخير ولو قدم العصر مثلاً لا نأولم نكتف بذلك فى جمع التقديم لادى الى بطلان  
الثانية فاكتفينا فيها بمقارنة أولها عن الابطال بعد انقضاء حال العذر ولا كذلك جمع التأخير فانا اذالم  
نكتف بذلك لا يلزم عليه ابطالها بل ابطال صفة الاداء اذ لا يلزم من الاعتناء بالموصوف الاعتناء بالصفة ألا  
ترى انهم لا يحل هذا المعنى بعينه اكتفوا فى جمع التقديم بوجود العذر الى عقد الثانية بخلاف قصر الصلاة  
لا بد فيه من دوام العذر الى الفراغ فليتامل (قوله والايدم) أى السفر (قوله الى ذلك) أى الى تمام الثانية  
(قوله بان أقام) أى المصلى جمع التأخير أو نوى الإقامة أو وصلت سفينة مثلاً داراً قامتة وشك فى صبر ورتنه  
مقياً نظير ما مر (قوله ولو فى أثناءها) أى الثانية وبالاولى قبل الاحرام بها وأشار بلواى رد ما بحثه فى المجموع  
من انه اذا أقام فى أثناء الثانية ينبغى ان تكون الاولى اداء بخلاف قال شيخ الاسلام ما بحثه فى المجموع  
مخالف لما قالوه من حكم وتعليل (قوله صارت الاولى وهى الظهر أو المغرب قضاء) أى وتكون فائتة سفر لو  
تبين فيها مفسد فلا تقصر بخلاف ما مر فيها اذا نوى الجمع ولم يبق من الوقت قدر ركعة فانه فائتة سفر فتقصر فيه  
قال فى الايعاب يفرق بينهما بان السفر موجود فى جميع وقت الاولى كالثانية وانما يمنع الجمع فقط لفقد  
شرطه بخلافه هنا فانه باقامته أثناءها انقطع سفره بالنسبة للتبوعة فلزم انقطاعه بالنسبة للتابعة أيضاً فتمين كونها  
فائتة حضور وان وجد السفر فى جميع وقتها وجميع فعلها تأمل (قوله لانها) أى الاولى التى هى الظهر أو المغرب  
تعليل لصبر ورتها قضاء (قوله تابعة للثانية) أى وهى العصر أو المغرب (قوله فى الاداء للعذر) أى وهو السفر  
(قوله وقد زال قبل تمامها) أى الثانية المتبوعة فلا بد من اعتبار وجود سبب الجمع فى جميعها (قوله وقضيته)

أى

الاعتناء بالموصوف الاعتناء بالصفة ألا ترى انهم لا يحل هذا المعنى بعينه اكتفوا فى جمع التقديم بوجود العذر الى عقد الثانية بخلاف قصر الصلاة لا بد فيه من دوام العذر الى الفراغ انتهى



أى هذا التعليل (قوله انه لو قدم الثانية) المتبوعة وهى العصر والعشاء (قوله وأقام فى أثناء الاولى) أى التابعة وهى الظهر والمغرب كان صلى العصر أولا ثم الظهر فانه جائز هنا ما تقدم انه لا يشترط الترتيب وان كان هو الاولى ثم أقام فى أثناء الظهر وكذا يقال فى المغرب مع العشاء (قوله لا تكون قضاء) أى الاولى بل أداء (قوله لوجود العذر فى جميع المتبوعة) تعليل لعدم كون الاولى فى هذه الصورة قضاء على مقتضى التعليل المذكور أن مقتضاه أن تكون الاولى التى هى التابعة مؤداة (قوله وهو) أى عدم كونها قضاء (قوله ما اعتمد الاسنوى) أى تبع السبكي حيث قال وتعليلهم منطبق على تقديم الاولى فلو عكس وأقام فى أثناء الظهر فقد وجد العذر فى جميع المتبوعة وأول التابعة وقياس ما مر فى جمع التقديم أنها أداء على الاصح أى كما أفهمه تعليلهم انتهى (قوله لكن خالفه بعض شراح الحاوى) أى فاجرى الكلام على اطلاقه من اشتراط دوام السفر الى تمامها فى جميع التأخير وان قدم المتبوعة ومن الاكتفاء فى وقت عقد الثانية اذا جمع تقديمها حيث قال وانما اكتفى فى جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به فى جمع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا فى السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيه ما والا جاز أن ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وان ينصرف الى غيره لوقوع بعضها فى غير الذى هو الاصل انتهى وهذا هو المعتمد فى النهاية وغيرهما قال فى الایعاب وبما تقر رعاكم أن ما ذكره أوجه من حيث المعنى الظاهر الذى قرره \* تنبيه \* المراد ببعض شراح الحاوى المسد كور هو الامام الطاوسى منسوب الى طاوس بن كيسان التابعى الجليل وقيل الى طاوس الطائر المعروف بآئنه والحاولى اذا أطلق عند التأخيرين هو الحاوى الصغير العلامة نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزوينى وهو الذى اختصره ابن المقرئ الى الإرشاد ونظمه ابن الوردي فى مبحثه وهو حاو كاسمه مع إيجازه وجمعه للأسائل ولذا قال ابن الوردي فى أول الهجعة

وليس فى مذهبننا كالحاولى \* فى الجمع والإيجاز والفتاوى  
وكنتم ممن حلوه وأتقنته \* فى الحفظ والفهم على ما أملة  
فاخترت أن أنظمه كالشارح \* أرجوه دعوة عبيد صالح

الى أن قال

وكل من جرب نظم النثر \* لاسيما الحاوى أقام عذرى

وأما الحاوى الكبير الذى هو شرح مختصر المزنى فهو لا قضى القضاة الماوردى فافهم (قوله ويجوز الجمع بالمطر) أى ونحو البرد والتلج بشرطه الا فى وهذا شرع فى الشق الثانى من شق الترجمة وسواء فى ذلك المسافرين والمقيم قال الشيخ الجليل مقتضى هذا التعميم أن المسافر اذا أصابه مطر يصح أن يجمع لغرضه ولغرض السفر فيختلف الحكم فى الجمع من حيث شروطه باختلاف الغرض والملاحظة وسيأتى قريباً عن الشورى ما يوضح هذا البحث (قوله تقديم لا تأخيراً) هذا هو القول الجديد وأما القديم فيجوز الجمع به تأخيراً قال فى المغنى والنهاية ونص عليه فى الاملاء أيضاً قياساً على السفر زاد المحلى فى صلى الاولى مع الثانية فى وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفى التهذيب اذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الاولى فى آخر وقتها (قوله لان استدانة المطر) هذا تعليل لعدم جواز الجمع هنا تأخيراً ورد لدليل القديم (قوله ليست الى المصلى) أى ليس للجامع فيها اختيار فقد ينقطع فيؤدى الى اخراج الصلاة الاولى عن وقتها من غير عذر مع أن شرط الجمع دوام العذر (قوله بخلاف السفر) أى فانه الى المسافر فاشترط العزم عليه عند نية التأخير كذا عبر به بعضهم وفيه نظر وصوابه فاشترط عدم عزمه على ضده عند نية التأخير قاله فى التحفة ويمكن أن يجاب بأن قول البعض على تقدير مضاف والتقدير على استمراره

أنه لو قدم الثانية وأقام فى أثناء الاولى لا تكون قضاء لوجود العذر فى جميع المتبوعة وهو ما اعتمد الاسنوى لكن خالفه بعض شراح الحاوى (ويجوز الجمع بالمطر تقديماً) لا تأخيراً لان استدانة المطر ليست الى المصلى بخلاف السفر

(قوله أرى) قال القليوبي في حواشي المحلى هو بضم الهمزة وفتحها أى أظن أو اعتقد انتهى (قوله ويؤيده) أى ما قاله الشافعي كمالك وقوله جمع ابن عباس وابن عمر أى بين الصلاتين وقوله به أى بالمطر فكانا يجتمعان بالمطر وابن عباس هو الذى روى الحديث الأول وقال النبوى في المجموع هذا التأويل ١٨٦ مردود برواية في مسلم من غير خوف ولا مطر قال وأجاب البيهقي بأن الأولى رواية

الجهور فهى أولى وقال الشارح في الامداد رواية الجهور عن ابن عباس نفسه من غير خوف ولا سفر كما يأتى فقد مدت لان تلك في حكم الشاذة الخ وفي التحفة أجيب بأنها شاذة أولا مطر

ويجوز جمع العصر الى الجمعة) هذا هو المعتمد خلافا للروايات في منعه ذلك (قوله بعذر المطر) أى وان لم يكن موجودا حال الخطبة لانها ليست من الصلاة أسنى (قوله والسفر) أى بتقديم قال في النهاية ويمتنع جمعها تأخير الان الجمعة لا يأتى تأخيرها عن وقتها قال ع ش أى الاصلى هذا ولو قيل بجواز جمعها تأخير الامكن توجهه بأن العذر صير الوقتين واحدا فكانه فعلها في وقتها أى فلو علم بأنه لم يرد فعلها الا في وقت الظهر الاصلى لكان أولى قال العلامة الشو برى لواجتمع سبب الجمع من السفر والمطر لشخص فهل يجب عليه عند نيته تعيين سببه من مطر أو سفر وأيهما أولى فيه أو يكتفى بطلاق نية الجمع وعلى هذا اذا نوى الجمع وأطلق ثم تخلف شروط أحد السببين كان أقام هل يجمع نظر التوفر شروط الآخر أولا لا اختلاف نيته بتخلف ما ذكر كان أقام في أثناء الاولى كل محتمل ولعل الاول أقرب وعليه فيظهر أن تعيين السفر للجمع أولى فليحذر رانتهى ويؤيده ما مر عن التحفة أن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر (قوله وذلك) أى جواز الجمع بالمطر فهو دليل للثمن (قوله لما صح انه صلى الله عليه وسلم) رواه الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله جمع بالمدينة بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء) هذا اللفظ الشيخين وفي رواية صلى بالمدينة سبعة أو ثمانية الظهر والعصر والمغرب والعشاء ففي ذكر سبعة أو ثمانية يدفع توهم جواز العصر مع الجمع أفاده القليوبي (قوله من غير خوف ولا سفر) هذه الزيادة ليست في البخارى وانما هى في مسلم والموطأ قيل لابن عباس ما أراد الى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته قال الزرقاني وجاءه مثله عن ابن مسعود قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقبل له في ذلك فقال صنعت هذا للثمن خرج أمى رواه الطبراني واردة في الخرج قدح في جملة على الجمع الصورى لان القصد اليه لا بالخروج عن حرج (قوله قال الشافعي كمالك رضى الله عنهما) أى في تأويل هذا الحديث قال ابن عبد البر وافقهما على ما ظناه جماعة من أهل المدينة وغيرهما (قوله أرى ذلك بعذر المطر) بضم همزة أرى وفتحها أى أظن أو اعتقد ذلك الجمع الذى جمعه النبي صلى الله عليه وسلم من غير خوف ولا سفر بعذر المطر قال في المجموع وهذا التأويل مردود برواية مسلم من غير خوف ولا مطر قال وأجاب البيهقي بأن الاولى رواية الجهور فهى أولى وأجاب غيره بأن المراد أى في الرواية الثانية ولا مطر كثير أو لا مطر مستدام فلهذا انقطع في أثناء الثانية فاندفع أخذ أئمتنا بظاهرهما من جواز الجمع في الحضر بلا سبب (قوله ويؤيده) أى ما قاله الشافعي ومالك رضى الله عنهما (قوله في جمع ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما) أى بالمطركار واه البيهقي بسنده عنهما وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن شقيق قال خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حين غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة فقال جاعر جل من بنى نعيم لا يكثر ولا ينشئ الصلاة الصلاة فقال ابن عباس أتعلمنى بالسنة لا أم لك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق فإلك في صدرى من ذلك شئ فأثبت أباه برة فصديق مقالته وهذا أيضا محمول على المطر (قوله وانما يباح الجمع به) أى بالمطر تقدما وهذا دخول على المتن (قوله في العصرين والعشاءين) أى وكذا العصر مع الجمعة كما مر (قوله لمن وجدت فيه الشروط السابقة في جمع التقديم) أى وهى الترتيب ونية الجمع في الصلاة الاولى والمواالة ودوام العذر على التفصيل الا فى وزاد هنا شروط ستأتى في المتن فالذى يتحصل من ذلك أنه يشترط أن يوجد العذر عند التحريم بهما وعند تحمله من الاولى وبينهما وبين الثانية وأن يصلى جماعة وأن تكون بمصلى بعيد عرفا وأن يكون

فليتأمل (قوله ويجوز جمع العصر الى الجمعة) هذا هو المعتمد خلافا للروايات في منعه ذلك (قوله بعذر المطر) أى وان لم يكن موجودا حال الخطبة لانها ليست من الصلاة أسنى (قوله والسفر) أى بتقديم قال في النهاية ويمتنع جمعها تأخير الان الجمعة لا يأتى تأخيرها عن وقتها قال ع ش أى الاصلى هذا ولو قيل بجواز جمعها تأخير الامكن توجهه بأن العذر صير الوقتين واحدا فكانه فعلها في وقتها أى فلو علم بأنه لم يرد فعلها الا في وقت الظهر الاصلى لكان أولى قال العلامة الشو برى لواجتمع سبب الجمع من السفر والمطر لشخص فهل يجب عليه عند نيته تعيين سببه من مطر أو سفر وأيهما أولى فيه أو يكتفى بطلاق نية الجمع وعلى هذا اذا نوى الجمع وأطلق ثم تخلف شروط أحد السببين كان أقام هل يجمع نظر التوفر شروط الآخر أولا لا اختلاف نيته بتخلف ما ذكر كان أقام في أثناء الاولى كل محتمل ولعل الاول أقرب وعليه فيظهر أن تعيين السفر للجمع أولى فليحذر رانتهى ويؤيده ما مر عن التحفة أن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر (قوله وذلك) أى جواز الجمع بالمطر فهو دليل للثمن (قوله لما صح انه صلى الله عليه وسلم) رواه الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله جمع بالمدينة بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء) هذا اللفظ الشيخين وفي رواية صلى بالمدينة سبعة أو ثمانية الظهر والعصر والمغرب والعشاء ففي ذكر سبعة أو ثمانية يدفع توهم جواز العصر مع الجمع أفاده القليوبي (قوله من غير خوف ولا سفر) هذه الزيادة ليست في البخارى وانما هى في مسلم والموطأ قيل لابن عباس ما أراد الى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته قال الزرقاني وجاءه مثله عن ابن مسعود قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقبل له في ذلك فقال صنعت هذا للثمن خرج أمى رواه الطبراني واردة في الخرج قدح في جملة على الجمع الصورى لان القصد اليه لا بالخروج عن حرج (قوله قال الشافعي كمالك رضى الله عنهما) أى في تأويل هذا الحديث قال ابن عبد البر وافقهما على ما ظناه جماعة من أهل المدينة وغيرهما (قوله أرى ذلك بعذر المطر) بضم همزة أرى وفتحها أى أظن أو اعتقد ذلك الجمع الذى جمعه النبي صلى الله عليه وسلم من غير خوف ولا سفر بعذر المطر قال في المجموع وهذا التأويل مردود برواية مسلم من غير خوف ولا مطر قال وأجاب البيهقي بأن الاولى رواية الجهور فهى أولى وأجاب غيره بأن المراد أى في الرواية الثانية ولا مطر كثير أو لا مطر مستدام فلهذا انقطع في أثناء الثانية فاندفع أخذ أئمتنا بظاهرهما من جواز الجمع في الحضر بلا سبب (قوله ويؤيده) أى ما قاله الشافعي ومالك رضى الله عنهما (قوله في جمع ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما) أى بالمطركار واه البيهقي بسنده عنهما وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن شقيق قال خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حين غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة فقال جاعر جل من بنى نعيم لا يكثر ولا ينشئ الصلاة الصلاة فقال ابن عباس أتعلمنى بالسنة لا أم لك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق فإلك في صدرى من ذلك شئ فأثبت أباه برة فصديق مقالته وهذا أيضا محمول على المطر (قوله وانما يباح الجمع به) أى بالمطر تقدما وهذا دخول على المتن (قوله في العصرين والعشاءين) أى وكذا العصر مع الجمعة كما مر (قوله لمن وجدت فيه الشروط السابقة في جمع التقديم) أى وهى الترتيب ونية الجمع في الصلاة الاولى والمواالة ودوام العذر على التفصيل الا فى وزاد هنا شروط ستأتى في المتن فالذى يتحصل من ذلك أنه يشترط أن يوجد العذر عند التحريم بهما وعند تحمله من الاولى وبينهما وبين الثانية وأن يصلى جماعة وأن تكون بمصلى بعيد عرفا وأن يكون

بحيث

السيد محمد البرزنجي في رسالته

غاية الاعتذار لذوى الاعتذار في جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر ولا حاجة لنا في الاطالة بذلك

(قوله نعم الشرط الخ) نبه به على أن الشرط الرابع في جمع التقديم بالسفر ليس نظير الجمع بالمطر لان انقطاع السفر في أثناء الاولى يمنع الجمع بخلاف انقطاع المطر في ذلك وما عدا ذلك فهو كونه قال العناني في حاشية شرح التجريد لشيخ الاسلام مانصه سكتوا عن شرط خامس وهو بقاء وقت الاولى الى تمام الثانية فلو خرج الوقت في أثناء الثانية بطلت لانه تبين أنه محرم بها قبل دخول وقتها انتهى (قوله فيما عدا ذلك) ظاهره أن انقطاعه بعد سلام الاولى وقبل الشروع في الثانية لا يضر وليس كذلك بل لابد من امتداده بينهما كما في شرح الروض والمغنى والتحفة والنهاية وغيرها وفي النهاية أيضا وهل يشترط تيقنه لذلك أيضا حتى لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالاشتراط فقال لو قال لا يخرج بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل الجمع للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي ونقل عن القاضي خلافا أيضا فله سهوان لم يتناقض كلام القاضي فيه ومال الاسنوى الى

أنه القياس والاوجه  
الاول ويؤيده أنه رخصة  
فلا بد من تحقق سببها  
انتهى وجميعه في التحفة  
الأن لم يقل فيها والاوجه  
الاول وقال فيها وهو القياس  
الأن يقال أنه رخصة فلا  
بد من تحقق سببها ويؤيده

نعم الشرط وجود المطر  
عند الاحرام (بالاولى)  
والتحلل منها والتحرر  
بالثانية ولا يضر انقطاعه  
فيما عدا ذلك (صلى) أى  
أراد أن يصلى (جماعة)

ما مرفعا لوشك في انتهاء  
سفره انتهى وقال العلامة  
ابن قاسم ينبغي أن يقال  
فيه كما قيل في ادراك  
ركوع الامام الذى قيل  
فيه أنه رخصة بالاكتفاء  
بالظن أو بالاعتقاد الجازم  
وذكر ابن قاسم عند قول  
القاضي بطل الجمع

بحيث يتأذى بالمطر في طريقه فجملة الشروط تسعة تأمل (قوله نعم الشرط الخ) نبه به على الاستدراك على أن الشرط الرابع في جمع التقديم بالسفر ليس نظير الجمع بالمطر لما مر أن انقطاع السفر في أثناء الاولى يمنع الجمع بخلاف انقطاع المطر في ذلك كما سيأتى في قوله ولا يضر الخ وفيما عدا هذا سواء أفاده الكردى (قوله وجود المطر عند الاحرام بالاولى) أى وإن كان الاصح عدم اشتراط النية في الاحرام قال في حواشى الروض ويمكن الفرق بين السفر والمطر بأن الجمع بالمطر أضعف للخلاف فيه ولأن فيه طريقا باشتراط نية الجمع في الاحرام لان استدامة المطر في أثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن محالة للنية وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الاولى لان استدامته شرط فكانت محالة للنية تأمل (قوله والتحلل منها) أى وعند التحلل أى السلام من الاولى لتحقيق اتصال آخر الاولى بأول الثانية في حال العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما ما هو كذلك وتيقنه له وأنه لا يكفي الاستصحاب وبه صرح القاضي فقال لو قال لا يخرج بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي وعن القاضي خلافا ولعله سهوان لم يكن القاضي تناقض فيه على أن الاسنوى مال الى أنه يكفي الاستصحاب وهو القياس الآن يقال أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيها لوشك في انتهاء سفره تحفة قال سم ينبغي أن يقال فيه ما قيل في ادراك ركوع الامام مع أنه رخصة من الاكتفاء بالظن أو الاعتقاد الجازم وقال في موضع آخر لا يبعد الاكتفاء بظن البقاء والاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكفي القصر ان ظن طول السفر بالاجتهاد مع أن القصر رخصة (قوله والتحرر بالثانية) أى وعند التحرر بالثانية ليتحقق الجمع مع العذر (قوله ولا يضر) أى في صحة الجمع هنا (قوله انقطاعه) أى المطر (قوله فيما عدا ذلك) ظاهره أن انقطاعه بعد سلام الاولى وقبل الشروع في الثانية لا يضر وليس كذلك بل لابد من امتداده بينهما كما مر عن التحفة وغيرها والاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاة الثانية وبين ما وعند التحلل من الاولى ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدهما (قوله وصلى) أى ولمن صلى فهو عطف على وجدت فيه الشروط الخ (قوله أى أراد أن يصلى جماعة) أى يصلى الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وإن صلى الاولى فرادى لانها في وقتها على كل ويكفي وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية قال في الايعاب وإن كرهت ولم يحصل لهم شئ من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بأن المدا رانما هو على صورته لا يندفع الاثم والقتال على قوله فرضيتها قال الشورى وانظر ما مراده بهذا الكلام وأى اثم يحصل مع عدم الجمع المذكور والقرص أن العذر قائم وقد تقدم أن الجماعة غير فرض في حق المعذور اللهم إلا أن يكون مراده بقوله فرضيتها أى عند القائل

مانصه هل محله ما لم يتبين بقاءه واستمراره فيه نظر ولا يبعد أن محله ذلك حيث لم يطل الفصل وينبغي أن محله أيضا في شك باستواء أو رجحان عدمه والا فلا يبعد الاكتفاء بظن البقاء والاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكفي القصر ان ظن طول السفر بالاجتهاد مع أن القصر رخصة انتهى (قوله جماعة) قال الشارح في شرح العباب وإن كرهت ولم يحصل لهم شئ من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بأن المراد انما هو على وجود صورته لا يندفع الاثم والقتال به على قول فرضيتها انتهى وبهذا العلامة ابن قاسم بعد كلام وتردد طويل أنه لا يشترط الجماعة في الاولى وأنه يكفي وجودها عند الاحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة وإن تباطأ المأمومون عن الامام اعتبر في صحة صلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه قال واختار مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الاولى أيضا انتهى



و جري في شرحه على أبي شجاع في الأولى على ما ذكر فيها و تردد في الثانية وقال العناني في حاشيته على شرح التجرير هل المراد بالجماعة في الصلاة جميعها أو في ركعة من الثانية فقط فيه تردد و مال الشيخ الزبدي للثاني و عبارة القليوبي في حواشي المحلى جماعة و لوفى الركعة الأولى من الثانية قاله شيخنا الزبدي و اكنى شيخنا الراملي بالجماعة حال الاحرام بالثانية و ان صلى الأولى منفردا عندهما كفته انتهت ( قوله بعيد عنه الخ ) أفاد بذلك أنه لا بد من أمرين البعد والتأذي و باجتماعهما تحصل مشقة شديدة كإنه على ذلك في شرح العباب حيث قال بعد التنظير في قول الزركشي البعيد ما يتأذى به اذا قصده مانعه الاصل ان كلاما من البعد والتأذي قيد مغاير للآخر و حينئذ فالذي يتجه الضبط بالعرف ولا يكتفي بمجرد التأذي بل لا بد أن ينضم اليه مشقة شديدة و هي لا تحصل الا مع ذنبك الامرين انتهى و عبر في التحفة بقوله بعيد عن محله بحيث يتأذى به تأذيا لا يحتمل عادة الخ وفي النهاية كذلك غير انه زاد بعد قوله عن محله عرفا ( قوله ان ذابا ) زاد في التحفة والنهاية و بلا الثوب قال بخلاف ما اذا لم يذو با كذلك و مشقة ما نوع آخر لم ترد نعم ان كان أحدهما قطعاً كبارا يخشى منه جواز الجمع قال في التحفة على ما صرح به جمع انتهى وقال في النهاية جواز الجمع بكافي الشامل وغيره وفي معناه البرد و به صرح في الذخائر انتهى كذا رأيت فيها و كذا نقله الهاتفي عنها ايضا و هو تحرر بف من النسخ قطعاً ان لم يكن اشتباه من الشيخ أو وقع فيه متابعة التحفة في صدر العبارة ثم مخالفتها لما عاين لا يستقيم و صواب ١٨٨

أنها فرض عين و يلتزم العذر لا يقطعها على هذا القول فليحذر ( قوله بمكان مستخدم أو غيره ) أي كدرسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة فتعبر المصنف بالمكان أولى من تعبير غيره بالمسجد منهم صاحب البهجة حيث قال  
 لمن يصلي في جماعة اذا \* جاء مسجداً يتأذى به نال أذى  
 فلو أبدل مسجداً موضع المكان أحسن ( قوله وكانت تلك الجماعة ) أي الذين يريدون الصلاة ( قوله تأتي ذلك المكان ) أي مكان إقامة الصلاة ( قوله من محل بعيد عنه ) أي عن ذلك المكان ( قوله وتأذي كل منهم ) يستفاد من هذا الصنيع أنه لا بد من أمرين البعد والتأذي معا و باجتماعهما تحصل مشقة شديدة كإنه عليه في الايعاب حيث قال بعد التنظير في قول الزركشي البعيد ما يتأذى به اذا قصده مانعه الاصل ان كلاما من البعد والتأذي قيد مغاير للآخر و حينئذ فالذي يتجه الضبط به ما ولا يكتفي بمجرد التأذي بل لا بد أن ينضم اليه مشقة شديدة و هي لا تحصل الا مع ذنبك الامرين انتهى قال الشوبري هل المراد التأذي للشخص بانفراده أو أن يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس و يختلف الحال كما لا يخفى ولعل الثاني هو الوجه قال الشرواني والاقرب الاول كافي التيمم والجلوس وأعدار الجماعة ( قوله بالمطر ولو خفيفا بحيث ييل الثوب ) أي بشرط أن ييل الثوب أو أسفل النعل والحشية للتصوير بالنظر لقوله وتأذي وللتقييد بالنظر للغاية ( قوله والبرد الثلج ان ذابا ) الخ كذا في نسخ و لعلها هنا سقط قبل ان ذابا والاصل كطيران ذابا كما في غير هذا الكتاب هذا ان قرنا بالرفع و يحتمل أن يقرأ بالجر عطفا على المطر الا انه لم يسبق هنا ما يدل على جواز الجمع بهما الا أن بقدر في كلام المصنف السابق بالمطر ونحوه كما فرزه فيما مر فليراجع ( قوله ان ذابا ) أي وبلا الثوب بخلاف ما اذا لم يذو با كذلك وأما مشقة ما فنوع آخر لم يرد في الشرع بذلك النوع

الثلج قطعاً كبارا جاز الجمع به كافي الشامل وغيره وفي معناه البرد و به صرح في الذخائر انتهت وهي ظاهرة نصح رأيت في  
 بمكان ( مسجد أو غيره ) وكانت تلك الجماعة تأتي ذلك المكان من محل ( بعيد ) عنه ( وتأذي ) كل منهم ( بالمطر ) ولو خفيفا بحيث ييل الثوب والبرد والثلج ان ذابا

شرح المحرر لنور الدين الزبدي نقل عن مهمات الاسنوي ما يعكز على ذلك وعبارة وذوب الثلج والبرد في معناه وأما مشقة

وقوعهما عليه فنوع آخر لم يرد نعم لو كان البرد قطعاً كبارا جاز الجمع ( قوله )

به كما قاله في الشامل انتهى فراجع نسخ شرح المحرر وكذلك الشامل والذخائر ليتبين الرشد من الخي والمسا في حاشية التحفة عبارة النهاية التي قدمتها قال أي في معنى كون أحدهما قطعاً كبارا يخشى منه البرد مطلقا سواء كان قطعاً كبارا أم لا قال ويمكن أن يكون المراد من هذا البرد البرد الذي هو ضد الحر انتهى وهو سهو منه حمله عليه التحامل لعبارة النهاية والافتقار صرحوا بأن البرد ليس في المطر ومنهم النهاية نفسها كما قدمته لك في عبارتها ثم استثنى القطع الكبار منه فكيف يعود الى أن البرد وان صغر كال المطر وأيضا كون قطع البرد الصغار في معنى الكبار لا يتجه وأما قوله صدر الحر فهو مخالف لما أظنوا عليه من عدم عددهم له من أعدار الجمع الآن المراد منه الشفان فقد عدوه من أعدار الجمع للقيم وهو بالشين المعجمة قال في الامداد لا غير وفي شرح العباب فقط خلافاً لهم فيه انتهى وأراد أنه ليس بضمها كما وقع في بعض نسخ الروضة ولا بكسرهما كما وقع للقمولي وبتشديد الفاء والتون واختلاف في تفسيره في التحفة والنهاية وغيرهما هو راجع

باردة فيها مطر خفيف انتهى قال العلامة ابن قاسم أي يبل الثوب وفي الروض بر درج فيه ندوة قال شيخ الاسلام في شرحه أي يبل انتهى  
وبذلك عبر الجلال الرملي في شرح البهجة والشارح في شرح الارشاد ١٨٩ وغيرهما قال في شرح العباب فيه

بلل وليس بمطر كما  
صوبه في المجموع وغيره  
رد القول الرافعي انه مطر  
وزيادة لكن أيده  
الركشي بقول صاحب  
الحكم هو الراجح الباردة مع  
المطر وقد ورد بان هذا الاتي  
ارادته هنا بليل تشبههم  
له بالمطر في قولهم كما مطر  
بجامع التأذي انتهى لكن  
في ارادة ما ذكرنا لم تقف  
في كلام أحد اطلاق البرد

أو كان قطعا كبيرا للشقة  
حيثما اما اذا صلى ولو  
جماعة بيته أو بمحل  
الجماعة القريب بحيث  
لا يتأذى (في طريقه) اليه  
بالمطر أو مشى في كنف أو  
صلوا فرادى ولو في محل  
الجماعة فلا يجمع لانتفاء  
التأذي نعم للإمام

على الشفان وأيضا  
والشفان قد ذكره في  
النهاية سابقا واتقضى  
الكلام عليه فالتحقيق  
ماد كنهه ان العبارة فيها  
بمحرّف (قوله لانتفاء  
التأذي) هو ظاهر في غير  
الآخرة اما هي فلم يدم  
الجماعة لوجود التأذي فيها  
كما لا يخفى ثم رأيت في كل  
من التحفّة والنهاية  
التصريح بذلك وهو ظاهر  
(قوله نعم للإمام الخ) هكذا

(قوله أو كان قطعا كبيرا) أي أولم يذوب أو لكن كانا كبيرا بحيث يؤذيان تأذيا لا يجمعا في العادة فاهما مجوزان  
الجمع كما صرح به صاحب الشامل وغيره في الثلج وصاحب الذخائر في البرد وافرهما المتأخرون (قوله للشقة  
حيث) أي حين اذا ذابا أو كانا قطعا كبيرا فهو تعليل لاحقاق الثلج والبرد بالمطر وألحق به أيضا السيل والشفان  
وهو بفتح الشين المعجمة لا بضمها كما وقع في بعض نسخ الروضة ولا يكسرهما كما وقع للقمولي ويتشدد الفاء بر  
برج فيه بلل ويقال شفين قال في الايعاب وليس بمطر كما صوبه في المجموع وغيره رد القول الرافعي انه مطر  
وزيادة لكن أيده الركشي بقول صاحب الحكم هو الراجح الباردة مع المطر وقد ورد بان هذا الاتي ارادته هنا  
بدليل تشبيههم له بالمطر في قولهم كما مطر بجامع التأذي تأمل (قوله اما اذا صلى ولو جماعة بيته) هذا بيان  
لمحترزات القيود المذكورة في المتن والشرح لكن لا على ترتيب المار كما يعلم بالتأمل وبعبارة التحفة كان كان يصلي  
بيته منفردا أو جماعة أو عشي في كنف أو قرب منه أو يصلي منفردا بالمصلي لا تنفاه التأذي فيما عدا الآخرة  
والجماعة فيها (قوله أو بمحل الجماعة القريب) أي ولو مسجد (قوله بحيث لا يتأذى) نصو بر للقرب ومقتضى  
هذا أن القرب وعدم التأذي قيد واحد هنا بخلاف ما مر عن الايعاب الآن يقال ان المراد بالتأذي المشقة  
الشديدة عرفا لا مجرد التأذي تأمل (قوله في طريقه اليه) أي الى ذلك المحل القريب (قوله بالمطر) أي ونحوه  
مما ألحق به كما مر (قوله أو مشى في كنف) أي الى محل بعيد والفرص انه لا يبل أسفل النعل كما مروى في الباجوزي  
الشرط أحدهما أي كونه بحيث يبل أعلى الثوب أو أسفل النعل (قوله أو صلوا فرادى ولو في محل الجماعة)  
أي البعيد من بيته والمراد أنهم صلوا فرادى من أول الصلاة الثانية لما مر أن الجماعة في الأولى غير شرط  
وان الجماعة في الثانية لا تشتط أن تكون جميعها بل في الاحرام فقط قال الشمس الحنفى والحاصل ان لنا  
ثلاث صلوات يشترط في مجئها الجماعة الاولى المجموعة بالمطر والجماعة شرط في مجئها فقط وان حصلت  
المفارقة بعد ذلك فلو تباطأ المأمومون باحرامهم عن احرام الإمام اشترط لصحة صلاته وصلاتهم احرامهم في  
زمن الفاتحة قبل ركوعه فلو أحرما بعد ركوعه ولو قرأ الفاتحة وأدركه قبل الرفع أو أحرما قبل ركوعه  
في زمن لا يسع الفاتحة بطلت صلاتهم والثانية الجمعة والجماعة شرط في الركعة الاولى منها فلو تباطأ الاربعون  
أو بعضهم عن الإمام كفي في صحة صلاته وصلاتهم قراءة الفاتحة ولو بعد ركوع الإمام اذا طوله الإمام ولو أدركه  
فيه واطأ أو وافيه فالشرط ادراك الفاتحة والركوع مع الإمام قبل رفعه ففرق بين الشرط هنا والشرط في  
المجموعة والثالثة المعادة والشرط وجود الجماعة من أولها الى آخرها فلو كان الإمام معيدا اشترط ان لا يتأخر  
احرام المأموم عنه بحيث لم يعد عرفا انه منفرد فان عد كذلك بطلت صلاته واعتقرا انفراد بذلك الجزء لان  
تقدم احرامه ضروري كما اعتقروا في الجمعة والمجموعة والفرق بين المجموعة والجمعة وبين المعادة اعتناء الشارع  
بالجماعة فيها أكثر من ما وبديل له حكم القوم ببطان صلاة المعيد اذا تباطأ بالسلام بعد سلام الإمام بحيث يعد  
عرفا انه منفرد انتهى ملخصا فليتأمل (قوله فلا يجمع) أي في جميع الصور المذكورة فهو جواب اما اذا  
صلى ولو جماعة بيته الخ (قوله لا تنفاه التأذي) أي فيما عدا الصور الآخرة ولا تنفاه الجماعة فيها كما مر عن التحفة  
قال في الاسنى واما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع ان بيوت أزواجه كانت بجانب المسجد فاجابوا عنه ان  
بيوتهم كانت مختلفة وأكثرها كان بعيدا فلم يله حين جمع لم يكن بالقرب وبجواب أيضا بان للإمام ان يجمع  
بالمأمومين وان لم يتأذ بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره على أن جماعة منهم الاذرى والركشي أنكروا  
اشتراط البعد ونقلوا عن نص الإمام انه لا فرق بين القرب والبعد وكلام المصنف ابن المقرئ يوافق فليتأمل  
(قوله نعم للإمام) أي اذا كان راتباً يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة وقضية الاقتصار على الإمام أن غيره من

في كتب الشارح وقال الجلال الرملي في نهايته الاوجه تقيده بما اذا كان اماما راتباً أو يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة قال المحب الطبري  
ولن خرج الى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو في المسجد ان يجمع به لانه لو لم يجمع لاحتاج الى رجوعه الى بيته ثم عوده

أولى أقامته في المسجد وكلام غيره يقتضيه انتهى وهذا الذي نقله عن المحب نقله كذلك الشارح وغيره في الامداد وغيره وهو مذكور في التحفة مختصراً وفي حواشي القليوبي على المحلى نعم لأمام المسجد ولجأوا به الجمع تبعاً لغيرهم الخ ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض على المشهور في المذهب لكن المختار من جهة الدليل جواز المرض عند النووى وغيره وهو مذهب الامام أحمد رضي الله عنه قال الاسنوى وقد نظرت بنقله عن الشافعي رضي الله عنه انتهى قال الاذرى رأيت في نهاية الاختصار من قول الشافعي رضي الله عنه للزنى وعبارته والجمع بين الصلاتين في المطر والمرض جائز وظاهره أنه عن الشافعي فان عادته اذا خالف يقول ورأى كذا وجزم الزكشي بنسبة هذا للشافعي فقال وحكى المزني عن الشافعي جواز الجمع بالمرض فان ثبت له نص بالمنع كان له في المسئلة قولان والا فهذا مذهبه ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر سهلة وحنة بالجمع لاجل الاستحاضة وهو نوع مرض وجرى عليه الخطابي والقاضي واستحسنه الروياني في الحلية واختاره الماوردي في اقتناعه والدارمي في ١٩٠ استند كاره وهو قضية كلام ابن سريج ومال اليه المتولى قال في المجموع وهو قوى

المجاورين بالمسجد أو من بيوتهم بجنب المسجد وحضر وامن من حضر من مكان بعيد أنهم لا يصلون مع الامام اذا جمع تقديم بل يؤخرونها الى وقتها وان أدى تأخيرهم الى صلاحهم فرادى كأن لم يكن هناك من يصلح للامامة غير من صلى ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم ع ش (قوله الجمع بالمأمومين) أى بالتأذين بالمطر (قوله وان لم يتأذبه) أى لم يتأذ الامام بالمطر لقرب بيته مثلاً وكذا يجوز لمن خرج الى المصلى قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو بالمصلى أن يجمع حيث صلى جماعة كما نقلوه عن المحب الطبري وأقره لأنه لو لم يجمع لاحتاج الى صلاة العصر أو العشاء أيضاً في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في أقامته في المسجد هذا قد علم بما مر أنه لا يجوز الجمع بمرض أو رجح أو ظلمة أو خوف أو وحل أو نحوهما وهو المشهور في المذهب لأنه لم ينقل ونحوه المواقيت فلا يخالف الا بصرح وانما لم يلحقوا الوحل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما يأتي بيد لهما والجامع يترك الوقت بلا بدل ولان العذر فيهما ليس مخصوصاً بل كل ما يباح به مشقة شديدة والوخل منه وعذر الجمع مخصوص بما جاءت به السنة ولم يجزى بالوخل وجوز الجمع بالمرض والوحد جماعة من أصحابنا منهم الخطابي والقاضي والرويانى والماوردي في الاقتناع والدارمي والمتولى قال الامام النووى وهو قوى جسد الرواية ابن عباس من غير خوف ولا مطر ولان حاجة نحو المرض أكثر من حاجة المصور قال جمع منهم الاذرى رأيت في نهاية الاختصار من قول الشافعي رضي الله عنه للزنى وعبارته والجمع بين الصلاتين في المطر والمرض جائز وظاهره أنه عن الشافعي فان عادته أنه اذا خالف يقول ورأى كذا بل جزم الزكشي بنسبته الى الشافعي حيث قال وحكى المزني عن الشافعي جواز الجمع بالمرض فان ثبت له نص بالمنع كان له في المسئلة قولان والا فهذا مذهب ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر سهلة وحنة بالجمع لاجل الاستحاضة وهي نوع من المرض قال جمع فيجوز العمل به سواء كان بالتقديم أو بالتأخير وبراى الارفق في ذلك ولذا قال في الزبد والجمع بالتقديم والتأخير \* بحسب الارفق للعذور في مرض قول جلى وقوى \* اختاره أحمد ويحيى النووى

جسد الرواية ابن عباس السابقة أى عن مسلم من غير خوف ولا مطر ولان حاجة نحو المريض أكد من حاجة المصور بل قال ابن المنذر من أصحابنا يجوز الجمع في الحضر بلا سبب وحكاة عن طائفة وذهب اليه أبو اسحاق

الجمع بالمأمومين وان لم يتأذبه

المروزى وجماعة من أصحاب الحديث لرواية مسلم السابقة بل في رواية صحيحة من غير خوف ولا علة وقال القليوبي بعد نقله عن الاذرى أنه المفتى به وأن الشافعي نص عليه مانعه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من

قال

وجود المرض حالة الاحرامها وعند سلامة من الاولى بينهما كما في المطر

انتهى ونقل العنانى في حاشية التحريز خلافه فقال ووضح أنه يتعين على من أراد فعله يقلد الامام أحمد دون المختار فانهم لا يقلدون ودون القول المقابل المشهور لان ماضعه المجتهد من أقواله لا يقلد فيه قاله في فتح الجواد انتهى ولم أره في هذا الباب من فتح الجواد ولا أصله فان كان في غير هذا الباب أوفى بعض نسخهم والا فهو اشتباه منه ومحل ما نقله في مجرد اختيار خارج عن المذهب وأما هذا فقد نقل كما علمته عن امام المذهب وكون امام المذهب ضعفه يحتاج الى نقل ومجرد وجود نص له يخالفه لا يلزم منه تضعيفه كما علمته من كلام الزكشي السابق على أنهم اختلفوا في جواز تقليد القول القديم للشافعي مع رجوعه عنه في الجديد كما بيته في غير هذا المحل ثم اختلفوا في ضابط المرض المبيح للجمع على القول به قال في التحفة ضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقتها كشقة المشى في المطر بحيث قبل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث يسهل الجلوس في القرض وهو الاوجه على أنهم متقاربان كما يعلم مما



قدمته في ضابط الثانية انتهى يعني في باب صفة الصلاة في الكتابة على قول الشارح فان لم يقدر على القيام في الغرض بأن لحقة مشقة شديدة لا تحتل في العادة كدوران رأس راكب السفينة فعد كيف شاء للخبر الخ كنب المحشي عليه قوله لا تحتل في العادة قال في المجموع بأن يكون كدوران رأس راكب السفينة وضبطه الامام بأن يكون بحيث يذهب خشوعه والمذهب الاول انتهى ومنه يعلم ضعف ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن ذهاب الخشوع عذر بل ذهب القليوبي الى أن ذهاب كمال الخشوع عذر وقول الخطيب في المغني جمع شيخي بين كلامي الروضة والمجموع بأن ذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة الى آخر ما أطال به المحشي ثم فراجع ان أردته وقال في الامداد كمشقة الخروج للطريق يجمع أن كلامه يخص في الجمع ولا يصح ضبطه بغير ذلك انتهى وقال في الفتح بين ضابطه في الاصل وقال في شرح العباب ويظهر ضبطه هنا بما يبيح القعود في الغرض وقد مر ثم رأيت بعضهم

١٩١

لكنهم ضبطوا المرض الذي هو من أعذار الجمعة والجماعة بأن يحصل للمريض بالخروج مشقة كشقة الخروج للطريق لا بعد أن يضبط هنا على وزنه بأن يحصل له بايقاع كل صلاة في وقتها مشقة كشقة الخروج للطريق

باب صلاة الجمعة  
هي بتثليث الميم واسكانها وهي فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية

ويتجه الضبط أيضا بحصول المشقة الظاهرة بايقاع كل صلاة في وقتها كما ضبط بذلك المريض المحذور للقعود في الصلاة انتهى وما ذكره آخره هو الاوجه الموافق لما قدمته لان هذا يضيق فيه مالا يضيق في الجمعة والجماعة لكثرة أعذارهما بل لو

قال في التحفة وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة المشي في المطر بحيث تبطل ثيابه وقال آخرون ولا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبطل الجلبوس في الفرض وهو الوجه زائد في الإعياء لان هذا يضيق فيه مالا يضيق في الجمعة والجماعة لكثرة أعذارهما بل لو ضبط بالمرض المبيح للفطر لكان له وجه ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

### قوله باب صلاة الجمعة

هي أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الاسبوع وقد ذكر ابن القيم في الهدى لها خصوصيات كثيرة نحو عشرين خصوصية واستدرك الحافظ السيوطي أضعاها وأنها هالي مائة واحدة وقد أفردتها بتأليف مستقل يسمى بنور الملة في خصائص الجمعة وآخرها ما أخرجه الحاكم وابن خزيمة والبيهقي عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث الايام يوم القيامة على هبتها ويبعث الجمعة زهراء منيرة أهلها يحفون بها كالمرس تهدي الى كرمها وتضي عليهم عشون في ضوئها ألوانهم كالثلج يياضوا وريحهم كالسلسك بخوضون في جبال الكافور ينظر اليهم الثقلان لا يطفرون تعجبا حتى يدخلون الجنة لا يخاطون أحدا الا المؤمني المحتسين (قوله وهي) أي لفظة الجمعة (قوله بتثليث الميم) أي فالضم لغة الحجاز والفتح لغة بني عيم والكسر لغة رديئة محكمة عن بعض العرب (قوله واسكانها) أي الميم وهي لغة عقيل وأفصح اللغات الضم ولم يقرأ في السبعة غيره ثم السكون وبه قرأ الاعمش وأبو عمرو وفي رواية عنه ثم الفتح ثم الكسر وأما جمعها فجمع وجعات مثل غرف وغرفات في وجوهها قال بعضهم وهذه اللغات محلها اذا كان المراد بها اليوم أما اذا أريد بها الاسبوع فبالسكون لا غير كما اذا قلت صمت جمعة أي أسبوعا وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الاسبوع ويومها يسمى في الجاهلية يوم العروبة والاحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبار والاربعاء بارا والخميس مؤنس والسبت شبارا قال الشاعر

أؤمل أن أعيش وإن يومى \* بأول أو بأهون أو جبارا

أو التالى بارا فان أفتسه \* فؤنس أو عروبة أو شبارا

في القاموس الاهون اسم لرجل واسم يوم الاثنين وفيه أيضا أهون كما جد يوم الاثنين وأوهد كذلك وجبار كفراب يوم الثلاثاء وكسر وفيه أيضا دبار بالضم والكسر يوم الاربعاء وشبار كتاب يوم السبت (قوله وهي) أي صلاة الجمعة (قوله فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية) أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والمراد بذكر الله الصلاة وقيل الخطبة فأمر بالسعي

ضبط بالمرض المبيح للفطر لكان له وجه ظاهر انتهى كلام شرح العباب للشارح قال في التحفة ويراعى الفرق به فان كان يزداد مرضه كان يحتمل في وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم أو وقت الاولى أخرها بنية الجمع وبما أفهمه ما قرنته أن المرض موجود وانما التفصيل بين زيادته وعدمها عادة يندفع ما قيل في كلامهم هذا جواز تعاطي الرخصة قبل وجود سببها كغناء بالعادة وقضيتها حل الفطر قبل مجيء الحجي بناء على العادة وعلاها الحنفية بأنه لو صبر لمحيثها لم يستمرئ بالطعام لاشتغال البدن ونظيره ندب الفطر قبل لقاء العدو اذا أضغفه الصوم عن القتال انتهى ما ذكره في التحفة والله أعلم

باب صلاة الجمعة \* قوله بتثليث الميم

والضم أفصح تحفة ونهاية

هو شرط التكليف ومع ذلك تلزمه الجمعة وغيرها تغليظا عليه لكن لا تصح منه فيقضيها نظرا بعد زوال سكره فالمراد بالزوم فى حقه لزوم انعقاد السبب حتى يجب القضاء لازوم الفعل لما تقر من عدم الفهم المستلزم لعدم أهليته وانما صح نية عقده وحله لانه من قبيل ربط

ومثل سائر الخس فى الاركان والشروط والآداب لكنها اختصت بشروط أصحها وشروط لوجوبها وآدابها كما يأتى بعض ذلك (نحب الجمعة على كل مكاف) لاصبى ومجنون كغيرها (حر) لامن فيه رقى ولو مبعضا وان كانت النبوة له ومكانا لنقصه لا امرأة وختى لنقصه هما أيضا (مقيم) بالمحل الذى تقام فيه وان لم يكن مستوطنا لأمسافر كما يأتى (بلا مرض

الاحكام بالاسباب الذى هو خطاب الوضع (قوله لاصبى) لكن يجب على الولى أمره بها لسبع كبقية الصلوات وضربه على تركها العشر (قوله بالمحل الذى تقام فيه) ولو اتسعت الخطة فراسخ وان لم يسمع بعضهم النداء وان لم يستوطنه لكنه لا يحسب من الاربعين (قوله بلا مرض) ضابطه ان يلحقه

وظاهره الوجوب واذا وجب السعى وجب ما يسعى اليه ولا نهى عن البيع وهو مباح ولا نهى عن فعل المباح الا لفعل واجب ولا حديث صحيحة منها ما سبأ فى الشرح ومنه راجح الجمعة واجب على كل محتلم رواه النسائي ومنها حديث لينة بن أقوام عن ودعهما الجمعة أوليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم ومنها حديث من ترك الجمعة من غير عذر لم يكن لها كفارة دون يوم القيامة رواه الاصبهاني ومنها حديث من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع الله على قلبه زاد فى رواية وهو منافق رواه الحارثي وابن ماجه وسعيد بن منصور وغير ذلك (قوله ومثل سائر الخس) بالرفع عطف على فرض عين (قوله فى الاركان) أى الثلاثة عشر السابقة (قوله والشروط) أى الخمسة عشر على ما قدم فى عدم المصنف لها فى هذا الكتاب (قوله والآداب) أى السنن الشاملة للابحاض والهيئات وهى كثيرة جدا كما سبق فى محلها (قوله لكن اختصت) الخ استدرأك على ما يوهمه التشبيه المذكور من انه من جميع الوجوه (قوله بشرط لصحتها) أى لانعقادها وهى المذكورة فى الفصل الآتى (قوله وشروط لوجوبها) أى وهى المذكورة هنا (قوله وآداب كما يأتى بعض ذلك) أى فى الفصلين الاخيرين بعد فصل شروط الصحة فالمراد من الترجمة هنا هو ما تميزت به من هذه الامور ومعلوم ان صلاة الجمعة ركعتان والجديدها ليست تظهر مقصورة وان كان وقتها وقته تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغنى عنها اول قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى رواه أحمد وغيره باسناد حسن قال فى التحفة وكان حكمة تخفيف عدد هاتين من مشقة الاجتماع المشترط لصحتها وانحتم الحضور وسماع الخطبتين على انه قيل انها اثنتان مناب الركعتين الاخيرتين (قوله نحب الجمعة) أى عينا كما مر وقيل كغاية وهو شاذ كما فى التحفة قال الجوهرى اعلم ان أمر الجمعة عظيم وهى نعمة جسيمة أمّن الله بها على عباده فهى من خصائصنا جعلها الله تعالى محط رحمة مظهره لا تأثم الاسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا ينكرون لها على السراج فاحذر ان تنهاون بها مسافرا أو مقيما ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم انتهى (قوله على كل مكاف) أى بالغ عاقل بشرط أن يكون مسلما كما علم من كلامه أول باب الصلاة ومثل المكاف كما علم من كلامه ثم متعدد برب عقله فيقضيهما نظرا وان كان غير مكاف على المنقول لانتفاء الفهم الذى هو شرط التكليف وانما صح عقده لانه من قبيل ربط الاحكام بالاسباب الذى هو خطاب الوضع فن عير هنا بانما يجب عليه مراده وجوب انعقاد سبب (قوله لاصبى ومجنون) أى لكن يجب أمر الصبى بها السبع وضربه على تركها العشر (قوله كغيرها) أى من بقية الصلوات وانما ذكر المصنف المكاف هنا وان لم يكن مختصا بالجمعة توطئة لما بعده ودفع التوهم اختصاصه بغيرها (قوله حر) أى كامل الحرية (قوله لامن فيه رقى ولو مبعضا) أى وان قل (قوله وان كانت النبوة له) أى للمبعض يعنى وان كان هناك مهاباة وقعت الجمعة فى نوبة الرقيق نفسه (قوله ومكانا) عطف على مبعضا وأشار بالغاية الى خلاف فيها اذ قيل ان المكاتب يجب عليه الجمعة وكذا المبعض الذى كان بينه وبين سيده مهاباة وقعت الجمعة فى نوبة العبد (قوله لنقصه) أى من فيه رقى وللخبر الا ترى ان قال فى التحفة ويسن لسيدق ان يأذن له فى حضورها (قوله ذكر) أى يقينا (قوله لا امرأة وختى) أى فلا تلزمهما الجمعة (قوله لنقصه أيضا) أى وللخبر الا ترى أيضا فى الاثنى وللحافضة على السر ولا نهى لماسقط بالرق وهو نقص زول فبالاولى ان تستقط بالانوبة وهى نقص لا يزول وأما الختى فبالقياس على المرأة ولا احتمالها فلا تلزمه بالشك (قوله مقيم بالمحل الذى تقام فيه) أى الجمعة فى ذلك المحل الذى هو مقيم فيه أو فيما يسمع منه النداء (قوله وان لم يكن مستوطنه) أى ذلك المحل لكن لا يحسب من الاربعين (قوله لأمسافر كما يأتى) أى فى المتن قريبا قال فى حواشى الروض لما رواه تميم الدارى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجمعة واجبة على خمسة وعلمهم المسافر أخرجه رجاء بن المرحى فى سنته ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم صلاها فى سفر قط ولو فعلها لاشهرت (قوله بلا مرض) نعت المكاف أى كائن بغير مرض الخ فلا سمعنى غير نقل اعرابها لما بعدها

كشقة مشية في المطر أو الوحل تحفة ونهاية غير أنه قال فيها بدل الوحل مانصه ونحوه ( قوله من سائر أعيان الجماعة ) أي مما يمكن مجيئه  
 هناك في التحفة والنهاية لا كالمجرى بالليل انتهى أي لان الجمعة لا تكون الا نهارا والريج ليس بعذر الا ليل فلا يتأتى مجيئه هنا وفي التحفة والنهاية  
 أيضا ومن العذر هنا ما لو تعين الماء لظهر محل النجوى أي كان انتشرا خارج ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا يغض  
 بصره عنها زاد في النهاية فلا يجب عليه كشفها قال لان في تكليفه الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من أعيانها زاد في النهاية نعم  
 هو جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضر غرض البصر اذا الجمعة  
 لها بدل بخلاف الوقت أنفي بذلك والدرجة الله تعالى وعلم مما تقر بأن اشتغاله ١٩٣ بتجهيز ميت عذر أيضا وكذا اسهال

لا يضبط معه نفسه ويخشى  
 منه تلويث المسجد كما في  
 التهمة والخس كما قاله  
 الغزالي عذران منعه  
 الحاكيم وله ذلك لمصاحبة  
 رآها والافسلاوان أفتى  
 بغوى بوجوب اطلاقه  
 لفعلها وذكر الرافعي في  
 الجماعة أن الجماعة عذر  
 ان لم يقصر فيه فيكون هنا  
 كذلك ولو اجتمع في الخس  
 أربعون فأكثروا لقياس

ونحوه مما تقدم من سائر  
 أعيان الجماعة فالعذر  
 بشئ منها لا يلزمه الجمعة لما مر

كما قاله الاسنوي وان  
 نوزع فيه لزوم الجمعة  
 لهم لان اقامة الجمعة في  
 المسجد ليست بشرط وتعدد  
 الجمعة يجوز عند عسر  
 الاجتماع فعند تعذرهم بالكلية  
 أولى وحينئذ فيجوز وجوب  
 النصب على الامام فاذا لم  
 يكن فيهم من يصلح لاقامة  
 الجمعة فهل يجوز لواحد  
 من البلد التي لا يعسر فيها

عازية لكونها بصورة الحرف ومرض مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة لاجل حركة الغارية هذا مذهب  
 الكوفيين وأما غيره فيروى أنها حرفا زائدا والوجه الاول لانها كلمة لا يصح أصل المعنى الا بوجوهها فلا  
 تصلح للحذف فلا تكون زائدة وقد وجد فيها خصيصية من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها  
 وقد ذكر المحقق السعد النقل عن السخاوي ذلك وسبق كلامه أنه مرتضى عنده فتأمل له قال في التحفة  
 وضابطه أي المرض أن ياحته بالعذر مشقة كشقة المشي في المطر أو الوحل وان نازع فيه الاذرى  
 ( قوله ونحوه مما تقدم ) أي في فصل العذر كخوف وعري وكذا جوع وعطش اذا كانا شديدين  
 يحصل بهما مشقة لا تحتل عادة وان لم تبسح التيمم قال في الايعاب والمعتد أن الاجارة ليست عذرا في الجمعة  
 أي بخلاف الجماعة في سائر المكتوبات فقد بحث الاذرى أنه لا يلزم المستأجر تركه من الذهاب الى المسجد  
 لها عند بعده أو كون امامه يطيل الصلاة قال عرش وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجماعة  
 صفة تابعة وتتركز فاشتراط لا يغتفرها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى بتفريع الذمة  
 بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان بسقوطها تفوت الصلاة بلا بدل فليتأمل ( قوله  
 من سائر أعيان الجماعة ) أي مما يمكن مجيئه هنا لا كالمجرى بالليل لان الجمعة لا تكون الا نهارا والريج ليس  
 بعذر الا ليل فلا يتأتى مجيئه هنا كذا في الكردي قال بعضهم يمكن مجيئه أي الريج هنا أيضا وذلك في بعيد  
 الدار ان لم يمكنه الا بالسعي من الفجر فانه يسقط الوجوب عنه لان وقت الصبح ملحق بالليل قال عرش  
 وهو تصوير حسن ( قوله فالعذر بشئ منها ) أي من أعيان الجماعة وهذا تفريع على المتن ومن العذر هنا  
 ما لو تعين الماء لظهر محل النجوى ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا يغض بصره عنها لان في  
 تكليفه الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من أعيانها زاد في النهاية نعم هو جائز لو أراد تحصيلها فان  
 خاف فوت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضر غرض البصر اذا الجمعة لها  
 بدل في الجملة بخلاف الوقت وعلم من ذلك أن اشتغاله بتجهيز الميت عذر أيضا وكذا اسهال لا يضبط معه  
 نفسه ويخشى من تلويث المسجد ( قوله لا يلزمه الجمعة لما مر ) أي في الجماعة واستشكل جمع بأن من  
 ذلك الجوع ويبعد جواز ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال  
 السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة وأجيب عن الاول بأنه لا يبعد فيه اذا  
 شق عليه الحضور معه كشقته على المريض بضابطه السابق وعن الثاني بأنه ليس فيه قياس الجمعة على  
 الجماعة بل صح بالنص أن من أعيان الجمعة المرض كما سيأتي فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقته كشقته  
 أو أشد وهو سائر أعيان الجماعة فانضح ما قالوه انه لا جمعة على معذور بمرض خاص في ترك الجماعة بأن كلام  
 ابن عباس مقول ما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره وهو على أنه لا مانع من القياس المذكور اذا غاية الامر أنه قياس

٢٥ - رمسى - لث  
 الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة صحيحة لهم مشروعة أم لا لاننا عاجزون انا للضرورة  
 ولا ضرورة فيه الوجه الاول انتهى ومثله المغنى وخالف في التحفة ومال تبعه السبكي الى أنها لا تجزئهم ونظر في كلام الاسنوي ثم قال ولو قيل لو لم  
 يكن بالبلد غيرهم وأمكنهم اقامتها معطلهم لم يبعد ولا تعددها والحبس انما يمنع وجوب حضورهم محلها وقول السبكي المقصود من الجمعة  
 اقامة الشعائر لا ينافي ذلك لان اقامة موجودة هنا ألا ترى أن الاربعين لو أقاموها في خوف بيت وأغلقتوا عليهم لم يابهت وان فوتوها على  
 غيرهم كما يفهم مما يأتي انتهى كلام التحفة وفي التحفة وهل من العذر هنا خلاف غيره عليه أن لا يصلح الخشية عليه محذور والخرج اليه بالكن  
 المحلوف عليه لم يحشه الى أن قال في التحفة لعله الاقرب أعذر في ظنه الباعث عليه على الحلف شهادة قرينة به انتهى ( قوله نعم ) أي في الجماعة  
 حيث قال نعم في المطر لا اتباع وفي المرض قياسا على المطر وفي تعريض من لا متعهده له لان دفع الضرر عن الآدمي من المهمات وفي اشراف نحو



القريب على الموت أو من يأنس به لتضرره أو شغل قلبه السالب للخشوع بغيبته عنه إلى آخر ما سبق (قوله نعم لا تسقط عن أكل منتنا الخ) سبق ذلك في الجماعة أيضاً فراجعهم (قوله وصح أنه صلى الله عليه وسلم الخ) الحديث هذا رواه أبو داود في سننه بإسناد على شرط الشيخين من رواية طارق بن شهاب ثم قال أبو داود ما نصه طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً انتهى وأجاب النووي في الخلاصة بأن مرسل الصحابي حجة وبأن الحاكم رواه عنه بإسناد على شرط الشيخين عن أبي موسى الأشعري فاندفع الارسال لكن في الحديث زيادة في جماعة قبل قوله إلا أربعة كما رأيت في سنن أبي داود بذلك عبر شيخ الإسلام في شرح المنهج وحذفها الشارح تبعاً لشيخ الإسلام في شرح الروض اقتصاراً على ما هو المراد منه وعبر الزبائي في شرح المحرر بقوله الجمعة واجبة الخ وهو رواية ١٩٤ الحديث بالمعنى (قوله عبد مملوك) هكذا وي نصيغة المرفوع فيجتمه أن

يكون هو وما عطف عليه منصوباً بعطف على الأربعة وهو منصوب لأنه استثناء من وجوب لكن نقل عن الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع بغير ألف ويكتبون عليه تنوين

نعم لا تسقط عن أكل منتنا إذا لم يقصد به إسقاطها والزمته وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عبد مملوك

النصب قاله النووي في شرح مسلم ويحتمل أنه مرفوع قال في النهاية وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فإن كان الكلام الذي قبل الأمو جيا جاز في الاسم الواقع بعد الأوجهان أفصحهما النصب على الاستثناء

أدون قليلاً (قوله نعم لا تسقط) أي الجمعة ولا وجه لهذا الاستدراك لأن الجماعة كذلك الآن يقال إن من ادعى التنبه عليه لا التفريق بينهما وعليه فالأولى أن يقول ومراها لا تسقط الخ فليتا مل (قوله عن أكل منتنا) أي شيئاً منتناً كالنضل والفجل والكراث (قوله إذا لم يقصد به) أي بأكله ذلك (قوله إسقاطها) أي الجمعة فينته تسقط قال الأذري لو كان به ربح كرهه وأمكنه الوقوف خارج المسجد بحيث لا يؤذي فينبغي أن يلزمه حضور الجمعة تأمل (قوله والالزمته) أي بأن قصده بأكله إسقاطها الزمة الجمعة ولا تسقط عنه قال في التحفة وهل من العذر هنا حلف غيره عليه أن لا يصليها الحشيتة عليه محذور والخروج إليها الكن المحلوف عليه لم يخشعه وذلك لأن في تخنيته مشقة عليه بالحاقه الضرر لمن لم يتعد بحلفه فأبراره كتاباً نيس مريض بل أولى وأيضاً فالضابط السابق يشمل هذا إذ مشقة تخنيته أشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر وليس ذلك عذر الآن مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها إلى تهوؤ فلا يراعي كل محتمل ولعل الأولى أقرب إن عذر في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به انتهى ولو حلف بالطلاق أو الاعتاق أنه لا يصلي خلف زيد مثلاً لم يزد ما دام مع سقطت عنه الجمعة إذا لم يكن في البلاد الجمعة واحدة ويفرق بينه وبين ما لو حلف لا يزعج ثوبه في هذا اليوم مثلاً فاجنب وتوقف غسله على نزع ثوبه وأدركته الصلاة فانه يزعجه ولا يحنث بأن الجمعة لها بدل في الجملة وهو الظهر بخلاف الغسل وفيه أن الغسل له بدل وهو التيمم الآن يقال للجمعة بدل يجوز في الجمعة عليه بخلاف الغسل ونقل عن الزبائي اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حنث لانه مكر وشراً فليتا مل (قوله وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال) الخ دليل للثبوت وهذا الحديث رواه أبو داود في سننه بإسناد على شرط الشيخين من رواية طارق بن شهاب ثم قال أبو داود ما نصه طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً أي فهو مرسل وأجاب النووي في الخلاصة بأن مرسل الصحابة حجة أي عند كل العلماء إلا أبا إسحاق الأسفراييني وبأن الحاكم رواه عنه بإسناد على شرطهما عن أبي موسى الأشعري فاندفع الارسال (قوله الجمعة حق واجب على كل مسلم) أي في جماعة كما في شرح المنهج وهو الذي رأيت في نسخته من سنن أبي داود (قوله الأربعة) أن نصب فظاً لانه مستثنى من كلام تام موجب وان رفع فعلي تأويل الكلام بالنفي كما قال لا يترك الجمعة مسلم في جماعة الأربعة أو على أن لا بمعنى لكن وأربعة مبتدأ وسوغ الابتداء به مع أنه ذكره وصفه بمحذوف مفهوم من السياق أي من المسلمين والخبر محذوف أي لا يجب عليهم وعبد بدل أو خبر مبتدأ محذوف أي أولئك عبد مملوك الخ (قوله عبد مملوك) الخ كذا بصورة المرفوع فهو خبر مبتدأ محذوف كما تقرر ويحتمل أنه منصوب بدل من أربعة على النصب إذ كانت عادة المتقدمين كذا ذكره النووي وغيره أن يكتبوا المنصوب

والآخران يجعله مع الاتباع الاسم الذي قبله فتقول قام القوم الأربعة بنصبه ورفعه وعليه تحمل قراءة من قرأ فشر بواحدة الأقليل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة والله أعلم وقال ابن جني في شرح اللع ويجوز أن تجعل الأربعة ويكون الاسم الذي بعده الأعراب ما قبلها تقول قام القوم الأربعة رأيت القوم الأربعة ومررت بالقوم الأربعة فتنصب ما بعده الأعراب ما قبلها لأن الضمة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الأعراب على الأول لكن الأحرف لا يمكن إعرابه فنقل إعرابه إلى ما بعده الأعراب ما قبلها كانت اسماً مظهر الأعراب فيها إذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيدو رأيت القوم غير زيدو ومررت بالقوم غير زيدو انتهى وقال العلامة ابن قاسم ان رفع فعلي تأويل الكلام بالنفي كما قيل لا يترك الجمعة مسلم في جماعة الأربعة انتهى ووافقه الحلبي في حواشي المنهج على ذلك وقال الشوبري ان رفع أمكن توجيهه بأن الأربعة لكن

وأربعة مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق أي من المسلمين وغير الخ بدل والخبر محذوف أي لا يجب عليهم انتهى وذكره المصنف  
أيضا قال وقد سوغ الابتداء بالنكرة نعمة بالمحذوف المعلوم من السياق وذكر العنان قبل هذا على تقدير أن تكون مرفوعة تعرب خبر مبتدأ  
محذوف أي هي عبد الخ (قوله كالمعذور بالمطر) مولد للمثيل وعبرة التحفة ١٩٥

في ترك الجماعة ولو أكل كل  
كره يكسبه ذلك وتضرر  
الحاضر ين به يحتمل أو  
يسهل زواله بتوقير ربحه  
قال العلامة ابن قاسم لو اتفق  
أن أهل بلد جميعهم أكلوا  
بصلا وتعذر زوال رايحه  
فهل تسقط عنهم الجمعة  
نقل عن الشهاب الرملي  
أنه أفتى بالوجوب إذا لجوز

من غير ألف ويكتون تنوين المنصوب وروى الدارقطني وغيره خبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه  
الجمعة الامراة أو مسافرا أو مريضا وفي أعراب هذا أنظير ما مر بل نقل عن أبي الحسن بن عصفور أنه  
قال إن كان الكلام الذي قبله لا موحيا جاز في الاسم الواقع بعد الأوجهان أفصحهما المنصب على الاستثناء  
والآخران تجمع له مع الاتباع للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الآن يدا بنصبه ورفع عليه يحتمل قراءة من  
قرأ فشرى بواحدة الأقل منهم بالرفع وفي البخاري قلما تفرقوا أحرما كلهم الأبو قتادة وعن أبي الفتح بن جني  
يجوز أن يجعل الأصفة ويكون الاسم الذي بعد الأعراب ما قبلها تقول قام القوم الآن يدا ويرأيت  
القوم الآن يدا ويرت بالقوم الآن يدا فيعرب ما بعد الأعراب ما قبلها لأن الأصفة تتبع الموصوف وكان  
القياس أن يكون الأعراب على الالكن الأحرار لا يمكن أعرابه فنقل إلى ما بعده ألا ترى أن غير لما كانت  
اسما ظهر الأعراب فيها إذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ويرأيت القوم غير زيد ويرت بالقوم غير  
زيد فليأمل (قوله أو امرأة أو صبي أو مريض) أو بمعنى الواو وتلزم الجمعة المهرم والزمن أن وجد امركا  
لم يزرهم ماركو به ولو أدبيا ملك أو باعارة لأمته فيها بأن تفهت المنفعة جدا أو باجارة بأجرة مثل وجدها  
فاضلة عما يعتبر في الفطرة ولم يشق عليها الركب كالمشقة في الوحل وتلزم أيضا الاعي ان وجد قائدا  
يليق به مرافقة لا نحو فاسق ولو بأجرة كذلك واللم تلزمه وإن اعتاد المشي بالعصا على المعتد الذي  
اقتضاه إطلاقهم خلافا للقاضي والمتولى قال في التحفة وإن قرب الجامع منه خلافا للأذري لأنه قد يحدث  
حفرة أو تصدده دابة فيتضرر بذلك (قوله وتجب الجمعة على المريض ونحوه) أي من عذر بمريض  
ترك الجماعة ولو أكل كل كره به وتضرر الحاضرون به يحتمل أو يسهل زواله بتوقير ربحه قاله في التحفة  
(قوله كالمعذور بالمطر) تمثيل للنحو وكالاعي الذي لا يجد قائدا (قوله إذا حضر محل أقامتها) أي الجمعة  
ولو غير الجامع فن عبر به جرى على أن الأغلب أقامتها فيه أو أراد به المعنى اللغوي أي المكان الذي يجتمعون  
فيه (قوله وقت أقامتها) أي بأن تدخل الوقت وهو حاضر هناك (قوله ولا يجوز له) أي لنحو المريض نعم  
أن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف كما يحتمل سم (قوله الانصراف) أي لأن المانع في  
حقه مشقة الحضور فلما تجملها وحضر فقد ارتفع المانع وأما تب العود فلا بد منه سواء أصلوا الجمعة أم  
الظهر أفاده في الإسنى قال سم فلما انصرف حينئذ لم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا للرملي (قوله إلا أن  
كان هناك) أي في عدم انصرافه (قوله مشقة لا تحتمل) أي بأن زادت على مشقة المشي في الوحل زيادة  
لا تحتمل عادة كما استظهره في التحفة (قوله كن به اسهال) تمثيل لمن به مشقة لا تحتمل والاسهال بكسر  
الهمزة قال في القاموس السهل كل شيء إلى اللين وأسهل الرجل بالضم وبطنه وأسهله الدواء لأن بطنه  
(قوله ظن انقطاعه فحضر) أي إلى الجمعة قال الشيخ الجبل أنظر هل له مفهوم وما حكمه مع بقاء قيود  
السئلة وقد سألت شيخنا فقال الظن ليس بقيد فتأمل (قوله ثم عاد) أي الاسهال (قوله بعد تحرره)  
أي بصلاة الجمعة وبالأولى لو عاد الاسهال قبل الأحرامها وعبرة النهاية ومحمل امتناع الانصراف بعد  
أقامتها ما لم يكن عليه في أقامته مشقة لا تحتمل كاسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحسن به بل لو علم من نفسه  
سببه له وهو محرم في الصلاة فله الانصراف أيضا كما قاله الأذري (قوله وعلم من نفسه أنه ان مكث) أي منتظرا  
لتمام الصلاة ومكث بفتح الكاف وضمه من بابي قتل وقرب وقرأ السبعة فكث غير بعيد للغتين أفاده في  
المصباح (قوله جرى جوفه) أي جرى ما في جوفه (قوله فله الانصراف) أي بل ينبغي وجوبه إذا غلب على  
ظنه تلويث المسجد ع ش (قوله وكذا) أي يجوز الانصراف كما يحتمل الاسنوي وأقره (قوله لو زاد ضرره)  
أي تضرر المعذور (قوله بطول صلاة الامام) أي كان قرأ سورة الجمعة والمنافقين وصورة انصرافه حينئذ

أو امرأة أو صبي أو مريض  
(وتجب) الجمعة (على  
المريض ونحوه) كالمعذور  
بالمطر (إذا حضر) محل  
أقامتها (وقت أقامتها) ولا  
يجوز له الانصراف إلا أن  
كان هناك مشقة لا تحتمل  
كن به اسهال ظن انقطاعه  
فحضر ثم عاد بعد تحرره  
وعلم من نفسه أنه ان مكث  
جرى جوفه فله الانصراف  
لاضطرابه إليه وكذا لو زاد  
ضرره بمحاول صلاة الامام

لهم تعطيل الجمعة في بلدهم  
ومعلوم أنه لا كراهة فيه  
انتهى ملخصا (قوله محل  
أقامتها) قال ابن قاسم ينبغي  
أن يكون حضوره بخو  
باب الجامع مما لا يتيق منه  
مشقة بحضوره نفس الجامع  
حتى يمنع الانصراف منه  
بشرطه انتهى (قوله ولا  
يجوز له الانصراف الخ) قال  
القليوبي أن لم يكن صلى

الظهر قبل حضوره قال وعلى الحرمة لو انصرف لم يلزمه العود انتهى وقال ابن قاسم الوجه أنه لا يجب عليه العود وكذلك الحلبي وغيره وقال  
ابن قاسم أيضا أن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف قال ثم رأيت ذلك يؤخذ من قول المصنف الثاني فلوصلى قبل فوتهما  
الظهر ثم زال الخ فتأمل انتهى (قوله بطول صلاة الامام) كان قرأ بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف أيضا كما يحتمل الاسنوي سواء كان أحرم

1

لاتخاذ المال أو نحو أنس  
فلا انتهى قال ابن قاسم  
قوله قطع هل جواز فقط  
كالنظر به أو يفرق وقال  
أيضا فرغ النوم يوم الجمعة  
بعد الفجر وقبل الزوال  
إذا لم يظن الانتباه وإدراك  
الجمعة هل يجب تركه  
ويحرم التسبب فيه نظر  
وقياس وجوب السعي  
من الفجر على بعد الدار

على ما قاله بعضهم أن يخرج نفسه من الصلاة أن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن ينوي المفارقة ويكمل منفردا  
أن كان في الركعة الثانية حيث لم يلدعه ضرر بالتكميل والاجاز قطعها انتهى فلي تأمل (قوله أو حضر) أي  
المعذور بنحو المرض (قوله في الوقت أي بعد الزوال) طاهره وإن أخرت الجمعة إلى آخر الوقت وهو  
كذلك لأنه مفيد بعديم المشقة (قوله ولم يشق عليه الانتظار) أي بالمعنى السابق قريبا (قوله بأن لم يرد ضرره  
بذلك) أي بالانتظار (قوله لأن المانع في حقه) أي نحو المرض وهذا تعليل لوجوب الجمعة عليه (قوله  
مشقة الحضور) أي بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فاما يحرم عليهم الخروج منها فقط لأن المانع من اللزوم  
الصفات اللازمة بهم وهي لا ترتفع نهاية (قوله بالحضور) أي متحكما للمشقة (قوله زال المانع) أي  
فوجب عليه الجمعة ولا يجوز له الانصراف بغيره المذكور (قوله فان تضرر بالانتظار) أي زيادة على  
ضرره الأصلي وهذا محترز لقوله ولم يشق عليه الانتظار فكان الاوقاف أن يقول فان شق عليه الانتظار تأمل  
(قوله أولم يتضرر لكن حضر قبل الوقت) أي قبل الزوال وهذا محترز لقوله وحضر في الوقت وعبارة التحفة  
أما قبل الوقت فله الانصراف مطلقا ولو أعمى لا يجحد قائلا كما شبهه اطلاقهم وإن حرم انصرافه بعد دخول  
الوقت اتفاقا (قوله له الانصراف) أي من محل إقامة الجمعة واستشكل ذلك أي جواز الانصراف في الصورة  
الثانية السبكي وتبعه الاسنوي والاذرعي بأنه ينبغي إذا لم يشق على المعذور الصبر أن يحرم انصرافه أي قبل  
الوقت كما يجب السبكي قبله على بعيد الدار ويجاب بأن بعيد الدار لم يقم به عذر مانع وهذا قام به عذر مانع فهو  
لم تلزمه الجمعة وإنما حضر مترعا فجاز له الانصراف بخلاف بعيد الدار المذكور فاما تلزمه فله ما متوقف  
عليه فان قلت فلم يفرق في نحو المرض بين دخول الوقت وعدمه مع زوال المشقة في كل اقلت لأنه عهد أنه  
يحتاج للخطاب بعده لكونه الزاميا بما لا يحتاج له قبله لكونه اعلاميا وأما بعيد الدار فهو الزام فيهما فاستويا  
في حقه انتهى تحفة بإصباح قال سم هذا قيد على مخاطبة المعذورين بعد الوقت الزاما وهو ممنوع اذ لو  
خو طبوا الزاما بعد الوقت لزمهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم اذا تبرعوا بالحضور بعد الوقت  
خو طبوا الزاما وعلى هذا الفاصل الاشكال أن هؤلاء لا خطاب في حقهم الزاميا قبل الحضور لا قبل الوقت  
ولا بعده فاذا خو طبوا الزاما بعد الحضور بعد الوقت فليخطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا لا يندفع بما  
ذكره من الفرق لأنه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع أولا خطاب قبله مطلقا أو بعده فهذه التفرقة هي  
أول المسئلة فكيف يسوغ التسلسل بها تأمل انتهى ويمكن الجواب عنه بأن حاصل جواب الشارح رحمه الله  
أن الشأن في غير بعيد الدار أن لا يخاطب قبل الوقت الزاما وبما يأتي عن سم نفسه من أن هذا لا يندفع على  
غير المعذور الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت وإن كان مشروطا بقصد العود لأنه أمر آخر وهو مشقة  
الرجوع في مسئلتنا ذلك فلي تأمل (قوله ولم لا تلزمه) أي ويجوز لمن لا تلزمه الجمعة أصلا المانع قام به  
لا يزول بالحضور (قوله لنحورق) أي أو أنوته أو صبا (قوله الانصراف) قيل تعبيره به لا يستلزم الترك  
قال في التحفة وليس في محله لأن الكلام في المعذور الذي لا تلزمه وهو صريح في أن له الترك من أصله فتخييل  
عدم ذلك الاستلزام عجيب وحاصل كلامه أن جواز الترك من أصله للمعذور لا تفصيل فيه وإنما التفصيل في  
الانصراف بعد الحضور فلي تأمل (قوله مطلقا) أي سواء قبل الوقت أو بعده بل وإن أقيمت الصلاة مالم  
يتلبس بها والاحرم كما سيأتي في كلامه قال سم ولا يلزمه العزم على العود بخلاف من هو من أهل

وجوب تركه وحرمة التسبب فيه و بأدوم بالمنع وحلول الفرق بما لم يتضح فليحرر راتنهي قال المصنف الوجوب  
قال العلامة الشيخ علي الشيرازي قال شيخنا منع من ظاهر ويدل عليه جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت  
لقيام العذر بهم وفرقوا بين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا بأن النوم هنا عذر قائم به كالمرض بل أولى لان المريض بعد حضوره  
المسجد ولا مشقة عليه في المداكح لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فانه يهجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه انتهى



(و) كما يجب على أهل محل إقامتها أن يحجبوا على غيرهم وهم كل (من بلغه) نداء الجمعة لخبر الجمعة على من سمع النداء أسناده ضعيف لكن له شاهد بأسناد جيد والمعتبر (نداء ضيقت) أي على الصوت يؤذن كما دونه في علو الصوت

(قوله على أهل محل إقامتها) أي حيث استجمعوا الشروط وقوله على غيرهم أي من لم يستجمعوها فإذا لم يستجمعوها ولم يسمعوا النداء المذكور فلا جعة عليهم (قوله بلغه نداء الجمعة) قال في النهاية أي وهو معتدل السمع ليخرج الأصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به قال ويعتبر في البلوغ العرف أي بحيث يعلم منه أن ما سمعه نداء جعة وأن لم يتبين كلمات الأذان فيما يظهر خلافًا لمن اشترط ذلك انتهى ومثله شرح الإرشاد للشارح (قوله بأسناد جيد) ذكره البيهقي وهو قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر (قوله على الصوت) أي معتدله في العلو قال في شرح العباب لا كالعباس رضي الله عنه فإنه جاء عنه أن صوته سمع من ثمانية أميال انتهى

الوجوب إذا حضر مكان إقامة الجمعة وانصرف قبل فعلها الغرض حيث يجب عليه العزم على العود لفعلها فان لم يعزم فإنه يأثم وان عاد وفعلها فليتب (قوله كما يجب) أي الجمعة (قوله على أهل محل إقامتها) أي سواء المدن والقرى فأهل القرية مثلاً ان كان فيهم جمع تنعقد به الجمعة لجمعهم شرائط الوجوب والانعقاد الآتية بأن يكونوا أربعين كاملين مستوطنين لزمتهم إقامة الجمعة في قريتهم خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فخص الوجوب بأهل المدن وذلك لاطلاق الأدلة بل يحرم عليهم تعطيل محلهم من إقامتها والذهاب إليها في بلد أخرى وان سمعوا النداء على المعتدلة خلافاً لجمع منهم ابن الصباغ حيث رأوا أنهم إذا سمعوا النداء يتخيرون بين أي الموضعين شاءوا ويبني عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وان قلنا بعدم الجواز إذا حرمة لاتنافي الصحة نعم يجب على الخاك من منعهم من ذلك كما قال ع ش ولو صلاها الاربعون في قرية أخرى ثم حضر واقربتهم وأعادوها فصح هذه الاعادة كما يحسنه سم ولكن لا يسقط اثم التعطيل وان قصدوا ابتداء أنهم يعودون إلى قريتهم لاعادتها فيلزم الانعقاد في عرض لهم بعد قصدهم الاعادة ما يمنعهم عنها فلا يمنع ذلك القصد اثم التعطيل فليتام (قوله يجب على غيرهم) أي غير أهل محل إقامتها ليس فيهم جمع تنعقد بهم الجمعة قال في التحفة ولو بأن امتنع بعض من تنعقد به منها كما هو ظاهر قال سم توقف فيه الرملي وجوز ما هو الاطلاق من أنه حيث كان فيهم جمع تصح به الجمعة ثم تركوا إقامتها لم يلزم من أرادها السعي إلى القرية التي يسمع نداءها لانه معتدور في هذه الحالة لانه يبلد الجمعة والممانع من غيره بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة لان كل واحد في هذه الحالة مطالب بالسعي إلى ما يسمع نداءه وهو محل جعته أصالة فليتام (قوله وهم) أي الذين يجب عليهم الجمعة من غير أهل محل إقامتها (قوله كل من بلغه نداء الجمعة) أي من مؤذنها مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحداً ليخرج الأصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به فتجب على الأصم دون من جاوز سمعه العادة لمخافه من المشقة وقد يستشكل هذا بأن قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا وأوجب بالفرق بينهما وهو أن المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا تحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لربما حصل بها مشقة تامة لا تحتل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة يوم مثلاً (قوله لخبر الجمعة على من سمع النداء) دليل لوجوب الجمعة على من بلغه النداء فان لم يبلغه لم يجب قال في المجموع فان حضر من يبلغه النداء فله أن ينصرف مع الكراهة بخلاف من لم يبلغه في البلد يلزمه الحضور قطعاً أسنى (قوله أسناده ضعيف) أي فان هذا الحديث رواه أبو داود ثم قال ما نصه روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقتصوراً على عبد الله بن عمر ولم يرفعه وإنما أسنده قبضة فهو شاذ (قوله لكن له شاهد) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له فهذا الحديث شاهد للاول لموافقه في معناه (قوله بأسناد جيد) أي كماله الإمام البيهقي والجيد من أنواع المقبول لانه اما حسن أو صحيح قال الحافظ السيوطي في ألفيته

وللقبول بطلقون جيداً \* والثابت والصحيح والمجود

وهذه بين الصحيح والحسن \* وقرئوا مشبهات من حسن

(قوله والمعتبر) أي في النداء هنا قال في النهاية ويعتبر في البلوغ العرف أي بحيث يعلم أن ما سمعه نداء جعة وان لم يتبين كلمات الأذان فيما يظهر خلافًا لمن اشترط ذلك قال الحلبي فالمراد أنه بحيث يبلغه الصوت المذكور وان لم يبلغه بالفعل لممانع أوله عدم الأصغاء إليه (قوله نداء صيبت أي على الصوت) أي معتدل في العلو قال في الاعاب لا كالعباس رضي الله عنه فقد جاء عنه أن صوته سمع من ثمانية أميال انتهى وذلك فيما ذكره أبو بكر الخازمي قال كان العباس بن عبد المطلب يقف على سلع وهو جبل مشهور بالمدينة فينادي غلمانه وهم بالغابة فيسمعهم وذلك من آخر الليل وبين الغابة وسلع ثمانية أميال وذكر المبرد أنه جاءتهم مرة غارة وقت الصباح فصاح العباس بأعلى صوته واصباحاه فلم تسمعه حامل في الحى الا وضعت والله أعلم (قوله يؤذن كما دونه في علو الصوت) أي اذا كان يؤذن كما دونه في بقية الايام ان لم يكن

(قوله على الأرض) أي في محل مستو ولو تقدّر أن يكون على قمة جبل وسمعو أو واستوت لم يسمعو أو وانخفضت فلم يسمعو أو واستوت لسمعو أو جبت في الثانية دون الأولى نظر التقدير الاستواء بأن يقدر نزول العالي وطلوع المنخفض مساوياً للبلد انتهى تحفة وقال الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة إنخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها السمعت هكذا يجب أن يفهم فلي تأمل وقس عليه نظيره في الأولى قال الشوري في حواشي المنهج واعتمد مر كايه نحو هذا انتهى قال الشيخ في الحواشي قال وعبارة شيخنا في شرحه وهل المراد بقوله لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعية أن تسقط هذه المسافة أو أن يطلع فوق الأرض مساوياً لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور ١٩٨ الاحتمال الثاني كما أفاده الودرجه الله تعالى في فتاويه انتهى وهي تفيد أن ما نقله الشيخ

عنه رجع عنه انتهى ما قاله الشوري فتاخص ان التحفة والتهامة متفقان والشيخ مال في حواشي التحفة الى كلام البرلسي ثم أشار الى الرجوع عنه ولعل ما وقع في حواشي المنهج كان قبل وقوفه على

وهو واقف على الأرض (من طرف موضع الجمعة) الذي يلي المكان الخارج عن موضعها (مع سكن الریح والصوت) واعتبر ما ذكر من الشروط لانه عند وجودها لا مشقة عليه في الحضور بخلافه عند فقدها أو فقد بعضها

كلام فتاوى شيخه الشهاب الرملي وعبارته في حواشي التحفة بعد ان نقل عبارة البرلسي مانصه وهو حق وجيه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض

على حال سواء في ذلك البلد الكثيرة الشجر لا لا تا قول البلوغ بتقدير زوال المانع كما صرح به قوله لم في هدو الاصوات والرياح (قوله وهو) أي المنادي (قوله واقف على الأرض) أي في محل مستو منها ولو تقدّر أن يكون على قمة جبل وسمعو أو واستوت لم يسمعو أو وانخفضت فلم يسمعو أو واستوت لسمعو أو جبت في الثانية دون الأولى نظر التقدير الاستواء بأن يقدر نزول العالي وطلوع المنخفض مساوياً للبلد انتهى تحفة وقال الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة إنخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها السمعت هكذا يجب أن يفهم فلي تأمل وقس عليه نظيره في الأولى قال سم وهو حق وجيه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد أن تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية لان في هذا نظر الانحني اذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وان طال مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجمعية مع قطعها وعدم الوجوب في الأولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت فاما أن يشترط في عدم الوجوب في الثانية إمكان الادراك والأفلا وجوب فيها قلت فاما ان يشترط في عدم الوجوب في الأولى عدم إمكان الادراك والاثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه في المعنى واما ان لا يشترط فيه ذلك بل تقول عدم الوجوب ثابت مطلقاً بخلاف الوجوب في الثانية فهذا مما لا وجه له كما لا يخفى فلي تأمل (قوله من طرف موضع الجمعة) أي الموضع الذي يصح فيه الجمعة وضابطه ما عتد في القصر قبل محاذيه فشمس المسجد الخارج عن البلد بأن خرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يجرؤ بل يترددون اليه لتعويض الصلاة وكذا المسجد الذي أحذونه بجانب البلد منضلاً عنها قبل لا مع رددهم اليه لانه معدود منها أفاده ع ش (قوله الذي يلي المكان الخارج عن موضعها) أي الجمعة وانما اعتبر الطرف الذي يليه لان البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ اطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة وسكتوا عن الموضع الذي يقيم فيه المستمع والذي استظهره ابن الرفعة انه موضع اقامته ووافقه جمع قال بعضهم من سمع من موضع اقامته وجب عليه ومن لا فلا انتهى لكن يخالف هذا قول التحفة ويعتبر كونه في محل مستو ولو تقدّر أي من آخر طرف مما يلي بلد الجمعة كما هو ظاهر انتهى وأيضا يلزم على ذلك ان بعضهم لا يجب عليه وكلام التحفة وغيرها كما صرح في انه يجب على الجميع بسماع بعضهم أفاده الشرايبي فليراجع (قوله مع سكن الریح والصوت) أي وانما اعتبر هذا لان الریح تارة تعين على بلوغ صوت المنادي اذا كان من جهة المستمع وانما اعتبر سكن الصوت لانه يمنع من الوصول تأمل (قوله واعتبر ما ذكر من الشروط) أي المذكورة في المتن والشرح (قوله لانه عند وجودها لا مشقة عليه) أي على من سمع النداء (قوله في الحضور) أي حضور الجمعة في ذلك الموضع (قوله بخلافه عند فقدها) أي الشروط جميعها (قوله أو فقد بعضها) أي فان في الحضور حينئذ مشقة وبه يعلم ان المدار هنا على المشقة وعدمها قال في النهاية ولو سمع

في الثانية ولا العلوي الأولى لان في هذا نظر الانحني اذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وان طال مسافة الانخفاض المعتدل بحيث لا يمكن ادراك الجمعية مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت يشترط في الوجوب في الثانية إمكان الادراك والأفلا وجوب فيها قلت فاما ان يشترط في عدم الوجوب في الأولى عدم إمكان الادراك والاثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه في المعنى واما ان لا يشترط فيه ذلك بل تقول عدم الوجوب ثابت مطلقاً بخلاف الوجوب في الثانية فهذا مما لا وجه له كما لا يخفى فلي تأمل ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي اقتصر في فتاويه على ان المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح انتهى (قوله من طرف موضع الجمعة) لعل ضابطه ما نصحه فيه الجمعة سم وفي المعنى والتحفة والتهامة وغيرهما والعبارة للتحفة ولان حضر العيد الذي وافق يومه يوم الجمعة الانصراف بعده قبل دخول وقتها وعدم العود لها وان سمعوا تخفيفاً عليهم ومن ثم لم يحضر وان لم يحضرهم وللجمعة على الوجه انتهى

(قوله من سور مجملها) قال في شرح العباب قال الزركشي فلو طلع الفجر وهو في شغل الارتحال أو ارتحل وطلع عليه قبل مفارقة نحو السور حرم عليه السفر قياسا على ما يأتي فيما لو غربت الشمس يعني وهو في شغل الارتحال ولو خرج قبل الفجر ثم عاد بعده لم يحرم عليه السفر أخذ ما مر في نظيره في باب السفر انتهى وسأيت في منى ما يعلم منه في الأولى ١٩٩ وأنه لا حرمة فيما لو ارتحل وطلع

قبل مفارقة نحو السور انتهى كلام شرح العباب بحروفه وقوله وسأيت الخ هذا عند الشارح فلا رد على الزركشي لانه قال يمنع السفر فيما اذا غربت وهو في شغل الارتحال وعليه جرى الرمي وغيره ومقاله في الاخيرة لعل محله في غير العود الى وطنه اذ هو نظير

وتجب الجمعة على من ذكر (لاعلى مسافر سفرا مباحا طويلا أو قصيرا) بشرط ان يخرج من سور مجملها أو عمراته قبل الفجر (ويحرم) على من لم يمتد الجمعة (السفر بعد الفجر) ولو لطاعة

ما ذكره في السفر فخره (قوله ويحرم الخ) ولا يترخص فيه الى فواتها ثم ابتداء سفره من حين فواتها (قوله على من لم يمتد) أي وان لم تنعقد به كمن نوى إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج اذ الناس في الجمعة على ستة أقسام من تليزمه وتنعقد به وهو المستجمع لشروطها ومن لا يمتد منه وهو المقيم خارج البلد اذ لم يسمع النداء والصبي والخنثى وأصله أو سكران لم يمتد منه وهو المقيم من غير توطن ومتوطن خارج بلدها سمع النداء كدى بإيضاح (قوله السفر بعد الفجر) أي لنفويته الجمعة بلا ضرر فيعصى بهذا السفر فلا يترخص مالم تفت الجمعة ويحسب ابتداء سفره من فواتها لانتها سبب المعصية قال الزركشي فلو طلع الفجر وهو في شغل الارتحال وارتحل وطلع عليه قبل مفارقة نحو السور حرم عليه السفر (قوله ولو لطاعة) أي واجب أو مندوب كالخروج والزيارة وأشار بلوالى خلاف الراجح فيه فانه اجاز السفر لها قال في المنهاج قلت الاصح ان الطاعة كالمباح والله أعلم قال في التحفة فيحرم نعم ان احتاج لادراك نحو وقوف عرفة أو لا تقا ذمال أو أسير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لا تقاذا لاسير أو نحوه كقطع الفرض لذلك

المعتدل من بلدين فخصوا الاكثر منها جماعة أولى فان استويا فالوجه مراعاة الاقرب كتنظيره في الجماعة ويحتمل مراعاة الابعد لكثرة الاجر ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاة العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وان قرأوا وسمعوا النداء أو أمكنهم ادراكها لو عادوا اليها فخير من أحب أن يشهد مع الجماعة فليفعل وأحب أن ينصرف فليفعل رواه أبو داود ولا يلزمهم لو كفوا بعد الرجوع أو بالعود الى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق فتستثنى هذه من اطلاق المصنف ومقتضى التعليل انهم لو لم يحضروا كان صلوات العيد بمكانهم لزمهم الجمعة وهو كذلك ومحل ما مر مالم يدخل وقتها قبل انصرفهم فان دخل عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ قال ع ش مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بآب باب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ فليتبني (قوله وتجب الجمعة على من ذكر) أي أهل محل اقامتها أو غيرهم ممن بلغهم النداء بشروطه السابقة (قوله لا على مسافر سفرا مباحا) أي فلا يجب عليه الاشتغال بالسفر واستنابه ولما مر من حديث عيم الداري وانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم صلاها في سفر قط (قوله طويلا أو قصيرا) أي فلا فرق هنا بينهما مانع ان يخرج الى قرية يبلغ أهلها نداء بلده لزمته لان هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا يعد سفر مسقطا لها كالمكان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوي في فتاويه فحل عدم لزومه له في غيرها كما جرى عليه الاذرى والزركشي وغيرهما (قوله بشرط ان يخرج من سور مجملها) أي ان كان مسورا (قوله أو عمراته) أي المحل ان لم يكن مسورا (قوله قبل الفجر) أي بخلاف ما اذا لم يخرج من ذلك الابعده فانه لا تسقط عنه الجمعة ويؤخذ من ذلك كما قاله جمع عدم الوجوب على نحو الحصادين اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدهم اذ لو اعتبر البلوغ من غير بلدتهم أيضا لكان من خرج قبل الفجر الى قرية بينه وبينها مرحلة وبقربها بلدة يسمع نداءها يجب عليه الجمعة ولا يقول به أحد هذا هو المعتمد خلافا لمن وهم فيه لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا الجمعة عليه وان سمع النداء من غير بلده قال بعضهم ويستفاد منه مسئلة كثيرة الوقوع وهي ان الشخص سافر يوم الخميس مثلا الى قرية بقرية من بلده لكن لا يسمع فيها النداء من بلده ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عازم على الإقامة بل يرجو قضاء حاجته فينقل الى تليزمه الجمعة مع أهل تلك القرية لانه يقال له مسافر تأمل (قوله ويحرم على من لم يمتد الجمعة) أي وان لم تنعقد به كن نوى إقامة أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج اذ الناس في الجمعة على ستة أقسام الاول من تليزمه الجمعة وتنعقد به وهو المستجمع لشروطها والثاني من لا يمتد منه وهو المقيم في المرق والمساقر والمقيم خارج بلدها اذ لم يسمع النداء والصبي والخنثى والثالث من لا يمتد منه وهو المقيم من غير توطن ومتوطن خارج بلدها سمع النداء كدى بإيضاح (قوله السفر بعد الفجر) أي لنفويته الجمعة بلا ضرر فيعصى بهذا السفر فلا يترخص مالم تفت الجمعة ويحسب ابتداء سفره من فواتها لانتها سبب المعصية قال الزركشي فلو طلع الفجر وهو في شغل الارتحال وارتحل وطلع عليه قبل مفارقة نحو السور حرم عليه السفر (قوله ولو لطاعة) أي واجب أو مندوب كالخروج والزيارة وأشار بلوالى خلاف الراجح فيه فانه اجاز السفر لها قال في المنهاج قلت الاصح ان الطاعة كالمباح والله أعلم قال في التحفة فيحرم نعم ان احتاج لادراك نحو وقوف عرفة أو لا تقا ذمال أو أسير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لا تقاذا لاسير أو نحوه كقطع الفرض لذلك

والمقيم خارج البلد اذ لم يسمع النداء والصبي والخنثى ومن لا يمتد منه وهو المقيم من غير توطن ومتوطن خارج بلدها سمع النداء كدى بإيضاح (قوله ولو لطاعة) أي خلافا لما في المحرر للرافعي مع وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم من غير توطن ومتوطن خارج بلدها سمع النداء (قوله ولو لطاعة) أي خلافا لما في المحرر للرافعي مع



(قوله مع امكانها في طريقه أو في مقصده) بأن يغلب على ظنه ادراكها في ذلك وبحث في التحفة أنه ان كان سفره لغیر حاجة حرم سفره وان تمكن منها في طريقه وفيها ايضا تم ان احتاج للسفر لادراك نحو وقوف عرفة أو لانتفاء نحو مال أو أسير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لانتفاء الاسير أو نحوه كقطع الفرض لذلك ٢٠٠ رجع في النهاية تصديق الحج اذا خاف قوته مما يجب السفر له ويكره السفر ليلة الجمعة كما في المغني

(قوله لانها) أي الجمعة وهذا تعليل لحرمه السفر بعد الفجر سواء بعد الزوال أو قبله قال في الاسني أما بعد الزوال فلأنها الزمان منه فيحرم اشتغاله بما يفوتها كالتيجارة واللهو ولا يقدح فيها كون الوجوب موسعا اذا الناس تبع للإمام فيها فتعين انتظاره وأما قبله فلاها مضافة الى اليوم الح (قوله مضافة الى اليوم) أي منسوبة اليه في قوله تعالى من يوم الجمعة فالإضافة لغوية والأفاليوم مضاف الى الجمعة وأخذ بعضهم من هذا التعليل انه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة وفيه منع ظاهر يدل له جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا على عذر قائمه كالمرض بل أولى لان المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يتق له عذره في الانصراف بخلاف النوم فإنه قديم جزم عليه بحيث لا يستطيع دفعه من عرش (قوله وان كان وقتها بالزوال) فيه إشارة الى الجواب عما تسلك به القديم القائل بجواز السفر قبل الزوال لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وفي الحديث من سافر يوم الجمعة دعته الملائكة أن لا يصحب في سفره رواه الدارقطني في الاراد قال في التحفة ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف جدا من سافر ليلتها دعا عليه ملكا قال الجوهرى هذا ان قصد من الجمعة والا فلا ذكره الا يصح (قوله ولذا) أي لاجل التعليل بأنها مضافة الى اليوم (قوله دخل وقت غسلها بالفجر) أي بطلوع الفجر الصادق كما سيأتي (قوله ولزم بعيد الدار) أي عن محل إقامة الجمعة (قوله السعي قبل وقتها) أي قبل وقت اقامتها وهو الزوال لكن بعد الفجر (قوله ليدركها فيه) أي في الوقت ويحرم عليه من حين وجوب السعي اليها التشاغل منه بنحو بيع قال في النهاية ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر على وجه يحرم ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الائم عنه كما اذا جامع بعد الفجر في نهار رمضان وأوجبا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون قال العلامة سم فيه نظر لتعديده بالأقدام في ظنه ويؤيد عدم السقوط ماله ووطئ زوجته يظن انها أجنبية فان الظاهر عدم سقوط الائم بالتبين والفرق بين الكفارة والائم ظاهر اللهم إلا أن يريد سقوط الائم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغي سقوط الائم تصحيح الجمعة لائم قصد تصحيحها فليتامر (قوله الامع امكانها) أي أصله وان قيل التعبير بالامكان غير مستقيم لصدقه مع غلبة الظن بعدم الادراك ولا شك في التحريم مع التردد الجمعة فان قيل التعبير بالامكان غير مستقيم لصدقه مع غلبة الظن بعدم الادراك ولا شك في التحريم مع التردد على السواء والمتجه التحريم أيضا كما قاله الاستوى أوجب بأن المراد به غلبة ظن الادراك وهو المراد بعبارة المجموع بقوله يشترط العلم بالادراك فان الامحباب كثيرا ما يطلقون العلم ويريدون به غلبة الظن كقولهم يجوز الأكل من مال الغير مع علم رضاه ويجوز القضاء بالعلم أي بالظن ان تلك الواقعة كذلك وليكن لابد من كونه ظنا غالبا كان حصل عنده بقرينة قوية منزلة منزلة العلم فاحفظه فإنه دقيق (قوله في طريقه) أي أو في مقصده فلا يحرم السفر حينئذ وذلك لحصول المقصود بصلاة الجمعة فيه وشمل إطلاقه ما لو تنقص بسفره عدد أهل البلد بحيث أدى الى تعطيل جمعة وهو ظاهر اذا لا يكاف بتصحيح عبادة غيره وهو شبهه بما لو مات أو جن واحد منهم خلافا لصاحب التعجيز فقال هذا اذا لم تبطل جمعة بلده بسببه والائم يجوز لانه يفوت الجمعة على غيره قال الأذري لم أره لغيره أي فهو وبحث له غير معتمد قال في التحفة وكأنه أخذها مما رآها من حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغیر حاجة

والتحفة والنهاية وغيرها ولا يحرم وهل وان بطلت جمعة بلده اختلف في ذلك فأطلق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التروية اذا لم يبق بها من تتعقد به الجمعة في حاشية الايضاح ومختصره وفي الحج من شرح العباب تبعا للأذري والزركشي وأقره عبد الرؤف في شرح مختصر

لانها مضافة الى اليوم وان كان وقتها بالزوال ولذا دخل وقت غسلها بالفجر ولزم بعيد الدار السعي قبل وقتها ليدركها فيه (الامع امكانها في طريقه

ابن حجر وجرى عليه الجلال الرملى وابن علان في شرحهما على الايضاح أيضا والاستاذ أبو الحسن البكري في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من التحفة حيث قال ويخرج بهم في غير يوم الجمعة وفيه ان لم يلزمهم والاقبل الفجر ما لم تعطل الجمعة بمكة انتهى وعبارة ابن قاسم العبادي في شرح أبي شعاع ظاهر كلامه

انه حيث جاز السفر فلا فرق بين أن يترتب عليه فوات الجمعة على أهل محله بأن كان تمام الاربعين أو لا وان بحث بعضهم خلافاً وظاهر انه لا فرق بين سفر الكل أو البعض ولا ينافيه انه يحرم على أهل القرية تعطيل قريتهم من الجمعة وان ذهبوا لفعليها في قرية أخرى وان سمو انداءها لعدم الحاجة الى تعطيلها بخلاف السفر انتهت عبارته وقال ابن الجال في شرحه على الايضاح التقييد ببقاء من تتعقد به لم يظهر وجهه اذا لا يجب على الشخص تصحيح عبادة غيره فليتامر انتهى وجرى في الجمعة من التحفة والنهاية والمغني وشرح التنبيه للخطيب وشرح العباب للشارح فيما اذا أمكنه ادراك الجمعة في طريقه على حرمة السفر يوم الجمعة وان تعطلت بلده بسفره

على الأوجه) اعتمده في شرح العباب أيضا وقال في فتح الجواد ما نصه بل مجرد انقطاعه عنهم عذر وان لم يخف ضررا على ما صوب به الاستوى لما فيه من الوحشة انتهى وقال في الامداد كما صوب به الاستوى قال لكن جزم في الكفاية بخلافه وفرق بينه وبين نظيره في التيمم بأن الظاهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وبأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد انتهى ٢٠١ مع أنه قال في الإيعاب لا نظر لامكان

الفرق بينهما بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد لأن الجمعة مباح فيها بالتوسعة في عذارها ما لم يسامح في غيرها فهي أولى من التيمم بذلك لما تقرر قال وما في المجموع وغيره مما يخالف ذلك ان سلم محمول على ما إذا خلا السفر عن الوحشة التي يشق تحملها

(أو) ان (توحش) أى حصلت له وحشة (تخلفه عن الرفقة) وان لم يخف ضررا على الأوجه أو ان خشى ضررا على محترم له أو لغيره (وتسن الجماعة في ظهر المعذورين) لمعوم أدلتها (ويخفونها) ندبا (ان خفي عذرهم) لا يلبسوا بالرغبة عن صلاة الإمام أو الجماعة

انتهى بحر وفه لكن قال في التحفة قضية قبول المنهاج يتضرر بتخلفه عن الرفقة ان مجرد الوحشة غير عذر وهو متجه وان صوب الاستوى بحث ابن الرفعة اعتباره وأيده الى آخر ما في التحفة وقال في النهاية هو المعتمد وفي المغنى الفرق أظهر أى بين ما هنا وبين التيمم واعتمده

انجه ما قاله وان تمكن منها في طريقه انتهى وحاصله ترجيح جواز السفر لحاجة وان تعطلت الجمعة ولا فرق فيه بين الواحد ونحوه حتى لو سافر الجميع لحاجة وجاز كان أمكنهم في طريقهم كان جائزا وان تعطلت الجمعة في بلدهم ويخص حينئذ ما تقدم من عدم جواز تعطلها في محلهم اذا سفر حيث كان مرخصا في تركها فلا فرق بين الواحد وغيره فليتامل (قوله أو ان توحش) عطف على مع امكانها أى أو الا ان توحش (قوله أى حصلت له وحشة) تفسير لتوحش فالتاء للتأنيد والواو في القاموس الوحشة لهم والحق (قوله بتخلفه عن الرفقة) أى فلا يحرم السفر ولو بعد الزوال لخبر الحاذق وموصحه لا يضر ولا ضرر في الاسلام (قوله وان لم يخف ضررا على الأوجه) أى وفاقا للتصويب الاستوى في المهمات لما فيه من الوحشة وكما في نظيره من التيمم لكن قال في التحفة ما نصه وقضيه أى كلام المنهاج أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة ان مجرد الوحشة غير عذر وهو متجه وان صوب الاستوى بحث ابن الرفعة اعتباره وأيده بأنه لا يجب السفر لما حينئذ لو صرح الفرق بأن هناك بدلا لا هنا وليس الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل أصل في نفسه ومعناه انه لم يخاطب بالظاهر مادام مخاطبا بالجمعة بل عند تقديره لا بد لاعتبار ان القضاء اذا لم يجب الا بمخاطب جديد فأولى أداء آخر غابته ان الشارع جعله حينئذ فرض الوقت لتعذر فرضه الاول الخ ووافقه الخطيب والزمي وغيرهما وقرى أيضا بأن الظاهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد قال الكردى ويمكن الجمع بما أشار اليه في الإيعاب بأنه حيث شق عليه تحمل الوحشة كشقة المشى في المطر أو الوحل كانت عذرا وحيث لا فلا اذا قد يحصل من الوحشة ما يخشى منه ذهاب العقل فكيف لا يكون عذرا حينئذ فليتامل (قوله أو ان خشى ضررا على محترم) عطف أيضا على مع امكانها أى أو الا ان خشى الخ (قوله له أو لغيره) أى فلا يحرم السفر ولو بعد الزوال لدفع هذا الضرر قال في المغنى والا اذا وجب عليه السفر فورا كما قاله الأذرى كاتخاذ ناحية وطئها الكفار أو أسرى اختطفوهم وجوز ادراكهم بل الوجه وجوب ترك الجمعة فضلا عن حوازا انتهى ومرعن التحفة ما يوافقه (قوله وتسن الجماعة في ظهر المعذورين) أى وهم بالبلد هذا هو الاصح قال في المغنى والثاني لاتسن لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة أما اذا كانوا في غير بلد الجمعة فالتستحب لهم اجماعا كما في المجموع قال القليوبي أما أهل قرية دون أربعين فالجماعة في حقهم فرض كفاية تأمل (قوله لمعوم أدلتها) أى الأدلة الطالبة للجماعة وبه مع ما مر عن القليوبي يعلم ان الاولى للأصنف أن يقول تطالب الجماعة بل تسن فليتامل (قوله ويخفونها) أى الجماعة كذا انها وهو يضم الياء من الاخفاء ضد الاظهار (قوله ندبا) أى فبكره لم يسم اظهارها كما صرح به جمع منهم المتولي قال الأذرى وهو ظاهر اذا أقاموها في المساجد (قوله ان خفي عذرهم) تقييد لندب اخفاء الجماعة فقط لندب الجماعة كما سيأتي في المقابلة وذلك كقواعد اللباس اللائق به والجائع وكل ذى الریح الكريه وكذا المشتغل برز وجهه الناشئة على ما نقل عن القمولى فان هذه من الاعتذار الخفية (قوله لا يلبسوا بالرغبة عن صلاة الإمام) تعليل لندب اخفاء الجماعة لمن ذكر فانه لو أظهرها ربما اتهمه الناس انه انما يصل الجمعة لكرهته لا مامها لا لعذره فيه فيؤدى لوقوعهم فيه (قوله أو الجمعة) أى أو بالرغبة عن صلاة الجمعة تساهلا منه فهو عطف على صلاة الإمام قال في المغنى ولو صلى المعذور قبل فواتها الظاهر ثم زال عذره وتمكن منها لم يلزمه لانه أدى فرض وقته وتسن لهم الجمعة الآن كان خفى فبان رجلا فأنما يلزمه لبس أن من أهل الكمال فان لم يتمكن من فعلها فلا شئ عليه لانه أدى وظيفة الوقت قال في النهاية ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظاهر ففعلها جاهلا بعتقه ثم علم به قبل فوات الجمعة أو يخلف للعري ثم بان أن عذره ثوبانسيه أو للخوف من ظالم أو غيرهم ثم بان غيبتهما وما أشبه ذلك والظاهر انه يلزمه حضور الجمعة

٢٦ - ترصى - لث

الزيادة والقليوبي وغيرهما ويمكن أن يجمع بما

قدمت الإشارة اليه في كلام الإيعاب حيث شق عليه تحمل الوحشة كشقة المشى في المطر والوحل كانت عذرا وحيث لا فلا اذا قد يحصل من الوحشة ما يخشى الانسان معه على ذهاب عقله فكيف لا يكون ذلك عذرا مع ان مجرد المشى في المطر أو الوحل عذر وهو مقمى في بيته

في ذلك فليأمل (قوله أما ظاهر العذر) مقابل قول المتن أن حتى عذرهم فكان الاوفق في المقابلة أن يقول  
 أما إذا لم يخف عذرهم الخ وان كان المأل واحدا (قوله كالمرأة) تمثيل لظاهر العذر وكالمسافر (قوله فيسن  
 لها) أي للمرأة والاولى له ليكون راجعا لظاهر العذر (قوله اظهارها) أي جماعة الظاهر هذا هو المعتمد قال في  
 المغنى وقيل يندب أي الاخفاء مطلقا (قوله لانتفاء التهمة) تعليل لسن الاظهار لظاهر العذر قال في المصباح  
 التهمة بسكون الهاء وفتحها أي بوزن غرفة ورطبة الشك والريبة وأصل التاء الواو لانها من الوهم واثم  
 الرجل اتها ما أتى بما يتهم عليه واتهمته ظننت به سواء فهو منهم واتهمته بالثقل على افتعلت مثله (قوله ومن  
 صحت ظنهم) من اسم موصول مبتدأ وجملة صحت ظنهم صلة والخبر صحت جمعة (قوله من لا تلزمه الجمعة)  
 أي من أرباب الاعذار الخفية والخفية كالمرأة وفاقد اللباس الاثني به (قوله صحت جمعة) أي اجماعا قيل  
 الاصول التعبير بأجزائه لا شعاره بسقوط القضاء بخلاف التعبير بالصيغة لا شعاره بذلك بدليل صحة جمعة  
 المتيمم بموضع يقلب فيه وجود الماء ولا تجزئه انتهى ورد بأن الصحة والاجزاء سواء في ان كلا منهما لا يستلزم  
 سقوط القضاء على الراجح ويستلزمه على المرجوح كما هو مقرر في الاصول قال في جيع الجوامع والصحة  
 موافقة ذي الوجهين الشرع وقيل في العبادة اسقاط القضاء وبصحة العقد ترتب أثره والعبادة اجزاؤها أي  
 كفايتها في سقوط التعبد أي الطلب وان لم يسقط القضاء وقيل اجزاؤها اسقاط القضاء فليأمل (قوله فيتخير  
 بين فعل ما شاء منهما) أي من الجمعة والظهر وتجزئه الجمعة عن ظهره فلا يلزمه قضاء بعد ذلك وان كان عند  
 الاصوليين ان معنى الصحة والاجزاء واحد وهو الكفاية في سقوط الطلب في ذلك الوقت وان لزمه القضاء  
 قليوب (قوله لكن الجمعة أفضل له) أي لمن ذكر من لا تلزمه فيستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي  
 وكذا العجوز كما في المجموع عن البندنجي أن أذن لها الزوج أو لم تكن ذات زوج ولذا قال في البهجة

أما ظاهر العذر كالمرأة  
 فيسن لها اظهارها لانتفاء  
 التهمة (ومن صحت ظنهم)  
 من لا تلزمه الجمعة (صحت  
 جمعة) فيتخير بين فعل  
 ما شاء منهما لكن الجمعة  
 أفضل له لانها صلاة أهل  
 الكمال نعم ان أحرم مع  
 الامام بالجمعة تعين عليه  
 اتعاضها فليس له أن يتعاضها  
 بغيرها بعد سلام الامام  
 لان عقادها عن فرضه

ثانية وتحضر العجوز \* قلت باذن زوجها يحوز  
 وان يكن لباسها مشهورا \* أو صحت طيبا فلا حضورا  
 (قوله لانها صلاة أهل الكمال) تعليل للافضلية ولم يعمل للصحة وقد علمه غيره بأن الجمعة اذا صحت من  
 تلزمه فمن لا تلزمه أولى يعني اذا صحت من الكامل الذي لا عذر له وأجزأت عنه مع انها تنقص في الصورة  
 من الظاهر فصحتها واجزاؤها في حق أرباب الكمال أولى هذا مراده فيما يظهر كما يرشد اليه قول الرافعي من  
 لا تلزمه الجمعة اذا حضر الجمعة وصلاتها انعمت له وأجزأتها لانها أكل في المعنى وان كانت أقصر في الصورة  
 فاذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم مع قصرها فلان تجزئ أصحاب الاعذار بطريق الاولى قال سمعني  
 ان من تلزمه أكل وأشرف والا كمل الأشرف يطلب منه فوق ما يطلب من دونه فاذا صحت الأكل الأشرف  
 مع أنه خوطب منه فوق ما يطلب من دونه فلان تصح لمن دونه أولى وبه ضلهم وجه الاولوية بأن من تلزمه هو  
 الاصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فاذا أجزأت الاصل أجزأت التابع بطريق الاولى فليأمل (قوله نعم  
 ان أحرم مع الامام بالجمعة) استدراك على التخيير المذكور وفعله اذا لم يحرم بالجمعة (قوله تعين عليه) أي  
 على من ذكر من أرباب الاعذار (قوله اتمامها) أي الجمعة فيحرم عليه الخروج منها ولو بقلها بظهور التلبس  
 بالفرض (قوله فليس له أن يتعاضها) أي يحرم عليه كما تقرر وهل تبطل لو قلها بظهور أم لا حرر (قوله بعد  
 سلام الامام) الظاهر انه ليس بقيد فثله لو فارق في الركعة الثانية فانه يحرم عليه أيضا أن يتعاضها (قوله  
 لان عقادها عن فرضه) تعليل لعدم جواز اتمام الجمعة بظهورها بالاولى قطعها بالكلية نعم مر أنه لو تضرر بطول  
 صلاة الامام جاز له الانصراف عنها ومرت عن ع ش تصويره قال في التحفة وتردد الاذرى في أن أحرم بها غير  
 اذن سيده وتضرر بغيته ضررا لا يحتمل والذي يتجه انه ان ترتب على عدم قطعه فوت نحو مال للسيد

وهذا واضح وان لم أقف  
 على من نبه عليه (قوله نعم  
 ان أحرم بها الخ) تقدم  
 ما يتعلق بذلك فيما قدمته  
 من الحاشية فراجع



(ومن وجبت عليه) الجمعة  
(لا يصح احرامه بالظهر  
قبل سلام الامام) من الجمعة  
ولو بعد رفعه من ركوع  
الثانية لتوجه فرضها عليه  
بناء على الاصح انها الفرض  
الاصلي وليست بدلا عن  
الظهر وبعد سلام الامام  
يلزمه فعل الظهر فورا  
وان كانت اداء عصىانه  
بتقويت الجمعة فاشبهه  
عصىانه بنخروج الوقت  
ولو تركها أهل بلد تلزمهم  
وصلوا الظهر لم تصح الا  
ان ضاق الوقت عن أقل  
واجب الخطبتين والركعتين  
(ويندب للراحي زوال  
عذره)

(قوله وصلوا الظهر) أى ولو كان المصلى واحدا منهم علم من عاداتهم أنهم لا يصلونها كما فى التحفة والنهاية زاد فى النهاية نعم لو كان عدم اعادة صوم لها أمرا عاديا لا يتخلف كما فى بلد تنابعه اقامتها أو لانهجه فعلى الظهر وان لم يضح وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا انتهى

رجاء لتجصيل فرض  
أهل الكمال نعم لو أخروها  
حتى بقي من الوقت قدر  
أربع ركعات لم يسن  
تأخير الظهر قطعا كما قاله  
المصنف انتهى زاد في  
النهاية في نكت التنبيه قال  
ابن قاسم بل ينبغي حرمة  
حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة

قبل فوات الجمعة كالعبد  
يرجو العتق والمريض  
يرجو الخفة (تأخير ظهره  
الى اليأس من الجمعة) لما  
في تعجيل الظهر حينئذ  
من تقويت فرض أهل  
الكمال فان أيس مسن  
الجمعة بأن رفع الامام رأسه  
من ركوعها الثاني فلا تأخير  
وانما لم يكن الفوات فيما  
مر به ذابل بالسلام لان  
الجمعة ثم لازمة له فلا ترتفع  
الايقين بخلافه هنا أما من  
لا يرجوز وال عذره  
كالمرأة فسن له حيث عزم  
انه لا يصل الجمعة الظهر  
أول الوقت ليحوز فضيلته

انتهى وهو ظاهر (قوله  
حيث عزم الخ) هذا توسط  
تبع فيه الشارح في كتبه  
الامام النووي فان من  
لا يرجوز وال عذره  
اختار الخراسانيون انه  
يسن له الظهر أول وقته  
وقال العراقيون يسن له  
التأخير الى اليأس ونص  
عليه في الام وقال الاذري  
انه المذهب واختار النووي

بعد ان الاول هو الاصح توسط وهو محل الاول على ما اذا جزم بأنه لا يحضرها وان تمكن

بالحيثية

قويا ع ش وانظره مع قول النهاية وان لم يظن ذلك (قوله قبل فوات الجمعة) أي ولم يؤخر وهو جاز في  
التحفة وغيره انعم لو أخرها حتى بقي من الوقت قدر أربع ركعات لم يسن تأخير الظهر قطعا كما قاله  
المصنف أي النووي في نكت التنبيه قال سم بل ينبغي حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة (قوله كالعبد  
يرجو العتق) تمثيل للراحي زوال عذره (قوله والمريض يرجو الخفة) أي وكالمسافر يرجو الوصول الى  
محل اقامته الموجبة للجمعة (قوله تأخير ظهره) نائب فاعل يندب (قوله الى اليأس من الجمعة) أي فلو صلى  
قبل فواتها الظهر ثم زال عذره وتمكن من فعلها لم تلزمه لانه أدى فرض وقته الا ان كان خشي فبان رجلا  
كما ومثل ذلك كما في الاعياب لو زال عذره في أثناء الصلاة قال أما الاول فواضح وأما الثاني فبناء على  
الاصح ان الاعتذار مسقطات للوجوب لامرخصات في الترك وبه فارق وجود التيمم الماء في الصلاة التي  
لا تسقط بالتيمم لان اباحة الصلاة للرخصة وقد زالت ومعنى كون الاعتذار مسقطات كما قاله الشو برى انها  
مانعة من تعلق الوجوب للعذر تأمل (قوله لما في تعجيل الظهر حينئذ) أي حين اذ جاز زوال عذره فهو تعجيل  
لندب تأخير الظهر الى اليأس من الجمعة (قوله من تقويت فرض أهل الكمال) فان المقصود من  
التأخير ان لا يفوته فرضهم فقد يزول عذرهم ويتمكن من فرض أهل الكمال فيأتي به كاملا (قوله فان  
أيس من الجمعة) محترز قول المتن الى اليأس من الجمعة (قوله بأن رفع الامام رأسه) تصويروا اليأس من الجمعة  
هنا (قوله من ركوعها الثاني) أي ركوع الجمعة الثاني قال في التحفة أو يكون بمحل لا يصل منه بمحل الجمعة  
الا وقد رفع رأسه منه على الوجه أي فلا يسن التأخير هنا الى الرفع سم ومر عن فتح الجواد نظيره (قوله فلا  
تأخير) جواب فان أيس أي فلا تأخير مسنون بل يصلى الظهر حينئذ هذا هو المعتمد وقيل اليأس هنا بأن  
يسلم الامام ايضا وعليه جماعة وأيد بما مر في غير المعذور من انه لو أحرم بالظهر قبل السلام لم يصح على  
المعتمد ورد بالفرق الذي ذكره الشارح على الاثر (قوله وانما لم يكن الفوات فيما مر) أي فيمن عليه  
الجمعة حيث لا يصح احرامه قبل سلام الامام وهذا جواب عن سؤال كما أشرت اليه آنفا (قوله بهذا) أي  
برفع الامام رأسه من ركوعها الثاني (قوله بل بالسلام) أي انما يفوت ثم بالسلام على المعتمد خلافا للماوى  
الصغير وان تبعه صاحب الهجة حيث قال فيها

ولا يصح ظهره اذا فعل \* الا اذا الامام في الثاني اعتدل

وغیره بينهما خيرا \* والتدب للمعذور ان يصطبرا

بظهره الى فوات الجمعة \* حيث زوال عذره توقعه

فان في البيت الاول ضعيف جرى على طريقة أصلها فليتنبه (قوله لان الجمعة ثم) أي فيما مر (قوله لازمة له)  
أي لغير المعذور (قوله فلا ترتفع الايقين) أي وهو سلام الامام منها أو ما قبله فلم ييأس لاحتمال أن يتدكر  
الامام ترك ركن من الاولى فتكمل الثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها قال الشمس الشو برى لا يقال السلام  
لا يحصل به اليأس بمجرد لاحتمال ان يتدكر قبل طول الفصل ترك ركن فيعود اليه فيضم الى السلام  
ما بعده عند قرب الفصل لانا نقول بالسلام زالت القدوة والاصل التمام وانما ننظر للاختمال المذكور  
مع قيام الصلاة لتفويته بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقيّد بقرب الفصل لاحتمال التذكر  
مع الطول فيستأنف فلي تأمل (قوله بخلافه هنا) أي فان الجمعة غير لازمة له ومن ثم قالوا لو لم يعلم فيما مر  
سلام الامام احتاط حتى يعلمه (قوله أماما من لا يرجوز وال عذره) مقابل قول المتن للراحي زوال عذره  
(قوله كالمرأة) أي وكالزمن العاجز عن الركوب والمريض الذي لا يرجو الخفة وغيرهم (قوله  
فسن له) أي لمن لا يرجوز وال عذره (قوله حيث عزم على انه لا يصل الجمعة) تقييد للسن  
قال في فتح الجواد والاسن له التأخير الى اليأس انتهى وسيأتي ان هذا توسط بين الطريقتين  
(قوله الظهر أول الوقت) أي فلا يؤخره الى فوات الجمعة (قوله ليحوز فضيلته) أي أول  
الوقت قال الامام النووي رحمه الله هذا أي سن الظهر أول الوقت له من غير تقييد

والثاني على ما اذا كان لو تمكن أو نشط حضرها وزده الأذري بأن ما ذكره من ٢٠٥ التوسط شي أبدأ لنفسه وقال في

بالحيثية المذكورة اختيار الحراسانيين وهو الأصح وقال العراقيون هذا كالأول فيستحب له تأخير الظهر حيث تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا نهام صلاة الكاملين فاستحب تقديمها قال والاختيار التوسط فيقال ان كان جازما بأنه لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير انتهى وعلى هذا التوسط جرى الشارح كما قال هنا حيث الخ واعتمد الرملي والخطيب عدم التقييد بذلك حيث قالوا واللفظ للثاني قال الأذري وما ذكره المصنف أي النووي من التوسط شي أبدأ لنفسه وقوله ان كان جازما جوابه أنه قد يعين له بعد الجزم أنه يحضره وكمن جازم بشي ثم يمرض عنه انتهى فالمعتمد ما في المتن وان قال ابن الرفعة ما قاله العراقيون هو ظاهر النص ونسبه القاضي للاصحاب وقال الأذري انه المذهب ومثله في النهاية والله سبحانه أعلم

### فصل للجمعة شروط زوائد الخ \*

(قوله للجمعة أي لصحتها) الجار والمجرور وخبر مقدم عن قوله شروط زوائد ولما تكلم على شروط لزومها شرع يتكلم على شروط صحتها المأمرا أن الجمعة تختص بشروط للصحة وشروط للزوم وبآداب (قوله شروط زوائد) عدها المصنف رحمه الله خمسة ولا ينافيه عدد الروض والمنهج ستة لانها باعتبار كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله على شروط غيرها) أي من بقية الصلوات فهذه الشروط التي ذكرها المصنف غير مأمرا من فصل شروط الصلاة فتلك عامة لجميع الصلوات الجمعة وغيرها وهذه خاصة بالجمعة (قوله الاول) أي من الشروط الخمسة (قوله وقت الظهر) أي ظهر يومه كما أفاده التعريف وكونه لا يقتضي خلافا لا امام أحد رضى الله عنه فقال بجوازها قبل الزوال قال في التحفة والنهاية ولو أمر الامام بالمبادرة بها أو عدها فالقياس وجوب امتثالها قال السيد عمر البصري كأن المراد بالمبادرة فعلها قبل الزوال وبعد ما تأخيرها الى وقت العصر كما قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعده فيه وان لم يقلد المصلي القائل بذلك لان حكم الحائكم يرفع الخلاف ظاهرا وباطنا وفي الوطى في نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك وظاهر أن مثله فإذ كرر كل مختلف فيه كفعلاها خارج خطة الإنبية مثلا ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها من أن المراد بالمبادرة فعلها أول الوقت وبعد ما تأخيرها الى وقتها انتهى بملخص وأقره الكردي في حاشيته ولكن تعقبه العلامة الشرواني بأن في الاول وقفة ظاهرة فانهم مصرحوا بأنه لا يجوز للأمام أن يدعو الناس الى مذهبه وان يتعرض بأوقات صلوات الناس وبأنه انما يجب امتثال أمر الامام باطنا اذا أمر بمسح أو مباح فيه مصلحة وبأن ما استدلل به أن حكم الحائكم يرفع الخلاف الخ ظاهر المنع فان الحكم الشرعي معتبر في حقيقة تعلقه بجميع ما هنا ليس كذلك بخلاف ما في النكاح وعلى فرض كونه حكما فهو حكم فاسد موجب للحرم لا ينفذ باطنا فتعين حل كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بالمبادرة فعل الجمعة في أول وقت الظهر وبعد ما فعلها آخره كما هو صريح النهاية وسنم واقتصار ع ش على هذا المراد والله أعلم فليتأمل (قوله بأن تقع كلها) أي صلاة الجمعة (قوله مع خطبتها فيه) أي في وقت الظهر لا قبله ولا بعده قال في النهاية لان الوقت شرط لافتتاحها فكان شرط الدوام أي كالطهارة ولا نهما فإرضاء وقت واحد فلم يختلف وقتهما لصلاهما للحضر والسفر (قوله للاتباع) دليل لاشتراط وقت الظهر قال في التحفة وعليه جرى الخلاف الراشدون فمن بعدهم أي فصارا جمعا فعليا شر واني (قوله رواه الشيخان) أي من حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غمى الشمس قال في الاسنى وفار وياه عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمع بين الاخبار على أن هذا الخبر إنما ينفي ظلا يستظل به لا أصل للظل فلا تصلي الجمعة ولا يفعل شي منها ولا من خطبتها في غير

النهاية قوله ان كان جازما  
يرد بأنه قد يعين بعد الجزم  
عدم الحضور فكمن من  
جازم بشي ثم يمرض عنه  
قال فالمعتمد ما ذكره  
في المبين أي لمن ندب  
التعجيل مطلقا ومثله  
المغني (فصل للجمعة) أي  
لصحتها شروط زوائد على  
شروط غيرها \* أي من  
بقية الصلوات (قوله وقت  
الظهر) قال في التحفة  
والنهاية لو أمر الامام بالمبادرة

فصل للجمعة \* أي  
لصحتها (شروط زوائد)  
على شروط غيرها (الاول  
وقت الظهر) بأن تقع كلها  
مع خطبتها فيه للاتباع  
رواه الشيخان

بها أو عدها فالقياس  
وجوب امتثالها انتهى قال  
السيد عمر البصري في  
حاشيته على التحفة فان المراد  
بالمبادرة فعلها قبل الزوال  
وبعد ما تأخيرها الى وقت  
العصر كما قال بكل بعض  
الأئمة ولا بعده فيه وان لم  
يقلد المصلي القائل بذلك  
لماسيأتي أن حكم الحائكم  
يرفع الخلاف ظاهرا وباطنا  
وسبب أي في النكاح في  
الوطى في نكاح بغير ولي  
ما يصرح بذلك وظاهر أن  
مثله فيما ذكر كل مختلف  
فيه كفعلاها خارج خطة  
الانبية مثلا ويحتمل بقاء

العبارة على ظاهرها بأن يراد بالمبادرة فعلها  
أول الوقت وبعد ما تأخيرها الى آخر وقتها انتهى



وقت ظهر يومها ولو جاز تقديم الخطبة لقد صلي الله عليه وسلم لنقع الصلاة أول الوقت ( قوله فلا تقضى الجمعة ) أى لا تقضى الجمعة إذا فاتت الجمعة بل تقضى ظهرها واستشكل كل هذا التفرع بأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لأن ثم واسطة وهى القضاء فى وقت ظهر يوم آخر كما فى أيام التشرىق فالصواب الاتيان بالواو بدل الفاء ويمكن الجواب بأن هذا التماثل على أن المراد بالظهر الاعم من ظهر يومها أو غيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وأشرت إليه فيما مر وحينئذ فالفرع صحيح واقع فى محله كما يعلم بالتأمل ( قوله لأنه لم ينقل ) لتعليل لعدم القضاء الجمعة قال سم هل سئلتها كذلك حتى لو صلى مجزئته وترك سئلتها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع ونقل ع ش عن الزركشى والشورى أن الظاهر أنها تقضى أى سنة جمعة قال ووجهه بأنها تابعة لجمعة صحيحة وداخله فى عموم أن النفل المؤقت يسقط قضاءه فلي تأمل ( قوله فلو ضاق الوقت ) أى وقت الظهر يقينا أو ظنا ولو بخبر عدل رواية كفى بالجرح وغيره ( قوله عن أن يسعها مع خطبتها ) أى على وجه لا بد منه ( قوله أو شكوا ) أى قبل الإحرام بها قال الشمس الشورى المراد به حقيقة وهواستواء الطرفين ويعلم منه بالاولى ظن ضيقه ويجوز أن يراد به غير الطرف الراجح فى البقاء فتدخل هذه الصورة فيه منطوقا وأما جملة على مطلق التردد فلا يصح لشموله حينئذ ساعة الوقت كما لا يخفى تأمل ( قوله هل بقى ما يسع ذلك ) أى الصلاة مع خطبتها بأقل مجزئ ( قوله أم لا ) أى أم لم يسع ( قوله أحرمتها بالظهر وجوبا ) أى ولا يجوز الشروع فى الجمعة حينئذ كما نص عليه فى الام قال سم ولو بان فى حال الشك اتساع الوقت ينبغى أن يحجب الجمعة لأنه بان بقاء وقتها وبقاء لزومها وإن تطل الظهر أو تنقلب تنقلا ويسلم من ركعتين الآن يكون التشاغل والسلام ونحوه مقورا بالجمعة فلي تأمل ( قوله لقوات الشرط ) أى فكان كما لو فات شرط القصر يلزم الاتمام ولو شك فنواها أن بقى الوقت والأفال الظهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق لاستناده إلى أصل بقاء الوقت فهو كنية ليلية ثلاثين رمضان صوم غدان كان من رمضان كذا جزم به بعضهم وفيه نظر بل لا يصح لأنه إن أراد أن هذا التعليق لا ينافى صحة نية الظهر سواء بانت ساعة الوقت أم لا بطله وجود التعليق المانع للجزم من غير ضرورة لأن الشك فى سعة موانع لصحة الجمعة ومعين للأحرام بالظهر وحينئذ فليس التشبيه صحيحا أو صحة نية الجمعة أن بانت ساعة الوقت كان محال فالكل كلامهم فان قلت لم يمنع الشك هنا نية الجمعة ولم يعمل بالاستصحاب وعمل به فى رمضان قلت لأن ربط الجمعة بالوقت أقوى من رمضان بوقته لأنه يقضى بخلافها وأيضا فالشك هنا فى بقاء وقت الفعل فائز وثم قيل دخول وقته فلم يؤثر تحفة زاد سم وأيضا فم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا فلي تأمل ( قوله ولو مد الر كعة الاولى ) أى بالقراءة أو نحوه ( قوله حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية ) أى الر كعة الثانية قال سم ينبغى تصور المسئلة بما إذا أحرم بها فى وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت أما لو أحرم بها فى وقت لا يسعها جاهلا بأنه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها الجمعة لأنه أحرم بها فى وقت لا يقبلها وهل تنعقد ظهر أو تنقلا مطلقا فيه نظر والثانى أوجه فهو كما لو أحرم قبل الوقت جاهلا فلا فلي تأمل وردة الشورى بأن الثانى لا وجه له بل الوجه الاول والقياس ممنوع لوضوح الفرق وهو أنه قبل دخول الوقت أحرم بها فيما لا يقبل ظهر أو لا جمعة وأما إذا أحرم بها فى وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة أنه إن انتفى شرط من شروطها كقوات العدد ونحوه وقعت ظهرا ( قوله ثم ) جواب ولو مد ( قوله وانقلبت ظهر من الآن ) أى من حين تحقق عدم بقاء ما يسع الثانية وهذا هو الذى رجحه الر ويانى من وجهين فى هذه المسئلة وهو الذى اعتمده شيخ الاسلام والشارح فى كتيبه قال فى التحفة وليس نظيره ما لو أحرم بصلاة وكانت مدة الخلف تنقضى فيها أو حلف ليا كن ذا الر غيف غدا فأكله اليوم لا يحتمل حالا على ما يأتى لأن الاولى فيها فساد لا انقلاب فاحتيط لها وكذا الثانية لأن فيها الزام

( فلا تقضى الجمعة ) لأنه لم ينقل ( فلو ضاق الوقت ) عن أن يسعها مع خطبتها أو شكوا هل بقى ما يسع ذلك أم لا ( أحرمتها بالظهر ) وجوباً بالقوات الشرط ولو مد الر كعة الاولى حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية ثم وانقلبت ظهرها من الآن

( قوله أو شكوا هل بقى الخ ) لو نوى أن كان وقت الجمعة باقيا لجمعة وإن لم يكن فظهر فإن بقاؤه فوجهاً قال فى النهاية أقسمها بالصحة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى الى آخر ما قاله وقال فى التحفة فيه نظر بل لا يصح الى آخر ما أطال به فيها من تقرير عدم الصحة ويؤيده غير الشارح أيضا وفى الر وض أو شكوا فى بقاءه تعين الأحرام بالظهر انتهى ( قوله من الآن الخ ) كذلك التحفة وغيرها من كتب الشارح كالامداد تبعاً لظاهر كلام شيخ الاسلام فى شرح الر وض واعتمد المفتى والنهاية أنها تنقلب عند خروج الوقت فعلى ما اعتمده الشارح تبعاً لشيخه يسر من الآن وعلى ما اعتمده المفتى والنهاية يجزئ الى خروج الوقت

(قوله ولو خرج الوقت الخ) أي يقينا أو ظنا ولو باخبار عدل على الأوجه في المغنى والتحفة والنهاية وإن كان ذلك قبل السلام فلو سلموا من الجمعة أو المسبوق التسليم الأولى خارج الوقت مع علمهم بخبر وجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهور عندما فإن كانوا جاهلين أتموها ظهرا كفى المغنى والنهاية وفي التحفة لو سلم الإمام وحده أو وبعض العدد المعترف في الوقت والبقية خارجة بطلت صلاة المسلمين في الوقت لأنه بان بخبر وجه قبل سلام الأربعين فيه إن لاجمة سواء أقصر المسلمون فيه بالتأخير أم لا كما اقتضاه إطلاقهم لأن الملاحظ فوات شرط وقوعها مع العدد المعترف فيه وهذا موجود مع التقصير وعدمه ويؤيده أنه لو بطلت صلاة واحد من العدد بعد سلام البقية بطلت صلاتهم لفوات العدد قبل سلام الجمع وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الإمام فأنشأ له جماعة على المعتمد بأن ٢٠٧ الجمعة تصح مع الحدث في الجملة كصلاة

فأفاد الطهورين ولا كذلك خارج الوقت فكان ارتباطها به أتم منه بالطهارة وبحيث الأسنوي أنه يلزمه أي المسبوق مفارقة الإمام في التشهد ويقتصر على الواجب إذا لم يمكنه أدراك الجمعة بذلك ويؤخذ منه أن أمام الموافقين الزائد على الأربعين لو طول التشهد

وإن لم يخرج الوقت ولو خرج الوقت وهم فيها أتموها ظهرا وجوبا ولا يشترط تجديده لانهما صلاتا وقت واحد فجاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ويسر بالقراءة من حيث يشاء

وخشوا خروجه الوقت لزعمهم مفارقه والسلام تحصيل الجمعة نعم ما يجتهد أنما يأتي على ما عتده أنه لا يشترط في إدراك الجمعة بركوع الثانية بقاؤه معه إلى أن يسلم والمعتد بخلافه كما يأتي انتهى كلام التحفة بحرفه وإلى قولها وبحيث

الذمة بالكفارة فإن قلت لم كان ضيق الوقت هنا مانعا من الانعقاد بخلاف ضيق مدة الخلف قلت يفرق بأن المطل ثم الانتضاء وهو يوجد بأدنى لحظة فلم يعتبر ما قبله وهنا الضيق وهو يستدعي النظر لما قبل الانتضاء فإذا تحقق أبطل زاد سم وقد يفرق أيضا بأن المؤقت هنا نفس الصلاة والمؤقت ثم خارج عنها وضيق في وقتها لا يضابق في الخارج عنها فليتام (قوله وإن لم يخرج الوقت) أي خلا فالوجه الآخر منها وهو أنه لم تنقلب ظهر الاعتدال خروجه الوقت وهذا اعتمده الخطيب والرملي قياسا على مسألة الخلف المذكورة وقد علمت الفرق بينهما فلا جامع وفائدة الخلاف أنه يسر القراءة من الآن على ما اعتمده الشارح ومن خروج الوقت على معتمد الرملي (قوله ولو خرج الوقت) أي يقينا أو ظنا لا شك كما يأتي (قوله وهم فيها) أي والحال أنهم في أثناء صلاة الجمعة ولو قبل السلام وإن كان ذلك باخبار عدل رابيه على المعتمد خلافا للدارمي (قوله أتموها ظهرا وجوبا) يعني فاتت الجمعة إذا لم يجز إلا ابتداءها بعده فيقطع بخبر وجه كالمطج يتحال فيه بعمل عمرة والحال الدوام بالابتداء كدار الإقامة ولهذا قال الماوردي كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها يجب استدامته إلى تمامها وأتموها ظهرا وجوبا كما تقرر وهو المعتمد المصرح به في الروضة وغيرها وإن مال الأذرع إلى أنهم إن شاءوا أتموها ظهرا وإن شاءوا قبلوها فلا واستأنفوا الظاهر (قوله ولا يشترط تجديده) قضية نفي الاشتراط جوازنية الظاهر وهو غير مراد فإن استثناف الظاهر بصيرته قضاء مع إمكان وقوعه أداء وهو لا يجزى زأفاده ع ش قال الشرع والى ذلك حمل كلامهم إلى أنه لا يشترط إلى نية القلب بل تنقلب بنفسها فلو نوى القلب لا يضر وإنما المضربية الاستثناف به فلا إشكال (قوله لانهما) أي الجمعة والظاهر تعليل لوجوب تمامها ظهرا في هذه الصورة (قوله صلاتا وقت واحد) أي وإن كانت كل منهما صلاة مستقلة إذا أصبح أنها صلاة على حيا لها بالمعنى السابق أنه لا يخاطب بالظاهر مادام مخاطبا بالجمعة بل عند تعذرها لا بد لأعظم الخ ما مر عن التحفة (قوله فجاز بناء أطولهما على أقصرهما) أي الصلاتين عند فوات الشرط ومقتضاه أنه غير واجب بل جائز فقط وهو قول ضعيف فلو قال فوجب بناء الخ لكان أولى ثم رأيت في التحفة غير بقوله فتعين بناء أطولهما على أقصرهما تنزيلا لهما منزلة الصلاة الواحدة الخ وهي أظهر ويمكن أن يقال التعبير بالجواز بقطع النظر عن الوجوب الذي الكلام فيه على أنه جواز بعد الامتناع حكما فيصدق بالوجوب فليتام (قوله كصلاة الحضر مع السفر) أي فإن القاصر إذا فات شرطه في أثناء صلاته ينيها نامة وجوبا من غير احتياج إلى نية الاتمام فالكاف للتنظير (قوله ويسر بالقراءة من حيث يشاء) أي حين اتتمامها ظهرا وهو عند خروجه الوقت وحين في مثل هذا يجزى فيه الأعراب والبناء على الفتح وهما الغتان فصيحان نظير قوله تعالى من عذاب يومئذ قرأ نافع والكسائي بالفتح وغيرهما بالجحر واليهما أشار في الخلاصة بقوله وابن أو أعرب ما كاذق قد أجريا \* وأخسر بنما متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدأ \* أعرب ومن بني فلن يقتدا

الأسنوي موجود في النهاية والمغنى بالمعنى الأقوله ما يؤيد إلى قولهما وفارق فليس فيهما زاد في النهاية فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم أي الإمام في الوقت فأخر إلى أن خرج الوقت احتمال أن يكون الحكم كذلك الحاقا للأفراد النادر بالأعم الأغلب واحتمل أن تلتزم فيه صحة جمعه قال الشيخ وهو أوجه وهذا المعتمد إطلاق الأصحاب انتهى واستوجه الشارح في الامداد ما نقله في النهاية عن شيخ الإسلام فقال صحته على الأوجه انتهى وقول التحفة السابق بطلت صلاة المسلمين في الوقت وكذلك بطلت صلاتهم المراد بطلان خصوص الجمعة فيجب اتتمامها ظهر الإنهم أنما أتوا بالسلام بظن أن واجبه الجمعة فاشبهه ما لو سلموا واجاهلين بخبر وجه الوقت كما نبه عليه السيد عمر البصري ويؤيده تعبير النهاية وغيرها بعدم صحة جمعهم فتنبه له

تأمل (قوله ولا أثر للشك أثناءها) أي الصلاة (قوله في خروجه) أي الوقت فلا يجب انتمامها بغير الشك هنا بخلاف الشك في خروج الوقت قبل الصلاة فإنه لا يجوز الاحرام بالجمعة حينئذ كما مر قال الشمس الشوبري والمراد بالشك هنا مطلق التردد أي مع استواء أو رجحان ولو بعدم البقاء على أقوى الاحتمالين أي بخلافه فيما مر (قوله لان الأصل بقاءه) أي الوقت ولأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وبه يتضح الفرق بين ما هنا ونتم تأمل (قوله ولو قام المسبوق) أي المدرك ركعة مع الامام سواء كان معذوراً في السابق أم لا كما اقتضاه اطلاقهم تحفه (قوله ليكمل) أي ما عليه من بقية الركعة (قوله نخرج الوقت) أي قبل نطقه بالميم من عليكم من التسليمة الاولى وان سلم الاربعون منها أو المسبوق التسليمة الاولى خارج الوقت طالين بخروجه بطلت صلاتهم وتعذر بناء الظهر عليها لانهم بخروجه لزمهم الاعمام فلا مهم كالسلام في أثناء الظهر وعدا وان قبلوها قبل السلام نقلها فاتها بطل كما لو قبلت الظهر نقلها أو سجدوا جاهلين بخروجه أو عواظهم العذرهم وسجدوا للسهو ولعلمهم ما يبطل عنده (قوله انقلب له) أي الجمعة لهذا المسبوق (قوله ظهر أيضاً) أي كانقلها ظهر الموافق فهم هنا سواء هذا هو المعتمد وقيل يتمها جمعة لانه تابع لجمعة صحيحة ورد بأنه لا نظر لهذا وذلك لان اعتناء الشرع بالوقت أكثر ولهذا لم يختلف قول الشافعي في فوات الجمعة بوقوع شيء من صلاة الامام خارج الوقت بخلافه في القدوة والعدد فإنه اختلف قوله في الانقضاء المخل بالجمعة ولتوقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحزمه تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد أيضاً وان سلم الاولى الامام وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجاً صحت جمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجاً فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن أربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجاً واستشكل بطلان صلاة الامام في هذه مع وجود الشروط في حقه بما نقله الشيخان عن البيان من أنهم اذا كانوا محدثين ودونه صحت له وحده مع عدم انعقاد صلاتهم وأوجب بأن سلام المحدثين وقع في الوقت فتثبت فيه صورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام وبأنه في هذه مقصر في الجملة بتأخير الصلاة الى خروج بعضها عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فآخراً الى خروج الوقت كان الحكم كذلك على المعتمد لما نقله الفرد النادر بالاعم الاغلب خلافاً لمن ألزم فيها صحة جمعة وبأن الجمعة تصح مع الحدث في الجملة كصلاة فاقد الطهورين ولا كذلك خارج الوقت فكان ارتباطها به أتم منه بالظهارية وبحيث الاسنوى أنه تلزم المسبوق مفارقة الامام في التشهد ويقصر على الواجبات حيث لم يمكنه ادراك الجمعة الا بذلك قال في التحفة ويؤخذ منه أن امام المواقفين الزائد على الأربعين لو طول التشهد وخشوا خروجه الوقت لزمهم مفارقتة والسلام تحصيلاً للجمعة نعم ما بحثه انما يأتي على ما اعتمد أنه لا يشترط في ادراك الجمعة بركوع الثانية بقاءه معه الى أن يسلم والمعتمد خلافه كما يأتي (قوله الثاني من الشروط) أي شروط صحة الجمعة (قوله أن تقام في خطبة) أي أن تقع أقامتها في الخطبة وقضية قوله هنا في خطبة وفيما يأتي بأربعين ان شرط الصحة كون الأربعين في الخطبة وأنه لا يضر خروج من عداهم عنها فيصير ربط صلاتهم بالجمعة بصلاة امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضاً فعليه لو اقتضى أهل بلد سمعوا وهم يبلدهم بامام الجمعة في بلده وتوفرت شروط الاقتداء عاجز ثم رأيت الاذري والزر كشي أطلقاً أنه لا يضر خروج الصفوف المتصلة عن في الانبياء الى محل القصر وانى قلت في شرح العباب عقبه وهو مقيس لكن الوجه عليه على ما هنا والتبعية انما ينظر اليها غالباً في الزائد على الأربعين وانعقاد جمعة من دونهم اذا بان حدث الباقيين تبعاً للامام خارج عن القياس على أن صورة الجماعة المراجعة ثم لم يوجد في الخارج ما ينافيها بخلافه هنا فان وجود بعض الأربعين خارج الانبياء ينالها انتهى فليتأمل (قوله بلدة أو قرية) أي فلا يشترط أن تكون في المصر ولا يجب استئذان السلطان فيها نعم يسن ذلك قال في حاشية فتح الجواد محله كما هو واضح حيث لم يخشوا فتنة بترك استئذانه والاوجب حيث ظنوا ولا فتنة أنه يجزئهم

ولا أثر للشك أثناءها في خروجه لان الأصل بقاءه ولو قام المسبوق ليكمل نخرج الوقت انقلب له ظهر أيضاً (الثاني) من الشروط (أن تقام في خطبة بلدة أو قرية)

(قوله في خطبة) قال ابن الملقن في اشاراته بكسر الخاء أي محل الانبياء وما بينهما قال الازهرى الخطبة الارض بخطها الرجل لم تكن له قال وانما كسرت الخاء لانها آخر جبت على مصدر أفعـل وقال مرة اختط فلان خطبة اذا تحجر موضعاً وخط عليه بجدار وجعلها الخطط انتهى ما أردت نقله منه



(قوله الا في ابنية) قال في شرح العباب والحق بالابنية في ذلك الاسراب جمع سرب بفتح أوليه بيت في الارض والغيران والكهوف فيلزم أهلها الجمعة بشر وطهاوان خلت عن البناء انتهى وفي التذخنة بخو الغيران والسراديبي في نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كاف كما هو ظاهر انتهى (قوله مجمعة) قال في شرح العباب احتراز وابتدأ كما قاله ابن الرفعة وغيره عما اذا تفرقت بحيث يجوز القصر لمن أراد السفر من بعضها قبل مقارنة باقيها فاقام فيها انتهى ثم قال في شرح العباب بعد حكاية وجه ثان في التتمة ٢٠٩ وهو ان يزيد ما بين المنزلتين على

ثلاثمائة ذراع مانصه الوجه أن يقاس ما هنا بما مرفى باب السفر في اعتبار الاتصال والانفصال بين البلدين أو القرين من أن الفصل بذراع يصيرهما منفصلين عند من قال بنظره ثمة وان بعضهم اعتبر العرف لكونه أضيظ وأظهر ومن ثمة

مبنية ولو بنحو قصب للاتباع أقل تصح الا في ابنية مجمعة في العرف وان لم تكن في مسجد وان اتم دمت وأقاموا لعمارها ولو في غير مظال لانها وطنهم وبه فارقوا ما لو نزلوا مكانا ليعمروه قرية فان جمعهم لا تصح فيه

جزموا باعتبارها هنا كما مر عن الجواهر وغيرها ولا ينافيه ما ذكر عن ابن الرفعة لماعلمت مما تقرر ان ما يجوز بمفارقة القصر عند تفرق المنازل اختلفوا في ضابطه فقليل يعتبر ذراع وقيل العرف وان العرف أضيظ وأظهر ثمة فكذلكها الى أن قال في

فان ظنوا انه لا يجيبهم لم يسن استئذانه حيث لم يخشوا منه فتنه ومن الفتنة كونه يكلفهم اقامتها على معتقده خلاف معتقدهم فاذا ظنوا منه ذلك ولا فتنة لم يسن لهم استئذانه لان في تكليفهم الجري على خلاف معتقدهم من المشقة بل والفساد لا يخفى تأمل (قوله مبنية ولو بنحو قصب) أي أو طين أو سعف وهي كما في المصباح أغصان النخل الواحدة سعة كقصب وقصبية (قوله للاتباع) أي فان الجمعة لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده رضي الله عنهم الا في موضع الإقامة أفاده في شرح المنهج فهو دليل للاتباع (قوله فلا تصح) أي إقامة الجمعة تفريع على المتن (قوله الا في ابنية) قضية التعبير بها أنه لا تصح اقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مراد كما قاله عس في التذخنة والتعبير بالبناء وبالجمع للغالب اذ نحو الغيران والسراديبي في نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كاف كما هو ظاهر وفي النهاية التعبير بها بالجنس فيشمل الواحد اذا كثرت فيه معتبر وفي الابعاب وألحقوا بالابنية في ذلك الاسراب جمع سرب بفتح أوليه بيت في الارض والغيران والكهوف فيلزم أهلها الجمعة بشر وطهاوان خلت عن البناء (قوله مجمعة) أي فان تفرقت لم تنجب الجمعة وان تقاربت وجبت (قوله في العرف) هذا هو المعتبر في ضابط الاجتماع والافتراق خلافا لجمع فقالوا حدا القرب أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلاثمائة ذراع فقد قال في الابعاب الوجه أن يقاس ما هنا بما مرفى باب السفر في اعتبار الاتصال أو الانفصال بين البلدين أو القرين من أن الفصل بذراع يصيرهما عند من قال بنظره ثم وان بعضهم اعتبر العرف لكونه أضيظ وأظهر ومن ثم جزموا باعتبارها هنا كما مر عن الجواهر وغيرها ثم رأيت النووي نقل عن الشامل فقال ضابط الابنية المتفرقة أن بعض أهلها لو أراد السفر كان له القصر وان لم يفارق البناء فليتأمل (قوله وان لم تكن في مسجد) أي بل في الدور أو الصحرى مثلا (قوله وان اتم دمت) أي الابنية (قوله وأقاموا لعمارها) أي أقام أهلها على عدم التحول منها وان لم يقصدوا العمارة قال الجبرمي ولا فرق في اهل بين كونه مخاطبا في وقت الانهزام أو لا فدخل في ذلك أولادهم اذا كملوا وأقاموا على ذلك من اتم تصح منهم قبل البناء ومفهومة انه ان أقام غير أهلها لعمارها لم يجز لهم اذ لا استصحاب في حقهم وهو ظاهر ولو اختلفت بينهم فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها ففيه نظر والاقرب أن العبرة بنية من نوى البناء وان كان معهم جماعة اغراب دخلوا بلدة لغيرهم فتصح منهم تبع اهل البلد من عس (قوله ولو في غير مظال) أي فانه لا تندح في صحة الجمعة حينئذ ومظال بنشد اللام ممنوع من الصرف لانه يوزن مساجد فاصله مظال جمع مظلة قال في المصباح زوايا الاعرابي بفتح الميم وغيره يجز كسرها وقال في مجمع البحرين الفتح لغة في الكسر والجمع المظال وزان دواب (قوله لانها وطنهم) تعليل لما تضمنته الغاية من صحة الجمعة في الابنية الخربة بقيد المذكور ولا تنعقد إقامة الجمعة في غير بناء الا في هذه الصورة كذا قالوا فليتأمل (قوله وبه) أي بهذا التعليل (قوله فارق ما لو نزلوا مكانا) أي من الموات أو غيره وأقاموا فيه (قوله ليعمروه قرية) أي أو بلدة ويعمر بفتح الياء وسكون العين وضم الميم قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله قال في المصباح عمرت الدار عمر ابنيها والاسم العمارة (قوله فان جمعهم لا تصح فيه) أي في المكان الذي أرادوا عمارته

٢٧ - ترسي - لث شرح العباب ثم رأيت النووي نقل عن الشامل ما ذكره ابن الرفعة فقال الابنية المتفرقة ان بعض أهلها لو أراد السفر كان له القصر وان لم يفارق البناء انتهى (قوله وان اتم دمت وأقاموا لعمارها) قال في المغنى والنهاية ولا تنعقد الجمعة في غير بناء الا في هذه الصورة انتهى (قوله وأقاموا) قال ابن قاسم عبارتهم فاقام أهلها ومفهومه انه لو أقام غير أهلها لعمارها لم يجز لهم اقامتها اذ لا استصحاب في حقهم فليتأمل انتهى وقال القليوبي قوله على العمارة أي على عدم التحول وان لم يقصدوا

العمارة انتهى فخره فانه خلاف ما كنا نفهمه من قولهم على العمارة (قوله أرض خط عليها أعلام الخ) قال في المغني لكن مراد المصنف بها  
الامكنة المعدودة من البلد انتهى (قوله لا تقصر فيه الصلاة) علم من ذلك انه لو كان لبلدة سور لا تجوز الجمعة خارجها وان اتصل المصلي به وان  
من لم يكن لبلدة سور لا يجوز له اقامتها خارج العمران قال الشافعي لا يجوز اقامتها في جامع منفصل عن بناء البلد وان قرب منه لجواز القصر  
منه انتهى فان كان بعد العمران ٢١٥ خراب فان اتخذوه مزارع أو هجره والتجريت على العامر أو ذهبت أصول ابنته

(قوله قبل البناء) أي استصحب بالاصل في الحالين فان الاصل وجود الابنية في الصورة الاولى وعدمها  
في الصورة الثانية قال ع ش وانظر ما ضابط البناء هنا هل هو ما يسمى ببناء عرفاً أو هو منبثه للسكنى فيه أولاً  
فيه نظر والاقرب الاول قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه قال في  
التحفة وانما يتجه ان عبد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفاً (قوله ودخل في قوله) أي المصنف رحمه الله  
(قوله خطة) مقول القول (قوله وهي بكسر الخاء المعجمة) أي وتشديد الطاء والجمع خطط كسيرة  
وسدر قال في المصباح وانما كسر الخاء لانها أخرجت على مصدر افتعل مثل اختطب خطبة وارتد  
ردة وافترى فرية (قوله أرض خط عليها أعلام) بفتح الهمزة جمع علم بفتح حين كسبب وأسباب (قوله  
للبناء فيها) أي في تلك الأرض فالخطة اسم المكان المختط للعمارة وقال في البارع الخطة بالكسر أرض يختطها  
الرجل لم تكن لاحد قبله هذا هو المعنى الاصل لها قال في التحفة والمراد بالخطة كما هو ظاهر من كلامهم  
وصح به جمع متقدمون محل معدود من البلد أو القرية بأن لم يجز لم يرد السفر منها القصر فيه نعم أنفى  
ابن الزري في مسجد خرب ما حو اليه بجواز اقامتها وان بعد البناء عنه فراسخ وفيه نظر والوجه  
ما ذكرنا من الضابط لتخرج نص الامام وكلاهما أي الشيخين بفاهم ما قالوا الموضع الخارج الذي اذا انتهى  
اليه من شئ السفر فيه كان له القصر لا تجوز اقامة الجمعة فيه لكن انتصر الاول جمع بأن بقاء المسجد  
عامر يصير ما بينه وبين العامر من الخراب كخراب نخيل العمران وهو معدود من البلد اتفاقاً فهو لم يخرج عن  
ذلك الضابط ويرد بمنع ان ذلك الخراب كهذا لان العمران لا يخلو عن نخيل خراب فاقضت الضرورة عليه  
منه بخلاف ذلك فان بعده لاسما الفأحش جعله أجنبياً عن البلاد فلا حاجة بل ولا ضرر ورأى عليه منها  
فليتأمل (قوله الفضاء) بالرفع فاعل دخل (قوله المعدود من الابنية المجتمعة) أي فتصح اقامة الجمعة في  
هذا الفضاء حينئذ (قوله بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة) منه يعلم عدم جواز اقامتها خارج  
السور وان اتصلت به وان لم يكن سور فالعمران فان كان بعد العمران خراب فان اتخذوه مزارع أو هجره  
بالتجريت على العامر أو ذهبت أصول ابنته لا تصح الجمعة في ذلك والاصح وعلى هذه الحالة يحتمل قول  
الشارح وان كان منفصلاً عن الابنية أو على ما اذا كانت قربتان فاتصلتا عرفاً فانه يجوز اقامة الجمعة بينهما  
لاشتراط مجاوزتهما لصحة القصر كردى وسيأتى ما يوافق (قوله وان كان منفصلاً عن الابنية) أي كما  
في الكثر الخارج عنها المعدود منها المفهوم من كلامه كغيره بالاولى بخلاف غير المعدود منها في أطلق المنع  
في الكثر الخارج عنها أراد به هذا والسبب في ما لم يظهر له أن كلامهم يفهم ذلك قال كذلك أطلقوه ومعناه  
اذا لم يعد الكثر من القرية فان عد منها ولو منفصلاً عنها فينبغي صحتها فيه في الامن المسافر لا يقصر حتى يجاوز  
بيوتها ولا يكون بين يديه بيت مفرد ولا متصل قال الاذرى وهو حسن اسنى (قوله بخلاف غير المعدود منها)  
أي الفضاء الذي لا يعد من الابنية فانه لا تصح اقامة الجمعة فيه (قوله وهو) أي الفضاء الغير المعدود من الابنية  
(قوله ما يقصر فيه المسافر اذا وصله) أي كالفضاء الذي هو خارج السور وعليه فلو كانت قرية لها سور ولا يكمل  
العد الا بمن هو داخله وخارجه لا تجوز لهم اقامتها خارج السور لجواز القصر لمجاوزه وان كان بعده بنية  
لكن سكنى بعضهم خارجه لا تمتع كونه من المقيمين المستوطنين فيتم العدد به اذا أقيمت داخله أما اذا كان

لا تصح اقامة الجمعة فيه  
لصحة القصر فيه والا  
صحت الجمعة فيه لاشرط  
مجاوزته لصحة القصر  
فيه وعلى هذه الحالة يحتمل  
قول الشارح وان كان  
منفصلاً عن الابنية أو على  
ما اذا كان قربتان فاتصلتا  
عرفاً فانه يجوز اقامة الجمعة  
بينهما لاشرط مجاوزتهما

قبل البناء ودخل في قوله  
خطة وهي بكسر الخاء  
المعجمة أرض خط عليها  
أعلام للبناء فيها الفضاء  
المعدود من الابنية المجتمعة  
بأن كان في محل منها  
لا تقصر فيه الصلاة وان  
كان منفصلاً عن الابنية  
بخلاف غير المعدود منها  
وهو ما يقصر فيه المسافر  
اذا وصله

لصحة القصر وضبط  
الانفصال بذراع الذي  
قال به الماوردى كما سبق  
نظر فيه الشارح في التحفة  
وقال في النهاية انه جرى  
على الغالب والمقول عليه  
العرف وظاهر كلام المغني  
والعباب موافقة الماوردى  
حيث جرى على ان  
المنفصلة ولو يسيرا يكفي

مجاوزة احدها ما قال الشارح في الابواب ولعله أي العرف مراد صاحب الواقي بضبطه بأن يكون  
احدهما بحيث تستعير من الاخرى نحو الغربال والنار انتهى الى آخر ما ذكره فيه وهذا وان كان علم مما سبق في صلاة المسافر ذكرته هنا  
للاحتياج فاذا وقعت الجمعة في ذلك الذراع الفاصل بين القريتين صحت لعدم جواز قصر الصلاة في ذلك وان كان خارج بناء قرية فتنبه له  
قال الشارح في التحفة قضية قوله هنا خطة وفيما يأتي بأربعين ان شرط الصحة كون الاربعين في الخطة ولا يضر خروج من عداهم عنها

خارجة أربعون فأكثر ودخله كذلك فتصح للخارجين عنه حيث عسرا اجتماعهم في مكان داخله لانه محل اقامتهم وان كان بالنسبة لداخلين محل سفر أفاده ع ش عن الشارح (قوله وعليه) أي على الفضاء الغير المعدود من الابنية (قوله يحمل قولهم) أي الاصحاب أي يحمله على ذلك الاذرى حيث قال مانصه وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلا لصيانته عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد وقول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يجز لهم اقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا بعده من القرية انتهى بالحرف (قوله لو بنى أهل بلد مسجدهم) مقول قول الاصحاب (قوله خارجها) أي البلد (قوله لم يجز لهم) أي لاهل تلك البلد (قوله اقامة الجمعة فيه) أي في المسجد المبني خارج البلد (قوله لانفصاله) أي هذا المسجد وهذا لتعليل لعدم الجواز فهو من جملة مقولهم وقد علم مما تقرران الضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته والمسجد حيث نسب للبلد يشترط الجواز القصر مجاوزته لبعض البيوت المنفصلة عن البلد وهذا هو الداعي لحمل كلامهم على ذلك أفاده ع ش فليتأمل (قوله وخارج بالبلد والقرية) أي سواء أكانت مبنية بطين أم قصب أم سعف أم خشب أم غيرها أم استرأوا إلى هذا أشار صاحب الهجة بقوله

في خطة من بلدة ولو سرب \* أو قرية حتى التى من الخشب

وفي جعلهم السرب من البناء إشارة إلى أنهم أرادوا ما يشمل ذلك ما يجعله بناء تجوز أو باطلاق البناء عليه تغليبا فليتأمل (قوله الخيام) أي ولم يسع أهلها انداء الجمعة من موضع اقامتها بشرطه السابق (قوله وان استوطن أهلها) أشار بان إلى خلاف فيه في المنهاج ولولا لزوم أهل الخيام الصحراء أبدأ فلا الجمعة في الاظهر قال في المغنى والثاني يجب ويقيمونها في موضعهم لان الصحراء ووطنهم (قوله فلا الجمعة عليهم) أي على أهل الخيام في الاظهر كما مر عن المنهاج لانهم على هيئة المستوفزين وليس لهم ابنية المستوطنين ولان قبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة وما كانوا يصلونها ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها قال في التحفة ولا تصح منهم بحملهم ولو سمعوا النداء من محلها بشرطها السابقة لزمتهم فيه تبعالا لأهلها ألو كانوا ينتقلون في تحو الشاء فلا الجمعة عليهم جزما وخارج بالصحراء أي في كلام المنهاج المار ما لو كانت خيامهم في خلال الابنية وهم مستوطنون فليزمتهم الجمعة وتنقدهم لانهم في خلال الابنية فلا يشترط كونهم في ابنية فليتأمل (قوله الثالث من الشروط) أي شروط صحة الجمعة (قوله أن لا يسبقها) فيه ضمير مستتر أي هي لان أعمال الثاني وهو هنا لا يقارنها أولى عند البصريين لانه تنازع في قوله الا في جمعه يسبق ويقارن فاعمل الثاني فيه والاول في ضميره ويجوز العكس عما يقول ابن مالك

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل \* قبل فلو واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة \* واختار عكسا غيرهم ذائره

واعمل المهمل في ضمير ما \* تنازعا والتزم ما التزما

(قوله ولا يقارنها الجمعة) أي ان يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة ولا تقارن كذلك (قوله في تلك البلد أو القرية) التي تقام فيها الجمعة وان عظمت كما قاله الشافعي رضى الله عنه وكثرت مساجدها ونقل سم انه لو طول الخطيب بحيث يؤدي الى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك فليراجع (قوله للاتباع) أي فان الجمعة لم تفعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم الا في موضع واحد من محلها ولان الاقتصار على واحدة أفضى الى المقصود من اظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة قال ع ش ولم ينظر لمثل ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر ما يظهر به الشغار وان أمكن اجتماعهم في مكان واحد لتكرار الجماعة في اليوم واليلة فطلب التعدد لتسهيل الجماعة على طالبيها فانه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لشق ذلك عليهم فرما أدى الى ترك حضور الجماعة سيما عند اتساع أطراف البلدان وأيضا المراد بالشعار هنا غيره ثم كما يشير اليه قولهم ان اجتماعهم بمحل أفضى الى المقصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار ان تسهيل الجماعة على طالبيها في كل

وعليه يحمل قولهم ولو بنى أهل بلد مسجدهم خارجها لم يجز لهم اقامة الجمعة فيه لانفصاله وخارج بالبلد والقرية الخيام وان استوطن أهلها فلا الجمعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقارنها الجمعة في تلك البلد أو القرية) للاتباع

فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المسكنية يقتضيه الى آخر ما أطال به في تقرير ذلك في التحفة وخالفه المغنى والنهاية تبعاً لما أفق به الشهاب الرملى من عدم صحة الجمعة من هو خارج عن الخطة الى حيث تقصر الصلاة وان زاد على الاربعين (قوله بالبلد والقرية) أي وان كانا من نحو سعف فهى كالخبر (قوله فلا الجمعة عليهم) أي حيث لم يسمعوا نداءها من موضع اقامتها بشرطه



السابقة فراجعهم (قوله الاعسر الاجتماع) قال في المغني بأن لم يكن من محل الجمعة موضع يسعهم بالمشقة ولو غير مسجد انتهى وفي التحفة  
 سياقه أي المصنف يحتمل أن ضمير غير اجتماعهم لاهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا وإنه لمن تتعبد به لا غير وكلاهما بعيد والذي يتجه  
 اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة انتهى ووافقه في النهاية فقال لعل أقر بها الأخير كما أفاده الدرر والدررجه الله تعالى وكذلك المغني واعتمد ابن عبد  
 الحق السبائي الأول قال العناني وهو الأقرب عند شيخنا الحلبي وتبعه جماعة من أهل عصره تبع السبائي والشيخ شمس الدين الميداني في  
 شرح العباب للشارح فإن قلت القياس احتمال رابع وهو أن العبرة بالمجتمعين لها فإن لم يعسر اجتماعهم محل البلد ولو فضاء معدودا منها  
 امتنع التعدد والإجاز بقدر الضرورة لا غير قلت أما كون هذا القياس فظاهرا كما يصرح به قولهم العبرة في العبادات بما في نفس الأمر ووطن  
 المكاف ولا يحصل عسر الاجتماع في الحقيقة إلا بمأذ كروا أما كون هذا هو الراجح فيخدر فيه أنه أمر عسر جردا ومن أين لنا معرفة  
 المجتمعين قبل أن يحويهم مكان حتى تعدد أو يمنع من التعدد فتعين اعتبار أحد تلك الاحتمالات وقياس انما لهم أحكاما كثيرة بالغالب  
 ترجيح الثالث حتى لو كان الغالب ٢١٢ يختلف باختلاف الأزمنة اعتبرناه في كل زمن بحسبه انتهى كلام شرح العباب

جهة فافهم (قوله الاعسر الاجتماع) أي بقينا وظاهره أن المراد اجتماع أهل البلد أو القرية بمن تلزمه أي  
 تصح منه وإن كان الغالب أنه لا يفعلها ومن لا وإن لم يحضرها واستبعده في التحفة وقال والذي يتجه اعتبار  
 فعلهم لها عادة وإن ضابط العسر أن تكون فيه مشقة لا تحتمل عادة قال سم والوجه اعتبار الحاضر من  
 بالفعل في تلك الجمعة وإنهم لو كانوا ثمانين مثلا وعسر اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بأن سهل اجتماع  
 ماعدا واحدا وعسر اجتماع الجميع أنه يجوز التعدد انتهى وفي الكردي عن الإيحاب مثله واعتمد جمع  
 من المتأخرين منهم السبائي والميداني والعناني وغيرهم اعتبار أهل البلد مطلقا وهو الظاهر من كلامهم  
 لأنهم ربما يحضرون متى أرادوا (قوله في محل مسجد أو غيره منها) أي من تلك البلدة أو القرية قال العلامة  
 البرماوي أي من الأمكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد وهذا يفيد كما قاله الجبل أنه  
 إذا كان يمكن اجتماعهم في محل لم تجر العادة بفعلها فيها كزربية وفضاء في البلد يسعهم كلهم ويعينهم عن  
 التعدد لا يلزمهم فعلها في ذلك المحل الذي يرتفع به العدد بل يفعلونها في مواطن العادة كما لمساعدون لم عليه  
 التعدد حيث لم يسع الجميع موضع من تلك المواضع وهذا هو المهور عليه وبه يرد ما في ع ش وغيره أن  
 المدار على أي محل كان كزربية وفضاء أو لوعول على ذلك لم يكن لنا تعدد جائزا أصلا لأنه ما من بلد أو قرية  
 مكان يسع أهلها كالفضاء والأزقة وغيرها فليأمل (قوله فحينئذ) أي حين أذعير اجتماعهم في مكان  
 فهو مفرغ على الاستثناء المذكور في المتن (قوله يجوز تعددها) أي الجمعة لدفع المشقة لأنه لو منع ذلك لوجب  
 التكبير قبل الفجر ليعاد الجامع ولا يقول به أحد ولو أن الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون  
 جمعيتين وقيل ثلاثا فلم ينكر عليهم فعمله أكثر على عسر الاجتماع قال صاحب المحرر ولا يحتمل مذهب  
 الشافعي غيره وقال الصميمي وبه أفتى المزني بمصر قال البرماوي ويقدم عند جواز التعدد من أمامها أفضل  
 ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر (قوله بحسب الحاجة) أي لا عرفان كان التعدد  
 زائدا على الحاجة فتصح السابقات إلى أن تنتهي إلى الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك أنه من الأولين أو  
 الآخرين أو في أن التعدد للحاجة أو لآلزمته الإعادة طهرا ومن صور جواز التعدد كافي الأنوار وغيره بعد

واستوجه ابن قاسم في  
 حاشية التحفة ما ذكر  
 الشارح في شرح العباب  
 أنه القياس فقال الوجه  
 اعتبار الحاضر من بالفعل  
 في تلك الجمعة وإنهم لو كانوا  
 ثمانين مثلا وعسر  
 (الاعسر الاجتماع) في  
 محل مسجد أو غيره منها  
 فحينئذ يجوز تعددها بحسب  
 الحاجة

اجتماعهم في مكان بسبب  
 واحد منهم فقط بأن سهل  
 اجتماع ماعدا واحدا أو  
 عسر اجتماع الجميع أن  
 يجوز التعدد انتهى وفي  
 التحفة الذي يتجه أن  
 ضابط العسر أن يكون  
 فيه مشقة لا تحتمل عادة  
 انتهى قال في شرح العباب  
 ثم عسر اجتماعهم أما

لكثرهم قال في الأنوار أو لقتال بينهم أو لبعاد أطراف البلد وحدها  
 كما في الخارج من البلد أي بأن يكون من بطرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه الآتية قال البلقيني أخذ من كلام الام ولا أثر لاتصال القرى  
 بالعمارة أي في جواز التعدد من غير سبب آخر ينضم إليه مما ذكر ولا أثر أيضا لهدم البلد حتى انفصلت أجزاءه وتباينت الأمان حال بينهما  
 سور فحينئذ يجوز التعدد بخلاف النهر لأن السور فاصل عرفادون النهر انتهى وفي التحفة والنهاية بعد ذكر ما سبق عن الأنوار ما نصه والأول  
 محتمل أن كان البعيد محقق لا يسمع منه نداءها بشروطه السابقة وظاهره أن كان محتمل لو خرج منه عقب الفجر لم يدر كماله لا يلزمه السعي إليها  
 إلا بعد الفجر كما مر وحينئذ فإن اجتمع من أهل المحل البعيد كذلك أربعون صلوا الجمعة والافتاء ظهر والثاني ظاهرا يضاف لكل فئة بلغت  
 أربعين تلزمها إقامة الجمعة (قوله بحسب الحاجة) فإن كان التعدد زائدا على الحاجة فتصح السابقات إلى أن تنتهي إلى الحاجة ثم تبطل الزائدات  
 ومن شك أنه من الأولين أو الآخرين أو في أن التعدد للحاجة أو لآلزمته الإعادة فيما يظهر إلى آخر ما في التحفة قال ابن قاسم أي إعادة الجمعة

طرق

طرفي البلد قال سم ولو كان محل بسمع منه النداء بحيث لحقه بالحضور مشقة لا تحتمل عادة لتحقق العذر  
 الجوز للتعدد حينئذ ولا ينافي ذلك قولهم يجب السعي من الفجر على بعيد الدار لان محله اذا لم يثبت اقامة الجمعة  
 في محله فالحاصل أن مشقة السعي التي لا تحتمل عادة تجوز التعدد دون الترك رأسا وهذا هو الاظهر الاوفق  
 لضبطهم عسر الاجتماع بأن تكون فيه مشقة لا تحتمل عادة ومن صور جواز التعدد أيضا وقوع قتال أو  
 خصام بين أهل جاني البلد وان لم تكن مشقة فكل فئة بلغت أربعين تلتزمها اقامة الجمعة ولو نقص عدد جانب  
 أو كل عن الأربعين لم يجب عليهم فيه ولا في الآخر تأمل (قوله أما اذا سبقت واحدة) مقابل قول المتن أن لا  
 يسبقها (قوله مع عدم عسر الاجتماع) أي في محل واحد وكذا الجمع المحتاج اليه مع الزائد عليه فانها كالجمعتين  
 المحتاج الى احدهما في التفصيل الذي ذكره كما أنى به البرهان ابن أبي شريف والحاصل انه لو تعددت الجمعة  
 بمحل يمتنع فيه التعدد أو زادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد وكان للمسئلة خمسة أحوال الأولى  
 أن تقام معا فبطلان فيجب أن يجتمعوا ويعيدوها جماعة عند اتساع الوقت الثانية أن تقام مرتين بالسابقة هي  
 الصحيحة والاخرى باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهر الثالث أن يسبق في السبق والمعية فهي كالحالة  
 الأولى الرابعة أن يعلم السبق ولم يعلم عين السابقة فتجب عليهم الظهر لانه لا يسيل الى إعادة الجمعة مع ثبوت  
 وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي سبقت جمعها مجعولة وجب عليهم الظهر الخامسة  
 أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسبت وهي كالحالة الرابعة وكما يعلم من كلام الشارح رحمه الله تعالى  
 فتأمل (قوله فهي) أي الجمعة السابقة (قوله الصحيحة) أي لاجتماع شرائطها وان كان السلطان مع الثانية  
 على المعتمد لما مر ان حضور الامام واذنه ليسا شرطين في صحة الجمعة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية اما  
 كان أو ما موما فهي الصحيحة حذرا من التقديم على الامام ومن نفوت الجمعة على أكثر أهل البلد  
 المصلين معه باقامة الأقل قال السبكي ويظهر ان كل خطيب ولادة السلطان هو كالسلطان في ذلك وانه  
 مراد الاحباب وقال الجلي المراد به الامام الاعظم أو خليفته في الإمامة أو الراتب من جهته وقال البلقيني  
 هذا القول مقيد في الام بأن لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة قال ع ش أي  
 ولا نظر لكون الامام مع الثانية ولعله لكونه لما فوض الامر اليه كانه رفع ولا ينفذ نفسه عن ذلك المحل مادام  
 الوكيل متصرفا فيه (قوله وما بعد ما بطل) أي لما مر انه لا يزاد على واحدة ولو دخلت طائفة في الجمعة  
 فآخروهم وهم بأن طائفة سبقهم أموها ظهرا كما لو خرج الوقت وهم فيها واستأنفوا الظهر وهو أفضل ليصح  
 ظهروهم بالاتفاق واستشكل جواز الانعام هنا بأن قضية الاخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل  
 اخبارهم سبق أخرى لهم أن تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه وما لو خرج  
 الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرموا بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يجهلون خروجهم في أثناءها فعذر والخلاف  
 هذا وقد يجب بأن السبق ليس منافيا لصحة الصلاة من حيث هي وانما هو منافي لخصوص كونها جمعة  
 فبطل هذا الخصوص وبقي العموم وبين الجمعة والظهر تناسب لانها صلاوات وقت واحد ثم محل ذلك كما هو  
 ظاهر ان لم يمكنهم ادراك جمعة السابقين والارزاهم القطع لا درا كما وفيما اذا اتسع الوقت والارزاهم الانعام  
 ظهرا أخذنا مما مر فليتأمل (قوله وأما اذا تقارنتا) أي الجمعتان وهذا مقابل قول المتن ولا يقارنهما جمعة  
 (قوله فهما باطلتان) أي لتدافعهما وليست احدهما أولى من الأولى وتستأنف الجمعة ان وسع الوقت  
 والاصل في الظهر قال سم وفي هذه الحالة يتجه أمور منها ندب سنة الجمعة القبلية دون البعدية أما  
 ندب القبلية تبعاً لوجوب الاقدام على الجمعة لاحتمال أن سبق وأما عدم ندب البعدية فلانه بالمعية تبين عدم  
 اجزائها ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظهر لانه الذي صار فرض الوقت وسبباً عن التحفة ما يوافق  
 (قوله والعبرة في السبق) أي في الصورة الأولى (قوله والمقارنة) أي في الصورة الثانية (قوله  
 بالراء من تكبيرة احرام الامام) أي بتمام الراء منها وان سبقت الاخر بالهمزة لان به الانعقاد من  
 الامام وشمل كلامه ما اذا أحرم امام جمعة ثم امام أخرى بها ثم اقتدى به تسعة وثلاثون

أما اذا سبقت واحدة مع  
 عدم عسر الاجتماع فهي  
 الصحيحة وما بعد ما بطل  
 وأما اذا تقارنتا فهما باطلتان  
 والعبرة في السبق والمقارنة  
 بالراء من تكبيرة احرام  
 الامام

(قوله أما اذا سبقت الخ)  
 الاحوال التي ذكرها  
 كثيرة خمسة أحدها العلم  
 بالسبق والسابقة ثانياً أن  
 تقام معا ثالثاً أن لا يعلم هل  
 وقعتا معا ومرتبتين رابعاً  
 أن يعلم ان احدهما  
 سبقت ولكن لم تعين  
 خامساً أن يعلم عينها  
 ولكن نسبت وأحكام هذه  
 الاحوال تعلم من كلام  
 الشارح (قوله احرام  
 الامام) أي وان تأخر  
 العدد الى بعد احرام الامام  
 الأخرى والمقتضية به

ثم بالاول مثلهم وهو ظاهر كلام الاصحاب اذ باحرامه تعينت جمعة للسبب وامتنع على غيره جمعة  
 أخرى وقيل الثانية هي الصحيحة في هذه الصورة لان الامام لا عبرة به مع وجود أربعين كمالين بدليل انه  
 لو سلم الامام في الوقت وسلم القوم خارجه انه لا جمعة للجميع فدل على ان العبرة بالعدد لا بالامام وحده ويجب  
 بانه يعتذر للتميز والسبب لكون الكل في الوقت ما لم يعتذر ثم لان الوقت هو الاصل وما ذكره الشارح هو  
 المعتمد وقيل العبرة بالاول التكبير وهو الهمة من الله وقيل العبرة بسبق التحلل الذي هو تمام السلام للامان  
 معه من عروض فساد الصلاة وكان اعتباره اولى اعتبار ما قبله وقيل السبب بالاول لطلبه بناء على ان  
 الخطيئين يدل عن الركعتين (قوله فان علم سبق) أي سبق أحد الجمعين والاطهر ان يقول وان سبقت  
 احدهما (قوله وأشكل الحال) أي كان سمع معدور تكبيرين مثلاً حقيقين وجهل المقدمة منهم ما قال  
 في التحفة ويعرف السبق بخبر عدل رواية أو معدور كما يظهر كما يقبل اخباره بنجاسة المصلي وانما لم يقبل  
 في عدد الركعات خبر الغير لانه لا مدخل له فيه لانا طه بمافي قلب المصلي أي فلا اطلاع عليه الغير (قوله أو  
 علم السابق ثم نسي) أي علم السابق معينا ثم نسي بعده (قوله فالواجب الظهر على الجميع) أي استئناف  
 الظهر عليهم لا الجمعة في صورتين لان الفرض ان هناك جمعة صحيحة يقينا فلا تصح جمعة بعدها وكلامهم  
 فيما اذا حصل الالتباس بعد الصلاة فلو حصل في أثناءها وجب عليهم ان يتموها كلهم ظهرا ويمكن شمول  
 كلامه لهذا وقيل تستأنف الجمعة في الصورة الاولى لعدم اجزاء المأني بها واختاره الحارثي كالغزالي  
 في الوسيط وهو الموافق لنظائره كسكاح الوليين فانهم ابطوا في هذه كالأخيرين لكن المنقول الذي عليه  
 الشيخان والجمهور ما ذكر في الشرح ولذا قال في البرهجة

امامع السبب ولا تعيننا \* ففي الوسيط اختار ما اختارها  
 والاطهر الاقرب ان يصلوا \* ظهرا وقد صحح هذا الحل

وفارق نكاح الوليين بتعمد امضائه ثم لا هنا فلا يتعذر الامضاء لوقوع الاولى صحيحة في علم الله فامتنعت  
 اقامة أخرى فليتأمل (قوله لا لباس للصحة بالفاسدة) تعليل لوجوب الظهر عليهم وعبارة النهاية لتيقن  
 وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر ويمتنع اقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة بها غير معلومة والاصل  
 بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهر قال ع ش ولا يقال انا اوجبنا عليهم صلاتين الجمعة  
 والظهر بل الواجب واحدة فقط الا انما لم نتحقق ما تيرأه الذمة اوجبنا كلهم ما يتوصل بذلك الى اراءة ذمته  
 بيقين انتهى وعن الرملي ما نصه نحن لانقول بوجوب ست صلوات باصل الشرح وانما يجب اعادة الظهر  
 اذ لم نعلم تقدم جمعة صحيحة أو الشرط ان لا تعدد في البلد الا بحسب الحاجة ومعلوم لكل أحد ان هناك فوق  
 الحاجة وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعتبر وجبت عليه الظهر وكان كأنه لم يصل جمعة فافهم  
 (قوله وان عانت المقارنة) أي كان أحرم الامان مع اجترار العدل كما مر (قوله أولم يعلم سبق ولا مقارنة)  
 أي بان شك في المعية فلم يدروا وقتها معاً أم مرتباً (قوله أعيدت الجمعة) أي في هاتين الصورتين وجوباً بان  
 يجمع الفريقان ويصلون الجمعة قال في التحفة من الواضح انه لا يجوز الاستئناف مع التعدد الا ان علم انه بقدر  
 الحاجة فقط والا فلا فائدة له وانه مادام الوقت متسعاً لا تصح الظهر الا ان وقع الالتباس من الجمعة أخذاً مما رآنا  
 وأن هذه الظهر هي الواجبة ظاهراً فتقع الجماعة فيها فرض كفاية لاسنه وبنسب الاذان لها ان لم يكن أذن قبل  
 والاقامة لها ولا ينافيه قوله السابق تسن الجماعة في ظهركم لان الفرض ثم هو الجمعة وقد وقعت صحيحة مجزئة  
 وان المراد بالشك في المعية وقوعه على حالة تمكن فيها المعية وكذا الباقي فلا يقال لو شك بعض الاربعين دون  
 بعض ما حكمه نعم يظهر انه لو أخبر بعض الاربعين عدل بسبق جمعة لم يلزمهم الاستئناف لانهم غير شاكرين  
 بخلاف الباقيين يلزمهم ان أمكنه بشر وطه تأمل (قوله ان اتسع الوقت) أي والابان أبس من اجتماعهم وجب

الظهر

فان علم سبق وأشكل  
 الحال أو علم السابق ثم  
 نسي فالواجب الظهر على  
 الجميع لا لباس للصحة  
 بالفاسدة وان علمت  
 المقارنة أولم يعلم سبق ولا  
 مقارنة أعيدت الجمعة  
 ان اتسع الوقت

(قوله وأشكل الحال)  
 كان سمع معدور تكبيرين  
 مثلاً حقيقين وجهل  
 المقدمة منهما (قوله  
 أعيدت الجمعة) قال  
 العلامة ابن قاسم فان أبس  
 من أمرنا بآتيها صلى الظهر  
 واكتفى شيخنا الشهاب  
 الرملي بالباس العادي  
 بأن جرت العادة بعدم  
 استئنافها وشرط شيخنا  
 عبد المجيد لباس الحقيق  
 بأن يضيق الوقت ويؤيده  
 أنهم لو لم يفعلوا شيئاً مطلقاً  
 امتنع الظهر الا عند ضيق  
 الوقت فليتأمل انتهى  
 واعتمد هذا الأخير في  
 التحفة أيضاً وانه لا يجوز  
 استئناف الجمعة مع التعدد  
 الا ان علم انه بقدر الحاجة  
 فقط قال والا فلا فائدة له



الظهر على الجميع كما مر قال الامام وحكم الائمة بانهم أى الشاكين اذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل  
لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح الاخرى فاليقين ان يقيموا الجمعة أى فتجزئهم على احتمال عدم تقدم  
احدهما ثم جمعة أى لاحتمال تقدم احدهما انتهى بزيادة واليه مال صاحب المهجة حيث قال  
ولالتباس سابق عليهمى \* ظهر وتسنأف ان لم يعلم  
قلت اذا لم يدر بالسبق ولا \* بالاقتران فالامام استشكل  
براءة بجمعة اذا احتمل \* سبق فلا تصح أخرى فليقل  
في هذه ان السبل البرى \* اقامة الجمعة ثم الظهر

لكن قال الامام النوروى في المجموع ومقاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قاله لان الاصل عدم  
وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة زاد غيره ولان السابق اذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتمال له لان النظر الى  
علم المكلف أو ظنه لا الى نفس الامر (قوله لعدم وقوع جمعة مجزئة) تعليل لوجوب اعادة الجمعة عليهم في  
الصورتين وبعبارة التحفة اندفعهما في المعية واحتمالهما عند الشك مع ان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة  
في حق كل طائفة ولا أثر للتعدد مع اخبار العدل لان الشارع أقام اخباره في نحو ذلك مقام اليقين ولا لاحتمال  
تقدم احدهما في مسئلة الشك فلا تصح الاخرى لان المدار على ظن المكلف دون نفس الامر لكن يسر  
مراعاته بان يصلوا بعد الظهر انتهى وهي موضحة لما مر عن المجموع قال ع ش بقي ما لو تعارض  
عليه مخبران في الزكشى انه يقدم المخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونأزعه في الابعاب بان السابق انما يرجح  
اذا كان مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك قال والحق انهما متعارضان فيرجع ذلك للشك  
وهو يوجب استثنائى الجمعة فليتامل (قوله والاحتياط) مبتدأ خبره ان يعيدها (قوله لمن صلى يبدل) أى  
أوقرية (قوله تعددت فيه الحاجة) أى من الحاجات المجوزة لتعدد الجمعة وذكر سم هنا قاعدة وهي حيث  
تعددت الجمعة طلب الظهر وجوبا ان لم يجز التعدد ونبدأ بان جاز خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقا  
أى سواء كان بقدر الحاجة أو زائد عليها (قوله ولم يعلم سبق جمعة) أى بان احتمل كون جمعة مسبقة  
أما اذا لم تعدد أو تعددت وعلم أنها السابقة فلا يجوز اعادةها ظهر السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر  
في ذلك اليوم وكذا لا يجوز اعادة الجمعة بمجمله لا اعتقاد بطلان الثانية في شرح الارشاد ما لم يخصصه تسن اعاتها  
أى الجمعة عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رآهم يصلونها ولو صلى معذور والظهر ثم أدرك الجمعة  
أو معذورون يصلون الظهر سنت الاعادة فهم لا يجوز اعادة الجمعة ظهر او كذا عكسه لغیر المذکور  
فليتامل (قوله ان يعيدها ظهرا) هل يشترط أن تكون جماعة نظر التسميتها اعادة أم لا ثم رأيت في المنظومة  
المنسوبة للشيخ الطنطاى التصريح بالثانى بل لا يشترط أن يكون في الوقت لانها مراعاة الخلاف كما غلله  
الشارح وهذا نص المنظومة

ومتى رأيت الخلف بين أئمة \* في صحة الاولى أعيد بتجمل

لو كنت فردا بعد وقت أدائها \* فاتبع فقها في صلاتك تعدل

فأفهم (قوله خروجا من خلاف من منع التعدد ولو الحاجة) أى فلا تستثنى هذه الصورة وتتحمل فيها المشقة  
للاجماع وهذا ما اقتصر عليه الشيخ أبو اسحق الشيرازى كالشيخ أبى حامد ومتابعيه وهو ظاهر نص الشافعى  
الذى نقله الشيخان عنه وهو ولا يجمع بمصر وان عظم وكثرت مساجدها لا يمسجد واحد انتهى وانما  
سكت الشافعى رضى الله عنه على أهل بغداد لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة بالتعدد ومن ثم  
أطال التمسك بالسبكي بعد استبعاده لهذا فى الانتصار له نقلا ودليلا وأن فيه أربع مصنفات وقال انه قول أكثر  
العلماء ولا يحفظ عن صحابى ولا تابعى تجوز تعدد ما لم يزل الناس على ذلك الى أن أحدث المهدي ثالث  
الخلفاء العباسيين أبو هرير الرشيد ببغداد جامعا آخر وأظن السبكي في ذلك جدا هذا وقيل ان حال نهر  
عظيم يحوج الى سباحة بين شقي البلدة كبغداد كانا كبليدين فلا يقيم في كل شق أكثر من جمعة وقيل ان  
كانت قري متفصلة فاتصلت عماراتها تعددت الجمعة بعد ذلك القري استصحبها بالحكمها الاصلى والله أعلم

لعدم وقوع جمعة مجزئة  
والاحتياط لمن صلى يبدل  
تعددت فيه الحاجة ولم يعلم  
سبق جمعة أن يعيدها  
ظهر آخر وجا من خلاف  
من منع التعدد ولو الحاجة

(قوله خروجا من خلاف  
من منع التعدد ولو الحاجة)  
واقصر في التنبية كالشيخ  
أبى حامد ومتابعيه على  
هذا وهو ظاهر النص  
وقال السبكي هو الصحيح  
مذهبنا ودليلا وهو قول  
أكثر العلماء ولا يحفظ عن  
صحابى ولا تابعى تجوز  
نزل الناس على ذلك الى  
أن أحدث المهدي  
ببغداد جامعا آخر وبسط  
السبكي في ذلك وصنف  
فيه أربع مصنفات  
وسكت الشافعى عن  
ذلك التعدد لان المجتهد  
لا ينكر على مجتهد وقد قال  
أبو حنيفة بالتعدد مع أن  
الذى وقع ببغداد قدیم  
وقد قال من نسب الى  
القديم لا جعل في حل  
وانما وقع منه سكوت  
لأغير وقد قال في كتبه  
الجديدة لا ينسب لساكت  
قول

(قوله أربعون) قال في التحفة وإن كان بعضهم صلاها في قرية أخرى على ما بحثه جمع وقياسه أن المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب أيضا أو من الجن كما قاله القمولي أن علم بعد العلم بوجودهم وجود الشروط فيهم وقول الشافعي يعزرمديري وبنهم محمول على مدعيها في صورهم الأصلية التي خلقوا عليها ٢١٦ لانه مخالف للقرآن انتهى وفي النهاية والمغني أن علم وجود الشروط فيهم

وقيته الدميري في حياة الحيوان بما إذا تصوروا بصورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعي رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلفوا واولا منا فيمن ادعى ذلك على صورة بني

(الرابع) من الشروط (الجماعة) فلا تصح بأربعين فرادى لانه لم ينقل (وشروطها) أي الجماعة ليعتد بها في الجمعة (أربعون) بالإمام لأن الأمة أجمعوا على اشتراط العدد فيها والاصل في الظهر ولا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه توقيف وقد ثبت جوازها بأربعين ولم تثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها بأقل من الأربعين فلا يجوز بأقل منه

آدم انتهى وقال في المغني هذا أي تقييده الدميري السابق حسن وقال ابن قاسم هو جرتي على الغالب لا شرط بل حيث علم أوطن أنهم جن ذكور ركني وإن تصوروا بصورة غير بني آدم ونظر ابن قاسم فيما نقله المغني والنهاية عن النص بأننا لا نسلم أولا مخالفته

(قوله الرابع من الشروط) أي شروط صحة الجمعة (قوله الجماعة) أي اجتماعا ممن يعتد باجماعه ولا يلزم تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الاكث (قوله فلا تصح بأربعين فرادى) تفريع على اشتراط الجماعة فيها (قوله لانه لم ينقل) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده واعلم أنه لا يلزم من اشتراط كل من العدد والجماعة اشتراط الآخر لا تفكك كل منهما عن الآخر أما العدد فلا ينعقد بغير أربعين أو بعون من غير جماعة وأما الجماعة فلا يلزم الارتباط بالحاصل بين صلاتي الإمام والمأموم وهو لا يستدعي عدد الأربعين قاله الرافعي ولذا جعلوا من شرطها أن يكونوا أربعين تأمل (قوله شروطها أي الجماعة) أي زيادة على جماعة غيرها فهي مساوية لها في الشروط السابقة كالقرب ونية الاقتداء وعدم المخالفة الفاحشة والعلم بأفعال الإمام وغير ذلك مما مر في باب الجماعة لانية الاقتداء والإمامة فانها مشروطان هذا لان انعقاد كل مر إذا لم يكن انعقاد الجمعة مع الانفراد فأداه في التحفة (قوله ليعتد بها في الجمعة) أي فهذا الشرط الذي ذكرها هنا خاصة بجماعة الجمعة (قوله أربعون) أي وإن كان بعضهم صلاها في قرية أخرى على ما بحثه بعضهم بقياسه أن المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب أيضا أو من الجن كما قاله القمولي أن علم بعد العلم بوجودهم وجود الشروط ولا ينافي هذا قول الشافعي رضي الله عنه يعزرمديري وبنهم لانه محمول على مدعيها في صورهم الأصلية قال سم قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الأربعين من الجن أنه لو أقامها أربعين من الجن مستوطنون بالقرية لم يأثم أنس القرية بتعطيل القرية منها حتى يحجز الذهب لفعليها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فقرر (قوله بالإمام) أي فلا يشترط كون الإمام زائدا عن الأربعين قال سم ولو وجد بدنان ملتصقان بحيث عدا اثنين في باب الميراث فهل يعدان هنا اثنين الوجه أنهم ما بعدان هنا اثنين بل في عبارة ابن القطان أن حكمهما حكم الاثنين في سائر الأحكام انتهى وبه جزم الرجائي نقلا عن الرملي (قوله لأن الأمة أجمعوا على اشتراط العدد فيها) أي في الجمعة لتعليل لاشتراط كون الجماعة فيها أربعين وعبارة الأسنن لخبر كعب بن مالك كان أول من جمع منافي المدينة أسعد بن زارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في تقييع الخصومات وكنار أربعين رواه البيهقي وغيره وصححه وروى البيهقي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا قال في المجموع قال أصحنا وجه الدلالة أن الأمة أجمعوا الخ (قوله والاصل في الظهر) أي والجمعة وإن لم تكن بدلائلها على الإصحح الآن وجوبها عارض (قوله ولا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه توقيف) أي تعلم من الشارع إذا الغالب على أحوال الجمعة التبعيد (قوله وقد ثبت جوازها بأربعين) أي وثبت أيضا حديث صلوا كما رأيتموه في أصلي قال القليوبي وخروج الجمعة جعلها كالرخصة يقتصر فيها على ما ورد وجوزها أبو حنيفة رضي الله عنه بالإمام والمأموم والإمام مالك باثني عشر وشرط كون الخطيب من المستوطنين انتهى وهناك أقوال أخر مدكورة في الباب جري وغيره (قوله ولم تثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها) أي للجمعة (قوله بأقل من أربعين) أي بل بهم معه أو بأكثر منهم وإنما اختصت بالأربعين دون سائر الصلوات لأنها شرعت لمباهاة أهل الذمة وهي لا تحصل إلا بتلك العدد ولأن الإنسان ينمو إلى الأربعين ولأن ذلك القدر قدر من بعث الأنبياء وقد روي عن موسى عليه السلام والجمعة ميثاق المؤمنين وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو أني كنت أؤتي حكمه هذا العدد (قوله فلا يجوز بأقل منه) أي من العدد المذكور وهو الأربعين وأما خبر انفصاضهم فلم يبق إلا اثنا عشر فليس فيه أنه ابتداء بأثني عشر بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة وفي مسلم انفصاضهم في الجمعة وفي رواية للبخاري انفصاضهم في الصلاة وهي محمولة على الخطبة جمعا بين الأخبار

للقرآن لان قوله أنه براكم هو وقيله من حيث لا ترونهم يحتمل أن المراد به أن من شأنهم رؤيتهم لثامن غير أن نراهم أو أن الغالب ذلك فلا ينفى وقوع رؤيتنا بهم ولو سلم فلا بد في الكفر من علم أن ذلك هو المراد في الآية والا فلا يتجه الكفر ثم قال سم قول الشارح وقول الشافعي يعزرمديري وبنهم فهو مرتد والمراد لا يعزرمديري مرة مر انتهى

وقال القموني نقل الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسن في كتابه مناقب الشافعي عن الربيع أنه قال سمعت الشافعي يقول من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجن ردت شهادته وعز وجل مخالفة القرآن حيث قال أنه يرى كمال الخ إلا أن يكون الزاعم نبيا انتهى (قوله ذكرا) قال في التحفة لو كمل العدد بخنثي وجبت الاعادة وإن بان رجلا ولو أحرم بأربعين فيهم خنثي فأنقض واحد وبقي الخنثي لم تبطل كما قاله جمع تبعنا للسعي إلى آخر ما قاله من تقرير ذلك ورد من خالفه (قوله لا يظعن عن وطنه الخ) قال في التحفة أفتى الجلال البلقيني في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصايفهم بأنهم إن سافروا عنها ولو سافروا قصر الم تنعقد بهم وإن خرجوا عن المساكن فقط وتركوا ٢١٧

السفر فبطلت بهم ولو فيها خرجوا إليه أن عدم الخطأ والزمهم فيها وما قاله في خروجهم عن المساكن ظاهر الأقولة وتركوا أموالهم فليس بقيد وما قاله في سفرهم أن أراد أنها لا تنعقد بهم

(مسماذ كرامكفا) أي بالغافلا (حرامتوطنا) بلدة الجمعة بأن يكون بحيث (لا يظعن) عن وطنه صيفا ولا شتاء (الاجابة) تجارة وزيارة فلا تنعقد بأضداد من ذكر لنقصهم ومنهم غير المتوطن كن أقام على عزم عوده إلى بلده بعد مدة

في مصايفهم فواضح نعم يلزمهم أن أقيمت فيها جمعة معتبرة أو في بلدهم إن عادوا إليها فليس بصحيح لأن خروجهم الحاجة لا يمنع استيطانهم بها إذا عادوا إليها وانما يسقط عنهم الجمعة نعم إن سمعوا النداء ولم يحشوا أموالهم لذهبوا للجمعة لزمهم مطلقا وانعقدت بهم في بلدهم ولو أكره

(قوله مسماذ كرامكفا أي بالغافلا) المتبادر من مثل عبارة المصنف هنا أنها منصوبة على التمييز من الأربعين فاصنفه بعضهم فيه مما نصه وشرط لكل واحد من العدد المعتبر أن يكون مسما الخ فعليه حل معنى لأجل إعراب فليتأمل (قوله حرامكفا) لا يقال في كلامه تكرار لأنه قد ذكره ولا فيما مر أول الباب لا نقول ذلك لبيان الزوم وهذا البيان الانعقاد تأمل (قوله متوطنا بلدة الجمعة) أي أقر فيها فلو قال عجل الجمعة لكان أولى (قوله بأن يكون) تصوير للتوطن (قوله بحيث لا يظعن عن وطنه) أي لا يسافر عنه قال في المختار ظعن سافروا به قطع وطمنا أيضا بفتحين وقرئ به ما قوله تعالى يوم طعنكم (قوله صيفا ولا شتاء) الحاجة كتجارة وزيارة وغيرها وأفتى الجلال البلقيني في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصايفهم بأنهم إن سافروا عنها ولو سافروا قصر الم تنعقد بهم فإن خرجوا عن المساكن فقط وتركوا أموالهم لم يكن هذا طمنا لأنه السفر فبطلت بهم ولو فيها خرجوا إليه أن عدم الخطأ والزمهم فيها قال في التحفة وما قاله في خروجهم عن المساكن ظاهر الأقولة وتركوا أموالهم فليس بقيد وفي سفرهم إن أراد به أنها لا تنعقد بهم في مصايفهم فواضح نعم يلزمهم أن أقيمت فيها جمعة معتبرة أو في بلدهم إن عادوا إليها فليس بصحيح لأن خروجهم عنها الحاجة لا يمنع استيطانهم بها إذا عادوا إليها وانما يسقط عنهم الجمعة نعم إن سمعوا النداء ولم يحشوا على أموالهم لذهبوا للجمعة لزمهم مطلقا وانعقدت بهم في بلدهم تأمل (قوله فلا تنعقد بأضداد من ذكر) أي وهم الكافر وغير الذكرو وغير المكلف وغير الحر من بهرق وغير المتوطن قال في التحفة ولو كمل العدد بخنثي وجبت الاعادة وإن بان رجلا ولو أحرم بأربعين فيهم خنثي فأنقض واحد وبقي الخنثي لم تبطل كما قاله جمع تبعنا للسعي إلى آخر ما قاله من خالفه (قوله لا يظعن عن وطنه الخ) قال في التحفة أفتى الجلال البلقيني في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصايفهم بأنهم إن سافروا عنها ولو سافروا قصر الم تنعقد بهم وإن خرجوا عن المساكن فقط وتركوا ٢١٧

٢٨٠ - نرسي - لث الامام أهل بلد على سكني غيرها فامتلوا الكهفهم عازمون على الرجوع لبلدهم متى زال الأكره لم تنعقد بهم في البلدة الثانية بل في الأولى لو عادوا إليها وفي التحفة أيضا من له مسكنان يأتي فيه التفصيل الاتي في حاضري الحرم نعم لا يأتي هنا اعتبارهم ثمة ما نوى الرجوع إليه للإقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع إحرامه لعدم تصور ذلك هنا وانما المتصور اعتبار ما قامته به أكثر فأن استوت بهم ما فيها فيه أهله ومجاير ولده فإن كان له بكل أهل أو مال اعتبر ما به أجدهم أديما أو أكثر أو واحد أهل وباخر مال اعتبر



مافيه الال فان استويا في كل ذلك انعقد به في كل منهم ما فيقال ثم ما ذكر لا ينافي ما في الانوار أنهم لو كانوا على شئ واحد بآخر صيغاً لم يكونوا متوطنين بواحد منهم لان محل هذا فيمن لم يتوطنوا محلين معينين بنقلون من أحد هـ الى الآخر ولا يتجاوزون هـ الى غيرهما بخلاف من توطنوا محلين كذلك الى آخر ما فيهما في النهاية فان استويا في البلدتان في المال اعترفت نيته في المستقبل فان لم تكن له نية اعتبر الموضوع الذي هو فيه كذا اني به الوالدرجه الله تعالى انتهى وقوله في المستقبل مخالف لما سبق عن التحفة من عدم تأني ما نوى الرجوع اليه هنا (قوله فلا تنعقد بهما) أي لكما نازمهما كما هو ٢١٨

وحديثا وقال النبي السبكي في شرح المنهاج لم يصح عندي دليل على عدم انعقادها بالمقيم وقيل القليوبي وجه الاستدلال بذلك غير ما ذكر فقال اعلم أن الوجه الحق الذي لا يتجه غيره ان يقال في تقرير الدليل انه لما كان العزم على الإقامة غير موجب للجمع اقتضى أنها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل انه لم يجمع لعدم قصد إقامة تقطع السفر ولا بما قيل ان عدم تجمعه معرفة لعدم الابنية ولا بما قيل ان عزمه وهو معرفة على الإقامة بمكة لا يجعل مقبولا بما قيل غير ذلك فتأمل انتهى وأحسن من ذلك كله قول سم يمكن أن يكنى في الدليل أن السالك على أحوال الجمعة التعميد ولم تثبت إقامتها غير المستوطنين والله أعلم (قوله ولو طويلاً كالمفقهة) أي والتجار ومن ذلك كفاي عيش ما لو سكن ببلد بأهله غازياً على أنه ان احتج اليه في بلده كوت خطيبها أو امامها مثلاً رجع الى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وأفهم قوله على عزم عودهم ان من عزم على عدم العود انعقدت به لانها صارت وطنه قال الشرواني ومفهومه أيضاً الانعقاد والزم بعزم على شيء لكن قضية صنيع عيش عديمه ولعلها الأقرب فلهذا خضع (قوله والمتوطن خارج بلد الجمعة) أي عطف على من أقام على عزم الخ وذلك كأن توطن خارج السور فانه لا تنعقد به الجمعة داخله كعكسه لان السور يجعلهما أي الخارج والداخل كبلدين منفصلتين كما في القصر قال الشرواني لانه شامل لما اذا كان له سور آخر متصل طرفاه بذلك السور كما في المدينة المنورة (قوله وان سمع النداء) أي من محل الجمعة ولا ينافي لزومها حينئذ لان الكلام في الانعقاد (قوله فلا تنعقد بهما) أي بالمقيم الذي عزم على العود والمتوطن خارج بلد الجمعة قال في التحفة ومن له مسكنان يأتي فيه التفصيل الآتي في حاضري الحرم نعم لا يأتي هنا اعتبارهم ثم ما نوى الرجوع اليه للإقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع احرامه لعدم تصور ذلك هنا وإنما المتصور هنا اعتبار ما قام به أكثر ان استوت بهما فيه أهله ومحاجير ولده فان كان بكل أهل ومال اعتبر ما به أحد هـ دائماً أو أكثر أو بواحد أهل و بآخر مال اعتبر ما فيه الال فان استويا في كل ذلك انعقدت به في كل منهما فيما يظهر ولا ينافي نظرية هذه ثم لتعذرهم ما لم لا ينافي ما في الانوار أنهم لو كانوا على شئ واحد بآخر صيغاً لم يكونوا مستوطنين بواحد منهم لان محل هذا فيمن لم يتوطنوا محلين معينين بنقلون من أحد هـ الى الآخر ولا يتجاوزون هـ الى غيرهما بخلاف من توطنوا محلين كذلك لكن اختلاف حالهم في إقامتهم فيهما فان التوطن بهما أو بأحد هـ بانط بما نيط به التوطن في حاضري الحرم (قوله وفي صحة تقدم الخ) خبر مقدم عن قوله اضطراب طويل (قوله احرام من لا تنعقد بهما) أي كالصبي والبدون نحو المرأة وغير المتوطن (قوله على من تنعقد بهما) أي وهم المستوفون لشرائط الصحة المارة (قوله اضطراب طويل) أي فقال القاضي والباقي انتهى وقوله في المستقبل مخالف لما سبق عن التحفة من عدم تأني ما نوى الرجوع اليه هنا (قوله فلا تنعقد بهما) أي لكما نازمهما كما هو ٢١٨

كلام له وواضح أن ما ذكره القاضي والباقي هو المتيقن الذي يتعين اعتماده ثم وأقره ابن الرفعة وغيره واعتد به الاسنوي وغيره الى آخر ما أطل به في شرح العباب وجرى عليه شيخ الاسلام في شرح منهجه وقال في

ولو طويلاً كالمفقهة والمتوطن خارج بلد الجمعة وان سمع النداء فلا تنعقد بهما وفي صحة تقدم احرام من لا تنعقد بهما على من تنعقد بهما اضطراب طويل

التحفة المنقول الذي عليه محققون كابن الرفعة والاسنوي وغيرهما أنه لا بد منه وجريت عليه في شرح العباب وردوا ما أطل به المنتصرون لاسيما الزركشي لعدم الاشتراط لكن بما يؤيدهم ما مر آنفاً لان احرام الامام هو الاصل وأنه

لا عبرة باحرام العدم وما يأتي أنه لو بان حدث المؤمن انعقدت للامام فعلم أن من تنعقد بهما وغيرهم كلهم تبع للامام وانما حيث انعقدت لم ينظر للمؤمنين انتهى واعتمد عدم الاشتراط الخطيب في المغني والرملي في النهاية ونقله عن افتاء والده وفي فتح الجواد للشارح هو الوجه وعلى الاشتراط قال في التحفة قيل لا بد من تأخر أفعاله من أفعال من تنعقد به كالا حرام انتهى وهو بعيد جد الوضوح الفرق بين الاحرام وغيره كما في الرابعة في الموقف بل الضوابط هنا عدم اشتراط ذلك وان قلنا باشتراطه لوضوح الفرق بين الباين انتهى كلام التحفة

تنعقد بهم لتصح أعتزهم لانه تبسع وبه جزم في شرح المنهج قال ولا ينافيه صحته اذا كان اماما فيهم مع تقدم  
 احرامه لان تقدم احرام الامام ضروري فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره انتهى ومقتضى كلام الاصحاب ووجهه  
 جماعة من المتأخرين منهم البلقيني والزرکشي بل صوبه بعدم اشتراط ذلك وبه أفتى الشهاب الرملي واعتمده  
 ولده في النهاية والخطيب والشارح في فتح الجواد وكذا التحفة في آخر كلامها كما سيأتي نقله (قوله فينبغي  
 لمن لا تنعقد به ان لا يحرمها) أي بالجمعة (قوله لا بعد احرام أربعين من تنعقد بهم) أي لما من تبعه  
 من لا تنعقد به لمن تنعقد به ثم الانبعاث في كلامه هنا يحتمل أنه بمعنى الوجوب فيكون موافقا لكلام القاضي  
 ومن تبعه وأنه بمعنى الذنب كما هو الغالب فيه ثم رأيت في الفتاوى علاه بالخروج من الخلاف قال ولا تقوته  
 بذلك فضيلة التحريم فيما يظهر لانه تأخر بعد ان يكون موافقا لمقتضى كلام الاصحاب الذي رجحه البلقيني  
 وغيره ووضوه بالزرکشي كما تقرر ثم أجاب عن توجيهه القاضي بأن الحكم قد ثبت للتابع قبل ثبوته للمتبوع  
 وبعد فقداه فالاول كالصبي في امامة الجمعة بعد انعقادها لهم وكأخراج زكاة العام الثاني في التعجيل قبل  
 زكاة الاول والثاني كاطالة التعجيل بنية استعجالها بعد قطع الوقت قال في التحفة مما يؤيدهم ان احرام  
 الامام هو الاصل وأنه لا عبرة باحرام العدد وأنه لو بان حدث المأمومين انعقدت للإمام فعلم أن من لم تنعقد  
 بهم وغيرهم كلهم تبسع للإمام وأنها حيث انعقدت له لم ينظر للمأمومين قبل وعلى الاول لا بد من تأخر أفعالهم  
 عن أفعال من تنعقد به كالأحرام انتهى وهو بعد جد الوضوح الفرق بين الاحرام وغيره كما مر في الرابطة  
 في الموقف بل الصواب هنا عدم اشتراط ذلك وإن قلنا باشتراطه ثم لوضوح الفرق بين البابين قال في النهاية  
 وأيضاً تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه بمعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه  
 (قوله فان نقصوا) تفريع على اشتراط كون الجماعة في الجمعة أربعين (قوله عن الأربعين) قيل ان  
 هذا لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زائدا عليهم مع أن الاصح خلافه ورد بان المراد العدد المعتبر وهو  
 تسعة وثلاثون غير الامام الكامل فلو كان معه أربعين لم يضر نقص واحد منهم على أن الاعتراض لا يرد من  
 أصله لان الضمير في نقصوا في كلام المصنف راجع للجماعة بمعنى المقيمين للجمعة وهم الأربعون بالامام  
 فلي تأمل (قوله بانقضاء أو غيره) أي تحدث أو موت فن اقتصر على الانقضاء فلم يورد التمثيل  
 للتقييد لان الانقضاء هو التفرق والذهاب من مكان الاجتماع قال في المصباح وفضضت الشيء ففرقه  
 فانقض وفي التنزيل لانقضوا من حوالك واذا رأو تجارة أو لهم وانقضوا اليها وتركوها قائما والمراد هنا الخروج  
 من الصلاة ولو مع البقاء في محلها فلو أغنى على واحد منهم أو بعد في المسجد الى مكان لا يسمع فيه الامام كان  
 كالمقص ولذا قال في التحفة والضابط النقص انتهى ومثله قول المصنف فان نقصوا (قوله في الخطبة أو  
 بينها وبين الصلاة أو في الركعة الاولى من الصلاة الخ) بل أو في الركعة الثانية على تفصيل فيها من العلامة سم  
 وحاصل المقام أنه ان بطلت صلاة بعض الأربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع في  
 الركعة الاولى أو الثانية وان أخرج بعضهم أنفسهم عن القدوة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعده لم يضر وان  
 انقض الأربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان  
 ذلك في الاولى أو في الثانية وسواء سمع اللاحقون الخطبة أو لا وان كان بعده فان كان قبل ركوع الاول  
 وسمعوا الخطبة صحت الجمعة والا فلا تأمل (قوله بطلت الخطبة في الاولتين) أي فيما اذا كان النقص في الخطبة  
 وفيما اذا كان بينها وبين الصلاة فلا يحسب المفعول من أركانها في غيبتهم بخلاف هذا بخلاف النقص في  
 الصلاة ففيه خلاف قال الامام الفرق ان كل مصل يصلي لنفسه فإذ ان يشأ في العدد والمقصود من الخطبة  
 سماع الناس فلم يحتملوا نقص العدد انتهى أي لا اشتراط سماعهم لجمع أركانها في التنزيل واذا قرئ القرآن  
 فاستمعوا له وانصتوا قال أكثر المفسرين المراد به الخطبة فلا بد ان يسمع الأربعون جميع أركان الخطبة (قوله  
 والجمعة في الثالثة) أي وبطلت الجمعة فيما اذا كان النقص في الركعة الاولى لان العدد شرط ابتداء

فينبغي لمن لا تنعقد به ان  
 لا يحرم بها الا بعد احرام  
 أربعين من تنعقد بهم  
 (فان نقصوا) عن  
 الأربعين بانقضاء أو  
 غيره (في) الخطبة أو بينها  
 وبين الصلاة أو في الركعة  
 الاولى من (الصلاة)  
 بطلت الخطبة في الاولتين  
 والجمعة في الثالثة

(قوله فان نقصوا) وان  
 الأربعين) قال في شرح  
 العباب المراد بالأربعين  
 العدد المعتبر وهو تسعة  
 وثلاثون غير الامام  
 الكامل فلو كان معه  
 أربعين لم يضر نقص

واحد منهم انتهى

(قوله وصارت ظهرا) قال في النهاية نعم لو عاد المنفوضون لزمتهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من اهل وجوبها كما أفني به الوالد رحمه الله تعالى  
اذ لا يصح ظهرا من لزمتهم الجمعة مع إمكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لاطلاق الأولى انتهى وزده الشارح في التحفة واعتمد  
خلافه قال ويلزم من صحة الظهر سقوط الجمعة (قوله على الفور) أي في كل من الصور الثلاث امداد وخرج به ما اذا أتوا بعد طول الفصل  
ولا يفيد حينئذ رجوعا في المفى ٢٢٠ والتحفة والنهاية الضبط بالمعرف وهو ما بطل الموالاته من جميع التقديم

فكذلك ادومما كالوقت ولا نه اذا أثر ذلك في الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة الأولى هذا هو القول لراجح  
وفي قول لا يضر هنا ان بقي اثنان مع الامام لوجود مسمى الجمع اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وفي  
قول ان بقي اثناعشر لحديث جابر انهم انفضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبق الا اثناعشر رجلا فانزل  
الله تعالى واذا راوا الحجارة الآية فدل على ان الاربعين لا يشترط في دوام الصلاة واجيب بأن هذا كان في  
الخطبة كما ورد في مسلم ووجهه البيهقي على رواية البخاري في الصلاة وحلها بعضهم على الخطبة جمعا  
بين الرايين واذا كان في الخطبة فلعلهم عادوا قبل طول الفصل (قوله وصارت ظهرا) أي في فعلونها  
ظهرا باستثناءها بالنسبة فيمن انقضت الى بطلان وبالنسبة على ما مضى في حق غيره قال في التحفة  
ويبحث بعضهم أن محل تمامها أي والاكتفاء به اذا لم تتوفر شروط الجمعة والا كان عادوا لزمتهم اعادة  
جمعة واعتمده غيره فقال ولما انفضوا أو قدموا أو بلغوا بعد فعلها اقامتها بانها بخطبة المصلين بل يلزم  
المقصرين كالمفوضين ذلك انتهى ومقاله فيمن قدموا غلط لقولهم الا في امانا لم يستمعوها الخ وفي  
المقصرين برده كالاول اطلاق الاحباب اسمهم يمتنعون بظهوره او يلزم من صحة الظهر سقوط الجمعة ومما يؤيد  
عدم فعل الجمعة قولهم لو بادر أربعون بما جعل لا تعد فيه فانت على جميع أهل البلد فيصلحوا ظهرا لا متناع  
الجمعة فاذا امتنع الجمعة هنا مع قصر المبادرين بها ومن ثم قيل لهم يؤدون فأولى في مسئلتنا فليأتمل  
(قوله الا ان تموا على الفور) أي في الصور الثلاث عرفا لان الفصل السير بالفضل بين صلاتي الجمع فيجب  
البناء لمن سلم ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل وشبهه الرافعي الفصل السير بالفضل بين صلاتي الجمع فيجب  
ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن (قوله من سمع أركان الخطبتين) أي بخلاف ما ذل لم يستمعوا الخطبة  
فلا بد من استئنافها وان قصر الفصل والا فلا تصح الجمعة ومنه يعلم انه لو أدى الاولون قبل الفصل لم يحسب  
المفعول من أركان الخطبة في غيبتهم لاشتراط سماعهم لجميع أركانها كما مروى في (قوله وحينئذ) أي  
حين انتموا فوراً من سمع الخ (قوله يني على ما مضى) أي وان انفضوا لغير عذر لما مر أن الفصل السير  
لا يقطع الموالاته فان عادوا بعد طول الفصل عرفا وجب الاستئناف وان انفضوا بعد ذلك لم ينقل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم الامتوا ليا وكذا لائمة بعده قال في التحفة وضبط جمع له بما ريد على ما بين الاحباب  
والقبول في البيع بعينه جدا او اوجه ما قلناه من الضبط بالمعرف الاول وهو ما بطل الموالاته  
في جمع التقديم ثم رأيت الرافعي صرح به وسبقه اليه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ أطلق اعتبار المعرفة  
ويتعين ضبطه بما قرره (قوله أو كان أحرم) أي أو الا ان كان الخ فهو عطف على ان أموال الخ (قوله قبل  
الانقضاء من كل به العدد) أي سواء أجزوا معا أو مرتين بأن لا ينقص واحد من الاولين الا بعد احرام  
واحد من اللاحقين وسواء في الركعة الاولى أو الثانية وسواء أدركوا الفاتحة مع الامام أولا وفارقوا التباطؤ  
بالتقصير فيه فليؤبى (قوله وان لم يسمع الخطبة) أي خلافا للامام فقال لا يمتنع عندي اشتراط بقاء أربعين  
سمعوها فان لم يسمعها اللاحقون لا تستمر افادته المحلى وهو كما قاله القليوبي مرجوح (قوله لانهم) أي  
الحرمين قبل انقضاء الاولين (قوله لما لحقوا بالعدد تام) يعني في حال تمام العدد (قوله صار حكمهم  
واحدا) أي فسقط عنهم سماع الخطبة قال في التحفة وفي هذه الحالة لا يشترط تمكّمهم من الفاتحة لانهم تابعون

فقد ادر ركعتين بأقل مجزئ  
هو الضار (قوله من سمع  
منه) يعلم انه لو عاد الاولون  
قبل طول الفصل  
لا يحسب المفعول من  
أركان الخطبة في غيبتهم  
كما صرح به في متن المنهاج  
وغیره أما اذا لم يستمعوا  
و (صارت ظهرا) الا ان  
أنواعا على الفور من سمع  
أركان الخطبتين فحينئذ  
ينبى على ما مضى أو كان  
أحرم قبل الانقضاء  
من كل العدد وان لم  
يسمع الخطبة لانهم لما لحقوا  
والعدد تام صار حكمهم  
واحدا

الخطبة فلا بد من استئناف  
الخطبة بهم فلا تصح الجمعة  
بدونها وان قصر الفصل  
كما في النهاية وغيرها (قوله  
فحينئذ يني على ما مضى ثم  
ان أدركوه في الركوع أو  
قبله ولم يدركوا الفاتحة  
بتمامها والركوع قبل  
قيام الامام على أقل الركوع  
فلا جمعة والا أدركوها كما  
في مسئلة تباطؤهم الا تية

في كلامه قريبا (قوله أو كان أحرم قبل الانقضاء الخ) ثم ان حرموا  
بعد ادراك الاولين الفاتحة لا يشترط تمكّمهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وان لم يدركها الاولون قبل انقضاءهم اشتراط ادراكه هؤلاء  
لها كما نبه عليه في التحفة  
بالمعرف الاعنى سبع من الخ



ولو تحرم تسعة وثلاثون

لاحقون بعد رفع الامام

من ركوع الاولى ثم انقض

الاربعون الذين أحرمهم

أو نقصوا فالجمعة باقية

وان لم يحضر اللاحقون

الركعة الاولى لما لم يضر

بضر تباطؤ المأمومين

بالاحرام بعد احرام الامام

لكن بشرط تمكنهم من

قراءة الفاتحة قبل ركوعه

والا لم تنعقد الجمعة وهم ولو

كان في الاربعين

( قوله لما لم ) أى من

انهم لما لحقوا العدد تاما صار

حكمهم واحدا ونقله في النهاية

عن ابن أبي شريف مجيبه

سما قاله ابن المقرئ في شرح

ارشاده من تخصيص ذلك

بالركعة الاولى وقال في

الامداد أثناء كلامه فعلم

زد قول المصنف تبطل

الجمعة فيتمها الامام ومن

معه ظهر الى آخر ما ذكره

في الامداد فراجه منه ان

أردنه ( قوله قبل ركوعه )

قال في التحفة المراد كما هو

ظاهر أن يدركوا الفاتحة

والركوع قبل قيام الامام

من أقل الركوع لانهم

حينئذ أدركوا الفاتحة

والركعة فلامعنى لاشتراط

ادراك جميع الفاتحة قبل

أخذ الامام في الركوع

الذى أوهمته العبارة

انتهى وقد وقع الشارح في

هذا الكتاب كما ترى في

العبارة الموهمة خلاف

المراد وكذلك في الامداد

لمن أدركها وبه يعلم انهم لو لم يدركوها قبل انقضاءهم اشترط ادراك هؤلاء لها وهو ظاهر بخلاف الخطبة اذا  
انقض اربعون سمعوا بعضها وحضر اربعون قبل انقضاءهم لاستماعها الباقي او يفرق بأن الارتباط فيها  
غير تام بخلاف الصلاة فليتأمل ( قوله ولو تحرم تسعة وثلاثون ) أى فيما اذا كان الامام ممن تنعقد به الجمعة  
أو اربعون فيما اذا لم يكن كذلك ( قوله لاحقون بعد رفع الامام من ركوع الاولى ) سواء كانوا من  
أهل الكمال وقت الخطبة أم لا ففي حواشي الروض مقتضى اطلاق الراجح انه لا فرق بين ان يكون اللاحقون  
من أهل الكمال وقت الخطبة أم لا وهو متجه قال الشيخ عميرة وأفهم ذلك انه لا بد أن يكونوا من أهل  
الكمال وقت الصلاة تأمل ( قوله انقض الاربعون الذين أحرمهم ) أى تسعة وثلاثون لأن الامام منهم  
وهو باق على احرامه الا ان كان ممن لا تنعقد به قلوبى ( قوله أو انقضوا ) أى يموت أو حدث مثلا ( قوله  
فالجمعة باقية ) جواب لو تحرم الخ ( قوله وان لم يحضر اللاحقون الركعة الاولى ) أى خلافا لابن المقرئ في  
شرح ارشاده حيث قيد لحق اللاحقين بكونه في الركعة الاولى وقال في هذه الصورة التي ذكرها  
الشارح انه لا جمعة بل يتمها الامام ومن بقى معه ظهر الانه قد تبين بفساد صلاة الاربعين أو من نقص منهم انه  
قد مضى للامام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدد اذا مقتدون الذين تصح بهم الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا  
الا بعد نحر ما انتهى بالمعنى ( قوله لما لم ) أى من انهم لما لحقوا العدد تام صار حكمهم واحدا وبه يرد ما مر  
عن ابن المقرئ وابضا حه انه كما لا يؤثر انقضاء الاولين بالنسبة الى عدم سماع اللاحقين الخطبة كذلك  
لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى فتأمل ( قوله ولا يضر تباطؤ المأمومين بالاحرام ) الخ هذا  
هو المعتمد الذي قاله الفقهاء مرة وجرى عليه الامام والغزالي وصاحب الانوار وشرائح الحاوى وقال  
البعغوى انه المذهب وقال الفقهاء مرة أخرى بشرط عدم تأخر احرامهم عن ركوعه وان لم يدرك الفاتحة  
وهو ظاهر كلام الشرح الصغير وعمله غير واحد بأن ما قبل الركوع اذا لم يمنع السبق به الركوع فكذا  
الجمعة وقال الشيخ أبو محمد الجوينى بشرط أن لا يطول الفصل بين محرمهم وبين تحريم الامام عرفا  
والحاصل أنهم انفقوا على اشتراط ادراك الاربعين الركعة الاولى مع الامام وانما الخلاف في اشتراط  
عدم تأخر احرامهم عن الركوع وأن لا يطول فصل بين تحريمهم ومحرمهم أو تمكنهم من الفاتحة قبل  
ركوعه وان تباطؤ بعد احرامه قال في التحفة ثم هذا الخلاف هل هو خاص بالجاثين بعد الانقضاء  
أو يجرى حتى في اربعين حضرة وامعه أو لا وتباطؤ عنه والوجه جريانه في الصورتين ثم رأيت ابن  
أبي الدم صرح بذلك ثم قال فالتفريع كالتفريع وكذا الراجح ووجه البناء انفراد الامام ببعض الصلاة  
في الصورتين قيل بل البطالان في غير مسألة الانقضاء أولى لان انفراد الامام وحدها ابتداء عرف تلك  
دواما والشروط يقتضيها في الدوام ما لا يقتضي في الابتداء كالرابطة السابقة في الموقف وكرفع الجنائز قبل  
اتمام المسبوق صلواته وتأمله انتهى ملخصا ( قوله بعد احرام الامام ) حال من التباطؤ ( قوله لكن بشرط  
تمكنهم ) أى المأمومين المتباطئين عقب احرام الامام ( قوله من قراءة الفاتحة قبل ركوعه ) أى الامام والمراد كما  
هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع لانهم حينئذ أدركوا الفاتحة والركعة  
فلامعنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل أخذ الامام في الركوع الذي أوهمته العبارة تحفه قال  
الكردي وقد وقع في هذا الكتاب في العبارة الموهمة خلاف المراد وكذلك الامداد قال الشارح وانى بأن حل  
قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه وأما اذا حل على قبل انتهاء ركوعه فلا إشكال فليتأمل ( قوله  
والا ) أى بأن احرام الامام وتباطؤ المأمومين أو بعضهم عنه ثم احرموا ولم يتمكنوا من قراءة الفاتحة قبل  
ركوعه ( قوله لم تنعقد الجمعة بهم ) أى المتباطئين وظاهره وان قرأوا الفاتحة وأدركوا معه الركوع  
وليس كذلك كما أفاده ما مر من التحفة والحاصل أنهم حيث قرأوا الفاتحة قبل رفعه عن أقله  
بأن اطمأنوا معه فيه أدركوا الجمعة فليتأمل ( قوله ولو كان في الاربعين ) أى فقط بأن لم يزيدوا

(قوله قصر في التعلم) كذلك في شرح الارشاد للشارح والنهاية للجمال الرملي قال في فتح الجواد فان لم يقصر والامام قارئ صحت جمعهم كمالوا كانوا كلهم اميين في درجة انتهى قال في النهاية وعلم مما تقرر ان علة بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض انتهى وجرى في التحفة أخذ من التعليل الذي ذكره هنا انه لا فرق بين أن يقصر الامي في التعلم وان لا وان الفرق غير قوي وانه لا يصح ارادة المقصر هنا لانه ان أمكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة والا فلا إعادة لازمة له ومن زعمه الاعادة لا يحسب من العدد انتهى ومن هنا يعلم أنه لا بد من اغناء صلاة الاربعين عن القضاء قال كل من التحفة والنهاية وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فاقد الطهور بن انتهى قال العلامة ابن قاسم بقسم آخر أي من الاميين تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقا انتهى وفي التحفة أيضا وفي انعقاد جمعة الاربعين آخرس وجهان ومعلوم من ٢٢٢ اشراط الخطبة بشرطها الاتية عدم صحة جمعهم انتهى واستوجه عدم الانعقاد في

المعنى أيضا والجمال الرملي في النهاية ثم قال فان وجد من يخطب لهم ولم يكن منهم صميم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون انتهى قال العلامة ابن قاسم وهو ظاهر على

أي قصر في التعلم لم تصح جمعهم لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار اقتداء القارئ بالامي ولو جهلوا كلهم الخطية لم تصح الجمعة بخلاف ما إذا جهلها بعضهم وعلم مما تقرر

ما اعتمده الجلال الرملي تبع الشيخ الاسلام من جعل كلام البغوي في مسألة الامي المسد كور على من قصر في التعلم لان هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد أن يكون الامام منهم لما حرم به شيخنا الشهاب الرملي في شروط

عنهم وكانوا قراء الا واحد منهم (قوله أي قصر في التعلم) كذلك في شرح الارشاد والنهاية وغيرها الا التحفة كما سيأتي نقله قال في فتح الجواد فان لم يقصر والامام قارئ صحت جمعهم كمالوا كانوا كلهم اميين في درجة انتهى وسيأتي ما فيه (قوله لم تصح جمعهم) أي كما أتى به البغوي وأقره قال في التحفة ولو كان في الاربعين من لا يعتد وجوب بعض الأركان كحنفي صح حسابه من الاربعين وان شك في اتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح امامته بناء مع ذلك لان الظاهر توقيفه بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما رتب لطلان صلاته عندنا ثم أتت في الخادم عن مقتضى كلام الشيخين ان العبرة بتعقيد الشافعي اما ما أو ما هو ضرر فيما تقرر (قوله لا ارتباط صحة بعضهم ببعض) تعليل لعدم الصحة فالجماعة المشروطة هنا للصحة صيرت بينهما كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم ولذا قال بعضهم بشرط الاربعين صحة امامة كل منهم للباقيين وسيأتي عن التحفة ما يوافق (قوله فصار كقراءة القارئ بالامي) أي وهو غير صحيح وان لم يكن مقصرا قال في التحفة وبه يعلم انه لا فرق هنا بين أن يقصر الامي في التعلم وان لا وأن الفرق بينهما غير قوي لما تقرر من الارتباط المسد كور على ان المقصر لا يحسب من العدد لانه ان أمكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة والا فلا إعادة لازمة له ومن زعمه لا يحسب من العدد كما يأتي آنفا فلا تصح ارادته هنا انتهى وهو وجيه جدا الا ان فيه حرجا للحنفي والقلب الى ما اعتمده الرملي كالشارح هنا وفي شرحي الارشاد أميل فالشرط ان تصح صلاة كل أحد لنفسه وان لم يصح كونه اماما للقوم فالإتي في التحفة والنهاية وعلم مما تقرر انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فاقد الطهور بن (قوله ولو جهلوا كلهم الخطية لم تصح الجمعة) أي كما قاله البغوي وأقره لانها اشترط لصحتها (قوله بخلاف ما إذا جهلها بعضهم) أي فان الجمعة تصح حينئذ قال في التحفة وفي انعقاد جمعة الاربعين آخرس وجهان ومعلوم من اشراط الخطبة بشرطها الاتية عدم صحة جمعهم انتهى أي وان وجد من يخطب لهم بل وان كان في الاربعين آخرس واحد على قياس ما مر عن التحفة في الامي وأما على ما في غيرها فتعقد ان وجد من يخطب لهم ولم يكن منهم صميم يمنع السماع لانهم يتعظون فليتأمل (قوله وعلم مما تقرر) أي في قوله بالانقضاء وغيره فدخل في الغيرية المفارقة ثم قال أوفي الركعة الاولى فاذا ان نية المفارقة في الاولى ضارة وسفهومها في الثانية لا تضر والام يكن للتقييد بالاولى فائدة وأما حكم الانقضاء فذكره بقوله ولو تحرم تسعة وثلاثون الخ وقد أفصح ذلك في التحفة حيث قال مع المتن والان انقضوا أي الاربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة الى الاولى وبطلان بالنسبة للثانية لما مر أن بقاء العدد

الامامة من امتناع اقتداء الآخرس بالآخرس وأما على ما اعتمده الشارح في مسألة الامي كلام البغوي شرط فان قياس عدم انعقاد جمعهم أي الا ان جوزنا اقتداء الآخرس بالآخرس وخطب غيرهم ان لم نكتف بخطبة أحدهم بالاشارة الى آخر ما قاله وشرط الجمعة أيضا أن يسمع الاربعين أركان الخطبتين (قوله وعلم مما تقرر) أي في قوله بالانقضاء وغيره فدخل في الغيرية المفارقة ثم قال أوفي الركعة الاولى فاذا ان نية المفارقة في الاولى ضارة وسفهومها في الثانية لا تضر والام يكن للتقييد بالاولى فائدة وأما حكم الانقضاء في الثانية فذكره بقوله ولو تحرم تسعة وثلاثون الخ وقد أفصح في التحفة وكذا في النهاية في العبارة فقال لا والعبارة للتحفة وان انقضوا أي الاربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة للاولى وبطلان بالنسبة للثانية لما مر أن بقاء العدد شرط الى السلام بخلاف الجماعة فانها شرط في الاولى فقط انتهى

شرط الى السلام بخلاف الجماعة فانها شرط في الاولى فقط الخ (قوله أن الجماعة هنا) أي في الجمعة بخلاف الجماعة في جمع التقديم بالمطرفان الشرط فيها انما هو في تحريم الثانية فقط فلا يضر المفارقة بعده وبخلاف الجماعة في كل المعادة فان الشرط فيها أن تكون في جميع الصلاة قال العلامة الحنفى والفرق بين المجموعة والجمعة وبين المعادة اعتناء الشارع بالجماعة فيها أكثر من مبدل حكم القوم بطلان صلاة المعية اذا تباطأ بالسلام بعد سلام الامام بحيث يعد عرفاً انه منفرد انتهى ملخصاً ومربسطه (قوله انما اشترط في الركعة الاولى) أي بتعامها بأن يدرك الاربعون الفاتحة والركوع مع الامام سواء أدركوا من قيام الامام مناسيع الفاتحة أو بعضها وكلوها وهو راء كع أول يدركوا من القيام شيأ بل أدركوه وطوله حتى قرأ الفاتحة وأدركوه معه حنفى (قوله فلو صلى) أي الامام (قوله بالاربعين) أي غير الامام فهو زائد عنهم اذ هذا هو الذي لا يؤثر حديثه قبل سلامهم كما سيأتي (قوله ركعة) أي بأن فرغوا من السجدة الثانية (قوله ثم أحدث) أي الامام أو بطلت صلاته بغير حدث كما هو ظاهر (قوله فأتى كل وحده) أي أتى كل واحد منهم صلاته منفرداً وكذا لو اقتدى بعضهم ببعض كما هو ظاهر (قوله أو فارقوه) أي أو فارق كل واحد منهم الامام وكذا بالاولى لو فارقه بعضهم (قوله في الثانية) أي في الركعة الثانية تنازعه كل من أحدث وفارق ومثلها جلسة الاستراحة بناء على انها من الركعة الثانية وكذا على الاصح انها فاصلة ليست من الاولى ولا من الثانية أما على القول بأنها من الاولى فلا فتأمل (قوله أجزأهم الجمعة) أي في الصورتين وكذا انجزأ الامام في الثانية وعبارة الجبري على الاقناع فلو نوا كلهم المفارقة بعد الركعة الاولى وأتموا صلاتهم فرادى تحت جمعهم وجمعة الامام خلافاً لمن توهم فيه ويشترط استمرار صلاتهم على الصحة (قوله لكن بشرط بقاء العدد الى السلام) أي الى سلام الجميع فيشترط أن لا تبطل صلاة واحد من الاربعين قبل سلام نفسه ولا تبطل صلاة الكل وان كان هو الآخر ويلزمهم كما قاله القليوبي اعادتها جماعة ان أمكن في الاظهر (قوله فلو بطلت صلاة واحد من الاربعين) تفريع على الاستدراك واحترزوا بواحد منهم الزائد عنهم ولو الامام كما في الصورة الاولى (قوله حال انفرادهم في الركعة الثانية) أي كأن أحدث واحد منهم قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه وان ذهبوا الى بيوتهم ولذا الغزوا في هذه المسئلة فقالوا الناشخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في بيته (قوله بطلت صلاة الجميع) أي من حيث كونها جماعة والافهى تقع لهم بقاء مطلقاً كما مر فلو عبر ببطلت جمعة الجميع لكان أظهر قال في التبعة وقد يشكل عليه أي على البطلان هنا ما يأتي أنه لو بان الاربعون أو بعضهم محدثين تحت للامام لاستقلاله وللمتطهر منهم تبعاً له وقد يجاب بأن الذي دل عليه صنعهم حيث عبروا هنا بأحدث وهم بيان أن المفروض هنا أنه ظهر بطلانه قبل سلامه وحينئذ فيفرق بأن العدد ثم وجدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له لما يأتي أن جماعة المحدثين صحيحة حساباً ونوا بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين قبل سلام الكل أبطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلو لم يبين حدث الواحد هنا لا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك فلي تأمل (قوله لتبين فساد صلاته) أي هذا الواحد (قوله من أولها) أي الصلاة (قوله فكانه لم يحرم) أي بالصلاة فينقص العدد الذي تنعقد الجمعة به قال في فتح الجواد فبطلت للكل حتى للامام وهذا أقرب الى ظاهر كلامهم وأوجه الا في بطلان جمعة الامام فانه لا يتضح فرق بينه وبين ما يأتي في تبين الحدث فالذي يتجه استواءهما فيه وافتراقهما في تبعية المتطهر منهم له ثم لا هنا لما أن انقطاع التبعة هنا بالمفارقة فلي تأمل (قوله ويجوز كون امامها) أي الجمعة قال بعضهم مراده بهذا دفع ما يتوهم من الشرط السابق من كون الامام لابد وأن يكون من الاربعين بالصفات السابقة (قوله عبداً أو مسافراً أو صيباً) أي فتصح الجمعة خلف كل منهم في الاظهر اذا تم العدد بغيره لصحها منهم كما في سائر الصلوات وان لم تلزمهم والعدد قد وجد بصفة الكمال وجمعة الامام صحيحة والاقتداء بمن لا يحب عليه

أن الجماعة هنا انما اشترط في الركعة الاولى فلو صلى بالاربعين ركعة ثم أحدث فأتى كل وحده أو فارقوه في الثانية وان لم يحدث وأتموا منفردين أجزأهم الجمعة ليكن بشرط بقاء العدد الى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الاربعين حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع لتبين فساد صلاته من أولها فكانه لم يحرم (ويجوز كون امامها عبداً أو مسافراً أو صيباً)



تلك الصلاة فيها جازر والثاني لا تصح لان الامام ركن في صحة هذه الصلاة فاشترط فيه الكمال كالاربعين بل  
أولى فان لم يتم العدد الا به لم تصح جزما (قوله أو محدثا ولم يبين حدته الا بعد الصلاة) أي فتصح الجمعة خلفه  
ولو كان حدته أكبر ومثله ذوات الجاسة الحقيقية وكل من لا يلزم معه الاعادة (قوله أو محررا برباعية كالعصر)  
أي فتصح الجمعة خلفه وفي الانتظار وعدمه ما هو معلوم من محله السابق في الجماعة قال الاستنوي ولو كان  
الامام متغلا فقيه قولان وأولى بالجواز لانه من أهل المرفض ولا ينقص فيه (قوله بن زائد على الاربعين) قيد  
في جواز كون امام الجمعة أحدهؤلاء (قوله ولا أثر لحدته) أي في جواز كون المحدث امام الجمعة نعم محله  
في حق من أدرك الفاتحة في القيام أمام من أدركه راكعا فلا تصح جمعة خلفه كما مر في ادراك المسبوق لان  
الحكم بإدراك ما قبل الركوع بإدراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كان الركوع محسوبا  
من صلاة الامام ليتحمل عن الغير والمحدث ليس أهلا لتحمل وما قبله من الصلاة كما لو أدرك معه كل  
الركعة مردودا بأنه اذا أدركه راكعا لم يأت بالقراءة والامام لا يتحمل عن المأموم اذا كان محدثا بخلاف من  
قرأ بنفسه (قوله لانه) أي حدث الامام تعليل لعدم تأثيره (قوله لا يمنع الجماعة ولا يئيل فضلها) أي كما في سائر  
الصلوات خافيل بعدم الصحة اذا بان امام الجمعة محدثا لان الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تحصل  
بالامام المحدث مدفوع باننا انسلم عدم حصوله للمأموم الجاهل بحاله بل يحصل له وينال فضلها في الجمعة  
وغيرها كما قال به الاكثرون نظرا لاعتقاده حصولها تأمل (قوله فان لم يكن) أي الامام المذكور (قوله زائد على  
الاربعين) أي بان لم يتم العدد الذي لا تنعقد الجمعة الا به (قوله لا تنعقد الجمعة) أي جزما (قوله لا تنقضاء العدد  
المعتبر) أي في صحة الجمعة لان الكمال شرط في الاربعين كما مر (قوله ومثله) أي في عدم الاعتقاد (قوله  
ما لو بان) أي الامام (قوله كافر أو امرأة) أو ذات الجاسة طاهرة أو نحو ذلك ممن تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة  
به (قوله وان زاد على الاربعين) أي لا تنعقد بما ذكر وان زاد على الاربعين (قوله لا يئيل فضلها ولا يئيل لادامة  
بجمال) أي بالنسبة للكافر ولا لادامة الرجال بالنسبة للمرأة (قوله ولو بان حدث الاربعين) أي كلهم  
أو بعضهم بل هذا هو المتعين نظر للغاية لا تية والمراد أنه بان بعد سلام الجميع لما مر أنه لو أحدث واحد منهم  
قبل سلامه ولو بعد سلام الامام لا تصح الجمعة لا لادامة ولا لمن معه لانتقضان العدد حديث كان الحدث من  
الاربعين قال ع ش والفرق اذ اثنين الحدث بعد سلام الجميع تحت الجمعة صورة بخلاف ما اذا أحدث  
واحد من الاربعين قبل سلامه فان الجمعة لم تتم لاصورة ولا حقيقة انتهى ومر عن التحفة ما يوافقه (قوله  
صحت للامام وللتطهر) أي كما صرح به جمع وعبارة النهاية والمغني ولو بان حدث العدد المقتدي به أو بعضهم  
أو أن عليهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لاحد من بان كذلك وتصح جمعة الامام فيهما كما صرح به الصبيري  
والمتولي والرواني والقمولي ونقله أي الشيخان عن صاحب البيان وأقرأه أبا المظفر منهم في الثانية يعني  
أو بعضهم فتصح جمعة تبعا للامام كما صرح به المتولي والقمولي الخ ينقص (قوله تبعا له) أي للامام تعليل  
لصحة جمعة المتطهر وأما تعليل صحة جمعة الامام فسيأتي على الأثر بأنه لم يكف العلم بطهارتهم على ما فيه (قوله  
وان لم يكن الامام زائدا على الاربعين) أي كما صرح به المتولي فانه صرح كما نقله عنه في المغني والنهاية أن صحة  
صلاة الامام والمتطهر لا تختص بما اذا زاد الامام على الاربعين فالاول هو ظاهر اذا لفرق بين الحالتين ثم قال  
واللفظ للمغني فان قيل كيف صحت صلاة الامام مع فوات الشرط وهو العدد فيها ولما شرطناه في عكسه أي  
وهو ما لو بان حدث الامام أحجب بأنه لم يفت بل وجد في حقه واحتمل فيه عددهم لانه متبوع ويصح  
اجرامه منفردا فاعتقر له مع عدده ما لا يفتقر في غيره وان صحت للتطهر المؤتم به في الثانية تبعا له كما تقرر  
(قوله لانه لم يكف العلم بطهارتهم) أي المأمومين وهذا تعليل لصحة جمعة الامام فيما تضمنته الغاية كما  
أشرت اليه آنفا لكن في هذا التعليل نظرا ليقال بمثله أيضا في المأمومين فانهم غير مكافئين بالعلم بطهارة  
الامام ولذا قال بعضهم ان هذا التعليل غير صحيح انتهى ولم يعمل بهذا في التحفة بل قال مانع منه واعتذر في حقه

أو محدثا ولم يبين حدته الا  
بعد الصلاة أو محررا  
رباعية كالعصر (أن زاد  
على الاربعين) ولا أثر  
لحدته لانه لا يمنع الجماعة  
ولا يئيل فضلها فان لم يكن  
زائدا على الاربعين لم  
تنعقد الجمعة لا تنقضاء العدد  
المعتبر ومثله ما لو بان  
كافر أو امرأة وان زاد على  
الاربعين لا يئيل فضلها  
لادامة بجمال ولو بان  
حدث الاربعين صحت  
للامام وللتطهر تبعا له وان  
لم يكن الامام زائدا على  
الاربعين لانه لم يكف العلم  
بطهارتهم

(قوله وان لم يكن الامام زائدا  
على الاربعين) واعتذر في  
حقه فوات العدد دون  
ما سبق في تبين حدث  
الامام لانه متبوع مستقل  
كما اعتذر في حقه اعتقاد  
صلاته جمعة قبل أن  
يجرموا قبله وان كان هذا  
ضروريا

فوات العدد هنادون ما مر لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه ان عقاد صلاته جمعة قبل أن يحرموا خلفه وان كان هذا ضروريا انتهى ومر عن المغنى ما يوافقه (قوله بخلاف ما لو بان فيهم) أي في الأربعين (قوله نحو عبد أو امرأة) أي فان الجمعة لا تصح للجميع حينئذ (قوله لسهولة الاطلاع على حاله) أي نحو العبد والمرأة كالخنتى والمسافر والصبي كامر (قوله الخامس من الشروط) أي شروط صحة الجمعة (قوله خطبتان) تنبيه خطبة بضم الخاء يقال هنا خطب القوم وعليهم من باب قتل خطبة بالضم فعلة بمعنى مفعولة كغرفة بمعنى مغر وفة والجمع خطب كغرف وخطب المرأة الى القوم اذا طلب أن يزوجه منهم واختطها واسم الخطبة بالكسر قال أئمتنا الخطب المشروعة عشر منها ست في الحج وهي في الجمعة والعيد والكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج احدها يوم السابع من ذى الحجة والثانية يوم عرفة بفترة والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الاول بمعنى وكلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة وعرفة وكلها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج غير خطبة يوم عرفة فانها فرادى وزيد على ذلك خطبة النكاح فانها مشروعة أيضا (قوله قبل الصلاة) أي وجوبا (قوله للاتباع) أي في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما وقد ثبت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين وعليه انعقاد الاجماع الا ما حكى عن الحسن البصرى اجتهاد منه بجواز الخطبة بعد الصلاة وهو شاذ غير مقبول لانه مسبوق باجماع من قبله على خلافه (قوله وأخرت خطبتنا نحو العيد) أي من الكسوف والاستسقاء وغيرها الا خطبة عرفة كامر (قوله للاتباع أيضا) أي كما سيأتى في مواضعه وبدل لوجوب تقدم الخطبة أيضا قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاباح الانتشار بعدها فلما حاز تأخيرها لما جاز الانتشار وليدرك الصلاة من لم يدرك الخطبة قال في التحفة ولان هذه شرط والشرط مقدم بخلاف تلك فانها تكمل فكانت الصلاة أهم منها بالتقديم ويفرق بين كونها شرطاً هنا لا يثبت المقصود منها هنا التذكير بعلمات النصائح الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان ما تكرر ركذلك لا ينسى غالباً ويجعل شرطاً لتوقف عليه الصحة مبالغة في حفظه والاستمرار عليه وتم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من غرها ومرحها وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد أيضا قلت العيد مختلف لان ذلك من عود السرور والحسنى وهما من عود السرور والشرعى لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية من ساعة الاجابة وغيرها كما بينته في كتابي المجمع في خصائص المجمع ويؤيد ذلك اطلاق العيد ثم دائماً واصافته للأئمة من هنا غالباً فافهم (قوله وفروضها) أي أركان الخطبتين (قوله من حيث المجموع) كما سيعلم من كلامه جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال هذه الاضافة لا تخلو من أن تكون للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف أو مرادها الحكم على مجموع ما أضيف اليه وعلى الاول يلزم أن جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذلك الملزوم وعلى الثانية يلزم كفاية الاثنيان ببعض الاركان في الاولى ولو واحداً والاثنان بالباقي في الثانية وان أتى بالجميع في الاولى ويخفى عن الثانية وبالعكس ان يصديق على جميع الصور الاثنيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار اليه الشارح ان يقال تختار الثاني ونحمله على ما صدق عليه اضافة بقدرته ما سيعلم من كلامه ع ش (قوله خمسة) أي اجمالاً والا فلهى ثمانية تفصيلاً لتكرار الثلاثة الاول وقد نظمها بعضهم بقوله

وخطبة أركانها قد تعلم \* خمسة تعدياً أخى ومعه  
حمد الله والصلاة الثاني \* على نبى جاء بالقرآن  
وصية ثم دعا للمؤمنين \* وآية من الكتاب المستبين

ولوسر الخطيب الاركان اولاً مختصرة ثم أعادها مبسوطة كما اعتيد الآن اعتد بما أتى به أولاً وما أتى به ثانياً تأكيدياً ليعرف الفصل به وان طال كما بحثه ابن قاسم باجورى وسيأتى عن ع ش مثله بزيادة (قوله حمد الله تعالى) بدل من خمسة أو خير مبتدأ محذوف أى أحدها حمد الله تعالى (قوله للاتباع) دليل لفرضية الحديث في الخطبة والحديث رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال كانت خطبة النبى صلى الله عليه

بخلاف ما لو بان فيهم نحو  
عبد أو امرأة لسهولة  
الاطلاع على حاله  
(الخامس) من الشروط  
(خطبتان قبل الصلاة)  
للاتباع وأخرت خطبتنا  
نحو العيد للاتباع أيضاً  
(وقروضهما) من حيث  
المجموع (خمس جمل الله  
الله تعالى) للاتباع

(قوله خطبتان) الخطب  
المشروعة عشر خطبة  
الجمعة والعيد والكسوفين  
والاستسقاء وأربع في  
الحج يوم السابع من ذى  
الحجة بالصعيد الحرام  
ويوم التاسع بفترة ويوم  
النحر بمعنى ويوم النفر  
الاول بها أيضاً وكلها بعد  
الصلاة الا خطبة الجمعة  
وخطبة يوم عرفة وكلها  
تشرع خطبتين الا الثلاثة  
الباقية في الحج فرادى  
(قوله من حيث المجموع)  
فلا يوجد شرط خارج عن  
الخمس وأما من حيث  
الجميع فثمانية كما سيعلم  
من كلامه

وسلم يوم الجمعة بحمد الله وبشئ عليه الحديث زاد في النهاية وكما متى التكبير قال ع ش وهما الله وأكبر  
ولعل مراده أن الحمد جعل ركناً في الخطبة قياساً على جعل التكبير ركناً في الصلاة فليتامل ثم رأيت في الأسنى  
أنه جعله تعميلاً لثنتين لفظي الحمد والجلالة وهو ظاهر (قوله ويشترط كونه) أي حمد الله تعالى هنا (قوله)  
بلفظ الله تعالى ولفظ حمد أي للاتباع ولأنه الذي مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم  
والى عصرنا قال سم سأل سائل لم تعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه  
وسلم في صيغة الصلاة بل كفي نحو الماحي والحاشر مع أنه لم يرد ويجاب بأن اللفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه  
وصفاته فزينة تامة فإن له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال كما نص عليه  
العلماء بخلاف بقية أسمائه وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى وسيأتي عن  
التحفة ما يوافقه (قوله وما اشتق منه) أي من الحمد فلا يتعين كون الحمد المصدر ولا كونه معرفاً بال كما  
يؤخذ من التعليق تبعاً لما صاحب الحاوي في شرح الباب قال في النهاية والمغنى وهو الصحيح وإن توقف فيه  
الأذري وادعى أن قضية كلام الشرحين تعين لفظ الحمد باللام (قوله كالحمد لله أو أحمده) أي أو نحمد الله  
(قوله أو الله أحمده) أي أو الله نحمد (قوله أو الله الحمد) أي كعليكم السلام في التحليل قاله ابن الاستاذ (قوله)  
أو أنا حمد لله أي وجدت الله كما صرح به الجيلي قال ع ش ويظهر أن مثله أي حامد لله وإن الحمد لله  
أو أن الله الحمد لا شأنا لها على خروف الحمد ومعناه (قوله فخرج الحمد للرحن) أي أو للرحيم ونحوه لا تتفاء لفظ  
الجلالة (قوله والشكر لله) أي أو الثناء لله أو مدح الله لا تتفاء لفظ الحمد (قوله ونحوهما) أي كلاله إلا الله  
فانه لا يكتفى خلافاً لما لك وأبي حنيفة رضي الله عنهما قال السيد المرتضى في شرح الأحياء وعن أبي حنيفة يصح  
الاختصار في الخطبة على ذكر خالص لله تعالى نحو تسيبته أو تهليله أو تكبيره مع الكراهة وهي التي يعتد بها  
وبجزئ هذا الذي ذكر عن الخطبتين ولا يحتاج إلى تسيبته وتعليقه قوله تعالى فاسمعوا إلى ذكر الله فلم يفصل بين  
كونه ذكر طوبى ولا ولا فكان الشرط الذي كراهم بالدليل القاطع غير أن المأثور عنه صلى الله عليه وسلم  
اختيار أحد الفردين أعني الذي كراهم المسمى بالخطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجباً أو سنة لأنه الشرط الذي  
لا يجوز غيره فلا يكون بياناً لأن الدليل وهو لفظ الحمد كراهم بالمأثور بالسعي إليه ليس بمجمل ليقع فعله صلى الله  
عليه وسلم للجمل فلم يكن فرضاً تنزيلاً للشرعيات على حسب أدائها والله أعلم (قوله فلا يكتفى) أي ما ذكرنا  
تقرر ومن اشتراط لفظ الحمد والجلالة قال الحلي فإن عجز عن الحمد أي بدله بالذكر والدعاء فإن عجز قام بقدره  
نقله الجمل (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا هو الركن الثاني من أركان الخطبة قال في  
التحفة لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان  
والصلاة وروى البيهقي أي في دلائل النبوة عن أبي هريرة رضي الله عنه خبر قال الله تعالى وجعلت أمك  
لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى قيل هذا ما تفرد به الشافعي رضي الله عنه ورد بأنه  
تفرد صحيح ولا يقال إن خطبته صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة لأن اتفاق السلف والخلف على التصلية في  
خطبهم دليل لوجوبها إذ يعد الاتفاق على سنة دائماً انتهى فليتامل (قوله ويتعين صيغتها) أي مادة الصلاة  
مع اسم ظاهر من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم قال في التحفة ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمحب  
الطبري لأنها موضوعة لذلك شرعاً قال ع ش وتقدم عن الشارح في باب الصلاة أن الصلاة عليك يا رسول  
الله أتممت كفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أولاً ولا يفرق فيه نظراً ولا قرب  
الثاني ويفرق بأن الصلاة محتاط لها بدليل أنهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها  
ما وردوا في الخطبة بما توسعوا فيها ولم يشترطوا فيها ما ورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه  
الصلاة والسلام انتهى وسيأتي عن التحفة ما يوافقه (قوله كاللهم صل أو أصلي أو نصلي أو الصلاة) أي أو  
صلى الله أو صلاة الله (قوله والسلام) لم أره في غير هذا الكتاب والظاهر أنه سبق قلم وإن كان السلام سنة هنا  
لأن الكلام هنا في الصلاة الشرط هنا (قوله على محمد أو أحمده أو الرسول أو النبي أو الحاشر أو الماحي أو العاقب  
أو البشير أو النذير) أي ونحوها مما ورد في وصفه به وفارق الصلاة بأن ما هنا أوسع ولا يفرق بينها وبين الأذان

ويشترط كونه بلفظ الله  
ولفظ حمد وما اشتق منه  
كالحمد لله أو أحمده أو الله  
أحمد أو لله الحمد وأما أنا  
حامد لله فخرج الحمد  
للرحن والشكر لله ونحوهما  
فلا يكتفى (والصلاة والسلام  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) ويتعين صيغتها  
كاللهم صل أو أصلي أو  
نصلي أو الصلاة والسلام  
على محمد أو أحمده أو الرسول  
أو النبي أو الحاشر أو الماحي  
أو العاقب أو البشير أو النذير



فانه لا يجوز ابدال محمديه بغيره مطلقا اسما أو صفة كما هو ظاهر من كلامهم وهو قياس التشهد بجامع اتفاق  
الروايات في كلهم ما عليه بأن السامعين ثم غير حاضرين فابدا له موهم بخلاف الخطبة وأيضا فان الخطبة لم يتعمد  
بجميع ألفاظ أركانها فحذف في أمرها وأيضا فالاذان قصده بالاشارة لكليات الشريعة التي أتى بها النبي  
وأشهر أسمائه محمد فوجب الاتيان بأشهر أسمائه وهو محمد ليكون ذلك أشهر لتلك الكليات ومن ثم تعين لفظ  
محمد في التشهد أيضا لانه أشبه بالاذان قاله في التحفة وهذا الفرق بالنظر للاذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد  
مع الخطبة ويفرق بأن أمر الصلاة أضيى فاقصر على ما ورد سم ومرعن ع ش ما وافقه (قوله فخرج  
سلم الله على محمد وأرحم الله محمدا) أي وبارك على محمد لا تنفاء صيغة الصلاة وكذا صلى الله على خير  
مثلا (قوله وصلى الله عليه) أي بالضمير (قوله فلا يكفي على المعتمد) أي وفاقا للشيخ الاسلام والخطيب  
والرملي وغيرهم وبعبارة النهاية وما تقرر من عدم اجزاء الضمير هو المعتمد قياسا على التشهد كما حزم به الشيخ  
في شرح الروض وظاهره العموم ولو مع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به في الانوار وجعله أصلا مقيسا  
عليه واعتمده البرماوي وغيره (قوله خلافا لمن وهم فيه) أي فقالوا باجزاء ذلك وهم جماعة من متأخري علماء  
اليمين منهم الشهاب أحمد بن محمد الناشري والحسين بن عبد الرحمن الاهدلي وابراهيم بن مطير والسراج عمر  
ابن مقبول الاهدلي والهادي بن حسن الصيرفي متمسكين في ذلك على ما ألف من الخطب مثل تأليف ابن  
نباتة وابن دقيق العيد وغيرهما بل بعضهم شنع على من قال بعدم الاجزاء بما رده الشارح رحمه الله في  
الفتاوى فنه ما سألني عن الانوار وغيره ومنه أن الاحتجاج بأكثر ما في خطب ابن نباتة مؤلف فان ابن نباتة  
لم يكن من أئمة الدين الذين يحتج بكلامهم وأما ابن دقيق العيد فكان مالكيا ثم تشفع فيحتمل تصديقه بما  
نقل عنه وهو مالكي على أنه ترقى إلى أن يقول بما ظهر له وان لم يكن موافقا لدلة مذهبه ولا قواعد هاونما  
استدل به بعض هؤلاء الآية فان فيها صلوا عليه ورد الشارح بأنه ان أراد الاحتجاج به للجواز المطلق فليس  
الكلام فيه أول الجواز في الخطبة قيل له

سارت مشرقا وسرت مغربا \* شتان بين مشرق ومغرب

تأمل (قوله وان تقدم له) أي لالفاظ عليه (قوله ذكر يرجع اليه الضمير) أي فلا فرق في عدم اجزاء  
الضمير هنا بين أن يتقدمه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أم لا هذا هو الذي دل عليه أئمتنا صرح بما تلو بحجا  
ومن صرح به العلامة لغزى وابن قاضي شبهة الكبير في شرح المنهاج ونكت التنبيه حيث نقله وأقره وحزم  
به صاحب الانوار وبعبارة أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول اللهم صل على محمد وأوصلي الله  
على محمد وأوصلي رسول الله وشروط التشهد وان يذكر عليه السلام مظهرا لامضمر في الخطبة لقول  
وأشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل عليه وأوصلي الله عليه لم يكن انتهى فهذا صريح في أنه لا يكفي الانسان  
بالضمير في الخطبة وان تقدم ما يرجع اليه كما أفاده صريح قوله فلو قرأ الخ الشامل للخطبة والصلاة وحزمه  
بذلك مشعر بل ظاهر في أن ذلك غير بحث بل من جملة منقول المذهب صريحا واقتضاء ومما يؤيد أنه من  
جملة ذلك قول الخوارزمي في الكافي وهو من أصحاب الوجوه وأقلها أن يقول صلى الله على محمد فذكره أن هذه  
الضيعة أقل ما يتأدى به الواجب صريح أو كالصريح في أنه لا يكفي اللهم صل عليه أو نحوه ملخصا من الفتاوى  
والله أعلم (قوله والوصية بالتقوى) أي امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه وهو الركن الثالث من الاركان  
الخمس (قوله لا اتباع) أي رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يواطىء على الوصية  
بالتقوى في خطبته محلي (قوله ولا نها) أي الوصية بالتقوى دليلان لركنتها (قوله المقصود الاعظم من  
الخطبة) أي وأما غيرها من بقية الاركان فبعضها كالمقدمة وهي الحمد والصلاة أو كالتمتة وهي الآية والدعاء  
للمؤمنين (قوله ولا يتعين لفظها) أي الوصية بالتقوى على الصحيح ثم يحتمل أن مراده لا يتعين لفظ الوصية وهو  
عبارة الروضة فيكون لفظ التقوى لا بد منه وهذا أقرب إلى لفظه ويحتمل أن مراده لا يتعين واحد من اللفظين  
لا الوصية ولا التقوى وهو ما قررت به كلامه تبع للشارح وحزم الاستوى بالاحتمال الاول ففسره لفظا لمصنف

فخرج سلم الله على محمد  
ورحم الله محمد وأوصلي الله  
عليه فلا يكفي على المعتمد  
خلافا لمن وهم فيه وان تقدم  
له ذكر يرجع اليه الضمير  
(والوصية بالتقوى)  
للا اتباع ولا المقصود  
الاعظم من الخطبة ولا  
يتعين لفظها

(قوله على المعتمد) نقله  
في شرح الباب عن حزم  
الغزى تبعاً للانوار  
والبرماوي والدميري  
وشيوخ الاسلام زكريا  
والكمال ابن أبي شريف  
وأطال في ذلك فراجع  
وفي فتاوى الشارح  
ما يقارب ثلاث ورق يقطع  
الكامل في النسخة التي  
عندي الآن هذا جوابه  
فقط وذكريات له نحو ثلاث  
ورق في النسخة التي عندي  
ذكر فيها فتوى جماعة من  
أهل اليمن بالجواز ولا  
حاجة لنا في الإطالة بذلك

(قوله ولا يكتفى بالاعتصار الخ) قال في شرح العباب ولا على ذكر الموت وما فيه من الامر والفتاة ما لم ينضم لذلك الامر بالتأهب والاستعداد له ولا على قوله احسنوا من غير ان يضم الى ذلك ذكر الله تعالى ولا على ذكر حكمة ليس في لفظها حث على خير فلا يكتفى استلزامه هاله نظير ما يأتي انتهى ما أردت نقله ٢٢٨ منه (قوله آية مفهومة) قال العلامة ابن قاسم هل تجزئ الآية مع الحن غير المعنى فيه نظر

وقد يتجه عدم الاجزاء والتفصيل بين عاجز ينحصر الامر فيه وغيره ثم المتجه انه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجري ذلك في بقية الاركان حتى اذا لم بل يكتفى أطيعوا الله واتقوا الله ولا يكتفى بالاعتصار فيها على التحذير من غرور الدنيا وزخارفها لان ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من الحث على الطاعة أو المنع من المعصية (وتجب هذه) الاركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعا للسلف والخلف و (الرابع قراءة آية مفهومة) للاتباع سواء آية الوعيد والوعيد وغيرهما

قال بعض المتأخرين ويمكن ان يكون مراده في الروضة ان الخلاف في لفظ الوصية ولا يجب لفظ التقوى قطعا ويؤيده ما نقله عن الامام وأقرأه انه يكتفى ان يقول أطيعوا الله معني (قوله بل يكتفى أطيعوا الله واتقوا الله) أي أو أقرأوه لان الغرض الوعظ والحث على طاعة الله تعالى فيكون ما دل على الموعظة طويلا كان أو قصيرا قال سم قد يقال والغرض من الحمد الثناء وهو حاصل بغير لفظه في الفرق قال الشوبري ويمكن ان يقال الحمد والصلاة متعبد بلفظهما فمتعين ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر (قوله ولا يكتفى بالاعتصار فيها) أي في الوصية بالتقوى بخلاف كما نقله بعضهم عن الامام (قوله على التحذير من غرور الدنيا) أي التخويف من خداع الدنيا قال في المصباح وحذر الشيء اذا خافه فالشيء محذور أي مخوف وحذره الشيء بالتحقيل فحذره وقال وعرته الدنيا غرور وامن باب قد خدعته بزيته فهي غرور بفتح الغين اسم فاعل مبالغه (قوله وزخارفها) أي الدنيا جيع زخرف قال في القاموس الزخرف بالضم الذهب وكال حسن الشيء ومن القول حسنه بترقيش الكذب ومن الارض ألوان نباتها (قوله لان ذلك) أي الحذر من الغرور والدنيا وزخارفها (قوله معلوم حتى عند الكافر) أي فانه مما تناوصى به من ذكر والشرائع والبعث والمعاد وتقل الكردى في الكبرى عن الايعاب بانه لا يكتفى ايضا بالاعتصار على ذكر الموت وما فيه من الامر والفتاة ما لم ينضم لذلك الامر بالتأهب أو الاستعداد له ولا على قوله احسنوا من غير ان يضم الى ذلك ذكر الله تعالى ولا على ذكر حكمة ليس في لفظها حث على خير فلا يكتفى استلزامه هاله (قوله بل لا بد من الحث على الطاعة) أي بلفظ دال على طلب الطاعة (قوله أو المنع عن المعصية) أي الزجر عنها أو يكتفى أحدهما للزوم الآخر له قاله في التحفة أما لزوم الثاني للاول واغناء الاول عنه فواضح وأما العكس فمحل تأمل الآن براد بالطاعة الواجبات لا غير ثم رأيت المغنى والنهاية اقتصر على ان الحث على الطاعة يغني عن الحث على ترك المعصية ولم يترضا للعكس كذا في البصري لكن حل ع ش كلام النهاية على كلام التحفة حيث قال قول الرملي على الطاعة أي صريحاً والتزاماً أخذ من كلام حج تأمل (قوله وتجب هذه الاركان الثلاثة) أي حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى (قوله في كل من الخطبتين) أي كل واحدة منهما قال الرافعي رحمه الله ولنا وجه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في احدهما كافية وهو شاذ (قوله اتباعا للسلف والخلف) تعليل لوجوب الثلاثة في الخطبتين وأيضاً لكل خطبة مستقلة منفصلة عن الاخرى (قوله والرابع) أي من فروض الخطبة الجنسية (قوله قراءة آية مفهومة) أي معنى مقصود قال سم وينتجه عدم اجزاء الآية مع الحن غير المعنى والتفصيل بين عاجز ينحصر الامر فيه وغيره ثم المتجه انه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجري ذلك في بقية الاركان حتى اذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر ومال الرملي الى عدم جريان ذلك في بقية الاركان بل لا بد وفيه نظر وبالجمله فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر تأمل (قوله للاتباع) أي رواه الشيخان وغيرهما ففيها عن يعلى بن أمية قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك يعني آية ونادوا الى آخرها لذلك اللفظ فقط (قوله سواء آية الوعيد والوعيد وغيرهما) أي كآية الحكم وان تعلقت بحكم منسوخ والقصة قال في التحفة ولا تجزئ آية وعظ أو جده عنه مع القراءة اذا الشئ الواحد لا يؤدي به فريضان مقصودان بل عنه وحده ان قصده وحده والابان قصدهما أو القراءة أو أطلق فعنها فقط فيما يظهر في الاخرة ولو أتى بآيات

يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر ومال الرملي الى عدم جريان ذلك في بقية الاركان بل لا بد وفيه نظر وبالجمله فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة

والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كما هو ظاهر انتهى (قوله وغيرهما) قال في النهاية حكاهم قصة انتهى أي وان تعلقت بحكم منسوخ كما في التحفة ونحوها النهاية قال واطلاقهم يقتضي عدم الاكتفاء بمنسوخ التلاوة قال في التحفة ولا تجزئ آية وعظ أو جده عنه مع القراءة اذا الشئ الواحد لا يؤدي به فريضان

تشتل

مقصود ان بل عنه وحده ان قصده وحده والابان قصدهما أو القراءة أو أطاق فعنها فقط فيما يظهر في الأخيرة وفي النهاية ولا يجزى آيات  
تشمّل على الأركان كلها أي ما عدا الصلاة هنا على النبي صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ اذ ليس لنا آية تشتمل على ذلك لان ذلك

لا يسمى خطبة انتهى  
ونحوها التحفة (قوله ولو  
طويلة) كذلك التحفة  
والامداد وغيرهما قال  
الامام لا يبعد الاكتفاء  
بشطر آية طويلة قال كل  
من المعنى والنهاية ينبغي  
اعتماده وان قال في المجموع  
المشهور والجزم باشتراط  
آية انتهى (قوله غير  
مفهومة) وانما اکتفی فی

فلا يكتفى بشطر آية ولو  
طويلة ولا آية غير مفهومة  
نحو ثم نظر وتكفي ولو  
(في احدهما) لان الثابت  
القراءة في الخطبة دون  
تعيين محلها ويسن كونها  
بعد فراغ الاولى وقراءة  
ق في الاولى في كل  
جمعة

بدل الفاتحة بغير المفهومة  
لان القصيدة انابة لفظ  
مناب آخر وهما المعنى  
غالباً تحفة (قوله ولو في  
احدهما) قال في متن  
العباب وتجزئ قبلهما  
وبعدهما وبينهما (قوله  
وقراءة ق) قال في شرح  
العباب بكاملها انتهى  
قالوا في المعنى والامداد  
والنهاية ولا يشترط رضا  
الحاضرین كما لم يشترطه  
في قراءة الجمعة والمنافقين  
في الصلاة وان كانت السنة

تشمّل على الأركان كلها ما عدا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ ليس لنا آية تشتمل على ذلك لم يجزئ  
لانه لا يسمى خطبة فليتم (قوله فلا يكتفى بشطر آية ولو طويلة) أي وفاقاً للمجموع حيث قال المشهور والجزم  
باشتراط آية وهذا الذي أفهمه كلام المصنف واعتمده الشارح في كتبه خلافاً لما بحثه الامام حيث قال لا يبعد  
الاكتفاء بشطر آية طويلة واعتمده الرملي والخطيب قال ويؤيده قول البويهلي ويقر أشيا من القرآن قال  
ع ش بقى ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهل تكفي لانها آية عند البعض الاول  
والمقصود من الافهام حاصل بها عندهم اولاً لانها غير آية عند البعض الثاني فيه نظر والا قرب الاول لان  
القول بانها بعض لا ينشئ انه حصل بها الافهام وبعض الآيات على معتمد الرملي نعم يأتي التردد فيه على ما قاله  
ابن حجر من أن بعض الآيات لا يكتفى وينبغي ان يكون الاقرب عدم الانتفاء أيضاً فليتم (قوله ولا آية غير  
مفهومة) أي ولا يكتفى آية كاملة غير مفهومة معنى مقصودا قال ع ش يقصده الوعظ فلا يقال ثم نظر  
مفهومة لاشتمالها على الفعل والفاعل وهو الضمير الراجع للولد بن المغيرة المشار اليه بقوله تعالى ذرني ومن  
خلقت وحيداً وجعلت له مالا موددا الآية انتهى فليتم (قوله نحو ثم نظر) أي فانها آية كاملة لكن  
لا تكتفى هنا لما تقر رانها غير مفهومة وكذا ثم عبس قال في التحفة وانما اکتفی فی بدل الفاتحة بنبر المفهومة لان  
القصيدة انابة لفظ مناب آخر وهما المعنى غالباً (قوله وتكفي) أي قراءة الآية (قوله ولو في احدهما) أي  
الخطبتين وأشار بلو الى خلاف فيه فقيل تتعين في الاولى فلا تجزى في الثانية وقيل تتعين في كل منهما  
كالثلاثة الاولى وقيل لا تجب في واحدة منهما (قوله لان الثابت) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
القراءة في الخطبة دون تعيين محلها) أي القراءة فدل على الاكتفاء بها في احدهما ونقل الماوردي عن  
نصه في المبسوط انه يجزى وان يقرأين قراءتهما قال وكذا قبل الخطبة أو بعد فراغها ونقل ابن كج  
الدينوري عن النص صريحاً وذكر الدارمي نحو ذلك قال الاذري وهو المذهب قيل لا يجزى ان في فهم كلام  
الماوردي عسراً لانه ان أتى بالآية قبل الفصل بين الخطبتين بالجلوس فقد أتى في الاولى أو بعد الفصل  
فقد أتى بها في الثانية ورده العلامة الاجهوري بان كلام الماوردي في غاية الحسن اذ هو مقرر وض في غير  
ما ذكره هذا القائل اذ قوله ان يقرأين قراءتهما أي بين قراءة احدهما أي يجزى قراءة الآية بين أركان  
كل واحدة منهما بدليل قوله وكذا قبل الخطبة الخ وذلك التأويل على حد قوله تعالى يخرج منهن ما للزوا  
والمرجان أي من احدهما وهو البحر المالح فالمراد من كلامه عدم تعيين محلها وان الترتيب بين الأركان غير  
واجب فتأمل له يظهر لك حسن كلام الماوردي ورد قول من قال في فهمه عسراً لان قوله بين قراءتهما فيه  
اضافة بين المفرد مع أنها لاتضاف للمتعدد ويحجب بانه على حذف مضاف أيضاً والتقدير بين قراءة أجزاء  
احدهما والضمير راجع للخطبتين انتهى بتصرف فليتم (قوله فان الاشكال في محله اذ حاصله انه ليس  
زائداً على قراءة آية في احدهما فالظاهر ان ما نقله عن النص تأييده أي به توطئة لما بعده فقط ولذا قال  
بعضهم ان كلام الماوردي ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآيات وشئ من الأركان فكل موضع أتى بها  
فيه أجزأته والله أعلم (قوله وسن كونها) أي قراءة الآية (قوله بعد فراغ الاولى) أي لتكون في مقابلة  
الدعاء المختص بالثانية ولان الاولى أحق بالتطويل (قوله وقراءة ق في الاولى) عطف على كونها أي  
ويسن قراءة سورة ق بتامها بعد فراغ الاولى ولا يشترط رضا الحاضرین بذلك قال البندنيجي فان أبي  
قريباً أي الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية (قوله في كل جمعة) أي فيستحب المواظبة عليها قال  
الاذري وفيه شئ لانه صلى الله عليه وسلم انما قرأها أحياناً لا قضاء الحال ذلك أوله به برضا الحاضرین أو  
لعدم اشتغالهم ورده الزركشي بان في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في خطبته كل جمعة قال الامام

التخفيف زاد في العباب بل روى ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم خطب ببراعة انتهى قال في التحفة ويكتفى في أصل السنة قراءة بعضها  
قال الشارح في شرح العباب قال البندنيجي فان تركها قرأها أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية انتهى وفي الامداد



للشارح وتضمن بين الايات لنحو الخطب كرهه جماعة ورخص فيه آخرون في الخطب والمواظبة انتهى ونحوه فتح الجواد زاد في المغنى  
والتهابة وهذا أى الترخيص ٢٣٠ فيه هو الاوجه (قوله والمؤمنات) المراد ان لا يقصد اخراجهن قال في شرح العباب

النورى فيه دليل على استحباب قراءة ق أو بعضها في خطبته كل جمعة وأما اشتراط رضا الحاضرين فلا وجه له كالم يشترطوه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف (قوله للاتباع) دليل  
لسن قراءة ق والمواظبة عليها كل جمعة إذا الحديث رواه مسلم عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت لقد  
كان تنورنا وتنور رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد استنيت أوسنة وبعض سنة ما أخذت سورة ق  
والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس والحكمة  
في ذلك أنها مشتملة على البعث والموت والمواظبة الشديدة والزواجرا لا كيدة (قوله الخامس) أى من  
أركان الخطبة وهو آخرها (قوله الدعاء) يعنى ما يقع عليه اسم الدعاء كما في المنهاج (قوله للمؤمنين والمؤمنات)  
المراد ان لا يقصد اخراجهن في الاعباب قال الأذرى وظاهر نص المختصر يفهم إيجاب الدعاء للمؤمنات  
وحرى عليه كثير من أى كالفوضى والفوراني والغزالي في الوسيط ثم أخذ أى الأذرى من بعض العبارات  
أنه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضرن انتهى أى كعبارة الانتصار ويجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات  
وكعبارة القاضي أبي الطيب ويستغفر في الثانية للمؤمنين والمؤمنات قال الشارح فإن أراد الأذرى بالتعرض  
أن لا يقصد الخطيب اخراجهن بأن يرد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن أراد تعين  
لفظ يدل عليهن ولا يكتفى بأندراجهن في جميع المؤمنين فمنوع لأن استعمال المذكور مراد به الجنس  
الشامل لجميع المؤمنين صحيح لغة واستعمالا فإذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج  
إلى التصريح بما يدل عليهن بخصوصهن انتهى وفي التنزيل وكانت من القانتين قال البيضاوى التذكير  
للتغليب والاشعار بأن طاعتها لا تقتصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جليلتهم الخ تأمل والحاصل  
أن التعرض لمن غير واجب لأن المراد بهم الجنس الشامل لمن ولا يحتاج إلى التصريح بما يدل عليهن ولا إلى  
ملاحظة الجنس أو التغليب ولكن لا يجوز اخراجهن بأن يرد بهم خصوص المذكور فافهم والله أعلم  
(قوله باخروى) هذا نقلوه عن الامام وأقره حيث قال وأرى أن يكون الدعاء متعلقا بمورا لا تحرة غير  
مقتصر على أوطار الدنيا قال القليوبي هو المعتد فيجوز كونه عاما للديوى والاخرى كما يدل عليه غير  
مقتصر فلو لم يحفظ الا لانيوى فليل لا يكتفى وفيه نظر فالوجه ما قاله الاطبعى انه يكتفى أن لم يحفظ الاخرى  
قياسا على ما مر في المعجز عن قراءة الفاتحة بل هنا أولى فليتأمل (قوله في الخطبة الثانية) المراد به المفعولة  
ثانيا ولو بعكس الترتيب المعهود في الخطب وأما ما نقل عن بعض المتأخرين انه لو قدم الخطبة الثانية على  
الاولى كان مكرها وانتهى بذلك فقد قال العلامة سم لا حاصل لهذا الكلام لأن أى خطبة قدمها كانت  
أولى والدعاء فيها قدمه للمؤمنين لأن ثل بل لا بد أن يأتي به فيما أخرجه لأنه الثانية وفاقا للرمى (قوله لاتباع الساف  
والخلف) تعليل لكون الدعاء ركنا من أركان الخطبة وكونه في الثانية وعللت أيضا بان الدعاء بالخواتيم البق  
ثم ما تقرر ان الدعاء من أركان الخطبة هو المذهب وقيل لا يجب بل هو مستحب فقط وبه حزم الشيخ أبو  
حامد وهو المنصوص في الاملاء لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذلك فيها كالتسبيح وانتصر له الأذرى قال  
لأعلم على ركنيته دليلا ولا على تخصيصه بالثانية (قوله وان اختص بالسامعين) أى فانه يكتفى بخلاف ما لو  
خص به الحاضرين كان قال اللهم ارحم زيدا وعمرا وبكرا وكانوا غائبين عن المسجد كما قرره ع ش فانه  
لا يكتفى (قوله نحو زحكم الله) أى فيكتفى ما يقع عليه اسم الدعاء كما مر ولا بد من عدم صرفه فلو صرف ذلك للرجة  
الديوى لم يكن قال ابن شرف ولو انصرف من خصهم وأقام الجمعة باربعين غيرهم ولم يدع لهم كفى نقله البجيرمى  
على الاقتناع وبوجه بان الخطبة قدمت صحيحة فلا يضر انصراف المخصوصين بالدعاء من غير صلاة تأمل

قال الأذرى وظاهر نص  
المختصر يفهم إيجابه لهما  
وجرى عليه كثير من  
وعدهم ثم أخذ من  
بعض العبارات انه يجب  
التعرض للمؤمنات وإن  
لم يحضرن انتهى فان  
المراد بالتعرض ان  
لا يقصد الخطيب  
اخراجهن بأن يرد  
بالمؤمنين المذكور فقط  
فواضح أن هذا لا يجوز  
وإن أراد بالتعرض لفظا  
بدل عليهن ولا يكتفى

للاتباع ( الخامس  
الدعاء للمؤمنين )  
والمؤمنات باخروى  
( في الخطبة الثانية )  
لاتباع السلف والخلف  
وان اختص بالسامعين  
نحو زحكم الله

بأندراجهن في جمع  
المؤمنين فمنوع إلى آخر  
ما قاله في شرح العباب ولم  
يره العلامة ابن قاسم فقال  
قند يقتضى انه لو أراد  
الذكر فقط ضرر والظاهر  
أنه غير مراد (قوله وان  
اختص بالسامعين) قال  
العلامة ابن قاسم لو خص  
بالدعاء أربعين من  
الحاضرين فينبغي الاجزاء  
وعليه فلو انصرفوا من  
غير صلاة وهناك أربعون

نظامعون أيضا فهل تصح إقامة الجمعة بهم ينفى الصحة لأن  
الخطبة صحت ولا يضر انصراف المخصوصين بالدعاء من غير صلاة الخ

(قوله وشروطهما) والحاصل أنها تسعة شروط أحدها القيام لمن قدر عليه ثانيها كونه بالعربية ثالثها كونهما بعد الزوال رابعها الجلوس بينهما بالطمأنينة خامسها سماع العدد الذي تنعقده أركان الخطبتين سادسها الولاية سابعها طهارة الحديثين والتبث ثامنهما ستر العورة تاسعها تقديمها على الصلاة وقد ذكرها مرتبة كذلك إلا الأخير فقد علم مما تقدم في كلامه (قوله

٢٣١

فضـطجعا) كذلك في الامداد والنهاية والمعنى وعبرني التحفة بقوله فان عجز بالمعنى السابق ثمة جالس والاولى أن يستخلف فان عجز فكما مر ثمة انتهى قال ابن قاسم يشمل الاستلقاء (قوله لم يؤثر) كذلك في الامداد وزاد في المعنى

(وشروطهما) أي شروط كل منهما (القيام لمن قدر) عليه للاتباع فان عجز عنه بالضابط السابق في صلاة الفرض خطب قاعدا فان عجز عن ذلك فضطجعا ويجوز الاقتداء به وان لم يبين عذره لان الظاهر أنه معذور فان بانته قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز الاستنابة (وكونهما بالعربية)

والنهاية كما هم بان محدثا انتهى وفي الروض فان بان قادرا فكم بان جنبا وهذا منقول في كلامهم ومنه يعلم أنه لا بد أن يكون الامام زائدا عن الاربعين فقول ابن قاسم يتجبه خلافا لان الاشتراط هناك أن الجنب لم تصح صلاته بخلاف الخطيب هنا فان

(قوله وشروطهما) لما فرغ من ذكر أركان الخطبتين شرع في ذكر شروطهما قال بعض المحققين وجعلتها اثنا عشر السماع والسماع والموااة وستر العورة وطهارة الحديث والتبث وكونهما بالعربية وكون الخطيب ذكرا أو القيام فيهما القادر عليه والجلوس بينهما بالطمأنينة وتقديمهما على الصلاة ووقوعهما في وقت الظهر وفي خطبة أئمة ولا يشترط في سائر الخطب إلا السماع والسماع وكون الخطيب ذكرا وكون الخطبة عربية انتهى ملخصا وغالها مذكور في كلام المصنف (قوله أي شروط كل منهما) أي من الخطبتين فلا يكون بعض الشروط مختصا بالاولى ولا بالثانية (قوله أقيام لمن قدر عليه) عند القيام والجلوس هنا شرطين لانهما ليسا بعجز عن الخطبة اذ في الذكروا الوعظ وفي الصلاة ركنتين لانهما من جملة الاعمال وهي تكون اذ كارا وغير اذ كارا في شرح الارشاد أي لما كان مسمى الخطبة الاقوال فقط جعلوا القيام والجلوس بينهما شرطين لهما بخلاف الصلاة لان مسماها شرعا لا اقوال والافعال كما مر فعدا من أركانها تأمل (قوله للاتباع) دليل لاشتراط القيام والحديث رواه مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما وسيأتي نقل لفظه (قوله فان عجز عنه) أي عجز الخطيب عن القيام تقر بع على قول المصنف لمن قدر عليه (قوله بالضابط السابق في صلاة الفرض) أي ضابط العجز عن القيام المذكور في الركن الثالث من أركان الصلاة وعبارته هناك مع المتن فان لم يقدر على القيام في الفرض بأن لحقته مشقة شديدة لا تحتل في العادة كدوران رأس ركب السفينة فقد كيف شاء الخ (قوله خطب قاعدا) أي بأي كيفية من كيفيات القعود السابقة وانظر الافضل من اهل الافتراض أو التورك أو غيرهما والاقرب الاول حيث سهل عليه ذلك وبدل له تشبيههم لها بالصلاة فليتأمل وليراجع (قوله فان عجز عن ذلك) أي عن القعود بالضابط السابق أيضا (قوله فضطجعا) أي في خطب حال كونه مضطجعا كالصلاة كما في النهاية وغيرها قال ع ش يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعني المفروضة أنه ان عجز عن الإضطجاع خطب مستلقيا انتهى وفي سم والبصري ما وافقه (قوله ويجوز الاقتداء به) أي بالخطيب الجالس أو المضطجع قال القليوبي والحال أنه صلى قائما كما يدل له ما بعده ولا يجب سؤاله عن قعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفا في المذهب أو لا تأمل (قوله وان لم يبين عذره) أي الخطيب القاعد أو المضطجع فلا فرق بين أن يقول لا أستطيع القيام وان يسكت قال ع ش بحث الاسنوى اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره انتهى عميرة وظاهرا طلاق الشارح خلافا فليتأمل (قوله لان الظاهر أنه معذور) أي في قعوده أو اضطجاعه قال الشيخ عميرة لوعا وما جاله قبل الصلاة فاظاهر أن الخطبة صحيحة (قوله فان بانته قدرته) أي على القيام مثلا (قوله لم يؤثر) أي في صحة الخطبة قال البيجوري سواء كان من الاربعين أو زائدا عليهم عند الرمي واشترط الزبدي كونه زائدا على الاربعين بخلاف ما لو صلى من قعود وتبين أنه كان قادرا على القيام في الصلاة فانها لا تصح والفرق أن الخطبة وسيلة والصلاة مقصود ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد انتهى واستظهر ع ش مقالة الزبدي والعلامة سم مقالة الرمي قال أي سم فانظر هل يجري نظير ذلك كله في ترك الجلوس بينهما قال الشرواني قضية ما يأتي الجريان والله أعلم (قوله والاولى للعاجز) أي عن القيام مثلا (قوله الاستنابة) أي أن يستناب في الخطبة كالصلاة قادرا على القيام ليكون على اكمل الاحوال قال باعشن ولو علم بعضهم قدرته صحت جمعة الباقي ان تمهم العدد (قوله وكونهما) أي الخطبتين قال في النهاية المراد بهما أركانهما (قوله بالعربية) أي باللغة العربية وهذا انما يشترط في الاركان فقط دون ما عداها كما في التحفة وغيرها قال سم

صلاته كخطبته صحيحة فليتأمل انتهى مخالف للمنقول وصرح الشارح في شرح العباب نقلا عن المجموع باشتراط أن يتم العدد بغيره وفيه أيضا نقلا عن المجموع ولو علم بعضهم قدرته صحت جمعة الباقي ان تم العدد انتهى (قوله بالعربية) أي الاركان كما في النهاية وغديرها زاد في التحفة دون ما عداها قال ابن قاسم يفيد أن كون ما عدا الاركان من توابعها بغير العربية لا يكون مانعا من الموااة

يفيد أنه لو كان ما بين أركانها غير العربية لم يضر ويجب وقال الرمي أن محله إذا لم يطل الفصل بغير العربي  
 لخلاله بالموااة كالسكوت بين الأركان إذا طال بجماع أن غير العربي لغوا لا يحسب لأن غير العربي لا يجزئ  
 مع القدرة على العربي فهو لغو قال ع ش والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين السكوت بأن  
 في السكوت اعراضا عن الخطبة بخلاف غير العربي فإن فيه وعظا في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من  
 الخطبة تأمل (قوله وان كان الكل أعجميين) أي غير عارفين بالعربية وبالأولى إذا كان بعضهم عرفها لما  
 سيأتي (قوله لاتباع السلف والخلف) تعليل لاشتراط كون الخطبة عربية وعلا أيضا بأنها ذكر مفروض  
 فيشترط فيه ذلك كتكبيره الاحرام (قوله فان أمكن تعلمهما) أي الخطبتين (قوله بها) أي بالعربية ولو  
 بالسفر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم مما مر في مبحث تكبيره الاحرام قال سم لولحن في الأركان لحنا بغير  
 المعنى أو أتى بمغلي آخر كإظهار لام الصلاة هل يضر كما في التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر قال ع ش  
 والاقرب عدم الضرر في الثانية الحاقا لما عا لولحن في الفاتحة لحنا لا بغير المعنى ويفرق بينه وبين التشهد بأن  
 التشهد ورد فيه الفاظ بخصوصها لا يجوز زبدها بغيرها كما لو أبدل النبي بالرسول فتوى شبهه بالفاتحة  
 ولا كذلك الخطبة فإنه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها وأما الأولى فالاقرب فيها الضرر لأن اللحن حيث غير  
 المعنى خرجت الصيغة عن كونها جادا وصارت أجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة مبطلا  
 لها سواء كان اللحن في الفاتحة وغيرها فلي تأمل (قوله خوطب به) أي بتعلم الخطبتين بالعربية (قوله جميع  
 أهل البلد على الكفاية وان زادوا على الأربعين فان لم  
 يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم  
 بل يصلون الظهر وقائده  
 الخطبة بها وان لم يعرفها  
 القوم العلم بالوعظ من  
 حيث الجملة

الكل ويسقط بفعل البعض هذا هو المعتمد خلافا لما في المجموع وعبارة الخلق ويجب أن يتعلم واحد منهم  
 الخطبة بالعربية فان مضت مدة أمكان التعلم ولم يتعلمها أحد منهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون  
 الظهر هذا ما في شرح المذهب وهو مبني على أن فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة  
 كما صلها من أنه يجب أن يتعلمها كل واحد منهم وانهم لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور أن فرض  
 الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض أي وهو المعتمد وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح أي  
 العزيز وبديل عليها ضمير الجميع في لم يتعلموا ومعناه انتهى التعلم عن كل واحد انتهى فهو من باب عموم  
 السلب لا من سلب العموم قال القليوبي لأنه يلزم على عدم إسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا  
 يسقط إلا بفعل الجميع ولا قائل به وبذلك بطل قول الاسنوي أن ما في الروضة غلط انتهى أي فتعليطه تمسكا  
 بما في بعض نسخ الشرح المذكور لقول الروضة كل هو الغلط تأمل (قوله فان لم يفعلوا) أي فلم يتعلموها  
 بالعربية وعبارة التحفة وان أمكن تعلمها واجب على كل منهم فان مضت مدة أمكان تعلم واحد منهم ولم يتعلم  
 عصوا كلهم (قوله عصوا) أي جميع أهل البلد المخاطبين بذلك قال القليوبي صريحه أنه لا يكفي عنهم تعلم  
 نحو صبي وعبد وقال بعضهم بالاكفاء الصحة خطبتهم ما بهم وأما متعلمهم (قوله ولا جمعة لهم) أي لا تنفاه  
 شرط محنها (قوله بل يصلون الظهر) ظاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السعي إلى الجمعة في بلد سمعوا  
 النداء منه وأنه لا يسقط عنه وجوب التعلم بسماعه فراجع حره انتهى قليوبي قال الشرع وإن ما استظهره  
 أولا مبني على كفاية اليأس العادي وهو ما اعتمده الرمي والخطيب وأما معتبد الشارح من اشتراط اليأس  
 الحقيقي فلا بد من ضيق الحقيقي انتهى بتصرف (قوله وفائدة الخطبة بالعربية) الخ هذا جواب عن سؤال  
 ناشئ من قوله المار وان كان الكل أعجميين وقد أجاب بهذا الجواب القاضي فإنه سئل ما فائدة الخطبة  
 بالعربية إذا لم يعرفها القوم فقال إن فائدتها الخ (قوله وان لم يعرفها القوم) أي والحال أن القوم  
 الأعجميين لم يعرفوها ولم يفهموها فالواجب أن يوصليهم (قوله العلم بالوعظ) أي مع كون العربية هي  
 الأصل فلا يراد مثل ذلك في غير العربية قليوبي (قوله من حيث الجملة) أي في غير هذه الصورة كذا قيل قال  
 البجيرمي على الاقتناع والظاهر أن المراد أن يعرف بقرينة أنه واعظ وان لم يعرف ما وعظ به انتهى وأصله

أي وان كان الكل  
 أعجميين لاتباع السلف  
 والخلف فان أمكن تعلمهما  
 بها خوطب به جميع أهل  
 البلد على الكفاية وان  
 زادوا على الأربعين فان لم  
 يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم  
 بل يصلون الظهر وقائده  
 الخطبة بها وان لم يعرفها  
 القوم العلم بالوعظ من  
 حيث الجملة



في الشورى فإنه قال كان معناه أنهم يعلمون أنه يعظهم ولا يعلمون الموعوظ به قال الحلبي وقد يقال هذا يأتي في الخطبة بغير العربية إلا أنه خلاف فعل السلف والخلف انتهى ومرتفع عن القليوبي غير هذا الجواب (قوله إذا شرط سماعها) أي الخطبة (قوله لا فهم معناها) أي فقد صرحوا بما إذا سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها انتهى (قوله وان لم يمكن تعلمها) أي الخطبة بالعربية وهذا مقابل قوله المار فان تعلمها الخ (قوله خطب واحد بلغته) هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الأركان أما هي ففيه نظر لما تقر في الصلاة أن القرآن لا يترجم عنه فليست لماذا يفعل حينئذ سمع وينبغي أن يأتي فيه ما في الصلاة في هذه الحالة من كونه يأتي بدلها بد كثر ثم بدعاء ثم وقفة بقدرها شو برى (قوله وان لم يعرفها القوم) أي لم يعرفوا الغيبة هذا الخطيب ومقتضاه أن الخطيب لو أحسن لغتين مثلاً غير عربيتين كرومية وفارسية وباقي القوم إنما يحسن أحدهما فقط جازله أن يخطب باللغة التي لا يحسنونها وقد يؤيده قوله السابق وفائدة الخطبة بالعربية الخ وتقبل عن الزيادة ما يوافقه لكن نظر عرش واستظهر أن الخطبة لا تجزئ إلا باللغة التي يحسنها القوم ولا نعارضه صحة الخطبة العربية بل وجوبها حيث أحسنها دونهم لأنها الأصل فوجب مراعاته بخلاف غيرهما من اللغات حيث وجد لبعضها مرجع كقوله القوم لها قدم على غيره فلي تأمل (قوله فان لم يحسن أحد منهم) أي من القوم (قوله الترجمة) أي عن شيء من أركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة عرش (قوله فلا جمعة لهم) أي فلا تصح منهم الجمعة (قوله لا تنفاه شرطها) أي وهي الخطبة قال سم هل يشترط في الخطبة تميز فرضها من سنتها فيه ما في الصلاة في العامى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره (قوله وكونها) أي الخطبتين (قوله بعد الزوال) أي في وقت الظهر من يومها يقيناً أو ظناً ولو غير بذلك لكان أولى قيل لو هجم وخطب فيها في الوقت صح انتهى وهو مقتضى عدم اشتراط النية لكن قال سم بعدم الصحة لأنها ما وان لم تحتج إلى نية لكونها من منزلتين منزلة رعتين فاشبهتا الصلاة قال البيهقي وهذا هو المعتمد (قوله للاتباع) أي رواه البخاري عن السائب بن يزيد قال كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وفي البخاري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة بعد الزوال وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب بعد الزوال قال في المجموع في باب هيئة الجمعة ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وكذا جميع الأئمة في جميع الأمصار ولو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفاً على المبكرين وإيقاعاً لها في أول الوقت معنى (قوله والجلوس بينهما) أي بين الخطبتين خلافاً للأئمة الثلاثة رضي الله عنهم حيث قالوا أن الجلوس بينهما ليس بشرط (قوله للاتباع) رواه مسلم عن جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً قال في حواشي الروض ولأنه يحصل التمييز بينهما (قوله بالطمأنينة فيه) أي في الجلوس بينهما فلو طول هذا الجلوس بطلت خطبته لما يأتي أن الموااة بينهما شرط بخلاف ما لو طول بعض الأركان بمناسب له (قوله وجوبا) أي فلو ترك أصل الجلوس أو الطمأنينة فيه لم تصح خطبته إذا شرط وضرباً لخلالها ولو مع السهو كذا نقل عن الرملي فلي تأمل (قوله كما في الجلوس بين السجدين) أي قياساً عليه وفي الجواهر لو لم يجلس حسبنا واحدة فيجلس ويأتي بثلاثة أي باعتبار الصورة والأهوى الثانية لأن التي كانت ثانية صارت بعضاً من الأولى فلانظر في كلامهم ما خلا فإذن زعمه نعم أن كان النظر فيه من حيث إطلاقه الثانية الشاملة لتعدّد الدعاء للسلطان فله اتجاه من حيث بعده الخافه بالأولى مع الإجماع القلبي على أنها غير مخالفة وقد يجاب بأنه وقع تابعا فاعتذر بحقه (قوله هذا) أي اشتراط الجلوس بين الخطبتين (قوله في القائم أن أمكنه الجلوس) أي بأن لم يشق عليه مشقة شديدة (قوله والا) أي وان لم يمكنه الجلوس (قوله فصل بسكينة) يؤخذ من كلامه في شرح العباب أنه يشترط أدنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والسعي سم (قوله وكذا من يخطب جالساً العجزه) أي عن القيام

إذا شرط سماعها لا فهم  
معناها وان لم يمكن تعلمها  
خطب واحد بلغته وان لم  
يعرفها القوم فان لم يحسن  
أحدهم الترجمة فلا جمعة  
لهم لانفاه شرطها  
(و) كونها (بعد الزوال)  
للاتباع (والجلوس بينهما)  
للاتباع (الطمأنينة) فيه  
وجوباً كما في الجلوس  
بين السجدين هذا في  
القائم أن أمكنه الجلوس  
والأفضل بسكينة وكذا من  
يخطب جالساً العجزه

(قوله أي بلغته) أي  
مأعدا الآية أما هي فيأتي  
فيها ما قدمته ولا يترجم عنها

صم ولا تصح مع وجود لفظ يمنع سماع ركن على المعتمد فيها وان خالف فيه كثير من اولئك الا كثرون فلم يشترطوا الا الحضور فقط وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع انتهى والذي جرى عليه الجبال الرمل وغيره تبعوا والده الشهاب

فلا يكفيه الفصل بالاضطجاع ويندب كون الجلوس ويجوز بقدر سورة الاخلاص (واسماع العدد الذي تنعقده) الجمعة بأن يرفع الخطيب صوته باركانها حتى يسمعها تسعة وثلاثون غيره كاملون فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط أن يسمع نفسه على الوجه وان كان من الاربعين ولا يشترط معرفة الخطيب معنى اركان الخطبة خلافا للزركشي

الرمل أن المعتمد أن المعتبر السماع بالقوة بأن يكون بحيث لو أصغى لسمع وان اشتغل عن السماع بتحدث مع جلسه أو نحوه م ر انتهى نقيله ابن قاسم قال القليوبي قال شيخنا ولا يغني النوم خلافا لمن جعله كالصم ومافي شرح شيخنا يجب حمله على ذلك وقال الجبال الرمل في شرح نظم الزيد

فانه يفصل بين الخطبتين بالسكينة المذكورة وكذا المستلحق في هذه الصور الثلاث يجب الفصل بالسكينة (قوله ولا يكفيه) أي كلام الخطيب القائم العاجز عن الجلوس والخطيب الجالس العاجز عن الجلوس والمستلحق كذلك (قوله الفصل بالاضطجاع) ظاهره ولو صم السكوت وهو ظاهر ويوجه بأنه مخاطب بالقيام والجلوس بينهما فإذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس في الاضطجاع ترك للتوجب مع القدرة عليه لكن في سم ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة ع ش قال الشرواني وفيه أن كلام سم فيمن خطب جالسا بين الخطبتين الجلوس بل السكينة فتحصل ولو صم الاضطجاع وكذا جرى شيخنا على ما قاله سم فقال فلا يكفي الاضطجاع ما لم يشتمل على سكتة والا كفي فليتأمل (قوله ويندب كون الجلوس) أي الفاصل بين الخطبتين (قوله ونحوه) أي وهي السكينة (قوله بقدر سورة الاخلاص) هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذ كر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه نقله في النهاية عن الأذري وأقره وهو ظاهر بالنسبة لمن خطب قائما قادر على الفصل بين خطبتيه وأما الجالس والعاجز عن الجلوس فلا لان واجبه السكوت اللهم إلا أن يقال المراد به عدم الاسماع فيشمل ما لو أسمع قال بعضهم ويسن كون ما يقرؤه الاخلاص قال في الايعاب لم أر من تعرض لندبها بخصوصه ويوجه بأن السنة قراءة شيء من القرآن وهي أولى من غيرها المزيدي فواجبها وفضائلها وخصوصياتها انتهى ولهذا حزم في التحفة حيث قال واشتغل فيه بالقراءة للخبر الصحيح بذلك والافضل سورة الاخلاص انتهى تأمل (قوله واسماع العدد) من اضافة المصدر الى مفعوله أي سماع الخطيب اياه اركان الخطبتين قال في المصباح واسمعت زيدا أبلغته (قوله الذي تنعقده الجمعة) أي بخلاف من لا تنعقده به (قوله بأن يرفع الخطيب صوته) تصويرا للاسماع (قوله باركانها) أي الخطبتين لاجتماع الخطبة كفي التحفة قال ع ش مفهومه أنه لا يضر الاسرار بغير الاركان وينبغي أن محله اذا لم يطل به الفصل والاضر كالسكوت انتهى وفيه نظر اذا الفرق بين السكوت والاسرار جلى (قوله حتى يسمعها) أي أركان الخطبتين (قوله تسعة وثلاثون غيره) أي غير الخطيب فلا يكفي الاسرار بالخطبة كالاذان للجماعة ولا سماع دون تسعة وثلاثين ولا من لا تنعقده الجمعة أما الخطيب نفسه فلا يشترط سماعه ولا سماعه لانه وان كان أصم يعلم ما يقوله (قوله كاملون) أي مستوفون بشروط الصحة السابقة لان المقصود من الخطبة الوعظ وهو لا يحصل الا بالاسماع (قوله فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة) أما الاسماع فبالاتفاق وأما السماع فهو ما اعتمدته الشارح في كتبه وعبارة التحفة ويعتبر على الاصح عند الشيخين وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة فلا يجب الجمعة على أر بعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود لفظ يمنع سماع ركن على المعتمد فيها وان خالف فيه كثير من اولئك كثرون فلم يشترطوا الا الحضور فقط وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع انتهى وهو الذي اعتمدته الرمل قال اذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات متحتم (قوله ولو كان الخطيب أصم) اسم فاعل من الصم قال في القاموس الصم محرقة تنسد الاذن وتقل السمع ضم يصم بفتحهما وصم بالكسر نادر صمما وصمما وأصم وأصمه الله فهو أصم الجمع ضم أي كهر وصمان انتهى والاولى للشارح الاتيان بالفاء بدل الواو لانه مفرع على قوله حتى يسمعها تسعة وثلاثون الخ تأمل (قوله لم يشترط أن يسمع نفسه) أي فيصح خطبته وان لم يسمعها لانه يعلم ما يقوله (قوله على الوجه) أي خلافا لصاحب الطراز حيث قال سماع ما يجب لاربعين من أهل الكمال فلو أسمعها تسعة وثلاثين لم يكف الا أن يكون أصم انتهى (قوله وان كان من الاربعين) أي فاقضاءه كمالهم يشترط في الخطيب اذا كان من الاربعين أن يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف فلا يخفى بعده بل قال جمع من المحققين لا معنى له لان الشخص يعرف ما يقول وان لم يسمع ولا معنى لامره بالانصات لنفسه تأمل (قوله ولا يشترط معرفة الخطيب معنى اركان الخطبة) أي فضلا عن غير الاركان وهذا لا ينافي ما سبق عن ابن قاسم انه يأتي هنا باعتبار التمييز بين الاركان وغيرها هنا ما مر الخ كما هو ظاهر (قوله خلافا للزركشي) أي حيث قال ولو كان الخطيب

فلا يكفي الاسرار بالخطبة كالاذان للجماعة فلو كانوا كلهم أو بعضهم صمالم تصح كغصهم عنه وكشهوة الشكاح الخ

(والولاء بينهما) أي بين  
كلمات كل من الخطبتين  
(وبينهما) بين (الصلاة)  
للاتباع (وطهارة الحدثين)  
الاصغر والاكبر (وطهارة  
النجاسة) في الثوب  
والبدن والمكان (والستر)  
للعورة للاتباع وكفاي  
لصلاة فلو أحدث في  
الخطبة

قال في التحفة ولا يشترط  
طهرهم ولا كونهم بحل  
الصلاة ولا فهمهم  
ما يسمعون (قوله والولاء  
الخ) قال في التحفة ولا  
يشترط طهرهم  
ومراختلال الموالاة بين  
المجموعتين بفعل ركعتين  
بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط  
بهذهنا ويكون بياناً للعرف  
نم رأيتهم عبر وأبان الخطبة  
والصلاة مشبهتان بصلاحي  
الجمع وهو صريح فيما  
ذكرته ومرفى مسائل  
الانقضاء ما يؤيد ذلك  
الخ وفي النهاية حد الموالاة  
ما حد في جمع التقديم الخ  
وفي المغني الخطبة والصلاة  
مشبهتان بصلاة الجمع قال  
ابن قاسم هو شامل لما بين  
الازكان (قوله والمكان)  
أي وما يتصل بهما بتفصيله  
السابق في المصلي

لا يعرف معنى أركان الخطبة فالظاهر أنه لا يجوز أن يهتدى في الاستنى وفيما قاله نظر بل الوجه الجواز كن  
يؤم بالقوم ولا يعرف معنى الفاتحة انتهى ثم ما ذكر من أن المخالف هو الركشي كذا في غيره ومقتضى العبارة  
المدكو رة أنه بحث منه على القاعدة المشهورة أنه حيث قال فالظاهر كذا فهو من بحثه ثم رأيت في النهاية  
التصريح به حيث قال وما بحثه الركشي الخ لكن في التحفة أن المخالف في ذلك القاضي وعبارتها وأما إيجابه  
أعنى القاضي فهم الخطيب لآركانها فردود بأنه يجوز أن يؤم وان لم يعرف القراءة وسواء في ذلك من هو من  
الاربعة والرائد عليهم انتهى بالحرف فيبحث الركشي موافق لقول القاضي فافهم (قوله والولاء بينهما)  
هذا وان علم محارفي مسألة الانقضاء لم يذكر هناك بعنوان الشرطية فلا تكرر في كلامه أصلاً لأنه في  
مقام سرد الشروط خلافاً لمن توهمه فليتأمل (قوله أي بين كلمات كل من الخطبتين) أي فلا يبطل الفصل  
بين ركعتين من أركانها ولا بين الركن الأخير من الأولى وبين الجلوس بينهما وكذا لا يبطل الفصل بالجلوس  
أو السكوت بين الخطبتين قال في التحفة بأن لا يفصل طويلاً عزفاً لما لا يتعلق له بما هو فيه فيما يظهر من  
نظائره ثم رأيت بعضهم فصل فيما إذا طول القراءة بين أن يكون فيها وعظ فلا تقطع ولا تقطع وبعضهم  
أطلق القطع وهو غفلة عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته فتدبره (قوله وبينهما وبين الصلاة)  
أي فلا يبطل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة قال في التحفة ومراختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل  
ركعتين بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط بهذهنا ويكون بياناً للعرف ثم رأيتهم عبر وأبان الخطبة والصلاة  
مشبهتان بصلاحي الجمع وهو صريح فيما ذكرته ومرفى مسائل الانقضاء ما يؤيد ذلك انتهى (قوله للاتباع)  
دليل لاشتراط الولاء أيضاً فان للوالاة أثر في استمالة القلوب ولو ابتدأ الخطيب في سرد الأركان أي ذكرها  
متتابعة ثم أعادها مبسوطة كان قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أو صيغته بتقوى الله قال الله تعالى من  
عمل صالحاً لخالق نفسه الآية الحمد لله الذي الخ فان قصر ما أعاده بحيث لم يبدفصل المضرا حسب ما أتى به أولاً من  
شرط الأركان والاحسب ما أعاده والغنى ما سرده أولاً كذا أفنى به الشهاب الرمي قال العلامة سم ينفى أن يعتد  
بما أتى به أولاً مطلقاً طال الفصل أم لا لان ما أتى به ثانياً بمنزلة إعادة الشيء للتأكيد فهو بمنزلة تكرير الركن  
وذلك لا يؤثر قال ع ش ويؤخذ من هذا تنقيح ما تقدم من عدم الضمير ولو لمع تقدم ذكره بما إذا لم  
يسرد الخطيب الأركان أولاً والأجزاء أو هو ظاهر ومن قوله بمنزلة إعادة الخ أنه لو صرحها بغير الخطبة لم يعتد به  
تأمل (قوله وطهارة الحدثين الاصغر والاكبر) أي بخلاف السامعين لا تشترط طهارتهم ولا سترهم كما نقله  
الاذري عن بعضهم واستقر من شرط ذلك ولو رأينا حنفياً مس فرجه مثلاً ثم خطب هل تصح أم لا فيه  
نظر والأقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بين القوم والخطيب رابطة كرابطة الامام والمأموم في  
الاقتداء لكنه يؤدي الى فسادنية القوم لاعتقاده حين النية أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة صحيحة في اعتقادهم  
أفاده ع ش فليتأمل (قوله وطهارة النجاسة) أي الغير المفعوع عنها كما هو ظاهر (قوله في الثوب والبدن  
والمكان) أي كالمنبر فلا تصح الخطبة مع قبض حرقه وعليه نجاسة تحت يده كزرق الطير مطلقاً ولا في محل  
آخر ان كان المنبر ينجر بجده ومن النجاسة العاج المصوق على المنابر لتنجسها كذا قيل قال البجيرمي  
تقلا عن الرمي والمعتمد الصحة اذا كان في جانب المنبر نجاسة ليست تحت يد القابض سواء كان المنبر ينجر  
بجده أم لا لان علوه عليه مانع من جرده عادة ويفرق بينه وبين القابض اطرفى شيء على شيء لم يتحرك بحركته  
بأن صلاة القابض المذكور انما يبطلت لجله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسئلتنا انه حامل المنبر فتأمل  
(قوله والستر للعورة) أي في الخطبتين بخلاف الجلوس بينهما فانه لا يشترط فيه الستر ولا الطهر قاله الشوبري  
ولعل مراده بالخطبتين اركانها بالوافق ماسياً في الشرح وقد قال ع ش ان جميع الشروط التي ذكرها  
انما تعتبر في الأركان خاصة فليتأمل (قوله للاتباع) أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فالظاهر  
انه كان يخطب وهو متطهر أي من الحدث والنجس مستور قاله في التحفة وبه يعلم انه دليل لكل الشروط  
الثلاثة (قوله وكفاي في الصلاة) أي وقفاً سا عليها دليل أيضاً الكل منها (قوله فلو أحدث في الخطبة) أي في أثناء  
قراءتها وهذا تقرع على اشتراط الطهارة من الحدث فقط ولم يفرع على اشتراط الطهارة من النجاسة



(قوله ولانية الخطبة الخ) قال السلام الى أن قال وما في أصلها عن القاضي وجزم به في الانوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعيف وهو انها بدل الركعتين انتهى ونحوه في شرح العباب زاد في النهاية مانصه نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر انتهى فصل في بعض سنن الخطبة وصلاته الجمعة

استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو احدث بينهما وبين الصلاة وتظهر عن قرب لانها مع الصلاة عبادتان مستقلتان كما في الجمع بين الصلاتين وأفهم كلامه أنه لا يشترط ترتيب الاركان الثلاثة ولانية الخطبة ولانية فرضيتها فصل في بعض سنن الخطبة وصلاته الجمعة (تسن) الخطبة (على منبر)

(قوله منبر) بكسر الميم مشفق من التبر وهو الارتفاع ولو في مكة وخطبته صلى الله عليه وسلم على بابها يوم الفتح انما هو لعدم منبر مكة حينئذ ولهذا لما أحدثه معاوية ثمة اجعوا عليه ويسن وضعه على يمين المحراب قال في التحفة أي المصلي فيه اذا القاعد ان كلما قبلته يسارك يمينه وعكسه ومن ثمة عبر جمع يسار المحراب وكان الصواب ان الطائف بالكعبة مبتدئ من يمينها لا يسارها

والعتر كانه لظهورهما مما عرف في شروط الصلاة بخلاف الاول فان فيه تفصيلا غير مأمور هناك كما نرى (قوله استأنفها) أي تظهر من حديثه ثم استأنف الخطبة من أولها قال في الاسنى لانها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة (قوله وان سبقه الحدث وقصر الفصل) أي فلا يجوز البناء على ما مضى منها لان الخطبة تشبه الصلاة أي على الاصح أو نائية عنها أي على مقابله ويفرق بين عدم البناء هنا وجوازه فيما لو استخلف من سمع ما مضى بأن في بناء الخطيب تكميلا على ما فسد بحدته وهو مجتمع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله فجاز البناء عليه فاندفع ما يقال كيف يبنى غيره على ما فعله وهو نفسه لا يبنى عليه قاله في التحفة فليتأمل (قوله بخلاف ما لو احدث بينهما) أي بين الخطبتين يعني بين الثانية منهما (قوله وبين الصلاة وتظهر عن قرب) أي بحيث لا يكون بينهما مقدار ركعتين بأقل مجزئ على العادة اخذ اماما رافعا فانه لا يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين وفيه ما ساق في آنفا (قوله لانها) أي الخطبتين لتعليل للخالف (قوله مع الصلاة) أي صلاة الجمعة (قوله عبادتان مستقلتان) أي فالخطبة ليست بدلا عن الركعتين على الراجح (قوله كما في الجمع بين الصلاتين) أي فانه لا يضر تخلل الطهارة بينهما قال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض لا يلزم من اغتفار صلاتي الجمع اغتفارا بين الخطبة والصلاة والفرق بينهما أن حجة الصلاة الاولى في الجمع لا تتوقف على فعل الثانية وحجة الخطبة على فعل الصلاة بعدها على الولا فاذ لم يفعل وجب استئناف الخطبة الخ ما طال وهو وجبه جدا فليتأمل (قوله وأفهم كلامه) أي المصنف رحمه الله وجه الافهام أنه في مقام تعديل الشروط ولم يذكر الترتيب ولانية فيه فهم منه أنهم غير شرط تأمل (قوله انه لا يشترط) أي في الخطبتين (قوله ترتيب الاركان الثلاثة) أي الحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وهذا هو المعتمد الذي صححه النووي رحمه الله قال في المغني لحصول المقصود بدونه لان المقصود الوعظ وهو حاصل ولم يرد نص في اشتراط الترتيب وهذا أي ما صححه النووي هو المنصوص عليه في الام والمبسوط وجزم به أكثر العراقيين بل هو سنة أي خروجا من الخلاف فان الرافعي صحيح في المحرر والشرح الصغير اشتراط ذلك كما عليه العمل وأما في الكبير فلم يصحح شيئا (قوله ولانية الخطبة) أي بل عدم الصارف فيما يظهر قاله في التحفة والنهاية (قوله ولانية فرضيتها) أي الخطبة كما جزم به في المجموع في باب الوضوء وجرى عليه ابن عبد السلام في فتاويه قال لانها اذ كان وأمر معروف ونهى عن منكر ودعاء وقراءة ولا تشترط النية في شيء من ذلك لانه يمتاز بصورته منصرف الى الله بحقيقته فلا تنقصر الى نية تصرفه اليه وقيل يجب النية وفرضيتها كما في الصلاة بجامع ان كلا منهما فرض يشترط فيه الطهارة والستر والموا لاة وجرى على هذا القاضي وتبعه ابن المقرئ في روضه وصاحب الانوار والمعتمد الاول وما جرى عليه القاضي ميني كما قاله في المهمات على انها بدل عن ركعتين معني والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في بعض سنن الخطبة وصلاته الجمعة

انما قال بعض لان المصنف لم يستوف جميع السنن هنا اذ منها اقراءة سورة ق كما مر في الشرح ومنها ترتيب اركان الخطبة ومنها الدعاء لولاية المسلمين وحيوشهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل ونحو ذلك واما الدعاء للسلطان بسينه فلا بأس حيث لا محازفة في وصفه قال العز بن عبد السلام ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما في تركه من الفتنة غالبالم يتعد كما قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض وذ كر المناقب لا يقطع طوع الولاء ما لم يعد به معرضا عن الخطبة وقد صرح القاضي في الدعاء لولاية الامر بأن محله ما لم يقطع نظم الخطبة ومن السنن أيضا ختم الخطبة الثانية باستغفر الله لي ولكم وفي سنن أخرى مذ كورة في المطولات (قوله تسن الخطبة على منبر) أي وان كان بمكة على المعتمد وان قال السبكي الخطابة بمكة على المنبر بدعة وانما السنة أن بخطب على باب الكعبة المعظمة كما فعل النبي صلى

ومثله صلى الله عليه وسلم ثلاث درج غير المسماة بالمستراح ويسن الوقوف على التي تليها للاتباع نعم ان طال وقف على السابعة انتهى زاد في الامداد والمغنى والنهاية لان مروان زاد في زمن معاوية رضي الله عنه على المنبر ٢٣٧ الاول ست درج فصارع عدد

الله عليه وسلم بعد يوم الفتح وانما أحدث المنبر بمكة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وأجيب بأن خطبته صلى الله عليه وسلم على بابها يومئذ انما هو لتعذر منبر هناك ولهذا ما أحدثه معاوية ثم أجمعوا عليه كما أجمعوا على أذان الجمعة الاول لما أحدثه هو على ما قيل أو عثمان وهو الاصح رضي الله عنهما (قوله للاتباع) أي رواه الشيخان وكان منبره صلى الله عليه وسلم ثلاث درج غير المسماة بالمستراح وكان يقف على الثالثة ولما خطب عليه أبو بكر رضي الله عنه نزل درجة ثم عمر رضي الله عنه كذلك على رضي الله عنه وأما عثمان رضي الله عنه فانه ارتفع لما كان يقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا انقم عليه الناس فلما تولى معاوية رضي الله عنه لم يجد درجة لينزل اليها فزاد فيه ست درج من أسفله فصارت سبع درج غير المستراح أيضا وكان الخلفاء يقفون على السابعة وهي الاولى من الاول واستمر على ذلك الى سنة ٦٥٤ فاحترق ثم جده الملك المظفر صاحب اليمن سنة ٦٥٦ ثم أبده الظاهر بيبرس بعد عشر سنين ثم لم ينزل ذلك الى سنة ٨٢٠ فابده الملك المؤيد ثم احترق أيضا فابده السلطان قايتباي بالمنبر الرابع ثم في سنة ٩٥٦ أرسل السلطان سليمان بن سليم العثماني منبراً من الرخام ومن تحف الدنيا وكتب عليه انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وبعث مثله الى مكة المشرفة وهما الموجودان اليوم كما قاله السيد احمد دحلان في فتوحاته والله أعلم (الخطبة) حكى أن الخليفة المتوكل العباسي قال يوماً لجلسائه نعم المسامحة على عثمان رضي الله عنه أشياء منها أن أبا بكر رضي الله عنه لما تسلم المنبر هبط عن مقام النبي صلى الله عليه وسلم عرفاً ثم قام عمر دون مقام أبي بكر وصعد عثمان ذروة المنبر فقال عباداً ما أحد أعظم منه علياً يا أمير المؤمنين من عثمان رضي الله عنه قال وكيف وبك قال لانه صعد ذروة المنبر ولو انه كلما قام خليفة نزل مرة ونزل عثمان كمن تقدمه كنت أنت تخطبنا من قعر بشر فضحك المتوكل والحاضرون واستحسنوا جوابه (قوله فان لم يتيسر) أي بأن فقد المنبر وهو من المنبر قال في المصباح نهرت الحرف نهر من باب ضرب همزته وكل شيء رفع فقد نبر ومنه المنبر لارتفاعه وكسرت الميم على التشبيه بالآلة (قوله فلي مرتفع) أي فتنس الخطبة على موضع مرتفع عن موضع القوم (قوله لانه أبلغ في الاعلام) أي فهو قائم مقام المنبر في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس والسنة فيه كما قاله ع ش ان يبالغ في ارتفاعه بحيث يزد على المنابر المعتادة ويسن وضع المنبر أو المرتفع على عين المحراب هكذا وضع منبر النبي صلى الله عليه وسلم كذا عبروا به قال الزكشي في الخادم وهي عبارة غير مخصصة بل تقتضي عكس المراد لان كل من قابلته يمينك يسار له ويمين ولهم هذا احتاج الرافي الى تأويلها بقوله والمراد من عين المحراب الذي يكون عين الامام اذا استقبل القبلة وهذا التأويل يلائم يسار المحراب لا يمينه قال في التحفة ومن ثم عرجع أي كالصيمري والدارمي يسار المحراب وكان الصواب ان الطائف بالطائف بالكعبة مبتدئ من يمينها لا يسارها تأمل (قوله فان تعذر) أي بأن فقد المنبر والمحل المرتفع (قوله استند الى خشبة أو نحوها) أي كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستند الى الجذع الذي هو أحد سواري مسجده ويقال له العنق بفتح العين لانه اسم للنخلة وبكسرهما اسم للعصن وذلك قبل عماله المنبر المذكور فلما فارقه حن كحنين العشار وهي الابل التي تحن الى أولادها نزل صلى الله عليه وسلم اليه والتزمه وخيره بين ان يغرسه فيعود اخضر أو يكون في الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر فلما هدم المسجد أخذ به أبي بن كعب رضي الله عنه فاستمر عنده حتى أكلته الارضة وقيل انه بقي تحت المنبر الى أن احترق المسجد فاحترق معه برماوى (قوله وان يسلم الخطيب على الحاضرين) أي يسن ان يسلم الخ فهو واقع على الخطبة الواقع تفسير الضمير المستتر في تسن (قوله عند دخول المسجد) أو محل إقامة الجمعة أي ان لم يكن مسجد فالتعبير به للغالب (قوله لا قبالة عليهم) تعليل لنسب السلام عليهم وبه يعلم انه غير مختص بالخطيب ثم رأيت بعضهم قال كعادة الداخلين وهو صريح فيه تأمل (قوله ولا يسن له) أي للخطيب (قوله فعل التحية) أي خلافاً لصاحبي العدة والبيان حيث ذكر انه يستحب له اذا وصل المنبر أن يصلي تحية المسجد ثم يصعد

درجه تسعة فكان الخلفاء يقفون على السابعة وهي الاولى من الاول وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة نحو ذراع أو ذراعين انتهى (قوله استند الى خشبة) لانه صلى الله عليه وسلم قبل أن يتخذ له المنبر كان يخطب على الارض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه ولما اتخذ له المنبر تحول اليه فن الجذع لفراقه صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله

للاتباع (فان لم يتيسر فعلى مرتفع) لانه أبلغ في الاعلام فان تعذر استند الى خشبة أو نحوها (وان يسلم) الخطيب على الحاضرين (عند دخوله) المسجد لا قبالة عليهم ولا يسن له فعل التحية

عليه وسلم فالتزمه الحديث المشهور من حنين الجذع (قوله ولا يسن له فعل التحية) قال في النهاية كما في زوائد الروضة انتهى وفي التحفة للاتباع وان قال كثيرون بتدبها انتهى وقال في الامداد بعد ان ذكر جماعة من القائلين بذلك ما نصه ولقول المتولي يسن له ان لا يحضر

الاول دخول الوقت لشرع في الخطبة أول وصوله المنبر فاذا وصله صعد ولا يصلي التحية وتسقط عنه بالاشتغال بالخطبة كما تسقط بالاشتغال بطواف القدوم انتهى وهو يؤيد قول البارزي ان دخول للخطبة فان لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت أو لا انتظار ما لا بد منه صلى التحية والا

فلا وعليه يحمل كلام الفريقين واستحسنه الأذري وقال المختار أنه إذا حضر حال الخطبة لا يبرج على غيرها انتهى (قوله للاتباع) قال في الامداد رواه البيهقي زاد في شرح العباب بسند غير قوي قال ولم يفارقه إياهم ويجب عليهم على الكفاية الرد عليه انتهى وفي التحفة ونحوها النهاية وظاهر كلامهم أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الأعلى الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس أنه يسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذينك لأنهم ما أكدتم رأيت الأذري صرح بنحو ذلك انتهى وفي حاشية الحلبي على شرح المصنف قوله ولم يفارقه لهم لأنه إن كان مع جمع وفارقههم يستحب له أن يسلم عليهم ويجب عليهم الرد وهذا المحمول على ما إذا كان الإمام جالساً عند المنبر ونحوه فيسلم لم يفارقه من كان جالساً معهم عند المنبر وأما الوجهاء من محل آخر فيسلم على كل من أقبل عليه ثم يسلم على من عند المنبر لم يفارقه هذا والمفهوم من كلام شرح المذهب أنه يسلم على من في المسجد عند دخوله ثم يسلم عليهم عند طلوعه للمنبر لم يفارقه لهم فليحذر رآته وانظر لم لا يقال بناء على ما سبق عن التحفة والنهاية أنه عند مفارقه كل صف يسلم أيضاً كاقباله عليهم إلا أن يقال يكفى بتسليمه واحدة لمقابله من قبله ٢٣٨ ومفارقة من فارقته فإني لم أقف على من نبه عليه (قوله إذا أقبل عليهم)

قال الإمام النووي وهو غير مردود وهو خلاف ظاهر المنقول من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فمن بعدهم قال الاسنوي بل الموجود لأئمة المذهب الاستحباب ونقل القمولي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه كان يصليها لما ولي الخطبة بمصر قال الأذري والمختار أنه إذا حضر حال الخطبة لا يبرج على غيرها قال وقد سأل الاسنوي قاضي حماة أي البارزي عن هذه فأجاب بأنه ينبغي أن يقال إذا دخل المسجد للخطبة فإن لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت أو لا انتظار ما لا بد منه صلى التحية والأفلا يصليها ويكون اشتغاله بالخطبة والصلاة يقوم مقام التحية كما يقوم مقامها طواف القدوم فيحمل كلام الفريقين على هاتين الحالتين قال وهو جواب حسن والعجب من إهمال الاسنوي له هنا انتهى وفي كلام المتولي ما يؤيده (قوله وأن يسلم ثانياً) أي غير السلام السابق (قوله على من عند المنبر) أي أو المحل المرتفع (قوله قرب وصوله) أي إضافة الوصول والطلوع إلى الضمير من إضافة المصدر إلى مفعوله فهو راجع للمنبر أو إلى فاعله فهو راجع للخطيب قال في التحفة والنهاية وظاهر كلامهم أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الأعلى الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس أنه يسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذينك لأنهم ما أكدتم رأيت الأذري صرح بنحو ذلك (قوله للاتباع) رواه البيهقي بسند غير قوي قاله الشارح (قوله وإن يسلم ثالثاً) أي وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد تحفة (قوله إذا أقبل عليهم) أي على القوم قال الكردي بعد صعوده الدرجة التي تلي المستراح (قوله للاتباع أيضاً) أي كالذي قبله لكن هذا رواه الضياء المقدسي في أحكامه وابن عدي في كامله عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر استقبل بوجهه ثم سلم وفي رجاله ابن لهيعة وعلموا هذا أيضاً بأنه استدبرهم في صعوده فهو مفارق لهم قال ع ش ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد إليهم سن له السلام وإن قربت المسافة جداً انتهى وتعبه بعض المحققين بأن كون ما ذكر مفارقة فيه نظر قال وأما سنده فلا يبعد أنه خصوصية للخطبة إذ من استدبر غيره في مكان واحد لا يبعد مفارقه فليأمل (قوله وأن يجلس على المستراح حالة الأذان) أي يسن أن يجلس على المستراح

أي بعد صعوده الدرجة التي تلي المستراح للاتباع أيضاً أي في أنه يقبل عليهم وفي أنه يسلم عليهم أما الأول ففي سنن ابن ماجه والترمذي أنه

(و) أن يسلم ثانياً على من عند المنبر قرب وصوله وأراد (طلوعه) للاتباع (و) أن يسلم ثالثاً إذا أقبل عليهم (للااتباع أيضاً) (وأن يجلس) على المستراح (حالة الأذان)

صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب استقبل الناس واستقبلوه وأما الثاني فروى الضياء المقدسي في أحكامه وابن عدي في كامله عن جابر بن

عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

إذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه ثم سلم لكن في رجاله ابن لهيعة وفي الباب عن ابن عمر رواه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله الانصاري وضعفه وكذا ضعفه ابن حبان وعن الشعبي لكنه مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر آخرجه ابن أبي شيبة وعلي وعطاء أيضاً مرسل وقال الشافعي بلغنا عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتين وجلس جليستين وحكى الذي حدثني قال استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدرجة التي تلي المستراح قائماً ثم سلم ثم جلس على المستراح حتى فرغ المؤذن من الأذان ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية وأتبع هذا الكلام الحديث فلا أدري أهو عن سلمة أو شئ قسره هو في الحديث انتهى وهذه الأحاديث يتولى بعضها بعضاً ويعضدها كونه أقبل عليهم بعد أن أدبر عنهم



(قوله وان يؤذن بين يديه الخ) قال في التحفة والاولى اتحاد المؤذن للاتباع الالمنذر وبفراغ الاذان أى وما يسن بعده من الذكر يسرع في الخطبة وفي المغنى والنهاية عبارة الشافعى وأحب أن يؤذن مؤذن واحدا اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحد فان اذنوا جماعة كرهت ذلك ولا يفسد شئ منه الصلاة لان الاذان من الصلاة وانما هو دعاء اليها انتهى وهذا الاذان هو الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأما الاذان الاول على المنابر في البخارى كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثر الناس في عهد عثمان أمرهم باذان آخر على الزوال أى واستقر الامر على هذا انتهى قال في الامداد وقال عطاء انما أحدثه معاوية ولعله يحمل على أنه أحدثه في غير المدينة بعد أن أحدثه عثمان فيها فلا تخالف قال في الام وأيهما كان فالامر الذى كان على عهد صلى الله عليه وسلم أحب الى الخ قال في التحفة لاجل الحاجة كان توقف حضورهم على من بالمنازة انتهى وفي النهاية ما جرت به العادة في زمننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته الاتية ثم يأتى بالحديث فليس له أصل في السنة كما أفتى به الوالد ولم يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جأوش يصيح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم ثم

٢٣٩

فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا بأثر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعلم أن هذا

ليستخرج من تعب الصعود وأن يؤذن بين يديه للاتباع -

بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه اكثارها وفي قراءة الخبر بعد الاذان

بعد سلامه كما في النهاية قال ع ش فلما لم يأت به قبل الجلوس فينبغي له أن يأتى به بعده ويحصل له أصل السنة (قوله ليستخرج من تعب الصعود) تعليل لسن هذا الجلوس الاول وفي الكبرى قال الشافعى رضي الله عنه بلغنا عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه أنه قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم خطبتين وجلس جلستين وحكى الذي حدثني قال استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدرجة التي تلى المستراح قائما ثم جلس ثم جلس ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية وأتبع هذا الكلام الحديث فلا أدري أهو من سلمة أو شئ فسر هو في الحديث انتهى بالحرف (قوله وان يؤذن بين يديه) أى الخطيب في جلوسه وضمير يؤذن راجع للمؤذن المعلوم من المقام ولذا ضبطه بعضهم بفتح الذال مبني للمفعول دفعا لتوهم عود ضميره للخطيب عند كسر الذال مبتدئا للفاعل وعبارة المحرر ويجلس ويشغل المؤذن بالاذان كما جلس الخ وهي أولى لفادتهم مقارنة الاذان للجلوس كما هو الوارد الا أن قوله كما جلس غير عربى كما نبه عليه النووى في الدقائق ويستحب أن يكون الاذان من واحد لا من جماعة كما استحب أبو على الطبرى وغيره ونص عليه الشافعى رضي الله عنه ولفظه وأحب أن يؤذن مؤذن واحدا اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن فان اذنوا جماعة كرهت ذلك ولا يفسد شئ منه الصلاة لان الاذان ليس من الصلاة وانما هو دعاء اليها انتهى (قوله للاتباع) أى رواه أبو داود وهذا الاذان هو الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله عنهم وأما الاذان الاول فأحدثه عثمان رضي الله عنه كما ثبت في البخارى وقال عطاء انما أحدثه معاوية بن أبى سفيان رضي الله عنهما ولعله يحمل على أنه في غير المدينة بعد أن أحدثه عثمان فيها فلا تخالف قال الشافعى رضي الله عنه في الام وأيهما كان فالامر الذى كان على عهد صلى الله عليه وسلم أحب الى انتهى وعليه يحتمل أن تصلى سنة الجمعة القبلية بعد صلاة الجمعة وأن تصلى قبل الاذان بعد الزوال حيث أمكن ثم محل افضلية الاقتصار على الاذان الواحد اذا لم يكن هناك حاجة

وقبل الخطبة تنقظ للكاف لاجتناب الكلام المحرم أو المكر وه على اختلاف العلماء فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح انتهى كلام النهاية وفي التحفة بعد اقراره بدعة حسنة ما نصه أقول يستدل لذلك أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياسه أنه يندب للخطيب أمر غيره بأن يستنصت له الناس وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره الخبر في حيز البدعة أصلا فان قلت لم أمر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع اخلاط الناس وجفائهم ثمة فاحتاجوا لمنبه بخلاف أهل المدينة على أنه صلى الله عليه وسلم كان ينيهم بقراءة ذلك الخبر على المنبر في خطبته انتهى كلام التحفة قال ابن قاسم قياس هذا الجواب سن الزقية عند الحاجة دون غيرها لكونه أطلق ندمها الخ والخبر المذكور في التحفة والنهاية هو ما في الصحيحين عن أبى هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت وقد زاد المرقى بالمدينة النبوية عقب قراءة الحديث انصت وارحمكم الله

الثانية أى وهى قولهما  
ولما فيه من توجههم  
للقبلة انتهى ولاهم محتاجون  
لذلك فيه غالباً على أنه من  
ضروريات الاستدارة  
المندوبة لهم انتهى  
زاد في التحفة إذا مر الكل  
بالجلوس لتقاء وجهه ثم  
بالاستدارة بعد فراغه في  
غاية العسر والمشقة انتهى  
(قوله زيادة على الواجب)  
والواجب اسم  
الاربعة الكاملين كما علم  
مما سبق بأن يبالغ فيه بأن

(وان يقبل عليهم) بوجهه  
و يستدبر القبلة للاتباع  
ولأنه اللائق بالمخاطبات  
فان استقبل أو استدبروا  
كره وان يرفع صوته  
زيادة على الواجب للاتباع  
أيضا وان لا يلتفت يمينا  
ولا شمالا

يسمع كل من في المسجد  
أن أمكن والافق قدر طاقته  
ذكره البندنجي وغيره  
وفي المجموع عقب خبر  
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
كان في خطبة الجمعة يعلو  
صوته ويشد غضبه ويحمر  
وجنتاه وكأنه منذر جيش  
وهذا كله من مستحبات  
الخطبة لأنه أوقع في  
النفوس وأبلغ في الوعظ  
انتهى ما أردت نقله من  
شرح العباب (قوله وان  
لا يلتفت الخ) قال في المغنى

كان توقف حضورهم على الاذانين هذا وأما ما جرت به العادة في هذه الأزمان من اتخاذ مرقى يخرج بين  
يدى الخطيب يقرأ إن الله وملائكته يصلون الآية وحديث اذا قلت لصاحبك الخ فبدعة حسنة كما صرح به  
جمع محققون لأنه إنما حدث بعد الصدر الاول ولم تفعل في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الخلفاء  
الراشدين بعده رضى الله عنهم ووجه كونها حسنة أن قراءة الآية المذكورة فيها ترغيب وتنبية على الاتيان  
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم العظيم المطلوب فيها كثارها وفي قراءة الخبر المذکور  
ايقاظ للكف لاجتناب المكروه أو المحرم في هذا الوقت على اختلاف فيه بل قال الشارح يستدل لذلك  
أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياسه  
أنه يندب للخطيب أمر غيره بأن يستنصت له الناس وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة  
أصلاً فان قلت لم أمر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع أخطا الناس وجفاتهم ثم فاحتاجوا المنه بخلاف  
أهل المدينة على أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهم بقراءة ذلك الخبر على المنبر في الخطبة قال ع ش لم أشعر أنه  
كان يقوله كيف من غير تخصيص بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة  
لكونه مشتملاً على الأمر بالانصات فانهم (قوله وان يقبل عليهم) أى يسن أيضاً اقبال الخطيب على القوم  
(قوله بوجهه) أى مع النظر الى القوم كما يحسنه ع ش قال فيكره له تغميض عينه وقت الخطبة قال سم  
وهل التفاته عند الاقبال عليهم يكون الى جهة اليمين أو اليسار لم أر فيه شيئاً ثم رأيت شيخنا حجج سئل عن ذلك  
فاجاب بأنه ينبغي أن يكون الى جهة اليمين وأيدى بجواب عن الحضرمي في ذلك فراجعته انتهى كلام سم وقد  
جزم به الشهاب الرملى في حواشى الروض (قوله ويستدبر القبلة) أى كما سبق للقوم السامعين وغيرهم ان  
يقبلوا عليه بوجههم لأنه الأدب ولما فيه من توجههم للقبلة قال في المغنى وانما يسن اقباله اليهم وان كان  
فيه استدبار القبلة فان كان في صدر المجلس كما هو العادة كان عن مقاصده الخطاب وان كان في آخره ثم  
استدبر وله لم يكرهه وان استقبلوه لم ترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لو احدث أسهل انتهى ومثله في  
الاسنى (قوله للاتباع) أى رواه الترمذى وابن ماجه بلفظ انه صلى الله عليه وسلم اذا خطب استقبل  
واستقبلوه ومرقياً حديث جابر عند الضياء المقدسى وابن كامل وضعفه كابن حبان (قوله ولأنه) أى  
الاقبال عليهم (قوله اللائق بالمخاطبات) أى بأدبهم ولما فيه من توجههم للقبلة ولأنه أبلغ لقبول الوعظ  
وتأثيره ومن ثم كره خلافه تحفه (قوله فان استقبل) أى الخطيب القبلة هذا محتر ز قول المتن وان يقبل عليهم  
(قوله أو استدبروا) أى القوم وهذا محتر ز حذوف وهو ما قررته في قول الشارح ويستدبر القبلة كما  
يسن الخ تأمل (قوله كره) أى كل من استقبل الخطيب واستدبار القوم قال في التحفة نعم يظهر في  
المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لنحو طهره أخذ من العلة الثانية أى قوله لم فيه من توجههم للقبلة  
ولا هم محتاجون لذلك فيه غالباً على أنه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة إذا مر الكل  
بالجلوس لتقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة انتهى ونحوه في النهاية (قوله وان يرفع  
صوته) أى يسن ان يرفع الخطيب صوته في الخطبة (قوله زيادة على الواجب) أى والواجب اسماع العدد  
الذى تنعقد به الجمعة كما مر والزيادة عليه بأن يبالغ في رفعه بحيث يسمع كل من في المسجد ان أمكن والا كما في  
المسجد الحرام بقدر طاقته كما ذكره البندنجي (قوله للاتباع) أى كالاتباع في الاقبال عليهم والحديث رواه مسلم  
أنه صلى الله عليه وسلم كان في خطبة الجمعة يعلو صوته ويشد غضبه ويحمر وجنتاه وكأنه منذر جيش قال في  
الاياعاب وهذا كله من مستحبات الخطبة لأنه أوقع في النفوس وأبلغ في الوعظ (قوله وان لا يلتفت) أى  
ويسن ان لا يلتفت الخطيب في شئ من خطبته بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم الى فراغها وسيأتى أن  
الالتفات مكروه (قوله يمينا ولا شمالا) أى ولا خلفاً بالاولى واعادة لفظة لاولى من حذف بعضهم لانه عليه  
إذا التفت يمينا فقط أو شمالا فقط صدق عليه أن يقال لم يلتفت يمينا وشمالا ولو حذفها لم كان أعم وأخصر

فلينأمل

والتحفة والنهاية في شئ منهما لانه بدعة وفي شرح العباب للشارح قال في المجموع

وانفق العلماء على كراهة هذا الالتفات وهو معدود من البدعة المنكرة ثم نقل عن أبي حنيفة أنه لم يبر به بأساً الى آخر ما في شرح العباب وسيأتى

الكراهة في كلام المصنف أيضا ( قوله بليغة ) قال شيخ الاسلام في شرح المنهج أي فصيحة انتهى والفصاحة في الكلام كما في التلخيص  
 خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها أي الكلمات فالضعف أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون  
 النحوي المشهور بين الجهور كالاضمار قبل الذ كبحو ضرب غلامه زيدا ٢٤١ والتنافر أن تكون الكلمات

ثقبلة على اللسان  
 كقوله \* وايس قرب قبر  
 حرب قبر \* والتعقيد أن  
 لا يكون الكلام ظاهرا  
 الدلالة على المراد كقول  
 الفرزدق في خال هشام  
 ابن عبد الملك ومما مثله في  
 الناس الامم لكأبوأومه  
 حي أبوه يقار به الخ (قوله  
 الركيكة ) قال في التحفة  
 كالمتشبهة على الالفاظ  
 المألوفة أي في كلام العوام  
 ونحوهم ويؤخذ من نذب

ولا يعيب بل يخشع كما في  
 الصلاة ( وان تكون )  
 الخطبة ( بليغة ) لان المتبذلة  
 الركيكة لا تؤثر في القلوب  
 ( مفهومة ) لكل الناس  
 لان الغريبة الوحشية

البلاغة فيها حسن ما يفعله  
 بعض الخطباء من  
 تضمينها آيات وأحاديث  
 مناسبة لما هو فيه اذ الحق  
 أن تضمين ذلك له  
 والاقتباس منه ولو في  
 الشعر جائز وان غير نظمه  
 ومن غمسه اقتضى كلام  
 صاحب البيان وغيره أنه  
 لا محذور ان يراد بالقرآن  
 غيره كادخلوها بسلام  
 مستأذن نعم ان كان في نحو

فليتأمل ( قوله ولا يعيب بل يخشع ) أي يسن ان لا يعيب بيده ونحوها قال في المصباح عيب عثمان باب  
 تعب لعب وعمل ما لا فائدة فيه فهو عابث وعيب به الدهر كناية عن ثقله ( قوله كما في الصلاة ) أي قياسا عليها  
 فهو تعليل لسن عدم العيب قال في النهاية ويكره له ولهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وان لم يشتد كما  
 اقتضاه كلام الرضة وغيرها ( قوله وان تكون الخطبة بليغة ) أي ويسن أن تكون الخطبة بليغة أي في  
 غاية من الفصاحة ورصانة السبك وحزالة اللفظ فالبليغة من البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع  
 فصاحته ومرجعها التحرز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وتعيين الفصح من غيره قال السيوطي في عقود الجمان  
 بلاغة الكلام ان يطابقا \* لمقتضى الحال وقد توافقا  
 فصاحة والمقتضى مختلف \* حسب مقامات الكلام يؤلف

الى أن قال

ومرجع البلاغة التحرز \* عن الخطأ في ذكر معنى يبرز  
 والميز الفصح من سواهذا \* يعرف في اللغة والصرف كذا

والنحو الخ ( قوله لان المتبذلة الركيكة الخ ) تعليل لسن البلاغة في الخطبة فالمتبذلة هي المشهورة بين الناس  
 العوام والركيكة هي المشبهة على التنافر والتعقيد وعبارة التحفة لانها حينئذ تكون أوقع في القلب بخلاف  
 المتبذلة الركيكة كالمتشبهة على الالفاظ المألوفة أي في كلام العوام ونحوهم انتهى وهي أظهر ( قوله  
 ) ( قوله لا تؤثر في القلوب ) أي بخلاف البليغة فانها أوقع فيها كما مر عن التحفة قال ويؤخذ من نذب البلاغة  
 فيها حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضمينها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه اذ الحق ان تضمين ذلك له  
 والاقتباس منه ولو في شعر جائز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في  
 أن يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام مستأذن نعم ان كان ذلك في نحو مجنون حرم بل ربما أفضى الى كفر  
 ومن ذكر ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه في خطبهم للاتباع ولان من لازم البلاغة رعاية مقتضى  
 ظاهر الحال في سوق ما يطابقه انتهى وقد ذكر الجلال السيوطي في عقود الجمان حكم الاقتباس فقال

قلت وأما حكمه في الشرع \* فمالك مشدد في المنع  
 وليس فيه عندنا صراحة \* لكن يحكي النووي أباحه  
 في الثروة وعظادون نظم مطلقا \* والشرف المقرئ فيه حققا  
 جوازه في الزهد والوعظ وفي \* مدح النبي ولو بنظم فاقنى  
 وتاجنا السبكي جوازه نصر \* اذ القيمي الجليل قد شعر  
 وقد رأيت الرافعي استعماله \* وغيره من صلحاء كثر

وقد ذكر في شرحه أمثلة كثيرة في ذلك فانظره ان شئت ( قوله مفهومة لكل الناس ) أي قريبة الفهم  
 للحاضرين أي لاكثرهم قال على كرم الله وجهه حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله  
 صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وقال الشافعي رضي الله عنه يكون كلامه أي الخطيب مسترسلا مينا  
 معربا من غير تغن ولا تعظيطة ( قوله لان الغريبة الوحشية الخ ) تعليل لسن كونها مفهومة والوحشية صفة  
 كاشفة للغريبة يدل عليه قول السيوطي في شرح العقود الغريبة ان تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة

\* ٣١ - ترسي - اث \*

مجنون حرم وربما أفضى الى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه

في خطبهم للاتباع ولان من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه انتهى كلام التحفة ( قوله لكل الناس ) قال على

كرم الله وجهه حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله



(قوله لا ينتفع بها أكثرهم) قال في التحفة قال المتولى وتكره الكلمات المشتركة أى بين معان على السواء والبعيدة عن الافهام وما تتركه عقول بعض الحاضرين وقد يحرم الاخير ان أوقع في محذور انتهى (قوله يعنى المتوسطة) لان الطويلة عمل والقصيرة تحمل وخير الامور أوسطها وإذا كانت أقصر من الصلاة يقال لها قصيرة بالنسبة للصلاة وان كانت في نفسها متوسطة قال في النهاية قال الاذرى وحسن ان يختلف ذلك باختلاف أحوال الزمان والاسباب وقد يقتضى الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو والعباد بالله تعالى البلاد وغير ذلك من النهى عن الخمر والفواحش

٢٤٢

المعنى ولا مأثورة الاستعمال تأمل (قوله لا ينتفع بها أكثرهم) أى الناس فضلا عن جميعهم وتكره كما قاله المتولى الكلمات المشتركة أى بين معنيين أو معان على السواء من غير قرينة تعين المراد والبعيدة عن الافهام وما تتركه عقول بعض الحاضرين قال في التحفة والنهاية وقد يحرم الاخير ان أوقع في محذور (قوله قصيرة) أى بالنسبة للصلاة كما سيأتى وهذا في خطبة الجمعة أما غيرها فيطيل فيها ما شاء غير مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر ثم صعد المنبر فخطب الى الظهر فنزل وصلى ثم صعد وخطب الى العصر فنزل وصلى ثم صعد وخطب الى المغرب فاخبر بما كان وما هو كائن ايعاب (قوله يعنى المتوسطة) أى فهذا هو المراد فلو غير به لكان أولى اذ هو الموافق للروضة كاصلا والمحرر تأمل (قوله بين الطويلة والقصيرة) أى لان الطويلة تحمل والقصيرة تحمل وخير الامور أوسطها (قوله لا يتابع رواه مسلم) أى عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال كنت أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت صلاته قصدا وخطبته قصدا أى متوسطة بين الطول والظاهر والتخفيف المباح (قوله ولا يعارضه) أى هذا الخبر الدال على التوسط في الخطبة وهذا جواب عن سؤال هو أن في صحيح مسلم حديثا آخر دال على ندب قصر الخطبة فهمام تعارضان وحاصل جوابهم أن المراد بالحديث ان الصلاة تكون طويلة بالنسبة الى الخطبة والخطبة قصيرة وان كانت في نفسها متوسطة تأمل (قوله خبره أيضا) أى خبر مسلم أيضا ولفظه قال أبو وائل خطبنا عمر رضى الله عنه فاجزوا وأبلغ فلما نزل قلنا يا أبا القحطان لقد أبغيت وأوجزت فلو كنت تنفست فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة (قوله المصريح بالامر بقصرها) أى الخطبة (قوله وباطالة الصلاة) أى صلاة الجمعة كما هو المتبادر من سياق الحديث (قوله وبان ذلك) أى والمصريح بأن قصر الخطبة واطالة الصلاة فهو عطف على الامر لا بقصرها كما هو ظاهر (قوله علامة على الفقه) أى فقه عامل ذلك وهذا معنى مئنة على فقهه فهو كما قاله النووي بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أى علامة قال الازهرى والاكثر أن الميم فيها زائدة وهى مفعلة وجعلها أبو عبيد أصلية وغلطه الازهرى لكن وافق أبو عبيد ابن السراج شيخ القاضى عياض وتردد في ذلك صاحب القاموس والله أعلم (قوله لان القصر والطول من الامور النسبية) تعليل لعدم المعارضة فهو متعلق بقوله السابق ولا يعارضه (قوله فالمراد الخ) تفريع على هذا التعليل (قوله باقصارها) أى المأمور به في الخبر (قوله اقصارها) بالرفع خبر فالمراد والضمير فيه كالذى قبله راجع الى الخطبة والاقصار مصدر اقصر الرباعى وهى لغة قليلة في المصباح قصرت الصلاة قصرا من باب طلب هذه هى اللغة التى جاء بها القرآن قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة وفى لغة تميم بالهمزة والتضعيف فيقال اقصرتم او قصرتم انتهى ملخصا (قوله عن الصلاة) أى وان كانت الخطبة في نفسها متوسطة (قوله وباطالة الصلاة) أى والمراد باطالة الصلاة فهو عطف على باقصارها (قوله اطاها على الخطبة) أى لا اطالة مطلقة بحيث يشق على المأمومين للاحاديث

ابراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطيل اطالة عمل ولا يقصر تقصيرا يحل انتهى وما ذكره الاذرى غير مناف لما مر اذا اطالة عند دعاء الحاجة اليها

لا ينتفع بها أكثرهم (قصيرة) يعنى متوسطة بين الطويلة والقصيرة لا يتابع رواه مسلم ولا يعارضه خبره أيضا المصريح بالامر بقصرها وباطالة الصلاة وبان ذلك علامة على الفقه لان القصر والطول من الامور النسبية فالمراد باقصارها اقصارها عن الصلاة وباطالة الصلاة اطاها على الخطبة

لعارض لا يعكر على ما أضله أن يكون مقتصدا انتهى كلام النهاية وفي شرح العباب للشارح ما نصه قيل وهذا في خطبة الجمعة أما غيرها فيطيل فيها ما شاء لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر ثم صعد المنبر فخطب الى الظهر

الكثيرة

فنزل وصلى ثم صعد وخطب الى العصر فنزل وصلى ثم صعد وخطب الى المغرب فاخبر بما كان وما هو كائن انتهى (قوله رواه مسلم) أى عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا أى متوسطة (قوله المصريح بالامر الخ) أى وهو طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه أى بفتح الميم وكسر الهمزة وحكى فتحها وتشديد النون أى علامة عليه فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة

(قوله وعلم) أي من قوله أن القصر والطول من الأمور النسبية الخ (قوله على نحو عصا الخ) قال في شرح العباب هي عبارة الشيخين وغيرهما  
وعبارة الجواهر على غزوة عصا أسفلها زج ولعل ذلك لبيان الأفضل إلى آخر ما في ٢٤٣ شرح العباب (قوله يساره) أي

كعادة من يريد الجهاد به  
(قوله أن لم يكن فيه  
نحاسة) كما ج هو عظم  
الفيصل قال في  
التحفة والابطلت خطبته  
بتفصيله السابق في شروط  
الصلاة وحاصله أن من  
مست يده ذلك أبطل  
مطلقا والأفان قبضه  
بها أي حرف المنبر الخالي

فعلم أن سن قراءة ق  
في الأولى لا ينافي كون  
الخطبة قصيرة أو متوسطة  
(وإن يعتمد) الخطيب  
(على نحو عصا) أوسيف  
أو قوس (يساره) للاتباع  
وحكمته أن هذا الدين  
قام بالسلاح (و) تكون  
(بمنه) مشغولة (بالمنبر)  
أن لم يكن فيه نجاسة  
كما ج أو ذرق طير فإن لم  
يجد شيئا من ذلك جعل  
اليمنى على اليسرى تحت  
صدره (و) أن (يبادر  
بالتزول)

عن النجس وانجر أي  
المنبر بجره أبطل والأفلا  
انتهى زاد في النهاية وانما  
بطلت صلاة القابض  
طرف شي على نجس وان  
لم يتحرك بتهركته كمثل  
ما هو متصل بنجس ولا  
يتخيل في مسئلتنا أنه حامل  
المنبر انتهى (قوله  
اليمنى على اليسرى) وزاد

الكثيرة لا مرة بتخفيف الصلاة فهي حينئذ قصد أي معتدلة (قوله فعمل) أي مما تقر ران القصر والطول  
الخ (قوله أن سن قراءة ق) أي سورة ق بنماها كما مر (قوله في الأولى) أي في الخطبة الأولى (قوله  
لا ينافي كون الخطبة قصيرة) أي كما عبر به المصنف تبعاً للمحتاج قال العلامة ابن قاسم قد يشكك عليه إذا ضمت  
ق إلى الخطبة برمازادت على الصلاة إذا قرأ فيها سبح وهل أنك الآن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال محل  
ندب كونها دون الصلاة إذ لم يأت بسنة قراءة ق وقرأ في الصلاة السورتين قال الشرواني وفيه بعد أيضا  
لما مر من ندب قراءة ق في خطبة كل جمعة فليتأمل (قوله أو متوسطة) أي كما هو المراد من القصيرة وهي  
عبارة الروضة وغيرها قال الأذري وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضي  
الحال الأسهاب أي التطويل كالحث على الجهاد إذا طرق العدو والعياذ بالله تعالى البلاد وغير ذلك من  
التهنئ عن الخمر والفواحش والزنا والظلم إذا تابعت الناس فيها وحسن قول الماوردي ويقصد إيراد المعنى  
الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطول اطالة عمل ولا يقصر قصر العمل انتهى قال في النهاية وما ذكره  
الأذري غير مناف لما مر إذا طالة عند دعاء الحاجة إليها العارض لا يعكر على ما أصله مقتصد تأمل (قوله  
وان يعتمد الخطيب) أي يسن أن يعتمد الخ (قوله على نحو عصا) هي عبارة الشيخين وغيرهما وعبر في  
الجواهر بقوله على غزوة عصا أسفلها زج قال في العباب وأعله لبيان الأفضل (قوله أوسيف أو قوس)  
أي أو رمح قال ع ش نارة على هذا وتارة على هذا انتهى وأعله نكتة تعبير الشارح بأو والأفكان  
حقه الكاف ليكون تمثيلاً للنحو فليتأمل (قوله يساره) أي من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما  
يدفعه بعد نزوله بها قاله القليوبي (قوله للاتباع) أي رواه أبو داود بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم  
قام في خطبة الجمعة متوكئاً على قوس أو عصا قال المحلى وروى أنه اعتمد على سيف قال في الكفاية وإن لم  
يثبت فهو في معنى القوس (قوله وحكمته) أي الاعتماد على نحو العصا (قوله أن هذا الدين قام بالسلاح)  
أي ولهذا يسن أن يكون ذلك في بدء اليسرى كعادة من يريد الجهاد به قال في النهاية وليس هذا تناو ولا حثي  
يكون باليمين بل هو استعمال وامتهان بالاتكاء فكانت اليسار أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة  
المدكورة (قوله وتكون بمنه مشغولة بالمنبر) أي بحرفه ومشغولة اسم مفعول من شغل الثلاثي وهي اللغة  
الفصيحة في التزول شغلنا أموالنا وأما شغل الرباعي فهو لغة رديئة أفاده بعضهم فليراجع (قوله أن لم يكن  
فيه) أي في المنبر (قوله نجاسة) أي والابطلت خطبته بتفصيله السابق في شروط الصلاة وحاصله أنه إن  
مست يده ذلك أبطل مطلقا والأفان قبضه بها وانجر بجره أبطل والأفلا قاله في التحفة زاد في النهاية وانما  
بطلت صلاة القابض طرف شي على نجس وان لم يتحرك بتهركته كمثل ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في  
مسئلتنا أنه حامل للمنبر انتهى ومراعاة الجبرمى له (قوله كما ج أو ذرق طير) تمثيل للنجاسة قال في  
المصباح والعاج أنياب الفيل قال الليث ولا يسمى غير الناب عاجا رالعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه  
يحمل أنه كان لفاطمة رضي الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على أنياب الفيلة لأن أنيابها ميتة بخلاف  
السلحفاة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة انتهى (قوله فإن لم يجد شيئا من ذلك) أي الغصا ونحوه  
أولم يكن للمنبر حرف أو فيه نجاسة (قوله جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره) أي أو أرسلهما من العتب  
نظير ما مر في الصلاة فالأولى أولى ولذا اقتصر عليها هنا قال في الامداد ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر  
وارسال الأخرى فلا بأس ويسن التيامن في المنبر الواسع وهو مكره عند ضيق على القوم (قوله وان يبادر  
بالتزول) أي يسن للخطيب بعد فراغ الخطبة المبادرة بالتزول وعبارة الر وض مع شرحه ومن الفراغ من  
الخطبة يأخذ في التزول والمؤذن في الإقامة ويبادر ليبلغ المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة

في التحفة أو أرسلهما من العتب نظير ما مر في الصلاة زاد في الامداد والنهاية ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وارسال الأخرى فلا بأس  
انتهى قال الشارح في الامداد كالروض ويسن التيامن في المنبر الواسع وفيه أيضا وكذلك المغنى والنهاية كالاسنى ويسن ختم الثانية بقوله

استغفر الله لي ولكم ( قوله مبالة في تحقيق الموالاة الخ ) قال في الامداد والنهاية قضيته انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطلت التهضة بسن له القيام الى الصلاة بقدر يبلغ به المحراب مع فراغ الخطيب وان فاتته سنة تأخير القيام الى فراغ الإقامة انتهى ( قوله بيده ) بحث الشارح في شرح ٢٤٤ العباب استثناء الاشارة بالسبابة للحاجة كتنبيههم على وجوب الاستماع أو نبيه وارشادهم

الى تأمل كلامه لما رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بسببته في الخطبة قال وفيه أنكر راويه على من يشير بيده انتهى ( قوله ودقه درج المنبر الخ ) قال في التحفة وافتاء الغزالي

الى تأمل كلامه لما رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بسببته في الخطبة قال وفيه أنكر راويه على من يشير بيده انتهى ( قوله ودقه درج المنبر الخ ) قال في التحفة وافتاء الغزالي

لك ذلك مستحب مبالة في تحقيق الموالاة وتخفيفا على الحاضرين ( قوله ليبلغ المحراب الخ ) تعليل لسن المبادرة بالنزول من المنبر بعد الخطبة ( قوله مع فراغ المؤذن من الإقامة ) أي فيشرع في الصلاة قال في الامداد قضيته انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطلت التهضة بسن له القيام الى الصلاة بقدر ما يبلغ المحراب مع فراغ الخطيب وان فاتته سنة تأخير القيام الى فراغ الإقامة انتهى وهو ظاهر كما يعلم مما مر ( قوله مبالة في تحقيق الموالاة ما لم يكن بين الخطبة والصلاة ) تعليل للتعليل وبعبارة شرح المنهج والمعنى في ذلك المبالة في تحقيق الموالاة الذي مروجه ( قوله ويكره ما ابتدعه جهلة الخطباء ) أي جميع ما اخترعوه في هياتهم قبل الخطبة وفي خطبتهم والجهلة بفتح ج جمع جاهل والخطباء بضم الخاء وفتح الطاء جمع خطيب \* قال ابن مالك وشاع نحو كامل وكلمه وقال

ليبلغ المحراب مع فراغ المؤذن من الإقامة مبالة في تحقيق الموالاة ما لم يكن بين الخطبة والصلاة ( ويكره ) ما ابتدعه جهلة الخطباء ومنه ( التفاته ) في الخطبة الثانية ( والاشارة بيده ) أو غيرها ( ودقه درج المنبر ) في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة يدعوفها

بنده تنبيه للناس ضعيف ومع ذلك ففيه تأييد لما مر من ندب المرقى انتهى ( قوله والدعاء اذا انتهى الى المستراح الخ ) أي يكره وكذلك المغنى والتحفة والنهاية وغيرها وبعبارة العباب وشرحه ويكره الدعاء اذا انتهى صعوده

قبل جلوسه للاذان لاهام الناس ان هذه ساعة الاجابة وهو جهل لما يأتي انها بعد جلوسه ذكره ( قوله ) النووي وتنظير الزركشي فيه بان الدعاء في كل وقت مطلوب برديان ملحظ الكراهة ما علم من التعليل وهو الابهام المذكور فلا يراد ما قاله انتهى فليتأمل ( قوله والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة ) أي ومنه وقوف الخطيب عند صعوده على المنبر في كل مرة أي درجة من درج المنبر قال في المصباح والمرقي والمرقي موضع الرقي والمرقا مشله ويجوز فيها فتح الميم على انه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشبيها باسم الآلة كالمطهرة والمسقا وأنكر أبو عبيد الكسر وقال ليس في كلام العرب ( قوله يدعوفها ) أي في هذه الوقفة الخفيفة قال في العباب وقول البيضاوي يقف في كل مرة وقفة خفيفة يسأل الله تعالى فيها المعونة والتسديد غريب لأصل له وان سكت عليه ابن الصلاح والنووي في الطبقات انتهى فهو غريب ضعيف كما في المغنى والنهاية في الطبقات انتهى وفي المغنى والامداد والنهاية ان ما قاله البيضاوي غريب ضعيف



(قوله ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها) كذلك المغني والامداد والنهاية وغيرهما قال في التحفة وذكر شعر فيها واعتبر بأن عمر كان كثيرا ما يقول فيها خفض عليك فان الامور \* بكف الالهة مديرها فليس يأتيك منها ولا قاصر عنك ما مورها وبجواب بأن هذا تسليم صحة عنه رأى له رضى الله عنه وسكوتهم حينئذ لا حجة فيه لعدم الكراهة لانهم قد يتسامحون في ذلك وفي الامداد والنهاية ويكرهه ولهم الشرب الالاعطش وان لم يشد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها (قوله والمجازفة) هي مجاوزة الحد كما يؤخذ من القاموس والكلام حيث كان صادقا في ذلك والافلاحيوز وصفه بصفة كاذبة الا لضرورة كما نقلوه في التحفة والمغني والنهاية عن ابن عبد السلام وأقروه وفي التحفة نقله عن بعض المتأخرين وأقره لوقيل ان الدعاء للسلطان واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يعد كما قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض انتهى فان لم تكن مجازفة في أوصافهم فلا بأس بالدعاء لهم كذا عبر في التحفة وغيرها ونقله المغني والنهاية عن الروضة والمجموع وظاهره الا بالاحاطة وصرح بها الشارح في شرح العباب حيث قال قال ابن الرفعة وتخصيص النووى الكراهة ٢٤٥ بما اذا جازف والاباحة بما اذا لم يجازف

قوله غيره من المتأخرين انتهى وفي شرح الروض لشيخ الاسلام ذكر ما نصه قال صاحب المذهب وغيره ويكره الدعاء للسلطان وهو محذوف من قول الشافعي ولا يدعوى في

(قوله ومبالغة الاسراع في الثانية) أى ومنه مبالغة الاسراع في الخطبة الثانية (قوله وخفض الصوت بها) أى ومنه خفض الصوت بالخطبة الثانية حتى لا يكاد يسمع قال ابن عبد السلام ومن البدع في الخطبة ذكر الشعر فيها قال في التحفة واعتبر بأن عمر رضى الله عنه كان كثيرا ما يقول فيها خفض عليك فان الامور \* بكف الالهة مقاديرها فليس يأتيك منها \* ولا قاصر عنك ما مورها

وبجواب بأن هذا تسليم صحة عنه رأى له رضى الله عنه وسكوتهم عليه حينئذ لا حجة فيه لعدم الكراهة لانهم قد يتسامحون في ذلك قال سم قديقال عدم انكار الصحابة رضى الله عنهم يدل على الموافقة فليست أملاً (قوله والمجازفة في وصف السلطان) أى ومنه المجازفة أى مجاوزة الحد في وصفهم كان يقول أخفى أهل الشرك مثلاً (قوله عند الدعاء لهم) أى للسلطان وأما أصل الدعاء لهم فالذي اختاره النووى لا بأس به اذ لم تكن فيه مجازفة في وصفه اذ يستحب الدعاء لولاة الامور بالصلاح وفي الحديث الصحيح قال صلى الله عليه وسلم لا تشفوا قلوبكم بسب المملوك ولكن تقر بوا الى الله تعالى بالدعاء لهم يعطف الله قلوبهم عليكم رواه البخارى عن عائشة ووصف لولاة المخلطين ذكرهم بما فيهم من الخير مكره الا عند خشية الفتنة وبما ليس فيهم لا توقف في حرمة الا عند هذا أيضاً حينئذ يستعمل التورية ما لم يكن وعلم من هذا وما قدمته أول الفصل أن الدعاء لهم والثناء عليهم تغتور به الاحكام الخمسة فليست أملاً (قوله ومن البدع المنكرة) أى كما قاله القمولى وابن النحاس وغيرهما وأقره المتأخرون واعتمده (قوله كتب كثير) أى من الناس فهو من اضافة المصدر الى فاعله (قوله أوراقا) مفعول المصدر (قوله يسمونها احفايظ) جمع حفيظة وهي الرقبة نقله الشروانى عن الكردى (قوله آخر جمعة من رمضان حال الخطبة) طرق متعلق بكتب وانما كان بدعة منكورة قال في الاسنى لما فيهم من الاشتغال عن الاستماع والاعتباط بالذكر والدعاء وهو من أشرف الاوقات وكتابة كلام لا يعرف معناه وهو كعسلهون وقد يكون دالاً على ما ليس بصحيح ولم ينقل ذلك عن أحد من أهل العلم قال في التحفة وأقبح من ذلك ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخمس في هذه الجمعة عقب

ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والمجازفة في وصف السلطان عند الدعاء لهم ومن البدع المنكرة كتب كثير أوراقا يسمونها احفايظ آخر جمعة من رمضان حال الخطبة

الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته انتهى واعلم هذا المحمول على ما اذا جازف في أوصافه فلا يخالف ما سبق وبدل على ذلك ذكر شيخ الاسلام في شرح

قول الروض والمجازفة في وصف الخلفاء ثم قال قال النووى والمختار أنه لا بأس بالدعاء للسلطان اذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه اذ يستحب الدعاء بصلاح ولولا الامور انتهى وفي المغني والتحفة والنهاية وغيرها يسن الدعاء لائمة المسلمين وولاية امورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك انتهى وقال في التحفة لولاة المخلطون بما فيهم من الخير مكره وبما ليس فيهم لا توقف في حرمة الا لفتنة فيستعمل التورية ما لم يكن انتهى وعلم مما تقر بأن الدعاء للسلطان والثناء عليه تغتور به الاحكام الخمسة قال في التحفة ذكر المناقب لا يقطع لولاة ما لم يبدع معروضاً عن الخطبة وصرح القاضي في الدعاء لولاة الامران محله ما لم يقطع نظم الخطبة عرفاً وفي التوسط يشترط أن لا يطيله اطالة تقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهلاء وبحث بعضهم أنه لا يشترط في خوف الفتنة غلبة الظن رأى بذلك اشتراط المصنف له في ترك لبس السواد انتهى ما في التحفة (قوله ومن البدع المنكرة الى قوله الخطبة) كذلك المغني والامداد والنهاية ثم قالوا لما فيه من الاشتغال عن الاستماع وكتابة ما لا يعرف معناه وقد يكون دالاً على ما ليس بصحيح انتهى ذكره ونقله عن القمولى وأقره

(قوله بل قد يحرم الخ) ظاهر هذا التعبير أن الحرمة انما هي في بعض الصور والذي في التحفة قد جزم أنمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات العجمية التي لا يعرف معناها أي كعسلهون وقول بعضهم انها حية محيطية بالعرش رأسها على ذنبها لا يقول عليه لان مثل ذلك لا مدخل للرأى فيه فلا يقبل فيه ٢٤٦ الاما ثبت عن معصوم على انها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها في الحقيقة وهو

لا آلاء الا الأولك يا الله كعسلهون بل هذا اللفظ في غاية الايهام ومن ثمة قيل انها اسم صنم أدخلها ما بعد على جهلة العوام وكان بعضهم أراد دفع ذلك الايهام فزاد بعد الجلالة محيط به علمك كعسلهون أي كاحاطة تلك الحية بالعرش

بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه لانه قد يكون دالا على كفر (ويقرأ) ندبا (في) الركعة (الاولى) الجمعة (وفي) الركعة (الثانية) المنافقين (ولو صلي بغير المحصورين (أو) في الاولى (سبح الاعلى وفي الثانية الغاشية) (للاتباع فيها

وهو غفلة عما تقرر أن هذا لا يقبل فيه الا قول صح عن معصوم وأقبح من ذلك ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخمس في هذه الجمعة عقب صلواتها زاعمين انها تكفي صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تخفى انتهى كلام التحفة قال الهاتفي في حاشية التحفة في وجه الحرمة

صلواتها زاعمين انها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تخفى قال الهاتفي لان الصلاة المتروكة لا تكفر الا بقضائها كلها أي باتفاق المذاهب قال وانما يكون كفر المأفية من تشريع ما لم يشرع ومن أحل حراما أو حرم حلالا فقد كفر انتهى (قوله بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه) أي من الالفاظ المجهولة المعاني قال في التحفة كعسلهون أي وقد جزم أنمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات العجمية التي لا يعرف معناها وقول بعضهم انها حية محيطية بالعرش رأسها على ذنبها لا يقول عليه لان مثل ذلك لا مدخل للرأى فيه فلا يقبل فيه الاما ثبت عن معصوم على انها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها في الحقيقة وهو لا آلاء الا الأولك يا الله كعسلهون بل هذا اللفظ في غاية الايهام ومن ثم قيل انها اسم صنم أدخلها ما بعد على جهلة العوام وكان بعضهم أراد دفع ذلك الايهام فزاد بعد الجلالة محيط به علمك كعسلهون أي كاحاطة تلك الحية بالعرش وهو غفلة عما تقرر أن هذا لا يقبل فيه الا قول صح عن معصوم انتهى بالحرف (قوله لانه قد يكون دالا على كفر) تعليل للحرمة وظاهر كلامه هنا أن التحريم انما هو في بعض الصور والذي في التحفة عنهم الجزم بهامع الاطلاق كما رأيت من عبارتها أنفاهم ما ذكر من الحرمة في الاسماء التي لا يعرف معناها صرح به غيره أيضا لكن نقل سم عن فتاوى النووي أنه يذكر ذلك ولا يحرم فكانهم لم يعتمدوه قليتا مل وليحذر (قوله ويقرأ) أي الامام ندبا في صلاة الجمعة (قوله في الركعة الاولى) أي بعد الفاتحة والسكوت بقدر قراءة المأموم اياها كما في سنن الصلاة (قوله الجمعة) أي سورتها ايتها (قوله وفي الركعة الثانية) كذلك (قوله المنافقين) أي سورتها كذلك أيضا والحكمة في قراءة سورة الجمعة اشتباها على وجوبها وغيره من أحكامها ولمفاهيم القواعد والحث على التوكل والذي ذكر وغير ذلك وقراءة سورة المنافقين لانها تلهم في المصحف الشريف والتوالي مطلوب كما مر ولمفاهيم من تويسخ حاضر بها وتبينهم على التوبة مع ما فيها من القواعد لانهم كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها أفاده في شرح مسلم بزيادة (قوله ولو صلي بغير المحصورين) أي لما مر أن ما ورد بخصوصه لا تفصيل فيه قال ع ش عمومه شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لخصر بول مثلا وينبغي خلافة لانه قد يؤدي الى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا فليتأمل (أوفي الاولى سبح الاعلى) أي أو يقرأ في الركعة الاولى هذه السورة (قوله وفي الثانية الغاشية) أي وان كانت أطول من سبع لور وده مع حكمة لحوق التأخر قاله القليوبي وكذا في الاولين قال الامام النووي في الروضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأها في وقت وهاتين في آخر الصواب انهما سستان لا قولان كما أفهمه الرافعي قال ويؤيده أن الربيع قال سألت الشافعي عن ذلك فقال انه يختار الجمعة والمنافقين ولو قرأ سبح وهل أتاك كان حسنا انتهى وهل يسن الجمع بينهما بأن يقرأ في الاولى الجمعة وسبح وفي الثانية المنافقين والغاشية أم لا لم أر التصريح هنا بذلك يحتمل الاول نظير ما قاله في كثيرا كبيرا ويحتمل الثاني وعبارة الروضة المذكورة قد تؤول به فليراجع (قوله للاتباع فيها) أي رواه مسلم فيهما اما الاولى فللفظه عن ابن أبي رافع قال استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج الى مكة فصلى لنا أبو هريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة اذ جاءك المنافقون اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها يوم الجمعة انتهى مختصرا وأما الثانية فعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية قال واذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بها

أيضا

لان الصلاة المتروكة لا تكفر الا بقضائها كلها قال وانما يكون كفر المأفية

من تشريع ما لم يشرع ومن أحل حراما أو حرم حلالا فقد كفر انتهى وهذا ليس على إطلاقه كما لا يخفى وقال العلامة ابن قاسم في حاشيته على التحفة في آخر فتاوى المصنف رحمه الله تعالى ما نصه هذه الطلسمات التي تكتب للمنافع مجهولة المعاني هل يحل كتابتها الجواب ذكره ولا تحرم انتهى (قوله ولو بغير محصورين) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما

(قوله كما يشير الخ) أي حيث قدمهما لأنه يدل على الاهتمام بهما (قوله جمع بينهما الخ) زاد في التحفة وإن أدى التطويل على الأولى وكذلك المغنى وفي التحفة أيضا ولو اقتدى في الثانية فسمع قراءة الامام المنافقين فيها فظاهر أنه يقرأ المنافقين في الثانية أيضا وإن كان ما يدركه أول صلاته لأن السنة له حينئذ الاستماع فليس كتنازل الجمعة في الأولى وقارئ المنافقين فيها حتى يسن له الجمعة في الثانية فإن لم يسمع وبين له السورة فقرأ المنافقين فيها احتتم أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وإن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة ليست متصلة في حقه انتهى كلام التحفة وقال العلامة ابن قاسم قد يقال استماعه بمنزلة قراءته

٢٤٧

لأن قراءة امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أولاه فالتجسس قراءة الجمعة في الثانية للتلخيص صلاته عنهما وكذا يقال في قوله لا حتى فإن لم يسمع الخ أن الوجه فيه قراءة

وقراءة الأولتين أولى كما يشير إليه كلامه فإن ترك الجمعة أو سبح في الأولى عمدا أولا وقرأ بها المنافقين أو الغاشية قرأ الجمعة أو سبح في الثانية ولا يعيد ما قرأه في الأولى وإن لم يقرأ في الأولى واحدة منهما جمع بينهما في الثانية لئلا تخلو صلاته عنهما ويسن أن نكون قراءته في الركعتين (جهرًا) للاتباع

الجمعة في ثانيته بل هو أولى بذلك مما نحن فيه ولو أدرك الامام في ركوع الأولى فالوجه أنه يقرأ المنافقين فقط في الثانية إذا لم يسمع قراءة الامام لأن الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر انتهى وفي النهاية قراءة بعض من ذلك أفضل

أيضا في الصلاتين انتهى (قوله وقراءة الأولتين) أي الجمعة والمنافقين (قوله أولى) من قراءة الأخيرتين أي سبح الاعلى والمنافقين ولعل من أوجه الأولوية ما مر في الحكمة وأيضا فالأولى أن أطول (قوله كما يشير إليه كلامه) أي المصنف رحمه الله وقد صرح بذلك الماوردي ووجه الإشارة في كلامه أنه قدمهما فإنه يدل على الاهتمام بهما قال ابن عبد السلام وقراءة بعض من ذلك أي هذه الأربع كما هو ظاهر أفضل من قراءة قدره من غيرهما الآن يكون الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي قال ع ش ظاهره ولو كان أي الغير سورة كاملة لكن تقدم في صفة الصلاة أن قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويله ويحتمل تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضها فليراجع (قوله فان ترك الجمعة أو سبح في الأولى عمدا أولا) أي أوجه لأبأن سببها هذه السورة ثم علم (قوله وقرأ بها المنافقين أو الغاشية) أي أو سورة أخرى لأنه في هذه الصورة يقرأ في الثانية كما يفيد العلة الآتية وإن أدى إلى تطويل الثانية على الأولى التأكيد أمرهاتين السورتين (قوله ولا يعيد ما قرأه في الأولى) أي لأن صلاته لم تخل عن تنبلك السورتين قال سم ولو قرأ في الأولى الجمعة والمنافقين وفي الثانية سبح وهل أنك فالوجه أنه يحصل أصل السنة بل قال ع ش ينبغي ذلك لأنهما طلبتا في الجمعة في حد ذاتهما قال الشرواني وفيه وفقة (قوله وإن لم يقرأ في الأولى واحدة منهما) أي من الجمعة وسبح بأن لم يقرأ السورة بالكلية أو قرأ سورة غيرهما (قوله جمع بينهما في الثانية) أي وإن أدى لتطويلهما كما مر قال سم وينبغي حينئذ أن يراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أولا ثم المنافقين لأن الترتيب سنة وثون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضى مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم لأن ذلك لا ينافي وقوع المنافقين في محلها الأصلي وهذا ظاهر لا توقف فيه انتهى ويؤيده ما في جمع التأخير من أن الأفضل تقديم الأولى على الثانية وإن كانت صاحبة الوقت (قوله لئلا تخلو صلاته عنهما) أي عن السورتين المذكورتين قال في التحفة ولو اقتدى في الثانية فسمع قراءة الامام للمنافقين فيها فظاهر أنه يقرأ الثانية أيضا وإن كان ما يدركه أول صلاته لأن السنة له حينئذ الاستماع فليس كتنازل الجمعة في الأولى وقارئ المنافقين فيها حتى يسن له الجمعة في الثانية فإن لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتتم أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وإن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة ليست متصلة في حقه قال ع ش والاقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المنافقين في الثانية خلعت صلاته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فإن صلاته على السورتين وإن كان كل منهما في غير موضعها الأصلي تأمل (قوله ويسن أن تكون قراءته) أي الامام في صلاة الجمعة الفاتحة والسورة معا (قوله في الركعتين) أي وكذا المسبوق في ثانيته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص (قوله جهرًا للاتباع) أي رواه مسلم بلفظ كان يقرأ قال المحلى وهو ظاهر الجهر انتهى واستدل لها أيضا بالاجماع **فائدة** ورد أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله أي بأن يكون باقيا

من قراءة قدره من غيرهما إذا كان الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي انتهى وسبقه إليه المغنى نقل عن ابن عبد السلام (قوله جهرًا) أي اجماعا ويسن الجهر أيضا كافي التحفة والنهاية لمسبوق في ثانيته وفي التحفة **فائدة** ورد أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني أن ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوء إلى الجمعة الأخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظه دينه وديناه وأهله وولده اه قال الغزالي



وقال بعد ذلك اللهم يا غني يا حميد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغثنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك وبطاعتك عن معصيتك  
قال الفا كهى في شرحه بداية ٢٤٨ الهداية في شرح المنهاج للدميري نقل استعجاب هذه الاسماء بعد الجمعة عن أبي طالب

المكي وهو سند المصنف  
يعنى الغزالي في كثير  
من احبائه ورأيت عن  
العلامة ابن أبي الصيف  
في كتابه رغائب يوم  
الجمعة ما صورته من قال  
هذا الدعاء يوم الجمعة  
سبعين مرة لم تمض  
عليه جعتان حتى يستغنى  
وفي شرح المنهاج من واطب  
على هذا الدعاء أغناه  
الله عن خلقه ورزقه

(فصل) في سنن الجمعة  
(يسن الغسل لحاضرها)  
أى يريد حضورها وان لم  
تجب عليه لان الغسل  
الصلاة لليوم بخلاف  
العيد

من حيث لا يحتسب وذكروا  
الفا كهى قبل هذا انه جاء  
في حديث عند الترمذى  
حكم عليه بالحسن  
والغرامة وحديث عند  
الحاكم حكم عليه بالصحة  
من حديث على رضى الله  
عنه وفي حديث عند أحمد  
والترمذى أيضا بلفظ ألا  
أعمالك كلمات لو كان  
عليك مثل جبل صبر دينا  
اداه الله عنك اللهم كفى  
بحلالك عن حرامك الخ  
وهو باللفظ الذى ذكره  
المصنف وليس في  
الحديث هذا والذى قبله

على هيئة الصلاة فتقوت الثواب المخصوص الا فى بنحو صلاة الجنائز الفاتحة والاحلاص والمعوذتين سبعا  
سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه  
وسلم وفي رواية لابن السنى ان ذلك باسقاط الفاتحة بعين من السوء الى الاخرى وفي رواية وقيل ان يتكلم  
بحفظ له دينه ودنياه وأهله وولده قال الغزالي في الاحياء وقال بعد ذلك اللهم يا غني يا حميد يا مبدئ يا معيد  
يا رحيم يا ودود اغثنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك وبطاعتك عن معصيتك قال الفا كهى  
عن ابن أبي الصيف من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جعتان حتى يستغنى وقال الشيخ  
الشرفاوى من واطب عليه أربع مرات مع ما تقدم أغناه الله ورزقه من حيث لا يحتسب وغفر له ما تقدم  
من ذنبه وما تأخر وحفظ له دينه ودنياه وأهله وولده والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿فصل في سنن الجمعة﴾

أى وبعض مكروهاتها ومحرمتها وفى ادراك الجمعة وفى الاستخلاف فان المصنف والشارح رحمهما الله  
تعالى ذكر هذه الامور فى هذا الفصل وترجمه فى التحفة بقوله فى آدابها وترجم غيره بقوله فيما يطلب فى  
الجمعة من الآداب (قوله يسن الغسل) أى مع الوضوء كسائر الاغسال وقد يجب بسبب العذر وضبط  
جمع الفرق بين الغسل الواجب والمستحب بان ما شرع بسبب ماض كان واجبا غالبا كالغسل من الجنابة  
والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى المستقبل كان مستحيا وهى كثيرة نظما به بعضهم بقوله  
وهالك أيضا عند اغسال تسن \* بسبعة وعشرة عند احسن  
الجمعة والعيد والكسوف \* وغسل الاستسقاء والخسوف  
ومن يغسل ميتا ومن دخل \* فى ديننا من معاده اغتسل  
وممن به اغماء او جنبون \* اذا أفاق غسله مسنون  
وقاصد الدخول فى الاحرام \* كذا دخول البلد الحرام  
والوقوف بعرفة فى عرفه \* وللبيت بعد بالمزدلفة  
وفى منى ثلاثة للراعى \* وللطواف سائر الايام

وزيد عليها منها كما فى التحفة غسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد وحرم المدينة ولكل ليلة من  
رمضان ولخلق عانة أو تنف ولبلوغ بالنس والحجامة وخر وج من حمام والتغير بالجسد وعند كل مجمع من  
مجامع الخير وعند سيلان الوادى (قوله لحاضرها) أى الجمعة وقيل يسن الغسل يوم الجمعة لكل أحد  
وان لم يرد الحضور كالعيد وسأى آنفا الجواب بالفرق بينهما (قوله أى يريد حضورها) ظاهره وان حرم  
كذات حليل بغير اذنه وهو متجه وان خالف فيه بعضهم والمراد من لم يرد عدم حضورها فدخل حالة  
الاطلاق حيث طلبت الجمعة منه على سبيل الوجوب والندب ويختص أيضا التزين الا فى يريد حضورها  
من الجمل (قوله وان لم يجب عليه) أى لم يجب الجمعة على يريد الحضور كالصبي والعبد والمرأة وذلك  
احراز للفضيلة (قوله لان الغسل للصلاة) لتعليل لتقييد سن الغسل بمريد الحضور (قوله لليوم بخلاف  
العيد) أى فان غسله حق اليوم فيسن لم يرد الصلاة وغيره وهذا التعليل يفرق بينهما ويبرد القول السابق

انه

ضم الاسماء المذكورة ولا تخصيص ذلك بيوم الجمعة الى آخر ما قاله

﴿فصل في سنن الجمعة﴾ (قوله بخلاف العيد) فالغسل فيه لليوم فيسن لم يرد الصلاة وغيره

(قوله لما صح من قوله الخ) هذا اللفظ رواية أبي عوانة وابن خزيمة وحبان في صحاحهم ولفظ رواية البخاري اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وله طرق كثيرة عد ابن منده من رواه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما فبلغوا ثلاثمائة وعشرين رواه عن ابن عمر فبلغوا أربع مائة وعشرين بن صعيابيا قال الحافظ ابن حجر وقد جعت طرقه عن نافع فبلغوا مائة وعشرين بن نفع منهم سبعون عند أبي عوانة وفي بعض طرقه عنده ذكر سبب الحديث وهو كان الناس يغدون في أعمالهم فاذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكروا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحديث (قوله للخلاف في وجوبه) للشافعي قول به في شرح غنية ابن سريج لبعض أصحاب القفال عن القديم انه واجب وفي الرسالة للشافعي في وجوبه احتمالان واحتمالات الشافعي أقوال ٢٤٩ (قوله وان صح الحديث)

أي بناء على حمل ر رواية الحسن عن سمرة على الاتصال وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عن البخاري والترمذي

وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ويكره تركه للخلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت

والخامس وغيرهم وقيل لم يسمع منه الحديث العقيقة وهو قول البزار وغيره وقيل لم يسمع منه شيء أصلاً وانما هو بحث من كتابه وعلى هذين القولين فالحديث مرسل فهو

انه يسن هنا لكل أحد وعبارة التحفة ورفق الاول أي القول المعتمد بان الزينة ثم أي في العيد مطلوبة لكل أحد وهو أي الغسل من جلته بخلافه هنا فان سبب مشروعيته دفع الرجاء الكريه عن الحاضر بن انتهى قال الراعي وقد يضيق في هذا الفرق فليتأمل (قوله وذلك) أي سن الغسل لمريد الجمعة الشامل لمن لم يجب عليه (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) أي فيما رواه ابن خزيمة وحبان وأبو عوانة في صحاحهم والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله من أتى الجمعة) أي أراد أن يأتي الجمعة وأتى بقصر الهمزة لا بمد الهاء لا بمعنى الاعطاء ولا يصح ارادته هنا كما هو ظاهر قال في المصباح أتى الرجل أتيا جاء والاتيان اسم منه وأتيته يستعمل لازما ومتعديا ثم قال وأتيته مالا بالمد أعطيته وأتيت المسكاتب أعطيته أو حططت عنه من نجومه فافهم (قوله من الرجال أو النساء) بيان لمن ويقاس بهم الخنثى (قوله فليغتسل) أي ندبا للحديث الآتي (قوله ومن لم يأتها) أي ومن لم يرد أن يأتها أصلا (قوله فليس عليه غسل) يعني لم يطلب منه غسل وهذا اللفظ لابي عوانة ولفظ رواية البخاري اذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد مجيئها فليغتسل ولهذا الحديث طرق كثيرة عد ابن منده من رواه عن نافع فبلغوا ثلاثمائة قال الحافظ ابن حجر وفي بعض طرقه عند أبي عوانة ذكر سبب الحديث وهو كان الناس يغدون في أعمالهم فاذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكروا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحديث نقله في الكبرى (قوله ويكره تركه) أي الغسل لمريد الحضور (قوله للخلاف في وجوبه) أي الغسل وهو قول للشافعي قديم كما نقله بعض أصحاب القفال وفي الرسالة للشافعي في وجوبه احتمالان واحتمالاته أقوال وغالب الاحاديث ظاهر أو صريح فيه كحديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي بالغ وحديث النسائي وحق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام هو يوم الجمعة وعلى المعتمد فالصارف عن الوجوب الحديث الذي ذكره الشارح فيما بعد على الأثر (قوله وان صح الحديث بخلافه) أي القول بالوجوب ثم اطلاقه الصحة في هذا الحديث بناء على حمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال وهو قول علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والخامس وغيرهم وقيل لم يسمع منه الا شيئين ليس هذا منهما وهو قول البزار وغيره وقيل لم يسمع منه أشياء أصلا وعليها فهذا الحديث مرسل الا أنه تقوى بشواهد وطرقه فافهم (قوله وهو قوله صلى الله عليه وسلم) أي فيما رواه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وحبان وغيرهم (قوله من توضأ يوم الجمعة) أي مقتصر على الوضوء فقط ولم يغتسل (قوله فيها ونعمت) الفاعل زابطة للجواب والجار والمجرور متعلق بمحذوف ونعمت فاعله ضمير مستتر قال في التحفة أي فبالسنة أي بما جوزه من الاقتصار على الوضوء

﴿ ٣٢ - ترسي - لث ﴾

ضعيف الآن يقال تقوى بشواهد وطرقه وامل هذا وجهه ملاحظه الشارح حيث أطلق الصحة (قوله فيها ونعمت) حكى الازهرى ان معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة قاله الاصمعي وحكاها الخطابي أيضا وقال انما ظهرت ناء التأنيث لاضمار السنة وقال غيره ونعمت الخصلة وقال بعضهم ونعمت الرخصة قال لان السنة الغسل وقال ابن الصباغ معناه فبالفريضة أخذ ونعمت الفريضة أي لانه انما يكون أخذ بالسنة اذا اغتسل وأما اذا توضأ فاعلم أني بالفرض الذي عليه ويجرى الشارح في الامداد على ارجاع الضمير للرخصة وقال في شرح العباب فبالرخصة التي هي الاقتصار على الوضوء أخذ قال وهو أولى من تقدير السنة والخصلة وقال في التحفة أي فبالسنة أي بما جوزه من الاقتصار على الوضوء أخذ ونعمت الخصلة هي انتهى فراجع على هذا معنى السنة الى الرخصة

أخذ ونعمت الخصلة هي انتهى ودفع بقوله بما حوزته الخ ما قد يتوهم من ان المراد ان الوضوء يحصل به السنة بدل الغسل مع انه ليس مراد ابل كراهة ترك الغسل باقية ومعنى الكلام ان الحديث صارف عن الوجوب الذي اقتضته اللام في فليغتسل وان المراد بالوضوء الوضوء عن الحدث الذي لا بد منه لصحة الجمعة نقله الجبل عن ع ش (قوله ومن اغتسل بالغسل أفضل) يعني ولكن الغسل مع الوضوء أفضل من نقله الجبل عن ع ش (قوله ومن اغتسل بالغسل أفضل) يعني ولكن الغسل مع الوضوء أفضل من الاقتصار على الوضوء فقط قال بعض شراح الحديث ووجه الدلالة من هذا الحديث ان قوله بالغسل أفضل يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل فيسبغ جزء الوضوء وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان يستن وان يمس طيبان وجد قال جمع منهم الطبري ظاهره وجوب الاستن والطيب لذكرهما بالعاطف والتقدير الغسل والاستن والطيب كذلك وليس بواجبين اتفاقا فدل على ان الغسل ليس بواجب اذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد ونظر فيه بما هو مذكور في شروح الحديث (قوله ووقته) أي وقت جواز الغسل (قوله من الفجر) أي الصادق فلا يجزئ قبله ولو بعد الفجر (قوله ووقته) أي وقت جواز الغسل (قوله من الفجر) أي الصادق فلا يجزئ قبله ولو بعد الفجر الكاذب هذا هو الاصح وقيل وقته من نصف الليل كالعيد (قوله لان الاخبار) أي الدالة على طلب الغسل لتعليل لكون وقته من الفجر (قوله علقته باليوم) أي كخبر من اغتسل يوم الجمعة الخ ويفارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر بعد نصف الليل ببقاء أثره الى صلاة العيد لقرب الزمن وبأنه لو لم يجزئ قبل الفجر لضاف الوقت وتأخر عن التذكير ولو تعارض الغسل والتذكير فإعادة الغسل كما قاله الزركشي وغيره أولى حيث أن الفوات للخلاف في وجوبه ولأن نفعه متعد الى غيره بخلاف التذكير فهم ما قال في التحفة وهذا أي اطلاق تقديم الغسل على التذكير أولى من بحث الأذرعى انه ان قل تغير بدنه بكر والاغتسل انتهى قال ع ش ومثله أي الغسل بدله فيما يظهر فاذا تعارض التذكير والتيمم قدم التيمم لان الأصل في البدل أن يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد عليه ان الغسل إنما قدم لانه قيل بوجوبه وأما التيمم ففي سنة خلاف فضلا عن الاتفاق على سنة انتهى (قوله ويسن تأخيره) أي الغسل (قوله الى الرواح) أي الى الجمعة أو ما قرب منه يعني الى الذهاب اليها بناء على أن الرواح مطلق السير كما قاله الأزهري وعلى مقابلة المشهور رسمى بذلك لانه لما يفعله بعد الزوال كما أجيب بذلك عن التعبير به في الخبر الآتي والحاصل أن الغرض من كلامه ان الغسل لها سنة من الفجر الصادق ولكن تقريره من ذهابه الى الجمعة أفضل قال في البهجة

ولم يرها استحبوا الغسلا \* لكنه عند الرواح أولى

تأمل (قوله لانه) أي تأخير الغسل الى الرواح على ما مر (قوله أفضى الى الغرض من التنظيف) أي عن الروائح الكريهة عند الاجتماع وهذه العلة خاصة بالغسل فيقتضي ان التيمم لا يسن قريبه من ذهابه إلا أن يقال انه مقبس على الغسل جل عن شيخه (قوله ولا يبطله) أي غسل الجمعة (قوله حدث ولا جناحة) أي لكن تسن أعادته أي الغسل كذا قيل قال سم وطاهره سن أعادته فهم ما لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجناحة أيضا كما بينه الشارح في الإيعاب وهو كما بين بل القياس حرسه لانه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فمحرم كما لو اغتسل في غير يوم الجمعة بيته إلا أن يقال لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق لم يحرم فليتأمل (قوله ويندب لمن عجز عنه) أي عن الغسل حسا أو شرعا (قوله التيمم) هذا هو الاصح ومقابلته وهو احتمال اللام ووجه الغزالي انه لا يقيم لان الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض وسيأتي ما يرد هذا واختلفوا في الامام والغزالي هل هما من أصحاب الوجوه أم لا والمشهور الثاني لكن الذي قاله ابن الصلاح في فتاويه انه ما وكذا الشيخ أبو اسحاق منهم فافهم (قوله بنية الغسل بدلا عنه) كذا في نسخ ولعلها عبارة مقبولة والاصل بنية التيمم بدلا عنه أي الغسل ثم رأيت عبارة التحفة والتهابة بنية بدلا عن الغسل الخ فأرجع

ومن اغتسل بالغسل أفضل (ووقته من الفجر) لان الاخبار علقته باليوم (ويسن تأخيره الى الرواح) لانه أفضى الى الغرض من التنظيف ولا يبطله حدث ولا جناحة ويندب لمن عجز عنه التيمم بنية الغسل بدلا عنه

(قوله بنية الغسل) قال القليوبي قال شيخنا فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغتسال ويكفي نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية انتهى



(قوله وان فات قصده النظافة) وهل يكره ترك التيمم اعطاء له حكم مبدله كما هو الاصل اولاً لقوات الغرض الاصل في من النظافة كل محتمل انتهى قال القليوبي يكره كالفعل قال الهاتفي قال بعضهم الاقرب الكراهة لان الاصل في البديل ان يعطى حكم مبدله وعبر في المنهج بقوله يسن غسل فبدله لم يرها قال في شرحه بل يكره تركه قال الشوبري في حاشيته أي كل من الغسل فبدله وبه يردد الشيوخ ابن حجر في أن تركه التيمم مكره اولاً انتهى قال في التحفة ولو فقد الماء بالكلية سن ٢٥١ له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم

عن غسله فان اقتصر على تيمم بنيتها فقياس ما مر آخر الغسل حصوها لهما ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى قال الهاتفي في حاشيتها ما نصه قال العلامة الشيخ علي الشبرملي الاول هو الظاهر كما نقل عن افتاء

اخر ازا لفضيلة العبادة وان فات قصده النظافة كسائر الاغسال السنونة (و) يسن (التبكير) الى المصلي ليأخذوا مجالسهم وينتظروا الصلاة للخبر الصحيح من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى

مر وهو قريب انتهى وفي حاشي المنهج للشوبري لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل مسنون وعجز عن الماء فهل يكفي لهما تيمم واحد بنيتها أو لا فيه نزاع طويل في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذي انحط عليه كلامه أنه يكفي عنهما تيمم واحد

عش ضميره الى التيمم قال القليوبي عن شيخه فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال ويكفي لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية الخ فليتأمل (قوله احرار الفضيلة العبادة) تعليل لسبب التيمم من عجز عن الغسل وعبارة التحفة لان القصود النظافة والعبادة فاذا فاتت تلك أي النظافة بقيت هذه أي العبادة (قوله وان فات قصده النظافة) أشار به الى رد ما مر عن الامام والغزالي ولكن تفسير التحفة المذكور أظهر من عبارته هنا قال فيها وهل يكره ترك التيمم اعطاء له حكم مبدله كما هو اولاً لقوات الغرض الاصل في من النظافة كل محتمل قال عش الاقرب الكراهة لان الاصل في البديل ان يعطى حكم مبدله الا مانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه النظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم (قوله كسائر الاغسال السنونة) أي فانه يتيمم عند العجز بدلا عنه فالكفا للتبكير قال في التحفة ولو وجد ماء يكفي بمض بدنه فظاهر انه يأتي هنا بما يجي ما في غسل الاحرام انه اذا كان يبدله تغير ازاله به والا فان كفي الوضوء أي المسنون في الغسل توضحه بالاغسل به بعض أعضاء الوضوء وحينئذ اذا نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل والا كفي تيمم الغسل فان فضل شيء عن أعضاء الوضوء وغسل به أعلى بدنه ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على تيمم بنيتها فقياس ما مر آخر الغسل حصوها ويحتمل خلافه لضعف التيمم قال سم الحصول هو الظاهر وخرج بقوله بنيتها ما لو نوى أحدهما فلا يحصل الاخر كما مر (قوله ويسن) أي لغير معذور يشق عليه البكور (قوله الى البكور الى المصلي) أي سواء المسجد أو غيره (قوله ليأخذوا مجالسهم وينتظروا الصلاة) يؤخذ منه أن من هو محجور بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة لطلب العلم بحسب اتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا أن الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب به لا يحصل له سنة التبكير لانه ليس منهيًا للصلاة فيه عش (قوله للخبر الصحيح) دليل لسن التبكير والحديث رواه الشيخان وغيرهما وفي بعض رواياتهم ذكر أول الحديث وهو على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الاول فالاول ومن اغتسل الخ (قوله من اغتسل) قضية هذا التقييد الوارد في الحديث توقف حصول البدن أو غيرها على كونه المجيء مسوقا بالاغتسال والثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه قاله سم لكن في البجيري ان الغسل ليس بقيد بل بيان الاكل فمثله اذا راح من غير غسل فليراجع (قوله يوم الجمعة) الخ سعة للشارح هنا لفظ غسل الجنابة وهو ثابت في الصحيحين ومعناه كغسل الجنابة فهو من محجاز التشبيه وبدل له عدوله اليه عن قوله من اغتسل من الجنابة فليس المراد حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به ذلك لانه يسن الجماع في ليلتها والاول أولى لان الحمل على الثاني يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف المقصود ومجى عن المجموع ما يوافقه أفاده عش وسيأتي في الشرح مثله (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر هل المراد برواحه دخوله المسجد حتى لو بعدت داره جدا بحيث انه اذا سار من الفجر لم يدخل المسجد الا في الساعة الخامسة مثلا لم يحصل له التبكير الا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له

انتهى او خرج يقول التحفة بنيتها ما اذا نوى أحدهما فقط قال ابن قاسم فلا يحصل الاخر كما علم مما مر في آخر الغسل انتهى (قوله ويسن التبكير الخ) في التحفة والتهابة عند تعارضه مع الغسل يقدم الغسل خلافا للاذري (قوله يوم الجمعة) في الصحيحين هنا زيادة غسل الجنابة انتهى وقد ذكر الشارح ذلك في التحفة وغيرها كالامداد وغيره قال في النهاية أي مثله زاد في الامداد وقيل اغتسل من جماع حلبة لتسكن نفسه وعبارة التحفة وقيل حقيقة بأن يكون جامع لانه يسن ليلة الجمعة أو يومها انتهت

من حين خروجه من منزله فيه نظر والذي يتجه أن يقال أن السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار والمشقة بحيث أنه يوازي ثواب من بكر وهو محتمل انتهى برماوى ويؤيده ما فى آخر الحديث فاذا خرج الامام وحضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه أن الملائكة انما يكتبون من وصل اليهم بل أول الحديث المار صريح أو كالصريح فيه فليتأمل (قوله فكانما قرب بدنة) بتشديد الراء أى تصدق بها وهى تقع على الواحدة من الابل والبقر والغنم سميت بذلك لعظم بدنها وخصصها جماعة بالابل وهو المراد هنا اتفاقا والتصريح بالآتى بغيره (قوله ومن راح فى الساعة الثانية) أى ومن اغتسل ثم راح فى الساعة الثانية وهكذا يقدر فى الباقي (قوله فكانما قرب بقرة) هى تقع على الذكر والانثى اذاؤها للوحدة قال سمى لودخل المسجد فى الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه فى الساعة الثانية مثلاً فهل له بدنة وبقرة الوجه لابل خروجه بنا فى استحقات البدنة بكاملها بل ينبغى عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لان المتبادر أنها لم تدخل واستمر ولو حصل لاله لزم أن يكون من غاب ثم رجع أكمل من لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصاً من طالت غيبته كان دخل فى أول الساعة الاولى وعاد فى أول الثانية فتدبر انتهى (قوله ومن راح فى الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً قرناً) أى عظيم القرنون كذا قيل وفى المصباح ما يقتضى أن الاقرن معناه ذوالقرن عظيماً كان أو لا فقيه وشاة قرناً خلاف الجماء والجماء هى التى ليس لها قرن والذكر أجم والجمع جم مشل أجم وجرأ وجر قال فى شرح مسلم ووصفه أى الكبش هنا بالاقرن لانه أكل وأحسن صورة ولان قرنه ينتفع به (قوله ومن راح فى الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة) بتثنية الدال والفتح أفصح وهى معروفة (قوله ومن راح فى الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة) بفتح الباء واحدة البيض وانظر هل المراد بيضة الدجاجة أم غيرها فانى لم أر من صرح بتعيينها قال الامام النووى فى هذا الحديث الخ على التذكير الى الجمعة وان مراتب الناس فى الفضيلة فيها وفى غيرها بحسب أعمالهم وهو من باب قول الله تعالى ان أكرمكم عند الله اتقاكم الخ ونعم هذا الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكراً قالوا هؤلاء الملائكة غير الحفظة وظيفتهم كتابة حاضرى الجمعة شرح مسلم ولعل الشيخ ع ش لم يطالع على هذا حيث تردد فيهم ثم استقر أنهم غيرهم قال لان الحفظة لا يقرقون من عيولاه وهؤلاء يجلسون بأبواب المساجد لعامة من يدخل (قوله وفى رواية صحيحة) أى الأما ليست رواية الشيخين وانما هى رواية للنسائى أنى بها الشارح كغيره جواباً للاشكال على الرواية الاولى وسياق فى شرح البخارى استشكل بأن الساعات ست لا خمس (قوله وفى الساعة السادسة فكانما قرب دجاجة) ليس فى هذا خلاف مع الرواية الاولى فلا حاجة الى ذكره كما صنع به المحلى (قوله وفى الساعة السادسة عصافير) بالضم طائر معروف والجمع عصافير قيل سمي بذلك لانه عصى وفر وهذه الساعة ساقطة من الرواية الاولى (قوله وفى الساعة السادسة بيضة) أى فتكون الساعات ستة والصلاة فى السابعة (قوله وفى أخرى صحيحة أيضاً) أى وهى للنسائى أيضاً وعبارة القسطلانى فى شرح البخارى استشكل بأن الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح فى السادسة بل فى السابعة نعم عند النسائى باسناد صحيح بعد الكبش بطة انتهى قال الامام النووى فى الخلاصة هاتان الروايتان وان صح استادهما شاذتان لمخالفتهم الروايات المشهورة فافهم (قوله وفى الرابعة بطة) هى من طيور الماء وهى الاوز تقع على الذكر والانثى فهذه ليست موجودة فى الرواية الاولى (قوله وفى الخامسة دجاجة وفى السادسة بيضة) أى فتكون الساعات ستاً أيضاً وفى هذه الاحاديث من الفوائد غير ما مر أن القليل من الصدقة غير محترق فى الشرع وان التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر وهى أفضل من الغنم قال القليوبى سئل

فكانما قرب بدنة ومن راح فى الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح فى الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً قرناً ومن راح فى الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة وفى رواية صحيحة وفى الرابعة دجاجة وفى الخامسة عصافير وفى السادسة بيضة وفى أخرى صحيحة أيضاً وفى الرابعة بطة وفى الخامسة دجاجة وفى السادسة بيضة

(قوله دجاجة) بتثنية الدال والفتح هو الفصيح قسطلانى على البخارى (قوله وفى رواية صحيحة الخ) أشار به الى استشكل رواية الصحيحين السابقة قال القسطلانى فى شرح صحيح البخارى استشكل بان الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح فى السادسة بل فى السابعة نعم عند النسائى باسناد صحيح بعد الكبش بطة انتهى

شيخنا أي الزيادة عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأضحية فقبل له فالدجاجة والعصفور  
والبطة فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفاني الجميع والله أعلم (قوله وانما يندب البكور) دخول على  
المتن والبكور مصدر بكر بالتخفيف بخلاف التكبير الذي في المتن فانه مصدر بكر بالتشديد كما لا يخفى ثم  
الاولى للشارح التعبير به مجازاً للتميز لأن يقال في تعبيره إشارة إلى أن المبالغة التي أفادها المتن غير متعينة هنا  
فليتأمل (قوله لغير الامام) أي وغير المعذور أي الذي يشق عليه التكبير وإطلاقه يقتضي استحبابه للعجوز  
إذا استحبنا حضورها وكذلك الخنثى الذي هو في معنى العجوز واستوجهه في النهاية وعبارة التحفة  
لغير الخطيب ولعلها الاولى إذا نظر أن الامام إذا لم يكن هو الخطيب يسن له التكبير أيضاً فلهذا ما قاله  
المصنف محمول على الغالب فليتأمل (قوله أما الامام) ويلحق به من به سلس بول ونحوه كذا في النهاية  
وظاهر وان أمن تلويث المسجد ويوجهه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطنة  
والعصابة ع ش (قوله فيندب له) أي للامام (قوله التأخير إلى وقت الخطبة) أي فلو بكر لا يحصل له  
ثواب التكبير كذا قاله ع ش واعتمده الحنفى ووجهه بأنه يكون مخالفاً للسنة في حقه وقال القليوبي  
والبرماوى أنه إذا بكر يكون كغيره في البدنة وغيرها لكن ينظر أي فرد من أفراد المبكرين وينبغي أن يراد  
ثواب الساعة التي عزمه الحضور فيها لولا طلب التأخير (قوله لا لتابع) أي فان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يهمل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا خرج إليهم فسلم عليهم فصعد المنبر وتأخذ يلال في  
الاذان فقام صلى الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة وكذلك الخلفاء الراشدون بعده  
قال سم هل أجره أي الامام دون أجر من بكر قال ع ش وقد يقال تأخير له لكونه مأموراً به يجوز أن يثاب  
عليه ثواباً يساوي ثواب المبكرين أو يزيد (قوله والساعات المذكورة) أي في الحديث المأثور (قوله من  
طلوع الفجر) أي الصادق لا الشمس ولا الضحى ولا الزوال ولا الفجر الكاذب لان الفجر الصادق هو  
أول اليوم شرعاً وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر فلو جاء قبل الفجر لم يثب على ما قبله ثواب التكبير للجمعة  
ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيء المجيء للجمعة لم يحصل له فضل التكبير  
ولو بكر أحد مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير ولو زال الإكراه حسب له من حينئذ ان قصد الإقامة  
لأجل الجمعة فيما يظهر في كل من الاربع سم (قوله والمراد بها) أي الساعات المذكورة (قوله ساعات  
النهار الفلكية) أي خلافاً لما في الروضة وأصلها فانه ما قاله في الساعات الاربع  
والعشر من بل ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه ثلاثون في الفضيلة رجلاً جا آتى ساعة  
انتهى وسيأتى في الشرح الإشارة إلى الجواب عنه (قوله وهي) أي ساعات النهار الفلكية (قوله اثنا عشر  
ساعة زمانية صيفاً أو شتاء) أعلم أن الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة  
فاذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فاذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله أخذ  
من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون في غاية القصر لانها إلى عشر ساعات هذه اصطلاح أهل الميقات  
وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراجح كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا يخفى أن  
الحصة من الفجر إلى الزوال تزيد من الباقي بكثير في اعتبارنا الفلكية لزم زيادة عددها على الست  
واختلافها في الشتاء والصيف وان جئنا على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلاً كما لا نقصا  
فلا يصح ذلك إلا بأن يقسمه من الفجر إلى الزوال ست ساعات متساوية لكن يلزمه زيادة  
أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعة بعد الزوال لطول الحصة  
كما علمت فليتأمل عميرة وإلى هذا أشار الشارح بقوله العبرة الخ (قوله والعبرة بخمس ساعات  
منها أوست) الخمس بناء على رواية الصحيحين السابقة والست بناء على الروايتين الأخيرتين

وانما يندب البكور (لغير  
الامام) أما الامام فيندب  
له التأخير إلى وقت الخطبة  
للاتباع والساعات المذكورة  
(من طلوع الفجر) والمراد  
بها ساعات النهار الفلكية  
وهي اثنا عشر ساعة زمانية  
صيفاً أو شتاء والعبرة  
بخمس ساعات منها أوست

(قوله لغير امام) قال في  
النهاية يلحق به سلس  
البول ونحوه فلا يندب له  
التكبير قال وإطلاقه يقتضي  
استحباب التكبير للعجوز  
إذا استحبنا حضورها  
وكذلك الخنثى الذي هو  
في معنى العجوز وهو  
متجه انتهى (قوله بخمس  
ساعات أوست) الخمس بناء  
على رواية الصحيحين  
السابقة والست بناء على  
الروايتين الأخيرتين



ذكره في الامداد والاياب والمعتد منه ما ذكره هنا كما قال والقائل بأنه ليس المراد الساعات الفلكية بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم هما الشيخان في الروضة وأصلها لثلاث يستوى فيها رجلان جاء في طرفي ساعة ولأنه لو أراد بذلك لاختاف الامر في اليوم الشاق والصائف

طال الزمان أو قصر ويؤيده الخبر الصحيح وهو يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة اذ مقتضاه ان يومها لا يختلف فلتحمل الساعات على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال لكن بدنة من جاء أول الساعة أكمل من بدنة من جاء آخرها وبدنة المتوسط متوسطة وكذا يقال في بقية الساعات هذا هو المعتمد من اضطراب طويل في المسئلة

والذي اعتمده الشارح تبع فيه المجموع وشرح مسلم قال الغزالي في الاحياء والساعة الاولى الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة بعد الضحى الاعلى الى الزوال وفضلها قليل ووقت الزوال حق

كردى وهما للنسائي كما قررته (قوله طال الزمان أو قصر) يعني فالمراد كما في التحفة ان ما بين الفجر وخر وج الخطيب الى المنبر ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطل اليوم أم قصر فماسبأت ما بين الفجر والزوال محمول على الغالب من أنهم يصلون عقبه والا فالمدار على خروجه الخطيب فالقسمة من الفجر الى خروجه تدبر (قوله ويؤيده) أي كون العبرة ما ذكر (قوله الخبر الصحيح) أي الذي رواه أبو داود في السنن والنسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فروعا (قوله وهو) أي لفظ الخبر (قوله يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة) تمام الحديث لا يوجد مسلم يسأل الله عز وجل شيئا إلا آتاه عز وجل فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر انتهى فهذا الحديث وارد في ساعة الاجابة الا أن عمومها شامل لجميع أيامه ولذا قال الشارح اذ مقتضاه تأمل (قوله اذ مقتضاه) أي هذا الخبر الصحيح وهذا بيان لوجه التأييد (قوله ان يومها) أي الجمعة (قوله لا يختلف) أي في كونه اثني عشرة ساعة بطول الزمان وقصره (قوله فلتحمل الساعة) أي الواحدة من هذه الساعات المذكورة في الخبر السابق (قوله على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال) أي غالبا والا فالعبرة بخروج الخطيب كما مر والحاصل أنها تنقسم من الفجر الى خروجه للخطبة كنقسم الساعات الزمانية التي هي من طلوع الشمس لامن طلوع الفجر عند أهلها ستة أقسام متساوية كما يقسم منه الى الغروب الذي هو موافق لما عليه مصطلح علماء الميقات وان لم يزل على ذلك أن ساعات ما بين الفجر وخروجه لها أكثر من ساعات ما بينه وبين الغروب لزيادة حصص الفجر على نصف القوس فيه وبه يعلم الجواب عما يقال ان الساعات الزمانية تحسب عند علماء الميقات من طلوع الشمس لامن طلوع الفجر فلي تأمل (قوله لكن بدنة من جاء أول الساعة) أي الاولى يعني ثوابه المشبهة بثواب المقرب بدنة (قوله أكمل من بدنة من جاء آخرها) أي الساعة وكذا أكمل من بدنة من جاء في وسطها وعبارة التحفة ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها يشتركون في أصل البدنة مثال ذلكهم متفاوتون في كمالها انتهى وهي أفيد (قوله وبدنة المتوسط) أي الجائي في وسط الساعة (قوله متوسطة) أي فهي كما في درجات صلاة الجماعة الكثيرة والقليلة قال العلامة البرماوي ومحل حصول هذا الثواب ان استمر في محل الصلاة الى أن صلى أو خرج لعذر وعاد عن قرب والافاته ويحصل له ثواب عوده انتهى ومر عن سم ما وافقه (قوله وكذا يقال في بقية الساعات) أي الثانية والثالثة والرابعة والخامسة وكذا السادسة على الر وايتين الاخيرتين بقرة من جاء أول الساعة الثانية أكمل من بقرة من جاء آخرها وقس الباقية (قوله هذا) أي ما ذكر من أن العبرة بخمس ساعات أو ست ساعات من الساعات الزمانية على ما مر (قوله هو المعتمد) الذي قاله الامام النووي في شرحي المذهب ومسلم خلافا لما قاله في الروضة كاصلها كما مر ويؤيد الاول أيضا ما يلزم الثاني أي ما في الروضة من كون الاقتصاد في الحديث على الساعات الخمس أو الست لاحكامه له لان السبق مراتبه غير منضبطة نعم يصح اعتبار الامرين فينظر الى الساعات من حيث الانقسام اليها ويخصص كل واحد بشي وينظر لافراد الجائين في كل منها من حيث تفاوتهم في البيضة مثلا بسبب الترتيب في المجي وفي ساعاتها وبه يتضح أنه لا خلاف في الحقيقة بين ما في الروضة والمجموع أفاده في الامداد ونظر فيه بما لا يجدي فلي تأمل (قوله على اضطراب طويل في المسئلة) أي فقد قيل ان الساعات المذكورة من طلوع الشمس لان أهل الحساب يعدون اليوم منه وقيل هي لحظات لطيفة أو لحاز والشمس وآخرها قعود الامام على المنبر ويدل لهذا الحديث المذكور في الشرح لان حقيقة الواح من الزوال الى آخر النهار بخلاف العدو فانه من أوله الى الزوال قال تعالى غدوها شهر ورواحها شهر وهذا مذهب مالك رضي الله عنه وأجاب أن متناهاً ما عدا ذكر في الخبر لفظ الرواح مع أنه اسم للخروج بعد الزوال كما قاله الجمهور لانه خروج لما يؤتي به بعد الزوال على أن الازهرى منع ذلك وقال انه يستعمل عند العرب في الستراى وقت من ليل أو نهار قال في التحفة وتسليم أن هذا مجاز تتمين ارادته لخبر يوم الجمعة المذكور وقال الغزالي في الاحياء الساعة الاولى الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها

(قوله بل يكره لبس المصبوغ بعده) كذلك في شرح الارشاد للشارح وفي شرح المنهج بل الابيض ما صبغ قبل نسجه انتهى ولم يلبسه الخ علل الرافي الكراهة بهذا وعلى الشهاب البرلسي بأنه قد يكثر ما ينفضل ٢٥٥ منه من الصبغ فيشوه البدن لكن

قال الجلال الرملي في هياته سيأتي فيما يجوز لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر انتهى وفي التحفة بعد أن نقل الكراهة قال كذا ذكره جمع متقدمون واعتمده المتأخرون وفيه نظر فان اطلاق الصحابة للبس عليه وسلم المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على

والثالثة الى انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة بعد الضحى الاعلى الى الزوال وفضلها قليل ووقت الزوال حق الصلاة ولا يفضل فيه قال ع ش لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيفيد اشتراكهما في وقت واحد ولعل المراد منه أنه يجعل ما بعد الساعة الثالثة الى الزوال منقسمين الرابعة والخامسة على السواء وأن محل ذلك حيث خرج الامام عقب الزوال كما هو الغالب والاقسم ما بين خروج الامام وآخر الثالثة بين الساعتين وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء فتأمل (قوله ولبس الثياب البيض) أي ويسن لبس الخ قال في المصباح لبست الثوب من باب تعب لبس باضم اللام واللبس بالكسر واللباس ما يلبس ولبست الامر لبسا من باب ضرب خلطته وفي التنزيل ولبسنا عليهم ما يلبسون الخ ملخصا والثياب جمع ثوب وهو ما يلبسه الناس من كتان وقطن وغيرهما ويجمع على أثواب وأثوب وأثوب والبيض بكسر الباء جمع أبيض وأصلها مضمومة كسرت لمناسبة الباء على حذف قول ابن مالك في الخلاصة

ويكسر المضموم في جمع كما \* يقال هم عند جمع أهبا

(قوله والاعلى منها) أي من الثياب البيض (قوله أكد) أي من غيره وكونها جديدة أولى ان تبسرت والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره والا كمل ان تكون كلها بيضاء والافعالها فان كان أسفلها فقط وقيد بعض المتأخرين بحثا بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلويها قال ع ش وهل يحصل الثواب ولو كان الثوب الابيض مغصو بألم لافيه نظر والاقرب الحصول لانه انما نهي عن لبسه لحق الغير فاشبه ما لو توضأ بالماء المغصوب فانه يثاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اتلاف مال الغير انتهى فليتأمل (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل للتميز والحديث رواه الترمذي وغيره وصححه (قوله البسوا) بكسر الهمزة وسكون اللام وفتح الباء لانه من باب علم اذا كان في الاحرام كما هنا ومن باب ضرب اذا كان في المعاقب كما في قوله تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم جل عن شيخه ومر عن المصباح ما يوافق (قوله من ثيابكم البياض) ينصب البياض مفعول البسوا (قوله فاما من خير ثيابكم) التبعيض فيه لا ينافي أنها الخيرة على الاطلاق لجواز تفاوت افراد الخير سم ويدل لما قاله حديث أنس كان صلى الله عليه وسلم من أحسن الناس خلقا فأتى هنا بجمع أنه صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا جميعا تنتج ان كون الشيء من الخير لا ينافي كونه خيرا على الاطلاق بنص كلام أنس الذي هو أقوى صحة في مثل ذلك وتعمام الحديث وكفنا فيهما مونا كم (قوله وما صبغ غزله) أي من الثياب وبعبارة التحفة ويلى الابيض ما صبغ قبل نسجه الخ (قوله قبل النسج) أي كما يرد وينبغي تقديم ما قرب لونه من البياض على غيره ثم هذا محله في غير المزعفر والمصفر بقرينة ما أتى في فصل اللباس (قوله أولى مما صبغ بعده) أي النسج قال القليوبي فهو بعد البر ودوهي أولى من الساذج والحاصل أن الابيض أفضل في كل زمن حيث لا عذر كما استوجهه في التحفة قال سم بقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العيد فالاعلى أو يراعى الجمعة وقت أقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاعلى فيها لكن يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة وعيت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا إذ الزينة فيه أكدم منها في الجمعة ولها من الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتأمل قال الكردي في الكبرى وما ذكره آخره هو التحقيق وقد اختلج في الصدر قبل الوقوف عليه (قوله بل يكره لبس المصبوغ بعده) أي النسج بخلاف المصبوغ قبله فانه لا يكره اتفاقا (قوله ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم) هذا في قوة

(ولبس) الثياب (البيض) والاعلى منها أكدم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البيض فاما من خير ثيابكم وما صبغ غزله قبل النسج أولى مما صبغ بعده بل يكره لبس المصبوغ بعده ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم

أنه لا فرق وفي حديثه اختلف في ضعفه إنه صلى الله عليه وسلم أتى له بعد غسله بملحفة مصبوغة بالورس فالتحف بها قال راويه قيس بن سعيد رضى الله عنهما وكانى انظر أثر الورس على عكته أي ما انطوى وتشى من لحم بطنه سمنا وهذا ظاهر في أنها مصبوغة بعد

النسج بل يأتي قبيل العيد أنه صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته وهذا صريح فيما ذكرته انتهى وقال العلامة ابن قاسم قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاب في باب اللباس لا يكره من المصبوغ الا

المزعرفر والمعصفر على ما فيه وما اعتمده موافق لما اختاره شيخنا الشارح أى بقوله وفيه نظر فان اطلاق الصحابة الخ انتهى قال الهاتفي في حاشية التحفة ومثله المغنى انتهى فتحرران لا كراهة قال في النهاية وقيدته أى أفضلية البياض بعض المتأخرين بحثا بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلوثها انتهى وبوافقه قول التحفة أفضلهما الأبيض في كل زمن حيث لا عذر على الأوجه انتهى وفي الامداد للشارح فيه نظرا ذمكته جلله معه الى المسجد ثم يلبسه فيه انتهى ونظر في كلام الغزى المذكور في شرح العباب أيضا قال لا يمكنه لبس ما بقي ثوب به الأبيض فاذا وصل للجامع نزعها فان لم يتيسر له ذلك لم يبعد ان يكون خوف تدنس ثوبه الأبيض عذرا في عدم لبسه انتهى وقديقال لاختلاف الامداد والاعباب لم يحش ثوب به وما نقله الرملى عن خشية التلو بث

٢٥٦

لانه حيث يسهل عليه فعله وما في

التعليل للكرهية قال في التحفة كذا ذكره جمع متقدمون أى منهم البندنيجي واعتمده المتأخرون وفيه نظر فان اطلاق الصحابة رضى الله عنهم للبسه صلى الله عليه وسلم المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على أنه لا فرق وبان في حديث اختلاف في ضعفه أنه صلى الله عليه وسلم أتى له بعد غسله بملحفة مصبوغة بالورس فالتحف بها قال راوية قيس بن سعد رضى الله عنهم وكان أنظر أثر الورس على عكته وهذا ظاهر في أنها مصبوغة بعد التسج بل يأتي قبيل العيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته وهذا صريح فيما ذكرته أى من عدم الفرق (قوله ولبس الاول) أى المصبوغ غزله قبل التسج روى البيهقي عن جابر رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرد بالضم ثوب مخطط والجمع ابراد وبرد وبرد أسكية يلتحف بها الواحدة كساء (قوله ويندب للامام أن يزيد) أى على بقية القوم (قوله في حسن الهيئة والعمامة والارتداء) أى للاتباع ولأنه المنظور اليه والاولى له ترك لبس السواد حيث لم يحش مفسدة بل المواظبة على لبسه لكل أحد في الرأس وغيره بدعة ومحل له ما لم يكن له فيه غرض كتحمله للوسخ قال في التحفة وفي موضع من الاحياء يذكر له أى للخطيب لبس السواد أى هو خلاف الاول وتبعه ابن عبد السلام فقال ادامة لبسه بدعة لكن قضية تعبيره بالادامة أنه لا بدعة في غيرها ويؤيده ما أتى وقول الماوردي ينبغي لبسه بحمل على زمنه من منع العباسيين الخطباء الابه مستندين فيه لما رواه ابن عدى وأبو نعيم والبيهقي عن جدهم عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم واذا معه جبريل وأناظنه دحية الكلبي فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم انه أوضع الثياب وان ولده يلبسون السواد فان قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة وعليه شقة سوداء وفي أخرى عند ابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه وفي أخرى للطبراني أنه عم عليها رضى الله عنه بعمامة سوداء وأرسله الى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الأمر بلبس البياض عليها على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه أُرهب وفيه يوم الفتح الاشارة الى أن ملته لا تتغير اذ كل لون غيره يقبل التغير وفي العيد لان الرفع فيه أفضل من البياض كما أتى (قوله والتنظيف) أى ويسن التنظيف لجسده وثيابه قال في المصباح نظف الشئ ينظف نظافة تقي من الوسخ والدنس فهو تنظيف ويتعدى بالتضعيف وتنظف تكف النظافة (قوله بحلق العانة) أى غير مريد التضحية في عشر ذى الحجة أما هو فيكره له ازالة شئ من

قال العلامة ابن قاسم بقي ما لو كان يوم جمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأعلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها الى أن قال وقد يرجح مراعاة العيد مطلقا اذ الزينة فيه

ولبس الاول ويندب للامام أن يزيد في حسن الهيئة والعمامة والارتداء (والتنظيف) بحلق العانة

آكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره لكل أحد وان لم يحضر فليأتمل انتهى وما ذكره آخره هو التحقيق وقد اختلف في الصدر قبل الوقوف عليه (قوله بحلق العانة) أى لغير مريد التضحية في عشر ذى الحجة أما هو فيكره له ازالة شئ من

من

أجزاء بدنه هذا في حق الرجل أما المرأة في المغنى والنهاية أنها

تنف عانتها قال بل يتعين عليها ازالة الهاء عند أمر الزوج لها به زاد في المغنى فان تفاحش وجب قطعاً فاعانة الشعر النابت حوالى ذكر الرجل وقبل المرأة وقيل ما حول الدبر أيضا قال المصنف والاولى حلق الجميع انتهى كلام المغنى ونخرج بالعانة الرأس خلقه مباح قال في التحفة الا ان تأذى ببقاء شعره أو شق عليه تعهده فيندب انتهى وفي المغنى والنهاية الا في نسائه وفي المولود في سابع ولادته أو كافر أسلم فيسن زاد في المغنى ولذلك قال المتولى وتزين الذكور بحلق رأسه ان جرت عادته بذلك قال بعضهم وكذا لو لم تجر عادته وكان برأسه زهومة لا تزول الا بالحلق انتهى وقال الحلبي بعد كلام المغنى والنهاية السابق هو الظاهر فيمن لم يتزين بحلق رأسه والاسن التزين به وبه صرح المتولى انتهى ويسن دفن ما ينزله من ظفر ودم وشعر



(قوله وقص الشارب) قال في التحفة حتى تبدو حرة الشفة وهو المراد بالاحفاء المأمور به في خبر الصحيحين ويكره استئصاله وحلقه ونوزع في الحلق بصحة ووروده ولذا ذهب اليه الاثمة الثلاثة على ما قيل والذي في معنى الخبالة أنه مخبر بينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفران احفائه أفضل من قصه فان قلت ماجوابنا عن صحة خبر الحلق قلت هي واقعة حال فعلية محتملة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقص ما أمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من

٢٥٧

هل تقول بذلك قلت قد أشار إليه بعض المتأخرين وله وجه ظاهر اذ به يجتمع الحديثان على قواعدنا فليتعين لان الجمع بينهما ما أمكن واجب انتهى وقال ابن قاسم ما المانع أن يحمل على أنه فعله أحيانا لبيان الجواز انتهى وفي الامداد وغيره لا بأس بترك السبيلين انتهى (قوله

ونشف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار وبالسواك وازالة الاوساخ والروائح الكريهة

وتقليم الاظفار) أي ليدبه ورجليه لا أحدهما فيكره لغيره نذر كما في التحفة والنهاية زاد في التحفة كبس نحو غسل أو خف واحدة لغير عذر والمعتد في كيفية تقليم اليدين أن يبدأ بيمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصرها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي قال في التحفة وخبر من قص

من بدنه فيم باول غير المحرم كما هو ظاهر والعانة الشعر النابت حوالى ذكر الرجل أما المرأة فالاولى لها التفت ويتعين عليه عند أمر الزوج به ازالته ما لم يترتب ضرر به بمخالفة العادة في فعلها (قوله ونشف الابط) أي شعره اذهبي بكسر الهمزة وسكون الباء تحت المنكب يذكروا ويؤنث والجمع آباط مثل جل وأجال وزعم بعض المتأخرين ان كسر الباء لغة وهو غير ثابت فقد قال سيبويه لم يجز على فعل بكسر الفاعل العين من الاسماء الاحرف ان ابل وحب وهو القلق ومن الصفات الاحرف وهي امرأة بلز وهي الضخمة وغير ذلك لم يثبت ثقله أفاده في المصباح قال ابن الملقن كما يستحب تنف الابط يستحب تنف الانف أيضا كذا في الكفاية من غير عز ولا حذور أيت في أحكام المحب الطبري مانعه ذكر استحباب قص شعر الانف وكرهه تنفه ثم روى عن عبد الله بن بشر المازني مرفوعا لا تنتفوا الشعر الذي في الانف فإنه يورث الاكلة ولكن قصوه قصار واه أبو نعيم في الطب انتهى وهذا هو المعتمد حواشي شرح الروض (قوله وقص الشارب) أي حتى تبدو حرة الشفة وهو المراد بالاحفاء المأمور به في خبر الصحيحين ويكره استئصاله وحلقه ونوزع في الحلق بصحة ووروده ولذا ذهب اليه الاثمة الثلاثة رضى الله عنهم على ما قيل والذي في معنى الخبالة أنه مخبر بينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر رضى الله عنهم أن احفائه أفضل من قصه فان قلت ماجوابنا عن صحة خبر الحلق قلت هي واقعة حال فعلية محتملة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقص ما كان يمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من معاطفه التي يعسر قصها فان قلت فهل تقول بذلك قلت قد أشار إليه بعض المتأخرين وله وجه ظاهر اذ به يجتمع الحديثان على قواعدنا فليتعين لان الجمع بينهما ما أمكن واجب أما حلق الرأس فلا يندب الا في نسل وفي المولود في سابع ولادته وفي الكافر اذا أسلم وأما في غير ذلك فباح ولذا قال المتولى ويتزين الذكر بحلق رأسه ان جرت عادته بذلك قال بعضهم وكذا لو لم تجر عادته وكان برأسه زهومة لا تزول أو صار تركه محل بالمرؤة كما في هذه الازمان فيندب حلقه وأما خبر من حلق رأسه أربعين مرة في أربعين يوما أو بغيرها فلا أصل له وينبغي له اذا أراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة مثلا أن يؤخر الحلق عن الغسل اذا كان عليه جنبه ليزيل الغسل أثره عن الشعر كما مر في الغسل (قوله وتقليم الاظفار) أي من يديه ورجليه لا من يده واحدة أو رجل واحدة فيكره كبس نحو غسل أو خف واحدة لغير عذر وأما الاقتصار على اليدين دون الرجلين وبالعكس فلا كراهة فيه قال في التحفة والمعتد في كيفية تقليم اليدين أن يبدأ بيمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصرها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وخبر من قص اظفاره مخالفا لما مر في عينه رمدا قال الحافظ السخاوي هو في كلام غير واحد ولم أجده وأثره الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه ونص أحمد على استحبابه انتهى وكذا ما لم يثبت خبر فرقها فرق الله همومكم وعلى السنة الناس في ذلك وأيامه أشعار لبعض الاثمة وكذا زور وكذب انتهى ومرقيل الوضوء تفسير التفريق المذكور (قوله وبالسواك) أعاد الباء هنا لان ما قبله تنظيف من أجزاء الجسد بخلاف هذا وما بعده (قوله وازالة الاوساخ) أي كالعرق المتجمد (قوله والروائح الكريهة) أي كالصنمان والبخرو وغيرهما اللأذى بذلك فيزيله بالماء والصابون ونحوه قال

﴿ ٣٣ - ترمسى - لث ﴾

أظفاره مخالفا لما مر في عينه رمدا قال الحافظ السخاوي هو في كلام غير واحد ولم أجده وأثره الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه ونص أحمد على استحبابه انتهى إلى أن قال في التحفة وينبغي البدل لغسل محل القلم لان الحلق به قبله يخشى منه البرص انتهى واعلم أن الراجح عن متأخري أئمتنا أن ماتحت الظفر من الاوساخ يمنع صحة نحوه الوضوء وفي التحفة أيضا ين فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود كل وكره المحب الطبري تنف الانف قال بل يقصه حديث فيه قيل بل ان في بقائه أمانا من الجذام انتهى

الشافعي رضي الله عنه من تطاف ثوبه قل همه ومن طاب ربحه زاد عقله انتهى والفرق بين الهم والغم كما قاله  
الحليمي ان الهم ينشأ عنه النوم والغم ينشأ عنه عدمه وهذه الامور وان استجبت لكل حاضر جمع كائن  
عليه فهي في الجمعة كداستجبا فافهم (قوله للاتباع) دليل للتنظيف المصور بما ذكره وروى البزار  
في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة  
قبل أن يخرج إلى الصلاة وروى الشيخان خبر الفطرة خمس الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم  
الأظفار وتنفذ الألباط وفي سنن أبي داود زيادة والسواك قال في شرح مسلم وضابط أخذ الظفر والشارب  
والألباط والعانة طولها وتختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فإني الانوار من استحباب قلم الأظفار  
في كل عشرة أيام وحلق العانة في كل أربعين يوما للغالب قال في التحفة وينبغي البدار بغسل محل القلم لأن  
الحكة به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لور ودكل زاد بعضهم أو يوم  
الاثنين دون بقية الأيام (قوله والتطيب) أي ويسن التطيب أي استعمال الطيب ما لم يكن صائما أو محرما  
والأفكره على الأول ويحرم على الثاني وهذا في حق الذكور أما المرأة والخنثى فيكره لهما الطيب والزينة  
ومفاد آخر الثياب عند إرادتها حضورها نيسن لهما قطع الروائح الكريهة زيادى (قوله وأفضله) أي  
الطيب مبتدأ خبره آكد (قوله وهو المسك) جملة معترضة هذا هو المشهور وهو بكسر الميم طيب معروف  
والجمع مسك كمنب مقول للقلب نافع للخفقان والرياح الغليظة في الأمعاء والسموم (قوله آكد) أي من  
غيره من أنواع الطيب ولو العنبر خلا لما يوهمه بعضهم

والمسك والعنبر خير طيب \* أخذنا بالثمن الرغيب

قال في فتح الجواد وأفضل منه أي من المسك الصنف المحلوط بماء الورد (قوله للخبر الصحيح) دليل لسن  
التطيب كما أنه دليل على سن لبس أحسن الثياب وكراهة التخطي وسن صلاة النعمة والانصات (قوله  
من اغتسل يوم الجمعة) أي كغسل الجنابة لما روي في رواية الشيخين وفيه تقييد الغسل باليوم (قوله وليس من  
أحسن ثيابه) يستدل أن من زائدة في مفعول لبس على مذهب من جوز زيادتها في الإثبات أو في اسم بمعنى  
بعض هو المفعول وعلى كل فالمراد الأحسن من الثياب البيض ويحتمل العموم (قوله ومس من طيب ان  
كان عنده) لعل وجه التقييد به هذا عندنا دون ما قبله أن الغالب للانسان أن يكون عنده ثوبان أو أكثر  
وبعض الثياب أحسن من بعض وأما الطيب فربما لم يكن عنده ولو من الأغنياء في بعض الأزمان تأمل  
(قوله ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس) سيأتي الكلام على التخطي (قوله ثم صلى ما كتب له) أي  
ما طلب منه صلاته كالنحية ع ش (قوله ثم أنصت إذا خرج إمامه) أي للخطبة (قوله حتى يخرج من  
صلاته) أي موضع صلاته بأن لم يبلغ مدة مقامه في المسجد (قوله كان) أي ما ذكر من الجمع بين هذه الامور  
(قوله كفارة لما بينهما) أي هذه الجمعة التي فعل فيها ما ذكر (قوله وبين الجمعة التي قبلها) أي من الذنوب  
الصغائر كما هو ظاهر وهذا الحديث رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما قال الحاكم صحيح على شرط مسلم  
(قوله والمشي) أي ويسن المشي في ذهابه إلى الجمعة ككل عبادة ان قدر ولم يشق عليه أما في رجوعه فهو مخير  
بين المشي والركوب لانه صلى الله عليه وسلم ركب في رجوعه من جنازة أبي الدرداء رواه ابن حبان وغيره  
ومحجوه ولا انتهاء العبادة وقال الاسنوي وفاقا لابن الصلاح يندب المشي في عودته أيضا لما ورد أن رجلا قيل له  
هلا شربيت لك حمارا تركبه اذا أتيت إلى الصلاة في الرضا والظما فقال اني أحب أن يكتب لي أجر عمشاي  
في ذهابي وعودي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد كتب لك ذلك قال القليوبي وأجيب بأن ذلك خصوصية  
لذلك الرجل نظرا لاعتقاده أو بأن المراد كتب له مجموع ذلك أي الذهاب والرجوع لاني كل منهما وجعا بين  
الدليلين من أنه صلى الله عليه وسلم ركب في عودته ولا يقال ان ركوبه لبيان الجواز لان بيان الجواز فيما يتوهم  
فيه الحرمة وليس كذلك هنا فركوبه لبيان عدم الافضلية فتأمل (قوله بسكينة) هي التأني في المشي

للاتباع (أوالتطيب)  
وأفضله وهو المسك  
أكد للخبر الصحيح من  
اغتسل يوم الجمعة وليس  
من أحسن ثيابه ومس من  
طيب ان كان عنده ثم أتى  
ولم يتخط أعناق الناس  
ثم صلى ما كتب له ثم أنصت  
إذا خرج إمامه حتى يخرج  
من صلاته كان كفارة لما  
بينها وبين الجمعة التي قبلها  
(والمشي بالسكينة)

(قوله والتطيب) أي لذكر  
في المغني والنهاية يكره  
للرأة الطيب والزينة  
وفاخر الثياب عند إرادتها  
حضورها نيسن لهما  
قطع الروائح الكريهة  
ويلحق بها الخنثى انتهى  
ولغير الصائم أيضا قال في  
التحفة على الأوجه وفي  
النهاية لم يكن صائما فيما  
يظهر انتهى وظاهر أن  
المحرم بمنع عليه استعمال  
الطيب أيضا

أرجح وعليهما في معناه  
ثلاثة أوجه أحدها غسل  
زوجته بان جامعها  
فألجأها إلى الغسل واغتسل  
هو قالوا ويسن له الجماع  
في هذا اليوم لئلا من أن  
يرى في طريقه ما يشغل  
قلبه ثانياً اغسل أعضاء  
الوضوء بان توضع ثم اغتسل  
للجمعة ثالثاً اغسل ثيابه  
ورأسه ثم اغتسل وانما  
أفرد الرأس بالذكر

للخبر الصحيح من غسل  
يوم الجمعة واغتسل وبكر  
وابتكر ومشى ولم يركب  
ودنا من الامام واستغ  
ولم يباغ كان له بكل خطوة  
عمل سنة أجر صيامها  
وقيامها ومعنى غسل قيل  
جامع حليلته فألجأها إلى  
الغسل اذ يسن له الجماع  
قبل ذهابه لئلا من أن يرى  
في طريقه ما يشغل قلبه  
والاولى فيه أن معناها  
من غسل ثيابه وغسل  
رأسه ثم اغتسل لخبر أبي  
داود

لأنهم كانوا يجعلون فيه  
الدهن والخطمي ونحوهما  
وكانوا يغسلونهم أولاً ثم  
يغتسلون انتهى ما أردت  
نقله من شرح الروض  
عن المجموع وجميعه  
منه كور في كلام الشارح  
والجمال الرمي وغيرهما  
(قوله لخبر أبي داود)  
بتنوين خبر وهو كما رأيت

والحركات واجتناب العبث والوقار مرادف لها وهو حسن الهيئة كفض البصر وخفض الصوت وعدم  
الالتفات يمينا وشمالا ويطلب ذلك لراكب فيه وفي دابته فليوحي (قوله للخبر الصحيح) دليل لسن المشي  
للجمعة والحديث رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين ولم يستدل لكون المشي  
بالسكينة ودليله الحديث العام للجمعة وغيرهما من سائر الصلوات وهو حديث الصحيحين اذا أتيت الصلاة  
فلأتواها وأنتم تسعون وأنوها وعليكم السكينة فان قيل قد قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة  
من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فظاهره أن السعي هنا مطلوب أجيب بان معناه امضوا كما قرئ به شاذاً  
في الموطأ كان عمر بن الخطاب يقرأها اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله وفي رواية  
عبد الرزاق لقد توفي عمر رضي الله عنه وما يقرأ هذه الآية التي في سورة الجمعة الا فامضوا إلى ذكر الله وعن  
ابن مسعود رضي الله عنه ولو قرأها فاسعوا السعيت حتى يسقط ردائي فالسعي يطلق على المضى والمعد وفي  
المصباح سعي في مشيه هزل وسعى إلى الصلاة ذهب اليها على أي وجه كان فبينت السنة المراد به تأمل  
(قوله من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر) سيأتي في الشرح معنى هذه الاربعة (قوله ومشى ولم  
يركب) قيل هما بمعنى واحد جمع بينهما تأكيداً كيد قال في الاسنى والمختار أن قوله ولم يركب أفادني توهم حمل  
المشي على المضى وان كان راكباً ونفي احتمال أن يراد المشي ولو في بعض الطريق أي فالمراد المشي في جميع  
الطريق وذلك نظير قوله تعالى ويتعاضدون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله ودنا من الامام) أي قرب من الخطيب  
في خطبته بحيث يسمعه (قوله فاستمع) أي الخطبة (قوله ولم يلغ) أي لم يسكت ويصغي لها (قوله كان له  
بكل خطوة) أي يخطوها من محل خروجه من بيته إلى مصلاه فلا ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله  
للمسجد بل يستمر فيه أيضاً وكذا في المشي لكل صلاة قاله في التحفة (قوله عمل سنة أجر صيامها وقيامها)  
أي من فعل نفسه لو فعل قال في التحفة قيل ليس في السنة في خير صحيح أكثر من هذا الثواب فليتنبه له  
ومحله في غير نحو الصلاة بمسجد مكة لما يأتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق  
هذه المراتب لاسيما ان انضم اليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها انتهى (قوله ومعنى غسل)  
أي المذكور أول الحديث وعبارة الاسنى نقلاً عن المجموع وروى غسل بالتشديد والتخفيف وهو أرجح  
وعليهما في معناه ثلاثة أوجه أحدها زوجته بان جامعها فألجأها إلى الغسل واغتسل هو قالوا ويسن له الجماع  
في هذا اليوم لئلا من أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه ثانياً اغسل أعضاء الوضوء بان توضع ثم اغتسل للجمعة  
أي وهذا لم يذكره الشارح هنا ثالثاً اغسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل وانما أفرد الرأس بالذكر لانهم كانوا  
يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما وكانوا يغسلونهم أولاً ثم يغتسلون انتهى (قوله قبل جامع حليلته)  
أي زوجته أو أمته (قوله فألجأها إلى الغسل) أي اضطرها اليه وهذا هو المعنى الاول الذي ذكره في الاسنى  
الآن في عبارة الشارح اختصاراً والاصل غسل حليلته بان جامعها الخ كما مر (قوله اذ يسن له الجماع)  
أي كما تقدم في المجموع عن الاصحاب (قوله قبل ذهابه) أي للجمعة قال في التحفة ليلتها أو يومها كذا  
قالوا وظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث انه يومها أفضل ويوجه بان القصد منه أصالة كف بصره عما  
لعله يراه فيشغل قلبه وكما قرب من خروجه يكون أبلغ في ذلك انتهى كلامه بل ليس في عبارة المجموع  
المسألة ذكر اليلة فهي صريحة فيها استوجهه فليتأمل (قوله لئلا من أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه) أي  
من أمر المرأة فهو تعليل لسن الجماع المذكور (قوله والاولى فيه ان معناه) أي معنى غسل المذكور وهذا  
هو المعنى الثالث الذي ذكره في المجموع ولم يذكر الشارح المعنى الثاني كما نبت فيما مر (قوله من غسل ثيابه)  
كذا في غيره وسيأتي ما فيه (قوله وغسل رأسه) أي من أثر الدهن مثلاً (قوله واغتسل) أي غسل  
الجمعة (قوله لخبر أبي داود) دليل لاولية هذا المعنى وللفظ الحديث عن أوس الثقفي عن رسول الله

في أبي داود عن أوس الثقفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل ثم ساق نحوه انتهى وفي أبي داود  
أيضا أن مكحولاً قال غسل رأسه وجسده وفيه أيضاً عن سعيد بن عبد العزيز في قوله غسل واغتسل قال غسل رأسه وغسل جسده انتهى هذا



هو الذي رأته في أبي داود ومنه تعلم انه ليس في أبي داود ما يستدل به لغسل الثياب وما أفاده حديث أبي داود رأته في صحيح البخاري فلو عزاه اليه كان أولى ولفظه عن الزهري قال طاوس قلت لابن عباس ذكر وا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤسكم وان لم تكونوا جنبا وأصيبوا من الطيب قال ابن عباس أما الغسل فنعيم وأما الطيب فلا أدري انتهى قال القسطلاني في قوله ذكر وأما نصه بمحتمل ان يكون المبهم في ذكر وأما بآهري لرواية ابني خزيمه وحبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة نحوه انتهى وعبر في الامداد بما عبر به هنا ثم قال واختير من الاوجه الثلاثة في غسل لغير أبي داود من غسل رأسه يوم الجمعة انتهى (قوله أدرك أول الخطبة) وقيل هما بمعنى وجع بينهما التأكيد وفي التحفة بعد ذكر المعنى الاول مانصه أونا كيد وقوله ولم يركب قال في التحفة أي في جميع الطريق ٢٦٠ وقوله بكل خطوة قال في التحفة أي من محل خروجه الى مصلاه فلا ينقطع الثواب

كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضا الى مصلاه وكذا في المشي لكل صلاة ثم قال في التحفة قبل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فتنبه

وبكر بالتخفيف خرج من باب يتنه باكرًا وبالتشديد أي الصلاة أول وقتها وابتكر أي أدرك أول الخطبة ومحل ندب ما ذكر ما لم يضق الوقت والاوجب ان لم يدرك الجمعة الا به

له ومحل في غير نحو الصلاة في مسجد مكة لما يأتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه الى ما يفوق هذا بمراتب لاسمان انضم اليها نحو جماعة وسواك وغيرها من مكملاتها (قوله ما ذكر) أي بالمشي بالسكينة

قال في النهاية يشبه ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي لم يهرم أو بعد

منزل بحيث يمتنع ما يناله من التعب الخشوع أو الحضور في الصلاة عاجلا انتهى وفي الامداد أما اذا ضاق الوقت فأولى الاسراع وقال المحب الطبري يجب اذا لم يدرك الجمعة الا به انتهى وفي فتح الجواب بل يجب جهده على الاوجه اذ لم يدركها الا به وان لم يلق به فيما يظهر انتهى وبعبارة النهاية فان ضاق الوقت وجب الاسراع اذ لم يدركها الا به قال المحب الطبري أي وان لم يلق به ويحتمل خلافه أخذ من ان فقد بعض اللباس اللائق به عذر قال سم قد يفرق بشبوت لا تقيع السعي شرعا بالنسبة لكل أحد كما في العدو بين الميئين في السعي وكما في الرمل في الطواف وكما في الكر والفر في الجهاد قال ع ش وفيه انه لا يقال حينئذ ان المشي غير لائق الا ان يقال المراد غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص العبادة فليتأمل

(قوله -)

لكل أحد كما في العدو بين الميئين في السعي وكما في الرمل في الطواف وكما في الكر والفر في الجهاد انتهى

(قوله ويكره عند اتساع الوقت العدو إليها) أي إلى الجمعة (قوله كسائر العبادات) أي الصلوات وغيرهما فإنه يكره ذلك فيه كما صرح به المأوردى وأقروه قال الكردي ويستثنى منه العدو بين المبلين الأخضرين في السعي أي وكذا الرمل في الطواف قال باعشن لكن هذا عدو فيه إلا إياها قال في النهاية ومن ركب لعذر أو غيره سبيل دابته بسكون كالمشي مالم يضق الوقت ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي لم يرم أو ضعف أو بعد منزله بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضو وفي الصلاة ما جلا ويسن له الذهاب في طريق طويل أن أمن الفتور والرجوع في آخر قصر كالعيد قال ع ش أي أن سهل (قوله والاشتغال بقراءة أوذ كر) أي بسن الاشتغال بما قال في التحفة وأفضله أي الذي ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو لا يفيد أنها أفضل من سورة الكهف بل سورة الكهف أفضل من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لأن القرآن أفضل وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت فليتامل (قوله في طريقه) تبع المصنف في هذا النووي في المناجاة قال في المغني والنهاية ولفظ الطريق من زيادته على المحرر بل على سائر كتب المصنف أي النووي والرافعي والمختار كما في التبيان والاذكار أن القراءة في الطريق جائزة غير مكرهة إذا لم يلته صاحبها فإن انتهى عنها قال الأذري ولعل الاحوط ترك القراءة فيها فقد كرهها بعض السلف فيه ولا سيما مواضع الزحمة والغفلة كالأسواق أي والقهاوى (قوله وفي المسجد) يعني محل الصلاة وإن لم يكن مسجداً قبل الخطبة وحالتها أن لم يسمعها النحو بعد عن المنبر (قوله ليحوز فضيلة ذلك) أي القراءة والذي كره في التنزيل في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وفي الصحيحين أن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم يحدث وإن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تجسده وفي مسلم فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة قال في المغني والنهاية وجه الدلالة منه أي من الحديث أن شأن المصلي الاشتغال بالقراءة والذي كره (قوله والانصات) أي ويسن الانصات (قوله في الخطبة) أي لما لا يجب سماعه منها بخلاف ما لو كان من المحاضرين أربعون تلوهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فونه سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسبيح إلى إبطال الجمعة ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف قاله في التحفة وسيأتي من الإيعاب ما هو أوضح منه (قوله ليحصل الاصغاء إليها) أي الخطبة ومقتضاها أن الاصغاء ليس من معنى الانصات لكن فسرى التحفة كغيرها بأن السكوت مع الاصغاء ثم رأيت في الجبل عن الحلبي ما نصه الاصغاء هو الاستماع قيل بين الانصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لأن الانصات السكوت سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسماع سواء كان معه سكوت أو لا انتهى فإنها موافق لهذا القيل فليتامل (قوله قال تعالى) دليل لسن الانصات بحمل الأمر فيه على الذنب كما سيأتي (قوله وإذا قرأ القرآن) فيه قراءتان سبعيتان فالجهو رعى سكون الراء وقرأ ابن كثير المكي بنقل حركة الهجزة إليه ولذا قال الشاطبي \* ونقل قرآن والقرآن دواؤنا \*

فاشار بالدال من دواؤنا إليه فإنه قرأه بالنقل سواء كان معرفة أو نكرة وقف أو وصلا حيث أتى هذا اللفظ (قوله أي الخطبة) تفسير للقرآن في هذه الآية فقد ذكر كثير من المفسرين بل أكثرهم أنه نزل في شأن الخطبة وسميت قرأنا لاشتغالها عليه (قوله فاستمعوا له وأنصتوا) أي استمعوا مع الاصغاء فقد قال الراغب الفرق بين الصمت والسكوت والانصات والاصغاء أن الصمت أبلغ لانه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق ولهذا قيل لمن لم يكن له نطق صاغت والسكوت لما له نطق فترك استعماله والانصات سكوت مع استماع ومتى انقل أحدكم عن الاستماع كرخا صام واما الاصغاء الاستماع إلى ما يصعب استماعه وأدراكه كالسب والصوت من مكان بعيد انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم الصمت زين للعالم وستر

ويكره عند اتساع الوقت العدو إليها كسائر العبادات (والاشتغال بقراءة أوذ كر في طريقه وفي المسجد) ليحوز فضيلة ذلك (والانصات) في الخطبة ليحصل الاصغاء إليها قال تعالى وإذا قرأ القرآن أي الخطبة فاستمعوا له وأنصتوا

(قوله كسائر العبادات) كذلك الامتداد وغيره ويستثنى منه العدو بين المبلين الأخضرين في السعي (قوله في طريقه) الخ قال في التحفة وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا فيها أن لم يسمعها كما مر للأخبار المرغوبة في ذلك وإنما تكره القراءة في الطريق أن انتهى عنها وبعبارة النهاية والمختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة أن لم يلته صاحبها والا كرهت كما قاله في الاذكار وادعى الأذري أن الاحوط ترك القراءة فيها لكرهه ببعض السلف لها فيه لاسيما في مواضع الزحمة والغفلة كالأسواق انتهت ونحوها المغني

(قوله اذا الاولى له) أي لغير السامع الخ ومثله النهاية و زاد في التحفة سر التلايشوش على غيره (قوله وافهم كلامه) ان عموم قوله للسامع وغيره (قوله لا يختص بالاربعين) ٢٦٢ قال في شرح العباب تجوز الكلام هنا لا ينافي ما مر من وجوب استماع أربعين للخطبة وان

ذلك شرط لصحة الصلاة وبيانه ان الواجب انما هو استماع الاركان فقط فتلو تكلم الكل الا في الاركان جاز عندنا وان تكلم واحد من الاربعين بحيث انتهى سماعه لبعض الاركان اثم لا من حيث

وانما يحصل (بترك الكلام والذكر) بالنسبة للسامع وبترك الكلام دون الذكر لغيره (أي لغير السامع اذا الاولى له أن يشتغل بالتلاوة والذكر وانهم كلامه أن ندب الانصات لا يختص بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء أما الكلام فذكره لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وانما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على من كله وهو يخطب

الكلام بل من حيث تقويته الشرط الذي هو سماع كل الاركان ثم وجوب استماع الاركان لا يختص بأربعين معينين بل كل من الحاضرين مخاطب به مالم يعلم ان أربعين غيره يسمعونها هذا تقرير مذهبنا انتهى كلام شرح العباب ومنه

للجاهل من عش وهذا هو الموافق لما مر من التحفة فافهم (قوله وانما يحصل) أي الانصات وهذا دخول على المتن (قوله بترك الكلام والذكر) أي مع الاصغاء لما لا يجب سماعه كما مر (قوله بترك الكلام دون الذكر) أي بالمعنى الشامل للقرآن والدعاء (قوله لغيره أي لغير السامع) أي لبعضه ونحوه (قوله اذا الاولى له) أي لغير السامع (قوله أن يشتغل) أي سر التلايشوش على غيره قاله في التحفة (قوله بالتلاوة والذكر) أي كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد قال ع ش ينبغي أن يقال ان الافضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر لانها شعار اليوم انتهى وهو ظاهر ويمكن حل كلام الشارح عليه (قوله وافهم كلامه) أي المصنف رحمه الله أي عموم قوله للسامع ولغيره كردد (قوله ان ندب الانصات لا يختص بالاربعين) أي الذين تنعقد بهم الجمعة قال في الايعاب تجوز الكلام هنا لا ينافي ما مر من وجوب سماع الاربعين للخطبة وان ذلك شرط لصحة الصلاة وبيانه ان الواجب انما هو استماع الاركان فقط فلو تكلم الكل الا في الاركان جاز عندنا وان تكلم واحد من الاربعين بحيث انتهى سماعه لبعض الاركان اثم لا من حيث الكلام بل من حيث تقويته الشرط الذي هو سماع كل الاركان ثم وجوب استماع الاركان لا يختص بأربعين معينين بل كل من الحاضرين مخاطب به مالم يعلم ان أربعين غيره يسمعونها هذا تقرير مذهبنا (قوله بل سائر الحاضرين فيه) أي في ندب الانصات (قوله سواء) أي فلا فرق بينهم سامعين كانوا أم غير سامعين على التفصيل فيه كما مر (قوله أما الكلام) أي غير القرآن والذكر وهذا مقابل للمتن (قوله فذكره) أي للحاضرين سمعوا أولا ولا يحرم على القول الجديد وهو المعتمد خلافا للقديم فقال بحرمة الكلام ووجوب الانصات واستدل له بالآية المذكورة اذا امر للوجوب وعليه الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم وسيأتي الجواب عنه (قوله لخبر مسلم) دليل لكرهية الكلام والحديث في البخاري أيضا فالاولى كخبر الشيخين (قوله اذا قلت لصاحبك) أي الذي مخاطبه اذذاك أو جليستك سمي صاحبك لانه صاحبك في الخطاب أو لكونه الاغلب (قوله انصت) بقطع الهمزة أمر من الانصات أي اسكت عن الكلام مطلقا واستمع الخطبة وقال ابن خزيمة أي اسكت عن مكالمة الناس دون ذكر الله تعالى انتهى وهو ظاهر بالنسبة لغير السامع (قوله يوم الجمعة) ظرف اقلت ومفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك (قوله والامام يخطب) جملة حالية تفيد ان الانصات من الشروع في الخطبة لا من خروج الامام كما قاله جمع من السلف (قوله فقد لغوت) كذا في رواية الشيخين بالواو وفي رواية لمسلم فقد لغيت بالياء قال أبو الزناد وهي لغة أبي هريرة أي الراوي لهذا الحديث قال أهل اللغة يقال لغيا لغوا وكفرا يغزرو ويقال لغى كعمى بمعنى لغت ان الاولى أفصح وتعبه الامام النووي بأن ظاهر القرآن يقتضي هذه الثانية التي هي لغة أبي هريرة قال الله تعالى وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه بفتح الغين وهذا من لغى يلغى ولو كان من الاول لقال والغوا بضم الغين (قوله وانما لم يحرم) أي الكلام وهذا جواب عما استدلل به القديم على حرمة الكلام بظواهر الآية وبهذا الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان الخطبة لا يفسد بها الكلام فلم يحرم فيها كالطواف حواشي الروض (قوله لم ينكر على من كله وهو يخطب) أي وذلك لخبر الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قام أعرابي فقال يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرغ يديه ودعا الخ وخبر البيهقي بسند صحيح عن أنس ان رجلا أي وهو سليل الغطفاني والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت هذا

وقوله

تعلم أن قوله أما الكلام فذكره محمول على كلام لا يقوت سماع شرط من الاركان (قوله لخبر مسلم) كذا في الامداد والحديث في الصحيحين (قوله لم ينكر على من كله) هو الاعرابي الذي قال يا رسول الله وهو يخطب هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرغ يديه ودعا وان رجلا آخر قال وهو صلى الله عليه وسلم يخطب متى الساعة فأومأ اليه الناس بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت



( قوله في الآية ) قد ذكر كثير من المفسرين أنه نزل في شأن الخطبة وسميت قرأنا لاشتغالها عليه انتهى ( قوله واستقر فيه ) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما قال العلامة ابن قاسم المراد

٢٦٣

يجاس كما أشار إليه  
شرح الروض انتهى قال  
في النهاية لأنه قبل ذلك  
يحتاج إلى كلام غالباً ( قوله  
الاحتباء ) كذلك الامداد  
وفتح الجواد والنهاية  
وغيرها كالمغنى وغيره  
وهو كما في شرح العباب  
للشارح أن يجمع الرجل  
ظهوره وساقه بثوب أو  
يديه أو غيرهما انتهى  
والاحتباء باليد هو جلوسه

ولم يبين له وجوب  
السكوت والامر في الآية  
للندب ومعنى لغوت تركت  
الادب جمعاً بين الأدلة ولا  
يكراه الكلام قبل الخطبة  
وبعدها وبين الخطبتين  
ولا كلام الداخل إلا أن  
أخذله مكاناً واستقر فيه  
( ويكره الاحتباء )  
للحاضرين

القر فضاء على أحد الأقوال  
فيها وهو الذي صدر به  
المنادى في شرح الشمايل  
وأورده غيره بقيل قال  
الحافظ ابن حجر والاحتباء  
جلوسه الأعراب ومنه  
الاحتباء حيطان العرب  
أي ليس في البراري  
حيطان فإذا أراد أحدهم  
أن يستند احتي فان الثوب  
يمنعه من السقوط فيصير  
كالجدار قال ابن زياد  
اليمنى إذا كان يعلم من

وقوله ما أعددت لها من باب تلقى السائل بغير ما يطلب تنبيه على أنه الأولى والأهم كقوله تعالى يسألونك  
عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج قال في عقود الجمان  
ومن خلاف المقتضى أن جاوباً \* فخطاباً بغير ما رقباً أو سائلاً بغير ما قد سأل \* لأنه الأولى أو المهم له  
وسماه السكاكي الأسلوب الحكيم وبيان ذلك أنه لا ينبغي له أن لا يتعلق بالسؤال عن الساعة لأنها من الغيب  
فالأهم له الأعداد لها تأمل ( قوله ولم يبين له وجوب السكوت ) أي فدل عدم الإنكار وعدم البيان  
لوجوب السكوت على أن الكلام في الخطبة لا يحرم قال في التحفة واعتراض الاستدلال بذلك باحتمال  
أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة أو أنه معذور بجهله  
ويجيب بأن هذه واقعة حال قولية والاحتمال يعمها أي يصيرها عامة وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة  
الفعلية كما هو مقرر في محله فان قلت هذه فعلية لأنه إنما أقره بعدم إنكاره عليه قلت ممنوع بل جوابه له  
قول متضمن بجواز سؤاله على أي حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار انتهى كلام التحفة وأجيب أيضاً  
عن الأول بأنه خلاف الظاهر جداً فلا أثر له في الأمور التي يكتب فيها بالظن وبأن في الحديث المار إذا قام  
الحج وهو في غاية الظهور في أنه قام مما استقر فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف كما هو جلي وعن الثاني بأنه في  
غاية البعد مع قوله وهو يخطب وعن الثالث بأنه لو كان جاهلاً بالبين له ألا يجوز تأخير البيان عن وقت  
الحاجة ولأنه يوهم غيره الجواز فليتأمل ( قوله والامر في الآية للندب ) أي للوجوب وهذا جواب  
عن الاستدلال بالآية أي قوله تعالى فاستمعوا وأطيعوا بأنه محمول على الندب لا على الوجوب ( قوله  
ومعنى لغوت ) أي على الرواية الثانية ( قوله تركت الادب ) أي المطلوب عند الخطبة فالمراد مخالفة السنة  
لا الواجب فلا يدل على حرمة الكلام وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الأجر وقيل بطلت  
فضيلة جعلت وعبارة شرح مسلم ومعنى لغوت أي قلت اللغو وهو الكلام الملقى الساقط الباطل المردود  
وقيل معناه قلت غير المصواب وقيل تكلمت بما لا ينبغي في الحديث انتهى عن جميع أنواع الكلام جال  
الخطبة ونبه هذا على ما سواه لأنه إذا قال أنصت وهو في الأصل أمر بمعروف وسماء لغوا فبغيره من الكلام  
من باب أولى وإنما طريقه إذا أراد نهي غيره عن الكلام أن يشير إليه بالسكوت أن يفهمه فان تعذر أفهمه  
بكلام مختصر ولا يزيد على أقل يمكن تأمل ( قوله جمعاً بين الأدلة ) تعليل لقوله والامر في الآية الخ ومن  
عن التحفة أن الجمع بينهما ممكن واجب قال ع ش لو كلم شافعي ما لكيا وقت الخطبة فهل يحرم عليه كماله  
لعب الشافعي مع الحنفى الشطرنج لعانته له على المعصية أولاً الأقرب عدم الحرمة ويفرق بينهما بأن لعب  
الشطرنج لما لم يتأت إلا منهما كان الشافعي كالمجنى له بخلافه في مسئلتنا فإنه حيث أجابه المالكى وتكلم معه  
كان باختياره لتكتمه من أنه لا يجيبه ويؤخذ منه أنه لو كان أذم لم يجبه لحصل له منه ضرر لكون الشافعي  
المتكلم أميراً أو ذا سطوة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتأمل  
( قوله ولا يكره الكلام ) هذا تقييد لقوله السابق ويكره الكلام ( قوله قبل الخطبة ) أي قبل الشروع فيها  
ولو بعد الجلوس على المنبر كما في النهاية ( قوله وبعدها ) أي الخطبة ( قوله وبين الخطبتين ) أي ولو لغير حاجة  
على الوجه وتقييده بالحاجة فيه نظر لأنه عندها لا كراهة وإن لم يندح له قطعاً كما هو ظاهر قال في التحفة  
وفيه إشارة إلى رد ما قاله في الأسنى مما نصه وظاهر أن محل ذلك إذا دعت الحاجة إليه تأمل ( قوله ولا كلام  
الداخل ) أي لا يكره كلام الداخل في أثناء الخطبة ( قوله إلا أن أخذله ) أي لنفسه ( قوله مكاناً واستقر  
فيه ) أي وان لم يجلس فن عبر بالجلوس جرى على الغالب لأنه قبل ذلك يحتاج إلى الكلام غالباً قال  
في التحفة ولا نهى حال الدعاء للجلوس على ما في المرشد ( قوله ويكره الاحتباء للحاضرين ) هو أن يجمع  
الإنسان ظهره ورجليه بثوب أو يديه أو غيرهما أو الأسم الحبوكة بكسر الحاء وهو باليد جلوسه القرفصاء

نفسه عادة أن الاحتباء يزبد في ناطه فلا بأس به انتهى وهو وجهه وإن لم أره في كلامهم فان قلت فكيف تقول في صحة النهي عنه التي ذكرها  
الشارح قلت الظاهر أن وجهه كونه يجلب النوم والفتور والحكم يدور مع العلة وقد رأيت في سنن أبي داود بعد أن ذكر

حديث النهي ذكر سنده عن يعلى بن شداد بن اوس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فاذا جمل من في المسجد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين والامام يخطب وأنس بن مالك وشرح وصد صعدة بن صوحان وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي ونعيم بن سلامة قالوا الالباس بها ولم يبلغني أن أحدا كرهها إلا عبادة بن ومكحول واسماعيل بن محمد بن سعد

٢٦٤

نسي انتهى ما في سنن أبي داود ورأيت في شرح العباب للشارح أي رواه أي حديث النهي عن الاحتباء أبو داود والترمذي وحسنه لكن اعترض في المجموع بأن في سنده ضعيفين فلا يتم حسنه ثم قال وأكثر العباد على عدم كراهة ذلك بل قال أبو داود

مادام الخطيب (فيها) أي الخطبة لما صح من النهي عنه ولأنه يجلب النوم (و) كره (سلام الداخل) على الحاضرين كافي المجموع وغيره لأنهم مشغولون بما هو أهم منه لكن يجب اجابته لأن عدم مشروعيته لعارض لاذاته بخلافه على نحو قاضي الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضرين

لم يبلغني أن أحدا كرهه إلا عبادة بن نسي ونقل ابن المنذر عن الشافعي أنه لا يكره ومثله الاتكاء ومد الرجلين والقاء يديه من خلقه إلا لعلة انتهى كلام شرح العباب وفي شمائل الترمذي عن أبي سعيد الخدري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

على ما قاله المناوي قال الحافظ ابن حجر والاحتباء جلوسه الاعراب ومنه الاحتباء حيطان العرب أي ليس في البراري حيطان فاذا أراد أحدهم أن يستند احتبى فان الثوب يمنعه من السقوط فيصير كالحداد (قوله مادام الخطيب فيها أي في الخطبة) تقييد للكرهه بخلافه قبلها أو بعده على أن ابن زياد البجلي قال إذا كان يعلم من نفسه عادة أن الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به قال الكردي في الكبرى وهو وجه وان لم أره في كلامهم فان قلت فكيف مع صحة النهي عنه التي ذكرها الشارح قلت الظاهر أن وجهه كونه يجلب النوم والقنور والحكم يدور مع العلة وفي سنن أبي داود عن يعلى قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فاذا جمل من في المسجد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فرأيتهم محتبين والامام يخطب قال أبو داود كان ابن عمر يجتبي والامام يخطب وأنس بن مالك وشرح إلى أن قال ولم يبلغني أن أحدا كرهها إلا عبادة بن نسي (قوله لما صح من النهي عنه) أي عن الاحتباء في الخطبة والحديث رواه أبو داود بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوقة يوم الجمعة والامام يخطب وذكر في الايعاب أن الترمذي رواه أيضا وحسنه لكن اعترضه في المجموع بأن في سنده ضعيفين فلم يتم حسنه ونقل ابن المنذر عن الشافعي عدم كراهة ذلك بل في الزرقاني أنه مذهب الأئمة وغيرهم ومثله الاتكاء ومد الرجلين والقاء يديه من خلفه إلا لعلة والحاصل أنه يفعل ما هو أرفق به (قوله ولا يجلب النوم) أي يجرى إلى النوم غالبا فهذا هو علة النهي قال بعضهم وهذا موجود في تلاوة القرآن ومجالس الذكر أي فيكره أيضا حيث لم يزد نشاطه كما مر قال في المغني اتفق الاصحاب على كراهة تشبيك الاصابع في طريقة إلى المسجد وفي المسجد يوم الجمعة وغيره وكذا سائر أنواع العبث مادام في الصلاة أو مشظرها لانه في صلاة وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أحدكم في صلاة ما كان يعمد إلى الصلاة فان قيل روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم شل بين أصابعه في المسجد بعد ما سلم من الصلاة عن ركعتين في قصة ذي اليمين وشبك في غيره أجيب بان الكراهة انما هي في حق المصلي وقاصدا للصلاة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم بعد ما في اعتقاده فليتامل (قوله وكره سلام الداخل) أي وان لم يأخذ لنفسه مكانا وقيد بعضهم الداخل بغير الخطيب كما مر وفيه أن الكلام في الدخول حال الخطبة فلا حاجة اليه بل لا يكاد يصح فليتامل (قوله على الحاضرين) أي المستمعين ومثلوم كافي عش الخطيب قال وينبغي أن لا يعد نسيانه لما هو فيه عند رافى وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وان غلط فليتامل (قوله كافي المجموع وغيره) أي ونقله عن النص وغيره (قوله لا يتم مشغولون بما هو أهم منه) أي من السلام وهو استماع الخطبة وهذا تعليل للكرهه (قوله لكن يجب اجابته) أي بناء على أن الانصات سنة لا واجب كما مر قال في الاسنى لك أن تقول اذا لم يشرع السلام فكيف يجب الرد وقد قال الجرجاني ان قلنا يكره الكلام كره الرد وقال الاذرى ولو قال ان علم المسلم أنه لا يشرع له السلام هنالم يجب الرد والواجب لم يبعد انتهى كلام الاسنى ونحوه في المغني قال ولكن الاشكال لا يدفع المنقول وسبأني عن النهاية الجواب عنه (قوله لان عدم مشروعيته) أي السلام لتعليل وجوب الاجابة (قوله لعارض لاذاته) أي قال كراهة لا مر خارج (قوله بخلافه على نحو قاضي الحاجة) أي فلا يجب عليه الرد اذا سلم عليه بل ولا يستحب لان عدم مشروعيته لاذاته وعبارة النهاية داخل على مستمع الخطبة والخطيب يخطب وجب عليه الرد وان كان السلام مكرها لماسيأني في السير ان شاء الله تعالى اذا القاعة أغلبية وانما لم يجب الرد على نحو قاضي الحاجة لان الخطاب منه ومعه سفة وقلة مروعة فلا يلزمه إيجاب الرد بخلافه هنا فانه بلائمه لان عدم مشروعيته لعارض لاذاته بخلافه ثم فلا اشكال انتهى وأراد بالاشكال ما مر عن الاسنى تأمل (قوله ويستحب لكل من الحاضرين) أي ومثلهم الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه

الكلام

جالس في المسجد احتبى بيديه قال المناوي في شرح الشمائل هذا مختص

بما عدا الصبح وما عدا يوم الجمعة والامام يخطب إلى آخر ما قاله وفي فتاوى ابن زياد أيضا وهذا أي جلب النوم موجود في تلاوة القرآن ومجالس الذكر إلى آخر ما قال أي فيكره حيث لم يزد في نشاطه

الكلام قطما ع ش ( قوله تسميت العاطس ) أى والرعد عليه كما فى التحفة والتسميت بالشين المعجزة  
 أو بالسين المهملة والاول أشهر وهما معنى واحد وهو الدعاء بالخير وقيل معناه بالمعجزة أبعدك الله عن  
 الشمانية من الاعداء والمهملة جعلك الله على سمك حسن وقيل غير ذلك قال ابن العربى تكلم أهل اللغة  
 على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع وذلك أن العاطس ينحل كل عضو فى رأسه وما يتصل  
 به من العنق ونحوه وكانه إذا قيل له يرحمك الله كان معناه أعطاك الله رحمة ليرجع بدنك الى حاله قبل  
 العطاس ويقم على حاله من غير تغير فان كان التسميت بالمهملة فعنه يرجع كل عضو الى سمته الذى كان  
 عليه وان كان بالمعجمة فعنه صان الله تعالى شواته أى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجه عن الاعتدال  
 قال وشوات كل شئ قوائمه التى بها قوامه الخ فافهم ( قوله اذا حمد الله ) قيد لاستجباب تسميته خرج به ما اذا  
 لم يحمده فلا يستحب تسميته كما سأتى فى الحديث ( قوله بأن يقول له ) تصوير للتسميت فالضمير المستتر لكل  
 من الحاضرين والمجرور للعاطس ( قوله ربحك الله ) يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ويحتمل أن يكون  
 اخبارا على طريق البشارة كما فى حديث طهوان شاء الله أى هى طهرتك وكان التسميت يشتر العاطس  
 بحصول الرحمة فى المستقبل بسبب حصوله فى الحال لكونها دفعت عنه ما يضره قاله ابن دقيق العيد ( قوله  
 لعموم أدلته ) أى الطالبة للتسميت من غير تخصيص بغير المستمعين منها اذا عطس أحدكم فحمد الله فسمتوه  
 واذا لم يحمده فلا تسمتوه رواه مسلم وغيره من حديث أبى موسى مرفوعا ومنها اذا عطس أحدكم فليقل الحمد  
 لله رب العالمين وليقل له يرحمك الله وليقل له يغفر الله لنا ولكم رواه الطبرانى والحاكم والبيهقى وغيرهم باسناد  
 صحيح ومنها اذا عطس أحدكم فليسمته جلسه فان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسمت بعد ثلاث رواه  
 أبو داود باسناد حسن قال الحنفى لا يدعى له بالدعاء المشرع بل يدعى له بنحو الشفاء لان الزكام مرض من  
 أمراض الرأس أى يقول له شفاك الله تعالى أو عافاك الله تعالى ولا يكون هنا من باب التسميت ( قوله  
 وانما لم يكره ) أى التسميت هنا ( قوله كسائر الكلام ) أى حتى الامر بالانصات كما مر ( قوله لان سببه ) أى  
 وهو العطاس وهذا هو السبب الاصلى وان كان لابد من ضمنية الحمد اليه تأمل ( قوله قهرى ) أى لا يمكن  
 الانسان دفعه غالبا هذا قال ابن دقيق العيد ومن فوائد التسميت تحصيل المودة والتأليف بين المسلمين  
 وتأدب العاطس بكسر النفس عن الكبر والجل على التواضع لما فى ذكر الرحمة من الاشعار بالذنب الذى  
 لا يعمرى منه أكثر المكلفين انتهى ويسن لمن عطس وضع يديه على وجهه وخفض الصوت لخبر الحاكم  
 اذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض صوته وهو حديث صحيح ( قوله ولوعرض مهم  
 ناجز ) أى فى أثناء الخطبة ( قوله كتعليم خير ونهى عن منكر وانذار مهلك ) أمثلة اللهم الناجز ( قوله فلا  
 يكره الكلام بل قد يجب ) أى فيما اذا انحصر الامر فيه وبعبارة التحفة ولا على سامع خشى وقوع محذور بغافل  
 بل يجب عليه عينا ان انحصر الامر فيه وظن وقوعه به لولا تنبيهه أن ينبيه عليه أو علم غيره خيرا ناجزا أو ناه  
 عن منكر بل قد يجب فى هذين أيضا ان كان التعليم لو اوجب مضيق والنهى عن محرم ويسن له أن يقتصر  
 على اشارة كفت وظاهر كلامهم أن الخير والنهى الغير الواجبين لا يسنان ولو قيل بسننهما ان حصل بالكلام  
 يسر لم يبعد كتسميت العاطس بل أولى انتهى فليتا مل ( قوله ومر ) أى فى فصل فى الصلاة المحرمة من حيث  
 الوقت ( قوله أنه يحرم على أحد الحاضرين الخ ) خرج بهم ما لم يكن حاضرا بأن طرأ حضوره فيسن له  
 ركعتان لكن يجب تخفيفهما بأن يقتصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية نواها فى التحفة اذا  
 لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال ( قوله بعد صعود الخطيب المنبر ) أى ونحو المرفوع ( قوله وجلوسه )  
 أى وان لم يشرع فى الخطبة قال الزهرى خروج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام والفرق  
 بين الكلام حيث لا بأس به وان صعد الخطيب المنبر ما لم يتبدي فى الخطبة وبين الصلاة حيث  
 تحرم حينئذ أن قطع الكلام حين متى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته بها سماع  
 أول الخطبة بل لو أمن فوات ذلك كان ممتمعا أيضا خلافا لما فى الفرار ( قوله الاشتغال بالصلاة )

( تسميت العاطس )

اذا حمد الله بأن يقول له  
 ربحك الله لعموم أدلته  
 وانما لم يكره كسائر الكلام  
 لان سببه قهرى ولوعرض  
 مهم ناجز كتعليم خير  
 ونهى عن منكر وانذار  
 مهلك لم يكره الكلام بل  
 قد يجب ومر أنه يحرم على  
 أحد الحاضرين بعد  
 صعود الخطيب المنبر  
 وجلوسه الاشتغال  
 بالصلاة

( قوله تسميت العاطس )

زاد فى التحفة والرعد عليه  
 انتهى وهو بالمهملة  
 والمعجزة قال عبيد المعجزة  
 أفصح وقال ثعلب  
 والازهرى المهملة أفصح  
 وهو من سمت أى القصد  
 والاستقامة ( قوله اذا حمد  
 الله ) قال فى شرح العباب  
 وقيل يجب وجزم به ابن  
 سراق وغيره قيل وهو  
 ظاهر الاحاديث الصحيحة  
 ونقل الرافعى عن الوسيط  
 الوجوب ردوه بأنه محريف  
 ( قوله الحاضرين الخ ) أى  
 ولو فى حال الدعاء للسلطان  
 كما سبق وخرج به ما لم  
 يكن حاضرا بأن طرأ  
 حضوره فيسن له ركعتان  
 ويتجوز فيها



(قوله واكثرها) في حواشي المحلى للقلوب وحواشي شرح المنهج للحلي أقل اكثرها ثلاث قال في النهاية وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها احوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لما فيه من اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة كما في مسلم انتهى وذكر نحوه التحفة (قوله أضاعه) قال القليوبي أي غفرله كما في رواية أو أكثره الثواب في القيامة قال العلامة السنباطي لكن يرد حديث وغفرله إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وحديث غفرله ما بين الجمعتين وغير ذلك وفي رواية لمن قرأها ليلة لا زيادة وصلى عليه ألف ملك حتى يصحو وعوفي من بلية أو ذاب الجنب أو البرص والجذام وفئة الدجال لكن هذا بما يفيد ان قراءتها ليلا أفضل منها نهارا الآن يراد مجرد الترغيب والمراد بالجمعتين الماضية والمستقبلية أي وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعتين ٢٦٦ أو في مائتين كان المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا إشكال فيه على ان المراد

فأعل يحرم قال في الاسنى وحيث حرمت فالتعجب كما قاله البلقيني عدم انعقادها لان الوقت ليس لها وكالصلاة في الاوقات الخمسة المكررة بل أولى للاجماع على تحريمها هنا بخلافها ثم ولتفصيلهم ثم بين ذات السبب وغيرها بخلاف ما هنا بل اطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها يقتضى أنه لو تكرر هنا فرضا لا يأتي به وأنه لو أتى به لم ينقض وهو المتعجب وتعبير جماعة بالنافلة جرى على الغالب وتعليل الجرجاني استحباب التعجب بأنها ذات سبب فلم تمنعها الخطبة كالقضاء محمول بعد تسليم صحته على ان له أن يحرم بالقضاء قبل جلوسه كما في التحفة تأمل (قوله وان لم يسمع الخطبة) أي لنحو بعد الاعراضه عنها بالكلية لاستغاله بصورة عبادة ومن ثم فارقت الصلاة الكلام بأن الاشتغال به وان طال لا يعد اعراضا عنها بالكلية وأيضا في شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم (قوله ويسن قراءة سورة الكهف) والحكمة فيه ان في هذه السورة ذكر القيامة وأحوالها ومقدماتها وهي تقوم يوم الجمعة كما في صحيح مسلم ولشبهه بها في اجتماع الخلق فيها (قوله واكثرها) أي قراءة هذه السورة كما نقله الأذرى عن الشافعي والاصحاب وان أقل الاكثر ثلاث مرات (قوله يومها وليلتها) أي الجمعة ويسن أيضا قراءة آل عمران يومها لخبر الطبراني من قرأ آل عمران يوم الجمعة غربت الشمس بذنوبه وسورة هود لخبر الدارمي اقرؤا هود يوم الجمعة وحم الدخان لخبر الترمذي من قرأ الدخان ليلة الجمعة غفرله وينبغي كما قاله البابي اذا أراد الاقتصار على قراءة سورة من المذكورات أن يقدم الكهف على غيرها لكثرة أحاديثها بل وردان من داوم على العشر آيات أمن من الرجال (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لسن قراءة سورة الكهف واكثرها أما الاول فظاهر وأما الثاني فالحديث يدل عليه بفهوم الاولى لانه اذا كان يحصل له بقراءتها مرة هذا الثواب فكيف بالاكثر والحديث رواه الخاكم وقال صحيح الاسناد (قوله من قرأها) هذا رواية بالمعنى والافلفظ الحديث من قرأ سورة الكهف بالاسم الظاهر لا بالضمير فافهم (قوله يوم الجمعة أضاعه) الاضاعة هنا كتابة عن غفران الذنوب الكائنة بين الجمعتين والمراد بالاضاعة الثانية ثواب يعطاه بحيث يعل ما بينه وبين البيت العتيق جل عن شيخه (قوله من النور ما بين الجمعتين) أي الماضية والمستقبلية قال سم هـ ل وإن لم يقرأها في الجمعة الأخرى أو بشرطه قال ع ش والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الجمعة الأخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها (قوله وورد) أي فبار وأه الدارمي والبيهقي وانظر لم يقل ومن قوله صلى الله عليه وسلم الخ ولعل نكتة العدول إلى هذه العبارة ان مخرج الحديث لم ينص على صحته بخلاف الاول فان الخاكم مخرجه قال صحيح الاسناد فليتأمل (قوله من قرأها) في هذا رواية بالمعنى أيضا فان لفظ الحديث كما في المحلى من قرأ سورة الكهف (قوله ليلتها) أي الجمعة وهذا كذلك (قوله أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابداء أكثر من نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوى نور الابداء ويرز بد عليه

بالاضاعة المغفرة وكذا ان أريد بالنور حقيقة وبالبيت العتيق ما في السماء لاستواء الناس بالنسبة اليه فان أريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد منه على نور القريب ولا مانع منه أو وان لم يسمع الخطبة (و) يسن (قراءة سورة الكهف) واكثرها (يومها وليلتها) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضاعه من النور ما بين الجمعتين وورد من قرأها ليلتها أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق

يحمل على اختلافه بالكعبة كما في درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب انتهى ما نقله القليوبي وبعبارة الحلبي في حواشي المنهج وقوله ما بين الجمعتين أي التي قرأها فيها والمستقبلية وظاهره وان لم يقرأها في المستقبلية وقوله أضاعه

الخ وحينئذ يكون الاقرب الى البيت العتيق بقدر نور الابداء عنه لو جمع وان كان مستظلا والحاصل ان الناس في النور سواء القريب والبعيد ويكون المراد بقوله ما بينه وبين البيت العتيق الكعبة فان أريد البيت المعمور فقد ذكرناه انتهى وقال ابن قاسم في حواشي التحفة قوله ما بينه وبين البيت العتيق يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابداء أكثر من نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوى نور الابداء ويرز بد عليه وان كان أطول مسافة انتهى وروى ابن مردويه في تفسيره عن ابن عمر مرفوعا من قرأها يوم الجمعة سطع له نور من تحت قدمه إلى عنان السماء يضيء له إلى يوم القيامة وغفر له ما بين الجمعتين

(قوله بعد صلاة الصبح)

في التحفة الافضل  
أولها أي يومها وليلتها  
وفي شرح العباب للشارح  
ويقرأ يومها أيضا آل  
عمران لحديث الطبراني  
من قرأ آل عمران  
يوم الجمعة غربت الشمس  
بذنوبه ثم قال في شرح  
العباب وسورة هود لخبر  
الدارمي في مسنده أقرأ  
هود يوم الجمعة وحرم  
الدخان لخبر الترمذي من  
قرأ سورة الدخان ليلة  
الجمعة غفر له ويحدث أو  
يعظ بعد عصرها لحديث  
رواه البيهقي انتهى وجميع  
هذه السور مذکور

وقراءتها نهارا آكد  
والاولى منه بعد صلاة  
الصبح مبادرة بالعبادة  
ما أمكن (واكثر الصلاة  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم فيها) أي في يومها  
وليلتها

في المنحى للخطيب مع  
أحاديثها وفيه أيضا في  
تفسير الثعلبي عن ابن  
عباس أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من قرأ آل  
عمران يوم الجمعة صلى  
الله عليه وملائكته حتى  
تحب الشمس أي تغيب  
(قوله واكثر الصلاة  
الخ) قال الحلبي في حواشي  
المنهج قال أبو طالب  
المسكي أقل اكثار الصلاة  
عليه صلى الله عليه وسلم  
ثلاثمائة مرة انتهى لكن فيه أنه لم يرد

وان كان أطول مسافة انتهى وعبارة القليوبي ثم ان كان المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا اشكال على أن  
المراد بالإضاءة المغفرة وكذا ان أريد بالنور حقيقة فهو بالبيت العتيق ما في السماء لا يستواء الناس بالنسبة  
اليه فان أريد به الكعبة على هذا الزم كثرة نور البعيد منه على نور القريب ولا مانع منه أو يحمل على اختلافه  
بالكيفية كما في درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب انتهى وذ كر الكردى في الكبرى حديثنا كالصريح في  
قوله وكذا الخ وهو وروى ابن مردويه في تفسيره عن ابن عمر مرفوعا من قرأها يوم الجمعة سطع له نور من تحت  
قدمه الى عنان السماء يضيئ له الى يوم القيامة وغفر له ما بين الجمعتين والله أعلم (قوله وقرأتها) أي سورة  
الكهف (قوله نهارا آكد) أي منها ليل (قوله والاولى منه بعد صلاة الصبح) أي فهو أفضل أجزاء النهار  
لقراءتها وعبارة القليوبي وهو أفضل من الليل وبعد الصبح (قوله مبادرة بالعبادة ما أمكن) تعليل لاولوية  
ذلك بعد الصبح وعبارة المغنى والظاهر كما قال الاذري ان المبادرة الى قراءتها أول النهار أولى مسارعة  
وأمن من الاهمال وقيل قبل طلوع الشمس وقيل بعد العصر وفي الشامل الصغير عند الراي واح الى الجامع  
وعن الشافعي رضى الله عنه أنه قال وأحب الاكثار من قراءة الكهف في ليلة الجمعة وجرى عليه الجرجاني  
ونقل الاذري عن الشافعي والاصحاب انه يسن الاكثار من قراءتها في يومها وليلتها قال وقراءتها نهارا آكد  
انتهى (قوله واكثر الصلاة) أي والسلام وأقل الاكثار منها ثلاثمائة مرة كذا نقلوه عن أبي طالب المسكي  
وأقروه قال الحافظ السخاوي في القول البديع ولم أقف على مستند في ذلك ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن  
أحمد من الصالحين اما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى ان الكثرة أقل ما يحصل بثلاثمائة كما حكوا في  
المتواتر قولان أقل ما يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هذا قد أغنى الكسر الزائد على المئين والعلم عند  
الله تعالى انتهى نقله ع ش (قوله على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بأى صيغة كان ومعلوم ان الافضل  
الصيغة الابراهيمية وللشارح فيها صيغة جامعة لاكثر ما في الروايات وقد نقلها قبل شروط الصلاة فراجعها  
ومن الصيغ الفاضلة كما في الفتاوى الحديثية نقلا عن ابن الهمام اللهم صل أبدا أفضل صلواتك على سيدنا  
محمد عبدك ونبيل ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليما وقال الاصفهاني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام  
فقلت يا رسول الله محمد بن ادريس الشافعي بن علي هل خصصته بشئ قال نعم سألت ربي أن لا يحاسبه قلت  
بماذا يا رسول الله قال انه كان يصلي على صلاة لم يصل على بمثلها قلت ومات لك الصلاة قال كان يقول اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد طمأنا ذلك الذي كرون وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون  
انتهى وهناك صيغ أخر فاضلة منقولة عن السلف وقد أورد فيها مؤلفات من أجلها دلائل الخيرات للسيد  
الجزولي وأدل الخيرات للشيخ اسماعيل بن ادريس أفندي (قوله فيها أي في يومها وليلتها) أي الجمعة وأفهم  
كلام المصنف أن الاكثار خاص بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح الرافعي والنووي في مجموعهم  
وغيرهما ويدل له صريح الأحاديث وعبارة الروضة محتملة لذلك ولشموله التلاوة ولذا قال الشارح فيما مر  
واكثرها وعلى الاول ان قلت ما الحكمة في خصوصية الاكثار من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة  
وليلتها قلت أجاب ابن القيم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الانام ويوم الجمعة سيد الايام فالصلاة عليه  
فيه منزلة ليست لغزير مع حكمة أخرى وهي ان كل خير نالته أمة في الدنيا والآخرة فأنعم الله على يده صلى الله  
عليه وسلم فجمع الله لأمته بين خيري الدنيا والآخرة وأعظم كرامة تحصل لهم فانها تحصل لهم يوم الجمعة فان  
فيه سبقهم الى منازلهم وقصورهم في الجنة وهو يوم الميزب لهم اذا دخلوا وهو عيد لهم في الدنيا ويوم يسعهم  
فيه بطلانهم وحوالجتهم ولا يرد سائلهم وهذا كله انما عرفوه وحصل لهم بسببه على يده فتاسب

(قوله الاخبار الكثيرة الشهيرة الخ) منها من صلى على يوم الجمعة مائة مرة غفر له ذنب مائة عام أخرجه الديلمي وأخرج أيضا من صلى على يوم الجمعة كانت شفاعته عندي يوم القيامة وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول أكثروا الصلاة على نبيكم في الليلة الغراء واليوم الاخر الى غير ذلك مما ورد من الاحاديث في ذلك وقد أورد الشارح جملة منها في كتابه الدر المنصود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود والحوض المور ودوسبقه الى ذكرها الحافظ السخاوي في كتابه القول البديع في الصلاة والسلام على الشفيع (قوله في يومها) في التحفة والنهاية وليتم ازا في التحفة لما جاء عن الشافعي انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيها وانه استجبه فيها لكنها متعارضة وتعارضها اختلاف العلماء في تعيين وقتها من الصحابة والتابعين وغيرهم هل ساعة الاجابة في الجمعة باقية أو رفعت وعلى الاول وهو الصحيح هل هي في كل جمعة او في جمعة واحدة من كل سنة قال بالثاني كعب الاخبار لابي هريرة ورده عليه فرجع لما راجع التوراة اليه وعلى الاول وعليه الجمهور هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه وعلى الابهام ما ابتدأه وما انتهأه وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنتقل وعلى الانتقال هل تستغرق الوقت أو بعضه وحاصل الاقوال منها خمسة وأربعون قولاً بسطها الحافظ السيوطي في شرح الموطأ وأقرب ما قيل في تعيينها أقوال أحدها عند اذان الفجر ثانياً من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ثالثاً أول ساعة بعد طلوع الشمس رابعاً آخر الساعة الثالثة من النهار خامساً عند الزوال سادساً عند اذان صلاة الجمعة سابعاً من الزوال الى خروج الامام ثامناً من اذنه الى احرامه بالصلاة ٢٦٨

أن يكثر من الصلاة عليه في هذا اليوم وليلته انتهى فاحفظه فانه دقيق (قوله للاخبار الكثيرة الشهيرة في ذلك) أي الناصة على ما فيه من عظيم الفضل والثواب كخبر ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثرُوا من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضه على رواده أبوداود وغيره بأسانيد صحيحة وخبراً أكثر وأعلى من الصلاة ليلة الجمعة ويومها فن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه البيهقي بأسناد جيد وخبر من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الامي وتعدوا واحدة واه الدارقطني عن أبي هريرة وضعفه جمع وحسنه أبو عبد الله النعمان وكخبر على رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على يوم الجمعة مائة مرة جاء يوم القيامة ومعه نور لو قسم ذلك النور بين الخلق كلهم لوسعه ثم رواه أبو نعيم في الحلية وغير ذلك مما هو منذ كور في الدر المنصود قال في التحفة ويؤخذ منها أي الاخبار أن الاكثر منها أي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه قال ع ش بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه أما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فالاشتغال به أفضل (قوله والدعاء) يحتمل انه بالرفع عطفاً على قراءة ويحتمل وهو الاقرب انه بالجر عطف على الصلاة أي واكثر الدعاء ثم رأيت المنهاج والروض عبراً كذلك (قوله في يومها) أي الجمعة وكذا ليلتها ما يومها فلماذا ذكره وأما ليلتها فلقول الشافعي رضي الله عنه بلغني ان الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة

الصلاة حادى عشرها مابين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تنقضى الصلاة وهو الثابت في مسلم عن أبي موسى مرفوعاً ثاني عشرها مابين أول

للأخبار الكثيرة الشهيرة في ذلك (والدعاء في يومها)

الخطبة والفراغ منها ثالث عشرها عند الجلوس بين الخطبتين رابع عشرها عند نزول الامام من المنبر خامس عشرها عند اقامة الصلاة

الى تمامها وهو الوارد في الترمذي مرفوعاً سابع عشرها هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وللقياس

يصلى فيها الجمعة ثامن عشرها من صلاة العصر الى الغروب تاسع عشرها في صلاة العصر عشر وهابعد العصر الى آخر وقت الاختيار حادى عشرها من حين تصفر الشمس الى أن تقيب ثاني عشرها آخر ساعة بعد العصر أخرجه أبوداود والحاكم عن جابر مرفوعاً وأصحاب السنن عن عبد الله بن سلام قوله ثالث عشرها اذا تدلى نصف الشمس للغروب أخرجه البيهقي وغيره عن فاطمة مرفوعاً قال الحافظ السيوطي فهذه خلاصة الاقوال فيها وابقها يرجع اليها أو يرجع هذه الاقوال الحادى عشر والثاني والعشرون قال المحب الطبري أصبح الاحاديث فيها حديث أبي موسى وأشهر الاقوال فيها قول عبد الله بن سلام زاد الحافظ ابن حجر وما عداها ما ضعيف الاسناد أو موقوف استند قائله الى اجتهاد دون توقيف ثم اختلف السلف في أي القولين المذكورين أرجح فرجح كلا مرجحون فمن رجح الاول البيهقي وابن العربي والقرطبي وقال النووي انه الصحيح أو الصواب ورجح الثاني أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن عبد البر والطبري وشي وان الزمكاني من الشافعية وقد أورد أبو هريرة كما عند مالك وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان على عبد الله بن سلام قوله كيف تكون آخر ساعة



والقياس على يومها ويستحب كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليأتها مغنى (قوله ليصادف ساعة الاجابة)  
 أى يوافقها قال بعضهم وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق وقوع الدعاء فيها وسيأتى عن ابن يونس  
 ما يوافقها (قوله فاتمها) أى فى يوم الجمعة والاولى التذكير (قوله كما ثبت فى أحاديث كثيرة) أى كحديث  
 أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم  
 يصلى يسأل الله شيأ أى خيرا كفى رواية إلا أعطاه إياه وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده بقلها رواه  
 الشيخان وذكر قائم جرى على الغالب اذ غيره مثله أو قائم معناه ملازم أو المراد بالصلاة انتظارها أو الدعاء  
 وبالقيام الملازمة والمواظبة لا حقيقة القيام لان منتظر الصلاة فى حكمها والمراد بالاشارة المذكورة أنه  
 وضع أغمسته على بطن الوسطى والخنصر (قوله لكنها متعارضة فى وقتها) أى فى تعيين وقتها ولذا اختلف  
 أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم هل هى باقية أو رفعت وعلى الاول وهو الصحيح هل هى فى  
 كل جمعة أو فى جمعة واحدة من كل سنة وهل هى فى وقت من اليوم معين أو مبهم أو تنتقل عليه هل تستغرق  
 اليوم أو بعضه وقد تلخص ذلك الحافظ ابن حجر فى الفتح فبلغ اثنين وأربعين وزاد غيره فبلغ خمسة وأربعين  
 قال المحب الطبري أصبح الاحاديث فيها حديث أبى موسى أى وهو الذى ذكره المصنف واشهر الاقوال فيها  
 قول عبد الله بن سلام وهو الذى ذكره الشارح قال الحافظ ابن حجر وما عداهما اما ضعيف الاسناد أو  
 موقوف استند قائله الى اجتهاد دون توقيف ثم اختلفوا فى أيم - ما أرجح جماعة رجعوا الى الاول وجماعة  
 رجعوا الى الثانى وسيأتى ذكر بعضهم (قوله وساعة الاجابة) أى أن الدعاء فيها مستجاب ويقع مادعا به حالا  
 يقينا فلا ينافى أن كل دعاء مستجاب وهى من خصائص هذه الامة من اجل (قوله أرجاها) أى فيما بين جلوس  
 الامام للخطبة) يعنى جلوسه على المنبر قبل الخطبة (قوله وسلامه) أى الامام من صلاة الجمعة قال فى النهاية ان  
 وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل فى البلدة الواحدة فانظروا أن ساعة الاجابة فى حق كل أهل  
 محل من جلوسه الى آخر الصلاة أى كما قيل ينظره فى ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد  
 مظنة لها وان كانت هى خفية ويحتمل أنها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل آخر بتقدم أو تأخر  
 وسئل البلقينى كيف يستحب الدعاء فى حال الخطبة وهو مأثور بالانصات فاجاب بأنه ليس من شرط الدعاء  
 التلطف بل استحضار ذلك كافى فى ذلك وقال الحلبي فى منهاجه وهذا ما ان يكون اذا جلس الامام قبل أن  
 يفتتح الخطبة واما بين خطبته واما بين الخطبة والصلاة واما فى الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا  
 بخالف قول البلقينى وهو أظهر انتهى أى مما ذكره البلقينى فانه لا يخلو عن نظر لانه قد يقال ليس المقصود من  
 الانصات الاملاحة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك غير أنه اذا بنى على كلام  
 الحلبي جاز أن يكون وقت الاجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة قبل التشهد فلا يصادفها اذا لم يدع فيه  
 فليتلأمل (قوله كمارواه مسلم) أى وأبو داود أيضا عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبى بردة عن أبى موسى  
 الاشعري قال قال لى عبد الله بن عمر سمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شأن ساعة  
 الاجابة قال قلت نعم سمعته يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هى ما بين أن يجلس الامام الى أن  
 تقضى الصلاة انتهى لفظ الحديث وروى البيهقي أن مساهرا حجه الله قال حديث أبى موسى أجود شئ فى  
 هذا الباب وأصحهم وبذلك قال البيهقي وابن العربى وجماعة وقال القرطبي هو نص فى موضع الخلاف فلا  
 يلتفت الى غيره وقال النووى هو الصحيح بل الصواب وجزم فى الروضة بأنه الصواب ورجح أيضا  
 بكونه مرفوعا نصافى أحد الصحيحين (قوله والمراد أنها) أى ساعة الاجابة (قوله لا يخرج عن هذا الوقت)  
 أى ما بين جلوس الامام الاول الكائن بعد صعوده المنبر وقبل شروعه فى الخطبة الاولى وبين سلامه من  
 صلاته الجمعة (قوله لأنها مستغرقة له) يعنى ليس المراد أن ساعة الاجابة مستغرقة لما بين الجلوس المذكور

ليصادف ساعة الاجابة  
 فاتمها فيها كما ثبت فى  
 أحاديث كثيرة لكانها  
 متعارضة فى وقتها (وساعة  
 الاجابة) أرجاها (فما  
 بين جلوس الامام للخطبة  
 وسلامه) كمارواه مسلم  
 والمراد أنها لا يخرج عن  
 هذا الوقت لأنها مستغرقة  
 له

فى يوم الجمعة وقد قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يصادفها عبد مسلم  
 وهو يصلى فيها فقال عبد  
 الله بن سلام ألم يقل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 يجلس مجلسا ينتظر الصلاة  
 فهو فى صلاة حتى يصلى  
 الحديث قال السيوطى  
 قلت وهذا بعينه وارد على  
 حديث أبى موسى أيضا  
 لان حال الخطبة ليست  
 حالة صلاة انتهى وعلى  
 القول الاول من هذين  
 القولين اقتصر المصنف  
 تبعاً لرجح النووى  
 وغيره وضم اليه الشارح  
 القول الثانى منها (قوله  
 جلوس الامام) أى الجلوس  
 الاول الكائن بعد صعوده  
 المنبر وقبل شروعه فى  
 الخطبة الاولى

( قوله لحظة لطيفة ) في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيها ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى فيها شيئا إلا أعطاه إياه وأشار بيده يقللها انتهى قال البيهقي الهنسي في شرح البخاري ذكر قائم جرى على الغالب ادغيره مثله أوقافهم معناه ملازم فلا حاجة إلى ذلك انتهى وفي شرح القسطلاني أو المراد بالصلاة انتظارها أو الدعاء وبالقيام الملازمة والمواظبة لاحقية القيام لأن منتظر الصلاة في حكم الصلاة الخ وقوله وأشار الخ أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في موطأ الامام مالك من رواية أبي مصعب عنه والمراد بإشار يعني أنه وضع أظفاره على بطن الوسطى وانحصر ولمسلم هي ساعة خفيفة وأما رواية أبي داود وغيره يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة فيها ساعة الخ المراد عدم خروجهما عن ذلك لأنها تستغرقه ( قوله وخبر التمسوها الخ ) معطوف على جملة أنها في بين جلوس الخ أي أرجاها ما تضمنه الخبر المذكور وأنه مبتدأ أخبره جملة قال في المجموع الخ وفي النهاية أن وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة ٢٧٠ الواحدة فالظاهر أن ساعة الاجابة في حق أهل كل محل من جلوس خطيبه إلى آخر

وآخر الصلاة كما يشعر به ظاهر عبارته ( قوله لأنها لحظة لطيفة ) كما مر في حديث الشيخين وأشار بيده يقللها وهي معنى ما في رواية وهي ساعة خفيفة قال الحافظ ابن حجر وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهائها انتهاء الصلاة وكان كثير من القائلين عين ما تنقل له وقوعه فيه من ساعة في أثناء وقت من الاوقات المذكورة فهذا التقريب يقلل الانتشار جداً ( قوله وخبر التمسوها الخ ) معطوف على جملة أنها في بين جلوس الخ أي أرجاها ما تضمنه الخبر المذكور وأنه مبتدأ أخبره جملة قال في المجموع الخ كروى والاحتمال الثاني هو الاوفى بعبارته غيره في شرح المنهج قال في المجموع وأما خبر الخ فيجتمعت الخ ( قوله التمسوها آخر ساعة بعد العصر ) رواه أبو داود والحاكم مرفوعاً وللفظ أبي داود عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه يوم الجمعة ثنتا عشرة بر يد ساعة لا يوجب مسلم يسأل الله تعالى عز وجل شيئاً إلا آتاه الله عز وجل فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر وفي الموطأ بعد قصة طويلة عن أبي هريرة قال عبد الله بن سلام قد علمت أية ساعة هي قال أبو هريرة فقلت له فأخبرني بها ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك ساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال أبو هريرة فقلت بلى قال فهو ذلك انتهى وقد رجح هذا الامام أحمد واسحق بن راهويه وابن عبد البر والطرطوشي وابن الزمكاني وغيرهم ( قوله قال في المجموع ) أي جواباً عن الخبر ع ش ( قوله بمحتمل أنها منتقلة ) أي لا في وقت واحد وإنما أجمعت كإيلة القدر والاسم الاعظم والرجل الصالح حتى تتوفر الرغبة على مراقبة ذلك اليوم وقد ورد أن ربكم في أيام دهركم تفحات الأفئدة وضوا لها يوم الجمعة من جملة تلك الايام فينبغي أن يكون العبد في جميع نهاره متعرضاً لها باحضار القلب وملازمة الذكر والدعاء والتزوع عن وساوس الدنيا فعساه أن يحظى بشيء من تلك زرقاني على الموطأ ( قوله تكون مرة في وقت ) أي من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة ( قوله ومرة في آخر ) أي وهو آخر ساعة بعد العصر يوم الجمعة قبل وهذا ضعيف والمعتمد أنها تلزم وقتاً بعينه كما أن المعتمد في ليلة القدر أنها تلزم ليلة بعينها فقله كما هو المختار الخ ضعيف قال الحافظ ابن حجر وسلك صاحب الهدى مسلكاً

الصلاة وبمحتمل أنها مبهمه بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بتقدم أو تأخر انتهى سبقه إليه الشارح في الامداد وقال الشارح لما سئل عن ذلك لم يزل

لأنها لحظة لطيفة رخصير التمسوها آخر ساعة بعد العصر قال في المجموع يحتمل أنها منتقلة تكون مرة في وقت ومرة في آخر

في نفسى من ذلك مندسين حتى رأيت الناشرى نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة في حق جماعة غيرهما في حق آخرين وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظر ومن ثمة قال بعض المتأخرين ساعة

فاختار

الاجابة في حق كل خطيب وسامعية ما بين أن يجلس إلى أن تنقضى

الصلاة كما صح في الحديث فلا دخل للمقل في ذلك بعد صحة النقل انتهى قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري بعد ذكر نحوه كما قيل بنظيره في الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفيفة انتهى وفي شرح العباب للشارح والنهاية للجمال الرملى سئل البلقيني كيف يستحب الدعاء حال الخطبة وهو مأثور بالانصات فأجاب بأنه ليس من شروط الدعاء التلطف بل استحضاره في قلبه كاف انتهى قال العلامة ابن قاسم قد يقال ليس المقصود من الانصات الاملاحة معني الخطبة والاستتعال بالدعاء بالقلب ربما يفوت ذلك انتهى وفي النهاية بعد ما سبق عنهم البلقيني مانعه وقال الحلبي في منهاجه وهذا ما أن يكون إذا جلس الامام قبل أن يفتتح الخطبة وأما بين خطبتيه وأما بين الخطبة والصلاة وأما في الصلاة بعد التشهد

قال الناشرى وهذا يحتاج قول البلقينى وهو أظهر انتهى ما نقله فى النهاية وفى الامداد والنهاية يسن أن لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو ستمها بل يفصل بينهما بنحو يحوى كل أو كلام خبر بذلك رواه مسلم ويكره تشبيك الاصابع والعبث حال الذهاب لصلاة ولو غير جمعة وانظارها ولا ينافيه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين فى قصة ذى اليمين ٢٧١ لانه كان منه صلى الله عليه وسلم

بعد الصلاة فى اعتقاده  
(قوله وعليه كثيرون) منهم  
ابن المنذر واعتمده  
الاسنوى وجزم به صاحب  
العباب ونقله الشيخ  
أبو حامد وغيره عن النص  
واختاره فى الروضة فى  
الشهادات والمعتمد فى  
المجموع والكفاية وغيرهما  
انه مكره كراهة تنزيه ثم  
كراهة التخطى لا تختص

كما هو المختار فى ليلة القدر  
(ويكره) تنزيها وقبل  
تحرى ما عليه كثيرون وهو  
المختار من حيث الدليل  
للاخبار الصحيحة الدالة  
عليه (التخطى) لما فيه من  
الايذاء (ولا يكره لامام)  
لا يبلغ المنبر أو المحراب الابنه

بالجمعة بل تجرى فى غيرها  
قال فى شرح العباب بل  
قال بعض المتأخرين  
الصحيح انه يجزى  
حتى فى المتحدثات  
انتهى وجزم به فى ذلك  
فى شرح الارشاد قال فى  
الامداد واقتصارهم على  
مواضع الصلاة جرى على  
الغالب ومثله الجبال  
الرملى فى نهايته (قوله  
للاخبار الصحيحة الخ)  
منها أنه صلى الله عليه وسلم

آخر فاختر ان ساعة الاجابة منحصرة فى أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال  
أن يكون صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما فى وقت وعلى الآخر فى وقت وهذا كقول ابن عبد البر  
الذى ينبغى الاجتهاد فى الدعاء فى الوقتين المذكورين وسبق الى نحو ذلك الامام أحمد وهو أولى فى طريق  
الجمع انتهى وهو قريب الى ما قاله النووى (قوله كما هو المختار فى ليلة القدر) أى من حيث الدليل وان كان  
المذهب انها تلزم ليلة بعينها كما سيأتى بسطه ان شاء الله تعالى قال ابن يونس الطريق فى ادراك ساعة الاجابة  
اذ قلنا انها تنقل أن تقوم جماعة يوم الجمعة فيحجى كل واحد منهم ساعة منه ويدعو بعضهم لبعض انتهى  
ونقل عن معمر انه سأل الزهرى فقال لم أسمع فيها بشئ إلا أن كعباً أى كعب الاخبار كان يقول لو أن انسانا  
قسم جمعة فى جمع لاقى على تلك الساعة قال ابن المنذر معناه انه يبدأ أفيدعوف جمعة من الجمع من أول النهار  
الى وقت معلوم ثم فى جمعة أخرى يتبدى من ذلك الوقت الى وقت آخر حتى يأتى على النهار انتهى وهذا  
أسهل بما قاله ابن يونس (قوله ويكره تنزيها) أى على المذهب وهو المنصوص عليه فى الام قال فى التحفة  
كراهة شديدة (قوله وقيل تحريم ما عليه كثيرون) أى منهم ابن المنذر واعتمده الاسنوى وجزم  
به المنزج ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن النص (قوله وهو المختار) أى الذى اختاره النووى فى الشهادات  
من الروضة (قوله من حيث الدليل) أى لا من حيث المذهب اذ المعتمد فيه الاول وهو كراهة التنزيه كما  
فى المجموع والكفاية وغيرهما قال سم فان قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الايذاء حرام  
وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت قلت ليس كل ايذاء حراما ولا للتخطى هنا غرض فان التقدم  
أفضل انتهى ولو جمع بين القوانين بأن الكراهة حيث لم يتحقق الايذاء والحرمة حيث تحقق لكان أوجه  
فليتأمل (قوله للاخبار الصحيحة الدالة عليه) أى على الحرمة على القول الثانى أو على الكراهة على القول  
الاول المعتمد فن الاخبار انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد  
آذيت وآنت أى تأخرت رواه أبو داود والنسائى والبخارى ومحمد بن الحنفية قال الحافظ ابن حجر  
وضعه ابن حزم بما لا يقدح قال وفى الباب عن عبد الله بن عمر وفيه أيضا حديث ومن لغاوتخطى رقاب  
الناس كان له ظهرا وهو عند أبي داود وفيه أيضا عن الارقم بن أبي الارقم مرفوعا الذى يتخطى رقاب  
الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجارية قصبة فى النار (قوله التخطى) أى رقاب  
الناس كذا عبر وابه أى قريب رقابهم والافهولا يتخطى الا الكنف والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطى  
رقبة أو رقتين ويؤخذ من تعبيرهم بها أن المراد بالتخطى أن يرفع رجله بحيث تحاذى فى تخطيه أعلى منكب  
الجالس وعليه فأتبع من المرورين الناس ليصل الى نحو الصف الاول مثلا ليس من التخطى بل هو من  
خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج فى الصفوف يمشى فيها ع ش من الجمل (قوله لما فيه من الايذاء)  
تعليل لكراهة التخطى ويؤخذ منه اتجاه قول سم ولو من جهة العلو كما هو الظاهر بأن امتدت خشبة فوق  
رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها القربى من رؤسهم فليتأمل (قوله ولا يكره) أى التخطى (قوله  
لامام لا يبلغ المنبر) أى فيما اذا أراد الخطبة (قوله أو المحراب) أى عند نزوله من المنبر مثلا (قوله الابنه)  
أى بالتخطى قال فى التحفة وكذا غيره اذا أذنوا له فيه لحياء على الاوجه نعم ان كان فيه ايثار بقرية كره  
لهم انتهى ومثله فى المغنى نقلا عن ابن العماد قال وهذا هو الظاهر وان كان ظاهر كلام المجموع ان

رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآنت أى تأخرت رواه ابن حبان والحاكم وصححه وكنز رواه أبو داود والنسائى  
والبخارى قال الحافظ ابن حجر فى تخرجه أحاديث العزيز وضعفه ابن حزم بما لا يقدح قال وفى الباب عن عبد الله بن عمر وفيه حديث فيه  
ومن لغاوتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا وهو عند أبي داود الى أن قال وفيه عن الارقم بن أبي الارقم مرفوعا الذى يتخطى رقاب الناس  
يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجارية قصبة فى النار انتهى



(قوله فرجة) قال في شرح العباب بضم الفاء وفتحها (قوله صف أو صفان) قال في التحفة يكره أن يزيد على صف أو اثنين إلا إذا لم يجد غيرها أو لم يجرع منهم يسدون عند القيام ٢٧٢ انتهى قال في النهاية فإن زاد التخطي عليهم أي على رجلين ولو

الكره لا تزول بالأذن أي فإنه إنما نقل الجواز عن أبي نصر فظاهره بقاء الكراهة عند غيره مع الإذن قال في حواشي الروض ويمكن توجيهه بأن الحق لله تعالى كما لو رضى المسلم بأن يعلى الكافر بناء على بناءه فإنه لا يجوز ذلك فليتلأمل (قوله لا يضطراره إليه) تعليل لعدم انكراهه للإمام (قوله ومن ثم) أي من أجل التعليل بالاضطرار (قوله لو وجد طريقا يبلغ اليهما) أي إلى المنبر والمحراب (قوله بدونه) أي كره التخطي للإمام كغيره في إطلاق عدم الكراهة للإمام كصاحب البهجة حيث قال وواحد الفرجة والإمام \* إذا تخطى الناس لا يلام

فكلامه محمول على ما إذا اضطر إليه ومن التخطي المكروه كما في ع ش ما جرت به العادة من التخطي لفرقة الأجزاء أو تبخير المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكره من حيث التخطي أما السؤال بمجرد فبينه أن لا كراهة فيه بل هو سعي في خير وإعانة عليه ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك والأفلا كراهة أخذاً مما يأتي في مسألة تخطي المعظم في النفوس انتهى فليتلأمل (قوله ولا من بين يديه فرجة) أي ولا يكره التخطي لمن بين يديه فرجة وهي بضم الفاء في الأشهر وفتحها ويقال وكسرهما الخلاء الظاهر أقله ما يسع واقفاً قال بعضهم وعبر عنهم في صلاة الجماعة بقوله أو وجد سعة وهو أن لا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعه فليخبر رهل للفرق في المحلين وجهه أم لا انتهى وحزم غيره بالفرق بينهما فلا يتخطى لها مطلقاً ويعلم وجهه مما يأتي من التقيد بنصف أو صفين فليتلأمل (قوله وبينه وبينها صف أو صفان) أي وإن وجد غيره فليقل هذا هو المراد بقول المنهجي واحد أو اثنين وجهه على رجل أو رجلين مردود لأن الرجل الواحدان خلا جانيه أو أحدهما ومن الجهة الخالية فلا تخطى أصلاً فهما أو من غير الجهة الخالية في الثانية فهو من تخطى صف لا من تخطى رجل فتلأمل انتهى وليس كما قال بل المراد ولا يكون إلا من صف أو الرجلين ومن صفين كما في شروح الروض والبهجة والعباب وغيرها ومثال تخطي الرجل فقط إذا كان في آخر الصف بجنب الحائط أو السارية مثلاً وغارة الأعيان التقيد بنصف أو صفين عبر عنه الشافعي وكثيرون منهم النووي في مجموعهم رجل أو رجلين فالمراد كما في التوشيح وغيره اثنان مطلقاً فقد يحصل تخطيهم من صف واحد لا زحام وزعم أن العبارة تنسب سواها أنه لا بد من تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقر فليتلأمل (قوله لتقصير القوم باخلاؤها) أي الفرجة تعليل لعدم الكراهة (قوله بسن له) أي لو وجد الفرجة قدام الصف أو الصفين على ما مر (قوله أن وجد غيرها) أي تلك الفرجة (قوله أن لا يتخطى) أي بل يجلس في ذلك الغير فالتخطي حينئذ كما قاله البجيرمي خلاف الأولى لا مكروه قال الشوبري وحاصل المذهب كما في شرح المذهب وجرى عليه الجلال أنه إذا وجد فرجة لا يكره له التخطي مطلقاً أي سواء كانت قريبة أو بعيدة رجاء تقدم أحد اليها أم لا وإنما استجاب تركه فإذا وجد موضعاً استحب له ذلك والأفان رجاء انسدادها فذلك والأفلا يستحب تركها فتنبه هذا كلامه قال الجليل والبجيرمي وقوله والإخ فيه شيء لأنه إذا لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا بدوالاً فإذا فعل تأمل (قوله فإن زاد في التخطي على صفين) محترز التقيد لعدم الكراهة بالصفين بالمعنى السابق قال سم ولو وجد فرجة يتخطى في وصولها صفواً واحداً أو أخرى يتخطى في وصولها صفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لأن تخطي الصفين مأذون فيه والوصول إليها أكل انتهى لكن هذا يخالف قول الشارح في الأعيان مما نصه ولو تعارض تخطي واحد أو اثنين فالواحد كما هو ظاهر لأن الأذى فيه أخف منه فهما نعم أن علم منهما من المسامحة ما لم يعلمه منه أثرهما فيما يظهر انتهى ما أردت نقله من شرح العباب (قوله ورجا

من صف واحد ورجا أن يتقدموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى انتهى وفي شرح العباب للشارح التقيد بنصف أو صفين عبر عنه الشافعي وكثيرون منهم النووي في المجموع برجل أو رجلين فالمراد كما في التوشيح وغيره اثنان مطلقاً فقد يحصل

لا يضطراره إليه ومن ثم لو وجد طريقاً يبلغ اليهما بدونه كره له (و) لا من بين يديه فرجة وبينه وبينها صف أو صفان لتقصير القوم باخلاؤها لكن بسن له أن وجد غيرها أن لا يتخطى فإن زاد في التخطي على الصفين ورجا أن يتقدموا إليها إذا أقيمت الصلاة

تخطيها من صف واحد لا زحام وزعم أن العبارة تنسب سواها وأنه لا بد من تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقر ولو تعارض تخطي واحد أو اثنين فالواحد كما هو ظاهر لأن الأذى فيه أخف منه فهما نعم أن علم منهما من المسامحة ما لم يعلم منه أثرهما فيما يظهر انتهى ما أردت نقله من شرح العباب (قوله ورجا

كرهه

أن يتقدموا إلخ) فإن لم يجر ذلك فلا كراهة وإن كثرت الصفوف كما علم مما سبق عن التحفة والنهاية وكذلك إذا قامت الصلاة ولم يسدوها قال في شرح العباب الخرق بعد إقامة الصلاة يباح لسد الفرجة وإن كثرت الصفوف لأن في ترك خرقها حينئذ ادخالاً للتقصير على صلاته وصلاتهم لكرهاتهم مع خلو بعض الصفوف حيث أمكنهم سده بخلاف تخطي الرقاب فإنه إذا صبر

تقدموا عند إقامة الصفوف وتسويتهما للصلاة فانه يتدب كما مر فان لم يتقدموا وتقدم حينئذ انتهى (قوله كره لكثرة الاذى) سبق نظيره في كلامي التحفة والنهاية وهو المعتمد وان جرى في شرح العباب على انه خلاف الاولى لكن كلام المجموع يؤيده ومما نقله منها في شرح العباب كانت بعيدة ورجا انهم يتقدمون اليها اذا اقيمت الصلاة استحب أن يقدم موضعه ولا يتخطى والا فليخطى انتهت ثم قال في شرح العباب عقبها وبأنما لم يعلم ان الكراهة منتفية مطلقا ربت أو بعدت الى آخر ما قاله في شرح العباب وفيه الرد على الادري في اشارته الى غرابة ما في المجموع وفيه حمل النص بالكراهة على خلاف الاولى فراجع ذلك من الايعاب ان أردته وجرى في شرح الارشاد على الكراهة (قوله وفيه نظر الخ) رده ايضا في الامداد لكنه أقره في التحفة وعبارتها قال ٢٧٣ جمع ولا يكره لمعظم ألف موضعا

وقبده الادري بمن ظهر صلاحه ولايته لتبرك الناس به وقضيت أن محله في تخطي من يعرفونه وانه لا فرق حينئذ بين أن يتخطى لموضع ألفه وغيره

كره لكثرة الاذى (و) لا (لمعظم) لعلم أو صلاح (اذا) ألف موضعا (من المسجد) على ما قاله جمع لان النفوس تسمح بتخطيه وفيه نظر والذي يتجه الكراهة له كغيره بل تأخيره الحضور الى الزجاة غاية في التقصير بالنسبة اليه فلم يسأخ له في ذلك ويحرم عليه ان يقيم أحدا ليجلس مكانه

انتهت وجرى عليه النهاية كالغنى قال فان لم يكن معظما لم يخط وان كان له محل مألف كما قاله البنديجي انتهى وقال ابن قاسم لو فرض تأذيم به احتمل الكراهة أيضا انتهى وفي الامداد

كرهية وان كثرت الصفوف وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يسدوها فخرقها وان كثرت (قوله كره) أي التخطي كراهة تنزيه كما مر والكراهة هنا المعتمد كما حزم به في التحفة وجرى في الايعاب على أنه خلاف الاولى فقط وفي المجموع ما يؤيده (قوله لكثرة الاذى) تعليل للكراهة وفارق بأحثة التخطي حيث قيدت بما ذكره من خرق الصفوف فلم يتقيد بذلك كما تقدم في صفة الائمة بأن في ترك خرقها ادخالا للنقص على صلواته وصلاتهم الكراهة ما مع خلو الصفوف حيث أمكنهم سده بخلاف تخطي الرقاب فانه اذا صبر تقدموا عند إقامة الصفوف وتسويتهما للصلاة فانه يتدب للامام أن يأمر بتسويتها كما فعل صلى الله عليه وسلم فان لم يتقدموا وتقدم حينئذ تأمل (قوله ولا لمعظم لعلم أو صلاح) أي ولا يكره التخطي لمعظم أي رجل عظيم في النفوس (قوله اذا ألف موضعا من المسجد) ليس بتقيد في عرش أو لم يألف وسأني عن التحفة ما يوضحه (قوله على ما قاله جمع) أي منهم القفال والمتولى قال الادري وهو ظاهر فيمن ظهر صلاحه ولايته فان الناس يتبركون به فان لم يكن معظما ولا يتخطى وان ألف موضعا يصلى فيه قال في التحفة وقضيتها أي العلة ان محله في تخطي من يعرفونه وانه لا فرق حينئذ بين أن يتخطى لموضع ألفه وغيره تأمل (قوله لان النفوس تسمح بتخطيه) أي المعظم لتعليل لعدم الكراهة وبهذا قد يقال لاحاجة لما قيده الادري السابق آنفالان العظيم ولو في الدنيا كالامام ونوابه يتسأخ الناس بتخطيه ولا يتأذون به ولو فرض حينئذ احتمل الكراهة فلي تأمل (قوله وفيه نظر والذي يتجه الكراهة له) أي للمعظم ولا نظير لكون النفوس تسمح بذلك لان فيه حقائقه تعالى واشار القربى (قوله بل تأخيره الحضور الى الزجاة) أي حتى يحتاج الى التخطي (قوله غاية في التقصير بالنسبة اليه) أي المعظم لانه قدوة للناس (قوله فلم يسأخ له في ذلك) أي التخطي وهذا الذي استوجهه هنا مثله في الامداد لكن أقر في التحفة ما قاله هؤلاء الجمع وكذلك الرمي والخطيب من عدم الكراهة وعلل ذلك أيضا بقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه ويستثنى من كراهة التخطي أيضا أمور منها ما اذا كان الجالسون عبيدا له أو أولادا ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد أو الصبيان أو نحوهم ممن لا تتقدمهم الجماعة فانه يجب على الكاملين اذا حضر والتخطي للسمع الخطبة اذا كانوا لا يسمعونها مع البعد قال ع ش بل تجب اقامتهم من مجالستهم اذا توقف ذلك عليه وبه تقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف لا يقام منه (قوله ويحرم عليه) أي على كل أحد لا خصوص المعظم فقط خلافا لما يتبادر من كلامه الا يقال اذا حرم على المعظم فعلى غيره من باب أولى تأمل (قوله ان يقيم أحدا ليجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الغرض اما ما جرت به العادة من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فالظاهر انه لا كراهة فيه ولا

٣٥ - ترمسى - ا ث

للشارح قضية كلام المجموع بقاء الكراهة وان أذنوا ووجهه بأن فيه حقائقه تعالى واشاره بقرينة أولاده ومما يليكه وهو متجه خلافا لابن العباد وألف محلا وهو معظم لكن استثناءه القفال والمتولى الى آخر ما قاله ونظر في كلام ابن العباد في شرح العباب ولكنه ارتضى في التحفة استثناء هذه الصور فقال وكذا غيره أي للامام اذا أذنوا فيه لحياءه على الاوجه نعم ان كان فيه اشارة بقرينة كره لهم أو كانوا عبيده أو أولاده أو كان الجالس في الطريق أو كان الجالس ممن لا تتقدمه الجماعة والجائي تتقدمه فليخطى لسمع انتهى فتحمل الكراهة في كلام الامداد في الاولى بالنسبة للتخطي وبه يجمع بينهما وفي الغنى والاياعاب والنهاية وجوب التخطي في الاخيرة حيث توقف سماع الاركان عليه

(قوله للامريه) أى فى خبر الصبيحين لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن يقول تفسحوا أو توسعوا قال فى شرح العباب نعم قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ تجوز اقامته فى ثلاث صور ان يجلس فى محل الامام أو طريق الناس ويمنعهم الاجتياز أو بين يدي الصف مستديرا القبلة قال المتولى الاعند الضيق ومرد ذلك انتهى كذا رأيت فى شرح العباب وانظر قوله الاعند الضيق يعود لماذا فان كان لمسئلة الجلوس فى طريق الناس فذلك ظاهر وان كان للمسئلة الاخيرة فهو مخالف لما فى شرح الارشاد وعبارة فتح الجواد له ويقال من جلس بطريق أو استقبل وجوه الناس والمكان ضيق انتهى وقوله والمكان ضيق قيد للاخيرة فقط كما يدل عليه عبارة الامداد وهي ومن جلس بطريق أو بمحل الامام أمر بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق انتهى وكتبت عبارة النهاية بحرف وفيها وهذه العبارة هي المعروفة ٢٧٤ فى كلام أئمتنا وقد رأيتها كذلك فى الروضة من زوائدها على الشرح وفى كلام

مختصر بها كاختصار ابن المقرئ والسيوطى وغير ذلك قال شيخ الاسلام فى شرح الروض بخلاف الواسع انتهى أى فانه لا يؤثر بالقيام منه ويمكن ان تكون زيادة الافى حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتقويت الفضيلة على غيره ع ش (قوله بل يقول تفسحوا أو توسعوا) هما بمعنى واحد قال فى المصباح فسدت له فى المجلس فسحما من باب نفع فرجت له عن مكان يسعه وتفسح القوم فى المجلس (قوله ذكره) أى فيما رواه الشيخان بلفظ لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن يقول تفسحوا أو توسعوا نعم قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ تجوز اقامته فى ثلاث صور ان يجلس فى محل الامام أو طريق الناس ويمنعهم الاجتياز أو بين يدي الصف مستديرا القبلة أى والمكان ضيق بخلاف الواسع فانه لا يؤثر بالقيام منه تأمل (قوله فان قام الجالس باختياره) محتمل زقوله ان يقيم أحدا (قوله وأجلس غيره) أى فى ذلك المكان (قوله فلا كراهة على الغير) أى فى جلوسه فضلا عن الحرمة (قوله نعم يكره للجالس الخ) انظر موضع الاستدراك هنا وعبارة الاسنى أما هو أى الجالس فان انتقل الى مكان أقرب الى الامام أو مثله لم يكره والا كره ان لم يكن عذرا لان الاثار بالقرب مكرهه وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم فالمراد الاثار فى حظوظ النفوس وهي أظهر (قوله ذلك) أى القيام باختياره واجلاس غيره فى مكانه (قوله ان انتقل الى مكان أبعد) أى بخلاف ما اذا انتقل الى مكان كالاول أو أقرب منه فلا كراهة ونقل الكردى عن فتح الجواد مانصه والسابق الى محل من المسجد أو غيره لصلاة أو استماع حديث وعظ أحق به فيها وفيما بعد هاجتى يفارقه وان كان خلف الامام وليس فيه أهلية الاستخلاف فان فارقه لغير عذر بطل حقه وان نوى العود أو به أى العذر لا يعود فكذلك أو بعد زينة العود اليه كقضاء حاجة وتجدد وضوء واجابة داع كان أحق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازاره حتى يقضى صلاته أو مجلسه الذى يستمع فيه نعم ان أقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فليغيره تنجيتها بما لا يدخل فى ضمانه بان لم تنفصل على بعض أعضائه ويتجه فى فرشها خلف المقام بمكة وفى الروضة المكرمة حرمة اذ الناس بها يوتن تنجيتها وان جازت وفى الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمة ما أيضا ان كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم تأمل (قوله لكره الاثار بالقرب) بضم القاف وسكون الراء جمع قرينة أى عبادة بخلاف الاثار فى حظوظ النفس فانه مطلوب ومرغوب فيه شرعا قال تعالى فى مدح الانصار ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال فى النهاية ولو أثر شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً بالى الامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط أو لانه مصلحة عامة قال

مختصر بها كاختصار ابن المقرئ والسيوطى وغير ذلك قال شيخ الاسلام فى شرح الروض بخلاف الواسع انتهى أى فانه لا يؤثر بالقيام منه ويمكن ان تكون زيادة الافى

بل يقول تفسحوا أو توسعوا للامريه فان قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة على الغير نعم يكره للجالس ذلك ان انتقل الى مكان أبعد لكره الاثار بالقرب

شرح العباب من تحريف النسخ أو سبق قلم والله أعلم (قوله الى مكان أبعد) فى الامداد والنهاية لو أثر من هو أحق بذلك المكان منه لكونه قارئاً أو عالماً بالى الامام ليعلمه ويرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضا أو لانه مصلحة عامة قال

فى الامداد الذى ينبغى الثانى وعبارة النهاية الاوجه الثانى وفى احياء الموات من فتح الجواد مانصه والسابق الى محل من المسجد أو غيره لصلاة أو استماع حديث أو وعظ الى أن قال أحق به فيها وفيما بعد هاجتى يفارقه وان كان خلف الامام وليس فيه أهلية الاستخلاف خلافا للزركشى فان فارقه لغير عذر بطل حقه وان نوى العود أو به أى العذر لا يعود الى أن قال أو بعد زينة العود اليه كقضاء حاجة وتجدد وضوء واجابة داع كان أحق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازاره حتى يقضى صلاته أو مجلسه الذى يستمع فيه نعم ان أقيمت الصلاة واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه لا مكر ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فليغيره تنجيتها بما لا يدخل فى ضمانه بان لم تنفصل على بعض أعضائه كما هو ظاهر ويتجه فى فرشها خلف المقام بمكة وفى الروضة المكرمة حرمة لان فيه تحجر المحل الفاضل اذ الناس بها يوتن تنجيتها وان جازت لغلبة وقوع الخصام حينئذ وفى الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمة ما أيضا ان كان وقت احتياج الناس للصلاة لان فيه اضرار لهم بمنعهم من المحل الفاضل لغير عذر انتهى ما أردت نقله من فتح الجواد (قوله بالقرب) جمع قرينة أى عبادة انتقل الى مكان كالاول أو أقرب منه فلا كراهة



فهل يكره أيضاً أولاً لكونه مصلحة عامة الوجه الثاني انتهى ومثله في الامداد (قوله يحرم على من تلزمه الجمعة) أي وكان عالماً بالتهيؤ ولا ضرورة ويستمر التحريم إلى الفراغ من الجمعة لأنه غير معذور وهو بطالب بالجمعة إلى سلام الامام (قوله التشاغل عنها) أي عن الجمعة بأن يترك السعي إليها قال الشيخ عميرة البرلسي هذا يفيدك أن الشخص إذا قرب منزله جدامن الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية وهو أمر مهم فتقطن له انتهى وفي الامداد والنهاية نحوه عبارة الأول ولو كان منزله بباب المسجد أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أولاً إذا تشاغل بالحاضر في المسجد كل مجتمعة وكلامهم إلى الأول أقرب انتهى وسيأتي عن التحفة ما يخالفه (قوله يبيع أو غيرهم) أي من شراء وصنائع وغيرها (قوله بعد الشروع في الاذان الثاني بين يدي الخطيب) أي بخلاف الاذان الأول فإن قلت لم تقيدت الحرمة هنا بالشروع في الاذان دون المتنفل فإنه مجرد الجلوس قلت يمكن الفرق بأن المتنفل حاضر ثم فالاعراض منه أخش بخلاف الفاقده هنا فإنه غائب فلا يتحقق الاعراض منه إلا بعد الشروع في المقدمات القرينة وأولها الاذان فنقل الجمل عن الشوري فلي تأمل (قوله لاية آخر الجمعة) أي في آخر سورة الجمعة وهي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا والبيع أي أتركوه والامر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل وتقييد الاذان بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر لأنه الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما مر فأنصرف النداء في الآية إليه إلى الاذان الأول لأنه حادث فلا يشمله النص (قوله وقيس بالبيع فيها) أي في الآية (قوله كل شاغل) أي من القعود وغيره وهذا الاشغال بالعبادة كالكتابة لمطالب كتابته شرعاً مثل الاشتغال بنحو البيع مقتضى كلامهم نعم تدبر (قوله أي مما شأنه ذلك) أي أن يشتغل بجامع التفويت وشمل هذا ما لو قطع بعدم فواتها كما نقله سم عن الرملي قال بعضهم مانصه فإن يقوت لم يحرم ولو حال الرخصة الأولى له وإن الحكم مع العلة وفي كلام الأذري عن الشافعي رضي الله عنه ما يدل له فليراجع (قوله ولا يبطل العقد وان حرم) أي فعقده صحيح مثبت للملك (قوله لانه) أي الحرمة في ذلك (قوله لمعنى خارج) أي عن ماهية العقد فلا يبطله كاصلة في المصنوع وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خمر (قوله ولو تباع اثنتان) أي مثلاً في الوقت المذكور (قوله أحدهما تلزمه الجمعة) أي دون الآخر كما تقدم مع المسافر (قوله اثنتان) أي اثنتان جميعاً لا تركب الأول التهيؤ وإعانة الثاني له عليه هذا ما قاله الشيخان وهو المنصوص عليه في الام فالجمع من المحققين وما نص عليه أيضاً أن الائم خاص بالاول محمول على ائم التفويت أما ائم المعاونة فعلى الثاني تأمل (قوله كما لو لعب شافعي الشطر نج مع حنفى) أي فإنه يأثم به كما رجحه السبكي والأذري والزركشي وغيرهم لانه يعين الحنفى على معصية حتى في ظن الشافعي لا نأمنه قدانه يلزمه العمل باعتقاد امامه (قوله نعم له) أي يجوز لمن تلزمه الجمعة وهذا استدراك على المتن (قوله نحو شراء ما يحتاجه كإطهره) أي أو شربه المحتاج وما دعت إليه حاجة الطفل أو المريض إلى شراء دواء أو طعام أو نحوهما فلا يعصى الولى ولا البائع إذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجب ذلك عند الضرورة وإن فانت الجمعة في صور منها اطعام المضطر وبيعه ماياً كله وبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير وفساده ونحوه أفاده في النهاية (قوله ونحو البيع) أي ويجوز له نحو البيع مما مر (قوله وهو سائر اليها) أي والحال أنه سائر إلى الجمعة وعبارة التحفة وخرج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق إليها وهو ماش أو المسجد وان كره فيه ويلحق به كما هو ظاهر محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له حقوقها انتهى أي كما لو كان داره بباب المسجد أو قريباً منه وذلك لانتفاء التفويت

البيع (قوله كما يطهره) في شرح الارشاد له نقلاً عن الأذري وغيره أوسر به أو ما يقوته عند اضطرابه انتهى ونحوه شرح الروض وعبارة النهاية واستثنى الأذري وغيره شراء ماء طهره وسرته المحتاج اليها وما دعت إليه حاجة الطفل أو المريض إلى شراء أو

(ويحرم) على من تلزمه الجمعة (التشاغل عنها) يبيع أو غيره (بعد) الشروع في (الاذن الثاني) بين يدي الخطيب لاية آخر الجمعة وقيس بالبيع فيها كل شاغل أي مما شأنه ذلك ولا يبطل العقد وان حرم لانه لمعنى خارج ولو تباع اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة إنما كما لو لعب الشافعي الشطر نج مع حنفى نعم له نحو شراء ما يحتاجه كإطهره ونحو البيع وهو سائر اليها

طعام ونحوهما فلا يعصى المولى ولا البائع إذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وإن فانت الجمعة في صور منها اطعام المضطر وبيعه ماياً كله وبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير وفساده ونحوه ذلك انتهى وفي التحفة يحرم التشاغل عن السعي إليها بالبيع والشراء لغير ما يضطر

إليه انتهى فإن حل على ما نفوت به الجمعة وافق ما سبق عن النهاية

الشروع فيها ونسب  
له الحوقها كما لو كان  
منزله بباب المسجد أو  
قربا منه لانتفاء التفويت  
إذا الحكم بدور مع العلة  
وجودا وعدم ما انتهت  
وفي الامداد والتمية  
ما نصه ولو كان منزله  
بباب المسجد أو قربا فهل  
يحرم عليه ذلك أولاذا

وفي المسجد (ويكره)  
التشاغل بذلك (بعد  
الزوال) وقبل الاذان  
السابق لدخول وقت  
الوجوب نعم لا كراهة في  
نحو مكة مما يفحش فيه  
التأخير لما فيه من الضرر  
ومرأان بعيد الدار يلزمه  
السعي ولو قبل الوقت فيحرم  
عليه التشاغل بذلك من  
وقت وجوب السعي ولو  
قبل الوقت (ولا تدرك  
الجمعة الا بركة) لما مر من  
انه يشترط الجماعة وكونهم  
أربعين في جميع الركعة  
الاولى فلو أدرك المسبوق  
ركوع الثانية

لاتشاغل كالحاضر في  
المسجد كل محتمل  
وكلامهم الى الاولى أقرب  
انتهى وهو مخالف لما  
سبق قال القليوبي نقلا  
عن شيخه فان لم يفوت  
لم يحرم ولو حال الركعة  
الاولى قال وفي كلام  
الاذري عن الشافعي  
ما يدل له وفي كلام شرح

لان الحكم بدور مع العلة وجودا وعدم ما وفيه مخالفة لما مر عن النهاية والشيخ عميرة (قوله وفي المسجد)  
أي له أيضا ذلك في المسجد لان المقصود أن لا يتأخر عن السعي الى الجمعة لكن يكره البيع ونحوه من  
العود في المسجد لانه يترده عن ذلك قال الازري ولا يخفى ان من يصلي خارج المسجد لا يكره له ذلك اذا بايع  
من لا يصلي في المسجد ولا يسعي اليه ان كان جلس خارج باب المسجد بحيث تصح صلاته في ذلك المكان  
خلف الامام في المسجد على قصد أن يصلي هناك والباب مفتوح فلا يحرم في حقه مع جلوسه في هذا  
المكان على هذا الوجه فهو بمنزلة الجالس في المسجد بل ولا كراهة لانه ليس في المسجد هذا البضاح  
كلام الازري فليتأمل (قوله ويكره التشاغل بذلك) أي يبيع ونحوه من القعود والصنائع وغيرهما  
مما فيه تشاغل عن السعي الى الجمعة (قوله بعد الزوال وقبل الاذان السابق) أي قبل الاذان الثاني  
بين يدي الخطيب ولو بعد الاذان الاول على المنائر (قوله لدخول وقت الوجوب) أي بالزوال فالتشاغل  
عنه كالأعراض (قوله نعم لا كراهة الخ) هذا استدراك على كراهة التشاغل بذلك بعد الزوال وقبل  
الاذان المسد كور (قوله في نحو مكة مما يفحش فيه التأخير) هذا انقلوه عن الاسنوي وأقرره  
وعبارة الاسنوي نعم ينبغي كما قاله الاسنوي ان لا يكون في بلد يؤخرون فيها تأخيرا فاحشا كحكة لما فيه  
من الضرر انتهى فلعل تشليلهم بمكة إنما هو في زمنهم وأما في زمننا هذا فليس فيه متأخيرا كثيرا فان الاذان  
في المنائر بالزوال ثم يؤذن في المنبر مع رئيس المؤذنين في قبة زمزم وليس بين الاذنين الا قدر صلاة  
ركعتين تقر بها والله أعلم (قوله لما فيه من الضرر) تعليل لعدم الكراهة في الحالة المذكورة بمعنى انه  
لو كان الاشتغال بنحو البيع في هذه المدة الطويلة التي يفحش فيها التأخير مكرها لضرر الناس  
بتعطيل مصالحهم فيها والضرر متف عن هذه الامة تأمل (قوله ومرأان بعيد الدار الخ) غرضه  
بهذا تنقيده مفهوم قول المصنف بعد الزوال من انه قبله لا يكره ومنطوقه وعبارة الاسنوي وما اقتضاه  
كلامه كتفسيره من نفي الكراهة قبل الزوال ونفي التحريم بعده وقبل الاذان والجلوس محمول كما قاله  
ابن الرفعة على من لم يلزمه السعي حينئذ ولا فيحرم ذلك انتهى (قوله يلزمه السعي) أي الى الجمعة (قوله  
ولو قبل الوقت) أي وقت الجمعة ليدركها فيه (قوله فيحرم عليه) أي على بعيد الدار الذي يجب  
عليه السعي الى الجمعة قبل وقتها (قوله التشاغل بذلك) أي بنحو البيع (قوله من وقت وجوب السعي  
ولو قبل الوقت) أي بأن كان لا يدرك الجمعة الا بنهاية في هذا الوقت حمل (قوله ولا تدرك الجمعة  
الابركة) أي لا يبادون الركعة لان ادراكها يتضمن اسقاط ركعتين سواء قلنا الجمعة طهر مقصورة أم  
صلاة بخيالها وهذا هو الراجح وعليه فوجه الاسقاط أن الظاهر هو الاصل في كل يوم وفي يوم الجمعة  
لم يجب الظاهر بشرط ادراك الجمعة حيث لم يدركها فكان الاصل باق والادراك لا يفيد الا بشرط كماله  
وأقل ما يحصل به الكمال ركعة ألا ترى ان المسبوق اذا أدرك الامام ساجدا لم يدرك الركعة لانه ادراك  
ناقص انتهى من النهاية بزيادة (قوله لما مر) أي في فصل للجمعة شروطا وبداخ (قوله من أنه  
يشترط الجماعة وكونهم أربعين) هذا ذكره المصنف رحمه الله هناك بقوله الرابع الجماعة وشروطها  
أربعون الخ (قوله في جميع الركعة الاولى) هذا ذكره الشارح رحمه الله هناك بقوله بعد كلام قرره  
وعلم مما تقرر ان الجماعة هنا انما تشترط في الركعة الاولى (قوله فلو أدرك المسبوق) تقرير  
على المتن (قوله ركوع الثانية) أي من الجمعة مع الامام الذي يحسب له ذلك الركوع لا كالحديث كما مر  
وأتممه الركعة والحاصل انه ان أدرك قيامها وقراءتها فالظاهر وان أدرك الامام راكعا فيشترط

(قوله الى ان يسلم) هذا بشرطه الشارح في كتبه تبع الظاهر تفسير الشيخين فعنده لو نوى المفارقة بعد الركعة الثانية لا يدرك الجمعة واعتد الجمال الرمي والخطيب الشريني وابن قاسم وغيرهم خلافه وهو ظاهر شرح الروض لشيخ الاسلام أيضا وعبارة شرح التنبيه للخطيب الشريني وسواء استمر مع الامام الى أن سلم أم فارقه بعد السجود وسواء أصبحت جمعة الامام أم لا كان أحدث بعد السجود الى آخر ما أطال به فيه ونص الام يؤيدهم كما ذكر عبارته في شرح التنبيه وسبقه اليها في الاسنى (قوله أتى بركعة) قال في التحفة ولو أراد آخران يقتدى به في ركعته الثانية ليدرك الجمعة جاز كما مر في البيان عن أبي حامد وجرى عليه

الرمي وابن كثر وغيرهما قال

٢٧٧

بعضهم وعليه وأحرم  
خلف الثاني عند قيامه  
لثانيته آ آخر وخلف  
الثالث آخر وهكذا  
حصلت الجمعة للكل  
ونازع بعضهم أولئك  
بان الذي اقتضاه كلام  
الشيخين وصرح به  
غيرهما انه لا يجوز



فلا تتم له الجمعة كما هو ظاهر (قوله فعلم) أي من قولنا أنه لم يدرك مع الإمام ركعة أنه أي المسبوق لو أتى بركعته الثانية أي التي قام لها بعد سلام الإمام لكونه لم يدركها معه ٢٧٨ وقوله من الثانية أي التي أتى بها بعد سلام الإمام سجدها ثم تشهد وان كان

قد تشهد قبل لأن ما بعد المتروك لغو وسجد للسهو لوقوع السهو في حال انفراده بعد انقطاع القدوة وهو مدرك للجمعة لتحقق أدراك ركعة كاملة مع الإمام والسهو وانما وقع في ركعته التي انفرد بها (قوله وان

لأنه لم يدرك ركعة معه فعلم أنه لو أتى بركعة الثانية وعلم في تشهده ترك سجدة من الثانية سجدها ثم تشهد وسجد للسهو وهو مدرك للجمعة وان علمها من الأولى أو شك فاته الجمعة وحصلت له ركعة من الظهر (فان أدركه بعد ركوع الثانية نواها جماعة) وجوبا وان كانت الظهر هي اللازمة له موافقة للإمام

علمها) أي السجدة يعني تركها في تشهده من الركعة الأولى للمسبوق وهي ثانية الإمام أو شك في أنها أم من أولاه أو من آخره أخذنا بالأسوا وهو جعلها من الأولى فاته الجمعة لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة وحصلت له ركعة من الظهر ملفقة

(قوله لأنه لم يدرك مع الإمام) تعليل لوجوب اتعاضها بظاهر أو بيانه أن الركعة لاتم الاتعاض السجدين وهذا الشارع انما سجد بعد سلام الإمام فلم يدرك مع الإمام ركعة فلا تتم له الجمعة (قوله فعلم) أي من التعليل المذكور (قوله أنه لو أتى) أي المسبوق (قوله بركعة للثانية) أي التي قام لها بعد سلام الإمام لكونه لم يدركها (قوله وعلم في تشهده ترك سجدة من الثانية) أي التي أتى بها بعد سلام الإمام (قوله سجدها) أي السجدة التي علم تركها منها (قوله ثم تشهد) أي وان كان قد تشهد قبل الانقضاء ما قبل المتروك (قوله وسجد للسهو) أي ندبا لوقوع سهو في حال انفراده بعد انقطاع القدوة فلا يتحملها الإمام (قوله وهو مدرك للجمعة) أي لتحقيق أدراك ركعة كاملة مع الإمام وأما سهوه فأنما وقع في ركعته التي انفرد بها (قوله وان علمها) أي السجدة يعني التي تركها في تشهده فهو معطوف على قوله وغلم الخ (قوله من الأولى) أي الركعة الأولى للمسبوق وهي ثانية الإمام (قوله أو شك) أي في أن السجدة المتركة من أولاه أو من أخيرته فإنه يجب عليه الأخذ بالأسوا وهو جعلها من الأولى أو فاته الجمعة (قوله فاته الجمعة) أي في الصورتين أعني صورتي العلم كونها من الأولى والشك لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة (قوله وحصلت له ركعة من الظهر) أي ملفقة من ركوع الركعة التي أدركها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التي تداركها بعد سلام الإمام وتبين أن جلوسه للتشهد لم يصادف محلا فيجب عليه القيام فوراً عندئذ كرهه أو شكه أمالوا أدرك الأولى مع الإمام ونذكر في تشهده مع الإمام ترك سجدة من الأولى فإنه يأتي بعد سلام الإمام بركعة ويكون مبدرا للجمعة لأنه أدرك ركعة كاملة مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية إذا ما بعد المتروك إلى أن يأتي بمثلها انتهى كردد (قوله فانه أدركه) أي أدرك المسبوق الإمام (قوله بعد ركوع الثانية) أي في الاعتدال أو في السجودين أو الجلوس بينهما أو التشهد (قوله نواها جماعة وجوبا) أي كما هو مقتضى عبارة الروضة وهو المتمد وبعبارة الأنوار ينوي الجماعة جوازا وقال ابن المقرئ ندبا والجواز لا ينافي الوجوب والندب يحمل على من لم تلزمه الجماعة هكذا جعله شيخنا وهو حسن انتهى معنى وعبارة شيخنا على قول الروض أحرم بجمعة ندبا أي ان كان من تسن له ولا يجب عليه كالمسافر والعبد واما ان كان من تلزمه فأحرامه بها واجب وهو محل كلام أصله بدليل ما ذكره كاصلة في أواخر الباب الثاني من أن من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الإمام تأمل (قوله وان كانت الظهر هي اللازمة له) أي لهذا المسبوق الذي أدرك بعد ركوع الثانية وأشار بان إلى خلاف في ذلك في المنهاج والاصح انه ينوي في اقتدائه الجماعة قال في المغني والهاية ومقابل الاصح ينوي الظهر لأنها التي يفعلها ويحمل الخلاف فيمن علم حال الإمام والأبأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجماعة قطعا قال ع ش وبقي ما لو رأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شيئا هل ينوي الجماعة أو الظهر أو يعلق النية فيسه نظرا والاقرب انه ينوي الجماعة وجوبا ان كان من تلزمه الجماعة ويخبر نين ذلك وتبين نية الظهر ان كان من لا تلزمه لان الظاهر من الجمع الذين يصلون في هذا الوقت على هذا الوجه أنهم يصلون الجماعة ثم انفق انه سلم من ركعتين سلم معها وحسبت جمعة والاقام معهم وأتم الظهر لان نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا (قوله موافقة للإمام) أي امام الجماعة وان كان يصلي غيرها فيشمل ما لو نوى الإمام الظهر فينوي المأموم الجماعة خلفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان هذه العلة قد تخرج هذه الصورة ثم قضية هذه العلة وهي اقتصر عليه الشيخان كما قاله سم دون الثانية انه ينوي الجماعة وان ضاق الوقت بحيث لو فرض ان الإمام تدرك ركعتين وأتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه أن يأتي بالركعة الاخرى في الوقت ولا مانع من ذلك لان كلا علة مستقلة وقد سئل الرملي عن

ذلك من جلوسه وركوع الركعة التي أدركها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التي تداركها بعد سلام الإمام وتبين ان التشهد لم يصادف محلا فيجب عليه القيام فوراً عندئذ كرهه أو شكه أمالوا أدرك الأولى مع الإمام ونذكر في تشهده مع الإمام ترك سجدة من الأولى فإنه يأتي بعد سلام الإمام بركعة ويكون مبدرا للجمعة لأنه أدرك ركعة كاملة مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية إذا ما بعد المتروك لغو إلى أن يأتي بمثلها

ولان الياس منها لا يحصل  
 الابا السلام (وصلاها ظهرا)  
 لعدم ادراك ركعة مع  
 الامام (واذا أحدث الامام)  
 أو بطلت صلاته بغير الحدث  
 (في الجمعة) استخلف هو  
 أو أحد المأمومين وجوبا  
 ان بطلت صلاته في الركعة  
 الاولى ليدركوا الجمعة  
 ونبدأ بان بطلت في الثانية  
 ليموها جماعة

(قوله ولان الياس الخ)  
 اذ قد تبين ان الامام ترك  
 ركن فبتدركه بالاتبان  
 بركعة فيدرك المسبوق  
 الجمعة هكذا قالوا قال  
 في شرح الروض واستشكل  
 بأنه أي المسبوق لو بقي  
 عليه ركعة فقام الامام الى  
 خامسة لانجوز متابعتها  
 جملا على أنه ترك ترك  
 ركن ويجاب عنه بأن ما  
 هنا محمول على ما اذا علم أنه  
 ترك ركنا فقام ليأتي به فيتابعه  
 انتهى قال الحلبي بأن  
 أخبره معصوم انتهى  
 وفي النهاية ولو أدرك هذا  
 المسبوق جماعة يصلون  
 الجمعة لزمه أن يصلها معهم  
 انتهى (قوله وجوبا ان  
 بطلت الخ) لان الجماعة  
 شرط لصحة الجمعة في  
 الركعة الاولى فقط فيجوز  
 اتمام الركعة الثانية فرادى  
 وفي التحفة لو أتم الرجال  
 حينئذ منفردين وقدم  
 النسوة امرأة منهم جازا الى  
 آخر ما فيها

ذلك فاجاب بأنه ينوي الجمعة ولو ضايق الوقت كما ذكرنا في العمل الاول ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع  
 الوقت ينوي الجمعة وان علم انه لا يدركها بأن علم ان الامام لا يترك شيئا أو أخبره معصوم فليأتهم  
 (قوله ولان الياس منها) أي من الجمعة تعديلا فان لو جوب نية الجمعة على المسبوق المذكور (قوله لا يحصل  
 الابا السلام) أي لان الامام ربما تذكرنا فيأتي بركعة فيدرك الجمعة واستشكل بأنه لو بقي على  
 المسبوق ركعة فقام الامام الى خامسة مثلا لانجوز متابعتها جملا على أنه ترك ركن واجيب عنه بأن ما هنا  
 محمول على ما اذا علم المأموم أن الامام ترك ركنا فقام ليأتي به فيتابعه ومثله ما لو كان الامام يصلي ظهر فقام  
 للثالثة وانتظره القوم ليساموا معه فاقتدى به وأتى بركعة فانه يحصل للمسبوق الجمعة لانه يصدق عليه انه أدرك  
 الركعة الاولى في جماعة بأربعين ولا يقال السلام أيضا لا يحصل به الياس بمجرد لاحتمال أن يتذكر قبل طول  
 الفصل بركن فيعود اليه فيضم الى السلام ما بعده عند قرب الفصل لان يقول بالسلام زالت القدوة والاصل  
 التام وانما ننظر للاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتقوية بقاءها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقيد  
 بقرب الفصل لاحتمال التذكر مع الطول فيستأنف فليأتهم (قوله وصلاها ظهرا) أي يتم صلاته عالميا كان  
 أو جاهلا بعد سلام الامام ظهر من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم بينهم ولا يجوز زهانية المفارقة كما يشير اليه  
 تقيدهم بذلك بعد سلام الامام لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيأتي به ويوافق المأموم فيدرك الجمعة  
 ومفارقته تؤدي الى تفويت الجمعة مع امكانها أفاده ع ش فليأتهم (قوله لعدم ادراك ركعة مع الامام)  
 أي وقد مر أن الشرط ادراكها كاملة معه ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة  
 وجب عليه أن يصلها معهم كما قاله في النهاية وينبغي انقلاب الظهر نفلا لانه من أهل الوجوب وبان عدم  
 القوات ومعلوم أن الكلام عند جواز التعدد (قوله واذا أحدث الامام الخ) هنا شروع في حكم الاستخلاف  
 وحاصل الكلام في هذا المقام من وجوه أربعة الاول جواز الاستخلاف وعدمه بالمعنى الشامل للوجوب  
 والندب الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه الثالث بيان ما يدرك به الخليفة الجمعة الرابع بيان أن  
 الجمعة تارة تتم له وللقوم وتارة تتم لهم دونة وتارة لا تتم له ولا لهم وكل هذه الوجوه تعلم من كلامه (الاوجه  
 الثاني وضابطه أن يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذا لم يخلف الامام  
 عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أولا وخلفه عن قرب  
 وكان غير مقتدي به لكن خالفه في نظم صلاته انتهى حفي (قوله أو بطلت صلاته بغير الحدث) أي كعاف  
 كثير أو بحساسة وقعت عليه تعذر دفعها حالا وكذا لو أبطل الامام صلاته أو أخرجه نفسه عن الامامة بنحو تأخره  
 وعند الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أن خروج الامام بالحدث عمدا يبطل صلاة المأمومين (قوله في الجمعة)  
 أي صلاتها (قوله استخلف) جواب اذا أحدث الخ (قوله هو أو أحد المأمومين) فاعل استخلف ومفعوله  
 قول المصنف الاتي مأموما الخ واذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة  
 ترتيب صلاة الامام الاصلى وكذا يجوز الاستخلاف أيضا في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون  
 الخليفة في الثانية حضور الخطبة بتمامها والبعض الفائت في الاولى اذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة وانما  
 يصبر غير السامع من أهلها اذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء بجل (قوله وجوبا ان  
 بطلت صلاته) أي الامام (قوله في الركعة الاولى ليدركوا الجمعة) أي لان الجماعة شرط لصحة الجمعة في  
 الركعة الاولى فقط واذا قدم الامام واحدا منهم أو قدموا واحدا منهم وجب عليه الامتثال لثلاثي الى  
 التواكل قال شيخنا وهو الاوجه حيث غلب على ظنه ذلك قاله الحلبي وسيأتي ما يوافقه (قوله ونبدأ ان بطلت  
 في الثانية ليموها جماعة) فن عبر بالجواز فإراد ما يعي الوجوب والندب وذلك لان الصلاة بامامين على  
 التعاقب جائزة كما صرح من فعل أبي بكر رضي الله عنه ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه قالوا  
 واذا جاز هذا فمن لم تبطل صلاته فقيم بطلت بالاولى لضروره الى الخروج منها واحتياجهم الى امام  
 ومن فعل عمر لما طعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ما رواه البيهقي ويجوز أن يتقدم واحد بنفسه  
 وان فوبت على نفسه الجمعة لان التقدم مطلوب في الجملة فعذر به كذا قيل والاوجه كإيائه الشارح في

(قوله فيها أي الثانية الخ) وذلك لما علمته من أن الجماعة إنما تشترط في الركعة الأولى فقط والحاصل أن الاستخلاف في الجمعة أمان أن يكون في أثناء الخطبة أو بعد تمامها وقبل الدخول في الصلاة فإن كان في أثناء الخطبة اشترط سماع الخليفة ما مضى من أركانها وإن كان بعد تمامها وقبل الشروع في الصلاة اشترط سماع الخليفة جميع أركان الخطبة إذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة وإنما يصير من أهلها إذا دخل في الصلاة والسماع هنا بمنزلة الاقتداء وإن كان الاستخلاف في أثناء صلاة الجمعة فهو على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام وهذا لا يصح مطلقا لأن الخليفة إن نوى الجمعة كان فيه إنشاء جمعة بعد أخرى وهو ممتنع أو نوى الظهر كان فيه فعل الظهر قبل فوات الجمعة وهو ممتنع أيضا ثانيها أن يدرك الخليفة الامام في القيام الأول أو في ركوعه فتحصل له الجمعة وللقوم وإن بطلت صلاة الامام قبل الركوع في صورة ما إذا أدركه في القيام أو قبل السجود في صورة ما إذا أدركه في الركوع كما قاله ابن قاسم فإن استخلف الامام واحدا من المتقدمين به قبل خروجه من الصلاة أو تقدم ٢٨٠ بنفسه فذاك والالزم المؤمنين تقديم واحد ويلزم من قدموه أو قدمه الامام التقدم كما قال في التحفة أنه متجه وقال في

النهاية هو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك أي التواكل ثانيا أن لا يدرك الامام أي قبل حدثه الابد الركوع الأول ولو في

وإنما لم يجب الاستخلاف فيها لأدراكهم مع الإمام ركعة وإذا استخلف فيها جاز لهم المتابعة والانفراد ويشترط في خليفة الجمعة أن يكون مأموما وإن لم يحضر الخطبة ولا الركعة الأولى

الاعتدال وهذا لا يجوز له الاستخلاف وإن قدمه الامام مطلقا عند الشيخ م ر لأنه يفوت الجمعة بذلك على نفسه فيجب أن يقدم غيره ممن أدرك الامام

الاياب انه لا يجوز زله ذلك بل وإن قدمه الامام لان الظاهر أن محل الخلاف الاتي عن ابن الاستاذ في وجوب امتثاله إذا لم يترتب عليه فوات الجمعة (قوله وإنما لم يجب الاستخلاف فيها) أي في هذه الصورة أعني ما إذا بطلت صلاته في الركعة الثانية (قوله لأدراكهم مع الإمام ركعة) أي وقد علمت أن الجماعة في الجمعة إنما تشترط في الركعة الأولى فقط دون الثانية (قوله وإذا استخلف فيها) أي في الركعة الثانية (قوله جاز لهم المتابعة والانفراد) أي والمتابعة أفضل كما هو ظاهر قال في التحفة فلو أتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة منهن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحيه المقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وإن لم يصلح لامامة الجمعة إذ لو أعمن فرادى جاز فالجماعة أولى ولو قدم الامام والمأمومون قبل فراغ الأولى واحدا لم يلزمه التقدم على ما بحثه ابن الاستاذ وله احتمال بالزوم لثلايودي الى التواكل وهو متجه ولا عبرة بنقديه من لا تصح امامته لهم كمرأة فلا تبطل صلاتهم إلا أن اقتدوا بها (قوله ويشترط في خليفة الجمعة) أي بخلاف خليفة غيرها قال في التحفة وإنما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينفردوا بركن ولو قوليا على ما اقتضاه إطلاقهم والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نيّة اقتدائه ولو فعله بعضهم في غيرها احتجّاج من فعله لنية دون من لم يفعله وفيها أن كان غير الفاعلين أربعين بقيت ولا بطلت كما هو ظاهر (قوله أن يكون مأموما) أي مقتديا بالامام قبل نحو حدثه والامتنع مطلقا لأن في استخلاف غير المقتدي به إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما ممتنع وإنما اغتفر وذلك في المسبوق لانه تابع لا منشي (قوله وإن لم يحضر الخطبة ولا الركعة الأولى) أي فلا يشترط في جواز الاستخلاف في الجمعة كون المقتدي حضر الخطبة ولا أدرك الركعة الأولى على الأصح فهما أمافي الأول فلانه بالاقتراف صار في حكم من حضرها وسمعها ومن ثم تصح جمعة كما تصح جمعة الحاضر من السامعين وأما في الثاني فلان الخليفة الذي كان مقتديا بالامام ناب منابه باستخلافه إياه ولو استمر الامام لصحت القدوة فكذلك من ناب منابه وإن لم توجد الشرائط قال في التحفة ولا يشترط سماعه للخطبة جزما ولو استخلفه قبل الصلاة اشترط سماعه لها

في الركوع أو قبله إن خرج الامام قبل تمام الأولى ومع ذلك لو تقدم سجدت جمعة القوم دونه وعند الرملي وإن لو أدرك الخليفة مع الامام ركوع الثانية وسجدتها ثم استخلف أدرك الجمعة لانه لا يشترط بقاء المأموم فيها مع الامام الى السلام كما تقدم ذلك وأما الاستخلاف في غير الجمعة فهو على قسمين أحدهما أن لا يقتدي الخليفة بالامام قبل نحو حدثه فيجوز أن لم يخالف الامام في ترتيب صلاته كالركعة الأولى مطلقا أو ثالثة رابعة بخلاف ثانيها أو رابعة أو ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجد دوانية الاقتداء به لانه حينئذ يحتاج للقيام وهم للعود وهو لم يقتد بالامام قبل خروجه حتى يلزم أفعاله ثانيا أن يقتدي به قبل نحو حدثه فيجوز مطلقا لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام باقتدائه به فيقنت ويتشهد في محل قنوت الامام وتشهده لانه لو لم يخرج الامام من الصلاة كان باقتدائه يلزمه فعل ذلك موافقة للامام ثم إذا كان المسبوق المستخلف عالما بنظم صلاة الامام والأخير قب من خلفه فاذا هموا بالقيام قاموا والقعد وفي الرابعة إذا هموا بالعود قعدوا وتشهد معهم ثم يقوم فاذا قاموا علموا ثانيا أنهم والاعلم أنها آخرتهم وإنما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينفردوا بركن قال في المغني والنهاية ما إذا فعلوا على الانفراد ركنًا فإنه يمنع الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام وأقره انتهى وفي التحفة ولو قوليا كما اقتضاه إطلاقهم والا امتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نيّة اقتدائه ولو فعل الركن بعضهم في غيرها احتجّاج من فعله لنية دون من لم يفعله وفيها أن كان غير الفاعلين أربعين بقيت ولا بطلت انتهى كلام التحفة قال ابن قاسم حجة كما هو ظاهر لو كان الانفراد في الركعة الأولى فإن كان في الثانية بقيت الجمعة انتهى وهو ظاهر (قوله مأموما) أي مقتديا به قبل نحو حدثه والامتنع مطلقا كما علم مما قدمته آنفا



وان زاد على الاربعين كما اقتضاه اطلاقهم لان من لم يسمع لا يندرج في ضمن غيره الا بعد الاقتداء ولهذا لو بادار بعون سماعه وافقوا الجمعة انما عقدت لهم بخلاف غير السامعين فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاد في الفرق بينه وبين الكامل الذي لم يسمع قلت يفرق بأنه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تابعاً لظاهر اقل هذا كفي استخلافه ولبطلان صلاته أو نقصها اشترطت زيادته وأما من لم يسمع فلم يصرف من أهلها ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقاً ويجوز استخلافه في الخطيئة لمن سمع بعض ماضى من أركانه دون غيره على ما حررت في شرح الإرشاد انتهى بالحرف (قوله ثم الخليفة في الأولى) أى في الركعة الأولى وهذا مرتبط بقوله استخلف هو الخ أى بقوله ويشترط الخ والمآل واحد (قوله ثم الجمعة) أى كالمؤمنين فانهم يتمون الجمعة (قوله وكذا خليفة الثانية) أى يتم الجمعة (قوله ان اقتدى في الأولى) أى الركعة الأولى بأن لا يدرك الإمام بعد تمام الركوع سواء أدركه في القيام ولو لم يركع معه أو في الركوع وان لم يدرك القيام معه أفاده بعضهم فليتأمل (قوله ثم أحدث الإمام في الثانية) يعنى بطلت صلاته في الركعة الثانية (قوله فاستخلفه) أى المقتدى في الركعة الأولى أو في الركعة الثانية فانه يتم الجمعة كالقوم أيضاً وعبارة النهاية ثم ان كان الخليفة في الجمعة أدرك الركعة الأولى من الجمعة مع الإمام بأن أدركه قبل فوات الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لكونه حينئذ بمنزلة الإمام الاصلى وقد أدرك الإمام في وقت كانت جمعة القوم على جمعة وان لم يدرك نفس الركوع حقيقة ومنه يعلم أنه ليس المراد بادراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتدياً بها كالمهايل المصدرا على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المؤمن بان اقتدى به في القيام وان بطلت قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وان بطلت صلاة الإمام بعد ذلك جمعهم أى القوم الشامل له سواء أحدث الإمام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الأولى أنه أحدث قبل فراغه من السجدة انتهى بزيادة من ع ش فليتأمل (قوله بخلاف ما واقتدى) أى خليفة الثانية (قوله في الثانية) أى بأن لم يدرك ذلك كان استخلافه في اعتدائها فان الجمعة تتم لا يقوم لادراكهم ركعة كاملة لكن بشرط أن يكون زائداً على الأربعين والا فلا تصح جمعهم أيضاً كما نبه عليه الفتى تعليماً من المقرئ دون الخليفة فلا تتم له الجمعة فيتمها ظهراً قال في التحفة وان أدرك معه ركوع الثانية وسجودها كما أفهمه كلام الشيخين وغيرهما وان قال البغوى يتمها جمعة لانه صلى مع الإمام ركعة فقد مر أن المعتمد أنه لا بد من بقائه معه إلى أن يسلم انتهى واعتمد الرولى كلام البغوى (قوله لانه) أى الخليفة تعليل لما تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله لم يدرك ركعة خلف امام يكون) أى الخليفة (قوله تابعه) أى للإمام (قوله في ادراك الجمعة) أى وان أدرك ركعة من الجمعة في جماعة (قوله وانما أدركه) أى ما ذكر من الركعة فالأولى أدركها بالتأنيث (قوله وهو خليفة) أى والحال انه خليفة ويخالف المؤمن لانه تابع والخليفة امامه فلا يمكن جعله تابعاً لهم قال في الاسنى ويخالف اتمامها جمعة في الأولى مع أنه لم يدركها كلها معه لانه ثم أدركه في وقت كانت جمعة القوم موقوفة على الإمام فكان أقوى من الادراك في الثانية وجازله فيها لاستخلاف وان كان فيه فعل الظاهر قبل فوات الجمعة لعذر بالاستخلاف بإشارة الإمام قاله الرافى وقد يؤخذ منه أنه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن اصلاتهم بخلافه ووجهه بأن التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به انتهى ومر عن التحفة والنهاية ما يوافقه (قوله نعم اذا أدرك المسبوق الثانية معه) أى مع الخليفة المقتدى في الركعة الثانية كان دخلاً مسبوقاً في الجمعة واقتدى بهذا الخليفة في الثانية مع القوم (قوله أتمها جمعة) أى لا يظهر بخلاف الخليفة المذكور (قوله لانه) أى المسبوق (قوله صلى ركعة خلف من يراعى نظام صلاة الجمعة) أى فهو مدرك ركعة مع من يراعى صلاة الإمام قال سم جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة

ثم الخليفة في الأولى يتم الجمعة وكذا خليفة الثانية ان اقتدى في الأولى ثم أحدث الإمام في الثانية فاستخلفه بخلاف ما لو اقتدى في الثانية لانه لم يدرك ركعة خلف امام يكون تابعه في ادراك الجمعة وانما أدركه وهو خليفة نعم ان أدرك المسبوق الثانية خلفه أتمها جمعة لانه صلى ركعة خلف من يراعى نظام صلاة الجمعة

(قوله وانما أدركه) أى وانما أدرك الخليفة المقتدى في الثانية الإمام والحال انه خليفة وقد سبق أن الجمعة لا تدرك الا بادراك ركعة كاملة خلف الإمام وعند الشارح لا بد من استمراره معه إلى السلام (قوله ان أدرك المسبوق الخ) بأن أتى شخص واقتدى بالخليفة المقتدى بالإمام الأول في ثانيته وقوله الثانية أى بالنسبة للخليفة بأن أتم الركعة التي استخلف فيها وقام لثانيته فاقتدى به آخر وأدرك معه ثانية

ولم يستخلفوا فهل له الآن الشرع في الظهر لانه لا يمكنه ادراك الجمعة لو صبر ووجب الصبر الى سلامهم أو  
يجب أن يقتدى بواحد منهم وتحصل له الجمعة الظاهر الاخير ثم أفتا شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى (قوله  
أما غير المأموم) مقابل قوله السابق أن يكون مأموما (قوله فلا يجوز) واستخلافه في الجمعة (أي بخلاف  
استخلافه في غير الجمعة فانه جائز بالشرط الآتي قريبا) (قوله لانه) أي استخلاف غير المأموم تعليل لعدم  
الجواز (قوله يشبه انشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة ان لم  
ينوها فان استخلف فيها غير المقتدي بامامها بطلت صلاته واذا بطلت جمعة وظهر باقية نفل كما اقتضاء كلام  
الشيخين ومجمله كما هو ظاهر حيث كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاة القوم ان اقتدوا به مع علمهم ببطلان  
صلاته نعم ان كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته وحيث صحت صلاته ولو نفل واقتدوا به فان كان  
في الاولى لم تصح ظهر العدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا منها ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء  
به بتقدم واحد منهم أو في الثانية انعموها جمعة قاله في الاسنى (قوله وهو) أي انشاء جمعة بعد أخرى (قوله  
ممتنع) أي وكذا فعل الظهر قبل فوات الجمعة وانما اغتفر واذلك في المسبوق لانه تابع لامشي وتلخص مما  
مر من أول المبحث أن الاستخلاف في الجمعة اما أن يكون أثناء الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في الصلاة فان  
كان الاول اشترط سماع الخليفة مامضى من أركان الخطبة وان كان الثاني اشترط سماع الخليفة جميع أركانها  
وان كان الثاني فعلى ثلاثة أقسام الاول أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام وهذا ممتنع مطلقا والثاني أن  
يدرك الخليفة الامام في الركعة الاولى وهذا جائز بل واجب ان بطلت صلاة الامام في الركعة الاولى مندوب  
ان بطلت في الثانية والثالث ان لا يدرك الخليفة الامام قبل حداثته الابدال الركوع للاولى وهذا فيه خلاف  
فعند الشارح لا يجوز تقدمه خليفة لانه يؤدي الى تفويت جمعة على نفسه وعند الراملي يجوز ذلك كما مر  
بحريره قال في الهبة

أما غير المأموم فلا يجوز  
استخلافه في الجمعة لانه  
يشبه انشاء جمعة بعد أخرى  
وهو ممتنع (أو) بطلت  
صلاة الامام في (غيرها) من  
سائر الفروض والنوافل  
(استخلف) ندبامطلقا  
الامام أو غيره (مأموما)  
أو غيره

لو بطلت لمن يؤم فيها \* تقدم جاز لا هل اقتدا  
حتما في الاولى وأنعموا الجمعة \* والخالف الظاهر ان اقتدى معه  
ثانية لامن به يأنتم \* فيها وان أحدث من يؤم  
خاطبا أو بينهما فاستخلفا \* من حضر الخطبة فالنوع انتفى  
نخطبة الشخص وأم آخر \* كالجمعة أو سماعه تبادر

(قوله أو بطلت صلاة الامام في غيرها) أي الجمعة وأشار بهذا التقدير الى أن غيرها معطوف على الجمعة وانما  
لم يقل أو أحدث الخ لانه الحديث غير قيد هنا ثم كما مر في الاشارة اليه ولذا قال في التحفة بأن أخرج نفسه عن  
الامامة بنحو وتأخره وأخرج عن الصلاة بحديث أو غيره كرهاف كثير أو بلا سبب أصلا ثم قال وأفهم ترتيبه  
الاستخلاف على آخر وجه أنه لا يجوز له الاستخلاف قبل الخروج وبه صرح الشيخان في باب صلاة المسافرين  
نقلا عن المحاملي وغيره والمراد كما هو ظاهر أنه مادام اماما لا يجوز ولا يصح استخلافه لغيره بخلاف ما اذا  
أخرج نفسه عن الامامة فانه يجوز واستخلافه وان لم يكن له عذر لقولهم السابق آتفا واذا جاز هذا الى آخره  
وقول أبي محمد متى حضر امام أكمل جاز استخلافه مراده ان أخرج نفسه عن الامامة وحينئذ لا ينقيد  
بالا كمال انتهى بالحرف (قوله من سائر الفروض والنوافل) بيان لغير الجمعة (قوله استخلف ندبامطلقا)  
أي سواء كان في الركعة الاولى أو غيرها (قوله الامام أو غيره) بدل من الصمير المستتر في استخفاف الواقع  
فاعلاه فليس الفاعل في المتن محذوف لانه لا يحذف قال ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر \* فهو والافضه برأستر

(قوله مأموما أو غيره) أي واحد أو أكثر لا يجوز لاستخلاف اثنين أو أكثر يصلى كل بطائفة والاولى

الاقتصار على واحد كما في المجموع ولو استخلف الامام واحدا واستخلف المأمومون آخر فن عينوه للاستخلاف  
أولى من عينه لان الحظ في ذلك لهم ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولى منه لأن يكون راتبا فهو أولى  
من مقدمهم كما هو ظاهر ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحدا وتقدم آخر كان مقدم الامام أولى ومعلوم  
أنه لا يستخلف الامن يكون صالحا للامامة لامرأة ومشكلا للرجال ولم يتعرض له المصنف والشارح رجوما  
الله تعالى اكتفاء بما قدمناه في صلاة الجماعة (قوله لكن يشترط أن يكون) أي الخليفة الغير المأموم (قوله  
موافقا لصلاة أي الامام) أي بخلاف ما إذا كان الخليفة هنا مأموما مقبلا بطلان صلاة الامام فلا يشترط  
فيه الموافقة لصلاته والحاصل أن الاستخلاف هذا على قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخليفة بالامام قبل نحو  
حدثه فيجوز أن لم يخالف الامام في ترتيب صلاته والافلاو الثاني أن يقتدى به قبله فيجوز مطلقا لانه يلزمه  
مراعاة نظم صلاة الامام باقتدائه به (قوله لا يشي على نظمها) أي صلاة الامام لتعليل لاشتراط كونه موافقا  
لصلاته قال سم فان قلت هلا جاز الاستخلاف مع مخالفة نظام الخليفة لنظم الامام والزم الخليفة بمراعاة نظم  
الامام وترك مراعاة نظم صلاته كما لو كان من المقتدين قلت لما كان المقتدون يلزمهم موافقة نظم الامام قبل  
الاستخلاف جاز أن يلزمهم ذلك ولا كذلك غيرهم فليتأمل (قوله كان يستخلفه) أي غير المأموم تمثيل  
للموافقة لصلاته (قوله في أولى الرباعية) أي وأولى غيرها كما هو ظاهر (قوله أو ثالثها) أي الرباعية  
للقوم وهي أولى للخليفة جمل عن شيخه (قوله بخلاف ما إذا استخلفه) أي غير المأموم (قوله في ثانيها أو  
رابعها) أي الرباعية أو ثمانية المغرب أو ثالثها فانه لا يجوز حيث لم يجد دوانية الاقتداء به قال سم اشتراط عدم  
مخالفة نظم الامام وسيلة لاشتراط عدم مخالفة نظم المأمومين لان الغالب موافقة نظم الامام والمأمومين حتى  
لو فرض مخالفته لنظم الامام دون المأمومين كفي لان الغرض ان لا تقع مخالفة بينه وبين المأمومين فلو كان  
هذا الخليفة في ركعته الثانية وصلاة الامام في ركعته الاولى وكانت ثمانية للمأمومين فإن اقتدى به في ثانيهم فينبغي  
صحة الاستخلاف ههنا وان كان مخالفا للامام في النظم لموافقة القوم فيه انتهى وسيأتي ما يوافقه (قوله لانه)  
أي هذا الخليفة لتعليل لما تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله يحتاج الى القيام) أي بعدم سجودها لكونها أولاه  
(قوله وهم الى الجلوس) أي والمأمومون يحتاجون الى الجلوس للشهادة قال في الاسنى وقضية التعليل أنه لو  
كان موافقا لهم كان حضور جماعة في ثمانية منفردا أو أخيره فاقترابه فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا  
لهم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع جروا فيه على الغالب انتهى وفي النهاية والمغنى مثله (قوله وبراى  
الخليفة المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصا لم يقرأها من أنه يجب  
عليه أن يركع من غير قراءة وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل محبة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق  
لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها أن لا يخالفه فيما يؤدي الى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره أنه طول  
القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الامام لو كان باقيا عشا (قوله نظم صلاة امامه)  
أي فيفعل ما كان الامام يفعله قال القليوبي والمراعاة مندوبة في المندوب للامام الاصل من الاقوال  
والافعال ومنها سجود السهو وان حصل السهو قبل اقتدائهم واذا سجد بهم وانتظر به بعده فينبغي  
أن لا يعيد معه أيضا لوفعه آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا مراعاته  
مندوبة في الواجب من الاقوال وانما يجب في الواجب من الافعال فقط قاله شيخنا واعتمده من  
تناقض في كلامهم كثير تأمل (قوله لانه) أي الخليفة المسبوق (قوله التزمه) أي نظم صلاة الامام (قوله  
بقيامه مقامه) أي بالاقترابه فهو منزل منزلة الامام الاول في دوام الجماعة فاذا صلى بهم ركعة جلس للشهادة  
وجوبا بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة وقرأه ندبا ما إذا شهد أشار اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم وانتظارهم

لكن يشترط ان يكون  
(موافقا لصلاته) أي الامام  
لا يشي على نظمها كان  
يستخلفه في أولى الرباعية  
أو ثالثها بخلاف ما إذا  
استخلفه في ثانيها أو  
رابعها لانه يحتاج الى القيام  
وهم الى الجلوس (وبراى)  
الخليفة (المسبوق نظم)  
صلاة (امامه) لانه التزمه  
بقيامه مقامه



له ليسله وامعه أفضل من مفارقهم له وان جازت بلا كراهة أما اذا لم يعرف المسبوق نظم صلاة امامه في جواز استخلافه قولان صحح في الروضة عدم الجواز واعتده الملقني وأطال في الانتصار له ورجح في التحقيق الجواز واعتمده الاسنوي في المهمات وهو المعتمد قال في التحفة وعليه فيراقب من خلفه فان هموا بالقيام قام والا فعد وفي الرواية اذا هموا بالقعود شهدت معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انها ثابتهم والا علم انها آخرتهم ولا ينافي هذا ما روي في سجود السهو انه لا يرجع لقول الغير ولا لفعاله وان كان هذا مستثنى لضرورة توقيف العلم بالنظم عليهم أي اصاله فلا ينافي ان له اعتمادا خبره عنهم وأشار به في المجموع عن النعوي وأقره قال عنه كما لو أخبره الامام أي الذي بطلت صلاته ان الباقي من صلاته كذا فله اعتماد خبره اتفاقا انتهى فليتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل التعليل انه التزمه الخ (قوله لا يلزمهم أي المأمومين) أي في الاصح والثاني يشترط لهم لانهم يخرجون من الصلاة صارا ومفردين واجب بان الخليفة منزل منزلة الاول في دوام الجماعة ولهذا لا يراعى نظم صلاة نفسه ولو استمر الاول لم يحتج القوم الى تجديد النية فكذا عند الاستخلاف نعم ينبغي كما قاله في التحفة ندب ذلك خروجا من الخلاف وبه يندفع ما بحثه سم ان ذلك مكر وه لا نه اقتدى في أثناء الصلاة انتهى على انه قد يقال بعد الكراهة لانهم معدون باحرامهم الاول فطروا البطلان لادخل لهم فيه ومعلوم ان النية بالقلب فقط فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم كما لا يخفى (قوله تجديد النية القدوة به) أي بالخليفة سواء قدمه الامام أو القوم أم تقدم بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاء كلام الحاوي وغيره خلافا لما بحثه الاذري واقتضاء كلام الشيخين وغيرهم من اختصاص ذلك بالاول فتم تقديمه الامام لانهم استثنوا عنها قال في التحفة والذي يوجه الاول لان الزامهم له الجري على نظم الامام مطلقا يخرج في انه تابع له ومنزل منزله اذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به الى نية كما هو واضح ولا فرق في غيرها أي الجمعة بين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به الا عند تحالف النظم أو فعل كما علم مما مر (قوله والله أعلم) كذا ثبتت هذه الجملة هنا في جميع النسخ التي وقفنا عليها ولم يذكرها في غير هذا الموضع حتى في آخر الكتاب ولم يظهور لي وجه ذلك والا حسن ان يأتي بها في مثل ذلك كلمة سيما في الخواتم قال في التحفة وزعم بعض الحنفية انه لا ينبغي ان يقال ذلك أي والله أعلم قبل مطلقا وقيل للاعلام بحتم الدرس وورد بأن لا يلام فيه لمشاركة غيره تعالى له في العلم وان بنيانه على ان اسم التفضيل يقتضي المشاركة بل فيه غاية التفويض المطلوب بل القرآن أدل له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه وأمر دعا على كبدي اذا سئلت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافيه ما في البخاري ان عمر رضي الله عنه سأل الصحابة رضي الله عنهم عن سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال قولوا لعلم أولنا لعلم ليتبين جملة على انه فيمن جعل الجواب به ذريعة الى عدم اخباره عما سئل عنه انتهى ما أردت نقله من التحفة بتأخير تفسير والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب كيفية صلاة الخوف

أي في بيان صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو هنا ضد الأمن فالكيفية بمعنى الصفة والاضافة على معنى في على حد مكر الليل أو المعنى صلاة الشخص الخائف فالخوف مصدر بمعنى اسم الفاعل أو في حالة الخوف على تقدير مضاف قال عبد البر الخوف فزع القلب من مكر وه يناله أو محبوب يقوته وسببه تذكرك البعد في الخلوقات وتفكره فيما ذكره الله تعالى في كتابه من اهلاك مخالفه وما أعد له في الآخرة وقيل الخوف توقع مكر وه عن أماره مظنونة أو معدومة ويستعمل في الامور الدينية والدينية (قوله من حيث انه يحتمل الخ) هذا جواب عما يقال لم أفرد المصنف كغيره من المؤلفين رحمه الله تعالى صلاة الخوف عن غيرهما من الصلوات بترجمة مستقلة مع انها كغيرها في الاركان والشروط وغيرهما وحاصل الجواب انه انما أفردا

(و) من ثم (لا يلزمهم)  
أي المأمومين (بتجديد نية  
القدوة) به والله أعلم  
(باب) كيفية (صلاة  
الخوف) من حيث انه

(قوله لا يلزمهم الخ) قال في  
التحفة نعم ينبغي نديها  
خروجاً من الخلاف  
انتهى والكلام حيث لم  
ينفردوا بركن والا فأي  
فيه ما قدمته من التفصيل  
فراجعه ان أردته

باب كيفية صلاة الخوف  
(قوله من حيث الخ) قال  
الحاتمي في حواشي التحفة  
اعتذار لانفراد الباب  
لخصوص صلاة الخوف  
يعني ان الخوف ضد  
الامن وحكم صلاة الخوف  
أفرد لها بابا لانه يحتل في  
الصلاة عند الخوف مالا  
يحتل فيها عند غير الخوف  
انتهى

(قوله وقد جاءت الخ) أي صلاة الخوف هكذا أطبق عليه الفقهاء قال الشارح في شرح العباب بعضها في صحيح مسلم ومعظمها في سنن أبي داود انتهى وفي صحيح ابن حبان منها تسعة قال أحمد بن حنبل ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر وقال العراقي سبعة عشر قال لكن يمكن أن تندخل وقال ابن القيم أصولها ست صفات وبلغها ٢٨٥

بعضهم أكثر وهؤلاء كلها رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الخافض ابن حجر والأمر كما قال وحكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعاً وعشرين

يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم اللباس وقد جاءت بها الأحاديث على ستة عشر نوعاً اختار الشافعي رضي الله عنه منها أنواعاً أربعة

مرة وقال الخطابي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتعرج فيها ما هو الأجوط للصلاة والابلغ للحراسة فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى قال الخافض ابن حجر ولم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب (قوله أنواعاً أربعة) ذكر رابعها

عن غيرهما من حيث أنه يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها لا لأنها صلاة مستقلة (قوله يحتمل) بالبناء للفعل والنائب عن القاعل قوله الآتي ما لا يحتمل الخ أي يعني ويغتفر قال في المصباح واحتملت ما كان منه بمعنى العفو والأغضاء والاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين يجوز استعماله بمعنى الوهم والجواز فيكون لازماً بمعنى الاقتضاء والتضمن فيكون متعدياً مثل احتمال أن يكون كذا واحتمل الحال وجوها كثيرة (قوله في الصلاة عنده) أي عند الخوف وتعبيره الصلاة أعم من تعبير غيره بالفرض قال في التحفة وتعبيره به هنا لأنه الأصل والأفول صلواته عبيداً مثلاً جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرح جوابه في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف لاستسقاء لأنه لا يفوت وحينئذ فيحتمل استثنائه أيضاً من بقية الأنواع ويحتمل العموم لأن الرابعة محتاط لها لما فهمنا من كثرة المبطلات ما ليس في غيرها وفي الجمل عن ع ش مناصه والصلاة التي تؤدي في الخوف هي الفرض والنفل المؤقت الذي تشرع فيه الجماعة بغير إعلان في الخوف في الأنواع الأربعة وأما النفل المؤقت الذي لا تشرع فيه الجماعة فلا يفعل إلا بالنوع الرابع وأما النفل المطلق فلا يفعل في الخوف أصلاً وأما ذوالسبب فلا يفعل منه إلا الكسوف والخسوف في النوع الرابع فقط دون بقية الأنواع ودون الاستسقاء فلا يفعل في الخوف أصلاً لأنه لا يفوت وأما الفائتة فإن فاتت بعد ذلك فلا تصلي في الخوف إلا أن خيف فوتها بالموت وأما الفائتة بغير عذر فتفعل في الخوف لأنها وإن كانت لا تفوت لكنه لما كان ما موراً بالمبادرة إلى فعلها مسارعة إلى التخلص من الأثر رخص له في فعلها في الخوف انتهى ملخصاً ولم يبين كيفية فعل الفائتة هل تفعل في الأنواع الأربعة أو في بعضها قاله الجمل والظاهر أنها تفعل في جميع الأنواع كأثباته (قوله ما لا يحتمل فيها) أي ما لا يغتفر في الصلاة (قوله عنده) أي غير الخوف وهو عند الامن وذلك كقيام الفرقة الثانية للركعة الثانية والامام جالس ينتظرها وهذا كما قاله البرماوي بالنظر لمجموع الأنواع الأربعة لا لكل واحد على حدة إذا النوع الثاني الذي هو صلاة بطن نخل ليس فيه شيء لا يحتمل في الامن كما لا يخفى (قوله ويتبعه) أي المذكور من كيفية صلاة الخوف فلو قال ويتبعها بالتأنيث لكان أولى (قوله بيان حكم اللباس) أي وهو المذكور في الفصل الآتي فالتعبير به يشعر بالدراسة تحت الباب الذي قبله وبوجهه بأنه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال إذ لم يجد ما يغني عنه كان بينهما مناسبة بهذا الاعتبار ولذا تزجه بعضهم هناك بقوله فصل فيما يجوز لبسه للحارب وغيره وما لا يجوز قال في التحفة وذكره هنا أكثر من اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجهه مناسبة أن المقاتلين كثيراً ما يحتاجون للباس الحرير والنجس للبرد والقتال وذكره جمع في العيد وهو مناسب أيضاً انتهى (قوله وقد جاءت بها) أي كيفية صلاة الخوف (قوله لأحاديث) أي الصحيحة لأن بعضها في الصحيحين وبعضها في صحيح مسلم ومعظمها في سنن أبي داود وغيره والأصل في ذلك وإن كنت فيهم فآقت لهم الصلاة الآتية (قوله على ستة عشر نوعاً) هكذا أطبق عليه الفقهاء والروايات أكثر منها إلا أن هذه أصحها كما قاله ابن العربي وقال العراقي سبعة عشر لكن يمكن أن تندخل وقال ابن القيم أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهؤلاء كلهم رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الخافض ابن حجر والأمر كما قال وحكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعاً وعشرين

أربعة) أحدها أن يكون العدو في جهة القبلة ولا حائل بينهما وبينه يمنع من رؤيته ناله وتقاومه كل فرقة منابان يكون مجموعاً مثلهم فيصف الامام القوم ويصلي بهم جميعاً فإذا سجد سجد معه صف أو فرقة صف سجدت به وحرس الباقون فإذا قاموا سجدوا وحرس وحرس في القيام أو في الركوع فيكونون كالمسبوتين ويسجد في الركعة الثانية من حرس أولاً ويحرس فيها من سجد مع الامام أولاً ويشهد بالجميع ويسلم ثانياً أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها أو ثمة سائر فرقة بوجه العدو ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقه بالنية وأتمت وذهبت

وجاء به القرآن والثلاثة في الاخبار وبعضها في القرآن والظاهر أن معنى اختيار الشافعي رضي الله عنه لهذه  
 الانواع أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لابلطالته عنده لانه صح به  
 الحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز أن تكون أحاديثهم تنقل للشافعي اذ  
 ذلك من طرق صحيحة فكم من أحاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعي والاحاديث اذ ذلك انما كانت  
 تلقى من أفواه الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضي الله عنه اذا صح الحديث فهو مذهبي خشية أن تستقر  
 صحة على خلاف حكم ذهب اليه كيف والامام أحمد رضي الله عنه وهو متأخر عن الشافعي يقول لا أعلم في  
 هذا الباب حديثاً صحيحاً انتهى مع أن الامام أحمد صاحب الباع الاطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له  
 أدنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول بعضهم أن أحاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيها ووجه سقوطه انه  
 لا يلزم من صحته في نفسها وصحتها بطرق صحيحة ويحتمل أنه اطلع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة أجوبة  
 كل واحد منها على حديثه كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قبرش من ملا طباقي الارض رضي الله تعالى  
 عنه وعنايه مما فتح الله به على أضعف عباد ربي وشدى وذلك الاثر المنقول عن الشافعي من قوله اذا صح الحديث  
 فهو مذهبي ونما به واضربوا بقولي الخائط قال السبكي وروى بالفاظ مختلفة منها اذا صح عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم حديثي وقلت أنا قولاً فأنار اجمع عن قولي قال ابن الصلاح والنووي انما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد  
 وشروطه أن يغلب على الظن أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته وهذا انما يكون بعد مطالعة  
 كتب الشافعي كلها ومحوها من كتب أصحابه الاخذين عنها وما أشبهها وهذا شرط صعب قل من يتصف به  
 أي أو عدمه وانما شرط ما ذكرنا لأن الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها ولكن قام  
 الدليل على طعن فيها أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك قال السبكي وهذا الذي فالامام يمين لصعوبة  
 المقام ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه انتهى فاحفظه (قوله ذكر المصنف منها) أي من الاربعة (قوله  
 واحد الكثرة وقوعه) أي ولم يذكر الثلاثة الباقية أحد هاصلة عسغان رواها مسلم وهي أن يكون العدو في  
 جهة القبلة ولا حائل بيننا وبينه يمنع من رؤيته ناله وتقاوم منه كل فرقة منيأ بأن يكون مجموعنا مثلهم فيصفهم  
 الامام صنفين فيحرم ويقر أو يركع ويعتدل بهم جميعاً ثم يسجد بأحدهم أو يحرس الا تحرج حتى يقوم الامام  
 من سجوده ثم يسجد الا تحرون ويلحقونه في قيامه ويفعل في الركعة الثانية كذلك لكن يحرس فيها من  
 يسجد معه أو لا أن يجلس فيسجدون ويتشهدون ويصليون جميعاً ولا حراسة في الركوع ثانيها صلاة ذات الرقاع  
 رواها الشيخان وهو أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها ثم سار فتقف فرقة في وجه العدو ويصلي  
 الامام بفرقة أخرى ركعة فاذا قام للثانية فارقته بالنية وأتمت وذهبت الى وجه العدو وجاء الواقفون وجهه  
 العدو وافتدوا به وصلى بهم الركعة الثانية فاذا جلس للشاهد من غير نية مفارقة فأمروا انيتهم ولحقوه في الجلوس  
 وتشهدوا فاذا فرغوا سلم بهم هذا في الثانية وأما في الركعة الأولى فيصلي بكل فرقة ركعتين وفي الثانية يصلي  
 بالاولى ركعتين وبالآخرى ركعة ويجوز غير ذلك ثالثها صلاة بطن نخل رواها الشيخان أيضاً وهي أن يكون  
 العدو كالذي قبله ويصلي الامام بكل فرقة منها مرة فتكون الثانية في حق الامام معادة فاذا أردت أوضح  
 من هذا فعليك بالمطولات (قوله فقال) أي المصنف في بيان هذا الواحد وهو المشهور عندهم بصلاة  
 شدة الخوف (قوله اذا التحم القتال المباح) أي بين القوم من الالتحام وهو كناية عن شدة اختلاطهم  
 بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه لانه يلزم من الالتحام للقتال شدة الاختلاط بين القوم  
 فأطلق اللفظ وأريد لازم معناه كما هو ضابط الكناية قال في عقود الجان

لفظ أريد لازم معناه مع \* جواز أن يقصد معناه تسع

أو هو كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك الحمة الثوب بالسدي وسيأتي في الشرح محترز التقييد بالمباح  
 (قوله ولو مع باغ) أي ولو كان القتال مع باغ فيجوز للعدا لصلاة شدة الخوف قال الزبدي بخلاف عكسه

ذكر المصنف منها واحدا  
 لكثرة وقوعه فقال (اذا  
 التحم القتال المباح) ولو  
 مع باغ

الى وجهه العدو وجاء  
 الواقفون فاقتدوا به وصلى  
 بهم الركعة الثانية فاذا  
 جلس للشاهد قاموا من  
 غير مفارقة فأمروا انيتهم  
 ولحقوه في الجلوس  
 وتشهدوا فاذا فرغوا سلم  
 بهم وفي المغرب يصلي  
 بالاولى ركعتين وبالأخرى  
 ركعة وهو أولى من عكسه  
 وفي الركعة بكل فرقة  
 ركعتين وهو الاولى ويجوز  
 غيره ثالثها أن يكون العدو  
 كالذي قبله ويصلي الامام  
 بكل فرقة منهم مرة  
 والاولى صلاة النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعسغان  
 والثانية بذات الرقاع  
 والثالثة بطن نخل والرابعة  
 مذكورة في كلام المصنف  
 (قوله التحم الخ) كناية  
 عن شدة اختلاطهم بحيث  
 يلتصق لحم بعضهم ببعض  
 أو يقارب التصاقه أو عن  
 اختلاط بعضهم ببعض  
 كاشتباك الحمة الثوب بالسدي



(قوله أو اشتد الخوف) أي وإن لم يلتهم القتال (قوله ولا يئنه معه) أو كان معه يئنه لكن لا يسمعهما لما لم قبل حبسه ولا إعادة عليه هنا (قوله أو ماله) قال في التحفة ولا يبعد إلحاق الاختصاص به في ذلك زاد في التحفة وحية ونحوها إن لم يمكنه المنع ولا التحصن بشي قال وفي الجبل لو ضاق الوقت وهو بأرض مغصوبة أحرمت ماشيا كهاب من حريق ور حجه الغزى ثم قال وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاة صلاة شدة الخوف لما تقرر في مسألة الحج وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كماله تركها لتخليص ماله لو أخذ بل أولى ومن غنة صرح بعضهم بأن من رأى حيوانا محترقا قصد له ظم أي ولا يخشى منه قتلا أو نحوه أو يغرق في زمة تخليه أو يبطأ لسان كان فيها أو مالا جاز ذلك وكره له تركه انتهى كلام التحفة وأقر في النهاية ما نقله في التحفة عن الجبل واعتمد في المغني أيضا قال في شرح العباب قال أي الأذري وهذا إن صح ينبغي وجوب الإعادة لتقصيره انتهى وانما يتجه أن كان خارجا غير ثابت أو تابعا وقلنا أنه مرتكب للمعصية والأوجه عدم القضاء على أن الأوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تأبلا لأن خوفه من الأثم كخوفه من السبع انتهى نقله ابن قاسم وأقره قال في النهاية ولو خطفت نعله مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أتى به الوالد رحمه الله ٢٨٧ تعالى تعالى ابن العباد ولا يضر وطؤه

النجاسة كحامل سلاحه  
المطبخ بالدم للحاجة  
ويلزم فعلها ثانيا على  
المعتمد والمسئلة مأخوذة  
من قولهم إلى أن قال

فلا يجوز لهم ذلك أي إذا لم يكن لهم تأويل فإن كان للبعادة تأويل جاز انتهى وسيأتي في كلام الشارح (قوله أو صائل عليه أو على غيره) أي ولو غير محرمه والصائل اسم فاعل من الصيال وهو الاستطالة والنوب على الغير بغير حق فيجوز دفعه وإن أدى إلى قتله لكن بالاختف فالاختف كما قال في نهاية التدريب للشخص دفع صائل عن ماله ونفسه أيضا وعن عياله ولو يقتل أو يقطع للطرف مقدم فيه الاختف فالاختف (قوله ولم يتمكنوا من تركه) أي القتال بكل حال فلا يقدر على النزول وإن كانوا ركبانا ولا على الانحراف أن كانوا مشاة وعبارة فتح الجواد وهي أي شدة الخوف التي تنتهي فيها شدة الخوف ولو من نحو باغ وصائل مساهمين إلى حيث لا يتمكن أحد من ترك القتال بأن التحم القتال والعدو كثيرا واشتد الخوف ولم يؤمن هجومه إذا انقسموا انتهى (قوله إذا اشتد الخوف) عطف على التحم القتال وفيه إشارة إلى أن الالتحام ليس بقيد لان المدار على كونهم لا يأمنون هجوم العدو عليهم (قوله ولم يأمنوا أن يتركهم العدو ولو) أي لو أعرضوا عن العدو وصلوا صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل (قوله أو انقسموا) أي وصلوا صلاة عسفان جعل عن شيخه قال الباجوري والظاهر وإن لم يحصل حرب فضلا عن التحامه (قوله وهرب هربا مبناحا) عطف على التحم القتال قال في القاموس هرب هربا بالتحريك ومهر باوهر بانافر انتهى والمضارع يهرب بضم الراء (قوله من حبس بغير حق) أي بأن يحبس ظاهرا (قوله وعدو زاد على الضعف) أي كهرب المسلم في قتال الكفار من الثلاثة بخلاف ما دونها محلى (قوله وسبع وسيل) أي وحية وحريق قال القليوبي لاشدة مر على المعتمد (قوله لم يجد معدلا عنه) أي عن نحو السبع يتحصن بشي والمعدل بكسر الدال قال في القاموس وماله معدل ولا معدول منصرف قال الأذري وكما يجوز صلاة شدة الخوف كذلك يجوز أيضا صلاة الخوف من باب أولى وبه صرح الجرجاني فيصلى بطائفة ويستعمل طائفة برد السيل واطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك كذا في المغني (قوله وغيرهم) أي صاحب حق وهو الدائن (قوله لا يصدقه في دعوى اعساره) أي كان عرف له مال قبل وادعى تلفه عس (قوله ولا يئنه) أي كان يحجز عن بيته الاعسار قال الأذري أو كان قادرا عليه اليكن الحالك لا يسمعهما لا بعد حبسه كعذني فهي كعدمه انتهى نقله الجبل عن عس (قوله أو من قاصد نفسه) أي أو هربا من قاصد نفسه فهو معطوف على من حبس وأعاد من بعده (قوله أو ماله أو حريمه)

وقول الدميري لو شردت  
فرسه فتبعها إلى صوب  
القبلة شيئا كثيرا أو إلى  
غيرها بطلت مطلقا محمول  
على ما إذا لم يخف ضياعها

بل بعدها عنه فيكف المشي أما عند خوف ضياعها فلا بطلان مطلقا كما أفاده الشيخ وقال أنه مأخوذ من كلامهم انتهى كلام النهاية ووافق في المغني فتوى شيخه الشهاب الرملي في مسألة النعل وخالف في ذلك الشارح وعبارة التحفة من أخذه مال وهو في الصلاة لا يجوز له إذا تبعه أن يبق فيها ويصلها كذلك على الأوجه خلافا لجعل بل يقطعها ويتبعه إن شاء انتهت وفي اللقطة من التحفة والنهاية ما نصه ومن اللقطة أن تبدل نعله بغيره فأخذها فلا يحل له استعمالها إلا بعد تمر بفها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فإن علم أن صاحبها نعهما أخذ نعله جاز له يبعها ظفر بشرطه انتهى كلامهم ما عند ضيق الوقت نقله في الامداد عن ابن الرفعة وغيره وأقره وعبارة النهاية صلاة شدة الخوف لا تفعل إلا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الأمن والأوله فعلها فبما يظهر كما مر نظيره في صلاة فاقد الطهورين انتهت وفي التحفة بعد أن ذكر أن ظاهر كلامهم أن لهم فعلها أول الوقت وذكر كلام ابن الرفعة والأذري وغيرهما بشرط ضيق الوقت ما نصه وفيه ما فيه للتوسعة لهم في أمور كثيرة مع غلبة كون التأخير هذا سبباً لاضاعة الصلاة باخراجهما عن وقتها الكثرة اشتغالهم بما فيها مع عسر معرفتهم بآخر الوقت حتى يؤخروا

سيأتي في المتن ذكر المال وفي الشرح ذكر المال أيضا فالأولى حذف هذا هنا تأمل (قوله أو من مقتص) أي  
 هر با من مقتص أي طالب قصاص في النفس أو الأطراف (قوله رجا به منه) أي من المقتص (قوله  
 سكون غضبه حتى يعفو عنه) أي فانه يجوز حينئذ الحزب ولا يخفى انه يأتي هنا ما في الجماعة من استشكل  
 الامام أن التغيب من المقتص عذر فيها وجوابه بأن موجب ذلك وان كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب  
 اليه والتغيب طريقه فيقال هنا ان الحرب طريقه ومران الاذرعى قال والاشكال أقوى انتهى ومرهناك  
 ما يؤيده فراجمه (قوله أو ذب ظالما) عطف على التحم قال في المصباح وذب عن حرمة ذبا من باب قتل  
 حتى ودفع (قوله عن نحو ماله) أراد بالنحو الاختصاص فقد قال في التحفة ولا يبعد الحاق الاختصاص به  
 قال في النهاية ولو خطف نعله مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف ضياعها كما أفنى به الوالد  
 رحمه الله تعالى تبعا لابن العماد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلها  
 ثانيا على المتمدن والمستهلم مأخوذة من قولهم يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله الخ لكن سيأتي عن  
 التحفة ما يخالفه وعلى كلام الرملي قال ع ش اذا أدركه فليس له العود الى محله الاول ولو كان اماما فيما يظهر  
 أخذنا من اطلاقهم ويوجهه بأن العمل الكثير انما اعتفى في سعيه لتخليص متاعه لانه ما حتى بشدة الحرب  
 والحاجة هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود (قوله أو حرمة) هو شامل لزوجه وأمه وولده  
 وقرينه (قوله أو مال الغير أو حرمة) مر عن التحفة الحاق الاختصاص بالمال وأقاد بعضهم ان الضابط أن  
 يكون المظلوم معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضو أو مال وان قل وأختصاص كذلك أو بضع ولو لغير  
 أنثى أو مفقود ماله سواء كانت المذ كورات له أم لغيره فليست تأمل وبه يعلم انه لا فرق بين كون الذب واجبا أو جائزا  
 فان الذب عن الحریم واجب وعن المال جائز قال في البرجة

والدفع عن اثم على ما يحججه \* والبضع واجب ولو بالاسلحة

قال الشيخ الباجوري فلو تعارض عليه صائل على امرأة ابنيها وصائل على ذكر ابلوط به ولا يستطيع الا  
 دفع أحدهما فعند الرملي يدفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجهه وعند ابن حجر يدفع عن الذكر لان اللواط  
 لا طريق الى حله وعند الخطيب يتخير بينهما التعارض المجنين (قوله في كل هذه الصور) أي من التحام  
 الحرب الى هنا (قوله لا يباح اخراج الصلاة عن وقتها) أي ولو جزأ منها (قوله بل يصلى) أي في الوقت وجوبا  
 (قوله كيف أمكن) أي راكبا أو ماشيا وظاهر كلامه كغيره ان لهم فعلها كذلك أول الوقت وهو نظير ما في  
 صلاة فاقد الطهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة بالشرط ضيقه ونقله الاذرعى عن بعض شراح المختصر  
 واعتمده هو وغيره وزاد أعنى الاذرعى أن ذلك مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة لهم في أمور كثيرة مع غلبة كون  
 التأخير هنا سببا لاضاعة الصلاة باخراجها عن وقتها الكثيرة اشتغالهم بها مع عسر معرفتهم بآخر الوقت  
 حتى يؤخروا اليه فالوجه ما أطلقوه انتهى تحفة بالحرف (قوله عند ضيق الوقت) كذا في الامداد نقلا عن  
 ابن الرفعة قال في النهاية وعلم من ذلك أن صلاة شدة الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو  
 الامن والا فله فعلها فيما يظهر الخ لكن مرآة نافع التحفة خلافة وعلى هذا قال سم وهل المراد بضيقه أن يبقى  
 ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمتمجة الاول قال ع ش لانه لا ضرورة الى اخراج  
 بعض الصلاة عن وقتها تأمل (قوله وعذر حينئذ) أي حين اذ صلى كيف أمكن (قوله ترك القبلة عند العجز  
 عن الاستقبال) أي لها بخلاف ما اذا لم يعجز عنه فلا يضر (قوله بسبب العدو ونحوه) أي كالسبع والسيل  
 وغيرهما مما أمر ما لو انحرف عنها لا بسبب ذلك بل لنحو جاح دابته وطال الفصل فتبطل صلاته بخلاف ما اذا  
 قصر زمنه لكنه يسجد للسهو ونظير ما في نفل السفر قال ع ش لم يتعرضوا لما لو انحرفت دابته خطأ أو نسيانا  
 ومفهومه الضرر لكن قياس ما تقدم في نفل السفر في الصور الثلاث وسجد للسهو تأمل (قوله سواء  
 راكب وغيره وحالة التحريم وغيرها) أي فلا يجب على الماشي كالراكب الاستقبال حتى في التحريم والركع  
 والسجود ولا وضع جبهته على الارض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في الماشي المتنقل في

أو من مقتص رجا به  
 منه سكون غضبه حتى  
 يعفو عنه (أو ذب) ظالما  
 (عن) نحو (ماله) أو  
 حرمة أو مال الغير أو  
 حرمة في كل هذه الصور  
 لا يباح اخراج الصلاة عن  
 وقتها بل يصلى كيف أمكن  
 عند ضيق الوقت (عذر)  
 حينئذ (في ترك القبلة)  
 عند العجز عن الاستقبال  
 بسبب العدو ونحوه سواء  
 راكب والماشي وحالة  
 التحريم وغيرها

اليه فالوجه ما أطلقوه  
 انتهى أن من جوزه فعلها  
 أول الوقت بسبب العدو  
 ونحوه قال في التحفة  
 أما لو انحرف عنها الحاجة  
 القتال بل لنحو جاح  
 دابته وطال الفصل  
 فتبطل صلاته انتهى  
 زاد في النهاية بخلاف  
 ما قصر زمنه

السفر كما مروا أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه وجرى لان الاستقبال آكد من القيام بدليل النقل حيث جاز من قعود ولم يجز لغير القبلة تأمل (قوله للضرورة) تعليل للتعميم المذكور ويحتمل انه تعليل للثبوت (قوله ويعذر حينئذ) أي حين اذ صلى كيف أمكن (قوله أيضا) أي كما يعذر في ترك التوجه الى القبلة (قوله) في استدبار الامام والتقدم عليه (أي في ما لو صلى جماعة فأنها جائزة بل هي أفضل في النهاية وصح اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة أي كالمصلين حول الكعبة أو تقدموا على الامام كما حصر به ابن الرفعة وغيره للضرورة ومثله ما اذا اختلفوا عنه أكثر من ثلاثمائة ذراع والجماعة أفضل من انفرادهم كافي الامن لعموم الاخبار في فضيلة الجماعة زاد في التحفة حيث لم يكن الانفراد هو الحزم (قوله للضرورة) أي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام يقينا ع ش (قوله أو في كثرة الافعال التي يحتاج اليها) وعذر أيضا حينئذ أي في الاصح فلا تبطل قياسا على ما في الآية والثاني لا يعذر بذلك لان النص ورد في المشي والركوب بخلاف ما اذا لم يحتاجوا اليه فتبطل قطعا أما القليل أو الكثير غير المتوالي فحتمل في الامن أيضا في الخوف من باب أولى (قوله كالتعطئات والضربات المتوالية والعدو والاعداء) أي لمركو به قال سمعوا احتياجا لخمس ضربات متوالية مثلا فقصدا أن يأتي بسن متوالية فهل تبطل بمجرد الشرع في الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشرع فيها شرع في المبطل أو لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضرك قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل لجوازها ولا بالاثني بالسادسة لانها واحدة لا تبطل فيه نظرا والمنجلى إلا أن الأول وقديروا أنه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متوالية لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضرك قصدهما مع غيرهما فلي تأمل هذا كلامه قال ع ش وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلام من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخمس في المقيس مطلوبة فلم يتعلق النهي بالسادس فما قبله لا دخل له في الابطال أصلا اذ المبطل هو المنهى عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبري ما يوافق فلي تأمل (قوله وفي الركوب) أي ويعذر أيضا في الركوب وكذا المشي (قوله الذي احتاج اليه ابتداء) يعني من قبل الصلاة (قوله وفي الانتهاء) أي أثناء الصلاة وحصل منه فعل كثير تحفه (قوله كذلك) أي الذي احتاج اليه بخلاف الذي لا يحتاج اليه فانه لا يعذر به لافي الابتداء ولا في الانتهاء (قوله لقوله تعالى) دليل لعذر الركوب والمشى بل وترك القبلة على ما سأتى عن ابن عمر رضي الله عنه (قوله فان خفتم فرجالا أو ركبانا) الأول جمع راجل وهو المشي على رجليه قال البيهقي ذكر أن أو أنى بخلاف الرجل فانه خاص بالذكور وان وقع في عرف العامة اطلاق الرجل على ما قبل المرأة والثاني جمع ركب قال ابن عمر رضي الله عنهما في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لأراه الأمر فوعارواه البخاري بل قال الشافعي رضي الله عنه أن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أي روى هذا القول الذي قاله فهو حديث مرفوع من رواية الشافعي تأمل (قوله ولو آمن) أي المصلي صلاة شدة الخوف (قوله وهو راكب) أي والحال انه في حال الركوب (قوله نزل فوراً وجوباً وبني) أي صلته ولا تبطل بنزوله (قوله ان لم يستدبر القبلة) أي عند نزوله وهذا قيد للبناء (قوله والا) أي بأن استدبرها عنده (قوله استأنف) أي صلاته ولا يجوز له بناؤها وأما الانحراف عنه أو يسرة عند النزول فحكر وهو فقط غير مبطل للصلاة وعبارة الاسنى مع المتن ولو صلى متمكنا على الارض فحدثت الخوف الملبئ لركوبه وركوبه وان لم يلجئه بل ركب احتياطاً أعاد صلاته وجوباً وان آمن المصلي وهو راكب نزل حالا وجوباً وبني وفرق الشافعي رضي الله عنه بأن النزول أقل عملاً من الركوب واعترض المزني بأن ذلك يختلف بالفرسية والخفة وأجاب عنه الأصحاب بأن الشافعي اعتبر غالب عادة الناس وألحق به النادر وبأنه اعتبر حال كل منفرد ولا ريب أن نزول كل فارس أخف من ركوبه وان كان أثقل من ركوب آخر وبجواب أيضا بأنه في الأولى فعل شيئاً مستغنى عنه وخرج عن هيئة الصلاة المعتادة

للضرورة ويعذر حينئذ أيضا في استدبار الامام والتقدم عليه للضرورة (أو في) (كثرة الافعال) التي يحتاج اليها ابتداء كالتعطئات والضربات المتوالية والعدو والاعداء (و) في (الركوب) الذي احتاج اليه ابتداء وفي الانتهاء كذلك لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا ولو آمن وهو راكب نزل فوراً وجوباً وبني ان لم يستدبر القبلة والاستأنف

(قوله والتقدم عليه) أي على الامام قال في النهاية ومثله ما اذا اختلفوا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع والجماعة أفضل من انفرادهم كافي الامن لعموم الاخبار في فضيلة الجماعة انتهى وكذلك المغنى وفي التحفة الجماعة لهم حيث لم يكن الانفراد هو الحزم أفضل (قوله يحتاج اليها) قال في النهاية بخلاف ما اذا لم يحتاجوا اليه وفي التحفة أما حيث لا حاجة فتبطل قطعا (قوله والاعداء) أي لعدو فرسه



وفي الثانية فعل واجبا ودخل في الهيئة المعتادة ثم انه انما ينبغي فيها ان لم يستدبر في نزوله القبلة والا فيلزمه الاستئناف وكره انحرافه عنها في نزوله يمنة ويسرة ولا تبطل صلاته فان آخر النزول عن الامن بطلت لتركه الواجب تأمل (قوله وفي الاعماء بالركوع والسجود) أي وبعد أيضا في الاعماء الخ وظاهره الاكتفاء بأقل اعماء وان قدر على أن يبد منه ويوجه بان في تكليفه زيادة على ذلك مشقة وربما يفتوت الاشتغال بها بتدبير أمر الحرب فيكفي فيه ما يصدق عليه اعماء ع ش (قوله عند العجز عنها) أي عن الركوع والسجود كما لمن بخلاف ما اذا قدر عليهم ما قال الكمال بن أبي شريف ويؤخذ من عذره في الاعماء عذره في سجوده على البيضة أي المغفر اذا خاف أن يصيب رأسه لو نزعها وهو كذلك (قوله للضرورة) أي الى الاعماء بما هو في الصحيح قال ابن عمر رضي الله عنهما ان كان خوف أكثر من ذلك فصل راكبا أو قائما تسمى اعماء (قوله) ويجب ان يكون السجود أخفض) هذه التقدير الذي حل به عبارة المصنف وان كان واضحا من حيث المعنى المراد جاز في البرية الا انه قليل كما قاله ع ش وأفهمه قول الخلاصة

ويحذفونها ويبقون الخبر \* وبعد ان ولو كثيرا اذا اشهر

ولذا لم يصنع كذلك في التحفة قال في قول المنهاج والسجود أخفض مانصه خبر بمعنى الامر ليجعل سجوده أخفض وقيل منه وبان بتقدير المذكور بأصله انتهى ومثله في النهاية ومراده بقوله خبر ان هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر قال سم المناسب حينئذ جعل الواو للحال أو للعطف على الجملة الشرطية تأمل (قوله ليتبين عن الركوع) تعليل لوجوب كون السجود أخفض (قوله وفي حل السلاح الملتصق الخ) أي وبعد أيضا في حل الخ (قوله الملتصق بنجس لا يعني عنه) أي سواء الدم أم غيره خلافا لما يؤوله كلام المنهاج ولذا قال في المغنى ولو تنجس سلاحه بغير الدم بنجاسة لا يعني عنها أمسكه عند العجز وعليه القضاء أخذ من ذلك (قوله اذا احتاج الى امساكه) أي السلاح قيد لعدو حل السلاح المذكور واما اذا لم يحتاج الى ذلك فيجب القاؤه فوراً عند ان بطلان صلاته بما سكه نعم يجوز جعله في قرابه تحت ركبته كما في الروضة وأصلها خلافا للرواية يقال الظاهر بطلانها لانه كان يمكنه طرحه في الحال قال في الاسنى هذا مدفوع بقول الامام ويغتر الجمل في هذه الشاة لان في طرحه تعريضا لاضاعة المال وبما قاله فارق ذلك بطلانها فيما لو وقع على ثوب المصلى نجاسة ولم ينحها في الحال زادت في التحفة مع أنه يغتر فيه ما لا يغتر في غيره ومن ثم لم تكن الانواع الثلاثة كما هنا (قوله وان لم يضطر اليه) أي الى حل ذلك السلاح كما أفهمه كلام الروضة وأصلها عبارة النهاية احتاج الى امساكه بان لم يكن عنه بد قال ع ش قد يتبادر منها مخالفة لما هنا ويمكن حل قول الرملي بأن لم الخ على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه فلا مخالفة تأمل (قوله لكن يجب عليه) أي على المصلى صلاة شدة الخوف وهذا مما يشوهم انه حيث عذره في حل السلاح المنتجس لم يجب عليه القضاء (قوله القضاء في هذه الأخيرة) أي صورة ما اذا حل السلاح الملتصق بالنجس الذي لا يعني عنه (قوله لندرة عذره) تعليل لوجوب القضاء في هذه الصورة وهذا ما نقله في الروضة عن الامام عن اصحاب ثم منع لهم أعنى الامام ندوره وقال هو عام في حق المقاتل فاشبه المستعاضة وخرج المسئلة على القولين فيمن صلى في موضع نجس وقال هذه أو لى بنى القضاء للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعي فجعل الاقيس عدم القضاء والا شهر وجوبه واقتصر في المحرر على الاقيس وتبعه النووي في مناجاه معبر عنه بالاطهر وقال في المجموع قبل قوله كلام الامام ظاهر كلام الاصحاب القطع بالوجوب قال الاسنوى في المهمات وهو مانص عليه الشافعي رضي الله عنه ونقله أيضا ابن الرفعة عن القاضي وحيث قد الفتوى عليه انتهى وهو الذي اعتمده المتأخرون ولذا جزم به الشارح هنا (قوله ولا يعذر في الصباح) أي رفع الصوت الشديد قال في القاموس المصباح والصبيحة والصباح بالكسر والضم والصيحان بحركة الصوت بأقصى الطاقة والمصباحة والتصباح أن يصيح القوم بعضهم ببعض (قوله بل تبطل به الصلاة) أي ان اشتمل على حرف أو حرفين لما تقدم ان الصوت الخالي عن الحروف لا يبطل أفاده الحلبي (قوله اذا ضرورة اليه) أي الى الصباح تعليل لعدم عذره به (قوله بل السكوت أهيب) أي أخوف للعدو وقال في حواشي شرح الروض هذا أي التعليل يقتضي أن يكون

(و) في (الاعماء بالركوع) والسجود عند العجز عنها للضرورة (و) يجب أن يكون (السجود أخفض) ليتبين عن الركوع وفي حل السلاح الملتصق بنجس لا يعني عنه اذا احتاج الى امساكه وان لم يضطر اليه لكن يجب عليه القضاء في هذه الأخيرة لندرة عذره (ولا يعذر في الصباح) بل تبطل به الصلاة اذا ضرورة اليه بل السكوت أهيب

في غير زجر الخيل كيف وقد سرفر الدين الرازي قوله تعالى والزاحرات زجران زجر المقاتلين الخيل على  
 اختلاف في معنى الآية بسطه انتهى ونقل سم عن الناشري مثله قال فانظر هل كزجر الخيل الاستفانة عند  
 الحاجة انتهى لكن قال في التحفة وفرض الاحتياج اليه أي الصباح لهو تنبيه من خشى وقوع نحو مهلك به  
 أول زجر الخيل وليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادرا انتهى أي فلا يعذر به وبه يرد كلام هؤلاء فليتام  
 (قوله ولا يعذر أيضا) أي كما لا يعذر في الصباح (قوله في النطق بالصباح كما في الام) أي فتبطل به الصلاة  
 بشرطه السابق وفي سنن أبي داود عن قيس بن عباد قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي  
 عنهم يكرهون الصوت عند القتال (قوله وعلم من كلامه) أي المصنف رحمه الله تعالى حيث قال فيما سبق  
 أول الفصل القتال المباح فالقيده احتراز عن غير المباح وهو الحرام وشمل الواجب والجائز (قوله أنه يمنع  
 جميع ما ذكر) أي ترك القبلة ونحوها لتقديم على الامام وكثرة الافعال والركوب والابعاء بالسجود والركوع  
 وقد لکن امتناع صلاته كيف أمكنه بل بحجب الصلاة على الهيئة المعهودة في الأمان (قوله على العاصي بنحو  
 قتاله كعباءة) أي في مقاتلتهم لاهل العدل قال في التحفة ان حكمنا بانهم في الحالة الاية في باجم وقولهم ليس  
 البغي اسم ذم أي ليس مفسقا انتهى وعبارته هناك ليس البغي اسم ذم على الاصح عندنا لانهم انما اخافوا بتأويل  
 جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فلهم لما فهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد في ذمهم أي كحديث  
 من جل علينا السلاح فليس منا وكحديث من فارق الجماعة قيد شرب فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وكحديث  
 من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فبيته جاهلية وما وقع في كلام الفقهاء من عصيانهم أو فسقهم محمولان  
 على من لا أهلية فيه للاجتهاد أولا وتأويل له أولا وتأويل قطعي البطلان الخ (قوله وقطاع طريق) جمع قاطع  
 من القطع وهو المنع وهم قوم مسلمون مكلفون مانعون من الطريق معتمدون على القوة والغلبة قال بعضهم  
 هم فرقة ترصد للناس \* في طريقهم بقوة وبأس بشرط تكليف مع الاسلام \* وقسموا الاربع اقسام  
 سمو بذلك الفارين من المزور في الطريق (قوله أوهر به) أي أو العاصي بنحوهر به فهو عطف على نحو  
 قتاله (قوله كان لم يزد العدو على ضعفنا) أي فانه يحرم على من هو من أهل فرض الجهاد الانصراف عن  
 الصف بل اتلاف المسلمين والكفار وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لقوله فلا تولوهم الا ديار وصح انه صلى  
 الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبقات وخرج ما لولي مسلم كافر بن فطلب ما أو طلباه فلا  
 يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضيته ان للمسلمين لقيام بعبء الفرار لان المسلمين  
 ليسا جماعة ويحتمل ان مرادهم بالجماعة هنا ما في صلاته فيدخل المسلمان فيه اذ كرومحل حرمة ذلك غير  
 المتعريف للقتال أو المتعجز الى فئة من المسلمين يستنجد بها على العدو اذا كانا بقصد ذلك أما جعلها وسيلة الى  
 الانصراف فشد يد التجريم والاثم اذ لا يمكن محادعة الله في العزائم واما اذا زاد الكفار على مثلنا فيجوز  
 الانصراف مطلقا لقوله تعالى الا ان خفف الله عنكم والكلام مبسوط في محله (قوله لان الرخص لا تنطأ  
 بالمعاصي) أي لا تتعلق بما تعليل لامتناع ذلك على العاصي بنحو قتاله أوهر به ومرار معنى قولهم الرخص  
 لا تنطأ بالمعاصي أن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء أي كقتال هنا فان كان في تعاطيه في نفسه حراما  
 امتنع فيه فعل الرخصة والا فلا فاحفظه (قوله ولا يباح شيء من ذلك) أي ترك القبلة وكثرة الافعال الخ (قوله  
 أيضا) أي كما لا يباح على المعاصي بنحو قتاله أوهر به (قوله لطالب عدو) أي كافر منهزم منه (قوله خاف فوته  
 لو صلى متبكنا) أي ما كنا متوجهة للقبلة غير راكبة لان صلى صلاة شدة الخوف (قوله لان الرخص الخ)  
 تعليل لعدم الاباحة قال في التحفة وبه يعلم ان من أخذ ماله أي كنل وهو في الصلاة لا يجوز له اذا تبعه ان يبق  
 فيها ويصلها كذلك على الوجه خلافه بل يقطعها ويتبعه ان شاء انتهى ومثله اخذ من قولهم انه  
 يجوز صلاة الخوف على مقاله الخ قال بعضهم ويؤخذ من قولهم المذكور أيضا انه لو جاء نحو المطرف في  
 الصلاة على نحو كتابة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح فيمن أخذ  
 ماله الخ لانه خائف هنا فليتام (قوله وردت في خوف فوت ما هو حاصل) أي عنده ويعلم بهذا انه لو خاف  
 أن الهارب عن نحو المطر صيانة لنحو ثيابه عن التضرب به يحصل (قوله لا تتجاوز محلها) أي لما تقر في الاصول  
 لا يحصل شروا في فليتام (قوله وهي) أي الرخص (قوله لا تتجاوز محلها) أي لما تقر في الاصول

ولا يعذر أيضا في النطق  
 بلا صياح كما في الام وعلم  
 من كلامه أنه يمنع جميع  
 ما ذكر على العاصي بنحو  
 قتاله كعباءة وقطاع  
 طريق أوهر به كان لم  
 يزد العدو على ضعفنا لان  
 الرخص لا تنطأ بالمعاصي  
 ولا يباح شيء من ذلك  
 أيضا لطالب عدو وخاف  
 فوته لو صلى متبكنا لان  
 الرخص ان وردت في  
 خوف فوت ما هو حاصل  
 وهي لا تتجاوز محلها

(قوله جميع ما ذكر) أي  
 من ترك القبلة وكثرة  
 الافعال والركوب الخ  
 وعلم ذلك من قوله مباحا  
 أوذب عن ماله (قوله أو  
 هر به) أي يمنع جميع  
 ما ذكر على العاصي بنحو  
 هر به واعلم ان هذا النوع  
 لا يختص بالمتكسبات قال  
 في الامداد والنهاية ويصلي  
 بهذا النوع العبد  
 والكسوف بقسمهم ما  
 والراتب والسترا ويح  
 لا الاستسقاء لانه لا يفوت  
 ولا الفاتنة بعذر لذلك الا  
 اذا خيف فوتها بالموت زاد  
 في النهاية بخلاف ما اذا فاتته  
 بغير عذر فيما يظهر

من عدم جواز القياس في الرخص على ما فيه ( قوله وهو المحصل ) أي الطالب المذكور محصل لما ليس حاصله عنده لا خائف قال الجبلي لو ضاق الوقت وهو بأرض مغصوبة أحرم كهارب من حريق ورجعه الغزي بأن المنع الشرعي كالحسي وأيده بتصريح القاضي به في ستر العورة واعتمده الرملي والخطيب ونظر فيه الشارح واستوجه عدم جواز ذلك لهذا التعليل فانه محصل للتوبة المتوقفة على الخروج قال ويلزمه الترك حتى خرج منها كما له تركها لتخليص ماله لو أخذ ماله بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى خيوانا محترقا يقصده ظالم أي ولا يخشى منه قتلا أو نحوه أو يغرق يلزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطائها ان كان فيها أو مالا جاز ذلك وكرمه تركه انتهى فليتأمل ( قوله نعم ان خشي كرتة عليه ) أي رجوع العدو على الطالب المذكور فهو استدراك على عدم صلاة شدة الخوف قال في المصباح الكركرة الرجمة وزنا ومعنى وكر الفارس كرامن باب قتل اذا فر للجولان ثم عاد للقتال والجواد يصلح للذكر والفر انتهى بتقدم وتأخير ( قوله أو كينا ) أي أو خشي كينا للعدو فهو عطف على كرتة قال في المصباح كين كونا من باب قعد توارى واستخفى ومنه الكمين في الحرب حيلة وهو أن يستخفي في مكان يفتح الممين بحيث لا يظن بهم ثم ينضون على العدو على غفلة منهم ( قوله أو انقطاعه عن رفقة ) أي أو خشي انقطاعه عن رفقة فهو عطف على كرتة أيضا ( قوله جازله ) أي للطالب الذي يخشى أحد ما ذكره في التحفة وخشي بذلك ضررا كما هو ظاهر ( قوله ذلك ) أي صلاة شدة الخوف ( قوله لانه خائف ) أي على نفسه لا محصل لما ليس عنده فقط ولو صلوأ صلاة شدة الخوف لشي ظنوه عدوا لهم أو كثيرا بأن ظنوا أنه أكثر من ضعفنا فبان الحال بخلافه أو بان كياننا ولو كان بان دونه كخندق أو شوك أو في شيء من ذلك وقد صلوها فضا وجوب في الاظهر لتقر بطلانهم بخطئهم أو وشكهم وسواء في ذلك كانوا في دار الحرب أم دار الاسلام وسواء استند ظنهم الى اخبار أم لا ولو بان بعد صلاتهم صلاة شدة الخوف ما رأوه عدوا كما ظنوا ولا حائل ولا حصن ولكن نيتهم الصلح ونحوه كالتجارة فلا قضاء اذا لتقر بطلانهم لان النية لا اطلاع لهم عليها ولا نذر بها كان ذلك تصنعنا من العدو بخلاف الخطأ فيما رقامهم مفراطون في تأمله ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعا كما في الكفاية عن البندنجي والشيخ في المذهب ( قوله ومن خاف فوت الوقوف بعرفة لوصلي متمكنا الخ ) قيل العمرة المنذورة في وقت معين كالحج في هذا انتهى أي فيجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما يقدم وقوف عرفة عليها وبه أفق الشهاب الرملي وأقره ولده في النهاية ورده الشارح في التحفة بأنه ليس في محله لان الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت على انه انما امتنع الصلاة عند خوف فوات الحج لما في قضاء الحج من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير فوتها تأمل ( قوله ويجب عليه تحصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها ) أي سواء العشاء وغيرها بل لم يمكن تحصيل الوقوف الا بترك صلوات أيام وجب الترك فيما قاله الزبدي كما لو علم أنه ان تركها وتوجه أدرك الوقوف والأحصر أو كان في جدة مثلا وعلم أنه ان ترك ما أمامه من الصلوات أدرك الوقوف ولا يجب قضاؤها فور العذر في فواتها وما تقر من تقديم الوقوف عليها هو ما صححه النووي بل صوبه خلافا لما حوى الصغير كالرافعي في الشرحين قال في الهجة

قلت وتأخير الصلاة الحق \* فالحج في قضائه يشق

بعد الذي صححه النووي \* خلاف ما في الرافعي والحاوي

ومحل الخلاف اذا تحقق فوات كل الصلاة فلو علم أنه لو مضى أدرك الحج وأدرك ركعة في الوقت بعد تحصيل الوقوف وجب المضى قطعا كما حكاه البغوي في فتاويه عن شيخه القاضي حسين من المغني ( قوله لان قضاء الحج صعب ) أي لعدم تصور رها لا بعد سنة ( قوله بخلاف الصلاة ) أي فان قضاءها سهل حين ولانه عهد جواز تأخيرها عن وقت النحر وعذر السفر وتجهيز ميت خيف تغيزه فهذا أولى ويمتنع على من ذكر صلاة شدة الخوف لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يقصد تحصيل ما ليس بحاصل فكان كما لو خاف فوات العدو وعند انهم زامهم كما سبق هذا هو الاصح خلافا لعز الدين بن عبد السلام في قواعده فصحيح الجواز نظرا لكون الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن ضرر الحبس أياما في حق المدين المعسر قال ابن قاسم ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي ادراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو تفرقا ثم يجب ترك العشاء

وهو المحصل نعم ان خشي كرتة عليه أو كينا أو انقطاعه عن رفقة جازله ذلك لانه خائف ومن خاف فوت الوقوف بعرفة لوصلي متمكنا وجب عليه تحصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها لان قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة

( قوله فوت الوقوف بعرفة ) قال في النهاية سئل الوالد رحمه الله تعالى عن وجوب عليه الصلاة والعمرة ولا يمكنه الا أحدهما بأن نذر أن يعتمر في وقت معين فهل يقدم العمرة عليها فأجاب بأنه يجب عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف عرفة عليها انتهى وخالفه في ذلك التحفة وقال ليس في محله لان الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت انتهى



فصل في اللباس ﴿ قوله والقز ﴾ قال في شرح العباب هو ما يقطع الدود ويخرج منه حيا ولا يمكن حله بل يغزل ومن ثمة جرى فيه وجه بالحل لأنه كد اللون وليس من ثياب الزينة لكن في المجموع عن الامام حكاية الاتفاق على تحريمه وأن ذلك الوجه شاذ أما الحرير الابريسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله انتهى (قوله البالغ) أي كل من الذكر والانثى وافرده لان العطف بأو قال العلامة ابن قاسم وهل يحرم اللباس الدواب الحرير كالجدار أو يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق انتهى وأقول ٢٩٣ منعوا من تحلية شيء مما على الدابة

بذهب أو فضة إلا أن يفرق خمره (قوله بسائر وجوه الاستعمالات) في التحفة والنهاية لا مشية عليه لأنه لم يفرقه له حالا لا بعد مستعماله انتهى قال ابن قاسم قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده

وأدرك الوقوف فيه نظر وظاهرنا وان قلنا لا يجوز كما جزم به بعض المتأخرين لكن لو أحرم صح أحرامه ووجب تأخير العشاء والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في اللباس ﴿

أي في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك ولما كان المقصود بالذات اللباس خصه الشارح رحمه الله تعالى بالترجمة دون التخم أو يقال الكلام فيه حذف الواو مع ما عطف والتخم على حذف قوله تعالى سراويل تقيكم الحرأى والبرد قال الشيخ عطية المراد باللباس الملابس بمعنى المخالط سواء كان بلبس أو غيره ويدل له قول الشارح بسائر وجوه الاستعمالات فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل وقال الشيخ البيجوري المتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول وهو الاوفق باللغة في المصباح اللباس ما يلبس وجهه لبس ككتاب وكتب والملبس مثله وجهه ملابس ومر في الباب وجهه مناسبة ذكرهم له هنا وانهم اقتدوا في ذلك بالامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعنهم (قوله ويحرم الحرير والقز) أي استعمال كل منهما في حالة الاختيار وهذه الحرمة من الكبائر على ما قاله ع ش والشيخ عطية وهو ظاهر كلام الشارح في الزاجر وقال القليوبي انها من الصفات مع عدم الاصرار ونقل عن الرملي مثله (قوله وهو) أي القز بفتح القاف (قوله نوع منه) أي من الحرير (قوله لكنه أدون) أي أردأ من الحرير قال في الايعاب هو ما يقطع الدود ويخرج منه حيا ولا يمكن حله بل يغزل ومن ثم جرى فيه وجه بحله لأنه كد اللون وليس من ثياب الزينة لكن في المجموع عن الامام حكاية الاتفاق على تحريمه وان ذلك الوجه شاذ أما الحرير الابريسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله (قوله للذكر والخنثى) أي خلا للقفال في الخنثى (قوله البالغ العاقل) أي كل من الذكر والخنثى وافرده لان العطف بأو كذا قاله الكردي وكأنه الموجود في نسخته والا فاذى في نسختنا بالواو ومقتضى كلامه أن حرمة ذلك عام حتى على الكافر وهو كذلك لأنه مكاف بفرع الشريعة قال ع ش ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلزم حكمنا فيه فكالم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير أي فيما عقب في الإخرة على لبسه (قوله أي عليه) أشار به إلى أن اللزم في كلام المصنف بمعنى على لان الحرام لا يتعدى إليها (قوله بسائر وجوه الاستعمالات) أي فلان تختص الحرمة باللبس ومن عتبه به فليس للتقييد بل لأنه أغلب أوجه الاستعمالات تأمل (قوله كالنستر والتدثر) أي والاستناد إليه والتوسد به قال في التحفة وظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة التدثر بغير المستر بين ما قرب منه وما بعد كان كان معلقا بسقف وهو جالس تحته كالشخانة وهو قريب ان صدق عليه عرفا أنه جالس تحت حرير ويفرق بينه وبين حل الجلوس تحت سقف ذهب بما يتحصل منه بأن العرف بعده هنا مستعملا للحرير لأنه يقصد لو قابه الجالس تحته من نحو غبار السقف فالحق بالمستعمل له في بدنه ولا كذلك ثم قال الكردي ومراده بقوله ان صدق عليه عرفا أن يكون محاذياله وان كان بعيدا بدليل قول الايعاب ومنه فيما يظهر ان يستر به السقف فيجلس تحته مسامتا له وان بعدت المسافة بينهما لمز بدارتفاع السقف لان هذا يعد في العرف أنه تدثر بحرير انتهى فليتأمل (قوله لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم) الخ دليل للثمن قال في المغني أما لبسه للرجل فجمع على تحريمه والخنثى قال في التحفة وكانهم أي الاصحاب في حكاية الاجماع لم يعتدوا بمن جوزه غاظة للكفار لشذوذه كالوجه القائل بحل القز (قوله من النهي عن لبسه وعن الجلوس عليه) أي الحرير راه

فصل في اللباس ﴿ قوله والقز ﴾ قال في شرح العباب هو ما يقطع الدود ويخرج منه حيا ولا يمكن حله بل يغزل ومن ثمة جرى فيه وجه بالحل لأنه كد اللون وليس من ثياب الزينة لكن في المجموع عن الامام حكاية الاتفاق على تحريمه وأن ذلك الوجه شاذ أما الحرير الابريسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله انتهى (قوله البالغ) أي كل من الذكر والانثى وافرده لان العطف بأو قال العلامة ابن قاسم وهل يحرم اللباس الدواب الحرير كالجدار أو يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق انتهى وأقول ٢٩٣ منعوا من تحلية شيء مما على الدابة

تحت ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحته لم يحرم لان ادخال اليد تحته لاخراج الكوز ثم اخرجها ان لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به م على الفور انتهى وزرد الشوبري في التردد عليه هل يحرم كالجنب في

المسجد أو لا فراجع (قوله كالنستر) قال في شرح العباب والاستناد إليه وتوسده انتهى (قوله والتدثر) قال في التحفة ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة التدثر بين ما قرب منه وما بعد كان كان معلقا بسقف وهو جالس تحته كالشخانة وهو قريب ان صدق عليه عرفا أنه جالس تحت حرير ويفرق بينه وبين الجلوس تحت سقف ذهب بما يتحصل منه بأن العرف بعده هنا مستعملا للحرير لأنه يقصد لو قابه

الجالس تحت من نحو غبار السقوف فالحق بالمستعمل له في بدنه ولا كذلك انتهى كلام التحفة ومراده بقوله ان صدق عليه عرف الخ أي بأن كان محاذياله وان كان بعيدا ٢٩٤ وبديل على أن هذا هو مراده قوله في شرح العباب ومنه فيما يظهر أن يستقر السقف

البخاري عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديساج وأن نجلس عليه وروى هو ومسلم عنه أيضا مرفوعا لا نلبس الحرير ولا الديساج (قوله وقيس بهما) أي اللبس والجلوس (قوله سائر وجوه الاستعمالات) أي الأفيما استثنى مما يأتي بعضه فالتقييد في الحديث باللبس والجلوس جرى على الغالب فيحرم ما عداهما كما دل عليه بقية الأخبار منها ما سيأتي قال في التحفة والنهاية لا مشبه عليه فيما يظهر لأنه لم يفرقه له حالا لا بعد مستعملا له عرفا انتهى قال الشمس الشورى وانظر المفارقة هل ولو كان معها تردد أولا كما يحرم تردد الخنب بالمسجد فقد ألحق ثم بالملك انتهى حزم الشيخ الباجوري بالثاني لكن الذي استقر به العلامة الأظفحى الأول وفرق بينهما ما بينك حرمة المسجد حال التردد مع الجنابة ولا كذلك التردد هنا لما فيه من الامتنان ثم قياس ما تقر في المشي بالأولى أنه لو أخرج يده تحت بأمره مثلاً مفتوحة وأخرج من داخلها كوزا فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن هذا لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه وبه يعلم ما أجاب به الرملى على الفور مع أنه موافق على حل المشي فليتأمل (قوله ولان فيه) أي في الحرير وهذا عطف على ما صح من عطف الحكمة على الدليل ولا يصلح هذا لأنه لا بد وأن تقارن المعلول وجودا وعدما فيقتضى أنه لو اتنى عن الرجال شهامة كبعض الرجال لا يحرم أو وجدت في بعض النساء يحرم وليس كذلك فيمما بخلاف الحكمة لا يضرب تخلفها أفاده بعضهم فليتأمل (قوله مع معنى الخلاء) بضم الخاء وفتح الياء أي الكبر والاعجاب والتفاخر والتعاطم (قوله أنه يورث رفاهية وزينة) أي يؤدي إليها وعطف الزينة على الرفاهية من عطف المغايرة قاله الرشيدى خلافا لعش في قوله من عطف التفسير (قوله وأبداء زى يلىق بالنساء) أي ويورث اظهار هيئة تليق بها فهو عطف على رفاهية والابداء مصدر بدأ بمعنى أظهر والزى بكسر الزاى الهيئة والجمع أزياء وأصله كما في المصباح زوى وقولهم زينة يكدا إذا جعلته لزيابا ليس على القياس اذ هو زو وبته لكونه من بناء الواو والآنهم جملوه على لفظ الزى تخفيفا قال الكردى والذي يظهر أنه كالتفسير لما قبله اذ الرفاهية والزينة يليقان بالنساء تأمل (قوله شهامة الرجال) بفتح الشين أي قوتهم قال في المختار شهمة من باب ظرف فهو شهمة أي جلد ذكى القواد انتهى وهذا الذى ذكره نقلوه عن الامام قال الرافعى وهو حسن لكنه لا يقتضى التحريم عند الشافعى وايضا حده ان ما فى الام من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وتعليقه بأنه من زى النساء لا ينافى كلام الام لأنه لم يحل زيه وحده مقتضى الحرمة بل مع ما انضم اليه من الخلاء وادائه الرفاهية والزينة بخلاف ما فى الام قال فى النهاية على ان الذى صوبه فى الروضة والمجموع حرمة التشبه بهن كعكسه لما يأتى فى فى الام ما مبنى على ان ذلك مكروه أو محمول على أن المراد من جنس زى النساء لأنه زى مخصوص بهن وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصا بهن فى جنسه وهيئته أو غالبا فى زيهن وكذا يقال فى عكسه فليتأمل (قوله الاضرورة) استثناء من حرمة استعمال الحرير على الرجل (قوله كجرب وحكة) المتبادر من صنيعه أنهم ما مثالا للضرورة لكن الذى فى غيره كالمحتاج أنهما مثالا للضرورة وعليه فيمكن ان المراد بالضرورة فى كلام المصنف الحاجة ثم رأيت فى نسخة الاضرورة أو الحاجة كجرب وحكة وعليه فالامر ظاهر ثم جمعه للجرب والحكة فيفسد ان الحكة غير الجرب وهو صحيح قال فى المصباح جرب البعير جربا من باب تعب وفى كتب الطب والجرب خلط غليظ يحدث تحت الجلد من مخالطة البلغم المالح للدم يكون معه بشور وور بما حصل معه هزال لكثرة ثم قال والحكة بالكسر داء يكون بالجسد وفى كتب الطب هى خلط رقيق بورق يحدث تحت الجلد ولا يحدث منه مدة بل شئ كالنخالة وهو سريع الزوال قال فى التحفة وقوله أى النووى فى مجموعه وغيره كالصحيح أنها هو يحمل على اتحاد أصل المادة دون صورتها وكيفيتها تأمل (قوله ان أذاه غيره)

فيجلس تحته مساماته وان بعدت المسافة بينهما لمزيد ارتفاع السقف لان هذا يعد فى العرف تدرجا يحرم انتهى كلام شرح العباب (قوله وأبداء زى) أي اظهار هيئة والذي يظهر أنه كالتفسير لما قبله اذ الرفاهية والزينة يليقان بالنساء (قوله ان أذاه غيره) أي غير الحرير قال فى التحفة أى تأذيا لا محتمل عادة فيما يظهر ولم يحتج

وقيس بهما سائر وجوه الاستعمالات ولان فيه مع معنى الخلاء أنه يورث رفاهية وزينة وأبداء زى يلىق بالنساء دون شهامة الرجال (الا لضرورة) أو حاجة (كجرب وحكة) ان أذاه غيره

هنا لم يبيح التيمم لانه رخصة فسومع فيه أكثر وكذا ان لم يؤذ غيره لكنه يزيلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لالها كازالتها لم يبعد وكون الحكة غير الجرب كما أفاده العطف صحيح وقوله فى مجموعه وغيره كالصحيح أنها هو محمول على اتحاد أصل المادة دون صورتها وكيفيتها انتهى وفى المغنى وانهاية الحكة بكسر الحاء

الجرب اليابس انتهى فيكون الجرب أعم قال فى المغنى فان قيل من شرط جوازه لجرب وحكة أن لا يجهد ما يغنى عنه من دواء ونحوه كما فى التداوى بالنجاسة أوجب بأن القياس عدم التسوية لان جنس الحرير أبيض لغير ذلك فكان أخف

من النجاسة انتهى قال في النهاية ويرد الجواب المتقدم بأن الضرورة المبيحة للحري لا تأتي مثلها في النجاسة حتى يباح لاجلها فعدم باحتها الغير  
التداوى انما هو لعدم تأتية فيها لكونه أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز لما جاز ٢٩٥ له الحر برقه ما متساويان فيها وفي

كلام الشيخ في شرح  
منهجه ما يدل على ما تقدم  
انتهى وسبقه اليه في  
التحفة الا قوله وفي كلام  
الشيخ الخ فليس فيها (قوله  
شديد) قال في التحفة  
خشى منها ضرر يسبح  
التيتم والحق به جمع الالم  
الشديد لانه أولى من نحو  
الحرب الا في انتهى وفي  
المغنى والنهاية أي شديد  
يتضرر منهما أو يخاف

ودفع حره برد شديد  
(وقل) فيحل استعماله  
لاجل ذلك حضرا وسفرا  
ان كان القمل لا يتدفع  
بدونه ولا بأسهل منه للحاجة  
ولانه صلى الله عليه وسلم  
أرخص فيه لعبد الرحمن  
ابن عوف وللزبير لحكة  
كانت يها ويحوز بل يجب  
لبسه

من ذلك تلف عضو  
أو منفعة انتهى (قوله  
وقل) قال في التحفة  
لا يحتمل اذاه عادة وان لم  
يكثر حتى يصير كالداء المتوقف  
على الدواء خلافا لبعضهم  
(قوله بل يجب) لم يتعرض  
في التحفة والنهاية  
للوجوب الا أن يقال انه  
من قاعدة ما جاز بعد  
امتناعه وجب وهو ظاهر  
زاد في النهاية على ما هنا

أي لبس غير الحر يرى تأذيا لا يحتمل عادة فيما يظهر ولم يحتج هنا لبس التيمم لانه رخصة فسو مح فيه أكثر  
وكذا ان لم يؤذ غيره لكنه يزيلها أي العلة كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لالمها كان لها  
لم يعد تخففه (قوله ودفع حره برد شديد) معطوفان على جرب وعبارة المنهاج مهلكين قال الشارح  
في التحفة أو خشى منها ضرر راي يسبح التيمم والحق جمع أي منهم الاسنوي والاذري الالم الشديد أي بحيث  
يحصل به مشقة لا يحتمل عادة لانه أولى من نحو الجرب وعبارة الاذري في القوت والظاهر ان في معنى  
خوف المهلك ما اشتد ضرره كالخني والبرص وبطء البرص وكل ما يجوز العسول الى التيمم وان لم يكن مهلكا  
(قوله وقل) أي دفعه بحيث آذاه عادة وان لم يكثر حتى يصير كالداء المتوقف على الدواء خلافا لبعضهم  
والقمل جمع قلة وهو القمل المرسل على بني اسرائيل في قول عطاء وقيل البراغيث قاله أبو زيد وقيل  
السوس وقيل غير ذلك (قوله فيحل استعماله) أي الحر يرتفع على الاستئناء المذكور (قوله لاجل  
ذلك) أي الضرورة بل الحاجة من الحرب والحكة والحر والبرد والقمل (قوله حضرا وسفرا) أي فلا فرق في  
ذلك بين الحضرة والسفر كما صرح به في المجموع وهو ظاهر كلام المصنف كالغوى اذ المعنى يقتضى عدم  
تخصيص ذلك بالسفر وان ذكره الراوى في الحديث الا في حكاية الواقعة فاندفع به قول المتأخرين لم أر من  
صرح به في الضرر غير التمرى وهو بعيد لان التعهد والتفقد فيه سهل تأمل (قوله ان كان القمل لا يتدفع  
بدونه) أي بغير الحرير وهو لا يقبل بالخاصة وهذا تقييد لحل استعماله بدفع القمل وهو المعتبر في التحفة  
والنهاية خلافا للمغنى (قوله ولا بأسهل منه) أي فشرط جواز ذلك أن لا يجد ما يغنى عن الحرير قال في التحفة  
متى وجد مغني عنه من دواء أو لباس لم يجز له كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع أي منهم ابن الرفعة ونازع  
فيه شارح أي وهو الدميري بأن جنس الحرير مما أيسر لغير ذلك فكان أخف ويرد بأن الضرورة المبيحة  
للحري لا تأتي مثلها في النجاسة حتى لا يباح لاجلها فعدم باحتها الغير التداوى انما هو لعدم تأتية فيها لكونها  
أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز لما جاز له الحر برقه ما متساويان فيها انتهى ومثله في النهاية قال - ع ش  
أما المنتجس فلا يجوز توقف على ضرورة (قوله للحاجة) تعليل لحل استعمال الحرير فيما ذكر من الحرب وغيره  
(قوله ولانه صلى الله عليه وسلم أرخص فيه) أي في لبس الحرير آخر هذا الدليل لانه أرخص (قوله لعبد  
الرحمن بن عوف وللزبير) أي ابن العوام هما من العشرة المبشرين بالجنة ومن السبعة الذين جعل عمر رضي  
الله عنه أمرا خلافة شوري بينهم وقد نظمهم بعض الفضلاء

أصحاب شوري سبعة فيها كها \* لكل شخص منهم قدر على

عثمان طلحة وابن عوف يافتي \* سعد بن وقاص زبير مع على

(قوله لحكة كانت يها) أي عبد الرحمن والزبير رضي الله عنهم والحدِيث رواه الشيخان عن أنس رضي  
الله عنه بهذا اللفظ الذي ذكره في رواية لمسلم زيادة في السفر وروى أيضا عنه أن عبد الرحمن بن عوف  
والزبير بن العوام شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما قال  
التي السبكي الروايات في الرخصة تظهر انها مرة واحدة اجتمع عليها الحكة والقمل في السفر وحينئذ فقد  
يقال المقتضى للترخص انما هو اجتماع الثلاث وليس أحدهما بمنزلة ما ينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها  
ولا ثبت في بعضها الا بدليل هذا كلامه وأجيب بعد تسليم ظهور انها مرة واحدة بمنع كون أحدها لبس  
بمنزلة في الحاجة التي عهد اناطة الحكم بها من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة  
في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فلا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما مر فتأمل  
(قوله ويجوز بل يجب لبسه) لم يتعرض في التحفة والنهاية وجوب الا أن يقال انه من قاعدة ما جاز بعد

وكذا ستر ما زاد عليها أي العورة عند الناس انتهى وفي شرح العباب أفنى أبو شكيل بأنه لو احتاج اليه لنحو التعمم ولم يجد غيره واحتاج  
للتعمم به مثلا عند الخروج لنحو وجاعة أو شراء ولو خرج بدونه سقطت مروءة جاز له الحر وجب به للحاجة اليه حينئذ انتهى



امتناعه وجب وهو ظاهر قاله الكردي في حاشيته وكأنه أراد انهم لم يتعرضوا في هذا المحل خاصة والافقـ  
تعرضوا في باب شروط الصلاة (قوله اذالم يجد غيره) أي غير الحرير (قوله ليستر عورته) أي للصلاة أو عن  
عيون الناس عبارة الر وض مع شرحه ولو وجد ثوباً حريراً فليقطع صلى فيه لانه يباح للحاجة بل يلزمه السترة  
ولو في خلوة فان زاد على قدر العورة قال في المهمات فيتمجه لزوم قطعه اذالم ينقص أكثر من أجرة الثوب ورد  
بالمع لانه اضاعة مال وهي حرام ومنع بأن ذلك انما يفعل لغرض شرعي انتهى (قوله ولو في الخلوة) أي بناء  
على وجوب السترة وهو الاصح كما صرح به النووي في المجموع ومعلوم أنه انما وجب فيها بقدر ما يستر العورة  
ولو احتاج الى ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس كما في النهاية بل أفتى أبو شكيل بأنه لو احتاج اليه لنحو التعميم  
ولم يجد غيره وأراد الخروج للجماعة مثلاً ولو خرج بدون العمامة سقطت مروانته جازله الخروج به للحاجة  
اليه حينئذ تأمل (قوله وللحارب لبس ديباج) أي يجوز له لبس الديباج بكسر الدال وقبحها قال في المصباح  
ثوب سداه ولجته ابريسم ويقال انه معرب أي فارسي معرب أصله ديباه ثم كثر حتى اشتبقت العرب منه فقالوا  
ديج الفيت الارض ديجامن باب ضرب اذا سقاها فأنبت أزهاراً مختلفة لانه عندهم اسم للفتقش واختلف في  
الباء فقل زائدة ووزنه فيعال ولهذا يجمع بالياء فيقال ديباج وقيل هي أصل والاصل ديباج بالتضعيف  
فابدل من احد المضعفين حرفاً ولهذا رد في الجمع الى أصله فيقال ديباج بياء موحدة بعد الدال انتهى  
بحروقه (قوله لا يلبس غيره وقائته) أي في دفع السلاح فيقاس بحاجة دفع القمل بل أولى وأما اذا وجد غير  
الديباج بقي مثل وقائته فلا يجوز له ذلك لا تنفاه الضرورة قال الشيخ عميرة خطر بذهني أن يقال هلاجوز  
الذين بالحرير في الحروب غيظ الكفار ولو وجد غيره كتخلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب أن  
التخلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف الذين بالحرير فهم والله أعلم (قوله  
وكذا المن فاجأه قتال بغتة) أي اذا كان قتاله جائزاً (قوله فلم يمكنه طلب غير الحرير) أي الذي  
يقوم مقامه في دفع السلاح فيجوز له حينئذ لبس الحرير سواء الديباج وغيره وذلك للضرورة فهذه المسئلة غير  
التي قبلها لان هذه في خصوص الفجأة وعموم الحرير وتلك في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن  
أحدهما عن الآخر فاندفع ما يقال ان تلك مفهومة من هذه بالاولى أو داخله فيها قال في التحفة وصحح في  
الكفاية قول جمع يجوز القباء وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غيره ارباباً لهم كتخلية السيف وهذا غير الشاذ  
الذي مرانه مخالف للاجماع لان الظاهر ان ذلك يكتب بمجرد الاغاطة وان لم يكن ارباب ولا صلاحية للقتال  
انتهى كلام التحفة ومقتضاه اقراره عليه قال في المغني والنهاية والوجه عدم الجواز كما هو ظاهر كلام الاصحاب  
انتهى أي والفرق ما مر آنفاً عن الشيخ عميرة (قوله ويحل المركب من حرير وغيره) أي قططن وكتان وصوف  
(قوله ان استوى بالوزن) أي ان استوى الحرير وغيره وزناً فيما ركب منهم ما هذا هو الاصح قال في التحفة  
ولو شئت في الاستواء فالاصل الحل على الواجهة خلافاً لبعض نسخ الانوار وصرح كلام الامام انتهى واعتمد  
الرمل والخطيب ما في الانوار وعبارة النهاية ولو شئت في كثرة الحرير أو غيره أو استواء ما حرم كما حزم به في  
الانوار ويفرق بينه وبين عدم تحريم المصنوع اذا شئت في كثير الضبة بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل  
استعمال الالاء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة واستقرار ملابسته الملبوس انتهى فليتأمل (قوله  
أو كان الحرير أقل) أي من غير الحرير في ذلك فانه يحل كما فهم بالاولى ويكتفي في ذلك غلبة الظن وقضية كلام  
المنهاج أن هذه الصورة لا خلاف فيها قال في التحفة أي يعتقد به فلا يكره لبسه وان قال الجويني المذهب بتحريمه  
لمخالفة الحديث الصحيح بخلاف المستوى الاولى اجتهابه لقوة الخلاف فيه تأمل (قوله سواء اذا ظهر  
الحرير أولاً) أي فلا عبرة بالظهور خلافاً لجمع متقدمين منهم القفال حيث قال ان ظهر الحرير في المركب حرم  
وان قل وزنه وان استتر لم يحرم وان كثروا به (قوله لانه) أي المركب فهو تعليل للمتن (قوله حينئذ) أي حين اذ  
استوى الحرير وغيره وبالاولى ان كان الحرير أقل (قوله لا يسمى حريراً والاصل الحل) أي الاصل في المنافع  
الاباحة وفي سنن أبي داود باسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن

اذالم يجد غيره ليستر  
عورته ولو في الخلوة  
وللحارب لبس ديباج  
لا يلبس غيره وقائته وكذا المن  
فاجأه قتال بغتة فلم يمكنه  
طلب غير الحرير أو لم يجد  
غيره (ويحل المركب من  
حرير وغيره ان استويا  
في الوزن) أو كان الحرير  
أقل سواء اذا ظهر الحرير  
أولاً لانه حينئذ لا يسمى  
حريراً والاصل الحل

(قوله أو لم يجد غيره)  
قال في التحفة وصحح في  
الكفاية قول جمع يجوز  
القباء وغيره مما يصلح  
للقتال وان وجد غيره  
ارباباً لهم كتخلية السيف  
وهذا غير الشاذ الذي  
مرانه مخالف للاجماع لان  
الظاهر ان ذلك يكتب  
بمجرد الاغاطة وان لم يكن  
ارباب ولا صلاحية للقتال  
انتهى وفي المغني والنهاية  
الوجه عدم الجواز كما  
هو ظاهر كلام الاصحاب  
انتهى

(قوله افتراشا) نص عليه بخلاف الرافعي فيه وينبغي لمن ابتلى بذلك من الرجال أن يقلد بأحنية في جواز الجلوس على فراش الحرير قال الهاتفي في حاشيته على التحفة مانصه قوله جواز افتراشها إياه أي الحرير سواء في ذلك الخلية وغيرها كإفي النهاية هذا للنساء أما الرجال فلا يصح مطلقا عندنا وعند المالكية وعند صاحب أبي حنيفة أبي يوسف ومحمد وأما عند أبي حنيفة فيجوز توسد الحرير وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقا وجرى على هذا أكثر متون كتب الحنفية لكن قال في تنوير الابصار وشرحه من كتب الحنفية مانصه ويجوز توسده وافتراشه والنوم عليه وقال الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في مواهب ٢٩٧ الرحمن قلت فليحفظ هذا انتهى إلى

آخر ما قال الهاتفي (قوله تزيين الجدران به) وعند الجمال الرملة محل ستر الناموسية والبشخة بالحرير للنساء وأفتى بان المحارة كذلك في فتاويه سئل عما جرت العادة به من اتخاذ جل حرير يغشى به المحارة للمسافر

بخلاف ما أكثره حرير في الوزن لأنه حينئذ يسمى ثوب حرير وخرج بالذكر المرأة فيجل لها سائر استعماله افتراشا أو غيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لائناهم نعم يحرم عليها تزيين الجدران به وتطبيق الستور على الابواب ونحوها

هل محل للائني اتخاذه للوقاية قياسا على البشخانات الحرير والناموسية أم يحرم قياسا على ستر الجدران بالحرير فاجاب بانه محل لها اتخاذا كقياسا على ما ذكر ولانه يقصد لأغراض كثيرة كالستر ووقاية الحر والبرد وقياس ستر الجدار به

الثوب المصمت من الحرير فما العلم وسدى الثوب فلا بأس به والمصمت بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم وبالتاء وهو اندا الص من الحرير والعلم بفتح العين الطراز (قوله بخلاف ما أكثره حرير في الوزن) أي المركب الذي أكثره حرير في الوزن لا في الظهور لما مر أنه لا عبرة بالظهور (قوله لانه حينئذ) أي حين إذا كان بأكثره حريرا لتعليل المحذور فانه يحرم لانه الخ (قوله يسمى ثوب حرير) أي تغلبا لحكم الأكثر خصوصا إذا اجتمع حلال وحرام قال في التحفة ولو ظنا كما في الانوار ويفرق بين النظر في هذا كالذي قبله على ما فيه وعدم النظر اليه في معاملة من أكثر ماله حرام بأن هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهي اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذ لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا انتهى قال سميان قضية هذا الفرق حل ما يأخذه من مال من أكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك المأخوذ والالم بحتج للفرق وقد يمنع الحل حينئذ قال الشرواني وهو الظاهر (قوله وخرج بالذكر) أي البالغ كما مر في المتن اذ هذا بيان لمحتز ذلك (قوله المرأة) أي البالغة وبالأولى غيرها (قوله فيجل لها استعماله) أي الحرير بجميع أنواعه وقد انعقد الإجماع بعد عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما على حل اللبس لها بخلاف غيره كما سيأتي عن الرافعي (قوله افتراشا وغيره) أي كالتدثر والاستناد وغيرهما من وجوه الاستعمالات خلافا للرافعي في الافتراش فصحيح حرمة عليها للسرف والخيلة بخلاف اللبس فانه يزنها ويدعو إلى الميل إليها ووطنها فيؤدي إلى ما طلبه الشارع وهو كثرة التناسل قال في التحفة يحرم تدثرها به بل أولى لانه يجوز للرجل افتراشه على وجه دون التدثر به قال النووي الاصح حل افتراشها وبه قطع العراقيون والله أعلم بالحديث الآتي وما ذكره من أن إباحة اللبس للزني للزوج أي والسيد ممنوع اذ لو كان كذلك لا يختص بالزوجة ونحوها دون الخلية وقد اتفقوا انه لا يختص قال الكردى وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز توسده وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقا فليقلده من ابتلى بذلك انتهى بل عندنا ووجه بحل الافتراش في المغنى وقيل يجوز الجلوس عليه ومر عن التحفة ما يفيد أنه قال الشرواني فالتقليد به أولى من التقليد للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لحل الحرير للمرأة والحديث رواه أبو داود بإسناد صحيح عن علي رضي الله عنه قال إن نبي الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريرا فجعله في عيونه وأخذ ذبا فجعله في شماله ثم قال إن هذين حرام علي ذكور أمتي (قوله حل لائناهم) أي الأمة قال في المصباح الاثنى فملى وجمعها اثناث مثل كتاب وورعما قيل الاثنى وروى الترمذي حديث أحبل الذهب والحرير لائناث أمتي وحرم علي ذكورها قال حسن صحيح (قوله نعم يحرم عليها) أي على المرأة كغيرها وهذا استدراك على التعميم المذكور (قوله تزيين الجدران به) أي بالحرير والجدران بضم الجيم وسكون الدال جمع جدران لفظة في الجدار قال ابن مالك

وفعل اسما وفعل لا وفعل غير معل العين فعلا ن شمل (قوله وتعلق الستور على الابواب ونحوها) أي كالسقف واعتمد الرملة كوالدها ونحو الناموسية التي تنصب في نحو الولائم من غير فتح وجلوس داخلها لا يحرم الجلوس تحتها بحيث لا يستند إليها لان

٣٨ - ترمسى - لث \* فاسد انتهى ورأيت في فتاوى الشارح سئل عن نصب ثوب حرير وجلس تحته بحيث يسامت رأسه ببعض الثوب المنصوب ويصير تحته كما اعتاده أهل مصر في نصب البشخين والنوامس عند دعوتهم الناس إلى وليمة ونحوها فهل محل الجلوس تحته ما ذكر لانه استعمال له عرفا إلى أن قال وأما نصب ما ذكر فالظاهر انه ليس من تزيين الجدران بالحرير الذي قالوا بحرمته ان قصدت المرأة بنصبها أو استعمالها وحدها فان قصدت جلوس الرجال تحته أو زينة الجدار أو البيت أو استعمالها بجلوسها هي وزوجها فيها حرم نصبها وكان ذلك منكرا مانعا من وجوب الاجابة في الوليمة انتهى ما أردت نقله من فتاوى الشارح

وهل قوله وأما نصب ما ذكر الخ يشمل الناموسية والبشعانة أو هو خاص بنصب الثوب الحرير ظاهر كلامهم في الجنائز من التحفة بقيد الثاني حيث قال فرع أفني ابن الصلاح ٢٩٨ بحرمة ستر الجنائز بحريز وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر ميتها بحريز

اسم بالمدخل في الأجر والجلوس تحت هوأما منصوبة كما ذكر فان استند إليها حرم لأن هذا استعمال لها لأن الاستناد إلى الشيء من جهة وجوه استعماله وأما نصبها على هذه الهيئة فليس من باب تزيين الجدران وسترها بالحريز ثم ان قصد نصبها للنساء واطهار تجملهن بها الرجال لم يحرم وان قصد نصبها للرجال حرم قال سم وانظر وجه الحرمة مع تسليم ان مجرد النصب ليس استعمالا للرجال ولا تزيينا للجدار فليحرر (قوله وخرج بالبالغ الصبي) أي الذكر المحقق والخفي (قوله وبالعقل المجنون) أي قياسا على الصبي وهذا نقلوه عن الغزالي في الاحياء وأقروه (قوله ومن ثم) أي من أجل خروجه زوج الصبي والمجنون (قوله حل لباس الصبي ولو مراهقا) أي مقارب البلوغ قال في المصباح رقت الشيء من باب تعيب قربت منه وراهق الغلام مراهقة قارب الاحتلام ولم يحتلم بعد (قوله والمجنون) أي وحل لباس المجنون (قوله الحرير) بالنصب مفعول ثان للمصدر الذي هو لباس اذاضافته إلى الصبي من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول أي حل للولي لباس الخسواء الاب وغيره فالمراد بالولي هنا من له ولاية التأديب فيشمل الاب والابن الكبير ولو من ماله (قوله وحل الذهب والفضة) أي وحل تزيينها على الذهب والفضة والمراد بالحلى كما قاله ع ش ما يزين به قال وليس منه جعل الخنجر المعزوف والسكين فيحرم على الولي لباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلوى وأما الحياصة المعروفة فينبغي حل لباسها لانهما يزين به النساء ومما يدل على جوازها للنساء قول الرملي والخياط الذي تعتد عليه المنطقة وهي التي تسمى الحياصة وفي كلام بعضهم ان كل ما جاز للنساء لبسه جاز للولي لباسه للصبي انتهى ونسأني عن سم ما يوافق (قوله في يوم العيد وغيره) أي من بقية الأيام نعم لا خلاف في جواز ذلك يوم العيد لانه يوم زينة وأما غيره فقيل انه ليس للولي لباسه الحرير فيه بل بمنعه منه كغيره من المحرمات (قوله اذ ليس لهما) أي للصبي والمجنون تعليل حل لباسهما الحرير (قوله شهامة) أي قوة (قوله تنافي خنوته ذلك) أي نعومة الحرير وليوته وقال ع ش أي خنوته من تلبسه من النساء وهي التكسر والتشي في المختار قال الازهرى الاختناث أصل التكسر والتشي ومنه الخنث لتكسره وتثنيه وفي المصباح خنث خنثا فهو خنث من باب تعيب اذا كان فيه لين وتكسر لا يشتمى النساء ويعدى بالتضعيف فيقال خنثه اذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم المفعول بالفتح (قوله ولائها غير مكلفين) تعليل ثان لحل ذلك وفي هذا التعليل شيء وان كان مذكورا في غيره أيضا فتمامه (قوله وكاللبس هنا أيضا سائر وجوه الاستعمال) أي من التستر والتدثر وغيرهما قال سم اعتمد الرملي ان ما جاز للمرأة جاز للصبي أي والمجنون فيجوز لباس كل منهما ما عدا ما من ذهب حيث لا سرائ فيه انتهى وترك لباسهما ما ذكر أي الحرير وحل التقدين ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عز الدين وقال لا فرق بين الذكر والأنثى وعليه بالخروج من الخلاف قال ولئلا يعتاده وبألف استعماله فيشق عليه تركه بعد البلوغ وفي الحلبي ان لباس الصبي والصبي الحرير مكره قال الشرواني وفي قوله والصبي وقفة فليراجع (قوله وبحل الحرير للكعبة) أي تعظيمها لها والوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء كما جزم به الأشعري في بسطه جريا على العادة المستمرة من غير تكبير انتهى نهايه (قوله لسترها) أي الكعبة والظاهر انه لا فرق بين داخلها وخارجها وانه لا يحرم الاستئثار لجدارها المستور به ولا التصاق المصدر لنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره لان ذلك لا يعد استعمالا سم وقال ع ش بحرمة ذلك في غير الملتزم قال ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بان الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية بخصوصها فليتامل (قوله سواء الديباج وغيره) أي لا فرق بينهما ومان الديباج هو الذي سدها ولخته ابريسم (قوله لفعل السلف والخلف له) أي لستر الكعبة بالحرير من غير تكبير منهم وقد ذكر المؤرخون ان أول من كسا الكعبة المعظمة

وخالف الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع ان القياس هو الاول انتهى واعتمد النهاية قول البلقيني (قوله خنوته ذلك) قال ابن قاسم في حواشي المنهج كان المراد بالخنوته المينل الى طبع

وخرج بالبالغ الصبي وبالعقل المجنون (و) من ثم حل (لباس الصبي) ولو مراهقا والمجنون (الحرير و) حل (الذهب والفضة) في يوم العيد وغيره اذ ليس لها شهامة تنافي خنوته ذلك ولائها غير مكلفين وكاللبس ههنا أيضا سائر وجوه الاستعمال (و) محل (الحرير للكعبة) أي لسترها سواء الذي ساج وغيره لفعل السلف والخلف له

النساء فليحرر انتهى (قوله الديباج) قال في المصباح هو ثوب سدها ولخته ابريسم ويقال هو معرب ثم كثر حتى اشتقت العرب منه فيقال دج الغيث الارض دججا من باب ضرب اذا سقاها فانبثت ازهارها لانه عندهم اسم للنقش الى آخر ما في المصباح ومنه يعلم ان مراد

الشارح سواء المنقش وغيره وفي النهاية مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين الخ وظاهر صنيع الشارح انه لا يجوز ستر قبره صلى الله عليه وسلم بالحرير وقال في التحفة ويحرم على الكل ستر سقف أو باب أو جدار غير الكعبة قبل ويلحق بها قبره صلى الله عليه وسلم الخ ما فيها وفي النهاية لا جمال الرملي مانصه الاوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم



وسائر الانبياء به كما جزم به الاشعري في بسطه جري على العادة المستمرة من غير تكثير انتهى وأقره ابن قاسم وغيره وأما الكعبة فلا كلام في الجواز فيها قال ابن قاسم والظاهر انه لا فرق بين داخلها وخارجها وانه لا يحرم الاستناد بمحاذرها المستور به ولا الالتصاق بنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره لان ذلك لا يعد استعمالا لوانه ٢٩٩ لا يمنع جعل ستارة الصفه من البيت

حرير او انه بمنع جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب مركب تحتها انتهى مر ( قوله سائر المساجد ) قال الشارح في الامداد أفتى الغزالي بان سائر المساجد مثلها في ذلك واليه يميل كلام ابن عبد السلام لكن الاصح كما قاله ابن العماد وغيره عدم الجواز فيها وهو قضية كلام الشيخين في زكاة النقد انتهى

وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره تزيين مشاهد العلماء والصالحين وسائر البيوت بالثياب لخبر مسلم ويحرم بالحرير والمصور وأما تزيين الكعبة بالذهب والفضة

( قوله بالحرير والمصور ) قال في الامداد خلافا للغزالي انتهى ( قوله بالذهب والفضة الخ ) قال ابن عيلان في شرح ايضاح المناسك الكبير للنووي في شرح قول الايضاح فكما على الميزاب والاركان من الذهب فهو من عمل الولايد وهو أول من ذهب البيت في الاسلام مانعه أي صفته به وسكوت

تبع الجري وذلك قبل البعثة بنسبها سنة وقد كساها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الثياب اليمانية وهكذا الخلفاء بعده بعضهم كساها القباطي وبعضهم كساها الديباج ثم في زمن الناصر العباسي كسيت السواد من الحرير واستمر ذلك الى الآن في كل سنة وهذه الكسوة من غلّة قريتين يقال لهما يسوس وسنديس من قرى مصر القاهرة اشتراها ما وقفهما الملك الصالح اسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٥٣ واستمرت سلاطين مصر على ذلك ترسل كسوة الكعبة في كل عام وكانوا يرسلون عند تجديد كل سلطان مغ الكسوة السوداء التي تكسى من ظاهرها البيت كسوة جردا داخل البيت الشريف مكتوب على كل منها لا اله الا الله محمد رسول الله دالات في قلب دالات وقد تزايد في حواشي تلك الدالات آيات مناسبة أو أسماء الصحابة أو ترك ساذجة بحسب ما يؤمر النساخ فلما آلت سلطنة جمالك العرب الى السلطان سليم العثماني أمر باستمرار الكسوة على الوجه المعتاد وكذا ابنه السلطان سليمان ثم ان قريتي يسوس وسنديس المذكورتين ضعف ريعهما عن الوفاء بمصر وفي الكسوة فكمّل من الخزان السلطانية بمصر ثم أضاف الى تلك الموقوفين قرى أخرى ووقفت على الكسوة فصار وقفا عامرا فاضا مستمرا الى الآن واختلفوا في الكسوة بعد نزولها وابدائها قال بعض العلماء أمرها الى الامام يعظمها من شاء وبعضهم يبيعها ويستعين بشمها في أمر الكعبة قال نجم الدين الطرسوسي في منظومته

وما على الكعبة من لباس \* ان رث جازي يبعه للناس ولا يجوز أخذه بلا شراء \* لا غنيا ولا للفقراء

وقال الزكشي في قواعده قال ابن عبدان أمنع من بيع كسوة الكعبة سواء وجب رد من دخل منها شيئا وقال ابن الصلاح مفوض الى رأى الامام والذي يقتضيه القياس ان العادة استقرت قديما بانها تبدل كل سنة وتأخذ بنوعية تلك العتيقة فيتصرفون فيها بالبيع وغيره وقال القطبي الحنفى وكسوة الكعبة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيبة أنهم يأخذون لانفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيبيعون على عاديهم فيها والله تعالى أعلم ( قوله وليس مثلها ) أي الكعبة المعظمة ( قوله سائر المساجد ) أي فيحرم الحرير فيها خلافا لما أفتى به الغزالي من انها مثل الكعبة في ذلك قال في الامداد واليه يميل كلام ابن عبد السلام لكن الاصح كما قاله ابن العماد وغيره عدم الجواز فيها وهو قضية كلام الشيخين في زكاة النقد انتهى وفي الخادم عن ابن الشاشي لا يجوز ان يعلق على حيطان المسجد ستور حرير ولا يصح وقفها عليها وهي باقية على ملك الواقف ( قوله ويكره تزيين مشاهد العلماء والصالحين ) أي مقابرهم وما تبرهم ( قوله وسائر البيوت ) أي سواء كانت للرجال وغيرهم ( قوله بالثياب ) أي غير الحرير والمزعر والمصفر ( قوله لخبر مسلم ) دليل للكرهية ولفظ الحديث ان الله تعالى لا يأمرنا أن نلبس الجدران واللبن ( قوله ويحرم ) أي تزيين المشاهد وسائر البيوت ( قوله بالحرير والمصور ) أي المزعر والمصفر لمجموع الاخبار الواردة فيها قال سم اعتمد الرملى ان سترتوا بيت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتكفين بل أولى بخلاف توابيت الصالحين من المذكور البالغين فانه يحرم سترها بالحرير قال ثم وقع منه أي الرملى الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تغطية حجارة المرأة وفي التحفة أفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنائز بحرير وكل ما المقصود منه الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بنتها بحرير وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع ان القياس هو الاول قال الكردي واعتمده في النهاية قول البلقيني ( قوله أما تزيين الكعبة بالذهب والفضة الخ ) مقابل

العلماء في عصره عليه منهم من حمله على الاقرار فقال بحمله تعظيم البيت ومنهم من حمله على الخوف وقال بحرمة وعلى الثاني جرى امامنا الشافعي وأصحابه انتهى وأقول حيث قال بحمله بعض المتأخرين يمكن ان يكون عدم الانكار من الباقي لعدم الاجماع على تحريمه اذ لا ينكر الا لجمع على تحريمه أو ما يعتد الفاعل تحريمه حيث لم يقلد القائل بالحل

(قوله وتطريف) أي تسجيف قال في التحفة ظاهرة أو باطنه بحرير قدر العادة الغالبة لامثاله في كل ناحية وفي الامداد والنهاية الحق ابن عبد السلام بالتطريف طرف في عمامة كل منهما قدر شبر و فرق بين كل أربع أصابع مقدار قلم من كتان أو قطن قال شيخنا زكريا وفيه وقفة إلا أن يقال تتبع العادة في العمامة فوجدت كذلك انتهى وأقول في كذا الكلامين نظر لأن ما في العمامة من الحرير منسوج وقد مر أن العبرة في الحرير ٣٠٠ المنسوج مع غيره بزيادة الحرير وزنا فيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت والا

قول المتين ويحل الحرير للكمية وأول من زينها في الاسلام بالذهب عبد الملك بن مروان ثم ابنه الوليد بن عبد الملك كما صرح به الأزرقي قال ابن علان وسكوت العمامة في عصره عليه منهم من حمله على الإقرار فقال يحمله تعظيم البيت ومنهم من حمله على الخوف وقال بحرمة حيث لم يقلد القائل بالحل (قوله حرام كإشيراليه كلامهم) أي الأصحاب وفي البجيري على الأقناع ويحرم زركشة أستار الكعبة من الفضة ومثلها في حرمة الزركشة بما ذكره ستور قبور سائر الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام على المعتمد خلافاً للبلقيني ثم قال بعد كلام طويل نقل عن الحلبي وقد سئل الإمام البلقيني هل كسوة الكعبة بالحرير المنسوج بالذهب يجوز أظهارها في دوران المحمل الشريف فأجاب بجواز ذلك قال لمنافيه من التعظيم لكسوتها الفاخرة التي ترجى بكسوتها الخلع السني في الدنيا والآخرة ويجوز أظهارها في دوران المحمل الشريف فان ذلك التفخيم المناسب للحال المنيف انتهى وظاهر أن هذا الخلاف جاري التفرج على ذلك فان قلنا بالحرمة حرم التفرج عليه كالتفرج على غيره من الزينة المحرمة والأفلا بخلاف مجرد المزور والحاجة فانه لا يحرم مطلقاً كما نقل عن الرمي قال وامتناع ابن الرفعة من المزور يوم الزينة كان ورعاً قال بهم ولو أكره الناس على الزينة المحرمة لم يحرم عليهم فهل يجوز التفرج عليها نتيجة المنع لأن سائر نحو الجبران بالحرير حرام في نفسه وعدم حرمة وضعه لعذر الأكره لا يخرج عنه عن الحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه يحرم التفرج عليه لانه رضاه قال ع ش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير الخالص مع كونهم لوزينوا بغيره أو بما أكثر من القطن مثلاً لم تعرض لهم فيحرم عليهم ذلك والله أعلم (قوله ويحل للرجل والخمى) أي البالغين (قوله تطريف معتاد) أي جعل طرف ثوبه مسجفاً بالحرير يخرج به التطريف بذهب وفضة فانه حرام وإن قل لكثرة الخيلاء فيه وسواء في ذلك ظاهر الثوب أو باطنه كما في التحفة قال السيد البصري الفرق بين السجاف الظاهر والطارأ أن السجاف الظاهر ما كان على أطراف الكمين والطوق والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن والطارأ ما يجعل على الكف مثلاً قال ع ش ومثل السجاف الزهريات المعروفة لأنهما بما يستمسك به الخياطه فهي كالنظريف (قوله بقدر العادة) أي الغالبة لامثاله في كل ناحية قيل وإن زاد وزنه على وزن الثوب وفيه نظر ظاهر بل قال الشرواني بل لا يجوز العمل بذلك إلا بنقل صريح عن الأصحاب (قوله وإن جازت أربع أصابع) أي فلا يتقيد بجواز التطريف بأربع أصابع وفارق ما يأتي في التطريف حيث قيد بها بأن التطريف محل حاجة وقد يحتاج لأكثر من أربع أصابع بخلاف التطريف فانه محذور زينة فقيد بها (قوله لمصاح أنه صلى الله عليه وسلم) دليل لحل التطريف والحديث رواه مسلم عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عن سيدته أسماء قالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت إلى جبهة طيالة كسروانية لها البنت ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج فقالت هذه كانت عند عائشة رضي الله عنها حتى قبضت فلما قبضت قبضتها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها انتهى مختصراً قال النووي وفي هذا الحديث دليل على استحباب التبرك بالثياب الصالحة وثيابهم وفيه أن انتهى عن الحرير المراد به الثوب المتمحض من الحرير أو ما أكثره حرير وأنه ليس المراد بخبرهم كل جزء منه بخلاف الخمر والذهب فانه يحرم كل جزء منهما (قوله)

فلو أن كان منها أجزاء كلها حرير كان كان السدي حريراً وبعض اللحمة كذلك انتهى كلامهما والعبارة لا لاسداد قال في التحفة قال الغزالي وهذا بناء على اعتبار العادة فيه انتهى فالمراد أن ذلك في حكم التطريف وإنما التقييد بالأربع على الوجه المذكور لأن العادة غرام كإشيراليه كلامهم (و) يحل للرجل والخمى (تطريف معتاد) أي جعل طرف ثوبه مسجفاً بالحرير بقدر العادة وإن جاوزت أربع أصابع لمصاح أنه صلى الله عليه وسلم

كانت كذلك فإذا تغيرت اتبعت لما يأتي وصوره المسئلة كما هو ظاهر أن السدي حرير وأنه أقل وزناً من اللحمة وإن لم يمتزج بغير في طرفها ولم يزد به وزن السدي فإذا كان الملاحوم بحرير أشبه التطريف انتهى كلام التحفة وفي شرح العباب

بعد أن ذكر كلام ابن عبد السلام وكان شيخه مانعه وأقول هذا كله إنما يتجه في طرفين كل من سداهما ولحقهما إلا ذلك القلم حرير فحينئذ إلحاق متجه أن اعتيد ذلك أما إذا كان السدي أو اللحمة هو الحرير كما هو العادة فانه يحل ما لم يزد وزن الحرير على أنه لو نظر إلى ما فيها من مجموع الحرير الذي في السدي واللحمة أو أحدهما ومن مجموع الكتان أو القطن ونظر إلى استوائهما أو الأكثر منهما في سائر الأحوال اعتيد ذلك أو لا كان هو الحق الموافق لكلامهم كما لا يخفى على من تدبره ولا نسلم أن مثل هذا يسمى تطريفاً قطعاً وهو المراد كما يصرح به كلامهم فتأمل انتهى كلام شرح العباب

(قوله لمارقة) هذا من الشيخ رواية بالمعنى اذ لفظ الحديث كفى مسلم لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج فقالت أى أسماء ابنة أبى بكر الصديق رضى الله عنهم اهذه كانت عند عائشة حتى قبضت فلما قبضت قبضتها وكان النبی صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى نستشفى بها والحديث طويل فراجعهم من صحيح مسلم ان أردته وقوله لها لبنة بكسر اللام واسكان الباء هكذا ضبطها شراح مسلم واللغو يون والمتكلمون على غريب الحديث قالوا وهى رقعة فى جيب القميص انتهى والجيب ٣٠١ هو الطوق فلذلك قال الشارح فى

طوقها أى الجبة (قوله وفرجها الخ) هذا على ما هو الظاهر من العربية لكن قد علمت بما أوردته لك ان لفظ الحديث وفرجها مكفوفين قال النووى فى شرح مسلم أما قوله وفرجها مكفوفين فكذا وقع فى جميع النسخ وفرجها مكفوفين وهما منصوبان بفعل محذوف أى ورأيت وفرجها مكفوفين وهما منصوبان بفعل محذوف أى ورأيت وفرجها مكفوفين ومعنى

كان له جبة يلبسها لها رقعة فى طوقها من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج وأنه كان له جبة مسجفة الطوق والكمين والفرجين بالديباج أما ما جاوز العادة فيحرم (وتطريز وترقيع)

المكفوف أنه جعل له كفة بضم الكاف وهو ما يكون بجوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك فى الذيل وفى الفرجين وفى الكمين وفى هذا جواز لباس الجبة ولباس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه انتهى كلام شرح مسلم بحر وفه وقوله جعل له كفة فى الاسنى

(قوله كان له جبة) يعنى جبة طيالية كسر وانية نسبة لى كسرى ملك للفرس صاحب العراق (قوله لها رقعة فى طوقها) أى الجبة ههنا رواية بالمعنى فان لفظ الحديث لها لبنة كما رأيت آنفا قال الامام النووى فى شرحه هو أى لبنة بكسر اللام واسكان الباء رقعة فى جيب القميص انتهى ملخصا والجيب هو الطوق (قوله وفرجها مكفوفان بالديباج) هذا على ما هو الظاهر من العربية لكن قد علمت بما أوردته ان لفظ الحديث وفرجها مكفوفين قال النووى هكذا وقع فى جميع النسخ وهما منصوبان بفعل محذوف أى ورأيت وفرجها مكفوفين ومعنى المكفوف أنه جعل لها كفة بضم الكاف وهو ما يكف بجوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك فى الذيل وفى الفرجين وفى الكمين وفى هذا جواز لباس الجبة ولباس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه وأنه أعلم انتهى بالحرف (قوله وأنه) أى ولما صح انه صلى الله عليه وسلم فهو عطف على انه الاول (قوله كان له جبة مسجفة الطوق والكمين بالديباج) وهذا الحديث رواه أبو داود وبإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر مولى أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها قالت رأيت ابن عمر رضى الله عنهما فى السوق اشترى ثوبا مشاميا فرأى فيه خطا أحمر فرده فأثبت أسماء فذكرت ذلك لها فقالت يا جارية ناوليني جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت جبة طيالية مكفوفة مسجفة والجيب بالطوق قال ابن عبد السلام وكالتطريف طرفا العمامة اذا كان كل منهما قدر شبر وفرق بين كل أربع أصابع بمقدار قلم من كتان أو قطن قال فى الاسنى وفيما قاله ووقعه الا ان يقال تتبع العادة فى العمائم فوجدت كذلك قال فى الایعاب وأقول هذا كله انما يتجه فى طرفين كل من سداها وخطما الا ذلك القلم خير فحينئذ لا لحاق متجه ان اعتيد ذلك أما اذا كان السدى واللحمة هو الحرير كما هو العادة فانه يحل ما لم يزد وزن الحرير على انه لو نظر الى ما فيها من مجموع الحرير الذى فى السدى واللحمة أو أحدهما ومن مجموع الكتان أو القطن ونظر الى استواءهما أو الاكثر منهما فى سائر الاحوال اعتيد ذلك أولا لكان هو الحق الموافق لكلامهم كما لا يخفى على من تدبره ولا نسلم ان مثل هذا يسمى تطريفا قطما وهو المراد كما يصرح به كلامهم فتأمل وفى التحفة قال الغزى وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه انتهى فالمراد أن ذلك فى حكم التطريف وانما تقيد بالاربعة على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فان تغيرت اتبعت اذ العادة تختلف باختلاف الاشخاص والازمان والامكان وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وأنه أقل من اللحمة وأنه لحها بحريرى طرفها ولم يزد به وزن السدى فاذا كان المذخور بحرير أشبه التطريف انتهى بإيضاح (قوله أما ما جاوز العادة) مقابل قوله السابق قدر العادة (قوله فيحرم) أى لانه اسراف ووجب عليه قطع الزائد قال ع ش ولو اتخذ سجافا خارجا عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على المنتقل اليه دوامه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دارا كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ سجافا عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز له ادامته لانه وضع بحق ويغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (قوله وتطريز وترقيع) أى ويحلى للرجل والخنثى تطريز وترقيع وسبأى معنى التطريز قال فى المصباح رقعت الثوب رقعا من باب نفع اذا جعلت مكان القطع واسمها رقعة وجعهار قاع

والامداد والایعاب والنهاية أى السجاف والفرجان (قوله أما ما جاوز العادة فيحرم) قال فى الإمداد والنهاية وانما يتقيه ما هنا بأربع أصابع لانه محلى حاجة وقد عس الحاجة لزيادة عليها بخلاف ما يأتى أى التطريز فانه مجرد زينة فتقيدها أى لانه الوارد وقصته ان الترقيع لو كان الحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل وان كان اطلاق الروضة يقتضى خلافه انتهى كلامهما لكن فى النهاية واطلاق الروضة الخ بدون ان الغائبة

(قوله أربع أصابع) قال في التحفة أي معتدلة قال العلامة ابن قاسم ظاهر كلامهم كخبر مسلم المذكور أن المراد قدر الأصابع الأربع طولاً وعرضاً فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الأربع ولا عرضه على عرضها ويؤيد إرادة ذلك ما في الخادم عن حكاية بعضهم من بعض صلى الله عليه وسلم وهي أطول من غيرها انتهى فلو أن المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار

٣٠٢

المشايع أن المراد أصابع النبي

مثل برمة وبرام انتهى (قوله قدر أربع أصابع مضمومة) أي معتدلة قال الزيادي عرضاً وان زاد طولها وقال سم ظاهر كلامهم أن المراد قدر الأصابع الأربع طولاً وعرضاً فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الأربع وعرضه على عرضها انتهى لكن الذي اعتمده القليوبي والحلي وعش والبيجوري ما قاله الزيادي وقال بعضهم طولاً وعرضاً في الترتيع وعرضاً فقط في التطريز وأن زاد طولاً ففرق بينهما فليتأمل (قوله بخلاف ما إذا جاوزها) أي الأربع أصابع فإنها يحرم أن حيث تدور الفرق بين ما هنا والتطريز ويرد عليه الترتيع فإنه محل حاجة بحسب الأصل وإن كان قد يجعل للزينة ثم رأيت بعضهم نقل عن سم ما نصه قد يتصور فيه الحاجة كالرفع فيكون كالنظر يف على الأقرب فليتأمل (قوله لخبر مسلم) أي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه خطب بالجابية فقال هي الخ دليل لحل التطريز والترتيع بقية هما (قوله هي رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في غيره بلفظ رسول الله والذي في صحيح مسلم بلفظ نبي الله والمعنى واحد إذ يجوز في الرواية إبدال رسول الله بنبي الله كعكسه على الصحيح الذي قاله حماد بن سامة وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخطيب وهو الذي اختاره النووي لأنه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفين فلا اختلاف هنا ولا لبس ولا شك خلافاً لابن الصلاح فقال الظاهر أنه لا يجوز وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلافه (قوله عن لبس الحرير الموضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع) كذا في الاسني والمغني والنهاية والذم في المحلى والتحفة إلا موضع أصبعين الخ من غير ذكر أصبع وهكذا الذي في نسختين من صحيح مسلم ولعل الرواية مختلفة وأما حكمه فمعلوم بالأولى وفي رواية فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن لبوس الحرير قال الأزهري ورفع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما (قوله ولو تعددت محالهما) أي الطراز والرفع المتقدمين (قوله اشترط على الأوجه أن لا يزيد على طرازين) أي أو رقتين (قوله كل طراز على كم) بضم الكاف مدخل اليد ومخرجها من الثوب والجمع الكمام وكمة بوزن عتبة وأما الكم بكسر الكاف فوعاء الطلع وغطاء النور والجمع الكمام أيضاً وكل من مضموم الكاف ومكسورهما مشدود الميم وأما كم بفتح الكاف وسكون الميم فليسؤال عن العدد وربما يشدد الميم فافهم (قوله وإن كل طراز لا يزيد على أصبعين) أي مضمومتين معتدلتين (قوله ليكون مجموعهما) أي الطرازين تعليل للإشتراط (قوله على أربع أصابع) هذا الذي اعتمده هنا اعتماداً أيضاً في شرح الإرشاد ونقله في التحفة عن الحلبي والجيوي ثم قال فيها وخالفهما صاحب الكافي فقال لو كان في طرفي العمامة علم كل واحد أربع أصابع احتدل وجهين والاصح الجواز لأنقصا لهما وحكم الكمين حكم طرفي العمامة انتهى وبعبارة الروضة والمجموع محمولة لكل من المقالتين لكنهما إلى الثاني أقرب فالشرط أن لا يزيد المجموع على ثمانية أصابع وإن زاد على طرازين وما اقتضاه قول الكافي لأنقصا لهما مانعاً علمي العمامة طرازان منفصلان عنها يجعلان عليها وأما إحلالان كطرازي الكمين غير بعيد وأما اغتفار التعدد في التطريز والترتيع مطلقاً بشرط أن لا يزيد كل على أربع ولا المجموع على وزن الثوب فبعيد مخالف لكل من كلام هؤلاء والروضة والمجموع وقال في الإيعاب الذي يتجه أنه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين وأنه يجوز في كل أن يكون أربع أصابع انتهى فتلخص من ذلك أن للإشار ح في المسئلة آراء ثلاثة وأما الشيخ الخطيب والرملي فاعتمدا الذي استبعده في التحفة فأنهما قالوا في المغني والنهاية ولو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد على غيره حرم والأفلاخ لا نقله الزركشي عن الحلبي من أنه لا يزيد على طرازين الخ تأمل (قوله والتطريز جعل الطراز) بكسر الطاء يجمع على طرز ككتاب وكتب (قوله الذي هو حرير خالص) هذا بيان للطراز المراد هنا والأفلاخ في اللغة علم الثوب أعم من أن

طوله على غيرها معنى ويحتمل أن لا يتقيد الطول بقدر فليتأمل أي في التطريز لافي الترتيع انتهى مر وقال القليوبي قدر أربع أصابع أي عرضاً ولو احتمالاً وإن زادت طولاً انتهى وكذلك الحلبي (قوله

قدر أربع أصابع مضمومة بخلاف ما إذا جاوزها لخبر مسلم هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع ولو تعددت محالهما اشترط على الأوجه أن لا يزيد على طرازين كل طراز على كم وأن كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما على أربع أصابع والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص

بخلاف ما إذا جاوزها) أي فإنه لا يحل قال ابن قاسم وإن لم يزد على وزن الثوب فليس كالنسج لانه للزينة انتهى مر (قوله ليكون مجموعهما أربع أصابع) اعتمده لسارح في إرشاد الارشاد أيضاً واعتمده في التحفة أن لا يزيد المجموع على ثمانية

أصابع وإن زاد على طرازين وقال في شرح العباب بعد كلام الذي يتجه أنه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين يكون وأنه يجوز في كل أن يكون أربع أصابع انتهى فهذه ثلاثة آراء للشارح في كتبه وأما شيخ الإسلام زكريا والخطيب الشرنبلسي والجمال الرملي وغيرهم فأنهم اعتمدوا غير الآراء الثلاثة المذكورة وهو أنه لو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والأفلا



(قوله فهو كالمنسوج) هذا أطلق عليه جمهور المتأخرين تبعاً للمتولى والسبكي والاسنوى وغيرهم خلافاً للآذري في قول الظاهر قال في التحفة وما اقتضاه قول الكافي لا تفصا لهما ان عاصي العمامة طرازان منفصلان عنهما يجملان عليهما وانهما حلالان كطرازي الكمين بغير بعيد انتهى وفي شرح العباب قال في الكافي حكم طرفي الكمين حكم طرفي العمامة وفيه أيضاً تفصيلاً عن الجواهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر أربع أصابع من حرير انتهى والظاهر ان هذا يجري في الحضاية المعروفة التي تركب في طرف الشاش من الحرير فان كان عرضها أربع أصابع حلت والا فلا وفي النهاية قد يحرم أي المطرز بالآبرة في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحرير التثنية من لالكون الحرير فيه ونقله في التحفة عن الاسنوى واستحسنه وعبارتها ٣٠٣ قال الاسنوى نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس

النساء عند من قال بتحرير التثنية أي تشبيه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما أفاده من ان العبرة من لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم

مركبا على الثوب أما المطرز بالآبرة فكالمنسوج على الوجه فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم والا فلا (و) يحل (حشو) المنسوجة وجبة بالحرير وليس ذلك المحشو واستعماله لانه ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لابس حرير وهذا فارق حرمة البطانة (و) يحل للرجل وغيره (خياطة به) لذلك (وخيط سبعة)

يكون حريرا أو غيره كما أطلقه في المصباح والقاموس (قوله مركبا على الثوب) أي فالمراد بذلك ما منسج خارجا عن الثوب ثم وضع عليهما كالشرائط الذي تضعه السياس على الدقاق جل (قوله أما المطرز بالآبرة) فكالمنسوج على الوجه هذا ما اتفق عليه أكثر المتأخرين كالسبكي والاسنوى وشيخ الاسلام وغيرهم قال في التحفة وقول الآذري الظاهر ان التطريز بالآبرة كالطراز بعيد وان اتبعه غيره أي وهو ابن المقرئ في التمشية (قوله فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم) تفريع على ما تضمنه التشبيه (قوله والا) أي بأن زاد غير الحرير أو تساويا وكذا الوشك فيه كما مر عند الشارح بل وعند الرمي أيضا فقد قال بعض موافقيه هنا نعم لا يحرم في حالة الشك في كثرتها لان الأصل هنا الحل تأمل (قوله فلا) أي فلا يحرم قال الاسنوى نعم قد يحرم أي المطرز بالآبرة وان لم يزد وزنه في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحرير التثنية أي تشبيه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما أفاده من أن العبرة من لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التثنية به فيه يعرف كل ناحية حسن انتهى تحفة (قوله ويحل حشوا لمنسوجة وجبة بالحرير) أي بخلاف التطين بأن جعل بطانة الجبة ونحوها حريرا فيحرم لبسها قال في المصباح المنحة بكسر الميم سميت بذلك لانها توضع تحت الخد والجمع المخادو زان دواب قال والجبة في الملابس معروفة والجمع خبث مثل غرفة وغرف أي وجبات أيضا كما في القاموس (قوله وليس ذلك المحشو واستعماله) أي في وجوه الاستعمال (قوله لانه) أي الحشو تعليل لحله (قوله ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لابس حريرا) أي وكذا التدثر بحرير يستر ثوبا ان خيط عليه كما بحثه في التحفة قال سم لا ستاره بالثوب حينئذ كانه نقد غشي بغيره وأما لحاق طهارته دون بطانيته حرير فتعطي به فجعل الطهارة الى جهة العلو وستر الطهارة بملاحة مثلا من غير خياطة للملاحة في الطهارة فانه يحرم وفاقا للرمل لانه مستعمل للحرير ووضع الملاحة فوق الطهارة لا يمنع من استعمالها كما لو لبس جبة طهارتها حريرا ولبس فوقها قيصا من الكتان أو لبس ثوب حريري بين ثوبي كتان (قوله وبهذا) أي التعليل (قوله فارق حرمة البطانة) أي فارق حل الحشو حرمة البطانة كما قررته انفا قال الامام وظاهر كلام الأئمة أن من لبس ثوبا طهارته و بطانيته قطن وفي وسطه حرير منسوج جاز وفيه نظر وعبارة ابن عبد السلام جاز على الظاهر من كلامهم وفيه احتمال قال في الاسنى ويؤيد ظاهر كلامهم حل استعمال اناء الذهب والفضة المغشى بنحاس وحل الجلبوس على حرير بخائل قال الشهاب الرملى فان فرق بأن الثوب محمول للبدن بخلاف الاناء والفراش أجيب بأن الحرير أوسع وتوسعا فيه أكثر من الذهب والفضة وبأن المعنى في حرمة استعمال الخيلاء لا الخيل وذلك مشترك بين المحمول والمفروش ما لم يمنع مانع فالاولى الاخذ بظاهر كلامهم (قوله ويحل للرجل وغيره) أي من الخنثى والمرأة من باب أولى (قوله خياطة به) أي بالحرير للثوب ولبسه ولا يجزئ فيه تفصيل المصنوع لان الحرير أهون من الاواني ولهذا حل للنساء دونها أسنى (قوله لذلك) أي لانه ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لابس حرير (قوله وخيط سبعة) أي ويحل خيط السبعة من الحرير قال جمع نعم لا تحل الشراية التي برأسها

التثنية به فيه يعرف كل ناحية حسن انتهت وذكره في الامتداد وغيره وفي نهاية الجبال الرملى تبعاً لمغنى الخطيب أفتى ابن رزين بأن من يفصل للرجال الكلونات الحرير

والاقباع ويشتري القماش الحرير مفضلاً ويبيعه لهم أو يخيطه لهم أو يصوغ الذهب للسهم انتهى زاد في المغنى وكذا خلع الحرير يحرم بيعها والتجارة فيها انتهى (قوله حشوا لمنسوجة وجبة بالحرير يستر ثوبا ان خيط عليه كما بحثه في التحفة قال ابن قاسم لا ستاره بالثوب حينئذ كانه نقد غشي بغيره انتهى) (قوله لذلك) أي لانه ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لابس حرير (قوله وخيط سبعة) قال في التحفة قال جمع لا تحل الشراية التي برأسها الما فيها من الخيلاء وألحق بها آخرون البند الذي فيها وكان المراد به العقدة الكبيرة التي فوقها الشراية وخالف بعضهم فقال يحل ذلك انتهى ولك أن تقول ان كانت العلة في خيط السبعة عدم الخيلاء كما في المجموع حرماً لما فيها من الخيلاء أو عدم مباشرته بالاستعمال كالصنوبر التي قبله جاز وهو الوجه وأي فرق بينهما وبين كيس الدراهم وان كان يحمل في العمامة ويأشرف في أخذها منه

لان ذلك لا يسمى استعمالا في البدن والمحرم هو الاستعمال فيه لا غير انتهى كلام التحفة ونقل العلامة ابن قاسم عن الجلال الرمي اعتماده الخ  
 أيضا وقال في شرح العباب قضية المجموع حرمة رأسها لوجود الخيلاء فيه وهو قريب وان أمكن تعديل الحل الخ وقال العلامة ابن قاسم مثل  
 ذلك أي خيط السبحة فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه أعطية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي تعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها  
 الحياصة وأولى بالحل شرح من انتهى قال الزبدي في شرح المحررو ينبغي أن يلحق بذلك خيط السكين وخيط المفتاح انتهى وقال القليوبي  
 ويحل خيط مصحف وكيسه لا كيس دراهم ويحل خيط غطاء كوز وغطاءه ولأنه مندوب وخيط ميزان وقنديل ومحوكة لباس وخيط  
 منطقة وليقة دواة وخيط مفتاح ويحل اتخاذ ورق الكتابة منه لانه استعماله قال ونقل عن شيخنا الزبدي حل مندوب فراش الزوجة للرجال  
 قال لانه لا يعد استعمالا كالاستنجاء ٣٠٤ بالحرير المتقدم حله له قال وفيه نظر فراجع انتهى عبارة القليوبي على المحلى مع

لما فهم من الخيلاء وألحق بها آخرون البند الذي فيها وكان المراد به العقدة الكبيرة التي فوقها الشراية وخالف  
 بعضهم فقال يحل ذلك انتهى وذلك أن تقول أن كانت العلة في خيط السبحة عدم الخيلاء كما في كلام  
 المجموع حرما لما فهم من الخيلاء أو عدم مباشرة استعماله كالصو التي قبله جاز وهو الوجه وأي  
 فرق بينهما وبين كيس الدارهم تحفه (قوله كما في المجموع) أي وأقره المتأخرون ومثل ذلك كما استظهره  
 سم الخيط الذي ينظم فيه أعطية الكيزان والحياصة قال الزبدي وينبغي أن يلحق بذلك خيط السكين  
 وخيط المفتاح انتهى وكذا خيط الساعة فيما يظهر فيجوز أن لاحظ الزينة (قوله وليقة الدواة) أي  
 ويحل ليقة الدواة قال في القاموس لاق الدواة يليقها ليقة وليقاو لا قها جعل لها ليقة أو أصاح مدادها  
 فلاقت الدواة لصق المداد بصوفها والليقة بالكسر الاسم منه انتهى قال في المصباح الدواة التي يكتب منها  
 وجمعها دويات مثل حصاة وحصيات (قوله لاستنارها بالخبر) تعليل لحل ليقة الدواة قال في المصباح الخبر  
 بالكسر المهاد الذي يكتب به واليه نسب كعب فقيل كعب الخبر لكثرة كتابته بالخبر حكاة الأزهرى عن  
 الفراء والخبرة معروفة وفيها لغات أجودها فتح الميم والباء والثانية بضم التاء مثل المقبرة والثالثة كسر الميم  
 لأنها آلة مع فتح الباء والجمع المحابر انتهى وبه برد تغليط صاحب القاموس على صاحب الصحاح في  
 الثالثة (قوله قاله الزركشى) أي قال بحل ليقة الدواة من الحرير الامام الزركشى صاحب الخادم وعبارته  
 ويقاس به أي بخيط السبحة ليقة الدواة قال في الامداد لانها أولى من التطريف في انتفاء الخيلاء (قوله  
 وكيس مصحف) أي ويحل للرجل وغيره كيس المصحف أي القرآن العظيم ويظهر أن مثله خيطه ثم  
 رأيت بعضهم صرح به وهل مثل المصحف الكتب غيره الظاهر نعم فراجع (قوله قاله الفوراني) أي  
 صاحب الأمانة وهو بضم الفاء نسبة الى فوران قرية بهمذان (قوله وكيس الدارهم وغطاء الكوز) أي  
 ويحل كيس الدراهم والدنانير وغطاء الكوز والعمامة خلافا للرمل حيث قال في النهاية وأما كيس  
 الدراهم وغطاء العمامة منه أي من الحرير فقد تقدم في الآنية أن الأرجح حرمة غلبه (قوله على مازعه  
 الاسنوى) قضيته أنه لم يرتضه وكذلك في الامداد لكن استوجهه في التحفة وعبارتها ويحل زرا الجيب وما  
 جاء عن عمر وغيره مما صرح بحرمة لعله رأى لهما وكيس الدراهم وان حله وغطاء العمامة وليقة الدواة  
 على الوجه في الكل خلافا لمن نازع في الثانية والثالثة فقد مر حل رأس الكوز من فضة لانفصاله فلا يعد  
 مستعملا له فكذا هاتان أيضا بالاولى ومن هنا أخذ الاسنوى ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء  
 النقد أن يكون في بدنه انتهى وكتب سم على قوله فقد مر الخ مانصه شرطه ان يكون على صورة اناء بأن يكون  
 صفيحة وقياسه حل تغطية رأسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل أولى لان باب الحرير أوسع

تقديم وتأخير وفي النهاية  
 للرمل الوجه عدم حرمة  
 استعمال ورق الحرير في  
 الكتابة ونحوها لانه يشبه  
 الاستحالة قال الوالد  
 بحرمة استعمال الحرير  
 وان لم يكن منسوجا بدليل  
 استثنائهم من الحرمة خيط  
 كما في المجموع وليقة الدواة  
 لاستنارها بالخبر قاله  
 الزركشى وكيس المصحف  
 قاله الفوراني وكيس  
 الدراهم وغطاء الكوز  
 على مازعه الاسنوى

السبحة وليقة الدواة انتهى  
 وأقرب به (قوله لاستنارها  
 الخ) زاد في الامداد  
 والنهاية كان غشى بغيره  
 ولانها أولى من التطريف  
 بانتفاء الخيلاء انتهى (قوله  
 الفوراني) بضم الفاء وأقره  
 في الامداد أيضا والمغنى  
 والنهاية لكهما عبرا  
 بقولهما وجوز الفوراني  
 للرجل كيس المصحف

من الحرير انتهى وجزم به الشارح في فتح الجواد والقليوبي وغيرهما  
 (قوله على مازعه الاسنوى) تبرأ منه في هذا الكتاب وكذلك في الامداد ثم قال وفيه نظر وفي فتح الجواد على نظره ما انتهى واعتمده الجلال  
 الرمي وأتباعه الحرمة فهم ما ذكر الشارح في شرح العباب كلام الاسنوى ثم اعترض الزركشى على الاسنوى ثم ردده ثم ذكر رد البلقيني على  
 الاسنوى ثم ردده أيضا فصار ما قاله الاسنوى معتمده في شرح العباب واستوجهه في التحفة فقال ويحل زرا الجيب وما جاء عن عمر وغيره مما  
 يصرح بحرمة لعله رأى لهما وكيس الدراهم وان حله وغطاء العمامة على الوجه في الكل خلافا لمن نازع في الثانية والثالثة فقد مر حل  
 رأس الكوز من فضة لانفصاله فلا يعد مستعملا له فكذا هاتان أيضا بالاولى ومن هنا أخذ الاسنوى ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء  
 النقد أن يكون في بدنه انتهى كلام التحفة بحروفه

(قوله على ما نقل عن الماوردي) في الامداد كما نقل عن الماوردي لقلة زمنه قبل ولا لباس عمر سراقه سواري كسرى وخبرجه بعضهم على أن أمر السلطان اكراهه وحمله في التحفة على من يخشى الفتنة وبها عمل في فتح الجواد وقال في النهاية هو الاولى في التعليل وفي شرح العباب بعد كلام الذي يتجه أنه متى خشي من الملبس له الخلعة ضرر او ان قل جازله اللبس والا فلا انتهى (قوله لا كتابة الصداق) المراد كتابة الرجل ذلك لرجل أو لامرأة لان الكتابة المذكورة استعمال للحريرواستعماله حرام على الرجل وقد أطبق على هذا المتأخرون وعبارة التحفة ويحرم خلافا لكثيرين كتابة الرجل لامرأة قطعا فيحل خلافا لمن وهم فيه الصداق فيه ولو لامرأة لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب كذا أفنى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه بما لا يجدي وان خالف فيه ٣٠٥

حرر بل الوجه الحل وان كان بصيرة الاناء لانه استعمال الحاجة انتهى وقال في موضع آخر وينبغي وفاقا للرمل جواز تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن توابع جعلها له تعليقه وحمله بها وهو أخف منه ثقله عش (قوله وخلع الحرير من الملوكة) أي ويحل خلع الخوهم بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلعة بكسر الخاء وسكون اللام ما يعطيه الملوكة والكبراء غيرهم من الثياب منجدة (قوله على ما نقل عن الماوردي) خبرجه بعضهم على أمر السلطان اكراهه وحمله في التحفة على من يخشى الفتنة قال ولا يدل له أي حل لبس خلع الملوكة لباس عمر حذيفة أو سراقه رضي الله عنهم سواري كسرى وتاجه لانه لبيان المعجزة فهو ضرورة أي ضرورة فأخذ بعضهم أي الزركشي منه كلام الماوردي حل لبس الحرير اذا قل الزمن جدا بحيث انتفى الخيلاء ليس في محله انتهى قال في الايمان الذي يتجه أنه متى خشي من الملبس له خلعة ضرر او ان قل له اللبس والا فلا انتهى وحاصل قصة لباس عمر سراقه ما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين تعرض للنبي صلى الله عليه وسلم في طريق الهجرة كيف بك اذا ابست سواري كسرى ومنطقته وتاجه فاما أني بذلك كله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه مع جملة ما أتى به من خمس الغنائم عساقه بن مالك المدلجي وألبسه اياهما وكان سراقه رجلا أرب أي كثير شعر الذراعين فقال ارفع يديك وقل الله أكبر الحمد لله الذي سلبها من كسرى هزم الذي كان يقول أنارب الناس وألبسهم سراقه رجلا أعرايا من مدلج ورفع عمر رضي الله عنه صوته ويطف به في المدينة اظهارا للمعجزة حيث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قبل وقوعه والله أعلم (قوله لا كتابة الصداق فيه) أي في الحرير فيحرم كتابة الرجل الصداق فيه لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب وأما كتابة المرأة اياه فيحل قطعا خلافا لمن وهم فيه (قوله ولو للمرأة) مراده به كتابة الرجل ذلك لاجل المرأة كما تقرر (قوله على المعتمد) أي الذي أفنى به النووي تقلا عن جماعة من الاحباب وخلافا لجمع منهم نحر الدين بن عساكر وتلميذه البارزي وابن عبد السلام ووافقهم الاسنوي حيث قال المتجه خلافة كخياطة اثواب الحرير للنساء قال في التحفة ويفرق بين هذا وخياطة ونقش ثوب حرير لامرأة بان الخياطة لا استعمال فيها بوجه وكذا النقش بخلاف الكتابة فانها تعد استعمالا للكتابة فيه عرفا لان القصص حفظها كتب فيه فهو كالظرف له بخلاف النقش نعم بشكل على هذا ما مر أن شرط الاستعمال المحرم ان يكون في البدن والكاتب غيره مستعمل له في بدنه اللهم الا أن يدعي ان العرف يعد استعمالا للكتابة بيده وفيه ما فيه لوجود ما ذكر في الخياطة والنقش أيضا (قوله ولا اتخاذ بلا لبس) أي ولا يحمل اتخاذ الحرير أي اقتناء الحرير بغير لبسه واستعماله وهذا ما أفنى به ابن عبد السلام وقال لكن

العباب المحرم اما هو كتب الرجل فيه لا المرأة فيجوز لها قال بعضهم قطعا الخ قول الشارح هنا (قوله ولو للمرأة) المراد منه كتابة الرجل ذلك لاجل المرأة (قوله ولا اتخاذ بلا لبس) أطلق الحرمة كما نرى هنا وكذلك في فتح الجواد وجرى عليه

وخلع الحرير من الملوكة على ما نقل عن الماوردي لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة على المعتمد ولا اتخاذ بلا لبس

الخطيب الشريفي وغيره وعبارة شيخ الاسلام في شرح الروض وأما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافنى ابن عبد السلام بأنه حرام لكن ائمه دون ائمه اللبس انتهى وقال الجمال الرمل في النهاية فيما ذكره ابن عبد السلام هو قياس

٣٩ - ترمذي - لث

اناء النقل لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الوجه فلوجه هذا على ما اذا اتخذ ليلسه بخلاف ما اذا اتخذ لمجرد القنية لم يعد انتهى وهو ظاهر وان تعقبه الشارح في الامداد حيث قال فلوجه هذا على ما اذا اتخذ ليلسه أو بلا قصد بخلاف ما اذا اتخذ لمجرد القنية لم يعد الا أن يجاب بأن النفس تدعو الى استعمال المحرم وتثار عليه ما يمكن لاسيما الحاصل عندها فالاحوط القطع عنه بالكيفية فم اتخاذ مطلقا وهو متجه انتهى كلام الامداد وفي قوله أو بلا قصد نظر ظاهر وكذا قوله الا أن يجاب الخ أما الاول فقد صرحوا حتى في المتون المختصرة كمتن المنهاج وغيره ان الرجل لو اتخذ سوارا من ذهب أو فضة بلا قصد اللبس أو غيره بأنه لا زكاة فيه مع أن كل حلي محرم بل المكروه تجب فيه الزكاة وأما الثاني فيلزم على القول به حرمة اتخاذ الحر المحترمة بل والسوار المذكور وقد علمت الامر بخلاف ذلك وأما حرمة اتخاذ أو اني النقود وآلات اللهو فله حرمتها على الرجال والنساء وليس لها حالة تباح

فيها اختياراً فلا يصح قياس ما نحن فيه عليه وهذا ظاهر جداً وإن لم أقف على من نبه على شيء منه وقال الشارح في التحفة ومحل حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال الذي أفتى به ابن عبد السلام ما إذا كان على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كما لو اتخذ على هيئة لا تستعمل إلا للستر الجدار مثلاً والقول بالتحريم حينئذ ظاهر مقيس فاندفع ما للعلامة ابن قاسم هنا من حمل كلام التحفة على غير ما قلته حتى جعل ذلك على اعتراض ما في التحفة حتى قال أنه لا وجه له فتلخص أنه لا يحرم اتخاذ بلا استعمال إلا في صورتين ما إذا كان على صورة تحريم على الرجال والنساء فيكون حينئذ كإواني النقود وآلات اللهو وما إذا اتخذ بقصد لبس الرجال قال في الزكاة من متن المنهاج ومن المحرم الأناء والسوار والخلع الخ للباس الرجل انتهى وهو واضح والله أعلم (قوله ولو خفياً) قال في التحفة وقضية قول الأذري أن عالم يكف المهلل المفروش على نجس لأنه أغلظ لوجوب اجتناب ٣٠٦ قليلة أيضاً بخلاف الحرير انتهى أن مس الحرير من خلاله

أثم دون اسم اللبس قال في التحفة ومحل ما إذا كان على صورة محرمة قال الكردعي والذي يظهر لي أن المراد بقوله أي التحفة على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل إلا للستر الجدار بها مثلاً والقول بالتحريم حينئذ نفيس ظاهر فاندفع ما سلم هنا من حمل كلام التحفة على غير ما قلته فاعترضه حتى قال أنه لا وجه له هذا واعتمد الرمي خلاف ذلك فإنه قال بعد حكاية أفتاء ابن عبد السلام مانصه وما ذكره هو قياس أثناء النقذ لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الوجه فلوحل هذا على ما إذا اتخذ ليلبسه بخلاف ما إذا أخذ لمجرد التقنية لم يعد (قوله وحل لما مر) أي الرجل والخنثى (قوله الجلوس عليه فوق حائل فرش عليه) أي على الحرير وخرج بفرض ما لو خاطه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الجلوس عليه لأنه حينئذ ليس كحشوا الجنة عرش (قوله ولو خفياً فاهل النسيج) أي ولو كان خفياً الخ قال في التحفة ما لم يمس الحرير من خلاله وقضية قول الأذري أن عالم يكف المهلل المفروش على نجس لأنه أغلظ لوجوب اجتناب قليله أيضاً بخلاف الحرير انتهى أن مس الحرير من خصله لا يؤثر ويتعين جملة على حماسة قدر لا يعد عرفاً مستعملاً لمزيد قلته انتهى (قوله لأنه لا يسمى في العرف مستعملاً) (و يحرم على الرجل) والخنثى (المرعفر)

لا يؤثر ويتعين جملة على حماسة قدر لا يعد عرفاً مستعملاً لمزيد قلته انتهى وقال الشهاب القليوبي يحل من الحرير خيط مصحف وخيط غطاء كوز وغطاؤه وحل لمن مر (الجلوس عليه فوق حائل) فرش عليه ولو خفياً فاهل النسيج لأنه لا يسمى في العرف مستعملاً (و يحرم على الرجل) والخنثى (المرعفر) وخيط ميزان وقنديل ونحو تلك لباس وتقل عن شيخنا الزيادي حل منديل فراش الزوجة للرجل قال لأنه لا يعد استعمالاً كالاستنجاء بالحرير المتقدم حله له وفيه نظر فراجع انتهى

وسبق نقل ذلك عن القليوبي آتفا في الصفحة التي قبل هذه مع زيادة وتقديم وتأخير فراجعه إن أردته وفي نهاية الجمل الرمي الأوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لأنه يشبه الاستحالة قال وأفتى الوالد بحرمة استعمال الحرير وإن لم يكن منسوجاً بل استثنائهم من الحرمة خيط السبحة وليقة الدواة انتهى وفيها كالأمداد ما في الأم من كراهة لبس الأول للرجل وعلمه بأنه من زى النساء مبنى ما على أن ذلك أي التشبه به من مكر وهو فقط أو محمول على أن مراده من جنس زى النساء لأنه زى مخصوص بهن انتهى ملخصاً زاد في النهاية وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيئة أو غالباً في زمن وكذا يقال في عكسه انتهى (قوله المرعفر) وإن لم يبق للونه ربح لأن الحرمة للونه لا لربحه لأنه لا حرمة فيه أصلاً لا يتصور فيه تشبه لأن النساء لم يتميزن بنوع منه بخلاف اللون قال في حاشية فتح الجواد ولو خاط زعفران بما يشابهه كالحرد فالقياس النظر لوزنهما كما في الحرير إلا أن يفرق بأن الاستواء في وزن الحرير يخرج الثوب عن كونه ثوب حرير بخلاف المصبوغ بصيغين فإن المدا على اللون وهو لا يضببط بانضباط الوزن بل قد تفاوتت مع الاستواء في الوزن

وحينئذ وتقدم وتأخير فراجعه إن أردته وفي نهاية الجمل الرمي الأوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لأنه يشبه الاستحالة قال وأفتى الوالد بحرمة استعمال الحرير وإن لم يكن منسوجاً بل استثنائهم من الحرمة خيط السبحة وليقة الدواة انتهى وفيها كالأمداد ما في الأم من كراهة لبس الأول للرجل وعلمه بأنه من زى النساء مبنى ما على أن ذلك أي التشبه بهن من مكر وهو فقط أو محمول على أن مراده من جنس زى النساء لأنه زى مخصوص بهن انتهى ملخصاً زاد في النهاية وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيئة أو غالباً في زمن وكذا يقال في عكسه انتهى (قوله المرعفر) وإن لم يبق للونه ربح لأن الحرمة للونه لا لربحه لأنه لا حرمة فيه أصلاً لا يتصور فيه تشبه لأن النساء لم يتميزن بنوع منه بخلاف اللون قال في حاشية فتح الجواد ولو خاط زعفران بما يشابهه كالحرد فالقياس النظر لوزنهما كما في الحرير إلا أن يفرق بأن الاستواء في وزن الحرير يخرج الثوب عن كونه ثوب حرير بخلاف المصبوغ بصيغين فإن المدا على اللون وهو لا يضببط بانضباط الوزن بل قد تفاوتت مع الاستواء في الوزن



كونه مجرد زينة من غير حاجة موجودة هنا ثم ان انصبغ السدى أو اللحمة بنحور زعفران ائجه أن يأتي فيه تفضيل المركب السابق انتهى قال في النهاية الاوجه أن المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم والا فلا انتهى وفي فتح الجواد وكالحري في جميع ما مر المزعفر بعد النسيج لا قبله انتهى (قوله كما في الروضة الخ) هذا بالنسبة للمعصر فقد نص الشافعي عليه وارتضاه أئمتنا وأما المزعفر المعصر فقد نص الشافعي على حله وجرى عليه الرمي وغيره كالخطيب الشربيني في المغني وغيره وجرى البيهقي على تحريمه قال للاخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بها وما الى الشارح وغيره كشيخ الاسلام زكريا قال الزركشي بل للشافعي نص يوافق انتهى قال في الامداد ومجمله اذا صبغ بعد النسيج لا قبله وعليه حل اختلاف الاجاد في ذلك ويحمل عليه أيضا اختلاف نص الشافعي رضي الله عنه فعلم أن نصه اختلف لاختلاف الحديث وان الحرمة بمذهبه نصا لا وصية انتهى وعليه جرى في فتح الجواد أيضا حيث قال وكالحري في جميع ما مر المزعفر بعد النسيج لا قبله وكذا المعصر على خلاف فيه ذكرته في الاصل انتهى وهذا يدل على أن المزعفر قبل النسيج لا يحرم وهو خلاف ما أطلقه أئمتنا من الحرمة فهو خلاف المنقول في المزعفر كما اعترف به الشارح نفسه في شرح العباب وغيره بل وخلاف المعتمد عند الشارح في المعصر أيضا قال في التحفة بعد نقل نحو ما سبق في كلام شرحي الارشاد عن الزركشي ٣٠٧٢ مانصه ويرد بخالفته لاطلاقهم الصريح في الحرمة مطلقا

وحيث لو قيل يعتبر أغلب اللونين فان كان الحاصل لونا شبه بالزعفران كهو بالهر دخل أو بأحدهما أكثر فالحكم له لم يبعد (قوله والمعصر) أي ويحرم على من ذكر المصبوغ بالمعصر وهو معمر وف (قوله كما في الروضة وغيرها) أي كشرح مسلم وسبقه اليه الحلبي وهو المعتمد (قوله من تصويب البيهقي وأطال فيه) أي فقد قال بعد نقله عن الشافعي قوله يحرم على الرجل المزعفر دون المعصر الصواب تصويب البيهقي وأطال المعصر عليه أيضا للاخبار الصحيحة التي لو بلغت لقال بها ان شاء الله كحديث مسلم عن عبد الله بن عمرو قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصرين فقال لي ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وفي رواية أمك أمرتك بهذا قلت أغسلهما قال بل احرقهما وعن علي رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي والمعصر الخ قال البيهقي وقد أوصانا الشافعي رضي الله عنه بالعمل بالحديث الصحيح ونقل الزركشي أن للشافعي نصا آخر يوافق النهي وأن محل النهي عن المعصر اذا صبغ بعد النسيج لا قبله قال وعليه يحمل اختلاف الاحاديث في ذلك قال في التحفة ويرد بخالفته لاطلاقهم الصريح في الحرمة مطلقا وله وجه وجيه وهو أن المصبوغ بالمعصر من لباس النساء المخصوص بهن تحرم للتشبه بهن كما أن المزعفر كذلك وانما جرى الخلاف في المعصر دون المزعفر لان الخيلاء والتشبه فيه أكثر منه ما في المعصر ويؤيده أن الزركشي لم يفرق فيه بين ما قبل النسيج وبعده كما فرق في المعصر انتهى واعتمد الرمي والخطيب حل المعصر (قوله وألحق جمع) أي متقدمون وهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي ذكرهم الكردى (قوله المورس بالزعفران) أي فيحرم المصبوغ بالورس عندهم لاء كما لمصبوغ بالزعفران قال في القاموس الورس نبات كالجسم لا يكون الا باليمن فيبقى عشرين سنة وورسه تورس صبغة به (قوله لكن ظاهر كلام الاكثرين حله) أي المورس فليس كالمزعفر وهذا هو المعتمد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته قال في المغني والنهاية ولا يكره لمن ذكره مصبوغ وغير

وله وجه وجيه وهو أن المصبوغ بالمعصر من زى النساء المخصوص بهن فزى التشبه بهن كما أن المزعفر كذلك وانما جرى الخلاف في المعصر دون

والمعصر (كما في الروضة وغيره) من تصويب البيهقي وأطال فيه وألحق جمع المورس بالمزعفر لكن ظاهر كلام الاكثرين حله

المزعفر لان الخيلاء والتشبه فيه أكثر منه ما في المعصر ويؤيده أن الزركشي لم يفرق فيه بين ما قبل النسيج وبعده كما فرق في المعصر انتهى وفي شرح العباب بعد ذكر كلام الزركشي

مانصه وفيه نظر واطلاقهم يقتضي الحرمة مطلقا وهو الوجه لانه من زى النساء المخصوص بهن فهو كالمزعفر الذي لم يفرقوا فيه بين الصبغ به قبل النسيج وبعده وعلم من كلامهم أن ذلك حلال لغير الرجال المكافين الى آخر ما قاله فهذا تصريح بأنهم لم يفرقوا وعبارة شرح الروض لشيخ الشارح نقلا عن الزركشي محل النهي عن المعصر اذا صبغ بعد النسيج لا قبله قال وعليه يحمل اختلاف الاحاديث في ذلك انتهت وقد أقر شيخ الاسلام الزركشي على ذلك وتردد الشارح في التحفة في حرمة استعمال الزعفران في البدن فصدر أول القول بالحرمة وذكر أدلته ثم القول بالكراهة وذكر أدلته أيضا ثم قال وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم النهي على المحرم والحل على غيره قال ويؤيد الحل جزم التحقيق بكراهة التظلي بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا أو فصل بين كونه غالبا أو مغلوبا على أن المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز به تجوز للزعفران اذا الغرض بقاء لونه المقصود منه انتهى كلام التحفة (قوله وألحق جمع الخ) أي القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وكلام الشارح في كتبه كالمتردد فيه لكن

ميل كلامه الى حله وعبارة التحفة واختلف في الورس فألحقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الأكثرين حله وفي شرح مسلم عن عياض والمازري صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصمغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون انتهت وعبارة فتح الجواد صريحة في اعتماده وهي المصمغ بالورس خلافا لجمع انتهت أي لا يحرم وهو قضية كلام النهاية حيث قال ولا يكره لغير من ذكر أي لغير المرأة مصمغ بغير الزعفران ٣٠٨ والعصفر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيرها سواء أصبح قبل النسيج أو بعده

الزعفران والعصفر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيرها سواء أصبح قبل النسيج أم بعده وان خالف فيما بعده المتأخرون ان اذ لم يرد في ذلك نهى ويحبل لبس الكتان والقطن والصوف ونحوها وان كانت الأمان غالية لان نفاسها بالصنعة وتردد في التحفة في حرمة استعمال الزعفران في البدن فصدر أول القول بالحرمة وذكر أدلته ثم القول بالكراهة وذكر أدلته أيضا ثم قال وحل بعض العلماء الحبل على نحو الاحية والتهنى على ما عداها من البدن وبعضهم النهى على المحرم والحبل على غيره قال ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرهه التطلي بالخلق وهو طيب من الزعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا أو فصل بين كونه غالباً أو مغلوباً على أن المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز بزره تجوز للزعفران اذا الغرض بقاء لونه المقصود منه فلي تأمل (قوله ويحرم على الرجل وغيره) أي من المرأة والخنى (قوله استعمال جلد الفهد والغر) أي اذا كان به شعر وان جعل على الارض على الوجة لانه من شأن المتكبرين بخلاف ما أزيل وبره وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشهر عملها بشحم خنزير بل لا يفيد علم ذلك الا في فرد معين دون مطلق الجنس ويحل أيضا فر والفتك وقاقم وحوصل وسمور وأما فر والوشق فشعره نجس وان دبغ فانه غير مأكول من التحفة بزيادة (قوله ويسن التخم بالفضة) أي لبس الخاتم بها والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن لها فص فهي فتحة ولكن المراد هنا ما يشملها وفي الخاتم لغات نظمها الحافظ ابن حجر رحمه الله في قوله

نظم لغات الخاتم انتظمت \* ثمانية اقد حواها قبله نظام  
خاتم خاتم ختم خاتم وختم \* م خاتيم وخيتوم وخيتام  
وهن مفتوح ثمانية تسع واذا \* ساغ القياس أتم العشر خاتما

وخرج بالفضة الذهب فانه حرام على الرجل في الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما من ذهب فكان يلبسه في عيونه فاتخذ الناس خواتم من ذهب فطرحه وقال لا لبسه أبدا فطرح الناس خواتمهم وحكى الاجماع على تحريمه الا من شد قال ابن دقيق العيد ويتناول النهى جميع الاحوال فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب اذ لا تعلق له بالحرب بخلاف الحرير (قوله للرجل) أي ومثله الخنى قال سم هل يحل للرجل الخاتم في رجله فيه نظر قال الشرواني قضية قوله لم الاصل في الفضة التحريم الا ما صح الاذن فيه عدم حله والله أعلم (قوله ولولو لغير ذي منصب) أي بل يسن ذلك لكل أحد قال في المصباح يقال لفلان منصب وزان مسجداً أي علو ورفعة وفلان له منصب صادق يراد به المنبت والمحتد وامرأة ذات منصب قيل ذات حسب وجمال وقيل ذات جمال فان الجمال وحده علوهما ورفعة (قوله للاتباع) دليل لسن التخم والحديث في الصحيحين وغيرهما وسيأتى لفظه (قوله والاولى أن يكون دون مثقال) أي فلا يبلغ وزن الخاتم مثقالا للخبز الا أنى آتفا على ما فيه (قوله فان بلغ مثقالا وعده العرف اسرافا) أي مجاوز الحد لامثال اللابس (قوله حرم) أي استعمالا واتخاذا لان الاسراف ممنوع على كل حال قال في المغنى السرف مجاوزة الحد ويقال في النفقة التبذير وهو الانفاق في غير

وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين انتهى ونحوها عبارة الخطيب الشربيني في شرح التبيين (قوله جلد الفهد والغر) هما مثال كما يدل عليه كلام التحفة وهو ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كافر وفهذه شعر وان

ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والغر (ويسن التخم بالفضة للرجل) ولولو لغير ذي منصب للاتباع والاولى أن يكون (دون مثقالا) فان بلغ مثقالا وعده العرف اسرافا حرم

جعل على الارض على الوجة لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشهر عملها بشحم خنزير الى آخر ما في التحفة وقول التحفة به شعر قال في شرح العباب بخلاف ما أزيل وبره انتهى ويحل أيضا فرو والفتك وقاقم وحوصل

وسمور ويحرم فرو والوشق (قوله وعده العرف الخ) في التحفة العبرة بعرف أمثال اللابس فيما يظهر وفي النهاية هو الوجة وكذلك فتح الجواد وغيره قال في الامداد ينبغي أن العرف لو اختلف باختلاف المحال أو الحرف ونحوهما تنقيد أهل كل محل أو حرفة بعرفه وحينئذ لو انتقل أهل بلدة اعتيد أن خاتمهم مثقالا الى بلدة اعتيد فيها مثقال فقط فهل العبرة ببلد المنتقل أو ببلد المظفر به محال ويمكن تخريجها على ما يأتي فيها لو حلف لا يأكل رأسا هل العبرة بعرف الخالف أو بغيره ويمكن الفرق بأن المدارسة على ما يعرفه الخالف وينصرف اليه لفظه فأدبر الأمر في عرفه وهنا على ما يستصحبه أهل ذلك المحل فأدبر الأمر فيه على المحل الملبوس فيه سواء وافق عرف بلده أم لا انتهى كلام الامداد

(قوله وان حسنه بعض المتأخرين) المضعف له هو النووي في شرح المذهب ومسلم وقال النيسابوري انه منكر واستغربه الترمذي والمحسن له الحافظ ابن حجر وصححه ابن حبان وكلام الشارح هنا يفيد ترجيح تضعيفه لان الجرح مقدم على التعديل وكذلك الجمال الرملي في النهاية لكن الشارح في غير هذا الكتاب مال كلامه الى التحسين بل وفي هذا الكتاب لم يأت في كلامه قريبا في حديث مالى أرى عليك حلية أهل النار انه ضعيف قال لكن حسنه بعضهم فالاولى ترك ذلك انتهى اذ ذلك الحديث مع هذا حديث واحد رواه أبو داود وابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل عليه خاتم من حديد مالى أرى عليك حلية أهل النار فطره فقال يا رسول الله من أى شئ أخذته فقال اتخذه من ورق ولا تتمه مثقالا انتهى وصرح بأنهما حديث واحد الامداد للشارح فانه ٣٠٩ قال وخبر مالى أرى عليك حلية

أهل النار لرجل وحده  
لابسا خاتم حديد ضعيف  
يكفى المجموع وغيره لكن  
حسنة شيخ الاسلام ابن  
حجر ثم قال بعد عدة  
أسطر قال ابن الرفعة ينبغي  
أن ينقص عن مثقال خبر  
ولا تبلغه مثقالا انتهى  
والخبر ضعيف على ما مر  
عن المجموع وغيره لان

والافلا على الاوجه وخبر  
فلا تبلغه مثقالا ضعيف  
وان حسنه بعض المتأخرين  
وبسن كونه (في  
الخنصر) البني أو اليسرى  
للاتباع

هذا بقية ذلك انتهى كلام  
الامداد فقوله لان هذا  
أى حديث ولا تتمه مثقالا  
بقية ذلك الحديث وهو  
مالى أرى عليك حلية  
أهل النار صريح فيما قلناه  
فتنبه له وفي فتح الجواد  
وخبر مالى أرى عليك  
حلية أهل النار ضعفه  
النووي لكن حسنه غيره

حق فالمسرف المنفق في معصية وان قل اتفاقه وغيره المنفق في الطاعة وان أفرط قال ابن عباس ليس في  
الحلال اسراف وانما السرف في ارتكاب المعاصي قال الحسن بن سهل لا سرف في الخير كما لا خير في السرف  
وقال سفيان الثوري الحلال لا يحتمل السرف وقال عبد الملك بن مروان لعمر بن عبد العزيز رضي الله  
عنه حين زوجه ابنته ما نقتل قال الحسن بن السيئين ثم تلا قوله تعالى الذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا  
الاية (قوله والا فلا) أى وان لم يعد في العرف اسرافا فلا يحرم قال في الامداد ينبغي أن العرف لو اختلف  
باختلاف المحال أو الحرف ونحوهما يتبدل أهل كل محل وحرقة يعرفه وحينئذ لو انتقل أهل بلدة عتيد أن  
خاتمهم مثقالا ان الى بلدة عتيد فيها مثقال فقط فهل العبرة ببلد المنتقل اليه للنظر فيه محال ويمكن تخريج على  
مالو حلف لا يأكل رؤسا أهل العبرة يعرف الحالف أو بغيره ويمكن الفرق بأن المداير ثم على ما يعرفه الحالف  
وينصرف اليه لفظه فأدير الامر فيه على عرفه وهنا ما يستصعبه أهل ذلك المحل فأدير الامر على المحل الملبوس  
فيه سواء وافق عرف بلده أم لا انتهى فتأمل (قوله وخبر فلا تبلغه مثقالا ضعيف) أى ضعفه النووي في  
المجموع وشرح مسلم وقال النيسابوري انه منكر واستغربه الترمذي وهذا جواب عما يقال لم لا يحرم  
بلوغ الخاتم مع ورود النهي عنه وحاصل الجواب أنه حديث ضعيف (قوله وان حسنه بعض المتأخرين)  
هو الحافظ ابن حجر العسقلاني وكلام الشارح هنا يميل الى تضعيفه وكذلك الرملي لكن صرح في التحفة بأنه  
حسن بل وكلامه في هذا الكتاب يفيد أيضا كجاسي أن اتفاقا في مبحث الخاتم الحديث اذ ذلك الحديث مع هذا  
حديث واحد كافي الامداد وسيأتي لفظ الحديث بنامه وعبارة التحفة وصوب الاذري ما اقتضاه كلام ابن  
الرفعة من وجوب نقصه عن مثقال للنهي عن اتخاذه مثقالا وسنده حسن وان ضعفه المصنف أى النووي  
وغيره ولم يبالوا بتضعيف ابن حبان له وخالفه غيره فأناطوه بالعرف ونقله بعضهم عن الخوارزمي وغيره  
وعليه فالعبرة بعرف أمثال اللابس فيما يظهر انتهى فكأن الشارح هنا نظر الى القاعدة أن الجرح مقدم  
على التعديل لكن محله كما قاله الكردى اذا وقع الاختلاف في طريق واحدة وأما اذا جاعل تحسينه من تعدد  
طرقه وشواهد فلا فليتأمل (قوله وبسن كونه) أى التخم (قوله في الخنصر البني أو اليسرى للاتباع) أى  
رواه الشيخان وغيرهما وفيه إيات كثيرة في بعضها النصر بحج بأنه صلى الله عليه وسلم كان يلبسه في الخنصر  
البني وبعضها في اليسرى ويجمع بينهما كما قاله بعض المحققين بأن كلامهما وقع في بعض الاحوال أو بأنه  
صلى الله عليه وسلم كان له خاتمان كل واحد في يد كما يجمع به بين ما فاضه حبشي وما فاضه منه ولقد أحسن  
الحافظ العراقي في نظمه لهذا بقوله رحمه الله

يلبسه كما روى البخارى \* في خنصر يمين أو يسار

انتهى ولم يذكر تتمه المذكورة هنا وفي الامداد وفي التحفة ما نصه وصوب الاذري ما اقتضاه كلام ابن الرفعة من وجوب نقصه عن مثقال  
للهي عن اتخاذه مثقالا وسنده حسن وان ضعفه المصنف وغيره لم يبالوا بتضعيف ابن حبان له وخالفه غيره فأناطوه بالعرف الى آخر  
ما في التحفة وهذا نص صريح من الشارح باعتماد تحسينه فان قلت يحتمل أن يكون قول التحفة وسنده حسن الخ من تبعه كلام الاذري وقد  
يومئ اليه قوله وخالفه غيره قلت الذي رأيته في القوت للاذري بعد أن ذكر حديث سنن أبي داود وصححه ابن حبان المذكور قال بعد كلام  
مانصه والصواب الضبط بما نص عليه الحديث وليس في كلامهم ما يخالفه انتهى كلام الاذري بحرقه ومحل كون الجرح مقدم على  
التعديل اذا وقع الاختلاف في طريق واحدة وأما اذا جاعل تحسينه من تعدد طرقه وشواهد فلا وقال الشارح في شرحه على شمائل الترمذي

والكلام في الرجل فقد  
صرح الرافعي في الودعة  
بجمل ذلك للمرأة (قوله  
باطن الكف أفضل) حديثه  
أصح من حديث جعله  
ظاهر الكف (قوله ولو  
بذكر) نهى صلى الله عليه  
وسلم أن ينقش أحد مثل  
نقش خاتمه يعني محمد رسول  
الله كما في البخاري وغيره  
قال الشارح في شرح  
شمائل الترمذي وان

(و) لكن (اليمنى أفضل)  
لان حديث لبسه فيها أصح  
كأقوله البخاري ويكره لبسه  
في غير الخنصر وقيل يحرم  
واعتمده الأذري ويجوز  
لبسه فيها ماعدا وبقي  
وبدونه وجعله في باطن  
الكف أفضل ونقشه  
ولو بذكر ولا يكره

اختلف الوضع وقيل بل  
مع اتحاده بأن يكون ثلاثة  
أسطر أي محمد سطر  
ورسول سطر والله سطر  
قال ويؤيده أن سبب  
النهي أنه كان يختم به  
الملوك فلونقش غيره مثله  
زالت الثقة به وحصل  
الفساد والخلل وما روى  
أن معاذ اتخذ خاتما ونقش  
عليه محمد رسول الله وأقره  
صلى الله عليه وسلم يحمل  
ان صح على أنه قبل النهي  
أوهو خصوصية لمعاذ  
انتهى قال المناوي في

كلاهما في مسلم ويجمع \* بأن ذاتي حالتين يقع  
أو خاتمين كل واحد بعد \* كما ينص حبشي قدورد

(قوله ولكن اليمنى أفضل) أي من اليسرى فالخنم في اليسار ليس مكرها ولا خلاف الأولى بل هو سنة  
لكنه في اليمنى أفضل قاله البيهقوري (قوله لان حديث لبسه فيها أصح) أي من حديث لبسه في اليسرى  
واذا كان كذلك فلا وجه للعدول عن ترجيح أفضلية اليمنى على اليسرى وأيضا فالخنم زينة وشرف  
واليمنى أشرف وأما قيل ان الخنم في اليمنى صار شعارا للروافض فيكون اليسار أفضل فردود بأنه لأصل  
له ولا أثر فيه لان السنة لا تترك بموافقة بعض المبتدعة لنافها (قوله كما قاله البخاري) أي فقد نقل عنه الترمذي  
ان الخنم في اليمنى أصح شي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
إذا قالت حذام فصدقوها \* فان القول ما قالت حذام

(قوله ويكره لبسه) أي الخاتم لا لحفظه من السقوط قاله في حواشي شرح الروض (قوله في غير الخنصر)  
أي سواء السبابة وغيرها لخبر مسلم قال علي رضي الله عنه نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أختم  
في أصبعي هذه أو هذه فأومأ إلى الوسطى والتي تليها وروى في غير صحيح مسلم السبابة والوسطى  
(قوله وقيل يحرم واعتمده الأذري) أي حيث قال بعد قول الصيقل لا يلوخنم في غير الخنصر في حله  
وجهاً قلت أصحهما التحريم للنهي الصحيح عنه ولما فيه من التشبه بالنساء هذا كلامه لكن في  
شرح مسلم عدم التحريم ففيه والنسبة للرجل جعل خاتمه في الخنصر لانه أبعد من الامتنان فيما يتعاطى  
باليد لكونه طر فاولا لانه لا يشغل اليد عما تتناول من أشغالها بخلاف غير الخنصر ويكره له جعله في الوسطى  
والسبابة للحديث أي الذي نقلته آقاوهي كراهة تنزيه (قوله ويجوز لبسه فيها ماعدا) أي اذا لم يعد اسرافا في  
حقه والاحرم كما هو ظاهر (قوله وبقي وبدونه) أي ويجوز بقص منه ومن غيره وبدونه وبه يعلم  
حل الحلقة اذا غايتها أنها خاتم بلا قص ويتردد النظر في قطعة فضة ينقش عليها ثم تتخذ الخنم بها هل نحل لانها  
لا تسمى اثناء فلا يحرم اتخاذها وتحرم لانها تسمى اثناء لخبر الختم ومرآة الاواني ان ما كان على هيئة الاناء  
حرم سواء كان يستعمل في البدن أم لا ولم يكن كذلك فان كان الاستعمال يتعلق بالبدن حرم والا فلا  
وحينئذ فالوجه الحل هنا قاله في التحفة وخالفه سم وغيره فقالوا بالحرمة لانها الاصل في استعمال الفضة  
(قوله وجعله) أي الفص مبتدأ خبره أفضل (قوله في باطن الكف أفضل) أي من جعل الفص في ظاهر  
الكف لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة وجعل فصه مما يلي  
كفه الحديث وفي رواية أسلم مما يلي باطن كفه وهي مفسرة للأولى قال العلماء لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
في ذلك بشي فيجوز جعل فصه في باطن كفه وفي ظاهرها وقد عمل السلف بالوجهين ومن اتخذ في  
ظاهرها ابن عباس رضي الله عنهما قالوا ولكن الباطن أفضل اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولانه أصون  
لفصه وأسلم له وأبعد من الزهو والاعجاب شرح مسلم (قوله ونقشه) أي ويجوز زقش الخاتم فهو عطف  
على لبسه فيها قال في القاموس النقش تلويح الشيء بلونين أو بألوان كالنقش والنقشة بالكسر حرفة  
النقاش وانتقش أمر النقاش بنقش فصه (قوله ولو بذكر ولا يكره) أي النقش بالذكر وأما ما في الصحيح  
عن أنس رضي الله عنه قال اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما من فضة ونقش فيه محمد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال اني اتخذت خاتما من ورق ونقشت فيه محمد رسول الله فلا ينقش أحد على نقشي  
فقال النووي سبب النهي انه صلى الله عليه وسلم إنما اتخذ الخاتم ونقش فيه ليختم به كتبه الى ملوك العجم  
وغيرهم فلونقش غيره مثله لدخلت المفسدة وحصل الخلل ولذا حمل الزين العراقي النهي خاصا بحياته  
صلى الله عليه وسلم وكذا ابن جماعة قال ونقش الخواتم نارة يكون كتابة ونارة يكون غيرها فان لم يكن



القرطبي لا يجوز لمن يكون اسمه محمد النقش عليه مطلقا في حبس المنع نعم لو قيل يمنع النقش على خاتم الامام الاعظم لو جود العلامة لم يعد انتهى كلام المناوي وتخصيص المنع بحياته صلى الله عليه وسلم هو ظاهر اطلاق الشارح كغيره من المتأخرين (قوله فوق خاتمين) هذا نقله الشارح في الامداد عن الدارمي والظاهر أن فوق صلة نظير قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين لتصرح بالنهاية والامداد وغيرهما بكرة ليس الخاتمين وبعبارة التحفة واذا جاوزا اثنتين فاكتر دفعة وجبت فيها الزكاة لكرائمتها كما قاله ابن العماد قال غيره ومحمل جواز التعدد القول به حيث لم يعد اسرافا والاحرم ما حصل به الاسراف انتهى وقال في الامداد ٣١١

اللبس ما اذا كانت كلها لواجبة لم تبلغ وزن خاتم لا يجوز لبسه بأن عبد اسرافا عرفا على مامر ويحتمل خلافه نظر الى أن كل واحد منها يجوز لبسه على انفراد فاجتماع غيره معه لا يقتضي حرمة

ويكره تنزيها للرجل لبس فوق خاتمين وللمرأة لبس أكثر من خلخالين ويجوز التخنم بنحو الحديد والنحاس والرصاص بلا كراهة وخبر مالي أرى عليك حلية أهل النار لرجل وجده لابستا خاتم حديد

وهذا هو الاوفق باطلاقهم انتهى على أن الشارح في التحفة اعتمد جواز التعدد في اللبس مطلقا وبعبارة وأل في الخاتم للجنس فيصدق بقوله في الروضة وأصلها واتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد

كتابة بل مجرد التحسين فهو مقصد مباح اذا لم يقارنه ما يحرم كنقش نحو صورة شخص وان كان كتابة فتارة ينقش من الالفاظ الحكيمة كنقش خاتم عمر رضي الله عنه كفي بالموت واعطيا وتارة ينقش اسم صاحبه كالحديث وتارة غيرهما في معجم الطبراني مرفوعا كان فص خاتم سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام سماوي يأتي اليه من السماء فأخذه ووضع في خاتم فكان نقشه أنا الله لا اله الا أنا محمد عبدي ورسولي وورد أن آدم اتخذ خاتما ونقش فيه لا اله الا الله محمد رسول الله (قوله ويكره تنزيها للرجل) أي وكذا الخاتمي (قوله لبس فوق خاتمين) أي خاتمين ففوقهما لفظة فوق صلة كفي قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ويدل عليه صريح الامداد والنهاية أن لبس الخاتمين مكر وهو محمل الكراهة حيث لم يعد اسرافا والاحرم على أن في هذه المسئلة خلافا منتشرا والذي اعتمدته في التحفة حرمة التعدد مطلقا فانه قال بعد نقله قول الشيخين لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز ما لم يصبه وظاهره جواز الاتخاذ لا لبس واعتمدته المحب الطبري لكن صوب الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين وكذا لبسها كلها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني أن يتخذ في كل يد زوجا وقضية حل زوج يبيد وفرد بأخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماد كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لانه الاصل في الفضة على الرجل الا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من الواحد ثم رأيت المحب الطبري علل بذلك وهو ظاهر جلي على أن التعدد صار شعار اللحقي والنساء فليحرم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره واذا جاوزا اثنتين فاكتر دفعة وجبت فيها الزكاة لكرائمتها كما قاله ابن العماد قال غيره ومحمل جواز التعدد على القول به حيث لم يعد اسرافا والاحرم ما حصل به الاسراف انتهى واعتمد الرملي والخطيب الجواز بشرط عدم الاسراف (قوله وللمرأة) أي ويكره تنزيها لهما (قوله لبس أكثر من خلخالين) أي ما لم يعد اسرافا والاحرم ولا يجوز لهما اتخاذ أساور وخالخل ليلبس الاثنتين منها بعد الاثنتين ويأتي في لبس ذلك معا مامر في لبس الخواتم للرجل (قوله ويجوز التخنم بنحو الحديد والنحاس والرصاص) بتثليث نون النحاس وفتح راء الرصاص والثلاثة معبروفة ودخل تحت النحو الصفر والاحجار وغيرها (قوله بلا كراهة) أي خبر الصحيحين في قصة الواهبة نفسها اليه صلى الله عليه وسلم لم التمس ولو خاتما من حديد وجه الدلالة انه لو كان مكرها لم يأذن به وفي سنن أبي داود عن معيقب رضي الله عنه قال كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوى عليه فضة قال ربما كان في يده قال وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وخبر مالي أرى عليك حلية أهل النار) الخ هذا جواب عما يقال كيف لا يكون خاتم الحديد مكرها مع انه ورد في الحديث ما يدل عليه فاجاب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره كما مر فقوله وخبر مبتدأ خبره ضعيف (قوله لرجل وجده لابستا خاتم حديد) يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الخبر لهذا الرجل الذي لبس خاتم الحديد

الواحد جاز وصوب الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين وكذا لبسها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني أن يتخذ في كل يد زوجا وقضية حل زوج يبيد وفرد بأخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماد كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لان الاصل في الفضة التحريم على الرجل الا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من الواحد ثم المحب الطبري علله بذلك وهو ظاهر جلي على أن التعدد صار شعار اللحقي والنساء فليحرم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره انتهى ومحمل في الامداد تبعه الابي زرة قول الروضة وأصلها واحد بعد واحد على أن المراد فوقه ورد القول بمنع لبس أكثر من خاتم فراجعة منه ان أردته

(قوله ضعيف) في الصحيحين في قصة الواهبة نفسها صلى الله عليه وسلم اطلب ولو خاتما من حديد ولو كان مكر وهالم يأذن فيه وفي سنن أبي داود وكان خاتمه صلى الله عليه وسلم من حديد ملوى عليه فضة فضة الحديث انما هو بالنسبة لهذين الحديثين الا انهما اصح منه والا فلا حديث شواهد عدة ان لم ترقه الى درجة الصيغة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن هكذا قاله الشارح في شرح شمائل الترمذي وعبارته اجيب بأنه ضعيف بالنسبة الى كل من ذنبك الحديثين أي فقد ما عليه لانهما اصح انتهت وقال المناوي في شرح الشمائل ما نصه قد جرى يعني ابن حجر على عادة أهل القرن العاشر من الانتصار لكلام النووي كيفما كان والانصاف أن خبر التهمي دليل صالح للكرهية التنزيهية وما قبله بيان للجواز انتهى (قوله في الثوب والازار) قال في التحفة والافضل في القميص كونه من قطن وينبغي أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء ٣١٢ والازار وغيرها ويليه الصوف الى آخر ما في التحفة (قوله وفي العذبة الخ) العذبة

(قوله ضعيف) أي كما قاله النووي وغيره كما مر (قوله لكن حسنة بعضهم) أي وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني وكذا ابن حبان كما مر عن التحفة والحديث رواه أبو داود في سننه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبهه قال مالي أجده منك ربح الاصنام فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار فقال يا رسول الله من أي شيء أخذته قال أخذته من ورق ولا يتمه مثقال هذا لفظ الحديث بتمامه وقد سكت أبو داود وعليه ولم يضعفه فهو صالح للاحتجاج به (قوله فالاول ترك ذلك) أي التخم بالحديد قال الشيخ المناوي قد جرى أي الشارح على عادة أهل القرن العاشر من الانتصار لكلام النووي كيفما كان والانصاف أن خبر التهمي دليل صالح للكرهية التنزيهية وما قبله أي خبر الصحيحين البار بيان للجواز انتهى (قوله والسنة في الثوب والازار) من عطف الخاص على العام قال في القاموس والثوب اللباس الجمع أثوب وأثوب وأثوب وأثوب وقال الازار الملحقة كالثوب والازار بكسرهما والجمع أزروه وأز رأى بضمتين أو سكون الزاء انتهى فالثوب يتناول الازار والسر ويل والجبة والقميص واشتهر الاثن في القميص (قوله للرجل) الاول للذ كر ليشمل الصبي وخرج به الاثنى كما سيأتي (قوله أن يكون الى نصف الساقين) خبر والسنة الخ وذلك للاحاديث الصحيحة سيأتي بعضها قال في التحفة والافضل في القميص كونه من قطن وينبغي أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليه الصوف الحديث في الاول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين وكونه قصيرا بأن لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق أفضل الخ (قوله ويجوز بلا كراهة الى الكعبين) أي لحديث حذيفة رضي الله عنه أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضه لة ساقه فقال هذا موضع الازار فان أبيت فاسفل فان أبيت فلاحق للازار في الكعبين رواه الترمذي وفي أبي داود من حديث طويل وارفعا زارك الى نصف الساق فان أبيت فالى الكعبين الخ (قوله وفي العذبة) أي والسنة في العذبة فهو عطف على في الثوب والعذبة بفتح حتين طرف العمامة قال في التحفة وتس العمامة للصلاة ولقصد التجميل للاحاديث الكثيرة وتحصيل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة تحتها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلباسها عادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وتقييد كيفية ابعادته أيضا ومن ثم انخرمت مروعة فقيه بلبس عمامة سوفي لا تليق به وعكسه ولا لبس القلنسوة اللاطئة بالرأس والمرتفعة المضربة وغيرها

سنة لما جاء فيها من احاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله صلى الله عليه وسلم له لنفسه ولجماعة من أصحابه وعلى أمره بما أوتركها صلى الله عليه وسلم أحيانا ولا يكره

ضعيف لكن حسنة بعضهم فالاول ترك ذلك والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة

تركها ثم ارسالها بين الكفتين أفضل منه على الايمن لان حديث الاول أصح وأما ارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب فتدكر تفرغه مما سوى ربه فهو شئ استحسنوه والظن بهم أنهم لم يبلغوه

نحت

في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد ان بلغهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها انتهى ملخصا من التحفة قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر وبمحرم الخاش طولها للخيلاء والا كره والخاش الطول للتمثيل والافلو صميم على فعلها للخيلاء ثم وان لم يفعلها ولو خشى من ارسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها بل بفعلها ومجاهدة نفسه في ان لا يفعلها والخيلاء فان عجز منع نفسه من الاسترسال فيها وشغل نفسه بغيرها الصالح ولا يضر ما طرأ عليه بعد ذلك من نحو رياء وكذلك خشية إيهام الناس صلاحا ويحرم على غيره التزيين به ان غيره ولا يجوز قبول ما أعطى لصفة طنت فيه وهو باطن على خلاف ذلك انتهى ملخصا من التحفة أيضا وفيها أيضا ما حاصله تسن العمامة للصلاة ولقصد التجميل وتحصيل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة تحتها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلباسها عادة في زمانه ومكانه فان خالف كره وتقييد كيفية ابعادته ولو اطردت عادة محل بازرائها من أصلها لم يتخير بها المروعة بخلاف الطيلسان فانما يسن لغير من تحتل به مروعة وقد تحتل بتركه فيكره تركه

أن تكون بين الكفتين  
وفي الكم أن يكون إلى الرسغ  
وهو المفصل بين الكف  
والساعد (ويكره نزول  
ذلك عما ذكر ومنه نزول  
(الثوب) أو الأزار (من  
الكعبين) أي عنهما  
(ويحرم) نزول ذلك كله  
عما ذكر فيه (للخلاء) أي  
بقصده

بل يحرم أن يحرم أن كان  
منحماً لاشهاد وأحسن  
ما يقال في تبريف  
المسنون منه أنه ثوب  
طويل عريض قريب  
من طول وعرض الرداء  
مربع يجعل على الرأس  
فوق نحو عمامة ويغطي  
به أكثر الوجه دون الفم  
في الصلاة لكرهه ثم يدار  
طرفه والأولى البمين من  
تحت الحنك إلى أن يحيط  
بالرقة جميعاً ثم يلقى طرفاه  
على الكفتين وله فوائد  
جدة ولهذا قال الصوفية  
الطليسان الخلوة الصغرى  
والإفضل في لون العمامة  
البياض ولا بأس بلبس  
القلنسوة اللاتئة بالرأس  
والمرتفعة المضربة وغيرهما  
تحت العمامة وبلا عمامة  
ولا يسن تحنيك العمامة  
عندنا واختار بعض الحفاظ  
ما عليه كثير من أنه يسن  
وهو تحديق الرقة وما تحت  
الحنك واللحية ببعض  
العمامة انتهى ما أردت  
نقله من حاصل التحفة

تحت العمامة وبلا عمامة لأن كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم ولا يسن تحنيك العمامة عندنا واختار  
بعض حفاظ أنه يسن وهو تحديق الرقة وما تحت الحنك واللحية ببعض العمامة وجاء في العذبة أحاديث  
كثيرة منها صحيح ومنها ناصة على فعله صلى الله عليه وسلم لنفسه ولجماعة من أصحابه رضي الله عنهم وعلى  
أمره بها وكان حكمة نديها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة (قوله أن تكون بين الكفتين) يعني أن إرسال  
العذبة بين الكفتين أفضل منه على الأيمن فكل منهما سنة لأنهما ثابتان من فعله صلى الله عليه وسلم إلا أن  
حديث الأول أصح قال في التحفة وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب  
فتدكر تعريفة مما سوى ربه فهو شيء استحسنوه والظن بهم أنهم لم يلقه في ذلك سنته فكانوا معذورين  
وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع  
وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر ويحرم الخش طوله للخلاء ولا كره في كراهه بل والاطول بل  
هي من أصلها تمثيل لما هو معلوم أن سبب الأثم التماسه في الخلاء فإذا وجد التصميم على فعلها لم يثاب  
الغرض أثم وإن لم يفعلها على الأصح ككل معصية صدم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوباً  
ذا شهرة أعرض الله عنه وإن كان ولياً أي من لبسه بقصد الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخلاء لم يبر من لبس  
ثوباً يباهي به الناس لم ينظر الله إليه حتى يرفعه ولو خشى من إرسالها نحو الخلاء لم يؤمر بتركها خلافاً لمن  
زعمه بل يفعلها ويجاهد نفسه في إزالة نحو الخلاء منها فإن عجز لم يضر حينئذ خطور نحو رياء لأنه قهري  
عليه فلا يكف به كسائر الوساوس القهرية غاية ما يكاف به أنه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها  
ثم لا يضره ما طرأ عليه بعد ذلك وخشية إيهامه الناس صلاحاً أو عمامة خلا عنه بإرسالها لا يوجب تركها أيضاً  
بل يفعلها ويؤمر بمخالفة نفسه كما ذكرنا مل (قوله وفي الكم) أي والسنة في الكم فهو عطف على في الثوب  
أيضاً (قوله أن يكون إلى الرسغ) أي للاتباع فعن اسماء بنت يزيد قالت كان كم في رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إلى الرسغ رواه الأثرمذي والحكمة في ذلك أنه إذا جاوَزَ اليد منع لابساً سرعة الحركة والبطش  
وإن قصر عن الرسغ تأذى الساعد ببروزة الحجر والبرد فكان جعله إلى الرسغ وسطاً وخيراً للأمور وأساطها  
ولا يعارض ذلك الحديث رواية أسفل من الرسغ لأن الكم حال جديته يكون طويلاً لعدم تثنيه وإذا بعد  
عن ذلك يكون قصيراً تثنيه (قوله وهو) أي الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة ويجوز ضمها اتباعاً  
لراء الجع أرساغ وأرسغ (قوله المفصل بين الكف والساعد) أي في اليد كما هو المراد والمفصل بين  
القدم والساق في الرجل وليس مرادها هنا قال في التحفة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضراً  
وسفر للاتباع وزعم أن هذا بالعز ومنوع نعم إن أراد أنه فيه سنة كما صرح به ابن عبد البر لم يتعد (قوله  
ويكره نزول ذلك) أي الثوب والأزار والكمين وأما العذبة فلم يذكرها شارح هنا قدره في الطول ومرعن  
التحفة أن أكثر ما ورد فيه ذراع (قوله عما ذكر) أي عن الكعبين في نحو الأزار وعن الرسغ في الكم  
(قوله ومنه) أي عما ذكر (قوله نزول الثوب أو الأزار) أي والقميص والسراويل والخبث وغيرها (قوله  
من الكعبين أي عنهما) أي من بمعنى عن والكعبان تثنية كعب قال في المصباح اختلف فيه أئمة اللغة  
فقال أبو عمر وابن العلاء والأصمعي وجماعة هو العظم الناشئ في جانب القدم عند ملتقى الساق والقدم  
فيكون لكل قدم كعبان عن يمينها ويسرها وهذا صرح الأزهري وغيره وقال ابن الأعرابي وجماعة  
الكعب هو المفصل بين الساق والقدم أي ويسمى أيضاً بالرسغ والجع كعوب وأكعب وكعباب  
(قوله ويحرم نزول ذلك كله) أي من الثوب والأزار ونحوهما والكم والعذبة عن أربعة أذرع بل  
أصلها (قوله عما ذكر فيه) يعني عن الكعبين في الأزار ونحوه وعن الرسغ في الكم وغير ذلك وبعبارة  
التحفة فإن زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخلاء حرم بل فسق ولا كره  
الأعذار الخ (قوله للخلاء أي بقصده) أي فاللام بمعنى الباء قال العلماء الخلاء بالماء والخيلة والبطر

والكبر والزهو والتبخر كلها بمعنى واحد وهو حرام ويقال خال الرجل خالاً واختال اختيلاً اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي صاحب كبر (قوله للوعيد الشديد الوارد فيه) أي في الخيلاء دليل للحرمة كخبر البخاري من جرثو به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر رضي الله عنه يا رسول الله ان ازارى يسترخى الان اتعاهده فقال له انك لست بمن يفعله خيلاء وخبر الصحيحين ما استفل من الازار في النار وفي حديث أبي سعيد ازره المؤمن الى انصاف ساقيه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ما أسفل منه فهو في النار وخبر ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم المسبيل والمنان والمتقى سلعت به بالخلف الكاذب رواه مسلم وخبر الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جرثو خيلاء لم ينظر الله تعالى اليه يوم القيامة رواه أبو داود وغيره باسناد حسن وأصحح الى غير ذلك من الاحاديث ومعنى لا ينظر الله اليه لا يرجمه ولا ينظر اليه نظر رجمة (قوله وللرأة) أي ويجوز للرأة وهل الخنثى مثلها حر ثم رأيت الرملة بحشبه حيث قال في النهاية ومثلها الخنثى فيما يظهر (قوله ارسال الثوب على الارض الى ذراع) أي خبر من جرثو به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت أم سلمة رضي الله عنها فكيف يصنع النساء بذنوبهن قال برخين شبرا قال اذن تنكشف أقدامهن قال فيرخينه ذراعاً رواه أبو داود والترمذي وقال حديث صحيح قال في شرح مسلم وأجمع العلماء على جواز الاسبال للنساء (قوله ويكره لها الزيادة على ذلك) أي الذراع ومعلوم ان محل الكراهة حيث لم تقصدها الخيلاء والاحرام لما مر من التحفة أن كل ما زاد على ما قدره بقصد الخيلاء حرم بل فسق والا كره الاعداد (قوله وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب) أي وقيل من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين ورجح وقيل من أول ما عس الارض قاله في الامداد واستوجه في الابعاب الثاني وفاقلاً لاسنى حيث قال والوجه ان ابتداء الذراع من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين لا من الكعبين ولا من أول ما عس الارض و به جزم في النفقات من التحفة ونقصها ويظهر أنه لا عبرة باعتياد أهل بلد تقصرها أي الكسوة ككتاب الرجال وانها لو طلبت تطويلها ذراعاً كما في خبر أم سلمة أي وابتداءه من نصف ساقها أجبت وان لم يعتده أهل بلد ما فيه من زيادة السترة التي حث عليها الشارع الخ واعتمد في الفتح الاخير أي اعتبار ذلك من أول ما عس الارض وتبين من ذلك كله ان الشارع اعتمد كل واحد من الاقوال الثلاثة في بعض كتبه وأما الرملة فاعتمد ما هنا وأما الشيخ الخطيب فاعتمد ما في الاسنى (قوله وافراط توسعة الاكمام والثياب) أي وكذا تطويلها فقد قال الحافظ العراقي ولو أطال الاكمام قصصه حتى خرجت عن المعتاد كما يفعله كثير من المتكبرين فلا شك في حرمة ما عس الارض منها بقصد الخيلاء وقد حدث للناس اصطلاح بتطويلها فان كان من غير قصد الخيلاء بوجه من الوجوه فإظهاره عدم التحريم (قوله بدعة وشرف) أي محدث ومجاوزه للحد وتضييع لئال قال ع ش ومع ذلك هو مكره الا عند قصد الخيلاء كره العلامة القطبي أن أول من أحدث الاكمام العراض هو أحمد المستعين بن المعتصم أحد الخلفاء العباسيين فعمل عرض الكم ثلاثة أشبار وهو الآن من شعار ساداتنا أشراف مكة بنى حسن أعزهم الله تعالى (قوله نعم ما صار شعار العلماء) أي علامة لهم كان تميز وابشعار بخالف عادة عوام الناس (قوله يتدب لهم لبسه) أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم ليلحقوا بهم قاله ع ش وعبرة التحفة وبحت الزركشي أنه يحرم على غير الصالح التزيين بزيان غير به غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التغرير وأما حرمة القبول فهو من القاعدة ان كل من أعطى شيئاً لصفة طأنت به لم يجز له قبوله ولا يملكه الا من كان باطناً كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام رحمه الله لغير الصالح التزيين بزيان لم يخف فتنه أي على نفسه أو غيره بأن يخجل لها أوله صلاحها وليس كذلك قال ع ش ومثله من تزيين العالم وقد كثرت زماننا (قوله كما قاله العز بن عبد السلام) أي وقع له في ذلك قضية في الاسنى وغيره تفلا عنه ولا بأس بلبس

وقيل من أول ما عس الارض انتهى ومثله النهاية لكن فيها التعبير بالوجه بدل الاقرب وقال في الثاني رجحه جماعة وبه أعنى الثاني جزم الشارح في النفقات من التحفة واستوجه في شرح العباب فقال وابتداء الذراع على الوجه كما قاله شيخنا من نصف الساقين لا من الكعبين ولا من أول ما عس الارض انتهى واعتمد الشارح الاخير في

للعبد الشديد الوارد فيه وللرأة ارسال الثوب على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب وافراط توسعة الاكمام والثياب بدعة وسرف نعم ما صار شعارا للعلماء يتدب لهم لبسه كما قاله العز بن عبد السلام

شرحه على الارشاد وقد تبين بذلك أن الشارح اعتمد كل واحد من الاقوال الثلاثة في بعض كتبه (قوله ما صار شعارا الخ) عبارة التحفة وكونه قصيراً بأن لا يجاوز الكعبين وكونه الى نصف الساق أفضل وتقصير الكعبين بأن يكون الى الرسغ للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك

بقصد الخيلاء حرم بل فسق والا كره الاعداد كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فلبسه ليعرف فيسئل أوليه مثلاً كلامه شعار بل لو توقفت ازالة محرم أو فعل واجب على ذلك وجبت انتهى (قوله العز بن عبد السلام) استشهد العز بن عبد السلام بأنه كان محرماً فانكر



لذلك فيه أجر التسبب  
الى امثال التأمور وترك  
المنهى انتهى أصحاب (قوله  
كلوردي شرح العباب)  
قال الزركشي وينبغي طي  
الثياب فقد روى الطبراني  
بأسانيد ضعاف خبرا طوا  
ثيابكم ترجع اليها ارواحها  
فان الشيطان اذا وجد  
الثوب مطويا لم يلبسه  
واذا وجدته منشورا لبسه  
وخبر اذا طويتم ثيابكم

ليعرفوا بذلك فیسألوا  
وليطاعوا فيما عجز جروا  
ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا  
ويسار خلعاً وأن يخلع  
نحوه عليه اذا جلس وأن  
يجعلها وراءه أو بجانبه  
الا عذر أن يطوى ثيابه  
ذا كر اسم الله تعالى والا  
لبسها الشيطان كما ورد  
(ويكره لبس الثياب  
الخشنة لغیر عرض شرعي)

فاذكروا اسم الله ثلاثا لبسها  
الجن بالليل وأنتم  
باليوم فبلى سرعاً انتهى  
وقوله في سند الاول المفيد  
للسنة أنه ضعیف عجيب  
كيف وفيه عمر بن موسى بن  
دحية وهو وضاع انتهى  
وأقر الثاني كما ترى (قوله  
لغير عرض شرعي) قال في  
الثقة ما حاصله يسن لكل  
أحد بل يتأكد على من  
يقدر به تحسين الهيئة  
والمبالغة في التجميل  
والنظافة والملبوس بسائر

شعار العلماء ليعرفوا بذلك فیسألوا فانی كنت محرمًا فانكرت على جماعة محرمين لا يعرفونني ما خلوا به  
من آداب الطواف فلم يقبلوا فلبس الثياب الفقهاء وأنكرت عليهم ذلك سمعوا وأطاعوا فاذا لبسها المثل  
ذلك كان فيه أجر لانه سبب لامثال أمر الله تعالى والانهاء عما نهى الله عنه (قوله ليعرفوا بذلك) أي بلبسهم  
ذلك كونهم علماء لتعليل لندب شعار العلماء لهم (قوله فیسألوا) أي عن أمور الدين (قوله وليطاعوا فيما  
عجزوا) أي منعوا من المنكرات قال في التحفة بل لو توقفت ازالة المحرم أو فعل واجب وجب أي لبس  
شعار العلماء عليهم ثم قال بعد كلام طويل في الطيلسان والقناع وفي حديث لا يتقنع الا من استكمل الحكمة  
في قوله وفعله وأخذ العلماء مما ذكر أنه ينبغي أن يكون للعلماء شعار يختص بهم فيعرفوا فیسألوا فلبسها وان  
خالف الوارد فيه لهذا التصديقه أي سنة بل واجب ان توقف عليه ازالة منكر وللطيلسان فوائد كثيرة جليلة  
فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه اذ تغطي الرأس شأن الخائف الا بقى الذي  
لا تناصره ولا معينه وجميعه للفكر لكونه يغطي كثير من الوجه أو أكثره فيندفع عن صاحبه مفسد كثيرة  
كنظر معصية وما يلجئ الى نحو غيبته ويجمع هم فيحضر قلبه مع ربّه ويمتلي بشهوده وذكره وتضمان  
جوارحه عن المحالفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثار عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من  
مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة والمهابة والاستغراق والشهود ما يهر  
ويقهر وبهذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى (قوله ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا) أي  
لللباس بجميع أنواعها (قوله ويسار خلعاً) أي لها كذلك حتى النعل قال ع ش ولخرج من المسجد  
فينبغي أن يقدم يساره خروجا ويضعها على ظهر النعل مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل  
اليسار فقد جفع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وذلك لحديث عائشة رضي الله عنها كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجنه التمن في شأنه كاله أي مما هو من باب التذكر في طهوره وترجله  
وتنعله متفق عليه وحديث حفصة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجعل يمينه طعامه  
وشربه وثيابه ويجعل يساره لما سوى ذلك واه أبو داود والبيهقي وحديث أبي هريرة رضي الله عنه  
مرفوعا اذا لبستم واذا توضأتم فابدؤا بيمينكم واه أبو داود وغيره باسناد حسن (قوله وان يخلع نحو نعله)  
أي ويسن خلع نعله ونحوهما (قوله اذا جلس) أي فلا يخلع قبل جلوسه (قوله وان يجعلهما) أي النعلين  
لم يبين كيفية أخذهما بعد الخلع ومحدث الطبراني عن أبي امامة رضي الله عنه قال أخبر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نعله فجعله بالسبابة من أصبعه اليسرى ثم انطلق (قوله وراه أو بجانبه) أي لخبر ابن عباس رضي  
الله عنهما من السنة اذا جلس الرجل ان يخلع نعله فيجعلها بجانبه واه أبو داود باسناد حسن واليسار أولى  
لما في حديث البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم عامل الفتح صلى الصبح فخلع نعله ووضعها عن  
يساره ولا هم ما مستقران وبران محل ذلك حيث لم يكن عن يساره أحد ولا تعين الوضع وراه أو تحت رجله  
وتمين هذا الاخير حيث كان وراه أحد لخبر أبي داود اذا صلى أحدكم فلا يضع نعله عن يمينه ولا عن يساره  
فيكون عن يمين غيره وفي بعض الروايات اذا صلى أحدكم فخلع نعله فلا يؤذيها أحد ولا يجعلها ما بين  
رجليه وليصل فيهما حيث لا نجاسة فيهما كما هو ظاهر (قوله الا عذر) أي كخوف عليهما من الضياع  
فيضعهما حيث يأمن منه (قوله وان يطوى ثيابه) أي ويسن طي الثياب حيث لم يلبسها سواء كان ليلاً أو  
نهاراً قال ع ش والمراد بالطي لفها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند ارادة اللبس (قوله ذ كر اسم  
الله تعالى) حال من فاعل يطوى (قوله والا) أي وان لم يطوها كذلك (قوله لبسها الشيطان كما ورد)  
أي فقد روى الطبراني بأسانيد ضعاف خبرا طوا ثيابكم ترجع اليها ارواحها فان الشيطان اذا وجد الثوب  
مطويا لم يلبسه واذا وجدته منشورا لبسه وخبر اذا طويتم ثيابكم فاذكروا اسم الله لا يلبسها الجن بالليل وأنتم باليوم  
فبلى سرعاً انتهى (قوله ويكره لبس الثياب الخشنة) أي بل يحرم على غنى لبس خشن ليعطى لما أن كل من  
أعطى شيئاً لصفة ظنت فيه وخالعها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه افاده في التحفة (قوله لغير عرض شرعي)

أنواعه لكن المتوسط نوعان ذلك بقصد التواضع لله أفضل من الرفع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليه اجتمعت تساويهما واحتمل

من غير تكاف كقرض  
لحرمة على فقير جهل  
المقرض حاله إلا أن كان  
له جهة يتيسر الوفاء منها إذا  
طولب وقد يؤخذ من  
حديث أمشوا حفاة ومشيه  
صلى الله عليه وسلم ندب  
الحفاة في بعض الأحوال  
بقصد التواضع حيث أمن  
مؤذبا أو تنجسا ولو احتملا  
ويجمل بلا كراهة لبس نحو  
قيص وقباء ونحو حجة غير  
خارسة لمروءة ولو غير  
مزرور رة لم تبد عورته  
ويحرم على غنى لبس خشن  
على ما قاله جمع لكن الذي  
اختاره في المجموع أنه  
خلاف السنة ويقاس بذلك  
أكل الخشن  
باب صلاة العيدين  
الأصل فيها الإجماع وغيره  
وأول عيد صلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم

أيعطى ويحرم عليه قبوله  
ولم يملكه كما تقدم ويسن  
نفذ فرائض احتمال  
حدوث مؤذله انتهى  
ما أردت نقله من حاصل  
التحفة (قوله لكن اختار  
في المجموع) اعتمده الامداد  
والنهاية واعتمد الكراهة  
الخطيب في المغني قال وان  
اختار في المجموع أنه  
خلاف السنة وفي الامداد  
والنهاية ما حاصله يكره بلا  
عذر المشي في نعل أو خف  
واحدة بل يخلعها أو يلبسها

وان يتنعل قائما خوف انقلابه ومنه يؤخذ ان المداس المعروف الآن ونحوها لا يكره فيه ذلك انتهى وفي المغني والنهاية

أي بخلاف ما إذا كان ذلك للغرض الشرعي كالزهد في الدنيا وكسر النفس فلا كراهة فيه بل ولا خلاف  
السنة (قوله على ما قاله جمع) أي منهم المتولي والروائي لما نقله عنهم في الروضة وحزم به ابن المقرئ في  
الروض واعتمده الشيخ الخطيب (قوله لكن الذي اختاره في المجموع أنه) أي لبس الخشن لغرض  
الشرعي (قوله خلاف السنة) أي لا مكره وهذا الذي اعتمده في الامداد وكذلك الرمي في النهاية ولا يحرم  
استعمال النشاء وهو المتخذ من القمح في الثوب والأولى تركه وترك دق الثياب وصقلها قال ع ش ظاهره  
عدم الكراهة فيكون خلاف الأولى أي لانه يذهب قوة الثوب ثم كل ذلك إذا كان للنسبة قال المدابني أما لو  
كان ذلك للبيع فانه من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به تأمل (قوله ويقاس بذلك) أي بلبس  
الثياب الخشنة (قوله أكل الخشن) أي فيكون مكرها والغرض شرعي على القول الأول وخلاف  
السنة على الثاني قال في التحفة ويسن لكل أحد بل يتأكد على من يقتدي به تحسين الهيئة والمبالغة في  
التجمل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله تعالى أفضل من  
الارتفاع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليها احتمل تساويهما للتعارض وأفضلية الأول لانه لاحظ للنفس  
فيه بوجه وأفضلية الثاني للخبر الحسن ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع في المأكول  
والمشرب إلا لغرض شرعي كما كرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار شهوتهم على شهوته من غير تكاف  
كقرض لحرمة على فقير جهل المقرض حاله إلا أن كان له جهة يتيسر الوفاء منها إذا طوالب وورد  
أمشوا حفاة وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم مشى حافيا وقد يؤخذ منه ندب الحفاة في بعض الأحوال بقصد  
التواضع حيث أمن مؤذبا أو تنجسا ولو احتملا لا يؤيده ندبه لنحو دخول مكة بهذه الشروط ويجمل كما في  
المجموع بلا كراهة لبس نحو قيص وقباء ونحو حجة أي غير خارسة لمروءة وأنه ولو غير مزرور ان لم تبد عورته  
انتهى وكان صلى الله عليه وسلم بلبس الخيرة وهي ثوب مخطط بل صرح أنها أحب الثياب اليه وقال في ثوب  
خطيه أجزأه وأعطاءه لغيره خشيت أن أنظر إليها فتفتني عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المقرئ عندنا  
كراهة الصلاة في المخطط أو اليه أو عليه وقد يجاب بأنها أحبة خاصة بغير الصلاة جمعا بين الحديثين  
أي أو بأن يحمل الثاني على ثوب ذي خطوط غريبة من شأنها شغل الخاطر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب صلاة العيدين

أي الفطر والاضحى وما يتعلق بها كسنة أحياء ليلتهما والتكبير المرسل من العود وهو التكرار لتكرارهما  
كل عام أو لعود السرور بعودهما أو لكثرة عوائد الله أي نعمه على عباده فيهما خصوصا بصغفرة الذنوب  
قال بعضهم جعل الله تعالى للمؤمنين في الدنيا ثلاثة أيام عيد الجمعة والفطر والاضحى وكلها بعد اكمال العبادات  
وطاعتهم وليس العيد لبس الجديد بل هو لمن طاعته تزيين لا لمن يحمل باللبس والكوب بل لمن غفرت له  
الذنوب وأما عيدهم في الجنة فهو وقت اجتماعهم بربههم ورويتهم آياه فليس شيء عندهم الذي ذلك وما  
أحسن قول الشاعر  
وعندي عيدي كل يوم أرى به \* جال محياها بعين قريرة  
وأصلها عود قلبت الواو بألف وقعها ساكنة أتر كسرة كما في ميزان وميفات والجمع أعياد قال في التحفة وكان  
القياس في جمعة أعياد لانه واوى كما علم لكنهم فرقوا بذلك بينه وبين عود الخشب زاد غيره لزوم البقاء في المفرد  
لكن انما يصلح حكمة لذلك لا لتعليله والالاقتضى بميزان فان بقاءه لازمة في المفرد مع جمعه بالواو قال تعالى  
ونضع الموازين القسط تأمل (قوله الأصل فيها) أي صلاة العيدين أي في مشروعيتهما (قوله الإجماع  
وغيره) أي من الآية والحديث فقد أجمع الأئمة على ان صلاة العيدين مشروعة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة  
هي واجبة على الأعيان كالجمعة وقال مالك والشافعي هي سنة وهي رواية عن أبي حنيفة وقال أحمد هي  
فرض كفاية رضي الله عنهم وأما الآية فقوله تعالى فصل لربك وانحر ذكر أكثر المفسرين أن المراد  
صلاة العيد ونحو الاضحية وأما الأحاديث فكثيرة (قوله وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

عيد  
باب صلاة العيدين

(قوله ولم يتركها) أي صلاة عيد الفطر قال في التحفة وأما النحر فصح أنه تركها بمعنى وخبر ٣١٧ فعله لها غريب ضعيف انتهى (قوله

وان لم تلزمه الجمعة) قال في شرح العباب ولذا الجمعة أكد وعليه جلول ما وقع في كلام المذنب عن الشافعي أنها تجب على من تلزمه الجمعة لان ظاهره بوجه أنها فرض عين ولا قائل به انتهى بحر وفه (قوله بالطلوع) أشار بذلك الى أن مراد المصنف بقوله بعد طلوع الشمس أي بعد طلوع بعض قرصها

عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكاف وان لم تلزمه الجمعة فلا ثم ولا قتال يتركها وتسن حتى للحاج بمعنى لكن فرادى لاجتماع (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطلوع ويبقى الى الزوال وتسن تأخيرها الى الارتفاع

فطلوع ذلك البعض يدخل وقتها وقد اعترض الشارح في شرح العباب على ما نه في تعبيره بقوله ويدخل وقتها بعد تمام طلوع الشمس وقال تعجب ابن الرفعة من الماوردي في ذلك وأعجب منه اعتماد المصنف له قال ولو مشى لكان أولى مما مشى عليه لان هذا الوجه عليه

عيد الفطر) أي وكان في المكان المعروف الآن في المدينة بمصلى العيد خارج سورها في منزل الحاج المصري قل (قوله من السنة الثانية من الهجرة) أي ووجوب رمضان كان في شعبانها قاله في التحفة ولم يبين اليوم الذي فرض فيه من شعبان فليراجع وفرضت زكاة الفطر في رمضانها وأما صلاة عيد الاضحى فنقل النجم الغيطي أنها شرعت أيضا في السنة الثانية من الهجرة (قوله ولم يتركها) أي صلاة العيدين الا عيد الاضحى عني على ما يأتي فهو صلى الله عليه وسلم مواظب على صلاة العيدين مدة مقامه بالمدينة (قوله هي سنة مؤكدة) أي وانما لم تجب لقوله صلى الله عليه وسلم للسائل عن الصلاة خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده قال له هل على غيرها قال لا الا أن تطوع (قوله على كل مكاف وان لم تلزمه الجمعة) أي ولذا الجمعة أكد وجعل الاحباب نقل المذنب عن الشافعي رضى الله عنه أن من وجب عليه الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيده كما في غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي بتأكده النذير (قوله فلا ثم ولا قتال يتركها) أي صلاة العيدين وقل انها فرض كفاية نظرا الى أنها من شعار الاسلام ولانه يتوالى فيها التكبير فأشبهت صلاة الجنائز فان تركها أهل بلد أعزوا وقتلوا على هذا قال في التحفة قيل ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها ويرد بان هذا محله في الفطر وأما النحر فصح أنه تركها بمعنى وخبر فعله لها غريب ضعيف (قوله وتسن حتى للحاج بمعنى) الذي يظهر أن التقييد بمعنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بقبر معنى الحاجة أو غيرها قاله سم فلوزلوا بمكة لم تسن لهم الجماعة فان صلوا جماعة كان خلاف السنة وحكمته التخفيف عليهم بأشغالهم بأعمال التحلل والتوجه الى مكة عن إقامة الجماعة والجمعة بحجهم (قوله لكن فرادى لاجتماع) هذا ما صرح به القاضي واقتضاه كلام المتولي حيث قال لم تشرع لهم الجماعة وهو المعتقد قال السيد عمر البصري لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جمع الجميع في موضع أما لو فرض أن جمعا اجتمعوا بمكة وأرادوا فعلها فالقول بأن الأولى لهم حينئذ فعلها فرادى فيعيد كل البعد قال الشرواني ويدفع البعد عدم مجي الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لأفعلا ولا قول مع عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلا فتأمل (قوله ووقتها) أي صلاة العيدين (قوله بعد طلوع الشمس) أي من اليوم الذي يعبد فيه الناس وان كان ثابتي شوال كما سيأتي ثم تعبير المصنف هذا مساو لتعبير العباب ويدخل وقتها تمام طلوع الشمس وهو قول الماوردي وقد تعجب منه ابن الرفعة قال في الإيعاب وأعجب منه اعتماد المصنف له ولو مشى المصنف على أن وقتها انما يدخل بارتفاعها كرمح لكان أولى مما مشى عليه لان هذا الوجه عليه كثيرون من الاحباب وانتصر له جمع متأخرون بأنه الذي عليه الجمهور والافرق بالاتباع (قوله أي يدخل بالطلوع) هذا تأويل لكلام المصنف رحمه الله ليوافق المعتمد أن وقتها يدخل بأول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع فالمراد بالعبدية في كلامه بعد طلوع البعض لا الكل وبيد علم أن الأولى للشارح أن يقول يعني بدل أي وبعبارة باعشن في حل المتن ووقتها بعد طلوع أول شيء من الشمس وان قل الخ قال في التحفة ولا نظر لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا يحتاج لسبب آخر كصلاة العصر وقت الغروب وسببها إذا أخرت عنها فاندفع قول ابن الرفعة لا يتم القول بدخول وقتها بالطلوع الا اذا قلنا ان الصلاة وقت الهى لا يحرم وتصح والاستحالة أن تقول بدخول وقتها وعدم صحتها (قوله ويبقى الى الزوال) أي فوق صلاة العيدين ما بين ابتداء طلوع الشمس وزوالها وذلك لان مبنى الصلوات التي تشرع لها الجماعة على عظيم الاشتراك في الاوقات وهذه الصلاة منسوبة الى اليوم واليوم يدخل بطلوع الفجر وليس فيه وقت خال عن صلاة تشرع لها الجماعة الا ما ذكرناه وأما كون آخرها الزوال فتنفق عليه لانه يدخل في وقته صلاة أخرى وهي الظهر قال في النهاية لكن لو وقعت بعده حسب أي اعتد بها وكانت قضاء وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب أنها تصلى من الغداء (قوله ويسن تأخيرها) أي صلاة العيدين عن أول الوقت (قوله الى الارتفاع) أي فهذه

كثيرون من الاحباب وانتصر له جمع متأخرون بأنه الذي عليه الجمهور والافرق بالاتباع انتهى ما أردت نقله منه قال في التحفة ولا نظر لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا يحتاج لسبب آخر

صلاة فعلها في أول وقتها مفضل بل مكره كما سيأتي (قوله أي ارتفاع الشمس قدر ربح) أي معتدل وهو سبعة أذرع في رأي العين (قوله لا تباع) أي فان النبي صلى الله عليه وسلم انما فعلها بعد الارتفاع فهو دليل لسن التأخير المذكور (قوله وللخر وج من خلاف من قال انما يدخل بارفعها) أي الشمس لا قبله وهذا وجه اختاره السبكي وغيره ففعلها قبل الارتفاع مكره وكراهة تنزيه لذلك لأنه من أوقات الكراهة المنهي عنه لقول الرافعي في باب صلاة الاستسقاء ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العيد ويؤيد الكراهة هنا كما قاله في التحفة كراهة ترك غسل الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهى رعاية لخلاف موجب فليتأمل (قوله ويسن فعلها) أي صلاة العيد (قوله في المسجد لشرفه) هذا هو المعتمد وقيل فعلها بالصحراء أفضل للاتباع ولأنه أرفق بالراكب وغيره (قوله فان صلى في الصحراء كره) هذا يخالف ما في الاسني وعبارته مع المتن وفعلها في سائر المساجد ان تسبعت أو حصل مطر ونحوه كثلج أولى لشرفها ولسهولة الحضور اليها مع وسعها في الاول ومع العذر في الثاني فلو صلى في الصحراء كان تاركاً للاول مع الكراهة في الثاني دون الاول انتهى ومثله في النهاية وفتح الجواهر فكان حقه أن يذكر هذا التفريق بعد قوله الاتي وكانساعه الخ فليتأمل (قوله ويقف نحو الحوض) أي والنفساء والحوض بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة جمع حائض (قوله بيباه) أي المسجد لحرمته دخولهن له ونحوه أم عطية الاتي قال ع ش وان لم يسمع من الخطبة اظهار الشعار ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد من هذه العبارة أنهم اذا حضرن يقفن بيباب المسجد وذلك لا يستسلم طلب الحضور عنهن فليتأمل (قوله الا اذا ضاق عن الناس) استثناء من سن فعل صلاة العيد في المسجد (قوله فالسنة فعلها في الصحراء) هل الافضل حينئذ جعلهم صفوفاً أو صفاً واحداً استقرب ع ش الاول لما في الثاني من التشويش على المؤمنين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يسهلونه للصلاة وهو ما يسهلهم عادة مصطفين من غير افراف في السعة ولا ضيق (قوله لا تباع) فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى المصلى لصلاة العيد بل قال بعضهم ولم يصل العيد بمسجده الا مرة واحدة بمطر وذلك لضيق المسجد النبوي وقتئذ (قوله ويكره فعلها حينئذ) أي حين اذ ضاق المسجد عن الناس (قوله في المسجد) أي لما في ذلك من التشويش بالزحام ويستخلف الامام ندباً عند خروجه الى الصحراء من يصلي في المسجد بالضعفة كالشيوخ والمرضى وغيرهم ممن معهم من الاقوياء لان عليهما رضى الله عنه استخلف ابا مسعود الانصاري رضى الله عنه في ذلك رواه الشافعي رضى الله عنه باسناد صحيح ولم يافيه من الحب والاعانة على صلاتهم جماعة وقضيت اقتصارهم على الصلاة أن الخليفة لا يخطب به صرح الجيلي ويوجه بأن فيه إفتياناً على الامام ونظر فيه الاسنوي بأن الامام هو الذي استخلفه وحينئذ فلا إفتيات عليه وأجيب بأن مراد الجيلي اذا استخلفه ليصلي بهم سنة العيد فقط وسكت عن الخطبة فليس له أن يخطب لان الخطابة ولاية ولم يأذن الامام فيها وقد نقل الاذري عن نص الشافعي رضى الله عنه في الام أنه اذا لم يأمره بالخطبة لم يخطب فيكره له أن يخطب بغير أمره قال الماوردي وليس لمن ولي الصلاة الخمس حق في امامة العيد والحسوف والاستسقاء الا أن يقلد جميع الصلوات فيدخل فيه قال واذا قلد صلاة العيد في عام جاز أن يصليها في كل عام واذا قلد صلاة الحسوف والاستسقاء في عام لم يكن له أن يصليها في كل عام والفرق أن صلاة العيد وقتاً مميّزة تكرر فيه بخلافها وأما امامة التراويح والوتر فهي مستحقة لمن ولي الصلوات الخمس لكونها تابعة لصلاة العشاء فيقدم فيها على غيره كالامام الراتب في الصلوات الخمس (قوله وكانساعه) أي المسجد (قوله حصول نحو مطر مانع من الصحراء) أي فيصلي الامام في المسجد مع بعض القوم قال في التحفة واستخاف من يصلي بالبقية في محل آخر قال في الانوار ويستحب الاجتماع في موضع واحد ويكره تعدد ذلك بالحاجة وللإمام المنع منه قال سم فلو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يوسع الجميع فلا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الافضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرفها أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الاول ولا أثر للتعدد مع الحاجة اليه قال الشرواني قد يصرح به هذا ما في النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله وتسن) أي صلاة العيد (قوله في مسجد مكة وبيت المقدس مطلقاً) يعني

قطعا

أي ارتفاع الشمس قدر ربح لا تباع وللخر وج من خلاف من قال انما يدخل بارفعها (و) يسن (فعلها في المسجد) لشرفه فان صلى في الصحراء كره ويقف نحو الحوض بيباه (الا اذا ضاق) عن الناس فالسنة فعلها في الصحراء للاتباع ويكره فعلها حينئذ في المسجد وكانساعه حصول نحو مطر مانع من الصحراء وتسبعت من المسجد مكة وبيت المقدس مطلقاً

كصلاة العصر وقت الغروب وسنها اذا أخرت عنها فاندفع قول ابن الرفعة الى آخر ما في التحفة وفي النهاية معلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا تكره فيها عقب الطلوع الى آخر ما قاله (قوله قدر ربح) بضم الراء وهو سبعة أذرع في رأي العين (قوله من خلاف الخ) قال في التحفة واختير ومن ثمة كره فعلها حينئذ الخ أي والكراهة هنا لا يخرج فلا تنافي الانعقاد (قوله مانع من الصحراء) فيصلي حينئذ في المسجد ويستخلف من يصلي بالبقية في محل آخر كما اذا ذهب الامام الى الصحراء فانه يستخلف من يصلي بالضعفة ومن لم يخرج في المسجد



(قوله تبع السلف والخلف) قال في شرح العباب ولشرفهما مع اتساعهما ومن ثم صرح ابن سراقه بأن الثاني أكبر مساجد الاسلام وغيره بأنه لم يكمل فيه صف واحد قط في عيد ولا جمعة ويؤخذ مما تقرر من أن الاتساع جزء علة أنه لا فرق بين هذين وبقية المساجد حتى لو فرض ضيقهما على الناس سن الخروج للصحرى فاستثنى وهما نظر الغالب المستمر انهما لا يضيقان بأهلها ومن ثم أتى الحق بهما ابن الاستاذ مسجد المدينة في ذلك نظر الاتساع كما يأتي انتهى كلام شرح العباب وما ذكره عن ابن الاستاذ عتده المغني والنهاية وعبارتها وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقا لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد المدينة بمسجد مكة ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه الآن انتهت ولم يرتضه الشارح في شرحي الارشاد بل جعل مسجد المدينة كغيره من بقية المساجد وفي التحفة المسجد الحرام هي فيه أفضل قطعا لفضله ومشاهدة الكعبة وألحق كثير من به بيت المقدس واعتزضه المصنف بأن ظهر اطلاقيهم أنه كغيره ونازعه فيه الاذري وألحق به ابن الاستاذ مسجد المدينة لانه اتسع انتهى كلام التحفة ٣١٩ وما نقله عن المصنف وقوله لم في

المسجدين أفضل مطلقا  
وعند ارتضائه الحاق  
مسجد المدينة بهما في  
شرح الارشاد ينازع  
ما ذكر الشارح فيما قدمته  
عن شرح العباب أنه من أنه  
لا فرق بين المسجدين  
وبقية المساجد فراجع

قطعا كما في التحفة حيث قال على قول المنهاج وفعلها بالمسجد أفضل وقيل بالصحرى ومحلها أي الخلاف في غير المسجد الحرام أما هو فهو فيه أفضل لفضله ومشاهدة الكعبة الخ وفسر الكردى الاطلاق هنا بقوله سواء ضاق عن الناس أم لا الخ وهو المتبادر من سياق الشارح هنا إلا أنه غير موافق لما مر وما يأتي فليأتا مل (قوله تبع السلف والخلف) أي ولشرفهما مع اتساعهما ومن ثم صرح ابن سراقه بأن الثاني أكبر مساجد الاسلام وغيره بأنه لم يكمل فيه صف واحد قط في عيد ولا جمعة ويؤخذ مما تقرر من أن الاتساع جزء علة أنه لا فرق بين هذين وبقية المساجد حتى لو فرض ضيقهما على الناس سن الخروج للصحرى فاستثنى وهما نظر الغالب المستمر انهما لا يضيقان بأهلها ومن ثم أتى الحق بهما ابن الاستاذ مسجد المدينة في ذلك نظر الاتساع نقله الكردى عن الايجاب قال في النهاية ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه الآن (قوله ويسن احياء ليلتهما أي ليلة عيد الفطر وعيد الاضحى) أي ولو كانت ليلة جمعة فإن احياءها من حيث كونها عيدا وكرهاه تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد (قوله بالعبادة من نحو صلاة) أي رواتب وغيرها من النوافل المطلقة لكن هذا بالنسبة لغير الحاج أما هو فلا يسن له في ليلة الاضحى الا رواتب بل قال جمع بعدم سن الرواتب له أيضا وانصرف لهم ابن الجال ثم قال والحاصل أن منقول المذهب انه يسن احياء هذه الليلة أي للحاج بغير صلاة كالمذكور والدعاء وان جماعة اختاروا وعدم احياؤها للحاج حتى بالذكر والفكر أي منهم ابن الصلاح فانه أنكر أصل احياؤها له للشقة عليه بكثرة أعماله فيها وبعد ما قال أعني ابن الجال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم وقد سألت سيدي وشيخي السيد عمر البصري حال القراءة عن ذلك فرأيتهم مال الى قول الجمع المذكور وهو المتجه مدركا ودليلا والله أعلم قال الكردى في الكبرى فيحمل قول الشارح من نحو صلاة على الرواتب بالنسبة للحاج (قوله وقراءة وذكر) أي ودعاء لان الدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليتي أول رجب ونصف شعبان مستجاب فيستحب كما صرح به في أصل الروضة (قوله لما ورد) الخ لسن احياء ليلتهما (قوله بأسانيد ضعيفة) أي كما ذكره في المجموع قال ومع ذلك استحبوا الاحياء لان أخبار الفضائل يتسامح فيها ويعمل بضعفها قال الاذري ويؤخذ من هذا عدم تأكد الاستحباب وهو الصواب انتهى قال في فتح الجواد وهو وان كان ضعيفا لان روايته مرفوعة معذرة مدلس وهو لقيه لكن تعددت طرقه فأورثته قوة فصالح دليلا كدندب ذلك انتهى ولذا جزم ابن المقرئ به (قوله من أحيا ليلة العيدين) أي عيد الفطر وعيد الاضحى وفي حديث من أحيا الليالي الاربع وجبت له الجنة ليلة التروية وليلة عرفة وليلة النحر وليلة

تبع السلف والخلف  
(و) يسن (احياء ليلتهما)  
أي ليلة عيد الفطر وعيد  
الاضحى (بالعبادة) من  
نحو صلاة وقراءة وذكر  
لما ورد بأسانيد ضعيفة  
من احيا ليلة العيد

(قوله من نحو صلاة)  
كذلك في شرح الارشاد له  
ومحلها في غير الحاج بالنسبة  
في الاضحى أما هو فلا  
يطلب منه غير الرواتب  
كما في حاشية الايضاح للشارح  
وشرحه للجمال الرملي  
وابن علان وغيرهم بل  
قال جمع لانتسن الرواتب

أيضا بل أنكر ابن الصلاح أصل احياؤها بالنسبة للحاج للشقة على الحاج بكثرة أعماله فيها وبعد ما كان رده من تقدم ذكره أنفا قال الشارح وابن علان ولا يلزم من اضطجاعه صلى الله عليه وسلم عدم احياءه لخصوله بالذكر والفكر انتهى ونازع في ذلك ابن الجال الانصاري في شرحه على الايضاح قال وقوله لا يلزم من اضطجاعه الخ مسلم لكنه لو كان اضطجاعا فقط من غير نوم أمامه وهو الذي نص عليه في المواهب بقوله ورقص صلى الله عليه وسلم ببقية ليلته فلان قال والحاصل أن منقول المذهب انه يسن احياء هذه الليلة بغير صلاة كالمذكور والدعاء وان جماعة اختاروا وعدم احياؤها للحاج حتى بالذكر والفكر للشقة وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم وقد سألت سيدي وشيخي السيد عمر البصري حال القراءة عن ذلك فرأيتهم مال الى قول الجمع المذكور وهو المتجه مدركا ودليلا والله أعلم انتهى كلام ابن الجال فيحمل قول الشارح من نحو صلاة على الرواتب بالنسبة للحاج كما حملوا على ذلك قول النووي في ايضا حجه فينبغي أن يعنى الحاضر بهما باحياؤها بالعبادة من الصلاة والتلاوة الخ

(قوله يوم تموت القلوب) قال الشارح في الامداد أي بالكفر أو الفزع الا كبر يوم القيامة أو بالشغف بحب الدنيا انتهى وزاد في شرح العباب في الاوسط مانعه هو الانسب وذ كفي النهاية ما خذ الاقوال الثلاثة فقال المراد بموت القلوب شغلها بحب الدنيا أخذها من خبر لا تدخلوا على هؤلاء قبل من هم يارسل الله قال الاغنياء وقيل الكفرة أخذها من قوله تعالى أو من كان ميتاً فأحييناه أي كافراً فهديناه وقيل الفزع يوم القيامة أخذها من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقالت أم سلمة أو غيرها واسوأناه أنتظر الرجال إلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم إن لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة انتهى كلام النهاية أي ووصول الناس إلى حد لا يعرف الشيخين منهم أنه رجل أو امرأة يدل على موت قلبه وكتب القشاشي قدس سره الذي يظهر والله أعلم أن اليوم مخصوص بالقلوب فيه ٣٢٠ تموت ولكن لم ينقل بيانه بأي يوم وبقي حاصل الحديث وأن لم ينقل بيان اليوم إلى آخر ما قاله

الفطر رواه ابن عثما كرعن معاذ بن اسناد ضعيف قال الحنفى وقد ورد في حديث آخر طلب احياء أول ليلة من رجب وليلة نصف شعبان (قوله احياء الله قلبه) الذي في الاسنى وغيره لم يمت قلبه وهو الذي رأته في الجامع الصغير ولعل الرواية مختلفة فليراجع (قوله يوم تموت القلوب) أي قلوب الجهال وأهل الفسق والضلال فان قلب المؤمن الكامل لا يموت كذا في العزيزى وقال في النهاية والمراد بموت القلوب شغلها بحب الدنيا أخذها من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموفى قيل من هم يارسل الله قال الاغنياء وقيل الكفرة أخذها من قوله تعالى أو من كان ميتاً فأحييناه أي ميتاً فهديناه وقيل الفزع يوم القيامة أخذها من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقالت أم سلمة رضى الله عنها أو غيرها واسوأناه أنتظر الرجال إلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم إن لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة قال ع ش وهذا الاخير هو المتبادر من قوله يوم تموت القلوب وفي اليعاب هو الانسب وقال الكوراني لعله يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله فيكون المحيى من شاء الله (قوله ويحصل ذلك) أي احياء ليلتي العيد (قوله باخياء معظم الليل) أي أكثره وان كان الأرجح عند النووي حصول المبيت بمنزلة في لحظة في النصف الثاني من الليل وقيل يحصل هنا باخياء ساعة منه ويؤيده ما نقله الشافعى عن شيخه ابراهيم انه رأى مشيخة من خيار أهل المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العيدين يدعون ويذكرون الله حتى تذهب ساعة من الليل وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما يحصل احياءهما بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة ويؤيده خبر مسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وفي رواية أبي داود ومن صلى الصبح والعشاء في جماعة وهي تبين المراد مما قبلها الاتحاد راوهم ما يعاب (قوله ويسن الغسل لكل من العيدين) أي الفطر والاضحى فان لم يتيسر له الغسل تيمم ع ش (قوله للتابع) أي رواه ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحى وفي رواية عن الفا كه بن سعد وكان له حجة وزاد يوم عرفة وكان الفا كه رضى الله عنه يأمر أهله بالغسل في هذه الايام (قوله وان كان سنده ضعيفاً) أي لانه يعمل به في الفضائل كما مر عن المجموع وفي الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغتسل إلى المصلى (قوله ويدخل وقته) أي غسل العيدين (قوله من نصف الليل) هذا هو المعتمد قال في المغنى وقيل يجوز في جميع الليل وفي قول يدخل وقته بالفجر وفرق الاول بتأخير الصلاة هناك

الشيخ كتب عليه تلميذه المتلا ابراهيم الكوراني لعله يوم ينفخ الصور فصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله فيكون المحيى من شاء الله انتهى ورأيت نقلا عن العزيزى في شرح احياء الله قلبه يوم تموت القلوب ويحصل ذلك باخياء معظم الليل (و) بسن (الغسل) لكل من العيدين للتابع وان كان سنده ضعيفاً ويدخل وقته (من نصف الليل)

الجامع الصغير مانعه أي قلوب الجهال وأهل الفسق والضلال فان قلب المؤمن الكامل لا يموت إلى آخر ما قاله (قوله معظم الليل) قال في شرح العباب وقيل ساعة منه ويؤيده ما نقله الشافعى عن شيخه ابراهيم أنه رأى مشيخة من خيار

وتقدمها

أهل المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العيدين يدعون ويذكرون الله حتى تذهب

ساعة من الليل قال في شرح العباب وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما يحصل احياءهما بصلاة العشاء والعزم على صلاة الصبح جماعة ويؤيده خبر مسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وفي رواية أبي داود ومن صلى الصبح والعشاء في جماعة وهي تبين المراد مما قبلها الاتحاد راوهم ما يعاب (قوله ويسن الغسل لكل من العيدين) أي الفطر والاضحى فان لم يتيسر له الغسل تيمم ع ش (قوله للتابع) أي رواه ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحى وفي رواية عن الفا كه بن سعد وكان له حجة وزاد يوم عرفة وكان الفا كه رضى الله عنه يأمر أهله بالغسل في هذه الايام (قوله وان كان سنده ضعيفاً) أي لانه يعمل به في الفضائل كما مر عن المجموع وفي الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغتسل إلى المصلى (قوله ويدخل وقته) أي غسل العيدين (قوله من نصف الليل) هذا هو المعتمد قال في المغنى وقيل يجوز في جميع الليل وفي قول يدخل وقته بالفجر وفرق الاول بتأخير الصلاة هناك

يسمعون النداء يبكرون  
لصلاة العيدين من قراهم  
فلو امتنع الغسل قبل الفجر  
لشق عليهم انتهت قال  
الشوري هل الاولى لهم  
اقامتها بعد ايام او حضورهم  
يظهر الاول فليحذر انتهى  
والذي يظهر الثاني كإشهر  
اليه تغليظهم بأنهم يقصدونها  
في البلد وقد أسقطوا عنهم

ليتسع الوقت لاهل السواد  
الاثنين اليه قبل الفجر بعد  
خطبتهم والافضل فعليه بعد  
الفجر (و) بسن (التطيب  
والترين) بما مر في الجمعة  
ومنه لبس أحسن ما عنده  
والاولى البياض الآن  
يكون غيره أفضل وفارق  
نذب البياض في الجمعة  
مطلقا بأن القصده هنا  
إظهار النعم وشم اظهار  
التواضع ويندب ذلك  
لكل أحد حتى (للقاعد)  
في بيته (والخارج) الى  
صلاة العيد (والكبار  
والصغار

الجمعة يوم العيد فلو كان اقامتها  
بعجلهم أولا يناسب اسقاط  
الجمعة بفعلهم العيد في البلد  
فليحذر (قوله بما مر في  
الجمعة الاما استثنى) ومنه  
كرامة ازالة شيء من أجزاء  
بدنه عند عيد الاضحية  
لم يدها وفي الجمعة بسن  
ازالة نحو العانة والظفر  
وشعر الابط ومنه لبس  
الاعلى هنا كما ينبغ عليه  
وكذلك طلبه لكل أحد

وتقدمها هنا (قوله ليتسع الوقت لاهل السواد) أي القرى والبادي (قوله الاثنين اليه) أي الى العيد في  
البلد (قوله قبل الفجر) أي فهم يبكرون لقراهم فلو لم يجز الغسل قبل الفجر لشق عليهم (قوله بعد  
خطبتهم) بكسر الخاء أي محلهم قال الشوري هل الاولى لهم اقامتها بعجلهم أو حضورهم يظهر الاول قال  
الكردى في الكبرى والذي يظهر الثاني كما يشير اليه تعليلهم بأنهم يقصدونها في البلد وقد أسقطوا عنهم  
الجمعة يوم العيد فلو كان اقامتها بعجلهم أولى لم يناسب اسقاط الجمعة بفعلهم العيد في البلد فليحذر (قوله  
والافضل فعليه) أي الغسل (قوله بعد الفجر) أي لانه أبلغ في المقصود من انتفاء الواجب الكريمة ويمتد  
طلبه الى الغروب فلا يخرج جحر كوج وقت الصلاة ومثل الغسل في ذلك غيره من التزين والتطيب وغيرهما  
لانه اليوم لا خصوص الصلاة (قوله ويسن التطيب) أي استعمال الطيب في بدنه ولو لبسه فهو بالتاء  
المفتوحة في أوله ليستغنى عن الاضمار ويوافق ما بعده وما قبله من المصادر قال الحلبي وأولاه المسكن المخلوط  
بماء الوردا لان أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فانه يترك الزينة والتطيب كما يحسنه الاسنوي وحينئذ يكون  
مثل الاستسقاء الكسوف لانه لا يسن فيه ذلك بل أن تكون ثيابه بدلة ولا يتنظف بنحو ازالة طفر كإسباقي  
تقله الجمل فليتامل (قوله والترين بما مر في الجمعة) هل التزين كالذي قبله من التطيب هنا أفضل منه في الجمعة  
أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر استغرب بعضهم تفضيل ما هنا على الجمعة قال بدليل أنه طلب هنا أعلى  
التياب قيمة وأحسنها منظر أو يختص التزين فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهم (قوله  
ومنه) أي مما مر في الجمعة (قوله لبس أحسن ما عنده) أي من الثياب وازالة الرج الكريمة وكذا الشعر  
والظفر الامر يد التوضيحية فالسنة تأخير ازالتهما الى ما بعد ذبحها والاخراج فيحرم ازالتهما قبل التحلل قال  
عش فلو لم يكن يبدنه شعر فهل يسن له امرار موسى على بدنه تشبيها بالخالقين أم لا فيه نظر والظاهر بل المنع  
عدمه لان ازالة الشعر ليس مطلوب بالذاته بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكر وبين المحرم اذا دخل وقت  
تحلله وليس برأسه شعر حيث يسن امرار موسى على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطلوب بة لذاتها (قوله والاولى  
البياض) يعني أولى ألوان الثياب البياض لما مر من حديث البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم الخزواه  
الترمذي وغيره ومحمدة ثم ما صبح غزله كالبردى البيهقي عن جابر رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم  
كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة قال في النهاية وذو الثوب الواحد يغسله نذب الكل جمعة وعيد (قوله الا  
أن يكون غيره) أي غير الابيض استثناء من أولوية البياض (قوله أحسن) أي من الابيض وبعبارة التحفة  
الافى غير ابيض أرفع منه قيمة فانه الافضل هنا (قوله فهو أفضل) أي هنا في الجمعة قال عش وينبغي أيضا  
أن يكون غير الابيض أفضل اذا وافق يوم العيد يوم استسقاء وقد يؤيده قولهم اذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد  
خرجوا بثياب البدلة فنصوا على استثناء هذه الصورة ففي ما عداها على عمومها لان الاستثناء معيار العموم  
وهذا الاستثناء معنى انتهى وبعبارة سم على البهجة لو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الافضل لبس  
أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فالابيض فليتامل لكن مره في الجمعة ما نصه وقد يرجح مراعاة العيد  
مطلقا اذا زينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتامل (قوله  
وفارق) أي أولوية الاحسن هنا وان لم يكن ابيض (قوله نذب البياض في الجمعة مطلقا) أي سواء كان البياض  
أحسن من غيره أم لا (قوله بأن القصده هنا) أي المقصود من الزينة في العيد (قوله اظهار النعم) أي فالاعلى  
قيمة أعظم (قوله وشم اظهار التواضع) أي والمقصود في الجمعة اظهار التواضع والبياض ملابس المتواضعين  
وبعبارة باعشن وفارق الجمعة بأن المراد هنا اظهار النعم وهو بالاعلى أولى وفي الجمعة اظهار الكمال وهو في  
البياض أعلى فليتامل (قوله ويندب ذلك) دخول على المتن والمشار اليه ما ذكر من الغسل والتطيب والتزين  
(قوله لكل أحد حتى للقاعد في بيته) أي لمن لا يريد الخروج لصلاة العيد (قوله والخارج الى صلاة العيد)  
ينبغي أن يكون ذلك لهذا الخارج أكثر من القاعد فليراجع (قوله والكبار والصغار) أي والارقاء  
والاحرار ومعلوم أن كل أحد امتياز بين عاهولائق به فلا يتجاوز الى غيره فضلا عن الاسراف في ذلك فليتنبه

(قوله للمصلي منهم وغيره) قال سم هل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى فى غسل الاحرام فيه نظر قال ع ش هو كذلك كما هو مصرح به فى كلام بعضهم انتهى (قوله بخلاف نظيره فى الجمعة لا يفعله) أى ما ذكر من الغسل والتزين والتطيب (قوله الامر يدحضورها) أى الجمعة وان لم تزلزله هذا هو المعتمد (قوله لما مرهم) أى فى باب الجمعة من الفرق بينهما بان غسل الجمعة للتنظيف ودفع الاذى عن الناس فاخص بمن أراد الحضور وغسل العيد للزينة واطهار السرور ولاجل يوم العيد (قوله ويسن خروج العجوز) بفتح العين أى المرأة المسنة قال فى القاموس ولا تقل عجوزة أو هى لغية رديئة والجمع عجائز وعجزة أى بضمتين وذكر لها سبعة وسبعين معنى و زاد شارحه عليه بضعا وعشرين فانظره ان شئت (قوله لصلاة العيد والجماعات) أى سواء جماعة المفردة أو النوافل كالتراويح وذلك لخبر الصحيحين عن أم عطية رضى الله عنهما قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج العواتق وذوات الخدور والحجض فى العيد فاما الخبيض فكان يعتزل المصلى ويشهدن الخير ودعوة المسلمين وفى الاسنى والعواتق جمع عاتق وهى البنت التى بلغت والخدور جمع خدر وهى السترة انتهى وهذا محمول على غير ذوات الهيئة كما سيأتى عن التحفة (قوله ببذلة) أى لانها اللاتئة بها فى هذا المحل (قوله أى فى ثياب مهنتهم او شغلها) أى فالبايع معنى فى والمراد أنها تلبس ثياب البذلة وهى ما يلبس حال الخدمة قال فى المصباح وبذل الثوب وابتذله لبسه فى أوقات الخدمة والامتنان والبذلة مثال سدره مائة من ثياب فى الخدمة والفتح لغة قال ابن القوطية بذات الثوب بذلة لم أصنفه وابتذلت الشئ أمهنته والمبذلة بكسر الميم مثله والتبذل خلاف التصاون انتهى قال مهن مهنان من باب قتل ونفع خدم غيره والمهنة أخص من المهن مثل الضربة والضرب وقيل المهنة بالكسر لغة وهو فى مهنة أهله أى فى خدمتهم وخروج فى ثياب مهنته أى فى ثياب خدمته التى يلبسها فى أشغاله وتصرفاته انتهى ملخصا (قوله بلاطيب ويتنظف بالماء) الاولى وتنظف (قوله ويكره بالطيب والزينة) أى خبر مسلم اذا شهدت احدا كن المسجد فلا تنس طيبا وخبر أبى داود باسناد صحيح لا تمنعوا الماء الله مساجد الله ولكن ايخرجن وهن ثقلات بفتح المثناة وكسرا الفاء أى تاركات للطيب والزينة ونحوه المفسدة فان لم تحترز من الطيب أو الزينة كره لها الحضور كما تقرر (قوله كما يكره الحضور لذوات الهيئات) أى الجبال (قوله ولو عجائز) جمع عجوز كما مر قال فى التحفة وما اقتضاه طواهر الاخبار الصحيحة أى تكبر أم عطية السابقة أنف من خروج المرأة مطلقا مخصوصا خلافا لكثير من أخذوا باطلاقه بذلك الزمن الصالح كما اشارت لذلك عائشة رضى الله عنها بقولها لعلم النبى صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل (قوله وللشابات) أى وكما يكره للشابات فهو عطف على لذوات الهيئات جمع شابة ويجمع أيضا على شواب كدابة ودواب وشبائب (قوله وان كن مبتذلات) أى لا لباس ثياب البذلة ويكره للزوج والسيدة والولى تمكينهن من الحضور لما مر عن عائشة ونحوه الفتية وأما انتهى فى خبر مسلم لا تمنعوا الماء الله مساجد الله فلم يتركه لان الحق الواجب لا يترك للفضيلة أو محمول على من لا تشتهى فانه كما لها الحضور يندب لنحو الزوج ان يأذن لها اذا استأذنته وأمن المفسدة لخبر مسلم اذا استأذنتكم نساءكم بالليل الى المسجد فأذنوا لهن وفى الصحيحين اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها أفاده فى الاسنى فى الجماعة (قوله بل يصلين فى بيوتهن) أى فهى أفضل لهن من الحضور لما مر من حديث لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن رواه أبو داود ولا نها أسير لهن (قوله ولا بأس بجماعتهم) أى ولا خطبة لهن الا أن يخاطب ذكر (قوله ولا بان تعظهن واحدة) أى ولا بأس بأن قامت واحدة منهن وعظهن كما فى الكسوف (قوله ويندب لمن لا يخرج منهن) أى النساء سواء كن عجائز أو ذوات الهيئات والشابات (قوله الزين) أى بالملايس الفاخرة وأنواع الطيب (قوله اظهرا للسرور) أى مع عدم خوف المفسدة وهذا تعليل لندب الزين لهن فى ذلك (قوله وأما يجوز الخروج) أى لصلاة العيدين والجماعات وهذا تقييد للثن

(قوله)

للمصلى منهم وغيره) بخلاف نظيره فى الجمعة لا يفعله الامر يدحضورها لما مرهم (و) يسن خروج العجوز لصلوات العيد والجماعات (ببذلة) أى فى ثياب مهنتها وشغلها (بلاطيب) ويتنظف بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولو عجائز وللشابات وان كن مبتذلات بل يصلين فى بيوتهن ولا بأس بجماعتهم ولا بان تعظهن واحدة ويندب لمن لا يخرج منهن الزين اظهرا للسرور وأما يجوز الخروج

(قوله لذوات الهيئات) قال فى متن الروض ويكره لذوات الهيئات والجبال قال شيخ الاسلام فى شرحه وعطف الجبال على ما قبله عطف نفسى وروكا لنساء فيما قاله الخنائى (قوله ولا بأن تعظهن الخ) عبارة شرح الروض فيصلين أى ذوات الهيئات فى بيوتهن ولا بأس بجماعتهم لكن لا يخطبن فان وعظهن واحدة فلا بأس أخذا بما يأتى فى الكسوف انتهى



للصحراء والاسن المكث  
عقب الفجر كما بحثوا وكذلك  
النهاية تقلا عن البدر بن  
قاضي شهبة قال وقال  
الغزي انه الظاهر انتهى  
قال في التحفة ومجمله ان لم  
يحتاج لزيادة تزيين ونحوه  
والاذهب وأنى فور انتهى  
قال في شرح العباب ولو  
تعارض التبرير وتفرق  
صدقة الفطر كان تفرقها

للحليلة باذن حليها  
(و) يسن لقاصد صلاة  
العيد (البكور) الى المصلي  
ليحصل فضيلة القرب الى  
الامام وانتظار الصلاة  
(لغير الامام) أما الامام  
فيسن له تأخير الحضور الى  
ارادة التحريم للاتباع  
(و) يسن (المشي) الى  
المصلي ان قدر عليه (ذهابا)  
أي في الذهاب للخبر  
الصحيح في الجمعة وأتوها  
وأنتم تمشون أما العاجز  
لبعد أو ضعف فيركب وأياها  
غيره فلا يسن له المشي راجعا

أولى كما بحثه الزركشي  
أخذ من كلام الرافعي انتهى  
(قوله ذهابا) قال في النهاية  
نعم قال ابن الاستاذ لو كان  
البلد ثغرا لاهل الجهاد  
بقرب عدوهم فركبهم  
لصلاة العيد ذهابا وإيابا  
واظهار السلاح أولى انتهى  
وأقره في التحفة وغيره  
(قوله وأما غيره) أي غير  
العاجز وهو القادر وضابط

العجز هنا أن يحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه في شرح العباب

(قوله للحليلة باذن حليها) أي الزوج والسيد وعبارة التحفة هنا وبأني في خروج الحرة والامة  
لما جيع ما مروا نائل الجماعة في خروجها لها انتهى وعبارتها هناك كره لها حضور جماعة المسجد ان  
كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبهاشي من الزينة أو الطيب وللإمام أو نائبه منعهم حينئذ  
ويحرم عليهم بغير اذن ولي أو حليل أو سيد أوهما في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها ولا اذن لها  
في الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الختلى انتهى تأمل (قوله ويسن لقاصد صلاة العيد) أي جماعة (قوله  
البكور الى المصلي) أي ومن الفجر كما في التحفة قال في الايعاب ولو تعارض التبرير وتفرق صدقة الفطر  
كان تفرقها أولى كما بحثه الزركشي أخذ من كلام الرافعي (قوله ليحصل فضيلة القرب الى الامام)  
تعليلا لسن البكور قال العلامة البرماوي فن فعل ذلك كتب له ثواب أكثر مما بعده وليس ذلك عبارة عن  
قدر بعينه يحكم له به كما في ساعات الجمعة (قوله وانتظار الصلاة) أي وليحصل فضيلة انتظار الصلاة (قوله  
لغير الامام) أي وغرجوا الى الصحراء كما أشعر به تعبيره بالمصلي فان صلوا في المسجد مكثوا فيه اذا صلوا  
الفجر كما بحثه البدر بن قاضي شهبة واشتظهره الغزي قال ع ش فلو خرجوا من المسجد ثم عادوا اليه  
فان كان حضورهم في الاصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة  
التبرير وان كان الحضور مجرد صلاة بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة وقال الرشيد في تقدم ان  
المستحب في الغسل أن يكون بعد الفجر فقد تعارض استحباب كونه بعد الفجر واستحباب المكث في  
المسجد الى صلاة العيد فابهم ما راعى وكلامنا في الابتداء والاذا اتفق انه حضر بلا غسل فليذهب له بعد  
الفجر ثم يحضر للعيد كما صرح به في التحفة أي حيث قال ومجمله أي سن المكث ان لم يحتاج لزيادة تزيين ونحوه  
والاذهب وأنى فور وقد يقال لا تعارض لاندفاعه بأن يغتسل عقب الفجر بمجمله مثلا ثم يحضر لصلاة الصبح  
ويستمر الى صلاة العيد لكن قد يلزم عليه فوات سنة المبادرة لصلاة الصبح أو سنة إيقاعها في أول الوقت  
أو سنة الجماعة اذا كان امامها يبادر بها في أول الوقت فلي تأمل (قوله أما الامام فيسن له تأخير الحضور)  
أي ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التبرير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر  
الشارع ع ش (قوله الى ارادة التحريم) أي بصلاة العيد ويكره له بعد حضوره التنفل قبلها وبعدها  
لاشتغاله بغير الاهم ولحافته فعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى عقب حضوره وخطب عقب صلاته كما  
علم من الاخبار لا لما موم فلا يكره له ذلك قبلها مطلقا ولا بعدا ان لم يسمح الخطبة لانه لم يشتغل بغير الاهم  
بخلاف من يسمعه لانه بذلك معرض عن الخطيب بالكيفية أسنى (قوله للاتباع) أي رواه الشيخان ولان  
انتظارهم اياه أليق فكما يحضر لا يتدنى بغير الصلاة فعن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الحديث (قوله ويسن المشي الى المصلي) أي سواء  
كان مسجد أم صحراء أو يكون مشيه بسكينة (قوله ان قدر عليه) أي على المشي وسيأتي مقابل هذا القيد  
(قوله ذهابا أي في الذهاب) أشار به الى أنه منصوب بنزع الخافض قال في المصباح ذهب في الارض  
ذهابا أي بفتح الذاو وذهو ياومذها مضى وذهب مذهب فلان قصد قصد وطريقته (قوله للخبر  
الصحيح في الجمعة) أي وغيرهما من الصلوات المكتوبة ويقاس بها العيد وغيره واستدل في الاسنى بقول  
على رضى الله عنه من السنة أن يخرج الى العيد ماشيا رواه الترمذي وحسنه (قوله وأتوها وأنتم تمشون)  
أي بأرجلكم والحديث بتامه اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما  
أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وتقدم الكلام على هذا الحديث (قوله أما العاجز) أي عن المشي هذا مقابل  
قوله ان قدر عليه (قوله لمعد أو ضعف) أي أو نحوهما وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه  
به عليه في الايعاب (قوله فيركب) يعني فلا بأس بالركوب ذهابا ورجوعا العذر (قوله وأما غيره) أي  
غير العاجز وهو القادر على المشي (قوله فلا يسن له المشي راجعا) أي بخلاف ذهابه كما تقرر (قوله

بل هو مخير بينه) أي المشي (قوله وبين الركوب) أي لاتقضاء العبادة فلا بأس بركو به وذ كر ابن  
 الاستاذ أن الأولى لاهل ثغر بقرب عدوهم ركوهم ذهابا وإيابا وأظهار السلاح قال ع ش لم يذ كر مثل  
 ذلك في الجمعة ولو قيل به لم يبعد ولعل حكمة ذ كرهم له في العيد دون الجمعة كونه يوم مطلب فيه اظهار الزينة  
 لذاته لا للصلاة انتهى ومثل أهل الثغر المختلطون بعدوهم في بلد مثل بل أولى أفاده الشرواني (قوله نعم  
 ان تضرر الناس بركو به) استدراك على التخيير بين الركوب وعدمه في الرجوع (قوله لغير الزجة)  
 لجاح دابته (قوله كره ان خف الضرر) أي عرفا فيما يظهر (قوله والاحرم) أي وان لم يخف الضرر  
 بأن اشتد تضرر الناس بركو به حرم لا بدائه (قوله ويسن لمصلي العيد) أي سواء الامام والمأموم بل  
 والمنفرد (قوله الرجوع من المصلي) بفتح اللام المشددة أي محل الصلاة سواء المسجد وغيره واستحب  
 في الام أن يقف الامام في طريق رجوعه الى القبلة ويدعو وروى حديثا فيه وروى الطبراني وغيره عن  
 علي رضي الله عنه قال الخروج في العيدين الى الجبانه من السنة (قوله بطريق أي في طريق آخر غير الذي  
 ذهب فيه) أي ان كان هناك طريقان فاكثر (قوله وأن يكون) أي طريق الرجوع (قوله أقصر من  
 طريق الذهاب) أي فيخص الذهاب بالطويلة من الطريقين لأن أجر الذهاب أعظم من أجر الرجوع  
 لأن الأول لمحض العبادة بخلاف الثاني وأما قول الامام ان الرجوع ليس بقرية فقال السبكي انه غلط  
 بل يثاب في رجوعه فافهم (قوله كافي سائر العبادات) أي كالخروج وعبادة المريض فانه يسن ذلك فيها  
 كما ذكره النووي في رياض الصالحين قال ع ش ظاهره وان ضاق الوقت لكن قال ابن العماد  
 ويستحب الذهاب في أطول الطريقين الا للصلاة على الجنائز فانها اذا كانت في المسجد أو غيره نذبت  
 المبادرة اليها والمشي اليها من الطريق الأقصر وكذا اذا خشى فوات الجماعة انتهى ويؤخذ منه بالأولى  
 نذب الذهاب في أقصر الطريقين والاسراع اذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكرنا اذا خاف فوت الفرض انتهى  
 وهو حلي لا غير فيه (قوله لمصلي أنه صلى الله عليه وسلم) دليل لسن الذهاب في طريق الرجوع  
 في أخرى (قوله كان يفعل ذلك في العيد) رواه أبو داود وغيره وفي البخاري عن جابر رضي الله عنه  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم العيد خالف الطريق (قوله اما الشهادة الطريقين له) الخ هذا  
 بيان اسباب المخالفة بين الطريقين وقد ذكرناه وجوها كثيرة ذكر الشارح هنا ستة ولم يذ كر الا رجح  
 منها ورجح في الاسنى كغيره انه تكثير للاجر قال الرشيدى وانما خص الذهاب بذلك أي الاطول لانه  
 حينئذ قاصد لمحض العبادة (قوله أولئك اهلهم ما به) أي يمرورهم ما والمراد بأهلهم ما ساءلهم من الجن  
 والانس وقيل بسوى بينهم ما في مزية الفضل (قوله أولا ستفتائه فيهما) أي في الطريقين وعبارة حواشي  
 الروض وقيل ليعبهم في السرور به أو التبرك بمروره برؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء  
 أو التعليم أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك (قوله أولئك صدق على فقرائهم) أي أوليصل  
 رحمة فيهما أو يساوى بين الاوس والخزرج في المرور لانهم يتفخرون بمروره صلى الله عليه وسلم بهم وقيل  
 لأن طريقه الى المصلي كانت على جهة اليمين فلورجع منها لرجع على جهة الشمال فرجع من غيرها (قوله  
 أولا رادة غيظ المنافقين) أي واليهود أولئك حذر منهم أولاظهار شعار الاسلام فيهما أولاظهار ذ كر الله تعالى  
 أوليرهب المنافقين واليهود بكثرة من معه ورجحه ابن بطال (قوله أولئك تفاؤل بتغير الحال) تفاعل من  
 الفأل قال في المصباح بسكون الهمزة ويجوز التخفيف هو ان تسمع كلاما حسنا فيقيم به وان كان قبيحا  
 فهو الطيرة وتفاؤل بكذا تفاؤل انتهى (قوله الى المغفرة والرضا) أي وقيل لئلا تكثر الزجة قال السيد  
 البصري ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني اذ لا مانع من اجتماعها الا يقال لا يتأتى الجمع بين اغاظة المنافقين  
 والحذر منهم لانا نقول الحذر من مريم أو لاحتمال أن يتهبوا في الابواب والاغاظة لمن يمر بهم قال  
 في الاسنى ثم من شاركه صلى الله عليه وسلم في المعنى نذب له ذلك وكذا من لم يشاركه

بل هو مخير بينه وبين  
 الركوب نعم ان تضرر الناس  
 بركو به لغير الزجة كره ان  
 خف الضرر والاحرم  
 (و) يسن لمصلي العيد  
 (الرجوع) من المصلي  
 (بطريق) أي في طريق  
 (آخر) غير الذي ذهب فيه  
 وأن يكون (أقصر) من  
 طريق الذهاب (كافي  
 سائر العبادات) لما صح  
 أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يفعل ذلك في العيد اما  
 شهادة الطريقين له أو  
 لتبرك أهلهم ما به أولا ستفتائه  
 فيهما أولئك صدق على  
 فقرائهم أولا رادة غيظ  
 المنافقين أولا تفاؤل بتغير  
 الحال الى المغفرة والرضا

(قوله أقصر من طريق)  
 الخ أي لأن أجر الذهاب  
 أعظم (قوله أولئك تفاؤل)  
 الخ أو ليزور أقاربهم أو  
 قبورهم فيهما أو خشية العين  
 أو الزجة أو غير ذلك قال  
 في التحفة وعلى كل من  
 هذه المعاني يسن ذلك  
 ولولم توجد فيه كالرمل  
 والاضطباع انتهى ولا  
 شبهة في ان نفي الجميع بعيد  
 اذ نحو شهادة الطريقين  
 والتفاؤل بتغير الحال لا بد  
 من وجوده

(قوله لاخراج الفطرة) لان أفضل اوقات اخراجها يوم العيد بعد صلاة الصبح وقبل العيد فينسع وقت الفضيلة لاخراجها بتأخيرها قليلا  
وأما وقت الاضحية فاما يدخل بعد طلوع الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين فاذا عجلت اتسع الوقت قال في التحفة  
وحد الماوردى ذلك في الاضحية بمضى سدس النهار وفي الفطر بمضى ٣٢٥ ربه وهو بعيد وانما الوجه انه في

الاضحية يخرج عقب  
الارتفاع كرمح وفي الفطر  
يؤخر عند ذلك قليلا  
انتهى كلام التحفة  
وبوافقها قول النهاية  
وتعجيل حضوره في  
الاضحية ندبا ويؤخره

في الاظهر تأسيابه صلى الله عليه وسلم كالرمل والاضطباع سواء فيه الامام والقوم قال الكردى ولا شبهة  
أن في الجميع بعيدا نحو شهادة الطريقين والتغاول بتغير الحال لا بد من وجوده انتهى (قوله ويسن  
للامام الاسراع في الخروج الى صلاة عيد النحر) هذا غير الكور والمذكور آتفا كما هو ظاهر (قوله  
والتأخير قليلا في الخروج الى صلاة عيد الفطر) وحد ذلك الماوردى كما نقله في الاسنى بمضى سدس  
النهار وفي الفطر بمضى ربه أى وابتدأ وهما من الفجر قال في النهاية وقد نظرت في ذلك أى التحديد بعضهم  
وينبغي أن يحمل على أن غاية التأخير المطلوب ذلك انتهى وكانه أشار بالتنظير الى ما قاله الشارح في التحفة  
مما نصه بعد نقله كلام الماوردى وهو بعيد وانما الوجه انه في الاضحية يخرج عقب الارتفاع كرمح  
وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا انتهى وأقره ع ش (قوله لما ورد مرسلان أمره صلى الله عليه  
وسلم بذلك) أى بالاسراع في عيد النحر والتأخير في عيد الفطر فهو دليل للصورتين معا والحديث رواه  
البهقي بلفظ كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم رضى الله عنه حين ولاء البحرين أن  
عجل الاضحية وأخر الفطر قال البهقي وهو مرسل انتهى قال في التحفة وهو حجة في مثل ذلك (قوله  
وليتسع الوقت بعد صلاة النحر للتضحية) عطف على لما ورد الخ من عطف الحكمة على الدليل ولذا عبر  
في التحفة كغيرها بقوله وحكمته اتسع الخ وبيان ذلك أن وقت التضحية انما يدخل بعد طلوع الشمس  
ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات الى آخر أيام التشريف فاذا عجلت الصلاة اتسع قال في البيهجة

بين مضى قدر ركعتين \* وخطبتين أى خفيفتين  
من الطلوع يوم نحر والى \* آخر تشريق ثلاثة ولا

(قوله وقبل صلاة الفطر لاخراج الفطر) أى وليتسع الوقت قبل صلاة عيد الفطر لاخراج زكاة الفطر  
لأنها وان كان وقت أدائها من الغروب بل ومن أول رمضان لكن الافضل اخراجها بعد صلاة الصبح  
وقبل صلاة العيد فاذا أخرت قليلا اتسع وقت الفضيلة قال في البيهجة

أداؤه قبل غروب فطره \* وقبل أن صلى كمال أجره

(قوله وسن الاكل والشرب) هكذا في نسخ هذا الشرح بالواو وكأنها بمعنى أو لم تكن من تحريف  
النسخ وعبر بأو في التحفة والامداد وقال في فتح الجواد بسن أحدهما وفي النهاية كالاسنى أى والمضى  
والشرب كالا كل انتهى كردى لكن المنصوص عليه التعبير بالواو ولفظه قال الشافعي في الأم ونجس تأمر  
من أى الصلاة ان يأكل ويشرب قبل ان يغدو الى المصلى فان لم يفعل أمرناه بك في طريقه أو المصلى ان  
أمكنه فان لم يفعل ذلك فلا شئ عليه ويكره له ان لم يفعل انتهى بحر وفه (قوله فيه أى في الفطر قبلها أى  
قبل الصلاة) أى ويكون ذلك في بيته قال في الامداد ولو لم يفعل ذلك قبل خروجه سن له فعله في الطريق  
أو المصلى ان أمكنه وقضيته أن فعله في الطريق لا تنجز به مرواته وهو ظاهر لما يأتي في الشهادات وهو  
مذكور في التحفة وغيرها كبرى وعبارة التحفة ولو في الطريق كما صرح به بعضهم ومثلها المسجد بل  
أولى وعليه فلا تنجز به المرواة لعذره (قوله والامساك في عيد النحر) أى ويسن الامساك عن الاكل  
والشرب قبل الصلاة في عيد النحر (قوله للاتباع) رواه الترمذى وصححه ابن جبان والحاكم من حديث  
بريد رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم  
الاضحية حتى يصلى فهو دليل للصورتين (قوله وليتميز اليومان) أى يوم الفطر ويوم النحر بالمبادرة  
بالا كل أو تأخير (قوله عما قبلها) أى اذا قبل يوم الفطر بحرم فيه الاكل بخلاف ما قبل يوم النحر أى

(و) يسن للامام (الاسراع  
في) الخروج الى صلاة  
عيد (النحر والتأخير)  
قليلا (في) الخروج الى  
صلاة عيد (الفطر) لما  
ورد مرسلان أمره صلى  
الله عليه وسلم بذلك  
وليتسع الوقت بعد صلاة  
النحر للتضحية وقبل  
صلاة الفطر لاخراج  
الفطرة (و) يسن (الاكل)  
والشرب (فيه) أى في  
الفطر (قبلها) أى قبل  
الصلاة والامساك في عيد  
النحر للاتباع وليميز  
اليومان عما قبلهما

في عيد الفطر قليلا انتهى  
(قوله والشرب) هكذا  
رأيت بالواو في عدة نسخ  
من هذا الكتاب  
والمناسب كغيره التعبير  
بأو وبها عبر في التحفة  
والامداد وفتح الجواد  
ويسن أحدهما أى الاكل  
والشرب وعبر في النهاية

كالاسنى بقوله والشرب كالا كل انتهى ولعل ما هنا من تحريف النسخ (قوله وليتميز اليومان) الخ قال في شرح الروض اذا قبل يوم الفطر  
بحرم فيه الاكل بخلاف ما قبل يوم النحر وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها أول الاسلام بخلافه قبل صلاة النحر  
وليوافق الفقهاء في الحالين اذا ظاهر انه لا شئ لهم الا من الصدقة وهى سنة في الفطر قبل الصلاة وفي النحر انما تكون بعدها انتهى قال في



التحفة عقب التعليل بنحو ما ذكره هنا من أنه أي من حيث الأصل فلا نظر لصائم الدهر ولا لمفطر رمضان كما هو ظاهر ونقل الشوبري عن ابن أبي شريف أن المعنى في التأخير ٣٢٦ في عيد النحر أن يكون أول ما يطعم ذلك اليوم لحم أضحيته وعلى هذا اقتصر الداودي في شرح

المختصر وفي الحديث تنبيه عليه فهو أولى لذلك ابن أبي شريف انتهى وأقول هو ظاهر وكان عدولهم عنه لما ذكره من عدم اطراحه إذ أغلب الناس لا توجد منه التضحية والافني التحفة

وبسن الاكل من كبد الاضحية للاتباع (و) بسن (تمروتر) أي أن يكون المأكول كذلك للاتباع \* وصلاة العيد ركعتان ووصفها في الشروط والأركان والسنن كغيرها لكنها امتازت عن غيرها بأمر ترتب فيها (و) منها أنه (يكبر) الإمام والمنفرد (في الركعة الأولى) ولو من المقضية (قبل القراءة) أي قراءة الفاتحة (سبعاً) (يقينا)

وغيرها يندب الفطر يوم النحر على شيء من الاضحية وقد ذكره هنا أيضاً لكن قيده بكبدها ثم رأيت الامداد علل بذلك أيضاً قال وليكون التأخير في الاضحية حاملاً على أكل كبد الاضحية فانه سنة للاتباع رواه أحمد إلى آخر ما قاله قال ويكره ترك ذلك كله في المجموع عن النص انتهى وكرهه الترمذي المذكور نقلها في النهاية وغيرها

بحسب الأصل فلا يرد مفطر رمضان للسفر مثلاً ولا صائم عرفة أو الدهر وليعلم نسخ تحرير الفطر قبل صلاته فانه كان محرماً قبلها أول الاسلام بخلافه قبل صلاة النحر وليوافق الفقهاء في الحالين إذا ظاهراً أنه لا شيء لهم إلا من الصدقة وهي سنة في الفطر قبل الصلاة وفي النحر إنما يكون بعدها ويكره ترك ذلك نقله في المجموع عن نص الام انتهى استي بنقص وزيادة (قوله) ويسن الاكل من كبد الاضحية أي المتطوع بها كما هو ظاهر وتقييده بالكبد لبيان الاكل في التحفة عندئذ يندب الفطر يوم النحر على شيء من أضحيته وفيها في باب الاضحية ومنه يؤخذ أن الفضل الكبد الخ ومثل الاضحية الهدية المتطوع بها قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير وانما يجب الاكل لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائره الله فجعلها لنا وما هو للانسان فهو مخير بين تركه وأكله وسيأتي في باب ما إن شاء الله تعالى تنمة الكلام على ذلك (قوله للاتباع) رواه البيهقي في سننه بلفظ كان صلى الله عليه وسلم يأكل من كبد أضحيته (قوله) ويسن تمر ووتر (أي فالتمر أولى من غيره والوتر أولى من الشفع) (قوله) أي أن يكون المأكول كذلك أي تمر أو وتر قال في التحفة والحق به الزبيبي انتهى ومعلوم أن هذا في المأكول قبل صلاة عيد الفطر لما مر أن نفع الافضل في الاضحية الاكل بعد صلاته من الاضحية أو كبدها وبقي فيما إذا لم يضح هذا الافضل أن يكون المأكول بعدها تمر ووتر آخر (قوله للاتباع) أي رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر يوم الفطر حتى يأكل تمرات زادني رواية وأية توباً كاهن وترأوا زاد ابن حبان في روايته ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً قال القسطلاني وخص التمر لما في الحلو من تقوية النظر الذي يضعفه الصوم ويرق القلب ومن ثم استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً كالعسل رواه ابن أبي شيبة وأما كونها وترافلاً إشارة إلى الوحدة كما كان عليه الصلاة والسلام بفعله في جميع أموره تبركاً بذلك (قوله) وصلاة العيد ركعتان بالاجماع وللادلة الآتية (قوله) وصفها في الشروط والأركان والسنن (أي المقدمة في محالها مفرقة) (قوله) كغيرها من سائر الصلوات فيحرم بها بنية صلاة عيد الفطر والاضحية مطلقاً كما مر أول صفة الصلاة وقبل الاحتياج إلى تمييز عيد الفطر من الاضحية لاستوائهما في مقصود الشارح وهذا أقلها وأما بيان أكلها فقد كور في قول المتن ويكره الخ (قوله) لكنها امتازت عن غيرها (أي من بقية الصلوات وهذا استدراك على ما تضمنته التشبيه) (قوله) بأمر ترتب فيها أي دون غيرها وكذا بأمر يرتفع فيها ما لا يرتفع في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان تولى كما سيأتي (قوله) ومنها أي من الأمور التي تندب فيها دون غيرها (قوله) أنه يكبر الإمام والمنفرد) خرج مما لا موم فانه يتابع إمامه في الاتيان بالتكبير وعدمه وفي عدده كما سيأتي تفصيله (قوله) في الركعة الأولى ولو في المقضية أي فلو فاتته صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء أقضاها في يوم العيد أو في غيره كما اقتضاه كلام المجموع لانه من هيئاتها وجزم به البلقي في تدرية فقال وتقضى إذا فاتت على صورتها وهو المعتمد خلافاً لما نقله ابن الرفعة في الكفاية وإن تبعه ابن المقرئ في الروض فقال لا يكبر في قضاء صلاة العيد نظر التكون التكبير من شعار الوقت وقد فات ويؤيد الأول ما أتت به النووي من استحباب القنوت في قضاء الصبح وكذا ما نقل عن الفقيه أحمد بن موسى بن عجل من أنه يشوب في صلاة الصبح المقضية إذا قلنا يؤذن لها كما هو المعتمد فان قلت يؤيد ما في الكفاية بما يأتي أنه لا يكبر المقضية أيام التشريق إذا قضاها خارجها قلت يفرق بأن التكبير هنا ذات الصلاة لا الوقت بخلافه ثم لا ترى أنه لو فعل مقضية وقت مقضية أداء العيد لا يكبر فيها فعلمنا أن التكبير ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العيد دون غيرها فاندفع قوله أنه حق الوقت على المعتمد فإذا قضاها جماعة تسن الخطية لها وتعرض لأحكام الفطر والاضحية محالة لا داعي لانه ينفع في المستقبل فليأت (قوله قبل القراءة) أي قبل الشروع فيها (قوله) أي قراءة الفاتحة (سبعاً) (يقينا) أي لما رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيد في الأولى سبعاً قبل القراءة

(قوله ثم ووتر) قال في الامداد ولم يفعل ذلك قبل خروجه من له فعله في الطريق أو المصلي إن أمكنه وقضيته أن فعله في الطريق لا تنضم به مروءته وهو ظاهر لما يأتي في الشهادات وهو مذكور في التحفة وغيرها وفي



وفي الثانية خمس قبل القراءة قال بعض الفضلاء لا طم حكمة لعددان لما كان في التورية أثر عظيم في التكبير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته ورا وجعل سبعا في الاولى لذلك وتذكير الاعمال الحج السبعة من الطواف والسعي والجمار وتشويقا اليها لان النظر الى العدد الاكبر اكثر وتذكير الخالق هذا الوجود بالتذكير في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع ومن فيها من الايام السبع لانه خلقه في ستة ايام وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع بالرفق بهذه الامة ومنه تخفيف الثانية على الاولى وكانت الخمسة اقرب ورا الى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خمس لذلك مناوئ على الجامع الصغير عند حديث التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية (قوله سوى تكبيرة الاحرام والركوع) أي فتكون الجلالة معهم ما تسعها من هبنا وجعل مالك والمزني وأبو ثور تكبيرة الاحرام من السبعة قال في المغني ورد عليهم بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر سبعا وفي الثانية خمس سوى تكبيرة الاحرام واه أبو داود وهو حجة على أبي حنيفة رضى الله عنه أيضا حيث قال يكبر ثلاثا انتهى كلام المغني (قوله فان شك) أي مصلى العيد في عدد التكبيرات وهذا محترز قول المتن بقينا (قوله أخذ بالقل) أي كما في الشك في عدد الركعات ولو كبر عثمانيا وشك هل نوى الاحرام في واحد منها استأنف الصلاة اذا اصل عدم ذلك أو شك في أيها نوى به الاحرام جعلها الاخرى وأعاد التكبيرات سبعا احتياطا نهاية بتوضيح (قوله مع رفع اليدين في كل تكبيرة) أي من السبع والخمس الآية قال العلامة سم قضية اطلاقه استتجاب التكبيرات الشامل لما اذا فرقتها وما اذا واهأ أن موالاته رفع اليدين معها لا يضر مع أنها أعمال كثيرة متواليمة ووجهه كما وافق عليه الرملي أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل فلذلك يمكن مضاويعه لوجه ما اعتمدته شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في ذلك فراجعته انتهى وستأني ان شاء الله تعالى عبارة التبعة واستقرب ع ش ماقاله الرملي قال اذا غابته أنه ترك سنة وهي الفصل بين التكبيرات وأني بالتكبير الذي هو مطلوب منه ويمكن حمل كلام ابن حجر على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة فان البطلان فيه قريب (قوله حذو منكبيه) أي بأن تحاذي اطراف أصابعه أعلى أذنيه وأياما شحتي أذنيه وراحته منكبيه هذا ما قاله النووي (قوله كما في صفة الصلاة) أي في بابها وان كان مذكورا في فصل السنن وسن أن يضع عناءه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحريم ويأتي في ارسالهما ما مر أنه لا يلبأس به لان المقصود عدم الغيبتهما وهو حاصل مع الإرسال وان كانت السنة وضعهما تحت صدره ومر الكلام هنالك مستوفى (قوله ووقت السبع الفاصل بين الاستفتاح والتعوذ) أي في أي بدعاء الافتتاح أو لائم التكبيرات السبع ثم يتعوذ لان التعوذ لا افتتاح القراءة قال الشيخ البيجوري ويجهز بالتكبير وان كان مأموما ولو في قضائها لان القضاء يحكي الآداء (قوله فان فعلها) أي التكبيرات تفرع على تقييد الوقت المذكور بالفاضلية (قوله بعد التعوذ) أي وقبل الشرع في الفاتحة (قوله حصل أصل السنة) أي ويكون مفضولا (قوله لبقاء وقتها) أي التكبيرات لتعليل لحصول أصل السنة وعبارة البيجوري ولو تعوذ قبله أي التكبير ولو عمدا كبر لانه لا يفرق بالتعوذ بخلاف ما لو تعوذ قبل الافتتاح لانه بعد التعوذ لا يكون مقتضا (قوله بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة) أي ولو ببعض البسملة كما قاله في التحفة وهذا محترز فليحفظ فيما مر كما قررته (قوله عمدا أو سهوا أو جهلا بعمله) أي التكبير من أنه قبل الفاتحة قال الشوري ولو شرع في التكبير فله العود الى الافتتاح على ما أفتى به الشهاب الرملي والفرق بين التكبير والتعوذ كما قاله والشيخنا ان كلاما من الافتتاح منظور اليه في كل صلاة فروع فيهما الترتيب ولا كذلك الافتتاح والتكبير كذا فرق فليحذر نقله الجمل (قوله أو شرع امامه) أي المأموم في القراءة وهذا عطف على شرع في الفاتحة (قوله قبل أن يأتي) أي المأموم بالتكبير أصلا (قوله أو يتمه) أي وقبل أن يتم المأموم التكبير وعبارة الروض مع الاسنى اذا

سوى تكبيرة الاحرام  
والركوع فان شئ أخذ  
بالاقل (مع رفع اليدين)  
في كل تكبيرة حذو منكبيه  
كما مر في صفة الصلاة  
ووقت السبع الفاضل  
(بين الاستفتاح والتعوذ)  
فان فعلها بعد التعوذ  
حصل أصل السنة لبقاء  
وقتها بخلاف ما اذا شرع  
في الفاتحة عمدا أو سهوا  
أو جهلا بمحله أو شرع  
امامه قبل أن يأتي بالتكبير  
أو تنه

(قوله في الفاتحة) ولو  
لبعض البسملّة كما في  
التحفة قال في النهاية فإن  
عادم تبطل بخلاف الخ

والشؤون

نسى المصلي يعني ترك التكبير المذكور ولو عمد أو جهلا لمحله فقرأ الفاتحة أو شيئا منها أو قرأ الامام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يعد اليه التارك في الأولى ولم يتمه الامام أو المأموم في الثانية الخ (قوله فانه يفوت) تفريع على بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة الخ (قوله ولا يأتي به) أي بالتكبير الفائت سواء الكل أو البعض يعني لا يتداركه قال في التحفة ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشرع الامام في الفاتحة بأنه شعار خفي لا تظهر به مخالفة بخلاف أي التكبيرات فانه شعار ظاهر لنسب المهر بها والرفع أي للدين فيها كما مر في الاتيان بها أو ببعضها بعد شروع الامام في الفاتحة بخالفته و يؤيده انه لو اقتدى بمخالف فتركها تبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه تأمل (قوله للتلبس بالفرض) أي وهو الفاتحة وهذا تعليل لعدم الاتيان بالتكبير قال الشويرزي يؤخذ منه انه لا يؤثر الشرع في قراءة السورة قبل الفاتحة لعدم الاعتداد بها ولا نها غير فرض (قوله ولو تداركه) أي التكبير الفائت (قوله بعد الفاتحة سن له اعادتها) كذا في التحفة وغيرها قال فيها وكانهم اعملم براعوا القول بالبطال بتكريرها ما لان محله فيما ليس بعد أي وهو انما كررها هنا طلبها منه لتقع القراءة بعد التكبير واما ضعفه جدا والاول أقرب (قوله أو بعد الركوع) أي أو تدارك التكبير الفائت بعد تلبسه بالركوع قال ع ش أو فيما يقرب منه بأن وصل الى حد لا تجزئه فيه القراءة (قوله بأن ارتفع ليأتي به) أي بالتكبير الفائت (قوله بطلت صلاته ان علم وتعمد) أي بخلاف الجاهل والناسي لكنهما يسجدان للسهو آخر صلاتهما لا يرتكبا ما يليه الصلوة (قوله وفي الثانية خمساً) أي ويذكر في الركعة الثانية خمساً بقيناسوى تكبيرة القيام والركوع وهذه التكبيرات السبع والخمس هيأت كالنعوذ والافتتاح فلا يسجد لتركهن عمداً أو سهواً فان سجده عامداً أو عاملاً بطلت صلاته أو جاهلاً فلا ولوندر صلاة العيد وصلاتها كسنة الظاهر بدون التكبيرات المذكورة صحت وخرج من عهدته النذر لما تقرر أنها هيأت وان كره ركها والزيادة عليها وكذا ترك الرفع فيها والذكر بينها (قوله ويأتي فيها) أي في هذه التكبيرات الخمس التي في الركعة الثانية (قوله نظير ما تقرر في الاولى) أي من انها قبل التعوذ وفي وقها الفاضل وانها بعده يحصل السنة وغير ذلك من التفاريح قال في التحفة ولو ترك غير المأموم تكبير الاولى أي به في الثانية مع تكبيرها على ما ذكره غير واحد وكانهم أخذوه من نظيره السابق في الجمعة والمنافقين غفلة عما في الامم واعتمده ابن الرفعة ومن بعده انه يكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية ويؤيده ما يصرح به كلامهم أن الشرع في قراءة الفاتحة بعد ما فوات مشروعيته وما فانت مشروعيته لا يطلب فعله في محله ولا غيره وقولهم فلا يتداركها صريح فيه ويهتدى به في الفرق بين هذا ونظيره المذكور لان قراءة الجمعة ثم لم تفت مشروعيته كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنهما انتهى وقد يقال لم فانت المشروعية هي الاثم وقد يفرق بتأكد قراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات سم (قوله والمأموم يوافق امامه) هذا مقابل لقوله السابق الامام والمنفرد فلو قال وأما المأموم فيوافق لكان أظهر (قوله ان كبر ثلاثاً أو ستاً) أي أو أربعاً أو خمساً أو غيرهما وانما ينص على الثلاث والست لان الخلاف انما هو فيهما في النهاية ولو اقتدى بحنفى كبر ثلاثاً أو مالكي كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه مع انها سنة ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعمله بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكدواً أيضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد تؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فليثبت حديثها في الصحيحين (قوله فلا يز يد عليه ولا ينقص عنه) أي عما كبر به الامام ولو زاد امامه على السبع أو الخمس هل يتابعه أولاً فيه نظراً وينبغي له عدم متابعته لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه فيها بالرفع لم يضر لانه مجرد ذكر وعدم طلب الزيادة فيما ذكر يستفاد من قول التحفة الاتي على الاثر والذي يتجه الخ (قوله ندباً فيها) أي في عدم الزيادة وعدم النقصان قال في التحفة وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الحنابلة خمساً بان التكبيرات ثم أركان ومن ثم

فانه يفوت ولا يأتي به للتلبس بفرض ولو تداركه بعد الفاتحة سن له اعادتها أو بعد الركوع بأن ارتفع ليأتي به بطلت صلاته ان علم وتعمد (وفي الثانية خمساً) ويأتي فيها نظير ما تقرر في الاولى والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيها

(قوله ان كبر ثلاثاً أو ستاً الخ) قال أي في الفتح وأصله سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يز يد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيها سواء اعتقد امامه ذلك أم لا الخ وذكر نحوه في الايعاب قال في التحفة والذي يتجه أنه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقه أحدهما والا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى وتعبه ابن قاسم بأن كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وان لم يعتقه واحد منهما انتهى والامر كمال فليحمل ما في التحفة على ما اذا زاد على ما يعتقه كلامهما أو غير موضع الى موضع لا يقول به أحدهما

جری فی زیادتها خلاف فی الابطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أني بما يعتقده أحدهما  
والأفلاحيه لم يتابعه حينئذ قال سم كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وإن لم يعتقده واحد منهم  
قال الكردي والأمريكي قال فليحمل كلام التحفة على ما إذا زاد على ما يعتقده كل منهم أو غير موضع  
موضع لا يقول به أحدهما (قوله ولو ترك إمامه التكبيرات) أي جميعها سواء كان تركه لها عمدا أو سهوا  
أو جهلا لم يحله (قوله لم يأت بها) أي لم يأت المأموم بالتكبيرات ولا يعضها والفرق بين ما هنا وما صرحوا  
به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى مصلي العيد بمصلي الصبح مثلا حيث أتى هناك بالتكبيرات اتحادا لصلاة  
المأموم هنا واختلافها ثم فكان لكل حكمه إذا المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتمعدا فتباعدت على الإمام  
بخلافها مع اختلافهما قال ع ش ثم ما ذكر من أنه لا يأتي به إذا تركه إمامه بشكل بما لو ترك الإمام دعاء  
الافتتاح وشرع في القراءة فإن المأموم يأتي به اللهم إلا أن يقال إن دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها  
وهو أكبر من التكبير فطلب مطلقا ومرعن التحفة الفرق بينهما بأن الافتتاح شعار خفي بخلاف التكبيرات  
قال ع ش بعد نقله هنا وما ذكرناه أوضح لأن ما ذكره قد يرد عليه أن الرفع والجهر سستان زائدتان على  
التكبير وحيث عرض ما يقتضي تركهما تركا وجي بالاصل وهو التكبير سر انتهى وليس كذلك فليتأمل  
(قوله ولا يكبر المسبوق) الخ أي من لم يدرك مع الإمام جميع التكبيرات هذا هو المراد بالمسبوق هنا (قوله  
الأمأ أدرك من التكبيرات مع الإمام) أي فلو لم يدرك شيئا منها لم يأت بها نظير ما مر آنفا (قوله فلو اقتدى به)  
أي بالإمام فربيع على المتن (قوله في الأولى مثلا) أي وكذا الر كمة الثانية (قوله ولم يبق من السبع  
الأواحدة مثلا) يعني لم يدرك من التكبيرات السبع مع الإمام الأواحدة أو اثنتين مثلا (قوله كبرها معه)  
أي كبر المسبوق الواحدة مع الإمام (قوله ولا يزيد عليها) أي على الواحدة بل يقتصر عليها فقط (قوله ولو  
أدركه في أول الثانية) عطف على فلو اقتدى به فهو تفرع أيضا على المتن (قوله كبرها معه خمساً) أي لاسبعها  
(قوله وأتى في ثانيته) أي المسبوق (قوله بخمس أيضاً) أي ولا يقتضي التكبيرتين المتر وكنتين في الركعة  
الأولى (قوله لأن في قضاء ذلك) تعليل للآتيان بالخمس أيضاً في ثانيته (قوله ترك سنة أخرى) أي وهي كون  
التكبير في الثانية خمسة فلا تغير سنتها باتيانها بالسبع كذا قالوه واستشكل بما ذكره في سنن الصلاة أنه لو قرأ  
المتأقنين في الركعة الأولى من صلاة الجمعة سن له قراءة سورة الجمعة في الركعة الثانية منها قال في التحفة وقد  
يفرق بأن ما يدركه المأموم أول صلاته وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية للإمام فلم يأت في الأولى بما يسن في  
الثانية فليس نظير تلك لكن قضيته أن المنفرد لو كبر في الأولى خمساً كبرها في الثانية أيضاً ولا يشكك بتلك  
إذا ليس نظيرها لأنه هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وشم لم يأت في الأولى بشئ من صورتها أصلاً وقضيته  
أنه لو قرأ بعض الجمعة في الأولى لم يأت بها في الثانية وهو محتمل وبمحتمل خلافه وعليه يفرق  
بتمايز البعض عما في الثانية ثم فجمع معه بخلافه هنا ثم رأيت أنه أشار لاستشكل ما هنا بما مر في الجمعة والمتأقنين  
ولم يجيب عنه (قوله وسن قراءة في) أي سورتها وقيل محبب بالارض من زمردة خضراء متصلة عروقه  
بالصخرة التي عليها الارض والسماء كهيئة القبة وعليه كتفاها وخضرة السماء منه والعالم داخله ولا يعلم  
ما وراءه إلا الله تعالى هذا هو المشهور عند أكثر المفسرين وأما ما قاله بعضهم أن جبل قلاو جوده أصل فقال  
في التحفة يرده ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم عن  
الترمذي وتخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأي فيه حكمه حكم المرفوع إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم منها أن وراء أرضنا بحراً محيطاً ثم جبال يقال له قاف ثم أرضنا ثم بحراً  
ثم جبالاً وهكذا حتى عد سبعاً من كل وأخرج بعض أولئك عن عبد الله بن بريدة أنه جبال من  
زمرد محيط بالدياء عليه كتفا السماء وعن مجاهد مثله وكما اندفع بذلك قوله لا وجود اندفع قوله أنه  
ولا يجوز اعتقاد ما دل عليه لأنه أن أراد بالدليل عليه مطلق الأمانة فهذا عليه أدلة أو الأمانة القطعية فهذا

ولو ترك إمامه التكبيرات  
لم يأت بها (ولا يكبر المسبوق  
الأمأ أدرك) من التكبيرات  
مع الإمام فلو اقتدى به في  
الأولى مثلاً ولم يبق من  
السبع الواحدة مثلاً  
كبرها معه ولا يزيد عليها  
ولو أدركه في أول الثانية  
كبرها معه خمساً وأتى في ثانيته  
بخمس أيضاً لأن في قضاء  
ذلك ترك سنة أخرى  
(و) يسن (قراءة في)

(قوله ويقول ندبا بين كل تكبيرتين) قال في التحفة ولو اقتصدي بحنفى والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لان العبرة باعتماد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختصارا أصلا نعم لابد من تحققه لئلا لا تضبطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث ينفصل رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة انتهى كلام التحفة وخالفه الجلال الرملى واعتد أن توالى الرفع المذكور غير مبطل للصلاة محتجا بالقياس على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت وتوالى وبأن اطلاق قول الامام باستحباب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع اطلاق قولهم باستحباب الرفع مع توالى التكبير فلا يضر توالى الرفع مع توالى التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعى فلا تلزمه مفارقتها بل يجوز

٣٣٠

الرفع مع توالى التكبير فلا يضر توالى

يكنى فيه الظنى كما هو جلى تأمل (قوله في الاولى) أى فى الركعة الاولى بعد الفاتحة (قوله وان أمم بجمع غير محصورين) أى لان ما ورد فيه تعيين من الشارع لا يشترط فيه رضاهم (قوله واقتربت فى الثانية) أى وقراءة سورة اقتربت فى الركعة الثانية وتسمى سورة القمر ويقرأها تين بكاملهما مجهرًا كل من الامام والمنفرد وكذا المأموم الذى لا يسمع قراءة الامام كما فى الايعاب ولكنه لا يجهر بهما كما استظهره سم (قوله) أو الا على فى الاولى والغاشية فى الثانية) أى بكاملهما مجهرًا ايضا زاد بعضهم هم أو الكافرون فى الاولى والا خلاص فى الثانية ثم محل قراءتهما بكاملهما كفاف واقتربت حيث اتسع الوقت والاقتصر على بعضهما كذا قيد جمع وقد يقال فيه مخالفة لما فى النوار انه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت فلا فضل ان يأتي بسننها وأجيب بانه لا مخالفة لان السنه هنا تحصل بقراءة بعضهما وما فى الانوار مفر وض فيما اذا لزم فوات السنه بالكيفية على ان الذى اعتده الشارح فى نظيره هذه المسئلة ان قراءة السورتين القصيرتين عند ضيق الوقت أفضل من قراءة بعض الطويلتين فليتأمل (قوله للاتباع) أى فقد روى مسلم عن أبى واقد اللبى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الفطر والاضحى بقى والقرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر وعن النعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما بسبح اسم ربك الا على وهل أتاك حديث الغاشية فى كل سنة لكن الذى نص عليه الشافعى والا صحاب الاوليان ولذا كانت أفضل كما صرح به فى التحفة قال فى شرح مسلم والحكمة فى قراءتهما لما اشتملتا عليه من الاخبار بالبعث والاخبار عن القرون الماضية واهلاك المكذبين وتشبيه برز الناس للعبير وزهم البعث وخرجهم من الاجداث كانهم جراد منتشر والله أعلم (قوله ويقول ندبا) الخ أى فيقف ندبا بين كل سنتين من التكبيرات كآية معتدلة لا طويلة ولا قصيرة يهل ويكبر ويمجد كما روى ذلك البيهقى بسند جيد عن ابن مسعود قولا وفعلا ولا نساثر التكبيرات المشروعة فى الصلاة بغيرها ذكر مسنون فى الجملة فكذلك هذه التكبيرات (قوله بين كل تكبيرتين من السبع والخمس) أى لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أسنى (قوله الباقيات الصالحات) هذا الذى استحسنه فى المنهاج وذكره الجهور لانها الاثقة بالرجال (قوله فى قوله تعالى) أى فى سورة الكهف وأول الآية المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات الخ وفى سورة مريم إلا أن آخرها وخير مردا (قوله والباقيات الصالحات) هى أعمال الخير التى تبقى للشخص عمرتها أبدًا ويندرج فيها ما فسرته به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والكلام الطيب تنقله البرلسى عن البيضاوى (قوله خير عند ربك ثوابا) أى جزاء (قوله وخير أملا) أى ما يؤمله الانسان قال النسفى لانه وعد صادق وأكثر الأمال كاذبة يعنى ان صاحبها يأمل فى الدنيا

موافقته فيها الصحتها لا تطالب انتهى وانتصر ابن فاسم للشارح فقال ما ذكره الشارح من لزوم المفارقة غير بعيد وان خالفه مر ثم قال بعد كلام مر السابق

فى الاولى وان أمم بجمع غير محصورين (واقتربت فى الثانية) أو الا على فى الاولى والغاشية (ويقول) الثانية للاتباع (ويقول) ندبا (بين كل تكبيرتين) من السبع أو الخمس (الباقيات الصالحات) فى قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا

مانصه ولا يخفى ان تخصيص هذا الاطلاق كما علم من قواعدهم أولى وكيف يفقر العمل الكثير من غير حاجة ومع مخالفة السنة والتصفيق على خلاف القياس انتهى وقال فى قول الشارح

ثواب

لان المأموم يرى مطلق السجود مانصه ولان زيادة السجود جهلا لا تضر بخلاف الافعال الكثيرة انتهى

(قوله بين كل تكبيرتين) خرج به ما قبل الاولى من السبع والخمس وما بعدهما فلا يقول ذلك قال فى العباب وما زاد من ذكر الله فحسن قال الشارح فى شرحه كما نص عليه الشافعى رضى الله عنه وعليه فهو مفضل لان الافضل الاقتصار على قدر آية معتدلة عملا بما عليه الساف والخالف وضبطها الشيخ أبو على بقدر سورة الاخلاص انتهى وفى الامداد يجوز ان يزيد لاله الا الله وحده لا شريك له الخ وان يقول ما اعتيد وهو الله أكبر كبيرا الخ وفى الروضة عن المسعودى يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وفى المغنى والتهامة ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا كان حسنا قاله ابن الصباغ انتهى



ثواب الله ويصفيه في الآخرة انتهى (قوله وهى) أى الباقيات الصالحات (قوله وهى عند ابن عباس وجاعة) أى كآبة السبب وأما عند الجمهور فهى جميع أفعال الخير التى تبقى ثمرتها فهو أعم من ذلك كما تقرر وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال استكثر وأمن قول الباقيات الصالحات قيل وماهى يا رسول الله قال التكبير والتهيل والتسبيح والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) أى ولولوا زاد على هذا جاز فغن بعضهم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يده الخير وهو على كل شى قدير قال ابن الصباغ ولوقال ما اعتاده الناس الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً كان حسناً وعن المسعودى يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك ولكن الفضل كما فى الايعاب الاقتصار على قدر آية معتدلة عملاً بما عليه السلف والخلف وقد ضبطها الشيخ أبو على فى شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص قال سم هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة قال ع ش وقد يقال تعددها لا ينفى ما قالوه فان آياتها قصار وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية معتدلة تأمل (قوله ويسن ان يأتى بذلك) أى بالباقيات الصالحات بين كل تكبيرتين (قوله سرا) أى ولولاً امام بخلاف التكبيرات فالسنة فيها الجهر حتى للأمام كأموم كما مر عن الباجورى ثم السنة ان يصل التعمود من القراءة بالتكبير السابعة والخامسة (قوله وان يكون واضعاً) أى ويسن ان يكون واضعاً الخ (قوله بمناء على يسر) تحت صدره (قوله) أى وفوق سرته ويقبض بكف اليمنى وأصابعها كوع يده اليسرى وأول الساعد وبعض اليسرى وقيل يسط أصابعها فى عرض المفصل أو ينشرها صوب الساعد (قوله بينهما أى بين كل تكبيرتين) أى فلا يستديم الرفع لانه مكر وه ولا بأس باليدين اذا المقصود عدم العبث بهما وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعهما تحت الصدر كما تقرر (قوله كما وضعهما) أى اليدين اليمنى واليسرى (قوله كذلك) أى تحت الصدر وفوق السرة بكيفية المذكورة (قوله فى حال القراءة) يعنى فى حال قيام القراءة وان حال القراءة كحال الافتتاح (قوله كما مر فى صفة الصلاة) أى فى فصل السنن ومر ثم ان حكمة ذلك ان تكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب الذى هو محل النية والاخلاص والخشوع والعادة ان من احتفظ على شى جعل يده عليه (قوله ثم بعد الصلاة خطب ندبا) أى لما روى الشيخان عن ابن عباس قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكلهم كانوا يصلون أى العيدين قبل الخطبة فلم يخطب قبل الصلاة لم يعتد بهما رأساً كالسنة الثانية بعد الفريضة اذا قدمها عليهما وما فعله مروان بن الحكم من تقديمه الخطبة أنكر فيه غاية الانكار قال سم فلوقصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وان لم يوافق الرأى عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا فى شرح العباب اختار الحرمة قال ع ش وهو المعتمد (قوله ولولوا مسافرين) الغاية للتعيم كما يدل عليه قول النهاية وسواء فى ذلك المسافرون وغيرهم (قوله لا المنفرد) أى فمن يصلى وحده لا يسن له أن يخطب لعدم فائده بخلاف الجماعة قال بعضهم ولولوا فرادى لان المقصود الوعظ وأقل الجماعة اثنان كما مر فلو كان اثنان مجتمعان سن لاحدهما أن يخطب وان صلى كل منفردا فليتأمل قال البرناوى ولا جماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة منهن وعظمتن فلا بأس والخاتى كالنساء (قوله لا اتباع) دليل لسن الخطبة ولكونها بعد الصلاة لان الحديث رواه الشيخان كما مر آنفاً (قوله خطبتين) أى قياسا على تكررها فى الجمعة ولم يثبت هنا حديث كما قاله النووي فى الخلاصة ومع ذلك لو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف كما صرح به فى النهاية ويأتى بهما وان خرج الوقت اذا قضاها جماعة قال سم وعلى هذا فهل يتعرض للفطر والاضحية محكاة للاداء ولا نها تنفع فى المستقبل أم لافيه نظر قال ع ش ولا يبعد ندي

وهى عند ابن عباس  
وجاعة (سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله  
أكبر) ويسن أن يأتى  
بذلك (سرا) وأن يكون  
(واضعاً بمناء على يسراه)  
تحت صدره (بينهما) أى بين  
كل تكبيرتين كما وضعهما  
كذلك فى حال القراءة كما  
مر فى صفة الصلاة (ثم)  
بعد الصلاة (خطب) ندبا  
ولولوا مسافرين لا المنفرد  
للا اتباع (خطبتين)

(قوله والله أكبر) قال  
فى الامداد السنن ان  
يصل التعمود للقراءة  
بالتكبير السابعة  
والخامسة ونحوه فى فتح  
الجواد

(قوله في الأركان) فتجب الثلاثة الأولى في كل منهما وقراءة الآية في أحدهما والأولى أولى والدعاء للمؤمنين في الثانية (قوله فلا يجب هنا) أي فيجوز أن يخطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام قال في التحفة لا يجب هنا نحو قيام وجلس بينه أو طهر وستر بل تسن نعم لو كان بطلت خطبته لعدم الاعتداد بها منه مالم يتطهر ويعيدها انتهى

٣٣٢

في حال قراءة الآية جنباً

قال ابن قاسم فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وإن أتم من حيث القراءة ثم رأيت في شرح المنهج ما يصرح بصحة الخطبة حيث قال وحرمة قراءة الجنب آية في أحدهما ليس لكونها

كخطبتي الجمعة في الأركان والسنن دون الشروط فلا يجب هنا بل تسن ويسن أن يسلم على من عند المنبر وأن يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم ثم يجلس قبلها جلسة خفيفة) بمقدار الأذان في الجمعة (ويذكر فيها) أي الخطبتين (ما يليق) بالحال فيتعرض لأحكام زكاة الفطر في عيده

ركناها بل لكون الآية قرأنا انتهى وعلى هذا فلو قرأ الجنب الآية لا يقصد قرآن فهل يجزئ لقراءته ذات الآية أو لآنها لا تكون قرأنا إلا بالقصص فيه نظر انتهى ملخصاً هاتفي ورأيت في فتاوى الجلال الرملي أن كانت خطبته جمعة لم تصح أو غيرها صححت والكلام في الصحة وإن أتم بقراءة

التمريض سيما والغرض من فعلها محكاة الأداء (قوله كخطبتي الجمعة في الأركان) أي وهي حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى في الأولى والثانية وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية (قوله والسنن) أي بل زادت هنا بسنن أخرى كما سألني (قوله دون الشروط) أي خلافاً لما اقتضاه كلام المتولي وصرح به الجرجاني من وجوبها هنا والمعتد بالأول كما نقل عن النص (قوله فلا يجب) أي فلا يجب هنا نحو قيام وجلس بينه ما ولا يجب ستر العورة ولا الطهر قال في التحفة نعم لو كان في حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته لعدم الاعتداد بها منه مالم يتطهر ويعيدها ونظريه سم وقال ما المانع من الاعتداد بها وإن أتم من حيث القراءة وفي شرح المنهج التصريح به حيث قال وحرمة قراءة الجنب آية في أحدهما ليس لكونها ركناً فيها بل لكون الآية قرأنا انتهى في الآية جهتان كركناها في الخطبة وكونها قرأنا فالحرمة لأجل الجهة الثانية لا الأولى ويمكن حمل كلام التحفة على من لم يقصد القراءة وحيداً فالبطلان لعدم قصد الصلاة المحرمة لا يقال الأركان لا يشترط قصد هذا لا نأقول محله مالم يوجد هناك صارف والاشتراط كالجنب هنا فليتلأمل (قوله بل تسن) أي شرط وخطبة هنا فسن أن يكون متطهراً مستتراً قائماً قال الأذري في التوسط لا يخفى أن الكلام فيما إذا لم ينذر الصلاة والخطبة أما لو نذر وجب أن يخطبها قائماً نص عليه في الأم قال ع ش وكالقيام غيره من بقية شروط الخطبة بناء على أن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ومع ذلك لو خالف صرح مع الأئمة قال في التحفة ولا بد في أدائها سنهما من كونها عربية لكن المتجه أن هذا شرط لكلها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى لأن اعتناء الشارع بنحو الطهارة أعظم ألا ترى أن العاجز عن العربية يخطب بلسانه مثله كما مرو عن الطهورين لا يخطب أضلاً فالزم يشترط في خطبها الطهر فأولى كونها عربية ولا بد في ذلك أيضاً من سماع الحاضرين لها بالفعل نعم يظهر الاكتفاء بسماع واحد لأن الخطبة تسن للآتينين (قوله ويسن أن يسلم) أي الخطيب (قوله على من عند المنبر) أي أو المحل المرتفع (قوله وأن يقبل على الناس بوجهه) أي مع النظر إليهم ويستدير القبلية ويسن لهم أن يقبلوا عليه بوجوههم وخلاف ذلك مكره كما مر (قوله ثم يسلم عليهم) أي ويردون عليه (قوله ثم يجلس قبلهما) أي الخطبتين على المستراح ومر عن ع ش أنه لو لم يأت بالسلام قبل الجلوس ينبغي له أن يأتي بعده ويحصل له أصل السنة (قوله جلسة خفيفة) أي يستريح من تعب صعود المنبر ويتأهب الناس لاستماعه (قوله بمقدار الأذان في الجمعة) هذا ما قاله الخوارزمي وأقروه ثم يقوم ويأتي بخطبتين ويسن للناس استماع الخطبتين ويكره تركه ومن دخل في وقت الخطبة فإن كان في الصلوة جلس ندب بالسمع ولا يجب وأخر صلاة العبد إذا لم يحش فونها بخلاف الخطبة ثم يخبر بين أن يصلي العبد بالصلوة وان يصلي بيبته إلا أن ضاق الوقت فيسن فعلها في الصلوة ويؤخذ من التعليل أنه لو وجدته يخطب قبل الزوال على خلاف العادة وخشي قوت الصلاة قدمها على الاستماع كما هو ظاهر وإن كان في المسجد بد بالتحية ثم يستمع ثم يصلي فيه صلاة العيد لأفضليتها فيه بخلاف الصلوة لاسيما له على بيته فلذا يخبر كاتفر فلو صلى العبد بدل التحية حصل له بدب للإمام بعد الفراغ من الخطبة أن يسبدها لمن فاتته سماعها للاتباع رواه الشيخان قال السبكي وليس يتأكد فإنه صلى الله عليه وسلم فعله مرة وتركه أخرى بل هذا أكثر كما يدل له كلام الأم (قوله ويذكر فيها ما أي الخطبتين) أي ندبها هذه من السنن الزائدة على سنن خطبتي الجمعة (قوله ما يليق بالحال) أي من الأحكام التي تعم الحاجة إليها (قوله فيتعرض لأحكام زكاة الفطر في عيده) أي من أنها واجبة على كل مسلم وانها صاع من غالب قوت البلد وأنه

وأنه

الآية انتهى وفي النهاية قال في التوسط لا يخفى أن الكلام فيما إذا لم ينذر الصلاة

والخطبة أما لو نذر وجب أن يخطبها قائماً نص عليه في الأم انتهى وهو ظاهر وفي النهاية أيضاً نعم بغير أداء السنة السماع والاسماع وكون الخطبة عربية انتهى وفي التحفة لكن المتجه أن هذا أي كونها عربية شرط لكلها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى إلى أن قال ولا بد في ذلك أيضاً من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحد لأن الخطبة تسن للآتينين

(قوله في بعض ذلك) عبارة الامداد تبع الشرح الروض للاتباع في بعضها في خبر الصحيحين ولانه لا يثق بالحال انتهى وفي التحفة للاتباع في بعض ذلك رواه الشيخان وبإسناده من عظم نفعهم انتهى فقوله في بعض ذلك يريدون به بعض ما ذكروه في قولهم يتعرض لاحكام زكاة الفطر في عيده واحكام الاضحية في عيدها والذي في الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال أول ما ندب إليه من يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر فنعمل فقد أصاب سنتنا وفي رواية عن البراء قال أبو بردة بن نيار قال البراء يا رسول الله فاني نسكت شاتي قبل الصلاة وعرف ان اليوم يوم أكل وشرب وأحييت أن تكون ٣٣٣ شاتي أول شاة تذبح في بيتي فذبحت

شاتي وتعدت قبل ان آتي الصلاة قال شاتك شاة لحم قال يا رسول الله فان عندنا عناق جذعة هي أحب الي من شاتين أفجزى عني قال نعم وان تجزي عن أحد بعدك وصريح في هذه الرواية بأن ذلك كان في الخطبة يوم

واحكام الاضحية في عيدها للاتباع في بعض ذلك (ويكبر) ندبا في الخطبة (الاولى) عند استفتاحها (تسعا) يقينا متواليه افرادا (وفي) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعا) كذلك (ولاء) لما ورد عن بعض التابعين

الاضحية وفي رواية في الصحيحين عن جندب رضي الله عنه قام صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم خطب ثم ذبح فقال أي في الخطبة من ذبح قبل أن يصلي فليذبح أخرى مكانها ومن لم يذبح فليذبح باسم الله انتهى فهذا ما أراده وهو من متعلقات الاضحية فيقاس بذلك

وانه يحرم تأخير آخرها عن يوم العيد الا لعذر وغير ذلك قال في المغني الفطرة بكسر الفاء كما في المجموع وأبضمها كما قاله ابن الصلاح كابن أبي لدم وهي من اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدة لأعرية ولا معربة وكانها من الفطرة أي الخلقة فهي صدقة الخلقة (قوله واحكام الاضحية) أي يتعرض لاحكامها (قوله في عيدها) أي الاضحية فيذكر أنها من السنن المؤكدة وان وقفها بعد طلوع الشمس يومها ومضى ركعتين وخطبتين الى آخر أيام التشريق وغير ذلك (قوله للاتباع في بعض ذلك) أي بعض ما ذكروه في قولهم يتعرض الخ في الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال أول ما ندب إليه من يومنا هذا أن نصلي ثم ننحر فنعمل فقد أصاب سنتنا وفي رواية عن البراء ومن نسل أي ذبح قبل الصلاة فتلك شاة لحم فقام أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل أن أخرج الى الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتعجلت وأكلت وأطعمت أهلي وجبراني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم قال فان عندى عناق جذعة خير من شاتي لحم فهل تجزي عني قال نعم وان تجزي عن أحد بعدك وفي أبي داود والنسائي عن ابن عباس مثل ذلك في عيد الفطر قال السكري ويقاس بذلك بقية احكامها بما جاء في الحديث (قوله ويكبر ندبا في الخطبة الاولى) أي من خطبتي العيدين الفطر والاضحية (قوله عند استفتاحها) أي الخطبة قال القليوبي في بيان التكبيرات ليست من الخطبة وهو كذلك لانها مقدمة لها على خلاف الاصل انتهى وسيأتي ما يوضحه (قوله تسعا يقينا) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة لا بعد الفوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم قال ع ش ويحتمل أن يقال بعدم الفوات وبوجهه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه في فصول الخطبة أي بين سجعاتها انتهى ولا يخفى ما في هذا التوجيه من البعد (قوله متواليه) أي فيض الفصول الطويل (قوله افرادا) أي واحدة واحدة فلا يجمع أي لا يصل ثنتين مثلا فعلم أن معنى المتواليه غير معنى الافراد فلا ينبغي ذكر الاول عن الثاني تأمل (قوله وفي الخطبة الثانية عند استفتاحها) أي يكبر فيها قال السبكي وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة كذا في الاسنى (قوله سبعا كذلك) أي يقينا (قوله ولاء) أي متواليه افرادا فالمتواليه سنة في هذه التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما أي أو بين الجميع جاز انتهى نهاية قال ع ش يؤخذ من تعبيره بالجواز كالحلى عدم سن الفصل المذكور وعليه فهل يكون خلاف الاولى أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان في الاتيان به ترك الولاء المطلوب هذا كلامه لكن في القليوبي ما نصه بل قال الامام الشافعي رضي الله عنه انه حسن وعليه فالمراد بالولاء عدم طول الفصل بينهما عرفا وفي الكردى عن الامداد مثله فتدبر (قوله لما ورد) ودليل لنسب التكبيرات المذكورة (قوله عن بعض التابعين) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد فقهاء المدينة السبعة المذكورين في قوله

الأكل من لم يقتدى بأئمة \* فقسمة ضيزى عن الحق خارجة  
نخذهم عبيد الله عروة قاسم \* سعيد أبو بكر سليمان خارجة

بقية احكامها واحكام زكاة الفطر وعبارة الخطيب الشربيني في شرح التنبيه للاتباع رواه الشيخان في الاضحية وروى في الفطر في السنن انتهت وفي شرح المحرر للزبادي في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى صلاتنا ونسكنا أي ذبح كما ذبحنا فقد أصاب النسك ومن نسل قبل الصلاة فلا نسك له وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس مثل ذلك في عيد الفطر انتهى ما في شرح المحرر (قوله متواليه) قال ابن قاسم أي فيض الفصول الطويل وقوله افرادا أي واحدة بعد واحدة فلا يجمع بين ثنتين مثلا فعلم ان معنى الولاء غير معنى الافراد وقد

وضح ذلك في القوت وغيره انتهى وفي المغني والنهاية والاولا سنة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تداخل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز وفي الامداد ولو فصل بين التكبيرات بحمد وثناء على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حسنا كما نص عليه انتهى ونحوه في فتح الجواد قال في شرح الروض وينبغي أن ٣٣٤

رحمهم الله تعالى ونفعنا بهم (قوله بسند ضعيف) أي رواه الشافعي والبيهقي عنه بسند ضعيف قال في المجموع ومع ضعفه لا دلالة فيه على الصحيح لان عبيد الله تابعي وقول التابعي من السنة كذا موقوف على الصحيح فهو كقول صحابي لم يثبت انتشاره فلم يحتج به على الصحيح كذا نقله شيخ الاسلام وأقره قال بعضهم وحيث كان كذلك فلعله ثبت عند الامام مرفوعا من طريق آخر وصح الاستدلال به وقال القليوبي واحتج به لانه لا مدخل للرأي فيه (قوله ان ذلك من السنة) أي افتتاح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع من السنة أي الطريقة النبوية وأيضا في الحقيقة الخطبة شئت بالصلاة هنا فان الركعة الاولى تشتمل على تسع تكبيرات فان فيها سبع تكبيرات وتكبيرات الاحرام وتكبيرة الركوع والركعة الثانية على سبع تكبيرات فان فيها خمس تكبيرات وتكبيرة القيام وتكبيرة الركوع (قوله والتكبيرات المذكورة) أي التسع في أول الخطبة الاولى والسبع في أولى الثانية (قوله مقدمة للخطبة لا منها) أي انما هي مقدمة للخطبة وليست من أجزاء الخطبة كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وكثيرون من اصحاب ومن غيرهم بالافتتاح كصاحب البهجة حيث قال فيها

ثم افتتاح خطبة بتسع \* وخطبة ثانية بسبع

يحمل على ذلك لان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه قال ع ش وتظهر فائدة ذلك فيما لو اخل فيها أي التكبيرات بشروط الخطبة فتبطل عند من يقول بأنها كالجمعة ولا تبطل عند غيره نقله الشيخ اجل والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في توابع ما مر \*

أي من التكبير المرسل والمقيد والذي مر التكبير في الصلاة والخطبة وذكر أيضا هنا التكبير عند رؤية بهجة الانعام وحكم الشهادة برؤية الهلال قال القموني لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في التهئة بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذري عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزوالا مختلفين فيه والذي أراه انه مباح لاسنة فيه ولا بدعة انتهى وأجاب عنه الحافظ ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روي في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعوم التهئة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في توبته لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة بن عبيد الله فهناه أي وأقره النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك المصاحفة حيث انحدر الجنس فلا يصافح الرجل المرأة الأجنبية ولا عكسه ومثلها الامر بالجليل قال بعضهم وتسبب اجابة التهئة بنحو تقبل الله منكم أحياكم الله لا مثاله كل عام وأنتم بخير (قوله يكبر غير الحاج) الخ هذا شروع في بيان التكبير المرسل ويسمى بالمطلق أيضا وهو مالا يكون عقب صلاة ولا غيرها قال في التحفة ويسن تأخيرها عن اذكارها بخلاف المقيد الا في قال ع ش فيقدم على اذكار الصلاة ويوجه بأنه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الاذكار (قوله سواء الرجل والمرأة) أي والخنثى صغيرا أو كبيرا مقبلا أو مسافرا (قوله لكن برفع الصوت ان كان رجلا) أي ذكر أو لوصيا (قوله اظهار الشعار العيد) أي علامته فقد قال الشافعي

الشارح في شرح الارشاد أيضا (قوله لا منها) قالوا في المغني والامداد والنهاية وغيرها افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه وفي النهاية ونحوه المغني ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة يصلي فيه صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو

بسند ضعيف ان ذلك من السنة والتكبيرات المذكورة مقدمة للخطبة لا منها \* فصل في توابع ما مر \* (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (برفع الصوت ان كان رجلا) اظهار الشعار العيد

الاولى حصلا فان دخل وعليه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فان كان في غير مسجد سن له أن يجلس للاستماع لعدم طلب التحية هنا ويؤخر الصلاة ما لم يخف فوتها فان خاف فوتها فيقدمها على الاستماع واذا أخرها تخير بين صلاتها في محله وبين فعلها في غيره أي ان أمن فوتها ويسن للامام بعد فراغه من

رضي

الخطبة أن يعيدها لمن فاته سماعها ولونساء للاتباع رواه الشيخان انتهى وفي شرح الارشاد للشارح

والعبارة لفتح الجواد ويكره ترك استماعها ومن دخل والخطيب بالاصحراء جلس ليسمعها ما لم يخش خروجه وقت العيد أو بالمسجد صلاة معنية التحية زاد في الامداد وله أن يبدأ بالتحية ثم بعد فراغ الخطبة يصلي العيد

\* فصل في توابع ما مر \*



(قوله بخلاف المرأة) استثنائها الرافعي من طلب رفع الصوت قال شيخ الاسلام في شرح المنهج والروض وظاهر أن محله إذا حضرت من محارمها ونحوهم ومثلها الخ حتى انتهى والعبارة للتحقق وارتضاء الخطيب في الافناع والجمال الرملي في النهاية والشارح جزم به في التحقق وغيرهم وقال الخطيب في شرح التنبيه وفيه نظر وفي شرح الارشاد للشارح ٣٣٥ وكذا الاتي والخ حتى أن يجهرها بخلو

أو بحضرة محرم لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة (قوله أخذا من كلام الام) هكذا ينبغي أن تصليح النسخ اذ الذي رأيت في النسخ التي عندي من هذا الكتاب من كلام

رضي الله عنه وأحب اطهار التكبير في العيدين (قوله بخلاف المرأة والخ حتى) أي فقد استثنى الرافعي من ندب رفع الصوت بالتكبير هنا المرأة وظاهر أن محله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم أما بحضرة من ذكر ولا يكره لها رفع الصوت لكن ينبغي أن يكون دون رفع الرجل قياسا على جهر الصلاة قال بعضهم وكذا يقال في كل ما جاز لها رفع الصوت فيه كالنلبية وقرأة القرآن ونحو ذلك ومثلها الخ حتى (قوله من غروب الشمس ليلتي العيدين) أي الفطر والاضحى فهما مشتركان في هذا التكبير المطلق بخلاف التكبير المقيد الاثنى فانه خاص بالاضحى ولذا قال في التيسير

واشترك العيدين في أمور \* كثيرة كرسول التكبير من الغروب ليلة التعميد \* الى الدخول في صلاة العيد وانفرد الاضحى بغير المرسل \* خلف الصلاة الفرض والتفعل

(قوله في الطريق ونحوها) متعلق بكبر (قوله من المنازل والمساجد والاسواق) بفتح الهزة جمع سوق يذكروا ويؤنس سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم كذا قاله غير واحد لكن نقل في المصباح عن أبي اسحق مانصه السوق التي يباع فيها مؤنثة وهو أفصح وأصح وتصغيرها سوقة والتذكير خطأ لانه قيل سوق نافقة ولم يسمع نافي غير هاء تأمل (قوله راكبوا ومشيا وقائما وقاعدا) منصوبات على الحال من فاعل يكبر (قوله وفي غير ذلك من سائر الاحوال) أي كحال الاضطجاع فلا يقيدهن التكبير المذكور بحال بل يسن في سائر الاحوال والا ما كن الا فيما يكره التكلم فيه كحال الجماع ومكان قضاء الحاجة (قوله ولكن يتأكد) أي التكبير استدراك على ما اقتضاه قوله سائر الاحوال من التساوي في ذلك (قوله مع الزجة وتغايير الاحوال) أي من نحو صعود وهبوط واقتراق واجتماع واقبال ليل أو نهار وركوب ونزول (قوله فيما يظهر) صيغة بحث فهو راجع لتغايير الاحوال فقط لان الزجة من كلام المتن فلا يدخل في بحث الشارح تأمل (قوله قياسا على النلبية للحاج) أي المحرم بالحج أو العمرة فانه يتأكد له النلبية عند تغايير الاحوال كما سأتى في محله فهو تعليل لما جئته هنا ويحتمل انه تعليل للاستدراك المذكور في شمل الزجة المذكورة في المتن (قوله وكيفية التكبير) أي الفاضلة التي تدل على الاعصار في القرى والامصار قال في التحفة لاشتمالها أي الصيغة الآتية على نحو ما صح في مسلم على الصفا وزيدتها بأشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصجاجة رضي الله عنهم تارة كمتابع التكبير ثلاثا ولها ومن فعل بقية السلف أخرى انتهى (قوله أن يكون ثلاث تكبيرات متواليات) أي الله أكبر الله أكبر الله أكبر (قوله اتباعا للسلف والخلف) أي فقد ورد ذلك عن جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم وهو القول الجديد للشافعي رضي الله عنه وقال في القديم يكبر مرتين والمعتمد الاول (قوله وزيد بعد الثلاث) أي على الجديد واثنين على القديم كما نقره قال في الايعاب والوقوف هنيئة (قوله لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد) هكذا نقله الرافعي عن صاحب الشامل أي الكبير قال في زيادة الروضة ونقله صاحب البحر أي الرواني عن نص الشافعي رضي الله عنه في البويطي قال الشيخ أكل الدين الخنفي سبب ذلك ان جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء خاف العجلة على ابراهيم عليه السلام فقال الله أكبر الله أكبر ثلاثا فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله والله أكبر فلما علم اسمعيل بالفداء قال الله أكبر والله الحمد انتهى جل عن البرماوى (قوله ونوب اخذنا من كلام الام) هذا هو الصواب الموافق لغيره فواجب في نسخ هذا الكتاب عن كلام الامام بدل الام من تحريف النساخ كما بينه الكردى لان الامام اذا اطلق في كلامهم فالمراد امام الحرمين

بخلاف المرأة والخ حتى (من غروب الشمس ليلتي العيدين في الطريق ونحوها) من المنازل والمساجد والاسواق راكبوا ومشيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال (و) لكن يتأكد (مع الزجة) وتغايير الاحوال فيما يظهر قياسا على النلبية للحاج وكيفية التكبير أن يكون (ثلاث تكبيرات متواليات) اتباعا للسلف والخلف (وزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ونوب) اخذنا من كلام الام

الامام لكن الموجود في التحفة والامداد وشرح الروض وشرح التنبيه وغيرها الام وهو ظاهر فما في النسخ المذكورة من تحريف النساخ (قوله زيادة كبيرا) عبارة شرح الروض واستحسن في الام أن

تكون زيادته الله أكبر كبيرا الخ زيادة الله أكبر قبل كبيرا وكذلك في شرح المنهج وكذلك التحفة والامداد وغير ذلك مما لا يحصى كثرة وكان المصنف تبع فيما ذكره متن المنهاج ولم ينبه عليه الشارح كانه عليه في التحفة وعبارة النهاية أن يزيد في الشرحين والروضة أي بزيادة الله أكبر قبل كبيرا انتهت

لا الشافعي رضي الله عنه اللهم الآن براد بالامام هنا الشافعي (قوله زيادة الله أكبر كبيرا) منصوب على اضممار  
فعل أي كبرت كبيرا أي ربا كبيرا أي عظيمًا وقيل على القطع وقيل على التخييل قال البراءة وجه اختيار هذه  
الزيادة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث قاله على الصفا يوم فتح مكة (قوله والحمد لله كثيرا) أي  
جدًا كثيرًا فهو منصوب على أنه نعت لموصوفه مخدوف (قوله وسبحان الله بكرة وأصيلًا) البكرة أول  
النهار والجمع بكرة كغرفة وغرف والأصيل العشي وهو من العصر إلى الغروب أي أول النهار وآخره ولكن  
المراد هنا جميع الأزمنة لا التقييد بهذين الوقتين (قوله لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين) أي  
من غير شرك ونفاق قال بعضهم الا خلاص عبارة عن النية الخاصة عن شوائب الرياء وقيل معنى مخلصين  
الذين مقرين له بالعبودية وقيل قاصدين بقولهم رضا الله تعالى بالعبادة في الحديث عن أبي هريرة مرفوعا  
ان الله تعالى لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم رواه مسلم (قوله ولو كره الكافرون)  
أي ما ذكر من عبادة الله وحده واخلص الدين له (قوله لا اله الا الله وحده صدق وعده) منصوب على  
نزع الخافض أي في وعده بنصر نبيه صلى الله عليه وسلم (قوله ونصر عبده) أي النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي ابن قاسم الغزي على أبي شعاع زيادة وأعز جنده قبل لم ترد هذه الكلمة في شيء من الروايات وهي  
زيادة لا بأس بها لكن صرح العلامة العلقمي في حواشي الجامع الصغير بأنها وردت فليراجع (قوله  
وهزم الأحزاب وحده) أي الذين تخزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق وهم قريش  
وعطفان وقرينة والنضير وكانوا ثلثي عشر ألفًا وأميرهم أبو سفيان وذلك أن الله سبحانه وتعالى  
أرسل عليهم رجلاً باردة في ليلة شاتية فأحضرهم وسقت التراب في وجوههم واطفأت نيرانهم وكبرت الملائكة  
في جوانب العسكر فانهزموا وعلى هذا فاللام للعهد ويحتمل أن المراد كل من تخزب من الكفار لحرب النبي  
صلى الله عليه وسلم فتكون اللام الاستغراق (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم أنه لا تنسب  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارئة بين الناس باتيانهم بها بعد تمام التكبير  
وقد قيل باستحبابه عملاً بظاهر ورفعنا لك ذكرك وعملاً بقوله لم ان معناه لا أذكر الا وند كرمي لم يكن  
بعيداً عرش وقد جزم بندهما جميع من المتأخرين قال بعضهم وأولاه أي صيغة الصلاة ما عليه عمل  
الناس وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا محمد  
وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً انتهى وقد يقال أولاه الصيغة الإبراهيمية كما صرحوا به في غير  
هذا الموضع بل هي أشد مناسبة هنا فتأمل (قوله ويستمر مكبراً كذلك) يعني يأتي بصيغة التكبير  
المذكور مرة بعد أخرى الخ (قوله إلى تحرم الامام) أي على الاظهر لان الكلام يباح اليه فالتكبير  
أولى ما يشتغل به لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم ومقابل الاظهر يقول يستمر إلى حضور الامام للصلاة لانه  
إذا حضر احتاج الناس للصلاة واشتغالهم بالقيام لها وقضية قولهم التكبير أولى ما يشتغل به أنه إذا اتفق أن  
ليلة العيد ليلة الجمعة أن التكبير أولى من قراءة سورة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه جزم  
الشيخ البيهقوري مخالفاً لعرش في قوله جمع منها بين الثلاثة فيشتغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من  
الثلاثة ويتخير فيما يقدم ولعل تقدم التكبير أولى لانه شعار الوقت انتهى (قوله أي نطقه بالراء من تكبيرة  
الاحرام بصلاة العيد) مقتضاه أنه عند شروع الامام في التكبير يطلب التكبير من غيره حيث يتم الامام تكبيرة  
قال سم ولا تخلو عن وقفة في حق من أراد الصلاة معه وهو قريب منه (قوله فان صلى منفرداً) هذا مقابل  
لمخدوف تقديره ما تقر رفيع من صلى جماعة فان الخ (قوله فالعبارة باحرامه) أي احرام نفسه ولو في آخر الوقت  
قال في الامداد والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان  
الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقاً واستغرب السيد عمر البصري ان المعتبر آخر الوقت وبه جزم الشيخ  
البيهقوري قال لانه بسبيل من ابقاعه الصلاة في ذلك الوقت (قوله وتكبير ليلة عيد الفطر الخ) هذا بيان لدليل  
مشروعية التكبير المذكور (قوله منصوص عليه في قوله تعالى) أي في سورة البقرة وأول الآية شهر

(زيادة الله أكبر كبيرا)  
والحمد لله كثيرا وسبحان الله  
بكرة وأصيلًا) لا اله الا الله  
ولا نعبد الا اياه مخلصين له  
الدين ولو كره الكافرون  
لا اله الا الله وحده صدق  
وعده ونصر عبده وهزم  
الأحزاب وحده لا اله الا الله  
والله أكبر (ويستمر)  
مكبراً كذلك (إلى تحرم  
الامام) أي نطقه بالراء من  
تكبيرة الاحرام بصلاة  
العيد فان صلى منفرداً  
فالعبارة باحرامه وتكبير  
ليلة عيد الفطر منصوص  
عليه في قوله تعالى

(قوله بكرة وأصيلًا) أي  
أول النهار وآخره قال في  
التحفة والمراد جميع  
الأزمنة انتهى (قوله إلى  
تحرم الامام) قال العلامة  
ابن قاسم أنظر إذا أخر الامام  
الاحرام إلى الزوال أو ترك  
الصلاة ويحتمل أن المعتبر  
حينئذ وقت الاحرام غالباً  
عادة انتهى (قوله فالعبارة  
باحرامه) قال في الامداد  
والذي يظهر أنه لو قصد  
ترك الصلاة بالكلية اعتبر  
في حقه تحريم الامام ان كان  
والاعتبار بطموع الشمس  
ويحتمل الاعتبار به مطلقاً  
انتهى

وهو متجه خلافاً لمن أناطه  
بوجود التحلل ولو قبل  
الفجر اذ يلزمه تأخير بتأخير  
التحلل عن الظهر وان  
مضت أيام التشريق وهو  
بعيد من كلامهم وأنه لو  
صلى قبل الظهر نفلاً أو  
فرضا كبر إلا أن يقال

ولتكملوا العدة أي عدة  
صوم رمضان وتكبروا  
الله على ما هذا كم وليلة  
عيد النحر مقس عليه ومن  
ثم كان الأول أكد  
(ويكبر الحاج من ظهر  
يوم النحر إلى صبح آخر)  
أيام (التشريق) لأن أول  
صلاة يصليها بعد تحلله  
الظهر وآخر صلاة يصليها  
بمضي قبل نومه الثاني الصبح  
أي من شأنه ذلك فلا فرق  
بين أن يقدم التحلل على  
الصبح أو يؤخره عنه ولا  
بين أن يكون بمضي أو غيرها  
ولا بين أن ينفر النفر الأول  
أو الثاني قبل صلاة الظهر  
أو بعده في جميع ذلك

غيرها تابع لها في ذلك فلم  
يتقدم عليها انتهى قال ابن  
قاسم في قوله وهو متجه فيه  
نظراً بالنسبة للتأخير بل  
المتجه حينئذ أنه لا يكبر  
لأنه ما دام لم يتحلل شعاره  
التلبية حتى لو أحرم في أيام  
التشريق فلا تكبير في حقه  
وكذا بالنسبة للتقديم  
فلينأمل انتهى وقال في  
قول التحفة فرضاً أو  
نفلاً كبر هذا متجه انتهى

رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فنشهد منكم الشهر فليصمه ومن  
كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا الخ (قوله ولتكملوا  
العدة) بتخفيف الميم وتشديد هاء من الهمزة أو التكميل قراءتان سبعيتان فالأولى قراءة الجمهور والثانية  
قراءة عاصم من رواية شعبة قال الشاطبي \* وفي تكملوا قل شعبة الميم ثقلاً \*  
(قوله أي عدة صوم رمضان) تفسير للعدة وهو الذي نقله الشافعي رضي الله عنه فقد قال سمعت من أرواه  
من العلماء بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم والتكبير عند الأكمال أي التكبير عند الخ وفي الصحيح  
فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين وقيل المراد عدد أيام الإفطار بعذر السفر أو المرض للقضاء وهو الذي دل  
عليه السياق (قوله ولتكبروا الله) أي عند أكملها فقد قال الاسنوي الواروان كانت لمطلق الجمع لكن دلالتها  
على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ولان الأدلة تثبت المراد وقال ابن الرفعة في الكفاية الواروان لمطلق الجمع وهو  
ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب وقال بعضهم حل الواروان على الجمع المطلق خلاف  
الاجماع فتعين جمها على الترتيب (قوله على ما هذا كم) أي أرشدكم إلى طاعته وإلى ما يرزى به عنكم أي لأجل  
هدايته إياكم وعمام الآتية ولعلكم تشكرون قال العلامة البرماوي لما قدمت المغفرة والعنق على صوم  
رمضان وقيامه أمرته على تكبيره وشكره عند أكمله فشكر من أنعم على عباده بتوفيقهم للصيام وأعانهم على  
القيام ومغفرته لهم وعطفهم به من النار انما يحصل بذكره وشكره وباتقائه حق تقائه بحسب الامكان بأن  
يطاع فلا يصح ويذكر فلا ينسى ويشكر فلا يكفر انتهى نقله الجبل (قوله وليلة عيد النحر) أي وتكبير  
ليلة النحر فهو عطف على ليلة عيد الفطر (قوله مقس عليه) أي على تكبير ليلة عيد الفطر لكن هذا بالنسبة  
للمرسل كما هو الكلام أما المقيّد إلا في فقد ثبت بالسنة (قوله ومن ثم) أي من أجل كون تكبير الفطر منصوصاً  
عليه وتكبير النحر مقيساً عليه (قوله كان الأول) أي تكبير الفطر (قوله أكد) أي من الثاني الذي هو تكبير  
النحر والمفاضلة في كلامه بين المرسلين كما تقرر مرسل الفطر ومرسل النحر أما المقيّد فيه فهو أفضل من  
المرسل بقضية شهر من الصلوات (قوله ويكبر الحاج) أي عقب الصلوات فهذا شروع في بيان التكبير  
المقيّد (قوله من ظهر يوم النحر) أي فلا يكبر ليلة النحر ويومه قبل الظهر على المعتد خلافاً للفتاى لان شعاره  
الآتي به التلبية والمعتبر بطي إلى أن يشرع في الطواف قال عرش سكتوا عما لو أحرم بالحج في ميقاته الزمان  
وهو أول شوال فهل يلبى لأنها شعار الحج أو يكبر فيه نظراً لأقرب الأول لما ذكر من التعليل (قوله إلى  
صبح آخر أيام التشريق) أي إلى عقبها قال الشيخ الرشيدى من حيث كونه حاجاً كما تؤخذ من العلة والآفن  
المعلوم أنه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى آخر ما يأتي أي إلى الغروب فتنبه (قوله  
لان أول صلاة يصليها بعد تحلله الظهر) لتعليل لتكون أول وقت تكبير الحاج من الظهر أي عقبه فالظهر أول  
صلاة تلقاه بعد تحلله باعتبار وقته الافضل وهو الضحى كما سيأتى تحريره في موضعه وأما أصل مشروعية التكبير  
فدليله قوله تعالى فاذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق  
(قوله وآخر صلاة يصليها بمضي قبل نومه الثاني الصبح) أي ولان آخر صلاة الخ فهو عطف على أول صلاة الخ  
تعليل لكون آخر وقته الصبح قال الشيخ عميرة وذلك لان رمية وان كان في اليوم الثالث بعد الزوال أيضاً لكن  
السنة أن يرمى فيها ركعاً ويؤخر الظهر حتى ينزل بالمحصب فيفعلها ثم الظاهر أن الحاج انما اقتصر على هذا  
بخلاف غيره لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات لكن لو نفر النفر الأول فالظاهر انه يستمر يكبر إلى  
الصبح المذكور ويحتمل خلافه انتهى وسيأتى ما فيه (قوله أي من شأنه ذلك) تفسير مراد من التعليل يعني من  
شأن الحاج أن الظهر أول صلاته بمضي بعد انتهاء وقت التلبية وان الصبح آخر صلاة يصليها اذا السنة تأخير الظهر  
إلى المحصب (قوله فلا فرق) الخ تفرع على هذا التفسير (قوله بين أن يقدم التحلل على الصبح أو يؤخره  
عنه) أي بخلاف ما لو أخره عن الظهر فانه لا يكبر عقبه لان شعاره حينئذ التلبية (قوله ولا بين أن يكون بمضي أو  
غيرها) أي كان كان بمكة ولو غير عذر فتح الجواد (قوله ولا بين أن ينفر النفر الأول أو الثاني) أي فيكبر إلى بعد  
الصبح يوم الثالث مطلقاً لكن مرأ نفعان الرشيدى ان هذا من حيث كونه حاجاً فلا تغفل (قوله قبل صلاة  
الظهر أو بعده في جميع ذلك) أي من قوله فلا فرق الخ وعبارة التحفة وقضية أي التعليل أنه لو قدمه

(قوله من صبح يوم عرفة) قال في التحفة من حين فعل صبح يوم عرفة انتهى وفي فتح الجواد من عقب فعل الصبح يوم عرفة الى عقب فعل عصر آخر أيام التشريق انتهى وفي حاشية ايضاح المناسك الكبير للنووي عبارة المصنف يعني النووي في الايضاح صريحة في عدم دخول التكبير بالفجر بل بالفراغ من صلاته وأنه لا يستمر للغروب بل للفراغ من صلاة العصر وحينئذ يختلف وقته ابتداء وانتهاء باختلاف أحوال المصليين وكلام غيره بصرح به أيضا ٣٣٨ فهو المذهب كما بينته في شرح الجلال الرمل في شرحه على ايضاح المناسك

أي التحلل أو أخره عن الظهر لم يعتبر ذلك وهو متجه خلافا لمن أناطة بوجود التحلل ولو قبل الفجر اذ يلزمه تأخره بتأخر التحلل عن الظهر وان مضت أيام التشريق وهو بعيد من كلامهم وأنه لو صلى قبل الظهر نفلا أو فرضا كبر إلا أن يقال غير هاتبع لما في ذلك فلم يقدم عليها انتهى ونازع سم فيما استوجهه أولا واستوجهه قوله ثانيا كبر فانظره ان شئت (قوله فيما يظهر) أي خلافا لمن أناطة بوجود التحلل كما تقرر (قوله ويكبر غيره أي غير الحاج) شمل غير الحاج في هذه الأيام فتح الجواد (قوله من صبح يوم عرفة) أي من أول وقته على ما بحثه سم حيث قال الوجه وما قاله الرمل انه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة مثلاً قبل الصبح كبر عقبها والله أعلم وسأيتني عن الشارح خلافاً (قوله الى عصر آخر أيام التشريق) أي الى آخر وقته على ما في النهاية حيث قال وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وانما مراده بالقضاء وقت العصر فقد قال الجو بني في مختصره والغزالي في خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة الى آخرها الثالث عشر في أكمل الاقوال وهذه العبارة تفهم أنه يكبر الى الغروب كما قلناه ويظهر التفاوت بين العبارتين في القضاء بعد العصر وما يفعله من ذوات الاسباب انتهى وهذا كالذي مر عن سم بخلافه عتد الشارح في كتبه وعبارة حاشية الايضاح عبارة المصنف أي النووي صريحة في عدم دخول وقت التكبير بالفجر بل بالفراغ من صلاة العصر وحينئذ يختلف وقته ابتداء وانتهاء باختلاف أحوال المصليين وكلام غيره بصرح به أيضا فهو المذهب كما بينته في شرح الارشاد (قوله للاتباع) أي فانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواه البخاري وقال صحيح الاسناد قال في التحفة وتبعه أي في تصحيح هذا الحديث تلميذه الامام البيهقي في خلافاته لكن ضمه في غير ما هو بتسليمه هو حجة في ذلك ثم رأيت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار الى انه شديد الضعف وعبارة خير ما هو موضوع ثم بين ذلك ومران ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل انتهى ما خصصه او كما أنه لذلك لم يستدل به صاحب المغني بل قال وصح من فعل عمر وعلى بن ماسعود وابن عباس رضي الله عنهم من غير انكار والله أعلم (قوله وتكبير الحاج وغيره) أي الشامل للمعتبر كما مر وهذا دخول على المتن (قوله في الوقتين المذكورين) يعني ظهر يوم النحر الى صبح آخر التشريق للحاج ومن صبح يوم عرفة الى عصر آخر التشريق لغيره واحتترز به ما عدا فاته صلاة منها وقضاها في غير ما فاته لا يكبر كما قاله في المجموع وادعى انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت (قوله يكون بعد أي عقب) الخ خبر وتكبير الخ ولعل تفسيره بعد بعقب لبيان الاكل لما سياتي وأنه يقدم ههنا على اذكار الصلوات لانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الاذكار وما المطلق فيسن تأخيره عن الاذكار (قوله صلاة كل فرض) الخ لعل لفظة صلاة مقدمة من تأخير والاصل كل صلاة فرض الخ فليتأمل (قوله أو نفل) أي سواء ذوالسبب ككسوف واستسقاء وغيره كالضحى والعيد ونحوهما والنفل المطلق (قوله أداء وقضاء) راجع للقرض والنفل معا (قوله وجنازة ومنذورة) أي لاسجدة تلاوة وشكر على الاوجه خلافا لصاحب الرونق ووافقا للمجاهلي وآخرين منهم شيخ الاسلام في النحر بل انهم ليسوا بصلاة أصلاً بخلاف ما على الجنازة فانه يسمى صلاة لكن مقيدة بحقه بزيادة (قوله وان نسي التكبير عقب الصلاة الخ) ظاهره انه اذا عمد تركه ثم اراده لا ينس له وهو مخالف لنظره في سجود السهو للعمد أيضا وفي العود للتكبير قبل القراءة وان اعرض عنه وكان وجه التقييد بالنسيان أنه مع تعمده الترك

المذكور وليس كذلك وظاهره أنه مخالف في كلا الحالتين الابتداء والانتهاء ومسئلة الانتهاء صرح بها في كتبه وان يمتدح الى غروب الشمس قال في النهاية ويظهر التفاوت بين العبارتين في القضاء بعد فعل العصر وما يفعله من ذوات الاسباب انتهى

فيما يظهر (ويكبر غيره) أي غير الحاج (من صبح يوم عرفة الى عصر آخر أيام التشريق) وتكبير الحاج في غيره في الوقتين المذكورين (بعد أي عقب صلاة كل فرض أو نفل) أداء وقضاء وجنازة ومنذورة (وان نسي) التكبير عقب الصلاة

ومسئلة الابتداء وافقه فيها ابن قاسم فقال الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وان لم يقبل الصبح الى آخر مقالته وكلام كثير من ائمتنا يؤيد ما قاله الشارح في الابتداء حتى ما نقله الجلال الرمل مؤيداً به ما قاله في الابتداء فراجع (قوله وان نسي الخ) النسيان ليس بقيد كما شمل ذلك قول التحفة

وان لم تفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بطول لانها لا اذان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا الزمن فيسن بعد مسي الصلاة وان طال قال في البيان ما دامت أيام التشريق باقية لاسجدة تلاوة وشكر على الاوجه وفاقا للمجاهلي وآخرين لانهم ليسوا بصلاة أصلاً بخلاف ما على الجنازة فانه يسمى صلاة لكن مقيدة والخلاف في تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت اما لو استغرق في عمره بالتكبير فلا تمنع انتهى كلامه وعبارة النهاية ولو ترك التكبير عمد أو سهواً عقب الصلاة تداركه وان طال الفصل الى ان قال ولو اختلف رأي الامام والمأموم



مسي بالاعراض عما هو شعار للوقت فعوقب بعدم ندب التدارك وان قصر الفصل بخلاف تلك فانه ليس فيها مخالفة شعار ظاهر فلم يفت بالتارك ويؤيد ذلك فرقمهم في مخالفة الامام بين الفاحشة وغيرها انتهى حواشي فتح الجواد وسأني عن القليوبي ما يوافق له لكنه مخالف لظاهر التحفة الا في ولصرح في النهاية ونصها ولو ترك التكبير عمدا او سهوا عقب الصلاة تداركه وان طال الفصل لانه شعار الايام لانتمة للصلاة بخلاف سجود السهو الخ (قوله كبر اذا نذر وان طال الزمان) أي الفاصل بين عقب الصلاة والتذكركذا في غيره لكن في القليوبي على الجلال ما نصه ولا يقضي هذا التكبير اذا قامت وقواته بطول الفضل عقب الصلاة أو بأعراض عنه وفي شرح شيخنا انه يتداركه وان كان تركه عمدا وهو غير مستقيم اذ يلزم تداركه اليوم الاول في اليوم الثاني أو الثالث ولا قائل به فان قيده بدوام وقته ورد عليه ما لا وقت له ولا جل ذلك رجع شيخنا عنه وعمما في حاشيته تبعاله انتهى فليتأمل (قوله لانه) أي التكبير هنا (قوله شعار للايام لانتمة للصلاة) أي ومن ثم لم يكبر اتفاقا لكانتها اذا قضاهما خارجا لم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بطوله لانها للأذان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا الزمن فيسن بعد الصلاة وان طال قال في البيان مادامت أيام التشرى تحفة (قوله بخلاف سجود السهو) أي فانه تنمة للصلاة في فوت بطول الزمن بخلاف ما تقر من ندب التكبير بعد النقل والقضاء هو الاظهر ومقابلته يقول انما يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة أم مقضية من هذه الايام أم من غيرها وفي وجه ثالث لا يكبر الا عقب فرائض هذه الايام ومحل الخلاف في التكبير الذي يرفع به صوته وبجمله شعار اليوم أما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه فلا يمنع منه كقله في أصل الروضة عن الامام واقره (قوله ويكبر نداء لرؤية النعم) أي كما قاله الشيخ أبو اسحاق الشيرازي وغيره قال ع ش كان يقول الله اكبر فقط كما قاله ابن عجيل والربيعي وهو المعتمد وقال الازرق يكبر ثلاثا (قوله أي عند رؤية شيء منها) أي النعم وظاهر أن من علم كمن رأى فالتعبير بالرؤية جري على الغالب وظاهر كلامه كغيره وان لم تجز في الاضحية لان الغرض منه التذكير بهذه النعمة ولان رؤية ما هو من جنس بهيمة الانعام ولو سخر له منبه على أن ذبح ما هو من هذا النوع شعار لهذه الايام وتعظيم له تعالى (قوله وهي) أي النعم (قوله الايل والبقر والغنم) هذا هو المراد هنا وان كان أكثر ما يقال في اللغة ان النعم خاصة بالابل بخلاف الانعام سميت بذلك لكثرة نعم الله تعالى به على عباده (قوله في الايام المعلومات) وهي عشر ذى الحجة أي في قول أكثر المفسرين وقضيته أنه لا يكبر لرؤيتها أيام التشرى ويوجه بأنه اذا دخل يوم النحر دخل وقت التضحية فينبأ مردها لفعلاها اذ الحكمة في طلب التكبير عند رؤية بهيمة الانعام في عشر ذى الحجة استحضار طلبها فيه ثم الاشتغال به حتا لفعلة التضحية عند دخول وقتها واما حكمة خصوص التكبير هنا دون غيره من الاذكار فانهم يتقربون لآلهتهم بالذبح عندها فاشير لفساد ذلك بالتكبير فان معناه الله اعظم من كل شيء فلا يليق أن يتقرب لغيره أفاده ع ش فليتأمل (قوله لقوله تعالى) أي في سورة الحج وهذا دليل لاصل مشروعية التكبير لرؤية النعم (قوله ويذكر واسم الله) أي وليذكر والجل لان قبله لشهدا وامنافع لهم (قوله في الايام المعلومات) أي في عشر ذى الحجة واما الايام المعدودات المذكورة في قوله تعالى في سورة البقرة واذكر والله في أيام معدودات فأيام التشرى الثلاثة (قوله على ما رزقهم من بهيمة الانعام) من اضافة الاعمال الى الاخص لان البهيمة اسم لكل ذات أربع من دواب البحر والبر والانعام الايل والبقر والغنم فهي اخص من البهيمة (قوله ولو شهدوا) أي أو شهد ابل قال بعضهم ويكنى فيها واحد بالنسبة للاحرام بالحج واخراج الزكاة وصلاة العيد والفطر أما لو وقع طلاق أو عتق فلا بد من اثنين انتهى وفيه خلاف مشهور يعلم من باب الشهادة (قوله قبل الزوال يوم الثلاثين) أي من رمضان قال الشمس الحفنى تسميته يوم الثلاثين انما هو بحسب الظاهر أي بالنظر لما قبل شهادتهم والا فهو أول شوال تأمل (قوله بزمن يسع الاجتماع والصلاة) أي صلاة العيد متعلق بشهد أي بأن أراد الشهادة وقبلوا بزمن يسع ذلك (قوله كلها أو ركعة منها) أي من الصلاة والاف كمشهدوا بين الزوال والغروب وسأني وبه يعلم ان وقت الخطية لا يمتد (قوله برؤية الهلال) أي هلال شوال (قوله الليلة الماضية) ظرف للرؤية (قوله أفطروا وصلينا الغيد) جواب لو شهدوا الخ يعني

(كبر اذا نذر) وان طال الزمان لانه شعار للايام لانتمة للصلاة بخلاف سجود السهو (ويكبر) ندبا (لرؤية النعم) أي عند رؤية شيء منها وهي الايل والبقر والغنم (في الايام المعلومات) وهي عشر ذى الحجة (لقوله تعالى ويذكر واسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) (ولو شهدوا قبل الزوال) يوم الثلاثين بزمن يسع الاجتماع والصلاة كلها أو ركعة منها (برؤية الهلال الليلة الماضية أفطروا وصلينا العيد)

في وقت ابتداء التكبير تبسح اعتقاد نفسه وقول التحفة فلا يمنع عبر نحوه في النهاية وعبر في شرح الارشاد بقوله حسن وهو ظاهر (قوله نعم) بتفتح النون والعين ويكون التكبير مرة واحدة كما اعتمده الشارح في شرح العباب

(قوله لا يسمع ما ذكر) قال في التحفة ٣٤٠ ويسن فعلها للمنفرد ومن تسير حضوره معه حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة ثم مع الناس انتهى

قال في النهاية له مستثنى من قوله محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذا لم يعد غير متكرر في اليوم والليله فسمو مع فيه بذلك قال ابن قاسم وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى أو جماعة لفواتها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل

أداء أو قبل الزوال بزمن لا يسع ما ذكر (أو بعد الزوال وعادوا قبل الغروب) قبلوا أيضا وأفطرنا لقبول شهادتهم لكن الصلاة (فانت) لم يروج وقتها (وتقضى) في أي زمن أراد لما مرفى صلاة النفل (أو شهدوا) بعد الغروب أو قبله وعادوا بعده لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العيد إذ لفائدة في قبولهم الأثر كما فلم نصنع إلى شهادتهم ولذا (صليت من الغد أداء)

تسن إعادة القضاء معهم فيه نظر انتهى وقوله وعادوا بعده الخ العبرة بوقت التعديل لا بوقت الشهادة لأن وقت التعديل هو وقت جواز الحكم بالشهادة وقوله إذا لفائدة في قبولهم إلى آخره أي لاشبه أنه قد دخل بيقين وصوم الثلاثين قد قدم فلا فائدة إلا ما ذكره تعالى لا ثمرة أمواله لو قبل الغروب فان فيه فائدة الفطر فيما بقي

فتقبل شهادتهم بذلك ومعلوم أن الإفطار واجب والعيد والصلاة مندوبة (قوله أداء) أي وكانت الصلاة أداء فهو خير لكان المحذوفة كما صرح به الرمي وغيره قال البجيرمي ويصح أن يكون حالاً من العيد بل هو الأولى من التقدير فلي تأمل (قوله أو قبل الزوال) أي ولو شهدوا قبل الزوال يوم الثلاثين فهو عطف على قبل الزوال في المتن (قوله بزمن لا يسع ما ذكر) أي الاجتماع والركعة من الصلاة (قوله أو بعد الزوال) أي أو شهدوا بعد الزوال (قوله وعادوا قبل الغروب) أي بخلاف ما لو عادوا بعده إذا العبرة بوقت التعديل هنا وفيما مر أيضاً وبأنى وعبارة الاسنى مع المتن والأثر للتعديل لا للشهادة فلو شهدوا قبل الغروب وعادوا بعده فالعبرة بوقت التعديل لأنه وقت جواز الحكم بشهادتهم ما في صلي العبد من الغد أداء وقبل بوقت الشهادة إذا الحكم بها قال في الكفاية وبه قال العراقيون وأبدوه على الوشيد بحق وعادوا بعده موتهم فانه يحكم بشهادتهم ما انتهى وبجواب بأنه لا منافاة إذا الحكم فيها ما اتفاهو بشهادتهم ما بشرط تعديلهما والكلام انما هو في أثر الحكم من الصلاة خاصة زاد النهاية وأيضاً فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبرة بوقت التعديل بخلاف مسألة الموت لو لم تنظر للشهادة لزم فوات الحق بالكلية تأمل (قوله قبلوا أيضاً) أي قبلت شهادتهم في صورتين كما قبلت في الصورة الأولى (قوله وأفطرنا) أي وجوباً كما تقر (قوله لقبول شهادتهم) تعليل للإفطار (قوله لكن الصلاة) أي صلاة العيد (قوله فانت لم يروج وقتها) أي الادائي وبحث في الاسنى فيما لو بقي من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع ينبغي أن يصليها وحدها ومن تسير حضوره لتقع أدائها ثم يصليها مع الناس قضاء قال ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى وقال الأذري وهو القياس قال سم وفيه نظر لأنه يلزم عليه إعادة الصلاة خارج وقتها وقد تقدم في باب الجماعة أن شرط إعادة الوقت الآن يقال يستثنى هذا الضرورة اشتباه الحال وقد قال الرمي بالاسنة انما انتهى حيث قال ويصير ذلك مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقي وكان العيد لعدم تكررها كغيرها فسمو مع فيها بذلك فلي تأمل (قوله وتقضى) أي صلاة العيد (قوله في أي زمن أراد) في باقي اليوم أو في الليل أو في الغد وما بعده لكن الأفضل فيما إذا فانت قضاؤها في بقية يومهم أن أمكن اجتماعهم فيه لصغر البلد أو نحوه مسارعة للعبادة وتقرئها من وقتها والافقضاؤها في غدا أفضل ثلاثين قوت على الناس وبه يعلم أن الكلام في صلاة الامام بالناس لا في صلاة الأحاديث تأمل (قوله ما تقرر) أي انما تقرر بالاعتراض بأنه ينبغي فعلها عاجلاً مع من تسير ومنفرداً ان لم يجد أحداً ثم يفعلها غداً مع الامام (قوله لما مرفى صلاة النفل) أي من نذب القضاء مع دليله وعلموته هناك مع المتن ومن فاته صلاة مؤقته بوقت مخصوص وان لم تشرع جماعة أو اعتادها وان لم تكن مؤقته قضاها نذبا وان طال الزمان لا امر به ولا اتباع في سنة الصبح والظهر (قوله أو شهدوا) أي أو شهدوا (قوله بعد الغروب) أي غروب شمس يوم الثلاثين برؤية هلال شوال الليلة الماضية (قوله أو قبله وعادوا بعده) أي أو قبل الغروب ولكن عدلوا بعده لما تقرر أن العبرة بوقت التعديل لا الشهادة على المعتمد (قوله لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العيد) أي لترك صلاتها أداء (قوله إذا لفائدة في قبولهم الأثر كما) تعليل لعدم القبول هنا أي فان شوال قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد بخلاف ما لو عادوا قبل الغروب فان فيه فائدة الفطر فيما بقي من اليوم (قوله فلم نصنع إلى شهادتهم) أي فلم نقبلها وقضيتها أنه لا يجوز فعلها ليلاً لمنفرداً ولا جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلاً سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يعدل هو الظاهر ع ش وسيأتي عن الاسنوي ما يوافق مع الجواب عنه (قوله ولذا) أي لاجل عدم الاصغاء إلى شهادتهم (قوله صليت من الغد أداء) أي ولو لرائي على ملاستظهره بعضهم وقد يؤيده الحديث الآتي وظاهر إطلاقهم وفيه ما فيه بل استشكل الاسنوي ذلك بأن قضاءها يمكن ليلاً وهو أقرب وأحوط من النهي أيضاً فالقضاء هو مقتضى شهادة البيضة الصادقة كما أنها مقبولة في فوات الحج والجمعة واستغناء القصاص ورجح الزاني وغير ذلك فكيف يترك العمل بها وينوي من الغد أداء مع علمه بالقضاء لا سيما عند بلوغ الخبرين عدد التواتر انتهى وأشار القليوبي إلى الجواب عنه حيث قال فتوقف صحته على طلوع شمس ولا يضر في ذلك قبول البيضة في غير الصلاة على نظير ما لو وقفوا يوم العاشر غلطاً في الحج وبهذا

من اليوم (قوله صليت من الغد أداء) قال الشوبري في حواشي المنهج الظاهر ولو لرائي فليراجع انتهى وهذا سقط

بأن يدعى الحديث وظاهر إطلاقهم ولكنه لا يخلو عن نظر (قوله لنحو أجل) فن كان له على آخر دين مثلاً مؤجل بدخول شوال يحمل بذلك قال في شرح العباب سواء حقق الله وحق الآدمي خلافاً لما نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع المعلق به فتشبع اتفاقاً الخ فيصح في ذلك كغيره ما عدا الصوم قال ابن قاسم ويدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعاً مثلاً لكن قضية الخبر المذكور خلافه انتهى قال المصنف وفيه نظر لا يخفى انتهى وبجواب الشيخ عميرة والشو برى أنه لا يجوز ٣٤١ صومه وان كان الأول هو العيد حقيقة

انتهى قال ابن جبال في شرح الإيضاح في مبحث وقوف العاشر غلطاً تحسب لهم أيام التشريق على حسب وقوفهم كما أفق به الشهاب الرملي وتبعه ولده وجري عليه في التحفة والحاشية وفي المختصر وخالف في ذلك شيخ الإسلام في الأسنى

وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقاً بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحون ويوم عرفة يوم يعبرون للحديث الصحيح بذلك أما بالنسبة لنحو أجل وتعلق طلاق فتسمع شهادتهم مطلقاً

باب صلاة الكسوف

وتبعه في المغني وهذا بالنسبة للحج وتوابعه أما بالنسبة لنحو جواز صوم الرابع عشر من ذي الحجة وإن كان ثالث التشريق على مقتضى وقوفهم فإنه يجوز لأن العبرة فيه بنفس الأمر نظير ما قالوه في ثبوت رمضان بواحد بالنسبة للصوم وتوابعه لا بالنسبة لحلول الدين

ونحوه هذا ما يظهر ولم أر في ذلك نقلاً أملاً وكذا يقال في حرمة صوم العاشر الذي قلنا أنه في حقهم يوم عرفة اعتباراً بما في نفس الأمر أنه يوم عيد النحر وليس الصوم من توابع الحج ثم رأيت في كلام الحاشية ما يدل لما ذكرته بل يصح به في الأول إلى آخر ما قاله ابن جبال في شرح الإيضاح (قوله مطلقاً) أي سواء كان قبل الغروب أم بعده والله أعلم

سقط ما لبعضهم هنا فليأتهم (قوله وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقاً) أي بل ربما كان يوم الفطر ثاني يوم من شوال كما في هذه الصورة التي نحن فيها (قوله بل يوم فطر الناس) أي سواء كان أول شوال أم ثانيه يعني اليوم الذي يجوز فيه فطرهم قال الشيخ الشو برى أنظر هل من ذلك صوم العيد نظراً إلى أن اليوم الأول هو العيد حقيقة أولاً نظراً إلى أن العيد يوم يعيد الناس يظهر الثاني أخذاً من قولهم المذكور انتهى لكن في القليوبي ومن ذلك يعلم عدم صحة صوم ذلك اليوم واعتقده شيخنا والقياس خلافه كما في حلول الديون وفي سم مثله (قوله وكذا يوم النحر يوم يضحون) أي يضحون أضحية يوم أول اليوم الذي يجوز أن يذبحوا فيه الأضحية سواء العاشر أو الحادي عشر وعليه فيكون آخر أيام التشريق الرابع عشر (قوله ويوم عرفة يوم يعبرون) يعني اليوم الذي يظهر لهم أنه يوم عرفة سواء التاسع أو العاشر (قوله للحديث الصحيح بذلك) دليل لقوله وليس يوم الفطر الخ ولفظه الفطر يوم فطر الناس والآنحي يوم يضحى الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية للشافعي وعرفة يوم يعبرون (قوله أما بالنسبة لنحو أجل وتعلق طلاق) مقابل لقوله بالنسبة لصلاة العيد (قوله فتسمع شهادتهم مطلقاً) أي سواء كانت قبل الغروب أم بعده فن كان له على آخر دين مثلاً مؤجل بدخول شوال يحمل بذلك وكذلك إذا علق به وهذا مراد صاحب الهبة بقوله

قلت وإذا كما يقول الرافعي \* إلى سوى الصلاة غير راجع

وعبارة لا يعاب أما في حق غيرها أي الصلاة سواء حقق الله تعالى وحق الآدمي خلافاً لما نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع المعلق به فتشبع اتفاقاً كما في المجموع وغيره وإن لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم واستشكل أن الرخصة له بأن اشتغاله أي التماضي بسماعها ولا فائدة لها في الحال عت رده الأسنوي والأذري بأن الحاك منصوص بالإصلاح ما يقع وما يقع وقيل أن يخلو هلال عن حق لله تعالى أو عباده فإذا سمعها حسبه وإن لم يكن عند الأداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة إن دعت إليه كان محسناً لا عاباً انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

باب صلاة الكسوف

المشكلة على ما لا يجوز في غير ما مع عدم تكرارها وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد وجنازة والاصل فيها قوله تعالى لا تسجدوا للشمس وللنجم واسجدوا لله الذي خلقهن عند كسوفهما لأنه أرجح من احتمال أن المراد النهي عن عبادتهما لأنهم بعدد ون غيرهما أيضاً ولا معنى لتخصيصهما بالنهي قاله في حواشي الروض وبه يجاب عما توقف بعضهم في الاستدلال به قال بل الظاهر من الآية أنهم أسبق للرد على من يعبد الكواكب نعم إن كان سبب نزول الآية ذلك فهو قرين وأخبار تكبر الصالحين أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لأن كسوفان لموت أحد ولا حياة فإذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم وهذا الحديث قاله صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس يوم وفاة ابنه إبراهيم وقال الناس إنما كسفت الشمس لموته أبطل الله ما كانت الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض ولذا استشكلت زيادة ولا حياة وأجيب بأن فائدة ذكرها دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم وأجيب أيضاً بأنها إنما ذكرت لذكر مقابليها نظير ما يقول إذا قيل له كل لا آكل ولا أشرب أو قيل له أنت فعلت كذا لا فعلت ولا تركت والأول أولى وإن قال المجيب بالثاني أنه أولى من الأول فتأمل أنه ان كنت

ونحوه هذا ما يظهر ولم أر في ذلك نقلاً أملاً وكذا يقال في حرمة صوم العاشر الذي قلنا أنه في حقهم يوم عرفة اعتباراً بما في نفس الأمر أنه يوم عيد النحر وليس الصوم من توابع الحج ثم رأيت في كلام الحاشية ما يدل لما ذكرته بل يصح به في الأول إلى آخر ما قاله ابن جبال في شرح الإيضاح (قوله مطلقاً) أي سواء كان قبل الغروب أم بعده والله أعلم

(قوله وقيل الكسوف للشمس الخ) هذا هو الأشهر في السنة الفقهاء قال الجوهرى وهو الإفصح وقال ثعلب هو أجود وكسوف الشمس لاحقيقة له عند علماء الهيئة فأنها لا تتغير في نفسها وإنما القمر يحول بيننا وبينها فأنراه هو جرم القمر ولهذا انما يحصل كسوفها غالباً في الأيام التي يسامتها فيها القمر وهو آخر الشهر فأنراه هو جرم القمر وهي في نفسها مضيئة لم تتغير ثم ان كانت المساماة تامة لا يرى من الشمس شئ فهو كسوف كلي والاروى منها مقدار ما بقي من جرمها ويكون حينئذ الكسوف جزئياً وكسوف القمر له حقيقة لان القمر مظلم في نفسه لا نور له لكنه صقيل كالمرآة قابل للاستنارة من الشمس فحي لم يكن بينه وبين الشمس حائل استفاد النور من الشمس فاذا حال جرم الارض بينه وبين الشمس صار لا نور له ثم ان كانت حيلولة الارض تامة كان الكسوف كلياً والا كان جزئياً ومعنى

من أهله (قوله للشمس والقمر) أى قال الكسوف بالكاف يقال عليهما (قوله ويسميان خسوفين وكسوفين) أى بالخاء في كل منهما وبالکاف كذلك يقال خسف الشمس والقمر وخسف بالبناء للفعل عل وخسفاً وكسفاً بالبناء للمفعول وانخسفاً وانكسفاً قال الحافظ السيوطى الحكمة في الكسوف أن الله تعالى لما أجرى في سابق علمه أن الكواكب تبع من دونه وخصوصاً النيران فتضى عليهما بالكسوف وصير ذلك دلالة على انهما مع اشراق نورهما وما يظهر من حسن آثارهما ما موران في مصالح العباد مسيران وفي النار يوم القيامة مكوثران فسميوا بالحكيم وقال ابن العماد سبب الكسوف تخويف العباد بحبس ضوءها ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم يثبت زرع ولم يحف ثمر ولم يحصل له نصيح وقيل غير ذلك (قوله وقيل الكسوف للشمس والكسوف للقمر) هذا هو الأشهر الإفصح وقيل عكسه وقيل الكسوف بالكاف أوله فيهما والخسوف بالخاء آخره فيهما وقيل غير ذلك وبوجه شهرة ذلك وكونه أفصح بأن معنى كسف تغير وخسف ذهب وقدين علماء الهيئة أن كسوف الشمس لاحقيقة له عنددهم فأنها لا تتغير في نفسها وإنما القمر يحول بيننا وبينها فأنراه هو جرم القمر ولهذا انما يحصل كسوفها غالباً في الأيام التي يسامتها فيها القمر وهو آخر الشهر وهي في نفسها مضيئة ثم ان كانت المساماة تامة لا يرى من الشمس شئ فهو كسوف كلي والاروى منها مقدار ما بقي من جرمها ويكون حينئذ الكسوف جزئياً وأما خسوف القمر له حقيقة لان القمر مظلم في نفسه لا نور له لانه صقيل مثل المرآة قابل للاستنارة من الشمس فحي لم يكن بينه وبين الشمس حائل استفاد النور منها فاذا حال جرم الارض بينه وبين الشمس صار لا نور له ثم ان كانت حيلولة الارض تامة كان الكسوف كلياً والا كان جزئياً ومعنى كسف تغير وخسف ذهب ولذا كان الإفصح ما ذكر وهو السبب في اشارة الكسوف في الترجمة على الكسوف على أن أحاديث كسوف الشمس أكثر وأصح وأشهر تأمل (قوله وهي) أى صلاة الكسوف (قوله سنة مؤكدة) أى في حق من يخاطب بالكتوبات الخمس ولو عبداً أو امرأة أو مسافراً أو يسر لولي المميز أمره بها (قوله لا يتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعلها) أى لكسوف الشمس كزارواه الشيخان وغيرهما وكسوف القمر كزارواه ابن حبان في كتابه عن الثقات وللأمر به ما فيها من ركون وسجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء والصارف عن الوجوب ما مرفى العبد وجملوا قول الشافعي رضى الله عنه في الام لا يجوز تركها على كراهته لما كدها ليوافق كلامه في مواضع أخر اذا المكر وه قد يوصف بعلم الجواز من جهة اطلاق الجائز على مستوى الطرفين فيكون معنى كلامه لا يباح تركها بل هو مكر وه تأمل (قوله وهي على كفيات) أى ثلاث (قوله أقلها ركعتان كسنة الظهر) أى فصيح كافي المجموع عن مقتضى كلام الاصحاب وكان تاركا

كسف تغير ومعنى خسف ذهب وليس في الكسوف الا التعبير بالنسبة لما عندنا وهي في نفسها لم يذهب ضوءها بخلاف القمر ومن هنا كان الإفصح في القمر خسف وفي الشمس

(للشمس والقمر) ويسميان خسوفين وكسوفين وقيل الكسوف للشمس والكسوف للقمر (وهي سنة مؤكدة) لا يتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعلها (وهي) على كفيات أقلها (ركعتان) كسنة الظهر

كسفت وهو السبب في اشارة الكسوف في الترجمة على الكسوف وايضا فاحاديث كسوف الشمس أكثر وأصح وأشهر (قوله مؤكدة) قال في التحفة لكل من مرفى العبد هو مراد الشافعي في موضع لا يجوز انتهى وفي النهاية في حق من يخاطب

للافضل

بالمكتوبات الخمس ولو عبداً أو مسافراً الخ (قوله أقلها ركعتان)

قال في التحفة ومحله ان نواها كالعادة أو اطلق انتهى قال الهاتفي في حواشي التحفة قصد بهذه النية أن يصلي هاتين الركعتين ركوع واحد وسجودين في كل ركعة كما هو العادة في نحو سنة الصبح الى أن قال الهاتفي ومثال الاطلاق أن ينوي ركعتي خسوف القمر مثلاً ولم يقصد كونها كالعبادة ولا كالكيفية الكاملة انتهى مع اصلاح ما في عبارته من الخلط مع أى نقلته من خطه قال في التحفة وثبت فيها حديثان صحيحان وقال العلامة ابن قاسم أفنى شيخنا الشهاب الرملى بأنه اذا اطلق انعقدت على الاطلاق ويخير بين أن يصليها كسنة الصبح وأن يصليها بالكيفية المعروفة انتهى وأقره والده في النهاية قال ابن قاسم وأفنى أيضاً شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اطلق نية التور انحطت على ثلاث لانها أقل الكمال فيه ولو بركعة واحدة الاقتصار على ركعة واذا اطلق وقتلنا بما أفنى به شيخنا فهل تتعين لاحدى الكيفيتين بمجرد القصد اليه ابعد



اطلاق النية أولاد من الشروع فيها في تعيينها بأن يكرّر الركوع في الركعة الأولى بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظراً ويتجه الثاني انتهى قال الشوري في حواشي المنهج وفيما قاله ابن قاسم بعد فقد قالوا فيما أحرّم بنقل مطلقاً انعقد نية مطلقة فان نوى عدداً من ذلك ولو قبل الشروع ٣٤٣ في شيء من الأفعال صار كمن نواه

ابتداء فتنبع عليه الزيادة عليه إلا بالنية وأيضاً أحرّم بالخروج مطلقاً عن إحرامه بشيء من الأفراد والقرآن أو نحوه يصح ذلك بمجرد دونه نظراً في المذهب انتهى كلام الشوري وقال العناني في حاشية شرح التحرير استشكل أي ماقال

(ويستحب) إذا أراد أدّى الكمال (زيادة قيامين وركوعين) بأن يجعل في كل ركعة قياماً بعد الركوع وركوعاً بعد القيام للاتباع ويسن أن يأتي بسمع الله لمن حده ثم بذلك الحمد في كل اعتدال وان كان يقرأ فيه أذلاً بد في كل اعتدال من قراءة الفاتحة كما مر

المرى بأنه اعتمد في الوتر حالة الإطلاق اعتقاده ثلاثاً وفرق بأن الزيادة في هذه إنما هي زيادة هيئته لا زيادة عدد تخير بين المبتئين بخلاف الوتر فإن الزيادة فيه على الثلاث زيادة عدد فاحتاج لنية ذلك ابتداء انتهى وقال الحلبي في حاشية المنهج بعد ما سبق عن الرمي ما نصه هذا وأضح في حق غير المأموم

للافضل أخذاً من خبر قبصة أنه صلى الله عليه وسلم صلاها بالمدينة ركعتين من غير تكرار ركوع وخبر النعمان أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى أنجلت رواهما أبو داود وغيره باسنادين صحيحين زاد النسائي مثل صلاتكم هذه وكانهم لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين بالركعتين بالزيادة جلالاً لطلق على المقيّد لانه خلاف الظاهر ونظر فيه بما هو مبسوط في المطولات ولا ينافي ذلك قولهم أقلها ركعتان في كل ركعة قيامان لأن محله إذا شرع بنية هذه الزيادة أذ لا يجوز حينئذ النقص عنها (قوله ويستحب إذا أراد أدّى الكمال) هذه ثانية الكيفيات الثلاث فهي أكل من الأولى ومجلها كالتى بعدها حيث نواها بصفة الكمال كما تقرر ولو أطلق النية فعند الشارح لا يجوز الاقتصار على الأقل وعند الرمي بخير بين الكيفيات الثلاث (قوله زيادة قيامين وركوعين) أي من غير التطويل الآتي بل يقتصر في كل قيام على الفاتحة أو هي مع سورة قصيرة أو يقتصر في كل من الركوع والسجود على العادة (قوله بأن يجعل في كل ركعة قياماً) أي يقرأ فيه الفاتحة أو مع السورة القصيرة كما تقرر (قوله وركوعاً بعد القيام) أي ثم يعتدل ثم يسجد السجدة الثانية ويأتي بالطمأنينة في محلهما ولا يجوز إعادة صلاتها ولا زيادة ركوع ثالث فأكثرت لمادى الكسوف ولا نقص أحد الركوعين اللذين نواها لا لئلا يخلأ لانه ليست نفعاً لمطلقاً وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفي رواية أربع وفي رواية أحمد والحاكم خمس وفي أبي داود وعن النعمان أعادتها واسناده صحيح كما مر فأجابوا عنها بأن أحاث الركوعين أصبح وأشهر من أحاديث الزيادة والإعادة على أنها واقعة فعلية يحتمل أن ما صلاها بعد الركعتين لم يتوبه الكسوف واعترض هذا الجواب بأنه إنما يصح حيث انحدرت الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا فإن هذه الواقعة تعددت كما مر باختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع قال في شرح مسلم وهذا أقوى وأجاب الشارح بأن سبب كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد ذلك الروايات المخالفة التي تزيد على سبعة وحينئذ فالتعارض محقق وعند تحقيقه يتعين الأخذ بالأصح الأشهر وهو ما تقرر فتأمل (قوله للاتباع) رواه الشيخان لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة كذا في التحفة والمغنى وكانهما أرادا حديث عائشة رضي الله عنها الذي في البخاري وهو أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث منادياً بالصلاة جامعة فتقدم فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات هذا ما في البخاري وفي مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما مثله لكن في بعض الروايات في الصحيحين عنهما أيضاً أعني عائشة وابن عباس التصريح بها (قوله ويسن أن يأتي بسمع الله لمن حده) أي عند قيامه للاعتدال (قوله ثم بذلك الحمد) أي إلى آخر ذكر الاعتدال حيث رضي به المأمومون بالشرط السابق كما بحث وعلل بأن هذا المبرد بخصوصه بخلاف تكرار الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده (قوله في كل اعتدال) أي كما في الروضة وهو المعتمد لخبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها الصريح فيه ولا نهم أجروا على ما بعد الركوع الأول حكم الاعتدال في عدم الركعة به (قوله وان كان يقرأ فيه) أي في الاعتدال وأشار بأن إلى خلاف فيه فقد قال الماوردي أنه لا يقول ذلك في الرفع الأول في كل من الركعتين بل يرفع مكبراً لانه ليس اعتدالاً ونقله عن النص ومع ذلك الراجح الأول لما مر آنفاً (قوله أذلاً بد في كل اعتدال من قراءة الفاتحة) تعليل للغاية ولكن المراد بكل الاعتدال الأولان من الركعتين وأما الأخيران منهم فلا قراءة فيهما كما هو ظاهر (قوله كما مر) أي في صفة الصلاة حيث قال وتطويل

أما هو إذا أطلق فأنما يحمل نية على ما نواه الإمام فان نوى الإمام كسنة الظاهر وصرفها المأموم إلى غير ذلك أو عكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن من المتابعة انتهى (قوله أدّى الكمال) قال في التحفة ومجلها كالتى بعدها أن نواها بصفة الكمال انتهى وفي التحفة أيضاً محل ما يأتي أن لا يجوز النقص والرجوع بها إلى الصلاة المعتادة عند الانحلاء إذا نواها بصفة الآتية خلافاً لما زعمه الأسنوي انتهى (قوله من غير زيادة قيامين الخ) من غير التطويل الآتي بل يقتصر في كل قيام على الفاتحة أو هي مع سورة قصيرة ويأتي بالركوع والسجود على حسب العادة من الاقتصار

(قوله أو قدرها) البقرة

وفي موضع آخر منه كلام والمختصر وهو نصه في أكثر كتبه وعليه الأكثر أنه يقرأ في الأول البقرة وفي الثاني كئائي آية منها وفي الثالث كائة وخمسين وفي الرابع كائة والمراد آياتها الوسط قال الشيخان ولا خلاف يعنى بين النصين بل الأمر على

(و) يسن أن أراد الاكل (تطويل القيامات) فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة البقرة أو قدرها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران أو قدرها وفي الثالث بعد الفاتحة النساء أو قدرها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة أو قدرها (وتطويل الركوعات والسجادات)

التقريب وهما متقربان قال في التحفة يشكل عليه أنه في الأول الذي هو الثاني هنا طول الثاني على الثالث وفي الثاني عكسه وهذا هو الأنسب فان الثاني تابع للأول والرابع للثالث فكان الأول أطول من الثاني والثالث أطول منه ومن الرابع ويمكن توجيه الأول بأن الثاني لما تبع الأول طال على الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما يأتي في الركوع

هناك أي قراءتها في كل قيام أو بدله حتى القيام الثاني في صلاة الكسوفين الخ و به يعلم أن الأول أن يقول في كل قيام بدل في كل اعتدال (قوله ويسن أن أراد الاكل) هذه ثلاثة الكيفيات الثلاث وهي اكلها على الإطلاق نعم محله إذا لم يكن عذر والاسن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها انتهى قال السيد عمر البصري بل الاكل حيثما الكيفية الثانية (قوله تطويل القيامات) أي الآتي فيها بالقرعة قال الأذري وظاهر كلامهم استحباب هذه الإطالة وإن لم يرض بها المؤمنون وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بأن الخروج منها أو تركها إلى خيرة المقتدى بخلاف المكتوبة وفيه نظر ويجوز أن يقال لا يطيل بغير رضا المحصورين لعدم خبر إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف وتحمل إطالته صلى الله عليه وسلم على أنه علم رضا أصحابه رضي الله عنهم وأن ذلك مغتفر لبيان تعلم الكل بالفعل ويظهر أنهم لو صرحوا له بعدم الرضا بالإطالة لا يطيل وقد يتوقف فيه انتهى نقله في الأسنى وأقره لكن المعتمد الاستحباب مطلقا كما في التحفة وغيرها وأما تنظيره فدفع بأن القياس ما مر في الجمعة والعيدان لا يقتصر إلى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء فيه تأمل (قوله فيقرأ في القيام الأول) تفريع على التطويل المذكور (قوله بعد الفاتحة) أي وسابقتها ولا حقه من دعاء الافتتاح والتعوذ وآمين (قوله البقرة) أي بكاملها وهي أفضل من أحسنها (قوله أو قدرها) من غيرها وآياتها ثمان وست أو سبع وثمانون آية وكلما كانت ستة آلاف ومائة وأحدى وعشرون كلمة وأما حر وفها خمسة وعشرون ألف حرف وخمسمائة حرف وفيها من لفظ الجلالة مائتان وأثنان وثمانون قال ابن العربي فيها ألف أمر وألف نهي وألف حكم وألف خبر أخذها بركتها وتركتها حسرة لا يستطيعها البطل أي السخرة إذا قرئت في بيت لم تدخله مردة الشياطين ثلاثة أيام (قوله وفي القيام الثاني) أي وبقراءته (قوله بعد الفاتحة) أي والتعوذ قبلها وآمين بعدها (قوله آل عمران أو قدرها) أي وهي مائتا آية وثلاثة آلاف وثمانون كلمة وأربعة عشر ألفا وخمسمائة وعشرون حرفا وفيها من لفظ الجلالة مائتان وعشرة (قوله وفي الثالث بعد الفاتحة) أي ويقرأ في القيام الثالث بعد الفاتحة والتعوذ قبلها وآمين بعدها (قوله النساء أو قدرها) أي وهي مائة وخمس أو ست أو سبع وسبعون آية وثلاثة آلاف وخمس وأربعون كلمة وستة عشر ألف حرف وثلاثون حرفا منها لفظ الجلالة مائتان وتسع وعشرون (قوله وفي الرابع بعد الفاتحة) أي وبقراءته بعدها بتوابعها (قوله المائدة أو قدرها) أي وهي مائة وعشرون آية وأثنان أو ثلاث وفيها من لفظ الجلالة مائة وثمان وأربعون وهذا الذي ذكره الشارح هنا هو مانص عليه الشافعي رضي الله عنه في البويطي وله نص آخر في الام والمختصر وموضع آخر من البويطي وعليه الأكثر أن يقرأ في القيام الأول البقرة وفي الثاني كئائي آية منها وفي الثالث كائة وخمسين منها وفي الرابع كائة آية من آياتها الوسط قال الشيخان وليس أي النصان على الاختلاف المحقق بل الأمر فيه على التقريب قال في التحفة ويشكل عليه أنه في الأول أي النص الثاني هنا طول الثاني على الثالث وفي الثاني أي النص الأول هنا عكسه وهذا هو الأنسب فان الثاني تابع للأول والرابع للثالث فكان الأول أطول من الثاني والثالث أطول منه ومن الرابع ويمكن توجيه الأول بأن الثاني لما تبع الأول طال على الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما يأتي في الركوع فيمكن حل التقريب على التخيير بينهما المتعادل عليهما كما علمت انتهى

فيمكن حل التقريب على التخيير بينهما المتعادل عليهما كما علمت انتهى  
كلام التحفة واقتصر في الامداد وكذا في النهاية على التخيير قال ويؤيده قول السبكي ثبت بالاجبار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله

للاتباع بأن يسبح في  
الاول منها قدر مائة آية  
من البقرة وفي الثاني قدر  
ثمانين وفي الثالث قدر  
سبعين وفي الرابع قدر  
خسين (و) (يسن) (الجهر)  
بالقراءة (في) (كسوف  
(القمر) والاسرار بها  
في كسوف الشمس لانها  
نهارية والاولى ليلية (ثم)  
بعد الصلاة بخطب الامام  
خطبتين) للاتباع

على الثاني والثالث على  
الرابع وأما نقص الثالث على  
الثاني أوزيادته عليه فلم يرد  
فيه شيء فيما أعلمه فلا جله  
لا بعد في ذكر سورة النساء فيه  
وآل عمران في الثاني انتهى  
ما يقوله ويسن له الافتتاح  
في الاول والتعويض في كل  
قيام (قوله يسبح في الاول  
من كل منهما) قال في  
التحفة بالنسبة للركوع  
ما نصه كذا نص عليه في  
أكثر كتبه أيضا وله نص  
آخر أنه يسبح في كل ركعة  
بقدر قراءته انتهى (قوله  
ويسن الجهر الخ) قال ابن  
قاسم العبادي في شرحه  
على أبي شجاع نعم لو غربت  
الشمس أو طلعت وقد بقي  
ركعة من صلاة كسوف  
الشمس في الاول أو القمر  
في الثاني فالمتجه الجهر  
فيها في الاول والاسرار  
فيها في الثاني (قوله بخطب)  
أي من غير تكبير كخطبة ابن  
الاستاذ تحفة ونهاية

أنه كان مع تطويل القراءة ويلزم على الثاني اختراع صورة لم ترد في هذا نظر لما يلزم عليه من منع تطويل  
القراءة عندهم تطويل الركوع والسجود لما ذكر وكلامهم صريح في خلافه انتهى شو برى وفي ع ش  
ما يوافقه حيث قال ظاهره ولولم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع  
ذلك فالاولى أن لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله للاتباع) أي رواه  
الشيخان وغيرهما (قوله بأن يسبح في الاولى منها) أي الركوعات والسجودات (قوله قدر مائة آية من  
البقرة) أي تقرىباً وفيها سياقاً لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير قال في النهاية والاول جماعاً اعتبار  
الوسط المعتدل في الآيات دون طولها وقصارها ولهذا قال ابن الاستاذ وتكون الآيات مقتصرة وجزم  
به الاذرى (قوله وفي الثاني) أي من الركوع والسجود (قوله قدر ثمانين) أي من سورة البقرة أيضاً وكذا  
فيما سياتي (قوله وفي الثالث قدر سبعين) بتقديم السبعين على الموحدة خلافاً لما في التنبيه من تقديم المئاة  
الفوقية على السبعين قال العلامة الشوبري انظر ما الحكمة في هذا النقص فهنا كان في الثالث ستين على  
التوالي قال العلامة البرماوى واعل الحكمة في ذلك ان كل ركعة مستقلة فجعل الثاني في الركعة الاولى  
والرابع في الركعة الثانية مستويين في التفاضل بين كل بعشرين وأما التفاضل بين القيام الثاني والثالث  
فكان بعشرة واختبرت العشرة على غيرها لانها أقل عقود العشرات هذا ما ظهر في الدرس وعبارة ع ش  
وجهه انه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص  
عن الثالث عشرين فليتلأمل (قوله وفي الرابع قدر خسين) كذا نص عليه في أكثر كتب الشافعي بالنسبة  
للكوع وله نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته وأما السجود ففي البويطى وصححه ابن الصلاح  
والنوى ولا يطول في غير ذلك من الاعتدال بعد الركوع الثاني والشهد وكذا الجلوس بين السجودتين  
لكن صح في حديث عبد الله بن عمر وأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فلم يكذب ثم رفع فلم يكذب يسجد  
ثم سجد فلم يكذب يرفع ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك ومقتضاه كما قاله النوى استحباب الجلوس بينهما  
واختار في الاذكار ومن ثم قال في البهجة

ولا يطول \* في سجدة وقعدة قلت ورد \* في طول هاتين أحاديث عمدة

(قوله ويسن الجهر بالقراءة في كسوف القمر) أي للامام والمنفرد وهل المأموم الذي لم يسمع قراءة الامام  
كذلك قال سم لو كسفت الشمس في أيام الدجال في الوقت المحكوم فيه بأنه ليل فلا إشكال انه يجهر  
بالقراءة لانه وقت جهر لكن هل ينوى كسوف الشمس لانه وقت شمس حقيقة وان كانت في ليل حكماً أو  
كسوف القمر لانه وقت قمر للحكم على ذلك الزمان بأنه ليل قال الرملي بالثاني ولا ترد عندى في الاول  
فليتلأمل (قوله والاسرار بها) أي بالقراءة (قوله في كسوف الشمس) نعم لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي  
ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول أو القمر في الثاني فالمتجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني  
وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر  
في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني قاله سم (قوله لانها نهارية) تعليل لسن الاسرار في صلاة كسوف  
الشمس (قوله والاولى ليلية) أي ان فعلت قبل الفجر أو ملحقة بالليل ان فعلت بعده فهذا تعليل لسن الجهر  
في صلاة كسوف القمر قال في الاسنى والمغنى وما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه  
وسلم جهر في صلاة كسوف بقراءته والترمذي عن سمرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف  
لانسمع له صوتاً وقال حسن صحيح قال في المجموع يجمع بينهما بأن الاسرار في كسوف الشمس  
والجهر في كسوف القمر (قوله ثم بعد الصلاة) أي بأى كيفية من الكيفيات الثلاث السابقة (قوله  
يخطب الامام خطبتين) أي فلو قدمهما على الصلاة لم تجزئاً كما في العباب (قوله للاتباع) أي رواه  
الشيخان في كسوف الشمس وقيس به كسوف القمر وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الامام خشية الفتنة

( قوله دون الشروط ) لكونها تنس هنا كالعيد قال في النهاية نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عمر بية انتهى ( قوله لا يفهم ذلك ) قال في شرح العباب ٣٤٦ وفهم ابن الرفعة ومن تبعه جوازها من نص البويطى رده جمع بأن عبارة البويطى

لا تفهم ذلك اذ قوله فيه كفاه للجميع أى للعبد والكسوف والاستسقاء خطبة واحدة لم يرد به وحدنها الا من حيث عدم تعددها بتعدد كل من الثلاثة لا مطلقا الا ترى الى قولهم لو اجتمع كسوف وجعة كفاه خطبة واحدة

كخطبة الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البويطى لكنه مردود بأن النص لا يفهم ذلك وبأن الاوجه انه لا بد من خطبتين (ويبحث فيها على الخير) كالتق والصدقة والتوبة والاستغفار ويحذرهم من الغفلة والتأدي في الغرور للاتباع في بعض ذلك

ولم يريدوا الفردة قطعا انتهى كلام شرح العباب (قوله وبأن الاوجه) اعتمده التحفة والنهاية والمغني وغيرها (قوله في بعض ذلك) عبارة الامداد للشارح وأمرهم فيها بخير عتق وصدقة ودعاء واستغفار وتوبة من المعاصي مع تحذيرهم من الغفلة والتأدي في الغرور للامر بذلك في البخاري والاتباع في التحذير رواه

ويؤخذ منه أن محله ما اذا اعتيد استئذانه أو كان لا يراها ويخطب امام نحو المسافرين لا امامة اتساء نعم ان قامت واحدة فوعظن فلا بأس وكذا في العيد كما هو ظاهر انتهى تحفة ومرهناك ما يوافقه ( قوله كخطمتي الجمعة في الاركان والسنن ) أى لكن من غير تكبير هنا كما بحث ابن الاستاذ قال ع ش وهل يحسن أن يأتي بذلة بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان صلاته مبنية على الضرر والخطب على التوبة والاستغفار من أسباب الخلل على ذلك وعبارة الناشرى ويحسن أن يأتي بالاستغفار الا أنه لم يرد فيه نص فليتأمل ( قوله دون الشروط ) أى فلا يجب لكتها هنا كالعيد ومرعن الجرجاني أنه يشترط في خطبة العيد شروط خطبة الجمعة فهل قال بذلك هنا أولا فليراجع وقياس ما قال به في العيد ان يقول بمثله هنا ويوجه كل منهما بأنه أقرب الى حصول المقصود من التعظيم وإظهار الشعار وكون الخطبة فيهما عبادة مطلوبة ع ش ( قوله أو واحدة على ما قاله جماعة ) أى منهم ابن الرفعة في الكفاية عن كلام حكاة البندنجي وابن المقرئ في التمشية ( قوله أخذوا من نص البويطى ) أى من نص الامام الشافعي في كتاب البويطى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطى نسبة الى بويط قرية من ضيعد مصر الادنى كان خليفة الامام الشافعي في حلقة بعده مات سنة ٢٣٢ رضى الله عنه ونفعنا به ( قوله لكنه ) أى ما قاله هؤلاء الجماعة ( قوله مردود بان النص لا يفهم ذلك ) أى كفاية الخطبة الواحدة فان عبارته ويخطب الامام خطبتين كما في العيدين ثم قال وان اجتمع كسوف وعيد وجنازة واستسقاء بدأ بالجنزة ثم للكسوف ثم العيد ثم الاستسقاء فان خطب للجميع خطبة واحدة أجزأه انتهى وظاهرها أنه أراد أنه يجوز له للجميع خطبتان لأنه يخطب للكسوف خطبة فردة وقد قالوا واجتمع كسوف وجعة كفاه خطبة واحدة ولم يريدوا الفردة قطعا أسنى ( قوله وبأن الاوجه أنه لا بد من خطبتين ) أى فهو المعتمد عند الشارح والرملي وغيرهما ( قوله ويبحث فيها ) أى في الخطبتين الاولى والثانية معا وأما تخصيص صاحب الهجة هذا بالثانية حيث قال

ويتدب \* في خطبة ثانية حث على \* خير وتوبة وفانت بالبحلا

فوفهم منه فقد قال في الفر ركانه صحفة من لفظ الناس في قول غيره ويبحث في الخطبة الناس أو أنه قاسه بالدعاء في الثانية في خطبتي الاستسقاء حيث قالوا يسأل في الدعاء فيها الوجه أنه يبحث في الخطبتين كما اقتضاه كلامهم وصرح به كثير منهم ابن الصباغ والجرجاني ( قوله على الخير ) أى على فعله ( قوله كالتق والصدقة والتوبة والاستغفار ) أمثلة للخير وبعضهم أفرد العتق والتوبة بالذ كراهتها ما بشأنهما فإمرهم أمرا مؤكدا على التوبة من الذنوب وهي وان كانت واجبة قبل أمره لكتها تائدا كدبه كما أفاده القليوبي وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به كما اذا لم يكن عليه ذنب ككافر أسلم وصبي بلغ ومذنب تاب ويجب بالامر بالعتق ما يجزى في الكفارة ونقل عن الميبداني عدم اشتراط ذلك هنا وضابط من يجب عليه الاعتق بالامر من يجب عليه الاعتاق في الكفارة وأما الصدقة فتحصل بأقل متحول حيث لم يعين الامام قدر من ذلك والا تعين على من قدر عليه وضابط من يجب عليه الصدقة بذلك من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يتصدق وعن الحنفى أنه اذا عين الامام قدر ازا نداعلى زكاة الفطر لزم بشرط أن يكون فاضلا عن كفاية مجموع بقية العمر الغالب انتهى ملخصا من الشر وانى ( قوله ويحذرهم ) أى يخوف الخطيب الناس فهو بتشديد الذال المعجمة من التحذير بمعنى التخويف ( قوله من الغفلة والتأدي في الغرور ) أى بالحياة الدنيا فيد كرم ما يناسب الحال في كل وقت من حث وزجر ويكثر الدعاء والاستغفار ( قوله للاتباع في بعض ذلك ) أى وهو التحذير في البخاري عن عائشة من حديث طويل فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال

ان مسلم ولعظم أمر التوبة أفردت بالذ كرم مع دخولها فبقيلها انتهت وقول الامداد رواه مسلم أى مع وجوده في البخاري أيضا ولفظ البخاري فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ثم قال يا أمة محمد و الله ما من أحد أعير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته يا أمة



محمداً والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وفي رواية في البخاري ونحوه في مسلم ولكن الله تعالى يخوفهما عبادته وفي الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاته فقال ما شاء الله أن يقول ثم أمرهم

٣٤٧

البخاري عن أسماء قالت  
لقد أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم بالعنقة في كسوف  
الشمس وفي رواية في  
البخاري فإذا رأيتم شيئاً من  
ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه  
واستغفاره وفي مسلم فإذا  
رأيتم ذلك فاذكروا الله  
انتهى ما رأيته في البخاري  
ومسلم (قوله يقيناً) إذا

والأمر به في الباقي (ويفوت  
الكسوف) أي صلاة  
كسوف الشمس (بالانحلاء)  
التام يقيناً لأنه المقصود  
بالصلاة وقد حصل  
(وبغروب الشمس)  
كاسفة لعدم الانتفاع بها  
بعده (والكسوف) أي  
صلاة خسوف القمر  
(بالانحلاء) التام يقيناً  
(وبطولوع الشمس)

شككتها في حيلولة سحاب  
لأن الأصل بقاءه قال في  
التحفة ولا نظير في هذا  
الباب لقول المنجمين  
مطلقاً وإن كثروا لأنه  
تخمين وإن اطردهم فرق  
بين ما هنا وجواز عمل  
المنجم في الوقت والصوم  
بعلمه فراجع وذكر نحوه  
ذلك المغني والنهاية أيضاً  
وفي التحفة أيضاً لو بان  
وجود الانحلاء قبل  
الشروع فالوجه أنها إن

أن الشمس والقمر آتيا الخ ثم قال يا أمة محمد والله ما من أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته يا أمة  
محمد والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وفي مسلم نحوه (قوله والأمر به في الباقي) أي كالأمر  
بالاعتاق والاستغفار في البخاري عن أسماء رضي الله عنها لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعنقة في كسوف  
الشمس وفيه أيضاً الأمر بالصلاة والتعوذ من عذاب القبر من حديث عائشة (قوله ويفوت الكسوف أي  
صلاة كسوف الشمس) أي يمنع فعلها وليس المراد أنه يفوت إذا وهال أنها لا وقت لها وإن كان يجوز فيها  
نية الإداء في التحفة قيل ولا توصف بأداء ولا قضاء انتهى والوجه صحة وصفها بالإداء وإن تعذر القضاء كرمي  
الجباريل قال سم يبغي أن توصف بها لأن لها وقتاً مقدراً لكنه مبهم فإن أدركها أو ركعة منها قبل  
الانحلاء فادعوا وان حصل الانحلاء قبل تمام ركعة فقضاء فليتام (قوله بالانحلاء التام) خرج بالتام ما لو  
انجلي البعض فإنه يصلي الباقي كما لو لم ينخسف إلا ذلك القدر فإن قلت لم تأت صلاة الخسوف بالانحلاء ولم تفت  
صلاة الاستسقاء بالسقيا كما يأتي قلنا لا غنى بالناس عن محي الغيث بعد الغيث فتكون صلاتهم ثم لطلب  
الغيث المستقبل وهنا لا أجل الخسوف وقد زال بالانحلاء (قوله يقيناً) أي بخلاف الانحلاء المشكوك فيه  
كالكسوف فلو حال دون الشمس سحاب وشك في الانحلاء أو الكسوف وقال منجم واحد أو أكثر  
انحلت أو كسفت لم يؤثر صلى في الأولى لأن الأصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثانية لأن الأصل عدمه  
قال في التحفة ولا نظير في هذا الباب لقول المنجمين مطلقاً وإن كثروا لأنه تخمين وإن اطردهم يفرق بين  
هذا وجواز عمل المنجم في الوقت والصوم بعلمه بأن هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها بأنه يلزم  
القضاء في الصوم وإن صادف كما يأتي فله جابرو هذه لا قضاء فيها كما مر فلا جابرها بأن دلالة علمه على ذنبك  
أقوى منها هنا (قوله لأنه) أي الانحلاء فهو تمليل لغوائها به وأيضاً في الحديث السابق وصلوا حتى ينكشف  
ما بينكم دلالة على عدم الصلاة بعد ذلك (قوله المقصود بالصلاة وقد حصل) أي وهذا فارق الخطبة فإنها  
لا تفوت بالانحلاء لأن القصد بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك على أن في مسلم أن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم  
لصلاة الكسوف إنما كانت بعد الانحلاء وظاهر أن المراد من عدم فوات الخطبة بالانحلاء أي لمن صلى قبل  
الانحلاء وليس المراد أنها تطلب بعده من غير سبق صلاة (قوله وبغروب الشمس كاسفة) أي تفوت أيضاً  
به وإنظر هل المراد بغروبها حقيقة أو حكماً حتى يدخل فيه أيام الدجال فلا يصلي لها إذا كسفت فيما يقدر أنه  
ليل لأن هذا ليل تقدير أو المراد بغروبها حقيقة لا حكماً فيصلي لها إذا كسفت فيما يقدر أنه ليل لأنها موجودة  
بالفعل وينتفع بها في ذلك الوقت قال شيخنا الزبدي أنه يصلي إذا كسفت فيما يقدر أنه ليل ويجهر بالقراءة  
في صلاتها لأنه ليل تقدير فالوجه أن يراد بها ما يعي الحق أو الحكمي ويلغز فيقال لصلاة كسوف  
شمس يجهر فيها بالقراءة وصلاة خسوف قمر مع طولوع الشمس ويؤيد ما قاله شيخنا الزبدي أنه يصلي  
للقمر إذا خسف بعد الفجر لأنه ينتفع به في ذلك الوقت انتفاعاً تاماً وهو من النهار حقيقة فعهد لنا أنا نصلي  
لأحد الكسوفين في غروبته المعهود نقله البجيرمي عن عبد البر ومر عن سم ما يوافق (قوله لعدم الانتفاع  
بها بعده) أي الغروب فإن الانتفاع بالشمس يبطل بغروبها نيرة أو منكسفة لزال سلطانها (قوله  
والخسوف أي صلاة خسوف القمر) أي تفوت صلاته بالمعنى السابق في فوات كسوف الشمس  
(قوله بالانحلاء التام يقيناً) أي لأنه المقصود بالصلاة وقد حصل كما مر ولو شرع في الصلاة هنا  
وفيما مر طائفة الكسوف ثم تبين أنه كان انجلي قبل تحريره بها فالوجه أنها إن كانت كسنة  
الصبح وقعت نفلاً مطلقاً كما لو أحرم بفرض أو نفل قبل وقته جاهلاً به أو على الهيئة الكاملة بان بطلانها  
إذا نفل على هيئة ما يمكن انصرافها إليه أفاده في التحفة (قوله وبطولوع الشمس) أي جزء منها اتفاقاً

كانت كسنة الصبح وقعت نفلاً مطلقاً كما لو أحرم بفرض أو نفل قبل وقته جاهلاً به أو كالمهيئة الكاملة بان بطلانها إذا نفل على هيئة ما يمكن  
انصرافها إليه انتهى ونحوه في النهاية قال الشوبري أنظر لو كانت في وقت الكراهة هل يتبين عدم انعقادها لعدم السبب أو لا لعذر وقد يتجه  
الثاني انتهى (قوله وبغروب الشمس كاسفة) قال العلامة الشيخ محمد العثاني في حواشي التحرير هل المراد حقيقة أو حكماً حتى تدخل فيه

أيام الدجال أي فلا يصلى لها إذا كسفت فيما قدر أنه ليل أو المراد حقيقة لأحكام فيصلى لها إذا كسفت فيما قدر أنه ليل لأنها موجودة بالفعل وينتفع بها في ذلك الوقت ما لم  
 ٣٤٨ بعضهم فيما إذا كسفت فيما قدر أنه ليل أنه يصلى لها ويجهز بالقراءة لكسوفها لأنه ليل

تقديرا ويلغزه فيقال  
 لنا كسوف الشمس بجهز  
 بالقراءة فيه ويؤيد ما قاله  
 من أنه يصلى لها أن القمر  
 لذهب سلطانه (لا يطلوع  
 الفجر) لبقاء ظلمة الليل  
 والانتفاع به (ولا يغروب)  
 قبل الفجر أو بعده وقبل  
 طلوع الشمس (خاسفا)  
 كما لو استتر بغمام (وإذا  
 اجتمع صلوات خاف فواتها  
 قدم) (الاخوف فواتها  
 الا كد فيقدم) (الفرض)  
 العيني ولو منذر والتعنية  
 وضيق وقته (ثم الجنائز)  
 لما يخشى عليها من تغيير  
 الميت بتأخيرها ومحله ان لم  
 يخف انفجاره لو قدم غيرها  
 والاوجب تقديمها مطلقا  
 ويكون الاشتغال بمواراتها  
 عذرا في اخراج الصلاة  
 عن وقتها (ثم العيد) لان  
 صلاته أكد من صلاة  
 الكسوف (ثم الكسوف)  
 ولو اجتمع خسوف ووتر  
 قدم الخسوف وان تيقن  
 فوت الوتر لان صلاة  
 الخسوف أكد

(قوله لذهب سلطانه) أي القمر فلا انتفاع بضوئه حينئذ (قوله لا يطلوع الفجر) أي لا نفوت صلاة خسوف  
 القمر بطلوع الفجر هذا هو القول الجديد وأما القديم فيقول بالفوات لذهب الليل وهو سلطانه (قوله لبقاء  
 ظلمة الليل والانتفاع به) أي بالقمر وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه  
 لا يؤثر كما إذا كسفت الشمس قبل الغروب وعلم غروبها فيها (قوله ولا يغروب) وبه قبل الفجر أو بعده وقبل  
 طلوع الشمس (خاسفا) هذا صريح بطلب انشاء الصلاة بعد غروب القمر خاسفا وهو ما بحثه ابن الرفعة حيث  
 قال ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم أرفيه نقلا وينبغي أن يصلى على الجديد قال في  
 الايعاب وهو متجه (قوله كما لو استتر بغمام) يعني كما لو غاب تحت السحاب خاسفا مع بقاء محل سلطانه  
 والانتفاع قال ابن الاستاذ هذا مشكل وان اتفقوا عليه لانه قد تم سلطانه في هذه الليلة انتهى وأجيب بأنهم  
 نظروا ما من شأنه بالانظر لليلة مخصوصة واناطة الاشياء بما من شأنها كثيرا في كلامهم وايضا حان  
 لا ننظر الى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبها وانما ننظر لوجود الليل وما ألحق به الليل  
 الذي هو محله في الجملة كما ننظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره فتأمل (قوله  
 وإذا اجتمع صلوات) أي اثنتان فأكثر (قوله خاف فواتها) هذا معنى قول غيره ولم يأمن الفوات (قوله قدم  
 الاخوف فواتها) أكد) حاصله أنه إذا اجتمع فرض جعلا وغيرهما مع كسوف فان خاف فوت الفرض  
 فقط قدمه أو فوت الكسوف فقط قدمه أو فوتهما قدم الفرض لانه أهم بخبر على الاقناع (قوله فيقدم  
 الفرض العيني) أي الجمعة وغيرها وهذا مفرع على قوله ثم الا أكد لان معنى قوله ثم الا أكد أي ثم بعد  
 استوائهما خوفا لا كد وهما الآن مستويان في الخوف تأمل (قوله ولو منذر) أي كان نذر صلاة الضحى  
 مثلا في يوم معين وخاف فواته فانه يجب عليه تقديمه على غيره (قوله لتعنيه وضيق وقته) أي لانه يسلك به  
 مسلك واجب الشرع (قوله ثم الجنائز) أي ثم يقدم بعد الفرض العيني صلاة الجنائز (قوله لما يخشى عليها من  
 تغيير الميت بتأخيرها) أي صلاة الجنائز ولا نهأ فرض كفاية ولان فيها حق الله تعالى وحق الادعي (قوله ومحله)  
 أي تأخير الجنائز عن الفرض العيني فهو تقييد لما أفاده المتن (قوله ان لم يخف انفجاره) أي تغيير الميت (قوله  
 لو قدم غيرها) أي صلاة الجنائز (قوله والا) أي بأن خيف انفجاره (قوله ووجب تقديمها مطلقا) أي حتى على  
 الفرض العيني ولو جمعة قال ابن عبيد السلام في قواعده وان خيف فوت وقت الفريضة وفي القليوبي  
 ما ملخصه قدمت الجنائز وجوبا ان خيف تغيير الميت وان خرج الوقت ولو فرضا ولو جمعة فان لم يخف تغييره  
 قدمت الجنائز وجوبا ان اتسع وقت الصلاة ولو فرضا فان خيف خروج وقت الفرض قدم عليها والحاصل  
 أنه إذا اجتمع صلوات فعند أمن الفوات تقدم الجنائز ثم الكسوف ثم الفريضة أو العيد وعند خوف الفوات  
 تقدم الفريضة ثم الجنائز لا مع خوف تغيير الميت ثم العيد ثم الكسوف تقديمها لا خوف فالا أكد أي بعد تقديم  
 الا هم الذي هو الفرض ثم قال عن بعض مشايخه يقدم عرفة إذا خيف فوتها على انفجار الميت لانه يمكن الصلاة  
 على القبر بلا مشقة بخلاف قضاء الحج فانه يشق وهو ظاهر (قوله ويكون الاشتغال بمواراتها) أي بدفن  
 الجنائز بعد الصلاة عليها (قوله عذرا في اخراج الصلاة عن وقتها) يعني في اخراج الصلاة المفروضة ولو  
 الجمعة عن وقتها (قوله ثم العيد) أي ثم يقدم عيد الفطر أو الاضحى (قوله لان صلاته أكد من صلاة  
 الكسوف) أي وللخلاف في وجوب صلاة العيد (قوله ثم الكسوف) أي للشمس أو القمر لانه معرض للفوات  
 (قوله ولو اجتمع خسوف ووتر) أي أوتر أو وج (قوله قدم الخسوف) أي على الوتر أو التراوج (قوله وان تيقن  
 فوت الوتر) أي ان كان قبل الفجر (قوله لان صلاة الخسوف أكد) من الوتر أو التراوج ولا نهأ خوف فوته

سبق عن ابن قاسم تأتي الجهر في الشمس والاسرار في القمر في زمننا هذا قبل ظهور الدجال والذي يظهر للفقير  
 في مسئلة العنان أنه لا يصلى لخسوف القمر وان كان محكما عليه بأنه ليل لعدم الانتفاع به حينئذ (قوله لذهب سلطانه) أي وهو الليل  
 (قوله والانتفاع به) قال في التحفة وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر انتهى وكلام غيره بافنده أيضا

بالانحلاء وانما قدمت على الوتر وان خيف فوته أيضا بالفجر لما قلناه من أنها آكد وكون فوته غير متيقن بخلاف فوته لا أثر له لرعايتهم خوف فوته بالانحلاء فان قيل راعوه اذ لم يعارضه ملتيقن فوته قلنا معارض بامكان تدارك الوتر بالقضاء دون هذه انتهى من الاسنى (قوله وان وسع الوقت) أى وقد اجتمع عليه جنازة وكسوف وفريضة أو العيد (قوله بأن أمن الفوات) تصوير اسعة الوقت (قوله قدم الجنازة) أى ثم يشتغل الامام بغيرها ولا يشيعها هذا ان حضر ولها وحضرت والا فرد لها جماعة ينظرونها واشتغل مع الباقيين (قوله مطلقا) أى حتى على الفرض ولو جعة لما مر من خشية تغيير الميت قال السبكي قد اطلق الاصحاب تقديم الجنازة على الجمعة في أول الوقت ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب وتعليقهم بقتضى الوجوب وقد جرت عادة الناس في هذا الزمان بتأخير الجنازة الى بعد الجمعة فينبغي التحذير عن ذلك وقد حكى ابن الرفعة أن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام لما ولى الخطابة بجامع عمرو بن العاصى عصر كان يصلى على الجنازة قبل الجمعة ويقتى الخالين وأهل الميت بسقوط الجمعة عنهم ليدهبوا بها انتهى قال في التحفة وانما يتجه ان خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصايين والا لتأخير يسير وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا أطبقوا على تأخيرها الى ما بعد صلاة العصر لكثرة المصلين حينئذ انتهى وفي النهاية مثله (قوله ثم الكسوف) أى بعد الجنازة وقبل الفرض وذلك لحوف الفوات (قوله لكن يخففه) أى الكسوف أى صلاته فلا يفعلها بالاكمل السابق (قوله فلا يزيد على نحو سورة الاخلاص بعد الفاتحة) أى وتوابعها (قوله في كل قيام) من قيامها الاربع ولا يزيد على الركوعات والسجودات على ثلاث تسبيحات (قوله ثم الفرض أو العيد) أى الفطر أو الاضحية واعترضت طائفة على قول الشافعى رضى الله عنه اجتمع عيد وكسوف بأن العيد اما الاول من الشهر أو العاشر منه والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين وأجاب الاصحاب رجهم الله عن ذلك بأجوبة الاول ان هذا قول المنجمين وقد مر انه لا عبرة به في هذا الباب والله على كل شى قدير وقد صح ان الشمس كسفت يوم مات سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفي انساب الزبير بن بكار انه مات عاشر ربيع الاول وروى البيهقى مثله عن الواقدي وكسفت أيضا يوم قتل الحسين بن على رضى الله عنهما وقد اشهر انه قتل يوم عاشوراء الثاني سامنا انما لا تنكسف الا في ذلك لكن يتصور أن تنكسف في يوم العيد وذلك بأن يشهد عدلان بنقص رجب وشعبان ورمضان وكانت في الحقيقة كوامل فتتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الامر ولا يطل بالكسوف ما ثبت بالبيننة الشرعية الثالث أن الفقه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة (قوله لكن يؤخر خطبة الكسوف عن الفرض) أى لان الخطبة لا يخاف فوته بالانحلاء الفرض (قوله ثم ان اجتمع عيد وكسوف كفى لهما خطبتان بعد ملاتهما) أى سواء قدم صلاة العيد أم صلاة الكسوف (قوله بقصدهما) أى فيجوز قصدهما بالخطبتين لانهما سنتان قال الامام النووي وفيه نظر لان السنتين اذ لم يتداخلا لا يصح أن ينويهما بفعل واحد ولهذا النووي بركتين صلاة الضحى وقضاء سنة الصبح لم تنعقد صلاته ولو ضم الى فرض أو نفل تحية المسجد لم يضر لانها تحصل ضمنا فلا يضر ذكرها قال في التحفة ويحجب بأنهما لما كانتا بعتين للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستا كالصلاتين لانه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم رأيت السبكي أشار لذلك حيث قال وكانهم اغتفروا وذلك في الخطبة لحصول القصدهما بخلافه في الصلاة (قوله ويند كرفيهما) أى في الخطبتين (قوله أحكامهما) أى العيد والكسوف واستظهر العلامة الشوبرى انه يراعى العيد فكبر في الخطبة لان التكبير حينئذ لا ينافى الكسوف لانه غير مطلوب في خطبته لانه ممنوع قال ع ش بقى ما لو اطلق هل تنصرف لهما أو لا فيه نظر والا قرب أن يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عقبها ومحلها ما لم توجد منه قرينة ارادة أحدهما بأن افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وان أخر صلاة الكسوف أو افتتحها

(وان وسع الوقت) بأن  
أمن الفوت (قدم  
الجنازة) مطلقا (ثم  
الكسوف) لكن يخففه  
فلا يزيد على نحو سورة  
الاخلاص بعد الفاتحة  
في كل قيام ثم الفرض أو  
العيد لكن تؤخر خطبة  
الكسوف عن الفرض  
ثم ان اجتمع عيد وكسوف  
كفى لهما خطبتان بعد  
صلاتيهما بقصدهما  
ويند كرفيهما أحكامهما

وفي شرح العباب قال ابن  
الرفعة ولو غاب خاسفا  
قبل الفجر فلم يصلى حتى  
طالع الفجر لم أر فيه نقلا  
وينبغي أن يصلى على  
الجديدا انتهى وهو متجه  
الى آخر ما أطلال به في  
الاياعاب فعلم أنه لو غاب  
القمر عقب الغروب مثلا  
خاسفا كان له أن يصلى  
الكسوف بعد الفجر ان  
تصور

(قوله وان اجتماع الخ) أي العبد والكسوف وقوله بنيتهم اقال في التحفة يجب أن ينوي خطبة الجمعة فقط فان نواها بطلت لانه شرك بين فرض ونقل مقصود لان خطبة الجمعة ٣٥٠ لا تتضمن خطبة الكسوف فليس كنية الفرض والتحفة وكذا ان نوى الكسوف

وحده وهو ظاهر  
فيسأنف خطبة الجمعة  
أو أطلق لان القرينة  
تصرفها للكسوف وقول  
الاذري لا تنصرف الخطبة  
اليه الا بقصده لان خطبته  
سقطت مبني على انه  
لا يحتاج لخطبة وان لم  
يتعرض في خطبة الجمعة  
له والذي صرح به غيره انه  
مقضى لم يتعرض فيها له سن  
وان اجتماع مع جمعة  
وصلاهما قبلها سقطت  
خطبتهما وخطب الجمعة  
بنيتها ولكن يتعرف فيهما  
باختصار لما يندب فيهما  
(ويصلون) ندبار كعتين  
ككيفية الصلوات لاعلى  
هيئة صلاة الكسوف  
(لنحو الزلازل والصواعق)  
والريح الشديدة

له خطبة أخرى انتهى  
واعتمده في النهاية أيضا  
وقال شيخ الاسلام في  
عدم الاكتفاء في الاطلاق  
محتمل ثم قال ويحتمل  
خلافه قال وهو الاقرب  
كما نبه عليه الازري انتهى  
وعبر في الامداد بقوله  
وقضية كلامه كاصله  
وكلام الشيخين أنه يجب  
قصدها حتى لا يكتفى الاطلاق  
ووجهه أن تقيد بها أو  
أحدهما عليها يقتضى

بالاستغفار فتصرف للكسوف وان أخر صلاة العبد تأمل (قوله وان اجتماع) أي العبد والكسوف  
(قوله مع جمعة وصلاهما قبلها) أي بخلاف ما اذا صلى الكسوف بعد الجمعة فانه بخطب الجمعة ثم يصلها  
ثم الكسوف ثم بخطب له (قوله سقطت خطبتهما) أي العبد والكسوف قال في الاسنى مبادرة لاداء الفرض  
(قوله وخطب للجمعة بنيتها) أي فيجب أن ينوي خطبة الجمعة فقط فان نواها مع العبد أو الكسوف بطلت  
لانه شرك بين فرض ونقل ونظر فيه بأن ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره وأجيب عنه بأن خطبة الجمعة  
لا تتضمن خطبة الكسوف والعبد فليس كنية الفرض والتحفة ولا يرد على ذلك ما روي في الغسل انه اذا نوى  
رفع الجنابة وغسل الجمعة حصل ما مع وجود التشريك المذكور لان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا  
لذاته اغتفر التشريك فيه ولان المقصود منهما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون أظهر مقاصد غسل  
الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاغتفر ذلك فيه على انه لما طلب في نحو الكسوف ما لم يطلب في  
الجمعة ومن ثم قالوا بخطب الجمعة متعرضا للكسوف صارا كأنهما مختلفان في الحقيقة اذ كل مقصود مستقل  
وعلم مما تقر رانه لو قصد الكسوف وحده بطلت بالاولى وكذا لو أطلق قال في التحفة لان القرينة تصرفها  
للكسوف وقول الازري لا تنصرف الخطبة الا بقصده لان خطبته سقطت مبني على انه لا يحتاج لخطبة  
وان لم يتعرض في خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره انه متى لم يتعرض فيها له سقطت خطبة أخرى تأمل (قوله  
ولكن يتعرض فيهما) أي في الخطبتين للجمعة (قوله باختصار) أي فيحترز وجوب ما يندب فيهما عن  
التطويل للفصل (قوله لما يندب فيهما) أي في خطبتي العبد والكسوف وظاهر كلامه انه لا فرق في ذلك  
بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلاهما وذلك كان يقرأ فيها حديث فرض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر الخ وحديث ان الشمس والقمر آيتان الخ (قوله ويصلون ندبا) يعني يندب  
لكل أحد ذكر وأنى أن يصلوا الخ (قوله ركعتين ككيفية الصلوات) كما نص عليه في الام بلفظ ولا أمر  
بصلاة جماعة في زلزلة ولا طامة ولا صواعق ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات وأمر بالصلاة منفردين  
كما يصلون منفردين سائر الصلوات انتهى نقله في حواشي الروض (قوله لاعلى هيئة صلاة الكسوف)  
أي كما حزم به ابن أبي الدم حيث قال تكون ككيفية الصلوات ولا يصلى على هيئة الكسوف قول واحد أي  
خلاف لما نقله الحلبي عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم (قوله لنحو الزلازل) أي كالحسف والظامة  
كلاهما يحتاج الى طلوع الشمس (قوله والصواعق) جمع صاعقة وهي نار تسقط من السماء في رعد شديد  
يقال صاعقة السحاب من باب قطع اذا ألقت عليهم الصاعقة والصاعقة أيضا صوت العذاب وعن بعضهم ان  
الصاعقة ثلاثة الموت كقوله تعالى فصمق من في السموات والعذاب كقوله تعالى أنذرتكم صاعقة مثل  
صاعقة عاد وثمود والناظر كقوله تعالى ويرسل الصواعق وتطلق الصاعقة مجازا على قصفة رعد هائل معها  
نار لا تمر بشئ الا أنت عليه والقصفة صوت الرعد أو شدة صوته ومعنى أنت عليه أهلكه كما ذكره شيخ  
الاسلام في ماشية البيضاوى (قوله والريح الشديدة) مفرد الارواح والرياح وهي أربع الصبا والذبور  
والشمال والجنوب ولكل واحدة طبيعة وقد نظمها مع طبائعها بعضهم فقال

صبا وذبور والجنوب وشمال \* هي الاربع التي تهب الكعبة  
فن وجهها مع الصبا وهي حارة \* ويابسة عكس الذبور والحكمة  
ليمنى جنوب حارة وهي رطبة \* شمال بعكس للجنوب وقت

قال الشيخ الخطيب في المغنى وهو أى الشمال ربح الجنة التي تهب على أهلها جعلنا الله والدين و مشايخنا  
وأصحابنا ومن انتفع بشئ من هذا الكتاب ودعا لنا بالمغفرة منهم انتهى آمين يارب العالمين

صرفها لكن الذي رجعه الازري خلافه لان خطبة غير الجمعة سقطت انتهى وبنحوها عبر في شرح العباب  
(قوله والريح) قال في الامداد وصح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم انى أسألك خيرا وخيرا ما فهم او خيرا ما أرسلت به



على ركبته وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها ريبا انتهى (قوله منفردين بلفظ الجمع) زادوا في الامداد والمغنى والتهابة تبع لابن المقرئ في بيته قال في الامداد ولعله من تقفه قال شيخنا وهو قياس التافهة التي لا يشرع فيها الجماعة

(منفردين) لئلا يكونوا غافلين لاجتماع لانهم يرد ويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة

باب صلاة الاستسقاء \* هو لغة طلب السقي \* وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والاصل فيها قبل الاجماع الاتباع

باب صلاة الاستسقاء \* قال السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر ليس في باب الاستسقاء مسألة فيها قولان غير مسألة واحدة وهي ما اذا لم يسقوا في المرة الاولى وأرادوا الاستسقاء ثانيا فهل ينجحون من الغد أم يتأهبون بصيام ثلاثة أيام مرة أخرى فيه قولان للشافعي قال في شرح المذهب ويضم اليه مسألة تنكيس الرداء فان فيها قولين انتهى (قوله

(قوله منفردين) بصيغة الجمع حال من فاعل يصلون وأن يكون ذلك في بيوتهم كما في الروض قال في الاسنى ولم أره لغيره لكنه قياس التافهة التي لا تشرع لها الجماعة (قوله لئلا يكونوا غافلين) أي في هذا الوقت وهذا على تجميع ما قبله وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرهاوشر ما فيها وشر ما أرسلت به رواه مسلم. وروى الشافعي رضي الله عنه خبر ما هبت ريح الاجنا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها راحة ولا تجعلها ريبا. وروى أيضا أن عمر رضي الله عنه حث على الصلاة في زلزلة (قوله لاجتماع) أي فلا يستحب في الصلوات المذكورة جماعة (قوله لانه لم يرد) أي وما روى عن علي كرم الله وجهه أنه صلى في زلزلة جماعة فلم يصح عنه كذا ذكره في الروضة (قوله ويسن الخروج الى الصحراء) أي وكذا الدعاء والتضرع (قوله وقت الزلزلة) أي ويقاس بها غيرها قال الشريحي عن القزويني سبب الزلزلة أن بعوضة خلقها الله تبارك وتعالى وسلطها على الثور الذي عليه الارض فهي تطير أربابا بين عينيه فاذا دخلت أنفه حرك الثور رأسه فيتحرك جانب من جوانب الارض ويقال ان عروق جبل في ذاهبة في أصول بلاد الارض فاذا أراد الله عز وجل أن يعذب أهل بلدة أمر ملكا بتحريك ذلك العرق الذي هو راسخ تحتها فتزل تلك البلدة وجبل في هو المحيط بالديار وحديث الثور ضعيف بل أنكره بعضهم وقيل ان سبب الزلزلة تحريك ذلك كرمجد بن على الترمذي عن عكرمة أن الزلزلة وكسوف الشمس من تحلي الرب تبارك وتعالى وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما أنه قال رجفت المدينة في حياة عمر رضي الله عنه فخطب الناس ثم قال ان هذا لا يكون في بلدة حتى يكثر فيها الزنا والربا فاذا رجفت ثانية لم أقم بين ظهرانيكم قال ابن عباس ما زلت ثانية حتى قبض عمر رضي الله عنه انتهى نقله البجيرمي على الاقتناع والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب صلاة الاستسقاء \*

وما يتبع ذلك قيل لو قال باب الاستسقاء لكان أعم فيشمل الاستسقاء بالصلاة وغيرها ويمكن الجواب بأن المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر الاستسقاء بغير الصلاة وانما ذكر الاستسقاء بها بنوعها تأمل (قوله هو لغة طلب السقيا) أي مطالعنا من الله تعالى أو من غيره لحاجة أو بدونها فالسين والتاء للطلب والسقيا بضم السين اسم من سقاء وأسقاء فانهم ما معني واحد قال تعالى وسقاهم بهم شرابا طهورا وقال لاسقيناهم ماء غدقا وقد جمعهما لبيد في قوله

سقى قومي بني مجد وأسقى \* نهيرا والقبائل من هلال

وقيل سقاء ناوله يشرب وأسقاء جعل له سقيا وقيل سقاء لشفته وأسقاء لما شتبه وأرضه وقيل سقاء لشفته وأسقاء دله على الماء من الاسنى (قوله وشرعا طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضا ع ش (قوله من الله تعالى عند حاجتهم اليها) أي السقيا قال الحافظ السيوطي ليس في باب الاستسقاء مسألة فيها قولان الامسألة واحدة وهي ما اذا لم يسقوا في المرة الاولى وأرادوا الاستسقاء ثانيا فهل ينجحون من الغد أم يتأهبون بصيام ثلاثة أيام مرة أخرى فيه قولان للشافعي قال في شرح المذهب ويضم اليه مسألة تنكيس الرداء فان فيها أيضا قولين (قوله والاصل فيها) أي في مشروعية صلاة الاستسقاء (قوله قبل الاجماع) أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعها مختلف فيه فان بعض الأئمة خالف في الصلاة وقال انها بدعة وكأنه لم يبلغه الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها كما في الصحيحين وغيرهما وأن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وصلى وصلى عام الرمادة ولم ينكره أحد من الصحابة وغيرهم (قوله الاتباع) أي رواه الشيخان وغيرهما قالوا ويستأنس له بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الاية وانما لم يستدلوا به لان شرع من قبلنا ليس شرعا

عند حاجتهم) قال في التحفة للامام الفقيه أو لموسى أو لفته بحيث لا يكتفى أولي يادته التي فيها نفع انتهى قال في النهاية وعلم منه عدم سنها عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية اليه في ذلك الوقت وبه جزم الرافي انتهى

وأقره ابن قاسم وغيره وفى الامداد قياس وجوب التبيت وجوب نية الفرضية فى صلاة الاستسقاء اذا أمر بها وقضية كلامهم وجوب الصوم وان أسقط عنهم الصلاة وهو متجه فيهما خلافا لبعضهم (قوله ولو لجذب الغير) قال فى

(ويسن) على التأكيذ لم يقيم ومسافر (الاستسقاء) ولو لجذب الغير المحتاج اليه ما لم يكن ذابدة أو ضلالة ثم هو ثلاثة أنواع ثابتة بالاخبار الصحيحة أدناها فى الفضل أن يكون بالدعاء فرادى أو مجتمعين فى أى وقت أرادوا وأوسطها أن يكون (بالدعاء خاف الصلاة ولو) نافلة (وفى خطبة الجمعة) ونحوها لانه عقب الصلاة أقرب الى الاجابة (والافضل) من الأنواع الثلاثة هذا الأخير

الامداد الجذب بحجم مفتوحة فهملة ساكنة ضد الحصب بخاء معجمة مكسورة (قوله وفى خطبة الجمعة) قال فى شرح العباب فى حصول الرداء فيها ويستقبل القبلة للدعاء جوازا بل ندباً على مامر أو اخر الكسوف انتهى قال فى النخبة واعترض بأنه من تفرد صاحب

الانوار ثم قرر ما يفيد الجواز لا التدب

لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرر على الاصح (قوله ويسن على التأكيذ) أى حيث لم يكن بأمر الامام والاوجب كما هو ظاهر (قوله يقيم ومسافر) أى ولو سافر قصر بل ولو عاصياً بسفره واقامته (قوله الاستسقاء) أى طلب السقياء من الله تعالى عند الحاجة للماء لفقدته أو ملوحتة أو قلته بحيث لا يكتفى أولز يادته التى بها تنفع بخلاف ما لو لم تكن حاجة الى الماء أو لم يكن بالزيادة نفع فلا استسقاء بل لاتصلح على ما قررنا الحنفى قبل من الحاجة المقتضية للاستسقاء الحاجة الى طلوع الشمس قال ويوجه بأن حبسها يمنع فائدة السقياء المنع من النبت والثمر فكان طلوعها من تمة الاستسقاء ويمكن أن يقال أنه من نحو الزلازل الذى مرفيه أنه يصلى فيه فرادى وهذا هو الاوجه ثم رأيت فى كلامهم ما يرد الاول (قوله ولو لجذب الغير المحتاج اليه) أى الاستسقاء والجذب بفتح الجيم وسكون الدال المهملة ضد الحصب فيستسقى غير المحتاج للاحتياج ويسأل الزيادة لنفسه للاتباع رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كالمضوء الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وفى الحديث خير دعوة المرء المسلم لآخيه بظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك كلما دعا لآخيه قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل ذلك رواه مسلم ولفظاً ظهر فى الحديث مقعوم والباء بمعنى فى قيل والمراد بظهر الغيب أن يدعو لآخيه على وجه بر جومعه بلوغ الدعاء للدعوى (قوله ما لم يكن) أى الغير المحتاج الى الاستسقاء (قوله ذابدة أو ضلالة) أى والا فلا يستسقى له تأدياً وزجراً ولان العامة تظن بالاستسقاء له حسن طريقته والرضا بها وفيه مفاسد بخلاف ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألوا فى ذلك فانه ينبغي اجابتهم كما استقر به عى وفاء بدمهم ولا يتوهم مع ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم ويحمل اجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة فليأمل (قوله ثم هو) أى الاستسقاء (قوله ثلاثة أنواع ثابتة بالاخبار الصحيحة) أى فى الصحيحين وغيرهما وانظر لوندرا الاستسقاء فهل يخرج عن عهد النذر باحدى الكميات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهجور فحمل اللفظ عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكمل فيه نظر والا قرب الثانى فلا يبرم بطلان الدعاء ولا به خلف نحو الصلوات عى قال الشروانى وظاهره ولو لم يقدر على الاكمل لعدم فعل أهل محله (قوله أدناها) أى الأنواع الثلاثة (قوله فى الفضل أن يكون بالدعاء فرادى أو مجتمعين فى أى وقت أرادوا) أى خاف نحو الصلوات أو لا ولو أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص فى الحال واضطر الناس للسقياء رد العلامة سم هل يجب عليه الدعاء لهم أم لا واستقر عى عدم الوجوب قال لان ما كان خارجاً للعادة لا ترتب عليه الاحكام الشرعية سما ومن وصل الى تلك الحالة من الاولياء حالهم التسليم الى الله تعالى فى أفعاله وعدم التعرض له فى شى مما يقوله سبحانه وتعالى واستوجه الشو برى التفصيل فيه وهو أنه يجوز اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقاً لدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليأمل (قوله وأوسطها) أى الأنواع الثلاثة فى الفضل (قوله أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافلة) أى كما فى البيان وغيره عن اصحاب ذكره صاحب الهبة بقوله

سن للاستسقاء اكثار الدعاء \* وبعد ما صلى ولو تطوعا

خلافاً للروى فى شرح مسلم من تقييدها بالقرينة حيث قال الثانى الاستسقاء فى خطبة الجمعة أو فى أثر صلاة مفروضة وهو أفضل من النوع الذى قبله الخ (قوله وفى خطبة الجمعة) أى الاولى أو الثانية قال فى الانوار ويتحول فيها القبلة عند الدعاء ويحول رداءه قال فى النخبة واعترض بأنه من تفرد مع أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فيها ولم يفعل وأيضاً استقبل القبلة فيها مكره بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عبر بيجوز وهو الذى رأيت فى نسخة ثم قال بل الذى يجه نذبه وحينئذ لا اعتراض عما يتجه على الثانى (قوله ونحوها) أى كعند الفراغ من قراءة القرآن ومن الدروس وفى القنوت وعليه عمل الأئمة فى المسجد الحرام وعقب الاذان (قوله لانه) أى الدعاء مطلقاً (قوله عقب الصلاة أقرب الى الاجابة) أى فى الحديث قبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أى الدعاء أسمع قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذى وقال حديث حسن (قوله والافضل من الأنواع الثلاثة هذا الأخير) أى لشوته فى الصحيحين وغيرهما وليس فى القرآن ما ينفيه اذ ترتب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهود

(قوله أن يأمر الامام) قال في التحفة ندباً وفي النهاية استحباباً وعبر في المنهج بقوله وسن أن يأمرهم الخ ورأيت في فتاوى المجال الرملى أنه يجب على الامام أن يأمرهم بصلاة الاستسقاء حيث اقتضت المصلحة ذلك قال بل أولى بالوجوب من صلاة العيد الخ (قوله أو نائبه) عبر في المغنى والنهاية بقوله أو من يقوم مقامه قال في التحفة ويظهر أن منه القاضي العام والولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التي لا امام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع ثم رأيت الانوار صرح به فقال ويأمرهم الامام أو المطاع انتهى قال ابن قاسم ظاهره ولو مع وجود الامام وفيه نظر قال السيد عمر البصرى في حواشى التحفة قوله لا نحو والى الشوكة الخ يظهر أن المراد بوالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة الا آتى لان ذلك خارج عن طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا هنا فى النائب وقوله يعتبر ٣٥٣ ذو الشوكة يظهر أن المراد بذى الشوكة

ما ذكره فى القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير الشارح بقوله لا امام لها لا ياء موحدة انتهى (قوله المطيقين) اعتمد فى التحفة أن من له فطر رمضان لسفر أو مرض

وهو (أن يأمر الامام) بنفسه أو نائبه (الناس) سواء مر بد الحضور أو غيره (قوله بالناس) بكسر الباء هو اسم جامع لجميع أعمال الخير والطاعات (قوله من صدقة وعتق) بيان للبر (قوله وغيرهما كالتوبة) أى من جميع المعاصى الفعلية والقولية المتعلقة بحقوق الله تعالى وحقوق الادمى بشر وطعام من النديم والافلاع والعزم على ان لا يعود اليها فالندم يتعلق بالماضى والافلاع بالحال والعزم بالمستقبل (قوله والخروج من المظالم) أى التى لله تعالى أو للعباد دماً أو عرضاً أو مالا أو ذكراً هالاً لها أخص أركان التوبة كذا فى التحفة (قوله لان ذلك) أى البر فهو تعليل للثمن (قوله أرحى للجانية) أى اجابة الدعاء قال تعالى وباقوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدراراً وقال الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي الآتية وقال ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا الآتية وقد يكون منع الغيث بترك ذلك فقد روى الحاكم والبيهقى ولا منع قوم الزكاة الاحبس عنهم المطر وقال ابن مسعود اذا نجس الناس المكيا لم يمنعوا قطر السماء ولان المعاصى تضيق الرزق فى الحديث ان الرجل ليحرم الرزق بالذنب الذى يصيبه وقال مجاهد وعكرمة فى قوله تعالى ويلعنهم اللاعنون تلعنهم دواب الارض تقول منع المطر بخطاياهم (قوله ويأمر المطيقين منهم) أى الناس بخلاف غير المطيقين بل بحث فى التحفة أن الولي لا يلزمه أمر مولى الصغير به وان أطا فقه وان من له فطر رمضان لسفر أو مرض لا يلزمه الصوم وان أمر به وبحث فى الاسنى انه ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يتضرر به المسافر فان تضرر به فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل قال فى التحفة وفيه نظر لاسيما تعليله اذ ظاهر

صلى الله على نبينا وعليه ما وسلم المراد به الايمان وحقيقته لا ينفى ندب الاستسقاء لا تقطاع الماء الثابت فى الاحاديث التى كادت ان تواتر على ان الاصح فى الاصول ان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وبتسليمه فحله ما لم يرد فى شرعنا ما يخالفه (قوله وان يأمر الامام) أى ندباً كما فى التحفة وغيرها ونقل السكردى عن فتاوى الرملى أنه يجب على الامام أن يأمرهم حيث اقتضت المصلحة ذلك قال بل أولى بالوجوب من صلاة العيد الخ (قوله بنفسه أو نائبه) أى من يقوم مقامه قال فى التحفة ويظهر أن منه القاضي العام والولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التى لا امام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها ثم رأيت الانوار صرح به فقال ويأمرهم الامام أو المطاع وقال السيد البصرى يظهر أن المراد بوالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة لانها خارج عن طاعة الامام لا نائب وكلامنا فى النائب وان المراد بذى الشوكة ما فى القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة فكان الانسب ابدال الباء فى قوله بها باللام انتهى ملخصاً (قوله الناس) سواء مر بد الحضور أو غيره) أى خلافاً لما نقل عن الفقيه اسماعيل الحضرمى من ان الامر بالصوم يخص بمن حضر الصلاة فلم يترك الامام الاستسقاء فعليه الناس محافظة على السنة قال فى التحفة حتى الخروج للصحراء كالحطبة وسائر السنن لاسيما مع شدة احتياجهم نعم ان خشوا من ذلك فتنة تركوه كما هو ظاهر وبه يجمع بين ما وقع للمصنف أى النوى فى ذلك مما ظاهره التنافى (قوله بالبر) بكسر الباء هو اسم جامع لجميع أعمال الخير والطاعات (قوله من صدقة وعتق) بيان للبر (قوله وغيرهما كالتوبة) أى من جميع المعاصى الفعلية والقولية المتعلقة بحقوق الله تعالى وحقوق الادمى بشر وطعام من النديم والافلاع والعزم على ان لا يعود اليها فالندم يتعلق بالماضى والافلاع بالحال والعزم بالمستقبل (قوله والخروج من المظالم) أى التى لله تعالى أو للعباد دماً أو عرضاً أو مالا أو ذكراً هالاً لها أخص أركان التوبة كذا فى التحفة (قوله لان ذلك) أى البر فهو تعليل للثمن (قوله أرحى للجانية) أى اجابة الدعاء قال تعالى وباقوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدراراً وقال الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي الآتية وقال ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا الآتية وقد يكون منع الغيث بترك ذلك فقد روى الحاكم والبيهقى ولا منع قوم الزكاة الاحبس عنهم المطر وقال ابن مسعود اذا نجس الناس المكيا لم يمنعوا قطر السماء ولان المعاصى تضيق الرزق فى الحديث ان الرجل ليحرم الرزق بالذنب الذى يصيبه وقال مجاهد وعكرمة فى قوله تعالى ويلعنهم اللاعنون تلعنهم دواب الارض تقول منع المطر بخطاياهم (قوله ويأمر المطيقين منهم) أى الناس بخلاف غير المطيقين بل بحث فى التحفة أن الولي لا يلزمه أمر مولى الصغير به وان أطا فقه وان من له فطر رمضان لسفر أو مرض لا يلزمه الصوم وان أمر به وبحث فى الاسنى انه ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يتضرر به المسافر فان تضرر به فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل قال فى التحفة وفيه نظر لاسيما تعليله اذ ظاهر

لا يلزمه الصوم وان أمر به وقال القليوبى ويجزئ عنه صوم غيره ولو نفلا فى هذه الايام ولا يجوز للمسافر فطره وان تضرر بما لا يبيح التيمم قاله شيخنا الرملى وخالفه شيخنا الزبائدى كابن حجر

فقال لا يجزئ عن غيره ويجوز فطره بما يجوز به فطر رمضان وهو الوجه انتهى ونقل ابن قاسم فى حواشى التحفة عن بحث م وجوب الصوم على المسافر حيث يكون الفطر افضل وبحثه ابن قاسم فى شرحه على مختصر أبى شجاع أيضاً وعبارة النهاية قال الشيخ وقد يقال ينبغى أن يتقيد وجوبه بما اذا لم يتضرر به المسافر فان تضرر به فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل ورده الوالد فقال ان المعتمد طلب الصوم مطلقاً كما اقتضاه كلام الاصحاب الخ وظاهر ما نقله القليوبى عن م ر من اجزاء النقل عدم تبين النية أو يقال بعضهم يترك التبييت وان كان يقوم عن الواجب كما هو ظاهر كلام ابن قاسم فى حواشى التحفة حيث قال قياس وجوب التبييت فى النية عليهم العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ لم اراصح ووقع نفلاً ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل انتهى لكن هذا مخالف لما اعتمدته جهو والمتأخر بن من وجوب التبييت فان ظاهره يفيد عدم الاجزاء انهارا وعبر الشارح فى الامداد نقلاً عن الاسنوى والتبييت شرط فى ذلك انتهى وعبارة النهاية يجب فى

٤٥ - ترمسى - لث

هذا الصوم التبييت والتعيين فلم يبيته لم يصح انتهت وهو صريح في مخالفة ابن قاسم نعم يخالف الشارح والجمال الرملي في اجزاء غيره عنه في النهاية ويصح صومه عن النذر ٣٥٤ والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام انتهى وفي شرح الهبة

لجمال الرملي ويحصل بقرض ونقل انتهى وعبرة الحلبي ويجزى عنه نذر وكفارة وكذا الخيس أو الاثنين الخ ويبحث في التحفة أنه لو نوى به نحو قضاء أثم لانه يصح امتثالا للامر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقررون من ثمة لو نوى هنا الامرين انه أن لانه لوجود الامتثال ووقوع

بموالة (صوم ثلاثة) من الايام مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وبأمر الامام أو نائبه به يصير واجبا امتثالا لانه تعالى أمر بطاعة أولى الامر

غيره معه لا يمنعه انتهى قال السيد عمر البصري في حواشي التحفة ينبغي ان يتأمل فان مقتضاه جواز ذلك وحصولهما معا وفيه تخصيص واجبين بفعل واحد ولا يخفى ما فيه انتهى وهذا لا يأتي على مقالة الرملي كما هو ظاهر لان المقصود منه عنده وجود صوم مافي تلك الايام كما سبق في كلامه فهو كتحية المسجد وغيرها مما يندرج في غيره فلا

كلامهم وجوب مأمو ره ولو لم يفضوا بل ولو لم يباحا على ما يأتي وانما لم يلزم نحو المسافر لان مأمو ره غاية أن يكون كرمضان فاذا جاز الخروج منه لعذر فأولى مأمو ره فليتامل (قوله بموالة صوم ثلاثة أيام) أي بل أربعة بيوم الخروج فانه من جملة الامر ولو صام في هذه الايام لمأمو ره من نذر أو قضاء أو كفارة أو الاثنين أو الخيس اكتفى به لان المقصود وجود الصوم فيها كذا قاله جمع ويأتي عن التحفة ما يخالفه ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني لانه لسبب (قوله مع يوم الخروج) أي بأمرهم بصوم يوم الخروج فيكون أربعة كما تقرر ويأتي في المتن بل قال سم ينتجه وجوب الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة ولو أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم لزمهم صوم بقية الايام على ما قاله الرملي لان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائه لم تنقطع لانه ربما كان سببا في المزيد بخلاف ما لو سقوا قبل الشروع في الصوم فلا يجب عليهم الصوم على ما استقر به ع ش قال لانه كان لا مروقات فليتامل (قوله لان الصوم معين على الرياضة والخشوع) تعليل للثمن وروى الترمذي عن أبي هريرة خبر ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلم وقال حديث حسن ورواه البيهقي عن أنس وقال دعوة الصائم ولو الذوال والمسافر قال الشافعي رضي الله عنه وبلغنا عن بعض الأئمة أنه كان اذا أراد ان يستسقي أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة وتقرروا الى الله تعالى بما استطاعوا من خير ثم خرجوا في اليوم الرابع فاستسقى بهم وأنا أحب ذلك لهم وأمرهم ان يخرجوا في اليوم الرابع صياما قال بعضهم وأيضا فالصوم له أثر في استقامة القلب وقد قال الامام القشيري اعلم أن الاستقامة توجب استدامة الكرامة قال الله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا ولم يقل سقيناهم إشارة الى الدوام وللشيخ حسن البدر

وسبعة لا يرده الله دعوتهم \* مظلوم والذو صوم وذو مرض ودعوة لاخ بالغيب ثم نبي \* لامسة ثم ذوحج بذلك قضى

(قوله وبأمر الامام أو نائبه به) أي بالصوم الثلاثة أو الأربعة بل أو أكثر على ما مر عن سم (قوله يصير واجبا) أي كما أتى به النووي كابن عبد السلام وأقره عليه جمع من المحققين منهم السبكي والقموني والاسنوي والاذري وكذا البلقيني في موضع وأما قوله في موضع آخر انه مردود لقول الشافعي في الام من غير ان أوجب ذلك عليهم ولا على امامهم انتهى قال أعني البلقيني وهو صريح في عدم إيجاب ذلك انتهى فهو المردود بان كونه صريحا مجرد دعوى وغاية الامر أنه ظاهر وبتقدير صراحته فهو محمول بقريته كلامه في باب البغاة على ما اذا لم يأمرهم الامام بذلك وبدل لهم قولهم في باب الامامة العظمى تجب طاعة الامام في أمره ونهيه مالم يخالف حكم الشرع (قوله امتثاله) أي للامام ويجب هذا الصوم على الامام وان قلنا ان المتكلم يدخل في عموم خطابه لاننا عا أو جينا الصوم على غيره بذلا لاطاعته وهذا المعنى لا يتصور فيه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه والحاصل أنه يجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكر وه ولا مسنون وكذا مباح ان كان فيه مصلحة عامة والواجب يتأكد وجوبه بأمره به نعم بحث بعضهم ان وجوب امتثال أمر الامام في المساحات المذكورة انما هو في مدة امامته فلا يجب بعد موته مثلاً فليراجع (قوله لانه تعالى أمر بطاعة أولى الامر) أي حيث قال عز من قائل يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم الآية وفي الحديث من أطاع الله ومن عصاني فقد عصي الله ومن يطع الامر فقد أطاعني ومن يعص الامر فقد عصاني رواه الشيخان ورواها أيضا حديث علي المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره الا

ان

بضر التشرية على مقتضى ما ذهب اليه الجمال الرملي وهو ظاهر وان

لم أقف على من نبه عليه (قوله مع يوم الخروج) أي بأمرهم به مع الثلاثة فتكون أربعة قال ابن قاسم في حواشي التحفة نقل عن م ر ينتجه لزوم الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة م ر وينتجه لزوم الصوم أيضا اذا أمر به الامام أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك انتهى وفي النهاية لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بأمره بذلا لاطاعته انتهى



(قوله ويجب فيه التبييت) قال في التحفة و يظهر انه لا يجب عليه قضاءها لغوات المعنى الذي طلب له الاداء انتهى وفي الامداد لا ينافي وجوب التبييت كونه لا يستقر في الذمة لان الاداء قد يجب دون القضاء انتهى وهذا اعتمده الرملي وغيره وهو ظاهر وان كان في فتاوى الشارح وجوب القضاء وبحث في التحفة ان الولي لا يلزمه امر مولي الصغير به وان اطافه ونقل ابن قاسم عن بحث مر اللزوم حيث شمل امر الامام الصغير ايضا مر وفي الامداد وهل الصوم صار واجبا لذاته أو خشية من شق العصا الاقرب الاول بدليل وجوب التبييت مع انه امر مخفي لا يمكن الاطلاع عليه فان قلنا بالثاني جازله تعاطى مفطر خفية واكتفى باظهار صورة الصائمين انتهى (قوله على القادرين منهم) اما العتق في التحفة انما يخاطب به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة انتهى وفي النهاية للجمال الرملي الاوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالاخر المذكور من مخاطب بركاة الفطر في فضل عنه شيء عما يعتد به لزم الصدقة باقل متمول هذا ان لم يعين له الامام قدر اقل من ذلك على كل انسان فالانساب بعموم كلامهم لزم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها وفي أحد خصال الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحج والكفارة فثبت لزمه بعه في أحد هما لزمه عتقه اذا أمر به الامام انتهى ونقله ابن قاسم وأقره ونقله الزبادي في شرح المحرر عن النهاية وأقره ايضا وجميعه مأخوذ من الامداد للشارح وزاد في آخره وللنظر في ذلك بحال وقوله ان زاد على ذلك لا يجب هل المراد لا يجب ما زاد أو لا يجب شيء أصلا حرره قلت الظاهر الاول وغاية ما وجب من خصال الكفارة ثلاثون قد حاول أقل ما وجب خمسة أقدم الى آخر ما قاله والقدر المذكور أقل ٣٥٥ من كيلة مدنية (قوله امتثال

كل ما أمر به الامام) قال في النهاية وهو المعتمد فقد صرح بالتعدد الرافعي في باب قتال البغاة الخ وأقر

ويجب فيه التبييت لانه فرض ويجب على القادرين منهم امتثال كل ما أمر به

أن يؤمر بمعية الله فان أمر بمعية فلا سمح ولا طاعة (قوله ويجب فيه التبييت) أي للنية فلم يبيته لم يصح عن الصوم الذي أمر به الامام وصار نقلا مطلقا وياثم بذلك نعم لو كان الامام حنفيا ولم يبيته المأموم النية ثم نوى نهارا خرج به من عهده الوجوب لانه أتى بصوم مجزئ عند الامام ولو فات هذا الصوم ولم يجب قضاءه كما بحثه في التحفة لغوات المعنى الذي طلب له وبحث أيضا أنه لو نوى به قضاء ونحوه أثم لانه لم يصم امتثالا للأمر الواجب عليه امتثاله باطنا قال ومن ثم لو نوى هنا لا مريم من أجهه ان لا يثم لوجود الامتثال و وقوع غيره معه لا يمنع ويوجه بأنه ما كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض أمر الامام وكان المقصود وجود صوم في تلك الايام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التعجبة مع الفرض فليتبأمل (قوله لانه فرض) أي فشملة قولهم يجب التبييت في الصوم الواجب هذا هو المعتمد عند الشارح والرملي وغيرهما خلافا للاذري فاختار عدم وجوب التبييت قال يبعد عدم صحة صوم من لم ينو ليلا كل البعد وكذا البدراين شبهة حيث قال الظاهر عدم الوجوب لان صلاة الاستسقاء تجب بأمر الامام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها ولان وجوب الصوم ليس هو بعينه بل لعارض وهو أمر الامام ولهذا لا يستقر في الذمة بخلاف المنذور ولان الامام لو أسقط عنهم صلاة الاستسقاء سقط وجوب صومها فليتبأمل (قوله ويجب على القادرين منهم) الخ أي بخلاف العاجزين (قوله امتثال كل ما أمر به) وكذا اجتنب ما نهى عنه قال سم

الاموال والا فالفرق بينهما وبين نحو الصوم واضح لمشتقتها على النفوس ومن ثمة خالفه الاذري وغيره انما يخاطب به الموسرون بما يوجب الخ ثم قال نعم يؤيد ما بحثه قولهم يجب طاعة الامام في أمره ونهيه ما لم يخالف الشرع ثم قال ما حاصله الذي يظهر ان ما أمر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله الا ظاهرا وما فيه ذلك يجب باطنا ايضا وان الوجوب في ذلك على كل صالح له عينا لا كفاية الا ان خصص أمره بطائفة فيختص بهم فعلم ان قولهم ان جو زناه في قولهم يجب امتثال أمره في التسعير ان جو زناه أي كما هو رأى ضعيف فيجب لوجوب امتثاله ظاهرا والأفلا لان خاف فتنه فيجب ظاهرا فقط وكذا في كل أمر محرم عليه بان كان مباح فيه ضرر عظيم على المأمور به وانما لم ينظر الا سنوي للضرر فبما أمره لانه مندوب ولا ضرر فيه بوجوب تحرير أمر الامام به للصاحبة العامة بخلاف المباح وبما يعلم ان ما أمر من الكلام في المسافر ومخالفة الاذري وغيره للاسنوي انما هو من حيث الوجوب باطنا أما ظاهرا فهو أولى بما هنالك من العبرة بالمباح والمندوب المأمور به باعتقاد الامر فاذا أمر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا فقط والمأمور فيجب باطنا ايضا أو بالعكس فيعكس ذلك ظاهرا لاقولهم هنا الثاني ويؤيده ما أمر من العبرة باعتقاد المأمور لا الامام ولو عين على كل غني قدر اقل الذي يظهر ان هذا من قديم المباح لان التعيين ليس بسنة وقد قرر في الامر بالمباح انه يجب امتثاله ظاهرا فقط انتهى كلام التحفة وقوله مما ليس فيه مصلحة عامة قال ابن قاسم أقول وكذا انما فيه مصلحة عامة ايضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتثال ظاهرا فقط وظاهر ان المنهى كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه وان كان مباحا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الانكشاف ظاهرا اذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع الانكشاف ظاهرا فقط وقضية ذلك انه لو تمتع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهرا فقط وجب الامتثال ظاهرا فقط وهو متجه فليتبأمل

الاسنوي على ذلك شيخ الاسلام والشارح في فتح الجواد ونقر عنه في التحفة ثم أبدعه وعبارتها و يظهر ان الواجب ان سئل في

انتهى وقول التحفة باعتقاد الامام قال ابن قاسم اذا امر بمباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتنال أو يجب مطلقا ويندفع الائم لاجل امر الحاكم ٣٥٦ أو يجب ويلزمه التقليد وهل من ذلك الامر بالصوم بعد انتصاف شعبان أولا لانه

يجوز لسبب ويجعل الاستسقاء أو امر الامام سيافيه نظر وقد يتبعه الاستثناء وأنه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له جل الناس على مذهبه انتهى (قوله وفيه كلام بينته) قد تقدم ذلك فيما نقلته عن شرح الارشاد والنهاية وغيرها (قوله وان كانوا بمكة الخ) من نحو صدقة وعتي على مارجحه السنوي وفيه كلام بينته في شرح الارشاد (ويخرجون) بعد الصوم الثلاثة (في) اليوم (الرابع) حال كونهم (صياما) فيه كالذي قبله (الى الصحراء) وان كانوا بمكة أو بيت المقدس اعتمده في شرح الارشاد وفي المغني والنهاية انه ظاهر كلامهم وفي شرح الروض الذي عليه الاحباب استحبنا بها بالصحراء مطلقا واعتمده الشارح في شرح العباب تبع الجماعة ذكرهم ثمة خلافا وعبرة التحفة الا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم الاذري اقتداء بالسلف والخلف لشراف المحل وسعته المفرطة ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لانها توقف بأبواب المسجد الا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل كما صرح به

فيمتنع ارتكابه وان كان مباحا على ظاهر كلامهم ويكفي الانكفاف ظاهرا اذا لم تكن مصالحة أو حصلت مع الانكفاف ظاهرا فقط وقضية ذلك انه لو منع من شرب القهوة أي والدخان مثلا لمصالحة عامة تحصل مع الامتنال ظاهرا فقط وجب الامتنال ظاهرا فقط وهو متبعه فليتاأمل (قوله من نحو صدقة وعتي) وعلى هذا فالوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطب بزكاة الفطر فنفضل عنه شيئا عما يعتبر ثمة لزمه لتصدق منه بأقل منقول هذا ان لم يعين له الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان فالانساب بعوم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييد بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها أو في أحد خصص الكفارة قدر به وان زاد على ذلك لم يجب واما العتيق فيحتمل ان يعتبر بالحج والكفارة فثبت لزمه بيعه في أحد ههنا لزمه عتقه اذا امر به الامام انتهى نهاية وكذا في الامداد وزاد في آخره وللنظر في ذلك مجال (قوله على مارجحه السنوي) أي حيث قال وهل يتعدى ذلك الى كل ما يامرهم من الصدقة وغيرها لم يختص بالصوم فيه نظر والقياس طرده في جميع المأمور به هنا انتهى (قوله وفيه كلام بينته في شرح الارشاد) مرا نفايه انقلته عن النهاية فان أصله عن الامداد ونفر عنه في التحفة ثم أبده حيث قال مالم خصه و يظهر ان الوجوب ان سلم في الاموال والا لافرق بينهما وبين نحو الصوم واضح لمشتقها غالبها على النفوس ومن ثم خالفه الاذري وغيره انما يخاطب به الموسرون بما يوجب العتيق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة نعم يؤيد ما بحثه قوله تعجب طاعة الامام في امره ونهيه مالم يخالف الشرع أي بأن لم يامر بمعصية وهو هنا لم يخالفه لانه انما امر بما ندى اليه الشرع نعم الذي يظهر ان ما امر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله الا ظاهرا فقط بخلاف ما فيه ذلك يجب باطنا ايضا والفرق ظاهر وان الوجوب في ذلك على كل صالح له عينا لا كفاية الا ان خصص امره بطائفة فيختص بهم وانما لم ينظر الا سنوي للضرر فبما مر عنه لا مندوب وهو لا ضرر فيه بوجوب تحرير امر الامام به للمصلحة العامة بخلاف المباح وهذا يعلم ان الكلام فيما مر في المسافر وفي مخالفة الاذري وغيره للاسنوي انما هو من حيث الوجوب باطنا ما ظاهرا فلا شك فيه بل هو أولى مما هنا ثم هل العبرة في المباح والمندوب المأمور به باعتقاد الا مرفاذا امر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا فقط أو المأمور فيجب باطنا ايضا أو بالعكس فيعكس ذلك كل محتمل وظاهرا طلاقهم هنا الثاني لانهم لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوبا وعند الامر لا يؤثر فيه ما مران العبرة باعتقاد المأمور لا الامام انتهى فليتاأمل (قوله ويخرجون بعد صوم الثلاثة) يعني يخرج الناس مع الامام حيث لا عذر (قوله في اليوم الرابع) أي من ابتداء صومهم (قوله حال كونهم صياما) بكسر الصاد وتخفيف الباء أو بضم الصاد وتشديد الباء جمع صائم وجميع ايضا على صوام وصوم وصيم وصيامي كما في القاموس (قوله فيه) أي في الرابع (قوله كالذي قبله) وهي الثلاثة وينبغي للخارج أن يخفف أكله وشربه تلك الليلة ما أمكن فان قيل لم يسن فطر يوم النحر وج ليقوى على الدعاء كما يسن للخارج فطر يوم عرفة أجيب بأن محل الدعاء ثم آخر النهار فيشق معه الصوم وهنا بكسه وبأن الحاج لا يحتاجه بعد الفطر الى ما عليه من المتاعب أخرج الى الفطر من المستسقي فلا يقاس به فان قلت قضية الفرقين اهم لو كانوا يصلون آخر النهار لان الصوم عليهم بل قضية الثاني ذلك ايضا وان صلوا أول النهار أجيب بأن الامام لما امر به صار واجبا فليتاأمل (قوله الى الصحراء) أي تأسيابه صلى الله عليه وسلم ولان الناس يكثر ولا يسهوهم المسجد غالبا وعبرة الاكثرين تبع للنص الى صلى العيدين مغني (قوله وان كانوا بمكة أو بيت المقدس) أي كما هو ظاهر كلامهم وقال في التحفة الا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم الاذري اقتداء بالسلف والخلف لشراف المحل وسعته المفرطة ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لانها توقف بأبواب المسجد الا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل كما صرح به

الدارمي

المحل وسعته المفرطة ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لانها توقف بأبواب المساجد والا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل كما صرح به الدارمي انتهى كلام التحفة

(قوله متخشعين) أي متذللين خاضعين مستكينين إلى الله تعالى في كلامهم ومشيمهم وجلسهم مع حضور القلب وأملائه بالهيئة والخوف من الله تعالى ذكره في التحفة (قوله والصبيان) يشمل غير المميزين قال في التحفة ٣٥٧ وعليه تخرج المجانين الذين أمنت قطعاً وأمنهم ويحتمل

التقييد بالمميزين ويؤيد الأول إخراج أولاد البهائم أشعاراً بأن الكل مستزقون انتهى قال في الأمداد وقضية كلام الاسنوي أن المؤنة التي يحتاج إليها في حمل نحو

(بشباب البذلة) بموحدة مكسورة فمجمعة ساكنة وهي مايلبس في حال مباشرة الإنسان الخدمة في بيته فلا يصحبون طيباً ولا زينة للاتباع ولأن هذا يوم مسئلة واستكانة بخلاف العبد ولا يلبسون الجديد من ثياب البذلة ويسن كونهم (متخشعين) في مشيمهم وجلسهم وغيرهما للاتباع (و) يخرجون (بالمشايخ) أي مع المشايخ (والصبيان) لأن دعاءهم أرحى للإجابة (والبهائم)

الصبيان تحسب من ما لهم انتهى وارتضاء في شرح الباب أيضاً وزاد في النهاية كالمغنى على ما في الأمداد وهو كذلك زاد في المغنى أي لأن الجذب عنهم وخالف في التحفة فقال الذي يتجه أن مؤنة جلهم في مال الولي كؤن حجههم بل أولى انتهى قال ابن قاسم

الارمى انتهى (قوله بشباب البذلة) من إضافة الموصوف إلى صفته فالمعنى حينئذ بشباب مبتذلة ويمكن أن تكون الإضافة حقيقية إذ يكفي في الإضافة أدنى ملائمة بل هذا هو الظاهر من قوله وهي مايلبس الخ فليتأمل (قوله بموحدة مكسورة فمجمعة ساكنة) أي مثال سدرة وفتح الباء لغة والمبتذلة بكسر الميم مثله أفاده في المصباح (قوله وهي) أي ثياب البذلة (قوله مايلبس في حال مباشرة الإنسان الخدمة في بيته) يعني مايلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته (قوله فلا يصحبون طيباً ولا زينة) أي فلو كان بيدنه رائحة لا يزيلها إلا الطبيب الذي تظهر رائحته في البدن فلا يزيله به لأن استعماله في نفسه يتنافى ما هو مقصود للاستسقاء من اظهار البذل وعدم الترفه وأما ما يحصل لغيره من الأذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لأن اللائق فيه احتمال الأذى في جنب طلب المصلحة العامة فليتأمل (قوله للاتباع) أي فانه صلى الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء مبتذلاً متواضعاً حتى أتى المصلى فرقى المنبر فلم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى العيد رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال حسن صحيح وقوله مبتذلاً من تبذل أي لبس ثياب البذلة (قوله ولأن هذا) أي يوم الخروج للاستسقاء (قوله يوم مسئلة واستكانة) أي خشوع وهو حضور القلب وسكون الجوارح وخفض الصوت ويراد به أيضاً التذلل اقتناع (قوله بخلاف العيد) أي فانه يوم زينة واطهار شكر فسن فيه التزين بأحسن الثياب وأعلى الطيب كما مر (قوله ولا يلبسون الجديد من ثياب البذلة) أي يطلب منه أن لا يلبس الجديد منها فلو خالف وفعل كان مكرهاً كما قاله عيش (قوله ويسن كونهم) أي الناس مع الإمام (قوله متخشعين) أي متذللين خاضعين مستكينين إلى الله تعالى مع حضور القلب وأملائه بالهيئة والخوف من الله تعالى (قوله في مشيمهم وجلسهم وغيرهما) أي ككلامهم وكذا ملبوسهم لا يقال لبس لثياب نخشع مخصوصة لانا نقول بل ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخلاء لنحو طول أكمها وسعتها وطول أذيالها وإن كانت ثياب بذلة ويستحب لهم أخذها من الخروج من طريق الرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم لاحقة مكشوفين الرأس وأما قول المتولي لو خرج أي الإمام أو غيره حافياً أو مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع فقد استبعد الفخر الشاشي قال الأذري والامرك قال أي فان ذاك مكرهه ويسقط المروعة حيث لم يلق بمثله (قوله للاتباع) أي رواه الترمذي ومرأ نفا لفظ الحديث (قوله ويخرجون بالمشايخ أي مع المشايخ) أي فالباء بمعنى مع وكذا العجائز غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقاً والعجائز ذوات الهيئات نظير ما مر في العبد وغيره ولا بد من اذن حليل ذات الحليل ومثلها العبيد باذن ساداتهم (قوله والصبيان) هذا شامل لغير المميزين وعليه تخرج المجانين الذين أمنت قطعاً وأمنهم ويحتمل التقييد بالمميزين ويؤيد الأول إخراج أولاد البهائم أشعاراً بأن الكل مستزقون وقضية كلام الاسنوي أن المؤنة التي يحتاج إليها في حمل الصبيان تحسب من ما لهم وهو الذي اعتمده الرملي في النهاية والشارح في غير التحفة أما ما يفاهل الذي يتجه أن مؤنة جلهم في مال الولي كؤن حجههم بل أولى قال سم أن كان الاستسقاء لهم فهي من ما لهم وإن كان لغيرهم فهي على أولياتهم قال بعضهم ويصح أن يكون هذا جمعاً بين القولين (قوله لأن دعاءهم) أي المشايخ والصبيان فهو تعليل لإخراجهم معاً وسأيت دليله من الحديث (قوله أرحى للإجابة) أي إذا الشيخ أرق قلباً والصبي لا ذنب عليه وقال صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعة فأنكم رواه البخاري (قوله والبهائم) هذا هو الأصح خلافاً لما نقله الاسنوي عن النص والأصحاب من كراهة إخراجها ووجه الأول أن الحديث قد عمها أيضاً وفي الحديث أن نبيا من الأنبياء خرج يستسقي فأذا هو بمنزلة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن النبوة رواه الدارقطني والحاكم وصححه وذكر جمع أن هذا الذي هو سليمان

قد يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورة انتهى ويندب إخراج الأرقاء باذن ساداتهم والعجائز والنخس القبيح المنظر قال الأذري يتجه الحاقه بمن لا هيئة له من النساء والأطفال احتياطاً منعه (قوله لأن دعاءهم) أي المشايخ والصبيان إذا الشيخ أرق قلباً والصبي لا ذنب عليه

(قوله لكن له شاهد) هذا الحديث رواه أبو يعلى والبخاري والبيهقي من حديث أبي هريرة وأوله مهلاعباد الله مهلا فانه لولا شباب خشع الخ وفي اسناده ابراهيم بن خثيم بن عراك وقد ضعفوه وأخرجه أبو نعيم في المعرفة بلفظ لولاعباد الله ركع وصبية رضع الخ وفي سنده من قال فيه أبو حاتم انه مجهول لكن ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث قال الحافظ ابن حجر وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة من ٣٥٨ حديث معاوية بن صالح عن ابن الزاهرية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم الا

وينادي مناد مهلا أيها الناس مهلا فان الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيا رضع ودواب رتع لصب عليكم العذاب صبائهم رضعتم به رضا وفي البخاري وهل ترزقون وتنصرون الا بضعة فائكم (قوله وشيوخ

نادر ضعيف لكن له شاهد لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وتقف معزولة عن الناس ويكره اخراج الكفار ولو ذميين معنا أو منفردين

والفلاة اسمها عجلون وانما وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا فان رزقنا والافا هلكتنا وروى انها قالت انا خلق من خلق لا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكتنا بذنوب بني آدم في سنة ابن ماجه حديث ولولا البهائم لم تظروا (قوله لخبر ضعيف) دليل لسن اخراج المشايخ والصبيا والبهائم والحديث رواه أبو يعلى والبخاري والبيهقي كلهم عن أبي هريرة مرفوعا وفي سنده ابراهيم بن خثيم بن عراك وقد ضعفوه وأخرجه أبو نعيم في المعرفة بلفظ عباد الله ركع وصبية رضع الخ وفي سنده من قال أبو حاتم انه مجهول لكن ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث (قوله لكن له شاهد) أي مرسل أخرجه أبو نعيم في المعرفة من حديث معاوية بن صالح عن ابن الزاهرية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم الا وينادي مناد مهلا أيها الناس مهلا فان الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيا رضع ودواب رتع لصب عليكم العذاب صبائهم رضعتم به رضا ومر حديث البخاري وهل ترزقون الخ (قوله لولا شباب خشع) بضم الخاء وتشديد الشين المعجمتين جمع خاشع وأول الحديث مهلاعباد الله مهلا فانه لولا شباب الخ (قوله وبهائم رتع) جمع رتع قال في القاموس رتع كنع رتعوا ورتعا ورتعا بالفتح أكل وشرب ماشاء في خصب وسعة أو هو الأكل والشرب رعدا في الريف أو بشره وجل رتع من ابل رتاع كئاثم ورتاع ورتاع ورتاع بضم تين ورتوع (قوله وشيوخ ركع) بضم الشين وكسرها كما قرئ بهم ما جمع شيخ والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة (قوله وأطفال رضع) جمع طفل بكسر الطاء وهو الولد الصغير من الانسان والدواب قال بعضهم ويبقى هذا الاسم للولد حتى يمیز وقيل الى الاحتلام (قوله لصب عليكم العذاب صبا) نظم بعضهم معنى هذا الحديث بقوله

لولا عباد للاله ركع \* وصبية من اليتامى رضع  
ومهملات في الفلاة رتع \* صب عليكم العذاب الأفجع

ولم يستوف الناظم ما في الحديث اذ فيه أربعة وفي النظم ثلاثة فقط قال بعضهم ويمكن أن يقال ان لفظ العباد في النظم شامل للشباب والشيوخ فصلت المطابقة غير أنه لم يوافق التفسير الاول في الركع وانما يوافق الثاني فيه تأمل (قوله وتقف) أي البهائم (قوله معزولة عن الناس) أي لثلاث شوشهم ويفرق بين الاولاد والامهات حتى يكون الصبياح والصبغة والرقعة فيكون أقرب الى الاجابة نقله الاذرى عن جمع من المزاورة وأقره وزعه فيه آخرون بما لا يجدي قال سم وقد يفعل ذلك أي التفريق بين التدميات قال الشرواني وفيه توقف لانه يؤدي الى زوال حضور الامهات (قوله ويكره اخراج الكفار) أي للاستسقاء (قوله ولو ذميين) أي غيرهم من باب أولى (قوله معنا أو منفردين) أي في مستحق المسلمين وغيره قال الامام الشافعي رضي الله عنه في الجامع الكبير ولا أكره من اخراج صبيائهم ما أكره من اخراج كبارهم لان ذنوبهم أقل لكن يكره لكفرهم قال النووي وهذا يقتضي كفر أطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم اذا ما توافقت الاكثرانهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم والمحققون انهم في الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرر هذا كما قاله جمع انهم في أحكام الدنيا كفار أي فلا نصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي

ركع) أي لكبر سنهم وكثرة عبادتهم انتهى وروى الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج نبي من الانبياء يستقي فاذا هو بمنلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن النملة وفي لفظ لا جسد خرج سليمان يستقي الحديث

الآخرة

ورواه الطحاوي من طرق قل في شرح العباب وغيره ما نصه

وفي البيان وغيره ان هذا النبي هو سليمان صلى الله عليه وسلم وانما وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا فان رزقنا والافا هلكتنا وروى انها قالت اللهم انا خلق من خلق لا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكتنا بذنوب بني آدم انتهى كلام شرح العباب وفي ابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في أثناء حديث ولولا البهائم لم تظروا (قوله وتقف معزولة) الخ قال في التحفة وتعرض أي البهائم عنا ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الضجيج والرقعة فيكون أقرب للاجابة ونزع فيه جمع بما لا يجدي انتهى وفي النهاية بعد ما سبق



عن التحفة في قولها أقرب للإجابة مانصه نقله الأذري عن جمع من المرازمة وأقره (قوله فان خرجوا أمروا) الخ يعني انه مع الكراهة في  
 اخراجهم لو خرجوا بأنفسهم لا يجمعون من الخروج حيث لم ير الامام منعهم لان المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم وهم أيضا  
 مستترزون وفضل الله واسع وقد يجعل لهم الاجابة استدراجا ويجوز التأمين على دعائهم بل قال الأذري يندب اذا دعا لنفسه بالهداية ولنا  
 بالنصر مثلا ويجمع اذا جهل ما يدعوه به (قوله ولا ينفردوا بيوم) اعتمده في شرح الارشاد أيضا وكذلك التحفة وعبارة ونص على ان خروجهم  
 يكون غير يوم خروجنا واستشكل بأنهم قد يسقون فيفتن بعض العامة ورد بأن في خروجهم معنًا مفسدة محقة وهي مضاهاتهم لنا فقدمت  
 على تلك التوهمة ثم قال وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة أشد من مفسدة المضاهاة ودعاء تحفة ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا  
 ونصيرهم منفردين عنا كالبائس فاي مضاهاة في ذلك فالاولى عدم افرادهم بيوم ٣٥٩ بل المضاهاة فيه أشد انتهت ونقلها

نور الدين الزيادي في  
 شرح المحرر وأقرها  
 وخالف الشارح في شرح  
 الباب فخرى على انه  
 ينبغي أن يحرم الامام  
 على أن يكون خروجهم

لأنهم بما كانوا سبب القحط  
 فان خرجوا أمروا بالتميز  
 عنا ولا ينفردوا بيوم وإنما  
 يسن خروجهم (بعد غسل)  
 لجميع أبدانهم (وتنظيف)  
 بالماء والسواك وقطع  
 الرائحة الكريهة لئلا  
 يتأذى بعضهم ببعض

في غير يوم خروج المسلمين  
 كانص عليه الشافعي  
 وكذلك الرملي في النهاية  
 لكنه قال بعد ما سبق عن  
 التحفة في قولها التوهمة  
 مانصه قال ابن قاضي شهبة  
 وفيه نظر قال الحلبي وقد

الآخرة مسامون فيدخلون الجنة (قوله لأنهم) أي الكفار تعليل لكراهة اخراجهم (قوله بما كانوا سبب  
 القحط) أي لأنهم ملعونون وقال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقال لاتخذوا اليهود  
 والنصارى أولياء أسنى (قوله فان خرجوا) أي الكفار من غير اخراج منا وهو مكروه أيضا (قوله أمروا  
 بالتميز عنا) أي المسلمين فلا يجمعون من الخروج ومحل ما لم ير الامام المصلحة في المنع على انه يسن للامام المنع  
 من المكروه كما صرحوا به وانما لم يمنعوا من الحضور لان المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث  
 لا مضاهاة تقتضي المنع ولا أنهم مستترزون وفضل الله واسع وقد يحجبهم استدراجا لهم قال تعالى سنستدرجهم  
 من حيث لا يعلمون قال في التحفة وبه يرد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لانه غير مقبول أي  
 لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال انتهى على انه قد يحتم له بالحسن فلا علم بعدم قبوله الا بعد تحقق  
 موته على كفره ثم رأيت الأذري قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التأمين بل ندبه اذا دعا لنفسه بالهداية ولنا  
 بالنصر مثلا ومنعه اذا جهل ما يدعوه به لانه قد يدعوه بأنهم أي بل هو الظاهر من حاله قال ع ش ولو قيل وجه  
 الحرمة أن في التأمين على دعائه تعظيمه له وتغيير العامة بحسن طريقته لكان حسنا تأمل (قوله ولا ينفردوا  
 بيوم) أي فلا يجمعون من افرادهم بيوم قال في التحفة ونص على ان خروجهم يكون غير يوم خروجنا  
 واستشكل بأنهم قد يسقون فيفتن بعض العامة ورد بأن في خروجهم معنًا مفسدة محقة وهي مضاهاتهم لنا  
 فقدمت على تلك التوهمة ولقول المالكية بالمصالح المرسله أي وهي الوصف المناسب الذي لم يدل الدليل  
 على اعتباره ولا على الغائه منعه من الافراد وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة أشد من مفسدة المضاهاة ودعاء  
 تحفة ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط ونصيرهم منفردين عنا كالبائس فاي مضاهاة في ذلك فالاولى  
 عدم افرادهم بيوم بل المضاهاة فيه أشد انتهى بالحرف (قوله وانما يسن خروجهم) أي المسلمين الامام  
 وغيره فهذا مرتبط بقوله ويخرجون من الرابع ودخول على المتن (قوله بعد غسل لجميع أبدانهم) أي بنية  
 الغسل للاستسقاء وقضية كلاً منهم كتغليظهم سن الغسل هنا باجتماع الناس لها تخصب به بمن يريد الصلاة  
 جماعة لكن المعتمد انه لا فرق في سن الغسل ولو لم يصلي منفردا فليراجع (قوله وتنظيف بالماء والسواك  
 وقطع الروائح الكريهة) أي كصنن وبخر لكن يزيله بغير الطيب كما مر بل بنحو صابون وأشنان  
 (قوله لئلا يتأذى بعضهم ببعض) تعليل لسن التنظيف وقطع الروائح الكريهة قال

أوضح ابن حجر وجه النظر فراجع انتهى وعبر في شرحي البهجة ونظم الزيد بأنهم لا يجمعون منه لافي يومنا ولا في غيره وفي النهاية والامداد  
 وغيرهما والعبارة النهائية في الام وغيرها لا كره من اخراج صبيانهم ما كره من اخراج كبارهم لان ذنوبهم أقل لكن يكره لكفرهم ونقله  
 النووي عن حكاية البغوي لكن عبر بخروج صبيانهم بدل اخراجهم وهو مؤول باخراجهم لان أفعالهم لا تتركه شرعاً لأنهم غير مكلفين  
 قال أعني النووي وهذا كله يقتضي كفر أولاد الكفار وقد اختلف العلماء فيه م اذا ماتوا فقال الأكثر أنهم في النار وطائفة لا نعلم حكمهم  
 والمحققون أنهم في الجنة وهو الصحيح المختار لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة وتحبر به هذا لأنهم في أحكام الدنيا كفار وفي أحكام  
 الآخرة مسامون انتهت

(قوله ركعتين كالعيد) في التحفة والنهاية جواز الزيادة على ركعتين في الاستسقاء بخلاف العيد ونظر فيه جماعة من المتأخرين في حاشية التحرير للعناني هي ركعتان ٣٦٠ لكن قال ابن الرملی وابن حجر تجوز زيادتهما على ركعتين وفيه نظر ظاهر انتهى وقال

الحلبي لا يزداد عليهما خلافا لابن حجر وفي شرح شيخنا ما يوافقه بأن ينوي ثلاثة دفعات واحدة مثلاً انتهى وقال القليوبي لا يصح أن يحصر فيها بأكثر من ركعتين على المعتمد خلافاً لابن حجر وفي بعض نسخ شرح شيخنا الرملی موافقته

(ويصلون) للاستسقاء (ركعتين كالعيد بتكبيراته) أي كصلاته فيكبر سبعا يقينا أول الأولى وخمسا ذلك أول الثانية ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين قائلاً ما روي لا تأت بوقت صلاة العيد لكنه أفضل (ويخطب خطبتين) كخطبة العيد في الأركان والسنن دون الشروط

ونقل أنه ضرب عليه بالقلم وعلى ما قاله ابن حجر ينظر في التكبير فيما زاد هل يتركه أو يزيده أو ينقصه حرره انتهى وبالجملة فأكثروا وقفت عليه من الكتب ساكت عن الزيادة على ركعتين بل ظاهر تشبيههم لها بصلاة العيد يفيد عدم جواز الزيادة حتى ما وقفت عليه من كتب الشارح والرملی

عش ومع حصول التأذي لا يحرم ذلك أي ترك التنظيف لان مثله يحتمل سيما في هذه الحالة تأمل (قوله) ويصلون للاستسقاء ركعتين أي ما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فصلی ركعتين وقلب رداءه وفي رواية خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلي واستقبل القبلة فصلی ركعتين (قوله) كالعيد بتكبيراته أي وقراءته فيقرأ جهر في الأولى وفي الثانية اقتربت أو سبح والغاشية قياسا لانتصاومارواه الدارقطني عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولى سبح وفي الثانية هل أتاك قال في المجموع ضعيف وقيل يقرأ في الثانية هنادل اقتربت أنا أرسلنا نوحا لاشتمالها على الاستغفار ونزول المطر الالائتين بالحال ورده النووي في المجموع باتفاق الأصحاب على أن الأفضل أن يقرأ فيها ما يقرأ في العيد قال وما قاله الشافعي رضي الله عنه من أنه ان قرأ في الثانية أنا أرسلنا نوحا كان حسنا معناه أنه مستحسن لا كراهة فيه وليس فيه أنه أفضل من اقتربت فلي تأمل (قوله) أي كصلاته أي العيد لكن تجوز زيادتهما على ركعتين بخلاف العيد كذا في التحفة والنهاية ولعل وجهه أن المقصود منها الدعاء لكن اعترضه جمع من محققي المتأخرين منهم الحلبي والقليوبي والعناني واعتمدوا أنه لا يزداد على الركعتين وتقل عن بعض الفضلاء أن الشيخ الرملی ضرب على ذلك بالقلم وأن المعتمد عدم جواز الزيادة واستقر به عش قال الكردي في الكبرى وبالجملة فأكثروا وقفت عليه من الكتب ساكت عن الزيادة على ركعتين بل ظاهر تشبيههم لها بصلاة العيد يفيد عدم جواز الزيادة حتى ما وقفت عليه من كتب الشارح والرملی فراجع (قوله) فيكبر سبعا يقينا أول الأولى أي بعد الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة (قوله) وخمسا كذلك أي يقينا (قوله) أول الثانية أي قبل قراءتها وعلى ما مر عن التحفة والنهاية من جواز الزيادة على الركعتين قال عش الأقرب أنه لا يكبر في غير الأولىين وأنه ان لم يشهد الأولىين جهر وقرأ السورة والأفلا أخذنا ما مر في صلاة النفل وأنه لا فرق بين الركعة وغيرها وأن الامام اذا أمر بشي وجب فعله فلي تأمل (قوله) ويرفع يديه أي حذو منكبيه عند كل تكبيرة من السبع (قوله) ويقف بين كل تكبيرتين أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما بل يصل التعوذ للقراءة بالتكبيرة السابعة والخامسة ويضع يديه تحت الصدر وفوق السرة ولا بأس بأرسالهما كما مر جميع ذلك (قوله) قائلاً ما مر أي الباقيات الصالحات سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر (قوله) ولا تأت بوقت العيد أي ولا بوقت غيره كما يدل عليه قول البهجة

كالعيد قلت الحق لا يخص \* صلاتها وقتا وهذا النص

وبه تعلم أن قول الشارح هنا في قوة الاستدراك على قول المتن كالعيد فيجوز فعل صلاة الاستسقاء أي وقت كان ليلا أو نهارا ولو وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم فدارت مع سببها كصلاة الكسوف هذا هو الاصح ومقابلته أنها تأت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين كما يصلي العيد وانما يصلي العيد في وقت هو واجب بأنه محمول على الاكمل أو على أنه اتفقا (قوله) لكنه أفضل أي من بقية الاوقات فوقها المختار هنا وقت صلاة العيد كما صرح به الماوردي وابن الصباغ للاتباع كما تقرروا وللخروج من الخلاف المار آنفا (قوله) ويخطب خطبتين أي الحديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلی ركعتين ثم خطب (قوله) كخطبة العيد في الأركان والسنن أي فيها أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويكون جلوسه قدر أذان الجمعة (قوله) دون الشروط هكذا عبر في التحفة قال السيد عمر البصري

لا

فراجع (قوله) دون الشروط هكذا عبر في التحفة أيضا وتبعه على التعبير به الزيادة في شرح

المحرر وعبر شيخ الاسلام في شرح الروض بقوله في الأركان وغيرها وبذلك عبر الخطيب الشربيني في شرح التبيين والشارح في شرح الارشاد وغيرهم مع تصريحهم باستثناء ما يخالف فيه وعبر الجمال الرملی في النهاية بقوله ويخطب كالعيد في الأركان والشروط والسنن انتهى

وكذلك المغني للخطيب وخبر الامور اوسطها أما الاول فيوهم أن الخطبة العيد شرط ولا يشترط هنا مع انه ليس كذلك وقد عبر الشارح فيما سبق في العيد بقوله كخطبتي الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط فلا تجب هنا بل تسن انتهى وبذلك عبر ايضا في خطبتي الكسوف الا قوله فلا تجب الخ فلم يذكره فلو عبر بذلك هنا وفي التحفة لكان أولى وأما الاخير ففيه أنه يوهم أن الخطبة العيد شرط وطاؤها يشترط هنا وقد علمت أنها لا شرط لها نعم يمكن أن يجاب عن هذا بأنه قد سبق في العيد نقلا عن التحفة والنهاية أنه لا بد من السماع وفي النهاية لا بد من الاسماع وكون الخطبة عريضة فهذا شرط في العيد فهي شروط أيضا هنا وبه يدفع الاعتراض ٣٦١ عن الاخير وعبارة السيد عمر البصري في حاشية التحفة قوله في الاركان والسنن دون الشروط لا يخفى في مافيه لان حكمهما واحد من كل وجه والظاهر انه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الاسماع والسماع وكونها عريضة على التفصيل المار فيه

لا يخفى مافيه لان حكمهما واحد من كل وجه والظاهر أنه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الاسماع والسماع وكونها عريضة على التفصيل المار فيه ثم رأيت في المغني والنهاية في الاركان والسنن والشروط وهو أقدم من صنيعة رحمه الله تعالى وحاول بعضهم الجواب عن الشارح بأن عبارة النهاية توهم أن الخطبة العيد شرط وهذه مثلها فدفع الشارح ذلك بقوله دون الشروط أي ليس لها شروط كما أن خطبة العيد ليس لها شروط وفي هذا الجواب نظر لا يخفى وحاول سم الجواب عن ذلك حيث قال كان مراده الاركان والسنن خطبة الجمعة لتظهر فائدة قوله دون الشروط الخ أي الشروط خطبة الجمعة قال الكردي أي خطبة العيد في لزوم الاتيان باركان خطبة الجمعة فيها ونذب الاتيان بسنن خطبة الجمعة فيها وعدم اشتراط الاتيان بشروط خطبة الجمعة فيها وهذا غاية ما يمكن أن يقال هنا على أنه في التحفة قد ذكر بعد ذلك ما يفهم منه المقصود فقال دون الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعيد فليتأمل (قوله أو واحدة) أي خطبة فردة (قوله على ما مر في صلاة الكسوف) أي من أن هذا قاله جماعة أخذوا من نص البويطي لكنه مردود بأن النص لا يفهم وبأن الواجب أنه لا بد من خطبتين فاقاله المصنف رحمه الله هنا ثم ضعيف (قوله) وكون الخطبة بعدها أي الصلاة أفضل) أي من كونها قبل الصلاة وأما هذا أن تقدم الخطبة على الصلاة جائز وهو كذلك كما صرح حوايه وبذلك له ما في سنن أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي الصحيحين مثله قالوا تقدم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الاوقات لكن في حقنا خلاف الأفضل فليتأمل (قوله لانه) أي كون الخطبة بعد الصلاة (قوله) لا أكثر من فعله صلى الله عليه وسلم) أي مع اعتضاده بالقياس على خطبة العيد والكسوف اذا اصل في الخطبة أن تكون بعد الصلاة وبه يجاب عما توقف به بعضهم في عدم جواز خطبة العيد والكسوف قبل الصلاة حيث قال انظر مانع الضحوة في العيد والكسوف ولا يقال الاتباع لانه بمجرد لا يقتضي المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ولا يقال الاهتمام بأمر الحث على التوبة والوعظ اقتضى محبة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضي منع الصلاة بل الاولوية أو نحو ذلك فليحرر انتهى كلامه وحاصل الجواب أن تقدم الخطبة على الصلاة خلاف القياس وما ورد على خلافه يقتصر على ما ورد ولم يرد التقديم الا في خطبة الجمعة وعرفة وخطبة الاستسقاء كما تقرر فليتأمل (قوله واستغفر الله تعالى في الخطبة) هذا ما حزم به الشيخان وغيرهما وقيل انه يكبر هنا أيضا كالعيد وهو ظاهر نص الامام وقال الاذرى انه قضية كلام أكثر العراقيين (قوله بدل التكبير) أي لانه ألبق بالحال ولانه تعالى وعبار سال المطر بعد الاستغفار في آية استغفر واربعكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ومن ثم سن اكثار قراءتها الى انهار اولها قال في التيسير وليل من آيات الاستغفار \* ما جاء في نوح مع الاكثر

البصري في حاشية التحفة قوله في الاركان والسنن دون الشروط لا يخفى في مافيه لان حكمهما واحد من كل وجه والظاهر انه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الاسماع والسماع وكونها عريضة على التفصيل (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف (و) كون الخطبة (بعدها) أي الصلاة (أفضل) لانه لا أكثر من فعله صلى الله عليه وسلم (واستغفر الله تعالى) في الخطبة (بدل التكبير)

المار له فيه ثم رأيت في المغني والنهاية كالعيد في الاركان والشروط والسنن انتهى وهو أقدم من صنيعة رحمه الله انتهى كلام السيد عمر رحمه الله وحاول بعضهم الجواب عن الشارح بما فيه نظر فقال ان عبارة النهاية توهم

٤٦ - نرسي - لث \* أن للعيد شروطا وهذه مثلها ودفع الشارح ذلك بقوله دون الشروط أي ليس لها شروط كما أن خطبة العيد ليس لها شروط وحاول ابن قاسم الجواب عن الشارح فقال كان مراده الاركان والسنن خطبة الجمعة لتظهر فائدة قوله دون الشروط الخ أي الشروط خطبة الجمعة انتهى أي كخطبة العيد في لزوم الاتيان باركان خطبة الجمعة فيها ونذب الاتيان بسنن خطبة الجمعة فيها وعدم اشتراط الاتيان بشروط خطبة الجمعة فيها وهذا غاية ما يمكن أن يقال هنا على أنه قد ذكر في التحفة بعد ذلك ما يفهم منه المقصود فقال دون الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعيد انتهى (قوله على ما مر في التحفة وسبق أن المعتزلة خلافه وصرح في شرحي الارشاد هنا بأنه ضعيف (قوله أفضل) أي مع جوازها قبل الصلاة كما صرح به في متن المناج وغيره الثبوت من فعله صلى الله عليه وسلم

(قوله تسما) الاولى أن يقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه لانه لا يبق بالحبال والخبر الترمذي وغيره من قاله غفر له وان كان فر من الزحف كما ذكره في الامداد والنهاية وغيرهما ويكثر أيضا من قوله تعالى استغفر وار بكما انه كان غفارا الى قوله ويجعل لكم أنهارا (قوله من دعاء الكرب) هو ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض ورب العرش الكريم أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كره به أمر

٣٦٢

وفي كتاب الترمذي عن

قال يحيى بن أيوب برجتك أستغيت قال الحاكم أسناده صحيح وفي سنن أبي داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات المكر وب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي

فستغفر الله تعالى قبل الاولى تسعا وقبل الثانية سبعا ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه (ويدعوى) الخطبة (الاولى) والثانية (جهرا) والاولى ان يكثر من دعاء الكرب ومن قوله اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن الادعية الماثورة في ذلك وهي مشهورة

طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا انت انتهى (قوله وهي مشهورة) منها اللهم أسقنا غيثا أي مطرا مغيثا بضم أوله أي منقذا من الشدة جيثا بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء أو يفتي

وعلم من كلامه أيضا ان الاستغفار هنا ليس من الخطبة نظير ما في التكبير (قوله فيستغفر الله قبل الاولى تسعا وقبل الثانية سبعا) أي افرادا ولا وفيهما والاولى أن يقول أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه لخبر الترمذي وغيره ان من قاله غفر له وان كان فر من الزحف فهو وان لم يكن محتضرا بالخطبة ولا يكون تسعا لكنه أنسب وأليق زاد بعضهم بعد التاسعة والسابعة توبة عبد طالما لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا (قوله ويكثر من الاستغفار) أي بأى صيغة كانت لحديث أبي داود والحاكم من لازم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب سيما والقرآن العزيز مصرح به قال تعالى فقلت استغفر وار بكما انه كان غفارا الخ (قوله حتى يكون أكثر دعائه) أي في فصول الخطبة كما ينسب أكثر التكبير في فصول خطبة العيد ويبدل هنا ما يتعلق بالخطبة والاضحية بما يتعلق بالاستسقاء (قوله ويدعوى الخطبة الاولى والثانية) أي خلافا لاقتصار الحاموي على الثانية نعم المبالغة في الدعاء الا آتية خاصة بالثانية في الغرر أما الاولى أي الخطبة الاولى فيسن في الدعاء بلا مبالغة في دعائها جهرا تأمل (قوله جهرا) أي ويؤمن الناس على دعائه كما هو ظاهر (قوله والاولى ان يكثر من دعاء الكرب) أي وهي ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض ورب العرش الكريم قال بعضهم وفيه أنه ذكر لدعاء وأجيب بأنه لما كان القصد منه طلب رفع الكرب سمي دعاء بهذا الاعتبار وان كان مدلوله الشاء على الله ففيه دعاء ضمنا وأنه سماه دعاء باعتبار أنه ورد فيه أدعية في بعض الروايات أي في جامع الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كره به أمر قال يا حي يا قيوم برجتك أستغيت معجزة الحاكم وفي سنن أبي داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا انت (قوله ومن قوله) أي الخطيب يعني والاولى أن يكثر من هذا الدعاء (قوله اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) ذكر في المغني أن هذا ينسب في كل موطن قال وآية آخر البقرة (قوله ومن الادعية الماثورة) أي ويكثر منها (قوله في ذلك) أي في الاستسقاء (قوله وهي مشهورة) وهي اللهم أسقنا غيثا مغيثا مريثا مريعا غدا فاجعلنا من اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاواء والجهد والضنك ما لا تشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت

غفارا

الحيوان من غير ضرر مريثا بفتح أوله وبالمد والهمزة أي محمود العاقبة

مريعا بضم أوله وبالفتح أي آتيا بالريع وهو الزيادة ويجوز فتحها أي ذابيع أي غناء أو بالموحدة من أربع البعير كل الربيع أو الغوقية من رعت الماشية أكلت ماشاءت غدا أي كثير الماء والخير أو قطره ككبار مجللا بكسر اللام الاولى مشددة أي سائر الافق له مومه أو الارض بالنبات كجمل الفرس سحابت فتح فشددة للهمزة أي شديد الوقوع بالارض من ساح جرى طبقا بفتح أوليه أي يطبق الارض حتى يعمها دائما الى انتهاء الحاجة اليه اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين أي الايسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والخلق من اللاواء أي بالمد والهمزة شدة الحاجة والجهد أي بفتح أوله قلة الخير والضنك أي الضيق ما لا تشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع



وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء أى المطر وأنت لنا من بركات الأرض أى المريع اللهم ارفع عنا الجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء أى السحاب أو المطر علينا مدرارا أى كثيرا ( قوله ويستقبل الخطيب ) وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كفى المحرر وحذفه من المنهاج اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بمغفرة ما قارفناه واجابتك في سقينا نوسع في رزقنا ذكره في التحفة وغيرها

٣٦٣

( قوله لم يستقبل له في الثانية ) المفهوم من كلامهم أن الأولى كون الاستقبال في الثانية لكن ان فعله في الأولى اكتفى به ولم يمد في الثانية ( قوله وحول الامام الخ ) للاتباع وحكمته التفاؤل بتغير الحال الى الرخاء كما ورد ويكره تركه

( ويستقبل ) الخطيب ( القبلة ) للدعاء بعد ثلث الخطبة الثانية ( أى ان لم يستقبل له في الأولى والامم يستقبل له في الثانية ) ( وحول الامام والناس ) في حال جلوسهم ( ثياهم ) أى أردنيهم ( حينئذ ) أى حين استقبال القبلة بأن يجعل ما كان على كل جانب من اليمين واليسر

( قوله بأن يجعل الخ ) قال في التحفة وغيره هو يحصل التحويل والتكيس معا بأن يجعل الطرف الاسفل الذى على شقه اليمين على عاتقه اليسر والطرف الاسفل الذى على شقه اليسر على عاتقه اليمين انتهى وبعبارة شرح

غفارا فارسل السماء علينا مدرارا واه الشافعي عن ابن عمر رضى الله عنهم بلفظ أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسقنا غيثا الخ قال في المجموع ومن الدعاء المستحب ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اسقنا غيثا مغيثا نافعا غير ضارا عاجلا غير آجل اللهم اسق عبادك وجهائك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغا الى حين ( قوله ويستقبل الخطيب القبلة للدعاء ) أى ندبنا الى البخارى عن عباد بن نعيم عن عمه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقى قال يقول الى الناس طهره واستقبل القبلة يدعو ( قوله بعد ثلث الخطبة الثانية ) أى كما قاله النووي في الدقائق وحكاة في شرح مسلم عن الاصحاب وفى الكافي للزيبرى أنه هند بلوغ النصف وقال الرويانى في البحر يكون عند الفراغ من الاستغفار قال في التحفة وينبغي ان يكون من دعائهم حينئذ كفى المحرر اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بمغفرة ما قارفناه واجابتك في سقينا نوسع رزقنا ( قوله أى ان لم يستقبل له ) أى القبلة للدعاء ( قوله فى الأولى ) أى الخطبة الأولى ( قوله والا ) أى بأن استقبل فى الأولى ( قوله لم يستقبل فى الثانية ) أى لم يعد الاستقبال فى الثانية كما نقله الرويانى في البحر عن نص الام قال ع ش لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال فى الأولى وان أجزأ فيها عن الاستقبال فى الثانية انتهى وما يشهد أوله قريب وثانيه توقيف ثم أيت الكردي قال مانعه المفهوم من كلامهم ان الأولى كون الاستقبال فى الثانية لكن ان فعله فى الأولى اكتفى به ولم يعد فى الثانية انتهى فيفيد ان ذلك خلاف الأولى فقط لا مكرود وهو الاقرب فليتأمل ( قوله وحول الامام الخ ) أى ندبنا قال في التحفة ويكره تركه وينكسه ان كان غير مدور ومثل وطويل ( قوله والناس ) أى البالغون الكاملون لانها سبقتهم فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان بالغا فلا لان ذلك انما يقال فى سنن الكفاية وهذه سنة عين ع ش ( قوله فى حال جلوسهم ) أى الذكور فلا يحول النساء والخنائى لثلاثتك كشف عوراتهن قال فى النهاية جزم به ابن كبن وهو متجه وان لم أقف على مأخذه ( قوله ثياهم أى أردنيهم ) فالثياب فى المتن عام أريد به الخصوص وظاهر كلامهم انه لا يسن التحويل لغير الرداء لكن الحكمة للاثنية سنة فيه فليحذر ( قوله حينئذ أى حين استقبال القبلة ) أى فى الخطبة الأولى أو الثانية وهو الافضل كما تقرر قال الشيخ عميرة انظر هل يفعل التحويل عند اعادة الاستقبال أو معه أو عقبه قال فى الايعاب بعد الاستقبال كفى الوسيط وقال الماوردى يحول قبله وقبل يتخير وذلك لما رواه البخارى أنه صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يدعو فى استسقاؤه استقبل القبلة وحول رداءه زاد أحمد وحول الناس معه ( قوله بأن يجعل ما كان على كل جانب من اليمين واليسر ) هذا تحويل روى أبو داود بسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم حول رداءه فجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عطاؤه

العباءة قال الزركشى ويمكن أن يجتمع هذان وقلب الظاهر الى الباطن بأن يأخذ باطن الطرف الاسفل الذى على شقه اليمين بيده اليسرى من خلف رقبته وباطن الطرف الذى على شقه اليسر بيده اليمنى من خلف رقبته ويحول فتحصل الثلاثة بتحويله واحدة انتهى ( قوله ما كان على كل جانب الخ ) هذا تحويل وقوله ومن الاعلى والاسفل هذا التكيس

(قوله أما المثلث والمدور) قال في شرح العباب ومغايرة الثاني لما قبله المستفادة من العطف لا ينافيها قول المجموع عن الأصحاب بأن المدور يقال له المقصور والمثلث لأن ما اقتضاه من اتحادهما غير مراد إذا المدور ما ينسج أو يخطط مقورا كالسفرة والمثلث ماله زاوية واحدة في مقابلة زاويتين ٣٦٤ انتهى (قوله فليس فيهما) ومثلهما الطويل البائع في

الأسير على عاتقه الأيمن (قوله ومن الأعلى والأسفل على الآخر) وهذا تنكير وروى أبو داود أيضا والحاكم في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على استحبابه وتركه للسبب المذكور والحكمة في ذلك التفاؤل بتغير الحال إلى الخصب والسعة قال الله تعالى إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا وما بما أنفسهم فيغيروا بواطنهم بالتوبة ونظواهرهم بماذا ذكر في غير الله ما بهم وروى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم حول رداءه ليتحول القحط وكان صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن رواه الشيخان عن أنس بلفظ ويهمني الفأل الحسن الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم وأحب الفأل الصالح ويحصل التحويل والتكيس بجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الأسير على عاتقه الأيمن والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر وكل من التحويل والتكيس على حدته لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما ما لا يحصل مع ذلك لا كما وقع للامام والغزالي فاختره فجدد صحيحا كذا نبه عليه الرابع وغيره لكن وافق الامام والغزالي الزركشي حيث قال ويمكن أن يجتمع هذان وقلب الظاهر إلى الباطن بأن يأخذ بباطن طرف الأسفل الذي على شقه الأيمن بيده اليسرى من خلف رقبة وباطن الطرف الذي على شقه الأسير بيده اليمنى من خلف رقبة ويحول فتحصل الثلاثة بتحويلة واحدة (قوله هذا) أي ما ذكر من التحويل والتكيس (قوله في الرداء المربع) أي الذي له زوايا أربع لأنه الذي يتيسر فيه ما ذكر (قوله أما المثلث والمدور) مقتضى العطف تغايرهما وهو كذلك ولذا عرجع بأو قال في الإعياب ومغايرة الثاني لما قبله المستفادة من العطف لا ينافيها قول المجموع عن الأصحاب أن المدور يقال له المقصور والمثلث لأن ما اقتضاه من اتحادهما غير مراد إذا المدور ما ينسج أو يخطط مقورا كالسفرة والمثلث ماله زاوية واحدة في مقابلة زاويتين (قوله فليس فيهما التحويل ماعلى الأيمن على الأيسر) أي بالاتفاق فلا يستحب فيه ما التنكير كما نقله النووي عن الأصحاب لأنه كما قاله القمولى لا ينافيها ما التنكير وكذا الرداء الطويل البائع في الطول والمراد من عدم التهيؤ التعسر إذ ليس لهما زاوية أي ركن يسهل تناول اليد لها بجمل أعلاه أسفله وعكسه وليس المراد من ذلك التعذر بالكلمة وهذا وقع الخلاف في طول رداء النبي صلى الله عليه وسلم وعرضه قال في التحفة فليل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو وشبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الأزار الالقول الثاني فافهم (قوله وبالع) أي الخطيب (قوله فيها أي في الثانية) أي في الخطبة الثانية وهو مستقبل القبلة لافي الأولى كما مر عن الفرر (قوله في الدعاء سرا وجهرا) أي لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وجرى ابن المقرئ في تمثيه على أن الخطيب يسر فقط في استقباله وتبع فيه قول الإذري والزركشي أنه الذي أورده الجهور خلافا لما قاله الشيخان انتهى لكن المعتمد ما قال أنه يأتي بالدعاء سرا وجهرا تأمل (قوله ويسرون به أن أسر) يعني يسر القوم بالدعاء أن أسر الخطيب في دعائه فهم يشاركونه فيه حينئذ (قوله ويجهرون به أن جهر) أي الخطيب هذا يخالف ما في غير هذا الكتاب أنهم عند جهره يؤمنون على دعائه فليحمل

الطول قال في الامداد ومختصره لأن التنكير وإن أمكن لكنه متعسر وفي النهاية مراد من عسر بعدم تأني ذلك تعسره لا تعذره وفي شرح العباب لتعسر التنكير فيه إذ ليس له زاوية أي ركن يسهل تناول اليد

ومن الأعلى والأسفل على الآخر وهذا في الرداء المربع أما المثلث والمدور فليس فيهما التحويل ماعلى الأيمن على الأيسر (وبالع فيها) أي في الثانية (في الدعاء سرا وجهرا) ويسرون به أن أسر ويجهرون به أن جهر

لها حتى يجعل أعلاه أسفله وعكسه انتهى (قوله ويجهرون به أن جهر) يوافق في قوله فتح الجواد ويتبعه المأمومون فيها انتهى لكن الذي ذكره شيخ الإسلام في شروح الروض والبهجة والتحرير والخطيب الشريفي في شرح

التبنيه والشارح في التحفة

قوله

والأستاذ الإعياب والجمال الرملي في شرحي المنهاج ونظم الزبد وابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع والزيادى في شرح المحرر والحلبى في حواشى المنهاج وغيرهم ممن لا يحصى كثرة أنهم عند جهره يؤمنون وحينئذ فليحمل قوله هنا يجهرون على الجهر

بالتأمين المعلوم من كلامهم من غير هذا المحل قال في شرح الروض قال الماوردي ويختار أن يقرأ عقب دعائه تعالى قد أجبت دعوتكم كما فاستجبنا وقوله فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضرر وقوله فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين وما أشبهها من الآيات تفأولا بالاجابة انتهى قال في التحفة ويجمعون ظهوراً كفهم الى السماء كما ثبت في مسلم ٣٦٥ وكذلك ينسب ذلك لكل دعاء

لرفع بلاه ولو في المستقبل ليناسب المقصود وهو الرفع بخلاف قاصد تحصيل شيء فانه يحصل بطن كفيه الى السماء لانه المناسب لحال الاخذ انتهى (قوله سرابخالص عمله) قال في الامداد بأن

(ثم بعد فراغه من الدعاء) (استقبل الناس) بوجهه وختم على الطاعة وصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ آية أو آيتين ودعا للمؤمنين والمؤمنات وختم بقوله أستغفر الله لي ولكم ويترك كل رداءه أو نحوه محو لا حتى يزع ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل من حضر أن يستشفع سرا بخالص عمله وبأهل الصلاح

بأن يترك من عمله ما أخرجه الله تعالى في ذنوبه ويترك كل رداءه أو نحوه محو لا حتى يزع ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل من حضر أن يستشفع سرا بخالص عمله وبأهل الصلاح لان دعاءهم أرجى للاجابة وكما استشفع معاوية يزيد بن الاسود

قوله هنا يجهرون به على الجهر بالتأمين المعلوم من كلامهم في غير هذا المحل قال في التحفة ويجمعون ظهوراً كفهم الى السماء كما ثبت في مسلم أي عن أنس انه صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهور كفيه الى السماء وكذا ينسب ذلك لكل من دعا لرفع بلاه ولو في المستقبل ليناسب المقصود وهو الرفع بخلاف قاصد تحصيل شيء فانه يحصل بطن كفيه الى السماء لانه المناسب لحال الاخذ قال ع ش ظاهراً أنهم يفعلون ذلك أي جعل ظهر الاكف الى السماء في قولهم اللهم اسقنا الغيث لان المقصود برفع البلاء وما قدمه في الغزوات مما قد يخالفه يمكن رده الى ما هنا بأن يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله ان دعا لتحصيل شيء ان دعا بطلب تحصيل شيء انتهى ووافقه الاطفيحي والحفي خلافاً للقبلي حيث قال حاصل الجمع بين التناقض فيه ان الإشارة بظهور الكف في كل صيغة فيها رفع نحو كشف وارفح ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وأنت لنا وما في شرح المنهج من اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخصاً يدعو بما قال اللهم افعل لي مثل ذلك (قوله ثم بعد فراغه من الدعاء) أي سراً وجهرًا قال الماوردي ويختار أن يقرأ عقب الدعاء قوله تعالى قد أجبت دعوتكم كما فاستجبنا وقوله تعالى فاستجبنا له وكشفنا ما به من ضرر وقوله تعالى فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين وما أشبهها من الآيات تفأولا بالاجابة استنى (قوله استقبل الناس بوجهه) أي واستند بقلبه أيضاً (قوله وختم على الطاعة) أي واجتناب المعاصي وملازمة التقوى والاستقامة (قوله وصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) أي ويرضى عن الصحابة سيما لعشرة المبشرين رضي الله عنهم (قوله وقرأ آية أو آيتين) أي مفهومتين (قوله ودعا للمؤمنين والمؤمنات) أي الاحياء منهم والاموات (قوله وختم) أي الخطبة الثانية (قوله بقوله أستغفر الله لي ولكم) أي من جميع الخطايا وينبغي أن يقدم قبل هذا الاستغفار اللهم اننا نستغفرك من المعاصي التي تزيل النعم ونستغفرك من المعاصي التي بها تحل النقم ونستغفرك من الذنوب التي بها تثير الاعداء ونستغفرك من المعاصي التي بها تحبس غيث السماء وذلك باناسبة الحال ثم رأيت مستطورياً في بعض الخطب المؤلفة في هذا الباب (قوله ويترك كل) أي من الامام والناس (قوله رداءه ونحوه) انظر ما المراد بنحو الرداء هنا فاني لم أرف في غير هذا الكتاب ذكر النحو ويحتمل أن يكون مراده بالرداء خصوص المربع وينحوه المنذور والمثلث ويوجه بأن الاول هو الذي فيه التحويل والتبكيس معاً بخلاف الآخرين ليس فيهما الا التحويل فقط كما تقرر فليتأمل (قوله محو لا) أي ومنه كسافي الرداء المربع (قوله حتى يزع ثيابه بعد وصوله منزله) يعني حتى يزعها بالفعل أو بالعود الى محل نزعه او ذلك لانه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل (قوله ويسن لكل من حضر) أي من امام وغيره في الصلاة وخارجها (قوله أن يستشفع سرا بخالص عمله) أي بأن يترك من عمله ما أخرجه الله تعالى في ذنوبه ويترك كل رداءه أو نحوه محو لا حتى يزع ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل من حضر أن يستشفع سرا بخالص عمله وبأهل الصلاح \* من الجليل وشفيها جاعله

وذلك لانه لا يثق بالشدائد كما في خبر الثلاثة الذين أوا الى الغار (قوله وبأهل الصلاح) أي وان يستشفعهم لان دعاءهم أرجى للاجابة وكما استشفع معاوية يزيد بن الاسود فقال اللهم اننا نستسقى

رضي الله عنهم فقال اللهم اننا نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم اننا نستسقى يزيد بن الاسود يازيد ارفع يديك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس أيديهم فثارت سحابة من الغرب كأنها ترس وهب لها ريح فسقا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم سيما أهل الصلاح الذين هم من آثار به عليه الصلاة والسلام كما كان عمر يستشفع بالعباس رضي الله عنهم فيقول اللهم اننا كنا اذا قمنا توسلنا بنبينا فنسقين واننا توسل اليك

بخبيرنا وأفضلنا اللهم نستسقي بيزيد بن الأسود يا بيزيد ارفع يدك إلى الله تعالى فرفع يديه ورفعوا أيديهم فثارت  
 من المغرب كانهاترس وهب لها ريح فستقوا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم اسنى قال بعضهم  
 المراد من الاستسقاء أنهم أن يخرجهم للاستسقاء لأجل الدعاء أخذوا من التعليل خصوصاً عمار المساجد لما  
 ورد أن الله إذا أراد أن ينزل بقرية عندنا ينظر إلى أهل المساجد فيصرف عنها ( قوله سيما أقاربه عليه  
 الصلاة والسلام ) أي كما استشفع عمر بالعباس رضي الله عنهما وعن أنس أن عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم انا كنا نتوسل إليك بنينا صلى الله  
 عليه وسلم فتسقيننا أنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون ر واه الشيخان روى أن عمر أخذ بيد  
 العباس وقال اللهم انا نتقرب إليك بعم نبيك صلى الله عليه وسلم وبقيّة آباءه وأكبر رجاله فانك تقول وقولك  
 الحق وأما الجدار فكان لفلانين يتيمين في المدينة وكان نخبته كنز لهما وكان أبوهما أصابهما الحما حفظهما ما يصلح  
 أيهما ما حفظ الله لهم نبيك صلى الله عليه وسلم في عمه فقد دلونا به إليك مستشفعين مستغفرين ثم أقبل على الناس  
 فقال استغفروا ربكم انه كان غفارا وقد كان العباس رضي الله عنه قد طال عمره وابتضت لحية فوقف وعيناه  
 تدرقان ولحيته تجول على صدره وهو يقول اللهم انه لم ينزل بلاء من السماء الا بذنب ولم يكشف الا بتوبة  
 وقد توجه بي القوم إليك لما كان من نبيك صلى الله عليه وسلم وهذه أيد بنا إليك بالذنوب ونواصينا إليك  
 بالتوبة اللهم أنت الراعي فلا تهمل الضالّة ولا تضيع الكبير بدار مضضعة فقد صرخ الصغير ورق الكبير  
 وارتفعت الأصوات بالشكوى وأنت تعلم السر وأخفى اللهم فاغثهم بغياثك قبل ان يقنطروا فيهلكوا فانه  
 لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون فنشأت طريرة من سعاب فقال الناس ترون ترون ثم التأمّت  
 ومشت من هارج ثم هدت ودرت فوالله ما برحوا حتى اعتنقوا الجدار وقلصوا المآزر فطفق الناس  
 بالعباس رضي الله عنه بمسحون أركانهم ويقولون له هنيئلك يا ساقى الحرميين فقال الفضل بن العباس  
 ابن عتبة

بعمى سقى الله الحجاز وأهله \* عشية يستسقى بشيبه عمر

توجه بالعباس في الجذب راغباً \* اليه فإنا رام حتى أتى المطر

ومنا رسول الله فينا ترانه \* فهل فوق هذا المفاخر مفخر

وحكمة توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما دون النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه أعظمهم وسيلة حياة وميتا  
 الإشارة إلى رفعة قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقر بهم من الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ فصل في توابع مامر ﴾

أي وهي ما يتعلق بالمطر وان لم يكن بعد الاستسقاء ولو استسقوا ولم يسقوا أعادوه ثانياً وثالثاً وهكذا حتى  
 يسقيهم الله تعالى من فضله لخبر أن الله يحب المحسين في الدعاء رواه ابن عدي والعقيلي وابن طاهر بإسناد  
 ضعیف وفي الصحيحين يستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول دعوت فلم يستجب لي ثم أرادوا عادته بالصلاة  
 والخطبة إن لم يشق عليهم الخروج من غداً كل خرجة خرج بهم صياها وان شق ورأى التأخير أياها  
 صام بهم ثلاثاً وخرج بهم في الرابع صياها وهكذا فان تأهبوا للصلاة ولوللزيادة ان نفعت فسقوا قبلها  
 احتبوا للشكر على تعجيل مطلوبهم قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وللدعاء ويصلون الصلاة السابقة  
 شكر أو يحظهم أيضاً للوعظ ويؤخذ من هذا أنهم ينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم وشكر الان  
 الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي ذلك لنتيهم بها الاستسقاء ويفرق  
 بين ما هنا وما وقع الانجلاء بعد اجتماعهم أنه هنا حصول ما هنا كالدفاع نقمة وأيضاً ان ما هنا بقى

سيما أقاربه عليه الصلاة  
 والسلام (فصل) في  
 توابع مامر

بعم نبينا فاسقنا فيسقون  
 ر واه البخاري انتهى  
 وذكره المغني والنهاية  
 الا قصة معاوية فلم يذكرها  
 ﴿ فصل في توابع مامر ﴾



(قوله لا أول مطراخ) قال في شرح العباب وهل العبرة هنا بالسنة الشرعية أو القبطية مثلاً وهي الفصول الاربع وأولها الشتاء أو الربيع  
 محل نظراته وفي التحفة لا أول مطر السنة وغيره لكن الأول أكد وكان المراد بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لانه المتبادر من  
 التعليل في الخبر بأنه حديث عهد بر به وبه يتجه أن البر وز لكل مطر سنة كما تقرر وأنه لا أول كل مطر أولى منه لا آخره انتهى وما ذكره  
 آخره ذكره كذلك المغنى والنهاية ونازعه السيد عمر البصري فيما ذكره أولاً بأنه محل تأمل قال وكذلك بقوله لانه الخ بل الأقرب أن المراد  
 ما يتبادر منه صريح اللفظ من أنه أول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد ٣٦٧ أولاً وأن المراد بها السنة الشرعية التي أولها

المحرم انتهى (قوله ولا  
 تشتط النية هنا) كذلك  
 الامداد وكذلك المغنى  
 والنهاية وشرح المنهج  
 وغيره وفي شرح العباب  
 ظاهر كلام الأذرى  
 وجوبها فيهما لأن إطلاقهما  
 شرعاً إنما يراد به المقترن

(ويسن) لكل أحد (أن)  
 يبرزو (يظهر غير عورته  
 لا أول مطر السنة) ليصيه  
 للاتباع ولانه حديث عهد  
 بر به أي بتكويته وتنزيله  
 (و) أن يغتسل ويتوضأ في  
 السيل (سواء سبيل أول  
 السنة وغيره) (فإن لم يجعهما)  
 فليغتسل فإن لم يغتسل  
 (فليتوضأ) ولا تشتط النية  
 هنا

بالنية ولو أورد به محض  
 التبرك لم يستحبوا الوضوء  
 بعد الغسل للحصول التبرك  
 به ذكره السيد السهوي  
 انتهى ونقله ابن قاسم وأقره  
 وفي التحفة لو قيل ينوي  
 سنة الغسل في السيل لم  
 يبعد وأما الوضوء فهو  
 كالوضوء المجدد أو المسنون

أثره إلى وقت الصلاة بخلاف ما هناك (قوله ويسن لكل أحد) أي على التأكيذ سواء الذكر وغيره الامام  
 وغيره (قوله أن يبرزو) بضم الراء من باب قعد قال في المصباح ويتعدى بالهمزة فيقال أبرزته فهو مبرز  
 وهذا من النوادر التي جاءت على مفعول من أفعّل (قوله ويظهر غير عورته) هذا هو الأصل وكل وإن كان  
 أصل السنة يحصل بكشف جزء ما من بدنه وإن قل كاليد والرس ثم المراد بالعمرة هنا كما استظهره  
 البرماوى عن شيخه عورة المحارم وقيل عورة الخلوة وإن كان خالياً (قوله لا أول مطر السنة)  
 أي وغيره لكن الأول أكد وكان المراد بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لانه المتبادر من التعليل  
 في الخبر بأنه حديث عهد بر به وبه يتجه أن البر وز لكل مطر سنة كما تقرر وأنه لا أول كل مطر أولى منه  
 لا آخره قال في التحفة واستقر السيد عمر البصري أن المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من أنه أول واقع  
 في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد أولاً وإن المراد بها السنة الشرعية التي أولها المحرم قال القليوبي وأسماء كل  
 مطر خمسة فالأول الوسمى ثم الولي ثم الرسخ ثم الصيف ثم الخيم (قوله ليصيه) أي المطر جسده (قوله للاتباع)  
 أي رواه مسلم عن أنس رضى الله عنه قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسرتو به  
 حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد بر به ورواه الحاكم بلفظ كان إذا مطرت  
 السماء حسرتو به عن ظهره حتى يصيه المطر (قوله ولانه حديث عهد بر به) هذا ما ذكره في لفظ  
 الحديث كما رأيت (قوله أي بتكويته وتنزيله) تفسير الحديث العهد بالرب وعن ابن عباس أنه سئل عن  
 فعل ذلك فقال أوما قرأت وأنزلنا من السماء ماء مباركا فاحب أن ينالني من بركته (قوله وأن يغتسل  
 ويتوضأ) أي يسن لكل أحد أيضا الغسل والوضوء معا هذا سواء قدم الوضوء عن الغسل أم أخره عنه  
 ولكن الأفضل الأول كما يحتمل ع ش لشرف أعضاء الوضوء كما في غسل الجنابة قال سم قد يقتضى ظاهر  
 العبارة طلب تثليث الغسل والوضوء وليس يبعد لأن فيه اظهارا على التبرك (قوله في السيل سواء سبيل أول  
 السنة وغيره) أي وسواء حصل بالاستسقاء أو كان في غير وقته لما رواه الشافعي رضى الله عنه في الام أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال أخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فنتطهر منه  
 ونحمد الله عليه (قوله فإن لم يجعهما) أي الغسل والوضوء (قوله فليغتسل) أي مقتصر عليه (قوله فإن لم  
 يغتسل فليتوضأ) أي خلافا لما في التنبيه من الاقتصار على الغسل وعبارة الاسنى وتعبير المصنف كالر وضوء  
 والمنهاج بأو يفيد استحباب أحدهما بالمنطوق وكليهما مفعول في الأولى فهو أفضل كما جزم به في المجموع فقال  
 يستحب أن يتوضأ منه ويغتسل فإن لم يجعهما فليتوضأ قال في المهمات والمنهج الجمع ثم الاقتصار على الغسل  
 ثم الوضوء (قوله ولا تشتط النية هنا) أي في الغسل والوضوء المذكورين وهذا ما بحثه الاسنى حيث قال  
 وهل هما عبادتان تشتط فيهما النية أولا فيه نظر والمنهج الثاني إلا أن صادف وقت وضوء أو غسل لأن  
 الحكمة الخ نقله شيخ الاسلام وأقره قال البرماوى أما عدم مصادفته الغسل فواضح وأما عدم مصادفته

لنحو قراءة فلا بد فيه من نية معتبرة فها في بابه ولا يكفي سنة الوضوء كما لا يكفي في كل وضوء مسنون ولا زمنية الجنابة إذا تجردت جنابته  
 الوضوء المسنون ونية الغسل بوضوء الميت ذلك لأن هذين غير مقصودين بل تابعا على أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد انتهى كلام التحفة واعلم  
 أنه وقع للرمل في نهايته هنا سهو وعبارة والمنهج كما في المهمات الجمع بينهما ثم الاقتصار على الغسل ثم الوضوء ولا تشتط كما بحثه الشيخ تبعاً  
 للأذرى وخلافاً للاسنى إلا أن صادف وقت وضوء أو غسل لأن الحكمة فيه هي الحكمة في كثرة البدن ليناله أول مطر السنة وبركته  
 انتهت قال الشو برى في حواشى المنهج قوله تبعاً للأذرى هذا ما زال ياداً نقلت من خطه ملحقة وهي مقوية للأشكال انتهى ما قاله الشو برى

وهذا فيه سهو من ثلاثة وجوه نسبة البحث للشيخ الاسلام مع أنه ناقل له عن الاسنوي وسيأتي الجواب عنه ونسبة خلافه للاسنوي ونسبة موافقه للاذري وهما أن أين لك ذلك فأقول اعلم أن الشيخ انما نقله عن الاسنوي وليس هو بحال ولا خالفه فيه وعبارة شرح المنهج للشيخ نهها وفي المهمات المتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء وأنه لا نية فيه اذ لم يصادف وقت وضوء ولا غسل انتهى ما نقله في شرح المنهج فتأمل قوله انتهى تجده صريحاً في أنه منقول عن مهمات الاسنوي وفي شرح الروض للشيخ مانصه قال في المهمات والمتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء قال وهل هما عبادتان تشترط فيهما النية أولافيه نظر والمتجه الثاني الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته انتهى ولم يتعرض شيخ الاسلام لذكر المسئلة في شرحي البهجة ولا في شرح التحرير ولا في فتاويه والاسنوي نفسه أحال في شرحه على المنهاج على المهمات فقال الغسل والوضوء في هذه الحالة هل هما عبادتان مشرعتان لذلك وأن النية فيهما لا بد منها أو المقصود ايصال البركة الى البدن الى أن قال فيه كلام في المهمات انتهى وقد علمت ما في المهمات ثم هذا قد اطبق على نقله عن الاسنوي أو مهماته المتأخر ون منهم شبهة في شرحه الكبير على المنهاج والخطيب الشريفي والشارح وعبارة الامدائله ولا تشترط النية هنا كما يحتمل الاسنوي لان الخ وعبارة التحفة قال الاسنوي ولا تشترط له نية اذ لم يصادف وقت وضوء ولا غسل انتهى انتهت عبارة التحفة وابن قاسم العبادي وعبارة شرح مختصر أبي شجاع له وفي المهمات المتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم الوضوء قال وهل هما عبادتان تشترط فيهما النية أولافيه نظر والمتجه الثاني الا ان صادف وقت وضوء أو غسل انتهى وما لم يصادف وقت وضوء أو غسل انتهى السيد السهودي لو أرادوا محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهودي وقال في التحفة ولو قيل ينوي سنة الغسل في السيل لم يبعد وأما الوضوء فهو كالوضوء المجدد والمنسنون لتحقوقراءة فلا بد فيه من نية معتبرة مما مر في باب ولا يكفي نية سنة الوضوء كما لا يكفي في كل وضوء مسنون ولا ترد نية الجنب اذا تجردت جنابته الوضوء المسنون ونية الغسل بوضوء الميت ذلك لان الذين في غير مقصودين بل تابعان على أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد انتهى وفي الجمل عن ع ش مانصه والقياس أي قياس ما في الشرح أنه لا يجب في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله بالنسبة لاصل السنة أما بالنسبة لكما لها فلا بد من النية كان ينوي سنة الغسل في السيل كما استظهره حجج (قوله وان يسبح للرعء) أي يسن لكل أحد ان يسبح لسمع الرعد والعلم به وان لم يسمعه (قوله وهو ملك) أي كإسما في دليله (قوله والبرق وهو أجنحة) أي ذلك الملك فقد نقل الشافعي في الام عن الثقة عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق

٣٦٨

السهمودي لو أرادوا محض التبرك لم

من لا يخصص كثره ولم أرمأه في النهاية في شيء مما وقفت عليه من كتب الجبال الرملية ولم ينقل وقت الوضوء فهو أن يكون متطهراً ولم يصل بوضوءه صلاة ما فيكون وضوءه صورياً فلا يطلب الامساس أعضاء الوضوء (قوله لان الحكمة فيه) أي المذكور من الغسل والوضوء هنا (قوله هي الحكمة فيما قبله) أي في كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته قال في الايعاب ظاهر كلام الاذري وجوبها أي النية فيهما أي الغسل والوضوء المذكورين لان اطلاقهما شرعاً إنما يراد به المقترب بالنية ولو أراد به محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهودي وقال في التحفة ولو قيل ينوي سنة الغسل في السيل لم يبعد وأما الوضوء فهو كالوضوء المجدد والمنسنون لتحقوقراءة فلا بد فيه من نية معتبرة مما مر في باب ولا يكفي نية سنة الوضوء كما لا يكفي في كل وضوء مسنون ولا ترد نية الجنب اذا تجردت جنابته الوضوء المسنون ونية الغسل بوضوء الميت ذلك لان الذين في غير مقصودين بل تابعان على أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد انتهى وفي الجمل عن ع ش مانصه والقياس أي قياس ما في الشرح أنه لا يجب في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله بالنسبة لاصل السنة أما بالنسبة لكما لها فلا بد من النية كان ينوي سنة الغسل في السيل كما استظهره حجج (قوله وان يسبح للرعء) أي يسن لكل أحد ان يسبح لسمع الرعد والعلم به وان لم يسمعه (قوله وهو ملك) أي كإسما في دليله (قوله والبرق وهو أجنحة) أي ذلك الملك فقد نقل الشافعي في الام عن الثقة عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق

من لا يخصص كثره ولم أرمأه في النهاية في شيء مما وقفت عليه من كتب الجبال الرملية ولم ينقل

لان الحكمة فيه هي الحكمة فيما قبله (و) ان (يسبح للرعء) وهو ملك (والبرق) وهو أجنحة

عن الاسنوي خلافه أحد من وقفت عليه وقوله تبعاً للاذري صوابه خلافاً للاذري كما علمته مما نقلته لك عن شرح العباب

أجنحة

وهو كذلك فان الاذري في التوسط والفتح بين الروضة والشرح

استبعد ما قاله الاسنوي ولم يتعرض في قوت المحتاج الى شرح المنهاج لذكر المسئلة فلوقال في النهاية تبعاً للزركشي لكان أولى لان الزركشي قال في الخادم فيما قاله الاسنوي انه الاقرب انتهى ولعل وجه النقل في النهاية كما يحتمل الشيخ تبعاً للاسنوي وخلافاً للاذري ويكون اقرار الشيخ الاسنوي على ذلك رضاه فيكون تابعاً له في بحثه فانقلب النقل كما ترى وكان الشيخ الرملي تنبيه لذلك هو أو بعض نسخا النهاية فقد رأيت في بعض نسخها مانصه ولا تشترط نية كما يحتمل الشيخ الا ان صادف الخ ولم يتعرض لذكر الاسنوي ولا الاذري وهذه النسخة أحسن مما سبق وان كان فيها إيهام ان هذا البحث من شيخ الاسلام لم يسبقه اليه غيره والله أعلم (قوله ويسبح الخ) وذ كر غيره الرعد والبرق واستدل الشارح بقول ابن عباس للرعد ولم يذكر دليله للبرق قال الزبادي في شرح المحرر ما ذكره النوي من استعجاب السبيح للبرق ذكره الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في التنبيه فتابعه عليه في المنهاج وفي الروضة من زوائده ولم يذكره في المذهب ولا النوي في شرحه ولهذا لم يستدل اصحاب الاعلى الرعد خاصة قال الشارح وكأنه ذكره لمقارنته للرعد المسحوع أي لاستعجاب السبيح عند رؤيته انتهى ما نقله الزبادي (قوله وهو أجنحة) عبارة شرح الروض لشيخ الاسلام ذكره بانقل الشافعي في الام عن الثقة عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق أجنحة يسوق

بها السحاب قال الاسنوي فيكون المسموع صوتة أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازاً وروى انه صلى الله عليه وسلم قال  
بعث الله السحاب فخطقت أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها انتهت (قوله لقول ابن

عباس) عبارة شرح  
الروض عن ابن عباس  
رضي الله عنهم قال كنا مع  
عمر في سفر فاصابنا رعد  
وبرق وبرد فقال لنا  
كعب من قال حين يسمع  
الرعد سبعان من يسبح  
الرعد بحمده والملائكة من

أجذته يسوق بها السحاب وقال ما أشبهه بظاهر القرآن وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال سألت اليهود النبي صلى الله عليه وسلم عن الرعد ما هو قال ملك من الملائكة بيده مخراق من نار يسوق  
بها السحاب حيث شاء الله فالوفاه هذا الصوت الذي نسمع قال زجره السحاب اذا زجره حتى ينتهي الى  
حيث أمر فالوا صدقت الى آخر الحديث بطوله فيكون المسموع صوتة أو صوت سوقه على اختلاف فيه  
وأطلق الرعد عليه مجازاً وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فخطقت أحسن النطق وضحكت  
أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها ولا عبرة بقول الفسفي الرعد صوت اصطكاك أجرام  
السحاب والبرق ما ينقدح من اصطكاكها فانه مردود ولا يصح به نقل (قوله لقول ابن عباس رضي الله عنهما)  
دليل لسن التسبيح للرعد لا للبرق وقد قال الزبدي في شرح المحرر ما ذكره النووي من استحباب التسبيح  
للبرق ذكره أبو الشيخ اسحاق الشيرازي في التنبيه فتابعه عليه في المنهاج وفي الروضة من زوائده ولم يذكره  
في المهذب ولا النووي في شرحه ولهذا لم يستدل الأصحاب الأعلى الرعد خاصة قال المحلى وكان ذكره لمقارنته  
الرعد المسموع أي لاستحباب التسبيح عند رؤيته (قوله عن كعب رضي الله عنه) أي كعب الاحبار  
التابعي (قوله من قال حين يسمع الرعد) الخ أوله عن ابن عباس قال كنا مع عمر في سفر فاصابنا مطر وبرد  
فقال لنا كعب من قال الخ (قوله سبعان من يسبح الرعد بحمده) محناه يترده حال كونه عتلساً بحمده تعالى  
قال تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده (قوله والملائكة من خيفته) أي من أجل خوفهم منه تعالى (قوله  
ثلاثاً) أي يقول ذلك ثلاث مرات (قوله عوفي من ذلك) أي من ذلك الرعد قال ابن عباس فقلنا فعوفينا  
وروى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال  
سبحان من الخ قال في التحفة ولان الذكر عند الامور المخوفة يؤمن من غائلتها وقيس بالرعد البرق ولكن  
المناسب أن يقول عنده سبعان من يركم البرق خوفاً وطمعا (قوله ولا يتبعه أي البرق ومثله الرعد والمطر  
بصره) توقف بعضهم في قياس الرعد قال فانه لا يقبل الاشارة (قوله خشية من أن يذهبه) أي البصر يكاد  
سنا برقه يذهب بالابصار وروى الشافعي رضي الله عنه في الام عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم  
البرق أو الودق فلا يشير اليه والودق بالمهمل المطر وفيه زيادة المطر وزاد الماوردي الرعد فقال وكان  
السلف الصالح يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له يسبح  
قدوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك قال ع ش ومحصل سنة ذلك بكرة واحدة ولا بأس بالزيادة (قوله  
وان يقول عند نزول المطر) أي بسن لكل أحد ان يقول الخ (قوله عند نزول المطر) أي سواء مطر أو  
السنة أو غيره نظير ما مر (قوله اللهم صيبا) أي اجعله صيبا (قوله وهو) أي الصيب (قوله بتحتية مشددة)  
أي من صاب بصوب اذا نزل من علواً الى أسفل فاصله صيب بوفين فيعمل اجتماع الياه والواو سبقت  
احداهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم ادغمت عملاً بقول ابن مالك في الخلاصة

ان يسكن السابق من واو ويا \* واتصلا ومن عروض عرويا  
فياء الواو اقلبن مـدغما \* وشذ معطى غير ما قدر سما

(قوله المطر الكثير) أي النازل من علواً الى أسفل قال في المختار الصوب نزول المطر قال والصيب  
السحاب ذو الصوت (قوله هنياً) بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء أو ينمي الحيوان من غير ضرر  
(قوله وسبياً أي عطاء) بفتح السين المهمل وسكون الياء بعدها باء موحدة وهو العطاء كما  
فسره به (قوله نافعاً) كذا بالقاء في التحفة وغيرها الكن في النهاية بالقاف قال ع ش أي شافيا للعليل

لقول ابن عباس رضي  
الله عنهما عن كعب رضي  
الله عنه من قال حين  
يسمع الرعد سبعان من  
يسبح الرعد بحمده  
والملائكة من خيفته  
ثلاثاً عوفي من ذلك (ولا  
يتبعه) أي البرق ومثله  
الرعد والمطر (بصره)  
خشية من أن يذهبه (و)  
ان يقول عند نزول  
المطر اللهم صيباً وهو  
بتحتية مشددة المطر  
الكثير (هنياً وسبياً) أي  
عطاء (نافعاً)

خيفته ثلاثاً عوفي من ذلك  
فقلنا فعوفينا وقيس  
بالرعد البرق والمناسب أن  
يقول عنده سبعان من  
يركم البرق خوفاً وطمعا  
انتهت (قوله حين يسمع)  
قال الحلبي أي يعلم به وان  
لم يسمع الاول ولم ير الثاني  
(قوله ولا يتبعه الخ) في  
النهاية وغيرها كشرح  
الروض لما في الام عن

عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه والمهمة المطر وفيه زيادة  
المطر وزاد الماوردي الرعد فقال وكان السلف الصالح يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له  
يسبح قدوس فيختار الاقتداء بهم انتهى ومن قول الماوردي الخ في التحفة أيضاً

(قوله في أحاديث متفرقة) أما اللهم صيبا فر واية البخارى وصيبا هنار واية أبى داود وابن حبان ونسبة المجموع هذه الى البخارى اعترضوها بانها ليست فيه وسيا أى بفتح ٣٧٠ السين واسكان الياء واية ابن ماجة (قوله وان يكثر من الدعاء الخ) خبر البيهقي ان

الدعاء يستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة تحفة (قوله بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء لايهام ان النوء مؤثر في الاجهاد

مرتين أو ثلاثا للاتباع المأخوذ من ورود ذلك في أحاديث متفرقة وان يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر ويندب ان يقول بعده أى بعد نزوله (مطرنا بفضل الله ورحمته) ويكره مطرنا بنوء كذا أى بوقت النجم الفلاني

استقلالاً أو شركة وهذا كفر بفعل الكراهة اذ لم يعتقد ذلك التأثير وعلى اعتقاده يحمل ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر فأيام من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب

ومزى بل للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله مرتين أو ثلاثا) يعنى بكرر هذا الدعاء المذكور ركعة مرتين أو ثلاثا (قوله لا اتباع) دليل لسن الدعاء المذكور عند نزول المطر (قوله المذكور من وروى ذلك في أحاديث متفرقة) أى في البخارى اللهم صيبا وفي أبى داود وابن حبان صيبا هنارا وأما ما في المجموع من نسبة هذا الى البخارى فقد اعترضوها بأنه ليس فيه ولقطة سيبا في سنن ابن ماجة تأمل (قوله وان يكثر) أى يسن أن يكثر (قوله من الدعاء والشكر حال نزول المطر) خبر الشافعى رضى الله عنه اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وخبر البيهقي تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن التقاء الصفوف وعند نزول الغيث وعند اقامة الصلاة وعند رؤية الكعبة والمراد بالتقاء الصفوف مقاربة الجيوش في الجهاد مع الكفار وباقامة الصلاة لفاظها وما بعد الفراغ منها وقبل الصلاة فيدعو حينئذ لكن بحيث لا تفتوه تكبيرة الاحرام مع الامام ولا يقاس بها عند القول في نحو العبد بالصلاة جامعة لانه من الامور التوقيفية وظاهر قوله ورؤية الكعبة وان تكرر رؤيته لها مع قرب الزمن قال ع ش ثم اذا دعا ينبغي ان يتيقن حصول المطلوب لا بخبره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه الى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه (قوله ويندب ان يقول) أى كل أحد (قوله بعده أى بعد نزوله) أى في أثره كما عبر في المجموع عن الشافعى والاصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن مغنى (قوله مطرنا بفضل الله ورحمته) أى بفضل الله تعالى علينا ورحمته لناروى الشيخان عن زيد بن خالد الجهنى أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على أرض سماء فانت من الليلة فلما انصرف النبى صلى الله عليه وسلم أقبل على الناس فقال هل تدريون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر فأيام من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب (قوله ويكره مطرنا بنوء كذا) أى لانه وان انصرف الى ان النوء وقت بوقع الله فيه المطر من غير تأثير له لآلته لكنه يوهى ان يراد به ما في الخبر المذكور آنفا ومن قال مطرنا بنوء كذا الخ واستشكل الكراهة هنا بما ذكره في الصيد والزناج من حرمة باسم الله واسم محمد لا يهامه التشريك فلم يقتضى إيهام التشريك بالحرمة هناك لاهنا وأوجب بأن الإيهام هناك أشد ليزيد عظمة النبى صلى الله عليه وسلم بالاضافة الى النوء فتوهى تأثيره أقوى من توهى تأثير النوء ولان المتبادر من بسم الله واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه اعنى اذ خرج فان اختلاف المتعلق بين المتعاطفين خلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطرنا بنوء كذا ان النوء فاعل حقيقة بل المتبادر خلافه لان مطرنا مبنى للمفعول والاصل ان يكون الفاعل غير مذكور مطلقا وقضية ذلك أن لا يكون الفاعل المحذوف هو النوء لانه مذكور وان لم يكن على وجه انه فاعل فليتأمل أفاده سم (قوله أى بوقت النجم الفلاني) أى الثريا مثلا وأفاد تعليق الحكم بالباء انه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره كما يستظهره شيخ الاسلام ونقل الشافعى عن بعض الصحابة وهو أبو هريرة رضى الله عنه انه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها قيل فهذا مستثنى من اطلاق الكراهة وفيه نظر لان هذا الإيهام فيه أصلا فلا احتياج الى الاستثناء والنوء يفتح النون في آخره همزة سمي نجوم منازل القمر أنواء وسمى نوالا بنوء طالعا عند مغيب مقابله في ناحية المغرب وقال ابن الصلاح النوء ليس نفس الكوكب بل مصدرنا اذا سقط وقيل نهض وطلع وبيانه ان ثمانية وعشرين نجما مفرقة المطالع في أزمنة السنة وهى المعروفة بمنازل القمر يسقط في كل ثلاثة عشر ليلة نجم منها فى المغرب مع طلوع

قال في المغنى والنهاية وأفاد تعليق الحكم بالباء انه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره قال في النهاية وهو كما قال الشيخ ظاهر ثم قال في النهاية والنزء سقوط نجم من المنازل فى المغرب مع الفجر وطلوع رقيه من المشرق مقابله من ساعته فى كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها أربعة عشر يوما انتهى قال الهاتفي عقبه نقله الاذرى

مقابله



أيضاً عن الجوهرى وزاد عليه مانصه وكامل المغرب نصف الامطار والرياح والحر والبرد الى الساقط منها وقال الاصمعي الى الطالع منها في  
سلطانته انتهى فالنوع حينئذ السقوط أى عند الجوهرى وعند الاصمعي هو الطلوع ٣٧١ انتهى كلام الاذري في الفيتة الى آخر ما

نقله الهاشمي قال في التحفة  
نعم كان أبو هريرة رضي  
الله عنه يقول مطرنا بنوء  
الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله  
للناس من رحمة فلا ممسك  
لها قيل فيسئني هذا من  
المتن انتهى وفيه نظر لان  
هذا الايهام فيه البهة فلا  
استثناء انتهى وعبارة  
النهاية ويمكن أن يقال لا  
استثناء اذا لا ايهام فيه أيضا  
انتهى (قوله وان يقول  
الخ) قال في التحفة في نحو  
خطبة الجمعة والقنوت لانه

هَذَا انْ لَمْ يَنْصَفِ الْاِثْرَالِيه  
وَالْاَكْفَر (وَان) يَقُول  
(عِنْدَ التَّضَرُّعِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ)  
وَدَوَامِ الْغَيْمِ (اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا  
وَلَا عَلَيْنَا) اللَّهُمَّ عَلَى الْاِثْمِ  
وَالْظُّرَابِ وَبَطُونِ  
الْاَوْدِيَةِ وَمَنْابِتِ الشَّجَرِ

نازلة وأعقاب الصلوات  
ومن زعم نذب قول هذا  
في خطبة الاستسقاء فقد  
أبعد لأن السنة لم ترد به  
ولا دخل حينئذ وقت  
الاحتياج اليه وعبارة الام  
صريحة فيما قلنا وفي انه لا  
يسن هنا خر وج ولا  
صلاة ولا تحويل رداء  
انتهى (قوله حوالينا)  
فتح اللام قال الشوبري  
في حواشي المنهج مثني  
ففرده حوال نقل عن

مقابله في المشرق فكانوا ينسبون المطر للغارب وقيل للطالع فتسمية النجم نواسمية للفاعيل بالمصدر  
(قوله ان لم يصف الاثر اليه) يعني لم يعتقد النوع مطرا وهذا تنقيح للكراهة (قوله والا كفر)  
اي بان اعتقاد ان للكوكب تأثيرا في اليجاد للمطر استقلا لا وشركة فهذا كافرا جماعا قاله في  
التحفة (قوله وان يقول عند الضرر بكثرة المطر) بثلاث الكاف لكن الكسر ضعيف بل قيل انه  
خطا وهي ضد القلة بان خشى من المطر على نحو البيوت فالسنة ان يسألوا الله تعالى رفعه في نحو خطبة  
الجمعة والقنوت لانه نازلة وأعقاب نحو الصلاة قال في التحفة ومن زعم ندب قول هذا أي ماسأني في خطبة  
الاستسقاء فقد أبعد لان السنة لم ترد به ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج وبعبارة الام صريحة قيا قلناه وفي انه  
لا يسن هنا خروج ولا صلاة ولا تحويل رداء (قوله ودوام الغيم) اي عليهم بلا مطر وانقطعت الشمس  
عنه وتضرروا به (قوله اللهم حوالينا) بفتح اللام مثني مفردة حوال وقيل انه مفرد وقيل جمع على  
صورة المبني وهو ظرف متعلق بمحذوف تقديره انزل أو امطر حوالينا والمراد به مصرف المطر عن الانبياء  
والدور (قوله ولا علينا) هذا بيان للراد بقوله حوالينا لانها تشمل المطر التي تجمع حولهم فاراد اخر اجها  
بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها كان مستقبلا لا كام وما  
معاها فقط ودخول الواو يقتضي ان طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا بعينه ولكن ليكون وقاية  
من اذى المطر فليست الواو محذوفة للمعطف ولكن للتعليل اي جعله حوالينا لئلا يكون علينا وهو كقولهم  
نجوع الحرمة ولا تأكل بثديهما فان الجوع ليس مقصودا بعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة اذا كانوا  
يكرهون ذلك تكبرا (قوله اللهم على الاكام) بعد الهزمة جمع اكام بكسر الهمزة بو ز  
كتاب جمع اكم بفتح حين جمع اكمة بو ز شجرة وهو التل المرتفع من الارض اذا لم يبلغ أن يكون جبلا ونظير  
ذلك جمع هزمة على ثمر كشجرة وشجر وجمع ثمر على ثمار كجبل وجمال وجمع ثمار على ثمر ككتاب وكتب  
وجمع ثمر على ثمار كعنق وأعناق قال ابن هشام ولا أعرف لها نظيرا في العربية وقد ألفزهم ما بعضهم بقوله  
\* أفدني ما اسم مفرد جاء جمعه \* وقد جاء جمع الجمع أيضا مقرا  
وجمعا كجمع الجمع أيضا محقق \* ومن بعد هذا الجمع جمع محمرا  
وهذه ذي جوع أربع قد ترتبت \* لها مفردات أربع كن محمرا

وأجاب غيره بقوله

جوابك في الأسماء يبدو بلاخفا # كذلك آكام بعد تقررا.

قال الشيخ عطية الاحمري وأقل الجمع ثلاثة من مفرداته ولو كانت جموعا فلا يتحقق الاكام بالاحدى  
وتمانين اكية وذلك لان اكم الذي هو مفرد عبارة عن سبع وعشرين اكية لانه جمع اكام وممدوله تسع  
اكيات لانه جمع اكم وممدوله ثلاث اكميات تأمل (قوله والظراب) بالطاء المشالة وهم من قال بالصاد  
والساقط جمع ظرب بفتح فس كسر الجبل الصغير (قوله وبطن الاودية) جمع واد قال في المصباح  
و ودى الشئ اذا سال ومنه اشتقاق الوادى وهو كل منفرج بين جبال أو اكام يكون منفذ السيل والجمع  
أودية (قوله ومنابت الشجر) أى مواضع نبت الشجر وهذا الدعاء قاله النبي صلى الله عليه وسلم  
لما شكى اليه كثرة المطر قال الراوى بعده فأنجابت عن المدينة أنجياب الثوب وخرجنا عشي في الشمس قال  
في الترجمة وفيه تعليمنا لادب الدعاء حيث لم يدع رفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض  
الاودية والمزارع فطلب منع ضرره و بقاء نفعه واعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه  
تعالى أن لا يتسخط يعارض قارئها بل يسأل الله رفعه وابقاءها وان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل

النووى فى تحرير موطئ عنه ايضا انه مفرد في حيز رانتهى والا كام بالمد جمع اكم بضمين ج  
وهى دون الجبل وفوق الاربعة والظراب بالطاء المشالة جمع ظرف بفتح فكسر الجبل الصغير

( قوله سقيارحة ) بضم السين أى اسقنا سقيارحة فجعله النصب بالفعل المقدر ولا سقيارحة أى ولا تسقنا سقيارحة ولا يحق بفتح الميم واسكان المهملة هو الأتلاف وذهاب البركة ( قوله ولا بلاء ) بفتح الموحدة وبالمدة هو الاختبار ويكون بالخير والشركا في الصحاح والمراد هنا الثاني ( قوله ولا هدم ) بإمكان المهملة أى صار يهدم المساكن انتهى من شرح الخطيب الشربيني على متن أبي شجاع المسمى بالاقناع وقال أسنده امامنا الشافعي رضي الله عنه في المختصر ( قوله ويكره سب الرياح ) لما في خبر أبي داود وغيره باسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرياح من روح الله تعالى أى بفتح الراء رحمة لعباده تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسئلوها الله خيرها ٣٧٢ واستعيذوا بالله من شرها وسبق قبيل هذا الباب ما ينبغي أن يقال عند هبوب

الرياح فراجع ان أردته  
﴿ فصل في تارك الصلاة ﴾  
( قوله من جهل ) الخ أى  
وهو مكلف عالم أو جاهل  
لم يعذر بجهله لكونه بين  
أظهرنا ولم يكن قريب  
عهد بالاسلام بحيث يغنى  
عليه ذلك قال في النهاية  
الهم سقيارحة ولا سقيا  
عذاب ولا يحق ولا بلاء  
ولا هدم ولا غرق ( ويكره  
سب الرياح ) بل يسأل  
الله خيرها ويستعيذ به من  
شرها لذنباع

( فصل في تارك الصلاة  
( من جهل وجوب ) الصلاة  
( المكتوبة ) أى احدى  
الخمس

أما من أنكر ذلك جاهلا  
لقرب عهده بالاسلام أو  
نحوه مما يجوز خفاؤه عليه  
أو نشأ بادية بعيدة عن  
العلماء فلا يكون مرتد بل  
يعرف وجوبها فان هدم  
بعد ذلك صار مرتدا ولا يقر  
مسلم على ترك الصلاة

والتفويض ( قوله اللهم سقيارحة ) الخ لم يذكر وهو هنا وذكره الشيخ أبو شجاع في أول دعاء الاستسقاء  
قال في الاقناع أسنده امامنا الشافعي رضي الله عنه في المختصر انتهى أى اسقنا سقيارحة فهو منصوب  
بمحدوف ( ولا سقيارحة ) أى ولا تسقنا سقيارحة عذاب ( قوله ولا يحق ) بفتح الميم واسكان الحاء المهملة  
هو الأتلاف وذهاب البركة قال في المصباح محقة محقان باب نفع نقصه واذهب منه البركة وقيل هو ذهاب  
الشيء كله حتى لا يرى له أثر ومنه يحق الله الربا وان يحق الهلال لثلاث ليال في آخر الشهر لا يكاد يرى نفعائه  
والاسم المحاق بالضم والكسر لغة ( قوله ولا بلاء ) بفتح الباء والمد هو الاختبار ويكون بالخير والشركا في  
الصحاح وغيره لكن المراد هنا الثاني ( قوله ولا هدم ولا غرق ) أى ولا سقيا صار يهدم المساكن ويغرقها  
( قوله ويكره سب الرياح ) أى سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب انما يقع في العادة الغير المعتادة  
خصوصا اذا شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك كما قدمنا ع ش ( قوله بل يسأل الله خيرها  
ويستعيذ به من شرها ) أى الربح يعنى بسن الدعاء عند هاجمها ومرما كان يقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى  
الرياح العاصفة ( قوله لا تسبها ) أى رواء مسلم ومرلفظه وفي سنن أبي داود وغيره باسناد حسن عن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرياح من روح الله تعالى أى رحمة  
لعباده تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسئلوها الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها  
والله سبحانه وتعالى أعلم

#### ﴿ فصل في تارك الصلاة ﴾

أى المفروضة على الاعيان اصالة جحدا أو غيره وأخر الغزالي هذا عن الجنائز وذكره جماعة قبل باب  
الاذان وبعضهم في كتاب الحدود وذكره المزني والجهو رهن قال الرافعي ولعله ألقى أى لانه حكم متعلق  
بالصلاة العينية وبالصلوة في الحياة ولذا اتبعهم المصنف رحمه الله في ذكره هنا نعم الاولى له التعبير بالباب بدل  
الفصل لانه في الفرض ولانه ترك فلا بدخل تحت تعبيره بالباب قبله فقد كان التووي رحمه الله أولا عبر  
هنا في المنهاج بالفصل ثم خط عليه وعبر بالباب كما ذكره البرلسي ( قوله من جهل وجوب الصلاة ) الخ  
أى وهو مكلف عالم أو جاهل ولم يعذر بجهله لكونه بين أظهرنا ولا يظهر جهله الذي هو ابتكار ما سبق علمه  
لان كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم أما من أنكر جاهلا لقرب عهده بالاسلام أو نحوه بمن  
يجوز أن يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق أو نشأ بعيدا عن العلماء فليس مرتد بل يعرف الوجوب فان عاد بعد  
ذلك صار مرتدا ( قوله المكتوبة أى احدى الخمس ) أى أو وجوب ركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف واه أخذاما  
يأتى قاله في التحفة قال سم والكلام في غير المقلد لذلك الخلاف الواهى ان جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك أنه

والعبادة عمدا مع القدرة الا في مسألة واحدة وهى ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما  
ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهرا فاكثرا الا في مسألة واحدة وهى المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم  
أقوى منه ثم أقوى منه انتهى وظاهر ما ذكره يتبد أنها قد تترك ما ذكر أضعاف الشهر وبه قال الأسنوى لكن لم يرتضه في باب الحيض من  
النهاية كالتحفة وانما غاية أن يكون الترك شهرا لانه بعض الشهر ثم الدور وتبين انها غير مميزة فيكون حيضها في الشهر الاول يوما وليله وكذا  
الثاني قال في الحيض من التحفة أما المعتادة فينصو تركها الذينك خمسة وأربعين يوما بأن تكون عاداتها خمسة عشر أول كل شهر فترى أول  
شهر خمسة عشر حجة ثم ينطبق السواد فتترك الخمسة عشر الاول للمعادة ثم الثانية للفقوة رجاء استقرار التميز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان  
أن مردها العادة انتهى وذكر نحوه النهاية ( قوله وجوب الصلاة المكتوبة ) قال في التحفة أو وجوب ركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف واه انتهى

يلحق

(قوله كفر) أي وان صلى إذا الجحد وحده مقتض للكفر (قوله معلوم من الدين ٣٧٣ بالضرورة) أي يشترك في معرفته الخاص

والعام (قوله بلفظ الماضي) أي عطفًا على قوله جحد الخ (قوله كسلا) في النهاية أو نها وناع اعتقاد وجوبها قال في التحفة ونخرج بكسلا ما لو تركها العذر ولو فاسدا كما يأتي وذلك كفاقد الطهورين لأنه مختلف في وجوبها عليه ويلحق به كل تارك الصلاة يلزمه قضاؤها وان لم يمتنع اتفاقا لان إيجاب قضائها شبهة في تركها وان ضعفت الى أن قال لو ذكر عذر التأخير لم يقتل وإن كان فاسدا كما لو قال صليت وإن ظن

(كفر) لانكار ما هو مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة (أو تركها) بلفظ الماضي أي المكتوبة دون المنذورة ونحوها (كسلا أو ترك) (الوضوء) لها أو شرطا آخر من شروطها أن أجمع عليه (أو ترك) (الجمعة)

كذبه (قوله وان أجمع عليه) قالوا في التحفة والغنى والامداد والنهاية أو كان فيه خلاف وازداد في التحفة جدا دون ازالة النجاسة انتهى أي لان عند المالكية قولوا قويا مشهور أن ازالة النجاسة ليست بواجبة قال ابن قاسم والكلام في غير المقلد لذلك الخلاف الواهي ان جاز تقليده كما هو ظاهر

يلحق بالمجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه اذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فليراجع (قوله كفر) أي بالجحد وان صلى إذا الجحد وحده مقتض للكفر فيجوز عليه حكم المرتد من الاستنابة فورا فان تاب والاقبل ولا يجوز تجهيزه ولا الصلاة عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين قال في نهاية التدریب من رتد عن ديننا فليستب \* فان أبي فالقتل فورا قد وجب ولم يجز والصلاة تمتنع \* كالدفن في قبورنا فليمتنع ومن يدع صلاته جحد كفر \* وصار مرتدا وفيه القول مر (قوله لانكار ما هو مجمع عليه) الخ تعليل لكفر الجحد وجوب الصلاة المكتوبة (قوله معلوم من الدين بالضرورة) يعني ان علمها مشابه بالضرورة في كونه لا يتوقف على تأمل بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام فلا يردان الضروري مختص بادرالك الحواس وأيضا الضروري لا يحتاج الى اقامة الادلة وقد اقيمت عليها الادلة قال ابن دقيق العيد ظاهر حديث التارك لدينه المفارق للجماعة ان مخالف الاجماع كفر قال بعضهم وليس بالهين والحق ان المسائل الاجماعية ان محبتها التواتر كالصلاة كفر منكرها المخالفة التواتر لمخالفتها الاجماع وان لم يصحبها التواتر لم يكفر قال الزركشي هذا هو الصواب وعليه فلا ينبغي عند انكار المجمع عليه في أنواع الردة انتهى وبه يعلم وجه قول الشارح هنا معلوم الخ وعلى بعضهم هنا بأنه جحد أصلا مقطوعا به لا عذر له فيه فتضمن جحدته تكذيب الله ورسوله فليتا مل (قوله أو تركها بلفظ الماضي) أي عطفًا على قوله جحد الخ (قوله أي المكتوبة) تفسير للضمير المنصوب (قوله دون المنذورة ونحوها) أي كصلاة الجنازة (قوله كسلا) أي أو نها وناع اعتقاد وجوبها قال في النهاية ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمدا مع القدرة الا في مسألة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منها ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهرًا فأكثرا لا في مسألة واحدة وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم أقوى منه ثم أقوى منه انتهى وظاهر انها تتركها أضعاف الشهر كان رأت كدرة ثم صفرة ثم شقرة ثم حرة ثم سواد من كل شهر خمسة عشر فترك ذينك ثلاثة أشهر ونصفا به قال جمع منهم الاسنوي لكن لم يرتضه الشارح ولا الرملي وانما غاية أن يكون الترك شهرا كاملا يوما أما الشهر الكامل فظاهر وأما اليوم الزائد عنه فليكون يوم وليلة من أول كل شهر حياضا وبه يعلم انه مضى الشهر ثم الدور وتبين انها غير مميزة فيكون خيضا في الشهر الاول يوما وليلة والباقي طهر ووجب في الدور الثاني أن لا ينظر للقوة لمعارضته تمام الدور لها وعملا بالاحوط المبني عليها أمرها نعم المعتادة يتصور تركها الذينك خمسة وأربعين يوما كما صرح به البارزي بأن تكون عادتها خمسة عشر أول كل شهر فرأت من أول شهر خمسة حرة ثم أطبق السواد فتؤمر بالترك في الخمسة عشر أيام عادتها وفي الثانية لقوتها التخير وفي الثالثة لانهما استورا السواد بان مردها العادة تأمل (قوله أو ترك الوضوء لها) أي للصلاة المكتوبة (قوله أو شرطا آخر من شروطها) أي أو ركنها (قوله ان أجمع عليه) أي على الشرط أو كان الخلاف فيه واهيا جحد أو كذا الركن بخلافه غير المجمع عليه منها كما زالة النجاسة فان للمالكية قولها مشهورا قويا ان ازالة النجاسة للصلاة لا واجبة وكفاقد الطهورين لانه مختلف في وجوبها عليه ويلحق به كل تارك الصلاة يلزمه قضاؤها وان لم يمتنع اتفاقا لان إيجاب قضائها شبهة في تركها ما نعمة من قتله ويقتل بترك ما اعتقده التارك شرطية لان تركه ترك للصلاة ورد بأنه ترك لها عندنا لا اجماعا لا ترى الى ما مر آتفا في فاقيد الطهورين انه لا يقتل بتركها وان اعتقد وجوبها فالوجه عدم القتل بذلك وان اعتقد شرطية المتر وك المختلف فيه حيث كان قويا ويبحث بعضهم قتله بترك تعلمها بأركانها وظاهره أنه ترك تعلم كيفيةها من أصلها وهو ظاهر لانه ترك لها الاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيةها ولم يميز الفرض من غيره لانه بسامح في عدم هذا التمييز تأمل (قوله أو ترك الجمعة) أي فيقتل به ومحلها حيث لزمته الجمعة اجماعا قال ع ش أي من الامة الاربعة فلو تعددت الجمعة وترك فعلها عدم عامه بالسابقة فهل يقتل لتركها أولا لعذر به بالشك فيه نظر

الخ (قوله أو ترك الجمعة الخ) أي ان لزمته اجماعا ونعمه قول قويا انه لا يقتل بذلك أنفي به الغزالي وجزم في الحاوي الصغير وجرى عليه الراعي وابن الرفعة وابن المقرئ في الارشاد وغيرهم

(قوله لما في الحديث الخ) رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال خمس صلوات كتبهن الله على عباده فمن جاءهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد أن شاء عذبه (قوله بين العبد وبين الكفر) قال الهاتني في حواشي التحفة أي بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر ترك الصلاة كما حققه الشارح في شرحه للشكاة وقال هذا أحسن ما قيل في توجيه معنى الحديث من المعاني الآتية يعني أن ترك الصلاة صفة من الصفات الذميمة كصفة الكفر بخلاف صفة الاسلام فانها أحسن الصفات فترك الصلاة واسطة بينهما فمن ترك الصلاة مستحلاً ٣٧٤ فقد كفر إلى آخر ما أطل به الهاتني فراجع (قوله يجب على الامام الخ) قال في

التحفة يقتل بالهاضرة اذا أمر بها من جهة الامام أو نائبه دون غيرهما فيما يظهر في الوقت عند ضيقه ولو عذر على إخراج عنه فامتنع حتى خرج

(و) ان صلى الظهر لانه لا يتصور قضاؤها والظهر ليست بدلائل عنها (فهو مع ذلك) مسلم لما في الحديث ان الله ان شاء عني عنه وان شاء عذبه والكافر لا يدخل تحت المشيئة ولا يعارضه خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة لانه محمول على الجاحد أو على التغليظ (و) مع كونه مسلماً (يجب) على الامام أو نائبه (قتله) ولو بصلاة واحدة

والاقرب الثاني فليراجع انتهى (قوله وان صلى الظهر) هذا هو الاصح في زيادة الزوضه عن الشاشي واختاره من الصلاح وقال في التحقيق انه الاقوى خلافاً في فتاوى الغزالي وحري عليه الرافعي وجزم به في الحاوي وابن المقرئ في ارشاده وابن الوردي في البهجة من عدم القتل بذلك (قوله لانه لا يتصور قضاؤها) أي الجمعة لتعليل القتل بتركها (قوله اذا الظهر ليست بدلائل عنها) لتعليل للتعليل ومقتضاه انه لو هدد عليها في وقتها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لكانه لم يصلي ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء وهو ظاهر خلافاً لما نقل عن فتاوى الرمي (قوله فهو مع ذلك) أي فالتارك للصلاة المكتوبة كسلاً أو تناماً مع اعتقاد وجوبه الا جحداً (قوله مسلم) أي لا يحكم بكفره وان عصي بتركها (قوله لما في الحديث) دليل لكون تارك الصلاة كسلاً مسلماً غير كافر (قوله ان الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه) أي تارك الصلاة والحديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره بلفظ خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاءهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه (قوله والكافر لا يدخل تحت المشيئة) أي فلو كفر لم يدخل تحت المشيئة ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء في الحديث رد على من قال ان ترك الصلاة كفر قال البرماوي وهو مذهب الامام أحمد رضي الله عنه (قوله ولا يعارضه) أي الحديث المذكور الدال على عدم كفر تارك الصلاة كسلاً (قوله خبر مسلم) أي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فروعا (قوله بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة) كذا في غيره والذي رأيت في مسلم قال سمعت جابر يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة فلعلها رواية أخرى فليحذر ومعنى هذا الحديث أي بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر ترك الصلاة كذا حققه الشارح في فتح الاله وقال هذا أحسن ما قيل في توجيه معنى الحديث من المعاني الآتية يعني أن ترك الصلاة صفة من الصفات الذميمة كصفة الكفر بخلاف صفة الاسلام فانها احسان الصلاة فترك الصلاة واسطة بينهما فمن ترك الصلاة مستحلاً فقد كفر وهناك معان أخر راجع شروح الحديث (قوله لانه) أي خبر مسلم هذا فهو لتعليل لعدم المعارضة (قوله محمول على الجاحد) أي لوجوب الصلاة فهو كافر اجماعاً (قوله أو على التغليظ) أي لا امر الصلاة إذ غيره والمراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جماً بين الأدلة (قوله ومع كونه) أي تارك الصلاة المذكور (قوله مسلماً يجب) على الامام أو نائبه أي ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير ع ش (قوله قتله) أي بالسيف حداً لا كفراً كما تقرر لآية فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سبلهم وحديث أمرت أن أقاتل الناس الخ قال في التحفة فانهم شرطوا في الكف والمقاتلة الاسلام واقامة الصلاة وآتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقائلوناف كانت فيها على حقيقة بخلافها في الصلاة فانها لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم انه يحبس طول النهار نواه فاجدى الحبس فيه ولا كذلك الصلاة في حدها أي ولم يحز قياس ترك الزكاة أو الصوم على ترك الصلاة (قوله ولو بصلاة واحدة) هذا

وقتها لانه حينئذ معاند للشرع عناد يقتضي مثله القتل فهو ليس لحاضرة فقط ولا لفائتة فقط بل لمجموع الامرين الامر والاخراج مع التصميم انتهى وفي نهاية الجمل

الرمي الأوجه أن المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يقد طلب غيره وتوعدة ترتب القتل الآتي لانه من منصبه وما قيل من انه هو لا يقتل بل يعزرو بحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج ونحوه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث الشب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر العام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت اعتماداً وهو للترك بلا عذر على أن امتنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقاً محل ذلك ما لم يؤمر بها في الوقت ويهدد عليها ولم يقل أفعلياً ثم قال وفي وقت الامر وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة تأمله انتهى



لكن يشترط إخراجها  
عن وقت الضرورة  
فلا يقتله بترك الظهر حتى  
تغرب الشمس ولا بترك  
المغرب حتى يطلع الفجر  
ويقتله في الصبح بطلوع  
الشمس وفي العصر بغروبها  
وفي العشاء بطلوع الفجر  
فيطالب بادائها إذا ضاق  
وقتها ويتوعد بالقتل أن  
أخرجها عن الوقت فإذا  
خرج الوقت ضرب عنقه  
(بالسيف بعد الاستئابة  
إن لم يتب)

(قوله عن وقت الضرورة)  
قال في التحفة أي الجمع (قوله  
فلا يقتله بترك الظهر الخ)  
قال القليوبي في حواشي  
المحلى أفاده أن المراد  
بوقت الضرورة وقت  
الغدر الخ في التحفة وظاهر  
أن المراد بوقت الضرورة  
في الجمعة وقت ضيق وقتها  
عن أقل ممكن من الخطبة  
والصلاة لأن وقت العصر  
ليس وقتها في حالة  
بخلاف الظهر أي فان وقت  
العصر وقتها في الجلة  
فان قلب ينبغي قتله عقب  
سلام الإمام منها قلنا شبهة  
احتمال تبسين فسادها  
واعادتها فيدركها أوجب  
التأخير للباس منها بكل  
تقدير وهو ما رآه في  
وذكر الجلال الرملي في  
نهايته نحوه بالمعنى

هو الصحيح (قوله لكن يشترط إخراجها عن وقت الضرورة) أي فماله وقت ضرورة بأن يجمع  
مع الثانية في وقتها فالمراد بوقت الضرورة هنا وقت العذر لا وقت زوال الموانع قال في المغني ومقابل الصحيح  
أوجه أحدها يقتل إذا ضاق وقت الثانية لأن الواحدة يحتمل تركها شبهة الجمع والثاني إذا ضاق وقت الرابعة  
لأن الثلاث أقل الجمع فاعتبرت والثالث إذا ترك أربع صلوات قال ابن الرفعة لأنه يجوز أن يكون قد  
استند إلى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات والرابع إذا صار الترك له  
عادة والخامس لا يعتبر وقت الضرورة انتهى (قوله فلا يقتله) أي تارك الصلاة تفريع على الاستدراك  
(قوله بترك الظهر حتى تغرب الشمس) أي بجمع قرصها بخلاف ترك الجمعة فقد أفتى شيخ الإسلام بأنه  
يقتل بتركها حيث أمر بها وامتنع منها أو قال أصليها ظهره عند ضيق الوقت عن خطبتين وإن لم يخرج وقت  
الظهر ولذا قال في التحفة وظاهر أن المراد بوقت الضرورة في الجمعة ضيق وقتها عن أقل ممكن من الخطبة  
والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتها في حالة بخلاف الظهر فان قلب ينبغي قتله عقب سلام الإمام منها  
قلت شبهة احتمال تبسين فسادها واعادتها فيدركها أوجب التأخير للباس منها بكل تقدير وهو ما رآه في  
وإن أبسنا من ذلك عادة حقتا للدم ما يمكن (قوله ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر) أي ولا يقتله بترك صلاة  
المغرب حتى يطلع الفجر الصادق لأن الوقتين أي المغرب والعشاء وكذا فيما مر آنفا قد يتحدان فكان شبهة  
دائرة للقتل (قوله ويقتله) أي تارك الصلاة (قوله في الصبح بطلوع الشمس) أي بجمع قرصها  
(قوله وفي العصر بغروبها) أي الشمس كذلك (قوله وفي العشاء بطلوع الفجر) أي الصادق إذا لا يجمع هذه  
الثلاث مع ما بعدها وأعلم أن الوقت هنا عند الراعي وقتان وقت أمر والآخر وقت قتل فوقت الأمر هو  
إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له صل فان صليت تركتك وإن أخرجتها  
عن الوقت قتلناك وفي وقت الأمر وجهان أحدهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والظهارة  
والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وظهارة كاملة وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله فيطالب الخ (قوله فيطالب  
بادائها إذا ضاق وقتها) أي الصلاة فهذه إبان لطريق القتل وبه يجب عن الأشكال في ذلك وهو أن  
المقضية لا يقتل بها وقد قلنا لا يقتل إلا أن أخرجها عن أوقاتها فتصير مقضية وتوضيح الجواب أن قولهم  
المقضية لا يقتل بها محله إذا لم يتوعد عليها أو يؤمر بآدائها في الوقت فان توعد عليها فيه قتل بها تأمل (قوله  
ويتوعد بالقتل أن أخرجها عن الوقت) أي بأن يقال له صل والقتلناك والوجه أن المطالب والمتوعد  
هو الإمام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره وتوعد ترتيب القتل الآتي لأنه من منصبه فلا بد من صدور مقدمته  
منها وظاهر كلامهم أنه لا بد من الجمع بين الأمرين لئلا يدوانه لا يقتل إلا بعد ذلك وهو قريب لكن نقل عن  
بعضهم أنه يكفي بالأمر في كلام الزركشي تقديم الطلب ليس بشرط في القتل بالاختلاف بل متى اعترف  
بتعمد إخراجها عن وقتها استحق القتل وانما اشترطوا المطالبة للإطلاع على مراده بتأخيرها ليعرف  
مشروعية القتل فانه قد لا يعرف فليراجع (قوله فإذا أخرج الوقت) أي بعد المطالبة والتوعد المذكورين  
وأصر على ذلك (قوله ضرب عنقه بالسيف) أي حداث قول الروضة يقتل بتركها إذا ضاق وقتها محمول على  
مقدمات القتل بقرينة كلامها بعد وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزروا بحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة  
والحج ونحوها يحصل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث الشب الزاني والنفس بالنفس والتارك لذنبه المفارق  
للجماعة ولأنه لا يقتل بترك القضاء مردود بأن القياس متروك بالنصوص والخبر المذكور بخصوص بما  
ذكره وقتله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقا كما يعلم مما يأتي أسنى  
(قوله بعد الاستئابة إن لم يتب) أي فان تاب لم يقتل وتحصل توبته بفعل الصلاة المتروكة المتوعد على تركها فلا  
يكفي في التوبة الوعد بفعلها على المعتد بخلافها في الجواهر وإن جرى عليه في العباد واستشكل الأسنوي  
عدم القتل بالتوبة المذكورة بأنه يقتل حدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تسقط بالتوبة وأوجب بأن  
الحد هنا ليس هو على معصية وانما هو حمل على فعل ما ترك كما قاله الأذرع وغيره وبأنه على تأخير الصلاة  
عمدا مع تركها فالعلة مركبة فإذا أصلي زلت العلة وقال الجلال الرملي في التفتيح والفرق أن التوبة هنا تنفيذ

(قوله قياسا على ترك الشهادتين) ٣٧٦ لعل ذلك بالنسبة لمن لا يقر بالجزية اما هو فيقر بالجزية مع ترك الشهادة الثانية فخره (قوله ان كلا)

أي من الصلاة والشهادتين  
(قوله بقية الأركان الخمسة)  
وهي الزكاة والصوم  
والحج أي فانه لا يقتل بترك  
شيء منها كما تقدم ذلك فيما  
نقلناه عن نهاية الجلال  
الرملي وفي التحفة وغيرها  
نحوه (قوله مندوبة)  
كذلك التحفة والنهاية  
وغيرهما وقال العلامة ابن  
قاسم الوجه هو وجوب  
الاستتابة لانه من قبيل

قياسا على ترك الشهادتين  
بجامع ان كلا ركن للاسلام  
ولا يدخله نيابة ببدن ولا  
مال بخلاف بقية الأركان  
الخمس واستتابة مندوبة  
وانما وجبت استتابة المرتد  
لان الردة تخلد في النار  
فوجب انقاذه منها بخلاف  
ترك الصلاة ويندب أن  
تكون استتابة حالاً ومن  
قتله في مدة الاستتابة أو  
قبلها أثم ولا ضمان عليه

الأمر بالمعروف وهو  
واجب على الإمام وينبغي  
وجوب الاستتابة على  
الجميع وان كان في حق  
الإمام أكد وينبغي حمل  
القول بندها على أنه من  
حيث جواز القتل عليها  
فلا ينافي وجوبها من  
حيث الأمر بالمعروف  
فلينأمل ذلك فانه ظاهر  
لا ينبغي الخروج منه  
انتهى (قوله حالاً) أي لان  
الامهال يؤدي الى تقوية

تدارك الفائت بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة بل تفيد الامتناع  
عنها في المستقبل بخلاف توبته هنا فانها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي وقال الزكشي تارك  
الصلاة يسقط عنه بالتوبة وهو العود لفعل الصلاة كما مر تدبيل هو أولى بذلك منه وغلط بعضهم فقال كيف  
تنفع التوبة لانه كن سرق نصابا ثم رده لا يسقط القطع وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحد ودمطلقا  
وليس كذلك لما ذكرناه تأمل (قوله قياسا على ترك الشهادتين) تعليل لقتله بعد الاستتابة قال الكردي  
لعل ذلك بالنسبة لمن لا يقر بالجزية اما هو فيقر مع ترك الشهادة الثانية فخره وعبارة غيره تعليل لذلك لانه  
ليس أسوأ حالا من المرتد وما دليق قتلها بالسيف فخر اذا قتلتم فاحسنوا القتلة (قوله بجامع ان كلا) أي من  
الصلاة والشهادتين (قوله ركن للاسلام) أي في الحديث بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله  
وأن محمدا رسول الله وقيام الصلاة الخ (قوله لا يدخله نيابة ببدن ولا مال) أي في الحياة وبعد الممات على  
المذهب (قوله بخلاف بقية الأركان الخمسة) أي وهي الزكاة والصوم والحج فانها يدخلها نيابة اما الزكاة فلا  
عين المال والا مام يأخذها من الممتنع قهر عليه واما الصوم فيجنس تاركه طول النهار ويفدى عنه بعد  
موته أو يصام عنه واما الحج فالمعصوب يحج عنه على تفصيل سيأتي في بابة فلا يقاس تارك هذه الثلاثة على  
تارك الصلاة فلا يقتل بتركها (قوله واستتابة) أي تارك الصلاة (قوله مندوبة) أي كما يحججه النووي في  
التحقيق واعتمده الشارح والرملي وغيرهما خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوبها كما مر  
قال سم واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الأمر بالمعروف وهو واجب على الإمام والاتحاد  
وينبغي حمل القول بندها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها  
من حيث الأمر بالمعروف فلينأمل ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه (قوله وانما وجبت استتابة المرتد)  
هذا جواب عن سؤال غني عن البيان وعبارة التحفة وفارق الوجوب في المرتد ومنه الجاحد السابق بأن  
ترك استتابة يوجب تخليده في النار اجماعا بخلاف هذا وهي أحصر وأفيد (قوله لان الردة تخلد في النار) أي  
تخلد المرتد فيها فهو بتشديد اللام من التخليد (قوله فوجب انقاذه منها) أي تخليصه من الردة لئلا يخلد في  
النار (قوله بخلاف ترك الصلاة) أي فانه لا يخلد التارك في النار بل مقتضى ما قاله النووي في فتاويه من  
ان الحد وتسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلمة لانه قد خد على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به قال في  
النهاية نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بعده فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه قال ع ش أي  
فيترتب عليه استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة ان وجد منه فلينأمل  
(قوله ويندب ان تكون استتابة حالاً) أي لان تأخيرها بفوت صلوات وقيل يعمل ثلاثة أيام والقولان في  
الندب وقيل في الوجوب والمعنى انها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة كذا في شرح المنهج قال  
الجل الاستتابة طلب التوبة والظاهر انها في الحال على كل قول لأنهم من الأمر بالمعروف فلا تأخير فيها وانما  
الخلافا في القتل المرتب عليها أي هل يقتل حالاً بعد الاستتابة أو يؤخر لعله يتوب فعلى هذا كلامه يحتاج  
لتأويل فقولنا لان تأخيرها أي تأخير سببها وقوله أو بعد الثلاثة لسببها تأمل (قوله ومن قتلها) أي تارك الصلاة  
والقاتل ليس مثله في الأهدار وان اختلف سببه (قوله في مدة الاستتابة أو قبلها) أنظر معنى القلبية فان كان  
الضمير اجماعاً للمدة كما هو الظاهر فلم يظهر له وجهه وان كان راجعاً للاستتابة فهو ظاهر فتأمل بانصاف  
فالثاني هو المتعين في ع ش قول الرملي أو قبلها أي اذا كان بعد الأمر بالإمام أم قبله فيضمن (قوله أثم)  
أي القاتل لا فتيانه على الإمام حقه (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على ان الاستتابة مندوبة لا على القول  
بأنها واجبة فيضمن على ما بحثه بعضهم وفيه صنيع التحفة لكن استظهر رسم عدم الضمان وان قلنا  
بوجوبها لانه استحق القتل فهو مهمل بالنسبة لقاتله الذي ليس مشله قال في النهاية ولو جن أوسكر

صلوات وقيل يعمل ثلاثة أيام وهما في الندب وقيل في الوجوب والمعنى ان الاستتابة حالاً أو في ثلاثة أيام مندوبة وقيل واجبة قبل

ولو قال حين أراذ قتل  
صليته في بيتي أود كر  
عذرا ولو باطلا لم يقتل نعم  
يجب أمره بها أن ذكر عذرا  
باطلا ومتى قال تعمّد  
تركها بلا عذر قتل سواء  
قال لأصليها أم سكنت  
لتحقق جنائنه بتعمّد  
التأخير ولا يقتل بفائته أن  
فاته بعد عذر مطلقا أو بلا  
عذر وقال أصليها لتوبته  
بخلاف ما ذالم يقتل ذلك

### باب الجنائز

بالفتح جمع جنازة بالفتح  
وبه وبالكسر اسم لليت  
في النعش

(قوله عذرا باطلا) في  
الامداد والنهاية أنه يندب  
أن ذكر عذرا صحيحا زاد  
في الامداد كما يحسنه شيخنا  
قال ولا يقتل إن امتنع  
لذلك (قوله لتوبته) قاله  
في التحفة وإنما نفعت  
التوبة هنا بخلاف سائر  
الحدود لأن القتل ليس  
على الإخراج عن الوقت  
فقط بل مع الامتناع من  
القضاء وبصلا لأنه يزول  
ذلك

### باب الجنائز

(قوله وبه) أي بالفتح  
وبالكسر في المفرد زاد  
في التحفة وقيل بالفتح  
لذلك وبالكسر للنعش  
وهو فيه وقيل عكسه قال  
في النهاية وعلى ما تقرّر ولو  
قال أصلي على الجنائز  
بكسر الجيم صحت أن لم يرد  
بها النعش

قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر ذكره في المجموع  
وهو محمول على ما ذالم يكن قد توجه عليه القتل وعاد بالترك كما قاله الأذري (قوله ولو قال حين أراذ قتل)  
أي تارك الصلاة (قوله صليته في بيتي) أي ولم يقطع كذبه كما هو ظاهر كان شاهدا عددا التواخر خارج بيته  
من أول الوقت الذي ادعى الصلاة فيه إلى آخره لأن تركه بقوله هذا لا لعب فتج الجواد وخالفه بعضهم  
فاستظهر أن المقطوع كذبه في ذلك لا يقتل أيضا وعلاه باحتمال طر وحالة عليه تجوز له الصلاة بالإيماء (قوله  
أود كر عذرا ولو باطلا) أي فلا فرق بين كون العذر صحيحا وبين كونه باطلا فالأول كالنسيان والنوم  
والاغما والثاني كعدم الماء وعبرة النوى وإن ترك الصلاة وقال تركها ناسيا أو ليرد أو لعدم الماء أو  
لنجاسة كانت على أو نحوها من الأعذار صحيحة كانت أو باطلة الخ وقضيته أن الحكم كذلك وإن وجد  
التراب بمحل يسقط فرضه بالتيمم وهو ظاهر وبثبوته قوله صحيحة الخ خلافا لمن نظره فيه (قوله لم يقتل) أي  
لأنه لم يتحقق منه تعمّد تأخيرها عن الوقت بغير عذر (قوله نعم يجب أمره بها) أي الصلاة (قوله إن ذكر عذرا  
باطلا) أي ويندب ذلك أن ذكر عذرا صحيحا وعبرة الروض ولا بد أن تأمره بها بعد ذكر العذر قال شارحه  
وجوب باقي العذر لباطل وبأنه في الصحيح فيما يظهر بأن نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك (قوله ومتى  
قال) أي تارك الصلاة (قوله تعمّد تركها بلا عذر) أي بل كسلا أو تنام أو غفلا وجوبها في كل  
(قوله قتل سواء قال لأصليها أم سكنت) أي فسكوته بعد تلك المقالة لا يمنع من قتله (قوله لتحقيق جنائنه)  
أي ارتكابه ذنبا قال في المصباح جنى جنابة أذن ذنبا يؤاخذ به (قوله بتعمّد التأخير) أي مع الطلب في  
الوقت كما علم مما ركنا في شرح الإرشاد واستقر به غش خلافا لسم حيث قال ظاهره وإن لم يكن  
قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه ويوجه بأن اشتراط الأمر بها عند الضيق لتحقيق جنائنه باعتداله الخ  
ومر عن الزركشي ما يوافقه (قوله ولا يقتل بفائته) أي لعدم سبق التهديبه بخلاف فائته هدد على فعلها ولم  
يفعلها فيقتل بها حواشي الروض (قوله إن فاته بعد عذر مطلقا) أي سواء قال أصليها أم لا ولا يجب عليه قضاءها  
فورا بل يجوز له قضاؤها على التراخي لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقض صلاة الصبح التي فاته بالنوم حتى  
خرجوا من الوادي رواه الشيخان (قوله أو بلا عذر وقال أصليها لتوبته) أي ولكن يجب عليه قضاؤها  
فورا كما مر أوائل باب الصلاة قال في التحفة وإنما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لأن القتل ليس على  
الإخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلا لأنه يزول ذلك انتهى ومرنا ما هو أبسط منه  
(قوله ما ذالم يقتل ذلك) أي أصليها فإنه يقتل لكن محله أن فاته بعد أمر الإمام له بإيقاعه في وقت فامتنع إذ  
لاقتل بالفائته الامع ذلك كما مر أنفا قال الغزالي لو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة  
وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شئ في وجوب قتله وإن كان في  
خلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أكثر والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الجنائز

المشتمل على بعض أفراد الصلوات التي من جملتها الصلاة على المقتول بتركها قيل كان حق هذا الباب أن  
يذكر بين الفرائض والوصايا وأجيب بأنه لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكرها وبه يجاب أيضا  
عن عدم ذكرها في الجهاد مع فرض الكفايات مع أنها من أهم هذا الباب يشتمل على مقدمات ومقاصد  
فالأول ما ذكرهنا في الفصل الثاني ومنه إلى كتاب الزكاة هي الثانية (قوله بالفتح جمع جنازة) أي  
بالفتح والكسر مثل سحابة وسحائب ورسالة ورسائل قال ابن مالك  
وبفعاثل اجعلن فعالة \* وشبهه ذاتاء أو مزاله

(قوله وبه وبالكسر) أي بفتح الجيم وكسره في المفرد (قوله اسم لليت في النعش) أي وقيل بالفتح اسم لذلك  
وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت وهذا معنى قوله لا على الأعلى ولا على الأسفل أي الجنائز بالحركة

العليا وهي الفتحة للاعلى وهو الميت في النعش والجنائز بالحركة السفلى وهي الكسر للنعش وعليه الميت وهو أسفل وقيل عكسه وقيل هما القتان فيهما قال ع ش وفهم من الاقوال المذكورة أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الارض أو نحوها بما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائز فينبغي أن يقال إن أشار اليه إشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليباً للإشارة وكذلك ان قصد بالجنائز الميت ويكون لفظ الجنائز مجازاً عن الميت وان قصد مسمى الجنائز لغة أو أطلق لم تصح صلته أما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذي يصلي عليه وأما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في النعش وهو لم يصل عليه أو لنعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وقد قال بعضهم هذا باعتبار معناها اللغوي وقد هجر فانية صحيحة مطلقاً فليتأمل (قوله فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش من قبله) واسانته (والاكثر منه) أي من ذكره بأن يجعله نصب عينيه لانه أنظر الى بعقلك \* أنا المهيا لنقلك \* أناسر بر المنايا \* كم سار مثلي بمثلك

وقال الشاعر في المعنى وإذا جئت الى القبور رحنارة \* فاعلم بأنك بعدد هاجمك  
وإذا ولبت لامر قوم ممتدة \* فاعلم بأنك عنهم ومسؤل  
(قوله من جنزه) أي من باب ضرب يضرب فصارعه بالكسر ع ش (قوله إذا ستره به) أي فالمناسبة موجودة على الاقوال الاربعة لان المسمى إما ستر أو مستور فالستر موجود على كل جل عن شيخه (قوله يستحب لكل أحد) أي ذكر أو غيره صحيحاً كان أو مريضاً قال ع ش يستحب طالب العلم فلا يسأل له ذكر الموت لانه يقطعه وفي سم على ابن حجاج يحتمل أن يطلب أي تدب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك (قوله ذكر الموت بقلبه واسانته) أي معاهداً هو الافضل والا فبقوله (قوله والاكثر منه أي من ذكره) أي الموت استحباً بما مؤ كذا فاصل ذكره سنة والاكثر منه مؤ كذا فن اقتصر على طلب الاكثر فقط فكلامه قاصر لانه لا يلزم من تدب الاكثر تدب الاقل الخالي عن الكثرة وان لزم من الاتيان بالاكثر الاتيان بالافضل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعليه يحتمل قول الاسنني يستحب الاكثر من ذكر الموت المستلزم لذلك لاستحباب ذكره المصريح به في الاصل أيضاً انتهى فليتأمل (قوله بأن يجعله نصب عينيه) تصوير لئلا يكثر منه والنصب بضم النون ويجوز الفتح هو في الاصل كما صرح به المطرزي مصدر استعمل هنا بمعنى المفعول أي منصوباً أي مرثياً ماثرة بظاهرة بحيث لا ينسى ولا يغفل عنه ولم يجعل بظهور أفاده بعض الفضلاء (قوله لانه أنظر عن المعصية وأدعى الى الطاعة) تعليل للثمن قال في هداية الاذكياء

عمل بلاذ كرامة لا أشير \* وبذكرها حقاً كضرب معاو لا  
ويستحب كما قاله الشيخ أبو حامد الاكثر من ذكر حديث استعجوا من الله حق الحياء قالوا انا نستحي يا نبي الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استعجوا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلوى ومن أراد الاخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استعجوا من الله حق الحياء واه الترمذي باسناد حسن (قوله ولذا) أي لاجل التعليل المذكور (قوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكثر من ذكره) أي الموت فقال أكثر وامن ذكره هاذم الذات بمعنى الموت رواه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه وهاشم بالمهملة المزيل للشئ من أصله وبالمعجمة القاطع له في الحديث اما استعارة تبعية أو بالكناية وتقرير الاولى شبه ازالة الذات بذكر الموت بدم الصواعق أو نحوها للبناء المرتفع واستعارة اسمية ثم اشتق منه هادم وتقرير الثانية شبه وجود الذات ثمز والهابد كالموت بينان مرتفع هدمه صاعقة هائلة حتى لم يبق منه شيئاً وحذف ذكر المشبهة ورمز له بشئ من لوازمه هذا وذكر الحفاظ نقلاً عن السهيلي أن الرواية في الحديث بالذال المعجمة فتعين الثانية تأمل (قوله وعلاه) أي النبي صلى الله عليه وسلم الامر (قوله بأنه ما ذكر في كثير) الخ هذه رواية النسائي وفي رواية فانه لا يكون في كثير الاقله ولا قليل الاجزأه (قوله أي من أمر الدنيا والامل فيها) أي في الدنيا قال السيد عمر البصري ويحتمل أن يكون المراد

فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش من جنزه إذا ستره به (يستحب) لكل أحد (ذكر الموت بقلبه) واسانته (والاكثر منه) أي من ذكره بأن يجعله نصب عينيه لانه أنظر الى بعقلك \* أنا المهيا لنقلك \* أناسر بر المنايا \* كم سار مثلي بمثلك

(قوله نصب) بضم النون (قوله بالاكثر من ذكره) أي لقوله صلى الله عليه وسلم أكثر وامن ذكره هاذم الذات رواه الترمذي باسناد صحيح زاد النسائي فانه ما ذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثر وفي رواية ابن حبان فانه ما ذكره أحد في ضيق الا وسعه ولا ذكره في سعة الاضيقها وهاشم بالمعجمة أي قاطع وهي الرواية كما قاله السهيلي وأما بالمهملة فعناه المزيل للشئ من أصله والمراد به الموت



بالكثير الشر وبالقليل الخير (قوله الاقله) أى صيره قليلا (قوله ولا فى قليل أى من الاعمال الاكثره)  
 أى صيره كثيرا وفى رواية ابن حبان فانه لم يذكره أحد فى ضيق من العيش الا وسعه عليه ولا ذكره فى سعة  
 الاضيقهاعليه يعنى اذا ذكره الفقير الذى عنده مال قليل وسعه عليه بأن يقول لعلى أموت فى هذا الوقت  
 فلا حاجة لى بذلك واذا ذكره الغنى الذى عنده سعة المعيشة ضيق عليه السعى فى أسباب المعاش وتحصيل  
 الدنيا واشتغل بفعل الخير وورد أيضا أكثر واذا ذكر الموت فانه يحصى الذنوب ويتردد فى الدنيا فاذا  
 ذكر تموه عند الغنى هدمه وان ذكر تموه عند الفقير أرضا كم يعيشكم رواه ابن أبى الدنيا عن أنس بسند  
 ضعيف قال الغزالي والمعارف فى ذكر الموت فائدة تان النفرة عن الدنيا والثانية الشوق الى لقاء الله تعالى ولا  
 يجر الى اقبال الخلق على الدنيا الا قلة التفكير فى الموت (قوله ويستحب الاستعداد له) أى للموت (قوله  
 بالتوبة) وهى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على أن لا يعود اليه والخروج عن مظاهرة قدر عليها  
 بنحو استعداد له من اغتابة أو سبه ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليها لئلا يفتأ الموت المفوت له (قوله أى  
 تجديدها) تفسير للاستعداد بالتوبة أى وهذا فى من سبق منه توبة من ذنب أمامه لم يتقدم له ذنب أصلا  
 فاعل المراد بالتوبة فى حق العزم على عدم فعل الذنب قال فى الايعاب أو ينزل نفسه منزلة العاصي بأن يرى  
 كل طاعة تقدمت دون ما هو مطلوب منه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم انه ليغان على قلبى فأستغفر الله فى  
 اليوم والليلة سبعين مرة وظاهر كلامه فى حاشية الايضاح توقف التوبة على تمام قضاء الفوائت وان كثرت  
 وتام حفظ مانسته من القرآن قال ع ش وهو واضح ان قدر على قضاءها فى زمن يسير أمالو كانت  
 عليه فوائت كثيرة جدا وكان قضاءها يستغرق زمن طويلا فيكفى فى صحة توبته عزمه على قضائها مع  
 الشروع فيه وكذا يقال بمثله فى حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا لانه فعل ما فى مقدوره  
 أخذ من قول الرملى وخروج من مظاهرة قدر عليها اما اذا لم يقدر عليها فيكفى العزم تأمل (قوله والاعتناء  
 بشأنها) أى التوبة ولو من صغيرة وان أتى بكفر لانه أمر يتعلق بالآخرة وتوبة من لا ذنب له مجاز قاله  
 الزيادى (قوله ومجمله) أى نذب الاستعداد للموت بالتوبة الذى أفاده كلامه حيث عطفه على مستحب وهو  
 ذكر الموت ويؤيده قوله الاتى والمريض أولى (قوله ان لم يعلم أن عليه مقتضياتها) أى للتوبة فينبذ  
 يندب تجديدها اعتناء بشأنها بأن يجدد الندم والعزم على أن لا يعود وليس ثم مظاهرة يرد لها فلا يأتى فيها  
 التجديد وكلامه كغيره صادق كما قاله بعض المحققين بما اذا علم ان لاحق لاحد وبما اذا شك هل عليه حق  
 معين لشخص معين وهذا لا يعد فيه نذب الردى الاموال احتياطا لاحتمال اشتغال الذمة اما بالنسبة  
 للمقوبات فجعل تأمل اذ يعد كل البعدان يندب للانسان ان يمكن الغير من معاقبة نفسه بمجرد الشك  
 فليتأمل (قوله والا) أى بأن علم ان عليه مقتضيات التوبة سواء حقق الله أو حق الا دعى (قوله وجبت فورا  
 بالاجماع) أى وعلى هذا يحمل قول جمع وجوبوا على مقابلة يحمل قول آخر بن ندبوا يمكن الجمع أيضا  
 بان يقال التعبير بالوجوب على الاصل وبالندب نظر الى ملاحظة صدور التوبة على قصد الاستعداد  
 للموت قال فى الايعاب ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسى عنه فالورع ما قاله المحاسبى أنه يعين كل ذنب ويندم  
 عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها لانه يلقى الله تعالى بذلك الذنب وكذا  
 لو نسى دائته ونسأح القاضى أبو بكر فقال يقول ان كان لى ذنب لم أعلمه فأتى تائب الى الله منه قال ع ش  
 قوله لكنه يلقى الله الخ ينبغى ان يكون ذلك فى ذنب يتوقف على رد المظالم أما غيره فيكفى فيه عموم التوبة اذ  
 التعيين غير محتاج اليه فليتأمل (قوله والمريض) يعنى ومن قرب احتمال موته ولو بنحو حبس لقتل  
 فتح الجواد (قوله أولى بذلك) أى أشد طلبا بما ذكر من ذكر الموت والاكثر منه والاستعداد له بالتوبة  
 من غيره (قوله لانه الى الموت أقرب) أى ينزول مقدمات الموت به بخلاف غيره ونجاة الموت نادرة قال

الاقله ولا فى قليل من  
 الاعمال الاكثره (و)  
 يستحب (الاستعداد له  
 بالتوبة) أى تجديدها  
 والاعتناء بشأنها ومجمله ان  
 لم يعلم ان عليه مقتضياتها  
 والاوجب فورا بالاجماع  
 (والمريض أولى) بذلك  
 لانه الى الموت أقرب

قال عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم من رمد أصابني وفي رواية من وجع كان بعيني فقول ابن الصلاح لاتسن عيادة الارمد مردود بذلك وخبر ثلاثة ليس لهم

(ويسن عيادة المريض المسلم حتى الارمد) للاتباع ولو في أول يوم من مرضه وخبرنا بما يعاد بعد ثلاث موضوع (والعدو) ومن لا يعرفه (والجار والكافر) أي الذي والمعاهد والمستأن من (ان كان جارا أو قريبا) أو نحوهما وكخادم ومن يرجي اسلامه فان اتقى ذلك جازت عيادته بلا كراهة ويكره عيادة تشق على المريض ولا تندب عيادة ذي بدعة منكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم يكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لانامأ مورون بها جرحهم وتندب ان تكون العيادة (غبا) أي يوما بعد يوم مثلا

عبادة العيين والدميل والضرس موقوف على يحيى بن أبي بكر قال البيهقي وسن أيضا ولو أول يوم من مرضه وقول الغزالي انما يعاد بعد ثلاث لخبر فيه رده الذهبي وغيره بانه موضوع أي وان

رواه ابن ماجه والبيهقي انتهت

في المغني صح ان موت الفجأة أخذة أسف وروى انه استعاذ من موت الفجأة وروى المصنف أي النووي عن أبي السكن المجري ان ابراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا فجأة ويقال انه موت الصالحين وحمل الجمهور الاول على من له تعلقات يحتاج الى الايصاء والتوبة اما المتيقظون المستعدون فانه تخفيف ورفق بهم وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم ان موت الفجأة راحة للمؤمن وأخذة غضب للفاجر (قوله ويسن عيادة المريض) بكسر العين المهملة أي زيارته لخبر الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز وعبادة المريض وخبر مسلم عن ثوبان رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم لم يزل في محرفة الجنة حتى يرجع قال في الامني وأراد بالمحرفة البستان يعني يستوجب الجنة ومحارفها (قوله المسيلم) هذا شرط في سنن العيادة وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعبد فضيسته انه يستحب منه ولو كافر لانه مخاطب بفروع الشريعة ع ش (قوله حتى الارمد للاتباع) أي للخبر الصحيح عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال عاذني النبي صلى الله عليه وسلم من رمد أصابني وفي رواية من وجع كان بعيني فقول ابن الصلاح لاتسن عيادة الارمد مردود بذلك وخبر ثلاثة ليس لهم عيادة العيين والارمد والضرس موقوف على يحيى بن أبي بكر إيجاب (قوله ولو في أول يوم من مرضه) أي فلا يتقيد بنبذ العيادة باليوم الثالث من ابتداء مرضه خلا للفرزالي (قوله وخبرنا بما يعاد بعد ثلاثة موضوع) أي كما قاله الذهبي تقلا عن أبي حاتم فلا يعمل به وان رواه ابن ماجه والبيهقي نعم ذكر أبو عبد الله الغزالي استحباب عيادة المريض في الشتاء لئلا وفي الصيف باكر أو وجهه أن الليل يطول في الشتاء وفي زيارته تخفيف عنه (قوله والعدو ومن لا يعرفه) أي فلا فرق في ذلك بين الصديق والعدو ومن يعرفه ومن لا يعرفه لعدم الاخبار ولما في العيادة من قطع العداوة وجلب المودة مع ما في ذلك من الصلة وادخال السرور وغيرهما ومن لا يعرفه لما في العيادة من قطع العداوة وجلب المودة مع ما في ذلك من الصلة وادخال السرور وغيرهما ومن لا يعرفه لما في العيادة من قطع العداوة وجلب المودة مع ما في ذلك من الصلة وادخال السرور وغيرهما ومن لا يعرفه لما في العيادة من قطع العداوة وجلب المودة مع ما في ذلك من الصلة وادخال السرور وغيرهما (قوله والجار) أي لما استفاد من عظم حقوقه (قوله والكافر أي الذي والمعاهد والمستأن من) أي بخلاف الجربي (قوله ان كان جارا أو قريبا أو نحوهما كخادم ومن يرجي اسلامه) أي وفاء بحقوقهم ولما في البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرض فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقعده عند رأسه فقال اسلم فنظر الى أبيه وهو عنده فقال له اطع أبا القاسم فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي أنقذه من النار (قوله فان اتنى ذلك) أي المذكو ر من كونه جارا أو قريبا الخ (قوله جازت عيادته بلا كراهة) ويدعوله بالشفاء لكن محله كما بحثه ع ش ما لم يكن في حياته ضرر بالمسلمين والا فلا يطلب الدعاء له بل لو قيل يطلب الدعاء عليه لمافية من المصلحة لم يبعد (قوله ويكره عيادة تشق على المريض) أي مشقة غير شديدة والا حرمت ع ش (قوله ولا تندب عيادة ذي بدعة منكرة وأهل الفجور والمكس) لا يبعد ان يأتي هنا ما في الجماعة عن بحث الأذري من حرمة الاقتداء بالمتدع على عالم شهير لانه سبب لاغواء العوام يبدعه الان يفرق فليتأمل (قوله اذا لم تكن قرابة ولا نحو جوار ولا رجاء توبة) أي فان كان كذلك سنت عيادته لما مر (قوله لانامأ مورون بها جرحهم) تعليل لعدم ندب عيادتهم قال ع ش الاولى بهجرهم لان المهاجرة كافي المختار الانتقال من أرض الى غيرهما وقضية التعليل كراهة عيادتهم سيما اذا كان في ذلك زجر لهم (قوله وتندب ان تكون العيادة غبا) بكسر الغين المعجمة وتشديد الباء قال في المصباح غيبت عن القوم أغيب من باب قتل غبا بالكسر أنيتهم يوما بعد يوم (قوله أي يوما بعد يوم مثلا) تفسير للغيب وأفقي شيخ الاسلام بأن ترك عيادة المريض يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والاتباع لمداوته فتخلص منه بقوله لا ينبغي

أن يدخل على مريض يوم السبت قال شيخ الإسلام نعم هذا حقيقة ينبغي التفطن لها وهي أنه رسخ في ذهن العوام أن أياما مشؤمة على المريض إذا عيّد فيها فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك أن لا يعادى تلك الأيام لأن ذلك يؤذي المريض ويزيد في مرضه قال الشارح في الإفادة لوقيل بكرة العيادة في تلك الأيام لم يعمد لمافيه من الإيذاء حينئذ وظاهر أن العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا بأهله لأن السنة لا تترك لكرهه الغير لها فليتأمل (قوله فلا يواصلها) أي لا يتابع العائد العيادة تفريع على ندب الغيب فيها (قوله كل يوم) أي فضلا عن كل ساعة (قوله إلا أن يكون مغلوبا) أي غلبه بأن يكون ثم ما يقتضي الذهاب له كل يوم أو كل ساعة كشرأ أدوية ونحوها. ع ش (قوله نعم القريب والصديق) استدراك على ندب الغيب في العيادة (قوله ومن يستأنس به المريض أو يتبرك به) أي كتابعه أو شيخه (قوله أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم) أي كطبيبته الذي يداويه (قوله يسلم لهم) أي لهؤلاء من نحو القريب والصديق (قوله المواصله) أي للعيادة كل يوم أو كل ساعة بحسب الحاجة وقابليته له (قوله ما لم ينهوا أو يعاموا كراهته لذلك) أي للمواصله فيها فان نهوا عنها أو عاموا ذلك فلا يواصلوها أيضا قال الحافظ في الفتح وجملة آداب عيادة المريض عشرة أشياء ومنها ما لا يختص بالعيادة أن لا تقابل الباب عند الاستئذان وأن يثق الباب برفق وأن لا يهيم نفسه بأن يقول أنا أو أن لا يحضر في وقت غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء وأن يخفف الجلوس وأن يغض البصر وأن يقلل السؤال وأن يظهر الرقة وأن يخلص الدعاء وأن يوسع للريض في الأمل ويعينه عليه بالصبر لمافيه من جزيل الأجر ويحذره من الخزع لمافيه من الوزر (قوله ويخفف المكث عنده) أي المريض في العيادة ندبا (قوله بل تذكره طالته) أي المكث عند المريض لمافيه من اضجاره ومنعه من بعض تصرفاته (قوله ما لم يفهم منه الرغبة فيها) أي فان فهم منه الرغبة في الاطالة فلا كراهة كما قاله الأذري ويستحب للعائد أن يضع يده على المريض روى ابن السني حديث من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض فتقول كيف أصبحت أو كيف أمسيت (قوله ويدعوله) أي يندب للعائد أن يدعول للريض (قوله بالمافية) أي بالشفاء من مرضه (قوله ان احتمل حياته أي طمع فيها ولو على بعد) هذا مفروض فيما لو عاده كما تقرر ومثله ما لو حضر المريض إليه أو حضر بل ينبغي طلب الدعاء له بالشفاء مطاوعا إذا علم بمرضه سيما إذا كان المريض مما يتعدى نفعه كالمعالم (قوله وأن يكون دعاؤه) أي العائد (قوله أسأل الله رب العرش العظيم أن يشفيك) بفتح أوله قال في المصباح شفي الله المريض يشفيه من باب رمي شفاء عافاه (قوله سبع مرات) أي لخبر أبي داود وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عاد مريضاً لم يحضر أجله فقال عنه سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا عافاه الله سبحانه وتعالى من ذلك المرض حسنه الترمذي وصححه الحاكم وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول اللهم رب الناس أذهب الباس اشف أنت الشافي لاشفاء الاشفاؤك شفاء لا يغادر سقما وفي أبي داود مرفوعا إذا جاء الرجل يعود مريضاً فليقل اللهم اشف عبدك ينكالك عدوا أو يمش لك إلى صلاة وفي مسلم وغيره أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اشتكيت قال نعم قال بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد يشفيك بسم الله أرقبك وفي كتاب ابن السني عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض فقال يا سلمان شفي الله سقمك وغفر ذنبك وعافاك في دينك وجسمك إلى مدة أجلك وفيه عن عثمان رضي الله عنه قال مرضت فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فعودني يوما فقال بسم الله الرحمن الرحيم أعينك يا الله الواحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد من شرماتجدها فلما استقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما قال يا عثمان تعوذنا تعوذتم بمثلها وهناك أدعية أخر تركناها اختصارا (قوله ويطيب نفسه بمرضه) أي يندب للعائد

فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسلم لهم المواصله ما لم ينهوا أو يعاموا كراهته لذلك (ويخفف المكث عنده بل تذكره طالته) أي المكث عند المريض يفهم منه الرغبة فيها (ويدعوله بالمافية ان احتمل حياته) أي طمع فيها ولو على بعد وأن يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات ويطيب نفسه بمرضه

(قوله سبع مرات) قال في شرح العباب للغير الصحيح من عاد مريضاً لم يحضر أجله فقال ذلك عنه سبع مرات عافاه الله من ذلك المرض وذكر في شرح العباب أحاديث فيما يقوله الذي يعود المريض فراجعها منه

تطبيب نفس المريض بمرضه لخبر الترمذى وابن ماجه باسناد ضعيف عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتم على مريض فتنسوا له في أجله فان ذلك لا يرد شيئا ويطلب  
نفسه وفي البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما كان النبی صلى الله عليه وسلم اذا دخل على من  
يعوده قال لا بأس طهور ان شاء الله وفي رواية ابن السنى عن أنس كفارة وطهور (قوله بأن يذكركه) أى  
للمريض تصوير لطبيب نفس المريض به (قوله من الاخيار والا ثار ما تطمئن به نفسه) أى كخبر من  
مرض ليله فصبر ورضى بها عن الله خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه الحكيم الترمذى عن أبى هريرة  
رضى الله عنه قال باعشن فيذكر له ما فى المرض من الثواب حتى قال بعضهم ان ساعة أو يوم ما منه خير  
عنده من قيامه أربعين سنة وانه يعقبه الفرج وان ما من تعب الا وله عند الله فرج ويستحب وعظله بعد  
عافيته وتذكره الوفاء بما عاهد الله عليه من القرية وغيرها فى الخير وينبغي له هو المحافظة على ذلك قال تعالى  
وأوفوا بالعهدان العهدان مسئولا والموفون بعهدهم اذا عاهدوا الآية وروى ابن السنى عن خوات ابن  
جبير رضى الله عنه قال مرضت فعادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صح الجسم يا خوات قلت وجسمك  
يا رسول الله فف الله بما وعدته قلت ما وعدت الله عز وجل قال بلى انه ما من عبد مرض الا أحدث الله خيرا  
فف الله بما وعدته (قوله والايطعم في حياته) أى المريض بأن أيس منها قال فى النهاية ومثله من قرب موته  
فى حد ونحوه (قوله فيرغبه فى توبة) أى بلطف بأن يدخل له ذلك فى مناسبة كلام لا يختص به قال ع ش  
أفهم انه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه فى ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يعد سيما ان ظن ان ثم ما يطلب  
التوبة أو يرضى به انتهى وهو ظاهر وكان ذكرهم هنا للتأكيده فقط فليست مل (قوله ووصية) أى فيما له وعليه  
بخط موثوق به ويشهد بها ويكنى قوله أشهد على ما فى هذه الورقة بل تسن الوصية لكل أحد لخبر الصحيحين  
ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده وروى ابن ماجه من مات على  
وصية مات على سبيل وسنة ومات على تقى وشهادة ومات مغفورا له ومن فوائدها الاتباع وتذكره بالصدقة  
واراحة الوارث والتكلم مع الموتى وليحذر من الاضرار فيها ببعض الورثة فقيه وعبد شديد منه انه من الكبار  
ومنه أن يختم له بشر عمله وان الله يقطع ميراثه من الجنة وغير ذلك باعشن (قوله وتحسين ظنه بالله تعالى)  
أى بأن يذكركه كرم الله تعالى والا حاديث الواردة على سعة فضله وكرمه تعالى ويذكر له من أعماله  
ما يزيل عنه القنوط وانه من أهل الاسلام والصلاة والصيام فى البخارى ان عائشة رضى الله عنها اشكت  
فقال لها ابن عباس رضى الله عنهما يا أُم المؤمنين تقدمين على فرط صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأبى بكر رضى الله عنه وفى رواية فانت بخير ان شاء الله تعالى زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكح  
بكر اغبرك ونزل عذرك من السماء (قوله ويذكر له أحوال الصالحين فى ذلك) أى فى التوبة والوصية  
وتحسين الظن بالله قال عمرو بن العاصى رضى الله عنه ان أفضل ما نعد شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا  
رسول الله قال هذا هو فى سبابة الموت وكان عمر بن الخطاب يقول بعد ثناء ابن عباس رضى الله عنهما بأشياء  
ذلك من من الله تعالى (قوله ويذكر له وعظمه ويطلب الدعاء منه) أى من المريض ولو فاسقا كما قاله  
ع ش وفى الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلت على مريض فرددك فان دعاءه كدعاء  
الملائكة رواه ابن ماجه وابن السنى (قوله ويوصى) أى العائد (قوله أهله وخادمه) أى المريض  
وان كانوا غير مرادين عنده (قوله بالرفق به واحتماله والصبر عليه) أى على مرضه بأن يأمر بالاحسان اليه  
وقضاء وطره فى مشتهياته من الطعام والشراب فى سنن ابن ماجه عن أنس رضى الله عنه قال دخل النبی صلى  
الله عليه وسلم على رجل يعوده فقال تشتهى شيئا تشتهى كما قال نعم فطلب له سندسه ضعيف كما قاله النووى ويأمر  
بالصبر على ما يشق من أمره بسبب كثرة سؤاله لذلك أو طول مرضه (قوله لندب ذلك لهم) أى ما ذكر من الرفق

بأن يذكركه من الاخبار  
والا ثار ما تطمئن به نفسه  
(والا) يطمع فى حياته  
(فيرغبه فى توبة ووصية)  
وتحسين ظنه بالله تعالى  
ويذكر له أحوال الصالحين  
فى ذلك ويذكر فى وعظه  
ويطلب الدعاء منه ويوصى  
أهله وخادمه بالرفق به  
واحتماله والصبر عليه  
لندب ذلك لهم



بالمريض الخ لورثة فيكون ابصاؤه نأ كيداله أو تنبيهه (قوله ويأمره) أي المريض (قوله بأن يتعهد نفسه بأن يلزم الطبيب والذين بالجمعة) أي بأن يأمره أو أهله بتقليم ظفروه وأخذ شعر الشارب والابط والعانة ويأمره بالاستيلاء وملأ منته ولبس الثياب الطاهرة (قوله وبقرأة القرآن) أي سيما آيات الرجاء وسورة الاخلاص وآية الكرسي وآخر الحشر من الآيات التي وردت فيها فضائل مخصوصة (قوله والذكر) أي والدعاء (قوله وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت) أي ليكون مقتديا بهم (قوله فان المريض يسئل له جميع ذلك) أي من التعهد بلزمة الطبيب الخ قال في الاذكار ويستحب أن يكون خيره متزايدا ويحافظ على الصلوات واجتناب النجاسات وغير ذلك من وظائف الدين ويصبر على مشقة ذلك وليحذر من التساهل في ذلك فان من أقبح القبائح أن يكون آخر عهده من الدنيا التي هي مزرعة الآخرة التفريط فيها واجب عليه أو نذب اليه وينبغي أن لا يقبل قول من يخذله عن شيء مما ذكرناه فان هذا مما يتلى به وفاعل ذلك هو الصديق الجاهل العدو والخفي فلا يقبل تخذيله وليجهده في ختم عمره بأكل الاحوال (قوله ويوصي أهله بالصبر عليه) أي سن المريض أن يوصي أهله بالصبر على مرضه واحتمال ما يصدر منه (قوله وترك النوح ونحوه) أي من المنكرات في الجنائز ويجهده في وصيته بترك البكاء عليه ويقول لهم صح في الحديث ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فابا كرميا حبابي والسعي في أسباب عذابي (قوله وتحسين خلقه) يحتمل انه مرفوع معطوف على جميع ذلك أي يسئل له تحسين خلقه أي لانه يكره له سوء الخلق كما في الإعياب ويحتمل انه مجرور معطوف على الصبر أي ويوصي أهله بتحسين خلقه قال في الاذكار ويستحب له أن يقول لهم في وقت بعد وقت متى رأيتم مني تقصيرا في شيء فهو علي برفق وأدوا الى النصيحة في ذلك فاني معرض للغفلة والكسل والاهمال فاذا قصرت فشطوني وطاونوني على أهبة سفرى هذا البعيد (قوله واجتناب المنازعة في أمور الدنيا) أي من أمر التركة وغيرها أو أمرهم بالرفق بمن يخلقهم من طفل وغلाम وجارية ونحوهم وبالأحسان الى أصدقائه ويعرفهم الحديث الصحيح ان من أبر البر ان يصل الرجل أهل ودايه وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرم صواحيبات خديجة رضي الله عنها (قوله واسترضاء من له به علة وان خفت) أي فيستجل أهله من زوجته والديه ومشايخه وأولاده وغلانته وحيوانه وأصدقائه وكل من كانت بينه وبينه معاملة ومصاحبة أو تعلق في شيء ويطلب منهم أن يتعهدوه بالدعاء وأن لا ينسوه بطول الامد وينبغي له أن يوصي بأمور أولاده ان لم يكن جدي يصلح للولاية (قوله ويحسن المريض ظنه بالله تعالى) أي ويستحب أن يحسن الخ من الاحسان أو التحسين قال في النهاية والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومنسوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى بأن لا يظن به سوءا كنسبته لما لا يليق به والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم سوء الظن به لانه قد دل على نفسه كما أن من ستر على نفسه لم يظن به الا خيرا ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هلك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعا والبيئات عند الحكم انتهى ولم يذكر المندوب ولعل المراد به أن يستحضر ان الله يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافي أن حسن الظن بالله تعالى واجب لما تقرران المراد به سوءا أو صور بعضهم المندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين ولم يذكر المكره وكأنه لعدم تصور ره وقد يقال بتصوره بأن يظن ان الله تعالى لا يرجه لكثرة ذنوبه فليتأمل (قوله لاسيما ان حضرته أمارات الموت) أي فبتأ كد ذلك له أكثر من غيره قال في التحفة ويسئل لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رجة ربه وبحث الاذرع وجوبه اذا رآه أمارات اليأس والقنوط للامام يموت قبل ذلك فهلك فهو من النصيحة الواجبة وانما يأتي على وجوب استتابة تارك الصلاة في نذرها

ويأمره بأن يتعهد نفسه  
بأن يلزم الطبيب والذين  
بالجمعة وبقرأة القرآن  
والذكر وحكايات الصالحين  
وأحوالهم عند الموت فان  
المريض يسئل له جميع  
ذلك ويوصي أهله بالصبر  
عليه وترك النوح ونحوه  
وتحسين خلقه واجتناب  
المنازعة في أمور الدنيا  
واسترضاء من له به علة  
وان خفت (ويحسن  
المريض ظنه بالله) لاسيما  
ان حضرته أمارات الموت  
(قوله وتحسين خلقه في  
العاب ويكره له سوء  
الخلق

السابق يندب هذا الآن يفرق بأن تقصير ذلك أشد وأن ما هنا يؤدي للكفر بخلاف ذلك (قوله خبر مسلم) أي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاثة أيام لا يموت من الخوف في الصحيحين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي فلان ياتي الخبر أي جزائي مرتبط بظنه خذف المضاف وهو لفظ جزاء وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل (قوله لا يموت من أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى) سئل بعض عن معنى هذا الحديث فقال معناه أنه لا يجمعه والفجار في دار واحدة وقال الخطابي معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فمن حسن عمله حسن ظنه بربه ومن ساء عمله ساء ظنه (قوله أي يظن أنه يرجوه ويعفو عنه) تقدير المتن أول الحديث والمآل واحد ويستحضر في ذهنه أنه حقير في مخلوقات الله تعالى وإن الله غني عن عذابه وعن طاعته وأنه عبده ولا يطلب العفو والاحسان والصفح والامتنان الا منه ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة والمغفرة والأحاديث كذلك حكى عن أبي العباس بن سريج أنه رأى في مرض موته في المنام أن القيامة قامت والله تعالى يقول أين العلماء فجاءوا فقال ما علمتم فيما علمتم فقالوا أسأنا وقصرتا ثم أعاد السؤال فقالوا كذلك فقلت أما أنا فلست في صحيفتي شرك وقد وعدت أن تغفر ما دون ذلك فقال اذهب وافقه غفرت لكم ثم توفي بعد ثلاثة أيام (قوله أما الصحيح) مقابل قول المتن المريض (قوله فالأولى له) أي في الاظهر كما نقلوه عن المجموع واعتمدوه وقيل الأولى له لتغليب خوفه على رجائه (قوله أن يستوى خوفه ورجاؤه) أي حيث يكونان ككفة في الميزان وجنابي الطائر إذ الغالب في القرآن الترغيب والترهيب معاً كقوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ان الأبرار لفي زعيم وإن الفجار لفي جحيم فأما من أوتي كتابه يمينه وأما من أوتي كتابه بشماله وأما من ثقلت موازينه وأما من خفت موازينه إلى غير ذلك وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو نودي لي تدخل النار كل الناس الأرجل واحد الرجوت أن أكون أنا ذلك الرجل ولو نودي لي تدخل الجنة كل الناس الأرجل واحد الخشيت أن أكون أنا ذلك الرجل وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لبعض أولاده يا بني خف الله خوفاً ترى أنك لو أتيت بحسنات أهل الأرض غفرها لك (قوله مالم يغلب عليه القنوط) بضم القاف اليا من رحمة الله تعالى وهو من الكبائر قال تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون (قوله فالرجاء أولى) أي فان غلب عليه القنوط فالرجاء أولى (قوله أو أمن المكر) أي أو لم يغلب عليه أمن المكر بالاسترسال في المعاصي والانتكال على العفو وهو كبيرة أيضاً قال تعالى فلا يأمركم الله الا القوم الخاسرون وفي عقائد الحنفية أن كلام اليا من روح الله والامن من مكره كفر قال السكال في غاشية جمع الجوامع ان أرادوا اليا من لانكار سمة رحمة الله الذنوب والامن اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقال انه رد للقرآن وان أرادوا ان من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعاداً به خل في عدد اليا من أو غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد اليا من الا من فالأقرب ان كلامهما كبيرة لا كفر انتهى فليحذر (قوله فالخوف أولى) أي فان غلب عليه أمن المكر فالخوف أولى وهذا التفصيل الذي ذكره مأخوذ من كلام الغزالي في الاخياء حيث قال الخوف والرجاء دوا آت بدواي بهما القلوب ففضلهما بحسب الداء الموجود فان كان الغالب على القلب داء الا من من مكر الله تعالى والاغترار به فالخوف أفضل وان كان الاغلب هو اليا من والقنوط من رحمة الله فالرجاء أفضل وكذلك ان كان الغالب على العبد المعصية فالخوف أفضل الخ ما طال (قوله ويسن للمريض الصبر على المرض) أي لقوله تعالى انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب (قوله وترك التضجير منه) أي من المرض وهذا عطف تفسير على الصبر في النهاية ويسن له الصبر على المرض أي ترك التضجير منه الخ قال في المصباح ضجر من الشيء ضجراً من باب تعب اعتم منه وعلق مع كلام منه وتضجر منه كذلك وأضجرته فضجرت وهو ضجور (قوله ويكره له) أي للمريض (قوله الشكوى) أي لانهار بما تشعر به من الرضا بالقضاء اسنى (قوله وغير غيره) أي كالنوى في المجموع والروضة وابن المقرئ في التمشية (قوله بكثرة الشكوى) وهي أولى ويمكن حل كلامه عليه بتقدير المضاف (قوله ومجمله) أي كراهة الشكوى فهو تقييد لاطلاقها في المتن (قوله مالم يكن على جهة التبرم بالقضاء) أي التضجير والسامة بقضاء الله تعالى قال في المصباح ويرم الشيء برماً فهو برم مثل ضجر

خبر مسلم لا يموت من أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أي يظن أن يرجوه ويعفو عنه أما الصحيح فالأولى أن يستوى خوفه ورجاؤه مالم يغلب عليه القنوط فالرجاء أولى أو أمن المكر فالخوف أولى ويسن للمريض الصبر على المرض وترك التضجير منه (ويكره له) (الشكوى) وغير غيره بكثرة الشكوى ومجمله مالم يكن على جهة التبرم بالقضاء

ضجرا فهو ضجر وزنا ومعنى ويتعدى بالهمزة فيقال أبرمته به وتبرم مثل برم (قوله وعدم الرضا به) أي بالقضاء والتسخط بالقدر واطهار الجزع ونظم الأجهوري الفرق بين القضاء والقدر بقوله

إرادة الله مع التعلق \* في أزل قضائوه خفق

والقدر الإيجاد للأشياء على \* وجه معين أراد عيلا

وبعضهم قال معنى الأول \* العلم مع تعلق في الأزل

والقدر الإيجاد للامور \* على وفاق علمه المذكور

(قوله والاحرمتم كما هو ظاهر) أي كقول بعضهم ما فعلت تحتك يا رب فانه حرام بل يخشى منه الكفر ولا يحرم التبرم من المقضى كما مرض والفقر دون القضاء باعشن قال الشيخ الخطيب نقلا عن الامام والضابط أن كل فعل يتضمن اظهار جزع ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى فهو محرم (قوله بل ربما يخشى من ذلك الكفر) أي وذلك فيما إذا كان جازما بقلبه بعدم الرضا بقضاء الله وقدره فنسأل الله الحفظ والسلامة والثبات إلى الممات (قوله ولوسأله نحو صديق أو طبيب عن حاله) أي المريض هذا في قوة الاستدراك على المتن (قوله فأخبره بما هو فيه من الشدة) أي كان يقول أنا شديد الوجع أو موعوك وعكاشد بدا أو نحو ذلك (قوله لا على صورة الجزع) بفتحين قال في المصباح جزع لرجل جزعا من باب تعب فهو جزع وجزوع مما نفعه إذا ضعفته منه عن حمل ما نزل به ولم يجد صبيرا (قوله فلا بأس) أي فلا كراهة بل هو مباح في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوعك فسيسته فقلت انك لتوعك وعكاشد أقال أجل كما يوعك رجلان منكم وفيهما من سيدني أبي وقاص رضي الله عنه جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني من وجع اشتدني فقلت بلغني ما ترى الخ (قوله والاني) أي التأوه يقال أن يش أنأ أو أنأنا أو أنا بنضم الهمزة تأوه ورجل أنان وأنه كثير الانين (قوله خلاف الأولى) أي فيتركه جهده ولا يكون مكرها كما صوبه في المجموع خلافا لجمع فقالوا بكرهته لأنه لم يثبت فيه نهى مقصود بل في البخاري أن عائشة رضي الله عنها قالت وأرأساه فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وأرأساه (قوله بل يشتغل بالتسبيح ونحوه) أي من الأذكار وورد من قال لا اله الا أنت سبحانك أي كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه فأت فيه أعطى أجر شهيد وإن برئ برئ مغفورا له فينبغي الاعتناء به (قوله ويكره تمنى الموت لضرب زل به) أي في بدنه أو ضيق في دنياه أو نحو ذلك (قوله كفاي الروضة وغيرها) أي كالتمازج وهذا راجع لتقييده المتن بقوله لضرب زل به بل في الحديث الا في التقييد به وحذف المصنف له يوهم أنه ليس بقيد وليس كذلك لان الأدلة انما وردت مقيدة بذلك لا يقال الكراهة بلا ضرر مفهومة بالأولى لاننا منع ذلك لما يأتي من الفرق في كلام الشارح تأمل (قوله للهنى عنه) أي عن تمنى الموت وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يتمنين أحدكم الموت أما حسنا فله يزاد وأما مسيا فله أن يستعبر واه البخاري عن أبي هريرة أي يطلب العقبى من الله أي الرضا من الله تعالى بأن يحاول إزالة غضبه بالتوبة أو صلاح العمل وفي رواية لا يتمن أحدكم الموت ولا يدع به من قبل أن يأتيه ولأن ذلك قيد يدل على عدم الرضا بما نزل من الله من المشاق (قوله بلا خوف فتنه في الدين) تقييد للكراهة وبين مفهومى كلامه في مجرد تمنيه تنافى لان مفهوم الضراح عدم الكراهة ومفهوم بلا فتنه الخ الكراهة واستوجه في التحفة عدم الكراهة قال لان علمه أنه مع الضرر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لان من شأن النفوس النفرة عن الموت فتمنيه لضرب دليل على محبة الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب لقاءه يدل على ندم تمنيه محبة للقاء الله كهو يبلى شريف بل أولى (قوله فان كان ولا بد متمنيا) أي فاعلا للمنى (قوله فليقل) الخ أي مع الكراهة الخفيفة قال ابن عباس رضي الله عنهما لم يتمن نبى الموت غير يوسف عليه الصلاة والسلام وقال غيره انما تمنى على الاسلام لا الموت أي حيث قال رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الاحاديث

وعدم الرضا به والا حرمتم كما هو ظاهر بل ربما يخشى من ذلك الكفر ولوسأله نحو صديق أو طبيب عن حاله فأخبر بما هو فيه من الشدة إلا على صورة الجزع فلا بأس والاني خلاف الأولى بل يشتغل بالتسبيح ونحوه (و) يكره تمنى الموت لضرب زل به كفاي الروضة وغيرها انتهى عنه (بلا) خوف فتنه في الدين) فان كان ولا بد متمنيا فليقل

(قوله خلاف الأولى) قال في شرح العباب عند قول العباب بلا غلبة مانعه أما مع الغلبة فلا كراهة ولا خلاف الأولى انتهى

فاطر السموات والارض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفي مسامحا والحقني بالصالحين (قوله اللهم احيني)  
 أي أدم حياتي وطول عمري (قوله ما كانت الحياة خيرا لي) أي مدة كون الحياة خيرا لي بأن كانت في التقوى  
 والاستقامة (قوله وأمتني ما كان الموت خيرا لي) الذي في غيره كالحديث وتوفي إذا كانت الوفاة خيرا لي وكان  
 عدوله اليه لان المعنى واحد لكن برده قوله في الایعاب أتني بما في الاول واذا في الثاني لما هو ظاهر للتأمل  
 انتهى أي لانه لو أتني في الثاني بما كان المعنى وتوفي مدة كون الوفاة خيرا لي فيقتضي أن زمن الوفاة بعينه خير  
 وبعضه غير خير ويتقضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا له يحويه لان الوفاة حينئذ مقدرة بمدة مع انه ظاهر الفساد  
 وبعبارة معش انما عبر في الاول بما وفي الثاني باذال ان الحياة بامتدادها وطول زمانها تقدر بمدة فعبّر فيها بما  
 الدالة على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر انتهى ولعل  
 ما في هذا الشرح من تحريف النساخ فليحذر (قوله للخبر الصحيح بذلك) أي وهو ما رواه الشيخان  
 عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتمنين أحدكم الموت من ضرا أصابه فان كان  
 لا بد فاعلا فيقل اللهم احيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي إذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله أما تمنيه) أي الموت  
 وهذا مقابل بالخوف فتنة (قوله عند خشية الفتنة) أي في الدين أو خشية زيادتها والمراد بالفتنة فيه  
 المعاصي والخروج عن الشرع (قوله فتلايكره) أي كما قاله النووي في الإذكار والمجموع وعبر في  
 الروضة بلا بأس وفي فتاويه الغير المشهورة انه يستحب تمنى الموت حينئذ قال ونقله بعضهم عن الشافعي  
 وعمر بن عبد العزيز وغيرهما رضي الله عنهم قال في المغني وهو المعتمد ويمكن حمل كلام المجموع  
 والاذكار عليه (قوله وكذا عند عدم الضرر) أي لا يكره تمنيه حينئذ وبجاء الأذكار ندب تمنيه بالشهادة  
 في سبيل الله وفي المجموع يسن تمنيه ببلد شريف أي مكة والمدينة وبيت المقدس وألحق بذلك محال  
 الصالحين فعن حفصة رضي الله عنها قال عمر رضي الله عنه اللهم أرزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي  
 في بلد رسولك فقلت أي يكون هذا قال يأتي الله تعالى به إذا شاء وكذلك تمنيه شوقا إلى لقاء الله تعالى كما مر  
 عن التحفة وشمله قولهم أما تمنيه لغرض آخر ويحبوب ويشهد له الحديث الشريف وأسألك شوقا إلى  
 لقاءك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة أي غير مشوب بشئ من العلل الدنيوية والدنيوية يظهر أن معنى  
 الشهادة ومعنى الموت بمحل شريف ليس من تمنى الموت بل تمنى صفة أو لازم له عند عروضة هذا إذا تمنى  
 ذلك وأطلق وأما إذا تمنى ما ذكر وقبده بنحو سفر أو سنة مخصوصة فهو من تمنى الموت كما هو ظاهر في  
 عرش ولا يتأتى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمنى حالا أو في وقت معين أما بدون ذلك فيمكن جملة على أن  
 المعنى إذا توفي تني فتوفي شهيدا أو في مكة الخ كما قيل به في الجواب على قول سيدنا يوسف صلى الله عليه وسلم  
 على نبينا وعليه توفي مسامحا والحقني بالصالحين وبجاء بعضهم أن الدفن بالمدينة المنورة أفضل منه بمكة  
 المشرفة لعظم ما جاء فيه ما هو ظاهر كلام الأئمة برده ولعل ذلك على القول بتفضيل المدينة على مكة وقيل بجواب  
 بأن تفضيل مكة عليها بمعنى أن العمل بها أكثر أو بآمن العمل بالمدينة لا غير وهو لا يتأتى أن لمن دفن  
 بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن بمكة أو يؤيده ما ورد في بعض الأحاديث المقتضى أفضلية الدفن في  
 الطائف على الدفن في بيت المقدس مع انه أفضل من الطائف كما هو معلوم فليتأمل (قوله والفرق) أي بين  
 كراهة التمني عند الضرر النازل به وعدمها عند عدمه (قوله أن التمني مع الضرر) أي مع عدم خوف الفتنة في  
 الدين كما مر (قوله يشعر بعدم الرضا بالقضاء) أي والتبرم به فكره لهذا الأشعار (قوله بخلافه بدونه) أي بخلاف  
 التمني بدون الضرر لا شعار بذلك أصلا بل هو حينئذ دليل على الرضا كما مر عن التحفة ويسن للربض التداوى  
 للأخبار الصحيحة كخبر البخاري لكل داء دواء فان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء وخبر أبي داود وغيره  
 أن الأعراب قالوا يا رسول الله أفبتداوى فقال نداء أو وافان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهرم وفي رواية  
 ما أنزل الله داء الا أنزل له دواء جهسه من جهله وعلمه من علمه فاعلمكم بالبيان البقر فاتها من كل الشجر  
 أي تأكل وفي الحديث عليكم بالحبة السوداء فان فيها شفاء من كل داء الا السام يربد الموت فان تراء التداوى

اللهم احيني ما كانت الحياة  
 خيرا لي وأمتني ما كان  
 الموت خيرا لي للخبر  
 الصحيح بذلك أما تمنيه  
 عند خشية الفتنة فلا يكره  
 وكذا عند عدم الضرر  
 والفرق أن التمني مع  
 الضرر يشعر بعدم الرضا  
 بالقضاء بخلافه بدونه



توكلا فضيلة كافي المجموع ونقل عن فتاوى ابن البري أن من قوى توكله فالترك له أولى ومن ضعف  
 يقينه وقل صبره فالمداد أله أفضل واستحسنه الأذرى واستظهر السيد عمر البصرى أفضلية التداوى  
 مطاقا لانه سنته صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا ودعوى أنه شريع محض تكاف لاجل عليه ونقل القاضي  
 عياض الاجماع على عدم وجوب التداوى ويقارن وجوب كل الميتة للضطر واساغة اللقمة بالنحر بأننا  
 لا تقطع بإفادته بخلاف ذنبك (قوله ويكره كراهه أى المريض) أى الإلحاح عليه وان علم نفعه له بمعرفة طبيب  
 وليس المراد به الا كراه الشرعى الذى هو التمسك بقربة عاجلة طامعا الى آخره وطمع ع ش (قوله  
 على تناول الدواء والطعام) أى والشراب (قوله لحديث لا تكرر هو امرضاكم على الطعام) أى والشراب  
 وهو ثابت في الحديث وكانه سقط من الناسخ قال الحنفى أى اذا امتنعوا من الاكل أو الشراب للمرض الذى  
 قام بهم فلا تكرر هوهم قال الموفق ما كثروا هذه الكلمة النبوية للأطباء لان المريض اذا عاف الطعام  
 أو الشراب فذلك لاستغال طبيعته بمجاهدة مادة المرض أو سقوط شهوته لقوة الحار الغريزى وكيف كان  
 لا يجوز إعطاء الغذاء في هذه الحالة انتهى فليتم (قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم) أى بخدمهم بما يقع موقع  
 الطعام والشراب فهو كناية عن حفظ أجوافهم من الضرر لاحقية ذلك وقال الحكيم الترمذى فى نوادر  
 الاصول معناه عندنا أن يظهر قلوبهم من دنس الذنوب فاذا ظهرهم من عليهم باليقين فاشبعهم وأرواهم  
 فذلك اطعامه وسقياه لهم ألا ترى أنه يمكث الايام الكثيرة فلا يدوق شيئا ومعه قوة ولو كان ذلك فى أيام الصحة  
 لضعف عن ذلك ويجز عن مقاساته والصبر عليه (قوله لكنه ضعيف) أى هذا الحديث ضعيف كما قاله  
 البيهقى وغيره وان ادعى الترمذى حسنه والحاكم انه صحيح وقدم الاول لان معه زيادة علم بالجرىح للراوى  
 (قوله ولذلك) أى لاجل ضعف الحديث (قوله كان المعتمد أن ذلك) أى كراه المريض على تناول الدواء  
 والطعام (قوله خلاف السنة لا مكره) أى فضلا عن الحرمة ومن ثم لم يعبر النوى فى المجموع بكرهه بل  
 باستحباب تركه ومعلوم أن محل ذلك اذا لم يعلم تضرره بذلك والا فيحرم كما هو ظاهر (قوله واذا حضره  
 الموت) هذا شروع فى آداب المحتضر وهو بصيغة اسم المفعول من حضره الموت ولم يمت قال الشيخ عميرة  
 أخذنا من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدكم الموت (قوله أى أماراته) أى علامات الموت فالامارات جمع  
 أمارة بفتح الهمزة بمعنى علامة وأما بكسرهما فعناها الولاية وليس مرادها (قوله ألقى على شقه الايمن) أى  
 أضجع عليه وينبغي كما قاله الماوردى وغيره تقديم التلقين إلا أن على هذا الاضجاع ان لم يمكن فعلهما معا  
 لان النقل فيه أثبت ولعظم فائده ولا يحصل الزهوق ان اشتغل بالاضجاع فان أمكن جمعهما فعلا معا كما  
 قاله التاج بن الفر كاح الغزارى (قوله وجعل وجهه الى القبلة) أى اجاعا ولانه صلى الله عليه وسلم لما قدم  
 المدينة سأل عن الرأى بن معرو ورضى الله عنه فقالوا توفى فى صفر وأوصى بثلثه لك وبأن يوجه للقبلة اذا  
 احتضر فقال أصاب الفطرة وقدر ددت ثلثه على ولده ثم ذهب صلى الله عليه وسلم فصلى عليه وقال اللهم اغفر  
 له وأدخله جنتك وقد فعلت رواه الحاكم وصححه (قوله كالوضع فى اللحد) تشبيهه فى القائه على الايمن وجعل  
 وجهه الى القبلة (قوله فان تعذر فاليسر) أى فان تعذر الالقاء على الشق الايمن لضيق مكان أولعلة فى جنبه  
 الايمن أو نحوهما ألقى على الشق الايسر وجعل الخ (قوله لانه) أى الالقاء على الايمن أو الايسر فهو تلييل لهما  
 معا (قوله أبلغ فى الاستقبال من القائه على قفاه) أى المحتضر وقدم الايمن على الايسر لشرف الاول ولما روى  
 الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أوى الى فراشه نام على شقه الايمن وروى أحمد وأبو داود وادان فاطمة  
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها استقبلت عنده موتها القبلة ثم توسدت بيمينها (قوله واليسر  
 القاءه على الايسر) أى والايمن معاملة فيه مما مثلا (قوله فعلى قفاه يلقى) هذا هو الصحيح ومقابلته يقول ان  
 هذا الالقاء على القفاه مقدم على الاضجاع بنوعيه قال الامام وعليه عمل الناس ووسط فى شرح المذهب بينه  
 وبين الاضجاع على الايمن عند تعذره بالاضجاع على الايسر الى القبلة وظاهر انه اذا قيل بالالقاء على القفاه

(و) يكره (اكرهه) أى  
 المريض (على تناول  
 الدواء) والطعام لحديث  
 لا تكرر هو امرضاكم على  
 الطعام فان الله يطعمهم  
 ويسقيهم لكنه ضعيف  
 ولذلك كان المعتمد أن  
 ذلك خلاف السنة لا مكره  
 (واذا حضره الموت) أى  
 أماراته (ألقى على شقه الايمن)  
 وجعل وجهه الى القبلة  
 كالوضع فى اللحد (فان  
 تعذر فاليسر) لانه أبلغ فى  
 الاستقبال من القائه على  
 قفاه (والا) يتيسر القاءه  
 على الايسر (فعلى قفاه) يلقى

(قوله لكنه ضعيف) قال  
 فى شرح العباب وان  
 ادعى الترمذى حسنه  
 والحاكم انه صحيح  
 (قوله على شقه الايمن) قال  
 فى التحفة قال فى المجموع  
 والعمل على المقابل الخ أى  
 وهو ان يلقى على قفاه

أولاً فتعذر بضم جمع على جنبه إلا بمن (قوله ويجعل وجهه وانحصاه) بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرها كما  
 في التحفة زاد في الإيعاب تثليث الهمزة فقيه تسع لغات من ضرب ثلاثة في ثلاثة والأشهر الأوفى فتح الهمزة  
 والميم معاً بل هو الذي اقتصر عليه في القاموس والمصباح كما سيأتي على الأثر (قوله وهما) أي الانحصان  
 (قوله بطون رجليه) هذا هو المراد هنا والأخفية هما المنخفض من أسفلها كما قاله النووي في دقائه وهو  
 ما ارتفع عن الأرض من باطن الرجل في القاموس والانحص من باطن القدم ما لم يصب الأرض وكان صلى  
 الله عليه وسلم انحصان الانحصين وفي المصباح ونحو القدم خصان من باب تعبان ارتفعت عن الأرض فلم  
 تمسه فالرجل انحص القدم والمرأة انحصاه واجمع خص من أجر وجرأ وجرأ لأنه صفة فان جمعت القدم  
 نفسها قلت الانحاص مثل الأفضل والأفضل اجراء له مجرى الاسماء فان لم يكن بالقدم خص فهو رعاء براء  
 وعاء مشددة ومهملتين وبالمد (قوله لأن ذلك هو الممكن) تعليل للإلقاء على القفال المذكور (قوله ويرفع  
 رأسه قليلاً بشئ) أي كأن بوضع تحت رأسه شئ مرتفع كخلة (قوله ليستقبل بوجهه) أي للقبلة تعليل  
 لرفع رأسه ويسن أن يقرأ عنده يس بتمامها الخبر اقرؤا على موتكم يس رواه أبو داود وابن حبان وصححه وقال  
 المراد به من حضره الموت يعني مقدماته لأن الميت لا يقرأ عليه ويؤيده ما في خبر غريب ما من مريض يقرأ  
 عنده يس إلا مات، رياناً ودخل قبره رياناً لكن أخذ ابن الرفعة بقضية الخبر الأول قال في التحفة وهو أوجه  
 في المعنى إذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسماع  
 القرآن وحصول بركته له كالحى وإذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى وقد صرح جواباً بأنه يتدب للزائر  
 والمشيح قراءة شئ من القرآن قال في النهاية ولك أن تقول لا مانع من أعمال اللفظ في حقيقة ومجازة فحيث  
 قيل بطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذنا بظاهر الخبر وكأن معنى لا يقرأ على الميت  
 أي قبل دفنه إذا المطلوب الآن الاشتغال بتجهيزه أما بعد دفنه في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور  
 فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها الخ والحكمة في قراءة يس اشتغالها على أحوال القيامة  
 وأحوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للثبات  
 ويؤخذ من هذه الحكمة استحباب قراءتها عنده جهراً واستحب بعض الأصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد  
 بتمامها القول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنها تموتن خروج روحه وأخذ منه استحباب السر هنا قال  
 ع ش ولو أمره المحتضر بالقراءة جهراً لأن فيه زيادة لإلزامه وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها جهراً فله يقدم يس  
 لصحة حديثها ثم الرعد فيه نظر وينبغي أن يقال بمراجعة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر بأحوال  
 البعث قرأ سورة يس والقرآن سورة الرعد (قوله ويلقن ندباً لا اله إلا الله) ظاهر كلامهم هنا يشمل غير  
 المكاف فيسن تلقينه وهو كذلك سواء المميز وغيره وفرق الزركشي بين ما هنا وعدم ندب تلقينه بعد الدفن  
 مطلقاً بأن هذا المصاحبة ثم لا يفتن الميت وغير المكاف لا يفتن قال سم وانظر لو كان أي المحتضر نبياً  
 والإوجه أنه لا محذور من جهة المعنى أي لأن الأنبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة واستبعدة  
 الشرواني (قوله للامر به في خبر مسلم) أي وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرها عن أبي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله إلا الله أي فهم وهم هذه  
 الكلمة المشرفة قال النووي أي من قرب موته وهي من باب تسمية الشئ باسم ما يصير إليه كقوله أنى أراى  
 أعصر نخراً (قوله ولا تسن زيادة محمد رسول الله) هذا هو المعتمد الذي عليه الجمهور وصححه النووي في  
 الروضة وقال جمع منهم الطبري أن زيادته أولى لأن المقصود موته على الإسلام ولا يسمى مسلماً إلا بما  
 وسأى رده مع ما فيه ونقل الشيخ عميرة عن بعض المتأخرين أن يستحسن أن يلقنه بالشهادتين أو لا ثم  
 يقتصر بعد ذلك على لا اله إلا الله انتهى وفيه نظر لقولهم لا أتى أنه إذا قلنا لم يعد عليه فليتل (قوله لأنه  
 لم يرد) تعليل لعدم سن الزيادة المذكورة (قوله مع أن هذا مسلم) أي أن هذا المحتضر مسلم وإنما المقصود

(و) يجعل (وجهه  
 وانحصاه) وهما بطون  
 رجليه (للقبلة) لأن ذلك  
 هو الممكن (ويرفع رأسه)  
 قليلاً (بشئ) ليستقبل  
 بوجهه (ويلقن) ندباً  
 (لا اله إلا الله) للامر به في  
 خبر مسلم ولا يسن زيادة  
 محمد رسول الله لأنه لم يرد  
 مع أن هذا مسلم

ختم كلامه بـ لا اله الا الله ليحصل له الثواب الا تاتي وبهذا يريد ما قاله هؤلاء الجمع لكن انتصر لهم السيد عمر  
 البصري بأنه لا يحمل له لان من البين الواضح أن مراد الجمع المذكور بالاسلام والمسلم الكمال ولا بعد في  
 حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كالتيمة والرديق لكلمة التوحيد وورد في كثير  
 من الاحاديث الاقتصار على لا اله الا الله مع القطع بأن الحكم المرتب عليها من النجاة من النار ودخول الجنة  
 مشروط بزيادة محمد رسول الله وانما ترك التصريح بها اكفاء بوضوح المراد فليكن ما نحن فيه من هذا  
 القيل فليتامل (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا التعليل أي من مفهومه وعبارة غيره ويؤخذ منه ما يحسنه  
 الاسنوي أنه لو كان كافراً اتقن الشهادتين الخ (قوله يلقن الكافر الشهادتين) أي قطعاً مع لفظ أشهد  
 لوجوبه أيضاً لا يصير مسامحة الإيهام تحفة (قوله ويؤمر بهما) أي وجوباً كما قاله الشهاب الرملي أن  
 رجب اسلامه والافند باقال ع ش وظاهره وان بلغ العرخرة ولا يبعد فيه لاحتمال أن يكون عقله خاضعاً  
 وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا نرتب عليه أحكام المسامحة حينئذ (قوله لا اتباع) أي الذي رواه البخاري  
 في قصة الخادم اليهودي وقد مرتقل لفظها في مبحث العيادة (قوله ولا يلح عليه أي على المسلم) بالبناء للفعول  
 من الالتحاح قال في المصباح ألح السحاب المحادام مطره ومنه ألح الرجل على شيء إذا أقبل عليه مواطياً  
 (قوله ولا يقال له قل) أي ولا أشهد لان المقصود كونها آخر كلامه ليفوز مع السابقين أو بعدم الحساب  
 أو بتقدمه على من لم يقل مثله وعليه جل الحديث الا تاتي (قوله لا يأتى ذلك) أي بالالتحاح وقوله قل  
 فرمى بكلمة بما لا ينبغي أشده ما يقاسى حينئذ ومن أحسن ما تنفق للإمام أبي زرعة الرازي أنه لما احتضر كان  
 عنده أبو حاتم ومحمد بن أسلم فتأدبا واستحييا أن يلقاه فتذكر أحاديث التلقين فمأسا قاسندهما أرجح عليهما  
 فمد أبو زرعة وهو في حالة التزعزع فذكر سنده إلى أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر  
 كلامه لا اله الا الله فخر جت روحه مع المصطفى أن يقول دخل الجنة فأعظم به من توفيق وأبو زرعة ومحمد  
 ابن أسلم المذكوران من أجلاء الحفاظ وهما المستمليان الحديث من سيدنا علي الرضا لما دخل لنيسابور  
 فقال حدثني أبي موسى الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن أبيه علي زين العابدين عن  
 أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قال حدثني حبيبي وقررة عيني رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال حدثني جبريل قال سمعت رب العزة يقول لا اله الا الله حصني فمن قامه داخل حصني ومن دخل  
 حصني آمن من عذابى قال الامام أحمد بن حنبل رحمه الله لو قرأت هذا الاسناد على مجنون لبرئ من جنه  
 (قوله بل يذكر الشهادتين) أي كلمة لا اله الا الله (قوله بين يديه) أي المحتضر (قوله ليتذكرها) أي المحتضر  
 الشهادتين فذكرها بلسانه كما هو الأفضل لما أتى (قوله أو يقال ذكر الله مبارك) أي وأفضل الذي ذكر لا اله  
 الا الله (قوله فلنذكر الله تعالى جميعاً) أي ولا يأمره به أي يكره له ذلك ويتنبى لمن عنده أن يذكرها أيضاً  
 ويكره للحائض أن تحضر المحتضر وهو في التزعزع لما ورد أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا  
 جنب ويؤخذ من ذلك أن الكلب والصورة وغير الحائض ممن وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الرواق  
 واللباب بلا يجوز بدل يكره أي لا يجوز جوازاً مستوى الطرفين فيكره قال الجيلي ويستحب تحريمه ماء بل  
 يجب كما يحسنه في التحفة أن ظهرت أماره تدل على احتياجه له كان يمشى إذا فعل به ذلك وذلك لان العطش  
 يغلب حينئذ لشدة الفزع ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بماء زلال ويقول قل لا اله غيرى حتى أسقيك منه  
 فان قال ذلك مات على غير الإيمان ان كان عقله حاضراً نسال الله سبحانه وتعالى من فضله الثبات لنا  
 وللمسلمين عند الممات (قوله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) كذا في النهاية وغيرها واعترضه  
 سم بأنه قد يقتضى هذا التمثيل أن اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخير  
 والله أكبر عنها ورده ع ش بمنع أنه يقتضى ذلك لجواز أن المراد أنه اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة  
 الشهادتين فقطق بها قال ومع ذلك قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذي ذكر  
 لما كان من توابع كلمة الشهادتين عند كونه منها انتهى وعبارة الكردى في الكبرى والظاهر أن  
 المراد أنه يقول الملقن ليتذكر المحتضر الشهادتين فأتى بها لان المراد أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وهو

ومن ثم يلقن الكافر  
 الشهادتين ويؤمر بها  
 للاتباع (ولا يلح عليه) أي  
 على المسلم (ولا يقال له قل)  
 لأن أذى بذلك بل يذكر  
 الشهادتين بين يديه ليتذكرها  
 أو يقال ذكر الله مبارك  
 فلنذكر الله جميعاً سبحان  
 الله والحمد لله ولا اله الا الله  
 والله أكبر

(قوله فتذكر الله جميعاً  
 الخ) كذلك في شرحي البهجة  
 والروض لشيخ الاسلام  
 والنهاية والظاهر أن المراد  
 أن يقول الملقن ذلك ليتذكر  
 المحتضر الشهادتين فيأتى  
 بها لان المراد أن يكون  
 آخر كلامه لا اله الا الله  
 وهو لو قال ماذا يكون  
 آخر كلامه التكبير دون  
 التهليل فتنبه له فأتى لم أقف  
 على من نبه عليه وفي  
 التحفة بسن اذا تكلم ولو  
 يذكر أن يعيده ليكون  
 آخر كلامه الشهادتين وقال  
 الشوبري نقلاً عن الخادم  
 ولو كلاماً من سيادت عليه  
 قرينه أو أطلق عليه ولى

لوقال ما ذكر يكون آخر كلامه التكبير دون التهليل فتنبه له فاني لم أقف على من نبه عليه انتهى وفي الصغرى مثله وكان لم يستحضر كلام ع ش المذكور (قوله والافضل تلقين غير الوارث) أي لثلاثتهم بالاستعجال قال الشيخ عميرة وع ش لو كان أي المحتضر فقير الاشئ عنده فالوجه أن الوارث كغيره وقال القليوبي أي شأنه ذلك أي الاتهام بالاستعجال وان لم يكن له ارث قال وينبغي تعلق الحكم بالهمة لغير الوارث قائل (قوله والعدو والحاسد) أي ممن هو منهم بالاستعجال (قوله ان كان ثم غيره) أي غير من ذكر من الوارث ومن بعده فالاولى غيرهم وهو تقييد للافضلية (قوله والافقنه) أي وان اتهمه كما بهشه الاذرى قال في التحفة فان حضر عدو و وارث فالوارث لانه أشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم أشفقهم قال ع ش بقي ما لو حضر العدو والحاسد وينبغي خاصة تقديم الحاسد لان ضرره أخف من ضرر العدو (قوله فاذا قالها) أي المحتضر كلمة لا اله الا الله قال في التحفة وبحث تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ماتكم به صلى الله عليه وسلم مردود بأن ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختار انتهى والرفيق الاعلى قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فعناه أسألك يا الله ان تسكنني أعلا مراتب الجنة وقيل معناه ان يلقاه بالرفيق بأعلى الرفيق من أسماء الله تعالى الحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله فلو أنى الملقن بذلك لم تحصل سنة التلقين لكنه غير مكروه كما بهشه ع ش (قوله لم يعد عليه) أي فلا يزداد التلقين على مرة كما نقله النووى عن الجمهور وقال جماعة منهم سليم الرازى والحاملى وصاحب العدة يكره ثلاثا ولا يزداد عليها وعلى الاول فان ذكرها ولم يتكلم فذلك والاسكت الملقن هنية بسير اسم بعيدا كما استظهره بقضهم (قوله حتى يتكلم فاذا تكلم) أي المحتضر (قوله ولو لم يتكلم كلام الدنيا) أي كالحد والتسبيح وأشار بلوالى خلاف الصيمرى فيه واعتدله الخطيب في المعنى عبارته فان قالها لم تعد عليه مالم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمرى بخلاف التسبيح أو نحوه لانه لا ينافى ان آخر كلامه لا اله الا الله أي من أمور الدنيا (قوله أعيدت عليه) أي بكيفيتها السابقة (قوله للخبر الصحيح) أي رواه أبو داود والحاكم وأحمد في المستند عن معاذ بن جبل رضى الله عنه مرفوعا (قوله من كان آخر كلامه) أي ولو النفس فيشمل ما لو استحضر ذلك بقلبه وان لم يتلفظ به وبه صرح في الخادم كما أفاده بعض المشايخ ونقله في الإيعاب عن الزركشى شو برى قال الكردى في الكبرى وفي هذا فسخة فان المحتضر قد لا يستطيع النطق بالشهادة ويجوز في آخر الزرع والنصب والاول أفصح كما قاله ع ش (قوله لا اله الا الله) في محل نصب على الاحتمال الاول ورفع على الثاني (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسقا بدخلها ولو بعد عذاب وان طال خلافا للكثيرين من فرق الضلال كالمعتزلة والخوارج ولا يقال اذا كان عندنا معاشر أهل السنة ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وانه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا التلقين عند الموت كلمة التوحيد حيث كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه من الدنيا لا نقول لعسل كونها آخر كلامه قرينة أنه ممن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار أصلا كما جاء في اللفظ الا خرج حرم الله عليه النار واذا كنا لا نمنع ان يعفو الله عن بعض عصاة المسلمين ولا يؤخذ به بنو به فضلامته واحسانا فلا يستبعد أن الله تعالى ينصب النطق بكلمة لا اله الا الله آخرة حياة المسلم علامة دالة على أنه من أولئك الذين يعفو عن خطيئاتهم أفاده ابن السبكي فاحفظه فانه ينقذ (قوله فاذا مات غمض نداء عينا) أي لثلاثين منظره فيسأله الظن ولما في مسلم انه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سامة رضى الله عنه وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر فضج ناس من أهله فقال لا تدعوا على أنفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون ثم قال اللهم اغفر لابى سامة وارفع درجته في المهتدين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه وقوله شق بصره بفتح الشين وضم الراء وقوله تبعه البصر أي ذهب وشخص ناظره الى الروح أين تذهب وقبض اخرج من الجسد قال الحافظ السبوطى وفي فهم هذا قد يقال ان البصر انما يبصر مادام الروح في البدن فاذا فارقه تعطل الاحساس والابصار والذي ظهر لي بعد النظر ثلاثين سنة أن يجاب

(والافضل تلقين غير الوارث) والعدو والحاسد ان كان ثم غيره والافقنه فاذا قالها لم يعد عليه حتى يتكلم فاذا تكلم ولو بغير كلام الدنيا أعيدت عليه للخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا مات غمض نداء عينا

(قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسقا بدخلها ولو بعد عذاب وان طال خلافا لكثيرين من فرق الضلال كالمعتزلة والخوارج تحفة قال وينبغي كما قال الماوردى وغيره تقديم التلقين على الاضجاع السابق ان لم يمكن فعلمها معا لان النقل فيه أثبت ولعظيم فائدته ولثلاثين حصل الزهوى ان اشتغل بالاضجاع انتهى وسبقه اليه شيخه زكريا وغيره ورأيت نقله عن الإيعاب عن الزركشى ولو النفس فيشمل ما لو استحضر ذلك بقلبه وان لم يتلفظ انتهى وفي هذا فسخة فان المحتضر قد لا يستطيع النطق بالشهادة



بأحد أمرين أحدهما أن ذلك بعد خروج الروح من أكثر البدن وهي بعد باقية في الرأس والعينين فإذا خرج من الغم أكثرها ولم تنته كلها نظر البصر إلى القدر الذي خرج وقد ورد أن الروح على مثال البدن وقد راعضاته فإذا خرج بقيتها من الرأس والعين سكن النظر فيكون قوله لذا قبض معناه إذا شرع في قبضه ولم ينته قبضه الثاني يحمل على ما ذكره كثير من العلماء أن الروح لها اتصال بالبدن وإن كانت خارجة فبرى ويعلم ويسمع ويرد السلام ويكون هذا الحديث من أقوى الأدلة على ذلك والله أعلم بما أراد نبيه صلى الله عليه وسلم قال في التحفة ويستثنى أي حين الإغماض بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ع ش وينبغي أيضا أن يقال مثل ما في الحديث المارقاتداه صلى الله عليه وسلم (قوله وشده لحياة) بفتح اللام كما مر في باب الوضوء (قوله بعصاة عريضة) أي تعم اللحامين مثل المنديل (قوله يربطها فوق رأسه) بضم الباء وكسرها من بابي نصر وضرب أي يشدها فوق رأسه هذا معنى قول المهجته وشده في عصاة لحياة \* قلت يكون ربطها أعلاه

(قوله حفظا لغمه عن الهوام) جميع هامة كدواب جمع دابة وهي ماله سم يقتل كالحية وقد أطلقت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال له دواب الأرض ما بين قلة إلى حية ومنه حديث كعب بن عجرة يؤذيك هوام رأسك والمراد العمل وقد تقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات وهذا هو المراد هنا (قوله وقبح منظره) أي الميت بانفتاح فيه (قوله ولينت عقب مفارقة روحه بدنه) أي عقب موته واختلغوا في الروح فعند المتكلمين جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر ويقال أنه سار في البدن كسريان الماء في العود الأخضر وهو باق لا يفنى وأما قوله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها فتقديره عند موت أجسادها وعند جمع منهم أنه عرض وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حيا والاولى لئلا نلخص فيها لقوله تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلا ولذا قال ابن رسلان في نظم الزبد

والروح ما أخبر عنه المجتبى \* فتمسك المقال فيها أدبا

قال بعضهم وهل هي موجودة قبل خلق الجسد أم لا المعتمد الاول (قوله مفاصله) جمع مفصل بوزن مسجدة ملتقى العظمين من الجسد (قوله فتزد أصابعه إلى بطن كفه) أي من اليدين ويرد أصابع الرجلين إلى بطن قدميه (قوله وساعده إلى عضده) أي وترد ساعده إلى عضده والساعدا سم لما بين المرفق والكف والعضد ما بين المرفق والكف (قوله وساقه إلى فخذه) أي وترد ساقه إلى فخذه (قوله وفخذه إلى بطنه) أي وترد فخذه إلى بطنه (قوله ثم يمدها) أي المذكورات من الأصابع والساعدين والفخذ وهذا معنى قول المهجته \* ولينت مفاصل بالرد \* والمداخ (قوله تسهيل لغسله وتكفينه) تعليل لتلين المفاصل (قوله فان في البدن حينئذ) أي حينئذ كان عقب مفارقة الروح للبدن (قوله حرارة) أي بقية حرارة الحياة (قوله فاذا التبت لانت) أي المفاصل (قوله والالم يمكن تلينها بعد) أي بعد مدة عند اعادة الغسل يعني لم يسهل تلينها الا بمسقة (قوله نعم ان أمكن تلينها) أي المفاصل وانظر موضع هذا الاستدراك وعبارة النهاية ولو اجتناب في تلين ذلك إلى شيء من الدهن فلا بأس الخ وهي أولى فليتأمل (قوله ولو بدهن) أي نحو صابون (قوله اذا احتيج إليه) أي الدهن ونحوه (قوله فلا بأس) أي كما حكاه الامام النووي عن الشيخ أبي حامد والمحامي وغيرهما قال ع ش ظاهره باحثة ذلك ولو قيل بنده حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوده اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل ازراء لم يبعد انتهى وعبارة باعشن ويظهر أنه حينئذ سنة لتوقف سنة التلين عليه اذ لو سأل حكم المقاصد فقولهم لا بأس به حينئذ ظاهره أنه مباح وهو غير ظاهر ومفهوم كلامهم أنه لا حاجة به بأس ولعله مكرور به يعلم فساد عادة جهنم من دهنهم لكل أحد انتهى

(وشده لحياة بعصاة عريضة) يربطها فوق رأسه حفظا لغمه من الهوام وقبح منظره (ولينت عقب مفارقة روحه بدنه) (مفاصله) فتزد أصابعه إلى بطن كفه وساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه وفخذه إلى بطنه ثم يمدها تسهيلات لغسله وتكفينه فان في البدن حينئذ حرارة فاذا لبت لانت والالم يمكن تلينها بعد نعم ان أمكن تلينها (ولو بدهن ان احتيج إليه) فلا بأس

(قوله وتزرع عنه ثياب موته) قال في التحفة نعم بحث الأذرى بقاء قصصه الذي يغسل فيه إذا كان طاهرا إذا لمعنى الزرع ثم أعادته لكن يشمر لحقوه ثلاثين نجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدفئة انتهى واعتمده المغنى وقال مرفى النهاية ثلاثين نجس فساد سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا يغسل فيه أخذ من العلة انتهى وفي التحفة أيضا وسأني أن الشهيد يدفن بثيابه فلا تزرع عنه انتهى وظاهر إطلاق النهاية السابق بخالفه وجرى عليه شيخ الإسلام ذكره يافى شرح الهبة فقال عقب نقله عن الأذرى مانعه وفيه نظر لأن المعنى في زرعها انما هو خوف تغير الميت فلا فرق بين الشهيد وغيره ولا بين ٣٩٢ طهارة القميص وعدمها انتهى وفي شرح العباب للشارح وهو أى ما بحثه الأذرى في

الشهيد طاهرا أن أريد دفنه أو لا فالأولى زرعها ثم أعادتها عند الدفن خشية التغير انتهى (قوله بحيث لا يرى شيء من بدنه) أى يكون الزرع بحيث لا ينكشف منه شيء وعبارة شرح العباب للشارح ووجود

(وتزرع عنه ثياب موته) المحيطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه ثلاثين نجس فساد (ويستر جميع بدنه بثوب خفيف) يجعل أحده طرفه تحت رأسه والاخر تحت رجله اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويوضع على بطنه شيء ثقيل) من حديد كسيف ومراة ثم طين رطب ثم ما تيسر لئلا يتفخ وينبني صون المصحف عنه

الى زرع مامات فيه قال في المجموع بحيث لا يرى بدنه أى شيء منه حال زرعها ويستر بغيرها انتهت (قوله) اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم سجد حين مات بثوب

(قوله وتزرع عنه) أى الميت (قوله ثياب موته المحيطة التي مات فيها) أى سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا يغسل فيه أم لا أخذ من العلة نهاية (قوله بحيث لا يرى شيء من بدنه) أى يكون هذا الزرع بحيث لا ينكشف منه شيء من جسده ويستر بغيرها وهذا تقييد للزرع وعبارة فتح الجواد من غير أن يرى بعض بدنه (قوله ثلاثين نجس فساد) أى الميت قال في فتح الجواد ومنه أى من هذا التعليل يؤخذ أن من قيدوا بالمدفئة الثقيلة مرادهم أن هذه ثيابا كدثرها أكثر وأنه لا فرق بين المحيط وغيره وأن من استثنى القميص الذي يغسل فيه مراده بحيث لا يخشى منه تغير بسبب بقاءه عليه وعبارة التحفة نعم بحث الأذرى بقاء قصصه الذي يغسل فيه إذا كان طاهرا إذا لمعنى الزرع ثم أعادته لكن يشمر لحقوه ثلاثين نجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدفئة وسأني أن الشهيد يدفن بثيابه فلا تزرع عنه انتهى قال في الإيعاب وهو أى ما بحثه الأذرى في الشهيد طاهرا أن أريد دفنه فوراً أو لا فالأولى زرعها ثم أعادتها عند الدفن خشية التغير (قوله ويسترجع بدنه) أى الميت بعد زرع ثيابه المذكورة (قوله بثوب خفيف) أى واحد فقط لا أكثر لئلا يحمله فيسترع اليه الفساد (قوله يجعل أحد طرفيه) أى الثوب (قوله تحت رأسه) أى الميت أن لم يكن محرما (قوله والاخر تحت رجله) أى الميت لئلا ينكشف وأما المحرم فأنما يستر منه ما يجب تكفينه منه وهو ما عدا الرأس في الذكر وما عدا الوجه في الأنثى (قوله اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم) دليل لستر جميع بدنه بالثوب الخفيف في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم سجد حين توفي بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بوزن عتبة نوع من ثياب القطن تنسج باليمن وسجد غطى كذا استدلو به قال ع ش طاهر السباقي يشعر بأنه غطى بعد زرع ثيابه عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك لما اختلفت الصحابة رضي الله عنهم الخ خلافة فلعل المراد هنا انه غطى فوق ثيابه فيكون الاستدلال على مجرد الستر بالثوب لا بقيد كونه بعد زرع الثياب تأمل (قوله ويوضع على بطنه) أى الميت سواء كان تحت الثوب الخفيف المذكور أم فوقه وهو الأولى كما بحثه جمع واعتمده في التحفة وغيرها قال وزعم أخذ من المتن غير صحيح لأن فيه كالأرضية عطفه على وضع الثوب بالواو انتهى لأنهم فلا يقتضي تزيين قال الشر وائى قد يجاب عنه بأن الأخذ انما هو من أسلوب المتن لأن البليغ لا يقدم ولا يؤخر الالئكة انتهى وهو لطيف (قوله شيء ثقيل) قدره الشيخ أبو حامد بعشرين درهما أى تقريرا قال الأذرى وكانه أقل ما يوضع والا فالسيف يزيد على ذلك الخ واستظهر انه ان زاد عليه أقدر الو وضع عليه حيا إذا حرم والا فلا تأمل (قوله من حديد كسيف ومراة) أى وسكين من أنواع الحديد ويوضع نحو السيف بطول الميت كما بحثه الأذرى واعتمده غيره وفي عدهم المراة من أنواع الحديد تحمل تأمل (قوله ثم طين رطب ثم ما تيسر) أى من الأشياء الثقيلة قال في التحفة والظاهر أن هذا الترتيب أى بين نحو الحديد والطين وما تيسر لكمال السنة لا لأصلها نظير ما مر في نذب المسك فالطيب الى آخره عقب الغسل من نحو الحوض وان تقديم الحديد لكونه أبلغ في دفع النفخ اسرفيه (قوله لئلا يتفخ) أى بطن الميت فهو تعليل اسن وضع الثقل فيه (قوله وينبغي صون المصحف عنه) أى يسن أن يصان المصحف عن وضعه على بطن

حبرة أى غطى به وثوب مضاف الى حبرة كسر الحاء وفتح الباء نوع من ثياب القطن ينسج باليمن ويستر جميع البدن محله الميت في غير المحرم (قوله كسيف) قال الأذرى والظاهر أن نحو السيف يوضع بطول الميت وأقله نحو عشرين درهما تحفة (قوله ثم طين) قال في التحفة والظاهر أن هذا الترتيب لكمال السنة لا لأصلها نظير ما مر في نذب المسك فالطيب الخ عقب الغسل من نحو الحوض وان تقديم الحديد لكونه أبلغ في دفع النفخ ليس فيه ثم قال فان قلت هذا الوضع انما يأتي عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع أن كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالمختصر قلت يحتمل أن هنا تعارض مندوب بين الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا لأن مصالحة الميت به

أكثر ويحتمل أنه لا تعارض لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه بنحو ٣٩٣ عصا به وهذا هو الأقرب لكلامهم وإن

مال الأذرى الى الاول حيث قال الظاهر هنا القاؤه على قفاه كما مر قولهم بوضع على بطنه ثقبيل انتهى وسيأتى نحوه مخبراً في كلامه (قوله من غير فرش) قال الشوبرى فى حواشى المنهج يلصق جلده بالسرير (قوله بنداوة الارض) لو كانت الارض صلبة لنداوة عليها لم يكن

احتراماً له والحق به كتب العلم المحترم (ويستقبل به القبلة) كالمختصر فيما مر ولا ينافى ذلك وضع شئ على بطنه لأنه بوضع عليها طولاً ويشتد بنحو خرقه ويندب جفله على نحو سر بر من غير فرش تحته لئلا يتغير بنداوة الارض أو يحتمل على السرير فيغيره (ويتولى جميع ذلك) أى الالتقاء على الشق الايمن وما ذكر بعده (أرفق تحارمه به) المتحد معه ذكره وأنونه

وضعه عليها خلاف الاولى تحفة وعبارة النهاية فإن كانت صلبة فلا بأس بوضعه عليها (قوله أرفق محارمه) ومثله أحد الزوجين بالاولى لوفور شفته تحفة ونحوه النهاية (قوله المتحد معه ذكره) قال فى الامداد ونحوه النهاية أخذ من قول الروضة وغيرها يتولاه الرجال من الرجال

الميت (قوله احتراماً له) أى للصحة فيذكره وضعه عليه قال الأذرى والتمهر به محتمل قال فى التحفة ويتعين الحزم به وإن مس بل أو قرب مما فيه قدر ولو طأهرا أى بحيث يغلب على الظن تأديته الى محاسنة القدر ولو طأهرا أو جعل على كيفية تنافى تعظيمه (قوله وألحق به) أى بالاصحاف فى انباء الصون المذكور عن الميت (قوله كتب العلم المحترم) أى ألحقها به الاسنوى حيث قال وينبى أن يباحق به كتب الحديث والعلم المحترم انتهى وأقره غيره (قوله ويستقبل به) أى الميت (قوله القبلة كالمختصر فيما مر) قد يفهم منه أنه يكون على جنبه والظاهر أن المراد هنا القاؤه على قفاه وجهه وأخصاه الى القبلة ويومئ اليه قولهم بوضع على بطنه شئ "تقبل قاله الأذرى وأقره فى الاسنوى والمغنى قال فى النهاية ويمكن أن يقال لوضعه حالاً أن أحدهما على جنبه كما هنا أى ثقبيل موته ثم جعل على قفاه بعد وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافى وضع شئ لما مر أنه بوضع طولاً أى مع شدة بنحو خرقه انتهى وسيأتى فى كلام الشارح مثله (قوله ولا ينافى ذلك) أى استقباله للقبلة كالمختصر وهذا إشارة الى الجواب عما مر عن الأذرى (قوله وضع شئ على بطنه) أى الميت فاعل لا ينافى أو مفعوله (قوله لأنه بوضع عليها طولاً) تعليل لعدم المناقاة والانساب بما قبله عليه بالتذكير فكانه أنشأه بتأويل معنى الجنائز (قوله ويشد بنحو خرقه) هذا الذى حزم به هنا هو الذى استقر به فى التحفة من احتمالين فى ذلك وعبارتهما فإن قلت هذا الوضع انما يأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع أن كلامهم صريح فى وضعه هنا على جنبه كالمختصر قلت يحتمل أنه هنا تعارض مندو بان الوضع على الجنب ووضع الثقبيل على البطن فيقدم لأن مصلحة الميت به أكثر ويحتمل أنه لا تعارض لا مكان وضع الثقبيل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه بنحو عصا به وهذا هو الأقرب لكلامهم وإن مال الأذرى الى الاول حيث قال الظاهر هنا القاؤه على قفاه كما مر قولهم بوضع على بطنه ثقبيل ومر عن النهاية ما وافقه (قوله ويندب جلده) أى الميت (قوله على نحو سر بر) أى كدكة من الاشياء المرتفعة عن الارض (قوله من غير فرش تحته) يعنى لا بوضع على السرير ونحوه فرش بل يلصق جلده بالسرير (قوله لئلا يتغير بنداوة الارض) تعليل لندب جلده على نحو السرير قال الشوبرى ومنه يؤخذ أن الكلام فى الرخوة وإن وضعه على الصلبة ليس بخلاف الاولى كما فى الكفاية لكن قضية كلام الماوردى وابن أبى هريرة أنه ليس وضعه على مرتفع مطلقاً انتهى وحزم فى التحفة بما فى الكفاية حيث قال ومن ثم لو كانت صلبة لنداوة عاين الم يكن وضعه عليها خلاف الاولى انتهى ومثله فى النهاية قال سم قد ينظر فيه بأن الارض لا تخلو عن نداوة وإن خفيت (قوله أو يحتمل عليه الفرش فيه) أى كالأبجى عليه الخ وهذا تعليل لقوله من غير فرش تحته قال فى المصباح وجبت الحدبة تحصى من باب تعف فهى حامية اذا اشتد حرها بالنار ويمدى بالمهزمة (قوله ويتولى جميع ذلك) أى ندباً (قوله والالتقاء على الشق الايمن وما ذكر بعده) أى معاً التلقين لما مر أن الافضل تلقين غير الوارث وعبارة الايعاب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا قال سم فيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاه أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض بمتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فيتضرر بالمهم وهذا بعده فلا تضرر انتهى وبه تعلم ما فى قوله هنا أى القاء على الشق الايمن (قوله أرفق محارمه به) أى أشدهم رفقا بالميت وظاهر كلامهم الأرفق وإن كان أبعد أولى من غيره ومثل المحارم أحد الزوجين بل أولى لوفور شفته ويتحرى الرفق ما أمكنه فى جميع ذلك (قوله المتحد معه ذكره وأنونه) أخذ من قول الروضة وغيرها يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فإن تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز فلا اتحاد المذكور شرط للندب قال الأذرى وفيه أى فى قول الروضة إشارة الى أنه لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبية ولا بالعكس ولا يبعد جوازهما مع الغض وعدم المس انتهى وأقره الشارح فى الامداد وشيخه فى الفرر واستظهره فى المغنى لكن الرتبى استبعد فى النهاية قال ع ش أى فيحرم لأنه مظنة لرؤية شئ من البدن (قوله

والنساء من النساء فإن تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز ويبحث



المصنف لفظه أولى  
انتهى وأقر الاذرعى الشيخ  
في شرح الهجعة قال في  
المغنى هو ظاهر وفي النهاية  
هو بعيد (قوله ويبادر)  
بفتح الدال (قوله ويحتالوا  
به عليه) عبارة العباب  
وشرحه والابسهل ذلك  
بالطرق السابقة سأل ولية  
غـرماءه ان يحلوه  
ويحتالوا به عليه نص عليه  
الشافعي والاصحاب قال في

(ويدي له) أى عند فعل  
ما ذكر به وفي غير ذلك  
لاحتياجه الى الدعاء حينئذ  
(ويبادر ببراءة ذمته) بقضاء  
دينه (وتنفيد وصيته) حالا  
إن تيسر والأسأل وليه  
غير مائة أن يحلوه ويحتالوا  
به فان فعلوا برئى في الحال  
على خلاف القاعدة  
للحاجة والمصلحة

المجموع وظاهر كلامهم  
براءة بتحمل وليه وفيه  
نظر لان ظاهره أنه مجرد  
تراضيهم على مصـيره في  
ذمة الولي ببراءة الميت  
ومعلوم أن الحوالة لا تصح  
الابرضا المحيل والمحتمل  
وإن كان ضمنا فكيف  
براء المضمون عنه ثم يطالب  
الضامن وفي حديث أبي  
قتادة لما ضمن الدين عن  
الميت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال الآن  
بردت جلده حين وفاء  
لاحين ضمته قاله جوابا عن ذلك وكأنه

ويدي له) أى للبت بالثبات والرجة والمغفرة (قوله عند فعل ما ذكر) أى من التغميض وما بعده ومران  
دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لابي سلمة رضى الله عنه اللهم اغفر لابي سلمة الخ (قوله وفي غير ذلك) أى ويدي له  
في غير ما ذكر كعند الغسل والتكفين وما بعدهما (قوله لا احتياجه الى الدعاء حينئذ) أى حين اذ كان  
بعد الموت قال في الاذكار أجمع العلماء على أن الدعاء للاموات ينفعهم ويصلهم ثوابه واحتجوا بقول الله  
تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وغير ذلك من  
الآيات المشهورة معناها وبالاحاديث كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر لاهل بقيع الفرق ولقوله  
صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر لحينا وميتنا وغير ذلك الخ (قوله ويبادر) بفتح الدال المهملة مبتدأ للمفعول من  
المبادرة وهي المسارعة (قوله ببراءة ذمته) أى من الحقوق التي عليه قال عـش ومن ذلك ما أخذ  
بالمعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوفى الماقد بدل المقبوض كان اشترى شراء فاسدا وقبض المبيع وتلف  
في يده ولم يوف بدله أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من الماقد من ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب  
على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهم ما في الاخرة لم حصول  
القبض بالتراضي نعم على كل منهم ما ائتم الاقدام على العقد الفاسد فتنبه له (قوله بقضاء دينه) أى الميت لخبر  
نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه رواه الترمذي وحسنه ابن حبان والحاكم وصححه والمرازم  
بالنفس هنا الروح ومعلقة بمحبوسية عن مقامها الكريم قال في التحفة وان قال جمع محله فميت لم يخاف  
وفاء أو فميت من عصى بالاستئذانة انتهى وأفادهم هذه الفاية أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخلف وفاء  
وغيره وبين من عصى بالاستئذانة وغيره بوجه بأن ما قالوه ليس قطعا بالاحتياط المبادرة مطلقة تأمل  
(قوله وتنفيذ وصيته) أى استجلا بالخير والدعاء له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين  
وكذا عند المكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجليلها مغنى (قوله حالا  
ان تيسر) راجع للصورتين فيستحب أن يكون ذلك عقب موته وقبل الاشتغال بنفسه وغيره ولا منافاة  
بين ما ذكرناه هنا وما ذكرناه في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين اذا ما هنا في مجرد تقديم  
فعل ما ذكرناه على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورتان المال يسع جميع ذلك فالخامس انه يفرز ما يفي بالتجهيز  
ثم يفعل ما ذكرناه ثم يشتغل بالغسل ونحوه فلي تأمل (قوله والا) أى وان لم يتيسر ما ذكرناه لم يكن في التركة  
جنس الدين أو كان ولم يسهل القضاء منه فورا كما استظهره في التحفة (قوله سأل ولية) أى نداء ومثل  
الولي الاجنبى كفى الايمان (قوله غرماءه أن يحلوه) أى الميت من ديونهم عليه فاذا حلوا برئى قطعا  
(قوله ويحتالوا به) الواو بمعنى أو فلا اشكال على أنه ينبغي ان فعل الحوالة هنا ان يسأل الدائن لتحليل الميت  
تحليلا صحيحا ليرأى يقين وليخرج من خلاف من زعم أن المشهور أن التحمل والضمان لا يصح (قوله اذا  
فعلوا برئى في الحال) أى برئى ذمة الميت حالا بمجرد رضاهم بمصير الدين في ذمة الولي وان لم يحلوه كما صرح  
به كلام الشافعي والاصحاب قال جمع وعصوة ما قالوه من الحوالة أن يقول للدائن أسقط حقلك عنه أو ابرئه  
وعلى عوصته فاذا فعل ذلك برئى ذلك الميت ولزم المترم ما التزمه لانه استدعاء مال لغرض صحيح انتهى وقولهم  
أن يقول الخ مجرد تصوره بل ما تقر بأن مجرد تراضيهم بمصير الدين في ذمة الولي يبرئ الميت فيلزمه وفاءه من  
ماله وان تلقت التركة فتأمل (قوله على خلاف القاعدة) أى اذا الحوالة لا تصح الابرضا المحيل والمحتمل وليس  
هنا ديبان وان كان ضمنا فكيف يبرئ المضمون عنه ثم يطالب الضامن (قوله للحاجة والمصلحة) تعليل  
للبراءة بالحوالة المذكورة مع مخالفتهم للقاعدة قال الزركشى وغيره الاجنبى كالولي في ذلك ولا فرق بين ان  
يخلف الميت تركته والأخذ من الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدين  
حتى قال أبو قتادة رضى الله عنه على دينه وفي رواية صحيحة أنه لما ضمن الدينار بن اللذين عليه جعل صلى  
الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهم ما برى فقال نعم فصلى عليه ويبحث بعضهم ان تعلق الدين بالتركة  
لا يقطع بمجرد ما ذكر بل يدوم رهنهم بالدين الى الوفاء لان في ذلك مصلحة للميت أيضا ونوع فيه ويحجب بأن



جوز فرأوه مبر بالميت في الحال للحاجة أى الى براءة ذمته والمصلحة أى المحقة في ذلك انتهى قال بعضهم وكان صورة ذلك أن يقول رب  
الدين أسقط حقل عن الميت وعلى عوضه فاذا فعل ذلك رب الدين رضى الميت ٣٩٥ ولزم الملزم ما ألزمه لانه استداه

اتلاف ماله لغرض صحيح  
قال واستفدنا من حديث  
أبي قتادة أن الاجنبي كالولى  
في ذلك انتهت عبارتهما  
قال في التحفة وقوله لم أن  
يقول الخ مجرد تصوير لما  
مر عن المجموع أن مجرد  
تراصهم بما يصير الدين في  
ذمة الولى ببر الميت  
فيلزمه وفاؤه من ماله وان  
تلفت التركة وبجث بعضهم  
ان تعلقها بها لا ينقطع

ونجى المبادرة على الوارث  
والوصى عند الطلب  
والتمكن من التركة  
(ويستحب الاعلام بموته)  
للارباء والسمة بذكر  
الاوصاف الغير اللاتقة به  
بل (للصلة) ليكثر المصلون  
عليه الانباع

بمجرد ذلك بل يدوم  
رهنها بالدين الى الوفاء  
لان في ذلك مصلحة لميت  
ونوزع فيه وبجواب بأن  
احتمال أن لا يؤدى الولى  
بمساعده ولا ينافيه ما مر من  
البراءة بمجرد التحمل لان  
ذلك ليس قطعيا بل ظنيا  
فاقتضت مصلحة الميت  
والاحتياط بقاء الحجر  
في التركة حتى يؤدى ذلك

احتمال أن لا يؤدى الولى بمساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لان ذلك ليس قطعيا بل ظنيا  
فاقتضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر في التركة حتى يؤدى ذلك الدين أولان براءته موقوفة فان  
تبين الاداء تحققنا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققنا البقاء والتعلق بالتركة تأمل (قوله) وتجيب  
المبادرة على الوارث والوصى (قوله) أى بقضاء الديون (قوله) عند الطلب (قوله) أى طلب المستحق حقه قال في النهاية  
أو كان قد عصى بتأخير مطلق أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما (قوله) والتمكن من التركة (قوله) أى  
وعند التمكن منها ومثل الدين الوصية في التحفة وبحث الاذرى وجوب المبادرة أى بتنفيذ الوصية عند  
التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا في وصية نحو الفقراء وإذا أوصى بتعجيلها انتهى ومر عن المغنى  
الجزم به (قوله) ويستحب الاعلام بموته (قوله) أى كما صححه النووي في المجموع ويقول من بلغه موته ان الله وإنا  
اليه راجعون وإنا الى ربنا منتقلون اللهم اكتبه عندك في المحسنين واجعل كتابه في حلين واخلفه في أهله  
في الغابرين ولا تخبر منا أحده ولا تقننا بعده وذلك للامرية ر واه ابن السنى من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ  
الموت فزع فاذا بلغ أحدكم وفاة أخيه فليقل الخ ويجوز البكاء على الميت قبل الموت اجماعا لكن الاولى عدمه  
بحضرة المحتضر وكذا بعده ولو بعد الدفن لانه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده ابراهيم قبل موته وقال ان العين  
تدمع والقلب يحزن ولا تقول الامام رضى ر بنا واناعلى فراقك للحزن ونون ر واه الشيخان وزار قبر أمه رضى  
الله عنها فبكى وأبكى من حوله ر واه مسلم والبكاء عليه بعد الموت خلاف الاولى أو مكر وه وقال بعضهم ان  
كان البكاء طيبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجل وان كان لما تقدم من علمه وصلاحه  
وبركته وشجاعته فيظهر استجابته أو لما فات من يره وقيامه بمصالح حاله فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة  
بالله انتهى وهو حسن (قوله) لا للرباء والسمة بذكر الاوصاف الغير اللاتقة به (قوله) أى الميت كنعى الجاهلية  
فانه مكر واللهى عنه ر واه الترمذى وقال حسن صحيح وهو النداء بموت الشخص وذكر مفاخره وما حتره  
ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للهى عنه الكنى محلها حيث لم يوجد معه النذب الا آتى والا حرم  
وحيث جلت على تعجيد حزن أو اشعرت بتبرم أو فعل بمجامع قصدت لها والابان كانت بحق في نحو عالم  
ونقلت عن ذلك كله فهو بالطاعات أشبه فزال كثير من الضعفاء وغيرهم من العلماء بفعلونه وأما  
النذب وهو عدم محاسن الميت مع البكاء نحو واكبه فاه واجبله واسنداه واكرمه فخرام وكذا النوح  
والجزع بضرب صدر ورفع صوت بأفراط في البكاء وغير ذلك قال الامام والضابط كل فعل يتضمن  
اظهار جزع بنا فى الانتقاد لقضاء الله تعالى فهو محرم ولا يعذب الميت بشئ من ذلك ما لم يوص به قال في  
المهجة

ولم يعذب بشئ أحله \* اذا الأوصاهموا بفعله  
لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فان أوصى به عذب وعليه جل الجهو ر خبر الصحيحين ان الميت  
ليعذب ببكاء أهله عليه وفي رواية بما نصح عليه وهو يبين ان مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في  
الروايتين قبلها بمعنى مع أو للسببية واستشكل الرافعى ذلك بأن ذنبه الامر بذلك فلا يختلف عذابه بامتناله  
وعدمه وأجيب بأن السبب يعظم بوجوب المسبب وشاهد خبر من سن سنة سنة وحاصله التزام ما قاله ويقال  
كلما عظم عذابه المتكرر بتكرار الفعل وهو لا يوجد الامع الامتثال بخلاف ما فقد الامتثال  
فليس عليه سوى اثم الامر فقط فليتأمل (قوله) بل للصلاة ليكثر المصلون عليه (قوله) أى على الميت وغيرها كالدعاء  
والترحم وقرعة القرآن له (قوله) للاتباع (قوله) أى فقدر روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه رضى الله  
الدين انتهى كلام التحفة (قوله) للصلاة (قوله) قال في التحفة وغيرها كالدعاء والترحم قال ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للهى عنه  
ومحله حيث لم يوجد معها النذب السابق والاحرم وحيث جلت على تعجيد حزن أو اشعرت بتبرم أو فعلت في مجامع قصدت

لهما والابان كانت بحق في نحو عالم وخلفت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبهه انتهى وكتب المحشي في هامش حاشيته الوسطى قبل الفصل  
الآتي بنحو صفة مانعه فائدة ٣٩٦ في فتاوى الشارح ترك زيارة المريض يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما

أزمنه الملك بقطع سبته  
والاثنان لمدأواته فتخلص  
منه بقوله لا ينبغي أن يدخل  
على مريض يوم السبت  
فتركه إلى أن قال نعم هنا  
دقيقة ينبغي التفتن لها  
وهي أنه رسخ في أذهان  
العامة أن أياماً مشؤمة على  
المريض إذا عيّد فيها ينبغي  
لن علم منه اعتقاد ذلك أن  
لا يعاد في تلك الأيام لأن  
ذلك يؤذي المريض  
ويزيد في مرضه إلى آخر

### فصل في بيان غسله وما يتعلق به

أي كندب التشييف بعد الغسل وكرهه أخذ شعر الميت وظيفه وأحقيه الرجال بالرجال الخ وإذا تيقن موته  
استحب المبادرة بالغسل ونحوه حيث لم يخش التحريم والأوجبت كما هو ظاهر وذلك لما رواه أبو داود أنه  
صلى الله عليه وسلم لما عاد طلحة بن البراء رضي الله عنه وانصرف قال ما أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت  
فإذا مات فاتوني به حتى أصلي عليه وعجلوا به فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله وإنما يجب  
المبادرة مطلقاً للاحتياط للروح الشريرة لا احتمال الأغواء ونحوه وقد توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين  
ضجوة ودفن في خوف الليل من ليلة الاربعاء وقد ذكر والموت أمارات كثيرة منها استرخاء قدم وامتداد  
جلدة وجهه وميل أنف والخلاع كف وانخفاض صدغ وتقلص خصيتيه مع بدلي جلدها قال في التحفة  
ومني شك في موته وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير رجع ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تفيد حيث لم  
يكن هناك شك خلافاً لما يرويه كلام شارح وقد قال الأطباء أن كثير من يموتون بالسكتة ظاهراً يدفنون  
أحياء لأنه يعزادراك الموت الحقيقي مما لا على أفاضل الأطباء وحينئذ فيتمين فيها التأخير إلى اليقين بظهور  
نحو التغير فتنبه له (قوله غسله) أي الميت (قوله أن كان مساماً غير شهيد) أي وغير سقط على تفصيل سيأتي  
(قوله وان غرق) أي فيجب غسل الغريق على الصحيح المضمون كما قال الشيخان لأنما مورون  
بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بعلنا قال سم لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا  
يقال مخاطب بالفرض غير مجاوز أنه إنما خطب غيره بذلك لمعجزة فإن أتى بذلك كرامة كفي انتهى وهل  
يجري ذلك في التكفين والصلاة والدفن الظاهر نعم فليحرقوا بعضهم أن سيدتنا فاطمة رضي الله عنها لما علمت  
بنور الكشف أنها مقبوضة غسلت نفسها وتطيبت وتجملت بأحسن ثيابها وقالت لا تغسلوني فاني مقبوضة  
الآن وإن كان ذلك لا يسقط الفرض عنا لأن قولها لا تغسلوني مذهب محببي فلا يكون حجة على غيره وحكي  
أن سيدنا عبد الله المنوف غسل نفسه بعد موته كرامة كما نقل أيضاً عن سيدي أحمد البدوي نفعنا الله به (قوله  
وتكفينه ولو كافراً) أي غير حر بي (قوله والصلاة عليه أن كان مساماً غير شهيد) أي بخلاف الكافر والشهيد  
(قوله ودفنه) أي وما لحق به كالقائه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض بشرطهما الآتي (قوله وحمله)

فصل في بيان غسل  
الميت وما يتعلق به (غسله)  
ان كان مساماً غير شهيد  
وان غرق (وتكفينه) ولو  
كافراً (والصلاة عليه) ان  
كان مساماً غير شهيد  
(ودفنه) وحمله

ما أطال به في فتاويه وذكر  
الشارح في كتابه الأمانة  
فيما جاء في المرض والعبادة  
لوقيل بكرهه الأمانة في  
تلك الأيام لم يبعد ما فيه  
من الإيذاء حينئذ وظاهر  
أن العبرة في التأذي وعدمه  
بالمريض نفسه لأن  
السنة لا تترك لكرهه الغير  
لهما انتهى ومنه نقلت  
فصل في بيان غسله  
وما يتعلق به (قوله  
ودفنه) أي وما لحق به

الاولى

كالقائه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض بشرطهما

(قوله وحمله) كان سبب عدم ذكر المصنف له وإن كان ذكره غيره أنه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه تحفة أو أنه من لازم  
دفنه فاستغنى به عنه انتهى سم قال غيره وهو جواب حسن جدا

الاولى تقديمه على ودفعه كما صنع كذلك في التحفة قال اعتذار عن عدم ذكر المنهاج للحمل وكان سبب عدم ذكره انه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه قال جمع منهم سم أو أنه من لازم دفعه غالبا فاستغنى به عنه واستحسن بعضهم هذا جدافا فلينأمل (قوله ولو كافرا) أي غير الحرابي قال الشيخ خضر حاصل هذه المسئلة أن الصلاة على الكافر حرام مطلقا والغسل جائز مطلقا والتكفين والدفن إن كان له ذمة أو عهد وجبا والافلا ومثل الحرابي المرد (قوله فروض كفاية للاجماع) أي على ما حكاه الشيخان وتبعه غالب المتأخرين قال الحافظ في الفتح وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور جدافا عند المالكية حتى إن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ولكن الجمهور على وجوبه انتهى قال الشهراني بعد حكايته قول أصبغ من أصحاب مالك أن الصلاة على الميت سنة ما نصه ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لأن السنة في اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف والله أعلم (قوله والمخاطب بذلك) أي بما ذكر من الامور الخمسة ويعبر عنها بتجهيز الميت وبه عبر شيخ الاسلام في المنهج (قوله كل من علم بموته) فهذا هو الصحيح المشهور وعبارة الاسني وهل المخاطب بذلك أقارب الميت ثم عند عجزهم أو غيبتهم الأجانب أو الكل مخاطبون بالترتيب فيه وجهان حكاهما الجيلي وهو غريب والمشهور عموم الخطاب لكل من علم بموته (قوله أو قصر في العلم به) أي بموته لكونه بقر به وينسب في عدم البحث عنه الى تقصير وقد نصير هذه الامور فرض عين بأن لم يعلم بحال الميت الا واحدا ولم يكن ثم غيره قال الماوردي فيصير ذلك من فروض الاعيان بالخصوص ومن فروض الكفايات بالعموم ولذا قال بعضهم تعينه حيث عارض لا يخرج عنه عن كونه فرض كفاية في ذاته تأمل (قوله سواء أقاربهم وغيرهم) أي فلا فرق بينهم وقضية اطلاقهم أنه يجب علينا تحصيل ما يقبل به بشرأ وغيره حضرا أو سفرا وفي فتاوى البغوي أنه اذا لم يكن له ماء ييممه الرفقة ولا يلزمهم شراء الماء وان كان ثمة فاضلا عن حاجاتهم أو كان معهم ماء فاضل لا يجب على الرفيق بذله لغسل الميت لأن له بدلا وهو التيمم كما لا يجب في الحياة لاجل الطهارة وحزم بأنه يجب بذل الكفن ولو جحنا لانه لا بد له قال الاذري ولعل ما ذكره في التيمم خاص بالسفر ان سلم له ويحتمل أنه لا فرق عنده وهو الأقرب الى كلامه قال سم ووجه اطلاق البغوي أنه يجعل الميت كالحي والحي لا يجب على غيره بذل الماء لطهارته وتصح طهارته بالتراب مع وجود الماء مع غيره الممتنع من بذله له لكن ما ذكره أولا من أنه لا يلزمهم الشراء وان كان ثمة فاضلا قد يشكل الآن يقال لما كان له بدل سووحو ولم يجب عليهم وجه هذا اعتذار الرمي بدية ثم مال الى اللزوم وأن ما قاله البغوي مبني على قوله ان السبد لا يجب عليه في السفر أن يشتري لريقه ماء الطهارة والاوجه خلافه فلينأمل (قوله فان فعله أحدنا) أي جنس المكلفين تقرير على المتن (قوله ولو غير مكاف) أي فيكفي غسل المميز وتكفينه بل نقل عن المجموع أنه يكفي بفعل المجنون قال في الايعاب ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحمل ولدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافية تعليلهم اجزاءه من الكافر بأنه من جملة المكلفين الا أن يجاب بأن هذا لا يقتضي المنع في غير المميز والا لا يقتضي المنع فيه أي المميز أيضا لانه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل (قوله لا من الملائكة) أي فلو شوهدت الملائكة تغسله لم يكف لانهم ليسوا من جملة المكلفين أي بالفرع فلا ينافي قول جمع أنهم يكفون بالإيمان ببينا صلى الله عليه وسلم بناء على أنه مرسل اليهم وهو المختار وإنما كفي ذلك في الدفن لحصول المقصود منه وهو الستر أي مع كونه ليس بصورة عبادت بخلاف الغسل فلا يقال المقصود منه النظافة أيضا بل عدم وجوب نيته تحفه (قوله أو الجن) أي فلا يكفي تقسيمه على الأوجه خلافا لجمع لا لا تقطع بأن غسل الميت من الفروع التي كفوا بها لم لا ومثل الغسل الصلاة بخلاف التكفين والحمل والدفن فاستأنفى منهم كالملائكة (قوله سقط الخرج عن الباقي) أي وان كان

الخلاف مشهور جدافا عند المالكية حتى إن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ولكن الجمهور على وجوبه انتهى وعبر في شرح المنهج بقوله بالاجماع في غير القاتل وبالقياص عليه في القاتل انتهى وفي شرح العباب للشارح للاجماع على ما حكاه الشيخان انتهى (قوله أو قصر في العلم بالخ) قال في التحفة لكونه بقر به وينسب في عدم البحث الى تقصير انتهى

ولو كافرا (فروض كفاية) للاجماع والمخاطب بذلك كل من علم بموته أو قصر في العلم به سواء أقاربهم وغيرهم فان فعله أحدنا ولو غير مكلف لا من الملائكة أو الجن سقط الخرج عن الباقي

(قوله أو الجن) قال في التحفة ويتردد النظر في الجن لانهم من المكلفين بشرعنا في الجملة اجماعا ضرور يا ثم رأيت ما سأذكره أول محرمات الاحرام أنه لا يسقط بفعلهم انتهى وفي الامداد كل محتمل ولا يبعد الحاقهم بالملائكة لاننا نعلم هل هم مكفون بهذا الامر أم لا انتهى وفي المنع والنهاية الأوجه الاكتفاء بتقسيل الجن قال العلامة ابن قاسم

وينبغي أن يجري في صلاة الملائكة ما قيل في غسلهم اياه انتهى بخلاف التكفين والدفن فيجزى من الملائكة لان المقصود منهم بالستر وقد

الثواب مخصوصا بالفاعلين كما هو ظاهر قال سمع لومات انسان موتا حقيقيا أي تم جهنم ثم حي حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لاشك فيه انه يجب له تجهيز آخر خلافا لمن توههم (قوله والا) أي وان لم يفعله أحد منا وان فعلته الملائكة أو الجن على ما مر (قوله أنهم الجميع) أي جميع من علم بعونه والمقصود فيه قال سمع بحث الرمي أنهم مروحوا بأن تجهيز الميت من غسل وتكفين وصلاته وحمل ودفن يتعين بالشرع وفيه فليس لمن شرع فيه تركه عمدا واعتداه وقال لا يجوز تركه وان قام غيره بمقامه كان يترك الحفر لمن يكمله مع قدرته على تكميله فلا يجوز قال نعم ان ترك الرجل من يحمل تبركا ينبغي أن يجوز انتهى فليتأمل وليراجع فانه لا يبعد أن يكون مرادهم أنه لا يجوز الترك حيث لم يكن هناك من يقوم بمقامه في تكميل ما شرع فيه فيجوز نعم الصلاة لا يجوز قطعها مطلقا فليحذر فان ما جئنا به هو الوجه الظاهر المتعين وأقول بعد فيه نظرا ظاهرا لانه اذا لم يكن هناك من يقوم بمقامه فهو متعين قبل الشرع ثم قيد الرمي امتناع الترك بعد الشرع بما اذا كان فيه اذراء بالميت بأن كان تركه على وجه التهاون به وعدم الاعتبار به وبما اذا لم يكن عذرا فليتأمل (قوله وأقل الغسل) أي غسل الميت ولو لم يجز جنب خلافا له من الساف القائل بأنه يجب غسل أحد هاتين الجنابتين والا تخر للوت (قوله تعميم بدنه بالماء) أي مرة لان ذلك هو الغرض في الغسل من الجنابة ونحوها في حق الحي فالميت أولى به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير ما نرى في الحي فدعوى بعضهم أنهم أغفلوا ذلك ليست في محلها (قوله ولو من كافر) أي وصبي ومجنون كما مر آنفا لأنهم من جنس المكلفين بالغسل مع حصول المقصود بفعلمهم (قوله أو بلانية) أي فلا يشترط في صحة الغسل نية الغاسل وأشار بالوإلى خلاف فهم ما قال في الهبة

وصح غسل الميت من كفور \* وغيره على المشهور

قال في التحفة وينبغي ندمها آخر وجا من الخلاف وكيفيتها أن ينوي نحو أداء الغسل عنه أو استحابة الصلاة عليه (قوله لان المقصد منه) أي من الغسل لتعميل للغاية (قوله النظافة) وهي لا تتوقف على نية واستشكل عليه بالاعمال السنونة كغسل الجمعة فان المقصود منها النظافة والنية واجبة فيها وأجيب بأن متعاطى الاغسال السنونة إنما احتاج الى نية لتمييز عبادته عن عادته والميت لا إعادة له بطلب التمييز عنها ويفرق بين متعاطى الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره بان النية إنما تشترط في سائر الاغسال على المفتسل لا على الغاسل والميت ليس من أهلها تأمل (قوله ويندب أن لا يفيض الماء على بدنه الا الخ) هذا دخول على المتن وتأويل له احتاج اليه ليكون جاريا على ترجيح النووي كما سيأتي ايضا (قوله بعد ازالة النجاسة) أي عن الميت ان كانت فلا تكفي لهما غسل واحدة وهذا مبني على ما صححه الرافي في الحي من ان الغسلة لا تكفي عن الحدث والنجس لكن الذي صححه النووي ثم أنها تكفيه ولم يستدرك في المنهاج والروضة هنا على الرافي كانه لعلم به مما هناك فيتمجد الحكمين من الاكتفاء بغسلة واحدة في الحي والميت كما يشير اليه كلامه في المجموع حيث قال بعد ذكره اشتراط ازالة النجاسة أولا وقد مر بيانها في غسل الجنابة لا يقال ما هنا محمول على نجاسة تمنع وصول الماء الى البشرة وان ما هناك متعلق بنفسه فجاز اسقاطه وما هنا بغيره فامتنع اسقاطه لانه يخرج الاول عن صورة المسئلة والثاني عن المدرك وهو ان الماء مادام مترددا على المحل لا يحكم باستعماله كما مر بيانه فتكفي غسلة لذلك فالاولى للمصنف حذف الاشتراط المذكور وهذا كله بقطع النظر عن تأويل الشارح رحمه الله لكلامه والافهوج جار على تصحيح النووي فتأمل (قوله فان صبه) أي صب الغاسل الماء على الميت وفيه نجاسة (قوله فان أزالها) أي النجاسة بأن لا يبقى فيه عين ولا وصف من صفاتها (قوله بلا تغير) أي ولا زيادة وزن بعد اعتبار مقدار ما يثرب به المغسول من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (قوله في مرة واحدة) متعلق بأزالها (قوله أجزأت عن غسل النجس والموت) أي لان الطهارات تتداخل بخلاف ما اذا لم يزلها اذ من المعلوم انه لا بد من ازالة عين النجاسة ووصفها قال الشهاب الرمي لو كان على بدنه

والآتم الجميع (وأقل الغسل تعميم بدنه) بالماء ولو من كافر أو بلانية لان المقصد منه النظافة ويندب أن لا يفيض الماء على بدنه الا (بعد ازالة النجاسة) فان صبه فإزالها بلا تغير في مرة واحدة أجزأت عن غسل النجس والموت

حصل مع كونها ليسا بصورة عبادة قال ابن قاسم وظاهر أن الحمل كالدفن بل أولى كما هو ظاهر انتهى (قوله بلا تغير) أي ولا زيادة وزن بعد اعتبار مقدار ما يثرب به المغسول من الماء ويعطيه من الوسخ



في الفتق وان نقصت به  
القيمة وفيه ما فيه وان  
امكن توجيهه بأن فيه  
مصلحة لميت وهي ستره  
عن العيون فكان كالثوب  
الثاني والثالث في الكفن  
نعم ينبغي أن محله حيث لم  
يكن في الورثة محجور عليه  
والالم يحجز فقه المتق

كانكني في الحى عن  
الحديث والخبر (ويسن)  
أن يغسل (في قيص) لانه  
أسترله وأن يكون القميص  
خلقا أو سخيفا حتى لا يمنع  
وصول الماء اليه ثم ان  
اتسع أدخل يده في كفه  
والافتح دخار يصبه فان  
تعد برغسله فيه ستر ما بين  
سترته وركبته مع جزء منهما  
وأن يغسل (في خلوة) بأن  
لا يدخل عليه غير الغاسل  
ومعينه لانه قد يكون بيده  
ما يخفيه

لقيمته وان اقتضى  
التشبيه بالثاني والثالث  
خلافه ويؤيد أن هذا دون  
ذلك قول الأذري في  
القوت ان نقصت به  
القيمة نزع وستر وغسل  
وتقله في التوسط عن  
غيره والدخار يص  
بكسر الدال وهو ما يوسع  
ويقال دخار ريس  
ودخرسة انتهى كلام  
شرح العباب (قوله فان

نجاسة لا تخرج إلا أن يلينه بالدهن لينه كما هو ظاهر (قوله كانكني في الحى عن الحديث والخبر) أى بل قد  
يقال ان ما في الميت أولى بالاكتفاء بالمرة الواحدة لما تقرر أن القصد منه مجرد النظافة قال في التحفة  
والفرق بأن هذا خاتمة أمره فليحفظ له أكثر برديته يحتمل ألا تنبأ أنه لو خرج بعد الغسل نجس أو أوج  
فيه لم يجب غسل ولا وضوء بخلاف الحى فاعتقر وافية ما لم يغتفر وفى الحى فان قلت يؤيد كون الاحتياط له  
أكثر انه لو اجتمع مع حى وكل يستره نجس والماء لا يكتفى بالأحد هما قدم الميت قطعا وما يأتى انه يكتفى في  
الثوب الثلاثة وان لم ترض الورثة قلت ممنوع أما الاول فلان الحى يمكنه ان يخبئه بعد بخلاف الميت فقدم  
لذلك وأما لثاني فلان الثلاثة حقه فلا يملك الورثة اسقاطها فتأمل (قوله ويسن أن يغسل في قيص)  
الخ هذا شروع في بيان أكمل غسله ولذا عرّف غيره به وطلب الاكل بخصوص كما استقر به ع ش بالميت  
المسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب الاكمل فيه وأما الجواز فلا مانع منه ولو اختلف  
اعتقاد الميت المسلم ومغسله في أقل الغسل وأكمله فلا يبعد كما قاله سم في حواشى الهجعة اعتبار اعتقاد  
الغسل وأما لو اختلف المغسل والولى فينبغي كما قاله ع ش على النهاية مراعاة الولي فلي تأمل (قوله لانه)  
أى القميص (قوله أسترله) أى للميت وأليق وقد غسل النبي صلى الله عليه وسلم في قيص رواه أبو داود  
وغیره باسناد صحيح وذلك لما اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في غسله هل يجزئه أم يغسله في ثيابه فغسلهم  
النعاس وسموا ما اتفقا بقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسلوه في قيصه الذى  
مات فيه ولا يقال الماتف بمجرد لا يثبت به حكم شرعى لانا نقول يجوز أن يكون قد انضم الى ذلك اجتهاد منهم  
بعد سماعهم الماتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه فحينئذ الاستدلال انما هو باجماعهم لا بسماع  
الماتف تأمل (قوله وأن يكون القميص خلقا) بفتح الخاء واللام أى باليا قال في القاموس وخلق  
الثوب كنصر وكرم وسبع خلقة وخلقها حركة بلى وخلقى بحركة الدال للسذكر والمؤنث والجمع خلقان أى  
بضم الخاء وسكون اللام (قوله أو سخيفا) أى أوجد بدا سخيفا مهلهل النسيج قال في المصباح سخف  
الثوب سخيفا وزان قريب قرب أو سخافة بالفتح رق لقله غزله فهو سخييف ومنه رجل سخييف وفي عقله سخييف  
أى نقص (قوله حتى لا يمنع وصول الماء اليه) أى الى الميت فان القوى يحبس الماء عن الوصول اليه  
(قوله ثم اتسع) أى القميص (قوله أدخل يده) أى الغاسل (قوله في كفه) أى القميص ويغسله من  
تحت (قوله والا) أى وان لم يتسع القميص بأن كان ضيقا (قوله ففتح دخار يصبه) أى فتق رؤس دخار يص  
القميص ليدخل يده فيه والدخار يص جمع دخار يص بالكسر ويقال دخار يص ودخرسة وتخريص  
وهى المسامة بالنيافق ورؤسها هى الخياطة التى فى أسفل الكم قال فى العباب ظاهر كلامهم ان الغاسل  
لا يحتاج الى استئذان الورثة فى الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه وان أمكن توجيهه بأن فيه مصلحة  
لميت وهي ستره عن العيون فكان كالثوب الثاني والثالث فى الكفن نعم ينبغي أن محله حيث لم يكن فى الورثة  
محجور عليه والالم يحجز فقه المتق لقيمته وان اقتضى التشبيه بالثاني والثالث خلافه ويؤيد هذا دون ذلك  
قول الأذري فى القوت ان نقصت به القيمة نزع وستر وغسل وتقله فى التوسط عن غيره تأمل (قوله فان  
تعد برغسله فيه) أى فى القميص لعدم وجوده أو عسر غسله فيه كما فى العباب ولو فتح الدخار يص لضيقه  
جد امثلا كما قاله الجهور أو لم يعد غسله فيه (قوله ستر ما بين سترته وركبته) أى الميت وبعبارة التحفة فان فقد  
وجب ستر عورته (قوله مع جزء منها) أى السرة والر كبة قال السيد غمر البصرى وواضح انه يندب ستر  
ما زاد على العورة لان ستره جميعه مطلوب (قوله وأن يغسل فى خلوة) أى ويسن أن يغسل فى موضع خال  
كما فى الحياة (قوله بأن لا يدخل عليه غير الغاسل ومعينه) أى فى الصب ونحوه (قوله لانه قد يكون بيده  
ما يخفيه) أى من العيوب قال فى حواشى الروض أو قد اجتمع فى موضع من يده دم أو التوى عنقه لعارض  
تعدر) الخ عبر فى العباب بقوله أو عسر غسله فيه قال شارحه ولو لمع فتح الدخار يص

أضيقه مثلاً كما قاله الجوهري ولو قال أولم يرد غسله فيه لكان أعم انتهى (قوله وللولى الدخول) قال في التحفة لحرصه على مصلحته كما فعله العباس فان ابنه الفضل وابن أخيه علياً كانا يغسلانه صلى الله عليه وسلم وأسامته يناول الماء والعباس يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ منه ان الولى أقرب الورثة لكن بشرط أن توجد فيه الشروط الآتية في الغاسل فيما يظهرا انتهى وذكر نحوه في النهاية لكن قال والعباس واقف ثمة وهو مقيد كما قال الزركشى بما إذا لم تكن بينهما عداوة والافكاك جنبى انتهى وقال القليوبي في حواشى المحلى في قولهم وأسامته يناول الماء مانصه وكذا شقران مولاه صلى الله عليه وسلم فهم خمسة انتهى وقول التحفة يدخل عليهم ويخرج لم أقف عليه والموجود في ٤٠٠

فيظن من لا يعرف انه عقوبة (قوله وللولى الدخول) أى عليه قال الزركشى ويجب تقييده بما إذا لم يكن بينهما عداوة والافكاك لا جنبى أى فيكون حضوره خلاف الأولى ويؤخذ من الحديث الآتى ان المراد بالولى أقرب الورثة لكن بشرط أن توجد فيه الشروط الآتية في الغاسل وعليه فهل يقدم الابن على الاب أو الجدة على العم أو يستويان اذ كل منهما أدلى بواسطة ومن الأقرب من أدلى بجهتين على من أدلى بجهة كالشقيق على الاخ لا ب و هكذا في العمومة وقضية التعيين بالأقرب تقديم الاخ للام والعم من الام على ابن العم لابوين أولاب وان كان ابن العم له عضو به وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام من عش (قوله وان لم يغسل ولم يعن) أى لان الولى حر يص على مصلحة الميت وقد تولى غسله صلى الله عليه وسلم على الفضل بن العباس وأسامته بن زيد يناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره وفي التحفة والعباس يدخل عليهم ويخرج وفي بعض الروايات زيادة فثم بن العباس وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم قال ابن دحية لم يختلف في ان الذين غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم على والفضل واختلف في العباس وأسامته وفتح وشقران وقد جمعهم بعض الفضلاء في قوله

علي وعباس وفضل وأسامة \* وشقران قد فازوا بغسل نبينا

روى البزار والبيهقي وغيرهما عن علي كرم الله وجهه أو صابى النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيرى فانه لا يرى أحد عورتي الا طست عينا زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء السترة معصوبى العين قال علي كرم الله وجهه فماتنا وتناولت عضوا الا كما نأكله معي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وجمع بين الرواية الأولى وهذه بأن الفضل كان بعد من عليا تارة ويص الماء أخرى فلا تنافي (قوله والافضل كفى الام) أى وان خالف فيه جمع (قوله أن يكون تحت سقف) أى ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه وتعبيره بالافضل قال ع ش هو مساو لقول غيره والأولى أن يكون الخ ومثله ويستحب فالالفاظ الثلاثة مترادفة خلافا لمن فرق بينهما انتهى (قوله لانه أستر) أى للميت لان الحي يحصر على ذلك وكما يستتر عند الاغتسال في الحياة فيستر عنده بعد موته ويسن كما قاله السبكي أن يغطى وجهه بمخروقة من أول ما يضعه على المغسل وقد ذكره المزي عن الشافعى رضى الله عنه ما قال ع ش لان الميت مظنة التعبر ولا ينبغي اظهار ذلك (قوله وأن يرفع على نحو لوح) أى والافضل أن يرفع الميت على الخ (قوله أو سبرر مهياً لذلك) أى لفعل الميت (قوله لا يصيبه الرشاش) لتعليل لأفضلية الرفع وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل على سبرر وان هذا السر بر استمر بعده موجودا الى ان غسل عليه بمحي بن معين الحافظ الجليل الناقد وحل عليه سنة ثلاث وثلاثين ومائتين قال القليوبي ويندب رفعه ان خيف الرشاش (قوله ويستقبل به القبلة) أى مستلقيا كالمحتضر اذا استلقى في انه يستقبل به القبلة لانها أشرف الجهات واستلقاؤه ممكن لغسله وبه فارق أفضلية الاضجاع هناك وسيأتى في الشرح حرمة كبه على وجهه مع الفرق بينه وبين الحي (قوله ويرفع منه ما بلى الرأس) يعنى منكبيه (قوله لينحدر الماء عنه) أى لينزل الماء عن الرأس ولا يقف تحته

كلام الرافعى وغيره ما سبق عن النهاية وبذلك عبر شيخ الاسلام زكريا بن شروحه على البهجة والروض والمنهج بل والشارح نفسه في غير التحفة وهو الموجود في رواية ابن ماجه كما نقله كذلك شيخ الاسلام وغيره

وللولى الدخول وان لم يغسل ولم يعن والافضل كما فى الام أن يكون (تحت سقف) لانه أستر وان يرفع (على) نحو (لوح) أو سبرر مهياً لذلك لا يصيبه الرشاش ويستقبل به القبلة ويرفع منه ما بلى الرأس لينحدر الماء عنه

ونقله الشارح في الشارح في الامداد كذلك عن ابن ماجه وغيره فما في التحفة لعله رأه في رواية وفي رواية أحمد عن ابن عباس رضى الله عنهم أن عليا أسند رسول الله صلى الله عليه وسلم الى صدره وعليه قميصه وكان العباس والفضل وفتح يلقبونه معه وكان أسامة بن زيد وصالح

مولاه وهو شقران يصبان الماء وفي هذا الحديث أن العباس من

جملة المعينين على غسله صلى الله عليه وسلم لكن في اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وفيه ان فثم أيضاً من جملة من روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي غسل النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا بالسدر وغسل عليه قميص وغسل من بشر يقال لها الغرس بقاء كانت اسعد بن خيثمة وكان يشرب منها وولى غسله على والفضل محتضنه والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول أرحنى قطعت وتبني وهو مرسل جيد قال ابن دحية لم يختلف في الذين غسلوه صلى الله عليه وسلم على والفضل واختلف في العباس وأسامته وفتح وشقران انتهى

(قوله

التحفة فقال بخلاف  
نظراً أحدهما وسيد بلا  
شهوة ولوللعمرة لانه  
أخف انتهى وكذلك  
في شرحي الارشاد وصرح  
به شيخ الاسلام في شرح  
التهجد وغيره لكن  
الشارح في النكاح من

(وَيَقْضِ الْغَاسِلُ وَمَنْ  
مَعَهُ إِصْرَهُ) وَجُوبًا عَمَّا  
بَيْنَ السَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ وَجَزَاءً  
مِنْهُمَا الْآنَ يَكُونُ زَوْجًا  
أَوْ زَوْجَةً وَلَا شَهْوَةَ وَلَا بَدَأَ  
فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَنَظَرُهُ بِلَا  
شَهْوَةٍ خِلَافَ الْأُولَى (الْأُولَى  
لِحَاجَةٍ) إِلَى النَّظَرِ كَمَرْفَعَةٍ  
الْمُغْسُولِ مِنْ خَيْرِهِ وَالْمَسَّ  
كَالنَّظَرِ فَمَا ذَكَرَ

التحفة ذكر ما يقتضى  
حرمة النظر حيث قيد  
قول المنهاج هناك وللزوج  
النظر الى كل بدنها بحال  
الحياة ثم قال وبحال الحياة  
أى خرج به ما بعد  
الموت فهو كالمحرم انتهى  
وظاهر ان محرمها يحرم

عليه نظر ما بين سمرتها وركبتها ولو بلا شهوة

﴿ ۵۱ - ترمسی - لث ﴾

وعبارة الدميرى هناك فان مات صار الزوج كالحرم في النظر كما أفاده في شرح المذهب انتهت وعبارة الكنز للبصرى أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم في النظر كما في المجموع ويتجه ان السيد كذلك انتهت وحمل الجمال الرملى المذكور في النكاح ما اذا كان هنا شهوة (قوله الاحاجة) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة فلا كراهة ولا خلاف الاولى وأما غير الغاسل من معين وغيره فتكره له الرؤية لضرورة

احترام الميت واجب قاله  
المأوردى انتهى وهى  
عبارة التحفة أيضا وشرح  
المحرر للزيلدى (قوله  
بخرقة يلفها الخ) فى التحفة  
والنهاية الاولى خرقه  
لكل سواة على ما قاله

(و) يسن (مسح بطنه)  
بيده اليسرى (بقوة  
ليخرج ما فيه) للابخر  
منه شئ بعد غسله أو  
تكفينه ويكون ذلك (بعد  
اجلase) عند وضعه على  
المغسل برفق (مائل) الى  
ورائه قليلا ويسند ظهره  
الى ركبته اليمنى ويضع  
يده اليمنى على كتفه  
وايهاه فى نفرة قفاه ثم  
يمسح بطنه كما ذكر  
ويكون ذلك (مع فوح  
مجرة بانطيب وكثرة  
صب) من المعين لتخفى  
الرائحة بل يسن التبخير  
عنده من حين الموت  
لا احتمال ظهور شئ منه  
فتغلبه رائحة البخور  
(و) بعد ذلك (غسل  
سواتيه) أى قبله وديره  
(والنجاسة) التى حولهما  
كما يستحب الحى (بخرقة)  
يلفها على يده اليسرى

الامام والغزالي وردبان  
المباعدة عن هذا المحل  
أولى ولفا بخرقة واجب  
لحرمة مس شئ من عورته  
بلا حائل زاد فى التحفة  
حتى بالنسبة لاحد الزوجين

خالد وهذا ذلك فخلصت يدها فى ثم قيل لا يفتى ومالك بالمدينة رضى الله تعالى عنه (قوله ويسن مسح بطنه)  
أى الميت (قوله بيده اليسرى بقوة) أى بنوع قوة فيغير يساره على بطنه امرار ابليغا أى مكررا المرة بعد  
المرة مع نوع تحامل لامع شدة بحيث لو كان جبالا ضربه التحامل لان احترام الميت واجب قاله المأوردى  
تحفه بزيادة (قوله ليخرج ما فيه) أى فى بطن الميت من الفضلات (قوله للابخر منه شئ) بعد غسله  
أو تكفينه (قوله أى فينجس بدنه أو كفته) (قوله ويكون ذلك) أى مسح بطنه الخ (قوله بعد اجلاسه عند وضعه)  
أى الميت (قوله على المغسل برفق) راجع لكل من الاجلاس والوضع وعبارة التحفة مع المتن ويجلسه  
الغاسل برفق على المغسل المرتفع مائلا الى ورائه اجلاسا رقيقا الخ (قوله مائلا الى ورائه قليلا) أى لان  
اعتداله قد يجس ما يخرج منه قاله فى التحفة لعل المراد به الجلوس بلا ملل ويحتمل ان المراد استلقاؤه  
عبارة النهاية والمغنى ليسهل خروج ما فى بطنه شروانى (قوله ويسند ظهره) الى قوله بطنه فيه ضمائر  
مشبهة المرجع فان ضمير ظهره للميت وضمير ركبته للمغسل وضمير يده له أيضا وضمير كفته للميت وضمير ايهاه  
للمغسل وضمير قفاه وبطنه للميت تأمل (قوله ويضع يده اليمنى على كتفه) بفتح الكاف وكسر التاء ويجوز  
سكونها مع فتح الكاف وكسر ها وهى والجمع كتفه كعنية واكتاف كاصحاب (قوله وايهاه فى نفرة قفاه)  
بالقصر وجوز الفراء المد وهى مؤخر العنق كما فى المصباح قال ونفرة القفا خفرة فى آخر الدماغ وفى  
القاموس النقرة منقطع القمحة ودوة فى القفا (قوله ثم مسح بطنه كما ذكر) أى بيده اليسرى بقوة الخ (قوله  
ويكون ذلك) أى مسح بطنه بالقوة (قوله مع فوح مجرة بالطيب) أى مع انتشار رائحة الطيب فى المحمرة  
قال فى المصباح فاح المسك ففوح أى وفوحا نوافح يفوح فىح أى وفيحانا أيضا اذا انتشرت ربحه  
قالوا لا يقال فاح الا فى الریح الطيبة خاصة ولا يقال فى الخبيثة والمنتنة فاح بل يقال هبت ربحها فال والحمر  
بكسر الاول هى المبخرة والمدخنة قال بعضهم والحمر بخد فى الناء ما يخرجه من عود وغيره وهى لغة أيضا  
فى المحمرة (قوله وكثرة صب من المعين) أى فيكثر المعين حينئذ صب الماء عليه (قوله لتخفى الرائحة) أى  
مما يخرج منه فهذا التعليل لفوح الطيب وكثرة الصب معا (قوله بل يسن التبخير عنده) أى الميت (قوله  
من حين الموت) أى كما نقله العمرانى عن بعض الاصحاب وظاهر اطلاقهم هنا كالذى قبله ولو كان الميت  
محرمالكن سبأى حزمة تطيبه ولعل ما هنا مقيد بغيره ويحتمل خلافه ويفرق فليحذر ولا يراجع ثم رأيت  
فى الروض التصريح به حيث قال ولا بأس بالتجدير عند غسله أى المحرم كالأبأس بجلوسه عند العطار  
وما ذكره من انه يكره له أن يجلس عند العطار لا يتأذى هنا الحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هناك أسنى (قوله  
لا احتمال ظهور شئ منه) أى من الميت (قوله فتغلبه رائحة البخور) يعنى زعمنا يظهر منه شئ من الفضلات  
فتغلبه رائحة البخور قال ع ش يؤخذ من ذلك أنه لو كان فى محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده الا ان  
يقال الملائكة تحضر عند الميت فتزل الزجة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خاليا أولا  
(قوله وبعد ذلك) أى مسح بطنه بالقوة واخراج ما فيه من الفضلات وبعد ان يضع الميت مستلقيا كما كان  
أولا كما صرح به غيره (قوله غسل سواتيه أى قبله وديره) أى الميت وعبارة الروض وشرحه ثم نضعه  
مستلقيا كما كان أولا ويغسل وفى نسخة فيغسل دبره ومذا كبره جمعوا الذكر وان لم يكن متعددا باعتبار  
مع ما اتصل به بعد اطلاق اسمه على الكل فيغسل جميع ذلك وعاتيه (قوله والنجاسة التى حولهما) أى القبل  
والذر (قوله كما يستحب الحى) تشبيه لغسل السواتين (قوله بخرقة يلفها على يده اليسرى) أى معدة من  
قبل اذا السنة أن بعد الغاسل قبل الغسل خرقتين نظيفتين احدهما للسواتين والاخرى لباقي البدن كما  
صرح به الشيخ أبو حامد وغيره وبعد استعماله فى غسل السواتين يلقى الخرقه لتغسل ويغسل يديه  
بالاشنان ونحوه والماء دون تلويث كما قاله الرافعى ثم ان الجمهور قالوا انه يغسل السواتين معا بخرقة واحدة  
وقال الامام والغزالي انه يغسل كل سواة بخرقة واحدة ولا شك انه أبلغ فى النظافة لكن الجمهور رأوا ان  
الاسراع فى هذا المحل والبعد عنه أولى ولذا اعتمد المحققون كالشارح والرملى ما قالوه تأمل



(قوله للابس العورة) تعليل للفخرقة المذكورة وبه يعلم انه واجب قال في التحفة لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولوللعورة لانه اخف قال سم حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة وحمله الرمي على ما اذا كان هناك شهوة قال بمضمونهم ولعل الاولى حمله على ما اذا لم يكن غاسلا ولا معينه فليتامل (قوله ويلفها نديا) أي يلف الخرقه بيده اليسرى أيضا نديا هنا بخلاف ما قبله فانه واجب كما تقرر (قوله لغسل نجاسة سائر البدن) أي مما عدا نجاسة السواطين وما بين السرة والركبة لم يأت في التحفة (قوله كما اقتضاه كلامه) أي المصنف حيث قال آنفا وغسل سواطينه ونجاسة بخرقة فانه يقتضي عدم الفرق بين نجاسة السواطين وغيرهما أو يقتضي أن الخرقه واحدة للكل والاول معتمد والثاني ضعيف لكن بقطع النظر عن قول الشارح المار التي حولهما كما سيأتي بيانه تأمل (قوله ويلف قدره أيضا) أي كالنجاسة عبارة التحفة ويلف ما بقى على بدنه من قدر طاهر أو نجس ويجب لفها أي الخرقه في العورة كما عرف (قوله لكن انما يفعل هذا) أي غسل نجاسة سائر البدن وقدره (قوله بالخرقه الثانية لا بالاولى) أي بل بلفها أولا قبل لف الثانية ويلف بدنه بماء واشنان أو نحوه ان تلوثت كالماء (قوله خلافا لما اقتضاه كلامه) أي المصنف كابن المقرئ في الارشاد من أن الخرقه واحدة للكل وهو خلاف المعتمد لكن قد أول الشارح كلام الارشاد بما يوافق المعتمد في ذلك وكذلك هنا حيث قال عقب قول المصنف والنجاسة التي حولهما ثم قال ويلفها نديا بالغسل سائر النجاسة الخ والحاصل أن الغسل بعد الخرقتين الطيفتين واحدة للسواطين وأخرى لبقية البدن كما مر عن الشيخ أبي حامد وغيره تأمل (قوله ثم أخذ خرقه أخرى) الخ أي ثم بعد القاء الخرقه وغسل يديه بماء ونحوه واشنان أخذنا الخ ومقتضاه أن الغسل بعد ثلاث خرق لا الذي يصرح به كلام الاصحاب انهما خرقتان لا غير وان التي يلفها على أصبعه للاستياك هي الثانية فهو الوجه خلافا لما يقتضيه صنيعه الآن يؤول بأن مراده بعضنا من تلك الخرقه الثانية نظيفا لم يصبه شيء من القدر قاله السيد عمر البصري وقد يجاب بما قاله الكردى هنا أن هذه خرقه ثالثة طيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى فانه الاصحاب في الخرقه الكبيرة التي لليد ولا يخالف كلامه كلامهم فليتامل (قوله ولفها على يده اليسرى) أي كما يقتضيه كلامهم وصرح به الحوارزمي وقال الاسنوي انه متجه ويؤيده أن المنوضى يزيل ما في أنفه بيساره قال لكن رأيت في نسخة معتبرة من المحرر التعبير باليمينى قلت وبها عبر القبول في بحرره وجواهره لكن لم أر ذلك في المحرر أسنى وفي التحفة مثله (قوله اليسوكه بها) أي بالخرقه المذكورة فيمدها على أسنانه بشيء من الماء كما في سؤال الحى (قوله بسبابة مبلولة بالماء) أي بسبابة يده اليسرى كما استظهره في الاسنى قال وانما يسوكه باليسرى مع أن الحى يتسوك باليمينى خروجا من خلاف من قال بنجاسة الميت ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا أي فان الاصبغ هنا مباشر للقدم من وراء الخرقه بخلافها هناك وقياسه أن الخرقه هنا لو كشفت بحيث تمنع نفوذ شيء إلى الاصبغ من كونه باليمينى وكذا الوسوكه يعود ولو قلنا بحصول السواك في الحى بالاصبع أو أراد لف خرقه للاستياك بها أو الأذى ينفع منها اليأس كونه باليسرى تأمل (قوله ولا يفتح أسنانه) أي الميت أي لا يمن فتحها اذا كانت مترامصة (قوله للابس الماء الى جوفه فيسرع فساده) أي الميت فلو خالف وفتح فان عدا زراء أو وصل الماء لجوفه حرم والا فلا نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره ولو كان حيا ونوقف على فتح أسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه عرش زاد غيره ولا تكسر أسنانه لو توقفت إزالة النجاسة على كسرهما لما قالوه فيمن مات غير مخنون ونحت قلبه نجاسة توقفت أزالتها على قطع القلفة وسيأتي تحريرها (قوله ثم ينظف بخنصرها) أي اليد اليسرى وعليها الخرقه (قوله مبلولة) أي بالماء محال من الماء (قوله أنفه) أي الميت مغمول ينظف فهو من التنظيف (قوله ويخرج بها أي بخنصره اليسرى ما في أنفه من أذى) أي ما في منخر به من الوسخ والمنخر ين تشبه منخر يفتح المم والحاء وكسرهما وضجما وفتح المم وكسر الحاء وهي أشهرها ويقال منخو ركة صغور فقيه نجس لغات نظاه بعضهم بقوله

للابس العورة ويلفها نديا بالغسل نجاسة سائر البدن كما اقتضاه كلامه ويلف قدره أيضا لكن انما يفعل هذا بالخرقه الثانية لا بالاولى خلافا لما اقتضاه كلامه (ثم أخذ) خرقه (أخرى) ولفها على يده اليسرى (ليسوكه بها) بسبابة مبلولة بالماء ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء الى الجوف فيسرع فساده ثم ينظف بخنصرها مبلولة أنفه (ويخرج بها) ما في أنفه من أذى

(قوله ويلفها نديا الخ) هذه خرقه أخرى غير التي غسل بها سواطينه وعبارة التحفة ثم يلقى تلك ويلف ما أصاب يده بماء ونحوه اشنان ويلف خرقه أخرى بيساره أيضا ويلف ما بقى على بدنه من قدر طاهر أو نجس قال شيخ الاسلام في شرح الهجة فالسنة أن يبي قبل خرقتين نظيفتين أحدهما للفرجين والاخرى لباقي البدن الخ (قوله ثم أخذ خرقه أخرى الخ) هذه خرقه ثالثة طيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى (قوله ثم ينظف بخنصرها الخ) قال في التحفة وعليها الخرقه

فيحتاج الى اعادة غسل  
لحيته ثانيا لان رأسه  
مرتفع ينهدر الماء عنه كما  
سبق في كلام الشارح  
(قوله بمشط) بضم أو كسر  
فسكون و بضمهما وفي  
المنهاج وغيره واسع الاسنان  
برفق انتهى أي ليقبل  
الانتشاف أو يعلم ويرد

(ثم وضأه) ثلاثا ثلاثا كالحى  
بضمضة واستنشاق بميل  
فيهما رأسه ثلاثا يسبق الماء  
الى باطنه ولا يكتفى عنهما مامر  
لانه كالسواك ويتبع  
بعودلين ماتحت أظفاره  
وظاهر أذنيه وصماخيه  
(ثم) بعد ذلك (غسل رأسه  
ثم لحيته بالسدر) ولا  
يعكس ثلاثا ينزل الماء من  
رأسه الى لحيته فيحتاج  
الى غسلها ثانيا ويسرحهما  
بمشط برفق (ثم يغسل  
ما أقبل منه) بأن يغسل شقه  
(اليمين) مما يلي وجهه  
من عنقه الى قدمه (ثم  
اليسر) كذلك

ندبا المنتف منهما ومن  
شعر غيرهما اليه في كفنه  
ليدفن معه ولا ينافى هذا  
قوله من ان الشعر ونحوه  
يصلى عليه ويغسل ويستر  
ويدفن وجوبا في الكل  
حيث علم انفصاله من  
ميت ولم يعلم انه غسل قبل  
الصلاة على الجسدة لان  
ما هنا من حيث كونه  
معه وذلك من حيث ذاته

افتح ليم منخر وخائسه \* واكسرهما وضم أيضا معلنا  
وزد كجلس وعصفور وقل \* خمس بقاموس أنت فاتفنا

لكن قول الناظم كمصغور ليس في القاموس بل الذي فيه كالمول أي بضم الميم نعم هو في المصباح فلو  
قال بمصباح بدل بقاموس لكان أوفق وان كان الماء واحدا وهو خرق الانتف والجمع متأخر واماما  
شهر من كسر الميم وقع الخاء فقال الشارح لم يره فليراجع (قوله ثم وضأه) أي ثم بعد ذلك كله وهذا يشمل  
الاستنجاء المذكور بقوله وغسل سوايته الخ قال سم ويبنى أن تأخير الوضوء عنه على وجه اللذب فيجوز  
تقديمه عليه كما في الحى السليم وذلك لخبر أم عطية رضي الله عنها البدأن بمياهها ومواضع الوضوء منها رواه  
الشيخان (قوله ثلاثا ثلاثا بضمضة واستنشاق) أي وغيرهما والوجه كما بحثه الزركشي انه ينوى بالوضوء  
الوضوء المسمى كذا في النهاية ويستفاد منه أنه لا بد في وضوء الميت من النية بخلاف الغسل فانها مندوبة فيه  
كما مر وهو الذي اعتمد جمع منهم الزبدي وقرر رسم أولالا آخر فلا يصح بعض الوضوء بغير نية والحاصل  
أن الغسل واجب والنية فيه سنة والوضوء سنة والنية فيه واجبة على المعتمد فيهما وبه يحجب عن الغفر المشهور  
(قوله تميل فيهما) أي في المضمضة والاستنشاق (قوله رأسه) أي الميت (قوله ثلاثا يسبق الماء الى باطنه)  
تعليل لأمالة رأسه فيهما وبه يتجه قول الماوردي ولا يبالغ فيهما بخلاف الحى أي فلا يندب في وضوء الميت  
المبالغة فيهما بخلاف الحى غير الصائم كما مر في باب (قوله ولا يكتفى عنهما) أي عن المضمضة والاستنشاق (قوله  
مامر) أي أنفا في قوله ثم أخذ أخرى ليسوكة بهائم قول الشارح ثم ينظف بخنصرها مبلولة أيقه الخ (قوله  
لانه كالسواك) تعليل لعدم كفاية مامر يعني أن مامر بمنزلة السواك وهذا ظاهر بالنسبة للمضمضة لا للاستنشاق  
ولذا زاد غيره وزيادة في التنظيف تأمل (قوله ويتبع بعودلين) الخ أي وجوبا بان علم أن تحتها يمنع من  
وصول الماء والافندبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكرين كون الميت عظيما أو لا ع ش (قوله  
ماتحت أظفاره) أي من اليدين والرجلين ولا يقيمه هاؤذ كرا السبكي أن الأولى أن يكون ذلك في أول غسله  
بعد تليينها بالماء ليحصل لما تحتها تكرار الغسل (قوله وظاهر أذنيه وصماخيه) أي الاذن والانصب  
صماخيهما بالثنية واستفد مما ذكر السبكي أنفا أن الأولى هنا في أول غسله أيضا تأمل (قوله ثم بعد ذلك)  
أي توضع الميت (قوله يغسل رأسه ثم لحيته بالسدر) أي أو الخطمي أو نحوه كما سيأتي (قوله ولا  
يعكس) أي لا يغسل لحيته قبل رأسه (قوله ثلاثا ينزل الماء من رأسه الى لحيته) أي فانه عند غسله ينزل ماء  
الرأس الى اللحية بعد غسلها (قوله فيحتاج الى غسلها ثانيا) يعني يحتاج الى اعادة غسل اللحية ثانيا لان  
رأسه مرتفع ينهدر الماء عنه كما سبق في كلام الشارح كردى (قوله ويسرحهما) أي شعر رأسه ولحيته  
ان تلبد فهو شرط لتسريحهما مطبقا كما هو ظاهر كلام الجمهور وغيره وجرى عليه جماعات وهو المعتمد  
والاوجه كما هو قضية كلامهم تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعاً للغسل ونقله الزركشي عن بعضهم نهاية  
وانظر معنى الاطلاق في كلامه ولعل المراد به أنه لا فرق بين كونه محرما وغيره وأن مقابل المعتمد بفصل  
بين المحرم وغيره ويحتمل أن المراد بالاطلاق سواء كان واسع الاسنان أو لا وهو الذي اقتضاه الروض ع ش  
(قوله بمشط برفق) يعني يكون التسريح بمشط واسع الاسنان ثلاثا ينتف الشعر ويكون برفق ليقبل الانتف  
أو يعلم فلو سرحهما بضيق الاسنان أو بغير رفق بحيث انتف كل الشعر أو أكثره حرم ذلك كما بحثه سم  
لانه بعد ازراء لليت والازراء به حرام وان سقطت شعرة من رأسه أو لحيته وكذا من شعر غيرهما ردها اليه  
ندبا في كفنه لدفن معه كراماله ولا ينافى هذا ما يأتي أن نحو الشعر يصل الى عليه ويغسل ويدفن وجوبا  
في الكل لان ما هنا من حيث كونه معه وذلك من حيث ذاته انتهى قال في القاموس المشط مثلثة  
وككتف وعنق وعتل ومنبر أي مشط آلة يتمشط بها (قوله ثم يغسل ما أقبل منه) أي من الميت  
(قوله بأن يغسل شقه اليمين) بكسر الشين المعجمة أي نصفه اليمين أي جانبه (قوله مما يلي وجهه من  
عنقه الى قدمه) أي أعلا عنقه اليه قال البجيرمي وسكت عن الوجه ولو قال من منبت شعر  
رأسه لدخل وأعله انما سككت عنه لانه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسله انتهى  
لكن سيأتي في الشرح أن الوجه لا يعاد غسله (قوله ثم اليسر كذلك) أي يغسل شقه اليسر

مما يلي وجهه من عنقه الى قدمه (قوله ثم يحوله الى شقه الابر) أى الى جنبه الابر روض (قوله فيغسل منه ما أدبر) أى ما كان من جهة دبره أى ورائه (قوله بأن يغسل شقه اليمين مما يلي القفام من كفه الى قدمه) يقتضى خروج القفا فقتضاه انه لا يسن تكرار غسله فالاولى أن يقول من أول قفاه ليدخل القفا فيجبري (قوله ثم يحوله لليمين) أى الى الجنب اليمين (قوله فيغسل الابر كذلك) أى شقه الابر مما يلي القفام من كفه الى قدمه ومر عن البجيرمي ما فيه وذلك لامره صلى الله عليه وسلم بالدعاء بالمياه من في خير أم عطية رضى الله عنهما واه الشيخان اللذان يلبان الوجه لشرهها وقيل يغسل شقه اليمين من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الابر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ يحصل للسنة والاولى أولى كإتص عليه الشافعي رضى الله عنه والاكثر ون وصرح به النووي في الروضة لقوله الحر: كفيه (قوله ولا يغسل رأسه ووجهه) أى وحيته (قوله لحصول الفرض بغسلها أولا) تعليل لعدم الاعادة وهذا ظاهر بالنسبة للرأس واللحية لا الوجه فانه لم يغسل أولا الا ان يقال بما مر عن البجيرمي من انه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسل الوجه فليتأمل (قوله ويجرم كبه على وجهه) أى القاء الميت على وجهه قال في المصباح كبيت زيدا كبا ألقية على وجهه فاكب هو بالالف وهو من النوادر التي تعدى ثلاثها وقصر ربا عنها وفي التزويل فكبت وجوههم في النار أفن يمشى مكبا على وجهه (قوله احترامه) أى للميت وهو واجب ففي كبه ازدرأ به قال ع ش ومعلوم أن محل الحرمة حيث لم يضطر الغاسل الى ذلك والاجازيل وجب (قوله وانما كره للحمي ذلك) أى الانكباب على الوجه سواء الذكرو والانثى ولم يجرم (قوله لان الحق له) أى لنفسه وليس فيه ازدرأ بالغير قال السيد عمر البصري ويؤخذ من تعليلهم انه يحرم فعله بالغير حيث لم يعلم رضاه فليتأمل انتهى وفي الاسنى ما يفهمه أيضا فانه قيد الكراهة بحق نفسه واذ رأى غيره ذكرا أو أنثى نام مكبا على وجهه سن يقاطع لانها ضجة بينه وبين الله تعالى (قوله وهذه الغسلة بكيفية المذكورة) أى من قوله ثم يغسل ما قبل منه الخ لا ما يشمل غسل رأسه وحيته لان كلام الشارح هذا للدخول على قول المتن بالسدر وقد تقدم ذكره في غسلها فلما قلنا ان ذلك للزم التكرار في كلام المتن على أن الشارح قد ذكر آتقان غسل الرأس والوجه لا يعاد في ذلك فليتأمل (قوله يتدب أن تكون بالسدر أو الخطمي) أما السدر فهو رقيق النبق وأما الخطمي بكسر الخاء المعجمة وسكون الطاء وتشديد الياء وحكى فتح الخاء وكذا ضمها على ما في التهاية والمغنى فقول هو شجرة القرين بلغة اليمن وهي شبه الملوخيا وقيل ورق الخبزى وقال الكردي والمعروف عند أهل المدينة أنه المعروف بورق الحاريز رعونته في نحو المراكن للتهزير رؤية زهره ويسمونه بالخطمي وفي القاموس نبات محل منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنسا وقرحة الامعاء والارتعاش ونضج الحرا حات وتسكين الوجع ومع الخلل للبريق ووجع الاسنان مضمضة وهش الهوام وحرق وخط بزره بالماء أو سحقت بمجده انه ولعابه المستخرج بالماء الحار ينفع المرأة العقيم والمقعد والله أعلم (قوله أو ونحوهما) أى كالأصابون والاشنان من الاشياء المنظفة لان المقصود بذلك التنظيف والانتقاء ولكن السدر اولى لوروده في الخبر ولانه أملك للبدن وأقوى للجسد (قوله ثم اذا فرغ) أى الغاسل (قوله من غسل جميع بدنه) أى الميت (قوله بالماء ونحو السدر على الكيفية المذكورة) أى في غسل الرأس واللحية وغسل بقية البدن من تقديم ما قبل منه على ما أدبر (قوله ازاله أى السدر أو نحوه) أى وجوبه (قوله بصب الماء الخالص) أى المبر عنه بماء قراح بفتح القاف وتخفيف الراء وهو الخالص من الماء أى الذي لم يخالطه كافور ولا حنوط ولا غيرها كما في المصباح (قوله من رأسه الى قدمه) أى الميت وهذه الغسلة تسمى بالمزيلة قال الشيخ عميرة البرلسي اعلم ان لك في غسل الميت كيفيتين احدهما غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا وثالثا ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة الواجب وثنان للتثليث فالجالة تسعة الثانية واحدة بالسدر والاخرى مزيلة واخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثالثا فالجالة تسع أيضا فالكيفية الاولى في كلام السبكي واقتصر عليها

(ثم يحوله الى شقه الابر)  
فيغسل منه (ما أدبر) بأن  
يغسل شقه (اليمين) مما يلي  
القفام من كفه الى قدمه  
(ثم يحوله لليمين)  
(الابر) كذلك ولا يغسل  
رأسه ووجهه  
لحصول الفرض بغسلها  
أولا بل يبدأ بصفحة عنقه  
فما تحتها ويجرم كبه على  
وجهه احترامه وانما  
كره للحمي ذلك لان الحق له  
وهذه الغسلة بكيفية  
المذكورة يتدب أن  
تكون (بالسدر) أو  
الخطمي ونحوهما (ثم) اذا  
فرغ من غسل جميع بدنه  
بالماء ونحو السدر على  
الكيفية المذكورة  
(أزاله) أى السدر أو نحوه  
بصب الماء الخالص من  
رأسه الى قدمه

(قوله أو الخطمي) رأيت  
تقلا عن كتاب الطب  
للأزرق في غسل باب  
البواسير ان الخطمي هو  
شجرة القرين بلغة اليمن  
وهي شبه الملوخيا انتهى  
والمعروف عند أهل  
المدينة انه المعروف بورق  
الحاريز رعونته للتهزير  
ويسمونه بالخطمي

(قوله ثم ان لم يحصل النظافة الخ) حاصل ما ذكره انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل الانقاء بمرة واحدة بالسدر ونحوه والثانية مزيلة وهاتان غير محسوبيتين ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبيات ويكون معهن قليل كافور روان لم يحصل التنظيف بمرة من نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا الى ان يحصل التنظيف ويزيله عقب كل مرة بغسله ثانية ثم ان اراد عقب كل مزيلة غسله بماء قراح وان اراد آخر الماء القراح الى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى كياساتي في كلام الشارح ويسن وتران حصل الانقاء بشفع كما في التحفة وغيرها وجرى في التحفة على انه يسن ثلاث غسلات ٤٠٦ وفي كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم مزيلة ثم ماء خالص أو ثلاث

بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة ويؤخذ من الثلاث بالقراح الى عقب الست فهذه تسع غسلات على كذا التقدير في لكنته مخير في القراح بين أن يفرقه عقب كل مزيلة وان

(ثم) ان لم يحصل النظافة بنحو السدر في الكيفية الاولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التنظيف فاذا حصل النقاء (صب) وجسوا بالماء الخالص ويسن حينئذ ثانية وثالثة بالماء الخالص كغسل الحى ويسن ان يتجرى الماء (البارد) لانه يشد البدن والمسخن برخيه نعم ان احتيج اليه لنحو وسخ وبرد كان المسخن أولى

بواله بعد الست ثم ان لم يحصل الانقاء بالتسع زاد الى أن يحصل الانقاء فان حصل بوترفذاك والا زاد واحدة وذكر في التحفة ما يقتضى أن الاقتصاد على الخمس أقل التكامل وفي النهاية للجمال الرملى ما ملخصه الثلاث

الاسنوى وحديث أم عطية رضى الله عنها قرىب من أو الثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج الخ والحلال المحلى في شرح المنهاج جعل الثلاثة حاصلة من خمسة بأن يغسل بماء وسدر ثم مزيلة ثم يتبع ذلك بثلاثة من الماء القراح وهو الذى في الروضة وسيأتى عن الكردى ان الشارح هنا على هذه الطريقة وفى التحفة على الطريقة الاولى والثانية تأمل (قوله ثم ان لم يحصل النظافة بنحو السدر) أى كالحطمي والصابون وغيرهما وقرأنا ان السدر أولى واقتضى كلام الروضة الجمع بينهما قيل انه غريب ويمكن ان يحمل على ما اذا لم يحصل النظافة الا به ولا غرابة أذن (قوله في الكيفية الاولى على خلاف الغالب) أى بأن كان في جسده أو ساخ مترا كانه لا نزول الا بتسكي بذلك (قوله جعله) أى بنحو السدر (قوله في كل غسلة من غسلات التنظيف) أى فلا يكون السدر مختصا بالا ولعل عبارة الاسنوى قال السبكي ولا وجه لتخصيص السدر بالاولى بل الوجه التكرير له الى أن يحصل النقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسله بالماء الخالص وتسب بعد هاتين وثالثة كغسل الحى فان استعمال الخالص بعد كل غسلة من غسلات التنظيف كراهه ذلك عن استعماله بعد تمامها ويكون كل مرة من التنظيف واستعمال الماء الخالص بعده غسلة واحدة وكلامه الاخير بيان لكلام الاصحاب لا تقي في كلام المصنف وأصله واما كلامه الاول فقال انه في التوشيح قد لا يجتمع ذلك خلافاً وبقا انما خصصت الاولى بالذكر لخصول النقاء بها غالبا أى فيكون الاخر بياناً لكلامهم في تخير الغاسل بين الكيفيتين انتهى وبه يعلم أن كلام الشارح إشارة لهذا فليتأمل (قوله فاذا حصل النقاء) يفتح النون أى النظافة (قوله صب وجسوا بالماء الخالص) أى عما يسلبه الطهورية كياساتي في الشرح قال في التحفة وهل السنة في صبه ان يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر في غسلة السدر من التيامن والياسر والتحرير السابق لم أرفقه تصريحا ولو قيل تحصل السنة بكل والاخيرة أولى لانه انتهى ومر في غسلة السدر قول انه لو غسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم الايسر من مقدمه ثم من ظهره حصل السنة فافهم (قوله ويسن حينئذ) أى حين اذ صب الماء الخالص بعد النقاء من نحو السدر (قوله ثانية وثالثة) أى فان لم يحصل النظافة بها زيد حتى يحصل بقدر الحاجة بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهما المقصودا للنظافة ولا فرق في طلب الزيادة في النظافة بين الماء المملك والمسيل وغيرهما (قوله كغسل الحى) تشبيهه في سن التثليث قال في التحفة ويسن وتران حصل أى الانقاء بشفع وان حصل من أى الثلاثة لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما أى الشيخين وقال الماوردى هي أدنى التكامل وأكمل منها خمس فسبق والزيادة اسراف انتهى قال ع ش ظاهر قوله فسبق أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء وعليه فمما صور السبع ولعل صورتهما بأن حصل الانقاء بالسادسة فيسن سابعة لا يتأمر فليتأمل (قوله ويسن ان يتجرى الماء البارد) أى الغير الشديدي كياساتي (قوله لانه يشد البدن) بضم الشين من باب رد أى يقويه (قوله والمسخن برخيه) أى البدن ويرخى بضم الياء وسكون الراء من الارحاء (قوله نعم ان احتيج اليه) أى المسخن وهذا استدراك من محذوف مفهوم من سن تجرى البارد (قوله لنحو وسخ وبرد) أى شدتهما كما عبر به في التحفة قال بعضهم وكذا لو كان الغاسل يتأذى بشدة برده (قوله كان المسخن أولى) أى من البارد وأما في الوسخ فظاهر

تحصل من خمس أو من تسعة وله في تحصيل ذلك كقيمتان وذكر ما سبق (قوله بنحو السدر) اقتضاه بل استواء السدر ونحوه قال في التحفة وينازعه قول الماوردى السدر أولى للنص عليه ولانه أمثل للبدن الآن يحمل على الاستواء في أصل الفضيلة انتهى وذكر أولوية السدر في الامداد والنهاية وغيرهما والمراد بالنص عليه أى في الخبر كما ذكره (قوله صب وجسوا بالماء الخالص) قال في التحفة وهل السنة في صب القراح ان يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر في



غسلة الصدر من التيامن والتيسر والتجريف السابق لم أر في ذلك نصريحا ولو قيل تحصل السنة بكل والاخيرة أولى لانها انتهى وذكر في التحفة أيضا في غسلة الصدر لو غسل شقه الايمن من مقدمه ثم ظهره ثم الايسر من مقدمه ثم من ظهره حصل أصل السنة (قوله ان يبعد اثناء الماء) قال في الامداد والنهاية والاولى أن يبعد الماء في اثناء كبير وي بعده عن الرشاش اثلا ٤٠٧ بقدره أو يصير مستعملا وي بعده

اناء من آخرين صغيرا ومتوسطا يعرف بالصغير من الكبير ويصعب في المتوسط ثم يغسله بالتوسط قال في النهاية قاله في المجموع (قوله لما مر أول الكتاب)

ولا يبالغ في تسخينه لانه يسرع الفساد والماء المالح أولى من العذب ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسة الميت وينبغي أن يبعد اثناء الماء عما يقدرونه من الرشاش وغيره ما يمكن ويجب أن يتحرى في ازالة نحو الصدر الماء (الخالص) عما يسلبه الطهورة لما مر أول الكتاب نعم يسن أن يكون كل غسلة من الثلاث التي بالماء الخالص في غسل غير المحرم (مع قليل كافور) وهو في الاخيرة أكد لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به فيها

أي من أن الماء اذا تغير تغير اعمق اطلاق اسم الماء بما على البدن من المغيرات فانه يسلبه الطهورة (قوله من الثلاثة التي بالماء الخالص) قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة ظاهر صنيعة وان فرقها

وفيه نظر لان أثر الكافور فيما عدا الاخيرة حينئذ يزول بغسلة الصدر الا تية اللهم الا ان يمنع ذلك فليتمل انتهى ومافاله هو ظ هر كلام أئمتنا الشافعية في كتبهم وليس هو مختصا بالتحفة ولا بهذا الكتاب (قوله في غسل غير المحرم) قال في النهاية وهو في حرم وضع الكافور في ماء غسله انتهى (قوله ما صح من أمره) أي في الصحيحين وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم

بل لو توقف ازالة النجاسة عليه وجب نظير ما مر عن ع ش في التلبين بالدهن وأما في البارد الشديد فلان الميت يتأذى بما يتأذى به الحي (قوله ولا يبالغ في تسخينه) أي الماء (قوله لانه يسرع الفساد) أي فساد الميت قال الأذري قبل لا يكره غسله بالمشمس وفيه نظر لان الغسل يداشره وصرح البندنجي بالكراهة وهو ظاهر اطلاق الاصحاب هنا حواشي الروض (قوله الماء المالح) هو بفتح الميم وكسر اللام اسم فاعل ويقال أيضا مالح بالالف وقد استعمله الشافعي رضي الله عنه في قوله كل ماء من بحر عذب أو مالح فالتطهير به جائز واعتراضه بعضهم بأنه لحن منه وانما يصح ماء ملح بغير ألف و ردبانه بخطي في اعتراضه فقد قال الشاعر

فلو قلت في البحر والبحر مالح \* لاصبح ماء البحر من ريقها عذبا وأنشد ابن فارس \* وماء قوم مالح وعذب \* الخ ل فيه أربع لغات ملح ومالح وملح وملاح فاعتراضه عليه انما نشأ عن فهمه القصير السقيم على حد قوله

وكمن عائب قولنا صححا \* وآفته من الفهم السقيم ولكن تأخذ الاذان منه \* على قدر القريحة والفهم

(قوله أولى من العذب) أي كما نقله الزركشي عن الصيمري والمأوردى وأقره ومحل ذلك اذا كان أصالة فلا يندب كما قاله ع ش مزج العذب بالمالح (قوله ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم) أي فيكون الغسل به خلاف الاولى ع ش (قوله للخلاف في نجاسة الميت) أي ولم يراع نظيره في ادخاله المسجد للصلاة عليه لانه مانعه مخالف للسنة الصحيحة كما يعلم مما يأتي تحفه على أنه عنده يظهر بالغسل في رجعة الامة مانعه والمشهور عن مالك والشافعي وأحمد أن الأدمى لا ينجس بالموت وقال أبو حنيفة ينجس بالموت فاذا غسل طهر وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد انتهى وسيأتي حكم الصلاة عليه في المسجد (قوله وينبغي أن يبعد اثناء الماء) بضم الباء المشددة وسكون الباء الموحدة من الابعاد وبه عير في التحفة ويجوز فتح الباء مع تشديد العين من التبعيد (قوله عما يقدرونه من الرشاش) أي الخالص من الغسل (قوله وغيره ما يمكن) أي لتكون النفس أطيب ويكون ذلك الاناء كبيرا كالجب والماء كثير الثلاث أثر بالماء المستعمل قال في الاسنى عن المجموع وي بعده معه اناء من آخرين صغيرا ومتوسطا فيعرف بالصغير من الكبير فيصبه في المتوسط ثم يغسله بالتوسط (قوله ويجب أن يتحرى في ازالة نحو الصدر) أي الذي في جسد الميت (قوله الماء الخالص) عما يسلبه الطهورة (قوله أي طهورة الماء من الأشياء المغيرة للماء) (قوله لما مر أول الكتاب) أي من أن الماء اذا تغير تغير اضرار ايماعلى البدن من المغيرات سلبه الطهورة (قوله نعم يسن أن يكون كل غسلة) الخ استدراك على قوله ويجب أن يتحرى الخ (قوله من الثلاث التي بالماء الخالص) ظاهر صنيعة ولو فرقتها وهو كذلك كما سيأتي عن الكردى لكن لا يخلو عن نظر لان أثر الكافور فيما عدا الاخيرة يزول بغسلة الصدر الا تية اللهم الا ان يمنع ذلك والحديث صريح في الاخيرة فقط فليتأمل (قوله في غسل غير المحرم) أي أما المحرم اذا مات قبل تحلله الاول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله فان مات بعد تحلله الاول كان كغيره في طلب الطيب (قوله مع قليل كافور) أي بخالط وهو المسمى بالطيار بحيث لا يغير الماء تغير اضرارا أو كثيرا يحاو والمأمرانه نوعان تحفه بزيادة (قوله وهو) أي وضع الكافور واليسير (قوله في الاخيرة أكد) أي من المرة الاولى والثانية (قوله لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به فيها) أي بوضع الكافور في ذلك وأكديته في المرة الاخيرة فتدري في الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنهن ابدأن بعمامتهما ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في لاخرة كافورا أو شيئا من كافور وفي

بماء وسدر واجعلن في  
الاخيرة كافورا وشيئا من  
كافور الحديث (قوله ان لم  
يكن صلبا) اما الصلب  
الذي لا يتجمل في الماء  
عنه فانه مجاور لا يضر  
التغير به وان خُس (قوله  
يتغير به) أي تغيرا فاحشا  
يمنع اطلاق اسم الماء عليه  
(قوله عن الواجب) وهو  
ما سبق في كلامه في أقل  
الغسل وهو تعمم بدنه  
وما زاد على ذلك فتدوب

ويكره تركه لانه يقوى  
البدن ويدفع الهوام  
وخرج بالسبب الكثير  
بحيث يفحش التغير به فانه  
سلب طهورة الماء ان  
لم يكن صلبا وعلم مما تقرر  
أن نحو السدر مادام الماء  
يتغير به يمنع الحسبان عن  
الغسل الواجب والمندوب  
فيغسل (من قرنه الى قدمه)  
بعد الغسلة المزيلة له (ثلاثا)  
بالماء الخالص متواليه كما  
قدمته وهو الاولى أو  
متفرقة

(قوله من قرنه) بالقاف في  
أوله والنون في آخره وهو  
بالفاء أوله والقاف آخره  
وسط الرأس (قوله بعد  
الغسلة المزيلة له) أي السدر  
ونحوه وفي بعض نسخ  
الشرح بعد الغسلة الاولى  
المزيلة بزيادة الاولى  
ولكن حذفها أولى لان  
المزيلة ثانية الاولى وان

رواية للبيهقي فاذا كان في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها فاجعل في شيء من كافور الخ (قوله ويكره تركه) أي  
وضع الكافور ركنا نص عليه الام (قوله لانه يقوى البدن ويدفع الهوام) ظاهر صنيعة انه تمليد لكرامة تركه  
ولا يخفى ما فيه والذي في غيره أنه تمليد ثان لاصل وضع الكافور في ذلك ولعل الواو سقطت من بعض النسخ  
والاصل ولانه الخ فيكون معطوفا على قوله المار بالماء صحيح الخ قال الحافظ في الفتح ظاهره أي الحديث المار  
جعل الكافور في الماء وهو كذلك والحكمة في الكافور مع كونه بطيب رائحة الموضع لمن يحضر من الملائكة  
وغيرهم ان فيه تحفيفا وتبريدا وخاصة في تصليب بدن الميت وطردها الهوام عنه وردع ما يتجمل من الفضلات  
ومنع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الرادع الطيبة وهذا هو السر في جعله في الاخيرة اذ لو كان في الاولى  
مثلا لاذهبه الماء وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور ان نظرا الى مجرد التطيب فنع والافلاوقد يقال اذا عدم  
الكافور ركان غيره مما يقوم مقامه مثله ولو بخاصية واحدة مثلا تأمل (قوله وخرج بالسبب الكثير) أي فلا  
يسن (قوله بحيث يفحش التغير به) أي بالكافور الكثير تغيرا كثيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه (قوله فانه يسلب  
طهورة الماء ان لم يكن صلبا) بضم الصاد واما الصلب الذي لا يتجمل في الماء عينه فانه مجاور لا يضر التغير  
به مطلقا (قوله وعلم مما تقرر) أي من قوله ثم ان لم تحصل النظافة الى قوله فاذا حصل النقاء الخ (قوله ان نحو  
السدر مادام الماء يتغير به) أي تغيرا ضارا وعبارة التعطف ولا يسقط الفرض بغسلة تغير ماؤها بالسدر تغيرا  
كثيرا لانه يسلب الطهورة كما مر سواء المحالطة له وهي الاولى والمزيلة له وهي الثانية في كل من الثلاث  
(قوله يمنع الحسبان عن الغسل الواجب والمندوب) أي فلا تحسب الاولى والثانية من كل من الثلاث لتغير  
الماء بما معه تغيرا كثيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه وانما تحسب منه غسلة الماء الخالص فتكون الاولى من  
الثلاث به هي المسقطه للواجب اذ لو حسبت كل منهما لما احتيج للزيادة على المحسوبية والخاصة انه  
لا يدخل ماء السدر المحالطة والمزيلة في الغسل بمعنى انه يمنع الاعتداد به قال السيد عمر البصري يؤخذ  
من ذلك مسألة كثيرة الوقوع ويغفل عنها وهي ما اذا كان على شخص غسل واجب في ذلك بدنه بنحو اشنان  
ثم يفيض الماء عليه ناو بارفع الجنبه مثلا فلا ترفع لان الماء يتغير بما ذكر التغير المضر على أن ذلك مانع آخر  
وهو وجود الصارف الذي يتعين معه استدامة النية في الطهارة كما يؤخذ مما تقرر في الوضوء وليتقطن  
لذلك فانه مهم وكثيرا ما يغفل عنه (قوله فيغسل) تفرع على منع الحسبان الخ (قوله من قرنه الى قدمه)  
بفتح القاف وسكون الراء بالنون في آخره وهذه عبارة الروضة ونسخة من المنهاج وهو جانب الرأس  
وفي بعض فرق بقاء مفتوحة فراء ساكنة ففاف وهي عبارة أكثر نسخ المنهاج قال في التحفة وفسر  
الفرق في القاموس بالطريق في الرأس وظاهر ان المراد من العبارتين واحد وهو الصنب من أول جانب  
الرأس المستلزم لدخول شيء من الفرق اذ المراد بتلك الطريق المحل الابيض في وسط الرأس المنحدر عنه  
الشعر من كل الجانبين تأمل (قوله بعد الغسلة المزيلة له) أي لنحو السدر وفي بعض نسخ الشرح بعد الغسلة  
الاولى المزيلة له بزيادة الاولى ولكن حذفها حسن لان المزيلة ثانية لا أولى وان أمكن التأويل بأن أوليتها  
نسبية كردى (قوله ثلاثا بالماء الخالص متواليه كما قدمته) أي في قوله وتسن حينئذ ثانية وثالثة بالماء الخالص  
كغسل الحى (قوله وهو الاولى) أي فاصل ما ذكره هنا كما قاله الكردى انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث  
حصل النقاء بمرّة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر ونحوه والثانية مزيلة وهاتان  
غير محسوبتين ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبيات ويكون معهن قليل كافورا وان لم يحصل النقاء بمرّة من  
نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا الى أن يحصل الانتقاء ويزيله عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم ان أراد عقب  
كل غسلة بماء قراح وان أراد آخر الماء القراح الى عقب غسلات التطيب ثم ماء قراح ثلاثا وهذه هي الاولى  
على ما قاله هنا ومر عن المحلى ما يوافقه وسيأتى عن التحفة خلاف هذا (قوله أو متفرقة) عطف على متواليه  
فهو مخير بينهما ما قال في التحفة ما لم يخصه يستحب في كل من الثلاث ثلاث غسلات وفي كل غسلة منها ثلاث  
واحدة بنحو سدر ثم ثانية مزيلة ثم ماء خالص من قرنه الى قدمه أو ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة

(قوله بعد تمام كل غسلة الخ) أي بأن يغسل أولا بنحو سدر ثم المزيلة لنحو السدر ثم بعد تمام ذلك الماء الخالص (قوله ويكون كل مرة من التنظيف) عبارة شرح العباب له نقلا عن السبكي فان استعمال الخالص بعد كل ٤٠٩ من غسلات التنظيف كفاه ذلك عن استعمال بعده

تمامه وان يكون كل مرة من التنظيف واستعماله الخالص بعده غسلة واحدة الى آخر ما قاله فيه في العباب انه بمديده على بطنه ارفق مما قبلها

بأن يستعمل الماء الخالص بعده تمام كل غسلة من غسلات التنظيف ويكون كل مرة من التنظيف واستعمال الماء الخالص بعده غسلة (ثم) بعده فراغه من غسلة (ينشفه بثوب) مع المبالغة في ذلك لئلا يتسل أكفانه فيسرع فساده وبه فارق ندب ترك التنشيف في طهر الحى ويسن أن يكون تنشيفه (بعد إعادة تليينه) أي تليين مفاصله عقب الفراغ من غسلة ليقب أيها (ويكره أخذ شعره) أي الميت غير المحرم (وظفره) وان كان مما يزال للفطرة واعتاد ازالته حيا لان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ومن ثم لم يحنن الألف

قال الشارح في شرحه كما في المجموع من النص وقطع الجمهور الى أن قال الشارح بعد الرد قول جيع ان ذلك لا يفعل في الثالثة مانصه نعم ان غلب على ظنه الحذر وج بالامرار

ويؤخر الثلاث بالماء الخالص الى عقب الست فهي تسع غسلات على كالا التقديرين لكنه مخير في القراح ان يفرقه بأن يجعله عقب ثنى السدر في كل غسلة وان يواليه بأن يغسل الست التي بالسدر ثم يوالي الثلاث القراح المحصل أولاها للفرض وثانيها وثالثها السنة التثليث زاد في النهاية بعد ذكر مثله وهذه أولى فيما يظهر أى لقلة الحركة فيها (قوله بأن يستعمل الماء الخالص) الخ تصوير للتفريق (قوله بعد تمام غسلة من غسلات التنظيف) أي بأن يغسل أولا بنحو السدر ثم المزيلة ثم بعد تمام ذلك الماء الخالص كرى (قوله ويكون كل مرة من التنظيف) أي الذي فيه السدر ومزيلة (قوله واستعمال الماء الخالص بعده) أي بعد التنظيف (قوله غسلة) أي واحدة بالنصب خبر يكون ويكر ذلك الى تمام الثلاث ثم ان لم يحصل الاتقاء بذلك زاد كما مر الى أن يحصل فان حصل بوتر فذلك والا زاد واحدة واستحب المزني إعادة الوضوء مع كل غسلة قال في النهاية وفيه نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه وعد أبو بكر الخفاف من السنن التشهد عند غسلة قال الاذرجي وكان مراده عند فراغه منه ويكون كالتائب عنه قال ويحسن ان يزيد اللهم اجعله من التوابين ومن المتطهرين أو يقول اعملني واباد قال في الاسنى ان يأتي في الوضوء بذلك وبدعاء الاعضاء أى على القول بسنته (قوله ثم بعده فراغه من غسلة) أي الميت (قوله ينشفه بثوب) أي ندبا (قوله مع المبالغة في ذلك) أي في تنشيفه (قوله اثلاثا) أي كفاه (تعليل اطلب التنشيف والمبالغة فيه) (قوله فيسر ع فساد) أي السكين قال الشو برى يؤخذ منه أن الارض التي لا تبلى أصلا ولا تبلى سر يعا أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر الى عدم الاسراع الى البلى لان تنعم الر وح مع البدن أكمل من تنعمها ودونه (قوله وبه) أي بهذا التعليل (قوله فارق ندب ترك التنشيف في طهر الحى) أي وضوئه وغسله الامن عذره وعبارته مع المتن في الوضوء وترك التنشيف بثوب الحر وبرد وخوف نجاسة بلا عذر وان لم يبالغ فيه لانه صلى الله عليه وسلم أتى بمندبل بعده غسلة من الجنابة فردده وبتا كدسه في الميت واذا خرج عقب الوضوء في جوب ربح بنجس أو ألمه شدة نحو برد أو كان يتيمم الخ (قوله ويسن ان يكون تنشيفه) أي الميت (قوله بعد إعادة تليينه أي تليين مفاصله) أي بالكيفية السابقة في تليينها عقب موته من رد أصابعه الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى نغذه ونغذه الى بطنه ثم مدها (قوله عقب الفراغ من غسلة) أي فالتلين قبل التنشيف (قوله ليقب لينها) أي المفاصل لا تها لانت بالماء فيتوخى بالتلين بقاء لينها فيسهل التكفين ولو خرج بعد الغسل وقبل الادراج في السكين نجس ولو من الفرج أو وقع عليه نجس في آخر غسلة أو بعد وجب ازالته فقط من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بازالة الخارج ولو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح كما قاله سم غسلة وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه قال ع ش وقضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنه وعصمه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخرت لا مصلحة الصلاة وجبت إعادة ما ذكر وينبغي أن من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لا جابة المؤذن وانتظار الجماعة ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا محذورا عس أو غيره لا تنفاه تكليفه (قوله ويكره أخذ شعره أي الميت) أي كما نقله في المجموع عن الام والمختصر (قوله غير المحرم) سيأتى مقابله (قوله وان كان مما يزال في الفطرة) أي كشعر الابط والعانة وغيرهما (قوله واعتاد ازالته حيا) أي كشعر الرأس (قوله لان أجزاء الميت محترمة) تعليل للكرامة عبارة التحفة لانه محدث وقد صرح النوى عن محدثات الامور التي لم يشهد الشرع باستحسانها وزعم انه تنظيف يعارضه احترام أجزاء الميت الخ والمراد من المحدث هنا ما لم يوافق قواعد الشرع (قوله فلا تنتهك بذلك) أي بأخذه ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الامر بالاسراع المنافي لذلك ولان مصيره الى البلى (قوله ومن ثم) أي من احترام أجزاء الميت (قوله لم يحنن الألف) أي على الصحيح في الر وضه وان كان بالغالا لانه جزء فلا يقطع كبده المستحقة في قطع سرقة وقود وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك أي وان عصي بتأخيرها ولم يمكن

٥٢ - ترسي - لث لاني غاية لعله به أو الى غاية مشقة اتجه ترك الامرار في الثالثة انتهى ما أردت نقله من شرح العباب (قوله لم يحنن الألف) أي يحرم ذلك وان عصي بتأخيرها أو تمذر غسل ماتحت قلقة قال في التحفة كما اقتضاه اطلاقهم وعليه فيهم همافهمها

غسل ماتحت القلفة الابطة طمها و يفرق بينه وبين ماسأى في الشعر المتلبد بأن هذه جزء والانهاء في قطعه أكثر من ازالة الشعر وحينئذ فيصير الميت و يصلى عليه كما في التحفة خلافا للرملى فاعتمد الدفن حالا من غير تيمم ولا صلاة والذي ينبغي العمل به ما في التحفة لان في دفنه بلا صلاة عدم احترام للميت خصوصا والمقصود من الصلاة عليه الدعاء والشفاعة تأمل (قوله نعم لولبد شعره) استدراك على كراهة أخذ شعره ولبد بتشديد الباء في المصباح ولبد من باب تعب بمعنى لصق و يتعدى بالتضعيف فيقال لبدت الشئ تلبيد الزقت بعضه ببعض حتى صار كاللبد اى ما يتلبد من نحو صمغ (قوله بنحو صمغ) هي ما يتحلب من شجر العضاة ونحوها الواحدة صمغة والجمع صمغ ومثل تمر ونمرة قال في النهاية أو كان به قروح مثلا وجدت رملها (قوله ولم يصل الماء الى أصوله) أى الشعر (قوله الابهاء) أى بازالته (قوله وجبت ازالته) أى كما صرح به الاذرى في القوت واستظهره الرمل و ينبغي ان يرفق بها بحيث لا يبعد ازراء بالميت ومثل ذلك كما يحثه ع ش مالو انشق جوفه وكثر خروجه النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك الانجياطة الفتق فتجب خياطته ونحوه اذا ترتب على عدمها مجر دخروجه أمعائه وان أمكن غسله لان في خروجهها تمسك لحرمة وانجياطة ولو كان بيدن الميت طبعه يمنع من وصول الماء فهل يجب ازالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على انه يعنى عن الطبوع في الحيوي ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبوع وصول الماء الى البشرة ولا يجب التيمم عنه وينبغي العفو هنا بالنسبة لجميع الشعر كالحية وغيرها وان خصه بعضهم هنا بالشعر الذى في ازالته مثله لانه شعرا لا يطو و يفرق بأن في ازالة الشعر من الميت تمسك لحرمة في سائر البدن فلي تأمل (قوله اما المحرم) مقابل لقوله غير المحرم (قوله اذا مات قبل تحلله الاول) يعنى قبل فعل التحلل الاول للحي و قبل فعل التحلل العمرة ولو بعد دخول رفته كما اطلقوه خلافاً من الحق به فعله لان العمرة بمحاله في الحياة ودخول وقته لا يبيح شيئا من المحرمات اما الوضوء بعد التحلل الحج الاول فيكون كفيرة في الطيب وغيره (قوله فيجب ان يبقى أثر احرامه) أى لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذى وقصته ناقصة فأت اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تمسوه بطين ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليارا واه الشيخان نص على حكمين من أحكام الاحرام وفيه على ان العدة الاحرام فوجب اطراد جميع أحكامه ووقع في صحيح مسلم في هذا الحديث ولا تخمروا وجهه ولا رأسه قال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض الرواة وقال في الشامل انه محمول على ما لا بد من كشفه من الوجه (قوله فلا يجوز ان يفعل به) أى بالميت المحرم قبل التحلل المذكور (قوله شئ مما يحرم على المحرم) أى الحي فلا يجوز تطييبه ولا خلط ماء غسله بكافور ونحوه ولا أخذ شعره ولا ظفروه وان لم يبق عليه غير الحلق كما اقتضاه اطلاقهم واعتمده الزركشى وغيره لان مبنى النسل على أن الغير لا ينوب في بقية كالأول كان عليه طواف أو سعى نعم لو تعذر غسله بالجملة لتلبد رأسه وجب حلقه كما اعتمده في التحفة وكذا لو تمذر غسل ماتحت ظفروه الأبقامه ومن طيبه أو ألبسه أو أزال نحو شعره عصي ولكن لا فدية كمن قطع عضو ميت لان اجزاءه غير مضمونة وقضية ذلك انه لا فدية في حلق شعر المحرم ولا في تقليم ظفروه وهو كذلك على الاوجه خلافا للغزى في قوله يفدى عنه من تركه كالأول حلق رأس المحرم وهو ساكت وللملقين في قوله وجوبها على الفاعل لذلك كالأول حلق شعر نائم و فرق بينهما بأن النائم بعد عودته الى الفهم ومن ثم ذهب جميع الى انه مكلف بخلاف الميت تأمل (قوله بخلاف المعتدة عن وفاة) أى فانه لا يحرم تطييبها في الاصح قال ع ش وينبغي كراهته خروجا من الخلاف أى فان مقابل الاصح بقول بحرمة قياسا على المحرم (قوله لان تحريم نحو الطيب عليها) أى على المعتدة عن الوفاة وأراد بنحو الطيب الزينة (قوله انما كان للنفج) أى على موت زوجها (قوله وقد زال بالموت) أى فزال المعنى المحرم للطيب عليها وأيضا فتحريم الطيب عليها انما كان للاحتراز عن الرجال وهذا قول أيضا بالموت بخلافه في المحرم فان كان لحق الله تعالى ولا يزال بالموت قال السيد عماد البصرى يظهر ان الحكمة في مشروعية الاحداث تنفير الجانب عن التطلع للفارقة فوجب في معتدة الوفاة لعدم وجود من يدافع عن النسب وسن في البائن لوجوده ولم يشرع في الرجعية لعدم التطلع لها غالبا مع كونها زوجه في كثير من الاحكام (قوله والاولى بغسل الرجال الرجال) هذا شروع في بيان الغاسل للميت (قوله فيقدمون حتى على الزوجة) أى يقدم الرجال في

نعم لولبد شعره بنحو صمغ ولم يصل الماء الى أصوله الابهاء وجبت اما المحرم اذا مات قبل تحلله الاول فيجب ان يبقى أثر احرامه فلا يجوز أن يفعل به شئ مما يحرم على المحرم بخلاف المعتدة عن وفاة لان تحريم نحو الطيب عليها انما كان للنفج وقد زال بالموت (والاولى بغسل الرجال الرجال) فيقدمون حتى على الزوجة

انتهى قال العلامة ابن قاسم بقى مالو كان تحتها نجس لا يزال بغير الختان انتهى وقال القليوبي في حواشي المحلى واذا تعذر ازالة ماتحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تيممه عما تحتها أو تزال انتهى كذا نقله القليوبي عن ابن حجر



(قوله الافقه هنا الخ) أي في باب الغسل لليت زاد في التحفة والفقهاء ولو اجنبياً أولى من ٤١١ غير فقيه ولو فرياً عكس الصلاة على ما يأتي

فيها لأن القصد هنا إحسان  
الغسل والافقه والفقهاء أولى  
به وغمّة الدعاء ونحو الاسن  
والاقرب أرفق فدعاؤه أقرب  
للاجابة والحاصل أنه يقدم  
رجال عصبة النسب فالولاء  
فالوالى فذوو الارحام ومن  
قدمهم على الولى حل  
ما ذالم ينظم بيت المال  
فالرجال الاجانب فالزوجة  
فالنساء المحارم انتهى  
وعبارة المنهج والاولى به

وأولاهم به أولاهم بالصلاة  
عليه نعم الافقه هنا أولى من  
الاسن والاولى بعصبة  
الرجال الاقارب الرجال  
الاجانب ثم الزوجة وان  
نكحت غيره ثم النساء  
المحارم (و) الاولى (بالمرأة)  
أن يغسلها (النساء) لكن  
الاولى منهن ذات المحرمية  
وهي من لو فرضت ذكراً  
حرم تناكحها وتقدم  
نحو العمة على نحو الخالة

الاولى بالصلاة درجة قال  
في شرحه وخرج بزبادى  
درجة أخذ بما ذكره في  
ادخاله القبر الاول بالصلاة  
صفة اذا افقه الخ قال  
الحلي فانه لا يقدم هنا  
بالصفة التي يقدم بها في  
الصلاة وهي السن  
والاقربية الخ (قوله وان  
نكحت غيره) بان وضعت  
الحل عقب موت زوجها  
فزوجت آخر قبل أن

غسل الرجال على جميع النساء حتى الخ وجوباً بالنسبة للمرأة الاجنبية وبذلك بالنسبة للمرأة المحرم فلا ولوية  
مستعملة للمعنيين وكذا يقال فيما يأتي لانهم به أليق قال في النهاية والقياس امتناع غسل الرجل للمرد اذا  
حرمنا النظر له الخاقاله بالمرأة قال ع ش ظاهره وان لم يوجد غيره وينبغي أن يقال ان لم يوجد الا هو جازله  
ويكف نفسه قياساً على ما قالوه في الشهادة يجوز للاجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين  
ويكف نفسه ما مكن الآن يفرق بأن للغسل بدلاً بخلاف الشهادة فانه بما يضيع الحق بالامتناع ولا بدل  
لها وهو الاقرب انتهى قال الشرواني ولو قيل ان الاقرب هو الاول تجنباً عن ازرائه وعملاً باطلا فلهم لم  
يعد انتهى على أن الشارح قال في التحفة ولو امرد لما يأتي في الخنثى ولانه من الجنس فحاقله ع ش بناء  
على معتمد الرملى (قوله وأولاهم به) أي أولى الرجال بغسل الرجال اذا اجتمع في غسله من أقارب به من  
يصلح لغسله قال بعضهم هذه الاولوية للندب وهذا تفصيل لا ولوية بالوجوب السابقة فلما بين أن الرجل  
يلى غسل الرجل لا غيره من النساء غير المحارم أراد أن يبرز رتبة الرجال بعضهم مع بعض (قوله وأولاهم  
بالصلاة عليه) أي غالباً وسيأتي بيانه والحاصل أنه يقدم رجال عصبة النسب فالولاء فالوالى فذوو الارحام  
ومن قدمهم على الوالى حل على ما ذالم ينظم بيت المال قال في النهاية تمام جعل الولاء في الذكر وسطاً  
وأخروه في الاناث لانه في الذكر من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهن  
لقوتهم ولهذا يرثون بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء من الذوى الارحام مع وجودهم  
وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء لانهم أشفق منهن ولضعف الولاء في الاناث ولهذا لارث امرأة  
بالولاء الاعتقها أو ممتلكها به نسب أو ولاء (قوله نعم الافقه هنا) أي في باب الغسل لليت (قوله أولى من  
الاسن) أي ومن الاقرب أيضاً قال في التحفة والفقهاء ولو اجنبياً أولى به من غير فقيه ولو فرياً عكس الصلاة  
على ما يأتي فيها لأن القصد هنا إحسان الغسل والافقه والفقهاء أولى به وغمّة الدعاء ونحو الاسن والاقرب أرفق  
فدعاؤه أقرب للاجابة (قوله والاولى بعد الرجال الاقارب) أي العصبة وذوى الارحام الاقرب فالاقرب  
فيقدم أبوالام ثم الأخ للام ثم بنو البنات كما في الذخائر وهو المعتمد ثم الخال ثم العم للام وجعلهم هنا وفي  
الصلاة الأخ للام من ذوى الارحام يخالف لما في الارث حل (قوله الرجال الاجانب) أي لانهم به أليق  
(قوله ثم الزوجة) أي لان منظورها أكثر وكلامهم يشمل الزوجة الامة وذكر ابن الاستاذ فيها احتمالين  
أحدهما لاحق لها بعدهما من المناصب والولايات ويؤيده قول ابن كج والمملوك ليس بولى في الصلاة  
على الميت ولا في غيرها لنقصه بالرق قال ع ش لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال  
القربة وأي فرق بين الذكر والانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بعدهما عن المناصب  
والولايات بخلاف العبد مع أنه لاحق له في المناصب والولايات أيضاً ولعل الفرق أن العبد من جنس الرجال  
فهو من أهل الولايات في الجلة ولا كذلك الامة تأمل (قوله وان نكحت غيره) أي بأن وضعت الحل  
عقب موت زوجها فزوجت آخر قبل غسل زوجها الميت فلا أثر لا بقضاء عيبتها بالوضع عقب موته ولا  
لنكاحها غيره لانه حق ثبت لها فلا يسقط كالمراث (قوله ثم النساء المحارم) أي لو فو رشقتهن فان استوت  
اثنتان منهن في القرب فكنتظيره في النساء الاتى (قوله والاولى بالمرأة أن يغسلها النساء) أي فهن أحق بها  
من الرجال الخاقال كل بجنسه (قوله لكن الاولى منهن ذات المحرمية) يعني أن الاولى بغسل المرأة نساء  
القربة وان كن غير محارم كنبت عم لانهن أشفق من غيرهن وأولاهن ذات رحم محرم قال العلامة الزياى  
وربما يؤخذ من عمومه أن بنت العم البعيدة اذا كانت اما من الرضاع أو أختاً تقدم على بنت العم القريبة لكن  
الظاهر أن المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر المصنف بالرضاع هنا بالكلمة انتهى وسيأتي عن  
التحفة ما يخالفه (قوله وهي) أي ذات المحرمية (قوله من لو فرضت ذكراً حرم تناكحها) أي بالقربة  
كام وبنت ابن وبنت بنت لا كنبت العم (قوله وتقدم نحو العمة على نحو الخالة) يعني أنه ان استوت

يغسل زوجها الميت (قوله حرم تناكحها) أي بالقربة (قوله وتقدم نحو العمة الخ) قال في العياد وشرحه وتقدم عند استواء اثنين في  
ذلك من في محل العصوبة لو كانت ذكراً العمة مع خالة فالعمة أولى وتقدم خالة على

بنت عم لان الاولى محرم وان تساوا تأتى ثنتان منهما فى المحرمية والعصوبة تقدم بها تقدم به فى الصلاة على الميت ومنه يؤخذ أن الحرمة البعدى مقدمة على الرقبة القربى انتهى (قوله ثم محارم المصاهرة) فى الامداد والنهاية أنه قد بحث ما فى محارم الرضاع والمصاهرة الاذرى والبلقى لكن لم يذكر بينهما ترتيبا قال البلقى وعليه تقدم بنت عم بعيدة هى محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية انتهى وهو صريح فى أن الاذرى قد بحث كلام من الرضاع والمصاهرة ووقع فى التحفة أن الاذرى وافق البلقى على الاولى وهى الرضاع فاقتضى ذلك أن الاذرى لم يوافق على المصاهرة والذى رأيت فى شرح المنهاج المسمى بقوت المحتاج للاذرى بساعد التحفة وعبارته ولم يذكر ومحارم الرضاع ويشبه أن يقدم من على الاجنبيات انتهى ٤١٢ ومنها نقلت وحينئذ فان وجد للاذرى كلام فى المصاهرة فى غير القوت

اثنتان فى المحرمية تأتى فى محل العصوبة لو كانت ذكر اقدمت فالعمة مقدمة على الخالة فان استوت اقدمت القربى فالقربى فان استوت اقدمت عا تقدم به فى الصلاة على الميت فان استوت فى الجميع ولم تنشأ فذلك والا أقرع بينهم ما يؤخذ من ذلك كما قاله فى الابواب أن الحرمة البعدى مقدمة على الرقبة البعدى (قوله فان لم يكن ذات محرمية) يعنى بأن عدمت المحرمية كبنات عم وبنت عم وبنت خال وبنت خالة (قوله قدمت القربى فالقربى) أى كبنات عم وبنت عم أب وبنت عم جد فتقدم الاولى قال فى حواشى الروض فان استوتا فى القرب قدمت التى فى محل العصوبة على قياس ما سركنت العمة مع بنت الخالة (قوله ثم ذات الولاء) أى كما نص عليه الشافعى وحزم به فى المجموع قال ع ش أى صاحبة الولاء بان كانت معتقة أما العتقة فلا حق لها فى الغسل (قوله ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة) أى وفاقا لبحث الاذرى فى الاولى والبحث البلقى فيها وخلافا للاسنوى فى الاولى وعبارة التحفة ولا ترجيح بزيادة احدها من محرمية رضاع اذا لامدخل له هنا أصلا قاله الاسنوى لكن خالفه البلقى فبحث الترجيح بذلك حتى فى بنت عم بعيدة ذات رضاع على بنت عم قريبة ليست كذلك ومحرمية المصاهرة ووافقه الاذرى على الاول انتهى وهو مقتضى المدرك الذى من جهة اعتبر المحرمية وهو النظر وبوجه تقديم الرضاع على المصاهرة بأن المحرمية به أقوى لما ورد أن اللحم يترى من اللبن فكانه حصل جزء من المرصعة فى بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة تأمل (قوله ثم الاجنبيات) أى لأنهن بالانثى أبقى من الرجال (قوله والحائض كغيرها) أى فلا فرق بين كون المقدمة حائضا أولا (قوله اذا كراهة فى نفسها) أى الحائض للميت فهو من اضافة المصدر الى الفاعل ومثلها الجنب هذا فى الروضة قال الاذرى وفيه مع الاعتناء بغيرهما انظر وقد صرح أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب وحدث الحيض أى والنفاس أغلظ (قوله ثم بعد النساء الزوج) أى لان منظوره أكثر وجاز غسله لها لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضى الله عنها ما مضرك لو مت قبلى لغسلنك وصليت عليك ودفنتك رواه النسائى وابن حبان وصححه وتمام الحديث كما قاله الشهاب الرملى اذا كنت تصبح عروسا وكان على غسل فاطمة رضى الله عنها ولم يذكره أحد وما روى من انكار ابن مسعود عليه لم يثبت نقله وللقياس على عكسه فانما تغسل الزوج اجماعا قالت عائشة رضى الله عنها الواسعة قبلت من أمرى ما استدرت ما غسل رسول الله الانساؤن رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم وأوصى أبو بكر رضى الله عنه بأن تغسله زوجته أسماء بنت عيسى ففعلت ولم يخالفه أحد (قوله وان نكح أختها أو أربعا سواها) أى لان حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث والاولى أن يقول وان نكح من يحرم جمعها معها قال فى الهبة

فالزوج حتى من سواها أربعا \* ينكح والنكاح من لم ينجما

فذلك والافاء فى الامداد والنهاية وهو من جماعا الله عنهما وهو الذى يظهر اذ الذى نقله غيرهما عن الاذرى انما هو فى الرضاع لا غير وعبارة شرح المبهجة الكبير لشيخ الاسلام زكريا قال

فان لم تكن ذات محرمية قدمت القربى فالقربى ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة ثم الاجنبيات والحائض كغيرها اذا كراهة فى نفسها ثم بعد النساء الزوج وان نكح أختها أو أربعا سواها

الاذرى ولم يذكر ومحارم الرضاع ويشبه أن يقدم من على الاجنبيات انتهى ومثله يأتى فى عصبان الرضاع كبنات العم وفى محارم المصاهرة وعليه ينبغى أن يقدم عليهن محارم الرضاع انتهى بحرفها ومنها نقلت وقد علمت

مما سبق عن الاذرى أن ما نقله شيخ الاسلام هو نص عبارة الاذرى ونقل عبارة الاذرى بحرف وفها فى شرح الروض أيضا ثم قال عقبه ومثله محارم المصاهرة ثم رأيت البلقى يجمعها معا قال ويقدم عليه بنت عم بعيدة هى محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية انتهى وعلى ذلك ينبغى تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة انتهى كلام شرح الروض وعبارة نور الدين الزياى فى شرح المحرر بعد أن ذكر كلام البلقى مانصه ووافقه الاذرى على الاولى انتهى أى وهى تقديم محارم الرضاع على الاجنبيات (قوله والحائض كغيرها) أشار به الى الرد على الاذرى فى قوله فيه مع الاعتناء بغيرهما أى الحائض والنفاس انظر وقد صرح أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب وحدث الحيض أغلظ انتهى وأقره شيخ الاسلام فى شرح الروض وأجاب عنه الشارح فى الامداد فرأى منه أن أردنه

(قوله وينبغي أن يتقى المس) الخ سبق عن التحفة حرمة مس شيء من العورة فيحمل ما هنا على مس غير العورة فلا يخالف ما سبق وقال ابن قاسم في حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة نظر قال ويؤيد النظر إطلاق قولهم لا يتقوا المس أي نبتا فإطلاق أن عدم المس مندوب فقط يدل على جواز مس العورة بلا شهوة ثم رأيت شيخنا الإمام أبي الحسن البكري قال في كنهه في شرح قول المصنف الاتي ولا مس بعد كلام قرر ما نصه ومقتضى ذلك أنه يجوز ذلك من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وإن النظر كذلك أذهب أولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة انتهى ثم رأيت ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره وهو يخالف ذلك انتهى وفي شرح البهجة الكبير للشيخ الاسلام ما نصه امارؤية عورته أو غيرها لكن بشهوة خرام الاتي حق الزوجين حيث لا شهوة فائز مصطلقا وليس شيء من أحدهما عورة في حق الآخر كما قاله الجرجاني وغيره

٤١٣

كلام شرح البهجة وجرى في التحفة على حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولو لا ضرورة لأنه أخف لكنه في النكاح من التحفة كفسيره ذكر

وينبغي أن يتقى المس بخرفة يلفها على يديه ثم رجال المحارم بترتيبهم الاتي في الصلاة وشرط المقدم الحرية

ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر الى كل بدنها في حال الحياة ثم قال وبحال الحياة أي وخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالمحرم انتهى اذ المحرم يحرم نظره عورته ولو بلا شهوة وعبرة

(قوله وينبغي أن يتقى المس) أي لا يلتفتض وضوء الغاسل فقط أما وضوء المغسول بل طهره مطلقا فلا ينتقض وإن نقضنا طهر المغسول الحي لأن الشرع أذن فيه للاجتاحت ولأن الميت غير مكاف فهذا ليس تنكارا مع ما قدمنا من لف الخرفة على يده الشامل لأحد الزوجين اذ ذلك بالنظر لكرهية المس وهذا بالنظر لانتقاض الطهورة ومصر عن التحفة حرمة مس شيء من العورة فيحمل ما هنا من التندب على مس غير العورة تأمل (قوله بخرفة يلفها على يديه) أي الزوج الغاسل وكذا الزوجة الغاسلة فيا مرفى الاسنى بلا مس منها في هذه ومنه لما قبلها كان يلف الغاسل منها على يده خرفة قال في فتح الجواد ومثله كل من ينتقض بهمس الميت كالسنة مع أمته (قوله ثم رجال المحارم) أي بخلاف غيرهم كابن العم فانه كالأجنبي لاحق له في ذلك وإن كان له حق في الصلاة فتعبر به رجال المحارم كصاحب البهجة حيث قال

ثم الرجال من محارم المرأة \* رتب على ما في الصلاة ذكره

أولى من تعبر غيره برجال القرابة وقضية كلام الغزالي يجوز غسلهم مع وجود النساء الاجنبيات وهو ظاهر بناء على ان الترتيب بينهما مستحب لا واجب بخلاف الجويني ومن تبعه وبالاول صرح ابن جماعة شارح مفتاح ابن القاص قال الاذرى والذي يقوى عنده وأكاد أجزم به ان الأكثرين عليه ويؤيده اطلاقهم ان للزوج أن يغسل زوجته وإن نكح أخها وأنه يكره تغسيل الذمية زوجها المسلم واستدلوا لهم على تغسيل الزوجة زوجها بتغسيل أسماء بنت عميس أبي بكر رضي الله عنهم ما مع انه كان له عصمة وعلى عكسه بتغسيل علي فاطمة رضي الله عنهما مع وجود النساء قال ولا شك في بعد توصية الاب بغسل مع وجود أجنبية أو الام ابنهما مع وجود أجنبي وذكر البلقيني نحوه (قوله كترتيبهم الاتي في الصلاة) أي الا فيما مر من تقديم الافقه هنا على الاسن ويجوز للأقرب اشارة الابدان كان من جنسه بخلاف ما إذا لم يكن من جنسه فليس للرجال التفويض للنساء ولا عكسه وإن كان المعتمدان الترتيب مستحب كما تقرران فيه تفويت حق الميت بخلاف ما إذا كان من الجنس وايضا حقه ان المفوض وإن رضى بنقل حقه الى غيره لكنه فوت به حق الميت بتفويضه غسه له لغير جنسه مع كون مراعاة حق الميت فيه متعلقة به تأمل (قوله وشرط المقدم) أي شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط ع ش (قوله الحرية) أي الكاملة فلا حق للأبعد

المبرى هناك فان ماتت صار الزوج كالمحرم في النظر كما أفاده في شرح المهذب انتهى وعبرة كنه الشيخ أبي الحسن البكري هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالمحرم في النظر كما في المجموع ويتجه أن السيد كذلك انتهى قال العلامة ابن قاسم ولا يخفى اذا حرم النظر حرم المس لانه أبلغ منه وحمل ما ذكر في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة انتهى وهو حسن وبه يجمع بين الكلامين وإن كان ظاهر التشبيه بالمحرم يفيد خلاف ذلك ومن اعتمد ذلك القليوبي قال الشوبري قيد في الإيعاب وجوب اللف بخشية الفتنة فلا مخالفة (قوله بخرفة) متعلق بيبقى لا بالمس (قوله ثم رجال المحارم) خرج بهم الاقرباء غير المحارم كإبناء العم وغيرهم ممن لا محرمية له فلا حق لهم في الغسل بل هم كالأجنبي (قوله الحرية) أي الكاملة زادت في التحفة وغيرها والعقل

تحريم المفتي في غسل لانه يرث (قوله والصبا والفسق) أي وعدم الصبا وعدم الفسق قال في التحفة وان ميز الصبي ثم قال تنبيه قضية كلامهما بسبل صريحه وجوب الترتيب المذكور ومن ثمة قال في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره

والإتحاد في الدين وعدم القتل المانع للارث وعدم العداوة والصبا والفسق وغسل السيد أمته ولو مكتوبة وأم ولد حيث لم تكن مزوجة ولا معتدة أو مستترأة ولا مشتركة ولا مبعوضة والامتنع عليه تغسيلها وليس لامة تغسيل سيدها مطلقا لا انتقال ملكه عنها ولكل من الرجال والنساء تغسيل صغير وصغيرة لم يبلغا أحد الشهوة وتغسيل الخنثى الذي لا يحرم له للحاجة والضعف الشهوة بالموت وبه فارق حرمة نظير الفريقتين له وهو حي

للاقرب اثار الابعدان اتحاد جنس الميت والمفوض اليه والافلال لكن اطلال جمع متأخرون في ندبه وانه المذهب انتهى (قوله ولضعف الشهوة) والفرق بينه وبين الاجنبي احتمال الاتحاد في الخنثى في جنس

فيه لقصة بالرق (قوله والاتحاد في الدين) أي المسلم بالمسلم والكافر بالكافر فالمسلم الاجنبي أولى بالمسلم من الكافر القريب والكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم القريب فأقارب الكافر الكفار أولى بتجهيزه من غسل ونحوه لقوله تعالى والذين كفروا بامضاءهم أولياء بعض فان تركوه تولاه المسلم قال الاذري وظاهر ان المراد الحر أما الرقيق فلعلم سيده المسلم أولى به قال في الاسنى وقديتوقف فيما قاله (قوله وعدم القتل المانع للارث) أي ولو بحق ومعلوم ان كل من له دخل في القتل لا يرث فلاحق له في الغسل بل عداه السبكي الى غيره حيث قال ليس لقاتله حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله ابن الرفعة في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة وخرج بقوله المانع للارث المفتي وراوى الخبر في غسل لانه يرث (قوله وعدم العداوة) أي بينه وبين الميت وهذا ما يحتمل الزكشي حيث قال وينبغي أن يشترط أن لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق اسنى (قوله والصبا والفسق) أي عدمهما خلافا لما اقتضاه كلام الرافعي انهما لا يؤثران فقد نظر فيه الاذري قال لانه أي الغسل أمانة وليس أي الصبي ولو ميزا والفسق من أهلها وقد جزم الصيمري بأنه لا حق لهما في الصلاة فينبغي أن يكون هناك بل أولى لانهم ما يوثق بهما للخلوة غالباً بخلاف الصلاة (قوله وغسل السيد أمته ولو مكتوبة وأم ولد) أي ومدة ذمية كالزوجة لانهم يملكون له فاشبهن الزوجة بل أولى فانه يملك الرقبة والبضع جميعا وكتاتبة المكتوبة ترتفع بموتها فيجوز للسيد ما ذكر قال في حواشي الروض عن الناشري هذا اذ لم يوجد من قرابة الامة أحد فان وجد فينظر فان كانوا رجالا فهو كالزوج وان كن نساء بنى على ان الرق هل يبطل بالموت أولا فان لم يبطل فهو كالزوج معهن وان بطل فينبغي تقديمهن عليه هذا ما ظهر (قوله حيث لم تكن مزوجة ولا معتدة) أي ولو من شبهة وكما لا يغسل زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسله ع ش (قوله أو مستترأة ولا مشتركة ولا مبعوضة) أي ولو كان بعضها الخارجا يسيرا (قوله والا) أي بأن كانت الامة مزوجة أو معتدة الخ (قوله امتنع عليه تغسيلها) أي لتحريم بعضهن عليه وقضية أن كل أمة تحرم عليه كوثنية كذلك وهو المعتد كما يحتمل الشرف البارزي وان قال الاسنوي مقتضى اطلاق المنهاج جواز ذلك واستشكل ما ذكر في المستترأة بأن الصواب خلاف ذلك لانها ان كانت مملوكة بالسبي فالاصح حل غير الوطء من التمتعات فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم الخلوة بها ولا مسها ولا النظر اليها بالاشهوة كما ذكر في بابه فلا يمتنع عليه غسلها وأجيب بأن تحريم الغسل ليس لما ذكر بل لتحريم البضع كما صرح به النووي في المجموع فحينئذ الصواب انها كالمعتدة بمجامع تحريم البضع وتعلق الحق باجنبي تأمل (قوله وليس لامة تغسل سيدها) أي يحرم عليها ذلك (قوله مطلقا) أي سواء كانت مزوجة أم لا فنة أم أم ولد أم مدبرة أم مكاتب (قوله لا انتقال ملكه عنها) أي يارث أو عتق ويفارق النكاح ببقاء حقوقه كما مر ولان المكاتب كانت محرمة عليه (قوله ولكل من الرجال والنساء) أي يجوز لهم ولمن لا أنهم ما يجتمعان على ذلك (قوله تغسل صغير وصغيرة لم يبلغا أحد الشهوة) أي لحل النظر والمس لهما حينئذ (قوله وتغسل الخنثى) أي ولكل من الرجال والنساء تغسل الخنثى الكبير وبالأولى الصغير فهو عطف على تغسل صغير (قوله الذي لا يحرم له) أي للخنثى وكذا من جهل ذكر أو أنثى كان أكل سبع مائة يتميز أحدهما عن الآخر (قوله للحاجة) لتعليل للجواب واستصعاب الحكم الصغير وهذا ما صرح به في المجموع ونقله عن الاصحاب خلافا لظاهر كلام الروضة من انه يتيمم حينئذ كما لم يحضر الميتة الاجنبي (قوله لضعف الشهوة بالموت) أي يموت الخنثى ويفرق بينه وبين الاجنبي حيث حرم على المرأة تغسله وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم (قوله وبه) أي بالتعليل بضعف الشهوة بالموت (قوله فارق حرمة نظير الفريقتين له) أي نظير الرجل والمرأة للخنثى الكبير (قوله وهو حي) أي في حالة الحياة قال الماوردي يندب أن يغسل أي الخنثى في طامة وأن يكون مغسلة أو وثق والاسنوي حيث قلنا ان الاجنبي يغسل الخنثى فليتجه اقتضاه على غسله واحدة لان الضرورة تندفع بها وفي التحفة ويغسل من فوق ثوب ويحتاط الغاسل ندبا في النظر والمس

(قوله)

الغاسل الذكر أو الانثى بخلاف الاجنبي قال في التحفة ويغسل من فوق ثوب

ويحتاط الغاسل ندبا في النظر والمس قال الحلبي في حواشي المنهج ومثله أي الخنثى من جهل أذكر أو أنثى كان أكل سبع مائة يتميز انتهى



(قوله بأن أدى الى تهر به) أي لنحو حرق أو لدغ أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ ٤١٥ أو فقد الماء فان وجد الماء بعد

تيممه وجب غسله وإعادة الصلاة عليه (قوله لحرمة النظر حينئذ) في التحفة والنهاية يؤخذ منه أنه لو كان في ثياب سابعة وبحضرة تهر مثلا وأمكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر زاد في التحفة على أن الأذرى وغيره أطالوا في الانتصار للمقابل مذهبها ودليلا انتهى قال العلامة ابن

(وحيث تعذر غسله)

بأن أدى الى تهر به بمم وجوب بخلاف ما إذا أدى الى اسراع فساده بعد الدفن فانه يغسل (أو لم يحضر) في المرأة (أو رجل) (أجنبي أو) في الرجل المرأة (أجنبية بمم) وجوب أيضا لحرمة النظر حينئذ الى شيء من بدن الميت

فصل في الكفن (وأقل الكفن) الواجب (ثوب) لحصول الستر به

قائم أي أوصب ماء عليه بمم وفي التحفة أيضا قضية المتن كلامهم أنه يميم وإن كان على بدنه خبث ويوجه بتعذر ازالته كما تقرر ومحل توقف التيمم أو الصلاة الآتي في المسائل المنشورة على إزالة النجس أن

(قوله وحيث تعذر غسله) أي الميت سواء الذكرو وغيره (قوله بأن أدى الى تهر به) أي لنحو حرق أو لدغ أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ أو فقد الماء فان وجد الماء بعد تيممه وجب غسله وإعادة الصلاة عليه كردى (قوله بمم وجوبا) أي بمائل كما هو ظاهر وهل يجب فيه التيمم أم لا استقر ع ش الوجوب قال لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن نقل الشوبري عن الشارح أنه حزم في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل ووافقه الحلبي فقال ولا يجب في هذا التيمم نية الحاقاله بأصله قاله بعضهم فالتخلاف هنا مبني على الخلاف في نية غسل الميت فليتأمل (قوله بخلاف ما إذا أدى) أي غسله (قوله الى اسراع فساده بعد الدفن) أي أقر وح كائن به أو نحوها (قوله فانه يغسل) أي وجوبا بالان الجميع صائرا الى البلى (قوله أو لم يحضر في المرأة) أي المشبهة وان لم تباع (قوله الأجنبي) أي ذكر كبير واضح كما في التحفة قال سم مفهومة أن الخبيث ولو كثيرا اذ لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجهه بالقياس على عكسه أي من أن لهما تغسيله كالمرو وكدام مفهوم قوله كبران الصغير ذكر كرا كان أو أنثى يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين وقد يوجهه على عكسه المار أيضا (قوله أو في الرجل المرأة أجنبية) أي أو لم يحضر في الميت الرجل الأجنبية كبيرة واضحة (قوله بمم وجوبا أيضا) أي في الأصح فيها ومقابلها يقول يغسل الميت في ثيابه ويلقى الغاسل على يده خرقه ويغض طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة وأطال الأذرى وغيره في الانتصار له مذهبها ودليلا لعل الأولى في هذه الأزمان العمل به تجنباً عن التعبير والازراء (قوله لحرمة النظر حينئذ الى شيء من بدن الميت) تعليل لوجوب التيمم في الصور المذكورة كونه كلها فيلحق فقد الغاسل شرعا بفقد الماء اذا غسل متعذرا شرعا لتوقفه على النظر أو المس المحرم ويؤخذ من التعليل كما في التحفة وغيرها أنه لو كان في ثياب سابعة وبحضرة تهر مثلا وأمكن غمسه به أو صب ماء عليه يعمه ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر وظاهر كلام المتن كغيره أنه يميم وإن كان على بدنه خبث لما تقرر من تعذر ازالته ومحل توقف صحة التيمم والصلاة على إزالة النجس حيث أمكنت كما مر في باب التيمم فأباده في التحفة قال سم ولو حضر من له غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة هذا هو الظاهر ويجرى الخلاف في المصلين لأنها خاتمة طهارته قال ع ش خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينش لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فانه ينش لاجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا يدل له وينبغي أن مثل الدفن ادلاؤه في القبر فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرر خلافه فليحذر ولو حضر الميت الذكرو كافر ومسلمة أجنبية غسله الكافر لأن له النظر اليه دونها وصلت عليه المسامة والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في الكفن

أي في كيفية تكفين الميت ووجهه وتوابعهما والكفن بتعدين ما يلزم به الميت والجمع الكفن قال في المصباح وكفته في برد ونحوه تكفينا وكفته كفنا من باب ضرب لغة ولا يندب أن يعد الإنسان لنفسه كفنا ثلاثا بحاسب على اتخاذها لأن يكون من جهة حل أو أثر ذي صلاح فحسن أعدداده لكن لا يجب تكفينه فيه على ما اقتضاه كلام جمع بل للوارث إبداله لكن مقتضى بناء القاضي ذلك على أقض ديني من هذا الوجوب وفي كلام الرافعي إشارة اليه وهو المعتمد وان رجح الزركشي الأول قياسا على ثياب الشهيد للفرق الظاهر بينهما إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلاف ما هنا تأمل (قوله وأقل الكفن الواجب ثوب) أي واحد لرجل أو امرأة مسلم أو ذمي فحكم الذمي في الكفن حكم المسلم حتى لو مات ولا وارث له يكفن بثلاثة أثواب وإن كان ماله فيأخذ لادين عليه ولا وصية باسقاط شيء منها من الجمل (قوله لحصول الستر به) أي بالثوب الواحد قال في المغني وهو ما يستر العورة وأوجع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة وجهان أحدهما في أصل الروضة والمجموع والشرح الصغير الأول فيختلف قدره بالذكورة والانوثة كما صرح به الرافعي لا بالرق والحرية كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية وصحح النووي في مناسكه الثاني واختاره ابن المقرئ

أمكنت كما مر انتهى وخالفه في النهاية فقال والوجه كما أفاده الشيخ أنه يزيل النجاسة لأن ازالته لا يدل لما بخلاف الغسل لأن التيمم لا يصح قبل ازالته ولو حضر الميت الذكرو كافر ومسلمة غسله لأن له النظر اليه دونها وصلت عليه المسامة فصل في الكفن

والامداد والفتح والاياب  
وغيرها من كتب الشارح  
تبع الشيخ الاسلام زكريا  
التابع للفقوى والقولى  
وغيرهما واعتمد في المغنى  
ومر في النهاية وابن قاسم  
وغيرهم تقديم الحر على  
المتنجس وجعلوا الاول  
على مرجوح وان المذهب  
تكفيته في الحرير  
للامتنجس قال في شرح

ولا يكتفى ما يصف البشرية مع  
وجود غيره لافي الرجل  
ولا في المرأة ويجب كونه  
ما يساح له لبسه في الحياة  
كالحرير للمرأة وغير المكف  
بخلافه للبائع ولا يكتفى  
بالطين هنا عند وجود  
غيره ولو حشيشا لمافيه  
من الازراء بالميت ولا يجوز  
التكفين في متنجس بما  
لا يفي عنه عند وجود  
طاهر غير حرير ونحوه  
الطاهر الحرير ونحوه  
فيقدم عليه المتنجس ولو  
تعدت الثوب وجب  
الحشيش ثم الطين

العباب وخرج بالمتنجس  
نجس العين فيقدم الحرير  
عليه فيما يظهر لان ما وان  
حرما في الحياة لكن حرمة  
نجس العين أعظم كما علم  
مما مر في باب اللباس ثم  
رأيت الاذرى أشار لذلك  
وأبدي احتمالا في حله  
اذالم يجد غيره ثم قال  
ويجب أن يكون جلد المغلط  
كالعدم مطلقا انتهى كلام

في شرح الارشاد كالاذرى تبع الجمهور الخراسانيين وجمع بينهم ما في روضته فقال وأقله ثوب يعم البدن  
والواجب ستر العورة فحمل الأول على أنه حق الله تعالى والثاني حق الميت وهو جمع حسن انتهى وسأني  
ما يوافقهم (قوله فلا يكتفى ما يصف البشرية) أي بأن يعرف به بياضها من سوادها كزجاج ومهلل النسيج لان  
مقصود الكفن الذي هو الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ التي لا حرم لها من نحو حرة أو صفرة وان سترت  
اللون لانها لا تعد ساترا كما مر (قوله مع وجود غيره) أي بخلاف ما اذا لم يوجد لا ما يصف لون البشرية فانه  
يجب التكفين به لان الميسر ولا يسقط بالمعسور (قوله لافي الرجل ولا في المرأة) أي ولا في الخنثى صغيرا  
ولا كبيرا (قوله ويجب كونه) أي الكفن (قوله مما يساح له لبسه في الحياة) أي مما يجوز له لبسه في  
حياته لا الحاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكمة أو قل (قوله كالحرير للمرأة وغير المكف) أي مما يجوز  
الحرير للمرأة والصبي والمجنون لكن مع الكراهة كما في التحفة والنهاية ومثل الحرير المزعفر بالمعنى  
السابق في اللباس وهو ما يطلق عليه المزعفر والمصفر بالاولى (قوله بخلافه للبائع) أي الذكر البالغ  
والخنثى كذلك فيمتنع الحرير والمزعفر وبحث الاذرى حله اذالم يجد غيره وظاهر أن مراده بالحل  
ما يشمل الوجوب اذ لا خفاء فيه واقتضيل المعركة اذ لبسه بشرطه بأن يحتاج اليه للحرب وكان عليه حالة الموت  
لكنه خالفه في موضع آخر تحفة بزيادة (قوله ولا يكتفى بالطين هنا) أي في التكفين كما صرح به الجرجاني  
وبحثة الاسنوى واعتمده المتأخر ون زاد في النهاية وان اكتفى به في الحياة (قوله وعند وجود غيره ولو  
حشيشا) أي بخلاف ما اذا لم يوجد غيره فانه يجب التكفين به كما سيأتي قريبا (قوله لمافيه من الازراء  
بالميت) لتعليل لعدم الاكتفاء بالطين قال سمى هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سر يعالكنه  
سائر في الحال فيه نظر ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد اذراء بالميت انتهى قال في المصباح وأزرى  
بالشرع ازراءها ونه (قوله ولا يجوز التكفين في متنجس بما لا يفي عنه) أي يحرم ذلك وان جاز لبسه  
خارج الصلاة في الحياة قال في الايعاب وخرج بالمتنجس نجس العين فيقدم الحرير عليه فيما يظهر لانها  
وان حرما في الحياة لكن حرمة نجس العين أعظم كما علم مما مر في باب اللباس ثم رأيت الاذرى أشار لذلك  
وأبدي احتمالا في حله اذالم يجد غيره ثم قال ويجب أن يكون جلد المغلط كالعدم مطلقا (قوله عند وجود  
طاهر) أي بخلاف ما اذا لم يوجد جلد الطاهر فيكفن في المتنجس ولينظر في هذا مع ما يأتي ان شرط صحة  
الصلاة عليه طهر كفته وأجيب بأنه يصلى عليه أولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن  
ولا وجد بنحو الاذخر أو الطين والأبعد تطهيره وتكفيته فيه أو بعد ستره بنحو الاذخر أو الطين  
ثم يكفن في المتنجس أو قبل ذلك اذ صحة الصلاة عليه قبل الستر والتكفين سمى (قوله غير  
حرير ونحوه) أي المزعفر وكذا المصفر عنده (قوله أما الطاهر الحرير ونحوه فيقدم عليه المتنجس)  
هذا معتمد الشارح كشيخه وفاقا للفقوى والقولى والذي اعتمده الرملى والخطيب تقديم الحرير قال  
في النهاية المذهب تكفيته في الحرير لا المتنجس وتعليقهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه كصلاته  
نفسه صريح فيه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة  
خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير ووضح أي وهو ان في تكفيته بالنجس ازراء به من المكفن بخلاف  
المباشر وعليه فيقتصر التكفين في الحرير على ثوب واحد لانه اذا ما جاوز للضرورة وهي تندفع بالواحد  
لكن استقر ع ش وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحي لادنى حاجة كالارب والحكة ولدفع  
القمل وللتجمل على ما مر وها هنا أولى فليتأمل (قوله ولو تعدت الثوب) أي ولو متنجسا وحرير اربعة  
التحفة ويحرم في جلد وجد غيره لانه مزر به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم  
حشيش ثم طين فيما يظهر (قوله وجب الحشيش ثم الطين) مقتضاه وجوب تعميمه بنحو الطين لو وجب  
العميم في الكفن ولو لم يوجد الاحب فهل يجب التكفين فيه باذخال الميت فيه لانه سائر فيه نظر ولا يعد  
الوجوب قال الرملى وتجه تقديم بنحو الحناء المعجون على الطين لان التطيين مع وجوده ازراء به سمى

شرح العباب بحر وفه (قوله ونحوه) أي المزعفر وكذا المصفر عند الشارح خلافا لاجمال الرملى (قوله وجب الحشيش) (قوله

(قوله ويكفي بالنسبة لحق الله تعالى) اعلم أن حاصل ما اعتمده في كتبه أن الكفن فيه أربعة حقوق أحدها حق الله تعالى وهو ساتر العورة وهذا لا يجوز إلا باسقاطه مطلقا الثاني حق الميت وهو ساتر بقية البدن فهذا لا يجوز زلليت الا بصاء باسقاطه دون غيره حتى الغرماء الثالث حق الغرماء وهو الثاني والثالث فهذا لا يجوز زلهم عند استغراق ديونهم منه لا الورثة الرابع حق الورثة وهو الزائد على الثالث فلهم المنع منه وواقعه الرمي في هذه المذكرة مما عدا الثاني فإنه اعتمد فيه أن فيه حقين حق الله تعالى وحق الميت فإذا سقط الميت حقه بقي حق الله تعالى فليس لاحد عنده اسقاط شيء من سابع جميع البدن نظر الحق الله فيه تأمل (قوله ثوب ساتر للعورة فقط) أي عورة الصلاة وهذا ما صححه الرافعي في الشرح الصغير والنووي في كتبه الا لا يوضح ونقله عن الجمهور كالحلي والخبر الصحيحين عن خباب أن مصعب بن عمير كفنه النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد بغيره كان اذا غطي بها رأسه بدت رجله واذا غطي بها رجله بدا رأسه فامرهم أن يجعلوا على رجله الاذخر قال النووي واحتمال أنه لم يكن له غير النمرة مدفوع بأنه بعيد عن خرج للقتال وبأنه لو سلم ذلك لوجب تميمه من بيت المال ثم من المسامين قال في الاسنى وقد يقال قد أمرهم بتتميمه بالاذخر وهو ساتر وبجواب بأن التكفين به لا يكفي الا عند تعذر التكفين بثوب كما صرح به الجرجاني لما فيه من الازراء بالميت انتهى (قوله وهي) أي العورة (قوله في الذكر ما بين السرة والركبة) أي سواء كان بالغام صغيرا حرا أو عبدا واستشكله الاسنوي في المهمات بقولهم في النفقات لا يحل الاقتصاف في كسوة العبد على ستر العورة وان لم يتأذر او بر دلالة تحقير واذلال فاذا امتنع ذلك في الحي الرقيق فامتناعه في الميت الحر بطريق الاولى لان الناس يتكفون للميت ما لا يتكفون للحي وبعدون ترك ذلك ازراء للميت لكونه خاتمة أمره وأوجب بأنه لا فرق بين المسئلتين اذ عدم الجواز في ذلك ليس لكون ستر ما زاد على ستر العورة حق الله تعالى بل لكونه حقا للعبد حتى اذا أسقطه جاز ذلك كمنظيره هنا كما سيأتي وأيضا فان ما ذكره غير لازم لوجوه منها أن الميت يحصل له الستر مع ذلك بالتراب فلا ضرر عليه بخلاف العبد فإنه لا شيء يستر بقية بدنه ومنها أن في ثوب العبد حقا لله أيضا وهو التجميل للصلاة فقد نهى صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء ومنها ما عدا العورة من البدن يستر مرة واحدة ولهذا تسقط الجمعة عن لم يجد ما يستر بقية بدنه وان وجد ساتر العورة لان ذلك محل بالمر مرة وليس للسيد ان يفعل بعبد ما يحل بها وهذه المعاني مفقودة في الميت تأمل (قوله وفي المرأة ولوأمة والخنثى) أي والعورة في المرأة الخ فيختلف قدر الواجب بذكورة الميت وأنوثته لا بركه وحرية كإقتضاه كلاً منهم وهو الظاهر في الكفاية والرق بالموث كما ذكره الرافعي في كتاب الايمان ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لما لا ينزك ذلك ليس لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع زوال عصمتها عنه ولهذا جاز له نكاح نحو أختها أو أربع سواها ولا يقال ان الاقتصاف في ستر عورة الامه على ما بين السرة والركبة أثر من آثار الرق فالتفرق بين أثر وأثر كمالا مكان الفرق بان في اتباع الأثر هنار بما بعد ازراء للميت بخلافه فيما مر ولا يقال أيضا انما جاز للزوج إبقاء آثار الزوجية كالتوارث وموت الامه لم يبق شيء من آثار الملك لانا نقول وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهم سواء في ذلك فليتأمل (قوله غير الوجه والكفين) أي فالواجب في كفن المرأة ما يستر جميع بدن الا وجهها وكفيها حرة كانت أو أمة كما تقرروا قد صرح النووي في المجموع باستثناء الوجه والكفين وان فرضه في الحرة وأما وجوب سترهما في الحياة فليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما يوقع الباطن في الفتنة (قوله أما بالنسبة لحق الميت) مقابل قوله السابق بالنسبة لحق الله تعالى (قوله فيجب ثوب) أي واحد (قوله يعبر به جميع البدن) أي فالزائد على ساتر العورة من السابغ حق مؤكد للميت قدم به على الغرماء كالأورثة فيأثمون بمنعه وان لم يكن واجبا في التكفين نظر الحق الله تعالى قال في شرح المنهج

التعميم في الكفن ولما لم يوجد الاحب فهل يجب التكفين فيه باذخال الميت فيه لانه ساتر فيه نظرا ولا بعد الوجوب قال مر ويتجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لان التطيين مع وجوده ازراء به انتهى ما نقله سم (قوله بالنسبة لحق الله) حاصل ما اعتمده الشارح في كتبه أن الكفن ينقسم على أربعة أقسام أحدها

ويكفي بالنسبة لحق الله تعالى ثوب (ساتر للعورة) فقط وهي في الذكر ما بين السرة والركبة وفي المرأة ولوأمة والخنثى غير الوجه والكفين أما بالنسبة لحق الميت فيجب ثوب يعبر به جميع البدن

حق الله وهو ساتر العورة وهذا لا يجوز إلا باسقاطه مطلقا ثانيا حق الميت وهو ساتر بقية البدن فهذا للميت أن يوصى باسقاطه دون غيره ثالثا حق الغرماء وهو الثاني والثالث فهذا للغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة رابعا حق الورثة وهو الزائد على الثالث فلهم اسقاطه والمنع منه ووافق الجلال الرمي على هذه الاقسام الا الثاني منها فاعتمده فيه أن فيه حقين حقا لله وحقا للميت

فاذا أسقط الميت حقه بقي حق الله تعالى فليس لاحد عنده اسقاط

سقط الحرج عن الامة) هو كذلك في التحفة وغيرها أي للقيام بحق الله تعالى وحق الميت في تركته يتوجه على من أخذ التركة وهم ورثته وعبارة شرح العباب للشارح والحاصل أنه إذا خلف مالا وستر عورته ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج عن الامة وبقى حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما إذا لم يخلف شيئاً وخلف سائر العورة فقط انتهى وعبارة التحفة بعد ذكر أن الأفضل للذكر

الرأس المحرم ووجه المحرمة نكحها واسترا لمبايعرض من التعبير فالحاصل أن من خلف مالا وستر عورته ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج عن الامة وبقى حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما إذا اتقى ذلك ومن ثم جاز للميت منع الزائد بأن أوصى بسائر عورته فقط لأنه حقه

ثلاث ولغيره خمسة مانعه هذا كله حيث لا دين وكفن من ماله والاوجب الاقتصار على ثوب سائر لكل البدن ان طلبه غريم مستغرق أو كفن من تلزمه نفقة ولم يتبرع بالزائد أو من بيت المال أو وقف الاكفان أو من مال الموسر بن لفسقه ما ذكر

وما في المجموع عن المأوردي وغيره من الاتفاق على وجوب سائر كل البدن فيما لو قال الورثة يكفن به والغرماء بسائر العورة ليس لكونه واجبا في التكفين بل لكونه حقا للميت يتقدم به على الغرماء ولم يسقطه على أن في هذه الاتفاق نزاعا كما قاله ابن الرفعة وبتقدير صحته فهو مع حمله على ما قلنا مستثنى لنا كذا مره أي لقوة الخلاف في وجوبه والافقد جزم المأوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب فليتامل (قوله) لرأس المحرم ووجه المحرمة) أي أمهما فلا حرمة سترهما كما مر (قوله) نكحها واسترا لمبايعرض من (التعبير) تعليل لوجوب تعميم البدن بالكفن (قوله) فالحاصل أن من خلف مالا (أي ترك مالا قالا في المصباح) وخلف الرجل الشيء بالتشديد تركه بعده (قوله) وستر عورته (أي في تكفينه من ذلك المال (قوله) ولم يوص بترك الزائد) أي عن سائر العورة وأما إذا أوصى به فلا حرج على أحد من الورثة فضلا عن غيرهم لانه حقه وله اسقاطه قال في التحفة فان قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تنفذ باسقاطه وان قلنا انه حقه لان اسقاطه له مكرهه والوصية به لا تنفذ قلت كون وصيته باسقاطه مكرهه ممنوع كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة أو الغرماء ما لا يخفى وبه يندفع ما يقال انه مزرر به فكيف جاز له اسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالخال (قوله) سقط الحرج عن الامة) أي الاثم عنهم للقيام بحق الله (قوله) وبقى حرج ترك الزائد على الورثة) أي اذ هم لا اتخذون للتركة حق الميت متوجه عليهم وعبارة التحفة وعلى ما تقرر من تأكيده وتقدمه به يحمل قول بعض من اعتمد الاول أي القول بأن أقل الكفن سائر العورة أنه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به والالم يبق خلاف في أن الواجب سائرهما أو السابغ فعلم أن بالسائر يسقط حرج التكفين عن الامة ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرماء ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بأنه يسقط بايصائه كما يأتي (قوله) بخلاف ما إذا اتقى ذلك) أي بأن لم يخلف شيئاً فان الحرج لا يسقط عن الامة الا بثوب واحد سائر جميع البدن أفاده الكردى فليتامل (قوله) ومن ثم) أي من أجل كون الزائد عن سائر العورة حقا للميت فقط (قوله) جاز للميت منع الزائد) أي عن سائر العورة وهذا ما اعتمدته الشارح كشيخه وخالفهما الرملي حيث قال في النهاية ولو أوصى بسائر العورة لم تصح وصيته ويجب تكفينه بسائر جميع بدنه لان الاقتصار على ذلك مكرهه وان قلنا يجوز له والوصية لا تنفذ بالمكرهه قال سم أورده عليه صحة ايصائه بترك الثوب الثاني والثالث مع أنه خلاف الأفضل فاجاب بأن خلاف الأفضل ليس مكرهه في الاصطلاح وأقول هذا لا يفيد لانه مكرهه عند المتقدمين ومجرد اصطلاح المتأخرين على خلافه لا يفيد واردة الاحجاب في قولهم لا يصح بالمكرهه والذكر الهة الشديدة دون الخفيفة التي سماها المتأخرون خلاف الاولى بعيدة ويحجب بأن المكرهه عند المتقدمين هو خلاف الاولى وهو الهى بغير المقصود وخلاف الأفضل أعم وفيه نظر لان الأفضل مأمور به والامر به يتضمن الهى عن تركه فتركه خلاف الاولى فليتامل (قوله) بأن أوصى بسائر عورته فقط) أي فانه يكفن بسائرها لا بسائر كل البدن على الاصح شرح المنهج أي لا يجب ذلك وسقط الحرج عن الورثة كباقي الامة (قوله) لانه حقه) أي محض حقه بمثابة ما يحمل الهى فله منعه قال في التحفة وقول الشافعي رضي الله عنه إذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض ولكنه أدخل بحقه صريح فيما قرره أنه أي الزائد عن سائر العورة واجب للميت كما أفاده قوله ولكنه أدخل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولى القطع بالاكتفاء بسائر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض لان القطع الاول يسلب كون الزائد حقا لله تعالى والقطع الثاني يشبهه لأن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولى أي بل من ملحقات المجموع بحسب ما فهمه منه وقول المتولى واجب المراد به حق مؤ كدليلية فانه لا تناقض



انتهت وفي غير التعففة نحو ما فيها (قوله منع الزائد على الاقل) أي وهو سائر جميع البدن وفي الامداد والنهاية ولو اتفق الفرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف ولا نظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضي فلت ذمته انتهى وفي التحفة قال وارث أكفنه من مالى وآخر من التركة أجيب الاخر دفع المنة الاول عنه وبحث ٤١٩ الاذرى أن الحالكم يعتبر الاصلح

فيجب المتبرع لاستغراق دين أو خبث التركة أو قلها مع كثرة اطفاله وهو وجبه مدر كالاتي أو قال وارث أكفنه من السبيبة وآخر من مالى أجيب الاول على ما يحتمل الزكوى والوجه ما نقله الاذرى عن السرخسى

وليس له الانصاء بترك التكفين من أصله لانه حق الله تعالى ولغيره استغرق دينه التركة منع الزائد على الاقل وان رضى به الورثة لانه أحوج الى براءة ذمته من التجميل ومن ثم لم يكن للوارث المنع من ثلاث لفائف لان المنفعة تعود له لا للميت

أنه يجب الثاني دفعا للعار عنه ومثله قول واحد من مالى وآخر من بيت المال أو قال وارث أدفنه في ملكه وقال الاخر في المسئلة أجيب الثاني لانه لا عار هنا بوجه انتهى وفي الامداد والنهاية والعبارة لها لا يكف فيما تبرع به أجنبى عليه الا اذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله كما قال في الهبة عن أبي زيد ان كان ممن يقصد تكفينه لصاحبه

فيه فليأتمل (قوله وليس له الانصاء بترك التكفين من أصله) أي حتى سائر العورة فان وصيته باسقاطه لا تنفذ بخلافها بما زاد عليه فانه تنفذ كما مر آنفا خلافا لما في المجموع عن جمع أي منهم صاحب القريب والامام والغزالي فانه انما يأتي على الضعيف أن الواجب سائر جميع البدن لحق الله تعالى فقوله لحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقر في التفرع على الاول الذي صححه أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به قوله الاتفاق السابق وما مر عن الشافعي رضى الله عنه هذا بناء على معتد الشارح واعتمد الرملى ما في المجموع كما مر نقله عنه (قوله لانه حق الله تعالى) أي فلا يسقط بالاسقاط بالوصية فضلا عن منع الوارث والغريم (قوله ولغيره استغرق دينه التركة منع الزائد على الاقل) وهو سائر جميع البدن لا سائر العورة فالمراد بالزائد هنا الثوب الثاني والثالث كما علم مما مر (قوله وان رضى به الورثة) أي بأن اختلف الغريم فقال يكفن في ثوب واحد فقط والوارث فقال في ثلاثة مثلاً فان الغريم هو المحاب فكفن في ثوب فقط لافي ثلاثة بخلاف ما لو قال الغريم يكفى بسائر العورة والوارث بسائر جميع البدن فانه يكفن بسائر جميع البدن اتفاقا كما مر عن الماوردي قال في الامداد والنهاية ولو اتفقت الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف أي ولا نظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضي فلت ذمته قال ع ش فيه نظر لان مجرد الرضا لا يقتضى عدم البراءة أن لا تنفك الآن بحاجب بأن رضاهم وان لم يقتض براءة الذمة فيه رضايقائه في الذمة ويجوز أن مجرد الرضا كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وان كان الحق باقيا فليأتمل (قوله لانه) أي الميت تعليل لجواز منع الغريم الزائد على الاقل (قوله أحوج الى براءة ذمته من التجميل) أي مع حصول الستر بالاقل وهذا بخلاف الحى المفلس تترك له ثياب تجمله لانه يحتاج الى التجميل (قوله ومن ثم) أي من أجل التعليل بالاحتياج الى براءة الذمة (قوله لم يكن للوارث المنع من ثلاث لفائف) ظاهره وان كان محجور عليه وهو كذلك في التحفة ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها أو أكثر وانفقوا على ثوب واحد أو كان فيهم محجور عليه فالثلاثة ولهم الزيادة عليهم الا ان كان فيهم محجور عليه أو الورثة والغرماء المستغرقون في سائر العورة والبدن فسائر البدن لما مر أنه حقه يتقدم به عليهم لتأكده بقوة الخلاف في وجوبه وان اسقطه وبهذا فارق اجابته في منع سائر المستحبات واذا قلنا باخبار الغرماء والورثة على السابع كما تقر فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء بل للورثة ولذا قال في الهبة

والمنع من ثاب وثوب ثالث \* له وللغريم للوارث

فاذا اتفقوا على ثوب أجبرهم الحالكم على الثلاثة لنظير ما تقر رأتها حقه بالنسبة لهم فقدم عليهم ما لم يسقطها لانه كونها واجبة من حيث التكفين وفارق الغرماء الورثة هنا بأن حقه في الثلاث أضعف منه في السابع فلم يمنع الغرماء براءة ذمته ومنع الورثة لا معارض لحقه (قوله لان المنفعة تعود له لا للميت) يعنى أن منفعة المنع من الثلاث تعود للوارث نفسه لا للميت بخلاف منع الغريم منها فان منفعته تعود للميت براءة ذمته من الدين وعبرة النهاية وحاصل ذلك أن الكفن بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها تقدم الحق المالك وفارق الغريم بأن حقه سابق وبأن منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيه ما قال سم فان قلت تحصل مما تقر رانه يجب التكفين في ثلاثة

أوعامه فيتعين صرفه اليه فان كفناه في غيره ردوه لما لكه أي وان لم يكن ممن يقصد تكفينه لصاحبه أو عامه والا كان لهم أخذه وتكفينه في غير (قوله تعود له) أي للوارث فلذلك منعناه من ذلك وأما في منع الغريم المستغرق في ما زاد على سابع البدن فالمنفعة تعود للميت براءة ذمته من الدين فلذلك أجزأه المنع من ذلك

أثواب حيث لا غرماء تمنع من ذلك وهذا ينافي قولهم ان الأفضل ثلاثة أثواب قلت كونه أفضل باعتبار الجملة ويكفي تحقق الفضلية في بعض الصور كما لو كان هناك غرماء فيقال لهم الأفضل أن تكفنه في ثلاثة أو لم يكن له تركه وكفنه بعض الناس فيقال له الأفضل أن تكفنه في ثلاثة وهكذا أو قال للملح على أنه يمكن أن يقال ان المراد بكون الثلاثة أفضل أن الاقتصار عليها أفضل كما يشعر به قولهم ويجوز رابع وخامس فالفضلية من حيث الاقتصار وان كانت في نفسها واجبة فليتامل (قوله وله) أي يجوز للوارث (قوله) المنع من الزائد على ثلاثة ولو في المرأة) أي بالاتفاق كما حكاه الامام وبه علم كما قاله في الاسنى أن الخمسة الآتية ليست متأكدة في حق المرأة كذا الثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاثة وبه صرح في الروضة ولو قال وارث أكفنه من ماله وقال آخر من التركة أحجب الثاني دفعا لمنه الاول عنه وبحث الاذري أن الحاكمة بر الاصلح فيجيب التبرع لاستغراق دين أو ثبت التركة أو قلتهما مع كثرة أطفاله وهو وجيه جدا أو قال وارث أكفنه من المسبلة وآخر من ماله أحجب الاول على ما بحثه الزركشي لكن الوجه ما نقله الاذري عن السيرخسي انه يجاب الثاني دفعا للعارضة وكذا قول واحد من ماله وآخر من بيت المال ولا يكفن فيما يتبرع به أجنبي عليه الاذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان ممن يقصد تكفينه اصلاحه أو علمه فيتعين صرفه اليه فان كفنه في غيره مردوه وجوباً بالمسبلة وان لم يقصد تكفينه لذلك كان لهم أخذه وتكفينه في غيره ويؤخذ من ذلك كما قاله غش حكم ما يقع كثير من أنه اذا مات شخص يؤتى له باكرافان كثيرة من أنه يكفن في واحد منها والفاضل يرد له المسبلة ما لم يتبرع به المالك للوارث أو تدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الدافع بذلك كنهوا اعتقادهم صلاح الميت والا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل بالباقي ما مر من استحقاق له الا أن يتبرع به الخ ولا يكفي في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من أن من دفع شيئاً لغيره ما ذكر لا يرجع فيه بل لابد من قرينة تدل على رضا الدافع بعلمه فلينبه (قوله ويسن للرجل) أي الذكر بالغاً كان أو صبياً أو محرماً قال غش أو ذمياً كما هو ظاهر اطلاقه (قوله ثلاث لفائف) أي ليس فيها قيض ولا عمامة واللفائف جمع لفافة بفتح اللام أفصح من كسرها كذا قيل لكن في المصباح الاقتصار على الكسبر حيث قال واللفافة بالكسر ما يلف على الرجل وغيره والجمع لفائف وكذلك في القاموس وهو الذي تلقينه من المشايخ وقولهم لفائف هل يعتبر له مفهوم حتى لو أراد الورثة لأعلى هيئة اللفائف لا يجابون أو لا يعتبر له المفهوم فيجابون قال السكال بن أبي شريف في الاستعداد الظاهر الاول نظراً إلى تنقيص الميت والاستهانة به لمخالفة السنة في كفنه (قوله يستر كل منها جميع البدن) أي غير رأس محرم ووجه محرمة كما شأني ويجوز بلا كراهة لكنه خلاف المستحب رابع وخامس برضا الورثة المطلقين التصرف فقدر روى البيهقي أن ابن عمر رضي الله عنهما كفن ابنه في خمسة أثواب قيض وعمامة وثلاثة لفائف ويجوز أكثر من ذلك لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولو قيل يتحرر به المبيع لانه اضاعة مال الا أنه لم يقل به أحد انتهى قال الاذري جزم ابن يونس بالتحريم وهو قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الاصح وعبارة الغزالي والزائدة على الخمسة ممنوعة (قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كفن فيها) أي في الثلاث فقدر روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قيض ولا عمامة أي انها ليسا في كفنه صلى الله عليه وسلم أصلاً كما قاله الشافعي رضي الله عنه وسحولية نسبة الى سحول قرية في اليمن (قوله وكالرجل غيره) أي المرأة والخاتمي (قوله اذا كفن في ثلاثة فالأفضل أن تكون لفائف) أي يستر كل منها جميع البدن الا

وله المنع من الزائد على ثلاثة ولو في المرأة) (ويسن للرجل ثلاث لفائف) يستر كل منها جميع البدن لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كفن فيها وكالرجل غيره اذا كفن في ثلاثة فالأفضل ان تكون لفائف (قوله ولو في المرأة) عبارة الامداد أما المنع من التزديد على ثلاثة ولو في المرأة فائز اتفاقاً فعلم أنه لا يجبر على خمسة لعدم تأكد هاهنا في حق كذا الثلاثة في حق الرجل انتهى ومقتضى هذا عدم جواز الزيادة على ثلاث في حق المرأة حيث كان في الورثة محجور عليه أو غائب فراجعته فاني لم أقف على من نبه عليه مع أن ما ذكر من الامداد صرح به شيخ الاسلام في الغرر ونقله عن تصريح الروضة وكذلك في الاسنى وذكر نحوه نور الدين الزبدي في شرح المحرر مختصراً وتبع الروضة على ذلك مختصراً كالسيوطي وغيره

وجه المحرمة ومن كفن من الذكر وغيره بثلاثة فوائف متساوية في عمومها لجميع البدن ثم في عرضها أو طولها أي الأفضل فيها ذلك فلا ينافي ما يأتي أن الأولى أوسع لأن المراد أن اتفق فيها ذلك كما يأتي ليس فيها قيص ولا عمامة للرجل ولا أزار ولا خمار للمرأة ما تقر من الاتباع وقيل الثلاثة متفاوتة فالأفضل من سترته إلى ركبته وهو المسمى بالأزار والثاني من عنقه إلى كعبه والثالث بستر جميع بدنه (قوله ويسن للمرأة والخنثى خمسة) أي لكنها غير متأكدة كئنا كد الثلاثة كما مررت الإشارة إليه والحاصل كما أفاده الجبرمي أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز الأبرضا الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه وإن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجوز الورثة عليها ولا تتوقف على رشد هم نعم الأفضل كما يفيد كلام المصنف وصرح به غيره في الذكر الاقتصار على الثلاثة وفي غيره الأفضل خمسة فليست أم (قوله أزار يشد عليها) أي على المرأة وعلى الخنثى فلو قال عليها كان أوفق وهذه الأولى (قوله وهو) أي الأزار ويقال أيضا المنثر (قوله ما يستتر العورة) أي ما بين سرتها وركبتها كما في التحفة قال سم تصريح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللقائف إذا كفت في خمسة التعميم (قوله ثم بعد شد الأزار) أي عليهما (قوله قيص يجعل فوقه) أي الأزار وهذه الثانية ولم أر لثمننا رجمهم الله تعالى شيئا في بيان قيص الميت وظاهر الإطلاق مع السكوت أنه كقيص الحي فليراجع نعم رأيت في شرح الكنز للزين بن نجيم الخنثى مانصه والقيص من المنكب إلى القدم بلا ذخاريص لأنها تفعل في قيص الحي ليتسع أسفله للشيء ولا يجب ولا كمين ولا تكف أطرافه والمراد بالجيب الشق البازل على الصدر انتهى وهذا هو الذي عليه العمل الآن قوله لا تكف أطرافه هل المراد به عدم كفه الجنبين بعضهما على بعض أو عدم كف الذيل محل تأمل انتهى بصري قال الشرواني الظاهر أن المراد ما يشمل ذنبك جميعا فلا يكف شيء منهما كما عليه العمل انتهى وفي باعشن وإطلاقهم يقتضي أنه كقيص الحي بل صرح به الشرفاوي وغيره فما اعتمد في جهتنا من جعله إلى نصف الساق وبلا كما منكر شديد التعريم انتهى وفيه نظر لا يخفى (قوله ثم بعد لبس القميص) أي على بدنها (قوله خمار يغطي به الرأس) أي كخمار المرأة الحية وهذه الثالثة قال في المصباح الخمار ثوب يغطي به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كتاب وكتب واختمرت المرأة وتخمرت لبست الخمار (قوله ثم بعد ذلك) أي تغطي رأسها بالخمار (قوله تندب لافتان) أي فتكون الجلمة خمسة وفي قول ثلاث لفائف وأزار وخمار واللفافة الثالثة بدل القميص لأن الخمسة لها كاللثانة للرجل والقميص لم يكن في كفنه صلى الله عليه وسلم (قوله يلف فيهما) أي في اللفافتين قال الشافعي رضي الله عنه ويشد على صدر المرأة ثوب ثلاثا تضرب نديها عند الخجل فتنتشر الأكفان قال الأئمة وهذا ثوب سادس ليس من الأكفان يشد فوقها ثم يحل عنها في القبر بكيفية الشدادات الآتية ويؤخذ من تعليقه المذكور أنه يكفي فيه كونه ساترا لجميع الثديين ولا يشترط أن يعم البدن ولا معظمه نعم لا يكتفي بنحو عصا به قليلة العرض وإن منع انتشار الثديين كما استظهره ع ش لأن مثل هذا بعد ازراء فالسنة لا بد وأن يكون ساترا لجميع صدر المرأة ليكون أبلغ في عدم ظهور الثديين وظاهر أن محل ذلك فيمن يخاف من اضطراب نديها الكبيرهما كما هو الغالب وأما الصغيرة التي ليس لها ندى ينتشر فلا يسن لها ذلك تأمل (قوله للاتباع في الأثني) دليل لسن الخمسة بأنواعها في الأثني فقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم غاسلات ابنته أم كلثوم رضي الله عنها الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر رواه أبو داود بأسناد حسن والحقاء بكسر الحاء الأزار والدرع القميص والملحفة اللفافه وكذا الثوب المذكور معها (قوله وقيس بها) أي بالأثني (قوله الخنثى احتياطا للستر) أي فيسن الخمسة المذكورة قبل وفيه نظر لاحتمال كونه رجلا والزيادة على الثلاثة في حقه خلاف الأكمل في حق من تحققت رجوليته (قوله والبياض أفضل من غيره) أي من بقية الألوان ولو

(و) يسن (للرأة) والخنثى  
(خمسة أزار) يشد عليها  
وهو ما يستتر العورة (ثم)  
بعد شد الأزار يندب  
(قيص) يجعل فوقه (ثم)  
بعد لبس القميص يندب  
(خمار) يغطي به الرأس  
(ثم) بعد ذلك تندب  
(لفافتان) تلف فيهما  
للاتباع في الأثني وقيس  
بها الخنثى احتياطا للستر  
(والبياض) أفضل من  
غيره

(قوله في الأثني) أي حيث  
أعطى صلى الله عليه وسلم  
الغاسلات في تكفين ابنته  
الحقا بكسر الحاء المهمل  
أي الأزار ثم الدرع أي  
القميص ثم الخمار ثم الملحفة  
ثم أدرجت في الثوب  
الآخر رواه أبو داود  
بأسناد حسن

(قوله من الامر به) أي في قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله والمغسول أفضل) جرى عليه في شرح الارشاد والجمال الرمل والخطيب وغيرهم قال في التحفة واعترض بان المذهب نقلا ودليلا أولوية الجديد ومن ثمة كفن فيه ٤٢٢ صلى الله عليه وسلم واظهاره بانها قههم وفي التحفة ما نصه وبحت جمع انه يكفي ملبوس

فيه قوة وقال بعضهم لابد من الجديد كما في الحياة والذي يتجده اجزاء قوى يقارب الجديد بل اطلاقهم أولوية المغسول على الجديد يؤيد الأول وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هو أو يفرق بان ما للزوجة معاوضة فوجب أن يكون كما في الحياة

لما صبح من الامر به (والمغسول) أفضل من الجديد لان ما له للبلى (والمرااد باحسان الكفن) في خبر مسلم بياضه ونظافته وسبوغه وكثافته لا ارتفاعه اذ تركه المبالغة فيه للنهي عنه نعم ان كان الوارث محجورا عليه أو غائبا حرمت المغالاة فيه من التركة

وهو فيها انما يجب لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر في ذلك مجال والوجه الأول كما يصرح به قولهم ان من لزمه تكفين غيره لا يلزمه الاثوب واحد وانها امتناع لاعلمك وانها لا تصير ديناً على المعسر وان العبرة بمجال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل بل

قبل بوجوب البياض الا ان لم يعد لما في التكفين في غيره من الازراء لكن اطلاقهم بخالفه وينبغي أيضا ان ذلك جائز وان أوصى بغير البياض لانه مكره والوصية به لا تنفذ وظاهر كلامهم المذكور ولو كان الميت ذميا الا ان يقال ان الخطاب في الخبر الا في في موتاكم للمسلمين فلا يشمل الذميين لكن ظاهر اطلاقهم بخالفه من عس (قوله لما صبح من الامر به) أي بالبياض فقد مر في الجمعة حديث الترمذي البسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم قال حديث صحيح ومرقيا أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في بيض (قوله والمغسول أفضل من الجديد) أي كما ذكره في الرضة وغيره قال في التحفة واعترض بان المذهب نقلا ودليلا أولوية الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم والظاهر انه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء البليس وان لم يتبق فيه قوة أصلا وسيأتي ما فيه (قوله لان ما له للبلى) بكسر الباء مع القصر وبجو زفتحها مع الميم وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها نظروا أبو بكر رضي الله عنه الى ثوب كان يمرض فيه فقال اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيها فقلت ان هذا خلق قال الحى أحق بالجديد من الميت انما هو للهالة أي لدم الميت وصديده ونحوه (قوله والمراد باحسان الكفن) الخ هذا جواب عما يقال كيف حكموا بأفضلية المغسول على الجديد مع ورود الأمر باحسان الكفن في الحديث الصحيح الخ (قوله في خبر مسلم) أي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته وفي الحديث قصة (قوله بياضه ونظافته وسبوغه وكثافته) أي الكفن وعبارة شرح مسلم عن العلماء المراد نظافته ونقاؤه وكثافته وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة غالباً لا أنخرمته ولا أحقر قال في التحفة وقيل المراد بتحسينها كونها من حل قال سم يتجده اعتبار الامر من (قوله لا ارتفاعه) أي ليس المراد باحسانه السرف فيه والمغالاة ونفاسته قال في الاسنى وأما خبر أبي داود عن أبي سعيد رضي الله عنه انه لما حضره الموت دعا بشيأ جديد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها قبل أن يحشر عزنا نا حافيا جمع بين الاخبار فلا دلالة فيه على أولوية الجديد انتهى (قوله اذ تركه المغالاة فيه) أي في الكفن بارتفاع ثمنه عما يليق به وان اعتاد الجياد في حياته كما قاله البرماوى (قوله للنهي عنه) أي المغالاة فيه بلفظ لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سر يعار واه أبو داود باسناد حسن قال البرماوى يبلى في القبر كما تبلى الاجساد فاذا أعيدت الاجساد عادت الاكفان وعند القيام من القبور والذهاب يحصل التباهي بالاكفان فاذا وصلوا الى المحشر تساقطت الاكفان وحشر واحفأة عراة غر لا أي غير محتونين انتهى بقي أن هذا الحديث ينافي حديث حسنا أكفان موتاكم فانهم يزاوون في قبورهم رواه ابن عدى في الكامل اذ ظاهره استمرار الاكفان حال تزاوهم وهو لا نهاية له قال عس يمكن أن يحجب بانه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهد فيها الميت وانهم اذا تزاووا يكون على صورته التي دفنوا بها أو مؤرا لاخرة لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به فليأمل (قوله نعم ان كان الوارث محجورا عليه أو غائبا) أي أو كان الميت مفلسا (قوله حرمت المغالاة فيه من التركة) أي كما بحثه الاذرى وحزم به الزركشى في الخادم قال البغوى ولو كففه أحد الورثة من التركة وأسرف فعليه غرم حصصة ببقية الورثة فلو قال اخرجوا الميت وخذوه لم يلزمهم ذلك وليس لهم نبش الميت اذا كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد فلهم النبش واخراج الزائد قال الاذرى والظاهر ان المراد الزائد عن الثلاثة قال سم \* فان قلت ما الفرق بين مرتفع القيمة والزائدة على الثلاث حتى جاز النبش في الثاني دون الاول \* قلت الزيادة في الثاني أصل متميزة في نفسها بخلاف الاولى فانها تابعة وغير متميزة تأمل انتهى

(قوله)

نقل عن أكثر الأصحاب وانتصر جميع ان كفنها لا يلزم الزوج مطلقا وحينئذ فلا فرق

بينها وبين غيرها فيما ذكر انتهى (قوله في خبر مسلم) اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته وروى ابن عدى في كامله حسنا أكفان موتاكم فانهم يزاوون في قبورهم (قوله بياضه الخ) في التحفة وقيل المراد بتحسينها كونها منه وقال ابن قاسم يتجده اعتبار الامر من (قوله للنهي عنه)



(قوله والثوب القطن) أي المنسوج من القطن الصريف (قوله أفضل من غيره كما قاله البغوي) أي ولو في المرأة ونحو الصبي لأنه يذكر الحرير لهما كما مر لأنه سرف لا يليق بالحال بخلافه في الحياة (قوله لأن كفته صلى الله عليه وسلم كان كذلك) أي من القطن كما في البخاري وغيره عن عائشة بلفظ من كسيف وهو القطن ويعتبر في الكفن المباح حال الميت فيكفن الموسر من جواد الثياب والمتوسط من أوسطها والمعسر من خشنها أي ولا عبرة بأسرافه وتقتيره قبل موته كذا صرح به جمع منهم الأستاذ أبو منصور والدارمي وغيرهما قال في الاسنى وينبغي جملة على ما ذالم يكن عليه دين مستغرق والافينيخي اعتبار تقتيره كما اعتبروه في الحى ويحتمل الفرق بتعدد كسب الميت بخلاف الحى يمكنه كسب ما يليق به انتهى وهذا هو المعتمد ويوجهه أيضا بأن هذا خاتمة أمر الميت فروعى فيه ما لم يراع في حق الحى قال في التحفة و يفرق بينه وبين نظيره في المفلس بأن ذلك يناسبه الخاف العار به الذى رضيه لنفسه لعله ينزجر عن مثل فعله بخلاف الميت (قوله وينبغي ندبا الكفن لغير المحرم) أي أما هو فلا يتخير أ كفافه لما مر في خبر الذى وقصته ناقته (قوله وينبغي أن يتخير ثلاثا) أي غير اذا جرت الميت في مروه ثلاثا رواه الحارثي ومحمد بن علي شرط مسلم (قوله وأن يكون التبخير بعود وأن يكون العود غير مطيب بالنسك) صرح بالاول في الروضة والثاني في المجموع قال في البوئطى ولو تطوع أهله بفعل ما فيه المسك والعنبر فلا بأس قال في الاسنى وقضية ما ذكر ان العود أولى من أنواع الطيب وهو كذلك فقد قال البغوي انه أولى من المسك والمتولى انه أولى من الندم المعمول انتهى وفي التحفة بعد الحزم بأولوية العود على المسك وقال ابن الصلاح بل هو أى المسك أولى لأنه أطيب الطيب وقد أوصى على كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن أن يحنط بمسك كان عنده من فضلة حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ثم بعد تبخيره) أي الكفن كله ثلاث مرات (قوله تبسط أحسن اللفايف وأوسعها) أي كما يظهر الحى أحسن ثيابه وأوسعها والمراد أوسعها ان اتفق لما مر أنه يتدب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها شمولها لجميع البدن وان تفاوتت واستوجه في الاسنى قال بقرينة كونه في مقابلة وجهه قائل بأن الأسفل يأخذ ما بين يديه وركبته والثاني من عنقه الى كعبته والثالث يسترجع يده قال في التحفة ويظهر فيما اذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة قال السيد عمر البصرى لعل محله فيما اذا ضاف الحسن بحيث لو جعل أعلى لم يمكن لفة على الآخر أما اذا أمكن لفة على المتبع الذى هو دونه في الحسن فينبغي أن يتعين تقديم الاحسن كما يؤخذ من تعليلهم جعل الاوسع أعلى بإمكان لفة على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال من ذلك ان محل ما ذكر من تقديم المتسع مطلقا حيث لم يمكن لف الضيق عليه أما اذا أمكن لف كل منهما على الآخر فلا ترجيح الا بتدبير حسن فليتأمل وفي سم ما يوافقه (قوله وينذر عليه حنوط) بفتح الحاء المهملة وزن رسول ويقال له حنوط بكسر هاء وزن كتاب وهو أنواع من الطيب تجمع للميت ولا تستعمل في غيره قال الأزهري ويدخل فيه الكافور وذرة القضب والصندل الأحمر والأبيض واعلم ان هذا التحنيط مستحب على المعتمد وقيل واجب وعلى الاول قال في التحفة لا يتقيد بقدر ولا يفعل الا برضا الغرماء لكن في المجموع عن الام انه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وحزم به في الانوار وظاهر ذلك مفرع حتى على الندب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالبا مع مزيد المصلحة فيه للميت ولا ينافيه قول الام بعد ذلك بسطرين ولو لم يكن حنوط ولا كافور في شيء من ذلك رجوت أن يجزئ لأن هذا في الاجزاء المنافي للوجوب والاول في أنه مع ندبه لا يغتفر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزئ غير الحنوط في الكافور عند جمع ويجزئ عند آخرين ولا في العنبر والمسك عند الجميع وأفتى ابن الصلاح بأن ناظر بيت المال ووقف الإكفان لا يعطى قطن ولا حنوطا لأنه من قبيل الثياب المستحسنة التي لا تعطى على الاظهر رأى الا ان اطر ذلك في زمن الواقف وعلم به لأنه حينئذ كشرط الواقف كاذ كروه في بابه وعلى القول بالوجوب يكون من رأس المال ثم على من نلزمه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا للاجماع الفعلى عليه لكن برد بأن هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس حال حياته فيترك له الكسوة وجوبا دون الطيب انتهى

(و) الثوب (القطن أفضل) من غيره كما قاله البغوي لأن كفته صلى الله عليه وسلم كان كذلك (وينبغي) ندبا الكفن لغير المحرم ويندب أن يتخير ثلاثا وأن يكون العود غير مطيب بالنسك ثم بعد تبخيره تبسط أحسن اللفايف وأوسعها وينذر عليه حنوط

رواه أبو داود بلفظ لا تغالى في الكفن فإنه يسلب سلبا سريعا والمبراد المغالة بارتفاع ثمنه عما يليق به كما في التحفة (قوله القطن أفضل) قال في الامداد ويعتبر في نوعه حال الميت فان كان مكثرا فن جواد الثياب أو متوسطا فن وسطها أو مقلان خشنا (قوله لغير المحرم) أما هو فيحرم بتبخيره كفته

(قوله للأيسرع بلاؤها) عبارة نور الدين الزبائدي في شرح قول المحرر و يذر على كل واحدة حنوط ما نصه لانه يدفع الهوام ويشد البدن ويقويه أولانه يدفع سرعة بلاء

٤٢٤

بعض تصرف وزيادة (قوله ثم يسط فوقه الثاني) أي وهو الذي يلي الأول حسنا وسعة (قوله و يذر عليه الحنوط ثم الثالث كذلك) أي يسط فوق الثاني و يذر عليه الحنوط فالثاني بالنسبة للثالث كالاول بالنسبة اليها في الحسن والسعة كما تقرر (قوله للأيسرع بلاها) أي الا كفان تغليظ لسن ذرا الحنوط عليها (قوله من بلل يصيبها) كذا علة الماوردي وكان وجهه مع كونه يبي الا كفان كما قاله الكردي انه يشرب البلل فلا يدعه يتجاوز به الى غيره الى الكفن و يزداد على ما يلي الميت من الا كفان كافور لدفع الهوام والمراد زيادته على ما جعل في اصول الحنوط قال في النهاية ويسن الا كفان منه كما قاله الامام وغيره بل قال الشافعي رضي الله عنه واستحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور لانه يقويه ويشده ولو كفن في خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط كما في المجموع (قوله ثم يوضع الميت على الثالث) أي فوقه (قوله برفق مستلقيا على قفاه) أي الميت قال في المغني وهل يجعل يده على صدره اليمنى على اليسرى أو يرسلان في جنبه لا نقل في ذلك فكل من ذلك حسن محصل للغرض انتهى ومثله في النهاية أي فهم في مرتبة واحدة هنا و يفرق بينهما وبين المصلي حيث كان جعله على صدره ثم أولى من أرساها لان جعلها على صدره ثم أبعدها عن العتب بهما وما قيل انه اشارة الى حفظ الايمان وكلاهما لا يتأتى هنا ع ش (قوله ثم يلمصق بجميع منافذه) أي وهي العين والانف والغم والاذن والذبر والقبل وكذا الجراحات النافذة (قوله ومواضع السجود) أي السبعة السابقة وهي الجبهة والانف والر كبتان وباطن الكفين والقدمين (قوله منه) أي من الميت (قوله قطن حليج) نائب فاعل يلمصق أي قطن منزوع الحب قال في المصباح حليج القطن حليجان باب ضرب والمخلج بكسر الميم خشبة يخلج بها حتى يخلص الحب من القطن وقطن حليج بمعنى مخلوج (قوله مع كافور وحنوط) من عطف الكل على الجزء لا فائدة وضع الكافور صرفا ولا اهتمام بشأنه لئلا يغفل عنه مع أنه يقوى الميت ويصلبه ومن ثم ندب تعميم البدن به كما مر (قوله دفع الهوام عن ذلك) أي المنافذ وأذاها باللروائح الكريمة وهذا تعليل لسن الصاق المنافذ بالقطن المذكور وأما مواضع السجود فلا كرام لها قال في الاسنى ويستحب جعل الحنوط في الحمية ورأسه كما نص عليه الشافعي والاصحاب (قوله ويدس القطن) أي الخليج عليه حنوط وكافور أيضا (قوله بين أليتيه) أي الميت والافصح أليتيه كما مر حتى يتصل بالحلقة ابرد الخارج بتحرر يكة أفاده في الاسنى (قوله ويكره ادخاله باطنه) أي باطن دبره بل قال الاذرى ظاهر كلام غير الدارمي تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة انتهى وبجواب بأنه لم يذكر فلا انتهاك تحفه (قوله الالة يخاف أن يخرج منه شيء) أي فلا يكره ادخاله باطن دبره عبارة الاسنى قال المتولى الا أن تكون به علة يخاف أن يخرج منه شيء عند تحرر يكة فلا بأس بذلك انتهى ثم وثقه بخبر مشقوقة الطرفين بجعل وسطها تحت أليتيه وعانته ويشد ما يلي ظهره على سترته ويعطف الشقين الآخر ين عليه أو يربط الطرفين في فخذه بأن يشد شقام من كل رأس على فخذه ومثله على الآخر (قوله ثم يلف عليه الثوب الذي يليه) أي وهو الالة (قوله قيضم منه شقة الأيسر) أي شق الثوب الأيسر (قوله على شقة اليمين) أي شق الميت اليمين (قوله ثم اليمين للأيسر) أي ثم يضم شق الثوب اليمين على شق الميت الأيسر كما يفعل الحى بالقباء (قوله ثم يلف الثاني كذلك ثم الثالث كذلك) أي مثل الاول فلو لاف الجميع عليه مرة واحدة كفى كما في الحلبي حيث قال على قول المنهج وتلف عليه اللغائف ما نصه هل المراد دفعة أو واحدة قلت ظاهر كلامهم الحصول بكل منهما الخ ثم يجمع الفاضل منها عند رأسه جمع العمامة ثم يردده على وجهه وصدره الى حيث يبلغ ويرد الفاضل من رجليه على قدميه وساقيه وليكن فاضل الرأس أكثر كالحى ونحوه مصعب السابق (قوله ثم يربط الا كفان)

وجه كونه يبي الا كفان أنه يشرب البلل فلا يدعه يتجاوز به الى غيره من الا كفان (قوله بجميع منافذه) هي العين والانف والغم والذبر والقبل والجراحات النافذة دفعا للهوام ومواضع السجود

ويسط فوقه الثاني و يذر عليه الحنوط ثم الثالث كذلك للأيسرع بلاها من بلل يصيبها ثم يوضع الميت على الثالث برفق مستلقيا على قفاه ثم يلمصق بجميع منافذه ومواضع السجود منه قطن حليج مع كافور وحنوط دفعا للهوام عن ذلك ويدس القطن بين أليتيه ويكره ادخاله باطنه الالة يخاف خروج شيء بسببها ثم يلف عليه الثوب الذي يليه فيضم منه شقة الأيسر على شقة اليمين ثم اليمين على الأيسر ثم يلف الثاني كذلك ثم الثالث كذلك ثم يربط الا كفان

هي الجبهة والانف والر كبتان وباطن الكفين والقدمين اكراما لها (قوله حليج) قال في شرح الارشاد أي منزوع الحب (قوله عن ذلك) أي عن المنافذ (قوله والصغيرة) أي التي لا تطيق الوطء وهي معطوفة على النافذة ومراده بيان من

تلمز نفقتهما من الزوجات ممن لا تلمز نفقتهما وقوله كخادمتهما معطوف على قوله كزوجة وعبرة التحفة وخادمها غير المملوك له وغير المكرأة على الوجه الذي ليس لها الا الاجرة بخلاف من يحبتهان بنفقتهما انتهت أي فانه يجب مؤن

فان كانت مكررة أو أمته  
أو غيرهما فلا يخفى حكمه  
ومعلوم أن التي أخذها  
إياها بالاتفاق عليها كانت  
انتهت أي فالمكررة ليس  
لها غير أجرته أو مملوكة  
تجب عليه نفقتها من حيث  
أنها مملوكة لا بطريق  
التبعية للزوجة ونقل  
الشارح في شرح العباب  
أن الأذري خصص  
الخلاف في أمتهما إذا

تمت في القبر والتكفين  
يجب على من كان عليه  
نفقة حياة كزوجه غير  
الناشرة والصغيرة  
وكخادمها وان كانت  
موسرة رعية أو بائنا  
حاملا

أخذها إياها ثم قال  
الشارح قال شيخنا وما  
قاله أوجه مما قال الأسنوي  
الخ (قوله وان كانت  
موسرة) قال في التحفة نعم  
أن أعسر جهزت من  
أصل تركتها لامن  
خصوص نصيبه منها كما  
اقتضاه كلامهم وقال  
بعضهم بل من نصيبه  
منها ان ورث لانه صار  
موسرا به والا فاصل  
تركها مقدا على الدين  
وهو موجه من حيث  
المعنى وإذا كفت منها  
أو من غيرها لم يبق دين  
عليه للسقوط عنه  
بالاعسار مع انه امتاع وبه

أي بشداده عليه الثلاث نشر عند الحمل الآن يكون محرما كما صرح به الجرجاني في تحريره وعلا في  
النهاية والمغنى بأنه شبهه بعقد الأزار قال الشرواني وفيه دلالة على أن استثناء المحرم على سبيل التنبؤ لا الوجوب  
ويندفع بذلك تردد السيد البصري في قول التحفة ولا تشدد عليه كفافه أي المحرم مما نصه أن كان المراد  
لا يتنبأ فيجوز فعل تأمل إذا كان بنحو خيط أو في محل التكة واعتراض سم بما نصه قد  
يقال مطلقا لا يتنبأ على المحرم فانه لا يتنبأ أن يافع على بدنه أو يغير زطره فيه وانما الممتنع فهو العقد  
والربط فهو لا يطلب الشدة فيه بغير نحو العقد والربط فليتا مل (قوله ثم تحل في القبر) يعني إذا وضع الميت  
في القبر نزع الشدة عنه فتأول لا يحل الشدة أدعنه ولأنه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود كإتص عليه  
ولافرق في ذلك كما في النهاية بين الميت الصغير والكبير وقد يقال العلة منتفية في حق الصغير وأجيب  
بان التفاؤل بزيادة الراحة له بعد فنزل ما اتفق عليه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة قال الشيخ البرلسي  
الظاهر اختصاص نزع الشدة بشداد اللغائف دون شداد الإلئين السابق ونحوه وحزم به القليوبي ثم قال  
وقيل جميع ما فيه تعقد بدليل قولهم لانه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود قال ع ش والاولى أن  
الذي ينزع الشدة ادعنه هو الذي يلحقه ان كان من الجنس فان كان امرأة فالأولى أن الذي يلي ذلك منها  
النساء (قوله والتكفين) أي مع سائر مؤن التجهيز فقد عبر في المنهج بقوله ومحل تجهيزه الخ قال في شرحه  
وتعبرى بالتجهيز أعمن من تعبيره بالتكفين (قوله يجب على من كان عليه نفقة حيا) أي عند عدم التركة  
في غير الزوجة والإفهوم في أصل التركة غير المهر ونحوه والجانبي جناية توجب ما لا يتعلق برقبته أو قوداوعنى على  
مال وغير المتعلق بركة أو رجوع لفلس بأن اشترى شيئا في ذمته ومات مفسلا ولم يتعلق به حق لازم ككتابة  
أما هذه الأشياء ونحوها ما يتعلق بعينه حق فهي مقدمة على مؤن التجهيز لئلا كد يتعلق الحق ويقدم ما هنا  
على الدين الذي في ذمته لاحتياجه اليه وقد ذكر وفي الفرائض ترتيب ذلك قال في الهجة

يخرج من تركه الميت حق \* بالعين كالزكاة والرهن اعتلق  
والعبد ينجى والمبيع مات من \* كان اشتراه مفسلا ثم مؤن  
تجهيزه والدفن بالمعروف \* ثم ديونا لزمته توفي

ثم ان لم يكن له تركه فعلى من عليه نفقة الخ (قوله كزوجه غير الناشئة) أي بخلاف الناشئة لا يجب على  
الزوج مؤن تجهيزها قال في التحفة وبمحت جمع أنه يكفي أي في تكفين الزوجة ملبوسة فيه قوة وقال بعضهم  
لا بد من الجديد كما في الحياة والذي يتجه اجزاء قوى يقارب الجديد بل إطلاقهم أولوية المفسول على الجديد  
يؤيد الاول وهل يجزى ذلك في الكفن من حيث هو أو يفرق بان مال الزوجة معاوضة فوجب ان يكون  
كما في الحياة وهي فيها التماثل لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر  
في ذلك مجال والاوجه الاول كما صرح به قولهم ان من لزمته تكفين غيره لا يلزمه الاثوب واحد وانما امتناع  
لا تمليك وانما لا تصير ديناً على المعسر وان العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل بل نقل عن أكثر  
الاصحاب وانتصر له جمع ان كفنها لا يلزم الزوج مطلقا وحينئذ فلا فرق بينها وبين غيرها فيما ذكر (قوله  
والصغيرة) أي وغير الصغيرة التي لا تنطبق الوطء فهو معطوف على الناشئة ومراده بيان من تلزمه نفقتها من  
الزوجات ممن لا تلزم نفقتها قاله الكردى وبه يتجه عدم الحاق القرناء والرقاء والمریضة التي لا تحتل الوطء بها  
لان نفقتهن واجبة على الزوج (قوله وكخادمها) معطوف على كزوجه ولذا أعاد الكاف فيجب على الزوج  
أيضا تجهيز خادم الزوجة على أصبح الوجهين هذا اذا كانت مملوكة لها فان كانت مكررة لها أو أمته أو غيرها  
فلا يخفى أن الاولى لا تجب فيها الا الاجرة والثانية يجب فيها عليه لكونها مملوكة لا لكونها خادمة والثالثة وهي  
المتطوعة بالخادمة لا يجب عليه أيضا ومعلوم ان التي أخذها إياها بالاتفاق عليها كانت (قوله وان كانت  
موسرة رعية) أي سواء كانت حاملا أو لا (قوله أو بائنا حاملا) أي من الزوج لوجوب نفقتها عليه في

الانفقة المعسر من انتهى وفي نهاية الجمال الرملى الزوج المومر ولو بما انجز اليه من ارثها الخ وفي التحفة ولو غاب أو امتنع وهو مومر وكفنت من مالها أو غيره فان كان باذن حاكم برأه رجع عليه والا فلا كما يحشه الاذرى ثم قال وقياس نظائره انه لو لم يوجد حاكم كفى المحضر الاشهاد على انه جهز من مال نفسه ليرجع به ولو أوصت بان تكفن من مالها وهو مومر كانت وصية لوارث

٤٢٦

لأنها أسقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايصاله بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يوفر على أحد منهم بخصوصه شيئاً حتى يحتاج لاجازة الباقي انتهى وذكر نحو جميعه الجمال الرملى في النهاية

الحياة قال في التحفة نعم ان أعسر جهزت من أصل تركتها لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم وقال بعضهم بل من نصيبه منها ان ورث لانه صار مومراً به والا فن أصل تركتها مقدماً على الدين وهو متجه من حيث المعنى واذا كفنت منها أو من غيرها لم يبق ديناً عليه للسقوط عنه باعساره مع أنه امتنع وبه فارق الكفارة ويظهر ضبط المعسر عن ليس عنده فاضل مما يترك للفلس ويحتمل من لانزله الامنفقة المعسر من فان لم تكن لها تركة وهو معسر أو لم تجب نفقة عليه حية فعلى من عليه نفقتها فالوقف في بيت المال فالأغنياء فلوغاب أو امتنع وهو مومر وكفنت من مالها أو غيره فان كان باذن حاكم برأه رجع عليه والا فلا كما يحشه الاذرى وقياس نظائره انه لو لم يوجد حاكم كفى المحضر الاشهاد على أنه من مال نفسه ليرجع به ولو أوصت ان تكفن من مالها وهو مومر كانت وصية لوارث أى فتوقف على اجازة الورثة لأنها أسقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايصاله بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يوفر على أحد منهم بخصوصه شيئاً حتى يحتاج لاجازة الباقي تأمل (قوله نعم يجب على الاب تجهيز ولده الكبير) أى البالغ القادر على الكسب ولم يكن له تركة استدراك على مفهوم قوله السابق على من تجب عليه نفقة حياً (قوله وعلى السيد تجهيز مكاتبه) أى ويجب على السيد الخ فهو عطف على الاب استدراك أيضاً على ذلك (قوله وان لم يلزمهما نفقة ما حيين) أى لم يلزم الاب نفقة ولده حياً ولم يلزم السيد نفقة المكاتب كذلك وذلك لعجز الولد وانفساخ الكتابة بالموت قال في التحفة وتجهيز البعض في ملكه وعلى سيده بنسبة الرق والحرية ان لم تكن مهابة والا فعلى ذى النوبة وعبارة النهاية وأما البعض فان لم يكن بينه وبين سيده مهابة فالحكم واضح والالخ قال ع ش قول الرملى فالحكم واضح أى في أنها عليهم ما فعلى السيد نصف لفاقة لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لفاقة واحدة وفي مال البعض لفاقة ونصف فيكمل له لفاقتان فيكفن فيهما ولا يزداد ثلثة من ماله وبقي ما لو اختلف هل موته في نوبة السيد أو نوبته وينبغي انه كما لو لم تكن مهابة لعدم المرجح فتأمل (قوله وليس على الولد تجهيز زوجته أبية) أى لا يجب على الولد الخ وهذا في قوة الاستدراك على منطوق يجب على من كان تجب عليه نفقة حياً (قوله وان لزمه نفقة حاجية) أى لأنها انما وجبت عليه لضرورة الإعفاف وقد زالت بعونهما فان كانت غنية فن مالها والا فعلى من عليه نفقتها من قريب وسيد ثم في وقف الأكفان ثم في بيت المال فعلى أغنياء المسلمين كغيرها وانما قدم الوقف على بيت المال وان كان كل منهما جهة مضرف لما ذكر لان تعلق حق الميت بالموقوف للكفن أقوى وأتم من تعلقه بما في بيت المال الصالح له ولغيره ويقدم الموصى به على الوقف لان الوصية تملك فهي أقوى من الوقف قال في النهاية ولو مات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لاتفى الاب تجهيز أحدهما فقط فهل يقدم الميت الاول اسبق تعلق حقه أو الثاني لتبين عجزه عن تجهيز غيره الاوجه كما أفق به والد رحمه الله تعالى الثاني قال ع ش ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا عليه لعجزه (قوله وانما يجب عليه) أى على من كان تجب عليه نفقة حياً المذكور (قوله تكفين الغير بثوب يع فقط) أى يع جميع البدن فقط لا الثاني والثالث قال سم ظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج مومراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه الزوجة ويقتصر على الثوب الواحد الذى هو عليه لان الوجوب

لأنها أسقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايصاله بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يوفر على أحد منهم بخصوصه شيئاً حتى يحتاج لاجازة الباقي انتهى وذكر نحو جميعه الجمال الرملى في النهاية

نعم يجب على الاب تجهيز ولده الكبير وعلى السيد تجهيز مكاتبه وان لم يلزمه نفقة ما حيين وليس على الولد تجهيز زوجته أبية وان لزمه نفقة حاجية وانما يجب عليه تكفين الغير بثوب يع فقط

(قوله بثوب يع فقط) اختلج في الصدر هنا سؤال وهو انه قد سبق أن الورثة ليس لهم المنع من الثلاث وهذا قد صرحوا بان الزوج لا يلزمه الاثوب واحد يع فاذا كانت الزوجة موسرة وقتلنا بالاكفاء فيها بثوب واحد ويلزم الورثة اكمال ثلاثة خالفت الزوجة غيرها من الاموات فكان ينبغي التنبية عليه وان

قلنا بالا كمال من التركة خالف ذلك اطلاقهم

ان التكفين على من عليه نفقة كزوج اذ الذى عليه التكفين لا غير فاذا لم يلاقها الوجوب وانما لا في الزوج فكيف يقال يلزم الورثة اكمال الثلاث من تركتها اذا انقر ذلك فاعلم انه محتمل ان يقال حيث لم يسجد الزوج بالزائد على الثوب الواحد تكمل الثلاث أو الخمس



حيث رضى بها الورثة من التركة وشكوتهم من ذلك انما هو لان الغالب ان الازوج يسلمه معون بذلك ويكون ذلك كما اذا ايسر الزوج يسهل  
 الثوب فقط فقد صرحوا حينئذ بان يكمل من التركة عبارة الامداد والنهاية فان أعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة أو عن بعضه جهزت أو  
 نعم تجهيزها من مالها انتهت وفي شرح الهجة لشيخ الاسلام وان احتمل بعضه كل من مالها انتهت اذ لافرق في التكميل بين اعسار الزوج  
 وعدم لزوم الزائد عليه فان قلت الفرق ظاهر بين سابغ البدن وبين الثاني والثالث قلت الفرق بينهما هو بالنسبة لغير الورثة من الغرماء  
 المستغنيين واما بالنسبة للورثة فيجوزون على الثاني والثالث كما يجوزون على سابغ البدن ولفرق سؤالنا حيث لم يكن هناك غرماء يستغرقون  
 التركة وانما الموجود الورثة ولا وصية من الميتة باسقاط الزائد ويحتمل ان يقال لا يجب التكميل الى الثلاثة من التركة لما قدمته ثم رأيت  
 العلامة ابن قاسم نقل ترجيح الاحتمال الثاني عن م ر واقره حيث قال وظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب الثاني  
 والثالث في تركة الزوجة ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لان الزوج لم يلقها بل لا قام ابتداء وهو لا يجب عليه الا ثوب واحد  
 لا يقال بل لا قاما لكن الزوج يحمل عنها كالفطرة لا تانم عن ذلك ويؤيد المنع أنه لو لا قاما لوجب لوجب الاثواب الثلاث على الزوج وليس  
 كذلك نعم لو ايسر الزوج يسهل بعض الثوب فقط كل من تركها وينبغي حينئذ ٤٢٧ وجوب الثاني والثالث لان الزوج في

هذه الحالة لا قاما في الجملة  
 م ر انتهى وأنت خبير  
 بأن الاحتمال الاول قوى  
 جده ايضا فتأمل وذكر  
 ابن قاسم ايضا ما نصه لو  
 أوصت بالثوب الثاني  
 نعم تحرم الزيادة عليه ان  
 كف من بيت المال أو مما  
 وقف للتكفين وعلم ان  
 حمل الجنائز من وظيفة  
 الرجال

لم يلقها بل لا قام ابتداء وهو لا يجب عليه الا ثوب واحد لا يقال بل لا قاما لكن الزوج يحمل عنها كالفطرة  
 لا تانم عن ذلك ويؤيد المنع أنه لو لا قاما لوجب لوجب الاثواب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو ايسر  
 الزوج يسهل بعض الثوب فقط كل من تركها وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لان الزوج في هذه  
 الحالة لا قاما في الجملة قال ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث  
 لانها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال  
 لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموسر (قوله نعم تحرم الزيادة عليه) أي على الثوب  
 الواحد والانساب لم يحرم الخ بدل نعم كما صنع به غيره (قوله ان كف من بيت المال) أي كما يعلم من كلام  
 الروضة فيحرم على ولي الميت أخذه واذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال  
 لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما بدله لتقصيرهما بالدفن وليس ذلك كالمقصود الا في لان  
 المالك ثم لم يرض بالدفن فيه ع ش (قوله ومما وقف للتكفين) أي كما أفق به ابن الصلاح قال ويكون سابقا  
 ولا يعطى القطن والحنوط الخ قال في لاسنى وظاهر قوله ويكون سابقا انه يعطى وان قلنا الواجب ستر العورة  
 وقد يتوقف فيه ويحاجب بأن ستر جميع البدن أكد من الحنوط ونحوه فاعطى جميعه وان لم يجب لان في  
 تركه نوع ازراء بالميت وقوة الخلاف في وجوبه انتهى على أن ابن الاستاذ قال ان قيد الواقف بالواجب أو  
 الاكل اتبع وان أطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه انتهى ويؤيد هذا قوله في الوقف ان العادة المطردة في  
 زمن الواقف اذا علم بها بمنزلة شرطه فلا يبعد كما قاله الكردى في الكبرى جريان هذا التفصيل في كلام ابن الصلاح  
 فيحمل على ما اذا أطلق الواقف على تجهيز الموتى ولم تطرد العادة في زمان الواقف بدخول الحنوط ونحوه فتأمل  
 (قوله وعلم ان حمل الجنائز) هذا شروعه في بيان كيفية الحمل ودخول على المتن (قوله من وظيفة الرجال) أي

والثالث فالقياس صحة  
 الوصية واعتبارها من  
 الثلث لانها تبرع وليست  
 وصية لوارث لعدم  
 وجوب الثاني والثالث  
 على الزوج وانما لم تكن  
 من رأس المال لعدم  
 تعلق الكفن مطلقا

بالتركة مع وجود الزوج الموسر م ر انتهى ولم أقف على من نهى عليه (قوله أو مما وقف للتكفين) قال الشارح في شرح العباب وقال  
 ابن الاستاذ ان قيد الواقف بالوجوب أو الاكل اتبع وان أطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه انتهى ويؤيد قوله الا في الوقف ان العادة  
 المطردة في زمن الواقف اذا علم بها بمنزلة شرطه قال ابن الصلاح ولا يعطى أي من الوقف القطن والحنوط فانه من قبيل الاثواب المستحسنة التي  
 لا تعطى على الاظهر وظاهر كلامه انه يعطى السابغ وان قلنا الواجب ستر العورة قال شيخنا وقد يتوقف فيه انتهى ويحاجب بأن ستر جميع البدن  
 أكد من الحنوط ونحوه فاعطى سائر جميعه وان لم يجب لان في تركه نوع ازراء بالميت وقوة الخلاف في وجوبه انتهى كلام شرح العباب  
 بحر وفه ولا يبعد جريان التعطيل للتفصيل السابق آنفا عن ابن الاستاذ في هذا ايضا فيحمل كلام ابن الصلاح على ما اذا أطلق الواقف على تجهيز  
 الموتى ولم تطرد العادة في زمان الواقف بدخول الحنوط ونحوه وهذا ظاهر وان لم أقف على من نهى عليه وفي التحفة ينبغي ان لا يبعد لنفسه كفنا

الان سلم عن الشهادة أو هي فيه أخف ومع هذا يحتاج ان يقال أو كان من أثر تركه به لانه لا يكتفى بكونه من آثاره الا ان خفت شبهة قبل حل في الاول ثم اذا عينه تعين كما لو قال اقض ديني من هذه العين وتر جميع الزركشي جواز ابداله ككتاب الشهيد فيه نظر والفرق ظاهر انتهى وذكر في النهاية ما هذا ملخصه الا انه قال كالامداد واثري صلاح فحسن اعداد الخ ولو سرق كفته ولو بعد دونه أو بلى مع بقاء الميت فان لم تقسم التركة جدد وجو باو كذا ان قسمت عند المتولي واعتمده في التحفة وقال الماوردي ندبا واعتمده في النهاية قال ومجمله كما يحجب الا ذرعى اذا كان قد كفن أولا في الثلاثة التي هي حق له اذا التمكن من اغير متوقف على رضا الوارثة كما مر املو كفن منها او احد فينبغي ان يلزمهم تكفينه من تركه ثبانا وثالث انتهى كلام النهاية فلو كان قد كفن باثنين وجب له الثالث لانه حقه قاله العلامة ابن قاسم ثم قال وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه يجب تكفينه مما وقب الا لكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين رأسا وعلى هذا يتضح قوله وكذا لو كان للمكفن المنفق عليه الخ ولو اراد سقوطه رأسا شكل وجوب التجديد على المنفق عليه وبيت المال وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء ودخل فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ٤٢٨ ولا ينافي ما ذكره الماوردي من النذب لانه باعتبار خصوصهم ثم اوردت جميع ذلك

فلا يتولاها الا الرجال وان كان الميت امرأة لصعوبة النساء غالبنا وقد ينكشف منهن شيء لو حلن فيكره لمن حمله لذلك ومثلهن الخثاني كما هو ظاهر وكذا المراهقون كما يحجبهم في فتح الجواد وعمله بأن تفويض ذلك اليهم وحدهم فيه ازراء به اذ من شأنهم العجز والاستهتار ومجمل ذلك حيث وجد غيرهن والاعتين عليهن كما هو ظاهر نعم يتولى النساء مع وجودهم حل المرأة من المغسل الى النعش وكذا تسلمها من في القبر قال في المجموع وكذا حل ثيابها في القبر كما قاله الاصحاب وحكى البندنجي وغيره استحباب ذلك عن النصب (قوله ولا دناءة فيه) أي في حل الجنائز ولا سقوط مروءة بل هو بر وإكرام للميت فقد فعل به بعض الصحابة والتابعين رضي الله عنهم (قوله ويجرم بهيمة مزرية) أي حرمة الأهانة للميت (قوله كحمله في غرارة أو قفة) تمثيل للحمل بالهيمئة المزرية وكحمل كبير على نحو يدوكف قال في المصباح والغرارة بالكسر شبهة العبد والجمع غرائر قال والقفة ما يتخذ من خوص كهيمئة القرعة تضع المرأة فيها القطن ونحوه وجمعها قفف مثل غرفة وغرف (قوله أو بهيمة يخشى سقوطه منها) عطف على بهيمة مزرية وذلك لانه تعريض لاهانة الميت بل يحمل كما في المجموع على سرير أو لوح أو محجل أو شيء حمل عليه أجزأ في سقوط الطلب لكن شرط جوازه ان لا يكون بالهيمئة المزرية كما تقرر ومنه حمله على ما لا يليق به فان خيف تغيره وانفجاره قبل تهيمته ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل الى القبر كذا قالوا قال في التحفة ويتجه أن يحمله مالم يغلط على الظن تغيره قبل ذلك والاوجب حمله كذلك ولا بأس في الطفل حمله على الأيدي مطلقا أي دعت اليه حاجة أم لا (قوله والحمل بين العمودين أفضل من الترييع) أي في الاصح حمل سعيد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعيد بن معاذ الانصاري رضي الله عنه واهما الشافعي رضي الله عنه في الام الاول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف وكذا فعله عثمان وأبو هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم في أموات جلوسهم ومقابل الاصح بقول الترييع أفضل لانه أصون للميت بل حكى وجوبه لان سادونه ازراء بالميت وفي وجه ثالث هما سوا الحصول المقصود بكل منهما (قوله ان أراد الاقتصار على أحدهما) أي الحمل بين العمودين والترييع والا فالجمع بين الكيفيتين أفضل كما سيأتي في كلامه (قوله وكيفية الاول) أي الحمل بين العمودين (قوله أن يحمله ثلاثة) أي عند قدرتهم عليه (قوله يضع أحدهم الخشبين المتقدمين) أي وهما الخشبان الشاخصتان (قوله على عاتقه) أي والخشبة المعترضة بين المتقدمين على كتفه والعاتقان ثنية عاتق ما بين المنكب والعنق يذكر ويؤنث والجمع عواتق (قوله يأخذ اثنان بالمؤخرتين)

على م ر فوافق انتهى قال في التحفة وظاهره أخذ بما يأتي من عدم النصب للكفن للحصول

ولا دناءة فيه ويجرم بهيمة مزرية كحمله في غرارة أو قفة أو بهيمة يخشى سقوطه منها والحمل بين العمودين أفضل من الترييع ان أراد الاقتصار على أحدهما وكيفية الاول أن يحمله ثلاثة يضع أحدهم الخشبين المتقدمين على عاتقه ويأخذ اثنان بالمؤخرتين

المقصود منه بستره بالتراب فلا تهنك حرمة ان الصلوة هناك ان السارق أخذ الكفن ولم يطم التراب عليه أو طمه فنفس لغرض آخر فرؤى بلا كفن ثم قال ولو كل

أي

الميت سبع مثلاً فهو للورثة الا ان كان من

أجنبي لم ينوبه رفقهم بأداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة انتهى وفي الامداد ولا يكره ان بعد لنفسه قبرا كما يحجب أي الزركشي ولا يصير أحق به مادام حيا كما صرح به العبادي وغيره ولا يجوز كتابة شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن الصلابة انتهى (قوله ولا دناءة فيه) قال في التحفة بل هي مكرمة وروى من ثمة فعله صلى الله عليه وسلم ثم الصحابة فن بعدهم ذكره الشافعي رضي الله عنه وروى الطبراني في الاوسط عن أنس رضي الله عنه مرفوعا من حمل جوانب النمرير الاربع كفر الله عنه أربعين كبيرة انتهى وتشيع الجنائز سنة مؤكدة (قوله ويأخذ اثنان بالمؤخرتين) قال في التحفة أحدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب الايسر لا واحد لانه لو توسطهما لم ينظر الطريق وان حمل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وادى الى تنكيس رأس الميت انتهى وذكر نحوه في النهاية

( قوله والجمع بين الكيفيتين الخ ) قال في شرح العباب خروجهما من الخلاف في أيهما أفضل انتهى أي لان لنا وجهاً بأفضلية الترييع على الحمل بين العمودين لانه أصون للميت قال في النهاية بل حكى وجوبه لان مادونه ازاراه بالميت ( قوله بأن يحمل تارة الخ ) كذلك في التحفة والنهاية وغيرهما قال شيخ الاسلام في شرح الروض بعد أن ذكر ذلك مانصه وتفسير صفة الجمع بينهما بما ذكره وما في الاصل عن بعضهم ونقله في المجموع عن الرافعي وغيره بعد قوله وصفه الجمع بينهما ما أشار اليه الماوردي ٤٢٩ وصرح به غيره أن يحملها خمسة أربعة

من الجوانب وواحد بين العمودين والظاهر أن كلام الماوردي بالنسبة

( والافضل أن يحمل الجنائزة ) عند المعجز المتقدم عن حل المتقدمين كما ذكر ( خمسة ) بأن يعينه اثنان فيضع كل واحد منهما واحدة من المتقدمتين على عاتقه والثلثة الباقيات على الكيفية السابقة فحاملوها بلاعجز ثلاثة وبه خمسة فان عجز وا فسبعة أو تسعة أو أكثر أو تارة بحسب الحاجة والترييع أن يحملها أربعة لكل واحد بمود فان عجز وا فسنة أو ثمانية أو أكثر أو تارة بحسب الحاجة ويكره الاقتصار على واحد أو اثنين إلا في الطفل والجمع بين الكيفيتين بأن يحمل تارة بالهيئة الاولى

أي أحدهما من الجانب الايمن والاخر من اليسر وانما كان المؤخرتان رجلين لان الواحد لو توسطهما كان وجهه الى الميت فلا ينظر الى الطريق وان وضع الميت على رأسه لم يكن حاملا بين العمودين ويؤدي الى ارتفاع مؤخرة النعش وتنكيس الميت غالباً ويؤخذ من هذا كما قاله السيد عمر البصري أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلة وغيرها فافهم ( قوله والافضل أن يحمل الجنائزة ) أي بين العمودين ( قوله عند المعجز المتقدم عن حل المتقدمين ) أي لقل الميت أو النعش مثلاً ( قوله كما ذكر ) أي في الكيفية المذكورة آنفاً ( قوله خمسة بأن يعينه ) أي المتقدم ( قوله اثنان ) أي آخران ( قوله فيضع كل واحد منهما واحدة من المتقدمتين ) أي الخشبتين الشاهختين ( قوله على عاتقه ) أي ولا يحملها على رأسه وهذا معنى قول البهجة وحيث لم ينض بمقادير صنعه \* فائين خارج العمودين معه ( قوله والثلثة الباقيات على الكيفية السابقة ) أي من وضع أحدهما المتقدمتين على عاتقه وأخذتني بالمؤخرتين أحدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب اليسر ( قوله فحاملوها ) أي الجنائزة على هيئة الهيئة أعني بين العمودين ( قوله بلاعجز ثلاثة وبه ) أي بالعجز بثقل الميت مثلاً ( قوله خمسة فان عجز وا فسبعة أو تسعة أو أكثر ) أي أحدهما فافوقها ( قوله أو تارة بحسب الحاجة ) أي أخذتني بما يأتي في كيفية الترييع قال في المغني ومن أراد التبرك بالحمل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كتفيه ثم باليسر من مؤخرها ثم تقدم لثلاثين خلفها فأيأخذ الايمن المؤخر ( قوله والترييع ) أي كيفية الحمل على هيئة الترييع فهذا مقابل لقوله السابق وكيفية الاول ( قوله أن يحملها أربعة كل واحد بمود ) أي بأن يضع أحدهما المتقدمين العمود الايمن على عاتقه اليسر والاخر العمود اليسر على عاتقه الايمن والمتأخران كذلك فيكون الحاملون أربعة كما ذكره اثنان متقدمان واثنان متأخران ومن ثم سميت هذه الهيئة بالترييع ( قوله فان عجز وا ) أي الأربعة ( قوله فسته أو ثمانية أو أكثر ) أي فافوقها بحسب الحاجة ( أي والزائد عن الاصل الذي هو الأربعة بحمل من الجوانب أو يزيد عدم معترضة تحت الجنائزة كما فعل بعبيد الله ابن عمر رضي الله عنهم بالبدانة وسمي ومن أراد التبرك بالجمع بين الجوانب الأربعة بهذه الهيئة بدأ بالعمود اليسر من مقدمها بأن يضعه على عاتقه الايمن لان فيه البدأة بيمين الحامل والحمل ثم باليسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم بين يديها لثلاثين خلفها فيبدأ بالايمن من مقدمها على عاتقه اليسر ثم بالايمن من مؤخرها كذلك ( قوله ويكره الاقتصار على واحد أو اثنين ) أي لانه مخالف للسنة قال ابن الصلاح أما حملها على رأس اثنين فشي لا يعرف وبقيت ثلاثين سنة لم أجد من قولاً عن أحد من الأئمة الى أن رأيته في الاستذكار للدارمي انتهى نقله البجيرمي عن شرح الدميري على المنهاج ( قوله الا في الطفل ) أي الذي حرت العادة بحمله على الايدي فانه لا يكره كما مر لعدم الازراء فيه ( قوله والجمع بين الكيفيتين ) أي كيفية الحمل بين العمودين وكيفية بهيئة الترييع ( قوله بأن يحمل تارة بالهيئة الاولى ) أي وهي الحمل

الى الجنائزة اذا الافضل حملها بخمسة دائماً وكلام الرافعي بالنسبة الى كل من

مشيها فيحمل تارة كذا وتارة كذا فيكون للجمع كيفيتان كيفية بالنسبة الى الجنائزة وكيفية بالنسبة الى كل واحد انتهى كلام شرح الروض وذكر فيه أيضاً أن الزائد على الاصل يحمل من الجوانب أن يزداد معترضة كما فعل بعبيد الله بن عمر لبدانته انتهى قالوا ومن أراد التبرك بالحمل من الجوانب الأربعة في هيئة الترييع بدأ بالمقدم اليسر بالنسبة للميت وجعله على عاتقه الايمن لان فيه البدأة بيمين الحامل ثم يسره لغيره وبأخذ المؤخر اليسر كذلك فيجعله على عاتقه الايمن أيضاً ثم يتقدم على الميت ولا يجي من وراءه لثلاثين خلف الجنائزة فيبدأ بالمقدم الايمن على عاتقه اليسر ثم بالمؤخر الايمن على عاتقه اليسر أيضاً ومن أراد التبرك بحملها بهيئة الحمل بين العمودين بدأ بالمقدم على كتفيه ثم بالعمود اليسر المؤخر ثم يتقدم بين يديها فأيأخذ الايمن المؤخر وأراد التبرك بحملها بالهيئة الثانية قال في شرح الروضة أني فيما يظهر عما أتى به في الاولى ويحمل المتقدم على كتفيه مقدماً ومؤخراً ثم رأيت السبكي بحث ذلك لكنه جعل حل المتقدم على كتفيه مؤخراً وليس بقيد بل الاولى تقدمه وعليه انتصرت في شرح البهجة انتهى كلام شرح الروض ونقله الشارح في شرح العباب عنه وأقره ( قوله بالهيئة الاولى ) وهي



بين العمودين بأحوالهما بلا عجز وبه ( قوله وتارة بالهيئة الثانية ) أى الجمل بهيئة التريبع كذلك  
 ( قوله أفضل من الاقتصار على أحدهما ) أى كإتصافه عليه الشافعي رضى الله عنه وصرح به كثير من كفاي  
 المجموع خروجهما من الخلاف في أيهما أفضل وتفسير صفة الجمع بينهما بما عاذا كره هو ما في الروضة عن بعضهم  
 ونقله في المجموع عن الرافعي وغيره بعد قوله وصفه الجمع بينهما ما أشار إليه الماوردي وصرح به غيره أن يحملها  
 خمسة أربعة من الجوانب وواحد من العمودين والظاهر كما قاله في الاسنى أن كلام الماوردي بالنسبة إلى  
 الجنائز إذا لا أفضل جملها بخمسة دائماً وكلام الرافعي بالنسبة إلى كل من مشيها فيحمل تارة كذا وتارة كذا فيكون  
 للجميع كيفيتان كيفية بالنسبة إلى الجنائز وكيفية بالنسبة إلى كل أحد ومن أراد التبرك بحملها بالهيئة التي  
 فيما يظهر مما أتى به في الأولى ويحمل المقدم على كنهه مقدماً ومؤخراً كما بحثه التي السبكي غير أنه جعل  
 المقدم على كنهه مؤخراً وهو ليس بقيد بل الأفضل تقديمه وعليه اقتصر في الفرر فيجعل العمودين من  
 المقدم على عاتقه الأيسر مرة والعمود الثاني من المقدم أيضاً مرة وعلى عاتقه الأيمن مرة ويقدم أيهما شاء ولكن  
 الأفضل تقديم العين وإذا أراد حل الثاني تقدم بين يديهما ثم أخذه بالكيفية السابقة تأمل ( قوله ويندب  
 لكل مشيع قادر ) أى على المشي ( قوله المشي للاتباع ) أى زواة أبوداود وغيره وسأني لفظه ( قوله ويكره  
 لغير المذكور بنحو مرض ) أى وضعف وكذا بعد المقبرة على ما قاله الماوردي وظاهره أنه لا كراهة حينئذ  
 وإن أطلق المشي بلا مشقة وقديوجه بأن من شأن البعيد أن فيه نوع مشقة أما لو فرض انتفاؤها قطعاً فلا  
 يتوجه إلا الكراهة قال في التحفة وهل مجرد النصب هنا عذر قياساً على ما في ردالمبيع وغيره أو يفرق كل  
 محتمل والفرق أوجه فإن قلت يعكر عليه ما مر أن فقد بعض لباسه اللائق عذري في الجمعة قلت يفرق بأن أهل  
 العرف العام يعدون المشي هنا حتى من ذوى المناصب تواضعوا ومثلاً للسنة فلا تنخرم به مرواتهم بل تزيد  
 ولا كذلك في حضورهم عند الناس لغير لباسهم اللائق بهم ( قوله ركبوا في ذهابه معها ) أى مع الجنائز نظير  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ناساً ركبوا في جنازة فقال ألا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم  
 وأنتم على ظهور الدواب رواه الترمذي وقال روى عن ثوبان موقوفاً ( قوله دون رجوعه ) أى عن الجنائز  
 فلا يكره الركوب فيه لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركب فلما انصرف  
 أتى بدابة فركب فقل له فقال إن الملائكة كانت عشي فلم تكن لا يركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركب ( قوله  
 ويندب حتى للراكب ) الخ كفاي الروضة والمجموع وقال الرافعي في شرح المستند تبع الخطابي أما ذهاب  
 الراكب خلفها فأفضل بالاتفاق ودليله خبر الراكب يسير خلف الجنائز والمأشئ عن عينا وشمالها قريباً  
 منها والسقط يصلى عليه وبدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة رواه الحاكم عن المقبرة وقال صحيح على شرط  
 البخاري ولأن سير الدابة يؤذي المشاة نبه على ذلك الأذري ثم قال فيتعين المصير إليه انتهى قال في الاسنى  
 ودليله قوى لكن قال الاسنوي دعوى الاتفاق خطأ فلا خلاف عندنا أنه يكون أمامها كما ذكره في  
 الشرحين وصرح به جماعة منهم الماوردي والامام والذي أوقع الرافعي في ذلك هو الإمام الخطابي رحمهما  
 الله تعالى ( قوله المشي قدامها ) أى الجنائز ولو كان بعيداً ولو مشى خلفها كان قريباً منها فيما يظهر وبقي  
 ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع القرب والمشي أمامها مع البعد هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر  
 والاقرب الثاني لورود النهي عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فأنظر ماذا راعى  
 انتهى والاقرب مراعاة الامام وإن بعد عش وسأني على الأثر عن القليوبي ما وافقه ( قوله وكونه  
 بقرها ) أى ويندب كون المأشئ قريباً من الجنائز لا بعيداً عنها وأفاد صنيعة أن القرب منها  
 سنة مستقلة وهو كذلك والحاصل الذي ينبغي أن يقال إن المشي أفضل ولو خلفها أو بعيداً  
 من الركوب ولو أمامها أو قريباً وأنه أمامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب وبهذا

وتارة بالهيئة الثانية  
 أفضل من الاقتصار على  
 أحدهما ( و ) يندب لكل  
 مشيع قادر ( المشي )  
 للاتباع ويكره لغير المذكور  
 بنحو مرض ركبوا في  
 ذهابه معها دون رجوعه  
 ويندب حتى للراكب  
 المشي ( قدامها ) وكونه  
 ( بقرها )

الجمل بين العمودين  
 والثانية التريبع ( قوله  
 لغير المذكور بنحو  
 المرض ) أشار به إلى أن  
 مجرد النصب هنا ليس  
 بعذر وبعبارة التحفة له  
 وهل مجرد النصب هنا  
 عذر قياساً على ما يأتي في  
 ردالمبيع وغيره أو يفرق  
 كل محتمل والفرق أوجه  
 فإن قلت يعكر عليه ما مر  
 أن فقد بعض لباسه اللائق  
 عذري في الجمعة قلت يفرق  
 بأن أهل العرف العام  
 يعدون المشي هنا حتى من  
 ذوى المناصب تواضعوا  
 ومثلاً للسنة فلا تنخرم به  
 مروعة بل تزيد ولا كذلك  
 في حضورهم عند  
 الناس بغير لباسهم  
 اللائق بهم انتهى ( قوله  
 حتى للراكب ) أشار به إلى  
 خلاف فيه قال في التحفة



ونقل الاتفاق على ان الراسخ يكون خلفها مردود بل قال الاسنوي غلط لكن انتصر له الاذرى بصحة الخبر به وبأن تقديمه ابتداء للشارة انتهى ثم افضلية المشي امامها ومذهب الأئمة الثلاثة ومذهب الامام أبي حنيفة لمشي ٤٣١ خلفها افضل (قوله بحيث يراها والنفث)

مع ان القياس هو الاول انتهى كلام التحفة واعتمد في النهاية الحل أيضا وكذلك ابن قاسم قال نقل عن الجلال الرملي يجوز فتحها بنحو على الذهب ودفعه معها حيث رضى به الورثة وكانوا كالميلين ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق لغرض وهو اكرام الميت وتفضيحه وتضييع المال واغلاقه لغرض جائز مر انتهى ما نقله العلامة ابن قاسم (قوله للرجال) خرج بهم النساء وسبائين في كلام الشارح (قوله الى ان يدفن) لتحصيل القبراطين فالاول يحصل ٤٣٢ بالصلاة عليه والثاني بالحضور معه الى تمام الدفن ولا يكتفى بالموارة فقط خلافا

(قوله ويتأكد تشييع الجنائز للرجال) أي لما مر من حديث البراء بن عازب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز متفق عليه وخرج بالرجال النساء كما سبأني ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر فلا كراهة فيه خلافا للرواية الخبر أي داود وغيره بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم أمر عليا كرم الله وجهه ان يورى أباطالو ويجوز له زيارة قبره أيضا وكما قريب زوج ومالك (قوله ويندب مكثهم الى ان يدفن) أي للخبر المتفق عليه من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قبراط ومن شهدا حتى يدفن وفي رواية للبخاري حتى يفرغ من دفنها فله قبراطان قيل وما القبراطان قال مثل الجليلين العظيمين ولمسلم أصغرهما مثل أحد وعلى ذلك تحمل رواية مسلم حتى توضع في اللحد وفي حديث الطبراني مرفوعا من تبع جنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراريط ويندب ان يقف على القبر بعد الدفن ويستغفر الله له لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الرجل يقف عليه ويقول استغفر والاخيكم واسألوا الله له التثبيت فانه الا ن يسئل رواه أبو داود بأسناد جيد ولان عمرو بن العاص رضى الله عنه قال حين حضرته الوفاة فاذا دفنته فني فشنوا على التراب شنائم أقيموا حول قبري فذر ما تنجز جزو ويقسم لها حتى استأنس بكم وأعلم ماذا أراجع بعسر ربي رواه مسلم قالوا ويستحب ان يقرأ عنده شيء من القرآن وان ختموه كان أفضل وسيأتي ندب تلقين الميت حينئذ (قوله ويكره اللغط فيها) أي في الجنائز أي في المشي معها واللفظ بفتحين هو الكلام فيه جلبة واختلاط (قوله بالتحدث في أمور الدنيا) أي بل ولو بالذكر والقراءة كما في التحفة وغيرهما روى البيهقي من ان الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز وعند الذكور وكره الحسن وغيره قول المنادي مع الجنائز استغفر والاخيكم أي ومثله قوله وحده والله وسمع ابن عمر رضى الله عنهم ما قالوا يقول استغفر والله غفر الله لكم فقال لا غفر الله لك رواه سعيد بن منصور في سننه قال سمعوا كراهة رفع الصوت بالذكر والقراءة في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور وعند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك قال ويستفاد من قول ابن عمر جواز التأديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير العالم نظر وأول السيد البصري قول ابن عمر المذكور بما نصه كان مراده رضى الله تعالى عنه لا يستغفر له ان لا يشتغل به الا باللسان جهرا لكونه بدعة ثم ابتدأ الدعاء بقوله غفر الله لك أمرك بالدعة فكان الظاهر الاثنان بالواو ولعل الحكمة في تركها خروجه مخرج الزجر قال ثم الظاهر انه حيث غلب على الظن ان اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية كنهه وغيبته نزول الكراهة انتهى واستحسن بعضهم تأويله المذكور جذا ومما يجتمع موافق لما نقله عن ابن زباد بما نصه قد عمت البلوى بما شاهدناه من اشتغال غالب المشيعين بالحديث الديني ورعا أدهم ذلك الى الغيبة وغيرهما من المحرم فالذي أخترناه ان شغل اسماعهم بالذكر المؤدى الى ترك الكلام أو تقليده أولى من استرسالهم في الحديث الديني ارتكابا لاخف المفسدين الخ فليتامر (قوله بل السنة الفكر في الموت وما بعده) أي فيما يلقاه الميت وما يكون مصيره وحاصل ما كان فيه وان هذا آخر الدنيا ومصير أهلها وليحذر كل الحذر من الحديث بما لا فائدة فيه فان هذا وقت فكري وذكر يقع فيه

لما يورهمه عبارة الخاوي تبعه للامام قال الشارح في الامداد فان اقتصر على الاول أي الصلاة عليه حصل له قبراط واحد وعلى الثاني فهل يحصل له قبراط واحد وحصول الثاني مشروط بحصول الاول ولا عكس كل محتمل وكلامهم كالحديث الى

ويتأكد تشييع الجنائز للرجال ويندب مكثهم الى ان يدفن (ويكره اللغط فيها) بالتحدث في أمور الدنيا بل السنة الفكر في الموت وما بعده

الثاني أقرب ثم رأيت في المجموع ما يؤيده وهو انه لو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل له القبراط الثاني والاصل في ذلك ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قبراط ومن شهدا حتى يفرغ من دفنها فله قبراطان وانما ما كالجليلين العظيمين وفي رواية

أصغرهما مثل أحد الى أن قال في الامداد وفي البخاري في كتاب

الايان التصريح بأن القبراطين غير قبراط الصلاة حتى يكون للحامل ثلاثة وهو ما اعتمد ابن الصباغ وغيره الى آخر ما قاله (قوله بالتحدث في أمور الدنيا) وفي المغنى والتحفة والنهاية بالذكر والقراءة قالوا وكره الحسن وغيره استغفر والاخيكم وقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لا غفر الله لك قال في المغنى رواه سعيد بن منصور في سننه انتهى قال قال العلامة ابن قاسم يستفاد من قول ابن عمر جواز التأديب والزجر

بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لا غير نحو العالم نظر فالنص واعي كراهة رفع الصوت بمحال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور وعند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول الى المقبرة الى

٤٣٣

وليراجع انتهى قال  
الماتني في حواشي التعفة  
عقبه أقول وهو الظاهر  
من كلام المتن الى آخر  
ما قاله ( قوله والامر به  
منسوخ ) يعني ان ما ثبت  
في الاحاديث الصحيحة  
انه صلى الله عليه وسلم  
أمر من مرت به الجنائز  
بالقيام وكذا من يتبعها بأن  
لا يقعد عند القبر حتى  
توضع منسوخ بما ذكر

ويكره القيام لمن مرت به  
ولم يرد الذهاب معها والامر  
به منسوخ (و) يكره  
(اتباعها بنار) ولو في  
مجرة وان يجمر عند القبر  
(و) يكره (اتباع النساء)  
للجنائز ان لم يتضمن  
حراما والا

عند الشافعي والجمهور  
والناسخ له مارواه البيهقي  
عن علي كرم الله وجهه  
قال قام النبي صلى الله عليه  
وسلم مع الجنائز حتى توضع  
وقام الناس معه ثم قعد  
وأمرهم بالقعود ورواه  
مسلم بنحوه في رواية  
للبيهقي أن عليا رأى ناسا  
قيامًا ينتظرون الجنائز أن  
توضع فآشار إليهم بدرة معه  
أوسطا اذا جلسوا فان  
رسول الله صلى الله عليه

فيه الغفلة والالهو والاستغفال بالحديث الفارغ فان الكلام بما لا فائدة منه في جميع الاحوال فكيف  
في هذا الحال واعلم ان الصواب والمختار وما كان عليه السلف رضي الله عنهم السكوت في حال السير مع  
الجنائز فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك والحكمة فيه ظاهرة وهي انه أسكن لحاظه وأجمع لفكره  
فيما يتعلق بالجنائز وهو المطلوب في هذا الحال فلهذا هو الحق ولا تغتر بكثرة من يخالفه فقد قال أبو علي  
الفضل بن عياض رضي الله عنه ما معناه الزم طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وأياك وطرق الضلالة  
ولا تغتر بكثرة الهالكين وقدر وينافي سنن البيهقي ما يقتضي ما قلته الخ اذ كان النووي ( قوله ويكره القيام لمن  
مرت به ) أي خلافا للمتولي فقال باستحبابه وان اختاره النووي في شرحي المذهب ومسلم للإحاديث الصحيحة  
فيه لكن سيأتي الجواب عنها ( قوله ولم يرد الذهاب معها ) أي مع الجنائز كما صرح به في الروضة بخلاف  
ما اذا أراد الذهاب معها فلا يكره له ذلك ( قوله والامر به منسوخ ) يعني ان ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه  
صلى الله عليه وسلم أمر من مرت به الجنائز بالقيام وكذا من يتبعها بأن لا يقعد عند القبر حتى توضع منسوخ  
عند الشافعي رضي الله عنه والجمهور والناسخ له مارواه البيهقي عن علي كرم الله وجهه قال قام النبي صلى  
الله عليه وسلم مع الجنائز حتى توضع وقام الناس معه ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود ورواه مسلم بنحوه وفي  
رواية للبيهقي أن عليا كرم الله وجهه رأى ناسا قياما ينتظرون الجنائز أن توضع فآشار إليهم بدرة أوسطا  
أن اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلس بعدما كان يقوم واختار النووي في شرحي المذهب  
ومسلم استحباب القيام وفاقا للمتولي كما تقرر قال أعني النووي فقد صححت الاحاديث بالامر بالقيام ولم  
يثبت في القعود شيء الاحاديث على رضي الله عنه وليس مبرح في النسخ لاحتمال أن القعود فيه يلبس  
الجواز قال الاذري وفيما اختاره نظر لان الذي فهمه على رضي الله عنه الترك مطلقا وهو الظاهر ولهذا  
أمر بالقعود من رآه قائما واحتج بالحديث أي فالعتمد كراهة القيام بالقعود المذكور ( قوله ويكره  
اتباعها بنار ) بسكون الناء أي جعل النار مصاحبة لها ولو أمامها وظاهر إطلاقهم ولو كان الميت  
كافرا ولا مانع منه لأن العلة موجودة منه ( قوله ولو في مجرة ) أي فلا فرق بين كونها في مجرة أو في غيرها  
وقول الشيخ نصر لا يجوز أن يحمل معها المحاسن والنار فان أراد العزيم فهو شاذ لنقل ابن المنذر الاجماع  
على الكراهة ( قوله وان يجمر عند القبر ) أي ويكره أن الخ فهو عطف على اتباعها فكل من معه ما يكره  
وذلك لخبر أبي داود لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار ولانه يتفعل بذلك قال السويعي ومسلم أن عمرو بن  
العامر قال اذا تأملت فلا تصحجن نار ولا نائحة وروى البيهقي عن أبي موسى أنه أوصى أنه لا تتبعوني  
بصارخة ولا مجرة ولا نجمة ولو ابني وبين الارض شيئا نعيم لو احتجج الى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر  
أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما طالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه ويؤيده ما مر  
في التحجير عند الغسل ( قوله ويكره اتباع النساء للجنائز ) أي مشين معها وتشيعهن فهو بتشديد الناء  
المدناة الفوقية بخلافها فيما مر آتفاقا به بسكونها في المختار تبعه من باب ضرب ومسلم اذا مشى خلفه ومر به  
فضى معه وكذا اتبعه وهو افتعل وأتبعه على وزن أفعل اذا كان قد سبقه فلحق واتبع غيره ويقال اتبعه  
الشيء فقبه الخ وفي المصباح مثله قال وأتبعته زيدا عمر بالالف جعلته تابعا له الخ فلوقرئ هذا بسكون الناء  
لا وهم أن التابع غيرهن بأمرهن وليس مرادنا طمأنينة التابعات للجنائز فليأمل ( قوله ان لم يتضمن  
حراما ) تقييد للكراهة وبه صرح في الروضة وذلك لخبر الصحيحين عن أم عطية رضي الله عنها قالت  
نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا أي نهيا غير محتم فهو نهى تنزيه ( قوله والا ) أي بأن تضمنت

٥٥ - تر م س - ل ث

وسلم قد جلس بعدما كان يقوم واختار النووي في شرحي

المذهب ومسلم استحباب القيام لاحتمال أن القعود في الحديث لبيان الجواز قال الاذري وفيه نظر لان الذي فهمه على الترك مطلقا وهو  
الظاهر ولهذا أمر بالقعود من رآه قائما واحتج بالحديث ( قوله ويكره اتباعها ) باسكان الناء قال في التعفة اجماعا لانه تفاول قبيح ومن ثمة



قبل بجرمته وكذا عند القبر نعم الوقود عندها المحتاج اليه لا بأس به كما هو ظاهر ويؤيده ما حرم من التبخير عند الغسل انتهى وفي النهاية لو احتج  
الى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر ٤٣٤ أنه لا يكره حمل السراج والشعلة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل احسان الدفن

واحكامه انتهى (قوله)  
ما ورد مما يدل على  
التحريم (قال في شرح  
العباب وروى ابن ماجه  
 وغيره ما يدل على التحريم  
 لكنه ضعيف كخبر ارجعن  
 مأزورات غير مأجورات  
 ولو صح حمل على ما تضمن  
 حراما وترجم البخاري في  
 صحيحه بقوله باب حمل  
 الرجال الجنائز دون النساء  
 وذكر فيه حديث اذا  
 رفعت الجنائز واحتملها

حراما كان كانت مكشوفة أو مع الصنبايح والنوح مثلا (قوله حرم) أي اتباعهن لها (قوله وعليه) أي على  
 ما تضمن الحرام (قوله يحمل ما ورد مما يدل على التحريم) أي يحرم اتباعهن للجنائز كحديث أنس  
 رضي الله عنه عند أبي يعلى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال أنصم لمة  
 قلن لا قال أندفنهن قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات وفي البخاري الترجمة بآب حمل الرجال  
 الجنائز دون النساء ثم ذكر حديثا إذا رفعت الجنائز واحتملها الرجال الحديث وفيه اشكال من حيث  
 كونه خبرا فكيف يكون حجة في منع النساء وأجيب بأن كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التيسير  
 لا مجرد الاخبار عن الواقع وانما لم يخرج حديث أنس المذكور لاهل لكونه ليس على شرطه ولذا قال في  
 الاسنى وأما ما رواه ابن ماجه وغيره مما يدل على التحريم فضعيف ولو صح حمل على ما تضمن حراما  
 انتهى \* فائدة \* قال البندنجي يستحب لمن مرت به جنازة أن يدعو لها ويشتي عليها ان كانت أهلا  
 لذلك وأن يقول من رآها سبحان الحي الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس انتهى وروى الطبراني عن  
 أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا  
 ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسليما كتب الله له عشرين حسنة ويستحب ان يكره ثلاثا كما أفاده  
 ع ش على النهاية والله سبحانه وتعالى اعلم

### \* فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها \*

حرم وعليه يحمل ما ورد مما  
 يدل على التحريم  
 \* فصل في أركان الصلاة  
 على الميت وما يتعلق بها  
 (أركان صلاة الميت سبعة  
 الاول النية كغيرها) فيجب  
 فيها ما يجب في نية سائر  
 الفروض

قيل ان الصلاة على الجنائز من خصائص هذه الامة ونظر فيه بما في خبر الحاكم وغيره باسناد حسن بل  
 صحيح عند الحاكم ان آدم لما حضره الموت نزلت الملائكة بخنوطه وكفنه ولما مات غسلته الملائكة بالماء  
 والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفوه في وتر من الثياب وحفره واله لخدوا وعلوا عليه وقالوا الولد  
 هذه سنة ولد آدم من بعده وفي رواية أنهم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده فكذلك فافعلوا قال في التحفة  
 وبهذا تبين أن الغسل والتكفين والصلاة والدفن والسدر والحنوط والكافور والوتر والحمد من  
 الشرائع القديمة وأنه لا خصوصية للشرعنا بشي من ذلك فان صح ما يدل على الخصوصية تبين حمله على أنه  
 بالنسبة لنحو التكبير والكيفية قال هل شرعت صلاة الجنائز بمكة أو لم تشرع إلا بالمدينة لم أر في ذلك تصريحاً  
 وظاهر حديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراءين معروفاً لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه  
 لها بشهر كما قاله ابن اسحاق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي أن الصلاة على الجنائز لم تكن شرعت يوم  
 موت خديجة رضي الله عنها وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الاصح أنها لم تشرع بمكة بل بالمدينة قال  
 ع ش وانما قال وظاهر الخ لا احتمال أنها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة والله أعلم (قوله وما  
 يتعلق بها) أي بالصلاة عليه فاضمير راجع للضيف اليه وذلك كالشروط وبيان الاحق بالامامة فيها  
 وغيرهما مما يأتي (قوله أركان الصلاة عليه) أي تجلي الميت المحكوم بسلامه غير الشهيد قاله في التحفة  
 وخرج بقوله المحكوم بسلامه أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة كما مر (قوله سبعة الاول النية  
 كغيرها) أي من بقية الصلوات ونحوها انما الاعمال بالنيات (قوله فيجب فيها) أي في نية صلاة الجنائز  
 (قوله ما يجب في نية سائر الفروض) أي جميع ذلك ففي الاعقاب واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع

الرجال على أعناقهم  
 الحديث قال القسطلاني  
 في شرح البخاري استشكل  
 لكونه اخبارا فكيف  
 يكون حجة في منع النساء  
 وأجيب بأن كلام الشارع  
 مهما أمكن يحمل على  
 التيسير لا مجرد الاخبار  
 عن الواقع وفي حديث  
 أنس عن أبي يعلى قال

خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى

نسوة فقال أنصم لمة قلن لا قال أندفنهن قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات قال ولعل المؤلف أشار اليه بالترجمة ولم يخرجه لكونه  
 على غير شرطه انتهى قال في الامداد وغيره ويستحب لمن مرت به جنازة أن يدعو لها ويشتي عليها ان كانت أهلا لذلك وان يقول من رآها  
 سبحان الله الحي الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس أو الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسليما  
 وورد عند الطبراني من قال هذا الاخير كتب له عشر ون حسنة انتهى \* فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها \*



(قوله والتعرض للفرضية) قال في شرح العباب حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الانثى وان وقعت لها نفلا كما يأتي قياسا على ما ذكره في الصلاة المعادة انتهى ووافق في النهاية على ذلك في الانثى ولم يتعرض للصبي وما ذكره في شرح العباب فيه ظاهر بناء على ما اعتمدته الشارح من وجوب نية الفرضية في صلاته كما صرح به بقوله على الخلاف السابق لاعلى ما اعتمدته الجبال الراسلي من عدم وجوبها في حقها ولذلك قال الحلبي في حواشي المنهج ما ذكر في الصبي واضح على القول بوجوبها في الصلوات الخمس أما على مقابله المعتمد فلا انتهى (قوله وان لم يقل فرض كفاية) قال العلامة ابن فاسم نقلا عن م لا يبعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه نظر الاصلها والتعين عارض ووجوب نية الغرض على المرأة اذا صلت مع الرجال ٤٣٥ نظر الان هذه الصلاة فرض

في نفسها على المكاف  
الخ و يؤخذ من هذا وما  
سبق عن الاعباب أن  
المرأة في حال عدم تعيينها  
عليها لوجوب الغرض  
عليها تصح صلاتها كما  
اذا أغفلت نية الفرضية  
(قوله تعيين الميت) فان  
عينه وأخطأ لم تنعقد

في ذلك قرن النية  
بالتكبيرة الاولى والتعرض  
للفرضية وان لم يقل فرض  
كفاية وعلى المأموم نية  
الاقتداء أو نحوه ولا يجب  
تعيين الميت ولا معرفته

صلاته الا ان أشار اليه  
ظاهر إطلاقه أنه لا فرق  
بين الغائب والحاضر  
واعتمده في غيره هذا  
الكتاب من كتبه قال  
في التحفة واستثناء جمع  
الغائب فلا بد من تعيينه  
بالقلب أو باسمه ونسبه  
والا كان استثناءهم فاسدا  
برده تصرع بغوى  
الذي جزم به الانوار

ما يشترط ثم الاما استثنى في ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق المرأة وان وقعت لها نفلا واقترانها بتكبيرة الاحرام وأنه يسن هنا ما يسن ثم وفي الاضافة هنا الوجهان المعروفان ومع كونها نفلا منهما يجب فيها القيام للقادر ولا يجوز ان لا يزوج منها على الوجه انتهى (قوله في ذلك) أي مما يجب في نية سائر الفروض (قوله قرن النية بالتكبيرة الاولى) أي وهي تكبيرة الاحرام مقارنة حقيقية في أصل المذهب أو مقارنة عرفية على مختار الامام والغزالي ومن وافقهما كما مر تحت برهمن (قوله والتعرض للفرضية) أي ولو في صلاة امرأة مع رجل وكذا في حق الصبي عند الشارح لو وجوب نية الفرضية عليه في مكتوباته عنده وفاقا للرخصة وأما عند الراسلي فقياس ما اعتمدته ثم عدم الوجوب هنا قال ع ش وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فتوجب مشاجرتها للفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية أي حتى عنده بخلاف المكتوبة منه فانها لا تسقط المخرج عن غيره ولا هي فرض في حقها فتوجب جهة النفلية فيها فلا يشترط فيها نية الفرضية قال سم عن الراسلي فيما لو كان مع النساء صبي يجب عليهن أمره ما بل وضربه عليهما ويجب عليهن أمره بنية الفرضية وان لم تشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس قال ع ش وهو ظاهر في أنه اذا صلى وحده مع وجود الرجال جاز بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع (قوله وان لم يقل فرض كفاية) أي لم يتعرض له في نيته فانه يجزئ اذ هو غير شرط كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين بل ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وان عرض تعيينها لانه عارض وقيل تشترط نية فرض الكفاية ليمتد عن فرض العين ورد بأنه يكفي ميزانينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما وايضا حه أن الفرض المضاف للميت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعا للمعنيين بوضعهين والالفاظ متى أطلقت أو لوحظت حملت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيره أو هو هذا يجب عما ورد به بعضهم على ذلك بأنه ان أراد بحسب الواقع فلا يفيد والالم يجب تعيين بأنه فطر أو أضغى بل لم يجب تعيين في معينه مطلقا أو بحسب الملاحظة للناوي ثبت ما ادعاه صاحب القليل المذكور فليتأمل (قوله وعلى المأموم) أي يجب عليه (قوله نية الاقتداء أو نحوه) أي أو الجماعة أو الائتمام كما مر في صفة الائمة ولا بدح اختلاف بين نية الامام والمأموم فلو نوى الايام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكسه جاز كما لو اقتدى في الظاهر بالعصر أو بالعكس ويجوز أيضا اختلافهما في المصلى عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الاولى والحاصل أنه لو نوى المأموم الصلاة على غير من نواه الامام جاز فيتضمن حينئذ تسع صور لانه اما أن ينوي الامام حاضرا فقط أو غائبا فقط أو غائبا وحاضرا ومثله المأموم فالثلاثة في ثلاثة بنسج وكلها صحيحة تأمل (قوله ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته) أي بل ان عين وأخطأ كان صلى على زيد أو على الكبير أو الذكركر من اولاده فيان

وغیره یانه یکنی فیہ أن یقول علی من صلی علیہ الامام وان لم یعرفه یؤیدہ کل بصرح به قول جمع واعتمده في المجموع وتبعه أكثر المتأخرين لو صلى على من مات اليوم في أقطار الارض من تصح الصلاة عليهم جاز بل ندب قال في المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطاً الى أن قال فالوجه انه لا فرق بينه وبين الحاضر وجرى عليه في شرح الارشاد وغيره وقيد شيخ الاسلام في شرح المنهج ذلك بالحاضر فاقتضى أن الغائب لا بد من تعيينه وجرى عليه المغنى والنهاية وعبارتها أما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل واسمه عيل الحضرمي وعزى الى البسيط ووجهه الاصحى بأنه لا بد كل يوم من الموت في أقطار الارض وغائبون فلا بد من تعيين الذي صلى عليه منهم نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي بالحاضر انتهى وذكر الشارح في الامداد

ما يستفاد منه أن الخلف لفظي حيث قال بعد ان نقل ما قدمته مانصه ويرد بأن قصد من صلى عليه الامام جيزاى يميز فالوجه انه لا فرق لقولهم  
الواجب أدنى يميز وقد وجد ولقصد جمع صلى عليهم وان لم يعرف عددهم بخلاف ما اذا صلى على بعضهم ولم يميز ثم صلى على الباقي كذلك  
فانه لا يصح ولو اعتقد أنهم عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح لان منهم من لم يصل عليه وهو غير معين أو أنهم أكثر من عشرة صح ذلك كله  
الروايات انتهى وهذا كله مذكور في النهاية للجمال الرملى وقد علمت أنه فيما اذا توى الصلاة على من صلى عليه الامام لا يجب التعيين عند  
الجمال الرملى والشارح وأنه

٤٣٦

عمر أو الصغير أو الانثى لم تصح الامع الإشارة كما في باب الجماعة قيل استثنى من ذلك صلاة الغائب فلا بد  
فيها من تعيينه بقلبه ووجهه بعضهم بأنه لا بد في كل يوم من الموت من أقطار الارض وهم غائبون فلا بد  
من تعيين الذي يصلى عليه منهم ولذا اعتمد جمع من المتأخرين لكن سياق على الاثر عن التحفة رده  
(قوله بل الواجب أدنى يميز) أى يميز واستفيد من هذا أنه يكفي في الجمع قصدهم وان لم يعرف عددهم  
قال الروايات ولو صلى على بعضهم ولم يميز ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح أى لو جازى الإمام المطلق في كل  
من البعضين قال ولو اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة أعاد الصلاة على الجميع لان فهم من لم يصل عليه  
وهو غير معين ولو اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فلا ظهر الصحة قال ولو صلى على حى وميت صححت  
على الميت ان جهل الحال والا فلا أى للتأخير فهو بمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم توى قطعهما  
عن أحدهما بطلت أى فهم ولو أحرم بالصلاة على الجنائز ثم حضرت أخرى وهو في الصلاة تركت حتى  
يفرغ ثم يصلى على الثانية لانه لم ينوها أو لابل تواترها أثناءها عامدا لما بطلت صلته لانه أتى بما يشافى نية  
الاولى لان نية الثانية متضمنة لقطع النية الاولى كما صرح به في الايعاب (قوله كقصد من صلى عليه الامام)  
تمثيل لادنى التمييز وظاهره انه لا فرق بين الحاضر والغائب وهو كذلك كما اعتمدته الشارح في كتابه قال في  
التحفة واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب أى باسمه ونسبه والا كان استثناءهم فاسدا برده  
تصريح البغوى الذي جزم به في الانوار وغيره بأنه يكفي فيه أن يقول على من صلى عليه الامام وان لم يعرفه  
ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمدته في المجموع وتبعه أكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم  
في أقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز بل نذب قال في المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعددهم  
ليست شرطا ومن ثم عبر الزركشى بقوله وان لم يعرف عددهم ولا أشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه انه لا فرق  
بينه وبين الحاضر قال الكردي وذكري في الامداد ما يفيد أن الخلف لفظي والحاصل أنه اذا توى على ما صلى  
عليه الامام كنى عن التعيين عندهما أى الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين  
عندهما أيضا ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل نذب قال  
الامر الى أنه لا خلاف بينهما قال في الايعاب لا بد من قوله صليت على من يجوز الصلاة عليه المستلزم لاشتراط  
تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا الغيبة المجوزة للصلاة وحينئذ فان تذكر هذا الاجمال ونواه فواضح  
والا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة تأمل (قوله الثاني من الاركان) أى السبعة (قوله أربع  
تكبيرات) عبر الغزالي رحمه الله كل تكبيرة قال في الاسنى ولا خلاف في المعنى (قوله منها) أى من الاربع  
(قوله تكبيرة الاحرام للاتباع) أى رواه الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم صلى  
على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعة أو لاجتماع كفى المجموع وغيره (قوله ولا يضرب الزيادة عليها) أى على الاربع  
وان توى بتكبير الركنية خلافا لجمع متأخرين نعم لو زاد على الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره  
الاذرى ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ووجه البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية وأيضا

اليوم في أقطار الارض  
من تصح الصلاة عليهم  
جاز بل نذب كما سبق  
وذكرة في النهاية أيضا  
في بحث الصلاة على  
الغائب ولا حاجة الى  
التعيين عندهما في ذلك  
كما هو ظاهر وعبرة  
النهاية ولو صلى عن

بل الواجب أدنى يميز  
كقصد من صلى عليه  
الامام (الثاني) من الاركان  
(أربع تكبيرات) منها  
تكبيرة الاحرام للاتباع  
ولا يضرب الزيادة عليها

مات في يومه أو سنته  
وظهر في أقطار الارض  
جاز وان لم يعرف عنهم  
بل يسن لان الصلاة على  
الغائب جائزة وتعينهم  
غير شرط انتهت قال الامر  
الى أن لا خلاف بينهما قال  
الشارح في شرح العباب  
ظاهره أنه لا بد من قوله  
صليت على من يجوز  
الصلاة عليه المستلزم  
لاشتراط تقدم غسله وكونه

غير شهيد وكونه غائبا الغيبة المجوزة للصلاة وحينئذ

فان تذكر هذا الاجمال ونواه فواضح والا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة انتهى ما أردت نقله منه وفي التحفة والنهاية والعبارة  
لها وينبغي أنها لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن انه قد غسل أو عيم بشرطه نعم لو علق النية على طهره بأن توى الصلاة عليه ان كان قد  
تطهر فلا وجه الخ وفي التحفة والنهاية أيضا والعبارة للتحفة وتسبب الاضافة الى الله وقياسه نذب كونه مستقبلا ولا يتصور رغبانية أداء  
وضده ولانية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من نذب نية عدد التكبيرات لما يأتى انها بمثابة ركعات انتهى وحكم نية القدوة هنا كغيرها

سواء الخس وما فوقها

(الثالث قراءة الفاتحة)

لعموم خبر لا صلاة لمن لم

يقرأ بفاتحة الكتاب ولا

تعيين في الاولى كما أفهمه

كلام المصنف بل تجزئ

في الثانية أو غيرها على

تناقض فيه

(فـسـوله قراءة الفاتحة)

فسـولهـا فالوقوف بقدرها

وبحث ابن قاسم خريان

نظـير ذلك في

الدعاء ليت (قوله وغيرها)

شامل كما قاله ابن قاسم لما اذا

أتى بها بعد الرابعة أو بعد

زيادة تكبيرات كثيرة قال

وهو ظاهر (قوله على

تناقض فيه) قال في العباب

وشرحه ويتعين قراءتها

بعد التكبيرة الاولى كما قاله

الجمهور بناء على ما يأتي

وجزم به النووي في تبيانه

واختار ما لا ذرعي وغيره

نظري أي أمانة قال السنة في

صلاة الجنائز ان يقرأ في

التكبيرة الاولى بأمر القرآن

الحديث لكن المعتمد ما في

الروضة وأصلها عن

الرواي وغيره عن النص

وجزم به في المنهاج والمجموع

من جوازها بعد غير الاولى

سواء الثانية وغيرها الى

آخر ما ذكره في شرح

العباب وقد ذكر في ذلك

أكثر من نصف صفحة

بقطع الكامل فراجع

منه ان أردته وفي النهاية

ولا يجوز له قراءة بعض

الفاتحة في تكبيرة وبقائها

في أخرى لعدم وروده انتهى ومثله المغني

فهو حينئذ متلاعب (قوله سواء الخس وما فوقها) أي لثبوت ذلك في صحيح مسلم وتقبل في شرحه عن القاضي عياض أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعين مرة وسبعين مرة حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعين مرة واستمر على ذلك بعده ولا تهاون قولنا وزيادته لا تضر كذكرير الفاتحة بقصد الركنية وأما تشبيه التكبيرة بالركنية فيما يأتي فخطأ بقدرته المقام في المتابعة حفظاً على تأكيدها وظاهر قوله هو ما فوقها عدم الضرر بها ولو كثرت الزيادة وجدوا ذلك لما تقرر ولو خمس إمامه لم يتابعه ندباً في الأصح لأن ما فعله غير مشروع وفارق هذا ما مر في تكبير العبد بأن ذلك فيه خلاف محترم باق إلى الآن بخلاف الزيادة على الأربع هنا ومن ثم لو كبر ثم زاد على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به وله انتظاره ليسلم معه وهو الاولى وله أن يسلم في الحال بعد نية المفارقة والابطال لأنه سلام في أثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام الصلاة (قوله الثالث) أي من الأركان السبعة (قوله قراءة الفاتحة) أي فيبذلها من القراءة فالدكر فالوقوف بقدرها قال سم انتظر هل يهري نظير ذلك في الدعاء ليت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد بدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظر والمتجه الجريان قال ع ش والمراد بالدعاء المعجوز عنه ما يصح في عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له أو أرحمه وحيث قدر على ذلك أي ولو بالترجمة أتى به تأمل (قوله لعموم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أي رواه الشيخان وفي البخاري أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأها في صلاة الجنائز وقال لتعلموا أنها سنة وفي رواية قرأها يوم القرآن فظهر بها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة أي القراءة طريقة شرعية وهي واجبة هكذا هو المراد وليس المراد به الجهر بها والافتقار أنه وهذا كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعاً (قوله ولا تعين في الاولى) أي عقب الاولى وظاهر أنه لا يجوز قراءة بعض الفاتحة عقب الاولى مثلاً أو ياقبها عقب غيرها لعدم وروده (قوله كما أفهمه كلام المصنف) أي حيث لم يقيد هاهنا وجزم به في المنهاج والمجموع وكذا صاحب الهبة حيث قال

وسورة الحمد عقب الاولى \* قلت وليست بعد غير مبطله

(قوله بل تجزئ في الثانية أو غيرها) أي فيجوز إخلاء التكبيرة الاولى عن الفاتحة وجمعها مع الصلاة على النبي في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاتبان بها في الرابعة قال ع ش يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شافعيًا اقتدى بمالك في تأكيده في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى أي مثلاً فلما سلم أخبره مالك أن يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب محبة صلاة الشافعي إذ غاية أمره ما منه أنه ترك الفاتحة وتركتها قبل الرابعة لا يقتضي البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالنسبة عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه وهو لا يضرك قال الرشيد وهو فائدة جلية يحتاج إليها في الصلاة خالف المخالف وظاهر أن الحكم جارٍ فيما لو كان الإمام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنائز كالحنفي إذ لا فرق في نظرنا إلى ما وجه به الشيخ أبقاء الله أي ولا نظر إلى عدم اعتقاد الإمام فرضية الفاتحة والام تصح الصلاة خلفه مطلقاً لأنه يعتد بخوب التسليم وأما ما يقال أنه حيث كان الإمام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بأن ذلك لا يضرك حيث كان ناشئاً عن عقيدة فتأمل (قوله على تناقض فيه) أي في أجزاء الفاتحة بعد غير الاولى فقد جزم النووي في التبيان تبعاً للجمهور بتعيينها في الاولى وهو ظاهر نصين للشافعي رضي الله عنه وانتصر له الأذري وغيره واعتد به شيخ الإسلام في كتبه قال في الاسني بعد كلام طويل والمدرك هنا الاتباع ولا يخفى أن تعيينها في الاولى أولى من تعيين الدعاء في الثالثة الخ لكن الذي اعتمدته تلامذته كالشارح والرملي الاول وهو الأجزاء بعد غير الاولى قال في الإيعاب فإن قلت تعيينها في الاولى أم الأولى أو مشاؤلتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة قلت التساوي ممنوع فضلاً عن الاولوية لأن القصد الأعظم من هذه الصلاة إنما هو الدعاء كما مر جوابه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة لقبوله وأما القراءة فمرتبة هنا



(قوله بعد التكبيرة الثانية) وتعين فيها كالذي يعدها وافرقي في التحفة بينها وبين الفائحة فراجعه منها ان أردته ويسن أن يحمد الله قبل الصلاة وأن يضم اليها السلام الاول وأن يدعو للمؤمنين والمؤمنات عقبها نقلته من التحفة لمخصصا ذكره في النهاية الاضم السلام الى الصلاة (قوله ولو طفلا) اعتمده في المعنى ٤٣٨

له كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم خلافا للأذري في قوله يستثنى غير المكلف فالاشبه عدم الدعاء له وقد تعجب منه في التحفة وقال الغزالي انه باطل قال في التحفة وليس قوله اجعله فرط الخ

(الرابع القيام للقادر) عليه بخلاف العاجز عنه فيقعده ثم يضطجع ثم يستلقى كافي سائر الصلوات المفروضة (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية) لفعل السلف والخلف (السادس الدعاء لميت) بخصوصه ولو طفلا فيما يظهر

مغنيا عن الدعاء له لانه دعاء باللازم ولا يكفي لانه اذا لم يكف الدعاء له بالعموم الذي مدلوله كلية فحكمهم بها على كل فرد فرد مطابقة فأولى هذا انتهى وخالفه المغني والنهاية وغيرهما فاكفوا فيه بذلك قال في النهاية ويشهد له ما في خبر المغيرة والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرجمة فيكفي

في الطفل هذا الدعاء ولا

لكنها في ذاتها أشرف فنظر والى هذين فعملوها بعد الاولى ند بانظر الثاني لا وجوب بانظر الاول حتى يتميز المقصود وسيلته بأن لهما محلين مخصوصين ليدل ذلك على مزيد الاعتناء بالمقصود دون غيره ولا بدع في أنه قد يعرض للمقصود الذاتي ما يصير به تابعاً وبدل لذلك أنهم لم يوجبوا الرابعة ذكره لانه لم يبق لاجنباه مقتض وهذا بحاجب عما قيل ليس لتخصيص الدعاء بالثالثة دليل واضح وما قيل بمثله في الصلاة في الثانية فتأمل (قوله الرابع) أي من الأركان السبعة (قوله القيام للقادر عليه) أي ولو صبياً أو امرأة صلياً مع الرجال قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نقلاً قال في الإيعاب وانما يسقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياساً على ما لو صلى الظهر مثلاً لم يبلغ في وقتها ومع كونها نقلاً عنها ما يجب فيها نية الفرضية والقيام كما مر أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الوجه كما مر والمراد بعدم الجواز في حق الصبي ان وليه يمنعه منه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات (قوله بخلاف العاجز عنه) أي عن القيام فيسقط عنه وجوب القيام (قوله فيقعده ثم يضطجع ثم يستلقى) كافي سائر الصلوات المفروضة (أي يأتي هنا ما مر ثم وأما الخاقها بالنفل في التيمم فلا يلزم منه ذلك هنا لان القيام هو المقوم لصورتها في تركه نحو لصورتها وبه يرد ما قيل بجوز القعود مع القدرة كالنوافل لانها ليست من الفرائض الاعيان فان تعينت وجب القيام والا فلا قال الحافظ في الفتح وانما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لثلاثتهم بهن الجهر له أنها عبادة لميت فيضل بذلك (قوله الخامس) أي من الأركان السبعة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بخلاف الصلاة على الآل فلا يجب على الصحيح كغيرها نعم تسن وطاهر ان كيفية صلاة التشهد السابقة أفضل هنا أيضاً وانه يندب ضم السلام للصلاة كما أفهمه قولهم ثم اتعالم بحتج اليه لتقديمه في التشهد وهنالم يتقدم فليس خروجاً من الكراهة ويفارق السورة بأنه لا حسد لهما فلون دبت لادب الى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقب الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فانه الاكمل تحفه فليتأمل (قوله بعد التكبيرة الثانية) أي عقبها فلا تجزئ بعده غير الثانية وهذا هو المعتمد سواء قلنا ان الفائحة تعين عقب الاولى أو لا تعين فليس هذا مبنياً على الخلاف في تعيين الفائحة بعد الاولى فلو قصد أن لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لانه بشروعه في الثالثة تحقق ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشبه ما لو ترك الفائحة عمداً ثم ركع (قوله لفعل السلف والخلف) دليل لركنية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وكونها بعد الثانية وروى الحاكم ومحمد بن علي شرط الشيخين عن أبي أمامة ان رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورى الله عنهم أخبروه ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائزة من السنة أي الطريقة الشرعية وهي واجبة وروى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حيث لا يقبل الله صلاة الابطه ور الصلاة على الأنهم ماضعاه (قوله السادس) أي من الأركان السبعة (قوله الدعاء لميت بخصوصه) أي بأقل ما ينطاق عليه الاسم وظاهر تعين الدعاء له بأخرى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظامة قال بعضهم فلا يكفي بدنيوى الان آل الى أخرى نحو اللهم اقض دينه أي لانه به ينفلح حبس نفسه (قوله ولو طفلاً فيما يظهر) أي لانه وان قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء ككالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذري قال يستثنى غير المكلف فالاشبه عدم الدعاء له وهو عجيب منه ثم رأيت الغزالي نقله عنه

وتعقبه

يعارضه قولهم لا بد من الدعاء لميت بخصوصه كما مر لبوت هذا بالنص لمخصصه نعم لو دعي له بخصوصه كفي فلو شئت في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ أو يدعوه بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطاً قال الاسننوى وسواء



فيما قاله مات في حياة أبو به أم بعدهما أم بينهما والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه ويقتصر عليها فيما تقدم ولهذا قال الزركشي محله في الأبوين  
الحسين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذه أولى قال الأذري فلو جهل اسلامهما فكالسالمين بناء على الغالب والدار انتهى  
والاحوط تعليقه على ايمانهما خصوصا في ناحية يكثر فيه الكفار ولوعلم كفرهما كتيبعية الصغير للسبي حرم أن يدعو لهما بالمغفرة والشفاعة  
ونحوهما انتهى كلام النهاية وقال في التحفة وسواها مات في حياتهما أم بعدهما أم بينهما خلافا للشارح والظاهر في ولد الزنا أنه يقول لأمه  
وفيمن أسلم تبعا لاحد أصوله أن يقول لاصله المسلم ويحرم الدعاء لكافر بأخروي وكذا من شك في اسلامه ولو من والديه بخلاف من ظن  
اسلامه ولو بقرينة كالدار هذا هو الذي يتجه من اضطراب في ذلك انتهى (قوله كاللهم اغفر له الخ) هذا أقله وأما كله فيقول اللهم اغفر لحينا  
وميتنا وشاهدنا أي حاضرنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحبيته منافا حبه على الاسلام ومن توفيته منافا توفيه على الايمان  
اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها أي بفتح أوله ما تيسر ويحبها واتساعها  
ومحبوبه وأحباءه فيها أي ما يحبه ومن يحبه الى ظامة القبر وما هو لاقيه أي من جزاء عمله ان خيرا خيرا وان شرا فشر كان يشهد أن لا اله الا أنت  
وان محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل ٤٣٩ به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن

وتعقبه بأنه باطل وهو كما قال وليس قوله اللهم اجعله فرط الخ مغنيا عن الدعاء له لانه دعاء باللازم وهو  
لا يكتفي لانه اذا لم يكف الدعاء بالعموم الذي مدلوله كنية محكوم بها على كل فرد فرد مطابقة فأولى هذا  
قانه في التحفة وخالفه في النهاية والمغني وغيرهما كما كتفوا بذلك (قوله كاللهم اغفر له أو اللهم ارحمه أو نحو ذلك)  
هذا بيان لاقول الدعاء أو أكله في النقطة الشافعي رضي الله عنه من اخبار بعضهم باللفظ وبعضهم بالمعنى  
واستحسنه الاصحاب وهو اللهم هذا عبدك الخ وهو مسطور في مختصر أبي شجاع وغيره ويقول قبله اللهم اغفر  
لحينا وميتنا الخ والله لا تحرمنا أجره الخ وقد قدم هذا على ذلك لثبوت لفظه في الحديث وأكل من هذا كله  
ما في صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وصلى على  
جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد نقيه  
من الخطايا كما ينقي الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا  
من زوجه ووجه نقيه فتنه القبر وعذاب النار قال عوف فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعأ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهذا أصبح دعاء الجنائز وفي الباب أخبار أخر قال في التحفة وظاهر ان المراد بالابدال في الادل  
والزوجة ابدال الاوصاف لا الذوات لقوله تعالى ألحقنا بهم ذرياتهم ونظر الطبراني وغيره ان نساء الجنة  
من نساء الدنيا أفضل من الخور العين وقال في الاسنى وصدق قوله فيه وأبدله زواجا خيرا من زوجه فيمن  
لازوجه وفي المرأة اذا قلنا بأنهم معز وجهه في الآخرة بأن يراد في الاول ما يعي الفعل والتقدير وفي الثاني  
ما يعي ابدال الذات وابدال الهيئة ومراده كما قاله سم انه أراد في هذا الدعاء بالابدال الاعم من الفعل والتقدير  
لاجل أن يتناول الاول فان ابدال فيه تقديرى ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني  
فان ابدال فيه ابدال صفة لا ذات والحاصل ان المراد الاعم من ابدال بالفعل كما فيمن له زوجه وبالتقدير  
فيمن لازوجه ومن ابدال الذات فيمن طلق زوجه وماتت في عصمة غيره وابدال الصفة كما فيمن

عذابه وقد جئتكم راغبين  
الى شفاء الله ان كان  
محسنا في احسانه وان  
كان مسيا فاعف عنه وتجاوز  
عنه وقله برحمتك رضاك  
موقف فتنه القبر وعذابه  
وافسح له في قبره وحاف  
الارض عن جنبه وقله  
كاللهم اغفر له أو اللهم  
ارحمه أو نحو ذلك

برحمتك الامن من عذابك  
حتى تبعته آمنا الى جنتك  
برحمتك يا أرحم الراحمين  
وهذا النقطة الشافعي من  
مجموع أحاديث وردت  
واستحسنه الاصحاب وفي  
الاننى يسئل العبد  
بالامانة ويؤث  
الضامير الاضمر منزل

به فلا يجوز تأنيشه بل يكفر ان عرف معناه وتعمده ويجوز نذر غيره من الضمائر بارادة الميت والشخص كعكسه بارادة النسمة وفي  
الحنث والمجهول يعبر بما يشمل الذكر والانثى كملوكك وفيما اجتمع ذكر واثنا الاولى تغليب الذكور وولد الزنا يقول فيه وابن أمك  
قال في التحفة وفي مسلم دعا طويل عنه صلى الله عليه وسلم وظاهر انه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله  
واغسله بالماء والثلج والبرد ونقيه من الخطايا كما ينقي الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا  
من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته وعذاب النار قال في التحفة وظاهر ان المراد بالابدال في الادل  
الاوصاف لا الذوات ثم قال بعد التنظير في كلام شيخه صح الخبر أن المرأة لا تحراز واجها ثم قال ويؤخذ منه انه فيمن مات وهي في عصمته  
ولم تزوج بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم عند موته احتمل القول بأنها تخير وانما الثاني ولو مات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت  
وطلقت ثم ماتت فهل هي الاول وان الحديث محمول على ما اذا مات الآخر وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة منا

ربما يكون لها زوجان في الدنيا فتموت ويموتان ويدخلان الجنة لا يهماهي قال لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا انتهى ويقول في  
الطفل مع الدعاء السابق أول الادعية وهو اللهم اغفر لحينا الخ اللهم اجعله فرط الابو به أي سابقا مهابيا مصالهما في الآخرة وسلفا و ذخرا أي  
بالمعجزة وعظة في التحفة في ذكره الاعتبار أو قدما نا أو أجد هما نظر اذا الوعظ التذكير بعواقب الامور كالاعتبار وهذا قد انقطع بالموت فان  
أريد بهما غايتهم من الظفر بالمطلوب اتجه ذلك واعتبار أي يعتبر أي يموت وشقيا وقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما قال في التحفة  
هذا لا يأتي الا في حيز زادي ٤٤٠ الروضة وغيرها ولا تقتنهما بمدة ولا تحرمهما أجره واثان هذا في الميتين صحيح اذا الفتنة

يكنى بها عن العذاب  
ويقول في الرابعة ندبا  
اللهم لا تهرمنا أي بضم  
أوله وفتحها أجره ولا تقتنا  
بعده أي بارتكاب المعاصي  
وفي رواية ولا تضلنا بمدة  
زاد جمع واغفر لنا وله  
(قوله كغيرها) الخ كذلك  
في شرح الارشاد له قال في  
النهاية والمغنى ونحوه

(بعد) التكبيرة (الثالثة)  
لفعل من ذكر ولما صح  
من قوله صلى الله عليه  
وسلم اذا صليتم على الميت  
فأخلصوا له الدعاء (السابع  
السلام) كغيرها في جميع  
ما مر في صفة الصلاة

الاقتناع وغيره يؤخذ منه  
عدم استحباب وبركاته  
وهو كذلك خلافا لمن  
استحبها انتهى وفي التحفة  
ما نصه كسلام غيرها  
فيما مر فيه وجوبا وندبا الا  
وبركاته فسنة هنا فقط على  
ما مر فيه انتهى والذي مر  
له في صفة الصلاة من  
التحفة دون وبركاته الا في  
الجنائز واعترض بأن

فيه أحاديث صحيحة انتهى

ماتت في عصمة زوجها قال في التحفة وصح ان المرأة لا تحراز واجهار ونه أم الدرداء معاوية لما خطبها بعد  
موت أبي الدرداء ويؤخذ منه أنه فيمن مات وهي في عصمته ولم تزوج بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم  
حين موته احتمل القول بأنها تحجز وانها للثاني ولومات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت  
فهل هي للاول أو للثاني ظاهر الحديث انها للثاني وقضية المدرك انها للاول وان الحديث محمول على ما اذا  
اذا مات الأخير وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة منار بما يكون لها زوجان في  
الدنيا فتموت ويموتان ويدخلان الجنة لا يهماهي قال لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا (قوله بعد التكبيرة  
الثالثة) أي بغيرها فلا يحجز بعد غيرهما جزما (قوله لفعل من ذكر) أي السلف والخلف وهذا دليل لكون  
الدعاء بعد الثالثة قال في المجموع وليس لتخصيصه ماديلا واضح انتهى ومع ذلك تابع الاصحاب على  
تعينها دون الاولى للفاتحة وقال غيره وكذا ليس لتعين الصلاة في الثانية ذلك ومر عن الأيعاب الجواب عنهما  
بل قال سم يمكن أن يقال له دليل واضح وهو ما صح عن خبر أبي امامة من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم  
يقر بأسم القرآن مخافة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخص الدعاء للميت ويسلم وذلك لان الظاهر  
منه انه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لان تلك الجملة توالى قبل التكبيرات  
أو بعدها أو بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلي الخ معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء الخ معناه  
بعد الثالثة فليأمل (قوله ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) هذا دليل لاصل الدعاء فكان الاولى تقديمه  
على قوله بعد الثالثة والحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه  
مرفوعا (قوله اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء) أي بما يتعلق بالآخرة قال العلقمي الدعاء للميت ليس  
فيه لفظ محدود عند العلماء بل يدعو المصلي بما تيسر له والاولى أن يكون بالادعية المأثورة في ذلك والدعاء  
في الصلاة للميت هو الركن الأعظم وأقله ما يقع عليه الاسم لانه المقصود الاعظم من الصلاة وما قبله كالمقدمات  
واليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم أخلصوا له الدعاء واخلاص الدعاء له أن لا يخلط معه غيره وفيه  
وجوب الدعاء للميت بخصوصه الخ (قوله السابع) وهو آخر الأركان السبعة (قوله السلام) أي لخبر أبي امامة  
السابق آتفا وجموع خبر يحجز بها التكبير وتحليلها التسليم السابق في صفة الصلاة (قوله كغيرها) أي حال كونه  
أي وهو كسلام غير صلاة الجنائز فالاول على مذهب من يجوز مجي المال من الخبر والثاني على مذهب  
الجمهور من عدم جوازه (قوله في جميع ما مر في صفة الصلاة) أي وجوبها وندبا والا وبركاته فسنة هنا فقط  
على ما مر فيه قاله في التحفة والذي مر ثم دون وبركاته الا في الجنائز واعترض بأن فيه أحاديث صحيحة  
وقال في الامداد ثم دون وبركاته على المنقول لكنها ثبتت في عدة طرق وفي الأيعاب هنا نعي عن  
هنا لثم وبركاته قال الكردي ويتلخص من ذلك عدم ندب وبركاته في غير الجنائز والمختار من حيث  
الدليل ندبها وأما الجنائز فالمتعمد عند الشارح ندبها فيها وعند الخطيب والجمال الرمي بعدم ندبها

مطلقا

وفي صفة الصلاة من الامداد دون وبركاته على المنصوص المنقول لكنها ثبتت في عدة طرق ومن ثمة اختار جميع ندبها انتهى  
وعجازه فتح الجواد دون وبركاته على المنقول لكن اختير ندبها لثبوتها من عدة طرق انتهى وفي شرح العباب نعم بسن هنا لثم وبركاته  
انتهى فتلخص ان المنقول ندبها في غير الجنائز والمختار من حيث الدليل ندبها وأما الجنائز فالمتعمد عند الشارح ندبها فيها وعند الخطيب  
والجمال الرمي بعدم ندبها مطلقا

مطلقا (قوله ويجب أن يكون) أي السلام (قوله بعد الرابعة) أي التكبيرة الرابعة فلو سلم قبلها بطلت صلاته على تفصيل مر بيانه وفرايضنا انه لا دخل لسجود السهو هنا ويلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الأشهر ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في تكبيرة غيرها كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لان ما ذكره أول صلاته في رعي ترتيبه ولو كبر الامام وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح كما لو ركع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الاولى لقوات محلها الاصل هنا اذا كل قراءتها فيها فتجملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبير المسبوق لم تسقط عنه القراءة واذا سلم الامام تدارك المسبوق وجوب باقي التكبيرات بأذكارها وجوبا في الواجب وتباني المندوب كما أتى في الركعات بالقراءة وغيرها وخالف تكبيرات العبد حيث لا يأتي بمافاته منها فان التكبير هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العبد سنة فسقطت بقوات محلها تأمل (قوله ولا يجب فيها) أي في الرابعة أي بعدها بالاتفاق (قوله ذكر لكن يسن تطويل الدعاء فيها) أي في الرابعة فعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما انه كبر على جئازة ابنه له أربع تكبيرات فقام بعد الرابعة كقدر ما بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا

وفي رواية كبر أربعين ساعة حتى ظننا انه سيكبر خمسين ثم سلم عن يمينه وعن شماله فلما انصرف قلنا له ما هذا فقال اني لاز يدرك على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع أو هكذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم ومحمد والبيهقي في الكبير قال الشافعي رضي الله عنه يقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده زاد جمع واغفر لنا وله وكان المتقدمون يقولون فيها ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة الخ ولم يحك عن نص الشافعي لكن استحسنه ابن أبي هريرة والنووي ونقل عن بعضهم انه يقرأ في الرابعة الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم حتى قال الشيخ البالي بورود هذه في بعض الاحاديث لكن نقل عرش عن الشارح كراهة قراءة آية ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية فها كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات قيل وضابط التطويل في ذلك أن يلحقها بالثانية لانها أخف الاركان وتعبه في التحفة بانه يحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (قوله ويسن رفع يديه حذو منكبيه) أي ويأتي في كيفية ما مر في صفة الصلاة (قوله في كل من التكبيرات) أي الاربع وان اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفى فيما يظهر لان ما كان مستنونا عنه لنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا واقتدى به الحنفى للعلامة المذكورة فلوترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الامانصوافيه على الكراهة وأما ترك الاسرار فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا عرش فلتأمل (قوله ووضع يديه) أي يسن (قوله بين كل تكبيرتين تحت صدره) أي وفوق سرته ويأتي في ارساله ما مر ثم (قوله والاسرار للقراءة ولوليل) أي سن الاسرار الخ وقيل يجهر لئلا بالفاتحة خاصة لانها صلاة ليل أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء فينبى الاسرار بهما اتفاقا واتفقا على الجهر بالتكبير والسلام للامام والمبلغ لا غيرهما نظرا لما سبق في الصلاة فتعبد بالقراءة أي الفاتحة لاجل الخلاف فتأمل (قوله لما صح عن أبي أمامة رضي الله عنه) دليل سن الاسرار (قوله ان ذلك من السنة) أي الاسرار بالفاتحة من الطريقة النبوية والحديث رواه عبد الرزاق والنسائي باسناد صحيح عنه أي أبي أمامة سهل بن حنيف بلفظ من السنة في صلاة الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن مخافة ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص الدعاء لليلت ثم يسلم قال في النهاية والمغنى وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يجهر بالقراءة أجيب بان خبر أبي أمامة أصح منه وقوله فيه انما جهرت لتعلموا انها سنة قال في المجموع يعنى لتعلموا ان القراءة مأثور بها انتهى وفيه نظر لان خبر ابن عباس في البخارى وخبر أبي أمامة ليس فيه على انه انما يحتاج الى الجواب المذكور كما قاله عرش اذالم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على استحباب الجهر ولكن قوله انما جهرت لتعلموا انها سنة أي

يكون الدعاء مقدار ما بين التكبيرة الاولى والتكبيرة الاخيرة ونقله الهاتفي عن ابن قاسم (قوله في كل من التكبيرات) ويجهر الامام أو المبلغ فقط ندبا بالتكبيرات والسلام (قوله ولوليل) أشار به الى خلاف فيه قال في المنهاج وقيل يجهر ليلالا في التحفة بالفاتحة انتهى زاد في النهاية خاصة لانها صلاة ليل أما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فينبى الاسرار بهما

اتفاقا انتهى واحترز الشارح عنهما بقوله للقراءة اذ غير الفاتحة ليس من القراءة



مسبوكة على سبيل الوجوب يدل على ان الجهر ليس سنة فلو كان كذلك لما احتاج للاعتذار عنه الا ان  
يقال يجوز انه انما قال ذلك دفعا لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنائز كما اشار اليه فيما نقله عن  
المجموع فليتأمل ( قوله والتعود للفاتحة ) أي يسن التعود لها ويسر به قياسا على سائر الصلوات ( قوله  
لانه من سننها ) أي الفاتحة فطلب قياسا على التأمين ( قوله ولا تطويل فيه ) أي في الاثنيان بالتعود  
بخلاف الاثنيان بالاستفتاح والسورة فان فيه تطويلا منافيا للتخفيف هنا وترك ذكر سن التأمين هنا وان ذكره  
غيره ما اكتفاء بما قدمه في صفة الصلاة من انه سنة لقراءة الفاتحة وذكر وانما يسن زيادة رب العالمين ورب  
اغفر لي وهل يسن هنا ايضا خروا ( قوله دون الاستفتاح والسورة ) أي فلا يسن هنا في الاصح اطولهما  
في الجملة ( قوله وان صلى على غائب ) أي أو على قبره هذا هو المعتمد بخلاف ابن العباد حيث قال هذا اذا  
صلى على حاضر فان صلى على غائب اتجه حينئذ الاثنيان بدعاء الاستفتاح لانه انما لم يشرع في الجنائز لاجل  
التعجيل بدفن الميت وذلك مفقود في الصلاة على الغائب وكذلك في الصلاة على القبر وفي التفقيه للرعي  
استحباب قراءة السورة لمن صلى على القبر أو صلى على الغائب لفقد عملة التعجيل بدفن الميت ( قوله لان  
مبناها ) أي صلاة الجنائز لتعليل للغاية ( قوله على التخفيف ما يمكن ) أي بحسب الاصل فلا وجه  
عدم الفرق بين الحاضر والغائب ويؤيده كقوله في حواشي الروض ما تقدم أن امام الكسوف يطول فيها  
وان كان خلفه محصورون لم يرضوا بالتطويل أو غير محصورين ووقع في التحفة هنا انه قال دون  
الافتتاح والسورة الاعلى غائب أو على قبر على ما مر أي في صفة الصلاة والذي مر ثم لفظه ما عدا صلاة الجنائز  
ولو على غائب أو على قبر على الوجه انتهى وبه تعلم ان الشارح اعتمد في التحفة بعدم السن فيهما خلافا لما  
نسب اليه خلافا فليقتطع ونسب الجماعة فهم أو كونها بثلاثة صفوف لخبر مسلم ما من رجل مسلم يموت فيقوم  
على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفّعهم الله فيه وخبر أبي داود وغيره باسناد صحيح ما من  
مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا أوجب أي غفر له كما في رواية الخليلي واما ما صلت  
الصحابة رضي الله عنهم على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كما رواه البيهقي وغيره لعظم أمره وتنافسهم في  
انه لا يتولى الامامة في الصلاة عليه أحد ولا يسنه إلا يوم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لضار  
مقدم في كل شيء وتعين للخلافة قال بعضهم والثلاثة أي الصفوف بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية  
واما ما يحمل الاول افضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة قال في التحفة وهو ظاهر الا في حق  
من جاء وقد اصفى الثلاثة لا فضل له كما هو ظاهر ان يتخري الاول الا انما هو بينا بين الثلاثة لا فضلا  
يتركوها بتقدمهم كلهم للاول وهذا متفق هنا ولو لم يحضر الاستة بالامام وقف واحد معه واثنان صفا  
واثنان صفا وتستحب الصلاة على الجنائز في المسجد لمسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على  
ابن بيضاء سهيل وأخيه أي سهل ولانه أشرف من غيره وزعم أنهم ما كانوا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف  
الظاهر المتبادر ولما تقر في الاصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي كالصلاة هنا يكون  
لها بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط وأما خبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له فضعيف كما  
صرح به الامام أحمد وابن المنذر والبيهقي والذي في الاصول المعتمدة فلا شيء عليه ولو صح الاول وجب حمله  
على هذا جماعين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله تعالى وان أسأتم فلها وقد صلى عمر  
ابن الخطاب والصحابة على أبي بكر رضي الله عنهم في المسجد وأوصى عمر بالصلاة عليه فيه فنقدوها وكل  
من هذين في معنى الاجماع نعم ان خيف تلويث المسجد منه حرم والله أعلم ( قوله ويشترط فيها )  
أي في صلاة الجنائز ( قوله شروط الصلاة ) أي غير ما من بقية الصلاة كستر وطهارة واستقبال  
( قوله لاها صلاة ) أي تسمى بها وان لم يكن فيها ركوع ولا سجود ولدك يسن ويكره كل ما مر لها  
ما يمكن مجيئه هنا قال في التحفة نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنائز وبعضهم

( والتعود ) للفاتحة لانه من  
سننها ولا تطويل فيه ( دون  
الاستفتاح ) والسورة وان  
صلى على غائب لان مبناها  
على التخفيف ما يمكن  
( ويشترط فيها شروط  
الصلاة ) لانها صلاة

( قوله وان صلى على  
غائب ) أشار به الى خلاف  
فيه الراجح فيه ما ذكر  
ووقع في التحفة أنه قال  
دون الافتتاح والسورة  
الاعلى غائب أو قبر على ما  
مر انتهى قال الهاتفي في  
حواشي التحفة خالفه  
النهاية والمغني حيث فلا  
بعدم استحبها ما ولو  
صلى على غائب أو قبر الى  
آخر ما قاله وفيه ان الشارح  
ذكره مع التبري عنه والاحالة  
على ما مر والذي مرفى  
صفة الصلاة من التحفة  
هذا لفظه ما عدا صلاة  
الجنائز ولو على غائب أو  
قبر على الوجه انتهى  
فتنبه له فيحمل قوله خالفه  
أي خالف قول التحفة الا  
على غائب وان لم يكن  
ذلك معتمدا صاحبها



(قوله بشرطه) هو فقد الماء حسا أو شرعا وفي التحفة اشتراط طهارة كفته أيضا إلى ٤٤٣ فراغ الصلاة عليه وهل يجب إزالة

ما يخرج منه من النجس بعد الصلاة عليه الذي في التحفة والنهاية أنه إذا خرج بعد الإدراج في الكفن تلزم إزالته من بدنه وكفته وظاهره وإن خرج بعد الصلاة وفي المغني للخطيب أما بعد التكفين فيجزم بغسل النجاسة فقط بل حكى الأسنوي عن فتاوى البغوي أنه لا يجب غسلها إذا كان بعد التكفين انتهى وأقره المغني عليه وفي الامداد بعد ما سبق ما نصه لكن أفى البغوي بأنه لا يجب غسله إلا أن

ويشترط أيضا تقدم غسل الميت أو تيممه بشرطه ولا تكفيه

خرجت قبل التكفين انتهى وقال الشوبري في حواشي المنهج المعتمد أنه يجب إزالتها ما لم يدفن وإن أوههم كلام الوالد في الفتاوى خلافاً من انتهى وقال ابن قاسم وجوب الإزالة واضح قبل الصلاة لتوقفها على الطهارة عن النجس فلم يخرج بعد الصلاة فهل يجب إزالته أولاً في نظر انتهى وقال القليوبي قبل الصلاة وعن شيخنا الرملي وجوبه بعد الصلاة أيضاً وفيه نظر ولم يرتضه شيخنا انتهى وقال الزبائدي في شرح المحرر فيخا تقدم عن فتاوى البغوي أنه مردود

النظر لمحل السجود لو فرض أخذ من بحث البلقيني ذلك في الأعمى والمصلي في ظلمة وهذا هو الوجه ويسقط الفرض فيها لو أخذ لصول الفرض بصلاته ولأن الجماعة لا تشترط فكذلك العدد كغيرها ولو صبيا يميز مع وجود الرجال ولأنه من جنسهم ولا نه يصلح أن يكون أمامهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بأنه شرع في الأصل للاعلام بأن كلامهم ما سالم من الآخر وآمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته لا بامرأة مع وجود رجل ولو صبيا لأنه أكمل منها ودعاؤه أقرب إلى الإجابة ولأن في ذلك استهانة بالميت لا يقال كيف لا يسقط بالمرأة مع وجود الصبي مع أنها مخاطب بها دون المصبي لانا نقول قد يخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله على شئ آخر لا سيما في إسقاط عنه بفعل غيره فليتامل (قوله ويشترط أيضا) أي كما يشترط فيها شروط الصلاة غير ما هو شرط زائد على ذلك وكذا يشترط عدم التقدم على الميت الحاضر ولو في القبر وإن يجمعهما مكان واحد وأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقر بيان تنزيل الميت منزلة الإمام نعم لا يضرب وضع الخشبة المعروفة على الجنائز وإن كان خارج المسجد حال الصلاة بخلاف الإقتداء بالإمام يضرب الباب المغلق بين الإمام والمأموم لأن من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت الستر وكذا لا يضرب ولو وضع الميت في بيت مقفل وصلى عليه قياسا على جواز الصلاة بعد الدفن وإن كان قياسا ما ذكره في باب القدوة الضرر وكذلك وضع الميت في تابوت مقفل والفرق بين ما هنا وما في باب القدوة كما في حواشي الروض القدوة أنه انما امتنع في باب القدوة ليكون المأموم لا يشاهد الإمام ويخفى عليه أحواله وأحوال الميت غير مقفرا لها لأنه ليس له انتقالات ولا حركات يقتدي به فيها ويعلم أنه لا يضرب غطاء النعش وإن كان مشدودا سواء كان داخل المسجد أو خارجه خلافاً لمن زعم عدم صحة الصلاة عليه حينئذ إذا كان خارج المسجد تمسكا بقولهم تنزيل الميت منزلة الإمام وغفلة عن قولهم إن شأن الإمام الظهور وشأن الميت الستر وعن الفرق الذي نقلته عن حواشي الروض ثم رأيت نقلا عن الحنفى أنه قال وحاصل المعتمد في غطاء النعش أنه لا يضرب في المسجد مطلقا وإن سمر وفي غيره لا يضرب إلا أن سمر فلا يضرب الربط بالحزام ونقلا عن الرملي أنه قال إذا كان الميت في سحلية مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه فإن لم تكن مسمرة ولو بعض ألواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة الخ وهذا شامل لما لو كان بها شدا ولم يحل إذ ظاهره أنه لا يضرب إلا التسمير فإنه المضرن ثم إن كانت السحلية على نجاسة أو كان أسفلها نجسا وجب لكل كما أفاده الجمل وهو ظاهر فتأمل ذلك كله فإنه مهم أي مهم (قوله تقدم غسل الميت) أي لأنه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولأن الصلاة على الميت كصلاة نفسه قال في التحفة وقول ابن جرير كالشعبي تصح بلا طهارة رداً لأنه خارق للإجماع وابن جرير وإن عدي من الشافعية لا يعد تفرد وجهها لهم كما نرى (قوله أو تيممه) أي أو تقدم تيمم الميت (قوله بشرطه) أي التيمم وهو فقد الماء حسا أو شرعا ويشترط طهارة كفته أيضا إلى فراغ الصلاة عليه فلموات يهدم أو نحوه كان وقع في بئر أو بحر عميق وقد تعذر إخراجه منه وطهره لم يصل عليه لفوات الشرط هذا ما نقله الشيخان عن المتولي وأقره قال في المجموع أنه لا خلاف فيه لكن اعترضه جمع من المحققين قال في المغني نقلا عن بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ولما صح وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولأن المقصود من هذه الصلاة الدعاء والشفاعة للميت وجزم الدارمي وغيره أن من تعذر غسله صلى عليه قال لدارمي والألزم أن من أحرق فصار رمادا أو أكله سبع لم يصل عليه ولا أعلم أحدا من أصحابنا قال بذلك وبسط الأذرى الكلام في المسئلة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل لكن الذي تلقيناه عن مشايخنا الأول قال الشرواني وينبغي تقليد ذلك الجمع لاسيما في الفريق على مختار الرافعي فيه تحريزاً عن إزراء الميت وجبرنا خاطر أهل الله أعلم (قوله ولا تكفيه) أي لا يشترط تقدم تكفين الميت على الصلاة ولا تحرم ولو بدون ساتر العورة بل قال ع ش الأولى المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من

(قوله من يأتي) هو من كان من أهل الصلاة عليه وقت الموت (قوله عن عمارة البلد) ولو كانت المسافة قريبة دون مسافة القصر وكان الميت في غير جهة القبلة والمصلي مستقبلا مغنى ونهاية وفي التحفة بأن يكون بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا لأخذ من قول الزركشي عن صاحب الوافي وأقره أن خارج السور القريب منه كداخله ويؤخذ من كلام الاسنوي ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه في التيمم وهو متجه أن أريد حد الغوث لا القرب إلى أن قال أما من البلد فلا يصلي عليه وإن كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس كما شمله إطلاقهم وعند الحضور يشترط كإتيان أن يجبهما مكان وأن لا يتقدم عليه أو على قبره وأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع نظير ما مر في المأموم مع إمامه انتهى وقولهما وعذر بنحو مرض ٤٤٤ أو حبس خالفه المغنى والنهاية وعبارتها ولو تعذر على من بالبلد الحضور لحبس أو مرض

لم يبعد جواز ذلك كما بحثه الأذري إلى أن قال والأوجه في القرى المتقاربة جدا أنها كالقرية الواحدة انتهت قال العلامة ابن قاسم المتجه أن المعتبر المشقة وعدمها فثبت شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونقصه صح

لكن تذكر الصلاة عليه قبل التكفين (وبصلي) جواز من يأتي (على الغائب) عن عمارة البلد أو سورها (و) على (المدفون) في البلد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي

وحيث لا ولو خارج السور لم يصح مر انتهى وفي الامداد للشارح لا على غائب فيها وإن كبرت لتيسر الحضور كما لا يقضى على من بها إذا أمكن احضاره ومنه يؤخذ أن ما حزم به هنا ابن أبي الدم في موضع من أنه لو تعذر على من بها الحضور

تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس كدم ونحوه (قوله لكن تذكر الصلاة عليه) أي الميت (قوله قبل التكفين) أي لما فيه من الأزاراء بالميت فتكفيه ليس بشرط في صحتها كما قرر قال في شرح المنهج والقول به مع اشتراط تقدم غسله قال السبكي يحتاج إلى دليل مع أن المعنيين السابقين أي المتقول والتزويل منزلة صلاة نفسه موجودان فيه ويفرق بأن اعتناء الشارع بالطهر أقوى منه بالستر بدليل جواز نبش القبر للطهر لا للتكفين وصحة صلاة العاري العاجز عن الستر بلا إعادة بخلاف صلاة المحدث قال في التحفة ووقع للاسنوي أنه فهم من كلام الرافعي وجوب استقباله أي الميت القبلة تنزلا له منزلة الإمام كما نزله منزلة في منع التقدم عليه ورد بأنه تخيل فاسدا إذا الميت غير متصل فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الرافعي لا يفهمه وإنما المراد منه أن كون الحاضر في غير جهة إمام المصلي ابتداء مانع (قوله وبصلي جوازا من يأتي) أي من كان من أهل فرض الصلاة على الميت يوم الموت (قوله على الغائب) أي الميت الغائب خلافا للإمام أبي حنيفة والإمام مالك رضي الله عنهما فانهما قالوا لا بعد صحتها الصلاة على الغائب (قوله عن عمارة البلد أو سورها) أي بأن يكون بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا أما الحاضر بالبلد وإن كبرت فلا يصلي عليه لتيسر الحضور وشبهوه بالقضاء على من بالبلد مع إمكان احضاره ولو كان الميت خارج السور قريبا منه فهو كداخله نقله الزركشي عن صاحب الوافي وأقره أي لأن الغالب أن المقابر تجعل خارج السور وعمارتها من مكان خارج السور وإن كان أهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس قال في التحفة ويؤخذ من كلام الاسنوي ضبط القرب هنا بما يجب الطلب أي للماء منه في التيمم وهو متجه أن أريد به حد الغوث لا القرب قال في النهاية ولو تعذر من في البلد الحضور لحبس أو مرض لم يبعد جواز ذلك كما بحثه الأذري وحزم به ابن أبي الدم في المحبوس لأنهم قد علوا المنع بتيسر الذهاب إليه وفي معناه إذا قتل إنسان ببلد وأخفى قبره على الناس ولذا استوجه سم أن المعتبر المشقة وعدمها فثبت شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونقصه صح وحيث لا ولو خارج السور لم يصح واستفيد من قول النهاية ولو تعذر أن العبرة في المشقة بالنسبة لريد الصلاة كما يفهم من تمثيله للمريض فليتأمل (قوله على المدفون في البلد) أي وبصلي جوازا على الميت المدفون فيه بشرط أن لا يتقدم على القبر كما بخلاف الصلاة على الغائب لا يشترط كون الميت في جهة القبلة قال ع ش وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهو في المنبوشة مشكل للعلم بنجاستها ماتحت الميت فلعل المراد غيرها لكن في القلوب نعم لا يضر اتصال النجاسة به في القبر لأنه كافتجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه فليتأمل (قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم) الخ دليل لجواز الصلاة على الغائب والحديث في الصحيحين وغيرهما من بقية الصحاح الست بالفاظ مختلفة متقاربة معناها ما ذكره الشارح هنا (قوله صلى على النجاشي) بفتح النون اسمه أم حمة ومعناه عطية قال في شرح مسلم

لحس جازله الصلاة ومثله المريض ونحوه وذكر بعد هذا أن المدار هنا على مشقة الحضور وعدمها وهو يؤيد والنجاشي

مأثاله ابن قاسم (قوله صلى على النجاشي) حديث الصلاة عليه في الكتب الستة قال في العباب وزعم أن الأرض انطوت حتى صارت الجنابة بين يديه صلى الله عليه وسلم لا يلتفت إليه والام يورق بشي من ظواهر الشرع لاحتمال خرق العادة في كل قضية مع أنه لو وقع لتوفرت الدواعي على نقله وخبر ابن أبي الدم صلى الله عليه وسلم يقول بموت معاوية بن معاوية وأنه نزل سبعون ألف ملك يصلمون عليه فطويت الأرض له صلى الله عليه وسلم حتى ذهب فصلي عليه ثم رجع ضعيفا فافاد ذكره في المجموع انتهى وزاد مر في النهاية رؤيته أن كانت لأن أجزاء الأرض تدخلت حتى صارت الحبشة بياض المدينة لوجع أن تراه الصحابة أيضا ولم ينقل وأن كانت لأن الله خلق له أدارا كإلناهم على مذهب الجصم

لان البعد عن الميت عنده يمنح صحة الصلاة وان رآه وأيضاً وجب ان تبطل صلاة الصحابة وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض الكفاية إلا ما حكى عن ابن القطان وظاهر أن محل السقوط بها حيث علم بها الحاضر وانتهى وقوله وظاهر أن محله الخ سبقه إليه شيخه في الاسنى والخطيب في المغنى وغيرهما وعبارة الغرر لشيخ الاسلام ذكره بإقوال ابن القطان في فروعه إلا أنها لا تنسقط الفرض في الغائب قال الأذرى فيحتمل أن يكون ذلك فيما إذا كان بموضع يتوجه الفرض على أهله لا كدار الحرب والبادية إلا ان يقال المخاطب به أقرب المسلمين إليه دون من بعد انتهى والاوجه حمل ذلك على ما إذا لم يعلم أهل موضعه بصلاة الغيبة فان علموا بها سقط الفرض عنهم لان فرض الكفاية إذا قام به بعض الأمة سقط عن الباقي ثم رأيت الزركشى رجحه فقال والأقرب سقوط الفرض عنهم بها لحصول الفرض انتهت عبارة الغرر وفي التحفة ولا تنسقط هذه الفرض عن أهل محلة كذا أطلقوه وظاهره ٤٤٥ أنه لا فرق بين ان يمضى زمن

يقضون فيه بترك الصلاة وأن لا يمكن بناء ذلك على أن المخاطب بذلك أهله أولاً أو الكل ومن إن الأرجح الثاني وحينئذ عليم السقوط مع عدم تقصيرهم ومع استواء كل

بالمدينة يوم موته بالحبيشة فخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات وذلك في رجب سنة تسع وأنه صلى على القبر وأما صلى على من ذكر

من علم موته في الخطاب تجهيزه فيه نظر ظاهر انتهى (قوله وان صلى على القبر) أى قبر رجل أو امرأة كان يقم المسجد وكانوا دفنوه ولم يعلم به صلى الله عليه وسلم وكذلك صلى على قبر مسكنة يقال لها أم محجن دفنت لباروى

والنجاشى لقب عن ملك الحبشة وأما محجمة فهو اسم علم لهذا الملك الصالح الذى كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قالوا بما حاصله ان كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملك الحبشة النجاشى ومن ملك الروم قيصر ومن ملك الفرس كسرى ومن ملك الترك خاقان ومن ملك مصر العزيز ومن ملك القبط فرعون ومن ملك اليمن ومن ملك جزير القيل بفتح القاف وقيل القيل أقل درجة من الملك (قوله بالمدينة) متعلق بيصلى (قوله يوم موته بالحبيشة) أى موت النجاشى بارض الحبشة قال في الإيعاب وزعم أن الأرض انطوت حتى صارت الجنائز بين يديه صلى الله عليه وسلم لا يلتفت إليه والالم يوثق بشئ من ظواهر الشرع لاحتمال خرق العادة في كل قضية مع انه لو وقع لتوفرت الدواحي على نقله الخ أى وكان أولى بالنقل من الصلاة لانه معجزة وأيضاً فان رؤيته ان كانت لان أجزاء الأرض قد اخلت حتى صارت الحبشة بباب المدينة لو جب ان تراه الصحابة رضى الله عنهم أيضاً لم ينقل وان كانت لان الله تعالى خلق له ادراكاً فلا يتم على مذهب المخالف لان البعد عن الميت عنده يمنح صحة الصلاة وان رآه وأيضاً وجب ان تبطل صلاة الصحابة أفاده في النهاية (قوله فخرج بهم إلى المصلى) أى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم بالصحابة رضى الله عنهم بعد اخباره بأهملهم يموت النجاشى إلى مصلى الجنائز (قوله وصف بهم) أى صفين في رواية جابر بن عبد الله عنده مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أئمة الحكماء فقروا فوصلوا عليه قال فقمنافصفاصفين (قوله وكبر أربع تكبيرات) أى مع تكبيرة الاحرام وعلى هذا استقر الاجماع كما مر (قوله وذلك) أى صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشى رضى الله عنه (قوله في رجب) ممنوع من الصرف لانه من سنة معينة (قوله سنة تسع) أى من الهجرة وفي هذه السنة كانت غزوة تبوك وحج أبو بكر رضى الله عنه وكثرت الوفود على النبي صلى الله عليه وسلم حتى سميت ستة الوفود وتفصيل ذلك في السير (قوله وأنه صلى على القبر) أى ولما صح انه صلى الله عليه وسلم صلى على القبر فهو عطف على انه الاول ودليل على جواز الصلاة على المدفون في الصحاح عن أبي هريرة ان امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً فقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عنها أو عنه فقال مات أفلا كنتم آذنته منى قال فكانهم صغر وأمرها أو أخره فقال دلوني على قبرها فدلوه فصلى عليها ثم قال ان هذه القبور مملوءة طامة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاتي عليهم هذا اللفظ مسلم وفي البخارى نحوه وروى النسائى بإسناد صحيح انه صلى على قبر مسكنة يقال لها أم محجن دفنت لباروى في الإيعاب هل المصلى على القبر يكرهه أيضاً لانها صلاة في المقبرة أو تستثنى هذه لان الذى في الأحاديث انه صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بين القبور وهذا هو الذى يتجه لصحة الأحاديث والضرورة المحوجة إليه (قوله وانما صلى على من ذكر) أى الغائب والمدفون وقد اتفق كل من أجاز الصلاة على الغائب انها تنسقط

الاول الشيخان والثانى النسائى بإسناد صحيح قال الشارح في شرح العباب بعد كلام قرر به هل المصلى على القبر يكره له أيضاً لانها صلاة في المقبرة أو تستثنى هذه لان الذى في الأحاديث انه صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بين القبور وهذا هو الذى يتجه لصحة الأحاديث والضرورة المحوجة إليه ثم رأيت الأذرى بحث ذلك فقال كذا أطلقوا كراهة الصلاة على الجنائز بين القبور وهذا فيما إذا تمكن منها بالصلاة عليها قبل ذلك أما لو لم يدركها الأعلى شقير قبرها بين القبور فيشبه ان لا تذكر الصلاة عليها حينئذ ولم أره انتهى وفي التحفة فان دفن قبل الصلاة اثم كل من علم به ولم تسقط بالصلاة على القبر زاد في النهاية على الصحيح (قوله وانما صلى على من ذكر الخ) قال في شرح العباب وان بلى فيما يظهر الخ وذكر ما يفيد ذلك في التحفة أيضاً لان عجب الذنب لا يبلى وفي النهاية جواز الصلاة على القبر أبداً بالشرط الذى ذكرناه ولا يقيد



بثلاثة أيام ولا مدة بقاءه قبل بلائه ولا يتفسخه انتهى وذكر في المغني في المسئلة خمسة أوجه أحدها أبا فاعلى هذا يجوز الصلاة على قبور الصحابة فمن بعدهم إلى اليوم قال ٤٤٦ في المجموع وقد اتفق الأصحاب على تضعيف هذا الوجه ثانياً ثلاثة أيام دون ما بعدها

وبه قال أبو حنيفة ثالثها إلى شهر وبه قال أحمد رابعها ما بقي منه شيء في القبر فإن اتحدت أجزاءه لم يصل عليه وإن شك في الاتحاق فالأصل البقاء خامسها يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه يوم موته وصححه في الشرح الصغير (قوله لا يتنفل

(من كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم الموت) أي وقته لأن غيره متنفل وهذه لا يتنفل بها

بها) قال في شرح العباب أي لا تنفل مرة بعد أخرى على ما زعمه الزركشي وينبغي حمله على أن المراد به أنه لا يطلب فيها ذلك لأنه يمتنع لما مر مما مرده وحينئذ فالتعليل به لا يناسب المعلل وهو المنع وفي المجموع معناه أنه لا يجوز الابتداء بصورتها غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب أي بصورتها فلا إذا لا يجوز إلا بتيان بظهور من غير سبب كما مر فيمألو أعاد الفريضة

فرض الكفاية إلا ما حكى عن ابن القطان أي في فروعه قال بعدم الإسقاط في الغائب قال الأذري فيحتمل أن يكون ذلك فيما إذا كان بموضع يتوجه الفرض على أهله لا كمدار الحرب والبادية إلا أن يقال المخاطب به أقرب المسامحين إليه دون من بعد قال في الفرر والأوجه حمل ذلك على ما ذالم يعلم أهل موضعه للصلاة الغيبة فإن علموا بها سقط الفرض عنهم لأن فرض الكفاية إذا قام به بعض الأمة سقط عن الباقي ثم رأيت الزركشي رحمه الله أي حيث قال بعد نقل كلام ابن القطان في وجهه أن فيه أراء وتهاونا بالميت لكن الأقرب السقوط لحصول الفرض وفي التحفة ما نصبه ولا يسقط هذه الفرض عن أهل محله كذا أطلقوه وظاهره أنه لا فرق بين أن يمضي زمن يقصرون فيه بترك الصلاة وأن لا ويمكن بناء ذلك على أن المخاطب بذلك أهله أو أواله أو الكل ومران الأرجح الثاني وحينئذ عدم السقوط مع عدم تقصيرهم ومع استواء كل من علم بموته في الخطاب لتجهيزه فيه نظر ظاهر انتهى ولذا قال جمع وظاهر أن محل السقوط بها حيث علم بها الحاضر ون (قوله ومن كان) الخ فاعل يصلي (قوله من أهل فرض الصلاة عليه) أي على الميت الغائب والمدفون وإن بلى الميت حال الصلاة كما بحثه في الإيعاب وذكر في التحفة ما يفيد حيث قال قيل بشرط بقاء شيء من الميت انتهى وفيه نظر لأن عجب الذنب لا يفنى كما هو مقرر في محله وفي النهاية علم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبداً بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا مدة بقاءه ولا بتفسخه وذكر في المغني أن في المسئلة أوجه خمسة وعبارته وإلى متى يصلى عليه فيه أوجه أحدها أبا فاعلى هذا يجوز الصلاة على قبور الصحابة فمن بعدهم إلى اليوم قال في المجموع وقد اتفق الأصحاب على تضعيف هذا الوجه ثانياً ثلاثة أيام دون ما بعدها وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه ثالثها إلى شهر وبه قال أحمد رضي الله عنه رابعها ما بقي منه شيء في القبر فإن اتحدت أجزاءه لم يصل عليه وإن شك في الاتحاق فالأصل البقاء خامسها يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه يوم موته وصححه في الشرح الصغير (قوله يوم الموت أي وقته) أي بأن يكون المصلي حينئذ مكلفاً مسلمًا طاهرًا قبل ينفيه سقوطها بالمميز ولو مع وجود الرجال ويرد بأن هذه فيمن لم يدفن وذلك فيمن دفن وكان غائباً فلا يصلى عليه إلا من حوطب بالصلاة عليه حاله موته لأن الصلاة على القبر على خلاف الأصل لأنه صلى عليه وانقضى أمره فلم تسع الأمن كان موصوفاً بذلك يوم موته وأما قبل دفنه فهو محل للصلاة عليه فأجزأت حتى من المميز مع وجود الرجال أفاده الشارح فليأمل (قوله لا غيره) أي غير من كان من أهل الخ وهذا تعليل لمفهوم التقيد بذلك وعبارة غيره لأنه يؤدي فرضاً حوطب به وأما غيره فتطوع وهذه الصلاة لا تطوع بها (قوله متنفل) أي لكونه غير مكلف (قوله وهذه) أي صلاة الجنازة (قوله لا يتنفل بها) كذا علموا به ومعناه كما قاله الزركشي لا تنفل مرة بعد أخرى أي من صلاتها لا يعيدها لعدم ورودها شرعاً بخلاف الفرائض فإنها تعاد وإن وقعت الأولى فلا صلاة الصبي ولكن لو أعاد صلاة الجنازة وقعت له نقلاً فهي خارجة عن القياس لأنهم قالوا إن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لا تنقل قبل أن هذه الثانية تقع فرضاً كصلاة الطائفة الثانية وبوجه انعقادها هنا بأن الصلاة على الميت المقصود ههنا الدعاء والشفاعة وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بقينا وقال الإمام النووي معنى التعليل المذكور أنه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر أي مثلاً يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فإنها نافلة لمن مع صحتها الكلام ويمكن الجواب عن ذلك بأن محل كلامهم إذا كان عدم الطلب لها لذاتها وهذا ليس كذلك

بل

وحده من غير سبب كما مرتم قال لكن لكن ما قالوه ينتقض بصلاة

النساء مع الرجال فإنها لمن نافلة وهي صحيحة انتهى قال في التحفة إلا أن يجاب بأن من أهل الفرض بتقدير أنفرادهم وذلك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا ينافي هذا الزعم والمألم لو كان قبل الدفن وليس ثمة غيره لأن هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيره



(قوله على الكافر) كذلك التحفة والتهاية ونقله الخطيب عن القاضي قال وهو ظاهر كلام الأصحاب قال شيخ الإسلام في شرح البهجة والروض  
تقلاعن المجموع مانصه وصرح به المتولي وهو ظاهر كلام الأصحاب لأنهم ليسوا من أهل الفرض بل ولا من أهل الصلاة يومئذ ورأى الإمام  
الحاقهما بالمحدث وتبعه في الوسيط انتهى ما نقله شيخ الإسلام وذكره الشارح في فتح الجواد مع التبري منه فقال على ما في ذلك مما  
بسطته ثم قال في الامداد بعد ذكره ذلك مانصه ورأى الغزالي كاصلة الحاقهما بالمحدث وهو متجه في الكافر لأنه مخاطب بها فهو كالمحدث  
بخلاف الحائض انتهى وجرى عليه في شرح العباب فقال تقلاعن المجموع ومقالة أي الإمام والغزالي مخالف لظاهر كلامهم فأنهم ليسوا  
من أهل الصلاة فضلا عن فرضها وقد قال الشيخان يصلي عليه

٤٤٧

من خوطب بالصلاة عليه يوم  
موته وجوبا أو ندبا  
دون من ولد بعده انتهى  
ملخصا وما ذكره في الكافر  
فيه نظر بل هو من أهل  
فرضها مخاطب بالفروع  
ويمكن بأن يسلم ويصلي  
كالمحدث انتهى وقد  
علمت أن المحدث من أهل  
الفرض فيصلي على  
الغائب والقبر (قوله

فتمتع على الكافر  
والحائض وقت الموت  
وعلى من بلغ أو أفاق بعده  
وقبل الغسل (الأنبي  
صلى الله عليه وسلم) فلا يجوز  
الصلاة على قبره كسائر  
قبور الأنبياء عليهم الصلاة  
والسلام

وعلى من بلغ أو أفاق بعده  
الخ) كذلك في فتح الجواد  
ثم قال على ما في ذلك مما  
بسطته ثم في الامداد  
عقب ما سبق لكن صوب  
الاسنوي خلافاً لأنه لو لم  
يكن ثمّة غيره لزمته اتفاقاً  
وكذا لو كان ثمّة قبره كالجريح  
فأنهم يأثمون قال بل لو زال  
المانع بعد الغسل أو بعد

بل لا يخرج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها من أنه لا ينفصل بها ويمكن أن يجاب أيضاً بأن النساء من أهل  
لفرض بتقدير انفرادهن وذلك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا ينافي هذا الزومها  
من أسلم أو كلف قبل الدفن وليس ثم غيره لأن هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيرها وقد يقال وتلك كذلك  
ويرد بأن الشأن كثرة وجود المكلفين بالنسبة للصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون هذا  
واعترض بعضهم قول النووي بخلاف الظاهر الخ بأنه خطأ صريح فإن الظاهر لا يجوز للإنسان ابتداء فعله من  
غير سبب لأنه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والأسباب التي تؤدي بها الظاهر ثلاثة الاداء والقضاء  
والإعادة وردد هذا الاعتراض بأن مقاله هذا المعترض هو الخطأ الصريح فإنه مخطئ في فهم كلام النووي  
وأنما دمقاله أن لو قال النووي في ذلك يؤدي بها وليس كذلك وإنما قال يؤدي بصورتها الخ فيذكره هذا  
المعترض لا يرد على كلام النووي أصلاً فتأمل أنه فانه دقيق (قوله فتمتع) أي الصلاة على الميت الغائب أو  
المدفون هذا انقرض على المتن (قوله على الكافر والحائض وقت الموت) أي موت الغائب أو المدفون هذا  
ما صرح به المتولي وهو ظاهر كلام الأصحاب واعتمده جمع من المتأخرين وعلمه في الغرض بأنهم ليسوا من  
أهل الفرض بل ولا من أهل الصلاة يومئذ لكن رأى الإمام الحاقهما بالمحدث وتبعه الغزالي في الوسيط  
قال في الامداد وهو متجه في الكافر لأنه مخاطب بها فهو كالمحدث بخلاف الحائض أي الكافر من أهل  
فرضها مخاطب بالفروع ويمكن أن يسلم ويصلي نظير المحدث يتوصأ ثم يصلي عليه ما قبلنا مل (قوله وعلى  
من بلغ أو أفاق بعده وقبل الغسل) هذا ضعيف وإن اقتضاه كلام الشيخين فقد نوزع فيه وحزم بعضهم بأن  
تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كمنه عند الموت وفي الاسني مانصه قال في المهمات واعتبار الموت يقتضي  
أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لأنه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة اتفاقاً  
وكذا لو كان ثم غيره فنرك الجبيع فأنهم يأثمون بل لو زال المانع بعد الغسل أو الصلاة عليه وأدرك زماناً يمكن  
فيه الصلاة كان كذلك قال الشيخ الخطيب وهذا كلام متين فينبغي الضبط بمن كان من أهل فرضها  
وقت الدفن لا ليرد ما قال وجزم الرمي في النهاية بذلك كله (قوله إلا النبي صلى الله عليه وسلم) استثناء من  
جواز الصلاة على المدفون (قوله فلا يجوز الصلاة على قبره) أي ولا تصح وأما صلاة غير الخنازة فتقدم في  
فصل مكر وهات الصلاة أنها تحرم إذا كان المصلي متوجهاً بقبره وتكره إذا كان متوجهاً بقبره ولا تبطل  
فيهما ومحل الحرمة والكرهية حيث قصد التعظيم والتبرك والأفلاحة والكرهية ولا كراهة جل (قوله كسائر قبور  
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) أي غير سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه قال في التحفة فقيه يجوز  
لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليقه المنع لو لم يكن من أهلها  
حين موته وقول بعضهم في صحابي حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها  
حين موته يرد عليهم المذكور فلا نظر لتعليقه بخشية الافتتان على أنه لا خشية فيه واستدلالة بأحاديث فيها

الصلاة عليه وأدرك زماناً يمكن فيه الصلاة كان كذلك انتهى وفي التحفة بخلاف من طرأ تكليفه بعد الموت ولو قبل الغسل كما اقتضاه  
كلامهم ما وإن نوزع فيه ومن ثم جزم بعضهم بأن تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كمنه عند الموت انتهى وأقر الاسنوي على ما سبق عنه  
شيخ الإسلام ذكره بالخطيب الشريبي والشارح في الإيعاب قال الخطيب في شرح التنبيه عقب نقله مانصه وهذا كلام متين فينبغي الضبط  
بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن لا ليرد ما قيل وجزم بذلك الجمال الرمي في نهايته وقال ينبغي الضبط الخ مثل كلام الخطيب



جمع متأخرون في ندبه وانه المذهب انتهى وعبر الجمال الرملي في النهاية بقوله أولى أى أحق انتهى وعلى ما سبق عن التحفة  
تكون النهاية على وجوب الترتيب ونقل العلامة ابن قاسم ماضيه فيكون الترتيب للندب ثم لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاولى مع  
رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير ٤٤٩ يستحقها بغير رضاه ولا ينافيه ما في شرح

الروض عن الذخائر فيما  
لواحتياج للاقراع من انه  
لو تقدم غير من خرجت  
له القرعة جاز قطعا  
لامكان جله على غير من  
ذكر هذا ولكن ظاهر  
الندب جواز تقديم الغير  
ولو اجنبيا لان الجميع  
مخاطبون بهذا الفرض  
حتى الاجنبى ثم انتهى

(عصماته) لاهم اقرب  
واشقى فيكون دعاؤهم  
اقرب للاجابة ويقدم منهم  
الاقرب فالاقرب كالاب  
ثم ابنه وان علان الاصول  
اشقى ثم الابن ثم ابنه وان  
سفل ثم الاخ الشقيق ثم  
لاب ثم ابن الاخ الشقيق  
ثم ابن الاخ لاب ثم عم ثم  
ابن العم كذلك وهكذا

كلام ابن قاسم في حواشي  
التحفة (قوله كالاب)  
قال في الروض اوناثيه  
قال في الاسنى وكفى الاب  
ناثيه انتهى قال في  
التحفة بخلاف المستويين  
لا بد في الانابة من رضا  
الاخر (قوله كذلك)  
أى فيقدم العم الشقيق  
على العم للاب ثم ابن العم  
الشقيق ثم ابن العم للاب  
(قوله وهكذا) أى ترتيب

بغير رضاه ولا ينافيه ما في الذخائر من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعا لامكان جله على غير  
ما ذكر قال الشرواني ويمكن جله أيضا على سقوط الفرض لاعلى عدم الاثم (قوله عصماته) أى الميت  
جمع عصبة قال في المصباح وهى القرابة لذكر الذين بدلون بالذكور وهذا معنى ما قاله أئمة اللغة وهو  
جمع عاصب مثل كفرة جمع كافر وقد استعمل الفقهاء العصبة في الواحد اذ لم يكن غيره لانه قام مقام  
الجماعة والشرع جعل الانثى عصبة في مسألة الاعتاق وفي مسألة من الموارث فقلنا بمقتضاه في مورد  
النص وقلنا في غيره لان تكون المرأة عصبة باللغة ولا شرعا الخ (قوله لاهم اقرب واشقى) تغليل لا قولية  
العصبة بذلك (قوله فيكون دعاؤهم اقرب للاجابة) أى وهى المقصودة بالصلاة على الميت وأيضا فالصلاة  
من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن فكان وليه أولى به (قوله ويقدم منهم) أى العصابات (قوله الاقرب  
فالاقرب كالاب) أى اوناثيه كما زاده ابن المقرئ في الروض قيل حيث كان الاب غائبا عن دورا في غيبته  
قال في النهاية لكن المعول عليه أنه متى كان الاقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة فيها حضرا أو غاب ولا اعتراض  
للابد صرح به العمراني فواقع الاسنوى مما يخالفه لاعتداده عليه وكفى بالاب أيضا ناثيه ولو غاب الاقرب  
ولانائب له ولو غيبة قريبة قدم البعيد و يفرق بينه وبين نظيره في النكاح بان ولاية النكاح أقوى من ولاية  
الصلاة هنا لا قطع بان الترتيب في تلك الوجوب وانه لو تصرف البعيد و زوج فزوج و بجه غير صحيح بخلافها  
هنا ليرد في أن الترتيب في تلك الوجوب أو للندب وعلى القول بانه للوجوب لو تقدم البعيد أو الاجنبى فتصح  
صلاته والاقتداء به وان كان متعددا كما هو واضح ونقل عن المجموع أيضا فله من ولاية هنا قلنا بالانتقال  
للابد بمجرد الغيبة من غير انابة بخلاف النكاح على أنه يكتفى في الفرق بينهما بأن دعاء القريب اقرب الى  
الاجابة ومصلحة النكاح غير خافية على القاضي فتأمل (قوله ثم ابنه وان علان الاصول اشقى) أى من  
الفرع (قوله ثم الابن ثم ابنه وان سفل) بتثليث الفاء وخالف ذلك ترتيب الارث حيث قدموا هذا الاب  
والجد على الابن وهناك قدموا الابن من حيث العصبية بان معظم الفرض الدعاء للميت فتقدم الاشقى  
لاقرية دعائه للاجابة (قوله ثم الاخ الشقيق ثم الاب) أى لان الاول اشقى من الثاني قال جمع لزادة قرينه وفيه  
اشعار الى ان اصطلاحهم هنا غير اصطلاحهم في الفرائض لانهم يحملون ثم الشقيق والاخ من الاب مستويين  
في القرب لكن الاول أقوى فيقدم للقوة قال في التحفة والام وان لم يكن له داخل هنا صالحة للترخيص لان  
المدار على الاقرية الموجبة لاقرية الدعاء لا يقال هى حاصلة مع كون الاقرب بأمره لان الامام رعاياه جله  
عما يفرغ وسعه فيه من الدعاء لقربه بمجامع الخير ومهماته ومن تدبر ذلك وتأمله علم ان الاقرية يزداد  
بها انكسار القلب المقتضى لزيادة الخشوع المقتضية للكمال وهو في الامام أكد منه في المأموم (قوله ثم ابن  
الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب) أى وان سفل ويقدم ابن الاخ لاب على ابن الاخ لابوين كما هو ظاهر  
(قوله ثم عم ثم ابن العم كذلك) يعنى فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم كذلك ثم عم الاب ثم عم الجد (قوله  
وهكذا) أى على ترتيب الارث كذا عبر به جماعة منهم ابن الوردي في مرجته حيث قال

ثم بقايا العصابات قدم \* مرتبا بالارث ثم الرحم

ويرد عليهم ما ذكره الشارح بقوله ولو اجتمع الخ قال الكردى فان أخ الام في الارث لا يقدم على الآخر  
بل يأخذ السادس بأخوة الام والباقي يكون بينهما وصوره ذلك أن يأتي شخص بابن من امرأة ثم يأتي أخوه منها بابن ولا حدهما ابن من امرأة

٥٧ - ترصى - لث \* الارث في غير المسئلة الانثية في قوله ولو اجتمع الخ فان أخ الام في الارث لا يقدم على الآخر  
بل يأخذ السادس بأخوة الام والباقي يكون بينهما وصوره ذلك أن يأتي شخص بابن من امرأة ثم يأتي أخوه منها بابن ولا حدهما ابن من امرأة  
أخرى فابناه ابتاعه ابن الآخر وأحدهما أخوه لاه ثم عند فقد عصابات النسب عصابات الولاء يقدم المعتق ثم عصبته المتعصبون بأنفسهم  
ثم معتق المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق وهكذا ثم السلطان اوناثيه عند انتظام بيت المال ثم ذو الارحام



بترتيب ولاية أى فى النكاح كما فى شرحه ثم ذكر ما ذكرتم قال وهذا برده على من غير هاتين ترتيب الارث الخ  
 وفى النكاح من التحفة ما ملخصه ويقدم مدلى بابون على مدلى بآب لم يميز بما هو أقوى من ذلك فى سائر  
 المنازل وخرج بقول لم يميز الخ ابتاعهم أحدهما الابوين والاخر لآب لكنه أخوه لآبها فهو الولي لآبها  
 بالجد والام والاول انما يدلى بالجد والجد الخ (قوله ولو اجتمع ابتاعهم) أى لايت (قوله أحدهما أخ لآم)  
 أى دون الآخر وصورة ذلك أن يأتى شخص بابن من امرأة ثم يأتى أخوه من بابن ولا أحدهما ابن من امرأة  
 أخرى فابناه ابتاعه ابن الآخر وأحدهما أخوه لآم تأمل (قوله قدم) أى الاحد الذى له أخوة لآم (قوله  
 لترجحه بقراءة لآم) أى لما مر أن المدار على الاقربية الموجبة لآقربية الدعاء كحزن القريب وشقيقته (قوله  
 وان لم يكن لها) أى للآم (قوله دخل هنا) أى فى امامة الرجال لكن لها مدخل فى الصلاة فى الجملة لانها  
 تصلى مأمومة ومنفردة وامامة للنساء وعند فقد الرجال فقدم بها ثم بعد عصيات النسب يقدم المعتق ثم  
 عصيانه النسبية وهكذا ثم السلطان أو نائبه عند انتظام بيت المال ثم ذوى الارحام كذا ذكره جمع وقال  
 بمصهم الاوجه تقديم ذوى الارحام عند أمن الفتنة على الامام ولومع الانتظام نظر اللعلة وهو ان دعاء الاقرب  
 أقرب للاجابة انتهى وقد يومئ الى قول الشارح الا ترى ولا حق هنا للوالى الخ تأمل (قوله ثم ذوى الارحام)  
 جمع رحم بفتح الراء وكسر هاء مع سكون الحاء وكسر هاء وهولغة موضع تكوين الولد ثم سميت القرابة به فهو  
 خلاف الاجنبى فقد قال الراغب فى مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة رحم تشتكى ورحمها ومنه استعير الرحم  
 للقرابة لكونهم خارجين عن رحم واحد وقال فى المحكم والرحم أسباب القرابة وأصلها الرحم الذى هو منبت  
 الولد انتهى وبذلك علم ان اطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى لكنه صار حقيقة عرفية ولا تفتقر بما فى  
 القاموس بمصريحه ان أصل القرابة معنى للرحم فانه وهم فى ذلك ومثله كثير كما نبه عليه الشارح فى التحفة  
 وقد نقلت عبارته فى الجماعة (قوله لا قرب فالقرب) نظرا للمزيد الشفقة اذ من كان أشقى كان دعاؤه  
 أقرب للاجابة (قوله فيقدم أبو الام) تفرع على قوله الاقرب فالقرب (قوله ثم بنو البنات على ما فى  
 الذخائر) أى وهو المعتمد كما فى النهاية خلافا لما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما من تأخير بنى البنات  
 عن الاخ للام ووجه ما فى الذخائر كما قاله فى التحفة ان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة (قوله ثم الاخ للام  
 ثم الخال) هو أخ الام ووجه فى التحفة تأخير الاخ للام عن أبى الام هنا بانه وان كان وارثا لكنه يدلى بالام  
 فقط فقدم عليه من ذوى القروض وهو أنه يدلى بالام فقط ولا يدخل الادلاء بها فقط فى العصبات تأمل  
 كان فى الارث من ذوى القروض وهو أنه يدلى بالام فقط ولا يدخل الادلاء بها فقط فى العصبات تأمل  
 (قوله ثم العم للام) أى وبقية ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت كاولاد الاخوات واولاد بنات العم  
 واولاد الخالة فيقدم اولاد الاخوات واولاد بنات العم ثم اولاد الخال ثم اولاد الخالة لان بنات العم بقرضهن  
 ذكورا يكونون فى محل العصوبة وبنات الاخوات لو فرضت أصولهن ذكورا قد مواعلى غيرهم فتزل  
 بناتهن منزلهن بتقدير الذكورة وبنات الخال لذكورة من أدلين به المقتضى لتقديمه على أخيه ويؤيد هذا  
 الترتيب ما وجه به الشارح تقديم اولاد البنات كما مر أن الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة أفاده محش (قوله ولا  
 حق هنا) أى فى امامة صلاة الجنازة (قوله للوالى ولا الامام المسجد) هذا هو القول الجديد وأما القديم فيقول  
 بتقديم الولى ثم امام المسجد ثم الوالى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثمة الثلاثة وبه قال ابن المنذر وأكثروا العلماء  
 وفرق الجديد بأن صلاة الجنازة من حقوق الميت فكان وليه أولى بها وأيضا فان المقصود منها الدعاء للميت  
 ودعاء القريب أقرب الى الاجابة لتأمله وانكسار قلبه وشقيقته فكان لتقديمه وجه مسوغ ومحل الخلاف كما قاله  
 صاحب معين أهل التقوى المبني عند أمن الفتنة والاقدم الوالى ونحوه على الولى قطعا (قوله وكذا الاحق  
 للزوج) أى كما أشعر سكوت المصنف كغيره عنه فلا مدخل له فى الصلاة على زوجته بخلاف الغسل والتكفين  
 والدفن فله حق فيها (قوله أو السيد) هذا هو المعتمد من تردد للاذرى فيه فانه قال وفى تقديم السيد على أقارب

ولو اجتمع ابتاعهم أحدهما  
 أخ لآم قدم لترجحه بقرابة  
 الام وان لم يكن لها دخل  
 هنا (ثم ذوى الارحام)  
 الاقرب فالقرب فيقدم  
 أبو الام ثم بنو البنات على  
 ما فى الذخائر ثم الاخ لآم  
 ثم الخال ثم العم لآم ولا حق  
 هنا للوالى ولا الامام المسجد  
 وكذا الاحق للزوج أو السيد

(قوله على ما فى الذخائر)  
 قال فى التحفة وله وجه  
 وجبه لان الاداء بالبنوة  
 أقوى منه بالاخوة قال  
 الشارح فى الامداد  
 وقضية كلام الشيخين  
 وغيرهما تأخير بنى البنات  
 عن هؤلاء لكن قدمهم  
 فى الذخائر على الاخ للام  
 زاد الجلال الرملى فى  
 النهاية وهو المعتمد (قوله  
 ثم الاخ للام) هو هنا من  
 ذوى الارحام وان كان  
 فى الارث مسن ذوى  
 القروض لانه يدلى بالام  
 فقط ولا يدخل الادلاء بها  
 فقط فى العصبات (قوله  
 ولا حق هنا للوالى الخ) هذا  
 هو القول الجديد والقديم  
 قال فى التحفة والنهاية  
 وبه قال الاثمة الثلاثة  
 الاولى الولى فامام المسجد  
 فالوالى كبقية الصلوات  
 قال الدميرى وبه قال ابن  
 المنذر وأكثروا العلماء



الرقبي الاحرار نظرا ليلفت الى أن الرقي هل ينقطع بالموت أولا قال في النهاية وقضية ما نقل عن الراعي من  
 زواله به تقديمهم عليه قال ع ش معتمد (قوله ان وحداً من الاقارب) تقييد لعدم استحقاق الزوج  
 والسيد الامامة هنا (قوله والا قدم على الجانب) أي لان الزوج والسيد أشق منهم (قوله ولا لامرأة مع ذكر)  
 أي ولا حق لها معه ولو أجنبيا فيقدم عليها قال الاذري هل يكون ولي المرأة أولى بالصلاة على أمها كالصلاة  
 أولا لان المدار في الصلاة على الشفقة فيه احتمالان والمنع الاول وليس في هذا ما يقتضي أن السيد مقدم عليهم  
 فيما مر عنه خلافا لما في الاسعاد لان مفاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعدمه ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه  
 على أقاربها الاحرار لجواز أنه اذا قدمت أقاربها هل يقدم على الجانب أولا تأمل (قوله والا) أي وان لم تكن  
 المرأة مع ذكر (قوله قدمت بترتيب الذكرا السابق) أي فتقدم الام ثم الجدة ثم البنت وهكذا قيل هذا مردود  
 بأن الوجه لا حق للنساء في الامامة لا تستحب لهن الجماعة وأجيب بأن الذي عليه النووي استحباب  
 الجماعة لهن فلموسلم عدم استحبابها لهن يجوز لهن فعلها ويكفي في ذلك الحكم هذا الجواز في أردنها قدم نساء  
 القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال ويؤخذ من قوله بترتيب الذكور أن الزوجة تقدم على  
 الاجنبيات كالزوج وتقدم عليها نساء الاقارب كما تقدم الاقارب من الرجال على الزوج قال في التحفة  
 وظاهر تقديم الخنثى عليها في امامتهن (قوله ولا لقاتل) أي ولو كان خطأ أوقالا لا يحق قياسا على عدم اثره  
 (قوله وعدو ونحو صبي) أي قياسا على الغسل نعم يقدم ميرأجني على امرأة أجنبية قاله البرماوى (قوله ولو  
 استوى اثنان في درجة) أي كابنين أو أخوين أو ابني عم وليس أحدهما أجالا من وكل أهل للامامة وخرج  
 بهذا القيد غير لاهل لها نحو الفاسق والمبتدع فلا حق لهما في الامامة مع وجود العدل والا قدم الاقرب كما  
 هو ظاهر قال في التحفة والذي يتجه أنه لا يقدم نائبه وانما تقدم في امامة الصلاة في ملك بحو امرأة نائبها لانه  
 ليس بمعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو الملكية وذلك غير موجود هنا تأمل (قوله قدم العدل الاسن في  
 الاسلام) أي وان كان شابا (قوله على أفقه منه) أي أو نحوه كالا قروا وهذا هو المنصوص عليه في المختصر  
 (قوله بخلاف ما مر في سائر الصلوات) أي فان الافقه مقدم على الاسن كما نص عليه أيضا فن الاصحاب من  
 خرج من كل المسائلتين قولنا في الاخرى فهنا في قول مخرج أن الافقه والا قرا مقدمان على الاسن العدل  
 ونم كذلك لكن الجهور رقرروا النصين ولم يخرجوا ذلك وفروا بينهما بما عاذا كرا الشارح هنا هذا  
 والتخرج عندهم أن يحجب الشافعي رضي الله عنه بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح  
 للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة الى الاخرى فيحصل في كل صورة منهم ما قولنا منصوص  
 ومخرج المنصوص في هذه المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقال فيهما قولنا بالنقل  
 والتخرج والغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخرج بل منهم من يخرج ومنهم من يبدي  
 فارقا بين الصورتين كما في مسئلتنا التي نحن فيها والاصح أن القول بالمخرج لا ينسب للشافعي رضي الله عنه لانه  
 ربحا وجع فيه فذكر فارقا فتأمل فانه مهم (قوله لان الغرض هنا الدعاء) أي لما يتعليل لتقديم العدل  
 الاسن هنا على نحو الافقه ومحالفة لما مر وبه يفرق بينهما (قوله ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة) أي لانه  
 أشق وفي الحديث ان الله يستحي أن يرد دعوة ذي الشبهة في الاسلام وأما سائر الصلوات فاجتهدوا الى الفقه  
 أهم لوقوع الحوادث فيها أكثر ومقتضى كلامهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلّة  
 المذكورة لا تنافي اذ محلها في المتشاركين في الفقه في كان دعاء الاسن اقرب بخلافه هنا فان الاسن ليس دعاءه  
 اقرب لعدم مشاركته للفقيه في شيء قال في النهاية ولو كان أحد المستويين درجة زواج قدم وان كان الآخر  
 أسن منه كما اقتضاه نص البوطي قولهم لا مدخل للزوج مع الاقارب محله عند عدم مشاركته لهم في القرابة  
 (قوله ويقدم العدل الحر لا بعد) أي البالغ كهم حر (قوله على القن الاقرب والافقه والاسن) أي كاخ

ان وحداً من الاقارب  
 والا قدم على الجانب ولا  
 لامرأة مع ذكر والا قدمت  
 بترتيب الذكرا السابق ولا  
 لقاتل وعدو ونحو صبي  
 ولو استوى اثنان في  
 درجة قدم العدل الاسن  
 في الاسلام على أفقه منه  
 بخلاف ما مر في سائر  
 الصلوات لان الغرض  
 هنا الدعاء ودعاء الاسن  
 اقرب الى الاجابة ويقدم  
 العدل الحر لا بعد على  
 القن الاقرب والافقه  
 والاسن

(قوله مع ذكر ولو أجنبيا)  
 كما في التحفة وغيرها (قوله  
 بترتيب الذكرا السابق) قال  
 شيخ الاسلام في شرح  
 الهجة فتقدم الام وان  
 علت ثم البنت وان سقلت  
 ثم الإخت الشقيقة ثم  
 الأخت للاب وهكذا قال  
 في التحفة وظاهر تقديم  
 الخنثى عليها في امامتهن  
 ولو غاب الاقرب أي ولا  
 نائب له على ما يأتي ولو  
 غيبة قريبة تقدم البعيد  
 وفرق بينه وبين نظيره في  
 النكاح

قن وعلى البعض أيضا وينبغي أن يقدم في البعض أكثرهما حرية وأن يقدم البعض البعيد على الرقيق  
القريب ع ش (قوله لانه) أي العدل الجرا لا بعد (قوله أليق بالامامة) أي من الفن المذكور زاد في  
التحفة ودعاؤه أقرب للجارية ومرعن السيد البصري التوقف فيه بأنه ان ثبت فيه نقل فواضح والا فخل تأمل  
(قوله لانه والولاية) أي والحرأ كل وقيل العبد أولى وقيل هما سواء لتعارض المعنيين قال في النهاية و يقدم  
الرقيق القريب على الحر الاجنبي والرقيق البالغ على الحر الصبي لانه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة  
ولان الصلاة خلفه مجمع على جوازها بخلافها خلف الصبي قاله في المجموع وفيه أن التقديم في الاجانب معتبر  
كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات قال ع ش قد يقتضي أنه في الاجانب يقدم الافقه على الاسن  
وقياس ما في القريب خلافه (قوله فان استووا في جميع ما ذكر) أي من الصفات المراجعة المتقدمة (قوله  
وغيره كتنظاف الثوب والبدن) أي وحسن الذكر مما مر بيانه في الجماعة بان اجتماعه في درجة واستوت  
خصالهم (قوله وتشاحوا) أي بخلاف ما اذا تراضوا بواحد معين فانه المقدم كما هو ظاهر قال في القاموس  
الشح مثلثة البخل والحرص والمشاحة الضنة وتشاحا على الامر لا يريدان أن يفوتهم ما والقوم في الامر شح  
بعضهم على بعض حذر فوته (قوله قدم واحد بقرة) أي قطعا للزراع لكن لو تقدم غير من خرجت له  
القرعة جاز قطعاً بخلاف نظيره في النكاح ففيه خلاف والفرق أنه لو صلى الاجنبي صح وان كان الولي حاضرا  
بخلافه في النكاح ويؤخذ من هذا أنه لو تقدم اجنبي على وليها مع حضوره وعدم اذنه جاز فان اجتمع جنائز  
ورضى الاولياء بواحد معين منهم أو من غيرهم فله جمعهم بصلاة واحدة ذكره را كانت الجنائز أم اثنا أو  
البعض والبعض لان المقصود منها الدعاء ويمكن جمعهما فيه ونحو البيهقي باسناد حسن أن ابن عمر رضي الله  
عنهما صلى على تسع جنائز رجال ونساء فجعل الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة وفي سنن أبي داود باسناد  
صحيح أن سعيد بن العاصي صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب فجعله مما  
يليه وجعلها مما يلي القبلة وفي القوم نحو عثمان بن من الصحابة رضي الله عنهم فقالوا هذه السنة ولكن الأفضل  
افراد كل بصلاة لانه أكثر عملا وأرجح للقبول مع أنه ليس فيه تأخير كثير ويفرق بين أولوية الافراد هنا  
وأولوية الجمع في اختلاط المسلمين بالكفار بأن الافراد فيه تعظيم وهو لا يلائم حال الشك في السبب المحرم  
للاصلاة بخلافه هنا تأمل (قوله ولو أوصى الميت بالصلاة) أي بامانها وهذا من تطيق قول المتن السابق وأولى  
الناس الخ (قوله لغير المتقدم وان كان صالحا) أي سواء أقارب أم غيرهم (قوله لعا) أي فلا يجب تنفيذها  
وان كان الولي التنفيذ كما سيأتي وأما ما ورد من أن أبا بكر الصديق وصى أن يصلى عليه عمر فصلى وان  
عمر وصى أن يصلى عليه صهيب فصلى وان عائشة أوصت أن يصلى عليها أبو هريرة فصلى وأن ابن مسعود  
وصى أن يصلى عليه الزبير فصلى رضي الله عنهم فكل ذلك محمول على أن أولياءهم أجازوا والوصية (قوله  
لانه) أي الصلاة أي امامتها (قوله حق القريب كالارث) أي فلا يملك الميت اسقاطها ولا ينافي هذا التعليل  
بما مر أنها من حقوق الميت لان الولي يخلفه فيها فحقها عليه لكن يندب هنا القريب لا يعمال الموصى بذلك في  
صفات الكمال تقديمه رعاية لحق الميت لتمييز الموصى اليه حينئذ عن الولي ولذا قال بعضهم التشبيه بالارث  
في مطلق عدم التنفيذ وان كان الولي هنا التنفيذ والوصية باسقاط الارث لا يجوز تنفيذها أصلا  
﴿نقطة﴾ يقع ندبا بالامام والمنفرد عند رأس ذكر وعجز غيره من أنثى وخشيت للاتباع رواه في الاول  
أبو داود والترمذي وحسنه وفي الثاني في الانثى الشيخان وقيس بها الخنثى قال جمع وبوضع رأس  
الذكر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافا لما عليه عادة عمل الناس الآن ويكون رأس  
الانثى والخنثى لجهة يمينه على عادة الناس والحاصل أنه يجعل معظم الميت عن يمين المصلى حينئذ يكون  
رأس الذكر جهة يسار المصلى والانثى هذا اذا لم تكن عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم أما اذا كانت  
هناك فالأفضل رأسها على اليسار كرس الذكر ليمكن رأسها جهة القبر الشريف سألوا كالأدب

لانه أليق بالامامة لانها  
ولاية فان استووا في جميع  
ما ذكر وغيره كتنظاف  
الثوب والبدن وتشاحوا  
قدم واحد بقرة ولو  
أوصى الميت بالصلاة لغير  
المقدم وان كان صالحا لعا  
لانه حق القريب كالارث

(قوله بقرة) قال في  
الامداد في الذخائر يجوز  
لمن تخرج له القرعة أن  
يتقدم هنا قطعاً وحزم به  
في النهاية نقلا عن المجموع  
(قوله لعا) قال في الامداد  
وايضاً أبي بكر لعمر وهو  
الصهيب وعائشة لابي  
هريرة وابن مسعود  
للزبير رضي الله عنهم  
فحملوا محمول على أن  
أولياءهم أجازوا والوصية  
وذكر نحوه شيخ الاسلام  
والجمال الرمي والزيادي  
وغيرهم قال في الامداد  
ويندب لهم فيما يظهر من  
كلامهم اجازتها تقديمها  
لفرض الميت انتهى وفي  
العباب وشرحه للشارح  
يندب القريب لا يعماله  
في صفات الكمال تقديمه  
رعاية لحق الميت لتمييز  
الموصى اليه حينئذ عن  
الولي انتهى

كما قاله بعض المحققين وحكمة المخالفة المند كورة المبالغة في ستر المرأة والاحتياط في الخنثى قال في التحفة ولو حضر رجل وأثنى في تابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لانه أشرف أو هي لانها أحق بالستر أو الأفضل بقر به للرجمة لانه الأشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب قال سم اعتمده الرملى وبقى احتمال رابع في غير من في التابوت وهو مراعاتهما بأن يجعل عيزة المرأة بازاء رأس الذكر ويحاذيهما والمتجه الى ترجيح هذا الاحتمال ولم يصد عنه نقل هذا كله في غير المأموم أما هو فهو يقف في الصف حيث تيسر نعم لو كان واحدا فالذى استوجهه سم ان المطلوب وقوفه عن يمين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفافا خلف الامام فن تيسر له الوقوف بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لان فيه زيادة في المعنى المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كاسترفى المرأة فليتأمل (قوله ولا يغسل الشهيد) فعيل بمعنى مفعول أو فاعل سمي به لشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم له بالجنة أو لانه يشهد الجنة أولان ملائكة الرحمة تشهد قبض روحه أولان دمه يشهد بقتله حين بيعت وهو بسئل أولان روحه تشهد دار السلام وروح غيره لا تشهد بها الا يوم القيامة أولانه حي فكانت روحه شاهدة أى حاضرة أولانه يشهد عند خروج روحه ما أعد الله تعالى له من الكرامة أولان دمه يشهد له بالامان من النار أولانه يشهد له بالبلاغ الرسل أولانه يشهد له بكونه شهيدا قال بعضهم وهذه المعاني بعضها مختص بمن قتل في سبيل الله وبعضها يعم غيره (قوله ولو حاضا مثلا) أى أو نفساء أو جنباً أو أشار بلوى الى خلاف فيه في التحفة مع المتن ولو استشهد جنب فالأصح انه لا يغسل عن الجنابة فيحرم غسله لان الشهادة تسقط غسل الموت فكذا غسل الحدث ولان الملائكة غسلت حظلة أى ابن الراهب رضى الله عنه لاستشهاده يوم أحد جنباً لخروجه عقب سماعه الدعوة وهو مع أهله اليها كما صح أى في صحيحى ابن حبان والحاكم ولو وجب غسله لم يسقط بفعل الملائكة كما مر انتهى ومقابل الاصح انه يغسل لان الشهادة انما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجبا قبله وأجاب الاول بأنه سقط به كغسل الموت كما مر ولا يصلى عليه على الوجهين (قوله ولا يصلى عليه) أى على الشهيد الصلاة المخصوصة بخلاف مجرد الدعاء له كما سألنى (قوله أى يحرم غسله والصلاة عليه) أى وان لم يؤد غسله لازالة دمه قال المحلى وقيل يجوز غسله ان لم يكن عليه دم الشهادة وقيل يجوز الصلاة عليه وان لم يجز غسله وترك الاشتغال بالحرب الخ (قوله لما صح انه صلى الله عليه وسلم) الخ دليل للثمن والحديث رواه البخاري عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما (قوله أمر في قتلى أحد) أى وكانوا نحو سبعين منهم سيدنا حمزة ومصعب ابن عمير وعبد الله والد جابر رضى الله عنهم (قوله بدفنه بمشايهم) الذى في غيره بدماهم فليراجع (قوله ولم يغسلهم) أى وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فالظاهر انه لم ينقل فيه غسل ولا عدمه ولعل حكمة ذلك أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتقيدون بأمرهم وأما أحد فلشدة ما حصل للمسلمين فيها بإشهره النبي صلى الله عليه وسلم فقتل عرش (قوله ولم يصلى عليهم) بالبناء للفاعل وفي رواية ولم يصلى بفتح اللام مبني للمفعول روى أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوهم فان كل جرح أو كرم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة قال الشافعى رضى الله عنه جاءت الاحاديث من وجوه متواترة انه لم يصلى عليهم أما حديث انه صلى عليهم عشرة عشرة وفي كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة فضعيف جدا بل قال الدميرى خطأ لان شهداء أحد كانوا اثنين وسبعين فلا تزيد الصلاة على سبع أو ثمان ولا تزيد التكبيرات على اثنين وثلاثين تكبيرة لان عندنا وعندهم أى المخالفين لنا التكبيرات أربع قال الشافعى ينبغى لمن روى هذا الحديث أن يستحي على نفسه وأما ما فى الصحيحين انه صلى الله

لان روحه تشهد الجنة قبل غيره (قوله ولم يصلى عليهم) فى رواية بفتح اللام بالبناء للمفعول قال فى التحفة شهدت به أحاديث كادت أن تتواتر وخبرانه صلى عليهم عشرة عشرة ضعيف جدا نعم صح انه خرج بعد ثمان سنين فصلى صلاته على الميت ولا دليل فيه لان المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين ان

(ولا يغسل الشهيد) ولو حاضا مثلا (ولا يصلى عليه) أى يحرم غسله والصلاة عليه لما صح انه صلى الله عليه وسلم أمر فى قتلى أحد بدفنه بمشايهم ولم يغسلهم ولم يصلى عليهم

المراد انه دعا لهم كما يدعى للميت انتهى والحديث الضعيف الذى ذكر فيه انه صلى عليهم عشرة عشرة وفى كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة رواه أبو داود مرسل قال الدميرى فى شرح المنهاج وهو خطأ لان شهداء أحد كانوا اثنين وسبعين فلا تزيد الصلاة على سبع أو ثمان ولا تزيد التكبيرات على اثنين وثلاثين تكبيرة لان عندنا وعندهم التكبيرات أربع قال الشافعى ينبغى لمن روى هذا الحديث أن يستحي

على نفسه انتهى

عليه وسلم خرج فصل على قتلى أحد صلواته على الميت وللبخاري بعد ثمان سنين كالمودع للإحياء  
والأموات فالمراد كما قاله النووي جمعا بين الأدلة أنه دعا لهم كالدعاء للميت نظير قوله تعالى وصل  
عليهم أي ادع لهم ويؤيده الاتفاق بيننا وبين المخالف لأن عندنا لا يصلى على الشهيد وعند المخالف  
لا يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام تأمل (قوله والحكمة في ذلك) أي في حرمة غسل الشهيد  
والصلاة عليه (قوله إبقاء أثر الشهادة عليهم) أي الشهداء وهذا راجع لعدم الغسل قال بعضهم وفيه إن  
هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم وأجيب بأن الحكمة لا يلزم إطرادها قال وحيث كانت الحكمة  
ما ذكر فلا بد من إيقاع أن الأنبياء والمرسلين أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصلون عليهم حتى يحجب  
بأن الشهادة فضيلة تنال بالاكْتِسَاب فرغب الشارع فيها ولا كذلك النبوة والرسالة (قوله والتعظيم لهم)  
عطف على إبقاء أثر الشهادة (قوله باستغنائهم عن دعا غيرهم) أي فلا يتوهم النقص فيهم وبه فارقوا الأنبياء  
 والمرسلين لأن كل أحد يقطع بأنهم غير محتاجين لذلك وإن القصد بذلك زيادة الزلفي لهم فقط فلا يحتاج لإظهار  
استغنائهم وفي ذلك حث على الجهاد الذي جبلت النفوس على حب البقاء المنافي لطلبه غالباً وليس في ترك ذلك  
في حق الأنبياء حث لأن مرتبة الائتال بالاكتساب قال في البردة

تبارك الله ما وحى بمكتسب \* ولا نبى على غيب بهم

وقال اللقاني

والحكمة في ذلك إبقاء  
أثر الشهادة عليهم  
والتعظيم لهم باستغنائهم  
عن دعا غيرهم (وهو)  
أي الشهيد الذي لا يغسل  
ولا يصلى عليه (من مات)

ولم تكن نبوة مكتسبه \* ولورق في الخير أعلى عقبه

وقال بعضهم الحكمة في ذلك أن الترك علامة لا نالنا نعم فضله إلا بعدم الغسل والصلاة بخلاف الأنبياء فإن  
فضلهم معلوم قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصلينا عليه لساوى غيره قال وهذا أظهر وإن كان يرجع  
للاول فلي تأمل (قوله وهو أي الشهيد) الخ هذا بيان لضابط الشهيد هنا (قوله الذي لم يغسل ولا يصلى عليه)  
خرج بهذا القيد شهيد الآخرة فقط فإنه يغسل ويصلى عليه ونحو بالغير الشهيد قال في الأمداد الميت أما  
شهيد أو غيره والشهيد أما شهيد الآخرة وهو كل مقتول ظاهراً أو ميت بنحو بطن كالمتسقى وغيره خلافاً  
لمن قيد بالاول أو طعن أو غرق أو غربة وإن عصى ركوبه البحر أو بغر بته كما قاله الزركشي خلافاً لمن  
قيد بهما بالإباحة أو أطلق ولو من حمل زناً قياساً على ذلك ثم رأيت استثنى الحامل بزناها وفيه نظر وأى فرق  
بينها وبين من ركب البحر يشرب الخمر ومن سافر أبقاً وناشزة والذي يتجه أن يقال إن كان سبب الموت  
معصية كان تسيب في القاء الجبل فانت أو ركب البحر فسبب السقية في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم  
تحصل الشهادة للمعصية بالسبب المستلزم للعصيان بالمسبب وإن لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة  
وإن فارتها معصية لأنه لا تلازم بينهما أو عشق وقيد الزركشي بالعفة والكمات في فيه أي وهو من عشق ففعل  
وكم فانت مات شهيد الكنة موقوف على ابن عباس ومن يتصور إباحة نكاحه لها شرعاً أو يتعدى الوصول  
إليه أو الافعش المرد معصية فكيف تحصل به أدرجة الشهادة وهو ظاهر في عشق اختياري أمالو  
فرض حصول عشق اضطراري له فينبغي حصول الشهادة إذا لمعصية به حينئذ ومعنى العفة أن لا يكون في  
نفسه إذا اختلى بمعشوقه حصل بينهما فاحشة بل عزمه على أنه وإن خلا به لا يقع منه ذلك والكمات أن لا يذ كر  
مابه لأحد ولو معشوقه وأما شهيد الدنيا فقط وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنمة أو  
قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوهما وأما شهيدهما وهو من قتل كذلك لكن قاتل لتككون كلمة الله هي العليا  
وحيث أطلق الشهيد عند الفقهاء انصرف لأحد الأخيرين تعظيماً لأمرا القتال وترغيباً فيه وقد ذكر  
المصنف رحمه الله حكمهما بقوله ولا يغسل الخ (قوله من مات) أي مسلم مات الخ ولو امرأة أو رقيقاً



أو صغيراً أو مجنوناً (قوله في قتال الكفار أو كافر واحد) أي فالجمع في كلام المتن ليس بقيد وعبارة المنهج وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء حرب كافر بسببها قال في شرحه وتعبيري بما ذكر أعم من قوله من مات في قتال الكفار قال في التدفئة خرج بقوله قتال قتلهم لا سير صبراً فليس بشهيد على الأصح بخلاف ما لو انكسر وأوتب عناهم لاستئصالهم فعادوا أحد منهم وقتل واحداً من أماناته شهيداً على الأوجه (قوله ولم يبق فيه حياة مستقرة) صادق بمن مات لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع فتصدق بأن لم تكن فيه حياة أصلاً أو فيه حياة غير مستقرة (قوله بسببه) أي القتال في دارنا أو دارهم ومنه كما قاله ع ش ما قيل إن الكفار يتخذون خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخذون سرداً تحت الأرض علوئنه بالبارود فإذا أمر به المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محلهما وأهلكت المسلمين (قوله ولو برمح دابة لنا أولهم) أي لا الكفار قال في المختار رجمه القرس والحجار والبغل ضرب به رجله من باب قطع أي فالرمح بمعنى الرقس بالسيف ففيه أيضاً رفسه ضرب به رجله وبابه ضرب (قوله أو سلاحه) أي سلاح نفسه بأن عاد إليه في الصحيح أن عامر بن الأكوع رضي الله عنه عاد إليه سيفه فقتله وقال صلى الله عليه وسلم في حقه إن له لأجرين أنه لجأه لمحاربة قل عربي مشى بها مثله وذلك حين تكلم بعض الصحابة فيه وزعموا أن عامراً أحبط عمله رجل مات بسلاحه فردّه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك (قوله أو سلاح مسلم آخر خطأ) أي بخلافه عمداً حيث لم يستعن الكفار به على قتالنا ولا أفعده كخطئه فيكون مقتوله شهيداً في سم ولو استعان علينا مسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيداً لأن هذا قتال كفار ولا نظر إلى خصوص القاتل أو استعان البغاة علينا فقتلوا مسلم شهيداً دون مقتول البغاة نقله في الخادم عن القفال والفرق بين هذه والتي قبلها أن مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه انتهى ثم ظاهر كلام الشارح أنه لا فرق في ذلك بين أن يقتل كافر أفيصيه أولاً ولا يمنع منه ع ش (قوله أو تردى بوهدة أو حبل) عطف على مدخول الغاية قال في القاموس ردى في البشر سقط كتردى قال والوهدة الأرض المنخفضة كالوهد الجمع أو هدد ووهاد ووهدان (قوله أو جهل مآماً به) أي السبب الذي مات هو به هل قتله الكفار أو غيره بأن انكشف عنه الحرب وشك أمانت بسببها أو غيره (قوله وإن لم يكن به أثر دم) أي أو ضرب فلا فرق بين أن يوجد به ذلك وأن لا (قوله لأن الظاهر أن موته بسبب القتال) أي كما جزم به الشيخان فإن قيل ينبغي أن يخرج ذلك على قولي الأصل والغالب إذاً الأصل عدم الشهادة والغالب أن من يموت بالمعترك أنه مات بسبب من أسباب القتال أوجب بأن السبب الظاهر يعمل به ويترك العمل كما مر في مسألة الظلمة من أنا إذا رأينا ظبية تبول في الماء ورأيناها متغيراً فالحكم بنجاسة الماء مع أن الأصل طهارة الماء معني ونهاية (قوله بخلاف ما لو مات بغير سببه) أي القتال اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاثة قيود الموت حال القتال وكونه بقتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر الشارح هذا هنا في قوله ويجب أن يزال الخ محتز هذه القيود غير أن فيه فروعا لا يخفى عليك استخراجه (قوله أو جرح فيه) أي في القتال (قوله ومات به) أي بسبب الجرح (قوله وبقى فيه بعد انقضائه) أي القتال سواء أ طال الزمان أم قصر (قوله حياة مستقرة) أي بخلاف ما إذا انقضى القتال وحركة المجروح فيه حركة مذبح فانه شهيد قطعاً قبل الحياة المستقرة هي حركة اختيارية يجوز أن يبقى معها يوماً أو يومين ثم يموت فالشيخ رحمه الله المعتبر أنها حركة اختيارية توجد فيه عند انقضاء القتال سواء قطع بموته بعد يوم أو يومين أم لا تأمل (قوله فانه ليس له) أي لمن مات بغير سبب القتال الخ (قوله حكم الشهيد فيما ذكر) أي في الغسل والصلاة وإن كان له في الآخرة ثواب الشهيد فهو من شهداء الآخرة أما الأول فلأن الأصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفنا فيما إذا مات بسبب من أسباب القتال ترغيباً للناس فيه فبقى ما عداه على الأصل هذا هو المذهب وقيل أنه شهيد لأنه مات في معركة الكفار وأما الثاني فلأنه عاش بعد انقضاء الحرب فاشبهه موته بسبب آخر

في قتال الكفار) أو كافر واحد ولم يبق فيه حياة مستقرة (بسببه) ولو برمح دابة لنا أولهم أو سلاحه أو سلاح مسلم آخر أو تردى بوهدة أو حبل أو جهل مآماً به وإن لم يكن به أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال بخلاف ما لو مات بغير سببه أو جرح فيه ومات به وبقى فيه بعد انقضاء حياة مستقرة فانه ليس له حكم الشهيد فيما ذكر

(قوله أو كافر) قال في شرح العباب أي محكوم بكفره ولو غير مكلف فيما يظهر انتهى وفي شرح المنهج ويعتبر في قتال الكفار كونه مباحاً وهو ظاهر انتهى (قوله ولم يبق فيه حياة مستقرة) أمانت بقى فيه حياة مستقرة فانه ليس له حكم الشهيد أي في الأظهر وأمانت حركته حركة مذبح عند انقضاء قتال الكفار شهيد جزماً ومن هو متوقع الحياة حينئذ بغير شهيد جزماً وقد علم حكمه من قوله ولم يبق فيه حياة مستقرة والثانية علمت من باب أولى من قوله وإن قطع بموته بعد



( قوله آله الحرب ) قال في النهاية كدرع وكذا كل ما لا يعتاد لسه لليت غالباً كخف وفروة وجبة مخشوة كسائر الموتى نعم يظهر ان محله حيث كان مملوكاً له ورضى به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزعه والى قوله نعم يظهر الخ في الامداد ونحو جميع ذلك في التعفة ( قوله في ثيابه ) علم مما تقرر عدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى وفارق الغسل بابقاء أثر الشهادة على البدن والصلاة عليه لا كرامه والاشعار باستغنائه عن الدعاء انتهى نهاية وفي الامداد يجوز نزعهما وتكفينه في غيرهما وان كان عليهما أثر الشهادة ثم ذكر الفارق السابق عن النهاية قال ويتم عليهما ان لم تكفه ندبا ان سترت العورة ووجوه بالان لم تستر وسبقه اليه شيخ الاسلام في شرح منجه وهو مبني على ما سبق عنه ما في التكفين من ان الواجب ستر العورة وأما عند الجبال الرملية فجميع البدن ولذلك قال في النهاية فان لم يكن ثوبه سابقاً أى ساتراً لجميع بدنه ثم وجوه ببناء على ان ماسوى العورة حق لليت لا يسقط باسقاطه انتهى وفي التعفة وغيرها والوجه انه لا يجاب أحد الورثة لثمنها لان لاقت لمصلحته قال ابن قاسم بخلاف جميع الورثة بدليل قوله ندبائهم قال بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعهما وتكفينه في اللاتق مر وفي الامداد أما حرير لسه لضرورة القتال أو مخيط لسه المحرم لذلك أو لحاجة وتفين في تكفينه فيه اسراف مع غيبة الوارث أو حجرة فلا يكفن فيه بل يترج كما يحسنه الأذرى ( قوله الملطخة بالدم ) في شرح المنهج وغيره وتبعه الشارح والجبال الرملية وغيره ما سوا في ذلك ثيابه الملطخة بالدم وغيرها لكن الملطخة أولى ذكره في المجموع فتقيد كثير بالمطخة بيان للاكل انتهى وفي الامداد ما نصه الميت اما شهيد أو غيره والشهيد اما شهيد الاخرة فقط وهو كل مقتول ظالماً أو مبيت بنحو بطن كالمستقى وغيره ٤٥٧

ويندب أن ينزع عنه ( أى عن الشهيد كما صرح به الماوردى وغيره قال ع ش ولو فرض انه بعد ازراء لا التفات اليه لورود الامر به ( قوله آله الحرب ) أى كدرع ومغفر ( قوله ونحوها ) أى آله الحرب مما لا يعتاد له غالباً كخف وفروة وجبة مخشوة كسائر الموتى قال في النهاية والوجه في ثوب القتال النزاع \* خف وجلد وفراودرع وفي أبى داود في قتلى أحد رضى الله عنهم الامر بنزع الحديد والجلود وردتهم بدمائهم وثيابهم قال في التعفة ويظهر ان محله أى الندب حيث كان ملكهم ورضى به ووارثه الرشيد والاوجب نزعه ومثله في النهاية ( قوله وان يكفن ) أى ويندب أن الخ فهو عطف على ان ينزع ( قوله في ثيابه الملطخة بالدم ) أى خبر أبى داود باسناد حسن عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم ما قال روى رجل بسهم في صدره أو حلقة فمات فادرج في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ثيابه التي مات فيها واعتد لسه غالباً وان لم تكن ملطخة بالدم لكن الملطخة به أولى كما ذكره في المجموع فالتقيد في كلام الشارح كغيره لبيان الاكل قال في النهاية وكفن الشهيد في ثيابه \* ملطحات قلت ذا أولى به

وعلم بكونها أولى انه لا يجب تكفينه فيها كسائر الموتى وفارق الغسل بابقاء أثر الشهادة على البدن والصلاة عليه باكرامه والاشعار باستغنائه عن دعاء الغير كما عرف ان لم تكن ثيابه سابقة تتم ندبا ان

أو غرق أو غربة وان عصى بركوبه البحر أو بغيره كما قاله الزركشى خلافاً لمن قيدهما بالاباحة أو طلق ولومن حمل زنا قياساً على ذلك ثم رأيت

ويندب أن ينزع عنه آله الحرب ونحوها وان يكفن في ثيابه الملطخة بالدم

استثنى الحامل زناها وفيه نظروا في فرق بينها وبين من ركب البحر لشرب الخمر ومن سافر آتياً وناشرة والذي يتجه أن يقال ان كان سبب الموت معصية كان

٥٨ - رمسى - لث

تسببت في القاء الحبل فانت أو ركب البحر فسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم تحصل الشهادة له عصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالمسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان قارنها معصية لانه لا تلازم بينهما أو عشق وقيد الزركشى بالعفة والكتمان لخبريه لكنه موقوف على ابن عباس ومن يتصور اباحتها شرعاً ويتعذر الوصول اليها والافشاق المرد معصية فكيف تحصل به ادرجة الشهادة وهو ظاهر في عشق اختياري أما لو فرض حصول عشق اضطرارى له فينبغي حصول الشهادة اذ لا معصية به حينئذ وأما شهيد الدنيا فقط فانه لا يغسل ولا يصلى عليه وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه وأما شهيدهما وهو من قتل كذلك لكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وحيث أطلق الشهيد عند الفقهاء انصرف لاحد الاخيرين تعظيماً لامر القتال وترغيباً فيه انتهى كلام الامداد بحروفه ونحو جميعه في النهاية للجبال الرملية لكنه أطلق في عشق المرد انه شهادة ولم يقيده بالاضطرارى وفي التعفة وميت عشقان بحمل نكاحها بشرط العفة والكم كافي الخبر ولا يبعد في عاشق غيرها اضطراراً انه شهيد أيضاً بل واختياراً اذا عفى وكم

( قوله بعد انفصاله ) قيد في الاختلاج فقط وقد رأيت في كلام كثيرين تقييده بصورة ظهور أمارات الحياة بتعويلا الاختلاج وأما هو المصباح فهو يفيد يقين الحياة وإن كان قبل تمام الانفصال بالنسبة لنحو الصلاة عليه لأنه أمارات ظهورها وكلام الشارح في هذا الكتاب بوجه حمل المصباح من أمارات الحياة وتقييده فيه بعد الانفصال هذا أوله كذا في بعض عباراتهم في ذلك لتعلم به صحة ما قلته في قول عبارة الفزالي في الوجيز أن اختلاج بعد الانفصال وتحرك في الصلاة عليه قولان الخ وكذلك عبر الرافعي في الشرح الصغير أيضا ثم قال ولو استعمل السقط أو بكي فقد يتيقن حياته فهو في الغسل والتكفين والصلاة عليه كالكبير انتهى وذكر التقي السبكي في شرح المنهاج ما يدل على يقين الحياة ثم قال لم يتيقن حياته باستعمال غيره فإن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج صلى عليه في الاظهر لظهور احتمال الحياة بسبب الامارة الدالة عليها إلى أن قال إذا لم يظهر للسقط بعد ظهوره أمارات تدل على الحياة فله حالان الخ نقله الزنكوني عن الرافعي أيضا وعبارة شيخ الاسلام في شرح الروض السقط إن استعمل أي صاح والمراد أن علمت حياته بمصباح أو غيره فكالكبير فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ليتيقن حياته وموته بعدها وكذا إن اختلاج وتحرك بعد انفصاله لظهور أمارات الحياة الخ إلى غير ذلك من ٤٥٨ عباراتهم المفيدة ذلك يقول الشارح في شرح الارشاد وأن علمت أمارات الحياة بمصباح

سرت العورة ووجوب أن لم تسترها على ما مر ولو أراد الوترية نزعها وتكفينه في غيرها جاز سواء كان عليها أثر شهادة أم لا بخلاف ما لو طلب بعض الوترية النزع وامتنع بعضهم أن الأوجه أن لا يجاب طالب النزع حيث لاقت به رعاية لمصلحة الميت نظير ما مر في الثلاثة فإن قلت أصل التكفين واجب بخلاف الشهيد بشيابه أوجب بأن الذي استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت وأنه عند النزاع يفعل به الأكل وهو هنا عدم النزع تأمل ( قوله ولا يصلى على السقط ) بثلاث السين والكسر أفصح من السقوط وأعلم أن السقط أحوالها أن لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء نعم بسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه وجب فيه ما سوى الصلاة أما هي فممتنعة فإن ظهر فيه أمارات الحياة فكالكبير وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

أو غيره أو ظهرت كان  
اختلاج بعد انفصاله غسل  
وصلى عليه وكفن ودفن  
كما رتبين حياته وموته  
بعده في الأول وظهور  
أمارته في الثاني انتهى

(ولا يصلى على السقط)  
أي يحرم الصلاة عليه (الا  
إذا ظهرت أمارات الحياة)  
بصباح أو غيره (كالاختلاج)  
بعد انفصاله

والسقط كالكبير في الوفاة \* إن ظهرت أمارات الحياة  
أو خفيت وخلقه قد ظهر \* فامنع صلاة وسواها اعتبر  
أو اختفى أيضا ففيه لم يجب \* شيء وستر ثم دفن قد ندب  
( قوله أي يحرم الصلاة عليه ) أي السقط بغيره إلا في لانه جاز ولا يجب غسله ( قوله إذا ظهرت  
أمارات الحياة ) أي علامتها ( قوله بصباح أو غيره كالاختلاج ) أي الاضطراب في المصباح واختلاج  
المضغ واضطرب قال ع ش ولودون أربعة أشهر إن فرض ( قوله بعد انفصاله ) هذا قيد في الاختلاج  
فقط وأما المصباح فهو يفيد يقين الحياة وإن كان قبل تمام الانفصال بالنسبة لنحو الصلاة عليه لأنه أمارات  
ظهورها وإن أوهمه كلام الشارح حيث جعل المصباح من أمارات الحياة وقيد به بعد الانفصال في  
الأمداد وإن علمت أمارات الحياة بمصباح أو غيره أو ظهرت كان اختلاج بعد انفصال الخ وأما لم يشبه هنا على أن  
المصباح يفيد يقين الحياة لأن الحكم لا يختلف على الراجح بظهور يقين الحياة أو أمارتها  
بعد التقييد به بعد الانفصال في صورة ظهور الامارة وإنما احتاج للفرق بينهما من تعرض

والعبارة للأمداد ظاهرة  
واضحة وقوله فيها بعد  
انفصاله قيد لقوله أو  
ظهرت الخ وكذلك يكون  
في هذا الكتاب فلا يراد  
وقد اعترضوا من قيده  
مسئلة علم الحياة وعبارة  
الأذري في شرح المنهاج

المسمى بقوت المحتاج مانعه وأعلم أن قضية كلام المصنف في مواضع أنه لو خرج بعض  
الجنين حيا وتحقق حياته ومات ولم ينفصل إن المذهب كن لم ينفصل منه شيء أصلا وهو يشترط به أن لا يصلى عليه والوجه الجزم  
بالصلاة انتهت عبارة الأذري وعبارة التحفة أن علمت حياته كان استعمل من أهل رفع صوته أو بكي بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم  
وليس في محله لأن هذا مستثنى من أنه إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا لو حزت رقبته حينئذ فيقتل حازه وفي الروضة  
وغيرها خرج رأسه وصاح فخره آخر قتل لأننا بقينا بالمصباح حياته وما عدا هذين فحكمه حكم المتصل انتهت وأما لم يشبه الشارح في هذا  
الكتاب على أن المصباح يفيد يقين الحياة لأن الحكم لا يختلف على الراجح بظهور يقين الحياة أو أمارتها بعد التقييد به بعد الانفصال  
في صورة ظهور الامارة وإنما احتاج للفرق بينهما من تعرض لذلك في قوله ليتيقن حياته  
الخ ووقع للشارح في شرح العباب أنه يرجع أنه لا بد من استعماله بعد الانفصال فهو مخالف للتحفة وغيره وعبارة الهانفي في حاشيته على  
التحفة في شرح العباب ولو انفصل بعضه واستعمل ثم وانفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال آخرون محققون بثبت له

لذكر



وأهل الأقرب ما لو لم ينفصل الباقى فلا يصلى عليه لان الجنين متى لم ينفصل كله يكون كما لو لم ينفصل منه شيء الا ان بعض المواضع وقول  
الاذرى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه انتهى على ما نقله الفاضل المحشى ثم قال ولا يخفى ان قضية الاول انه لا يثبت له حكم  
الحياة الا اذا كان الاستهلال أى مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنائه قبل انفصال شيء منه ثم مات أو انفصل عيانه  
لا يثبت له حكم الحياة فى هذه الحالة وفيه نظر ولعل الوجه الثبوت فليحذر رآتهى قوله ولعل الوجه الثبوت موافق لما مر عن النهاية  
والمغنى والله أعلم انتهت عبارة الهاتفي وقول الهاتفي موافق لما مر الخ ٤٥٩ ليس كما زعم لان الذى مر عنهما

ان السقط كما عرفه أئمة  
اللغة هو الذى لم يبلغ تمام  
أشهره فالنازل بعد تمام  
سته أشهر ليس بسقط  
فيجب فيه ما يجب في  
الكبير سواء أعطت حياته  
أم لا وتقبل في النهاية عن  
افتاء والده وخالف  
الشارح في ذلك تبعا

فيجب حينئذ غسله  
وتكفينه والصلاة عليه  
ودفنه لتيقن حياته أو  
ظهور أمارتها وضح اذا  
استهل الصبي ورث وصلى  
عليه

لشيخ شيخ الاسلام  
فاعتبر وجود الحياة بعد  
الانفصال وهل ذلك لكاه  
أو ولو لم يضمن فيه  
الخلاف والتفصيل  
السابق قال في التحفة  
افتاء بعضهم في مولود  
لتسعة لم يظهر فيه شيء من  
أمارات الحياة أنه يصلى  
عليه انما يأتي على  
الضعيف المقابل وذكري

لذكر الأقوال الضعيفة على أنه قد نبه على ذلك بقوله الآتى لتيقن حياته الخ وقد جرى الشارح تبعا  
لشيخه على اعتبار وجود أمارات الحياة بعد الانفصال قال في التحفة بعد كلام افتاء بعضهم في مولود تسعة  
لم يظهر فيه شيء من أمارات الحياة بأنه يصلى عليه انما يأتي على الضعيف وزعم ان النازل بعد تمام أشهره  
لا يسمى سقطا لا يجزى لانه بتسليمه يتعين حمله على أنه لا يسميه لغة اذ كلامهم هنا مخرج بأنه لا فرق في  
التفصيل الذى قالوه بين ذى التسعة وغيره ثم رأيت عبارة أئمة اللغة وهى السقط الذى يسقط من بطن أمه  
قبل تمامه وهى محتملة لان ريدوا قبل تمام خلقه بأن يكون قبل التصور أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام  
مدته وحينئذ يحتمل ان المراد بعبارة أقل مدة الحمل أو غالها أو أكثرها وحينئذ فلا دلالة في عبارتهم هذه بوجه  
ثم رأيت شيخنا أفنى بما ذكرته انتهى وأراد بالبعض السابق الشهاب الرملى واعتمده ولده كما فى النهاية  
فانظرها (قوله فيجب حينئذ) أى حين اظهرت أمارات الحياة فهو تفريع على الاستثناء المذكور فى المتن  
(قوله غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) أى السقط وهو كالكبير فى هذه الأمور حتى الصلاة اتفاقا فيما اذا  
تيقن حياته بنحو الصياح وعلى الاظهر فيما اظهرت أمارات حياته باختلاج فى المغنى ما ما يخصه والسقط ان  
علمت حياته ان استهل أو بكى فحكمه كالكبير لتيقن موته وان لم يستهل أو لم يكف فان ظهرت أمارات الحياة  
كاختلاج أو تحرك صلى عليه فى الاظهر لاحتمال الحياة بهذه القرينة الدالة عليها ولا احتياط والثانى لا لعدم  
تيقنها وقطع فى المجموع بالاول ويجب دفنه وقطعا وكذا غسله وقيل فيه القولان (قوله لتيقن حياته)  
أى السقط وموته تعليل للوجوب وذلك فيما اذا صاح أو بكى (قوله أو ظهر أمارتها) أى الحياة فيما اذا اختلج  
أو تحرك وانما جعل نحو الصياح مفيدا للعلم والاختلاج من قبيل الامارة المفيدة للظن لان الاول أقوى ولذا  
وقع الخلاف فى الثانى دون الاول كما تقرر ولم يقيد بكونه بعد الانفصال ومن قيده فليس فى محله كما فى  
التحفة قال لان هذا مستثنى من انه اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا جرحه حينئذ فيقتل  
حازه وفى الروضة وغيرها خرج وأسر وصاح فخره آخر قتل لان تبينا بالصياح حياته وما عدا هذين فحكمه  
فيه حكم المتصل انتهى وقضية ذلك انه لو مات بعد الصياح ثم قطع بعضه ونزل دون باقيه تجري فى النازل  
ما ذكره فيما لو وجد عضو مسلم صلى عليه وهو مامل اليه سم قال ويدخل فيما عداهما ما لو طلقها بعد انفصال  
بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة فليتأمل وليراجع (قوله وضح) الخ تعليل ثان للوجوب وانما أخره  
لماسيأتى (قوله اذا استهل الصبي) من الاستهلال قال فى المصباح اهل المولود اهلا لا يخرج صار خابا للبناء  
للفاعل واستهل بالبناء للمفعول عند قوم وللفاعل عند قوم كذلك (قوله ورث وصلى عليه) أى الصبي المستهل  
وما ذكر من صحة هذا الحديث تنبع فيه الحاكما كما أباعد الله فانه قال فيه انه على شرط الشيخين وقد ضعفه النووي

شرح العباب انه يحرم الصلاة عليه اذا لم تظهر فيه امارات الحياة وان بلغ غالب مدة الحمل أو أكثره وكلام ابن قاسم انما هو كما علمته فيما اذا علمت ثم  
مات سواء بلغ ستة أشهر أم لا فهى مسألة أخرى وانظر فى هذا النازل بعد ستة أشهر ولم تظهر فيه امارات الحياة فالرملى واتباعه يقولون بوجوب  
الصلاة عليه والشارح يقول بغيرتها عليه فكيف يكون الحال فى ذلك (قوله وضح الخ) قال فى التحفة على كلام فيه وذكري شيخ الاسلام فى شرح  
البهجة الكبير انه رواه الحاكما وقال انه على شرط الشيخين قال لكن ضعفه النووي فى المجموع انتهى والامر كذلك لان فى اسناده اسمعيل  
المكي عن أبي الزبير وهو ضعيف وقد جزم الثماني وغيره بأن الموقوف أصبح وقال الدارقطني فى العلى لا يصح رده ورواها ابن ماجه من طريق

واعترض قول الحاكم أنه على شرط الشيخين بأن أبا الزبير ليس من شرط البخاري وقد عنعن فهو علة هذا الخبران كان محفوظا عن سفيان والحديث له طرق فلعل من صححه نظرا إلى تعدد طرقه (قوله حد نفخ الروح فيه) أي أن ظهرت خلقه آدمي فيه كما فيه بذلك شيخ الإسلام والخطيب والشارح والجمال الرملي

(وبغسل) وبكفن وبدفن وجوبا (أن بلغ أربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما حد نفخ الروح فيه ولم يظهر فيه أمارات حياة ولا تحجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل

وغيرهم وبعبارة شرح المنهج لشيخ الإسلام وإن لم يظهر خلقه بسن ستره بخرقه ودفنه ثم قال والعبرة بما ذكر بظهور خلق آدمي وعدم ظهوره فتعبر الأصل ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على لغالب من ظهور خلق آدمي عندها وعبر بعضهم بزمان إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها إن تقاربت فالعبرة بما

في المجموع والامر كذلك لأن في سنده اسماعيل المكي عن أبي الزبير وهو ضعيف وقد جزم النسائي وغيره بأن الموقوف أصح وقال الدارقطني في العلل لا يصح رفعه ورواه ابن ماجه من طريق الربيع بن بدر وهو ضعيف أيضا ورواه ابن أبي شيبة من طريق أشعث بن سوار عن أبي الزبير موقوفا وبالجملة فقول الحاكم أنه على شرط الشيخين معترض بأن أبا الزبير ليس من شرط البخاري وقد عنعن هذا الخبران كان محفوظا عن سفيان نعم لا حديث طرق فلعل من صححه نظرا إلى تعدد طرقه ولذا قال في التحفة للخبر الصحيح على كلام فيه الخ واستدل شيخ الإسلام في الاسنى وشرح المنهج بخبر الطقل يصلى عليه قال فيهما رواه الترمذي وحسنه (قوله وبغسل ويكفن ويدفن وجوبا) أي بخلاف الصلاة فانها لا تحجوز كإسائي في كلام الشارح فضلا عن الوجوب (قوله أن بلغ أربعة أشهر) أي أو أكثر منها كما صرحوا به في قولهم فإن بلغ أربعة فصاعدا ولم تظهر أمارات الحياة فيه حرمت الصلاة عليه تحفه (قوله أي مائة وعشرين يوما) أي فالمراد بالاشهر هنا العددي لا الهلالي على أن العبرة هنا ظهور خلق آدمي فيه في الاسنى ما ينطبق به ما ذكر من الأربعة أشهر وما دونها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمي عندها والافال عبرة انما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما يفيد كلام الأصل وعبر عنه بعضهم بزمان إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما قلنا انتهى ومثله في التحفة وغيرها (قوله حد نفخ الروح فيه) أي وهو حد الخ فهو خبر مبتدأ محذوف وذلك لخبر الصحيحين أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل ذلك ثم يثمر الملك فيكتب رزقه وأجله وأثره وشق أوسعده ثم ينفخ فيه الروح وكانهم أخذوا تعقب نفخ الروح للاربعينيات السابقة من سياق الخبر والافال لا يقتضي التعقيب قال في التحفة من غير هذا الموضع وقدم على خبر مسلم الذي فيه إذا مر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها لانه أي الحديث الأول أصح وجمع ابن الاستاذ بأن بعثه في الاربعين الثانية للتصوير وبعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقط قيل وهو حسن لكن يلزم عليه أن لا دلالة في الخبر انتهى وبجواب أن ابتداء التصوير من أوائل الاربعين الثانية ثم يستمر بظهور شيئا فشيئا إلى تمام الثالثة فينفذ برسل الملك انما هو وللنفخ أو الامر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالاكتر لانه المتيقن وحينئذ لا دلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رأيت الرافعي وآخرين صرحوا بأن الولد يتصور في ثمانين وجعل على مبادئ التصوير ولا ينفي ما ذكرته لان الثمانين مبادئ ظهوره وتشككه والأربعة أشهر تمام كماله وابتداء الاربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخ قالوا يختلفون في التسبب لاسقاط ما لم يصل حد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي يتجه وفاقا لابن العباد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جدام لم ينهأ للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذته في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات الخ فتنبه (قوله ولا تحجوز الصلاة عليه) أي على السقط المذكور وهذا هو الاظهر قال في التحفة لفهوم الخبر أي السابق آتفاو بلوغ أو أن النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة أي الكاملة وكذا النمو لا يستلزمها بدليل ما قبل الأربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل النمو للتسعة مع تخلف نفخ الروح فيه لا مرأه الله تعالى انتهى ولك أن تقول سامنا النفخ فيه هو لا يكتفي بوجوده قبل خروجه وإذا قال جمع بأن استهلاله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين أن الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بها منه فتأمل (قوله لأن نحو الغسل) أي من التكفين والدفن لتعليل لعدم جواز الصلاة بأبداء فرق

بينها وبينه عبارة غير له عدم ظهور رحياته وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بابا منها ( قوله أوسع بابا منها )  
 أي من الصلاة ولأنه لم يثبت له حكم الأحياء في الأرض فكذلك في الصلاة عليه ( قوله أذا الذي يفعل به ما ذكر  
 الصلاة ) أي جواز في الغسل ووجوب في التكفين والدفن وإيضاحه أنه محرم الصلاة على الكافر  
 مطلقا لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا على الكافر لا يجوز الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى إن  
 الله لا يغفر أن يشرك به ولا يجيب غسله على أحد لأنه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها لكنه جائز إذا لم يمنع  
 ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر عليا رضي الله عنه فغسل والده وكفنه وراه أبو داود والنسائي والبيهقي وضعفه  
 ويجب تكفين الذي ودفنه في الأصح من بيت المال فإن فقد فعل على المسلمين هذا إذا لم يكن له مال ولا من  
 تلزمه مؤنته وذلك وفاء بدمته كإجبار طعمه وكسوته حيا حينئذ أما إذا كان له مال فهو في تركته أو من تلزمه  
 مؤنته فعليه ومثل الذي في ذلك المعاهد والمؤمن خلافا لما يوهمه كلامه وخرج بهم الحر بن أبي العزبة فلا يجب  
 تكفينهما قطعا ولا دفعهما على الأصح بل يجوز إغراء الكلاب عليهما إذا حرمة لهما بالكلية وقد ثبت الأمر  
 بالقاء قتلى بدر في القليب بهيئتهم نعم الأولى دفعهم ماله لا تأذي الناس برائحتهم مائة ممل ( قوله أما إذا لم يبلغ  
 الأربعة ) أي الأربعة الأشهر فهو مقابل لقول المتن أن يبلغ الخ ( قوله فلا يجب فيه ) أي في السقط الذي لم يبلغ  
 أربع أشهر لكن مر أن العبرة بعدم ظهور خلق الأذى هنا كتم وانما لم يبين ما به الاعتبار نظر الغالب  
 من ظهور الخلق عند الأربعة وعدمه قبلها فلا تغفل ( قوله شيء من ذلك ) أي من الغسل والتكفين والدفن  
 ومن باب أولى الصلاة بل لا يجوز كما مر نفا ( قوله لكن يندب أن يوارى بخرقة ) أي يسترا السقط المذكور  
 بها قال في المصباح وواراه وواراة ستره ( قوله وإن يدفن ) أي ولا يندب غيرهما ومثل هذا السقط  
 العلقه والمضغة في الدفن لافي الستر المذكور وقد فنن ندبا من غير ستر كما في فتح الجواد وغيره ( تنبيه )  
 لو اختلط من يصلى عليه بغيره ولم يتميز كسليم بكافر وغير شهيد بشهيد وسقط لم يصل عليه بسقط يصلى  
 عليه وجب تجهيز كل بتطهيره وتكفينه والصلاة عليه لأنه لا تنحصر في الأتيان بالواجب إلا بذلك كذا قالوه  
 وعورض بأن هذا تردد بين واجب نظر الاختلال في الفريق الأول وحرام نظر الاحتمال في الفريق الثاني  
 فليقدم الحرام على القاعدة ورده في التحفة بأنه لا يكون حراما إلا مع العلم بعينه وأما مع الجهل به فلا على أن  
 ذلك لا ترد في الصلاة أصلا لأنه يخصها بالمسلم غير نحو الشهيد في نية ولا في غسل الكافر لا باحتسائه ويصلى  
 على الجميع صلاة واحدة وهو أفضل وليس هنا صلاة على كافر وشهيد حقيقة والنية جازمة ويجوز أن  
 يصلى على واحد أو أحدهما من يصلى عليه في الكيفيتين ويغتر التردد في النية في الصورة الثانية  
 للضرورة لا يقال أي ضرورة اليها مع إمكان الأولى لأننا نقول قد نشق بتأخير من غسل إلى فراغ الباقي بل  
 قد يتعين الثانية إن أدى التأخير إلى تغيير كما أن الأولى تتعين لو تم غسل الجميع وكان الأفراد يؤدي إلى تغيير  
 المتأخر ويقال في المثل الأول اللهم اغفر للمسلم منهم في الكيفية الأولى أو يقول فيه اللهم اغفر له إن كان  
 مساهما في الصورة الثانية قال في التحفة ولا يقول في اختلاط نحو الشهيد بغيره اللهم اغفر له إن كان غير  
 شهيد بل يطلق أي كاتبه عليه البلقيني إذا لم يمنع من الدعاء للشهيد فيكون تأكيده في حقه والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

أوسع بابا منها أذا الذي  
 يفعل به ما ذكر الصلاة  
 أما إذا لم يبلغ الأربعة فلا  
 يجب فيه شيء من ذلك  
 لكن يندب أن يوارى  
 بخرقة وأن يدفن  
 فصل في الدفن

فصل في الدفن

### فصل في الدفن

أي لا يبت يقال دفنت الشيء دفنا من باب ضرب أخفيتها تحت أطباق التراب فهو دفن ومسدفون والدفن  
 بالمقبرة أفضل لكثرة الدعاء له بتكرير الأثرين والممارين ودفنه صلى الله عليه وسلم بحجرة عائشة رضي الله  
 عنهم الآن من خواص الأنبياء أنهم يدفنون حيث يموتون وافتاء الفقهاء بكراهة الدفن بالبيت ضعيف وبحث  
 الأثر في ندب غير المقبرة لنحو شبهة بأرضها أو ملحوحة أو نداوة أو لنحو مبتدعة أو فسقة فسقا ظاهرا بها وندب

دفن الشهيد عليه أي ولو بقرب مكة ونحوها مما يأتي لأن قتلى أحد قتلوا المدينة فأمر صلى الله عليه وسلم  
بردهم لمضاجعهم فردوا إليها صحبه الترمذي ويحرم نقل الميت قبل أن يدفن من بلد موته إلى بلد آخر  
ليدفن وإن لم يتغير لمافي من تأخير دفنه ومن التعريض لجنك حرمة قال الاسنوي والتعبير بالبلد لا يمكن  
الاخذ بظاهره بل الصحرَاء كذلك فيئذ ينظم منها مع البلد أربع مسائل وقال جمع منهم بغوى لا يحرم  
النقل المذكور بل مكر وهو فقط اذ ليس له دليل على التحريم إلا أن يكون بقرب حرم مكة والمدينة أو بيت  
المقدس فلا يحرم ولا يكره بل يندب لفصلها قال المحب الطبري لا يبعد أن تلحق القرية التي فيها صالحون  
بالأماكن الثلاثة قال جمع منهم الركني وعليه فيكون أولى من دفنه مع أقاربه في بلدته أي لأن ارتفاعه  
بالصالحين أقوى منه بأقاربه ثم محل عدم الحرمة حيث لم يخش تغيره وبعد غسله وتكفينه والصلاة عليه  
والاحرم لأن الفرض تعلق باهل محل موته ولا يسقط حل النقل وسيأتي النقل بعد الدفن (قوله ويجب  
تقديم الصلاة عليه) أي على الدفن فإن دفن قبلها ثم كل من علم به ولم يعذر ولكن تسقط بالصلاة على القبر  
لأنه لا ينش للصلاة عليه كما يؤخذ من قولهم وتصح بعد الدفن قال السيد عمر البصري وهل يسقط بفعلها  
على القبر الاثم الظاهر نعم قال الشرواني والظاهر أن الساقط على مسالك الشارح في نظائره سقوط دوام  
الاثم لأصله (قوله وأقل الدفن حفرة) الخ يعني أن أقل ما يحصل به الواجب منه في دفن الميت حفرة الخ  
بضم الحاء المهملة وسكون الفاء ما يحفر في الأرض والجمع حفر كغرفة وغرف والحفيرة مثلهما والجمع  
حفار (قوله تكتم رائحته) أي تمنع بعد طهاطها ورائحة الميت والمراد كما قاله الشوبري منعها عن عند القبر  
بحيث لا ينادى بها تأذيا لا يمتثل عادة لأن ملحظ اشتراط منع القبر لها دفع الأذى والاذى انما يتحقق بما  
ذكر من أن تظهر منه رائحة تؤذي من قرب منه عرفا يذاء لا يصبر عليه عادة فليأمل (قوله ونحرسه عن  
السباع) أي تحفظ الميت عن نبش السباع وأكلها إياه قال في المصباح حرسه يحرسه من باب قتل حفظه  
وما ذكره المصنف بيان لضابط الدفن الشرعي واستفاد منه كما قاله ع ش أنه لا بد من منع الرائحة والسباع  
وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا بدخوله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تكن له رائحة  
أصلا كان جف وسيأتي عن سم ما وافقه (قوله لأن حكمة الدفن) تعليل لاشتراط الأمرين كتم الرائحة  
والحراسة عن السباع قال البرماوي واختلف في أول من سن الدفن فقيل الغراب لما قتل قابيل أخاه هابيل  
وقيل بنو إسرائيل وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته فأقبره أي جعل له قبرا يوارى فيه إكرامه ولم يجعل  
مما يلي على وجه الأرض تأكله الطيور والوحوش (قوله صونه عن انتهاك جسمه) أي الميت بأكل  
السباع إياه فهذا راجع لقوله ونحرسه عن السباع (قوله وانتشار رائحته) أي وصونه عن انتشارها فهو  
عطف على انتهاك وهذا راجع لقوله تكتم رائحته وهذا يفيد كما قاله سم أنه لا يكفي ما يمنع انتشار الريح وإن  
لم يتأذى أحد لأن فيه انتهاك حرمة (قوله المستلزم للتأذى بها) أي تأذى الناس بالرائحة (قوله واستتدار  
جيفته) أي الميت قال في المصباح الجيفة الميتة إذا أذنت والجمع جيف مثل سدره وسدر سميت بذلك لتغير  
ما في جوفها (قوله فاشترطت حفرة تمنعها) أي الرائحة والسباع أو انتهاك جسمه وانتشار الرائحة والمائل  
واحد فقد قال الرافعي والفرض من ذكرهما أن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن أي بيان ما أراد الشارع  
من الدفن والأفيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما انتهى وظاهر أنهما غير متلازمين كالفاسق التي  
لا تكتم الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها كما سيأتي على الأثر وكان اعتادت سباع ذلك المحل الحفر  
عن الموتى قال في التحفة فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كما وظاهر أن لم يمنعها البناء  
كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي أي فهو مستثنى من قولهم بكرة الدفن فيه  
للضرورة وعبارته فيه أو بها تسباع تحفر أرضها وإن أحكمت أو تهرى بحيث لا يضبطه إلا التابوت  
فلا يكره للصلاة بل لا يبعد وجوبه في مسألة السباع إن غلب وجودها ومسئلة التهرى الخ ملخصا

ويجب تقديم الصلاة عليه  
(وأقل الدفن حفرة تكتم  
رائحته ونحرسه من السباع)  
لأن حكمة الدفن صونه  
عن انتهاك جسمه وانتشار  
رائحته المستلزم للتأذى بها  
واستتدار جيفته  
فاشترطت حفرة تمنعها

(قوله ويجب تقديم  
الصلاة عليه) أي الدفن  
قال في التحفة فان دفن  
قبلها ثم كل من علم به ولم  
يعذر وتسقط بالصلاة على  
القبر زاد في النهاية لأنه  
لا ينش للصلاة عليه كما  
يؤخذ من قوله وتصح  
بعده أي بعد الدفن (قوله  
لأنها لا تكتم الرائحة) قال في  
التحفة قطع ابن الصلاح  
والسبكي وغيرهما بحرمة  
الدفن فيها مع ما فيها من  
اختلاط الرجال بالنساء  
وادخال ميت قبل بلاء  
الأول



(قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط منع تبنك (قوله لم تكف الفساق) أي فأنها بيوت في الارض وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بجرمة الدفن فيها مع ما فيها من اختلاط الرجال بالنساء وادخال ميت على ميت قبل بلاء الاول ومنعهما السبع واضح وعندهم للرأحة مشاهدة فقول الرافعي المذكور آتفايتعين حملها على أن التلازم بينهما باعتبار الغالب بالنظر اليه الجواب ما ذكره أولاً والنظر الى عدمه الجواب ما ذكره ثانياً جزم شارح الاول فيه تساهل بحجة فليتأمل (قوله لأنها) أي الفساق تمليل لعدم كفايتها في الدفن (قوله لاتكنم الراحة) أي ولأنها ليست على هيئة الدفن المعمود شرعاً بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الارض فهي لاتتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهي لاتكنى في الدفن ويؤخذ من التعليل الثاني أنها لاتكنى وان فرض منعها الراحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الارض قبل بنائها وأولى منها بعدم الاكتفاء مالو كانت مبنية على وجه الارض نعم قال في النهاية معلوم أن ضابط الدفن الشرعي ما مر فان منع ذلك كفي والافلاسواء كانت فسقية أو غيرها قال ع ش أي حيث قيل يجوز الدفن فيها فليتأمل (قوله وخرج بالحفرة) أي المذكور في المتن (قوله مالو وضع) أي الميت (قوله على وجه الارض وبني عليه ما يمنعها) أي الراحة والسباع بأن وضع عليه أحجار كثيرة أو تراب أو نحو ذلك مما يكتنم راحته ويحرسه عن السباع (قوله فانه لا يكتن) أي لانه ليس بدفن قال ع ش وفي حكمه حفرة لاتمنع ما مر اذا وضع فيها ثم بني عليه ما يمنع ذلك فلا يكتن هذا كله وانظره مع قول سم الحفرة المذكور في المتن صادقة مع بنائها حيث منع ما ذكر كفت فالفساق ان كانت بناء في حفرة كفت ان منع ما ذكر والا فلا خلافا لاطلاق ما مر (قوله الا ان تعذر الحفر) أي فان ذلك يكتن في الدفن للضرورة (قوله كمالومات بسفينة) الخ تنظير في كفاية غير الحفر الذي تضمنه الاستثناء المذكور قال ع ش أو كانت أي الارض خوارقاً أو ينبع فيها ما يفسد الميت وأكفانه (قوله والساحل بعيد أو به مانع) أي بخلاف ما اذا كان الساحل قريباً ولا مانع هناك فيؤخره وجو باليه الدفن وعبارة الاسنى مع المتن لومات في سفينة وأمكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لزهمم التأخير ليدفنوه فيه الخ (قوله فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه) أي على الميت اتفاقاً في الاسنى عن الروضة واذا أقبوه بين لوحين أو في البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف (قوله ثم يجعل بين لوحين) ثلاثاً ينتفخ (قوله ثم يلقى في البحر) أي لينبذه البحر الى الساحل وان كان أهله كفار الاحتمال أن يحمله مسلم فيدفنه نهاية (قوله ويجوز أن يثقل) أي بنحو حد يدعي أنه لو لم يجعل بين لوحين بل ثقل بشئ ثقل لم يأثموا به وأشعر تعبيرهم بالجواز هنا أن الاولى أولى (قوله لينزل الى القرار) أي وان كان أهل البر مسلمين ويؤخذ مما تقرر أنه لا يجوز للقائه في البحر بلا جعله بين اللوحين وبلا ثقل فأداه ع ش (قوله وأكمله) أي الدفن (قوله قبر واسع) أي وعميق فالاول الزيادة في الطول والعرض والثاني الزيادة في النزول وهو بالغين المهمة قال تعالى من كل فج عميق وحكى ابن مكي أنه يقال عميق بالغين المعجمة وانه قرئ به شاذ قال ع ش وينبغي أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزل القبر ومن يدفنه لأزيد من ذلك لان فيه تحجير اعلی الناس (قوله لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك) أي بالتوسعة والتعميق أيضاً فقلد قال صلى الله عليه وسلم في قتي أحد احفر واواسعوا واعمقوا رواه الترمذي وقال حسن صحيح قال سم فان قلت ما حكمه التوسيع والتعميق قلت يجوز أن يقال التوسيع مع أن فيه إكراماً للميت فان في انزال الشخص في المكان الواسع إكراماً له وفي انزاله في المكان الضيق نوع إهانة له أرفق بالميت وعن ينزله القبر لانه اذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل اذا تعدد الحاجة وأمن من انصدام الميت بجدران حال انزاله ونحو ذلك والغرض كنم الراحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت هلا طلب زيادة على قائمة وبسطة قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لانه يسهل من تناوله بسهولة بمن على شفر القبر بخلافه

ومن ثم لم تكف الفساق وان منعت الوحش لاتكنم الراحة وخرج بالحفرة مالو وضع على وجه الارض وبني عليه ما يمنعها فانه لا يكتن الا ان تعذر الحفر كمالومات بسفينة والساحل بعيد أو به مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البحر ويجوز أن يثقل لينزل الى القرار (وأكمله) قبر واسع لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك

(قوله والساحل بعيد) قال في الامداد والنهاية أما اذا أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه انتهى (قوله لما صح من أمره الخ) أي في قتي أحد بقوله احفر واواسعوا واعمقوا

(قوله وبسطة) بأن يقوم فيه ويبسط يده مرتفعة (قوله وهى ثلاثة أذرع ونصف الخ) قال فى التحفة صحح الرافعى أن ذلك ثلاثة أذرع ونصف والمصنف أنه أربعة ونصف ولا تعارض إذا الأول فى ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة والثانى فى ذراع اليد انتهى فقوله هنا وهى ثلاثة الخ إشارة إلى الجمع المذكور بين ٤٦٤

مع الزيادة فليتأمل (قوله وضابط ارتفاعه الاكل) أى وهو المعبر عنهم بالتعميق (قوله قائمة وبسطة) أى لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وصى بذلك ولم ينكر عليه أحد ولأنه أبلغ فى المقصود من منع ظهور الرائحة والسبع قال فى القاموس قائمة الانسان وقمته وقومته وقومته وقوامه شطاطة أى طوله والجمع قامت وقم كعقب وهو قوم قال وبسط يده مدها أى منشورة (قوله أى قدرها من معتدل الخلقة) أى بدنا وبدان يقوم فى القبر ويبسط يديه مرفوعتين غير قابض لاصابعهما وليس المراد البسط إلى جهة الامام (قوله وذلك) أى القائمة والبسطة أى قدرهما (قوله أربعة أذرع ونصف) هذا ما صححه النووى خلافا للرافعى فى قوله انهما ثلاثة أذرع ونصف تبعنا للجامعى بينهما (قوله بذراع اليد) أى وهى شبران فيكون ذلك تسعة أشبار (قوله وهى) أى الاربع أذرع والنصف (قوله نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المعهود) أى فى العمل وهو ذراع وربيع بذراع اليد كما مر فى باب الطهارة وفى هذا إشارة إلى الجمع بين كلام الشيخين فكلام النووى محمول على ذراع اليد وكلام الرافعى على الذراع المعروف بذراع النجار فلا مخالفة بينهما ونظريه أن الزائد فى ذراع العمل ثلاثة أرباع ونصف ربيع وذلك لا يبلغ لأنه ناقص نصف ربيع وأجيب بأن مراد من غير بأربعة أذرع ونصف أنها على التقريب قال يضر نقص نصف ربيع فلا مخالفة على هذا وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا المراد بقوله هنا نحو ثلاثة أذرع فزاد لفظه نحو تأمل ثم يحفر ندبا للحد فى جانبه القبلى ما تلاحن الاستواء من أسفله ويوسع أو يشق فى وسطه وينى جانبه ولكن للحد أفضل فى الارض الصلبة ويوضع الميت عند رجل القبر ويسل من جهة رأسه برفق وينزله القبر أولا هم بالصلاة عليه ثم الزوج أحق من غيره ويدخله والقبر مستور للآراء كذا قال الألبان بالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم أسلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرابته وأخوانه وفارقه من محبى قبره وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وأنت خير منزل بل إن عاقبته فبذنبه وإن عفوت عنه فأنت أهل العفو أنت غنى عن عذابه وهو فقير إلى رحمتك اللهم أشكر حسنته وأغفر سيئته وأعذه من عذاب القبر واجمع له برحمتك الأمن من عذابك واكفه كل هول دون الجنة اللهم اخلفه فى تركته فى الغابرين وارفعه فى عليين وعد عليه بفضل رحمتك بأرحم الراحمين ويسن أن يوضع الميت على يمينه وأما التوجه إلى القبلة فواجب وأن يستدوجه إلى جداره وظهره يتحول لينة ويسد فتحة بجوانبه ثم يحشو كل من على شفير القبر ثلاث حشيات ويقول ندبا فى الأولى منها خلقناكم اللهم لقنه عند المسئلة حجة وفى الثانية وفيها نعيدكم اللهم افتح أبواب السماء لرحمة وفى الثالثة ومنها يخرجكم نارة أخرى اللهم خاف الارض عن جنبه ثم يدفن بالمساحى وأن لا يزداد فى القبر على ترابه وأن يرفع قدر شبر وتسطيعه أفضل من تسجيده وأن يرش القبر بالماء ويوضع عليه حصى وعند رأسه صخرة أو خشبة ويستحب أن يلقن الميت بعده لقوله تعالى وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ولخير الطبرانى بذلك وهو وإن كان ضعيفا لكن له شواهد تعضده بل قال بعضهم حديث لقنوا موتاكم لا اله الا الله دليل له لأن حقيقة الميت من مات وأما قبل الموت أى وهو ما جرى عليه الاصحاح فجواز وفى حاشية شيخنا عن البرماوى رحمه الله تلقين طويل يبلغ ينبغى الاعتناء به فاحفظه (قوله ويحرم نبشه أى القبر) أى بعد الدفن قال فى المصباح نبشته نبش من باب قتل استخرجته من الارض ونبشت الارض نبشا كشفها ومنه نبش الرجل القبر والفاعل نباش للبالغ (قوله قبل بلاء الميت) بفتح الباء

الميت) أى قبل بلاء جميع أجزائه الظاهرة عند أهل الخبرة بتلك الارض أما بعد بلاءه فينبش قال فى التحفة ولو اتفق الميت وصار ترابا جاز نبشه والدفن فيه بل يحرم عمارة وتسوية ترابه فى مسجلة لتحجيره على الناس قال بعضهم الا فى نحو صحابى ومشهور الولاية فلا يجوز وان

وضابط ارتفاعه الاكل (قائمة وبسطة) أى قدرهما من معتدل الخلقة وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليد وهى نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المعهود (ويحرم نبشه أى القبر قبل بلاء الميت)

اتفق ويؤيده تصريحهما بجواز الوصية بعمارة قبور الصالحين أى فى غير المسئلة على ما يأتى فى الوصية لما فيه من احياء الزايرة والتبرك انتهى وذكر نحوه فى النهاية وفى شرح العباب للشارح والمراد بعمارتها حفظها من الدراسة لا تجديد بنائها

مروى فى الاذرى الحاق شهيد المعركة بهؤلاء

مع انتهى كلام شرح العباب ويؤيده كلام التحفة فى الوصية وهو ونحوه على قبر نحو عالم فى غير مسئلة وتسوية قبرها ولو بها البناء ولو بغيرها للنهى عنه انتهى وقال ابن شعبة قضية ذلك أى استثناء نحو الصحابى أنه يجوز البناء عليه ولو فى المسئلة لأن الشارح أعماحرم البناء عليه لا يضييق على الغير ويحجر المكان بعد اتفاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مرق قوله أى الشارح فى غير المسئلة فيه نظرنم ينبغى أن يتقيد جواز البناء بأن يكون فيما يمنع النبش فيه انتهى كلام ابن قاسم

(قوله لادخال ميت آخر) قال في التحفة وأخذ من تحريره النش الإمام ذكر انه لو نبش قبر ميت بمسبلة ودفن عليه آخر قبل بلائه ثم طممه لم يجز النش لاجراج الثاني لان فيه حينئذ حكمة الميتين معا انتهى (قوله أولغير القبلة) قال في النهاية ونحوها التحفة وان كانت رجلاه اليها فيما يظهر خلافا للتولى فينبش حتما لم يتغير ويوجه القبلة

٤٦٥

الاياب للشارح بخالفه حيث قال كان كان وجهه للقبلة لا ينبش سواء كان على عينيه أو على يساره وحيث كان ظهره لها نبش مطلقا وكذا ان استلقى رأسه اليها لان هذه الهيئة كالتى قبلها لم تعهد في استقبال الصلاة بخلاف ما لو استلقى رجلاه اليها لان هذه معهوده فيها

لادخال ميت آخر أو غير ذلك احتراماً لصاحبه (الا لضرورة) كان دفن بلا طهارة أو لغير القبلة أو في ثوب مغصوب أو أرض مقصورة أو سقط في القبر متمول

انتهى ما أردت نقله منه وفي الامداد للشارح قيده الاذرى في الاستلقاء بما اذا جعل عرض القبر مما يلي القبلة كالعادة واللم ينبش أخذاً من قول المتولى بسن جعل عرضه مما يليها فان جعل طوله اليها بحيث اذا وضع فيه الميت يكون رجلاه اليها فان فعل لضيق لم يكره والا كره انتهى وقضيته

مع المدفن المصباح يلى من باب تعب بلا بالكسر والقصر وبلاء بالفتح والميدو بلى الميت أفنته الارض والمراد كما في التحفة وغيره بلاء جميع أجزاء الميت الظاهرة عند أهل الخبرة بتلك الارض وخرج بالظاهرة عجب الذنب فانه عظم صغير جدا لا يحس أما بعد البلاء عندهم فلا يحرم نبشه بل يحرم عمارته وتسوية التراب عليه اذا كان في مقبرة مسبلة لا لا يمنع الناس من الدفن فيه لظنهم بذلك عدم البلاء قال الموفق بن حمزة المحمودى في مشكل الوسيط الان يكون المدفون محاييا أو من اشتهرت ولايته فلا يجوز نبشه عند الانعقاد قال ابن شهاب وقدي يؤيده ما ذكره الشيخان في الوصايا انه يجوز الوصية بعمارة قبور الانبياء والصالحين لما فيه من احياء الزبارة والتبرك فان قضيت جواز عمارة قبور الصالحين مع حزمها هنا بأنه اذا بلى الميت لم تجز عمارة قبره وتسوية التراب عليه في المسبلة قال في الارمنى والمراد بعمارتها حفظها من الدراسة لا تجديد بنائها فليتأمل (قوله لادخال ميت آخر) أى في ذلك القبر وهو حرام أيضا قبل البلاء حيث لا ضرورة لما فيه من هتك حرمة الاول قال في المغنى واما اذا جعل في القبر في لحد آخر من غير ان يظهر من الميت الاول شئ كما يفعل الآن كثيرا فالظاهر عدم الحرمة ولم أر من ذكر ذلك ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمه وجوز بامام يحتج اليه أو بعده فحماه ودفن الا آخر فان ضاق بأن لم يمكن دفنه الا عليه فظاهر قوتهم بحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس يبعد لان الابداء هنا أشد (قوله لغير ذلك) أى كالنقل ولولونه ومكة ونحو بعضهم حوازه لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه غيره فقال بل هو قبل التغير واجب وفيهما نظر وعلى كل فلا حجة فيهما واه ابن حبان ان يوسف صلى الله على نبينا وعليه وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر الى حوار جده الخليل صلى الله عليه وسلم وان صح ان الناقل له موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لانه ليس من شرعنا ومجرد حكاية صلى الله عليه وسلم له لاتحمله من شرعه تحفه زاد في النهاية والاوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته (قوله احتراماً لصاحبه) أى القبر لتعليل للحرمة في النش هتك لحرمة قال سم على الرمل وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيها ان كان هناك هتك لحرمة من بها كان تظهر رائحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا ان لم يكن هناك هتك الحاجة كان لم يتيسر له مكان (قوله الا لضرورة) استثناء من حرمة النش قال في التحفة فيجب (قوله كان دفن بلا طهارة) أى وهو ممن يجب طهره كما هو ظاهر عميل للضرورة الى النش وأشار بالكاف الى عدم انحصارها فيما ذكره والمراد بالطهارة الغسل أو التيمم بشرطه ويفهم منه كما قاله ع ش انه اذا عم قبل الدفن لا يجوز زنبشه للغسل وان كان تيممه في الاصل لفقد الغسل أو لفقد الماء لم يحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر بل نقل في حواشى الروض عن الغزى يستثنى من دفن بلا غسل ولا تيمم لفقد الطهورين فانه لا ينبش للغسل هذا هو الظاهر انتهى وأقره (قوله أولغير القبلة) أى أو كان دفن لغير جهة القبلة وان كان رجلاه اليها كما في التحفة والنهاية خلافاً للتولى كما سيأتى نقله (قوله أو في ثوب مغصوب أو أرض مقصورة) أى وطلبه ما مالكم ما فينبش ليصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النش كما جزم به ابن الاستاذ وما اقتضاه قول التحفة ما لم يسامح المالك من وجوب النش فيما لو سكت عن الطلب ففيه نظر لان في اخراج الميت از راء والمساحة جارية بمثله فالأقرب كما قاله ع ش عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب نعتجه فيما اذا كان المالك محجوراً عليه ومن محتاط له فليتأمل (قوله أو سقط في القبر متمول) أى أو كان سقط الخ فهو عطف على دفن بلا الخ وان كان قليلا

٥٩ - ترمسى - لث

ان الكراهة للتنزيه وتعقبه الاذرى بأنه ينبغي تحريمه بلا ضرورة

لانه شمار اليهود فيؤدى الى انتهاك حرمة وسب صاحبه قال شيخنا وفي كون ما قاله موجبا للتحريم نظر انتهى (قوله أو سقط في القبر متمول) قال في الايادى وان قل خلافاً لمن نازع فيه فينبش ويرد وجوباً وان لم يطلبه مالكة الى أن قال في شرح العباب وفارق



أومن التركة قال في المغنى وقيد في المذهب بطلب مال كنه وهو الذي يظهر اعتماده قياسا على الكفن والفرق بأن الكفن ضروري لئلا يتجدي وأما قوله أي النوى في المجموع ولم يوافقوه عليه فقد ردوا في شرحه بأنهم لم يوافقوه عليه الخ (قوله ما لم يتغير) قال في التحفة بنتن أو تقطع على الوجه وذكر ما يفيد المغنى والنهاية وعبارتها ما لم يتغير أو يتقطع انتهت وفي شرح العباب للشارح قال الماوردي التفسير حصول الرائحة وهو المنصوص وقال أبو الطيب أنه التقطع انتهى

فيجب النيش في الأولين ما لم يتغير وفي الثالثة وإن تغير بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حر برفاته لا ينش لحصول الستر المقصود من الكفن وحرمة الحر برحى الله تعالى ولو ابتلع

ويجوز أن المراد بالتغير هنا وفي جميع المسائل التقطع ونحوه كالنتن الشديد انتهى وظاهر أن محله فيمن يجب غسله فتممه بشرطه بخلاف نحو الشهيد من لا يجب غسله (قوله إن تغير) وكذلك ما بعد الثالثة فلو قال بدلها فيماعد الأولين أو نحو هذه العبارة لكان أولى قال في التحفة وإن غرم الورثة مثله أو قيمته وان سامح المالك نعم أن لم يكن ثمة غير ذلك الثوب أو الأرض فلا لانه يؤخذ من مال كنه قهر قال ع ش ويعطى قيمته من تركه الميت إن كانت والا فتن منفق ان كان والا فتن بيت المال فياسير المسلمين ان لم يكن هو منهم قال في التحفة في مسألة وقوع المال ولومن التركة وان قل وتغير الميت ما لم يسامح مال كنه أيضا قال وفارق تقييدهم بنشه وشق خوفه لا يخرج ما يبلعه لغيره بالطلب أي كإسائتي بأن الهلك والأيذاء والعار في هذا أشد وأخف وأيضاً فكثر من ذوى المرآت يستبشع فيسامح به أكثر من غيره الخ ويرى عن المغنى اعتماد عدم النيش بالطلب المالك في مسألة وقوع المال فيه (قوله بخلاف ما لو دفن بلا كفن) أي في الأصح قال في المغنى والثاني ينش قياسا على الغسل بمجامع الوجوب (قوله أو في حرير) أي أو دفن في كفن حرير خلا للرافعي حيث قال والكفن الحرير كالمغصوب قال النووي وفيه نظر وينبغي القطع فيه بعدم النيش قال في المغنى وهذا هو المعتمد (قوله فانه لا ينش) أي يهرم بنشه لأجل التكفين في الأول أو لا بدال الحرير بغيره في الثاني (قوله لحصول الستر المقصود من الكفن) تعليل لعدم النيش في الأول يعني أن الغرض من التكفين الستر لئلا يتبين وقد حصل بالتراب قال في النهاية مع ما في بنشه من هتكه أي فلا اكتفاء بالتراب أولى من هتك حرمة النيش (قوله وحرمة الحرير برحى الله تعالى) أي فيتسامح فيه ما لا يتسامح في غيره فلا يقاس بالمغصوب لبناء حق الله تعالى على المسامحة قال في التحفة ودفنه في مسجده كنه في المغصوب فينبش ويخرج مطلقا على الوجه قال سم ضيق على المصلين أم لا قال ينبغي ونحوه أي المسجد كالمدرسة والباطل وينبغي أيضا أن يستثنى ما لو بنى مسجدا وعين جانباً منه لدفن نفسه فيه مثلاً واستثناءه عند قوله جعلته مسجداً مثلاً فليراجع (قوله ولو ابتلع) الخ أي الميت وهذا من أمثلة الضرورة إلى بنشه فلو قال وكان ابتلع الخ معطوفاً على كان دفن لكان أولى قال في المصباح بلعت الطعام بلعاً من باب تعب والماء والريق بلعاً يسكون اللام وبلعته

الميت ما لم يسامح مال كنه وتقييد المذهب بطلبه رده في شرحه بأنهم لم يوافقوه عليه الخ (قوله ما لم يتغير) قال في التحفة بنتن أو تقطع على الوجه وذكر ما يفيد المغنى والنهاية وعبارتها ما لم يتغير أو يتقطع انتهت وفي شرح العباب للشارح قال الماوردي التفسير حصول الرائحة وهو المنصوص وقال أبو الطيب أنه التقطع انتهى

فيجب النيش في الأولين ما لم يتغير وفي الثالثة وإن تغير بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حر برفاته لا ينش لحصول الستر المقصود من الكفن وحرمة الحر برحى الله تعالى ولو ابتلع

ويجوز أن المراد بالتغير هنا وفي جميع المسائل التقطع ونحوه كالنتن الشديد انتهى وظاهر أن محله فيمن يجب غسله فتممه بشرطه بخلاف نحو الشهيد من لا يجب غسله (قوله إن تغير) وكذلك ما بعد الثالثة فلو قال بدلها فيماعد الأولين أو نحو هذه العبارة لكان أولى قال في التحفة وإن غرم الورثة مثله أو قيمته وان سامح المالك نعم أن لم يكن ثمة غير ذلك الثوب أو الأرض فلا لانه يؤخذ من مال كنه قهر أو ليس الحرير كالمغصوب لبناء حق الله تعالى على المسامحة ودفنه في



المسجد فهو في مقصود فينبش ويخرج مطلقا على الوجه انتهى وفي شرح العباب وانما يجوز النش لاخراج الثوب ان ظن بقاء متقوما والاعتين القيمة وفي مستن العباب يندب للمالك المساحة ويكره له طلب نبشه انتهى وأقره عليه الشارح وذ ك ذلك في المغني والنهاية أيضا وفي النهاية أيضا فان لم يطلب المالك ذلك حرم النش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي ما لم يكن محجورا عليه أو ممن يحتاط له وهو ظاهر انتهى وذ ك نحوه الشارح في الامداد (قوله ما لا غيره) خرج به ماله قال في التحفة فلا ينبش لاخر اجه الابعد بلاته كما هو ظاهر انتهى أي ولو كان ابتلعه سفها في مرض الموت كما في

٤٦٧

وبلغته بلعاً من باب نفع وابتلعه وبالعلوم مجرى الطعام في الخلق وهو المرى ومشتق من البلع فالميم زائدة (قوله ما لا غيره) أي نخرج به ما لو ابتلع مال نفسه فلا ينبش قبره لاخر اجه لاستهلا كه له قبل موته الابعد بلاته وان ابتلعه سفها في مرض موته كما هو في الإيعاب عن اقتضاء اطلاقهم خلافا للأذري في قوله اذا ابتلع مال نفسه حينئذ فللغرماء الشق ما لم يغرم مثله الوارث أو غيره بدله على انه في موضع آخر نظري في ذلك وعبرة ع ش يؤخذ منه أي التعليل أنه لا يشق وان كان عليه دين لا هلاكه قبل تعلق الغرماء به (قوله وجب النش وشق جوفه) أي وأخرج منه المال ورد المالك قال في الامداد ولم يضمن مثله أو قيمته وارث أو غيره على ما نقله عن صاحب العدة لكن نقلا عن القاضي أبي الطيب انه لا ينبش بحال ويجب الغرم في تركته قال في المجموع والتقييد غريب والمشهور للاصحاب اطلاق الشق من غير تقييد ونظريه الزركشي بأن صاحب البحر حكى الاستثناء عن الاصحاب وقال لا خلاف فيه قال في حواشي الروض وجزم به ابن دقيق العيد قال الأذري وهو حسن مراعاة لليت وحفظ الحق المالك ويقوى الجزم به حيث لا غرض الا للمالك فقط زاد في الإيعاب وظاهر ان القيمة المقر وضه هنا الحيولة فلو شقه بعد غرمها أو بقي الى بلاه رده الى صاحبه وأخذ منه كما أفاده كلام الروياني واعتمد في فتح الجواد والتحفة وشيخ الاسلام عدم التقييد وعبارته في شرح المنهج نبش وشق جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه ولو ضمنه الورثة كما نقله في المجموع عن اطلاق الاصحاب راداه على ما في العدة من ان الورثة اذا ضمنوا لم يشق ويؤيده أي ما في المجموع ما اقتضاه كلامها من انه يشق حيث لا ضمان وله تركه وفي نقل الروياني عن الاصحاب ما يوافق ما فيها تجوز انتهى أي تساهل في النقل فالتحقيق فيه عنهم ما نقله النووي من الاطلاق ولو مع ضمان الورثة ووجه التأييد الذي ذكره أنه اذا شق جوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة لكن قد يقال انه لا تأييد فيه لان الضمان أقوى وأثبت من التركة بدليل انها معرضة للتلف بخلاف ما في الذمة الذي كان سببه الضمان ولعل لهذا اعتماد الرملي ما في العدة انه متى ضمنه أحد من الورثة أو غيره حرم النش وشق جوفه ويؤيده غرض صيانة الميت عن انتهاك حرمة فليتأمل (قوله ان طلب المالك) أي بخلاف ما اذا لم يطلبه فانه يحرم نبشه ومرعن التحفة الفرق بين التقييد بالطلب هنا وعدمه فيما اذا وقع مال فيه حيث لم يقيد به على معتمده بما حصله ان ما هنا فيه بشاعة بشق نحو جوفه فاحتيط بالطلب بخلافه ثم قال في الاسنى عن البغوى ولو كفته أحد الورثة من التركة وأسرف فعليه غرم حصة بقية الورثة فلو قال أخرجوا الميت وخذوه لم يلزمهم ذلك وليس لهم نبش الميت ان كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدة فلهم النش واخراج الزائد قال الأذري والظاهر ان المراد الزائد على الثلاث انتهى ومثله في النهاية والامداد (قوله وكذا يجب شق جوف من مات وفيه جنين) أي ولو من زنا كما هو ظاهر وكذا يجب النش بعد الدفن كذلك وعبرة التحفة أو دفنت وبيطنها جنين ترجى حياته ويجب

خلافا للأذري في قوله اذا ابتلع مال نفسه حينئذ فللغرماء الشق ما لم يغرم مثله الوارث أو غيره بدله ثم رأته في محل آخر نظري في ذلك انتهى وتقدم الفرق بين هذا وما سبق في وقوع ما لا غيره وجب النش وشق جوفه ان طلب المالك وكذا يجب شق جوف من مات وفيه جنين

المال في القبر حيث قلنا بأنه ينبش ما لم يسامح به صاحبه وان لم يطلبه فراجع (قوله ان طلب المالك) قال في التحفة وان غرم الورثة مثله أو قيمته من التركة أو من مالهم على المعتمد واعتد به شيخ الاسلام أيضا وكذلك الشارح في فتح الجواد وخالف في النهاية فقال ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن

صاحب العدة وهو المعتمد انتهى وفي المغني هو الوجه وفي الامداد ولم يضمن مثله أو قيمته وارث أو غيره على ما نقله عن صاحب العدة لكن نقلا عن القاضي أبي الطيب انه لا ينبش بحال ويجب الغرم في تركته قال في المجموع والتقييد غريب والمشهور للاصحاب اطلاق الشق من غير تقييد ونظريه الزركشي بأن صاحب البحر حكى الاستثناء عن الاصحاب وقال لا خلاف فيه انتهى وجزم في العباب بعدم الشق ان ضمنه ضامن وذ كر الشارح في شرحه نحوه ما تقدم عن الامداد ثم قال وظاهر ان القيمة المقر وضه هنا الحيولة فلو فرض شقه بعد غرمها أو بقي الى بلاه رده الى صاحبه وأخذت منه كما أفاده كلام الروياني انتهى واعتمد في فتح الجواد وجوب الشق وان لم يطلبه صاحبه قال كما في المجموع عن الاصحاب وان نوزع فيه انتهى

قوله رجيت حياته) قال في فتح الجواد بقول القوابل بلوغه ستة أشهر فأكثر ثم قال وهو في القبر أولى لأنه أستر نعم الوجه أنه لا يجوز  
خير إليه إلا أن غلب على الظن بقول الخبر أنه لو أخر إليه انتهى وذكره في الامداد بأبسط مما في فتح الجواد وفي التحفة  
يجب شق جوفها لإخراجه قبل الدفن وبعده فإن لم ترج حياته أخر دفنها حتى يموت وما قيل أنه يوضع على بطنها شيء يموت غلط فاحش  
يحذر انتهى وفي النهاية قول التنبيه ترك عليه شيء حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر انتهى زاد في الامداد أو مؤول  
ن يترك عليه شيء من الزحان (قوله أو دفن كافر بالحرم) هذا ذكر وهو في الجزية فراجع منها أن أردته (قوله لمشاهدته للتعليق)  
كان علق الطلاق أو النذر أو العتق بصفة فيه فينبش للعلم بها أو بعده ماذا علق طلاقه بولادة ذكر وطلقتين بولادة أنثى فولدت ميتا  
مات ودفن قبل معرفته أو بشر بولده فقال إن كان ذكر فقله على كذا أو فعبدي حرا أو أنثى فأمتي حررة وفي النهاية أو ادعى شخص على  
بنت بعد دفنه أنه امرأته وان هذا

٤٦٨

بنت بعد دفنه أنه امرأته وان هذا

شق جوفها لإخراجه قبل دفنها أو بعده الخ (قوله رجيت حياته) أي الجنين بقول القوابل بلوغه ستة أشهر  
فأكثر فيجب شق جوفها والنبش له لأن مصلحة إخراجه أعظم من مفسدة انتهاك حرمتها وهو في القبر  
أولى نعم الوجه لا يجوز تأخيرها إليه إلا أن غلب على الظن بقول الخبر أنه لو أخر إليه فإن لم ترج حياته أخر  
دفنها وجو باحتي يموت الجنين ولو تغير لئلا يدفن الجمل حيا قال في النهاية وقول التنبيه ترك عليه شيء حتى يموت  
ضعيف بل غلط فاحش فليحذر انتهى ومع ذلك كما قاله ع ش لاضمان فيه مطلقا بلغ ستة أشهر أو لا  
لعدم تيقن حياته وأول الشارح في الامداد قول التنبيه بأن المراد ترك عليه شيء من الزحان حتى يموت  
ثم تدفن وعليه فلا ضعف فيه فضلا عن التغليط وهذا التأويل هو المتعين خصوصا مع النظر لحالة مؤلفه  
أذهو الشيخ أبو اسحق الشيرازي وهو من هو وقد قال المدقق القاضي عضد الدين الأصبهاني في المواقف ولا  
تظن بكلمة خرجت من فم أخيك سواء أمكنك لها محل صحيح هذا كلام المدقق في عموم الاخوان فكيف  
في ذلك وهو ركن من أركان أئمتنا رحم الله الجميع ونفعنا بهم (قوله وينبش أيضا) أي كما ينبش لما تقدم (قوله)  
ان لحقه) أي الميت أو القبر (قوله نداوة أو وسيل) أي فينبش لنقله قال ع ش ولو قبلها عند ظن حرمها طائفا  
قويا ولو علم قبل دفنه حصول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو عمل بعيد (قوله أو دفن كافر بالحرم)  
أي حرم مكة وهذه ذكر وهما في باب الجزية قال في البهجة

ومن دخول حرم الله منع \* ولرسولهم نذبة مستمع  
ونخرج المريض والمدفون \* من حرم الله وبمعنونا

وحاصل ما ذكره ان الكافر يمنع من دخول الحرم ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام  
أي أرض الحرم فان دخل ومات فيه لم يدفن فيه تطهير الحرم عنه فان دفن نبش وأخرج منه لأن  
بقاء جيفته فيه أشد من دخوله له حيا ومحل ذلك ما لم يهر و يتقطع والترك كما في التحفة ولا فضلية حرم  
مكة وتميزه بماء بشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوب بابل ندبا بحرم المدينة وصح انه صلى الله عليه وسلم  
أنزلهم مسجد سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في أمر المسيح وغيره (قوله أو  
احتيج لمشاهدته) أي الميت المدفون (قوله للتعليق على صفة فيه) أي كان علق الطلاق أو النذر أو العتق  
بصفة فينبش للعلم بها أو بعده ماذا علق طلاقه بولادة ذكر وطلقتين بولادة أنثى فولدت ميتا أو مات ودفن قبل

ولدولدها منه وأقام كل  
ة فانه ينبش فان وجد  
بنتي قدمت بينته انتهى  
في المغني للخطيب فلو  
س فوجدتني تعارضت  
بينتان على الأصح  
يوقف الميراث وقال  
عبادي في الطبقات انه

رجيت حياته وينبش  
ضا ان لحقه نداوة أو  
ل أو دفن كافر بالحرم  
احتيج الى مشاهدته  
معلق على صفة فيه

سم ينه ما انتهى كلام  
قني وعبارة شرح  
باب للشارح تعارضت  
بينتان وقال العبادي  
سم ينه ما انتهى والمعتمد  
في النهاية كما أوضحته في  
ج على فرائض تحفة  
بارح وقولها وطلب  
ه منها أي ارث ولده  
ها هكذا ينبغي أن يفهم

معرفة

الم النهاية لان الجمال الرملى يرى عدم صحة تزوج الخنثى وتزويجه وان تبين

ذلك كورنه أو أنوثته والزوجة لا ارث بها الا في العقد الصحيح كما صرحوا به والخنثى انما تحققت أنوثته بعد وضع الحمل المتراخي عن  
النكاح وأما الشارح فاعتمد عنده انه اذا تبين أنوثته بالوضع يحكم بصحة عقد النكاح كما أوضحته ثم عليه فيصح أن يكون المراد  
لبارنه أي الزوج طلب ارث نفسه من زوجته الخنثى وقول المغني والاياب السابق تعارضت بينتان الخ جوابه أنه لا تعارض لأن  
ولادة الخنثى معها يمين مشاهدة وضعه وأما بينة الولادة فاعتمد ظاهر الحال اذا لحاق بالامر حكيم والمشاهدة أقوى  
وقد صرح بذلك الشارح نفسه في شرح العباب فقال واذا حكمنا بأنوثته لاجل ولادته وقد تقدم الحكم بذكر كورنه لاجل

مليه أو غيره فان كان تزوج قبل ذلك مستند الى الحكم السابق بذكرته وولدت امرأته ثم ولد بان أنه امرأة وبان ان جل امرأته من غيره وبان ايضا فساد نكاحه ذكره في البحر وأقره الزركشي وحزم به غيره الى آخر ما ذكره في شرح العباب فراجع منه ان أردته قال في الامداد أو شهدا على شخصه ثم دفن واشتدت الحاجة ولم تتغير صورته على ما ذكره الغزالي في شرح العباب بل حزم به القهولي لكن سيأتي في الشهادات أنه لا ينش مطلقا تبعا للقاضي والامام انتهى وفي النهاية الاصح خلافاً أي خلاف ما قاله الغزالي لكن أقره في التحفة بل حزم به ولم يعزه للغزالي قال في التحفة أول يعرف ذكرته أو أنوثته عند تنازع الورثة فيه قال في النهاية ليعلم كل من الورثة قدر حصته ويظهر غمرة ذلك في المناسخات وفيها أيضاً وزعم الجاني شلل العضو ولو أصيبا

٤٦٩

ومعرفة أو بشر يولد فقال ان كان ذكره كراهه على كذا أو فعبدى حراً أو أنثى فلا فانه ينش قال في النهاية أو ادعى شخص على ميت بعد موته أنه امرأته وأن هذا الولد ولد منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة أنه زوجها وأن هذا الولد ولدها منه وطلبت ارثها منه وأقام كل بينة فانه ينش فان نش فبان ختنى قدمت بينة الرجل وقال في المغنى والاياب تعارضت البينتان على الاصح ويوقف الميراث وقال العبادي في الطبقات انه يقسم بينهما قال الكردى في الكبرى والمعتمد ما في النهاية وقوله وطلب ارثه منها أي ارث ولده منها هكذا ينبغي أن يفهم كلامه لان الرملى يرى عدم صحة تزوج الختنى وتزويجه وان تبين بعد ذلك ذكرته أو أنوثته والزوجة لا ارث بها الا في العقد الصحيح كما صرحوا به والخنثى انما تحققت أنوثته بعد وضع الحمل المتراخي عن عقد النكاح وأما عند الشارح فالمعتمد عنده أنه اذا تبين أنوثته بالوضع بحكم بصحة عقده وعليه فيصح أن يكون المراد وطلب ارثه أي الزوج نفسه من زوجته الخنثى وقول المغنى والاياب تعارضت البينتان الخ أحجب بأن لا تعارض لان بينة ولادة الخنثى معها يقين مشاهدة وضعه بخلاف بينة الولادة فاعتمادها ظاهر الحال اذا لاخاق بالاب أمر حكيم فلما شهدت أقوى منه وقد صرح الشارح نفسه في الاياب به حيث قال واذا حكمنا بأنوثته

أولكون القائف

للمحل ولادته وقد تقدم الحكم بذكرته لاجل ميله أو غيره فان كان تزوج قبل ذلك مستند الى الحكم السابق بذكرته وولدت ثم ولد بان أنه امرأة وبان ان جل امرأته من غيره وبان ايضا فساد نكاحه ذكره في البحر وأقره الزركشي وحزم به غيره الخ فليتام (قوله أولكون القائف) عطف على التعليق والقائف لغة متبع الآثار والجمع قافة كبائع وباعة وشرعاً من يلحق النسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به وكانت العرب تحكم بالقيافة وتفخر بها وتعددها من أشرف علومها وقد أقرها الشارح في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها ذات يوم مسروراً وقال لها ألم ترى أن محمداً لم يدخل على فرأى أسامة بن زيد يدخلها فظن أنه قد غطيت رأسها وبدت أقدامها فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض قال أبو داود كان أسامة أسود وزيدي أبيض قال الشافعي رضي الله عنه فلم يعتبر قوله لمنعه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر الا بحق وللقائف شرط مذكورة في محله منها الخبر حديث لا حكم الاذوتجربة وأما كونه من بني مدج فليس بشرط لان القيافة نوع من العلم فكل من علمه عمل بعلمه قال الماوردي المعتبر في القيافة التشابه من أوجه أحدها في تخطيط الاعضاء واشكال الصور والثاني في الالوان والشعور والثالث في الحركات والافعال والرابع في الكلام والصوت

من بينته الى قبره وجوز القفال قال الزركشي وهو غريب أي فالوجه الاول انتهى ما أردت نقله من الاياب ملخصاً وقد نظم بعض ما ذكره القفيه محمد بن الولي بن جهمان في قوله

حرم ينش الميت الا في صور \* فها كها منظومة ثنتا عشر

من لم يغتسل والذي قد بلبيا \* أي صار تراباً وكذا ان ووريا  
أوخاتم ونحوه قد وقعا \* في القبر أو لقبه ما أضجعا  
أولحق الميت سيل أوندى \* أو من على صورته قد شهدا  
أوقال ان كان جنينها ذكر \* فطلقة والضعف للأنثى استقر  
والجسد لله وصلى دائماً \* على النبي أجسدوساما  
في أرض أو ثوب كلاهما غصب \* أو بالغ مال سواء وطلب  
أو يدفن الكافر في أرض الحرم \* أو يتداعى اثنان ميتاً يطم  
أو جوفها فيه جنين يرتجى \* حياته فواجب أن يدفنا  
فيستدفن المولود قبل العلم \* بحاله هذا تمام النظم  
والآل والصحب جميعاً ما هم \* غيث ولا ح البرق في جوالهما

والخدمة والاناة ثم ينظر فان كان فيه شبهة من أحد المتنازعين فقط الحق به سواء أشبهه من وجه أو وجوده ظاهرا كان أو خفيا الخ ما أطال ( قوله يلحقه بأحد المتنازعين فيه ) أي الميت المدفون بأن ادعى كل منهما أنه ولده مثلا فينشئ ليلحقه القائف بأحدهما وينشئ أيضا فيما إذا اختلفت الورثة في أن المدفون ذكر أو أنثى إلعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر ثمرة ذلك في المناسبات أو زعم الجاني شال العضو ولو أصعبا فانه ينشئ ليعلم كما ذكره ابن كنج قال في التحفة ويظهر في الكل التقييد بما لم يتغير تغيرا يمنع الغرض على نبشه وأنه يكتفي في التغير بالظن نظر للعادة المطردة بمجمله أولا كان فيه من نحو قروح تسرع الى التغير انتهى

### ﴿ خاتمة نسأل الله حسنها ﴾

تسن مؤكدا أن يعزى أهل الميت ولو بالمكاتبات والمراسلات لخبر من عزى مصابيا فله مثل أجره وخبر من عزى ثكلى كسى برداز واهما الترمذى وخبر ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حال الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه والبيهقى باسناد حسن نعم يذكره لاهل الميت الجلوس لها يمكن تأنيهم فيه الناس لانه بدعة ولا يحد الحزن ويكف المعزى قال الزركشى والمكر وه الجلوس لها اليوم أو اليومين بخلاف جلوس ساعة الاعلام وعلى هذا فالوقوف لها عند القبر بعد الدفن لا بأس به لان فيه تخفيفا على قاصديه ومن معه من المشيعين وقال الاذرى الحق أن الجلوس لها على الوجه المتعارف في زماننا مكر وه أو حرام انتهى ويستحب لغير أهل الميت أن يصنعوا لهم طعاما يكفهم يومهم وليتخير خبر اصنعوا الا ل جمع طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم رواه الترمذى وغيره باسناد صحيح ويسن أن يحضرهم على ألا كل منه بل لا بأس كفا في التحفة والنهاية بالقسم عليهم اذا عرف أنهم يريدون بقسمه ومثل الخبر أن أقر به الأباعد ويحرم تهيمته لنحو الناحية لانه اعانة على المصيبة قال في التحفة وما اعتيد من جعل أهل الميت طعاما ليدعوا الناس عليه بدعة مكر وهه كاجابته لذلك لما صح عن جرير بن كنانة الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دفنه من النباحة ووجه عده منها ما فيه من شدة الاهتمام بأمر الحزن ولا يحل فعل ما للنساء حاجات أو المعزين من التركة الا اذا لم يكن عليه دين وليس في الورثة عجز ولا غائب والاغوا وضمنوا وفي البجيرمي عن القليوبي أن مثل ذلك ما يعمل للقرئين من الاطعمة وغيرها كالسبع والجمع فهو حرام أيضا وكذا الكفارة المعروفة وفي الجمل مشله وذ كرا لربعين أيضا فليتبسه وتسب زياره القبور للذكر لا غيره الا قبر النبي صلى الله عليه وسلم كإسأني للخبر الضحيح كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكروا الآخرة وتحصل بالحضور عنده ويسن أن يقرب منه كما كان عند حياته وان يسلم عليه لخبر ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام صححه عبد الحق فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم لا تحرم منا أجرهم ولا تفتنا بعدهم اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بلك مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلاما مني وان يقرأ من القرآن ما تيسر ومرآن الافضل يس وأن يدعو للميت بعد استقباله للقبلة وان يهدي ثواب القراءة له وللمسلمين وورد عن بعض السلف أن من قرأ سورة الاخلاص احدى عشرة مرة وأهدى ثوابها لجبانة غفر له ذنوبه بعد الموت فيها وعن علي كرم الله وجهه أنه يعطى من الاجر بعد الاموات وفقنا الله لذلك ولجميع الخيرات والله سبحانه وتعالى أعلم



## (باب الزكاة)

أى أحكامها وهى شاملة لأخراجها وما يخرج منه وما يخرج عنه وما يتعلق بذلك والاصل فيها آيات نحو قوله وآتوا الزكاة واختلاف الأصحاب فى هذه الآية تقيل هى عامة مخصوصة كآية قطع السرقة فتكون حجة فى كل ما اختلف فيه الا ما أخرجه الدليل وقيل مطلقة جلالة على ما ينطبق عليه الاسم وقيل هى مجعلة كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده قال جمع منهم البندىجى والرويانى وهذا هو المذهب وهو الاظهر وذلك لانها لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وانما بينها الاحاديث الصحيحة وحينئذ فيستشكل بآية البيع وأحل الله البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة انها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا اذ كل مفرد مشتق اقترنا بالقرج عموما وهذه واجمال الاولى خفى دقيق وقد فرق بعضهم بان معنى البيع الشرعى هو أو ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متمحضة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لاهو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقاتها وأجناسها فكانت لفظ الزكاة غير متمحضة وفرق أيضا بان حل البيع الذى هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقا أو بشرط ان فيه منفعة متمحضة فإحرمه الشارع خارج عن الاصل ومالم يحرمه موافق له فعلمنا به ومع هذين يتعذر القول بالاجمال ويجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لاتضاح دلالة على معناه وأما وجوب الزكاة الذى هو منطوق آيتها فهو خارج عن الاصل لتضمنه أخذ مال الفقير رعا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع اجاله فصدق عليه حد الحمل الذى هو مالم تتضح دلالة على شئ معين وبذلك لكانت فيهما أحاديث البائين فانه صلى الله عليه وسلم اعتنى ببيان البيوعات الفاسدة الربا وغيره وأكثر منها لانه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الاصل لبيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالاصل وفى الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيانه لبيان ما لا يجب فيه اكتفاء بالاصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة فى نحو خيل ورقيق بالدليل تأمل (قوله وهى لغة) أى الزكاة أى معناها فى اللغة وأصلها زكوة بفتح الواو بوزن حسنة قلبت الواو والف لانه حررها وانفتاح ما قبلها والجمع زكوات (قوله التظاهر والاصلاح والنماء والمدح) أى فى الزكاة بمعنى التظاهر بقوله تعالى قد أفلح من زكاها أى طهر نفسه عن الادناس ويحتمل أن تكون الآية بمعنى الاصلح أى أصالحها فى الخازن أى فازت وسعدت نفس زكاها الله أى أصالحها وطهرها من الذنوب ووفقها للطاعة وبمعنى النماء قوله لمزكا الزرع اذا نما وبمعنى المدح قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم أى لا تمجدوها قال بعضهم أى على وجه الإعجاب وأما على جهة التحدث بالنعمة فحسن (قوله وشرا اسم لما يخرج عن بدن أو مال على وجه مخصوص) أى ويصرف لطائفة مخصوصة ويسمى هذا المخرج بالزكاة لوجود تلك المعاني كلها فيه لانه يطهر المخرج عنه عن التدنس بحق المستحقين والمخرج عن الانم وينميه ويصلحه ويقيه من الآفات ويمدحه قال الطيبى جملها على النمو ظاهر لان الصدقة تزيد المال وعلى الطهارة يحتمل المعنيين أما طهارة المال من الحرام وحق الفقراء وهذا معنى بقوله فلينظر أيها أزكى طعاما أى أطيب وأحل ولا يستوخم عقباة وأما طهارة النفس عن رذائل الاخلاق ويزكاء النفس وطهارتها بصير الانسان بحيث يستحق فى الدنيا الاوصاف المحمودة وفى الآخرة الاجر والمثوبة انتهى

## باب الزكاة

وهى لغة التظاهر والاصلاح والنماء والمدح وشرا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص

ويصلحه ويقيه من الآفات ويمدحه قال الطيبى أقول جملها على النمو والبركة ظاهر لان الصدقة تزيد المال وعلى الطهارة يحتمل المعنيين أما طهارة المال من الحرام وحق الفقراء وهذا معنى بقوله فلينظر أيها أزكى طعاما أى أطيب وأحل ولا يستوخم عقباة وأما طهارة النفس عن رذائل الاخلاق ويزكاء النفس وطهارتها بصير الانسان بحيث يستحق فى الدنيا الاوصاف المحمودة وفى الآخرة الاجر والمثوبة انتهى

لاموالناور وراحتاهن الرجس الحاصل لها بالبخل والشح وانزال اللبر كته والنمو فيه فانه ما كل مؤمن  
 يشهد زيادة النمو في ماله اذا اخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربه بان الله  
 يعطى كل متفق خلفا وكل مسلم تلافوا دعاء الملائكة لا يردون ثم قال الاخبار من لم يشكر الله تعالى على  
 الامر باخراج زكاته فهو من اجهل الجاهلين لانه ما أمره باخراجها الا وهو يريد أن يزيده من فضله  
 فاللائق به الفرح والسرور لا الحزن والغم فافهم (قوله وهى) أى الزكاة الشرعية (قوله أحد  
 أركان الاسلام) أى اجماعا وكما صرح به خبر بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده  
 ورسوله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان والمشهور عند المحدثين ان زكاة  
 الاموال فرضت في شوال من السنة الثانية من الهجرة وأما زكاة الفطر فقبل العيد يومين من بعد  
 فرض رمضان كما سيأتى وبنى في الحديث المذكور بمعنى تركب وعلى معنى من والتقدير تركب  
 الاسلام من خمس على حد قوله تعالى الذين اذا ائتمروا على الناس يستوفون أى منهم ويحتمل أن يشبه  
 الاسلام بقصر مشيد على دعائم خمس تشبه امضرا في النفس وطوى ذكر المشبه وذكري من خواصه  
 وهو بين فيكون تخيلا وعلى كل يدفع ما قيل ان الاسلام عبارة عن الخمس فيلزم بناء الشيء على نفسه  
 فليأمل (قوله ومن ثم) أى ومن أجل كونها أحد أركان الاسلام قال في التحفة بل هو معلوم  
 من الدين بالضرورة (قوله يكفر جاحدها) أى وان أتى بها كما مر في تارك الصلاة (قوله على  
 الاطلاق) أى بأن أنكر أصلها من غير نظر الى أفرادها قال في الايعاب نعم ان أنكرها جاهل معذور  
 بجهله لنحو بعده عن العلماء وغيره مما ينفى ظهور كذب لم يكفر بل يعرف ثم ان أنكر كفر وهذا يؤخذ من  
 قوله جاحد لان الجحد يقتضى سبق العلم وانما لم تكفر جاحدها على زمن الصديق رضى الله تعالى عنه  
 لتأويلهم عما هم معذورون فيه من اختصاص الوجوب بالدفع اليه صلى الله عليه وسلم مع عدم  
 استقرار الاجماع بعد فلما استقرت وعلمت من الدين ضرورة كفر جاحدها ومع عذر الجاهل بجهله  
 لا يسقط عنه فلو مرت عليه سنون لم يؤذ كتمانها بجهله بوجوبها لكونه بذار الحرب مثلا دى عن جميعها  
 خلا فالابى حنيفة رضى الله عنه (قوله أوفى القيدر المجمع عليه) أى بأن أنكر بعض جزئياتها المجمع  
 عليها فانه يكفر به وخرج بالمجمع عليه مال غير المكاف والر كاز والتجارة وكذا الفطرة على ما أتى فيها  
 والمجمع عليه لكنه خفي بحيث لا يعرفه الا خواص كبعض الفروع الآية فلا يكفر جاحدها لعذره  
 بموافقه لبعض العلماء أو بخفائه (قوله ويقاثل الممتنع من ادائها) أى الزكاة كما فعل الصديق  
 رضى الله عنه فانه قاثل الممتنعين منها بعد المباحشة حتى قال والله لا جاهدكم ما استمكن السيف في يدي  
 وان منعوني عقالا أو عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في جواب رد عمر بن  
 الخطاب له بحديث فن قاله اعصم منى ماله ودمه لا يحقه وحسابه على الله والله لا قاتل من فرق بين الصلاة  
 والزكاة فان الزكاة حق المال وقد قال ابجقها قال عمر فوالله ما هو الا ان رأيت الله شرح صدر أبى بكر  
 للقتال قال العلماء ان أبى بكر كان أعلم الصحابة رضى الله عنهم لانهم كلهم وفقوا عن فهم الحكمة في المسئلة  
 الا هو ثم ظهر لهم بمباحثته ان قوله هو الصواب فرجعوا اليه (قوله وتؤخذ منه) أى الزكاة  
 من الممتنع (قوله وان لم يقاثل قهرا) أى يؤخذ منه أخذ قهرا سواء قاثل الممتنع الامام أم لا فقهرت انتم لمصدر  
 محذوف فكان الاولى بتقديمه عليه وان لم يقاثل قال بعضهم والحاصل ان الناس فيها ثلاثة أصرب ضرب يعتقد  
 وجوبها ويؤدونها فيستحق الحمد وفيه منزل قرآن من أموالهم صدقة تطهرهم وضرب يعتقد وجوبها

وهى أحد أركان الاسلام  
 ومن ثم يكفر جاحدها على  
 الاطلاق أوفى القيدر المجمع  
 عليه ويقاثل الممتنع من  
 أدائها يؤخذ منه وان لم  
 يقاثل قهرا

(قوله أركان الاسلام) أى  
 الخمس المذكورة في حديث  
 بنى الاسلام على خمس  
 شهادة أن لا اله الا الله وأن  
 محمدا عبده ورسوله واقام  
 الصلاة وابتاء الزكاة وحج  
 البيت وصوم رمضان  
 (قوله على الاطلاق) أى  
 بأن أنكر أصلها من غير  
 نظر لافرادها أوفى القيدر  
 المجمع عليه أى بأن أنكر  
 بعض جزئياتها المجمع  
 عليها وخرج بالمجمع عليها  
 المختلف في وجوبها  
 كوجوبها في مال  
 الصبي ومال التجارة فلا  
 يكفر جاحدها فيهما

ويعتبر من آخر اجها فان كان في قبضة الامام اخذها من ماله قهرا والافاته كما فعلت الصمحية رضى الله  
 عنهم بما نبي الزكاة وضرب لا يعتقد وجوبها فان كان ممن يخفى عليه لكونه قريبا عهد بالاسلام عرفه أى  
 الوجوب وينهى عن الترك والاحكم بكفرة قال الشرقاوى ولو امتنع المستحقون من اخذها قاتلهم الامام لان  
 قبولها فرض كفاية فيقاتلون على ذلك لتعطيهم هذا الشعار العظيم كتعطي الجاعة بناء على انها فرض بل  
 أولى افاده الرمى فليتأمل (قوله لا تجب الزكاة الا على الحر) الخ هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة  
 المال وهي خمسة ذكر المصنف ثلاثة الحرية والاسلام وكونه غير الجنين ولم يذكر الاثنين وهما قوة الملك  
 وتعيينه وقد ذكرهما الشارح نلو يخافى الاول حيث قال ولا زكاة على المكاتب الخ وتخصر بمخافى الثاني  
 حيث قال فيما يأتى ويشترط أيضا كون المالك معينا الخ تأمل (قوله ولو مبعضا ملك يبعضه الحر نصا) أى  
 تمام ملكه على ما ملكه يبعضه الحر ولذا قال الشافعى رضى الله عنه يكفر كفارة الحر المورس أى لكن بغير  
 العتق لانه ليس من أهله فيكفر بالاطعام أو الكسوة لكن بقى النظر في الكفارة هل يعتبر بساره بما يزيد على  
 نفقته الكاملة أو على نصفها الوجوب النصف الثاني على سيده وظاهر اطلاقه الاول فليراجع وأشار بلوالى  
 خلاف فيه فى المنهاج وكذا أى تجب الزكاة على من ملك يبعضه الحر نصا بما فى الاصح قال فى المغنى وعبر فى  
 الروضة بالصحيح والثانى لالتقصانه بالرق فاشبهه العبد والكتابة انتهى ملخصا (قوله بخلاف الرقيق)  
 أى فلا تجب عليه الزكاة ولو لم يدر او مستولدة ومعلق العتق (قوله لانه لا يملك) تعليل لعدم وجوب الزكاة  
 على الرقيق كما قررته (قوله وان ملكه سيده) بتشديد اللام من التملك لانه لا يملك به فى الاظهر قال فى البهجة  
 \* وهو وان ملكه السيد لم \* يملك الخ \* قال فى النخبة لقوله تعالى لم يملو كالا يقدر على شئ وكالا يملك  
 بالارث وادفاعة الملك أى المال البسه فى خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان اشترطه  
 المبتاع للاختصاص بالملك والالتافاه جعله له لسيده قال فى المغنى وعلى القديم يملك بتملك سيده ملكا  
 ضعيفا ومع ذلك لازكاة عليه ولا على سيده فى الاصح وان قلنا يملك بتملك سيده فلا زكاة عليه أيضا  
 لضعف ملكه كما مر ولا على سيده لانه ليس له (قوله ولا زكاة على المكاتب) صرح به لانه قد يتوهم من أن  
 له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يبراد بها القرب ولانه قد يتوهم ان المراد الحرية وما فى حكمها من  
 الاستقلال المصحح للملك فلا اعتراض عليه بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية الذى ذكره فلم تدع الحاجة  
 الى ذكره فليتأمل (قوله لضعف ملكه) أى المكاتب عن احتمال المواساة ومن ثم لم تلزمه مؤنة قريته ولم  
 يرث ولم يورث روى الدارقطنى خبر ليس فى مال المكاتب زكاة حتى يعتق قال عبد الحق واسناده ضعيف  
 ومثله عن عمر رضى الله عنه موقوف عليه لكن لا يخالف له (قوله ولا على سيده) أى فى الدين الذى على  
 المكاتب سواء كان بسبب الكتابة أم بغيرها كما شملته عبارته نعم لو أحال المكاتب سيده بالنجوم على شخص  
 صح ووجب فيه الزكاة لانه لازم لا يسقط بضعفه كقوله لا يملك (قوله لانه) أى السيد (قوله ليس مال كاله)  
 أى لمال المكاتب وهو ليس بحر وملكه ضعيف كما تقرر قال فى اليعاب ويؤخذ منه انه لا فرق هنا بين  
 الكتابة الصحيحة والفاصلة انتهى وفى عش التقييم بالصحيحة قال أما المكاتب كتابة فاسلمة فتجب  
 الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه انتهى فان عتق المكاتب باداء أو غيره أو ورق لعجز أو غيره استأنف  
 هو فى الاولى حول من حين العتق أو السيد فى الثانية حول من حين الرق لعود الملك به اليه (قوله المسلم)  
 قبل يستثنى منه الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأوصاني بالصلاة والزكاة فالمراد زكاة النفس

(لا تجب الزكاة الا على الحر)  
 ولو مبعضا ملك يبعضه  
 الحر نصا بخلاف الرقيق  
 لانه يملك وان ملكه سيده  
 ولا زكاة على المكاتب  
 لضعف ملكه ولا على  
 سيده لانه ليس مال كاله  
 (المسلم)

(قوله وان ملكه سيده)  
 فيكون باقيا على ملك السيد  
 فتلزمه زكاة (قوله على  
 مكاتب) أى فى ماله وان باع  
 نصا بما قال الخطيب فى  
 شرح التنبيه فان زالت  
 الكتابة بعجز أو عتق أو  
 غيره انعقد حوله من حين  
 زوالها (قوله ولا على  
 سيده) أى فى الدين الذى  
 على المكاتب سواء كان  
 بسبب الكتابة أو بغيرها  
 كما شملته عبارته لان مال  
 المكاتب ليس ملكا للسيد  
 ولله عدا سقاطه متى شاء نعم  
 لو أحال المكاتب سيده  
 بالنجوم على شخص صح  
 ووجب زكاة لانه لازم  
 لا يسقط بضعفه كقوله لا يملك  
 (قوله لانه) أى  
 أداء مال المكاتب ليس  
 ملكا للسيد كما سبق آنفا

(قوله على المسلمين) المراد زكاة المال ٤٧ أما زكاة البدن فتجب على الكافر زكاة من نجب عليه نفقته من المسلمين كما سيصرح به الشارح

في باب زكاة الفطر والخبر المذكور هو خبر أبي بكر رضي الله عنه في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين الحديث (قوله الذي يعتقد وجودها) أي كشافني وان كان المولى عليه لا يعتقد وجودها كخني قال في التحفة قال ابن عبيد السلام ولا يعذر وصي أي يرى وجودها وهو مثال نهاء الامام عن اخراجها

ولو غير مكاف كالصبي والمجنون للخبر الصحيح فرضها على المسلمين والمراد بلزومها الغير المكاف انها تلزم في ماله حتى يلزم الولي الذي يعتقد وجودها في مال المولى اخراجها من ماله

فان خاف اخراجها سرا انتهى وهو ظاهر في امام أو نائبه يرى وجودها أما اذا لم يره ونهاه فينبغي وجوب امتثاله حينئذ لان لم يتعده بالنسبة لا اعتقاده الا اذا قلنا ليس له حل الناس على مذهبه لاعتدبه حينئذ وكان هذا هو ملحظ ابن عبد السلام ومع ذلك ينبغي تقييده بما اذا لم يغلب على ظنه انه يغرمه ما أخرجه ولو سرا وأفنى العقول بأن الاحتياط للولي الحنفى أن

عن الرذائل التي لا تليق بمقاماتهم أو المراد تبليغها وقيل نجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال والذي ذكره المناوى وجوب الزكاة عليهم فليراجع (قوله ولو غير مكاف) أي أو محجو راعا عليه لعلق بعين ماله وبذمة كما قاله جميع متقدمون والنص يقتضيه (قوله فالصبي والمجنون) أي الخبران في أموال اليتامى لأن كلاهما الزكاة أي معظمها اذهى لأن كل الاما زاد على النصاب واه الشافعى رضي الله عنه مرسلان صحيحان ورؤى مسندان بأسانيد ضعيفة وقد اعتضد بعموم الخبرين الاتين وبأنه صحيح عن عمر بن الخطاب وجاعل عن علي وابنه الحسن وابن عمر وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم ومن ثم قال الامام أحمد ان الحديث اعتضد بقول خمسة من الصحابة بل روى الدارقطني مرفوعا من ولي يتيم ماله مال فلينجرف فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة ولان المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال وماله مما قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى نخنص بالمكاف (قوله للخبر الصحيح) دليل لوجودها على المسلم الشامل لغير المكاف كما أشرت اليه آنفا (قوله فرضها على المسلمين) أي التي فرضها عليهم فان الخبر هو الذي في البخارى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في كتابه الى أنس وسفيان نقله قال الكردي المراد زكاة المال أما زكاة البدن فتجب على الكافر زكاة من نجب عليه مؤنته من المسلمين كما سيصرح به الشارح في زكاة الفطر (قوله والمراد بلزومها) أي الزكاة (قوله لغير المكاف) أي الصبي والمجنون (قوله انها تلزم في ماله) أي تقيم ما تلغىه وغيرهما من الحقوق الموجهة عليه كنفقة القريب قال الماوردى والمختص بالمكاف هو خطاب المواجهة لا الاكراه قال في الايعاب ومراده بالاول خطاب التكليف وبالثاني خطاب الوضع ولا ينافيه وجوب النية في اخراجها لان الغالب فيها شائبة الغير لا العبادة والقرينة كما يعلم مما يأتي في مبحثها وبه يرد على من قال نجب في ماله لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى بوجوبها عليه ثبوتها في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلغىه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال نجب في ماله لا عليه حتى لا يتأنى ما تقرر وفائدة وجودها في الذمة وجوب اخراجها بعد تلف المال وان تلف المال فيما يظهر فتأمل (قوله حتى يلزم الولي) أي من نحو الاب والجد (قوله الذي يعتقد وجودها) أي الزكاة سواء كان الولي عاميا أم غيره كفى التحفة قال وزعم ان العامى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك انما كان قبل ندوين المذاهب ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير المولى فيما يظهر قال سم قد يمنع في البالغ السفه وطارئ الجنون بعد البلوغ (قوله في مال المولى) أي فان كان الولي لا يراه كخني فلا وجوب وأفتى العقول بأن الاحتياط للولي الحنفى أن يؤخرها لئلا يكاله فيخبره بها ولا يخرجها فيغرر بها كما انتهى وهذا الاحتياط الذي ذكره بمعنى الوجوب أو بالنسبة لضبطها أو اخبار بها اذا كل فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الاخراج عليه قال في الايعاب ومن الاحتياط أيضا ان يستأذن الولي الشافعى مثلا كما شافعيامثلا في اخراجها أو رفع الامر اليه بعد اخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور بها اذا كل وظاهره كالا احتياط الذي ذكره العقول ان اعتقاد الولي انما يدار عليه بخطابه بوجوب الاخراج عليه نارة وعدمه أخرى وأما بالنسبة لثقلها بالمال حتى يلزم المحجو اخراجها اذا كل فلا يعتبر اعتقاد الولي الخ فليتنامل (قوله اخراجها من ماله) فاعل يلزم فان تعسر على الولي الاخراج أو لم يخرجها تعديا اخراجها المولى وجوب اذا كل اتفاقا كفى المجموع لان الحق توجه الى ماله لكن الولي عصى بالتأخير فلا يسقط ما توجه الى المولى قال سم واذا لم يخرجها المولى وتلف المال قبل كمال المولى لانه تلف قبل التمكيز اذا لصح اخراجها قبل كماله وهل يضمن الولي فيه نظر وينبغي الضمان ان قصر قال ابن عبد السلام ولا يعذر وصي أي يرى وجودها وهو مثال نهاء الامام عن اخراجها



فيغرمه يأتي قبل الصلح  
ماله تعلق بذلك ولو أخرها  
المعتقد للوجوب ثم وزم  
المولى عليه ولو حنفيا فيها  
يظهر اخراجها اذا كمل  
وبسامح بغشها اذا ساوى  
أجرة الضرب أى المحتاج  
السبب والتخلف كما قاله  
السبكي ومرافقه انتهى  
كلام التحفة وعبارة  
القليوبي وبخبرها ولهم ما  
أى الشافعي وان كانا  
حنفيين والاحوط له في

أما المكاف فلا يلزمه  
اخراجها ولو بعد الاسلام  
لكنه اذا مات على كفره  
طوبى لها في الآخرة  
وعوقب عليها كسائر  
الواجبات وبوقف الامر  
في مال المرتد فان مات  
مرتدا بان أن لا مال له من  
حينها

هذا الرفع الى الحاكم  
يلزمه بالاخراج لئلا يرفع  
الى حنفى فيغرمه فان كان  
حنفيا وهما شافعيان  
أخرها وأخبرهما بعد  
كاملها جاوله رفع الامر الى  
حاكم يلزمه بالاخراج  
أيضا انتهى ومعلوم  
أنه الآن لاحاكم شافعي  
حيث كان المولى شافعي  
فيرفع أمره الى الحاكم الحنفى  
ليمنعه من الاخراج  
فيجب عليه حينئذ امتثال

فان خافه أخرجهما سرا قال في التحفة وينبغي تقييده بما اذا لم يغلب على ظنه انه يغرمه ما أخرجه ولو سرا (قوله  
أما الكافر) أى الاصل اذا المرتد سبأى أنفا وهذا مقابل قول المتن المسلم (قوله فلا يلزمه اخراجها) أى  
الزكاة لا في الحال ولا بعد الاسلام كالصلاة والصوم لانه ممنوع لتوقفها على النية وليس الكافر من أهلها  
وأما تكليفه بالفروع التي من جملتها الزكاة فعنه الزامه ان يأتي بها بعد اتيانها بشرطها وهو الاسلام وبين  
الشارح هنا أن معنى عدم لزومها له الذى أفهمه قول المتن المسلم ان الاسلام انما هو شرط لوجوب الاخراج  
للاخطاب بناء على الاصح ان الكافر يخاطب بالفروع بالنسبة للعقاب عليها في الآخرة وسبأى في الفطرة  
ما يعلم منه ان الكافر يخاطب بها وانما لم تسقط الكفارة بالاسلام تغليبا لما فيها من المواساة تأمل (قوله  
ولو بعد الاسلام) أى ترغيبه في الاسلام قال ع ش وقياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاه لا تصح  
منه انه هنا لو أخرجهما لا تصح لاقبل الاسلام ولا بعده ويستردها من أخذها وقديقال اذا أخرجهما بعد الاسلام  
بل بمحتمل أو قبله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما يأتي في الفطرة ان كان الكافر ليس من أهل  
الصلاة مطلقا بخلاف الصدقة فانه من أهلها في الجملة اذ يعتمد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام  
لغا خصوص وقوعها فرضا ووقعت تطوعا انتهى بايضاح واستقر به بعضهم (قوله لكنه) أى الكافر  
الاصل ومن باب أولى المرتد الا أنى (قوله اذا مات على كفره طوبى لها في الآخرة) أى بالزكاة فيها  
(قوله وعوقب عليها) أى على ترك الزكاة وهذا عطف تفسير على قوله طوبى لها وذلك لتمكنه من الزكاة  
في الدنيا بالاسلام وقوله تعالى حكاية عن الكفار ولم نك نطعم المسكين فهم معاقبون عليها عقابا بازاء ما  
على عقاب كفره (قوله كسائر الواجبات) أى كما أنه يعاقب على ترك الواجبات من صلاة وصوم وغيرها  
وعبارته في باب الصلاة بخلاف الكافر فانه وان كان مخاطبا بها لكن في الآخرة ليرتب عقابها في الدنيا  
لأنه شره على تركها بنحو الجزية انتهى وهذا في الذمى أما الحرفى فقد مر لنا عن الابعاب بانه مطالب  
بالاسلام ويلزمه كونه مخاطبا بفروعه من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطب بها باخطاب مطالبة باعتبار  
اللزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يطالب بالفداء بالاسلام فليمتأمل (قوله  
وبوقف الامر في حال المرتد) أى من الزكاة الواجبة في زمن الردة دون الواجبة قبلها فانها لا توقف بها بل  
يلزمه اخراجها فتؤخذ من ماله سواء أسلم أم قتل كما في الكفاية كالمجموع خلافا لما يرويه قوله الآتى والا  
أخرج الخ وانما وقفت لان ملكه موقوف كما في بضع زوجته (قوله فان مات مرتدا) أى بالقتل أو  
حنف أفقه قبل الاخراج وقد مضى على ماله حول أو احوال في رده وهما صادق بما اذا مضى عليه جميع  
الحول وهو مرتدا وارثا في أمثاله واستمر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح الاذرى (قوله بان ان  
لا مال له من حينها) أى من حين الردة وبان أيضا أن لازكاة عليه قال في التحفة وحينئذ لو كان أخرج  
في رده فهل يرجع على أخذها من لاحق له في القبي مطلقا لانه بان ان لاحق له فيها أخذه أو ان علم الحال  
نظير ما يأتي في التعجيل كل محتمل والاول أقرب ويفرق بان المخرج ثم له ولا بد الاخراج في الجملة فائر  
ملك الاخذ المعذور به عدم العلم ولا كذلك هذا لانه بان ان لا ولاية له أصلا قال ع ش والاولى ان  
يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف  
فيما لا يملكه فضمنه أخذه من حين القبض فيجب رده ان بقى وبذلك ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد  
وأما في المعجلة فالخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يترك التعجيل انه صدقة  
تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى كلا التقديرين فتصرفه نافذ ولو ادعى القابض انه إنما أخذ المال منه قبل

أمره قال العلامة ابن قاسم ومع وجوب الامتثال ينبغي ان لا يسقط وجوب الزكاة رأسا نعم  
ان تصور حكم بان ادعى المستحق المنعصر وحكم حاكم بعدم الوجوب لم يمتنع سقوطه انتهى

(قوله والا) أي ان عادى الاسلام أخرج الواجب وبجزمه الإخراج في حال الردة كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال في التحفة وبغفر غلام النية على ما مر في الفقرة (قوله وقبلها) الواجب عليه في الاسلام قبل الردة تؤخذ من ماله مطلقا كما صرح حوايه (قوله لاثقة بوجوده) زاد في التحفة ومن ثم بحث الاسنوى انه لو انفصل ميتا لم يجز على بقية الورثة لضعف ملكهم انتهى وشبهه اليه ابن الاستاذ وتبعه الجوزجى وأقره الخطيب الشربيني في شرحه على التنبيه كشيخ الاسلام ذكر في شرح الروض لكن قال شيخ الاسلام في الغرر عقبه مانصه وقد يقال بل يتجه ان يلزمهم كما يلزم البائع ٤٧٦ فيما اذا قلنا الملك موقوف بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم فسخ كما سيأتي انتهى

وفي نهاية الجمل الرملى بعد ذكر نحوه مانصه وقد يفرق بينهما بأنه في مسألة الحبل حكمنا بان نقل الملك له ظاهرا وانفصاله لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه انتهى وفي الامداد للشارح بعد ان ذكر

والا أخرج الواجب في الردة وقبلها (غير الجنين) فلاز كاة في المال الموقوف له لانه لاثقة بوجوده فضلا عن حياته

كلام الاسنوى وتوقف فيه وذكركلام شيخه في الغرر وزاد في النقل عنه مانصه ويجاب بان ملك البائع كان قبل البيع موجودا فاستتبع ما بعده بخلاف ملك الورثة فيما ذكر انتهى وقوله بخلاف ملك الورثة فيما ذكر يجاب عنه بان ذلك وان سلم الا ان تبين ان لا ملكا لغيرهم اجماعا واما

الردة فالأقرب انه لا يقبل الا بالينة لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث بقدر باقرب زمن (قوله والا) أي وان لم يمت مرتدا بان عادى الاسلام (قوله أخرج الواجب في الردة وقبلها) أي لتبين بقاء ملكه وحوله وجوب الزكاة عليه عند تمام كل حول فيزكى للمضى في الردة وقبلها ما لم يترك في رده فان أخرج في حال رده أجزأ كما لو أطمع عن الكفارة فيها ونصح نيته لانها للتمييز بخلاف الصوم لا يصح منه لانه عمل بدني وفارق ما في الموصى له بان الاصل الملك كان موجودا قبل الردة وزال فعملنا بالاصل بخلافه ثم فان الملك انما يمتد بقبول الوصى له وان انعطف على ما قبله فلم يؤثر في الوجوب اذ لا أصل يقوى به وقف الملك المضعف له ويؤيد ذلك ما يأتي آنفا من الفرق بين البائع والورثة انتهى من الابواب ببعض تصرف (قوله غير الجنين) هذا اشارة الى الشرط الثالث وهو ثبوت وجود الملك (قوله فلاز كاة في المال الموقوف له) أي لأجل الجنين وهذا شامل للارث وغيره كالوصية وسواء كل التركة أو بعضها فان تبين ان لأجل وجبت على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل ميتا فلاز كاة على الورثة مدة الوقف وان انفصل حيا فلاز كاة عليه ولا عليهم فانه ثلاثة كذا حرره بعضهم وأما قول الغنياب اذا انفصل حيا فهو وغير شرط كما نبه عليه الشارح قال فقد رجح الاسنوى وغيره ونقله القمولى وغيره عن بعض الفقهاء المتأخرين وأقروه والظاهر انه ابن الاستاذ فانه رجح ذلك أيضا انه لو كان انفصل ميتا لم يلزم بقية الورثة لضعف ملكهم وفارق ما يأتي في البائع من لزومه هاله فيما اذا قلنا الملك موقوف بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم فسخ البيع بان ملك البائع كان قبل البيع موجودا فاستتبع ما بعده بخلاف ملك الورثة انتهى وأقره في التحفة لكن في شرح الارشاد بحث لزومها لهم حينئذ وأجاب عن هذا الفرق بانه وان سلم الا ان تبين ان لا ملكا لغير الورثة اجماعا واما البائع فقد خرج عن ملكه على قول ومع ذلك لم يمتد فلزمهم بالاولى لانه أولى منهم لضعف الملك بغير ان الخلاف فيه انه مالك أولا قال ولومضى حول بعد الموت وقبل قبول الموصى له فلاز كاة عليه وان بان انه ملكه بالموت لعدم استقرار ملكه وفارق البائع مع جريان الخلاف في ملك كل بما مر من وجود الملك ثم قبل البيع فاستتبع بخلافه هنا ولو رد الموصى له ففي وجوب الزكاة على الورثة ما تقر ر انتهى فعلى الاول لاز كاة عليهم وعلى الثاني تلزمهم وبما يؤيد الاول هنا بل وفيما قبله ما مر في مسألة المكاتب أنه عند تعجز نفسه يستأنف السيد حول المال الذي كان للمكاتب فليتام (قوله لانه لاثقة بوجوده) أي الجنين وشرط الوجوب ثبوت كون المالك موجودا كما صرح به في الحاوى (قوله فضلا عن حياته) أي مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون لغير رجل كالرج وأخذ بعضهم من هذا التعليل انا اذا علمنا حياته ووجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة قال ع ش وليس مرادا لان خبر المعصوم لا يزيد على انفصاله حيا وانفصاله حيا يحقق لوجوده قبل الانفصال

البائع فقد خرج عن ملكه على قوله ومع ذلك لم يمتد فلزمهم بالاولى لانه أولى منهم لضعف الملك بغير ان تبين ان لا ملكا لغيرهم اجماعا ولا انتقال منهم لغيره اجماعا كما بينته في الاصل انتهى وبما يؤيد ما قاله الاسنوى ما تقدم انه عند نحو تعجز نفسه يستأنف السيد حول المال الذي كان للمكاتب وفي الامداد للشارح ولومضى حول بعد الموت وقبل قبول الموصى له فلاز كاة عليه وان بان انه ملكه بالموت لعدم استقرار ملكه وفارق البائع مع جريان الخلاف في ملك كل بما مر من وجود الملك ثم قبل البيع فاستتبع بخلافه هنا ولو رد الموصى له ففي وجوب الزكاة على الورثة ما تقر ر انتهى كلام الامداد على ما بحثه الاسنوى وغيره وأقره في التحفة لاز كاة عليهم وهو مقتضى الفرق السابق عن التمايز وعلى ما في شرح الارشاد تلزمهم الزكاة ومع

ومع ذلك لم توجبها بعد انفصاله فليتأمل (قوله ويشترط أيضا) أي كما يشترط كون المالك حرا وكونه مسالما وكونه غير مكاتب وكونه خير جنين (قوله كون المالك معينا) أي غير منهم (قوله فلاز كاة في ريع موقوف) هذا الترتيب اضافي أي لا تجب الزكاة في ريع الشيء الموقوف من نخل أو أرض والمراد بالريع ما يستخرج منه من الفوائد قال في المصباح الريع الزيادة والنماء وريعت الحنطة وغيره ريعا من باب باع أذا زكت ونمت وأرض مربعة بفتح الميم خصبة قال الأزهرى الريع فضل كل شيء على أصله بخور ريع الدقيق وهو فضله على كيل البراخ وخرج بالريع الموقوف نفسه فلاز كاة فيه أصلا وعبارة التحفة ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمره ان كان على جهة أو نحو رباط أو قطرة بخلافه على معين (قوله على نحو الفقراء والمساجد) قال سم ظاهره وان كانوا محصورين عند حولان الحول ويوجه بأن تعيينهم عارض (قوله كما يأتي) مظنته في باب زكاة النابت لكن لم أره فيه من هذا الشرح فليراجع (قوله لعدم تعيين المالك) تعليل لعدم وجوب الزكاة فيما ذكره به يعلم أنه لا زكاة في مال بيت المال (قوله بخلاف الموقوف) أي ريع الشيء الموقوف من أرض أو نحوها لمران الموقوف نفسه لا زكاة فيه مطلقا (قوله على المعين واحدا أو أكثر) أي من جماعة معينين كالولد لا يزكى فتجب فيه الزكاة كما في المجموع وان لم يخص كل واحد من المعينين نصابا للشركة وصورته أن يقف بستانا مثلا ويحصل من ثمره ما يجب فيه الزكاة نعم حصل ذلك كما في التحفة فيما ثبت في الموقوف المذكور من بذر ملكه الموقوف عليه بخلاف المملوك لغيره فإنه مال له فعليه زكاة سواء أنبت في أرض موقوفة أو مملوكة لتصرفهم ان زرع نحو المغصو به بزر كيه مالك البذر وان الثمر المباح وما جله السيل من دار الحرب ونبت بأرض مباحة لا يزكى لانه لا مالك له وأما افتاء بعضهم في موقوف على امام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاة كما لمعين فقد نظره في الشارح في التحفة واستوجه خلافه لان المقصود بذلك الجهة أي كل من اتصف به هذا الوصف لا شخص معين كما يدل عليه كلامهم في الوقف وكذلك نظرا افتاء بعضهم فيما لو وقف على غير أقرار به وقفا منقطع الآخر فانتقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق الى أقرب رحم الواقف بأنه كالوقف على معين فيجب عليه الزكاة واستوجه فيه خلافه أيضا وعلمه بأن الواقف لم يقصده وانما صرف اليه بحكم الشرع ولكن استوجه بعض المحققين هذا الافتاء الثاني ويوجه بتعيين المالك حينئذ وبأن جعل الواقف وقفه منقطع الآخر بمنزلة قوله ثم لا قرب رحى وأن المدار على تعيين المالك ولو من جهة الشارع فليتأمل (قوله وتجب) أي الزكاة (قوله على من ذكر) أي الحر المسلم غير المكاتب وغير الجنين وهذا دخول على المتن (قوله بالشروط الآتية) أي المفرقة في مواضعها كالنصاب والحول والسوم وغير ذلك (قوله وان كان عليه ديون) أي فهم لا تمنع وجوب الزكاة على من يبيده نصاب من المال الزكوي فأكثروا أكانت الديون لله تعالى أم لا آدمي لا تطلق النصوص الموجبة لها ولانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه (قوله بقدر ما يبيده أو أكثر) هذا هو الاظهر من ثلاثة أقوال في المسئلة والثاني يمنع وجوب الزكاة مطلقا كما يمنع وجوب الحج والثالث يمنع في الاحوال الباطنة دون الظاهرة أما لو زاد المال على الدين بنصاب فيجب زكاة قطعا كما لو كان معه ما يوفيه غير ما يبيده فعلى الاظهر لو حجير عليه لدين خال الحول في الحجر فكيف منصوص لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلا بينه وبين ماله فان عادله المال ببراء ونحوه أخرجه ما مضى والا فلا هذا اذا لم يعين القاضى لكل غريم عينا أو يمكنه أخذها على ما يقتضيه التقسيط فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلاز كاة قطعا لضعف الملك حينئذ نعم قيده السبكي والاسنوي بما اذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير تعويض واعتمده الشارح والرملي خلافا للآذرى حيث اعترض هذا التقييد فليتأمل (قوله وذلك أي وجوب الزكاة في أنواع) الخ أما وجوبها في هذه الأنواع فلما سألنا وأما انتفاؤه فيما عداها فلانه الأصل ولا نه غير نام ولا معد للنماء فلم يلحق بالنصوص عليه حواشي الاسنى (قوله خمسة) جرى عليه أبو شجاع فقال تجب الزكاة في خمسة أشياء

ويشترط أيضا كون المالك معينا فلاز كاة في ريع موقوف على نحو الفقراء والمساجد كما يأتي لعدم تعيين المالك بخلاف الموقوف على المعين واحدا أو أكثر وتجب على من ذكر بالشروط الآتية وان كان عليه ديون لا يقدر ما يبيده أو أكثر (وذلك) أي وجوب الزكاة (في أنواع) خمسة

(قوله في ريع موقوف) خرج به عين الوقف فلا زكاة فيه مطلقا وعبارة التحفة ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمرته ان كان على جهة أو رباط أو قطرة بخلافه على معين كما مر انتهى



وهي المواشي والاشجار والزروع والثمار وعروض التجارة وتبعه ناطمه حيث قال  
وجوبها في خمسة قد انحصر \* وهي المواشي والزروع والثمار  
رابعها النقدان ثم المتجر \* خامسها وكلها مستدكر

ولم يذكر الفطرة لكونها زكاة بدن (قوله أوستة) جرى عليه ابن المقرئ في الروض والمزجد في العباب  
لكم ما جعل الزروع والثمار نوما و زاد المعدن والفطرة قال المزجد وأما الركا ز فداخل في النقد قال في  
الاياعاب وكذا المعدن داخل فيه كباقي فلا وجه لذكره وحذف الركا ز لكونه داخلا في النقد (قوله لانها)  
أي الزكاة (قوله اما زكاة بدن وهي زكاة الفطر) أي لانها تطهير للنفس وتنمية لعملها وقضية قول  
الرافعي ان الفطرة زكاة بدن لاتعلق لها بالمال وانما يراعى فيها امكان الاداء ان المال لو تلف قبل امكان  
الاداء لم تستقر في الذمة وهو ما نقله في المجموع وأقره لكن قضية كلام ابن الرفعة ان المشهور بعدم السقوط  
اياعاب (قوله واما زكاة مال) هو ما ملكه الانسان من كل شئ والجمع أموال هذا هو المعروف من  
كلام العرب وذهب بعض العرب وهم دوس قبيلة أبي هريرة رضي الله عنه إلى ان المال الثياب والمتاع  
والعرض ولا تسمى العين مالا ومنه حديثه رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم  
نغنم ذهابا ولا ورقابل أموالا الثياب والمتاع وذهب قوم إلى أنه الذهب والورق وقيل الأبل خاصة أو الماشية  
وعن ثعلب ان مالا يبلغ نصاب الزكاة لا يسمى مالا وأنشد  
والله ما بلغت لي قط ماشية \* حذ الزكاة ولا بل ولا مال

لكن هذا انما يصلح أن يكون شاهد من خص المال بالنقد لا لقوله فليتا ممل (قوله وهي) أي زكاة  
المال (قوله اما متعلقة بالعين) أي عين المال لا بالبدن ولا بالقيمة (قوله وهي) أي زكاة المال  
المتعلقة بالبدن (قوله زكاة النعم) أي لانها تتخذ للنماء غالبا لكثرة منافعتها اسم جنس حتى تدكر وتؤنث  
قال تعالى نسقيكم مما في بطونها وفي موضع مما في بطونه وجهه انعام جمعه أنا عيم سمي ما يأتي بها لكثرة نعم الله  
تعالى فيها على خلقه من النمو وعموم الانتفاع بها وعبر جماعة هنا بالمواشي قال الشيخ الخطيب وهي تطلق  
على كل شئ من الدواب والانعام الخ فالماشية أعم من النعم على هذا الكن الذي في القاموس الماشية الأبل  
والغنم وفي نهاية ابن الأثير انما الأبل والبقر والغنم فهي أخص من النعم على الأول أو مساوية لها على الثاني  
ومنه قول المصنف وشروط زكاة الماشية فلعل مراد الشيخ الخطيب الاطلاق العربي (قوله والمعشرات) أي  
ما يجب فيه العشر أو نصفه وهو القوت لانه ضروري فوجب الشارع فيه شيئا لدوى الضرورات أسنى واياعاب  
(قوله والنقدين) أي الذهب والفضة ولو غير مضرورين واختصت الزكاة بهما لكونهما قيم الأشياء وتنشأ  
عنهما الفوائد فالتحقا بالنمايات بنيتنهما للخراج دون غيرهما من الجواهر غالبا (قوله والركا ز والمعدن)  
أي لانها ما تمنا أن في أنفسهما (قوله واما متعلقة بالقيمة) أي لا بالعين فهذا مقابل قوله اما متعلقة (قوله وهي  
زكاة التجارة) أي فانها تقوم بالذهب والفضة وبما تقرّر علم ان هذه الانواع كلها في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات  
وجوهر وعددها بعضهم خمسة لكنه جعل الحيوان ثلاثة والنبات والنقد وبعضهم سبعة يجعل النبات ثلاثة  
جوا وعنب ونخل والنقد واحد وبعضهم عددها ثمانية يجعل النقد ذهابا وفضة ولا خلاف في المعنى غير أن هذا  
الاخير هو الانسب بقولهم تؤخذ الزكاة من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل تحت جنس  
(قوله الأول النعم) بدواها لانها أكثر أموال العرب وبدوا منها بالأبل لذلك واقتداء بكتاب الصديق  
رضي الله عنه إلا أني ولان ضبطها أصعب فبدوا بها بعنتاء بشأنها (قوله وهي الأبل والبقر والغنم) أي  
ذكورا كانت أو غيرها قال في الايعاب وتؤنث وصف الأبل والبقر والغنم كابل سائمة واختص  
الوجوب بهذه الثلاثة لانها تتخذ للنماء غالبا لكثرة منافعتها وما يأتي واطلاق النعم على هذه الثلاثة هو ما في

أوستة لانها اما زكاة  
بدن وهي زكاة الفطر واما  
زكاة مال وهي اما متعلقة  
بالعين وهي زكاة النعم  
والمعشرات والنقدين  
والركا ز والمعدن واما متعلقة  
بالقيمة وهي زكاة التجارة  
(الأول النعم) وهي الأبل  
والبقر والغنم



التحرير عن الواحدى عن اجماع اهل اللغة لكن نوزع فيه بأن فيه قولين أحدهما انه لا يختص بالابل والانعام يشمل الثلاثة ونسب للجمهور (قوله الانسية) أى الاهلية وقضية صنيعة هنا كالامداد والنهاية ان الغنم فيها وحشية لكن قال فى التحفة مانصه وتقيدها أى الغنم بالاهلية أيضا غير محتاج اليه لان الظباء انما تسمى شياء البر لا غنمها كما اقتضاه كلامهم فى الوصية وبقرض انها تسمى فهو لم يشتر أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه انتهى ولذا قدمها فى العباب كالجواهر على الغنم فيقتضى انها قيد للبقر فقط (قوله فلا يجب فى غيرها) أى غير الابل والبقر والغنم من سائر الحيوانات كخيل ورقيق وغيرهما للخبر المتفق عليه ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة وأما خبر فى الخيل السائعة فى كل فرس دينار فقال فى الإيعاب ضعيف اتفاقا وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب فى الخيل وهى كونهما اتخذ لآلئته وأوجبها الامام أبو حنيفة رضى الله عنه فى ائان الخيل (قوله حتى المتولد منها ومن غيرها) أى سواء كان الغير ذكرا أم أنثى كمتولدين نور وحشى وبقر انسية ومتولد بين ظبي ومعز وعكسه لان الاصل عدم الوجوب ولا ينافيه ايجاب الجزاء على المحرم بقضائه للاحتياط لان الزكاة مواساة فناسمها التخفيف والجزاء غرامة المتعدى فناسمها التقليل والقاعدة الآتية (قوله بخلاف المتولدين) أى الانعام يعنى المتولد من واحد من النعم ومن آخر منها فانه يجب فيه الزكاة كما اقتضاه كلامهم ووجهه أبو زرعة العراقى وغيره بخلاف البلقين فى قوله قضية كلامهم عدم الوجوب (قوله كالمولدين الابل والبقر) أى وكالمولدين البقر والغنم (قوله فالواجب فيه زكاة أخف أبويه) أى وهو البقر فى أمثاله والغنم فى مثاله وذلك لانه المتيقن لكن هذا كما فى التحفة بالنسبة للعدد لا للسن فان يعون متولدة بين ضأن ومعز تعتبر بالاكثر كما فى الاضحية فلا يخرج منها الاماله سستان وظاهر كلامهم انه لا فرق فى هذا الحكم بين كونه بصورة أحدهما أو لا وقد يؤيده أنه لو اعتبرت الصورة لاحدهما لزم الحاقه به فى سائر الاحكام هذا ومن لنا بيان قاعدة تبعية الفرع للاصل وقد نظمها الشرف العمري طي فى تيسيره بقوله

وكل فرع كان من أم وأب \* فتابع أباه حتما فى النسب  
وفى الزكاة تابع المحتف \* وتابع فى دينه للأشرف  
وللاشرف فى الجزاء والديه \* وللأخس منهم فى الاضحية  
والاكل والتنجيس والمناكحة \* وفى جوار ما يكون ذابحه  
فالذبح والنكاح كل محرم \* وأكله والله عزى أعلم

(قوله ولو جوبها) أى الزكاة وهذا دخول على المتن (قوله شروط منها النصاب) بكسر نون النصاب وهو القدر المعلوم لما يجب فيه الزكاة فى القاموس النصاب الاصل والمرجع الجع ككتب ومن المال القدر الذى يجب فيه الزكاة اذا بلغه الخ وبقيته الشروط ستأتى فى الفصل الرابع (قوله فى كل خمس من الابل) أى فى الخمس منها أول نصابها ولا شئ فيها حتى تبلغ خمس للخبر المتفق عليه ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة والابل بكسرتين وقد تسكن البناء تخفيفا قال فى الإيعاب هو اسم جمع على ما قاله جمع وتبعهم فى التحرير وعليه قوله فى المجموع انه اسم جنس للسذكر والانثى لا واحده من لفظه أى فهو اسم جنس جمعى انتهى وفى المصباح والجمع ابال وايبيل وزان عبيد واذا نئى أو جمع فالمراد قطيعان أو قطيعات وكذلك أسماء الجوع فحوا بقر وأغنام والابل بناء نادى قال سيديو به لم يحى على فعل بكسر الفاء والعين من الاسماء الاحرفان ابل وحيز وهو القلح ومن الصفات الاحرف وهى امرأة بلز وهى الضخمة وبعض الأئمة يذكروا الفاظا غير ذلك لم يثبت نقلها عن سيديو به انتهى فافهم (قوله

الانسية فلا يجب فى غيرها حتى المتولد منها ومن غيرها بخلاف المتولد منها كالمولود بين الابل والبقر فالواجب فيه زكاة أخف أبويه ولو جوبها شروط منها النصاب) فى كل خمس من الابل

(قوله الانسية) كذلك الامداد والنهاية وغيرهما وفى التحفة تقييد الابل والبقر بالاهلية وقال فى الغنم تقيدها بالاهلية غير محتاج اليه لان الظباء انما تسمى شياء البر لا غنمها كما اقتضاه كلامهم فى الوصية وبقرض انها تسمى فهو لم يشتر أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه انتهى (قوله منها ومن غيرها) أى كالمولدين بقر أهلى وبقر وحشى (قوله أخف أبويه) أى وهو البقر فى صورة الشارح

الى عشرين منها) أى من الابل (قوله شاة) أى اجماعا ولا يجزئ عنها نصف فاشاتين والحباب الغنم فى الابل على خلاف القاعدة وفقا للفر يقين لانه لو وجب بعير لا ضرر بأرباب الاموال ولو وجب جزء لا ضرر بالفر يقين ومع ذلك هى أصل لا بدل كما سياتى (قوله والمراد بها) أى الشاة الواجبة هنا مفردة أو مجتمعة (قوله جذعة أو جذع ضأن) بفتح الجيم والذال فى المصباح الجذع بفتح حين ما قبل الثنى والجمع جذع مثل جبل وجبال وجذعان بضم الجيم وكسر ها والانى جذعة والجمع مثل قصبة وقصبات وقال الضان ذوات الصوف من الغنم الواحدة ضائنة والذ كرضائن قال ابن الانبارى الضان مؤنثة والجمع ضؤن مثل فلس وفلس وجمع الكثرة ضئين مثل كريم (قوله له سنة) أى كاملة (قوله أو جذع قبلها) أى أسقط منها ولو قبل تمام السنة كما قاله الرافعى فى الاضحية ولكنه لا بد كما قاله بعضهم أن يكون الاجذاع بعد ستة أشهر فلا يمتد إذا كان قبلها وذلك تنزيلا للاول منزلة البلوغ بالسنة والثانى منزلة البلوغ بالاحتلام (قوله أو ثنية معز أو أنثى) أى فهو مخير بين الضأن والمعز المذكور بن (قوله له سنتان كاملتان) أى بأن دخل فى السنة الثالثة وظاهر كلامهم هنا وفيما يأتى من أسنان الزكاة أنها تحديدية وحينئذ قد يقال إذا نص على سن فى باب السلم كان للتقريب فلم لا يكون هنا مثله حتى يجزى ما نقص قليلا وقد يجاب بالفرق بينهما بأن الغالب فى السلم إنما يكون فى غير مو جود فلو كلفناه التحديد لتعسر والزكاة تجب فى سن استنتجته هو غالبا وهو عارف بسنة فاذا أو جنبناه لم يشق عليه تأمل (قوله وإنما جزأ الذى ذكرهنا) أى فى شاة الابل من الضأن أو المعز ولو كانت الابل لها أن لا يخلافه فيما يأتى فى الغنم فيما إذا كان فيها أنثى (قوله لصديق اسم الشاة به فى الخبر) أى الآتى فى كتاب الصديق رضى الله عنه ولا نهان من غير الجنس وبه فارق منع إخراج الذى ذكر عن الاناث فى الغنم وأما الفرق بأنه هنا بدل وهناك أصل فلا يأتى على القول الاصح الآتى أنه هنا أصل أيضا إلا أن براد البدلية من حيث القياس اذ هى لا تنافى الاصاله من حيث الاجزاء من غير نظر لقيمة الابل فتأمل (قوله اذناؤها) أى التاء التى فى لفظ الشاة المذكرة فى الخبر (قوله للوحدة لا للتأنيث) أى حكماء وحماة فهو اسم جنس ونوزع فى ذلك بأنه فى الام نص على أنها لا تشمل الذى ذكر فى العرف قال السبكي وهو أعرف باللغة فلم يخرج الالعرف مطرد فان صح عرف بخلافه أتبع انتهى كلامه وجوابه ذلك قد يؤخذ منه وهو أن الأكثرين لم يخرج جواعن كلام الشافعى رضى الله عنه إلا لانه قد ثبت عندهم أن العرف لم يثبت اطرا دمه بخلاف اللغة فاذن ما ل الخلاف الى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة أولا ومقتضى ترجيح الشيخين كالأكثرين للدخول انه لم يخالفها ويؤيده قول الرافعى ور بما أفهمك كلامهم توسطاً وهو تنزيل النص على ما اذا عم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمال والعمل بقضية اللغة اذ المبيع قال الزركشى وينبغى مجيئه فى تناول الشاة للذ كراته انتهى وهذا كلام صريح فيما تقر بأن ما أخذ الخلاف فى تناول الذى ذكر الخلاف فى العرف العام هل خالف اللغة أولا ويؤيده أن العرف العام مقدم على اللغة فى الدابة فتقدمه عليها حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به وتقدمها عليه حيث اختلف فى وجوده هو الاصح انتهى من التحفة فى باب الوصية لانه حال هنا عليه فتأمل فانه دقيق (قوله وشرط الشاة هنا) أى الشاة المخرجة فى زكاة الابل ومثلها ما يأتى أيضا (قوله ان تكون من غنم البلد) أى بلد المال من ضأن أو معز ولو من غير الغالب فيجزئ أى غنمه فيه لخبر فى كل خمس شاة والشاة تنطلق على الضأن والمعز (قوله أو مثلها) أى فيجزئ مثل غنم البلد فى القيمة قال فى الايعاب ولو مع تسريها كما اقتضاه كلام الروضة وغيره لكن قضية عبارة المجموع أنه لا بد من فقدها والاول الاوجه (قوله أو أعلى منها قيمة) أى بخلاف ما دونها قيمة فانه ممتنع وعبارة التحفة ولا يجوز العدول عنه أى عن غالب غنم البلد هنا وفيما يأتى فى زكاة الغنم الامثلة أو خير منه قيمة وحينئذ قد يمتنع التخيير المذكور ويتبين

الى عشرين منها شاة)  
والمراد بها (جذعة أو جذع  
ضأن له سنة) أو جذع  
قبلها (أو ثنية معز أو ثنى له  
سنتان) كاملتان وإنما  
جزأ الذى ذكرهنا لصديق  
اسم الشاة به فى الخبر اذناؤها  
للوحد لا للتأنيث وشرط  
الشاة هنا أن يكون من غنم  
البلد ومثلها أو أعلى منها  
قيمة

(قوله وإن تكون صحيحة) قال في التحفة فإن لم يجد صحيحة ففرق قيمته ما دراهم كن فقد بنت الخاض مثلاً فلا يجد ها ولا ابن لبون ولا بالثمن فيفرق قيمتهما للضرورة انتهى واستشكله ابن قاسم بأن

٤٨١

الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جداً قال الآن يقال الواجب قدر قيمة أي صحيحة تجزئ به بقوله هل يعتبر قيمته ما بالبلد مطلقاً وإن كان وجد فيها شيء قبل أو لا مطلقاً راجعاً انتهى وفي التحفة أن محل ذلك أي إخراج القيمة عن بنت الخاض أن لم يكن

وإن تكون صحيحة وإن كانت أبسله مراضاً وعلم من كلامه أنه يجب في العشر شتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت مخاض)

بما له سن مجزئ وما أمكن الصعود إليه مع الجبران والإوجب على ما بحثه شارح وأيده غيره بأن ابن اللبون بدل وقد الزموه بجعله فكذا هنا انتهى وفي كل من البعث والتأييد نظر ظاهر أما البحث فلأنه مخالف للنقول في الكفاية وجرى عليه الأسنوي والزركشي وغيرهما أنه مخير بين إخراج القيمة والصعود بشرطه كما حررته في شرح العباب ومجربى ذلك في سائر أسنان الزكاة فإذا فقد

الضأن فيما لو كانت غنم البلد كلها ضأنه وهي أعلى قيمة من المعز قال سم أي عن الأبل ولا يجوز إخراج المعز عنه وقياسه كما قاله ع ش أنه لو كان غنم البلد كلها من المعز وأن النية منها أعلى قيمة من جذعة الضأن تعينت نية فاقصاره على الضأن نظر للغالب من أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز فليأمل (قوله وإن تكون صحيحة) أي وشرطها هنا أن تكون صحيحة فهو عطف على أن تكون من غنم البلد قال في التحفة فإن لم يجد صحيحة ففرق قيمته ما دراهم كن فقد بنت الخاض مثلاً فلا يجد ها ولا ابن لبون ولا بالثمن فيفرق قيمتهما للضرورة قال سم قد يشكل الحال بأن قيمة الصحيحة المجزئة غير منضبطة لتفاوتها جداً الآن يقال الواجب قدر قيمة أي صحيحة ولو أقلها ثم يحتمل أن المعز هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حواله مما دون مسافة البلد فليراجع (قوله وإن كانت أبسله مراضاً) أي فيجب في الأبل المعية شاة سليمة على الأصح كما في المجموع عن صاحب المذهب وغيره كما يجب السليمة في الأبل الصالح ولازماً واجبة في الذمة وما وجب فيها إنما يكون صحيحاً سليماً فإذا لم تعتبر فيها صفة ماله فلم يختلف بصفة المال ومرضه كالأصحية بخلاف نظيره في نحو الغنم فأنما وجب فيه من عين المال فاعتبر فيها صفة ولا يجزئ عن المراض صحيحة بالقسط وقيل تجزئ بأن تكون لا ثقة بها فيؤخذ من خمس قيمتها بالعبس خسون وبدونه مائة وشاة تساوي ستة صحيحة تساوي ثلاثة وهو ضعيف كما اقتضاه كلام المجموع وإن اقتضى كلام الروضة وأصلها اعتمادها لتقرر من وجوبها في الذمة ثم رأيت ابن الرفعة نقل عدم الإجزاء عن النص وتبعه القمولى فقال الأصح وهو نص المختصر أنه يجب شاة كاملة كما يجب في الصبحاح وادعى القاضي أنه لا خلاف فيه واعتمده الأسنوي وغيره العباب (قوله وعلم من كلامه) أي المصنف رحمه الله حيث قال ففي كل خمس من الأبل إلى عشرين (قوله أنه يجب عليه) أي المالك (قوله في العشر شتان) أي لكل خمس شاة أخذ من قول ابن الرفعة ويظهر أنه ليس المراد أن الشاتين في مقابلة العشر مقابلة المجموع بالمجموع حتى لو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط عنه عشر شاتين بل يظهر أن المراد أن في مقابلة كل خمس شاة حتى سقط عند تلف الواحدة خمس شاة وقس عليه الخمسة عشر والعشرين وبدل عليه قول الإمام ابن المشايخ قالوا إذا ملك نصابين فواجب كل نصاب فيه اتفاقاً انتهى (قوله وفي خمسة عشر ثلاث شياه) أي سواء الجذعات أو الثنيات لما مر أنه مخير بينهما على ما فيه (قوله وفي العشرين أربع) أي أربع شياه كذلك واختلف في هذه الشياه المخرجة عن الأبل فقل بدل عنها لأن الأصل هو الجنس والأصح أنها أصل كما في الشاة المخرجة عن الغنم قال الزركشي وهو ظاهر نص الام وغيره وكلام الشيخين يقتضى ترجيحهما لظاهر الخبر فيطالب بها بخصوصها فإن امتنع من أدائها أجبر عليه فإن أدى البعير قبل منه وكان بدلاً وللشافعي رضي الله عنه نص آخر قضيه أن الواجب أحدهما لا بعينه وإن كان الأصل المنصوص عليه الشاة ولذا جزم به في العباب وأما قوله وفاقاً للرواية في قيمتها أي الشاة نحو قيمة خمس بنت مخاض فقال الشارح إنما يتجه بناء على الضعيف القائل أن الشاة بدل عن خمس البعير أما على الأصح أنها أصلية فالذي يتجه أن القيمة لا تعتبر كما قاله صاحب الاستدكار وكلام الشيخين وغيرهما كالصرح فيه فإنهم لم يشترطوا فيها إلا كونها جذعة أو ثنية ومما يصرح به أيضاً قول الشافعي والجمهور ويجزئ البعير في الخمس وإن نقصت قيمته عن قيمة الشاة وعلوه بأن ما يجوز أدائه في الزكاة لا تراعى قيمته بحال انتهى وكما أنه صرح في رد كلام الرواية كذلك هو صرح في رد قول أبي اسحاق يشترط أن يكون قيمته قيمة ربع عشر أبه وكان وجه هذين على ضعفهما أن بنت المخاض واجبة في خمس وعشرين فالشاة بدل عن خمسها وأن الشاة واجبة في أربعين فهي ربع عشرها فتأمل (قوله وفي خمس وعشرين) أي من الأبل (قوله بنت مخاض) أي أجماعاً وما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن فيها خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض لم يصح كالتأويل في

الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو التزول بشرطه وأما التأيد فلو وضوح الفرق بين البدل والأصل فكيف يقاس أحدهما بالآخر حتى يقال إذا لم يتحصّل البدل فكذا به حصل أهل آخر انتهى كلام التحفة





(قوله بأن لم يملكها) أي عند ارادة الاخراج كما في التحفة والنهاية قال في التحفة أما اذا لم يقم بنت المحاض بأن وجدها ولو قبل الاخراج فباعتين اخرجها ولو لمعلوفة بخلاف ما لو وجدها وارثه بنين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المعتمد والفرق ظاهر ويبحث الاسنوي أنها لو تلفت بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره فان قلت ينافيه ما بحثه أيضا ان العبرة في التعذر بوقت الاداء المعبر عنه فيما تقدم بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادة الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك أخر حتى تلفت الخ ووافقه في النهاية على الاولى وخالفه في الثانية فجري على انه يلزمه اخراجها ثم قال ولا ينافيه ما قاله الروياني من انه لو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت محاض أجزأه ابن اللبون لا مكان حمل الاول على صيرورتها بنت محاض في المورث والمتعلق به الزكاة والثاني على خلافه انتهى وهذا وجه وجهه ويمكن حمل كلام التحفة عليه فيقال ان حال الحول على المورث وليس عنده ابنة محاض ثم مات وكان ٤٨٣ عند وارثه ابنة محاض فلا يلزمه

اخراجها وهو مطمح نظر التحفة وان مات المورث بعد الحول وعنده ابنة عشرة أشهر من الابل ثم لم يتمكن الوارث من اخراج الزكاة الا بعد مضي شهرين وقد صارت ابنة عشرة أشهر

وهوما (لهستان) وانما يجزى (ان فقدها) أي بنت المحاض بأن لم يملكها أو ملكها معيبة أو مغصوبة وعجز عن تخليصها أو مرهونة بموئل

عند موت المورث ابنة محاض فيلزمه حينئذ اخراجها لان العبرة بوقت الاخراج حتى عند التحفة كما سبق وقد وجد عنده بنت المحاض وجري ابن المقرئ في الروض على ما في النهاية وقال شيخ الاسلام في شرحه انه خلاف المنقول قال فقد قال الروياني

وهو كذلك اتفاقا لاحتمال ذكوره وما قيل ان الخنثى قسم ثالث لا ذكر ولا أنثى فنأزع فيه بأنه غير معروف وانما توهمه بعضهم من كلام الغزالي ومراده انه لا يعد عرفا من أحد النوعين وان لم يخل عنهم في نفس الأمر انتهى (قوله وهو) أي ابن اللبون (قوله ماله سستان) أي كالمثلان ولا يتحقق الا بالشرع في السنة الثالثة لما تقرر ان اسنان الزكاة تحديدا في اقيامه في الجذعة من الضأن (قوله وانما يجزى) أي ابن اللبون عن الخمس والعشرين (قوله ان فقدها أي بنت المحاض) أي فقد هاهنا من جميع ماله لا من المال المزكى الا أن تحسب على الاوجه والمعتبر الفقير عند الاداء أي وقت ارادة الاخراج لا الوجوب فلو ملكها بعد الحول وقبل الاداء تعينت الاداء كما نقله ابن الرفعة وغيره عن الروياني لقد رنه على الاصل قال في التحفة أما اذا لم يعد بنت المحاض بأن وجدها ولو قبل الاخراج فتعين اخراجها ولو لمعلوفة بخلاف ما لو وجدها وارثه بنين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المعتمد والفرق ظاهر انتهى وخالفه في النهاية فجري على لزوم اخراجها على الوارث قال ولا ينافيه ما قاله الروياني من انه لو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت محاض أجزأه ابن اللبون لا مكان حمل الاول على صيرورتها بنت محاض في المورث والمتعلق به الزكاة والثاني على خلافه قال الكردي في الكبرى وله وجه وجهه ويمكن حمل كلام التحفة عليه فيقال ان حال الحول على المورث وليس عنده ابن محاض ثم مات وكان عند وارثه بنت محاض فلا يلزمه اخراجها وهو مطمح نظر التحفة وان مات المورث بعد الحول وعنده ابنة عشرة أشهر صارت عند موت المورث ابنة محاض فيلزمه حينئذ اخراجها لان العبرة بوقت الاخراج كما سبق فليتأمل (قوله بأن لم يملكها) الخ أي أصلا تصوبرلفقدها (قوله أو ملكها معيبة) أي كهزيلة وابله سمان كما رجحه الاذري (قوله أو مغصوبة وعجز عن تخليصها) أي بأن كان فيه كلفة لها وقع عرفا كما استظهره في التحفة أو ند وعجز عن الامساك (قوله أو مرهونة بموئل) أي مطلقا أو بحال ويعجز عن فكها والالزمه فكها واخراجها كما في الإيعاب قال في التحفة ويبحث الاسنوي أنها لو تلفت بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره فان قلت ينافيه ما بحثه أيضا ان العبرة في التعذر بوقت الاداء المعبر عنه فيما تقرر بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك أخر حتى تلفت فان قلت انه يلزم عليه أنه يلزمه البقاء على تلك الارادة بأن لا يعدل لما يتأخر اخراجها عنها قلت ليس ذلك يبعد لان هذا المتعين حينئذ فيه احتياط تام لاستحقاق فعده وله عنه بغيره المدكور تقصير أي تقصير فتأمل فانه دقيق

وغيره انها لا تتعين انتهى وقد علمت من نقل النهاية عن الروياني ان كلامه يفيد انه كان عند الوارث بنت محاض وهو غير بصيرة النهاية وقد نقله كذلك عن الروياني شيخ الاسلام نفسه فقال في الغرر قال الروياني ولو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت محاض أجزأه ابن اللبون انتهى وأقر ذلك ابن قاسم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع وخالف في النهاية ما بحثه الاسنوي فقال الأوجه عدم امتناع بنت اللبون اعتبارا بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافا للاسنوي انتهى وذكره الشارح في الامداد مع التبري فيقال على ما قاله الاسنوي وكذلك سم في شرح مختصر أبي شجاع وأقر الاسنوي شيخ الاسلام في شرح الروض والخطيب في شرح التنبية (قوله وعجز عن تخليصها) أي بأن كان فيه كلفة لها وقع عرفا بما يظهره تحفة (قوله بموئل مطلقا) أو بحال لا يقدر على تخليصها

(قوله ولا فرق) أى فى جواز اخراج ابن اللبون بشرطه المذكور (قوله بين ان تساوى قيمة ابن اللبون) أى أو ولدها الخنثى (قوله قيمة بنت المخاض أولاً) أى فلا يضر نقصان قيمته عن قيمتها قال فى الايجاب ولا جبران لمعوم الخبر نعم لو كان من زدى عدونها أو كانت سمانادونه لم يجزئى قال فى التحفة ومراعاة المجدد ولا ابن لبون فرق قيمتها ومحلها اذا لم يكن بماله سن مجزئى وامكن الصعود اليه مع الجبران والاوجب على ما بحثه شارح وأيده غيره بأن ابن لبون بدل وقد ألزموه تحصيله فكذا هنا انتهى وفى كل من البحث والتأييد نظر ظاهر أما البحث فلانه يخالف للمنقول عن الكفاية وجرى عليه الاسنوى والزركشى وغيرهما من مخير بين اخراج القيمة والصعود بشرطه كما حررته فى شرح العباب ويجزئ ذلك فى سائر أسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خسر الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو الزول بشرطه وأما التأييد فلو ضوح الفرق بين البدل والاصل فكيف يقاس أحدهما بالآخر حتى يقال اذا ألزم بتحصيل البدل فكذا بتحصيـل اصل آخر تأمل (قوله ولا يكاف تحصيلها) أى بنت المخاض عند فقدها (قوله بشراء أو غيره) أى وإن قدر عليه فان قيل من قدر على شراء الرقبة فى الكفارة والماء فى التيمم لم يعدل الى البدل فى الفرق أجيب بالنص والمعنى اما النص فلقوله من لم يجد فصيام وقوله فلم يجد وأما فتيمة ما فاعتبر عدمها وما فادان بالشراء وقال صلى الله عليه وسلم هنا فان لم تكن فى ابله بنت مخاض فاعتبر الموجود فى ماله وأما المعنى فلان الزكاة مبنية على التخفيف لانها مواساة وأيضاً فان اللبون يساوى بنت المخاض لانه أفضل منها بالنسبة فيجتمع من صغار السباع ويرعى بنفسه وهى أفضل منه بالانثى ففضل السن يجبر فضل الانثى وعيب الخنثى فكانت ابدى الاثمة بل القياس ان يجزئ مع وجودها لولا الخبر فانه شرط فى اجزائه عدمها حواشى الاسنى بزيادة (قوله ويجزئ ما فوق ابن اللبون كالحق بالاولى) أى فيؤخذ الحق عند فقد بنت المخاض وكذا ما فوق الحق بالاولى ولا جبران فيها ولو وجد الواجب بالثمن فهل يطالب ببنت المخاض فان دفع ابن اللبون قبل منه أو يجبر بينهما فيه وجهان لم يرجح الشيخان فيه مائشياً قال فى الايجاب والذي يتجه ترجيحهما الاول أخذاً بما روى انا اذا جعلنا الشاة فى خمس من الابل أصلاً أجبرناه على ادائها فان أدى البعير قبل منه ثم رأيت بعضهم يرجح التخيير والاذرى قال يحتمل أن يقال له ادز كاذك أو واجب مالك اذ لو خير ربما دفع الادنى أو نص له على بنت المخاض ظن تعينها عليه فيتكفها الخ (قوله لا ابن المخاض) أى لا يجزئ ابن المخاض عن بنت المخاض اذا فقدها هذا ما أورده ابن الصباغ واعتمده المتأخرون وقال الشيخ أبو حامد انه يجزئى وقال القاضى انه ظاهر المذهب قيل ولا يجزئى الخنثى عن أولاد المخاض قطعاً لعدم تحقق الانثى قال فى التحفة وفيه نظر لجريان خلاف قوى باجزاء ابن المخاض فلا قطع أى فان الخنثى ولد المخاض أولى من ابن المخاض لاحتمال الانثى فى الاولى (قوله لانه لا جابرفيه) أى فى ابن المخاض تعليل لعدم اجزائه عن بنت المخاض ومن ثم لم يجزئ أيضاً عمادون خمس وعشرين حيث كان فيها أنثى ولا ينافيه قولهم لو كان فى ابله أنثى لم يجزه الذى ذكر الا اذا وجب لان الذكر هنا لا يطلق عليه أنه واجب لان الواجب أصالة انما هو الشياه وبنت المخاض أو بدلهما وجب بطريق البدلية عنها فان قلت لم اجزأ الحق فى الخمس والعشرين الاناث مع انه ليس واجباً أصالة فالجواب انه هنا وجب الذكر بالنص وهو ابن اللبون فاجزأ ما هو خير منه وفيما دون الم يجب بالنص فلم يجز حيث كان فى ابله أنثى فتأمل فانه دقيق (قوله بخلاف ابن اللبون وما فوقه) أى من الحق والجذع حيث يجزئ اخراجها عن بنت المخاض عند فقدها كما تقرر (قوله لان فضل السن) أى فيهما (قوله يجبر فضل الانثى) أى التى فى بنت المخاض فيوجب اختصاصها بقوة وود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع ولذا لا يؤخذ الحق ونحوه عن بنت اللبون كإسائى (قوله ولو كانت عنده) أى المالك (قوله بنت مخاض كريمة) أى كالمسنة لئلا كل واستظهر فى التعمية الضبط فان تزد قيمته بعضها بوصف آخر على قيمة كل من الباقيات

ولا فرق بين ان تساوى  
قيمة ابن اللبون قيمة بنت  
المخاض أولاً ولا يكاف  
تحصيلها بشراء أو غيره  
ويجزئ ما فوق ابن  
اللبون كالحق بالاولى لانه  
لا جابرفيه بخلاف ابن  
اللبون وما فوقه لان فضل  
السن يجبر فضل الانثى  
ولو كانت عنده بنت  
مخاض كريمة

وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وانه اذا وجد وصف من أوصاف الخيار التي ذكر وهما لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها باعتبار المظنة تأمل (قوله لم يجز ابن اللبون لقدرته عليها) أي على بنت المخاض وان لم يمنع وجودها الصعود لاني وفرق الروياني بينهما بأن الذي ذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغلظ من الصعود والنزول حواشي الروض والتحفة (قوله ولا يكلفها) أي الكرمة لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه عاملا الى اليمن اياك وكرائم أموالهم واه الشيخان فان تطوع بها فقد أحسن عبارة العباب مع الشرح ولو ملك بنت مخاض كرمة وابله بالضد أي غير كرائم فأخرجها نذب لاحت أي مندوب لان فيه رفقا بالمستحقين لا واجب لان فيه إجحافا به وكرائم الأموال نفاسها التي تتعلق بها نفس مالكها العز عنها عليه بسبب ما جمعت من جميل الصفات انتهى وظاهر كقوله سم أن محل جواز اخراج الكرمة في غير نحو الولي والوكيل اذ عليها رعاية مصلحة المالك والمصلحة دفع غيرها (قوله الا اذا كانت ابله كلها كراما) أي فانه يكلف كرمة اذا إجحاف عليه حينئذ ولو ملك بنت مخاض وليست من النصاب لكونها مملوكة فالذي اقتضاه كلام المنهاج وغيره رجحه الاسنوي وجوبها ومرت عن التحفة اعتماده (قوله ولا يكلف عن الحوامل حاملا) أي فله لا عليه إخراج الحامل عن الحوامل أما الاول فلان الحمل ليس عيبا في الهائم وأما الثاني فلانه صلى الله عليه وسلم نهى عن أخذ الشافع أي التي في بطنها ولد ولما فيه من أخذ حيوانين وبه فارق تكليفه إخراج الكرمة عن الكرائم لان الحمل حيوان آخر فلا يزم تعدد الواجب قاله صاحب التريب واستحسنه الامام وانما وجبت الخلقة في الدية للاتباع وشذ من منع الكرمة للنهي عن أخذها قال الامام بل هو مزيف لأصل له اذا مراد به نهى السعاة عن الإجحاف بآبار باب الأموال وحتمهم على الانصاف ولا نفهم منه الفقيه غير هذا وفي الجواهر أي كالكفاية ان التي طرقها الفحل كانت محققة الحمل لانها تحمل غالبا بخلاف الأدميات وانما لم يجز الحامل في الأنحية على ما يأتي لان القصد ثم اللحم والحمل غيره وهنا المالية وهو يزدها يعاب بزيادة ومرت عن سم ان محل جواز اخراج الكرمة في غير نحو الولي والوكيل وعليه فيه كمن حمل كلام من منعها عليها فلي تأمل وليراجع (قوله وفي ست وثلاثين من الابل) أي الى ستة وأربعين منها (قوله بنت لبون) أي ولا يجزى عند فقد هاق ولا ما فوقه ولا بنت مخاض لان في بنت اللبون خيارين بالنزول والصعود فلا ثبت لها ثالثا باخراج الحق ونحوه بخلاف ما مر في بنت المخاض فان فيها خيارا واحدا بالصعود فقط فابتدأه ثانيا ولما سبق ثم ان زيادة السن في ابن اللبون ونحوه فوجب اختصاصها بقوة ورود الماء ونحوه بخلافها في الحق ونحوه هذا لا يوجب اختصاصها عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة ثم فلا يلزم من جبرها هنا (قوله وهي) أي بنت اللبون (قوله التي تم لها ستان) أي بأن دخلت في الثالثة (قوله سميت بذلك) أي ببنت لبون (قوله لان أمها أن لها أن تضع ثانيا) أي تلد ولدا ثانيا (قوله وتصير ذات لبن) الاولى فتصير بالفاء قال في المصباح واللبون بالفتح الناقة والشاة ذات اللبن غزيرة كانت أم لا والجمع لبن بضم اللام والباء سكنة وقد تضم للاتباع وابن اللبون ولد الناقة يدخل في السنة الثالثة والاني بنت اللبون سمي بذلك لانها ولدت غيره فصار لها لبن وجمع الذي ذكر كالاناث بنات اللبون (قوله وفي ست وأربعين) أي من الابل الى احدى وستين منها (قوله حقة) بكسر الحاء وتشديد القاف (قوله وهي) أي الحققة (قوله التي تم لها ثلاث من السنين) أي بأن دخلت في الرابعة قال في المصباح والحق بالكسر من الابل ما طعن في السنة الرابعة والجمع حقاق والاني حقة وجمعها حقق مثل سدره وسدر وأحق البعير أحقا قاصرا حقا وحقة بينة الحققة بكسرها فالاولى الناقة والثانية مصدر ولا يكاد يعرف لها نظير (قوله سميت بذلك) أي بالحققة (قوله لانها استحققت الركوب) أي استحققت ان تركب ويحمل عليها هذا قول (قوله أو طرق الفحل) أي أولانها استحققت ان يطرقها الفحل أي الذكر وهذا قول آخر وهو الاشهر كما في القليوبي قال كما في رواية طرق الفحل وكذا رواية طريقة الفحل بالجمع وصحفة قائل القول الاول بالفحل بالحاء ويقال في الذكرا استحق أن يطرق الانثى أو أن يركب ويحمل عليه وفي المصباح

لم يجز ابن اللبون لقدرته عليها ولا يكلفها الا اذا كانت ابله كلها كراما ولا يكلف عن الحوامل حاملا (وفي ست وثلاثين) من الابل (بنت لبون) وهي التي تم لها ستان سميت بذلك لان أمها أن لها أن تضع ثانيا وتصير ذات لبن (وفي ست وأربعين حقة) وهي التي تم لها ثلاث من السنين سميت بذلك لانها استحققت الركوب أو طرق الفحل

(قوله لم يجز ابن اللبون) وله صعود معها لاني مع أخذ الجبران قال في التحفة وانما منعت بنت المخاض الكرمة ابن لبون كما مر لان الذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغلظ من الصعود والنزول انتهى (قوله عن الحوامل حاملا) عبارة الامداد ولا يكلف عن الحوامل حاملا فان أخرجها قبلت اذا حمل ليس عيبا في الهائم انتهت (قوله وفي ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنت لبون ويجزى عن الخدعة حقتان أو بنتا لبون قال في التحفة لا جزأهما عما زاد انتهى

طرق الفعل الناقية طرقا ضربها فهي طرقة فعولة بفتح الفاء بمعنى مفعولة وفيها حقة طرقة الفعل المراد التي بلغت أن يطرقتها ولا يشترط أن تكون قد طرقتها ( قوله وفي إحدى وستين ) أي من الأبل إلى ست وسبعين ( قوله جذعة ) ويجزى عنها ولو لمع وجودها بنتا لبون أو حقتان أو حقة و بنت لبون وكذا يجزى عن الحقة بنتا لبون قال في الإيعاب وقد يشكك بعدم اجزاء بنتي المخاض عن بنتي اللبون إلا أن يفرق بأن بنتي اللبون مثلًا تجزئان عما زاد عن ابله فعنها أولى بخلاف بنتي المخاض لا تجزئان عما زاد على خمسة وعشرين تأمل ( قوله بالذال المعجمة ) أي المفتوحة كجميعها بوزن قضية والجمع جذعات بفتحات ( قوله وهي ) أي الجذعة ( قوله التي تم لها أربع من الستين ) أي بأن دخلت في الخامسة قال في التحفة وظاهر كلامهم أنه لا عبرة هنا بالاجتماع قبل تمام الأربع وحينئذ يشكك بما في جذعة الضان أي كما مر هنا وقد يفرق بأن القصده ثم بلوغها وهو يحصل بأحد أمرين الاجتماع و بلوغ السنة وهنا غاية كما لها وهو لا يتم الا بتتمام الأربع كما هو الغالب وهذا آخر أسنان الزكاة وهو نهاية الحسن درا ونسلا وقوة واعتبر في الجميع الاثوثة لما فيها من رفق الذر والنسل ( قوله سميت بذلك ) أي بالجذعة ( قوله لانها أجدعت مقدم أسنانها أي أسقطته ) أي مقدم الأسنان وقيل لتكامل أسنانها قال العلقمي وهو أي الأبل حوار ثم بعد فصله من أمه مفصل ثم في السنة الثانية ابن مخاض و بنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون و بنت لبون وفي الرابعة حق وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ثني وثنية وفي السابعة رباعي ورباعية وفي الثامنة سدس وسدسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف انتهى زاد في الأسنى وبالحاء قول أي زيد النحوي ثم لا يخفى هذان باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فأكثر ومخلف عامين فأكثر فإذا كثر فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالد كركم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والاني شارف ( قوله وفي ست وسبعين ) أي من الأبل إلى أحد وتسعين ( قوله بنتا لبون ) أي تعبد الا بالحساب والافتقار الحساب ان يجبا في اثنتين وسبعين لان بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم ( قوله وفي إحدى وتسعين ) أي إلى مائة وأحدى وعشرين ( قوله حقتان ) أي تعبد الا بالحساب والالوجب الحقتان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحقة في ست وأربعين ( قوله وكذا في مائة وعشرين وبعض واحدة ) أي يجب فيها حقتان خلافا للاصطخري كما سيأتي ( قوله وفي مائة وأحدى وعشرين بنتا لبون ) أي تعبد الا بالحساب أيضا والالوجب ثلاث بنات لبون في مائة وثمانية وهذا كالذين قبله بالنص لادخل للحساب فيه فان نقصت الواحدة أو بعضها لم يجب سوى الحقتين ففي المحلى وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الاصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب من مائة وعشرين جزءا وقال الاصطخري لا يسقط شيء وقال أيضا فيما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان انتهى قال السبكي وأما الثاني والعشرون وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعني ليس فيه نصاب مغير للواجب وانما هو عدد دين النصب ( قوله وفي مائة وثلاثين حقة و بنتا لبون ) أي فتغير وجوب ثلاث بنات اللبون إلى الحقة و بنتي اللبون بزيادة التسع عن مائة وأحدى وعشرين ثم يتغير أيضا بزيادة العشر في مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان كما سيأتي قال في البهجة

وبعد تسع ثم كل عشر \* مغير واجب هذا القدر

( قوله ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ) أي بعد زيادة العشر كما مر وكما سيأتي في الشرح خلافا لما يوهمه كلام المصنف ان استقامة الحساب بها ما عدا كون بعد مائة وثلاثين والامر ليس كذلك وسيأتي ايضا حقه ( قوله والحاصل ) أي لأجل استقامة الحساب فيما ذكره المصنف ( قوله ان بنات اللبون الثلاث ) بنصب الثلاث نعمت البنات فانها وان كانت مذكورة هي منصوبة باسم ان ( قوله يجب في مائة وأحدى وعشرين ) أي لافي أقل منها ولو بعض واحدة لما مر أن هذه الواحدة تتعلق بها الواجب في الاصح خلافا للاصطخري ( قوله وتستمر إلى مائة وثلاثين ) أي بأن تزداد على تلك المائة والأحدى

للاول خمس بنات لبون وبالنظر للثاني أربع حقات فان وجد اجماله تعين أخذ الا غبط للمستحقين ان كان من غير الكرام حيث لم تكن ابله كلها كراما ذالكريمة حينئذ كالمعدومة وان وجد

( وفي إحدى وستين جذعة ) بالذال المعجمة وهي التي تم لها أربع من الستين سميت بذلك لانها أجدعت مقدم أسنانها أي أسقطته ( وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان ) وكذا في مائة وعشرين وبعض واحدة ( وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة و بنتا لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ) والحاصل أن بنات اللبون الثلاث يجب في مائة وأحدى وعشرين وتستمر إلى مائة وثلاثين

أحدهما كاملا أخذوا ولم يوجد بماله أحدهما كاملا فلما لا كتحصيل ما شاء منهما قال الحلبي في حواشي المنهج قال شيخنا وظاهر كلامهم هنا في الاستئذان المذكورة أنها للتحديد ويفارق ذلك ما في السلم من انه تقرب لانه في غير موجود ولو كلف

التحديد لتعسر بخلاف الزكاة تكون فيما استنتجه غالبها وهو عارف بسنه انتهى





فيحتج بأن المفهوم من الزيادة بعير كامل وأجمعوا على ما مر واختلفوا فيما زاد على مائة وعشرين لا ثار  
 ضمنية ولذا قال النووي والصواب ما مر الموافق لحديث أنس وما خالفه ضعيف أو دونه وفي سنن الترمذي  
 بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه ولم يخرج به إلى عمله حتى قبض  
 فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمر حتى قبض (قوله ومن فقد واجبه) أي من أسنان الزكاة السابقة في ماله  
 وهذا شرع في بيان الصعود والنزول مع الجبران ولم يتكلم فيما لو اتفق الفرضان فيه وذلك كما نرى بعيراتها  
 خمس أربعين أو أربع خمسينات فالذهب أنه لا يتعين أربع حقاق بل هي أربعين بنات لبون لخبر أبي  
 داود وغيره عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون  
 أي الستين وجدت أخذت ثم لهذه المسئلة خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده الواجب بكل الحساين  
 أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما ولا يوجد شيء منهما فإن وجد بماله  
 أحدهما أخذوا وكان المفقود أغبط والافله تحصيل ما شاء ولو غير أغبط وإن وجد هاتين الاغبط ولا  
 يجزى غيره إذا داس الدافع أو قصر الساعي والافى يجزى لكن يجب على المالك إعطاء قدر التفاوت بينه وبين  
 الاغبط (قوله كان فقد بنت اللبون) أي حسا أو شرعا بأن توجد بماله لكنهما معية أو مرهونة (قوله  
 وعنده ست وثلاثون) أي وكان فقد بنت الخاض وعنده خمس وعشرون لكن لا نزول في هذه الصورة  
 إلى الغنم بخلاف من فقد الجذعة له الصعود إلى الثانية مع أخذ الجبران كما سيأتي (قوله فإن شاء حصلها) أي  
 بنت اللبون بشراء ونحوه والاولى حصلها بالتدبير ليسكون الضمير راجعا إلى الواجب الذي في المستن  
 وليوافق قوله إلا أنى إلى أعلى منه (قوله وإن شاء صعد إلى أعلى منه) أي من الواجب (قوله بدرجة حقة)  
 أي في المثال المذكور وسيأتي محترز التقييد بدرجة أي واحدة والحاصل أن من لزمه سن ولم يكن عنده  
 حقيقة أو حكما ولا منزله الشارع منزلته فله تحصيله وله الصعود إلى أعلى منه وأخذ الجبران والنزول إلى  
 أسفل منه ودفع الجبران بشرط كون السن المنزول إليه سن زكاة كما أشار إليه تمثيله فليس لمن لزمه بنت  
 مخاض العبدول عند فقدها إلى مادونها ويدفع الجبران ولا يشترط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جذعة  
 فقدها قبل منه الثانية وهي التي لها خمس سنين كاملة لأنها أعلى من الجذعة بعام فكانت كجذعة بدل حقة  
 ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصالة انتفاء نيابتها نعم لا يتعد الجبران بأخراج ما فوقها لأن الشارع  
 اعتبر الثانية في الجلة كما في الاضحية دون ما فوقها ولأن ما فوقها تنهاى نموه (قوله وأخذ جبرانا) بضم الجيم  
 وسكون الباء قال في المصباح وجبرت نصاب الزكاة بكذا عادته به واسم ذلك الشيء الجبران واسم الفاعل  
 جابر (قوله أعنى شاتين كالاضحية) أي سواء أساوى ما عدل إليه مع الجبران ما عدل عنه أم لا لثبوته بالنص  
 ثم إذا صعد من بنت المخاض مثلا إلى بنت اللبون قال الزركشي هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثاني  
 فإن زيادة السن فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا وتكون أحد  
 عشر في مقابلة الجبران (قوله يعني تجزئان في الاضحية) أي سنا وصفة خلافا لما أبوهمه قوله بأن الخ وبعبارة  
 غيره وصفة هذه الشاة صفة الشاة المخرجة فيمادون خمس وعشرين في جميع ما سبق وفاقا وخلافا لآلان الساعي  
 لو دفع الذكرو رضى به المالك جاز قطعا لأن الحق له (قوله يكون لكل من الضاتين سنة) أي كاملة بأن  
 دخلتا في الثانية أو أجدعتا قبل تمامها كما مروى (قوله أول كل من الماعزتين سنتان) أي كاملتان بأن  
 دخلتا في السنة الثالثة (قوله وتجزى ضاتنة لها سنة) أي كاملة أو أجدعت قبلها بعد ستة أشهر لما مر أنه  
 بمنزلة البلوغ بالاحتلام وكما يفيد قول المتن كالاضحية فحمل المطلق على المقيّد بما مع أن كلا منهما ماعزة  
 تتعلق بالحيوان المقصود (قوله وماعزة لها سنتان) أي كاملتان فلا يشترط كون الشاتين ضاتتين ولا  
 كونهما ماعزتين وكذا يجزى كونهما ذكراين قال في الإيعاب سواء كان المالك دافعا أم أخذارضى به  
 المدفوع إليه أم لا قال الزيادة والحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك كما ولا مقوم

(ومن فقد واجبه) كأن  
 فقد بنت اللبون وعنده  
 ست وثلاثون فإن شاء  
 حصلها وإن شاء (صعد  
 إلى أعلى منه) بدرجة  
 حقة (وأخذ) جبرانا أعنى  
 (شاتين) كالاضحية (يعنى  
 تجزئان في الاضحية بأن  
 يكون لكل من الضاتين  
 سنة أول كل من الماعزتين  
 سنتان وتجزى ضاتنة لها  
 سنة وماعزة لها سنتان

فضبطل ذلك بقية شرعية تصاع المصرة والفطرة ونحوهما ( قوله أو عشرين درهما نقرة ) أى أو أخذ عشرين الخ قال العلامة الحنفى والدرهم النقرة تساوى نصف فضة وحديدا كما قاله بعضهم أو تساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلبي لتناسب الدراهم المذكورة بقية الشاتين لأن الكلام فى شاة العرب وهى تساوى نحو واحد عشر فضة وليس المراد الدرهم المشهور انتهى وأقره البجيرمى والجل لكن هذا ينافى قول الشارح كغيره وهى المراد الخ والنقرة القطعة المذابة من الفضة وقبل الذوب هى تبر كذا فى المصباح ( قوله خالصه اسلامية ) خرجت المغشوشة والدراهم الجاهلية ( قوله وهى المراد بالدراهم الشرعية حيث أطلقت ) أى فى لسان جملة الشرع كما نقله الشيخان وأقره فى المصباح والدرهم الاسلامى للضرب وهو معرب وزنه فعل بكسر الفاء وفتح اللام فى اللغة المشهورة وقد تكسرهاؤه على الاو زان الغالبة والدرهم ستة دوانق وكانت الدراهم فى الجاهلية مختلفة فكان بعضها وهى الطبرية كل درهم منها أربع دوانق وبعضها ثقالا كل درهم ثمانية دوانق ويسمى البغلية فجمع الخفيف والثقيل وجعلها دراهم من متساويين فجاء كل درهم ستة دوانق ويقال ان عمر رضى الله عنه هو الذى فعل ذلك لانه لما أراد جباية الخراج طلب بالوزن الثقيل فصعب على الرعية وأراد الجمع بين المصالح فطلب الحساب فخلطوا الوزنين واستخرجوا هذا الوزن الخ وسأنى بقية الكلام عليه فى زكاة النقود ان شاء الله تعالى ( قوله نعم ان لم يجدوها ) أى النقرة الخالصة فهو استدراك على مفهوم التقييد بها ( قوله أو غلبت المغشوشة ) أى وقتنا يجوز التعامل بها وهو الاصح كما فى التحفة ( قوله أجزأ منها ) أى كما يحسنه الأذرى واعتمده ( قوله ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ) أى أو أقل اذا رضى المالك كما هو ظاهر لأن الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما تكون نقرة قدر الواجب التطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الآن يحسب أولا يكون له قيمة سم ( قوله ولا يجوز شاة وعشرة دراهم ) أى عن جبران واحد لأن الحديث يقتضى التخيير بين الشاتين والعشرين درهما فلم يجزئ خصمه له ثلاثة كما لا يجوز فى كفارة مخيرة اطعام خمسة وكسوة خمسة ويجزئ شاتان وعشرون درهما لجبرانين اتفاقا كما يجوز اطعام عشرة مساكين فى كفارة عمن وكسوة عشرة فى أخرى قال فى فتح الجواد فمن نزل من الحق الى بنت الخاض لفقده ما بينهما أن يدفع شاتين عن احدى الدرجتين وعشرين عن الاخرى ومثله عكسه قال وظاهر قولهم عن احدى الدرجتين وعن الاخرى أنه لو قال أدفع شاة وعشرة عن درجة وشاة وعشرة عن أخرى لا يجزئ وفيه نظر لأن الممتنع وقوع تشقيص فيه لأن الواصل للساعى شاتان وعشرون فكان ينبغي أن لا تؤثر نيته وقد يوجه كلامهم بأن نية التشقيص عند الدفع مفسدة فلم يجز ذلك انتهى واليه مال السيد عمر البصرى ويوافقه قول بعضهم ويظهر التبعيض وعدمه باختلاف الغرض والقصد فان قصد أن احدى الشاتين من جبران والاخرى من جبران آخر فهو تبعيض والا فلا وكذا يقال فى العشرين درهما انتهى وفى الحلبي تعليل الاجزاء السابق بقوله نظرا الى أن الشاتين لو احدى والعشرين لا تخفى قال القليوبى أى جلا على ذلك فلو قصد التبعيض لم يضر الخ ( قوله الا ان كان الا أخذ ) أى للجبران ( قوله هو المالك ورضى بذلك ) أى بشاة وعشرة دراهم فانه يجوز لانه حقه بل له اسقاطه بالكلية بخلاف الساعى لأن الحق للفقراء وهم غير معينين وقضيتهم أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل لكن الاقرب كما فى النهاية المنع نظرا لاصلها وهذا عارض قال ع ش ويجزئ ذلك فى كل ما أخرج فيه المالك ما لا يجزئ فلا يكفي وان رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتى لبون ونصفها عن حقتين فيما لا يتفق فرضان فليتأمل ( قوله والخبرة فيه ) أى فى الجبران هنا يعنى فى كونه شاتين وكونه عشرين درهما والخبرة بكسر ففتح بوزن عتبة وهو المختار الا فصح فى التزليل ما كان لهم الخبرة ويقال بفتح أو كسر فسكون ومعناها الاختيار ويقال انه اسم مصدر من تخبرت الشئ مثل الطيرة من تطير أفاده فى المصباح ( قوله للعطى وهو الساعى ) أى لاسيأنى فبدفع ما شاء منهم ما مع مراعاة الاصلح للمستحقين كما صرح به ( قوله أو نزل الى أسفل منه أى من الواجب درجة ) عطف على صعد الى أعلى منه وأفهم كلام المصنف أن الخبرة فى الصعود والتزول للمالك لا للساعى وهو كذلك على الاصح لانهم ما اعلموا تخفيفا عليه حتى لا يكلف الشراء فتناسب تخفيفه

( أو عشرين درهما ) نقرة خالصة ( اسلامية ) وهى المراد بالدراهم الشرعية حيث أطلقت نعم ان لم يجدوها أو غلبت المغشوشة أجزأ منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولا يجوز شاة وعشرة دراهم الا ان كان الاخذ هو المالك ورضى بذلك والخبرة فيه للعطى وهو الساعى ( أو نزل الى أسفل منه ) أى من الواجب درجة

( قوله نقرة ) قال فى التحفة أى فضة ( قوله أو نزل الخ ) ظاهره أنه ليس له الجمع بين الصعود والتزول كما اذا زمة بنتا لبون فنزل عن احدىهما البنت مخاض مع اعطاء جبران وصعد عن الاخرى لحقة مع أخذه وان وافق الساعى وهو الذى بحثه فى التحفة وأقر فى الامداد الزركشى على الجواز حينئذ ونقله القليوبى عن شيخه وأقره أيضا

فريضة الصدقة التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل من الحقة ويجعل معها شائين أن استيسر تاله أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده حقة وعنده الجذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً

كمنت مخاض فى المثال المذكور (وأعطى بخيرته) جبراننا أعنى (شائين أو عشرين درهماً) وإنما كان المدار على خيرة المعطى من المالك أو الساعى لظاهر خبر أنس الذى فى البخارى وغيره ومصرفه بيت المال

أوشائين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الأبلت لبون فأنها تقبل منه بنت لبون ويعطى المصدق شائين أو عشرين درهماً الحديث فقوله يجعل معها شائين أو عشرين درهماً ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شائين يفيد أن ذلك بخيرة الدافع مالكا كان أو ساعياً والمصدق فى الأول بتخفيف الصاد أى الساعى والمصدق الثانى بتشديدها يعنى المالك (قوله ومصرفه

بتقوى بض الامر اليه ومثله ولى اليتيم ونحوه والوجه الثانى وعليه أكثر العراقيين أن الخيرة فيه ما للساعى لياخذ الاحق للمستحقين ويحل الخلاف فيما اذا دفع المالك غير الاغبط والا لزم الساعى قبول الاغبط جزماً وهل يجوز الجمع بين الصدود والتزول كان لزمه بنتا لبون لست وسبعين فقد هما فنزل عن احدهما البنت المخاض مع اعطاء جبران وصدع عن الاخرى لحقة مع اخذ حقه قال الزركشى لم يتعرضوا له ويظهر الجواز ان وافقه الساعى والاجاء خلاف فيمن له الخيرة واجابة الممتنع له هنا أظهر وأقره فى الاسنى وقال الشهاب الرملى كلامهم شامل لجواز ما تردد فيه الزركشى قال فى التحفة والذي يتجه المنع مطلقاً أى سواء وافقه الساعى أولاً لان الواجب واحد فاما أن يصدع واما أن ينزل واما الجمع فخارج عن القياس من غير حاجة اليه تأمل (قوله كمنت مخاض فى المثال المذكور) أى فيما اذا فقد بنت لبون وعنده ست وثلاثون وخرج بالفقد فى الموضوعين مالو وجد الواجب فيمتنع التزول مطلقاً وكذا الصدود حيث طلب جبراننا وليس لمن فرضه بنت مخاض فقد هاوله ابن اللبون وبنت اللبون اخراجها وطلب الجبران للاستغناء عنها باخراج ابن اللبون لانه منزل منزلة بنت المخاض كما مر ولان فرضه بنت اللبون وفقد هاوله ابن اللبون اخراجها مع اعطاء الجبران لانه مع أنه على خلاف القياس انما عهد مع الاناث فلا يتجاوزها الى الذكر وبه يندفع قول بعضهم أقل درجاته أن يكون كمنت المخاض وهى تجزئ عن بنت اللبون مع الجبران فليثأمل (قوله وأعطى بخيرته) أى المالك - (قوله جبراننا أعنى شائين أو عشرين درهماً) أى وان نقص المنزل اليه مع الجبران عن قيمة المفقود كفى العباب لثبوته بالنص ومر أنه اذا اتفق الفرضان كئائى ابل لا يتمين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون فاذا فقد هن جميعاً له أن يجعل الحقائق أصلاً ويصدع لاربعة جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلاً وينزل لخمس بنات مخاض فيخرجها عن خمس جبرانات فعلم أن له فيما اذا وجد بعض كل منهما كئال حقائق وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلاً فيدفعها أو بعضها والباقي من بنات اللبون مع الجبران لكل وبنات اللبون أصلاً فيدفعها أو بعضها والباقي من الحقائق ويأخذ الجبران لكل وفيما اذا وجد أحدهما كحقة أن يجعلها أصلاً فيدفعها مع ثلاث جذاع ويأخذ ثلاث جبرانات أو بنات اللبون أصلاً فيدفع خمس بنات مخاض مع خمس جبرانات ويمتنع فيما ذكر أن يجعل بنات اللبون أصلاً ويصدع الى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمتنع جعل الحقائق أصلاً وينزل الى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع امكان تقليده (قوله وانما كان المدار على خيرة المعطى) أى بين كون الجبران شائين أو عشرين درهماً (قوله من المالك) أى فى صورة التزول ومثله ولى المحجور لكن يلزمه رعاية الاحتياط لموليه كما هو ظاهر (قوله أو الساعى) أى فى صورة الصدود ويلزمه الاحتياط للفقراء كما سيأتى وأما نفس الصدود والتزول فالخيرة للمالك كما مر (قوله لظاهر خبر أنس الذى فى البخارى وغيره) أى أن أبابكر الصديق رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شائين أن استيسر تاله أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده حقة وعنده الجذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شائين يفيد أن ذلك بخيرة الدافع مالكا كان أو ساعياً والمصدق فى الأول بتخفيف الصاد أى الساعى والمصدق الثانى بتشديدها يعنى المالك (قوله ومصرفه) أى الجبران سواء الشياه أو الدراهم (قوله بيت المال) أى فيصرف الامام منه لانه انتهى (قوله ومصرفه)

مصاحبة

بيت المال الخ) عبارة الروضة بصرف الامام الجبران من بيت المال فان فقد من مال المستحقين وعبرة المساكين وعبرة الامداد والصحيح أن الخيرة للمالك مطلقاً لان الامام بصرف الجبران من بيت المال فان فقد من مال المستحقين وعبرة



العزير والاحياء والبيان  
لانه لمصلحة المستحقين  
والامام فانظر عليهم فان  
تعذر فن ما لهم لكن  
قضية نص الام أن محله  
ما يقبضه من الزكاة  
وجرى عليه صاحب البحر  
وغیره انتهت (قوله في  
دفعه وأخذه) هذا في دفعه  
ظاهر لان الخيرة له وأما

فان تعذر فن ما لهم وعلى  
الساعي العمل بالمصلحة  
لهم في دفعه وأخذه ولا  
يجوز أن يصعد درجتين  
بجبرهما مع امكان درجة  
في تلك الجهة لعدم الحاجة  
اليها بخلاف ما اذا تعذرت  
الجهة القربى في جهة  
المخرجة فقط كأن لم يجد  
من وجبت عليه الحققة الا  
بنت مخاض حيث أراد  
الزول أو من لزمته بنت  
اللبون الاجذعة حيث  
أراد الصعود

في أخذه فالخيرة حينئذ  
للمالك ولهذا قال الزيادي  
أى أخذ الا غبط لا أخذ  
الجبران لان ذلك ينافي  
تخير المالك بينهما انتهى  
وأجاب الشوبرى بأنه  
يمكن أن يكون المراد أخذ  
الجبران بأن خيره المالك  
فيهم فلا تنافي تأمل أو  
المراد بالاخذ طلبه وان  
كان المالك لا تلزمه الموافقة  
انتهى وسبقه الى نحو  
الجواب الثانى كل من

المغنى والنهاية (قوله في تلك الجهة) أى التي اختار

مصلحة المستحقين وهو ناظر عليهم هذا ما في الروضة وأصلها واقتضاه كلام العمراني والغزالي في الاحياء  
قال في الايعاب واعتراض بأن الصواب ما في الروضة في قسم الصدقات ونص عليه في الام وجرى عليه  
جمع متقدمون أى كالرويانى في البحر من أنه يباع من سهم الاصناف بقدر الجبران ويجاب بمحمل هذا  
على ما اذا تعذر بيت المال ثم رأيت صرح به في المجموع حيث قال قالوا فان احتاج لدرهم الجبران ولم يكن في بيت  
المال شئ يباع شيئاً من مال الزكاة وصرفه اليه ومن ثم قال الشارح فان تعذر الخ (قوله فان تعذر) أى  
الصرف من بيت المال لفقد ما فيه أو جوره متولى أو وجود مصرف أهم من الجبران (قوله فن ما لهم)  
أى فيصرف الجبران من مال المستحقين كان يبيع شيئاً من مال الزكاة ثم يصرفه فيه قال في الايعاب ولو  
فرق المالك بنفسه ووجب الجبران على المستحقين قال الزركشى فهل يرجع على عدد الرؤس أو على عدد  
الاصناف فيه نظر انتهى والذي يتجه أنه يرجع عليهم بحسب الحصص لانهم أخذوا بحسب ذلك (قوله وعلى  
الساعي) أى يجب عليه (قوله العمل بالمصلحة لهم) أى للمستحقين (قوله في دفعه وأخذه) أى الجبران هذا  
في الدفع ظاهر لان الخيرة للساعي وأما في الاخذ فشكل لما مر أن الاصح أن الخيرة للمالك للساعي وأوجب  
بأنه يطلب من المالك ذلك فان أجابه فذلك والاخذ منه ما يدفعه له ويمكن الجواب أيضاً بأن المراد أخذه اذا  
خير المالك فيهما قال ع ش بقى ما لو تعارض على الوكيل والمولى مصلحة المولى والمولى عليه دفعا  
ومصلحة الفقراء على الساعي أخذ فهل يراعى ما أوبرأى مصلحة الفقراء فيه نظر والذي يظهر أن الساعي ان  
كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على المولى والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وان كان  
الدافع هو المولى أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله ومولاه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع فليتأمل (قوله  
ولا يجوز أن يصعد درجتين) هذا محترز لقوله السابق بدرجة (قوله بجبر انهما) يعنى مع طلب جبران الدرجتين  
وهو أر بع شياء أو أر بعون درهما (قوله مع امكان درجة في تلك الجهة) أى التي اختار المالك العدول  
اليها فلو كان واجبه بنت لبون مثلاً لم يجز له الصعود الى الجذعة عند وجود الحققة ومثل ذلك النزول  
فلو كان واجبه الحققة وأراد النزول الى بنت مخاض فلا يجوز له عند وجود بنت اللبون هذا هو الاصح قال  
في المغنى والثانى يجوز لان الموجود الاقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه (قوله لعدم الحاجة اليهما) أى  
الدرجتين فهو مستغن عن الجبران الزائد فاشبه ما لو صعد أو نزل مع امكان أداء الواجب وظاهر ذلك وان  
كان فيه منفعة للفقراء وبه صرح ع ش لتزيل الدرجة في حقه منزلة الواجب (قوله بخلاف ما اذا تعذرت  
الجهة القربى في جهة المخرجة فقط) فانه يجوز ذلك وهذا محترز لقوله مع امكان الخ وعبارة التحفة وخرج  
بقولنا في جهة المخرجة ما لو لزمه بنت لبون فقدها والحققة فله الصعود للجذعة وأخذ جبرائين وان كان  
عنده بنت مخاض لانها وان كانت أقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجذعة (قوله كان لم يجد من وجبت  
عليه الحققة) أى بأن كان عنده بنت وأر بعون (قوله الابنت مخاض) أى التي هي واجبة الخمس والعشرين  
ولاجد بنت اللبون التي هي الدرجة المتوسطة وهي الواجبة في الست والثلاثين (قوله حيث أراد النزول)  
أى فيخرج بنت المخاض مع أخذ الجبرائين أر بع شياء أو أر بعين درهما أو شاتين وعشرين درهما وان كان  
عنده الجذعة وهي أقرب الى الحققة من بنت المخاض لما مر أن الخيرة في الصعود والنزول للمالك والجهة التي  
اختارها في هذه الصورة جهة النزول والجذعة في جهة الصعود ولم يخترها (قوله أو من لزمته بنت اللبون)  
أى أولم يجد من لزمته الخ أى فهو عطف على من وجبت عليه الحققة (قوله الاجذعة حيث أراد الصعود) أى  
فيجوز له الصعود الى الجذعة مع أخذ الجبرائين أر بع شياء أو أر بعين درهما وان كان عنده بنت مخاض اذ  
الجهة التي اختارها في هذه الصورة جهة الصعود والاقرّب عنده في جهة من الجذعة وبنت المخاض وان

المالك لعدول اليها فلو كان واجبه بنت لبون مثلاً لم يجز له الصعود الى الجذعة الا اذا فقد الحققة فعند فقد هاجوز له الصعود الى الجذعة وان كان عنده بنت مخاض لان الخيرة في ٤٩٢ الصعود والنزول للمالك والجهة التي اختارها في صورتها جهة الصعود ولا اقرب

كانت اقرب درجة من الجذعة الا ان جهتها النزول ولم يختارها المالك تأمل (قوله وكذا يقال في حال الصعود) أي والنزول أيضاً (قوله بأكثر من درجتين) أي فحكم الصعود والنزول بثلاث درجات كدرجتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقد هاجوز بنت لبون والحققة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت المخاض جذعة عند فقد ما بينهما أو يأخذ ثلاث جبرانات بشرط تعذر الدرجة القرى في جهة المقر به وظاهره ان المراد بالقرى في المثال المذكور الدرجتان المتوسطتان اذ لو تعذرت احدهما دون الاخرى لم يتجه كما قاله سم الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع امكان تقليله وغاية الكثرة في الصعود مع طلبه الجبران أربع وذلك بأن يصعد من بنت المخاض الى الثانية على الاصح السابق فياً أخذ أربع جبرانات وغاية الكثرة في النزول ولا يكون الا مع اعطاء الجبران ثلاث وذلك بأن ينزل من الجذعة الى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله نعم له) أي للمالك لا لولى المحجور وكذا لو كبل بغير رضا الموكل (قوله صعد درجتين) أي فأكثر (قوله مطلقاً) أي سواء تعذرت الجهة القرى ام لا (قوله اذا قنع بجبران واحد) أي لان الخط حينئذ للمستحقين وعلم منه بالاولى الصعود بغير جبران بل هو معلوم أيضاً من قولهم ولا تؤخذ كرامة الارضا المالك قال في الايعاب والكريمة هي الخيار بأن تكون مسمنة لئلا كل أو رباعية وهي حديثه العهد بالتاج ولوث كلفها اجزأه وغلطوا من صنعها لانها هزيلة بأن العيب انما هو الهزال الظاهر أو غل الغنم المعد للضراب حيث يجوز أخذ الذكور واعترض هذا الاخير بأن الذكور رقة نقص فليس من الخيار وبأن الماشية ان تعحضت ذكوراً فليس غنم والام يؤخذ الذكور وربانها وان تعحضت ذكوراً فذلك يكون بعضها معد للضراب غيرها فهو كريمة من هذا الوجه وبأنه يتصور أيضاً لو كان عنده خمس ابن وله غنم فيها غل وأراد الساعي أخذه فلا يمكن والكلام في غل لم يتقن بالضراب والافه وخسيس فعلم أن عده كريمة انما هو من حيث صفة الضراب الموجودة فيه لان حيث الذكور رقة ويجرى ما هنا في سائر النعم (قوله ولا يصعد له) أي للجبران مع طلبه (قوله من بابل عيب) أي من العيوب الآتية والمراد الصعود الى المعيب مع طلب الجبران بخلافه مع الى السليمة في الايعاب وخرج بالصعود المهبوط مع اعطاء الجبران فانه جائز لتبرعه بالزيادة وطلب الصعود الى سليمة فانه يجوز وان طلب الجبران كما اقتضاه التعليل وحزم به أبو زرعة قال فان المدر في الامتناع احتمال زيادة الجبران المأخوذ عن المريض والمعيب المدفوع وهذه العلة منتفية فيما اذا تبرع بالصعود الى سليمة انتهى وبمع الخ ما اذا أراد الصعود بالجبران فانه يجوز لتبرعه بالزيادة وقول بعضهم القياس جواز دفع المعيبة مع جبران صحيح بالنسبة كما يؤخذ الصحيح من نصاب لبعضه مراض بالنسبة وطريقه ان يقوم النصاب صحيحاً والجبران صحيحاً ثم النصاب مريضاً والجبران كذلك ويؤخذ ما بين القميتين ويشتري به جبران صحيح برده قولهم ان الجبران انما هو للتفاوت بين السليمتين فلم يجز ان يتعدى محله لسهولة تحصيل الواجب بخلافه في المقيس عليه فان الفرض مركب من صحيح ومريض فوجب فيه النسبة انتهى ملخصاً (قوله لانه) أي الجبران تعليل لامتناع الصعود له وبعبارة الايعاب لان واجبه المعيب والجبران للتفاوت (قوله للتفاوت بين السليمتين) أي من السني اذا السن الواحد لا جبران فيه قل (قوله وهو) أي التفاوت بين السليمتين (قوله فوق التفاوت بين المعيتين) أي ومقصود الزكاة افادة المستحقين للاستفادة منهم فلو جوزنا ذلك هنا لاستفاد المالك منهم وهو خلاف المقصود نعم ان رأى الساعي مصلحة في ذلك جاز على ما أشار اليه الامام واعتمده الاسنوي وغيره وكذا الشارح في التحفة لكن نظريه في الايعاب بأن الذي في المجموع عن الامام ان هذا انما ذكره بناء على الضعيف ان الخيرة للساعي ولذا اعتد الرمي في النهاية خلافاً لعموم كلامهم ومقتضى التعليل السابق بقى انه قد يكون التفاوت بين المعيتين أكثر كما يعلم بالتأمل وذلك كان تشتمل المعيتان على صفة خلت

عنده في جهته من الجذعة وبنت المخاض وان كانت اقرب درجة من الجذعة الا ان جهتها النزول ولم يختارها المالك ولو كان واجبه الحققة واختار المالك النزول لم يجز له النزول الى بنت المخاض الا اذا فقد بنت لبون فيجوز له حيثئذ النزول الى بنت المخاض وان كان عنده جذعة وهي اقرب الى الحققة من بنت المخاض

وكذا يقال في حال الصعود بأكثر من درجتين نعم له صعد درجتين مطلقاً اذا قنع بجبران واحد ولا يصعد له من بابل عيب لانه للتفاوت بين السليمتين وهو فوق التفاوت بين المعيتين

لان الجهة التي اختارها المالك النزول والجذعة في جهة الصعود (قوله لا أكثر من درجتين) أي فلا يجوز الاداء ما هو اقرب منها من الجهة التي اختار العدول اليها ونهاية الصعود النسبة وهي بنت خمس سنين فيجوز أخذ جبران معها بدل جذعة فقد هاجوز ولا جبران مع أخذ ما فوقها ونهاية النزول بنت المخاض (قوله ولا يصعد له من بابل عيب)

عنها

ظاهره وان رآه الساعي مصلحة وجرى عليه الجبال الرمي في نهايته والقلوب في حواشي المحلى لكن الذي جرى عليه شيخ الاسلام في شرح الروض والخطيب في المغنى وأقر الاسنوي عليه في شرح التنبيه والشارح في التحفة والامداد

عنها السليمة كان كان يرغب فيها الكثرة لهما مثلاً أو جوده سيرة عن السليمة التي قامت بها التحافة مثلاً من غير أن يكون عيباً فيهم ولعلهم إنما أناطوا الحكم باعتبار الغالب ولم ينظر والمثل هذه لتدريجها أفادها الجمل عن عرش والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ فصل في واجب البقر ﴾

أي نصابه والبقر بفتح الموحدة والقاف اسم جنس جعي واحدة بقرة و باقورة للذكر والانثى فالتاء للوحدة وهو شامل للعرب والجاموس سمي بذلك لأنه يبقّر الأرض بالحراثة أي يشقها يقال بقرت الثني بقر من باب قتل شققتها وبقرة فتحته وهو باقر علم وبقرة في العلم والمال مثل توسع وزناو معنى ومنه لقب سيدنا محمد بن علي بن العباس بن الحسين السبط رضي الله عنهم بالباقر لأنه يظهر عن أحد من أهل البيت من علم الدين والسنن وعلم القرآن وفنون الأدب ما ظهر عن محمد الباقر هذاروى عنه معالم الدين بقايا الصحابة ووجوه التابعين رضي الله عنهم وسارت بذكر علومه الاخبار واشتدت في مدائحهم الاشعار وفيه يقول مالك بن اعين الجهني

إذا طلب الناس علم القرا \* ن كانت قر يش عليه عيالاً  
وان فاه ابن نبية النسي \* تلقى يدك فر وعاطوا  
وفيه يقول الرضا

يا باقر العلم لاهل التقى \* وخبر من لبي على على الاجل

رضي الله عنه وأمدنا بدمه (قوله ولا شيء فيها) أي في البقر (قوله حتى تبلغ ثلاثين) أي فأول نصاب البقر ثلاثون (قوله وفي ثلاثين من البقر) أي ولوانا ثمان سنات ايعاب (قوله تباع ذكر) أي أوختي (قوله وهو) أي التبيع (قوله ماله سنة كاملة) أي بأن دخلت في السنة الثانية هذا هو المشهور وقيل ستة أشهر ولذا قال في الهجة

وفي ثلاثين من الاقارله \* زكي تباع سنة مكمله \* وقل من يجعل نصفه فاسه  
والمعتمد الاول وان كان الثاني أوفق باللغة في المصباح والتبيع ولد البقرة في السنة الاولى ومثله في القاموس (قوله سمي تبعاً لأنه يتبع أمه) أي في المرعى وغيره فهو فصيل بمعنى فاعل وقبل لأن قرنه يتبع أذنه أي يساويها (قوله أو تبعة أنثى) أي فتجزئ التبعة عن التبيع وان وجدته بل هو أولى كما سيأتي (قوله وهي أي التبعة) (قوله بنت سنة كاملة أيضاً) أي وقيل ستة أشهر نظير ما مر قال في المصباح وجع المذكر تبعة مثل رغيف وأرغفة وجع الانثى تباع مثل مليحة وملاح (قوله وهذا) أي ما ذكر من ان واجب الثلاثين بقرة تباع أو تبعة (قوله أحد المواضع التي يجوز فيها الذكركر) أي في الزكاة ويجزى هنا أيضاً مسنة وكذا مسن ذكركر لأنه أكل منه قال في حواشي فتح الجواد وان كان عنده تبعة كما شمله كلامهم وعليه فالفرق بينه وبين عدم اجزاء ابن لبون في خمس وعشرين وعنده بنت مخاض بأن الذكركر هنا أصل وثم أنثى فر وعي في كل مناسبة (قوله لكن الانثى أفضل) أي من الذكركر لأن النفع فيها هنا أكثر (قوله وفي أربعين منها) أي من البقر سواء كانت كلها أتبعه أو مسنات أو بعضها تبعا وبعضها مسنة (قوله مسنة) بكسر السين وتشديد النون على صيغة اسم الفاعل قال في المغني ولو أخرج عنها تبعة أي أو تبعة تبين اجزأه على الاصح وقال البغوي لأن العدة لا يقوم مقام السن كالأخرج عن ست وثلاثين بنتي مخاض وأجاب الاول بأن التبعة يجزى ان عن ستين فعن أربعين أولى بخلاف بنتي المخاض فانه يستام فرض نصاب زاد الشارح في الايعاب وتأمله تعلم الرد على من زعم ان قضيته عدم اجزاء التبعتين الا تبعتين (قوله وهي) أي المسنة (قوله ماله ستان كاملتان) أي بأن دخلت في الثانية وقيل سنة قال الزركشي قالوا ولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلاً وعجلاً فاذا دخل في السنة الثانية فهو جذع وجذعة وتبيع وتبعة فاذا دخل في الثالثة فتسمى وثنية ومسنة ومسنة فاذا دخل في الرابعة فر باع أي بفتح الراء وقيل بكسر هاو رباعية فاذا دخل في السادسة فضاء العظم لا اسم له بعد هذا الاضالع عام أو ضالع عامين

### ﴿ فصل في واجب ﴾

البقر ولا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تباع) ذكر وهو ماله سنة كاملة سمي تبعاً لأنه يتبع أمه (أو تبعة) أنثى وهي بنت سنة كاملة أيضاً وهذا أحد المواضع التي يجزى فيها الذكركر لكن الانثى أفضل (وفي أربعين منها) مسنة وهي ماله ستان كاملتان

والعلامة ابن قاسم وغيرهم الاجزاء حيثئذ وهو ظاهر وخرج بقوله ولا يصعد له الزول مع دفع الجبران فانه جائز لأن المالك متبرع حيثئذ بلزادة وله العدول الى تسليم مع طلب الجبران كما صرحوا به تبعاً للاسنى والله أعلم

### ﴿ فصل في واجب البقر ﴾

(قوله أو تبعة) معطوف على قوله في الماتن تباع (قوله مسنة) ويجزى عنها تبعا بالاولى

الشرح الكبير لكن صححه بعضهم وتبعه الشارح وبالجملة فالحديث له طرق يتقوى بها وقد نقل الاجماع على العمل بالحكم المذكور (قوله ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه) يجري في هذه الصورة ما قدمته في مائتي بعير من تعين الاغبط تارة وعدمه أخرى

سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما صح عن معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك لما بعثه الى اليمن (وفي ستين) تبعان ثم يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين) تبع وفي كل أربعين مسنة) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه وقس على ذلك وليس هنا ولا في زكاة الغنم صعود ولا نزول بجبران

﴿فصل﴾ في زكاة الغنم

﴿فصل في زكاة الغنم﴾ قال في التحفة أكثر ما يتصور من الوقص في الابل تسعة وعشرون ما بين أحد وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين أربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربعمائة انتهى

وهكذا (قوله سميت بذلك) أي بالمسنة (قوله لتكامل أسنانها) هذا هو المشهور وقيل لطلوع أسنانها والجمع مسنات تصحيحا ومسان تكسيرا قال في المصباح وأسنان الانسان وغيره أسنانا اذا كبر فهو مسنن والانتى مسنة والجمع مسان قال الازهرى وليس معنى أسنان البقر والشاة كبرها كالرجل ولكن معناه طلوع الثانية (قوله وذلك) أي وجوب التبع في الثلاثين والمسنة في الأربعين فهو دليل للصورتين معا (قوله لما صح عن معاذ رضي الله عنه) هو ابن جبل الانصاري فقيه هذه الامة (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك) أي بأخذ التبع عن الثلاثين والمسنة عن الأربعين (قوله لما بعثه الى اليمن) أي عاملا فيه ورواه الترمذي وغيره عنه وقال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعا وهذا الحديث تكلم فيه بالارسال والضعف كما بينه الحافظ ابن حجر في تخرجه العزيز لكن صححه الحاكيم وغيره وتبعه الشارح وغيره قيل وقد نقل الاجماع على العمل بالحكم المذكور قال في الايعاب وما روى مما يخالف ذلك من أن في خمس شاة وهكذا كالأبل وفي خمس وعشرين بقرة الى خمس وسبعين بقرة فان والى عشرين ومائة ثم في كل أربعين بقرة وان هذا كان تخفيفا لاهل اليمن ثم نسخ بما في المتن فوقف منقطع (قوله وفي ستين تبيعا) أي فلا يتغير الفرض بعد الفرض الا بزيادة عشرين ويجزئ التبعان عن الخمسين وعن الاربعين بالاولى كما مر (قوله ثم يختلف الواجب بكل عشر) أي بعد الستين (قوله فيجب في كل ثلاثين تبع) أي أو تبيعة (قوله وفي كل أربعين مسنة) أي في سبعين تبع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع قال في التحفة وبحيث ان في كل أربعين تبيعا تبيعا الظاهر انه وهم لان المخرج عنه حيث كان في سن يجب فيه الزكاة لا يعتبر فيه موافقة للمخرج وسيأتي في دراسة شكل اخراج الصغيرة ما يصرح بذلك قال السيد عمر البصري وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة قال بعد سرد عبارته التي منها وفي الحاوي وجه أنها تكفيه وحدها خذرا من الاجحاف وليس بشيء انتهى فالصحت المذكور انما يتخرج على الوجه المرحوح (قوله في مائة وعشرين) أي من البقر (قوله من ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه) أي لأنها ثلاث أربعين أو أربع ثلاثين فيتفق فيها فرضان وحكمها حكم المائتين من الابل ولذا قال في الهبة

بكل عشر ثم عشرون جعل \* مع مائة كائنين من ابل

فيأتي هنا جماع الجبران ما يأتي ثم وفاقا وخلافا ومتناع التشقيص مطلقا فيمتنع هنا اخراج تبعين ومسنة ونصف لامسنة وثلاثة أتبعه لعدم التشقيص (قوله وقرس على ذلك) أي في مائة وثلاثين ثلاثة أتبعه ومسنة وفي مائة وأربعين تبعان ومسنتان وفي مائة وخمسين خمس أتبعه أو ثلاث مسنات وتبيع فيخير بينهما ان استوبأ في الاغطية أو كان في اجتماعها غبطة لثلاثين في قوله لم يوجب الاغبط عند وجودهما في ملكه وذلك بأن كان أصلح للمستحقين لزيادة قيمة أو احتياجهم لنعود أو حرث أو حمل اذ لا مشقة في تحصيله حينئذ وانما يخير فمأثر الجبران بين الشاتين والعشرين درهما والاغبط أولى حيث تصرف لنفسه لان الجبران ثم في الذمة فيخير دافعه كالكفارة وأخذ الفرضين هنا متعلق بالعين فروعت مصلحة مستحقه تأمل (قوله وليس هنا) أي في زكاة البقر (قوله ولا في زكاة الغنم) أي في الفصل الآتي على الاثر (قوله صعد ولا نزول بجبران) أي بل من فقد فرضه فهما حصله أو حصّل أعلى منه كما نقله ابن الرفعة عن الماوردي وغيره لان الجبران مختص بالابل لثبوته فيها على خلاف القياس فلا يتجاوزها ولانه عهد في ابتداء زكاتها الانتقال من جنسها الى غيره قال الشيخ عميرة في حواشي المحلى قضيت عدم العدول الى القيمة أي في البقر والغنم ويشكل عليه العدول اليها عند فقد بنت المخاض وابن اللبون قال ع ش ومقتضى قول ابن حجر ويجرى ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والتزول بشرطه انه يقبل منه القيمة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في زكاة الغنم﴾



أى فى بيان نصابها والغنم محركة الشاة لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس الشامل  
للضأن والمعز ويقع على الذكور والاناث وعليها جميعها والجمع أغنام وغنوم وأغنام على معنى قطعان من  
الغنم وتقول العرب راح فلان على فلان غنمان أى قطعان من الغنم كل قطيع منفرد برعى وراع والتصغير  
غنيمة لأن أسماء الجوع التى لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين فالتأنيث لازم لها قيل كان لبعض  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام أغنام كثيرة لا تحصر رعى فى البرية مقرطة بقروط الذهب وكان لها أربع مائة  
ألف كلب يحرسها مطوقة بأطواق من الذهب فسمئ عن ذلك فقال الدنيا حيفة وطلابها كلاب فتركتها  
لطلابها (قوله ولا شى فيها) أى فى الغنم من الزكاة (قوله حتى تبلغ أربعين) أى فأول نصابها أربعين سواء  
كانت كلها ضأناً أو معزاً أو البعض من هذه والبعض من هذه (قوله وفى أربعين شاة شاة) أى اجماعاً  
وسبأى دليلاً من الحديث وشاة الاول منصوب على التمييز والثانى مرفوع مبتدأ مؤخر وفى أربعين خبر  
مقدم ويجوز أن يجعله مرفوعاً بفعل محذوف تقديره ويجب فى أربعين شاة شاة (قوله ويستمر ذلك) أى  
وجوب الشاة الواحدة (قوله الى مائة واحدة وعشرين) أى من الغنم (قوله فشأنان فيها) أى فى المائتين  
والاحدى والعشرين فلا يتغير الواجب من الواحدة الى الشاتين الا حينئذ (قوله وما دونها) مبتدأ خبره جملة  
فيها شاة واحدة والضمير الى المائة والاحدى والعشرين (قوله كائة وعشرين وبعض شاة) تمثيل لما دونها  
لما مر أن لتلك الواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسطاً من الواجب فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل  
التمكن سقط من الواجب جزء من مائة واحدة وعشرين جزءاً تاملاً (قوله فيها شاة واحدة) أى لا غير وان  
كانت غنمة فى مواضع متفرقة فى المغنى فلو تفرقت ماشية المالك فى أماكن فى مكان واحد حتى  
لوملك أربعين شاة فى بلدان لزمته الزكاة ولو ملك ثمانين فى بلدان لزمه الزكاة (قوله وفى مائتين  
وان بعدت المسافة بينهم ما خلا لالامام أجد رضى الله عنه فانه يلزم عنده عند التباعد شاتان (قوله وفى مائتين  
وواحدة من الشياه) بكسر الشين وبالياء جمع شاة وتجمع أيضاً على شاء (قوله ثلاث منها) أى من الشياه  
(قوله وفى أربع مائة أربع منها) أى ويستقر الحساب عليها حينئذ كما أشار اليه بقوله فى كل مائة شاة ومائتين  
النصابين يسمى وقصاف يفتح القاف واسكانها والاول هو المشهور فى اللغة والثانى هو المشهور على السنة  
الفقهاء ويجوز وقس بالسين المهملة بدل الصاد والشنق بمعجمة ونون مفتوحة تين عند جهور أهل اللغة  
بمعنى الوقص وعند الاصمعي هو فى كتب الابل خاصة والوقص فى البقر والغنم والتعبير بمائتين النصابين  
أولى من التعبير بمائتين الفريضة لان الفرض يطلق على المدفوع من الزكاة وعلى المخرج منه ولا كذلك  
النصاب ثم تفسر الوقص بما ذكره هو الاكثر استعمالاً وقد استعمله الشافعى رضى الله عنه فيما دون النصاب  
الاول أيضاً وبالجملة انه لا شى فيه بل هو عفو لا يتعلق به الواجب لوجوده ولا عدمه بمعنى انه لا يزيد الواجب  
بوجوده ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده كما قاله القليوبى وأكثر ما يتصور فى الاوقاف فى الابل تسعة  
وعشرون مائتين احدى وتسعين ومائة واحدة وعشرين وفى البقر تسعة عشرة مائتين أربعين وستين وفى  
الغنم مائة وثمان وتسعون مائتين وواحد وأربع مائة تأمل (قوله ثم فى كل مائة من الضأن شاة)  
أى واحدة والضأن جمع ضائن للذكر وضائفة للأنثى (قوله جذعة منه) أى من الضأن  
واستفيد من كلامه اشتراط كونها أنثى وهو كذلك حيث كانت فى غنمه أنثى بخلاف ما اذا تمحضت كلها  
ذكوراً كما سبأنى (قوله وهى) أى جذعة الضأن (قوله ما لها سنة) أى كاملة بأن دخلت فى الثانية أو  
أخذت قبلها كما يحتمل الاسنوى والاذرى وغيرهما أخذوا من كلامهم فى الاضحية كما مر (قوله ومن المعز  
شاة) أى وفى كل مائة من المعز شاة فهو عطف على من الضأن (قوله ثنية منه) أى من المعز جمع ما عز  
للكر وما عزة للأنثى فى الغمر رنة لاعتن المجموع المعز بفتح العين واسكانها اسم جنس أى جنس واحد  
ما عز والأنثى ما عزة والمعزى والمعز بفتح الميم والامعوز بضم الهمزة بمعنى المعز انتهى والفتح  
والاسكان فى المعز لغتان فصيحان وهم ما قرئ فى السبعة فالفتح قراءة ابن كثير وأبى عمرو  
وابن عامر والاسكان قراءة نافع والكوفيين كما أشار اليه الشافعى بقوله وسكن المعز حصن (قوله وهى)  
أى ثنية المعز (قوله ما لها سنتان) أى كاملتان بأن دخلت فى الثالثة ولا بد فيها كما قاله

ولا شى فيها حتى تبلغ  
أربعين (وفى أربعين شاة  
شاة) ويستمر ذلك الى  
مائة واحدة وعشرين  
فشأتان فيها وما دونها  
كائة وعشرين وبعض  
شاة فيها شاة واحدة (وفى  
مائتين وواحدة من  
الشياه ثلاثة منها) وفى  
أربع مائة أربع منها (ثم  
فى كل مائة من الضأن  
شاة) جذعة منه وهى  
ما لها سنة ومن المعز شاة  
ثنية منه وهى ما لها سنتان

(قوله للخبر الصحيح) رواه البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق (قوله الأبرع بالقيمة) بأن تساوى قيمة المخرج الواحد من النوع الذي هو الأصل كان تساوى قيمة ثنية المعز وجدعة الضأن وتبيع العرب وتبيع الجواميس فإن اختلف نوع ماشيته أخرج ماشيته منها مقسطا عليهم بالقيمة رعاية للجانبين فإن وجد عنده ٤٩٦ ثلاثون عنزا وعشر نعجات أخذ عنزا ونعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز محزنة

القليوبي من تمام السنتين وإن أجدعت قبلها لفضيلة الضأن عليها قال البرماوى خلق الله تعالى الضأن من مسك الجنة والمعز من زعفرانها والبقر من عنبرها والخيل من ريحها والابل من النور والخبر من الاحجار وانظر بقية الحيوانات من أى شئ خلقن انتهى (قوله للخبر الصحيح بجميع ما ذكر) أى وهو ما في خبر أبي بكر الصديق رضى الله عنه من كتابه لانس رضى الله عنه بلفظ وفي صدقة الغنم في ساعتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت ساعة إلى رجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاعرها أى ففيها صدقة مندوبة قال في المغنى ونقل الشافعي رضى الله عنه أن أهل العلم لا يختلفون في ذلك قال في الإيعاب وقول النخعي والحسن أبي صالح إذا زادت على ثلاثمائة واحدة فأربع شياء إلى أربع مائة فإذا زادت واحدة فخمس شياء اتفق العلماء كافة على خلافه (قوله ولا يجزئ نوع عن آخر) أى كضأن عن معز وعرب عن جواميس وأرجسية عن مهربة (قوله الأبرع بالقيمة) أى بأن تساوى قيمة المخرج الواحد من النوع الذي هو الأصل كان تساوى قيمة ثنية المعز وجدعة الضأن وتبيع العرب وتبيع الجواميس وبنت مخاض الإرجسية وبنت مخاض المهرية فإن اختلف نوع ماشيته أخرج ماشيته مقسطا عليهم رعاية للجانبين فإن وجد عنده ثلاثون عنزا وعشر نعجات أخذ عنزا أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز محزنة ورابع نعجة وفي عكسه ثلاث أرباع نعجة ورابع عنز والخيرة في ذلك للمالك فلو كانت قيمة عنز محزنة دينار الزمة في المثال الأول عنزا ونعجة قيمتهما دينار وقس على ذلك وخارج بما ذكر اختلاف الصفة مع اتحاد النوع فإنه حيث لا تقص يجب أغبطها بالامراعاة قيمة لاتحاد النوع فلو كان بعض نعمة سميناء بعضها أسمن أخذ الأغبط الذي هو أسمن أما إذا كان في بعضها نقص فسيأى في كلامه أنه يؤخذ كامل بالقسط فلا يؤخذ حينئذ أغبطها بل يؤخذ سليم متوسط بين المعيب والسليم باعتبار القيمة كردى والله سبحانه وتعالى أعلم

#### فصل في بعض ما يتعلق بمامر

أى وهو عدم جواز اخراج النقص الا فيما استثنى و وجوب الزكاة على المشتركين وأسباب النقص في الزكاة خمس العيب والمرض والذكورة والصغر ورداءة النوع وقد ذكرها المصنف رحمه الله الا الأخيرة وعبرة الروض وشرحه ومنها رداءة النوع بأن كان عنده من الماشية نوعان أحدهما ردى والمعز والضأن من الغنم والمهرية من الابل والعرب والجواميس من البقر فيضم بعضها إلى بعض في الكمال النصاب للاتحاد في الجنس ويؤخذ الفرض في نوع باعتبار القيمة والتقسيط رعاية للجانبين كمن له من الابل عشر أرجسية وعشر مهرية وخمس أرجسية وخمس مجيدية بنسبة كل منها للجميع فإذا كانت قيمة بنت المخاض من المهرية عشرة ومن الأرجسية خمسة ومن المجيدية دينارين ونصفا أخذت بنت مخاض من أى أنواعها شاء قيمتها ستة ونصف فعلم أنه لا يجب الاغلب ولا الاجود الخ وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله آنفا ولا يجزئ نوع عن نوع الأبرع بالقيمة (قوله ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك أى جميع مامر) أى في زكاة الأنعام من قول المصنف أوائل الباب ففي كل خمس شاة إلى هنا (قوله وذلك) أى دليل عدم جواز أخذ المعيب وبدله أيضا قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون إذا المراد بالخبيث الردى والمعيب لقوله بعده ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه أفاده الشيخ عميرة (قوله للخبر الصحيح) أى الذى رواه

وربع نعجة وفي عكسه ثلاثة أرباع نعجة ورابع عنز والخيرة للمالك فلو كانت قيمة عنز محزنة دينار بن لزمه في المثال الأول عنزا ونعجة قيمتهما دينار ورابع وقس على ذلك وخارج بما ذكر اختلاف الصفة مع اتحاد النوع فإنه حيث لا تقص يجب أغبطها بلا مراعاة

للخبر الصحيح بجميع ما ذكر ولا يجزئ نوع عن آخر الأبرع بالقيمة

#### فصل

في بعض ما يتعلق بمامر (ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك) أى من جميع مامر وذلك للخبر الصحيح

قيمة لاتحاد النوع هنا فلو كان بعض نعمة سميناء وبعضها أسمن أخذ الأسمن الذى هو الأغبط أما إذا كان في بعضها نقص فسيأى في كلامه أنه يؤخذ كامل بالقسط فلا يؤخذ حينئذ أغبطها بل يؤخذ سليم متوسط بين المعيب والسليم باعتبار القيمة والله أعلم

فصل في بعض ما يتعلق بمامر

(قوله للخبر الصحيح)

رواه البخاري في صحيحه في خبر أنس أن أبابكر كتب له الصدقة أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والحرمة الكبيرة التي سقطت أسنانها والعور قال القسطلانى في شرح صحيح البخاري بفتح العين وألف بعد الواو أى معيبة بما رديه في البيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الخ وفي شرح الروض الشيخ الاسلام نقله عن المجموع العور بفتح العين أفصح من ضمها وأشهر وهو العيب انتهى وهو يقتضى أن ضمها قديس تعب في مطلق العيب فهو مخالف لظاهر ما سبق عن القسطلانى لكن يشهد له ما في القاموس

وعبارته العور مثلثة العيب والخرق والشق في الثوب انتهت ( قوله عيب المبيع ) وهو كل ما ينقص العين والقيمة تقصايفوت به  
 غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع وعيب الاضحية ما يؤثر رداءة في اللحم ٤٩٧ قال القليوبي في حواشي المحلى علم مما

ذكر أن عيوب الزكاة خمسة  
 المرض والعيب والذكورة  
 والصغر ورداءة النوع  
 ولو كانت ماشيته كلها  
 خياراً أخذ منها الخيار  
 الالحامل فلا تؤخذ وان  
 كانت ماشيته كلها حوامل  
 فان رضى بدفعها جاز

ولا يؤخذ في الصدقة  
 هرمه ولا ذات عوار أى  
 عيب والمراد به هنا عيب  
 المبيع لا الاضحية لان  
 الزكاة يدخلها التقويم عند  
 التقسيط فلا يعتبر فيها  
 الا ما يدخل بالمالية ( الا اذا  
 كانت نعمة معينة كلها )  
 فيؤخذ منها حينئذ معيب  
 ولا يكلف صحيحا لان فيه  
 اضرا رابه ( وكذلك المراض )  
 فلا يجوز أخذ المريض الا  
 اذا كانت نعمة كلها  
 مريضة فيؤخذ منها مريض  
 ولا يكلف صحيحا لذلك ويجب

أخذها هنا وان لم تجزى  
 في الاضحية ولو دفع المالك  
 الخيار عن غيره فحسن  
 انتهى كلام القليوبي ذكر  
 ذلك في فصل خيار النقص  
 فقال فائدة وفي المغنى  
 للخطيب العيب على ستة  
 أقسام في البيع والزكاة  
 والغرة والصدقة اذا لم  
 يفارق قبل الدخول مامر  
 وفي الكفارة ماضر بالعمل  
 اضرا رايينا وفي الاضحية

البخارى من كتاب أبى بكر الصديق لانس رضى الله عنهما ( قوله ولا يؤخذ في الصدقة هرمه ) مؤنث هرم  
 بفتح الهاء وكسر الراء يقال هرم هراماً من هرم وهو هرم كبير وضعيف وهى هرمه والمراد بها همة الكبيرة  
 التى سقطت أسنانها ( قوله ولا ذات عوار ) تمام الحديث ولا تيس الغنم الا أن يشاء المصدق قال فى الاسنى  
 بتخفيف الصاد وكسر الدال أى الساعى بأن يرى أن ذلك خير للمستحقين فلا يستثناء راجع للكل وقيل  
 بتشديد ها أى المالك بأن تمحضت غنمه ذكره رافا لاستثناء راجع للاخيرة ذكره فى المجموع زاد فى  
 الايعاب وفيه حكاية قول انه يجوز فيه معنى المالك تخفيف الصاد وقول انه يجوز فيه أيضاً فتح الدال ( قوله  
 أى عيب ) تفسير للعوار فى الايعاب ولا ذات عوار أى بالفتح الافصح والاشهر من الضم وهو العيب وفى  
 المصباح والعوار وزان كلام العيب والضم لغة وبالثوب عوار وعوار من خرق وشق وغير ذلك وزاد  
 فى القاموس الكسر وقال القسطلانى أى معيبة بما ترديه فى البيع وهو شامل للمريض وغيره ( قوله والمراد  
 به هنا ) أى بالعيب فى الزكاة ( قوله عيب المبيع ) هو كل ما ينقص العين أو القيمة تقصايفوت به غرض  
 صحيح اذا غلب فى جنس المبيع عدمه ( قوله لا الاضحية ) أى ليس المراد بالعيب هنا عيب الاضحية  
 وهو ما يؤثر رداءة فى اللحم أو ينقصه فجزئ هنا الخرفاء أى مشقوفة الاذن طولا والشرقاء أى مثقوبة الاذن  
 مستديرة بخلافها ثم قال الامام ولا يفترقان الا فى هذين فان عيبهما لا ينقص المالية ومثلها الحامل فتجزئ  
 هنا لانه على ما بين لان القصد هنا المالية وهو يز يد فيها اذ هو فضيلة فى الهائم وتم اللحم وهو نعيمه وجمع  
 طيبه ايعاب ( قوله لان الزكاة يدخلها التقويم ) أى جعل القيمة فيها يقال قوممت السلعة واستقممتها عنهما  
 قال فى المصباح وقومت المتاع جعلت له قيمة معلومة وأهل مكة يقولون استقمته بمعنى قومت ( قوله عند  
 التقسيط ) أى فيما كانت نعمة مختلفة كما سبأنى ( قوله فلا يعتبر فيها ) أى فى الزكاة أى عيبها ( قوله الا ما يدخل  
 بالمالية ) أى وهو عيب المبيع قال فى المغنى العيب على ستة أقسام فى البيع والزكاة والغرة والصدقة  
 اذا لم يفارق قبل الدخول مامر وفى الكفارة ماضر بالعمل اضرا رايينا وفى الاضحية والهدى والعقيقة  
 مانقص اللحم به وفى النكاح مانفر عن الوطء كما هو مبين فى محله وفى الصدقة اذا فارق قبل الدخول ما فات  
 به غرض صحيح سواء الغالب فى أمثاله عدمه أم لا وفى الاجارة ما يؤثر فى المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت  
 الاجرة قال الدميرى وينبغى أن يزداد عيب المرهون فالظاهر أنه مانقص القيمة فقط فليراجع ( قوله الا اذا  
 كانت نعمة معينة كلها ) استثناء من عدم جواز اخراج العيب فى ذلك ( قوله فيؤخذ منها ) أى من النعم  
 المعيبات ( قوله حينئذ ) أى حين اذ كانت كلها معينة ( قوله معيب ) أى فهو فرضه منها ( قوله ولا يكلف  
 صحيحا ) فيه اشعار أنه لو تكلفه المالك وأخرج جرحه جاز وهو كذلك بل هو أولى لانه محسن بالزيادة قال  
 تعالى ما على المحسنين من سبيل وكذا يقال فى جميع ما يأتى نعم لا يجوز ذلك لولى المحجور ونحوه ( قوله  
 لان فيه اضرا رابه ) أى بالمالك وقوله تعالى خذ من أموالهم أى والمعيب منها ولان المستحقين شركاءؤه فليس  
 لهم غير المشترك ولولم يكن عنده السن فاخرج معيبا لا تجاز وليس له اخراجه من سن عال وبأخذ الجبران  
 لان فيه اضرا رابهم وله التزول لفرض دونه ويدفع الجبران لتطوعه بالزيادة الخاصة به كما مر تحريره ويأتى  
 ذلك فى بقية صور العيب ( قوله وكذلك المراض ) بكسر الميم قال فى القاموس المرض اطلاق الطبيعة  
 واضطرابها بعد صفائها واعند الهام مرض كقرح مرضا ومرضاه فهو مرض ومريض ومارض الجمع  
 مراض ومرضى ومراضى ( قوله فلا يجوز أخذ المريض ) أى من جميع مامر ( قوله الا اذا ) كانت نعمة  
 كلها مريضة ( أى بأن تمحضت ماشيته منها ) ( قوله فيؤخذ منها مريض ) أى فهو فرضه منها ( قوله  
 ولا يكلف صحيحا ) أى فلو أخرج جرحه هو كان محسنا ( قوله لذلك ) تعليل لما تضمنه التشبيه  
 فى المتن فالشارح اليه الخبر السابق وقوله لان فيه اضرا رابه ( قوله ويجب ) الخ هو مفروض فيما  
 اذا تفاوتت نعمة فى العيب والمرض وعبارة التحفة ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج

٦٣ - بترمسى - لث \* والهدى والعقيقة مانقص اللحم به وفى النكاح مانفر عن الوطء كما هو مبين فى محله وفى الصدقة اذا  
 فارق قبل الدخول ما فات به غرض صحيح سواء الغالب فى أمثاله عدمه أم لا وفى الاجارة ما يؤثر فى المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت فى







الوجه الضعيف المانع من جواز أخذ الذكور ولهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه الى آخر ما أطال به فراجع منه ان أردته (قوله يؤخذ من خمس وعشرين) وجه هذا ان من كان واجبه بنت مخاض وفقد هالزمه بدلها ابن لبون كما سبق وفي مسئلتنا فقد بنت مخاض فيكون واجبه في الخمس والعشرين ابن لبون والواجب في ست وثلاثين بنت لبون فثبت مخاض ابلة ذكور راجاز اخرج ابن لبون بدلها مع النظر للتبسيط المذكور وكان القياس لزوم ابن مخاض في خمس وعشرين لابن لبون ولذلك قال الشوري في حواشي المنهج اذا كانت ذكورا ولو غير بني مخاض ففيها ابن مخاض وعبارة ابن حجر في شرح العباب تنبيه صرح كثير وبأن واجب الخمس والعشرين الذكور ابن مخاض فان دفع عنه ابن لبون قبل وكان متبرعا بزيادة السن وظاهر كلام الشيخين انه أي ابن اللبون واجب فيها أصالة والالم يعتبر النسبة المذكورة ويوجه بأن ابن المخاض ليس من أسنان الزكاة اذ لا يجزئ بحال بخلاف ابن اللبون فانه يجزئ كما مر انتهى بجر وفه (قوله بأن كانت في سن لا فرض فيه) هو ظاهر فيما عدا الابل لان سن الفرض فيه لا يختلف فهو ثنية معز وتبيع ٤٩٩ بقرو جذعة ضان وأما الابل

فالمراد بالصغار منها ان تكون دون كل فرض بأن لم تبلغ فرضا من الفروض فهذا اذا أخرجه على الترتيب الذي ذكره الشارح كفي ذلك وأما اذا بلغت عنده بنت

يؤخذ من خمس وعشرين بالقسط لئلا يسوي بين النصابين (ولا) يجوز (أخذ الصغيرة الا اذا كانت جميعها (صغارا) بأن كانت في سن لا فرض فيه

مخاض مثلا وكان واجبه فوقها كبنت لبون فانه يخرجها ويخرج معها جبرانا فان كان واجبه حقة لزمه جبران مع بنت المخاض وهكذا قال الشوري في حواشي المنهج المراد بالصغير الذي يؤخذ من الصغار مع

يؤخذ من خمس وعشرين بالقسط) أي يجب فيه ذلك ويعرف ذلك بالتقويم ونسبة التفاوت فلو قومت خمس وعشرون من الابل بفرض أنوثتها بألف وقومت فرضها وهو بنت مخاض بمائة وقومت بفرض ذكورها بمائة وأربع مائة وابن لبونها بخمسين وجب ابن لبون قيمته اثنتان وسبعون بنسبة زيادة ست وثلاثين على خمس وعشرين وهي إحدى عشر وذلك خمس مائة وخمسة وخمسون\* والحاصل ان الجملة الثانية تزيد على الجملة الاولى أحد عشر فاذا نسبت الأحد عشر للجملة الاولى كانت خمسين وخمسة وخمسون فليتامل (قوله لئلا يسوي بين النصابين) لتعليل للاستدراك المذكور وجه ذلك كما قاله الكردى في الكبرى أن من كان واجبه بنت مخاض وفقد هالزمه بدلها ابن لبون كما مر وفي مسئلتنا فقد بنت المخاض فيكون واجبه في الخمس والعشرين ابن لبون والواجب في الست والثلاثين بنت لبون فثبت مخاض ابلة ذكور راجاز اخرج ابن لبون بدلها مع النظر للتبسيط المذكور وكان القياس لزوم بنت المخاض في خمس وعشرين لابن لبون قال في الايعاب صرح كثير وبأن واجب الخمس والعشرين الذكور ابن مخاض فان دفع عنه ابن لبون قبل وكان متبرعا بزيادة السن وظاهر كلام الشيخين انه واجب فيها أصالة والالم يعتبر النسبة المذكورة ويوجه بأن ابن المخاض ليس من أسنان الزكاة لا يجزئ بحال بخلاف ابن اللبون فانه يجزئ كما مر فليتامل (قوله ولا يجوز أخذ الصغيرة) أي لان فيه اضرار بالمستحقين حيث كانت نعمه كلها كبارا أو بعضها كبارا على ما سيأتي (قوله الا اذا كانت جميعها صغارا) أي فيؤخذ منها صغيرة في الجديد بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي رواه البخاري والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعها ووافقه عليه الصحابة رضي الله عنهم فكان اجاعا مع روايته له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعناق يفتح العين كسحاب الانثى من ولد المعز اذا قويت وقبل استكمالها سنة والجميع أعنق وعنوق قال المحلى والقديم لا يؤخذ عنها الا كبيرة لكن دون الكبيرة لما جوزه عن الكبار في القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضا (قوله بأن كانت في سن لا فرض فيه) أي في السن وهذا ظاهر فيما عدا الابل لان سن الفرض فيه لا يختلف وأما الابل فاختلف في المراد من ذلك والذي فهمه شيخ الإسلام واعتمده الشارح في الامداد من كلام الروضة أن المراد ما وجب على المالك والذي فهمه ابن المقرئ منه أن السن المفروض ما وجب في الزكاة من الاسنان وان لم يجب على المالك لا ما وجب عليه فقط وهذا هو الذي أيده الشارح في الايعاب

عدم الجبران أن تكون الصغار دون كل فرض بأن لم تبلغ فرضا من الفروض كبنتي المخاض والاخرج منه مع الجبران وقد التبس على بعضهم هذا الموضع وأخذ بعموم وفي الصغار صغير فليتامل انتهى وقال العلامة ابن قاسم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع واجب من ملك ستا وثلاثين من صغار الابل ومضى عليها حول بنت لبون وهي التي لها ستان وطعنت في الثالثة قال شيخنا لان حكم الابل ليس كحكم المعز والبقرا اذ لا يجوز الاقتصار على اخراج الصغار بل يجب في الست والثلاثين من صغار الابل مع صغير منها جبران أخذنا من قول اليميني لو ملك صغارا إحدى وستين عاما أخرج بنت مخاض منها وفارقت الابل غيرها بدخول الجبران فيها ونهى كلام ابن قاسم لكن الذي فهمه شيخ الإسلام في شرح الروضة من كلام الروضة ان المراد ما وجب على المالك فانه بعد ان ذكر كلام ابن المقرئ اليميني من انه لو كان عنده إحدى وستون بنت مخاض فأخرج واحدة منها لزمه ثلاث جبرانات مانعه زاد هذا المثال بناء على ما فهمه من كلام الاصل من ان السن المفروض ما وجب في الزكاة من الاسنان وان لم يجب على المالك لا ما وجب عليه فقط ولهذا حذف ما لو كان بعض نعمه في سن مفروض اكتفاء بقوله الاتي وان كان بعضها كبارا بالقسط وعبارة الاصل وان احتملت ذلك لكنها ظاهرة فيما وجب على المالك وعبارة الى آخر ما قاله في الاسنى

وَجَرى عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ أَيْضاً وَعَبَّارَةً مَا إِذَا كُنْتُ فِي سَنٍ مَفْرُوضٍ فَيُؤْخَذُ بِفَرْضِهِمَا مِنْهُ وَالْمُرَادُ بِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ  
مَا وَجِبَ عَلَى الْمَالِكِ لَمَّْا وَجِبَ فِي الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْنَانِ وَلَوْلَا يُجِبُ عَلَيْهِ وَأَنْ فِيهِمَا الْمُصَنَّفُ مِنْ كَلَامِهِمَا وَبَنَى عَلَيْهِ أَنْهُ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدِي وَسْتُونَ  
بُنْتُ مَخَاضِ الْخِ وَجَرى فِي الْعِبَابِ عَلَى الْأَوَّلِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَيُؤْخَذُ بِهِ أَوْ مَادَنَ قَوْلَ الْجَلَالِ الْبَلْقِينِيِّ كَابِيهِ الْمُرَادُ بِغَيْرِ الْمَفْرُوضِ  
أَنْ يَكُونَ دُونَ كُلِّ فَرْضٍ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْأَبْلِ بِنَاتٍ مَخَاضٍ بَلْ دُونَهَا فَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا بِنَاتٍ مَخَاضٍ أَخَذَ مِنْهَا بِنْتُ مَخَاضٍ مَعَ الْجَبْرَانِ كَمَا  
ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَعَلَّقَ بِمَا شِئْنَا وَجُودُ فَرْضٍ مَالٍ بِحِزْزٍ الْأَمْعِ الْجَبْرَانِ وَفَتَى لَمْ يَتَعَلَّقَ بِهَا فَرْضٌ مَا وَهُوَ الصَّغِيرُ الْمَطْلُوقُ أَجْزَاءُ  
وَحَدَهُ وَهَذَا أَمْرٌ عَجِيبٌ الصِّفَةُ أَنْتَهَى وَقَوْلُ شَيْخِنَا عَنْ عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا آتَفَاهِي وَأَنْ احْتَمَلَتْ ذَلِكَ لَكُنْهَا ظَاهِرَةً فِيمَا وَجِبَتْ  
عَلَى الْمَالِكِ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَوْ سَلِمَ ظُهُورُهَا فِي ذَلِكَ تَعْدِينَ جَمْلَهَا عَلَى مَا صَرَحْتَ بِهِ قَبْلَ مَا قَرَّرْنَاهُ أَنْتَهَى كَلَامُ شَرْحِ الْعِبَابِ بِحَرْفٍ وَفِيهِ وَمِنْهُ  
نَقَلْتُ وَذَكَرْتُ قَبْلَ هَذَا أَنَّ هَذَا هُوَ ٥٠٠ مَا فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الْأَعْيَابِ عِبَارَةً لِمَجْمُوعِ

وَعَبَّارَتِهِ مَعَ الْمُتَنِّ وَلَوْ كَانَ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا فِي سَنٍ الْفَرْضِ وَجِبَ الْفَرْضُ أَخَذَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ وَالتَّعْلِيلُ  
لِلرَّافِعِي وَلِلْمَاشِيَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا فِي سَنٍ الْفَرْضِ فَيُؤْخَذُ  
لَوَاجِبِهَا سَنَ الْفَرْضِ وَلَا يُؤْخَذُ مَادُونَهُ لِلنَّصُوصِ الْمُقْتَضِيَةِ لَوْ جُوبَ الْإِسْنَانِ الْمُقَدَّرَةُ وَلَا يَكْفِي مَا فَوْقَهُ  
لِلْإِضْرَارِ بِالْمَالِكِ أَمَا إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا دُونَ سَنٍ الْفَرْضِ فَيُؤْخَذُ مِنْهَا الْكُنْ مَعَ الْجَبْرَانِ فِي سَنٍ لَمْ أَحَدِي وَسْتُونَ  
بُنْتُ مَخَاضٍ لَزِمَ جَذْعُهُ وَبِحِزْزٍ يَهْتَمُّ بِبُنْتُ مَخَاضٍ مَعَ ثَلَاثِ جَبْرَانَاتٍ لِأَنَّ وَاجِبَهَا الْجَذْعُ كَمَا قَرَّرَ وَبُنْتُ  
الْمَخَاضِ بِثَلَاثِ دَرَجَاتٍ هَذَا مَا فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ ذَلِكَ وَذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ أَيْ الْمُزْجِدُ هُنَا كَالرُّوضِ فَانْزَاهُ  
هُنَا تَنْبِيْهَا عَلَى مَا فَهَمَهُ مِنْ كَلَامِ أَصْلِهِ مِنْ أَنَّ السَّنَ الْمَفْرُوضُ مَا وَجِبَ فِي الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْنَانِ وَأَنْ لَمْ يُجِبْ  
عَلَى الْمَالِكِ لَمَّْا وَجِبَ عَلَيْهِ فَقَطْ وَيُؤْخَذُ بِهَذَا الْفَهْمِ أَوْ مَادَنَ قَوْلِ الْبَلْقِينِيِّ الْمُرَادُ بِغَيْرِ الْمَفْرُوضِ أَنْ يَكُونَ  
دُونَ كُلِّ فَرْضٍ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْأَبْلِ بِنَاتٍ الْمَخَاضِ بَلْ دُونَهَا فَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا بِنَاتٍ مَخَاضٍ أَخَذَ مِنْهَا بِنْتُ مَخَاضٍ  
مَعَ الْجَبْرَانِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَعَلَّقَ بِمَا شِئْنَا وَجُودُ فَرْضٍ مَالٍ بِحِزْزٍ الْأَمْعِ الْجَبْرَانِ وَفَتَى  
لَمْ يَتَعَلَّقَ بِهَا فَرْضٌ مَا وَهُوَ الصَّغِيرُ الْمَطْلُوقُ أَجْزَاءُ وَحَدَهُ وَهَذَا مِنْ أَعْجَابِ الْفَقْهِ أَنْتَهَى وَقَوْلُ شَيْخِنَا عَنْ  
عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا آتَفَاهِي وَأَنْ احْتَمَلَتْ ذَلِكَ لَكُنْهَا ظَاهِرَةً فِيمَا وَجِبَ عَلَى الْمَالِكِ يُجَابُ عَنْهُ  
بِأَنَّهُ لَوْ سَلِمَ ظُهُورُهَا فِي ذَلِكَ تَعْدِينَ جَمْلَهَا عَلَى مَا صَرَحْتَ بِهِ قَبْلَ مَا قَرَّرْنَاهُ أَنْتَهَى بِنَقْصِ بَسِيرَتْنَاهُ  
(قَوْلُهُ وَيَتَصَوَّرُ) أَيْ كُونَ نَعْمَهُ كُلُّهَا صَغَارًا أَوْ احْتَاجَ لِهَذَا التَّصَوُّرِ جَوَابًا عَمَّا اسْتَشْكَلَ بِهِ أَنَّ شَرْطَ  
الزَّكَاةِ الْحَوْلُ وَبَعْدَهُ تَبْلُغُ الْأَجْزَاءُ وَعَبَّارَةُ الشَّيْخَيْنِ وَقَدْ يَسْتَبْدِعُ تَصَوُّرُهُ هَذَا أَيْ اخْرَاجَ الصَّغِيرِ فَإِنْ  
أَحْدَثَ شَرْطَ الزَّكَاةِ الْحَوْلُ وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ فَقَدْ بَلَغَتْ حَدَّ الْأَجْزَاءِ وَقَدْ تَصَوَّرَ رَهَا الْأَصْحَابُ فِيمَا إِذَا حَدَّثَتْ  
مِنَ الْمَاشِيَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فَصْلَانٌ أَوْ عَجُولٌ أَوْ سَخَالٌ ثُمَّ مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ وَتَمَّ حَوْلُهَا وَالتَّجَارُ صَغَارٌ بَعْدَ  
وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ التَّجَارَ يَبْنِي عَلَى حَوْلِهَا الْخِ (قَوْلُهُ بِأَنْ تَمُوتَ الْأَمْهَاتُ) كَذَا فِي غَيْرِهِ  
وَالْأَشْهَرُ فِي غَيْرِ الْأَمْهَاتِ بِحَذْفِ الْمَاءِ لَا الْأَمْهَاتُ بِأَنَّهَا تَلْفِظُ بَيْنَهُمَا (قَوْلُهُ وَقَدْ تَمَّ حَوْلُهَا  
وَالْتَّجَارُ صَغَارٌ) أَيْ لَمْ يَبْلُغْ سَنَ الْأَجْزَاءِ قَالَ الْكُرْدِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّصَوُّرِ أَنَّ تَنْجِزَ  
الْأَمْهَاتِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ نَصَابًا ثُمَّ تَمُوتُ فَيَبْنِي حَوْلَ التَّجَارِ عَلَى حَوْلِ الْأَمْهَاتِ فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَمْهَاتِ زَكَّى  
التَّجَارُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْ حَوْلَهُ فَقَوْلُهُ وَالتَّجَارُ صَغَارٌ حَالٍ مِنْ قَوْلِهِ وَقَدْ تَمَّ حَوْلُهَا وَتَقْدِيرُ الْعِبَارَةِ بِأَنْ  
تَمُوتَ الْأَمْهَاتُ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهَا وَقَدْ تَمَّ حَوْلُ الْأَمْهَاتِ عَلَى التَّجَارِ وَالْحَالُ أَنَّهُ صَغَارٌ أَمَا إِذَا مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ  
بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ فَلَا يَبْنِي حَوْلَ التَّجَارِ عَلَى حَوْلِ الْأَمْهَاتِ ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى مَا قَالَهُ بِمَا مَرَّ مِنْ عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ

أَحَدُهَا أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا  
أَوْ قَدَرُ الْفَرْضِ مِنْهَا فِي  
سَنَ الْفَرْضِ فَيُجِبُ سَنَ  
الْفَرْضِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ  
وَلَا يَكْفِي مَا فَوْقَهُ وَلَا يَتَقَعُ  
بِدُونِهِ وَأَنْ كَانَ أَكْثَرُهَا  
كِبَارًا أَوْ صَغَارًا وَهَذَا لَا  
خِلَافَ فِيهِ أَمَا إِذَا كَانَتْ  
كُلُّهَا دُونَ سَنَ الْفَرْضِ  
وَيَتَصَوَّرُ بِأَنْ تَمُوتَ  
الْأَمْهَاتُ وَقَدْ تَمَّ حَوْلُهَا  
وَالْتَّجَارُ صَغَارٌ

فَيُؤْخَذُ مِنْهَا الْكُنْ مَعَ  
الْجَبْرَانِ أَنْتَهَى مَا أُرِدْتُ  
تَقْلَهُ مِنَ الْأَعْيَابِ (قَوْلُهُ  
بِأَنْ تَمُوتَ الْأَمْهَاتُ) الْخِ  
كَذَلِكَ عِبْرَتِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ  
وَالْمُرَادُ أَنْ تَنْتِجَ الْأَمْهَاتُ  
فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ نَصَابًا ثُمَّ  
تَمُوتُ فَيَبْنِي حَوْلَ التَّجَارِ  
عَلَى حَوْلِ الْأَمْهَاتِ فَإِذَا تَمَّ  
حَوْلُ الْأَمْهَاتِ زَكَّى  
التَّجَارُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْ  
حَوْلَهُ فَقَوْلُهُ وَالتَّجَارُ صَغَارٌ

فَتَأْمَلْهُ

حَالٍ مِنْ قَوْلِهِ وَقَدْ تَمَّ حَوْلُهَا وَتَقْدِيرُ الْعِبَارَةِ بِأَنْ تَمُوتَ الْأَمْهَاتُ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهَا وَقَدْ

تَمَّ حَوْلُ الْأَمْهَاتِ عَلَى التَّجَارِ وَالْحَالُ أَنَّهُ صَغَارٌ أَمَا إِذَا مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِ فَلَا يَبْنِي حَوْلَ التَّجَارِ عَلَى حَوْلِ الْأَمْهَاتِ قَالَ الشَّارِحُ  
فِي التَّحْفَةِ لَكِنْ مَا تَنْتِجُ مِنْ نَصَابٍ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ زَكَّى بِحَوْلِهِ أَيْ النِّصَابُ أَنْتَهَى فَأَقَادَنَهُ لَوْ تَنْتِجُ بَعْدَ الْحَوْلِ لِأَنَّ زَكَّى بِحَوْلِ  
النِّصَابِ بَلْ بِحَوْلِ التَّجَارِ حَيْثُ مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ فَإِنْ مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ بَعْدَ مَضَى الْحَوْلِ بَنَى حَوْلَ التَّجَارِ عَلَى حَوْلِ الْأَمْهَاتِ  
الثَّانِي وَعَبَّارَةُ التَّحْفَةِ لِلشَّارِحِ وَلَوْ حَدَّثَتْ نَتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِمْكَانِ أَيْ مِنْ اخْرَاجِ الزَّكَاةِ ضَمُّهُ لِلْأَصْلِ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ أَنْتَهَى  
وَبُوضِحَ ذَلِكَ عِبَارَةً الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا وَهِيَ قَدْ يَسْتَبْدِعُ تَصَوُّرُهُ هَذَا أَيْ اخْرَاجَ الصَّغِيرِ فَإِنْ أَحْدَثَ شَرْطَ الزَّكَاةِ الْحَوْلُ وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ فَقَدْ بَلَغَتْ  
الْمَاشِيَةِ حَدَّ الْأَجْزَاءِ وَقَدْ تَصَوَّرَ رَهَا الْأَصْحَابُ فِيمَا إِذَا حَدَّثَتْ مِنَ الْمَاشِيَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فَصْلَانٌ أَوْ عَجُولٌ أَوْ سَخَالٌ ثُمَّ مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ وَتَمَّ

حولها والنتاج صغار بعد وهذا أقرب على المذهب أن النتاج ينبي على حولها إلى آخر ما قاله ( قوله من صغار المعز ) قال ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وكالمعز في ذلك البقر كان ملك أربعين فصاعدا منها انتهى أي لأن واجبه المستنة وهي ابنة سنتين كثنية المعز واستشكل وجوب الزكاة في الصغار مع أن السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة لا يتصور فيها قال الزيادي في حواشي المنهج وأجيب بفرض موت الامهات قبل آخر الحول بزمن لا تشرب الصغار فيه - ٥٠١ -

الحلبي أيضا في حواشي المنهج وقال قول الشارح في الامداد اشتراط السوم خاص بغير النتاج التابع على أن اللبن كالكلال لأنه ناشئ منه بل لا يشترط في الكلال الاباحة مطلقا

أو ملك نصابا من صغار المعز وقد تم لها حول ولا بد أن يكون المأخوذ من ست وثلاثين بعيرا ( قوله من ست وثلاثين بعيرا ) قوله نصيبا فوق المأخوذ من خمس وعشرين خبر يكون وذلك تحريزا عن التسوية بين النصب عبارة التحفة وليد تحريز عن التسوية بين مائل وكثير فيؤخذ الخ قال سم بن يحيى أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم انتهى وهو كذلك كما صرح به في العباب ( قوله ومن ستة وأربعين ) أي وأن يكون المأخوذ من الخ فهو عطف على ست وثلاثين بعيرا ( قوله فوق المأخوذ من ست وثلاثين ) أي فصيلا فوق الخ أي بتسعين ونصف تسع هذا هو التفاوت بين الستة والثلاثين والستة والأربعين جل عن شبيهه ( قوله وعلى هذا القياس ) يرفع القياس على كونه مبتدأ أو ما قبله خبره ويجزئه بدل من ذا أو عطف ببيان عليه أي دام واستمر على هذا القياس ونصبيه على أنه مفعول لفعل محذوف أي أجز القياس على هذا قيل ويؤخذ في أربعين سخله سخله تساو رباع عشرها وفيه نظر فقد مر عن الأصحاب أن ما يجوز إذاؤه في الزكاة لا تراعى قيمته بحال وليس هذا كالو أخرج سليمة من نصاب فانهم قالوا لا بد من مساواتهم لغير ذلك النصاب لأن اختلاف الصفة توجب التقويم كما في نظائره فله موجب بخلافه فيما نحن فيه فانه لا موجب له فليتأمل ( قوله وانما يجزئ الصغير ) الخ هذا تقييد لما أفهمه الاستثناء الذي في المتن ( قوله ان كان من الجنس ) أي بأن أحد جنس المخرج والمخرج عنه كالابل من الابل ( قوله والا ) أي وان لم يكن من الجنس بأن اختلف جنسهما ( قوله كخمسة أبعرة صغار ) أي وما فوقها إلى العشرين ( قوله أخرج عنها شاة ) أي أو شياها كالمز ( قوله فلا يجزئ الا ما يجزئ في الكبار ) أي وهو جذعة ضان أو ثنية معز لأنها ما كانت من غير الجنس لم يختلف باختلافه فشرط اجزاء الصغير حيث كان من الجنس كما في الكفاية وغيرها وبه صرح القاضي وغيره وكذا لو أخرج صغيرة من الابل في مسئلتنا جاز على المنقول المعتمد في المجموع وغيره وأطال الأذرع في الانتصار له والرد على من خالفه فيه لأنه من الجنس وان لم يكن هو الواجب أصالة في الابل كما مروا لفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع ففي لزوم الإخراج من أجودها زيادة إجحاف بالمالك فليتأمل ( قوله ومحل أخذ المعيب وما بعده ) أي وهو المريض والذكرو الصغير وكذا الردى فهذه تقييد لما تضمنته الاستثناء المذكورة ( قوله حيث لم يكن في نعمه كامل ) أي سليم من عيب أو مرض أو ذكورة أو صغرا أو زداة ( قوله والابل أن كانت كلها كوامل ) أي صحاحا أو أنثى أو كبارا أو جيدة

فتمامه ( قوله أو ملك نصابا من صغار المعز ) أي أو بأن ملك الخ فهو عطف على موت الامهات تصوير آخر لكون نعمه كلها صغارا ( قوله وقد تم لها حول ) أي فان واجبه الثنية ومثل ذلك كما قال سم البقر كان ملك أربعين فصاعدا منها فان واجبه المستنة وهي ابنة سنتين كثنية المعز واستشكل وجوب الزكاة في الصغار بأن السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة لا يتصور فيها أو أجيب بفرض موت الامهات قبل آخر الحول بزمن لا تشرب الصغار فيه لئلا يملوكا كذا قاله جمع وقد يقال لأحاجة إليه فقد قال الشارح في الامداد أن اشتراط السوم خاص بغير النتاج التابع للامهات على أن اللبن كالكلال لأنه ناشئ منه بل لا يشترط في الكلال الاباحة مطلقا كما يأتي انتهى وسيأتي عن الإعياب زيادة على ذلك ( قوله ولا بد أن يكون المأخوذ من ست وثلاثين بعيرا ) أي الصغار كلها ( قوله نصيبا فوق المأخوذ من خمس وعشرين ) خبر يكون وذلك تحريزا عن التسوية بين النصب عبارة التحفة وليد تحريز عن التسوية بين مائل وكثير فيؤخذ الخ قال سم بن يحيى أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم انتهى وهو كذلك كما صرح به في العباب ( قوله ومن ستة وأربعين ) أي وأن يكون المأخوذ من الخ فهو عطف على ست وثلاثين بعيرا ( قوله فوق المأخوذ من ست وثلاثين ) أي فصيلا فوق الخ أي بتسعين ونصف تسع هذا هو التفاوت بين الستة والثلاثين والستة والأربعين جل عن شبيهه ( قوله وعلى هذا القياس ) يرفع القياس على كونه مبتدأ أو ما قبله خبره ويجزئه بدل من ذا أو عطف ببيان عليه أي دام واستمر على هذا القياس ونصبيه على أنه مفعول لفعل محذوف أي أجز القياس على هذا قيل ويؤخذ في أربعين سخله سخله تساو رباع عشرها وفيه نظر فقد مر عن الأصحاب أن ما يجوز إذاؤه في الزكاة لا تراعى قيمته بحال وليس هذا كالو أخرج سليمة من نصاب فانهم قالوا لا بد من مساواتهم لغير ذلك النصاب لأن اختلاف الصفة توجب التقويم كما في نظائره فله موجب بخلافه فيما نحن فيه فانه لا موجب له فليتأمل ( قوله وانما يجزئ الصغير ) الخ هذا تقييد لما أفهمه الاستثناء الذي في المتن ( قوله ان كان من الجنس ) أي بأن أحد جنس المخرج والمخرج عنه كالابل من الابل ( قوله والا ) أي وان لم يكن من الجنس بأن اختلف جنسهما ( قوله كخمسة أبعرة صغار ) أي وما فوقها إلى العشرين ( قوله أخرج عنها شاة ) أي أو شياها كالمز ( قوله فلا يجزئ الا ما يجزئ في الكبار ) أي وهو جذعة ضان أو ثنية معز لأنها ما كانت من غير الجنس لم يختلف باختلافه فشرط اجزاء الصغير حيث كان من الجنس كما في الكفاية وغيرها وبه صرح القاضي وغيره وكذا لو أخرج صغيرة من الابل في مسئلتنا جاز على المنقول المعتمد في المجموع وغيره وأطال الأذرع في الانتصار له والرد على من خالفه فيه لأنه من الجنس وان لم يكن هو الواجب أصالة في الابل كما مروا لفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع ففي لزوم الإخراج من أجودها زيادة إجحاف بالمالك فليتأمل ( قوله ومحل أخذ المعيب وما بعده ) أي وهو المريض والذكرو الصغير وكذا الردى فهذه تقييد لما تضمنته الاستثناء المذكورة ( قوله حيث لم يكن في نعمه كامل ) أي سليم من عيب أو مرض أو ذكورة أو صغرا أو زداة ( قوله والابل أن كانت كلها كوامل ) أي صحاحا أو أنثى أو كبارا أو جيدة

كما يأتي انتهى زاد في شرح العباب وزعم أن الصورة أن مدة اقيامها باللبن يسير بحيث لو فرض مثلها في علف السائمة لم يخرجها

عن السوم فان طالت المدة صارت معلوفة لأن اللبن متمول كالعلف فلا زكاة فيها رديم مخالفتها لاطلاقهم وللمعنى فان المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا وأيضا لما تشر به من اللبن لا يعد مؤنة عرفا فهو كالماء إلى أن قال في الإعياب وبما تقر ريعا لم اندفاع قول المهمات ومن تبعه شرط ضم النتاج أن يسام باقي السنة فلا يضم مادام يقتات بالبنائها انتهى ( قوله الا ما يجزئ في الكبار ) أي جذعة ضان أو ثنية معز لأنها ما كانت من غير الجنس لم يختلف باختلافه

(قوله أو كبير وصغير) قال ابن قاسم ولو ملك مائة من الكبار فتتبع قبل ثيام الحول أحد وعشرين فينبغي أن الواجب كبير ثان بالقسط بان يساوي مائة جزء من كبيرتين وأحدى وعشرين جزء من صغيرتين انتهى (قوله قدر الواجب أو أكثر) فإن كان الكامل دون الفرض كما نرى شاة فيها كاملة فقط أجزأته كاملة بالتقسيت وناقصة (قوله مع اعتبار التقسيت) قال في العباب متى قوم نصاب والصحيحة المؤداة ربع عشر القيمة كفي فليبلغ قيمة شاة مائة وأحدى وعشرين جزء من مائة وأحدى وعشرين جزء من قيمة الكل ولتبلغ قيمة ناقصة خسا وعشرين جزء من خمسة وعشرين جزء من قيمة الكل وكذا بقية النصب وواجبها ما تقر رشم قال ومن له من الابل ثلاثون نصفها كوا مل وقيمة كاملها أربع دنانير ٥٠٢ وناقصها ديناران لزمه بنت مخاض كاملة بقيمة نصفى كاملة وناقصة وهو ثلاثة دنانير قال

الشارح في شرحه كافي الروضة وأصلها عن البغوى ثم قال ولك أن تقول اذا منعنا انبساط

أوتنوعت الى سليم ومعيب أو صحيح ومريض أو ذكور وأنات أو كبير وصغير والكامل فيها قدر الواجب أو أكثر فيؤخذ كامل ولا يجزئ غيره لكن مع اعتبار التقسيت بقدر ما في ما شئته من كامل وناقص ففي أربعين شاة نصفها صحاح وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار يؤخذ صحيحة بنصف القيمتين وهو دينار ونصف

الزكاة على الوقص أى وهو الاصح فليقسط المأخوذ على خمسة وعشرين لكن ضعفه في المجموع بان الواجب بنت مخاض موزعة بالقيمة نصفين فلا اعتبار بالوقص أى فلا تختلف

فيأخذ كاملا مطلقا كما مر قال الامام النووي وان اختلفت صفتهما من انهما من نوع واحد ولا عيب فيها ولا صغر ولا غيرهما من أسباب النقص فوجهان في البيان أحدهما وهو قول عامة الاصحاب بخيار الساعي خيرهما وقال أبو اسحاق من وسطهما انتهى والاول هو المعتمد كافي الایعاب خلافا لمن نازع فيه (قوله أوتنوعت الى سليم ومعيب) أى بما شئت به الرد في المبيع والمراد ما ذكرنا من اختلاف نقصا وكالا واتحدانوما وخرج به ما لو اختلفا صفة فقط فالواجب فيه الاغبط كما مر (قوله أو صحيح أو مريض أو ذكور وأنات أو كبير وصغير) أى كان كانت في سن لا فرض فيه بالمعنى السابق قال سم لوملك مائة من الكبار فتتبع قبل تمام الحول أحد وعشرين فينبغي أن الواجب كبير ثان بالقسط بان يساوي مائة جزء من كبيرتين وأحدى وعشرين جزء من صغيرتين (قوله والكامل فيها) أى في هذه الانواع المختلفة نقصا وكالا (قوله قدر الواجب أو أكثر) أى بخلاف ما اذا كان الكامل من ما شئته دون قدر الواجب كان وجب شاتان ليس فيها الا صحيحة فقط فانه يجزئ أن يخرجها بالقسط وأخرى ناقصة وهذا معنى قول المنهج وان لم يوف تم بنقص وانصاحه اذا تعدد ما يخرج منه أو نقصت قيمة ما أخرجه من الصحاح عن الواجب فيكمل بحجزه من مريضة ولو غير متوسطة لان المتوسط انما يعتبر حين انفراده فليتأمل (قوله فيؤخذ كامل) أى مطلقا في الصورة الاولى وهى ما اذا كانت كلها كوا مل وبقدر ما وجد منه في الصورة الثانية وهى ما اذا تنوعت الى سليم ومعيب الخ ولذا قال في الهجة

وماله ان يختلف فالكامل \* بقدر ما يلقاه معه حاصل

فاذا كانت ابله ستا وسبعين فيها بنت لبون فقط أخذ صحيحة بالقسط مع مريضة أو صحيحان أخذهما مع التقسيت كما سألنى (قوله ولا يجزئ غيره) أى غير الكامل لما مر من النهى عن أخذ الهرمة والمعيبة وتيس الغنم الا ان شاء الساعي بان رأه خير المستحقين (قوله لكن مع اعتبار التقسيت بقدر ما في ما شئته من كامل وناقص) أى برعاية قيمة كل من الناقص والكامل بحيث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ الى النصاب وذلك رعاية للجانبين قال القليوبى ومعنى رعاية القيمة ان تعرف قيمة الكبيرة أى مثلا منها لو كانت كلها كبارا أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صغارا أو يؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلا منهما كما مر في الضأن والمعز تأمل (قوله ففي أربعين شاة) أى ضأن أو معزا (قوله نصفها صحاح) أى ونصفها معيب (قوله وقيمة كل صحيحة ديناران) أى قيمة كل واحدة من الصحاح ديناران فيكون المجموع أربعين ديناراً (قوله وكل مريضة دينار) أى وقيمة كل واحدة من المراض دينار فيكون المجموع عشرين ديناراً (قوله يؤخذ صحيحة بنصف القيمتين وهو دينار ونصف) أى وذلك قيمة نصف صحيحة

ونصف

القيمة بالتقديرين كما يعرف بالنسبة السابقة ذكره الزكشى وغيره لانا أخذنا في المثال المذكور

نصف قيمة صحيحة ونصف قيمة معيبة سواء كانت الجملة خمسة وعشرين أو ثلاثين من نسبة قيمتها الجملة القيمة كنسبة الفرض لجملة الابل ومن البين ان جملة خمس وعشرين بخلاف جملة ثلاثين لكن النظر للجمال لم يعملوا عليه الى آخر ما قاله (قوله وهو دينار ونصف) أى المذكور من القيمتين ونصفه دينار أربع فهو الواجب ولو عبر الشارح بقوله وهو دينار الاربع لكان أولى وأوضح والدينار والنصف قد ذكره آتينا ومنهم الشارح في شرحه على المنهاج والارشاد لكنهم قالوا قيمة كل صحيحة ديناران وكل معيبة أو مريضة دينار فيصح حينئذ التعبير بدينار ونصف لان ذلك قيمة نصف صحيحة ونصف معيبة أو مريضة والشارح في هذا الكتاب جعل قيمة كل صحيحة ديناراً وكل معيبة نصف دينار فخالف تعبير غيره حتى المتون كمن الروض ومتن العباب بدينارين ودينار ثم وافق تعبيرهم بدينار ونصف فافهم خلاف المزداد



فتنبه له ثم رأيت في عدة نسخ التمييز بمثل ما عبر وابه فلتصحح النسخة كذلك (قوله بعضها ٥٠٣ سليما) فلو كان له من الغنم أربعون ثلاثون

منها سالة فعليه سالة مقومة  
بثلاثة أرباع كاملة وربع  
ناقص (قوله ولو اشترك  
اثنان الخ) أي شركة شيوع  
كما يعلم مما سيأتي في كلام  
الشارح ثم قد يفيدهما  
الاشتراك تحقيفا كما بين  
شاة بينهما سواء وتارة  
تثقيلا كما بين شاة بينهما  
سواء وتارة تثقيلا على  
أحدهما وتخفيفا على

وهكذا لو كان بعضهما  
سليما وبعضهما بضيا  
مثلا (ولو اشترك اثنان)  
أو أكثر (من أهل الزكاة)  
حولا كاملا (في نصاب)  
زكوى أو أكثر بشراء أو  
ارث أو غيرهما وهو من  
جنس واحد

الاخر كسنتين شاة  
لاحدهما ثلثاها والاخر  
ثلاثها وكان اشتركا في  
عشرين مناصفة ولاحدهما  
ثلاثون انفردها فله من  
أربعة أخماس شاة  
والاخر خمس شاة وقد  
لا تقيد شيئا كما ثني شاة  
سواء (قوله أو غيرهما)  
أي كهبة ووصية (قوله  
من جنس واحد) أي  
وان اختلف النوع فتثبت  
أحكام الشركة في الضأن  
والمعز مثلا دون الابل  
والبقر ولعل صورة ذلك  
ان يشتري أمثالا بلا وبقر  
متركيين فيهما شيوعا فلا  
يكمل نصاب أحدهما

ونصف مريضة ولو ملك ثلاثين من الابل نصفها صحاح ونصفها مراض وقيمة كل صحبة أربعة دنانير وكل  
مريضة ديناران لزمه صحبة بقيمة نصف صحبة ونصف مريضة وهو ثلاثة دنانير كذا نقله الشيبان عن  
البعوى ثم قال ولك أن تقول اذا منعنا انبساط الزكاة على الوقص أي وهو الاصح فليقتسط المأخوذ على خمس  
وعشرين لكن ضعفه في المجموع بان الواجب بنت مخاض موزعة بالقيمة نصفين فلا اعتبار بالوقص أي  
فلا تختلف القيمة بالتقديرين كما يعرف بالنسبة السابقة لاننا أخذنا في المثال المذكور بنصف قيمة صحبة  
ونصف قيمة مريضة سواء كانت الجلة خمسة وعشرين أو ثلاثين من غير نظر لذلك فلا تخالف بينهما والرافعي  
أما بنى اعتراضه على اعتبار تقويم جلة ابله مثلا ثم يجب صحبة نسبة قيمتها الجلة القيمة كنسبة الفرض  
لجدة الابل ومن البين ان جلة خمسة وعشرين تخالف جلة ثلاثين لكن النظر للجمل لم يعولوا عليه  
واعترض ابن الرفعة الرافعي بما ضعفه البعض وانتصر له البعض وليس هذا محل بسطه (قوله وهكذا لو  
كان بعضهما سليما وبعضهما مريضاً مثلاً) أي فلو كان له من الغنم أربعون ثلاثون منها سليمة والقيمة بحالها  
المذكورة في مثاله لزمه صحبة قيمتها بثلاثة أرباع كاملة وربع كامل وهو دينار ونصف وربع فان  
لم يكن فيها الا صحبة واحدة والقيمة بحالها فعليه صحبة بتسعة وثلاثين جزءاً من أربعين جزءاً من قيمة  
مريضة ويجزئ من أربعين جزءاً من قيمة صحبة وذلك دينار وربع عشر دينار والمجموع ربع عشر  
المال اذ قيمة المراض تسعة وثلاثون ديناراً وقيمة الصحبة ديناران والجلة أحد وأربعون ديناراً فربع  
عشرهما مائة وثمانون ومئة قوم جلة النصاب وكانت الصحبة المخرجة ربع عشر القيمة كفي وعلى هذا القياس  
فلو ملك مائة واحدة وعشرين شاة أخرج شاتين تبلغ قيمتهما جزءاً من مائة واحدة وعشرين جزءاً من  
قيمة الكل ولو ملك خمساً وعشرين من الابل أخرج ناقه قيمتهما جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً من قيمة الكل  
أو ستاً وثلاثين كاملها بنت لبون فقط لزمه بنت لبون كاملة جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من صحبة وجزءاً من  
خمس وثلاثين جزءاً من مريضة أو ستاً وسبعين كاملها بنت لبون فقط لزمه بنت لبون كاملة بالقسط وأخرى  
ناقصه نظير ما مر (قوله واذا اشترك اثنان أو أكثر) هذا شروع في بيان الخلطة وهي في الماشية قد توجب  
زكاة لا تجب لولا الخلطة كخلطة عشرين شاة لو احدى بمثلها الاخر فتجب شاة ولو انفردها لم يجب شيء وقد  
تقلها عليهما كما بين بمثلها فتجب شاة فقط ولو انفردها وجب على كل شاة وقد تكثرها عليهما كما تكثر بمثلها  
وشاة فتجب على الاول مائة جزءاً من مائتي جزء وجزءاً من ثلاث شياه وعلى الثاني مائة جزء وجزءاً من  
من ذلك وكما تكثرها فتجب على كل شاة ونصف ولو انفردها وجب على كل شاة فقط وقد تقلها على  
أحدهما وتكثرها على الاخر كما بين باحدى وثمانين وقد لا تقيد شيئاً منهما كما تكثرها اما الخلطة في غير  
الماشية فلا تقيد الاثني الا لا وقص فيه كما سيأتي (قوله من أهل الزكاة) فيدلو جوب الزكاة في ذلك وسيأتي  
مختزاه (قوله حولا كاملاً) قيد ثان له (قوله في نصاب زكوى أو أكثر) أي يثبت حكم الشركة فيه ثم  
يستتبع غيره فلا يؤثر فيما دونه وهذا قيد ثالث لذلك (قوله بشراء أو ارث أو غيرهما) أي كهبة ووصية وأشار  
بهذا الى ان المراد في كلام المتن شركة شيوع اذا الشركة على نوعين خلطة شيوع وتسمى أيضاً خلطة اعيان  
وخلطة شركة وذلك حيث كان المال مشتركاً بآرث أو نحوه وخلطة جوار بكسر الجيم أفصح من ضمها وتسمى  
خلطة أو صاف وذلك حيث كان المال معيناً في نفسه وان لم يتميز عرفاً لكونهما متجاوزاً عن كونهما جوار  
ملك الواحد على ما سيذكره الشارح رحمه الله (قوله وهو) أي النصاب المذكور (قوله من  
جنس واحد) أي وان اختلف النوع فتثبت أحكام الشركة في الضأن والمعز أو البقر والارباب والجاموس  
دون الابل والبقر فاذا اشترى ماشية بلا وبقر فلا يكمل نصاب أحدهما بالاخر لاختلاف الجنس وانما  
يعتبر كمال النصاب من الابل وحدها أو البقر وحده بخلاف ما اذا اشترى أضاً ومعزاً أو بقرعاً وابلًا وحدهما

بالاخر لاختلاف الجنس وانما يعتبر كمال الابل وحدها أو البقر كذلك بخلاف ما اذا اشترى أضاً وناوة معزاً فكميل نصاب أحدهما بالاخر وذلك لان  
الشركة تصير المالين كمال الواحد والابل والبقر لا يضم أحدهما الى الاخر لو كانا لشخص واحد بخلاف الضأن والمعز ولا يتصور في شركة

في خلطة الجوار لكن الحكم لا يختلف في ذلك كما لا يخفى (قوله قياسا على خلطة الجوار) به هذا على أن خلطة الجوار ثابتة بالحديث واخلطة الشيوع بالقياس عليها وهو كذلك أما خلطة الجوار في البخاري عن أنس لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى المالك عن التفرق وعن الجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنها خشية سقوطها أو قلها فالخبر ظاهر في خلطة الجوار في قياس خلطة الشيوع قال ابن عبد البر إذا تأملت قولهم نهى المالك الخ وجدت أقسام النهي المشترك فيها المالك والساعي ثمانية في حق كل أربعة وايضا أنه أن يقال إن كان النهي عن التفرق خشية الوجوب في الجمع فهو الأول ومثاله أن يكون بين شخصين أربعون شاة على السواء فعند التفرق لا شيء ففيها وعند الجمع فيها شاة وإن كان عند التفرق خشية الكثرة في الجمع فهو الثاني ومثاله أن يكون بين اثنين مثلاً شاة وشاة على السواء فعند التفرق فيهما شاتان وعند الجمع فيهما ثلاث شياه وإن كان عن الجمع خشية الكثرة فهو الثالث ومثاله أن يكون عند اثنين مثلاً كل واحد منهما أربعون شاة في الجمع فيها شاة وعند التفرق فيهما شاتان على كل شاة وإن كان عن الجمع خشية الوجوب في التفرق فهو الرابع ولكنه مستحيل إذ كيف تكون الزكاة غير واجبة في مال عند جمعه وعند التفرق تكون واجبة هذه أقسام النهي بالنسبة للمالك وإن كان النهي عن الجمع خشية السقوط في التفرق فهو الخامس ومثاله كمثال الأول أو عن الجمع خشية القلة في التفرق فهو السادس ومثاله كمثال الثاني أو كان عن التفرق خشية القلة في الجمع فهو السابع ومثاله كمثال الثالث أو كان عن التفرق خشية السقوط في الجمع فهو الثامن ولكنه مستحيل إذ كيف يجب الزكاة في قدر عند تفرقه وتسقط عنه عند جمعه فتأمل (قوله بل أولى) أي من خلطة الجوار ووجه الأول أنه خلطة الشيوع أبلغ في جعل المالين كمال واحد وأيضا فإن الإمام أبا حنيفة وسفيان الثوري رضي الله عنهما قالا بعدم اعتبار خلطة الجوار على أحد الشر يكتن فيها المثل الذي عليه لو لم تكن خلطة فلا يجب على الخليطين زكاة حتى يتم لهذا أربعين ولهذا أربعون شاة انتهى كبرى (قوله بخلاف مالو كان أحدهما) أي الشر يكتن وهذا بيان لمحتزات القيود السابقة (قوله ليس أهلا للزكاة) أي لوجوبها (قوله كان ذميا أو مكاتباً أو جنيناً) أي أو بيت المال أو موقوفاً على نحو الفقراء (قوله فانه لا أثر لمشاركته) أي لا يجب الزكاة قال في الإيعاب اتفاقاً (قوله بل إن كان نصيب الأهل) أي للزكاة (قوله نصيباً) أي كان بينهما ثمانون شاة فأكثر بالسوية (قوله زكاة الأفراد) أي فيلزمه شاة في المثال المذكور اتفاقاً كما في الإيعاب أيضاً قال واستشكل ما ذكر من وجوب شاة على الأهل بأنه لم يجوز دفع نصفي شاتين مشاعاً لأنه انما ملك الأربعين كذلك ويرد بأن التبعض نقص فلم يجز العمل بقضيته لسوء ضرر المشاركة وإن رضي المالك بها ومن استواء الذي والمكاتب بأنه لم يخاطب بخلاف الذي ويرد بأن خطابه ليس لامرديوي بل أخروي وهو ترتيب العقاب عليه وما نحن فيه من أحكام الدين وهو كما مكاتب بالنسبة اليها وحكي في الكفاية وجهين فيما لو لم يجب في مال أحدهما للتأخر القبض ورجح غيره التأثير أخذاً من

فيكمثل نصيب أحدهما بالآخر ولا يتصور في خلطة الشيوع التي كلامنا فيها أن يكون أحد الجنسين أو النوعين لأحد الشر يكتن ولا تخد لا تخد وانما يتصور ذلك في الجوار لكن الحكم لا يختلف بذلك كما لا يخفى كذا في زيادة (قوله وجبت عليهما الزكاة) أي كن كذا الشخص الواحد ويجوز لأحدهما الاستقلال بالخراج منه بغير إذن الآخر والانفراد بالنية قال في التحفة على المتقول المعتمد فيرجع ببدل ما أخرجه عنه لاذن الشارع في ذلك ولأن الخلطة تجعل المالين مالاً واحداً فسلطته على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وبهذا فارتقت نظائرها وتقل الزكوى أي عن القاضي أبي محمد المروزي أن محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر أن أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا يفرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجح ذلك انتهى أي عدم الفرق واعتمد الرملي كلام الزكوى وحل كلامهم والخبر عليه (قوله قياسا على خلطة الجوار) دليل لوجوب الزكاة في خلطة الشيوع وأشار بهذا إلى أن وجوبها في خلطة الجوار ثابت بالنص وهو كذلك في البخاري عن كتاب الصديق رضي الله عنه ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال العلماء نهى المالك عن التفرق وعن الجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنها خشية سقوطها أو قلها فالخبر ظاهر في خلطة الجوار في قياس خلطة الشيوع قال ابن عبد البر إذا تأملت قولهم نهى المالك الخ وجدت أقسام النهي المشترك فيها المالك والساعي ثمانية في حق كل أربعة وايضا أنه أن يقال إن كان النهي عن التفرق خشية الوجوب في الجمع فهو الأول ومثاله أن يكون بين شخصين أربعون شاة على السواء فعند التفرق لا شيء ففيها وعند الجمع فيها شاة وإن كان عند التفرق خشية الكثرة في الجمع فهو الثاني ومثاله أن يكون بين اثنين مثلاً شاة وشاة على السواء فعند التفرق فيهما شاتان وعند الجمع فيهما ثلاث شياه وإن كان عن الجمع خشية الكثرة فهو الثالث ومثاله أن يكون عند اثنين مثلاً كل واحد منهما أربعون شاة في الجمع فيها شاة وعند التفرق فيهما شاتان على كل شاة وإن كان عن الجمع خشية الوجوب في التفرق فهو الرابع ولكنه مستحيل إذ كيف تكون الزكاة غير واجبة في مال عند جمعه وعند التفرق تكون واجبة هذه أقسام النهي بالنسبة للمالك وإن كان النهي عن الجمع خشية السقوط في التفرق فهو الخامس ومثاله كمثال الأول أو عن الجمع خشية القلة في التفرق فهو السادس ومثاله كمثال الثاني أو كان عن التفرق خشية القلة في الجمع فهو السابع ومثاله كمثال الثالث أو كان عن التفرق خشية السقوط في الجمع فهو الثامن ولكنه مستحيل إذ كيف يجب الزكاة في قدر عند تفرقه وتسقط عنه عند جمعه فتأمل (قوله بل أولى) أي من خلطة الجوار ووجه الأول أنه خلطة الشيوع أبلغ في جعل المالين كمال واحد وأيضا فإن الإمام أبا حنيفة وسفيان الثوري رضي الله عنهما قالا بعدم اعتبار خلطة الجوار على أحد الشر يكتن فيها المثل الذي عليه لو لم تكن خلطة فلا يجب على الخليطين زكاة حتى يتم لهذا أربعين ولهذا أربعون شاة انتهى كبرى (قوله بخلاف مالو كان أحدهما) أي الشر يكتن وهذا بيان لمحتزات القيود السابقة (قوله ليس أهلا للزكاة) أي لوجوبها (قوله كان ذميا أو مكاتباً أو جنيناً) أي أو بيت المال أو موقوفاً على نحو الفقراء (قوله فانه لا أثر لمشاركته) أي لا يجب الزكاة قال في الإيعاب اتفاقاً (قوله بل إن كان نصيب الأهل) أي للزكاة (قوله نصيباً) أي كان بينهما ثمانون شاة فأكثر بالسوية (قوله زكاة الأفراد) أي فيلزمه شاة في المثال المذكور اتفاقاً كما في الإيعاب أيضاً قال واستشكل ما ذكر من وجوب شاة على الأهل بأنه لم يجوز دفع نصفي شاتين مشاعاً لأنه انما ملك الأربعين كذلك ويرد بأن التبعض نقص فلم يجز العمل بقضيته لسوء ضرر المشاركة وإن رضي المالك بها ومن استواء الذي والمكاتب بأنه لم يخاطب بخلاف الذي ويرد بأن خطابه ليس لامرديوي بل أخروي وهو ترتيب العقاب عليه وما نحن فيه من أحكام الدين وهو كما مكاتب بالنسبة اليها وحكي في الكفاية وجهين فيما لو لم يجب في مال أحدهما للتأخر القبض ورجح غيره التأثير أخذاً من

مسئلة

الجوار في قياس عليها خلطة الشيوع بل أولى كما قال الشارح كغيره ووجه الأول أنه خلطة الشيوع أبلغ في جعل المالين كمال واحد وأيضا فإن أبا حنيفة وسفيان الثوري قالا بعدم اعتبار خلطة الجوار

فلا يجب على أحد الشرىكين فيها الامثل الذي كان عليه لو لم تكن خلطة فلا تجب على الخليطين زكاة حتى يتم لهذا أو بعون ولهذا أو بعون شاة (قوله ما لهما معادون نصاب) هذا محترز قوله أو لا في نصاب زكوى أو أكثر والحاصل انه لا بد من أحد شرطين إما أن يشتر كافي نصاب أو أكثر أو يكون لأحدهما ما يكمل النصاب فلو ملك كل واحد عشرين شاة فخلطاهما غير ثنتين فلا زكاة لأن الخلطة في دون نصاب وليس لأحد الشرىكين ما يكمل به النصاب فلو خلطاهما كالبقية زكاة لوجود الخلطة في نصاب كامل ولو خلطاهما عشر شياه بمثلها وانفرد أحدهما بثلاثين شاة فيلزمه أربعة أخماس شاة والاخر خمس شاة لأن لأحد الشرىكين نصابا كاملا وكذا لو خلط شاة بشاة لاخر وانفرد أحدهما بتسعة وثلاثين ولو خلط خمسة عشر شاة بمثلها لاخر وانفرد أحدهما بخمسين شاة مثلا فعليه ستة أعشار ٥٠٥ شاة ونصف ثم او على الآخر باقيا وهو ثمن ونصفه (قوله أقل من

حول) فان ورثا نصابا أو اشترى به دفعة شائعهم اقتسماه قبل تمام الحول فلا زكاة عليهما لأن مال كل دون نصاب وقد انقطعت الخلطة ولو باع نصف أو بعين شائعا من

والأفلاشي عليه لأن من ليس أهلا للوجوب لا يمكن أن يكون ماله سببا لتغيير زكاة غيره وبخلاف مالو كان مالهما معادون نصاب أو نصابا واشترى كافيه أقل من حول

شياه في أثناء الحول لم يباع لتتمام حوله نصف شاة لوجود الخلطة في ملكه كل الحول ولا زكاة على المشتري لعدم وجود الخلطة حولا لأن شراءه وقع في أثناء الحول وبمحول البائع نقص المال عن النصاب لتعلق حقه المستحقين بالعين تعلق

مسئلة الصادق (قوله والا) أى وان لم يكن نصيب الأهل نصابا كان كان بينهما أن بعون فقط وان كان نصيب غير الأهل بعض واحدة فقط (قوله فلاشي عليه) أى على الأهل (قوله لأن من ليس أهلا للوجوب) أى وهو نحو الذمى المذكور (قوله لا يمكن أن يكون ماله سببا لتغيير زكاة غيره) أى لما بينهما من التباين ولو اختلط اثنان في مال واحد هما يرى أن الزكاة كذا ولا تخر كذا فالذى قرره الشارح انه يعتبر كل في حصته بعقيدته وانه لا يجوز لأحدهما الاستقلال بالأخراج هنا لأن الخلطة مع اختلاف الاعتقاد في الواجب لا تنفد استقلال أحدهما بالأخراج لأن فيه ضررا كما هو ظاهر وفي عش على النهاية ما لم يخصه وينبغي للولى أن يفعل بمال المولى عليه بما فيه المصلحة له من الخلطة وعدها قايما على ما أتى في الاسامة ولو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فإحدى عقيدته ونفسه ولو اختلفت عقيدته وعقيدة شريك المولى عليه فكل يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بمثلها الصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملا بعقيدته دون الحنفي تأمل (قوله وبخلاف مالو كان مالهما) أى الشرىكين (قوله معادون نصاب) فهذا محترز قوله في نصاب زكوى أو أكثر فلا يؤثر فيما دونه فلو ملك كل من اثنين عشرين شاة فخلطاهما ثمانية وثلاثين تسعة عشر بتسعة عشر وميزا ثنتين نظرا فان لم يفرق بينهما بل خلطاهما أيضا وجبت الزكاة لوجود الخلطة في نصاب والأفلا لا تنفائها نعم ان كان لأحدهما نصاب فأكثر أثرت الخلطة وان لم تكن في نصاب فلو خلط عشرة شياه بمثلها لاخر وانفرد أحدهما بثلاثين لزمه أربعة أخماس شاة والاخر خمس شاة أو خمس عشرة شاة بمثلها لاخر وانفرد أحدهما بخمسين لزمه ستة أعشار شاة ونصف ثمن والاخر ثمن ونصف والحاصل كما قاله الكردي انه لا بد من أحد شرطين إما أن يشتر كافي نصاب أو أكثر أو يكون لأحدهما فلو خلطاهما شاة وشاة وانفرد أحدهما بتسعة وثلاثين زكاة لوجود ما يكمل به النصاب لأحدهما تأمل (قوله أو نصابا واشترى كافيه أقل من حول) وهذا محترز قوله حولا كاملا فلا يكتفى بوجود الخلطة فيما دون الحول فلو ورثا نصابا أو اشترى به دفعة شائعهم اقتسماه قبل تمام الحول فلا زكاة عليهما لأن مال كل دون نصاب وقد انقطعت الخلطة ولو باع نصف أو بعين شائعا من شياه في أثناء الحول لزم البائع لتتمام حوله نصف لوجود الخلطة في ملكه جميع الحول ولا زكاة على المشتري لعدم وجود الخلطة حولا لأن شراءه وقع في أثناء الحول وبمحول البائع نقص المال عن النصاب لتعلق حق المستحقين بالعين تعلق شركة فيزول ملك البائع عن نصف شاة وان أخرج البائع زكاته من غير المال لأن ملكه للنصف عاد بعد زواله وبه يرد على من زعم أنه بالأخراج من غيره يتبين عدم تعلق الزكاة

٦٤ - ترمسى - لث شركة فيزول ملك البائع عن نصف شاة قال في العباب وان أخرج البائع زكاته من غير المال قال الشارح في شرحه لأن ملكه للنصف عاد بعد زواله كما في المجموع عن الأصحاب رداعلى من زعم أنه بالأخراج من غيره يتبين عدم تعلق الزكاة بالعين ثم أول الشارح ما ذكره فيما لو أجرد اربثمانين دينارا أربع سنين فراجع منه ان أردته وأعلم ان اعتبار الحول في الخلطة يجري حتى في خلطة الجوار وعبارة الامداد للشارح ولو ملك كل غرة المحرم أربعين وخلطاهما في صفر وجب في الحول الاول شاتان وفي الثاني وما بعده شاة كما مر فان ملك واحد في المحرم وآخر في صفر وخلطاهما في ربيع لزمهما في الحول الاول شاتان أحدهما على الاول في المحرم والاخرى على الثاني في صفر وفيما بعده شاة نصفها على الاول في المحرم ونصفها على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر عشرين بصفر وخلطاهما حينئذ في الحول الاول على الاول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وفي كل حول بعده عليهما شاة على ذي العشرين ثلثها الحوله وعلى الآخر ثلثها حوله انتهت

(قوله ولم يميز الخ) نبه به على أن الاتحاد في المذ كورات الموجود في كلام كثير من المراد منه عدم تميز أحد المال كين به لما يشبهه وان تعدد الألفعل عند اختلاف النوع كما يأتي فيجوز فيه تميز أحد المال كين به لما يشبهه وان تعدد ويضرب الاقتراق في واحد مما سياتي من مناط ولا ثلاثة أيام مطلقاً أو يسيراً بتميز أحد هـ ماله ٥٠٦ أو بتقريره للتفرق قاله في التحفة وغيرها (قوله في المشرب) أي

بالعين فليتم (قوله أو كان من جنسين كبقر بغنم) هذا محترز قوله وهو من جنس واحد فلا يؤثر خلطة جنس باخر كبقر بغنم وإبل ببقر (قوله بخلاف ضأن بمعز مثلاً) أي أو بقر غراب بجاموس أو أر حبية بمعز بة أو مجيدية لعدم اختلاف الجنس فيها وان اختلف نوعها (قوله ونجب الزكاة أيضاً) أي كما تجب في خلطة الشيوخ السابقة (قوله على مال كين نصاب أو أكثر) أي سواء الماشية وغيرها إذا خلطت الشيوخ والجوار في المعشر والنقد والتجارة قال الكردي وصورتها مجاورة في الزرع والثمار أن يكون لكل صنف نخل أو زرع في حائط واحد فان كان كل في حائط فلا خلطة ويشترط في خلطة الشيوخ فهم ما وجودها عند الوجوب كالزهر فقط فاذا اقتسموا بعده لم يمتز كزكاة الخلطة لا شرا كهم حالة الوجوب وفي خلطة الجوار وجودها من أول الزرع إلى وقت الإخراج ولذلك اشترط فيها أن لا يميز المتجاوران في ماء السقي والحراث والملقح والحفاظ والجداد والحصاد واللقاط والجمال والجرب والتمر ويشترط في خلطة الجوار في التقدين أن لا يميز أحد هـ ماله بصدق يضع فيه كبسه ولا يجارس بحرس له ونحوهما قال سم لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل واحدة منها نصاباً فجعلها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر ثبتت حكم الخلطة لانطباق ضابطها ونية الخلطة لا يشترط وأما التجارة فيشترط في الجوار فيها أن لا يميز في الدكان والجمال ومكان الحفظ والميزان والوزان والكيل والكيل والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالائتمان انتهى ما أردت نقله منه مع نقص يسير وفيما نقله عن سم وان أقره هو وعش أيضاً توقف فيه الشرع وإن قال الآن يأذن أصحاب الدوائع في جعل المذ كور فانه وان لم تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة وظاهر أنه لا عبرة بها إلا إذا كان بفعل أو أذن المالك أو الولي فليراجع (قوله وهما من أهل الزكاة) أي بأن يكون كل منهما مسامحاً ولو بعصاً معيناً منفصلاً والأفلا خلطة بل إن كان نصيب الأهل نصيباً زكاه والأفلا كما مر (قوله إذا خلطاهما) أي مالهيهما (قوله خلطة جوار) أي بأن كان مال كل معيناً في نفسه فيزكيان زكاة الواحد لما مر في خبر الصدوق رضي الله عنه قال الشيخ عميرة استدلى على صدق اسم الخلطة بذلك بقوله تعالى وان كثيراً من الخلطاء ليغني الآية عقب قوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة (قوله حولاً كاملاً) أي فيعتبر الحول هنا أيضاً فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاً هـ ماله بآن ملك كل واحد منهما ما ر بعين شاة ثم خلط في أثناء السنة لم يثبت الخلطة في السنة الأولى وان اختلف حولاً هـ ماله فلي كل واحد عند انقضاء حوله شاة فلو مل كاعرة المحرم أو بعين شاة وخطا في صفر وجب في الحول الأول شاتان في المحرم وفي الثاني وما بعده شاة فان ملك واحداً في المحرم وآخر في صفر وخطا في بيع الأول لزمه ما في الحول الأول شاتان أحدهما على الأول في المحرم والاخرى على الثاني في صفر وفيما بعده شاة نصفها على الأول في المحرم ونصفها على الثاني في صفر وإذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بلغ ماله نصيباً زكاه ومن لا فلا (قوله ولم يميزاً) أي المالكان ونبه بهذه العبارة على أن الاتحاد في الأمور الآتية الواقعة في كلام غير واحد ليس المراد به كونها واحدة بالذات بل أن لا يختص مال واحد منهما بهما فلا يضرب التعداد حينئذ (قوله في المشرب) أي موضع شربها وعبر عنه بالمشرب وكذلك الدلو والآنية التي تسقى فيها كما صرح به ابن كج وحزم به غيره والموضع الذي توقف فيه إذا أريد سقيها والموضع الذي تنجى إليه ليشرب غيرها (قوله والمرح) هو الموضع

موضع شربها ويعبر عنه بالمشرب وكذلك الدلو كما نص عليه في البويطي والآنية التي تسقى فيها كما صرح به ابن كج وحزم به غيره والموضع الذي توقف فيه إذا أريد سقيها والموضع الذي تنجى إليه ليشرب غيرها (قوله والمرح) هو الموضع

أو كان من جنسين كبقر بغنم بخلاف ضأن بمعز مثلاً ونجب الزكاة أيضاً على مال كين نصاب أو أكثر وهما من أهل الزكاة إذا خلطاهما خلطة جوار حولاً كاملاً ولم يميز في المشرب والمرح

الذي تجتمع فيه لتساق للسرعي والمراد ما يشمل المرعي وطريقه وما تجتمع فيه لتساق للسرعي وفي القاموس المسرح المرعي وقول الشارح والمرعي تصريح بما شمله المسرح ذكره لأجل الخروج عن خلاف من خص المسرح بما تجتمع فيه لتساق للسرعي وعلى ما في القاموس يكون عطف

ومسرح

تفسير ويشترط أن لا يميز بالراعي أيضاً (قوله والمراح) وهو بضم

الميم مأواه ليلاً وموضع الحلب بفتح اللام يقال للبن وللصدر وهو المراد هنا وحكى أسكانه أو يقال لمكانه الحلب بفتح الميم أما يكسرها فهو الأناء الذي يحلب فيه (قوله والفحل) أن اتحاد النوع فلو كان مال أحدهما ضأناً والآخر معزاً وخطاهما وكل فحل بطرق ماشيته صحت الخلطة اتفاقاً ولا يشترط اتحاد الحالب والأناء الذي يحلب فيه وآلة الجز وموضع الانزاع والحارس والجواز والحول ولا خلط الصوف واللبن



فيجوز أن يتميز كل من الخليطين بما يخص ماشيته قال الشارح في شرح العباب بل يحرم خلط اللبن للربان أخذهما قديكون أكثر الخ  
ولانية الخلطة فيكفي اختلاط الماشية بنفسها قال في التحفة ويجزى أخذ الساعي الواجب من مال أحدهما فيرجع على شريكه بحصته من  
القيمة لأن الخلطة صيرت المالكين كمالك الواحد ومن ثمة أجزأت نية أحدهما عن الآخر ويصدق فيها لأنه غارم انتهى (قوله وغيرهما ما ذكر في  
المطولات) أي وقد ذكرته لك بالنسبة إلى الماشية ولا تختص الشركة بها بل تنبت خلطتا الاشتراك والجوار في الزرع والثمار والتقدير  
والتجارة وصورة خلطة الزرع والثمار مجاورة كما في التحفة أن يكون كل صنف نخل أو زرع في حائط واحد انتهى قال ابن قاسم  
خرج ما إذا كان كل في حائط انتهى أي فلا خلطة ويشترط في خلطة الشيوع فيهما وجودها عند الوجوب فلو ورث جميع نخلا مشرعا فاقسموا  
بعد الزهولزمهم زكاة الخلطة لا اشتراكهم حالة الوجوب قال في التحفة ما لا يقتصر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهو في الثمر كذا في  
الجاوي وفرعه ومرادهم خلطة الشيوع أما خلطة المجاورة فلا بد منها من أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء  
والجرين انتهى ويشترط في خلطة الجوار فيهما أن لا يتميزا المتجاورين في ماء السقي والحرق والملقح والمحافظة والجداود والحصاد واللقاط  
والجمال والجرين والحب والتمر قال في العباب وشرحه للشارح إذا استأجر متعهده ٥٠٧ النخلة بثمرة نخلة مغينة منها بعد

خروج تمرها وقبل بدو  
لصلاحيها بشرط القطع  
فلم يتفق حتى بدأ الصلاح  
والكل نصاب وقد اتحد  
الجرين ونحوهما مع فيلزم

والمرعي وغيرهما ما ذكر  
في المطولات فصل  
في شروط زكاة الماشية  
وبعضها شروط لزكاة  
غيرها أيضا (وشروط  
وجوب زكاة الماشية)

ومسرح تجميع فيه جمعا \* ثم تساق بعد ذوا المرعي  
(قوله والمرعي) أي المرتع التي ترى الماشية فيه وكذا المرعى الذي بينه وبين المرعي (قوله وغيرهما ما ذكر  
في المطولات) أي كالمراح بضم الميم وأهالي لا والراعي ومكان الحلب والفعل حيث اتحد النوع لأن  
اختلف فلا يضر اختلافه وإنما اشترط الاتحاد فيهما ليجتمع المالان كمالك الواحد ولتخف المؤنة على  
الحسن بالزكاة وفي الدارقطني والخليليان ما اجتماع في الحوض والفعل والراعي به بذلك على بقية الشرط  
لكن الرواية ضعيفة فلو اختلفت ماشيته ما في شيء مما ذكر من مناطق بل بأن يؤثر فيه علف السائبة ولو بلا  
قصده منها أو زمانا سيرا ما بقصد منها أو من أحدهما أو علمتا بقرقهما واقراءه فترفع الخلطة ولكن  
الاقتراق لا يقطع حول النصاب في حق كل ولا يشترط قصد الخلطة في الأصح لأن خفة المؤنة واتحاد المرافق  
لا يختلف بالقصد وعدمه وبه فارق اعتبار قصد السوم بالمعنى الآتي اذ هو السبب في التماء وسومها بنفسها  
لا يحصل ذلك لأنها لا تهتدي إلى كمال الرعي بنفسها بخلاف الخلطة فإذا وجد ما حصل الارتفاق بها وإن لم  
يقصد بخصوصها فليأتمل والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في شروط زكاة الماشية \*

أي التي هي النعم كما علم مما قدمه ومراوئل الباب على ما فيه أن مساواة الماشية للنعم وضع لغوي أيضا  
فلا اعتراض عليه وإضافة الزكاة إلى الماشية بمعنى في نحو مكر الليل أي الزكاة فيها وبصح كونها بمعنى اللام  
(قوله وبعضها) أي الشروط المذكورة في هذا الفصل والمراد بهذا البعض الحول فقط لأن المصنف لم  
يذكر هنا من شروط غير الماشية سواء زاد الشارح النصاب (قوله شروط لزكاة غيرها أيضا) أي كما أنه شرط  
لزكاة الماشية (قوله وشروط وجوب زكاة الماشية) أي الزكاة في الماشية فلو عبر بذلك لكان أولى  
لإيهام وجوب الإخراج فقط ولدفع إيهام أن الشرط في نفس الزكاة المخرجة وهذا أدق أفاده بعض

بحر سهله ونحوهما قال ابن قاسم العبادي في شرحه على أبي شجاع مانصه فرع لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل واحدة منها نصابا فجعلها في  
صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت فيه حكم الخلطة فيه نظر والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها ونية الخلطة لا تشترط انتهى وقال في حواشي  
التحفة عند قول التحفة وكيس دراهم مانصه ظاهره وإن كان أحد الكيسين وديعة عند الآخر انتهى وأما التجارة في خلطة الجوار  
فيها أن لا يتميزا في الدكان والحارس والجمال ومكان الحفظ من خزانة ونحوها وإن كان مال كل بزواية كفي الإعياب كالأسنى والميزان  
والوزان والكيل والكيال والذراع والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالاثمان ومعلوم أن خلطة غير الماشية لا يفيد إلا الإيجاب إذا لاقص  
فيه فإذا كان مال أحدهما أو كل منهما على انفراده دون نصاب واجتماع المالين يبلغ نصابا وجبت الزكاة على كل منهما ولا تظهر ثمرة  
الخلطة في ذلك والله أعلم

فصل في شروط زكاة الماشية وبعضها شروط لزكاة غيرها أيضا \*

فانه لم يذكر في هذا الفصل من شروط غيرها غيره زاد الشارح عليه النصاب

( قوله حول كامل ) هو شرط لوجوب الزكاة مطلقا الا في سبعة اشياء الزرع والثمار وزكاة المدن وزكاة الركاك وزكاة الفطر والنتاج من النصاب وفيما اذا بقي ويغير الواجب بالنتاج والرجح المزكى بحول الاصل ما لم ينض

٥٠٨

المحققين أو الزكاة للناسية كما أشرت اليه آنفا ( قوله النصاب وقدر ) أى فى الباب والفصلين بعده ومرايا دليلا مفصلا ( قوله ومضى حول كامل متوال فى ملكه ) أى فلاز كاة فيها حتى يتم حولها قال الكردى هو شرط لوجوب الزكاة مطلقا الا فى سبعة اشياء الزرع والثمار وزكاة المدن والركاك والفطر والنتاج من النصاب فيما اذا هلك النصاب وفيما اذا بقي وتغير الواجب بالنتاج والرجح المزكى بحول الاصل ما لم ينض ( قوله لخبر أبى داود ) الخ دليل لاشتراط مضى الحول ( قوله لاز كاة فى مال حتى يحول عليه الحول ) أى بعضى عليه الحول يقال حال حول لا من باب قال اذا مضى . والحول السنة والجمع أحوال وحؤول وحوول كفى القاموس وسميت به لانه حال أى ذهب ومضى وأتى غيره وهذا الحديث سنده ضعيف كما قاله انجهر ولكنه محبور بأثر صحيحته عن الخلفاء الاربعة وغيرهم رضى الله عنهم ولذا قال الحافظ ابن حجر لا بأس باسناده والأثر معتد به فيصالح للحجية ( قوله وعليه ) أى على العمل بهذا الخبر منطوقا ومفهوما ( قوله اجماع التابعين والفقهاء ) أى وان خالف فيه بعض الصحابة رضى الله عنهم قاله فى التحفة فى الميزان للشعرانى وأجمعوا على أن الحول شرط فى وجوب الزكاة الا لما حكى عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم من قولهما يوجبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت أى مرة ثانية وكان ابن مسعود رضى الله عنه اذا أخذ عطاء من كاه فى الحال انتهى ومثله فى رجة الامة ( قوله فى تحلل زوال الملك أثناءه ) أى الحول تفرع على المتن ( قوله بما وضه أو غيرها ) أى ولو فى النقد من صير فى اخذ الصيرف متجرا فينقطع حوله بخر وجهه عن ملك مالكة وان عاد اليه فور الان التجارة فيه نادرة ضمنية لانها ان بيعت بجنسها فلا يرجع أو بغيرها فالرجح قليل لوجوب التقاض وتحريم النساء والزكاة الواجبة فى النقد زكاة عين بخلافها فى العرض هذا ما عليه الشيعة والاكثرون منهم ابن سريج وقال بشر الصيارفة بأن لاز كاة عليهم وفى القديم لا ينقطع وعليه جماعة متقدمون منهم الاضطخري بل نسب ابن سريج الى مخالفة الاجماع وان أحد الم يقل باسقاط الزكاة وصححه جماعة كالشيخ أبى حامد وقالوا يجب الزكاة على الصيارفة قال الاذرى والذى مشى عليه هؤلاء هو المختار وكيف يستجيز المفتى الافتاء بأن من معه مائة ألف دينار مثالا يعمل فيها صيرفا انه كل ما صار فى انقطاع حوله واستأنف فان ذلك ينجر الى أن ينقضى عمره ولا يلزمه زكاة لا لانقطاع والاستئناف وهذا بعيد من قواعد الشرع ومقاصده وكذا اختار السبكي والركشي وقال انه المختار لقلا ودليلا لقاده فى الايجاب ( قوله كان بادل خمس من الابل بخمس من نوعها ) أى أو غير الابل من الاموال الزكوية بمبادلة صحيحة فى غير محو قرض النقد أما المبادلة الفاسدة أى بالمعاطاة فلا تنقطع الحول وان اتصلت بالقبض لانه لا تزيل الملك وأما المبادلة فى قرض النقد فلا تستأنف الحول فى التحفة ولو أقرض نصاب نقد فى الحول لم ينقطع عنه لان الملك لم يزل بالكلية لم يزل بالكلية لثبوت بدله فى ذمة المقرض والدين فيه الزكاة كما يأتى انتهى ولا بد أن تكون المبادلة صحيحة فالفاسدة لا تنقطع الحول وان اتصلت بالقبض ( قوله ثم رده عليه ) أى على المالك كان باعه قبل تمام حوله ثم رده عليه بعيب أو اقالة أو وهبه كذلك ( قوله ولو قبل القبض ) أى قبض المشتري أو الموهوب له فهو راجع للصورتين بل وللمبادلة أيضا ( قوله أو ورثه ) أى النصاب فى أثناء حول المورث وعسارة التحفة ولومات المالك فى الحول انقطع فيستأنف الوارث من وقت الموت نعم الساعة لا يستأنف حولها منه بل من وقت قصده هو لا سامتها بعد علمه بالموت ومثل ذلك مالو كان مال مورثه عرض تجارة فلا ينقطع حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة وأما افتاء البلقينى بالاكتفاء هنا وفى السائفة بقصد المورث فهو مخالف لكلام الاحباب فاحذرهم وان وافقه الاذرى فى بعضه ( قوله استأنف الحول ) أى كل من المتبادلين حول الملك والبائع والواهب وكذا الوارث كما تقر

لخبر أبى داود قال فى التحفة وهو ضعيف بل صحيح عند أبى داود على انه اعتضد بأثر صحيحته عن كثيرين من الصحابة بل أجمع التابعين والفقهاء عليه وان خالف بعض الصحابة رضى الله عنهم ( قوله كأن بادل ) أى بغير نحو قرض النقد قال

النصاب وقدمرو ( مضى حول كامل متوال فى ملكه ) لخبر أبى داود لاز كاة فى مال حتى يحول عليه الحول وعليه اجماع التابعين والفقهاء فى تحلل زوال الملك أثناءه بما وضه أو غيرها كأن بادل خسا من الابل بخمس من نوعها أو باع النصاب أو وهبه ثم رده عليه ولو قبل القبض أو ورثه استأنف الحول

فى التحفة لو أقرض نصابا نقدا فى حول لم ينقطع عنه لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله فى ذمة المقرض والدين فيه الزكاة كما يأتى انتهى ولا بد أن تكون المبادلة صحيحة فالفاسدة لا تنقطع الحول وان اتصلت بالقبض ( قوله ثم رده عليه ) أى بعيب أو اقالة أو وهبه ( قوله استأنف الحول )

( قوله )

أى الوارث من وقت الموت نعم الساعة لا يستأنف حولها من الموت بل من وقت قصده الوارث لا سامتها بعد علمه بموت مورثه صرح به فى التحفة قال فى النهاية ولو ورث ساعة ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم يجبز كاتها لما مر من اشتراط اسامة المالك أو نائبة وهو مقفود هنا كما صرح به الحاوى الصغير انتهى وقال فى المغنى الاصح أنه لا بد من اسامة الوارث الخ قال فى التحفة ومثل ذلك مالو كان

مال مورثه عرض شجرة فلا ينعقد حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة ( قوله ويكره الخ ) هذا هو المعتمد في المذهب قال النووي في المجموع في محل منه وقيل يحرم وليس بشئ أي لان السبب وهو المال مع الحول ٥٠٩ والمال بشرط الحول لم يتم فلم يخاطب

بشئ ألبتة فكيف تتوجه عليه الحرمة وفي المجموع أيضا في محل آخر منه وشذ الدارمي وصاحب الابانة فقال هو حرام وتابعهما الغزالي في الوسيط وهذا غلط عند الاصحاب

لتجدد الملك ويكره وقيل يحرم وعليه كثير من أن يزيل ملكه عما يجب الزكاة في عينه بقصد رفع وجوب الزكاة لانه فرار من القسرية ولا بد من مضي الحول ولا بد من مضي ما ذكر في جميع النعم ( الا في النتائج ) بأن تنتج الماشية وهي نصاب في أثناء الحول وكان نتائجها يقتضي الزكاة من حيث العدد كأن تنتج من مائة وعشرين واحدة قبل تمام حولها بلحظة

وفيه أيضا أن الحول ينقطع بذلك وان نوى به الفرار بخلاف الى آخر ما نقله عنه الشارح في الایعاب ( قوله وعليه كثير من ) جرى عليه الغزالي وزاد أن الذمة لا تبرا به وان ذلك من العلم الضار ووافقه الزركشي وفي شرح أبي شجاع لابن قاسم العبادي هو المنصوص وقطع به الجمهور انتهى

( قوله لتجدد الملك ) أي لا تقطع الحول الاول بما فعله فصار ملكا جديدا فلا بد له من حول للخبر المار ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفا بان كان له جازم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من حين العقد نهاية ( قوله ويكره ) أي كراهة تنزيه هذا هو المعتمد في المذهب ( قوله وقيل يحرم وعليه كثير من ) منهم الدارمي والفوراني والغزالي حيث قال في الوجيز يحرم اذا قصد الفرار من الزكاة وزاد في الاحياء أنه لا تبرأ الذمة في الباطن قال والعلم علمان ضار ونافع وهذا من العلم الضار وقال ابن الصلاح يأثم بقصده لا بفعله انتهى ومع ذلك المعتمد الكراهة لان السبب وهو المال بشرط الحول لم يتم فلم يخاطب بشئ فكيف تتوجه عليه الحرمة ( قوله أن يزيل ملكه عما يجب الزكاة في عينه ) أي بأي طريق كانت من بيع ومبادلة وغيرهما ( قوله بقصد رفع وجوب الزكاة ) أي فقط أما لو لم يقصد به ذلك كأن كان الحاجة أولها والفرار أو مطلقا فلا كراهة على الاول ولا حرمة على الثاني كما أفهمه كلامهم قال في المغني يشكل عدم الكراهة فيما اذا كان الحاجة وقصد الفرار بما اذا اتخذ ضمانة صغيرة لنية ودخاها وأجيب بأن الضمانة فيها المخادفة لقوى المنع بخلاف الفرار تأمل ( قوله لانه فرار من القربة ) تعليل للكراهة قال في الایعاب عن المجموع ان الحول ينقطع بذلك وان نوى به الفرار بخلاف وانما جرى قول بارت المستوتة في مرض الموت لان الحق في الارث لمعين فاحتيط له ولبناء الزكاة على المساهلة بخلاف الارث أي وأيضا بالمرض صار محجورا عليه للورثة وهي من جملتهم فلم يملك ابطال حقها ( قوله ولا بد من مضي الحول كما ذكر ) أي كاملا متواليا في ملكه فهذا دخول على الميت ( قوله في جميع النعم ) أي الابل والبقر والغنم بأنواعها ( قوله الا في النتائج ) أي الولد وهو بكسر النون اسم يشمل وضع البهائم من الغنم وغيرهما من تسمية المفعول باسم المصدر قال في المصباح واذا ولى الانسان ناقة أو شاة ما خضاحتى تضع قيل نتجها نتجا من باب ضرب فالانسان كالعابلة لانه يتلقى الولد ويصلح من شأنه فهو ناتج والبهيمة منتوجه والولد نتيجة والاصل في الفعل أن يتعدى الى مفعولين فيقال نتجها ولدا لانه بمعنى ولدها ولدا وبنى للمفعول في حذف الفاعل ويقام المفعول الاول مقامه ويقال نتجت الناقة ولدا اذا وضعت وتنتج الغنم أربعين سخلة ويجوز حذف المفعول الثاني اقتصار الفهم المعنى فيقال نتجت الشاة كما يقال أعطى زيد ويجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل وحذف المفعول لفهم المعنى فيقال نتج الولد ونتجت السخلة أي ولدت كما يقال أعطى درهم وقد يقال نتجت الناقة ولدا بالبناء للفاعل على معنى ولدت أو حلت الخ ملخصا فاحفظه ( قوله بان نتجت الماشية ) أي ولدت ( قوله وهي ) أي الماشية ( قوله نصاب في أثناء الحول ) يعني بأن حدث النتاج من نصاب كامل وتم انفصاله قبل تمام الامهات ولو بزمن يسير ونفروج بعض الولد لا أثر له لنظائره ولا بد من اتحاد سبب ملكهما كما قاله المتولى واعتمده فلوحث النتاج بعد الحول أو معه ولو قبل امكان الاداء لم يتبع في الاول لتقرر واجب أصله ولان الحول الثاني أولى به وكذا اذا اختلف سبب ملكهما كان أوصى مالك الحل بنحو وصية للحمل بمالك الامهات ومات ثم حدث النتاج فانه يتبع الامهات في ذلك كما سيأتي ( قوله وكان نتاجها ) أي الماشية ( قوله يقتضي الزكاة من حيث العدد ) أي بخلاف ما اذا لم يقتضها من هذه الحية قال في التحفة فاذا كان عنده مائة فولدت إحدى وعشرين قبيل الحول وجب شاتان أو عشرين لم ينفد كما في الرخصة لانها لم تبلغ بالنتاج ما يجب شئ زائد على ما قبله واعتراض بأنه يفيد فيما اذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم مات من الامهات عشرين ويرد بأن كلامهما في خصوص المثال فلا يرد عليهما ما هذا فليتأمل ( قوله كان نتج من مائة وعشرين واحدة ) أي أو مائة ونتج منها إحدى وعشرون ( قوله قبل تمام حولها بلحظة ) أي والامهات باقية فانه يلزمه شاتان كما سيأتي ولو

وقال ابن الصلاح يأثم بقصده لا بفعله ( قوله بقصد رفع وجوب الزكاة ) قال في الامداد وأما لو لم يقصد به ذلك كأن كان الحاجة أولها وللفرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامه فلا كراهة انتهى وذ كر نحوه شيخ الاسلام في شرح الروض والشارح في الایعاب والخطيب في

المعنى والرمل في النهاية وغيرهم ٥١٠ وشمل ما ذكره يبيع بعض النقد الذي للتجارة يبيع كما يفعل الصيارفة فيقطع الحول لان التجارة

في النقود ضعيفة نادرة لانها ان بيعت بمنسها فلارج أو بغير فالرج قليل لوجوب التقابض وتحرير النسا وقيل لا يقطع الحول وعليه كثير من بل جمهور العراقيين عليه قال في التحفة وكذلك كان عنده نصاب سائمة للتجارة

ومن تسع وثلاثين بقرة واحدة كذلك ومن خمس وثلاثين من الابل واحدة كذلك (فيتبع) النصاب المذكور (الامهات في الحول) حتى يحجب في المثل المذكورة عند تمام حول الاصل شاتان في الاول ومسنة في الثاني وبنت لبون في الثالث لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنسب عظيم (وان تكون) الماشية (ساعة) أي راعية (في كلا مباح) كل الحول

فأبدلها بمثلها فيقطع الحول أيضا انتهى (قوله) فيتبع النصاب المذكور (الامهات) وكذا لو ماتت الامهات كما سبق فلو كان عنده أربعون شاة فولدت أربعين وماتت الامهات قبل الحول فتجب عند حصول الامهات شاة وخارج بالنسب المملوك بشراء أو غيره فلا يتبع غيره في الحول فاذا اشترى

ماتت الامهات وبقى دون النصاب أو ماتت كلها ولكن بقي النصاب نصا في الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب في الاولى زكى بحول الاصل (قوله) ومن تسع وثلاثين بقرة واحدة) أي وكان نتج من الخ فهو عطف على من مائة الخ (قوله كذلك) أي قبل تمام حولها بلحظة (قوله) ومن خمس وثلاثين واحدة) أي وكان نتج من الخ فهو عطف على من مائة الخ أيضا (قوله كذلك) أي قبل تمام حولها بلحظة (قوله) فيتبع النصاب المذكور (الامهات في الحول) تفريع على الاستثناء وخارج بالنسب المملوك بشراء أو غيره فلا يتبع غيره في الحول لانه لا يتم له حول والنسب اتما خارج عنه للنسب عليه وخارج في الحول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فاذا اشترى غرة المحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تباع عند المحرم وللعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك ثلاثة أرباع مسنة عند محرم وربعها عند رجب وهكذا كما لو طرأت على الانفراد لم السنة الاولى زكاة الانفراد ولما بعد هاز كاة الخلطة (قوله) حتى يحجب في المثل المذكورة عند تمام حول الاصل) تفريع على فيتبع فالفعل مرفوع والمثل بضمه جمع مثال ككتبت جمع كتاب (قوله) شاتان في الاول) أي في المثال الاول وهو ما اذا نتج من مائة وعشرين فلولوا النصاب لكان الواجب شاة فقط (قوله) ومسنة في الثاني) أي يجب مسنة في المثال الثاني وهو ما اذا نتج من تسع وثلاثين واحدة فلولوا النصاب لكان الواجب تبعا (قوله) وبنت لبون في الثالث) أي ويجب بنت لبون في المثال الثالث وهو ما اذا نتج من خمس وثلاثين واحدة فلولوا النصاب لكانت بنت محاض وعلم مما مر ان شرط تبعية النصاب للامهات في الحول انفصال تمام الحول واتحاد الجنس فلو جلت البقر بابل ان تصور فلا ضم حينئذ واتحاد المالك واتحاد سبب ملك الامهات وكونه من نصاب فلو نتج من عشرين فلولها من حين تمام النصاب تأمل (قوله) لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء الخ لتعيل تبعية النصاب للامهات في الحول وعبارة الاسنى والاصل في زكاة امر عمر رضي الله عنه ساعيه بأن يعتد عليهم بالسخلة التي رويها الراعي على يديه واه ماله أي في الموظا والشافعي رضي الله عنهم ما يوافق في المعنى الخ قال الشهاب الرملي في حواشيه وعن علي رضي الله عنه مثله ولا يعرف لهما مخالف (قوله) والنسب عظيم) من تمة الدليل فيتبع أمه في الحول وان ماتت الامهات لان الولد اذا تبع الام في الحكم لم يرتفع الحكم بموتها كالأضحية قال في الابعاب وان لم يوجد فيه سوم كتفاء بسوم متبوعه وأيضا فالابن كالكلال لانه ناشئ منه وزعم ان الصورة ان مدة اقيانها بالبن بسيرة بحيث لو فرض مثلها في علف السائمة لم يخرجها عن السوم فان طال المدة صارت معلوفة لان اللبن متمول كالعلف فلا زكاة فيها يرد بمخالفته لا لاطلاقهم وللمنى فان المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا وأيضا فالشرب من اللبن لا يعد مؤنة عرفا فهو كالماء وأيضا فالملك يلزمه صرفه للسخلة فلاحق له فيه وان عدم مؤنة ومن ثم لا يحل أن يحلب الا ما فضل منها على أنه سيأتي ان الكلال المملوك كالمباح على خلاف فيه وبما تقرر يعلم اندفاع قول المهتمات ومن تبعه شرط ضم النصاب أن يسام في باقي السنة فلا يضم مادام بقنات بالبانها انتهى وفي التحفة بعد ذكر استشكل الاسنوي وثلاثة أجوبة عنه وأحسن من ذلك أن يجاب بأن النصاب لما أعطى حكم أمهاته في الحول فأولى في السوم فحل اشتراطها في غيرها هذا التابع الذي لا يتصور واسامته ثم رأيت شيخنا أشار لذلك انتهى أي حيث قال في الاسنى ويجاب بأن اشتراط السوم خاص بغير النصاب التابع لأمه في الحول فلو سلم عموم له فالبن كالكلال الخ (قوله) وان تكون الماشية ساعة) هذا هو الشرط الثاني بالنظر للثلاث والثالث بالنظر للشرح لزيادته فيما من النصاب فهو على كلامه عطف عليه (قوله) أي راعية) تفسير للسائمة يقال سامته الماشية سوما من باب قال رعت بنفسها ويتعدى بالهمزة فيقال أسامها قال ابن خالويه ولم يستعمل اسم مفعول من الرابح بل جعل نسياما نسياء يقال أسامها فهي سائمة والجمع سوائم (قوله) في كلا مباح كل الحول) أي جميعه وسيأتي محتر زهدين القيد والكلال مهموز العشب مطلقا رطبيا

أو

غرة المحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تباع عند المحرم وللعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الاحوال ثلاثة أرباع مسنة عند محرم وربعها عند رجب وهكذا كما في التحفة وغيرها (قوله) كل الحول) أي على



أو باسوا والجمع كلاء كسب وأسباب وأما الخلابا بالقصر فهو الرطب الغض من النبات الواحدة خلاه  
مثل عصي وعصاة وأما الحشيش فهو اليابس من الكلا قالوا لا يقال للرطب الحشيش فافهم ( قوله لما في  
الحديث الصحيح ) دليل لاشتراط كونها ساعة ( قوله من التقييد بساعة الغنم ) بيان لما والحديث  
في البخاري بلفظ وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة الخ دل بمفهومه على  
نفي الزكاة في معلوفة الغنم وقيس بها غيرها والمراد بالصدقة نفس الغنم المزكاة وأطلق بينهما لوجوب الزكاة  
فيها وكونها جزأ منها فهو من إطلاق اسم الجزء على الكل أو يقال التركيب من قبيل إضافة الصفة للموصوف  
مع تقدير مضاف وتقدير الكلام وفي الغنم ذات الصدقة أي صاحبها وقوله في سائمتها بدل من صدقة الغنم  
وهذا أحسن من إعرابه حالا ( قوله وقيس بها ) أي على سائمتها الغنم ( قوله ساعة الأبل والبقر ) كذا في غيره  
لكن ساعة الأبل منصوص عليها فقد روي أبو داود وخبر في كل ساعة أبل في أربعين بنت لبون صحيحه الحاكم  
وحسنه المنذرى فالقياس إنما هو في البقر فقط ولذلك قال في التحفة وذلك للتقييد بالسوم في الأحاديث في  
الأبل والغنم والحق هما البقر فافهم أنه لا زكاة في معلوفة الخ وهو أحسن مما هنا قال في الإيعاب لا يقال  
السوم يغلب في الغنم في أقطار الأرض لاسيما الحجاز فالتقييد فيها بالسوم لموافقة الغالب والمفهوم إذا خرج  
مخرج الغالب ليس بحجة آجما وأيضاً هذا مفهوماً فلو سلم أنه حجة كان معارضاً بمنطوق في كل أربعين  
شاة شاة لا تناقض لأن سلم غلبة ذلك في أقطار الأرض وإن سلم في الغنم فلا يسلم في الأبل كما هو مشاهد ولئن  
سلم فيها ما كان زعم أن التقييد المذكور لموافقة الغالب إلى آخره اشتباهاً لأن الغلبة هنا ليست للمفهوم وهو  
نفي الزكاة عن المعلوفة بل للمنطوق المتفق على الوجوب فيه وهو الساعة والذي وقع الإجماع على عدم حجتيه  
أنما هو إذا كان المفهوم هو الموافق للغالب وليس ذلك بوجوده فيمن فيه وزعم المعارضة المذكورة  
ممنوع أيضاً لأن ذلك المنطوق عام في الأشخاص وهو لا يستلزم العموم في الأوصاف فهو فيها مطلق فقيد  
بمفهوم ما هنا وهو جائز على أن الوسا هنا التعارض لكان ما هنا مفهوماً معتزداً بمنطوق وهو عما في الخبر  
الصحيح ليس في البقر العوامل صدقة انتهى وسيأتي توجيه آخر أسهل من هذا ( قوله واختصت  
الساعة بالزكاة ) أي بوجوبها فيها ( قوله لتوفر مؤنتها ) أي الساعة قال في المصباح وفرا الشيء يفرض من باب  
وعده وفراهم وكل ( قوله بالرعي في الكلا المذكور ) أي المباح كل الحول بخلاف المعلوفة لا زكاة فيها  
لانتفاء هذا المعنى فهو مساعد على اعتبار المفهوم من الحديث وإن القيد للاحتراز بل لئلا نقول لا يسلم أن  
الغالب السوم بالمعنى المراد لنا وهو أن يقع السوم في جميع الحول بحيث لا يتدخل علف لا تعيش بدونه بل  
ضرر فخل العلف كثير نعم السوم غالب بمعنى أنه واقع في أكثر أوقات العام لكن هذا غير مرادنا وغير ما حملنا  
أدلة السوم عليه بدليل المعنى على أن هذا الذي قرر وهو أحد القولين في الأصول وثم قول آخر وهو  
أن الحديث يدل بمفهومه على نفي الزكاة في مطلق المعلوفة فلا حاجة للقياس الذي ذكره الشارح كغيره في  
جمع الجوامع مع شرح المحقق وهل المنفي غير سائمتها وهي معلوفة الغنم أو غير مطلق السوائم وهي معلوفة  
الغنم وغير الغنم قولان انتهى فلو خرج الحديث على القول الآخر لاستغنى عن ذلك القياس الذي كثر  
الكلام فيه كما رأيت ونقل عن السبكي أنه قال ولعل الخلاف مخصوص بصوره في الغنم الساعة أما صورته  
في ساعة الغنم فقد قلنا إن المنفي ساعة غير الغنم انتهى أفاده بعضهم فليتأمل ( قوله ومن ثم ) أي من أجل تعليل  
الاختصاص المذكور بتوفر المؤنة ( قوله ولو أسيمت ) أي الماشية ( قوله في كلاً مملوك كانت معلوفة )  
أي فلا زكاة فيها ( قوله على الأوجه ) أي من وجهين حكاهما في الروضة ولم يرجح منهما شيئاً وعبارتها ولو  
أسيمت في كلاً مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان قال في الأسنى وهي صادقة بالمملوك بالشراعه وبغيره  
وهو مشكل وفي الشراء أشكل لا حرم رجح الجلال البلقيني من الوجهين أنها معلوفة لوجود المؤنة ورجح  
السبكي أنها ساعة إن لم يكن للكل قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يمد مثلها كلفة في مقابلته والأفعلوفة وابن

لما في الحديث الصحيح  
من التقييد بساعة الغنم  
وقيس بها ساعة الأبل  
والبقر واختصت الساعة  
بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي  
في الكلا المذكور ومن  
ثم لو أسيمت في كلاً مملوك  
كانت معلوفة ( على  
الأوجه )

التفصيل الآتي في كلام  
الشارح ( قوله وقيس بها  
ساعة الأبل ) في خبر أبي  
داود في كل ساعة أبل في  
أربعين بنت لبون صححه  
الحاكم وحسنه المنذرى  
ولهذا قال في التحفة  
للتقييد بالسوم في الأحاديث  
في الأبل والغنم والحق  
بهما البقر

(قوله بخلاف ما إذا لم يكن له قيمة) عبارة التحفة أما المملوك فإن قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة تمامها فهي سائبة والافهي معلوفة على ما رجحه السبكي واعتمد الجلال البلقيني انه يؤثر مطلقا والاسنوي وغيره افتاء القفال بأنها لو رعت ما اشتراه في محلها فسائبة والاف معلوفة أي ما لم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لانه لا يملك وانما ثبت لا تحذه نوع اختصاص فاذا علقها به فقد علقها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قال ابن العمد وفيه ما فيه لان المدار على الكلفة وعدمها لا على ملك المعلوم والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف أو مؤنة المباح لها ان غده أهل العرف نافها في مقابلة بقاءها وانما هي باقية على سومها والا فلا إلى آخر ما قاله في التحفة فقد رجح كثير إلى ترجيح ما قاله السبكي واعتمده شيخ الاسلام في شرح المنهج وقال العلامة ابن قاسم اعتمده من انتهى في قدر آيته كذلك رجح في شرحه على البهجة واعتمده الخطيب الشربيني في شرح التنبية ومختصر أبي شجاع واعتمد الشارح في الايعاب قول الجلال البلقيني لكن قيده بما اذا كان متمولا فقال هو الاوجه ان كان متمولا لوجود المؤنة إلى آخر ما قاله واستقر شيخ الاسلام في الاسنى انه اذا لم يكن له قيمة فهي ساعة وان كان مملوكا فهو سلف الايعاب ورجحه الشارح في شرح الارشاد أيضا فقال في فتح الجواد كانت معلوفة ان كان له قيمة ولو بسيرة والا فلا على الاوجه الخ وفي الامداد ظاهره تعين تقييد إطلاق ترجيح البلقيني انها معلوفة به الخ وظاهر المغني والنهاية اعتماد مقالة القفال في فتاويه وعبارة المغني ولو أسيمت في كلامه فحل ٥١٢ هي ساعة أو معلوفة وجهان أحدهما وهو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ وأفتى

المقرئ تبع في قوله ولو اشتري كلا ورعاها فيه فساعة افتاء القفال به قال كمالو وهب له حشيش فأطعمها إياه والمناسب لما يأتي في المعشرات ان ماسق بعاء اشتراه أو اتبه نصف العشر كمالو سقى بالناضح ونحوه ان الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة المؤنة وهو الاوجه نعم ان حل الكلا على ما لا قيمة له وهو الشق الاول من كلام السبكي فقريب وانما لم يحل على الثاني من كلامه أيضا لانه انما يأتي على وجهه ضعيف في مسألة العلف في أثناء الحول حكاية في الروضة مع ثلاثة وصحح في الروضة والمنهاج كاصلة ماسق من ضبطه بزمن يضرها فيه ترك العلف ضررنا انتهى بتصرف وتوضيح فليتامل (قوله وان قلت قيمته) أي الكلا المملوك لوجود المؤنة وبه يقيد إطلاق الجلال البلقيني انها معلوفة كما في الامداد والاياعاب حيث قال وهو الاوجه ان كان متمولا الخ وقال في التحفة والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف أو مؤنة تقديم المباح لها ان غده أهل العرف نافها في مقابلة بقاءها وانما هي باقية على سومها والا فلا فان قلت يشكل على هذا ما يأتي في العلف من النظر إلى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشر مطلقا قلت يفرق بأن ما هنا فيه النظر للعلوف وذلك فيه النظر لزمه فيط كل بما يناسبه على ان المدرك فيها واحد كما يعلم مما يأتي فان شراء الماء لا يسقط الوجوب من أصله فلم ينظر فيه لتافه وغيره بخلاف العلف هنا فليتامل (قوله بخلاف ما إذا لم يكن له) أي الكلا المملوك (قوله قيمة) أي أصلا (قوله فانه كالكلا المباح) أي فتكون الماشية التي أسيمت فيه ساعة تجب الزكاة فيها قال القفال ولو رعاها ورقابنا ترساعة فلو جمع وقدمه لها فمعلوفة واستثنى ابن العمد من كلامه ما لو أخذ حشيش الحرم فعلقها إياه فان السوم لا ينقطع لانه لا يملك ولهذا لا يحل أخذه للبيع وانما ثبت لا تحذه نوع اختصاص فاذا علقها به فقد علقها بغير مملوك هذا كلامه ونظر فيه الشارح في الايعاب بأن القفال ينظر فيما قاله الى أنه اذا اشتراه ورعته في مكانه لا مؤنة بخلاف ما اذا

به القفال انها ساعة لان قيمة الكلا غالباً نافهة ولا كلفة فيه لعدم جزه والثاني انها معلوفة لوجود مؤنة انتهت وفي النهاية ولو أسيمت في كلا مملوك كان نبت في

وان قلت قيمته بخلاف ما إذا لم يكن له قيمة فانه كالكلا المباح

أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي ساعة أو معلوفة وجهان أحدهما أنها ساعة لان قيمة الكلا نافهة غالباً ولا كلفة فيها أي لعدم جزه ورجح السبكي الخ وجرى على هذا صاحب العباب وماتقدم في كلام التحفة عن كلام

القفال الثاني قال شيخ الاسلام في شرح البهجة يقل في المهمات كلام القفال واستحسنه وقال ينبغي الأخذ به انتهى ويمكن جملة على كلام السبكي انتهى كلام شيخ الاسلام وأقره الشارح في الايعاب وفي الامداد قال واستحسنه الاسنوي وجزم به المصنف انتهى زاد في فتح الجواد وهو يؤيد ما قدمته لانهم اذا نظروا هنا إلى مجرد مؤنة الجز والاطعام أو الجمع والتقديم فؤنة الملك وان وهب له كذلك بل أولى لان النفوس تشح بيسير المال دون يسير الخدمة ومن ثمة كان في الاول منة بخلاف الثاني كما صرحوا به في المغصوب حيث قالوا الخ وأقر ابن العمد على ما سبق عنده في كلام التحفة شيخ الاسلام في الغرر البية ومرو بين الشارح في الايعاب وجه ما تقدم عن التحفة في قولها وفيه ما فيه فقال وفيه أي قول ابن العمد فان القفال ينظر الى أنه اذا اشتراه ورعته في مكانه لا مؤنة بخلاف ما اذا جمعه أو جزه وقدمه لها فحشيش الحرم ان رعته مكانها فهو عنده كما يشترى بل أولى وان جمعه وقدمه لها فهو كالمباح اذا جمعه وقدمه لها فتكون معلوفة فلم يصح استثناء ذلك من كلامه ويوافق ما رعته قول القاضي أبي الطيب لو سمي في أرض خراجية أو مستأجرة وجبت الزكاة ولو علفت بمقصوب فوجهان رجح بعضهم منهما لانه لا زكاة وفيه نظر لانه يلزم بدله انتهى كلام الايعاب وفي المغني والنهاية لوجه الكلا الملك أو المباح وأطعمه الماشية في المرعى أو البلد فانها تصير معلوفة

(قوله أو نائه) يشمل وكيله و وليه والحاكم لغيبته مثلاً قال الأذري لو كان الاحتظ للجحور في تركها فهذا موضع تأمل قال في المغني وكذلك النهاية ولا يحتاج إلى تأمل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسامة في هذه الحالة لتعديده بفعلها فيما إذا كان الاحتظ له في تركها انتهى وعبارة الإيعاب للشارح والذي يتجه الغاء فعله الذي ليس باحتظ ثم رأيت بعضهم رحمه فقال ٥١٣ واسامة الولي كاسامة المالك ان كانت

أحظ والا فكالغاصب  
وبحث الزكشي انه يصح  
اسامة السفية والصبي  
لصحة عبارتهما وفيه نظر  
في الصبي انتهى وفي  
النهاية هل تعتبر اسامة  
الصبي والمجنون ما بينهما  
أولاً لذلك فيه نظر ويعد  
تخرجها على ان عدهما  
عدم لهذا ان كان لهما

(وان يكون كل السوم من  
المالك) بنفسه أو نائه  
(فلازكاة) في سائمة اعتلفت  
بنفسها أو علفها غاصبها  
أو مشتريها شراء فاسدا  
القدر المثلث أو ورثها ولم  
يعلم أنه ورثها إلا بعد  
الحول ولا (فيما) أي في  
معلوفة (سامت بنفسها  
أو أسامها غير المالك)  
كالغاصب أو المشتري شراء  
فاسد لعدم السوم من أصله

تميز قال الهاتفي في حواشيه  
على التحفة مثال كون  
الإصلاح في تركها كون  
العلف قليلاً أن ما يجب  
إخراجه في الزكاة وما  
يصرفه على الاسامة من  
نحو أجرة راعيها كان  
الواجب بنت مخاض  
تساوي عشرين ديناراً  
وأجرة راعيها في العام خمسة  
دينار وكان العلف بنحو

جمعه أو جزؤه وقدمه لها خشيش الحرم ان رعتها مكاتفاً فهو عنده كالمشتري بل أولى وان جمعه وان قدمه  
لها فهو كالإباح اذا جمعه وقدمه لها فتكون معلوفة فلم يصح استثناء ذلك من كلامه فتأمل (قوله وأن يكون  
كل السوم من المالك) أي مع علمه بملكها (قوله بنفسه أو نائه) أي من وكيله أو وليه أو الحاكم لغيبته مثلاً  
قال الأذري لكن لو كان الاحتظ للجحور في تركها فهذا موضع تأمل قال سم لا يعبد بناء على أنه يجب على  
الولي مراعاة المصلحة أنه لا يعتد باسماته اذا اقتضت المصلحة خلافها كان العلف يسيراً اذا بالنسبة لما  
يجب إخراجه في الزكاة وما يصرفه على الاسامة من نحو أجرة راعيها بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة  
كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة إلى مؤنة العلف فيعتد بها وكذا لو استوى الامران  
فيهما وينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم لغيبته المالك مثلاً انتهى وكذا الوكيل وكالة مطلقة فيما يتعلق  
بماشية الموكل وأما الوكيل في خصوص اسامة ماشيته بأن يأمره بما فيعتد بها كما لا يخفى (قوله فلازكاة في  
ساعة اعتلفت بنفسها) تفريع على اشتراط كون السوم من المالك قال في الإيعاب ولو في علف مباح خلافاً  
لما يوهبه كلام جمع (قوله أو علفها غاصبها) ولو بعلف نفسه أي المالك خلافاً لما نقله الامام عن شيخه إيعاب  
(قوله أو مشتريها شراء فاسداً) أي ولو بعلف المالك أيضاً (قوله القدر المثلث) راجع للصوم الثلاث  
والمراد به القدر الذي لولا لا شرف على الهلاك كما سيأتي بأن كانت لا تعيش بدونه بلا ضرر بين كسلته أيام  
فاكثر بخلاف ما دون ذلك (قوله أو ورثها) أي الساعة عطف على اعتلفت أي ولازكاة في ساعة ورثها الخ  
(قوله ولم يعلم أنه ورثها إلا بعد الحول) أي بأن ورثها ودامت كذلك سنة ثم علم بارثها ولو أسام الوارث  
على ظن بقاء مورثه ثم يتقن وفاته وانما في ملك الوارث لازكاة عليه كما استقر به عرش قال في البهجة  
وشرطت اسامة المالك في \* ماشية جميع حول اقتنى

وجوبها في سائمة تستم \* حولاً بملك وارث وما علم  
أي الوارث يموت مورثه أو بأنها نصاب أو بكونها سائمة لعدم اسامة المالك لاستحالة القصد اليها مع عدم  
العلم كذا في الفرر قال سم وقد يؤخذ من هذا أن غير الوارث اذا لم يعلم أن ماشيته نصاب لازكاة وان  
أسامها الآن يفرق فليحرر قال عرش ولعل الفرق أقرب لانهم انما اشتراطوا كون المال نصاباً ولم  
يذكر واشتراط العلم بخلاف السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد بل اشتراطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم  
بكونه نصاباً قليلاً (قوله ولا فيما أي في معلوفة) أي ولازكاة فيما الخ فهو عطف على في ساعة (قوله سامت  
بنفسها) أي بخلاف ما لو كان يسرحها نهاراً أو يلقى لها شيئاً من العلف لئلا يفان لم يؤثر كما في النهاية في وجوب  
الزكاة حيث كان القدر الذي علفها به تعيش بدونه بلا ضرر بين قال عرش وبقي ما لو كانت ترى في  
كلما مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها اذا رجعت إلى بيوت أهلها قدر الزيادة الماء أو دفع  
ضرر يسير للحفظ هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ مما تقر عن النهاية أنها سائمة قليلاً (قوله  
(قوله) أو أسامها أي الماشية (قوله غير المالك كالغاصب أو المشتري شراء فاسداً) أي فلازكاة فيها أيضاً قال  
في النهاية وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ما بينهما أولاً لذلك فيه نظر ويعد تخرجها على أن عدهما  
عدم أم لا فيكون الراجح أنه لا اعتبار باسماتها اذا كان لهما تمييز وبجمل أن يقال لو اعتلفت من مال  
حربي لا يضمن أي بأن لم يكن له أمان أن السوم لا يضمن كما لو جاعت بالراعي ولا علف أي وهو المعتمد كما  
قاله عرش (قوله لعدم السوم من أصله) أي في المسائل الأربع فهو تعليل لعدم وجوب الزكاة فيها

٦٥ - ترمسى - لث \* دينارين بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة  
إلى مؤنة العلف فيعتد باسماته الولي حينئذ وكذا لو استوى الامران كما قاله الفاضل المحشي ثم قال وينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم لغيبته  
المالك مثلاً انتهى ما ذكره الهاتفي وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك لانه متصرف عن الغير فيجب عليه التصرف بالمصلحة (قوله لعدم  
السوم من أصله) أي في المسائل الأربع الاول وقوله ولعدم اسامة المالك أي فيما اذا سامت المعلوفة بنفسها وما بعدهما من المسائل

قطع السوم والانقطع به مطلقاً انتهى لكن قيده في العباب بأن يكون متمولاً قال الشارح في شرحه كما يؤخذ من كلام الروضة وأصلها والمجموع لأن فيه مؤنة فإن لم يتمول لم يؤثر قطعاً كما قاله الامام وغيره ولعدم إخلاله بمقصود

ولعدم إسامته المالك وغيره ولا في سائمة علفها المالك بنية قطع السوم لا تنقضاء الاسامة كل الحول أو اعتلفت بنفسها أو علفها المالك من غير بنية قطع السوم قدر الولاء لا شرفت على الهلاك بأن كانت لا تعيش بدونه بلا ضرر بين ثلاثة أيام فأكثرت لا تنقضاء السوم مع كثرة المؤنة بخلاف مادونها لقلّة المؤنة فيه بالنسبة إلى غناء الماشية

السوم وقيد بذلك الرمي في نهايته وشيخ الاسلام في الفرع وغيرهما قال الروائي وكذلك لو كان المرعى يكفيها لكنه علفها فلا يؤثر وبوجه ذلك بانتفاء دوام الاسامة السابقة إلى آخر ما قاله في الإعياب (قوله فاكثرت) في العباب وشرحه ولو قدر الوالد لم ترع فيه لهلكت ثلاثة أيام أو تضررت تضر راينا كيومين ونصف أحداً من كلام جمع في قطع الحول بذلك بكثرة المؤنة وفي

(قوله ولعدم إسامته المالك أو غيره) أي فيما إذا سامت المملوفة بنفسها وما بعد ما من المسائل فهو تمليل لعدم وجوبها فيها إذ العبرة بإسامته المالك أو نأثبه وعبر في الروضة بقصد السوم قالوا في الاسنى والنهاية والمغنى وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لأن السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لأن الأصل عدم وجوبها إذا لا اسنى ونظير ذلك اعتبار القصد في ابتداء سفر الرخصة دون انتهائه بوصوله إلى مقصده أو رجوعه إلى وطنه قال في الإعياب ومحل اشتراط الاسامة في غير النجاسات أما هو فلا يعتبر قصده السوم أو علمها أثناء الحول ولم يقصد إسامتها بل تركها على ما هي عليه اتفاقاً كما قاله القاضي ولهذا بني حوله على حوله أصله كما مر (قوله ولا في سائمة علفها المالك بنية قطع السوم) أي فلا زكاة فيها مطلقاً على ما سيأتي عن التحفة أي سواء قبل العلف أو أكثر وسواء كان قدر التعيش بدونه بلا ضرر بين أم لا نعم قيد في العباب كون المملوفاً به متمولاً قال في شرحه فإذا تمول وقصده به قطع السوم انقطع بخلاف كما قاله الرافعي وبوجه بانتفاء دوام الاسامة السابقة ولضعف الدوام احتيج فيه إلى أن يضم لا تنقضاء الاسامة تمول المملوف قال في الكبرى فان لم يتمول لم يؤثر قطعاً لعدم إخلاله بمقصود السوم الخ فليتأمل (قوله لا تنقضاء الاسامة كل الحول) أي بالعلف المذكور مع قصده قطع السوم قال القليوبي وفارق عدم اعتبار بنية عدم الخلطة بوجودها ظاهر مع عدم اعتبار فعل المالك فيها بخلاف السوم فتأمل (قوله أو اعتلفت بنفسها أو علفها المالك) أي أو نأثبه من الولي والوكيل وكذلك إذا لم بشرطه السابق (قوله من غير بنية قطع السوم) أي بأن يقصد قطع السوم به أو أطلق (قوله قدر الولاء لا شرفت على الهلاك) يعني زمنالو لم تعلف فيه لهلكت أو تضررت قدر راينا فلا زكاة فيها هذا لكن قوله أو اعتلفت بنفسها مكرر مع قوله السابق في حل المتن فلا زكاة في سائمة اعتلفت بنفسها الخ ثم ظهر أن قوله ثم القدر المؤثر ليس راجعاً إليه بل لما بعده فقط فيكون المعنى أنها اعتلفت جميعاً أو معظم الحول فانه لازكاً فيها بالاولى ويدل عليه تعليله السابق بعدم السوم من أصله فليتأمل (قوله بأن كانت لا تعيش بدونه بلا ضرر بين) يعني بأن لم تعش أصلاً بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين قال الشيخ عميرة سواء كان متولياً أم متفرقاً وقدر ضرره لو ترك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المحل وفي التحفة مثله قال كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر لما تقرر أن المدار على قلّة المؤنة وكثرتها ومحل ما ذكر حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم والانقطع مطلقاً انتهى أي إذا كان العلف متمولاً كما مر عن العباب (قوله ثلاثة أيام فاكثرت) جعلها في الإعياب مثلاً للهلاك كما هو ومثل فيه لتضررها ضرراً يبين يومين ونصف وفي التحفة قالوا أنها تصبر عن العلف اليومين لا الثلاثة كردى (قوله لا تنقضاء السوم مع كثرة المؤنة) أي فلا زكاة فيها لا تنقضاء الخ هذا هو الاصح قال المحلى والوجه الثاني أن علفت قدر اتعد مؤنة بالاضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالاضافة له وجبت وفسر الفرق بدرها ونسلها وأصوافها أو بارها قال الرافعي ويجوز أن يقال المراد منه رفق إسامتها فان في الرعى تخفيفاً عظيماً والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة والأفلا والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يتمول وإن قل أم علف ما لا يتمول فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسامها رات وعلف ليلاني جميع السنة قال الشيخ عميرة أي فلا تجب الزكاة على الاصح بشرط أن يكون العلف ليلاني المسئلة المذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تكفي بالسوم نهاراً فلا أثر للعلف في حال كفايتها فتأمل (قوله بخلاف ما دونها) أي الثلاثة مع عدم الضرر البين فيه فلو قال بدونه بارجاع الضمير إلى القدر المذكور لكان أولى وعبارة المنهاج الاصح أن علفت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت أي الزكاة (قوله لقلّة المؤنة فيه) أي في الدون المذكور (قوله بالنسبة إلى غناء الماشية) أي فلا يؤثر ما ذكر في قطع السوم قال السبكي القدر الذي تعيش بدونه تارة يكون لقلته كعلف يوم أو يومين وتارة لاستغنائها عنه بالرعى وإن نثر كما إذا كان المرعى يكفيها ولكنه يعلفها أيضاً فإن الروائي جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال في التحفة ولو استأجر من



في التحفة لو استأجر من برعها بأجرة فيفرق بين كثرة الاجرة وقلتها انتهى قال الكردي أي ان عدت كلفة فعلوفة والافساعة انتهى قال الهاتفي في حاشيته على التحفة فيفرق بين كثرة الاجرة وقلتها فاذا كان العلف يسيرا بالنسبة الى ما يجب اخراجه للزكاة وما يصرفه على اجرة الراعي كان كان الوجوب شاة تساوي عشرين درهما وأجرة راعيها خمسة دراهم ٥١٥ تكون الماشية باقية على اسمها وان

كان بالعكس تصير معلوفة لكثرة المؤنة فتأمل فاني لم أجد هذا التصور بل غيره وكأنه أخذ مما قدمته في اسامة نائب المالك فراجعه (قوله قصد العلف) باسكان اللام مصدر لان المؤثر هو تحمل المؤنة ولا مؤنة هنا كما لا يؤثر مجرد قصد الاسامة في الجواب الزكاة قال في الايعاب لان القصد به الرفق ولا رفق هنا قاله في الجواهر ونقله الزركشي عن الامام والشيخ أبي علي (قوله ولا للاعتلاف من مال حربي) أي ولا أثر للاعتلاف منه حيث لا أمان فلا ينقطع به الحول فيكون حكمه حكم الساعة في كلامه (قوله والمتولد) مبتدأ خبره كالام (قوله بين سائمة ومعلوفة كالام) أي في حكمها كالأب كذا لا أمان له فتكون كالسائمة

ولا أثر لجرد قصد العلف ولا للاعتلاف من مال حربي والمتولدين سائمة ومعلوفة كالام فيضم اليها ان أسيمت والا فلا (وأن لا تكون) السائمة (عامة) في حرث ونحوه (فالعاملة بالفعل لا بالقوة في ذلك ولو محرما لا زكاة فيها وان أسيمت

في كلامه (قوله كالام) خبر المبتدأ الذي هو قوله والمتولد فيكون تابعا لامة في السوم وعدمه دون أبيه وعلى هذا جرى في شرح الارشاد وكذا في كلام غير الشارح كالاذري في القوت لكنه قال في شرح العباب فيه نظر قال وقياس ما مر في المتولد بين زكوى وغيره أنه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوي جدا فتأمل قال العلامة ابن قاسم العبادي

برعها بأجرة فيفرق بين كثرة المؤنة وقلتها قال الكردي أي ان عدت كلفة فعلوفة والاسافة وقال الهاتفي فاذا كان العلف يسيرا بالنسبة الى ما يجب اخراجه للزكاة وما يصرفه على اجرة الراعي كان كان الوجوب شاة تساوي عشرين درهما وأجرة راعيها خمسة دراهم تكون الماشية باقية على اسمها وان كان بالعكس تصير معلوفة لكثرة المؤنة قال الكردي في الكبرى فتأمل فاني لم أجد هذا التصور بل غيره وكأنه أخذ مما قدمته في اسامة نائب فراجعه (قوله ولا أثر لجرد قصد العلف) بسكون اللام مصدر فلا ينقطع به الحول لان المؤثر هو تحمل المؤنة ولا مؤنة هنا كما لا يؤثر مجرد قصد الاسامة في الجواب الزكاة قال في الايعاب لان القصد به الرفق ولا رفق هنا قاله في الجواهر ونقله الزركشي عن الامام والشيخ أبي علي (قوله ولا للاعتلاف من مال حربي) أي ولا أثر للاعتلاف منه حيث لا أمان فلا ينقطع به الحول فيكون حكمه حكم الساعة في كلامه (قوله والمتولد) مبتدأ خبره كالام (قوله بين سائمة ومعلوفة كالام) أي في حكمها كالأب كذا لا أمان له فتكون كالسائمة في شرح الارشاد والنهاية لكن في الايعاب بعد نقله عن جزم بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في المتولدين زكوى وغيره أنه لا يجب فيه شيء انتهى كردي وهو قوي جدا فتأمل وسأبني عن حاشية فتح الجواد الفرق بينهما (قوله فيضم اليها) أي الى الامم فربيع على التشبيه المذكور (قوله ان أسيمت) أي الام فتجب الزكاة فيه (قوله والا فلا) أي وان لم تسم الام فلا يضم اليها ولا زكاة فيه قال في حاشية فتح الجواد يفرق بينه وبين المتولدين زكوى وغيره فانه لا زكاة فيه أي مطلقا بأن المنضم هنا الى زكوى قوى باعتبار أنه لا يمكن تبديله بخلاف المنضم ثم فان المعلوف يمكن تبديله بإيجاب الزكاة فيه بالاسامة فلم يعتبر كما أن الاسامة قد تبدل بالعلف فلتعاو رالوجوب وعدمه على كل من هذين الطرفين صيرهما غير معتبرين واعتبر وصف الام أيا ما كان لان النسبة اليها محقة انتهى وهو لطيف قال سم طاهر سكونهم عن الشرب ان شرب الماء مثلاً وسقيها إياه لا يقدح في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أن لا كلفة في الماء وأن كلفته يسيرة بخلاف العلف وقال القليوبي المياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضا فتسقط زكاة الماشية وفارقت الزروع كما يأتي بأن احتياج الماشية الى العلف والى السقي أكثر غالبا ولم يجعلوا خراج الارض كالعلف لانه ليس للخراج دخل في تسمية الزروع (قوله وأن لا تكون السائمة عاملة في حرث ونحوه) أي كنضج وهو حمل الماء للشرب وأما الحرث فهو إثارة الارض قال في المصباح وحرث الارض حرثا أثارا للزراعة ثم استعمل المصدر اسما وجعل على حرث مثل فلس وفلوس واسم الموضع محرت ووزان جعفر والجمع المحارث (قوله فالعاملة بالفعل لا بالقوة في ذلك) أعني الحرث ونحوه (قوله ولو محرما) أي كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما ذكره الماوردي قال في التحفة ويفرق بين عدم وجوب الزكاة في المستعملة في محرم وجوبها في حل محرم لانها من أصله في النقود من ثم لم يحتج لقصد ولا فعل فلم يسقطها فيه الاقوى والمحرم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت الى اسامة وقصد فتأثرت بأدنى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم انتهى وبعبارة الاسني وفرق بين المستعملة في محرم وبين الحل المستعمل فيه بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت ولا ينظر الى الفعل الخسيس واذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله تأمل (قوله لا زكاة فيها وان أسيمت) أي اسامها المالك أو نائبه هذا هو الاصح عند الشيخين وغيرهما والوجه الثاني يقول بوجوب الزكاة في العاملة لان الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسمها وأطال الاذري في الانتصار له وكان صاحب العباب اغتربه فلم يستثن ذلك قال في الايعاب وليس كما توهم للخبر الخ

في شرح مختصر أبي شجاع طاهر سكونهم عن الشرب ان شراء الماء مثلاً وسقيها إياه لا يقدح في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أن لا كلفة في الماء وان كلفته يسيرة بخلاف العلف انتهى (قوله ولو محرما) قال في الايعاب كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما ذكره الماوردي انتهى قوله ولو كانت عوامل بأجرة أو لغاصب كما في التحفة

حينئذ لانها مع عدم أخذ  
أجرتها تصير كاتها ليست  
بعوامل لان ثمرة عملها لم  
تعد على المالك وهي سائمة  
فلتجب زكاتها هكذا ظهر  
للفقير والافقدي قال الاولى  
أن يقول لازكاة فيها وان  
أخذ أجرة عملها لان  
القائلين بوجوب الزكاة  
في العوامل علموه بأن  
السوم بلا عمل موجب  
للزكاة فمع العمل أولى

أولم يؤخذ في مقابلة عملها  
أجرة للخبر الصحيح  
ليس في البقر العوامل  
شيء وقيس بها غيرها  
وشرط تأثير استعمالها ان  
يستمر ثلاثة أيام أو أكثر  
والافلايثر

باب زكاة النبات  
أي النبات

لانضمام مرجع العمل الى  
رفق السوم وهو لا  
يحملون الحديث على  
المعلوفة قال ابن شعبة اذ  
الاجلب ان العوامل تغلف  
وان رعت (قوله وقيس  
بها غيرها) قال في التحفة  
وفي رواية ليس على  
العوامل شيء (قوله ان  
تستمر ثلاثة أيام) عبارة  
التحفة وزمن كونها  
عوامل يقاس بزمن  
علفها فيما روي في المغني  
والنهاية لا بد في كون  
الماشية عوامل أن  
يستعملها القدر الذي لو

(قوله أولم يؤخذ في مقابلة عملها أجرة) عطف على مدخول الغاية وعبر بمثل ما هنا في شرح الارشاد  
قال الكردي وكان وجه الاتيان بذلك دفع توهم وجوب زكاتها حينئذ لانها مع عدم أخذ أجرتها  
تصير كاتها ليست بعوامل لان ثمرتها لم تعد على المالك وهي سائمة فلتجب زكاتها هكذا ظهر للفقير والا  
فقد يقال كان الاولى ان يقول لازكاة فيها وان أخذ أجرة عملها لان القائلين بوجوب الزكاة في العوامل علموه  
بأن السوم بلا عمل موجب للزكاة فمع العمل أولى لانضمام مرجع العمل الى رفق السوم فليتأمل (قوله) خبر  
الصحيح ليس في البقر العوامل شيء أي من الزكاة فهو دليل لعدم وجوب الزكاة في العوامل والحديث  
رواه البيهقي وغيره وصحح ابن القطان اسناده ولا يها لا تقتني للنماء بل للاستعمال كتياب البدن ومتاع  
الدار (قوله وقيس بها غيرها) أي من الابل والغنم العاملة بل في رواية ليس على العوامل شيء ذكرها في  
التحفة وعليه فلا حاجة الى القياس (قوله وشرط تأثير استعمالها) أي العوامل في عدم وجوب الزكاة (قوله)  
ان يستمر ثلاثة أيام أو أكثر أي وذلك ان يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله  
البندنجي عن الشيخ أبي حامد (قوله والافلايثر) أي وان لم يستمر كذلك فلا يؤثر في ذلك فتجب الزكاة  
فيها قال ع ش ولو حصل من العوامل أي التي لازكاة فيها نتاج هل تجب فيه الزكاة أم لا والظاهر ان  
يقال تجب فيه الزكاة اذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله  
لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها **خاتمة** نسأل الله حسن ما ينوب أخذ زكاة السائمة عند ردها  
ماء لانه أسهل على المالك والساعي وأقرب الى الضبط من المريع فلا يكافهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه  
ان يتبع المريع وفي الحديث تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم رواه الإمام أحمد في المستدلو كان له  
ما شتان عندما ين أمر بجمعهم عند أحدهما الا أن يعسر عليه وان لم ترد الماء لنحو استغنائها بالكل في زمن  
الربيع مثلا فتؤخذ عند بيوت أهلها وأقنيتهم وذلك لخبر البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم  
وأقنيتهم وهو اشارة الى الحالتين السابقتين ويصدق المخرج في عهدها ان كان ثقة لانه أمين والا فتعد  
والاسهل عهدها عند مضيق تمر به لانه أبعد عن الغلط فتعمر واحدة ويبدل من المخرج والساعي  
أونائبه قضيب يشير به اليها أو يضعه على ظهرها فان اختلف بعد العدم بما يخلف به الواجب أعيد العد ولو  
كانت الماشية مستوحشة وكان في أخذها ومساكها مشقة كان على رب المال ان يأخذ السن الواجب  
عليه ويسلمه الى الساعي فان كان لا يمكن مساكها لا يعقل كان على المالك ذلك وجعلوا عليه قول أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه والله لو منعوني عقالا أعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه لان العقل  
هنا من تمام التسليم وانما صرح به مثالا لتقليل ما عساهم ان يمنعه لانهم كانوا يخرجون الابل الى الساعي  
ويعقلونها بالعقل حتى يأخذها كذلك وقيل المراد بالعقل نفس الصدقة فكانه قال لو منعوني شيئا من  
الصدقة ومنه يقال دفعت عقالا عام أي صدقته والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب زكاة النبات

والاصل في هذا الباب قبل الاجماع ما يأتي قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله تعالى أنفقوا من طيبات  
ما كسبتم وبما أخرج جنالك من الارض حيث أوجب تعالى الاتفاق مما أخرجته الارض وهو الزكاة  
لانه لاحق فيما أخرجته الارض غيرها (قوله أي النبات) تفسير للنبات وانما فسر به لان النبات يكون  
مصدرا نقول نبت الشيء نباتا بفتح النون ويكون اسما بمعنى النبات وهذا هو المراد هنا وينقسم الى شجر  
وهو ما له ساق صلب يقوم به مثل النخل ونجم وهو ما لا ساق له مثل الزرع وفي التنزيل والنجم والشجر  
يسجدان والزكاة تجب في النوعين ولذا عبر المصنف تبعا للماج بالنبات لشموله لما وقول النووي في نكت  
التنبية ان استعمال النبات في الثمار غير ما لو في أي والمعروف تخصيصه بالزرع لا يرد عليه لانه لا يعبر

بالثمار

باب زكاة النبات

وذكر نحوه في الامداد والاياب وأقره  
أي النبات يعني ان النبات يكون مصدرا نقول نبت الشيء نباتا ويكون اسما بمعنى النبات وهو المراد هنا فلذلك فسره الشارح به قال النووي

في نكت التنبيه واستعمال النبات في الثمار غير مأثوف للخبر الصحيح فأما القضاء الخ ذكر الشارح أنه صحيح في التحفة والامداد أيضا ونقل شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي تصحيحه عن الحاكم وأقره ولكن نقل الشارح في شرح العباب عن المجموع أنه مرسل والامر كذلك قال الحافظ ابن حجر فيه ضعف وانقطاع وقول الحاكم موسى بن طلحة تابعي كبير لا ينكر له لقي معاذ رضى الله عنه مبنه أبو زرعة وقال ابن عبد البر لم يلق معاذ ولا أدركه وقال الترمذي ليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء في الخبرات وأما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وقال الدارقطني في العلل الصواب مرسل لكن الحديث له طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف فكان الحديث تقوى واعتضد عند الفقهاء بها وإن كانت ٥١٧ لا تخلو عن كلام وبقي هنا شيء آخر وهو

ان الذي سبق في كلام  
الشارح دون غير الرطب  
والعنب من سائر الثمار  
واستدل لذلك بالحديث  
والذي فيه نفي الزكاة عن  
القضاء والبطيخ والرمان  
ولا يلزم من نفيها عن  
الثلاثة نفيها عن غيرها  
لا سيما وهو قد أثبت الزكاة

في العنب والرطب وهما  
 من الثمار ولم يذ كر لذلك  
 دليلا والجواب أن  
 الحديث الذي ذكره بعينه  
 الشارح هو الدليل للنفي  
 والأبواب وهذا القوله فيما  
 سقت السماء والسميل  
 والبعل العشر وفيما سقى  
 بالنضح نصف العشر  
 وأما يكون ذلك في التمر  
 والحنطة والجبوب وأما  
 القناء والطبخ والرمان

والقضب ففعو عقاعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والبعل هو الذي يشرب بعرة وقه فيستغنى عن السقي قال في الصحاح يقال قد استعمل النخل وقوله والقضب قال شيخ الاسلام والشارح وغيرهما المعجمة هو الرطب بفتح وسكون فقد أثبت الزكاة كما ترى في التمر فالحق به الزبيب بدليل ثبوته في حديث أبي موسى الأشعري ومعاذ حين بعثهما إلى اليمن في قوله لا تأخذ الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب والخصر فيه اضافي بالنسبة لما كان موجودا عندهم جميعا بين الحديث الذي سبق قبله وأيضاً الزبيب قوت مدخر كالتمر وأثبتها كما ترى في الحنطة والشعير والحبوب وهي مما يبقنات فالحق بذلك سائر ما بقتات بجامع الاقتيات وصلاحيه الادخار ونقاها عن القثاء والبطيخ والرمان والقضب فالحق به غيره من سائر ما لا يبقنات فلازكاه فيه وكذلك ما بقتنه الهائم بدليل نصه على عدمها في



التي لاحياة بدونها فوجب فيه حق لارباب الضرورات (قوله والدخن) بمهمة مضمومة فعجوة ساكنة قال في التحفة هو نوع منها أي من الذرة زاد في الایعاب الا أنه أصغر منها وذ كرفي التحفة عند قول المصنف و يضم النوع الى النوع مانصه مر أن الدخن نوع من الذرة وهو صريح في أنه يضم اليها لکنه مشكل لاختلافهما صورة ولونا وطبعا وطعما ومع الاختلاف في هذه الاربعة تتعذر النوعية

فأما القثاء والبطيخ والرمان والقضب فعفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن الحب الحنطة والشعير والارز) والذرة والدخن والعدس

اتفاقاً أخذنا من الخلاف الآتي في السلت فيحمل كلامهم على نوع من الذرة يساوي الدخن في أكثر تلك الاوصاف انتهى ومنه يستفاد شيان أحدهما أن الدخن نوع من الذرة لا من سائر أنواعها ثانيهما أن الذرة تشتمل على اجناس فما كان منها بخلاف غيره جنساً لا يضم اليه وذلك لان الجنس الذي لا يضم اليه الدخن لمخالفته له في الاربعة السابقة لا يضم اليه الدخن لتخالفتهما لا يلزم من موافقة نوع من

عند الفقهاء بما وان كان لا يخلو عن كلام أفاده في الكبرى (قوله فأما القثاء والبطيخ والرمان والقضب) ثلاثة الاول معروف والقضب يسكون الضاد المعجمة الرطب يسكون الطاء الواحدة القضب هي الفصصة وقال في البارع القضب كل نبت اقتضب فكل طريا (قوله فعفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي لم يوجب فيه شيئاً واستشكل استدلاله بهذا الحديث بأن الذي سبق في كلامه دون غير الرطب والغن من سائر الثمار والذي في الحديث نفي الزكاة عن الاربعة المذكورة ولا يلزم من نفيها عنها نفيها عن غيرها خصوصاً وهو قد أثبت الزكاة في القرو والرطب له ادليل وأجيب بأن هذا الحديث الذي ذكره بعضه هو الدليل للنفي والاثبات اذ هو بتمامه فيما سقت السماء والسيل والبلع العشروا عما يكون ذ كرفي القرو والحنطة والحبوب وأما القثاء الخ فقد أثبت كما ترى في القرو فالحق به الزبيب بدليل ثبوته في حديث أبي موسى ومعاذ رضي الله عنهما من قوله صلى الله عليه وسلم لهما لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والقرو والزبيب رواه الحماكم وحججه والخصر فيه اضافي بالنسبة لما كان موجوداً عندهم وقتئذ جماعته وبين الحديث المار وأيضاً الزبيب قوت مدخر كالقرو وأثبت الزكاة أيضاً في الحنطة والشعير والحبوب وهي ما يقتات فالحق بها جميع ما يقتات بجميع الاقليات وصلاحيه الادخار ونفاها عن القثاء والبطيخ والرمان والقضب فالحق بها غيرهما من سائر ما لا يقتات فلا زكاة فيها وكذا قوت البهائم للنص على القضب وهو علف البهائم فالحق به غيره أفاده في الكبرى فليتأمل (قوله ومن الحب) أي الاقوات من الحب الخ فهو عطف على من الثمار (قوله ومن الحنطة) هي البر يضم اليها اذ لها خمسة أسماء نظمها بعضهم بقوله

بروسم حنطة والفوم \* قح بمعنى واحد مرقوم

قال الراغب سمي بالبر لكونه أوسع ما يحتاج اليه في الغذاء فان أصل البر بكسر الباء اسم يجمع الخير كله وقيل هو التوسع في فعل الخير وقيل اكتساب الحسنات واجتناب السيئات وسمى سمر اللونها وقيل لانها أرفع الحبوب من قحمت الناقة رفعت رأسها وأقح الرجل أقحاشمخ بانفه قيل انها خرجت حبة البر من الجنة على قدر بيضة النعامة وهي ألين من الزبد وطيب رائحة من المسك ثم صارت تصاغر بسبب الحوادث العظيمة في الدنيا الى ان صارت على ما هي عليه الآن نسأل الله تعالى ان لا تصغر عنها (قوله والشعير) بفتح الشين المعجمة وحكى كسر ها وهي تؤث وتذ كرحب معروف (قوله والارز) بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات والثانية كذلك الا ان الهمزة مضمومة أيضاً الثالثة بضمهم ما وتخفيف الزاي والرابعة بضم الهمزة وسكون الراء والخامسة بفتح الهمزة وضم الزاي وتخفيف الزاي السادسة رز بنون بين الراء والزاي والسابعة رز بخذف الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي وهذه هي الشائعة على الالسنه والثامنة آر قال في القاموس والارز كاشدوعتل وطنب وقفل ورتز ورزوارز كعصداوزركا بل وهاتان عن كراع حب معروف الخ وتقل عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ان كل ما أنبت الارض فيه دواء وداء الارز فانه دواء لاداء فيه وذ كرحب بعضهم سن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندأ كاه وعلاه بأنه خلق من نوره بغير واسطة وقال بعضهم لو كان الارز رجلاً لكان كريماً (قوله والذرة) بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء حب معروف (قوله والدخن) بضم الدال المهملة وسكون الخاء المعجمة هو نوع من الذرة الا أنه أصغر منها قال في فتح الجواد على ما جزم به غيره واحد وفيه نظر فان مأخذ اختلاف الجنسية اختلاف الاسم والطبع كما صرحوا به وهو مخالف لهما فيهما فالحق ما اقتضاه قول شرح مسلم اتفقوا على أن الدخن صنف والذرة صنف والارز صنف من اختلاف الاولين في الجنسية لهما والثالث والتعبير بالصنف عن الجنس صحيح وصرفه عن المتبادر منه حكمه به على الارز أيضاً فان قلت يمكن ان يكون مشتركاً فاستعماله في الاولين مراداً به النوعية وفي الثالث مراد به الجنسية قلت هذا المكان بعيد فلا ينظر لمثله هنا على ان ما قبله من تباينهما في الطبع كالاسم كاف في المدعى فتأمل فانه دقيق (قوله والعدس) بفتح حين قال البيهقي وما اشهر من انه أكل على سماط سيدنا ابراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الارز والبادنجان



(قوله والبسلا) هو حب كرى أكبر من الحب المعروف بالدحرج يأتي شئ منه في الحب الوارد من مصر إلى المدينة المنورة ورأيت في كلام بعضهم أنه العترو يؤيده أني لم أقف على من جمع بينهما في ذكر العترو لم يذكر بالبسلا والعكس وكان هذا باعتبار ما اشتهر في بعض البلدان وإن لم يوافق ما في كتب اللغة فاندفع تنظير الشارح في عده من المقننات وعبارة شرح العباب له عترو بكسر أوله المهملة وبالفوقية نبت يتداوى به وقال أبو عبيدة شجر صغار كذا في الصحاح والقاموس وحينئذ في عدم المصنف له من المقننات اختيار انظر بل لا يصح لما يأتي في الفت ونحوه وقد قال الشافعي رضي الله عنه في نحو حب الحنظل والترمس لا أعلم أنه ٥١٩ يؤكل الاتفكه أو دواء أي فليس بقوت

انتهى (قوله والباقلا) قال في الإعياب كالاسني بالتشديد مع القصر ويكتب بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد يقصر وهو الفول الاخضر انتهى (قوله واللوييا) بالمد والقصر قال الديمري قال الرافي ان اللوييا

والبسلا والخص والباقلا واللوييا ويسمى الدجر والجلبان والماش هو نوع منه (وسائر ما يقتات) أي ما يقوم به بدن الانسان غالبا (في حال الاختيار) فتجب الزكاة في جميع ذلك

تسمى الدجر وهو بكسر الدال المهملة والهمزة والراء وهو كذلك في المحكم وغيره ولا يعرفه أهل الحجاز بغير ذلك وهو في المهمات فظها الدخن بالدخاء المعجمة والنون في آخره والرافعي نفسه عطف اللو بيا على الذرة والذرة على الدخن وجرى على كون الدجر بكسر الدال

والهريسه كما قال الاجهوري

أخبار رز ثم باذنجان \* عدس هريسة ذوو بطلان

وأخرج البيهقي عن حرمله قال سمعت الشافعي رضي الله عنه ينهى عن أكل الباذنجان بالليل قال الشارح في تطهير الجنان وهذا الأخير غير قيد بل هو منهي عن أكله طباطبي سائر الزمن وقال بعض الأطباء أحفظ للباذنجان منفعة سهلة وهو ان يمسك الطبيعة المسترسلة والله أعلم (قوله والبسلا) هو حب كرى أكبر من الدحرج يختلط شئ منه بالقمح الوارد من مصر إلى المدينة المنورة كردى (قوله والخص) حب معروف بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة أيضا عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين مصباح (قوله والباقلا) هي الفول ويرسم بالياء فيشدد اللام ويقصر أو بالالف فتخفف اللام ويمد والواحدة باقلاء واشتهر على الاسنة أن الاكثار من أكل الفول يورث البلادة لكن في كتاب ألف بلاء ليو سف البلوى عن الحافظ السلفي عن أشياخه عن الشافعي رضي الله عنهم أنه قال الفول يزيد في الدماغ والدماغ يزيد في العقل قال البلوى فقرأت القول يزيد في الدماغ فضحك أي السلفي وقال لي القول يفرغ الدماغ انما هو الفول فقلت له كيف يزيد الفول في العقل ونحن نقول في بلادنا بخلاف ذلك فضحك وقال سألت عنها شيخي فقلت له كيف هذا وطبرستان أكثر بلاد الله فولأ أهلها أخف الناس عقولا فقال لي لولا الفول لطار وأقال وبقوى قول الشافعي رضي الله عنه ان الصبي يولد ليس له مخ ففقد ما يشتد من دماغه يقوى الخ ملخصا (قوله واللوييا) بالمد والقصر (قوله ويسمى الدجر) بتثنية الدال والكسر أفصح وسكون الدال وبضمين (قوله والجلبان) بضم الجيم واللام وتشديد الباء ويقال كعثمان وهو الهرطمان بضم الهاء والطاء ويقال الخرب بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء قال بعضهم هو البرعى بلغة اليمن (قوله والماش) بالشين المعجمة المخففة معرب أو مولد كما نقله في المصباح عن الجوهري (قوله وهو نوع منه) أي من الجلبان قال الكردي المعروف أنه الكشري (قوله وسائر ما يقتات) أي مما لم يذكر في التحفة وظاهر ان الدقة قال في القاموس وهي حب الجاروش كذلك لانها بمكة ونواحيها مقننات اختيارا بل قد تؤثر كثير على بعض ما ذكر قال الشرواني لعلة في زمنه والأفلا وجود لها بمكة الآن (قوله أي ما يقوم به بدن الانسان غالبا) أي ما يعيش به البدن في الغالب فيخرج ما يؤكل تنعما أو تداويا (قوله في حال الاختيار) خرج به ما يقتات في حال الضرورة وأبدل الشيخ أبو شجاع بعالقه قيدا لاختيار بمايز رعه الأدميون قال ناظمه

وتلزم الزكاة في الزروع \* بشرط كونها من المزروع

وعبارة التنبيه مما يستنبته الأدميون لان ما لا يزروعه أو يستنبتونه ليس فيه شئ يقتات اختيارا أفاده في الاقتناع بزيادة وسياق في التحفة ما فيه (قوله فتجب الزكاة في جميع ذلك) أي من الرطب والعنب خاصة من الثمار والحنطة وغيرها وسائر ما يقتات اختيارا من المحبوب قال في الإعياب

شيخ الاسلام والشارح وغيرهما لكن رأيت في القاموس الدجر مثلثة اللوييا كالدجر بضمين انتهى (قوله والجلبان) قال في القاموس نبت ويخفف انتهى وهو الهرطمان بضم الهاء قال في شرح الروض ويقال له الخرب بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء انتهى وقال بعضهم هو البرعى بلغة زييد (قوله الماش) المعروف أنه الكشري قال في التحفة وظاهر أنه الدقة قال في القاموس وهي حب كالجاروش كذلك لانها بمكة ونواحيها مقننات بل قد تؤثر كثير على بعض ما ذكر انتهى فتجب الزكاة في هذه المذكورات سواء أزرع ذلك قصد أم نبت اتفاقا على المعتمد خلافا لشيخ الاسلام في التخدير وشرحه ويزكي ما حمله سيل إلى أرضه مما يعرض عنه فنبت وقصد تملكه بعد النبت أو قبله كذا في التحفة هنا لكنه ذكر في العارية أنه يملكه بمجرد ادعائه ما لملكه الذي يصح ادعائه عنه وكذا يقال فيما حمله سيل

من دار الحرب فنبت في دارنا ولازكاة في ٥٢٠ موقوف على غير معين كإمام المسجد والمدرس بخلاف المعين كالأولاد يدولانها جمل نذر أو

أخبة أو صدقة قبل وجوب الزكاة وعلى زراع أرض فيها خراج وأجرة الزكاة ولا يسقطها وجودهما لاختلاف الجهة وإن أخذ الإمام أو نائبه المكس على أنه بدل عن الزكاة باجتهاد أو تقليد صحيح ونوى المالك الزكاة كفي عنها والأفلا (قوله كالزعفران) أوجها القديم في ستة أشياء الزيتون وعسل النحل والورس والقرطم

لورودها في بعضها والحق به الباقي ووجه اختصاص الوجوب بما ذكر دون غيره مما لا يقتات كالزعفران والورس والعسل والقرطم والترمس وحب الفجل والسهم

والترمس وحب الفجل والجديد المعتمد خلافه في ستة (قوله والورس) هو نبت باليمن يصبغ به (قوله والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمة ما حب العصفور وهو حب على بياض يعرف بالمدينة بالقرطم والعصفور زهره يصبغ به وهو يشبه الزعفران في الشكل واللون (قوله والترمس) بضم التاء وقد تفتح وبالميم معروف بندق بمصر وتغسل به الأيدي (قوله وحب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم والبطيخ يفتح

سواء منها ما يجزأ أو يطبخ أو يعصد أو يهرس أو يتخذ سويقا وهذه المذكورات ما عدا البر والشعير وكذا الذرة على خلاف فيها تسمى قطنية بكسر أوله سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت أي غمكت وكلمها تسمى حباً وزعم ابن حزم اختصاصه بالبر والشعير ردوه عليه (قوله لورودها في بعضها) أي بعض المذكورات في الخبر السابق نقل بعض لفظه فهو دليل لوجوب الزكاة فيه (قوله والحق به الباقي) أي بجامع الاقتيات وصلاحيه الأدخار فيما يجب فيه وهو ما مر وعدمها فيما لا يجب فيه وهو ما يأتي وسواء أزرع ذلك قصداً أم نبت اتفاقاً فقد قال النووي نقله عن الأصحاب أن قولهم مما ينبت إلا أنه يمين ليس المراد به أن قصده زراعتة وإنما المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حمل الغلة أو وقعت العصار في على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة إذا بلغ نصاباً بخلاف اتفاق عليه الأصحاب انتهى فقول بعضهم لازكاة فيما أزرع بنفسه أو زرعه غيره أي غير المالك بغير إذنه كنظره في سوم النعم ضعيف والمعتمد وجوب الزكاة فيه كما تقرر والفرق بينه وبين الماشية أن لها نوع اختياراً فاحتيج لصارف عنه وهو قصد إصاهاً بخلافه هنا وبإضافات القوت بنفسه نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتيج إلى قصد مخصوص والحق بالمملوك ما حمله سيل إلى أرضه مما يعرض عنه فنبت وقصد تملكه بعد النبت أو قبله وكذا ما حمله سيل من دار الحرب فنبت بدار واحد منا وقصد تملكه فتجب الزكاة فيه والأفلاو به يخص إطلاقهم أنه لازكاة فيه فلي تأمل (قوله ووجه اختصاص الوجوب) أي وجوب الزكاة وهذا مبتدأ خبره قوله الآتي لأن الاقتيات به الخ (قوله بما ذكر) الباء داخله على المقصود وعليه المراد بما ذكر المذكور في المتن والشرح وسائر ما يقتات في حال الاختيار (قوله دون غيره مما لا يقتات) أي لا يؤكل أصلاً أو يؤكل على سبيل الاقتيات كالتداوى أو التأدم أو التئيم (قوله كالزعفران) الخ لأنه لا يجب الزكاة فيها وأوجها القديم في ستة أشياء الزيتون وعسل النحل والورس والقرطم والترمس وحب الفجل ومر أن عمر رضي الله عنه قال في العسل العشر وهو أثر ضعيف وروى ابن ماجه عن عمر بن شعيب أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر لكن قال البخاري والترمذي لم يصح في زكاته شيء وفي غيرهما آثار الصحابة لكنها ضعيفة قال باعشن مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض إلا الحطب والقصب والخشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب الإمام أحمد يجب فيما يكال أو يوزن أو يدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كاشاف في رضى الله عنهم قاله في القلائد (قوله والورس) يفتح فسكون نبت أصفر باليمن يصبغ به (قوله والعسل) بفتحين لعاب النحل يذكر ويؤث ويجمع إذا أردت أنواعه على أعسال وعسل بضمين أو بسكون السين وعسل وعسلان ومن أسمائه الحافظ الأمين قال تعالى فيه شفاء للناس وكان صلى الله عليه وسلم يحبه ويصطفيه وروى ابن ماجه خبر من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظم من البلاء وفيه أيضاً عليكم بالشفاء من العسل والقرآن فجمع في هذا القول بين الطب البشري والطب الإلهي وبين طب الانفس وطب الانفس وبين السبب الأرضي والسبب السماوي ولذا قال ابن مسعود رضي الله عنه العسل شفاء من كل داء والقرآن شفاء لما في الصدور بالشفاء من القرآن والعسل (قوله والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمة ما حب العصفور قال في الكبرى وهو حب على بياض يعرف بالمدينة بالقرطم والعصفور زهره يصبغ به وهو يشبه الزعفران في الشكل واللون (قوله والترمس) بضم التاء وقد تفتح وبالميم وضم الميم حمل شجره حب مضاع محرز أو بالقل المصرى ومثله الثفاء بضم المثله والتشديد وبالمد وهو حب الرشاد وبقلة معروفة قال في الإيعاب وكون هذا كالترمس لا يقتات أصلاً هو قول الجمهور وقيل يقتاتان ضرورة وعليهما لازكاة (قوله وحب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم بقله معروفة ذكر في القاموس له فوائد منها أنه جيد لوجع الفواصل والكبد والاستسقاء وبعد الطعام بضم ويلين قال وأقوى ما فيه بزره ثم قشره ثم ورقة ثم لجه وحب الفجل دواء آخر (قوله والسهم) بكسر سينه

أوله وكسره وحب الغاسول قال الشارح في الإيعاب أي الاثنان وهو الفث بثلاثة عند المزني وغيره وقيل الفث حب بالبادية حب كالشعير يقتات به في الجدد وقيل حب أسود يدفن حتى يابن ثم يطحن ويخبز تأكله أعراب طي عند المجاعة قال ابن الرفعة وهو الموافق

حب معمر وف قال في القاموس من جامف سد للمعدة والقمو يصلحه العسل وإذا تهضم سمن وظاهر كلام ابن مالك أن حر وفه كلها أصلية اتفاقا حيث قال في الخلاصة

واحكم بتأصيل حر وفسمسم \* ونحوه والخلف في كليم

لكن تقل السيوطي عن بعضهم أن فيها خلافا أيضا (قوله والبطين) بكسر الباء ويقال البطين بتقديم الطاء على الباء ومثله الخربز وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يأكل البطين بالرطب وفي حديث آخر كان يجمع بين الخربز والرطب وفي آخر يأكل القثاء بالرطب ويقول يكسر حر هذا بردها فيه دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يراعي في أكله صفات الأطعمة واستعمالها على قانون الطب وورد في كيفية أكله ذلك عن عبد الله عن جعفر رضي الله عنهم ما قال رأيت في عيني النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذمرة ومن ذمرة رواه الطبراني بسند ضعيف (قوله والكثيرى) بضم الكاف وتشديد الميم المفتوحة وقيل بتخفيفها قال في القاموس الكثير مشية فيها تقارب وعدو في بعض والكثير منه والواحدة كثره والجمع كثر يات إلى آخره وهي معروفة (قوله والرمان) بضم الراء وتشديد الميم والنون أصلية ولذا انصرف وهو معروف والواحدة رمانة قال في القاموس وحلوه ملين للطبيعة والسعال وحامضه بالعكس وعزه نافع لالتهاب المعدة ووجع القواد وللرمان ستة طعوم كما للتفاح وهو مجزول رفته وسرعة انحلاله ولطافته (قوله والزيتون وغيرها) أى كتين وخوخ ومشمش وموز وسلق وجوز وأجاز جمع الحاق التين بالتمر والزيتون قليل بل هو أقوت منهم رطباً ومنه خرأ وكون وكزبرة وغير ذلك من سائر الخضراوات والفواكه والابازير (قوله ومما يقتات لافى حال الاختيار) أى بل يقتات في حال الاضطراب فهو عطف على مما لا يقتات ومحتز قول المتن في حال الاختيار فان هذا لا يجب الزكاة فيه قال في التلخيص وضبطه جمع بكل ما لا يستنبته آدميون لأن من لازم عدم استنباتهم لعدم اقتياتهم به اختياراً أى ولا عكس إذا خلطة تستنبت ولا تقتات كذلك (قوله كحب الغاسول) أى الاشنان وهو الفث بقاء فثله عند المزني وغيره وقيل الفث حب في البادية كالشعر يقتات به في الجذب وقيل حب اسوديد فن حتى يلين ثم يطحن ويخبز يأكله أعراب طي عند المجاعة قال ابن الرفعة وهو الموافق للنص على أنه ليس بزكوى وإن كان قوتاً وحب الاشنان ليس بزكوى بحال وفي الصحاح أنه حب يخبز ويؤكل في الجذب وخبزه غليظ إعياب (قوله وحب الحنظل) أى حبه وهو نبت مرقال الكردي يغسل مرات إلى أن تزول مرارته ثم يقتات به في حال الضرورة (قوله والخلبة) بضم الخاء المهملة واللام وتسكن نبت معروفة في منافع الطب منها للصدر والسعال والبلغم وغيرها قال الطبراني في المعجم الكبير من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه لكن سنده فيه شيء كما قال الحافظ السيحاوي لو يعلم الناس ما في الخلبة لاشتروها ولو يوزنها ذهباً فاده بعض المحققين (قوله لان الاقتيات به) أى بما ذكر مما يقتات في الاختيار واللام متعلق بمعدون خبر وجه اختصاص الخ كما أشرت إليه فيامر ولو حذف اللام لكان أظهر فليتأمل (قوله ضرورى للحياة) أى لآلية بدونه (قوله فوجب فيه حق لأرباب الضرورات) أى أحباب الضرورات توسعة لهم بخلاف ما يؤكل لنحو التمتع وما يقتات في الجذب لا يكونان ضروريين للحياة فلا يجب الزكاة في شيء منهما كما لا زكاة في الوحشيات من الطيأ ونحوها (قوله ونصابه أى المقتات المذكور) أى الذى يجب فيه الزكاة أى أقل نصابه وما زاد فحسابه إذا لو قص هنا (قوله ثمرا كان أوجبا) أى فلا فرق بينهما في النصاب وبقية الشروط المارة والآتية (قوله خمسة أوسق) جمع وسق بالفتح على الأفصح وهو في الأصل مصدر بمعنى الجمع سمي المقدار الآتي به لأنه يجمع الصبيان وفي التنزيل والليل وما وسق قال الخازن أى جمع وضم ما كان منتشر بالهار من الخلق والدواب والموام وذلك أن الليل إذا قبل أوى كل شيء إلى مأواه وقيل وما على فيه ويحتمل أن يكون ذلك تهجد العبادة فيجوز أن يقسم به (قوله تحديدا) أى لا تقر بيا وهذا ما صححه الشيخان هنا ونقله عن الأكثرين وهو المعتمد للأخبار الآتية وقياساً على نصب المواشي وغيرها (قوله فلا زكاة في أقل منها) أى الخمسة

والبطين والكثيرى  
والرمان والزيتون وغيرها  
ومما يقتات لافى حال  
الاختيار كحب الغاسول  
وحب الحنظل والخلبة  
لان الاقتيات به ضرورى  
للحياة فوجب فيه حق  
لأرباب الضرورات  
(ونصابه) أى المقتات  
المدكور ثمرا كان أوجبا  
(خمس أوسق) تحديدا  
فلا زكاة في أقل منها

للنص على أنه ليس بزكوى  
وان كان قوتاً وحب  
الاشنان ليس قوتاً بحال  
وفي الصحاح أنه حب  
يخبز ويؤكل في الجذب  
وخبزه غليظ إلى آخر  
ما أطال به قال في التلخيص  
وضبطه جمع بكل  
ما لا يستنبته آدميون لأن  
من لازم عدم استنباتهم له  
عدم اقتياتهم به اختياراً أى  
ولا عكس إذا خلطة تستنبت  
اختياراً ولا تقتات كذلك  
انتهى (قوله وحب الحنظل)  
يغسل مرات إلى أن تزول  
مرارته ثم يقتات به في حال  
الضرورة (قوله خمسة  
أوسق) تحديدا على  
المعتمد فيؤثر أى نقص  
كان على المعتمد ووقع في  
شرح مسلم والطهارة من  
المجموع ورؤس المسائل  
أنه تقر بيا وعليه لا يضر  
نقص رطل أو رطلين قال  
الحاملي وغيره بل أوجس  
وأقرهم في المجموع

أوسق فيؤثر أن نقص كان على المعتمد ووقع للنووي في شرح مسلم والطهارة من المجموع ورؤس  
 المسائل أن ذلك تقر بيب وعليه لا يضر نقص رطل أو رطلين قال المحامي وغيره بل وخمسة وأقربهم في المجموع  
 (قوله الأفي مسئلة الخلطة السابقة) أي فان المعتمد فيها بلوغ مجموع المال خمسة أوسق وان نقصت عنها خمسة  
 كل من الخلطاء هذا مراده وعليه فقد يقال لا حاجة الى ذكر الاستثناء لما مر أن الخلطة تجعل المالين كمال واحد  
 فليتا مل (قوله لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لكون النصاب هنا خمسة أوسق (قوله ليس فيما  
 دون خمسة أوسق من التمر صدقة) أي واجبة وهي الزكاة وهذا الحديث رواه البخاري ومسلم قوله وقوله  
 أي ومن قوله صلى الله عليه وسلم فهو بالجرع عطف على قوله الأول وهذا رواه مسلم (قوله ليس في تمر ولا  
 حب) كذا في أكثرنا وإيات تمر بالتاء المثناة المفتوحة وسكون الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق  
 تمر بفتح التاء المثناة والميم (قوله صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق) أي فاذا بلغت أو جبت الصدقة أي الزكاة سميت  
 بها لأنها دليل لتصديق صاحبها وصحة إيمانه بظاهره وباطنه قال بعضهم أفهم الشرع أن الزكاة وجبت للمواساة  
 وأن المواساة لا تكون الأفي مال له بال وهو النصاب قال في رجة الأمة اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق  
 والوسق ستون صاعا وأن مقدار الواجب من ذلك العشران شرب بالمطر أو من نهر وان شرب من نضح أو  
 دولاب أو بماء اشتراه نصف العشر والنصاب معتبر في الثمار والزروع الا عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
 فانه لا يعتبر بل يجب العشر عنده في الكثير والقليل الخوفي الميزان مثله وزادوا على أنه اذا خرج العشر من  
 الثمر أو الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لا يجب فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كلما حال عليه الحول  
 وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق (قوله كل وسق ستون صاعا بالاجاع) أي كما نقله ابن  
 المنذر وكبار واه ابن حبان وغيره في الحديث السابق فجملة ثلثمائة صاع (قوله والصاع أربعة أمداد) أي  
 فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد من ضرب الأربعة في الثلاثمائة (قوله والمد رطل وثلث بالبغدادى)  
 أي قدر الرطل بالبغدادى لانه الرطل الشرعى كما قاله المحب الطبري والتقدير به في زمان الصحابة رضي الله  
 عنهم واستقر عليه الامر ع ش (قوله فجملة ثلثمائة) أي جملة الأوسق الخمسة (قوله ألف وستمائة رطل بالبغدادى)  
 أي مقدار النصاب وايضا ذلك أنك تضرب الخمسة أوسق في مقدارها من الضيعان وهو ستون بثلاثمائة ثم  
 تضرب الثلاثمائة في مقدار الصاع بالامداد وهو أربعة أمداد ومائتين ثم تضرب الألف والمائتين مد في  
 مقدار المد وهو رطل وثلث فتضرب ألفا ومائتي رطل في رطل بألف ومائتي رطل وألفا ومائتي رطل في ثلث  
 بألف ومائتي رطل وهو أربعة أمداد ومائتين كما قاله وان شئت ضربت الثلاثمائة في خمسة  
 أرطال وثلث فاضربها أولافى الخمسة يحصل ألف وخمسمائة واضربها ثانيا في الثلث يحصل مائة كذا  
 قرر به بعضهم فتأمل (قوله والاصح أنه) أي الرطل البغدادى عند النووي رحمه الله (قوله مائة وثمانية  
 وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) أي فيكون عدد الخمسة أوسق بالدرهم على هذا مائتي ألف  
 وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعمائة درهم وصحح الرافعي أن رطل بغداد مائة وثلثون درهما  
 والمعتمد الأول لان الرطل كما قاله في المغنى تسعون مثقالا والمثقال درهم وثلثه أسباع درهم فيضرب بسط  
 الكسرى وهو ثلاثة في عدد ذكره وهو تسعون تبلغ مائتين وسبعمائة يسلم على محرجه وهو سبعة وخمسون  
 ثمانية وثلثون وأربعة أسباع مجموع مع الدراهم التسعين يخرج مائة وثمانية وعشرون درهما  
 وأربعة أسباع درهم كذا ذكره (قوله فيكون) أي النصاب أو الخمسة أوسق والمال واحد (قوله بالرطل  
 المصرى) أي وهو مائة وأربعة وعشرون درهما فهو بالمشاغل الشرعية مائة وأربعة أضعاف مثقال  
 والمد بالرطل المصرى رطل وسدس وسبع سدس والصاع به أربعة أرطال وثلثان وسبعمائة وثلث والوسق به  
 مائتان وخمسة وثمانون وخمسة أسباع رطل فالخمس أوسق ما ذكره أفاده بعض المحققين  
 (قوله ألف رطل وأربعة مائة رطل وثمانية وعشرون رطلا ونصف أوقية وثلثا وسبعا درهم)

الأفي مسئلة الخلطة السابقة  
 لما صح من قوله صلى الله  
 عليه وسلم ليس فيما دون  
 خمسة أوسق من التمر  
 صدقة حتى يبلغ خمسة  
 أوسق (كل وسق ستون)  
 صاعا بالاجاع (والصاع  
 أربعة أمداد والمد رطل  
 وثلث بالبغدادى) فجملة ثلث  
 ألف وستمائة رطل بالبغدادى  
 والاصح أنه مائة وعشرون  
 درهما وأربعة أسباع درهم  
 فيكون بالرطل المصرى  
 ألف رطل وأربعة مائة رطل  
 وثمانية وعشرون رطلا  
 ونصف أوقية وثلثا وسبعا  
 درهم

(قوله الأفي مسئلة الخلطة)  
 أي فان المعتمد فيها بلوغ  
 مجموع المال خمسة أوسق  
 وان نقصت عنها خمسة  
 كل فرد من الخلطاء (قوله  
 وقوله الخ) بالجرع عطف  
 على قوله السابق من قوله  
 والاول في الصحيحين  
 والثاني في صحيح مسلم  
 (قوله والاصح أنه الخ) أي  
 رطل بغداد عند النووي  
 وعند الرافعي مائة وثلثون  
 درهما



وقال شيخ الاسلام في شرح الروضة هذا أوجه وأيده ابن قاسم العبادي في شرحه على أبي شجاع وقال القمولى ستة أراذب وربيع أراذب قال الرملى في النهاية هو المعتمد وقال الخطيب في المغنى هو الوجه واعتمده الشهاب الرملى وحكى القولين شيخ الاسلام في شرح البهجة وسكت عليهما وأما

وبالاردب المصري خمسة أراذب ونصف أراذب وثلاث أراذب (ويعتبر ذلك بالكيل) كما ذكره المصنف بالاوزن وذكرته بالارادب والتقدير بالوزن انما هو للاستظهار أو اذا وافق الكيل فان اختلفا فبلغ بالارطال ما ذكر

النصاب بالاردب المدينى فرأيت نقلا عن جماعة من المالكية أنهم حرروه بستة أراذب ويؤيدهما رأيت نقلا عن الشيخ على بالحسوب فانه قال القدرح المصرى كيلة الاسدس بكيلة المدينة الا أن التى هى ربع مدو المد نصف عشر الاردب المصرى والذى حررته بالمد النبوى أن المد المصرى عشرة أمدان نبوى فيكون الوزن حينئذ أراذب وأربعة أمدان تضرب فى خمسة بستة أراذب صماوى

أى وبالدمشق وهو ستمائة درهم اتفاقا ثلثمائة واثنتان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل بناء على ما صححه النووى من أن رطل بغداد ما ذكره خلافا للرافعى كما تقرر فعنده بالدمشق ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان قال البجيرمى انما كان اختلاف الشيخين فى مقدار النصاب بالرطل بالدمشق مبنيا على اختلافهما فى قدر رطل بغداد لان الاف والستمائة رطل بغداد التى هى نصاب باتفاقهما اذا جمعت كلها دراهم تكون على كلام الرافعى مائتى ألف وثمانية آلاف درهم وعلى كلام النووى مائتى ألف وخمسة آلاف درهم وسبعمائة درهم وأربع عشرة درهما وسبعمائة درهم فاذا اعتبرناها بالدمشق بأن جعلنا كل ستمائة درهم منها رطلا لدمشق فزادت أراطال بالدمشق على كلام الرافعى لان التفاوت بينهما فى رطل بغداد درهم وثلث أسباع درهم فاذا ضربتها فى ألف وستمائة رطل مقدار النصاب بالبغدادى بأن تبسط الدرهم من جنس الكسر تكون سبعة وتضم إليها سبط الكسر أى مقدار درهم وهو ثلاثة يكون المجموع عشرة تضرب فى الألف وستمائة يحصل ستة عشر ألفا تقسم على مقام الكسر وهو سبعة يحصل ألفان ومائتان وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم ومجموع ذلك بالدمشق ثلاثة أراطال وثلثا رطل وسبعا رطل لان الاف والثلثمائة ثلاثة أراطال والاربعمائة ثلثا رطل والخمسة والثلثون والخمسة أسباع سبعة لانها سبع الستمائة وهذا هو التفاوت بينهما فالرافعى يزيد على النووى فى مقدار النصاب بالرطل بالدمشق بما ذكر والمراد بقسمة المائتى ألف درهم والثمانية آلاف على الستمائة معرفة ما فى المقسوم من أمثال المقسوم عليه لتحليل المقسوم الى أجزاء متساوية بعد واحد المقسوم عليه وان كان حاصله الا أنه غير مقصود فكل ثلاثة درهم وهى خمسة أراطال بالدمشق فليتأمل (قوله وبالاردب المصرى) أى ويكون النصاب بالاردب الخ وهو كيل معروف بمصر نقله الأزهري وغيره وهو أربع وستون مينا وذلك أربعة وعشرون صاعا بصاع النبى صلى الله عليه وسلم والجمع الارادب من المصباح (قوله خمسة أراذب ونصف أراذب وثلاث أراذب) يعنى ستة أراذب الاسدس أراذب هذا ما اعتمده الشارح كشيخه فى الاسنى وفاقا للسبكي حيث قال هى خمسة أراذب ونصف وثلث فقد اعتبر القدرح المصرى بالمد الذى حررته فوسع مدين وسبعمائة تقرىبا للصاع قدحان الاسبعى مد وكل خمسة عشر مينا سبعة أقداح وكل خمسة عشر صاعا وربة ونصف وربع فثلاثون صاعا ثلاث وريبات ونصف فثلاثمائة صاع خمسة وثلثون وربة وهى خمسة أراذب ونصف وثلث واعتمد الرملى والخطيب قول القمولى انها ستة أراذب وربع أراذب بجعل القدرحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين انتهى وعليه فالنصاب ستمائة قدح وعلى قول السبكي خمسمائة وستون قدحا قال فى الايعاب وهو الوجه وان جزم بقول القمولى جمع ولذا حكاها الزركشى بقليل لان كون الصاع قدحين تقرىبا انتهى وهذا بحسب الزمن السابق والافتد قال بعض المحققين النصاب الآن بالكيل المصرى أربعة أراذب وربة لان الكيل الآن نقص عدده عما كان بسبب ما يكال به الآن حتى صارت الاربعة الارادب وربة مقدار الستة أراذب والربع من الاردب المقدرة نصابا سابقا لتفاوت أرباب وكيلة والله أعلم (قوله ويعتبر ذلك) أى النصاب المذكور (قوله بالكيل كما ذكره المصنف بالاوزن) أى بالاوزن هذا هو الصحيح ويكون الاعتبار بكيال أهل المدينة بما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم كما قاله الخطيب فى المعالم وحكاها الرويانى فى التجربة عن اصحاب وقال فى البحر غلط جماعة من أصحابنا حيث قالوا يعتبر الوزن (قوله والتقدير بالوزن) أى فى قولهم بالرطل البغدادى كذا وقولهم بالدمشق كذا مثلاً (قوله انما هو للاستظهار) أى الاستيفاء لجميع المقادير الشرعية الواجبة فى باب الزكاة وليس المراد به الاحتياط لانه يقتضى أنه تعتبر كل مئة مائة وليس كذلك لان الاعتبار هنا الكيل لا الوزن كما تقرر فليتأمل (قوله أو اذا وافق الكيل) هذا جواب آخر والمعتبر فى الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والوزن مثلانوع الخنطة بعضه فى غاية الثقل وبعضه فى غاية الخفة وبعضه متوسط فالعبرة فى الوزن المتوسط وكذا يقال فى الشعر وغيره أفاده الشروانى (قوله فان اختلفا) أى الوزن والكيل (قوله فبلغ بالارطال ما ذكر)

النصاب والله أعلم انتهى ما رأيت بخط الشيخ على بالحسوب (قوله والتقدير بالوزن) انما هو للاستظهار قالوا والمعتبر من كل نوع الوسط

أى ألفا وستمائة رطل بالبغدادى وألفا وأربعمائة وعشرين رطلا ونصف رطل ونصف أوقية  
 وثلاثا وسبعى درهم بالمصرى مثلا (قوله ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق) أى التى هى ثلاثمائة صاع وهى  
 خمسة أراذب ونصف أراذب وثلاث أراذب على معتمده (قوله لم تجب زكاته) أى لعدم بلوغه نصابا  
 بالتقدير الشرعى (قوله وفى عكسه) أى بأن بلغ خمسة أوسق ولم يبلغ بالارطال ماذكر (قوله تجب) أى  
 زكاته لبلوغه النصاب قال الشيخ مصطفى الذهبى فان جهل المكيال الشرعى استخرج بالوزن من  
 الخردل البرى أو من الحبوب المتوسطة فى نوعها ومن المعدس كما قاله البندنجى فيوزن من ذلك  
 مقدار المدا السابق ويعلاب به كيلة فتكون معيار المدا الشرعى فركب منه الصاع والوسق والنصاب  
 ويمتنع به المكيال العرفية كالقدح فانها تختلف بحسب الاصطلاح فى زمننا كما أفاده الشيخ الشراوى  
 القدح يسع ثلاثة أمداد أو ثمن مد فالصاع قدح وسبعة أثمان مد والنصاب ثلاثمائة وأربعة وثمانون  
 قدحا وهى أربعة أراذب فالأراذب الآن ربع نصاب فوزنه من الحبوب المستوفرة للشرط السابقة  
 أى النقية متوسطة فى نوعها خفة وزنة أو بمائة رطل بالبغدادى وبالمصرى ثلاثمائة وسبعة وخسون  
 رطلا وسبع رطل انتهى ملخصا (قوله واعتباره) أى النصاب غير الحب هذا دخول على المتن  
 (قوله بما ذكر) أى بالكيل أو بالوزن للاستظهار أو حيث وافق الكيل (قوله انما يكون اذا كان  
 تمرا أو زيبيا) أى لارطبا ولا عنبيا خبر مسلم السابق ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق فاعتبر  
 الأوسق من التمر ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبيا  
 كما تؤخذ زكاة النخل تمرار واه التمر مذى وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه وجعل فيه النخل أصلا  
 لأن خير فتمت أول سنة سبع وبها نخل كثير وقد بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة  
 رضى الله عنه فخرصها فلما فتح الطائف وبها العنب الكثير أمر بخرصه كخرص النخل المعروف  
 عندهم ولأن النخل كانت عندهم أكثر وأشهر ذكرهما النووي قال ان الأول أحسنهما (قوله ان  
 تمر أو زيب) قيد لا اعتبار كونه تمرا أو زيبيا قال فى المصباح التمر من ثمرات النخل كالزيب من  
 العنب وهو اليابس باجماع أهل اللغة وتمرته تمر يابس ستة فتمر هو وأمر الرطب حان له أن يصير تمرا قال  
 وزيب العنب جعلته زيبا فزيب هو قال فى الروض فان أدى الزكاة أى فيما يحجب رطبا ردها ولو تلفت  
 فقيمها ولو جففها ولم تنقص لم يجز قال سم هو المعتمد لانه ليس بصفة الوجوب عند القبض بخلاف ما  
 سبأى فى المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله ما لو قبض الحب بعد جفافه فى ثمرته ثم  
 ميزه فان كان قدر الواجب والارد التفاوت أو أخذه وذلك لانه عند القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط  
 بقشره ونحوه (قوله يتمر ولا يتربب) أى لم يأت منه تمر ولا زيب أصلا كما فهم من تصويره (قوله  
 بان لم يأت منه تمر ولا زيب جمدان فى العادة) أى بأن كان رديثين فى العادة (قوله أو كانت تطول  
 مدة جفافه كسنة) أى كما يحتمل الرافعى فى الشرح الصغير حيث قال ويشبهه أن يلحق به أى بما يتمر  
 ولا يتربب ما اذا كانت مدة جفافه مدة طويلة كسنة لقلة فائدته وامتناع التمتع به طول المدة (قوله  
 رطبا وعنبا) قضيته امتناع اخراج البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب أى غير ردىء كما يؤخذ  
 فالوجه كما بحثه جمع وجوب اخراج البسر واجزائه فليتأمل (قوله أى يؤخذ منه حال كونه رطبا وعنبا)  
 أى ويخرج الزكاة منه فى الحال وله قطع ما لا يحجب وما ألحق به وان لم يضر لانه لا نفع فى بقائه  
 وكذا ما ضر أصله لنحو عطش أو خيف عليه قبل أو انه ويخرج وان كان رطبا للضرورة ومن ثم لو  
 قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف أو القيمة على ما يأتى ويجب على المعتمد استئذان العامل  
 فى القطع لان المستحقين شركاؤه فاحتيج لاذن نائبهم فان قطع بغير اذنه وقد سهلت مراجعته  
 ثم وعزز وذكروا فى القضاء ان القاضى يستفيد بولاية القضاء ولاية الزكاة عالم بول لها غيره  
 فحينئذ هو قائم مقام العامل فى ذلك تأمل (قوله لان ذلك) أى كونه رطبا وعنبا

ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق  
 لم تجب زكاته وفى عكسه  
 تجب واعتباره بما ذكرنا  
 يكون اذا كان (تمرا أو  
 زيبا) ان يتمر أو تر بيب  
 والا) يتمر ولا يتر بيب  
 بان لم يأت منه تمر ولا  
 زيب جمدان فى العادة  
 أو كانت تطول مدة جفافه  
 كسنة (رطبا وعنبا) أى  
 يؤخذ منه حال كونه  
 رطبا وعنبا لان ذلك

فانه يشتمل على الخفيف  
 والرزق وفى زكاة الفطر  
 من التحفة مانعه قال ابن  
 عبد السلام يعتبر بالعدس  
 فكل ما وسع منه خمسة  
 أرتال وثلاثا فهو صاع  
 انتهى ويؤيده ما رآته  
 نقلا عن البندنجى ان مما  
 يستوى فيه الكيل والوزن  
 العدس والماش انتهى  
 وأقول لو قالوا يعتبر النوع  
 الذى هو وسط كالعدس  
 والماش ليخرج نحو الرزق  
 فانه ثقل بسائر أنواعه كان  
 واضحا جلد الكنى لم أفق  
 على من حام حوله

(قوله الذي لا يؤكل معه غالباً) قال في التحفة ويظهر اغتفار قليل فيه لا يؤثر في الكيل انتهى قال م ر في النهاية أي لا يزيد فيه (قوله نعم ان حصلت الاوسق) الخ نقله في شرح الارشاد عن ابن الرفعة وأقره وقال ان كلام الشرح الصغير دال عليه وكذلك شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض واعتمده في شرح المنهج أيضاً واعتمده الخطيب ٥٢٥ في المغني والجمال الرملي في النهاية

وغيرهم وظاهر التحفة اعتبار العشرة الاوسق مطلقاً فانه بعد ان ذكر ذلك قال وقول أبي حامد قد يبيح من الارز الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وان كان ظاهر كلام الرافي اعتماده واعتمده أيضاً ابن الرفعة وغيره انتهى

وقت كماله فيكمل به نصاب ما يجف من ذلك (ويعتبر الحب) حال كونه (مضى من) نحو (التبن) والقشر الذي لا يؤكل معه غالباً وكل من الارز والعلس يدخل في الحساب فلا يدخل في الحساب فنصابه عشرة اوسق نعم ان حصلت الاوسق الخمسة من دون عشرة اوسق كسبعة اعتبرت دون العشرة

واعتمده أيضاً في شرح العباب فقال ويوجه بأنهم اذا ضبطوه بالعشرة اعتباراً بالغالب فيه وما ينط بالغالب فيه أو بما من شأنه لا ينظر لافراده قال بهذا يظهر اتجاه ما في المجموع فاعتمده والا لزم ان اطلاق الاصحاب للمشرة ليس في محله الى آخر ما أطال به

(قوله وقت كماله) أي مالا يتيمر ولا يتزبب ومقتضى هذا التعليل انه لا يقدر فيه الجفاف والظاهر كما قاله ع ش انه غير مراد فهو علة لاجزاء المخرج منها بتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف والحاصل أنه اذا اعتذر الجفاف بالفعل لا يعتذر تقديره فان قلت حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره أجيب بأنه يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف من غيره فغاية الامر أن مالا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو غير مانع أن يجي منه مثل ما يجي من غيره بتقدير زوال المانع فليتامل (قوله فيكمل به) أي بالرطب أو العنب لكن مع تقدير الجفاف كما تقرر (قوله نصاب ما يجف من ذلك) وهو التمر والزبيب وذلك لانحداد الجنس وانما لم يلحق ما ذكر بالخضراوات لان جنسه مما يجف فالحق نادره بغالبه (قوله ويعتبر الحب) أي في قدر نصابه (قوله حال كونه مضى) بفتح الفاء المشددة اسم مفعول من التصفية (قوله من نحو التبن) بكسر التاء وقد يفتح وهو عصيفة الزرع من بر ونحوه يقال تبن الدابة يتبنها اذا اطعمها التبن والتبن المتبنة بيت التبن (قوله والقشر الذي لا يؤكل معه غالباً) لانه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه نعم يغتفر قليله فيه بحيث لا يؤثر في الكيل كما بحثناه في التحفة والنهاية بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة فيدخل في الحساب وان كان قد زال تنوعهما كما سيأتي في كلامه قال في المصباح قشرت العود قشر من بابي ضرب وقتل ازلت قشره بالكسر وهو كالجلد من الانسان والجرح قشور مثل جل وجول ومنه قشر البطيخ ونحوه والتثقيب مبالغته وفي القاموس القشر بالكسر غشاء الشيء خلقته أو عرضا الخ (قوله وكل من الارز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتي أنه نوع من الحنطة (قوله يدخر في قشره ولا يؤكل معه) أي وليس ثم ما يدخر في قشره من الحبوب ولا يؤكل معه غيرهما كما صرحوا به فقول المنهاج كالارز والعلس تجعل الكاف استقصائية أي انها دلت على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات ولذا قال في التحفة ولا يدخر في قشره غيرهما فكاف التشبيه حينئذ لا فائدة عدم انحصار الصورة الذهنية لا الخارجية فلا اعتراض عليه انتهى ومع ذلك عدل في المنهج عن الكاف الى من البينة قال في شرحه وتعبيري بما ذكر اولي من قوله أي المنهاج كرز وعلس لسلامته من ايهام انه بقي شيء من الحبوب في قشره وليس كذلك تأمل (قوله فلا يدخل) أي قشر كل من الارز والعلس (قوله في الحساب) أي حساب النصاب الذي هو خمسة اوسق (قوله فنصابه) أي كل من الارز والعلس ان كان في قشره (قوله عشرة اوسق) أي اعتبار القشر الذي ادخله فيه أصلح له أو أبقى بالنصف فعلم أنه لا يجب تصفيته من قشره قال الرزكشي وهذان أي الارز والعلس محالان غيرهما في النصاب لان قشرهما كالم وتبن ليس من نفس الحب وفي أنهما يوسقان في قشرهما ان أراد المالك ويخرج زكاهما فيه للعلم بما ينقص اذا قشر بطريق العادة فلا جهالة بخلاف غيرهما انتهى وما ذكره آخر انما يأتي على ما في المجموع الا أن ان نصابهما عشرة اوسق مطلقاً بلغ صافيهما النصف أم لا فائدة في الاعياب (قوله نعم ان حصلت الاوسق الخمسة) استدراك على ما اقتضاه اطلاق كون النصاب في ذلك عشرة اوسق (قوله من دون عشرة كسبعة) أي بسبب جودته مثلاً ويرجع في ذلك كما قاله في الاعياب لاهل الخبرة ان لم يختلف والامتنع وقد يجب الامتناع عند التردد الا أن يحتاط كما ذكره الاذري وهو نظير ما مر في الاناء المختلط (قوله اعتبرت دون العشرة) أي كما ذكره الشيخ أبو حامد ومشي عليه الرافي في الشرح الصغير واعتمده ابن الرفعة وغيره قال في الاعياب وما في المجموع مما طاهره أن ذلك خلاف المذهب مردود بأنه ليس محالاً بل هو تحقيق وتقييد لا إطلاقهم كما دل عليه الشرح

والكلام في القشرة العليا للرز أما الجراء فقال الشارح في شرح العباب في الجاوي عن ابن أبي هريرة انه لا بد معها أيضاً من بلوغه عشرة اوسق كالعلس وعن سائر الاصحاب انه لا تأمير لها فيعتبر بلوغه خمسة اوسق ورجح في المجموع الاول وقال ان ما نقل عن سائر الاصحاب شاذ ضعيف لكن انتصر له الاذري والرزكشي وقال بل الشاذ هو الاول وكذلك القموني وأطال في ذلك الى آخر ما نقله في الاعياب واعتمده المغني والنهاية هذا الثاني وعبارة التحفة ضعف أي في المجموع نقل الماوردي عن أكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الجراء حتى اذا بلغها خمسة

نادرة كقشر الحنطة انتهت  
عبارة التحفة (قوله  
وتدخل قشرة الباقلا)  
عبارة التحفة ولا تدخل  
قشرة الباقلا السفلى في  
الحساب فنصابه عشرة  
أوسق على ما اعتمده أي  
الشيخان لكن استغربه  
في المجموع ثم رجح  
الدخول واعتمده الأذري  
وغيره انتهت عبارة التحفة

وتدخل قشرة الباقلا  
والحص والشعير وغيرها  
في الحساب وان أزيلت  
تنعما (ولا يكمل جنس  
بجنس) فلا يضم أحدهما  
إلى الآخر لتكميل النصاب  
إجماعا في التمر والزبيب  
وقياسا في الجبوب (وتضم  
الأنواع بعضها إلى بعض)  
ليكمل النصاب وان  
اختلفا جودة ورداءة ولونا  
وغيرها كبرني وصيحاني  
من التمر (ويضم العلس)  
وهو قوت صنعا اليمن

ورجح هذا الأخير كل من  
الغني والثابت وظاهر كلام  
شيخ الإسلام اعتماده  
أيضا وكذلك الامداد قال  
في فتح الجواد وهو الأوجه  
وذكر الرايين في شرح  
العباب وكلامه فيه كالمتردد  
في الترجيح بينهما قال  
وعلى الأول أي عدم  
الدخول فليس الحص  
والشعير والذرة كالباقلا بل  
يدخل قشرها خلافا لما  
يوهمه قول المصنف الخ

الصغير لكن مشى في الجواهر على ما في المجموع ويوجه بأنهم اتماضبطوا بالعشرة باعتبار بالغالب فيه وما  
أنيط بالغالب أو بما شأنه لا ينظر لافراده وهذا يظهر اتجاهه ما في المجموع فاعتمده والزم أن اطلاق الاصحاب  
العشرة ليس في محله لان التقديرات لا يرتكب فيها مثل ذلك قال والمراد القشرة العليا من الارز أما السفلى  
وهي الجرا في الحاوى عن ابن أبي هريرة أنه لا بد معها أيضا من بلوغه عشرة أوسق كالعلس وعن سائر  
الاصحاب أنه لا تأثير لها فيعتبر بلوغه خمسة أوسق ورجح في المجموع الاول لكن نظر الأذري وغيره للثاني  
الخ ملخصا (قوله وتدخل قشرة الباقلا والحص والشعير وغيرها) أي من بقية الجبوب مما عدا الارز  
والعلس السابقين (قوله في الحساب) أي فيكون النصاب خمسة أوسق وهذا هو المعتمد خلافا لما نقله  
الشيخان عن صاحب العدة من أن قشرة الباقلا السفلى لا تدخل في الحساب نظر الكونها غليظة غير  
مقصودة قال في الاسنى لكن استغربه في المجموع قال الأذري وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول  
والجزم به وهو قضية كلام ابن كج ان لم يكن المنصوص فانه ذكر النص في العلس ثم قال فاما الباقلا والحص  
والشعير فبطحن في قشره ويؤكل فلاجل ذلك اعتبرناه مع قشره وسياقه يشعر بأنه من تمة النص (قوله وان  
أزيلت تنعما) أي فلا عبرة بازالة هذه القشرة السفلى لزيادة التذم لانها نادرة قال سم لا يخفى ان قضية  
الدخول هنا الدخول في قشرة الارز الجرا أي بطريق الاولى (قوله ولا يكمل جنس بجنس) أي في  
النصاب (قوله فلا يضم أحدهما إلى الآخر لتكميل النصاب) أي سواء الثمار والحبوب قال في التحفة  
يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لوميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزئ  
أخراج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فكل نصابه أخرج عنه من غير  
المختلط (قوله اجبا في التمر والزبيب) كما نقله ابن المنذر (قوله وقياسا في الجبوب) أي كالحنطة  
والشعير والعدس والحص لانفراد كل باسم وطبع خاصين (قوله وتضم الأنواع بعضها إلى بعض لتكميل  
النصاب) أي لا اشتراكهما في الاسم قال في التحفة ومر أن الدخن نوع من الذرة وهو صريح في أنه يضم  
لكنه مشكل لاختلافهما صورة ولونا وطبعهما وموضع الاختلاف في هذه الاربعة تعذر النوعية اتفاقا  
أخذنا من الخلاف الآتي في السلق فليحمل كلامهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في أكثر تلك  
الوصاف انتهى وتقدم عن فتح الجواد ما هو أبسط منه فراجع (قوله وان اختلفا جودة ورداءة ولونا  
وغيرها) أي أو اختلف مكانهما وشمل ذلك كما قاله الحلبي لتكميل ماتم من الرطب بما لاتم منه ومعلوم ان  
حمل ذلك حيث كانا في عام واحد كما سبأني (قوله كبرني وصيحاني) الاول بفتح الباء وسكون الراء والثاني بفتح  
الصاد وسكون الباء (قوله من التمر) أي من أنواع التمر فالبرني معروف مشهور قيل إنه أجود التمر أصله  
برنيك لفظ أعجمي معناه حل جيد فعرّب ومما جاء فيه حديث أحمد خير تمر كبرني يخرج الداء ولا داء فيه ورواه  
ابن شبة والحاكم خطا بالوفد عبد القيس في ثمارهم والصيحاني من أنواع التمر أيضا وفي القاموس  
الصيحاني من تمر المدينة نسبة إلى صيحان لكبش كان يربط اليها أو اسم الكبش الصياح وهو من تغيرات  
النسب كصنعاني انتهى وبالمدينة المنورة اليوم موضع يعرف بالصيحاني وهو بحجرة قر بان بين قضاء والعالية  
بقرب الموضع المعروف بأمر عشر فيحتمل أنه منسوب إليه وأما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر عليا بأن  
يسميه به لصياحه بهما فهو حديث موضوع كقوله الامة وان ذكره السهوي في خلاصة الوفاء إذ  
لا يلزم من ذكره صحته لانه كما قاله الكردى لم يلتزم حجة ما يورده فيها بل لو فرض التزامه لذلك وذكر ما صرح  
الحفاظ من المحدثين بأنه موضوع لقلنا به فليتبني (قوله ويضم العلس) الخ قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم  
لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله وهو قوت صنعا اليمن) كذا في غيره قال في المغني ووقع في الوسيط  
أنه حنطة بالشام و رده بعضهم بأنه لا يعرف بالشام وقد يقال انه كان في زمنه دون زمن الراد على ان  
الحفاظ حجة على من لم يحفظ قال في المصباح وصنعا أي بفتح الصاد المهملة وسكون النون بلدة  
من قواعد اليمن والاكثر في المد والنسبة اليها صنعاني بالنون والقياس صنعناوى بالواو



مشهور رقيق انه أجود التمر ومما جاء فيه حديث أحمد خير تركم البرني يخرج الداء ولاداع فيه ورواه ابن شبة والحاكم خطا بالوفد عبد القيس في ثمارهم والصيحاتي من أنواع التمر أيضا وذكر السهمودي في خلاصة الوفاء مانصه وفي فضل أهل البيت لابن المؤيد الجوى عن جابر رضى الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ما في بعض حيطان المدينة يدعى على في يده قال قررنا بنخل فصاح النخل هذا محمد سيد الأولياء أبو الامة الطاهر بن ثمر رنا بنخل فصاح النخل هذا محمد رسول الله وهذا ٥٢٧ على سيف الله فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى على فقال له سمه الصيحاتي فسمى من ذلك اليوم الصيحاتي فكان هذا سبب تسمية هذا النوع بذلك والمراد بنخل ذلك الحائط وبالمدينة اليوم موضع يعرف بالصيحاتي

وسلم الى على فقال له سمه الصيحاتي فسمى من ذلك اليوم الصيحاتي فكان هذا سبب تسمية هذا النوع بذلك والمراد بنخل ذلك الحائط وبالمدينة اليوم موضع يعرف بالصيحاتي

وكل حبتين منه في كمامة (الى الخنطة) في كمال النصاب لانه نوع منها بخلاف السلت لانه يشبهها لونا والشعر طبعها فكان جنسا مستقلا فلا يضم الى أحدهما (ويخرج من كل) من الانواع (بقسطه ان سهل) اذا ضرر (والا) سهل (أخرج من الوسط) رعاية للجانبين فان أخرج من الاعلى أو تكاف وأخرج من كل حصته جاز

انتهى كلام السهمودي والموضع الذي ذكر أنه يعرف بالصيحاتي هو بحيرة قربان بين قباء والعالية بقرب الموضع المعروف بأمر عشر لكن الحديث الذي نقله السهمودي موضوع كما صرحوا به واستدراك السيد كبريت كونه موضوعا بأن السهمودي ذكره لا يلزم من صحة ما

(قوله وكل حبتين منه) أي من العلس (قوله في كمامة) أي وقد يكون فيها أكثر من الحبتين وقد يكون فيها واحدة فقط كما ذكره في المصباح قال السبكي ولا يزول كمامة إلا بالرحى الخفيفة أو المهراس وتقائه منه أصلح (قوله الى الخنطة في كمال النصاب) أي اتفاقا لكن مع مراعاة ما مر في نصاب العلس إيعاب (قوله لانه نوع منها) أي العلس نوع من الخنطة قال في التحفة عبر بهما هنا مع قوله قبله النوع الى النوع أي وكفى قول المصنف الأنواع بعضها الى بعض ليسين أن ما ل العبارتين والمقصود منهما واحد قال سم اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك أن المضموم والمضموم اليه جنس واحد قال الشر واني وقد يقال لا يتصور اذ لا وجود في الجنس الا في ضمن النوع فليتأمل (قوله بخلاف السلت) بضم السين واسكان اللام حب يشبه الخنطة المعروفة بالمدينة بالرياضية في اللون والشعر في الهيئة والطبع أصغر من الشعر في الجرم يعرف في المدينة بشعر النبي صلى الله عليه وسلم كودي (قوله لانه) أي السلت (قوله يشبهها لونا) أي يشبه الخنطة في اللون لا في الطبع (قوله وأشعر طبعها) أي وبشبه الشعر في الطبع لا في اللون (قوله فكان جنسا مستقلا) أي لا يراو ولا شعر أو في بعض نسخ الر وض السلت نوع منفرد وعليه كما قاله في الاسنى يكون ذلك مستثنى من جواز ضم الأنواع بعضها الى بعض (قوله فلا يضم الى أحدهما) أي الخنطة والشعر ولا عكسه لان تركيب الشبهين يمنع الحاقه بأحدهما يقتضى كونه جنسا برأسه كما تقرروا به رد ما قيل انه خنطة فيضم اليها الشبه ياباها في اللون والملاسة وما قيل انه شعر فيضم اليه لشبهه به في بريدة الطبع تأمل (قوله ويخرج من كل من الانواع) أي الثمار والزروع (قوله بقسطه ان سهل) مفهومه أنه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما أخرج منه أعلى قيمة وليس مراد لانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس وقد يؤخذ ذلك من عموم قول مبتن المنهج ويجزئ نوع عن نوع آخر برعاية القيمة انتهى حيث عدل عن التعبير بالمباشرة الى الأنواع الشاملة للمباشرة ولغيرها ع ش وكذا قول الشارح هنا سابقا قبيل فصل في بعض ما يتعلق بما مر (قوله اذا ضرر) أي في الإخراج المذكور بخلاف المواشى المتنوعة فان الاصح أناته ترقية الأنواع وأنامره يدفع نوع منها على ما يقتضيه التوزيع ولا يأخذ البعض من هذا والبعض من هذا المافية من ضرر التشخيص كما مر (قوله واليسهل) أي الإخراج بالتقسيم لكثرة الأنواع وقلة الحاصل من كل نوع (قوله أخرج من الوسط) أي المتوسط من تلك الأنواع فلا يجب إخراج أعلاها ولا بجو ز إخراج أدناها هذا هو المعتمد قال المحلى وقيل يجب الإخراج من الغالب ويجعل غيره تعالىه (قوله رعاية الجانبين) أي المالك والمستحقين فراعينا المالك في عدم إخراج الاعلى وراعينا المستحقين في عدم إخراج الأدنى قال في الإيعاب وترددا الأذرى في المراد به أهو الانفع للمالك أو المستحقين أو العدل بالنسبة للقيمة والذي يتجه هو الثالث ثم رأيت في كلام الما زدى ما يفهم أنه باعتبار القدر عشرة وعشرين وثلاثين فيؤخذ من العشرين والوجه ما ذكرته وقوله رعاية الجانبين صريح فيه (قوله فان أخرج من الاعلى) أي ولم يكن الخرج نحو ولي والإقياس نظائره عدم جوازه بل امان يخرج الوسط أو التكاف بإخراج كل من حصته فليراجع (قوله أو تكاف وأخرج من كل حصته) أي كل من النوعين (قوله جاز) أي في الصورتين بل هو الأفضل فيهما كما في العباب وفاقا للجمهور أما في الأولى فمأعلاه وأما في الثانية فقد وجهها في الإيعاب بأن فيها أداء الواجب بيقين بخلاف ما اذا أخرج

السهمودي لم يلزم صحة ما يورده بل لو فرض التزامه لذلك وذكر ما صرح الحفاظ من الحديثين بأنه موضوع لقنا بوضعه كما هو ظاهر وفي القاموس والصيحاتي من تمر المدينة نسبة الى صيحاتن لكش كان يربط اليها وأسم الكش الصيحات وهو من تغييرات النسب كصنعاني انتهى (قوله وكل حبتين منه في كمامة) وفي المغنى والنهاية وثلاث وفي التحفة حبتان أو أكثر (قوله بخلاف السلق) بضم السين واسكان اللام وهو حب شبيه الخنطة المعروفة بالمدينة بالرياضية في اللون والشعر في الهيئة والطبع أصغر من الشعر في القدر يعرف بالمدينة بشعر النبي عليه الصلاة والسلام وقيل هو نوع من الشعر فيضم له لانه بارد مثله وقيل من الخنطة لانه مثله لونا وملاسة فيضم اليها والمعتمد أنه جنس مستقل فلا يضم لواحد منهما (قوله واليسهل) قال في التحفة لكثرة الأنواع زاد في المغنى والنهاية وقلة الحاصل من كل نوع (قوله جاز) في

شرح المنهج في الشق الثاني بل هو أفضل وكذلك التحفة ونقله في النهاية عن نقل شرح المذهب (قوله ثم قطع) قال في التحفة أو وقت نهايته وفي شرح العباب مانصه نهاية ٥٢٨ وقت الجداد كهو (قوله في كماله) أي النصاب (قوله بأن اطلعت أنواعه في عام واحد) صورة عمر العام

الواحد أن يكون عنده شجر يشمر كله في وقت واحد أو أن بعضه يشمر في الربيع مثلاً وآخر في الخريف وآخر في الصيف أما اختلاف النوع أو المحل فيضم بعضه إلى بعض في الكمال النصاب

لأنه أتى بالواجب وزاد خيراً في الأولى (ولا يضم) في الكمال النصاب (عمر عام) إلى (عام آخر) وإن أطلع عمر العام الثاني قبل جدد الأول ومثلها الشجر الذي يشمر مرتين في عام بأن أثمر نخلاً أو كرم ثم قطع ثم أطلع ثانياً في عامه فلا يضم أحدهما إلى الآخر لأن كل حمل كثمرة عام (وكذلك الزرع) فلا يضم زرع عام إلى زرع عام آخر (ويضم) في كماله (ثم عمر العام) بأن اطلعت أنواعه في عام واحد وإن لم تقطع في عام واحد

وان اختلاف واجبه من عشر ونصفه وبعبارة شرح العباب للشارح صورة ذلك أن يطلع أحد نخليه أو كرميه ثم يطلع الثاني في عام الأول فيضم إليه انتهت أو يكون له نخل أو كرم يشمر مرتين في العام الواحد ويكون اطلاع الأول قبل

المتوسط فانه انما هو محله فيها رعاية للجانبين كما مر (قوله لأنه أتى بالواجب) أي في الصورتين يقينا فهو تحليل الجواز فيهما (قوله وزاد خبراً في الأولى) أي في الصورة الأولى وهي ما أخرج الاعلى منها فهو محسن بالزيادة وما على المحسنين من سبيل (قوله ولا يضم في الكمال النصاب) أي من رطب أو عنب (قوله لي عمر عام آخر) أي قبله قال في التحفة أجماعاً (قوله وإن أطلع عمر العام الثاني) بفتح الهمزة وسكون الطاء قال في النصاب والطلع بالفتح ما يطلع من النخلة ثم يصير ثمراً أو اطلعت النخلة بالالف أخرجت طلعها (قوله قبل جدد الأول) بفتح الجيم وكسرها أو اجماعاً الذين وأهما لهما أي قطعه (قوله ومثلها الشجر الذي يشمر مرتين في عام) أي فلا يضم أحدهما إلى الآخر والمراد بالشجر هنا شجر النخلة والعنب (قوله بأن أثمر نخلاً أو كرم) تصور للذي يشمر مرتين لكن الأولى أن يعبر بالعنب بدل الكرم لور ودالته عن تسميته بالكرم قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمًا وإنما الكرم الرجل المسلم واهم سلم وفي رواية فإن الكرم قلب المؤمن قال في الإيعاب قال العلماء سمى العرب العنب كرمًا لكثرة جماله وسهولة قطعه وكثرة منافعه اذ هو فاكهة وقوت ويتخذ منه خل ودبس وغير ذلك والنخل كرمًا لأنها كانت تحمى على الكرم ويطردهم فنهى الشرع عن تسمية العنب به لتضمنه مدحها ونشوق إليها الغرباء وكان اسم الكرم بالمؤمن وبقوله البق وأعلق لكثرة خبره ونفعه واجتماع الاخلاق والصفات الجميلة فيه انتهى (قوله ثم قطع ثم أطلع ثانياً في عامه) وهو اثنا عشر شهراً كما يعلم مما يأتي والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح (قوله فلا يضم أحدهما إلى الآخر) أي في الكمال النصاب بل لكل حكمه اتفاقاً كما في الإيعاب (قوله لأن كل حمل كثمرة عام) أي آخر فالوا لا يتصور ذلك في النخل والعنب وإنما ذكره الشافعي رضي الله عنه لبيان حكمه لو تصور قال في الإيعاب ومنع تصويره فيهما ممنوع ثم رأيت القمولى نقل عن بعضهم أنه وجد في العنب وابن الصلاح قال يبعد أن يطلق الشافعي رضي الله عنه الاوقد اطلع على وقوعه وفي التحفة نقل ثقات كثرة أي الحمل في العام مرتين في مشارق الحبشة وبهذا اعترض من عذر بالاستحالة وقد يقال إن أراد أن العرجون بعد جدد ثمرة بخلاف ثمرة آخر فهو المحال عادة لا نلم نسمع بمثله أو أنه يخرج بحسب تلك العراجلين عراجلين أخرى قبل جدد تلك أو بعده فهو موجود ومشاهد في بعض النواحي (قوله وكذلك الزرع) أي بجميع أنواعه من بر وأرز وغيرها (قوله فلا يضم زرع عام إلى زرع عام آخر) أي في الكمال النصاب بل لكل حكمه (قوله ويضم في كماله) أي النصاب (قوله عمر العام) أي بعضه إلى بعض إن اتحد الجنس والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام كما صرح به ابن المقرئ في تمحيته وجزم به الشارح قال في فتح الجواد ولكن الذي في الحاوي اعتبار القطع هنا في عام كالزرع وهو وجيه لوضوح القياس بجامع أن القطع فيهما هو المقصود وعنده يستقر الوجوب وكان المصنف أي ابن المقرئ لحظ في الفرق أي بين الزرع والتمر تشوف النفوس إلى الثمر باطلاعه ولا كذلك الزرع (قوله بأن اطلعت أنواعه في عام واحد) أي شرعي وصورته أن يكون عنده شجر يشمر كله في وقت واحد أو أن بعضه يشمر في الربيع مثلاً وآخر في الخريف وآخر في الصيف أما الاختلاف النوع أو المحل فيضم بعضه إلى بعض في الكمال النصاب وإن اختلف واجبه من عشر ونصف أو يكون له نخل أو كرم يشمر مرتين في العام الواحد ويكون الاطلاع الثاني قبل جدد الأول فإن كان بين الأول والثاني اثنا عشر شهراً فالثاني ثمرة عام آخر وإن اطلع قبل جدد الأول كما سبق في كلامه وكذا إذا أثمر مرتين وكان اطلاع الثاني بعد جدد الأول أو بلغ وقته كما سبق في كلامه أيضاً كوردى (قوله وإن لم تقطع في عام واحد) أي بان اختلف ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة أن الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعبده قد أجرى عادته بأن ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة

الواحدة

وقت جدد الثاني أما إذا كان بين الأول والثاني اثنا عشر

شهراً فالثاني ثمرة عام آخر وإن اطلع قبل جدد الأول كما سبق آنفاً في كلام الشارح وكذا إذا أثمر مرتين وكان اطلاع الثاني بعد جدد الأول أو بلغ وقته كما سبق في كلامه أيضاً ثم اختلف المتأخرون في أن الاثني عشر شهراً هل تعتبر بين قطع الشجرين أو بين اطلاعهما بخبري

الشارح في هذا الكتاب على الثاني وكذلك في شرح العباب فقال فيه والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ بخلاف نظيره في الزرعين انتهى وهو كذلك في الامداد قال خلافا لما في الحاوي من اعتبار الجداد في عام انتهى واعتمده شيخ الاسلام في شرح الروض والجمال الرمي والخطيب الشربيني وغيرهم وحزم شيخ الاسلام في منهجه بالاول واعتمده في شرحه وقال الشارح في فتح الجواد بعد أن ذكر الثاني وان اقتضاه كلام الروضة وأصلها وحزم به المصنف هنا وصححه في غيره مانعه لكن الذي في الحاوي اعتبار القطع هنا في عام كالزرع وهو وجيه لوضوح القياس بجامع أن القطع فيهما هو المقصود وعنده يستقر الوجه إلى آخر ما قاله وهو ظاهر ما في التحفة أيضا (قوله وزرعه) أي العام بأن يكون بين حصا الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عريته قال في التحفة وان استخلفا من أصل واختلفا زراعا وجدادا كالذرة تزرع ربيعاً وصيفاً وخرى فإوفاً وقاراً حلى العنب والنخل لا يضمنان بأن هذين يرادان للدوام فكان كل حمل كثر مرة عام بخلاف الزرع لا يراد للتأيد فكان ذلك كزرع واحد تعجل أدراك بعضه انتهى وفي النهاية المستخلف من أصل كذرة سنبله مرة ثانية في عام يضم للأصل بخلاف نظيره من شجر العنب والنخل الخ ونحوه ٥٢٩ في الامداد (قوله بأن اختلفت أوقات بذرها) هذا

تفسير لقوله المتفاضلة يعني ان الزرع اذا تواصل بذره عادة فهو زرع عام واحد وان عمادى شهر أو شهرين فيضم بعضه الى بعض وان لم يقع الحصاد في عام واحد وامان تفاصل البذر واختلفت أوقاته فانه

(وزرعه) بأن حصدت أنواعه المتفاضلة بأن اختلفت أوقات بذرها عادة في عام واحد وان لم يقع الزرعان في سنة (بعضه الى بعض) اذا الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجه

يضم حينئذ بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد سواء وقع الزرعان في سنة واحدة أم لا وعبرة الامداد أم لا وتواصل البذر الزرع كان امتداد شهرين

الواحدة لا تدرك دفعة واحدة اطالة الزمن التفكه ونفع العباد فلو اعتبر التساوي في الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاسنوى رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين اطلاق النخلة الى بدو صلاحها أربعة وهذا هو المعبر والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الاصحاب انتهى قال البرلسي اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاسنوى كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثمرت النخلة في العام الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم ولذا قال في التحفة المعتمد اثنا عشر شهراً نظير ما يأتي (قوله وزرعه) أي ويضم في اكمال النصاب زرع العام الواحد (قوله بأن حصدت أنواعه) أي الزرع قال في القاموس حصدا زرع والنبات يحصده ويحصده أي من بابي ضرب وتعبد حصدا وحصادا وحصادا قطعته بالمنجل كما حصده وهو حصاد من حصده وحصادا والحصاد أوانه ويكسر قال والمنجل حديدية يقضب بها الزرع (قوله المتفاضلة) أي وذلك كالذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف وأما المتواصلة بأن تواصل بزرع عادة فهي زرع واحد وان عمادى شهر أو شهرين لضرورة التدرج فيضم بعضه الى بعض اتفاقا وان يقع حصاده في عام واحد (قوله بأن اختلفت أوقات بذرها عادة) هذا تفسير للمتفاضلة (قوله في عام واحد) متعلق بقوله حصدت والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكمال بن أبي شريف وقال ان تعليلهم يرشد اليه فيكنى زمن امكانه وان لم يحصل الحصاد بالفعل (قوله وان لم يقع الزرعان في سنة) أي لان العبرة بوقوع حصاديهما في السنة كما تقرر وهذا ما عزا الشيخان الى الأكثرين ومجدها وهو المعتمد وان قال الاسنوى في المهمات انه نقل باطل يطول القول بتفصيله والحاصل اني لم أزل من صحبه فضلا عن عزوه الى الأكثرين بل رجح كثير من اعتبار وقوع الزرعين في عام منهم البندنيجي وابن الصباغ قال في شرح المنهج وبجواب بأن ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ أي لان مثبت مقدم على النافي (قوله بعضه الى بعض) أي وان استخلفا من أصل أو اختلفا زراعا وجدادا كالذرة تزرع ربيعاً وصيفاً وخرى فإوفاً وقاراً حلى العنب والنخل لا يضمنان بأن هذين يرادان للدوام فكان كل حمل كثر مرة عام بخلاف الزرع لا يراد للتأيد فكان ذلك كزرع واحد تعجل أدراك بعضه تحفه (قوله اذا الحصاد هو المقصود) تعليل لاعتبار الحصاد فيما ذكر ومرأى المراد به حصوله بالقوة لا بالفعل وعبرة التحفة ويكنى عنه وعن الجداد في الثمر زمان امكانهما على الاوجه (قوله وعنده يستقر الوجه) أي

٦٧ - ترسمي - لث \* عادة فذلك زرع لضرورة التدرج انتهت وعبرة العباب وشرحه ولو تواصل بذر الزرع عادة فهو زرع واحد وان عمادى شهر أو شهرين لضرورة التدرج فيضم بعضه الى بعض اتفاقا وان لم يتواصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصده منه في عام واحد وعبرة الروض وشرحه شيخ الاسلام ذكر يا وان تواصل بذر الزرع بأن امتد شهر أو شهرين متلاحقا عادة فذلك زرع واحد لضرورة التدرج و زاد قوله متلاحقا ظنا منه انه يفيد قولنا عادة وليس كذلك فلو زاد بدله عادة كان أولى وان تفاصل وذلك بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده أي بعضه الى بعض ان حصدا في سنة واحدة اثني عشر شهرا عريته وان لم يقع الزرعان في سنة انتهت قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة بعد ان ذكر عبارة الروض مانعه فيها تصرح بأن ما تواصل زرع واحد وان لم يقع حصاده في سنة واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح انتهى (قوله في عام واحد) متعلق بقوله بأن حصدت أنواعه المتفاضلة والمراد حصول الحصاد بالقوة أو بالفعل فيكنى زمن امكانه وان لم يحصل بالفعل كما أفاده كلام المغني والتحفة والنهاية قال في التحفة ويصدق المالك انه زرع عامين

والمراد بالعام فيما ذكرنا  
عشر شهر اعرابية ولا فرق  
بين اتفاق واجيب  
المضمومين واختلافه  
كان سقى أحدهما بمؤنة  
والآخر بدونها  
فصل في واجب ما ذكر  
وما يتبعه  
(وواجب ما شرب  
بغير مؤنة) كالسقى بنحو  
مطر أو نهر أو عين أو قناة  
أو ساقية حفرت من النهر  
وان احتاجت لمؤنة  
(العشر)

ويحلف ندبا ان اتهم  
(قوله كان سقى أحدهما  
بمؤنة الخ) فواجب  
الثاني عشر والاول نصفه  
فصل في واجب ما ذكر  
وما يتبعه  
(قوله وان احتاجت لمؤنة)  
وان تكررت المؤنة لتكرر  
انهارها قال في التحفة لانه  
لا كلفة في مقابلة الماء  
نفسه في عبارة الارض أو  
العين أو نهر أو حياؤها أو  
تحتها لان يجرى الماء  
فيه بطبيعته الى الزرع  
بخلاف المسقى بالنضح  
فان الكلفة في مقابلة ماء  
نفسه انتهى وفي شرح  
العباب للشارح ذكر  
الجيلي أن ما يؤخذ بفتح  
الماء كمادة السلاطين وما  
يأخذه حافظ النهر ومثاله  
لا يبعد من المؤنة بل  
الواجب العشر وهو ظاهر  
كما قاله بعض المتأخرين  
انتهى

وجوب الزكاة والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين أن نحو النخل بمجرد الاطلاع  
صلح للانتفاع به بسائر أنواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وانما المقصود به للادميين خاصة  
فاعتبر حصاده ع ش (قوله والمراد بالعام فيما ذكر) أي العام الذي يشترط وقوع حصاد الزرعين فيه  
(قوله اثنا عشر شهر اعرابية) أي وذلك بأن يكون بين حصادي الاول والثاني دون اثني عشر شهرا وان كان  
الزرع الاول خارجا عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم هذا هو المعتمد كما مر قال المحلى والثاني الاعتبار  
بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرعه ومثمرته  
والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا  
كان الزرع الاول أو حصاد الثاني خارجا عنها والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو  
الحصادين في سنة الخ (قوله ولا فرق) أي في ضم ثمر العام بفضله لبعض وزرعه لذلك في اكمال النصاب (قوله  
بين اتفاق واجيب المضمومين) أي كان كل منهما سقى بالمطر فان واجبه العشر (قوله واختلافه) أي  
الواجب (قوله كان سقى أحدهما بمؤنة والآخر بدونها) أي بغير مؤنة فان واجب الاول نصف العشر  
والثاني العشر وذلك لانهما ثمر اوزر عام واحد ولو نبت زرع آخر من حبات تنارت بنفسها أو برنج أو  
بنقر عصفور مثلا من الزرع الاول ضم الى الاصل ان نبت في عامه كالزرعين المختلفين وقابل أولى لانه  
لم ينفرد ولذا قطع به جماعة بالضم ويؤخذ من التشبيه بالزرعين اعتبار وقوع حصادها في عام أصله وبصدق  
المالك انهما زرعان متين ويحلف ندبا ان اتهم لان الاصل عدم الوجوب وما يدعيه ليس محالفا للظاهر ذكره  
في المجموع انتهى من الايجاب والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه

أي من الزرع والشمار يعني قدر الزكاة منهما وهو العشر فيما سقى بغير مؤنة ونصفه فيما سقى به ولا فرق  
فيهما بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما العموم الاخبار فعلى زارع أرض فيها خراج وأجرة  
الزكاة معهما وأما خبر لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم فضعيف اتفاقا ولا يؤيدهما من جهة الابد  
اخراج زكاة الكل ولا يحل المؤجر أرض أخذ اجارتها من جهة قبل اداء الزكاة فان فعل لم يملك قدر الزكاة  
ويؤخذ منه ولو أخذ الامام الخراج على انه بدل من الزكاة فهو كالأخذ القيمة بالاجتهاد أو التقليد والاصح  
اجزاؤه أو ظاهرا لم يجز عنها وهذا يعلم ان المكس لا يجزى عن الزكاة الا ان أخذ الامام أو نائبه على انه بدل  
عنها باجتهاد أو تقليد صحيح خلافا لمن وهم فيه فأداه في التحفة (قوله وما يتبعه) أي وهو بيان عدم وجوبها  
الايد والصلاح وسن خرس الثمر الخ (قوله وواجب ما شرب بغير مؤنة) أي من الزرع والشمار (قوله  
كالسقى بنحو مطر) أي من تلج وبرد وكذا ما شرب بغير وقته لقربه من الماء ويسمى البعل قال في المصباح  
النخل يشرب بغير وقته فيستغنى عن السقى وقال الاصمعي البعل ما يشرب بغير وقته من غير سقى ولا سماء  
والعذى ما سقته السماء (قوله أو نهر أو عين أو قناة) بفتح القاف وهي كما في الشرح أو انى الأبار المتصل بعضها  
ببعض تحت الارض والجمع قنوات وقناة كجبال وقنى كحصى (قوله أو ساقية حفرت من النهر) أي على  
وجه الارض كما في الشرواني لكن في المصباح يقال للقناة الصغيرة ساقية لانها تسقى الارض الخ والجمع  
السواقي (قوله وان احتاجت لمؤنة) أي بل وان تكررت لتكرار انهارها قال الشيخ عميرة علل بانها تحفر  
لاصلاح القرية فاذا تميات وصل ماء النهر المرة بعد الاخرى بخلاف السقى بالنضح أي الاتى فان المؤنة  
فيه للزرع نفسه وقال البغوى ان كانت نهارا كثيرا ويحتاج الى استحداث حفر المرة بعد المرة وان لم يكن  
سوى مؤنة الحفر الاول وكسحها في بعض الاوقات فالعشر وذكر الجيلي ان ما يؤخذ بفتح الماء لعادة  
السلاطين وما يأخذه حافظ النهر ومثاله لا يبعد من المؤنة بل الواجب العشر وهو ظاهر كما  
قاله بعض المتأخرين (قوله العشر) خبر وواجب الخ اتفاقا فيما عدا ما سقى بالقنوات



(قوله كالنواضح) سيأتي قريباً في كلامه ان الناضح ما يسقى عليه من بعير ونحوه زاد في شرح العباب من يثراً ونهر والائتي ناضحة ويسمى هذا الحيوان أيضاً سانية انتهى قال العلامة ابن قاسم هو بظا هـ ويشمل حمل الماء على الناضح الى الارض بدون سانية أو دولاب أو غير ذلك انتهى (قوله والدوايب) جمع دولاب بضم أوله وقد يفتح فارسي معرب ويقال له الدالية وهو ما يدبره الحيوان والتاعورة ما يدبرها الماء نفسه (قوله اشتراه) البلقيني في فتاويه كلام طويل في شراء الماء ذكر الشارح ملخصه في التحفة وفتح الجواد والاياعاب وارضاءه سوى مسألة ستأتي وعبارة فتح الجواد تنبيه بين البلقيني في فتاويه من تفقّه وفيه ما فيه ان العبرة في الماء المشتري وحده أو مع قراره شراء صحيحاً فالمسقى به أول كل زرة عقب الشراء فهذه هي التي فيها نصف العشر لان ماءها هو المقابل بالثمن دون ما بعده لان ماءها غير مقابل بشيء وانما هو من توابع الاول أي لانه معدوم حالة الشراء فلا يكون شيء من الثمن في مقابلته بخلافه في الشراء الفاسد من مالك الماء لان كل ما يسقى به مقابل يبدله أي فالواجب فيه نصف العشر بخلاف غير المملوك ٥٣١ أو الذي لا يبدل له فعلى الزارع به العشر وكذا

يقال في المنصوب المملوك وغيره انتهت وزاد في شرح العباب في المسئلة الثالثة وما زاد من ثمن الماء للبائع يرجع به عليه وليس كالزراع بماء منصوب لانه ضامن له فلهنا لان الغرض ان

والسواقي وعلى الصحيح فيما سقى بها في التحفة مع المتن والقنوات وكذا السواقي المحفورة من النهر العظيم كالمطر على الصحيح في المسقى بها العشر الخ (قوله وواجب ما سقى بمؤنة) أي من الزرع والثمار قال في المصباح المؤنة النقل وفيها لغات احداها على فعولته بفتح الفاء وهمزة مضمومة والجمع مؤنات على لفظها ومأنت القوم أماتهم مهموز بفتحتين واللغة الثانية مؤنة بهمزة ساكنة قال الشاعر \* أميرنا مؤنته خفيفة \* والجمع مؤن مثل غرفة وغرف والثالثة مؤنة بالواو والجمع مؤن مثل سورة وسور يقال مانه يؤنه من باب قال (قوله كالنواضح) جمع ناضح وسيأتي معناه في كلامه (قوله والدوايب) جمع دولاب بضم أوله وقد يفتح فارسي معرب ويقال له الدالية وهي المنجنون بثلاث نونات وهو ما يدبره الحيوان وقيل الدالية اسم للبكرة وقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء وسميت دالية لانها تدلى الى الماء فتخرجه وتناعورة وهو ما يدبره الماء بنفسه قال غ ش وحيث كان الماء يدبره بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر بخلاف المؤنة فأجاب البجيرمي بانه لما كان يحتاج لاصلاح الآلة اذا انكسر كان فيه مؤنة فلي تأمل (قوله وكالماء الذي اشتراه) أي شراء صحيحاً أو فاسداً كما في التحفة وعبارة المنهاج أو بما اشتراه قال في المعنى الاولى قراءة ما مقصورة على انها موصولة لا بمدودة اسما للماء المعروف فانها على التقدير الاول تعم الثلج والبرد بخلاف المدودة انتهى وبه تعلم ان الاولى للشارح ان يقول وكالذي اشتراه بخلاف الماء الا ان يجاب بأن البرد والثلج قبل ذوبهما لا يمكن السقي بهما وبعد يسميان ماء فهما داخلان في كلامه وأما القول انه على التقدير الاول يعم الماء النجس فمنوع اذا يصح شراؤه على أنه قد يقال ان الماء النجس داخل على كلا التقديرين ان أراد ضرورة الشراء الصادقة بالصحيح والفاسد وهو الذي قرره آتينا به بالتحفة وخارج على كليهما ان أراد حقيقة وهو الاصح فلعل ما حفظ ذلك القائل في ذلك أن الماء المطلق لا يطلق شرعاً على النجس فلي تأمل (قوله أو اتهمه) أي الماء لوجود المنة وعظمها فيه وكما لو علفت الماشية بعلف موهوب (قوله أو غصبه) أي الماء لوجوب ضمانه عليه (قوله نصف العشر) خبر وواجب الخ وأفي البلقيني فيما سقى بعيون مر الظهران بانه ان كان بغير شراء ولا ضمان فيه ففيه العشر أو بشراء صحيح للقرار ودخل الماء في البيع بطريق شرعي فنصفه للمؤنة قال واذا لم يملك محل البيع لم يملك الماء فيجب العشر مطلقاً قال في التحفة وقضيته وجوب العشر في تلك العيون مطلقاً لانها تخرج من

(و) واجب ما سقى بمؤنة كالنواضح والدوايب وكالماء الذي اشتراه أو اتهمه أو غصبه (نصف العشر)

الماء مباح بخلاف المملوك فانه لا فرق بين ممدود البيع الصحيح والفاسد عليه لانه مضمون فيهما أما الصحيح فواضح وأما الفاسد فالممنوع انتهى والمسئلة التي لم يرتضها الشارح هي الاولى وعبارة التحفة الذي يتجه وجوب النصف فيه مطلقاً كما

هو ظاهر كلامهم انه حيث ملك بمؤنة لم يلزمه سوى النصف في سنة الشراء وما بعده ولا نسلم ان الثمن مقابل لأول ماء فقط بل لكل ما حصل منه انتهت ووافق البلقيني على انه اذا توبه البيع وحده في كل زرة وجب نصف العشر مطلقاً كما اذا اشترى المملوك ثم فاسداً أو بمنصوب ونبحث العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة فيما لم يحصل اذا كان الماء غير مملوك وجوب نصف العشر فقال هو وان كان مباحاً الا أنه لم يحصل الا بمؤنة ولا أثر ليجرد الاباحة التي لم ترفع المؤنة فالمتجه ان الواجب نصف العشر فلي تأمل انتهى وما نظره الهاتفي في كلامه لا يلاقيه كما لا يخفى على المنصف نعم سبق عن الجيلي ما يفيد وجوب العشر في مسئلتنا لانه حيث أمكن استرداد ما دفعه من الثمن الى البائع فلا مؤنة والا فهو كما يأخذه السلطان أو حافظ النهر وهو ظاهر (قوله أو اتهمه) أي لوجود المنة وعظمها فيه وكما لو علفت ماشيته بعلف موهوب (قوله أو غصبه) أي لما سبق من لزوم بدله

(قوله لم يصح) هو في صحيح البخاري وقوله وفي رواية الانهار والغيم هي رواية مسلم ووقع في شرح العباب للشارح نسبة الرواية الاولى الى الصحيحين فلم أره في مسلم ولا في شرحه وحينئذ فيكون مراده ان البخاري رواه بلفظه ومسلم رواه بالمعنى اذ الرواية الثانية بمعنى الرواية الاولى ورواية البخاري عن ابن عمر ومسلم عن جابر وفي رواية العشور بدل العشر وقول الشارح وفي رواية بالسانية هي رواية مسلم السابقة في كلامه فالشارح ذكر لفظ الصحيحين فيما يجب فيه العشر ثم لفظهما فيما يجب فيه نصف العشر من قبيل اللف والنشر المرتب ولو صنع الشارح كصنيع شرح الروض لشيخه ٥٣٢ لكان أوضح فانه ذكر أولاً رواية البخاري جميعها وعزاها للبخاري وحده ثم

ذكر رواية مسلم جميعها  
وكذا عزا في شرح المنهج  
الرواية الاولى للبخاري  
وحده فرجه الله من  
محقق (قوله بفتح  
المثلية) في شرح المنهج

والإيعاب وقيل يأسكنها  
زاد في الإيعاب وبتشديد  
التحتية (قوله ماسق  
بالسبيل) أي الزرع  
الذي سقى بالسيل الجاري  
أي ذلك السيل إليه أي  
إلى ذلك الزرع في حفر  
وتسمى تلك الحفر عاثوراء  
لثعثر المار بها إذ لم يعلمها

جبال غير مملوكة وأصل منبعها الذي يتفجر منه الماء غير مملوك بل ولا معروف (قوله) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم دليل للصورتين المذكورتين قال الاسنوي وقد انعقد الاجماع على ذلك (قوله) فيما سقت السماء أو العيون) بضم العين وكسر هاء الغتان فضم يحدتان وفي التزليل وجنرا للارض عموما قرأ ابن كثير وابن ذكوان وشعبة وجزرة والكسائي بكسر العين والباقون بالضم جمع عين وهو ينبوع الماء وجموع أيضا على عين (قوله) أو كان عثريا) سيأتي معناه (قوله) العشر) مبتدأ خبره فيما سقت الخ المتأخر (قوله) وفي رواية الانهار والقيم أي المطر) هذه رواية مسلم وأما الاولى فهي رواية البخاري قال في الكبرى ووقع في شرح العباب نسبة الرواية الاولى الى الصحيحين ولم أرها في مسلم ولا في شرحه وحينئذ فيكون مراده أن البخاري رواه بلفظه ومسلم رواه بالمعنى والرواية الثانية بمعنى الرواية الاولى ورواية البخاري عن ابن عمر ومسلم عن جابر تأمل (قوله) وفيما سقى بالنضح نصف العشر) هذه تمة الرواية الاولى التي هي رواية البخاري (قوله) وفي رواية بالسانية) هذه تمة الرواية الثانية التي هي رواية مسلم فالشارح هنا ذكر لفظ الصحيحين فيما يجب فيه العشر ثم لفظهما فيما يجب فيه نصفه على ألف والنشر المرتب وفي أبي داود بسند صحيح كما قاله في الايعاب فيما سقت السماء والانهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني والنضح نصف العشر (قوله) والمعنى في ذلك) أي في التفرقة بين ماسقى بالمؤنة حيث يجب فيه نصف العشر وماسقى بغيرها حيث يجب فيه العشر (قوله) كثرة المؤنة وخفها) أي كلما في السائمة والمعلوفة بالنظر للوجوب وعدمه فان قلت لم تؤثر كثرة المؤنة اسقاط الوجوب من أصله هنا وأثرته هناك أجيب بان القصود باقتناء الحيوان نماء ولا نفسه فنظر للواجب فيه بالحاصل منه كالمزمن والحب والشرع عنه فنظر إليها مطلقا ثم أوجبا التفاوت بحسب المؤنة وعدمها نظرا الى انه مواساة وهي تكثر وتقل بحسب ذلك وأيضا فان الشعر والزرع من الاقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب تركها مطلقا وان اختلف قدر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون الحاجة اليها فإلى ما يتعلق به الزكاة مطلقا وان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل الاباحة تأمل (قوله) والعثري بفتح المثناة) أي وقيل باسكانها زاد في الايعاب وبتشديد الياء فيهما (قوله) ماسقى بالسيل الجاري اليه) أي الزرع والشجر الذي سقى بالسيل الجاري اليه (قوله) في حفر) أي الى أصوله وتسمى هذه الحفر عاثورا للتعثر المار بها اذا لم يعامها هذا هو الاصح وقيل العثري هو الذي يشرب من نهر يجري الى جانبه قال الجوهرى العثري لا يسقيه الاماء المطر ومثله في القاموس ويلزم على هذا التكرار في الحديث (قوله) والسانية والناضح) بالسين المهملة في الاولى والجمع السواني وبالحاء المهملة في الثانية (قوله) ماسقى من بعير ونحوه) أي كالبقر بان يحمل الماء على ظهورهما يقال سبنت الناقة وكذا السحاب يسنو اذا سقت وفي المختار السانية الناضحة وهي الناقة التي يستقى عليها وفي المثل سير السواني سفر لا ينقطع وفي المصباح نضح البعير الماء جملة من نهر أو بئر لسقى الزرع فهو ناضح والناثي ناضحة بالهاء سمي ناضحا لانه ينضح العطش أي يسيله ثم استعمل الناضح في كل بعير وان لم يحمل الماء وفي

وقيل العثري الذي يشرب من نهر يجرى الى جانبه حكاة الشارح في اليعاب وعبارة الحافظ ابن حجر في تخريج الحديث  
أحاديث الشرح الكبير للرافعي ما نصه العثري يفتح المهمة والمثلثة وحكى اسكان ثمانية قال الازهرى وغيره العثري مخصوص بماسقى من  
ماء السيل فيجعل عاورا وهو شبه ساقية تحفر ويجرى فيها الماء الى أصوله وسمى بذلك لانه يتعثر به المار الذي لا يشعر به انتهت وتقل  
نحو القسطلاني في شرح صحيح البخارى عن الازهرى أيضا وعبارة التقي السبكي في شرحه على المنهاج والاصح في تفسيره انه الذي سقى  
بماء السيل فيجعل عاورا وهو شبه الساقية يحفر ويجرى فيها الماء الى أصوله الخ

(قوله سواء) قال ابن قاسم المراد بالسواء هنا الاستواء باعتبار عيش الزرع ونعائه أخذ ما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك انتهى فلو كان من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر مثلاً أو احتاج في أربعة منها إلى سقيتين فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقية فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر لأن الأربعة الأولى فيها نصف العشر لأن السقي فيها كان بالمطر وهو لو سقى به جميع المدة كان الواجب العشر في نصفها نصفه وللأربعة الثانية ربع العشر لأن السقي فيها كان بالنضح ولو سقى به الزرع جميع المدة كان الواجب نصف العشر في نصف المدة الواجب نصف نصف العشر وهو ربع العشر وإذا أضيف ربع العشر إلى نصفه ٥٣٣ الأول كان المجموع ثلاثة أرباع

العشر كما هو ظاهر (قوله باعتبار المدة) أي فالواجب إنما يقسط على التشبو والتاء في الثمر والزرع باعتبار

(و) واجب (ما سقى بهما) أي بالمؤنة ودونها (سواء) بأن كان النصف بهذا والنصف بهذا (أو أشكل) مقدار ما سقى به منهما أن سقى بالمطر والنضح وجهل نفع كل منهما باعتبار المدة (ثلاثة أرباعه) أي ما في الأولى فعلاً بواجبهما ومن ثم لو كان ثلثاً بمطر وثلثه بدولاب وجب خمسة أسداس العشر وفي عكسه ثلثا العشر وأما في الثانية فثلاثاً يلزم التحكم فإن علم تفاوتهما بلا تعيين

المدة لا باعتبار عدد السقيات أذرب سقية أنفع من سقيات وقد مثلت فيما سبق قريباً لا يصح ذلك فراجع (قوله خمسة أسداس العشر) لأن واجب

الحديث أطعمه ناضجاً أي بعيرك والجمع نواضح وفيما سقى بالنضح أي بالماء الذي ينضجه الناضج (قوله) وواجب ما سقى بهما أي بالمؤنة ودونها (أي من الثمار والزرع) (قوله سواء) أي مستويين فهو منصوب على الحالية والمراد بالسواء هنا الاستواء باعتبار عيش الزرع ونعائه (قوله بأن كان النصف بهذا) أي بالمؤنة كالنواضح والدوايب (قوله والنصف بهذا) أي بغير المؤنة كالمطر أو المنصب من الأنهار فلو كان من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر مثلاً واحتاج في أربعة منها إلى سقيتين فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقية فسقى بالنضح فهذا سواء فيجب فيه ثلاثة أرباع العشر كدري (قوله أو أشكل مقدار ما سقى به منهما) أي بالمؤنة ودونها (قوله كان سقى بالمطر والنضح وجهل نفع كل منهما باعتبار المدة) أي لا باعتبار عدد السقيات أذرب سقية أنفع من سقيات فالسقية الأخيرة في المثال السابق نفعت نصف مدة الزرع فقامت مقام السقيتين الأولىين كدري (قوله ثلاثة أرباعه) أي العشر وسواء في ذلك على الأصح قصد عند ابتداء الزرع السقي بأحد الماءين ثم حصل السقي بالآخر أولاً (قوله أما في الأولى) أي في الصورة الأولى وهي ما إذا سقى بهما سواء (قوله فعلاً بواجبها) أي لأن الأربعة الأولى في المثال المشار نصف المدة ففيها نصف العشر لأنه لو سقى بنضح والمطر جميع المدة كان الواجب العشر في نصفها نصفه وفي الأربعة الثانية ربع العشر لأن السقي فيها كان بالنضح ولو سقى به جميع المدة كان الواجب نصف العشر فالواجب في نصف المدة نصفه وهو ربع العشر وإذا ضم ربع العشر إلى نصفه الأول كان المجموع ثلاثة أرباع العشر (قوله ومن ثم) أي من أجل العمل بالواجب (قوله لو كان ثلثاً) أي السقي بالاعتبار المذكور (قوله بمطر) أي ونحوه بمؤنة فيه (قوله وثلثه بدولاب) أي ونحوه بمؤنة (قوله وجب خمسة أسداس العشر) أي لأن واجب ما سقى بنحو المطر ثلثا العشر لأنه ثلثا المدة وثلثا العشر أربعة أسداسه وواجب الثلث الذي سقى فيه بدولاب ونحوه سدس العشر لأنه لو سقى به جميع المدة كان واجبه نصف العشر في ثلثها يكون الواجب نصف ثلث العشر وهو سدس العشر فيضم إلى الأربعة الأسداس الأولى فيكون الواجب خمسة أسداس العشر كما تقرر وهي ثلثا العشر وسدسه تأمل (قوله وفي عكسه) أي وهو ما إذا كان ثلثاه بنحو الدولاب وثلثه بنحو المطر (قوله ثلثا العشر) أي وجب ثلثا العشر وذلك لأن الواجب في ثلثي نحو الدولاب ثلثا نصف العشر وهما ثلث العشر والواجب في ثلث بنحو المطر ثلث العشر أيضاً فيضم إلى ثلث العشر الأول يكون المجموع ثلثي العشر كما قاله (قوله وأما في الثانية) أي في الصورة الثانية وهي ما إذا أشكل مقدار ما سقى بهما (قوله فثلاثاً يلزم التحكم) أي طلب الحكم من غير مقتضى فأخذنا فيه بالأسوأ ولأن الأصل عدم زيادة كل منهما هذا هو المعتمد وقيل يجب فيه أنصف العشر فقط لأن الأصل براءة الذمة في الزيادة (قوله فان علم تفاوتهما) أي السقي بالمؤنة والسقي بغيرها وهذا مقابل لمخاوف تقديره ما تقرر من وجوب ثلاثة أرباع العشر إن لم يعلم تفاوتهما فإن الخ (قوله بلا تعيين) أي بأن علمنا أن أحدهما أكثر ولكن جهلنا عينه هل هو الذي

ما سقى بالمطر ثلثا العشر لأنه ثلث المدة وثلثا العشر هو أربعة أسداس كما هو ظاهر وواجب الثلث الذي سقى فيه بدولاب سدس العشر لأنه لو سقى به جميع المدة كان واجبه نصف العشر في ثلثها يكون الواجب نصف نصف العشر وهو سدس العشر فيضم إلى الأربعة الأسداس الأول فيكون الواجب خمسة أسداس العشر كما ذكره وهي ثلثا العشر وسدسه (قوله وفي عكسه ثلثا العشر) أي فيما إذا كان ثلثاه بنضح وثلثه بمطر يكون الواجب ثلثي العشر وذلك لأن الواجب في ثلثي النضح ثلثا نصف العشر لأن الواجب في جميع المدة نصف العشر في ثلثها ثلثا نصف العشر وثلثا نصف العشر وهما ثلث العشر والواجب في ثلث المطر ثلث العشر أيضاً لأن الواجب في جميع المدة العشر في ثلثها ثلث العشر فيضم إلى ثلث العشر الأول يكون المجموع ثلاثة أرباع العشر (قوله وأما في الثانية) أي وهي ما إذا أشكل مقدار ما سقى به منهما

بالمئة أم الذي بدونها (قوله فقد علمنا نقص الواجب عن العشر) أي لوجود السقي بالمئة فيه (قوله وزادته على نصفه) أي وعلمنا زيادة الواجب على نصف العشر لوجود السقي بغير المئنة فيه (قوله فيؤخذ المتيقن ويوقف الباقي إلى البيان) هذا ما ذكره الماوردي واعتمده خلافا لما نقل عن الرافعي من التسوية بين هذه الصورة والتي ذكرها المتن من وجوب ثلاثة أرباع العشر ومعنى أخذ اليقين كما استظهره الرشيدى أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما فلو علمنا أنه سقى ستة أشهر بأحدهما وشهرين بالأخر وجهل عين الاكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين أردابا مثلاً فلهي تقدير أن الاكثر هو الذي بماء السماء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة أرداب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة أرداب فاليقين اخراج خمسة أرداب ويوقف أردبان إلى علم الحال فان أرداباً لبراءة الذمة أخرجهما كذا في البجيرمي عن الحفنى (قوله ويصدق المالك) أي ونحوه والولى (قوله فيما سقى به منهما) أي من الذي بالمئة والذي بهما معنى لو اختلف الساعى والمالك فقال الساعى سقى بلامئة وعكس المالك صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه (قوله فان اتهمه الساعى حلفه ندبا) أي اتفاقاً لان دعواه لا يخالف الظاهر فان نكل عن اليمين لم يلزمه الا ما قاله لما تقر ران اليمين لا تلزمه قال السيد عمر البصرى أطلقوا تصديق المالك وان اتهم مع ان قرائن الاحوال قد تقطع بكذبه كزارع بقلالة الماء فيها ولا فيا قرب منها يحتمل السقى منها بنحو ناضح فاعلم كلامهم محمول على غير ما ذكر فقد صرح جواباً أنه لو قال المالك هلك بحريق وقع في الجرين وعلمنا أنه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه انتهى وفي زكاة المشاة من التحفة ما نصه مع المتن فلو ادعى المالك النتائج بعد الحول أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالف الساعى واحتمل قول كل صدق المالك الخ فقوله واحتمل كالصريح فيما رجاه وكانه لم يستحضره فليست أم (قوله والا) أي وان لم تكن السقيتان سواء ولم تشكل (قوله بأن سقى بهما) أي بالمئة ودونها (قوله متفاوتا وعلم) أي مقدار التفاوت (قوله بفسطه أي كل منهما) أي سواء أو وقع السقى كما نواه أم لا نظاهر الاخبار السابقة وعملها بواجبهما وفي قول ان غلب أحدهما اعتبر الأغلب فان غلب المطر فالعشر أو النصف فنصف العشر ترجيحاً لحاجب الغلبة (قوله ويكون التقسيط على حسب النسب) بضم النون والشين وتشديد الواو مخفف النسب المهجوز قال في القاموس نشأ كنع وكرم نشأ ونشأ ونشأ ونشأ ونشأ ونشأ ونشأ ونشأ (قوله والنماء) عطف تفسير (قوله في الزرع والثمر باعتبار المدة) أي مدة عيشهما ونعائهما (قوله وان كان السقى الآخر أكثر عدداً) أي فلا يعتبر الاغلبية هنا على المعتمد وقيل يعتبر كما قرره آنفاً (قوله على عدد السقيات) هذا هو المعتمد وقيل المعتمد عدد السقيات والمراد النافعة بقول أهل الخبرة (قوله لان النسب) تعليل لقوله ويكون التقسيط الخ (قوله هو المقصود) أي بالسقى فاعتبر مدته من غير نظر إلى مجرد الانفع فتعبيره بالنماء المراد به مدته وجدام لا تحفة (قوله ورب سقية أنفع من سقيات) كثيرة وهذا من ثمة التعليل ومران المسقى بنحو مطر يضم إلى المسقى بنحو نضج في اكمال النصاب وان اختلف واجبهما قال في التحفة وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالباً يعلم أن من له أرض في محال متفرقة ولم يحصل النصاب الا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر أنه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وان ظن حصوله بما زرعه أو سيزرعه ويتجدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة أي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبدله ان كان تالفاً ويلزمه أي المالك الاخراج عنه وان تلف وتعد رده لانه بان لزوم الزكاة فيه انتهى بزيادة (قوله فلو كانت مدة ادراكه) تفرع على اعتبار التقسيط المذكور والضمير للزرع أو الثمر (قوله ثمانية أشهر) يعني كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الادراك ثمانية أشهر (قوله واحتاج في ستة أشهر) أي من تلك الثمانية (قوله زمن الشتاء والربيع) هما فصلان من فصول

فقد علمنا نقص الواجب عن العشر وزادته على نصفه فيؤخذ المتيقن ويوقف الباقي إلى البيان ويصدق المالك فيما سقى به منهما فان اتهمه الساعى حلفه ندبا (والا) بأن سقى بهما متفاوتا وعلم (ففسطه) أي كل منهما ويكون التقسيط على حسب النسب والنماء في الزرع والثمر باعتبار المدة وان كان السقى الآخر أكثر عدداً لا على عدد السقيات لان النسب هو المقصود ورب سقية أنفع من سقيات فلو كانت مدة ادراكه ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع



وجب ثلاثة ارباع العشر لهما الخ أي لان نسبة الستة الى الثمانية ثلاثة ارباعها وفيها كان السقي بالمطر الذي واجب جميع المدة فيه العشر فوجب ثلاثة ارباع المدة ثلاثة ارباع العشر ونسبة الشهرين الى جميع المدة الربع والسقي فيهما بالنضح الذي واجب جميع المدة فيه نصف العشر فوجب ربعها ماذ كرا الشارح من أنه ربع نصف العشر وهو ثمن العشر فيكون واجب السقيتين ثلاثة ارباع العشر وللثلاث السقيات ربع نصف العشر وهو ثمن العشر وسبق أنه يضم المسقي بنحو المطر الى المسقي بنحو النضح في الكمال النضاب وان اختلف الواجب قال في التحفة وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالباً يعلم من له اراض في محال متفرقة ولم يتحصل النضاب الا من مجموعها لزمه من كانه و يظهر أنه لو حصل من زرع دون النضاب حل له التصرف فيه وان ظن حصوله بمجاز رعه أو سيزعه ويتحدد حصاده مع الاول فاذا تم النضاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ولزمه الاخراج عنه وان تلف

٥٣٥

فيه انتهى كلام التحفة أو بعضه قال في العباب ولو بدا في البعض فكالبائع وميأتي انتهى وفي البيع من التحفة مانصه ويكنى

الى سقيتين فسقي بالمطر وفي شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقي بالنضح ووجب ثلاثة ارباع العشر لهما وربع نصفه للثلاث (ولا تجب) الزكاة (الايدو الصلاح في) كل (الثمر) أو بعضه في ملكه بأن يظهر فيه مبادئ النضج والحلاوة والتلون

بدو صلاح بعضه أي الجنس الواحد وان اختلف أنواعه وان قل كحبة واحدة انتهى وفي شرح العباب تفصيلاً عن المجموع اذا بدا في أقل

السنة الاربعة (قوله الى سقيتين) متعلق باحتياج (قوله فسقي بالمطر) أي ونحوه مما لا مؤنة فيه (قوله وفي شهرين) أي واحتياج فيهما من تلك الثمانية فهو عطف على في ستة أشهر (قوله من زمن الصيف) أي بعضه لان له ثلاثة أشهر قال في المصباح السنة اربعة أزمنة وهي الفصول أيضا فالاول الربيع وهو عند الناس خريف سمته العرب يبعان اول المطر يكون فيه وبه ينبت الربيع وسماه الناس خريفا لان الثمار تخرق فيه أي تقطع ودخوله عند حلول الشمس رأس الميزان والثاني الشتاء ودخوله عند حلول الشمس رأس الجدي والثالث الصيف ودخوله عند حلول الشمس رأس الحمل وهو عند الناس الربيع والربيع القيظ وهو عند الناس الصيف ودخوله عند حلول الشمس رأس السرطان (قوله الى ثلاث سقيات) متعلق باحتياج المقدر (قوله فسقي بالنضح) أي ونحوه مما فيه مؤنة (قوله ووجب ثلاثة ارباع العشر لهما) أي للسقيتين الاولين (قوله وربع نصفه للثلاث) أي ثلاث السقيات وذلك لان نسبة الستة الى الثمانية ثلاثة ارباعها ففيها ثلاثة ارباع العشر ونسبة الشهرين الى الثمانية اربع ففهي اربع ارباع العشر فيكون واجب السقيتين ثلاثة ارباع العشر وللثلاث سقيات ربع نصف العشر وهو ثمن العشر ولم يعبر به محافظة على الاثنيان بما يقتضيه النسبة ولو قسطن ذلك باعتبار عدد السقيات كما هو عند الضعيف وحب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وسواء كان قصده في ابتداء الزرع السقي على ما وقع أم لا كما مر (قوله ولا تجب الزكاة) أي فيما مر من الثمار والزروع (قوله الايدو الصلاح في كل الثمر أو بعضه) أي فيكفي في انجاب الزكاة بدو صلاح بعض الجنس الواحد وان اختلف أنواعه وان قل كحبة واحدة كما ذكره في البيع (قوله في ملكه) أي فلو اشترى أو ورث نخيلاً مثمرة وبدا الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لان السبب انما وجد في ملكه ولو اشترى نخلاً وعمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له وان كان الخيار لهما وقفت الزكاة فمن ثبت الملك له وجبت عليه وان اشترى النخيل بثمرتها أو عمرتها فقط كافر أو مكاتب فبدا الصلاح لم تجب زكاتها على أحد أما المشتري فلم يعدم أهليته لوجوبها وأما البائع فلا انتفاء كونها في ملكه حال الوجوب (قوله بأن يظهر فيه) أي في الثمر تصير لبدو الصلاح فيه (قوله مبادئ النضج والحلاوة والتلون) أي بأن يتلون البسر ويحلو ويتموه العنب أي بدو رفيه الماء الحلو

شيئ منه وجبت زكاته قال وكذا اذا اشتد بعضه الخ (قوله في ملكه) قال الرافعي في المحرر فلو اشترى أو ورث نخلاً مثمرة وبدا الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه قال في التبعة لان السبب انما وجد في ملكه وحذفه أي المنهاج لعدم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره في العباب فان تباع اثنتان نخلاً وعمرتها بشرط الخيار لاحدهما فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على المنفرد بالخيار بائعاً أو مشترياً أي لانه المالك وقت الوجوب أو الخيار لهما وقفت الزكاة فمن ثبت ملكه لزمته وان تباعا أي قبل بدو الصلاح ولا خيار أو انتقض وبدا الصلاح في ملك المشتري ثم علم عياله يرد به لشركة المستحقين أي وذلك كعيب حدث عند المشتري ثم قال ولو اشترى الثمرة وحدها قبل الصلاح بشرط قطعها فبدا الصلاح حرم قطعها للشركة فان كره البائع ابقاءها فله الفسخ واذا فسخ لم تسقط الزكاة عن المشتري فان أداها المشتري من الثمرة جاع البائع عليه بقدرها وان رضى البائع بالبقاء لم يفسخ المشتري وللبائع للمشتري الرجوع عن الرضا ولو كان المشتري كافراً أو مكاتباً فبدا الصلاح في ملكه فلا زكاة عليه ولا على البائع وان ردت عليه بعيب أو غيره انتهى قال ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد (قوله فيه) أي في الثمر مبادئ النضج الخ عبارة شرح العباب للشارح بأن يتلون البسر ويحلو ويتموه العنب أي بدو رفيه الماء

وأما التضيغ فلا تأتي هنا فإداه بد كره بيان بدو الصلاح من حيث هو وعبارة الكردي جعل الماوردى بدو الصلاح ثمانية أقسام اللون كحمر العناب الطعم كحلاوة الرمان الحلو بعدز وال المرارة التضيغ كالتين والبطيخ بأن تلين صلابته الاشتداد والقوة كالقمح الطول والامتلاء كالغلف والبقول الكبر كالقثاء اشتقاق أكامه كالقطن والجوز انفتاحه كالورد قال وظاهر أنه إنما يأتي في هذا الباب بعض هذه الأقسام لاجتماعها قال في التحفة والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالبا (قوله واشتداد الحب) عطف على بدو الصلاح (قوله كله أو بعضه في ملكه أيضا) كافي التمر والزبيب (قوله في الزرع) أى بجميع أنواعه ولا يشترط تمام الصلاح في الاول ولا الاشتداد في الثاني ولا بدو الصلاح الجميع واشتداده كذلك كما يصرح به قوله أو بعضه فيهما (قوله حينئذ) أى حين اذ بدأ الصلاح واشتداد الحب (قوله تجب الزكاة فيهما) أى في الثمر والزرع ومؤنة نحو الجدد والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر المؤن من خالص مال المالك وكثير من الناس يخرجون ذلك من الثمر أو الحب ثم يزكون الباقي وهو خطأ عظيم ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد التصفية والجفاف فيما يحذف بل لا يجوز إقيله ما لم يزد بالوجوب بذلك انه قد سبب لوجوب الاخراج اذا صار غرا أو زيبا أو حبا مضى فعلم أن ما اعتيد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل أو رطبا عند الحصاد أو الجدد حرام وأن نوى به الزكاة ولا يجوز لهم حسابها منها الا ان صفى أو جف وجدوا إقباضه قال عجلى ما حصل له ان فرض أن لا يأخذ من أهل الزكاة فقد أخذ قبل محله وهو تمام القضية وأخذ به بعد ما من غير إقباض المالك له أو من غير نيته لا يبيحه قال وهذه أمور لا بد من رعاية جميعها وقد تواطأ الناس على أخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتعبدين برؤيته أهل ما وجدوا سببه بهذا العلم وراء الظهور انتهى ويلزم الملاك فيما ذكر اخراج زكاة ما أعطوه كما لو اتفقوا والحاصل انه حيث بدأ الصلاح في الثمر واشتداد الحب في الزرع بمنع على المالك الاكل منه والتصرف فيه والتصدق منه قبل إعطاء الزكاة بل يعز رحيت علم الحرمة ويغرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا قال في التحفة المذهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه هنا فلا عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كذهب أحمد فانه يجوز التصرف قبل الخرص والتضمنين وإن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه من هذا في أو انه انتهى قال الكردي والمصرح به في كتب الحنابلة أن شرطه ان لا يجاوز الربع أو الثلث وقول التحفة وكذا ما يهديه الذي رأيت في كتبهم أنه لا يجوز له أن يهدي قنينة له قال الثوري وإنى يحتمل أن جواز الاهداء فيه خلاف عند الحنابلة واطلع الشارح على ما لم يطالع عليه الكردي من ترجيح جواز الاهداء عندهم والله أعلم (قوله لانهما) أى الثمر بعد بدو صلاحه والزرع بعد اشتداد حبه فهو تعليل لوجوب الزكاة فيهما حينئذ (قوله قد صار اقوتين) أى فان الثمرة حينئذ ثمرة كاملة والحب طعام (قوله وقبلهما) أى قبل بدو الصلاح واشتداد الحب (قوله كانا من الخضراوات) هذا راجع للزرع وهى جمع خضراء مثل محراة ومجراوات وعبارة غير هو وقبل ذلك نقل قال العزيزى ومنه الغريب المعروف فانه في هذه الحالة لا يصلح للاذخار وحينئذ فيجوز الاكل من الغريب الذى يباع الآن وكذا القول الا خضر يجوز الاكل منه قبل اشتداد حبه ونقله البجيرمى على الاقناع وأقره وانظره هل يخالف ما مر في كتب على قول الشارح أو بعضه أم لا ثم رأيت في التحفة ما نصه وأحاديث الباكورة وأمر الشافعى بشراء القول الرطب مجحولان على ما لا زكاة فيه اذ الوقائع الفعلية تسقط بالاحتمال انتهى وفي الاسنى وما قيل ان الشافعى أمر بالبيع ببغداد ان يشتري له الباقلاء الرطب زديان هذا نصه في القديم لكونه كان ببغداد ونص في الجديد على خلافه وبأن في صحة ذلك توقف الان الربيع انما يحب الشافعى بمصر لا ببغداد لكن قال بالصحة كثير ون فليأتمل (قوله والبسر) أى والحصرم وهذا راجع للثمر قالوا لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الخراص للخرص حينئذ ولو تقدم الوجوب عليه لبعثه قبل ذلك ولو تأخر عنه لما بعثه الى ذلك الوقت فائدة قال الجوهرى أول البسر طلع ثم خضل

( واشتداد الحب ) كله  
أو بعضه في ملكه أيضا  
( في الزرع ) حينئذ تجب  
الزكاة فيهما قد صار  
قوتين وقبلهما كانا من  
الخضراوات والبسر

الحلو انتهت وجعل  
الماوردى بدو الصلاح  
أقسام ثمانية اللون كحمر  
العناب الطعم كحلاوة  
الرمان الحلو وموضوعة  
الحامض بعدز وال المرارة  
التضيغ كالتين والبطيخ  
بأن تلين صلابته الاشتداد  
والقوة كالقمح الطول  
والامتلاء كالغلف والبقول  
الكبر كالقثاء اشتقاق  
أكامه كالقطن والجوز  
انفتاحه كالورد انتهى  
وظاهر أنه إنما يأتي في هذا  
الباب بعض الأقسام  
المدكورة لاجتماعها قال في  
التحفة والضابط بلوغه  
صفة يطلب فيها غالبا انتهى

(قوله بعد بدو الصلاح) أي بعبءه كما في الترجمة وكذلك المغنى والنهاية حيث جعلاه أقيس الوجهين وفي شرح العباب للشارح ولوفي ثمرة واحدة انتهى وجرى شيخ الإسلام في الغرر الهبة على عدم الجواز إلا إذا بدأ صلاح جميع الأنواع وعبارته نعم إن بدأ صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص الكل وجهان في البحر والأوجه عدم

٥٣٧

ثم يلح ثم رطب ثم تمر وتعبه صاحب القاموس بأنه غير جيد قال والصواب أوله طلع فاذا انعقد فسياب فاذا اخضر واستدار فجدال وسرادوخلال فاذا كبر شيأ فبغوا فاذا اعظم فبسر ثم مخظم ثم موكث ثم ندوب ثم جمدة ثم تعدة وخالغ وخالعة فاذا انتهى نضجه فربط ومعو ثم تمر وبسطت ذلك في الروض المألوف فيماله اسمان الى ألوف فليظن ان شاء الله تعالى انتهى ووجه ما تعب به ان الجوهرى ترك كثيرا من المراتب التي يؤلف بها الطلع بعد حتى يصل الى رتبة التمر لكن تعبير صاحب القاموس بالصواب ظاهره ان الجوهرى مخطن فيقاله وليس كذلك بل هو خلاف الاولى فقط لان غاية ما فيه ترك بعض المراتب التي عدها أهل النخل في ندر يج تمر لتمر ومثل ذلك لا يكون خطأ أفاده بعض المحققين فكما ندين ندان (قوله والحق البعض بالكل) قضيته ان الحكم كذلك وان تأخر ادراك بعضها جدد بحسب اختلاف جهات الارض أو أنواع الثمار أي اذا كان الضم ثابتا فيه بأن يكون أنواعا من الثمار واحد وهو ظاهر لا مانع من القول به الا انه هل يختص ذلك بالبستان الواحد الظاهر بل المتعين نعم انتهى برلسي وسيأتى على الاثر عن الإيعاب ما فيه (قوله قياسا على البيع) أي ففيه ان ذلك في البعض ولو شجرة أو سنبلة على ما فيه كالكل ويؤيده ما في المجموع من انه اذا بدأ في أقل شيء منه وجبت زكاته قال وكذا اذا اشتد بعضه وقضية الحاق ما هنا بالبيع انه لا بد في الاستتباع هنا من اتباع المحل والجنس دون النوع ويحتمل خلافة والفرق ان المدار هنا على الاجتماع في الملك وهو موجود ثم على التبعة وهي لا توجد في اختلاف المحل وان ذلك يتأتى في الحب أيضا لكن قال الزركشي الذي ذكره الرافعي في البيع انما هو بالنسبة للثمرة ولم يتعرض للحب والظاهر انه لا يأتي فيه ذلك لان العادة جرت بأنه يشتد جملة واحدة انتهى وفيه نظر ولا نسلم ان العادة جرت بذلك ثم رأيت في المجموع صرح بما قدمته عنه من ان اشتد اد بعض الحب كاشتداد كاه كما في البيع انتهى ورأيت القمولى كابن الرفعة حكيما وجهين فيما لو اختلف النوع هل يستتبع أولا والوجه الاستتباع كما في البيع انتهى من الإيعاب (قوله ويسن للامام أو نائبه) أي العامل وكذا القاضي فقد ذكر وفي القضاء انه يستفيد بولايته الزكاة ما لم يول لها غيره فحينئذ هو قائم مقام العامل هنا (قوله خرص الثمر) يفتح الخاء المعجمة وسكون الراء مصدر خرص يخرص من باب قتل وهو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والحزر ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي خرص ما يجي على النخل أو العنب تمر أو زبيب بأن يرى ما على كل شجرة كإسائتي (قوله الشامل) أي الثمر بالثناء المثلثة (قوله للرطب والعنب) أي اللذين يجب فيهما الزكاة وشمل كلامه أيضا ثمار البصرة فهي كغيرها وان استثناهما ما وردى فقال بحر خرصها بالاجاع لكثرتها وكثرة المؤنة ولا باحة أهلها الا كل منها المجتاز وتبعه عليه الروابي قال وهذا في النخل أما الكرم فهم فيه كغيرهم قال الا ذرى لم أر هذا الغير الماوردى وقضية كلام شيخه الصيمري والاصحاب قاطبة عدم الفرق أي بين نخيل البصرة وغيرها في الخرص قال كاسبكي فان صرح ما ذكره فقياسه انه اذا اشار بهم غيرهم فيما عرف منهم أن يعطى حكمهم والاصل ان قول الماوردى المذكور رخصه بغيره (قوله على مالكة) أي الثمر (قوله بعد بدو الصلاح) أي لكل الثمر أو بعضه ولو حبة أخذت مما قالوه فيما لو بدأ صلاح بستان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع أفاده ع ش (قوله لما صبح انه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لسبب الخرص والحديث رواه

الرملي في شرح الهبة والشارح في شرح الارشاد لكنه حذف المسئلة من أصلها في بعض نسخ فتح الجواد انه لا يجوز خرص النوع الذي بدأ صلاحه وعبارته فان بدأ صلاح نوع دون آخر لم يجز خرص الاول على

والحق البعض بالكل قياسا على البيع (ويسن للامام أو نائبه) (خرص الثمر) الشامل للرطب والعنب (على مالكة) بعد بدو الصلاح لما صبح انه صلى الله عليه وسلم

الأوجه انتهت لكن المعروف بناء على هذا انه لا يصح في الذي لم يبد صلاحه وعبرة العباب فان بدأ صلاح نوع دون آخر لم يخرص الآخر انتهت قال الشارح في شرحه واعتمده جمع خلافا لقول الكفاية الاقيس الجواز انتهى (قوله لما صبح من أمره الخ) حسبه الترمذي وهو حسبه ابن حبان والحاكم لكنه

٦٨ - ترمذي - لث مرسل من مراسيل سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد وسعيد بن المسيب لم يرتب عتاب بن أسيد قال أبو داود ولم يسمع منه وقال ابن قانع لم يدركه وقال المنذرى انقطاعه ظاهر لان مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر وسبقه الى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم ير وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهه هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن المسوز بن مخزومة عن عتاب قال النوى في المجموع والاصح فيها أي مراسيل ابن المسيب انه انما يحتج بها اذا اعتضدت

باسناد وارسال من جهة أخرى أو بقول بعض الصحابة وأكثر العلماء قال وقد وجد ذلك هنا ثم قال ما حاصله ان حكمه جعل النخل فيه أصلاً ان خير فتمت أول سنة سبع وبها نخل وقد بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة فخرصها فلما فتح الطائف وبها العنب الكثير أمر بخرصه كخرص النخل المعروف عندهم ذكره صاحب البيان وهو الأحسن أو ان النخل كانت عندهم أكثر وأشهر (قوله الرفق بالمالك والمستحق) هكذا علوه وتبعهم الشارح والرفق بالمالك ظاهر لانه يصح تصرفه حينئذ في جميع الثمرة أكلوا بيعا وهبة وغير ذلك فيندفع الحجر عليه في التصرف ٥٣٨ في قدر حق المستحقين مشاعا وهذا رفق وأي رفق وأما الرفق في حق المستحق

الترمذي وحسنه وابن جبان والحاكم وصححه قال في الكبرى لكنه مرسل من مراسيل سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد وسعيد لم ير ابن أسيد قال أبو داود ولم يسمع منه وقال ابن قانع لم يذكره وقال المنذري انقطاعه ظاهر لان مولد سعيد في خلافة عمر رضي الله عنه ومات عتاب يوم مات أبو بكر رضي الله عنهم ما سبقه الى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السبكي لم ير وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه غير هذا وقدر واه الدارقطني بسنده في الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن المسور بن مخرمة عن عتاب قال الامام النووي والاصح فيها أي مراسيل ابن المسيب انه انما يحتج بها اذا اعتضدت باسناد وارسال من جهة أخرى أو بقول بعض الصحابة وأكثر العلماء وقد وجد ذلك هنا فافهم (قوله أمر بخرص العنب كخرص النخل) أي وتؤخذ زبينا كما تؤخذ زكاة النخل ثم اروي أبو داود باسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه الى خير خراسا وماران حكمه جعل النخل في الحديث المذكور أصلاً ان خير فتمت أول سنة سبع وقد بعث اليهم ابن رواحة رضي الله عنه الى خير ليخرسها فلما فتح الطائف وبها العنب الكثير أمر بخرصه كخرص النخل المعروف عندهم أو ان النخل أكثر عندهم من العنب واشهر رأي وأشرف أيضا (قوله وحكمته) أي سن الخرص في الثمر (قوله الرفق بالمالك والمستحق) كذا ذكره أما الرفق بالمالك فظاهر اذ يصح تصرفه حينئذ في جميع الثمرة على ما سياتي أكلوا بيعا وهبة وغيره فيندفع الحجر عنه في التصرف في قدر حق المستحقين مشاعا في الخرص رفق به وأي رفق وأما الرفق بالمستحق بذلك ففيه نوع خفاء ويمكن ان يوجه أنه احفظ واحرز للمستحق لما فيه من بقاء الحق في العين ور بما قلده المالك من مجيز أكله وأكل عياله على العادة من غير حساب عليه فليتأمل (قوله ولا خرص في الحب) أي بجميع أنواعه وهذا محترز قول المتن الثمر فلواتي بالفاء بدل الواو لكان أظهر (قوله لاستتاره) تعليل لعدم الخرص فيه زاد غيره ولانه لا يؤكل غالباً بخلاف الثمر وهذا كما قاله سم على البهجة يشمل الشعير والحب اذا كان معللاً بعلمتين يبقى ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه قال في التحفة لكن بحث بعضهم ان المالك اذا اشتدت الضرورة لشيء منه أخذ من الحب وبحسبه واستدل بما لا يتأتى على قواعدنا فهو ضعيف وان نقل عن الآية الثلاثة ما قيل انه بواقفه انتهى وفيه تأمل فان شدة الضرورة تبيح الحرام المحض فضلا عن المشترك بالاشتراك الغير الحقيقي مع نية اخراج زكاته بل مرع أن أحد ما يوافق بل ما هو أبلغ منه انتهى شرواني (قوله ولا في الثمر قبل بدو الصلاح) أي لا خرص فيه قبله (قوله لكثرة العاهات) أي الآفات فهي جمع عاهة بمعنى آفة قال في القاموس عاه المال يعيه أصابته العاهة أي الآفة وأرض معبوهة ذات عاهة وعاهوا وعوهوا وعوهوا أصابت ماشيتهم وزرعهم العاهة وفي المصباح العاهة الآفة وهي في تقدير فعلة بفتح العين والجمع عاهات يقال عيه الزرع من باب تعبد اذا أصابته العاهة فهو معيه ومعوهة في لغة من باب الواو الخ (قوله حينئذ) أي حين اذ كان قبل بدو صلاحه وأيضا فانه لا حق للمستحقين ولا ينضبط المقدار نعم ان بدا صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص الكل وجهان حكاهما الروايتان في البحر رجع جمع منهم ابن الرفعة في الكفاية وابن شهبة الجواز على الاقيس واعتقده الرملي ووجهه ع ش بأن ما لم

فهو خفي الا ان يقال أوجهه انه احفظ واحرز للمستحق من بقاء حقه بالعين ور بما قلده المالك من مجيز أكله وأكل عياله على العادة ولا يحسب عليه قال الشارح في التحفة فاذا زادت المشقة في التزام مذهب الشافعي هنا فلا

أمر بخرص العنب كما يخرص الثمر وحكمته الرفق بالمالك والمستحق ولا خرص في الحب لاستتاره ولا في الثمر قبل بدو الصلاح لكثرة العاهات

عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كـ مذهب احمد فانه يجيز التصرف قبل ان خرص والتضمين وان يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهيه في أو انه انتهى كلام التحفة هكذا اطلق النقل والمصرح به في كتب الحنابلة ان شرطه ان لا يجاوز الربع أو الثلث ولعله أشار الى ذلك بقوله على العادة وقوله وكذا

ما يهديه الذي رأيته في كتب الحنابلة لا يجوز له ان يهدي شيئا منه فتنه له الا ان يكون عندهم في ذلك أقوال فراجعهم وربما خان فيه المالك أو قصر في حفظه فتلف بسبب تقصيره منه الشيء ولا تسمع نفسه باخراج زكاة ما تاف (قوله لاستتاره) عبارة التحفة لعذر الخرز فيه انتهى قال العلامة ابن قاسم في تلمذ في الشعر انتهى والامري قال لكنهم اطبقوا على أن الخرص خاص بالثمر وعلى الشارح ذلك في شرح العباب تبعا لشرح الروض بقوله لاستتار حبه ولانه لا يؤكل غالباً بطبا بخلاف الثمر انتهى وهذه العلة الثانية موجودة غالباً في الشعر كما هو ظاهر وان كان قد يؤكل شيء منه قبل جفافه (قوله لكثرة العاهات حينئذ)



يبد صلاحه تابع في البيع لما بد صلاحه ان اتحد بستان وحل وجنس وعقد وان اختلفت الانواع ورجح  
آخرون منهم شيخ الاسلام في الغرر عدم الجواز وبه جزم في العباب واعتمده الشارح في الايعاب وفتح  
الجواد قال فيه وقول ابن الرفعة يجوز خرصه تبعاً على الاقيس ممنوع ويفرق بينه وبين تبعية غير المؤثر وما لم  
يبد صلاحه في البيع بأن الشارع ناظر ثم الى امضاء العقود كما صرحوا به في تصديق مدعى الصحة على خلاف  
الاصل وهو مقتضى التسمية ليصح العقد في الكل أو يغني عن شرط القطع المقتضى عدمه فساد العقد وهنا  
الى أن لا يلزم المالك الا باليقين أو الظن القريب منه وما لم يبد صلاحه لم يوجد فيه ذلك فبقى على أصله من عدم  
خرصه ولو تبعاً انتهى فتأمل فانه دقيق (قوله فلو فقد الجاز) أي بأن لم يكن ثم حاكم أو كان ولم يبعث  
خارصاً وعبارة التحفة ولو فقد خارص من جهة الساعي الخ (قوله جاز للمالك أن يحكم) بتشديد الكاف  
المكسورة من التحكيم قال في المصباح وحكمت الرجل بالتشديد فوضت الحكم اليه (قوله عدلين عارفين)  
أي بالخبر ولا يكفي واحد هنا احتياطاً لحق الفقهاء ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك فيبحث  
بعضهم اجزاء واحداً مردود بذلك وان اغتر به صاحب العباب فقال واجزاء خارص محتمل عندى أي  
نظراً لكون المحكم لا يشترط تعدده وقد علمت رده مما تقرر وايضاً أنه أن التحكيم هنا خارج عن القواعد  
لأنه من واحد والمستحقون لهم فيه حق وشركتهم ثابتون عنه فناسب الاحتياط لهم لغيتهم بأن لا يقع  
بضبط ما لهم فيه حق وشركتهم وينقله من ملكهم الى ملك المالك الا بعدلين لان طر والحيث والميل اليهما  
أبعد منه الى الواحد وفارق هذا ما اذا وجد الجاز كما بأنه نائهم فاجزأ خارص واحد اذا لاهمة ثم رأيت بعضهم  
رد ذلك البحث بما يؤل الى ما تقرر فقال شرط التحكيم رضا الخصمين ولم يوجد هنا انتهى ايعاب بتصرف  
(قوله بخبر صان عليه) أي على المالك ويضمنانه الواجب وقضيته أنه لا يكفي خرص المالك نفسه وان احتاط  
للمستحقين وكان عارفاً بالخبر وهو ظاهر لانه منهم وفارق تصديقه في عدد الماشية بأنه اذا ادعى دون ما ذكره  
الساعي فقد ادعى عدم الوجوب وهو الاصل مع أن الساعي ثم يمكنه العد فان رأى رية عدوها أو ما هنا فقد  
تحققنا الوجوب وهو متعلق بالعين والمالك يريد نقله منها الى الذمة والاصل عدم انقطاع التعلق بالعين  
فعملنا فيها بالاصل تأمل (قوله لينقل الحق الى الذمة) أي ذمة المالك (قوله ويتصرف في الثمرة كما  
يأتى) أي قريباً ولا يجوز له قبل ذلك قال في النخبة وبتحكيمهما مع التضمنين الا في المفيد للتصرف رد  
ابنا الرفعة والاستاذ قول الغزالي كاماه ينفذ التصرف في الرطب قبل الجفاف فما عدا قدر الزكاة بالاجماع  
والالمنع للناس من الرطب وحمل ما قاله آخرون على ما بعد الخرص والتضمنين قال سم والسيد عمر  
يتأمل هذا الجمل مع قوله ما في اعداد الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمنين يباح التصرف في الجميع كما  
سيأتى آنفاً (قوله وشرط الخارص) أي واحداً كان أو اثنين أو أكثر (قوله أن يكون حراماً مسلماً  
عدلاً) أي في الشهادة بأن يكون أهلاً لها وبه عبر في المنهج وعلم منه اشتراط عدم ارتكابه لحارم المروعة وعدم  
عداوة بينه وبين المالك وأن لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية ولا سيادة قال البرماوى ويشترط أيضاً أن  
يكون ناطقاً بصيرا وهل يشترط فيه السماع أو لا ظاهر قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فراجع  
(قوله لان الخرص اخبار وولاية) تعليل لاشتراط الامور المذكورة في الخارص (قوله وانتفاء وصف  
مما ذكر) أي الذكورة والاسلام والحرية والعدالة (قوله يمنع قبول الخبر والولاية) أي وليس من لم تكمل  
فيه شروط عدالة الشهادة أهلاً للولاية ثم ما تقرر من اشتراط الذكورة والحرية هو الاصح قال المحلى هو مبني  
على الاكتفاء بواحد أي وهو المشهور وكما سيأتى فان اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا  
مقابل الاصح (قوله ويكفي خارص واحد) أي على المشهور لان الخرص ينشأ عن اجتهاد مجتهد يعمل بقول

حينئذ فلو فقد الجاز  
للمالك أن يحكم عدلين  
عارفين بخبر صان عليه  
لينقل الحق الى الذمة  
ويتصرف في الثمرة كما  
يأتى (وشرط الخارص حراً  
مسلماً عدلاً) لان الخرص  
اخبار وولاية وانتفاء  
وصف مما ذكر يمنع قبول  
الخبر والولاية ويكفي  
خارص واحد

أي ولانه تزيد جبانته الى  
بدو صلاحه فيتعذر خرصه  
ولعلم تعلق حق الفقراء به  
حينئذ (قوله بخبر صان عليه)  
أي ويضمنانه كما سيأتى  
(قوله خارص واحد)  
أي حيث كان من طر  
الحاكم والافلايد من  
خارصين كما سبق آنفاً في  
كلام الشارح والفرق أن  
الحاكم نائيب المستحقين فلا  
نهمة في حق خارصه فلم  
يشددوا فيه كتشديدهم في  
حكم المالك

(قوله الى البيان) أى منهما أو من غيرهما قال فى شرح العباب أى بأن يخرج صه ثالث و يؤخذ بقوله من هو أقرب الى خرصه منهما و ظاهر كلامهم أنه لا يؤخذ هنا بقول أو ثقتهم أو لأعلمهما و بوجه الاحتياط لحق الغير بخلافه فى نحو القابلة انتهى (قوله ولا يترك المالك شيئاً) قال فى المنهاج على المشهور قال فى التحفة ٥٤٠ لكن يشهد للاستثناء خبر صحيح به و جملة كاشافى فى أظهر قوله على أن يترك له من

شئ ليفرقه بنفسه فى أقاربه و جيرانه و فى تضعيف المتن مدرّك هذا المقال نظرم مع شهادة الحديث و بعد تأويله و من ثمة قال الاذرى ليس عنه جواب شافى و هو مذهب الحنابلة و اختاره بعضهم اذا دعت حاجة

ولو اختلف خارصان و وقف الى البيان و يشترط كون الخارص (عارفاً) بالخارص لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه و يجب أن يعم جميع الثمر و العنب بالخارص ولا يترك للمالك شيئاً و ان ينظر جميع الشجر شجرة شجرة و يقدر ثمرتها و هو الاحوط

المالك اليه و لم يجد خارصاً يثق به و ينوى أنه يخرج بعد الجداد عما يأكله و استشهد له بتناوله صلى الله عليه وسلم البا كورة قبل بعث الخارص و مر الجواب عن هذا الاستشهاد انتهى أى فى قوله و أحاديث البا كورة و أمر الشافعى بشراء الفول

نفسه فكان كالحا كم و خبر أبى داود السابق أنه صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة خارصاً الى خيبر خارجاً قال الراغبى و ما روى أنه بعث مع ابن رواحة غيره يجوز أن يكون فى مرة أخرى و أن يكون معيناً أو كانا انتهى و فى قول لا بد من اثنين لانه تقدير للمالك فيشبهه التقديم ثم يحل الخلاف حيث كان الخارص من طرف الحاك و الا فالحكم لا بد من اثنين كما مر بمافي (قوله ولو اختلف خارصان) أى و لم يتفقا على مقدار بعد اختلافهما (قوله و وقف الى البيان) أى فيما اختلفا فيه دون ما اتفقا عليه كما استظهره فى الايام و البيان منهما أو من غيرهما بأن يخرج صه ثالث و يؤخذ بقوله من هو أقرب الى خرصه منهما قال فى فتح الجواد و ظاهر كلامهم أنه لا يرجح هنا بالاثنية و الاعلية بل بالاكثرية و يفرق بينه و بين ما مر فى نحو القابلة بالاحتياط لحق الغير هنا و لا شك أن النفس تطمئن الى اخبار الاكثر هنا على أنه لو سوى بين ما تناوضا لم يكن بعيداً (قوله و يشترط كون الخارص عارفاً بالخارص) أى واحداً كان أو أكثر ولو أحد الشريكين ان وجدت فيه الشرط كذا قاله البرماوى (قوله لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه) تعليل لمفهوم اشتراط المعرفة فيه تقديره فلا يجوز كونه جاهلاً بل لان الخ قال ع ش و لا يجوز بعثه الا بعد ثبوت معرفته عنده و لا يكفي مجرد قوله و فى التحفة و يظهر الاكتفاء فيه حيث لا شاهدان فيه بالاستفاضة قال السيد عمر بنظراً أن مثلها علم بعثه من امام أو نائبه بأنه عالم بالخارص (قوله و يجب أن يعم) أى الخارص (قوله جميع الثمر و العنب بالخارص) أى و يدخل جميعه فيه لعموم الأدلة الموجبة لشمس الكل أو نصفه من غير استثناء شئ لا كله و كل عماله و نحوهم أفاده فى التحفة (قوله ولا يترك للمالك شيئاً) أى خلافاً لما نص عليه فى التقديم من أنه يترك له نخلة أو نخلات يأكله أهله خبر أبى داود و غيره باسناد صحيح اذا خرصتم فخذوا و دعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع و هذا الخبر جملة الشافعى رضى الله عنه فى أحد نصبه فى الجديد و تبعه فيه أكثر الصحابة على تركهم له ذلك من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه و جيرانه لطمعهم فيه فى ذلك منه لا على ترك بعض الاشجار من غير خرص جمعا بينه و بين الأدلة الطالبة لاجراء زكاة الثمر و الزبيب اذ فى قوله فخذوا و دعوا اشارة لذلك لان معنى الحديث اذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخارص و اتركوا له شيئاً مما خرص فعمل الترك بعد الخارص المقتضى للايجاب فيكون المتر و له قدر يستحقه الفقراء ليفرقه هو فتأمل ذلك كله لتعلم به اندفاع ما قيل ليس عن الحديث جواب شافى نعم اختار بعضهم ذلك فيما اذا دعت حاجة المالك و لم يجد خارصاً يثق به و نوى أن يخرج بعد الجداد عما يأكله و استشهد له بتناوله صلى الله عليه وسلم البا كورة قبل بعث الخارص و مر (قوله و ان ينظر جميع الشجر) عطف على أن يعم أى و يجب أن ينظر الخ (قوله شجرة شجرة) أى واحدة بعد واحدة (قوله و يقدر ثمرتها) أى فصفة الخارص كما قاله جمع أن ينظر الخارص عنقيد كل نخلة و يقدر ثمرتها رطباً ثم تمر و كذلك العنب قال فى الخادم عن تعليق أبى حامد هذا اذا تفرقت أصوله فان جمعت منشرة على العرش خرصها عنباً ثم زيبا و ظاهر قوله لم و يقدر الخ أنه لا ينتقل عن كل واحدة حتى يخرج صه رطباً ثم تمر و هو ظاهر عبارة الراغبى لكن ظاهر عبارة الامام و صريح عبارة أبى الطيب أن له خرص جميع النوع رطباً فخذوا و دعوا الثلث ثم يجمع الجميع و يقدمه تمر و عبارة الحاوى يفيد الامر من متبعها و هو ظاهر لما سياتى على الاثر (قوله و هو الاحوط) أى فهو أولى

من

الرطب محمولان على ملاز كاة فيه اذ الوقائع الفعلية تسقط

بالاحتمال و الحديث الذى تقدم عن التحفة هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا و دعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع و رواه أبو داود و وصحه ابن حبان قال الجلال الرملى فى نهايته أى اذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخارص و اتركوا له شيئاً مما

خرص فجعل الترك بعد

الخرص المقتضى للإيجاب  
فيكون المستروك قدرا  
تستحقه الفقراء لفرقه  
هو انتهى (قوله  
أوغرة كل نوع) قال في  
شرح العباب بعد كلام  
مذكور فيه مانعه  
والخاص أنه يشترط افراد  
نخله بالنظر فيرى جميع  
عناقيدها ثم هو بالخيار  
بين أن يقدر كلا على  
حديثها رطباً ثم غراو هو

أوغرة كل النوع رطباً ثم  
يابسا لان الارطاب تتفاوت  
واذا خرص وأراد نقل  
الحق الى ذمة المالك لينفذ  
تصرفه في الجميع فلا بد أن  
يكون مأذوناً له من الامام  
أو الساعي في التضمنين  
(و) انه (يضمن المالك)  
القدر (الواجب) عليه  
من الخروص تضمننا  
صريحاً (في ذمته) كان  
يقبول ضمانك نصيب  
المستحقين من الرطب  
بكذا (أو) (ويقبل) المالك  
ذلك التضمنين صريحاً  
أيضاً

الاضبط الاحوط وأن  
يضم كل أفراد النوع  
الواحد بعضه الى بعض  
ويقدر الكل رطباً ثم غرا  
(قوله مأذوناً له) الخ أي  
أو محكماً من المالك كما  
علم مما تقدم وعبر في  
التحفة بقوله ويشترط  
التصریح من الساعي أو

من الكيفية الآتية (قوله أوغرة كل النوع رطباً) بفتح الراء وسكون الطاء وهذا عطف على ثمرتها أي ويقدر  
ثمرة كل الخ (قوله ثم بابسا) يعني فله بعد طوافه بكل شجرة وتقدير ما عليها خرص كل ثمر النوع الواحد رطباً ثم  
كله جافاً وانما جاز هذا في النوع الواحد لان له لا يتفاوت غالباً وخرصه كذلك أسهل والحاصل انه يشترط  
افراد كل نخله بالنظر لجميع عناقيدها ثم هو بالخيار بين أن يقدر كلا على حديثها رطباً ثم غراو هو الاضبط وبين  
أن يضم كل أفراد النوع الواحد بعضه الى بعض ويقدر الكل رطباً ثم غراو فان تعدد النوع أفرد كل نوع فان  
كان عنده من كل نوع شجرة فقط طاف بجميعها أو أكثر كفي شجرة من كل نوع وقياس الباقي من نوعها  
كما لو كانت كلها نوعاً واحداً انتهى من الإيعاب (قوله لان الارطاب تتفاوت) تعليل لقوله وأن ينظر الخ  
أي فوجب تقدير كل منها رطباً ثم غراو من ثم لم يجز النظر للبعض وقياس الباقي عليه وبعبارة النهاية ولا يقتصر  
على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما (قوله واذا خرص) أي انخرص بالكيفية المذكورة وهذا  
دخول على المتن (قوله وأراد نقل الحق) أي حق المستحقين (قوله الى ذمة المالك لينفذ تصرفه في الجميع)  
أي فان انخرص للتضمنين قيل بمعنى ان المالك يضمن به العين ان تلفت بعد التمكن قال السبكي وهذا أقرب  
الى مرادهم وان لم تنضمه العبارة قال في الإيعاب وهو وان كان صحيحاً لكن الاصح ان المراد به أنه ينقطع به  
الواجب من العين وثبتت في ذمة المالك ان ضمنه الساعي لان انخرص بسلطه في الجميع بشرطه الآتي وذلك  
يدل لانقطاع حقهم منه وعلى كلاً التقديرين هو ليس على حقيقة الضمان كما سيأتي فعلم انه يستفاد بانخرص  
التضمنين وبالتضمنين التصرف وبالتصرف الضمان وقيل انه لا اعتبار المقدار فقط فلا ينتقل به الحق للذمة  
بل يبقى متعلقاً بالعين كما كان لانه ظن وتخمين فلا يؤثر في نقل حق الى الذمة وفائدة انخرص على هذا جواز  
التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبرة والاول قول التضمنين وهو الاظهر كما في المنهاج (قوله فلا  
بد أن يكون مأذوناً له) أي للخارص جواب اذا خرص (قوله من الامام أو الساعي) أي وكذا الحكم من  
المالك بشرطه السابق (قوله في التضمنين) متعلق بمأذوناً بخلاف ما اذا لم يكن مأذوناً فيه فانه لا ينتقل الحق الى  
الذمة (قوله) وانه يضمن المالك القدر الواجب عليه أي على المالك وهذا معطوف على أن يكون الخ أي ولا  
بدانه الخ وظاهر عبارة اختصاص التضمنين بالمالك وليس كذلك بل لو خرص الساعي فمره بين مسلم  
ويهودي وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما ضمن عبد الله بن ربيعة رضى الله عنه لليهود  
الزكاة الواجبة على الغائبين قال في التحفة لانهم شركاءهم في التمر وابن ربيعة من الغائبين فتضمنه لهم  
ظاهر في انهم ملكوا ذلك يبدله من التمر المستقر في ذمتهم لانه صلى الله عليه وسلم ساقاهم بشرط ما يخرج وهم  
لانزلهم زكاة قال السبكي وزعم انه يغتفر في معاملة الكفار ما لا يغتفر في غيرهم لا يرتضيه ذولب (قوله من  
الخروص) متعلق بالواجب (قوله تضمننا صريحاً) أي حيث قوض اليه التضمنين ثم هذا التضمنين ليس  
على حقيقة الضمان بل لو تلف جميع الثمار بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو الحرجين قبل الجفاف من غير  
تفريط فلا شيء على المالك قطعا لقوات الامكان وان تلف بعضها فان كان الباقي نصيباً بازكاه أو دونه أخرج  
حصته بناء على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن  
وانما لم يضمن حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمنين لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها علة ثبتت من غير  
اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بامكان الاداء من النهاية (قوله كان يقول) أي انخرص المذكور بعد  
خرصه وهذا تصور للتضمنين الصريح (قوله ضمانك نصيب المستحقين من الرطب) أي أو الغضب (قوله  
بكذا) أي في ذمة كقدره من العشر أو أقل بقدره ثم أوزيبياً وقال ابن سريج يقول له أقرضتك نصيب  
المستحقين من الرطب أي مثلاً بما يجي منه من تمر وقال الشيخ أبو حامد يقول خذ به كذا ثمراً (قوله ويقبل  
المالك ذلك التضمنين) أي فوراً كما يفيد قول شرح المنهج فيقبل حيث عبر بالفاء ثم رأيت في الإيعاب نصه  
ويجب في القبول أن يكون فوراً وذلك لان الحق ينتقل به الى الذمة كما مر ويأتي هنا فوجب قبوله فوراً كما في  
القرض (قوله صريحاً أيضاً) أي كصراحة التضمنين السابق ومثل المالك في ذلك نحو الولي فقد قال جمع

الخارص المحكم في الخرص بتضمنه الخ

(قوله ثم يتصرف في جميع الثمر) قال في التحفة وهذا هو فائدة التضمن واستنبطه الإذري في معسر يصرفه في دينه أو يأكله وبقائه في ذمته لاحظ لهم فيه وتبعه غيره فقال انما يضم منه من يرى المصلحة ولا مصلحة هنا فان ظاهراً خالف ظنه باع الامام جزءاً من الثمر أو الشجر أي حيث لم يكن مرهوناً وبحث بعضهم انه متى أمكن الاستيفاء من الشجر وغيره خرص عليه وضمه والا فلا انتهى كلام التحفة وقال الجلال الرملي في النهاية ومحل جواز التضمن الا في اذا كان المالك موسراً فان كان معسراً فلا لما فيه من ضرر المستحقين فاندفع قول الاذري اطلاق القول بجواز تفرد ٥٤٢ تصرفه بعد التضمن بالبيع وغيره مشكل اذا كان المالك معسراً أو يعلم انه يصرف

الثمره كلها في دينه أو تأكلها عياله قبل الجفاف ويضيع حق المستحقين ولا ينفعهم كونه في ذمته الخربة فتأمل انه انتهى وكتب ابن قاسم على قوله موسراً مانصه ينبغي ولو بالشجر انتهى وفي

فحينئذ ينتقل الحق الى ذمته (ثم يتصرف في جميع الثمر) يبعها أو كلاً وغيرهما لا تقطاع تعلق المستحقين عن العين فان انتفى الخرص أو التضمن أو القبول لم ينفذ تصرفه الا فيما عدا الواجب شائعاً

شرح العباب للشارح له التصرف في الكل وينفذ وان أعسر وعلم انه يصرف الثمره كلها في دينه أو يأكلها عياله قبل الجفاف على ما اقتضاه اطلاقهم وكان وجهه ان أمر الزكاة مبني على المساهلة ما أمكن فلم يضيق على المالك ثم رأيت الغزي قال أخذنا من كلام الاذري ينبغي

منهم الباقين وإذا كان المالك صبياً أو مجنوناً فالتضمن يقع للمولى فيتعلق به كيتعلق به ثمن ما اشتراه له وانما يطالب في الأصل بتعلق بمالك الصبي انتهى وفي التحفة وقبول المالك أو وليه أو وكيله للتضمن (قوله فحينئذ) أي حين ادوق الخرص والتضمن فالقبول (قوله ينتقل الحق الى ذمته) أي المالك فينقطع حقهم من عين الثمر ويصير في ذمته مالك الثمر والزيب ليخرجهما بعد الجفاف ان لم ينفذ قبل التمكن بالتفریط وذلك لان الخرص يبيع له التصرف في الجميع كما سيأتي وذلك يدل على الانقطاع كما مر اما اذا تلف قبل التمكن باففة أو سرقة مثلاً بالتفریط فلا شيء عليه وقبل ينقطع حقهم بنفس الخرص لان التضمن لم يرد في الحديث (قوله ثم يتصرف في جميع الثمر) أي الخرص أي يجوز له ذلك وهذا فائدة التضمن (قوله يبعها أو كلاً وغيرهما) أي من سائر التصرفات وينفذ وان أعسر وعلم انه يصرف الثمره كلها في دينه أو يأكلها عياله قبل الجفاف على ما اقتضاه اطلاقهم ويوجهه بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة ما أمكن فلم يضيق على المالك لكن قال الاذري اطلاق القول بجواز تفرد تصرفه بعد التضمن بالبيع وغيره مشكل اذا كان المالك معسراً أو يعلم انه يصرف الثمره كلها في دينه أو يأكلها قبل الجفاف ويضيع حق المستحقين ولا ينفعهم كونه في ذمته الخربة فتأمل انه وتبعه غيره فقال أخذنا من ذلك ينبغي أن لا يجوز تضمين المالك الا اذا كان موسراً ثقة وبه جزم في النهاية حيث قال ومحل جواز التضمن المتقدم اذا كان المالك موسراً فان كان معسراً فلا لان فيه ضرر المستحقين زاد بعضهم اطلاقهم المذكور انما هو اعتمادهم على ما هو معلوم من ان المتصرف عن غيره راى المصلحة في تصرفه فالامام أو نائبه لا يضم الا اذا لم يخف الفوت فان بان معسراً باع من شجره ما بقي بذلك تأمل (قوله لا تقطاع تعلق المستحقين عن العين) أي عين الثمر المخروص فلم يبق لاحد تعلق به واذا تلف الثمره بعد الخرص والتضمن والقبول ضمنها أي الثمره للمستحقين جافة ان كانت تحف لبثتها في ذمته فان لم تحف أو تلفها قبل الخرص بل أو التضمن أو القبول لزمه قيمة عشر الرطب أو نصفه لانه غير ثابت في الذمة وانما يلزمه مثل الرطب كما يلزمه مثل الماشية التي لزمه فيها الزكاة وأتلفها لان الماشية أنفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر بخلاف الرطب وقال الرافعي ولك أن تقول ينبغي أن يلزمه الجاف لانه الواجب غايته انه متعلق بالرطب وأتلفه لا يغير الحق وأجيب بأن ما ذكره الواجب الجاف ليس على اطلاقه بل محله اذا لم يلقه المالك قبل الخرص أفاده في الاسنى (قوله فان انتفى الخرص) أي بالكلية أو شرط من شروطه (قوله والتضمن أو القبول) أي أو وجد الخرص ولكن انتفى التضمن من الخرص أو وجد الخرص والتضمن ولكن انتفى القبول من نحو المالك (قوله لم ينفذ تصرفه) أي المالك ويحرم لتعلق الحق بذلك بل يعزر حيث علم الحرمة لارتكابه معصية لاحد فيها ولا كفارة فيعزره الامام ان رأى ذلك لان التعزير يتعلق برأيه ويفرم بدل ما تصرف فيه اتفاقاً وكذا يقال في التصرف في الجبوب (قوله الا فيما عدا الواجب شائعاً) يعني انه اذا تصرف في الكل أو البعض شائعاً يصح فيما عدا انصبة المستحقين لهم ملكه عليه وانما حرم مع ذلك بخلاف المشترك

لان

أن لا يجوز تضمين المالك الا اذا كان موسراً ثقة وغيره قال اطلاقهم انما هو اعتماداً

على ما هو معلوم من أن المتصرف عن الغير راى المصلحة في تصرفه فالامام ونائبه لا يضم الا اذا لم يخف الفوت فان بان معسراً باع من شجره ما بقي بذلك انتهى قيل وهو عجيب أي لانه لا يلزم من ملك الثمر ملك الشجر انتهى كلام شرح العباب وفي فتح الجواد ولم ينظروا الى احتمال تفويته الحق بنحو تصرفه الثمر مع النخل في دينه لان الاصل عدمه مع بناء الزكاة على الفرق ما أمكن انتهى (قوله شائعاً) أي ان اختار نفوذ البيع والا فلا الفسخ ان جهل بناء على قولنا يبق الصفة أي سواء باع بعض الثمره أو جميعها وسواء أبقى البائع قدر الزكاة



أولاً قال في التحفة لأن حقهم شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم إن قال بعتك هذا الا قدرها صح فيما عداها أى قطعتها الواجبه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه انتهى ثم اذا قلنا بنفوذ البيع فيما عدا الزكاة شائعاً بالمشتري قدر الزكاة على البائع لأن له ولاية اخراجه ولأن له الاخراج من غيره قال في التحفة وبجحت انه يرد به ينقطع تسلط الساعي على ما بقى بيد المشتري ويؤيده ما مران الشركة غير حقيقية فينزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الاخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك لا معارضة للساعي فيه الخ وفي التحفة عشر ما قبضه المشتري فقط لا عشر جميع الزرع اذا تعدل الوصول للباقي من المالك قال ثم قدرها الذى فات على المشتري يرجع على البائع بحصته من الثمن ان قبضه أى ان اختار نفوذ البيع والا فله الفسخ ان جهل بناء على تفرق الصفقة ثم قال وأخذ بعضهم مما مران ما تحققت وجوب زكاته ولم يخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه يحل أكله وشراؤه سواء أبقاه بئنها أم لا انتهى وفيه نظر انتهى كلام التحفة ٥٤٣

قال الهاتفي في حاشيته على التحفة وجه النظر يعرف مما يأتى في القول على قوله الآتى أننا مالى باع البعض الخ فانظره انتهى وقد تقدم عن التحفة التعليل لعدم الصحة بأن حقهم شائع الخ ثم مع قولنا بنفوذ التصرف فيما عدا الزكاة شائعاً نقول بحرمة التصرف قال في شرح العباب ومع حرمة ينفذ في غير قدر الزكاة لتمام ملكه عليه وحرم مع ذلك بخلاف المشتري لأن المقلب

لأن المقلب هنا جانب التوثيق فلا تلازم بين الحرمة والنفوذ أما قدر الواجب فلا ينفذ فيه التصرف لبقاء الحق في العين وعلم من كلامه انه لو ضمنه ذلك قبل الخرص ولو في وقت لم يجزه ذلك التضمنين اذ لا يقوم وقت الخرص مقامه لأن التضمنين يقتضى تقدير المضمون وهو متلف هنا وبهذا فارق ما مر من اقامته وقت الجداد مقام الجداد قال في الكبرى ثم اذا قلنا بنفوذ البيع فيما عدا قدر الزكاة شائعاً بالمشتري قدر الزكاة على البائع لأن له ولاية اخراجه ولأن له الاخراج من غيره قال في التحفة وبجحت انه يرد به ينقطع تسلط الساعي على ما بقى بيد المشتري ويؤيده ما مران الشركة غير حقيقية فينزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الاخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك لا معارضة للساعي فيه الخ لو ادعى المالك هلاك المخروص أو بعضه بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كخرق عرف دون عمومه أو معه ولكن اتهم في الهلاك صدق بيمينه في دعواه ما ذكر واليمين هنا وفي جميع أبواب الزكاة مستحبة فان لم يعرف الظاهر بأن عرف عدمه أو لم يعرف شئ طواب بيئته بوقوعه لسهولة اقامتها يصدق بيمينه ندباً في الهلاك بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو ادعى حيف الخارص عليه فيما خرصه أو غلظه فيه بما يعجز عن يصدق اليمين كما لو ادعى حيف حاكم أو كذب شاهد ولكن يحط في الثانية القدر المحتمل أو ادعى غلظه به بعد تلف للمخروص صدق بيمينه ندباً ان اتهم والاصدق بلايين فان لم يتلف أعيد كيده وعمل به ولو ادعى غلظه قدر اريد وقوعه عادة لم تسمع دعواه

خاتمة تسأل الله حسنها

قال الماوردي يستحب أن يكون الجدا ذنهار البطم الفقراء وقد ورد انتهى عن الجدا ذليلاً قال في الايعاب وهو صرامها وعن مجاهد والنخعي وجوب الصدقة وقت الصرام والجدا ذو مذهب سائر العامة ندب ذلك وقوله تعالى وأنواحقه يوم حصاده في الزكاة وفي خبر ضعيف انه صلى الله عليه وسلم أمر كل من يجذ عشرة أوسق من التمران يعلق قنواب طبه في المسجد ليأكله المساكين قال الخطابي وهذا من صدقة التطوع وليس بواجب انتهى \* وقد وافق الفراغ من تحرير الجزء الثالث فيما بين صلاتي العشاءين ليلة الاحد المبارك سابع رجب الفرد سنة ١٣١٧ من هجرة من له الشفاعة العظمى ولواء الحمد عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وذلك في مكة المشرفة ببلد الله الحرام على يد مؤلفه الحقير محمد محفوظ بن عبد الله كان الله له فيما حافه ورجاه وغفر له ولوالديه ومشايخه ومحبيه والمسلمين آمين وقد حضرني ههنا أبيات الشاطبي رحمه الله في أوائل حرز الاماني أحببت انشادها قائلاً

أو البعض مطلقاً للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير إذن صاحب الحق فيحرم لكن مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة وبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سياتى في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لان خص التصرف بغير حق المستحقين فليتأمل انتهى ثم الكلام في غير زكاة التجارة أما هي فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة لأن متعلق هذه الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع فان باع بمحاباة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحاباة وان أفرز قدرها ونقل الجال الرمي في نهائته ان الحكم السابق في غير الماشية قال أما الماشية فتقل ابن الرفعة وغيره عنهما أى الماوردي والرويانى انه ان عين كقوله الله هذه الشاة صحت في كل البيع والا فلا في الاظهر ولا يشك ذلك على ما مر من بطلان البيع في قدرها وان بقى ذلك القدر لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على انه عنها لها وانه انما باع ما عداها بخلاف ما مر الخ ثم بعد الخرص والتضمن لو تلف المخروص قبل التمكن من أداء الزكاة بلا تقصير فلا زكاة على المالك أو تلف بعضها كذلك

زكى الباقي بحصته وان كان دون نصاب وان اُتلفها المالك قبل بدو الصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره فعل ذلك بقصد الفرار من الزكاة بخلاف ما اذا قصد الكل والتخفيف عن الشجر أو غرضا آخر فلا كراهة حينئذ واتلافها عبثا حرام لانه اضاعة مال ولو اُتلفها بعد انخرص والتضمين والقبول ضمن الواجب جافا ولو اُتلفها بعد بدو الصلاح وقبل انخرص أو التضمين أو القبول لزمه عشر قيمة الرطب ان سقى بلامؤنة كذا في شرح العباب للشارح وفي التحفة لزمه مثله لانه مثلى على تناقض فيه قال وترجيح الروضة هنا القيمة هو منصوص الشافعي والاكثرين ووجهه هنا وان كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين لحشية فساد الرطب قبل وصوله اليهم كما راعوا ضد ذلك حيث ألزموه فيما اذا تلف نصاب الماشية عين الحيوان الواجب وان كان متقوما رعاية للجنس ما أمكن بخلاف ما لو اُتلفه أجنبي لا يلزمه الا القيمة الخ ونقل ابن قاسم عن مران ٥٤٤

وبالله حولى واعتصامى وقوتى \* ومالى الاسستره مستجللا  
 فيارب أنت الله حسبى وعدنى \* عليك اعتمادى ضارعا متوكلا  
 ﴿ثم قال رحمه الله﴾  
 سأمضى على شرطى وبالله اكفى \* وما خاب ذو جود اذا هو حسبلا  
 وأرجو الله الكريم بجاه النبى الرؤف الرحيم أن يوفقنى الى الانتهاء  
 كما وفقنى على الابتداء فانه بحبيب الدعاء والحمد لله أولا وآخرا  
 وظاهرا وباطنا وحسبى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا  
 قوة الا بالله العلى العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ثم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله باب زكاة النقص الخ﴾

ويعزى على اتلافه ان علم  
 بالتجريم وان كان المتلف  
 مما لا يخفى ضمن عشر  
 قيمته رطباً ولو اُتلفها  
 أجنبي بعد انخرص فان  
 حصلت قيمته في ذممة  
 المتلف بأن كان ملتزماً  
 للأحكام ولو معسر الزمته  
 الزكاة وان لم تحصل له  
 ذلك فلا يلزمه وبطالب  
 المتلف لان الزكاة متعلقة  
 بالعين وعبرة التحفة قال  
 الدارمى ولو اُتلف المال  
 بعدهما أجنبي لزم المالك  
 الزكاة ان ضمن الجاني والا  
 فلا وقبل التضمين فلا شئ  
 عليه وبطالب الغاصب  
 وعليه ان غرم القيمة وقتلنا  
 هى الواجب يدفعها المالك  
 للمستحقين ولا يلزم شراء  
 واجب الزكاة بها كما هو  
 ظاهر كلام الروضة وأصلها  
 وغيرها انتهت ولو ادعى  
 المالك هلاك المخروص  
 جاء فيه تفصيل دعوى  
 الوديع هلاك الوديعه فان

ادعاه بسبب خفى أو ظاهر عرف دون عمومه أو عرف عمومه لكن اتهم في هلاك الثمر به صدق بيمينه وكذا لو اقتصر على دعوى الهلاك ولم  
 يتعرض لسبب فانه يصدق بيمينه فان لم يعرف الظاهر طوبى بيمينه بوقوعه على الصحيح ثم يصدق بيمينه في الهلاك به ولو ادعى ظلم انخرص  
 لم تسمع دعواه الا بيمينه أو ادعى غلطه بما بعد وقوعه عادة من عالم بالخرص كالربيع لم يقبل نعم يحط عنه القدر المحتمل أو ادعى غلطه بمحتمل  
 وبين قدره كواحد في مائة وكسدرس أو عشر على ما قاله البندنيجى قال في التحفة واستبعد في السدس وقد مثله الرافعى بنصف العشر قبل  
 وحلف ندباً ان اتهم هذا كله اذا تلف المخروص والا عيذكى له وللمالك قطع ما يضر الأصل من الثمرة باذن الامام أو نائبه ان أمكن الاستئذان  
 ويجب أن يأذن له فيه وان نقصت الثمرة فان لم يستأذن مع امكانه أنم بالقطع وعززه الامام أو نائبه ان رأى ذلك ولا يغرمه ما نقص بالقطع  
 ويندب قطع الثمر نهرا وان لم تكن زكوية ليطعم الفقراء ووردته عن جدها بالليل والله أعلم

في الجزء الثالث من المقدمة الحضرية مع شرحها وحاشيتها العلامة الترمسي والعلمة الكردي

تكملة

- ٢ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها  
 ٢٦ فصل في أئذار الجمعة والجماعة  
 ٣٨ فصل في شروط القدوة  
 ٥٢ فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة  
 ١١٣ فصل في بيان ادراك المسبوق في الركعة  
 ١١٨ فصل في صفات الأئمة المستحبة  
 ١٣٠ فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة  
 ١٤٤ (باب صلاة المسافر)  
 ١٥٤ فصل فيما يتحقق به السفر  
 ١٦٩ فصل في بقية شروط القصر ونحوه  
 ١٧٤ فصل في الجمع بالسفر والمطر  
 ١٩١ (باب صلاة الجمعة)  
 ٢٠٥ فصل للجمعة شروط زوائد  
 ٢٣٦ فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة  
 ٢٤٨ فصل في سنن الجمعة  
 ٢٨٤ (باب صلاة الخوف)  
 ٢٩٣ فصل في اللباس  
 ٣١٦ (باب صلاة العيدين)  
 ٣٣٤ فصل في نواحيح ما يذكر غير الحاج الخ  
 ٣٤١ (باب صلاة الكسوفين للشمس والقمر)  
 ٣٥١ (باب صلاة الاستسقاء)  
 ٣٦٦ فصل ويسن أن يظهر غير عورته لأول مطر السنة الخ  
 ٣٧٢ فصل في نارك الصلاة  
 ٣٧٧ (باب الجنائز)  
 ٣٩٦ فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به  
 ٤١٥ فصل في الكفن  
 ٤٣٤ فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها  
 ٤٦١ فصل في الدفن  
 ٤٧١ (باب الزكاة)  
 ٤٩٣ فصل في واجب الزكاة  
 ٤٩٤ فصل في زكاة الفهم  
 ٤٩٦ فصل في بعض ما يتعلق بما  
 ٥٠٧ فصل في شروط زكاة الماشية  
 ٥١٦ (باب زكاة النباتات)  
 ٥٣٠ فصل في واجب ما ذكر وما يتعلق به